





الجزء الأول  
فتاوى الهندى

في صلوة الجمعة	في صلوة العيد	في صلوة الكوف	في الاستسقا	في صلوة يوم
٧٣	٧٥	٧٧	٧٧	٧٨
في الجنائز	في الصلوة المكتوبة	في الفرس	في الشهادة	في السجدة
٧٩	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥
في الزكوة	في صدقة يوم	في زكوة الفضة	في غير يوم عرفة	في زكوة الذرير
٨٦	٨٩	٩٠	٩٢	٩٤
في الحجاب	في صدقة الفطر	في الصوم	في رؤية الهلال	في ما يكره للصائم
٩٤	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
في نفقة المرأة	في العدة في الأخت	في النذر	في الأخت	في الحجاب
١٠١	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٩
في أموات	في كيفية الحج	في العمرة	في القرائن	في الجنائز
١١١	١١٣	١١٩	١١٩	١٢١
في الرقة	في القطع	في الحزب	في قطع الطريق	في السيرة
١١٤	١١٩	١٢١	١٢٢	١٢٣
في كيفية القتال	في المودعة	في الغنائم	في كيفية القسمة	في التفسير
١٢٥	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٨
في استبدال الكفار	في المستغفر	في العسر والخارج	في الحزبية	في أحكام المرأة
١٢٩	١٣٧	١٤٠	١٤٣	١٤٧
في النفاة	في اللقيط	في القبط	في الأبايع	في المحقوق
١٤٧	١٤٨	١٤٩	١٤٩	١٤٩

كتاب الطهارة	في سنن الوضوء	في مكرهات الوضوء	في فرائض الغسل وسننه
٢	٣	٥	٧
فيما يجوز به الوضوء	في الماء الراكد	في الماء الآبار	فيما لا يجوز به الوضوء
٨	٩	١٠	١١
في أمور لا بد من التيمم	فيما ينقض التيمم	في مسح الخفين	في نواقض المسح
١٣	١٥	١٦	١٧
في الحيض	في طهر النجس عشرة	في الاعيان النجس	في الاستنجاء
١٨	٢١	٢٣	٢٤
في أوقات الصلوة	في صفات الأذان	في كلمات الأذان	في شروط الصلوة
٢٦	٢٧	٢٨	٢٩
في صفات الصلوة	في واجبات الصلوة	في سنن الصلوة	في القراءة
٣٤	٣٥	٣٦	٣٩
في ذلك القار	في الامامة	في صفات الإمام	في مقام الإمام
٤٠	٤١	٤٢	٤٤
في مبرق	في أحد من الصلوة	في الاستحباب	في نفقة الصلوة
٤٩	٤٧	٤٨	٤٩
في ما يكره الصلوة	في صلوة الوتر	في النوافل	في السجود
٥٣	٥٦	٥٦	٥٨
في قضاء الفوات	في سجود السهو	في سجود التلاوة	في صلوة المريض
٦١	٦٤	٦٧	٦٩

في صلوة



في الجنيات ١٢١	في اجماع في الحج ١١٣	الصبيح في الحج ١٢٣	في الحج الغير الوصية ١٢٨	في الحجر ١٢٩
في النذر ١٣٠	كتب النكاح ١٣٢	في المحرمات ١٣٥	في الايام ١٤٠	في الكفا ١٤٣
في الوكالة ١٤٦	في امر ١٥٠	في جواز البنت في النكاح ١٤٤	في الرضا ١٤٦	في الرضا ١٤٦
كتب الطلاق ١٤٨	في ايقاع الطلاق ١٤٨	في الكليات ١٩٠	في الطلاق ١٩٦	في الاستنساخ ٢٢٨
في طلاق المرض ٢٢١	في الايمان ٢٤٢	في الخلع ٢٤٢	في الطلاق والكفا ٢٥٠	في الدعاء ٢٥٣
في العنين ٢٥٦	في العدة ٢٥٨	في ثبوت النيب ٢٦٢	في احضانه ٢٦٤	في النفقات ٢٦٥
كتب الفتاوى ٢٧٧	في كسب الكسب ٢٨٩	في الاستينار ٢٩٩	كتب الامانة ٣٠٣	في كسب الفلحة ٣٠٣
في الكفا ٣٠١	في البيان على احوال كسبي ٣١١	في البيان على خروج غير ٣١٦	في البيان على الكلام ٣٢٦	في البيان على الطلاق ٣٣٢
في البيان على ٣٣٨	في البيان على ٣٤٠	في القدر والقدر ٣٤٢	كتب الحدود ٣٤٩	في الوطى الدر ٣٥٢
في السهام عازرا ٣٤٤	في خدش الفقه ٣٥١	في التوريز ٣٦٢	كتب الرضا ٣٦٤	في القسط ٣٦٦

كتاب الشركة ٤٢٥	في انفا وضمة ٤٢٨	في شركة الفناء ٤٣٣	في شركة الاعمال ٤٣٥
في شركة الشركة ٤٣٧	كتاب الرضا ٤٤٢	في بيان يجوز وقف ٤٤٥	في بيان يجوز وقف ٤٥٧
كتاب الرضا ٤٦١	في الصدق ٤٧١	في عصبة الرضا ٤٧٤	في وقف الرضا ٤٧٥

في مسجده في الوقف على مسجده في الرباطة وغيرها في الاوقاف والوقف ٤٨٤

الملك قد دخل في حفظ عبد الجباري بشير اغاي دار السعادة الشريف استشاره جعفر وياياد الف في متفرقات ٤٨٤

المريضك الرحمن في سورة الضحى خاتمال ان ترضي وفينا معذب مركب العبد الزاجي شفاعه سنده الكونين الحاجي بشير ناظر المحمد بن الشريفيين ستطلمنه



هذه النسخة الجليلة والمجيدة من وقف حضرت مولانا صاحب الجليلية  
 حبيب بن جود والاحسان منور مصابيح المقاصد بانوار العناية  
 مفتوح معاذ المراسد بنج الكفا جامع من العلم والعمل حارر الجاهل  
 الاحل الاذ هو افاد دار السقا الحاج شيخ وقفه الخير المريد والبر الكبير  
 من هو على كل شئ قد بر حرة العظمى سبحانه وتعالى  
 محمد اس المفسر باوقا الكونين المحمد بن عونه

٢٢٩

Sileymaniye U. M. Kütüphanesi	
no	Hacı Beşir Ağa
il No.	
vil No.	329





بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

باسم سبحانه الحمد لله المنور بوضع الشرائع والاحكام المستند برفع مقام الحلال والحرام الذي دلل به على جلاله وشموسه فاننا ذوا اقرار الرواية بين شمسها وقاية عن الزلل في عموم البلوي وهذه اية الى الصواب لدي الفتوي والصلوة على مصلحنا الرسالة بفتنة ورمضان ويجلي ميدان الدلالة ومكانا فاننا نتاج السبل ولا نتاج الرسل الذي نعتبه الله نجت على الجاحدين وختم به باب النبوة على المرسلين وعلى الكوا والاحكام العظام كلهم اجمعين **وبعد** فان الفتوة حذو حذو بين الهداية والضلالات ونسقاط مستقيم لموقف مقارير الاعمال وعياله الذاهرة لا يوجد لها قرار والطوارق الشائعة لا يدرك فتونها بالامصار الا ان الكتب المصنفة المنة اوله والصحف المولقة المتناولة في هذه العنق لا يشفي العقل ولا يفيها من الغليل اذ تبعض طارح لشطر المسائل واكثرها منطوق على الروايات المختلفة المتعارضة الدليل فيشجر المتبني للمسلك باليقين الا فتوي كمن هام في الهيماء الدليل الا هم ويتخذ المستتر متر باخذها اقرب للفتوي كفا قد اعتمد في العنق حتى عشي الكثر من اصحاب السنة الى بيان الاصول وكنا الى طرقات البعد والباطل الاراء فلا يجيز الصدوق عن الطبرسي ولا يفصل الحق والطرس وتوحيه وادبني به بعد نية ولم يجدوا دليلا على ما هم الاسفيين عن سفيين عن ابيهم بليهم باستبانة صديق سلطنة الملك السعيد الصلح م. وانطلاق صبح دولة السلطان الحميس الفخام القرم القرم والقدم القلهدم نزم اجام الوفا وتفصل غياض المرحم العظيم على العدل والشفاعة والندى والمظهور رفته من الزهد والورع والتقوى امير المؤمنين ورئيس المسلمين امام الفرة ورأس المجاهدين ابو الظفر محمد بن محمد اورنگ زيب بهادر عالم كيريا وشكاري ابد الله تعالى سلطانه ونعم على البرية كافة احسانه وجعل يوم عايب من ينقلب الى اهلهم مسرورا واعبده من ينقلب على عقبه مذموبا مدحورا وقد اهدى كتاب يفرغ من التعذيب الا يتيقن به قلوب الكمال ويلبس من حسن الترتيب حلة الجلال بما راجع الى الاملا والاطناب حاوبا لمعظم الروايات الصحيحة مشتملا على الدرر والبركات النجحة بين الفتن من السمين وبميز الضعيف من المستين لا يشبه فيه الجين بالجين والهيان بالهيين غير ان هذا الخطب العظيم والامر الجسيم لا يمكن الا من عرف الحق من الدين وتبين منه الرشد من الغي فحشد الحذاق في هذه الغف من العلماء الفايضين عيا فرايده وملت الكتب المدونة الجامعة لعوايده واولعهمهم بالكدر من تخيل هذه الفتن ودلايله والملش من تفاسيله وتغيير وجوه مسائله وان بولغوا كتابا حاشا لظاهر الروايات التي اتفقت عليها وافتي بها القول وتجهوا فيه من النوادر ما تلقته القلوب كمالا يفتون الاحتياط في العمل والاجتناب عن الخط والزلل فطفتوا به استخراج جواهر من معاريد وابرار لطايفه من مكانه ه والتقاط جواهره وفرايده واقتنت صمغ ارده واوابده ومير واستجبهه وعصيره ه وفصلوا قبيله وديبره ونظموا قومه المنقذه ورتبوا قوايده الماثورة واختاروا في ترتيب كتبها الهداية وسلكوا في توضيحها وتنقيحها اقصى النهاية ناركين لما نكرز في الكتب من الروايات والروايد من صنفين عن الدلائل والشواهد الدليل مسيلة

شمس الفرس شمسها  
وشمسها من ظهوره فتشاس  
وشمسها من قاموس

المرج حركة الباب العظيم  
كالمرج ككتاب هو الباب  
المخلوق وعليه باب صغيرة

فان من الماء كمن روى

الغفران النارة السريعة

الطرسا بالكرس الظلة  
وتركها

السعيد بفتح السين والميم  
بعد اياه مشاة تحية والهم  
السين فانه خطاه السيلك  
الشريف السخي

توضيحا

توضيحا او يتضمن مسئلة اخرى واقتصر وانه الاكثر على ظاهر الروايات ولم يكتفوا الى نادر الى النوادر والدرر والبركات في جواب المسئلة في ظاهر الروايات او وجد واجواب النوادر منسوخا بقلامة الفتوي ونقلوا كل رواية من المعنويات بعينها وتحتها انما في الحوالة الى ما لا يغير الرواية الا لاداعي ضرورة عن وجهها واشغار الفرق بينهما اشاروا الى الاول بكتة اولي الثاني بكتة او اذا وجد في المسئلة جوازين مختلفين كل منهما منسوخ بقلامة الفتوي ووسنة الرهان او لم يكن واحد منهما مقبلا بما يعلم به مرة الدليل والبرهان اثبتوها به هذا الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين

**الطهارة** وفيه سبعة ابواب **الباب الاول** في الوضوء وفيه خمسة فصول

**الفصل الاول** في فرايض الوضوء قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا

قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين وهي اربع من غسل الوجه الغسل هو الاسالة والسح وهو الاصابة كذا في الهداية في شرح الطحاوي بيان تشييل الماشترط في الوضوء وظاهر الرواية لا يجوز الوضوء ما لم يتيقظ الماوعى ابي يوسف رحمه الله ان السح خط ليس بشرط في مسئلة التلج اذ اتوضا به ان قطر قطرات فصاعدا يجوز اجام وان كان خلافه فعليه قول ابي حنيفة ومحمد هما الله ولا يجوز وتعلي قول ابي يوسف رحمه الله يجوز كذا في الفخيرة والصحيح قولهم كذا في المعزات ولم يرد كرخه الوجه في ظاهر الرواية كذا في البديع في المعني الوجه من مناسبت شرا الرايس الى ما اخذ من هذا الجين والذوق الى اصول الاذنين كذا في القيني بترج هذا ان زال شعركم من الراس بالصلح الاصح انه لا يجب ايضا ان يمسح كذا في الخلاصة وهو الصحيح هكة اية الزاهدي كذا في فرع الدين ينزل شعره الى الوجه يجب عليه غسل الشعر الذي ينزل عن الحد الغالب كذا في القيني شرح الهداية وايضا في الحد الذي داخل العينين ليس بواجب ولا سنة ولا يتكفل به الاغاض والفتح حتى يصل الى الاشفار وجواب القيني كذا في الظهيرية وعنه القيني احمد بن ابراهيم ان غسل وجهه وغضف عينيه تنقيح شديدا لا يجوز كذا في المحيط ويحيي ايضا في المال في الخلاصة وتورعه عينه فومست يجب ايضا في الماخة الرمح ان يترجها بقبض القين والافلا كذا في الزاهدي واما السفة ما يظهر من عند الانضمام فمن الوجه وما يتكلم في الانضمام فهو نوع الزهوه هو الصحيح كذا في الخلاصة والبيضا الذي بين العذار وبين شحني الاذن يجب غسله عند الوضوء هكة اذ كر الطحاوي في كتابه قال هو الصحيح وعليه اكثر شائنا كذا في الفخيرة ويقتل شعر الشارب والحا جين وما كان من شعر الحكة على اصل الذقن لا يجب ايضا في الماء في مناسبت الشعر الا ان يكون الشعر قليلا به والمناسبت كذا في فتاوى قاضي خان في النصاب اذا كان شارب المتوضي طويلا ولا يصل الماخة عند الوضوء جاز وعليه الفتوي على الغسل كذا في المضرات اما الحكة فتند اي خفيفة رحمه الله سمع روي في كذا في شرح الوفاية دروي في ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله انه يجب استمرار الماوعى على ظاهر الحكة وهو الاصح كذا في التبيين وهو الصحيح هكة اية الزاهدي والشعر المشتر من الذقن لا يجب غسله كذا في المحيطين وان استمر على شعر الذقن ثم خلقه

وهذا كله في غير المسترسل اما المسترسل من الوجه كذا في التبيين

الوضوء الحسن  
وضوء حسن  
الذي يتوضا به  
عبد الله

الذي العظم الذي عليه الكفا

طالع بالفتح كروي فتكلى  
فروع باموي كأم شذن  
افزع في غدا ففان منوه  
الافزع ضد الاصل  
عقوبة

وهو روي في ربيع الجعة وهو روا  
الحسن من ابي حنيفة لانه لما سقط  
ما حذو لعدم المواجهة به او لتعسر  
وجبته كالجيرة والمسح لا يجب  
الاستيعاب فاعترضه روي ويجوز ان  
معطوف على الراجح اي مسح كعبه في  
هذا يجب مسح كل الجعة وهو رواية  
عن ابي يوسف ومحمد عن ابي حنيفة  
ومحمد وروي عن غسل اليد وعن  
ابي يوسف انه لا يجب ولا مسح وروي  
عن ابي حنيفة ومحمد انه لا يجب على  
ظاهر الجعة وهو الاصح لانه لما سقط  
ما حذو الشعر انقل الواجب الممن  
غير ان يعسر كالجيس واحد اب القين

وهذا كله في غير المسترسل اما المسترسل من الوجه كذا في التبيين



يجب عليه غسل الذنن وكذا الوخلق المحاجب والشارب او مسح راسه ثم خلع او قلم  
 اظافيره لا يخلو منه الاعادة كذا في فتاوى قاضي خان **وسا** غسل اليدين والرفقان  
 يتخلان في الغسل عند غسل يدي الثلاث كذا في المحيط وجب غسل كل ما كان متصلا  
 اعضا الوضوء من الاصبع الزايدة والكف الزايدة كذا في السراج الوهاج ولو خلق له  
 يدان بيا المنكب فالناتجة هي الاصلية يجب غسلها والاخرى زايدة فاحادي منها  
 تحمل الوضوء يجب غسله والا فلا كذا في فتاوى القدير بل يدب غسله كذا في البحر الرائق وفتاوى  
 ماورد الهوان بقي من موضع الوضوء قد راس ابرة او زرق باصل ظفره طين يابس  
 رطب لم يجز وان تلتطخ بيده بغير او حنا جاز وسيل الدوسى ممن عجز فاصاب يده  
 عجين فليس يتوضأ قال لا يجزى اذ كان قليلا كذا في الزاهد ي وما تحت الاظفار من  
 اعضا الوضوء حتى لو كان فيه عجين يجب اتصال الماء الي ما تحته كذا في الخلاصة واكثر  
 المعتمدين ذكر الشيخ الامام الزاهد ابو نصر الصفار في ترجمه اذ النظر اذ كان طويلا  
 بحيث يستر راس الاذن يجب اتصال الماء الي ما تحته وان كان قصيرا لا يجب كذا  
 في المحيط ولو طال اظفاره حتى خرجت عن رؤس الاصابع وجب غسلها قولا واحدا  
 كذا في فتاوى القدير وفي الجامع الصغير سيل ابو القاسم عن وافر النظر الذي يبق في اظفار  
 الدرن او الذي يعمل عمل الطين او المرأة التي صفت اصبعها بالحنا او الصرام او  
 الصباغ قال كل ذلك سواء يجزى وضوءه ان لا يستطاع الامتناع عنه الا يخرج والفتوى  
 على الجواز من غير فصل بين المدي والرومي كذا في الذخيرة وكذا الجواز اذ كان  
 وافر الاظفار كذا في الزاهد ناقلا عن الجامع الاصغر والحساب اذا تجدد وبيس منيع  
 تمام الوضوء والغسل كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الوجيز ونج مجمل التوازل تحريك  
 الحائض ستة ان كان واسعا وقرض ان كان ضيقا بحيث لم يصل الماء تحته كذا في الخلاصة  
 وهو ظاهر الرواية هكذا في المحيط ومن كان غسل الرجلين ويدخل الكعب في الغسل  
 عند غسل يدي الثلاث والكعب هو القطر الثاني في الساق الذي يكون فوق القدم كذا في  
 المحيط ولو قطعت يده او رجله فلم يبق من السرفق والكعب شي سقط الغسل ولو  
 بقي وجب كذا في البحر الرائق وكذا غسل موضع القطع هكذا في المحيط وقول البيهقي  
 المحندي عن رجل زمر رجله بحيث لو قطع لا يعرف فليقع عليه غسل الرجلين في الوضوء قال  
 نعم كذا في التاتارخانية واذا ادهن رجله ثم توضأ واستلم يديه لم يتقبل الى  
 لكان الدسوة حكما الوضوء كذا في الذخيرة في مجموع التوازل اذ كان برجله شقاق فجعل  
 فيه الشح وغسل الرجلين ولم يصل الماء الي ما تحته فينظر ان كان يغيره اتصال الماء اليها  
 عنه يجوز وان كان لا يغيره لا يجوز كذا في المحيط فان خروجه جاز بطل حال كذا في الخلاصة  
 وذكر شمس الامية الحلو في اذ كان في اعضا به شقاق وقد عجز عن غسله سقط عنه فرض  
 الغسل وليزومه اسرار الماء عليه فان عجز عن اسرار الماء يكتفيه المسح وان عجز عن المسح  
 سقط عنه المسح ايضا فيغسل ما خروجه ويترك ذلك الموضع كذا في الذخيرة ولو كان به  
 قرحة فارتفع عليه ما طار ان القرحة متصلة بالجمل الا الطرفين الذي كان يخرج منه الشح  
 يغسل الحلة ولا يصل الماء الي ما تحته الحلة جاز وضوءه لان شح تحت الحلة غير طاهر  
 فلا يغير وضوءه كذا في فتاوى قاضي خان واذا كان على بعض اعضا وضوءه قرحة

نحو

نحو الدمل وشبهه وعليه حلة رقيقة فتوضأ واستلم يدي الحلة ثم تزع الحلة هل يترك  
 غسل ما تحته الحلة قال ان تزع الحلة بعد ما تبرا عيشت لم يتا لم يترك فعله ان يغسل  
 ذلك الموضع وان تزع قبل البر عيشت يتا لم يترك ان يخرج منها شيء وسال نقض الوضوء وان لم  
 يخرج لا يطر منه غسل ذلك الموضع والاستنبه ان لا يلزمه الغسل في الوضوء جميعا وفي فتاوى  
 القاضي الامام ركن الاسلام على السعدي اذا كان على بعض اعضا وضوءه خرو ذهاب او  
 برغوث فتوضأ ولم يصل الماء الي ما تحته جاز لان القرحة عنه غير ممكن ولو كان حلة متكددة  
 خرج من صوغ قد جفت فتوضأ ولم يصل الماء الي ما تحته لم يجز لان الخرز عنه ممكن كذا في المحيط  
 ولو بقيت على العضو لمعة لم يصبرها الماء فحرف البطل الذي يخال ذلك العضو الى المعة جاز  
 كذا في الخلاصة واذا حول بلة عضوا الى عضوا لا يجوز في الغسل بخلاف اذا كان  
 البلة متقاطعة كذا في الظهيرية اذا اصاب الرجل المطر او وقع ثوبا من جوارحه وضوءه  
 وغسل ايضا ان اصاب الماء جميع بدنه وعليه المضمضة والاستنشاق كذا في السراج  
 ومنها مسح الراس والمفروض في مسح الراس مقداره الناحية كذا في الهداية والمختار  
 به مقداره الناحية ربع الراس كذا في الاختيار في مسح المختار الواجب ان يستعمل فيه  
 ثلاث اصابع البية على الاصح كذا في الكفاية فلو مسح باصبع او اصبعين لا يجوز في ظاهر  
 الرواية هكذا في شرح الطحاوي ولو مسح بالسبابة والابهام مفتوحين فيضعها  
 مع ما بينهما من الكف على راسه فيجوز لانهما اصبعان وما بينهما من الكف  
 قد راصبع فيصير ثلاثة اصابع هكذا في المحيط وفتاوى قاضي خان اذا مسح  
 راسه برؤس اصابعه فان كان الماء متقاطعا يجوز وان لم يكن متقاطعا لا يجوز كذا  
 في الذخيرة وان كان يعلو راسه شعر طويل فمسح بثلاث اصابع الا ان المسح وقع على شعره  
 ان وقع على شعره راسه يجوز في مسح الراس وان وقع على شعره جبهة او  
 رقبة لا يجوز ولو كان له ذواتان مشدودتان حول الراس كما يفعل النساء فوقع  
 مسحه على راسه الذواتة بغيره متسايا في الا بالحوار اذا لم يرسلها الا مسح على  
 شعر تحت الراس وما متهم على انه لا يجوز ارسلها او لم يرسلها كذا في المحيط ومسح الاذن  
 لا يتوب عن مسح الراس كذا في السراجية ولو كان في كفه بلة فمسح به اجزاء سواها كان اخذ  
 الماء مرة الا ان يغسل يديه بغيره بلة في كفه هو الصحيح بخلاف ما اذا مسح راسه او  
 خفه وبقى على كفه بلة فمسح به راسه او خفه لا يجوز كذا في الخلاصة واذا اخذ البلالين  
 عضوا من اعضا به لا يجوز المسح به معنوسا كان ذلك العضو او معنوسا كذا في الذخيرة  
 ومن مسح راسه بالشح اجراه مطلقا ولم يوصلوا بين بلة قاطر او غير قاطر كذا في الفتاوى  
 البرهانية واذا غسل الراس مع الوجه اجنباه عن المسح ولكن يكره كونه خلاف ما امر  
 به كذا في المحيط وان كان بعض راسه محلو فمسح على غير المحلو جاز كذا في الجوهرية  
 النيرة وفي الحجة ولو لم يمسح مقدم راسه ولكن مسح مؤخرة او يمينه او يساره او وسطه  
 يجوز كذا في التاتارخانية ولا يجوز المسح على القلنسوة واليهامته كذا في الوصية المرأة  
 على الحمار الا انه اذا كان الماء متقاطعا بحيث يصل الي الشعر فيجوز كذا في المسح كذا في  
 الخلاصة هذا اذا لم يملون الماء هكذا في الظهيرية والافضل ان مسح تحت الحمار كذا في فتاوى  
 قاضي خان وان كان في راسه خضاب مسح على الخضاب بهذا الاختلاف بالخضاب وجرت

البهيم

والمفروض منه مقدار ثلاث اصابع  
 وظاهر الرواية كذا في محيط السراج  
 الصحيح كذا في الظهيرية من اصفر اصابع  
 اليد هو المختار كذا في السراجية ولو اخذ  
 الماء بثلاث اصابع ووضع عليه وضعا  
 ولم يدنا اجزاء على قول من قدرة ثلاث  
 اصابع ولم يجز به على قول من قدرة بالربع  
 حتى يستكمل بالامرار هكذا ذكر  
 القدوري كذا في المحيط



عن حكم الماء المطلق يجوز المسح كذا في الخلاصة **الفصل الثاني في شستن الوضوء**  
وهي ثلاث عشرة على ما ذكر في المتن **منها** التسمية التسمية سنة مطلقا غير متعبد  
بالمستيقظ وتعتبر عند ابتداء الوضوء حتى لو تيسر ثم ذكر بعد غسل البعض  
وسمى لا يكون متعبدًا للسنة بخلاف الاكل وعينه هكذا في التبيين فان تيسر في اول الطهارة  
ان بها متى ذكرها قبل الزاغة حتى لا يخلوا الوضوء عنها كذا في السراج الوهاج ويسمى  
قبل الاستنجاء وتعدوه هو الصحيح كذا في الهداية ولا يسمى في حال الانكشاف ولا في  
حلق النجاسة هكذا في فتح القدير قال الطحاوي والاستاذ العلامة مولانا فخر  
الدين الماعري المتقول من السلف في تسمية الوضوء لبسم الله العظيم والحمد لله  
علي دين الاسلام وفي كتابه في المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في  
سراج الدراية ولو قال في ابتداء الوضوء لا اله الا الله والحمد لله واستشهد ان لا اله الا الله  
صا رقيقا السنة التسمية كذا في القنية **ومنها** غسل اليدين الى الرسغين ثلاثا ابتدا  
فيل انه فرض وتقدم به سنة واختاره في فتح القدير والموازي والنجارية واليه يشير  
قول محمد بن الاصل هكذا في البحر الرائق وكيفية ان كان الانسان صغيرا ان يأخذة بشماله  
ويصبت الماء على يمينه ثلاثا ثم يأخذة بيمينه ويصبت على يساره كذا لو كان كبيرا  
كالجب ان كان عتة اناء صغير فيقل ما ذكرنا وان لم يكن ادخل اصابع يديه اليسرى  
مغموسة في الاناء ويصبت على كفه اليمنى ويدها كذلك الاصابع بعضها ببعض حتى تظهر ثم  
يؤخذ اليمنى في الاثنا ويغسل اليسرى كذا في المضمرات وهذا اذا لم يكن على يده  
نجاسة فان كانت تحت الحيلة اخرى كذا في الخلاصة واختلفوا في غسل يديه  
قبل الاستنجاء او بعده والاصح انه يغسلها مرتين مرة قبل الاستنجاء ومرة بعده كذا  
في فتاوى قاضي خان **ومنها** المضمضة والاستنشاق والسنة ان يعضض ثلاثا  
اولا ثم يستنشق ثلاثا ويأخذ لكل واحد منهما ماء خديدا في كل مرة كذا في محيط الخسبي  
وخدا المضمضة استيعاب الماء جميعا الى وحد الاستنشاق ان يصل الماء الى المارن  
كذا في الخلاصة ان تركه المضمضة والاستنشاق اثم على الصحيح لا ينال من سنن الهدى  
وتركها يوجب الاساءة بخلاف السنن الزوايد فان تركها لا يوجب الاساءة هكذا في  
السراج الوهاج وان اخذ الماء بكفه ورفع منه ثلث مرات ونمضض بخير ولو فرغ  
الماء من الكف بانه ثلاث مرات واستنشق يجوز لانه يقود الماء المستعمل في الاستنشاق  
لا المضمضة هكذا في المحيط واذا اخذ الماء بكفه فتمضض ببعظه واستنشق به  
بالا في حجاز ولو كان على مكعبه لا يجوز كذا في السراج الوهاج **ومنها** السواك  
ويسمى ان يكون السواك من اشجار مرة لانه يطيب نكهة الفم ويشد الاسنان ويقوي  
المعدة وليكن رطبيا في غلط الخصر وطول الشبر ولا يتوهم الاصبح مقام الخشبة  
فان لم توجد الخشبة فيسند بغير الاصبح من يمينه مقام الخشبة كذا في المحيط  
والظهيرية والعلك يتوهم مقام المرأة كذا في البحر الرائق ويندب امساكه بيمينه بان  
يجعل الخصر اسفله والابهام اسفله راسه وبان الاصابع فوقه كذا في الزهراء النايك  
ثم وقت الاستيكاك هو وقت المضمضة كذا في النهاية ويستاك اعلى اللسان واسفله  
ويستاك عرضا سنة ويبتدي من الجانب الايمن كذا في الجوهرية النيرة ومن حشي السواك

عزكي

عزكي القوي تركه ويكره ان يستاك مضطجعا كذا في السراج الوهاج **ومنها** تحليل النجاسة ذكر  
قاضي خان في شرح الجامع الصغير تحليل النجاسة بعد التلثية سنة في قول ابي يوسف  
وبه اخذ كذا في الزهراء النيرة والمبسوط وهذا الاصح كذا في مواج الدراية وكيفية ان  
يدخل اصابعه فيها ويخلل من الحيات الاسفل الى فوق وهذا المتقول من سنن ابي بكر  
رحمة الله كذا في المضمرات **ومنها** تحليل الاصابع وهو ادخال بعضها في بعض مما متقاطعة هذا  
سنة مؤكدة اتفاقا كذا في الزهراء النيرة وهذا اذا وصل الماء الى اثنائها وان لم يصل  
بان كانت منقطة فواجب كذا في التبيين ويغني عنه ادخالها في الماء ولو غير جار ولا اد  
في اليدين التشبيك وفي الرجلين ان يخلل عنصريه اليسرى بخصر رجله اليمنى ويختم  
بخصر رجله اليسرى كذا في الزهراء النيرة ويغسل الاصابع من اسفل كذا في المضمرات **ومنها**  
تكرار الغسل ثلاثا فيها يفرغ من غسل نحو اليدين والوجه والرجلين كذا في المحيط  
المررة الواحدة السابعة في الغسل فرض كذا في الظهيرية والفتن ستان مؤكدة  
على الصحيح كذا في الجوهرية النيرة وتفسير السبوع ان يصل الماء الى العضو ويغسل  
وتتقطر منه قطرات كذا في الخلاصة وفي فتاوى الحجة ويستحب ان يغسل العضو كل  
مرة غسلا يصل الماء الى جميع ما يجب غسله والوضوء فلو غسل في المرة الاولى وفي  
موضع يابس ثم في المرة الثانية يغسل الماء بقصته ثم في المرة الثالثة يغسل مواضعه  
الوضوء فهذا لا يكون غسل الاعضاء ثلاث مرات كذا في المضمرات ولو شرب مرة  
بمرة الماء او للمزج او الحلة لا يكره ولا ياتم والافتياء كذا في مواج الدراية ولو زاد  
على الثلاث لطائفة القلب عند الشك او شبه وضوء اخر فلا بأس به هكذا في  
النهاية والسراج الوهاج **ومنها** مسح كل الرأس مرة كذا في المتن والاصح ان يضع كفيه  
واصابعه على مقدم راسه ويمر بها على قفاه على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح اذنيه  
باصبعيه ولا يكره الماء بهذا كذا في التبيين وان ذاق على يركه استيعاب الرأس بغير  
غذراته كذا في القنية **ومنها** مسح الاذنين يمسح مقدمهما ومؤخرهما بالماء الذي  
يمسح به راسه كذا في شرح الطحاوي ولو اخذ ماء خديدا من غير فلكه السنة كذا في  
كذا في الحاشي البحر الرائق وتوهم مسح مقدمهما والوجه ومؤخرهما مع الرأس بخار ولكن  
الافضل هو الاول كذا في شرح الطحاوي ويمسح ظاهر الاذنين بإطراف اليمين  
ويطحن الاذنين بباطن السبائتين كذا في السراج الوهاج **ومنها** النية والمذهب  
ان ينوي ما لا يصح الا بالطهارة من العبادة او رفع الحدث كذا في التبيين  
وكيفية ان يقول نويت ان اتوضأ للصلاة قربا الى الله تعالى او نويت رفع الحدث  
او نويت الطهارة او نويت استبحة الصلاة كذا في السراج الوهاج واما وقتها فبعد  
غسل الوجه وحلقها الطلح والتلفظ بها مستحب كذا في الجوهرية النيرة واما يكره التفرغ  
في الوضوء اذا كان بغير غدر اما اذا كان بعد ريان فمضى ما اوضوه فيذهب لطلب الماء  
او ما شبه ذلك فلا بأس بالتفرغ في الصحيح وهكذا اذا فرق في الغسل والنيم كذا  
في السراج الوهاج **الفصل الثالث** في المستحبات والمذكورات في المتن  
اشتان الاول النسيان وهو ان يبدا باليد اليمنى قبل اليسرى وبان رجل اليمنى قبل اليسرى  
وهو فضيلة على الصحيح وليس في اعضا الطهارة عضوان لا يستحب تقديم الايمن منهما

في رواية فلان كذا في الاصح كذا في السراج  
شأنه كذا في الاصح كذا في السراج  
ن الوهاج واختاره في المبسوط والاولى ان  
بقال ان يمسح يديه  
او الثالثه وحدها بالنية الا ان يحفظ  
الاخرى كذا في البحر الرائق

في رواية فلان كذا في الاصح كذا في السراج  
شأنه كذا في الاصح كذا في السراج  
ن الوهاج واختاره في المبسوط والاولى ان  
بقال ان يمسح يديه  
او الثالثه وحدها بالنية الا ان يحفظ  
الاخرى كذا في البحر الرائق

في رواية فلان كذا في الاصح كذا في السراج  
شأنه كذا في الاصح كذا في السراج  
ن الوهاج واختاره في المبسوط والاولى ان  
بقال ان يمسح يديه  
او الثالثه وحدها بالنية الا ان يحفظ  
الاخرى كذا في البحر الرائق







كذا في قناري فاضل خان اذا خرج دبره انما على بيده او بخرقة حتى ادخله ينتقض طهره  
 لانه يلتزم ببيده شي من النجاسة وذكر الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رحمه الله ان  
 بنفسه خروج الدبر ينتقض وضوءه كذا في ذخيرة المدي ينتقض الوضوء وكذا اللودي والمي  
 اذا خرج من غير مشقة بان حمل شي فسبقه المني او سقط من مكان يرتفع بوجوب الوضوء  
 كذا في المحيط ومي الرجل خاشا يبصر راجحة كراجه الطم فيه لزوجة يكسر الذكوة عند  
 خروجه ومي المرأة رفيقا صغرا والمذي رفيقا يبصر الى اليسار سدا واخر وجبه عند  
 الملاعبة مع اهله بالشهوة وتبين له من المرأة القدي والودي بول غليظ وقيل ما يخرج  
 بعد الاعتكاش لانه اجماع وعقد البول كذا في التبيين الدود اذا خرج من الدبر فهو وضوء  
 وان خرج من قبل المرأة او الذكر فذلك وكذا كذا في فتاوى قاضي خان اذا  
 اظفر في احليله ثم خرج لا ينتقض كما في الصوم كذا في النظيرية ولو احقق بالدهن ثم  
 سال منه يعيد الوضوء كذا في محيط السرخسي وكل ما وصل الى الداخل من الاسفل ثم  
 نماز نقص لعدم انكابه من بله وان لم يسم الدخول بان كان طرفه في بيده كذا في الوجيز  
 للكردي **وما** ما يخرج من غير السيلين وسيل الى ما يطهر من الدم والقيح والصد  
 والبول حذو السيلان ان يغسل فيخرج من راس الجرح كذا في محيط السرخسي وهو الاصح  
 كذا في النهر الفايق الدم اذا غلب على راس الجرح لا ينتقض الوضوء وان اخذ الثريد من راس  
 الجرح كذا في النظيرية والقنوبية كذا في المنتقض وضوءه في جنس هذه المسائل كذا  
 في المحيط الدم والقيح والصد يد وما الجرح والسقطات والسر والشر والعيون والاذن  
 لعله شوا في الاصح كذا في الزاهدوي ولو صب دهن في اذنيه فمكث في دما فيه ثم سال  
 من اذنه او من الفم لا ينتقض الوضوء وقت اي يوشف رحمه الله اخرج من فيه فغلبه الوضوء  
 لانه يخرج من الفم لا بعد ما وصل الى المعدة وهي محل النجاسة فصار حكمه حكم القيح  
 كذا في محيط السرخسي وان استعط في السقوط من الفم تقص وان خرج من الاذنين  
 لا ينتقض كذا في السراج الوهاج ولو دخل الماء من رجله لا يغتسل ومكث ثم خرج من  
 ابيه لا وضوء عليه كذا في المحيط وفي النصاب وهو الاصح كذا في المسائل راجحة الا اذا  
 قبحا فينبذ ينتقض كذا في المحرمات واذا خرج من اذنيه فيم او صد يد ينظر ان خرج بدون  
 الوجه لا ينتقض وضوءه وان خرج مع الوجه ينتقض وضوءه لانه اذا خرج مع الوجه فلطام  
 انه خرج من الجرح هكذا حكى فتوى شمس الائمة الحلواني رحمه الله كذا في المحيط وهكذا في الذبيرة  
 والتبيين والسراج الوهاج وذكر محمد رحمه الله في الاصل اذا خرج من الجرح دم قليل فمكث  
 ثم خرج ايضا وسحقه فان كان الدم لا يترك ما قد مسح منه سال انتقض وضوءه وان  
 كان لا يسيل لا ينتقض وضوءه وكذا ان الذي عليه رقاد او ترابا ثم ظهر ثانيا وتربه شه  
 وثم نهو كذا في كذا في الذبيرة ولو نزل الدم من الراس الى موضع يلحقه حكم التطهير  
 من الاذن والاذنين تقص الوضوء كذا في المحيط والموضع الذي يلحقه حكم التطهير من الاذن  
 سال منه كذا في الملحق وان اخرج من غير الفم تقصير الفم يمينه وبين الرين فان  
 تساوى انتقض الوضوء ويغير ذلك من حيث اللون فان كان احمر انتقض وان كان  
 اصفر لا ينتقض كذا في التبيين المؤذي اذا غلب شي فوجد فيه اثر الدم او اسكال بسواك  
 فوجد فيه اثر الدم لا ينتقض ما لم يورث السيلان كذا في النظيرية اذا كان في عينه فرضة

العلم ما يطلع من الخلد وهو  
 الكرم قبل ان يشفق دبقا على اليد  
 من اكم طلع ايضا وهو سائل يفيض  
 يشبه بلون الاذن وبراحة  
 الخن موزية

ووصل

ووصل الدم منها الى جانب اخر من عينه لا ينتقض الوضوء ان لم يصل الى موضع عينه غسله  
 كذا في الكفاية خرج دم من الفم كذا في القنينة وهو الوجه كذا في فتاوى المنية المحلى وان قسرت هـ  
 للكردي وهو الاشبه كذا في القنينة وهو الوجه كذا في فتاوى المنية المحلى وان قسرت هـ  
 غطت وسال من ثوبا او صد يد او غيره ان سال من راس الجرح تقص وان لم يسيل لا ينتقض  
 قد اذا قشرها في راس يفيض اما اذا قشرها في راس يفيض لا ينتقض لانها لا يخرج وليس يحتاج  
 كذا في الهداية الرجل اذا استتر في راس من الفم فمكث ثم راعده سنة لا ينتقض الوضوء كذا في  
 الخلاصة الزاد اذا مضى فمكث ثم راعده سنة لا ينتقض الوضوء كذا في الوضوء  
 الذباب او البقوض وان كان كبيرا ينتقض وكذا العلقه اذا امست عضوا انسان حتى  
 امثلت من دمه انتقض وضوءه كذا في محيط السرخسي والعرق في العين بمنزلة الجرح فيا يسيل  
 منه ينتقض الوضوء كذا في فتاوى قاضي خان ولو كان في عينه رمد او غش يسيل منها  
 الدموع فالواو يور بالوضوء لوقت كل صلاة بحيث لا ان يكون صديدا او قبيحا كذا في التبيين  
 الدودة الخارجة من راس الجرح لا تنتقض الوضوء كذا في المحيط والعرق المدين الذي يقال له  
 بالفا رسية رسته وهو بمنزلة الدودة فان كان الما يسيل منه ينتقض الوضوء كذا في هـ  
 الظهيرية **وما** التي توقيق في فم ميرة او طفا ساو ماء تقص كذا في المحيط والحمد العجيم  
 بسلامه ان لا يمكن امساكه الا بكفية وشقته كذا في محيط السرخسي ولو شرب ماء ثم قلة  
 صافيا تقص الوضوء كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الفتاوى ان قاعة ملاه لم يلق ان  
 نزل من الراس لا ينتقض وان صعد من الجوف لم ينتقض عندها خلافا لابي يوسف رحمه الله  
 هذا اذا قبحا صرنا ان كان مخلوطا بشي من الطعام وغيره فان كان الطمك ملاه لم  
 يكون عذسا ولا فلا كذا في محيط السرخسي وان قاذما ان كان سائلا من الراس ينتقض  
 اتفاق وان كان علقا لا ينتقض اتفاقا وان صعد من الجوف ان كان علقا لا ينتقض اتفاقا  
 الا ان يملأ الفم وان كان سائلا فقلبي قوله اي حنيقة ينتقض وان لم يكن ملاه كذا في شرح  
 المنية وهو المختار كذا في التبيين وصححه جماعة المشايخ هكذا في البه اجم وان قاذم فقلبا  
 قليلا الوجه يبلغ ملاه الفم قال محمد رحمه الله ان اخذ السبب جمع والا فلا وهذا الاصح كذا في  
 المحصر ان اذا قاذما قبل سكون نفسه من الحميان والفتيان كان السبب سجدا وان كان  
 بعدة كان السبب مختلفا كذا في الكافي ما يخرج من بدن الانسان اذا لم يكن حشا لا يكون  
 نجسا كالقيح القليل والدم اذا لم يسيل كذا في التبيين وهو الصحيح كذا في الكافي **وما**  
 النوم ينتقضه النوم مضطجعا في الصلاة او في غيره هـ الا ان يبين النوى وكذا النوم  
 مشورا بان نام على احد وركبه هكذا في البه اجم وكذا النوم مستلقيا على قفاه هكذا  
 في البحر الرائق ولو نام قاعدا او اضعف اليه عليه شبه المسكبة لا وضوء عليه وهو  
 الاصح كذا في محيط السرخسي ولو نام مستندا اليه لم يضره ان كان مستقفا ان كانت مقفدة  
 زائلة عن الارض تقصير بالاجماع وان كان مستغيرا يلهي ما يصحح انه لا ينتقض هكذا اجب  
 التبيين ولا ينتقض نوم القيام للقاعد ولا في السرج او المجل ولا الرام ولا الساجد  
 مطلقا ان كان في الصلاة وان كان خارجا فكذا في السجود فانه يشترط ان يكون  
 على الهيئة المستنونة له ان يكون رافعا بطنه عن فخذيه بما فيها عضديه عن جنبه  
 وان سجد على غير هذه الهيئة انتقض وضوءه كذا في البحر الرائق ثم في ظاهر الرواية

القرب عرق العين يسقط  
 ولا ينتقض به ما هو

في المجتبى عن الحسن التناو وطعاما  
 او ماء ثم قام من ساعة لا ينتقض  
 لانه طاهر كذا في الصحيح اذا ارتفع  
 ثم قام من ساعة قال الصباغ  
 هو المختار كذا في صحيح الرواية  
 وهكذا في غيره القدي هو



لا فرق بين عليته ونحوه وعن ابي يوسف المتقضي في الثاني والعشرين ما ذكر في ظاهر الروا  
هكذا في الحيط واختلفوا في المربط اذا كان يصح مضمطفاً فالصحيح ان وضوءه  
ينتقض هكذا في الحيط والنبيين والبراري وعليه الفتوى كذا في النهر القابض وان  
نام جالساً وهو يتأكل وترى يبرز من فم الفم من الارض قال شمس لا يملك الحلو ان يظا  
المذهب انه لا يكون حدثاً كذا في الفتاوى في حان ولو نام قاعاً ان سقط على وجهه  
او جنبه ان انبت قبل سقوطه او حاك سقطه او سقط ثوباً وانبت من ساعته لا  
ينتقض وان استقر ثوباً ثم انبت ينتقض كذا في النبيين وان نام مشرباً لا ينتقض  
الوضوء وكذا لو نام مشرباً بان يبسط قدميه من جانب ويصق البتية بالارض  
كذا في الخلاصة واذا نام ركباً جالساً والداية عربان فان كان في حالة الصفود  
والاستواء لا ينتقض وضوءه امكانه الصلوة يكون حدثاً كذا في الحيط وان نام  
على ظهر الدابة في الحان لا ينتقض وضوءه وان نام على راس النور وهو جالس قد  
ادلى رجله كان حدثاً كذا في فتاوى قاضي حان واما النفاذ في حالة الاضطجاع  
لا يخلو اما ان يكون ثقبلاً او خفيفاً فان كان ثقبلاً فهو حدث وان كان خفيفاً لا يكون  
حدثاً والفاضل بين الخفيف والثقل انه ان كان يسمع ما قيل عنده فهو خفيف  
وان كان ينفخ عليه فثقل ما قيل عنده فهو ثقل كذا في الحيط وهكذا احكي فتوى شمس  
الامة كذا في الذخيرة **ومن** الاغما والمجنون والقسى والسكران لا يغما ينتقض وضوءه قليد  
وكثيره وكذا المجنون والقسى والسكران لا يغما ينتقض وضوءه قليد  
منه بقض المشايخ وهو اختيار الصدر الشهيد والصحيح ما نقل عن شمس الامة هو  
المحلون انه اذا دخل في بعض مشيته تحرك كذا في الذخيرة **ومن** القهقهة حدثاً  
ان يكون مشغولاً ولا يجرانه والضحك ان يكون مسجوعاً ولا يجرانه كذا في الذخيرة القهقهة  
في كل صلاة فيها ركوع وسجود ينتقض الصلاة والوضوء كذا في الحيط ستوكات  
قد اوسيا كذا في الخلاصة ولا تنتقض الطهارة خارج الصلاة والضحك يبطل الصلاة  
ولا يبطل الطهارة والنسب يبطل الصلاة والطهارة ولو وقعت في سجدة التلاوة  
او في صلاة الجبارة يبطل ما كان فيها ولا تنتقض الطهارة كذا في فتاوى قاضي حان  
والقهقهة من الصبي حال الصلاة لا تنتقض الوضوء كذا في الحيط ولو وقعت نائم في الصلاة  
فالصحيح انه لا يبطل الوضوء والصلاة كذا في النبيين **قال** الحاكم ابو محمد الكوفي فسدت صلاة  
ووضوءه جميعاً وبه اخذ عامة المتأخرين احسب طاكذا في الحيط ولو وقعت في الصلاة  
المطلونة الاصح انه ينتقض وضوءه كذا في الظهيرية ولو وقعت نائم في الصلاة  
او ركباً يؤم بالنفل والوضوء بعد راتق كذا في فتح القدير والقهقهة تبطل  
التي لم تبطل الوضوء ولا تبطل طهارة الاغتسال وقت قيل تبطل طهارة الاعضاء الاربعة  
فلا تغتسل في الصلاة اذا وقعت تبطل الصلاة فلا يجوز له ان يصلي بعده من غير وضوء  
حديثه كذا في الحيط وهو الصحيح كذا في التناخية **ومن** المتبشرة الفاحشة  
اذا نشر امراته متبشرة فاحشة بتجود وانتشار وملافة الفرج بالفرج فوجب الوضوء  
في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله استحساناً وقال محمد رحم الله لا وضوء عليه وهو  
الغياض كذا في الحيط وبه انصاب هو الصحيح وفيه السابغ وعليه الفتوى كذا في التنا

خاتمة في الامتثال الفاحشة لا يعتبر انتشار راحة الرجل في انتفاض طهارة المرأة كذا في التنية  
من الرجل المرأة والمرأة الرجل لا ينتقض الوضوء كذا في الحيط **مس** ذكره او غيره ليس بعد  
عندنا كذا في الزاد والمبشرة الفاحشة بين المراتين وبين الرجل والعلام الاورد تنتقض  
الوضوء عند الشيخين هكذا في القنية وكذا بين الرجلين كذا في سراج الدراية هـ  
**وما يتصل به** كذا مسأيل الشك في الاصل من شك في بعض وضوءه وهو اولها  
شك من محل الموضع الذي شك فيه فان وقع ذلك كثير لم يلحقه اليه هذه اذا كان الشك  
في خلا الوضوء فان كان بعد الفراغ من الوضوء لم يلحقه الي ذلك ومن شك في الحدث  
فهو على وضوئه ولو كان محدثاً فشك في الطهارة فهو على حدثه ولا يعمل بالتحريم كذا في  
الخلاصة **الباب الثاني** في الفصل وفيه ثلاثة فصول **الفصل**  
**الاول** في فرائض وهي ثلاثة الموضوعة والاستسقاء وعسل جميع البدن في ما في المتو  
وحد الموضوعة والاستسقاء كما مر في الوضوء من الخلاصة الحبيب اذا شرب الماء ولم  
يجه لم يضره ويجزى به عن الموضوعة اذا اصابت جميعه كذا في الظهيرية ولو كان سنة يحوفا  
فتبر فيه او بين اسنانه طعم او دهن رطبة انغمس غسل على الاصح كذا في الزاهد  
والاحتمال ان يخرج الطعام عن تجويفه ويجزى به الماء كذا في فتح القدير والدرن  
اليابس في الاغني عن تمام الفصل كذا في الزاهد في الظفر يمنع تمام الغتس  
والوضوء والدرن لا يمنع والقروبي والمدني سواء والسراب والطين في الظفر لا يمنع والصرام  
والصباغ في ما في ظفرها يمنع تمام الاغتسال وقيل كل ذلك يجزى به للخرج والضرورة وموا  
الضرورة مستثناة عن قواعد الشرع كذا في الظهيرية وان كان يحاطا به به جلد سمك  
او جبر من مضموع قد جف فاعتسل ولم يصل الماء الى ما تحته لا يجوز ولو كان مكانه  
حرة ذباب او برغوث جاز كذا في الحيط ولو كان به جدر من استسقاء فترها وجوابها  
متصلة ولم يصل الماء الى ما تحته القشر لا بأس به فلو زلت القشرة لا يعيد الفصل  
كذا في الظهيرية ويجب ابعثال الماء الى داخل العينين كذا في حيط السرخس وليس في  
المرأة ان تنفض صفارها في الفصل اذا بلغ الى اصول الشرج ليس عليها بركة واربها  
هو الصحيح كذا في الهداية ولو كان شراً المرأة منعوضاً يجب ابعثال الماء الى اثنائه  
وجيب جيا الرجل ابعثال الماء الى اثنائه الحية كما يجب الى اصولها والي اثنائه شعره وان  
كان صغيراً كذا في حيط السرخس ولو زلت المرأة رأسها بطيب غيث لا يصل الماء الى  
اصول الشرج ويجب عليه انزاله ليصل الماء الى اصوله كذا في السراج الوهاج وجب تحريك  
القرط واليتم الاضيقين ولو لم يكن قرطاً دخل الماء الثقب عند مروره اجزاه والا دخل  
ولا يكتفى في ادخال شي سوي الى منخشب وعروة كذا في البحر الرائق ويجب ابعثال الماء الى  
داخل السرة ويجب ان يدخل اصبعه بين لب الفكة كذا في حيط السرخس الا قلت اذا  
افستل من الحانة ولم يدخل الماء داخل الحلة جاز في الحيط وفيه اتفاق الناطق  
وهو المختار كذا في التناخية ويؤيد ذلك الماء القلقة استسقاء كذا في فتح القدير  
وجيب على المرأة غسل فرجها الخارج في الحانة والحوض والغتس في الوضوء كذا  
في حيط السرخس وفي الفتاوى الغياض لا تدخل المرأة اصبعها في فرجها عند الفصل وهو  
المختار كذا في التناخية واذا دهن فاسراً لم يقبل بغيره كذا في شرح الوقاية



**الفصل الثاني** في سنن الغسل وهي ان يغسل يديه الى الرسغ ثلاثا ثم  
 وجهه ويغسل بطنه ان كانت عليه ثياب ثم ينو وضوءه للصلاة الا رجله هكذا  
 الملتقط وتقدم غسل الرجل في الغسل ستة سوا كان فيه نجاسة ام لا كتقدم الوضوء  
 في الغسل باقي البدن سوا كان هناك حدث او لا كذا في الشمني ولا يمسح برأسه في رواية  
 الحسن والصحيح انه يمسح كذا في الرازي وهكذا في فتاوي قاضي خان ثم يفيض الماء على  
 رأسه وسائر جسده ثلاثا كذا في الرازي الاول فرض والتثنان سنتان على الصحيح  
 كذا في السراج الوهاج وكيفية الاضافة ان يفيض الماء منكبه الايمن ثلاثا ثم الايسر  
 ثلاثا ثم يمسح برأسه وسائر جسده ثلاثا كذا في مواج الدراية وهو الاصح هكذا في  
 الرازي ثم يتيمم عن مغتسله فيغسل قدميه كذا في المحيط هذا اذا كان في مستنقع  
 اما اذا كان في الماء او في غيره فليغسل يديه كذا في الجوهر النيرة وهو ما سنته واداب  
 ذكرها بعض المشايخ فيسنن ابي داود النيسابوري ويقول بلباسه نوبت الغسل لرفع  
 الحنابة او الحنابة ثم يمسح بالنية بقوله ويقول بلباسه نوبت الغسل لرفع  
 الايسر في الماء او يقرآن لا يستقبل القبلة وقت الغسل وان يدلك كل اعضاءه في المرة  
 الاولى وان يغتسل في موضع لا يراه احد ويستحب ان لا ينكلم بكلام قط وان يمسح بماء  
 بقية الغسل كذا في المنية **الفصل الثالث** في الماء في الوجبة للغسل وهي  
 ثلاثة فمنها الجنابة وهي تثبت بسبب من احدثها خروج المني على وجه الدفق والشموة  
 من غير ايلاج بالمس او النظر والاحتلام والاستمناء كذا في محيط السرخسي من الرجل  
 والامراة في النوم واليقظة كذا في الفداية وتعتبر الشموة عند انقضاء وقت مكانه لا  
 عند خروجه من راسه الا حليل كذا في التبيين اذا احتلم او نظر الى امرأة فزال المني من  
 مكانه بشهوة فامسك ذكره حتى سكنت شهوته ثم قال المني عليه الغسل عندها وعده  
 ابي يوسف بوجوبه هكذا في الخلاصة لو اغتسل من الجنابة قبل ان يتبول او يتام وصلى  
 ثم خرج بقبية المني فغسله ان يغتسل عندها خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى  
 ولكن لا يعبه تلك الصلاة في فقام جميعا كذا في الدخيرة ولو خرج بعد ما بال بونام او سقي  
 ليجب عليه الغسل انما كذا في التبيين اذا احتلم الرجل فغسل المني من موضعه الا  
 انه لم يظهر عليه راسه الا حليل لا يكرهه الغسل كذا في فتاوي قاضي خان رجل بال  
 فخرج من ذكره مني ان كان منتشر عليه الغسل وان كان منكرا عليه الوضوء كذا في الخلاصة  
 اذا اغتسلت بعد ما جاء من زوجه ثم خرج منها مني الزوج فغسل الوضوء وقت الغسل  
 واذا استيقظ الرجل ووجد عليه فراشه او ثيابه بطلا وهو يتذكر احتلاما ان يتيقن انه  
 مني او يتيقن انه مذي او شك انه مني او مذي فغسله الغسل وان يتيقن انه مذي لا يغسل  
 عليه وان راي بطلا الا انه لم يتذكر الاحتلام فان يتيقن انه مذي يغتسل الغسل وان  
 يتيقن انه مني يغتسل الغسل وان يتيقن انه مذي لا يغتسل الغسل وان شك انه مني او مذي  
 قال ابو يوسف رحمه الله لا يغتسل حتى يتيقن بالاحتلام وقال لا يجب هكذا ذكر شيخ  
 الاسلام قال الفقيه الامام ابو علي الشافعي ذكره شافعي في نوادره عن محمد اذا استيقظ  
 الرجل فوجد السبل في احليله ولم يتذكر حلاما كان ذكره مستترا قبل ان يغتسل عليه  
 الا ان يتيقن انه مني وان كان ذكره ساكنا قبل النوم فغسله الغسل في كل ليلة الحلو ان

المراد بالفرج هنا القبل  
 والدم وان احضر في اللب  
 بالقبول كذا في البرجندى هو  
 وتقدم الوضوء على الغسل  
 في الجنابة سنة وليس فرض عنه  
 على آثار جمهوره حتى لو لم يتوضأ  
 وفاض الماء على راسه وسائر جسده  
 ثلاثا اجراه اذا كان قد قطن  
 واستشق كذا في الملتقط هو

البيان وهو ان يغسل يديه الى الرسغ  
 وعلى وجهه ويغسل بطنه ان كانت  
 عليه ثياب ثم ينو وضوءه للصلاة  
 الا رجله هكذا الملتقط وتقدم  
 غسل الرجل في الغسل ستة سوا كان  
 فيه نجاسة ام لا كتقدم الوضوء  
 في الغسل باقي البدن سوا كان هناك  
 حدث او لا كذا في الشمني ولا يمسح  
 برأسه في رواية الحسن والصحيح  
 انه يمسح كذا في الرازي وهكذا في  
 فتاوي قاضي خان ثم يفيض الماء  
 على رأسه وسائر جسده ثلاثا  
 كذا في الرازي الاول فرض والتثنان  
 سنتان على الصحيح كذا في السراج  
 الوهاج وكيفية الاضافة ان يفيض  
 الماء منكبه الايمن ثلاثا ثم  
 الايسر ثلاثا ثم يمسح برأسه  
 وسائر جسده ثلاثا كذا في مواج  
 الدراية وهو الاصح هكذا في الرازي  
 ثم يتيمم عن مغتسله فيغسل قدميه  
 كذا في المحيط هذا اذا كان في  
 مستنقع اما اذا كان في الماء او في  
 غيره فليغسل يديه كذا في الجوهر  
 النيرة وهو ما سنته واداب ذكرها  
 بعض المشايخ فيسنن ابي داود  
 النيسابوري ويقول بلباسه نوبت  
 الغسل لرفع الحنابة او الحنابة ثم  
 يمسح بالنية بقوله ويقول بلباسه  
 نوبت الغسل لرفع الايسر في الماء  
 او يقرآن لا يستقبل القبلة وقت  
 الغسل وان يدلك كل اعضاءه في  
 المرة الاولى وان يغتسل في موضع  
 لا يراه احد ويستحب ان لا ينكلم  
 بكلام قط وان يمسح بماء بقية  
 الغسل كذا في المنية

هذه المسئلة كثيرة وقوعا والسامع منها فليحفظ كذا في المحيط ولو تذكر الاحتلام  
 ولذة الانزال ولم يزل لا يجب عليه الغسل وامراة كذا في ظاهر الرواية يخرج منها  
 الى فرجها الخارج فطرط لوجوب الغسل عليها وعليه الفتوى هكذا في مواج الدراية اذا نام  
 الرجل فنامت اوقافه او ما شئت ثم استيقظا ووجد بطلا فغسل او ما شئت ثم مضى على سوا  
 كذا في المحيط اذا وجد في الفراش مني وتيقن الزوج من المرأة وتقول المرأة من الزوج الاصح  
 ان يجب الغسل عليها احتياط كذا في الظهيرية الرجل اذا صار مغشيا عليه ثم افاق  
 ووجد مذي على فخذه او ثوبه فلا يغسل عليه وكذا في السكران وليس هذا كالنوم كذا في  
 المحيط رجل استيقظ وهو يتذكر احتلاما ولم يزل بطلا ومكث ساعة فخرج مذي لا يغسل  
 الغسل احتلاما لئلا يسهل استيقظ ولم يزل بطلا فتوضأ وصلى صلاة الغر ثم نزل المني عليه  
 الغسل كذا في الدخيرة ولا يعيد الصلاة وكذا في الاحتلام الصلاة ولم ينزل حتى انما نزل  
 لا يعيد ههنا وتغسل كذا في فتح القدير **السبب الثاني في ايلاج** في ايلاج في احدى  
 السببين اذا انزلت الحشفة بوجوب الغسل على الناعيل والمفعول به انزل اولم ينزل  
 وهذه اهل المذهب لعلهم يبين كذا في المحيط وهو الصحيح كذا في فتاوي قاضي خان ولو  
 كان مقطوع الحشفة يجتنب الغسل بايلاج مقدارها من الذكر كذا في السراج الوهاج  
 ولا ييلاج في البهيمية والبيته والصغيرة التي لا ييلاج مثلها لا يوجب الغسل بدون الانزال  
 هكذا في المحيط والصحيح انه اذا امكن الايلاج في محل الجماع من الصغيرة ولم يفيض مني  
 بمن ييلاج كذا في السراج الوهاج اذا جومت المرأة فيما دون الفرج ووصل المني اليه فخرج مذي  
 بكر او ثوب لا يغسل عليه بعقد السبب وهو الانزال او موازاة الحشفة حتى لو جعلت  
 كان عليها الغسل لوجود الانزال كذا في فتاوي قاضي خان واذا احتلمت فغسلت عليها  
 الغسل بمر وقت الجماع حتى يجيء عليها اعادة الصلاة من ذلك الوقت كذا في الملتقط  
 لو قالت امرأة معي جن واحد من نفسي ما احب اذا جامعني روي لغسل عليها كذا في المحيط  
 السرخسي فلام ابن عمر بن الخطاب امرأة بالغة فعلمها الغسل وغسل على الفلام الا  
 انه يوجب الغسل تحلفا واعتداء كما يوجب بالصلاة تحلفا واعتداء او لو كان الرجل  
 بالغا وامراة صغيرة يجامع مثلها فغسل الرجل الغسل ولا يغسل عليه وجماع الحصى  
 يوجب الغسل على الناعيل والمفعول كذا في المحيط ولو لم يذكره خروجه واخرج ولو لم يزل بطلا فغسل  
 يجب الغسل وتلا بعضهم وهو الصحيح ان كانت الحرة رقيقة بحيث يجب حرارة الفرج والذلة  
 وجب الغسل والا فلا والا حوط وجوب الغسل في الوجهين وان اوج الحشون المشكوك  
 به فرج امرأة او غيرها فلا يغسل عليها وكذا في فرج حشون مثلها وان اوج رجل في فرج حشون مثلها  
 لم يجب عليها الغسل وهذا كله اذا كان من غير انزال اما اذا انزل وجب الغسل بالانزال كذا في  
 السراج الوهاج **ومنها** الحصى والناس يجتنب الغسل عند خروج دم حشون او ناس ووضوء  
 في فرجها الخارج ولا فليس يجامع ولا يكون حيفا كذا في التبيين المرأة اذا ولدت ولم تنزل دم  
 هل يجب عليها الغسل والاصح انه يجب كذا في الظهيرية **ات** انواع الغسل فصفة هـ  
 ثلاثة منها فرضية وهي الغسل من الجنابة والكيف والسفاس واحد واجب وهو غسل  
 للمني كذا في محيط السرخسي الكا اذا احبب ثم اسم يجب عليه الغسل في ظاهر الرواية لوجه  
 انقطع دم الكافرة ثم اسكت الغسل عليها الصبيبة اذا انفقت بالحصى فغسل الغسل بعد هـ

ان القى الرجل امرأته وهو غدر  
 وجامعها فمادون الفرج لا يغسل  
 عليه عالم ينزل كذا في فتاوي قاضي خان

ولا يخفى انه مفيد باذا المني  
 الماء فان راته صريحا وجب عليها  
 كلها احتلت كذا في فتاوي قاضي خان



في الدنيا يصح يجوز ان يكون  
غير عرفة في هذه الاضلاع  
ايضا يعني ان يكون للوقوف  
اول اليوم كما في الجمعة قال ابن ابي  
الظاهر ان للوقوف وما اظن  
احد اذهب الى استئذان اليوم  
عرفه من غير حضور عرفات  
كذلك البحر الرائق يستفتي  
في ذلك

الانقطاع واما النبي اذا بلغ بالاحتلام الاصح وجوب الغسل كذا في الزاهدي والاحوط وجوب  
الغسل في الغسل كذا في قاضي خان واربعة سنة وهو يغسل يوم الجمعة  
ويوم العيدين ويوم عرفة وتعد الاحرام وواحد مشقة وهو غسل الكافر اذا لم يكن  
جنب كذا في محيط السرخسي وغسل يوم الجمعة للصلاة وهو الصحيح كذا في الهداية حتى  
لو اغتسل بعد الغزاة حدثت جميع الجمعة بالوضوء والغسل بعد الجمعة لا يكون مستأ  
ولا تنق يوم الجمعة يوم العيد وجازع ثم اغتسل بوضوء الكحل كذا في الزاهدي في الكافي  
لو اغتسل قبل الصبح وجب عليه الجمعة قال في فضل الغسل عند ابي يوسف وعند ابي الحسن  
لا كذا في فتح القدير ومن المندوب عليه ما ذكره بعض المشايخ رحمهم الله الاغتسل لدخول  
مسكة والوقوف بمنزلة ودخول مدينة النبي صلى الله عليه وسلم والمجنون اذا افاق والصبي  
اذا بلغ بالسن كذا في التبيين **وما** يتصل بذلك من سبل الجنب اذا اخر الاغتسل الى وقت  
الصلاة لا يثم كذا في المحيط قد نقل الشيخ سراج الدين الهندي الاجماع على انه لا يجب الوضوء  
في الحدث والغسل على الجنب اذا حضر في الغسل قبل وطرب الصلاة او اذ اذع مالا  
يجل الابه كذا في البحر الرائق كالصلاة وسجدة التلاوة ومسح المحكف ونحوه كذا في محيط  
السرخسي ذكره ظاهر الرواية وادب ما يكفي من الماء لاغتسل صام وللمتوضي منه  
قال بعض مشايخنا رحمهم الله كفاة صاع اذا ترك الوضوء واما اذا اجمع بين الوضوء  
والغسل يتوضا بالمدين غير الصاع وغتسل بالصاع وتياك غايته مشايخنا رحمهم  
الله الصاع كاف للغسل والوضوء جميعا وهو الاصح قال مشايخنا هذا بيان مقدار  
ادبي الكفاية وليس يتقدر بل ان كان كفاة اقل من ذلك نقص منه وان لم يكن زاد عليه  
بقدر ما لا يضر ولا تقتير كذا في محيط السرخسي وكذا لو توضا بدون المد والسبع وضوء  
جازه كذا في شرح الطحاوي والتقدير بالمدين في الوضوء اذا كان لا يحتاج الى الاستحباب  
احتاج الى ذلك استحي برطل وتوضا منه وان كان لا يثبت للحف وهو يحتاج الى الاستحباب  
وان احتاج يكفيه رطل وكل هذا غير لازم لاختلاف طبائع الناس كذا في شرح المبسوط  
ولا يثبت بان يغتسل الرجل والمرأة من الماء واحد كذا في المحيط ولا يثبت للجنب ان ينام ويبا  
اهله قبل ان يتوضا وان توضا لحسن وان اراد ان ياكل ويشرب فيستحب ان يتوضا ويغسل  
بديه كذا في السراج **الباب الثالث في المياه وفيه فصلان**

**الفصل الاول في يجوز به التوضي وهو ثلاثة اشخاص الاول الماء الحار وهو ما يذ**  
ينسبه كذا في اكثر والخاصة وهذا هو الحد الذي في ذكره حرج كذا في شرح الوقاية  
وقيل ما بعده الناس حاريا وهو الاصح كذا في التبيين وفيه النصاب والفتوي في  
الماء الحار انه لا يتنجس بالم يتغير طعمه او لونه او ريحه عن النجاسة كذا في التبيين  
وفي النصاب والفتوي في الماء الحار انه لا يتنجس بالم يتغير طعمه او لونه او ريحه عن  
النجاسة كذا في المضاراة واذا التقي في الماء الحار من جنس كالجيفة والخر لا يتنجس بالم  
يتغير لونه او طعمه او ريحه كذا في منية المضيل واذا سد كلب عرض النهر ويحيط الماء  
فوقه ان كان ما يلاقي اقل مما يلاقيه يجوز الوضوء في الاسفل والا لا تأت الفقيه  
ابو حنيفة رحمه الله عليه كذا في شرح الوقاية وكذا في المحيط وقد  
ضجحه في التبيين صاحب الهداية كذا في البحر الرائق وعند ابي يوسف لا بأس بالوضوء

وهو شره القوي اذا كانت الجذبة  
موتية كذا في منية لم يكن الوضوء مما قرب  
منها وجازع الله وهذا الذي ذكره في شرح  
الفاصولي قال في المحيط في هذه المسألة  
اما عند ما فلا يجوز الوضوء من سفلها  
الصلاة في هذه المسألة تفصل ان كانت  
المسألة مشاعلة لبعض التمر جاز الوضوء مما  
بعد ولا يجوز مما قرب وهو القرب والبع  
ان يجعل فيه صبيح عند ان الجمل كما في الصبح  
من جرة الماء لا يصح من الطهارة ويصح بما وراء  
ذلك وان كانت مشاعلة بكل النهر او اكثر  
فان الطهارة لا يجوز ما سفلها اصلا ويصح

اذالم

شملت الصحيح  
اعلاها وان خلاها  
ففيها النهر في الطهارة  
منه لا يجوز

اذالم يتغير احد اوصافه كذا في شرح الوقاية وفيه النصاب وفيه الفتوي كذا في المضاراة  
واذا كانت الجيفة ترمي تحت الماء لقلية الماء لصفاء به كان الدين يلاقي اكثر كذا في المحيط  
ولو كان في السطح عذرة فوقع عليه المطر فقال الميزاب ان كانت النجاسة عند الميزاب  
وكان الماء يلاقي العذرة او اكثره او نصفه فترعى الميزاب والاف موطا فدان كانت النجاسة  
عند الميزاب وكان الماء على السطح في مواضع متفرقة ولم تكن يلاقي رأس الميزاب لا يكون  
نجسا حكمه حكم الماء الحار كذا في السراج الوهاج وفي بعض الفتاوى لا يمسح  
المطر ما دام يطير فله حكم الحار كذا في النجاسة العذرة التي على السطح اما  
ثوبا لا يتنجس الا ان يتغير المطر اذا اصاب السطح نجاسة فركه واصاب الماء ثوبا  
في الصحيح انه ان كان المطر لم ينقطع بعد فسال من الثقب فترعى المطر كذا في المحيط  
وفي النجاسة اذالم يكن متغيرا كذا في التارخانية واما اذا انقطع المطر وسال من  
الثقب شرب فمسك فموجب كذا في المحيط وفي النجاسة قال مشايخنا المنكحون  
هو النجاسة كذا في التارخانية ماء النهر والقناة اذا احتل عذرة فاغترف انسان  
مقرب العذرة جاز والماء طاهر بالم يتغير طعمه او لونه او ريحه ما النهر اذا انقطع من اعلا  
لا يتغير حكمه كذا في فتاوى قاضي خان المسافر اذا كان معه ميزاب واسع او معه  
اذاوة من ملا يجتاج اليه هو على طعمه من وجود الماء ولكن لا يتيقن بذلك حكمه كذا في الشيخ  
ابي الحسن انه كان يقول يا مراهج احذر رفقا حتى يصب الماء في طرف من الميزاب وهو  
يتوضا من الميزاب ويصنع عند الطرف الاخر من الميزاب ان طاهر اجتمع فيه الماء فان  
الى المجتمع يكون طاهرا وطهورا وهو الصحيح كذا في الذخيرة حوض صغير كرمي منه  
رجل ثوبا او اجري الماء وتوضا ثم اجتمع ذلك الماء في مكان اخر فركي منه رجل ثوبا اخر  
واجري فيه الماء وتوضا كذا في الكحل اذا كان بين المالكين مسافة وان عدلت  
وكذا في حفيرتان يخرج الماء من احداهما ويدخل في الاخرى فتوضا فيما بينهما كذا في  
المحيط اذا حبس الناس وضوءا على شط نهر يتوضون جاز وهو الصحيح كذا في  
منية المضيل واذا كان الحوض صغيرا يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب  
يجوز الوضوء فيه من جميع جوانبه وفيه الفتوي من غير تفصيل بان يكون اربع  
اربع او اقل فيجوز واكثر فلا يجوز كذا في شرح الوقاية وهكذا في الزاهدي ومروا  
الدرية حوض صغير يتنجس ماءه فدخل الى الطاهر فيه من جانب وسال عما الحوض  
من جانب اخر كان الفقيه ابو حنيفة يقول فمسك ما الحوض من الجانب الاخر حكمه بقاء  
الحوض وهو اختيار السيد الشهيد رحمه الله كذا في المحيط وفيه النجاسة  
كذا في التارخانية وان دخل الماء ولم يخرج ولكن الناس يغترفون منه اغترافا  
منه اركا طهر كذا في الظهيرية وتفسير الفرق المستدرك ان لا يسكن وجه الماء بين  
الفرقتين كذا في الزاهدي ماء حوض الحام طاهر عند من عالم يعلم بدفع النجاسة  
فيه فان دخل رجل يده في الحوض وغلب نجاسة ان كان الماء ساكنا لا يدخل فيه  
شي من النجاسة لا يغترف منه انسان بالنقصان وان كان الناس يغترفون  
من الحوض بقصاصهم ولا يدخل من الانبوب ماء وفيه العكس فكثرهم على ان يتنجس  
وان كان الناس يغترفون بقصاصهم ويدخل الماس الانبوب فكثرهم على ان لا يتنجس



هكذا في فتاوى قاضي خان وعليه الفتوى كذا في المحيط المالح الذي بعد ما تغير احد  
او صفة وحكم نجاسة لا يحكم بها زينة سالم يزيل ذلك التغيير بان يدغم عليه ما طهر حتى  
ينزل ذلك التغيير كذا في المحيط **الثاني الى الراكد** اذا كان كثيرا او مبتلا  
الكارى لا يتنجس جميعه بموقع النجاسة في طرف منه الا ان يتغير لونه او طعمه او ريحه وعلى  
هذا اتفق العلماء وبه اخذ عامة المشايخ رحمهم الله كذا في المحيط وهل يتنجس موضع  
وموقع النجاسة وفي الرتبة يتنجس بالاجماع وبتركه من موضع النجاسة قدر الحوض الصغير  
ثم يتوضأ وفي غير الرتبة عند التمسك بالاجماع كذلك وعند متساخ نجاسه يتوضأ من موضع  
وموقع النجاسة هكذا في الخلاصة وهو الاصح كذا في السراج الوهاج ومقتضى الحوض  
الصغير اربع اذرع في اربع اذرع هكذا في الكفاية وعن ابي يوسف رحمه الله انه القدير  
العزيز كالحا لا يتنجس الا بالنجس من غير فصل هكذا في فتح القدير والاصل  
بين القليل والكثير انه اذا كان الما بحيث يخلص بفضه الى بعض بان يصل النجاسة  
من الجزء المستعمل الى الجانب الاخر فهو قليل ولا فكثير كذا في بوسليها المجوزجا  
ان كان عشرة اذرع في عشرة اذرع في عشرة اذرع وبه اخذ عامة المشايخ رحمهم الله تعالى هكذا  
في المحيط والمعتبر في عمقه ان يكون بحال لا يتنجس بالاعتراق هو الصحيح كذا في الهداية  
والمعتبر ذراع الكرباس كذا في الظهير يتو عليه الفتوى كذا في الهداية وهو ذراع  
العامة بيت متصل اربع وعشرون اصبع كذا في التبيين وان كان الحوض مدورا  
يعتبر ثمانية واربعون ذراعا كذا في الخلاصة وهو الاحوط كذا في محيطه  
السرخسي يجوز التوضي في الحوض الكبير المستن اذا لم يعلم نجاسته كذا في فتاوى قاضي  
خان وفي الفتاوى من غير كبير ولا يكون فيه الماء في الصغير وتزوت فيه الدواب  
وان ستم بلاء في الشتاء ويرى منه الجدران كان الماء الذي يدخله يدخل على مكان  
نجس فالحال والجدران وان كان كثر بقية ذلك وان كان دخل في مكان طاهر واستقر  
فيه حتى صار عشرة اذرع في عشرة اذرع انتهى الى النجاسة فالما والجدران ههنا كذا في فتح القدير  
ولو توضأ في ارجة القصب او من ارض فيها زرع متصل بقصب ببعضه ان كان عشرة  
اذرع في عشرة اذرع اتصال القصب بالقصب ينجس اتصال الماء بالما ولو توضأ في حوض  
وفي وجه جميع الماء الطيب الذي يقال له بالقرسية جفرا لانه ان كان بحال لو حرك يترك  
يجوز كذا في الخلاصة ولو توضأ في حوض انجمه ما واه الا انه رقيق ينكسر بجريرك المتجاز  
الوضوء فيه وان كان الجدران وجه الماء قطعاً قطعاً ان كان كثيرا لا ينجس بجريرك الماء  
لا يجوز الوضوء وان كان قليلا ينجس بجريرك الماء يجوز التوضي به كذا في المحيط ولو  
جد حوض كبير منقوب فيه انسان فتوضأ فيه فان كان متصلا بطرف القصب  
لا يجوز والاجاز كذا في فتح القدير وانخرج الماء من القصب واستطاع يلم وجهه لم يقدر  
ما لوضوء الماء بكيفية لا يتنجس تحت من الجدران فيه الوضوء الا فلا وان كان الماء في  
المنقب كالماء في الطست لا يجوز فيه الوضوء الا ان يكون المنقب قشرا في عثر كذا في  
فتاوى قاضي خان والمشرعة كالحوض اذا انجمه ما لو كان الماء متصلا من الواج  
المشرعة وان قل يجوز التوضي فيه ولو كان متصلا لا يجوز هو المختار كذا في الخلاصة  
وان كان اعلى الحوض اقل من عشرة اذرع في عشرة اذرع واستعمل عشرة اذرع في عشرة اذرع

لو كان الماء طويلا دون عشرة اذرع  
والاكثر من ذلك لا ينجس الا بالنجس من غير فصل  
بعضه الى بعضه في عشرة اذرع في عشرة اذرع  
وهذا في بعض النسخ كذا في المحيط  
والاكثر من ذلك لا ينجس الا بالنجس من غير فصل  
لو كان رقيقا من غير فصل  
عشر اذرع في عشرة اذرع في عشرة اذرع  
خلافه لان ما لا ينجس الا بالنجس من غير فصل  
على حكمه في بعض النسخ كذا في المحيط  
الآخر وقد تقرر في بعض النسخ كذا في المحيط  
الحال من الماء والارض والاشياء  
وبه يظهر ضعف ما اختاره الامور  
لانه اذا لم يكن رقيقا من غير فصل  
بوصول النجاسة الى الجانب يتنجس  
خالف حكمه في بعض النسخ كذا في المحيط  
الجانب الآخر يسقط ما في مقابلة دون  
تغير وانت اذا حققت الاصل الذي  
بيناه قبلت ما وافقه وركت ما خالفه  
كذا في فتح القدير

نجاسته في اعلى الحوض وحكم نجاسته الا ان ينتقل الى او انتهى الى موضع هو عشرة اذرع  
في الاصح انه يجوز التوضي به والاعتسالة كذا في المحيط الحوض اذا كان اقل من عشرة اذرع في عشرة اذرع  
عميق فوقف فيه نجاسته ثم انبسط وحار عشرة اذرع في عشرة اذرع فوقف فيه وهو  
عشر اذرع ثم انتقل فصار اقل من عشرة اذرع في عشرة اذرع في الخلاصة ولو ان القدير اذا حكم نجاسته  
ثم نصب مائه وحفر اسفله حكم بطلان ربه وان دخله ما ثانيا بغيره واما في الاظهر انه  
لا يتوضأ بغيره هكذا في السراج الوهاج **الثالث ماء الابار** ما يخرج من البئر  
بوقوعه في مكان الاول ما يجذب نرج الى بوقوعه اذا وقعت في البئر نجاسة نرجحت  
وكان نرج ما فيه من الماء طارة لها باجماع السلف رحمهم الله كذا في الهداية ويحرم  
الابل والغنم اذا وقعت في البئر لا يمسد ما لم يكن هكذا في فتاوى قاضي خان وفي التبيين  
حينئذ ان الكثير ما استكثره الناظر والقليل ما استقله وعليه الاعتقاد هكذا  
في التبيين والبئر الكثير ما لا يولد لونه وقيل بطلان ما استقله وهو الصحيح كذا في فتح  
المبسوط لا يمسد السرخسي والنهاية وفي الجاهم الصغير الصحيح انه لا فرق بين  
الصحيح والمفسد والربط والنجاس كذا في الخلاصة والفرق بين الروث والحبي والبور  
هكذا في الهداية ولا فرق بين ابار والمصر والنفوات كذا في التبيين وهو الصحيح  
لان الضرورة قد تقع في الجملة في المصر (بجانبه) الحمامات والرباطات كذا في محيط  
السرخسي ان ماتت قبل شاة او كلب او ادمي او تنفس حيوان او تنفس ميت من جميع ما  
فيها صغر الحيوان او كبر هكذا في الهداية وكذا اذا انحط مشوه فهو كالنفس كذا في  
السراج الوهاج وان وقع نحو شاة واخرج حيا فاصحبه انه اذا لم يكن نجس العين  
وتوفي بغيره نجاسته ولم يدخله في الماء لم يتنجس وان ادخله فيه فنجس سروره  
وان كان سروره طاهرا لم ينجس وان كان نجسا فنجس فنجس كله وان كان مشوكا  
فمشكوكا فينجس جميعه وان كان مكروها فمكروها فينجس نرجها وان كان نجس العين  
كالختر يرفا به ينجس الماء وان لم يدخله فيه والصحيح ان الكلب ليس بنجس العين فلا  
يفسد الماء لم يدخله فيه هكذا في التبيين وهكذا سائر ما لا ينجس بغيره من سائر الحيوان  
والطير لا ينجس الماء اذا خرج حيا ولم يفسد فيه في الصحيح هكذا في محيط السرخسي الكافر الميت  
نجس قبل الفسل وبعد كذا في الظهيرية الميت المسلم اذا وقع في الماء ان قبله  
الفسل افسده وبعد لا وهو المختار هكذا في التاتارخانية والسقط اذا استهل  
في حكم الكبيبات ان وقع في الماء بغيره غسل لا يغسل وان لم يستهل بغيره الماء وان  
فسل غير مرة ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يغسله الا اذا سال منه الدم كذا  
في فتاوى قاضي خان واذا وجب ترح جميع الماء ولم يمكن فراغا لكونه مائعا ينجس  
ما يتا دلو كذا في التبيين وهذا السرخسي في الاحتياط شرح المختار والاصح ان  
يؤخذ بقول رجلين هما عبارة في امر الماء بمقدار رقا لانه في البئر ينجس ذلك الماء  
وهو اشبه بالفضة كذا في المحيط الكافي ومقتضى المبسوط لا يمسد السرخسي والتبيين ان ما  
فيه الدخاكة والسودا كالماء وغرها ولم يكن مستقي ولا مائعا متغيرا ينجس بغيره ما واه  
خمسون دلو هكذا في محيط السرخسي وهو الاظهر كذا في الهداية اذا ماتت فارة او عضو  
في بئر فاحترق جفن ماتت قبل ان تستقي فانه ينجس بها عشرة دلو الى ثلاثين بعد اخراج







والاصبعين

2



كذا في التبيين وانما كره ذلك بحق الغني لانه يتدبر على تلب اما في حق الفقير فلا يكره للفقير  
 كذا في السراج الوهاج فان اكلت فارة لم تشرب الماء في شرها يتنجس وان مكثت ساعة او  
 ساعتين ثم شربت لا يتنجس هو الصحيح كذا في الظهيرية وسور مناع الطير مكره وعن  
 ابي يوسف رحمه الله انها اذا كانت محبوسة يعلم صاحبها انه لا قد رغب في تناولها لا يكره  
 واستحسن المشايخ هذه الرواية كذا في الهداية وكذا اسور ما لا يكره من الطير طاهر  
 مكره استحسننا هذه في شرح المسبوط المأثور اذ انوصا به مع وجود الماء المطلق  
 كانه مكرهها وعند غيره لا يكون مكرها كذا في الاختيار شرح المختار وسور الكلب والخنزير  
 وسباع البهائم غيب كذا في الكتر حيب الماء اذا ترسغ منه الماء في كلبه فليس الحجب قال الذي في  
 الحجب طاهر كذا في الخلاصة ونسب الاثبات ولوغ الكلب ثلاثا كذا في الهداية وسور السيل  
 والحمار وشكوك والصحيح انه طاهر وانما الشك في طهوريته هكذا في فتاوى قاضي خان  
 وعليه الجمهور كذا في الكافي فان لم يجد غيرها توصى بها ويتم واما ما قدمه جاز كذا في السراج  
 الوهاج ولا يجوز الاكتساب بحدوها كذا في خزائن المفتين والافضل تقديم الوضوء والاغتسا  
 به عند نكاحه في البحر الرايق اختلقوا في النية في الوضوء وسور الحمار والاصح ان ينوي  
 كذا في فتح القدير ولو وقع سور الحمارية الماء يجوز التوضؤ به ما لم يغلب عليه الماء  
 المستعمل كذا في محيط السرخسي بول الحمار وخرقه لا يفسد الماء والشوب كذا في فتاوى  
 قاضي خان وتوت ما ليس بنفسه سائلة في الماء لا يتنجس كالسحق والذباب والزنابير  
 والفقار وتوت ما يعيش في الماء فيه لا يفسده كالمسك والصفصع والسرطان  
 وغيره الماء قليل غير السمك يفسده وقيل لا وهو الاصح والصفصع السمك والسمك سواء  
 كذا في الهداية قال ابو القاسم الصغار ومنه نأخذ كذا في المضرات ولا فرق في الصحيح بين  
 ان يموت في الماء او خارج الماء ثم يلقيه فيه كذا في التبيين ويستوي الجواب بين المستخرج  
 وغيره الا انه يكره شرب الماء لا يخلو من اجزائه وهو غير مكرها كذا في محيط السرخسي  
 وما يعيش في الماء حيا يكون تولده ومثواه في الماء وما في الماء من ذوات السوء لا يفسد كذا  
 في الهداية واعبره للغير النجس اذا وقع في الماء انما العبرة بالشراب كذا في الغيبة حشنة  
 اصابتها نجاسة او سرقين فاضوت فصار رما اذا وقع في الماء القليل لا يفسده عند  
 محمد رحمه الله وعليه الفتوى هكذا في المعزات مشروا كنية وعظمها طاهر وكذا العصب والحار  
 والحل والظلم والقرن والصوف والوبر والريش والسن والمنقار والجلب وكذا اشعر  
 الانسان وعظمه وهو الصحيح هكذا في الاختيار شرح المختار وهذا اذا كان الشعر مخلوقا  
 او حيوا اذا كان مستوفيا فانه يكون نجسا كذا في السراج الوهاج والنجاسة الميتة ولها  
 بياض وعرق البيض والنجاسة الحارة والسمكة الساقطة بين امواته ميتة طاهرة عند  
 ابي حنيفة رحمه الله كذا في محيط السرخسي ونجاسة المسك كذا في مجال لواصا في المالم  
 تفسد فيه طاهرة والاصح انها طاهرة بطل حال ومن الذكيت طاهرة بالاتفاق كذا في  
 التبيين اما الخنزير في اجزائه نجسة كذا في الاختيار شرح المختار ولو وقع في البير عظم  
 الميتة وقلبه ثم اودس بجيش والاكاة ايمواج الدابة حلبة الانسان اذا وقع في الماء او  
 قتره ان كان قليلا مثل ما بينا ثم من شقوق الرجل ونحوها لا يفسد الماء وان كان كثيرا  
 بقي قدر النظر يفسده والنظر لا يفسد كذا في الخلاصة كل اهاب دج دباغة حقيقية

بالادوية او حكمية بالمتربب والتشميس والالقافي الريح فقد طهر وجازت الصلاة فيه والوضوء  
 منه الاجلدة الادوية والمختر برهكذا في التزايد ولو اصاب ما بعد الدباغة الحقيقية للوضوء  
 نجسا وبعد الحكمية الاظهر انه لا ينجس كذا في المضرات وما طهر جلده بالدباغ طهر  
 جلده بالدكا وكذا لجمع اجزائه يطهر بالدكا الا انه وهو الصحيح من المذهب كذا في محيط  
 السرخسي الكوز الذي يوضع في تراحي البيت لم يفسد به من الحب فان لم يشرب وشوفا  
 منه لم يعلم ان به قدرا اذا فرت الفار من البرق ومثرت على قصفة ماء ذكر شمس الائمة الحلوا  
 رحمه الله ان البرق ان جرحته تنجس القصفة والاشارة في المحيط ولو طهر نجسا فلو ضا منه ثم  
 قارب من خوف البرق هكذا في المحيط وهو المختار هكذا في الخلاصة ويجوز للرجل ان  
 يتوضا من الخوض الذي يخاف ان يكون فيه قدرا لا يتيقن به وليس عليه ان يسال عنه ولا يبع  
 النوصي منه حتى يتيقن ان فيه قدرا الا انه هكذا في المحيط ولو طهر نجسا فلو ضا منه ثم  
 طهره طاهر يجوز هكذا في الخلاصة سبع مرات بركته وعلى غلبه من شرب منه يتنجس والا  
 فلا كذا في البحر الرايق فان لم يمتص من المتنجس في الفتاوى اعتابته ولو وجد في الصحاء قليلا  
 يجوز ان يأخذ منه ويتوضا فان كان يد نجسة وليس معه ما يتوضا به فانه يوقع  
 منديلا واذ اسال الماء على يديه من المندبل طهرت وان وجد على شطه علامة دخول  
 الكلب فان كان قريبا من الماء بحيث يعلم انه يتدبر على الشرب منه لا يتوضا وان كان بعيدا  
 ذلك يجوز كذا في التتارخانية ولو ان الصبيحان واهل الرستاق يتوضون ايديهم على  
 الدلو والرشاخا لدلو والرشاخا طهرت كذا في الظهيرية ما لم يعلم يتنجس بالنجاسة  
 كذا في فتح القدير اذا دخل الصبي يده في كوز ماء او رجله فان علم ان يده طاهرة  
 ييقن بجواز التوضي به وان كان لا يعلم انها طاهرة او نجسة فالمستحب ان يتوضا بغيره  
 ومع هذه التوضا اجزاء كذا في المحيط واذا خاض الرجل في الماء المصبوب على وجهه حمام  
 تيمما غسل قدميه وخرج فان لم يعلم ان في الحمام نجسا اجزاء ان لم يغسل قدميه وان علم ان  
 فيه نجسا قد اغتسل فقل برأية عذر الله لا يلزمه ان يغسل وهو الظاهر هكذا في  
 المحيط اذا مسح اعضاءه بالمندبل وانبل حتى صار كثيرا او بقا طرا الما من اعضائه على ثوب  
 مقدارا كثيرا الفاحش جازت الصلاة معه لان الماء المستعمل طاهر عند محد وهو  
 المختار وعندهما وان كان نجسا لكن سقطا اعتبرا في شربها ففان كان الضرورة  
 هكذا في العبد ابع وكبره شرب الماء المستعمل كذا في الخلاصة في جامع الجوامع اذا نجس الماء  
 القليل بوقوع النجاسة فيه لم تغيرت اوصافه لا يتنجس به من كل جهة وصح كالبول والار  
 جاز سقي الدواب وبول الطين ولا يطهر به المسجد كذا في التتارخانية البول في الماء الجدد  
 مكره كذا في الخلاصة ويكره البول في الماء الدار كذا في المختار كذا في التتارخانية حرم فيه  
 عصير فوقع البول فيه ان كان عسرا في عشر لا يفسده وان كان اقلا ففسده كما في الماء كذا في  
 الخلاصة **باب** في التيمم وفيه ثلاثة فصول **الفصل الاول**  
 في امور لا بد منها في التيمم **منها** النية وكيفية ان ينوي بكفاة مقصورة لا يتبع الا بالظا  
 ونية الطهارة او استباحة التيمم القلان تقدم مقام ارادة الصلاة ولا يجب التيمم  
 بين الحدث والنجاسة حتى لو تيمم الجنب بريد به الوضوء جاز كذا في التبيين ونجاسة النصاب وعليه  
 الفتوى كذا في التتارخانية كونه لصلوة المباشرة او لصلاة التلاوة اجزائه ان يغسل به

وذكر الحصاص انه لا بد من التيمم  
 وليس يجب كذا في التبيين  
 الصحيح ان ذلك ليس بشرط  
 كذا في البداية







المرأة على نفسها بان كان الماء عندنا يسبق كذا في البحر الرايق والنهر النابت وكذا اذا خاف العطش  
 قما نفسه ورفضته الى الماء او اخر من اهل القافلة او ابنته او كلبه المشية اوصيه  
 به الخان او ثوب في الخار وكذا اذا كان محتاجا اليه للبرد والحر والرفقة ويجوز التيمم اذا خاف  
 الخب اذا اغتسل بالماء ان يقتله البرد او يمرضه هكذا اذا كان خارج المصرا جاعا فان  
 كان في المصركذا اعتد ابي حنيفة خلافهما والخللا فيها اذا لم يجد ماء دخل به الى فاذ وجد  
 لم يجز اجماعا وفيما لم يمتد على شئ من الماء فان قدر لم يجز هكذا في السراج الوهاج واذا  
 خاف المحنة ان توضع ان يقتله البرد او يمرضه يتيمم هكذا في الكافي واختاره في الاسرار  
 لكن الاصح عدم جواز اجماعا كذا في النهر الرايق والصحيح انه لا يباح له التيمم كذا في الخلاصة  
 وقتنا ووقايه فان ولو كان يجده الماء الا انه مرضي بخاف ان يستعمل الماء اشترط مرضه  
 او اسبابه به يتيمم لافرق بين ان يشتم الخمر كالمشكي من الوق المدي والمطون او هـ  
 بالاسبق الى الحدري ونحوه او كان يجد من يوصيه ولا يجد بنفسه فان وجد خادما او  
 ما يستاجر به اجيرا او عنده من لو استعان به لعانه فعلى ظاهر المذهب انه لا يتيمم لانه  
 قادر كذا في فتح القدير ويرى ذلك الحث انما بفعله الظن من امارة او تجربه او  
 اخبار طبيب خاذق مسلم غير ظاهر الفسق كذا في شرح مشيئة المصلي لبراهيم الحلبي  
 وان كان به جدي او جراحات يعتبر اكثر مما كان او جنبا فبي الخباية يعتبر اكثر  
 المدة وفي الحديث يعتبر اكثر اعضا الوضوء فان كان اكثر صحيحي ولا يقل جرحا هـ  
 غسل الصحيح ويتيمم على الخبز وان امكنه وان لم يكن المشي يستعمل على الحيا يراو فوق  
 الحرقة ولا يجزئ غسل التيمم وان كان يصفه اليه ن حبيبي والنصف جرحا هـ  
 لغتلف المشايخ فيه والاصح انه يتيمم ويستعمل الماء كذا في الخلاصة وهكذا في المحيط وحي  
 جمع العلوة التيمم فكله لبقا ومطر او خرشديه كذا في الزاهد به والكفاية المسافر  
 اذا انتهى الى بيرو ليس معه دلو كان له ان يتيمم وكذا اذا كان معه دلو وليس معه رشاد  
 قالوا هذا اذا لم يكن معه مندبل فان كان معه مندبل لا يتيمم ولو كان مع رقيقه دلو  
 فملوك له وقال له رقيقه انتظر حتى استقي الماء ثم ادفعه اليك فالمستحب له ان يده  
 ينتظر وان تيمم ولم ينتظر خا كذا في فتاوى قاضي خان ولا يتيمم عند وجود الماء  
 التقدير في نهجها مدعته ما قيل يتيمم في زجده او ثلج ومعه الماء لا يتيمم وقيل هـ  
 يتيمم والظاهر الاول هكذا في البحر الرايق الاسير في دار الخراذ امعه الكافر عن الوضوء والاصلا  
 يتيمم ويصلي باليمنى بعيد اذا خرج وكذا الرجل اذا قال بغيره ان توضع حبتك او  
 قتلتك فانه يصلي بالتيمم ثم يبعده كذا في فتاوى قاضي خان المحسن في السعي فيصلي  
 بالتيمم ويبعد بالوضوء لان القبح انما تحقق بصلح العباد وحسن العباد لا يورث في استقام  
 حق الله تعالى ولو حصدت في السور يتيمم ويصلي ولا يبعده لانه اخر هذا السفر الى العجز  
 الحقيقي والفاني في السفر عند الماء كتحقق العدم من كل وجه كذا في محيط السرخسي  
 والاصل انه متى امكنه استعمال الماء من غير خوف ضرر في نفسه او ماله وجزا استعمال  
 وما زاد على ثمن المشرك فلا يلزمه بخلاف ثمن المشرك كذا في البحر الرايق وهذا المطلب  
 مسافر على غلب غلبه ان يترجمه وجب المطلب بقدر غلوة ولا يجزئ المطلب عليه تغيير  
 فلبسه ظن او اخبار كذا في الكافي اذا شك بسخية المطلب وان لم يشك بتييمم ولم يكن

في القصة والمكتبة بالبحر المحي  
 المادون سائر به يتيمم اذا لم يجد من يوصيه  
 وقيل يتيمم مطلقا متى لم يجد من يوصيه  
 فيجوز غسل الصحيح في كل ما اذا كان الاثر  
 في رايه

تارة لا يفضل هكذا في السراج الوهاج والغلو اربعة ذراع كذا في الظهيرية وتويعت  
 من يطليه له كفاة عن المطلب بنفسه ولو تيمم من غير طلب وصلي ثم طلب بعد ذلك لم يجز هـ  
 وكب عليه الاقامة عندها خلافا لابي يوسف كذا في السراج الوهاج ولو قرب من الماء  
 ولم يطليه ولم يكن يحضره من يسال اجزاء التيمم وان كان تحضره من يسال فلم يسال حتمي  
 يتيمم وصلي ثم سال فخير به بما قرب لم يجز صلاته كذا في نزل السرا ان لم يطلب الماء لم يجز  
 تيممه وان سال في الابتداء لم يجز حتى تيمم وصلي ثم اخبر به قريبا جازت صلاته لانه  
 فعل ما عليه كذا في محيط السرخسي لو كان مع رقيقه ماء فظن انه ان ساله اعطاه لم يجز  
 التيمم وان كان عنده انه لا يعطيه يجوز التيمم وان شك في الاعطائه تيمم وصلي فقال هـ  
 واعطاه يبعده كذا في الكافي وهكذا في شرح الكافي انما للعتي وان منعته قبل شروعه  
 واعطاه بعد فراغه لم يبعد وان ابا ان يعطيه الا بشئ المشكل ان لم يكن معه ثمنه تيمم وان  
 كان لم يتيمم وان لم يسع الا بغيره فاحش وهو ضعف القية تيمم هكذا في الكافي ويقتصر  
 قيمة الماء اقرب المواضع من الوضع الذي يعرفه الماء كذا في فتاوى قاضي خان التيمم  
 الضعيف رايه رقيقة مثلا فان كان اكبر رايه انه يعطيه يقطع صلاته وان كان يشك  
 فيه يجزي غيا صلاته فان لم يسال فان اعطاه تروضا وانما الصلاة وانما في تمت صلاته  
 وان اعطاه بعد ما اي لم ينتقض ما مضى كذا في محيط السرخسي **الفصل الثاني**  
 فيما ينتقض التيمم ينتقض التيمم كل ثل ينتقض الوضوء كذا في الهداية وينتقض العدة رة على  
 استعمال الماء الكافي الفاضل عن حاجته كذا في البحر الرايق حثب لغتسل وتبقى المعة وفيه  
 ماء يتيمم لبق الخباية فان احدث تيمم للمحدثان وحده ما يكفيهما حرفة اليهما وان كفي  
 مقينا حرفة اليه والتيمم للآخر باق وان كفي واحد غير عين حرفة اليه المعة وانما  
 يتيمم للمحدث عنده محمد وعنه ابي يوسف رحمه الله لا يبعد ولو حرفة اليه الوضوء جاز هـ  
 ويتيمم للثابتة اتفاقا فان لم يكن تيمم للمحدث قبل وجود هذا الماء فتيمم قبل غسل المعة للمحدث  
 لم يجز كذا عنده محمد وعنه ابي يوسف ويجوز والاول اصح وان لم يكن واحدا بقى تيمم حاجب على  
 سببه لمعة احدث قبل ان يتيمم تيمما خلافا واحدا وثالثا وان تيمم لهما ثم وجد ما يكفي  
 لاحدهما غير عين حرفة اليه المعة ويبعد التيمم للمحدث عنده هكذا في الكافي وان كفي هـ  
 لاحدهما بغيره غسله ويبقى التيمم في حق الآخر كذا في شرح الوقاية ولو كان على ظهر معة  
 وقد نسي بعض الوضوء والمالكين لحد حرفة اليه ما شك في العرف اليه بعض الوضوء  
 احب هكذا في شرح الزيارات للفتاوى في مسافر محدث غيب الثوب معه ما يكفي لاحدهما  
 يغسل به النجاسة ويتيمم للمحدث ولو تيمم ولا يغسل النجاسة بغيره التيمم وهو قاصر  
 على ماء ميتروضا به كذا في محيط السرخسي وان تروضا بالماء وصلي من الثوب النجس جاز ويجز  
 شيئا فيما قبل كذا في فتاوى قاضي خان اذا زالك المرض الميسع ينتقض تيممه المسافر  
 اذا تيمم لعدم الماء ثم مرض حروضا يسع له التيمم ولو كان مقيما لم يجز الصلاة بذكر التيمم هـ  
 لان اختلاف اسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى من الثانية ويصير  
 الاولى كان لم تكن كذا في الفضول الهادية به احكام المرحي في كتاب الطهارة ولو تروضا هـ  
 وهو نائم فالاصح انه لا ينتقض عند الكذا في الزاهد به وان مر على الماء وهو نائم فوضع  
 لا يستطيع النزول اليه خوف عذو او سبغ لم ينتقض هكذا في السراج الوهاج وكذا اذا سيرا

والعيم انه لا يشترط ان يكون في الخباية  
 والحديث وفيه بشرط ان كانا  
 معا يفي بطلبها  
 انما كذا في البحر الرايق هـ  
 على ماء كذا في محيط السرخسي  
 لما زاد الوضوء والاحتساب في بعضه  
 انما كذا في البحر الرايق هـ



وليس منه لور يشاء او وجد ما هو غيان على نفسه العطش لا ينقص والا صل فيه اكل  
ما منع وجوده التيمم بقصر وجوه التيمم وما خلا كذا في البداية ولو لم يزل وهو يسمي كذا  
انه يسمي ينقص تيممه كذا في خزانة التيمم يسمي قال لهم رجل هذا الماء ينقصه اكل  
شاه هو كذا في واحد بطل تيممهم ولو قال هذا الماء لم ينقصه لا ينقص تيممهم كذا في الكا في  
ولو انوا الواحد منهم انقص تيممه في قوله او ما على قيا من قول ابي حنيفة فلا يصح  
فصل التيمم اجماعا كذا في السراج الوهاج المسافر اذا امره الغلة بماء موضوع في حبل او  
بحو لا ينقص تيممه لم يمسكه ان ينقص منه الا ان يكون الماء كثيرا فيستدل بكثرة بطلانه  
للمسافر والوضوء جميعا كذا في فتاوى قاضي خان التيمم في السفر اذا وجد من الماء قدر  
ما يكفي لفصل اعضا الرضعة مرة مرة ولو غسل على وجه السنة لا يكفي استقص تيممه  
هو المختار كذا في الخلاصة واغتراض الردة على التيمم لا يبطل التيمم حتى لو اسلم وصلى بطل  
التيمم يجوز عندنا كذا في فتاوى قاضي خان **الفصل الثالث في المنزقات**  
سئل التيمم سبعة اقبال اليد من بعد وضوءها على التراب والادبارها ونفثها وتزويج الاضام  
والتسليم في اوله والترتيب في الموالاة كذا في البحر الرائق والنهر النابت وكيفية التيمم ان  
يعزب يديه على الارض يقبل بها ويديه برسم يدها وينفض كذا في التبيين بقدر ما يتناثر  
التراب كذا في الهداية ويمسح بهما وجهه بحيث لا يبقى منه شيء ثم يعزب يديه على الارض  
كذلك ويمسح بهما ذراعيه الى المرفقين كذا في التبيين قال فتشايخنا لو تيمم بارج  
اصابع يديه اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفقين ثم يمسح بكفيه  
اليمنى باطن يده اليسرى الى الرسغ فيمسح بها يده اليسرى على ظهر يده اليمنى  
اليسرى ثم يمسح باليد اليسرى كذا في حاشية الاحوط كذا في محيط السرخسي وهكذا في البداية  
لو تيمم قبل دخول الوقت جازع عندنا كذا في الخلاصة ويحكي بالتيمم الواحد ما شئت من  
الصلوات فرضا او نفلا كذا في الاختيار شرح المختار ويستحب التكبير الى اخر الوقت لمن  
يقبل على طه ان يجده المأية اخره اذا كان بينه وبين موضع برضه ميل هكذا معراج  
الدرزية قال تجددي يوحى الى اخر الوقت يجوز ان يعبد به الى اخر وقت الاستسجاء  
وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج وان لم يكن على طه من وجوه المأية خروجه يرضى  
في الوقت المستحب كذا في البداية وهكذا في صلاة الطلوع والعا في صلاة في السفر جنب  
وصاحب طهرت وصيت وثمة مكنته ارضا يكفي لعدم فان كان الماء سائلا لا قدم فهو اولي  
به وان كان الماء جافا لا يرضى الى اقدم ويباح التيمم لكل وان كان سائلا كان الميم  
الحب اولي به كذا في فتاوى قاضي خان وهو الاصح هكذا في الظهيرية وكذا لو كان  
مكنا الحايض محدث يعرف الى الحب كذا في الخلاصة ولو كان المائين الارب والابن فالاب اولي  
به كذا في فتاوى قاضي خان لو كان مع الحب ما يكفي للوضوء تيمم ولا يجزئ التوضي به الا اذا  
كان مع الحائض محدث يوجب الوضوء وكذا لو كان مع المحدث ما يكفي لفصل بعض اعضا  
الوضوء فانه يسمي من غير غسله هكذا في شرح الوقاية تيمم وفي رجله ماء لا يعلم به  
او شبهة فضلي اجزائة منه ما خلا لا يبي يوسف رجة الله كذا في محيط السرخسي والخلاف  
فيما اذا وضعت يديه او وضعت يده باسره او بغير اسره بعلمه وان كان بغير  
علمه لا يبيد اتفاقا كذا في التبيين في الذكر في الوقت وجده سؤالا كذا في الهداية

قال بعضهم انما يقبل يديه على الارض ويدبر  
على الارض فان لم يجد ماء على الارض كذا  
في منية المصطفى لا يبرأ من الجحيم

واذا اضر سحابة على راسه يبرئ غطيل راسه ونحوه لا يعلم او كان على شط النهر وهو لا  
يعلم تيمم وصلى به جازع عندنا لا يبي يوسف رجة الله هكذا في المحيط اذا شك او  
ظن ان ماء قد قضي وصلى ثم وجده فانه يبعثه اجماعا ولو كان على ظهره او معلقا في عنقه  
او موضوعا بين يديه ونحوه لا يجوز اجماعا كذا في السراج الوهاج ولو كان الماء على  
الاكاف معلقا ان كان زائبا والماء في موضع الرجل جازع وان كان في منتهى لا يجوز وان  
كان سائلا وان كان في موضع الرجل لا يجوز وان كان في مقدمه جازع وان كان قائلا اجماعا  
كيفية ما كان هكذا في محيط السرخسي واذا لم يقدر المريض على الوضوء التيمم وليس عنده  
من يوضئه ويمسح فانه لا يصح عنده كما قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رجة الله  
رايت في الجامع الصغير للكرخي ان سقطت اليد من الرجلين اذا كان يوضئه جراحة  
يصلح بغيرها مرة ولا تيمم ولا يبعث وهذه احوال كذا في الظهيرية ولو ان المحنوس  
لم يجد ماء ولا ترابا نظيفا لا يصلي بقول ابي حنيفة ومحمد رجة الله وكذا في فتاوى قاضي  
خان وهذه اذا لم يمكنه ان ينزع الارض او الماء بطريق فان امسكه يستخرج التراب ويستم  
كذا في الخلاصة وفي الاصح اذا كان لو توضا سلس يزل وان تيمم لا يسلس جازع التيمم  
كذا في السراج الوهاج رجليه في البداية مرة ماء ومرة في الفتحة وقد رخص راسه لا يجوز  
التيمم كذا في الخلاصة ويجوز التيمم اذا حفرته خبازة والركبة ثيرة فحان ان استعمل بالبطحا  
ان يثوته الصلاة ويجوز للوكي وهو الصحيح هكذا في الهداية والسن امره الذي هكذا  
في الخلاصة ويجوز التيمم للوكي اذا كان من هو مقدم عليه كما مر اننا قلنا في ان الفتحة  
وكذا يجوز له التيمم اذا اذن لغيره بالصلاة هكذا في البحر الرائق يصل على خبازة يسمي ثم  
الي باخرى فان كان بينه الثانية والاولى مقدرا مدة يذهب ويتوضا ثم ياتي ويصلي  
انما التيمم وان لم يكن مقدرا لما يقدر على ذلك فيلزم ذلك التيمم وعليه الترتيب هكذا في  
المخبرات التيمم لصلاة العبد قبل الشروع فيها لا يجوز للامام ان يخطب خروجه الوقت والا  
يجوز هكذا في البحر الرائق ويجوز للمقتدي ان يخطب وقت الصلاة لو توضا ولا يجوز له  
ولو حدث احداهما تيمم الشروع فيها بالتيمم ومن لا خلاف وكذا بعد الشروع بالوضوء  
انما يخطب وقت الصلاة لا يخطب الا اجماعا وانما يخطب ذهابه فان كان يبرجوا اذ اكل الامام قبل  
الزواج لا يباح له التيمم بالاجماع وان لم يبرج اذ اكله قبل الزفاف تيمم ومن عتقه ابي حنيفة رجة  
خلافا لما هكذا في النهاية والاصول ان كل موضع غيرت فيه الا اذا كان في خلفه فانه يجوز  
له التيمم وما يجوز ان يخطب لا يجوز التيمم كما يحق كذا في الجوهرة السيرة ولو تيمم انسان من  
مكان واحد جازع كذا في محيط السرخسي واذا تيمم من ارض موضع واحد جازع كذا في احوال  
خاتمة ويجوز التيمم للحب لصلاة الحائض ومثلا العبد كذا في الظهيرية ومن استيقن  
بالتيمم فهو على تيممه حتى استيقن المحدث ومن استيقن بالمحدث فهو على حديثه حتى  
استيقن بالتيمم كذا في الخلاصة والتيمم على التيمم ليس بزيمة كذا في الفتية والمسافر ان  
يطلب جارية وان علم انه لا يجد الماء في الاضمة المصلى اذا لم يصر الى خذ الماء فانه يخطب  
على صلاة ولا ينقطع لان كلامه قد يكون على وجه الاستدراك لا يقطع بالشك فاذا اخرج من الصلاة  
منازلة اعطاه انما اذا والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان **كتاب الجاهل** في المسح  
على الحفين المسح على الحفين رخصة ولو اتي بالفرجة بعد ما راى جواز المسح كان اولي كذا في



وان كان الباقى من الرجل المختطفة مفترقا  
ثلاثة اصابع فان يكن الباقى من الرجل المختطف  
المسجون عليه دون كاهلها فهو من الرجل المختطف  
المسجون عليه فاذ لم يكن الباقى من الرجل المختطف  
فاما اذا كان الباقى من الرجل المختطف  
على الرجل المختطف ايضا فهو من الرجل المختطف

و فرضه خطوط قدر اصابع اليد  
طولا وعرضا المخطوط ليست  
بمفرقة برسته كما اشار اليه المحقق  
رحم الله في الشرح وهو في الظاهر  
وعينه كذا في شرحه الى ان ختم  
في المستصفى انه مكتوب في  
حاشية الهداية مستحقة  
كذا في جامع الرموز  
هـ











في الكفاية اذا اراد ان يترك الصلاة من اول مكرات قال الفقيه وبه نأخذ كذا في  
 التاثيرات في فرائض التواضع وهو الصحيح كذا في التبيين اذا خاضت في الوقت او  
 نغست سقط فرضه بقى من الوقت ما يمكن ان يصلي فيه ولا هكذا في الذخيرة لو اقتضت  
 الصلاة في اخر الوقت ثم خاضت لا يلزمها قضاء هذه الصلاة بخلاف التطوع كذا في  
 الخلاصة ويستحب الحائض اذا دخل وقت الصلاة ان تتوضأ وتجلس عند مسجد  
 بيتها متسج وتصل في ذلك ما يمكنها اذا ادخلت الصلاة لو كانت طاهرة كذا في السراجية وفي  
 الصوري الحائض اذا سمعت اية السجدة لا تسجد عليها كذا في التاثيرات **ومما**  
 انجز عليها الصوم فتقضى به هكذا في الكفاية اذا فرغت في صوم المفلة كانت  
 يلزمها القضاء احتياطي كذا في الظهيرية **ومما** انه حرمت عليها وعلى الحائض الدخول في  
 المسجد نحو كان للجلوس والعبادة هكذا في منية المصلي في الردية لا تدخل الحائض  
 مسجد الجامة في الحج الا اذا كانت في المسجد فادخلت فيه وكذا اذا خاف الحائض على  
 نفسها او لصا او براد فلا بأس بالمخاض فيه والاولى ان يتيم تقضيها للمسجد هكذا في  
 التاثيرات رخصا يتوسط المسجد لم يحكم المسجد كذا في النحر والباس الحائض والحائض  
 كذا في زواجر العبد الاصح انه ليس له حكم المسجد كذا في النحر والباس الحائض والحائض  
 بزيارة القبور هكذا في السراجية **ومما** حرمة الطواف لهما بالبيت وان طافا خارج  
 المسجد هكذا في الكفاية وكذا في الطواف للحائض هكذا في التبيين **ومما** حرمة قراءة  
 القرآن في غير الحائض والنفث والحائض شيا من الزمان والاية وما دونها سواء في التحريم  
 على الاصح الا ان لا يتصدىء دون الاية الترافة مثل ان يقول الحمد لله بريد الشكر وليس الله  
 ينة الاكل او غيره فانه لا بأس به هكذا في الجوهرية النيرة والاية من قراءة اية مضيرة  
 تجزي على اللسان عند الكلام كقولهم نقرأ او لم يزل هكذا في الخلاصة او غسل الحائض  
 فله لينز او لم يزل كذا هكذا في تحييط السرخسي وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج  
 ويكره الحائض والحائض قراءة التوراة والابجيل والزبور هكذا في التبيين اذا خاضت  
 المعركة فينبغي لها ان تعلم الصبيان كلمة كلمة وتقطع بين الكلمتين ولا يكره (4) التاثيرات  
 كذا في المحيط ولا يكره قراءة القنوت في ظاهر الرواية كذا في التبيين وعلى الفتوى كذا  
 في التبيين والظهيرية ويجوز للحائض والحائض الدعوات وكذا في ذلك كذا  
 في السراجية **ومما** حرمة مس الحشف لا يجوز لها ولا الحائض والمحدث مس الحشف الا بخلل  
 شئ فغسله كالخيطه والحائض لا يمسها الا بما هو متصل به هو الصحيح هكذا في الهداية  
 وعلى الفتوى هكذا كذا في الجوهرية النبوة والصحيح منع مس حواشي الحشف والبياض  
 الذي لا كتابة عليه هكذا في التبيين واختلافوا في مس الحشف بالعضو الوضوء  
 الطاهرة وبما غسل من الاعضاء قبل اكمال الوضوء والتمسح كذا في الزاھدي ولا يجوز له  
 مس الحشف باليابس الذي لا ينسوها ويكره له مس كتب التفسير والعقود والسنن ولا  
 بأس بمسها بالكم هكذا في التبيين ولا يجوز مس شي مكتوب فيه شيء من الزمان من لوح  
 او زمام او غير ذلك اذا كان اية نامية هكذا في الجوهرية النيرة ولو كان الزمان مكتوبا باليد  
 يكره له مسه عند اية خفيفة وكذا عند الحاجة للصحيح هكذا في الخلاصة ومن ما فيه ذكر  
 البعث كذا في سوي الزمان قد اطلعت عامة مشايخنا هكذا في النهاية ولا يكره الحائض والحائض

وفي العيون الحائض اذا اراد ان  
 على سبيل الدعاء فلا بأس به كذا في  
 الزاھدي وذكره غاية البيان انه  
 المختار لكن قال الهندوا في  
 ان لا يفتي به وان روى عن ابي  
 حنيفة وهو الظاهر في مثل  
 القاعة كذا في البحر الرافعي

والنفث

والنفث انظر في المصنف هكذا في الجوهرية النيرة ويكره للحائض والحائض ان يكتب الكتاب  
 الذي في بعض سطوره اية من القرآن وان كانا لا يقرأ القرآن والحائض لا يكتب القرآن وان كانت  
 الصحيفة على الارض ولا يضع يده عليها وان كان مملوفا الاية وقلا مجرا حب الي ان لا يكتب  
 ربه اخذ مشايخنا هكذا في الذخيرة ولا بأس به في المصنف الي الصبيان وان كانوا  
 محدثين وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج **ومما** حرمة الجماع هكذا في النهاية والكفاية  
 ولم ان يقبلها ولا يباحها ويستتبع جميع بدنها ما خلا ما بين السرة والركبة عند اية خفيفة  
 واني يوسف هكذا في السراج الوهاج فان جامعها وهو عالم بالتحريم فليس عليه الا التوبة  
 والاستغفار ويستحب ان يتصدق بدينار او نصف دينار كذا في تحييط السرخسي **ومما**  
 وجوب الاغتسال عند الاغتطاع هكذا في الكفاية اذا مضى اكثر من مرة الحيف وهو المشرقة بمثل  
 وطيل قبل الغسل شدة كذا في او محتادة ويستحب له ان لا يطأها حتى يغسل هكذا  
 في المحيط واذا اغتطع دم الحيفه فقل من عشرة ايام لم يجز وطيل حتى يغسل او يغسل عليها  
 اخر وقت الصلاة الذي يتبع الاغتسال والتحريم لا الصلاة انما يجب عليها اذا وجدت  
 من اخر الوقت هذا القدر هكذا في الزاھدي واما ما في كمال الوقت بان يقطع دمها في  
 اول الوقت ويوم الاغتطاع حتى يضي الوقت فليس بمشروط هكذا في النهاية تراشطع هـ  
 دما دون تمامها بكرة فربما وان اغتسلت حتى تمضي غادتها وعليها ان تصلي وتوضوء  
 لا احتياط هكذا في التبيين ولو انقطع لقل من عشرة ايام ولم تجد ملة فتيممت لم يجز  
 وطيل عند اية خفيفة واني يوسف رخصا الله تعالى حتى تصلي فان وجدت الماء بعده  
 غفر القراءة لا الوطيل عند كذا في الزاھدي قال الحنفي وهو الاصح كذا في السراج الوهاج  
 ومن طهرت المستعدة دون العشرة او المعتادة دون ثمانيتها اخرجت الوضوء واغتسل  
 الي اخر الوقت بحيث لا تدخل الصلاة في الوقت المكره كذا في الزاھدي واما الاحكام  
 المختصة بالحائض فخمسة تقض العقة والاستبراء والحكم ببلوغها وان فصل بين هـ  
 طلاق السنة كذا في الكفاية وعدم قطع التتابع في الصوم هكذا في التبيين والمخبرات  
 في كفارة الظهار ودم الاستحاضة كالرفاق الدائم لا يمنع الصلاة ولا الصوم ولا الوطيل  
 كذا في الهداية انتقل العادة بكون مرة عند اية يوسف وعليه الفتوى هكذا في الكافي  
 فاذا رأت بين ظهرين تامين دما لا يجلي عما دناها بالزينة والنفثان او بالتقدم  
 او بالتخرا او بهما معا انتقلت العادة الي ايام دما خفيفا كان الدم او حليا هذا  
 اذا الحيض من العشرة وانما جاوزت من وقت الحيض وما زادت بغيره فاستحاضة فلا هـ  
 ينتقل العادة هكذا في تحييط السرخسي وكذا النفس فان رأت لا يجلي العادة ولم  
 يجاوز الاربعين انتقلت هكذا في المحيط واما الجا وزا لا يجلي العادة في النفا  
 ردت الي ايام غادتها سواء كان ختم سرفتها بالدم او بالطين عند اية يوسف هكذا  
 في السراج الوهاج العادة اذا استمر دما واشتبه قليلا كل من عدم ايام الحيض هـ  
 والمكان والدم يخرج ويصحت على ما استقر رايها عليه ولا يلزم نكاح الا بيمين  
 الحيف والطهر على التبيين بل فاخذ بالاحوط فتجنب ما يجنبه الحائض وتغسل  
 لكل صلاة هكذا في التبيين فتصلي المكتوبات والواجبات والسنن الموكدة ولا  
 تصلي تطوعا وقرا العدة والموضوء والواجب على الصحيح وقرا في الركعتين الاخيرتين من



المكتوبات على الصحيح هكذا في الجواب وانما اشبه عليها البعض فان ترددت بين الطهر  
وبين دخول الحيض صلت بالوضوء لكل وقت لصلاة وان ترددت بين الطهر وبين الزوج  
من الحيض اغتسلت لكل وقت صلاة استحسانا وقال بجم الدين السبكي والصحيح  
انما تقتل لكل صلاة هكذا في المحيط وهو الاصح هكذا في شرح المسبوط للامام  
السرخسي وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق ولا تقطع في شيء من شهر رمضان وعليه مقتضى  
ايام الحيض بعد ثبوت الشهر فان علمت ان الحيض كان يتبدى بالليل فعليه قضاء عشرين  
وان علمت انه بالليل فقفص اثنين وعشرين احتياطاً وان لم تدرك بالليل او الزمان اكثر  
مثلاً يجوز ان يلزمها قضاء عشرين وكان العقيقة ابو جعفر يقول تقضي اثنين وعشرين  
احتياطاً فقفصاً موصوفاً بالشهر او مضمواً عنه هذا اذا علمت ان دوماً كان يكون  
بكل شهيرة وان لم تعلم فان علمت ان حيضها كان يبيد بالليل تقضي خمسة وعشرين  
احتياطاً قفصاً موصوفاً او مضمواً وان علمت انه كان بالليل تقضي اثنين وثلاثين  
احتياطاً لو قفصاً موصوفاً وان قفصاً مضمواً ثمانية وثلاثين وان لم تدرك فقفصت  
موصوفاً فعليه قفصاً اثنين وثلاثين وانما قفصت مضمواً ثمانية وثلاثين هذا  
اذا كان رمضان كاملاً وان كان ناقصاً فقفصت وثلاثين هكذا في المسبوط للامام  
السرخسي المعتادة اذا رأت بعد الولادة دماً وكسيت عما دنتها فلم يدركها اربعين  
يوماً وظهرت هي بعد الاربعين طهرها كاملاً لم يقد شي مما تركت من الصلوات وان خاف  
الدم الاربعين او لم يدركها ولكن ظهرت بعد الاربعين اقل من خمسة عشر يوماً فعليه ان  
تجري فانه استقر اياً لم يدركها كان عادة من سراً ذلك مضت على ذلك وان لم يكن لها  
درا في ذلك احتاطت فقفصت صلاة الاربعين كما كان دماً مستراً الى ان انتظر  
عشرة ايام ثم قفصت صلاة هذه الاربعين ثانياً هكذا في المحيط اسقطت في المخرج ما  
يشك به انه مستبين الخلق اولا واستمر به الدم ان اسقطت اول ايامها تركت الصلاة  
فدرياً دوماً يتبين لانها اذا خاضت او نفست ثم تقبل وتصلي عما دنتها في الطهر بالشك  
باحتقال كونها نفست او طهرت ثم تترك الصلاة قدر ما دنتها في الحيض يبين لانها اذا نفست  
او خاضت ثم تقبل وتصلي عما دنتها في الطهر يبين ان كانت استوفت اربعين من وقت  
الاسقاط والانه بالشك في قدر الداء اخل فيها ويبين في الباقي ثم تستمر على ذلك وان  
اسقطت اياماً دنتها فصلح من تلك الوقت قدر ما دنتها في الطهر بالشك ثم استمر قدر  
عما دنتها في الحيض يبين فحاصل هذا كله انه لا حكم للشك ويجوز الاحتياط كذا في  
فتح القدير وما يتصل بذلك احكام المذود بشرط ثبوت العذر ابتداء ان  
يستوعب استمراره وقت الصلاة كاملاً وهو الاظهر كما لا يخفى على من لم يزل  
يستوعب الوقت كله حتى لو سالد ما في بعض وقت الصلاة فتوضأت وصليت ثم  
خرج الوقت ودخل وقت صلاة اخرى وانقطع دماً فيه اعمادت تلك الصلاة لعدم  
الاستيقاب وان لم ينقطع في وقت الصلاة الثانية حتى خرج لا تعيدها لوجود  
استيقاب الوقت وشرط ثبوت ان لا ينفذ عليه وقت فرض الاوحد الذي ابتلي  
به يوجد فيه هكذا في التبيين المستحق منه ومنه سلسل البول او استطلاق البطن  
او انزلاء البرج او رفاف دايماً او جرح لا يرقا يتوضون لكل صلاة ويصلون

بذلك الوضوء الوقت ماشاً واما من الزمان والنوازل هكذا في البحر الرائق وان توضأت على  
السيلان وصلى على الاقطار وفيه الاستيقاب بالوقت الثاني انما ذكره في شرح  
منية الصلي لآبراهيم الحلي وكذا اذا انقطع في خلال الصلاة وتم الاستيقاب هكذا في الممر  
ويبطل الوضوء عند خروج وقت المرفوضتها لحد السابغ هكذا في الهداية وهو الصحيح  
هكذا في المحيط في نواقض الوضوء حتى لو توضأ المذود وصلاة القيد لم انقض الوضوء  
به عند الحيض بنية وحده وهو الصحيح انما يمتنع صلاة الضحى ولو توضأ مرة للظهر في  
وقتة واحدي فيه للمعصية فقفصت ما لم يسهل ان يصلي الفجر به هكذا في الهداية وهو الصحيح  
هكذا في السراج الوهاج وانما يتنقض طهرها اذا توضأت والدم سائلاً او سال يتوضأ  
فوقت حتى لو توضأت والدم منقطع ثم خرج الوقت وهي في وضوءه لان تصلي بذلك  
ما لم يسئل او حدثت حادثة اخرى في التبيين ان توضأ في وقتة بالاحتياط فسال يتوضأ  
وكذا ان توضأ لحدث اخر غير السيلان فسأل كذا في الكافي رجل به جدي بها ما هو  
سائل فتوضأ ثم سأل الذي لم يكن سائلاً تقصص وضوءه هكذا في السراج الوهاج وكذا  
اذا سأل الدم من احد منخرية فتوضأ ثم سأل من المنخرية اخرى فعليه الوضوء هكذا في البحر  
الرائق المستحق منه اذا توضأت وافتتحت الصلاة السائلة فلما صلت سراً ركعتين  
الوقت فسدت الصلاة ولمزما الغضا احتياطاً هكذا في الظهيرية من قدر المذود  
يجب رد السيلان برباط او حشو او كان لو جلس لا يسئل ولو قام سأل وجب رده  
ويخرج برده من ان يكون صاحب عذر بخلاف الخاضع اذا منعت العذر فانه بالخيار  
كذا في البحر الرائق النفس او المستحق منه اذا احتشيت لخرج من ان تكون نفساً او  
منسحقاً منه كذا في التبيين ولو كان في عينيه رمد او عيش يسئل وهو يتوضأ بالوضوء  
لو قفصت كل صلاة بجهل كونه منه بيا هكذا في التبيين اذا كان به جرح سائل وقد شد  
عليه خرقة فاحصاً بها الدم (كثير من قدر الدم او اصاب ثوبه ان كان بحال لو غسل يتنجس  
ثانياً قبل الزمان من الصلاة جاز ان لا يغسل ويصلي قبل ان يغسله والا فلا هذا هو  
الاحتياط هكذا في المضرات رجل رعد او سأل عن جرحه الدم ينتظر اخر الوقت فان لم  
ينقطع توضأ وصلى قبل خروج الوقت كذا في الذخيرة **الباب السابع**  
**في النجاسة واحكامها وقية ثلاثه** فصول **الفصل الاول** في تطهير النجاس  
ما يطهر به النجاسة **منها** الفصل يجوز تطهير النجاسة بالماء وكل ما يبيح طهره يمكن ان يتر  
به كالماء والورد وعذره مما اذا عصر انقصر كذا في الهداية وسأ لا يتغير كالدهن لم يجز  
ان يتر بها به هكذا في الكافي وكذا الدبس واللبن والعصبر كذا في التبيين ومن المايقات  
الماء المستعمل وهذا قول عدود رواية عن ابي حنيفة وعليه الفتوى هكذا في الزاوي  
وارايتها ان كانت مرسية بالزلة فيمنها وانظرها ان كانت شبيهة ببول اثره ولا يتغير منه  
العذ كذا في المحيط فلور الكتيبة مرة اكثر بها ولو لم تزل بثلاث تغسل الى ان تزول كذا  
في السراجية فان كانت شبيهة ببول اثره الامشقة بان يجتاح في ازالته الى شئ اخر يسويها  
في تصابون لا يظلم ان لا هكذا في التبيين وكذا الاكل بالمال المعطى بالمال هكذا  
في السراج الوهاج وعليه هذا قالوا الوضوء ثوبه او به بصنع او خاضع يغسل الى  
ان صفاً الى تطهر مع قيام اللون كذا في فتح القدير وادغمس الرجل يده في السم النجس



واصاب ثوبه ثم غسل اليد او الثوب بالماء من غير حر وضوء السمن باق على يديه تطهر ربه اخذ  
الفقيه ابو الليث وهو الاصح هكذا في الذخيرة وان كانت غير مرسية فبغسلها ثلاث  
مرات كذا في المحيط ويشترط العصر في كل مرة فيها ينقص في المرات الثلاثة حتى لو عمر  
بعده لا يغسل منه الماء ويغتسل في كل شحمة مرة وفي غير رواية الاصول يكتفي بالعصر مرة  
مرة وهو ارفق كذا في الكافي وفي النوازل وعليه الفتوى كذا في السان راجية والاول احوط  
هكذا ايا المحيط ولو عمره في كل مرة وقوة اكثر ولا يغسل فيه شيئا بل يغسل هكذا  
في فتاوى قاضي خان ان اغتسل لانا فقص في كل مرة ثم تقطع منه قطرة فاصاب شيئا  
ان عصره في المرة الثالثة وبالحق فيه بحيث لو عصره لا يغسل منه الماء فالثوب والبدن  
تغسل طاهر والا فكل غسل هكذا في المحيط ولا ينقص بطهر الغسل ثلاث مرات  
والتحفيف في كل مرة لان التحفيف اثر في استخراج النجاسة وقد التحفيف ان يغسله  
حتى ينقطع النقص طاهر ولا يشترط فيه ليس هكذا في التبيين هذه اذا تشرت النجاسة  
كثيرا وان لم تشرت فيه او تشرت قليلا يطهر بالغسل ثلاثا هكذا في محيط الرخسي  
امرأة طيحت الحنطة او اللحمية المحترقة ابو يوسف يطبخ بالماء ثلاث مرات ويحفف في  
كل مرة وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يطهر ابداءا وعليه الفتوى هكذا في المضرات ناقلا  
عن النصاب والكبرى اذا تشرت النجاسة لا ينقص بطهره الا اذا تشرت النجاسة في النصاب  
بابا موه السكين بماء جسن او كان الخنزق واكثر جد يدين وقد وقعت الخنزق او هو  
الحنطة اطا صابرها خرو تشرت فيها وانتخت من الخمر عند ابي يوسف موه السكين  
بالماء اطهر ثلاثا ويغسل الاخر والخزف بالماء ثلاثا ويحفف في كل مرة فيطهره  
والحنطة تنقع في الماء حتى تسترط الماء كما تشرت الخمر ثم يحفف بفعل كذا ثلاث مرات  
ويجك بطايتها وان لم تسترط طهر بالغسل ثلاثا والتحفيف في كل مرة ويشترط ان لا يوجد  
ظلم الخمر ولا يجامع كذا في المحيط وان كان الخمر قد بدا في كفيه الغسل ثلاثا بصفة واحدة  
كذا في الخلاصة تنجس المستل يلقى به طنجير ويصب عليه الماء ويغلي حتى يجمد اليه مقدار  
هكذا ثلاثا طهره بالماء او غلي هذه الدبس والدهن الجسن يغسل ثلاثا بان يلقى في الحامية  
ثم يصب فيه مثله ماء ويترك حتى يغلي الدهن فيؤخذ ويشق أسفل الحامية  
حتى يخرج الماء هكذا ثلاثا فيطهره كذا في الزاهد يثوب جسن يغسل في ثلاث حفات او  
بما واحدة ثلاثا وعصره في كل مرة طهره كذا في الفادة بالغسل هكذا ان لم يطهره  
يغلي النار ويغسل عضو او فادو غسل جنب لم يستنج في ابارك الثوب في تنجس الماء والواهي  
والما اراج طهره في الثوب لا الفضولة انه اقيم بغزيرة كذا في الكافي واما في الثلاثة نجسة  
مفتة وند في الاول اذا اصابه شيئا يطهره بالثلاث والثاني بالثني والثالث بالواحد  
كذا في محيط الرخسي وهو الصحيح كذا في التبيين ويكون حكمه في الثوب الثاني مثل حكمه في  
الثوب اما الاول كذا في محيط الرخسي وطهر الاجابة الشائنة نجا للمغسول كعروة  
القمم وجه الخمر التي تخللت فيه هكذا في الزاهد في حنطة تنساقه من كراس قد خفي  
خروقه ما جسن يغسل الحنف ودكك باليد ثم تلاه الما ثلاثا ورافقه الا انه لم ينفق لم عمر  
اكراس فقد طهر الحنف كذا في المحيط وفي النوازل المختار انه يترك في كل مرة حتى ينقطع النقص  
كذا في السان راجية الحنف الخمرات في الدني حرمه موشى بالفول بحيث صار طاهره كله غزلا

فاصاب النجاسة تحت ثوبه يغسل ثلاثا ويحفف كل مرة وقال بعضهم يغسل مرة هـ  
ويترك حتى ينقطع النقص ثم يغسل ثانيا وثلاثا كذا في هذا الاصح والاول احوط  
كذا في الخلاصة الارض والشيء اذا اصابته النجاسة فاصابها المطر ولم يبق الا ان  
يصير طاهرا وكذا الجثث اذا اصابته النجاسة فاصابها المطر كان ذلك معتزلة الغسل  
الا اذا انتحست ميتا ولحاج الناس اليه غسلها فان كانت رخصة يصب الماء عليها ثلاثا  
فتطهر وان كانت حلبة قالوا يصب الماء عليها وتند لك ثم تمشط بصفوف او خرقة فيفعل  
كذا ثلاث مرات فتطهر وان صب عليها ما كثيرا حتى تفرقت النجاسة ولم يبق ريح ولا لون  
وتركت خمر جفت فطهر كذا في فتاوى قاضي خان خصص احاطته نجاسة فان كانت النجاسة  
بما بينة لابد من الدلك حتى تلبس وان كانت رطبة ان كان الحصر من قصب وما الشبهة  
يطهر بالغسل ولا يحتاج فيه الي شي اخر كذا في المحيط ويظهر لا خلاف انه لا ينشف النجاسة كذا  
في فتاوى قاضي خان وان كان من بور ي او ما اشبهه يحفف ويغسل في كل مرة فيطهر عند ابي  
يوسف كذا في منية المصيا وعليه الفتوى كذا في شرح ابراهيم الحلبي البودي اذا التقي  
الماء الجسن الا ابتداءا يقول ابي يوسف وعليه المصنف يغسل ثلاث مرات ويحفف في كل مرة او  
يحفف في كل مرة فيطهره كذا في فتاوى قاضي خان فصل الحمام وهكذا في الخلاصة البساط الجسن  
اذا جعل فيه شروطة ليلة ختمت في المسكن طهره كذا في الخلاصة وهو الصحيح هكذا في شرح  
منية المصلي لا يراه الحلبي الكور اذا كان فيه خمر فتطهره ان يجعل فيه الماء ثلاث مرات  
كل مرة سائمة ان كان الكور حديد وهذا عند ابي حنيفة يوسف رحمه الله هكذا ايا الخلاصة  
حتى الخمر اذا غسل ثلاثا وكان عتبت مستعلا بطهره كذا في فتاوى قاضي خان هذا اذا لم  
يبق راحة الخمر كذا في السان راجية ناقلا عن الكبرى الحلة المدة لوغ اذا اصابته نجاسة ان كان  
صليا لا ينشف النجاسة لصلاته يطهرها بالغسل في قولهم وان كان ينشف النجاسة  
ان امكن عصره يغسل ثلاثا ويحفف في كل مرة فيطهره وان كان لا يمكن عصره عند ابي يوسف  
يغسل ثلاثا ويحفف في كل مرة كذا في فتاوى قاضي خان اذا تنجس طرف من اطراف الثوب  
ونسيه فغسل طرفه من اطراف الثوب من غير تحرك بطايرة الثوب هو المختار ولو صليح  
هذه الثوب مثلوات ثم طهره ان النجاسة في الطرف الاخر عيب عليه اعادة الصلوات التي  
صليح مع هذه الثوب كذا في الخلاصة والاحوط ان يغسل جميع الثوب وكذا اذا علم انه اصاب  
الكم ولا يدري ايو الكمين يغسل كذا في محيط الرخسي الثوب اذا تنجس وجبت غسله ثلاثا غسل  
فغسل يوتا مرة ويوتر مرتين خارجا لمغسول المقصود كذا في فتاوى قاضي خان وغسل  
فيما يقع به البيرة **مسألة** المسح اذا وقع على الحديد الصفييل الغير المشمس بالسيوف والسكين  
والمرأة وكحوها نجاسة من غير ان يوه بها فكي يطهر بالغسل بطهر بالمسح خرقة طاهرة  
هكذا في المحيط ولا فرق بين الرطب واليابس ولا بين ما لجم وما لا لجم كذا في التبيين  
وهو المختار للفتوى كذا في العناية ولو كان خشنا او منقوشا لا يطهر بالمسح كذا في التبيين  
اذا مسح موضع المحجة بثلاث خرقات رطاب نظاف اطرافه عن الغسل لانه يعمل هذا الغسل  
كذا في محيط الرخسي **مسألة** الموكب في المني اذا اصابه الثوب فان كان رطبا يجك  
غسله وان جف على الثوب اجزائه الموكب استحق ان كذا في العناية والصحيح انه لا فرق  
بين مني الرجل والمرأة وثبت اثر المني بعد الموكب لا يضر كفاية بعد الغسل هكذا في الزاهد



ولكان واسد كره نجسا بالبول لا يظهر بالترك كذا انما يحيط السرجسي وان اصاب به نجا يظهر  
الا بالفسل رطبيا كان او يابس وهو مروي عن ابي حنيفة رحمه الله كذا في الكافي ناقلا  
عن الاصل وهكذا في فتاوى قاضي خان والخالصة قال **فتاوى** نجسا يظهر بالترك لان  
البلوي فيه اشد كذا في هذه النجاسة ولو بقدر المني الى البطانة يكتفي بالترك وهو الصحيح كذا في  
الجوهرة النيرة وهكذا في التبيين حقا اصابته مني ان كان يابسا يجوز فيه الترك كذا في  
الكافي المني اذا فرغ من الشوب وذهب اثره فاصابه مني فيه روايتان المختار انه لا يمتد  
نجسا كذا في الخلاصة **وسا** الحث والدلك الخفق اذا اصابته النجاسة ان كانت  
مختصة كالقعدة والروث والمني يظهر بالحث اذا ايسست وكذا وان كانت رطبة في ظاهر  
الرواية لا يظهر الا بالفسل وعن ابي يوسف اذا مسحت على وجهها لم يمتد نجسا لا يمتد  
لها اثر يظهر وعليه الفتوى لعموم البلوي كذا في فتاوى قاضي خان وان لم تكن النجاسة  
مختصة كالرطوبة البول اذا انصف به مثل الشراب او التي تليها فمسيها يظهر وهو  
الصحيح هكذا في التبيين وعليه الفتوى للضرورة كذا في معراج الدارانية وفي فتاوى  
الحجة الزوايا اصابته النجاسة المختصة ويثبت يظهر بالترك كما يظهر بالحث كذا في  
المضار **وسا** الحث وقال الاثر الارض يظهر باليبس وهذا الاثر للصلاة لا للتميم  
هكذا في الكافي ولا فرق بين الحث بالشمس والبارد والريح والظل كذا في البحر الرائق  
وسا ركة الارض يوحكمها كل ما كان ثابتا فيها كالحيطة والاشجار والكلا والقمب ما  
دام قايما عليها فاذا قطع خشبها وحشبت واصابته النجاسة لا يظهر الا بالفسل  
هكذا كذا في الجوهرة النيرة الاجرة اذا كانت مفروشة فحكمها حكم الارض يظهر بالحيطة  
وان كانت موضوعة تنقل وتتحول لا بد من الفسل هكذا في الحث وكذا في النجاسة  
هكذا في منية المصلي فان قلعت بعد ذلك هل يعود نجسا فيه روايتان كذا في فتاوى  
قاضي خان الحثي حكمها حكم الارض اذا كان فيها واقفا اذا كان على وجه الارض لا تظهر كذا في  
الحث وهكذا في منية المصلي واذا ظهرت الارض بالحفا فم اصابته النجاسة المصحح انه لا يمتد  
لا يمتد نجسا ولو رث على الما وحشبت فليكن يابسا به هكذا في فتاوى قاضي خان  
ومنا الاحراق السرجسي اذا احرق حتى صار رمادا فعوده محرم بطل ربه وقيل الفتوى  
هكذا في الخلاصة وكذا القعدة هكذا في البحر الرائق اذا احرق رأس الشاة ملطخ بالدم  
وزال عنه الدم يحكم بطل ربه الطين النجس اذا جعل منه الكوز او القدر فطبخ يكون طاهرا  
هكذا في الحث وكذا اللبن اذا لبن بالما النجس واحرق كذا في فتاوى القواب اذا سق  
الزاة النور ثم مسحت بخرقة مثبلة نجسة ثم حيزت فيه فان كانت حارة النار اكلت  
بله القابل الصاق الخبز بالنور لا ينجس الخبز كذا في المحيط **وسا** استسقاء  
والاروات يكره الخبز فيه ولورثته بالما بطلت الكراهية كذا في الفتية **وسا** الاستسقاء  
تخلل الخبز خبيثة حديدية ظهرت بالانفاق كذا في الفتية الخبز الذي يحترق بالحر  
يطهر بالفسل ولو صب فيه الخل ذهب اثره يظهر كذا في الظهيرية الرخيف  
اذا بقي في الخبز ثم صار الخبز خلاصا صحيح انه طاهر ان لم يبق راحة الخبز وكذا البصل اذا  
القي في الخبز ثم تخلل لان ما فيه من اجزاء الخبز خلاصا كذا في فتاوى قاضي خان الخبز اذا  
وقعت به الماء او الخبز ثم صار خلاصا كذا في الخلاصة وان اصاب الخبز في المرقعة

ثم الخبز صار في المرقعة كذا في الخلاصة ظهرت هكذا في الظهيرية فان وقعت في خبز ثم استخرجت  
قبل التفتت ثم صار خلاصا يابس بالكلية وان تفتت في الخبز ثم استخرجت ثم صار خرا  
لا يخل اكله وكذا الكلب اذا وقع في عصبير ثم خثر ثم تخلل لا يخل اكله لان الكلب قايما فيه وان  
لا يصير خلاصا اية فتاوى قاضي خان وكذا اذا وقع البول في الخبز ثم تخلل هكذا في الخلاصة  
الحل النجس اذا صبت في خرقة خرا لا يكون نجسا لان النجس لم يتغير كذا في فتاوى قاضي خان الخبز  
او الخبز اذا وقع في الملقحة فصارت ملقا او شيئا لونه اذا صار طينا يظهر منه خرافا  
لا يبرئ يوسف كذا في المحيط المرضي من العصبير اذا غلا واشتد وقدق بالزبد وسكت عن  
الفلين وان انتقص له صار خرا لان ترك الحل فيه حتى طال فحكه وارتفع نجسا والحل الى راس  
الدين يصير طاهرا وكذا الشوب الذي اصابته الخبز اذا غسل بالخل كذا في فتاوى قاضي خان  
جعل الدهن النجس في القابون يطي بطه ربه لانه يتغير كذا في الزاهدي **وسا** الياف  
والذكاة والترح وقد ترك من النجس بالفسل **وسا** يتصل بذلك ما اذا اصاب  
النجاسة بعض اعضاءه وحشبت بلسانه حتى ذهبت اثره يظهر كذا في السكين اذا  
نجس فحشبت بلسانه او مسحه بريقه هكذا في فتاوى قاضي خان ولو لحشبت الشوب  
بلسانه حتى ذهب الاثر فقد طهر كذا في المحيط اذا قاذملا الفم وتوضا ولم يفسل  
فانه حتى صلب خارت صلاته لانه يظهر البزاق القبيح اذا قاذملا في الام ثم مضى الله  
مراا يظهر كذا في فتاوى قاضي خان الخلع النجس اذا ندف ان كان الكلا او النصف  
نجسا لا يظهر وان كان يسييرا عيشا يمتد ان يذهب بهذا الفعل يحكم بطل ربه كالكدس  
اذا نجس فغتم بين الدهقان والسا بل يحكم بطل ربه كذا في الخلاصة الحنطة تداس  
بالحمبول وتروث ويصيب بعض الحنطة ويختلط ما اصيب منها بغيرها قال الرازي  
يقصر ويغسل ثم يخلط الكل ابيض ولا وكذا كذا في فتاوى قاضي خان او تصدق به  
عليه كذا في الجوهرة النيرة القليل النجس طهر بخلاف الموم كذا في الفتية القارة لو ماتت  
به السم ان كان جامدا فورا حوله ورميه والباقي طاهر بركل وان كان مائعا لم يركل  
ويشغوبه من غير جهة الاكل مثل الاستسقاء ودمه المله كذا في الخلاصة واذا دغ به  
يوثا بالفسل ثم ان كان ينفق بفسل ويصير ثلاث مرات وان كان لا ينفق عن ابي يوسف  
يفسل ثلاث مرات ويغفف في كل مرة كذا في البداية وحده الكأمد انه اذا اخذ من ذلك  
الموضع لا يستوي فيه من ساعته وان كان مستوي فهو مباح هكذا في الفتية وفي الزا  
**الفصل الثاني** في الاعيان النجسة وهي ثوبان الاول المعلقة وعليها من  
قد والدم واختلعت الروايات فيه والصحيح ان يعتبر بالوزن في النجاسة المختصة  
وهو ان يكون وزنه قدر الدرهم الكبير المشغال في النجاسة خبثها وهو قدر عرض  
الكف هكذا في التبيين والكافي واكثر الفتاوى والمنتقال وزنه فيراطون خمس  
الاية يعتبر في كل زمان بدمه والصحيح الاول هكذا في السراج الوهاج ناقلا عن  
الابيض كل ما يخرج من بدن الانسان مما يخرج من وجهه الوضوء والفسل هو مخلط  
كالعيط والبول والمني والودي والقيح والصد يد والقي اذا املاء الفم كذا في البحر  
الرائق وكذا ادم الخبيث والفسل والاسخا هكذا في السراج الوهاج وكذا كذا في الصغير  
والصغيرة الكلا وكذا في الاختر رشح المختار وكذا كذا في الدم المسفوح ولم الحية وبول



بما لا يوصل والردث واخشاء السرة والقذرة ونحو الكلب وضوء الدجال والبطه والا ورجل نجاسة  
 غليظة هكذا انما يتاخر في قاضي خان وكذا ارض السباع والسنور والفاكهة ان السراج  
 الوهاج يورده الربة والفاضة اذا اصاب الثوب قال بعضهم يغسله اذا اراد على قدر الدرهم  
 وهو الظاهر هكذا انما يتاخر في قاضي خان والحقه خروا الحية وتبولها نجاسة غليظة  
 وكذا ارض العلق كذا انما يتاخر في قاضي خان وكذا الحية والوزغة نجاسة اذا كان سائلا كذا في  
 الظهيرة فاذا اصاب الثوب اكثر من قدر الدرهم يمنع كذا الصلاة كذا انما المحيط والحق  
 المخففة ويحفي من ماء دونه ربح الثوب كذا انما اكثر الكثر من اختلافه في كيفية اعتبار الريح  
 فيبذل للمعتبر ربح طرف اصابعه النجاسة كذا انما يدور في ذلك والدرهم ان كان المصاب  
 ثوبا وريح العضو المصاب كاليد والرجل ان كان تدنا وصحح من النجاسة والمحيط  
 والسراج والمجتمعي والسراج الوهاج وفي الحنفية وعلى الغنوي كذا انما البحر الرابع  
 وتبول ما يوصل لجمه والوزم وضوء طير لا يوصل كذا نجاسة كذا انما الكثرة نجاسة النجاسة هـ  
 نظرية الثوب دون الماكة انما الكافي دم الشهيد ما دام عليه طاهر واذا ابلق منه  
 كان نجسا ومما اراد كل شيء كذا انما الظهيرة لا يوصل المستضع قد روي عن ابي بصير  
 للضرورة وان امتلا الثوب كذا انما النجاسة وكذا انما ربح الثوب والحق كذا انما الكافي  
 والنسب من هذا اذا كان لا يتضح على الثوب ولا يدرى انما اذا انتفع في الماكة  
 بنجاسة ولا يبيح عنه الا طهارة الماء كذا من طهارة الاية ان الثوب والحق كذا انما  
 السراج الوهاج ولكن المستضع مثل رؤس المسلمات هكذا في البحر الرابع وما يتصل  
 من ذلك مسائل جلد الحية نجس وان كانت مذبوحة لانه لا يجهل الدابة هكذا في الظهيرة  
 فيصير الحية الصحيحة انما طاهر كذا انما الخلاصة لثوب النجاس طاهر سواء كان من الغنم او من غنما  
 من الجوز عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعليه الغنوم واما الكلب المبيت فحقد  
 قيل انه نجس هكذا انما السراج الوهاج متدد ود القرويين وضوءه طاهر كذا في القنية  
 وذرف ما يوصل لجمه من الطير طاهر عندنا مثل الحمام والقضاة كذا انما السراج هـ  
 الوهاج والصحيح ان الكلب الاثنان طاهر كذا انما النجاسة وهكذا انما منية المصلي وهو الصحيح  
 كذا في الهداية ولا يوصل كذا انما الزهانة والخلاصة وما يتبع من الدابة عروق الذكاة بعد  
 الذبح لا يغسل الثوب وان نجس كذا انما قاضي خان وكذا الدم الذي يبقى في اللحم لانه ليس  
 بمسحوق هكذا انما غليظ السرخسي وما تترك من الدم السائل بالدم فهو نجس كذا انما منية  
 المصلي دم الكلب والطي لا ليس نجس كذا انما خزانة الفتاوى ودم البقر والبرغليث  
 والقل والذباب طاهر وان كثر كذا انما السراج الوهاج ودم السمكة وما يعفش في الماء  
 لا يغسل الثوب يقول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا انما قاضي خان بعبارة  
 وقعت به في الحنيفة فطخت والبعرة فيها او وقعت به وقد روي عن ابي بصير الدقيق والحق  
 ما لم يتغير طعمها قال الفقهاء بوالكيت وبه نأخذ ونستأيد ابي حنيفة بعبارة اذا  
 وقعت به الدابة او الخلاصة لا يغسل هكذا انما المحيط ولو اصاب الثوب دهن نجس او قل من  
 قدر الدرهم ثم انبسط فصارت اكثر من قدر الدرهم في بعضهم جميع جواز الصلاة وبه اخذ  
 الاكثرون هكذا انما السراج الوهاج وبه يؤخذ كذا انما منية المصلي اذا اصاب الثوب النجس  
 به الثوب الطاهر والنجس رطب فظهرت شدة او نة في الثوب الطاهر لكن لم يصير طباحيث

لوعمر يسيل منه شيء ولا يتقاطر الاصح انه لا يصير نجسا وكذا الوسيط الثوب الطاهر عليه  
 الثوب النجس او على ارض نجسة فمسلمة وان شئت تلك النجاسة في الثوب لكن لم يصير طباحيث  
 لوعمر يسيل منه شيء ولكن يورث موضع الندوة فاذا صح انه لا يصير نجسا هكذا في الخلاصة  
 ولو وضع رجله المبلولة على ارض نجسة او سبكت نجس لا يتنجس وان وضعها جافة على  
 سباط نجس رطب ان ابتلت تجس وتنجس ولا يعتبرا لندوة هو المختار كذا انما السراج الوهاج  
 ناقلا من الفتاوى واذا جعل العرقين في الطين فطين به السقف فنجس فوضع عليه منديل  
 منديل لا يتنجس العرقين كذا في اوائل كتاب النجس اذا هبت به الريح فاصاب ثوبا لا يتنجس  
 ما لم يرفعه انما النجاسة هكذا انما قاضي خان اذا مررت الريح بالقدرات واصابت الثوب  
 المبلول لا يتنجس ان وجدت راحة النجاسة وبها يصير الطاهر من غير ان النجاسة لا  
 يتنجس بها وهذا الصحيح هكذا انما الظهيرة كذا انما النجاسة اذا اصاب الثوب لوالقيد هـ  
 الصحيح انه لا يتنجس هكذا انما السراج الوهاج وفي الفتاوى اذا احرقت العذرة في بيت ففلا  
 وجا منه وبخاره الى الطابق وانفق ثم ذاب او عرفه الطابق فاصاب منه ثوبا لا يغسله  
 استحسن ما لم يظهر اثر النجاسة وبه افي الامام ابو بكر محمد بن الفضل كذا انما الفتاوى والحق  
 وكذا الاصل طاهر اذا كان خارا وعلى كونه طابق او نيت النجاسة اذا كان عليه طابق ففوق  
 الطابق وتساطر وكذا الحمام اذا اخرج فيه النجاسة ففوق حيطتها وكذا كذا في  
 فتاوى قاضي خان لو استنجى بالماء ولم يمسح بالمسح ينجس ففوق حيطتها وكذا كذا في  
 خوله وكذا الترمي ينجس ولكن ابتل السراويل بالوقت او بالتمسك كذا في الخلاصة وكذا اذا جعل  
 دخل المرباطة الشت وبه منديل او دخل فيه شيء منديل ففوق حيطتها لا يتنجس الا ان يظهر اثره  
 كصخرة ظهرت به السراويل المبتل او في ذلك الشيء لا ينجس هكذا انما النجاسة اذا انا ثم الرجل طاهر  
 فاصابه مني ويصير فرق الرجل واسبل الفراش من عرقه ان لم يظهر اثر السراويل في ثوبه لا يتنجس  
 وان كان الوقت كثيرا حتى يسل الفراش ثم اصاب بدلا الفراش نجس ففوق حيطتها وكذا كذا في  
 ثوبه كذا في فتاوى قاضي خان خارا في الماء فاصاب من ذلك الرشا طاهر ثوب انسان لا ينجس  
 جواز الصلاة وان كثر حتى يستغنى عنه بول كذا الترمي في الماء فيجوز منه رشا فاصاب  
 ثوبان طاهر اثرهما فيه نجس فلا فلا هذا هو المختار وبه اخذ الفقهاء ابا الليث سواء كان الماء جاريا  
 او ساكنا او في ابي بكر محمد بن الفضل اذا كان في رجله الرشا نجاسة ففوق حيطتها فاصابه منه  
 رشا من ثوب الركب صا نجسا سواء كان الماء ساكنا او جاريا واصح هو الاول للقاء عدة هـ  
 المطر ان البق لا ينجس بالمشك هكذا انما نية المصلي ابراهيم الحلي ويا ب الاستماع  
 اذا جلس على ثوب لا يغسله الا ان يغلب ويكثر كذا انما قاضي خان يجعل اصابعه طين  
 او عشي فيه ولا يغسل قدميه ويصلي بحرية كذا انما النجاسة الا ان يجسط كذا انما قاضي خان  
 قاضي خان رجله اصابعه طين لا يتنجس قاضي خان ناقلا من الواقعات الحسائية الثوب الطاهر  
 اذا جعل طينا بالماء النجس وبه العكس الصحيح ان الطين نجس كذا في فتاوى قاضي خان وبه اخذ  
 الفقهاء بوالكيت كذا في الخلاصة الثوب النجس اذا جعل في الطين ان كان الثوب قايما وبه فيه  
 كذا انما النجاسة ان كان كثير او لا كذا انما قاضي خان ولو يسيل على طهارة كذا انما المحيط هـ  
 الكلب اذا اخذ عضوا انسانا او ثوبا لا يتنجس لم يظهر فيه اثر السراويل فاصابه كان او غصبان  
 كذا انما منية المصلي قال في الصيرفة هو المختار كذا انما شرحه لا يبراهيم الحلي اذا انا الكلب على



حصى المسجد ان كان يا بسا لا يتجسس وان كان رطبا لم يظهر اثره في سنة فكذا في  
فتاوى قاضي خان عظم الغيل طاهر هو الاصح كذا في المحيط لعقاب الغيل بحسب كلامه بالفتوى  
والاستدلال اذا اصاب الشوب غير طومر غيبته كذا في فتاوى قاضي خان جرة كل شيء مثل سرقينه  
كذا في السراج الوهاج والسراج الذي يوجد في بواجر الاشاة يغسل ويؤكل خلافا لما  
يوجد في خبي النور لانه لا صلاح فيه كذا في الظهيرية خبر وجد في جلاله بوالفارة ان كان  
السوق على صلاحه يري السور ويركل الجوز كذا في فتاوى قاضي خان وهكذا في السراج الوهاج  
النور اذا وقع في الحلب عند الحلب فرمى من ساعته لاس به وان وقعت الثوب في اللبن يصير  
غيبا لا يطهر بعد ذلك كذا في فتاوى قاضي خان اذا جعلت لنتك من شوائب الكلب لانه قد كلف  
به الخلاصة اذا اصاب ببول الشاة وبول الاذي يحل الحقيقة تبعاً للمصلحة كذا في  
الظهيرية **الفصل الثالث** في الاستنجاء يجوز الاستنجاء بخروج منة كالماء  
والغراب والعود والخزقة والجلد وما اشبهها ولا فرق بين النجس والنجاس مفتة او غير مفتة  
في الصحيح حتى لو خرج من السيلين دم او قيح يظهر في الجارة وكذا الواضاب موضع الاستنجاء  
نجاسة من الخارج يظهر بالاستنجاء بالحجارة ونحوها وصيغة الاستنجاء بالحجارة ان يجلس  
معتد على يساره من غير ما عن اليمين واليسار والشمس والفرقعة ثلاثة اجزاء يري بالاول  
ويقبل بالثاني وثلاثة يري بالثالث قال ابو جعفر هذا في الصبي اما في الثوب فيقبل بالاول  
ويقبل بالثاني ويقبل بالثالث والمرأة تقبل في جميع الاوقات مثله ما يفعل الرجل في الثوب  
ثم اتفق المتأخرون على سقوط اعتبار ما بقي من النجاسة بعد الاستنجاء بالحجارة حق  
الوق حتى اذا اصابه الوق من المعقعة لا يتجسس ولو وقعت في ماء قليل غيبته هكذا  
في التبيين وهو الصحيح كذا في الذخيرة وليست في الاستنجاء بعد مسنون كذا في التبيين  
واما الشرط هو الاشارة حتى لو حصل نجس واحد يصير مقبلاً للسنة ولو لم يحصل ثلاثة  
اجزاء لا يصير مقبلاً للسنة كذا في المضرات وبسببها ان تكون الاجزاء الطاهرة عن يمينه  
ويضع ما استنجى به عن يساره ويجعل وجهه النجس الى تحت كذا في السراج الوهاج  
والاستنجاء بالماء افضل ان امكنه ذلك من غير كشف العورة وان احتاج الى كشف العورة  
يستنجى بالحجارة ويستنجى بالماء كذا في فتاوى قاضي خان والافضل ان يجتمع بينهما كذا في التبيين  
فيبل هو سنة في زماننا وقبل على الاطلاق وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في السراج الوهاج  
ثم الاستنجاء بالاجزاء انما يجوز اذا اقتضت النجاسة غير موضع الحدث ما ما اذا تقدمت  
موضعا ما نجا وزلت الشرج احمقوا على ان ما نجا وز موضع الشرج من النجاسة اذا كانت  
اكثر من قدر الدرهم يفرض غسل بالماء ولا يكفي الا بالاجزاء وكذا اذا اصاب طرف  
الاحليل من البول اكثر من قدر الدرهم يجب غسله وان كان ما نجا وز موضع الشرج اقل من  
قدر الدرهم او قدر الدرهم الا انه اذا اضر اليه موضع الشرج كان اكثر من قدر الدرهم فانما بالجر  
ولم يغسل بالماء يجوز عنه اي جنيته واي يرسف واكره كذا في الذخيرة وهو الصحيح  
كذا في الزاد وان كانت النجاسة في موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فاستنجى ولم يغسل  
ذكرنا في شرح العلي او يوان فيه احتلافا بعضهم قالوا ان مسح بثلاثة اجزاء رواه جاز  
فان وهو الاصح وبه قال الفقهاء الذين كذا في المحيط وهذا الحق ركذا في السراج الوهاج اذا كان  
فيما طرف احليله في سنة اقل من قدر الدرهم وعلى موضع اخر اقل من قدر الدرهم كذا في مجمع

الكل من يبيع قدر الدرهم يجب كذا في الخلاصة وهو الصحيح هكذا في التبيين واختلفوا فيه  
اذا كان مفقودا كغيره وكان في نجاسة اكثر من قدر الدرهم ولم يجز المخرج عن ابي شجاع  
ومثله عن الطحاوي ويحرم الاستنجاء بالاجزاء في هذه الاشياء بقوله ما زبنا كذا في التبيين  
وكيفية الاستنجاء من البول ان يخذ الذكر بيده وبشره في اجرة او حجر او مد رناني من الارض  
ولا يخذ الحية بيده وكذا الاية الذكر بيده والحجر بيده وان اضطر بمسك مثله من غيبته  
ويحرم الذكر من البول فان فقد ذلك امسك الحجر بيده ولا يحرك هكذا في الرازي والاستنجاء واجب  
حتى يستقر قلبه في انقطاع المود كذا في الظهيرية قال بعضهم يستنجى بعد ما ينقطع خطواته  
وقال بعضهم يركض برجله في الارض ويستنجى ويلف رجله اليمنى في اليسرى وينزل من هو  
الصعود الى الهبوط والصحيح ان يطأ باليمين تحت قدمي وقبض يمينه انه تم استنجاء في  
السيل يستنجى هكذا في شربة منية المصالح امير الحاج والمضرات ولعرض في الشيطان كثيرا  
لا يلتفت الي ذلك كذا في الصلاة وينضح فرجه بما وحي لوراهم بل لا حيلة في بله كذا في الظهير  
وصيغة الاستنجاء بالماء ان يستنجى بيده اليسرى بقدم استرجى كل الاستنجاء اذا لم يكن هو  
صايبا ويصعد اصبعه الوسطى في شارب الاصابع قليلا في الاستنجاء ويغسل موهما  
ثم يصعد بصره ويغسل موضعاً ثم يصعد خصره ثم سبابته فيغسل حتى يظهر قلبه  
انه طهر يفتن او غلبة ظن ويبدأ فيه الا ان يكون صايبا ولا يقدر بالعقد الا ان يكون مرسوما  
فيقدر ربحه بالثلاث كذا في التبيين ولا يستعمل في الاستنجاء اكثر من ثلاثة اصابع هو  
ويستنجى بوجه الاصابع ابروسه كذا في محيط السرخسي ويجب الماء بالرفق ولا يغرب  
بالعنف كذا في المضرات ويذكر برفق وقال عامة المتأخرين يكفي غسل كفه من غير ان  
يرفع اصبعه وقال بعضهم تجلس المرأة مسترخية وتغسل ما ظهر من كبرها ولا تدخل اصبعها  
كذا في السراج الوهاج وهو الحق هكذا في التبيين راحة اليد من الصبرية وتكون  
افرج من الرجل كذا في المضرات وفي الحق ثم بعد الى حقيقة راحة اليد يغسل ذبها او يغسل  
قبل يده وعنده يغسل قبله او كذا في التبيين راحة اليد في قولهم في الفز نري وهو  
الاشبه كذا في شربة منية المصالح امير الحاج ويظهر اليد مع طارة موضع الاستنجاء كذا في  
السراجيه ويغسل بيده بعد الاستنجاء كما يكون يغسل قبله ليكونا اتقوا وانظف وفي رواية  
ان النبي صلى الله عليه وسلم غسل يده بعد الاستنجاء وذلك يده على المحيط كذا في التبيين  
من استنجى في الصبي في حاله وكذا المسابقة في الشاة والماء حتى يحصل النظافة وهذا  
اذا كان الماء بارداً وما اذا كان ساخنا كان كمن استنجى في الصبي ولكن تراه ذوة ثوبه  
المستنجى بالماء البارداً كذا في المضرات المستنجى في الصيف لا يجب عليه الاستنجاء لوقت كل صلاة  
اذا لم يكن من البول او فاسد كذا في السراجيه لو سئل به اليسرى ولا يقدر ان يستنجى بها ان  
لم يجد من يصب الماء ويستنجى وان قدر على الماء يري يستنجى بيده كذا في الخلاصة الرجل  
المريض اذا لم يكن له امرأة ولا امه ولم يكن اواخ وهو لا يقدر على الوضوء فانه يرضيه انه او  
اخوه يغسل الاستنجاء فانه لا يمس فرجه وسقط عنه الاستنجاء كذا في المحيط المرأة المرضية اذا  
لم يكن لها زوج وحجبت عن الوضوء وبها سنة الواخت ترضيها وسيقطع عن الاستنجاء كذا في  
فتاوى قاضي خان وكذا استسقاء البول في الخلوان غفل وقعد مستقبل القبلة  
يستحب ان يحرق بعد ذلك كذا في التبيين ولا يختلف هذا عندنا في التبيين والصحيح كذا في



شرح الوقاية ويكره ان تمسك ولدها للبول والمفوط نحو القبلة كذا في السراج الوهاج  
ويكره الاستنجاء بالعلم والبرق والرجيع والطفاء والكحل والخرف وورق الشجر  
والشعر وكذا باليمن هكذا في التبيين واذا كان بالشعر بعد رجوع الاستنجاء بالجازان هو  
يستنجي بيمنه من غير كراهة كذا في السراج الوهاج ولا يستنجي بالاشياء النجسة وكذا لا  
يستنجي بماء بارد مرة واحدة الا اذا كان حوله احرق له ان يستنجي بماء مرة بطرف لم يستنج  
به يجوز من غير كراهة كذا في المحيط ولا يستنجي بماء بارد وان كانت بيضا كذا في المضمرات  
ويكره الاستنجاء بالآجر والطين وغيره كراهة كذا في السراج الوهاج كذا في السراج الوهاج  
اوجب واجبان احدهما غسل بياضة المخرج في الغسل عن الجنابة والمختص بالفسايس  
كذلك في بيده والثاني اذا غطى بغيره عند الحاجة او كثر دونه لا حول وعندها  
يجب اذا غطى بغيره ان يمسح بياضة المخرج سقطا اعتباره لجواز الاستنجاء فيه فيبقى المختص  
ساقطه والثالث سنة وهو ان يمسح بياضة المخرج من غير كراهة كذا في السراج الوهاج  
ولم يشق بغيره قبله والى من بعده وهو الاستنجاء من اربع كذا في الاختيار شرح  
المختار اذا اراد دخول الحلاء لا يستحب ان يدخل بثوب غير ثوبه الذي يلبس فيه ان كان له  
ذلك والا فليجده في حفظ ثوبه عن اصابته بالنجاسة والى المستعمل ويدخل مستعمل الرايس  
ويكره ان يدخل في الحلاء ومقتضاه ان يمسح بياضة المخرج من اربع كذا في السراج الوهاج  
وعنده الدخول في الحلاء ان يقول اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث ويقدم رجله اليسرى  
وقد خرج من يمينه كذا في التبيين ولا يكشف عورته وهو قائم ويوسع بين رجله  
ويجلبل يمينه اليسرى ولا يتكلم ولا يذبح ولا يمسح على طمسه ولا يبرك السلام ولا يجيب المودة  
فان طمس بغيره عليه ولا يبرك لسانه ولا ينظر الى عورته ولا الحاجة ولا ينظر الى ما يخرج  
منه ولا يبرق ولا يمشط ولا يستنجي ولا يمسح بياضه ولا يمسح بياضه الى  
السنة ولا يطيل المقود على البول والفاط كذا في السراج الوهاج ويجوز اذا خرج الى الله  
الذي اخرج من يمينه واستغنى ما يقع كذا في التبيين ويكره البول والفاط في الماء  
الجاري جازا او اذا ذكره على طرف نهر او بئر او حوض او عين او تحت شجرة منزلة او في ربح  
او في بطن بيتق بالجلوس فيه ويكره بجنب المساجد ومصلي العبد وفيه المأوى من الدواب  
وفي طرق المسلمين ويكره ان يقع في اسفل الارض ولا يقول الى اعلاها وان سبل في حفرة  
او حية او قمل او شئ ويكره ان يقول قايما او مضطجعا او متجذعا عن ثوبه من غير عذر  
فان كان قد رفل لباسه فاذا اراد ان يقول وكانت الارض صلبة ذكره بغيره او حفر حفرة  
حتى لا يترشش عليه البول ويكره ان يقول في موضع ويتوضا فيه او يغسل كذا في السراج الوهاج

في الغسل

في الفصل الرابع من المواقيت وفيه اثنا عشر سورة **باب الاول في المواقيت**  
وما يتصل به وفيه فصول **الفصل الاول** في اوقات الصلاة وقت الغزيرة الصبح  
الصادق وهو الباقي من المشرق الى طلع الشمس ولا عبادة بالكاذب وهو الذي  
الذي يبدو وطويلا ثم يعقبه الظلام فبالكاذب لا بد من وقت الصلاة ولا يحرم الاكل على  
الصائم هكذا في الكافي اختلف المشايخ في ان العبادة لا بد من طلع الغزيرة في اول استنارة  
وانتشاره كذا في المحيط والثاني اوسع واليه مال اكثر العلماء هكذا في مختار المستكره  
والا حوطا في الصوم والعشاء اعتبار الاول وفيه الغزيرة والثاني كذا في شرح النفاية للشيخ  
ابي المكارم ووقت الظهر من الزوال الى بلوغ الظل مثليه سوي الغزيرة كذا في الكافي وهو  
الصحيح هكذا في محيط الرحيم والزوال ظهري زيادة الظل لكل شخص في جانب المشرق  
كذا في الكافي وطريق صوفية زوال الشمس وروى الزوال ان يبرك خشيته في ارض مستقيمة  
فادام الظل في الاستقامة فالشمس في جدد الارض واذا اخذ الظل في الارض ياد علم ان  
الشمس قد زالت فاحمل غبار ارض الظل قلامة من موضع القلامة الى الخشبة يكون  
في الزوال فاذا اراد ان يركب ذلك وصارت الزيادة مثلي ظل اصل العود سوي في الزوال  
يجزى وقت الظهر منه ابي حنيفة رحمه الله كذا في الكافي وفيه في خان وهذه الطريق هو الصحيح  
كذا في الظهيرية قالوا الاحتياط ان يمسح الظل قبل منورة الظل مثله وجب في العصر  
حين يصير مثليه يكون الصلواتان في وقتيهما يقيين وقد تمت العصر من حين يورده الظل  
مثليه غير من الزوال الى غروب الشمس هكذا في شرح الجمع ووقت المغرب منه الى غيوبة  
الشفق وهو الحرة حية هي وفيه هكذا في شرح الوقاية وعند ابي حنيفة الشفق  
هو البياض الذي يلي الحرة هكذا في القدوري يقول ما اوسع للناس وقول ابي حنيفة  
احوط لان اصله في باب الصلاة ان لا يثبت في اركن ولا شرط الا بما فيه يقين كذا في  
النهائية ما قلنا الا امرار ومبسوط شيخ الاسلام ووقت العشاء من الزوال والشفق  
الى الصبح كذا في الكافي ولا يقدم الزوال في العشاء لوجوب الترتيب ٢٢٧ وقت الوتر ثم  
يبدل حتى لو قيل الوتر قبل العشاء جاز او صلاها وظهر من صلاة العشاء ثلثة الوتر  
فان يصح الوتر بعد العشاء وحدها عند ابي حنيفة رحمه الله ان الترتيب يسقطه  
بمثله هذا العذر ومن لم يجد وقت العشاء والوتر بان كان يملكه يطلعه الى فيه كما يركب  
الشفق او قبل ان يغيب الشفق لم يجز عليه هكذا في التبيين **باب الثاني**  
في المواقيت وفيه فصول **الفصل الاول** في اوقات الصلاة وقت الغزيرة الصبح  
الصادق وهو الباقي من المشرق الى طلع الشمس ولا عبادة بالكاذب وهو الذي  
الذي يبدو وطويلا ثم يعقبه الظلام فبالكاذب لا بد من وقت الصلاة ولا يحرم الاكل على  
الصائم هكذا في الكافي اختلف المشايخ في ان العبادة لا بد من طلع الغزيرة في اول استنارة  
وانتشاره كذا في المحيط والثاني اوسع واليه مال اكثر العلماء هكذا في مختار المستكره  
والا حوطا في الصوم والعشاء اعتبار الاول وفيه الغزيرة والثاني كذا في شرح النفاية للشيخ  
ابي المكارم ووقت الظهر من الزوال الى بلوغ الظل مثليه سوي الغزيرة كذا في الكافي وهو  
الصحيح هكذا في محيط الرحيم والزوال ظهري زيادة الظل لكل شخص في جانب المشرق  
كذا في الكافي وطريق صوفية زوال الشمس وروى الزوال ان يبرك خشيته في ارض مستقيمة  
فادام الظل في الاستقامة فالشمس في جدد الارض واذا اخذ الظل في الارض ياد علم ان  
الشمس قد زالت فاحمل غبار ارض الظل قلامة من موضع القلامة الى الخشبة يكون  
في الزوال فاذا اراد ان يركب ذلك وصارت الزيادة مثلي ظل اصل العود سوي في الزوال  
يجزى وقت الظهر منه ابي حنيفة رحمه الله كذا في الكافي وفيه في خان وهذه الطريق هو الصحيح  
كذا في الظهيرية قالوا الاحتياط ان يمسح الظل قبل منورة الظل مثله وجب في العصر  
حين يصير مثليه يكون الصلواتان في وقتيهما يقيين وقد تمت العصر من حين يورده الظل  
مثليه غير من الزوال الى غروب الشمس هكذا في شرح الجمع ووقت المغرب منه الى غيوبة  
الشفق وهو الحرة حية هي وفيه هكذا في شرح الوقاية وعند ابي حنيفة الشفق  
هو البياض الذي يلي الحرة هكذا في القدوري يقول ما اوسع للناس وقول ابي حنيفة  
احوط لان اصله في باب الصلاة ان لا يثبت في اركن ولا شرط الا بما فيه يقين كذا في  
النهائية ما قلنا الا امرار ومبسوط شيخ الاسلام ووقت العشاء من الزوال والشفق  
الى الصبح كذا في الكافي ولا يقدم الزوال في العشاء لوجوب الترتيب ٢٢٧ وقت الوتر ثم  
يبدل حتى لو قيل الوتر قبل العشاء جاز او صلاها وظهر من صلاة العشاء ثلثة الوتر  
فان يصح الوتر بعد العشاء وحدها عند ابي حنيفة رحمه الله ان الترتيب يسقطه  
بمثله هذا العذر ومن لم يجد وقت العشاء والوتر بان كان يملكه يطلعه الى فيه كما يركب  
الشفق او قبل ان يغيب الشفق لم يجز عليه هكذا في التبيين

في الغسل



اي ثلث الليل والبرزالي اجر الليل لمن شق بالانتباه ومن لم يشق بالانتباه او ترك قبل النوم  
هكذا اية النبيين وفي يوم الغيم ينور العرج كما في حال الصحو ويؤخر الظهور لئلا يقع قبل الزوال  
ويجوز العصر حذو من ان يقع في الوقت المذكور ويؤخر المغرب حذو من الوقوع قبل الزوال  
ويجوز الشك في الصلاة او يلج من الصلاة هكذا اية محيط الرخسي هذا في الايام  
كلها ولا يجزئ بين الصلوتين في وقت واحد في السن ولا في السفر بقدر ما عدا عرفته  
وميز لفته كذا اية المحيط **الفصل الثالث** في بيان الاوقات التي يكره فيها الصلاة  
ثلاث ساعة لا يجوز فيها المكتوبة ولا صلاة الجسادة ولا سجدة التلاوة اذا طلعت  
الشمس حتى ترتفع وعند الانحسار في ان تزدول وعند احمرارها الى ان تغيب الا في  
يومه ذلك فانه يجوز اذاه عند الغروب هكذا اية فتاوي قاضي خان في **الشيخ الامام**  
ابو محمد بن الفضل ما دام الانسان يفرق في النظر الى قرص الشمس من غير ان يطلع  
في الخلاصة وهذا اذا وجبت صلاة الجسادة وسجدة التلاوة في وقت مباه واحتمل الى  
هذه الوقت فانه يجوز قطعها اما لو وجبت في هذا الوقت واديت فيه جاز لانها ليست  
ناقصه كما وجبت كذا اية السراج الوهاج وهكذا اية الكافي والتهذيب لهما الفصل في سجدة  
التلاوة تأخيرها وفي صلاة الجسادة تأخير مكرهه هكذا اية التبيين ولا يجوز فيها  
قضا الزايع والواجبات النافية عن اوقاتها كالوقت هكذا اية المستصفي والكافي  
والنظير في هذه الاوقات يجوز تركه كذا اية الكافي وفيه حتى لو شرع في  
الطهوع عند طلوع الشمس او فربها ثم منعه كان عليه الوضوء ولو صلى فريضته  
سيوي مكرهه لا ينتقض طهره بالخطأ كذا اية فتاوي قاضي خان في نوافض  
الوضوء ويجزئ قطعه وقضائه في وقت غير مكرهه في ظاهر الرواية ولو اتمه خرج من  
عقده ما لم يمتد به ذلك الشروع هكذا اية فتح القدير وقد استدلوا في شرح الطحاوي  
ولو قضاه في وقت مكرهه جاز وقد استدلوا كذا اية محيط الرخسي ولوندر ان يصلي في الوقت  
المكرهه فادب فيه يصح ويأثم ويجب ان يصلي في غيره كذا اية البحر الرائق اذا نذر فطلق او  
لا غيره هذه الاوقات فانه لا يجوز الا في احواله ووجه كذا اية شرح منية المصلي لا يبرأ من  
سنة اوقات يكره فيها التوايل وما في معناها الا الزايع هكذا اية النهاية واليكفاية فيجوز  
فيها قضا النافية وصلاة الجسادة وسجدة التلاوة كذا اية فتاوي قاضي خان **منها**  
ما بعد طلوع الفجر قبل صلاة الفجر كذا اية النهاية واليكفاية يكره فيه التطوع بالكثر من سنة الفجر  
ومن قبل طلوعه على اجر الليل فلما جيل ركعة طلع الفجر كان الايام افضل لان وقوعه في التطوع  
سنة الفجر لا قصد ولا يتوفا به من سنة الفجر كذا اية السراج الوهاج والتهذيب  
ولو شرع اربعين في الشفع الذي بعد الطلوع ينوب عن سنة الفجر في الجسادة كذا في خلاصة الفتاوي  
**ومن** ما بعد صلاة الفجر قبل طلوع الشمس هكذا اية النهاية واليكفاية ولو اتمه سنة الفجر  
ثم قضاها بعد صلاة الفجر لم يجز به كذا اية محيط الرخسي **ومن** ما بعد صلاة العصر  
قبل التقدير هكذا اية النهاية واليكفاية لو اتمه صلاة التلاوة في وقت مستحب ثم اتمه  
فمضاهها بعد صلاة العصر قبل تحجب الشمس لم يجز به هكذا اية محيط الرخسي **ومن** ما بعد  
غروب الشمس قبل صلاة المغرب وعند الاقامة بوم الجمعة وعند خطبة الجمعة والعبد  
والكسوف والاستسقاء هكذا اية النهاية واليكفاية ويكره التغافل عند خطبة الحج وخطبة

النكاح هكذا اية شرح منية المصلي لا يبرأ من سنة الفجر اذا خرج الامام الى الخطبة في الجمعة  
كذا اية منية المصلي اذا شرع في الاربع قبل الجمعة ثم خرج الامام الى الخطبة ثم ارعاه وهو الصحيح  
واليكفاية ما دام الامام الصدر اجل الشهيد استلزام حسام الدين كذا اية الظهيرية ويكره  
التغافل اذا قيمت للصلاة الا سنة الفجر ان لم يجز قوت الجماعة وقيل صلاة العبد بين  
مطلقا وبعد هاتين الصلاةين البيت وسبب صلاة في الجمع بوقت ومزدلفة هكذا اية البحر  
الرائق ويكره جميع الصلوات يسوي الوقتية اذا ضاقت وقت المكتوبة هكذا اية شرح منية  
المصلي لا يبرأ من سنة الفجر اذا خرج الامام اذا كانت النفس شائعة اليه والوقت الذي يوجد فيه ما يبطل المال  
حضور الطهوع اذا كانت النفس شائعة اليه والوقت الذي يوجد فيه ما يبطل المال  
من افعل الصلاة ويجزئ بالمشروع كائنا ما كان الساجد ويكره العشاء ما بعد نصف  
الليل هكذا اية البحر الرائق **الباب الثاني في الاذان** وفيه فصلان  
**الفصل الاول** في صفة واحوال المؤذن الاذان سنة اداء المكتوبات بالجماع  
كذا اية فتاوي قاضي خان وفيه انه واجب الصحيح انه سنة مؤكدة كذا اية الكافي وفيه عامة  
المشايخ هكذا اية المحيط والاقامة مثل الاذان في كونه سنة للغواصة فقط كذا اية البحر الرائق  
وليس لغير الصلوات كالحسين والحجفة نحو السنن والسنن والسنن والسنن والسنن والسنن  
اذان ولا اقامة كذا اية المحيط وكذا المؤذنة وصلاة الجسادة والاستسقاء واليكفاية  
والافراج هكذا اية التبيين وكذا الصلاة الكسوف والخسوف كذا اية القيني شرح الكسوف  
فيما النسب اذان ولا اقامة فان صليين جماعة يصليان في اذان واقامة وان صليين بهما  
جازت صلاتهم مع الاقامة هكذا اية الخلاصة وندب الاذان والاقامة للمساقر والمقيم  
في بيته وليس على العبيد اذان ولا اقامة كذا اية التبيين بتقديم الاذان على الوقت في  
غير الصباح يجوز ان يقرأ كذا اية الصباح منذ ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وان تقرأ  
يقرأ في الوقت هكذا اية شرح مجمع البحرين ابن الملك عليه الفنون هكذا اية التناوخيانية  
ما قلنا في الحجة واجتنبوا الا اقامة قبل الوقت لا يجوز كذا اية المحيط حصر الامام بعد اذان  
المؤذن ساعة او يصلح سنة الفجر بعد هاتين الاذانين كذا اية الغنية واليكفاية الاذان  
نقمة معروفة القبلة والعلم بمقامات الصلاة كذا اية فتاوي قاضي خان ويستحب ان يكون  
المؤذن رجلا من قلائد الصالحين عاليا بالسنة كذا اية النهاية ويستحب ان يكون مهيأ ومعتق  
احوال الناس ويترجم المحتلفين في الجاهل كذا اية الغنية وان يكون مؤذنا في الاذان ه  
هكذا اية السد ايم واثنا عشرية وان يكون مختصا به اذانه كذا اية التناوخيانية والاحسن  
ان يكون اماثا في الصلاة كذا اية مواج الدراية والافضل ان يكون المؤذن هو المقيم كذا اية  
الكافي وان اذن رجل واقام اخران غائب الاول جاز من غير كراهة وان كان حاضرا في الجمعة والجمعة  
باقامة غيره يكره وان رخص به يكره عندنا كذا اية المحيط اذان الصبي العاقل صحيح من  
غير كراهة في ظاهر الرواية ولكن اذان البالغ افضل واذان الصبي الذي لا يعقل لا يجوز ويقرأ  
وكذا المختون هكذا اية النهاية ويكره اذان السكران ويستحب اقامة كذا اية التبيين ويكره اذان  
المرأة فيجوز اذانها في الكافي ويكره اذان الناسق ولا يقرأ هكذا اية الذخيرة وكذا اذان الكلب  
واقامة باثنا عشرية والاشبه ان يقرأ الاذان ولا يقرأ الاقامة ولا يكره اذان المحدث  
في ظاهر الرواية هكذا اية الكافي وهو الصحيح كذا اية الجوهرية النبوة وكذا اقامة ولا يقرأ هكذا اية



محبوب السرخسي ولوارثه المودن بعد الاذان لا يعاد وانه اعيد فمما فضل كذا في السراج الوهاج  
واذا اراد في الاذان فالاول ان يبتدئ بغيره وان لم يبتدئ بغيره وانه صرح كذا في فتاوي قاضي  
خان فليكن الاذان قلعة او ان اذن لنفسه فليبدأ بغيره وان لم يبتدئ بغيره وان لم يبتدئ بغيره  
ويترك للامة كذا في فتاوي قاضي خان والامامة وان لم يترك للامة كذا في فتاوي قاضي خان  
وتجوز للمسافر ان يفتتح الاذان بغير الدابة وان لم يكن وجهه الى القبلة كذا في فتاوي قاضي  
خان والامامة وفيه المحرم ان يوذّن وكذا في فتاوي قاضي خان والامامة وفيه المحرم ان يوذّن  
يبدأ هكذا في الخلاصة ويجوز اذان العبد والزوج والولد والزوجة والامامة  
ومن يوذّن في بعض الصلوات دون بعض بان كان في السوق نهاراً في السكة لئلا يزعج غيره  
كرامة ولكن غير هو الاول هكذا في المحيط ومن كان مع الاعشى من عيظ عليه اوقات الصلوات  
فتأذنه وتأذنين البصير سوا هكذا في الزاوية وبجاءه اذا المكتوبة بالجماعة في المسجد بغيره  
اذان واقامة كذا في فتاوي قاضي خان ولا يكره تركها لمن يصلي في المصراذ او بعد الصلاة ولا  
فرق بين الواجد والجماعة هكذا في التبيين والافضل ان يصلي بالاذان والاقامة كذا في  
الترغيب واذا لم يوذّن في تلك الجملة بغيره لم تركها ولو ترك الاذان وحده لا يكره كذا في المحيط  
ولو ترك الاقامة اجزاء ولكنه يكره هكذا في شرح الطحاوي وفيه فان اقام في قوم لم يحسن  
وكذا في اقام ولم يوذّن هكذا في المسبوط ولو صلى في بيته في قرية ان كان في التربة مسجد  
فيه اذان واقامة فليكن حكم من صلى في بيته في المصراذ لم يكن فيها مسجد في حكم المسافر  
كذا في التبيين في التقيّة ان كان في كرم او ضيعة فيقف باذنه التربة او بالبلدية ان كان  
قريباً والافضل لو وجد التراب ان يبلغ الاذان اليه من مكانه اذ في حنا والفتاوي وان اذنا كان  
اول كذا في الخلاصة وان صلوا في جماعة في المفاضة وتركوا الاذان لا يكره وان تركوا الاقامة يكره  
كذا في فتاوي قاضي خان اهل المسجد اذا صلوا باذان وجماعة يكره ترك الاذان والجماعة  
فيه ولو صلى بعض اهل المسجد باقامة وجماعة ثم دخل المودن والامامة وفتية الجماعة  
والجماعة المستحبة لهم والكرامة للاول كذا في المطرقات ولو صلى فيه غير اهل بيته فلا  
يأبى اهل بيته ان يصلوا فيه بالجماعة كذا في محيط السرخسي جملة من اهل المسجد اذا نوا  
في المسجد على وجه الجماعة بحيث لم يسبق غيرهم ثم خضر قوم من اهل المسجد ولم يعلموا  
صنع الترتيب الاول فادبوا على وجه الجماعة ثم علموا ما صنع الترتيب الاول فلم ان يصلوا بالجماعة  
على وجهها ولا عبرة للجماعة الاولى كذا في فتاوي قاضي خان في فصل الاذان مسجد ليس  
له جماعة يوذّن وامام معلوم يصلي فيها الناس من خارج الجماعة فيفضل ان يصلي كل من رتب  
باذان واقامة بجماعة كذا في فتاوي قاضي خان في فصل المسجد قوم ذكر وامام صلاة  
صلوها في المسجد في الوقت فقصوها بجماعة فيه ولا يعيدون الاذان والاقامة وان  
قصوها بعد الوقت فقصوها بغيره كذا في المسجد باذان واقامة كذا في الزاهد  
ومن قاست صلاة به وقرا فقصها اذان لا اقام واحد كان او جماعة هكذا في  
المحيط وان كانت صلوات اذن للاول واقام وكان مخبر في الباقي ان شاء اذن واقام وان شاء  
اختصر بجماعة كذا في الهداية وان اذن واقام لكل صلاة فحسن ليكون القضاة في  
سنة الاذان كذا في الكافي وهكذا في شرح المسبوط للامام السرخسي والشيخ في السواقي ان  
هو اذا قصها على غيره واحد اسما اذا قصها في مجلس بشرط كلاهما هكذا في البحر

الرائق والصلاة عندنا ان كل فرض اذا كان او فضا يوذّن ثم ويقيم سوا اذنه منزه الو  
بجماعة الا الظاهر في الجملة في المصراذ اذان واقامة مكره كذا في التبيين وفي الجمع بين  
الصلوات بقرعة وشدة لغة يوذّن ويقيم للاول ويقيم للثانية ولا يوذّن اذا غشي على المودن  
في الاذان والاقامة يستقبل غيره وكذا في الامامة في احدثهم ولو سبقت الحجة في احد هذا  
فذهب لبيتنا يستقبل غيره او هو اذا رجع هكذا في فتاوي قاضي خان قال مشايخنا  
رحمهم الله الاول ان يتم الاذان ان احدث فيه ولا تمل الاقامة ان احدث فيها ثم يذهب ويستقبل  
كذا في المحيط فاذا حضر المودن في خلال الاذان او الاقامة ولم يكن هناك من يلفته في الاستقبال  
وكذا اذا حضر في احد هذا وعجز عن الاتمام يستقبل غيره كذا في فتاوي قاضي خان اذا وقف  
في خلال الاذان يعيده اذا كانت الوقفة بحيث تعد فاصلة وان كانت بسيطة مثل التخي  
والسفل لا يعيد هكذا في التناظرية ناقلاً عن التتمة ويكره التخي في الاذان بغير  
عذر فان كان بلا عذر فلا بأس به هكذا في السراج الوهاج ويكره رد السلام في الاذان  
والاقامة ولا يجب الرد بعده على الاصح كذا في الزاهد ولا ينبغي للمودن ان يتكلم في الاذان  
او في الاقامة او في الاقامة او في شي فان تكلم بلام يسير لا يكره الاستقبال واذا انتهى  
المودن في الاقامة الى قوله قد قامت الصلاة الى الحيا رانث انما يكره وان شئت الى  
مكان الصلاة كذا في فتاوي قاضي خان والمحيط **الفصل الثاني** في كلمات  
الاذان والاقامة وكيفيتها والاذان خمسة عشر كلمة واخره عندنا لا اله الا الله كذا في فتاوي  
قاضي خان وهي الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله  
اشهد ان محمداً رسول الله اشهد ان محمداً رسول الله حي على الصلاة حي على الصلاة حي على  
الفلاح حي على الفلاح الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
عشر كلمة منها كلمات الاذان وكلمات قوله قد قامت الصلاة مرتين كذا في فتاوي قاضي  
خان ويبدأ بعد فلاح اذان الفجر الصلاة جبر من النوم مرتين كذا في الكافي ولا يوذّن بالعار  
ولا بلسان اخر غير العربية كذا في فتاوي قاضي خان وهو اظهر وهو الاصح كذا في الجوهر  
النيرة ومن السنة ان ياتي بالاذان والاقامة من رافقها صوته الا ان الاقامة اخفض منه  
هكذا في الزاوية والسراج ويستحب ان يوذّن على الميمنة او خارج المسجد ولا يوذّن في المسجد كذا  
في فتاوي قاضي خان والسنة ان يوذّن في موضع عال يكون اسع لغيره ويرفع صوته ولا  
يجهد نفسه كذا في البحر الرائق ويكره للمودن ان يرفع صوته فوق الطائفة كذا في المعمرات ويقيم  
على الامر من هكذا في القنية وفي المسجد هكذا في البحر الرائق ولا ترجع في الاذان وهو ان ياتي  
بالشركاء مرتين ثم يرفع صوته في المرة الثانية اشهد ان محمداً رسول الله خفي  
الي قوله اشهد ان لا اله الا الله رافقاً صوته فيكون الشركاء فيقول بكل من الشركاء مرتين اربع مر  
مرتين على سبيل الاخفاء ومرتين على سبيل الجهر كذا في الكافي ويستحب ان يوذّن في الاذان ويجعل  
في الاقامة وهذا البيان الاستحباب كذا في الهداية حتى لو ترسل فيها او ترسل  
في الاقامة وصد رية الاذان حاز كذا في الكافي وقيل كره وهو الحق هكذا في فتح القدير والترسل  
ان يقول الله اكبر ويقيم ثم يقول مرة اخرى مثله وكذا في بعض كل كلمتين الى غير ذلك والحمد  
الوصل والسرعة كذا في التناظرية ناقلاً عن السراج ويكره كلماتها في الوقت كذا في الاذان  
حقيقة وفي الاقامة ينوب الوقت كذا في التبيين والهداية في اول التكبير كذا في اخره خطا فاحذر كذا



اشهد ان محمد رسول الله  
قبل فواتي

في الزاهد في غير ترتيب كل ان الاذان والاقامة كما شرع كذا في محيط الرخسي واذا قدم في اذانه  
او في اقامته بقصر الكلمات على بعض نحو ان يقول استشهد ان لا اله الا الله فلا فصل في هذا  
ان ما سبق في اذانه لا يثبت به حتى يعيده في اذانه وتوضيحه وان نصيحي على ذلك جازت  
صلاته كذا في المحيط وبوال بين كلمات الاذان والاقامة حتى لو اذن فظن انه اقامته ثم علم  
بعد ما خرج في الاذان فيفضل ان يعيد الاذان ويستقبل الاقامة مراعاة للمواظاة وكذا اذا اذن  
في الاقامة فظن انه اذن ثم علم في الاذان ان يبيد بالاقامة كذا في البداية والنهاية  
للشراحي ويستقبل بها القبلة ولو ترك الاستقبال جاز في تركه كذا في الهداية واذا انبى  
الي الصلاة والعلاج حول وجهه يميناً وشمالاً وقته شاه مكانه شواهي وعدة اوص الى  
وهو الصحيح حتى قالوا في الذي يؤذن للمولد ينبغي ان يحول وجهه يميناً وشمالاً  
الكلمتين هكذا في المحيط وكيفيته ان يكون الصلاة في اليمين والعلاج في الشمال وقيل الصلاة  
في اليمين والشمال والعلاج كذلك والعلاج في اليمين والشمال في المدينتين ويجوز راسه  
انتها في الحسن هكذا في السداع فيستدبر المودن في المدينة عند الحيفتين ويجوز راسه  
من الكوة اليمنى ويقول في الصلاة مرتين من الكوة اليسرى ويقول في علاج مرتين  
وهذا اذا لم يتم الاعلام بوقت المودن في مقامه كذا في شرح النونية للشيخ ابي المكارم واما اذا  
تم تجويل الراس يميناً وشمالاً فيمكن في ذلك فلا يزال القدامى عن مكانها كذا في شاهان  
شرح الهداية ويكره التمكن وهو التقني بحيث يودي الى تغيير كفايته كذا في شرح المجموع لابي الملك  
وتحسين الصوت للاذان حسن ما لم يكن حثاً كذا في السراجية وهكذا في شرح الفرقا بتوفيق  
اصحبه في اذنيه وان لم يفعل فحسن لانه ليس بسنة اصلية واما في علاج الاجل المثلثة في  
الاعلام وان جعل يديه على اذنيه فحسن هكذا في التبيين وجعل اصبعيه في اذنيه سنة  
الاذان ليرفع صوته بخلاف الاقامة كذا في القنية والتشويش حسن عند المتأخرين وكل  
صلاة الاية الموقر هكذا في شرح النونية للشيخ ابي المكارم وهو رجوع المودن الى الاعلام  
بالصلاة بين الاذان والاقامة وتشويش كل بلدة على ما تفرق فوه اما بالتشويش او  
بالصلاة او قامة او قامة قامة لا تملك لامة في الاعلام واما يحصل ذلك بما تفرق  
كما في الكافي ويؤذن للمودن ثم يقرأ عشرين آية ثم يشوب ثم يقيم مثل ثم يقيم كذا في  
التبيين ويحصل بين الاذان والاقامة مقدة اربع كفتين او اربع يقرأ في كل ركعة خواجه  
عشر آيات كذا في الزاهد في الوصل بين الاذان والاقامة مكررة بالاتفق كذا في اجماع  
الذرية والاول للمودن في الصلاة التي قبلها تطوع مسنون او مستحب ان يتطوع بين  
الاذان والاقامة هكذا في المحيط فان لم يفعل جلس بينهما واما اذا كان في المغرب والمستحب  
ان يفصل بينهما بسكتة سمكت قايماً مقدة اربعاً يمكن من قراءة ثلاث آيات قصار هكذا  
في النهاية فقد اتفقوا على ان الفصل لا بد منه فيه ايضا كذا في القنية واحتلوا في  
مقدار الفصل مقدة ابي حنيفة رحمه الله المستحب ان يفصل بينهما بسكتة سمكت  
قايماً ساعة ثم يقيم ومقدار السكتة عنده قدر ما يستمكن فيه من قراءة ثلاث آيات  
قصار او اية طويلة وعندها يفصل بينهما بجلسته خفيفة مقدة اربعاً يمكن من قراءة ثلاث آيات  
وذكر الامام الحلو في الخلافة في الافضلية حتى ان عند ابي حنيفة رحمه الله ان جلس خارج  
والافضل ان لا يجلس وعند ما على العكس كذا في النهاية ويستحب ان يبدع عشرين اذان والاقامة

كذا

كذا في السراج الوهاج ويستظهر المودن الناس ويقوم للصنفين المستحب ولا يستظهر رئيس الجماعة  
وكبيرها كذا في موايد الدراية ينبغي ان يؤذن في اول الوقت ويقوم في وسطه حتى يفرغ المتوضي من  
وضوئه والمصلي بصلاته والمعتصر من قضا حاجته كذا في التناخانية في فلاح النجاة  
اذا دخل الرجل عند الاقامة يكره الاستطراق ما لم يكن يقصد ثم يقيم اذا بلغ المودن قوله  
حتى يصلي العلاج هكذا في المعبر ان كان المودن غير الامام وكان يقوم مع الامام في المسجد  
فانه يقيم الامام والقوم اذا كان المودن في العلاج عند غلبيته الشلالة وهو الصحيح  
فان كان الامام في المسجد فانه يدخل المسجد من قبل الصفوف في كل الجوارض  
قام ذلك الصف والبيه مال شمس الامية الحلو في شرح النونية والشيخ الاسلام خواجه  
كان الامام يدخل المسجد من قدامهم فيقومون كما تروا الامام وان كان المودن والامام واحدا  
فان قام في المسجد فالقول لا يقيمون ما لم يفرغ من الاقامة وان اقام خارج المسجد فحين  
انفقوا على انهم لا يقيمون ما لم يدخل الامام المسجد فكيف الامام فيقول قد قامت الصلاة  
قاله الشيخ الامام شمس الامية الحلو في وهو الصحيح هكذا في المحيط **وما يتصل بذلك**  
اجابة المودن يجب على السامعين عند الاذان الاجابة وهي ان يقول مثل ما قاله المودن  
الاي قوله حتى يصلي الصلاة حتى يصلي العلاج فانه يقول مكان حتى يصلي الصلاة لا حول ولا قوة الا بالله  
العلي العظيم ومكان قوله حتى يصلي العلاج ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن كذا في محيط الرخسي  
وهو الصحيح كذا في سائر الزايب وكذا في قول المودن الصلاة خير من النوم لا يقول السامع  
مثلاً ولكن يقول صدقت وسمعت كذا في محيط الرخسي مع الاذان وهو تمشي فالاول اياه  
ثقت ساعة ويجب كذا في القنية واجابة الاقامة مسخبة هكذا في فتح القدير واذا بلغ  
قوله قد قامت الصلاة يقول السامع انا لله واذا بلغ قوله ما شاء الله ما شاءت السموات والارض  
ونحو ذلك الكلمات يجب كما يجب في الاذان كذا في فتاوى الزايب ولا ينبغي ان يتكلم السامع  
في خلاص الاذان والاقامة ولا يشغل بقرأة القرآن ولا بشي من الاعمال سوى الاجابة ولو كان  
في القراءة ينبغي ان يقطع ويشغل بالاستماع والاجابة كذا في البداية والنهاية لا يشغل  
بالدعاء عند الاقامة كذا في الخلاصة اذا كان في المسجد اكثر من مودن واحد او مودن واحد  
عده واحد فالحكمة الاولى كذا في الكفاية **المسألة الثانية** في صلاة المودن  
الصلاة وهي عندنا سبعة الطهارة من الاحداث والطهارة من الاجنيس وسائر الطهارة  
واستقبال القبلة والوقت والنية والتحرية كذا في الزاهد في فواتي فصول اربعة  
**الفصل الاول** في الطهارة وسائر الطهارة وتطهير النية سنة من بدئ المصلي  
وتشويه والمكان الذي يركع فيه واجب هكذا في الزاهد في فواتي في هذا اذا كانت  
النية قد اتممت وان كان الزاير من غير ارتكاب ما هو الله حتى لو لم يكن من الزاير  
الا بانه ضرورة للسامع فيصلي مواضع لواءه اهلا لا رتبة فسق هكذا في التناخانية في  
ظلمة المودن حتى لو اتممت بجلسته في غسل عينيه كذا في السراج الوهاج في الجاسة  
ان كانت غليظة وهي اكثر من قدر الدرهم فغسلها فربضة والصلاة فيها جائزة وان كانت  
مقدار درهم فغسلها واجب والصلاة مواجزة وان كانت اقل من قدر الدرهم فغسلها سنة  
وان كانت خفيفة فانه لا تمنع جواز الصلاة حتى يغسل كذا في الطهارة سائر الطهارة شرط لصحة  
الصلاة اذا قد رجليه كذا في محيط الرخسي الطهارة من غير السرة حتى في ذر كعبته فشرط



معرفة عند علماء الثلاثة وكتبه مؤرقة عند قاضي جامعها هكذا في المحيط بدلالة القوة  
 الأوجه وكيفية وقد مر كذا في المتن وتتم المرأة ما على رأسها عورة وأما المسترسل فيه  
 رقائبان الأصح أنه عورة كذا في الخلاصة وهذا الصحيح وبه أخذ الفقيه أبو الليث وعليه الفتوى  
 كذا في مواج الداراية والمنة كالرجل وطرف وظاهرها عورة ويدخل في هذا الجواب أم الولد  
 والمدينة والمكاتب كذا في التبيين والمستسفاة بمجلة المكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله وكذا في  
 الظهيرية والخشي المشكل إذا كان رقيقا فعورة عورة الأمة وإن كان حرا امرأة إن يستتر  
 جميع بدنه فإن استتر ما بين شرتيه إلى ركبتيه فلا يعضم بغيره العادة وقال بعضهم لا يعضم كذا  
 في السراج الوهاج من أنصته ضلت غريته أو غير ومنه يؤمرا لاهادة وإن ضلت بغير  
 فتاع فضلاتها تامة استحسانا كذا في محيط الرخسي وسر العورة في الصلاة من الغير فرض  
 بالاجماع ومن نفسه غير فرض عند عامة المشايخ كذا في شأن فان ضلت في قيس بغير رازا  
 وكان لو نظر راي عورته من ٢ فقد عامة المشايخ لا تقصد وهو الصحيح وإن ضلت في بيت هـ  
 منظم غريته ولو لم يثوب طاهر لا يجوز صلاة بالاجماع كذا في السراج الوهاج والثوب الرقيق الذي  
 يصفى ما تحته لا يجوز الصلاة فيه كذا في التبيين ولو كان عليه قيس ليس عليه غيره وكان إذا استجد  
 لأبويه أحد عورته لكن لو نظر إليه انسان من عته راي عورته فهذا البيت بشر قليل الانكشاف عفو  
 لأن في بلوي ولا بلوي في الكثير فلا يجعل عفو البرع وما فوقه كثير وما دون الربع قليل وهو الصحيح  
 هكذا في المحيط والأصح أن التقدير في العورة الضليلة والحقيقة بالبرع هكذا في الخلاصة  
 انكشاف ما دون الربع معفو إذا كان في عضو واحد وكان في عضوين أو أكثر وجع وبلغ ربع  
 أو يعضون منها يمنع جواز الصلاة كذا في شرح الجمع لابن الملك ولا يعتبر الجمع بالاجزاء كالسداس  
 والاشباع بل بالقدح حتى لو انكشف من الاذن تسع ومن الساق تسع ومنع من المكشوف  
 قد روي الاذن هكذا في الفتية وإن انكشف عورته في الصلاة فسترها بلا مكشوفات  
 صلاة اجماعا وإن ادعى ركنها انكشف فسدت اجماعا وإن لم يدره لكن قدر ما يمكن الاداء  
 بنفسه عند أبي يوسف خلافا لمحمد ولا يصح عن أبي حنيفة كذا في شرح التنقيح للشيخ أبي المكارم  
 أمة ضلت بغير فتاع في عورة في صلاة فلو لم تستتر من مكشوف فسدت صلاتها وإن ستر  
 من ساقها بعمل قليل جازت كذا في محيط الرخسي والقول القليل أن نأخذ بهد واحدة كذا  
 في السراج الوهاج والذكر يعتبر بانفراده وكذا في التبيين هو الصحيح هكذا في الهداية  
 والآيتين كل واحدة منهما عورة في واحدة والدبر ثلثا لها هو الصحيح كذا في شرح الجمع  
 لابن الملك وهكذا في التبيين والركبة إلى اجزاء الفخذ عضوا واحدا حتى لو ضل واحدة  
 مكشوفتان والفخذ مغطي جازت صلاة وهو الأصح هكذا في التبيين وكذا في كعب  
 المرأة مع ساقها كذا في شرح الجمع لابن الملك وما بين شرتيه ومكانته عضوا واحدة والمراد  
 ما حول يمين جميع البدن فإذا انكشف ربيع فسدت صلاة كذا في الخلاصة والظاهر بانفراده  
 عورة والنظر كذا في كذا وكذا الصدر كذا في التان رجاينة ناقلان العتابة والمجب شح للنظر  
 كذا في الفتية وشهد المرأة أن كانت صغيرة ناهية في تتبع بصرها وإن كانت كبيرة فهي  
 معصية واحدة كذا في الخلاصة ويعتبر كل واحدة عورة بانفرادها وكذا في الاذنان حتى لو  
 انكشف ربيع واحدة منها فسدت كذا في الزاهد ومن لم يجد ثوبا جلتا عدا يومه يتركه ويجوز  
 أو يلبس بركوع وسجود أو لا أفضل هكذا في الكافي ليل كان أو ثوبا في بيت أو نحو هو الصحيح

كذا في البحر الرائق

كذا في البحر الرائق والرد بالوجود القدرة فان ابيع له الأصح أنه يجب عليه استعماله هكذا في  
 الجوهرة النيرة القاري إذا كان عورة من لم كسوة فانه يسأل فان لم يعطه صلواتا ولو  
 وحده في خلال صلواته ثوبا استقبل كذا في التان رجاينة فلا عن السراحيه وإن كان يرحو  
 وجود الثوب يوحزا لم يخف قوت الوقت كطهارة المكان كذا في الفتية ويصلي المرأة حدة أنا  
 متبا عدينا وان صلواتها جامة بتوسطهم ٢٢ صام ويرسل كل واحد صلواته إلى القبلة ويضع  
 يديه بين يديه في يومه أي أو وان أو في الغايه أو ركع أو سجد القامد جاز كذا في الزاهد في  
 الحجة إذا وجد القاري جعير أو سبطا صلي فيه ولا يصلي غريته أو كذا إن أمكنه أن يستتر عورته  
 بالحشيت كذا في التان رجاينة غريته قدر غيظا طين يلطخ به عورته إن علم أنه يبقى عليه لم يجز إلا  
 ذلك كما قدر أن يخصص عليه ورق الشجر كذا في الفتية ولو وجد ما يستتر به بعض العورة وجب  
 استعماله ويستتر به القبل والدبر لا يتكافى هكذا في مواج الداراية وإن لم يجد إلا ما يستتر  
 به أحدهما قال بعضهم ستر به الدبر لا يفسد نجاسة الركوع وقال بعضهم يستتر به القبل لأنه  
 يستقبل به القبلة كذا في السراج الوهاج ولا يجوز الصلاة في الثوب المحرر للرجال وتقع  
 للنساء ولو لم يجد غيره يصلي غريته أو في فتح القدر ولو كان امرأة ان ضلت قامة ينكشف من  
 عورته ما يمنع جواز الصلاة ولو ضلت قامة لا ينكشف شيء من ثوبها فاضل قامة كذا في  
 التبيين وإن العتابة إذا انكشف ربع عورته عند السجود تركت السجود كذا في التان رجاينة  
 والمستحب أن يصلي الرجل في ثلاثة أثواب فيصير أزار ومائة أو ثوبا واحد متوشحا  
 بدنه يجوز صلاة من غير كراهة وإن ضل في أزار واحد يجوز ويكره وأما المرأة فالمستحب لها  
 أن يصلي في ثلاثة أثواب أيضا فيصير أزار ومشفقة فان ضلت في ثوبين جازت صلاتها  
 كذا في الخلاصة وإن ضلت في ثوب واحد متوشحة به لا يجوز إذا استترت به رأسه وجهه  
 كذا في محيط الرخسي ولو صلي رجلا في ثوب واحد واستتر كل واحد بغير فتاعه اجزاه وكذا في  
 القاري أحد طرفيه عينا في اجزاه كذا في الجوهرة النيرة ولو كان الثوب يغطي جسده هاربع رأسا  
 فترك نطفة الرأس لا يجوز ولو كان يغطي أقل من الربع لا يضره تركه والستر أفضل كذا  
 في التبيين غريته وإن وجد فقلقة تستر برع أصغر العور انعلم يستتر فسدت وإلا فلا كذا في الفتية  
 وإن ضل في الما كان كذا في كذا وجب وإن كان ضل في كذا روي عورته لا ينجح كذا في السراج الوهاج

**الفصل في طهارة من يستتر به العورة** في يديه وجده ثوبا ربيعه طاهر  
 وصح غريته بالمعجز وإن كان أقل من ربيعه طاهر أو كل جنب خبيرين أن يصلي ما ربيعا عدا  
 ربيعا وبين أن يصلي فيه قايما بركوع وسجود وهو أفضل كذا في الكافي ولو لم يجد الأحبل  
 ميتة غير مدبوغ لا يجوز أن يستتر به عورته ولم يضره صلاة فيه كذا في السراج الوهاج ولو كان  
 معه ثوبا نجا سنة كل واحد منها أكثر من قد راسد رهم خبير ما يبلغ أحد هاربع الثوب هـ  
 لا يستويها في المنع كذا في التبيين والمستحب الصلاة في ثوبها في سنة كذا في الخلاصة ولو كان  
 دمه أحد هاربع والبرع دمه الآخر أقل يصلي في أقلهما ولا يجوز عكسه ولو كان في كل واحد منها  
 قدر البرع أو كان في أحدهما أكثر بغير يبلغ ثلاثة أرباعه وفي الآخر قدر البرع يصلي فيهما شـ  
 والأفضل أن يصلي في أقلهما نجا سنة ولو كان مع أحدهما طاهر والآخر أقل من البرع يصلي في  
 الذب ربيعه طاهر ولا يجوز العكس هكذا في التبيين ولو كان الدم نجا جيب من الثوب والطاهر  
 حينه بقدر ما يمكنه أن يستتر به لم يجز إلا أن يصلي فيه لأنه يمكنه ستر العورة بثوب طاهر ولم



علي ثوب وصيا فيه النظار  
ثم وقع عريه

26



او طاهر اذا كان مائلا القدم طاهر والاجر اذا كان احد وجهيه نجسا فقام على وجهه الطاهر  
 وصلى جاز منقوشة كانت او مصنوعة هكذا في فتاوى قاضي خان واذا صلى على جرحه  
 او على باب او سباط فليطأ او على مكعب طاهر طاهر وباطنه عن غير مجوز عند محمد وفيه كان  
 يعني الشيخ ابو بكر الاسكاف وهو الاستسنة بالترصيع هكذا في شرح منية المصلي لا يبرأ من الجرح وكذا  
 البلد هكذا في المحيط وكذا المكسب اذا كان غلظه بحيث يقبل القطع هكذا في الخلاصة اذا اراد  
 ان يصلي على ارض عليه نجاسة فكتبها بالتراب بين يديه ان كان التراب قليلا بحيث لو استشهده يجد  
 راحة النجاسة لا يجوز وان كان كثيرا لا يجوز راحة النجاسة لا يجوز هكذا في الفتاوى راحة النجاسة لا يجوز  
 الثوب المبتسوط نجاسة وفرض عليه التراب لا يجوز هكذا في السراج الوهاج ولو سبطه  
 على موضع النجاسة وسجد عليه يصح انه لا يجوز هكذا في الفتاوى راحة النجاسة لا يجوز في جنبه  
 محسوسة موجهة يحسوها بعد الزاغة فارة منية باسنة ان كان للنجاسة ثقب او خرق اما  
 صلاة ثلاثة ايام فاعلم ان كل ما يصلي به تلك النجاسة كذا في السراج الوهاج **ومما**  
**يتصل به ذلك من مسائل** اذا صلى في مكانه بيضة مدرة قد خال من دماء جازت صلاته  
 وكذا البيضة التي فيها دماء ميتة كذا في فتاوى قاضي خان في النصارى رجل صلي في كفة قارورة  
 فيها بول لا يجوز الصلاة سواء كانت متلينة او لم تكن لان هذا ليس بمطهر ومعه خلاف  
 البيضة المدرة لانه في مقدسه ومطهره فليكن ثوب الشهيد على عاتقه دون الشهيد  
 على عاتقه وبما ثوبه دم كثير يجوز الصلاة ولو كان ثوب الشهيد على عاتقه دون الشهيد  
 لا يجوز رجل دخل في الصلاة وفي كفة خيطة فليفرغ من صلاته راحة منية فان  
 كان غلب طهره انما كانت في صلاته يجب اعادة الصلاة وان لم يكن غلب طهره ذلك بان كان  
 مشككا لا يجب عليه الاعادة كذا في الخلاصة اعادته جازت صلاته وان زاد على قدر الدرهم  
 لا خلاف بين علمائنا على ظاهر المذهب وهو الصحيح لان بيت الادي طاهر فكنا في الكافي ولو  
 صليا وبافقه فلاة فيرأس قلبه او لبيب يجوز صلاة اذا صلى ومعه قارة او هرة او حبة  
 يجوز صلاة وقد استأكل كل ما يجوز التوقي بسوره وان كان في كفه قلب او جرح وكتب او  
 خنزير يجوز صلاة لان سوره مجنون كذا في فتاوى قاضي خان اذا وضع يده على المعصية يصح  
 الغير المستمسك وعليه نجاسة مانعة ان لم يكن قد رما امكنة اذا ركن لا نفسه صلاة  
 وان شكك نفسه وجلا في ما لو استمسك وان طال مكثه وكذا الجماعة المتجسدة اذا دخلت  
 عليه هكذا في الخلاصة وفتح القدر وكذا الجنب المحدث اذا حمله المعصية جازت صلاته كذا  
 في السراج الوهاج وكبره الصلاة في موضع مواطن في قوارع الطريق ومطاطن الابل والمزبلة  
 والمجزرة والخروج والغسل والحمام والمقبرة وسطح الكعبة ولا بأس بالصلاة والسجود على  
 الحشيش والحصى والبسط والبوارب هكذا في فتاوى قاضي خان ولو كان الثوب  
 المتنجس معلقا فوق راسه اذا قام المعصية يصح عليه كثره فصلا ركنه نكسده صلاته  
 وكذا الوضوء عليه نجس هكذا في الخلاصة اذا اراد الرجل ان يذهب عليه نجاسة اكثر  
 من قدر الدرهم ان كان به قليلا انه لو اخبره بذلك يغسل النجاسة فانه يجبر وان كان في  
 قلبه ان لا يلتفت اليه فله وسقته ان لا يجبره والامر بالمعروف عينا هذه الفتاوى في قاضي  
 خان قاله الامام السرخسي الامر بالمعروف واجب مطلقا من غير هذا التفصيل كذا في الخلاصة  
**الفصل الثالث** في استقبال القبلة لا يجوز لاحد اداء فريضة ولا فلاة ولا سجدة

تلاوة وصلاته جازة الا متوجها الى القبلة كذا في السراج الوهاج انفقوا على ان القبلة في  
 حق من كان بمكة عين الكعبة فليترصد التوجه اليه غير ما كذا في فتاوى قاضي خان لا فرق بين  
 ان يكون بينه وبينها حائل من جدار او لم يكن كذا في التبيين حتى لو صلى في مكانه بينه وبينها  
 حائل بحيث لو انزلت الجدران يقع استقباله على سطر الكعبة كذا في الكافي ولو صلى  
 مستقبل لوجهه الى الحطيم لا يجوز كذا في المحيط ومن كان خارجا عن مكة فقبلته جهة الكعبة  
 وهو قول عامة المشايخ هو الصحيح هكذا في التبيين وجهة الكعبة توفى بالدليل والبدل  
 في الامصار والري والمخاريب التي يصيرها القبلة والتابعون فليقبلوا التبعين فان لم يكن  
 فالسؤال من اهل ذلك الموضع وامانة الجوار والمنا ومن قبل القبلة التبعين هكذا في  
 فتاوى قاضي خان والمعتبر التوجه الى مكان البيت دون البناء وفي فتاوى السراج الوهاج الصلاة  
 في الابواب المنيعة والمجبال والستار الشائخة وعلى ظهر الكعبة جائزة لان القبلة من الارض  
 السابقة الى السما السابقة بحذاء الكعبة الى العرش كذا في المصنوع ولو صلى في جوف الكعبة  
 او في سطحها جاز ان يوجهه توجها ولو صلى على جدار الكعبة فان كان وجهه الى سطحه  
 الكعبة يجوز والا فلا هكذا في المحيط من يصلي فرائض لا يمكنه ان يوجه وجهه وليس  
 بحضرة احد بوجهه بحرية صلاته الى حيث يشاء كذا في الخلاصة وكذا اذا كان بعيدا من جواره  
 ولكن بغير التحويل هكذا في المظهيرية ومن كان خارجا عن مكة الى جهة قد ركنه في الهداية  
 ويستوي فيه الخوف من عدو او سبع او لص وكذا اذا كان على خشبة في السور وهو حي فان  
 اذا خرج الى القبلة هكذا في التبيين وكذا اذا صلى الرخصة بالقدرة على اداءه واستقبلته  
 بغير عذر فله ان يصلي الى اي جهة توجه كذا في منية المصلي ومن اراد ان يصلي في سفينة  
 تطوق او في روضة فعليه ان يستقبل القبلة ولا يجوز له ان يصلي حيث كان وجهه كذا  
 في الخلاصة حتى لو دارت السفينة وهو يصلي توجه الى القبلة حيث دارت كذا في شرح  
 منية المصلي لا يبرأ من الجرح ان استشهد عليه القبلة وليس بحضرة من يربط عن اجنته  
 وصلى كذا في الهداية فان اخطأ بعد ما صلى لا يبعد عنه وان لم يوجهه الصلاة  
 استأذ الى القبلة يعني عليه كذا في الزاوية واذا كان بحضرة من يربط له قننا وهو من  
 اهل المكان عالم بالقبلة فلا يجوز له التحريم كذا في التبيين ولو كان بحضرة من يربط له قننا  
 فلم يسمه وتحريمه وصلى فان اصاب القبلة جاز ولا يلا كذا في منية المصلي وهكذا في شرح  
 الطحاوي وجه الحضرة ان يكون بحيث لو صاح به منعه كذا في المحورة البيرة ولراشنت  
 القبلة في المنارة فوقع اجتهاده الى جهة فاحضرة عدلان ان القبلة الى جهة اخرى فاذا  
 كانا متساويين في القبول الى قولهم اما اذا كانا من اهل ذلك الموضع لا يجوز له الا ان يأخذ  
 بقوله كذا في الخلاصة فانما تحريمه وصلى الى جهة التحريم بعيدا وان اصاب القبلة  
 كذا في منية المصلي ولو صلى الى جهة من غير ان يشك في امر القبلة ثم شك بعد ذلك فهو  
 على الجواز حتى يعلم فساده يمين فيجب عليه الاعادة كذا في الخلاصة فان ظهر خلافه  
 الصلاة انه اخطأ لم يزمه الاستقبال وان ظهر انه اصاب القبلة اختل فوافيه والصحيح  
 انه يتم ولا يستقبل هكذا في فتاوى قاضي خان ولو شك في امره من غير تحريمه فان زال  
 الشك في الصلاة بان اصاب او اخطأ يستقبل الصلاة ولا يلا فان ظهر خطأ بعد الزاغة او  
 لم يظهر شيء بعيد وان ظهر الاصابة من غير هذا في الخلاصة تحريمه فلم يقع تحريمه على من



قبل يوضر وقيل بجعل الى ارجحيات وقيل تخير كذا في الجواز والاصوب الا اذا كان في  
 المفسرات فان جازا الى جهة ان ظهر انه اصحاب القبلة جاز وكذا النظم انه اخطا اول من ظهر  
 بين هذه اية الظهيرة لو دخل قبله وعما ين الحاربي المستصوبه يصح اليها ولا يتجوز وكذا  
 لو كان في المفاخرة والسماحة من جهة ولم يعلم باستدلال الجمهور على القبلة لا يتجوز كذا في محيط  
 الرخسي رجل دخل مسجد الأحمري في وقت صلاة فمكة فقبل بالتحريم ثم ظهر انه اخطا  
 كان عليه الصلاة والسلام في دار في السور من الأهل وان ثبت ان اصحابه جازت صلاته كذا  
 في فتاوى قاضي خان ولو سألهم فلم يجزوه وتحريم وصح جاز وان ثبت انه اخطا كذا في  
 محيط الرخسي رجل صلى في المسجد في ليلة مظلمة بالتحريم فثبت ان صلاته في غير القبلة  
 جازت صلاته لانه ليس عليه ان يفرغ ابواب الناس للمستور عن القبلة ولو صلى ركعة  
 بالتحريم ثم تحول رايه الى جهة اخرى فصلى الركعة الثانية الى الجهة الثانية ثم تحول رايه  
 الى الجهة الاولى اختلف فيه المشايخ منهم من قال يتم صلاته الى الجهة الاولى ومنهم من قال  
 يستقبل الصلاة كذا في فتاوى قاضي خان رجل صلى في مائة بالتحريم فاقته به  
 رجل من غير علم ان اصحاب الامام القبلة جازت صلاته وان اخطا جاز صلاته الا ان  
 دونه المقتدي كذا في المداخلة رجل استنبت عليه القبلة بمكة بان كان مخبوتا فلم يكن  
 محض من يسأل فضيلا بالتحريم ثم تبين انه اخطا روي عنه انه اذا دونه عليه وهو ليس  
 وكذا اذا كان بالمدينة هكذا اية الظهيرة ولو استنبت عليه القبلة فضيلا ركعة بالتحريم  
 فتحول رايه الى جهة فصلى الثانية الى تلك الجهة هكذا اصحاب اربع ركعات الى اربع جهات  
 عن محمد انه يجوز كذا في فتاوى قاضي خان ولو صلى ركعة بالتحريم الى جهة ثم تحول رايه  
 الى جهة اخرى فصلى الركعة الثانية الى الجهة الثانية ثم تذكر انه ترك سجدة من الركعة  
 الاولى اختلف المشايخ فيه والصحيح انه يفسد صلاته كذا في الفتية رجل دخل في  
 الصلاة بالتحريم واجتهد في ان يصلي بفكره ثم علم انه اخطا في الصلاة فحول وجهه الى القبلة  
 فيا رجل قد علم حاله الاول ودخل في صلاة صلاة الاول جازية وصلاة الداخل فاسفة  
 الا انهم اذا صلى ركعة الى غير القبلة في رجل وحول الى القبلة واقف في به ان كان الامم حين  
 انتزع الصلاة وجد من يسأل من القبلة فلم يسأل فسدت صلاته لا مع والمقتدي وان  
 لم يجد من يسأل جازت صلاة الامام وفسدت صلاته المقتدي كذا في فتاوى قاضي خان  
 ولو ان قوما استنبت عليهم القبلة في ليلة مظلمة وهم في بيت ليس بخبرتهم احد عدل  
 يسألونه وليس ثمة علامة يستدل بها على جهة القبلة او كانوا في المفاخرة فتحوا جميعا  
 وصلوا ان يصلوا واحد انا جازة صلاتهم اصحاب القبلة اولاً ولو صلوا بجهة غير القبلة  
 الا صلاة من تقدم على امامه او علم بمخالفة امامه في الصلاة وكذا لو كان عنده انه  
 تقدم على الامام او صلى الى جانب اخر غير ما صلى امامه فوصلوا في مخالفة بالتحريم  
 وفيهم من سبوا جازت صلاة الامام من صلاة قائم بمقتضى ان يظهر له القبلة خلاف  
 ما راي الامام اسكن للمستوفى اصلاح صلاته بان يعود الى القبلة دون اللاحق كذا في الخلاصة  
 ويجوز التحريم لسجدة التلاوة كما يجوز للصلاة هكذا في السراج الوهاج وما ينصل  
 بذلك الصلاة في الكعبة صح من الصلاة وتلاوة الكعبة ولو صلوا في جوف الكعبة  
 بجاعة واستدروا حول الامام من جعل ظهره الى ظهر الامام وجعل وجهه الى ظهره جاز

صلاة وكذا ان جعل وجهه الى وجهه الا ان يكره اذا لم يكن بينه وبين الامام شدة ومن جعل  
 ظهره الى وجه الامام لم يجز هكذا اية الجوهرة النيرة والسرعة الوهاج ومن كان عن يمين  
 الامام او يساره جازا اذا لم يكن اقرب الى المحراب الذي توجه اليه الامام من الامام كذا في  
 الراد وهكذا اية شرح المستوفى للامام السرخسي واذا صلى الامام في المسجد الحرام وعلم  
 الناس حوله الكعبة وصلوا صلاة الامام من كان منتهى اقرب الى الكعبة من الامام جاز  
 صلاته اذا لم يكن يابا جانب الامام كذا اية الهداية ولو قام الامام في الكعبة وتعلق القبة  
 حولها جازا اذا كان الباب مقفولاً كذا اية التبيين وان وقف امرأة بعد الامام  
 وتوجه الامام اما متراجعا ان استقبلت الجهة التي استقبلها الامام فسدت صلاته  
 وان استقبلت الجهة الاخرى لا تفسد كذا اية الظهيرة من صلى في جوف الكعبة ركعة  
 الى جهة وركعة اخرى الى جهة اخرى لا يجوز لانه صا ومسته بواقف الجهة التي صا رقت  
 قبلة يمين من غير ضرورة كذا اية التبيين **الفصل الرابع في التنية**  
 السنية اعادة الدخول في الصلاة والشرط ان يعلم بغيره ان صلاة تنية اذا كان لو سئل  
 لا يمكن ان يجيب على التنية وان لم يندرك على ان يجيب الا بتصل لم يجز صلاته واعبره  
 يلد كرا للسان فان فعله لم يجمع عزية فليد فلو حسن كذا في الكافي ومن تجزئ لخصا  
 القلب يكفيه اللسان كذا اية الراوي ويكفيه طلع التنية للنفل والسنة والشرط  
 هو الصحيح كذا اية التبيين وهو ظاهر الجواب واختيار عامة المشايخ كذا اية التبيين  
 والاحتياط طاعة التراويح ان يتوجه السراويح او سنة الوقت او قيام الليل كذا في سنية  
 المضاعف والاحتياط طاعة الستين ان يلوي الصلاة متساها لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كذا اية الذخيرة الواجبات والراويح لا تدمي بطلان التنية اجماعا كذا في الغاية فلا  
 تدنيه التبيين فيقول نويت على اليوم او عصر اليوم او فرض الوقت او ظهر الوقت  
 كذا اية شرح مقفه من ابي الليث ولا يكتفي به الفرض واذا نوي فرضا لوقت جاز الا ان  
 الجمعة ولو نوي بالظهر فغير الجمعة قبل مجز هو الصحيح وان يجزئ ان يتنوي فرض الوقت  
 اذا كان يصلي في الوقت اما بعد خروجه الوقت اذ يصلي وهو لا يعلم بمجز ففرض  
 الوقت فانه لا يجوز كذا اية السراج الوهاج ولو نوي ظهر يوم يجوز ولو كان الوقت قد خرج  
 وهو لم يعلم لم يشك في خروجه الوقت كذا اية التبيين وفي صلاة الحاضرة يتنوي الصلاة  
 لله تعالى والحمد لله وتتم العيد يتنوي صلاة العيد وفي الترتيب يتنوي صلاة الوتر  
 كذا اية الراوي وفي التنية انه لا يتنوي فيه انه واجب للاختلاف فيه كذا في التبيين  
 وكذا استلزام التبيين في المنذر ورد ركعتي الطواف هكذا في البحر الرائق ولا يشترط سنية  
 عند الركعات هكذا في شرح الوقاية حتى لو نواها خمس ركعات وقعد على راسها الرابعة  
 اجزاء وتلقونية الحسن كذا اية شرح منية المضاعف لا يجزئ الحاج ونية الكعبة ليست بشرط  
 الصحيح وتلقونية الفتوى هكذا في المصنف فثبت ان التنية في التبيين في الفتاوى هكذا في  
 فتح القدير ولو كانت الفتاوى كثيرة فاستدل بالفتاوى جاز في التنية الظاهر والقصر  
 ونحوها ويتنوي ايضا ظهر يوم كذا او قصر يوم كذا كذا في فتاوى قاضي خان والظهيرة  
 وهو لا شك في التبيين في التنية في وقت قصاف شرعية من النفل انفسه  
 كذا في التبيين وفي الفتاوى انها سنية فاذا هي احدى او على عكس اختلاف المشايخ



وقد الوقت يجوز كذا انه الزاهد عن الدنيا والظهور في علي سانه العصر يجزيه كذا في شرح منته  
الي الليث وهكذا القنية رجل اقتنع المكتوبة بقلن انما نطوع فصيح في نية التطوع حتى  
فرغ من الصلاة هي المكتوبة ولو كان الامر بالعكس لما جاز بالعبكس هكذا في فتاوي  
قا جني خان ولو اقتنع الظهور في نوي السطوع او الفصا والساية او الحارة وكسيرة عند  
الاول ويشترط في الثاني والعين بدون التكبير ليس يخرج كذا في الثاني رجا نية نافلا عن العنا  
واذا اصيل ركعة من الظهور كسيرة بنوي الظهور في هي ويجزيه بتلك الركعة هذه اذا نوي  
بعليه اما اذا نوي بلسانه وقال نويت ان اصلي الظهر انتقص ظهري ولا يجزيه بتلك الركعة  
كذا في الخلاصة ولو كسيرة للظهور لم كسيرة بنوي به الرض يجزيه شرعا في الرخصة كذا في  
فتاوي قاضي خان والمستودع في الجان في ثلاث نيات الصلاة لله تعالى وتعيين انما اية  
صلاة بنوي القبل حتى يكون جازا عند الكل كذا في الخلاصة والامام بنوي ما  
بنوي المستودع وكذا في الجان في نية الامامة حتى لو نوي ان يؤتم فلا نفي فلا نفي واقتدي  
به جاز هكذا في فتاوي قاضي خان ولا يصير اما ما للنساء الا بالنية هكذا في  
الحديث ولو كان مقتديا بنوي ما بنوي المستودع بنوي الاقتديا ايضا لان الاقتديا يجوز  
بدون النية كذا في فتاوي قاضي خان لو نوي الشروع في صلاة الامام او الاقتديا به في  
صلاة يجزيه وكذا بنوي الاقتديا به لا غير وهو الاصح هكذا في مراح الدراية ولو نوي  
صلاة الامام او فرض الامام يجزيه هكذا في التبيين والافضل ان بنوي الاقتديا  
بقدمه فان الامام الله اكبر حتى يكون مقتديا بالصلية ولو نوي الاقتديا حين وقت  
الامام موقوف الاشارة بجوز نية عند عامة العلى وبه كان ينبغي الشرح الامام الزاهد  
استاميل والحاكم عبد الرحمن الكاتب وهو اجد كذا في المحيط ولو نوي الشروع في صلاة  
الامام والامام لم يشترع بعد وهو يعلم بذلك يصير شارعا في صلاة الامام اذا شترع كذا  
في المحيط وهكذا في فتاوي قاضي خان ولو نوي الشروع في صلاة الامام فيلظ ان الامام  
قد شترع وهو لم يشترع لم يجز كذا في الجان كذا في شرح النية لاسير الحاج اذا  
اقتدي بالامام بنوي صلاة الامام ولا يعلم ان الامام في اية صلاة في الظهور وفي الجمعة  
اجزاء اية كانت ولو نوي الاقتديا بالامام ولكن لم ينو صلاة الامام واما بنوي الظهور  
فاذا هي الجمعة لا يجوز واذا اراد المقتدي بتفسير الامر على نفسه ينبغي ان بنوي صلاة  
الامام والاقتديا به او بنوي ان يصلي مع الامام ما يصلي الامام كذا في المحيط ولو نوي به  
الاقتديا به صلاة الجمعة بنوي الظهور والجمعة حيث بعضهم جازوا ذلك ورهوا نية الجمعة  
بحكم الاقتديا ولو نوي الاقتديا بالامام ولم يحيط به لم انه زيدا او غيره لم يرد انه زيدا فاذا  
هو عمر وصح اقتداؤه كذا في فتاوي قاضي خان ولو كان المقتدي يري شخص الامام فقال  
اقتديت بهذا الامام الذي هو عبد الله او لا يري شخص الامام فقال اقتديت بالامام  
الذي هو تيم بن الحارث الذي هو عبد الله فاذا هو خوف كذا في المحيط واذا نوي الاقتديا  
بنية فاذا هو خوف لم يجز كذا في التبيين وينبغي للمقتدي ان يعين الامام بعد كثرة التعق  
وكذا في صلاة الجنازة ينبغي ان لا يعين الميت كذا في الظهور في المصنوعة من  
علم الزايع منها والسنن وهم مقتي الرض انه ما يستحق الثواب بفعله والبقا بغيره  
والسنن ما يستحق الثواب بفعله ولا يجب بتركها بنوي الظهور في الجنازة واقت

نية الظهور عن نية الرض والشا في من يعلم ذلك بنوي الرض فضا ولكن لا يعلم ما فيه من الرض  
والسنن يجزيه والثالث بنوي الرض ولا يعلم مقصده لا يجزيه والسايع علم ان نية بنوي الرض  
مرايين ونواقل فيصلي كما يصلي الناس ولا يميز الرض بنوي الرض لا يجزيه والحا ميس  
اعتقد ان الكل فرض جازت صلاته والسا دس لا يعلم ان الله يعلم عباده صلواته موصية  
ولكنه كان يصليها وقام لم يجزيه كذا في القنية من لا يعلم الرض من النفل وبنوي الرض  
بكل ما يصح يجمع الاقتديا به في صلاة نية قبلها سنة قبلها كصلاة العصر والمنفرد  
والعشا ولا يجزيه كل صلاة قبلها سنة مثل صلاة الفجر والظهر هكذا في شرح النية  
لا يميز الحاج وقتا وي قاضي خان اجمع امي ما يعلم ان الفضل ان يكون النية مقارنته للشروع  
هكذا في فتاوي قاضي خان والنية المتقدمة على التكبير كالنبا عند التكبير اذا لم يجز  
ما يقطع وهو عمل يليق بالصلاة كذا في الكافي حتى لو نوي ثم نوا وصلي الى المسجد  
فكبر لم يحضره الغيبة جاز ولا يعتد بالنية المتأخرة عن التكبير كذا في التبيين الربا  
لا يدخل في الزايع كذا في الخلاصة لو اقتنع خالصا لله تعالى لم يدخل في قلبه الربا ولو  
يصل ما اقتنع والربا انه لو دخل من ان بنوي لا يصلي ولو كان ليرائي الناس فاما لو صلي  
مع الناس عسنا ولو صلي وحده لا يجزئ فله ثواب اصل الصلاة دون الاحسان  
كذا في المضارب يباب النوافل نافلا عن الفتية رجل انتهى الى المسجد لصلية الظهر  
فوجد ما في المقعدة ولم يدركها المقعدة الاولى والاخيرة فاقته به بنوي انه  
ان كانت الاولى اقتديت به وان كانت الاخيرة ما اقتديت لا يجزئ الاقتديا او كذا بنوي ان  
كانت الاولى اقتديت به في الرض وان كانت الاخيرة اقتديت به في التطوع لا يجمع اقتدا  
نية الرض بنوي انتهى اليه ولم يدركه في العشا او في التراويح فاقته به بنوي انه ان كان  
في الرض اقتديت به وان كان في التراويح ما اقتديت لا يجمع ولو نوي انه ان كان في  
الرض اقتديت به وان كان في التراويح اقتديت به فظهر انه في التراويح صح اقتداه كذا  
في التبيين لو وجد الامام في الصلاة ولم يدرك الرض او التراويح فقال ان كانت العشا  
اقتديت به وان كانت التراويح ما اقتديت به لا يجمع الاقتديا استوا كان في العشا او في  
التراويح وكذا ان كان في العشا اقتديت به وان كان في التراويح اقتديت به فظهر انه  
في التراويح او في العشا صح الاقتديا كذا في الخلاصة **باب الرابع**  
**في صفة الصلاة وهذا الباب مشتمل على خمسة فصول**  
**الفصل الاول**  
في غرايين الصلاة وهي سبست من التخرية وهي شرط عند النحوي ان من جزم للزاي كان له  
ان يودي بها التطوع هكذا في الهداية ولكنه يكره لترك التحلل عن الرض بالوجه المذروع  
واما سبست الرض في غير الرض اخر لا يجوز اجما وكذا سبست الرض في غير الرض  
كذا في السراج الوهاج ولو احرهم كما ميلاد في سنة فالتاة عنه فراعته من او مكشوفة  
العورة فسترها عنه فراعته من التكبير سفل يسير او شرع في التكبير قبل ظهوره  
الزوال ثم ظهر منه فراعته من او شرع فاقن الغيلة فاستقبل عند فراعته من فاع  
هكذا في البحر الرائق ولو شرع بالتسبيح او بالتكبير صح ولكن الاولى ان يشترع بالتكبير كذا  
في التبيين وهل يكره التراويح بغيره اختلف المشايخ بعضهم فأنوا يكره وهو الاصح هكذا  
في الاخيرة والمحيط ولا يظهرية ثم احصل عند ابي حنيفة ان ما تجرد للتكبير من اسم الله



تعالى جازا لاقتراح به نحو الله وسبحان الله ولا اله الا الله كذا في التبيين وكذا الحمد لله والثناء  
الله وتبارك الله هكذا في المحيط وكذا اذا قال الله اجل واعظم والرحمن اكرم اجزاءها  
لما اذا قال الله اجلا واعظم او اكرم او ارفع اسم الله بقوله الصفات لا يصير شراعا بالاجزاء  
هكذا في الجوهرة النيرة والسراج الوهاج ولو قال الله يصير شراعا عند الفتوى كذا في  
الخلاصة وقتلوه قاضيا وهو الاصح كذا في المحيطين ولو ذكر الاسم دون الصفات  
قال الله او الرحمن او الرب ولم يذكر عليه يصير شراعا عند ابي حنيفة كذا في التبيين وهو  
الصحيح ثم اختلفت الروايات والمشايع ان الشروع عند الاستعاذ خاصة او بما بالمسكن  
كالرحيم والكريم والاظهر والاصح انه بكل اسم من اسمائه كذا في الكرخي وفتي به المرجاني  
هكذا في الزاهدي ولو افتتح بالهم اغوي لا يصح لان ليس بتعظيم خالص بل هو مشوب  
بجاجة العبث كذا في محيط الرحيم واذا قال استغفر الله او اعوذ بالله او ان الله او اني  
او اخول واقره الا بالله او ما شاء الله كان لا يصير شراعا هكذا في المحيط ولو كبر متجبا  
ولم يذكره التعظيم او زاد به جواب المودع لم يجز به وان تروي كذا في اثنا عشر متوك  
قال اسم الله الرحمن الرحيم لا يصير شراعا كذا في التبيين ولو قال الله اكرم الله  
لا يستقيم لا يصير شراعا بالاشفاق كذا في التناثر كذا في النافذة عن الصيرفية ولو  
قال الله اكرم الله في العكسية يصير شراعا كذا في المحيط ولا يصير شراعا في الكبر  
الا في حالة القيام او في ما هو اقرب اليه من الركوع هكذا في الزاهدي حتى لو كبر قاعدا  
قام لا يصير شراعا في الصلاة ويجوز افتتاح التطوع قاعدا مع القدرة على القيام  
كذا في محيط الرحيم ويجزم مقدارنا في التسمية الامام عند ابي حنيفة وهذا بعد ما احرر  
والفتوى في قولنا هكذا في المعدن قبل اختلاف في الكون وهو الصحيح وانما الخلاف في  
في الاولوية هكذا في التبيين والمختار في قولنا كبر في حركة الحائض والاصح والعبث  
في قولنا كان يوصل المقدي في مرة الله بآية كذا في المصنف في باب الحنفية فان قال  
المفتدي في الله اكرم وقوله الله مع الامام وقوله كبر وقوله قبل قول الامام ذلك في التبيين  
او جزم الاصح انه لا يكون شراعا عند كذا في التواضع الامام في الركوع فقال الله اكرم ان  
قوله الله كان في قيامه وقوله كبر وقوله لا يكون شراعا في الصلاة واجمعوا على  
ان المفتدي لو فرغ من قول الله قبل قراغ الامام من ذلك يكون شراعا في الصلاة في الظهور والروايات  
كذا في الخلاصة ان كبر قبل امامه فالصحيح انه ان تروي الا فتنة اية لا يصير شراعا وان لم يرو  
الافتناء لا يصير شراعا في صلاة نفسه هكذا في محيط الرحيم اما فضيلة تكبيرة  
الافتتاح فتكلموا في وقت احكامها والصحيح ان من ادرك الركعة الاولى فقد ادرك فضيلة  
تكبيرة الافتتاح كذا في المحرر في باب ابي يوسف ولو ادرك الامام وهو راكع فكبر  
فما في ذلك من تكبيرة الركوع جازت صلاة ولغت بنية هكذا في محيط الرحيم  
ولو كبر بافا رسي جاز هكذا في المتن سواء كان يجلس في الركعة او لا الا انه اذا كان  
جسدا يكره وقيل قول ابي يوسف ومحمد لا يجوز اذا كان يجلس في الركعة هكذا في المحيط  
وقيل هذا الخلاف جميع اذا كان الصلاة من الشبهة والفتوى والله ما يصح الركوع  
والسجود وكذا كل ما ليس بعبادة كالشركة والزعمية والحنيفية والنسبية هكذا في  
قاضي خان وفي المبسوط والوسعي والافرس والامير الذي لا يجس شراعا بالنية

ولا يلزمه التبريد باللسان كذا في التبيين ومنها القيام وهو فرض في صلاة النحر  
والوتر هكذا في الجوهرة النيرة والسراج الوهاج وفرضه يتأق با دين ما يظن  
عليه الاسر كذا في الكافي في اخر فصل القراءة وحده القيام ان يكون بحيث اذا مديده  
لا ينال ركبتيه ويكره القيام في احد القدمين من غير عذر ويجوز الصلاة والعبث  
لا يكره كذا في الجوهرة النيرة والسراج الوهاج ومنها القراءة وفرضه عند ابي حنيفة  
يتأق في بابه واحدة وان كانت قصيرة كذا في المحيط في الخلاصة وهو الاصح كذا  
في التناثر كذا في المحيطين في مسكن كذا في الوقاية ثم منعه اذا قرأ في قصيرة هي  
كلمات او كلمتان نحو قولنا في ثم قتل كيف قدر ثم نظري في اختلاف بين المشايخ  
فلو قرأ في كلمة واحدة كدها متان او في حرف كصا دون قاف في اختلاف بين  
المشايع كذا في المصنف والاصح انه لا يجوز كذا في شرح المجموع لابن الملك وهكذا في الظهير  
والسراج الوهاج وفتح القدر اذا قرأ في طويلا في الركعتين نحو اية الكرسي واية الهمزة  
النصف في ركعة والسبع في اخرى فامتنع من كذا في المحيط وهو الاصح كذا  
في الكافي ومنية المصلي في قوله فتقول تصحح الحروف امر لا بد منه فادون  
صحح الحروف بلسانه ولم يسمع نفسه لا يجوز وبه اخذ عامة المشايخ هكذا في  
الخلاصة المحيط وهو المختار هكذا في السراجية وهو الصحيح هكذا في النفاية  
وعلى هذا عند التسمية في الذبيحة والاستئذان في البيت والطلاق والعتاق والايلاء  
والبيع وامام في القراءة في الفرائض الركعتان هكذا في المحيط ثانيا كان او ثلثا  
او رباعيا وسواء كانا او بين او اخر بين او مختلفين هكذا في شرح النفاية للشيخ  
ابي المكارم حتى لو لم يقرأ في واحدة من او قرأ في واحدة فقط فسدت صلاة كذا في  
الشمي شرح النفاية وفي الترتيب والنفل الركعات كلها هكذا في المحيط ولو قرأ في حالة  
النوم الاصح انه لا يجوز كذا في الظهيرية ولا يجوز القراءة بالعارسية الامم عند ابي يوسف  
ومحمد وبه يفتي هكذا في شرح النفاية للشيخ ابي المكارم ويجوز عند ابي حنيفة بالعارسية  
وبما به لسان كان وهو الصحيح ويروي ربيعة في قولنا وقيل لا يعتد به هكذا في الهدا  
وفي الاسرار في اختياره وفي التحقيق هو مختار عامة المحققين وقيل الفتوى كذا في شرح  
النفاية للشيخ ابي المكارم وهو الاصح هكذا في مجمع البحرين ومنها الركوع وقد روي  
الركوع ما يتناول الاسم بعد ان يبلغ حذو وهو ان يكون بحيث اذا مديده نال ركبتيه  
كذا في السراج الوهاج اذا لم يبلغ وذو من القيام الى السجود بنية السنة بان حركا بكلمة  
عند كل سجدة يجزي عن الركوع والاحد اذا اختلفت حذو الركوع يشير بلسانه للركوع كذا  
في الخلاصة والتجديد واما وقته فبعد ما فرغ من القراءة وهو الاصح هكذا في المحيط  
ومنها السجود السجود الثاني فرض كالاول باجماع الامة كذا في الزاهدي وقال السنة في  
السجود وضع الجبهة والاعين جميعا ولو وضع احداهما فقط ان كان من غير ذكره وان كان  
من غير ذكره فان وضع جبهة دون اقلها نال جازما ويكره وان كان بالنعكس فكذلك  
عند ابي حنيفة وقال الاخير وقيل الفتوى ولو وضع حذو او ذقنه لا يجوز لانه حالة  
العبث ولا يغيرها الا انه في حالة القدر بها يذم اياها ولا يسجد بها ما لان فيه وهو  
الارنية لا يجوز كذا في السراج الوهاج والجوهرة النيرة ولو سجد على الخشيش او التبن او



علي القطن او الطنفسة او التلج ان استقر جهته وانفه وحده جبهة تجوز ان لا  
يستقر ولو سجد على الجبل ان كانت على العرة لا تجوز وان كانت على الارض تجوز  
كالسجدة على السرير ولو سجد على العزال وهو با كفا رسيته كانه تجوز كالسرير هكذا  
نية الخلاصة اذا سجد على الحنطة والشعير كان في سجدة على الذرة والجاور  
او الدخن او الارز لا تجوز فان كان الارز او الجاوير من الذرة او الدخن او الجاوير في  
الجوارح كان ذلك السراج الوهاج ولو سجد على ظهر رجل فهو في الصلاة تجوز  
وان لم يكن ذلك الرجل في الصلاة او ليس في صلاته لا تجوز ولو سجد على فخذ ان كان بغير عذر  
المختار لا تجوز وان كان بغير المختار لا تجوز ولو سجد على ركبته لا تجوز بغير عذر  
كذا في الخلاصة ولو سجد على كفه وهو على الارض كان على الاصح كذا في التبيين ولو  
سجد على ظهر الميت وعليه لبد ان وجد حج الميت لم يجزه وان لم يجد حج كان كذا في محيط  
السرحي ان كان موضع السجود ارفع من موضع القدمين بقدر رلته او البتين منضو  
جاز وان زاد لم يجز كذا في الزاهدي وحده اللبنة ربع ذراع كذا في السراج الوهاج في الحجة  
لو كان موضع سجوده شوكا كثيرا وقراحت رجا حجة فرفع راسه من موضع السجود  
السجود ووضع موضع اخر جاز ولا يكون ذلك سجدة اخرى بل السجدة واحدة كذا في  
البيان رخانية ولو ركع وضع اليدين والركبتين جازت صلاته بالاجماع كذا في السراج الوهاج  
ولو سجد ولم يضع قدميه على الارض لا تجوز ولو وضع احداهما جازت كذا في التبيين  
يقول كذا في موضع من موضع السجود في موضع القدمين ووضع اصابعه وان وضع  
اصبعاً واحدة فلو وضع ظهر القدم دون الاصابع بان كان المكان صيقا ان كان وضع  
احدهما دون الاخر لم يجز صلاته كما لو قام على قدم واحدة كذا في الخلاصة ولو سجد وهو  
نام اعاد السجدة ولو نام يركع وسجده لا يعيد شي كذا في محيط السرخسي  
ولو وضع جبهة على حجر صغير ان وضع اكثر الجبهة على الارض تجوز والا فلا كذا في التبيين  
وهكذا في المحيط وما القعود الاخير مقداره التشهد كذا في التبيين وهو من قوله  
التحيا لله الذي عبده ورسوله هو الصحيح حتى لو فرغ المقتدي قبل قراغ الامام فتكلم  
صلاة تامة كذا في الجوهرة السنية والقعدة الاخيرة فرض في الفرض والتطوع حتى  
لو سجد ركعتين لم يقعد في اخرها وقام وقد ذهب نفسه صلاته كذا في الخلاصة  
واما الخروج بوضع المصلي فليس فرض هو الصحيح هكذا في التبيين والقيين شرح  
الكثرة والملك **الفصل الثاني** في واجبات الصلاة يجب تعيين الاولين  
من الثلاثية والرابعة المكتوبين للقراءة المفروضة حتى لو قرأه الاخرين من الرباعية  
دون الاولين او من احدى الاولين واحدى الاخرين شأها وجب عليه سجود السهو  
كذا في البحر الرائق ويجب قراءة الفاتحة ومن السورة او ما يتوهم مقامها من صلاة آيات  
تصار او آية طوبى في الاوليين بعد الفاتحة كذا في الزهر النافع وفي جميع ركعات النفل  
والوتر كما في البحر الرائق ويجب تقديم الفاتحة على السورة كذا في التبيين فان اذا  
نسيت الفاتحة في الركعة الاولى والثانية وقرا السورة ثم تذكر فانه يبد الفاتحة  
الكتاب ثم يقرأ السورة وهو ظاهر الرواية هكذا في المحيط ومن قرأ الفاتحة  
في الاوليين السورة ولم يقرأ الفاتحة الكتاب لم يعد الفاتحة في الاخرين وان قرأ الفاتحة

بتين

ولم يزد عليها قراءة الاخرين الفاتحة والسورة يجزئها هو الصحيح هكذا في الهداية اذا  
لم يقرأ شي في الشفع الاول يقرأ في الشفع الثاني في بقية الكتاب وسورة دهر بها في قوله وسجد  
للسهو كذا في فتاوى قاضي خان يما فصل سجود السهو ويجب الاقتصار في الركعتين  
الاوليين بما قرأه الفاتحة مرة واحدة في كل ركعة منها هكذا في التبيين واذا قرأ في الاوليين  
او احدى في الفاتحة مرتين في كل ركعة لا يلزمه سجود السهو ولو قرأ الفاتحة في السورة ثم الفاتحة  
لا يسمو عليه كذا في الظهيرية وهكذا في التبيين وهو الاصح فلهذا في الزاهدي ويجب مراعاة  
الترتيب في كل فعل مكررة كل ركعة كالسجود او جميع الصلاة كقعد الركعتين حتى لو سجد  
في الركعة الاولى وقضاها في اخر الصلاة كان ركعة اما بتخصيص المسبوق بعد فراغها  
او بصلاته عندئذ ولو كان الترتيب فرضاً كان اخرها ما شرع غير مكررة كل ركعة كالسجود  
والركوع او في جميع الصلاة كالقعدة الاخيرة في الترتيب فيما فرض حتى لو ركع قبل الفاتحة  
او سجد قبل الركوع لا تجوز وكذا لو قعد قد ر الشهد ثم تذكر قبل سجدة او نحو بطل  
القعود كذا في التبيين اجمعوا على ان لا يعتد بالية قعدة الركوع لئلا يوجب عداي  
خفيفة ومحمد كذا في الظهيرية وكذا الاطالنية في الصلاة هكذا في الكافي واما الاخذ بال  
نية الركوع والسجود وكل ركعة هو اصل بنفسه ذكر الكرخي انه واجب في قولها هكذا في  
الظهيرية وهو الصحيح كذا في شرح المشية لا يبرح الحاج وقد قيل ان كان هو تسكينها في الركوع  
حتى تطمينها صلاته وادناه قد رتب سجدة كذا في القين شرح الكثرة الزهر النافع ويجب  
القعدة الاولى قدر التشهد اذا رفع راسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية في ذوات  
الاربع والثلاث هو الاصح هكذا في الظهيرية ويجب التشهد في القعدة الاخيرة وكذا في  
القعدة الاولى وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج وهو الاصح كذا في محيط السرخسي  
والتشهد ان يقول التحيان لله والصلوات على النبي والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله  
وسنة كانه السلام عليك وعلى آله الصالحين شهد ان لا اله الا الله وشهد ان محمداً عبده  
ورسوله كذا في الزاهدي وهذا التشهد عبد الله بن مسعود واخذ به عبد الله بن ابي  
بشهر ابن عباس رضي الله عنهما كذا في الهداية ولا بد من ان يقصد بالفاظ التشهد  
معليها ان وضعت لها من عنده كانه يجيب الله ويستمع على النبي وعلى نفسه وعلى الله تعالى  
كذا في الزاهدي ويجب لفظ السلام هكذا في الكثرة ويجب قراءة القنوت في الوتر وكبير  
العبيدين هو الصحيح حتى يجب سجود السهو بتركه ويجب ان يجزئ في الخافضة فيما عداها  
هكذا في التبيين ويجزئ القراءة في الفروضة الركعتين الاوليين من المغرب والعشاء ان كان  
اماماً ويجزئهما مني بعد الاوليين كذا في الزاهدي ويجزئ الامام والظهر والمغرب  
وان كان بقرعة ويجزئ بالجمعة والعبيدين كذا في الهداية وكذا يجزئ بالزاد والوتر ان كان  
اماماً وان كان منفرداً ان كانت صلاة في وقت فيها عدا هو الصحيح وان كان صلاة  
يجزئها فهو باحسب راجح افضل ولكن لا يباح مثل الامام لا يسمع غيره كذا في التبيين  
واجب صرا الامام نفسه بالجمعة كذا في البحر الرائق واذ اجهز الامام فوق حاجته ان يفسد  
اشد لان الامام انما يجزئ لاساع القوم كعبه وادناه قرأته ليحصل احصاء القلوب كذا في  
السراج الوهاج وان ذكر ان كان وجب للصلاة فانه يجزئ ككتبة في الانتحاج وما ليس فرض



فما وضع للملازمة فانه يجبر به كتكبير رتبة الانتقال عند كل خفض ورفع اذا كان اما شاملا واما  
المستوفى والمقتضى فلا يجبر ان به وان كان يجتزى بعضه الصلاة لتكبير رتبة العبد بين  
جبره وكذا القنوت في صلاة العارفين واجتاز صاحب الهداية الاخفاق ما سوي  
ذلك فلا يجبر به مثل التشهد وآمين والتهنئة كذا في البحر الرائق اذا ترك صلاة الليل  
ناسيا فقتضاه في الزمان ما مضى وخافت كان عليه السهو وانما لم يلا في صلاة النهار بما  
ولا يجبر في جهر ساهيا كان عليه السهو كذا في فتاوى قاضي خان في سجود السهو والمخدرات  
فتضى هذه الصلوات في الجهر فيا يجزى اختلاف المشايخ والاصح ان الجهر افضل كذا في المحيط  
وهكذا في الكافي وهو اختيار شمس الامة وفي الاسلام وجماعة من المتأخرين وقال قاضي  
خان هو الصحيح وفي الزخيرة هو الاصح كذا في التبيين في الخلاصة عند الاصل رجل  
يصل ركعة في جهر فيا يجزى به جهر فيا في الفاتحة او بعضها في الفاتحة ثانيا ويجزى  
كذا في البحر الرائق وانما في فضل الزمان فيجزي في جهر فيا في فضل الليل فيجزي كذا في الزايدة  
اختلفوا في جهر فيا في الفاتحة قال الفقهاء ابو جعفر والشيخ الامام ابو بكر بن الفضل ادنى  
الجهر ان يسمع غيره وادنى المأخوذة ان يسمع نفسه وفي هذه ابي عبد الله كذا في المحيط وهو  
الصحيح كذا في الوقاية والستانية وبها اخذ عامة المشايخ كذا في الزايدة ولو كان يجزى  
تجاوز شقيقه حتى لو قرب انسان صاخره من فم يده دخل صوته في اذنيه ولم يسمع  
فهذا صحيح كذا في الخلاصة **الفصل الثالث** في سبب الصلاة وادائها  
وكيفيتها مستخرج من الدين للتحريمية ونسبها لغيره وجهر الامام بالتكبير والثناء والتسوية  
والتقوى والتسمية والتأمين مما وضع في بيته على يده تحت شربة وتكبير ركوع  
وتسبيح ثلاثا واخذ ركعتيه بيديه وتقرن اصابعه وتكبير السجود والرفع وكذا الرفع  
نفسه وتسبيح ثلاثا ووضع يديه وركعتيه وانزل رجليه اليسرى ونصب اليمنى  
والقنوت والجلوس كذا في البحر الرائق وكذا الطائفة فيهما قدر تسبيحة كذا في شرح  
المنية لا يبرأ من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والثناء **فصل** في طهارة الموضع  
سجوده حال القيام والي ظهره قد تمهالة الركوع والي ارضيته حال السجود والي حجره  
حالة القنوت وعند التسليمة الاولى الي منكبيه الايمن وعند الثانية الي منكبيه الايسر  
وكذا في جند الشاوب واخرج كفيه منكبيه عند التكبير ورفع السجود استطلاع  
هكذا في البحر الرائق **وكيفيتها** اذا اراد الدخول في الصلاة كبر ورفع يديه هذا اذ نشأ  
حتى يمان يبا يمينه شعبة اذ يسور وس الاصابع في رفع اليه كذا في التبيين ولا يطأ  
راسه عند التكبير كذا في الخلاصة قال الفقهاء ابو جعفر يستقبل ببطون كفيه  
اليمنى ونظر اصابعه ويبرفها فاذا استقر ثابته موضع مما اذا الامامين شجعتهم الامين  
يكبر والشمس الامة السرخس عليه عامة المشايخ كذا في المحيط والرفع قبل التكبير هو  
الاصح هكذا في الصحاحية وهكذا في القنوت وصلاة العبد بين ولا يرفعهما في تكبير  
سواها كذا في الاختيار في شرح المختار ولو رفع عنده لا تقصد صلاة في الصحيح كذا  
في السراج الوهاج والراية ترفع حذاء منكبيه هو الصحيح كذا في الهداية والتبيين  
واذا رجع يديه لا يرفع اصابعه كل الغم ولا يرفع كل التبرج بل يسترها على ما كانت عليه بين

الغم والتبرج هكذا في النهاية وهو المعتمد هكذا في المحيط ولو كبر ولم يرفع يديه حتى فرغ  
من التكبير لم يات به وان ذكره في اثبات التكبير يرفع وان لم يركع الى الموضع المستوفى  
رفعهما قد رخصا يمكن وان امكنه رفع احد يديه دون الاخرى رخصا وان لم يركع الرفع الا بزيادة  
على المستوفى رخصا كذا في التبيين في المبسوط لو لم يركع اليه لا يصير مشاهرا ولا يرفع عليه  
الكران كذا في قاعدة او كذا التومذ الف الكبر والبناء لا يصير مشاهرا ولو لم يركع اليه فهو  
لغة وكذا التومذ رآه وقد لا يلام صواب وحزم المأخوذة كذا في فتح القدير وقال الله  
البربر هو الله او مرة كبر تقصد صلاة كان الشك واذا وسطا الالف بين النوازل  
قال بعضهم نفس الصلاة وقال بعضهم لا تقصد هكذا في النهاية ووضع يديه اليمنى في  
اليسرى تحت الركعة كما فرغ من التكبير هكذا في المحيط بخلاف الامام خواهر زاده وهكذا  
في النهاية والراية تضعها على ثديها كذا في المنية كل قيام فيه ذكر مستوفى فالسنة فيه  
الاعتماد كذا في حالة الشك والقنوت وصلاة الجنازة وكل قيام ليس فيه ذكر مستوفى  
في تكبيرات العبد بين والستانية في الرسائل كذا في الزايدة وهو الصحيح كذا في الهداية  
كان يفتي شمس الامة السرخس والصدر الكبير في زمان الامة والصدر الشهيد صاحب  
الدين كذا في المحيط ويبرر انما في قنوت الركعة اذا ذكر سنة الانتقال لا القنوت  
كذا في شرح النقاية للشيخ ابي الكاظم استحسن كثير من مشايخنا الجمع بين الاخذ والوضع  
كذا في الخلاصة وفي المصنف هو الصحيح كذا في شرح النقاية للشيخ ابي الكاظم واللبان  
يضع يديه على اليدين على ظهر كفة اليسرى وبأخذ الرسغ بالحنصر والامام ويرسل  
اليمنى على الذراع وتبين ان يكون بين قدميه اربع اصابع في قيامه كذا في الخلاصة  
ثم يقول سبحا نك اللهم وحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله الا انت  
اما ما كان او مقعدا او مفودا كذا في الثاني رخصا في كذا في الاصل ولا في النوازل وحمل  
ثناء كذا في المحيط فلا ياتي به الزايد كذا في الهداية وايوجه بعد التسمية والثناء  
كذا في شرح النقاية للشيخ ابي الكاظم والاولى ان ياتي بالتوجيه قبل التكبير ليحصل  
النية به وهو الصحيح كذا في الهداية ثم يتقوى وصورته اعني حاله من الشيطان  
الرجيم وهو المختار كذا في الخلاصة وبه يفتي هكذا في الزايدة والستانية فيه الاخفاء  
وهو المذهب عند علمائنا هكذا في الزخيرة ثم التقوى تتبع للقاء دون الشاء عند  
الي خفيفة ومحمد حتى ياتي به المسبوق به اذا قام الي النضا دون المقعد ويؤخر عن  
تكبيرات العبد هكذا في الهداية واكثر المتنون والتقوى عند افتتاح الصلاة لا غير  
فلو افتتح الصلاة ونسي التقوى حتى قرأ الفاتحة لا يتوقفه ذلك كذا في الخلاصة ثم ياتي  
بالسنة ويغيرها وهي من القرآن اية اترلت للفصل بين السور كذا في الظهيرية فيما يركع  
في الصلاة ولا يتكدي بها فرض الزايدة كذا في الجوهرية النيرة ويأتي بها اول ركعة وهو قول  
ابن يوسف كذا في المحيط وفي الحق وقيل الغنوي هكذا في التا رخصا ولا يسمي بين الفاتحة  
والسورة هكذا في الوقاية والستانية وهو الصحيح هكذا في الله ايج والجوهرية النيرة ثم ياتي  
فاتحة الكتاب كذا في السراج الوهاج اذا فرغ من الفاتحة قال الامين والستانية فيه الاخفاء  
كذا في المحيط المستوفى الامام سوا كذا في الماسم اذا سمع هكذا في الزايدة والهادي وفي الامين لقنا  
المد والفرق وقصده استجب والتشديد بخلاف جش ولو قال امين بالمد والتشديد



لا تقتصر صلاة وتجليه الغنم لانه موجود في الزمان هكذا في التبيين لوسم المقتدي من  
 الامام والاضالين في صلاة لا يجر فيها مثل الظهور والعصر قال بعض مشايخنا لا يؤمنون  
 العقيدة التي هي الهدى وان يؤمن كذا في المحيط وفي صلاة الجمعة والعيد من اذا سمع المقتدي  
 من المقتديين الذين قال الامام فظهر الدين بغير كذا في السراج الوهاج ناقلا عن  
 الفتاوى من يطمع في الفاتحة سورة او ثلاثا انما هي كذا في شريعة المصلحة لا مير الحاج والاشية  
 الطولية تقوى مقام كذا في التبيين ويرجع حين يفرغ من القراءة وهو منتصب هو الذي  
 الصحيح كذا في الخلاصة في الجامع الصغير في كبر في الخطا ط كذا في الهداية قال الطحاوي  
 وهو الصحيح كذا في معراج الدراية فيكون استبداد كبره عند اول الخوض والفرار عن  
 الاستواء للركوع كذا في المحيط ويظهر الامام بتكبير الركوع وغيره وهو ظاهر الرواية كذا في  
 التاتارخانية وهو الصحيح كذا في الخلاصة ويحرم الراس التكبير كذا في النهاية ويعتمد  
 يديه على ركبتيه كذا في الهداية وهو الصحيح هكذا في السراج ويرجع بين اصابعه ولا  
 يندب الى التزج الاية هذبه الى الله ولا الى الله الاية كذا في السجود وفيما ذكر ذلك يترك على  
 القعدة كذا في الهداية ويستط ظهره حتى لو وضع على ظهره فتدح من ماء لا يستقر ولا  
 ينكس راسه ولا يرفع يديه يسوي راسه بغيره كذا في الخلاصة ويكره ان يجلي ركبتيه شبه  
 افوس والمراة تحتي في الركوع يسيرا ولا تعبد ولا تخرج اصابعها ولكن تغم يديها وتضع على  
 ركبتيه وضعا وتحتي ركبتيه ولا يجاني عضدها كذا في الزاهد يقول في ركوعه سبحان  
 وحمدا لعظيم ثلاثا وذلك انه قد ترك التسبيح أصلا واتي به مرة واحدة يجوز ويكره  
 فاذا اطلان راسه رقع راسه فان تركه اطلان يستجوز صلاة عند ابي حنيفة وعنده هكذا  
 في الخلاصة فان كان اماما يقول سمع الله لمن حمده بالاجماع وان كان مقتديا ياتي به  
 بالجملة ولا ياتي بالتسبيح بالاجماع وان كان مستردا الصحيح انه ياتي بها كذا في المحيط  
 وعليه الاعتماد كذا في التاتارخانية وهو الصحيح هكذا في الهداية ثم في الرواية التي  
 جمع ياتي بالتسبيح حال الارتفاع واذا استوي قائما قال الزاهد في الزاهد يوهو  
 الصحيح كذا في الغنية سئل يوشع بن محمد عن رفع راسه من الركوع ولم يزل عند الرفع  
 سمع الله لمن حمده قال لا ياتي به بعد ما استوي قائما وكذا في ذكر يوتي به في حال الاستقبال  
 لا يوتي به في غير محله كما تكبير الذي يوتي به عند الخطا طعن القويم الى الركوع او من  
 الركوع الى السجود وكذا في التاتارخانية في سجدة السجود بعد رفع راسه بل الواجب ان يراي  
 كل شي في محله كذا في التاتارخانية ناقلا عن البيهقي اذا قال سمع الله لمن حمده يقول الله  
 بالجزء ولا يبين الحركة في اللفظ كذا في التاتارخانية ناقلا عن الحجة ثم اذا استوي قائما كبر  
 وتجد كذا في الهداية ويكره في حالة الخوض وتبدل في سجوده سبحان وربي الاعلى ثلاثا  
 وذلك أدناه كذا في المحيط ويستحب أن يزيده في الثلاث في الركوع والسجود بعد ان يجتم  
 ما لو ترك كذا في الهداية في الآتي فيها ثلاث مرات والوسط خمس مرات والأكمل سبع مرات  
 كذا في الزاد وانما كان اماما لا يزيده على وجه يمل القوم كذا في الهداية قالوا اذا اراد السجود  
 يضع اولا ما كان اقرب من الارض يضع ركبتيه ولا ثم يديه ثم انحنى ثم جثا ثم اراد  
 الرفع يرفع اولا جثته ثم يديه ثم ركبتيه فالواحدة اذا كان خافيا اما اذا كان مستخفا  
 فلا يمكن وضع الركبتين اولا فيضع اليدين قبل الركبتين ويقيم اليدين على اليسرى كذا

في التبيين

في التبيين ويقع يديه في السجود عند آذنيه ويوجه اصابعه نحو القبلة وكذا الصنيع رجله  
 ويعتمد على راحتيه ويديه ضيقه عن جنبتيه ولا يفرش ذراعيه كذا في الخلاصة ويجاني  
 بطنه عن فخذه كذا في الهداية والمرأة لا تجاني في ركوعها وسجودها وتعد على جلوسها  
 السجدة فتفرش بطنها على فخذيها كذا في الخلاصة والامنة كالخمره الاية رفع اليدين عند الاحرام  
 من كل رجل كذا في السراج الوهاج ثم يرفع راسه ويكبر والسنة فيه ان يرفع راسه حتى يبين  
 جالس السجدة ليس يهد الخلو من ذكر مسنون عندنا هكذا في الخمره البصرة ولو لم يستج  
 وسجد اخره اجزاء عند ابي حنيفة ومحمد كذا في الهداية رفع الراس من السجدة ليس بركن  
 وانما الركن هو الانتقال لانه لا يمكنه اذا انت لينة الابه لانه لا يمكنه الانتقال الى الثانية الا  
 بعد رفع الراس فلزمه رفعه حتى لو امكنه الانتقال من غير رفع الراس بان سجد على راسه  
 وازدلت الوسادة حتى وقع جسمه على الارض اجزاه هكذا في النهاية واختلفوا في مقدار  
 الرفع فزاد عن ابي حنيفة انه ان كان الى القعود اقرب سجد وان كان الى الارض اقرب يجوز هكذا  
 في التبيين وهو الصحيح كذا في الهداية وروي ابي يوسف عنه اذا رفع راسه بعد اداء  
 ما ينبغي وانما كان قال في المحيط وهو الصحيح كذا في التبيين وهذا الصحيح هكذا في البدائع  
 ثم يكبر ويخط للسجدة الثانية ويسبح فيها مثل ما سبى في السجدة الاولى كذا في المحيط  
 ثم اذا فرغ من السجدة ينهض على صدره قدميه ولا يقعد ولا يجث على الارض يديه عند  
 قيامه وانما يعتمد على ركبتيه هكذا في المحيط وترك الاعتماد مستحب لمن ليس به عن رعدنا  
 على ما هو ظاهر في كثير من الكتب المشهورة كذا في البحر الرائق ولو تعدد راعته يديه على  
 الارض كما هو مذاهب الشافعي والباس به هكذا في الظهيرية ويجعل في الركعة الثانية مثل  
 ما فعل في الركعة الاولى لانه لا يمتنع ولا يستجوز كذا في الفقه وروي ولد ارفع راسه من  
 السجدة الثانية في الركعة الثانية افتش رجله اليسرى وحلب على راسه ونصب  
 اليمنى نصباً ورفع اصابعه نحو القبلة ووضع يديه على فخذييه وتوسطه اصابعه  
 كذا في الهداية ولا يباخذ الركبة هو الصحيح كذا في الخلاصة وان كانت امرأة جلست على  
 اليسرى اليسرى واخرجت رجلها من الجانب الايمن كذا في الهداية ويقرأ تشهد ابن مسعود  
 كذا في الكافي ولا يزيده على هذا كذا في محيط الرخيس ولا انتهى الى قوله اشهدان لانه لا  
 يشير بالمشجدة والختم انه لا يشير كذا في الخلاصة وعليه الفتوى كذا في المحررات ناقلا عن  
 الكبري وكثير من المشايخ لا يردون الاشارة وكرهها في منية المصلي المعني كذا في التبيين  
 فلا يفرغ من قراءة التشهد قام كذا في المحيط وفي الجلاي والقيام من القعدة على صدره  
 قدميه كالقيام من السجدة وقالت الطحاوي لا بأس بان يعتمد يديه على الارض كذا في  
 الزاهد ي واد اقام يفتل في الشفع الثاني ما فعل في الشفع الثاني ما فعل في الشفع الاول  
 من القيام الركوع والسجود كذا في المحيط ويقرأ الفاتحة فقط هكذا في الكافي ويكره الزيادة  
 على ذلك كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الاختيار وان ترك القراءة والتسبيح لم يكن عليه حرج  
 ولا سجدة السجود وان كان شاهيا لكن القراءة افضل هذا هو الصحيح من الروايات  
 هكذا في الذخيرة وعليه الاعتماد كذا في البحر والشافعيان وهذا الصحيح كذا في المحيط وفي فعل  
 القراءة وهو الصحيح وظاهر الرواية هكذا في السراج والسكوت مكره هكذا في الخلاصة  
 ويجلس في الاخرة كما يجلس في الاولى هكذا في الهداية ويشهد فاذا فرغ من التشهد



نحلي على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في المحيط وسئل عن كيفية الصلاة على النبي صلى  
الله عليه وسلم فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم  
انك حميد مجيد وبما ركع على محمد وعلى آل محمد كما ركعت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك حميد  
مجيد وكره بعضهم ان يقول اللهم ارحم محمدًا والصحيح انه لا يكره كذا في التبيين فاذا فرغ من  
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يستقر لنفسه ولا يؤبه للمؤمنين والمؤمنات كذا  
في الخلاصة ويذهب لنفسه ولغيره من المؤمنين ولا يخص نفسه بالدعاء وهو ستة هكذا  
في التبيين ثم يقول ربنا انت انا الدنيا حسنة الخ كذا في الخلاصة ولا يدعو بما يشتم  
الناس وما يستحيل شوائب من العبادة كقولهم اللهم زوني فلانة يشبه كلامهم وما يستحيل  
كقولهم اللهم اغفر لي لئلا يشتم كلامهم وقول اللهم ارحمني من قبيل الاول كذا في الصلاة فلا  
يجوز الدعاء بهذا اللفظ هو الصحيح كذا في القيني من زينة الهداية ولو قال اللهم ارحمني فلا  
عظم تقسه ولو قال اللهم ارحمني العلم والخم وتعد ذلك لنفسه كذا في المضمرات وفي التولية  
ينبغي ان يدعوا في الصلاة بعد تحفظ طلانه يخاف ان يجري على لسانه ما يشبه كلام الناس  
فجسد صلواته كذا في الشارحانية وكل ما ذكرناه انه ينسب انما ينسب اذا لم يقدر  
قدر التشهد في اخر الصلاة واما اذا قصد فصلاة ثمانية يخرج به من الصلاة كذا  
في التبيين ومن الاوهية الماثورة ما روي عن ابي بكر رضى الله عنه انه قال لم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم علي دُعَا دُعُوهُ في صلاتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظمًا  
كثيرًا وانه لا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور  
الرحيم وكان ابن مسعود يدعيه في كل صلاة من الله اني اسالك من الحيكل ما علمت منه  
وما لم اعلم واغوثك من الشر ما علمت منه وسالم اعلم كذا في الزهابة ويستحب ان يقول  
المصلي بعد ذكر الصلاة يا اخر الصلاة رب اجعلني معتم الصلاة ومن ذرتي ربنا  
وتقبل دعائي بنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم تقوم الحساب كذا في الشارحانية  
ما قلنا من الحجة ثم يسلم تسليمتين تسليمة عن يمينه وتسليمة عن يساره ويجوز في  
التسليمة الاولى وحيدة عن يمينه حتى يرى بين يديه حدة الامين وفي التسليمة الثانية عن  
يساره حتى يرى بين يديه حدة الامير وفي الثانية هو اوضح هكذا في شرح النفاية للشيخ  
ابي المكارم ويقول التسليم عليك ورحمة الله كذا في المحيط كل المختار ان يكون السلام بالان  
والله وكذا في التشهد كذا في الطهيرة ولا يتولى هذا السلام في اخره وبركاته  
عندنا والسنة في السلام ان تكون التسليمة الشريفة اخفض من الاولى كذا في المحيط  
وهو الاحسن كذا في التبيين وان سلم من يمينه فقام فان لم يتكلم ولم يخرج من المسجد  
يقعد ويسلم كذا في الشارحانية ناقلا من الحجة والصحيح انه اذا استدبر القبلة  
لا ياتي بها كذا في القنية ولو سلم او اعن يساره فانه يسلم عن يمينه ما لم يتكلم ولا  
يفيه السلام عن يساره ولو سلم تلقا وجهه يسلم من يساره كذا في التبيين  
اختلفوا في تسليم المقتدي قال الفقهاء ابو جعفر المختار ان يستطير اذا سلم الامام  
عن يمينه يسلم المقتدي من يمينه واذا فرغ من يساره يسلم المقتدي عن يساره كذا في  
فتاوى قاضي خان ويؤيد من عنده من الحقة والمسلمين في جانيه كذا في الزهابة  
والترتيب النساء في حاشا ولا من لا يكره في صلواته هو الصحيح كذا في الهداية والمقتدي يحتاج

اليه الامام مع نية من ذكرنا فان كان الامام في الجانب الايمن نراه منهم وان كان في الجانب الايسر نراه  
منهم وان كان جذايه نراه في الجانب الايمن عند اي يرسف وعند خدي يرسف في المحيط  
وهذا رواية عن ابي حنيفة كذا في الفتاوى في هذا الصحيح كذا في الشارحانية  
والنوديني الحقة لا يكره ولا يؤيد في الملاكية عدة المحض كذا في الهداية وهو الصحيح  
هكذا في التبيين واذا سلم الامام بين الظهر والعصر والعشاء كره في المكت فاعدا الكتف  
يقوم الي التطوع ولا يتطوع في مكان الفريضة ولكن يخرج نية وسيرة او يتأخر وان  
شأه الى بيته يتطوع فيه وان كان مقتضيا او ضيقا وحده ان لبث في صلاة يدعوا  
وكذا ان قام الي التطوع في مكانه او تأخر او عرق نية او سيرة كذا في الطهارة وفي صلاة  
لا تطوع بعد هذا كذا في العصر بكرة المكت فاعدا نية مكانه مستقبل القبلة والسنن عليه السلام  
سبي قد ابدعه ثم هو بان كذا في ان شاذ هب وان شاذ ليس في حاشا الى طلوع الشمس وهو  
افضل ويستقبل الغروب وجهه اذا لم يكن جذايه مستوي فاعدا ان يخرج نية او سيرة  
والصين والستاسوا هو الصحيح كذا في الخلاصة وفي الحاشا الامام اذا فرغ من الظهر والمغرب  
والعشاء في السنة ولا يستقبل بادعية طويلا كذا في الشارحانية **الفصل**  
**الرابع في الزاوية** كذا في الاصل اربع السور وهو ان يدخلون الصلاة فيسورة ان يقرأها في المكت  
واي سورة يشاء وكذا في الاصل اربع السور وهو ان يدخلون الصلاة فيسورة ان يقرأها في المكت  
يقرأ قدر ما لا ينفوته الوقت او الامن هكذا في الزهابة وسنن كذا في الاختيار في السور  
كان في الوقت سنة وهو في امته وقرار ان يقرأ في السورة السور او مثلها ليحصل الجمع  
بين سعة سنة القراءة وتخفيفا المصنوع في السور كذا في سيرة منية المصلي لا يبرأ كذا في الطهر  
مشله وفي العصر والعشاء دونه وفي المغرب بالمقصر جذاه كذا في الزهابة وسنن  
في المختار ان يقرأ في الركعتين بركعتين او يقرأ في السور في الركعتين  
ذكرنا في الجمع الصغير مثل الفجر وذكرنا في الاصل او دونه وفي العصر والعشاء في الركعتين  
عشر نية سوي فالحق الكتاب وفي المغرب يوانه كذا في سورة قصيرة هكذا في المحيط  
واسقنوا في المختار طوال المختار في الفجر والظهر والوسطاء في العصر والعشاء  
وقصاره في المغرب كذا في الوقاية وطوال المختار من الجواب الى البروج والوسطاء  
من سورة البروج الي لم يكن والقصر من سورة لم يكن الى اخره كذا في المحيط والوقاية  
ومنية المصلي وفي البيضة اذا كان يورد العصر وقت تكبيرة والصواب انه يستوي  
الزاة المستوية كذا في الشارحانية ولم يتوقف في الترتيب سوي الفاتحة كذا في مواج  
الزامة فافتر فيه في موضع كذا في المحيط لكن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اوثر بسبح  
اسم ربك والحمد لله والحمد لله والحمد لله وقد هو الله واحد ويؤمن بالحيات هذا التفسير والحيات  
غير ذلك للخبر عن هجران باقي القرآن كذا في التهذيب ولا يزيد في الزاة المستحبة ولا يقول في  
القوم ولكن يخفف بعد ان يكون للتمام والاستحباب كذا في المضمرات ناقلا عن الطحاوي واطالة  
الزاة في الركعة الاولى على الشارحانية من التي مستوية بالجمع وقال محمد رحمه الله حب الى ان  
يطول الركعة الاولى على الشارحانية في الصلوات كلها وتعليق الفتوى كذا في الزهابة وسراج الدار  
والحي هو المختار للفتوى كذا في الشارحانية وفي هذه الخلافة الجمعة والعيدان هكذا في التبيين  
وتعد هذا المختار المشايخ بعضهم قالوا ينبغي ان يكون التساوت بينهما بقدر الثلث والثلثين الثلثان



في الاولى والثالث في الثانية وفي ثلث الطوبى ينبغي ان يقرأ في الاولى وفي الثانية في ثلث  
بغير غش اي ان اوغش من كذا في المحيط هذه البنية الاولى والثانية والثالثة وان كان  
فاجتبا بان يقرأ في الاولى سورة طويلا وفي الثانية ثلاث ايات بآية بآية الطهيروني  
بعض طرق الى مع الصغير لا خلاف في ان طالة الركعة الثانية على الاولى مكرهة ان كانت ثلاث  
ايات او اكثر وان كانت باقل من ذلك لا يكره كذا في الخلاصة قال المصنف في التطويل يعتبر  
بالبنيان كانت متقاربة وان كانت الايات متفارقة من حيث الطول والقصر يعتبر بالطول  
والحروف كذا في التبيين ويكره ان يوقت شيئا من القرآن لشئ من الصلوات قال الطحاوي هـ  
والاسيحي في هذا اذا رآه حقا واجبا بحيث لا يجوز غيره او راي فداء غيره مكرهة اما اذا  
قرأ اجل اليس عليه او شربا براءة صلى الله عليه وسلم فلا كراهية في ذلك ولكن بشرط ان يقرأ غير  
احيانا بالباطل الحامل ان غيره لا يجوز هكذا في التبيين لا يفضل ان يقرأ في كل ركعة الفاتحة  
وسورة كاملة المكتوبة فان عجز عن ٢٢٢ نزل السورة في الركعتين كذا في الخلاصة ولو قرأ  
بعض السورة بركعة والسبعة بركعة قبل بركعة وقيل بركعة وهو الصحيح كذا في الطهيروني  
ولكنه لا ينبغي ان يفعل ولو فعل لا بأس به كذا في الخلاصة ولو قرأ ركعة من وسط سورة  
او من آخر سورة وقرأ الركعة الاخرى من وسط سورة اخرى او من آخر سورة اخرى لا  
ينبغي له ان يفعل ذلك عما هو ظاهر الرواية ولكن لو فعل ذلك لا بأس به كذا في الذخيرة في الحجة  
لو قرأ الركعة الاولى من سورة وفي الركعة الثانية سورة قصيرة كما لو قرأ من الرسول  
بركعة وقل هو الله احدى ركعة لا يكره كذا في التناثر خلية قراءة آخر السورة في الركعتين  
افضل من قراءة السورة بأكملها ان كان آخرها الكراهية من السورة وان كانت السورة  
اكثرية فقرأتها افضل هكذا في الذخيرة واذا اراد ان يقرأ طويلا مثل اية البداية  
او ثلاث ايات اختلفوا فيه والصحيح ان يقرأ ثلاث ايات او لبا اذا بلغت الايات مقدار  
قصر سورة من القرآن كذا في التناثر خلية واذا جمع بين سورتين بينهما سورة وسورة  
واحدة في ركعة واحدة يكره واما في ركعتين ان كان بينهما سورة بركعة وان كان بينهما  
سورة واحدة قال بعضهم يكره وقال بعضهم ان كانت السورة طويلا يكره هكذا في  
المحيط كما اذا كان بينهما سورتان قصيرتان كذا في الخلاصة وقال بعضهم لا يكره اصلا  
واذا قرأ ركعة سورة وفي الركعة الاخرى او في تلك الركعة فوقف تلك السورة بركعة  
وكذا اذا قرأ ركعة اية ثم قرأ في الركعة الاخرى او في تلك الركعة اية اخرى فوقف تلك  
الاية واذا جمع بين ايتين بينهما ايات او اية واحدة في ركعة واحدة او في ركعتين فهو  
على ما ذكرناه في السور كذا في المحيط هذه الكلمة في الفرائض واما في السنن لا يكره هكذا في  
المحيط ولو قرأ في ركعة سورة وقرأ في الركعة الاخرى سورة اخرى بينهما سورة او قرأ  
سورة فوقف تلك السورة في الختار انه يبطل في قراتها ولا يترك هكذا في الذخيرة افتتح  
سورة وقصد سورة اخرى فلما قرأ اية او اثنين او اذ ان يترك السورة ويفتح التي  
ارادها يكره وكذا لو قرأ اقل من اية وان كان حرفا ولو كبر للركوع في الصلاة ثم تبدل ان  
يزيد في القراءة لا بأس به ما لم يترك كذا في الخلاصة واذا قرأ الفاتحة وحدها في الصلاة  
او الفاتحة ومن اية او اثنين من ذلك مكره كذا في المحيط من حجة القرآن في الصلاة اذا قرأ  
من الموعودتين في الركعة بركعة ثم اذا قرأ في الثانية سورة الفاتحة الكتاب ومن بين البقرة كذا

سورة حم

في الخلاصة

في الخلاصة في الحجة قراءة القرآن بالرواية السبعة الروايات كلها جائزة ولكن اري الصواب ان لا يقرأ  
القراءة العجيبة بالامالة والرواية العربية كذا في التناثر خلية صحتها الظهور فاعدا اذا اراد  
الركوع قام وركع ولا يفضل حين قام ان يقرأ بشئ من القرآن ولو لم يقرأ واستوى قايما وركع جاز  
اما اذا لم يستوى قايما وركع لم يترك كذا في الخلاصة **الفصل الخامس** في قراءة القرآن  
**منها** وصل حرف من كلمة بحرف من كلمة اخرى ان وصل حرفا من كلمة بحرف من كلمة اخرى نحو  
ان قرأ اياك نعبد ووصل الكاف بالنون او غير المفضول عليهم ووصل الباء بالفاء او  
سمع الله لمن حمده ووصل الفاء من الله باللام فلا يصح ان لا يفسد ولو تعد ذلك هكذا  
في الخلاصة **ومنها** ذكر حرف مكان حرف فان ذكر حرفا مكان حرف فلم يغير المعنى بان قرأ ان  
المسلمون ان الظالمون وما شئت ذلك تقصد صلواته وان غير المعنى فان امكن الفصل  
بين الحرفين من غير مشقة كالطامع الصاد فقر الطلحة مكان الصالحات تقصد صلواته  
عند الكل وان كان لا يمكن الفصل بين الحرفين لا بمشقة كالطامع الصاد والصادع  
السين والطامع التاختلف المشايخ قال اكثرهم لا تقصد صلواته هكذا في فتاوى  
قاضي خان وكثير من المشايخ افتوا به قالت القام في الامام ابو الحسن والفتاوى الاما  
ابو حامد انما تعدد فسد وان جزم به لم يفسد او كان لا يعرف التميز لا تقصد وهذا عدل  
الاقاويل والاحتار هكذا في الوجيز للكردي ومن لا يحسن بعض الحروف ينبغي ان لا  
يحتج به ولا يعدد ذلك فان كان لا ينطق لسانه به بعض الحروف ان لم يجد اية ليس فيها  
تلك الحروف يجوز صلواته ولا يؤمر غيره وان وجد اية ليس فيها تلك الحروف فقرأها بغير صلواته  
عند الكل وان قرأ الاية التي فيها تلك الحروف قال بعضهم لا يجوز صلواته هكذا في فتاوى قاضي  
خان وهو الصحيح كذا في المحيط **ومنها** اخذ حرفا ان كان الحذف من غير سبيل الايجاز  
والترجيم فان وجد شرايطه نحو ان قرأوا يا مال لا تقصد صلواته فان لم يكن عيالا  
الايجاز والترجيم فان كان لا يغير المعنى لا تقصد صلواته نحو ان قرأوا ولقد جاءهم رسلنا بالبينات  
وسيرنا القامنه خات وان غير المعنى تقصد صلواته عند عامة المشايخ نحو ان يقرأوا لم يترك  
بعض الايام منون بترك لا هكذا في المحيط وفي الفتاوى هو الاصح كذا في التناثر خلية وكذا  
نحو ان يقرأوا لم لا يظلمون فرائب فخذ في الالف من اقراءتور وصل نون يظلمون بها فرائب وان  
يقرأوا هم يحسبون انهم يحسبون ضنعا فخذ في الالف من انهم وصل النون بالنون لا تقصد  
الصلاة هكذا في الذخيرة في فصل ما حذف ما هو مظهر وفي اظهار ما هو محذوف  
**ومنها** زيادة حرف انا زاد حرفا فان كان لا يغير المعنى لا تقصد صلواته عند عامة المشايخ نحو  
قرأوا انهم عن المنكر بزيادة الباء هكذا في الخلاصة وكذا اخوان يقرأون ما خلقوا الذكر والاتي  
فاظهر الالف وكانت محذوفة واظهر الالف وكانت مفعلة في الدال هكذا في المحيط وان غير  
المعنى ان قرأوا ربيب مشوثة كان ولا ياي او متاين مكان متاين والذكر واللاتر كان  
سميعا لثقتي واقران الحكيم وانك بزيادة الواو تقصد هكذا في الخلاصة **ومنها** ذكر كلمة  
مكان كلمة على وجه البذل ان كان الكلمة التي قرأها مكان كلمة يقرب معناها وهي في القرآن  
لا تقصد صلواته نحو ان قرأوا مكان العليم الحكيم وان لم تكن تلك الكلمة في القرآن ولكن يقرب معناها  
عن ابي حنيفة ومحمد لا تقصد ومن ابي يوسف تقصد نحو ان قرأوا التائبين مكان التوابين  
وان لم تكن تلك الكلمة في القرآن ولا يقربان في المعنى تقصد صلواته بلا خلاف اذا لم تكن تلك







فقد قال ان تذكرانه كان مضافا الى ذلك وركع او ذكر بعض الكلمة وترك تلك الكلمة وذكر كلمة اخرى  
ففي هذه الصورة اوسا مشكلا بنقصد صلاة عند بعض المشايخ وبه كان يفتي الامام  
شمس الامية الحلواني ومن المشايخ من قال ان ذكر شطر كلمة لذكر كلمة يوجب ذلك فسادا  
فذكر شطرها يوجب فساد الصلاة وان ذكر شطر كلمة لذكر كلمة لا يوجب الفساد وذكر  
شطرها لا يوجب الفساد هكذا في الذخيرة والمحيط والمشطر حكم الكل هو الصحيح كذا  
في فتاوى قاضي خان ومنهم من قال ان كان لما ذكر من الشطر صحيح في اللغة ولا يكون  
لفوا ولا يفتقر به المقني يفتي ان لا يوجب فساد الصلاة ان كان الشطر المفرد لا معنى له  
ويكون لفوا ولم يفتي لفوا ولكن يكون مفعلا للمعنى يوجب فساد الصلاة وعمامة المشايخ  
على ان لا يفسد لان هذا مما لا يمكن التمسك به فصار في التمسك المدفع في الصلاة هكذا  
في الذخيرة والمحيط اذا خفص بعض حروف الكلمة فالصحيح انه لا يفسد صلاة لان فيه  
تأويل العامة كذا في المحيط لوقر القرآن في الصلاة بالالحان ان غير الكلمة تنفس وان  
كان ذلك في حروف المد واللين لا يفسد الا اذا خفت وان قرأ في غير الصلاة اختلف المشايخ  
وعامة منهم كرهوا ذلك كذا في الخلاصة وهو الصحيح كذا في الوجيز للمكرري وكرهوا الاستماع  
ايضا كذا في الخلاصة ونقل ابو القاسم الصنار البخاري ان الصلاة اذا لم يقرأ من  
وجوه وفسدت من وجوه يحكم بالفساد احتياطا لا في باب القراءة لان الناس يعمون  
البلوي كذا في النظمية ومما اذخاله التائيش في اسم الله تعالى في ادغاف صلاة  
هل ينظر ان تائيش الله في ظلل جنة التمام بالتاء قال محمد بن علي بن محمد الاديب  
نفسه صلاة لان التائيش لا يجوز ادخاله في اسم الله تعالى كما لا يجوز في قوله عز وجل  
والله الا هو الحي القيوم وقوله لم يلد ولم يولد واسماء ذلك لو حكى عن الشيخ الامام  
ابي بكر محمد بن الفضل انه لا يفسد صلاة لان التائيش في اسم الله تعالى في بعض  
مشايخنا صحوا ذكره العزيل رحمه الله هكذا في المحيط والذخيرة ذكر في الفوائد لو قرأ  
في الصلاة خطأ فاجتنب ثم رجع وقرأ صحيحا فالعبد في صلاة كجيزة وكذلك الاعراب  
لو قرأ النصب مكان الرفع والرفع مكان النصب او الخفض مكان الرفع والنصب يفسد صلاة

الباب الخامس في الامامة وفيه سبعة فصول الفصل

**الاول** في الجملة التي في سنة مؤكدة كذا في المتن والخاصة والمحيط ومحيط السرخسي  
 وفي القافية قال عامة متجانسا واحية وتوالمفيد وتسميتها سنة لوجهها بالسنة  
 وفي البديع غيب على الرجال العقلاء بالعنف الا حرا القادرين على الصلاة بالجمعة  
 به غير خرج واذا قاته الجملة لا يجب عليه الطلب في مسجد اخر بل جلاق بين اصحابنا  
 لكن ان في مسجد اخر ليصلي بهم مع الجملة فحسن وان صلي في مسجد فيه عمن وذكر  
 القدوري انه يجمع في اهله ويصلي بهم وذكر شمس الامية الاول في زماننا اذا لم يدخل  
 مسجد فيه ان يتبع الجماعات وان لا يخله صلي فيه وتسقط الجملة بالاعداء حتى لا يجب  
 على المريض والمقعور والزمن ومقطوع اليد والرجل من خلاف ومقطوع الرجل والمفلو  
 الذي لا يستطيع المشي والشيخ الكبير الفاجر ولا عم عند ابي حنيفة والصحيح انها  
 تسقط بالمرض والطيرة الباردة الشديدة والظلمة الشديدة كذا في الشيبين وتسقطهم  
 بالريح في الليلة المظلمة واما بالزها فليست بالريح عند راوكة اذا كان يدافع الاخشين

۱۰

واوحدوها وكان اذا خرجت نجاسة ان يجلسه قربة فيها الدين او يربده سفرًا واقامت الصلاة فيجب ان يوتره  
القائلة وكان قبة لمريض او عرج ضياع ماله وكذا اذا حضر العشا واقامت صلاته بنفسه تنزق  
اليه وكذا اذا حضر الطعام في غير وقت العشا ونفسه تنزق اليه كذا في السراج الرواحي المسجد  
اذا كان له امام معلوم وجماعة معلومة في محلة فصلي اهل فيه بالجماعة لا يباح تكرارها  
رفيه باذان ثان اما اذا صلوا بغير اذان يباح اجماعا وكذا في مسجد قارعة الطريقة كذا في شرح  
المجمع المصنف اذا زاد على الواحد في غير المحلة فهو جمعة وان كان معه صبي فقل كذا في  
الراجية السطوع بالجماعة اذا كان على سبيل التداعي فكونه وفي الاصل للصدر الشهيد اما  
اذا صلوا بجماعة بغير اذان وجماعة في ناحية المسجد لا يكره وتكرار في الاصل للصدر  
الشهيد اما اذا صلوا بجماعة بغير اذان وفي مكة في ناحية المسجد وقابل شمس الامة الملو  
ان كان سيوي الامام ثلاثة لا يكره بالاتفاق وفي الاربع اختلف المشايخ والاصح انه يكره  
هكذا في الخلاصة **الفصل الثاني** في بيان من هو احق بالامامة الاولى بالامانة  
اعلموا بحكام الصلاة فكل اية الميزات وهو الظاهر هكذا في البحر الرائق هذا اذا علم من  
الزاة قدر ما يجوز به سنة الزاة هكذا اية النبيين ولم يطعن في دينه كذا في الكفاية وهكذا  
في الزانية ويجنب النواحيث الظاهرة وان كان غيره اورد منه كذا في المحيط وهكذا في  
الناهي وان كان متبحرا في علم الصلاة لكن لم يكن له حظ في غيره من العلوم فهو اولي كذا  
في الخلاصة فان تساوا فافترسوا به علمهم بعلم القراءة يفتن في موضع الوقت ويحصل من  
موضع الوصل ويخوذلك من التدبير والتخفيف وغيرهما كذا في الكفاية فان تساوا  
فاورعهم فان تساوا فافترسوا في الهداية فان كانوا سوا في السن فاحسنهم خلقا  
فان كانوا سوا في حسيهم فان كانوا سوا فاصبحهم ومن ههنا كذا في فتح القدير في اكثر  
صلاة بالليل كذا اية الكافي فان استوا في الحسن فافترسوا في شأهم كذا في فتح القدير فكل  
من كان كل رتوا افضل لان المقصود كثرة الجملة ورعة الناس فيه اكثر كذا في النبيين هـ  
فان اجتمعت هذه الخصال في رجلين يفرق بينهما او الحيار في التوم كذا في الخلاصة هـ  
جماعة في دار ضيق في مصاحب اولي بان يتقدم الا ان يكون معه ذو سلطان او قاض  
فان تقدم المالك فاحد امنهم وكبره فهو افضل وان تقدم احد حار داره فافترسوا  
ومالكها وظيف فافترسوا جراحا بالاذن والاستيذان منه هكذا في التنازع راجية وكذا  
المستغفر اولي من البعير كذا في السراج الرواحي دخل المسجد من هو اولي بالامانة من  
امام المحلة فانما في المحلة اولي كذا في القنية والآخر اذا ام قوما حريبا فصلاة  
الكل جائزة واذا ام اميا ذكر في بعض المواضع يميز عند علمائنا وذكر شيخ الاسلام في ترك  
كتاب الصلاة اذا اخرس من امي اذا اراد الصلاة كان الامي اولي بالامانة والامها اذا  
ام الاخرس فصلاته مجازية بلا خلاف كذا في التنازع راجية وفي منية المصلي المني من  
المجانية اولي من المنيمن عن الحديث كذا في النهر الثاني فقم جلوس في المسجد الداخل وقوم في  
المسجد الخارج اقام المودع فقام اصنام من اهل الخارج فاقم وقام ام من اهل الداخل  
فاقم من يسبق بالشروع فهو المقتدون به لا كراهة في حقهم كذا في الخلاصة وجلان  
في الحق والصلاة سوا والا ان احد هاهنا قرأ فاقدم اهل المسجد غير الاخر فقامه اسوا  
وان اختار بعضهم اخرا واختار بعضهم غيره فالبعير للاكثر كذا في السراج الرواحي ليس



في الجملة الا واحد يصلح للامامة لا يلزمه ولا يثبت بتركه كذا في القنية **الفصل**  
**الثالث** في بيان من يصلح اماما بعينه قال المرحوم في تحرير الصلاة خلف صاحب  
هو من يدعي ولا يجوز خلف الراعي واليهي والقدره والمشهة ومن يقول بخلق التوا  
وخلصه ان كان هو من لا يجوز ولا يكون صاحب عجز الصلاة خلفه مع الكراهة والاذلا  
هكذا في التبيين في الخلاصة وهو الصحيح هكذا في السد ايع ومن انكر المواجه بنظر ان  
انكر الاسرا من سكة البيت المقدس فهو كافر وانكر المواجه من بيت المقدس لا يكون ولو سبها  
خلت منتهى او فاسق فهو مجزئ ثواب الجماعة لكن لا يبال مثل ما يبال خلف تقي كذا في الخلاصة  
الافتة اشياء في المذهب اما يصح اذا كان الامام يتجاني مواضع الخلاف بان يتوضا من  
الخارج النجس من غير السيلين كالعقد وان لا يكون في عن القبلة انما اذا فاعلت هكذا  
في النهاية في باب الوتر واشتد انه اذا جاوز المغرب كان فاحشا ولا يكون منقضا ولا  
شكا في ايامه وان لا يتوضا في الماء الراكد القليل وان يغسل ثوبه من المني ويذكر الياس  
منه وان لا يقطع الوتر وان يراعي الترتيب في العوايت وان لا يمسح رجب لاسم هكذا في النهاية  
والكفاية في باب الوتر ويتوضا بالماء القليل الذي وقفت فيه النجاسة كذا في الفتاوى  
قاضي خان ولا بالماء المستعمل هكذا في السراجية وذكر الامام الترمذي عن شيخ الاسلام المؤيد  
جواهر زاده انه اذا لم يعلم سنة هذه الاستنباط فيجوز الاقتداء به وبكره كذا في الكفاية  
والنهاية ولو علم مقتضى من الامام ما يفيد الصلاة على زعم الامام كمن المارة او  
الذكر او ما اشبه ذلك والامام لا يدري به كذا يجوز صلاته على قول الاكثر وقال بعضهم لا  
يجوز وجه الاول وهو الاصح ان مقتضى يدعي جواز صلاة امامه والمقتضى في حقه زاي نفسه  
فوجب القول بجوارها كذا في التبيين قال في الفتاوى في حق اقتداء الحنفية في الوتر من يري مذهب  
ابي يوسف ومحمد رحمهما الله هكذا في الخلاصة ويجوز ان يزعم المتبع بالمتوضين عند ابي  
يوسف وابي حنيفة رحمهما الله هكذا في هذا يتوذكر شيخ الاسلام هذا الخلاف فيما اذا لم يكن  
في المتوضين سنة فان كان منهم سنة فانه لا يبرم المتوضين هكذا في النهاية وانما  
اقتداء المتوضي بالمتبع في صلاة الجبارة في غير بلاد خلاف هكذا في الخلاصة ويجوز اقتداء  
المعتذر بالمعتذر ان اعتذر بها وان اختلف فلا يجوز كذا في التبيين فلا يجوز ان يصلي  
من به اختلاف يرج خلف من به سلس البول كذا في البحر الرائق وكذا الايضاح من به سلس  
البول خلف من به اختلاف يرج وخبر لا يرق الا ان الامام صاحب غدرين والمأمور بركب  
عذر كذا في الجوهرة النيرة ولا يصح الطاهر خلف من به سلس البول والطاهر ان خلف المتسا  
وهذا اذا قارن الوضوء والخف او طهر عليه هكذا في الزاهدي ويجوز اقتداء الفاسق بما  
الحق وما لا يصح على الجبيرة وكذا الامامة المقصد لغيره من الاصحى اذا كان باق من خروج  
الدم والركب على الدابة لمن كان معه على دابته والمؤمن لمثل ذلك والاربي للامامة هكذا في الخلاصة  
والافضل ان يصلي الورا وحده ان تعود بالامامة وتباعد بعضهم من بعض فان صلوا جماعة  
وقف الامام وسطهم كالنساء هكذا في الجوهرة النيرة وان تقدم ميم جاز كذا في النهاية  
وصلاتهم جماعة مكرهه كذا في الجوهرة النيرة والشرائح الوهاج ويصح اقتداء القارئ بالقارئ  
الذي يركع ويسجد لا اقتداء الساجد بالساجد بالمومي هكذا في فتاوى قاضي خان وفي نسخة  
القائم كما يؤم القاعد كذا في الذخيرة وهكذا في الحاشية وفي النظم ان ظهر قيامه من ركوعه جاز

بالاتفاق والافتة كذا عندنا وفيه اخذ عامة الفاضل خلافا للمذهب الكفاية ولو كان تقدم الامام  
عوج ووقف لم يغيرها يجوز وغيره اولى كذا في التبيين وتصلح المتفضل خلف المقرض كذا في  
الهداية وان لم يوافق الاخذ من كذا في التاخرانية ناقلا عن جامع الجوامع وان اقتدي  
بمتفضل بمقرض فافسده ثم اقتدي به في ذلك الرض وتوفي قضاء الزمة بالافساد جاز  
عندنا نقض هكذا في الكافي ولا يصح الاقتداء بالمتفوض المطبق ولا بالسكران فان كان يحن  
ويصيق يصلح اقتداء به في زمان الاتفاق هكذا في فتاوى قاضي خان قال العتية وفي الرواية  
الظاهرة لا فرق بين ان يكون لافاقته وقت معلوم او لم يكن فهو بمنزلة الصحيح في زمان  
افاقته ومن خلطه هكذا في التاخرانية ويصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت وصاحب  
الوقت وكذا اقتداء المسافر بالمقيم في الوقت لا خارج الوقت المقيم اذا احتار كفتين من  
العصر فزيت الشمس في مسافر واقفة به في هذه العصر لا يصح اقتداءه ومصلح  
ركعتي الظهر اذا اقتدي بمن يصلي الاربع قبل الظهر يجوز هكذا في الخلاصة ويجوز امامة  
الاعراب والاعرج والعبد وولد الزنا والفايق كذا في الخلاصة الا ان تكرر هكذا في المتن  
امامة الرجل للمرة جائزة اذا سوي الامام اماما ولم يكن في الخلوة اما اذا كان ه  
الامام في الخلوة فان كان ٢١ امام له من او لمض من محرم فانه يجوز وبكره كذا في النهاية  
ما قلنا من شرط الطحاوي ويصح اقتداء المرأة بالرجل في صلاة الجمعة وان لم ينو امامتها  
وكذا في العبدية وهو الاصح كذا في الخلاصة ولا يجوز اقتداء رجل وامرأة هكذا في الهداية  
وبكره امامة المرأة للنساء الصلوات كلها من الترابض والنوافل الا بصلاة الجبارة  
هكذا في النهاية فان فعلت وتفتت الامام وسطى ونفيا بها وتسطط من لا تزل الكراهة  
وان تقدمت بمثلين امامهن لم تقصد صلاتهن هكذا في الجوهرة النيرة وصلاتهن  
فوادي افضل هكذا في الخلاصة وامامة الحنفى المسئل للنساء جائزة ان تدين  
وان قام وسطى فسدت صلاتهن لوجود الى اذاعة ان كان الامام رجلا كذا في غيظ  
السرخسي وللرجال والحنفي مثله لا يجوز وامامة الصبي المراهق لصبيان مثله يجوز  
كذا في الخلاصة وعيا قول ابنه يلج يجمع الاقتداء بالقصيان به التراويح والسنن المطلقة  
كذا في فتاوى قاضي خان المحتار انه يجوز في الصلوات كلها كذا في الهداية وهو  
الاصح هكذا في المحيط وهو قول العامة وهو ظاهر الرواية هكذا في البحر الرائق ويجوز  
صلاة الاخرى اذا ضل منزهة وان كان قادرا على الاقتداء بالقاري هكذا في التاخر  
خاشية وامامة الامم قوما لا يميني جائزة كذا في السراجية اذا ام امي اميا وقاريا  
فضلا للجميع فافسده عنه اي خيفة وقلاصلة القاري وحده وامام اذا صلوا  
وحدها ففعل انه على الخلاف وقيل يصح وهو الصحيح هكذا في شرح مجمع البحرين للمصنف  
لو اقتدى الامم بغير القاري قيل تقصد وقال الكرخي ولو حضر الامم على قاري يصلي  
فلم يقتدي به وصحيا اختلفوا فيه الاصح ان صلاته فاسدة القاري اذا كان على باب  
المسجد ويجوز السجدة والامم في المسجد يصلي وحده فصلاة الامم جائزة بلا  
خلاف اذا كان القاري بغير صلاة غير صلاة الامم جاز لا يميني ان يصلي وحده فصلاة  
الامم جائزة بلا خلاف لا ينظر فراغ القاري بالاتفاق وذكر الامام الترمذي في  
ان لا يترك الامم اجتراده في ان لا يليل فخاره حتى يتعلم سنة ارجح من الصلاة



فان قصر لم يبدر عند الله تعالى كذا في الزاوية ولا يصح اقتداء القاري بالامي ولا بالآخر  
وكذا لا يصح اقتداء الامي بالآخر والرامي بالقاري والمستوفى في فضا ما سبق  
بمثله كذا في فتاوى قاضي خان ولا اقتداء باللاحق باللاحق وانزل بالراكب  
هكذا اية الخلاصة لا يصح اقتداء اصلي الظهر بصلو القمر ومضلي ظهر يومه بمضلي  
ظهر امسه ومضلي الحقة وكذا عكسه ولا اقتداء المفترض بالمتفعل والناذر بالناذر  
الا اذا نذر احدهما صلاة صاحبه فاقته في احدهما بالآخر فانه يصح ولا اقتداء من  
افسد تطوعه بمن افسد تطوعه الا اذا اشتراكا في نافذة فافسد احدهما اقتدي به  
احدهما بالآخر فانه يصح ويصح اقتداء الخالف بالخالف ولا يجوز اقتداء الناذر  
بالخالف ويصح اقتداء الخالف بالناذر هكذا في محيط السرخسي القاري اذا دام العزاة  
واللاسي في يجوز صلاة الامام والقاري ولا يجوز صلاة اللاسيين بالجموع كذا  
في الخلاصة ولا يصح اقتداء الصبي الذي ثوبه عيس ونقد ر عليه غسل بالمبتلي بالحدث  
الدام كذا في التناظر خاتمة ولا يجوز امامة الاشخ الذي لا يقدر على التكلم ببعض  
الحروف الا المتشبه اذا لم يكن في القوم من يقدر على التكلم بتلك الحروف فاما اذا كان  
في القوم من يقدر على التكلم بها فسدت صلاته وصلاة القوم ومن يقف في غير  
مواضعه ولا يقف في مواضعه لا ينبغي له ان يؤتم وكذا امن يتشبه عند الزاوية كثيرا  
ومن كان به ثمنته وهو ان يتكلم بالتأثير او فاء فامة وهو ان يتكلم بالفاء مرات  
واما الذي لا يقدر على اخراج الحروف الا بالجهل ولم يكن له ثمنته او فاء فامة فاذا اخرج  
الحروف اخرجها على الصحة لا يكره ان يكون اماما هكذا في المحيط في زلة القاري هـ  
القاري اذا اقتدي بالامي لا يصح شرعا حتى لو كان في التطوع لا يجزئ القضاء هو الصحيح  
وكل جواب عرفته في القاري اذا اقتدي بالامي ثم افسده على نفسه فهو الجواب  
بما رجل يقتضي بالمرأة او الصبي او الحدث او الحب ثم افسده على نفسه والاصل  
به هذه المسائل ان كان الامام ان كان مثل حال المقتدي او فاقه جازت صلاة  
انظر وان كان دون حال المقتدي صححت صلاة الامام ولا يصح صلاة المقتدي هـ  
هكذا في المحيط الا اذا كان الامام اميا والمقتدي قاريا او كان اخرس والمقتدي  
اميا فلا يصح صلاة الامام ايضا هكذا في فتاوى قاضي خان وذكر الفقهاء ابو عبد  
الله الجرجاني انما تقصد صلاة الامي والآخر من عند امي حنيفة اذا علم ان خلفه هـ  
قاريا اما اذا لم يعلم لا تقصد صلاته كما في الرواية لا فصل بين حاله العلم  
وحال الجهل كذا في الزاوية رجلان اقتتعا الصلاة معا ونوب كل واحد ان يكون اماما  
ايضا جبه فضلاتهما تامة وان كل واحد منهما صاحبه فضلاتهما فاسدة كذا في  
محيط الرضي لا بأس للرجل ان يؤتم الناس وعلى يد نية نصا وبه لا مستورة هـ  
بالشباب وكذا الوضوء في اصبعه خاتم فيه صورة صغيرة او صلي ومعة دراهم  
عليها تماثيل انما صغيرة كذا في فتاوى قاضي خان رجلا يصلي للامامة ولا يؤتم  
اهل كلته ويؤتم اهل كلته اخرى في شهر رمضان ينبغي ان يجر الى تلك الخلقة  
قبل دخول وقت العشاء ولو ذهب بعد دخول وقت العشاء يكره له ذلك كذا في  
الخلاصة النافذة اذا كان يؤتم يوم الجمعة ويحضر القوم عن متعة قال بعضهم يقتضي به

تزوج

في الجمعة

في الجمعة ولا تترك الجمعة بامامته وفي غير الجمعة يجوز ان يتحول الى مسجد اخر ولا يثم به هكذا في  
الظاهرية رجلا ام قوما وهم لم ياروه ان كانت الكراهة لنفسا وفيه الاثم الا امامة يكره  
له ذلك وان كان هو احق بالامامة لا يكره هكذا في المحيط ذكره تطويل الصلاة كذا في التبيين  
ويستفي الامام ان يطول بهم الصلاة بعد القدر المستنون ويستفي له ان يراهم حال الجماعة هـ  
هكذا في المحبرة النبوية رجلا ام قوما شهر اثم قال كنت مجوسيا فانه يحوي على الاسلام ولا يقبل  
قوله وصلاهم جازيه ويحرم بخر باشته يد او كذا القول صليتم بكم المدة على غير وضوء وهو  
مكروه لا يقبل عليه وان لم يكن كذلك واحتمل انه قال على وجه التورع والاحتياط انما واصل  
وكذا اذا قال كان في قومي قدر كذا في الخلاصة وكذا اذا كان ان الامام كافر او مجنون او امرأة  
او عتقته او اتي او صلي بغير احرام او حدثا او غيبا هكذا في التبيين **الفصل**  
**الرابع** في بيان ما يمنع صحتها اقتداء او ما يمنع المانع من الاقتداء اثنان شيئا منها  
طريق عام في الجملة والافقار هكذا في شرح الطحاوي اذا كان بين الامام وبين المقتدي  
طريق ان كان صليتا لا يرميه الجملة والافقار لا يمنع وان كان واسعا يرميه الجملة والافقار  
يمنع كذا في فتاوى قاضي خان والخلاصة هذا اذا لم يكن الصفوف متصلة على الطريق  
اما اذا انفصلت الصفوف لا يمنع الاقتداء ولو كان على الطريق واحد يثبت به الاتصال  
وبما ثلاث يثبت بالاتفاق وفي المتن خلاف على قول ابي يوسف يثبت ويحرم قول محمد لا كذا  
في المحيط ولو قام الامام بالطريق واصطف الناس خلفه في الطريق على طول الطريق ان لم  
يكن بين الامام وبين خلفه في الطريق مقتدا يرميه في الجملة جازت صلاته وكذا فيها  
بين الصف الاول والثاني الى اخر الصفوف كذا في فتاوى قاضي خان والمانع من الاقتداء  
في الغلات قد روي في مسان ومنه مسان وفيه مسان لا يمنع الاقتداء وان كان  
يمنع من الصفين او اكثر وفيه المسان كذا في اختلاف المشايخ وفي النوازل جعله  
كالسجد كذا في الخلاصة **مسألة** في عظم لا يمكن العبور عنه الا بالعلاج كالقنطرة وغيره  
هكذا في شرح الطحاوي فان كان بين الامام وبين المقتدي في الصفين والوقوف في الصفين  
وان كان صغيرا لا يجزئ في صفيه لا يمنع الاقتداء هو المختار هكذا في الخلاصة وهو الصحيح  
كذا في جواهر الاطلاق وكذا لو كان في المسجد الجامع هكذا في فتاوى قاضي خان وان كان على  
النهر جسر وعليه صفوف متصلة لا يمنع صحتها الاقتداء المن كان خلفه الزهراء فلا حاكم  
الصف بالاجماع وليس للواحد من الصفين الاجماع وفي المتن اختلاف على ما يرميه الطريق  
ان كان بينهما بركة او حوض ان كان نجسا لا توقيت النجاسة في جانب تجلس الجانبا الا لا يمنع  
الاقتداء وان كان لا يتجسس يمنع هكذا في المحيط **مسألة** من نام من الناس هكذا في هـ  
شرح الطحاوي اذا كان صف قائما من النساء خلف الامام وولاهن صفوف من الرجال فسد  
صلاة تلك الصفوف كلها استحسانا كذا في المحيط قوم صلو على ظهر ظلة في المسجد فقتلهم  
مهمهم ١٢٤٥ او طريق يجوز صلاتهم فان كن ثلاثا لا يظلم الرواية تقصد صلاته  
من الرجال الى اخر الصفوف ويجوز صلاة الباقيين وان كن صف واحد انفسد صلاة الكل  
وان كان الذين فوق الظلة بمذاهم من عتقهم ساجد صلاة من كان على الظلة كذا في فتاوى  
قاضي خان في فصل سائل الشكرية بوابه الشيخ الزاهد ابي الحسن الرستغني اذا كان  
في المسجد رف وعلى الرف صف من النساء اقتدين بالامام وتحت الرف صفوف من الرجال



هل يفسد صلاة من وقت خلف النساء قال لا يفسد امام يصلي برجال ونساء وصف النساء  
عبد الله صفت الرجال لنفسه صلاة رجل واحد الذي بين الرجال والنساء وصار ذلك  
كثرة ارجل بينهم وبينهم الا يربى لو كان بين صف النساء وصف الرجال ستره  
قد روي اخر الرجل كان ذلك ستره للرجال ولا يفسد صلاة واحد منهم وكذلك لو كان بينهم  
خابط قدر الذراع وان كان اقل من ذلك لا يكون ستره فان كانت النساء فوق ذلك  
الحائط الذي هو قدر الذراع فليس بستره وان كان قدر فانه فهو ستره لمن كان على  
الارض من الرجال ولا يكون ستره لمن كان على الحائط كما ان الحائط اذا كان بينه وبين الحائط  
لا يفسد الاقتداء ان كان كثيرا يجمع الاقتداء بالوصول الى الامام لو قصد الوصول اليه  
الاستنباط حال الامام ولم يشبهه كذا في الذخيرة ويصح ان كان صغيرا يجمع او كبير او  
نعتي الجمع الوصول وكذا اذا كان الثقب صغيرا يجمع الوصول اليه ولكنه لا يشبه عليه  
حال الامام سيما اذ روية هو الصحيح واما اذا كان الحائط صغيرا يجمع ولكن لا ينبغي حال  
الامام بينهم من قال يجمع الاقتداء وهو الصحيح هكذا في الحائط وان كان في الحائط باب  
مسدود لا يصح الاقتداء منه بين الوصول وقيل يصح لان وضع الباب للوصول فيكون  
المسدود كالفتحة هكذا في حيط السرحني المسجد وان كان كبير لا يجمع الفاصل فيه كذا في جيز  
الكردي ولو اقتدى بالامام في اقصي المسجد والامام في الحائط فانه يجوز كذا في شرح الطحاوي  
وان قام على سطح داره المتصل بالمسجد يجمع اقتداء وان كان لا يشبه عليه حال  
الامام كذا في فتاوى قاضي خان والخالصة وهو الصحيح الا اذا كان قريبا من الحائط  
حائط المسجد كذا في حيط السرحني واما في حال الكبر الذي بين داره وبين المسجد ولا  
يشبه حال الامام صح الاقتداء ولو قام على سطح المسجد كان خارج المسجد متصل بالمسجد  
الاقتداء لكن بشرط اتصال الصفوف كذا في الخلاصة ويجوز اقتداء خارج المسجد بالامام المسجد  
وهو في بيته اذا لم يكن بينه وبين المسجد طريق عام وان كان طريقا عاما ولكن سدت الصفوف  
حاز الاقتداء الحائز في بيته بالامام المسجد كذا في التتارخانية في الفتاوى ولو قام على  
سطح المسجد واقتدى بهامام في المسجد ان كان للسطح باب في المسجد لا يشبه عليه  
حال الامام يجمع الاقتداء وان اشبه عليه حال الامام لا يجمع كذا في فتاوى قاضي خان  
وان لم يكن له باب في المسجد لكن لا يشبه عليه حال الامام صح الاقتداء ايضا وكذا لو كان  
قام في المسببة متقربا بالامام المسجد كذا في الخلاصة **الفصل الخامس**  
في بيان مقام الامام والخاصة اذا كان مع الامام رجل واحد او صبي يعقل الصلاة قام  
عن يمينه وهو المختار ولا يتأخر عن الامام بظاهر الرواية هكذا في الحائط ولو وقف على  
سبيله جاز وقد اساء كذا في حيط السرحني ولو وقف خلفه جاز ولم يذ كر محمد الكراهية  
نعتا واختلف المشايخ فيه قال بعضهم بوجه هو الصحيح هكذا في البداية واذ كان معه اثنا  
ثلاثة خلفه وكذا اذا كان احدها صبي وان كان ثمة رجل وامرأة اقام الرجل عن  
يمينه والمرأة خلفه وان كان رجلا وامرأة اقام الرجل خلفه والمرأة وراءها وان كان  
معه رجلان وقام الامام وسطهما متقللا من جازة رجلان صلي في الصبح لو اتم اخذها  
بالاخر وقام عن يمين الامام في ثالثة وجذب المؤمن في نفسه قبل ان يكبر للاقتراح  
حكى عن الشيخ الامام ابي بكر كان لا يفسد صلاة قالموم حذبه الثالث الى نفسه قبل

التكبير

التكبير او بعده كذا في الحائط وفي الفتاوى العتائية هو الصحيح كذا في التتارخانية رجلان  
ام احدها صاحب يمينه فلا يفسد من الارض فجاءتا بشو دخل في صلاةهما فتقدم حتى جاوز موضع  
سجدة مقدرا ما يكون بين الصف الاول وبين الامام لا يفسد صلاة وان جاوز موضع سجدة  
كذا في الحائط ولو اجتمع الرجال والنساء والامانات والفتيات المراهقات يقو  
الرجال اقصى ما يلي الامام ثم الفتيات ثم الامانات ثم الفتيات المراهقات كذا في  
شرح الطحاوي وكذا لمن حضروا الجماعة الا للضرورة في الحرم والمغرب والوشى والفقير في اليوم  
عيا الكراهية في كل الصلوات لظهور الفساد كذا في الكافي وهو المختار كذا في التبيين  
ويستحب للمنفرد اذا قام الى الصلوة ان يتوضا ويكحل ويقرأ ويقرأ في التبيين  
الصفون ولا بأس ان يقرأ الامام بذلك كذا في البحر الرائق ويستحب للامام ان يقف باز الوسط  
فان وقت تسمية الوسط او يمسيرة فقد اساء لمخافة السنة هكذا في التبيين هـ  
ويستحب ان يكون بحذاء الامام من هو افضل كذا في شرح الطحاوي والقيام في الصف  
الاول افضل من الثاني وفي الثالث افضل من الثالث وان وجد في الصف الاول فوجه  
دور الصف الثاني بجزء الصف الثاني كذا في القنية وافضل مكان المأموم حيث يكون  
اقرب الى الامام فان تشاءت المواضع ففي يمين الامام وهذا احسن هكذا في الحائط كذا  
الرجل المرأة مسندة صلاة ولا يشرط **منها** ان تكون الحاذية مشبهة بصلح الجماعة ولا  
عبارة للفتن وهو الاصح كذا في التبيين حتى لو كانت صبيبة لا تشبه بغير ثقل الصلاة  
فحاذت لا يفسد صلاته كذا في الكافي **ومنها** ان تكون الصلاة مطلقه وهي التي لا ركوع  
وتسبيح وان كان يصليان بالاجماع **ومنها** ان تكون الصلاة مشتركة تحرمة واداء ونعتي  
بالشركة تحرمة ان يكونا يمينين تحرمة بالجملة تحرمة الامام حقيقة ونعتي بالشركة اداء  
ان يكون لهما امام فبالتحرمة تحقيقا او تقديره والمذكر بان تحرمة غير تحرمة الامام وبان  
اداء على اداءه حقيقة واللاحق بان تحرمة على تحرمة الامام حقيقة وبان اداءه فيما  
يقضي على اداء الامام تقديره والمسبوق بان يفيق التحريم مشترك في كل ما يقضي فلو  
حاذت الرجل المرأة فيكفصيا لا يفسد صلاته كذا في التبيين **ومنها** ان يكونا في  
مكان واحد حتى لو كان الرجل في الدكان والمرأة في الارض والدكان مثل قامة الرجل  
لا يفسد صلاته **ومنها** ان يكونا ملاحيل حتى لو كانا في مكان شدة بان كانا على الارض او في  
الدكان الا ان بينهما سطوة لا يفسد صلاته هكذا في الكافي وادنى الحائل قدر موشر  
الرجل وفلنظ غلط الاصبع والرجة تقوم مقام الحائل وادناه قدر ما يقوم فيه الرجل  
كذا في التبيين **ومنها** ان تكون الجماعة من الصلاة حتى ان المحنونة اذا حاذت لا يفسد  
صلاة كذا في الكافي **ومنها** ان يتوب الامام اساءتها او اساءة النساء وقت الشروع لا يفسد  
ولا يشرط حضور النساء بصحة **ومنها** ان تكون الحاذية في ركن كامل حتى لو كبرت  
في صف وركعت في اخر وسجدت في ثالث فسدت صلاة من عن يمينها ويبدأ بها  
وخلو من كل صف **ومنها** ان يكون جصتها متحدة حتى لو اختلفت لا يفسد ولا يشرط اختلاف  
الجهة الا خوف الكعبة او في ليلة مظلمة وصلى كل بالتحريم الى جهة والمعتبر في الحاذية  
الاستقام والكعب على الصحيح هكذا في التبيين والمرأة تتأذى الاجنبية والحرم والحليلة  
والصغيرة المشبهة والكبيرة التي يميز عن الرجال هكذا في الكافية ثم المرأة الواحدة تنفس

منه



صلاة ثلاثة واحد من غيرهما واخر عن يسارها واخر خلفها ولا تقصد اكثر من ذلك هكذا  
في التبيين وعليه الفتوى كذا في التناخانية والمراتب صلاة اربعة واحد عن  
يمينها واخر عن يسارها واثنان خلفها جانبا وان كان ثلثا افسد صلاة  
واحد عن يمينين واخر عن يسارهن وثلاثة ثلاثة خلفهن الاخر الصفوف وهذه اجواب  
الظاهر هكذا في التبيين ومما ذكروا في المسئلة لا تقصد كذا في التناخانية وفي فصل  
بما مقام الامام والمأمور **الفصل السادس** في ما يتبع الامام وفيه لا  
يتابعه اذا ادرك الامام في الشاهد وقام الامام قبل ان يتم المقتدي او سلم الامام في  
اجزاء الصلاة قبل ان يتم المقتدي في الشاهد وان يتم الشاهد كذا في التناخانية وان  
لم يتم اجزائه ولو تكلم الامام قبل ان يفرغ المقتدي من الشاهد فانتم الشاهد كما لو سلم  
ولو احدث الامام بعد اقبل فراق المقتدي من الشاهد ففسد صلاته هكذا في الخلاصة  
الامام اذا تشهد وقام من القعدة الاولى الى الثانية ففسد من خلفه الشاهد  
حتى لو قاموا جميعا فعليهم ان يمشوا في الشاهد ثم يتبع الامام وان كان في نية  
الركعة كذا في التناخانية ولو سلم الامام قبل ان يفرغ المقتدي من الدعاء الذي يكون بعد  
التشهد او قبل ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فانه يسلم مع الامام ولو رفع الامام  
راسه من الركوع والسجود قبل ان يسلم المقتدي ثلثا الصحيح انه يسلم مع الامام هكذا  
في فتاوى قاضي خان اذا رفع المقتدي راسه من الركوع والسجود قبل الامام بين في ان  
يقود ولا يصير ركوعين وسجودين كذا في الخلاصة ولو اخطأ الامام السجود فرفع المقتدي  
راسه بطلان انه سجدة واحدة حتى يفتي بطلان ان نوي الاولى او لم يكن في نية يكون عن الاولى وكذا  
ان نوي الثانية والمتابعة وان نوي الثانية لا تحير كانت عن الثانية فان شاز الامام  
فيما كان في التبيين وان رفع المقتدي راسه من السجدة الثانية قبل ان يضع الامام  
جبهته على الارض لا يجوز وكان عليه إعادة تلك السجدة ولو لم يعد ففسد صلاته هكذا  
في الخلاصة وفتاوى قاضي خان ولو اخطأ الموم السجود فسجد الامام الثانية فرفع الموم  
راسه وظن ان الامام في السجدة الاولى فسجد الثانية يكون عن الثانية وان نوي الاولى  
لا تحير لان النية لم تفسد فكلها باعترافه ولا باعتبار فعل الامام كذا في محيط  
السراج خمسة اشياء اذا ترك الامام ترك المقتدي ايضا فتابع تكبيرات العبد والقعدة الاولى  
وسجدة التلاوة والسجود والقنوت اذا خاف فوت الركوع هكذا في الوجيز للكردي وان  
كان لا يخاف يفتي بترك كذا في الخلاصة واربعة اشياء اذا تعدى الامام لا يتابع المقتدي نرا  
في صلاة سجدة عند الازاحة او قبل الصلابة في تكبيرات العبد او سجدة الجارية تحت  
اوقاف اليا لائمة ساهيا كذا في الوجيز للكردي فانما يقيد الى خمسة بالسجدة ومما ذكروا  
سلم المقتدي بوجهه وان قيد الى خمسة بالسجدة سلم المقتدي ولو لم يقف الامام على الرابعة  
وقام الى الخامسة ساهيا وتشهد المقتدي وسلم ثم قيد الامام الى خمسة بالسجدة  
فسدت صلاته كذا في الخلاصة وتسعة اشياء اذا ترك الامام في الموم ترك رفع اليدين  
في التسمية او الشان كان الامام في الصلاة وان كان في السجدة لا يجزئ خلاف الثاني  
وترك تكبيرة الركوع او السجود او التسمية فيها او التسمية او قراءة الشاهد وترك السلام او  
تكبيرات التسمية او الركوع والسجود قبل الامام في الركعات كلها قضى ركعة بلا قراءة كذا

في وجيز

في وجيز الكردي واذا تعدى قبل الامام وادركه الامام فيها جاز ولو كان يكره للمقتدي ان يفعل ذلك  
كذا في المحيط بصفة الصلاة **الفصل السابع** في المسبوق واللاحق المسبوق  
من يدرك الركعة الاولى مع الامام ولم احكام كثيرة كذا في التناخانية من ان ادرك الامام  
في الركعة في الركعة التي يجزئها لا ياتي بالثلاث كذا في الخلاصة هو الصحيح كذا في التبيين هو  
الصحيح هكذا في الوجيز للكردي سواء كان قريبا او بعيدا او لا يسلم لصحته هكذا في الخلاصة  
فاذا قام الى قضا ما سبق ياتي بالثلاث ويتقوى للقراءة كذا في فتاوى قاضي خان والجملة  
والظهيرية وفي صلاة الحافضة بالنية هكذا في الخلاصة ويمكن الموم من الشا اذا جهر  
الامام هو الصحيح كذا في التناخانية في فصل ما يفعل المصلي في صلاة فان ادرك  
الامام في الركوع او السجود تجزئ ان كان الكبر رايه انه لوق به او ركع في شي من الركوع او السجود  
يأتي به قايما والايام والايام ولا ياتي به اذا لم يدرك الامام في الركوع او السجود لا ياتي بهما  
وان ادرك الامام في القعدة الثانية بالثلاث يكبر للاقتحام ثم لا يخطا ثم يقعد هكذا في  
التناخانية في صلاة الصلاة **فصل الثامن** في ما يتبع الامام في الركعة الثانية من سبق كذا في  
محيط السراج واذا بدأ بقضائهما فانه قيل بقصد صلاة وهذا الصحيح هكذا في الظهير  
وذكر في مجمع الفتاوى انه يجوز عند بعض المتأخرين وعليه الفتوى كذا في المصنف والظاهر  
القول بالفساد كذا في التناخانية **فصل التاسع** في ما لا يقوم قبل السلام بعد قد تشهد الا في مواضع  
اذا خاف المسبوق المأمور زوال مدته او صاحب الفذر خاف خروج الوقت او خاف  
المسبوق في الجملة فحول وقت العصر او دخول وقت الظهر في العبد او في غير طلوع  
الشمس او خاف ان يسبقه المحدث لم لا ينظر فراق الامام ولا سجود السهو ما اذا كان  
لا تقصد الصلاة بخروج الوقت يتابع وكذا اذا خاف المسبوق ان يمر الناس وبين يديه  
فلا تنظر سلام الامام قام الى قضا ما سبق قبل فراقه كذا في وجيز الكردي ولو قام  
في غيرهما بعد فذر الشاهد وجزئ بركه تحريما كذا في فتاوى القدير في التناخانية وان قام قبل  
ان يقعد قدر الشاهد لم يجز ولو فرغ المسبوق قبل سلام الامام وتابع الامام في السلام  
فيل تقصد وقيل لا تقصد به يفتي هكذا في الخلاصة فرفع المقتدي **فصل العاشر** في ما لا يقوم  
الى القضا بعد التسليم يمين بل ينظر فراق الامام كذا في التناخانية ويمكن حتى يقوم  
الامام الى تطوعه ان كان صلاة بعدها فطوى او يستدبر المحراب ان لم يكن او يستقل من  
موضع او يرض من الوقت مقدرا لو كان عليه من السجدة او في التناخانية في باب  
صلاة العبد **فصل الحادي عشر** في المسبوق في بعض الركعات يتابع الامام في الشاهد الاخير  
واذا تم الشاهد لا يشغل بما بعده من الدعوات ثم اذا فعل تكلموا فيه ويمكن ان  
شجاع انه يكبر والشاهد ايم قوا اسنقه ان الله الله وهو المختار كذا في التناخانية هو  
والصحيح ان المسبوق بمنزلة الشاهد حتى يفرغ بعد سلام الامام كذا في وجيز  
الكردي وقت وقا قاضي خان وهكذا في الخلاصة وفتح القدير **فصل الثاني** في لو سلم مع الامام  
ساهيا او قبل ان يكبر سجدة السهو وان سلم بقية ركعة كذا في الظهيرية هو المختار  
كذا في جواهر الاحكام وان سلم مع الامام علم ظن ان عليه السلام مع الامام فهو سلام عند  
نفسه كذا في الظهيرية واذا سلم مع الامام ناسيا فظن ان ذلك لنفسه فكبر ونوي  
الاستقبال لا يصير خارجا بخلاف المستند اذا شك في كبره يبري الاستقبال كذا في فتاوى



قاضي خان **ومنها** انه يقضي اول صلاة في حق المرأة واخرها في حق الشاهد حتى لو ادرك ركعة  
من المغرب ففقد ركعتين وفقدت صلاة فماتت وقضى كل فاتحة وسورة  
ولو ترك القراءة في احديهما ففسد ولو ادرك ركعة من الرباعية فعليه ان يقضي ركعة بغير  
فيها الفاتحة والسورة ويشهد ويقضي ركعة اخرى كذلك ولا يشهد في الثالثة  
بالجاء في القراءة افضل هكذا في الخلاصة ولو ادرك ركعتين قضى ركعتين براءة ولو ترك في  
احدهما فسدت ولو كان الامام يقضي قراءة تركها في الشفع الاول وفي الشفع الثاني هـ  
فادركه فيه واقعدى به ياتي بالقراءة فيما يقضي حتى لو تركها فيه ففسد كذا في وجيزه  
الكردي **ومنها** انه مخير في يقضي الا في اربع مسائل احدها انه لا يجوز اقتداءه ولا اقتداء  
به فلو اقتدى مسبوق بمسبوق فسدت صلاة المسبوق بقرائه ولو ادرك الامام كذا  
في البحر الرائق ولو سبق احد المسبوقين المستساوين كنية ما عليه ففقد ملاحظا للاثر  
بلا اقتداء به صح هكذا في الخلاصة ولو كان الامام ان عليه سهوا ففسد للسهو فاقبضه  
المسبوق فيه لم يعلم انه لم يكن عليه سهوا فثابت له ان صلاة المسبوق فسد  
لانه اقتدى به موضع الاثر قال القمي ابو الليث في رسالته لا تقصد هكذا في الظهير  
وان لم يعلم ففسد صلاته في قول كذا في فتاوى جرحي خان هو المختار ووجهه في وجيزه  
الكثير وهو المأخوذ به كذا في العبادات ولو قام الامام الى الخامسة فقامت صلاة المسبوق  
ان فسد الامام قبل واسر الرابعة ففسد صلاة المسبوق وان لم يقعد لم يفسد حتى  
يقعد الخامسة بالسجدة فاذا قعدتها بالسجدة فسدت صلاة الكل هكذا في  
فتاوى جرحي خان ثانيا انه لو كبر فادى بالاشهاد يصير مستانفا طعا لا وجوب  
خلاف المنفرد بها انه لو قام الى قضا ما سبق به وعلى الامام سجدة تاسمها قبل ان يدخل  
معه كان عليه ان يقود فسجد معه ما لم يقعد الركعة بسجدة فان لم يقعد حتى يسجد يقضي  
وعليه ان يسجد بغير صلاة في المأخوذ بالترجمة السجدة لسهو غيره واما في  
بتكبير التشريق اتفاقا بخلاف المنفرد لا يجب عليه عند اية حنيئة رحمة الله كذا في فتح  
القدير والبحر الرائق **ومنها** انه يتابع الامام في السهو ولا يتابعه في التسليم والتكبير  
والتلبية فان تابعه في التسليم والتلبية فسدت وان تابعه في التكبير وهو يعلم  
انه مسبوق لا تقصد صلاة اليه ما لم يطمع الاجبة السجدة كذا في الظهيرية والمأخوذ  
التكبير بتكبير التشريق كذا في البحر الرائق **ومنها** ان الامام لو ترك سجدة تلاوة وعاد  
الى قضائها ان لم يقعد المسبوق ركعته بسجدة يبرق ذلك ويتابع فيها ويسجد سواها للسهو  
ثم يقوم الى القضا ولو لم يقعد فسدت صلاة ولو تابعه بعد تقييدها بالسجدة  
فيما فسدت رواية واحدة وان لم يتابعه حتى رواية كتاب الاصل ففسد ايضا كذا  
في فتح القدير وهكذا في البدايع والثنايا رخصة في قراءة الطلوع والمضرب هـ  
في شرح المبسوط للامام الرضوي والراجح الوهاج في الخلاصة ولو كان الامام لم يقعد الى  
سجدة التلاوة فصلاة المسبوق تامة على الاحوال كلها وعليه ان يقضي ما عليه كذا في  
الثنايا رخصة ولو ترك الامام سجدة تلبية وعاد الى ركبته فانه لم يتابعه فسدت  
وان قعد ركعته بالسجدة ففسدت الروايات كلها عما دام لم يقعد الاصل انه اذا اقتدى في  
موضع الاثر او اثره في موضع الاقتداء ففسد كذا في البحر الرائق واللاحق وهو الذي ادرك

اولا وفاته الباقي ليوم احدث او يقرى في المصالح او الطائفة الاولى في صلاة الخوف كانه  
خلف الامام لا يقرأ ولا يسجد للسهو كذا في وجيز الكردري ولو سجد الامام للسهو لا يتبعه  
اللاحق قبل قضاء ما عليه بخلاف المسبوق كذا في الخلاصة واللاحق اذا عاد بعد الوضوء  
ينبغي له ان يستقبل ولا يقضي ما سبقه الامام بغير قراءة يقضي مقدار قيام الامام وركع  
وسجدة ولو زاد او نقص فلا يقصر هكذا في شرح الطحاوي واذ الكبر في الامام ثم نام حتى  
صلى الامام ركعة ثم انتبه فانه يقضي الركعة الاولى وان كان الامام يصلي الركعة الثانية  
هكذا في الخبر ولو لم يستقبل بقضاء ما سبقه الامام ولكن يتابع الامام او لا ثم قضى ما  
سبقه الامام بعد تسليم الامام جازت صلاته عندنا هكذا في شرح الطحاوي والمسافر  
اللاحق اذا نوى الإقامة في حال اذا كان في صلاة مع الامام او احدث فدخل معه ثم صلاة هـ  
المسافر من خلافه في هذه الا فرغ الامام من الصلاة اما اذا لم يفرغ بعد يصلي اربع  
بالاتفاق كذا في المصنف والامام اذا ترك العقدة الاولى ذوات الاربع ناسيا فخلطه للاحق  
بان نام فانتبه او سجد فذهب وتوضأ ثم جاز وقد سبقه للمصنف بركعة لا يقعد في  
موضع القعود عند خلافه في السفر بخلاف المسبوق هكذا في الحزم المسبوق في الف لاحق  
في القضا يستتبع شي في محاذاة المرأة والقراءة والسهو والعقدة الاولى اذا تركها الامام  
وتابعه في موضع التسليم وفيه في الامام الاقامة اذ في المسبوق الركعة هـ  
بالسجدة كذا في الظهيرية رجل سبق بركعة صلاة هي من ذوات الاربع ونام خلف  
الامام في الثلاث الباقية ثم انتبه ياتي بحليله في حال نومه ولا يقرأ فيها ثم يقعد ثم يقرأ  
بالامام ثم يقعد ويصلي ركعة براءة ويقعد وتتم صلاته ولو نام في ركعتين وشك في ركعة هل  
ادركها مع الامام ياتي بالركعة التي هو شك فيها في اخر الصلاة هكذا في الخلاصة **ومنها**  
**يتصل به** **مسألة** اختلاف بين الامام والمأموم او بين القوم في وقوع الاختلاف  
بين الامام والقوم فقال القوم صليت ثلاثا وقال الامام صليت اربعاً ان كان الامام  
على السجدة يعيد الصلاة بقوله وان لم يكن على السجدة يعيد الصلاة بقوله ولو اختلف  
القوم قال بعضهم صليت ثلاثا وقال بعضهم صليت اربعاً والامام مع احد الفريقين يؤخذ  
بقوله الامام وان كان معه واحد كذا في الخلاصة واذ لم يكن مع الامام واحد وانما الامام  
الصلاة وانما القوم معه فمعه مستيقظين به صح اقتداء به كذا في المحيط ولو استيقظ هـ  
واحد من القوم انه صليت ثلاثا واستيقظ واحد انه صليت اربعاً والامام والقوم في شك  
ليس على الامام والقوم ثم كذا في الخلاصة ولا يستحب للامام الاعادة وعمل المتيقن  
بالنقصان الاعادة ولو كان الامام استيقظ انه صليت ثلاثا وواحد استيقظ بانها  
كان عليه ان يعيد بالقوم واعادة على الذي يتيقن بانها هكذا في المحيط ولو استيقظ  
واحد من القوم بالنقصان وشك الامام والقوم فان كان ذلك في الوقت اعادوها  
احتياطاً وان لم يعيدوا فلا شيء عليهم الا اذا استيقظت عدلان بالنقصان واخبر ابا ذلك  
كذا في الخلاصة امام صلي بقدر وذهب قال بعضهم هي الظاهر وقال بعضهم هي القصر  
فان كان في وقت الظهور في الظاهر وان كان في وقت الغم في الغم وان كان مستلخا  
للمزيتين كذا في الظهيرية **فتاوى** **السادس** في الحديث في الصلاة من  
سبقه حدث تركها يتي كذا في الكثير والرجل المرأة يخفى حكم الباب سواء كذا في المحيط ولا



يعتد بالنبي أحدث فيها ولا بد من الامانة هكذا في الهداية والكافي والاستيفاء افضل  
كذا في المتن وهذا في حق الكل عند بعض المشايخ وقيل هذا باحق المنزلة قطعاً واما  
الامام والمأموم انما كانا يجزان جنة فالاستيفاء افضل ايضا وان كانا لا يجزان فالنبي  
افضل صيانة لفضيلة الجماعة وصح هذا في الغنائم كذا في الجوهرية النبوية ثم لم يزل  
الناس يطعنون ان يكون الحجة موحياً للوضوء ولا يندبر ووضوءه وان يكون سائراً ولا  
اختيار للعبد فيه ولا يسيبه هكذا في البحر الرائق فاذا احدث في الصلاة من برد او  
غليظ او ريح او رقا في متعة افسدت صلاته ولا يني وان استشهد فان كان الحدث  
موجباً للفعل فكذلك وان كان موجباً للوضوء فان كان يفسد الايدي فكذلك خلافه  
لا يبيح بوضوء كذا في الخلاصة واذا ذكره القائلان من غير قصد يتوضأون كما  
لم يتكلموا في التقويم لا يني هكذا في المحيط ولو اصاب الصلح حدث بغير فعله كما لو اصاب  
منه قلة او رماة انسان نجي او مدر فنيش راسه او منى احد قرصه فادناه لا يجوز له الب  
في قول ابي حنيفة ومحمد هكذا في شرح الطحاوي ولو سقط من السطح مدر او لوح فتش  
راسه ان كان مبروراً واستقبل الصلاة خلافاً لابي يوسف وان كان مبروراً لم يفسد  
منه شيء من قال يني بلا خلاف ومنهم من قال في الاختلاف الصحيح وكذا لو كان  
تحت شجرة فسقطت من ثمره فخر حنة ولو دخل الشوك في رجل المصلي او سقط فدخل  
الشوك في حشفته فسأل منه الدم من غير قصد لا يني وكذا لو غصه زنبور فسأل  
الدم ولو عطس فسبغ احدث من عطاسه او شخخ في ريقه فبقي ريقه في يده وهو  
الصحيح كذا في الظهيرية ولو سقط من المارة اكرس بغير وضوء سفلوا بنت في قول  
جميعهم بخلافه يني عند ابي يوسف وعند غيره لا يني كذا في التبيين وان سأل من دخل  
به دم توضأ وغسل ويبي ولو غصه الدم حتى سأل او كان في موضع ركبتيه دمل فانفتح  
من عطاسه على ركبتيه في سجوده هذه الخبر في الحديث القائل لا يني على صلاته في المحيط  
اذ اعني في صلاته او جنب او فقهه يتوضأ ويستقبل الصلاة وكذا اذا نام في صلاته  
واخلم يستقبل ولا يني استخفاً واذا نظر الى فرج امرأة فانزل لا يني او انضح البول  
على ثوب المصلي اكثر من قدر الدرهم فانصرف فغسل لا يني في ظاهر الرواية هكذا في  
شرح الطحاوي ومنه ان ينصرف من ساعة حتى لو ادبر ركنه في الحدث او مكث مكانه قد  
ما يردى ركنه فسدت صلاته ولو قرأها هب نفساً وآتياً وقيل بالعكس والصحيح الف  
فيها والتسبيح والتلهيل لا يني النبي في الاصح كذا في التبيين ولو احدث الامام وهو راكع  
فرفع راسه وقال سمع الله لمن حمده او رفع راسه في السجود وقال الله اكبر فريده اداء  
ركن فسدت صلاة الكل وان لم يرد به اداء الركن فغيره روايتان عن ابي حنيفة رحمه الله  
هكذا في الكافي اما سبقة الحديث في السجود فرفع راسه مكبراً فسدت وان رفع راسه  
تكميلاً ففسدت فيسأل كذا في الوجيز ولو احدث في الصلاة في غير ركعة سائمة يني وان  
مكث يقظاً ساعة تقصد كذا في معراج الراهب **ومنها** ان لا يغسل ثوبه المحدث فلامنا  
بالصلاة لو لم يكن احدث (ما لا بد منه او كان من ضرورات ما لا بد منه او من توابه  
وتماته حتى اذا سبغ المحدث ثم نكلم او احدث منتهى الوقفة او اكل عند ضيقه او شرب  
او نحو ذلك لا يجوز له البس وكذا اذا جن او اغمر عليه او احبب هكذا في البدايع او نظر الى فرج  
امرأة

امرأة فامني هكذا في شرح الطحاوي ولو استنق من الاثنا عشر وهو محتاج اليه فتوضأ خارج  
له البس ولو استنجي فان كان مكشوف العورة غسل البس وان استنجي تحت ثيابه بحيث  
لا يكشف عورته جاز له البس هكذا في المصنف اذ استبقه الحدث فذهب ليتوضأ  
فانكشف عورته في الوضوء او كشفها هو قال القاضي ابو علي يستنجي ان لم يجد بها من ذلك  
تفقد صلاته كذا في النهاية واذا كشفت المرأة ذراعها للوضوء بطلت صلاتها وهو  
الصحيح واذا توضأ يتوضأ ثلاثاً وثلاثين وسبغ راسه بالمسح وسبغ راسه يستنق  
وياتي بشاير السنن وهو الاصح كذا في التبيين اما لو غسل اربعاً اربعاً يستقبل  
الصلاة كذا في التاتارخانية انا احدث والمأبود والبيرقريب اختاروا ثبوت من  
الامرين من الالهاف والترح والصحيح انه اذا ترح استنق كذا في الميزان وهو المختار كذا  
في الخلاصة احدث في منزله ما لم يتوضأ وتوضأ الوضوء والبيت اقرب من الخوض ان كان  
بينهما قليلاً من قدر صفتين لم تقصد صلاته وان كان اكثر منه تقصد ولو كان في بيته ماء  
ان كان غداً من السخري من الخوض فنيش الى البيت وذهب الى الخوض وتوضأ يني على  
صلاته هكذا في الخلاصة ولو وجد في الخوض موضعاً للتوضي فجا وزالي موضع ان كان بعد  
كصيف المكان الاول يني والافلاك اية الوجيز للكردي ولو توضأ من مكانه لم يني به راسه  
فذهب ومسح جاز له البس ولو لم يني كرحي قائم الى الصلاة ثم نكس استقبل هكذا في  
الخلاصة ولو نسي ثوبه فزج ورفع استقبل الصلاة كذا في التاتارخانية اذ استبقه الحدث  
وفي المسجد ماء في اثناء فتوضأ به كذا في المصنف الا ان الموضع صلاته جاز له البس ان كان  
حمل الاناء بيده واحدة كذا في المحيط رجل دخل منزله وبابه مغلق ففتحه فتوضأ فاذا  
خرج يغلق ان خاف السارق والاولا كذا في التاتارخانية وان ملا الاناء رجله بيدين لا  
يبي وان غلبه يد واحدة جاز له البس كذا في الجوهرية النبوية وان اصابته نجاسة ما يقف  
من جوار الصلاة فغسل يدها كانت من سبق الحدث منه يني وان كانت من خارج لا يني  
خلافاً لابي يوسف ولو كانت من خارج ومن سبق الحدث لا يني وان كانت في موضع واحد  
كذا في التبيين ولو اصابته ثوبه نجاسة ان امكنه التزع بان وجد ثوباً اخر فزع من ساعة  
اجزاء وان لم يمكنه التزع من ساعته بان لم يجد ثوباً اخر فان ادبر جزاء من الصلاة مع ذلك  
الثوب تقصد صلاته بالجماع وان لم يرد جزاء من الصلاة ولكن مكث كذلك لم تقصد وان  
طأ وان امكنه التزع من ساعته بان كان يجد ثوباً اخر فلم يزع ولم يرد جزاء من الصلاة  
اختلف اصحابنا قال ابو حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تقصد صلاته كذا في المحيط ولو  
سبغ المحدث في الصلاة فانصرف ليتوضأ فحدث منتهى الايجوز البس كذا في الفتاوى  
قاضي خان **ومنها** ان لا يظهر حدثه السابق بغير الحدث السماوي كذا في البحر الرائق فالما يصح  
يكن الحفين لو احدث وذهب ليتوضأ فذهب وقت مسحه في خلال وضوءه يستقبل الصلاة  
هو الاصح في الواحد التيميم في الصلاة فذهب فزج المالم بين وكذا المستحاضة اذا  
احدثت في الصلاة ثم ذهبت هكذا في المحيط السرخسي وكذا اما في الجيرة اذا ابراجرأته  
او حجاب الجرح السابل اذا خرج وقت الصلاة هكذا في التاتارخانية **ومنها** اذا كان  
مستنداً بان يرد اليه الامام ان لم يكن فزع الامام وكان يني لم يني جوارز الاقفا ولو  
فزع اما لا يعود ولو لم ينعما اختلفوا في فساد صلاته ولو لم يكن بينهما ماغ فلكم الاقفا



من مكانه من غير عود هكذا اية البحر الرايق والمنفرد بعد ما توضع بين اثنين  
الصلاة في بيته والرجوع الى الصلاة افضل هكذا في الكافي والامام كالمفرد  
ان فرغ امامه والاعادة ويتم خلفه خليفة كذا اية شرح الوقاية **ومما** ان لا يتركها بيته  
عليه بعد الحديث السماوي وهو صاحب ترتيب كذا اية البحر الرايق **ومما** اذا كان اماما  
ان لا يستخلف من لا يصلح للامامة فلو استخلف امرأة استقبل كذا في البحر الرايق  
**فصل** في الاستخلاف في كل موضع جاز له المفاضلة امام ان يستخلف وما لا  
يصح معه البتة فلا استخلاف فيه وكل من يصلح اماما للامام الذي سبقه الحديث في الابتداء  
يصلح لخليفته له ومن لا يصلح اماما له في الابتداء لا يصلح لخليفته كذا اية المحيط وصورة  
الاستخلاف ان يتأخر محمد ودا واخوه بعده فيلزم ان يكون من الصف  
الذي يليه ولا يستخلف بالكلام بل بالاشارة وله ان يستخلف من لم يجاوز الصفوف في  
الصلاة وفي المسجد ما يخرج منه كذا اية التبيين اذا احدث واستخلف رجلا من خارج  
المسجد والصفوف متصل تصنف المسجد يصح استخلافه وقصد صلاة الامام  
القوم في قول ابي حنيفة والي يوشى في صلاة الامام روايتان والاصح هو  
الفساد كذا اية فتاوى قاضي خان والاولي للامام ان لا يستخلف المسبوق وان استخلفه  
يتبني له ان لا يقبل وان قبل جاز كذا اية الظهيرية ولو تقدم بيته من حيث انتهى اليه  
الامام مؤادا انتهى الى السلام يقدم مدركا يسلمهم فلو انه حين ان صلاة الامام تهتف او  
احدث متعده او تكلم او خرج من المسجد فسدت صلاته وصلاة القوم تامة والامام الاول  
ان كان فرغ لقصد صلاته وان لم يفرغ نفسه وهذا الاصح كذا اية الهداية ولو ترك ركوعا يشير  
بوضع يده على كعبته او سجودا يشير بوضعه على جبهته او قراءة يشير بوضعه على فمه كذا اية  
البحر الرايق وان بقي عليه ركعة واحدة يشير باصبع واحد وان كان اثنين فباصبعين  
وسجدة التلاوة يضع اصبعه على الجبهة واللسان والسر ويحلق قلبه هكذا في الظهير  
هذا اذا لم يعلم الخليفة ذلك اما اذا علم فلا حاجة كذا اية التارخانية رجل اقتدي به  
بالامام يذوات الاربع فحدث الامام وقدم هذا الرجل والمتدي لا يدرى انه كم صلى  
الامام وما بقي عليه فان المتدي يصلح اربع ركعات ويقعد بكل ركعة احتياط كذا اية فتاوى  
قاضي خان في فصل المسبوق ولو استخلف لا جبا للخليفة ان يشير للقوم حتى يوردوا  
ما عليه من الصلاة ثم يتم بهم الصلاة ولو لم يفعل ذلك وصلى على صلاة الامام واخر ما علم  
حتى انتهى الى موضع السلام واستخلف من سلم بهم جازعتنا هكذا في المضاربات والامام  
الحديث يعلم امامه ما لم يخرج من المسجد او يستخلف رجلا ويقوم الخليفة في مقامه ينوي  
ان يتم الناس او يستخلف القوم غيره حتى لو لم يوجد شي من ذلك فتوضوا من جابها المسجد  
والقوم ينتظرونه ورجع الى مكانه وانتم صلاته بهم اجزاهم وان لم يستخلف الامام والقوم  
حتى خرج من المسجد فسدت صلاة القوم ويشترضا الامام وينبغي له في حق نفسه  
كالمنفرد كذا اية المحيط وان تقدم رجلا من غير تقدم احد وقام مقام الامام قبل ان يخرج  
الامام عن المسجد جاز له لو خرج الامام من المسجد قبل ان يجلس يصلي هذا الرجل الى  
الحجاب ويقوم مقامه فسدت صلاة الرجل والقوم لا تقصد صلاة الاول هكذا في  
فتاوى قاضي خان اذا كان خلف الامام شخص واحد وحدث الامام بغيره ذلك الواحد

للإمامة عينه الامام بالنية او لم يقينه ولو قدم الامام رجلا والقوم رجلا فالامام من قدمه  
الامام الا ان ينوي القوم ان ياتوا بالآخر قبل ان ينوي ذلك ولو قدم طائفة رجلا  
فالعبارة لاكثر وعند الاستواء قصد صلاة الكل وان تقدم رجلان فالسابق الى مكان  
الامام تعين وان استويا في التقديم واقتربا بعضهم هذا وبعضهم هذا افضل الذي  
يأتي به الاكثر صحبة وصلاة الاقل في سيدة وعند الاستواء يمكن الترجيح فتعقد  
صلاة الطائفتين هكذا اية التبيين ولو استخلف من اخر الصفوف ثم خرج من المسجد ان  
نوي الخليفة الامامة من ساعته صارا اماما فتفسد صلاة من كان يتقدمه و  
صلاة الامام الاول ومن عن يمينه وشماله من صفته ومن خلفه وان نوي ان يكون اماما  
اذا قام مقام الاول وتخرج الاول قبل ان يصل الخليفة الى مكانه وقبل ان ينوي الامامة  
فسدت صلاتهم وشروط جواز للصلاة الخليفة والقوم ان يصل الخليفة الى الحجاب  
قبل ان يخرج الامام من المسجد كذا اية البحر الرايق ولو استخلف فاستخلف الخليفة غيره قال  
النفيلي ان لم يخرج الاول ولم يأت الخليفة مكانه حتى استخلف جاز ويصير كان الثاني تقدم  
بفسده او قدمه الاول والا يجزى هكذا اية الخلاصة لو احدث وليس معه احد فلم يخرج حتى  
جاءه ائتم به ثم خرج كان الثاني في خليفة الاول عند اهتدائه هكذا اية الظهيرية اذا حضر من  
المرأة لم ان يستخلف وهذا اذا لم يقرأ قدر ما يجزى الصلاة او امرأة تجلس او خوف فحضر من  
المرأة من غير نسبان اما اذا قرأ ما يجزى الصلاة فلا يستخلف بل يركع ويخضع على صلاة  
فلو استخلف فسدت صلاته لانه لا حاجة اليه هكذا اية التبيين اذا انتهى المرأة اصلا  
يجوز الاستخلاف بالاجماع كذا اية القيني شرح الهداية مسأرا فتحدث الامام  
فاستخلف متقي لم يلزم المسافر الاتمام ولو استخلف مسافرا فهو الخليفة الاقامة لم  
يلزم القوم الاتمام كذا اية المحيط الرخسي فصل صلاة المسافر **وما يتصل بذلك**  
مسائل من ظن انه احدث فخرج من المسجد ثم علم انه لم يحدث استقبل الصلاة وان لم يكن  
خرج من المسجد يصلي ما بقي كذا اية الهداية وهذا بخلاف ما لو ظن انه اتم غير وضوء  
او كان ما سعى على الحنفية وظن ان مدة مسجده قد انقضت او كان ضيقا فربا بظنه  
مات او كان في الظاهر ظن انه لم يصل الحج او راي حرة في ثوبه فظن ان حاشته فانصرف حيث  
نفسه صلاة والداد والحياتة ومصلح الحياتة فتمت صلاة المسجد ومكان الصفوف في الصلاة  
لحكم المسجد ولم تقدم قدامة ولم يكن له شتره يعتبر قدر الصفوف خلفه وان كان بين  
يديه شتره فالحديث كذا اية التبيين وان كان يضيء وحده فوضع سجدة لكونه في المسجد  
وكذا اية التبيين وشماله خلفه كذا اية المحيط والمرأة ان تركت عن مصلاتها فسدت صلاتها لانه  
منزلة المسجد به حق الرجل ولهذا تقتكف فيه كذا اية التبيين ولو خاف المصلح سبق  
الحديث فانصرف ثم سبقه لسين له ان يسي كذا اية فتاوى قاضي خان وبطلت الصلاة في مسأله  
اذا طلع الشمس في البحر او دخل وقت الفجر في الجماعة او سقطت جسيمة بعد بره او زاله  
عنه المعذور واستخلف امتيا او قدم من عجز الركوع والسجود او كان ما سعى على الحنفية  
فتحت مدة مسجده وكان واحدة للامام اذا لم يكن واحدة له لا تبطل وتقبل تبطل او تنزع  
خفيه بغير سبيل بان كانا كاسعين لا يجتاج فيهما الله المعالجة في الشروع واما اذا كان الشروع  
بغير خفيف تمت صلاته بالاجماع او تعلم اتم سورة بان تذكرها او حفظها بالسمع ومن



بما ين غير اشتغال بالانقضاء اما لو تعلم حقيقة تمت صلاة هذا اذا كان متوقفا او اما ما  
حيث يجوز انما ممتا اذا كان يصلي خلف قارئ فممتا منهم انما تقصد واختار ابو  
الليث انما لا تقصد هكذا في النبيين وهو الصحيح كذا في الظهيرية او وجها وثوبا  
يجوز فيه الصلاة بان لم يكن فيه غائبة ما نفع من الصلاة او كانت فيه وعند ما  
يزيل به النجاسة او لم يكن عنده ما يزيل به النجاسة ولكن ربه او اكثر منه طاهر وهو  
سائر المصنوعة او كان المصلي متيما فقد رجع استقبال الماء او تذكر في نية عليه ولم يبق  
الترتيب بعد فلو كان متوضعا يصلي خلف من يقرأ المزمع الى اوصوتها وعلى الامام  
ما نية فتذكر المزمع الفاتية تلك صلاة المزمع وحده كذا في النبيين ثم اذا بطلت  
الصلاة في هذه الصلاة المسبلة لا تقبل الا ثلاث مسائل وهو ما اذا تذكر في نية  
او طلعت الشمس او خرج وقت الظهور في يوم الجمعة هكذا في الجوهرة البيرة فهذه  
اشتات عشر مسألة في الروايات المشهورة وقد رتب عليها مسائل منها اذا كان  
يصلي بالنسبة النجس فوجه ما يفسد به ومنها اذا كان يصلي الفضا فدخل عليه اوقات  
المكروهة من الزوال وتغير الشمس للزوب او طلوعها ومنها اذا صلت الامة بغير قرائع  
فامتنعت في هذه الحالة ولم تستمر عورتها من ساعته فهذه المسائل كلها اذا فرض لها  
واحدة منها نية ما قدر التمشه او نية سجود السهو بطلت صلاة ومن كان خلفه  
لو كان اماما ولو سلم وقليه سجود السهو فوضعه واحد منها فان سجد بطلت صلاة  
والا فلا ولو سلم القوم قبل الامام بقدر ما قد قدر التمشه ثم عرض له واحد منها بطلت  
صلاة دون القوم وكذا اذا سجد هو للسهو ولم يسجد القوم ثم عرض له هكذا في النبيين

**الباب السابع** في ما يفسد الصلاة وما يكره فيها وفيه فصلان  
**الفصل الاول** فيما يفسد الصلاة من قول وفعل والنوع الاول  
في الاقوال اذا تكلم في صلاة ناسيا او غامضا او خاطيا او ناسيا القليل او كثيرا تكلم لا صلاح  
صلاة بان قام الامام في موضع القعود فقال له المقتدي ان قد اوقف نية مريض القيا  
فقال له في اول صلاح صلاة ويكون الكلام من كلام الناس استقبال الصلاة عندنا كذا في  
المحيط هذا اذا تكلم قبل يتقدم قدر التمشه هكذا في فتاوي قاضي خان وهذا اذا تكلم على  
وجه يسمع منه فاما اذا تكلم على وجه لا يسمع منه ان كان بحيث يسمع نفسه تقصد صلاة  
كذا في المحيط وان لم يسمع وصح للوقوف لا تقصد كذا في الزاهد في وفي المنازل اذا تكلم في  
الصلاة وهو في النوم تقصد صلاة وهو المختار كذا في المحيط يفسد هذا السلام للصلاة  
عمدا او ما غيره فان كان يحفظ ان الصلاة تكلمه فمفسد وان كان ناسيا للصلاة  
فمفسد ولو سلم قبل رجل تقصد مطلقا كذا في شرح ابي الكارح المسبوق اذا سلم  
على ظن ان عليه ان يسلم مع الامام فهو سلام عهده بينك البنا كذا في الخلاصة فيما يتصل  
بمسائل الاقتداء مسائل المسبوق وهكذا في فتاوي قاضي خان في فصل بين يصلح الاقتداء  
به ولو سلم المسبوق مع الامام بنظر ان كان ذكر المصلي بها التقصا فسدت صلاته وان  
كان ساهيا لم عليه من القضا لا تقصد صلاة لانه سلام الساهي فلا يخرج من حرمة  
الصلاة كذا في شرح الطحاوي في باب سجود السهو رجل صلى العشاء فسلم على راس الركعتين  
فكان ظن انما تروجه او سلم في الظهور على راس الركعتين في ظن انما جمعة او المقيم سلم على راس

الركعتين على ظن انه مسافر فانه يستقبل الصلاة ولو سلم على راس الركعتين في ظن انما  
واحدة فانه يصلي صلاة ويسجد لسهو كذا في فتاوي قاضي خان والضايف ان السهو  
من السلام ان وقع في اصل الصلاة يوجب فسادها وان وقع في وصف الصلاة لا يوجب الفسا  
هكذا في المحيط في الفصل السابع عشر في سجود السهو ولو اراد ان يسلم على انسان ساهيا  
فقال السلام تذكر انه لا ينبغي له ان يسلم وهو في الصلاة فسدت تقصد صلاة كذا  
في المحيط ولو صلا في نية السلام تقصد صلاة لانه كلام معني ولا يرد بالاشارة ولو اشأ  
يريد به رد السلام او طلب من المصلي شيئا فاشأ ربه او برأسه بشئ او يلي تقصد  
صلاة هكذا في النبيين ويكره كذا في شرح منية المصلي لا يبرأ من سجود عظمي فقال  
المصلي يرحمك الله تقصد صلاة كذا في المحيط ولو قال العاطس يرحمك الله  
وخاطب نفسه لا يخرجه كذا في الخلاصة ولو عطف في الصلاة فقال اخر يرحمك الله  
فقال المصلي امين تقصد كذا في منية المصلي وهكذا في المحيط ولو عطف فقال له  
المصلي الحمد لله لا تقصد لانه ليس بجواب وان اراد به جوابه الاستغفار في صلى الله عليه تقصد  
هكذا في الترمذي ولو قال العاطس لا تقصد صلاة وينبغي ان يقول في نفسه والاحسن  
هو السكون كذا في الخلاصة فان لم يجد فهل يد اذ اخرج فالصحيح انه يجد فان كان مقتديا  
لا يجد سرا ولا علانية قوله كذا في الترمذي رجلان يصليان فقطس احداهما فقال رجل  
خارج الصلاة يرحمك الله فقالا جميعا امين تقصد صلاة العاطس لا تقصد صلاة  
الاخر لانه لم يدعه له هكذا في الظهيرية وقتا وفي قاضي خان في الفتاوي ولو قال له  
يرحمك الله وقال اخر امين لا تقصد صلاة من قال امين لانه لم يدعه هكذا في السراج الوهاج  
اذا قرأ القرآن او ذكر الله تعالى يبرأ بخطاب انسان امره بشئ او كرهه عن شئ تقصد  
صلاة فان اراد تنبيه من يشغل في الصلاة لا تقصد كذا في التهذيب ولو عرض  
للامام في شئ المأمور بامانه بان التقص به اصلاح الصلاة ولا يشح الامام اذا قام الي  
الاخرين لانه لا يجوز له الرجوع اذا كان الى القيام اخرج فلم يكن التسبيح عقيدة الكه افو الجهر  
الراعي ساقط عن المباح ولو وقع في غير امامية تقصد الا اذا عني به التلاوة وقود التعليم  
كذا في محيط الرحمن وتقصد صلاة في لغة مرة ولا يشترط فيه التكرار وهو الاصح هكذا  
في فتاوي قاضي خان وان فتح غير المصلي على المصلي فاحذ بعينه تقصد كذا في منية المصلي  
وان فتح على امام لم تقصد ثم قيل ينوي الفاتح بالفتح على امامية التلاوة والصحيح ان  
ينوي الفتح على امامية دون القراءة قالوا هذه اذا اراد على قبل ان يقرأ قدر ما يجوز به  
الصلاة او بعد ما قرأ ولم يتحول الى اية اخرى واما اذا قرأ او تحول ففتح عليه تقصد صلاة الفاتح  
والصحيح ان لا تقصد صلاة الفاتح بكل حال الا صلاة الامام لو اخذ منه على الصحيح هكذا في الكافي  
ويكره للمقتدي ان يفتح على الامام من ساعة الى ساعة كذا في منية المصلي فاحذ بعينه  
الامام من غير حاجة كذا في محيط السرخسي ولا ينبغي للامام ان يلجئ الى الفتح لانه يلجئ اليه  
الترأة خلفه وانه مكروه بل يكره ان يفتح قدر ما يجوز به الصلاة ولا يستعمل الى اية اخرى  
كذا في الكافي وتنبيه الى ان يردد الآية او يفتح ساكتا كذا في النهاية اخرج على الامام ففتح  
عليه من ليس في صلاة وتذكر في التلاوة قبل تمام الفتح لم تقصد ولا تقصد لان  
تذكره مضاف الى الفتح وفتح المراهق كالبالغ ولو سمعه المزمع من ليس في الصلاة ففتح على ما



يجب ان يبطل صلاة الكل ان التلثين من خارج كذا في البحر الرائق فافلا عن القنية اجبر  
 بما يسوءه واستخرج اوجبا يسوءه الله وازاد به جوابه نقصد صلاة وان لم يرد جوابه اد  
 اراد به اعلاه ان في الصلاة لا نقصد بالاجماع كذا في محيط السرخسي واذا اجبر بما يجبر فقال  
 سبحان الله اوله الا الله واكبر ان لم يرد به الجواب لا نقصد صلاة عند الكل وان  
 اراد به الجواب فسدت عند اي حنيقة ومحمد رحمه الله هكذا في الخلاصة ولو لم يرد غنة  
 عقرب فقال بسم الله نقصد صلاة عند اي حنيقة ومحمد رحمه الله كذا في الظهيرية  
 وقيل لا نقصد لانه ليس من كلام النبي وفيه النصاب وعليه الفتوى كذا في البحر الرائق  
 ولو قال عند زوية الضلال ولو وركب الله نقصد صلاة عند اي حنيقة ومحمد رحمه  
 الله ولو لم يرد نقصد بقي من التران لمجي ونحوها نقصد عندهم هكذا في الظهيرية  
 من غير فقال عند قيا فيه او عند الخطا بسم الله لا يحمق من المشتقة والوجه لا  
 نقصد صلاة وعليه الفتوى هكذا في المعربات في الجامع الصغير للصدر الشهيد  
 وفي قوله ان الله وان اليه راجعون اذا انا الجواب نقصد صلاة عند الكل ولو قال اللهم  
 صل على محمد او قال الله اكبر لا نقصد صلاة بالاجماع ان لم يرد به الجواب اما اذا اراد  
 الجواب قال بعضهم نقصد صلاة عند الكل وهو الظاهر ولو صلي على النبي صلى الله عليه  
 وسلم في الصلاة ان لم يكن جوابا لغيره لا نقصد صلاة وان سمع اسم النبي صلى الله عليه  
 وسلم فقال الجواب لم نقصد صلاة ولو قرأ رجل ما كان يحمد ابا احد من رجاكم  
 وصلي عليه رجل في الصلاة لا نقصد صلاة وكذا لو قرأ ذكر الشيطان فقال وهو  
 في الصلاة لعنه الله لا نقصد صلاة ولو نادى رجل فقال افروا الناحية لاجل الممات  
 فقرأ المسبوق نقصد صلاة وبقي هكذا في الخلاصة ولو استند شرا يوجد غيبة في التران  
 مثل قول الشاعر ارايت الذي يكذب بالدين فذلك الذي يدع اليتيم وقوله ويجزموه وينكر  
 عليهم وسيف صده ورفقهم مومنين وازاد به استناد الشارح نقصد هكذا في محيط  
 السرخسي ولو انشأ شعرا او خطبة ولم يكل بلسانه لا نقصد وقد اساء كذا في منية  
 المحيط في الفتاوى ولو تذكر في صلاة فتدبر حديثا او شعرا او خطبة او مسيلة بكرة  
 ولا نقصد صلاة كذا في السراج الوهاج ولو جرد على لسانه نبح فان كان يفتاد ان  
 يجرب به كلامه نقصد صلاة والا فلا لا ينجله ذلك من التران كذا في محيط السرخسي  
 وان قال بالعارسية ارمي من جملته نعم ان كان ذلك عادة له نقصد والا فلا كذا في  
 فتاوى قاضي خان ان دعاءا يستحيل سؤاله من العباد مثل العافية والمغفرة  
 والرزق بان قال اللهم ارزقني الحج او اقر لي لا نقصد ولو دعاءا لا يستحيل سؤاله  
 من العباد مثل قول اللهم اطفئني او اقض ديني او زوجني فانه يقصد ولو قال اللهم  
 ارزقني فلاحه فالصحيح انه يقصد لان هذا اللفظ ايضا يستعمل فيما بين الناس ولو  
 قال اللهم اقر لي ولو الى لا نقصد لان موجود في التران كذا في محيط السرخسي وان قال  
 اغفر لاني اولي او لاني اولي فاستدت صلاة كذا في السراج الوهاج ولو قرأ الامام اية  
 التتريب او الترهيب فقال المستدبر صدق الله وبلغت رسلي فكذا لا نقصد  
 صلاة كذا في فتاوى قاضي خان وهكذا في الظهيرية المحيطة كلما يقرأ اية التي آمنوا  
 رفع راسه وقال لميكائيل لا احسن ان لا يغفل ولو غفل فليل لا نقصد صلاة كذا في محيط

الله  
 صلي

السرخسي

السرخسي وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان في المسائل المتعلقة بقراءة التران ولو لم يكن الجاح  
 في صلاة نفسه كذا في الخلاصة ولو كان في ايام التتريق الله اكبر لا نقصد صلاة كذا في فتاوى  
 قاضي خان واذا اراد في الصلاة وازاد به الاذان فسدت في قول اي حنيقة كذا في المحيط  
 واذا سمع الاذان فقال مثل ما يقول المؤذن ان اراد به جوابه نقصد والا فلا وان لم يكن له  
 شيء نقصد هكذا في محيط السرخسي ولو وسوسه الشيطان فقال لا حول ولا قوة الا بالله  
 بالله العلي العظيم ان كان ذلك في امر الاخرة لا نقصد وان كان في امر الدنيا نقصد كذا في  
 التتريق اذ انشئ الشاهد في اخر الصلاة فسلم ثم تذكر واشتغل بقراءة الشاهد في  
 قرا البعض سلم قبل اتمام الشاهد فسدت صلاة في قول اي حنيقة يرسف رحمه الله  
 لا في القعدة اترقت بالعود الي قراءة الشاهد فاذ سلم قيل اتمام الشاهد نقصد  
 صلاة ثم قال محمد رحمه الله لا نقصد صلاة لان فقره ما ارغض كلم بالعود الي قراءة  
 الشاهد وانما ارغض بقدر ما قرا ولم يترقض احلا لان قرا الشاهد القعدة  
 والضرورة الي رخصه وعليه الفتوى وعن هذا الاختلاف المشايخ في مسألة لا رواية لا  
 اذا نسى الناحية والسورة حتى ركع فتدبر في ركوعه فان شغف قايما للزوجة ثم ندم  
 فمسح ولم يعد الركوع قال بعضهم نقصد صلاة لانه انتصب قايما للزوجة اترقت  
 ركوعه فاذا لم يعد الركوع نقصد صلاة وقال بعضهم لا يترقض كل الركوع اذ لم يترقض  
 احلا لان الرخص كان لاجل الزوجة فاذا لم يقرأ احلا ركع لم يكن كذا في فتاوى قاضي خان  
 ولو ان في صلاة او ساق او ركع فارتفع بكاه فحصل له حروف فان كان من ذكر الحنية او  
 النابض صلاة تامة وان كان من دحج او مهيبة فسدت صلاة ولو تلوه كثره  
 الذوب لا يقطع الصلاة ولو يكن في صلاة فان سال دمه من غير صوت لا نقصد  
 صلاة وتفسيره الاين ان يقول آة وتفسيره التاوه ان يقول آة كذا في التاوا  
 وتو قال اخ اخ نقصد بالاجماع وان لم يكن مسوقا لا يقصد ويكره لانه ليس بكلام كذا في  
 محيط السرخسي ولو نوح انزل من موضع سجوده ان كان في غير موضع لا نقصد صلاة  
 كالتمسك بكن اما بغيره وان كان مسوقا بان يكون له حروف صحابة فهو بمنزلة الكلام  
 ويقطع الصلاة هكذا في الخلاصة واذا استحق الدابة يقول هو اوتى في القلب يقول  
 هو يقطع وان ساقا بما ليس بحروف صحابة لا يقطع الصلاة وكذا اذا نوحا بما  
 حروف صحابة قطع هكذا في الذخيرة ويقصد الصلاة التناجج بالهديان لم يكن  
 قد فوجئ اليه وحصل منه حروف هكذا في التبيين ولو لم يطلع له حروف فانه لا يقصد  
 اتفاقا لكنه مكره كذا في البحر الرائق وان كان بعد ريان كان مدعوعا اليه لا نقصد  
 لعدم امكان الاجترار عنه وكذا في الاين والتاوه اذا كان بعد ريان كان مكرها لا يملكه  
 نفسه فصا وكالمطس والجس وورعطين او جسا فحصل منه كلام لا نقصد كذا في  
 محيط السرخسي ولو نتجح لا صلاح صوتة وخسبته لا نقصد على الصحيح وكذا لو اخطا  
 الامم نتجح للمقتدي بهتدي الامم لا نقصد صلاة وذكر في الفاية ان التناجج  
 لا يلام انه في الصلاة لا يقصد كذا في التبيين ويقصد ما قرأه من صحيفته في  
 حنيقة وان لا يقصد وان حمل المصحف وتقلب الاوراق والنظر فيه عمل كثير  
 وللصلاة عند وعلي هذا التاوه ان موصوعا يتهد به ولم يجل وهو لا يجل ولا يجله او خرا



المكتوب في الجواب لا تقصد ولا ان التلقين بين الصحيح تعلم ليس من اعمال الصلاة وهذا يوجب  
التسوية بين المحمّل وغيره فتفسد بكل حال وهو الصحيح هكذا اية الكافي ولو كان يحفظ  
الزبان وقراءة من مكتوب من غير حمل المصحف فالواضح انفسد صلاته لعدم الامر به ولم  
يحصل به المختصر ولا يجمع الصغير بين ما اذا قرأ قليلا او كثيرا من المصحف قال بعض  
المشايخ ان قراءة اية بنفسه صلاته والا فلا وقال بعضهم ان قراءة مقدار الفاتحة  
تفسد والا فلا كذا اية التبيين ولو نظر الى مكتوب هو قرآن ومنها لا خلاف فيه لاحد انه  
يجوز كذا اية النهاية وفيه اجماع الصغير الحسبي في نظرنا كتاب من الفقه في صلاته  
وقد لا تقصد صلاته بالاجماع كذا اية التي تارخانية اذا كان المكتوب بين الجاهل غير  
الزبان فنظر المصلي الى ذلك وتامل وفهم فيما قول الى يوشف رحمه الله لا تقصد وبه اخذ  
مشايخنا دينا قيا من قوله بعد تفسد كذا اية الذخيرة والصحيح انه لا تقصد صلاته  
بالاجماع كذا اية الهداية ولا فرق بين المستعمل وغيره على الصحيح كذا اية التبيين ولو قرأ  
من الانجيل او التوراة او الزبور وهو كسب الزمان او لا يحسن فسدت صلاته كذا اية  
فتاوى قاضي خان السور الثاني في الافعال المفصلة للصلاة الاكثر فيفسد  
الصلاة والقليل لا كذا اية محيط الرحيق واختلافوا في الفاصل بينهما على ثلاثة اقوال  
الاول ان ما يقام باليدين عمادة كثيرة فانه فعل واحد كالتميم وليس التيميم وتشد  
الراويل والرمي عن القوس وما يقام بيد واحدة قليل وان فعل بيد من كثره التيميم  
وخل السر او يد وليس التمسوة ونزعها ونزع الخياشيم هكذا اية التبيين وكل ما يقام بيد  
واحدة فهو يمين ما لم يتكرر كذا اية فتاوى قاضي خان والثاني ان يفوض الى رأي المتبلي به  
وهو المصلي فان استكثره كان كثيرا وان استقله كان قليلا وهذا اقرب الاقوال الى  
راي ابي حنيفة رحمه الله والثالث انه لو نظر الى ما ظهر من يمينه ان كان لا يشك انه في  
خير الصلاة فهو كثير فيفسد وان شك فليس بفسد وهذا هو الاصح هكذا اية التبيين  
وهو احسن كذا اية محيط الرحيق وهو اختيار القاضية كذا اية فتاوى قاضي خان والخلاصة  
ان تقلد شيئا او نزع لا تقصد صلاته وكذا اذا نزع يدا او حمل شيئا خفيفا يحمل بيده  
واحدة او حمل شيئا او ثوبا على ما يقام لم يفسد صلاته كذا اية فتاوى قاضي خان وان  
حمل شيئا بحيث يتكلف به ولم سوته فسدت صلاته كذا اية الظهيرية وان اكل او شرب  
عامدا او ناسيا ففسد صلاته كذا اية فتاوى قاضي خان في الفتاوى اذا كان بينه  
استسائه شيء من الطعام وابطله ان كان قليلا دون المحصة لم يفسد صلاته الا  
انه يكره وان كان مقدارا المحصة فسدت كذا اية السراج الوهاج وهكذا في التبيين  
والبدائع ونزع الطلوي ذكر التلوي وهو الاصح هكذا اية السراج الوهاج ولو ابتلع دمثا  
بين استسائه لم يفسد اذا كانت القليلة للريق هكذا اية السراج الوهاج في النصاب  
رجل اكل او شرب قبل الشروع في الصلاة ثم شرع في الصلاة وسقي في فيه فضل طعام او  
شراب فاكل او شرب ما يقضي لا تقصد صلاته وتحليم الفتوى بكونه لو كان بين استسائه  
شيء وهو في الصلاة فابطله لم يفسد صلاته وان كان مقدارا المحصة وهو قول ابي  
حنيفة وابي يوشف رحمه الله كذا اية المعراج ولو ابتلع دما خرج من استسائه لم يفسد  
صلاته اذا لم يكن ملاء الم كذا اية فتاوى قاضي خان والخلاصة والمحيط ولواحدة سمسة

من خارج وابطلوا فسدت وهو الاصح ولو اكل شيئا من الخلاوة فابتلع فيها فدخل في الصلاة  
فوجد خلواتها فيه فابتلوا لا تقصد صلاته ولو اكل الفانيه او السكرية فيه ولم يصبه  
لكن يصبغ والخلاوة تقصد الى خوفه بنفسه كذا اية الخلاصة وهو المختار كذا في الظهيرية ولو  
مضغ العلكة كثيرا فسدت كذا اية محيط الرحيق اذا اكل الفوفلة فلم ينفصل منها شيء ان كثر  
ذلك فسدت من اجل انه قبل كثيرا وان انفصل عنها شيء ودخل حلقه فسدت ولو قبل واما  
اذا لم يملكه ودخل ريقه لم يفسد ولو وقع بنا فيه برودة او فطرة او بلع فابطله فسدت  
كذا في السراج الوهاج ولو رضع المصلي القليلة في المرحمة لا تقصد صلاته كذا اية فتاوى  
قاضي خان ولو وضع القليلة في السراج وهو يصبغ لا تقصد صلاته لانه قليل كذا اية  
السراج الوهاج ناقلا عن الفتاوى اذا قاء ملاء الم يبتقض طارئة ولا تقصد صلاته  
وان قاء اقل من ملاء الم لا يبتقض طارئة ولا تقصد صلاته وان قاء ملاء الم وابطله  
وهو يقيد بغيره ان يحجمه بنفسه صلاته وان لم يكن ملاء الم لا تقصد صلاته في قول ابي يوسف  
رحمه الله وتفسد به قول محمد رحمه الله والاخطأ قول كذا اية فتاوى قاضي خان وان تقي  
فان كان اقل من ملاء الم لم يفسد صلاته وان كان ملاء الم لم يفسد صلاته كذا اية  
المحيط المشي في الصلاة اذا كان مستقبل القبلة لا يفسد اذا لم يكن متلاحقا ولم يخرج  
من المسجد وفي النصاب ما لم يخرج من الصف فكذا اية المنية واذا استدبر القبلة فسد  
كذا اية الظهيرية لو شئني به صلاته مئة اضعف واحدا لم يفسد صلاته ولو كان مقدرا  
صغيرا ان شئني دفعة واحدة فسدت صلاته فان شئني اضعف ووقف ثم اضعف  
لا تقصد كذا اية فتاوى قاضي خان رضع اليدين لا يفسد الصلاة اما سقوط الحاد ومن  
الرجلين يفسد ويرجل واحد لا يفسد كذا اية الخلاصة وان حرك رجلا واحدة لا فعلي  
الده والافقصد صلاته وان حرك رجليه يفسد واعتبر هذا القابل للرجلين  
بالكل لا يدين بالكل برجل واحدة بالكل بيد واحدة وقا تيميم ان حرك رجليه  
قليل لا يفسد صلاته كذا اية المحيط وهو الاوجه هكذا اية التجار والرجل ولو حرك القادر  
صليبه من القبلة فسدت صلاته ولو حرك وجهه دون صدره لا يفسد هكذا اية الزا  
هذا اذا استقبل من ساعة كذا اية الذخيرة ولو ركب الدابة فسدت صلاته لانه لا  
البيدين وان نزل من الدابة لم يفسد كذا اية فتاوى قاضي خان رجل نزع المصلي من مكانه  
ثم وضعه من غير ان يجول بين القبلة لا يفسد صلاته وان وضعه على الدابة ففسد كذا  
في السراج الوهاج ولو نزع على الامام من غير عذر فسدت صلاته كذا اية فتاوى قاضي  
خان وفي فتاوى المصلي في الصحرا رجل يضيئ فخر عن موضع فيليه مئة ارجوه  
لا يفسد صلاته ويعتبر مئة ارجوه من خلفه وعن يمينه وعن يساره ويعطى هذا  
القدر حكم المسجد كذا اية محيط الرحيق في الموضع من هذا الموضع لم يضر عن المسجد ولا  
يعتبر الخط في هذا الباب حتى لا يخطوا خطأ ولم يخرج من الخط ولكن تخرج ما ذكرنا من  
الموضع فسدت صلاته كذا اية المحيط في ما ينع صبي الاجتهاد ولا يجمع ولو كان  
في الصف فخره فدخل رجل في تلك الفرجة فتقدم المصلي حتى وسع عليه المكان فسدت صلا  
كذا اية خزانة الفتاوى وهكذا اية القنية رجل صليا المخر في منزله في دخل واقتدي  
به يصبغ الممر بظنوعا فقام الامام الى الرابعة ناسيا ولم يقعد على الثالثة وثالثة فسد



قالوا فسدت صلاة الامام والمقتدي كذا في فتاوي قاضي خان في فصل فيمن يصح الاقتداء  
به قتل القريب والحية في الصلاة لا يفسد الصلاة سواء حصل بغيره او بغيره  
وهو الاظهر وفي مجموع النوازل فان وقع هذا المقتدي فاحذر الفعل ليدوم وشي اليه لا  
تفسد وان صار قد ام الامام كذا في الخلاصة ويستوي فيه جميع انواع الحيات هو  
الصحيح كذا في الهداية وانما يتباح قتل الحية والقريب في الصلاة اذا مرتين يديه  
وخاف ان يؤذيها فاما اذا كان لا يفي فالاذي فيكون كذا في المحيط ولورحمي ثلاثة احوار  
يملك الولا او قتل الثلاث على الولا او تنف ثلاث شعرات على الولا او التحل لنفسه صلاة  
كذا في النظم هيريه وفي الحجة قال بعض المشايخ اذا رمي حجر او منبسط ذراع او قد هابط قس  
ورمي نحو الخواض فسدت فسدت صلاة بجر واحد كذا في الفتاوى خاتمة وعن الحسن رحمه  
الله في المحيط على الدابة اذا ضرب الاستخراج السيوف فسدت صلاة وتبعضهم قالوا ان ضربا  
مرة او مرتين لا تفسد صلاة وان ضربا ثلاثا في ركعة واحدة تفسد صلاة يريد  
اذا ضرب بها على الولا كذا في المحيط ولورحمي انسا فابعد واحدة او بسوطه تفسد كذا  
في حنية المحيط ولورحمي ط يراعي لم تفسد لكنه يكره كذا في الخلاصة ولو خلع الحنف  
وهو واسع لا تفسد كذا في محيط الرحيمي ولو لم يمس الحنف فسدت صلاة ولو لم يمس  
ذاتة او امرتها او نزع السراج فسدت صلاة كذا في فتاوي قاضي خان ولو كتب قدر  
ثلاث كلمات في صلاة تفسد وان كان اقل لا يؤذي الفتاوى في نقد بيز ثلاث كلمات في مجموع  
النوازل كذا في الخلاصة وان كتب على الهواء او على بدنه شي لا يفسد وان  
كثر كذا في السراج الوهاج ولو تلفق الباب لا تفسد صلاة وان فتح الباب المفلق  
تفسد كذا في فتاوي قاضي خان من مصلح في امرأة مصلية ان يخرج اللين فسد  
والا فلا لا متى خرج اللين يكون ارضا عا وبذونه لا كذا في محيط الرحيمي وان مصلح ثلاث  
مصلحات تفسد صلاتها وان لم ينزل اللين كذا في فتاوي قاضي خان والخلاصة ولو  
كانت المرأة في الصلاة في موضع واحد فسدت صلاتها وان لم ينزل منا بلة وكذا  
لو قبل مشهورة او غير مشهورة او مشهورة اما لو قبلت المرأة المصلي ولم يشهدا لم  
تفسد صلاة ولو نظرا في فوج المطلقة طلاقا رجعي عن مشهورة يصير مزا حقا ولا  
تفسد صلاة في رواية هو المختار كذا في الخلاصة ولو ادهن راسه او كحيتة او جعل ماء  
الورد على راسه فسدت صلاة قبل هذا اذا شاول البقارورة مضى الدهن على راسه  
ولو كان في يده فسد راسه او كحيتة لم تفسد صلاة كذا في فتاوي قاضي خان ولو نزع  
لحيته تفسد صلاة كذا في محيط الرحيمي اذا حكة ثلاثا في ركعتين واحد تفسد صلاة هذا  
اذا رفع يده في كل مرة اما اذا لم يرفع في كل مرة فلا تفسد ولو كان الحكة مرة واحدة يكره كذا  
في الخلاصة ولو مر مرارعة موضع سجوده لا تفسد وان اثم وتكلموا في الموضع الذي يكره السجود  
بها والاصح انه موضع صلاة من قد مره الى موضع سجوده كذا في التبيين قال مشايخنا  
اذا جالس راسا بقره الى موضع سجود من لم يتبع بقره فله يكره وهو الصحيح كذا في الخلاصة  
وهو الاصح كذا في البدايع وهو الاشبه في الصواب كذا في الزاوية هذا حكم الصحيح فان كان  
في المسجد ان كان بينهما حائل كاشان او اسطوانة لا يكره وان لم يكن بينهما حائل والمسجد  
صغير يكره في اي مكان كان والمسجد الكبير كالصالح كذا في الفتاوى ولو كان يصلي في الدكان

فان كان

فانه كان اعضا المار بما في اعضاء المصلي يكره والا فلا كذا في محيط الرحيمي ولو مر رجلان ه  
متجازيان فالمرأة تلتحق الذي يلي المصلي كذا في السراج الوهاج فالمرأة تلتحق الذي يلي المصلي كذا في  
اذا اذ انما فيصير رداء الدابة ويمر فتصير الدابة سنره ولا ياتم كذا في الزاوية ولو مررت  
يقوم احد هما امامه ويمر الاخر ويفعل الاخر هكذا او يمران كذا في الغنية وينبغي ان يصلي في  
الصالح ان يتخذ امامه سنره طولها ذراع وغلظها اصبع ويقرب من السنره ويجعلها  
على خا جبه الايمن والايسر والايمن افضل هكذا في التبيين وان تقدر غزير العود يلحق  
كذا في الكافي وصححه جماعة منهم قاضي خان في شرح الجامع الصغير كذا في البحر الرائق وفي  
الخلاصة هو الاصح وفي الغنية هو المختار كذا في شرح ابي الكارم فانه وضعا وضعا طولا  
لا يفسد كذا في التبيين واذا لم يكن معه حشيشة او شيء يفرز او يضع بين يديه هل يحيط  
خطا فاما المشايخ فيمنه لا يحيط وهو رواية عن محمد وقال مشايخنا يحيط وهو رواية عن محمد  
أيضا والذين قالوا بالخط اختلفوا في كيفية الخط قال بعضهم يحيط طولا وقال بعضهم خط  
كالجاء كذا في محيط الانس بترك السنره اذا امتن المرد ولم يوجه الطريق هكذا في التبيين  
وسنرة الامام مستقرة للقوم ويبراه الحار اذا لم يكن بين يديه سنرة او مرتبة وسنرة  
بالاشارة او بالتبشير كذا في الهداية قالوا هذا في حق الرجال اما النساء فانهن  
يصفقن وكيفية ان يضرب بظهر الاصابع اليمنى على صفحة الكتف من اليسرى كذا  
في البحر الرائق ناقلان غاية البيان والجمع بين الاشارة والتبشير يكره والاشارة ه  
بالرايين او العين او غيرها كذا في الكافي اذا راى كذا في صلاة ركوعا وسجودا ذكرنا ظاهر  
الرواية انه لا تفسد وكذا اذا راى سجدة تين او اكثر لا تفسد صلاة وكذا ذلك الركوعان يوما  
زا على ذلك ولو راى دفعا ركعة فامة قبل تمام صلاة فسدت صلاة ولو ركع الامام وسجد  
سجدة ورفع راسه عن الجار رجل ودخل معه وركع وسجد سجدة تين فانه تفسد صلاة  
لانه ادخل زيادة ركعة وهو الركوع والسجود وانه تفسد الصلاة هكذا في المحيط اذا كان  
بعضها الظاهر مثلا فافتح القصر والتطوع بتكبيره جديدة فان صلاة تفسد لانه صح  
شروعه بغير ما هو فيه وهو التطوع فيها اذا نواه او نوي القصر وكان صاحب ترتيب او لم يكن  
بان سقط الترتيب بكثره الغوايت او بضيق الوقت فيخرج عما هو فيه ضرورة وكذا لو كان ه  
يصلي التطوع فافتح الرضا وكان يصلي الجفة فافتح الظهور او بالعكس يخرج عما هو فيه  
لما ذكرنا كذا في التبيين ولو صلى ركعة من الظهر فكم يسجد الاستساق للظهر بقية فلا يفسد  
ما اداه فيحسب تلك الركعة حتى لو لم يقع فيما بقى الفقرة الاخيرة باعتبارها فسدت الصلاة  
كذا في البحر الرائق هذا اذا نوي يقليه حتى لو قال نويت ان اصلي الظهر بطل الظهر والحسب تلك  
الركعة هكذا في الكافي ولو افتتح سجدة ثم اقتدي به رجل فافتح ثانيا اجلس فهو على الاقت  
الاول لا يكون الدخول امرأة كذا في الزاوية ولو امتنع الظهر تكبره في الامام فيها  
بطل الاول ولو جلس الظهر بغيره بغيره جماعة لم يبطل المود كذا في الكافي اذا صلى الظهر راسا  
فلما سلم تكلم بركعة سجدة بغيرها ثم قام واستقبل الصلاة وصلى اربع ركعات وسلم فسد ظهره  
لان نية دخوله في الظهر ثانيا وقع فهو اذا صلى ركعة واحدة فقد اخطأ خلط المكتوبة بالثالثة



فصل الزمان المكتوبة كذا في النسخة وكنه من المذهب ركعتين وقد  
قد رآه تشهد وزعم انه انما قسّم ثم قام فكبر ونزّل الدخول في سنة المغرب وقد سجد للسهة  
اول صلاة المغرب فاسدة لانه صار مستقلا من الفضا الى النفل قبل فراغها اما اذا سجد وذكر  
انه لم ينجس ان صلاة فاسدة فسدت فقام وكبر للمغرب ثانيا وصلى ثلاثا ان صلى ركعة  
وقد قد رآه تشهد احرازه المغرب والا فلا ولا اقتضت المغرب وصلى ركعة فظن انه لم يكبر للاقتضا 2  
فاقتضى وصلى ثلاث ركعات جازت صلاة ولو صلى ركعتين فظن انه لم يفتح فافتحها  
وصلى ثلاث ركعات يجوز صلاة دنيا كتاب رزق هذا اذا لم يقعد بعد ركعة بعد هذه  
الاقتضا 3 لانه ترك القعدة الاخيرة واستقل الى النفل قبل تمام الزمان كذا في الخلاصة  
**الفصل الثاني** فيما يكره في الصلاة وما لا يكره يكره للمصلي ان يبعث بثوبه او  
لحيته او جسده وان كيف الثوب بان يرفع ثوبه بين يديه او من خلفه اذا اراد السجود  
كذا في مواج الدراية والباس بان ينفض ثوبه كذا في المتن بحسبه في الركوع والباس باذن  
بفتح جبهة من التراب والحشيش بعد الفراغ من الصلاة وقبله اذا كان قبضه ذلك  
ويشغله عن الصلاة وان كان لا يعرف ذلك يكره في وسط الصلاة ولا يكره قبل التشهد  
والسلام كذا في فتاوى قاضي خان والترك افضل كذا في محيط السرخسي والباس بان يمسح  
الرقع عن جبهة في الصلاة كذا في فتاوى قاضي خان كل عمل هو مذهب لابس به للمصلي وقد  
صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سجد للوقوف عن جهته وكان اذا قام من سجده نفث ثوبه  
ثمينة او ثيرة وما ليس بمفيد يكره كذا في الخلاصة وهكذا في النهاية ظهر من انه ذنب في الصلاة  
فسمى اوله من ان يقطر منه في الارض كذا في الفتية ويكره عند الايم والتسبيح باليد وعن ابي  
هريرة ومحمد بن جهم الله لابس بدلك ثم قبل الى الخاضعة للرايض ويجوز في النوازل بالاجماع  
وقيل الخلاف في النوازل ويجوز في الرايض بالاجماع والظاهر ان الخلاف في الكل كذا في التبيين  
قال مشايخنا وانما احتاج المرء الى العدة لمتابعة لا فاضا ولا يعمل المضطر بغيرها كذا في  
النهاية قالوا ان غمر بروس الاصابع لا يكره كذا في فتاوى قاضي خان واختلفوا في عده التسبيح  
خارج الصلاة قال في المستصفي لا يكره خارج الصلاة في الصحيح كذا في التبيين ويكره  
هذا السؤال ذلك لغير من اعمل الصلاة كذا في الهداية وكره تقليد الجاهل الا ان لا يمكن من  
السجود فيسوي مرة او مرتين ويظهر الرواية بسوية مرة كذا في المسنية وتركه احب  
الي كذا في الخلاصة ويكره ان يشبك اصابعه وان يرفع كذا في فتاوى قاضي خان والرقعة  
ان يرفعها او يدها حتى تصوت كذا في النهاية والرقعة خارج الصلاة كذا في التبيين  
الباس كذا في الزاهد ويكره عصى شوه وهو جع الشوك على الراس وشبهه بشي خي لا  
يجل كذا في التبيين واختلف الفقهاء فيه على احوال فقول فقيل ان يجمع وسط راسه ثم يشد  
وقيل ان يلف ذوايبه حول راسه كما يفعله السلاطين ان يجمع من قبل القفا ويمسك بحيط  
الخرقة وكذا في كونه كذا في النسخة الرايق ناخلة غاية البيان ويكره ان يضع يده على خافرة  
كذا في فتاوى قاضي خان ويكره التخمير ابيض خارج الصلاة كذا في الزاهد ويكره ان يلتفت  
جهة ويسير بان يكون بعض وجهه عن القبلة فاما ان ينظر بوق عينيه ولا يجوز وجهه فلا

باس به كذا في فتاوى قاضي خان ويكره التخمير ان يرفع يده الى السكاة في التبيين ويكره  
ان يقف في التشهد او بين السجدة في كذا في فتاوى قاضي خان ولا يفتح ان يضع اليدين  
على الارض وينصب ركبتيه نصبا هذا الصحيح كذا في الهداية وهو الصحيح هكذا في الكافي  
والنهاية فاقلا من المسبوط واقفا ان يفتح على عقيبته وقيل على اطراف اصابعه وقيل  
ان يجمع ركبتيه الى صدره وقيل هذا او يمتد يديه على الارض وهو الاشبه باقفا الكلب وكل  
ذلك مكره كذا في الزاهد ويكره رد السلام بيده والترفع بلافتحة هكذا في التبيين ويكره  
ان يغير شذراعية وان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الراس من الركوع وان يسدل ثوبه  
كذا في المسنية وهو ان يجعل ثوبه قدام راسه او رقبته فيرسل جوانبه ومن السدل ان  
يجعل الثوب على رقبته ولم يدخل يديه كذا في التبيين سوا كان تحت قميص او كذا في النهاية  
في الخلاصة والنصاب المصلي اذا كان لابس شقة او فرج ولم يدخل يديه في الكف لم يخلت  
المتخرون والفتا زانه لا يكره كذا في المضرات قالوا ومما جاز في ثوبه ان يدخل يديه به  
في كفيه وشقه بالمنطقة مخافة السدل كذا في فتاوى قاضي خان واختلف المشايخ في كراهية  
السدل خارج الصلاة كذا في الدراية وصح في الفتية ان ياب الكراهية لا يكره كذا في النسخة  
الرايق ويكره الصلاة حاسرا راسه اذا كان يجرد العامة وقد فعل ذلك مكاسلا او ثوبا  
بالصلاة والباس به اذا فعله تدا لا وخشوعا بل هو حسن كذا في الذخيرة ولو صلى مع  
المراديل والقبض عنده يكره كذا في الخلاصة وفي الفتاوى وبها العتابة ويكره الصلاة  
مع البرنس ولا يكره لبسه في الحرب كذا في النسخة ورواية رافعا كذا في المرتين  
كوه كذا في فتاوى قاضي خان ويكره الصبا وهو ان يشتمل بثوبه فيجلل بحسبه كله من  
راسه الى قدميه ولا يرفع جانب يخرج يده منه كذا في التبيين ويكره كسبه الصبا وهو ان  
يجعل الثوب تحت الابطال اليمن ويظهر جانبيه على الشا عاتق الا يتركه ان فتاوى قاضي  
خان ويكره الا يخلو وهو ان يكره عمامته ويتك وسط راسه مكشورا كذا في التبيين  
قاله الامام النووي وهو مكره خارج الصلاة اجها كذا في النسخة الرايق ويكره الصلاة  
في ثياب البذلة كذا في مواج الدراية ويكره التلم وهو تغطية الانف والخرقة الصلاة  
والثياب فان غلبت فليكن ما استطاع فان غلبت وضع يدها وكذا في الفتية كذا في التبيين  
ويكره ترك تغطية الخدوش كذا في خزانة الفقهاء اذا وضع يده بضع ظهر يده  
كذا في النسخة الرايق ناخلة تحت راس النوارل ويغطي فاه يمينه في القيام وتوغيره  
باليسار كذا في الزاهد ويكره التمثيل وتخييض عينييه وان يدخل في الصلاة وهو يذبح  
الاخيشين وان شغله قطعا وكذا الريح وان مضى عليها اجزاء وقد ساء ولواذ الوقت  
يجب ان لا يشغل بالوضوء بغيره فيصلي الا اذا مع الكراهية لو لم يكن القضا ويكره ان يرمي  
على نفسه بروحة او كره ولا تقصد به الصلاة تمام يكره كذا في التبيين ويكره التساقط  
والتنجيم قصد اوان كان مدفوعا اليه لا يكره كذا في الزاهد ويكره ان يبرز في الصلاة  
وكذا ان يركب الحذاء في الركوع والسجود وهو ان لا يقيم عليه كذا في المحيط وكذا في الفتوة التي  
يتمها وفي الجلسة التي بين السجدة كذا في فتاوى مشيئة المصلي لا يبر الحجاب ويكره للمنفرد ان  
يقوم في خلال صفوف الجماعة فينزع في القيام والقعود وكذا في المقدمات ان يترك خلف الصفوف  
وحدة اذا وجد فرجة في الصفوف وان لم يجد فرجة في الصفوف روي عن محمد بن حجاج وحسن بن







يزعم من صلواته ان يستغنى به بشي لا قطع الصلاة لا يجوز الا بغيره وكذا الاجابي اذا اخاف  
 ان يستطاع من سطح او حرفة الناطق يفرق في الماء استغاث بالمصلي وجب عليه قطع الصلاة  
 رجل ياتي الى الصلاة ففرق منه شيء قيمة درهم لم ان يقطع الصلاة وجلب السارق سواء  
 كانت فريضة او تطوعا لان الدرهم مال امرأة تصلي ففارقته رها حيا لا قطع الصلاة الصلاة  
 وكذا المستأجر اذا نذرت ذابته او خاف الرابح على قيمته الدبيب ولو رآي امني هذه البيوت في فم عليه  
 ان يقع فيها قطع الصلاة لاجله كذا في السراج الوهاج وتجاوز في قتال المصلي امر من علي  
 الاسلام يقطع وان كان في الرخصة كذا في الخلاصة وبكرة الكلام بعد استغاثا بالجار ابدى كبر  
 الجوار كذا في محيط الرحيمي الصلاة بنية المضمون لا تقبل كذا في الخلاصة **فصل**  
 كره فلق باب المسجد وقيل لا بأس بفتح المسجد بغيره وان الصلاة صيانة لمناجاة المسجد  
 وهذا هو الصحيح ركة الوطئ فوق المسجد والبول والتخلى لا فوق بيت فيه مسجد واختلفوا  
 في مضميل العبد والحجارة الاصح انه لا يباح حكم المسجد وان كان في حق جواز الاقصد الكلمة  
 فكونه مكانا واحدة كذا في التبيين وقت المسجد حكم المسجد حتى لو قام في مثله المسجد  
 واقتدا بالاسلام صح اقتداءه وان لم يكن الصفوف متصلة ولا المسجد ملان اليه اشارة ومحمد  
 يابا به الجملة فقد كفيصلا اقتداءه الطائفة والسدد وان لم تكن الصفوف متصلة ولا  
 يصح فيه ارا الصلوات الا اذا كان الصفوف متصلة وعلى هذا الوجه الاقتداء من قام على الدكاكين  
 التي على باب المسجد لانها من فناء المسجد متصلة بالمسجد كذا في فتاوى وبي نافع خاف ولا  
 يكره بفتح المسجد بالمصير وماء الذهب كذا في التبيين هذا اذا فصل من مكان نفسه اما التو  
 بفعل من ماله الوقت ما يبرح الى احكام الهنا دون ما يبرح الى النقش حتى لو فصل ضمن كذا  
 في الهداية وان اجتمعت اموال المسجد وضاف المصلي في بطن الظلمة لا بأس به حينئذ كذا  
 في الكافي وليس بمسكين كتابة الزاد على المني ريب والمحدثان لما تجلف من سقوط الكتابة  
 وان سقطت في جمع النسخ مصلي او سقط فيه اسر الله تعالى يكره تسطه واستيق لم في شي  
 وكذا يكره اخراجه عن ملكه اذا لم يامن من استعمال الغير فلو اجاب ان يوضع في اهل موضع  
 لا يوضع فزعة شي وكذا يكره كسبة الرقاق والصاقرها بالاجواب لما فيه من الاهانة كذا في الكافي  
 وبكرة المضطنة والوضوء في المسجد الا ان يكون في موضع اعتد له ولا يصلي فيه ولا ان يوضع  
 في اناه كذا في فتاوى قاضي خان ولا يبرق في محيط المسجد ولا يبين يديه على الحصى ولا فوق  
 البواري ولا تحت ركة الخط ولكن يأخذ بثوبه وان كان فعل فعله ان يرفعه كذا في محيطه  
 السرخسي فان اضطر الى ذلك كان الاقافون الحبيب أهون من الاقافون لانه البواري به  
 ليس بمسجد حقيقة وما تحتها مسجد حقيقة وان لم يكن فيه البواري به فقه في التراب ولا  
 يتركه على وجه الارض كذا في فتاوى قاضي خان ولو لم يمشي في الطين كره ان يمشي بمسحة يحيط  
 المسجد او باسطوا سته وان مسح بحصير المسجد لا بأس به ولا يفرق له ان يفرق وان مسح  
 بتراب في المسجد فان كان التراب مجموعا لا بأس به وان كان منسبطا بكرة وهو المختار وان  
 مسح بحشيشة موضوعة في المسجد لا بأس به كذا في محيط الحرم ولا يجوز في المسجد بغيره  
 ولو كان البير قد تم ترك كثير من وكبره عرس الشجرة المسجد لانه تشبه بالبيكة هـ  
 ويستعمل مكان الصلاة الا ان يكون فيه منقعة للمسجد بان كان الاصل نزهة لا يستقر  
 اسطوخودوس فيه الشجر ليقفل المنزلة في فتاوى قاضي خان ولا بأس بان يتخذ في

المسجد بيت يوضع فيه البواري كذا في الخلاصة مسجد بني علي بن ابي طالب في المدينة قالوا لا يصلي فيه لان  
 السور حرق الكافة ويمنع ان يكون الجواب على التفصيل ان كان السليمة تحت منورة وبني  
 مسجد بادن الاسام كانت الصلاة فيه لان الاسام ان يجعل الطريق مسجد اوله رجل  
 يبرئ المسجد ويحذر طريقا ان كان بغير عذر لا يجوز ويحذر في حوزة اذ الجوارح حازر يصلي في  
 كل يوم مرة لا في كل مرة الحياط اذا كان يحيط في المسجد يكره الا اذا حلت له في الصبيان هـ  
 وصيانة المسجد فيمنع لا بأس به وكذا الكاتب اذا كان يكتب باجر كره ويحذر اجلا وما  
 المعلم الذي يعلم الصبيان باجر اذا جلس في المسجد يعلم الصبيان بالضرورة الحرا وغير  
 لا يكره ولا يشترط القاضي الاسام في اقرار العيون جعل مسئلة المعلم كسيلة الكاتب  
 والحياط كذا في الخلاصة متداول في مسجد ان كان الدار اذا اغلقت كان المسجد جماعة من كان  
 في الدار فهو مسجد جماعة يثبت فيها احكام المسجد من حرمه البيع وحرمه الدخول  
 بالمجنب اذا كان في البيت من الناس من الصلاة وان كان الدار اذا اغلقت لم يكن فيها  
 جماعة وان اذ فتح بابها كان لها جماعة فليس هذا مسجد او ان كان لا يجتمعون الناس من  
 الصلاة فيه كذا في فتاوى قاضي خان ولا يجلس الرجل سراجه المسجد الى بيته ويجلس من بيته  
 الى المسجد كذا في الخلاصة ولا بأس بان يترك سراج المسجد في المسجد الى ثلث الليل ولا  
 يترك اكثر من ذلك الا اذا شرط الزاوية فذلك او كان ذلك مستعادا في ذلك الموضع كذا في فتاوى  
 قاضي خان اذا تغلق بشي كره يلقى في المسجد من البواري في خروجه تسلي عليه  
 البرة اذا لم يتعد كذا في الخلاصة رجل بني مسجة او جعله لله تعالى فهو احق الناس بمرسته  
 وعما رتبته وبسط البواري والحصير والفتاريل والاه والاقافه والاشارة ان كان في  
 اهلا له ذلك وان لم يكن في لراي في ذلك اليه كذا في فتاوى قاضي خان ولا بأس بالجلوس في  
 المسجد لغير الصلاة لكن لو تلبس به شيء يضمن كذا في الخلاصة **الباب الثامن**  
 في صلاة الوتر من اربعين ركعة ربي الله غفره في الوتر ثلاث روايات يترأيه في ركعة  
 وترأيه في ركعة شوكدة وترأيه واجب وهي اخرا قوله وهو الصحيح ولا يجوز ان يوتر  
 في ركعة اربع القدرة على القيام وعما راجله من غير عذر هكذا في محيط السرخسي ويجب  
 القضا بتركه ناسيا او ما مد او ان طالت المدة ولا يجوز فيه وراية الوتر كذا في الكفاية  
 وتميضي الوتر فغني بالقنوت كذا في المحيط وتيسر تحت راجله الى اخر الليل ولا يكره كذا يكره  
 تخيير سنة العشا شيقا لا هكذا في التبيين والوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينها بسلام  
 كذا في الهداية والقنوت واجب على الصحيح كذا في الجوهر النيرة اذا فرغ من الزاوية في  
 الركعة الثالثة كبر ورفع يديه هذا الذي وثقت قبل الركوع في جميع السنة ومقداره  
 الرقيب في القنوت قدر اذا السجدة انشقت هكذا في المحيط واختلفوا في انه يرسل يديه  
 في القنوت ام يقيمه والمختار ان يقيمه هكذا في فتاوى قاضي خان والمختار في القنوت  
 اخفا في وقت الاسام والقنوت هكذا في الزاوية ويحافظه المنزلة وهو المختار كذا في فتاوى قاضي خان  
 لا يبيد الملك واليسير في القنوت دعا موقت كذا في التبيين والاولي ان يترأ الام ان يستغنى به  
 بقوله اللهم اهدنا فيمن هديت ومن لم ينجس القنوت يقول ربنا انت في الدنيا حسنة







ان يتخطى خطوة والاسام يتأخر عن مكان صلياً فيه فترضه لأحالة كذا في الكافي وذكر الحلو ان هو  
الافضل ان يودي كله في البيت ١٧ التراويح ومنهم من قال يجعل بعض ذلك أحياً نافي البيت  
والصحيح ان كل ذلك سواء ولا يختص الفضيلة بوجه دون وجه ولكن الافضل ما يكون ابعد  
من الرياء واجمع للاخلاص والتسريع كذا في النهاية وفيه الأربع قبل الظهر والحجفة وبعد ما  
لا يصلي في البيت في العدة الاولى ولا يتفح اذا قام الى الثانية بخلاف ما يرد في رواية الاربع  
السواقل كذا في الزاهد في توضيح ركعتي الفجر والاربع قبل الظهر واشتغل بالبيع او  
الشراء او الاكل او الشراب فانه يعيد السنة اما باكل لقمة وشربة لا تبطل السنة كذا في الخلاصة  
لكنكم قبلوا الفريضة هل يسقط السنة قبل يسقط وقيل لا ولكن ثوابه انقص من ثوابه  
قبل التكلم كذا في النهاية يقرأ في كل ركعة من التطوع بمائة الف مرة في الكتاب وشورة فلو ترك الترة  
في ركعة او ركعتين فسدت ذلك الشئ كذا في المصنوع وان شرع في الثالثة على ظن انه عليه سنة  
ثنتين انه ليس عليه ففسد ذلك بعض كذا في الزاهد في والتقي اصحابنا رحمهم الله تعالى  
انما الترويع في التطوع عطلة السنة لا يلزمه اكثر من ركعتين والاختلاف فيما اذا ترويه الاربع  
كذا في الخلاصة فان كان يتطوع اربعاً وشرع منه شارب في الركعتين عند اي حبيضة ومحمد  
رحمهما الله كذا في الفقيه رجل صلي اربع ركعات تطوعاً ولم يقعد على اربع الركعتين ففسد  
لا تقصد صلاته استحساناً وهو قولها وفيه القياس بقصد وهو قول محمد ولو صلي  
التطوع ثلاث ركعات ولم يقعد على اربع الركعتين الاصح انه تقصد صلاته ولو صلي  
سبت ركعات او ثمان ركعات بقعدة واحدة اختلف المشايخ فيه والاصح انه على هذا  
القياس والاستحسان وذكر الاسام الصغار في نسخة من الاصل انه ان لم يقعد في  
قام الى الثالثة على قيس من قوله يقعد ويقعد وعندهما لا يقعد ويلزمه سجود التسوية  
كذا في الخلاصة هذا اذا تروى اربعاً فان لم يتوارى اربعاً وقام الى الثالثة يقعد اجاباً  
ويقعد ان لم يقعد كذا في البرجندي والاربع قبل الظهر حكم التطوع عند محمد رحمه الله  
واما عند اي حبيضة فيه قيس واستحسان في الاستحسان ان يقصد وهو المأخوذ  
كذا في المصنوع والوتر حكمه حكم التطوع عند محمد واماً عند اي حبيضة رحمه الله فيه قيس  
واستحسان وفيه الاستحسان لا يقصد وفيه القياس من يقصد عنده وهو المأخوذ  
كذا في الخلاصة واذا افتتح التطوع في غير وضوء او في ثوب نجس لم يكن دخلاً في صلاة  
واذا لم يصح شروعه لا يلزمه التمسك كذا في المحيط ويجوز ان يتدخل القادر على القيام قاعداً  
بلا كراهة في الاصح كذا في شرح مجمع البحرين لا يملك واذا افتتح التطوع قائماً ثم اراد ان  
يقعد من غير عذر فله ذلك عند اي حبيضة استحساناً كذا في المحيط اذا انطوى قائماً  
فأعمى بالاسنان ينزكاً على عصا او خطاه كذا في شرح الجامع الصغير الحسامي ولو صلى  
التطوع بالاسنان لم يكن غيراً ويجوز له ان يشرع في الفضل ثم افسده ان خرج به من الحرمية  
كما لو احدث او تكلم لا يصح بناء الاخرين وان لم يخرج كما لو ترك الترة يصح بناء الاخرين  
عليه كذا في التاتاريخية ولو صلي في عدة التطوع او الفريضة وهو لا يقعد في البيت  
فانه بائني وان شاحس تحتين في حالة الترة وان شاحس مشرباً كذا في التاتاريخ  
خارجية نافلاً من شرع الطلوي والخت زانه يقعد كما يقعد في حالة التشهد كذا في  
الهداية ولو افتتح التطوع وادب البعض قائماً ثم بدل الى ان يقعد فقام وضعا البعض

فایہ

قريب اجزاء جميعاً كذا في الحائط ولا يكره كذا في تحيط السرخس ومن صلى التطوع قاعدا  
فإذا اراد الركوع قام وركع فلا فصل ان يقرأ شيئا اذا قام فان لم يستوي ولم يقرأ شيئا  
وركع اجزاء وان لم يستوي قاعدا وركع لا يجزيه كذا في الخلاصة وقضي ركعتين لوني اربعا  
واستندة بعد التعمود الاول او قبله كذا في الكثر وعلى هذا سنة الظاهر لا نافلة وقبل  
يقضي اربعا احتياطا لئلا يمتزلة صلاة واحدة كذا في الهداية والكافي وهو الاصح كذا  
في المحررات من كل صاحب النصاب على انه الاصح كذا في البحر الرائق ولو تعذر في الشفع  
الاول وسلم او تكلم لا يلزمه شيء وان ابي يوسف ركنه اليه انه يلزمه قضاء الاخرين لو  
نوي اربعا ولم يقرأ فيهن شيئا او قرا في احدى الاخرين فقط يلزمه قضاء الاولين عند  
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف رحمه الله يقضي اربعا ولو قرأ في احدى الاولين  
واحدى الاخرين او قرأ في احدى الاولين لا غير فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله  
يقضي اربعا وعند محمد رحمه الله يقضي الاوليين ولو قرأ في الاوليين لا غير او قرأ في الاوليين  
واحد في الاخرين فعليه قضاء الاخرين بالاجماع ولو قرأ في الاوليين لا يجزيه الاخيرين لا غير  
او قرأ في الاخرين واحد في الاولين فعليه قضاء الاوليين بالاجماع والاصل فيما عند محمد  
رحمته الله ان ترك القراءة في الاولين او في احدى بيطل الترخيم اذا كانت فيه الركعة بالسجدة  
فلا يصح البناء عليها وعند ابي يوسف رحمه الله ترك القراءة في الشفع الاول لا يوجب بطلان  
التخيم بل القراءة ركعتين لئلا يبدل ليل وجود الصلاة بدو في الجملة كصلاة الامم الاخرين  
والمقتدي لكن يوجب فسلا اذا هو لا يريد على تركه فلا يبطل الترخيم فيصح شروع في الشفع  
الثاني وعند ابي حنيفة رحمه الله ترك القراءة في الاولين يوجب بطلان الترخيم لئلا يجمع  
الامة على وجوبها فلا يصح البناء عليه وفي احدى ما عرفت فيه فحكمنا ببطلانها في حق لزوم  
القضاء وسبقا يابى حقه لزوم الشفع الثاني احتياطاً هكذا في التبيين الى اجل مع الاما  
نية الاوليين من التطوع اذا تكلم قبل دخول ان يدخل امامة في الاخرين لا يلزمه الا  
الاولى بصددها ولو تكلم بعد ما قام الامام الى الاخرين وقرأ في الاربع يقضي اربعا ولو  
اقتدي به في الاخرين وصلاها مع الامام قضي الاوليين اقتدي بالتطوع بمصلي الظهر  
في اوله او ياجزه ثم تكلم قضي اربعا اقتدي بالتطوع بمصلي الظهر وذكر انه لم يفسد الظهر  
قطر واستأنف التكبير للظهر ولا قضاء عليه وجعل يقضي الظهر فقط لاخره على ان اصله  
خلف هذا الرجل هذه الصلاة متوطناً ذكر انه لم يفسد الظهر فدخل معه بنوي الظهر اجزاء  
عن الظهر ولا يلزمه قضاء شيء رجل صلى اربعا متوطناً فاقام به رجل في الصلاة فاستند  
افسدها بغير مقتدي بها ولو اقتدي به بركعة ما صلى ركعتين فرفع مقتدي  
فانطلق بغير قضاء فضلي امامة ثلاثاً ثم تكلم مقتدي به ثم انتم الامام الصلاة بها يقضي  
المقتدي اربعا كذا في تحيط السرخس وما يتصل بذلك مسايل لترتد بالسنن  
واين بالمندوب به فاما السنة وقال تاج الدين ابو صاعب الحنفية لا يكره ان يات بالسنن لئلا  
التمها من آخره ولا يتوب منها السنة كذا في البحر الرائق فلو دخل في الصلاة على ان اصله  
ركعتين بغير وضوء لا يلزمه شيء كذا في السراجية ولو قال بغير قراءة يلزمه صلاة براءة عند  
علمنا بينا الثلاثة ولو قال الله على ان اصله نصف ركعة او ركعة يلزمه ركعتان وهكذا قول  
ابي يوسف رحمه الله وهو المختار ولو قال ثلاث ركعات يلزمه اربع ركعات ولو قال لله على

لوقال ربع علي ان اصل يوسا فقليلة كستان  
كذالبا القتيبة ولونه رطلوات شهر  
فقليلة صلاة شهر كالمفوضات مع الوتر  
يكون السنة كانه يصلح الوتر والمفوضات اربعا  
كذالبا البحر البراني ج ٣



[illegible]

ان اصل الظهور ان ركعات ليس عليه الا الظهور اربع ركعات هكذا في الخلاصة نذكر ان يصلي  
ركعتين فضلا فانما اجاز وعليه الدابة لا كذا في السراجية ولو نذر ان يصلي قائما  
يلزمه قايما ويكره الاعتماد على شي كذا في محيط السرخسي اذا قال لله علي ان اصلي  
ركعتين اليوم فلم يصليهما قضاهما ولو قال لله لاصلي اليوم ركعتين فلم يصليهما  
كفر عن يمينه ولا مضى عليه اذا نذر ان يصلي في المسجد الحرام او في مسجد بيته المقدس  
فضلا في مكانه دون جاز خلافا لفرقة الله تعالى كذا في السراجية **فصل**  
**في التراويح** وهي خمس ترويجات كل ترويجة اربع ركعات تسليمتين كذا في السراجية ولو  
زاد على خمس ترويجات بالجماعة يكره عندنا **هكذا** في الخلاصة والصحيح ان وقتها ما بعد  
العشا الى طلوع الفجر قبل الوتر وتعبه حتى لو تبين ان العشاء صلاة بلا طاعة دُونَ  
التراويح والوتر اعادة التراويح مع العشاء دُونَ الوتر لا تأتبع للعشاء هذا عند ابي  
حنيفة رحمه الله فان الوتر غير تابع للعشاء في الوقت عنه في التقديم اتما وخير لاجل  
الترتيب وذلك يسقط بعد النسيان فيصح اذا ادى قبل العشاء بالنسيان بخلاف  
التراويح فان وقتها بعد اذا العشاء فلا يفتد بما ادى قبل العشاء وعند هذا الوتر ستة  
العشاء كالتراويح فاستدأ وقتها بعد اذا العشاء فنجب الامادة اذا ادى قبل العشاء  
وان كان بالنسيان عندها كالتراويح وبالحجزة الامادة الوتر يختلف فيه واما اعادة  
التراويح وسابريه العشاء فتفق عليه اذا كان الوقت باقيا هكذا في التبيين  
ويستحب الجلوس بين الترويحتين قدر ترويجة وكذا بين الترويحتين والوتر كذا في الكافي  
وهكذا في الهداية ولو علم ان الجلوس بين الترويحتين والوتر يشق على القوم لا يجلس هكذا في  
السراجية ثم هم يخبرون بحالة الجلوس ان شاءوا وسجدوا وان شاءوا قعدوا وساكبتين  
واهل مكة يطوفون اسبوعا ويصلون ركعتين واهل المدينة يصلون اربع ركعات  
فرادى كذا في التبيين والاهل تراخى عينا خمس تسليمات يكره منه الجمهور كذا في الكافي وهو  
الصحيح كذا في الخلاصة والمستحب تأخيرها الى ثلث الليل ونصفه واختلفوا في  
ادائها بعد الصلوة الاصح انه لا يكره وهي ستة **رسول** الله صلى الله عليه وسلم وقيل هي ستة  
فجر ومن الله عنه والاول اصح كذا في جواهر الاحكام وهي ستة للرجال والنساء جميعا كذا في  
الزاهد بعد نفس التراويح ستة على الراجح من هذا الحار روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله  
وقيل تسعة والاول اصح والجماعة في ستة على الكفاية كذا في التبيين وهو الصحيح كذا  
في محيط السرخسي **لوا** في التراويح بغير جماعة او النساء وحدا في بيوتهم يكون تراويح  
كذا في مواجيز الائمة ولو ترك اهل المسجد كلهم الجماعة فقد اساءوا ولموا كذا في محيط  
السرخسي وان اختلف واحد من الناس في خلافة في بيته فقد ترك الفضيلة ولا يكون  
مسيئا ولا تاركا للسنة **لوا** اذا اكل الرجل من مقتدر به وتكثر الجماعة بحضوره ونقل  
عند بيته فانه لا ينبغي له ترك الجماعة كذا في السراج الوهاج وان صلى جماعة في البيت  
اختلفت المساجد والصحيح ان الجماعة في البيت فضيلة والجماعة في المسجد فضيلة لخرم  
فاذا صلى في البيت بجمعة فقد حاز فضيلة ادائها بالجماعة وترك الفضيلة الاخرى هكذا  
قاله الثوري الامام ابو علي السني والصحيح ان اذاها بالجماعة والمسجد افضل وكذا في  
المكتوبات ولو كان العقبة فاريا فالأفضل والاصح ان يصلي بزاوية لنفسه ولا يفتد



لا شك في مخالفة السلف والرافعة من نصيب التسليمية الاولى من نصيب التسليمية  
الثانية والصحيح انه يجوز كما لو اقتدي في الركعتين بعد الظهر من نصيب الاربع قبل  
هكذا انه يحيط السرجسي لو اقتدي من لم ينصل السنة بعد العشاء من نصيب التراويح  
وتروي سنة العشاء حازوه ليجتاج لكل شفع من التراويح ان يروي التراويح الاصح  
انه لا يجتاج ٢ الكل بمنزلة صلاة واحدة هكذا انه قد اوتي قاضي خان فان اجمع التراويح  
مع الامام ولم يجد لكل شفع فيه حازكه في السراجية اذا لم يسلم في العشاء حتى يني عليه  
التراويح الصحيح انه لا يصح وهو مكروه واذا روي التراويح على سنة العشاء الاصح انه لا  
يجوز هكذا ان خلاصة السنة في التراويح انما هو الحق مرة فلا يترك لكسل القول كذا في الكا في  
بجلاء ما بعد التشهد من الدعوات فانه يترك اذا لم انه يشغل في القول لكن ينبغي ان  
يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هكذا ان الزاوية والحق مرتين فضيلة والحق  
ثلاث مرات افضل كذا في السراج الروهاج الا افضل بعد الصلاة بين التسليمان فان  
خالف لا بأس به اما في التسليمية الواحدة فلا يستحب تطويل القراءة في الركعة الثانية  
كما لا يستحب في سائر الصلوات ولو طول الاولى على الثانية في القراءة لا بأس به كذا في  
فتاوى قاضي خان ويستحب التسوية بين الركعتين عند دعائها وعند سجودها بطول القراءة  
في الاولى على الثانية هكذا انه يحيط السرجسي روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله  
انه يرايه كل ركعة عشر ايات نحوها وهو الصحيح كذا في التبيين ويكره الاسراع في  
القراءة وفيه اذا اراد ان كان كذا في السراجية واما ركنه فهو حسن كذا في فتاوى قاضي خان  
والافضل ان يقرأ ما بين ابي يونس الى ثمن الف من القرآن عن الجماعة لكسبهم ٢٠ تكثير الجمع  
افضل من تطويل القراءة كذا في محيط السرجسي والمتأخرون كانوا يفتون به زمانا ثلث  
ايات فصاروا في تطويله حتى يمل القوم ولا يلزم تقطيل الساجد وهذا الحسن كذا  
في الزاهد يروي الامام اذا اراد الحكم ان يجتمع في ليلة السابع والعشرين كذا في المحيط  
ويكره ان يجمع التران في ليلة احدى وعشرين او قبلها وحكي ان المشايخ رحمهم الله  
جعلوا التران في خمسين ركعة واربين ركعة واعلموا ذلك في المصاحف حتى يحصل الحكم  
في ليلة السابع والعشرين وفي غير هذا البلد كانت المصاحف معلقة بعشر من الايات  
وحصلوا ذلك ركوعا ليقوم كل ركعة من التراويح القدر المستوفى كذا في فتاوى قاضي خان  
لو حصل الحكم ليلة التاسع عشر والحادى والعشرين لا يترك التراويح في بقية الشهر  
لان سنة كذا في الجوهرة النيرة الاحمد انه يكره له التركة كذا في السراج الروهاج واذا غلط  
في القراءة في التراويح فتركه شهورا وقرأ ما بعده هاتفا مستحب ان يقرأ المنزلة شدة  
المؤنة ليكون على الترتيب كذا في فتاوى قاضي خان واذا افسد الشفع وقدره فيه  
لا يفسد ما قرأ فيه ويعيد القراءة ليحصل له الحكم في الصلاة الجائزة وقال بعضهم  
يعتبر كذا في الجوهرة النيرة والاشهد به بفعل البلاد تركوا الحكم لتواينهم في الامور الدينية  
ثم بعضهم اختاروا قل هو الله احد في كل ركعة وبعضهم اختاروا قراءة سورة الفيل في اخر  
التران وهذا الحسن القولين لا يثبت عليه فدد الركعات ولا يشغل قلبه بحفظها  
كذا في التجميعا تفقوا على ان اذا التراويح قاعدة ١٢ يستحب يروي عن روافد اختلاف في الجواز  
قال بعضهم يجوز وهو الصحيح ان يرايه يكون على النصف من صلاة القيام فان صلب

الامام التراويح قاعدة ابعدا وبغيره فذكر واقتدي به قوم قيام قال بعضهم يصح عند الكل  
وهو الصحيح واذا صح اقتد القام بالقاعدة اختلوا فيها فيستحب للقوم قال بعضهم المستحب  
ان يقعدوا احترازا عن صورة الخليفة كذا في فتاوى قاضي خان في فصل اداء التراويح  
قاعدة اية الفتاوى ولو صلي اربعاً بتسليمية لم يقعد في الثانية ففى الاستحسان لا  
يقعد وهو اظهر الروايتين عن ابي حنيفة فانه يوسف رحمهما الله واذا لم يقعد قال  
محمد بن الفضل تنوب الاربع عن تسليمية واحدة وهذا الصحيح كذا في السراج الروهاج  
وهكذا كذا في فتاوى قاضي خان وعن ابي بكر الاسكاف انه سئل من رجل قام الى الثالثة في  
التراويح ولم يقعد في الثانية قال ان تذكر في القيام ينبغي ان يقعد ويقعد ويسلم وان  
تذكر بعد ما تحمد للثالثة فان اضاقت اليها ركعة اخرى كانت هذه الاربع عن تسليمية  
واحدة وان فقد في الثانية قدر التشهدا خلتها فيه فقل قول العامة يجوز عن تسليمتين  
وهو الصحيح هكذا انه قد اوتي قاضي خان واذا صلي التراويح عشر تسليمات كل تسليمية ثلاث  
ركعات ولم يقعد في كل ثلاث عمل راين الثانية في القياس وهو قول محمد واحدي الروايتين  
عن ابي حنيفة رحمه الله عليه فضا التراويح لا غير ولا الاستحسان فقل قول ابي حنيفة في  
قول من لا يجوز ذلك عن التراويح عليه فضا التراويح وهل يلزمه للثالثة شئ على قول ابي  
حنيفة لا يلزمه سهايا كان او عامة او على قول ابي يوسف ان كان سهايا فكذا  
وان كان عامة فافعل في التراويح عشرين ركعة اخرى لكل ثالثة فضا ركعتين وعلى قول  
من قال يجوز عن التراويح ما قلناه هل يلزمه فضا شئ اخر ان كان سهايا لا يلزمه وان  
كان عامة فافعل في فضا عشرين ركعة كذا في الظهيرية وهكذا انه قد اوتي قاضي خان  
ولو صلي ست ركعات او ثمان او عشر ركعات بتسليمية واحدة وقعد في كل ركعتين فقل  
قول العامة يجوز كل ركعتين عن تسليمية واحدة وهو الصحيح هكذا انه قد اوتي قاضي  
خان ولو صلي التراويح كلها بتسليمية واحدة ان يقعد في كل ركعتين يجوز عن الكل وان لم  
يقعد في كل ركعتين وقعد في اخرها ففي الاستحسان على القول الصحيح يجوز به عن تسليمية  
واحدة كذا في السراج الروهاج وهكذا في فتاوى قاضي خان ويكره للمقعد ان يقعد  
في التراويح فاذا اراد الامام ان يركع يقعد وكذا اذا غلبه النوم يكره ان يصلي مع القول بغير  
حين يسقط لان في الصلاة مع النوم بها ونا وعقلة وترك التذكر كذا في فتاوى قاضي خان  
رجل شرب في صلاة التراويح مع الامام فقل فقد الامام ناهى وهو وسلم الامام فاني بالشفع هو  
الاخر وقعد للتشهد في تنبيل الخيل ان علم ذلك فسلم وتدخل مع الامام وبوافقة في التشهد  
فاذا سلم الامام يقوم ويأتي بالركعتين سرياً وقبيل ويدخل مع الامام في الشفع الثالث  
كذا في الخلاصة **الباب العاشر** في ادراك الفريضة لا يصح ركعة بين  
الجماعات فاقبم بقطع ويقعد ويكذ ايطلع الثانية كما يقعد بها بالسجدة واذا اتيها  
بها لم يقطعها واذا اتمها لم يشرع مع الامام للراية التقليل صلاة الفريضة من الايمان بالو  
يد القول بعد المغرب او خالفة امامه كذا في التبيين وكل ذلك بدعة فان شرع اتمها الرافدان  
موافقة السنة احق من موافقة الامام هكذا في الكافي وهو مبني كذا في محيط السرجسي  
ولو سلم مع الامام بقصد صلاة فمضى اربعاً منها لمسه بالاشد كذا في التبيين ولو  
اقتدي هذا المستعمل من نصيب المغرب ولم يقرأ في الثالثة ان قرأ المقتدي يجوز صلاة ولو لم



بقرانك ذلك بتبعية الامام كذا نقل عن الشيخ الامام الحسن اخاين ولوقام الامام الى الرابعة  
على ظن انها الثالثة فثابت مقتضى في الرابعة ففسد صلاة المقتدي فقد الامام علي  
رأسه الثالثة ولم يقعد هو الخار وان صار صلاة الامام ففلا عندها لكن كانت فرضا  
ثم صار مستقلا من الزمان الى النفل فصارت ركعتين بقرعتين فيصير المقتدي مصليا  
صلاة واحدة بما مضى من غير عذر بالحدث فلا يجوز ولو شرع في النفل لم اقيم الخار انه  
لا يقطعها بغير الركعة بالسجدة او لم يقيد ذلك بالشرع في المذورة او قضاء الغرايت  
هكذا اية الخلاصة في الامامة وفيما يفعل المقتدي ومن يصلي ركعة من الظهر ثم  
اقبض يصلي ركعة ثم يدخل مع الامام وان لم يقيد الاولى بالسجدة فيقطع ويشترع مع الامام  
هو الصحيح كذا اية الهداية اذا صار اماما شرع الامام في الصلاة اقامة المودع ان  
لواحدة المودع في الاقامة والرجل لم يقيد الركعة الاولى بالسجدة فانه فيها ركعتين بلا  
خلاف بين الركعتين اصحابنا كذا اية النهاية ولو اقيمت في موضع اخر بان كان يصلي في البيت  
مثلا فاقبضت في المسجد او كان يصلي في المسجد فاقبضت في مسجد اخر لا يقطع مطلقا  
ولو قيل ان لا يقطع من الظهر ثم يقبض في مشطوعا بخلاف ما اذا كان في الثالثة بعدوا بغيره  
بالسجدة حيث يقطعون ويخبر ان شاء الله الى المقود ليس وان شاكركما في بيوت  
الشرع في صلاة الامام ولا يسلم قايما هكذا في التبيين والتحيز هو الاصح هكذا في مواج  
الدراية وقيل يقطع قايما بتسليمة واحدة وهو الاصح لان الفقرة مشروطة للتحلل  
وقد اقطع وليس بتحلل فان التحلل من الظهر لا يكون غير راس ركعتين ويكفي تسليمة  
واحدة كذا اية محيط الرحيم كذا اية العشا والعصر غير انه لا يدخل من مشطوعا  
في العصر بقية الفراغ اذا ادرك ركعة من الظهر مع الامام فانه لم يصل الظهر جماعة في قوله  
جميعا ويكون مذكرا فضل الجماعة في قوله جميعا وان ادرك ثلاثا مع الامام كان مصليا مع  
الامام كذا اية السراج الوهاج ولو شرع في التطوع ثم اقيمت المكتوبة اتم الشفع الذي فيه  
ولا يرب عليه كذا اية محيط الرحيم ولو كان في السنة قبل الظهر والجمعة فاقبض وخطب يقطع  
غير راس الركعتين بربوبه ذلك عن ابي يوسف وقبيلتها كذا اية الهداية وهو الاصح كذا  
في محيط الرحيم وهو الصحيح هكذا اية السراج الوهاج ومن انتهى الى الامام في صلاة الغزاة  
وهو لم يصل ركعتي الفجر ان خشي ان ينوته ركعة ويذكر الاخرى يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد  
ثم يدخل وان خشي قوتهما دخل مع الامام كذا اية الهداية ولم يذكر في الكتاب انه ان كان يبرجوا  
او ازال الفقرة كيف يفعل فطهرت ذكر في الكتاب انه ان خاف ان يفوته الركعتان يذل  
علم انه يدخل مع الامام وحكي عن العقبة ابي جعفر انه قال على قول ابي حنيفة وابي يوسف  
ركعتي الله يصلي ركعتي الفجر لان ادراك الشاهد عندها كادراك الركعة كذا اية الكفاية  
واما بقية التسنن اذا مكنته ان ياتي بها قبل ان يركع الامام ابي ما خارج المسجد وان خاف  
قوة ركعة شرع معه كذا اية التبيين ولو ادرك الامام في الركوع ولم يدركه في الركوع  
الاول والثاني يترك السنة ويتابع الامام كذا اية الخلاصة دخل مسجد افدا في فيه يركع  
له ان يخرج حتى يصلي فان كان رجلا مؤذنا او امام مسجد وشرق الجماعة بسبب غيبته  
لا بأس بالخروج هذا اذا لم يصل فان كان قد صلى مرة في العشا والظهر لا بأس بالخروج  
سالم باخذ المودع في الاقامة فان اخذ في الاقامة لم يخرج حتى يقضيها تطوعا وفي العصر والفجر

والفجر

والفجر يخرج فاما مكنت ولم يدخل معه يركع كذا في محيط الرحيم ومن انتهى الى الامام في ركوعه فركع  
وقبض حتى رفع الامام واسم من الركوع لا يصير مذكرا لتلك الركعة كذا اية الهداية متواتر  
من الركوع او لم يتمكن وكذا الواحط ولم يقف لكن رفع الامام واستقبل ان يركع قال في المحيط  
دخل المسجد والامام ركع فقف قال بعض مشايخنا ينبغي ان يكبر ويركع ثم يمشي حتى يلتحق  
بالصفت كمالا ينفوته الركوع وعندنا لو مشي ثلاث خطوات متواليات بتعلل ولا يكبر واكثر  
مشايخنا يعلم انه لا يكبر لكي لا يجتمع اليه المشي في الصلاة ذكر في الجاني في صلاة ادرك الامام  
في الركوع فكبيرا قايما ثم شرع في الاغتباط وشرع الامام في الرفع الاصح ان يعتمدها اذا وجدت  
المشاركة قبل ان يستقيم قايما وان قل هكذا اية مواج الدراية احرقوا انه لو انتهى الى الامام  
وهو قايما فكبر ولم يركع مع الامام حتى ركع الامام ثم ركع انه يصير مذكرا لتلك الركعة واحقوا  
انه لو اقيمت به في قومة الركوع لم يكن مذكرا لتلك الركعة كذا اية السراج الوهاج ادرك امامه ركعا  
يجز قايما وكبر ويأتي بالثلاث وتكبيرات العبد قايما ان علي بن طه انه يدرك الامام  
في الركوع وان خشي ان يفوته الركعة يركع ولا يأتيه بالتكبيرات وكبر في ركوعه كذا في الكافي  
في باب صلاة العبد ومذكر الامام في الركوع لا يجزئ اليه تكبيرتين خلافا لبعضهم ولو نوي  
بتلك التكبيرة الواحدة الركوع لا اقيمت جاز ولعل بينه كذا في البحر فتح القدير  
المقتدي اذا اثنى بالركوع والسجود قبل الامام في الركعات فلا يجب عليه ان يصلي ركعة  
واحدة بغير قراءة ومنه صلاة وان ركع مع الامام وسجد قبله يجب عليه قضاء ركعتين  
ولو ركع قبل الامام وسجد معه يجب عليه قضاء اربع ركعات بغير قراءة وان ركع بعد  
وسجد بعده جازت صلاته وان ادرك الامام في الركوع والسجود في اخرها يجوز هكذا  
في مشاوي قاضي خان ومن اثنى مسجد اقصيا فيه لا بأس بان يتطوع قبل المكتوبة ما به اليه  
دام في الوقت سبعة وان كان فيه ضيق يتركه فيلزمه في غير سنة الظهر والجمعة هكذا  
في الهداية وهو اختيار شمس الامة السرخسي وصاحب المحيط وقاضي خان والنراشر والي  
كذا اية الكفاية وهكذا في النهاية وقيل هذا اية الجهم كذا اية الهداية وهو اختيار صدر  
الاسلام كذا اية الكفاية والاولي ان لا يتركها في الاحوال كلها كذا في التبيين الهداية سواء اصل  
الفرع جماعة والاولاد اذ خاف فوت فرض الوقت كذا اية الكفاية **الباب الحادي عشر**  
**عشر** في قضاء الغرايت كل صلاة كانت عن الوقت بعد وجوبها فيه يلزمه قضاءها  
متواتر كعمد او مشهورا او بسبب نوم وسوا كانت الغرايت كثيرة او قليلة فلا قضاء على  
مجنون حاله جنونه لافاته في حاله عقله كاقضاء عليه في حالة عقله لما فاته فحاشا  
جنونه ولا على مرتد ما فاته من ردة ولا على مسلم اسلم في دار الحرب ولم يصل مدة  
لجهله بوجوبها ولا على من غلب عليه ومريض عن عي الامام ما فاته في تلك الحالة وزادت الغرايت  
على بين وليلة ومن حكم ان الفايضة تقضي فيها النصفة التي كانت في الفقرة او ضرورة  
مقبض مسافرة السوم ما فاته في السفر من الفرض الرباعي اربعا والمقيم في الاقامة  
ما فاته في السوم ركعتين والنصف فرض في الفرض واجب في الواجب وسنة في  
السنة ثم ليس للمقبض وقت مقبض بل جميع اوقات الفروض الثلاثة وقت  
طلوع الشمس ووقت الزوال ووقت الغروب فانه لا يجوز الصلاة في هذه الاوقات كذا  
في البحر الراين رجل صلى ما فاته في السنة في الوقت بعينه كذا في الكافي صلى العشا ثم

يت







ويستقطب الترتيب عند كثرة الغزوات وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي عند كثرة الغزوات  
الغزوات يستخرج وقت الصلاة السادسة ويستخرج من رحمه الله انه اعتبر دخول وقت  
السادسة والاول هو الصحيح كذا في الهداية ثم المعتبر فيه ان تبلغ الاوقات المتخللة من  
فائتة ستة اذ ادري ما بعد ما في اوقات وقيل يعتبر ان تبلغ الغزوات ستة ولو كانت  
متفرقة وثمة الخلاف يظهر فيما اذا ترك ثلاث صلوات المتخللة الظهر من يوم والقصر من يوم  
والغروب من يوم ولا يدري اينها اولى فعلى الاول يستقطب الترتيب لان المتخللة بين الغزوات  
كثيرة وعلى الثاني لا يستقطب لان الغزوات بنفسها يعتبر ان تبلغ ستة فيصلي سبع  
صلوات الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر والاول اصح كذا في التبيين  
وهو اوسع وبالنسبة الى الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وهو احوط هكذا في فتاوى  
قاضي خان وممنزة الغزوات كما تستقطب الترتيب في الاداء استقطب في القضاء حتى لو ترك صلاة  
شهر ثم قضى ثلاثين في اثم فلا تبين ظاهرا هكذا في محيط السرخسي الترتيب اذا  
سقطت كثرة الغزوات ثم قضى بعض الغزوات وبقيت الغزوات اقل من ستة الاصح انه  
لا يعود هكذا في الخلاصة قال الشيخ الامام الزاهد ابو حفص الكبير وعليه الفتوى كذا في  
المحيط حتى لو ترك صلاة شهر فقصها الصلاة واحدة ثم صلى الوقتية وهوذا ذكر  
للمجاز كذا في محيط السرخسي والغزوات ثوبان قديمة وحديثة في الحديث تستقطب الترتيب  
اتفاقا وفي القديمة اختلاف المشايخ وذلك كمن ترك صلاة شهر ثم صلى مدة ولم يقض تلك  
الصلوات حتى لو ترك صلاة ثم صلى اخرى ذكرا للفتاوية الحديثة لم يجز عند البعض  
وقيل يجوز وعليه الفتوى كذا في الكافي واذا اخر الصلاة الثانية عن وقت القدر كرم  
القدرة على القضاء هل يكره فانه كونه الاصل انه يكره لان وقت التذكرة انما هو وقت  
الغاية وتأخير الصلاة عن وقتها مكره بلا خلاف وهذا كذا في المحيط في الاصل رجل  
صلى العصر وهوذا ذكر ان لم يصل الظهر فمرفا سيد الا ان يكون في اخر الوقت لكن اذا  
فسد الرخصة لا يبطل اصل الصلاة عند اي حنيئة وانه يوسف رحمه الله وعند  
محمد رحمه الله يبطل والمسئلة موقوفة ثم حنيئة اي حنيئة رحمه الله من حنيئة العصر ففسد  
فتاوى ائمة قضا حتى لو صلى ست صلوات او اكثر ولم بعد الظهر فماد العصر جازا  
لا يجب عليه لقائه وعند محمد فسادا بان لا يجوز له ان يصل الصلاة عند اي  
حنيئة رحمه الله مراعات الترتيب بين الغاية والوقتية كما سقط بكثرة الغزوات يستقطب  
بكثرة المودي كذا في المحيط رجل صلى صلاة ولا يدري ما في محيط تحريمه على من يصلي صلاة  
يوم وليست عندنا كذا في الظاهر بغيره قال العقيقي وبه نلخذه كذا في التنا رخصانية ناولا  
عن النبي صلى الله عليه وسلم صلاة من يومين ولا يدري اي صلاتين ايا صلاة يومين وعلى  
هذا القياس لو صلى ثلاث صلوات من ثلاثة ايام او خمس صلوات من خمسة ايام ولو ترك  
الظهر والعصر من يومين ولا يدري ايها ترك او لا تحريم فان لم يكن له راي يعيد ما دى او  
مرة اخرى عند اي حنيئة رحمه الله اذ يمكنه مراعاة الترتيب بطريق الاحتياط والاحتياط  
واجب في البناء ان وقت الصلاة لا ينافي بالتحريم ويستقطب منه الترتيب لعمه فلا يلزمه  
الاذا امرت هكذا في محيط السرخسي فان يد ايا الظهر ثم بالعصر ثم بالظهر فان افضل وان  
بدا بالعصر ثم بالظهر ثم بالعصر يجوز ايضا صلى العصر اذا ترك صلاة واحدة

ولا يدري

ولا يدري انما من صلاة الظهر او من صلاة العصر التي هو فيها فانه يتخير فان لم يقع تحريمه  
فيحتمل ان يصلي سجدة واحدة لا ختم لانه ترك الصلاة ثم يعيد الظهر احتيا  
ثم يعيد العصر وان لم يعد شي عليه كذا في المحيط **مسألة** متفرقة في التيممة  
سئل والديه عن شربة في العصر ثم غربت الشمس في حلاله ثم اقتدي به انسان في هذه العصر  
هل يصح اقتداءه فتلك ثم ان لم يكن الامام مقتيا والمقتدي مستفرا كذا في التنا رخصا  
شافعي المذهب اذا صار صلي المذهب وقد فاتت صلوات في وقت كان شافعي شافعي  
اذا ان يقضي في الوقت الذي صار حنيئا يقضي على مذهب ابي حنيفة رحمه الله  
كذا في الخلاصة رجل يرى التيمم الى الرسخ والوتر ركعة ثم راي التيمم الى المرفق والوتر  
ثلاثا لا يعيد ما صلى وان صلى ركعة فله ان يصلي غير ان يصلي احدى احدى احدى احدى  
بالثلاث يعيد ما صلى كذا في الاخيرة وفيه الصيرفية امرأة تركت صلاة فاصت وطهرت  
فصلت مع نذ كراثة ثم قال لا يجوز كذا في التنا رخصانية حريري اسلم في دار الحرب ولم يعلم  
بالشرع من الصوم والصلاة فمعهما ثم دخل دار الاسلام ثم مات لم يكن عليه قضاء  
الصوم والصلاة فتشأ واستحسننا ولا يعاقب عليه اذا مات ولو اسلم في دار  
الاسلام ولم يعلم بالشرع يكره القضاء استحسننا كذا في فتاوى قاضي خان واخر  
باب ما يكون اسلاما من الكافر وما لا يكون فان بلغه رجل في دار الحرب بغيره ورزق  
الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ما لم يجز رجلان او رجل وامرأتان لا يلزمه كذا في  
محيط السرخسي في الفتاوية من اي نصر رحمه الله فمن يقضي صلوات عمره من غير  
ان فانه شي يريد الاحتياط فان كان لاجل التقصير والكرهية حسن وان لم يكن ذلك  
لا يفعل والصحيح انه يجوز الا بعد صلاة العشاء والعصر وقد فعل ذلك كثير من السلف  
لشبهة القسا كذا في المضرات ويؤاخذون كذا في القاعة في السورة كذا في الظاهرية  
وفي الفتاوى رجل يقضي الغزوات فانه يقضي الوتر كان لم يستيقظ منه هل بقي عليه وتر او لم  
يبقى فانه يصلي ثلاث ركعات ويغتسل ثم يقعد قدر التشهد ثم يصلي ركعة اخرى  
فان كان وترافقه اداة وان لم يكن فقد صلى التطوع اربعاً ولا يضره القنوت في التطوع  
وفي الحجة والاشتغال بالغزوات اولى واما من النوافل الا السنن المروفة وصلاة الضحى  
وصلاة الصلح التيسر والصلوات التي روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في سورة مدودة واذا كان  
معهودة فملك بنية النفل وغيره بنية القضاء كذا في المضرات ولا تقصر الغزوات في المسجد  
وانما يقصر في حنيئة كذا في الوجيز للمكدر في الملتقط ولو امر الاب لابنه ان يقضي عنه  
صلوات وصيام ايام لا يجوز عندنا كذا في التنا رخصانية اذا مات الرجل وعليه  
صلوات فائتة فاصح بان يعطى كفارة صلواته يعطى لكل صلاة نصف صاع من بر  
والوتر نصف صاع وصوم يوم نصف صاع من ثمنه وان لم يترك ما لا يستقرض  
ورشة نصف صاع ويصدق الى مسكين ثم يتصدق المسكين على نصف ورشته ثم يتصدق  
ثم وتر حتى يتم لكل صلاة ما ذكرنا كذا في الخلاصة وفي فتاوى الحنابلة وان لم يوص لورثته  
وتبرع بقص الورثة يجوز ويصدق من كل صلاة نصف صاع حنطة مؤثرين ولو دفع  
حنطة الى فقير واحد جاز خلافا لفتاوى البين والفازة الظاهر روكاة الافطار

ط

نية



وأيضا لو لم يجز من خمس صلوات تسع أصناف لعقير واحد ومنها لعقير واحد اختار  
الفقيه أنه يجوز من أربع صلوات فيجوز من الصلاة الخامسة وفي البيهقي سئل الحسن  
ابن علي رضي الله عنهما عن الغدبية عن الصلوات يوم مرض الموت هل يجوز فقل لا ويشل  
حمير الوبري وأبو يوسف بن محمد عن الشيخ الفاني هل يجزئ عليه الغدبية عن الصلوات  
كما يجزئ عليه من الصوم وهو حقه فقال لا كما في التارخانية في فتاوي أهل مرقند  
رجل ميتا خمس صلوات ثم أنه لم يوافق الأوليين من أحاديث الصلوات الخمس ولا يعلم ذلك  
فانه يعيد الفجر والمغرب احتياطا ولو تركه ترك الصلاة في ركعتين يعيد صلاة الفجر  
والمغرب والوتر ولو تركه ترك الصلاة في أربع ركعات يعيد صلاة الظهر والعصر  
والعشاء ولا يعيد الوتر والفجر والمغرب كذا في المحيط ترك الصلاة عمدا لا يقتل كذا  
في الكافي في باب قضاء الغزوات **الباب الثاني عشر** في سجود السهو  
وهو واجب كذا في التبيين هو الصحيح كذا في الهداية والوجوب متقيد بما إذا كانت  
الوقت صالحة حتى إن من عليه السهو في صلاة الصبح إذا لم يسجد حتى طلعت الشمس  
بعد السلام الأولى سقط عنه السجود وكذا إذا سجد في وقت الغائبة فلم يسجد حتى  
أحرث وكل ما يمنع البناء إذا وجد بعد السلام يسقط السهو كذا في البحر الرائق وفي القنية  
لوبي النفل بما فرض سجد فيه لم يسجد كذا في التارخانيين وتحله بعد السلام سواء كان من  
زيادة أو نقصان ولو سجد قبل السلام اجزاه عندها هكذا رواية الأصول وكيفية  
أن يسجد بعد سلامه الأول ويجزئ ساجدا أو ساجدا في سجوده ثم يفعل الثانية كذا في التبيين  
ثانياً ثم يسلم كذا في المحيط وفي التبيين هو الصحيح كذا في الهداية والقنوات  
أن يسلم تسليمة واحدة وعليه الجمهور واليه استشارة الأصحاب كذا في الكافي ويسلم عن  
يمينه كذا في الفاهدي وروى بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء فعدة من  
السهو هو الصحيح وقيل ياتي به في الفعدة الأولى كذا في التبيين والأحوط أن يسلم  
في الغدبية كذا في فتاوي قاضي خان وحكم السهو في الرض والنفل سواء كذا في المحيط  
فالسجدة الثانية في الفعدة إذا كانت بعد سجدة من السهو ليس بركن وإنما امر بالسجدة  
السهو يقع ختم الصلاة بها حتى لو تركها فقام وذهب لا تقصد صلاة كذا في القائل الحلواني كذا  
في الرائج الوهاج وأيضا لو لم يجز الأصل في هذا أن المترك ثلاثة أنواع فمنه سنة هـ  
وواجب فوق الأول أن أمكنه التدارك لنقصه بغيره والافسدت صلاته وفي الثاني لا تقصد  
أن يقياها باركاناً وقد وجبت ولا يجزئ سجدة في السهو وفي الثالث إن تركها ساجداً  
يسجد في السهو ولو تركها عامداً كذا في التارخانية وظاهر كلام أهل الفقه أنه يجب السجود  
في الوتر وإنما يجب الإعادة جبر النقصان كذا في البحر الرائق ولا يجب السجود إلا بركعة واحدة  
أو ناجية أو ناجية أو تكميلية أو تكراره أو فقير واجباً بغيره فيها يخلف وفي الحقيقة  
وهو به شئ واحد وهو ترك الواجب كذا في الكافي لا يجب ترك التيقن والبسملة في الأول  
والثاني وتكبيره إلا بالتيقن كذا في تكبيره ركوع الركعة الثانية من صلاة العيد ولا  
يجب ترك رفع اليدين في العيدين وغيرهما من ذلك ما لم يترك عن الشك لا ولا ساهياً  
ولو ترك القومة ساهياً بان الخطأ من الركوع ساجداً أو في قاضي خان أن عليه

السجود

السجود عند الإحسينة ومحمد هكذا في فتح القدير ثم واجبات الصلاة أنواع من قراءة الفاتحة  
والسجدة إذا ترك الفاتحة في الأوليين أو أحدهما يلزمه السهو وإن قرأ أكثر الفاتحة وسجد  
الباقي لا سهو عليه وإن بقي عليه السهو ما كان أو منفرداً كذا في فتاوي قاضي خان وإن  
تركها في الآخرين يجب أن كان في الرض وإن كان في النفل أو الوتر وجب عليه كذا في البحر  
الرائق ولو تركها في الأوليين يجب عليه سجود السهو بخلاف ما لو أعادها بعد السجدة أو بعد  
ركعة في الآخرين كذا في التبيين ولو ترك الفاتحة الأخرى أو قرأ أكثرها ثم أعادها ساهياً  
أو بمنزلة ما لو تركها مرتين كذا في الظهيرية ولو قرأ الفاتحة وحدها وترك السجدة يجب  
عليه سجود السهو وكذا الرقعة الفاتحة أية قصيرة كذا في التبيين ولو قرأ الفاتحة وأتين  
فقرأ أكثرها ساهياً ثم تركها أو أتى ثلاث آيات وعليه سجود السهو كذا في الظهيرية ولو أقر  
الفاتحة عن السجدة فعليه سجود السهو كذا في التبيين ولو قرأ في الآخرين الفاتحة والسجدة  
لا يلزمه السهو وهو الأصح ولو قرأ في ركوعه وسجوده أو في تشهداته يلزمه وهذا إذا بدأ  
بالقراءة ثم بالتشهد وإن بدأ بالتشهد ثم بالقراءة فلا سهو عليه كذا في المحيط السرخسي  
ولو لم يقرأ الفاتحة في الشفع الثاني لا سهو عليه باطلاً هو رواية كذا في السراج الوهاج ناقلاً  
عن الفتاوى ولو لم يقرأ شي من القرآن في الشفع الثاني ولم يسجد من أي خيفة رعب الله  
إنه قال إن كان متعمداً فقد ساء وإن كان ساهياً كان عليه سجود السهو وروى أبو  
يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله أنه أخرجه عليه في الغدبية ولا سجود عليه في السهو وعليه (الاعتقاد)  
كذا في فتاوي قاضي خان وسننهم عن فاتحة الكتاب في الأولى أو في الثانية وتترك  
بعد ما قرأ من السجدة في سجود فقير بالفاتحة ثم بالسجدة قال الفقيه أبو الليث  
يلزمه سجود السهو وإن كان قرا حرفاً من السجدة وكذا إذا تركه في الفراغ من  
السجدة أو في الركوع أو بعد ما رفع رأسه من الركوع فإنه ياتي بالفاتحة ثم يعيد السجدة  
ثم يسجد للسهو وفي الخلاصة إذا ركع ولم يقرأ السجدة رفع رأسه وقرا السجدة وأعاد  
الركوع وعليه السهو هو الصحيح كذا في التارخانية أيضاً إذا قرأ الركعة الأولى ثم قرأ  
في الركعة الثانية سجدة قبلها فلا سهو عليه كذا في المحيط وأيضا لو لم يجز الأصل إذا  
نكس السجدة فوسن أن يسجد لها ثم ذكر وسجد وجب عليه سجود السهو لأنه تارك للموصل  
وهو واجب قبل السهو عليه والأول أصح كذا في التارخانية إذا أراد أن يركع صلاة  
سجدة فخطأ فقرأ سجدة أخرى لم سهو عليه كذا في فتاوي قاضي خان **ومن** تعيين  
الركعة الأولى كذا في البحر الرائق **ومن** غاية الترتيب في فعل مكره ولو ترك سجدة من ركعة  
فتذكرها في آخر الصلاة سجدها وسجد للسهو وترك الترتيب فيه وليس عليه إعادة ما قبلها  
ولو قدم الركوع على القراءة لزمه السجود لكن لا يعيد بالركوع فينقض إعادة ما قبله  
كذا في البحر الرائق **ومن** تعديل الأركان وهو الطلنية في الركوع والسجود وقد اختلف  
في وجوب السجود بتركها على أنه واجب أو سنة والمذهب الوجوب ولزوم السجود  
بتركها ساهياً وصححه في البداهة كذا في البحر الرائق **ومن** الفعدة الأولى حتى لو تركها يجب  
عليه السهو كذا في التبيين **ومن** التشهد فإذا ترك في الفعدة الأولى أو الأخيرة وجب سجود  
السهو وكذا إذا ترك بعضه كذا في التبيين سواء كان في الرض أو النفل كذا في البحر الرائق ولو  
قرأ التشهد في القيام إن كان في الركعة الأولى لا يلزمه شيء وإن كان في الركعة الثانية اختلف

الأكثر كان



المشاخ فيه والصحيح انه لا يجب كذا في الطهيرة ولو تشهد في قيامه قبل قراءة الفاتحة فلا سهو  
عليه بعد هذا يلزمه سجود السهو وهو الاصح لان بعد الفاتحة على قراءة السورة فاذا تشهد  
فيه فقد اجاب وقبلها محل الشك كذا في التبيين ولو تشهد في الاخرين لا يلزمه هـ  
السهو كذا في محيط السرخسي ولا فرغ من التشهد وقراءة الفاتحة سهوا فلا سهو عليه هـ  
واذا قرأ الفاتحة مائة التشهد فعليه السهو وكذا اذا قرأ الفاتحة ثم التشهد كان عليه السهو  
كذا في رويين ابي حنيفة رحمه الله في الواقعات السابعة وذكر هناك اذا ابداه في موضع  
التشهد بالقرآن ثم تشهد فعليه السهو لونه ايا تشهد ثم بالقرآن فلا سهو عليه ولو  
قرأ التشهد قايما او راكعا او ساجدا لا سهو عليه هكذا في المحيط ولو كرر التشهد في  
العدة الاولى فعليه السهو وكذا لو زاد على التشهد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
كذا في التبيين وعليه الفتوى كذا في المضرات واختلعتوا في قدر الزيادة فقال بعضهم  
يجب عليه سجود السهو يقول اللهم صلى على محمد وقال بعضهم لا يجب عليه حتى يقول وعلى آل  
محمد والاول الاصح وكذا في القعدة الثانية فلا سهو عليه كذا في التبيين واذا سجد  
قراءة التشهد حتى تسلم ثم تذكر عاد وتشهد وعليه الفتوى قوله ابي حنيفة واين يوسف  
رحمهما الله كذا في المحيط ويجب اذا قعدة فيما يقام اوقاف فيما يجلس فيه وهو امام او  
متردد اذا بالقيام اذا استتم قايما او راكعا الى القيام اقرب فانه لا يفرق الى القعدة  
هكذا في فتاوي قاضي خان وسجد للسهو ولو عاد الى القعود بنفسه صلاته  
على الصحيح كذا في التبيين وان لم يكن كذلك يفتى ولا سهو عليه كذا في فتاوي قاضي  
خان وهو الاصح هكذا في الهداية والتبيين وسجد ذلك بالنصف الاسفل من  
الانسان ان كان النصف الاسفل مستويا كان الى القيام اقرب والا لا كذا في الكافي  
وتب رواية اذا قام على ركبتيه لينهض يفتى وعليه السهو ويستوي فيه القعدة  
الاولى والثانية وعليه الاعتماد وان رفع اليديه وركبتيه على الارض لم يرفعها لا سهو  
عليه هكذا في رويين عن ابي يوسف كذا في فتاوي قاضي خان وكذا اذا سجد في موضع  
الركوع او ركبة في موضع السجود او كرر ركنا او قهر الركبة او اخره في هذه الفضول كلها  
يجب سجود السهو وفي القعدة وروي عن ترك من صلاته فعلا وضع فيه ذكر فعليه سجود  
السهو لان الفضل اذا وضع فيه ذكر فذلك امارة كونه مقصودا به فليس يمكن تركه  
انقص في صلاته فيجب جبره بسجدة السهو وان كان فعلا لم يرض فيه ذكر فليس عليه سجود  
السهو كوضع اليدين على الشال والقومة التي بين الركوع والسجود واذا قعد المصلي  
باصلاته وشهد ثم شك انه صلى ثلاثا او اربعا حتى شغل ذلك عن التسليم فشره  
استيقن انه صلى اربعا فاقم صلاته فعليه سجدة السهو وان شك في ذلك بعد ما  
سلم تسليمة واحدة فلا سهو عليه واذا احدث في صلاته وذهب ليتوضا فوقع في هذا  
الشك حتى شغل عن الوضوء ساعة فعليه سجدة السهو كذا في المحيط ومنها الفتوى  
ان اذا ترك في سجدة السهو وتركه يتحقق برفع راسه من الركوع ولو ترك التكبيرة التي بعد  
القرآن قبل القنوت سجدة للسهو لا يترك تكبيرات العبد كذا في التبيين ومنها  
تكبيرات العبد في حال في السجود اذا تركها او نقص منها او زاد عليها او اتي بها غير  
موضعا فانه يجب عليه السجود كذا في البحر الرائق ويستوي في الزيادة والنقصان

القليل

القليل والكثير فقد روي عن الحسن بن ابي حنيفة اذا سجد الامام من تكبيرة واحدة في صلاة  
العبد يسجد للسهو كذا في الفخيرة وقد كونه كسفا لاسرار ان الامام اذا سجد عن التكبيرات  
حتى ركع فانه يقود الى القيام بخلاف المسبوق اذا ادرك الامام في الركوع فانه ياتي بالتكبير  
في الركوع كذا في البحر الرائق ولو ترك تكبيرة الركوع الثانية في صلاة العبد وجب عليه السهو  
لانها واجبة تنافي التكبيرات العبد بخلاف تكبيرة الركوع الاولى لانها ليست ملحقه بها  
كذا في التبيين السهوية الجمعة والعبد من المكسوة والمقطوع واحد الا انما سجد  
قالوا لا يسجد للسهو العبد من المكسوة ولا يقطع الناس في فتنه كذا في المضرات ناقلا  
عن المحيط ومنها البحر والاحتياط حتى لو سجد في صلاة او خاف فيها عجز وجب عليه سجود  
السهو واختلعتوا في مقدار سجد السهو فيها قيل بعشرين فصليا بقدر  
ما يجوز به الصلاة وهو الاصح ولا فرق بين الفاتحة وغيرها والمفتى لا يجب عليه السهو  
بل كره والاحتياط انما من خصائص الجماعة هكذا في التبيين وان سجد في القعدة او  
بالسجدة او بالثمانية لا سهو عليه كذا في فتاوي قاضي خان **فصل**  
سهو الامام يوجب عليه وعليه من خلفه السهو كذا في المحيط ولا يشترط ان يكون مقعدا  
به وقت السهو حتى لو ادرك الامام بعد ما سجد يكره ان يسجد مع الامام تعالى  
ولو دخل معه بعد ما سجد سجدة السهو ثانيا بعد الثانية ولا يقضي الاولى وان  
دخل معه بعد ما سجد هـ لا يقضيها كذا في التبيين وهو الموقر لا يوجب السجدة هـ  
ولو ترك الامام سجود السهو فلا سهو عليه لما موم كذا في المحيط والمسبوق يتابع  
الامام في سجود السهو ثم يقوم بالفضل ما سبق به ولا يعيد في اخر صلاته والا لا  
اذا سجد للسهو مع الامام لا يعيد به وسجد في اخر صلاته ويستحق للمسبوق ان هـ  
يملك ساعة بعد سلام الامام بالخيار ان يكبر على الامام سهوا هكذا في محيط السرخسي  
ولو لم يتابع الامام في سجود السهو وقام الى القضا لا يسقط عنه وسجد في اخر صلاته  
ولو سلم الامام فقام المسبوق ثم تذكر الامام ان عليه سهوا فسجد له قبل ان يعيد  
المسبوق الركعة بسجدة فقله ان يرفع ذلك ويقود الى ما يقف ثم اذا سلم الامام  
قام الى القضا ولا يعيد بما قبل من القيام والقراءة والركوع ولو لم يعد الى ما يقف الامام  
فخطي عليه قضايه فانه يجوز صلاته ويسجد للسهو بعد فراغه استحسننا ولو سجد هـ  
الامام بعد ما قعد هذا المسبوق الركعة بسجدة فانه لا يقود الى ما يقف ثم اذا سلم الامام  
فقدت صلاته كذا في السراج الوهاج ولو سجد الامام في صلاة الخوف سجدة للسهو ثانيا  
فيها الطائفة الثانية واما الطائفة الاولى فاما يسجد وهـ بعد الفراغ من الامام كذا في  
البحر الرائق والا لا يسجد بسهو فيها يقضي والمسبوق يسجد بسهو فيها يقضي ولو  
سجد امامه ولم يسجد المسبوق مقعدا وسجد هو في يقضي يكفيه سجدة ثانيا والمقيم خلف  
المسبوق حكم المسبوق في سجود السهو الامام اذا سجد ثم احدث فقدم مسبوقا هـ  
اترا الا السلام فانه يقدم خلا ادرك اول الصلاة فيسلم ويسجد للسهو ويسجد مقعدا  
المسبوق فان لم يكن فيهم من ادرك اول الصلاة قام كل واحد الى قضا ما سبق به ويسجد  
كل واحد للسهو في اخر صلاته هكذا في محيط السرخسي رحمة الله عليه فشا وقعد والرا  
قدار تشهد ان تذكر قبل ان يعيد الثانية بسجدة انما الى مئة عاد الى القعدة وسلم







السجدة وضارت كانا لم تكن كما لو سبقت الحديث في السجدة الاولى من الركعة الخامسة وهي  
 مسئلة **وه** وان كان هذا الشك في السجدة الثانية فسدت صلاته ولو شك في غيرها  
 ثانية ام ثالثة فان لم يقع تحريمه على شيء فان كان قابلا يقصد في الحال ثم يقدم ويصلي ركعة  
 ويقعد وان كان قابلا او المسئلة بحالها يتخير وان وقع تحريمه انما ثالثة مضمي على صلاته  
 وان وقع تحريمه انما ثالثة تحريمه بالعقد ان وقع تحريمه انه لم يقعد على رأس الركعتين  
 فسدت صلاته وان لم يقع تحريمه على شيء فسدت صلاته ايضا وكذا في ذوات الاربع اذا  
 شك انها الرابعة او الى خمسة وكوشك انها ثالثة او خامسة فعلى ما ذكرنا في الخبر فيقول  
 اليه العقد ثم يصلي ركعة اخرى ويتشهد ثم يقوم فتصلي ركعة اخرى ويقعد ويسجد  
 للسهو ولو شك في الترتيب وهو قائم انما ثالثة ام ثالثة يتر تلك الركعة ويقعد فيها  
 ويقعد ثم يقوم فتصلي ركعة اخرى ويقعد فيها ايضا هو المختار والى هنا عبارة الخلا  
 وما لا ينبغي اعتقاده انه يجب سجود السهو في جميع صور الشك سواء عمل بالتحريم او بين  
 على الاقل كذا في الراي ناقلا عن شيخ القدير واذ انتك في صلاته فلم يدر اياها صلا  
 ام ارتبا وتكريرا ذلك كثيرا ثم استيقن انه حصل ثلاث ركعات فان لم يكن تذكره شغل  
 عن اداء ركعتان يصلي ويتكبر فليست عليه سجود السهو وان طأ لم تذكره حتى شغل  
 عن ركعة او سجدة او يكون في ركوع او سجود فيطويع تذكره في ذلك وتغير عن حاله بالشك  
 فعليه سجود السهو مستحبا هكذا في المحيط ولو غلب على ظنه في الصلاة انه حدث او انه  
 لم يسجد يفتن بذلك لا شك فيه ثم يتيقن انه لم يحدث او انه قد مضى قال ابو بكر ان ادي  
 ركعتان التفتن بالحديث او بعد المسح فانه يستقبل الصلاة ولا يجزيه فيها هكذا في  
 فتاوي قاضي خان ولو علم انه ادي ركعتا وشك انه كبر للافتتاح او لا وهل احدث او لا  
 او هل اصابت به النجاسة ثوبه او لا امسح راسه ام لا استقبال ان كان اول مرة والاصح  
 ولم يلزم الوضوء ولا غسل ثوبه كذا في فتح القدير في الفتاوى في الفتاوى لو شك في  
 صلاته انه مسافر او مقيم يصلي ارتبا ويقعد على الثانية احتياط كذا في التاتار  
 خانية رجل يصلي بقوم فلما جئنا ركعتين وسجد السجدة الثانية شك انه صلى ركعة  
 او ركعتين او شك في الرابعة والثالثة فليطأ اليه من خلفه ليعلم بهم ان قاموا فامر  
 هو معهم وان قد واقعد يقعد بذلك فلا بأس به ولا سهر عليه كذا في المحيط اذ اشك انما  
 فاحترق قد لا يأخذ بعقرها رجل يصلي وحده او يصلي بقوم فلما سلم اخرجه رجل عدل انك صليت  
 الظهر ثلاث ركعات قالوا ان كان هذا المصلي انه صلى اربع ركعات لا يلتفت الي قول الخبر  
 كذا في المحيط وفي الظاهرية قال محمد بن الحسن رحمه الله اما انا فاعيد بقول واحد عدل  
 بكلا حال كذا في التاتارخانية وكوشك المصلي في الخبر انه صادق او كاذب روي عن محمد بن  
 انه يصلي الصلاة احتياط وان شك في قوله رجلين عدلين اعاد صلاته وان لم يكن الخبر عدلا  
 لا يتقبل قوله امام يصلي بقوم وذو هب فمأان بعضهم هي الظهر وقال بعضهم هي العصر  
 فان كان في وقت الظهر في الظهر وان كان في وقت العصر في العصر لان الظاهر شامد  
 لمن يدي ما يوافق الوقت وان كان مشكلا جاز للفرقتين في القياس كذا في المحيط  
**الباب الثالث عشر** في سجود التلاوة وسجود التلاوة في الزمان اربعة  
 عشر كذا في الهداية في اخر الاعراف عند قوله ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادة

ويستجرون

ويستجرون ولم يستجدون والرفع عند قوله والله يستجد من في السموات والارض طوعا وكرها  
 وظلالهم بالغدق والاحال والحلل عند قوله والله يستجد من في السموات والارض  
 من ذابة والملائكة وهم لا يستكبرون وبني اسرائيل عند قوله ان الذين عملوا او ترا العلم  
 من قبله اذ انبئي عليهم بخبر الالاد قاتل سجدا او يقولون سبحان ربنا ان كان وعده  
 ربنا لفعولا وميرم عند قوله لا تنسلي عليهم ايات الرحمن جزوا شيئا وبكيا والاولي في الحج  
 المثران الله يستجده من في السموات ومن في الارض والسموات والارض والسموات والارض  
 والسموات والارض وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب ومن يهن الله فما له من  
 مكرم ان الله يفعل ما يشاء والزقان عند قوله واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما  
 الرحمن اسجدنا ثم انما يؤمنون فاذ قالوا اسجدوا للرحمن اسجدوا لربهم اسجدوا لربهم  
 وهم لا يستكبرون وصح عند قوله فاستغفر ربه وخذوا لهما ذنبا وهم السجدة عند قوله  
 لا يسأمون والنجيم عند قوله فاسجدوا لله واعبدوا واذا السجدة انشقت عند قولهم  
 لا يؤمنون واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون واقرابا سمع عند قوله واسجدوا اقترب هكذا  
 في العيني والسجدة واجبة يا هذه الواضع على التاتار والسماع متوافقا في سماع  
 القرآن اوله يقصد كذا في الهداية رخص قراءة آية السجدة لا يلزمه السجدة بقرينة  
 الشفتين وانما يجب اذا صحح الحروف وحصل به صوت سمع هو او غيره اذ اقرب اذ منه  
 اليه كذا في فتاوي قاضي خان ولو قرأ آية السجدة الا الحرف الذي في اخرها لا يسجد  
 ولو قرأ الحرف الذي يسجد فيه وحده لا يسجد الا ان يقرأ آية السجدة بحرف السجدة  
 وفي مختصر البحر لم يقرأ واسجد وسكت ولم يحل واقرب يلزمه السجود كذا في التبيين  
 رجل سمع آية السجدة من قوم من كل واحد منهم حرفا ليس عليه ان يسجد لانه لم يسمعا من  
 تاله كذا في فتاوي قاضي خان والاصح وجوب السجدة ان كل من كان من اهل  
 وجوب الصلاة اما ادا وقصدا كان اهلا لوجوب سجدة التلاوة ومن لا فلا كذا في  
 الخلاصة حتى لو كان التالي كافرا او مجنونا او ضيحا او كافرا ايضا او غيبا او غيبا  
 الطهر دون الفترة والان سجين لم يلزمهم وكذا السامع كذا في الزاهدوي ولو سمع منهم  
 مسلم ما قبل بالغ فبقي عليه سماعه ولو قرأ الحديث او لم يسمعا عليه ما وكذا المريض  
 ولا يجب اذا سمع من طهر هو المختار ومن النائم الصحيح انما يجب وان سمع من الصدي  
 لا يجب عليه كذا في الخلاصة السامع اذا اخبر انه قرأ آية السجدة في حاله السجود عليه  
 وفي النصاب هو الاصح كذا في التاتارخانية ولو قرأها سكران يجب عليه وعلى من  
 سمعها كذا في محيط الرخص المارة اذا قرأت آية السجدة في صلاته ولم يسجد لا حرجا  
 سقطت عن السجدة كذا في المحيط مضمي التطوع اذا قرأت آية السجدة وسجد لا ثم فسدت  
 صلاته وجب عليه تصحيحها لا تلزمه اعادة تلك السجدة وكذا المسلم اذا قرأ آية  
 السجدة في حال النوم يجب عليه وفيه النصاب هو ان اراد والبيد ذبا لله ثم اشتم  
 لم يجب عليه تلك السجدة واجبة السجدة بكتابة القرآن كذا في فتاوي قاضي خان  
 اذا قرأ آية السجدة باللسان سمية فعليه وعليه من سمعها السجدة في السامع او لا اذا  
 اخبر السامع انه قرأ آية السجدة وعندها ان كان السامع يعلم انه يقرأ القرآن يلزمه والا

اكثر

صت



ولا كذا في الخلاصة وقيل يجب بالإجماع هو الصحيح كذا في محيط الرحيق ولو قرا بالربة بلزمة  
مطلبا لكن بعد ما تأخيرنا لم يعلم وان تلاها وهو ما لم يسمع وجب عليه السجدة كذا  
في الخلاصة لا آخر الآية السجدة بالهجر لم يجب السجدة كذا في السراجية إذا تلا الإمام الآية  
السجدة سجدة واحدة وتعد المأموم معه سوا سمعها منه أم لا وسواء كان في صلاة الجهر أو  
الخاصة إلا أنه يجب أن لا يقرأها في صلاة الخافتة ولو سمعها من الإمام اجنبيا لم ي  
سجد في الصلاة ولم يدخل معهم في الصلاة كزمنه السجود كذا في الجوهرة النبوية هذه  
الصحيح كذا في الصلاة سمع من الإمام فدخل معه قبل أن يسجد سجدة مفردة وان دخل  
في صلاة الإمام بعد ما سجدها الإمام لا يسجد معها هذه إذا أدرك في آخر تلك الركعة  
أما لو أدرك في الركعة الأخيرة يسجد معها بعد الزاغة كذا في السراج وهكذا في الزاغة وان  
تلا المأموم لم يلزم الإمام ولا المأموم السجود في الصلاة ولا بعد الزاغة منها كذا في السراج  
الوهاب ولو سمع المصلح من اجنبى يسجد بعد الزاغة ولو سجد في الصلاة لا يجزيه  
ولا تنفس الصلاة كذا في التهذيب هذا الصحيح كذا في الخلاصة هذا إذا لم يقرأ المصلح  
السابع غير المأموم فان قراها أو لم يسمعها فسجدها لم يعد لها في ظاهر الرواية وان  
سجد أو لم تلاها ففيه روايتان وضرب السراج بأنه لا يبعد كذا في النهج الثاني  
أن قرا الآية السجدة في الصلاة فان كانت في وسط السورة فالأفضل أن يسجد ثم يقوم  
ويتم السورة ويركع ولو لم يسجد وركع ونوى السجدة يجزيه قياشا وفيه نأخذ ولو لم يركع  
ولم يسجد وأتم السورة ثم ركع ونوى السجدة لا يجزيه ولا يسقط عنه بالركوع وعليه  
فصلها بالسجود ما دام في الصلاة وذكر الشيخ الإمام المصنفون بخلافه زاده أي إذا  
قرأ بعد الآية السجدة ثلاث آيات ينقطع القوم ولا يثبت الركوع عن السجدة وقال شمس  
الآية الخلواني لا ينقطع ما لم يقرأ أكثر من ثلاث آيات كذا في فتاوى قاضي خان ولو كانت  
سجدة السورة فالأفضل أن يركع بها ولو سجدة ولم يركع فلا بد من أن يقرأ شيئا من السورة  
الأخرى بعد ما رفع رأسه من السجود ولو رفع ولم يقرأ شيئا ويركع جاز وان لم يركع ولم يسجد  
وتجاوز إلى موضع آخر فليس له أن يركع بها وعليه أن يسجد ما دام في الصلاة ولو كانت  
السجدة في آخر السورة وتعد هي آيتان وثلاث فهو بالخيار أن يركع بها وان شاء  
يسجد فإذا أراد أن يركع بها جاز له أن يتم السورة ويركع ولو سجد بها ثم قام بغير السورة  
ويركع فان وصل إليها شيئا آخر من سورة أخرى فهو أفضل هكذا في المفردات إذا سجد أو ركع  
لها على سجدة على الفور يقود إلى التيقن ويستحب أن لا يعقبها بالركوع بل يقرأ آيتين أو  
ثلاث آيات ثم يركع كذا في شرح هنية المصنف لا يبرح الحاج ولو قرا الآية السجدة في الصلاة  
فأراد أن يركع بها يحتاج إلى التيقن عند الركوع فان لم يوجد منه التيقن عند الركوع لا يجزيه  
عن السجدة ولو نوى في ركوعه اختلاف المشايخ فيه فالأفضل منهم يجزيه وقال بعضهم لا يجزيه  
هكذا في المفردات ولا يظهر أنه يجوز كذا في شرح أبي المكارم وفي البدائع ولو نوى الركوع  
لا يجزيه بالإجماع كذا في البحر الرائق ولو نوى أن يركع بمقيب التلاوة ولم يبقها المقعد  
لا يثبت عنه ويسجد إذا سلم الإمام وسجد المقعدة ولو نوى أن تنفس الصلاة كذا في  
الفتية اجتمع أن سجدة التلاوة تتأدى بسجدة الصلاة وان لم ينو للتلاوة كذا في  
الخلاصة المصنف كذا في نسج سجدة التلاوة في موضعين ثم ذكرها في الركوع والسجود أو في

القعود فانه يجزئها ساجدة ثم يقود إلى مكان فيه ويعيده استحسانا وان لم يجد جازت  
صلاة كذا في الظهيرية في فصل السجود إذا قرا الإمام الآية السجدة وتعبير القوم في  
الركعة فكبر الإمام للسجدة وحسب من كان في الركعة أنه كبر للركوع فركعوا ثم قام  
الإمام من السجدة فكبر فطن القوم انصرفوا رأسه من الركوع فكبروا ورفعوا رؤوسهم  
ان لم يزيدوا عليه ذلك لم تنفس صلاتهم المصنف إذا سمع الآية السجدة من غيره وسجد مع  
التالي ان قصد به اتباع التالي تنفس صلاته والمصنف في غير الصلاة ان يسجد  
السابع مع التالي ولا يرفع رأسه قبل كذا في الخلاصة ومن المصنف ان يتقدم هو  
التالي ويصنف القوم خلفه فيسجدون وذكر أبو بكر أن المرأة تصلح أن تسجد للرجل في  
كذا في البحر الرائق ومن حكم هذه السجدة أنها تخلعني بكسني في حق التالي بسجدة  
واحدة وان اجتمع به حقه التلاوة والمساجع وشرط التلاوة أن لا ينادي بالآية وان  
المسجد المجلس حتى لو اختلف المجلس واتحدت الآية أو اتحد المجلس واختلفت الآية  
لا تشد أحدا كذا في المحيط ولو تبدل المجلس السامع دون التالي يتكرر الوجوب عليه ولو  
تبدل المجلس التالي دون السامع يتكرر الوجوب عليه لا يخل السامع على قول أكثر المشايخ  
وبه نأخذ كذا في الفتاوية والمجلس واجد وان طال أو اكل لمة أو شرب شرية أو قام  
أو سجد خطوة أو خطوتين أو انتقل من زاوية البيت أو المسجد إلى زاوية الأداة  
كانت الدار كبيرة كذا في السلطان وان انتقل من المسجد إلى جامع من زاوية إلى زاوية  
لا يتكرر الوجوب وان انتقل فيه من دار إلى دار فكل موضع يصح الاعتدال يجزئ كذا  
واحد وسير السجدة لا ينقطع المجلس بخلاف سير الدابة إذا لم يكن ركبها في الصلاة  
كذا في فتاوى قاضي خان وإنما اشتغل بالسجود أو التهليل أو القراءة لا ينقطع حكم  
المجلس ولو قراها ثم ركع في الدابة ثم نزل قبل السير لم ينقطع أيضا ولو قراها فسير  
ثم قرا القرآن بعد ذلك طويلا ثم اغاد فذلك السجدة لا تجزئ له جزي ولو قراها في مكان  
ثم قام فركب الدابة ثم قراها مرة أخرى قبل أن يسيّر فعليه سجدة واحدة يسجدها  
على الأرض ولو سارت ثم تلاها بغيره سجدتان وكذا إذا قراها ركبا ثم نزل قبل  
أن يسيّر فقرأها فعليه سجدة واحدة يسجدها على الأرض كذا في الجوهرة النبوية  
واعتبر تبدل المجلس دون الأعراض حتى لو قلد ٢٢ قرا تاليا ثم قرا في مجلس كفته سجدة  
ويكرر في تشدبة النوب والدواب سنة وركب الأرض هكذا في الكافي وفيه الاستيعاد من  
فصلن إلى غصن في أصح الأقوال هكذا في المفردات ولو قراها وهو ماش يكرهه يكرهه  
سجدة وكذا ان كان يسجد في الماء بجزء أو غير عظيم أما إذا كان يسجد في خوص أو غير ذلك  
حده معلوم فالصحيح أنه يتكرر وكذا لو قراها حول الرخيبة الطاحونة الصحيح أنه  
يتكرر هكذا في الخلاصة وان عمل فلا كثيرا بان اكل كثيرا أو نام مضطجعا أو باع أو  
كحوه تجب استحسانا لأن المجلس تبدل بهذه الأعمال أصا فصا رخصا فالأمر فكذا  
في محيط الرحيق في سجدة الترويح في الصلاة لا تؤدي خارج الصلاة كذا في السراج  
وهكذا في الثاني ويكون أن يتركها هكذا في البحر الرائق هذا إذا لم ينفسها قبل السجود  
فان أنفسها فصا خارجا ولو قصد ما سجدها لا يعيدها كذا في الفتية وكذا  
فرا القرآن في الركوع أو السجود لا يلزمه سجدة التلاوة قال زعم الله عنه وعندي أنها



تجب لكن تنادي فيه كذا في الظهيرة ولو قرأها فسجد ثم اختتم الصلاة مكانه ثم  
قرأها ثانيا فعليه سجدة اخرى وان كان لم يسجد للاولي عليه سجدة واحدة حتى لو لم  
يؤدها تسقط ولو تلاها في ركعة فسجد هاتم اغادها في تلك الركعة لا تجب ثانيا  
كذا في محيط السرخسي المصنف اذا قرأ الآية السجدة في الاولي ثم اغادها في الركعة الثانية  
والثالثة وسجد للركعة ليس عليه ان يسجد هاتم وهو الاصح كذا في الخلاصة ولو قرأ  
آية السجدة في الصلاة وسجد ثم قرأها بعد السلام في مكانه مرة اخرى يسجد سجدة  
اخرى في ظاهرها رواية قبل هذا اذا سلم ونكلم ثم قرأ ولو قرأ آية السجدة في الصلاة  
ولم يسجد حتى سلم فقرأها مرة اخرى يسجد سجدة واحدة وسقطت عنه الاولي كذا  
في فتاوى قاضي خان قرأ آية السجدة في ركعة ثم أحدث فأنقرف ففوضا ثم غاد  
وسمعا من غيره عليه سجدة ان كذا في محيط السرخسي ولو تلا آية السجدة في الصلاة  
او سمعا من غيره فسجد لا ثم أحدث ففوضا وشر ثم سمعا منه وجبت عليه سجدة  
اخرى وتسمى اذا فرغ من الصلاة بخلاف ما اذا تلا آية السجدة في الصلاة ثم  
أحدث ففوضا وشر ثم تلا تلك الآية لم تجب عليه سجدة اخرى كذا في الظهيرة ولو  
تلاها في وقت مباح فسجد هاتم اوقافه مكرهة لم تجز ولو تلاها في اوقات مكرهة  
فسجد في هذه الاوقات جاز ولو قرأها ما زلت اثم اصابه خوف فركب فسجد اجزاه  
في حاله الخوف ولا يجزيه في حاله الا من كذا في محيط السرخسي وشرابط هذه السجدة شرابط  
الصلاة الا الترخيم وركن وضع الجبهة على الارض وانما يقوم مقامه من الركوع او اليا للركوع  
او الركوب على الدابة في السفر وما وجبت من السجدة على الارض يجوز على الدابة وما  
وجب على الدابة يجوز على الارض وينسب هاتم ينسب الصلاة من الحركتين والقول  
والقنطرة وعليه اغادها كالمركبة في سجدة الصلاة الا انه لا وضوء عليه في  
القنطرة وكذا في اداة المرأة لا تنسب هاتم لو نام فيها لا تستحق طهرا وتطهر الصحيح  
كذا في البحر الرائق وسنن الكلبين ابتدأ وانها كذا في محيط السرخسي هو الظاهر كذا في  
المتبين فاذا اراد السجود كبر ولا يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع راسه ولا تشهد عليه ولا  
سلام كذا في الهداية ونقده في سجوده سبحانه ربي الا على ثلاثا ولا ينقص عن الثلاث  
كأنه المكتوبة كذا في الخلاصة وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان ولو لم يذكر  
فيها شيئا به كأنه المكتوبة كذا في الخلاصة ويرفع صوته بالكبير والمستحب ان اذا  
اراد ان يسجد للتلاوة ان يقوم ثم يسجد واذا اراد ان يسجد في سجود يقوم ثم يسجد كذا  
في الظهيرة ثم اذا اراد السجود ينوي بقلبه ويقول بلسانه اسجد لله تعالى سجدة  
التلاوة الله اكبر كذا في السراج الوهاج وفي القنطرة واذا هاتم السجود في  
ادائها اي وقت كان يكون موديا لا قاضيا كذا في التنا وكتابته هذا في غير الصلاة  
اما الصلاة اذا اخرها حتى طالت التلاوة فيصير قضا ويا ثم هكذا في البحر الرائق  
القاري اذا كان عنده قمر ان كانوا متاهلين للسجود ويقع في قلبه انه لا يشيخ عليه اذا  
السجدة ينبغي ان يقرأها وان كانوا محجوبين او غفلين انهم يسمعون ولا يسجدون او يثنون  
عليهم اذا السجدة ينبغي ان يقرأ في نفسه سواء كان في الصلاة او خارج الصلاة كذا  
في الخلاصة ويكره ان يقرأ سورة ويبدأ آية السجدة وان قرأ آية السجدة وحدها

في غير

في غير الصلاة لا يكره والمستحب ان يقرأها آية او اثنين كذا في فتاوى قاضي خان وان لم  
يقرأ شيئا لم يكره كذا في الخلاصة وما ينصل به كذا في مسال سجدة الشكر  
عبارة ما عند ابي حنيفة رحمه الله وهي مكرهة عند لا يشاء عليها وتركها اولى وقال ابو  
محمد بن قتيبة بن علقمة وصورتها عندها ان من غدت عنده نعمة ظاهرة او رزقه الله  
تعالى ولد او مالا او وحدا صالحة او اندفعت عنه نقمة او شفي من مرضه يربط له  
او قدم له غايب فيسجد لله تعالى مستقبلا القبله سجدة لله تعالى فيها  
ويسجد ثم يكبر اخرى فيرفع راسه كأنه سجدة التلاوة كذا في السراج الوهاج قال في الحجة  
ولا يجمع العباد من سجدة الشكر لما فيها من الخضوع والتعبد وتعليم الفتوى كذا في التنا  
حاشية ويكره ان يسجد شكر الله الصلاة في الوقت الذي يكره فيه النقل ولا يكره في غيره  
كذا في القنية واما اذا سجد بغير سبب فليس بركعة ولا مكره وما ينقل عقيب الصلوات  
مكره لانها لا يعتد بها سنة او واجبة وكل من سجد بغيره اليه فمكره هكذا في الزاهد  
**باب الرابع عشر في صلاة المريض** اذا عجز المريض عن القيام  
قامد اربع وسجد كذا في الهداية واما في قول من يفسر القوام بالقيام  
فمراد عليه التثنية كذا في معراج الدرر وكذا اذا خاف زيادة المرض او ابطاء البرء  
بالقيام او دوزن الراس كذا في التبيين او يجد وجعا لاذكا فان تحته نوع مشقة لم يجز  
ترك القيام كذا في الكافي ولو كان قادرا على بعض القيام دون تمامه بوجوه ان يقوم قدر  
ما يقدر حتى اذا كان قادرا على ان يكبر فاما ولا يقدر على القيام للفرقة او كان قادرا  
على القيام لبعض القارة دون تمامه بوجوه ان يكبر فاما ولا يقدر على القيام فاما لا يقدر  
اذا عجز قال شمس الامة الخواص رحمه الله هو المذهب الصحيح ولو خرب هذا  
خفت ان لا يجوز صلاته كذا في الخلاصة ولو قدر على القيام متكئا الصحيح انه يصلي  
قائما متكئا ولا يجزيه غيره كذا في الهداية لو قدر على ان يعتد على عصا او على خادم له فانه  
يقوم ويشي كذا في التبيين المريض اذا صلى في بيته يستطوع القيام واذا خرج لا  
يستطيع اخذت المشايخ فيه المختار ان يصلي في بيته قائما به يفتي هكذا في المختار  
ثم اذا صلى المريض قائما كيف يقدر الاصح ان يقدر كيف يتيسر عليه هكذا في السراج  
الوهاج وهو الصحيح هكذا في العيني شرح الهداية اذا لم يقدر على القعود مستويا  
وقد تمسكا او مستندا الى حائط او انسان يجب ان يصلي متكئا او مستندا الى الذخيرة  
ولا يجوز له ان يصلي مضطجعا على الخشركة في التبيين وان عجز عن القيام والركوع والسجود  
وقد روى القعود فيصلي قائما بآيائه ويجعل السجود اخفض من الركوع كذا في فتاوى  
قاضي خان حتى لو سوي لم يصح كذا في البحر الرائق وكذا الوجه عن الركوع والسجود وقد  
يصل القيام والمستحب ان يصلي قائما بآيائه وان صلي قائما بآيائه يجاز عندنا كذا في فتاوى  
قاضي خان والمؤمن يسجد للمسلمين كذا في المحيط ويكره للمؤمن ان يرضع اليه غوطر وسادة  
ليسجد عليه فان فعل ذلك ينظر بان كان يجف راسه للركوع ثم السجود اخفض من الركوع جاز  
صلاته كذا في الخلاصة ويكون مسببا هكذا في المختار وان كان لا يجف راسه لكن يوضع  
للمفرد على جبهة لم يجز هو الاصح فان كانت الوسادة موصوفة على الارض وكان يسجد  
عليها جازت صلاته كذا في الخلاصة وان كان بجبهة جرح لا يستطيع السجود عليه لم يجز الا

يقدر



وعليه ان يسجد على انفه وان لم يسجد على انفه واومي لم يجز صلته كذا في الذخيرة وان تعذر  
العمود اومي بالركوع والسجود مستلقيا على ظهره وحمل رجله الى القبلة وتبين ان  
يوضع تحت راسه وسدا حتى يكون شبيه القاعد ليتمكن من الارباع بالركوع والسجود  
وان اضطر على جنبه وجهه الى القبلة واومي جاز والاول اولى كذا في الكافي وان  
لم يستطع على جنبه الا على فليكن كذا في السراج الوهاج ووجهه الى القبلة كذا  
في القنية ولا يشترط صحيح في الصلاة قايما فحدث به مرض يمنعه من القيام فيلج  
قاعه ايرك ويسجد وان لم يستطع قويا قاعه فان لم يستطع فاضطجعا كذا في  
التبيين ومن صلى قاعه ايرك ويسجد ثم صبح بغير صلاة قايما عند الشيخين زعمهما  
الله وان صلى بغير صلاة بالايمن قد روي عن ابي بكر بن عبد الله بن عمار بن  
جهم كذا في الهداية هذا اذا قد روي ذلك بعد ما روي وسجد اما اذا قد روي الاقفا  
قبل الاضاح لم يلب كذا في الجوهر النيرة واذا فجر المريض من الارباع بالراس في ظاهر  
الرواية يسقط عنه فرض الصلاة ولا يعتبر الا بالقبلة بالقبلة والى جبين ثم اذا  
ضيق مرضه هل يلزمه القضاء اختلخروا فيه قال بعضهم ان زاد عمره على يوم وليلة لا يلزم  
القضاء وان كان دون ذلك يلزمه كما في الاغما وهو الاصح هكذا في فتاوى قاضي خان  
والفتوى عليه كذا في الظهيرية وان مات من ذلك المرض لا يلزمه فدية كذا  
في المحيط وجعل في اربع ركعات كذا في القواعد في الركعة الرابعة من ركعات  
قبل ان يشهد فهو بمنزلة القيام ويصح كذا في فتاوى قاضي خان وفي الحاويين  
وتسجد للسجدة في التارخانية ولو كان جنب رفع راسه من السجدة الثانية في  
الركعة الثانية بركعة القيام ولم يزل علم فيكون تشهد كذا في فتاوى قاضي خان  
مريض في حال السجدة فلما رفع راسه من السجدة الاخيرة في الركعة الرابعة ظهر انما ثابته  
فقد روي وسجد بلا يامسدت صلاة ولو كان في الثالثة وظن انها ثابته فاحد في  
الترقية ثم علم انها ثابته لا يعود الى التشهد بل يفي في قرائته ويسجد للسجدة في اخر صلاة  
هكذا في المحيط وفي التجريد وينقل المريض في صلاة من التزاة والنسيج والتشهد ما  
يفعل الصحيح وان عجز عن ذلك كله تركه كذا في التارخانية مفارقة المريض الصحيح  
فيما هو عاجز عنه فاما في بقدر عليه فهو الصحيح فان كان يعرف القبلة ولكن لا يستطيع  
ان يتوجه الى القبلة ولم يجد احد يحول الى القبلة في ظاهر الرواية انه يصلي كذا في كرايعه  
فان وجد احد يحول الى القبلة ينبغي ان ياتيه حتى يحول فان لم ياتيه وصلى على غير القبلة  
لا يجوز كذا اذا كان يعلم فراش نجس ان كان لا يجد فراشا طاهرا او نجسه لكنه لا يجد احد يحول  
الى فراشه طاهرا فيصلي على الفراش النجس لا يجوز هكذا في المحيط موصى تحت ثياب نجسة  
ان كان حاله لا يستطاع الا يتيم من ساعة يصلي على حاله وكذا اذا لم يتيمس الثاني لكي  
يلحقه ريبة مشقة بالتحويل كذا في فتاوى قاضي خان ومن اغمر عليه خمس صلوات  
فرض ولو اكثر لا يقض والحجون كذا في الفتاوى وهو الصحيح ثم اكثره فغير من حيث الاوقات  
عند محمد وهو الاصح هذه اذا دام الاغماء ولم يفت في المدة اما اذا كان يفتق ينظر فان  
كان لافاقته وقت معلوم مثل ان يخف عنه المرض عند الصبح مثلا فيفتق قليلا ثم  
يقاؤه فيفتق عليه بغير هذه الالفاتة فيسقط ما قبلها من حكم الاغماء اذا كان اقل

من يوم

من يوم وليلة وان لم يكن لافاقته وقت معلوم لكنه يفتق بغيره فيعلم كلام الاصح ثم يفتق قليلا  
عبرة بهذه الالفاتة كذا في التبيين ولوا في عليه بغيره من سبع اواذي اكثر من يوم وليلة يستقط  
العقب بالاجتماع ولو شرب الخمر في ذلك وقت اكثر من يوم وليلة لا يسقط ولو شرب البيرة او  
الدواخلة ذهب عقله اكثر من يوم وليلة لا يسقط عنه الشئ كذا في الخلاصة ولو نام  
اكثر من يوم وليلة يفتق رجل ان صلى في رمضان فيلج قاعه وان اضطر بغير قايما يصلي  
ويصلي قاعه كذا في المحيط الرخمي وان صلى المريض قبل الوقت عمد الاخطا فاقته ان هـ  
يشغل المريض عن الصلاة لم يجز به وكذا لو صلى بغير قراءة او بغير وضوء لم يجز به ايضا فان  
عجز عن القراءة يومين او اكثر بغير قراءة رجل كذا في فتاوى قاضي خان لا يقدر على الوضوء فعلى المولى ان يصلي  
ولو كان له امرأة مريضة ليس عليه ان يوضيها كذا في المحيط كل من ايقدر على اداء ركعة الاحدة  
يسقط عنه ذلك الركعة كذا في فتاوى قاضي خان حتى لو كان به جراحة لا يستطيع ان يسجد  
الاوتيسيل جراحته وهو صحيح فيما سوي ذلك بقدره في الركوع والقيام والقراءة فيصلي  
قاعه او يوصي اياه ولو صلى بالركوع وقعد واومي بالسجود اجزاء والاول افضل هكذا  
في المحيط وكذا ان صلى قايما سلس يولد او سال جرحه او لم يقدر على القراءة ولو صلى قاعه  
لم يهره شي يصلي قاعه كذا في السراجية ومن خاف العدة وان صلى قايما او كان به جراحة لا يستطيع  
ان يقم عليه فيه وان خرج لم يستطع ان يصلي من الطين والمطر يصلي قاعه المريض اذا فاقته  
الصلاة ففصلها في حالة الصحة ففصلها في الاصل او لو فصلها في وقت لا يجوز  
كذا في المحيط الرخمي وان قضى في المرض قرايت الصحة ففصلها كما قدر قاعه او مومنا  
كذا في السراجية محلي اقدمه ففصلها في وقتها فيجوز اذا سوي عن ركوع او سجد يجز به اذا  
لم يمكن الا بهذه كذا في القنية ويستحب للمريض ان يؤخر الصلاة الى ان يزغ الايام من  
صلاة الجمعة وان لم يؤخر بغيره هو الصحيح كذا في المفردات **الباب الخامس**  
**عشر** في صلاة المسافرين قدام مسافة فتقضيها بالحكم متبوت ثلاثة ايام كذا في التبيين  
هو الصحيح كذا في جواهر الاطلايل الاحكام التي تتغير بالسفر في قصر الصلاة والباحة  
القطر وامتد امدت المسح الى ثلاثة ايام وسقط وجوب الجمعة والعيد والاحية  
وخروعة الخروج على الحرة بغير حر كذا في الفتاوى والمعتبر السير والوسط كذا في السراج  
وهو سير الليل ومشي الاقدام في ايام السنة كذا في التبيين وهل يشترط كل يوم الى  
الدليل اختلافوا فيه الصحيح انه لا يشترط حتى لو كان في اليوم الاول ومشي الى الزوال وبلغ  
الرجلة وتراوىات فيها ثم بكر الى اليوم الثاني كذا في فتاوى قاضي خان في يوم الثالث كذا في بصير مسافرا  
كذا في السراج الوهاج ولا يعتبر بالزايخ هو الصحيح كذا في الهداية ولا يعتبر السير والبر  
بالسير في البر والسير في البر والسير في البر والسير في البر والسير في البر والسير في البر  
كذا في الجوهر النيرة وتعتبر المدة من اي طريق اخذ فيه كذا في البحر الرائق فاذا قصد  
بلدة والى مقصده طريقا اخذها مسيرة ثلاثة ايام والى غيرها واخرجه دوما وسلك  
الطريق الابعد كان مسافرا عندنا هكذا في فتاوى قاضي خان وان سلك الاقصر ثم  
كذا في البحر الرائق ولو كان في موضع طريقين اخذها في الماد وهو يقطع في ثلاثة ايام  
والثاني في البر وهو يقطع في يومين فانه اذا ذهب بطريق الى مقصده في البر لا يعتبر ولو كان  
اذا سافر في البر وصلى في ثلاثة ايام واذا سافر في البحر وحمل في يومين قصر في البر ولا يقصر

جينة



في البحر والمعتزلة البحر ثلاثة ايام في ربح مستوية غير غالبة ولا ساكنة كما في الجبل فيغير فيه  
ايضا ثلاثة ايام وان كان في السهل تقطع في اقل من ذلك كانت المسافة ثلاثا بالسير  
المعتد منها رايها على الرئيس جريا حيثما فوصل في يومين او اقل فصر كذا في الجوهرة  
الميرة وقصر المسافر في الدارمية ركعتان كذا في الهداية والقمر واجب عندنا كذا في  
الخلاصة فان حبك ارضيا وقعد في الثانية قد رالتشهد اجزته واخرى بان ثالثة  
وتصير ميثا لثا جبر السلام وان لم يقعد في الثانية قدرها بطلت كذا في الهداية  
وكذا اذا ترك القراءة في الاولى او ركعة منها تقصد صلاة عندنا كذا في التاتارخانية  
المعترضة في حق كل مسافر سفر الطاعة والمقصود في ذلك سواء اذ في المحيط وكذا الراب  
والخامس هكذا في التهذيب والقصر السن كذا في محيط الرخصي وتقصير جود المسافر  
ترك السن والخت رانه لا ياتي بما في حال الخوف ويأتي في حال الزار والامن هكذا في  
الوجيز بلكر دري قال محمد رحمه الله يقصر حين يخرج من مسرة ويحلف دور المعركة في المحيط  
وفي الغياثية هو المختار وعليه التتويج كذا في التاتارخانية الصحيح ما ذكرناه يعتبر  
في رة من المصرا غير الا اذا كان في رة او قرية او قرية متصلة برحمن المصرفية تعتبر  
كما في رة التزي خلا في القرية التي تكون متصلة ببناء المصرا في يصير الصلاة وان لم  
يجاز تلك القرية كذا في المحيط وكذا اذا ما دما سفره الي مصر لم يترك حتى يدخل العراق  
وليصير ميثا فرا بالية حتى يخرج ولا يقصر ويصير ميثا بمجرى النية كذا في محيط الرخصي شهر  
المعتبر المجازة من الميثا الذي خرج منه حتى لو كان في مصر قصر وان كان في رة  
من جبال لم يترك كذا في التبيين وان كان في الجبال الذي خرج منه محلة متصلة عند المصرا  
وفي الغديم كانت متصلة بالمصرا بقصر الصلاة حتى ياتي في ذلك المحلة كذا في الخلاصة  
ولا بد للمسافر من قصد مسافة مقدار ثلاثة ايام حتى يتفرخص به خصه المسافر  
والا لا يترخص اذ لو كان في الدنيا جميعا بان كان طالب ربه او غيره لم يؤخذ ذلك ويكره في  
ذلك القصد فلهذا الظن يعني اذ اختلف على ظنه انه يسافر قصر ولا يشترط فيه التيقن كذا  
في التبيين ويعتبر ان يكون بين اهل البية حتى ان صيبا ونهرا اذا خرجا الى السفر  
وسارا يومين ثم بلغ الصبي واسلم النهران في نصبتهم والمسلم يقصر كذا في الزاهد و  
يزاد على حكم السفر حتى ينوي الإقامة في بلدة او قرية خمسة عشر يوما او اكثر كذا في  
الهداية هذا اذا كانت ثلاثة ايام اما اذا لم يبر ثلاثة ايام فمزمع الرجوع او ينوي الإقامة  
يقصر ميثا وان كان في المفازة ونية الإقامة انما تشرع بشرائط ترك السير حتى لو نوى  
الإقامة وهو يسير ليجمع وصلاحيته الموضع حتى لو نوى الإقامة في بر او بحر او جزيرة لم يصح  
واحد الموضع والمدة والاستقلال بالراب هكذا في مواج الدراية قال شمس الامية الحلو  
عسكر المسلمين اذا قصدوا موضعا وموهم اخبرهم وصياهم وفسا طيطلم فترلوا مفازة  
في الطريق ونصبوا الحنية والفسا طيطلم وعزموا بها على إقامة خمسة عشر يوما يصير  
مقيمين لهم لمحوه وليست مكان كذا في المحيط اختلف المتأخرين في الذين يسكنون في الجبال  
والاحنية في المفازة من الاعراب والتركاة هل صاروا مقيمين بالنية عما في يدهم  
غير رواية في احد هما لا في الاخرى قال يصيرون مقيمين وعليه الفتوى كذا في الغياثية  
وان نوى الإقامة اقل من خمسة عشر يوما قصر كذا في الهداية ولو نوى في المصربين على

اخراشية

عزم

عزم انه اذا قضي حلقته بجزء ولم ينو الإقامة خمسة عشر يوما قصر كذا في التهذيب الحجاج اذا وصلوا  
بغداد ولم ينو الإقامة وعزموا ان لا يخرجوا الا مع القابلة ويعلمون ان بين هذه الوقتين  
خروج القابلة خمسة عشر يوما فصاعدا يتنولون رجا ولو نوى الإقامة خمسة عشر يوما في  
موضعيه فان كان كل منها اصلا بنفسه عزمه ومني والكوفة والحيرة لا يصير ميثا وان  
كان احدهما تبعا لآخر حتى يجب الجمعة على ساكنه يصير ميثا ولو نوى الإقامة خمسة عشر  
يوما ببيتين النهارية احدهما والليل في الاخرى يصير ميثا اذا دخل التي نوى البتوتة  
فيها هكذا في محيط الرخصي ولا يصير ميثا به خوله او في القرية الا في كذا في الخلاصة كذا في  
المناصب كذا في الحجاج اذا دخل مكة في ايام العشر ونوى الإقامة نصف شهر لا يصح له ان يبدل  
من الخروج الي غيرها فلا يتحقق الشرط وقيل كان سبب تقصير عيسى بن ابيان هذه المسئلة  
وذلك انه كان مشغولا بطول الحديث قال قد حلت مكة في اول العشر من ذي الحجة مع صاحب  
لي وعزم على الإقامة شهر فمضت انما الصلاة فلقني بمضاجحاب ابي حنيفة فقلت  
اخطأت في ذلك فخرجت الي مني وعرفت فقلت رجعت من مني به الصالحين ان يخرج وعزمت على  
ان اصاحبه وجعلت اقصر الصلاة فقال لي صاحب ابي حنيفة اخطأت فانك مقيم بمكة  
فما تخرج من الا يصير ميثا فقلت اخطأت في مسئلة في موضعين فوكلت الي مجلس  
محمد واشتغلت بالبيعة كذا في البحر الرابقي كما هو قوم مدينة في دار الحرب واهل البقي  
به والاسلام في غير مصر ونوا الإقامة خمسة عشر يوما قصر وان حالهم مشرد دين  
قرار فرار ولا يحس بينهم وان نزلوا في بيوتهم كذا في التتارخاني ولهذا قال صاحبنا في تاجر  
دخل مدينة لمحة نوى ان يقيم خمسة عشر يوما لقضاء تلك الحاجة لا يصير ميثا انه  
مشرد دين ان يقصر حلقته فيرجع وبين ان لا يقصر فيقيم فلا يكون نيته مستقرة  
وهذا الفصل فحة فيما من يقول من اراد الخروج الى مكان ويريد ان يتفرخص للسير ينوي  
مكانا بعد منه وهذا غلط كذا في البحر الرابقي فانما على مواج الدراية ومشرد دخل دار  
الحرب باسان ونوى الإقامة في موضع الإقامة صحت نيته كذا في الخلاصة اذا اسلم الرجل  
اهل الحرب دارهم فقلوا ابا سلام وطلبوه ليقبلوه فخرج هاربا يريد مسيرة ثلاثة ايام  
فمزمع فرار وان اقام في موضع خفي شهرا او اكثر لانه صار محاربا لم يذ المسامحة  
اذا غدر وطلبوه ليقبلوه وان كان واحدا من هؤلاء ميثا بمدينته من دار الحرب فلا طلبوه  
ليقبلوه اختي في فانه يتم الصلاة لانه كان مقيما ببلدة فلا يصير ميثا فرام  
يخرج منها وكذلك لو كان اهل مدينة من اهل الحرب اسلموا فقتلهم اهل الحرب ولم يقيموا  
بمدينة فانه يتم من الصلاة وكذلك ان غلبهم اهل الحرب فمك مدينتهم فخرجوا منها يريدون  
مسيرة يوم فانه يتم من الصلاة وان خرجوا يريدون مسيرة ثلاثة ايام قصر الصلاة فان  
مادوا الي مدينتهم ولم يكن المشركون عرضوا لمدينتهم اتوا في الصلاة وان كان المشركون  
غلبوا الي مدينتهم واما مواجهم ان المسلمين رفقوا اليها وحل المشركون فمما فان كانوا  
اتخذوها دارا وسرا لا يبرحونها فصارت دارا لاسلام يتحقق فيها الصلاة وان كانوا لا  
يريدون ان يتخذوها دارا ولكن لا يقيمون فيها شهرا ثم يخرجون الى دار لاسلام يقرون  
الصلاة فيها كذا في المحيط والاسير في دار الحرب اذا نقلت منهم ووطن على الإقامة خمسة  
عشر يوما في رايه لم يصير ميثا كذا في الخلاصة وفي التبيين عسكر المسلمين اذا دخلوا



وإذا الحرب وغلبوا به مديته أن اتخذوها دارا يمتون الصلاة وإن لم يتخذوها دارا ولكن أرادوا  
الإقامة بها شرا أو أكثر فإنهم يقصرون كذا في الخبر الرايق وكل من كان يتبع غيره يلزم طاعته  
يصير مقيما بأقامته ومسا فرائضه وخروج إلى السفر كذا في المحيط الرخسي يصير المنيعة  
مقيما في الغيا في بنية الإقامة الأسيرة المصرفة الكافي في مواضع الرضا ٢٢ صل أن من  
يمكنه الإقامة باختياره يصير مقيما بنية نفسه ومن لا يمكنه الإقامة باختياره لا يصير  
مقيما بنية نفسه حتى إذا المرأة إذا كانت مع زوجها في السفر والرفيق مع مولاه والتلميذ مع  
استاذة والأجير مع مستأجره والجندي مع أميره فهو لا يصير من مقيمين بنية أنفسهم  
في ظاهر الرواية كذا في المحيط ثم المرأة إذا تكونت بغير الزوج إذا انفصلت عنها المهر  
وإذا لم يوفى فلا تكون تبعا لها قبل الدخول والحديد إنما يكون تبعا للإمير إذا كان  
يرزق من الإمير كذا في التبيين أما إذا كان أرزاقه من أموال أنفسهم فالعبرة بغيرهم  
كذا في الظهيرية المحبس بالدين والملازم به يعتبر فيه بنية صاحبه الدين إن كان المظلم  
المطلوع مسلما وإن كان مومرا يعتبر فيه بنية المطلب حتى لو غرم أن لا يقضي دينه فهو كالمهر  
كذا في المعشرات العبد إذا كان بين المولى وبين المولى في السفر فتوى أحدهما الإقامة دون الآخر فإن  
كانت بينهما بنية خدمته في العبد يتم يوم خدمته ويوم خدمته الآخر وإن لم يكن بينهما  
فلا يأنس في أن يصلي أربعاً اعتباراً بالأصل ويقعد على رأس الركعتين لأجل أنه احتياطي  
كذا في الغيا شية أن لا يعلم التبعية بأقامة الأصل قبل يصير مقيما وهو الأصح لأن في لزوم  
الحكم قبل العلم به خرجاً ومزراً وهو مدفع شرعا العبد إذا خرج مولاه ساله فإن لم يجزه  
أنه مثله وإن صار أربعاً أيا وأيقعد في الشامية ثم أخبره مولاه أنه قصد مسيرة سفر  
حين خرج الأصح أنه لا يعيد على يمينه كذا في المحيط الرخسي إذا أم العبد مولاه ومعهما جماعة  
بما المشافعة في جليل رتبة نوي المولى الإقامة صحت بنية بنية بنية وفي حق العبد ولا  
بظهره حتى تقوم نية قول محمد فيصلي العبد ركعتين ويقدم واحد ابن المسافر في السلم  
بالقوم ثم يقوم المولى والعبد ويتم كل واحد منهما ثلاثاً أربعاً إذا يعلم العبد أن  
المولى نوي الإقامة قال بعضهم يقوم المولى بأداء العبد فيصلي أصبعيه أو ويشير  
بأصبعيه ثم ينصب أربعة أصابع ويشير بأصابعه الأربع كذا في المحيط الرخسي المسافر  
الإقامة في الصلاة في الوقت إنما تنفرد إذا كان أو مقعداً يسبقها كان أو مدركاً كان  
أخيراً فتوى الإقامة بعد فراغ أمه لم يأنس في مال نوي الإقامة قبل فراغ الإمام  
فإن تكلم بالاجتماع بعد ما نوي الإقامة صلياً أربعاً إن كان في الوقت وإن خرج الوقت صلياً  
ركعتين كذا في المحيط الرخسي ولو خرج الوقت وهو في الصلاة فتوى الإقامة فإنه لا يقول  
قرضه إلى الأربع في حق تلك الصلاة كذا في الخلاصة المسافر إذا نوي الإقامة بعد ما سمع  
وعليه سهو أربع بنية في هذه الصلاة لا نوي الإقامة بعد الخروج ويسقط عنه سجود السهو  
يقول أبو حنيفة لا يبرئ من رحمة الله لأنه لو فاد إلى سجود السهو يصح بنية الإقامة وينقل  
قرضه أربعاً ويصير الصلاة في خلال الصلاة فيسقط وإن سجد سهواً ثم نوي الإقامة  
يصح بنية ويصير صلاة أربعاً سواء سجد سجدتين أو سجدة واحدة أو نوي الإقامة في  
السجدة لأنه لما سجد للسهو فادت حرمته الصلاة فصارت كالنوي الإقامة في الصلاة ولو كانت  
مسافراً وأول الوقت أصلياً صلاة السفر ثم أقام في الوقت لا يتغير قرضه وإن لم يصل

حتى

حتى أقام في آخر الوقت ينقلب قرضه أربعاً وإن لم يبق من الوقت إلا ربع فما نيس في بعض الصلاة  
وإن أقام بعد الوقت يقض صلاة السفر كذا في فتاوى رجل صلي الظهر ثم فتح  
في الوقت ثم صلي العصر يوقفه ثم ترك السفر قبل غروب الشمس شذوذاً صلي الظهر والعصر  
وضوء يصلي الظهر ركعتين والعصر ركعتين ولو صلي الظهر والعصر وهو مقيم ثم سافر قبل غروب  
الشمس ثم ذكر أنه صلاهما بغير وضوء ويصلي الظهر أربعاً والعصر ركعتين كذا في المحيط الرخسي  
مسافر فقام قوماً مسافراً فحدث واستخلف مسافراً فتوى الثاني الإقامة لا يتغير قرض  
من خلفه وإن نوي الإقامة أقامته بعد ما حدث قبل أن يخرج من المسجد يصير قرضه وقرض  
القوم أربعاً كذا في الظهيرية مسافر فقامت بمسافر فحدث الإمام فاستخلف مقيماً لم  
يلزم المسافر الإتمام كذا في المحيط الرخسي وإن أقامته بمسافر مقيم ثم سافر فحدث الإمام فاستخلف مقيماً لم  
ركعتين بخلاف ما لو أقامته بنية السفر ثم استخلف مقيماً لم يلزم الأربع كذا في التبيين وإن سجد  
المسافر بالمقيمين ركعتين سلم وأتم المقيمون صلاتهم كذا في الهداية وصاروا مسافرين  
كالسبوق ١٢١ لا يفرق بين الأصح هكذا في التبيين ويسجد للإمام أن يقول أنا صلاتكم  
فإن أقام سفر كذا في الهداية الحقيقية إذا سافر فليصلي صلاة المسافر بنية كذا في الذخيرة ولا  
يكفر الخروج للسفر يوم الجمعة قبل الزوال وبعدة وإن كان يعلم أنه لا يخرج من ممره إلا بعد مضي  
الوقت يلزمه أن يشهد الجمعة ويكره له الخروج قبل ذلك كذا في المحيط الرخسي ولا تسافر المرأة  
بغير محرم ثلاثة أيام وسافر بها والصبى الذي لم يدر كسره لم يدر كسره والشيخ الكبير الذي  
يقدر على ركعتين كذا في المحيط الرخسي كتاب الاستحسان والكرامة وإذا دخل المسافر ممره ثم الصلاة  
وإن لم ينو الإقامة فيه سوا دخله بنية الاختيار أو دخله بغيرها كذا في الهداية كذا في الجوهرة النيرة  
عبارة عامة المشايخ أن الأوطان ثلاثة وطن أصلي وهو موطن الرجل أو البلد الذي تاهل به  
ووطن سفر وقد سمى وطن الإقامة وهو البلد الذي ينوي المسافر الإقامة فيه خمسة عشر  
يوماً أو أكثر ووطن سكني وهو البلد الذي ينوي الإقامة فيه دون خمسة عشر يوماً وعبارة  
المحققين من مشايخنا أن الوطن وموطنان وطن أصلي ووطن إقامة ولم يعتبر ووطن السكني  
وطناً وهذا الصحيح هكذا في الكفاية ويبطل الوطن الأصلي بالوطن الأصلي إذا انتقل من  
الأول بأهله وأما إذا لم ينتقل بأهله ولكنه استحدث أهلاً ببلدة أخرى فلا يبطل وطنه  
الأول ويتم فيها ولا يبطل الوطن الأصلي بأشياء السفر وموطن الإقامة ووطن الإقامة لا  
يبطل بغيرها الإقامة وإن سافر بالوطن الأصلي هكذا في التبيين ولو انتقل بأهله واستأجره إلى  
بلد ونحو ذلك وعقار في الأول قبل بغير الأول وطنه واليه أشار محمد في الكتاب كذا في الزاهد  
ثم تقدم السوفليين بشرط يشوب الوطن الأصلي بالاجتماع كذا في المحيط وهل من شرط الوطن  
تقدم السفر عليه فيه روايتان أحدهما لا يكون إلا بعد السفر ثلاثة أيام والثانية يكون وطناً  
وإن لم يتقدم سفره لم يكن بنية وبهله ثلاثة أيام كذا في السراج الوهاج وهو ظاهر الرواية  
هكذا في الخبر الرايق ونزع منية المصلي لا يبرأ من المسافر إذا خاف اللصوص أو قطع الطريق  
وليس شرط الرفقة جلزم تأخير الصلاة لأنه بعد رخصة كذا في فتاوى الوهاب وما يتصل  
بذلك الصلاة على الدابة والسفينة يجوز التطوع على الدابة خارج المصروف حيث نوي  
الدابة كذا في المحيط الرخسي فإن صلياً إلى غير ما نوي حجت الدابة لا يجوز كذا في السراج الوهاج  
ولا يجوز في المصرفة إلى ضيق كذا في المحيط الرخسي الصحيح أن المسافر وغير المسافر إذا

جحت



شدة ودة على الماء مستقرة على الارض نصلي كما أخبرنا فإنه لم تكن مستقرة ويمكن الخروج  
عنها لم تغير الصلاة فيها كذا في محيط السرحس وان كانت مستقرة في بطن البحر وهي مضطربة بالأمم  
انه ان كان البرج غير مستقر في البحر كالسارية وان حركتها قليلا لم يكن كالمواظفة كذا في التمر  
اجمعه انه لو كان على يد ورأسه لوقام بجوار الصلاة فيها فاعدا كذا في الخلاصة ولازمه التوجه  
الى القبلة عند افتتاح الصلاة كذا في الكافي في باب صلاة المريض وكذا في السبئية  
يجوز وجه الزمان ولو ترك تحويل وجهه الى القبلة وهو قادر عليه لا يجزئ به ولو صلى فيها بالاي  
وهو قادر على الركوع والسجود لا يجزئ به في قولهم جميعا هكذا في المخرجات في باب صلاة المسافر  
ولا يصير مقبلا منية الاقامة فيها كذا في صاحب السبئية والملاح الا ان يكون السبئية تروى  
من بلدته او ثمة في حيزه يكون مقبلا باقامة الاصلية كذا في المحيط وفي الموطأ المجيب فتح  
الصلاة في السبئية حاله اقامته في طرف البحر فتقبل البرج وهو في السبئية فتروى في السفر  
بتم صلاة اليم عند أبي يوسف رحمه الله وفي الحجة الفتوي في قول أبي يوسف رحمه الله  
اصحاب طاعة القبلة ولو كان مسافرا فترعى في الصلاة في السبئية خارج المعرف في  
السبئية حتى دخل المعرف ثم اربع كذا في التناخانية ولا يجوز ان ياتي رجل من اهل  
السبئية باقامته في سبئية اخرى فان كانت السبئيتين متروكيتين في موضع واحد كذا في الخلاصة  
وفي النوازل اذا كان بحال يقدر ان يبيت من احدهما الى الاخرى من غير عتف فها بمنزلة  
المفرونتين ويجوز صلاة الطائفتين كذا في التناخانية ومن اقامته في مكان واحد باقامته  
في السبئية او على العكس فانه ينظر ان كان بينهما ما يحل بين اوطا بية من الزمان ليجزى الاقامة  
وان كان فيهما العكس فجزئ اذا رقت على الاطلاق فيسدي بالامام في السبئية في افتداه  
الا ان يكون الامام الامام كذا في المحيط واذا استوفى السبئية وهو في الصلاة استقبل  
لانه عمل كثير كذا في محيط السرحس **الباب السادس عشر في صلاة**  
الحجفة وهي فرض عين كذا في التهذيب ثم لو حو بها شرائط المصلحة والحرية والذكورة  
والاقامة والعفة كذا في الكافي والقدر في الماشي كذا في البحر الرائق والبحر هكذا في التناخي  
حتى لا تجب الحجفة على العبد والسوان والمساكين والمرضى كذا في محيط السرحس وعلى  
المقعذ بالاجماع كذا في المحيط وان وجهه من جملة كذا في الزاهد في ولا على الاعمى وان وجهه قايلا  
كذا في السراجية والشيخ الكبير الذي منع ملحق بالمرضى فلا تجب عليه والمطر الشديد  
والاحتفاف من السلطان الظالم مستقط كذا في فتح القدير ولو لم يكن ان يقع عبده من الحجفة  
والجفاف والعبد وعلى المكاتب المجعة وكذا في مقتضى البعض اذا كان يسبي وليس على  
العبد المأذون وعلى العبد الذي يورثه بغيره حجفة كذا في فتاوى قاضي خان وفي العبد  
الذي خسر اباه الجاه مع مولاه لمعظ الدابة خلافا لاصح انه يصح ان لا يحمل بحفظ دابة كذا  
في السراج الوهاج العيني شرح الهة اية ولست جراه عمن الاجير عن حضور المجعة وهو قوله  
الا شام ابي حفص رحمه الله وقال ابو علي الدقاق رحمه الله ليس له ان يتعنه في المعرف ولكن  
يستقط عنه الا حرقه واستعت له بذلك ان كان بعيدا وان كان قريبا لا يحط عنه شيء  
وليس للاجير ان يطالب من المخطوط بمقدار اشتغال بالصلاة هكذا في المحيط وظاهر  
المنون يستند للفقهاء ان كذا في البحر الرائق ومما جمعه عليهما اذا جاز من فرض الوقت  
كذا في الكنتر ولا سيما شرائط في غير المعين ساء المعرف كذا في الكافي والمصر في ظاهر الرواية

شدة ودة ان يكون خارج المصحف ان من خرج الى ضيقه جاز له ان يصلي التطوع على الدابة  
وان لم يكن مسافرا كذا في المحيط نكلوا في حد خارج المصحف الاصح انه مقدور يجوز للمسافر  
العصر فيه كذا في السراج الوهاج وكيفية الصلاة على الدابة ان يصلي بالاي كذا في الخلاصة  
وفي الحجة نصيبا فاعدا على السراج والايان ويزاويزك ويصعد ويشهد ويصلي هكذا في  
التناخانية ويجعل السجود اخفض من الركوع من غير ان يضع رأسه على شيء سارية دابة  
او واقفة كذا في الخلاصة ولو سجد على شيء وضع عنده او على سرجه لا يجزئ كذا في البحر الرائق  
ويجوز ان يروي في اي الدواب شاء كذا في السراج الوهاج ويسوي الكوا بعدنا بين ان  
يفتح الصلاة مستقبل القبلة وبين ان يفتتحها مستدبرا للقبلة كذا في المحيط وفي الحجة  
هو المختار كذا في التناخانية ويصلون فرادى فان صلوا بجماعة فصلاة الامام تامة  
وصلاة القوم فمستدرة كذا في الخلاصة واذا صلى على الدابة خارج المعرف له ان يستوفى الدابة  
وكرشع الاسلام فيخرج السيران المسيل على التقصيل ان كانت الدابة تنساق بنفسها  
ليست له ان يشوقها فاما اذا كانت لا تنساق بنفسها فساقها هذا مقصد صلاة قال ان كان  
معه سوط ففيتها وخشعها لا تقتصد لانه عمل قليل كذا في الذخيرة والسق التوافل الزايت  
نوازل حتى تجز على الدابة كذا في التبيين افتتح التطوع على الدابة خارج المعرف دخله  
قبل النزاع فلا كثره على انه ينزل ويتم نازلا وهو الماخوذ به كذا في الغياثية واذا افتتح التطوع  
على الارض فانه لا يجوز لو امتنع ركبا فاما نازلا جاز كذا في المنون رجلا في محل اقتدي  
احدها بالآخر في التطوع اجزاهما وكذا في الفرض حالة الضرورة كذا في السراجية سوا كان  
يا شقا وشقين لانه ليس بينهما ما يحل يمنع صحة الاقتد فان كان كل واحد في دابة لم  
يجز صلاة المقتدي ان يبين الدابتين طريقا مستطرقا وانه مانع صحة الاقتد كذا في المحيط  
السرحس ويجوز المكتوبة على الدابة الامن فده كذا في فتاوى قاضي خان وكذا الواجبات  
مثل الرثر والمندور والمشرع الذي اقتصد وصلاة الحجازة وسجدة التلاوة التي  
تليت على الارض هكذا في العيني شرح الكنترو من الاخذ ان يجازي لو تزل على الدابة على  
نفسه او على ريشه او دابة له او سباعا او عدا او كانت الدابة جوارح الرثر لعلها لا يجزئ  
الركوب الاجمعي او كان شيئا كبير لا يمكن ان يركب ولا يجد من يركبه او كان في طين وردغة ليخذه  
على الارض مكانا يابسا هكذا في المحيط هذا اذا كان الطين يمان بليب وجهه فان لم يكن  
هكذا المشابة لكن الارض ندية مثلبة صلح هناك كذا في الخلاصة ولا يلزم الاعادة اذا  
استطاع التزل كذا في السراج الوهاج المعذور ان امكنه ايقان الدابة يرفق ويصلي بالاي  
ولو لم يوقفه لا يجوز كذا في المخرجات واما الصلاة على الجملة فان كان طرفا على الدابة وهو  
تسير او لا تسير في صلاة على الدابة وقد حركها وان لم يكن في موضع الركوع والركن تحت  
المحل حتى يقر قراره على الارض لا يصح الدابة تكون بمنزلة الارض كذا في التبيين ولا يضر النجاسة  
على الدابة وقيل ان كانت على السرج او الركابين عنقه وقيل ان كانت على الركابين لم تمنع له  
والاصح عدم المنع مطلقا كذا في العيني شرح الكنترو اما الصلاة في السبئية فالمستحب  
جزء من السبئية للمفربة انه قد عليه كذا في محيط السرحس واذا صلى قاعدا في السبئية  
وهو يجرى القدر في القيا يجوز في الكراهة عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يجوز  
ولو كانت السبئية مستدرة لا تجري لا يجوز اجامها كذا في التهذيب ولو صلى فيها فان كانت



الموضع الذي يكون فيه مغمي وقاض بين الحدود وينفذ الاحكام وتبلغت ابنته ابنته من هكذا  
في الظهيرة وقت قاضي خان والخاصة وعليه لا يعتد كذا في التنازع في وقتية ومغني  
اقامة الحد والقدرة عليها هكذا في القبة وكما يجوز اداء الجمعة في مصر بجوز اداها  
في قضاء مصر وهو الموضع للعدة لمصالح مصر متصلا بالمصر ومن كان مقيم بموضع بينه  
وبين مصر فرجة بين المزارع والمراعي نحو القلعة بجاري الجمعة في اهل ذلك الموضع وان كان  
التي يتلزم والقلعة والميل والاميل ليس بشي هكذا في الخلاصة هكذا في القبة  
ابو جعفر عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وهو اختيار مشهور لا ية الخلو في  
كذا في فتاوي قاضي خان القروي اذا دخل مصر وتربى ان يمكث يوم الجمعة عليه الجمعة  
لانه صار كواحد من اهل مصر يخطب هذه اليوم وان توفي ان يخرج في يومه ذلك قبل دخول  
الوقت او بعد الدخول الجمعة عليه ولو صلح مع ذلك كان ما يجوز كذا في فتاوي قاضي خان  
والغنيب والمحيط ومن احتج عليه الجمعة من اهل القري والبوادي لم يثبتوا الظاهر  
بجامعة يوم الجمعة باذان واقامة والمشافرون اذا حضروا يوم الجمعة في مصر يصلون قراي  
وكذلك اهل مصر اذا تمت الجمعة واهل السجن والمحن ويكبر لهم الجماعة كذا في فتاوي قاضي  
خان وكما ثبت في يوم الموسم للخليفة وامير الجيوش لا يميز الموسم كذا في الوقاية مشروا  
امير الموسم مقيم او مسافر الا اذا كان ما دون ما بين جهة امير العراق وامير مكة وقيل ان  
كان مقيما يجوز وان كان مسافرا يجوز والصحيح الاول هكذا في البداية ولا يجوز في غير  
هذه الاجام كذا في المحيطة السرخسي والجمعة بوقت اتفاق كذا في الكافي وتروى الجمعة في  
مصر واحد في مواضع كثيرة وهو قراي حنيفة ومحمد وهو الاصح وكذا في الامام السرخسي انه  
الصحيح من مذهب ابي حنيفة وبه نأخذ هكذا في البحر الرائق اذا اصاب الناس مطر  
شديد يوم الجمعة منهم من سقى من التخلع كذا في الخلاصة ثم في كل موضع وقع الشك  
في جواز الجمعة لوقوع الشك في المصر او غيره واقام اهل الجمعة فيسبغون ان يصلوا بعد الجمعة  
اربع ركعات وينوبها الظاهر في لوم تقع الجمعة موقفا عن منعه مدة فرض الوقت  
يبقى كذا في الكافي وهكذا في المحيطة اختلفوا في نيتها فيل ينيروا اخر ظهر عليه  
وهو الاصح ولا حوط ان يقول نويت اخر ظهر ادرت وقتها ولم اصله بعد كذا في الفتية  
وفي فتاوي آخرون ينيرون ان نية الجماعة والسورة في الاربع الذي يصل بعد الجمعة في دارها  
كذا في التنازع في وقتية **ومر** السلطان قاضي خان لا يجوز اداء التنازع في وقتية نأخذ  
عن النصاب او من امره السلطان وهو الامير والناظر او الخطيب كذا في القيني شرح  
الهداية حتى لا يجوز ان يقرأ بغير امر السلطان واسرنا به كذا في المحيطة السرخسي وجعل  
خطيب يوم الجمعة بغير اذن الامام والامام حاضر لا يجوز ذلك الا ان يكون الامام امره بذلك  
كذا في فتاوي قاضي خان من امر الامير فصيل الشرط لا يجوز الا بانه كذا في التنازع في وقتية هو  
ناقل عن جامع الجوامع القيد اذا قلد حمل ناجية فصيلهم الجمعة جاز كذا في الخلاصة صلاة  
الجمعة خلف المنقلب الذين لا مشور له من الخليفة يجوز ان كان سيرة سيرة الامام  
فيما بين رعيته يحكم الامة اذا كانت سلطانية يجوز امرها باقامة الجمعة لانها من  
هكذا في فتاوي القدير الصحيح في زماننا ان صاحب الشرط وهو الذي يسمى شيخه  
والوالي والناظر لا يقيمون الجمعة انهم لا يولون ذلك الا اذا جعل ذلك في عدمه وكتب في

منشور

منشور كذا في الفتاوية واليه مرجع فصيلهم خليفة الميت او صاحب الشرط او الذي  
جاز فان لم يكن في وقت واحد منهم واجتمع الناس في رجل فصيلهم خليفة الميت جاز كذا  
في السراجية ولو قد را الاستيذان من الامام واجتمع الناس في رجل فصيلهم الجمعة جاز  
كذا في التهذيب ولو كانت الخليفة دولة وامارة في امور المسلمين منهم على ولايتهم  
يقيمون الجمعة ما لم يزلوا كذا في المحيطة السرخسي اذن الامير في الخطبة اذن في الجمعة  
واذ ينيب الجمعة اذن في الخطبة ولو قال احطب لهم ولا تصل اجزاء ان يصلح بهم كذا في الفتاوي  
ولو استنزل قاضي ابو نصر البجلي مصر فاسلم هذا او بلغ هذا ذلك لا يفتي ان الجمعة الا بامر جديده  
الا اذا قال لها الخليفة اذا اسلمت فصل واذا تلفت فصل كذا في التهذيب الخليفة  
اذا سافر وهو في القري ليس له ان يجتمع بالناس ولو مر بمصر من امصار ولا ينيب في رجل  
وهو مسافر جاز ان صلاة غيره يجوز بانه فضلة اولي ولان اما من حضر مع  
نزل الناس عنه خوف عدو او ما اشبه ذلك ثم عادوا اليه فانهم لا يجفون الا باذن من تات  
من الامام الامام اذا منع اهل المصر ان يجفوا قال القيني ابو جعفر هذا اذا نأخذ  
بسبب من الاسباب واذا نأخذ ان يخرج ذلك الموضع من ان يكون معرا ما اذا نأخذ منسقت او  
اضرار بهم فلكم ان يجتمعوا في رجل فصيلهم الجمعة كذا في الظهيرية الامام اذا نأخذ ان  
يصلح الجمعة بالناس الى ان ياتي به الكتاب بقر له او يقيم عليه الامير الثاني فاذا جاءه ذلك  
يؤمره او يعلم بقدم الامير فضلة با طلبة كذا في فتاوي قاضي خان ولو افتتح الامام  
الجمعة ثم حضر وال اخر فانه يخطب في صلاة كذا في الخلاصة بلاد عليه ولا كذا يجوز  
للمسلمين اقامة الجمعة وتسير القاضي في ضيق بترامي المسلمين ويحب عليهم ان يلتزموا  
والتي مثل كذا في مراجع العلامية وفي وقت الظهور حتى لو حفر وقت الظهور في خلال الصلاة  
نفسا لوجه وان خرج بعد ما فقد قدر التشهد فكذا عند ابي حنيفة رحمه الله كذا في  
المحيط وليس له ان يسي الظهور على اختلاف الصلوات كذا في التمهيد المتقدم لانا  
في صلاة الجمعة ولم يثبت حتى خرج الوقت فسدت صلاة ولا نية بعد فراغ الامام والوقت  
قائم انما الجمعة كذا في المحيطة ومن الخطبة قبلها حتى لو صلوا بالخطبة او خطب قبل  
الوقت لم يجر كذا في الكافي الخطبة تشمل في فرض ونسوة في الفرض شيان الوقت وهو بعد  
الزوال وقبل الصلاة حتى لو خطب قبل الزوال او بعد الصلاة لا يجوز هكذا في القيني  
شرح الهداية والثاني في ذكر الله تعالى كذا في البحر الرائق وكذا في تحفيدة او تهليلة او تسبيحة  
كذا في المتنون هذا اذا كان في قصد الخطبة اما اذا عطس في الله او سجع او هلك متحيا  
مر شئ لا ينيب عن الخطبة لعمامة كذا في الكافي في النيرة خطب وحده او حفرة النساء  
الصحيح انه لا يجوز هكذا في مراجع الدراية ولو حضر احد او ثلثان وخطب وصلى بالثلاث  
جاز كذا في الخلاصة والخطبة والقوم نيام او حرم جاز كذا في القيني شرح الهداية واما  
سنة عشرة احدى الطرقة حتى كرهت للمحدث والحبيب في يومها اليوم هكذا في  
البحر الرائق فلو خطب قاعة او مضطجعا جاز هكذا في فتاوي قاضي خان وثالثا  
استنزل القوم بوجهه ورايها القوي في نفسه قبل الخطبة واما من ان يسمع من  
الخطبة وان لم يسمع اجزاء وسر الباء بعد الله وسأبها التثنية عليه ما هو اهل  
وثالثا منها الثنا وتان وتا سبعا الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام وما يشرها العظة



والله أكبر والحمد لله رب العالمين وقراءة القرآن وتراكم سي هكة اية البحر الرايق ومقدرة اية نرافيا من  
القرآن ثلاث ايات قصار واوية طويلة كذا اية الجوهرة النيرة والثانية عشرة اعادة ه  
التجديد والثالثة اية الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه واله وسلم في الخطبة ه  
الثانية والثالثة عشرة ريكادة الدعاء للمسلمين والمسلمات والرايح عز تخفيف الخطبتين  
مقدرة سورة من طواف المفصل وكبره التطويل والخامس عشر اية الجلوس بين الخطبتين هكة  
اية البحر الرايق ومقدرة الجلوس بينهما مقتد ا ثلاث ايات في ظاهر الرواية هكة اية السراج  
الوهاج ناقلا من الفتاوى وقال فيحصل اية السرخسي في مقتد اية الجلوس بين الخطبتين  
انه اذا تمكنت في موضع جلوسه واستقر كل عضو منه في موضعه قائم من غير مكث ولبت  
كذا اية السراج في الخطبة والمختار ما قاله شمس اية السرخسي كذا اية الغياثية والاصح  
انه يكون ميثا بترك الجلوس بين الخطبتين كذا اية القنية والقنود قبل الخطبة ستة ه  
هكة اية الغياثية في الكثرة واما الخطيب فيشرط فيه ان يتاهل للائحة في الجملة كذا افي  
الناهيدي ومن السنة ان يكون الخطيب على منبر مقتد اية رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ومنه المنع ان يرفع الخطيب صوته وان يكون الجهر في الثانية دون الاولى كذا اية البحر الرايق  
وتبين ان يكون الخطبة الثانية المملوءة منة واستعينه الخ وذكر الخلف الراشد من والعين  
رسول الله تعالى عنهم اجمعين مستحسن بدلك جري التوارث كذا اية السرخسي وكبره للخطيب  
ان يتكلم في حالة الخطبة الا ان يكون امرا معروفا كذا اية فتح القدير لا ينبغي ان يتكلم في الخطبة  
كذا اية الكافي واذا احدث الامام بعد الخطبة فاستحلت وخلا ان شهد الخطيب الخطبة ه  
جاز والادلا ولو احدث بعد الدخول في الصلاة جاز كمين ما كان كذا اية التهذيب واذا  
خرج الامام فلا صلاة ولا سلام وقال لا بأس اذا خرج الامام قبل ان يجلس واذا فرغ قبل  
ان يستقل بالصلوة كذا اية الكافي في سنة اكان كلام الناس او التسيب او التثنية القاطن  
أورد السلام كذا اية السراج الوهاج واما دراسة البقرة والنظر في كتب الفقه وكتابة  
فن اصحابنا من كره ذلك ومنهم من قال لا بأس به واذا لم يستكمل بلسانه ولكنه اشترطه  
او براسه او بغيره فلو ان رأي من كل من انسان قراه بيده او اخبر غيره فاشترط براسه ه  
الصحيح انه لا بأس به هكة اية المحيط وكبره الصلاة على النبي صلى الله عليه واله وسلم كذا افي  
شرح الطحاوي والناشي عن الامام في اسماء الخطبة كالترتيب والانتصاف وخفة هو المختار  
كذا اية جوامع الخلايل في الاحوط كذا اية التبيين وقيل بقرآن القرآن وقيل بيسكت وهو  
الاصح كذا اية محيط السرخسي ويحرم الخطبة ما يخرج في الصلاة حتى لا ينفق ان ياكل او يشرب  
والامام في الخطبة هكة اية الخلاصة ويستحب للرجل ان يستقبل الخطيب بوجهه هذا  
اذا كان امام الامام فان كان عن يمين الامام او عن يساره قريب من الامام يعرف  
الي الامام مستعدا للسلام كذا اية الخلاصة والذي عليه عامة مشايخنا ان يركع النعم  
ان يسبقوا الخطبة من اولها الى اخرها والدن من الامام افضل من التسا بعد عنه وهو  
الصحيح من الجواب من مشايخنا هكة اية المحيط ويخطي رقاب الناس للمعتمد الامام  
وذكر القنية ان يرفع عن اصحابنا انه لا بأس بالخطبة ما لم ياتخذ الامام في الخطبة وكبره  
اذا اخذ لانه المسلم ان يتقدم وينبذوا من الحراب اذا لم يكن الامام في الخطبة ليستع  
المكان فيمن يجي بعد وقت الفصل القرب من الامام فان لم يفعل الاصل الاول فقد

صبيح ذلك المكان من غير عذر وكان للدينجا بعده ان ياتخذ ذلك المكان واما من جاء الامام بخطب  
فعلية ان يستقر في موضعه من المسجد ان مشيه وتقدمه على حال الخطبة كذا اية فتاوى  
قاضي خان فاما تحطيل السؤال فمكره بالاجماع يجمع الاحوال كذا اية البحر الرايق المختار ان السائل  
اذا كان لا يميز بين يدي المصلي ولا يخطي رقاب الناس ولا يسكن الناس الحافا ويسكن الامر  
لا بد منه لا بأس بالسؤال والاعطاء ولا يحل اعطاء سوال المسجد اذا لم يكونوا على تلك الصفة  
المذكورة كذا اية البحر الرايق كذا اية اذا شهد الرجل عند الخطبة انشاء مجلس محتجب او متربا  
او لا يتربا لانه ليس بصلوة عملا وحقيقة كذا اية المضرات ويستحب ان يقعد فيما كان يقعد في الصلاة  
كذا اية سراج الدراية في ان كان في السجدة ثم شرع الخطيب الخطبة ينقطع قبل السجدة وبعد ه  
عنه الركعتين هكة اية القنية ولورد كرية الجملة ان عليه الوقوف ان كان لا يجازي فوات الجملة  
يقطع وينبذ ابان الوقوف الوقت يتم الجملة لسقوط الترتيب بضيق الوقت اما  
لو خاف فوات الجملة لا الوقت فعند هابيد ابا البحر وعند محمد يتم الجملة كذا اية سراج الدراية  
وكبره ان يخطب متكيا على قوس او عصا كذا اية الخلاصة وهكة اية المحيط ويستفاد ه  
للخطيب السيف في كل بلدة فتحت عن يمينه بالسيف كذا اية شرح الطحاوي ومنه الجماعة  
واقلا ثلاثة سبوي الامام كذا اية التبيين ولا يشترط كونهم من حضر الخطبة كذا افي فتح  
القدير ولو خطب الامام يوم الجمعة وتوالى من وجاء اخر من وصياهم الجمعة اجزاء هم  
كذا اية محيط السرخسي والشرط فيهم ان يكونوا صالحين للائحة اما اذا كانوا الاصلحون  
فما كان لئلا والصبيان لا يصبغ الجمعة كذا اية الجوهرة النيرة وتتفقد الجمعة بانتهاء  
العبيد والمساكين من والرضي وكذا ابا الاميتين والحرس كذا اية محيط السرخسي اذا لم  
الامام بالجمعة والقوم حضوره يشعروا بمعة وتكون الاصل انهم اذا كبروا قبل ركن الامام  
راسه من الركوع صحت الجمعة والاسبق قبله ولم يترك خلافا كذا اية الغياثية ولو  
كبروا مع الامام ثم نزلوا وخرجوا من المسجد جازوا وكبروا قبل ركن الامام واسم من  
الركوع اجزاء الجمعة كذا اية محيط السرخسي اذا كبر الامام ومنهم من قال متوضون فلم  
يكبروا بمعة حتى احدثوا ثم جازوا اخر من وذهب الاولون جازا مستحسن ولو كانوا  
محدثين فمكر ثم جازوا اخر من استقبل التكبير كذا اية فتاوى قاضي خان ان تفر واحدة  
الا فستح قبل التكبير بالسجدة لم يجمع عند ابي حنيفة خلافا لما كذا اية الترتيب  
وان تفر واحدة ما قبل الركعة بالسجدة صلح الجمعة عند علماءنا الثلاثة كذا اية المضرات  
**ومن** الاذن العام وهو ان تفتح ابواب الجام فيكون للناس كافة حتى ان جماعة لو اجتمعوا  
في الجام واغلقوا ابواب المسجد على انفسهم وجمعوا الميزر وكذا لك السلطان اذا اراد ان يجمع  
بمكة في داره فان فتح باب الدار اذن اذا ناما ما جازت صلاة تشهد ها الصلاة  
اول تشهد ها كذا اية المحيط وكبره كذا اية السراج في ان يفتح باب الدار واجلس ه  
البوابين عليها لم يجر بهم الجمعة كذا اية المحيط ويحرم للمساكين والمساكين ان يؤموا في  
الجمعة كذا اية القنود ومن اعذر له لو صلي الظهر قبل كره كذا اية الكثرة ويستحب للمريض ه  
والمساكين واهل السمن تاخير الظهر الى فراغ الامام من الجمعة وان لم يجز كره في الصحيح كذا  
اية الرجز المذكور في ان ادي الظهر ثم سوي الى الجمعة فادركها مع الامام بطل ظهره سواء كان  
معه ذراعا لمسافر والمريض والعبد او غيره وان لم يدركها فان خرج من بيته والامام فرغ منها



لا يبطل اجماعا وان خرج من بيته والامام فيا فقبل ان يصل اليه فرغ منها بطلان ظهوره عند  
اي حنيفة خلافا لما وان خرج لا يريد الجمعة يبطل اجماعا كذا في الكافي وان سئل الى  
الجمعة وكان عليه مقارنا بزاوية لا يبطل هكذا اية التبيين لو صلح الظاهر في منزله ثم توجه  
اليها ولم يرد هذا الامام بعد الا انه لا يريد جوارا كما بعد المسافة بطلان ظهوره في قول البلخي وهو  
الصحيح فان كان توجه اليها ولم يصل الا في الغد زاد ولم يرد رخصته واختلافها في بطلان ظهوره  
الصحيح انه لا يبطل واختلفوا في اذ توجه اليها وان سئل في ١٢ منهم من وجب قبل اتمامها  
لنا فيه الصحيح انه يبطل ظهوره كذا اية الكفاية ثم المعتبر في السعي الا بيقال قد داره فلاه  
يبطل قبل على الخشاة وكذا اية فتح القدير ولو كان جالس في المسجد بعد ما صلح الظهور  
لا يبطل حتى يشترع مع الامام اتفاقا كذا اية البحر الرائق والمريض اذا وجد خفة بعد ما صلح  
الظهور يشترع ثم راح الى الجمعة فصلح الجمعة استغنى ظهوره وانقلب فغلا كذا اية النهاية  
ومن ادرك اية التشهد او بوجوه السهو ثم خفة عند الشيعين وكرة في المصنوع  
المعذور وغيره كالمسجون والمشتا فرجاعة قبل فراغ الامام وبعده وكوه جماعة الظهور  
لاهل المصراذ المبحوث المانع واما اهل التزيه فلم ذلك بالادان والافاق من غير راحة  
ذكره قاضي خان وغيره هكذا اية شرح مختصر الوقاية لابي المكارم ويجب السعي وترك  
السعي بلا اذنا الاول وقال الطحاوي يجب السعي ويكره البيع عند اذان المنبر وقالت الحسن  
ابن زياد المعتبر هو الاذان على المنارة والاصح ان كل اذان يكون قبل الزوال فهو غير  
معتبر والمعتبر اول الاذان بقية الزوال كالمسألة سواء كان قبل المنبر او قبل الزوال كذا في الكافي  
وسرعة المشي والعدو الى المشي لا يجب عندنا وعند عامة الفقهاء واختلف في استحبابه  
والاصح ان يمشي على السكينة والوقار كذا اية القنية واذا جلس على المنبر اذن يمشي يديه  
واقرب بعد تمام الخطبة بذلك جري التواتر كذا اية البحر الرائق وصلاة الجمعة ركعتان  
من اية كل ركعة بفاضة الكتاب واي سورة شاء ويجوز بالزكاة فيها في محيط السرخسي  
واذا اكبر ولم يستطع ان يسجد على الارض للزخم فانه يستطرح حتى يتيم الناس من اذ وجد  
فرجة سجدة وان سجد على ظهر رجل اخر اجزاه وان وجد فرجة مع هذا السجد على ظهر رجل  
اخر لم يجز به هكذا في فتاوى قاضي خان ولو رجمه الناس فلم يستطع السجود وثقف حتى سلم  
الامام هو الا حتى يمشي بصلاته بغير قراءة كذا اية البحر الرائق لو سبق رجل يوم الجمعة  
ثم قام فقام فقام كان بالخيار ان شاء جهر وان شأخفت كالمندوبة صلاة الفجر كذا اية  
الخلاصة ويستحب لمن حضر الجمعة ان يدهن ويمسح طيبا ان وجدته ويلبس احسن ثيابه ان  
كان ويستحب الثياب البيض ويجلس في الصف الاول كذا في مواج الدواية والله تعالى اعلم

**الباب السابع عشر في صلاة العيدين وهي واجبة وهو الاصح هكذا في محيط**  
السرخسي ويستحب بعد الفطر للرجال المحدثات والسواك والسجود الحسن ثيابه كذا في القنية  
جد يد الا ان اغتسل كذا اية محيط السرخسي ويستحب التحنن والتطيب والتكبير وهو منوعة  
الانبياء والابتكار وهو المشاركة الى المصلي واذا صدقة الفطر قبل الصلاة وصلاة  
الفداء في مسجد حبيب واخرج الى المصلي ما شيا والرجوع في طريق اخر كذا اية القنية ولا بأس  
بالركوب في الجمعة والعيدين والمشي افضل من ركوبه عليه كذا اية الظهيرية واستحب  
بعد العيدين الفطر ان ياكل قبل الخروج الى المصلي ثم يركب ثلاثا او خمس او سبعا او اقل او اكثر

بعد ان يكون قراوا ١٢ شاميا يخلو كان كذا اية القنية شرح الكثر ولو لم ياكل قبل الصلاة لا  
يما ثم ولو لم ياكل بعده الى العشاء ربما يفتن عليه والاصح في الفطر في ١٢ انه يترك الاكل حتى يصلي  
العيد كذا اية القنية وفي الكبري الاكل قبل الصلاة يوم الاضحي هل هو مكره وفيه رواية  
والمختار انه لا يكره لكن يستحب له ان يصلي كذا اية التاتارخانية ويستحب ان يكون اوله تسلا ولم  
ينكح الاضاحي التي هي حنيفة الله تعالى كذا اية القنية شرح الهداية الخروج الى الجماعة  
في صلاة العيدين وان كان يسوق المسجد الجامع على هذه العامة المشايخ وهو الصحيح  
هكذا اية المضرات ويجوز ان اقامة صلاة العيدين في موضعين واما اقامتها في ثلاث مواضع  
فهي من محدودة الله يجوز وعند ابي يوسف رحمه الله لا يجوز كذا اية المحيط والشيخ المنبر الي  
الجمعة يوم العيد واختلفت المشايخ في مكانة المنبر في الجماعة قال بعضهم لا يكره وقال  
بعضهم يكره كذا اية فتاوى قاضي خان والصحيح انه لا يكره كذا اية الغراب ويستحب ان يخرج  
ما شيا الى المصلي على السكينة والوقار مع غرض البعير ما لا يبين في المصلي كذا اية المضرات ويكره  
في الطريق الاضحي جهر او يتقطعه اذا انتهى الى المصلي وهو المأخوذه وفيه الفطر المأخوذه  
المختار من هذه هبة انه لا يجز وهو المأخوذه كذا اية الغياثية اما سراجي كذا اية الجوهرية  
الغيرة يجب صلاة العيدين على كل من يجب عليه صلاة الجمعة كذا اية الهداية ويستشرط للعيد  
ما يشترط للجمعة الا الخطبة كذا اية الخلاصة فانه سنة بعد الصلاة ويجوز الصلاة قبلها  
وان خطب قبل الصلاة جاز يكره كذا اية محيط السرخسي ولا يصح الخطبة بعد الصلاة كذا  
اية فتاوى قاضي خان المستحب ان يصلي اربعا بعد الرجوع الى منزله كذا اية الزاد اذا قضى  
صلاة الفجر قبل صلاة العيدين لا بأس به ولو لم يصلي صلاة الفجر لا بأس به جواز صلاة العيدين  
وكذا يجوز قضاء الفوات القدية فيها لكن لو قضاها بعد ما فاضلها واجب واولي هكذا في  
التاتارخانية ناقلا عن الحجة ووقت صلاة العيدين من حين تنبض الشمس الى ان تزول  
كبر اية الراجية وهكذا اية التبيين والافضل ان يحل الاضحي ويؤخر الفطر كذا اية الخلاصة  
ويصل الامام ركعتين فيكبر تكبيرة الافتتاح ثم يستفتح ثم يكبر ثلاثا ثم يقرأ بقرآن ثم يكبر  
تكبيرة الركوع فاذا قام الى الثانية فقرأ ثم كبر ثلاثا وركع بالاربعه فتكون تكبيرة الزوا  
جها ثلاثا في الاولى وثلاثا في الاخرى وثلاث اصلها تكبيرة الافتتاح وتكبيرات الركوع  
فيكبر في الركعتين تسع تكبيرات ويقرأ في الثانية والاربعه وهذا رواية ابن مسعود وفيه اخذه  
أصحابنا كذا اية محيط السرخسي ويرفع يديه في الزوايد ويكبر بين كل تكبيرتين مقدار  
ثلاث تنسيجات كذا اية التبيين وبه افتى مشايخنا كذا اية الغياثية ويرسل البدين بين  
التكبيرتين ولا يضع هكذا اية الظهيرية ثم يخطب بعد الصلاة خطبتين كذا اية الجوهرية  
النيق ويجلس فيها جلوسه خفيفة كذا اية فتاوى قاضي خان واذا صدق المنبر لا يجلس  
عنده كذا اية القنية شرح الهداية ويخطب بعد الفطر بالتكبير والتسبيح والتفليل  
والتهجد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كذا اية التاتارخانية ويستحب ان يفتح  
الخطبة الاولى بتسعة تكبيرات ثم يقرأ الثانية بتسعة كذا اية الزاهد ويكبر الناس صدقة  
الفطر واحكاما كوهي خمسة كما من يجب وكذا يجب وشي يجب وكما يجب كذا اية الجوهرية  
النيرة ويؤيد الخ تكبير الخطيب ويسبح ويمط الناس ويعلم احكام الفجر والخروا والربا  
كذا اية التاتارخانية ويعلم تكبير الشروق كذا اية الزاد واذا كبر الامام في الخطبة يكبر القوم



مكة واذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الناس في أنفسهم امتثالاً للامر وسنة  
 الانصاف كذا في التارخانية فافلا من الحجة لا اقتضى من لا يرفع اليدين في تكبيرات  
 العيدتين يرفع يديه لان هذه هي لفظة بعبارة فلا تحل بالمسابقة كذا في التارخانية قال  
 محمد بن الجراح اذا دخل الرجل مع الامام في صلاة العيد وهذه الرجل يركب تكبير ابن  
 مسعود رضي الله عنهما تكبيرا الامام غير ذلك اتبع الامام ٧١ اذا تكبيرا الامام تكبيرا للمكبر  
 احد من الغنم فحينئذ لا يتابعه كذا في المحيط لكن هذه اذا كان يركب ٧١ الامام يستمع  
 التكبيرات منه فاما اذا كان يبعد منه يستمع من المكبرين ياتي بجميع ما يسمع وان  
 خرج من اقاميل الصلح في الجواز ان الغلط من المكبرين فلو تركوا شيئا من ما كان المتروك  
 ما اتي به الامام كذا في البداهة قال محمد رحمه الله في التكبير ولو ان رجلا دخل مع الامام  
 في صلاة العيد في الركعة الاولى بعد ما تكبر الامام تكبيرا ابن عباس رضي الله عنهما سب  
 تكبيرات فدخل معه وهو في القراءة والرجل يركب تكبيرا ابن مسعود رضي الله عنه فانه  
 يكبر برأي نفسه في هذه الركعة كالما يقرأ الامام وفي الركعة الثانية يتبع برأي الامام  
 كذا في التارخانية واما في التكبيرات في الركعة الاولى في الركوع في العيدين فانه يكبر للاقتراح  
 قايما فان امكنه ان ياتي بالتكبيرات ويترك الركوع فقل ويكبر على راي نفسه وان لم يمكنه  
 ركع واشتغل بالتكبيرات عند اي حنيئة وحدها الله هكذا في السراج الوهاج ولا  
 يرفع يديه اذا اتي بتكبيرات العيد في الركوع كذا في الكافي ولو رفع الامام راسه بعد ما ادى  
 بعض التكبيرات فانه يرفع راسه ويتابع ٧١ الامام ويسقط عنه التكبيرات الباقية كذا في  
 السراج الوهاج ولو ادى ركعة في القصة يقضي الركعة الاولى مع التكبيرات واللاحق يكبر  
 برأيه اما في كل شيء مع الامام وانما فاشبه يكبر بزي ٧١ الامام ٧٢ كانه خلف الامام  
 بخلاف المسبوق كذا في الكافي اذا اراد ركعة الامام في صلاة العيد بعد ما تشهد الامام  
 قبل ان يسلم او بعد ان يتجدد للسهو او بعد ما سجد للسهو ولم يسلم ٧١ الامام فاعنه  
 يقوم ويخفي صلاة العيد ومن المشايخ من قال ان المذکور قول اي حنيئة واي يوسف  
 رحمهما الله فاما على قول محمد رحمه الله لا يصير مدركا كصلاة الجمعة ومنهم من قال ان هذا  
 لا خلاف وهو الصحيح كذا في الظاهرية في الانفع تكبيرة الركوع في صلاة العيد من الواجب  
 لان من تكبيرة العيد وتكبيرات العيد واجبة وفي المناقب كذا في الجواب رعاية لفظ التكبير  
 في الاقتراح حتى يجب سجود السهو اذا قال الله اجل او اعظم في صلاة العيد دون غيرها  
 واذا انسي الامام تكبيرا لعيد حتى قد انه يكبر بعد القراءة او في الركوع ما لم يرفع راسه كذا  
 في التارخانية وتوخر صلاة عيد الفطر الى الفد اذا انعم من اقامتها غداة في عليهم  
 الهلاك وشهد عند الامام بعد الزوال او قبله بحيث لا يمكن جمع الناس قبل الزوال او صلاة  
 في يوم غيم فظهر انما وقعت بعد الزوال ولا توخر الى بعد الفد والامام لو صلاها مع الجماعة  
 وقامت بعض الناس لا يضر من فاستخرج الوقت او لم يخرج هكذا في التبيين واذا  
 حدث غدر يمنع من الصلاة في يوم الاضحي صلاها من الفد وبعد الفد ولا يضرها  
 بعد ذلك كذا في الجوهرية النيرة ثم الغد رهنا بالنبي الكرامة حتى لو اخرها الى ثلاثة  
 ايام ومن غير هذا رجأت الصلاة وقد اشيا واوجب الفطر للمجاز حتى لو اخرها الى الفد  
 من غير قدر لا يجوز هكذا في التبيين ومقرنا من الفد كوقتها من اليوم الاول كذا في التارخانية

ما سلم قبله

خاتمة

خاتمة امام صلى الناس صلاة العيد يوم الفطر عيا غير وضوء وعلم بذلك قبل الزوال اما اذا  
 الصلاة وان علم بعد الزوال خرج من الفد وصلى فان لم يعلم حتى زالت الشمس من الفد  
 لم يخرج وان كان ذلك في عيد الاضحي فسلم بعد الزوال وقد ذبح الناس فاذبح من ذبح وخارج  
 من الفد ويصلي وكذا ان علم في اليوم الثاني صلى بالناس ما لم تنزل الشمس فان زالت  
 يخرج من الفد ويصلي ما لم تنزل الشمس فان علم بعد ما زالت في اليوم الثالث لا يصلي  
 بعد ذلك فان علم يوم النحر قبل الزوال صلى بالناس بالصلاة وكان ذبح من ذبح قبل  
 العلم ومن ذبح قبل العلم ومن ذبح بعد العلم يجوز ذبحه حتى تنزل الشمس كذا في الفتاوى  
 قاضي خان وتقدم صلاة العيد على صلاة الحنابلة اذا اجتمعت وتقدم صلاة هـ  
 الحنابلة على الحنابلة كذا في القنية والتعريف وهو ان يجتمع الناس يوم عرفة في بعض  
 المواضع تشبها بالافاضة في وقت ليس بشي كذا في التبيين **وما يتصل بذلك**  
 تكبيرات ايام التشريق الكلام في تكبيرات التشريق في مواضع الاول في حنيئة والثاني في عذرة  
 وما هيته والثالث في شروطة والرابع في وقتة اما حنيئة فانه واجب واملعه ذه  
 وما هيته فموان يقول مرة واحدة الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله  
 اكبر والله الحمد واما شروطة فائمة ومصر ومكتوبة وحجامة مستحبة هكذا في التبيين  
 ولا يشترط الحرمة والسلمان عند اي حنيئة على الاصح هكذا في مواج الدرزية واما  
 وقتة فاول عقيب صلاة النحر من يوم عرفة واخره في قول اي يوسف ومحمد رحمهما الله عقيب  
 صلاة العصر من ايام التشريق هكذا في التبيين والفقر والعلانية عامة الامم  
 وكافة الاعصار على قولها كذا في الزاوي ويكبر متصلا بالسلام حتى لو  
 تكلم واحدث متعة استقط كذا في التهذيب وتكبر عقيب الوتر وعقيب صلاة العيد  
 ومن نسي صلاة من ايام التشريق فذكرها في ايام التشريق من تلك الستة قصاها وكبر  
 كذا في الخلاصة واذا فاتت صلاة قبل هذه ايام قصاها من لا يكبر وكذا الوفاة  
 صلاة في ايام التشريق فقصاها في غير ايام التشريق او قصاها في ايام التشريق من  
 قبل لا يكبر عقيبها ولا في وقتة ايجب في الامة والمسا فوالمرأة تحافت بالتكبير وكذا  
 يجب على المسبوق ويكبر بعد ما قصي ما فات ولو ترك الامام التكبير يكبر المقعد به وينظر  
 المقعد به الامام حتى ياتي بشي يقطع التكبير وهي الاشياء التي تقطع البنا كالحروج من  
 المسجد والحديث الفد والكلام كذا في التبيين واذا احدث ٧١ الامام بعد السلام قبله  
 التكبير ٧٢ اصح انه يكبر ولا يخرج للطرارة كذا في الخلاصة **الباب الثامن عشر**  
 في صلاة الكسوف وهي سنة هكذا في الذخيرة واجتمعوا انها تؤدى بجافة واحتلفوا في وقتها  
 ادائها قال علي بن ابي طالب كل ركعة سجود وسجدتين كسائر الصلوات يراها  
 احب كذا في المحيط والافضل ان يطول القراءة فيها كذا في الكافي ويؤتمرها بعد الصلاة  
 حتى تتجلي الشمس كمال الاغلا كذا في السراج الوهاج ويجوز تطويل القراءة وتخفيف  
 الدعاء وتطويل الدعاء وتخفيف القراءة فاذا خفت احداهما طول اخر كذا في الجوهرية النيرة  
 ولا يصلي هذه الصلاة في ٧١ الامام الذي يصلي الجمعة قال شمس الابه الحلواني فان  
 قدم الامام الذي يصلي الجمعة والعبدين فانهم يصلون وحدها ناهيا مستاجدا اذا كان  
 الامام الاعظم الذي يصلي الجمعة والعبدين امرهم بذلك حنيئة يجوز ان يصلوا جماعة



يوتهم امام جهم بن مسعود ولا يجزى بالقرآن صلاة الجامة في كسوف الشمس في قول ابي حنيفة  
رحمة الله كذا في المحيط والصحاح في قوله كذا في المضرات وليس في هذه الصلاة خطبة وهذا  
منه هب كذا في المحيط والموضع الذي يصلي فيه الجماعة او المسجد الجامع ولو صلوا في منزل  
اخر جاز والاول افضل ولو صلوا وحدا في منزل لم يجز ولو اجتمعوا في موضع غير  
ان يصلوا الجوام كذا في هذه الاية المقتضية ولا يصعد الا الى المنبر للخطبة في التمام  
خاتمة ثم الامام في هذا الدعاء بالخيار ان شاكلت مستقبل القيل ودعوا ان شاء  
قام ودعا وان شاء استقبال الناس بوجهه ودعا ويؤمن القدم قال شمس الائمة الحلواني  
وهذا الحسن ولو قام واعتد على مصال او على قوس لم ودعا كان ذلك حسنا ايضا  
كذا في المحيط وان لم يصل حتى تجلست لم يصل بعد ذلك وان جلي بعضا جازا في يدي  
الصلاة فان سترها سجد او خيل وهي كاسفة صلي وان خربت كاسفة امسك  
عند الدعاء واشتغل بمصلاة المغرب وان اجتمع الكسوف والجماعة بك بالجماعة وان  
كسفت في الاوقات المهيمنة الصلاة فيها لم يصل كذا في الجوهرية النيرة وما  
**ينصل بذلك** الصلاة في كسوف القمر يصلون ركعتين في كسوف القمر وحدا  
هكذا في محيط السرخسي وكذا اذا اشتد الاضواء والافراج كالريح اذا اشتدت والسم  
اذا دامت مطرا او ثلجا او حمرت واليه اذ الظلم وكذا اذا غمر من كذا في السراجية وكذا  
في الزلازل والصواعق وانتشار الكواكب والصدوء الهائل بالليل والخوف الغالب  
من العدو ويحذو ذلك كذا في النبيين وذكر في البداية منهم يصلون في مثل ذلك في البحر  
الراعي **باب** **التاسع عشر** في الاستسقاء قال ابو حنيفة  
رحمة الله ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة في جماعة كذا في الهداية وخطبة فيه  
ولكنه دعاء استغفار وان صلا وحدا ان فلا تسمى به كذا في النخبة وليس فيه قلب ردا  
عند ابي حنيفة هكذا في النبيين وفي الامام ويصلي بهم ركعتين يجزى فيها بالقرآن  
كذا في المضرات افضل ان يقرأ اسم ربك الاعلى في الاولى وهكذا انك تحدث في  
الغاشية في الثانية كذا في القيني شرح الهداية ويخطب خطبتين بعد الصلاة  
ويستقبل الناس بوجهه قايما على الارض لا على المنبر ويصل بين الخطبتين  
تجلست وان شاكلت خطبة واحدة ويؤمن الله ويؤمن الله ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات  
وهو متكى قوسا فاذا مضى صدر من خطبته قلب رداه كذا في المضرات وصلة تغليب  
اليد ان كان مريحا جعل اسفله اعلاه واعلاه اسفله وان كان مريحا جعل اليمنى  
اليمنى على اليسر واليسر على اليمين ولكن القوم لا يعللون اريدتم هكذا في المحيط  
والسراج الوهاج وفي النخبة واذا فرغ الامام من الخطبة يجعل ظهره الى الناس ووجهه  
الى القبلة ويقلب رداه ثم يستقبل دعا الاستسقاء في والناس ساقون مستقبلون  
روؤسهم الى القبلة في الخطبة والدعاء ان رفع يديه نحو السما لحسن وان ترك ذلك و اشار  
النوبة ويستغفرون ثم عند الدعاء ان رفع يديه نحو السما لحسن وان ترك ذلك و اشار  
باصبع السبابة فحسن وكذا الناس يرفعون ايديهم ايضا لان السنة في الدعاء بسط  
اليدين كذا في المضرات ويصلي القوم خطبة الاستسقاء كذا في المحيط ثم السجدة  
ان يجزى الامام بالناس ثلاثة ايام متتابعات كذا في الزاد والبيضا لثمن ذلك ولا

يجزى فيه المنبر ويجزى من مشاة في شباب خلية او غسيلة او مرققة متد للبرخا شعبين  
مستواضعين للمعد ووجدنا كسيرا وسيرهم ثم في كل يوم يقدمون الصدقة قبل الخروج ثم  
يجزى كذا في الطهيرة وفي الترمذي وان لم يجزى الامام امر الناس بالخروج وان خرجوا  
يقيم اذ يجازوا ويجزى اهل الذمة بذلك مع اهل الاسلام كذا في التان وخاتمة وان  
خرجوا مع انفسهم الى بيعة او الى كسبهم او الى الصحرا لم يمتنع عن ذلك كذا في القيني شرح  
الهداية وان يكون الاستسقاء في موضع لا يكون لهم اودية ولا انهار ولا بارشرون منها  
ويستقون مواشيم او نروهم او يكون لهم ولا يكفي لهم ذلك فاما اذا كانت لهم اودية وبار  
وانهار فان الناس يجزىون الى الاستسقاء لانهم ان يكون عند شدة الضرورة والى  
كذا في المحيط **باب** **العشرون** في صلاة الخوف لا خلاف ان  
صلاة الخوف كانت مشروعة في زمن النبي عليه السلام اما بعده فنقل قول ابي حنيفة وعبد  
رحمهما الله بقيت مشروعة وهو الصحيح هكذا في الزاد اذا اشتد الخوف قبل الامام الناس  
طائفتين طائفة الى وجه العدو وطائفة خلفه كذا في العدو ربي وصورة اشتداد الخوف  
ان يحضر العدو ويحيث يرونه في ان اشتغلوا جميعا بالصلاة يعلم عليهم هكذا في الجوهرية  
النيرة فلو زاد سوادا وظنوه عدوا وصلوها فان بينكم طائفتان وان ظهر خلافه  
لم يجز الا اذا ظهر بعد ما انصرفت الطائفتين فبقيت الصلاة قبل الشئ ورا الصفوف هو  
فان لم ان يبينوا استحسانا كذا في فتح القدير وهذا كله يوافق القوم واما الامام فصلا  
جديدة بكل حال لعدم المفسد في حقه كذا في البحر الرائق وكيفية صلاة الخوف ان كان  
الامام والفقهاء متفرقين فان لم يتنازع القوم في الصلاة خلفه فلا فصل للامام ان  
يجعل القوم طائفتين فيأمر طائفة بقدم موازاة العدو ويصلي بالطائفة التي معه  
تمام الصلاة ثم يأمر رجلا من الطائفة التي بارزاء العدو ان يصلي بهم تمام صلاتهم  
ايضا وان تنازع كل طائفة فقا لوان يصلي معك يجعل القوم طائفتين ينف  
احداها بارزاء العدو ويصلي مع الطائفة التي معه ركعة ثم يذهب هذه الطائفة  
الى العدو ويحي الطائفة التي كانت بارزاء العدو والامام قائم يخطبهم فيصلي بهم  
الركعة الاخرى ثم يشهد ويسلم ولا يسلم معه من خلفه ولكن يذهبون الى العدو ولم  
تحي الطائفة الاولى مكان صلاتهم فيقفصون ركعة بغير قراءة فاذا صلوا ركعة فقدوا  
قدرا للشهد ويسلمون ويذهبون الى العدو ثم يحي الطائفة الاخرى مكان صلاتهم  
فيقفصون ركعة براءة وان كان الامام والفقهاء مقيمين والصلاة من ذوات الاربع يقيم  
طائفة بارزاء العدو ويفتح الصلاة بالطائفة التي معه فيصلي بهم ركعتين ويقدم  
الشهد ثم يذهب هذه الطائفة بارزاء العدو ويحي الطائفة الاخرى التي كانت بارزاء  
العدو والامام قائم يخطبهم فيصلي بهم ركعتين ثم يشهد ويسلم ولا يسلم معه  
الطائفة الثانية بل يذهبون بارزاء العدو ثم يحي الطائفة الاولى فيصلي بهم ركعتين بغير  
قراءة ويسلمون ويقفصون بارزاء العدو ثم يحي الطائفة الثانية فيصلي بهم ركعتين براءة  
وان كان الامام مقيما والقدم مسافرين او مقيمين ومسافرين فالجواب كالجواب في  
اذا كان الكل مقيمين وان كان الامام مسافرا والفقهاء مقيمين صلي بالطائفة التي معه  
ركعة ثم انصرفوا بارزاء العدو وصلي بالطائفة الثانية ركعة وسلم ثم يحي الطائفة الاولى



فَيُصَلُّونَ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ لَمْ يَكُنْ قِرَاءَةُ الْوَلِيِّ صَلَاتِهِمْ انْصَرَفُوا  
 بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ وَبِغِي الطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ إِلَى مَكَانٍ صَلَاتِهِمْ فَيُصَلُّونَ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ الْوَلِيُّ بِغَاخَةِ  
 الْكِتَابِ وَشُورَةِ لَمْ يَكُنْ مَسْبُوقُونَ فِيهَا وَالْآخِرِينَ بِغَاخَةِ الْكِتَابِ وَإِنْ كَانَ الْأَمَامُ مُسَافِرًا  
 وَالْقَدَمُ مُعْتَمِدِينَ وَمُسَافِرِينَ صَلَّيَ الْأَمَامُ بِالطَّائِفَةِ الْوَلِيُّ رَكَعَةً ثُمَّ انْصَرَفُوا بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ  
 وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةُ وَصَلَّيَ بِهِمْ رَكَعَةً فَخَسَّ كَانَ مُسَافِرًا خَلْفَ الْأَمَامِ بَقِيَ إِلَى قِيَامِ صَلَاةِ  
 رَكَعَةٍ وَمَنْ كَانَ مُعْتَمِدًا بَقِيَ إِلَى قِيَامِ صَلَاةِ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ يَنْصَرِفُونَ بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ وَبِغِي  
 الطَّائِفَةِ الْوَلِيُّ إِلَى مَكَانٍ الْأَمَامُ مَنْ كَانَ مُسَافِرًا يَصَلِّي رَكَعَةً بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ لِأَنَّهُ مُدْرِكُ أَوَّلِهِ  
 الصَّلَاةِ وَمَنْ كَانَ مُعْتَمِدًا يَصَلِّي ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ فِي ظَاهِرِ الْمَرْوَةِ فَإِذَا انْتَهَتْ الطَّائِفَةُ  
 الْوَلِيُّ صَلَاتِهِمْ يَنْصَرِفُونَ بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ وَبِغِي الطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ إِلَى مَكَانٍ صَلَاتِهِمْ فَيَكُنْ  
 مُسَافِرًا يَصَلِّي رَكَعَةً بِقِرَاءَةٍ لِأَنَّهُ مَسْبُوقٌ وَمَنْ كَانَ مُعْتَمِدًا يَصَلِّي ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ الْوَلِيُّ بِغَاخَةِ  
 الْكِتَابِ وَشُورَةٍ لِأَنَّهُ كَانَ مَسْبُوقًا فِيهَا وَالْآخِرِينَ بِغَاخَةِ الْكِتَابِ عَلَى الْمَرْوَةِ بِإِزَاءِ كُلِّهَا  
 وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْعَدُوُّ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ أَوْ مُسْتَدْبِرَهَا كَذَلِكَ فِي الْحَبِيطِ وَلَوْ صَلَّيَ  
 بِالْأَوَّلِيِّ رَكَعَةً فَانْصَرَفُوا ثُمَّ بِالثَّانِيَةِ رَكَعَةً فَانْصَرَفُوا ثُمَّ بِالْأَوَّلِيِّ رَكَعَةً ثُمَّ انْصَرَفُوا ثُمَّ بِالثَّانِيَةِ  
 رَكَعَةً فَانْصَرَفُوا فَصَلَاةُ الْكَلَامِ سِدَّةٌ وَأَصْلُهُ أَنْ الْأَعْرَافَ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ مُعْسِدٌ وَتَرْكُهُ قِرَاءَتُهُ  
 غَيْرُ مُعْسِدٍ فَقِيلَ هَذَا الْحَبِيطُ أَرْبَعُ طَوَائِفٍ فَصَلَّى بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكَعَةً فَصَلَاةُ الْوَلِيِّ وَالثَّلَاثَةِ  
 قَامِسِدَةٌ وَصَلَاةُ الثَّانِيَةِ وَالرَّابِعَةِ صَحِيحَةٌ وَإِنْ عَادَتْ الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةُ صَلَّوْا رَكَعَةً  
 الثَّلَاثَةَ وَالرَّابِعَةَ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ ثُمَّ يَقْضُونَ الرُّكْعَةَ الْوَلِيُّ بِقِرَاءَةٍ ثُمَّ يَرْجِعُ الطَّائِفَةُ الثَّلَاثَةَ فَتُصَلِّي  
 ثَلَاثًا بِقِرَاءَةٍ فَيُصَلُّونَ رَكَعَةً بِغَاخَةِ الْكِتَابِ وَشُورَةٍ وَيَقْعِدُونَ ثُمَّ يَقُومُونَ فَيُصَلُّونَ  
 آخِرَ بِالْغَاخَةِ وَشُورَةٍ وَلَا يَقْعِدُونَ ثُمَّ يَصَلُّونَ رَكَعَةً ثَلَاثَةً بِالْغَاخَةِ لِأَخِيرِهِ وَيَقْعِدُونَ  
 وَيُصَلُّونَ كَذَلِكَ السَّرَاحُ الْوَهَّاجُ وَمَنْ دَخَلَ فِيهِ قَسَمٌ غَيْرُهُ صَاحِبُ حَكْمٍ ذَلِكَ الْغَيْرُ إِذَا  
 دَخَلَ نَعْدَ مَا فَرَّغَ مِنْ قَسَمٍ فَخَسَّ فَإِنْ صَلَّيَ الظُّهْرَ بِالطَّائِفَةِ الْوَلِيُّ رَكَعَتَيْنِ وَانْصَرَفُوا أَوْ رَجَلًا  
 بَقِيَ حَتَّى يَجِيءَ الثَّلَاثَةَ ثُمَّ انْصَرَفَ فَصَلَاةُ ثَلَاثَةٍ لَمْ يَدْخُلْ فِي قَسَمِ الثَّانِيَةِ لَكِنْ لَمْ  
 يَصْرَفْ لَمْ يَدْخُلْ فِي قَسَمِهِ كَذَلِكَ فِي الْحَبِيطِ السَّرْحِيِّ وَبِغِي الْمَرْبِ يَصَلِّي بِالطَّائِفَةِ الْوَلِيُّ رَكَعَتَيْنِ  
 وَبِالثَّانِيَةِ رَكَعَةً وَلَوْ أَخْطَا وَصَلَّى بِالْأَوَّلِيِّ رَكَعَةً فَانْصَرَفُوا وَبِالثَّانِيَةِ رَكَعَتَيْنِ فَسَدَتْ  
 صَلَاتُهُمْ جَمِيعًا وَلَوْ صَلَّى بِالْأَوَّلِيِّ رَكَعَةً فَانْصَرَفُوا ثُمَّ بِالثَّانِيَةِ رَكَعَةً فَانْصَرَفُوا ثُمَّ بِالثَّانِيَةِ  
 فَصَلَاةُ الْوَلِيِّ قَامِسِدَةٌ وَصَلَاةُ الثَّانِيَةِ جَائِزَةٌ وَيَقْضُونَ رَكَعَتَيْنِ أَحَدَهَا بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ  
 وَالثَّانِيَةَ بِقِرَاءَةٍ وَلَوْ جَعَلَ فِي الْمَرْبِ ثَلَاثَ طَوَائِفٍ فَصَلَّى بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكَعَةً فَصَلَاةُ الْوَلِيِّ هـ  
 قَامِسِدَةٌ وَصَلَاةُ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ جَائِزَةٌ وَتَقْضِي الثَّانِيَةَ رَكَعَتَيْنِ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ بِغَيْرِ  
 قِرَاءَةٍ وَالطَّائِفَةُ الثَّلَاثَةُ تَقْضِي رَكَعَتَيْنِ بِقِرَاءَةٍ كَذَلِكَ الْجَوْهَرَةُ النُّبْدَةُ ثُمَّ الْخَوْفُ مِنْ عَدُوٍّ  
 سَبْعَ سَوَاءٍ وَالْخَوْفُ لَا يُوجِبُ قَصْرَ الصَّلَاةِ إِلَّا أَنْ يَبْصُرَ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ كَذَلِكَ الْمَضْرِبُ  
 وَابْتِغَاءُ تَلَوْنٍ فِي صَلَاةِ الْعَدُوِّ فَإِنْ تَلَوْنًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُمْ لِأَنَّهُ يَنْتَهِزُ لَيْسَ مِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ  
 وَكَذَلِكَ مَنْ رَكِبَ خَالَ انْصَرَفَ كَذَلِكَ الْجَوْهَرَةُ النُّبْدَةُ سَوَاءً أَنْ انْصَرَفَ عَنْ الْقِبْلَةِ إِلَى الْعَدُوِّ  
 أَوْ مِنَ الْعَدُوِّ إِلَى الْقِبْلَةِ وَلَا يَصِلُ سَابِحًا إِلَى الْبَيْتِ وَلَا مَا شَبَّاهُ كَذَلِكَ الْمَضْرِبُ وَإِنْ كَانَ شَيْئًا  
 هَارِبًا مِنَ الْعَدُوِّ وَخَفِزَتْ الصَّلَاةُ وَلَمْ يَكُنْ الْوَقْتُ لِيَصِلَ فَإِنَّهُ لَا يَصِلُ مَا شَبَّاهُ كَذَلِكَ  
 بَلْ يَجُوزُ إِذَا اسْتَهْمِيَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ وَجِبَ عَلَيْهِ حُجُوبُ السُّجُودِ كَذَلِكَ الْحَبِيطُ فَإِنْ اسْتَدَّ الْخَوْفُ

صلوا

صَلُّوا رَكِبًا مُتَرَادِيًا يَوْمُ تَوْبَتِهِ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ إِلَى أَيْ جِهَتِهِ شَأْنًا إِذَا لَمْ يَتَدْرَأْ بِإِلَى التَّوْحِيدِ إِلَى الْقِبْلَةِ  
 كَذَلِكَ الصَّلَاةُ وَالْأَمَامُ إِذَا سَلَّمَ إِذَا الْخَوْفُ هُنَا لَا يَدْعِيهِمْ الْعَدُوُّ بَلْ يَنْصَلُّونَ أَوْ لَا يَنْصَلُّونَ بِإِلَى جِهَتِهِمْ  
 بِالْحَيَاةِ كَذَلِكَ الْجَوْهَرَةُ النُّبْدَةُ وَلَا يَصِلُونَ بِجِهَتِهِمْ رَكِبًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَمَامُ وَالْمُقْتَدِي عَلَيْهِ  
 وَابْنُهُ فَيَصِحُّ اقْتِدَاءُ الْمُقْتَدِي بِهِ وَإِذَا صَلَّى بِالْأَمَامِ يَكُونُ الْأَمَامُ دَعَا نَعْدَ زَوَالِ الْعَدُوِّ فِي الْوَقْتُ  
 وَخَارِجَ الْوَقْتُ وَالرَّاجِلُ يَوْمِي إِذَا لَمْ يَتَدْرَأْ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالرَّكِبُ إِذَا كَانَ طَالِبًا يَصَلِّي  
 عَلَى الدَّابَّةِ وَإِنْ كَانَ مُطْلُوبًا يَأْتِي بِأَنْ يَصِلَ عَلَى الدَّابَّةِ كَذَلِكَ الْحَبِيطُ كُلُّ مَنْ كَانَ يَكُنْ أَنْ يَنْتَزِلَ  
 فَضْلًا رَأَى أَنْ يَنْقُصَ صَلَاتَهُ عِنْدَ كَذَلِكَ الْمَضْرِبُ وَلَوْ حُصِّلَ الْأَمَامُ فِي وَسْطِ الصَّلَاةِ بِإِزَاءِ ذَهَبِ  
 الْعَدُوِّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَّصَلَ صَلَاةَ الْخَوْفِ وَلَكِنْ يُصَلُّونَ صَلَاةَ الْأَمَامِ مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِمْ وَمَنْ حَوَّلَ  
 مِنْهُمْ وَجْهَهُ عَنِ الْقِبْلَةِ نَعْدَ مَا انْصَرَفَ الْعَدُوُّ وَفَسَدَتْ صَلَاتُهُ وَسُحُلُ مِنْهُمْ وَجْهَهُ قَبْلَ انْصَرَفِ الْعَدُوِّ  
 بِجِلِّ الصَّلَاةِ ثُمَّ ذَهَبَ الْعَدُوُّ وَبَقِيَ عَلَى صَلَاتِهِ كَذَلِكَ الثَّانِيَةُ رَخَائِيَّةٌ قَالَ مُحَمَّدٌ فِي الزِّيَادَاتِ أَنَّهَا  
 جِيءَ الظُّهْرُ بِالنَّاسِ صَلَاةَ الْخَوْفِ وَهُمْ مُقِيمُونَ فَلَمْ يَصِلْ بِطَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ آخِرَتَهُمَا الْوَاحِدَةَ مِنْهُمْ  
 لَمْ تَنْقُصْ صَلَاتَهُ وَلَكِنْ لَا يَسْتَحِبُّ لَمْ ذَلِكَ فَإِنْ صَلَّى الْأَمَامُ الرُّكْعَةَ الثَّلَاثَةَ فَعَلِمَ أَنَّهَا سَبْعٌ فَهِيَ صَحِيحَةٌ  
 وَآخِرُ نَعْدَ الثَّلَاثَةِ أَوْ نَعْدَ الرَّابِعَةِ فَعَلِمَ أَنَّهَا سَبْعٌ فَهِيَ صَحِيحَةٌ فَتَقْدِرُ الشَّهَدَةَ فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ  
 وَكَذَلِكَ لَوْ أَخْرَفَ نَعْدَ مَا قَعَدَ فَعَلِمَ أَنَّهَا سَبْعٌ فَهِيَ صَحِيحَةٌ فَتَقْدِرُ الشَّهَدَةَ فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ  
 افْتَتَحَ الْأَمَامُ بِهِنَّ صَلَاةَ الظُّهْرِ وَهُمْ مُسَافِرُونَ فَلَمْ يَصِلْ رَكَعَةً أَقْبَلَ الْعَدُوَّ وَآخِرُ طَائِفَةٍ مِنْ  
 الْمَصْلُوحِينَ وَوَقَفُوا بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ وَبَقِيَ طَائِفَةٌ مِنَ الْأَمَامِ حَتَّى انْخَرَفَتْ صَلَاتُهُمْ قَامِسِدَةٌ  
 صَلَاةٌ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَمَامِ فَظَاهِرًا مَا صَلَاةٌ مِنْ آخِرِ فَلَانْ هَذَا الْإِخْرَافِيَّةُ أَوْ أَنَّهُ وَالضَّرُورَةُ  
 مُتَحَقِّقَةٌ فَلَوْ افْتَتَحَ الْأَمَامُ بِهِنَّ صَلَاةَ الظُّهْرِ وَهُمْ مُقِيمُونَ فَأَقْبَلَ الْعَدُوَّ وَآخِرُ طَائِفَةٍ مِنْ  
 الْمَصْلُوحِينَ نَعْدَ الرُّكْعَتَيْنِ لَمْ تَنْقُصْ صَلَاتَهُمْ وَإِنْ آخَرُوا نَعْدَ مَا صَلَّوْا رَكَعَةً فَسَدَتْ صَلَاتُهُمْ  
 وَلَوْ خَفِيَ الْعَدُوُّ نَعْدَ مَا جِيءَ الظُّهْرُ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ وَانْصَرَفَتْ طَائِفَةٌ لَيَقْعِدُوا بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ وَلَا تَكُونُ  
 لِهَذَا الْفَصْلَانِ الْكِتَابُ وَقَدْ اخْتَلَفَ الْمُشَافِقُ فِيهِ قَالُوا بَعْضُهُمْ لَا تَنْقُصُ صَلَاتُهُمْ أَنْ نَعْدَ إِذَا  
 الشَّطْرُ إِلَى أَنْ يَزُجَّ الْأَمَامُ أَوْ أَنْ يَخْرُجَ لِلطَّائِفَةِ الْوَلِيُّ كَذَلِكَ الْحَبِيطُ صَلَاةُ الْخَوْفِ تُجُوزُ فِي  
 الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ كَذَلِكَ السَّرَاحِيَّةُ فَإِذَا كَانَ الْأَمَامُ الْعَدُوُّ يَوْمَ الْعِيدِ بِالْمَضْرِبِ أَوْ إِذَا  
 أَنْ يَصِلُوا بِالنَّاسِ صَلَاةَ الْخَوْفِ يَصِلُ النَّاسُ طَائِفَتَيْنِ يَصَلِّي بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكَعَةً فَإِنْ  
 كَانَ الْأَمَامُ يَوْمِي مَذْهَبُ ابْنِ مَسْقُودٍ نَأْتِيهِ الطَّائِفَةُ الْوَلِيُّ فِي الرُّكْعَةِ الْوَلِيُّ وَالطَّائِفَةُ  
 الثَّانِيَةِ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ وَإِنْ كَانَ رَأْيُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ خِلَافَ رَأْيِ الْأَمَامِ إِذَا  
 تَبَيَّنَ بِحَبْطِ الْأَمَامِ وَلَمْ يَصِلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فَذَلِكَ مِنْ صَلَاتِهِ وَآخِرُ طَائِفَةٍ هـ  
 الثَّانِيَةِ وَجَاءَتِ الْوَلِيُّ يَقْضُونَ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ فَتَقْضُونَ قَدْرَ الشَّهَدَةِ قِرَاءَةً  
 الْأَمَامُ أَوْ أَقْلًا أَوْ أَكْثَرًا يُكْبِرُونَ الرُّوَايَةُ وَيَكُونُونَ بِالرُّكْعَةِ كَمَا فَعَلَ الْأَمَامُ وَإِذَا انْخَرَفَ  
 انْصَرَفُوا وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةَ وَيَقْضُونَ الرُّكْعَةَ الْوَلِيُّ بِقِرَاءَةٍ وَبِهِ دُونَ الْقِرَاءَةِ ثُمَّ بِالْكَبِيرِ  
 يَوْمَ رَوَايَةِ الزِّيَادَاتِ وَالْمُجَامَعِ وَالسِّرِّ الْكَبِيرِ وَرَوَايَةُ السُّنَادِ وَهُوَ اسْتِحْسَانُ كَذَلِكَ  
 الْحَبِيطُ **الْحَادِي وَآخِرُونَ** فِي الْحَبِيطِ وَفِيهِ سَبْعَةُ فَضُولٍ  
**الفصل الأول** فِي الْحَشْرِ إِذَا احْتَفَرَ الرَّجُلُ وَجْهَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى شِقَةِ الْيَمِينِ وَهُوَ السَّيِّئُ  
 كَذَلِكَ الْعَدُوُّ هَذَا إِذَا لَمْ يَشُقْ عَلَيْهِ فَذَا شُقَّ تَرَكَهَا حَالَهُ كَذَلِكَ الْإِزَاهِدِيَّةُ وَقَلَامَاتُ  
 الْحَشْرِ رَأَى أَنْ يَسْتَرْحِي قَدَمَهُ فَلَا تَسْتَحْبُّ أَنْ يَنْقُصَ صَدْقَهُ وَرَبِّدَ

الامام



حلقة الخصية كذاية التبيين وتمت حلة وجهه فلا يبرى منها نقطت هكذا السراج الوهاج  
 ولقد شهدنا من صورته السكون ان يبال عنه في حالة السمع قبل الفرفة جردا هو سيع  
 اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله ولا يقال له قتل ولا يخ عليه في قولنا فنة  
 ان يجر فاذا قال مرة لا يعيد ما عليه الملق الا ان يتكلم بكلام غير ما كذاية الجوهرة النيرة  
 وهذه التلقين مستحبة لاجماع واما التلقين بعد الموت فلا يلقن عند تافى ظاهر الرواية  
 كذاية القيني شرح الهداية وموافاق الدراية ونحن نعمل بها عند الموت وعند الدفن كذاية  
 المضرات ويستحب ان يكون الملق بمنزلة بالمسرة بموته وان يكون بمنزلة فيه الخير كذاية  
 السراج الوهاج في الفاء واذا ظهرت من تحت كلمات توجب الكفر لا يحكم بكفره وفيما مل معا  
 موني المسلم كذاية في فتح القدير وحضور اهل الخير والصالح مرفوب فيه ويستحب قراءة  
 سورة ميم منه كذاية شرح منية المصالح امير الحاج ويحضر عنه من الطيب كذاية  
 الراهدي ولا بأس بحلوس الحاضرين والجنب عنه وقت الموت كذاية فتاوى قاضي خان  
 فاذا مات شد والحية ومقتضوا غيبه وينوي ارفق اهل به اغماضه باسفل عاتقه  
 عليه ويستحب حيا به بعض به قرضه سبعة هاتية الحية اسفل ويربطها فوق راسه كذاية  
 في الجوهرة النيرة ويقول مخضه بسم الله وعلى مله رسول الله اللهم تيسر عليه امره وسهل  
 عليه ما بقده واسعد ما يلقى واحفل ما خرج اليه خير مما خرج عنه كذاية التبيين  
 ويلين مفاصله ويرده ذراعية الى عضديه ثم يمدها ويرد اصابع يديه الى كفيه ثم يمدها  
 ويرد يديه الى بطنه وساقيه الى فخذييه ثم يمدها كذاية الجوهرة النيرة ويستحب ان  
 يترج عنه ثيابه التي كان فيها ويسحب يديه من ثوبه ويتركه على سبيل ترنخ من لوح او  
 حبر ليدل عليه نذرة الارض فيستقر رجليه ويحمله على بطنه حديدة او طين رطب  
 ليدل بستره كذاية السراج الوهاج ويستحب ان يعل حيرانه واصدقاه حتى يردوا حقه  
 بالصلاة عليه والدعاء كذاية الجوهرة النيرة وكرة بعضهم النذرة الاسواق والاصح انه  
 لا بأس به كذاية محيط السرخسي ويستحب ايضا ان يشارك الى قضا دينه واربائه منه  
 ويبادر الى تجهيزه ولا يورثه ان مات ثمة تركه حتى يتبين بموته كذاية الجوهرة النيرة وكرة  
 قراة القرآن عنده حتى يغسل كذاية التبيين اسراة يضطر به بطرنا قال محمد رحمه الله  
 فيقول بطرنا يخرج الولد لا يسع الا ذلك كذاية في فتاوى قاضي خان **الفصل الثاني**  
 في الغسل غسل الميت حق واجب على الاحياء بالسنة واجماع الامة كذاية الزاينة ولكن اذا قام به  
 البعض سقط عن الباقي كذاية الكافي والزواج هو الغسل مرة واحدة والتكرار سنة  
 حتى لو اكتفى بغسل واحدة او خمسة واحدة بما جاء به كذاية النباه ووجوب الميت  
 اذا اراد غسل هذه امته هاتية كذاية الظهيرية ويوضع عليه ثوبين وترفقيل وضع الميت  
 عليه وكيفية ان يدار الحجر حوالى السرير امامه او ثلثا او خمس او ازيد عليه هكذا في  
 التبيين والقيني شرح الكفر وكيفية الوضع عند بعض اصحابنا الوضع طولا كما كان في المجرى  
 اذا زاد الصلاة بايام ومنهم من اخار الوضع كما يوضع في القبر والاصح انه يوضع كما تيسر  
 كذاية الظهيرية ويستحب ان يستر الوضع الذي يغسل فيه الميت فلا يراه الا غاسله او  
 من يجهنه كذاية المحيط السراج الوهاج ويستتر عورة بخرقة من السرة الى الركبة كذاية في محيط  
 السرخسي وهو الصحيح كذاية المحيط ظاهر كذاية ان يستر عورة الغليظة دون الفخذ كذاية

ماتت والولد

في الخلاصة

في الخلاصة في الصحيح كذاية الهداية ويستحب عند اي خنيفة وعمرها الله كذاية محيط هـ  
 السرخسي وصورة استحبابه ان يلف الف شل على يديه خرقه ويفعل السوءة لان من المورة  
 حكام كالنظر اليها كذاية الجوهرة النيرة ولا ينظر الرجل الى فخذه الرجل عند الغسل وكذا  
 المرأة لا تنظر الى فخذه المرأة كذاية التنا ركانية ثم يوضا وضوءه للصلاة الا اذا كانت  
 صغيرة لا يوضا فلا يوضا كذاية فتاوى قاضي خان ويبيد بغسل وجهه لا يغسل اليدين  
 كذاية المحيط ربيد بالحي من اعترضا راما لو اغسل ياحية ولا يمحض ولا يستشق كذاية  
 في فتاوى قاضي خان ومن العلماء من قال يجب الغسل على اصبع خرقه وقيمة ويد  
 الاصبع في فيه ويمسح بها اسنانه وشفتيه ولثانه ولشقه ويغسل يديه وخلية من يديه ايضا  
 هكذا في الظهيرية قال شمس الامة الحلواني وعليه عمل الناس اليوم كذاية المحيط واختلفوا  
 في مسح راسه والصحيح انه مسح راسه ولا يورث غسل رجله كذاية التبيين والغسل بالماء الى  
 افضل عندنا كذاية المحيط وبهله الماء بالسدر او بالمحرض فان لم يكن فالماء القراح كذاية الهداية  
 ويفعل راسه والحية بالحظي وان لم يكن فبالصا تون ونحوه لا يعمل على هذه اذا كان في  
 راسه شعرا اعتبر الجبال للحياة كذاية التبيين فان لم يكن فيكفيه الماء القراح كذاية في شرح  
 الطحاوي ثم يجمع على شقه الا يتر فيغسل بالماء والسدر حتى يبري ان الماء قد وصل  
 الى ما يلي الخت منه ثم يجمع على شقه الا يتر فيغسل بالماء والسدر حتى يبري ان الماء قد وصل  
 الى ما يلي الخت منه ان السنة هي البداية بالماء من ثم يجلسه ويستند اليه ويمسح بطنه مسح  
 رفقا خرا من تلويث الكفر فان خرج منه شيء غسله ولا يعيد غسله ولا وضوءه ثم  
 يشف بثوب كذاية كذاية ولا يسرح شعرا الميت والحية ولا يقصر ظفوه ولا شعره كذاية  
 في الهداية ولا يقصر شاربه ولا ينفقه اطعم ولا يخلق شوقا ته ويدفن جميع ما كان عليه كذاية  
 في محيط السرخسي وان كان ظفوه متكررا فلا بأس بان ياحده كذاية المحيط ولا بأس بان  
 يجعل القطن على وجهه وان يجسسه بخارقه كذاية القبل والاذنين والرم كذاية التبيين  
 الميت اذا وجبة الى الماء لا بد من غسله لان الخطأ بالغسل توجه على سبيل ادم ولم يوجد من  
 بني ادم فقل الا ان يجره في الماء بنية الغسل عند الاخراج كذاية التبيين وهكذا في  
 السراج ومحيط السرخسي ولو كان الميت متفسخا بقدر مسحه كفى بالماء عليه كذاية في فتاوى  
 خانية ناقلا عن الفتاوية وحكم المرأة في الغسل كالم الرجل ولا يرسل شوها على ظهرها  
 كذاية التنا رلفية ناقلا عن شرح الطحاوي ومن استهل بعد الولادة سمي وغسل وصلي  
 عليه وان لم يستهل ادرج بخرقة ولم يغسل عليه ويفعل بغير الظاهر من الرواية وهو المختار  
 كذاية الهداية والاستهلال لما يعرف به حياة الولد من صوت او حركة ولو شهدت القابلة  
 او اياها على استهلال الولد فان قوله لم يقبل في جواز الصلاة عليه هكذا في المفردات السقط  
 الذي لم يتم اعصاه لا يصح عليه باتفاق الروايات والمختار ان يغسل ويديه فمات فوفاني  
 خرقه كذاية فتاوى قاضي خان ولو وجد اكثر البدن او نصفه مع الرأس يغسل ويكفنه  
 ويغسل عليه كذاية المفردات واذا اضيق على اكثر لم يغسل على الباقي اذا وجد كذاية في الايضاح  
 واذا وجد نصفه من غير الرأس او وجد نصفه مشقوقا طولا فانه لا يغسل ولا يوضا عليه يلف  
 بخرقة وهذا في كذاية المفردات من لا يدري انه مسلم او كافر فان كان عليه سيما المسلمي  
 اولى بقاءه والا سلام يغسل والا فلا كذاية في صواب الدراية موني المسلمين اذا اختلف

كذاية في شرح الكفر  
 في من سبقت وفيه  
 في من سبقت  
 في من سبقت  
 في من سبقت



يقول الكفار وقتلوا المسلمين يقتل الكفار ان كان للمسلمين علامة يعرفون بها يميزونهم وعلامة  
المسلمين الختان والحضاب وليس السواد فيصيح عليهم وان لم تكن علامة ان كانت القلبية  
للمسلمين يصيح على الكل ويصيح بالصلوة على المسلمين ويدفنون في مقابر المسلمين  
وان كانت القلبية للمشركين فانه لا يصيح على الكل ولكن يغسلون ويكفنون ولكن اعلموا  
عسل موتى المسلمين وتكفونهم ويدفنونهم في مقابر المشركين وان كانا سوافلا يصيح عليهم  
ايضا واختلف المشايخ في دفنهم قال بعضهم بمقابر المشركين وقال بعضهم بمقابر المسلمين  
وقال بعضهم يتخذون مقبرة على حدة كذا في الحضرات وان سبي صبي مع احد ابويه او بقده  
ثم مات لا يغسل حتى يورثه الاسلام وهو يغسل او يسلم احداهما في الاجد او اختلاف وان  
سبي وحده يغسل ويصلي عليه كذا في الزاهدي ولما مات الصبي في السفينة يغسل ويكف  
كذا في الحضرات ويصلي عليه ويقتل ويرمي في البحر كذا في معراج الدراية ومن قتل بغيا  
قطع طريقه لا يغسل ولا يصلي عليه ما قبل هذه اذا قتله في حالة الحاربة قبل ان يجمع  
الحرب او زارها اما اذا قتله بعد شتت يد الامم على ما فيها يغسل ولا يصلي عليه  
وهذا احسن اخذ به الكبار من المشايخ ومن يقتل النساء سخرت لا يغسل ولا يصلي عليه  
ومنما يحتاجون احكام المقتولين بالمعصية حكم اهل النفي على هذه التفصيل كذا في  
جميع السرخسي والمكبروني في المعرب بالسلح بالليل بعتة قطع الطريق كذا في ذخيرة  
رئيسي ان يكون غاسل الميت على الطريق كذا في فتاوى قاضي خان ولو كان الغاسل حنبل  
او حنبل او كافرا او زنديقا كذا في معراج الدراية ولو كان محدثا لا يكره اتفاق هذه  
في القنينة ويستحب للغاسل ان يكون اقرب الناس الى الميت فان لم يعلم الغسل من اهل  
الامانة والورع كذا في الزاهدي ويستحب ان يكون الغاسل ثقة يستوفي الغسل ويكف ما يرب  
من شيع ويظهر ما يرب من حنبل فان راى ما يوجب من تحلل وجهه وطيب راحته واستباه  
ذلك يستحب له ان يشبه الناس وان راى ما يكره من اسوداد وجهه ونس رائحة وانعلا  
صورته وتغير اعضائه وغير ذلك لم يجز له ان يشبه احد كذا في الجوهرة النيرة فان كان  
الميت مثبته مما يظهر البدعة وراى الغاسل منتهيا به فلا يفتن بان يجده في الناس لكون  
زجرهم من البدعة كذا في السراج الوهاج ويستحب ان يكون بزب الغاسل نجسة فيها خور  
ليلا يظهر من الميت رائحة كريهة فتضع نفس الغاسل ومن يعينه كذا في الجوهرة النيرة  
ولا فضل ان يغسل الميت حيا وان استوفى الغاسل الاجر فان كان هناك غيره يجوز  
اخذ الاجر والالم يجز هذه في الظاهر ويغسل الرجال الرجال والنساء النساء ولا يغسل  
أحدهما الاخر فان كان الميت صغيرا يشبه رجلا ان يغسل النساء وكذا اذا كانت صغيرة  
لا تشبه جاز للرجال غسلها والمجبوب والمخفي به ذلك كالحمل ويجوز للمرأة ان تغسل  
اذا لم يجدت بعد موتها ما يؤجرها لبيوتها من تقبيل ابن زوجها او امه وان حوت ذلك بعد  
موتها لم يجز لها غسلها واما هو فلا يغسلها وهذا كذا في السراج الوهاج ولو طلقها وجوبا  
ثم ماتت عنها وهي معتدة تغسل كذا في محيط الترحيض فان مات في اجرة بعد ان انقضت  
ثم انقضت بعد الوفاة للمرأة ان تغسل كذا في معراج الطي واما اصل فيه ان كل من جمل  
وطيها لو كان حيا بالنكاح جملها ان تغسل والا فلا كذا في التاثير جانبية فاعلم  
الفتاوية واليهودية والنصرانية كالمسلمة لا يغسل زوجها كذا في الزاهدي

اذا كان للمرأة محرما يئمرها باليد واما الاحتمى فخرقة فيجئ منه ويغسل بصره عن ذراعيه  
وكذا الرجل في امراة الاية غرض البصر ولا فرق بين الشابة والعجوز كذا في فتاوى  
خان ولو كانت امراة او مدبرة او مكاتبته او جاريتها لا يغسلها المولى وكذا اعلم  
العكس ولو ماتت رجلين النساء يمسح ذان لحم محرمة او زوجة او امته بغير ثوب  
وغيرها يشوب كذا في معراج الدراية ولو ماتت الرجل في السفر ومعه ثياب ورجل كافرا فان  
يعلمه الغسل ويغسل بين يديه حتى يغسله وان لم يكن معه ثياب رجل كان تحت صبيحة لا  
تستحي واطاقت ان تغسله علمها الغسل ويغسل بين يديه حتى يغسله وان ماتت المرأة  
في السفر ومعه امراة كافرة او صبي لم يبلغ خد الشوق فانه يغسلها كما ذكرنا يحق الرجال  
هكذا في الحضرات والحنبل المشكل المراهق لا يغسل رجلا ولا امراة ولم يغسل رجلا ولا  
امراة ويقيم وراء ثوب كذا في الزاهدي وان مات الكافر ولم يزل مسلم يغسله ويكفنه ويدينه  
ولكن يغسل غسل الثوب الغبس ويلف بخضرة ويجوز خضرة من غير ثوبها سنة التكفين  
والحد ولا يوضع فيه بل يلقى كذا في الهداية ويتبين ان لا يمكن الاب الكافر من القيام بغسل  
ابنه المسلم اذا مات بل يفعل المسلمون هكذا في النهاية في فصل الصلاة على الميت واما  
مات الرجل في السفر وليس هناك ماء طاهر يمسح ويصلي عليه هكذا في التلخيص المحيط  
بما والجمعة والجمعة فيموت او صلبوا عليه ثم وضوا عليه غسل ويصلي عليه ثانيا في قول  
يوسف رحمه الله كذا في فتاوى قاضي خان **الفصل الثالث** في التكفين  
وهو من جملة الكفاية كذا في فتح القدير كفن الرجل ستة ازار وقبض ولقافة وكفاية  
ازار ولقافة وضرورة ما وجد هكذا في الكفر والازار من القرن الى القدم واللحافة كذلك  
والقبض من اسفل العنق بل الحبيب وذخريه وكذا في الكافي وليس في الكفن عامة  
في ظاهر الرواية وفي الفتاوى استحسنا المتأخرون لم يكن ثوبا ولا يغسل ذراعيه  
وجهه بخلاف خلاف الحياة كذا في الجوهرة النيرة وكفن المرأة ستة درع وازار وخمار ولقافة  
وخضرة تزيطها ثوبا لها ولقافة ازار ولقافة وخمار هكذا في الكفر وخضرة ما بين  
الثدي الى السرة هكذا في القيني شرح الكفر والتبيين والاولى ان يكون الخضرة من الثدي  
الى الخفة كذا في الجوهرة النيرة ويكره الاقتصار على ثوبين لها وكذا الرجل على ثوب واحد  
الا بضرورة كذا في القيني شرح الكفر والصبي المراهق في التكفين كالبالغ والمراهقة كالبالغة  
واذا ما يكفن به الصبي الصغير ثوب واحد والصبي ثياب كذا في التبيين والحنبل يكتف  
كفن المرأة احتياطا ويحب الحرير والمعصر ولا يجوز كذا في الجوهرة النيرة ويكفن بكفن  
مثله وهو ينظر الى مثل ثيابه في الحياة لمزوج العبدية وفي المرأة ينظر الى ما تلبس اذا  
خرجت الى زيادة ابويها كذا في الزاهدي ولا بأس بالبرود والكتان والقصب في  
حق النساء بالحرير والابرسيم والعصفر والمزغور ويكره للرجال ذلك واجتبت الاكفان اثنا  
ابيض هكذا في النهاية والخلق والجدينية التكفين سواء كذا في الجوهرة النيرة وكل ما  
يباح للرجال ليسه يباح للمرأة بعد الوفاة وما لا يباح له ليسه حاكم  
الحياة يباح تكفينه بعد الوفاة كذا في شرح الطي ويروى ان كان بالى كثره وبالبرودة قلت  
فكفنت السنة اولى وان كان على العكس فكفنت الكفاية اولى كذا في الظاهرية واذا اختلفت  
الرواية في التكفين فقال بعضهم يكفن في ثوبين وقال بعضهم في ثلاثة كفن في ثلاثة لانه المستو



كذلك الجوهرة النيرة وكيفية التكفين ان يبسط للرجل اللقافة ثم يجسط عليها ازارته ثم يضع  
الميت على الارض ويضع الحوطة على راسه وكيفية وسائر جسدته كذا في الحوطة والباس  
ميتا بر الطبيب غير الزعران والورث من حق الرجل كذا في الايضاح ويوضع الكافور على جبهة  
وامتة ويديه وركبتيه وقد يديه ثم يغطى الاثر ويغلق من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ثم  
اللقافة كذا في كذا في الحوطة وان حثفت استتار الكفن بعد شرا كذا في الحوطة السرجية  
واما المرأة تبسط لها اللقافة والازار على نحو ما يتلوه للرجل ثم توضع على الارض وتلبس الدرع  
ويغطى شرفها صغيرتين على صدرها فوق الدرع ثم يحمل الحمار فوق ذلك ثم يغطى الارض  
واللقافة كما يتيت في الرجل ثم الحرفة بعد ذلك تربط فوق الاكفان فوق التدين كذا في الحوطة  
ويجوز الاكفان قبل ان يديج الميت فيها ونزاهة او ثلاث او خمس ولا يزداد على ذلك كذا في  
الغنية ثم الكفن ويحيط به الميت ثلاثة مواضع عند خروج روحه لا زالت الراحية الكريمة  
وعند غسله وعند تكفينه ولا يحرك كذا في التبيين والحرم وغير الحرم كذا في ذلك سوا طبيب  
ويغطي وجهه وراسه ويحيط بالامنة كما يحيط بالحرفة كذا في الحوطة والكفن من مال له ان كان له مال  
ويقتد على الدين والوصية والارث الى قدر السنة ما لم يتعلق بغيره ما لم حق الغير  
كالرهن والمبيع قبل القبض والعبد الحربي كذا في التبيين ومن لم يكن له مال فالكفن  
على ما يتيت عليه النفقة الا الزوج في قول محمد وعلي قول ابي يوسف رحمه الله الميت الكفن  
على الزوج وان تركت مالا وعليه العتوي كذا في فتاوي قاضي خان ولومات الرق وولم  
يترك مالا ولم امراة مؤسرة فعليه عليه كتمه بالاجماع كذا في الحوطة وان لم يكن له  
من عيب عليه نفقته فكفنه ببيت المال فان لم يكن فعلى المسلمين تكفينه وان غر واستلوا  
ان سكت اية الزاهدي وفيه الفتاوية وان لم يرجع ذلك غسل وجعل عليه الاخرودفن  
ويصلي على قبره كذا في التناخاينة رجل مات في مسجد فقام احد من جمع الدمام  
فقتل من ذلك ثم ان محرق صاحب الفضل ردة عليه وان لم يرف كتمه بمحتجا اخر وان لم ينفذ  
يخافه الى الكفن يتصدق به على الفقرا كذا في فتاوي قاضي خان وان سرق كتمه وهو  
ظلي كفن كذا في التناخاينة مال فان قسم فعلى الورثة دفن الرضا واصحاب الاوصيا ولولم  
يقتل التركة كذا في الدين فان لم يقبض الرضا ويؤتمم بها او بالكفن وان قبضوا لا يسترد منهم  
شيئا وان تقضى كفاه ثوب واحد وان اكل السبع وبقي الكفن عاد الى التركة ولو كتمه اجنب  
او فرسيه من مال نفسه يعود الى الكفن كذا في مواج الدراية

**الفصل الرابع**  
في حمل الجنابة من رجل الجنابة اربعة من الرجال كذا في التناخاينة النفاية للشيخ اية المكار  
اذ حملوه على سرير اخذوه بمواجيه اربع به ورددت السنة كذا في الجوهرة النيرة ثم  
ان حمل الجنابة شيخا فقتل السنة وكذا في التناخاينة السنة منهم ان تاخذ بمواجيه اربع  
فيل طرين النفاية لا يحمل من كل جانب خمس خطوات وهذا يتحقق في حق الجمع  
واما كمال السنة فلا يتحقق الا في واحد وهو ان يبذل الحامل يحمل بين مقدم الجنابة  
كذا في التناخاينة فيحمل على ما تقه الامين ثم الموضر الامين على ما تقه الامين ثم المقدم  
الامير على ما تقه الامير ثم الموضر الامير على ما تقه الامير هكذا في التبيين ويكره حملها  
بين القودين بان يحمل رجلان احدهما مقدم والاخر مؤخرها الا عند الضرورة مثل شقيق  
المكان وما اشبه ذلك ولا بأس بان يخذ السرير بيديه او يضع على النكب ويكره ان يضع

نصف

نصفه على النكب ونصفه على اصل العنق هكذا في شرح الطحاوي وذكر الاستيعاب ان الصبي  
الرضيع او الفطيم او فوق ذلك قليلا اذا مات فلا بأس بان يحمله رجل واحد على يديه  
ويشد اوله الفاس بالحمل على ايديهم ولا بأس بان يحمله على يديه وهو راكب وان كان كبيرا  
يحمله على الجنابة كذا في الجرازين ويسير بالميت وقت المشي لا يجيب وحده ٥٥١  
يسير به بحيث لا يضرب الميت على الجنابة كذا في التبيين الا فضل الشيخ للجنابة  
المش خلقا ويؤخر امامها الا ان يتبعها عنها او يتقدم الكل فيكره ولا يمتنع عن يمينها  
وامن شمالا كذا في فتح القدير وفي حاله المشي بالجنابة يقدم الراس كذا في المخر  
وانتبع الحمار افضل من المواقل اذا كان الجوار او قزاية او صلاح مشهور كذا في الجرا  
الرايين ولا بأس بالركوب في الجنابة والمشي افضل ويكره ان يتقدم الجنابة راكبا  
كذا في فتاوي قاضي خان ويكره النوح والصياح وشد الحياوب في الجنابة ومثل  
الميت واما المكا من غير رفع الصوت فلا بأس به والقبير افضل كذا في التناخاينة  
خاتبة ولا يتبع ببارية بحجرة ولا شمع كذا في الجرازين ولا يتبع للنساء ان يخرجن في الجنابة  
واذا كان مع الجنابة نائحة او صابغة رجبت فان لم تنزع فلا بأس بان يمشي معها لا يمشي  
اتباع الجنابة سنة فلا ينكر لمبعة من غيره ولا يقوم للجنابة الا ان يريه ان يشهد بها  
كذا في الايضاح وكذا اذا كان القوم في المصلي وجب جنازة فقال بعضهم لا يفد مؤثرا اذا  
راوها قبل ان يوضع الجنابة عن الاعناق وهو الصحيح كذا في فتاوي قاضي خان وعلى  
متبوع الجنابة الصمت ويكره له رفع الصوت بالذكر وقراءة القرآن كذا في شرح الطحاوي وقا  
اراد ان يذكر الله يذكره في نفسه كذا في فتاوي قاضي خان واذا وضعت الجنابة على الارض  
عند القبر فلا بأس بالحلولين وانما يكره قبل ان توضع عن متا كرب الرجال كذا في التناخاينة  
والافضل ان يجلس ما لم يسوروا عليه التراب كذا في الحوطة السرجية واذا نزلوا به للصلاة  
يوضع قرصا للقبيل كذا في التناخاينة وخاتبة ويجوز الاستيعاب على حمل الجنابة كذا في فتاوي  
قاضي خان

**الفصل الخامس**  
في الصلاة على الميت الصلاة على الميت الصلاة على الميت  
الجنابة فمن كفاية اذا قام به البعض واحد اكان او جماعة وكذا كان لو انشئ سقط عن الباقي  
واذا انكر الكل ثبوا هكذا في التناخاينة والصلاة على الجنابة تسارعية او اياما او  
لان الجماعة ليست شرط الصلاة على الجنابة كذا في النهاية وشرط اسلام الميت وطهارته  
ما قام الغسل مكانا لم يمكن بان دفن قبل الغسل ولم يمكن اخراجه الا بالنبش على الصلاة  
على قبره للضرورة ولو سيط عليه قبل الغسل ثم دفن بعد الصلاة لعنه الله كذا في  
فيه التبيين وطهارة مكان الميت ليست بشرط هكذا في المخرات وتصل على كل مسلم مات  
بعد الولادة صغيرا كان او كبيرا ذكر كان او انثى حرا كان او عبدا الا البغاة وقطاع الطرق  
ومن يمثل حاله وان مات حال ولا حنة فان كان خرج اكثره صل عليه وان كان اقل لم يعجل  
عليه وان خرج نصفه لم يذكروا الكتاب ويحب ان يكون هذا اعتيافيا من ما ذكرنا من  
الصلاة على نصف الميت كذا في البداه والنصي اذا وقع في مياه المسلمين من الجندي  
في الحرب وحده فمات هناك صل عليه تنقيا لصاحب اليد كذا في الحوطة قال ابو يوسف  
رحمة الله لا يصلي على كل من يقتل على متاع ياخذ هكذا في الايضاح ومن قتل اعداء  
لا يصلي عليه امانة له كذا في التبيين ومن قتل نفسه خطا بان قاتل رجلا من القذوه

يق



ليغيره بالسيف فاخطا واصاب نفسه ومات غسل وصلى عليه وهذا ابل اخلاقه كذا في  
 الذخيرة ومن قتل نفسه عمداً اجعل عليه عند ابي حنيفة وحدهما الله وهو الاصح  
 كذا في التبيين ومن قتل بحق بسلاح او غيره كناية القود والرحم يغسل ويصلى عليه  
 ويصنع به ما يصنع بالمولى كذا في الذخيرة والذي صلى الامام عن ابي حنيفة فيه روا  
 روي ابو ظر بن سليمان عنه انه لا يصلى عليه كذا في فتاوي قاضي خان اول الناس بالصلاة  
 عليه السلطان ان حضر فان لم يحضر فالتابعي ثم امام الحنيفة الرولي هكذا في اكثر المتون  
 وذكر الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان الامام الاعظم وهو الخليفة اول ان حضر فان  
 لم يحضر فامام المصنفان لم يحضر فالتابعي فان لم يحضر فصاحب الشرط فان لم يحضر  
 فامام الحنيفة فان لم يحضر فالتابعي من ذوي قرابته وبهذه الرواية اخذ كثير من هـ  
 مشايخنا كذا في الكفاية والنهاية وصراح الدراية والعناية والاوليا على ترتيب  
 القسبات الاقرب فالاقرب الا ابن فانه يقدم على الابن كذا في خزنة المختارين قيل  
 هذا قول محمد وعندهما الابن اولي والصحيح انه قول الكل كذا في التبيين وهكذا في  
 الفتاوية وفتح القدير ولا حق للنسابة الصلاة على الميت ولا للمصنفان ولا اقرب  
 ان يقدم على الابن من شاء فان غاب الاقرب في مكان تقوت الصلاة بحضوره فالابن  
 اولي فان قدم الغائب غيره بكتاب كان لا يقدم ان يمنعه والمريض في المصنفان الصحيح  
 يقدم من شاء وليس للاقدمان يمنعه فان تساوى وليان يدرجهما كبرهما سنه  
 اولي وليس لاحدهما ان يقدم غير من يملك الا بانه فان قدم كل واحد منهما رجلاً كان الذي  
 قدمه الا كبر اولي كذا في الجوهر النيرة والكبرى الميت اذا اوصى بان يصلى عليه فلان  
 فالوصية باطلة وعلمية الفتوى كذا في المضار عمداً واختتمت الصلاة على المولى  
 وأبو العبد وابنه وبها حران فالولي احق بالصلاة عليه كذا في الحنيفة وعليه الفتوى  
 كذا في المضار ولا ولاية للزوج عندنا لا ينقطع الوصلة بالموت كذا في الجامع الصغير  
 بقاضي خان فان لم يكن للميت ولي فالزوج اولي ثم الجيران اولي من الاجنبي كذا في التبيين  
 ولو ماتت امرأة ولها زوج وابنتان فلنابغ منه فالولاية لابن دون الزوج لكن يكره لابن  
 ان يقدم اباه وينبغي ان يقدمه فان كان له اب من زوج اخر فلا بأس بان يقدمه لانه هو  
 الولي وتعتيم زوج امه غير واجب عليه كذا في الدواعي ولا يصلى على ميتة امرأة واحدة  
 والتفعل بصلاة الجنازة في مشروع كذا في الايضاح ولا يعيد الولي ان صلى الامام الاعظم  
 او السلطان او الولي او القاضي او امام الحنيفة هو اول من صلى عليه وان كان غيره هو  
 يعيد كذا في الخلاصة وان صلى عليه الولي لم يجز لاحد ان يصلى بعده ولو اراد السلطان  
 ان يصلى عليه فله ذلك لانه مقدم عليه ولو صلى عليه الولي والميت اوليا اخر غير لثمة  
 ليس لهم ان يعيدوا كذا في الجوهر النيرة فان صلى غير الولي او السلطان انما هو الولي  
 ان شاكر انما الله اية رجل صلى صلاة الجنازة والولي خلفه ولم يرض به ان تابعه هـ  
 فصل في من جاز ولا يعيد الولي ولو كان الامام على غير الطائفة تبادوا كان الامام  
 على طائفة والقوم على غير طائفة صحت صلاة الامام ولا تقاد الصلاة عليه كذا في  
 الخلاصة اذا صلى المريض على جنازة فاعده او هو وليه والقوم خلفه قيام جاز رجل  
 مائة في غير بلد ثم جاء اهله فخلوه اليه متبرلين ان كان الصلاة بادن السلطان اذ القاضي

لا تقاد كذا في فتاوي قاضي خان حضرت وقت صلاة الموحية جازة تقدم صلاة الجنازة على  
 سنة المغرب كذا في الفتية ولا يجوز الصلاة على الجنازة والكل كذا في الحنيفة بشرط  
 لصحة سائر الصلوات بين الطائفة الحقيقية والحكمية واستقبال القبلة وسنة القورة  
 والنية يعتبر شرطاً لصحة صلاة الجنازة هكذا في البدائع والامام والقوم ينعون ويقولون  
 نويت اذ هذه الفريضة عبادة لله تعالى فتوجهوا الى القبلة مقتدياً بالامام ولو تفكر  
 الامام بالقلب انه يؤدي صلاة الجنازة يصح ولو قال المقتدي اقتديت بالامام يجوز كذا  
 في المضار ومن الشرط حضور الميت وتوضعه وكونه امام المصلى فلا يصح على غائب  
 ولا على محمول على اية ولا على موضع خلفه هكذا في النهر النابق ونفسد صلاة الجنازة  
 بما تقسده سائر الصلوات الا اذا اذاه المرأة كذا في الزاوي اذ كان القوم سبعة هـ  
 قائلون ثلاثة صفوف يتقدم واحد وثلاثة بعده واثنان بعدهم ولو اجد بعدهما كذا في ان  
 حاشية ويقيم للرجل والمرأة عدا الصدر وهذا احسن موافق الامام من الميت هـ  
 للصلاة عليه وان وقف في غيره جاز وصلاة الجنازة اربع تكبيرات ولو ترك واحدة ابرها  
 لم يجز صلاة هكذا في الكافي فيكبر للافتتاح ويقول سبحانك اللهم ثم يكبر اخر يصلى على  
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر اخري ويدعو للميت وجميع المسلمين وليس مما دعا مؤقت  
 وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا شاهده هـ  
 وغائبنا صغيرنا وكبيرنا ذكرنا وانثانا اللهم من احببته منا فاحبه على الاسلام ومن توفيت  
 منا فموت على الايمان فان كان الميت صغيراً عن ابي حنيفة رحمه الله انه يقول اللهم احببنا  
 فنأمرط اللهم احببنا لنا دخلنا واخرجنا اللهم احببنا لنا شافعاً وشفعاً هـ اذا كان هـ  
 يحسن ذلك فان كان يحسن ياتي باي دعا وشاء ثم يكبر الرابعة ثم يسلم تسليمتين هـ  
 وليس بعد التكبيرة الرابعة قبل السلام دعا هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان  
 وهو ظاهر المذهب هكذا في الكافي ويختلف في الكلاية التكبيرة كذا في التبيين ولا يقرأ  
 فيها القرآن ولا يقرأ الفاتحة بنية الدعاء فلا بأس به وان قرأها بنية التزارة يجوز لانها  
 على الدعاء دون التزارة كذا في الحنيفة السرخسي ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى في ظاهر  
 الرواية كذا في الفتوى شرح الكنترو الامام والقوم فيه سواء كذا في الكافي ولا ينيب الميت في  
 التسليمتين بل ينوي بالاولي من عن يمينه وبالثانية من عن شماله كذا في السراج الرواحي  
 وهكذا في فتاوي قاضي خان والطهريه ولو كبر الامام خمسيناً لمقتدي لا يتابع ثم ماذا  
 يصنع في رواية عن ابي حنيفة رحمه الله يمكن حتى يسلم معه وهو الاصح هكذا في الحنيفة  
 السرخسي واذا جاز رجل وقد كبر الامام التكبيرة الاولى ولم يكن خاضراً استظرة حتى يكبره  
 الثانية ويكبر معه فاذا فرغ الامام كبر المستوف التكبيرة التي مائة قبل ان ترمع الجنازة  
 وهذا قول ابي حنيفة وحدهما الله وكذا ان جاز رجل الامام تكبيرتين او ثلاثاً كذا  
 في السراج الوهاج وان جاز رجل وقد كبر الامام اربعاً ولم يسلم الا قد دخل معه في رواية عن  
 ابي حنيفة رحمه الله وهو الاصح انه يدخل ويصلي الفتوى كذا في المضار ثم يكبر ثلاثاً قبل  
 ان ترمع الجنازة مائة بعد الدعاء فيها كذا في الخلاصة وفتاوي قاضي خان ولو رفعت  
 باليدي ولم توضع على الاكتاف ذكر في ظاهر الرواية انه لا ياتي بها كذا في الطهريه وان كان  
 مع الامام متفاضل لم يكبر الامام او كان في النية بعد خسر التكبيرة فانه يكبر ولا ينظر

قول الله احببنا لنا قوط  
 ابي ابراهيم بن محمد واصل  
 الفارط والفرط في نسخة  
 الواردة هـ مذهب



تكمية الامام الثانية في قولهم لما كان مستعدا جعل منبره المشاركة كذا في شرح الامام  
الصغير لقاضي خان وان كبر في الامام التكمية الاولى ولم يكبر الثانية والثالثة  
يكبرها ثم يكبر في الامام كذا في فتاوى قاضي خان وتوسل الامام بعد الثالثة ناسيا  
كبر الرابعة وسيل كذا في التارخانية ولو اجتمع جنابا في الامام ان شاعلي  
يكمل كل واحد واحد فيلجدة وان شاعلي على الكل دفعة بالنية على الجميع كذا في مراجع  
الدراية وهو في كيفية وضعهم بالخيار ان شاء وضوهم بالطول سطر واحد او يقيم  
عند انصافهم وان شاعلي وضوهم واحدة او ارحا جده الى جهة القبلة وترتيبهم بالنسبة الى  
الامام كترتيبهم في صلاة خلفه كالة الحياة فيقرب منه الافضل فالافضل فيصنف  
الرجال الى جهة الامام ثم العبيد ثم الخائفين ثم النساء ثم المراهقات ولو كان اللادرجا  
رويه الحسن من ابي حنيفة رحمه الله بوضع افضلهم واستمر ما يلي الامام ولو اجتمع خمر  
وقعدوا المشهور بتقديم الخمر على كل حال كذا في فتحة القدير واذا كبر الامام على حنكارة في هـ  
يلجزي يصلي على صلاته على الاولى فاذا فرغ استأنف على الثانية وان كان لما وضعا  
كبر التكمية الاخرى ينوي بها في الاولى ايضا ولا يكون للثانية وان كبر الثانية ينوي  
الثانية وحدها ثم للثانية وقد خرج من الاولى فاذا فرغ انما الصلاة على الاولى كذا  
في السراج الوهاج ولو احدث الامام في صلاة الخساسة فقدم غيره فها هو الصحيح  
كذا في الطهريه وتروى في الميت قبل الصلاة او قبل الفصل فانه يصلي على قبره  
الى ثلاثة ايام والصحيح ان هذا المني بتقديمه لان كل يصلي عليه ما لم يعلم انه قد تفرق  
كذا في السراجية والصلاة على الكسابة في الحبانية والامكنة والدور سواء كذا في المحيط  
وصلاة الكسابة في المسجد الذي يقيم فيه الجماعة مكرهه سواء كان الميت والقوم في  
المسجد او كان الميت خارج المسجد والقوم في المسجد او كان الامام وبعض القوم خارج  
المسجد والقوم الباقي في المسجد او الميت في المسجد والامام والقوم خارج المسجد هو  
المختار كذا في الخلاصة ولا يكبر بعد المظفر وكذا في الكافي ويكره في السراج والاراضي  
كذا في المصنف اما المسجد الذي بني لاجل صلاة الجماعة فلا يكره فيه كذا في التبيين  
ولا ينبغي ان يرجع من جنازة حتى يصلي عليه وبعد ما جعل لا يرجع الا بادن اهل الجنازة  
قبل الدفن وبعد الدفن مسحة الرجوع بغير اذنهم كذا في المحيط **الفصل**  
**السادس** في القبر والدفن والنقل من مكان الى اخر دفن الميت فرض على الكفاية  
كذا في السراج الوهاج والسنة هو اللحد دون الشق كذا في المحيط والخسرة وصيغة اللحد  
ان يقول من جاز القبر بتامه ثم يحفر في جانب القبلة منه حفرة فيوضع فيه الميت كذا  
في المحيط ويجعل ذلك كالبيت المسقف كذا في البحر الرائق وان كانت الارض رخوة فلا بأس  
بالشق كذا في فتاوى قاضي خان وصيغة الشق ان يحفر حفرة كالنهر وسط القبر وينسحب  
جانبه بالليل او غيره ويوضع الميت فيه ويسقف كذا في مراجع الدراية وينبغي ان يكون  
مقدار حيط القبر الى صدر رجل وسط القامة وكل ما زاد فهو افضل كذا في الجواهر  
النيرة وروى الحسن من زياد عن ابي حنيفة رحمه الله طول القبر على قدر طول الانسان  
وغيره قدر نصف قامة كذا في المصنف ويجوز من الشيخ الامام ان يكره من الفصل رحمه  
الله انه يجوز اتخاذ التابوت في بلاد الرخاوة الارض قال ولو اتخذ تابوتا من حديد لا بأس

بمكنه ينبغي ان يقتصر من القبر وطول الطلعة العليا ما يلي الميت ويجعل اللين الخفيف على  
يمين الميت وعلى يساره ليحسب منبره اللحد ويكره في اللحد اذا كان يلي الميت كذا في فتاوى قاضي  
خان ويكره الدفن في الاماكن التي تنسب في كذا في فتحة القدير والشق كالوثر فين ادخل  
كذا في الكافي ويستحب ان يكونوا اقربا اماء وصلى كذا في التارخانية ودفن الرجم المرم اولي  
باذخال المرأة من غيرهم كذا في الجوهرة النيرة وكذا في الرجم غير المرم اولي من الاجنبى فان لم يكن  
فلا بأس للاجانب وضو كذا في البحر الرائق ولا يدخل احد من النساء القبر كذا في المحيط  
السراجي ويعد حله الميت ما يلي القبلة وذلك ان يوضع في جانب القبلة من القبر ويجعل الميت  
منه ويوضع في اللحد فيكون الاخذ ثم مستقبل القبلة حال الاخذ كذا في فتحة القدير  
ويقول واضعه لیس الله وعلمه رسول الله كذا في المحتون ويوضع في القبر على جنبه لا يمين  
مستقبلا القبلة كذا في الخلاصة وحل العدة ويصوي اللين والعصب الاخر والجنب ويسحب  
قبره بالآخرة وبها التراب كذا في المحتون ولا بأس بان يهيلوا بابه او بالمساجي وبكل  
ما يمكن كذا في الجوهرة النيرة ويكره ان يزداد على التراب الذي اخرج من القبر كذا في القيني  
شرح الكسرة ويستحب لمن شهد دفن الميت ان يحثر في قبره ثلاث حثيات من التراب بيديه  
جميعا ويكون من قبل راس الميت ويقول في الحثية الاولى منها خلقناكم وفي الثانية نؤتيكم  
نعيمكم وفي الثالثة نمرغ بكم تارة اخرى كذا في الجوهرة النيرة ولا بأس بالدفن  
بالليل ولكنه ما لم يرامس كذا في السراج الوهاج ويسمى القبر قدرا للقبور ولا يبرح ولا يحصى  
ولا بأس برش الماء عليه ويكره ان يبنى على القبر او ينفذ او ينفذ عليه او يبنى  
حاجبه الانسان من يذوقه او يغطي او يعلو بعلامة من كفايته ونحوه كذا في التبيين واذا خربت  
القبور فلا بأس بتطهيرها كذا في التارخانية وهو الاصح وعليه الفتوى كذا في جواهر  
الاخلاص ومن خوف قبر النفس فلا بأس به ويؤجر عليه كذا في التارخانية وحل حفرة  
قبره ان زاد وادفن ميت اخر فيه ان كان المقبرة واسعة يكره وان كانت ضيقة جاز ولكن  
يضم ما انتفخ صاحبها فيه كذا في المصنف والافضل الدفن في المقبرة التي فيها قبور الصالحين  
وتسحب اذ دفن الميت ان يجلسوا ساعة عند القبر بعد الزاغة بقدر ما يجر جوارهم ويقيم  
الحق يتلون القرآن ويذوقون للميت كذا في الجوهرة النيرة وراه الزمان عند القبر عند عهد  
رحمة الله لا يكره ومساجين اخذوا يقولون فصل ينفع والخيار ان ينفع هكذا في المصنف  
ويكره ان يبنى على القبر مسجدا او غيره كذا في السراج الوهاج ويكره عند القبر ما لم يهد من  
السنة والمعمود منها السنين الا زيارته والدعاء عده قايما كذا في البحر الرائق ولا يذفن اثنان  
او ثلاثة في قبر واحد الا بعد الحاجة فيوضع الرجل ما يلي القبلة ثم خلفه الغلام ثم خلفه الحث  
ثم خلفه المرأة ويجعل بين كل ميتين حاجز من التراب كذا في المحيط السراجي وان كانا رجلين يذفن  
في اللحد افضل ما هكذا في المحيط كذا اذا كانت امرأتين هكذا في التارخانية ولو بولي الميت  
وضا رترابا جاز دفن غيره في قبره ونزعه والبنك عليه كذا في التبيين ويستحب في القبيل هـ  
والميت دفنه في المكان الذي مات فيه معاير اولئك القوم وان نقل قبل الدفن الى قدر مسجل  
او ميلين فلا بأس به كذا في الخلاصة وكذا في الوصايا في غير بلد يستحب تركه فان نقل الى  
مصر اخر لا بأس به ولا ينبغي اخراج الميت من القبر بعد ما دفن الا اذا كانت الارض مفضوة  
او اخذت سبعة كذا في فتاوى قاضي خان اذا دفن الميت في ارض غيره بغير اذن مالكها هـ







السجدة متى ادبت في محلها تنقح بغير الغنية ومن فانت عن محلها لا تنقح الا بالنية ثم انما تنصير  
 فانية عن محلها اذا تحلل منها وبين محلها ركعة ثالثة ومنها متى وقع الشك في ترك الركعة او  
 السجدة فانه يجمع بينهما ليخرجها عليه بيقيين ويقدم السجدة على الركعة ولو قدم الركعة عليها  
 فسقطت صلاته ومنها ان ما ترددت بين الواجب والبدعة ياتي به احتياطاً وما ترددت  
 بين البدعة والسنة يترك ومنها انه ينظر الى المحروك من السجدة الى الركعة او الى الركعة الى السجدة  
 العبرة له ١٧ اعتباراً بالقليل اشبهل كذا في محيط السرخسي والظاهرية رجل يصلي صلاة العجر  
 فتدركه اخرها قبل السلام او بعدة انه تركها منها سجدة فقلبه ان يسجد هل ينشهد  
 ويسلم ويسجد للسهو فان علم انها من الركعة الاولى وغالب رايه فلكل ينوي القضاء  
 وكذا لو لم يعلم انها من الاولى او من الثانية ولم يقع تحريم على شيء وانما علم انها من الثانية  
 لا ينوي القضاء ولو تذكر انه تركها من سجدة نية ان علم انه تركها من الركعتين او من الركعة  
 الاخيرة فعليه ان يسجد بها وينشهد ويسلم ثم يسجد للسهو ولو علم انه تركها من الركعة  
 الاولى فعليه ان يصلي ركعة ولو لم يعلم انه كيف تركها يسجد سجدة بين يديه القضاء من  
 الاولى ثم يصلي ركعة ومن ادركه في الركوع الثاني لا يكون مدركاً لتلك الركعة لان السجدة  
 تقسم الى الركوع الاول وهذا اية رواية وفي رواية نقصان الى الركوع الثاني فيصير مدركاً  
 هذه الرواية وان كان لا يعلم من ايها ترك فانه يسجد سجدة بين يديه او لا ينشهد ولا يسلم ثم يقو  
 ويصلي ركعة وينشهد ويسلم ويسجد للسهو ولو تذكر انه تركها من ثلاث سجدة فانه يسجد  
 سجدة ويصلي ركعة ثم ينشهد ولا ينوي القضاء في السجدة ولو تذكر انه تركها من اربع  
 سجدة فانه يسجد سجدة بين يديه ويسجد الى الركوع الاول بية رواية وفي رواية الى الركوع الثاني  
 ويصلي ركعة اخرى هكذا اية الخلاصة واذا صلي صلاة المغرب وترك من سجدة يات  
 بالسجدة وحدها وينوي ما عليه وينشهد ويسلم ويسجد سجدة من السهو وان ترك سجدة  
 منها يومه بالحق بالتحريم ان لم يدركها من ركعتين او واحدة وان لم يقع تحريم على شيء يأخذ  
 بالاحتياط ويسجد سجدة بين يديه بها جميعاً ما عليه او القضاء وينشهد بعدها ثم  
 يصلي ركعة اخرى ثم ينشهد ويسلم ويسجد سجدة من السهو ثم ينشهد ويسلم وان ترك  
 ثلاث سجدة ان يومه بالتحريم على ما بينا وان لم يقع تحريم على شيء يسجد ثلاث سجدة  
 ويجلس بعد ذلك ولو ساق مستحقاً لو تركه تنفس صلاة ثم يقو فيصلي ركعة ثم ينشهد  
 ويسلم ويسجد سجدة من السهو بعد السلام وان ترك اربع سجدة ولم يدرك ركعتين من  
 ركعتين او ثلاث سجدة بين يديه ويجلس جلسة مستحقة ثم يقو فيصلي ركعة وينشهد  
 ثم يصلي ركعة اخرى وينشهد ويسلم ويسجد سجدة في السهو وان ترك خمس سجدة ان فالوحي  
 سجدة واحدة فيصليها ايها اخرى ثم ركعة ثم يصلي ركعة وينشهد ثم يصلي الثالثة  
 وينشهد ثم يسجد سجدة من السهو كسجدة السلام الموقوف بخلافه زاده هذا اذا نوي بها  
 عن الركعة التي قبلها بالسجدة الواحدة حتى لا يلحق تركه ركعة اخرى بعد تلك الركعة اما  
 اذا السجدة مطلقاً ولم ينو يجب ان تنفس صلاة وحكم دوات الاربع حكم ذوات الاثنين  
 والثلاث لو ترك واحدة او اثنتين او ثلاثاً هكذا في الظهيرية وان ترك اربع سجدة  
 ولا يدرك ركعتين يسجد اربع سجدة ويجلس جلسة مستحقة ولو تركها تنفس صلاة  
 ثم يصلي ركعة وينشهد ثم يقو ويصلي اخرى وينشهد ويسلم ويسجد سجدة في

السهو وان ترك خمس سجدة ان يسجد ثلاثاً ولا يفقد بعدها ويصلي ركعتين ويقعد بين الركعتين  
 احتياطاً وان ترك ست سجدة بين يديه ثم يسجد ركعتين ثم يقعد ثم يصلي ركعتين وان  
 ترك سبعاً يسجد سجدة ويصلي ثلاث ركعات لو اهدأ اذا نوي بالسجدة الركعة التي قبلها  
 بالسجدة وان سجدة بغير نية ساهياً ثم تذكر نية يسجدتين وينوي باحد هاتين عليهما حتى  
 يلحق احدهما بالركعة الاولى والثانية بالركعة الثانية فصارت ركعتين ثم  
 اذا صلي ثلاثاً ونشهد في الثانية من الثلاث ثم صلي الرابعة جازت صلاته ولو ترك  
 ثمان سجدة ان يسجد سجدة بين يديه وثلاث ركعات ولو جليح اليه ثلاث ركعات ولم يفقد في الثانية  
 او قد ترك سجدة وهو لا يعلم كيف ترك فسدت صلاته ولو ترك سجدة بين يديه قولان  
 والاصح انما تنفس ركعة لو ترك ثلاث سجدة ان ولو ترك اربعاً لا تنفس ويسجد سجدة بين  
 ثم يقعد ثم يصلي ركعة ولو جليح الظاهر خمساً او ترك سجدة فسدت وكذا لو ترك سجدة بين  
 يديه ١٨ صح او ترك ثلاثاً او اربعاً او خمساً ولو ترك لم تنفس وهو كمن صلي الظهر اربعاً وترك  
 اربع سجدة ان كما هو ولو ترك سبعاً تنفس ويسجد ثلاث سجدة ويصلي ركعتين ولو ترك ثمان  
 سجدة ان يسجد سجدة بين يديه ويصلي ثلاث ركعات كذا في محيط السرخسي وان ترك تسع سجدة ان  
 يسجد سجدة ثم يصلي ركعة ثم يقعد وهذه القعدة سنة ثم يصلي ركعتين ويقعد مستحماً  
 وان ترك منها عشر سجدة ان يسجد سجدة بين يديه ثم يصلي ثلاث ركعات ويسجد للسهو هكذا في  
 الظهيرية ولو جليح المغرب اربعاً تنفس صلاته ولو ترك سجدة بين يديه قولان وكذا لو تركه  
 ثلاثاً او اربعاً ولو ترك خمساً لا تنفس ويسجد ثلاث سجدة ويصلي ركعة ولو ترك ستاً يسجد  
 سجدة بين يديه ويصلي ركعتين كالصلي المغرب ثلاثاً ويسجد سجدة بين يديه كذا في محيط السرخسي

### كتاب الزكاة وفيه ثمانية ابواب **الباب الاول** في

تفسيرها وصفها وترايطها ما تنسبها فانها تملك المال من غير ضابط ولا موه شرط  
 قطع المنفعة عن المالك من كل وجه لله تعالى هذا في الشرع كذا اية التبيين وانما صفتها  
 فهي فريضة محكمة يكفر بخاؤها ويقتلها بها هكذا في محيط السرخسي ويجب على الفروخه  
 تمام الحمل حتى ياتي بتأخير من غير عذر وفي رواية الرازي على التراخي حتى ياتي بعذر  
 الموت والا ولا اصح كذا اية التمهيد وانما شرط اداها فنية مقارنته للاداء الاول ما وجبت  
 هكذا اية الكثرة فان نوي ان يودي الزكاة ولم يعزل شيئاً لم يحل يتصدق شيئاً قبلها  
 اجر السنة ولم يحضر النية لم يحز عن الزكاة كذا اية التبيين اذا كان في وقت التصديق بمال  
 لو شئ لما اذا نوي يمكن ان يجيب من غير فكرة فذلك يكون نية منه ولو قال ما تصدقت  
 الى اخر السنة فقد نويت عن الزكاة لم يحز كذا اية الصراحة اذا وكل له اداء الزكاة اجرتة النية له  
 عند الدفع الى الوكيل فان لم ينو عينة التوكيل ونوي عينة دفع الوكيل جاز كذا اية الجوزة  
 النية ويعتبر نية الموكلة في الزكاة دون الوكيل كذا اية سراج الدرر اية فلو دفع الزكاة  
 الى رجل وامره ان يديع الى الفقراء دفع ولم ينو عينة الدفع جاز ولو دفع الى الذي لديه  
 الى الفقراء جاز لوجود النية من الاخر هكذا في محيط السرخسي فان جدد الموكلة نية اخرى بعد  
 الدفع الى الوكيل قبل دفع الوكيل الى الفقراء كان غاوي اصير لصي لدفع اليه ورام يتصدق  
 بما كان الزكاة لم يحز بغير الزكاة كذا اية محيط السرخسي واذا هلك الوديعة عنه المودع قد دفع  
 الغنية الى صاحبها وهو فقير لدفع المحضومة يريد به الزكاة لا يجزيه كذا اية في فتاوى قاضي

فقير مسلم



في فصل اداء الزكاة واذا دفع الى الفقير بلانية ثم ثوانه عن الزكاة ان كان المال قابلاً في يد الفقير  
بخرائه او افلاكه اية مواج الدراية والراهدية والبر البرايق والعينية شرح الهداية رجل اريد  
زكاة عنه من مال ذلك الغير فحانته المالك فان كان المال قابلاً في يد الفقير كان زكاة لا فلا  
به السراجية ومن قصد فجميع نصايه ولا ينوي الزكاة سقط فرض عنه وهذه الاستحسان  
كذا اية الراهدية ولا فرق بين ان ينوي النفل او تحضره البنية ولو دفع جميع المال النصا  
الى الفقير ينوي به عن الله راو واجب اخر يقع فاما نوي ويضمن قدر الواجب ولو دفع بعض  
النصاب من الفقير سقط عنه زكاة المودي عنده كذا اية التبيين وعن ابي حنيفة  
مثله وهو الاشبه كذا اية الراهدية ولو كان لا ينوي على فقير فانه عنه سقط زكاة نوي  
بمعنى الزكاة ولا لانه كالفلاك ولا لانه عن البعض سقط زكاة ذلك البعض لقلته زكاة  
الباقى لا تسقط ولو نوي به اداء الباقي كذا اية التبيين ولو كان من عليه الدين فله ان يوفيه  
منه بقدر الحول ففي رواية الجاهع يضمن قدر الزكاة وهو الاصح كذا اية محيط السرخسي ولو  
اسرق فقيراً بقبض دين لم يجز له ثوانه عن زكاة عمن عند مجاز كذا اية البرايق ولو دفع  
دينين فقير ونوي زكاة دين اخر لم يجز له رجل اخر او نوي زكاة عمن لم يجز له ابي الكافي واذا  
العين عن العين وعن الدين جاز واذا الدين عن العين وعن دين بقبض الجوز واذا  
الدين عن دين لا يقبض يجوز كذا اية محيط السرخسي اذا اراد الرجل اداء الزكاة الزاجية هـ  
قالوا افضل الاعلان والاطارونية التطوعات افضل من الاضمار كذا اية في فتاوى  
قاضي خان ومن اعطى مسكيناً درهم وسماه هبة او قرضاً ونوي الزكاة فانه يخرج به وهو  
الصحيح هـ كذا اية البرايق ناقلاً عن المشي والفتية واما شروط وجوبها فمما اكرهه حتى  
لا يجزى الزكاة على العبد وان كان ماذوناً به النجاسة وكذا المدبر والمولد والمكاتب هـ  
واما المستوي فحكم المكاتب عند الحنيفة رحمه الله كذا اية المدبر وما في الاسلام  
حتى لا يجزى في الكافر كذا اية التبع ايج ثم الاسلام كما هو شرط الوجوب شرط لبقاء الزكاة  
عندنا حتى لو ارتد بعد وجوبها سقطت مكانه الموت فلو بقي على ارتد اده يمين فبعد اسلامه  
لا يجزى عليه شر لتلك السنين كذا اية مواج الدراية قال التصريح في فقه الاسلام الكافر ودار  
الحرب وانما يمينه هناك ثم خرج النكاح لان الاسلام لا يملكه لان لم يكن به ولايته وهل  
يجب عليه الزكاة حتى يفتي بالدفع ان كان علم بالوجوب وصحت عليه ويفتي بالدفع وان لم  
يعلم لا يجزى عليه ولا يفتي بالدفع بخلاف الذي اذا اسلم يدارفانه تجب عليه الزكاة علم  
او لم يعلم كذا اية السراج الراهج ومنه العقل والبلوغ فليس الزكاة على صبي ومجنون  
اذا وجد منه الجنون في السنة كلها هـ كذا اية الجوهر النيرة فلو افاق في جزء من السنة بعد ما  
ملك النصاب في اولها واجرها قل ذلك او كثر لزمه الزكاة كذا اية العينية شرح الهداية  
وهو ظاهر الرواية هـ كذا اية الكافي قال صدق الاسلام ابو اليسر وهو الاصح كذا اية شرح  
التفاتيح للشيخ ابي المكارم هـ اية الجنون العارض بان جن بعد البلوغ اما في الاصل بان  
يبلغ مجنوناً في سنة ابي حنيفة رحمه الله يعتبر ابتداء الحول من وقت الافاقة كذا اية الكافي  
وكذا التصريح اذ ابلغ يعتبر ابتداء الحول من وقت بلوغه هـ كذا اية التبيين وتجوز على المعسر  
قلية وانما استوعب الا على حولا كما لا كذا اية فتاوى قاضي خان ومنها كون المال نصيباً  
فلا تجزى اقل منه هـ كذا اية العينية شرح الكثر رجل ادي خمسة من المائتين بعد الحول الى

الفقير

الفقير او الى الوكيل يحمل الزكاة ظاهرة درهم مستوفى لم يكن تلك الخمسة زكاة لتقصان هـ  
النصاب واذا اراد ان يسترد الخمسة من الفقير ليس له ذلك ولم ان يسترد من الوكيل ان لم هـ  
يتصدق بها هـ كذا اية فتاوى قاضي خان ومنها الملك التام وهو ما احتج به الملك باليد  
واما اذا وجد الملك دون السيد كالصداق قبل القبض او وجه اليد دون الملك كملك الملك  
والمدين لا يجزى فيه الزكاة كذا اية السراج الراهج واما السبع قبل القبض فيكون  
نصيباً في الصحيح انه يكون نصيباً كذا اية محيط السرخسي لا تجزى على المولى في عبده والمقعة  
للخيانة اذا ابره كذا اية شرح الجمع لابن الملك ولا يجزى الزوج لو خالفها على الف ولم يقبضها  
بينين هـ كذا اية المضاربة ولا على الراهن اذا كان الرهن في يد المرمتهن هـ كذا اية البحر الرائق  
واما العبد الماذون ان كان عليه دين يجزى عليه فلا زكاة عليه على احد بالاشفاق وان لم يكن  
عليه دين فكسبه لولاه وعلى المولى زكاة اذا تم الحول كذا اية مواج الدراية وقيل يستغنى ان  
يلزمه وقيل لا اذا قبل الاخذ والصحيح انه لا يلزمه الا اذا قبل الاخذ كذا اية محيط السرخسي  
وعلى ابن السبيل زكاة مثله انه قادر على التصرف بنصيبه كذا اية فتاوى قاضي خان في فصل  
اذا مال البقرة ومنها الفراغ المال عن حاجة الاصلية فليس يادور السكينة وشيا  
البقرة واثبات المنزلة وقدا بركوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال زكاة وكذا اطفا  
اهلها وما يتحمل به من الاواني اذا لم يكن من الذهب والفضة وكذا الجوهر واللؤلؤ والياقوت  
والبلخش والزمرد ونحوها اذا لم يكن للتي زكاة وكذا الراشدين فلو شال للنفقة كذا اية في  
شرح الهداية وكذا اكتب العلم ان كان من اهلها واثبات المحترفين كذا اية السراج الراهج هـ  
في الامم التي يتنعم بنعيمها ولا يتيق اشرفها في الممول واما اذا كان يبيع اشرفها في الممول  
كما لو اشترى الصباغ عصراً او زعفراناً ليصنع ثياباً لاسم باجر وحال عليه الحول كان  
عليه الزكاة اذا بلغ نصاباً وكذا اكل من ابتاع عتيق ليحوله ويبيعه اشرفه في الممول كالنصف  
والدهن لدفع المكبل في آل عليه الحول كان عليه زكاة وان لم يبق لذلك العتيق اشرفه في الممول  
كالصابون والحمر والزكاة فيه كذا اية الكفاية ومنها الفراغ من الدين فلا يصح  
رحمته الله كل دين لم يطلب من جهة العيب دميغ وجوب الزكاة سواء كان الدين للمعسر  
كالقرض وضمن المبيع وضمان المستلفات وارسل الجراحة وسواء كان الدين من السقو  
او المكبل او الموزون او الشهاب او الخيوان وجب عليه اوصلي عن خدمه وهو حال او  
موجله لله تعالى كدين الزكاة فاما كان زكاة سائمة يمين وجوب الزكاة بالاختلاف بين  
اصحاب سوا كان ذلك في الدين بان كان العتيق قابلاً او في الذمة باستهلاك النصاب  
وان كان زكاة الامثال وزكاة عروض التجارة فيخرج بخلاف بين اصحاب فافند ابي حنيفة  
وعند رحمهما الله الجواب فيه كالجواب في السوايم ولو كان الدين خراج ارض يمين وجوب  
الزكاة بقدره هـ كذا اية خراجاً يؤخذ بحق وكان تمام الحول بعد ادراك الفلته هـ  
واما اذا كان قبل ادراكها فلا وما يؤخذ بغير حق لا يمين وجوب الزكاة مالم يؤخذ منه قبل  
الحول وكذا لادار العشرية اذا خرصت طعماً واستهلكه وصنعت مثله في الذمة هـ  
وكذا قبل تمام الحول على الدرام ثم تم الحول على الدرام فليس عليه الزكاة هـ كذا اية التا  
خانية وكذا لادار المومنين موملاً كان او معيلاً لانه لم يطلب به كذا اية محيط السرخسي وهو الصحيح  
على ظاهر المذهب وذكر البرزدي في شرح الجامع الكبير قال مستأجناً يا رجل عليه مهر







عمل الشهود كناية فتأوي فاضح خان ولو قرب غريم وهو غير عيال عليه او المتوكل بذلك فعليه  
الزكاة وان لم يقدر فلا زكاة عليه كذا في محيط الرحيبي اما سائر الذين المقر بها في غير ثلاث  
مراتب منذ ابي حنيفة رحمه الله ضعيف وهو كل دين مذكور في قوله لا بد لا عن شئ نحو  
الميراث او بطلان لا بد لا عن شئ كالوصية او بطلان لا بد لا عن شئ كالمهر وبذل الخلع  
والصلح عن دم الولد والدية وبذل الكفالة لا زكاة فيه عنده حتى يقبض بصلابا ويجوز  
عليه الحول وهو ما يجب بدلا عن مال ليس للتيارة كقبض الخدمة وتبني البذر  
اذا قبض ما ستنزك لما مضى في رواية الاصل وهو ما يجب بدلا عن ما سلم التجارة  
اذا قبض اربيعين زكوا ما مضى كذا في الزاهد وما هو الحول على المال العبرة في الزكاة الحول  
الزكاة كذا في العتية واذا كان النصاب كاملا في طرق الحول منقصة فيها ثلث ذلك لا يقطع  
الزكاة كذا في الهداية ولو استبدل مال التجارة او النقد بنجسها او بغير جبرها لا يقطع  
حكم الحول ولو استبدل السائمة بنجسها او بغير جبرها لا يقطع حكم الحول كذا في محيط الرحيبي  
ومن كان له نصاب فاستغنى عنه اشياء الحول ما لا من جبره حتى ان مال وزكاة سواء كان  
المستغنى من ثلثه او لا وبني وجه استغنى عنه سواء كان بغيره او غيره ذلك ولو  
كان من غير جبره من كل وجه كالغنم مع الابل فانه لا يجره كذا في الجوهر النيرة فاذ  
استغنى عنه حوله الحول فانه لا يجره ويستأنف له حوله اخر كما لا يلتزم في هذه الاشياء  
الطلي ويؤتى انما يجره المستغنى عنه اية اصل المال اذا كان الاصل نصبا باقيا اذا كان  
اقل فانه لا يجره اليه وان كان لا يجره النصاب وينقطع الحول عليها حال وجود النصاب  
كذا في السبعة اربع ولو كان ما مضى من السائمة وحال عليه الحول فزكاه ثم باعها بغيره  
وهو نصاب من الدرهم قد مضى عليه نصف الحول فعنده ابي حنيفة رحمه الله لا يجره اليه ثم  
السائمة بلا يجره حولا جديدة لو عتقها يجره ويكرهها جبرها وهذه اذا كان من السائمة  
يبلغ نصبا با بغيره اما اذا كان لا يبلغ نصبا با بغيره بالاجماع كذا في الجوهر النيرة واما  
ثم الطعام المشهور ومن العبد الذي ادى صدقة فطهر فانه يجره اجماعا ولو باع الماشية  
قبل الحول بغيره او بما يشبهه ثم اشترى اليه بالاجماع فان يجره الدرهم الى الدرهم والماشية  
الي الماشية وان جعل الماشية بعد ما ركاها علقه ثم باعها بغيره اجماعا كذا في السراج  
الوهاج وان كان له ارض فلو يجره بغيره ثم اشترى اليه اصل النصاب كذا في البدائع  
قال ابو حنيفة رحمه الله لو ادى زكاة الدرهم ثم اشترى بها سائمة وعنده من جبرها سائمة  
لم يجره الا بالبدل مال اديت الزكاة عنه ولو وهب له الف ثم افاد الف قبل الحول ثم  
رجع الواهبية اليه بقضاء علقه فلا زكاة عليه في الف الف الف حتى يضي حوله ثم  
ملكها لا يطل حوله الاصل وهو الموهوب فيبطل به حق البيع رجل ما يتا درهم فان  
قاله ثلاثة احوال الا يجره ثم افاد خمسة يركي الحول الاول خمسة لا غير لانه انتقص النصاب  
في الحول الثاني والثالث بغير الزكاة كذا في محيط الرحيبي رجل له غنم للتيارة تساو  
ما يتا درهم فانت قبل الحول فسلح وبيع جلد فاصح بل جلد هان نصبا با فتم الحول كان  
عليه الزكاة ولو كان له عصير للتيارة فتم قبل الحول ثم صار خلاصا وبني نصبا با فتم الحول لا  
زكاة فيه قاله الا في الفصل الاول النصف الذي من فباطل الشاة مستحق فيقول الحول يتا  
وفي الفصل الثاني هكذا كل المال فيبطل حكم الحول كذا في فتاوى قاضي خان فيجوز تعجيل الزكاة

بعد ملكه النصاب ويجوز قبله هكذا في الخلاصة وان يجوز التعجيل بثلاثة شروط احدها ان  
يكون الحول منعقد اعمية وقت التعجيل والثاني ان يكون النصاب الذي ادى عنه كمالا في اخر  
الحول والثالث ان لا يكون اصله في بين ذلك كذا كان النصاب من الذهب او الفضة او  
اموال التجارة اقل من المائتين فعلى الزكاة ثم اكل النصاب لو كان ما يتا درهم او عرض  
للتجارة قيمته مائة درهم فتعقد في الخمسة عن الزكاة وانتقص النصاب حتى حاله  
عليه الحول والنصاب ناقص او كان النصاب كاملا وقت التعجيل ثم هلك جميع المال صار  
ما يحل به تطوعا هكذا في شرح الطحاوي ويجوز تعجيل الزكاة بعد ملكه نصاب واحد عن نصبا  
واحد يجوز عن نصب كثيرة كذا في فتاوى قاضي خان فلو كان مائة مائة درهم فحجز  
الف فان استغنى ما لا يجره حتى صار الف ثم تم الحول فعنده الف فانه يجوز التعجيل  
وتسقط عنه زكاة الف وان تم الحول ولم يستغنى شيئا استغنى في الحول لا يجره بغير زكاة  
فادام الحول بغيره الاستغنى كان له ان يركب كذا في البحر الرائق ويجوز التعجيل لاكثر من ستة  
بوجود السبب كذا في الهداية ولو عجل زكاة الفين بول الف فقال ان احصت الف اخرى  
فقبل الحول فهي مائة والاف في هذه الف في السنة الثانية اجزاه رجل له اربعة  
درهم فظن ان عنده خمسة فادى زكاة خمسة ثم علم انه ان تجسب الزكاة للسنة الثانية  
كذا في محيط الرحيبي رجل له نصابا ذهبا وفضة فحجز عن احدها بغيره لان التعجيل لو  
لا تجزى الجنب بدليل الضم وان هلك احدها تعين الاخر كذا في الكافي ولو ملكه نصاب من  
حيوانات مختلفة فعجل زكاة البعض فذلك المودى عنه لا يقع من الباقي كذا في محيط  
الرحيبي ولو عجل اداء الزكاة اليه بغيره ثم اشترى قبل الحول او مات او اردت جاز ما دفعه من  
الزكاة كذا في السراج الوهاج قال اصحابنا اذا مات من عليه الزكاة سقطت الزكاة بموته  
كذا في محيط الرحيبي **الفصل الثاني** في صدقة السوايم وفيه خمسة مقبول  
**الفصل الاول** في الصدقة تحت الزكاة في ذكرها وانما هي ومختلفها والسائمة هي التي تسأ  
يا اليها رمية لقصد الدرهم التسعة والزيادة في الستين والستين حتى لو اسبغت للحمل والركوب  
والدرهم التسعة فلا زكاة بها كذا في محيط الرحيبي وكذا لو اسبغت للحمل والركوب  
فقير زكاة التجارة دون السائمة هكذا في البدائع فان كانت تسام في بعض السنة وتعلق  
في البعض فان اسبغت في اكثرها فهي سائمة والا فلا كذا في محيط الرحيبي حتى لو غلبت في بعض  
الحول لا تكون سائمة ولا تجب فيها الزكاة كذا في التبيين وان كانت للتجارة فزكاهما بغير  
اشترار او اشترى بغيره الا ان ينوي ان يجعلها سائمة بغيره بغيره للتجارة اذا اراد ان يخدمه  
وسينحسب منه فهو للتجارة بغيره الا ان ينوي ان يخدمه من التجارة ويجعل للخدمة كذا  
في الخلاصة وان اراد صاحب السائمة ان يستعملها او يعقل فلم يفعل فحجزه حال عليه الحول لا  
في زكاة السائمة كذا في فتاوى قاضي خان ولو اشترى لها للتجارة ثم جعلها سائمة بعينه  
الحول من وقت الجعل كذا في محيط الرحيبي **الفصل الثاني** في زكاة الابل ليس  
به اقل من خمس وصدقة كذا في الهداية ويجزى في دون خمس وعشرين في كل خمس شاة  
هكذا في التبيين شرح الكنت والشاة من الغنم ما لا تسنة وطعنت في الثانية كذا في الجوهر  
النيرة واذا بلغت خمس وعشرين فينبغي بنت مخاض وهي التي طعنت في الثانية الى خمس  
وثلاثين فاذا كانت سنن وثلاثين فينبغي بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة الى خمس



واربعين فاذا كانت ست واربعين فقير حققة وهي التي طعنت في الرابعة الي ستين فاذا  
كانت احدى وستين فقير جدعة وهي التي طعنت في الخمسة الي خمس وستين فاذا  
كانت ستا وستين فقير بنت لبون الي ستين فاذا كانت احدى وستين فقير  
حققة الي مائة وعشرين كذا اية الهداية ثم يجب في كل خمس يري على مائة وعشرين شاة  
الي مائة وخمس واربعين فقير حققة وبنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلاث حققة  
ثم يجب في كل خمس يري على مائة وخمسين شاة الي مائة وخمس وستين فقير ثلاث حققة  
وبنت مخاض وفي مائة وست وثلاثين ثلاث حققة وبنت لبون وفي مائة وست وستين  
اربع حققة الي مائتين هكذا اية القيني شرح الهداية ان ست ادي عن المائتين اربع حققة  
عن كل خمسين حققة وان شاد ادي خمس بنت لبون عن كل اربعين بنت لبون هكذا في  
فتاوي قاضي خان ثم تستنفذ الزينة اية ان كانت نف الخسب التي بعد المائة  
والخمسين وهذا عندنا في الجني والراب سوا كذا اية الهداية وادب السن التماس  
يتعلق به وجوب الزكاة في الابل السائمة بنت مخاض فصاعدا في قول ابي حنيفة ويكره  
رحمها الله كذا اية شرح الطحاوي ويجب الصغير والاعمى في العدد ولا يؤخذ ان في  
الزكاة ولا يؤخذ الرمي والهي المربية ولدها والا لولته التي تشتم للكل والحامل والنحل  
وخيل السائمة ويؤخذ من اوسا كذا اية محيط السرخسي وجب من لم يوجد  
دفع اعلي منها واخذ الفضل او ذكوره الفضل او دفع القيمة الا ان في الوجه الاول  
بالمصدق ان لا يأخذ ويطلب عين الواجب او قيمته لانه شراء ولا يجوز على الشرية الوجه  
الثاني يجوز حتى يجعل في بعض بالتخليه لانه لا يسع بل هو دفع بالقيمة كذا في الكافي  
**الفصل الثاني** في زكاة التوليس في اقل من ثلاثين من التصدق  
فاذا كانت ثلاثين سلمية فقير تسبع او تسعة وهي التي طعنت في الثمانية كذا في  
الهداية ثم ليس في الزيادة شي حتى تبلغ اربعين كذا اية شرح الطحاوي وفي اربعين مئتين  
او مئتين وهي التي طعنت في الثلاث فاذا زادت على الاربعين وجبت في الزيادة بقدر  
ذلك الي ستين عند ابي حنيفة رحمه الله وفي الواحدة الزيادة ربع وعشر مئة وفي  
الاثنتين نصف عشر مئة وهذا رواية الاصل ثم اية السنين تبيعان او تبيعان  
كذا اية الهداية وبعد الستين يعتبر الاربعين والثلثين فيجب في كل اربعين مئة  
مئتين او مئتين وفي كل ثلاثين تسبع او تسعة بقي سبعين مئتين وفي ثمانين مئة  
مئتان وفي سبعين ثلاثة اربعة ونهاية مئة وتبيعان هكذا في شرح الطحاوي  
وان احتمل تعدد المستات والتسعة فهو محير كذا اية وعشرين مثلاً ان شاد ادي ثلاث مئتان  
وان شاد ادي اربعة اربعة كذا اية التبيين والمأموس كالسور وعند الاحتياط يجب  
ضم بعضها الي بعض لتكامل المضاب ثم تؤخذ الزكاة من اغلبها ان كان بعض اكثر من  
بعض وان لم يكن يؤخذ اجمع الا في وادي الاية كذا اية البحر الرائق وفي المتن المذكور  
في الامتنان في هذا الباب سوا اية الفوائد العتامة الفصل في التزويج يودي من الذكر  
التبيع ومن الاثني التسعة كذا اية التارخانية وادب السن الذي يتعلق به وجوب  
الزكاة في البقر تسبع في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في شرح الطحاوي والله اعلم  
**الفصل الرابع** في زكاة الفم ليس في اقل من اربعين من الفم السائمة صدقة فاذا

كانت

شاهان الي مائتين فاذا زادت ففقدوا

كانت اربعين سائمة وحال يعلما الحول فقير شاة الي مائة وعشرين فاذا زادت واحدة فقير  
ثلاث شياه فاذا بلغت اربعية فقير اربع شياه في كل مائة شاة هكذا اية البيان في  
كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكتب الي بكر الصدوق رضي الله عنه وعليه الفتوى  
انفق الاجماع وادب السن الذي يتعلق به وجوب الزكاة في الفم هو الثاني وهذا  
قول ابي حنيفة رحمه الله ومحمد رحمهما الله كذا اية شرح الطحاوي والمشهود بين الفم والطن  
يعتبر فيه الام فان كانت غنما وجبت فيه الزكاة ويكمل به النصاب والا فلا وكذا المشهود  
بين النقر الاهلي والوحشي كذا اية محيط السرخسي **الفصل الخامس** في ما لا  
يجب فيه الزكاة لا شيء في الخيل وهذا عندنا وهو المختار في الفتوى الا ان يكون للخجارة  
كذا اية الكافي فان كانت للخجارة فحكمها حكم النوقس يعتبر ان تبلغ قيمته نصف باسوا كذا  
سائمة او علوفة كذا اية المحضات والحميم والبغال والنفه والكلب المعلم انما يجب فيه الزكاة  
اذا كانت للبيطرة كذا اية السراجية ليس في الحملان والفصال والعجول صدقة عند  
ابي حنيفة رحمه الله وهو لهما قول وهو قول محمد رحمه الله فاذا كان فقير واحد من المئتان  
جعل الكل تبعاً اليه انفق لهما نصاباً ودون تاديه الزكاة كذا اية الهداية حتى لو كان  
لم اربعين حلاً الا واحدة مئتين في شاة وسط فان كانت المئتين وسطاً او دونه  
اخذ وان هلك بعد الحول سقطت الزكاة عندها وكذا لو كان له خمسون فضيلاً  
الا حقة وسطاً يجب هي فان هلك نصف الفصال سقط نصف الحقة وبقي نصف  
كذا اية الكافي ولا يجب به اخذ واحدة من الصفات كذا اية المحورة النبوية وليس في  
العواجل والعلوفة صدقة كذا اية الهداية **الفصل السادس** في زكاة الذهب  
والفضة يجب في كل ما يدرج خمسة دراهم وفي كل عشرين مثقال ذهب نصف مثقال  
مضروباً كان او لم يكن مضروباً او غير مصوغ حلياً كان للرجال او للنساء تبرأ كان او سبكه  
كذا اية الخلاصة ويعتبر فيها ان يكون المودي قد راعى الحجب وزناً ولا يعتبر فيه القيمة  
عند ابي حنيفة وراي يوسف حتى لو ادي عن خمسة دراهم حياض خمسة زئبوجاً فتمت  
اربعة دراهم حياضاً وعندها ويكره ولو ادي اربعة حياضاً قيمتها خمسة زئبوجاً فتمت  
اربعة دراهم حياضاً ردية عن خمسة زئبوجاً ولو كان له اربعة ابريق فضة وزنه مائتان  
وقيمة اربع مئة فلا تامة ان ادي من العيين يودي ربع عمره وهو خمسة قيمتها  
سبعة ونصف وان ادي خمسة قيمتها خمسة حياضاً ولو ادي من حياض حنيفة بعد  
القيمة بالاجماع كذا اية التبيين وكذا اية حق الوجوب يعتبر ان يبلغ وزنها نصفاً او  
يعتبر فيه القيمة بالاجماع حتى لو كان له ابريق فضة وزنها خمسة حياضاً وخمسون  
وقيمة مائتان لا يجب فيه الزكاة كذا اية القيني شرح الكثر وفي التبيين انما كانت المائتان  
في العدد ونقصت من الوزن لا يجب فيه الزكاة وان قل النقصان كذا اية التارخانية  
ويعتبر فيه الذهب وزن المثاقيل وفي الدرهم وزن سبعة ونفسه ان تزل كل عشرة  
منها سبع مثاقيل كذا اية فتاوي قاضي خان والمثقال هو الدرهم عشرة مثاقيل والدرهم  
اربعة عشر مثاقيل والقيمة اخص شعيرات كذا اية التبيين الدرهم اذا كانت مضروبة  
فاما كان الغالب هو النضة في كذا درهم الى النضة وان غلب الفضة فليس كالفضة



كالسوقه فينظر ان كانت راجحة او توي التجارة اعتبرت قيمتها فان بلغت نصيبا من ارباح الدار  
التي تجب فيها الزكاة وهي التي غلبت فضلت وجبت فيها الزكاة والا فلا وان لم تكن اثنان  
راجحة ولا متوية للتجارة فلا زكاة فيها الا ان يكون ما فيها من الفضة يبلغ ما يدرهم  
بان كانت كثيرة وتخلص من الغش فان كان ما فيها لا يتخلص فلا شيء عليه كذا في كثير  
من الكتب وحكم الذهب المفضوش كالفضة المعشوشة ولو استويا ففيه اختلاف  
واختارنا في المصنف المخلصه الموضوب احتياطا كذا في البحر الرائق والذهب المخلوط بالفضة  
ان تبلغ الذهب نصاب الذهب وجبت فيه زكاة الذهب وان بلغت الفضة نصاب  
الفضة وجبت فيه زكاة الفضة وهذا اذا كانت الفضة غالبة وما اذا كانت متعوبة  
فمؤكله ذهب لانه اعز واعلى قيمة كذا في التبيين واما العلوس فلا زكاة فيها اذ لم  
تكن للتجارة وان كانت للتجارة فان بلغت مائتين وجبت الزكاة كذا في المحيط وليس  
به الزيادة على ما يدرهم وعشرين مثقالا زكاة في قول ابي حنيفة ما لم تبلغ الزيادة هـ  
اربعين درهما او اربع مثاقيل كذا في فتاوى قاضي خن ثم في كل ربعين درهما درهم  
ومن كل اربعة مثاقيل مثقالان كذا في الهداية وتضمن قيمة العروض الى الثمن والذهب  
الى الفضة قيمة كذا في الكفر حتى لو ملك مائة درهم وخمسة دنانير فتمت مائة درهم وجب  
الزكاة عنده خلافا لما لو ملك مائة درهم وعشرة دنانير او مائة وخمسين درهما  
وخمسة دنانير او خمسة عشر دينارا وخمسين درهما تضاف اجماعا كذا في الكافي ولو كان  
للمائة درهم وعشرة دنانير قيمتها اقل من مائة تجب الزكاة عندها وعند ابي حنيفة  
اختلفوا فيه والصحيح انه تجب كذا في محيط السرخسي ولو فضل من النصابين اقل  
من اربعة مثاقيل واقل من اربعين درهما فانه تنضم احدي الزكوتين الى الاخرى حتى  
يتم اربعين درهما او اربعة مثاقيل ذهب كذا في المضرات ولو ضم احد النصابين الى الاخر  
حتى يتوحد كل من الذهب او من الفضة لا بأس به لكن يجب ان يكون التقويم بما هو اضعف  
بلفظ اقدر او رواجيا والا فيؤدى من كل واحد ربع عشرة كذا في محيط السرخسي **الفصل**  
**في زكاة العروض والزكاة واجبة في عروض التجارة** كايته ما كانت اذا بلغت قيمتها نصف  
من الورق والذهب كذا في الهداية ويعوم بالمعروفة كذا في التبيين ويعتبر القيمة عند  
حوال الحول بقية ان يكون فيمنه اية ابتداء الحول ما يدرهم من الدرام الغالب عليها الفضة  
كذا في المضرات ثم في تقويم عروض التجارة التخيير يقوم بايهما شاء من الدراهم والدنانير  
الا اذا كانت لا تبلغ باحدهما نصابا فحينئذ تقبى التقويم على نصاب هكذا في البحر  
الرائق اذ كان له ما ينفق حنطة للتجارة تساوي ما يدرهم فتم الحول ثم زاد السعر  
او انقص فانه ادرى من غيره ادرى خمسة اقتره وان ادرى القيمة يعتبر قيمتها يوم الوجوه  
ان الواجب احدها ولهذا يجب المصدق بما قبضه وعندهما يوم الا اذا ادرى اكله كميل  
او موزون او معدود وان كان الزيادة في الذات بان ذهبت رطلية تعتبر القيمة يوم  
الوجوب اجماعا لان المستفاد بعد الحول لا يفيق وان كان النقصان ذاتا بان ابتلعت يعتبر  
يوم الا اذا ادرى كذا في الكافي ويقوم المالك في البلد الذي فيه المالك ولو غلبت اهل  
للتجارة التي تملك اخرها الحول يعتبر قيمته في ذلك البلد ولو كان في مفلة يعتبر قيمته  
في اقرب المصار الى ذلك الموضع كذا في فتح القدير ناقلا عن الفتاوى ويصح بعض العروض

الى بعض

الى بعض وان اختلف احباسها واما البواقيت والالاء والمجاهر فلا زكاة فيها وان كانت حليا  
الا ان تكون للتجارة كذا في الكبيرة النيرة ولو اشترى قد دراهم صر بمسك او بواجرها  
لا تجب فيها الزكاة كما يجب في بيوت الفلة ولو دخل فيها رطل حنطة تبلغ قيمتها نصيبا  
وتروي ان يمسكها او يبيعها فامسكها حولا لا تجب فيها الزكاة كذا في فتاوى قاضي خان ولو  
انما ساء بشترى دوا او شيئا فاشترى به خلافا لومعا ولو ابراقه فان كان يسع هذه  
الاشياء مع الدواب ففيه الزكاة وان كانت هذه لحفظ الدواب فلا زكاة فيها كما في  
الذخيرة وكذلك العطار لو اشترى القوارير ولو اشترى به الدواق لم يواجرها يسر  
النايس فلا زكاة فيها لانه اشتراها بالعلية لا للمبايعة كذا في محيط السرخسي والمبايعة اذا  
اشترى خطبا او على الاجل الجز فلا زكاة فيه واذا اشترى به مائة يجمع على وجه الجز  
ففيه الزكاة كذا في الذخيرة مضارب ابتاع عبدا او ثوبا او حولا زكاة على وجه الجز  
رب المال حيث لا يزكي الثوب والمحو لا يملك الشراء لغير التجارة كذا في الكافي ولو  
اشترى المضارب طعاما لتفقه عبدا للتجارة وحال عليه الحول وجبت فيه الزكاة  
والمالك لو اشترى طعاما لتفقه عبدا للتجارة لا تجب فيه الزكاة كذا في محيط السرخسي  
المال الذي يجب فيه الزكاة ان ادرى زكاته من خلاف جنسه ادرى قدر قيمة الواجب هـ  
اجماعا وكذا اذا ادرى زكاته من جنسه وكان مما لا يجزى فيه الربا واما ادرى من جنسه  
وكان تويافا بو حنيفة وابو يوسف يعتبران القدر لا القيمة هكذا في شرح الطحاوي  
**مسائل شريفة** ولو شك رجل في زكاة فام يدركه لم يدركه فانه يبيد هاتكة الى المحيط  
والسراجية والجر الرائق ناقلا من الواقع الزكاة عنه ابي حنيفة وابو يوسف رحمهما في  
النصاب دون القفوح حتى لو هلك القفوح وتبى النصاب بقي كل الواجب ان القفوح تنقص  
ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله يبرق الهلاك بعد القفوح الى النصاب الا حنيفة الى الذي يليه  
الى ان ينشئ وان هلك المال بعد وجوب الزكاة سقطت الزكاة ونه هلاك البعض يسقط  
بقدره هكذا في الهداية ولو استهلك النصاب يسقط هكذا في السراجية واستبدال  
سائل التجارة بمال التجارة ليس استهلاكه بخلاف سواء استبدل اجنبيا او بخلاف جنسا الا  
انه اذا احتاجا فيه بما لا يتغاب النصاب مثله فانه يضمن زكاة قدر الحاجة واقرض النصاب  
بعد الحول ليس باستهلاكه ومن توي المال يملك المستقر كذا في البحر الرائق وان حبس السائبة  
عن الغلف والماخي هلك فمقتل هو استهلاكه فيضمن وقيل لا يضمن ولو ازال ملك  
النصاب بعد الحول غير عوض كالهبة او بعوض ليس بمالك كذا في رولى بال زكاة هـ  
كفيل الخدمة صا روضه هلكا صا من قدر الزكاة بقي العوض في يده او لم يبق ولو روض في  
الهبة بقضا وقبض زال الصا وكذا اغير فضا على الاصح كذا في الكبيرة الزاهدية وجوز  
من سائبة من ثقل صنف ما يورخذ من المسلمين ولا يورخذ من قرايم ولا من سواهم ٢١  
الجزية كذا في محيط السرخسي وليس على الهبة من ثقل في سائبة شي ونحو المرأة ما على الرجل  
منه كذا في الهداية قال في الكتاب لا يورق بين مجتمع ولا يجمع بين مشرك كذا في فتاوى قاضي خان  
فاذا كان لرجل ثمن شاة تجب فيه شاة ولا يورق كذا في الرجلين فيؤخذ شاتان وان  
كان لرجلين وجبت شاتان ولا يجمع كذا في الرجل واحد فيؤخذ شاة هكذا في محيط السرخسي  
الحليطان في المواشي كغير الحليطين فان كان تعصيب كل واحد منهما يبلغ نصابا وجبت الزكاة







بالاوكس عيب منقصه ما لم يترك واحد منها لعدم كمال النصب في طرفي الحول فان ستم  
الحول بعد التزاري سيد الارض لانه يعني في يده الف حولا ولم يترك الاخر لعدم النصب فان  
رد المصيب بلا قضاء لم يترك الراد وان حال الحول بعد التزاري المرد وعليه الغاية بيع جديد  
فصار مستهلكا وان رد بقضاء زكي المردود ولو ظهر عيب بالارفع ينقص ما نبت بعد نصف  
حول من وقت الشراء ولا عيب بالآخر فرد بقضاء او برضا زكي الراد المردود وزكي المردود عليه  
المأخوذ كذا في الكافي رجلان دفع كل منهما زكاة ماله الى رجل يهودي فنهض فخلط مالهما شرا  
تصدق حتم الوكيل ماله الدافعي وكانت الصدقة عنه كذا في فتاوى قاضي خاوند ولو وجع  
الزكاة فعليه وانتهى الفقهاء زولو سقطت من يده فوقعه فقير فرضي بحكم ان كان يورث  
والماله قائم كذا في الخلاصة **الباب الرابع** فيمن يرمي على الفاشر وهو من نصبت  
الامام على الطريق ليأخذ الصدقات ويأمن التجار به للصوص وكما يأخذ الفاشر  
صدقات الاموال الظاهرة يأخذ صدقات الاموال الباطنة التي تكون مع التاجر كذا في  
الكافي ويشترط في الفاشر ان يكون حرا مسلما غير هاشمي كذا في البحر الرائق ناقلا عن  
الغاية واذا رعى عليه المسلم على التجارة اخذ منه ربع العشر على شرط الزكاة من  
النصب والحول وتضعه موضع الزكاة وان رعى عليه الذي يأخذ منه نصف العشر على  
شرائط الزكاة من وجع موضع الجزية والخراج ولا يسقط عنه جزية ولا سبغ في تلك السنة  
ولا يأخذ منه اكثر من مرة في الحول كذا في السراج الوهاج ومن رعى على الفاشر ما قل من  
ما يتي بهم لم يأخذ منه شيئا مسلما كان او ذميا او حريبا علم ان لم يات الاخرية من قبل او لا يعلم  
كذا في محيط السرخسي رعى على الفاشر ما قل من حاله فقال لم يحل عليه الحول ولم يكن في يده مال اخر  
من حشيره هذا المال فذكا لعل الحول او قل لم يحل عليه من مطلب من العباد او اذ يرا انا الى  
الفرق قبل اخراجه الى السر او اذ يرا الفاشر وكان في تلك السنة فاشرا اخر وحلف صدق  
ولم يشترط الصدقة في الجاه الصغير اخراج البراة وهو الاصح فان لم يكن في تلك السنة  
مصدق اخر لا يصدق وكذا اذا ادعى الاداء الى الفاشر بعد اخراجه الى السر وهكذا في الكافي  
واذا ادعى بالبراة على خلاف اسم ذلك المصدق يقبل قوله في حقه رواية لا البراة  
ليس بشرط ما كذا في المصباح وان خلفه انه ادعى الى سماع اخر فظهر كذا به بعد سنيين يؤخذ منه  
هكذا في الثاني رخصية ناقلا عن جميع الجوامع وكذا في صدق فيه المسلم صدق فيه الذي كذا في  
الكثير ويمكن اجراءه على علمه فان ما يؤخذ من الذي جزية وفيه الجزية لا يصدق اذا قال له  
ادبها ان الان فراهل الذمة ليسوا بمصارف هذه الحق وليس له ولاية الصرف الى مستحقه  
وهو مصالح المسلمين ولو قال له السرايم ادبها ان الى الفاشر انما المص لا يصدق بل يؤخذ  
منه ثانيا وان علم الامام باذابة والزكاة هو الثاني والاول ينقلب بغيره وهو الصحيح  
هكذا في التبيين وفي كتاب ابن السير لو اخرج الامام اعطاه امكن به باس انه لو اذن  
الامام في الابتداء ان يعطي الفاشر استغنى بها فكذا اذا اجاز بغيره اعطاه كذا في البحر  
الرائق من سبغ ليم او نفق فقال ليست هي لي صدق كذا في السراج الوهاج رعى على الفاشر  
بغيره فقال ليست هي للثقة فالفقهاء كذا في شرح الطحاوي ولو رما بين درهم  
بضاعة لم يغيرها وكذا المصارية الا ان يكون في المال ربح يبلغ تحسبه نصيبا فيؤخذ  
منه لانه ما لك له كذا في الهداية وكذا لو رعى عبد ما دون مال فان كان مال المولى لا يؤخذ

منه وان كان كسبه فكذلك وهو الصحيح وان كان موله مفعلة يأخذ منه الا اذا كان على الفاشر دين  
يحيط به كذا في الكافي ولو رما الذي بالبحر والخنزير بنية التجارة وهما ليسا بدين مائتي درهم  
فصاعدا اعترض الخمر من قيمتها ولم يعترض الخنزير بنية ظاهر الرواية وهو قولنا في حقيقته ومجدها  
في السراج الوهاج ولم يترك سجد رجه الذي حكم جلود الميتة لا امر به الذي يحل الفاشر لو اتيه في  
الفاشر ان يعرضها هلكه ايا المحيط وياخذ من الخمر العشر الا ان يأخذ من تجار الشرا وانما  
فيؤخذ منه كذا وان لم يأخذ وابت شيئا لم يأخذ منه شيئا كذا في زكاة لم يعلم حشيره وان اخذ  
من جميع المال يؤخذ منه جميع المال الا انه رما بيلغة الى ما منه ولا يأخذ من مكانه الخمر  
وصيبا نعم الا اذا اخذ من صبيسا نساء مكاتبين كذا في محيط السرخسي ولا يصح في الخمر في  
شي الا ان يدعي الخبائري انهم اهل اديب ونحو العلماء انهم اولاده لان اقراره بالنسب هو  
وامومية الولد صحيح فانقدت صفة المالية فان قال هم مدبرون لم يصدق لان التدبير  
لا يصح منه فان من تحميمين درهم لم يؤخذ منه الا ان يكونوا باخذوا من تجار ما من مثله  
وان لم يعلم هل يعرفون ام لا او يعلم ولكن لا يعلم قدر ما يأخذونه من اخذ منهم العشر كذا في  
السراج الوهاج وان رما الخمر على الفاشر ففرضه ثم سرقة اخرى لم يعترضه حتى يحول الحول  
وان عثره فخرج الى دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك عثره ايضا كذا في الهداية ولو رما حربي  
على شرا ولم يعلم به الفاشر حتى خرج من دار الحرب ثم خرج لم يعترضه لما معني كذا في التبيين  
ولو رما المسلم والذي يحل الفاشر ولم يعلم به كما تعلم على الحول الثاني يأخذ منه كذا في محيط  
السرخسي والسراج الوهاج ولو رما عليه باربعين شاة وفذكال لم يملك الحول ان اخذ منه  
لللولد وان الثاني كذا في السراج الوهاج ويؤخذ من بني تغلب بنصف العشر والمأخوذ منه  
عوض عن الجزية ولو رما صبي او امرأة من بني تغلب بمال فليس على السجاسي وعليه المرأة ما  
على الرجل كذا في السراج الوهاج ومن رما بها بشرا الخوارج وعشر اثم رما بها بشرا اصل الفل  
عشره ثانيا بخلاف ما اذا غلب الخوارج على بلد واخذوا زكاة سواهم فانه لا شيء عليهم كذا في  
الكافي رما على الفاشر ما يتسارع اليه الفاشر كالفواكه والرباط والبقول والدين وقيمة  
نصاب لم يعثره عند اي حقيقته وعند هابفته كذا في السراج الوهاج وهكذا في محيط  
السرخسي والكافي ولو رما مؤثرا في سائمة دون النصب ونحو بيته ما يملكه نصيبا اخذ منه  
الولع لان الكلد اخذ تحت الحماية كذا في السراج الوهاج **الباب الخامس** في المعادين  
في المعادين والركاز ما يخرج من المعادين ثلاثين منطع بالارواح وما يبيع وما يبيع  
اما المنطع كالذهب والفضة والحديد والرخايس والنجاسات والصرف فقيمة المنطع كذا في السجاسي  
سواخرجه حرا وعبد او ذمي او صبي او امرأة وما بقى فلا اخذ والخزير والمستان اذا عمل  
بغير اذن الامام لم يكن له شرا وان عمل بلائنه فله ما شرط وسواء وجد في ارض عربية او خارجية  
كذا في محيط السرخسي اذا عمل بخلافه لم يملك الركاز فاصابة اخذها كان للمواجد اذا  
استخرج اجزاء للفقراء المعدن فالنصاب للمستاجر كذا في البحر الرائق واما المايع كالغدير  
والنقط واللح واللبس بمنطع ولا مايع كالنورة والكمز والجواهر والنباتات فلا شيء  
فيها كذا في السجاسي ويجب المنطع في التزيين كذا في محيط السرخسي ولا يجب فيها وجد بداره  
وارضه من المعدن عند اي حقيقته واما لا يجب كذا في التبيين ومن وجد كثيرا في دار الاسلا  
في ارض غير مملوكة كالغلاة فان كان على حربة اهل الاسلام كالكتوب عليه كلمة الشرك فله



بمئة اللقطة وان كان غلبت اهل الجاهلية كالدرام المنقوش عليها الصليب والصنم  
ففيه الخمس واربعة اخاسه للواحد كذا في محيط السرحيني ولواشيتة الصرب فان لم يكن  
فيه شي من العلامات يجمل جاهليا في ظاهر المذهب كذا في الكافي ويستوي ان يكون  
الواحد صغيرا او كبيرا اخر او عبدا مسلما او ذميا وان كان حريا مستا لا يعطى  
له شي الا ان يكون الحرفي عمل ياديا الامام وشرطه ومقاطعة فقلية ان يفي بالشرط كذا في  
المحيط وان وجد في ارض مملوكة اتفقوا جميعا على وجوب الخمس فيه واحتلفوا في اربعة  
اخاسه قال ابو حنيفة ومحمد بن الحسن صاحب الحنطة كذا في شرح الطحاوي وفي الفتاوي  
الفتاوية اذا كان صاحب الحنطة ذمي فلا شيء له فان لم يعرف الحنطة لم ولا ورثته يعرف  
الي اقصي ما كان في الاسلام يعرف كذا في التاتارخانية اول ورثته كذا في البحر الرائق  
نقله عن البذايع وشرح الطحاوي ولا يكون لبيت المال كذا في محيط السرحيني ولو وجد  
مسلم وكان او معدنا في دار الحرب في ارض مملوكة لاحد فهو للواحد ولا خمس فيه ولو  
وجد به ملك بعضهم فان دخل عليهم بان قد رده عليهم ولو لم يرد واخرجته الى دار الاسلام يكون  
ملكه الا انه لا يطيب ولو لم يرد يجرى بيعه ولكن لا يطيب للمشتري ايضا كذا في شرح  
الطحاوي وسيل الصدوق به كذا في البحر الرائق وان دخل بغير امان يكون له من غير خمس  
كذا في محيط السرحيني والمتك من السلاح والآلات والآثار المنازلة او القصور والتمائم  
في هذا لا تكثر حتى يجسر كذا في التبيين ولا شيء فيها يستخرج من البحر كالقنبر واللولو  
والسمل كذا في فتاوى قاضي خان والخالصة ولو اخرج النخيل من البحر لاسي فيها  
كذا في التهذيب وليس في القنبر وزج الذي يوجد في الجبال خمس كذا في الهداية هـ  
**الباب السادس** في زكاة الزروع والثمار وهو فرض وسبب الارض النامية  
بالخراج حقيقة بخلاف الخراج فان سبب الارض النامية حقيقة او تقديرها بالتمكن  
فلو تمكن ولم يزرع وجب الخراج دون العشر ولو اصاب الزرع آفة لم يجب ورثته التملك هـ  
وشرط اذ اية ما سبب الزكاة وشرط وجوبه نوعان الاول شرط الاصلية وهو الاسلام  
فانه شرط ابتداء ولا يتعدا الا بما مسلم لا خلاف في العلم بالفرسية واما العقل والبلوغ  
فليس من شرائط الوجوب حتى يجيب العشر في ارض الصبي والمأذون لانه في معنى المونة ولهذا  
جاء للامام ان يأخذ غير ان يستقط من صاحب الارض الا انه لا ثواب له وكذا العوات من علم  
العشر والطفام قائم بوجوبه بخلاف الزكاة وكذا ملك الارض ليس بشرط الوجوب لو حو  
به الا ارض الموقوفة وجب في ارض المأذون والمكاتب والنوع الثاني في شرط المحلية وهو  
ان تكون مشربة فلا عشر في الخارج من ارض الخراج ووجوبه في الخارج وان يكون الخارج منها بما يقصد  
ببذرائع ماء الارض هكذا في البحر الرائق فلا عشر في الخطب والحشيش والقصب والطراف  
والسفن لان الارض لا تستقيم بهذا الاشياء بل تقصد بها حتى لو استقي بقوايم الخلافة  
والحشيش والقصب وعضون الخلل او غير ذلك او صنوبر وحمها كان يقطع وتبيح  
يجب فيه العشر كذا في محيط السرحيني وجب العشر عند اي حنيفة رحمه الله بطلان يخرج الارض  
من الحنطة والسقي والذخا والارزاق واصناف المحبوب والبقول والرياحين والاوراد والارها  
وقصب السكر والزريرة والبطيخ والقشاد والجيار والبادجيان والعصفور واشباه ذلك  
بما لم يثره باقية او غير باقية قل او كثر هكذا في فتاوى قاضي خان سواء سبق بها الساء

اوسج يقع في الوسق او يقع هكذا في شرح الطحاوي ويجب في الكتان ويزره لان كل واحد منهما  
مقصود كذا في شرح الجمع ويجب في الجوز واللوز والكمون والكربرة هكذا في المعربات ويجب  
العشر في العسل اذا كان في ارض العشر وكذا المن اذا سقط على الشوك الا حنيفة ارضه  
كذا في خزائن المعنيين وما يجمع من ثمر الاشجار التي ليست بمملوكة كاشجار الجبال يجب  
فيها العشر كذا في الطهريه ولا عشر فيها هو تابع للارض كالحل والاشجار وكل ما يخرج من  
الشيء كالصنع والعطارة لانه لا يقصد به الاستغلال كذا في البحر الرائق ولا يجيب في الزرع  
التي لا تصلح للزراعة او للعداوي كبد السطح والاشجار والاشجار في المعربات  
ولا يجيب في القنب والصنوبر وشجر القطن والبادجيان والكمون والموز والبقين هكذا في  
خزائن المعنيين ولو كان في دار رجل شجرة مثمرة بعشر فيها كذا في شرح الجمع لابن الملك وما سبق  
باله ولا بوالد البية ففيه نصف العشر وان سقي سقيا وبذ البية يعتبر اكثر السنة فان  
استويا يجب نصف العشر كذا في خزائن المعنيين ووقته وقت حرق الزرع وظهور الثمر عند  
اي حنيفة كذا في البحر الرائق فلو عجل عشرين ارضه قبل الزرع لا يجوز ولو عجل بعد الزراعة بعد  
النبات فانه يجوز ولو عجل بعد الزراعة قبل النبات فلا خلاف انه لا يجوز ولو عجل عشرين  
ان كان بعد طلوعها يجوز وان كان قبل طلوعها لا يجوز في ظاهر الرواية هكذا في شرح المحامد  
ويستقط جلاك الخارج من غير صنعه وبهلاك البعض يستقطعه وان استهلكه  
غير المالك اخذ الضمان منه وادى عشرة وان استهلك المالك ضمن عشرة وصار دين في  
ذمته ويستقطط بالذمة وموت المالك من غيره صبيته اذا كان قد استهلكه هكذا في البحر  
الرائق فقلبي لارض مشربة عليه العشر مضاعفا وان اشتراها ذمي من تغلي فله بيع  
حالا عندهم وكذا اذا اشتراها منه مسلم واسم التغلي عند اي حنيفة سواء كان  
التصنيف اصليا او حاشا ولو كانت الارض لمسلم تابعا من ذمي غير تغلي ومبغضا  
فقلبي الخراج عند اي حنيفة فان اخذها منه مسلم بالشفقة او ردت على البائع  
بفساد البيع من غير مشربة كما كان في ارض الصبي والمراة التغليبين ما يدر ارض  
الرجل وليس على المحوسس بذاته شي كذا في الهداية وان جعل مسلم داره بستان فهو  
قادر على ما يدر بستان بستان العشر فهو مشربة وان سقاه بماء الخراج فهو خارج بخلاف  
ما اذا جعل الذي داره بستانا حيث يجب عليه الخراج كيف ما كان وداره حرة كذا في التبيين  
وكذا القنبر كذا في البحر الرائق ولو ان المسلم والذمي سقاه مرة بماء العشر ومرة بماء  
الخراج فالمسلم اخذ بالعشر والذمي بالخراج كذا في مواج الداية ثم ماء العشر ما البير التي هـ  
خوت في ارض العشر وماء القين التي تظلم في ارض العشر وكذا لكساء السماء وماء السماء  
العطام عشرين كذا في المحيط وماء امراك شقرا عجم وما يبرحوت في ارض خراجية خراجي  
واما ماء شجرون ودجلة والفرات في اجري عند اي حنيفة واي يوسف وحرما الله  
كذا في الكافي ولو اخرج ارضه عشرين كان العشر على الآخر عند اي حنيفة وعندهما على المستأجر  
كذا في الخلاصة ولو هلك الخراج قبل الحصاد لا يجب العشر على الآخر وان هلك بعد  
الحصاد لا يسقط وقت الآخر عندهما لو هلك قبل الحصاد او بعده فانه يهلك بانه  
هكذا في شرح الطحاوي ولو اخرجها من مسلم فزرعها فالعشر على المستعير ولو اخرجها  
من كافر فالعشر على المعير عند اي حنيفة وعندهما على الكافر ولكن عند محمد عشر واحد



وقد ابي يوسف رحمه الله ان كذا اية محيط السرحني وفي المزارعة على قولها العشر عليها  
بالحصة وعلى قولها بغير الارض لكن يجب في حصة في حصة وفي حصة المزارع يكون دينا  
بغير حصة كذا في النجاشي ولو هكذا الخارج سقطت العشر عنهما عند ما وعد ابي حنيفة  
قبل الحصاد كذا في نسخة لا يسقط عشر حصة المزارع ويسقط في حصة ولو استهلك  
رجل بقية الاستقصاء وقيل الحصاد او سرقه فلا عشر حتى يودي به المستهلك الصمان هـ  
فيجب على رب الارض عشر البقل وعندها عليها كذا اية محيط السرحني ولو نصبت أرضا  
عشرية فزرعها ان لم تنقصها الزرعة فلا عشر على رب الارض وان نقصتها الزرعة كذا  
العشر على رب الارض كذا في الخلاصة واذا باع الارض العشرية وفيها زرع قد ادرك مع زرعها  
او باع الزرع خاصة فعشره على البائع ودون المشتري ولو باعها والزرع بقدر ان فصله  
المشتري في الحال يجب على البائع ولو تركه حتى ادركه فعشره على المشتري كذا اية شرح الطحاوي  
واذا باع الطعام العشور فلا يصدق ان يأخذ عشره من المشتري وان تفرقا وان شأنا  
اخذ من البائع ولو باعته باكثر من قيمته ولم يقبضه المشتري فلا يصدق ان يأخذ  
عشر الطعام وان شأنا اخذ عشر الثمن وان كان البائع حيا فانيه بالابتعا بن الناس فيه  
فليس للمصدق الا اخذ عشر الطعام وان استهلكه اخذ من البائع عشر طعام مثله  
الا ان يعطيه مقداره من الثمن وان كان المشتري استهلكه فالمصدق بالخيار  
ان شأنا ضمن البائع وان شأنا ضمن المشتري مثل عشره لان كل واحد منهما متلف حقه  
ولو باع العنب اخذ العشر من ثمنه وكذلك لو اخذت عصبه اثم ثمنه فعليه عشر ثمنه  
النصير كذا اية محيط السرحني ولا تحبس اجرة القول ونفقة العقر وكرب الا نهار واجرة  
الحافظ وغير ذلك فيجب اخراج الواجب من جميع ما اخذت الارض عشر او نصفها كذا في النجاشي  
الراجح ولا ياكل شيئا من طعام العشر حتى يودي عشره كذا اية الظهيرية وان اخذ العشر  
يكله اكل الباقي وقال ابو حنيفة ما اكل من الثمرة او طعم غيره ضمن عشره كذا اية محيط  
السرحني في باب ما يجب لصاحب الارض **الباب السابع** في المضار  
**من** الفقير وهو من لم ادنى شيء وهو ما دون النصاب او قدر نصاب غير تام وهو  
مستوفى في الحاجة فلا يخرج جنتن الفقر ملكا نصيب كثيرة غير نصيبه اذا كانت مستوفى  
بالحاجة كذا فيها القدير المصدق على الفقير العام افضل من التصديق على اهل  
كذا اية الزاهد **ومن** السكين وهو من لا شيء له فيحتاج الى المسئلة لقوته او ما يربو  
بغيره ويحل له ذلك بخلاف الاول حيث لا يحل المسئلة فانها لا تقل من يملك قوته بوجه تعدي  
شتره بغيره كذا في فتح القدير **ومن** الفاسد وهو من نصبه الامم لا يستيفه الصدقات  
والعشر وكذا اية الكافي ويعطيه ما يكفيه والموافاة بالوسط مئة دينارهم واياهم ما  
دام المال باقيا الا اذا استوفى كفايته الزكاة فلا يزداد على النصف كذا اية النجاشي وان  
حمل رجل زكاة ما لم يقبضه الى الامام لا يستحق الفاسد من ذلك كذا اية البيهقي هـ  
وهكذا اية محيط السرحني ولا يخل للمسلم الا ما يشرى بشره من الزكاة التي فيها الله عليه وسلم  
من شبهة الوسخ وتخل للفقير كذا اية التبيين فان عمل الفقير شيئا عليه قد زرع من غير  
الا ما فيه هكذا اية الخلاصة ولو هلك المال بغير يد الفاسد او ضاع سقط حقه واجزاء  
من الزكاة من المودين كذا اية السراج الوهاج المصدق اذا اراد ان يجهل حتى عماله قبل الرجوع

جاء في الاخذ والافضل ان لا يأخذ كذا اية الخلاصة **ومن** الرقاب هم المكاتبون ونحوهم  
في فكر رقابهم كذا اية محيط السرحني يجوز الدفع اليه مكاتب عني علمه كذا اية محيط السرحني  
في الخلاصة ومحيط السرحني ويجوز لمالك ان يبيع ما يملكه لان الملك يقع للمولى بين وجه  
والشبهة ملحة بالحقيقة كذا اية محيط السرحني **ومن** الفاسد وهو من لم يدين ولا  
يملك نصيبا فافضل له دينه او كان له مال يملكه ان يبيع ما يملكه كذا اية التبيين وان  
الي من عليه الدين او له من الدفع اليه الفقير كذا اية المضار **ومن** في سبيل الله وهم  
سقط الغزاة الفقراء منهم عند ابي يوسف وعند محمد منقطع الحاج الفقراء منهم هكذا في  
التبيين والصحيح قول ابي يوسف كذا اية المضار **ومن** ان السبيل وهو الغريب  
المنقطع من ماله كذا اية البيهقي جاز ان يأخذ من الزكاة قدر حاجته ولم يجلد ان يأخذ  
اكثر من حاجته والمحق به كل من هو غريب عن ماله وان كان في بلده لان الحاجة هي  
المعتبرة ثم لا يلزمه ان يتصدق بما فضل في يده عند قدرته على ماله كالفقير اذا  
استغني كذا اية التبيين والاستغناء لا يوجب السبيل لغير من قبله الصدقة كذا اية  
الظهيرية فمقدرة حاجته الزكاة ولما كان يدفع اليه كل واحد ولو ان يعطيه على حصة  
واحد كذا اية الهداية ولو ان يقتصر على شخص واحد كذا اية فتح القدير والدفع اليه الواحد  
افضل اذ لم يكن المدفوع نصيبا كذا اية الزاهد ويكره ان يدفع اليه رجل ما يبيع من ماله  
وان دفعه جاز كذا اية الهداية هذا اذا لم يكن الفقير مدني فلو كان مدني فمقدرة اليد  
مقدار ما لو فني به دينه لا يبيع له شيء او يبيع دون المائتين لا بأس به وكذا لو كان معيلا  
كجاء في بعض النسخ ان لا يوزع على غريب يبيع له يوجب كل واحد منهم دون المائتين كذا في فتاوى  
قاضي خان ونائب الاعضاء عن السؤال في ذلك اليوم كذا اية التبيين واما اهل الذمة  
فلا يجوز صرف الزكاة اليهم بالاتفاق ويجوز صرف صدقة التطوع اليهم بالاتفاق واختلفوا  
في صدقة الفطر والصدقة والكفايات قال ابو حنيفة ومحمد يجوز ان فقر المسلمين  
أحب اليه كذا اية شرح الطحاوي واما المحرم المستامن فلا يجوز دفع الزكاة والصدقة  
الواجبة اليه بالاجماع ويجوز صرف التطوع اليه كذا اية السراج الوهاج ويجوز ان يبيع الزكاة  
المسجد وكذا الفقهاء والسفاريات واصلاح الطرق وكرب الا نهار والمج والمجاهد وكل من  
لا تملكه فيه ولا يجوز ان يكتف بها ميت ولا يقتصر بدين الميت كذا اية التبيين ولا يشترى  
باعتد اعين ولا يبيع في اله اصيله وان علا او فقه وان سفل كذا اية الكافي ولا يعطى الولد  
الميت ولا المخلوق من ماله بالزكاة اية الترتيب ولا يبيع في امراته ولا يشارك في المنافع  
عامة ولا تدفع المرأة الي زوجها عند ابي حنيفة كذا اية الهداية ولا يجوز الدفع اليه عبده  
ومكاتبه ومذنبه وام ولد هـ ولا يبيعه البعض عند ابي حنيفة وصور رخته  
اما يفتق ماله الكسب جازا بها جنة او يفتق ماله فيسقط عليه الساركت  
فيكون مكاتب لم اما اذا اختار التبيين او كان اجنبيا من القيد جاز له ان يدفع  
الزكاة اليه لانه مكاتب الفقير كذا اية التبيين ولا يجوز دفع الزكاة اليه من يملك نصيبا  
مالا كان دنا بيا ودرهم او متواجا او في ضالمة او في اولى النجاسة فافضل ان يبيعها  
في جميع السنة هكذا اية الزاهد والشرط ان يكون فاضلا عن حاجته اصلية وهي  
مسكنه واثاث مسكنه وشبابه وخادمه وسركبه وسلاحه ولا يشترط انما اذ هو شرط







والسراج الوهاج ويصرف الكل من ثقله شيئا من امور المسلمين واليه ما فيه صلاح المؤمنين  
الارواح اللطائف هكذا اية محيط السرخسي وما اخذ من تركه الميت الذي مات ولم يترك  
وارثا او ترك زوجا وزوجة وهذا النوع يصرف الى نفقة المرحوم وادوية ومقرا والى كف  
الموتى الذين لا مال لهم والى اللقيط وعقلا حيث يتم والى نفقة من هو عاجز عن الكسب  
وليس له من ثمن عليه نفقة وما اشبه ذلك كذا اية شرح الطحاوي وهو فعلا الا مام ان يحفل  
بمنه المال اربعة لكل نوع بيت ان لكل نوع حكما يختص به لا يشترك مال الخرفه فان لم يكن  
فيه بقدر شي فلا مام ان يستقرض عليه ما فيه مال فان استقرض من بيت مال الصدقة  
على بيت مال الخراج فاذا اخذ الخراج يقضي المستقرض من الخراج الا ان يكون المقتطعة قرا  
ان لم يظف فيه فلا يصير قرضا وان استقرض على بيت مال الصدقات من بيت مال  
الخراج وصرفه الى الفقرا لا يصير قرضا عليهم ان الخراج له حكم الهبة والنفقة للفقرا حظ  
فيها وانما يعطى لهم لا يستغنى بهم بالصدقات كذا اية محيط السرخسي والواجب على الا  
ان يوصلوا الحقوق الى اربابها ولا يحبسونها عنهم ولا يحل للامام واعوانه من هذه  
الاموال الا ما يكفيهم وما يلبسهم ولا يحملونها كنوزا وما فضل من هذه الاموال قسم بين  
المسلمين فان قصر الآية في ذلك فهو باطل عليهم والافضل للامام والمصدق ان لا يتحمل رزقه  
شهرتان بل يأخذ رزقه في كل شهر يدخل كذا اية السراج الوهاج ولا شيء لاهل الدولة  
فيه بيت المال الا ان يري الامام دمية يهلك جوعا فعليه ان يعطيه من بيت المال لانه  
من اهل دار الاسلام وكان عليه احبها كذا اية محيط السرخسي ومن رخص في بيت المال  
ظفر بما هو جرح لبيت المال فلم ان ياخذة ديانة ولا مام الخراج ربة المنع والاعطاني  
الحكم كذا اية القنية **الباب الثاني** في صدقة الفطر في وجوبها واجبة على كل المسلم  
المالك لقد انصاف في طيلعن حواجبه الاصلية كذا اية الاختيار شرح المختار ولا يعتبر  
فيه وصفت النماء وتعلق بهذا النصاب وجوب الاصححة وجوب نفقة الاثارة  
هكذا اية فتاوى قاضي خان وانما تجب صدقة الفطر من اربعة اشياء من الحنطة  
والشعير والتمر والزبيب كذا اية خزائن المفترية شرح الطحاوي وهي نصف صاع من  
او صاع من شعير او تمر ودينار الحنطة والشعير وسويقها مثلها والخبز لا يجوز الا باعتبار  
القنية وهو الاصح واما الذي فقد ذكره في المصنف نصف صاع عند ابي حنيفة  
لا يوزن كل شيء اجزاء روي عن ابي حنيفة صاع وهو قولها ثم قيل يجوز اذاه باعنا  
العين والاحوط ان يراعى فيه القنية هكذا اية محيط السرخسي ثم الدقيق اولي من التمر والتمر  
اولي من الدقيق لانه الحاجة وما سواه من الحبوب لا يجوز الا بالقنية وذكر في الفتاوى  
ان اذا القنية افضل من عيني المنصوص عليه وعليه الفتوى كذا اية الجوهرة النيرة  
ولو ادي ربع صاع من حنطة خيرة يبلغ قيمته نصف صاع من او نصف صاع  
من شعير خيرة مكان صاع من شعير لا يجوز عن الكل بل يقيم من نفسه وعليه تكيل  
التي في وكذا لا يجوز ربع صاع من حنطة عن صاع من شعير هكذا اية محيط السرخسي فان  
ادتي نصف صاع من شعير ونصف صاع من تمر او نصف صاع من تمر واحد من  
الحنطة او نصف صاع شعير وربع صاع حنطة جاز عندنا كذا اية البحر الرابطة والصاع

ثمانية

ثمانية ارطال السبعة ادي والارطال السبعة ادي عشرون استرا كذا اية القنية والاستار  
اربعة مشارقيل ونصف مشال كذا اية شرح الفتاوى ثم يعتبر نصف صاع من براد  
صاع من غير صالون فيما روي ابو يوسف عن ابي حنيفة ان اخلاق العلماء في  
الصاع مائة كراملا هو اجماع بينهم بانه معتبر بالوزن كذا اية التبيين وموت الوجوب  
بعد طلوع النجاشي في يوم الفطر قد مات قبل ذلك لم يجب عليه الصدقة ومن  
ولد او اسلم قبله وجبت ومن ولد او اسلم بعده لم يجب وكذا اية القنية اذا لم يترك ثمن  
ولو افتقر الفتي قبله لم يجب كذا اية محيط السرخسي ومن مات بعد طلوع النجاشي واجبة  
عليه وكذا اذا افتقر بعد يوم الفطر كذا اية الجوهرة النيرة وان قد موها على يوم الفطر  
حكمة ولا تفصيل بين مدة ومدة وهو الصحيح وان اخرها من يوم الفطر لم تسقط  
وكان عليه اخراجها كذا اية الهداية ولو جعل صدقة الفطر قبل النصاب ثم ملكه صاع  
كذا اية البحر الرابطة وفيه تخيير من الملتقط من سقط عنه صوم الشهر لكبرا او لم يزل  
يسقط عنه صدقة الفطر كذا اية المفترات والمستحب للناس ان يخرجوا الفطرة بعد  
طلوع النجاشي يوم الفطر قبل الخروج الى المصلي كذا اية الجوهرة النيرة واما وقت اداها  
فجميع الفريضة عامة مشايخ كذا اية السيد ابي عقرب عن نفسه وطفله الفقير كذا اية  
الكاظمي والمعتوه والمجنون بمنزلة الصغير سواء كان المجنون اصليا او عارضا  
وهو الظاهر من المذهب كذا اية المحيط ثم اذا كان للولد الصغير والمجنون مال  
فان الاب او وصيه او وصيه هما او وصيته يخرج صدقة فطر انفسهما ورفيقهما من مالهما  
عند ابي حنيفة وابي يوسف ولا يورث عن المجنون لانه لا يورث حياته هكذا اية السراج الوهاج  
وليس على الاب ان يورث الصدقة عن ثمنه لانه الصغير من مال نفسه وكذا المعتوه  
به قول ابي حنيفة وابي يوسف وليس على الجد ان يورث الصدقة عن اولاد ابنة العمر  
اذا كان الاب حيا وكذا لو كان الاب ميتا به ظاهر الرواية كذا اية فتاوى قاضي خان  
والولد بين الابن على واحد منها صدقة تامة كذا اية الطهريه وان كان احدها  
موسرا والاخر مسعرا او ميتا فعلى الاخر صدقة تامة ولا صدقة على واحد منهما الا جل  
ام هذا الولد كذا اية الخلاصة زوج ابنة الصغيرة من رجل وسلم اليه ثم جاور يوم الفطر  
لا يجب على الاب صدقة الفطر كذا اية الفتاوى رائية ويورثه عن مملوك للمخدومة  
مسما كان او كافرا ويجب عن مدبريه وامرات اولاده عندنا ويجب عليه صدقة فطر عبده  
المستأجر وعبده المأذون وان كان على العبد دين مستوفى ولو كان العبد موصيا بدين  
كان صدقة الفطر على مالك الرقبة وكذا عبد القارية والودعية والعبد الجاني بدين  
حظ لان ملكا لما كانا يورث بالدين الى المجني عليه معصورا على المال لا قبله كذا اية فتاوى  
قاضي خان وعن المرحون يجب في المستوفى ان يرضى بدين الدين قدر النصاب وكذا السبي يجب  
عليه من نفسه كذا اية التبيين ولا يجب عن عبيده للخدمة عندنا ولا عن عبيده عبده  
الى ذون كذا اية فتاوى قاضي خان ولا يخرج عنه مكانه لقصور الملك فيه ولا يخرج المكاتب  
ايضا عن نفسه لقوله ولا يخرج المولى عن رقيق مكانه ولا يخرج المكاتب ايضا عنه واما  
المعتوق بعضه فعند ابي حنيفة هو المكاتب ولا يلزم المولى فطرته وعندنا هو كمرمديون



فان كان غنيا وجبت عليه ولا خلاف في السراج الوهاج واذا انجز المكاتب ورد في الرق لا يجب  
 على المولى زكاة السنين الماضية ولا صدقة الفطر اذا كان له من ثمنه كذا في فتاوى قاضي خا  
 ولا يجب من عهده او عبيد مشتركين اثنين ولو كان له عيدين او ما سواهما موصوب بمحد  
 لا يجب على المولى فطرته ولا يجب عليه ايضا عن نفسه بسببهم كذا في النسيب فان غلبه الابن  
 عن الابا او ولد المصنوب عليه بعد ما مضى يوم الفطر كان عليه صدقة ما مضى كذا  
 يفتا ويحيى خان ولو اشتري عتدا بشرط الحبس والبيع او المشتري او لا بما جمعا  
 او شرط الحبس لفترة فمضى يوم الفطر بامدة الحبس فان صدقة الفطر موقوفة ان تم البيع يجب  
 على المشتري وان منعه فقبل البيع ولو ورد المشتري على البيع يجب رزونه او عيب ان رده  
 قبل القبض يجب على البايع وان رده بعد القبض يجب على المشتري كذا في خزانة المفتين  
 ولو اشتراه بعد ما مضى يوم الفطر قبل القبض فقبل المشتري ان يقبض وان مات العبد  
 قبل القبض فلا يجب عليه احد من كذا في السراج الوهاج ولو كان العبد مبيعا يبيعا فابدا  
 من يوم الفطر قبل قبض المشتري ثم قبض المشتري واعتقه فالصدقة على البايع وكذا اذا  
 من يوم الفطر وهو مقبوض للمشتري ثم استرده البايع وان لم يسترد البايع واعتقه المشتري  
 فصدقة الفطر على المشتري كذا في فتاوى قاضي خان ويجب من عتده المندوب بالعتد  
 كذا في التناخانية والعتد المحمول من ان كان بغيره يجب على المرأة قبضته او لم تقبض  
 لانها ملكته بنفس العتد وان طلق قبل الدخول بها ثم من يوم الفطر ان لم يكن المهر مقبوضا  
 فلا صدقة على احد وان كان مقبوضا فكذلك على الاصح كذا في خزانة المفتين وان كان  
 بغيره فبينه فلا صدقة على احد كذا في التناخانية ولو قال لعتده لاذ جاء يوم الفطر فانت  
 حر في يوم الفطر عتق العتد وجب على المولى فطرته قبل العتق بلا فصل كذا في الجوهرة  
 السيرة وقتا وفي قاضي خان ولا يردى عن زوجته ولا عن اولاده الكبار وان كانوا في عياله ولو  
 ادب عنهم او عن زوجته بغير امر اجزاء مستحسنين كذا في الهداية وعلية الفتوي  
 كذا في فتاوى قاضي خان ولا يجوز ان يعطى عن غير عياله الا ما روى كذا في المحيط ولا يردى  
 عن احد لده وجدة او نوافله كذا في النسيب ولا يلزم الرجل الفطرة عن ابنته وامه وان  
 كان في عياله لانه لولاية له عليهما كالأولاد الكبار كذا في الجوهرة السيرة ولا يجب ان يردى من  
 اخوته الصغار ولا عن قرابته وان كانوا في عياله كذا في فتاوى قاضي خان والاصول  
 ان صدقة الفطر متعلقة بالولاية والموتة فكل من كان عليه ولاية وموتة ونفقة فانه  
 يجب عليه صدقة الفطر فيه والافلا كذا في شرح الطحاوي ويجب دفع صدقة فطر كل  
 شخص الى مسكين واحد حتى لو فرقته على مسكينين او اكثر لم يجز ويجوز دفع ما يجب على  
 جماعة الى مسكين واحد كذا في النسيب كادامت من عليه زكاة او فطرته وكفاة  
 او نذر لم يؤخذ من تركته عند الا ان يتبرع ورثته بذلك ومن اهل التبرع فان ه  
 امتنعوا الجبروا عليه وان اوصى بذلك يجوز وينفذ من ثلث امواله كذا في الجوهرة السيرة  
 المرأة اذا امرها زوجها باداء صدقة الفطر فطلعت جنبته بجنبته بغير ان الزكاة  
 مدفوعة اليه القيد جاز عنها لا عن الزوج عند ابي حنيفة رحمه الله كذا في النظيرة رجل له اولاد  
 وامرأة فكان الحنطة لا يجزى كل واحد منهم حتى يبيط صدقة الفطر ثم جمع ودفع الى الفقير  
 بينهم يجوز عند من صرف ضرة الصدقة ما هو مصرف الزكاة كذا في الخلاصة والهدا علم

## كتاب الصوم وفيه سبعة ابواب **الباب الاول** في تعريفه

وتقسيمه وسببه ووقته وشروطه استغنيته من صوم كذا في ترك الاكل والشرب والجماع من الصبح  
 الى زوال الشمس بنية التقرب من الله كذا في الكافي وانما صومه فرض واجب ونفل والرضع  
 نوهان متعين كرمضان وغيره متعين كالنكاحات وقصا رمضان والواجب نوهان معين  
 كالنذر والمعين وغيره متعين كالنذر المطلق والسفل كذا في النسيب وسببه مختلف  
 ففي المندوب والنذر وجب صوم الكفارة اسبابها من الحنث والقفل وسبب القضا هو سبب  
 وجوب الاداء وهكذا في فتح القدير ما سبب الصوم رمضان فانه هبة الله على الامام ابو زيد  
 في الاسلام وصدر الاسلام ابو اليسر اليه انه الحجة الاول الذي لا يتبرع به من كل يوم كذا في الكشاف  
 الكبير قاصدا في غاية البيان وهو الحق عيني وصحة الامام العنبري كذا في النهر العاني فاذا  
 افاد في الدلالة الاولى ثم اصبح محبونا واستوعب الشهر كله ذكر شمس الامة الحلواني اقتصا عليه  
 وهذه الصيغة كذا في البحر الرائق وعلية الفتوي هكذا في مواج الدراية وعلى هذا اذا افاد في ليلة  
 نيا وسطح الشهر ثم اصبح محبونا لا قضاء عليه كذا في المحيط والبحر الرائق والافلا كذا في نوازل  
 جميع ما به من الجنون فما اذا اصابه بغيره فلا كذا في الزاهد في وقته من جين  
 بطل الغرائث كذا في المستطير المستشرق الا ان الى غروب الشمس قد اختلفت في ان العبوة  
 لا اول طلوع الفجر الثاني او استطرارته وانتشاره فيه قال الامام شمس الامة الحلواني القول  
 الاول احوط والثاني اوسع هكذا في المحيط واليه مال اكثر الفقهاء كذا في خزانة الفتاوى  
 في كتاب الصلاة قسم على ظن ان الفجر لم يطلع وهو طالع او فطر على ظن ان الشمس قد غربت ولم  
 تقرب مقصده ولا كفارة عليه لانه ما تعد الا فطر كذا في محيط السرخسي اذا شك في الفجر افضل  
 ان يدع الاكل ولو اكل فصوله تام ما لم يتبين انه اكل بعد الفجر فيجب عليه كذا في فتح القدير  
 وان كان كبروا به انه شجر والفجر طالع فعليه بقائه على ما يلبس الذي وقية الاحتياط وعلى ظاهر  
 الرواية لا قضاء عليه كذا في الهداية وهذه الصيغة كذا في السراج الوهاج هذا اذا لم يطلع له  
 شيء ولو ظهر انه اكل والفجر طالع يجب عليه القضا ولا كفارة عليه هكذا في النسيب واذا  
 شهد انسان في طلوع الفجر وشهد انسانان لم يطلع فاصغر ثم طهرانه قد طلع عليه القضا  
 والكفارة بالاتفاق وقيل اشتراط الاشابة ولا يفارصا السوازة فيلحق كذا في حقوقه  
 العبد وان شهد واحد على طلوع الفجر وشهد اخر انه لم يطلع فكل من طهرانه كان قد طلع لا  
 يجب الكفارة لان شهادة الواحد على الطلوع ليس بحجة تامة كذا في فتاوى قاضي خان ولو دخل  
 عليه جماعة وهو يتسرف فلو الفجر طالع فقل الرجل اذا لم اصر صائما وحررت معطرا فاعط  
 نعه ذلك ثم طهر ان الله الاول كان قبل طلوع الفجر واكلم الثاني بعد طلوع الفجر قال الحاكم ابو  
 محمد ان كانوا جماعة وصدقه لا كفارة عليه وان كان واحدا فعليه الكفارة كذا في الاخير  
 عند بل شهادة الواحد لا تقبل في مثل هذا كذا في الخلاصة اذا قال الرجل لامرأته انظر  
 اني اعمل طالع او لا فظننت ورجعت وقالت لم يطلع فجاها زوجها ثم طهر ان الفجر كان طالع قال  
 بعضهم ان صدقا وهي نكاح الكفارة عليه والصحيح انه لا كفارة عليه نطقا وعلى المرأة  
 الكفارة انا فطرته مع العلم بالطلوع كذا في فتاوى قاضي خان والخلاصة ولو شك في غروب  
 الشمس لا يجزى له الفطر كذا في الكافي ولو اكل ولم يتبين له شيء فعليه الكفارة وفي الكفارة زوايا  
 هكذا في النسيب وخيار الفقهاء في جبر لزوم الكفارة هكذا في فتح القدير وان تبين انه اكل



قبل الزوال يجب عليه الكفارة كذا في التبيين وان افطر والكفران به ان الشمس لم تغرب عليه القضا  
والكفارة لان الزمان كان ثابتا وقد انظر اليه كبر رايه فصارت بمنزلة اليقين كذا في فتاوى  
قاضي خان سواء تبين انه اكل قبل الزوال او لم يتبين لم يشي هكذا في التبيين اذا شهد  
اشنان ان الشمس غابت وشهد اخر ان انما تغرب فافطر ثم ظاهرا لم تغرب عليه القضا دون  
الكفارة لا تنافي كذا في فتاوى قاضي خان ولو اذ ان يتبين بالتحري فلم ذلك اذا كان حال  
الجمعة مطالعة الغر بنفسيه او بغيره وذكر الشيخ شمس الامية الخلو ان من تسحر بكبر  
الراي لا بأس به اذا كان الرجل من الاجوف عليه مثل ذلك وان كان ممن يحلف عليه فسيب له ان يدع  
الاكل وان اذ ان يتسحر بصوت الطبل السحري فان كثرت ذلك الصوت من كل جانب وفي جميع  
اطراف البلدة فلا بأس به وان كان يسمع صوتا واحدا فان علم عند الله بعينه عليه وان لم  
يرون حاله حيث طولا ولا ياكل وان اذ ان يقتد بصياح الديك فقد انكر ذلك بعض مستأخرا  
وقال بعضهم لا بأس به اذا كان قد جرب مرارا وظهر له انه يصيب الوقت وذكر شمس الامية  
الخلو ان ان ظاهرا من هذا صحت ابناء في ظاهر الرواية انه يجوز الافطار بالتمسك بكونه في الحيط  
اما شروطه فتلاثة انواع شرط وجوبه الاسلام والقصد والبلوغ وشرط وجوب الاداء الصحة  
والاقامة وشرط صحة الاذا السنية والطهارة من الحيض والنفس كذا في الكافي هـ  
والنهاية والسنية معرفة بقلبه انما يصوم كذا في الخلاصة ومحيط السرخسي والسنة ان  
تلتقطها كذا في الزهر القاني ثم بعدنا لا بد من السنية لكل يوم في رمضان كذا في فتاوى  
قاضي خان والسحر في رمضان نية ذكره في الدين المستوفى وكذا اذا تسحر بصوم اخر وان تسحر  
بما لا يصح صايما لا يكون نية ولو نوي من الليل ثم رجع عن نية قبل طلوع الفجر صح ربه  
في الصيام كذا في السراج الوهاج ولو قال نويت ان اصوم قد انشا الله تعالى  
صحت نية هو الصحيح كذا في الظهيرية وان نوي ان يفطر عند الان دعي الى الدعوة وان لم يدع  
يصوم لا يصير صايما بهذه النية فان اصبغ في رمضان لا يتوب صوما ولا فطر او هو  
يقال انه من رمضان ذكره شمس الامية الخلو في غنى العقوبة اي يجوز عن صايما في ضرورة  
صايما روايتين والظاهر انه لا يصير صايما كذا في الحيط اذا نوي الصيام الفطر ولم يجد  
شيئا غير النية فصومه تام كذا في ايضاح الكرماني ووقت النية كل يوم بعد غروب الشمس  
ولا يجوز قبل كذا في محيط السرخسي ولو نوي قبل ان تغيب الشمس ان يكون صايما عند اتم  
نام او اظهر عليه وغفل حتى زالت الشمس من القدم يجوز وان نوي بعد غروب الشمس جاز كذا  
في الخلاصة جاز صوم رمضان والنذر المقين والنفل مبنية ذلك اليوم او سنية مطلق  
الصوم او سنية النفل من الليل الى ما قبل نصف النهار وهو المذكور في الجامع الصغير  
وذكر القدوري ما بينه وبين الزوال والصحيح الاول ولا فرق بين المسافر والمقيم والصحيح  
والسقيم هكذا في التبيين وانما يجوز النية قبل الزوال اذا لم يوجد قبل ذلك نية فلو  
الغرم في الصوم واذا وجد قبل ما نيا فيه من الاكل والشرب والجماع وما دونه او ناسيا  
فلا يجوز النية بعد ذلك هكذا في شرح الطحاوي واذا نوي من الزمان نوي ان صايما من  
اوله حتى لو نوي ان يصام من حين نوي لا يصير صايما كذا في الجوهر النيرة والسراج  
الوهاب ولو اغمى عليه ليلة من رمضان او نوي منه فان افق قبل الزوال ونوي الصوم  
اجزاه وكذا في المجنون كذا في محيط السرخسي وكذا اذا اراد قبل عن الاسلام اول اليوم

من رمضان ثم رجع الى الاسلام فتوب الصوم قبل الزوال فهو صايما كذا في فتاوى قاضي خان  
واصل ان يبيت النية في موضع يجوز نية من الزمان كذا في الخلاصة وان يبيت النية كذا  
في الاختيار بشرط المحذور واذا نوي واجبا اخر في يوم رمضان يقع عن رمضان ولا فرق  
بين المسافر والمقيم عند اي يوسف ومحمد وعند اي حنيفة اذا صام المسلم في نية واجبا  
اخر يقع منه ولو نوي النفل فقيه روايتان كذا في الكافي والاصح انه يقع من رمضان كذا  
في محيط السرخسي وانما المريض والصحيح ان صومه يقع عن رمضان كذا في الكافي وكذا  
نوي المسافر والمريض مطلقا يقع عن رمضان كذا في محيط السرخسي البذر المقين اذا  
صامه نية واجبا اخر فقص رمضان والكفارة كالتق الواجب عليه قضا ما نذر كذا في  
السراج الوهاب وهو الاصح كذا في البحر الرائق وشرط للقضا والكفارة ان يبيت نية  
كذا في النفاية وكذا النذر المطلق هكذا في السراج الوهاب ولو اشتبه على الماسر شهر  
رمضان فصام متحرا جاز ان كان بعد نوي من الليل سوى يوم العيد كما يوم التشر  
ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي ولا يشترط نية القضا وهو الصحيح لانه نوي ما عليه  
من صوم رمضان هكذا في البدائع فاذا وافق صومه شيئا فان كان كاملا او ناقصا  
فعلية قضا يوم وان كان رمضان كاملا وشوال ناقصا فعليه قضا يومين وان  
كان رمضان ناقصا وشوال كاملا لم يلزمه شي ولو وافق صومه ذالحجة فان كان كاملا  
او ناقصا فعليه قضا اربعة ايام وان كان ناقصا وذالحجة كاملا فثلاثة ايام وان  
كان كاملا وذالحجة ناقصا فخمسة ايام وان وافق صومه ذالقعدة او شهر اخر  
فان كان كاملا فثلاثة ايام او ناقصا او الشهر الاخر كاملا لم يلزمه منه شي وان كان كاملا والاخر  
ناقصا فثلاثة ايام السراج الوهاب ولو صام رمضان نية ذالحرب قبل رمضان سين  
لا يجوز صوم السنة الاولى بالاتفاق وهل يجوز صوم السنة الثانية قضاء عن الاولى  
والثالثة قضاء عن الثانية قال الفقهاء ابراهيم بن موسى صوم رمضان فيها يجوز  
وان نوي عن الثانية مفرا لا يجوز وهذا الاصح هكذا في محيط السرخسي اذا وجب عليه قضا  
يومين من رمضان واحد يبتغي ان ينوي اول يوم وجب عليه قضاءه من هذا  
الرمضان وان لم يبق كذا في الخلاصة اذا فطر رمضان متوقدا وهو فقير نصام احد  
وبنتين يوما للقضا والكفارة ولم يبق اليوم للقضا جاز كذا في العقوبة كذا في  
فتاوى قاضي خان ونوي نيتين مختلفتين ومتساويتين في الكفارة والفرصة ولا  
رجحان لاحدهما على الاخر بل اوصي بترجيح احدهما على الاخر ثبت الراجح كذا في محيط السرخسي  
واذا نوي عن قضا رمضان والنذر كان من قضا رمضان استحب ان نوي النذر  
المقين والنفل من ليلا او نارا او نوي النذر المقين وكفارة من الليل يقع عن النذر المقين  
بالاجماع كذا في السراج الوهاب ولو نوي قضا رمضان وكفارة الظاهر ان من القضا  
استحب ان كذا في فتاوى قاضي خان واذا نوي قضا بعض رمضان والنفل يقع  
عن رمضان نية قول ابي يوسف وكذا في نية عن ابي حنيفة رحمه الله كذا في الزحيرة ولو نوي  
الصوم عن كفارة الظاهر ان القتل او قضا رمضان وعن كفارة القتل يقع عن  
القتل بالاتفاق كذا في الظهيرية محيط السرخسي ولو نوي عن كفارة ونفل جاز من الواجب  
استحب ان نوي صوم القضا وكفارة اليقين لم يكن عن واحد من ابي يوسف



للتعذر عن الصوم في وقت الحاجة فيمكن بصير مطوعا كذا في المحيط واد الشري الصوم للتعذر  
بعد طلوع الفجر حتى لا يصح نيته عن الفضا يصير شرا في التطوع فان افطر بغيره الفضا كذا  
في الذخيرة **المباح** في روية الهلال يجب ان يلتزم الناس الهلال في التمسك  
والعشر من رمضان وقت الغروب فان راوه صاموه وان غم اكملوه ثلاثين يوما كذا  
في الاحتياط رشح المحتار وكذا ينبغي ان يلتزموا هلال شعبان ايضا في حق تمام القدر  
وهل يرجع الي قول اهل الذخيرة العذر لمن يوفي علم الصوم الصحيح انه لا يقبل كذا في السراج  
الوهاج ولا يجوز للمسلم ان يعمل بحسب نفسه كذا في معراج الدراية ويكره الاشادة عند روية  
الهلال كذا في الظهيرية واذا اراد الصلح قبل الزوال او بعده لا يصح به ولا يعطى موهون  
الليلة المستقبلة هو الخبز كذا في الاصلحة ان كان بالسما علة مشبهة الفرجيد على هلال  
رمضان مقبول اذا كان عدلا مسلما عا قلا بالاف خرا كان او عبدا كذا كان او انثى وكذا  
شركة الواحد على شهادة الواحد وشهادة المحذور في القذف بعد التوبة في ظاهروا  
هكذا في فتاوي فخر خان واما مستورا الى قلا ظاهرا لا تقبل شراذمه وروي الحسن  
عن ابي حنيفة انه يقبل شهادة وهو الصحيح كذا في المحيط واما اخذ الحلوان كذا في ترمذ  
التفانية للشيخ ابي المكارم ويقبل شهادة عبد على شهادة عبد به هلال رمضان وكذا  
الزاة على المرأة ولا يقبل شهادة المراهق ولا يشترطية هذه الشراذمة ولا الدعوى  
واحكم الحاكم حتى انه لو شهد عند الحاكم وسمع رجل شراذمة عند الحاكم وظاهر العذر وجب  
على السامع ان يصوم ولا يحتاج الي حكم الحاكم وهل يستمر في روية الهلال قال ابو بكر  
الاسكندر انما يقبل اذا اخبر بما قاله رايته خارج المعركة الصحر او في البلد بين خلل  
السحاب ونحو ذلك لا يروى انه يقبل بدون هذا واذا راي الامام او القاضي هلال  
رمضان وحده فهو بالخيار بين ان ينصب من يشهد عنده هو بين ان يامر الناس بالصوم  
بجلائق هلال الفطر والاضحى كذا في السراج الوهاج اذا راي الواحد العدل هلال رمضان  
يلزمه ان يشهد به بيلجرا كانا او عبدا كذا كان او انثى حتى يارثه الخدرة يخرج ويشهد  
بغيره ان مولاهما وانما سئل اذا راوه وحده يشهد ان القاضي ربما يقبل شراذمة لكن القاضي  
يزده كذا في وجيز الكرد في هذا في المعركة ما في السواد اذا راي احدهم هلال رمضان  
يشهد به مسجد قريته وعلى الناس ان يصوموا بعده ان يكون عدلا ان لم يكن هنا  
حكم يشهد عنده كذا في المحيط رجل راي هلال رمضان وحده فشهد ولم تقبل  
شراذمة كان عليه ان يصوم وان افطر به ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة وان افطر  
قبل ان يرا الفضا في شراذمة فالصحيح انه لا يجيب عليه الكفارة كذا في فتاوي فخر خان  
ولرشد فاسق وقبل الامام وامر الناس بالصوم فافطر هو او واحد من اهل بلده  
قال عامة المشايخ يلزمه الكفارة كذا في الاصلحة ولو اكل هذا الرجل ثلاثين يوما ففطر  
الامام كذا في الكافي وان لم يكن بالسما علة لم تقبل الاشادة في جمع كثير يقع العلم بغيره وهو  
موقوف الي راي المستبلي الامام من غير تقدير هو الصحيح كذا في الاحتياط رشح المحتار وسئل  
في ذلك رمضان وشوال وذو الحجة كذا في السراج الوهاج وروى الطحاوي انه يقبل شراذمة الوا  
اذا جاء من خارج المعركة اذا كان على مكان مرتفع كذا في الهداية وعلى قول الطحاوي وبياعته  
الامام للرعي في وصا جلا افضية والفتاوي الصوري لكن في ظاهر الرواية لا فرق بين

خارج المعركة كذا في معراج الدراية ويلتزم هلال شوال في تاسع وعشرين من رمضان فمن  
راوه وحده لا يقبل احدا بالاحتياط بالعبادة فان افطر قضاءه ولا كفارة عليه كذا في الاحتياط  
شرح المحتار رجل راي هلال الفطر وشهد فلم تقبل شراذمة كان عليه ان يصوم فان افطر  
ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوي فخر خان ولرشد هذا الرجل  
عنه صدق له فاكل الكفارة عليه ان صدق كذا في فتاوي القدير وروى الامام وحده او القاضي  
وحده هلال شوال لا يخرج الي المصلي ولا يامر الناس بالخروج ولا يفطر اسرا ولا جيرا كذا  
في السراج الوهاج وان كان بالسما علة لا تقبل الاشادة رجلين او رجل وامرأتين  
ويشترط فيه الحرية ولحق الشراذمة كذا في خزانة المفتين واذا اخبر رجلان في هلال شوال  
في السواجر والسما متفقة وتبين فيه والواضحة فلا بأس بالناس ان يقبلوا كذا في  
الزاهدي ويشترط العدل لله هكذا في التفانية ولا يشترط الدعوى ولا يقبل شراذمة المحذور  
في القذف وان تاب وان كانت صحيحة مصححة لا يقبل الا قول الجماعة كذا في هلال رمضان  
كذا في خزانة المفتين وهكذا في الكافي وذكر شيخ الاسلام ان شهادة الاثنين تقبل ايضا  
اذا جاء من مكان اخر هكذا في الذخيرة والاضحى كذا في الفطر في ظاهر الرواية وهو الاصح  
كذا في الهداية وكذا غيرهما من الاهلية لا تقبل في الاشادة رجلين او رجل وامرأتين  
عدول احرار غير محدورين هكذا في البحر الرافعي اذا صاموا بشراذمة الواحد واكلوا ثلاثين  
يوما ولم يروا هلال شوال لا يفطرون فيجوز في الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله الاحتياط  
وعن محمد انه يفطرون كذا في التبيين وفي رواية البيان قول محمد اصح كذا في التبيين  
قال شمس الامية الحلواني هذا الاختلاف فيما اذا لم يروا هلال شوال والسما مصححة فاما اذا  
كانت متفقة فانهم يفطرون بلا خلاف كذا في الذخيرة وهو الاصح هكذا في التبيين  
واذا شهد على هلال رمضان شراذمة ان النساء متفقة وقبل القاضي شراذمتها وحدها  
ثلاثين يوما لم يروا هلال شوال ان كانت النساء متفقة يفطرون من العدل بالاتفاق  
وان كانت مصححة يفطرون ايضا على الصحيح كذا في المحيط واذا شهد الشهود بخلاف هلال  
رمضان في اليوم التاسع والعشرون انهم راوا الهلال قبل صومهم يوم ان كانوا في هذه  
المصر ينبغي ان لا تقبل شراذمتهم لانهم تركوا الحسنة وان كانوا من مكان بعيد جازت شراذمتهم  
لاقتناء النعمة كذا في الاصلحة ولا يبرأ الا حلف المطالع في ظاهر الرواية كذا في فتاوي  
فخر خان وعليه فتوى الفقيه ابي الليث وبه كان يعني شمس الامية الحلواني قال لوراي  
اهل مغرب هلال رمضان يجب الصوم على اهل مشرق كذا في الاصلحة ثم انما يلزم الصوم  
على مشايخ الروية اذا ثبت عندهم روية او ليك بطريق موجب حتى لو شهد جماعة اهل  
بلدة قد راوا هلال رمضان قبلكم يوما فصاموا هذا اليوم ثلاثين يوما بحسبهم ولم يرو  
هلال الهلال لا يصح فطره ولا يترك النزويج في هذه الليلة لانهم لم يشهدوا بالروية ولا  
على شراذمة غيرهم وانما حكموا روية غيرهم ولو شهدوا وان قاضي بلدة كذا شهد عنده اثنان  
بروية الهلال في كيلة كذا لو قضى بشراذمتها جاز هذا الثاني ان يحكم بشراذمتها لان قضاء  
القاضي حجة وقد شهدوا به كذا في فتاوي القدير اذا صام اهل مصر شهر رمضان على غير روية  
ثلاثين وعشرين يوما ثم راوا هلال شوال ان عدوا شعبان بروية ثلاثين يوما ولم يروا هلال  
رمضان قضوا يوم واحد وان صاموا تسع وعشرين يوما ثم راوا هلال شوال لا قضاء



عليهم فان عدوا هلال شعبان ثلاثين يوما من غير روية هلال شعبان ثم صاروا  
قصورا يومين كذا في الخلاصة اذا صام اهل مصر تسعة وعشرين يوما للروية وفيهم من  
لم يصم فقليل القضا تسعة وعشرين يوما فان لم يعلم هذا الرجل صام اهل مصر  
ثلاثين يوما يخرج من القعدة بيوتين كذا في المحيط **باب الثاني**  
فيما يكره للصيام وما لا يكره يكره مضع العلك للصيام كذا في فتاوي قاضي خان وهكذا في  
المتون قال مستأجنا المسئلة في التفصيل ان لم يكن العلك ملتصقا فليس في فطره وان  
كان ملتصقا ملتصقا فان كان لعمود فطره وان كان ابيض لم يقطره الا في الكتاب لم ينصل  
كذا في المحيط وكذا في فتاوي قاضي خان ومضعه بلا غدة وكذا في التبيين اكثر من القدر في  
الاول ما لو كان زوج المرأة وسيد هذا سبق الخلق فذا اقت المرققة ومن القدر في الثاني  
ان لا تجد من مضع الطعام لحييت من خايض او نفسا او غيرها ممن لا يصوم ولا يجد  
طليبي ولا تبنا خليبا كذا في النهر الفائق وذكر في التبيين ان كراهة الذوق في صوم  
الزوجه وامساك التطوع فلا بأس كذا في النهاية ويكره للصيام ان يذوق القسل او الدهن  
ليكون الجسد من الروي عند الشكر كذا في فتاوي قاضي خان وقيل لا بأس به اذا لم يجد  
من شرابه او خاف الغنى كذا في الزاوي ويكره لم المتألف في الاستنجاء كذا في السراج الرواح  
وكذا المتألف في المضغ والاستنجاء قال شمس الدين الكلويني وتفسير ذلك ان يكسر  
استاك الماء فيه ويلاقيه لان بعض كذا في المحيط ولو قس الصيام او خاف الماء  
لا يفسد الصوم ويكره له ذلك هكذا في مواج الدراية وعن أبي حنيفة رحمه الله يكره  
للصيام المضغ والاستنجاء في غير وضوء وكذا في الاعتسار وصفت المائع الراس  
والاستنجاء في الماء والتلف بالثوب المسلول وقال ابو يوسف لا يكره وهو الاظهر  
كذا في محيط السرخسي ويكره للصيام ان يجمع ريقه في ثوبه فيبتلع كذا في المحيط  
باسم بالسؤال الرطب واليابس في الفداء والعش عندنا قال ابو يوسف رحمه الله  
يكره المسلول بالمال وفي ظاهر الرواية ما سجد لك وما الرطب الاضطر فلا بأس به عند الكل  
كذا في فتاوي قاضي خان ولا يكره كحل وادخن ثوبا كذا في الكفر هذا اذا لم يقصد الزينة  
فان قصد ما كره كذا في النهر الفائق ولا فرق بين ان يكون مضمرا او صائما كذا في التبيين  
ولا بأس بالحاجة ان امن على نفسه الصنع اما اذا خاف فانه يكره وينبغي له ان يخرالى  
وقت الغروب وذكر شيخ الاسلام شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه الى الفطر والقصد بظير  
الحاجة هكذا في المحيط ولا بأس بالقبلة اذا امن على نفسه من الجماع والاشغال ويكره ان لم  
يأمن والمستأجنا جميع ذلك كذا في التبيين واما القبلة الفاحشة وهي ان يصوم شفتيا  
فيكره على الاطلاق والجماع فيها دون الزوج والمباشرة كالقبلة في ظاهر الرواية قبل ان المباشرة  
الفاحشة نكره وان امن هذا الصحيح كذا في السراج الرواح والمباشرة الفاحشة ان يتلف  
وهما متفرقان وعيسى فرجه فربما هو مكره بلا خلاف هكذا في المحيط ولا بأس بالملققة  
اذا لم يامن على نفسه او كان شجاعا هكذا في السراج الرواح ومن اجتمع خبايا واخفى في  
النار لم يكره كذا في محيط الرخسي المستحب وقته اخبر الدليل قال العقيد ابو الليث وهو السيد  
الاخير هكذا في السراج الرواح ثم تاخير السجود مستحب كذا في النهاية ويكره تلخير السجود في  
وقت يقع فيه الشكر هكذا في السراج الرواح وتعييد الافطار افضل فيجب ان يفطر قبل

الصلاة ومن السنة ان يقول عند الافطار اللهم لك صمت وبك امنت وعليك توكلت وبلغ رزقك  
افطرت وصوم الغد من شهر رمضان نويت فاعف عني ما قدمت وما اخرت كذا في مواج الدراية  
في فضل التفرقات وصوم يوم الشكر وهو اليوم الذي شك فيه انه من رمضان او من شعبان  
ان نواه عن رمضان او عن واجب اخر كره هكذا في فتاوي قاضي خان والثاني في قول الاول  
في الكراهة هكذا في الهداية ثم ان ظهر انه من رمضان اجزاء عنه في كلا الوجهين وان ظهر  
انه من شعبان كان تطوعا في الوجه الاول وان افطر انقضا عليه هكذا في فتاوي قاضي خان  
وفي الوجه الثاني يصح تعاملي وهو الصحيح هكذا في الكافي وان لم يظهر في الوجه الثاني انه من  
شعبان او من رمضان لا يتعمد نوي بلا خلاف هكذا في المحيط وان نوي التطوع فالصحيح  
انه لا بأس به فان ظهر انه من رمضان كان صائما عنه وان ظهر انه من شعبان كان متطوعا  
فان افطر كان عليه انقضا لا شرعا ملتزمًا هكذا في فتاوي قاضي خان وان اطلق النية  
فمؤكدة فان ظهر ان هذا اليوم من شعبان كان صومه تطوعا وان ظهر انه من رمضان  
صا زعم رمضان كذا في المحيط وان صحح في اصل النية بان ينوي ان يصوم بعد ان كان  
من رمضان ولا يصوم ان كان من شعبان ففي هذا الوجه لا يصير صائما وان صحح في  
وصف النية بان ينوي ان كان الغد من رمضان يصوم عنه وان كان من شعبان  
فمن واجب اخر او ينوي ان يصوم عن رمضان ان كان الغد منه وعن التطوع ان  
كان من شعبان فهو مكره ايضا ثم ان ظهر انه من رمضان يتعمد عنه في كلا الوجهين وان  
ظهر انه من شعبان لا يسقط الواجب في الاول وصار تطوعا غير محمول فيها هكذا في  
التبيين اما يوم الشكر فهو اذا لم ير علامة ليلة الثلاثين والسما متعمدة او شهد واحد  
فردت شهادته او شاهدان في سقان فردت شهادتهما فاما اذا كانت السما مصحبة  
ولم ير الهلال احد فليس يوم الشكر كذا في الزاوي اختلعت الفتاوى يوم الشكر هل صوم  
افضل ام الفطر قالوا ان كان صام شعبان او وافق صوما كان يصومه فصومه افضل كذا  
في الاحتيا رشرح المختار وكذا ان صام ثلاثة ايام من الجو شعبان كذا في التبيين ولولم يوافق  
اختلفوا فيه والمختار ان يفتي بالتطوع في حق الخواص كذا في التهذيب ومقتي العوام بالتكليف  
اي ما قبل الزوال بالاحتياط ثبوت الشهر وبعد ذلك لا صوم كذا في الاحتيا رشرح المختار وهو  
الصحيح هكذا في فتاوي قاضي خان والفاصيل بين الخاصة والعامة هو ان كل من يعلم نية  
الصوم يوم الشكر فهو مؤمن بالخواص والافهم من العوام والنية ان ينوي التطوع من لا يفتي  
يصوم ذلك اليوم ولا يخطري له ان كان من رمضان فمن رمضان كذا في مواج الدراية رجل  
اصح يوم الشكر متلو ما تم اكل ناسيا ثم ظهر انه من رمضان ونوي الصوم ذكرنا الفتاوى  
انه لا يجوز كذا في الظهيرية في باب النية ويكره صوم يوم العيد في ايام التشريق وان صام  
فيها كان صائما عندنا كذا في فتاوي قاضي خان ولا مضا وعليه ان شرع فيما لم افطر كذا في الكفر  
هذا في ظاهر الرواية عن الثلاثة وعن الشيخين وجوب كذا في النهر الفائق ويكره صوم  
سنة من شوال عند أبي حنيفة فمترقا كان او متسا بعا وعن أبي يوسف كراهة  
متسا بعا فمترقا كان سنة المتأخرين لم يروا به بأس هكذا في البحر الرائق والاصح انه لا بأس  
به كذا في محيط السرخسي وفي السنة متفرقة كل اسبوع يوما كذا في الظهيرية في فصل  
الافطار التي يكره فيها الصوم ويستحب ويكره صوم الوصال وهو ان يقضى السنة كلها



وأن يطره في أيام الشهرين فما إذا افطر في الأيام المنهية المختارة بانس يتركه إلى الخلاصة ويكره  
أن يصوم أياما لا يطره فيها شيئا أو يتركه في السراج الوهاج والافضل أن يصوم يومين  
ويطره يومين كذا في الخلاصة وما صوم يوم السبت ويوم الأحد فذلك شتم الأمة المحلولة  
بما سببه إذا كان لا يقتضيه تعظيم ذلك اليوم كذا في الذخيرة ويكره صوم يوم النيرور  
والمرحان إذا نفذه ولم يوافق صوما كان يصومه قبل ذلك أما الكلام في فضيلة الصوم  
في هذه الأيام فإن كان يصوم قبل تطوعا فلا فضل أن يصوم والافضل أن لا يصوم  
لأنه يشبه تعظيم هذا اليوم وأنه حرام هكذا في الظهيرية وهو المختار هكذا في محيط السرخسي  
ويكره صوم السبت وهو أن يصوم ولا يتكلم كذا في فتاوى قاضي خان ويكره أن تصوم المرأة  
تطوعا بغير إذن زوجها أن يكون مريضا أو صائما أو حائضا أو عورة أو ليس للعبد الأمانة  
أن يصوم تطوعا إلا بآذن المولى كيف ما كان وكذا الكدبر والكدبرة وأما قوله فان صام فليحذر  
من هواء فللمزوج أن يفطر المرأة وللمولى أن يفطر العبد والأمانة وتقتضي المرأة إذا اذن لها  
زوجها أو بآنت ويقضي العبد إذا اذن له المولى أو اعتق فاما إذا كان الزوج مريضا أو صائما  
أو محرما لم يكن له منع الزوجة من ذلك ولا أن تصوم وإن صامها وليس كذلك العبد  
والأمانة وإن للمولى منعه من كل حال كذا في الجوهر النيرة وكل صوم واجب على المملوك  
بسبب بشارته كالصوم الظاهر كذا في الخلاصة ولا يصوم الأجبر تطوعا إلا  
بآذن المستأجر إن كان صومه يضره في الخدمة وإن كان لا يضره فلم أن يصوم بغير  
إذنه كذا في محيط السرخسي وما سبب الرجل وأمه وأخته فليطوعن بغير إذنه كذا  
في السراج الوهاج ويكره للمساكين أن يصوم إذا أجهده الصوم فإن لم يكن كذلك فالصوم  
افضل إذا لم يكن رفقا أو غا متهن مفطر بها فإن كان رفقا أو غا متهن مفطرين والسقفة  
مستتركة بينهم فالأفضل كذا في الظهيرية وإذا أصبح المسافر صائما فدخل  
معه أو مع آخر فتوى الإقامة كره له أن يفطر كذا في فتاوى قاضي خان ولا يكره صوم  
التطوع لمن عليه قضاء رمضان كذا في سراج الدراية ويستحب صوم أيام البيض الثلث  
عشر والرابع عشر والخامس عشر كذا في فتاوى قاضي خان وصوم يوم الجمعة بتراده مستحب  
عند العامة كالاشهر في الخميس كذا في البحر الرائق ويستحب صوم يوم الخميس والجمعة والسبت  
من كل شهر حرام والاشهر الحرم أربعة ذو القعدة وذو الحجة والحرم ورجب ثلاثة سرد وواحد  
فرد ويستحب صوم تسعة أيام من أول ذي الحجة كذا في السراج الوهاج ويكره صوم عرفة للحج  
إن اضيق كذا في البحر الرائق وكذا أصوم يوم التروية لأنه يوم عرفة عن أفلاك الحج المبركيات  
ومن الصيام أنواع أولها صوم الحرم والثاني صوم رجب والثالث صوم شعبان وصوم هـ  
عاشوراء وهو اليوم العاشر من المحرم عند عامة العلماء والصحة كذا في الظهيرية  
المستنون أن يصوم عاشوراء مع التاسع كذا في فتح القدير ويكره صوم عاشوراء مؤدرا  
كذا في محيط السرخسي وصوم أيام الصيف لطولها وحرها أدب كذا في الظهيرية والله أعلم  
**باب** في ما يفسد الصوم من الأكل والشرب والجماع  
القضا دون الكفارة إذا أكل الصائم أو شرب أو جامع ناسيا لم يفسد ولا فرق بين الزمن  
والنفل كذا في الهداية ولو قبل لرجل يأكل أو يشرب وهو لا يدرى أنه يصوم فإنه يفسد  
صومه هكذا في الظهيرية رجل نظر إلى صائم يأكل ناسيا أن رأي فيه قوة يمكنه أن يتم

أصوم إلى الليل فالحق رائه يكره أن لا يذكره وإن كان يصوم في الصوم بأن كان شيئا كبيرا  
يبيعه أن لا يجبره كذا في الظهيرية في فصل الاعتذار بالمسحاة ولو أكل مكرها أو غطيا عليه  
القضا دون الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان المحطلي هو الذي أكره للصوم غير النسيان  
للفطر إذا أكل أو شرب هكذا في النهر النافق وإن ناسي عكسه هكذا في النهاية والشيخان  
إذا أكل الصائم أو شرب أو جامع ناسيا لم يفسد ولا فرق بين العرض والنفل كذا في الهداية  
وإن تضمن أو استثنى فدخل الماء حرقه إن كان ذاكر الصوم ففسد صومه وعليه القضاء  
وإن لم يكن ذاكر لا يفسد صومه كذا في الخلاصة وعليه الاعتداء ولو لم يدرى جمل إلى صائم شيئا  
فدخل خلقة ففسد صومه لأنه بمنزلة الخطيئة كذا إذا اغتسل فدخل الماء خلقة كذا في  
السراج الوهاج النائم إذا شرب ففسد صومه وليس هو كالتيسر لأن النائم إذا أصاب النفل  
إذا ذبح لم ينزك ذبيحة ويؤكل ذبيحة من نسي كذا في فتاوى قاضي خان وإذا ابتلع مالا  
يتعذر فيه ولا يتدبر فيه فعادة كالحجر والتزب لا يوجب الكفارة كذا في التبيين ولو ابتلع  
حكة أو نذرة أو حرجا أو مذرا أو قطنا أو كحشا أو كغدة أو كغدة فليس له القضاء ولا كفارة  
كذا في الخلاصة والكفارة في السفر جلد إذا لم يدرك ولم يكن مطبوعا ولا في ابتلاع الجوزة  
الرطبة هكذا في السفر النافق ولو ابتلع جوزة ناسيا أو لوزة ناسيا لا كفارة عليه  
ولو ابتلع بيضة بقرها أو ناسية لا كفارة عليه كذا في الخلاصة والفسق إن كان ناسيا  
فمنع عن الجوزة وإن كان ناسيا ان مضعه عليه الكفارة إذا كان فيه لب ولو ابتلع  
فلا كفارة عليه عند الكل وإن كان مشقوق الرأس فكذلك عند العامة لا كفارة عليه  
كذا في فتاوى قاضي خان ولو أكل فطر البطيخ إن كان ناسيا أو كان ناسيا ففسد صومه فلا  
كفارة عليه كذا في فتاوى قاضي خان ولو أكل فطر البطيخ إن كان ناسيا أو كان ناسيا ففسد صومه فلا  
كان طريحا لا يفتقر منه فقلبه الكفارة كذا في الظهيرية ولو أكل الأرز والحماض وسبب  
الكفارة كذا في الذخيرة ولا كفارة في كل الفس والماش هكذا في الزاوي ولو أكل  
الطين الذي يفسد به الرأس ففسد صومه وإن كان يفتاد أكل هذا الطين فقلبه  
القضا والكفارة هكذا في الظهيرية وإن كان ناسيا استأنه لم يفسد إن كان  
قلبا وإن كان ناسيا لم يفسد والجمعة وما قورما كثيرا ذوقا قليل وإن أخرجه  
واحدة بيده ثم أكل ناسيا لم يفسد كذا في الكافي وفي الكفارة إذا رطل في الفقيه  
رحمة الله الأصح أنه لا يجب الكفارة كذا في الخلاصة وإذا ابتلع سمسة بين أسنانه لا  
يفسد صومه لأنه قليل وإن ابتلع من الخبز يفسد وتكلموا فيما في وجوب الكفارة هـ  
والحق أنها لا تجب إذا ابتلعها ولم يعضها كذا في الفتاوى وفتاوى قاضي خان وهو  
الأصح كذا في محيط السرخسي وإن مضغها لا يفسد إلا أن يجرد طعمها في خلقة وهذا حسن  
حجة أفليكن الأصل في كل قليل مضغ كذا في فتح القدير ولو مضغ حبة صنط لا يفسد  
صومه لأنها تتلاصق كذا في فتاوى قاضي خان وكفارة في الظاهرية ابتلاع اللقمة هـ  
المضغوة لغيره كذا في الوجيز للكردي إذا بغيت لقمة السجور ناسيا فطعم الغرثم  
ابتلعوا أو أخذ كعرة خبز ناسيا أو كعرة سفل مضغها ذكوانه صائم فابتلعها مع  
ذكر الصوم قال بعضهم إن ابتلعها قبل أن يجرها عليه الكفارة وإن أخرها ثم أعادها  
لا كفارة عليه وهو الأصح كذا في فتاوى قاضي خان ولو ابتلع بزاق غيره ففسد



صومه بغير كراهة الا اذا كان براق صمدية فحينئذ يلزم الكفارة كذا في المحيط وان اقبل براق  
نفسه من بيه فسد صومه ولا يلزم الكفارة كذا في البحر للكرور في نزلت شقته براق  
عند الكلام او غيره فابتلغ لا يفسد للصوم كذا في الزاهدي ورسالة لقابه من فيه  
الي ذقته من غير ان ينقطع من داخله ثم ذكره الي فيه وابتلغ لا يفسد لانه لا يخرج من الفرج  
بخلافه لما اذا انقطع كذا في الظهيرية في المقطعات في الحج رطل لم يبله يخرج الى من فيه  
ثم يدخل ويذهب في الحلق لا يفسد صومه كذا في التارخانية ولو نزل بعد المصفة  
فابتلغ من البراق لم يفسد ولو دخل الحلق انفسه ثم انفسه فدخل حلقه عما  
لم يفسد لانه بمنزلة ريقه كذا في محيط الرضوي لو اكل دماية طار في رويته عليه القضاء دون  
الكفارة لانه ما يستخذ رة الطبع كذا في الظهيرية الدم اذا خرج من الاسنان ودخل حلقه  
ان كانت الغلبة للبراق لا يفسد وان كانت الغلبة للدم يفسد صومه وان كان سوا فسد  
امضا استحسانا صام على الاربعة في فيه وخرجت منه خضرة الصبح او صرته او حرته  
واختلط بالريق مضافا لريق اخر او صر او اخر فابتلغ وهو ذكرك صومه فسد صومه  
كذا في الخلاصة ولو سئل هل يفسد ما لم يدخل حلقه لم يفسد كذا في الظهيرية  
ولو سئل سكر حتى وصل الى حلقه فقله الكفارة كذا في محيط السرخسي وما ليس بمقتضى  
بالاطل ولا يمكن الاحتراز عنه كذا في باب اذا وصل الى جوف الصائم لم يفسد كذا في ايضا ح  
الكرمان ولو اخذ الذباب واكله جيب عليه القضاء دون الكفارة كذا في شرح الطحاوي ولو  
تساوى فرجه راسه فوقع به حلقه فطرحه وانصب من ميثاب فسد صومه هكذا في  
الشرح الوهاج والمطهر والشمس اذا دخل حلقه فسد صومه هو الصائم كذا في الظهيرية ولو  
دخل حلقه غبار الطحونة او طعم الادوية او غبار القدر واشباهه او الدخان او ما ينقطع  
من غبار التراب بالريح او جوا او الدواب واشباهه ذلك لم يفسد كذا في السراج الوهاج الدموع  
اذا دخلت في الصائم ان كان قليلا كالقطرة والقطرة في رويته او نحوها لا يفسد صومه وانه  
كان كثيرا حتى وجد ملوخته في جميع فمه واجفونه شيئا كثيرا فابتلغ يفسد صومه وكذا في  
الرحبة اذا دخل في الصائم كذا في الخلاصة وما يدخل من مسام البدن من الدهن لا يفسد  
هكذا في شرح الجمع ومن امتثل به ما وجد بوجه في باطنه لا يفسد كذا في النهر الفائق  
ولو اظفر شيا من الدوايح عينه لا يفسد صومه عندنا وان وجد طعمه في حلقه واذا براق  
فراجه اثر الحبل ولو نه براق فتمت المشايخ على انه لا يفسد صومه كذا في الذخيرة  
وهو الصائم كذا في التبيين اذا قعد واستقام ملاءم اودونه بما يفسد او عا د او  
خرج فلا يفسد في الاصح الا في الاعادة والاستيقاظ بشرط ملاءم هكذا في النهر الفائق وهذا  
كله اذا كان في طحال او ماء او مرة فان كان بلفظ مقبر ففسد للصوم عند ابن حنيفة  
ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف اذا ملاءم وتم له هذا احسن من قولها هكذا في فتح  
القدير ومن احتقن او استعط او اظفر به اذ نه دهن اظفر ولا كفارة عليه هكذا في  
الهذلية ولو دخل الدهن بغير صنفه فطره كذا في محيط السرخسي ولو اظفر في اذنه الماء لا يفسد  
صومه كذا في الهذلية وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي واذا اظفر في اذنه حليب لا يفسد  
صومه بمحمد ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في المحيط بشرط ان يظفر فيه الماء والدهن وهذا  
الاختلاف فيما اذا وصل المشايخ وما اذا لم يصل بان كان في قصبة الذكرب لا يفسد الا بغير

كذا في التبيين وفي الاقطار في اقبال النساء يفسد بلا خلاف وهو الصحيح هكذا في الظهيرية  
وفي دواحيه والامنة اكثر المشايخ على ان العبارة للموصول الى الجوف والدماغ لا تكون طبا  
او يا بسلكي اذا علم ان الصائم وصل بغير صومه ولو علم ان الرطب لم يصل لم يفسد  
هكذا في العناية واذا لم يعلم بصلها وكان الدوايح طبا فسد صومه اي حنيفة رحمه الله يفسد  
للموصول عاقبة وما لا يعلم به فلا يفسد بالشك وان كان يابس فلا يفسد اتفاقا  
هكذا في فتح القدير ولو طعن برحم او صائمة ثم سمى ونقي حنيفة فسد وان بقي في طرفة خارجا  
لا يفسد كذا في التبيين ومن ابتلع لها ثم بوطا على حيط ثم انزعته من ساعته لا يفسد  
وان تركه فسد كذا في البداية ولو ابتلع خشبة وطرفا في يده ثم اخرجها لا يفسد صومه  
ولو ابتلع كفا فسد صومه كذا في الخلاصة ولو ادخل اصبعه في استة او المرأة في فرجها  
لا يفسد وهو المختار الا اذا كانت مثبلة بالماء او الدهن فحينئذ يفسد لوصول الماء والدهن  
هكذا في الظهيرية هذا اذا كان ذكرا للصوم وهذا انتبه حنيفة ان يحفظ لان الصوم  
انما يفسد في جميع العضول اذا كان ذكرا للصوم والافلا هلكا في الزاهدي واذا اخرج  
دبره وهو صائم ينتهي لان لا يقوم من مقامه حتى ينشف ذلكا للموضع فكة كذا في فتح  
المعجزة فيفسد صومه ولهذا قالوا لا يفسد في الاستنجاء اذا كان صائما كذا في محيط  
السرخسي في باب الاستنجاء والصائم اذا استنجد حتى بلغ الماء مبلغ الحنفة هو  
يفسد صومه هكذا في البحر الرائق واذا جامع مكرها في نهار رمضان عليه القضاء دون الكفارة  
كذا في فتاوى قاضي خان وعليه الفتوى وكذا في الكراهة المرأة كذا في الحاشية اذا اوج قبل  
طلوع الفجر في خشي الصبح اخرج وامني بعد الصبح لا يفسد عليه وان بدا بالجماع ناسيا او اوج  
قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر او ان لم يذكر ان نزع نفسه في فوره لا يفسد صومه في الصحيح  
من الرواية كذا في فتاوى قاضي خان وان لم يوج ذلك فعليه القضاء والكفارة في طرفة الرواية  
هكذا في البداية وبدا نظر في امرأة مشرقة في وجهها او فرجها كذا في النظر ولا يفسد اذا نزل  
كذا في فتح القدير كذا في المحيط لا يفسد في الفكر اذا مني هكذا في السراج الوهاج واذا قبل امراته  
وانزل فسد صومه من غير كفارة كذا في المحيط وكذا في تعجيل الامة او الغلام وتعجيلها  
زوجا اذا زان بلامر ان وجبت لذة ولم تنزل لانه عند ابن يونس زعم الدهن خلافا لمحمد  
كذا في الزاهدي ولو قبل بهيمة فانزل لا يفسد كذا في المحيط والمثب والمباشرة والمصافحة  
والمعاينة كالقبلة كذا في البحر الرائق ولو سئل المرأة وزان بها مني فان وجبت خواررة  
جلدها فسد صومه ولا فلا كذا في مولا الدراية ولو سئل المرأة زوجها حتى انزل لم يفسد  
صومه ولو كان يكلف بذلك فوفيه خلاف المشايخ كذا في المحيط وان مس بجزء بهيمة فانزل  
لا يفسد صومه كذا في السراج الوهاج واذا جامع بهيمة لوميته او جامع فيها دون الفرج ولم ينزل  
لا يفسد صومه وان انزل بهيمة كذا في الوجه كان عليه القضاء دون الكفارة هكذا في فتاوى قاضي  
خان الصائم اذا غلبه ذكره حتى امني عليه القضاء وهو المختار وفيه قال فامة المشايخ كذا  
في البحر الرائق واذا جامع ذكره بيده امراته فانزل فسد صومه كذا في السراج الوهاج ولو جامع  
النائمة او المحبوسة جنونا غارضا بغيره بغيره حاله الامانة يفسد صومه عند الشافعية كذا في  
الاخلاصة فان علمت امراته بالسخن انه انزل انظر والافلا كذا في السراج الوهاج والافلا  
مع الا نزل كذا في فتح القدير النوع الثاني ما يوجب القضاء والكفارة من جامع فيها في احد



التسليط فعملية القضاء والكفارة ولا يشترط الانزال في الحين كذا في الهداية وعلى المرأة مثل  
ما يقع الرجل ان كانت متطهرة وان كانت مكرهة فليتها القضاء والكفارة وكذا اذا كانت  
مكرهة في البتة اتم طهرت بعد ذلك كذا في فتاوى قاضي خان ولو كانت نفسها من حبي  
او متجنون فزني بها فعليه الكفارة بالاتفاق كذا في الزاويدي اذا اكل مشهرا يتقدي  
به او يتد او يبي بغيره الكفارة كذا اذا كان مما ياكل بعد الاولاد فاما اذا لم يتصد  
لها الكفارة فعليه القضاء كذا في خزانة المختار في الصيام اذا اكل الخبز والاطعمة او الاشرية  
او الادوية او الاطعمة او الكحل او غيرها او كذا في الزاويدي في الكفارة عن المهر والمهر والعصفور وما  
والكفارة عند الحاجة انما هي في حق الكحل والكل الحلال والمهر وما والعصفور وما  
الزعران وما الاقلاق والبطيخ وما القث والقث وما الزرد جوب والمطر والشح والبرد  
اذا توفد ذلك وكذا اذا اكل طينا يورث لاداءه او كالطبيب الارمني او الطبيب الذي يغلي فيوكل  
او دقيق الذرة اذا كثر سمنه او يتلغ بطيخة صغيرة وكذا اذا اكل اللحم غير مطبوخ او  
شحا غير مطبوخ مع الخبز كذا في خزانة المختار وان اكل شحرا ان كان مغليا يورث  
الكفارة وان كان غير مغلي لا يلزم لان المغلي يورث كذا في فتاوى قاضي خان في حبيط الرحبي  
قوة وقبيل الذرة اذا كثر بالسمن والدمس كذا في الكفارة وكذا التوال كذا في  
الحلاصة وان اكل قوام الذرة قال الزندوسبي فعليه الكفارة لان فيها حلاوة ويلتذ بها  
كذا في السراج الوهاج وان اكل ورق الشجر فان كان مما يورث الكرم فعليه القضاء والكفارة  
وان كان مما لا يورث الكرم اذا اعظم فعليه القضاء والكفارة كذا في الزاويدي في  
التفصيل النباتات كلها كذا في التبيين ولو اكل حبة عنب ان مضغها فعليه القضاء والكفارة  
وان اكلها كاهي ان لم يكن مما يورثها فعليه القضاء والكفارة بالاتفاق وان كان مما يورثها  
قال عامة القائلين فعليه القضاء والكفارة وقال الزاويدي كذا في الكفارة وهذا الصحيح كذا في الظهور  
ولو اكل لوزة رطبة بغيره الكفارة كذا في حبيط الرحبي ولو مضغ لوزة او حبة هـ  
رطبة او بابتة واستلوا كذا في معراج الدراية وفي المجلد في الكفارة الا اذا اعتاد  
اكله فحده كذا في التبيين ولو اكل المالح كذا في الكفارة كذا في الحلاصة قال  
صدر الشهيد هو الصحيح كذا في معراج النفاية في الشيخ اي المكاف ومما يصل به لك  
مسايل لو اكل او شرب او جاع ناسيا او ظن ان ذلك فطره فاعلم متعود الكفارة عليه وان علم  
ان صومه لا يفسد بالنسيان عند اي حبيته لا يلزمه هو الصحيح كذا في الحلاصة ولو درم  
القم فظن انه فطره فاعلم الكفارة عليه وان علم ان ذلك لا يفطره فعليه الكفارة كذا في البحر  
الرايق واذا احتل فظن ان ذلك فطره فاعلم متعود الكفارة عليه كذا في الحبيط وان  
علم الاحتلام كذا في الظهيرية ولو اكل فظن ان ذلك فطره فاعلم متعود الكفارة عليه  
والكفارة الا اذا افتاه فعليه بالقضاء ولو لم يلقه الحديث واعتاده فكذا عند محمد وعنه اي  
يوسف خلاف ذلك وان عرف تاويله يجب الكفارة كذا في الهداية واذا اكل الخبز او ادهن نفسه  
او شارب ثم اكل متعودا عليه الكفارة الا اذا كان حيا فلا فطره فلا يلزم الكفارة هكذا  
يفتاوي قاضي خان اذا دخل المستخبره قبل الزوال ولم يقبل ولا شرب الصوم شهر  
جامع متعود الكفارة عليه وكذا اذا افاق المحبون قبل الزوال ففطره الصوم ثم جاع كذا في  
السراج الوهاج واذا اصبح غير ناسيا والصوم ثم نسي قبل الزوال ثم اكل فلا كفارة عليه كذا في

الكشف

الكشف الكبير والصحيح اذا افطر ثم مر من مرض لا يستطيع معه الصوم يسقط الكفارة  
عندنا كذا في الفتاوى وقاضي خان وهو الصحيح كذا في الظهيرية فالاصل عندنا انه اذا صار  
ببعض المرض على صفة لو كان عليه في اول اليوم يباح له الفطر يسقط عنه الكفارة كذا في  
فتاوى قاضي خان ولو استاك فظن ان ذلك فطره فاعلم متعود الكفارة عليه فلو اكل متعودا عليه الكفارة  
كذا في الحلاصة ولو اعتاد انسان فظن ان ذلك فطره فاعلم متعود الكفارة عليه فلو اكل متعودا عليه الكفارة  
وان استغنى فقيرا او قاتل حديثا كذا في الهداية وفيه قال عامة القائلين كذا في الفتاوى  
قاضي خان ولو افطر المرأة متعدة ثم حاضت او حاضت يوما ذلك قضت وكفارة  
عليها وكذا الواطئة ثم اغني عليه كذا في حبيط الرحبي ولو جرح نفسه حتى صار جاللا  
يقدر على الصوم قبل ان يسقط الكفارة وهو الصحيح كذا في الظهيرية ولو جاع  
بهية او ميتة فظن ان ذلك فطره فاعلم متعود الكفارة عليه ان كان غائما وان كان  
جاهلا فعليه القضاء والكفارة وكذا الواطئة اصعب في ذمه او سلكه فذا تلبسوا ولم  
يقبضوا من بيده ثم اكل بعد ذلك متعودا ولو نظر الى محاسن المرأة فظن ان ذلك فطره فاعلم  
بعد ذلك متعودا في موكالاته كذا في الحلاصة وان اكل ميتة قد تددت فسد صومه ولا  
كفارة فان لم تكن قد دوت فعليه القضاء والكفارة كذا في فتاوى قاضي خان ولو ان  
رجلا قدم لينقل في نار رمضان فاستسقى رجلا فسقاه فشرقه ثم غف عنه قال الشيخ  
الامام طهري الدين يجب عليه الكفارة اذا جاع امراته نظرا في امره متعودا ثم اكرهه  
السلطان في ظاهر الرواية الاصول لا يسقط الكفارة هكذا في الظهيرية والله اعلم  
**الباب الثاني في الاعذار التي يباح الافطار من** التسو الذي يباح الفطر  
وهو ليس بمقدور على الصيام الذي انشأ التسو لينة كذا في الغياثية فلو سافر نارا لا يباح له الفطر  
في ذلك اليوم وان افطر لكفارة عليه خلاف ما لو افطر ثم سافر كذا في حبيط الرحبي ولو اكل في  
اول النهار متعودا ثم اكرهه السلطان على التسو يسقط عنه الكفارة في ظاهر الرواية ولو  
سافر باختياره لا يسقط عنه تقا في الروايات كذا في الحلاصة ولو سافر في شهر  
رمضان ثم رجع الى اهله ليجلس في نسيه فكل بمنزلة من خرج القياس ان يجب عليه الكفارة  
لا انه رفض شربه قال الفقهاء فيه ما خذ كذا في الغياثية **ومما** المرض المريع اذا خاف على  
نفسه التلف او ذهاب عضو فطره باجماع وان خاف زيادة العلة وامتناده فكذلك  
عندنا فعليه القضاء اذا افطر كذا في الحبيط ثم معرفة كذا في اجزاء المريض والاحتياط في  
الوم بل هو عليه ظن من امارة او مخربة او باخبار طبيب مسلم غير ظاهر العسق كذا في فتح  
القدير والصحيح الذي عني ان يرض بالصوم فهو كالمريض هكذا في التبيين ولو كان نوبة للمريض  
فكل قبل ان يظهر المرض لا بأس به كذا في فتح القدير ومن كان له حبي عيب فلما كان اليوم المعتاد  
افطر على نومه ان الحري به وده وخيمته فاعلم كذا في الكفارة كذا في الحلاصة **ومما**  
حبل المرأة وارضاء اي ميل والمرض اذا خاف على نفسه او ولدها افطره وقضت ولا  
كفارة عليه كذا في الحلاصة **ومما** الحبيض والنفاس اذا حاضت المرأة او نفست هـ  
افطر كذا في الهداية المرأة اذا افطرت في يوم الحيض ثم انزلت في يومه ذلك لا يظهر  
عليها الكفارة كذا في الظهيرية ولو طهرت ليل الصائم الفدان كان اياها حبيضا عترة هـ  
وان كانت دونه فان ادركت من الليل فقد ارا الفصل وزيادة ساقطة لطيفة الصوم هـ



وان طلع النور فلما فارق الغسل انقضى لان مدة الاعتكاد من حيلة الحبيب فكانت  
أيامه دون العشرة كذا في محيط السرخسي **ومنع** العطش والجوع كذا اذا خيف من  
الضلال او نقصان العقل كالأمة اذا صنعت من القل وخشيت الضلال بالصوم وكذا  
الذي ذهب به موكل السلطان الى العارضة في الأيام الحارة اذا خشي الضلال او نقصان  
العقل كذا في فتح القدير **ومنع** كبر السن فالشيخ الغاي الذي لا يتدبر على الصيام  
يمنع ويمنع لكل يوم مسكين كما يطعم في الكسرة كذا في الهداية والعجز مثل كذا في  
السراج الوهاج وهو الذي كل يوم في نقص اليه ان يكون كذا في البحر الرائق ثم انقضى اعطى  
العذبة في اول رمضان مرة وان شاء اخرها الى اخره كذا في النهر النابت ولو قدر على الصيام  
نحو ما قوي بطل حكم العدا الذي فداه حتى يجب عليه الصوم هكذا في النهاية ولو كان  
صوم يوم كفاية اليمن او صوم كفارة القتل فخرج عنه وصار شيعي فانيا فاذا كان  
يطعم منه لم يجز ولا اصل فيه ان كل صوم اذا كان اصلا بنفسه ولم يكن بدلا عن غيره  
كان الاطعام بدلا عنه اذا وقع التماس عن الصوم وكل صوم كان بدلا عن غيره ولم يكن  
اصلا بنفسه لم يجز الاطعام عنه وان وقع التماس عن الصوم ككفاية اليمن لانه بدلا  
عن غيره فلا يجز الاطعام عنه وامان كفارة الظلم وكفارة الاضرار في شهر رمضان  
لا يخرج عن الاعتاق لغفوة وعجز عن الصوم ككبر سنه ان يطعم مسكينا ان هذا اذا  
بدل عن الصيام بالنصر كذا في شرح الطحاوي ولو كانت صوم رمضان بقدر المرض او السفر  
واستدام المرض والسفر حتى مات لا قضاء عليه لكنه ان اوجبه بان يطعم عنه حتى وصية  
وان لم يجز عليه ويمنع عنه من ثلث ماله فان لم يرض او قدم المسافر وادرك من الوقت  
بقدر ما فاته فيلزمه قضاء جميع ما ادرك فان لم يصح حتى ادرك الموت فعليه ان يوم في العذبة  
كذا في المد ايع ويمنع عنه وليه لكل يوم مسكين نصف صاع من ثمر او صاعا من تمر او  
صاعا من شعير كذا في الهداية فان لم يرض وتبرع عنه الورثة جاز ولا يلزم من غير ايحاء  
كذا في فتاوي قاضي خان ولا يصوم عنه الولي كذا في الشهاب فان صح المريض او اقام المسافر  
ثم ما نال منها القضا بقدر الصحة والاقامة وهذا اقوال جميعا من غير خلاف هذا هو  
الصحيح كذا في السراج الوهاج وان حله رمضان الثاني ولم يقض الاول قدم الا في القضا  
كذا في النهر النابت وذكر الرازي عن اصحاب ان الاضطرار بغير عذر في صوم التطوع لا يجز هكذا  
في الكافي وهذا الاصح كذا في محيط السرخسي وهو ظاهر الرواية هكذا في النهر النابت والخصيافة  
في الروي عن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله هذا وهو الاظهر هكذا في الكافي فالواو الصحيح من  
المذهب انه ان كان صاحب الدعوة من يرضى بغيره ولا يتكفي بترك الاضطرار لا يطرده  
وان كان يعلم انه يتكفي بترك الاضطرار فيقضي في الاضطرار لا يطرده الا في الحلو ان  
احسن ما قيل في هذا الباب انه ان كان يشق من نفسه بالقضا فيطره في الاضطرار  
اخيه المسلم وان كان لا يشق من نفسه القضا لا يطره وان كان في ترك الاضطرار في المسلم  
وهذا اذا كان الاضطرار قبل الزوال فاما بعده فلا يطره الا اذا كان في ترك الاضطرار عتوق  
الوالدين كذا في المحيط ونكون عذرا في حق المضيف والمضيف هكذا في شرح النفاية  
الخصيافة ليست بقدر الصوم الواجب هكذا في النهاية المحبون اذا فارق بعض الشهر  
يلزمه قضاء ما مضى وان استوفى حوزة كل الشهر لم يقض ولا يظهر الرواية لم يفصل بين

المحبون الطاري على البلوغ والمقارن كذا في محيط السرخسي ولو افاق بعد الزوال بن البر  
الاخير من شهر رمضان لا يلزمه القضا هو الصحيح كذا في الكفاية والنهاية ولو لم يقض عليه  
رمضان كله قضاه وهذا باجماع كذا في مواجع الدراية اعني عليه اوجب بعد ما غربت  
الشمس ويحق كذا في ما لم يقض يوم قبله الديلة ٢ انه ان كان يعلم انه توفي الصوم فظهره  
وان لم يعلم فظهره حال النية والقول بظاهر الحال واحد حتى لو كان مسافرا او متعذرا بعذر  
الغربة رمضان قضاه ٢ ان ظاهر حاله لم يدل على النية ولم ينعكس اليه الزاهد في الفاري  
اذا علم انه يقابل العذر ويترخصان قضاه ٢ ان ظاهر حاله لم يدل على النية ولم ينعكس اليه الزاهد  
وهو بخلاف الضعف فالان يطره كذا في محيط السرخسي فان لم يتحقق القتل فلا كفارة عليه  
ان في التوقل جيتاح الي تقديم الاضطرار ليتقوى ولا كذا كذا في صا هكذا في الظهيرية والمقطعات  
المحترف المحتاج الي تقبلة علم انه لو استقل بعرفته لمحقه حر ربيع للغير عزم عليه الغطر  
فتل ان يمرض كذا في الفتية **الباب السادس** في النذر الاصل ان النذر لا يصح ٢  
مبني وطا حدها ان يكون الواجب من جنسه شرعا فلهذا لم يصح النذر بعبادة المريض  
وان لم يكن ان يكون مقصودا او سبيلة فلم يصح النذر بالوضوء وسجدة التلاوة والثالثة  
ان لا يكون واجبا في الحال وفي شائي الحال فلم يصح بعبادة الظاهر وفيها من المفروضات  
هكذا في النهاية والراجح ان لا يكون المنذور عصىة بالعبادة ونفسه هكذا في البحر الرائق فاذا  
قال الله علي صوم يوم النحر افطره قضى وهذه النذر صحيحة لانه مشروع بنفسه هكذا في  
البحر الرائق فاذا قال الله علي صوم يوم النحر مني لغیره وهو ترك احابيه فتعوى الله تعالى  
وان صام عليه يخرج عن العهدة هكذا في الهداية والبدن من شرط اخر وهو ان لا يكون  
مستحيل الكون فيلزم فلو نذر صوم امس لم يصح نذره كذا في البحر الرائق ولو قال له علي  
ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان بعد ما اكل او بعد ما حاضت لا يجز  
شيء بقول محمد كذا في فتاوي قاضي خان وهو المختار كذا في السراج الوهاج وان قدم بعد الزوال  
لا يلزمه شيء بقول محمد ولا رواية فيه عن غيره كذا في الخلاصة ولو قال له علي ان اصوم  
اليوم يقدم فيه فلان فقدم ليل لا يلزمه شيء ولو قدم قبل الزوال ولم ياكل صام كذا في محيط  
السرخسي ولو قال له علي صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان ابد فقدم فلان يوم قد اكل فيه لم  
يلزمه صوم ذلك اليوم ويلزمه صوم كل يوم مشله فيما يستقبل كذا في السراج الوهاج وهكذا  
في المحيط وان حقل على نفسه ان يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان وحقل على نفسه ان  
يصوم اليوم الذي يقا في فيه فلا بد ان ابد فقدم في فلان في اليوم الذي يقدم فيه فلان فعليه  
صوم ذلك اليوم وحده ابد الا في شيء عليه غير ذلك كذا في المحيط اذا قال له علي ان اصوم يوما  
فانه يلزمه صوم يوم وتعيين الا اذا ابد وهو على التراخي باجماع ولو قال له علي صوم نصف  
يوم لا يصح ولو قال له علي ان اصوم يومين او ثلاثة او عشرة لزمه ذلك ويعين وقتا يودي  
بغيره فان شافرق وان شاء تابع ٢ ان ينوبه الشباح بعد النذر فينبذ يلزمه متابع  
فان توفي فيه النية وافطره فيها وحاضت المرأة في مدة الصوم استأنفت واستأنفت  
كذا في السراج الوهاج ولو اوجب على نفسه متفرقا فصام متتابعا اجزاء كذا في فتاوي  
قاضي خان ولو قال له علي ان اصوم عشرة ايام متتابعات فصام خمسة عشر يوما







ففي موضع صلاتها من بيتها اذا اعتكفت فيه كذا اية التبيين ولو لم يكن في بيته مسجد تجل  
توضعا منه مسجد اعتكف فيه كذا اية التبيين ومنها الصوم وهو شرط الواجب منه  
رواية واحدة وظاهر الرواية يتبين اية حبيفة وهو قولها الصوم ليس بشرط في النطق  
وليس الاية تقيد بغير الظاهر حتى لو دخل المسجد ونوى الاعتكاف الى ان يخرج منه صح  
هكذا اية التبيين ولو نذر اعتكاف ليلة او يوم قد اكل فيه لم يصح ولو قال لله علي ان  
اعتكف شهر بغير صوم فعليه ان يعتكف ويصوم كذا اية الظهيرة ويشترط وجود  
ذات الصوم لا الصوم بجهة الاعتكاف حتى ان نذر نذر اعتكاف في رمضان صح نذره  
كذا اية التبيين فان كان رمضان ولم يعتكف كان عليه ان يقضي اعتكاف شهر اخر متابعا  
وتصوم فيه هكذا اية المحيط وان لم يعتكف حتى دخل رمضان اخر فاعتكف فيه لم يجزه  
لان الصوم صار دينا بغيره لما فات عن وقته وصار مقصودا بنفسه والمقصود  
لا يتلوه بغيره حتى لو نذر اعتكاف شهر ثم اعتكف رمضان لم يجزه ولو افاطر وقضى صوم  
الشهر مع الاعتكاف اجزاء لان القضاء مثل الاذ اهكذا اية محيط السرخسي والى خلاصة اذ  
اصبح الرجل صائما مستطوعا ثم قال في بعض النسخ انه عليه ان يعتكف هذا اليوم فلا  
اعتكاف ينافي من قول اية حبيفة لان الاعتكاف الواجب لا يصح الا بالصوم والصوم  
في اول اليوم انفق فظوعا فلا يمكن جعله واجبا بعد ذلك كذا اية المحيط ومنها هـ  
الاسلام والعقل والطهارة عن الحنابة والحيف والنفا من لان الكافر ليس من اهل  
العبادة والمحنون ليس من اهل النية والجنب والى ايضا والنفسا ممنوعون عن  
المسجد واما البلوغ فليس بشرط لصحة الاعتكاف فيصح من الصبي العاقل ولا يشترط  
الذكورة والحرية فيصح من المرأة والعبد باذن المولى والزواج ان كان لا زوج كذا اية البداية  
فان اذن لا الزوج بالاعتكاف لم يكن له ان يجتمع بعد ذلك وان صوم الايام تسعة هـ  
والمولى اذا منع المملوك بعد الاذن صح تسعة ويكون ميسرا في ذلك ولما كان ان يعتكف  
بقدر ان المولى وليس للمولى ان يمنع كذا اية فتاوى قاضي خان وان نذرت المرأة بالاعتكاف  
فلا زوج ان يجتمع عن ذلك وكذلك العبد والامة اذا نذرا به فله المولى ان يمنع كذا اية المحيط  
فاذا اعتق فعليه القضاء واما بان نذر فصح كذا اية فتاوى القدير وذكر في المنتقى ولو  
اذن لغير الاعتكاف شهر افا رادت ان تعتكف متتابعا فللزواج ان يثامها بالتفريق هـ  
ولو اذن لغير اعتكاف شهر فعليه فاعتكف فيه متتابعا ليس له ان يمنعه كذا اية المحيط  
السرخسي واما ادايد فان لا ينكح الاخير وان يلزم بالاعتكاف في عشر من رمضان وان يختار  
افضل المسجدين كالمسجد الحرام والمسجد الجامع كذا اية السراج الوهاج وبلازم الثلاثة  
والحديث والعلم وتدرسيم قسيرا بنسب النبي صلى الله عليه وسلم والاتباع عليه السلام واحدا  
الصالحين وكنانة امور الدين كذا اية فتاوى القدير ولا بأس ان يتحدث ما لا اثم فيه كذا اية شرح  
الطحاوي واما ما سئل فيه فظاهره فان فيه تسليم المعتكف كلبية العبادة الله تعالى وطلب  
الزلفي وتبويد النفس من شغل الدنيا التي هي مانعة عما يستوجب العبادة من التزويج  
واستزاق المعتكف اوقاته في الصلاة وما هو حقيقة او حكم لا المقصد الاصل من  
شرعية انتظار الصلاة بالجماعة وتسهيل المعتكف نفسه من لا يحضر الله ما  
امرهم ويغفلون ما يوترون ولا الذين يسجون الليل والنهار في نوم لا ينامون ومنها

اشراط الصوم بجهة حقه والصائم صيف الله تعالى هكذا اية النهاية واما مفيدة انه  
قبلا الخروج من المسجد فلا يجزى المعتكف من معتكفه ليلا او نهارا لا يعتد وان خرج من غير  
عذر ساقطة فسد اعتكافه في قول اية حبيفة كذا اية المحيط سواء كان الخروج قامة او  
نكسها هكذا اية فتاوى قاضي خان ولا يخرج المرأة من مسجد بيتها الى المنزل هكذا اية  
محيط السرخسي ولو كانت المرأة معتكفة في المسجد فطلعت لانا ان ترجع الى بيتها وتتي  
عيا اعتكافا كذا اية التبيين ومن الامة اراخرج للمقاييد والبول واذا اء الجمعة فاذا  
خرج للموت او غايط لا بأس بان يدخل بيته ويرجع الى المسجد كما فرغ من الوضوء ولو  
مكث في بيته فسد اعتكافه وان كان ساعته عند اية حبيفة راحة الله كذا اية المحيط  
ولو كان يقرب المسجد بيت صديق لم يلزم قضاء الحاجة فيه وان كان في بيت قريب  
وبعيد قال بقوله لا يجوز ان يخرج الى البعيد فان مكث بكل اعتكافه كذا اية السراج هـ  
الوهاج وان كان خرج لحاجة الانسان له ان يجلس على التواء كذا اية النهاية وهكذا اية  
العبادة واما الاكل والشرب والنوم فيكون بجهة معتكفه لانه يمكن قضاء هذه الحاجة  
في المسجد فلا ضرورة في الخروج كذا اية الهداية ويجزى الجمعة حين نزول الشمس ان كان  
معتكفا قريبا من الجامع بحيث لو استظر زوال الشمس لا يثبته الخطية والجمعة واهـ  
كان بحيث يفوته لينتظر زوال الشمس لكنه يخرج في وقت يمكن ان ياتي الجامع فيصلي اربع  
ركعات قبل الاذان عند المنبر بعد الجمعة يمكث بقدر ما يصلي اربع ركعات او سبعا  
على حسب احتياهم في سنة الجمعة كذا اية الكافي فان مكث يوما وليلة او اسبعا  
اعتكافه لا يفسده ويكره كذا اية السراج الوهاج فان خرج من المسجد بعد رداءه  
انقضى المسجد او اخرج فمكثا فدخل مسجدا اخر من ساعته لم يفسد اعتكافه فصح  
هكذا اية البداية وكذا الخاف على نفسه او على غيره كذا اية التبيين ولو خرج ليراد  
على طهارة العزيم ساعته فسد اعتكافه عند اية حبيفة وعند هـ الا يفسد ولا  
الامام السرخسي قولها ايمر على المسلمين هكذا اية الخلاصة ولا يخرج لعبادة الرضيع  
هكذا اية السراج الوهاج ولو خرج لحاجة يفسد اعتكافه وكذا الصلوات ولو تعينت عليه  
الواجب او الفريضة او المبرق او المبرق اذا كان الصغير قاتا او اداء الشهادة هكذا اية التبيين  
وكذا اذا خرج ساعته بعد الزمان فسد اعتكافه هكذا اية الظهيرة ولو شرط وقت النذر  
والالتزام ان يخرج الى عبادة المريد صلاة الكسرة وكذا حضور مجلس العلم يجوز لذلك  
كذا اية التناظر خاتمة باقلا عن الحجة ولو سجد الميمنة لم يفسد اعتكافه بلا خلاف وان  
كان باب الميمنة خارج المسجد كذا اية البداية والمودن وغيره فيه سواء هو الصبي وكذا  
باب الخلاصة وفتاوى قاضي خان ولا بأس ان يخرج راسه الى بعض اهل بيته ليعلم كذا  
اية التناظر خاتمة باقلا عن الحجة ولو سجد الميمنة لم يفسد اعتكافه بلا خلاف وان  
وفي رواية في ظاهرها رواية وفي الحقيقة لا بأس فيه بان يعيد الرضيع وشيهد الكسرة كذا  
اية شرح النفاية للشيخ ابي المكارم وصلى الجماعة ودوا عليه في المعتكف الجماعة ودوا  
على المبرقة والتفصيل والمسا والمطابقة والجماعة فيها ذون الزيادة والليل والنهار في  
ذلك سواء والجماعة ما جاز ان يفسد الاعتكاف انزل او لم ينزل وما  
سواء يفسد اذا انزل وان لم ينزل لا يفسد هكذا اية البداية ولا يثبته بالتفكير والنظر



لا يفسد اعتكافه كذا في التبيين وكذا الواضح كذا في فتح القدير ثم ان امكنه الاعتكاف  
في المسجد من غير ان يتلو المسجد فلا بأس به والا فتخرج وتفصل ويعود الى المسجد  
ولو قضا في المسجد اثناء نومه على هذا المقتضى كذا في البدائع وفتاوى قاضي خان ~  
ومنها الامعاء والجنون نفس الامعاء والجنون لا يفسد الاعتكاف حتى لا يقطع الشايع  
وان اغمى عليه ايا ما اوصاه لم يفسد اعتكافه وعليه اذا برى ان يقتل فان  
نظا ول الجنون وبقي سجين ثم افاق يجب عليه ان يقضي هكذا في البدائع وان صار معتوها  
ثم افاق بعد سجنه يجب عليه القضاء كذا في فتاوى قاضي خان واما محظوراتها فثلاثة الصمت  
الذي يعتقه عباده فانه يكره هكذا في التبيين واما اذا لم يعتقه قرينة فلا يكره كذا في  
البحر الرائق واما الصمت عن معاصي اللسان فمن اعظم العبادات كذا في الجوهرية النيرة ولا  
يفسد الاعتكاف سبب ولا جرح كذا في الخلاصة اذا اكل المعتكف لها انا سببا لا يفسد لان  
حرمة الاكل لاجل الصوم لاجل الاعتكاف كذا في النهاية والاصل ان ما كان من محظورات  
الاعتكاف وهو ما منع عنه لاجله لا لاجل الصوم لا يتخلل فيه العمد والسهو والنهار والليل  
كالجماع والخروج وما كان من محظورات الصوم وهو ما منع عنه لاجل الصوم يتخلل فيه  
العمد والسهو والنهار والليل كالاكل والشرب كذا في البدائع ولا بأس للمعتكف ان يبيع ويشترى  
الطعام وما لا يفسد وما اذا اراد ان يتخذ متجرا فيكره له ذلك هكذا في فتاوى قاضي خان ~  
والذخيرة وهو المجمع هكذا في التبيين ويجوز للمعتكف ان يتزوج ويراجع كذا في الجوهرية  
النيرة ويلبس المعتكف ويتطيب ويدهن دسه كذا في الخلاصة واذا سكر المعتكف ليلا لم  
يفسد اعتكافه لانه تناول محظور الدين لا محظور الاعتكاف كالواحد الى مال الغير كذا في فتاوى قاضي  
خان واذا افسد الاعتكاف الواجب وجب قضاءه فان كان اعتكاف شهر يمينه اذا افطر  
يوما يقضي ذلك اليوم وان كان اعتكاف شهر غير عينه يلزمه الاستسقاء سواء انسده  
بصفة من غير عذر كالخروج والجماع والاكل في النهار وغيره كما اذا مرض فاحتاج الى الخروج او غير  
صفه كالجنون والجنون والاعما الطويل كذا في فتح القدير وما يقتل بذلك مسايلا اذا اراد اليان  
الاعتكاف على نفسه ينبغي ان يكره لانه لا يكره لاجبائه النية بالقلب ذكره شمس الائمة كذا  
في النهاية وهكذا في الخلاصة وههنا اصلان احدهما انه اذا ذكر الايام بلفظ الجمع او التثنية  
يتناول ما بارا بها من الليالي وكذا الليالي يتناول ما بارا بها من الايام كذا في فتاوى قاضي خان  
اعتكاف ثلاثة ايام او اكثر او يومين او ثلاث ليال او اكثر او لياليتين لزمه الايام بلياليها  
والليالي بلياليها ان لم يكن له نية فان نوى بالايام الايام خاصة وبالليالي الليالي خاصة  
صحبت نيته ويلزمه في الايام اعتكاف الايام دون الليالي ولا شيء عليه في الليالي هكذا في البدائع  
ولو نذر اعتكاف يوم لم يدخل الليل هكذا في فتح القدير وثانيها انه متى لم يدخل في وجوب اعتكافه  
الليل جاز له التقريظ ومتى دخل الليل والنهار فانه يلزمه مثلهما هكذا في البدائع فلو نذر اعتكاف  
شهر يمينه او غير عينه او ثلاثين يوما لزمه متتابعاً ومتى شاء ان لم يمين الشهر كذا في الخلاصة  
نظهيرية وبقي حلة اعتكافه الليل والنهار فانه يلزمه من الليل لان الاصل ان كل ليلة تتبع اليوم  
الذي بعدها كذا في التلخيص فلو قال الله علي ان اعتكف يومين يدخل الشهر قبل غروب الشمس ويترك  
تلك الليلة ويومها والليالي السابعة ويومها ويخرج بعد غروب الشمس وكذا في الايام النيرة يدخل  
قبل غروب الشمس هكذا في فتاوى قاضي خان ولو نذر اعتكاف يوم العيد قضاءه وقت اخر

وعليه

وعليه كفارة التمين ان نوى التمين فلو اعتكف بينه لجزاءه واساءه كذا في الخلاصة ولو اعتكف الرجل  
من غير ان يوجب بحال نفسه ثم خرج من المسجد لاشي عليه كذا في الظهيرية ولو نذر اعتكاف يوم  
او شهر معين فاعتكف قبله او نذر الاعتكاف في المسجد الحرام فاعتكف في غيره فانه يجوز كذا في البحر  
الرائق ولو نذر اعتكاف شهر معين لم يصح نذره هكذا في البحر الرائق في باب النذر بالصوم ولو  
نذر اعتكاف شهر ثم اراد ان يترك الصوم لم يلزمه شي كذا في محيط السرخسي ولو نذر اعتكاف شهر فحلت  
اطعمه لكل يوم نصف صاع من بر او صاعا من تمر او شعير او اوصي كذا في السراجية ويجب عليه  
ان يوصي هكذا في البدائع وان لم يوصي واجازت الورثة جاز ذلك ولو نذر اعتكاف شهر وهو  
مريض فلم يبرأ حتى مات لاشي عليه وان صح يوما ثم مات اطعمه عنه من جميع الشهر كذا في السراجية  
المترقات رجل انظر في شهر رمضان ستة تسعين وخمسة فصار شهرين في القضاء من  
الشهر الذي عليه ويؤمر ان يرضى ان ستة احدى وتسعين وخمسة يرضى ان شهرين في القضاء من  
ذلك لا يجزيه كذا في الظهيرية في باب النية وهكذا في فتاوى قاضي خان ولو اسلم الكافر في الحرب  
وعلم بوجوب الصوم بعد رمضان لا قضاء عليه ولو علم في خلافه فالظاهر انه والمجنون فيه سواء  
كذا في الفتاوى وان اسلم في دار الاسلام فعليه قضاء ما معنى علم بذلك او لم يعلم كذا في فتاوى قاضي  
خان في فصل روية الهلال ولو اسلم قبل الزوال ولم ياكل فصام نظوعا في ظاهر الرواية لا يصح  
صومه لعدم الاهلية في اول النهار والصوم لا يتجزى كذا في محيط السرخسي في باب من يلزمه  
الامساك وان بلغ الصبي قبل الزوال والاكل ونوى النطوع كان منظر عايج الصحيح هكذا في الجوهرية  
النيرة والسراج الوهاج قال الرازي يومر الصبي اذا اطاعة وذكر ابو جعفر اختلاف مساج  
لمح فيه والمصحح انه يومر وهذا ان لم يصبر للصوم ببذنه فان اصر لا يومر به واذا اصر لم يصح  
لا قضا عليه وسيل ابو جعفر ان يضرب ابن عشرين على الصوم قال اختلاف فيه والصحيح  
انه بمنزلة الصلاة هكذا في الزاوي كل من كان له عذر في صوم رمضان في اول النهار ما منع  
من الوجوب او مبيح للطرف لم يزل عذره وصار بحال لو كان عليه من اول النهار الوجوب عليه  
الصوم كالصبي اذا بلغ في بعض النهار واسلم الكافر وفاق المجنون وطهرت الحائض وقدم المسافر  
مع قيام الاهلية يجب عليه امساك بقية اليوم وكذا من وجب عليه الصوم في اول النهار لوجود  
سبب الوجوب والاهلية ثم تغرب عليه المضي فيه بان افطر متعمدا واصبح يوم المشك موقفا  
ثم يتبين انه من رمضان او شجر على ظن ان الشهر لم يبلغ ثم يتبين انه طالع فانه يجب عليه  
الامساك في بقية اليوم بنسبتها بالصائمين كذا في البدائع في فصل حكم الصوم الوقت وكذا الذي  
اكل وهو يري ان الشمس قد غابت فظهر انها لم تغرب وكذا من افطر خطا او مكرها هكذا  
في الخلاصة وقيل الامساك مستحب لا واجب والصحيح الوجوب كذا في فتح القدير واجمعوا  
على انه لا يجب المنسبة بالصيام على الحائض والنفساء والمرضى والمسافر كذا في الخلاصة وهل  
تاكل الحائض سرا او جهرا قيل سرا وقيل سرا وجهرا والمسافر والمرضى الاكل جهرا ورواية واحدة  
كذا في السراج الوهاج ومن دخل في صوم المنظر ثم فسده قضاءه كذا في البدائع سرا حصل  
المسا د بصفة او غير صفة حتى اذا حاصت الصيام في المنظر ع يجب القضاء في اصح الروايتين  
كذا في النهاية اختلف اصحابنا في الصوم المظنون اذا افسده بان شرع في صومه او صلاة بما على انه  
عليه ثم يتبين انه ليس عليه فا فطر متعمدا قال اصحابه ان لا قضاء عليه لكن  
الافضل ان يضي فيه وعلى هذا الخلاف اذا شرع في صومه فكفارة ثم السيرة خلاله فا فطر



منفردا في السرايع اذ ان في صوم القضا بعد طلوع الفجر ولم يصح عن القضاء هل يصح  
عن المنظر قال الامام الشافعي انه يصح وان افطر لم يفسد الصوم في الخلاصة وما لم ينو  
رمضان كله صوما ولا فطره فعليه قضاءه كذا في البداية ولا كفارة بافساد الصوم غير رمضان  
كذا في التلخيص كذا في الفطر وكذا في الظهار واحد وفي عتق رقبة مومنة او كفاية فان لم يفذر  
على العتق فعليه صيام شهرين متتابعين وان لم يستطع فعليه اطعام ستين مسكينا  
كل مسكين صاعا من تمر او شعير او نصف صاع وحبطة واما يعتبر حال المكفر في جميع الكفارات  
وقت الاداء او وقت وجودها فان كان وقت الاداء معسر لا يجزيه الصيام وان كان موسرا  
وقت الوجوب كذا في الخلاصة ولو جامع سررا في ايام رمضان واحد لم يكفر كذا في كفاية  
واحد ولو جامع وكفر ثم جاء مع عليه كفارة اخرى كذا في فتح القدير ولو افطر في يوم فافطر  
ثم افطر في اليوم الثاني فاعتق ثم افطر في اليوم الثالث فاعتق ثم استحق الرقبة الاولى  
فلا يخفى عليه وكذا لو استحق الثانية ولو استحق الثالثة فعليه اعتاق رقبة واحدة لان  
ما تقدم لا يجزي عما تاخر ولو استحق الثانية ايضا فعليه اعتاق رقبة واحدة لليوم الثالث  
ولو جامع في رمضان بين ولم يكفر في الاول فعليه لكل جمع كفارة في الظاهر كذا في السرايع اذ اوجب  
اللقا في السلطان وهو موسر بما له الحلال وليس عليه نفقة لاحد يفتي باعتاق الرقبة كذا  
في البحر الرائق شهر رمضان اذ اجاب يوم الخميس ويوم عرفة جاء يوم الخميس ايضا كان ذلك اليوم  
يوم عرفة لا يوم الاصح لا يجوز التضحية في هذا اليوم اعتمادا على قوله صلى الله عليه وسلم يوم  
تكرم يوم صومكم لانه يحتمل انه اذ به ذلك العام دون الابد كذا في فتاوى قاضي خان  
في فضل روية الهلال اعلم ان الصيامات اللازمة فريضة ثلاثة عشر سبعة منها يجب  
فيه التتابع وهي رمضان والتمر الحري وصوم اليامين الميعين وستة لا يجب فيها التتابع  
وهي قضاء رمضان وصوم النفقة وصوم كفارة الخلق وصوم جزاء الصيد وصوم  
النذر المطلق وصوم اليامين بان قال والده لاصوم من شهر كذا في البحر الرائق ثم ادا  
كالا يجزى في قضاء رمضان فالتابعة مستحبة مسطرة الى استقاطه عن ذمته كذا في  
السراج الوهاج اعلم ان ليلة القدر يستحب طلبها وهي افضل ليالي السنة هكذا في راج  
البداية وعن ابي حنيفة انها في رمضان ولا تدري اين ليلة هي وقد تقدم وتناحر  
وعندها كذلك الا انها متعينة لا تتقدم ولا تناحر هكذا نقل عنهم في المنظومة وروجه  
كذا في فتح القدير في باب الاعتكاف حتى لو قال لعبد انت حر ليلة القدر فان قال قيل  
وهو لم رمضان عتق اذ انتقل الشهر وان قال بعد من ليلة منه لم يفتق حتى يسلم  
رمضان من العام القابل عند مجاوزتها كانت في الشهر الماضي في الليلة الاولى وفي الشهر  
الاي في الليلة الاخيرة وعندها اذا مضى ليلة منه عتق كذا في الكافي في مسلكي الجار قوال  
ابي حنيفة راجع كذا في معراج البداية وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي والنداء الذي  
يقع من اكثر العوام بان ياتي الى قبر بعض الصالحين ويرفع ستاره قايل يا سيدي فلان ان  
فصيت حاجتي ولك مني الذنب مثلا كذا باطل اجماعا نعم لو قال يا الله نذرت لك ان  
ستقبت مريضا او مريضا او مريضا ان اطعم الفقرا والذين يبواب السيدة نفيسة او نحوها واشترى  
حصيرا المسجد او زينا لورثها او دراهم لمن يقف ببيتها يرها بما يكون فيه تقع

الفقرا

الفقرا والفقرا لله وذكر الشيخ انما هو محل لصرف النذر مستحبة يجوز ان لا يحصل منه  
الا الى الفقرا الا الى ذي علم لعلمه ولا يخفى الشيخ الا ان يكون واحدا من الفقرا واذا عرفت  
هذا فليجوز من الدراهم ونحوها وبقيت في صرايح الاوليا بقدر ما يلزم نحرهم بالاجماع  
سالم بقصد وبصرفها الفقرا الاحياء قولوا ولا ولا وقد ثبت في النذر كذا في البحر  
الرائق والبحر الرائق كره مجاهد ان يقال جاء رمضان وذو حبيب وقال لا ادري لعل  
رمضان اسم من اسماء الله تعالى ولكنه يقال جاء شهر رمضان وقد قيل بانه يكره  
فان محمد بن عبد الله بن محمد بن قنبر قال لا يكره كذا في محيط السرخسي **كتاب**  
**المناسل** وفيه سبعة عشر بابا **الباب الاول** في تفسير الحج وفريضة وسرايعه وان كان  
وواجباته وسننه وادابه ومخطلاته اما تفسيره فهو انه عبارة عن الاعمال المحصورة  
والوقوف في رفته بحر ما بينة الحج سابقا هكذا في فتح القدير اما فريضة فالحج فريضة محكمة  
ثبتت فريضتها بدلا من موطوعة حتى يكفر جاحدا وان لا يجب في العمر الامرة كذا في محيط  
السرخسي وهو فرض على الفور وهو الاصح فلا يباح له التأخير بعد الامكان الى العام  
الساكن كذا في حقايق المعتنق فاذا احره وادى بعد ذلك وقع اداؤه كذا في البحر الرائق وعند  
محمد بن حبيب على التراخي والتعجيل افضل كذا في الخلاصة والخلاف بينهما اذا كان غالب ظنه  
السلامة اما اذا كان غالب ظنه الموت اما بسبب الهرم او المرض يتصيق عليه الوجوب  
اجتماعا كذا في الجوهرية البيرة وشرة الخلاف تظهر في حق الماتر حتى يفسق وتروسماته  
عند من يقول على الفور ولو لم يجز في اخر عمره فليس عليه الاثر والاجماع ولو مات ولم يجز  
بالاجماع كذا في التبيين واما وقته فاشهر معلومت والاشهر المعلومات سؤال ودور  
العتق وعشر من ذي الحجة واذا عمل سبعا من اعمال الحج من طواف وسعي قبل اشهر الحج  
لا يجوز واذا عمل فيها يجوز كذا في الظهيرية واما سبب وجوبه فيها الاسلام حتى لو لم يكن  
ما به الاستنابة حال كونه ثم اسلم بعد ما اتفق لا يجب عليه شي بتلك الاستنابة  
بخلاف ما لو ملكه مسلما فلم يجز حتى اقتصر حيث يتقرر الحج في ذمته دينا عليه كذا في فتح  
القدير ولو لم يجز ثم ارتد ثم اسلم فزمته اخرى اذ الاستنابة كذا في السراجية ومنها العقل  
فلا يجب على المجنون وفي المعتوق خلاف كذا في البحر الرائق ومنها البلوغ فلا يجب على الصبي  
كذا في فتاوى قاضي خان ولو ان الصبي اذ اجب قبل البلوغ فلا يكون ذلك من حجة الاسلام  
ويكون تطوعا ولو احرم ثم بلغ قبل الوقوف بعرفة ان مضى على احرامه يكون تطوعا وان  
جود التلبية او استأنف الاحرام بعد الادراك ثم وقف بعرفة يكون من حجة الاسلام  
بالاجماع كذا في شرح الطحاوي وكذا المجنون الا ان كان الكافر اسلم قبل الوقوف بعرفة  
فجوز الاحرام كذا في السرايع ولو جاء والميتات بغير احرام ثم احتم بمكة واحرم من مكة  
اجزاه عن حجة الاسلام ولم يكن عليه المجاوزة الميتات بغير احرام شي كذا في فتاوى  
قاضي خان ومنها الحرية فلا يجب على عبد ولو مديرا او ام ولد او مكاتب او مضافا او ما دونها  
له في الحج ولو كان بمكة لعدم كذا في البحر الرائق ولو لم يجز قبل العتق مع الوالي لا يجزيه عن  
حجة الاسلام وعليه حجة الاسلام اذ اعتق ولو اعتق في الطريق قبل الاحرام واحرم وجب اجزاه  
عن حجة الاسلام ولو احرم قبل العتق ثم جدد الاحرام بعد العتق لا يجزيه ذلك عن  
حجة الاسلام كذا في فتاوى قاضي خان ومنها القدر على الزاد والراحلة بطريق الملك



والاجارة دون الاعارة والاباحة سواء كانت الاباحة من جهة من لاهته له عليه كالوالدين  
او من غيرهم كالاجانب كذا في السراج الوهاج ولو ذهب له مال لا يجب عليه قبوله سواء  
كان الراهب من معتبر منته كالاجانب او لا يعتبر كالابوين والولودين كذا في فتح القدير  
وتفسير ملك الزاد والراحلة ان يكون له مال فاضل عن حاجته وهو ما سوى مسكنه  
ولبسه وخدمه وانما بيتته قدر ما يبلغه الى مكة ذاهبا ورجعا وراكبا لا ما سوى  
ما ينقص به ديونه ويمسك نفقة عياله ومرة مسكنه ونحوها الى وقت انصرافه كذا في محيط  
الشرحى ويعتبر في نفقته ونفقة عياله الوسيط من غير تمييز ولا تفرقة كذا في التبيين  
والصالح ما يلزم نفقته كذا في البحر الرائق ولا يترك نفقته لما بعد اياه في ظاهر الرواية  
كذا في التبيين والراحلة تعتبر في حق كل انسان ما يبلغه من قدر على راس زائلة وامكنه  
السفر عليه وجب والا فان كان مترفا فلا بد ان يقدم على شق حمل ولا يثبت الاستطاعة  
بعقبة الاجير وهو ان يترك رجلان يعبران احدى القناتين في الركوب ليركب احدهما  
مرحلة او فرسخا ثم يركبه الاخر وكذا لو وجد ما يركبه به مرحلة ويمشي مرحلة لم يكن  
موسرا كذا في فتاوى قاضي خان وفي البيان يجب الحج على اهل مكة ومن حواها من كان  
بينه وبين مكة اقل من ثلاثة ايام اذا كان قادرا على المشي وان لم يقدر وعلى الراحلة  
ولكن لا بد ان يكون لهم من الطعام مقدارا ما يكفيهم وعيالا لهم بالمعروف الى عودهم كذا في السراج  
الوهاج الفقير اذا حج ما ياتى من ايسر الحاج عليه كذا في فتاوى قاضي خان اذا وجد ما يحج به وقد  
قصد التزوج يحج به ولا يتزوج لان الحج فريضة واجبا لله تعالى على عبده كذا في التبيين اذا كان  
له دار يسكنها وعبد يستخدمه ويتكفل ببليلها ومتاع يحتاج اليه لا يثبت به الاستطاعة  
وفي التبريد ان كان له دار لا يسكنها وعبد لا يستخدمه فعليه ان يبيعه ويحج بثمنها ان كان  
بثمنها وفادى الحج ولو كان له منزل به وان لم يكن له مسكن ولا شئ من ذلك وعنده دلاهم  
يلج بها الحج ويبلغ من مسكن وخادم وطعام ونفق فعليه الحج فان جعلها في غير الحج اثم كذا  
في الخلاصة وكذا من كان له ثياب لا يمتنعها كان عليه ان يبيع ويحج بثمنها ان كان بثمنها وفادى ولو  
كان له منزل يكفيه بعضه لا يلزمه بيع الفاضل لاجل الحج كذا في فتاوى قاضي خان اذا كان  
له منزل يسكنه او يمكنه ان يبيع ويشتري بثمنه منزلا او دون ذلك منه بالفضل لم يلزمه  
ذلك كذا في المحيط وان اخذ به فاضل كذا في الايضاح ولا يجب بيع مسكنه والاقتضاض  
على السكني بالاجارة اتفاقا كذا في البحر الرائق قالوا في كتب الفقه اذا كانت لفقيه وهو  
يحتاج الى استئجارها لا يثبت به الاستطاعة وان كانت لجاهل يثبت به الاستطاعة وان  
كانت كتب الطب والعلوم يثبت الاستطاعة سواء كان يحتاج الى استعمالها والمقربين  
او لا يحتاج كذا في المحيط قال بعض العلماء ان كان الرجل ناجرا ببيع التجارة فملك مالا  
مقدرا ما يرفع منه الزاد والراحلة لذهابه وايابه ونفقة اولاده وعياله من وقت  
خروجه الى وقت رجوعه وينبغي له بعد رجوعه راس مال التجارة التي كانت يتجر بها  
كان عليه الحج والا فلا وان كان محترفا يشترط لوجوب الحج ان يملك الزاد والراحلة  
ذهابا وايابا ونفقة عياله واولاده من وقت خروجه الى رجوعه وينبغي له  
الات حرفته وان كان صاحب صنعة ان كان له من الصنيع ما يربح مقدارا ما يكفي  
الزاد والراحلة ذاهبا ورجعا ونفقة عياله واولاده وينبغي له من الصنعة قدر ما يعيish

بغلة الباقي فيمنع من عليه الحج والا فلا وان كان حرا ثانيا اكل اهلكه لا يفي الزاد والراحلة  
ذهابا وايابا ونفقة عياله واولاده من خروجه الى رجوعه وينبغي له الات الحراثين  
من التجر ونحو ذلك كان عليه الحج والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان وفي العلم يكون الحج  
فريضة والعلم المذكور يثبت لمن في دار الاسلام بمجرّد الوجود فيها سواء علم بالفرصة  
او لم يعلم ولا فرق بين ذلك بين ان يكون مسلما على الاسلام او لا فيكون علما حاكما ولمن دخل  
بدا الحرب بخيار رجلين او رجل وامرأتين ولو مستورين او واحد عدل وعندهما  
لا يشترط العدالة والمبلوغ والحرية فيه كذا في البحر الرائق **ومن** سلامة البدن حتى  
ان المفقود والزمن والمفلوج ومقطوع الرجلين لا يجب عليهم حتى لا يجب عليهم الحج  
ان ملكوا الزاد والراحلة والا يصح للمريض وكذا لك الشيخ الذي لا يثبت عليه الراحلة  
وكذا لك كذا في فتح القدير وهذا اظهر المذهب عن ابي حنيفة وهو رواية عنه انه  
يجب عليهم فاذا حجوا اجزاهم ما دام الحج مستتراهم فان زاد فعليهم الاعادة بانفسهم  
وظاهرها في التحفة اختباره فانه اقتصر عليه وكذا في السراج وفي فتاوى المحقق في فتح القدير  
كذا في البحر الرائق والحق بهم المحبوس والخائف من سلطان الذي يمنع الناس من الخروج  
الى الحج وكذا لا يجب الحج عنهم كذا في الدرر الفاقي والامري اذا ملك الزاد والراحلة ان لم  
يجد قايما لا يلزمه الحج بنفسه في قولهم وهل يجب الحج بالمال فعدة ابو حنيفة  
لا يجب وعندهما يجب وان وجد قايما عنده ابي حنيفة رحمه الله لا يجب الحج بنفسه ومن  
صاحبه فيه روايتان كذا في فتاوى قاضي خان ولو ملك الزاد والراحلة وهو صحيح  
البدن ولم يحج حتى صار زمنه او مفلوجا لزمه الحج بالمال بلا خلاف كذا في المحيط  
ولو تكلف هو الحج بانفسهم سقط عنهم حتى لو كانوا بعد ذلك لا يجب الا اذا هلك اية فتحة  
القدير **ومن** امن الطريق قال ابو الليث ان كان الغالبية الطريق السلامة يجب  
وان كان خلاف ذلك لا يجب وعليه اعتمد كذا في التبيين قال الكرماني اذا كان الغالب  
في البحر السلامة من موضع جرت العادة بركوب يجب والا فلا وهو الصحيح وسيجوز وجوب  
والزاد والراحلة انما يراعى كذا في فتاوى القدير وكذا اذ جلة هكذا في فتاوى قاضي خان  
**ومن** الحرم للمرأة شاة كانت او عجوزة اذا كان بينها وبين مكة مسيرة ثلاثة ايام  
هكذا في المحيط وان كان اقل من ذلك يجب بغير حرم كذا في البدائع والحرم النجس ومن يجوز  
ملكها على الشايد بتراب او رضاء او مضاهم كذا في الخلاصة ويشترط ان يكون مائرا  
عنا فلا يباح حراما كان او عبدا كان او مسلما هكذا في فتاوى قاضي خان والمجوس اذا  
كان يفتقد اباحة من احقرها لا يباح حراما هكذا في محيط السرخسي والمراهق كالبالغ  
وعبد المرأة ليس بحرم لها كذا في الجوهر النيرة ولا عبدة للصبي الذي لا يحتمل والمجنون الذي  
لا يتبين كذا في محيط السرخسي ويجب عليها النفقة والراحلة في مالها بالمرحى بها وعند  
وجود الحرم كان عليها ان تحج بحج الاسلام وان لم ياذن لها زوجها ونحو السائلة لا يخرج بغير  
اذن الزوج وان لم يكن لها محرم لا يجب عليها ان تستزوج ليجوز كذا في فتاوى قاضي خان شدة  
تلكموا انما من الطريق وسلامة البدن على قول ابي حنيفة ووجود الحرم للمرأة شرط لوجوب  
الحج ام لا اذ اية تبعضهم جعلوها شرط الوجوب وتبعضهم شرط لاداء وهو الصحيح وثمة الخلاف في  
اذا مات قبل الحج فعلى قول الاولين لا يلزمه الوصية وعلى قول الاخرين يلزمه كذا في النهاية

ير

لب



ومنهم من يقيم العدة في حق المرأة عدة وفاة كانت أو عدة طلاق بآيين أو  
رجعي هكذا في شرح الطحاوي ولا يخرج المرأة إلى الحج في عدة طلاق أو موت وكذا الزوج  
العدة في الطريقية من مصر من الأمصار وتبين كونهن عدة متبصرة سفر لا يخرج من ذلك المهر  
سالم تنقضي عدتها كذا ابن قتيبة وابن خلدون وإن لم تكن البعدة بعد الحج إلى  
الحج وهن متسافرة فإن كان الطلاق رجعيا لم يفرق زوجها والأفضل لزوجه أن  
يراجعها وإن كان الطلاق بائنا فهو كالاجنبي كذا في السراج الوهاج ثم ما ذكر من الشرايط  
لرجوع الحج من الزاد والراحلة وغير ذلك يعتبر وجودها وقت خروج أهل بلده إلى  
مكة حتى لو ملك الزاد والراحلة في أول السنة قبل أشهر الحج وقبل أن يخرج أهل بلده  
إلى مكة فهو يسقط من صرف ذلك إلى حيث أحب وإذا صرف مال ثم خرج أهل بلده  
يجب عليه الحج فاما إذا جاء وقت خروج أهل بلده فيلزمه التائب فلا يجوز سفره إلى  
غيره وإن صرفه إلى غير الحج ثم وعليه الحج كذا ابن المذاهب وأما شرائط عدة حجة إذا أتت  
فثلاثة الاحرام والمكان والزمان هكذا في السراج الوهاج وأما ركنه فثبات الوقوف  
بوقت وطواف الزيارة وكذا الوقوف اقوي من الطواف كذا ابن النهاية حتى يفسد الحج بالجماع  
قبل الوقوف ولا يفسد بالجماع قبل طواف الزيارة كذا ابن شريح الجامع الصغير لقاضي خان  
وأما واجباته فخمسة السعي بين الصفا والمروة والوقوف بمنى ذلقة وترمي الجمر والحلق  
والتعصير وطواف الصفا كذا ابن شريح الطحاوي وأما فسخه فطواف القدوم والرمي  
فيه أو طواف النحر والسعي بين الميادين الأخضرين والبيتموتة بمنى في ليالي أيام  
النحر والدفع من منى إلى عرفة بعد طلوع الشمس ومن لم يذلقه إلى منى قبلها كذا في فتح  
القدير والبيتموتة بمنى ذلقة سنة والترتيب بين الحج والعمرة سنة هكذا في البحر الرائق  
وأما أدائه فإنه إذا أراد الرجل أن يحج قالوا ينبغي أن يقضي دينه كذا ابن الظهيرية وشيخنا  
ذا الرأي يسقطه في ذلك الوقت لا في نفس الحج فانه حرم وكذا يستحب لله تعالى في ذلك ومنها  
أن يضلع ركنين بسورة الاخلاص ويقرأ بالدهاء المعروف للاستحابة عنه عليه السلام  
ثم يبدأ بالتوبة والاحرام النية وترد النظام والاستحالة من خصوصية ومن كل من عامله  
كذا في فتح القدير وقضاء ما قصر في فعله من العبادات والندم على تقصيره في ذلك والرجوع  
على عدم القود إلى مثل ذلك كذا ابن البراءين ويتردد من الرضا والسعة والخير والكره يفسد  
القيام التوبة المحل وقيل لا يكره إذا تجرد عن قصد ذلك ويحتمل في تحصيل نفقة خلال  
فانه لا يفتل الحج بالنفقة الحرام مع انه يسقط النحر منها وإن كانت متقصونة كذا في فتح  
القدير إذا أراد الحج الرجل أن يحج بحال خلال فيه شبهة فانه يستدبر الحج ويقضي دينه من  
ماله كذا في فتاوى قاضي خان في المخططات ولا بد من رفيق صالح يذكره إذا سعى ويصبره  
إذا جرد ويعينه إذا عجز وكونه من الاجانب أولى من الاقارب تبعاً من سلكه العطيفة كذا  
في فتح القدير وفيه التنبه وتترك نفقة عياله ويخرج بنفس طيبة ويتقي الله في طريقه  
ويكثر ذكر الله ويحجب الفصح ويكثر الاحتمال بين الكنايس ويستعمل السكينة والوقار  
بترك ما لا يعنيه كذا في التاتارخانية في تعليم اعمال الحج وتزكيات الكار بما يحمله ولا يحمل أكثر  
منه كذا ابن فتح القدير ويجوز من تحصيلها فوق ما تطيق ومن تقليلها لعلها المعتاد بالا  
ضرورة ولو لم يملك له وتجرب السور من التجارة احسن ولو اتجر لا ينقص ثوابه كذا في البحر

الرائق ولا يملك كس في شراء الادوات ولا يشارك في الزاد واجتماع الرفقة كل يوم على طعام احده  
احد ويستحب ان يجعل خروجه يوم الخميس اقتداء به عليه السلام والافقيوم الاثنين في  
اول الزاد والشهر ويؤدع اهله واخوانه ويستحلم ويطلب دعاءهم ويأتمهم لذلك وهم يأتونه  
إذا قدم كذا في فتح القدير ويخرج الخروج الحاج من الدنيا ويصلي ركعتين قبل أن يخرج من  
بيته وكذا بعد الرجوع إلى بيته ويقول بية دبر الصلاة حين يخرج اللهم بك انتشرت والبك  
توجهت وبك اعتصمت وتلكم تولدت اللهم انت تقني وانت رجائي اللهم اكفني ما أهمني  
وما لا أهتم به وما انت اعلم به مني عز جارك ولا اله غيرك اللهم زدني التقوي واغفر لي ذنوبي  
ووجهني إلى الخير اني توجعت اللهم اني اعوذ بك من وعشاء السفر وكأفة المتقلب والخور  
بعد الكور وسوء المنظر في الاهل والمال واذا خرج يقول بسم الله ولا حول ولا قوة الا  
بالله العلي العظيم تولدت بحمد الله اللهم وفقني لما تحب وترضى واحفظني من الشيطان الرجيم  
وفي رواية الكرسي وسورة الاخلاص والمفوتتين مرة كذا ابن الظهيرية الحج راكبا افضل  
وعليه الفتوى كذا في السراجية في المستقرات وفي التنزيل والمحتمل ان كان  
قريباً لا فضل ان يحج ماشياً وان كان بعيداً لا فضل ان يحج راكباً كذا في التاتارخانية  
في المستقرات ويكره الحج على الحمار والجمال افضل كذا ابن قتيبة وابن خلدون في المستقرات  
واذا ركب الدابة يقول بسم الله والمحمد لله الذي هدانا لهذا اننا كنا لنهتدي لولا  
محمد صلي الله عليه وسلم الحمد لله الذي جعلني بآخراة من خلقه وسقط اخرجت للناس من بين  
الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين واننا الى ربنا لمنقلبون والمحمد رب العالمين كذا  
ابن الظهيرية الاحسن للحاج ان يبدأ ببيتك فاذا قضى نسكك اي إلى المدينة في الكبري  
لو كان غير حجة الاسلام يبدأ أياماً شاء وان بدأ بالمدينة مع هذه الآية الاول جاز كذا في التاتار  
خانية في الفصل الثالث من الحج ثم الركن لا يجزى عنه البدل ولا يتجلى عنه بالدم الا بالآيات  
عينية والواجب يحرم عنه البدل اذا تركه ولو ترك السن والآداب فلا شيء عليه وقد  
اشاء كذا ابن شريح الطحاوي وأما مخطورات من غير ما يفعله في نفسه وذلك  
سنة الجماع والحلق وقلم الاظفار والتطيب وتغطية الرأس والوجه وليس المحيط  
والثاني ما يفعله في غيره وهو التفرغ للصلاة المحل والحرم وقطع شعر الحن كذا  
ابن شريح الجامع الصغير لقاضي خان والتحفة وغيرهما كذا ابن النهاية وما يتصل بذلك  
مسائل ويكره الخروج إلى الحج إذا كره أحد أبويه ان كان والده محتاجاً إلى خدمة الولد  
وان كان مستغنياً عن خدمته فلهما س ولا حجة اد والجدات عند عدم الابوين بمنزلة  
الابوين كذا ابن قتيبة التاتارخاني في المخططات ذكر في السير الكبير اذا كان لا يحج  
عليه الضيعة فلا بأس بالخروج وكذا ان كره خروجه زوجته واولاده او من سواهم بمن يلزمه  
نفقته وهو لا يحج الضيعة عليهم ولا بأس بان يخرج ومن لا يلزمه نفقته لو كان حاضراً  
فلا بأس بالخروج مع كراهته وان كان يحج الضيعة عليهم كذا ابن المحيط ذكر في التاتارخانية  
إلى الليث رحمه الله اذا كان الولد امراً صبيح الوجه فلا بأس ان يبعثه من الخروج حتى يلحق  
به الملقط في الزمن اولي من طاعة الوالدين وطاعة اولي من حج النفل وفي الكبري  
لو كان السفر نحو مثل البحر لا يخرج الا بادن الوالدين كذا في التاتارخانية ويكره الخروج  
إلى الغزو والحج لمن عليه الدين وان لم يكن عبده مال لم يقض دينه كذا الا بادن الفركا



فان كان بالدين كميل ان كفل باذن الغريم لا يخرج الاباد منها وان كفل بغير اذن الغريم لا يخرج الاباد من  
 الطالب وحده وله ان يخرج بغير اذن الكفيل كذا في فتاوى قاضي خان في المخططات  
**الكتاب الثاني في المواقيت الموقوتة التي لا يجوز ان يجاوزها الانسان**  
 الا حرم ما خمسة اهل المدينة ذوالحليفة واهل العراق ذات عرق واهل الشام حجة  
 واهل نجد قرن واهل اليمن بيلم واما بقية المواقيت المنع عن تخير الاحرام منها كذا  
 في الهداية فان قدم الاحرام على هذه المواقيت جاز وهو افضل اذا من موافقة  
 المحظورات والافضل لا تخير الى الميقات افضل كذا في الجوهر النيرة وكل واحد من هذه  
 المواقيت وقت اهلها وله من ميعاته غير اهلها كذا في التبيين ومن خالف في  
 غير محرم التي ميعات اخرها حرم منه اجزاء الا ان احرامه من ميعاته افضل كذا في  
 الجوهر النيرة وهذا انما غير اهل المدينة اخص بوقته كذا في السراج  
 الوهاج وكل من قصد مكة من طريق غير مسلك احرم اذا خاف من ميعاته من هذه  
 المواقيت كذا في محيط الرخسي ومن حج في الحرم ووقته اذا خاف من موضع من البراءة  
 الا حرم كذا في السراج الوهاج وان سلك بين الميقاتين في البحر والبر اجتهد واحرم اذا  
 خاف من ميعاته منها وابتعدا او لم يكن التبيين فان لم يكن بحيث يجازي  
 فعلى من خلتين كذا في البحر الرائق ومن كان اهل الميقات او دخل الميقات الى الحرم  
 فيمقاته للحج والعمرة الحل الذي بين المواقيت والحرم ولو اخرج الاحرام الى الحرم جاز كذا في المحيط  
 ووقت الكلي للاحرام بالحج والحرم والعمرة الحل كذا في الكافي فيخرج الذي يريد العمرة الى الحل  
 من اي جانب مشاء كذا في المحيط والنتيج فصل هكذا في الهداية ولا يجوز للوافي  
 ان يدخل مكة بغير احرام نذير النسك او لا ولو دخلها فعليه حجة او غرة كذا في محيط السر  
 حسي يد بانه دخول مكة بغير احرام ومن كان داخل الميقات كالبيت في ان يدخل مكة للحاجة  
 بلا احرام الا اذا اراد النسك فالنسك لا يتكدي الا بالاحرام ولا يخرج فيه كذا في الكافي  
 وكذا في المكي اذا خرج الى الحل للاحتطاب او الاحتشاش ثم دخل مكة بياح الى الدخول  
 بغير احرام وكذا في الاواني اذا صار من اهل البستان كذا في محيط السرخسي والله اعلم  
**الكتاب الثالث في الاحرام** وله ركن وشرط فالركن ان يوجد منه فصل  
 من خصا يصح الحج وهو نومان احدهما قرايان يقول لبيك اللهم لبيك لا شريك لك الخ  
 وهي مرة شرط وبها زيادة سنة وتليز منه بتركه الا ساء كذا في محيط السرخسي ولو كان  
 مكان التلبية شبيح او عتيد او تهليل او تعجيد او ما اشبه ذلك من ذكر الله تعالى  
 ونحوه الاحرام صار محرما سواء كان بحسن التلبية او بحسن ما اجمع وكذا اذا اتي بلسان  
 اخراجه سواء كان بحسن العربية او لا بحسن كذا في منزه الطحاوي والعربية افضل  
 ولو قال اللهم ولم يزد عليه فن قال يصير به شرا في الصلاة يقول يصير محرما وعلى قول  
 من لا يصير به شرا في الصلاة لا يصير محرما هكذا في فتاوى قاضي خان والثاني فضل  
 وهو ان يقلد بدنة وساقرا وتوجه بها يريد الحج يصير محرما وان لم يلبس سواقلا  
 بدنة تطوى او نذرا او جزاء صيدا ونحوه وان عتد بها يلبس يدي رجل ولم يتوجه  
 معها ثم توجه لم يكن محرما حتى يلحق بالهدي متعة او قران فانه يصير محرما حينئذ  
 قبل ان يلحقها كذا في محيط السرخسي فاذا ادركها وساقها او امرها فقد اقترنت بحية

بعل

بعل هو من خصا يصح الحج فيصير محرما كالنوساق في الهداية كذا في الهداية ولو اشتركت قوم في  
 بدنة ولم يوتون البيت فقلد احدهم بامرهم فقد احرموا وبغير امرهم صار هو محرما ومنهم  
 وصحة التقليد ان يربط على عنق بدنة قطعة نعل او عرق مزادة او حاشية كذا في محيط  
 السرخسي ولو قلد بدنة او قلد شاة ونحوي بهما احرام فتوجه بها الى مكة يصير محرما وكذلك  
 اذا اشتركت بدنة ونحوي بهما احرام في قولهم جميعا كذا في المضرات ويتخير التحليل والتصدق  
 بالحل والتقليد احب من التحليل كذا في فتح القدير والبدن من الابل والبقر كذا في الهداية  
 والاشترار ان يطلع في سنا ما من الجانب اليسرى حتى يسيل منه الدم وهو مكروه في قوله  
 ابي حنيفة وقيل لا هو حسن كذا في المضرات والتحليل ان يلبس بدنة الجمل هكذا في شرح  
 الطحاوي وما شرط في النية حتى لا يصير محرما بالتلبية بدون نية الاحرام كذا في محيط  
 السرخسي ولا يصير محرما بمجرد النية ما لم يان بالتلبية بدون نية الاحرام كذا في محيط  
 مقامه من الكراهة وسوق الهدي او تقليد البدنة كذا في المضرات واذا اراد الاحرام  
 اغتسل او توضأ والفصل افضل الا ان هذا الفصل للتنظيف حتى يوتر به الحائض  
 كذا في الهداية ويتخير في حق النفس والصبي ويستحب كمال التنظيف من قص  
 الاظفار والشارب فحلق الاطمين والعانة والراس لمن اعتاده من الرجال او  
 ارادة والامتنع من زالة الشعث والوسخ عنه وعن بدنة يغسله بالخطي  
 واذا شتان ونحوها ومن المستحب عند ارادة الاحرام جماع زوجته او جاريتها ان كانت  
 معه ولا مانع من الجماع فانه من السنة هكذا في البحر الرائق ويتخير المحيط والحفا وليس  
 ثوبين اذا اراد رجاء جد بدنه او غسلي والجد بدنه افضل كذا في فتاوى قاضي خان  
 ولو لبس ثوبا واحدا استغفره جاز كذا في الاختيار شرح المختار والافضل من الرقة  
 التي ماتحت الركبة والرداء على الظهر والكفتين والصدر ويشده فوق السرة وان غرز  
 طرفه في ازاره فلا بأس به ولو خلله بحلال او مسلة او شدة على نفسه بحبل اساء  
 ولا شيء عليه كذا في البحر الرائق وبه حل الرداءت يمينه ويقلبه على كتفه اليسرى ويسبق  
 كتفه الايمن مكشوقا كذا في خزانة المفتحين بهن باب دهن شاة مطيبا كان او  
 فمير مطيب واجمعا على انه يحسن التطيب بما يبقى عليه بعد الاحرام وان بقيت رائحة  
 وكذا التطيب قبل الاحرام بما يبقى عليه بعد الاحرام كالمسك والعابرية عندنا في  
 الروايات الظاهرة كذا في فتاوى قاضي خان وهو الصحيح هكذا في المحيط ولا يجوز  
 التطيب في الثوب بما يبقى عليه قبل قول الكل على احدي الروايتين عنهما قالوا به نأخذ  
 كذا في البحر الرائق ثم يطيب ركعتين ويؤمهما بما شاء وان قرأ الركعة الاولى بمناخاة الكتف  
 وقيل يرا الكافرون وقبة الثانية بمناخاة الكتف وقيل هو الله احد بتركه يفعل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فهو افضل كذا في المحيط وكثير من علمائنا يزرون بعد الفراغ من  
 سورة قل يا ايها الكافرون ربنا لا تزغ قلوبنا الاية وسبحه الزايع من سورة الاخلاص  
 ربنا انتا من لدنك رحمة وهيت لنا من امرنا رشدا كذا في خزانة المفتحين ولا يحل لها  
 في الوقت المكروه ويجزى به المكتوبة كذا في البحر الرائق ثم اذا فرغ من صلاة يطيب بين الله التيسير  
 ويغسل يديه ويغسل يديه ويغسل يديه في الصلاة او بعد ما سوت  
 به واجلته والتلبية في دبر الصلاة افضل عندنا كذا في فتاوى قاضي خان وصحة







صعد به في امريه وعلمني بها ما غبت كما في المحيط والامس الى امده وقيل يده وان لم يستطع  
ذلك امتن الى شيا به من عرجون وغيره ثم قبل ذلك الشئ كذا في الكافي فان لم يستطع شيا  
من ذلك يستقبله ويرفع يديه مستقبلين لابلها اياه ويكبر ويهلل ويحمد ويصلي على النبي صلى  
الله عليه وسلم كذا في فتح القدير وهذا الاستقبال مستحب وليس بواجب كذا في السراج الوهاج ج  
ولا يحفل باطن كفيه الى السما كما يقول في سائر الادعية كذا في النهاية ويقول الله اكبر الله اكبر  
الله اكبر يا ربك وتصديقا بكتابتك ودوام جهدك وانما على الحقيقة وسنة سيك اشهد ان  
الله واحد لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله اصغت بالله وكفرت بالجنية  
والطاغوت كذا في المحيط ثم اخذت من يمينه عائلته باب الكعبة فيطوفون سبعة اشواط وقد  
اصطلم قبل ذلك كذا في الكافي ويستحب ان يبدأ بالطواف من جانب الحجر الذي يلي الركن  
اليمني فيكون ما راقيا جميع الحجر بجميع بدنه فيخرج من خلاف من يشترط المرور كذا عليه  
وخرجه ان يقف مستقبل لابلها من الجانب الحجر بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ثم يمشي كذا في مستقبل  
حتى يجاوز الحجر فاذا جاوزته انقل وجعل يمينه الى البيت وهذه اية الافتتاح خاصة  
كذا في فتح القدير فيقول تنقل بالطواف ولو اخذ من يساره فهو خارج عن الاصاة كذا  
في السراج الوهاج والاصطلاح هو ان يلقي طرف رداءه على كتفه الايسر ويجزئ تحت ابطه  
اليمنى ويلقي طرفه الاخر على كتفه الايسر ويكون كتفه الايمن مكشوفة واليسرى مغطاة بطرف  
الرداء كذا في التبيين ثم الشوط من الحجر الاسود الى الحجر الاسود كذا في الكافي واقتراح الطواف  
من الحجر الاسود مستحب فامة مشايخنا حتى لو افترق الطواف من غير الحجر جاز ويكره كذا  
في محيط السرخسي ويجعل طوافه من وراء الخطم حتى لو دخل الفرجة التي بينه وبين البيت لا يجوز  
كذا في الهداية فتبعه الطواف فان اعادته على الخطم وحده اجزاه كذا في الاحتيار شرحه  
المختار وطواف الحجر بالطواف يستلزم ان استطاع من غير ان يذوي احد او ان لم يستطع  
يستقبل الحجر ويكبر ويهلل كذا في فتاوى قاضي خان ويحتم الطواف بالاستسلام كذا في  
الهداية وان افترق الطواف بالاستسلام الحجر وختمه وترك الاستسلام فيما بين ذلك اجزاه فاذا  
ترك واستأخذ استأذنه كذا في شرح الطحاوي ويستلم الركن اليماني وهو حسن في ظاهر الزمان  
كذا في الكافي وان تركه لا يضره ولا يستلم الركن العراقي ولا الشامي كذا في محيط السرخسي ويرى  
في الثلاثة الاول من الاشواط ويمشي في الباقي على هيئته كذا في الكافي وكذا في كل طواف  
بعده سعي فانه يرسل فيه كذا في فتاوى قاضي خان وتفسير الرسل ان يسير في المشي ويهره  
كتفيه شبه المنار حتى تزين الصفين ويكون الرسل من الحجر الاسود الى الحجر كذا في  
المحيط فان تركه الفاسقة الرسل قام فاذا وجد مسلكا رمل كذا في محيط السرخسي ولو ترك  
الرسل في الشوط الاول لا يرسل الاية الشوطين بعده ونفسا به في الثلاثة الاول لا يرسل في  
الباقي ولو رمل في الكل لم يكره شي كذا في البحر الرائق ولا يرسل في طواف القدوم ان اخر السعي  
الى طواف الزيادة كذا في التبيين وهذه الطواف يسير طواف القدوم والسجدة واللقاء  
وليس على اهل مكة طواف القدوم كذا في الهداية ولا افرغ من الطواف في مقام ابراهيم  
عليه السلام ويصلي ركعتين وان لم يقدر على الصلاة في المقام بسبب المراحة يصلي حيث لا يسير  
عليه من المسجد كذا في الظهيرية وان صلي في غير المسجد جاز كذا في فتاوى قاضي خان هو  
وهذان الركعتان واجبتان عندنا في الاولى قل يا ايها الكافرون وفي الثانية قل هو

الله اخذ

الله اخذ ويجزئ به المكتوبة عن ركعتي الطواف عندنا كذا في الزاهد ويستحب ان يدعوه صلاته  
خلف المقام بما يحتاج اليه من امور الدنيا والاخرة كذا في التبيين ويصلي ركعتي الطواف وقت  
يحتاج له اداء الشوط فيه كذا في الطحاوي ويستحب ان ياتي من وراء الركعتين قبل الخروج  
الى الصفا فيسبح من وراءه ويتصلع ويرفع اليه الباقي في البيوت ويقول اللهم اني اسالك رزقا واسفا  
وعلى نفاق وشفا من كل داء ثم ياتي الملتزم قبل الخروج الى الصفا كذا في فتح القدير ثم  
اذا اراد ان يسير بين الصفا والمروة عمدا الى الحجر الاسود فاستلمه كذا في التبيين ان هو  
استطاع وان لم يستطع فيستقبل الحجر ويكبر ويهلل فان كان لا يريد بعد هذه الطواف السعي  
بين الصفا والمروة لا يقود الى الحجر بعد ركعتي الطواف كذا في فتاوى قاضي خان والاصل في  
كل طواف بعد سعي العود الى الاستلام الحجر بعد ركعتي الطواف اما كل طواف ليس بعده سعي  
فلا عود فيه الى الاستلام الحجر كذا في الظهيرية ثم يخرج الى الصفا والافضل ان يخرج من باب الصفا  
وهذا باب بني عزم وليس ذلك سنة عندنا ولو خرج من غيره جاز كذا في المحررة البيرة وبعد  
رجله اليسرى الى الحجر كذا في التبيين فيبدأ بالصفا فيصعد عليها والعتود على الصفا  
والمروة ستة حتى يكره ان لا يصعد عليها كذا في محيط الرخسي وانما يصعد بقدر ما يصير  
البيت يراه منه كذا في الهداية ويستقبل البيت ويرفع يديه ويكبر ثلاثا كذا في الظهيرية  
ويهلل ويحمد الله ويشتي عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله بما تحته كذا في  
محيط السرخسي ويرفع يديه عند الدخول والسم كذا في السراج الوهاج ثم يصط من المروة  
ويش على هيئته حتى ياتي بطن الوادي فاذا كان عند الميل الاخير يسعي في بطن الوادي  
سعيًا حتى يجاوز الميل الاخير فاذا خرج منه يمشي على هيئته حتى ياتي المروة فيصعد عليها  
ويقيم مستقبل القبلة فيحمد الله ويكبر ويهلل ويشتي عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم ويقف ما فعل في الصفا ويطوف بها هكذا سبعة اشواط فيبدأ بالصفا ويختم  
بالمروة ويسعي في بطن الوادي في كل شوط كذا في محيط السرخسي السعي من الصفا الى المروة  
شوط ومن المروة الى الصفا شوط وهو المختار كذا في السراج الوهاج وهذا الصحيح هكذا في شرح  
الطحاوي واذ سعي معك سبابان بدأ بالمروة في احصايات من قال بعده بركته  
والصحيح انه لا يفتد بالشوط الاول كذا في الذخيرة وشرط السعي ان يكون بعد الطواف حتى  
لو سعى ثم طاف الى السعي كان مكتملا ولو سعى بعد الاحلال في الاجتماع يجوز كذا في التمهيد  
والحيض والحائض لا يمنع صحة السعي كذا في محيط السرخسي والاصل ان كل عبادة تؤدى في  
المسجد من احكام المناسك فالطرفة ليست من شرط السعي والوقوف بعرفة والمروة لا  
ورمي الجمار ونحوها وكل عبادة في المسجد فالطرفة من شرط الطواف ويرى في المسجد كذا في  
شرح الطحاوي والمفرد بالبحر اذا اتى بطواف القدوم فالافضل ان لا يسعي بعده ولكن يسعي بعد  
طواف الزيادة ورواه عن ابي حنيفة انه اذا حرم بالحجر يوم التروية او قبله فان طاف وسعى  
قبل ان ياتي من وراءه افضل الا ان يكون اهل بعد الزوال يوم التروية كذا في محيط السرخسي ولو  
اقبقت الصلاة والرجل يطوف او يسعي بركل الطواف والسعي ويصلي ثم يسعي بعد الفراغ من  
الصلاة واذا اقيمت الحبارة خرج من سعيه اليها فاذا فرغ وعاد يسعي على ما كان هكذا في فتح  
القدير ويكره الحديث والبيع والزنا في الطواف والسعي كذا في التناظر خاتمة واذا فرغ من  
السعي يدخل المسجد ويصلي ركعتين ثم يقيم بمكة خروجا الى يوم التروية ولا يحل له من المحظورات



فأوامر مكة بطون باليت مائة الى كل طواف سبعة استواط كذا في كتابي فارجو ان لا يسيء  
عقب هذه الاطوة في هذه المدة كذا في المحيط ويصلي كل اسبوع ركعتين في الوقت الذي  
يباح فيه التطوع كذا في شرح الطحاوي ويكره الجمع بين الاسبوعين بغير صلاة بينهما في قول  
ابن حنيفة ومحمد بن النضر عن شفع او منكر كذا في السراج الوهاج وطواف التطوع افضل  
من صلاة التطوع للفرق بينهما ولا يصلي مكة الصلاة افضل كذا في شرح الطحاوي والبحر الرائق وعند  
الطواف الذكر افضل من القراءة كذا في السراجية فاذا كان قبل الزوية بيوم خطبة الامام خطبة  
يعلم فيها الناس الخروج والحج والعمرة والصلوات بوفات والوقوف والامامة وفي الجمع ثلاث  
خطبة اولها ما ذكرنا والثانية بوفات يوم عرفة والثالثة بمنى في اليوم الحادي عشر  
فيفصل بين كل خطبتين بيوم كذا في الهداية كلها خطبة واحدة فلا يجلس في وسط الا  
خطبة يوم عرفة فانها خطبتان فيجلس بينهما وكلما تخطب بعد الزوال بعد ما صلى الظهر  
اليوم عرفة فانها بعد الزوال قبل ان يصلي الظهر كذا في التبيين ثم يروح مع الناس الى منى  
يوم التروية بعد صلاة الفجر وطلوع الشمس كذا في فتاوى قاضي خان وهو الصحيح  
ولو ذهب قبل طلوع الشمس جاز والاولا وله هكذا في التبيين ثم لا ينزل التلبية في احواله  
كلها في مكة وفي المسجد الحرام وغيره ويلبى عند الخروج من مكة ويذوق ما يشاء ويصل كذا في  
التبيين وسبب منى ويصلي ثمة صلاة الفجر يوم عرفة بغلس ثم يتوجه الى عرفات ولو صلى الظهر  
يوم التروية بمكة ثم خرج منها فبأبواب منى لا بأس به كذا في فتاوى قاضي خان ولو بات بمكة وصلى  
بها الفجر يوم عرفة ثم توجه الى عرفات وصلى بها اجزاه ولكن اسألت الاقمة امير رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لو وافق يوم التروية يوم الجمعة لم ان يخرج الى منى قبل الزوال لعدم  
وجوب الجمعة عليه في ذلك الوقت وبعده لا يخرج ما لم يصلح لوجوبه عليه كذا في التبيين فاذا  
انتهى الى عرفات ينزل في اي موضع شاكر كذا في فتاوى قاضي خان وقرب الجبل افضل كذا في  
التبيين ولا ينزل على الطريق كيلا يضرب المارة هكذا في المحيط واذا زالت الشمس اغتسل ان  
احب ويصعد الامام المنبر ويؤذن المؤذن وهو عليه كذا في محيط السرخسي وهو ظاهر  
المذهب وهو الصحيح كذا في البحر الرائق ثم يخطب بعد الاذان خطبتين قايما ويجلس بينهما  
كأية يوم الجمعة كذا في محيط السرخسي وان خطب قلعة اجزاه ولكن القيام افضل وان ترك او  
خطب قبل الزوال اجزاه وقد اساء كذا في الجوهرة النيرة ويعلم الناس في الخطبة الوقوف  
بعرفة ومنزلة ولا فائدة في حجة العقبة في يوم النحر والحلف وطواف الزيارة وجميع  
المناسك الى اليوم الثاني من ايام الحج هكذا في غاية السروجي شرح الهداية ثم ينزل فيصلي الامام  
الظهر والعصر في وقت الظهر باذان واقفا متبعا ولا يجهر فيها كذا في محيط السرخسي ولا يتطوع  
بين الصلاتين غير سنة الظهر فلو تطوع بينهما كره وانما اذا ان العصر في ظاهر الرواية هكذا  
في الثاني وكذا اذا استقل بينهما بفعل اخر من اكل او شرب هكذا في السراج الوهاج ثم يجوز الجمع  
اعني تقديم العصر قبل وقتها واذا اياها وقت الظهر شرطا منها ان تكون مرتبة على ظهر جابر  
استحسانا كذا في البداية فلو صلى الظهر قبل الزوال على ظهره ان الشمس زالت والعصر بعد  
اقاد الخطبة والصلاتين استحسانا كذا في محيط السرخسي وصلى الوقت وهو ان يكون يوم  
عرفة والمكان وهو عرفات كذا في الكفاية ومن احرام الحج قالوا ينبغي ان يكون محرم بالحج عند اداء  
الصلاتين حتى لو كان محرم بالعمرة عند اداء الظهر ومحرما بالحج عند اداء العصر يجوز الجمع

كذا في فتاوى قاضي خان ثم لا بد من الاحرام بالحج قبل الزوال في رواية تقديم الاحرام على  
وقت الجمع وفيه اخري يكتفي بالتقديم على الصلاة لان المقصود هو الصلاة كذا في الهداية  
وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق فمنها الجماعة عند اي حنيفة وعند من شرط من  
صلى الظهر وحده في رحله صلى العصر في وقتها عند اي حنيفة وقال لا يجمع بينهما المستند  
كذا في الهداية والصحيح قول اي حنيفة رحمه الله كذا في الزاد ولو كانت مع الامام او  
فائتة واحدة منهما صلى العصر لوقته ولا يجوز له تقديم العصر على قول اي حنيفة كذا في  
شرح الطحاوي ولا يشترط الامام لجميع اداء الظهر كذا في البحر الرائق فاذا ادرك مع الامام  
ركعتي واحدة من الصلاتين او شيئا من الصلاتين جاز الجمع اجماعا كذا في الجوهرة النيرة  
ولو فر الناس عن الامام ففصل وحده الصلاتين جازة بمره مطلقا لكن ان كان بعد  
الشروع يجوز بالاتفاق وان كان قبل الشروع اختلفوا فيه قبل يجوز عندها وعند اي  
حنيفة لا يجوز وقيل يجوز عند جميعهم هكذا في محيط السرخسي ولو احدث الامام في  
الظهر في استخفاف غيره يجمع المستخلف بينهما ولو جاز الامام بعد ما خرج الحليفة من العصر  
صلى العصر في وقتها ولا يجوز له الجمع كذا في التبيين ولو احدث الامام بغير ما خطب وامر  
رجلا بالصلاة والامام لم يشهد الخطبة جاز ان يصلي بهم الصلاتين جميعا ولو لم  
يأمر احدا لكن تقدم واحد من الناس وصلى بهم جميعا لم يجز في قول اي حنيفة رحمه الله  
لان المذهب عند ان الامام او من يقف مقامه شرط الحوازم والجمع ولو كان المتقدم من ذوي  
سلطان كالقاضي وصاحب الشرط وغيرهما اجزام بالاجماع كذا في شرح الطحاوي ومن  
ان يكون الامام هو الامام الاعظم او نائبه وهو شرط عند اي حنيفة هكذا في الجوهرة  
النيرة فلو صلى الظهر بجماعة لا مع الامام والعصر مع الامام لم يجز العصر عند اي حنيفة  
والصحيح خلافه هكذا في البداية والوفات الامام وهو الحليفة جمع نائبيه او صاحب  
شرطه ولو لم يكن له نائب ولا صاحب شرطه صلوا كل واحدة منهما في وقتها كذا في  
التبيين واذا فرغ الامام من العصر راح الى الموقف كذا في المحيط وعرفات كل ما مشى  
الابل من عرفات كذا في الكثر وكيف في اي موضع شاكر كذا في فتاوى قاضي خان والوقوف  
شرطه شيئا من احدها كونه في ارض عرفات والثاني ان يكون في وقتها وليس القيام من  
شرطه وامر واجبا فيه حتى لو كان جالسا جاز وكذا النية ليست من شرطه هكذا في  
البحر الرائق والا ففضل ان يقف مستقبل القبلة هكذا في المحيط والجمعة الاصبه اذ  
الي الزوب واماسنة فالاعتسالة والخطبتان والجمع بين الصلاتين وتجهيل الزوف  
معيها وان يكون معظما وان يكون متوضيا وان يقف بجماعة واجلته وان يكون وراء الامام  
بالقرب منه وان يكون خارج القلعة فارغا عن الامور الشاغلة عن الدعاء ينبغي ان  
يكتسب في موقفه طريق القوافل وغيره ان لا يتبرع بهم وان يقف عند الصحابة السود  
موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه فقد يعزب منه محسبا لا مكانا كذا في  
البحر الرائق والوقوف الحايض والكذب ومن لم يصل الصلاتين بحرية ولا يلزمه شي كذا  
في محيط السرخسي ويرفع الايدي بسطاً ويستقبل كما يستقبل الداعي بيده ووجهه كذا  
في البداية ويذوق عتبة الحذر والتكبير والصلاة في النيرة صلى الله عليه وسلم  
ويعلم الناس المناسك ويحفظون الدعاء ويلبى في موقفه ساعة فتساعة كذا في الثاني



ويكثر الاستغفار لنفسه وللوالدين والمومنين والمومنات هكذا في الظهيرة وكما في  
 في التلبية والتلهيل والتسبيح والتسليم على الله تعالى بالخشوع والتذلل والاحلاص  
 والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام والدعاء بحوائجهم الي غروب الشمس وليس عن يد  
 أصحاب فيه دعاء موقت ٢٠ انسان يلقون بها شاكذا في العباد والكنز عامة دعاء  
 بوقرات ٢٠ اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت  
 بيد الخير وهو على كل شيء قدير لا تغدوا اباه ولا نوب ربنا سواه اللهم اجعل في قلبي نورا  
 ونور سمعي نورا ونور بصري نورا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي امري اللهم هذا مقام  
 المستجير اليك من النار اجرد من النار بعفوك وادخلني الجنة برحمتك يا ارحم الراحمين  
 اللهم هديني للاسلام فلا تضلني عني ولا تنزعني عنه حتى تقبضني وانا عليه كذا في  
 المحيط والسنة ان يحق صوت بالدعاء كذا في الجوهره النبوه ثم وقت الوقوف بعرفة  
 بعد زوال الشمس من يوم عرفه الي طلوع النحر من اول النحر فمن حصل في هذا الوقت  
 فيها وهو حالها او حال او نام او سقيط او مضيق او سحر او سحر عليه فله عظيم ثواب  
 او سحر او سحر فله عظيم ثواب وكذا في سحر او سحر فله عظيم ثواب وكذا في سحر او سحر فله عظيم ثواب  
 وان وقت في غير هذا الوقت لا يكون مذكرا الا اذا اشتبه على الناس هلال ذي  
 الحجة والكلوا في العفة ثلاثين ثم تسبحة ان اليوم الذي وقت فيه كان يوم النحر جان  
 استحسننا والقياس ان لا يجوز ركعتين ان يومهم كان يوم التروية كذا في وقت  
 قاضي خان وان لم يدرك عرفات حتى طلع النحر من اول يوم النحر فقد فاته الحج وسقط  
 عنه افعال الحج ونحوه احرامه الي العرة فبات بافعال العرة وحيل وعجب عليه فضا  
 الحج من قابل كذا في سحر الطي ويبي الدنيا كلها تامة لا يملك المستقبل الا الايام  
 الماضية الا في الحج فانما يحكم ايام ما حلت به حكم ايام مستقبله تامة لا يملك  
 ليوم التروية حتى لا يجوز للحاج الوقوف فيها كذا في يوم عرفه وكذا في يوم النحر تامة  
 ليوم عرفه حتى يجوز الوقوف فيها كذا في يوم عرفه وكذا في يوم النحر تامة  
 كذا في يوم عرفه كذا في يوم عرفه كذا في يوم عرفه كذا في يوم عرفه كذا في يوم عرفه  
 معة على هينهم حتى يتوارى لفة كذا في الهداية والفضل ان يمشي على هينته فاذا  
 وجد فرجة اسرع كذا في التبيين وان خان الزحام فتعجل في الذهاب قبل غروب  
 الشمس فلا بأس به اذا لم يخرج من حدود عرفة قبل غروب الشمس كذا في المحيط والفضل  
 ان يفتي في مكانه كذا في الايام وهو الاقامة وتقبل او انه وتقبل يكون  
 محال للسنة كذا في التبيين ولو مكث قليلا بعد غروب الشمس فقل ان ياتي المزدلفة  
 فعليه ان يعيدها اذا اتي بالمزدلفة في قول اي حنيفة ومحمد رحمهما الله وكذلك لو صلى  
 العشاء بالطريق بعد دخول وقتها ولو صلى النحر قبل ان يعيدها بمنزلة العشاء وانما  
 الجواز في قول جميعا كذا في سحر الطي ويبي ولو حلت في طلوع النحر قبل ان يصل المزدلفة  
 فضلا ما في الطريق كذا في التبيين ولو قدم العشاء بمنزلة العشاء على المغرب يصلي المغرب  
 ثم يعيد العشاء فان لم يعيد العشاء حتى انحر الصبح عمدا العشاء الى الجواز كذا  
 في الظهيرة ويصح ان يدخل المزدلفة ماشيا كذا في التبيين وانما التوارى لفة  
 نزول احب شاكذا ولا يتركون على رعة الطريق كذا في المحيط السرخسي والتروية بغير

الجبل الذي يقال له قروح افضل كذا في وقتا وفي قاضي خان ما اذا دخل وقت العشاء  
 يؤذن المودن ويقيم فليصل الامام بهم صلاة المغرب في وقت صلاة العشاء باذان  
 وقائمة واحدة في قول اصحابنا الثلاثة كذا في العباد والكنز عامة دعاء  
 بينها او اشتغل بشي اعاد الاقامة ولا يشترط الجماعة لهذه الجمع عند اي حنيفة هكذا  
 في الكافي ومن صلى المغرب او العشاء وحده اجزاه بخلاف الصلاة بين يدي اصل  
 اي حنيفة والفضل ان يصلي مع الامام بالجماعة كذا في الايضاح ذكر الامام الحنفي  
 ولا يشترط في جمع المزدلفة الخطبة والسلطان والجماعة والاصحاب كذا في الكافي  
 واذا فرغ من العشاء يبيت ثم كذا في المحيط ويبي ان يبي هذا الليلة بالصلاة  
 والراحة والذكر والدعاء والتضرع كذا في التبيين فان مر بها ما تار بعد طلوع النحر من  
 غير ان يبيت بها فلا شيء عليه ويكون مسيا بتركه السنة كذا في البداه فاذا اطلع  
 النحر صليا الامام بالناس النحر بغير غلبتين ثم وقت ووقف الناس معة كذا في القدر  
 ويقيم الناس وراء الامام او حيث شاؤوا كذا في المحيط السرخسي والفضل ان يكون  
 وقوفهم خلف الامام على الجبل الذي يقال له قروح كذا في سحر الطي ويبي وجد الله  
 وسبني عليه وتعلم وتكبر وتليق ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في الزاد  
 وبه نواله حاجته وافا به الي السماء كذا في المحيط والمزدلفة كلها موقوف الا  
 نطق بحس كذا في قاضي خان واذا بلغ بطن من اسرع ان كان ماشيا وحرك  
 دابة ان كان راكبا قدر رمية ذكره الكرماني وهو اجماع كذا في غايه السرخسي  
 الهداية ثم وقت الوقوف فيها من حين طلوع النحر الي ان يسفر جدا فاذا طلعت الشمس  
 خرج وقتة ولو وقف فيها في هذا الوقت او سحر كذا في الوقوف بعرفة وتقبل او بعد  
 لا يجوز كذا في التبيين ولو سجد للمزدلفة قبل طلوع النحر فعليه دم لترك الوقوف  
 بها الا اذا كانت به حلة او سحر او ضعف في الزحام فتدفع منها ليل فلا شيء  
 عليه كذا في السراج الوهاج ما اذا سجد اذ دفع منها قبل طلوع الشمس والناس معة  
 حتى ياتوا مني كذا في الزاد ويبي عن محمد بن اي حنيفة انه حذا الاسفار فقل اذا اسفر  
 بحيث لم يبق الي طلوع الشمس الا معة ارشاد بغير ركعتين يذهب كذا في المحيط فان دفع  
 طلوع الشمس او قبل ان يصلي الناس النحر فقد اساء ولا شيء عليه كذا في البداه ثم  
 ياتي جرة العفة قبل الزوال فيرمي سبع حصيات في بطن الوادي من اسفل الي  
 اعلى مثل حصاة الحذف ويكره كل حصاة ولا يرمي يرمي من الجمار غير هذا ولا يقيم  
 عندها هكذا في سحر الطي ويبي ولو قبل بدل التكبير تسبيحا او تسليلا جاز ولا يكره  
 مسيا كذا في البداه ويقطع التلبية عند اول حصاة يرميها في الصحيح من الرواية  
 كذا في قاضي خان ولا فرق بين الفرد والتارن والمتنع كذا في البحر الرائق والمحقق  
 يقطع اذا استلم الحجر وقاب الحج اذ لا يحلل بالرة يقطع التلبية حتى ياخذ في الطواف  
 وان كان فارنا يقطع حين ياخذ في الطواف الثاني ويقطع المحصر اذا دبح هديه ولو دخل  
 الحام قبل ان يرمي جرة العفة قطع التلبية وان زار البيت قبل الكرمي والحلق والذبح  
 قطع اي حنيفة ومحمد كذا في المحيط السرخسي ثم يرجع الي منى فان كان معة نسك  
 ذكته وان لم يكن فلا يفره لانه مؤد بالجم ولو كان قارنا او متمتعا فلا بد له من الذبح ثم



يخلق او يغير والحلق افضل كذا في شرح الطحاوي هـ في غير المحصر فلما اخلق عليه  
كذا في الزمان لم يبق ثم التخيير بين الحلق والتقشير اما هو عند عدم الفقد ولو تفقد  
الحلق لغرض تقين التقشير والتقشير تقين الحلق كان لبعده صبح فلا يعمل فيه هـ  
المقراض ومقي تقصن تشاير بعض شوره ٢ بالحلق ولا بالتقشير وليس للمخرج الزالة شوره  
بغيرها كذا في البحر الرائق والتقشير ان ياخذ الرجل والمرأة من رويد شعير ربيع الرايين  
مقدرا لانه كذا في التبيين وفيه اربع فالكوا حبان يزيده في التقشير عليه قد راى الفلحة  
اذا طراف الشوره غير مستساوية عادة فوجب ان يزيده على قدر الامله حتى يستوفي قدر  
الامله في التقشير يتبين كذا في غايه السروجي شرح الهداية وحلت الكل افضل اقتدا  
بالسراج عليه السلام كذا في الكافي ثم اخلق موقت بايام النحر هو الصحيح وافضل هذه  
الايام ولها كذا في غايه السروجي شرح الهداية ولها اجزاء وقت الحلق ولم يكن هناك راسه شعر  
بان حلق قبل ذلك او بسبب اخر ذكره الاصل انه يجري بالموسى على راسه لانه لو كان على راسه  
شعر كان الماخوذ عليه اجزاء الموسى والزالة الشعر فاجزئ عنه سقط وما لم يبق عنه يلزمه  
ثم اختلف المشايخ في اجزاء الموسى انه واجب او مستحب والاصح انه واجب هكذا في المحيط  
قال محمد لو كان براسه فروج لا يستطيع معها ان يمر الموسى على راسه ولا يصل الى تقصيره  
فقد حل بمنزلة من حلق راسه لانه في غير الحلق والتقشير فسقط عنه والاحسن  
انه ان يبرأ احلاله الى اخر الوقت من ايام النحر وان لم يبرأ شي عليه وان لم يكن به فروج ولكنه  
خرج الى بعض السواديين ولا يجد موسى او من يحلته فلا يجزيه الا الحلق او التقشير وليس  
هذا افضل كذا في محيط السرخسي ولو حلق بالزورة اجزاء كذا في السراج الوهاج ويعتبر  
بوسنة الحلق ابتداء بين الحلق لا الملقوق ويبدأ بشقه الايسر كذا في فتح القدير هـ  
ويستحب دفن شوره والده مع الحلق وبعد الفراغ مع التكبير وان رمى الشوره فلا بأس  
به وذكره القاءه في الكيف والمفتسل كذا في البحر الرائق وثبت في قصه اظفاره وشاربه  
واستخداه بغير خلق راسه كذا في غايه السروجي شرح الهداية ولا ياخذ من لحية شيا  
ولو فعل لا يجزئ عليه كذا في التبيين ثم اذا حلق او قصر حلقه كل شيء حرم عليه بالاحرام  
١٧ التنا كذا في فتاوى قاضي خان وكذا انواع الوطى كاللمس والتسلل لا يحل كذا في  
السراج الوهاج ولا يحل الجماع فيها دون الفرج عندنا كذا في الهداية ولو لم يحلق حتى طاف  
بالبيت لم يجز له شيء حتى يحلق كذا في التبيين ثم يطوف بالبيت في يومه ذلك طواف  
الزيارة ان استطاع او من الفدا وبعد الفدا لا يخرج عن ذلك ويطوف سبعة اشواط وراء  
الحطيم ويصل ببدء الطواف ركعتين كذا في فتاوى قاضي خان ويجزئ له النساء بالحلق للسابق  
لأن الطواف اذا طاف منه اربعة اشواط حل له النساء لانها هي الركن وما زاد واجب  
ينحصر بالدم وهو الصحيح هكذا في التبيين ولو لم يطن اصلا لم يحل له النساء وان طاف  
ومضت سنون وهذا الجماع كذا في غايه السروجي شرح الهداية ولو طاف طواف الزيارة  
محدثا او جنبا خرج من احرامه ويجزئ له النساء حتى لو جامع بعد ذلك لا ينسد حج كذا في  
فتاوى قاضي خان واذا طاف بالبيت مكروها بان اخذ من نساء الكعبة وطاف كذلك  
سبعة اشواط بعد طوافه في حق التحلل وفيه الاعادة ما دام بمكة ولو طاف حفا  
مكشفت العورة قدر ما لا يجوز الصلاة اطلاقا اجزاء واذا طاف طواف الزيارة

في ثوب كل خمس فهدا وسالطون غريانا سوا فاذا كان من الثوب قدر ما يوارى من ثوبه ظاهر  
والساق خمس جاز طوافه ولا شيء عليه كذا في الطهريه ولو لم يجعل طوافه من وراء الحطيم بل  
طاف به وسطه في الطواف الواجب فان كان بمكة افاد الطواف جميعه ليأتي به على ترتيبه  
فان لم يفعل واعادة على الحطيم اجزاء عندنا كذا في السراج الوهاج وهذا الطواف يسمى طواف  
الزيارة وطواف الركن وطواف يوم النحر كذا في فتاوى قاضي خان وفي الحجة ويقال له  
كلوا في الواجب كذا في التنا وداخانية فان كان سقي بين الصفا والمروة فغيب طواف  
القدم لم يترك به هذا الطواف ولم يسمع والارسل ومعه كذا في الكافي والافضل  
تأخيرهما بطواف الركن ليصير اشعا للفرض دون السنة كذا في البحر الرائق ثم يعود الى  
سليم فيقيم بها لرمي الجمار ثم يقية الايام ولا يبيت بمكة ولا في الطريق كذا في غايه السروجي شرح  
الهداية ويكره ان يبيت في غير منى في ايام منى كذا في شرح الطحاوي فان بات في غير منى  
فلا شيء عليه عندنا كذا في الهداية سواء كان من اهل السفاية او غيره كذا في السراج الوهاج  
وقدنا لا حطية في يوم النحر كذا في غايه السروجي شرح الهداية فاذا زالت الشمس من اليوم  
الثاني من ايام النحر روي الجمار الثلاث فيجد بالتي تلي مسجد الحيف فيرميها بسبع حصيات  
ويكبر مع كل حصاة ثم يما يليها وهو الحجرة الوسطى فيرميها بسبع حصيات كذلك  
يأتي في حجرة العقبة فيرميها بمن بطون الزاوي بسبع حصيات ويكبر مع كل حصاة ولا يقف  
عندها ويقف عند الحجرة الاولى والوسطى في المقام الذي يقف فيه الناس كذا في الكافي هـ  
والمقام الذي يقف فيه الناس اقبل الزاوي كذا في المحيط كل من رمى بعد رمي فانه يقف بعده  
وكل من رمى ليس بعده رمي فانه لا يقف بعده لان العباد قد انتهت كذا في الحجرة النبوية  
ويطيل القيام ويقرأ في التبيين فيجد الله تعالى وشي عليه ويجعل ويكبر ويصل  
على النبي صلى الله عليه وسلم ويؤتي حاجته ويضع يديه حذو اسكبيه ويجعل باطن كفيه نحو  
السما كما هو السنة في الادعية وينبغي للحاج ان يستغفر للمؤمنين في دعائه في هذه المواضع  
كذا في الكافي فاذا كان من القدر وهو اليوم الثالث من يوم النحر يرمي الجمار الثلاث كذلك  
حين تزول الشمس ينبغي ان احب في يومه ذلك فيسقط عنه الرمي في اليوم الرابع وان احب  
ان يبيت هناك تلك الليلة فليكن حتى طلع النحر لا يمكن ان يبيت في هذا اليوم حتى يرمي بعد الزوال  
كذلك كذا في فتاوى قاضي خان والكلام في الرمي في مواضع الزاوي او في اوقات الرمي ولم اوقات  
ثلاثة يوم النحر وثلاثة من ايام التشريق او لا يذبح النحر وقت الرمي في ثلاثة اوقات مكررة  
ومسنون ونسب في فاعية طلوع الفجر الى وقت الطلوع مكرره وما بعد طلوع الشمس  
الى زوالها وقت مسنون وما بعد زوال الشمس الى غروب الشمس وقت صباح والليل وقت  
مكروه كذا في محيط السرخسي ولو رمى قبل طلوع النحر لم يجز له ان يرمي الجمار الا في وقت  
الرمي في اليوم الثاني والثالث وهو ما بعد الزوال الى طلوع الشمس من الغد حتى لا يجوز الرمي  
فيه قبل الزوال الا ان ما بعد الزوال الى غروب الشمس وقت مسنون وما بعد الغروب  
الى طلوع الفجر وقت مكرره هكذا في ظاهر الرواية وما وقت في اليوم الرابع فحينئذ  
حينئذ من طلوع الفجر الى غروب الشمس ١٧ ان ما قبل الزوال وقت مكرره وما بعده مسنون  
كذا في محيط السرخسي الثاني انه يجوز الرمي بكل ما كان من جنس الارض بشرط وجود الاستبانة  
حتى لا يجوز بالغير روي والباقي كذا في السراج الوهاج وهكذا في النهاية والعناية وسراج الزاوي

هـ

ل



ويجوز بالبحر والمد والطين والموتة والغدة والذرنغ والمخ الجلي والكل وقبضة من تراب  
 بخلاف الخشب والعنبر واللؤلؤ والذهب والفضة هكذا انما غاية السروجي شرح الهداية  
 الثالثة في مقدار سائر رمي به فتقول برميها لصفا رمل حصي الخذف كذا في المحيط هـ  
 واختلفوا في مقدارها والمختار في رد الباقل ولوري بحر الكبر او اصغر جاز كذا في الاختيار شرح  
 المختار وليس بمسح كذا في التاتارخانية الرابع في صفة الرمي به فتقول ينبغي ان تكون  
 مقسولة كذا في السراج الوهاج ولوري بمسح خمسة بيض كره ولجراه كذا في فتح القدير  
 ويستحب ان يخذ حصي الجمار من المزدلفة او من الطريق ولا يرمي بحصاة اخذها من عند  
 الجمر فان رمي بها جاز وقد استاء كذا في السراج الوهاج ويكره ان يلتقط جوا واحد فيكره  
 سبعين رجا يصغير كما يفعل كثير من الناس اليوم كذا في فتح القدير الحاشي وكيفية  
 الرمي وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم ياخذ الحصى بطن يده وسبابة كانه عاتق  
 ثلاثين ويرميها كذا في المحيط وفيه الاولوية وهو الاصح كذا في التاتارخانية  
 قالوا وينبغي ان يكون بينه وبين موقع الحصى خمسة اذرع فصاعدا او ثلثي الاصل لو  
 قام عند الجمر ووضع الحصى منها ووضعا لا يجز به ولو طرحها طرعا اجزاء لكنه مبيح لما  
 فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في المحيط السبعين في صفة الرمي كل رمي به  
 رمي فالفضل ان يكون ماشيا والا فراكبا هكذا في المتن السبعين في محل الرمي فتقول  
 محل الرمي الجمار الثلاث اولها تلي مسجد الخيف والوسطى التي تليها والاحيرة هي جرة  
 العقبة كذا في المحيط الثاني ان من اى موضع يرمي فتقول يرمي من بطن الوادي يعني من اسفل  
 الى اعلاه هكذا في السراج الوهاج ولورماها من اعلاها جاز والاول السنة الا من عذر  
 كذا في غاية السروجي شرح الهداية ويستقبل في الرمي جرة العقبة يجعل من يمينه هـ  
 والكعبة عن يساره ويقوم حيث يرمي يري موقع حصاة كذا في فتاوى قاضي خان  
 التاسع في موضع وموقع الحصى فتقول ينبغي ان تقع الحصاة عند الجمر او قريب منها حتى  
 لو وقعت بعيدة منها لم يجز كذا في المحيط ولو وقعت الحصاة على ظهر رجل او على محل  
 وشئت عليه فادها وان سقطت من المحل او من ظهر الرجل في شئ ذلك اجزاء كذا في  
 الظهيرية الفاشية بعد الحصاة فتقول يرمي كل جمر بسبع حصيات ورمي البنايع برمي  
 يمينه كذا في التاتارخانية ولوري احد الجمار بسبع حصيات ورمي واحدة فهي بمنزلة  
 حصاة واحدة وكان عليه سنة اخذ كل واحدة برمية على جرة ومن زاد على السبع لم  
 يجزه كذا في محيط الرخس الحادي عشر انه يكره عند كل حصاة فيقول بسم الله والله اكبر عا  
 للشيطان وجزبه ويقول اللهم اجعل حج مسرورا وسعي مشكورا وذنبى مقفورا كذا  
 في المحيط الثاني عشر انه في اليوم الاول يرمي جرة العقبة لا غير وفي بقية الايام يرميها  
 يمينه بالاولى ثم بالوسطى ثم بجرة العقبة كذا في المحيط ان بدأ في اليوم الثاني بجرة العقبة  
 فرماها ثم بالوسطى ثم بالتي تلي المسجد ان اعاد الوسطى والعقبة فحسن كذا في المحيط  
 السروجي قبل رمي في اليوم الثاني الجمر الوسطى والثالثة ولم يرم الا بالاولى فان رمي الاول  
 ثم اعاد على الثانية والثالثة فحسن مراعاة للترتيب وان رمي الاول وحده اجزاء  
 بمقدار كذا في التاتارخانية فان رمي كل جمر ثلاث اتم الاول باربع ثم اعاد الوسطى بسبع  
 ثم العقبة بسبع وان رمي كل واحدة باربع اتم كل واحدة ثلاث وان استقبل رميها فهو

ويعد في جانية اليمن  
 هكذا في شرح  
 الطحاوي

افضل

افضل وفيه مناسك الحن اذا رمي بالجمر الوسطى بحصاة ثم رمي بالجمر الاخيرة بحصاة ثم  
 رجع فرماها بحصاة حصاة حتى رمي كل واحدة منهن بسبع على ما وصفت لا فتنة وفيه  
 على الجمر الاول ورمي اربع حصيات على الجمر الوسطى فليكن ان يرمي ثلاث حصيات  
 ورمي جمر العقبة حصاة فيتمها يرمي سبت هكذا في المحيط ومن لم يرم الجمار الثلاث  
 فاذا رمي به اربع حصيات لا يرمي من اربعين هي يرمي من الاول ويستقبل الجمرتين الباقيتين  
 ولو كان ثلاثا اعادها على كل جمر واحدة وكذا لو كانت حصاة او حصاتين اعاد  
 كل حصاة فيجز به كذا في محيط الرخس ويكره ان يقدم الرجل ثقله الي مكة ويقوم حتى يرمي  
 كذا في الهداية ثم ياتي المحصب وهو الابط فينزل فيه ساعة والاصح عندنا انه سنة  
 فيصير صليا بركه ثم يدخل مكة ويطوف للصدر بسبعة اشواط ولا رمل فيه كذا في  
 ويسمى هذه اطواف الصدر وطواف الوداع وطواف الافاضة وطواف اخرعه بالبيت  
 وطواف الواجب كذا في التبيين ولم وقتا بوقت الحواز وقت الاستقبال فالاول  
 اول بعد طواف الزيارة اذا كان على من السروجي لو طاف لذلك ثم اطل الافاضة بمكة  
 ولو سنة ولم ينو الافاضة بها ولم يتخذها اذ جاز طوافه واما اخره فليس بمبرور ما  
 دام مقبلا حتى لو قام عاملا لا ينوي الافاضة فله ان يطوف ويقعد اداء والثاني ان يقعد  
 عند ارادة السروجي ورمي يمين ابي حنيفة رحمه الله له لو طافه ثم قام الي العشاء  
 فاحب اليه ان يطوف طواف اخر ليكون تدعى البيت اخرعه عن موره كذا في البحر  
 الرائق ولا يكره من شرب الناجية عن ايام النحر الا جماع كذا في السراج الوهاج وطواف الصدر واجب  
 على الحاج اذا اراد الخروج من مكة فليست عليه المعية طواف الصدر واجبت عليه اهل  
 مكة واهل المواقيت ومن دونه كذا في الايضاح واجبت على الحائض والنفساء واعلى  
 فابت الحج كذا في محيط الرخس كوفي من فرغ من اهل الحج واتخذ مكة دارا فليس عليه طواف  
 الصدر لانه واجب على من يصدر لاعلى من يسكن هذا اذا غزم على السكن قبل ان  
 يحل النفل الاول والثاني الاول بعد يوم النحر يومين اما اذا غزم بعد لزمه طواف  
 الصدر ولا يبطل باختياره السكني وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله هكذا  
 في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين كوفي حج واتخذ مكة دارا ثم  
 خرج منها لم يكن عليه طواف الصدر لانه لما استوطنها صار من اهلها فيلحق بالمي  
 والمكي اذا خرج من مكة لا يجب عليه طواف الصدر فكذا هذا خاض طهرت قبل الخروج  
 من مكة تليها طواف الصدر وانجاوزت بيوت مكة مسيرة سوط طهرت فليس عليها  
 ان تقود وكذا لو انقطع دمها فلم تقبيل ولا يذهب وقت الصلاة حتى خرجت من مكة لم  
 يلزمها العودة وان خرجت وهي حائض ثم اغتسلت ثم رجعت الي مكة قبل ان  
 تجاز الميقات فعلى الطواف كذا في محيط الرخس ومن لم يلف للصدر فانه  
 يرجع سالما بخاض الميقات فان ذكر منه مجاوزة الميقات لم يرجع فان رجع بغيره وان  
 عاد بغيره ابتداء بطوافها فان فرغ من عمرته طاف للصدر كذا في السراج الوهاج قاله  
 الشيخ الامام الكرخي عن ابي حنيفة اذا فرغ من طواف الصدر راي في المنام وصلى فمعه كعتين  
 ثم اتي زمزم فحشر من ما به كذا في الظهيرية وكيفية ان ياتي زمزم فيسقي بنفسه  
 الماء فيشربه مستقبل القبلة تتخلع منه ويتغسل فيه مرات ويرفع يجره في كل مرة ويقل

قستين

في

ق











وان سائرهم مكة بعد فراغه من الحج جازعته ناكذ انية القدوري قال ابو حنيفة ومن لم يصم  
 الثلاثة فليتب عليه صوم السبعة كذا في تحصيل السحس ولو قدر غيا الهدي قبل ان يكمل  
 صوم ثلاثة ايام او بعد ما يكمل قبل ان يحلق او يحلق وهو في ايام الذبح يطول صومه ولا يحل الا  
 بالهدي ولو وجد الهدي بعد ما حلق وحل قبل ان يصوم سبعة ايام صح صومه ولا  
 يلزمه ذبح الهدي ولو صام ثلاثة ايام ولم يحلق حتى مضت ايام الذبح وجد الهدي فصوم  
 ما مضى ولا شيء عليه هكذا رواه الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ولو لم يصم الايام الثلاثة  
 لم يجزه الصوم بعد ذلك ولا يجز به الا الدم فان لم يجد هديا وحل فعليه دم للمثقة ودم  
 لاحلاله قبل ان يذبح وادم عليه لشرك الصوم كذا في الظهيرية واذ اعجز عن الاداء او مات  
 واوصي لم يجز به العدية انما يلزمه الدم عنه كذا في التائرا خانية ولو صام مع وجود  
 الهدي ينظر فان بقي الهدي الى يوم النحر لم يجز به وان هلك قبل الذبح جاز كذا في التبيين  
 وحكم القارن حكم المتمتع به وجوب الهدي وحده والصيام وان لم يقدر عليه كذا في م  
 الظهيرية فاذا اراد المتمتع ان يتيق الهدي احرم وساق هديه كذا في القدوري وهو  
 افضل من الاول الذي لم يسبق كذا في الجوهرة النيرة ولو كان ساق الهدي ومن سبقت القمع  
 فلما فرغ من العدة بد الى ان لا يصوم كان له ذلك ويفعل بهديه ما شاكره او فاعية  
 السروجي مخرج الهداية القرآن في حق الافاق افضل من المتمتع والافراد والتمتع في حق  
 افضل من الافراد وهذا هو المذكور في ظاهر الرواية هكذا في المحيط فليتب عليه مكة  
 تمتع ولا قران وانما لهم الافراد خاصة كذا في الهداية وكذلك اهل المواقيت ومن دونها  
 الى مكة في حكم اهل مكة كذا في السراج الوهاج اذا خرج المكي الى كوفة وقرن صح قرانه ولو  
 خرج الى الكوفة واصل بالقرعة والتمتع ثم خرج لم يكن متمتعا ولو ان المكي خرج الى الكوفة واحرم  
 بقرعة وساق الهدي لم يكن متمتعا وصح الماس مع سوق الهدي بخلاف الكوفي كذا في المحيط  
 لو احرم القرعة قبل الشهر الحج ففرضاها وحل وقام بمكة فاحرم بقرعة ثم حج من عامه ذلك  
 لم يكن متمتعا فان كان حين فرغ من الاولى خرج بها وزا الميقات قبل الشهر الحج فاهل  
 منه بقرعة في الشهر الحج وحج من عامه فهو متمتع وان كان خارجا عن الميقات في الشهر الحج لم يكن  
 متمتعا الا اذا خرج الى اهل بيته ثم اعتمر ثم حج من عامه عند ابي حنيفة وعندهما هو متمتع  
 جازع الميقات قبل الشهر الحج او بعد ها كذا في محيط السرخسي ولو اعتمر كوفي في الشهر الحج  
 واقام بمكة او بقرعة حج من عامه ذلك صا متمتعا هكذا في المتن ولو اعتمر في الشهر الحج  
 ثم افسدها واتمها في الفساده وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعا ولو قضى القرعة الفاسدة  
 وحج من عامه ذلك ان قصاها قبل ان يرجع الى الميقات لا يكون متمتعا في قولهم ولو قضى  
 الفاسدة بعد ما رجع الى الميقات يكون متمتعا ولو لم يقض الفاسدة حتى رجع الى  
 موضع اهل المتعة والقران ثم عاد وقضى القرعة الفاسدة وحج من عامه ذلك قال ابو  
 حنيفة لا يكون متمتعا الا ان يرجع الى اهل بيته ثم يعود محرما بالقرعة كذا في فافي خان  
 هذا اذا اعتمر في الشهر الحج وافسدها ولو انه اعتمر قبل الشهر الحج وافسدها ثم اتى في الفساة  
 ولم يخرج من الميقات حتى دخل الشهر الحج وقضى عمرته في الشهر الحج وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعا  
 بالاجماع ولو عاد الى اهل بيته ولم يوضع اهل المتعة والقران ثم عاد وقضى عمرته في الشهر  
 الحج وحج من عامه ذلك في قول ابي حنيفة ان راي هلال شوال خارج الميقات ولمحة الشهر

الحج وهو من اهل التمتع ثم عاد وقضى عمرته في الشهر الحج وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعا  
 وان راي هلال شوال داخل الميقات ولمحة شهر الحج وهو ليس من اهل التمتع وجوب  
 ابيه النبي من التمتع فلا يرتفع عند التمتع بل حتى يلقى باهله وعند ابي يوسف ومحمد يكون  
 متمتعا في الوجهين هكذا في شرح الطحاوي ومن اعتمر في الشهر الحج وحج من عامه فليتب  
 افسد معنى فيه وسقط حكم التمتع كذا في الهداية ولو تمتع وصح لم يجز به عن المتعة  
 كذا في الكثر **الباب الثاني في الحنكيات وفي خمسة فصول**  
**الفصل الاول في ما يجب بالنظيب والتدخين** الطبيب كل شيء له راحة هو  
 مستلذة وبعده العقل طيبا كذا في السراج الوهاج قال اصحابنا الاشيا والسي  
 تستعمل في البدن على ثلاثة انواع نوع هو طبيب يحض معد للنظيب به كالمسك والكاو  
 والقنبر وغير ذلك يجب به الكفاية على وجه استعمل حتى قال الوالد اوي عيتم بطيب  
 يجب عليه الكفاية ونوع ليس بطيب بنفسه ولا فيه فيغ الطيب ولا يصير طيبا بوجه  
 كالشمع فسواء اكل او ادهن او جعل في شقائق الرجل لا يجب الكفاية ونوع ليس بطيب  
 بنفسه ولكنه اصل للطيب يستعمل على وجه النظيب ويستعمل على وجه الدهن والكارية  
 والشيوخ ويعتبر فيه استعمال فان استعمل استعمل الادوية البدن يعطى له حكم  
 الطبيب وان استعمل به ما كره او شقق رجل يعطى له حكم الطبيب كذا في المدايح ولا  
 فرق بين المتعين بدينه ورازه وفراشه كذا في فتح القدير فاذا استعمل الطيب فان كان  
 كثيرا فاجتثا فففيه الدم وان كان قليلا بقيت الصدقة كذا في المحيط واختلفت  
 المشايخ في الحد الفاصل بين الغليل والكثير فبعض مشايخنا اعتبروا الكثرة  
 بالعضو الكبير نحو الفخذ والساق وبعضهم اعتبروا الكثرة بمرح العضو الكبير والشيخ  
 الامام ابو جعفر اعتبروا العقل والكثرة به فغير الطيب ان كان الطيبية بنفسه بحيث  
 يستكثره الناس ككفن من ماء الزرد وكف من الفالية والمسك بقدر ما استكثر  
 الناس فهو كثير وما لا ولا الصبيح ان يوفق ويقال ان كان الطيب قليلا فالقرعة  
 للعضو لا للطيب حتى لو طيب به عضو اكل كثيرا يلزمه دم وفيما دونه صدقة  
 وان كان الطيب كثيرا فالقرعة للطيب لا للعضو حتى لو طيب به عضو يلزمه دم هكذا  
 في محيط السرخسي والتبيين هذا في البدن واما الثوب والراش اذا التزق به طبيب  
 اعتبر فيه العقل والكثرة على كل حال وكان الفارق هو الوقت والافاق يقع عند المستلي كذا  
 في النهر العاني ويستوي به وجوب الجرا بالنظيب الذكر والنسيان والكثرة والطهر  
 والرجل والمرأة هكذا في المدايح ولو طيب جميع اعضائه فعليه دم واجد اتحاد الجندس  
 كذا في التبيين وان طيب كل عضو بمجلس على حدة فعندها عليه لكل عضو كفاية  
 وعند محمد اذا كفر الاول فعليه دم اخر للمساكين وان لم يكن الاول كفاية دم واحد كذا في السراج  
 ابراهيم وان خضب راسه بحناء يدي الدم وهذا اذا كان مائيا وان كان ملبدا فعليه  
 دمان دم للنظيب ودم للنظيب الراس كذا في الكافي وروى عن راسه بالوسنة لا شيء  
 عليه وعند ابي يوسف اذا خضب راسه بالوسنة لاجل المفاحة من الصداع فعليه الجرا  
 باعتباره انه يغسل راسه وهذا صحيح كذا في الهداية ولا يغسل راسه وكيفية النظيب  
 فان غسل فعليه دم في قول ابي حنيفة ولو غسل الحرم باشتان فيه طبيب فان كان من راء



شواذ اشتان كان عليه الصدقة وان كان شاه طبيب كان عليه الدم كذا في فتاوى قاضي خا  
 فيصل شايخ بلبيس المحيط وكوس طبيب فلزق به مقدار عضو كل واحد من  
 شواذ اشتان الطبيب اهل لم يقصد وان كان اقل من ذلك صدقة وان لم يلزق به فلا شيء  
 عليه وعن محمد بن الحسن الكليني كل من طيب مرة او مرتين فعليه صدقة وان كان مرارا  
 كثيرة فعليه دم كذا في السراج الوهاج ولو كان الطبيب في بعض ما منقصة يجمع ذلك كله  
 وان بلغ عضو كاملا فعليه دم والصدقة ولو ذاب في حوضه ذاب فيه طبيب ثم خرجت  
 فرجة اخرى فذا ذابها مع الاولى فليس عليه الكفارة ما لم يزل في الاولى كذا في البحر الرائق  
 ولو كان الطبيب في طعام طبخ وتغير لاشي عليه المحرم من اكله سواء كان يوجد رايحة او لا  
 كذا في النجاشي وانما خلطه بماء يوجب كذا في الاطبخ فان كان مغلوبا فلا شيء عليه غير انه ان  
 وجدت معه الرايحة كره وان كان غائبا وجب الجزاء ولو خلط بماء يشرب فان كان غائبا  
 فدم والصدقة ١٢ ان شرب مرارا فيجب دم هكذا في النهر العذب وان اكل عنب  
 الطبيب غير مخلوط بالطعام فعليه الدم اذا كان كثيرا كذا في العبايع لو دخل بيتا  
 فذا جمل فعلق بنوبة رايحة فلا شيء عليه ٢ غير منتفع بعينه بخلاف ما لو استمر ثوبه  
 فعلق بنوبة فان كان كثيرا فعليه دم وان كان قليلا فعليه صدقة لانه منتفع بعينه  
 وان لم يعلق به شيء منه فلا شيء عليه كذا في محيط السرخسي ولو ادهن بدهن فان كان  
 الدهن مطيبا كدهن البنفسج وسائر الادوية التي فيها الطبيب فعليه دم اذا بلغ  
 عضو كاملا وان كان غير مطيب بان ادهن بزيت وشيخ فعليه دم في قول ابي حنيفة  
 كذا في العبايع وادع اوجب الجزاء بالطيب فلا بد من ازالة من بدنه او ثوبه فلو لم يزل بعد  
 ما كثر له احتلفوا في وجوب دم اخر لقائه واظهر القولين الوجوب كذا في البحر الرائق ولا  
 يلزمه شيء يسمى الريان والطيب والتمار الطبية مع كراهة شبهة كذا في غاية السؤدد  
 شرح الهداية ولو ربط مسكا او كافورا او غيره في طرف ازاره لم يمسك اليدوية وان ربط  
 العود فلا شيء عليه ولو كان يجد رايحته ولا بأس ان يبعده في مكان عطار او موضع  
 يتبخر فيه ١٢ انه مكروه اذا كان جلوسه هناك ٢ يستشعر الرايحة ولا بأس باكل الخبيص  
 المحرم وهو الحلواء المزفر كذا في السراج الوهاج ولو نطيط قبل الاكل لم ينتقل بعده  
 من مكان الى اخر من بدنه فانه لا شيء عليه اتفاقا كذا في البحر الرائق

**الفصل**

الثاني في اللبس اذا لبس المحرم المحيط على الوجه المعتاد يومئذ الى الليل فعليه دم  
 وان كان اقل من ذلك صدقة كذا في المحيط سواء لبس ناسيا او عمدا اما لو جاهد  
 تحت را او مكرها هكذا في البحر الرائق اذا دخل مستكيب القبا دون ان يدخل به  
 في الكسبي لا شيء عليه وكذا اذا لبس الطبيب لسان من غير ان يزره وانما زير القبا او الطبيب  
 يومئذ لم يمسك دم بخلاف ما لو عقد الرد الوضد الا ان لم يحبل يوما يكره ولا شيء عليه كذا في فتح  
 القدير ولو لبس المحرم المحيط ايا ما كان لم يزره ليل ولا نهارا اي عليه دم واجد بالاجماع  
 وان ذبح الهدى ودام على لبسه يوما كاملا فعليه دم اخر بالاجماع لان الدوام عليه لبس  
 مستدأ الا ترى انه لو احرم وهو مستكمل على المحيط ودام على ذلك بعد الاحرام يوما كاملا  
 فعليه دم ولو نزعته وعزم على تركه لم يمسك ان كثر الاول فعليه كفارة اخرى بالاجماع وان  
 لم يكره فعليه كفارتان في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وان كان يلبسه

بالنهار

بالليل فبقيته بالليل من غير ان يتركه فلا يجب عليه الا دم واجد بالاجماع هكذا  
 في شرح الطحاوي ولو لبس قتيلا بعض يوم ثم لبس نيا يوما او لبس لبس خفين  
 وقلمسوة فعليه كفارة واحدة كذا في محيط السرخسي ولو غطي المحرم راسه او وجهه  
 يوما فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة كذا في الخلاصة وكذا اذا غطاه ليلته  
 كاملة سواء غطاه عمدا او ناسيا او ناسيا كذا في السراج الوهاج اذا غطي راسه  
 مضاعفا يوما فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة هكذا في اكثرية المشهور  
 ومحمد انه قال لا يجب الدم حتى يغطي الاكثر من الراس والصحيح ما ذكره المشهور  
 كذا في المحيط بكرة لانه ان يمسك راسه او وجهه بغير علة وان فعل ذلك يوما كاملا  
 فعليه الصدقة كذا في شرح الطحاوي ولو غصبت موضع اخر من جسده لاشي عليه وان  
 كثر لكان يكره من غير عذر كذا في فتح القدير ولو حمل المحرم شيئا على راسه فان كان من  
 جنس ما لا يغطي به الراس كالطست والاجانة وعمل بزر وعطوفات لاشي عليه وان  
 كان من جنس ما يغطي به الراس من الثياب فعليه الجزاء كذا في المحيط واذ لبس المحرم  
 حرما او خللا المحيط او طيبه بطيب فلا شيء عليه بالاجماع كذا في الظهيرية ولو اضطرب  
 المحرم الى لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسهما موضع الضرورة فعليه كفارة واحدة  
 وهي كفارة الضرورة بانما اضطرب اليه ثوب واحد فلبس ثوبين او ثوبا وجبة  
 او اضطرب الى القلمسوة فلبس قلمسوة وعمامة وان لبسهما على موضعين مختلفين  
 موضع الضرورة وغيره كما اذا اضطرب الى لبس العمامة او القلمسوة فلبسهما مع القميص  
 او غير ذلك فعليه كفارتان ككثرة الضرورة وكفارة الاحتياط ولو لبس ثوبا للضرورة  
 ثم زالت الضرورة فذا دم عليه ذلك يوما او يومين فاذا اتمه شك من زوال الضرورة لا يجب  
 عليه الكفارة الضرورة وان تبقيت زوال الضرورة فعليه كفارتان كفارة ضرورة وكفارة  
 احتياط هكذا في البداية والاصل في جنس هذه المسائل انما الزيادة في موضع الضرورة  
 لا تعتبر حادثة مستدانة بل يجعل الكل للضرورة والزيادة في غير موضع الضرورة تعتبر  
 حادثة مستدانة كذا في المحيط والذخيرة والمحرر اذا مرض او اصابته الحمى وهو يحتاج الى لبس  
 الثوب في وقت ومستمع عنه في وقت فعليه كفارة واحدة ما لم يزل عنه تلك العلة وان  
 زال عنه تلك الحمى او اصابته حمى اخرى او زال عنه ذلك المرض وجاز من اخر فعليه كفارتان  
 في قول ابي حنيفة وابي يوسف هكذا في شرح الطحاوي ولو حصر عدو فاحتاج الى لبس الثياب  
 فلبس ثم ذهب فترجع ثم عاد او كان العدو لم يبرح مكانه فكان يلبس السبلح فبقا  
 بالهنا روي بريح بالليل فعليه كفارة واحدة ما لم يذهب هذه العذر والاصل في هذه  
 المسائل انه ينظر الى اتحاد الجهة واختلافها لا الى ضرورة اللبس كذا في العبايع

**الفصل الثالث**

في خلق الشئ وقام الاطفال خلق راسه من غير ضرورة  
 فعليه دم لا يجوز به غيره كذا في شرح الطحاوي سواء خلق في الحرم او غيره في قول ابي حنيفة  
 ومحمد وقال ابو يوسف في غير الحرم لاشي عليه كذا في فتاوى قاضي خان وكذا اذا خلق  
 راسه او ثلثه بحيث عليه الدم ولو خلق دون الربع فعليه الصدقة كذا في شرح الطحاوي  
 واذا خلق ربعا لم يمسك دم وان كان اقل من الربع صدقة كذا في السراج الوهاج  
 وان خلق الرقبة كلها فعليه دم كذا في الهداية وان خلق ناسا او ابليس او شيا اخرها



فعلية دم كذا في السراج الوهاج وان خلق من احدي الاطيين اكثره يجب عليه الصدقة كذا  
 في شرح الطحاوي ولو خلق موضع الحامة وكان عليه الدم في قول ابي حنيفة رحمه الله كذا في  
 فتاويه قاضي خان وان اخذ من شارب ينظر ان هذا الماخوذ لم يكون من ربع المحنة  
 فيجب عليه الطعام بحسب ذلك حتى لو كان مثلاً مثل ربع الربع يلزم من ربع قيمة الشاة كذا في  
 الهداية واذا خلق عضو كاملاً فعليه الدم وان خلق بعضه فعليه الصدقة اراد به  
 الفخذ والساق والابط دون الراس والحية كذا في المحيط وان تقفن راسه او بين  
 انفه او كيته شوات فكل شاة كفت من الطعام كذا في فتاويه قاضي خان اصلع  
 وشوه اقل من الربع فعليه صدقة في خلقه وان بلغ الربع فعليه دم كذا في غاية السروجي  
 شرح الهداية وان خبز اللحم فاحترق بعض شوه تصدق لم يذاحك اللحم واسه او  
 لحية فاستش منها شوه فعليه صدقة كذا في السراج الوهاج اذا خلق راسه واخذ لحية  
 واطية وكل يده فان فعلت ذلك في مقام واحد فعليه دم واحد وان فعل كل شيء من ذلك  
 في مقام فعليه دم وعلم قول ابي حنيفة وابي يوسف وان خلق راسه فراق لذلك دما هو  
 وهو عذبة مقام واحد ثم خلق الحية فعليه دم اخري فجلس واحد ربع راسه وفي مجلس  
 اخر ربع ثم ثم حتى خلق كل يده اربعة مجالس يلزم دم واحد اتفاقا تاما بغير الاول  
 هكذا في فتح القدير خلق راس محرم او خلال وهو محرم عليه صدقة سواء كان بامره او بغير  
 امره طالبا كان المخلوق راسه او مكرها كذا في غاية السروجي شرح الهداية ولو خلق  
 الحلال راس محرم بامره او بغير امره كانت الكفارة بكلمة المحرم ولا يصح بدل ذلك على المالك  
 كذا في فتاويه قاضي خان ولو عيى المالك الحلال صدقة كذا في غاية السروجي شرح الهداية  
 وان اخذ من شارب خلال او قلم اطفا ره اطعم ما شاكره اية الهداية من اخر الخلق  
 حتى مضت ايام الخمر فعليه دم وكذا القارن والمتمتع اذا اخر الذبح حتى مضت ايام الخمر  
 كذا في المحيط فان خلق قبل الذبح فعليه دم وان دم المخلوق قبل الذبح ودم للوان عند  
 ابي حنيفة هكذا في التبيين وليس للميم ان يقيم اطفا ره فادق اطفا ره اظا فير  
 يد واحدة او رجل واحدة من غير ضرورة فعليه دم وكذا اذا قلم اظا فير يديه ورجليه  
 في مجلس واحد يكفيه دم واحد ولو قلم ثلاثة اظا فير من يد واحدة او رجل واحدة يجب  
 عليه الصدقة وكل خلق نصف صاع من حنطة الا ان يبلغ ذلك ما ينقص ما شاولو  
 قلم خمسة اظا فير من يد واحدة ولم يكز ثم قلم اظا فير يده الاخرى ان كان في مجلس واحد  
 فعليه دم وان كان في مجلسين فيلزم دم وان ولو قلم خمسة اظا فير من يد واحدة في مجلس  
 واحد فخلق ربع الراس وطيب عود عضوا به مجلس واحد او عيى الس مختلفة فعليه  
 بكل جنس دم على حدة ولو قلم خمسة اظا فير من الاعضاء الاربعة المستوفية يجب الصدقة  
 لكل اظا نصف صاع في قول ابي حنيفة وابي يوسف ورحمهما الله وكذا لو قلم كل عضو من  
 الاعضاء الاربعة اربعة اظا فير يجب عليه الصدقة وان كان جملتها ستة عشرية كل اظا نصف  
 صاع من الحنطة الا اذا بلغت قيمة الطعام دما فينقص منه ما شاء كذا في شرح الطحاوي  
 انظر طز الحرم وتعلق فاخذ فلا يشي عليه كذا في الكافي وحكم التقى والغنى والاطلا بالورة  
 والقلم بالاسنان حكم المخلوق كذا في السراج الوهاج **مسائل** تتعلق بالفصول السابقة  
 في كل موضع اذا فعل تحتها يلزمه الدم كاللبس والمخلوق والنظير لا القلم اذا فعل ذلك بعلة

في كل شيء من ذلك

او ضرورة فعليه اموالك كذا في سراج الطحاوي وكذا اما النسك او الصدقة او  
 الصوم فان اخذ النسك في الكرم كذا في المحيط وان ذبح في غير الحرم لا يجوز عن الذبح الا  
 اذا تصدق بلحمه على ستة مساكين بكل واحد منهم قيمة نصف صاع من الحنطة كذا في  
 شرح الطحاوي وان اخذ الصوم صام ثلاثة ايام بامره مكان شاة كذا في المحيط انه  
 شابع وان شاة فرك كذا في شرح الطحاوي وان اخذ الصدقة تصدق بثلاثة اصوع  
 على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع والا فضل ان يتصدق على فزامة ولو تصدق  
 على غير فزامة كان كذا في المحيط ويجوز فيه التملك وطعام الاباحة على قول ابي حنيفة  
 وابي يوسف وعند محمد يجوز فيه التملك كذا في البداهة والظهيرية وشرح الطحاوي  
**الفصل الرابع** في الجماع الجماع فيكون دون الفرج والممس والفتنة يشهوه لا يفسد  
 الحج والعمرة انزل اوله بيزل وعليه دم كذا في محيط الحرجي وكذا الوعا نقاشهوه ولراي بهيمة  
 فامره فلا يشي عليه الا اذا انزل فيجب عليه الدم وايضا حجة ولا عمرته هكذا في شرح الطحاوي  
 في باب الحج والعمرة وان نظرا في فرج امرأة يشهوه فامره لا يشي عليه كما تفكر فامره كذا في الهداية  
 وكذا ان اطاق السطر او نكر كذا في غاية السروجي شرح الهداية وكذا الاحتلام لا يوجب  
 شي سوى الفسل وان استمني بكفة فاقبل فعليه دم عند ابي حنيفة كذا في السراج الوهاج  
 اذا كان مغردا اجمعة وجامع امراته قبل وقوفه بوقته وهما حرمان فحسد لهما اذا التقيتا <sup>نان</sup>  
 وقبلة الحشفة وعليهما المصبي والاحتكم على الفساد ويجاكل واحد منهما الدم ويجزي الشاة  
 بما ذلك وعليهما قصاصا الحي من قابل ولا يجب عليهما العمرة كذا في شرح الطحاوي ويستوي فيه  
 الوطئ عن نفسيان وعمد واوراه ونوم ومن الصبي والمجنون كذا في محيط الحرجي ولو كان  
 الزوج صبييا جامع مثله ففسد حجه وكونه ولو كانت هي صبيية او مجنونة انفكس الحكم كذا في  
 فتح القدير ولو جامع قبل الوقوف بوقته ثم جامع فانه سيطر ان كان في مجلس واحد لا يجب الا دم  
 واحد وان كان في مجلسين مختلفين فعلى كل واحد منهما دم وان في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
 ولو جامع مرة بعد اخرى على وجه الرضا والاحلال فلا يلزمه ذلك اكثر من دم واحد سواء  
 كان في مجلس واحد او في مجلسين متعده كذا في شرح الطحاوي ولو جامع امراته بعد  
 الوقوف بوقته لا يفسد حجه جامع ناسيا او عامدا كذا في فتاويه قاضي خان ويجب على  
 كل واحد منهما مائة مرة اخرى ان كان في مجلس واحد لا يجب عليه الا مائة واحدة  
 وان كان في مجلسين يجب عليه مائة للاول وشاة للثاني في قول ابي حنيفة وابي يوسف كذا  
 في شرح الطحاوي وان كان الجماع الثاني على وجه الرضا فلا يجب عليه للثاني كذا في المحيط وان  
 جامع بعد المخلوق فعليه شاة كذا في الكافي ولو جامع بعد ما طاف طواف الزبارة كله او  
 اكثر كسره عليه ولو طاف لها ثلاث اشواط يجب مائة وحجت تامة كذا في شرح الطحاوي  
 ولو لم يخلق للزبارة ثم جامع قبل المخلوق فعليه شاة كذا في التبيين وان جامع في العمرة  
 قبل ان يطوف اربعة اشواط ففسدت عمرته بيمعي فيها ويقصها وعليه شاة وان جامع  
 بعد ما طاف اربعة اشواط او اكثر فعليه شاة ولا يفسد عمرته كذا في الهداية واذا  
 جامع المعتمرة بعد اخرى في مجلسين فعليه بالثاني شاة وكذا لو جامع بعد ما فرغ  
 من السوي كذا في الايضاح هذا اذا كان قبل المخلوق وان كان بعد المخلوق فلا يشي عليه هكذا  
 في شرح الطحاوي وان كان قارنا وجامع قبل ان يطوف لعمرة ففسدت عمرته ويجزي فيها



وعليه حجة وعقوبة من قابل وسقط دم الزمان كذا في الحبيب وعليه شأن كذا في محيط الرضي  
 وأن جامع بعد ما طاق لونه قبل الوقوف فيسقط حجة ولم يفسد عتبة وعليه شأن وعليه قضا  
 الحج من قابل وسقط قننه دم الزمان وكذا إذا جامع بعد ما طاق لونه أربعة اشواط وان  
 جامع بعد ما وقف بوقت لا يفسد عتبة ولا حجة وعليه جزو حجة وشاة لونه ولزم دم الزمان  
 كذا في الحبيب ولو جامع بعد ما طاق طواف الزيارة أو أكثره فلا شيء عليه إلا إذا طاف  
 طواف الزيارة قبل الحلق أو التقصير يجب عليه شتان لبناء الإحرام لها جميعا ولو  
 جامع مرة أخرى فإن كان في المجلتين الأولى فلا يجب عليه شيء غير ذلك وإن كان في مجلس آخر  
 فعليه بمجلس آخر دمان ويجزى به شتان هكذا في شرح الطحاوي وإن كان متمتعا فإن لم يسبق  
 الهدى مع نفسه فالجواب فيه كالجواب في المفرد بالجواز المفرد بالعمرة وإن ساق الهدى مع نفسه  
 فهو والقارن سواء به بعض الأحكام وهو سقوط دم المتعة من جامع قبل الطواف لونه  
 أو قبل الوقوف بوقت ولزم الدم حينئذ في جامع بعد الوقوف بوقت هكذا في الحبيب وأما الرجل  
 يذ لك سواء أذ أوجعت شاة أو مكروه أو جامعها صبي أو مجنون كذا في فتاوى قاضي خان

**الفصل الخامس في الطواف والسعي والرمي والمار والوطان طواف**  
 الزيارة حدثا فعليه شاة وإن كان جنباً فعليه بدمته وكذا الوطان أكثره جنباً أو حدثا  
 والأفضل أن يقيد الطواف ما دام بمكة ولا يذبح عليه ولا يصح أن يعيد في الحدث ثانياً وفي  
 الجنابة وجوباً إن أعاده وقد طافه حدثاً لادم عليه وإن أعاده وقد طافه جنباً في  
 أيام النحر لا شيء عليه وإن أعاده بعد أيام النحر يجب الدم عند أبي حنيفة رحمه الله بالتأخير  
 كذا في الكافي ويسقط عنه البتة كذا في السراج الوهاج ولو رجع إلى أهله وقد طاف جنباً وجب  
 أن يفود ويفود بأحرام جديد وإن لم يفد وبعث مبنة أجزاء إلا أن الفقد هو الأفضل ولو رجع  
 إلى أهله وقد طاف حدثاً إن أعاد وطاف جازاً وإن بعث بالشاة فهو أفضل كذا في التبيين  
 ومن ترك بين طواف الزيارة ثلاثة اشواط فأدركها فعليه شاة ولو رجع إلى أهله أجزاء  
 أن لا يفود ويبعث بشاة كذا في الهداية ولو طاف أقل من طواف الزيارة لمحدثاً أن رجع  
 إلى أهله يجب عليه الصدقة للأشواط نصف صاع من حنطة إلا إذا بلغ قيمة دمانه  
 ينقص منها ما شاء ولو طاف أقله جنباً ورجع إلى أهله يجب الدم ويجزى به الشاة وإن  
 كان بمكة فأنما إذا طافها سقطت وجب عليه وعنه أبي حنيفة أن أعاده في أيام النحر  
 سقط وإن أعاده بعد طافها يجب عليه الصدقة لكل شوط نصف صاع من حنطة هكذا  
 يشرح الطحاوي وبه باب الحج والعمرة ولو طاف طواف الزيارة وثمة شاة أكثر من شاة أكثر من قدر الدم  
 أجزاء ولكن مع الكراهة ولا يلزمه شيء كذا في الحبيب ومن طاف طواف الصدر حدثاً فعليه صدقة  
 وهذا هو الأصح وإن طاف أقل حدثاً فعليه صدقة في الروايات كلها ويسقط بالعمادة  
 بالإجماع كذا في السراج الوهاج ولو طاف طواف الصدر كله جنباً أو أكثره يجب عليه الدم ويجزى به  
 الشاة إن كان رجع إلى أهله وإن كان بمكة وأعاده سقط ولا يجب عليه للتأخير شيء بالاتفاق  
 ولو طاف أقله جنباً أن رجع إلى أهله يجب عليه الصدقة للأشواط نصف صاع من حنطة  
 وإن كان بمكة فأنما إذا طافها سقطت بالإجماع كذا في شرح الطحاوي وفي باب الحج والعمرة ولو ترك طواف الصدر  
 أو أكثره يجب عليه شاة ولو ترك ثلاثة اشواط من طواف الصدر فعليه أن يطعم ثلاثة مساكين لكل  
 مسكين نصف صاع من بركة أو الكافي إذا طاف للزيارة جنباً أو جنباً عليه لا عمادة إن طاف للصدقة

في أيام التشريق على الطهارة ومنع طواف الصدر عن طواف الزيارة وصار طوافاً  
 الصدر فيجب عليه دم لتركه وهذا الاختلاف وجب عليه دم آخر للتأخير طواف الزيارة عند  
 أبي حنيفة كذا في الحبيب ولو طاف طواف الزيارة حدثاً أو طواف الصدر به أو طوافاً  
 التشريق طافاً فعليه دم هكذا في التبيين وإن طاف طواف الزيارة على غير وضوء  
 طواف الصدر جنباً فعليه دمان في قولهم دم لوطاف الزيارة ودم لوطاف الصدر وإن  
 ترك كلا الطوافين فهو حرام على النساء إذا فعله إن يهرج ويطلق طواف الزيارة هـ  
 ووطاف الصدر وعليه دم للتأخير طواف الزيارة من قول أبي حنيفة ولا شيء عليه للتأخير  
 طواف الصدر لأنه غير موقت وإذا ترك طواف الزيارة خاصة وكذا طواف الصدر  
 فوطاف الصدر يكون للزيارة وعليه لترك طواف الصدر وهو أن ترك طواف الزيارة  
 أكثره بأن طاف ثلاثة اشواط وطاف طواف الصدر كانت أربعة اشواط من طواف  
 الصدر لوطاف الزيارة وعليه دم للتأخير من قول أبي حنيفة ولم يترك أربعة اشواط  
 من طواف الصدر ربع فلولم فإن ترك بين طواف الزيارة ثلاثة اشواط فعليه صدقة للتأخير  
 وصدقة لترك الثلاثة من طواف الصدر وإن ترك من كل واحد منهما أربعة اشواط صار  
 الكل للزيارة وهي سبعة اشواط فعليه لترك الباقي من طواف الزيارة دم ولترك طواف  
 الصدر دم وإن طاف لكل واحد منهما أربعة اشواط فإن نقصان طواف الزيارة هـ  
 يجبر بطواف الصدر وعليه للتأخير صدقة ونقصان طواف الصدر صدقة وإن  
 طاف للزيارة أربعة اشواط ولم يطف للصدر يجزى به عندنا وعليه شتان شاة  
 لنقصان تمكن به طواف الزيارة وشاة لترك طواف الصدر يبعث بهما فيذبحان  
 في العام الثاني بمن كذا في فتاوى قاضي خان ومن طاف طواف العمرة حدثاً فعليه  
 صدقة وإن كان جنباً فعليه شاة كذا في السراج الوهاج وذكر في غاية البيان أن طاف  
 حدثاً وسعي ورمي مثل عقوبته فهو جازي والأفضل أن يعيد ما عقيب طواف الزيارة  
 وإن طاف له جنباً وسعي ورمي مثل عقوبته فإنه لا يعيد به ويجب عليه السعي عقب طواف  
 الزيارة ويرمي فيه كذا في البحر الرائق إذا طاف للعمرة حدثاً أو جنباً فأنما دم بمكة يعيد  
 الطواف فإن رجع إلى أهله قبل أن يعيد فعليه دم لترك الطهارة فيه ولا يؤمر بالعود لو وقع  
 التحلل بأداء الركن وليس عليه في السعي شيء وكذا إذا طاف الطواف ولم يعد السعي في  
 الصحيح كذا في الهداية وإن طاف للزيارة وعمرة مكشوفة أعاده ما دام بمكة وإن لم يعد  
 فعليه دم كذا في الاختيار يشرح المختار ومن ترك السعي بين الصفا والمروة فعليه دم وحججه  
 تمام كذا في القدوري وإن سعى جنباً أو حائضاً أو غشي فمعه صحيح وكذا الوسيء بعد ما  
 حلق وحججه وكذا بعد أشهر كذا في السراج الوهاج ولو طاف ركباً أو حياً أو سقي بين هـ  
 الصفا والمروة ركباً أو حياً أو سقي بين هـ كان ذلك من قدر يجوز ولا يلزمه شيء وإن كان من غير قدر فما  
 دام بمكة فإنه يعيد وإذا رجع إلى أهله فإنه يبرئ لذلك دمان عندنا كذا في الحبيب ومن أفاض  
 بمنزلة قبل الأمام وقبل الغروب فعليه دم ما بعد الغروب ولا شيء عليه فأنما قبل الغروب  
 سقط عنه الدم على الصحيح وإن أعاده بعد الغروب لا يسقط في ظاهر الرواية لفرق بين أن  
 يغيبض باختياره أو ندبه بغيره هكذا في السراج الوهاج ومن ترك الوقوف بزدقة فعليه دم



كذا الهدي الهدي وتورث الحار كلها اوري واحد الوجرة العقيقة يوم النحر فعليه شاة وان ترك  
 اقلها تصدق لكل حصاة نصف صاع الا ان يبلغ قيمته شاة فينقص ما شاة في  
 الاختيار بشرط المختار وتجب شاة بتأخير النسك عن مكانه كما اذا خرج من الحرم وخلق  
 رأسه سواء كان الحلق للجماع او للفرقة عند ابي حنيفة وحدها الله ويجب ذمان عند ابي  
 حنيفة رحمه الله بتقديم القارن والمتمتع الحلق على الذبح ومنه هاهنا لم يذكر ذمان واجد هكذا  
 في البحر الرائق **الباب الثاني** في الصبي والصبي هو الذي لم يبلغ البلوغ  
 المتوخش به اصل الخلقة وهو نوعان بريء وهو ما يكون قواله وتسلم في البر ويجري  
 وهو ما يكون قواله في المآل ان المولد هو الاصل والتفويض بعد ذلك عارض ولا يتغير به  
 ويحرم الاول على الحرم دون الثاني كذا في التبيين ان قتل نحر صبي افعليه الجنازة كذا في المتن  
 وتيسر في ذلك انما هو انما هو من والحي والحي والميت من قتل الصبي والعائدين قتل صبي  
 اخر هكذا انما السراج الوهاج والميت من والحي والعائدين فيه سواء كذا في التبيين والميت من  
 والحي سواء كذا في المحيط والخبر اقيمة الصبي بان يقره عند ذمان في المكان الذي قتل فيه في  
 زمان القتل لا اختلاف القيم باختلاف الاماكن والازمنة وان كان في برية لا يساع في الصبي  
 يعتبر اقرب الموضع منه ما يساع فيه هكذا في التبيين ثم هو بخبر في القيمة ان شاة شري  
 بها هديا وتجب ان بلغت القيمة هديا وان شاة شري طعما وتصدق على كل مسكين  
 نصف صاع من نراو صاعا من نراو شعيرة وان شاة اخرج طعما كذا في الكافي ما رت  
 اخذت الصوم قوم المقتول طعما وتصدق صاعا من نراو صاعا من نراو فضل من  
 الطعام ان لم يصف صاعا كان بخير ان شاة صاعا من نراو صاعا من نراو شاة اخرج طعما  
 كذا في الايضاح وان كان التواحيب دون طعام مسكين فاما ان يطعم القدر الفاجير  
 يصوم يوما كاملا كذا في الايضاح الكافي وان احتار الذبح فعليه الذبح في الحرم والتصدق  
 بلحمه على الفقراء ويجوز الا طعام يواهي مخرج شاة وكذا الصوم هكذا في التبيين وان ذبح  
 في الحرم لم يجز منه من الهدي والجزاء من الطعام اذا تصدق بلحمه على الفقراء على كل فقير قدر  
 قيمة نصف صاع من حنطة اذا بلغ قيمته والا في كل واذا سرق لحمه بعد الذبح لم يكن الذبح  
 في الحرم فليس عليه شيء وان كان الذبح خارج الحرم فعليه به هكذا في المحيط وان احتار الهدي  
 وتفضل منه شيء لا يبلغ الهدي فهو بالحي والفضل ان شاة صاعا من نراو نصف صاعا من نراو  
 وان شاة تصدق به وان كل مسكين نصف صاعا وان شاة تصدق بالفضل ويصوم  
 بالفضل وعلى هذا لو بلغت قيمة هديين كان له الخيار ان شاة جملها او تصدق بهما او صام  
 عنهما او ذبح احديهما ذابا بالآخر ذابا الكفارات شاة او جمع بين الثلاث كذا في التبيين ولو  
 قتل الحرم صبي لم يكن عليه ما على الحرم الذبح كان خارج الحرم ولا يجب عليه شيء لاجل الحرم  
 كذا في النهاية الحلال اذا قتل صبي في الحرم فعليه ما على الحرم الذبح كان خارج الحرم ولا يجب عليه  
 شيء لاجل الحرم كذا في النهاية الحلال اذا قتل صبي في الحرم فعليه ما على الحرم الذبح كان خارج الحرم ولا يجب عليه  
 والقارن اذا قتل صبي افعليه جزا كذا في شرح الطحاوي ومن قتل ما لا يؤكل لحمه من الصيد  
 كالسباع ونحوها فعليه الجزاء لا يجزى ومن يقتل شاة وان صام السبع على الحرم فقتله فلا  
 شيء عليه وكذا اذا صام الصبي كذا في السراج الوهاج الحرم اذا قتل ما لا يؤكل لحمه من الصيد

قيمة ما لا يؤكل لحمه من الصيد ويجب عليه قيمة غير معلم لله تعالى وكذا ان قتل صبي  
 معلم قد افلح فقتله يجب عليه قيمة مثل لصاحبه وغير معلم لله تعالى كذا في شرح  
 الطحاوي وكذا لو اطلق خلال صبي اتملوكا في الحرم فعليه هكذا في المحيط السرخسي باب قتل  
 الصبي محررا في جرح صبي فان كان منه بغير قيمته وان لم يدر منه ولم يبق له اثر الاضحية وان  
 بقي له اثر بغير نقصان وان لم يعلم انه ما كان او بري في الاستحسان يلزمه جميع القيمة  
 هكذا في المحيط السرخسي في قتل الحرم الصبي فان وجدته بعد الجرح ميتا وعلم ان موته كان بسبب  
 الجرح فقتله كذا في النهر الفائق ولو جرح صبي او شاة او شاة او قطع عضو من عضو  
 نقصه ولو شاة بريث طائر او قطع قوائم الصيد فخرج من جرحه الا متنع فعليه قيمة كاملة كذا  
 في الهداية محررا كسر بيضة من بيض الصبي فان كانت مدرة ولا شيء عليه وان كانت صبيحة فمن  
 قيمتها عند ذمان الهداية وكذا اذا استوي بيض صبي هكذا في المحيط والمحيط السرخسي  
 ولو جرح صبي اكله ثم قتل كذا في المحيط ولو لم يكن جرحه قتل كذا في المحيط ولو قتل  
 بالجرحة كذا في المحيط وان قتل الصبي بعد ما اخرجه من جزاء الاستماع هل يجب عليه جزاء  
 اخرقا لانه لو جرح لا يجب عليه اذا كان قبل ان يؤدي الجزاء كذا في السراج الوهاج خلا لاجرح  
 صبي الحرم ثم اذنت قيمته بشرا او بدنة فان من الجراحة ضمن نقصان الجراحة هو  
 وقيمة يوم مات وان انتقصت قيمته بشرا او بدنة فان من قيمته يوم جرح ولو ادى الجزاء  
 واذا قتل الحرم بشرا او بدنة ثم مات من الجرح ضمن الزيادة كما قبل التكفير ثم جرح صبي  
 في الحرم حل من الاحرام فزاد شرا او بدنة ضمن النقصان وقيمة كامل يوم مات وان ذبح  
 قبل الزيادة لا يضمن فان كان محررا بعد ضمن الزيادة بعد العدا وان كان الصبي في يده  
 فقد بثر مات ضمن قيمة مستقبله يوم مات خلال جرح صبي الحرم ولم يجز منه عن الصبي  
 فصبح خلال اخر مثل ذلك ومات منها فعليه الاول ما نقصه جرحه وهو صحيح وفيما الثاني ما  
 نقصه جرحه وهو صحيح وما بقى من قيمته فعليه ما نقصه فان قطع الاول يده او رجله  
 واخرجه من الصبي ثم قطع الاخر يده او رجله ضمن الاول قيمته كاملة مات او اضر الثاني  
 ما نقصه بقطعه فان مات من الثاني نصف قيمته وفي الجنايات ولو اذنت من الاول  
 ما نقصه جنايته غير زائدة وقيمة زائدة يوم مات وفي الجنايات الثانية وفي الثاني  
 ما نقصه جنايته زائدة ونصف قيمته يوم مات وفي الجنايات له ولو قتل الثاني او قتل  
 عليه ضمن كل قيمته وفي الجنايات الاولى ولو جرحه الاول غير مستهلك والثاني قطع يده او رجله  
 ومات منها ضمن الاول ما نقصه جنايته صحيحا ونصف قيمته وفي الجنايات وفي الثاني  
 قيمته وفي جرح الاول مات او لا وكذا لو كانا محرمين الا في تنصيص القيمة كذا في الحرم  
 اذا قتل صبي ان الحلال اذ ذبح الحرم فعليه كل واحد منهما جزاء كامل وكذا لو اشترك عدة  
 من المحرمين في قتل صبي فعليه كل واحد منهم جزاء كامل كذا في شرح الطحاوي ولو كان شر  
 الحرم صبي او كافر اشري على الصبي والكافر وعلى الحرم جزاء كامل خلا لانه قتل صبي في  
 الحرم بغيره كان غيا كل واحد نصف قيمته وكذا لو قتل جماعة بغير الحرم على عدد الروس  
 وان ضرب احد هاتين ضربة الاخر كان غيا كل واحد منهما ما نقصه ضربه ثم قتل كل واحد منهما نصف  
 قيمته وضربا بغيرتين ولو كان شركيا الحلال محررا كان على الحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصف

يد



قيمة خلال اصطاد صيد الكرم قتلته في يده خلال كانه على كل واحد جزاء كابل وسيجع  
الخذ على القاتل ما لم يمت كذا في فتاوى قاضي خان ولوان خلاصا قتلنا صيدا في الحرم فلي  
الحلال نصف الجزاء وعلى القاتل جزاء ولو ان خلاصا او مزرعا او قاتلا اشتروا في قتل صيد  
في الحرم فلي الحلال نصف الجزاء وعلى القاتل جزاء ولو ان خلاصا او مزرعا اشتروا في قتل جزاء  
وعلى المزرع جزاء كابل وعلى القاتل جزاء وعلى هذا البتة بين يدي هذه المسائل كذا في شرح  
الطحاوي ولون الحلال وفي المزرع وثلاث القاتل ومات فعلى الحلال ما نقصت جراحته  
صحيحي من قيمته وثلاث قيمته وفي الجراحات الثلاث وعلى المزرع ما نقصت جراحته وفيه  
الجزء الاول وقيمته وفي الجراحات الثلاث وعلى القاتل ما نقصت جراحته وفيه الاوليان  
وقسمان وفي الجراحات ولو كانت الاولى قطع يدا او رجل او كسر جناح والثانية فتاة العيتين  
فعلى الاول قيمة صحيحي وعلى الثانية قيمته وفي المخرج الاول وعلى القاتل قيمته وفي الجنايات  
كذا في فتاوى السرخسي في هذا الموضع جرح صيدا جرحا لا يستهلكه اصاب في الجرح  
ثم جرحا ايضا فان من الظن فعليه للقيمة قيمة صحيحي وقيمته في المخرج الاول ولو كان  
القيمة ثم الحرم بالجرح ثم جرحا الثانية للقيمة قيمة وفي المخرج الثاني وفي المخرج الاول  
ولو كان حين خلاص من القيمة قرن بجرحه ثم جرحا الصبي فان ضمن للقيمة القيمة وفي المخرج الثاني  
ضمن للقران قيمتين وفي المخرج الاول فلو كان المخرج الاول استملا كابلان قطع يده والمسيلة  
بحالها غرم للاول قيمة صحيحي وغرم للقران قيمتين وفي المخرج الاول ولو كان الثاني ايضا  
قطع يده فقد او المخرج الاول سوا كذا في محيط السرخسي مؤخره جرح صيدا وجرحه خلاصا  
ايضا ثم اضاف المرد الى القيمة جرحا ايضا فان الصيد من ذلك كله ضمن للقيمة قيمة وفي  
جرح الحلال قيمة للمخرج وفي المخرجان وفي الحلال ما نقصت جرحه وفي المخرج الاول ونصف  
قيمته وفي الجراحات الثلاث ولو حل من عمره بعد جرحه ثم جرحه الحلال ثم قرن ثم جرحه فان  
ضمن للقيمة قيمة وفي الجنايات الاخرى وفي القران قيمتين وفي الجنايات الاوليان وحكم  
الحلال لا يختلف ولو كانت الجنايات مستهلكا كان قطع يدا او رجل وفتاة العيتين فعليه  
للقيمة قيمة صحيحي وللقران قيمتين وفي الجنايات الاوليان وعلى الحلال ما نقصت جرحه  
جرحا بالاول ونصف قيمته وفي الجراحات الثلاث كذا في الكافي في شرحه ان الجزاء يتقصد  
بتقصد المقتول الا اذا قصده التخلل ورفض احرامه كما خرج به في الاصل صاء الحرم صيدا  
كثيرا على قصد الاحلال والرفض احرامه فعليه لذلك كله ثم ان قصد التخلل لا يخلو الا في  
جناية على الاحرام وتجهيل الاحلال يوجب دما واحدا كذا في البحر الرائق اذا قتل  
الصيد تشييبا فان كان متقدما في التشييب يضمن والا فلا اذا ضربت شبكة فتعلق  
بها صيد فان اخرج حزة للملا فخرج بها صيد ومات لا يضمن عليه ولو كان محرما او خلاصا  
على صيد ضمن كذا في البدائع كما يحرم على الحرم قتل الصيد يحرم عليه الدلالة على الصيد  
وتعلق به من الجزاء ما يتعلق بالقتل كذا في المحيط وصحة الدلالة الموجبة للجزاء  
ان لا يكون المدلول عالما بالصيد وان يصده في الدلالة حتى يركبه وصدق غيره  
لا يمكن على المكذبة وان يبقى الدال على احرامه حتى يقتل المدلول اما لو غفل فقتل المدلول  
بعد ذلك لا يضمن عليه ويأثم وان يأخذ المدلول الصيد قبل ان يغفل عن مكانه حتى انه

لو اغفلت عن مكانه ثم اخذه بعد ذلك فقتله لا يضمن عليه الدال كذا في السراج الوهاج عزم دل  
محرما على صيد فعلى كل واحد منهما جزاء كابل محرم دل خلاصا فقتله المدلول فعلى الدال  
قيمة ولا يضمن على الحلال كذا في المحيط خلال دل محرما او خلاصا على صيد الحرم فلا يضمن على الدال  
وعلى القاتل الجزاء كذا في محيط السرخسي ولو اشترى القاتل كذا في المشايخي الصيد او يعلم به  
من غير اشترائه فلا يضمن على المبيح الا انه يكره ذلك هكذا في البدائع اما الحرم محرما بصيد  
فلم يره حتى اخبره محرم اخر فلم يصده في الاول ولم يكرهه ثم طلب الصيد وقتله كان فعلى كل  
واحد الجزاء ولو ارسل محرم محرما الى محرم فقتل له ان فلان يقول كذا في هذا الموضع  
صيد فقتله فعلى الرسول والرسول والقاتل على كل واحد قيمة الصيد وان كان  
الرسول اليه يراه ويعلم به فلا يضمن على احد الا القاتل فان علمه الجزاء ولو ان محرما اشار الى  
صيد فقتل له رجله فقتل ذلك الصيد من كره والمشيء به صيدا او لحدافا نطق ذلك  
الرجل واخذ ذلك الصيد وصيد اخر كان في الكرفان فيلزم الجزاء الذي امر فيه ولا  
يضمن عليه في اخر لو راى محرم صيدا في موضع لا يقدر عليه بوجه من الوجوه الا ان يراه فيه  
قد لم يحرم على قوس وشاب ودفع ذلك اليه فزماه وقتله فعلى كل واحد منهما الجزاء هكذا  
في المحيط وان استعار من محرم سكين فقتله صيدا فلا جزاء على المحرم ويكره له ذلك  
هذا اذا قدر على دفعه بغيره وان لم يقدر على دفعه بغيره فانه يضمن كذا في محيط السرخسي  
محرمون ثم لو امكنه بيتا وفيه نوا هض ونحام فان ثلثه منهم راى بهم باغلاق الباب  
فاغلقه وخرجوا الى منى فلما رجعوا وجدوا طيور راقدت مانت عطاها فعلى كل واحد  
منهم الجزاء كذا في البدائع السرخسي في هذا الموضع اذا اخذ الصبي على رسالة سوا كان  
في يده او في قفصه او في بيته فان ارسله محرم من بيته فلا يضمن على المرسلا ان الصبي ما  
ملكه الصيد وان قتل فعلى كل واحد منهما جزاء ولا اخذ ان يرجع بما ضمن على القاتل عند اصحابنا  
الثلاثة ولو اصاب الحلال صيدا ثم احرم نفسه سوا كان في يده فعليه رسالة فان لم يرسله حتى  
هلك يديه يضمن كذا في البدائع ولا يضمن له ملكه بالارسله حتى لو ارسله واخذ انسان  
يسترد اذا تخلل من احرامه كذا في شرح المجلد وان ارسله انسان من يده ضمن له  
بقيمة في قول الحنفية وعند ابي يوسف لا يضمن وان كان الصبي في قفصه او في بيته لا يضمن  
عليه ارسله بعد نكاحه كذا في البدائع ومن دخل الحرم بصيد فعليه ان يرسله فيه اذا كان  
في يده حقيقة حتى اذا كان في رجله او قفصه لا يضمن عليه الا رسالة كذا في الكفاية ولو احرم  
في يده صيد في قفص او احرم وفيه قفصه صيد ولم يده حله في الحرم لا يضمن عليه ارسله عند  
كذا في شرح الطحاوي ولو ادخل الحرم مقفيا فقتل حرام الحرم فلا يضمن عليه  
هكذا في محيط السرخسي في باب قتل الصيد خلا لفتب من خلال صيد ثم احرم القاتل  
والصيد في يده يلزمه ارسله ويضمن قيمته لملكه وان دفعه الى المقتول منه بري من  
العنان وقد اساء وعليه الجزاء كذا في محيط السرخسي في فصل ازالة الامن عن الصيد  
اذا باع الصيد بعد ما دخل به الحرم يجب رد بيعه ان كان باقيا في يده وان كان غائبا  
يجب قيمته كبيع الحرم الصيد ولا فرق في ذلك بين ان يبيعه في الحرم او بعد ما اخرج منه  
فتابعه خارج الحرم ولو باع الحلالان وهما به الحرم والصيد في الحلالا زينة ابي حنيفة  
وعند محمد لا يجوز وان ذبح الحلال صيد الحرم يتصدق بجمته ولا يحز به صوم واحتلفوا في جزاء







كانت عليه ان كان ذلك في غير ايامه لغيره لم يكن بغير احرام استحسانا كذلك في المحيط  
وكذا ان حج من عامه ذلك حجة نذرهما هكذا في النهاية وان تحولت السنة وبقي المسئلة على ما  
لم يجز به مما ذكره لدخول مكة بغير احرام كذا في المحيط ببيان موافقة الاحرام ومن جازره  
المبقيات وهو يريد المحرم والعمرة غير محرم فلا يخلو اما ان يكون احرام داخل المبيات او  
عند ايام المبيات ثم احرام فان احرام داخل المبيات فينبط ان حاق وقت المحرم في وقتها  
لا يقود ويحيط به احرامه ولزمه دم وان كان لا يخاف فوات الحج فانه يقود الى الوقت واذا  
غدا الى الوقت فلا يخلو اما ان يكون خلا لا او محرم فان غدا خلا لا ثم احرام سقط عنه الدم  
وان غدا الى الوقت محرم قال ابو حنيفة ان لم يسقط عنه الدم وان لم يلبي لا يسقط  
وعند هاتين السقطتين الوجهين ومن جازره وقت غير محرم ثم اتي وقت احرامه فانه فاحرم  
جاء ولا شيء عليه ولو جاء في المبيات ويريد بستان بن عامر دون مكة فلا شيء عليه  
كوفي جازره المبيات بغير احرام واهل بعة ثم اهل حجة فقد اقيم احراما ان جسر  
بالعمرة او لا ثم بالحج او احرام بالحج ثم بالعمرة من الحرم او قرن بينهما فان احرام بالعمرة ثم بالحج  
او قرن بينهما ففعله دم واحد استحسانا وان احرام بالحج او لا ثم بالعمرة من الحرم ففعله دم  
احدهما ترك احرام الحج من الوقت والثاني ترك احرام العمرة من الحمل رجل جازره المبيات  
فاحرم حج فافسد هاهنا او طنته الحج ففقد هاهنا سقط عنه الدم الذي وجب للوقت  
واذا جازره القيد المبيات بغير احرام ثم اذن له مولاه ان يعمر فاحرم لزمه دم الوقت اذا  
اعتق واما الكافر فدخل مكة ثم اسلم بجرم فلا شيء عليه وكذلك العلام يجرم ثم يعتق ويحرم  
بغيره الكافر كذا في المحيط السرخسي ولو جازره المبيات قاصدا مكة بغير احرام مبررا فانه  
يجب عليه لكل مرة اما حجة او عمرة فان خرج من عامه فذلك الى المبيات فاحرم حجة الاسلام او  
غيرها فان سقط عنه ما وجب عليه لاجل الحيازة الاخيرة ولا يسقط عنه ما وجب عليه  
لاجل الحيازة قبلها لان الواجب قبل الاخيرة ما ردينا فلا يسقط الاستيعاب النية كذا  
في شرح الطحاوي في باب ذكر الحج والعمرة فيخرج من الحرم يريد المحرم ولم يعد الى الحرم  
حتى وقت بوقت ففعله شاة وان لم يشغل بما لا يحل حتى غدا الى الحرم ان غدا  
مليبا سقط عنه الدم لا اخلاق وان غدا غير مليب لا يسقط عنه عنة اي حنيفة خلافا  
لما كذا في الشان رخصة وان خرج المحرم الى المحل بالحج ثم احرم بالحج من المحل ووقت بقرقة  
فلا شيء عليه والتمتع اذا فرغ من عمرته ثم خرج من الحرم فاحرم بالحج من المحل ووقت بقرقة ففعله دم  
فان رجع الى الحرم لم يلعبه ما ومحمدا مليبا عنة اي حنيفة سقط عنه الدم وان رجع الى الحرم  
واصل منه قبل الاحرام فلا شيء عليه بالاتفاق كذا في غاية السرخسي في الهداية والله تعالى اعلم  
**الباب الحادي عشر** في اضافة الاحرام الى الاحرام يجب ان يعلم بان الحج بين احرامين الحج واحرام  
العمرة ببيعة ولكن اذا جاز بينهما لزمته عنة اي حنيفة واي يوسف وعند محمد رجة الله بليمة  
احداها الا انه لا بد من رفض احدهما لعنة اي حنيفة واي يوسف رحمهما الله فاذا فرغ من الاولى  
بفصل الحج ينفي الثانية في العام الثاني وفيه فصل العمرة بغير الثانية في ذلك العام لان تكرار العمرة  
في سنة واحدة جازر بخلاف الحج وكذلك بناء اعمال العمرة على اعمال الحج ببيعة واما بناء احرام الحج على  
احرام العمرة فلم يبيعه حتى ان احرام حجة وطاف لا يستوطن اهل بعة رفض العمرة هكذا  
في المحيط ولزمه دم الرقص وقضا العمرة كذا في النهاية ولو احرم حجة ثم احرم بعة قبل ان يطوف

للحج شوطا فانا لا يرفض العمرة كذا في المحيط قال ابو حنيفة لا احرام المكي بعة وطاف لفاسط  
ثم احرم بالحج فانه يرفض الحج وعليه لرفضه دم وعليه حجة وعمرة كذا في الهداية ولو احرم بالعمرة ثم  
بالحج ولم يأت بيشي من افعال العمرة فانه يرفض العمرة اتفقا هكذا في الكافي فان طاف لعمرة اربعة  
استوطن احرام بالحج رفض الحج لا اخلاق وعليه دم بالرفض ايها رفضه الا ان في رفض العمرة قضا  
وتب رفض الحج قضا وعمرة وان مضى عليها اجزاء وعليه دم بجمع بينهما كذا في الهداية كوفي احرام  
بالحج ثم احرم بعمرة لزمته ويصير بذلك قارنا لكنه استاء فلو وقت بقرقة ولم يأت بافعال العمرة  
لا يترافض لعمرة فان توجه اليها لم يترافض حتى يقف فان طاف للحج للحنيفة ثم احرم بعمرة لزمته  
ولو مضى عليها جازر وعليه دم بجمع بينهما وهو دم كفارة لاسنك ويسحب ان يرفض عمرته كذا  
في الكافي اذا احرم حج وفرغ منه ثم احرم حج اخر يوم النحر لزمه الثاني ان كان حلق في الحج الاول  
قبل ان يعمر بالثاني فلا شيء عليه وان كان لم يحلق بينهما ففعله دم سنوا خلق بعد الاحرام الثاني  
اول حلق كذا في التبيين ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم بالحري ففعله دم احرامه قبل  
الوقت وهو دم جبر وكفارة كفارة الهداية الحاج اذا اهل بعة في يوم النحر او ايام الترشيق  
لزمته ويلزمه رفضها فان رفضها يجزى لرفضه وعمرة مكانا وان مضى عليها جازر وعليه  
دم كفارة واذا حلق للحج ثم احرم ليرفض كذا في الاصل وقال مشايخنا يرفض وان قال  
الحج ثم احرم بعة رفضا وان احرم حج رفضه ايضا واذا رفض لزمته الدم وعليه في العمرة قضاها  
فيية الحجة بعمرة وحجة كذا في الكافي **الباب الثاني عشر** في الاحصاء المحرم من احرام  
ثم منع من معنى ما وجب الاحرام سواء كان المنع من العدة او من الرضا والحبس او الكسر او القرح او  
غيرها من الموانع من اتمام ما احرم به حقيقة او شرعا وهذا قول اصحابنا كذا في التبيين  
وحدة المرض الذي يثبت به الاحصاء عندنا ان يقعه عن الذهاب والركوب الا بزيادة  
مرض والعدو ويتنظم المسلم والكافر والتابع هكذا في السراج الوهاج لو سرق ثقتة او وه  
هلكت راحلة فان كان لا يقدر على المشي فهو محرم وان كان يقدر على المشي فليس محرم واذا  
احرمت ولا زوج لها ومعهما محرم فمات محرم او احرمت ولا محرم معها ولكن سوا زوجها فان  
زوجها فانما محرم هكذا في التبيين اربع واذا ماتت المرأة في الطريق ونسبها ومكة ميسرة  
ثلاثة ايام فصاعدا فهي بمنزلة المحرم كذا اذا تحت تطوعا بغير اذن زوجها فماتت الذها  
فهي بمنزلة المحرم كذا في القيد والامة اذا احرم جازر لمواها ان يملها ويكونا محرمين كذا في  
السراج الوهاج وان احرمت حجة الاسلام ولا محرم الا ولا زوج فهي محرم وان كان لها محرم وزوج  
ولها استطاعة عند خروج اهل بيته ففعله حجة وان كان لا زوج ولا محرم معها ففعله الزوج  
فهي محرمة وهل للزوج ان يملها ويمنع اي حنيفة ان لا يملها ثم الاحصاء كما يكون للحج  
يكون من العمرة عند قامة الغل واسلم الاحصاء فهو ان يبعث بالهدي او بنية ليشتري  
به هديا ويبيع عنه ما لم يذبح ولا يذبح وهو قول عامة العلماء سوا شرط عند الاحرام الاهلات  
بغير ذبح عند الاحصاء ولم يشترط ويحي ان يواعد يوما معلوما يذبح عنه فيحل بعد الذبح  
ولا يحل قبله حتى لو فعل شيئا من محظورات الاحرام قبل ذبح الهدي يجب عليه ما يجب على المحرم اذ لم  
يكن محصرا او اما الحلق فلم يشترط للحلل في قول اي حنيفة ومحمد رحمهما الله وان حلق شخص  
كذا في التبيين المحصر اذا كان لا يجد الهدي ولا غنمه لا يحل بالصوم عندنا كذا في السراج الوهاج  
انحل في يوم وعده بياظن انه ذبح هديه عنه في ذلك اليوم ثم علم انه لم يذبحه كان محرم وعليه دم



لأجل أنه قبل وقته ولو دفع الهدى قبل يوم الوقعة جازاً استحسننا كذا في غاية السروجي شرح  
الهداية ثم إذا دخل المحصر بالهدى وكان من غير ما قبله وإن كان من غير  
بالوقعة فعليه غرة وإذا كان قارناً فمما يتخلل بين هذين وعليه غرة ثم إن وجه كذا في المحيط ولو  
بعت هذين وهو مؤخر فانه يتخلل من احرامه ببيع الاول منهما ويكون الاخر تطوعاً وإن كان قارناً  
لا يتخلل الا ببيعهما كذا في البداية ولو بعت هدي واحد ليتخلل من الحج ويبقى في احرام الغرة لم  
يتخلل عن واحد منهما كذا في التبيين ولو بعت هديين ولم يبيت احدهما للحج او للغرة لم يفر  
كذا في محيط السرحسي وان دخل قارناً فطاف لونه وحجته فخرج فاحصر قبل ان يفت بقرعة  
فانه يبيت الهدى ويحلبه وعليه حجة وعرة مكان حجة وليس عليه غرة مكان غرة وعليه دم لتقصير  
بغير الحرم عند اي حنيفة ومحمد رحمهما الله والمحم اذا قضى حجة في عامه ولا غرة كذا في غاية السروجي  
شرح الهداية ولو احرم بشي لا ينوي حجة ولا غرة ثم احصر قبل هدي واحد وعليه غرة استحسننا  
ولو احرم بشي ومساها فحسية واحصر قبل هدي واحد وعليه حجة وعرة كذا في البداية ولو احرم  
بجنتين او عرتين ثم احصر قبل هديين عند اي حنيفة وعند هاهدي واحد كذا في غاية  
السروجي شرح الهداية ومن اهل يوشين وسائر اهل مكة لم يودعها ما احصر يلزمه هدي واحد  
من غرة واحدة ولو لم يسرح حتى احصر يلزمه هديان عند اي حنيفة وعليه غرة ثم ان عند هاهما  
حلالا لم يدر كمالا يلزمه وان علم انه يدرك احدهما فمما كان يدرك الهدى دون الحج لا يلزمه  
الذهاب وان كان يدرك الاخر دون الهدى يلزمه الذهاب فمما لا يلزمه استحسننا  
كذا في محيط السرحسي واذا ادرك هدياً صنع به ما شاء كذا في المحيط المفرد بالحج اذا تحلل ثم  
زال الاحصار عنه فاحرم وجع من عامه فليس عليه نية القضاء ولا غرة عليه كذا في غاية  
السروجي شرح الهداية رجلاً احصر حجة او غرة فبعت هدي الاحصار ثم زال الاحصار  
وحدث احصار اخر فان علم انه يدرك الهدى ونوي ان يكون للاحصار الثاني كان وحل به  
وان لم ينو حتى يخرج منه كذا في محيط السرحسي ومن وقت بقرعة ثم احصر لا يكون محرم ومن  
احصر بمكة وهو ممنوع من الطواف والوقوف فهو محصر هكذا في التبيين قال المجتهد  
هو الصحيح هكذا في البداية وان قدر على اخذها فليس محرم لانه اذا قدر على الوقوف امن عن  
الوقوف وما اذا قدر على الطواف فلان فابت الحج يتخلل به هكذا في التبيين ومن احصر بعد  
الوقوف حتى مضت ايام التشريق فعليه ترك الوقوف بقرعة دم ولزك الرمي دم ويطوف طواف  
الزكاة وعليه لتأخير دم ولتأخير الحلق دم في قول اي حنيفة وعند هاهما ليس لتأخير  
الحلق والطواف شي كذا في المحيط هدي الاحصار لا يجوز ذبحه الا في الحرم منه ما يجوز  
ذبحه قبل يوم النحر وبعد هاهدي حنيفة وعند هاهما لا يجوز واجمعوا ان هدي الاحصار  
عن الغرة يجوز ذبحه في اي وقت كان بعد ان كان في الحرم هكذا في السراج الوهاج

**باب الثالث عشر في قربان الحج من احرام بالحج من طهارة كان او تقلا**

من طهارة كان او تقلا من طهارة كان او تقلا من طهارة كان او تقلا من طهارة كان او تقلا  
من طهارة كان او تقلا من طهارة كان او تقلا من طهارة كان او تقلا من طهارة كان او تقلا  
من طهارة كان او تقلا من طهارة كان او تقلا من طهارة كان او تقلا من طهارة كان او تقلا

عنه ثم انزلان وينقطع الفلبية اذا اخذ في الطواف الذي يتخلل به كذا في البداية وان كان فابت  
الحج متحقاً قد سكت الهدى بطلت تنقذ ويصنع بقدره ما شاء كذا في المحيط اختلعت  
أصحاباً فيما يتخلل به فابت الحج من الطواف انه يلزمه ذلك باحرام الحج او باحرام الغرة قال  
ابو حنيفة ومحمد باحرام الحج وقال ابو يوسف باحرام الغرة ويتقلب احرامه احرام الغرة كذا  
في البداية ومن ايقه هذا الاحتياط تطهر في اذا احرم حجة اخرى على قول اي حنيفة يرفضها  
حتى لا يصير حراً مما يحتمل من عنة اي يريثها لا يرفضها بل يحضي بها كذا في المحيط والسرحسي  
فابت الحج طواف الصدر كذا في فتاوى قاضي خان **الباب الرابع عشر**  
في الحج من الغيرة الاصل في هذا الباب ان الانسان ان يحل ثواب عمل لغيرة صلاة كان او  
صوما او صدقة او غيرها كالحج وقراءة القرآن والادكار وزكاة قنبر الانبياء الصلوة والسلام  
والشهادة او الاوليا والصلحين وتكفين الموتى وغيره انواع البركة انما عليه السروجي شرح الهداية  
والاصناف ثلثة انواع مالهية محضة كالزكاة وصدقة الفطر ونية محضة كالصلاة والصوم  
ومركبة منها كالحج والاشابة تجري في النوع الاول في خالتي الاختيار والاصطلاح ولا تجري في النوع  
الثاني ويجري في النوع الثالث عند الفح كذا في الكافي والموافاة السنية في الحج شرح ابي طاهر  
ان يكون الحج عنه عاراً عند الا اذا سبغته لم يمان مال فان كان قد دبر الحج الا اذا سبغته بان  
كان صحيح البدن لم يمان او كان فقيراً صحيح البدن لا يجوز حج غيره عنه ومن كان استدا  
الحج من وقت الاجحاج الى وقت الموت هكذا في البداية حتى لو اجمعت عن نفسه وهو مريض يكون  
مراي فان مات اجزاه وان تقا في بطل وكذا الواجب عن نفسه وهو مكتموس كذا في التبيين  
فان اجم الرجل الصحيح عن نفسه رجلاً ثم حج بغيره الحج كذا في السراج الوهاج وانما شرط على  
المستوب الحج الغرض لا للفعل كذا في الكافي في الحج المتعلق بغير النية حالة القدرة لان  
الفعل او سعة كذا في السراج الوهاج ومنها الا سراً بالحج ولا يجوز حج الغير عنه بغير امره الا الوار  
بجمع من مورثه بغير اذنه فانه يجوز به ومنها نية الحج عن عنة الاحرام والفضلان يقول  
يلسنا به لبيك عن فلان ومنها ان يكون حج المأمور بحاله الحج عن عنة فان تطوع الحجاج عنه  
بمال نفسه لم يجز عنه حتى يحال به وكذا اذا اوصى ان يحال به ومن فطوع عنه وارثه  
بمال نفسه كذا في البداية واذ دفع الى رجل مالا للرجل ميت فانفق المأمور شيئاً من ماله  
نفسه فان كان في ماله وما بالنفقة لا يصير بحاله فانفق من ماله الميت استحسننا  
ولا يرجع فيما شاء وان لم يكن في ماله الميت وفاء بالنفقة فانفق شيئاً من ماله ينظر ان كان  
اكثر النفقة من ماله الميت جازاً وقوم الحج عن الميت والا فلا وهذا استحسننا والفتا  
ان لا يجوز هكذا في محيط السرحسي ومنها ان يحج الباقى لو امره بالحج في ما سبغ يضمن النفقة  
ويج عنه واكتبا كذا في البداية ثم الصحيح من المذهب فيمن حج عن غيره ان اصل الحج يقع عن  
الحج عنه ولهذا لا يسقط به الرمن عن المأمور وهو الحجاج كذا في التبيين والفضل  
لانسان اذا اراد ان يحج رجلاً عن نفسه ان يحج رجلاً قد حج عن نفسه ومع هذا الواجب  
رجلاً من نفسه حتى الاسلام يجوز عندنا وسقط الحج من الامر كذا في المحيط وفي الكرام  
الفضل ان يكون عمال بطريق الحج واقفال وسكون خرافاً ولا يمان كذا في غاية السروجي  
شرح الهداية ولو اجم عنه امرأة او عبد او امة باذن السيد جاز ومكره هكذا في محيط  
السرحسي واذا امره رجلان كل واحد منهما ان يحج عنه حجة فاهل حجة واجبة عنهما جميعاً







يجع عنه مال فتبرع عنه الوارث او اجنبي لا يجوز فاذا اوصى الرجل بان يجع عنه فان ارج الوارث  
رجلا من مال نفسه ليرجع في مال الميت جاز له ان يرجع في مال الميت وكذا الزكاة والكفارة  
ولو فعل ذلك اجنبي لا يجوز ولو اوصى بان يجع عنه فارجح الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه  
جاز للميت عن حجة الاسلام كذا في فتاوى قاضي خان واذا اوصى الميت للحاج بما فضل  
في يده بعد الرجوع يجوز وصيته لم ويجز له الفصل بالوصية وهو الاصح ولو اوصى بان يجع عنه  
بما به درهم فانه يجع عنه من حيث يملك ولو كانت المائة لا يخرج من ثلث ماله فانه يجع عنه بقدر  
ثلث ماله من حيث يبلغ ولا يبطل الوصية وكذلك اذا اوصى بان يجع عنه بمقدار المائة بعينها  
وفد هلك ميراثه او الكثر فانه يجع عنه بالباقي ولا يبطل الوصية هكذا في شرح الطحاوي ولو اوصى  
لرجل بالعين واوصى بالمال للمساكين واوصى بان يجع عنه بالف حجة الاسلام وثلاثة يبلغ الذي درهم  
يقسم الثلث بينهم اثلثا ثم ينظر الحصة المساكين فيضاف الي حصة حتى يكمل فان فصل فهو  
للمساكين ولو اوصى بان يجع عنه بالف درهم وكذا النقود لا يروج في الجمل فلو وصي ان يصرفها الي الدوام  
التي تروج بها الج و ان شاء ينفق الدنيا بغير مقترن لو امر الوصي رجلا ان يجع عن الميت ففعله  
السنه واعطاه النفقة فلم يجع حتى مضت السنه وجع من قابل جاز عن الميت ولا يضمن النفقة  
كذا في محيط الرحمن الحاج عن الميت اذا ما تعبد الوقوف بقرعة اجراء عن الميت ولو لم يجع  
ورجع قبل طواف الزيارة فهو حرام عن الشافعي جع بغير احرام بنفقة وتبقي ما بقي كذا في  
الذخيرة في فصل المأمور بالج و ان استند حجه بجع قبل الوقوف رد ما بقي في يده من المال وضمن  
ما انفق به الطريق ويبقي الحاج من مال نفسه حجة وعمره واما اذا جامع بعد الوقوف لا يفسد  
حجه ولا يضمن النفقة وعليه الدم في ماله اوصى بان يجع عنه فلان فان فلان فعن محمد بن عيسى  
ان يقول يبيع ٧٠ فلان او لا يبيع غيره ولو شرط في المأمور في الطريق فذبح النفقة الي غيره ليمح  
عن الميت لم يجز الا ان يكون الا امره ان يذبح ذلك ويبقي للوصي ان يذبح في ان يجع غيره اذا امره  
هكذا في السراج الوهاج في فصل الجع عن الغير الحاج عن الميت اذا امره وانفق المال كله فليس  
على الوصي ان يبعث بالنفقة اليه ليرجع اذا قال الوصي للحاج ان فني المال فاستغفره وعليه قضا  
الدين فهو جاز في الا الحيط ولو احرمت من المعقبات او دونه فضاغ المال فانفق من مال نفسه  
حتى قضى المناسك ورجع الي اهله لم يرجع به على الوصي الا بامر القاضي بنفقة كذا في غاية  
السروحي شرح الهداية ولو ضاع مال النفقة بمكة او بغيرها او لم يبلغ من مال النفقة فما  
نفق المأمور من مال نفسه كان له ان يرجع من مال الميت كذا في السائر خاتمه اذا استاجر  
المأمور بالج خادما لخدمته ان كان مثله يخدم نفسه فهو في مال نفسه وان كان مثله لا يخدم  
نفسه فهو في مال الميت والمأمور بالج ان يدخل الحمام ويعطي اجر الحارس وغير ذلك مما يفعله  
الحاج الوصي اذا دفع الدرهم الي رجل ليجع به عن الميت ثم اذا ان استرد المالا عنه كان له ذلك ما لم يجر  
فاذا استرد وطلب المأمور نفقة الرجوع الي بلكه ينظر ان استرد المالا لحياته ظهرت منه  
فالنفقة في ماله خاصة وان استرد لضعف زايه او لجهله باسوار المناسك فالنفقة في مال  
الميت وان استرد لحياته ولا نفقة فالنفقة في مال الوصي هكذا في المحيط لوجه عن الميت  
ثم اعترض نفسه لا يضمن النفقة وما دام مستغفرا بالقرعة فنفقة في مال نفسه فاذا فرغ منها  
فنفقة في مال الميت كذا في غاية السروحي شرح الهداية **البارد السادس عشر**  
في الهدى وهو مشتق على امور الاول شرف الهدى وهو ما يهدي من النعم الي الحرم هكذا في

التبيين ويكون قد باعه بغير حيا او دالة وهي اما بالنية او سبق بدنة الي مكة  
وان لم يسبق سحسا تاكد ان البئر الرايق وهو من ثلاثة انواع الاول ابل والبئر والغنم كذا في الهداية  
وعنه تاكد افضل الا بل في البئر الغنم كذا في فتح القدير والعبد من ابل والبئر خاصة كذا  
في محيط الرحمن والثاني ان يكون ما يجوز فيه وما لا يجوز فيه لا يجوز فيه الهدى الا ما جاز  
فيه الصحن فيكون المشقة جارية في كل شيء الا في موضعين من طواف طواف الزيارة جنبوا من  
جامع بعد الوقوف كذا في الهداية والثالث ما ليس وما يكره تقليد الهدى مسنون كذا  
في محيط الرحمن يقره هدي به الغنم والمثقة واليران وكذا الهدى الذي اوجب على  
نفسه بالهدى ولا يقره دم الاحصار وادوم البنايات فلو قلدهم الاحصار ودم الجنائيات  
جاز ولا يباس به كذا في السراج الوهاج ولا يسن تقليد الشاة عند ما هلك في الهداية  
والرابع ما يفعل بالهدى وما لا يفعل ولا يركب الهدى الا في حال ضرورة وكذا الحمل لان تقليم  
الهدى واجب في الحمل والركوب استدلاله وانه في بيت في التقليم في مركب اية محيط الرحمن  
ولو ركبا او حمل عليهما فنقصت فقلبه ضمان ما نقص ويتصدق به على الفقراء دون الاد  
كذا في البحر الرائق ان كان له البعير يملكها وينضح طرعا بالماء البارد حتى ينقطع لبنها  
ان كان قريبا من وقت الذبح فان كان بعيدا منه ويغذ ذلك بالهدى يتعلمها ويتصدق بلبنها  
وان صرفه الي خالجه تصدق بمثلها او بقيمة كذا في الكافي وكذا اذا صرفه الي غني كذا في  
البحر الرائق اما ولد تصدق به او ذبحه فهو وان باعه تصدق بثمنه كذا في التبيين و  
فان استهلك الولد ضمن قيمته وان اشترى به هديا فحسب كذا في البحر الرائق ومن ساق  
هدى تطوعا فلم يسن عليه غيره وان كان واجبا اقام غيره مقامه وان اصابه عيب كبير  
يقيم غيره مقامه وصنع بالمعيب ما شاك كذا في الكافي هذا اذا كان مؤمرا اما اذا كان  
معتبرا اجزاء ذلك المعيب كذا في السراج الوهاج واذا عطيت البعثة في الطريق فان  
كان تطوعا فخرها وصنع فقلها بغيرها وضرب ضربة سائما ولم ياكل هو من شايها واغبره  
من الاغنيا بل يتصدق به وذلك افضل من ان يتركه جزر اللسباع وان كانت واجبة اقام  
غيره مقامها وصنع بها ما شاك كذا في الكافي اذا بلغ هدي التطوع الحرم وعطيت فيه  
قبل يوم النحر ان كان قد تمكن فيها فنقصان يمنع اداء الواجب ذبحه وتصدق بلحمه ولا  
ياكل منه وان كان النقصان المتكنا يسير بحيث لا يمنع اداء الواجب ذبحه وتصدق  
بلحمه واكل هذا بخلاف هدي المستقة فانه لو عطيت في الحرم قبل يوم النحر فحكه لا يجز به واذا  
سرق هدي رجل فاشترى مكانه احرى فقلدها ورجعها لم يؤخذ الاول فان عثرها فهو  
افضل وان عثر الاول وباع الاخر اجزاه وان عثر الاول وباع الاول فان كان قيمة الاخر مثلية  
الاول او اكثر فلا شيء عليه وان كان اقل يتصدق بفضل ما بينهما كذا في المحيط ويجز  
ذبح ذم التطوع قبل يوم النحر الصحيح كذا في الكافي وذبح يوم النحر افضل كذا في التبيين  
ولا يجوز ذبح ذم التطوع قبل يوم النحر في الصحيح كذا في الكافي وذبح هدي المستقة واليران  
الا في يوم النحر كذا في الهداية حتى لو ذبح قبله لا يجوز اجماعا وبعده كان تاركا للواجب عند  
الاسام قبله دم هكذا في البحر الرائق ويجز ان يتصدق بما يملك مساكين الحرم وغيرهم  
الهدى الا في الحرم هيا كذا في الهداية ويجز ان يتصدق بما يملك مساكين الحرم وغيرهم  
٧١ ان مساكين الحرم افضل ٧٢ ان يكون غيرهم اجمع منهم كذا في الجوهرة النبوية كذا في المحيط



له انما لا يجب عليه التصديق به بعد الذبح بل يستحب ان يتصدق بالثلث وما لا يجوز  
له انما لا يجب عليه التصديق به فلو صدق بعد الذبح لاضمان عليه في الكل وان استهلكه  
بعد الذبح ان كان مما يجب عليه التصديق به بغير قيمته ويتصدق بها وان كان هلالا  
يجب عليه الصدقة به لا بغير شيئا ويجوز بيعه سواء كان ما يجوز اكله ولا يجوز وجب  
عليه صدقة كذا في الرأج الوهاج ويستحب لصاحبه ان ياكل من هدي التطوع اذا  
بلغ الحرم ومن هدي المتعة والقران هكذا في التبيين ويجوز له ان يطعم الغني ويجوز  
الاكل من بقية الهدايا كماء الكفارات والسدور وهدي الاضطرار والتطوع اذا  
لم يبلغ حمله كذا في الرأج الوهاج ولا يجب تغريب الهدي وهو ان يذهب بها الى عرفات  
ولورق يهدي الصحة والقران لحسنه والافضل في الجزر النحر ونحو البقر والغنم الذبح  
وتنجزه ابل قياما وله ان يضجها والاول افضل ولا يذبح النحر والغنم قايما ويضجها  
واستحب المجرور استقبال القبلة والاولى ان يتولي ذبحا بنفسه اذ كان ه  
يحسن ذلك كذا في التبيين ويتصدق بجلالها وخطاها ولا يعطى اجرة الجزار منه كذا  
في الكثر ويجوز ان يتصدق على الجزار من سواى اجرة عند اكثره وان اعطاه شيئا  
من الجزارة ضمنه كذا في غاية السروجي شرح الهداية الخامس النذر بالهدى ان قال  
لله علي هدي فان نوي شيئا من الانواع الثلاثة فهو علي ما نوي وان لم ينو شيئا ينصرف  
الي الشاة عندنا وان قال لله علي يدنة فان نوي شيئا من النوعين فهو علي ما نوي  
وان لم ينو شيئا فله ان يختار اي النوعين شاكا في المحيط النبوة لاذ وجبها بالنذر  
فانه ينحرها حيث شا الا ان نوي ان ينحر مكة فلا يجوز نحرها الا بمكة وهذه اقول ابي  
حسينة ومحمد وقال ابو يوسف اريد ان ينحر البدن بمكة ولو اوجب جزورا فهو من ابل  
خاصة كذا في البدائع ولو نذر هده بياحيص ذبحه بالهزم اتفاقا ولو نذر جزورا يجوز  
في غير الحرم اتفاقا كذا في شرح مجمع البحرين المالك لوقال لله علي ان اهدي شاة ه  
فاهدي جزورا جازا اذ ادى مثل ما غنيت في نذره او افضل منه او اهدي قيمته  
أجزاء هكذا في المسبوط للإمام السرخسي **باب السابعة عشر**  
في النذر بالجرح كاهو واجب بايجاب الله تعالى ابتداء على من استجرح شرابط الوجوب  
وهو حجة الاسلام فقد يجب بايجاب الله تعالى بناء على وجود سبب الوجوب من العبد وهو  
ان يقول لله علي حجة وكذا لوقال علي حجة سواء كان النذر مطلقا او معلقا بشرط باذن  
قال ان فعلت كذا فله علي ان اجمع حتى يلزمه الوفا اذا وجد الشرط ولا يخرج بالكفارة  
في ظاهر الرواية عن اي حنيفة كذا في البدائع واذا علق الجرح بشرط ثم علقه بشرط اخر وجد  
الشرطان يكفيه حجة واحدة اذا قال في اليمين الثانية فعلي ذلك كذا في فتاوى قاضي  
خان ووقال لله علي احرام او قال لله علي احرام حجة فعليه حجة او غيره والتعيين اليه وكذا  
اذا قال لفظا يدل على الترام الاحرام بان قال لله علي المشي الي بيت الله او الي الكعبة  
او الي مكة جاز وعليه حجة او غيره كذا في البدائع وهو الاستحسان هكذا في محيط السرخسي  
فان عيّن حجة او غيره كان عليه ان يحج او يعتمر ما شاء اذا حج او اعتمر ما شاء متى بيده بالمشي  
ومتى ترك المشي ففي الج تترك المشي متى طاف للزيارة وفي العرة متى طاف وسقي وفي  
البدانة اختلف المشايخ بعضهم قالوا يشي من حيث يحرم ومنهم من قال يشي حينما يخرج من

بيت كذا في المحيط وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان فلو ركب اراق دما وكذا اذا  
ركبته الكفرة وان ركبته الاقل يجب عليه حساب به من الدم وفي الاصل خيرة بين الركوب  
والمشي قالوا والصحيح هو الاول كذا في التبيين ولوقال لله علي المشي الي الحرم او الي  
المسجد الحرام لم يصح ولم يلزمه شيئا يقول ابي حنيفة وعندهما يصح ويلزمه حجة او عرة  
ولوقال الي الصفا والمروة لا يصح في قولهم جميعا ولوقال علي الذهاب الي بيت الله  
او الخروج او التسمر او الاثنيان لا يصح في قولهم جميعا ولوقال هذه الشاة هدي الي بيت  
الله او الي الكعبة او الي مكة او الي الحرم او الي المسجد الحرام او الي الصفا والمروة فالحج  
فيه كالجواب من قوله لله علي المشي الي بيت الله او الي مكة او الي الصفا والمروة فالاختلاف  
كذا في البدائع ولوقال لله علي حجة الاسلام مرتين لا يلزمه شيئا كذا في المحيط ولوقال  
لله علي حجتان في هذه السنة كان عليه حجتان وكذا لوقال علي عشرين حجة في هذه السنة  
كأن عليه عشرين حجة في عشرين سنة وكذا لوقال علي حجة مائة حجة لم يلزمه حجة واحدة  
نصف حجة فلا يلزمه حجة كاملة وكذا لوقال لبيك بحجة لا اطوف فيها طواف الزيارة  
ولا اقف بعرفة يلزمه حجة كاملة كذا في فتاوى قاضي خان اذا قال لله علي ثلاثون حجة  
فاحج ثلاثين نفسا في سنة واحدة ان مات قبل ان يحج وقت الحجاز اكل وان حيا وقت  
الحج وهو حي فادرك على الحج بطلت حجة واحدة وعلى هذه الاطسنة تجي كذا في المحيط ولوقال  
المريض ان عافني الله من مرضي هذا فعلي حجة فبرأ الزمته حجة وان لم يقبل على حجة لله ان  
الحجة لا تكون الا به ولوقال ان برئت فعلي حجة فبرئ وكذا في حجة الاسلام ولوقال  
غير حجة الاسلام صحت نيته كذا في الخلاصة **سابع عشر** في اهل عرفته وقعوده  
يوم وشهد قوم انهم وقعوا قبل يوم الوقوف بان شهدوا انهم وقعوا يوم التروية  
تقبل وعليهم الامادة ولو شهدوا بانهم وقعوا بعد يوم الوقوف بان شهدوا انهم وقعوا  
يوم النحر لا تقبل ويحرم حجتهم وهذه استحسان وان شهدوا يوم التروية ان هذا  
اليوم يوم عرفه فان امكن للاتمام انا يقف مع الناس او اكثرهم فصارا قبلت شهادتهم  
قياسا واستحسانا وان لم يقعوا عشية فاتهم الحج فان امكنه ان يقف معهم ليل لا نهار  
فكذلك استحسانا حجة اذا لم يقعوا فاتهم الحج وان لم يمكنه ان يقف ليلامع الكثر لا تقبل  
شهادتهم ويأمرهم ان يقفوا من الفدا استحسانا والشهود في هذه الواحدة من الناس  
حتى لو وقعوا بما راوا ولم يقعوا مع الناس فاتهم الحج كذا في التبيين وعليهم ان يملوا عرفة  
وعليهم الحج من قابل الشهود اذا شهدوا في زمان يمكنهم الوقوف بعرفة نهارا تقبل شهادته  
شاهدتين عدلين واذا شهدوا في زمان لا يمكنهم الوقوف بعرفة نهارا وجبوا حجوا الي الو  
بها ليل لا يقبل فيه شهادة عدلين لان الوقوف يتحول بشهادتهم حتى وقف بالليل مكان النهار  
فلا يقبل فيه الا بالظواهر كذا في المحيط والحاصل انما في كل موضع لو قبلت الشهادة  
لغات الحج على البعض دون البعض قبلت الشهادة كذا في غاية السروجي شرح الهداية اذا  
احرمت بغير حجة الاسلام وكذا من حج فان لم يكن له زوج ما انقضت على ذلك هكذا في شرح  
الطحاوي في باب العدة وان كان لها زوج ما دن لكافة الحج فاحرمت بالحج قبل اشهر الحج فله  
ان يحلها وان احرمت في اشهر الحج فليس له ان يحلها وان كانت في بلاد بعيدة ويجزى  
منها قبل اشهر الحج فاحرمت في وقت خروج اهل بلادها لم يكن ان يحلها وان احرمت



قبل ذلك كان ان يجلبها الا ان يكون احراما قبل ذلك بايام يسبقه هلكة في المحيط  
واذا حرمت بغير اذن فله وجها ان يمنعه ويجلبها بغير هدي ولا يثبت التقليل بقول  
الزوج خللتك بل يفعل ما اذن ما هو من محظورات الاحرام من قصر ظفر او تقصير  
شعر او تطيبها بطيب او تقطيلها او تقامها فخلل بك ذلك وعليها هدي الا حصار  
وقضاء حجة وعمره فاذا اذن لا يجوز بالاحرام في عامها ذلك فاحرمت ونزلت القضا او  
لم تنوكون قضا وسقطت عنها تلك الحجة ولا تجب عليها فمرة ويجب عليها دم لم يرض الاول  
وان تحولت السنة فلا الاضية وعليها حجة وعمره ودم هكذا في شرايط الطهارة في باب  
الغديبة ولو احرمت بغير اذن فله وجها ان يجلبها بعد ما اذن ما اذا احرمت  
بالزمن فليس له ان يجلبها ان كان لا يحرم وان لم يكن لها فان لم يتوكل كذا في النجس الرابع  
ولو جازع وزجته او امته المحرمة ولا يعلم باحرامها لم يكن تحليلا ومنه جها وان علمه كان  
تحليلا ولو جازعها ثم ان الله ان ياذن لها بعد مضي السنة كان عليها الحجة مع الج ولو جازعها فاحرم  
فجلبها فاحرمت هكذا امر الله ان تحت من عامها اجزاها من كل التحليلات تلك الحجة الواحدة  
ولو لم تج بعد التحليلات الا من قابل كان عليها تلك التحليلات كذا في فتح القدير القيد والامه  
اذا احرمت بغير اذن السيد لم ان يمنعه ويجلبها بغير هدي وعليه كل واحد منها هدي  
الا حصار وقضاء حجة وعمره بعد العتق ولو احرمت القيد والامه بعد ما اذن السيد لها  
كان للمولى ان يبعث عنه هديا فيذبح عنه في الحرم فخلل هكذا في شرايط الطهارة في باب  
الغديبة ولو اذن لعنده او امته حازله ان يجلبها مع الكراهة واذ اراد المولى ان يجلب  
عمدة صنع به اذني ما يحظره الاحرام من قصر ظفر او تقصير شعر او تطيبه او غير ذلك  
ولا يكون محلا له بالنهي فقط ولا يقول خللتك هكذا في السراج الوهاج اذا احرمت القيد  
او الامه باذن السيد ثم باعها بغير الشراء او المشتري ان يمنعه ويجلبها عندئذ كذا  
في شرايط الطهارة في باب الغديبة ذكر الاسيحي ان لا يجوز الاستنجاء على الج ولا على شي من الطاهرات  
والمعاصي ولا استنجاء على الج ودفع اليه الا حجة فحج من الميت فانه يجوز من الميت وله من  
الاجر مقداره نفقة الطريق في ذلك حجاب والمجيء بظفاره وشرابه وشبابه ومكرهه وما ابد  
منه نفقة وسط من غير اسراف ولا تقصير فما فضل في يده بعد رجوعه يرد على الورثة ولا  
يجل له ان تاخذ الفضل لنفسه الا اذا تبرع الورثة بترك الفضل للمحتاج وهو من اهل  
التبرع حل له بتلك الورثة اياها هكذا في شرايط الطهارة في باب الجواب الج المأمور به  
بالج من الميت اذا رجع من الطريق وقال منعت وقد اتفق من مال الميت في الرجوع لغير  
يصدق وهو ضامن لجميع النفقة الا ان يكون امرا ظاهرا لانه على صدق متعلقه المأمور  
بالج اذا قال حججت عن الميت وانكر الورثة او الوصي فالقول قولهم مع يمينه الا ان يكون للميت  
على المأمور دين فقال حج عن ميتة المال حجة في مئة مائة فقلبه ان يقيم البيعة على  
انه حج بها كذا في المحيط ٧ باس باخراج حجارة الحرم ونزاه الي الحبل عندئذ كذا اذا كان  
نزاب الحبل الي الحرم واجتمعوا على اباحة اخراج ماء زمزم ولا يحد شي من اسنالك الكفة  
وما سقط من يمينه الي القوائم لا باس ان يشترى منهم كذا في غاية السروجي شرح الهداية  
ولا يجوز اخذ المساكين من اراك الحرم وسائر شجره ولا يجوز اخذ شي من طيب الكعبة للبركة  
والغيره ومن اخذ شيئا منه لزمه رده اليها فان اراد التبرك الي طيب من عنده فمعه

ثم اخذت كذا في السراج الوهاج **خاتمة** في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم  
قال مشايخنا انها افضل المذوبات ونية مناسك الفارسي وشرح المختار انها فريضة من  
العجوب لم تلبس سبعة ايام كان فرضا فلاحسن ان يبداهه ثم يمشي بالزيارة وان كان  
نفلا كان بالحيا فاذ انوي زيارة القبر فليستحضر زيارة مسجد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فانه اخذ المساجد الثلاثة التي بيثتها اليها الرجال ونية الحمد حيث لا يشك الرجال  
الا لثلاثة مسجده المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الاقصى اذا توجه الي الزيارة  
ليكتسب من الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم مدة الطريق كذا في فتح القدير  
ويصل في طريقه في المساجد التي بين مكة والمدينة وهريرة من مسجدا ذكره ذلك الا في  
نيت مسجده فاذا وقع بمكة على الشجر المدينة زاد في الصلاة والسلام كذا في غاية السروجي  
شرح الهداية اذا غاب عن حيطان المدينة يصل عليه ويقول اللهم هذا احرم بيك فاجعل  
وقاية لي من النار وما ناس القذاب وسوء الحساب ويغفر لي قبل الدخول او بعده  
انا امكته ويطيب ويغفر لي ما به ويدخلها متواضعا عليه السكينة والوقار كذا في  
الاحتيا رشرح المختار وما يغفر بعض الناس من النزول بقرب المدينة والمشي الي ان  
يدخل احسن وكل ما يكون ادخل في الادب والاحلال كان حسنا كذا في فتح القدير واذ دخل  
المدينة يقول اللهم رب السموات وما اظلمن ورب الارضين وما اقلمن ورب الرياح وما  
ذرين اسالك خير هذه البلدة وخير اهلها وخير ما فيها واغفر لي ما مضى وما مضى  
وشراها اللهم هذا احرم رسولك فاجعل دخولي فيه وقاية لي من النار وما ناس القذاب  
وسوء الحساب كذا في فتاوي قاضي خان واذ دخل المسجد فقل ما هو السنة في دخوله  
المسجد من تقديم اليه كذا في فتح القدير ويقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر  
لي ذنوبي واغفر لي اياك رحمتك اللهم اجعلني اليوم من اوحى من توجه اليك واغفر لي  
تقرب اليك واجمع من دعاك وابغى برضاك كذا في فتاوي قاضي خان ويكون دخوله المسجد  
من باب جبريل او غيره كذا في غاية السروجي شرح الهداية ويصل عند منبره ركعتين يقرأ  
في شيعته يكون عمود المنبر حذاء منكب اليمين وهو موقفه عليه السلام وهو بين منبره  
ومنبره ثم يسجد شكر الله تعالى على ما وقته ويدعو بما يحب ثم ينهض فيسجد الي قبر  
صلى الله عليه وسلم فيقف عند راسه مستقبلا القبلة ثم يركع ثلثة اذرع او اربعة  
وايدي ثومته اكثر من ذلك ولا يضع يده على حدة او التربة فواهي واعملم الحرمه وتقف  
كما يقف للصلاة ويمثل صورته الكريمة البهيبة كانه نائم في محله عالم به يسمع كلامه  
كذا في الاحتيا رشرح المختار ثم يقول السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته اشهد  
انك رسول الله صلى الله عليه وسلم تليق الرسالة واديت الامانة ونصحت الامة  
وجاهدت في امر الله تعالى حتى قضى روحك حميد احمود الخ لا اله الا الله من صغيرنا وكبيرنا  
خير الخ واوصيا عليك افضل الصلوات واكافاها واتم الحجة وانما هذا اللهم اجعل نبينا  
يوم القيامة اقرب النبيين واسبقنا من كاسهم وارزقنا من شفاعته واجعلنا من  
رفقاء يوم القيامة اللهم لا تجعل هذا الاخر القدر بقبر نبينا عليه السلام وارزقنا القدر  
اليه نأذ الى الان والاحرام كذا في المحيط في اخر فصل تعليم اعمال الحج وتبليغ صورته واجتنب  
كذا في غاية السروجي شرح الهداية ويلفقه سلام من اوصاه يقول السلام عليك يا رسول



والله من فلان من فلان يستشف بك الى ربك فاشفعوا لجميع المسلمين ثم يقف عند وجهه  
 مستدبراً القبلة وتصل عليه ماشاء وتقول قد رزقناك حتى يجاذبنا من الصدوق رضي الله  
 تعالى عنه وتقول السلام عليك يا رقيق في الاسفار السلام عليك يا امين في الامور جزاك  
 الله منا افضل ما جزى امنا من امانه نبيه ولقد خلقته بلحق خلقك وسلكك طريقه  
 ومنهاجه خير منك وقالت اهل الردة والبدع ومهدت الاسلام ووصلت الارحام  
 ولم تزل قاضياً للحق ناصر الاهل حتى انك اليقين والسلام عليك ورحمة الله وبركاته  
 اللهم امتن على جميع ولا تحجب بعيننا وبارك في رزقك يا كريم ثم يتحول حتى يجاذب قبر  
 عمر رضي الله تعالى عنه فيقول السلام عليك يا امير المؤمنين السلام عليك يا منظر  
 الاسلام السلام عليك يا منكر الاصنام جزاك الله عنا افضل الجزاء ورضي الله عنك استغفرك  
 فغفرت الاسلام والمسلمين خيراً وميتاً فكلت الايتام ووصلت الارحام وقوي  
 بك الاسلام وكنت للمسلمين مريضاً وقاتلياً مهدياً جمعت شملهم واغنيت قروم وخيرت  
 كسرم فالسلام عليك ورحمة الله وبركاته ثم يرجع قد رزقناك فيقول السلام عليك  
 يا فجيبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنه وتبشيره والمفاني له  
 يعلم الايتام في الدين والفاطمية بعده لمصلح المسلمين جزاك الله احسن جزاء جنتاً كما  
 نتوسل بك الى رسول الله ليشفع لنا ونسأل ربنا ان يتقبل سعياً ويجيبنا على طلبنا  
 ونجيبنا عليه ويجزينا في رزقنا ثم يدعو لنفسه ولوالديه ولما اوصاه به عليه السلام بالدعاء  
 لجميع المسلمين ثم يقف عند راسه صلى الله عليه وسلم كالاول ويقول اللهم انك قلت وقولك  
 الحق ولواتهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك الآية وقد جئناك تسامعين فقل طاب لعبيد امرئ  
 مستشفين بنبينا الذي اغفر لنا ولايماناً ولايماناً ولايماناً الذين سبقونا بالايمان  
 ربنا انت الذي احسن حسنة وفي الآخرة حسنة الآية سبحان ربك رب العرش العظيم  
 الى اخر السورة وتزيد في ذلك ما يشاء وينقص ان شاء ويدعو بما يحضره من الدعاء  
 ويوقف لم ان شاء الله تعالى ثم ياتي اسطوانة اي لسان التي تربط نفسه فيها حتى تاتي الله  
 عليه وهي بين القبر والمنبر يصل ركعتين ويتوب الى الله ويدعو بما شاء ثم ياتي الروضة  
 وهي كالحوض المربع وفيها يصل امام الموضع اليوم فيصلي فيها ما تيسر له ويدعو ويكثر من  
 التسبيح والثناء الى الله تعالى والاستغفار ثم ياتي المنبر فيضع يده على الروضة التي كان  
 صلى الله عليه وسلم يضع يدها اذ خطب لينا لبركة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتصل  
 عليه ونسأل الله ماشاء ويتقدم برحمته من خطبه ونعصبه ثم ياتي الاسطوانة الثانية  
 وهي التي فيها بقية الجذع الذي جازى الى النبي حين تركه فخطب على المنبر فقرأ صلى الله عليه  
 وسلم واحتضنه فسكن وجيئه ان يجيئ ليلة مدة مقامه براءة القرآن وذكر الله والدعاء  
 عند المنبر والقبر وبينهما امر او جهر اكد اية الاحتياط رزق المحتار ويكثر الصلاة بالمدينة  
 ما دام فيها كذا اية الحبيب يا اخير فصل تعليم عماله الى ويستحب ان يخرج بعد زيارته عليه  
 السلام الى البقيع فينظر المشاهد والكرارات خصوصاً قبر سيد الشهداء اخوة رضي  
 الله عنه ويزوروا البقيع قبة العباس وفيها مقبة الحسين بن علي ورضي القاديين وابنه محمد  
 الساقون ابيه جعفر الصادق ونية امير المؤمنين عثمان ونية ابراهيم بن النبي صلى الله عليه  
 وسلم وجماعة من ارواح النبي صلى الله عليه وسلم ورحمته صفية وكثير من الصالحين

والسابعين

والسابعين رضي الله عنهم اجمعين وتصل عليه تسجداً طاعة رضي الله عنها بالبقيع ويستحب ان  
 يزور شهداء يوم الخميس ويقول سلام عليك يا صبرتم فتم عقبي السلام عليكم يا  
 صبرتم وارتدوا مؤمنين وان ان شاء الله بكم لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وسورة الاخلاص  
 ويستحب ان ياتي في مسجد قبا يوم السبت كذا اية رزق الله عليه السلام ويدعو بما رزق الشرف  
 ولا غياث المستغيثين ويا مؤخر كرب المكر وبين يا محب دعوة المضطربين صل على محمد  
 وآله واكثرت كربى وحزنى كما كشت عن رسولك كربى وحزنى في هذا المقام يا خندان يا منان  
 يا كثر الموفون ويا دأيم الاحسان يا ارحم الراحمين كذا اية الاحتياط رزق المحتار والابن  
 يا هذه المواقف دعاء مؤقت فبأي دعاء دعا جازك اية فتاوى قاضي خان ويستحب له  
 مدة مقامه بالمدينة ان يصل الصلاة كلها بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا اراه  
 الرجوع الى بلده استحب له ان يعود المسجد ركعتين ويدعو بما احتب وياتي قبر رسول الله

صلى الله عليه وسلم ويصلي عليه  
 كذا اية السراج الوهاج قاله اعلم  
 الجزء الاول من ربيع العبادات  
 بقول الله وتوحيته  
 وصلى الله على  
 سيدنا محمد  
 وعلى آله  
 اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله عليه سيدنا محمد وال وصحبه وسلم  
**كتاب النكاح** وفيه اربعة عشر باباً **باب الاول في تيسر**  
 شرها وصفته وركنه وشروطه وحكمه اما تفسيره فهو عقد يرد مما ملك المتعة قصد اذا  
 به اكثر مما صفتته فهو انه في حالة الاعتدال سنة مؤكدة وحالة التوفان واجب وحالة  
 خوف الجور مكروه كذا اية الاحتياط رزق المحتار واما ركنه فلا يجاب والقبول كذا في  
 الكافي والاحتياط ما يشلقط به الايمان ايجاب كان والقبول جواب كذا اية العينية والركن  
 شروطه فمنها العقل والبلوغ والحرية في العقد الا ان الاول شرط الا يعقداً فلا ينعقدان  
 الحنون والقبول الذي لا يعقل والاخر شرط النفاذ فان نكاح الصبي القابل يتوقف فاعده على  
 اجازة وليه هكذا عليه التذاع ومنها الحد القابل وهي المرأة التي احلها الشرع بالنكاح كذا في  
 النهاية ومنها سماع كل من القاديين كلام صاحبه هكذا في تساوي قاضي خان ولا يعقدا  
 النكاح بلفظ لا يفهمان كونه نكاحاً ينعقد هو المختار هكذا في مختار الفتاوى ومنها الشهادة  
 قال العامة القائل انها شرط جواز النكاح هكذا في التذاع وشروطها الشاهد اربعة امور  
 والعقل والبلوغ والاسلام ولا ينعقد بحقرة العيب ولا من بين القن والمدير والمكاتب  
 ولا بحقرة المجانين والصبيان ولا بحقرة الكفار بل نكاح المسلمين هكذا اية الجوازين وكذا  
 الزوج مسلم والمرأة ذمية فالنكاح ينعقد بشهادة الذميين سواء كانوا مؤمنين او  
 في الملة او في الملة كذا اية الرضا الوهاج واسلام الشاهدين ليس بشرط في نكاح الكافرين  
 فينعقد نكاح الزوجين الكافرين بشهادة الكافرين سواء كانوا مؤمنين او في الملة او في الملة



كذا في العدايع وتصح بشهادة الفاسقين والاعميين كذا في فتاوى قاضي خان وكذا في نسخة  
المخدودين في القدر وان لم يتواكب اليه الجواب وكذا في نسخة الفتاوى في الزنا هكذا  
في الخلاصة وينبغي بحضور من لا يتقبل حراثة له اصلها كذا في تزويج امرأة مشهورة ابنته  
منها وكذا في تزويج مشهورة ابنته لاجلها او ابنته لاجلها كذا في البدائع والاصل في هذا  
الباب ان كل من يصح ان يكون وليا في النكاح بولاية نفسه صلح ان يكون شاهدا او من لا فلا  
كذا في الخلاصة وينتشر في القدر ولا ينبغي عقد النكاح بشاهد واحد هكذا في البدائع ولا يشترط  
وصف الذكوة حتى ينقضي بحضور رجل وامرأتين كذا في الهداية ولا ينبغي عقد بشهادة  
المرأتين بغير رجل وكذا المختارين اذ لم يكن معهما رجل هكذا في فتاوى قاضي خان ومنها  
منع الشاهد من كلامها كذا في فتح القدير فلا ينبغي عقد بشهادة نائمين اذ لم يسمع  
كلام الفاعلين كذا في فتاوى قاضي خان وتكفي في الاصلين الذين لا يسمعان والصحيح  
انه لا ينبغي كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان وينبغي عقد النكاح بشهادة المعتقل والاخر  
ان كان يسمع كذا في الخلاصة ولو وصف كلام احدها دون الاخر او سمع احدها كلام الاخر  
والاخر كلام الاخر لعجز النكاح هكذا في البدائع ولو كان بحضرة الرجلين واحد من السبع  
دون الاخر فصاح السبع او رجل اخر اذ ان الاخر لا يجوز حتى يكون سمعها معا كذا في فتاوى  
قاضي خان وفي نظم الزندوبسي اذا سمع اخاه الشاهدين كلام المرأة وسمع الشاهد الاخر  
كلام الزوج ثم اعاد العقد فالدعي سمع كلام الزوج في العقد الاول سمع كلام المرأة في العقد الثاني  
لا يغير الذي سمع كلام المرأة في العقد الاول سمع كلام الزوج في العقد الثاني لا يغير ان كان العقد  
في مجلسين مختلفين لا يجوز بالاتفاق وان كانا في مجلس واحد فالساعة الاولى لا ينبغي عقد  
بغير مثل ان شغل ينقضي وقال الزندوبسي لا يخلو في قول اي سهل كذا في الذخيرة  
وان سمع كلام الفاعلين في تفسيره قبل بانه يصح والظاهر خلافه وعن محمد اذ تزوج  
امرأة بحضرة تركيين او هندیين قال ان امكنهما ان يعبرا ما سمعا جاز واخلاقا كذا في فتاوى  
قاضي خان وهل يشترط فهم الشاهدين العقد كونه في القبول ان المعتبر السماع دون الفهم  
حتى لو تزوج بشركة الاعميين جاز قال الظهير والظاهر انه يشترط الفهم ايضا كذا في  
المرآة الوهاج وهو الصحيح كذا في الجوهر النيرة ولو تزوج امرأة بحضرة السكارى  
وهي نوا النكاح غير انهم لا يدرونه بعد ما صحوا العقد النكاح هكذا في اختراة المختصين  
وفي فتاوى دعي الى البيت رجل قال يقوم استشهدوا اني تزوجت هذه المرأة التي في البيت فتا  
المرأة قبلت فسمع الشهود مقالتهم ولم يروا شخصها فان كانت في البيت وحدها جاز  
النكاح وان كانت في البيت معها احري لا يجوز رجل زوج ابنته من رجل في بيت وقوم  
في بيت اخر يسمعون ولم يسمعون ان كان من هذه البيت الى ذلك البيت كوة راو الاب  
منها يتقبل شهادتهم وان لم يروا الاب لا يتقبل كذا في الذخيرة رجل بعث امرأته امرأة  
الي زابدها فقال الاب زوجت وقبلت عن الزوج واجد من القوم لا يصح النكاح ويتصل  
بصح النكاح وهو الصحيح وقيل في الفتوى كذا في محيط الرخس ومن تزوج امرأة بشهادة  
الله ورسوله لا يجوز النكاح كذا في التنجيس والمرأة وكذا رجل لا يزوجه من نفسه  
تقال الوكيل بحضرة الشهود تزوجت فلانة ولم يعرف الشهود فلانة لا يجوز النكاح ما لم يذكر  
اسمها واسم ابها وحدها لانها غائبة والعائنة تعرف بالتسمية كذا في محيط السرخسي

وكان الامام القاضي ركن الاسلام علي السغداني في الامة الم يشترط ذكر المحدث ثم رجع في اخر  
عمره وكان يشترط وهو الصحيح وان اراد احتياط تكسفت وجهه حتى يراها الشهود  
او تذكر اسمها واسم ابها وحدها ولو كان الشهود يعرفونها وهي غائبة فذكر الزوج هو  
اسمها لا غير وعرف الشهود انه اراد به المرأة التي يعرفونها كذا في النكاح كذا في محيط السرخسي  
ومن امر رجل ان يزوجه صغيرة فزوجها عند رجل والاب حاضر صح ولا فلا كذا في الكفر  
قالوا اذا زوج ابنته البكر البنت بامرأة وحضرها ومعها ابها شاهد آخر صح النكاح  
وان كانت غائبة لا يصح كذا في محيط السرخسي ولو كان رجلان يزوجه عبدة فزوج الوكيل  
العبدة امرأة بشهادة رجل او امرأتين والعقد صحيح لا يجوز النكاح كذا في التبيين واذا  
اذن الرجل لغيره في النكاح فزوج العبد بحضرة المولي بشهادة رجل واحد يمولي المولي  
الصواب انه يجوز عند اصحابنا كذا في التنجيس ولو زوج المولي عبدة البالغ امرأة  
بحضرة رجل واحد والعقد صحيح وان كان العبد غائبا لم يجوز هذا الامة قال  
المغنياني لا يجوز كذا في التبيين ومن هذا الجنس مسئلة ذكر في مجموع النوازل امرأة وكلت  
رجلا بان يزوجه رجلا فزوجها بحضرة امرأتين والموكله حاضرة قال الامام نجم الدين  
يجوز النكاح هكذا في الذخيرة ووقت حضور الشهود وقت الايجاب والقبول ووقت  
الاحراز حتى لو كان العقد موقفا على الاجارة ولم يحضر عند العقد لم يجز هكذا في البدائع  
ومن عارض المرأة اذا كانت بالغة بغيرها كانت او شئت فلا يملك المولي اجبارها على النكاح  
عندنا كذا في فتاوى قاضي خان ومنها ان يكون الايجاب والقبول في مجلس واحد حتى لو  
اختلف المجلس بان كانا حاضرين فاجب احدهما فقام الاخر في المجلس قبل القبول  
او اشتغل قبل بوجوب اختلاف المجلس لا ينبغي عقد كذا اذا كان احدهما غائبا لم ينقضي حتى  
لو قال امرأة بحضرة شاهدين زوجت نفسي من فلان وهو غائب قبله الخبر فقال قبلت  
او قال رجل بحضرة شاهدين تزوجت فلانة وهي غائبة قبلها الخبر فقال تزوجت  
نفسى منه لم يجوز وان كان القبول بحضرة ذينك الشاهدين وهذا قول ابي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله ولو ارسل اليها رسولا وكتب اليها بذلك كتابا قبلت بحضرة شاهدين  
سمعا كلام الرسول وقرأة الكتابة جازة كذلك اذا ادا المجلس من حيث المعنى وان لم يسمع  
كلام الرسول وقرأة الكتابة لا يجوز عندها وعند ابي يوسف رحمه الله يجوز هكذا في  
البدائع واذا ابلغها الكتاب وقرأته ولم تزوج نفسها منه بذلك المجلس وانما زوجت  
نفسها منه في مجلس اخر بين يدي الشهود وقد سمع الشهود كلاما ومضى في الكتاب يجوز  
النكاح كذا في الخلاصة ولو قالت ان فلانا كتب اليي خطيبا فاشهدوا اني قد زوجت نفسي  
منه صح النكاح لان الشهود سمعوا كلامها بايجاب العقد وسمعوا كلام الخاطب باسمها  
اباها هكذا في الذخيرة ولو كتب الايجاب والقبول لا ينبغي عقد كذا في فتح القدير والحر والعبدة  
والصغير والكبير والقدل والفاسق في الرسالة سواء ابلغها بتبليغ عبارة المرسل هكذا  
في الخلاصة ولو عقدت اوها بمشيش او بغيره ان يملك الدابة لم يجوز وان كانا في سفينة سافرا  
جاز كذا في الجواب والبريق والفتوى في القبول ليس يشترط عندنا كذا في التبيين العيني في الهداية  
ومنها ان لا يملك القبول الايجاب في ذات الاخر زوجتك ابنتي فاعلم انهم قالوا الزوج  
قبلت النكاح ولا قبل المهر كان باطلا ولو قبل النكاح وسكت عن المهر ينقضي النكاح بينهما



ذكره في فتاوى أبي الليث وفي مجموع النوازل عند تزويج امرأة على رقبته بغير إذن سيد فقال  
السيد اجزى النكاح ولا اجزى على رقبته فالنكاح جائز ولا يقل من مهر مثلها ومن قبحه  
العبد يباع فيه كذا في الذخيرة ولو زوجت نفسها منه بالثمن قبلها بالثمن او بمهرها  
صح وتوقف لزوم الزيادة على قبولها فيه المجلس على ما عليه الفتوى كذا في النهر الفائق  
ومنها ان يصيب النكاح الى كل ما يبيع به عن الكل كالراس والرقبة بخلاف السيد  
والرجل ولو اضاف النكاح الى ظهرها او بطنها وذكر الخواص في قوله مشايخنا الاشبه من  
مذهبنا صحا سنا انه ينبغي كذا في النهر الفائق ولو اضاف النكاح الى نصف المرأة فيه رواية  
والصحيح انه لا يصح كذا في فتاوى قاضي خان والظاهرية وفيه التفرقة بين تزويج نصفها  
فقد ذكر بعضهم انه يجوز هو المختار كذا في بحثنا ولنا في ذلك ما ذكرناه من الزوج والمهر وجبة  
مطلوبين فلو زوجت بنتا لا يصح الا اذا كانت احدهما مستترحة فيصير النكاح الى الف  
كذا في النهر الفائق سميت جارية في صفها باسم فلان كبرت سميت باسم اخر فالزوج باسمها  
الاخر اذا صارته معروفة باسم الاخر والاصح عندي ان يجمع بين الاسمين كذا في الظهيرية  
رجل لبنت واحدة اسمها فاطمة قال له رجل زوجت منك ابنتي عا شته ولم يقع الاشارة  
الى شخصها ذكره فتاوى المصنف انه لا ينعقد النكاح ولو قال زوجت ابنتي منك ولم يزد على  
هذا اول بنت واحدة جاز كذا في المحيط ولو كان له رجل بنتان كبيره اسمها عا شته وصغيره  
اسمها فاطمة فاذا انا يتزوج الكبير وعقد باسم فاطمة ينعقد على الصغير ولو قال زوجت  
ابنتي الكبير فاطمة لا ينعقد على احدهما كذا في الظهيرية ابو الصغيرة اذا قال زوجت  
بنتي فلانة من ابن فلان وقال فلان قبلت ابنتي ولم يسم الابن ان كان له ابن لا يجوز  
وان كان له ابن واحد يصح ولو ذكر ابو البنت اسم الابن فقال زوجت ابنتي من ابنك فلان  
فقال ابو الابن قبلت صح خشيان صغيران قال ابو واحد هاهنا في الاخر مخبر من الشهور  
زوجت ابنتي هذه من ابنك هذا وقبل الاخر ثم طهر ان الجارية كانت غلاما ولا غلام  
كان جارية كان النكاح جائزا كذا في الظهيرية وفتاوى قاضي خان ولو قال ابو الصغيرة  
لاي الصغير زوجت ابنتي ولم يزد عليه شيئا وقال ابو الصغير قبلت يقع النكاح للاب  
هو المختار كذا في بحثنا والفتاوى وهو الصحيح كذا في الظهيرية واما احكامه فكل  
استماع كل منها بالآخر على الوجه المأذون فيه شرعا كذا في فتح القدير وملاك الحبس وهي  
صبر وركن ممنوعة عن الخروج والبروز ورجوب القدر لغير النساء وخفوفن ورجوب طاعتها  
المصاهرة والارث من الحائضين ورجوب القدر لغير النساء وخفوفن ورجوب طاعتها  
طاعتها عليها اذا دعاها الى الزناش ولا يهتد بها اذا لم تطعه بان تنزلت واستجاب  
مخاضها بالمعروف هكذا في النهر الفائق ومخبر الجمع بين الاختين ومن في معناها كذا  
في السراج الوهاج **الباب الثاني** فيما ينعقد به النكاح وما لا ينعقد  
به ينعقد بالاي ب والقبول وضع المصرا او وضع احد طرفي المصرا والآخر لغيره  
مستقبلا كان كذا في السراج الوهاج كذا في المصارع كذا في النهر الفائق فان اقال له ان تزوجك  
بكذا انك انت قد قبلت يتم النكاح وان لم يقبل الزوج قبلت كذا في الذخيرة ولو قال  
تزوجيني نفسك قبلت ان ينعقد ان لم يقصد به الاستقبال هكذا في النهر الفائق وكذا  
ينعقد بالعمارة ينعقد بالاستشارة من الاخرس ان كانت استارته معلومة كذا في

في البداية

في البداية ولا ينعقد بالتعاطي كذا في النهاية ولا ينعقد بالكتابة بين الحاضرين فلو كتب  
تزوجتك فكتب قبلت لم ينعقد هكذا في النهر الفائق وما ينعقد به النكاح فهو نوعان  
صريح وكناية فالصريح لفظ النكاح والتزويج وما عداهما وهو ما يفيد ملكة العين في  
الحال كناية كذا في النهر الفائق فالعين المستبوط فينقذ بلفظ الهبة هكذا في الفتاوى  
ولو قالت وهبت نفسي منك فقال الرجل اخذت قالوا لا يكون نكاحا كذا في فتاوى قاضي  
خان ولو قال وهبت بنتي لحد منك وقبل الاخر لا يكون نكاحا كذا في الذخيرة اذا طلب  
الرجل من امرأة زنا فقال وهبت نفسي منك فقال الرجل لا يكون نكاحا كذا في فتاوى  
قاضي خان ولو قال وهبت بنتي ويصدق بلفظ التملك والصدق بلفظ البيع هو  
الصحيح هكذا في الهداية وكذا بلفظ الشراء الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان  
وكذا بلفظ الجعل على الصحيح كذا في العين شرح الكسروا النيسين ولو قال لامرأة كنت لي او  
صرتي فقالت نعم او صرت لك كان نكاحا كذا في الذخيرة وكذا لو قال كوني امراة بيماية  
فقبلت او اعطيتك مائة عيلا ان تكوني امراة فقبلت كان نكاحا كذا في الوجيز للكردي  
اذا قال ثبت حق في مائة بضعك بالثمن فقال قبلت صح النكاح كذا في الذخيرة  
ولو قال كنت امراة عرسك نفسي فقال قبلت يكون نكاحا هكذا في فتاوى قاضي خان  
ولو قالت الميانة رددي نفسي اليك فقال الزوج قبلت بحضرة الشاهدين يكون نكاحا  
كذا في محيط الرضي وفيه اجابته ان يطلق اذا طلق امرأته ثلاثا او باي شيء قال لها  
راجعتك على كذا او رخصت المرأة بملك وكان مخبر من الشهور كان نكاحا صحا وان  
لم يذكر المال فان اجتمع على ان الزوج اراد به النكاح كان نكاحا والا فلا كذا في الذخيرة  
ولو قال ذلك اجنبية لم يكن بينهما نكاح مخبر من الشهور فكانت المرأة رخصت لا يكون  
نكاحا كذا في فتاوى قاضي خان رجلا قال لامرأة مرايا شدي ففالت باشيدم  
لا ينعقد الا اذا قال لها باشيدي بزي ففالت باشيدم يكون نكاحا وقيل ينعقد النكاح  
وهو الظاهر بحكم العرف كذا في الخلاصة اذا قال لغيره دختر خوشم مراده فقال دام  
ينعقد النكاح وان لم يقبل الخاطب يذير نعم ولو قال مراداي فقال دام لا ينعقد النكاح  
ما لم يقبل الخاطب يذير نعم الا اذا قال له بقوله دادي الخفيف دون السموم فينقذ  
وان لم يقبل الخاطب يذير نعم وفي مجموع النوازل عن الشيخ الامام نجم الدين السبكي ان  
يقول دختر خوشم مراده لا بد ان يقول بزي ويقول الاخر بزي وادم فاما بدون  
ذلك لا ينعقد النكاح عند بعض المشايخ وعند بعضهم ينعقد فلا بد من هذه الزيادة  
لنصير المسئلة متفق عليها كذا في المحيط قيل لامرأة خوشم بزي فلان بزي  
دادي ففالت داد وقيل للزوج يذير في فقال يذيرت ينعقد النكاح وان لم تقبل  
للان دام والزوج يذيرت وقيل لامرأة خوشم بزي من كروي ففالت كروم ينعقد  
النكاح وكذا لو قال خوشم بزي من كروم ففالت كروم ينعقد النكاح كذا في الذخيرة  
قيل لامرأة هل زوجت نفسك من فلان ففالت لا ثم قالت في اشك الكلام من ويرا  
خواستم وقال الرجل قبلت صح النكاح كذا في الخلاصة سئل عن الدين عن قال لامرأة  
خوشم بزي را بهنار دم كايين عن بزي دادي ففالت بالسمع والطاعة قال ينعقد النكاح  
ولو قال سباس دام لا ينعقد لان الاول اجابة والسلي وعد كذا في المحيط امرأة قالت







فما الا بالواجب اذ من جهة الام والام وان علوا فهو لا محرمات على التاميد كما هو وطيا  
كذا انما هو القديس وينتبت حرمة المصاهرة بالنكاح الصحيح دون الفاسد كما في محيط  
الرحمن فلو تزوجها فكيف فاسد الاخر عليه امر بالمعروف والنهي عن المنكر هكذا في البحر الرائق  
وتثبت بالوطي خلا لا كان او عن شهوة او زنا كذا في فتاوى قاضي خان في زنا بامرأة  
حرمت عليه انما وان علقت وابتنى وان سفلت وكذا انحرى المهر بها على اباء الزاني واجدا  
وان علوا وابينا وان سفلوا كذا في فتح القدير ولو وطئها فافسها لاخر عليه امر بالمعروف  
نهي عن المنكر في الزنا اذا احبلت ولم يولد منه كذا في البحر الرائق وكذا تثبت هذه الحرمة  
بالوطي تثبت بالمس والتمثيل والنظر الى الفرج بشهوة كذا في الذخيرة سواء كان بنكا  
او ملكا او غيبا عند كذا في الملتقط قال صاحب الرتبة وغيره في ذلك سواء هكذا في  
الذخيرة والمباشرة عن شهوة بمنزلة القبلة وكذا المعاشقة هكذا في فتاوى قاضي خان  
وكذا الوضوء بشهوة هكذا في الخلاصة فان نظرت المرأة الى ذلك ذكر رجل او لمسته بشهوة  
او قبلته بشهوة تفلقت به حرمة المصاهرة كذا في الجوهر النيرة ولا تثبت بالنظر  
الى سائر الاعضاء الا بشهوة ولا لمس سائر الاعضاء عن شهوة بخلاف كذا في البداهة  
والمعتبر النظر الى الفرج الداخل هكذا في البداية والنهاية وعليه الفتوى هكذا في الظهيرية وجها  
الاخلاط في الوطئ الى فرجها وهي قائمة لا تثبت حرمة المصاهرة وانما يقع النظر في  
الداخل اذا كانت قاعدة متكينة كذا في فتاوى قاضي خان ولو نظرت الى فرج امرأة بشهوة  
وراء ستر رقيق او خارجا يستبين فرجها تثبت حرمة المصاهرة ولو نظرت بمرأة ه  
وراي فيها فرج امرأة فنظر عن شهوة لاخر عليه امر بالمعروف والنهي عن المنكر وانما زاب عكس  
فرجها ولو كانت المرأة على شط حوض او على فتحة فتحة في الماء ففرجها ففقط عن  
شهوة لا تثبت الحرمة كذا في فتاوى قاضي خان وهو الصحيح كذا في الخلاصة ولو كانت المرأة  
في الماء فرج الرجل فرجها فنظر عن شهوة تثبت الحرمة كذا في فتاوى قاضي خان واذا نظر  
الرجل فرج ابنته بغير شهوة فتحت ان يكون رجلا رتبة مثل لو وقعت منه شهوة مع وقوع  
بصره قالوا ان كانت الشهوة وقعت على ابنته حرمت عليها امراته وان كانت الشهوة ه  
وقعت على التي عنانها الاخر لان نظره في هذه الصورة التي فرج ابنته لم يكن عن شهوة  
كذا في فتاوى قاضي خان والذخيرة ثم لا فرق في ثبوت الحرمة بالمس بين كونه مائدا او  
نائسا او مكرها او مخطبا كذا في فتاوى القديس براديا هكذا في معراج الدراية فلما يفظ  
زوجته ليحيا بها فوصلت يدها اليه كبتة فرجها بشهوة وهي ممن يشتهي بطنها  
امها حرمت عليه الام حرمة موبدة كذا في فتح القدير ولو لمس شعرا بشهوة ان مس  
ما اتصل براسها تثبت وان مس ما استرسل لا تثبت واطلق الناطق اطلاقا به  
غير هذا التفصيل كذا في الظهيرية وهكذا في وجيز الكرمي والسراج التوهاج ولو لمس  
نظرها بشهوة تثبت كذا في الخلاصة ثم المس انما يوجب حرمة المصاهرة اذا لم يكن ه  
بينهما شرب اما اذا كان بينهما شرب فان كان ضيفا لا يجد الا من حرارة المس لا تثبت  
حرمة المصاهرة وان انتشرت التبدد كذلك وان كان رقيقا بحيث يصل حرارة المسوس  
الي يده تثبت كذا في الذخيرة وكذا الوضوء اسفل الحف الا اذا كان منعلا لا يجد لبي ه  
القدم كذا في فتاوى قاضي خان اذا قبل الرجل المرأة وسبها شربا كان يجرى التثنية

او يرد الشبهة فهو تقبيل وليس كذا في المحيط والدوام على المس ليس بشرط لثبوت الحرمة حتى  
قيل اذا مد يده الى امرأة بشهوة فوقع على انفس ابنتها فزاد اذ ثبوت حرمة عليه امراته  
وان نزع يده من ساعته كذا في الذخيرة وينتبه ان تكون المرأة مشربة كذا في التبيين والفتوى  
على ان ثبت ينسحب محل الشهوة لا مادونا كذا في معراج الدراية وقال القبيصة ابو الليث مولا  
ينسحب سببين لا يكون مشربة وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان وحكي عن الشيخ امام  
ابي بكر انه كان يقول ينبغي للمفتي ان يفتي في السبع والثمان انما لا يحرم الا ان تبلغ السابعة  
انما قبلت صالحة جسيمة فحسب يفتي بالحرمة كذا في الذخيرة والمضرات فلو جامع صغيرة  
لا تثبت الحرمة كذا في البحر الرائق ولو كبرت المرأة حتى خرجت عن حد المشربة وجب  
الحرمة لانها دخلت تحت الحرمة فلم يخرج بالكبر ولا كذا في الصغيرة كذا في التبيين وكذا ان يشرط  
الشهوة في الذخيرة لو جامع ابن اربع سنين زوجته ابية لا تثبت به حرمة المصاهرة كذا  
في فتح القدير ووطي العصى الذي يجامع مثل بمنزلة وطئ البغ في ذلك قالوا والعصى الذي  
يجامع مثل ان يجامع ويشتهي وتشتخي النساء من مثل كذا في فتاوى قاضي خان والشرع  
تعتبر عند المس والنظر حتى لو وجد ابنة بشهوة ثم اشتبه بعد الترك لا تعلق به الحرمة  
وحد الشهوة بنو الرجل ان تنتشر التبدد او تزاد انتشت لان كانت منتشرة كذا في التبيين  
وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط وبه يفتي كذا في الخلاصة فمن انتشرت التبدد فطلب  
امراته والرجل يفتي في ذبيبتها لاخر عليه امر بالمعروف والنهي عن المنكر كذا في التبيين هذا  
الحدة اذا كان شابا قادرا على الجماع فان كان شيخا او عينا في الشهوة ان يترك قلبه ه  
بالاشربة ان لم يكن متحرا قبل ذلك ويزداد الاشتبا ان كان متحرا كذا في المحيط وحدث  
الشهوة في النساء والمحبوب هو الاشتبا بالقلب والتلذذ به ان لم يكن وان كان فزاد  
كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم ووجود الشهوة من لحدها يكون بشرط ان لا يشر الحن  
لوانزل عند المس والنظر لم تثبت به حرمة المصاهرة كذا في التبيين قال الصدر الشهيد  
وعليه الفتوى كذا في الشمني شرح النقاية ولو لمس فانزل لم تثبت به حرمة المصاهرة في الصحيح  
لانه تبين بالانزال انه غير ذاب الى الوطئ كذا في الكافي ولو نظرت الى ذيل المرأة لا تثبت به حرمة  
المصاهرة كذا في فتاوى قاضي خان وكذا الوطئ في ذيلها لا تثبت به الحرمة كذا في التبيين  
وهو الاصح هكذا في المحيط وعليه الفتوى هكذا في جواهر الاخلاط واذا جامع مبيتة لا يثبت  
الحرمة كذا في فتاوى قاضي خان **وما يتصل بذلك من مسائل** لو افترجته المصاهرة  
بغير اخذ به وبقر بينهما وكذا اذا اضاف ذلك الى ما قبل النكاح بان قال لامرأته كنت جامع  
امك قبل نكاحك بواحد به ويقر بينهما ولكن لا يصدق في حق المهر حتى يجب المهر دون العقر  
قالا صرا على هذه الاقرار ليس بشرط حتى لو رجع عن ذلك وقال كذبت قال القاضي لا يصدق  
ولكن ينبغي بينه وبين الله تعالى ان كانا ذابا بينهما فلا يحرم عليه امراته وذكره في كتاب النكاح اذا قال  
الرجل لامرأة هذه امي من الرضاعة ثم انرا وان يتزوجها بعد ذلك فقال الخطا في ذلك فله  
ان يتزوجها استحسانا ووجه الفرق بينهما انه ههنا اخبر عن فعله والخطا فيما هو فاعله نادر  
فلا يصدق فيه واما في الرضاعة ما اخبر عن فعله فمفسد في زمان نيز كره وهو افا سمع من  
غيره والخطا فيه ليس بناذكر كذا في التبيين والمزيد واذا قبلت لم يكن عن شهوة  
او لمسها او نظرت الى فرجها لم يكن بشهوة فقد ذكر الصدر الشهيد رحمه الله في التقبيل



يفتي بشبهة الحرمة ما لم يتبين انه قبل بغير شهوة ونجا لمس والنظر الى النوى لا يفتي بالحرمة  
الا اذا تبين انه فعل بشهوة الاصل في التقبيل الشهوة بخلاف المس والنظر كذا في المحيط  
هذا اذا كان المس على غير الفرج واما اذا كان على الفرج لا يصدق ايضا كذا في الظهيرية  
وكان الشئ في الحرام الاصل في طهر الدين المرمي في يفتي بالحرمة في القبلة في النوى والحد والراس  
وان كان على مقتضى وكان يقول لا يصدق في انه لم يكن بشهوة ونجا البقي ويصدق اذا  
انكر الشهوة في المس الا ان مقتضى الآفة مستتر فيقع كذا في المحيط ولو اخذ ثديا وقال  
ما كان ممن شهوة لا يصدق لان الفاعل بخلافه وكذا لو ركبت مرقا على دابة بخلاف ما اذا ركبت على  
ظهرها وعبر بها لما هكذا في الوجيز للمكره ويقتبل الشبهة على الاقرار بانفس الشهوة  
والتقبيل بشهوة هكذا في حواجر الاطلاحي وهل تقبل الشهوة في غير نفس المس والتقبيل  
بشهوة المختارانه تقبل واليه ذهب في الاسلام على البردوي كذا في التجميع والمزبد  
وهكذا اذكر محمد بن كاخ الجاهل ان الشهوة مما يورث عليها في الجملة اما ينكر العضو الذي  
ينكر عضوه او بان اخر من لا ينكر عضوه كذا في النخيرة وهو الموقوف كذا في حواجر الاطلاحي  
شبهل الفاضل على السعدي عن سكران باشر ابنته وقبلها وقصد ان يجامعها ففعلت  
الابنة ان ابتكت فتركها فحل حرم امها قال نعم كذا في التناخانية قبل رجل ما فعلت  
بام امراة كذا في جامعها قال لا يثبت حرمة المصاهرة قبل ان كان السائل والمسؤل ههنا  
قال لا يفتاوت ولا يصدق انك كذب كذا في المحيط رجل لم يجامع ربة فتفقد وطيرها لا تحل  
لانه وان كانت في غير ملكه فتفقد وطيرها لانه ان يكذب به ويطلقها لان الظاهر يشهد  
ولو نسي جارية مبراة لم يسهه ان يطلقها حتى يعلم ان الاب وطيرها كذا في المحيط الرخي  
رجل تزوج امرأة على ان لا يذوقها فاذ ذاقها ففعلت ففعل كذا في المحيط  
فعلت ابرك ان صدق الزوج بانتهى منه ولا مهر لها وان كذبها فهي امراة كذا في الظهيرية لو  
ادعت المرأة ان مس بها الزوج اياها كان من شهوة لم تصدق والقول قول ابن الزوج كذا في  
السراج الوهاج رجل قبل امراة ابيه بشهوة او قبل الاب امراة ابنه بشهوة فهو مكره  
وانكر الزوج ان يكون بشهوة فالقول قول الزوج وان صدق الزوج وقعت الفرقة وتجب المهر  
على الزوج ويرجع بذلك على الذي فعل ان نفى الفاعل على الفساد وان لم يتبعه لا يرجع وفي  
الوطي لا يرجع وان نفى بالوطي الفساد لانه وجب الحد والمال مع الحد لا يجتمع تزوج  
بامه رجل لم ان امة قبلت ابن زوجها قبل الدخول فادعي الزوج انها قبلت بشهوة  
وكذب المولى فانه يمين من زوجها لاقرار الزوج انها قبلت بشهوة ويلزمه نصف المهر بشكك  
المولى اياه انها قبلت بشهوة ولا يقبل قول الامة في ذلك لو قالت قبلت بشهوة كذا في المحيط  
ولو اخذت ذكرا لحن في الخصومة وفعلت كذا في غير شهوة صدقت كذا في خزانة  
الفتاوى في ذكر محمد رحمه الله في نكاح الاصل ان النكاح لا يترفع بجرمة المضاهرة ولا الرضا بل  
يفسد حتى لو وطئها الزوج قبل التزويج لا يجب عليه الحد استثناء على ما لم يثبت كذا في الذخيرة  
وذا في امرأة ثم تاتي بمكرها لا يثبت لانه حرم عليه نكاح ابنتها على التاميد وهذا دليل  
في ان الحرمة تثبت بالوطي الحرام وبما يثبت به حرمة المضاهرة كذا في فتاوى قاضي خان  
لا بأس بان يتزوج الرجل امرأة ويتزوج ابنتها او امها كذا في المحيط الرخي وفي  
النسابة الصغرى اذا ذكره في حرمة ونكاحها كذا في كذا في حرمة لا تمنع وحول

الحرارة

الحرارة الى ذكره تحمل المرأة على الزوج الاول وان كانت تنزع كالمس قبل فلا تحل كذا في الخلاصة القسم  
الثالث المحرمات بالرضا كل من عزم بالزنا والعترة عزم بالرضا على ما عرفت في كتاب  
الرضا كذا في المحيط الرخي القسم الرابع المحرمات بالجمع وهو نكاح الجمع بين الاجنبيات والجمع  
بينه وبين حواجر ذوات الارحام اما الجمع بين الاجنبيات فانه لا يحل للرجل ان يجمع بين اكثر  
من اربع نسوة كذا في المحيط الرخي ولا يجوز للعبد ان يتزوج اكثر من ثنتين كذا في البداهة  
للمكاتب والمندبر وابن ام الولد نبيه هذا كالعبد كذا في الكفاية ويجوز للمكران يتزوج من الاما  
ما شاء من القدد وان كثرن وليس للعبد ان يتزوج وان اذن له مولاه فيه كذا في الحاوي هـ  
وللعبد ان يتزوج اثنتين حرتين كانتا او امهين كذا في البيراق والمكران يتزوج اربعين  
المكران والامام كذا في الهداية واذ تزوج الحر حصة على النكاح اربع الاول ولا  
يجوز نكاح الحرة المستنة وان تزوج حصة عقد فسد نكاح الكل وكذا العبد اذا تزوج ثلاثا  
ولو تزوج الحر بغير حصة سلموا ان تزوجهن على النكاح اربع الاول ويبرهن  
بينه وبين الحرة المستنة منه الكل وان تزوجهن حرة فارق بينهن وبين الكل في قوله اي حصة  
واي يبرهن رحمهما الله واذ تزوج واحدة ثم ارتبعا حرة نكاح الواحدة لا غير كذا في فتاوى  
قاضي خان رجل تزوج امرأة في عتدة وثنتين في عتدة وثلاث في عتدة ولا يعلم امه  
الاولى فصح نكاحها على كل حال ولها المهر والمهر لهما ولا ميراث كذا في التناخانية ولو تزوجت  
موتها فعلا او قولا فمن ظفر فسد ههنا لا مهر لها ولا ميراث كذا في التناخانية ولو تزوجت  
امراة زوجين في عتدة واحدة فان كان احد ههنا اربع نسوة جاز نكاح الاخر هكذا في المحيط  
الرخي واما الجمع بين ذوات الارحام فانه لا يجمع بين اثنين بنكاح ولا يوطئ بملك يمين سواء  
كانت اثنتين من النسب او من الرضا هكذا في السراج الوهاج والاصل ان كل امرأتين  
لو صورنا احد بهما من اي جانب ذكر الم يجوز النكاح بينهما برضا او نسب لم يجوز الجمع بينهما هكذا  
في المحيط فلا يجوز الجمع بين امرأة وعمتها نسب او رضاعا كذا في كذا في المحيط  
بين امرأة وبنت زوجها فان المرأة لو فرضت ذكرا حل له تلكا البنت بخلاف العكس وكذا يجوز  
امراة وحاربا اذا تمت حل النكاح على ذلك الفرص ليس لقراة ارضاع كذا في شرح النقا  
يلتزم اي الحكم فان تزوج الاثنين في عتدة واحدة يفرق بينهما وبينه فان كان قبل الدخول  
فلا شئ لهما وان كان بعد الدخول يجب لكل واحدة منهما الاقل من مهر مثلها ومن المس كذا في  
المضاربات فان تزوجها في عتدين فنكاح الاخيرة قاسيد ويجب عليهن مزارقا ولو علم القاسين  
بدل كذا يفرق بينهما فان فارقها قبل الدخول لا يثبت ثمن الاحكام وان فارقها بعد الدخول  
فله المهر ويجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل وعليها العتدة ويثبت النسب ويعتزل  
عن امرأتين تنقض عدة اخرا كذا في المحيط الرخي ولو تزوجها في عتدين ولا يبر  
ايتها سبق فانه يورس الزوج بالبيان فان بين فعلين يمين وان لم يبين فانه لا يبر في ذلك  
ويفرق بينهما وبينه كذا في شرح الطحاوي ولها نصف المهر اذا كان مهرها مستاويا وهو مسمى  
بني القدد وكان الطلاق قبل الدخول كانا مختلفين يفتي لكل واحدة منهما برع مهرها  
وان لم يكن مسمى في القدد تجب متعة واحدة لهما بدل نصف المهر وان كانت الفرقة بعد الدخول  
يجب لكل واحدة المهر كما لا كذا في التبيين في ل ابو جعفر الهندواني مع المسئلة اذا ادعت  
كل واحدة الاولى والجهة لهما فيفضي بنصف المهر لهما اما اذا قالت لا تدري اي القدين اول فلا







محيط الرخسي رجل له بنت كبيرة وامه كبيرة فقال لرجل قد زوجتكما كل واحدة منهما بكذا  
 فقبل الزوج نكاح الامة كان باطلا لان قبل بعة ذلك نكاح الحرة جاز كما ان المحيط يجوز تزويج  
 الامة مسئلة كانت او كتابية وان قدر على حرة كذا في الكافي ويكره نكاح الامة مع طوب  
 الحرة هكذا في البداية ولو تزوج اربعين الامة ونكحت من الكواوير عقد صحيح نكاح الامة  
 كذا في محيط الرخسي العشر السادس في المكات التي يتنقل بها الحق الغير يجوز للرجل  
 ان يتزوج زوجته غيره وكذلك المعتدة كذا في السراج الوهاج سواء كانت العدة عن طلاق  
 او وفاة او دخول بيه نكاح فاسيد او شبهة نكاح كذا في البداية ولو تزوج بمكوفة الغير  
 وهو يعلم انها مكوفة الغير فوطيها يجب العدة وان كان يعلم انها مكوفة لغيره حتى لا  
 يجرم على الزوج وطهر كذا في الفتاوي قاضي خان فيجوز لصاحب العدة ان يتزوج  
 كذا في محيط الرخسي هذا اذا لم يكن هناك ما عاخر سوى العدة كذا في البداية وقال  
 ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يجوز ان يتزوج امرأة كما ملامن الزنا ولا يطهر  
 حتى تنضج وقال ابو يوسف رحمه الله لا يصح والفتوي عليه قولها كذا في المحيط وكذا في السراج  
 وطهر لا يصح ولا يصح كذا في فتاوي القديرون في مجموع النوازل اذا تزوج امرأة قد زين هو  
 بما وظف بها قبل فالتكاح جائز عند الكل ولا ان يطهرها عند الكل وتنقض النفقة عند  
 الكل كذا في الذخيرة رجل تزوج امرأة فجاءت بسقط قد استبكت خلقه فانجنت به  
 بربعة اشهر كان النكاح وانجنت به لا قبل منه ذلك لم يجز لان خلقه لا يستبكت الا بربعة  
 وعشرين يوما كذا في الظهيرية وجب لي ثابته النسب لا يجوز نكاحها اجماعا وعن ابي حنيفة  
 ان كان الحمل من حرة كالمهرجرة والمسيبة يجوز النكاح ولا يطهرها حتى تضع حملها رواها  
 ابو يوسف رحمه الله عنه واعتمد هذا الطحاوي والمنع رواية محمد واعتمد هذا الكرخي وهو  
 الاصح المعتبر عليه هكذا في التبيين رجل زوج ام ولد وهو حامل منه فالتكاح باطل  
 وان لم تكن حاملا صح نكاحها كذا في منزه الجامع الصغير لقاخي خان ومن وطئ جارية ربه  
 ثم زوجها جاز النكاح الا ان عليه ان يستبرأ بصيغته الى ثبوت كذا في الهداية وهذا الاستبراء  
 على المولي بطريق الاستبراء دون الحتم هكذا في منزه الهداية واذا جاز النكاح فلهما  
 ان يطهرها قبل الاستبراء عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد رحمه الله لا يجب  
 له ان يطهرها حتى يستبرأ كذا في الهداية وقال الفقهاء ابو الليث قول محمد انزب الي  
 الاحتياط وبه نلخذ كذا في الهداية وقد اختلف في اذ زوجها المولي قبل ان يستبرأ  
 فلو استبرأها قبل ان يزوجه جاز وطهر الزوج بلا استبراء انفق كذا في فتاوي القديرون  
 واذا زوي امرأة تزوي فترجها حمل وطهرها قبل ان يستبرأ عندها وقال محمد لا يجب  
 له ان يطهرها سالم يستبرأ كذا في الهداية الا اذا تزوج بجارية ابنه يجوز عنده نكاحا  
 به التناخضية ويجوز نكاح المسببة لغير السباي اذا سببت واحدة من زوجا  
 واخوتها الى دار الاسلام بالاجماع ولا عدة عليها وكذلك المهرجرة يجوز نكاحها ولا عدة  
 عليها فقول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد عليها العدة ولا يجوز نكاحها ولا خلاف  
 في انه لا يحل وطئها قبل الاستبراء كذا في البداية العشر السابع في الحرامات بالاشراك  
 لا يجوز نكاح المحسيات ولا الوثنيات وسواء في ذلك الحرة ام منهن والامة كذا في السراج  
 الوهاج ويدخل في عبدة الاوثان عبدة الشمس والنجوم والصور التي استحسنوها

والمعطلة والزنادقة والباطلية والاباحية وكل مذهب يكفر به معتقده كذا في فتاوي القديرون  
 ولا يملك والمشرقة والمجوسية مملكتهم اليمن ويجوز للمسلم نكاح الكتابية الحرة والنسب حرة  
 كانت او امه كذا في محيط الرخسي والاولى ان لا ينفصل ولا يملك في حرة الا لضرورة كذا في  
 فتاوي القديرون اذا تزوج المسلم الكتابية فله منها من غير مهر من المهر في البيعة والكنيسة  
 كذا في السراج الوهاج ومن اتى ذاك المهر يستر كذا في النهر العاني ولا يجوز لها علي  
 الغسل من دم الحيض والنفاس والحائض كذا في السراج الوهاج واذا تزوج المسلم  
 كتابية حرة في دار الحرب جاز وبكره فان خرج بها الى دار الاسلام بقي على النكاح  
 كذا في فتاوي قاضي خان وان خرج وتزكيا في دار الحرب وتعت الزينة بين الدارين  
 كذا في المبسوط والمبيضة اذا تزوج مبيضة بشهود وولي ثم أسلم جسيما وتركا  
 من كان يعتقد انه من النفاق في باطنها وكان الزوج خلافا ولم يكن دخلها  
 ثم ان المرأة تزوجت بزوج اخر بعد اسلامها قبل ان تنف الزينة بينها وبين زوجها  
 الاول قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان باطرا ان الاسلام ويعتقد ان  
 الكفر كان نكاحها جائزا ويجوز نكاح المرأة مع الزوج الثاني وان كان باطرا ان الكفر واحد  
 كان بمنزلة المرتد يترك يصح نكاحها ويصح نكاح المرأة مع الثاني كذا في فتاوي قاضي خان  
 وكل من يعتقد دين سماوي وله كتاب منزل كصالحا برهم عليه السلام وشيخ  
 وزبور وادوية الاسلام فهو من اهل الكتاب فيجوز نكاحهم والكلد ينجم كذا في  
 التبيين وما العاصيات فيجوز للمسلم عند ابي حنيفة رخصة الله وبكره ولا يجوز عندها  
 وكذا في باجم وهذا الاختلاف بناء على ان يقع عند ابي حنيفة انهم قوم من النصاري  
 يقرؤن الزبور ويعظمون بعض الكواكب كعظيمي القبل وها جعلوا تعظيمهم لبعض  
 الكواكب عبادة منهم لها فكانوا كعبدة الاوثان كذا في الكافي وهكذا في اكثر شروح الهداية  
 ومن كان احد ابويه كتابيا والاخر مجوسيا كان حكمه حكم اهل الكتاب كذا في البداية  
 ولو تزوج المسلم كتابية فتمت حرمته عليه وانفسى نكاحها وان تزوج يهودية  
 فتصرت او نصرانية فتمت حرمته ولا يفسد نكاحها ولو تصارت فصد اي حنيفة زعمه  
 الله لا يفسد وعندها يفسد كذا في الجوهرة قال صاحب المجدي والاصل في هذا ان احد  
 الزوجين اذا صار الى حال لو استأنت القعدة لا يجوز فالحال يربط ثم اذا فسدت النكاح  
 بالتمسك ان كان من قبلها فانه يحصل التعريق ولا شيء لها من الصداق ولا منفعة ان  
 كان قبل الدخول بها وان جاء من قبله ان كان قبل الدخول فلا يفسد الصداق هو  
 ان كان مسمى وان لم يكن مسمى فيجب المنفعة وان كان بعد الدخول يجب جميع المهر كذا في  
 السراج الوهاج ولا يجوز للمرتد ان يتزوج مرتدة ولا مسلبة ولا كافرة اصلية وكذلك  
 لا يجوز نكاح المرتدة مع احد كذا في منزه المبسوط ولا يجوز تزويج المسلمة من مشرك ولا  
 كتابي كذا في السراج الوهاج وقول الوثنية والمجوسية لطلقات المرتد هكذا في فتاوي  
 قاضي خان ويجوز نكاح اهل الذمة بعضهم ببعض وان اختلفت شرائعهم كذا في البداية  
 ويجوز نكاح الكتابية على المسلمة والمسلمة على الكتابية بية بية في القسمة سواء استأنت  
 في حكمة النكاح كذا في منزه الجامع لقاضي خان العشر الثامن في الحرامات بالملك لا يجوز  
 للمرأة ان تتزوج عبدها ولا العبد المشترك بينهما وبين غيرها واذا اعترض ملك اليمن







غاب الولي أو عضل أو كان ٢١ أو لمجد في سبعا فللقا جنين بزوجها من كفوة كذا في الوحيير للكونة  
 الولي الصغير والصغيرة أن يتكهما وإن لم يرضيا بذلك كذا في البرجد مو سوا كانت بكرة أو  
 شيب كذا في العيش شرع الكفر المعتوه والمعتوهة والمجنون والمجنونة كالصغير والصغيرة  
 خلل في النكاح إذا كان المجنون مطبق كذا في النهر الفيق وإذا الزوج غير الأب والمجد هو  
 الصغيرة فإذا احتيا ط أن يعقد مرتين مرة بمهر مسمى ومرة بغير مهر مسمى لا من أحدهما  
 أنه لو كان في التسمية نقصان لا يبيح النكاح ٢٢ ولو رجع الثاني بمهر المثل والثالث في أن الزوجة  
 لو كان خلف بطلاق كل امرأة يتزوجها بلفظ أن تزوج أو بلفظ كل امرأة أتزوجا يتعقد  
 الثاني بمهر المثل وتخل وإن كان أباً أو جدة أفكذ لك عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وعند  
 أبي حنيفة رحمه الله للوجه الثاني كذا في التجنبس والزيديان تزوجهما الأب والجد فلا حياء  
 لهما بعد بلوغهما وإن تزوجها غير الأب والجد فللك واحد منهما الحياء إذا بلغ أن شأ قام على  
 النكاح وإن شأ فسخ وهذه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ويشترط فيه القضاء بخلاف  
 خيار الردية الحق كذا في هذه الآية فإن اختار الصغير أو الصغيرة الزوجة بعد البلوغ فلم  
 يفرق القاضي بينهما حتى مات أحدهما ثار شأ ويجعل للزوج أن يطأها كما يفرق القاضي به  
 بينهما كذا في الميسوط وإذا زوج القاضي وآم نثبت الحياء وهو الصحيح وعليه الفتوى  
 كذا في الكافي سئل القاضي ببيع الدين عن صغيرة زوجت نفسها من كفوة ولولها ولا فاض  
 به ذلك الموضع قال يتعقد ويتوقف على إجازتها بعد بلوغها كذا في التارخانية وإذا  
 زوجت الصغيرة نفسها فإجازة الأخ الولي حار ولا الخيار إذا بلغت كذا في محسب  
 السرخي وسيطل هذا الخيار بإجازة بها بالسكوت إذا كانت بكرة ولا يمتد إلى آخر المجلس حتى لو  
 سكنت كالملت وهي بكر بطل الخيار وإن كانت شيب في الأصل أو كانت بكرة إلا أن الزوج قد  
 يتوبها ثم بلغت عند الزوج لا يبطال خيارها بالسكوت ولا بغيرها من المجلس وإنما يبطال  
 خيارها إذا رضيت بالنكاح صريحاً أو يوجد من فعل يستدل به على الرضا كالتمكين  
 من الحمام أو طلب المقتة أو ما أشبه ذلك أما لو أكلت طعاماً أو خدمته كما كانت فبي خيارها  
 وإذا علمت بالبعد ساعة ما بلغت كذا جهلت بشئ الخيار فسكنت بطل خيارها  
 أما إذا لم تعلم بالبعد ساعة ما بلغت كان لها الخيار إذا علمت وإذا بلغت وسالت عن اسم  
 الزوج أو عن الكرم المسمى أو سلمت على الشهود بطل خيارها بالبلوغ كذا في الجيظ ولو اجتمع لها  
 حقان الشفعة وخيارها بالبلوغ تقول اطلب الحقين ثم تبدأ في التفسير بخيارها لنفسها  
 كذا في السراج الوهاج ولا يبطال خيارها بالغمام ما لم يقل رضيت أو حي منه ما يعلم أنه رضا  
 ولا يبطال بالقبول من حق الغلام وإنما يبطال بالرضا هكذا في الهداية وإذا أدركت بالحيف  
 لا بأس به أن تحت رفساً مع رؤية الدم وإن رأت الدم في الليل تقول فسخ النكاح  
 وتشهد إذا أصبحت وتقول إنما رأت الدم الآن لأنها لا تصدق أن تقول رأيت الدم  
 بالليل وضحت ذكراً في مجموع التوازل قال رحمه الله وإن كان هذا كذا بالكن الكذب في بعض  
 المواضع فيجوز كذا في الخلاصة قال هشام سألت حماداً رحمه الله عن الصغيرة التي  
 تزوجها غيرها إذا حاضت ففعلت الحمد لله قد اخترت فبي خيارها فإن بضت خادماً  
 حين حاضت تدعو الشهود لتشهد ثم فلم تعد على الشهود وهي في موضع منقطع عن  
 الناس فكنت أياً ما لا تعد على الشهود قال الرضا النكاح ولم يجعل هذا أمراً كذا في

وقدر الامام الاطباق في رواية مشهورة بيني كذا في الوجيز للكوردي وهكذا في البحر الرائق  
واذا بلغ الابن معنوها وحبونا شقيق ولاية الاب عليه في ماله ونفسه كذا في فتاوى قاضي خان  
ويغتوي اي البيت رجل زوج ابنة الكبير امرأة فلم يخرجني جن جنونا مطلبنا فاجاز اب  
ذلك النكاح يجوز ذكر الفتية ابو بكر في غير هذه الصورة خلافا فقال ابن اذ بلغ عاقلا  
ثم جن او عته فعلى قول اي يوسف رحمه الله لا يقد ولاية اب فتيا سألني لو تعرف في ماله  
او زوجه امرأة لا يجوز بل يعود الولاية الى الفاضل وعلى قوله لا يجوز الله يعود الولاية الى الاب  
استحسننا قال الفتية ابو بكر المبدأ في يعود ولاية الاب عند علمنا الثلاثة كذا في  
الذخيرة والاب اذا من اوعته لا يثبت للاب الولاية في ماله وفي حق التزويج يثبت عند  
اي حنفية واي يوسف كذا في الوجيز للكوردي وهو الصحيح هكذا في الفتاوى واذ اجتمع  
للصغير والصغيرة وليان مستويان كاخوين والعمين فابهما زوج جائز عندنا كذا في  
فتاوى قاضي خان نسوا اجاز الاخر او نسخ بخلاف الجارية بين الاثنين زوجها احدهما  
لا يجوز الا باجازه الاخر قال في الفتاوى والجارية بين الاثنين اذا جازت بولد فادعى  
حتى ثبت النسب من كل واحد منهما ينزله كل واحد منهما بالتزويج كذا في السراج الوهاج  
وان زوجها على التعاقب جاز اول دون الثاني وان زوجها كل واحد منهما من رجل  
اخر وقصاها او يعلم ابهما اول بطل العقدان كذا في فتاوى قاضي خان وان زوج الصغير  
او الصغيرة اعيد الاوليان فان كان الاقرب خاضرا وهو من اهل الولاية توقف نكاح  
الا بعد على اجازته وان لم يكن من اهل الولاية بان كان صغيرا او كان كبيرا عتونا جاز  
وان كان الاقرب عابيا غيبه منقطعة جاز نكاحه بعد كذا في المحيط والاشارة اذا غاب  
مولاها ليس للاقرب التزويج كذا في السراج الوهاج ثم ذكر الفتية بمسافة القصر وهو  
اختيار اكثر المتأخرين وعليه الفتوى وقال شمس الية السرخسي ومحمد بن الفضل اصح انه  
مقدر بموت الكفو المأثر الى طيب الى استطلاع رايه وهذا احسن كذا في التبيين وعليه الفتوى  
كذا في اجزاء الاطلا فان كان الاقرب حوالا لا يوقف قبل اشراؤه وان منقطع الا يعرف مكانه  
او محتفيا في البلد لا يوقف عليه قال القاضي امام ابو الحسن علي السعدي يكون هو بمنزلة  
الفايب غيبه منقطعة فان كان زوجا بعد ثم ظهر انه كان محتفيا في المصر جاز نكاح  
الا بعد كذا في فتاوى قاضي خان ولو زوجها الا بعد حال قيام الاقرب حتى توقف على اجازة  
الاقرب ثم غاب الاقرب وتحوط الولاية الى الا بعد لا يجوز ذلك النكاح الذي نبأه الابد  
الا باجازه منه بعد كونه الولاية اليه هكذا في الظهيرية واختلفت مشايخ في ولاية  
الاقرب انما شروا بالفتية ام بقيت قال بعضهم انما باقية الا انه حدث لا بعد ولاية بغيته  
الاقرب فتصير كذا كان لها وليان مستويان في الدخلة كالاخوين والعمين وقت  
بعض يولد ولاية وتنتقل الى الا بعد وهو اصح كذا في التبايع فلو زوجها حيث هو  
اروايته وينبغي ان لا يجوز الا بغير طلاق ولاية كذا في محيط السرخسي وان زوجها الاقرب  
حيث هو اختلفوا فيه والظاهر هو الموان كذا في فتاوى قاضي خان والظهيرية فان وقع  
مقتد الاقرب والا بعد معا فلا يجوز كلاهما وكذا اذا كان لا بد من السابق من اللاحق  
هكذا في شرح الطحاوي وسيطلا ولاية الا بعد بمجي الاقرب لا ما عتده لانه حصل بولاية ثالثة  
كذا في التبيين واجمعوا ان الاقرب اذا حصل ينتقل الولاية الى الا بعد كذا في الخلاصة



المحيط ابن سنان عن محمد اذا اختارت نفسها واشهدت على ذلك ولم تتقدم الى القاضي و  
شهرين لم يخلعها بها ما لم تكن من نفسها كذا اية الذخيرة ولو وقع الاختلاف في خيار  
البلوغ فقلت المرأة اختارت نفسها وترددت النكاح كما بلغت وقال الزوج لا بل سكت  
وسقط خياره في القول قول الزوج كذا اية المحيط الصغير والصغيرة المرتوقان اذا  
زوجها المولى ثم اعتقها ثم بلغا ثلثين سنة لم يثبت لهما خيار بالبلوغ لان خياره يقع في  
حيث لم يقع اتمته الصغيرة او لا ثم زوجها ثم بلغت فانها خيار بالبلوغ كما ذكره  
الاسيوطي وكذا اية البحر الرائق او لم يثبت له الحق بداء الحرب وخلع امراته وابنته الصغيرة  
يؤيد ارا اسلام وزوج المولى رتبة مسلم في النكاح كما يزوجها ولا خيار اذا بلغت فان لم  
تبلغ حتى بلغت الام والبنت والزوج مرتدين بداء الحرب فاسلخ جالده فان سلب لكل  
واسلخوا فانما خياره والام مملوكتان والزوج والاب حران فان بلغت الحائضه لا خيار  
لها ولا خيار العتق اذا اعتقت كذا اية المحيط الرضوي ثم العتقة خيار بالبلوغ ليست  
بطلاق بل هي عتقة يشترط في سببها الرجل والمرأة وكذا العتقة بخيار العتق ليست  
بطلاق بخلاف الخيرة كذا اية السراج الوهاج والصلابة ان كل مائة جلت من قبل المرأة  
لا بسبب الزوج فهي فسخ بخيار العتق والبلوغ وكل مائة جلت من قبل الزوج فهي طلاق  
كالابلا والمحب والعتقة كذا اية النهر الفائق واذا وقعت العتقة بخيار بالبلوغ ان لم يكن الزوج  
دخل بها فلا مهر لها وقعت العتقة بخيار الزوج او باختيار المرأة وان كان دخل بها فلها  
المهر كما ملأ وقعت العتقة بخيار الزوج او باختيار المرأة كذا اية المحيط معقوده زوجها  
غير الاب والمجد ثم عقلت فلها الخيار وان زوجها ابوها او جدتها ثم عقلت فلا خيار لها  
كذا اية المحيط الرضوي ولو زوجها الابن فهو كالاب بل اولى كذا اية الخلاصة واختلفوا في  
وقت الدخول بالصغيرة فقليل لا يدخل بها ما لم تبلغ وقيل يدخل بها اذا بلغت تسع  
سنين كذا اية البحر الرائق واكثر المتكلمين على اية اربعة للسنة في هذا الباب وانما العتقة  
للطاقة ان كانت ضخمة سميت تطليق الرجال ولا يثنى عليها المرض من ذلك كان للزوج  
ان يدخلها وان لم تبلغ تسع سنين وان كانت خفيفة موزونة لا تطليق الجماع وخلاف  
عليها المرض لا يخل للزوج ان يدخلها وان كبر سنها وهو الصحيح واذا انعقد الزوج المهر  
وطلب من القاضي ان يباشر اب المرأة بتسليم المرأة فقال ابوها انها صغيرة لا تصلح للرجل  
ولا تطليق الجماع وقال الزوج بل هي تصلح وتطليق ينظر ان كانت ممن تخرج احرازها واخرها  
وينظر ان كان صلحت للرجل امريد فمؤا الى الزوج وان لم تصلح لم يباشره وان كانت  
من المخرج امر من يثق به من النساء ان ينظر ان كان قلن انها تطليق الجماع وتحتل  
الرجال امر الاب بدفعها الى الزوج وان قلن لا تحتل الرجال لا بد من تسليمها الى الزوج  
كذا اية المحيط نفذ نكاح حرة مكلفة بلا ولي عند ابي حنيفة وابي يوسف في ظاهر الرواية  
كذا اية التبيين سئل شيخ الاسلام عطاء بن حمزة عن امرأة شافعية بكربا لغة له  
زوجت نفسها من حنفي بغير اذن امير والاب لا يرضى ورده هل يصح هذا النكاح قال  
نعم وكذا لو تزوجت نفسها من شافعي كذا اية الظهيرية لا يجوز نكاح اخصها بالغة  
صحبة العقل من اب او سلطان بغير اذنها بركا كانت او شيب فان فعل ذلك كان نكاح  
موقوف على اجازتها فان اجازته جاز وان رده بطل كذا اية السراج الوهاج ولو صلحت

البر عند الاستيلاء او بعد ما بلغها الخبر فمؤا رضا هكذا اذكر القدر في وشيخ الاسلام كذا  
فيه المحيط وهكذا اية الكافي وقولنا ان صلحت كالمستبرئة لا سعت لا يكون رضا كذا اية  
المسبوط والكافي وعليه الفتوى كذا اية البحر الرائق ان ينسب فمؤا رضا هو الصحيح من  
المذهب ذكره شمس الامية الحلواني كذا اية المحيط وان ثبت اختلافوا فيه والصحيح ان  
البكا اذا كان بمخرج الدم من غير صوت يكون رضا فان كان مع الصوت والصحيح ان  
رضا كذا اية الفتاوى وبما قاله من كان وهو الاوجه وعليه الفتوى كذا اية الذخيرة وان استأجر  
الولي البراء لغيره فسكتت فذلك ان منها وكذا اذا مكنت الزوج من نفسها فمؤا  
زوجها المولى فمؤا رضا وكذا الوطى لم يثبت بصدقه اية بعد العلم فمؤا رضا هكذا اية السراج  
الوهاج واذا قال المولى اريد اثلث وجك من فلان بثلث فسكتت ثم زوجها فقلت لا  
ارضى او زوجها ثم بلغها الخبر فسكتت فان سكوتها رضا في الزوج لا يكون السكوت منها رضا ولها  
كان الزوج هو المولى وان كان لها ولي اقرب من الزوج لا يكون السكوت منها رضا ولها  
الخيار ان شئت رضيت وان شئت ردت وان بلغها الخبر من رجل واحد ان كان ذلك  
الرجل رسول المولى يكون سكوتها رضا سواء كان الرسول هذلا او غير عدل كذا اية  
المصبرات وان كان الخبر من رجل واحد او عدة الة عند ابي حنيفة خلافا لما  
كذا اية الكافي وقال بعض مشايخنا ان كان الخبر من رجل واحد او غير عدل فان صدقته في  
ذلك ثبت النكاح وان كذبته لا يثبت وان ظهر صدق الخبر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعندهما يثبت النكاح اذا ظهر صدق الخبر كذا اية الذخيرة ولو بلغها الخبر فسكتت بسلام  
اجنبي فمؤا سكوت ههنا فيكون اجازة هكذا اية البحر الرائق بكون الخبر نكاحا فخذ  
العطاس او السفال فلما ذهب عننا قلنا لا ارضى جازا الردا اذا قالت متصلا به وذلك  
اذا اخذتم ثم تركها قلنا لا ارضى جازا الرد في هذا الموضع ايضا كذا اية الذخيرة هـ  
ويعتبر في الاستيلاء رتبة الزوج على وجه يقع به المودة كذا اية الهداية حتى لو قال لها  
اريد ان ازوجك من رجل فسكتت لا يكون رضا ولو قال لها ازوجك من فلان او فلانة  
وذكر جماعة فسكتت فمؤا رضا بزوجها المولى من ايم شاء وان قال من جبراني او بني عمي  
ان كانا جماعة يحصون فمؤا رضا والا فلا كذا اية التبيين وهذا كله اذا لم ينص الامر به  
اما اذا قالت انا راضية بما تفعل انت بعد قولنا ان اقواما يخطبونك او زوجي من  
تختك او نحوهم فمؤا استبدان صحيح وقيل يشترط ذكر المهر وهو قول المتأخرين وفي فتح  
القيصر وهو الاوجه كذا اية البحر الرائق فان استأجرها الاب قبل النكاح فقال ازوجك ولم  
تذكر المهر ولا الزوج فسكتت لا يكون سكوتها رضا ولا ان تزده بعد ذلك وان ذكر الزوج  
والمهر بغير الاستيلاء فسكتت كان سكوتها رضا وان ذكر الزوج ولم يذكر المهر فسكتت قلنا  
ان وهبها من رجل نفذ نكاحا صحتها رضيت بنكاح لا يسمي فيه والظاهر هو النكاح بمهر  
المثل والنكاح بلفظ الهبة يوجب مهر المثل وان زوجها بغيره يسمي بنكاح المولى لها  
ما رضيت بتميمه المولى فلا ينفذ بنكاح المولى الا باجازه مستقبله وان زوجها المولى  
بغير الاستيلاء لم اخبرها بعد النكاح فسكتت ان اخبرها بالنكاح ولم يذكها الزوج والمهر  
اختلفوا فيه والصحيح انه لا يكون رضا وان ذكر الزوج والمهر فسكتت كان رضا وان ذكر  
الزوج ولم يذكر المهر فهو عيا التفصيل الذي تقدم به الاستيلاء وقبل النكاح وان ذكر المهر ولم



بينة على الرد فبينت أُولئك أنه الحيط وإذا قال الشهود كنا عند هذا ولم نسهم تشكك  
ثبت سكوتها بذلك كذا في فتح القدير ولو أقام الزوج البينة أنها اجازت العقد حين  
اخرت وأقامت البينة أنها ردت حين اخرجت كانت البينة بينة الزوج كذا في الرأى  
الواجب ولو كانت البينة قد دخل بها زوجها ثم قالت لم ارضكم تصدق علي ذلك وكان  
تمكينها اياها من الخول بها رضا اياها إذا دخل بها وهي مكرهة فحينئذ لا يثبت الرضا  
فإن أقامت بينة على الرد في هذه الصورة ذكرني فتاوى الفقهاء أنها تقبل وقيل  
الصحيح أنها لا تقبل لأن التمكين منها بمنزلة الاقرار بالرضا ولو اقرت بالرضا ثم ادعت  
الرد لا يصح دعواها ولا تقبل بينة نكاحها كذا في الحيط ولا يقبل عليها قول  
وليها بالرضا لأنه يقر عليها شيئون الملوك للزوج واقراره عليها بالنكاح بعد بلوغها غير  
صحيح كذا في المبسوط رجل زوج ابنة البالغة ولم يعلم الرضا والرد حتى ماتت زوجها  
مقتل ورثة الزوج أنها زوجت بغير امرها ولم تعلم بالنكاح فلم ترخص فلا ميراث وقالت  
زوجني ابي بامر يكان القول قولها ولا الميراث وعليها العدة وإن قالت زوجني ابي  
بغير امر يقبل في الجوف قضيت فلا ميراث لها ولا ميراث هكذا في فتاوى قاضي خان ولو  
استاذن الثيب فلا بد من رضاها بالقول وكذا إذا بلغها الخبر هكذا في الكافي وكما يتحقق  
رضاها بالقول كقولها رضيت وقبلت واحسنت واصبغت وبارك الله لك أولنا  
وعنه يحقق بالدلالة كطلب مهرها ونفقته وتمكينها من الوطء وقبول التهنئة  
والضحك بالسرور من غير استئذان البينة التبيين والتيسير إذا زوجت فقبلت الهدية  
بعد التزوج فذلك ليس برضا وكذلك لو اكلت من طعمه او خد منه كما كانت تحب  
قبل ذلك ولو دخل بها برضاها هل يكون اجازة لا رواية لهذه المسئلة وعند ي ان  
هذا الاجازة كذا في الظهيرية وإن زالت بكارتها بوثبة او خبيصة او جراحة او تعفيس  
ففيها حكم الابكار وإن زالت بكارتها بغير ذلك كذا في حنفية رحمه الله وعند هذا  
لا يكتفى بسكوتها فإن اخرجت واقم عليها الحد في صحيح انه لا يكتفى بسكوتها  
وكذا ان صار الزنا عادة لها كذا في الكافي وإن مات زوجها المبكر بعد ما خلاها بمثل  
ان يدخلها تزوج كما تزوج الابكار وكذا لو قفنا الفرقة بين العنين وامرأته وكذا  
لو زالت بكارتها بغير الاستحجاب ولو زالت بكارتها بغير ما سلك فابعد او جوفت بمشيمة  
تزوج كما تزوج الثيب هكذا في الخلاصة **الباب الخامس في**  
**الكفاة** الكفاة معتبرة في الرجال للنساء للزوج النكاح كذا في محيط السرخسي ولا يقدر  
في جانب النساء للرجال كذا في المد ابع فإذا تزوجت المرأة رجلا جازما فليس للولي  
ان يزوج بينها فإن الولي لا ينفق بان يكون تحت الرجل من لا ينفق كذا في المبسوط  
الكفاة تقتضي اشياء منها النسب فتقرب بعضهم الكفاة لبعض كيف كان حتى ان  
القريب الذي ليس بالنسب يكون كفو لها شبي وغير القريب من القرب لا يكون كفو للقريب  
والقريب بعضهم الكفاة لبعض الا نصارى والمهاجرين فيه سواء كذا في فتاوى قاضي خان  
ونحوها جازم ليسوا بكفاة لقائمة القرب والصحيح ان القرب كفاة كذا في ابواليسر  
في مبسوطه كذا في الكافي والمقالي ومغير القرب لا يكرهون الكفاة للقرب والمقالي بعضهم  
الكفاة لبعض كذا في القنينة قالوا الحسب كفو للنسب حتى ان الفقهاء يكون كفوا

واقامت

يذكر الزوج فسكتت لم يكن السكوت رضا استامرها قبل النكاح او اخطرها بعد  
النكاح كذا في فتاوى قاضي خان ولو تزوجها وليها فقال لا ارضى ثم رضيت في المجلس  
لم يجز كذا في محيط السرخسي ولو تزوجها الولي فردت ثم قال لها في مجلس آخر ان افوا  
يخطبوك ففعلت ان ارضاها بغير رضاها ففعلت فزوجها الولي من الاول فثبت ان يجيز نكاحه  
كان لها ذلك كذا في فتاوى قاضي خان **سبيل الشيخ** الامام الفقيه ابو نصر عن  
رجل زوج ولية فلان بغير الخبر قالت هو ذمير ارضى به اوقالت هو ذمير ارضى  
به قال هذا كلام واحد فلا يغيرها ما قدمت وبطل النكاح كذا في الحيط وإذا  
استامرها الولي في نكاح رجل فثبت ثم زوجها الولي منه فسكتت كان رضا كذا في  
شرح الجامع الصغير لفتاوى قاضي خان ولو زوجها الولي بغير رضاها فسكتت اختلف المشايخ  
فيه والاصح انه رضا ولو زوجها وليا لم يثبت ويان كل واحد منهما من رجل فجاز  
منها بطلان لعدم الوهية الاولوية وان سككت بغير موافقة حتى يجير احدهما  
كذا في التبيين وهو ظاهر الجواب كذا في البحر الرائق وإذا استامرها البكر الولي في  
التزوج من رجل ففعلت غيره اولى لم يكن ذلك اذا ولو اخطرها به بعد العقد  
ففعلت ذلك كان لها زنة كذا في الذخيرة بالغة زوجها ابوها فبلغها الخبر ففعلت لا  
اريد اوقالت اريد فلان في المحل فإنه يكون رواية الوجهين كذا في التارخانية  
ناقلا عن الفتاوى بينة ولو قال لها وليها ابي اريد ان ازوجك من فلان ففعلت يصح فلا  
خروج ولو قال لا ارضى ولا يعلم الولي بقولها حتى زوجها من فلان صح ولو زوجها الولي  
ففعلت ثم ما صنع قال اصح انه اجازة ولو قال احسنت واصبغت او بارك الله لك  
اولنا او قبلت التهنئة فتزوجها وقال ابن سلام رحمه الله اذا قال لها الولي ه  
ازوجك من فلان ففعلت بآتي ببيت انه يكون رضا ولو قال لا حاجة لي الي النكاح  
او كنت قلت لك لا اريد فمورد للنكاح المباح وكذا اذا قالت لا ارضى ولا اصبر او  
ان كان رضى عن ابي يوسف رحمه الله انه رد وما قولها لا يجزي ولا اريد الا ذواج فلا  
يكون ردا حتى لو رضيت بعد ذلك يصح ولو قال لا اريد فلان فمورد كذا في الظهيرية  
وهو الاظهر والاقترب الى الصواب هكذا في الحيط ولو قال انت اعلم او بالقرينة  
توبه داني لم يكن ذلك رضا ولو قال ذلك اليك فمورد كذا في الظهيرية بغير زوجها  
ابن عمر بن نفيسة وهي بالغة فبلغها الخبر فسكتت ثم قالت لا ارضى كان لها ذلك  
لأن ابن ابي ابيلا في نفسه فصوليا من جانب المرأة فلم يتم العقد في قول ابي حنيفة  
وهو لا يجل الرضا ولو استامرها في التزوج من نفسه فسكتت ثم زوجها من نفسه  
حازا حيا كذا في فتاوى قاضي خان قال لا لب البالغة ان فلان يذرك مكرها  
فوثبت من مكانها مرتين وهي ساكنة فزوجها جاز كذا في غانية السرخسي ولو زوجها  
الولي بغير استئذان اختلف فقوال الزوج بلفظ النكاح فسكتت وقالت لا بل ردوت كان  
القول قولها كذا في شرح الجامع الصغير لفتاوى قاضي خان فان أقام الزوج البينة على سكوتها  
حين بلغها الخبر فهي امرأته والا فلا نكاح بينهما ولا يبين عليها في قول ابي حنيفة رحمه الله  
وعندها عليها البينة كذا في الحيط وعلى الفتوى كذا في شرح النفاية للشيخ ابي المكارم  
فإذا اكلت يقضي عليها بالنكاح وإن أقام الزوج بينة على سكوتها حين بلغها الخبر



للعلمية ذكره فاصبحان والعناني في جوامع الفقه وفي السبع والعالم كفوء للعبية والعلو  
والاصح انه لا يكون كفوءا للعلمية كذا في غايه العروحي ومنها اسلام الاباء من اسلم بنحسب  
وليس له اب في الاسلام لا يكون كفوا لماله اب واحد في الاسلام كذا في فتاوي في جوامع  
ومن له اب واحد في الاسلام لا يكون كفوا لماله ابوان فصاعدا في الاسلام كذا في السبع  
والذي اسلم بنفسه لا يكون كفوا للذي له ابوان او ثلاثة في الاسلام ويكون كفوا لهذا  
اذا كان في موضع قد تنبأ عنه عهد الاسلام وطال وما اذا كان العهد قريبا بحيث لا  
يعبر ولا يكون ذلك عيبا انه يكون كفوا كذا في السراج الوهاج ومن له ابوان في الاسلام كان  
كفوا لامرأة له ثلاثة اباء في الاسلام واكثر كذا في المحيط وحل ارتد والعياذ بالله  
ثم اسلم فهو كفوء لمن لم يخبر عليه ردة كذا في الفتية ومنها الحرية فالملوك كيف كان لا يكون  
كفوا للحرية وكذا المعتق ابوه لا يكون كفوا للحرية الا صلبية كذا في فتاوي في جوامع  
والمعتق يكون كفوا للمسلم كذا في شرح الطحاوي والمعتق ابوه لا يكون كفوا لامرأة التي لها اب  
في الحرية كذا في فتاوي في جوامع والذي هو حر مسلم في الاصل بابيه وجده بان ولد  
جده حرا مسلما كفوء لمن له اباء احراز مسلمون ولو جده معتق او كافرا اسلم لا يكون  
كفوا لها والمعتق لا يكون كفوا لامرأة اتم الحرة الاصل وابوها معتق وقيل لا رواية  
لهذه المسئلة كذا في الفتاوية ومولا اشرف القوم لا تكون كفوا لمولاه الوضيع لان الولاء  
بمنزلة النسب حتى ان مولاة بني هاشم اذا تزوجت نفسها بمن مولي العرب كان لمعتقها  
حق التوض هكذا في شرح الطحاوي ومولاة الهاشمي لا تكون مولي القرشي كذا في الترتاشي  
ومعتق اشرف القوم تكون كفوا لموالي كذا في الذخيرة وتعتبر الكفاة في الحرية والاسلام في  
حق العلم انهم كانوا يخفون بها دون النسب هكذا في التبيين اما في حق العرب فاسلام  
الاب ليس شرط كذا في المحيط فلو تزوج عربي لأم كان كافرا عربية لها اب في الاسلام فهو كفوء  
واما الحرية فهي لازمة للعرب لا يجوز استرقاقهم كذا في البحر الرائق ومنها الكفاة في المال  
وهو ان يكون ماله المهر والنفقة وهو المعتبر في ظاهر الرواية حتى ان من لا يملكها او لا يملك  
اخذها لا يكون كفوا كذا في الهداية موصورة كانت المرأة او موصورة كذا في التبيين والمزيد  
يعتبر الزيادة على ذلك حتى ان من كان قادرا على المهر والنفقة كان كفوا لها وان كانت هي صاحبة  
اموال كثيرة فهو الصحيح من المذهب وان كان يتقدر على نفقة اب الكسب ولا يتقدر على المهر  
اختلف المشايخ فيبعض منهم على انه لا يكون كفوا كذا في المحيط والمهر المثل المعجل وهو ما انفرد  
تعليل ولا يعتبر الباقي ولو كان خلا كذا في التبيين قال ابو نصر معتبر في النفقة قوت سنة  
وكان نصير رحمه الله يقول بعشرة قوت شهر وهو الاصح هكذا في التبيين والمزيد وعن  
ابي يوسف رحمه الله اذا كان قادرا على المهر ويكسب كل يوم ما ينفق عليها كان كفوا وهو الصحيح  
كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان والاحسن في المحترفين ما قال ابو يوسف كذا في  
فتاوي في جوامع ثم انما يعتبر القدرة على النفقة اذا كانت المرة كبيرة او صغيرة فصل  
للجامع اما اذا كانت صغيرة لا تصح للجماع لا يعتبر القدرة على النفقة لانه لا نفقة لها باهذه  
الصورة ويكتفي بالقدرة على المهر كذا في الذخيرة رجل تزوج امرأة وهو فقير فترك له  
المهر لا يكون كفوا لانه انما يعتبر كماله النفقة كذا في التبيين والمزيد رجل تزوج اخنة الصغير  
من صبي له طاعة النفقة وليس له طاعة المهر وقبل الاب النكاح وهو غير حلال لانه يبعد عنها

بغني الاب في حق المهر دون النفقة لان الفدية جرت فيها بين الناس منهم من يقول من هو الاب  
الصغير دون النفقة كذا في الذخيرة ولو كان عليه دين بقدر المهر كان كفوا لان ان يقضي  
ابي الدينين ساكنا في النهر الفايق ومنها الديانة نفقة الكفاة في الديانة وهذا اقوال  
في حنيفة وابي يوسف رحمهما الله هو الصحيح كذا في الهداية فلا يكون الفاسق كفوا  
للمصلحة كذا في الجمع سواء كان معلن الفسق او لم يكن كذا في المحيط وذكر السرخسي ان  
الصحيح من مذهب ابي حنيفة ان الكفاة من حيث الصلاح غير معتبرة كذا في السراج  
الوهاب رجل زوج ابنته الصغيرة من رجل عليل فلما انما صلح لا يشترط الحر فوجده  
الاب شريفا مد من فكتبت ابنته فقالت لا ارضى بالنكاح الا ان يكون ابوها شريفا  
وقلت له اهل بيته الصالحون فانكاح باطل ابي بيطر وهذه المسئلة بالانفاة  
كذا في الذخيرة وانما الخلاف بين ابي حنيفة وصاحب جيبه فيما اذا زوجها من رجل عرفة  
غير كفوء فنفذ ابي حنيفة يجوز ان الاب كامل النفقة وانما الراس في لظاها انه تام بغاية  
التأمل ووجد غير كفوا صلح من الكفو كذا في المحيط ثم الكفاة تعتبر عند ابي  
النكاح ولا يعتبر استراؤها بعد ذلك حتى لو تزوجها وهو كفوء ثم صار كافرا جازا اعلم  
بفسخ النكاح كذا في السراج الوهاب ومنها الحرة نياظ في الرواية عن ابي حنيفة رحمه  
الله لا يعتبر الحرة ويكون البسيط كفوا للقطار وفي قوله ابي يوسف ومحمد رحمهما الله  
واحد الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله صاحب الحرة الدينية كالبيطار والجامع  
والحاك والكناس والديباغ لا يكون كفوا للقطار والبنار والصران هو الصحيح كذا في  
فتاوي في جوامع وكذا الخلاص لا يكون كفوا له هكذا في السراج الوهاب والمراد عن  
ابي يوسف رحمه الله تعالى ان الحرة متى تقاربت لا تعتبر التقاروت وثبت الكفاة  
فالحاكم يكون كفوا للمحرم والدباغ يكون كفوا للكناس والصغار يكون كفوا للجد او لقطار  
يكون كفوا للبنار قال شمس الامينة الحلواني وعليه الفتوى كذا في المحيط والحال لا يبعد في  
الكفاة كذا في فتاوي في جوامع قال صاحب كتاب النسيحة ان براري الاولياء  
المجانسة في الجنس والى كذا في التبيين حاشية ناقلا عن الحجة واحتلوا في القفل  
قال بعضهم لا يعتبر كذا في فتاوي في جوامع ثم المرأة اذا تزوجت نفسها من غير كفوء  
النكاح في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله وهو قول ابي يوسف رحمه الله تعالى  
اخره قول محمد رحمه الله اخص حتى ان قبل التزويق يثبت فيه حكم الطلاق والظهار  
والابلاء والتوارث وغير ذلك ولكن الاول حق الاعتراض وهو هو الحسن عن ابي  
حنيفة رحمه الله تعالى ان النكاح لا ينفق وبه اشد كثير من مشايخنا رحمهم الله  
تعالى كذا في المحيط والحق انما ثبت للفتوى رواية الحسن رحمه الله تعالى  
مخالف الشيخ الامام شمس الامية السرخسي رواية الحسن اقرب الى الاحتياط كذا في  
فتاوي في جوامع في فصل شرائط النكاح وفيه البرازية في كبرها ان الامية ان الفتوى  
في جوامع النكاح كذا في او شيئا غيا قوله الامام اعظم وهذا اذا كان له ولي فان لم  
يكن صح النكاح انما كذا في النهر الفايق لا يكون التزويق بذلك الا عند القاضي اما بدو  
فسخ النكاح في لا يفسخ النكاح بينهما ويكون هذا فرقة بغير طلاق حتى لو لم يكن الزوج  
دخل بها فلا شيء لها من المهر كذا في المحيط وان دخل بها او خلا بخلوة صحيحة يلزمه



كل المسمى ونفقة العدة وعملها العدة كذا في السراج الوهاج والديلمي المرافعة الى القاضي المحام  
عند بعض المشايخ وعند بعض المحام وغير المحام يذهبون الى السوا حتى يثبت ولاية المرافعة  
لابن العم ومن اشبهه وهو الصحيح كذا في المحيط ولا يثبت هذه الولاية لدوي الارحام وانما  
تثبت للعصيات كذا في الخلاصة في جنس جنس البلوغ واذا تزوجت المرأة غير كفوء ودخل  
بها وورق القاضي بينهما بمحضومة الولي والزمن المهر والزمن العدة ثم تزوجها في عدتها  
بقولي وورق القاضي بينهما قبل الدخول بها كان عليه مهر الثاني كما لا يعلو على عدة مستقبل  
يقول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الميسر والميسر وادار زوجت نفسها  
من غير كفوء بغير رضى الولي فغير الولي مهرها وجوزها فبذل امره رضا وتسلية ولو تهنه  
ولم يجرها فقد احتلت المشايخ والصحيح انه يكون رضا وتسلية للعقد واذا لم يقبض  
مهرها ولكن خاتم زوجها في نفقتها وتقدر مهرها عليه بولاة منها كان ذلك رضا وتسلية  
للعقد استحسننا وهذا اذا كان عدم الكفاة ثابتا عند القاضي قبل ختمه الولي اياه  
في المهر والنفقة فاما اذا لم يكن عدم الكفاة ثابتا قبل ذلك عند القاضي لا يكون رضا  
بالنكاح قياسا واستحسننا كذا في الذخيرة وسكوت الولي عن المطالبة بالتفريق  
لا يبطل حقه في الفسخ وان طال الزمان حتى تكمل كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان  
اما اذا اولدت منه فليس الاوليا حق الفسخ لكن ذكره مبسوط شيخ الاسلام واذا  
زوجت نفسها من غير كفوء ففعل الولي به كذا في مسكن حتى ولدت اولاد ثم ردت الى ان يجام  
بها ذلك فله ان يفرق بينهما كذا في النهاية واذا زوجت نفسها من غير كفوء ورخص به احد  
الاوليا لم يكن له حق الفسخ ولا من مثله او دونه في الولاية حق الفسخ ويكون ذلك لمن تقرر  
كذا في الفتاوى وقاضي خان وكذا اذا زوجها احد الاوليا برضاها كذا في المحيط وانما  
زوجها الولي من غير كفوء ففعل به ما ثم بان من زوجها بالطلاق ثم زوجت نفسها هذا  
الزوج بغير ولي كان للولي ان يفسخ كذا في الفتاوى وقاضي خان ولو طلقها طلاقا رجعيا  
وراجع بغير رضى الولي لا يكون للولي حق التفريق كذا في الخلاصة في المستقر بن سماعة  
فما محمد رحمه الله امرأة تحت رجل هوليس بكفوء لا خاتم اخرها في ذلك وانها غايب  
عنها غيبة منقطعة او خاصة ولي اخر وعبره اولى منه وهو غايب غيبة منقطعة  
فادعى الزوج ان الولي الاول روجه يومها باقامة البينة فان اقامه بينة على ذلك قبلت  
بينته واخذ به على الولي الاول والافرق بينهما هكذا في الذخيرة في المستقر بشرع  
ابي يوسف رجل تزوج امته له وهي صغيرة من رجل ثم ادعى انها ابنته يثبت النسب  
والنكاح على خاله ان كان الزوج كفوا فان لم يكن كفوا فهو في النكاح من غير كفوء  
وهو ولي ولا يباي من رجل ثم ادعى المشتري انها ابنته فكذلك اذا كان الزوج كفوا وان  
كان الزوج غير كفوء فالبينة سكت كذا في روضة في مال كونه في نكاح الاصل بعد تزوج امرأة  
بأذن مولاه ولم يجر وقت العقد انه حر او عبد ولم تعلم المرأة ايضا ولا اولياها انه حر او عبد  
ثم ظهر انه عبد فان كانت المرأة هي التي باشرت عقد النكاح فلا خيار لها ولكن للاوليا  
الخيار وان كان الاوليا هم الذين باشروا عقد النكاح عليها وبما في المسئلة بما لها فلا خيار  
للزوجة ولا للاوليا وعملها لو اخذ الزوج انه حر وبما في المسئلة بما لها كان لهم الخيار فبذل  
المسئلة دليل على ان المرأة اذا زوجت نفسها من رجل ولم تشترط الكفاة فلم تعلم انه

كفوء

كفوء او غير كفوء ثم علمت انه كفوء لا خيار لها ولكن للاوليا الخيار وان كان الاوليا هم الذين باشروا  
عقد النكاح برضاها ولم يعلموا انه كفوء او غير كفوء لا خيار له لو اجمد منها واما اذا اشترط الكفاة  
او اضربها بالكفاة ثم ظهر انه غير كفوء كان له الخيار ويشيل شيخ الاسلام من يقول النسب  
هل هو كفوء امراة معروفة النسب قال كذا في المحيط ولو انتسب الزوج لها نسب غير نسبه  
فان ظهر دونه وهو ليس بكفوء فحق الفسخ ثابت للكل وان كان كفوا فحق الفسخ لها فورا الاوليا  
وان كان ما ظهر فوق ما اخبر فلا فسخ لاحد كذا في الطهريته ولو كانت هي التي غرت الزوج  
وانتسبت اليه نسبها لا خيار للزوج وهي امراته ان شاء امسكها وان شاء طلقها كذا  
في شرح الجامع الصغير لقاضي خان ولو تزوج امرأة على انه فلان بن فلان فاذا هو اخوة لاهيه  
او غم لاهيه كان لها حق الفسخ كذا في الفتاوى وقاضي خان رجل تزوج امرأة مجهولة النسب  
ثم ادعى انها رجل من بني قريش واثبت القاضي نسبها منه وجعلها بنت له وزوجها حجام  
فلما هذا الابن يفرق بينها وبين زوجها ولم يكن كذلك لكن اقرت بالرق لرجل لم يكن لوالها  
ان يبطل النكاح بينهما كذا في الذخيرة المرأة اذا زوجت نفسها من غير كفوء هل لها ان تنزع  
نفسها حتى يرضي الاوليا انني الفتية ابو الميثان كذا في ذلك وان كان خلاف ظاهر الرواية وكثير  
من مشايخنا اخبروا بظاهر الرواية فيمنع لها ان تنزع كذا في الخلاصة ولو تزوجت المرأة ونقضت  
من مهرها قبل الدخول في العقد ارضعها حتى يتم لها مهرها او يفرقها واذا فرقا قبل الدخول  
فلا مهر لها وان فرقا بعده فلها المسمى وكذا اذا مات احداهما قبل التفريق وهذه عند  
ابي حنيفة وقال ليس لها الاعتراض هكذا في التبيين ولا يكون هذه الرقة الا عند  
القاضي فاما يفتى القاضي بالفرقة بينهما في المطلق والظهار والايلا والميراث  
كان كذا في السراج الوهاج السلطان اذا كره رجلا لزوج موأته من كفوء باقلم مهر  
ومثلا ورضيت المرأة بذلك ثم زال الاكره فخللوا في حق المضومة مع الزوج حتى يبلغ مهر  
مثلا او يوفى القاضي بينهما وتعالى قول ابي يوسف ويحق للولي في ذلك وكذا في مسئلة اذا  
كانت المرأة مكروهة ثم زال الاكره على قول ابي حنيفة حق المضومة على المرأة مع الولي وعلى قولها  
حق المضومة للمرأة لا غير كذا في المحيط فيمنع بصل بفصل مرفعة الاوليا واذا كرهت المرأة  
ان تزوج نفسها من كفوء غير المثل ثم زال الاكره فلا خيار لها واما اذا كرهت على ان تزوج  
نفسها من غير كفوء باقلم من مهر مثله ثم زال الاكره فلا خيار لها في المحيط واذا كرهت  
المرأة على النكاح ففعلت فمعه يجوز العقد والاضمان على المكره بما لم ينظر ان كان الزوج كفوا  
والمسمى اكثر من مهر المثل او مثله جاز وان كان اقل من مهر المثل وطالب التبليغ يرضى  
الي مهر مثله يقال له اما ان تبليغ اليه فلا لاق روقا فان بلغ فيه ونعت وان فارقه قبل  
الدخول لا يلزمه شيء وان دخل بها وهي مكروهة فمعه ارضا منه لتبليغ الي مهر المثل وان  
دخل بها طائفة فمعه رضى منها بالمسمى الا ان الاوليا الاعتراض على عقد ابي حنيفة  
وعند مالك ليس له ذلك هذا اذا كان الزوج كفوا ما اذا كان غير كفوء فلا ولي ان يفرقها  
بينهما فان دخل بها ان كانت مكروهة لمزمت مهر المثل وحق الاعتراض لعدم الكفاة باق  
ولم يدخل بها طائفة بلزمت المسمى ولا يزا عليه ويكون هذا راضا بما بالنكاح لان تبليغها  
من غير اجازة للعقد كفوا رضى وبسقط الخيار ان الثابتان لها التفريق لعدم  
الكفاة واقام مهر المثل وبقي الخي ولا ولي في التفريق لعدم الكفاة ولنفقها للمهر عند



اي حبيبة رجة الله تعالى وعندها لنا الحبل لعدم الكفاية لاهله ولانفرد بينهما قبل الدخول  
لا يكثر منه شي كذا في السراج الوهاج في كتاب الاكرام ولوروج ولد الصغير من غير كتمان  
زوج ابنة امته او ابنة عبد الزوج يفتن فاجتنب بان زوج البنت وتقص من مهرها او  
زوج ابنة وزاد في مهر امرأتها وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين  
وعندها يجوز الزيادة والمطالبة ان يتفان الناس فيه قال بعضهم فاما اصل  
النكاح فصحيح والاصح ان النكاح باطل عندنا هكذا في الكافي والصحيح قول ابي  
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المصنفات فاجتنبوا على انه يجوز ذلك غير الأب والمجد  
ولمن القاضين كذا في فتاوى قاضي خان والاختلاف فيها اذا لم يوف سوء اختيار الأب  
مجانة او فسق اما اذا عرف ذلك منه فالنكاح باطل اجماعا وكذا اذا كان سكران لا يصح  
تزوجها اجماعا كذا في السراج الوهاج وان كانت الزيادة والسفصان بحيث  
يتفان الناس في مثله يجوز بالاشفاق وكذلك الجواب في غير الأب والمجد من  
سائر الأولياء كذا في المحيط والذي يتفان فيه الناس ما دون نصف المهر وقيل  
ما دون العشرة كذا في السراج الوهاج **الباب السادس في الركا**  
بالنكاح وغيره يصح التوكيل بالنكاح وان لم يحضر الشهود كذا في التناخانية  
نقله عن التجنيس لحواضره زاده امرأة قالت لرجل زوجني من شئت لا يملك ان  
يزوجها من نفسها بنفسه كذا في التجنيس والمزيد رجل وكل امرأة ان تزوجت فزوجت  
نفسها من لا يجوز كذا في المحيط الرحمن واذا وكل رجلا ان يزوجه امرأة بعينها بدل  
سماة فتزوجها التوكيل لنفسه بذلك كذا في النكاح للتوكيل كذا في المحيط وكلت  
رجلا بان يتصرف في امورها فتزوجها بنفسه فقالت المرأة اردت البيوع والاشربة  
لا يجوز النكاح لانه لو وكلت بتزويجها لم يملك ان يزوجه من نفسه فهذا الاول كذا في التجنيس  
والمزيد امرأة وكلت رجلا بان يزوجه من نفسه فقالت زوجت فلانة من نفسي يجوز  
وان لم يقبل قبلت كذا في الخلاصة امر رجلا ان يزوجه فتزوج ابنة الصغيرة او بنت  
اخيه الصغيرة وهو وليها لا يجوز وكذا كل من يولي امرأه بغير امرها ولو تزوجت  
ابنته الكبيرة برضاها وكذا في الاصل ان يبيع قول ابي حنيفة لا يجوز الا ان يرضي بها الزوج  
وعلى قولها يجوز ولو تزوجت اخته الكبيرة برضاها جاز بل خلاف كذا في المحيط التوكيل  
من قبل المرأة اذا تزوجها من ابيه او امه لا يجوز في قول ابي حنيفة كذا في فتاوى قاضي  
خان وان كان الابن صغيرا لا يجوز بل خلاف كذا في المحيط التوكيل بالنكاح من قبل المرأة  
اذا تزوجها من ليس بكنه لها قال بعضهم لا يجوز يصح على قول الظاهر هو الصحيح وان  
كان كفو الا انه اعم او مقفد او حبي او معتوه فهو حايض وكذا اذا كان حبيبا او غيبا  
ولو وكل رجلا ان يزوجه امرأة فتزوج امرأة غيبا او سلا او رثقا او محبونة او  
صغيرة تجامع او تخامع حرة او امه ليست بكنه ولا مسلمة او كنية جاز في قول  
ابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان ولو تزوجت التوكيل امه نفسه  
لا يجوز اجماعا كذا في النهاية ولو تزوجت شوها او موهها القاب سليل وعقل زابل  
وشن سليل فهو على هذا الاختلاف كذا في الظاهرية وعلى لغة الخلاف اذا تزوجت ه  
مقطوعة اليدين او مفلوجة هكذا في النهاية امرة ان يزوجه بيضا فزوج سودا

او على

او على العكس لا يصح ولو قضي فزوجت بغيره كذا في الوحي للكروري امرة بان يزوجه  
أمة فزوجت حرة لا يجوز وان تزوجه مكاتبه او مذبذبة او ام ولد جاز كذا في الخلاصة التوكيل  
بالنكاح القاسد اذا تزوجت نكاحا جازيا لم يجوز كذا في المحيط الرحمن ولو وكلت ان يزوجه  
امرة فزوجت التوكيل امرة قبل الزوج طلقا ان تزوجه فالنكاح جائز والطلاق واقع  
كذا في المحيط رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة فتزوجت امرأة قد ابانها الموكل قبل التوكيل  
جاز اذا لم يكن الموكل حائضا اليهن سنوء خلقا ونحو ذلك ولو تزوجت التوكيل امرأة فارقت  
الموكل بغير التوكيل لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان في كتاب الوكالة واذا قال الرجل  
لغيره زوجني امرأة فاذا فعلت ذلك فامرأها بغيرها فتزوجت التوكيل امرأة ولم يشترط  
لها ذلك كان الامر بيدها ولو قال زوجني امرأة واشترط لها في ان اذا تزوجتها  
فامرأها بغيرها فزوجت الامر بيدها الا ان يشترط التوكيل ولو وكلت رجلا بالنكاح  
فوطرقت التوكيل على الزوج انه اذا تزوجها يكون الامر بيدها ثم تزوجها منه جاز النكاح ويكون  
الامر بيدها حين تزوجه امرة كان الموكل آلي منها او كانت بغيره عدة الموكل جاز النكاح  
التوكيل ولو تزوجت التوكيل امرأة هي في نكاح الغير او بغيره الفير وهو يعلم بذلك او لم  
يعلم فدخل الموكل بها ولم يعلم بذلك فزوج بينهما وعليه الاقل من المسمى ومن غير المثل ولا  
يرجع الزوج بذلك على التوكيل وكذا لو تزوجه ام امرأة ولو وكل رجلا ان يزوجه فلانة او  
فلانة فابنتها زوجت جاز ولا يبطل التوكيل بهذه الحالة وان زوجها جميعا في  
عقدة لم تجز واحدة منها كذا في فتاوى قاضي خان امر رجلا ان يزوجه امرأة فتزوج  
امراة بنت في عقدة لا يكثر منه واجبة منها وهو الصحيح هكذا في شرح الجامع الصغير  
لقاضي خان فان كان النكاحا او نكاحا احديهما فقد كذا في البحر الرائق ولو تزوجت في  
عقدة بنت لزمه الاول وطرح الثانية موقوف على الاجازة كذا في العيني ثم الهداية  
ولو وكلت ان يزوجه امرأة بغيرها فتزوجت تلك واخرى موتا تزوجه تلك ولو وكلت ان  
يزوجه امرأتين بغير عقدة فزوجت واحدة جاز وكذا اذا وكلت ان يزوجه امرأتين  
الرائتين بغير عقدة فزوجت احديهما وتفرقت العقد ليس بخلاف ولو قال لا تزوجني الا  
اشتمتين في عقدة واحدة فزوجت امرأة لم يكثر منه وكذا في العينين اذا الحق بالآخر  
كلاهما ولا تزوجني واحدة منهما دون الاخرى فزوجت احديهما لا يجوز كذا في المحيط ولو  
قال زوجني امرأتين الا شتمتني جازاها الا ان يقول في عقدة ولو قال امرأتين في  
عقدة وهما احسان جاز التزوج الا ان بينهما فتن التفرقة كذا في التناخانية ولو  
وكل رجلا ان يزوجه فلانة فاذا تزوج فامتنعها او طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها  
التوكيل اياه جاز كذا في فتاوى قاضي خان وكلت ان يزوجه من قبيلة فزوجت من  
قبيلة اخرى لم يجر كذا في الخلاصة وكل رجلا ليزوجه فلانة فتزوجها التوكيل صحيح نكاح  
التوكيل فلوان التوكيل اقام مع المرأة شهر او حبل ما ثم طلقها وانقضت عدتها فزوجها  
من الموكل جاز تزويجا اياه كذا في فتاوى قاضي خان ولو لم يتزوجها التوكيل لكن  
تزوجها الموكل بنفسه ثم ابانها فزوجها التوكيل اياه لم يجر كذا في الخلاصة في كتاب  
الوكالة اذا وكل رجلا بان يزوجه امرأة بغيرها فتزوجها اياه باكثر من مهر مثل ان كان  
الزيادة بحيث يتفان الناس في مثله يجوز بل خلاف وان كانت الزيادة بحيث

امرة لم يكن



لا يتفق بين الناس في مثلها فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في عقدها لا يجوز وكل  
رجل ان يزوجه امرأة بالعدوم فزوجته بالزيادة ان كانت الزيادة مجهولة ينظر الي  
مهر مثلها ان كان النكاح او اقل جاز النكاح ويجوز لها ذلك وان كان اكثر لا يجوز ما لم يجزه  
الزوج وان زاد شيئا معلوما لا يجوز ما لم يجز الزوج كذا في المخطوط ولو كان رجلا بان  
يزوجه ثلاثة بالعدوم فزوجها اياهما بالعين ان احبها الزوج جاز وان رد بطل وان لم  
يعلم الزوج بذلك حتى دخل فالحل باق ان احبها زوجا كان عليه المسمى لا غير وان رد بطل النكاح  
ففي مهر المثل ان كان اقل من المسمى والايحى المسمى وان لم يرصه الزوج بالزيادة فقال  
الوكيل انما اقر الزيادة والنكاح لم يكن له ذلك كذا في فتاوى قاضي خان وان  
كان المأمور ضمن لها المسمى واخبرها بان امره بذلك ثم انكر الزوج الامر بالزيادة على  
الاصل فثبته بالزيادة انكارا لا مبرا للنكاح ولا مبرا على الزوج ولها ان تطالب المأمور  
بالمهر وتعد هذا انقول في رواية كتاب النكاح وتبعض روايات الوكالة ان المرأة تطالب  
المأمور بنصف المهر وتبعض روايات كتاب الوكالة تطالب بجميع المهر واختلف  
المشايخ رحمهم الله تعالى فيه والصحيح انه اذا اختلفت الجواب باختلاف الموضوع  
فموضوع ما ذكره في كتاب النكاح ان القاضي فرق بينهما بطريق ذلك حتى لا يتحقق معلقة  
فسقط نصف المهر عن الاصل بغيره تكون الفرقه كذا من قبل الزوج قبل الدخول  
وموضوع ما ذكره في بعض روايات كتاب الوكالة انها لم تطالب التفرقة لكن قال  
اصبر حتى يفرز زوجي بالنكاح او اجد بينة على امره بالنكاح فتعني عليه جميع المهر بغيره  
على الاصيل فكذلك في الكفيل كذا في المخطوط ولا رجلا بان يزوجه امرأة بما يتبع ان  
المحل عشرة اوقية والموجب ثمانون فمحل الوكيل ثلاثين لا يصح العقد ويكون موقوف  
على الاجازة فان اقدم للزوج على الوطئ ولم يعلم بما صنع الوكيل لا ينفق العقد  
وان اقدم مع العلم بذلك يكون اجازة امرت رجلا ان يزوجه عينا بالعين فزوجها على  
الف فدخل بها ولم تعلم فله ان ترد النكاح ولو لم يعلم فله ان يفسخ النكاح كذا في خزانة  
المفتين وكل رجلا بان يزوجه امرأة بالعدوم فبنت المرأة حتى زادها الوكيل  
ثوبانين شياب مغنیه فالنكاح موقوف على اجازة الزوج لانه خالف امره في هذا  
ال خلاف مصرقة للزوج لانه اذا استحق هذا الثوب يجزى قيمة على الزوج لا على الوكيل  
لان الوكيل منبرع فلا يجزى عليه الصن ان فلولم يعلم الزوج بان الوكيل زاد في المهر حتى  
دخل بها فهو بالخيار ولا يكون الدخول بمرض بما خالف الوكيل ان شاقا م معها  
وان شاء فارقها فاذا فارقها فلها الاقل مما سمي له الوكيل ومن مهر المثل هكذا  
في التجنيس والمزید وكل رجلا ان يزوجه امرأة فزوجته الوكيل امرأة على عبد  
للكفيل او عرض له صحيح التزويج ونفذ لزوم الوكيل تسليبه واذا سلم لا يرجع على  
الزوج بشي وان لم تقبض المرأة العبد المهر حتى يملكه لا ضمان على الوكيل وترجع المرأة  
بقيمة العبد على الزوج ولو تزوجه الوكيل امرأة بالف درهم من ماله بان قال زوجتك  
هذه المرأة بالف درهم من مالي او قال زوجتك هذه المرأة بالف درهم من ماله بان قال زوجتك  
والمال على الزوج ولا يجزى الوكيل بالف المشر واليه كذا في الذخيرة ولو تزوجه  
على عبد للزوج جاز وعلى الزوج قيمة عبده استحسننا كذا في المخطوط السرخسي

والعبد لا يصير مالا يرضيه الزوج كذا في المخطوط وكله ان يزوجه امرأة فزوجها اياه ومن  
لها عنه المهر جاز ذلك ولا يرجع الوكيل على الزوج كذا في المخطوط وكله ان يزوجه امرأة على  
الف درهم فان ابنت فابن الف الى الفين فان ابنت المرأة ان تزوجه نفسها فزوجها بالعين  
ذكر في الاصل ان ذلك جاز لان الزوج كذا في المخطوط وكله رجلا بان يزوجه امرأة  
رجل مهر اربع مائة درهم فزوجها الوكيل واقامت المرأة مع الزوج سنة ثم رجع الزوج ان  
الوكيل زوجها منه ثوبانين وصدقه الوكيل ينظر ان اقر الزوج ان المرأة لم تنكح به ثوبان  
فالمرة بالخيار ان شئت اختارت النكاح وليس لها غيره ذلك وان شئت ردت ولها عليه  
مهر مثلها بالف مائة ولا نفقة لها في العدة وان انكر الزوج ذلك فله كذا في المخطوط السرخسي  
هذا اذا كان المهر قد كثر اما اذا لم يكن بان وكل رجل رجلا اخرا بان يزوجه امرأة فزوجته امرأة  
بكثر من مهر المثل بما لا يتفق بين الناس فيه او وكله رجلا بان يزوجه امرأة فزوجها  
باقول من مهر المثل بما لا يتفق بين الناس فيه جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في  
خلافها كذا في الخلاصة وكله بان يزوجه امرأة بالعدوم فزوجته امرأة بمجنس دينار  
بدينار او لا بد منها ثم جرده بالف بدينار او لا بد منها بطل الاول بالثاني ولو كان الاول بالف  
بلا دينار والثاني بمجنس دينار بلا امرها لا يتنقض الاول وان كان الثاني بغيرها بطل  
الاول كذا في الكافي وكله ان يزوجه امرأة فزوجها ثوبانين بغيرها بطل  
لا يجوز ولو وطئ به بالتزويج على ان ياحفظ حفظا فزوج ولم ياحفظ حفظ المهر صح كذا في الوجيز  
للكردية رجل قال لغيره زوج ابنتي هذه رجلا يرجع الي علم ودين عشرة ولا ان يزوجه  
رجلا على هذه الصفة من غير مشورة ولا ان جاز لان عرض من المشورة ان يكون  
النكاح بين كان بهذه الصفة فله ان يحصل الفرض فلا حاجة الى المشورة كذا في فتاوى  
قاضي خان رجل ارسل رجلا ليطالبه فبنته فزوجها له جاز سواء كان مهر المثل او غير  
فالحش كذا في السراجية وكل رجلا ان يخطب له ابنة فلان في الوكيل الى اب المرأة وقال  
هب ابنتك مني فقال الاب وهبت ثم ادعى الوكيل ان ابنته النكاح لم يخطب ان كان القول  
من الخاطب وهو الوكيل على وجه الخطبة ومن الاب على وجه الحجة لا يصح العقد  
ينفقد النكاح بينهما أصلا وان كان على وجه العقد ينفقد النكاح للوكيل بالموكل  
وكذا اذا قال الوكيل قبلت فلان لان الوكيل لما قال هب ابنتك مني وقال الاب وهبت  
ثم العقد بينهما واما اذا قال الوكيل هب ابنتك من فلان فقال الاب وهبت لا ينفقد  
النكاح ما لم يقل الوكيل قبلت فاذا قال قبلت فلان او قال قبلت فطلق في الوجيز  
ينفقد العقد للموكل هكذا في المخطوط وان قال ابو البت مشجوع بينه وبين الوكيل فقد ما  
النكاح للموكل زوجت ابنتي صداقة كذا او لم يقل من الخاطب او من موكله فقال  
الخاطب قبلت يصح النكاح للخاطب كذا في الثاني رجلا ان يخطب بالتمزيج ليس  
له ان يترك غيره فان فعل فزوج الثاني بغيره الاول جاز كذا في فتاوى قاضي خان  
في كتاب الوكالة اذا وكلت المرأة رجلا ان يزوجه وقالت ما صنعت من شئ فواجب  
جاء للوكيل ان يترك غيره بزوجها فخص الوكيل الموت واوصى بالوكالة الى رجل بالتمزيج  
فزوجها الوكيل الثاني بغيره موت الاول يجوز كذا في المخطوط اذا وكلت المرأة او الرجل  
رجلين بالتمزيج ففعل احدهما لم يجز هكذا في فتاوى قاضي خان وكل رجلا ان يزوجه



امراة بعينها ووكلا ايضا ووكلت امراة وكيلين كذلك قال في وكلا الزوج ووكلا المرأة  
فزوج احد الموكلين باللف ووكيل من جاريها وزوج اخر جارية دينار وقيل الاخر من  
جهرتها ووقع العقد ان معا او جهلا واختلف في السابق صح بهر المثل كذا في الكافي  
ولو وكل رجلا بزوج امراة فزوج امراة ثم اختلعت الزوج والوكيل فقال الزوج  
زوجتي هذه وقال الوكيل بل زوجتك هذه الاخرى كان القول قول الزوج اذا  
صدقة المرأة في ذلك لانها تصادق في علم النكاح فثبت النكاح بتصادقها وهذه  
المسئلة دليل على ان النكاح يثبت بالتصادق كذا في الفتاوى وقاضي خان ولو وكلت  
بالزوج ثم ان المرأة تزوجت بنفسها خرج الوكيل عن الوكالة بل كذا في اول علم  
ولو اخرجته عن الوكالة ولم يعلم الوكيل بذلك لا يخرج عن الوكالة واذا زوجها بالنكاح  
ولو كان وكلا من جانب الرجل يتزوج امراة بعينها ثم ان الزوج تزوج امرأه او بنتا اخرج  
الوكيل عن الوكالة كذا في الحاشية امراة وكلت رجلا بزوج امراة من انسان فزوجت  
بفسخها بنكاح فاصد قبل نكاح الوكيل قال بعض مشايخنا لا ينحل الوكيل عن الوكالة  
وهو اختيار الامام برهان الدين الميرغني في وجهه يعني القاضي برهان الدين وقوي  
بعض مشايخنا انه لا ينحل كذا في التان رخصانية ناقلا عن فتاوى آهوا ولو وكلت  
بان يزوج امراة بعينها فارتدت والعياذ بالله ولحقته بدار الحرب ثم سبيت واسلمت  
فزوجها اياه جازية قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ميراث كل لسانه فقال له رجل  
اكون لك وكلا في تزوج ابنتك فلا تنكح قال الميراث بالبرية آري اري ولم يزد على  
هذه افروجا لم يصح كذا في الطهريه رجل له ابن وابنة ابنة فآكرة الابن عليه ان يوكله  
يتزوج ابنته لحد الابن فقال له الابن من ايتو وارقر زندي تويزارم هر چه خواهي  
يكن فذهب الاب وزوج ابنة الابن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يصح هذا  
النكاح كذا في فتاوى قاضي خان ولو وكل رجلا بزوج امراة وحقته اربع نسوة  
انقضت الوكالة الى حاله ملك الزوج ذلك وهو ان تمين واحدة من نسائه كذا في  
مخطط الرضوي اجمع اصحابنا ان الواحد يملك وكلا في النكاح من الحائضين ووليها من  
الحائضين ووليها من جانب اصيلا من جانب وكلا من جانب اصيلا من جانب ووليها  
من جانب وكلا من جانب اما الواحد فلا يملك فصولها من الحائضين او وليها من  
جانب فصولها من جانب او اصيلا من جانب فصولها من جانب او وكلا من جانب  
فصولها من جانب حتى يتوقف العقد على الاجازة عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله  
تعالى لا يصح كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان كل عقد صدر من الفضولي وله  
قابل يقبل سواء كان ذلك القابل فصولا او وكلا او اصيلا انعقد موقفا  
هكذا في النهاية وسطر العقد يتوقف على القول في المجلس ولا يتوقف على ما وراء  
المجلس كذا في السراج الوهاج رجل قال اشهدوا اني تزوجت فلانة فبلغها الخبر  
فاجازت فهو باطل وكذا لو قالت المرأة بين يدي الشهود اشهدوا اني زوجت  
نفس من فلان القاب فبلغ الخبر فاجاز لا يجوز ولو قبل فضولي من القاب في  
الفصلين يتوقف على الاجازة القاب في قول اصحابنا كذا في شرح الجامع الصغير  
لقاضي خان وتثبت الاجازة بنكاح الفضولي بالقول والفعل كذا في البحر الرائق

رجل

رجل زوج رجلا امراة بغير اذنه فبلغه الخبر فقال من ما صنعت او نازك الله لنا فيها هـ  
صنعت او قال احسنت او اصبحت كان اجازة كذا في فتاوى قاضي خان وهو المختار  
اختاره الشيخ ابو الليث كذا في الحاشية واذا علم انه اراد به الاستنار بسوق الكلام على  
وجه الاستنار في غير ذلك لا يكون اجازة ولو هناه القوم فضل القضية كان اجازة هكذا في  
فتاوى قاضي خان وفي الحاشية قال القاضي رحمه الله نكاح كذا في التان رخصانية زوج رجلا  
امراة بغير اذنه فقال من ما صنعت او قلت مرا حوض نيا مديان كان لا يكون  
ردا حتى لو رخصت بعد ذلك ينفذ النكاح كذا في الفصول العمادية فيقول المهر اجازة  
وقبول الهدية ليس باجازة كذا في فتح القدير وفي فوايد صاحب الحاشية لو قال  
للفضولي بيئت ما صنعت يكون اجازة في النكاح كذا في محمد وفي ظاهر الرواية يكون  
ردا وعليه الفتوى والاجازة بالفضل سوق المهر اليها وهل يشترط وصول المهر اليها  
قال طهري الدين يشترط وقال مولانا والقاضي الامام في الدين لا يكون يشترط ولو خلا  
بها هل يكون اجازة قال مولانا تكون وقال بعضهم نفس الخلوة لا يكون اجازة فكذا  
في الفصول العمادية رجل تزوج امراة من رجل بغير امرها فبلغها الخبر فقالت  
بال نيسست فهذا اجازة هكذا ذكر القاضي ابو الليث رحمه الله تعالى وكان القاضي  
ابو جعفر رحمه الله تعالى يعني كذا في الدخيرة ولو زوجته الفضولي اربع في هـ  
عقدة وثلاث في عقدة مطلق واحدة من فري كان اجازة بنكاح ذلك الزوج كذا  
في فتح القدير فضولي زوج رجلا عشرة عقود وبلغه خبر فجزن جاز نكاح التاسعة  
والعاشرة وعلى هذا عشرة رجال زوج كل واحد ابنة من رجل وهذه مدركات هـ  
فلحقنا جميعا جاز نكاح التاسعة والعاشرة وان كانوا احد عشر رجلا فنكاح  
الثلاثة الاخيرة جاز وان كانوا اثني عشر فنكاح اربع جاز وان كانوا ثلثة عشر فنكاح  
١٢ اجازة فكذا جاز كذا في الفتاوى السري فضولي زوج رجلا خمس نسوة في عقد  
متفرقة فللمزوج ان يجتار اربعاً منهن ويبارق الاخرى كذا في الطهريه ولو تزوج  
رجلا ربعا بغير اذنه ثم اربعاً ثم توفقت ثنتان كذا في الفتاوى قال محمد  
رحمه الله تعالى رجل زوج رجلا امراة بغير اذنه بالف درهم وخاطب عن الرجل رجل  
اخر بغير اذنه فكان فضولي بين ثم انها جدد النكاح بمخسبين دينار بغير اذنه  
حتى توفقت النكاحان فيما اجازتهما ثم ان المرأة اجازت احد النكاحين واجاز الزوج  
اخذها ايضا فان اجاز الزوج النكاح الذي اجازته المرأة بان اجازت النكاح بال  
درهم واجاز الزوج ذلك ايضا جاز النكاح بالث درهم وانا اجاز الصريح النكاح الاخر  
بان اجاز النكاح بمخسبين دينار فانه لا يجوز فان اجمعا بعد ذلك على اجازة الثاني  
لا يجوز وان اجمعا على اجازة الاول كان جازا كذا في لوان المرأة بدأت واجازت النكاح  
الثاني كان ذلك فسخا من الاول حتى لو اجمعا على الثاني يجوز ولو اجمعا على الاول لا يجوز  
وكذا لو بدأ الزوج بالاجازة واجاز احد النكاحين بطل الاخر هذا الذي ذكرنا  
علم الحاي زاولا من الجازا اخر الاما اذا سمع الحاي الاول ثم اجمعا بعد ذلك على احد  
النكاحين ونكحوا قايلا ذلك بان لا تذكرا ان هذا هو الحاي زاولا فانه جاز هذا  
النكاح فان لم يذكرا الحاي زاولا وجمعا على احد النكاحين من غير ان يذكرا الحاي لم يجز



واحد منها ابد او لو فالت المرأة ابتداء اجزت النكاحين كان للزوج ان يجيزا بهما شاء اما  
النكاح بالف واما النكاح بحسين ويجوز له ان يزوج المسمى فيه ولو اجاز احد هما  
النكاح بالدرام والاخر بالدينار فخرج الكلامان منهما معا فانه ينتقض النكاحان  
جميعا وان اجاز كل واحد النكاحين جميعا فخرج الكلامان منهما معا فالحجوات  
فيه كالحجوات فيما اذا اجاز كل واحد منهما النكاحين ولم يخرج الكلامان معا بل على التقا  
فيثبت احد النكاحين لا يحل له وان اجاز احدهما نكاحا بغيره بان قال الزوج مثلا  
اجزت احد النكاحين او قال اجزت لهذا الوعد انكارة المرأة في هذه المسئلة لا تحلوا  
من اربعة اوجه اما ان قالت اجزت ما اجازة الزوج وخبر الكلامان معا ففي هذا  
الوجه يجوز احد النكاحين واما ان قالت اجزت ما اجازة الزوج وخبر الكلامان معا  
انتقض النكاحان جميعا واما ان قالت اجزت النكاحين فالحجوات فيه كالحجوات فيما اذا  
قالت اجزت ما اجازة الزوج يجوز احد النكاحين واما ان قالت اجزت احدهما او  
قالت اجزت هذا وهذا امثل ما قلنا في الزوج وخبر الكلامان معا ذكرناهما لم يجز النكاح  
بعد ولما لا يجز معا على احد النكاحين ابهما شاء او ان شاء افضى كلا العقدين كذا  
في الذخيرة ولو قال اجزت احدهما وقال الاخر تعدي اجزت احدهما جاز النكاح عند اي  
حنيقة رجم الله تعالى كذا في محيط السرخسي فصول في زوج عبدا امرأتين في عقدة  
ثم زوج امرأتين في عقدة وذابرضا النسوة فمقتضى ان يجيز نكاح بنتين اما الاول  
او الاخرتين او احدي الاوليين واخري الاخرين ولو اجاز نكاح الثلاث بطل ولو  
اجاز نكاح الرابعة جاز ولو كانت النكحة وقعت في عقدة لم يلحقها الاجازة ابدا كذا في  
الكافي واذا تزوج العبد ثلاثا بعقد بغير اذن المولى فاجاز المولى الكل صححت الثالثة  
كذا في الغيبة والاصل ان الاجازة بمقتضى العقد في حق المخل فان كان المخل بحال لا  
يصح اجتماعه في انشاء العقد لا يصح اجتماعه في الامساك والاجازة وان صح اجتماعه  
في الانشاء يصح في الاحبات زوجة رجل زوج رجلا بغير اذنه صفيق في عقدة بغير  
اذن ابويهما وخاطب عنهما خاطبا فارضعتا امرأة ثم بلغ الزوج فاجاز نكاحه  
احدهما واجاز ابوها ويجوز ولو ارضعت احديهما وماتت ثم ارضعت الاخرى  
فاجاز نكاحها فاجاز ابوها جاز ولو كان نكاح الصغيرتين من ولبين في عقدتين  
ثم صارتا اثنتين واجاز نكاح احدهما جاز صغيرتان بنتا ثم تزوجها عتقهما في عقدتين  
من رجل بغير اذنه فارضعتا امرأة فاجاز الزوج نكاح احدهما لم يجز ولو كان لكل  
ولحدة ثم وهو وليها والمسئلة جالها فاجاز نكاح احدهما جاز ولو تزوج امتين  
في عقدة برضاها بغير اذن المولى فاعتق المولى احدهما بغير اذنه فاعتق المولى  
النكاح فاجاز نكاح الامة ويجوز وكذا لو تزوج رجل رجلا امتين في عقدة باذنها  
واذن مولاها فاعتق المولى احدهما ثم بلغ الزوج فاجاز نكاح الامة ويجوز وان اجاز  
نكاح الحرة جاز ولو ان المولى اعتقها معا فاجاز نكاح احدهما او كليهما جاز ولو قال  
فلانة حرة وولامة او اعتق احدهما وسكت ثم اعتق الاخرى ثم بلغ الزوج فاجاز  
نكاحها معا او متعاقبا صح نكاح المعتقة الاول دون الاخرى ولو كان النكاح في  
عقدتين فان كانت لموليين فاعتق احدهما احدهما له اجازة نكاح ابنتها شاء

وان

وان كانت لرجل واحد يجوز نكاح الحرة دون الامة كذا في محيط السرخسي اذا كانت تحت رجل  
حرة وزوجته مضوي امة فماتت الحرة او زوجته اخت امراته فماتت امراته ليس له ان  
يجوز وكذا لو كان تحت امرته زوجة فماتت امراته فماتت امراته ليس له ان  
يجوز في الخامسة ولو زوج حرة خمسة واحدة ليس له ان يجوز في بعض هذه في  
السراج الوهاج خرجت امرأة زوج رجل أربع نسوة بغير امره قبله ذلك فاجاز  
نكاح بعضهن لم يجز ولو زوج أربع نسوة في عقود متفرقة فاجاز نكاح بعضهن  
جاز نكاحهن في هذه الصورة لم يجز وبطل نكاح الكل حتى لو اجاز بعد ذلك نكاح  
بعضهن لا يجوز ولو ماتت امراته قبل الاجازة في العقد الواحد او في العقود  
المتفرقة ثم اجاز نكاح الكل لم يجز كذا في المحيط لوان رجلا زوج ابنته التي تحت من رجل  
غائب وقبل الزوج مضوي فمات ابوها قبل الاجازة الغائب لا يبطل نكاح الاب  
بموت رجله تزوج ابنة البالغ امرأة بغير اذنه في الامن قبل الاجازة قالوا ينبغي للاب  
ان يقول اجزت النكاح عينا ابنة كذا في فتاوى قاضي خان واذا تزوج رجل بنت اخيه  
من ابنة وها صغير ولا بنت اخيه اب ثم ماتت ابوها قبل الاجازة النكاح فجاز الع  
هذا النكاح قبل بلوغها صححت الاجازة ونقض النكاح وكذلك اذا تزوج الرجل ابنة  
البالغ امرأة بغير اذن الابن فلم يبلغ حتى صار رعتوها فاجاز الاب ذلك النكاح  
جاز وكذلك العقد اذا تزوج بغير اذن المولى ثم خرج عن ملكه الي ملك غيره فجاز  
الثاني النكاح صححت اجازته ونقض العقد وكذلك الامة اذا زوجت نفسها بغير اذن  
المولى فخرجت عن ملكه الي ملك غيره بالبيع او بالهبة او بالارث فان لم يحل فرجها  
لها كذا في الثاني بان درها خجاعة او درها ابنة وكان الميت وطهرها او باعها او وهبها  
او ابنته وكان الاب وطهرها فللموارث الاجازة واذا كانت الحرة غلبة في هجره  
الصورة بان وهبها من اجنبي او باعها من اجنبي او من ابنة ولم يكن الاب وطهرها او درها  
ابنته ولم يكن الميت وطهرها فانه لا يصح الاجازة من الثاني ولا يصح النكاح باجازة الثاني  
كذا في المحيط **وما يتصل به** كذا في الفتاوى في الفسخ الفاقدين في الفسخ اربعة هـ  
الاول فاقدا لا يملك الفسخ بالقول ولا بالفعل وهو الفصول في اذ زوج رجلا امرأة بغير  
اذنه ثم قال ففسخت العقد لا يفسخ وكذا لو زوجته تحت تلك المرأة يتوقف النكاح الثاني  
ولا يكون فسخا للاول الثاني فاقدا يفسخ بالقول ولا يفسخ بالفعل وهو الوكيل رجل وكل  
رجلا لزوج امرأة بغيره فزوجته تلك المرأة وخاطب عنها ففصولي فان هذا الوكيل يملك  
الفسخ بالقول ولو زوجته تحت تلك المرأة لا يفسخ العقد الاول كذا في فتاوى قاضي  
خان فان انكح الوكيل بغيرها نكاحا اخر ينتقض الاول كذا في محيط السرخسي الثالثة  
فاقد يملك الفسخ بالفعل ولا يملك بالقبول وصورة رجل زوج رجلا امرأة بغير امره  
ثم ان الزوج وكل بان يزوجه امرأة بغيره فزوجته تحت تلك المرأة يفسخ نكاح الاول  
ولو فسخ ذلك العقد بالقول لا يصح فسخه الرابع فاقدا يملك الفسخ بالقول والفعل جميعا  
وصورة رجل وكل رجلا لزوج امرأة بغيره فزوجته امرأة خاطب عنها ففصولي  
فان فسخ الوكيل هذا العقد صح فسخه ولو زوجته تحت تلك المرأة يفسخ العقد الاول  
هكذا في فتاوى قاضي خان فالفصول في باب النكاح لا يملك الرجوع قبل الاجازة هـ



والوكيل من باب النكاح الموقوف على الرجوع فلو فعل كذا في الطهيرة ولو تزوج له فضولي  
امراة ثم وكل رجلا بان يزوجه له امراة فاجاز ذلك ثم نقضه لم يصح نقضه على رواية  
الجامع ولو تزوجت اختها بامرها بطل نكاح الاول في احد الوكيلين بالنكاح المطلق لا يملك  
نقض ما بالوكيل الا بموافقة من قصد او يملك نقضه بنكاح اختها او بتجديد الاول  
بغير اخر كذا في الفتاوية ولو تزوج امراة بغير اذنها ثم وكل رجلا بان يزوجه امراة هو  
فنقض بغير ما فعل الزوج لم يصح فان زوجته اختها انتقض الاول ولو تزوجت  
الوكيل امراة تنهية عقدة احد امراة الاول او ارضاها في عقدة لم ينتقض بنكاح الاول  
كذا في محيط الرخصي **الباب السابع** في المهر وفيه سبعة عشر فصلا  
**الفصل الاول** في بيان اذ ينقض المهر وبيان ما يصح منه وما لا يصح منها  
اقل المهر عشرة دراهم مضروبة او غير مضروبة حتى يجوز وزن عشرة تبرا وان كانت قيمته  
اقل كذا في التبيين وغيره اذ رام يقوم مقامها باعتبار القيمة وقت العقد في ظاهر  
الرواية حتى لو تزوجت على ثوب او وكيل او موزون وقيمتها يوم العقد عشرة نصارت  
يوم القبض اقل لتبطل المهر وفي العكس لها الرد وفي العكس كذا في النهراني ولو  
انتقض الثوب لغوات جز منه قبل القبض فلا يحل ان تاتى ان كانت واحدة والى  
شأن أخذت عشرة دراهم هكذا في محيط الرخصي المهر ان يصح بكل ما هو مال  
مستقوم والمال في نكاح المهر ان الزوج اذا كان حرا وتزوجت على خادمة مائة اياها  
جاز النكاح وقيمتها المهر المثل عند اي حنيفة واي يونس رخصتها الله تعالى  
هكذا في الطهيرة ولو تزوجت على خادمة خراخر فان لم يكن باهر ولم يجزه وجب  
قيمتها وان كان باهر فان كانت خادمة مقيمة مستند على لطة ٢ يومين مولا  
الا نكشاف والفتنة وجب ان تمنع وتطحن هي قيمتها او تستدعي ذلك وجب تسليمها  
وان كانت غير مقيمة بل تزوجت على منافع فذلك الحرج حتى يقبر احق بها لانها اجبر واحد  
فان حرقته في الاول عكلا ولا وفي الثاني كالثاني هكذا في فتح القدير ولو تزوجت على  
خادمة مائة دراهم صح كذا في النهراني فلو كان الزوج غيبا فلا خد مائة  
بالاجماع كذا في محيط الرخصي ولو تزوج امراة على ان يعلم الزمان كان لها مهر مثلها  
كذا في فتاوى قاضي خان ولو تزوجت على ان يبري عنها او تزوج ارضا في رواية لا  
يجوز وفي رواية جاز كذا في محيط الرخصي والاول رواية الاصل والجامع وهو الاصح  
هكذا في النهراني والصواب ان يسلم لها اجماعا استدل بقصة موسى  
وشعيب عليهما الصلاة والسلام وشرقية من قبلنا يلزمنا اذا قص تعالى او  
مرسول بلا انكار كذا في الكافي واذا تزوجت على تسليم الحلال والحرام من الاحكام او على  
الحج والعمرة ونحوها من الطاعات لا يحل التسمية عند انما اصلية التسمية انما اذا  
صحقت وتزوجت على التسمية ثم ينظر ان كان المسمى عشرة فصاعدا فليس لها الا ذلك  
وان كان دون عشرة بكل عشرة عند اصحابنا الثلاثة واذا فسدت التسمية او  
تزلزلت يجب مهر المثل واذا تزوجت على ان لا يجزها من بلدها او على ان لا يتزوج  
عليها لا يصح التسمية فان المذكور ليس بمال وكذا لو تزوج المسلم المسلمة على مائة  
او درهم او خمر او غير ذلك يصح التسمية ولو تزوجت على منافع ساير الامعيان من سكني

داره وركوب دابة والحمل عليها وتزويج ارضه ونحو ذلك من منافع الامعيان مدة معلومة  
صححت التسمية كذا في البداية ولو تزوج العبد على رقبة بلان مائة او مائة اوام ولد  
جاز ولو تزوج على خرة او مكانة لا يجوز ولا ينفذ بغيره كذا في غاية السراج ولو تزوج  
امراة على طلاق امراة اخرى او على دم عذلة عليها او على ان يجزها كان لها مهر مثلها كذا في فتاوى  
قاضي خان رجل له على امراة مائة درهم ثمن مبيع فتزوجت على ان لا ينفذ لكان لها مهر  
مثلها لا لتأخيرها بطل كذا في الطهيرة رجل تزوج على الالف التي لم يكن له فلان كان النكاح  
ولها الخيار ان شاءت اخذت الزوج بالمال وان شاءت انتقضت المديون وتاخذ الزوج حتى  
يوكلها بقبض الدين من المديون ولو تزوج امراة على الالف التي لم يكن له فلان الى سنة  
فرضيت بذلك فتزوجت على ذلك كان لها الخيار ان شاءت اخذت الزوج بالمال وان شاءت  
انتقضت المديون فان اخذت اخذت الزوج اخذته بالمال الى سنة كذا في فتاوى قاضي  
خان واذا تزوجت على العبد وهو ملك الغير او على صفة الدار وهي ملك الغير  
فالنكاح جائز والتسمية صحيحة فبعد ذلك ينظر ان اجاز صاحب الدار وصاحب  
العبد ذلك فلا يحل المسمى وان لم يجز المستحق لا يبطل النكاح ولا التسمية حتى لا يجز  
مهر المثل وانما يجب قيمته المسمى كذا في المحيط رجل تزوج امراة على عيب عيب اشتراه  
منها خازن كان قيمته العبد عشرة فلها ذلك وان كانت اقل من عشرة وجب تكميل العدة  
كذا في الطهيرة قد قالوا ان نكاح الشغار منقذ والشرط باطل ولكل واحدة من  
المرأتين مهر مثلها وهو ان يزوج الرجل ابنته على ان يزوج الزوجة اخوته او امه على ان يزوج  
بضع كل واحدة منهن مائة او اكثر كذا في النهراني كذا في الفتاوى العدة مائة  
معدومة الحال بان تزوجت على ما ينزحله العام او على ما يجز ارضه العام او على  
ما يكتب غلامه لا يصح التسمية وكان المهر المثل وكذا اذا سعى ما ليس بمال الحال  
من كل وجه بان تزوجت على ما يد بطون غنمه او على ما في بطن جارية لا يصح التسمية  
وكان لها مهر المثل كذا في المحيط واذا تزوجت على حكمها او حكم اجنبي كانت  
التسمية فاسدة ثم ان كان الزوج على حكم الزوج ينظر ان كان حكم مهر مثلها او اكثر فلها  
ذلك وان حكم باقل من مهر مثلها فلها مهر مثلها الا ان ترضى باقل وان كان الزوج على  
حكم بخان حكمت بمهر مثلها او اقل فلها ذلك وان حكمت باكثر من مهر مثلها لم يجز الزيادة الا اذا  
رضي الزوج بالزيادة وان كان الزوج على حكم اجنبي فان حكم المهر المثل جاز وان حكم باكثر من  
مهر المثل ينقض نكاح الزوج وان حكم باقل من مهر المثل ينقض نكاح المرأة كذا  
في البداية **الفصل الثاني** في بيان كدبه المهر والمتعة والمهر ما كد به احد  
مقان ثلاثة الدخول والخلو للصحيحة وموت احد الزوجين سواء كان متيما او متزجرا  
حتى لا ينفذ عنه شيء بعد ذلك الا بالان من صاحب الحق كذا في البداية وان تزوجت على  
شيء لها مهر او تزوجت على ان لا ينفذ فلها مهر مثلها وان دخل بها او مات عنها وكذا اذا ماتت  
هي فان طلقت قبل الدخول والخلو فلها المتعة ولو فرض الفاضل لها مهر او فرض الزوج  
بعد العقد فلها بقي حال الكيد يتكديت كد مهر المثل وان طلقت قبل الدخول  
وجب المتعة ولا يتنصف الفروض في قول اي حنيفة ومحمد رخصتها الله تعالى كذا في  
السراج الوهاج ولا يجب المتعة الا اذا حصلت العدة من حرة كالطلاق والفرقة



بهيلاء واللحان والحب والعنة ومردته واباءه الاسلام وتقبلها اياها او استنبت بشهوة  
 وان جات النوقة من جبهة فلابد ان يكون لها الزوج بشرهوة  
 والرضا وخيار المبلوغ وخيار العتق وعدم الكفاة وكذا الواشترى زوجة من المولي  
 واشترى لها وكيل منه ولو كان المولي من رجل ثم اشتراها الزوج منه يجب المتعة  
 وكل موضع يجب المتعة فيه عند عدم التسمية لا يجب نصف المسمى عند وجودها كذا في  
 التبيين وفي كل محل اوجب العقد من المثل في الطلاق قبل الدخول يجب المتعة  
 فحسب كذا في التذليل المتعة ثلاثة اشواط فتبصر في كل واحدة ومقتضى وسط الجيد  
 غاية الجودة ولا بد من غاية الردة كذا في المحيط هذه اية عرفهم وما في عرفنا فيعتبر عرفنا  
 كذا في الخلاصة ولو اعطى لها قيمة الاثواب ورام اودنا نسير على القبول كذا في البدا  
 ثم لا يزداد على نصف مهر مثلها ولا ينقص من خمسة ورام كذا في الكافي ويعتبر في حالها  
 بقي ما مقام مهر المثل على قول الكرخي كذا في التبيين فان كانت من السفلة عتقها  
 من الكرخي وان كانت من الوسطى عتقها من النزوان كانت مرتفعة الحال عتقها  
 من الابرار وهو الاصح كذا في النبايع والصحيح انه يعتبر حاله كذا في الكافي والحداية  
 وقيل يعتبر حالها كذا في صاحب السداع وهذا القول اشبه بالحق كذا في التبيين  
 قال الولي المولي وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في النزال فيق ولا متعة للمتوفى عنها  
 زوجها سمي لها مهر اول قسم دخل بها زوجها اول مدخل وكذا كل نكاح فاسد فرق القاضي  
 فيه بين ما قبل الدخول وما قبل الخلوة او بعد الخلوة والزوج منكر للدخول فلا متعة  
 فيها والعبد بمنزلة الحر وجوب المتعة اذا كان النكاح باذن المولي كذا في المحيط المتعة  
 عند نكاح ثلاثة اوجه متعة واجبة وهي المطلقة قبل الدخول ولم يسم لها مهر او متعة  
 وهي المطلقة بعد الدخول ولا واجبة ولا مستحقة وهي المطلقة قبل الدخول وقد سمي لها  
 مهر كذا في السراج الوهاج والخلوة الصحيحة ان يجتمع في مكان ليس هناك مانع  
 بمنع من الوطئ حشا او شرعا او طبعا كذا في فتاوى قاضي خان والخلوة النابذة  
 ان لا يتمكن من الوطئ حقيقة كالمريض الذي لا يتمكن من الوطئ ومرضا ومرضا سوا  
 هو الصحيح كذا في الخلاصة اما المريض فالمراد به ما يمنع الجماع او يلحق به حرر والصحيح ان  
 مرضه لا يجعله عن تكسر وفتر فكان مانعا سواء الحقة مرضا ولا وهذه التفصيل في مرضه  
 كذا في الكافي اذا خلا بمراثة واحدة هما محرر بقصر او نفل او صوم فرض او صلاة لا يصح  
 الخلوة وفيه صوم القضاء والندرة والكفاة رواية ان لا يمنع الخلوة وصوم  
 التطوع لا يمنع في ظاهر الرواية وصلاة التطوع لا تمنع والحيف والنفاس يمنع ولو  
 كان سفرهما نيام او اعلم لا يصح الخلوة ولو كان معهما صغير لا يعقل او صغيرا لا يمنع الخلوة  
 وان كان معهما صغيرا يعقل بائنا مكنته ان يعبر ما يكون بينهما او كان معهما اخرس  
 لا يصح هكذا في فتاوى قاضي خان والمختار والمعتد كالمصبي فان كانا يعقلان فليست  
 بخلوة وان كانا لا يعقلان فهي خلوة كذا في السراج الوهاج وان كان معهما خلية المرأة  
 اختلوا فيه والفتوى على انها تنص كذا في الجوهرة البهية وجارية الرجل لا تمنع الخلوة كذا  
 في معراج الدراية وكان محمد رحمه الله او لا يقول لو كان ثمة امته تصح بخلوف ما لو كان ثمة امته  
 ثم رجع وقال لا يصح وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف وهما الله تعالى هكذا في المحيط

والذخيرة وفتاوى قاضي خان وان كان معهما زوجة اخرى تمنع صحة الخلوة وان كان هـ  
 معهما كلب عقور يمنع وان لم يكن عقورا فان كان للمرأة فكله لك وان كان للزوج صحى الخلوة  
 كذا في التبيين ولو دخلت على زوجها وهو نائم وحده صحى الخلوة علم بدخولها اول ما يعلم  
 وهذه الجواب يحول على قول ابي حنيفة رحمه الله ان عنه هـ للنايم حكم اليقظان كذا في  
 الظهيرية المرأة اذا دخلت على الزوج ولم يكن معه احد ولم يعرفه الزوج فكنت هـ  
 سائمة ثم خرجت او الزوج دخل عليها ولم يعرفها لا يكون هذا خلوة ما لم يعرفها هكذا  
 اختار الشيخ الامام الفقيه ابو الليث كذا في المحيط وفي الحاشية ومن اخذ كذا في التنا  
 حاشية ويصدق انه لم يعرفها كذا في فتاوى قاضي خان ولو عرفها هو ولم تعرفه هي تصح  
 الخلوة كذا في التبيين ويصح خلوة الظلم الذي لا يجامع مثله والخلوة بصغيرة  
 لا يجامع مثله والكافر اذا خلا بمراثة بعد ما اسلمت صحى الخلوة ولو اسلم الكافر  
 وامرأته مشتركة فخلوها لا تصح كذا في فتاوى قاضي خان ومن الموانع لصحة الخلوة  
 ان تكون المرأة رتقا او قرضا او عقلا او شعرا كذا في التبيين ولو طاف هـ من خلا  
 بها قبل التكفير لم يصح لحرمته وطهرها عليه كذا في البحر الرائق وان خلا بها ولم تكن من  
 نفسها اختلف المتأخرون فيه قال بعضهم لا يصح الخلوة وقال بعضهم يصح كذا في  
 السراج الوهاج وخلوة المجنوب بخلوة صحبة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وخلوة العنيد والخنزير خلوة صحبة كذا في الذخيرة والمكان الذي يصح فيه الخلوة  
 ان يكونا امنين من اطلاق الصبر فليهما بغير اذنها كالدار والبيت كذا في شرح هـ  
 الجمع الصغير لقاضي خان ويصح الخلوة في الصح البيت بغيرهما اخذ اذ لم يأمنا  
 مرور انسان وكذا الوضوء على سطح البيت على جواربه ستر او كان الستر رقيقا  
 او قصيرا بحيث لو قام انسان يطلع بغيره فليهما لا يصح الخلوة اذا حاطا بهم الغير  
 فان امكن ما صحى الخلوة كذا في الظهيرية ولخلاها في الطريق ان كانت جادة لا تصح  
 وان لم تكن صحى هكذا في السراج الوهاج ولا يصح الخلوة في المسجد والحمام فان  
 حملها الى الرستاق الى فرسخ او فرسخين وعدل بها عن الطريق كان خلوة في الظاهر  
 كذا في فتاوى قاضي خان ولو خلاها في خيمة في مغارة صحى الخلوة كذا في الظهيرية  
 ولزوج بها فتر في مغارة من غير خيمة فليست الخلوة صحبة في الجبل كذا في التبيين  
 وفي بيتان لا باب لم يفلق ليست بخلوة فان كان بابا وغلق فهو خلوة كذا في الخلاصة  
 ولو خلاها في جبل عليه فبطلت بطلانها وان امكنه الوطئ صحى الخلوة ولو خلا  
 في بيت بيت غير مسقف او في كرم صحى في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان وهو  
 محمول على ما اذا كان للكر حصطا كذا في الظهيرية ولو خلاها في حبل او قبة فارخي  
 الستر عتقها عليه فهو خلوة صحبة كذا في البداع ولو كان ستره البيضا بينه وبين  
 من به البيت من النساء يكون خلوة وفيه المستثنى قال ابو يوسف رحمه الله تعالى لو كان  
 الستر من ثوب رقيق يري منه وكان قصيرا بحيث لو قام انسان يراها لا يكون  
 خلوة هكذا في الخلاصة وفي البيوت الثلاثة او الاربعية واحدة واحدة اخلا  
 بمراثة في البيت القصير ان كانت الاثواب معتوحة من اراد ان يدخل عليها فدخل  
 ومن غير استئذان ان لا يصح الخلوة وكذا الوضوء في بيت من دار والبيت باب مفتوح

وكذا



في الدار اذا اراد ان يدخل عليها غيرها من الحارم او الحجاب يدخل الى حلة كذا في  
فتاوي قاضي خان ويجمع النوازل شيل شيخ الاسلام ممن تزوج امرأة فادخلها  
امها عليه وخرجت ورتت الباب الا انها لم تغلقه والبيت في خان يسكنها الناس كثيرة  
ولهذا البيت طوابق مفتوحة والناس فقود يسهل الحان ينظرون من بعيد  
هنا يصح هذه الحلة قال ان كانا ينظرون في الطوابق يتصدون لهما وهما يعلمان  
لا يصح واما النظر من بعيد والقعود في الساحة فغير صالح عن صحة الحلة فانها  
يقدر ان يتغلغل البيت الى زاوية لا يقع اجسام عليها كذا في الذخيرة تحت العدة  
في الحلة سواء كانت الحلة صحيحة او فاسدة استحسانا لتقوم الشغل وذكر القدر  
ان المانع ان كان شرعا يجب وان كان حقيقيا كالمريض والصغير لا يجب واصحابنا اقاموا  
الحلة الصحيحة مقام الوطى في حق بعض الاحكام دون البعض فانها موافقة  
بحقنا كذا المهر وشؤون النسب والعدة والمنفعة والسكنى في هذه العدة وحرمة  
نكاح اختها واربعة سواها وحرمة نكاح الامة عليها من قول ابي حنيفة رحمه الله  
تعالى ومراعاة وقت الطلاق في حقها ولم يمتنعوا مقام الوطى في حق الاحضان  
وحرمة البنات وحلها للاول والرجعة والميراث واما في حق وفرع طلاق اخر فغيره  
روايتان والاقرب ان يقع كذا في التبيين ولا يقع في الحلة مقام الوطى في حق زوال  
البكارة حتى لو خلا بها بكراً طلق تزوج كالباكر كذا في الوجيز للكردي وادأ  
تأكد المهر لم يسقط وان جات الزوجة من قبلها بان ارتدت او طاعت ابن زوجها  
بعد ما دخل بها او خلا بها وقبل ذلك يسقط جميع المهر لمجي الزوجة من قبلها هكذا في  
المحيط واخلاق في ان احدا الزوجين اذا مات تحت امة قبل الدخول في نكاح فيه  
تسمية انه ميت كذا المسمى سواء كانت المرأة حرة او امة وكذا اذا قتل احدهما سواء  
قتله اجنبي او قتل احدهما صاحبه او قتل الزوج بنفسه فاما اذا قتل المرأة نفسها  
فان كانت حرة لا يسقط عن الزوج شيء من المهر بل ميت كذا الكل عند ما كذا في البداية  
وان كانت امة قتل نفسها روي الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه يسقط  
مهرها وروى عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يسقط وهو قولهما وان قتلها مولاها قبل  
الدخول سقط مهرها عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يسقط وهذا اذا كان  
المولى بالغا قلا اما اذا كان صبيا او مجنونا لا يسقط اجماعا كذا في الجوهر  
النيرة واذا قتل السيد زوجها لا يسقط اجماعا كذا في السراج الوهاج واذا مات  
احد الزوجين في نكاح لا تسمية فيه فانه ميت كذا في المثل عند اصحابنا كذا في التبليغ  
ومهر ميتا يعتبر بقوم ابيه اذا استويا صبيا او مملوكا او مملوكا وعتلا ودينار بكاره  
وكذا يشترط ان تستويا في العلم والادب وكان الخلق وان لا يكون لها ولد كذا في التبيين  
وانما يعتبر حالها في السن والحال كذا في التزوج كذا في المحيط وقالوا يعتبر حال الزوج  
ايضا بان يكون زوج هذه كذا في زواج أمثالها من مكاتب الماله والحسب وعندها كذا في  
فتح القدير فمهر ابيها اخواتها لا يربى واما اولادها وعملها ونسبها لا يعتبر مهرها  
بمهرها الا ان يكون امها مملوكا او امها مملوكا كانت بنت امها كذا في المحيط فان لم يوجد  
فمن الاجانب من قبيلة هي مثل قبيلة ابيها كذا في التبيين وفي المتن ويشترط ان

يكون

يكون المحرم الممثل رجلين او رجلا وامرأتين ويشترط لثبوت الشهادة ان لم يزوج بعد ذلك بشئ  
عدول في القول قبل الزوج مع يمينه كذا في الخلاصة زوجت نفسها مهنرا من حجاز وفي الذخيرة  
هو الصحيح كذا في غايية السروجي **الفصل الثالث** فيما سمي بالاولم  
البه ما ليس بمال اذا تزوجها على الف درهم وعلى طلاق فلانة وقع الطلاق على فلانة  
بنفس العقد كذا في المحيط والمرأة المسمى فقط كذا في البحر الرائق بخلاف ما اذا  
تزوجها على الف وعلى ان يطلق فلانة فانه لا يقع الطلاق ما لم يطلق ثم اذا شرط  
التطليق لم يطلق فلانة كان لها تمام مهر مثلها كذا في الترتيب على الف درهم وكذا  
او تزوجها على الف درهم وعلى ان يهدى لها هدية فلم يهدى بالشرط وكذا في كل شرط لها  
فيه منفعة اذا لم ينفذ الزوج بالشرط كذا في المحيط ههنا اذا كان مهر مثلها اكثر من  
المسمى ولو كان المسمى مثل مهر المثل او اكثر منه ولم يوفى بها وعده فليس لها الا المسمى  
فان وفيه شرط لها فلها المسمى ولو شرط مع المسمى منفعة لا يجزي ولم يوفى فليس  
لها الا المسمى هكذا في البحر الرائق ولو تزوج مسلم مسلمة وتسلم في عقد النكاح ما  
يجل ومالا يجل مثل ان يتزوجها على مهر صحيح وارطال من فرق مهرها سمي لها اذا  
كان عشرة فصاعدا او سيطر الحرام وليس لها تمام مهر مثلها لان المهر منفعة فيها  
للمسلم كذا في السراج الوهاج ولو تزوجها على الف درهم وعلى طلاق ضرته فلانة  
على ان ردت عليه عهد او وقع الطلاق بنفس العقد وانقسم الف والطلاق على بعضهما  
وعلى العقد فان كان قيمة العقد وقيمة البضع سواء كان نصف الف ونصف الطلاق  
عوضا عن العقد ثمنا ونصف الف ونصف الطلاق عوضا عن البضع صدقا  
لها وانقسم البضع والعقد على الف والالف ايضا وصار بمقابل الطلاق نصف  
العقد ونصف البضع وبمقابل الف نصف العقد ونصف البضع ويكون  
طلاق فلانة في هذه الصورة بايضا فان استحق العقد او هلك قبل التسليم جمع  
بمقتضى حصة العقد ورجع بنصف قيمة العقد ايضا وان كان تزوجها على الف  
وعلى ان يطلق ضرته فلانة على ان ردت عليه عهدا فانقسم الف والطلاق على الضره ما  
لم يطلقها وصار بنصف الف صدقا لها والنصف من العقد اذا كان قيمة البضع  
وقيمة العقد على السواء فبعد ذلك ينظر ان وفيها بالشرط بان يطلق فلانة فلها الخمس  
لا غير وان لم يطلق ضرته فلها تمام مهر مثلها كذا في المحيط ولو تزوجها على الف وان  
يطلق ضرته على ان ردت المرأة عليه عهدا ثم طلقها اجماعا بان هذه عقود ثلاثة نكاح  
فبيع وطلاق يجعل فانقسم ما بينهما وهو الف والطلاق الضره على ما يجابها وهو  
البضع والعقد فصار بنصف الف بازاء العقد فيكون ثمنها ونصرا بازاء البضع  
فهيكون مهر او طلاق الضره نصف بازاء العقد فيكون خلعاً ونصف بازاء البضع ولا  
يصير مهر الا انه ليس بمال ولكن يعتبر حقا للمرأة فذا طلقها فلا خلو اما ان يطلقها قبل  
الدخول او بعده وكل وجه لا خلو اما ان يطلق الزوج الضره او يطلق فلانا طلقها  
قبل الدخول ولم يطلق الضره وقيمة العقد ومهر المثل سواء تزوج على الزوج ما تبين وجنين  
ولو نصف العقد وان طلق الضره والمسيكها فلها فلزوج ما تبين من حشون وكل العقد  
وان طلقها بعد الدخول وطلق الضره فالالف لها والعقد لم وان لم يطلق الضره فلها



مهر مثلها فان استحق العبد قد طلق الزوج الصرة يرجع عليها بحصة العبد  
من الالف ونصف قيمته وان استحق العبد ولم يطل الصرة يرجع بالخصم التي  
كانت من العبد ويرجع بنصف قيمة العبد كذا في محيط السرخسي والله اعلم  
**الفصل الرابع** في التزوج بالمرأة المهر كونه زوجا على الف بشرط ثوب بغيره  
قسم الالف على قيمة الثوب وعلى مهر مثلها بحصة الثوب ثمة وحصة النضع مهرها  
كذلك في العتائية ولو تزوج امرأة على الف ان لم يكن له امرأة وعلى الفين ان كانت له امرأة  
او تزوجها على الف ان لم يخرجها من ثلثها وعلى الفين ان اخبرها بها او تزوجها على الف ان  
ان كانت مودة وعلى الفين ان كانت غريبة وما اشبه ذلك فلا يشك ان النكاح كذا  
واما المهر فبالشرط الاول كذا في خلاف فان وقع الوقت به فلا يملك ستم على كل الشرط  
وان لم يقع الوقت به فان كان على خلاف ذلك او فعل خلاف ما شرط فلا مهر مثلها ولا  
ينقص من الاقل ولا يزداد على الاكثر وهذا أقول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف  
ومحمد رحمهما الله تعالى في الشرط ان كان الزوجان كذا في التدايع ولو تزوجها على الفين ان كانت  
جارية وعلى الفان كانت فبيحة صح والشرط ان كان الزوجان بالاختلاف كذا في الخلاصة وكو  
تزوجها بزيادة من مهر مثلها على ان يكون ذا هي ثيب تحت الزيادة كذا في القتيبة  
رجل تزوج امرأة على الف انما يكره بدخلها فوجدتها غير بكر فالمرء واجب بكما له كذا في التختي  
والمزيد ولو تزوجها على الف حالة او على الف الى سنة فبعت ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
بكم مهر مثلها فان كان مهر مثلها الف او اكثر له الف حالة وان كان اقل من الف له الف الا ان  
الي سنة ولو تزوجها على الف حالة او الفين الى سنة فبعت ابي حنيفة رضي الله عنه  
ان كان مهر مثلها الذي درهم او اكثر فلا النكاح ان شئت اخذت الذي درهم الى سنة وان  
شئت اخذت الف حالة وان مهر مثلها اقل من الف الف فالحبيل له يعطيه ابي المالحين  
شأ وان كان مهر مثلها اكثر من الف واقل من الفين فلا مهر مثلها عند ابي حنيفة  
رضي الله عنه كذا في الكافي وفيه الطلاق قبل الدخول يجب نصف الاقل باجماع  
كذا في العتائية وفيه المتفق اذا قال امرأة اتزوجك على الف درهم عليم ان تزوجني  
فلانة بمهر من عندك تعطيني اياها فتزوجها على ذلك كان النكاح بحصتها من الالف  
اذا قسم على مهرها وتسبب عليها ان تزوج فلانة ولو قال اتزوجك على الف عليم ان تزوجني  
فلانة بالالف فقبلت ذلك وتزوجت فهذه امرأة قد تزوجت بغير مهر نسبي ولا بمهر  
مهر مثل نسائها كرجل تزوج امرأة على الف عليم ان تزوجك الف درهم ولو ان المرأة التي  
شرطت نكاحا تزوجت نفسها منه بمنسأ يتخارون نكاح الاول عليم ما وصفت لك بغير مهر  
مسري ولو تزوج امرأة عليم ان يهب لها الف درهم وهذا الالف لا يكون مهر او لا يحسب عليم ان  
يهب قولا مهر مثلها وان سلم الالف فهو المهر ما لم يرجع فيها ان شاء ولو قال عليم  
ان اهب لك عند درهم فالالف مهر فان طلق قبل الدخول وقد وقع الهبة رجع عليه  
بنصف ذلك وهو الواهبة كذا في المحيط ولو تزوج امرأة على الف عليم ان اخذت  
مناشرا او ما في بطنها لم كانت الجارية وخدما ومناشرا بطنها للمرأة ان كان مهر مثلها  
مثل قيمة الجارية او اكثر وان كان مهر مثلها اقل من قيمة الجارية كان مهر مثلها الا ان  
يسلم الزوج الخادم اليها باختياره بغير جرمه كذا في الفتاوى ويوافق في حان ولو تزوج

امراة على جارية بغيرها واستثنى ما في بطنها فلا الجارية وما في بطنها ذكره الكرخي ه  
والطحاوي ومن غير خلاف كذا في السد ابي ولو تزوج امرأة على غير بغيرها عليم ان اخذها  
لي كان له الصون استحسن كذا في الخلاصة الطحاوية ولو قال كذا رجعتك عليم ان  
تعطيني هذه الثوب لها مهر المثل ولا يلزمها الثوب ولو تزوجها على الف عليم ان الف  
لله او للرجل او للمساكين اوقات تركت الف لله او للرجل او للمساكين او للمساكين  
فالمهر الف استحسن ان سوا كان هذا القول من الزوج او من المرأة ولو قال عليم ان  
الف منها لا يبرأ او لفلان بغيره فليس بشي لا بشرط فينبغي بالاطلوع عليه ثمة  
مهر المثل ان كان اكثر من الف الف كذا في العتائية ابن سماعه عن محمد رجل تزوج امرأة  
على الفين الف لها والف لا يبرأ اوقات تركت المرأة زوجت نفسها منك على الفين الف كذا  
والف لا يبرأ فذلك جاز ولا لفلان لها كذا في المحيط ولو قال لا امرأة اتزوجك على  
ان اهب لك الف درهم او عليم ان اهب لك عبيد فقتل زوجها عليم كذا قال ابو يوسف  
رحمته الله تعالى ان دفع اليها ما سمي فهو مهرها وان ابي ان يدفع ما يجبر وكان عليه مهر  
مثلا لا يزداد على الف ولا يعلو قيمة العبد وهو قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه  
كذا في فتاوى قاضي خان ينادر ههنا من عن محمد رحمه الله تعالى اولى المرأة اذا  
قال لفلان يبرأ او لفلان تزوجها على الف درهم عليم ان مائة منها لك فهو جاز والمهر  
مستحاية ولو قال لفلان تزوجها على الف درهم عليم ان الف لفلان ديني راف له راف له والله ناير  
كلها للمرأة كذا في المحيط ولو تزوجها على اربع مائة دينار عليم ان يعطيه بكل مائة خادما  
يلزم عتية فالشرط ان يطل ولها مهر مثلها لا يزداد على اربع مائة دينار ولا ينقص عن اربعة  
خدام وسط ولو كان الخدم باعيا بها فالشرط جاز ولو اربعة خدام وسط كانها  
تزوجها على ذلك كذا في محيط السرخسي ولو تزوجها على مائة درهم عليم ان سيور بذلك  
عليها عشرين ابل الاوسط فيجوز استحسن كذا في الفتاوى ويوافق في حان ابن سماعه  
عن محمد امرأة تزوجت بغير مهر رجل عليم ان يبرأ فلا ماله عليه من الدين بغيري فلا  
منه ولا على الزوج مهر مثلها وقن ابي يوسف رحمه الله تعالى في الف مائة اذا تزوج ابنته  
عليم ان يبرأ من الدين الذي لم عليه وزوجت المرأة نفسها عليم ان يبرأ من الدين ه  
الذي لم عليه وهو كذا في ليرة جازية ولها مهر مثلها كذا في المحيط رجل تزوج ه  
امراة بالف عليم ان لا ينفق عليها ومهر مثلها مائة كان الف والنفقة كذا في الفتاوى ويوافق  
خان ولو قال لامرته اعتقك عليم ان تزوجني ويكون الحق صداقك فقبلت عتقت  
ثم ان وقت بالشرط وزوجت نفسها منه فلا شيء عليها ولا يجب عليها قيمة نفسها ولو  
قالت لعبد رها اعتقك عليم ان تزوجني بالف او عليم ان تعطيني الف فقبل عتق  
فان ابي ان يزوجها فعليه قيمة نفسه وان تزوجها بالف قسم الالف على قيمة نفسه وعلى  
مهر مثلها فما اصاب الرقبة فثمة وما اصاب المهر فها ينصف بالطلاق قبل  
الدخول كذا في العتائية **الفصل الخامس** في المهر بدخلة الجفالة  
المهر المسمى بزوج ثلاثة مائة وهو مجهول الجنس والوصف كالتزويج عليم ثوب لودابة  
او دافق مهر المثل وكذا التزويج عليم ما في بطن جارية او فقه او عليم ما يبرأ بخيله



العام وتزوج هو معلوم الجنس تجزئ الوصف كما لو تزوج رجل عيب او فرس او بقرة شاة  
 او ثوب هو عيب يجب الوسط ان شاء ادي عيبه وان شاء ادي قيمته كذا في الظهيرة  
 وهذه اذا ذكر الصبي او الثوب مطلقا غير مضاف اليه نفسه فاما اذا ذكره مضافا اليه  
 نفسه بان قال تزوجتك على عيبه او ثوبه ليس له ان يعطى القيمة لان الاضافة  
 من اسباب التوفيق كالاشارة كذا في المحيط ويختار قيمة الوسط بقدر علاه  
 التسوية والخص عند ابي يوسف ومحمد وهو الصحيح هكذا اية الكافي وقيل في التوفيق  
 كذا اية غايه السروجي ولو صلاحي على اكثر من قيمة عيبه وسط لا يجوز وباقيل يجوز  
 كذا اية القتابية وتزوج هو معلوم الجنس والصفة كما لو تزوجها على مكيل او  
 مؤزلة او موصوفة بصفة النسيئة وتلك تسمى بصفة عيبه كذا في الظهيرة  
 ولو تزوج على كرسطة مطلقة ولم يصفه فان شاع على كرسطة وان شاع على  
 قيمته كذا في محيط الرضوي والمجواب في مسائل المكيلات والموزونات بتطهير الجواب  
 في المحنطة كذا اية المحيط ولو تزوج على عيب العبد او على هذه الالف حكم مهر المثل  
 وكذا اذا تزوجها على عيب العبد او على هذه العبد واتخذها او كس حكم مهر مثله  
 فان كان مهر مثله مثل ارفعها او اكثر فلها الا ربع لرضاها به وان كان مثل او كسها  
 او اقل فلها الا كس لرضاها به وان كان تينهما فلها مهر مثله وهذه اية حنيفة  
 رحمه الله تعالى وقالوا الا وكس به ذلك كله وعلى هذه الخلاف ولو تزوجها على الف  
 او الفين كذا اية التميمي ولو طلق قبل الدخول لها نصف الاوكس بالاجماع  
 كذا اية القتابية وان كان نصف الاوكس قبل من المتعة فحينئذ يكون لها المتعة  
 هكذا اية فتاوى قاضي خان ولو تزوج على بيت سينظر ان كان الرجل بدويا فلها بيت  
 شعر وان كان من الرجل بلد ما قال محمد بن ابي حنيفة وسقط ارادته اثاث البيت الا انه كفي  
 من اثاث بيتا لا يتصل بينهما فلو اؤده في عرقهم فاشا في عرقها فانه لا  
 يتصرف في المتعة لانه لا يرد له المتعة في عرقها وانما يرد له البيت المسمى من المدرونة  
 لا يصح مهر اذا لم يكن عيبا كذا اية محيط الرضوي ويجب مهر المثل كما لو تزوجها على دار  
 او عيينها يجب مهر المثل ولو تزوجها على بيت بعينه فلها ذلك هكذا في شرح الطحاوي  
 وفي المستدرق قال محمد بن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه اذا تزوج امرأة على ما لم  
 الحق في هذه الدار قال افرض لها فرض مهر المثل اجماعا ومنه قيمة الدار وفي قولنا لها  
 ما كان له من الحق في الدار لا غير وقال لها مهر المثل لا غير اذا بلغ ذلك عشرة كذا في  
 المحيط ولو تزوج على نصيبه من هذه الدار قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لها  
 الحيا وان شئت اخذت النصيب وان شئت اخذت مهر مثله لا يزداد على قيمة الدار  
 وان كان مهر مثله اكثر وعي قوله صاحب رحمها الله لها النصيب من الدار ان  
 كان النصيب يساوي مهر عشرة دراهم كذا اية فتاوى قاضي خان ولو تزوجها على الف  
 مطلق ينصرف الى ما هو اقرب الي مهر مثله من الذهب والفضة كذا في القباية  
 تزوج امرأة على الف درهم وفي المدة نفقة مختلفة ينصرف الى الغالب منها فان  
 لم يكن ينظر الى مهر مثله والى تلك النفقة فاق ذلك وافق مهر مثله يحكم له به كذا في

التأخر

التأخر خاتمة وفيه هكنا العنا وفيه رجل تزوج امرأة على الف درهم فكسدت الدرام  
 وصار النقد غير ما يجب قيمة تلك الدرام من كسدت هو المختار ذكره الصدوق  
 الشهيد والاختراع كالسنة والاساس ان لا يزوج بها جميع البلد ان اما اذا كانت  
 تزوج بها بعض البلد ان فلا يكون كاسد ابي العيون فلولم يكسد ولم ينقطع ولكن خص  
 او غلا لا يعتبر هذا اذا كانت راجية وقت العقد فان كانت كاسدة يجب تلك الدرام  
 اذا انما وتغشدة دراهم كذا اية الخلاصة وان تزوجها بكذا ابن العدليان وهي كاسدة  
 قالوا يجب لها مهر المثل انما اذا كانت كاسدة كانت سبعة وزينة وهي انما توف  
 بالاشارة او بذكر الوزن وهو ما ذكره الوزان انما ذكر العقد كذا اية المحيط واذا تزوجها  
 على مثل هذه الزينيل صفة او بوزن هذه الحجة او على قدر مهر فلانة او قيمة  
 هذه العبد او قيمة عيبه كغير مهر المثل ولا يزداد على المسمى والقول قول الزوج في مقدار  
 المسمى عند قوته ما ذكرنا ولو ذكر دراهم او على ناقه من هذه الابل او على ثوب قيمته  
 عشرة اوقال في جميع ما امسك ونصف مهر المثل او على سكني دار موقوفة او على ان  
 يريد ان يزوج مهر المثل هكذا اية القتابية واذا تزوجها على الف رطل خل فان كان  
 الغالب به فذلك البلد خل النضر فهو عليه وكذا لو تزوجها على رطل لبن فهو على  
 الغالب من ذلك فان لم يكن واحد من الغالب فلها مهر المثل كذا اية المحيط ولو تزوجها  
 على دينار او شئ يجب مهر المثل ولا يزداد على دينار او ساوي عشرة دراهم كذا اية غايه  
 السروجي رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وتزوج ولم يعصف الثوب كان لها عشرة دراهم  
 ولو طلق قبل الدخول لم يكن لها خمسة دراهم الا ان يكون متعتها اكثر فيكون لها  
 ذلك كذا اية فتاوى قاضي خان واذا تزوجها على ثوب وخمسة دراهم لها مهر المثل ولو  
 طلقها قبل الدخول فلها الخمسة ولو قال عيا مائة يدي وفيها عشرة دراهم ان شاء  
 اخذتها وان شئت اخذت مهر المثل كذا اية غايه السروجي ولو تزوج امرأتين على  
 الف قسمت على مهر مثلهما فان طلقها قبل الدخول كان لها نصف الف على قدر  
 مهرها كذا اية محيط الرضوي فان قبلت احداها دون الاخرى حاز النكاح والزوج  
 قبلت ويقسم الف على قدر مهر مثلهما في احب حصته التي قبلت فلها ذلك القدر  
 والباقي يعود الى الزوج كذا اية البه ايع وان لم يصح نكاح احديهما فكل الف للاخرى عند  
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولو دخل بالتي لم يصح نكاحها فلها مهر المثل عند ابي حنيفة  
 رحمه الله وهو الصحيح كذا اية محيط الرضوي ولو ان اخا واختا ورثا دارا من ابيهما فترزق  
 الاخ امرأة بيت بعينه من تلك الدار ثم ماتت الاخ ولم ترص الاخ فذلك قالوا  
 يقسم الدارين ورثة الاخ والاخت فان وقع ذلك البيت في نصيب الاخ كان البيت  
 للمرأة بمهرها وان وقع في نصيب الاخ فلكل امرأة قيمة البيت ونزكة الزوج كذا في  
 فتاوى قاضي خان وان تزوجها على عيبه او قيمته من قصا به او عمامة من  
 عمامه يصح ويجب الوسط من ذلك او التزوة كذا اية غايه السروجي ولو تزوجها على جهاز  
 بنت فلها جهاز بنت وسط ويجوز به النسك كذا اية التأخر خاتمة والله تعالى اعلم



**الفصل السادس** من نية المهر الذي يزوج على خلاف المسمى ان تزوج مسلم امرأة  
 على هذه الدخلة من الخلل فاذا هو خير فلها مهر مثلها عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وان  
 تزوجها على هذا العقد فاذا هو خير حجب مهر المثل عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله  
 كذا اية الهدية ولو تزوجها على هذه الدخلة من الخلل فاذا هو خير او على هذه الدخلة من الخلل  
 عند ابي حنيفة فاداهي ذكيتها فلها المهر المسمى بالنية الاصح من ابي حنيفة وفيه قال  
 ابي يوسف رحمه الله هكذا اية فتح القدير ولو قال على هذه الدخلة من الخلل فاذا هو خير  
 حجب قيمته ولو كان بمهر مما يجنب مهر المثل كذا اية العتبية واذ تزوج امرأة على عبد  
 يعقبه فاذا هي جارية او على ثوب مروي يعقبه فاذا هو مروي فان على عبد ابي عبد  
 قيمة الجارية وثوبها مرويا يعقبه المروي كذا اية الذخيرة ولو تزوجها على هذه الدخلة فظهر  
 مدبر او مكانا او على هذه الامة فظهرت ام ولعل يجب في ذلك كله القيمة بالاتفاق  
 كذا اية غنية السروجي سوا ثمن المرأة بحال العبد او لا هكذا اية فتاوي قاضي خان  
 واذ تزوج امرأة وتسمى شيئا واسما رابعا في المهر والمهر المسمى من جنس المسمى  
 قال ابو حنيفة رحمه الله ان كانا حلالين فلها مثل الذي سمي وان كان حرامين او كان  
 المهر رابعا ما كان لها مهر المثل او كان ذلك مشكلا وقت العقد لا يدري كماله ولو تزوج  
 امرأة على هذه الدخلة من الخلل فاذا هو طلاقا فلها مثل الدخلة من الخلل وان كان فيها خلل  
 فلها مهر المثل وان كان المسمى حراما والمهر المسمى حلالا اختلعت الروايات  
 فيه من ابي حنيفة رحمه الله والصحيح ما رواه ابي يوسف عنه انه اذا اشترى رابي  
 حلال كان لها المهر المسمى كذا اية فتاوي قاضي خان ولو تزوج على هذين العبدين  
 او على هذين الدينين من خلل فاذا هو خير فلها المهر المسمى والعتبية الباقي لا غير  
 عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا اية محيط السرخسي ولو تزوجها على هذا النقص  
 من السمن فاذا اشترى فيه كان لها مهر المثل وكذا لو كان في النقص شيء اخر من الجنس كذا اية فتاوي  
 قاضي خان وفي المتن عن محمد اذا تزوج امرأة على ارض وحدها على ان فيها عشرة اجرة  
 فقبضت المرأة فاذا هي بنت اجرة وكان ذلك قبل ان تزوجها كذا اية الحيا ان شئت اخذت  
 الارض ولا شيء لا غيرها وان شئت ردت الارض واخذت قيمتها في ذلك الموضع لو كانت  
 عشرة اجرة فان كانت المرأة قد باعت هذه الارض او هبتها وسلمتها ثم عطلت انما  
 بنت اجرة فلا شيء لا غيرها ارض وكذا لو لولوة اذا انتقصت من وزنها والشيء اذا  
 انتقصت من ذراعا ولو لم تكن باعته ولا وهبتها ولكن غلب عليها وجعلت او نحوها من الالاف  
 في بيعها او غيرها من مستهلكة ثم عطلت انما بنت اجرة رخصت على الزوج تمام قيمة  
 الارض وكذا لو كان تزوجها على عشرة اثنان مروية باعيا بما على ان كل ثوب منها عشرين  
 فوجبت كل سباعية فبني بالحيا ان شئت اخذت اثنان من ثوبها واخذت قيمتها  
 لو كانت عشرين على مثل حالها ان هي عليه فان وجدت كلا عشرين الا واحدة منها  
 فانما سباعية فبني بالحيا ان شئت اخذت الثياب ولا شيء لا غيرها وان شئت اخذت  
 الثياب العشرية وزدت الثوب الذي وعدته سباعيا واخذت قيمة لو كان عشرين

خلاف

على

على مثل رفعة وجوده كذا اية المحيط ولو تزوجها على عشرين مائة فقبل القبض روي  
 عن ابي يوسف رحمه الله انه يصير مثل ان قد رغبه وان عجز بقيمة كذا اية محيط السرخسي  
 ولو تزوج امرأة على هذه الاثواب العشرة فاذا هي بنت عشرة قال محمد رحمه الله لها التسعة  
 وتما ممر مثلها ان كان مهر مثلها اكثر من قيمة التسعة وفيه قول ابي حنيفة رحمه  
 الله لها التسعة لا غير الا اذا كانت قيمة التسعة عشرة ذراعا ولو كانت الثياب احد عشر  
 قال محمد رحمه الله يعطى عشرة منها ايم عشرة شاء وفيه قول ابي حنيفة رحمه الله  
 ان كان مهر مثلها مثل العشرة اذا عزل اخسها بعزل الاخرى والباقي وليس لها غير ذلك  
 وان كان مهر مثلها مثل العشرة الباقي اذا عزل الاخرى بعزل الاخرى والباقي  
 لا غير وان كان مهر مثلها اكثر من قيمة الاثواب اذا عزل الاخرى باقل من قيمة الاثواب اذا عزل  
 الاخرى كان لها مهر المثل والعتبية على قول ابي حنيفة رحمه الله كذا اية فتاوي قاضي خان  
 فاذا تزوجها على هذه الاثواب العشرة المروية فاذا هي بنت عشرة فلها تسعة وثوب اخر  
 مروي وسط باجماع كذا اية محيط السرخسي رجل تزوج امرأة على حنطة يعقبه على انما  
 عشرة اكرار فاذا هي تسعة اكرار كان لها التسعة وكرار مثل التسعة كذا اية فتاوي هـ  
 قاضي خان واذ تزوج امرأة على ارض على ان فيها الف نخل وحدها او تزوجها على ارض  
 وحدها على ان فيها الف نخل والارض لا تملك الا الف نخل فيكون الف نخل والارض  
 فيها فبني بالحيا ان شئت اخذت الدار والارض ولا شيء لا غيرها ذلك وان شئت اخذت  
 مهر مثلها وان طلقها قبل ان يدخل بها لم يكن لها الا نصف الارض ونصف الدار على ما  
 وجبتا عليها لان يكون متعها اكثر من ذلك فيكون الحيا للمرأة ان شئت اخذت نصف  
 الارض او نصف الدار ولا شيء لا غيرها ذلك وان شئت اخذت المتعة كذا اية المحيط  
**الفصل السابع** في الزيادة في المهر والمطعمه وبينما يزيد وينقص الزيادة  
 في المهر صحيحة كذا اية قيام النكاح عند علماء الثلاث كذا اية المحيط هذا اذا قبلت  
 المرأة الزيادة فاذا زاد مهرها بعد العقد لزمته الزيادة كذا اية السراج الوهاج  
 سوا كانت من جنس المهر او لا من زوج او ولي كذا اية النهر الفايق والزيادة لساتك  
 بلحد مائة ثلاثه اما بالدخول واما بالمحلوة الصحيحة واما بموت احد الزوجين فان  
 وقعت الزيادة بينهما من غير هذه المعاني الثلاث بطلت الزيادة وينصف الاصل  
 ولا ينصف الزيادة كذا اية المضرات وفيه قول الشيخ الامام الفقيه ابي الليث رحمه الله  
 ان الزيادة في المهر بعد هذه المهر صحيحة وفيه اكرام شيخ الاسلام خواهر زاده رحمه الله  
 ان الزيادة في المهر بعد الفرقة باطله وهكذا اروي بشر من ابي يوسف رحمه الله وصورة  
 ما روي بشر اذا طلق امرأته ثلاثا قبل الدخول بها او بعد ثم زادها في المهر لم يصح وكذا لو  
 اذا انقضت عدة المطلقة طلاقا رجعي ثم زادها في المهر بعد ذلك لا يصح الزيادة هـ  
 وفيه قول محمد بن الزيادة في المهر بعد ثوب المرأة كذا اية حنيفة رحمه الله تعالى  
 وعندنا لا يجوز كذا اية المحيط المطلقة الرجعية اذا قال لها زوجي ردت في مهر لم يصح  
 لانها مجزومة ولو قال لا رجعتك مهر الف درهم ان قبلت جازوا فلا لانه زيادة في المهر  
 فينقض على قبولها وهل يشترط قبول الزيادة في المهر الاصح انه يشترط كذا اية الظهير  
 امرأة وهبت مهرها من زوجها ثم ان الزوج اشهد ان لها عليه كذا من مهرها تكلوا فيه



والحنان عند التقية اي البت ان اقرار فكلما زاد اقبلت المرأة كذا في الخلاصة والآشبه ان لا  
يصح ولا يحفل زيادة بلا قصد الزيادة كذا في الوصية للكودري ولو تزوج امرأة بالف  
درهم ثم جدد النكاح بالقبول اختلعتوا فيه ذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزمي زاده رحمه الله  
في كتاب النكاح ان عليه قول ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما لا يلزمه الا الف الثانية ومهرها  
الف درهم وعلى قول ابي يوسف رحمه الله يلزمه الا الف الثانية وتعضم ذكر الخلاف على عكس  
هذا قال بعض مشايخنا رحمهم الله الحنفية وان لا يلزمه الا الف الثانية كذا في  
الظاهرية وتقوية القاضي الامام عليه السلام لا يجب بالعقد الثاني شي الا اذا عني بالزيادة  
في المهر فحينئذ يجب المهر الثاني كذا في الخلاصة قبل ولو وصفت مهرها ثم جدد المهر  
يجب الثاني بالاتفاق وقبل على الاحتلاف كذا في مروج الذهب وان جدد النكاح  
بالاحتياط لا يلزمه الزيادة بل لا نزاع كذا في الوصية للكودري ابراهيم عن محمد بن ابي  
سني رجل عليه مهر معلوم ثم استقام ثم زادها الزوج في المهر شي معلوما فالزيادة للمولود  
وروي ابن سنان عن ابي يوسف ان الزيادة لا تكون الا جبر الزوج على دفع الزيادة اليه  
المولى وان باعها فالزيادة للمشتري ولا تجبر الزوج على دفع الزيادة اليه المولى قال محمد  
بن الجاهل خمر تزوج امته بغير اذن مولاهما على ما يدرهم فقال الزوج للمولى اجز النكاح  
فقال المولى اجزته على ان تزيد في الصداق خمسين درهما فان رضي الزوج بذلك صح  
ويثبت الزيادة وان لم يرضه لم يثبت الا كجارية وفيه ايضا ائمة متكوخة اعتقت  
حتى يثبت لها الخبر روي في ذلك في صدقك خمسين درهما على ان يختار  
فعلت صح الاختيار وتثبت الزيادة وتكون الزيادة للمولود وبمثل لو قال لها لك علي  
خمسون درهما على ان تختار بيني ففعلت فلاش لها وبمثل جارية رها وبمثل نكاح المشتري  
ادعى نكاح امرأة ذهب في حقه ان الزوج مع المرأة اصطلي على ان اعطاها الف درهم  
ان اختارت لم النكاح الذي ادعى فهو جائز وكذلك اذا قال لها ان يبيك ما يتيه على ان تعري  
بالنكاح ففعلت فان وجد بينة على اصل النكاح الاول لم يكن له ان يرجع في المائة لانها  
بمنزلة زبادة في المهر كذا في المخطط وان خطت عن مهرها صح الخط كذا في الهداية ولا  
يدين حجة خطها من الرضا حتى لو كانت مكرهة لم يصح ومن ان لا تكون مكرهة من الرضا الموت  
هكذا في العبد الرابع وادعى الزوج الرجل امرأة على عبد او جارية او على عيني من الاعيان  
فزاد المهر ثم ورد الطلاق قبل الدخول فان كانت الزيادة قبل القبض وكانت مستقلة  
متولدة من الاصل كالسمن والكبر والحن والجمال او كانت بيضا احدي العينين فاجلي  
البياض او كان اخضر فتكلم او اضم فاستمع او كانت غليظا ثمر او ارضا فزرع فيها  
او منفصلة متولدة من الاصل كلوله والارش والعق والوبر اذا جز والصوف  
والشعر اذا رنلا والنمل اذا جز والزرع اذا حصن من الاصل والزيادة تنقسمان  
بالاجماع هكذا في شرح الطحاوي ولو قبضت المرأة الاصل مع الزيادة المتولدة ثم طلقا  
قبل ان يدخل بها تنقسم الاصل والزيادة كذا في المبسوط وان كانت منفصلة غير  
متولدة من الاصل كذا اذا صبغ الثوب او بني في الدار بناء سارت المرأة بذلك فابضت  
لا تنقسم ويجب عليها نصف القيمة يوم حكم بالقبض وان كانت منفصلة غير متولدة  
منه كالهيئة والكسب والعلف فان الاصل تنقسم والزيادة كلها للمرأة عند ابي حنيفة رحمه الله

وعندها

وعندها الاصل والزيادة كلاهما تنقسم هكذا في شرح الطحاوي ولو كان الزوج آجره  
في الاجرة لم يتصدق به كذا في محيط الرحيبي وان كانت بعد القبض وكانت منفصلة  
متولدة من الاصل فانها بمنع التنصيف وللزوج عليها نصف القيمة يوم سلمت اليها  
وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد لا يمنع التنصيف هكذا  
في شرح الطحاوي وان كانت الزيادة منفصلة غير متولدة من الاصل فانها بمنع التنصيف  
وعليها نصف قيمة الاصل هكذا في البداية وان كانت منفصلة متولدة من الاصل  
تمنع التنصيف بالاجماع وان كانت منفصلة غير متولدة فالزيادة للمرأة والاصل  
بينهما نصفان هذا كله اذا حدثت الزيادة ثم ورد الطلاق قبل الدخول واما اذا ورد  
الطلاق الا ان ظهرت الزيادة فاما ان يكون بعد القبض بالنصف للزوج او قبل القبض  
قبل القبض او بعده فان كان قبل القبض فالزيادة والاصل بينهما نصفان وجد  
القبض او لم يوجد وان كان بعد القبض وكان بعد القبض بالنصف للزوج فكذلك  
الجواب وان كان قبل ان يقبض بالنصف للزوج فالزيادة لها كالمقبوض على عقد فابعد  
هكذا في شرح الطحاوي ولو ارادت او قبلت ابن زوجها قبل الدخول بما بعد ما حدثت  
الزيادة في يد المرأة فكذلك كله لها وعليها رقيمة الاصل يوم قبضت كذا في البداية  
واذا انتقص المهر بعد الزوج ثم طلقا قبل الدخول بما بعده اعل وجوه اخذها ان يكون  
النقصان باقية سوية وانه على وجهين ان كان النقصان يسيرا كان لها نصف النقصان  
معيها من غير ان يكون للنقصان لغيرها غير ذلك وان كان النقصان فاحشا فلها  
الحيا وان شئت تركت المهر على الزوج وصنع نصف قيمة يوم العقد وان شئت اخذت  
نصف النقصان من غير ان يعين الزوج من ان النقصان الوجه الثاني ان يكون  
النقصان بفعل الزوج وانه على وجهين ايضا ان كان النقصان يسيرا فلها ما اخذت  
نصف النقصان من غير ان يعين الزوج نصف قيمة النقصان وليس لها ان تترك الخادم على الزوج  
وتعينه نصف قيمة الخادم وان كان النقصان فاحشا ان شئت اخذت نصف  
قيمة الخادم يوم العقد وترك الخادم وان شئت اخذت نصف الخادم وصنع الزوج  
نصف قيمة النقصان الوجه الثالث ان يكون النقصان بفعل المرأة وفيه هذا الوجه  
ان نصف الخادم لاشي لها فيرد لك وادعيا ولا سواء كان النقصان يسيرا او فاحشا  
الوجه الرابع ان يكون النقصان بفعل الصداق فيوطا من الرواية هذا كالنقصان  
باقية سوية الوجه الخامس ان يكون النقصان بفعل الاجنبي وانه على وجهين ان  
كان يسيرا فلها ما اخذت نصف الخادم وتضمن الاجنبي نصف قيمة النقصان لغير  
ذلك وان كان فاحشا ان شئت اخذت نصف الخادم وتضمنت الاجنبي بنصف قيمة  
النقصان وان شئت تركت الخادم على الزوج واخذت من الزوج نصف قيمة الخادم  
يوم العقد ثم الزوج يتبع الجاني بحمل النقصان هذا اذا حصل النقصان في يد الزوج  
وان حصل النقصان في يد المرأة ثم طلقا قبل الدخول بما كان باقية سوية  
والنقصان يسيرا اخذت الزوج نصف المهر معيها لغير ذلك وان كان النقصان  
فاحشا ان شئت اخذت النصف كذلك معيها من غير ان يكون النقصان وان شئت تركت  
على المرأة وتضمنت نصف قيمة صبيها يوم القبض وان كان هذا النقصان في يد المرأة

م







او غرضه في الدية فكذلك الجواب كذا في الكافي سواء قبضت اوله فقبضت هكذا في الكافية  
واذا وهبت الصدق من اجني وسلطنة على القبض فقبضت طلعت قبل الدخول  
بما رجع عليها بنصفه ولو قبضت الصدق وهبت من الاجني ثم وهبت من الزوج  
ثم طلعت قبل الدخول بما رجع عليها بنصفه ولو قبضت الصدق وهبت من الزوج  
بالنصف الذي والعين فيه سواء كذا في المحيط اذا باعته المرأة او وهبت على عوض  
ثم طلعت رجع عليها بمثل نصيبها فيماله مثل او بنصف القيمة في ٢٠ مثل ان كانت  
باعت قبل القبض فعلى بنصف القيمة يوم البيع وان كانت قبضت ثم باعت فعلى  
بنصف القيمة يوم القبض كذا في البدائع وحل قال لمطلقة ٢٠ ان تزوجها ملكا فقبضت  
ما لك على من المهر فوهبت مهرها على ان يتزوجها ثم ابي ان يتزوجها فالمرءى على  
الزوج تزوج اولم يتزوج كذا في الخلاصة سئل عن رجل قال لاسرانة ابرني من مهر كحقي  
اهيب لك كذا فتاقلت ابرنا شكك ثم ابي الزوج ان يعطيه شيئا فالمرءى على كذا في المحاوي  
امرأة اقرت بانها مكرهت وهبت مهرها من زوجها قال لا ينظر اليه فدها فان كان  
قد هات المدركات صح اقرارها حتى لو قالت بعد ذلك ما كنت مدركة لم يقبل قولها  
وان لم يكن قدرها قدر المدركات لا يصح اقرارها قال رضي الله عنه وينبغي للقاضي  
ان يحث طائفة ذلك ونسبها لامن يقرها ويقول انما ذكرت ذلك كما قالوا في غلام اقر  
بالبلوغ ان القاضي يسأل عن وجهه ويحث طائفة ذلك كذا في فتاوي قاضي خان  
اختلفت في هبة المهر فتاقت وهبت لذكر بشرط ان لا تطلعتي فقال في غير شرط قال لقول قولها  
كذا في القنية **الفصل الحادي عشر** في منع المرأة نفسها بمهرها والتأجيل  
في المهر وما يتصلق بهما في كل موضع ودخل بها او صحت الخلوة وتاكيد كل المهر كذا في  
ان منع نفسها لاستيفاء المجل لها ذلك عند خلاقها وكذا لا يمنع من الخروج والسفر  
والج التطوع عنده الا اذا خرجت خروجا فاحشا وقيل تسليم النفس لا ذلك  
بالاجماع وكذا اذا دخل بها وهي صغيرة او مكروهة او مجنونة ولا بل بحسبها حتى يوفي  
لها المجل كذا في الفتاوية ولو دخل الزوج بها او خلاها برضاة فلها ان تمنع نفسها  
عن السفر بحيث تستوفي جميع المهر على جواب الكتاب والمجل في عرف ديارنا عند ابي  
حنيفة رحمه الله وقال لا يسئل له ذلك وكان الشيخ الامام الفقيه الزاهد ابو القاسم الصافي  
رحمه الله يعني في السفر يقول ابي حنيفة رحمه الله وفي منع النفس بقولها واستحسن  
بعض مشايخنا رحمه الله اختياره كذا في المحيط قلنا اولاها مهرها ثانيا الى حيث شئت  
وكثير من المشايخ على انه ليس للزوج ان يسأله في زمانها وان اوفاه المهر ولكن  
ينقلها الى القرية التي احب عليها الفتوى وله ان ينقلها من القرية الى المصرو من القرية  
الى القرية كذا في الكافي وزوج ابنته البكر البقرة فاذا ابوها التحول الى بلد اخر يعياله  
قلنا ان يحملها معه وان كره الزوج ذلك اذ لم يكن اعطاها المهر وان كان قد اعطاها المهر  
فليس له ذلك الا برضا الزوج كذا في المحيط فان اعطاها المهر الا درهما واحدا فلها ان  
تمنع من نفسها وليس له استرجاع ما قبضت كذا في السراج الوهاج صغيرة زوجة  
قد هبت الى زوجها قبل قبض الصدق كان لمن كان له حق امساكها قبل النكاح ان  
يردها الى متره ويمسوها من الزوج حتى يدفع الزوج مهرها اليه من الحق القبض كذا

في فتاوي

في فتاوي قاضي خان واذا تزوج العمة بنت اخيه وهي صغيرة بصدق مسي وسئل في الزوج  
قبل قبض جميع الصدق فالتسليم ما بعد وترد اليه كذا في التجنيس والمزبور  
يشترط احصاء المرأة لاستيفاء الاب مهر ابنته ولو طالب الزوج الاب بتسليم المرأة  
فان كانت في منزله فعليه تسليمها اليه وان لم تكن ولا يقدر على تسليمها فليس له قبض  
الصدق فان كانت في منزله ولكن ابنته الزوجية تسليمها للقاضي يا مراهبا ان  
يعطيه كفيلا بالمهر وبما هو الزوج يدفع المهر اليه ولو كانت المحضومة في المهر بالكوقة  
والبنت بالبصرة لا يكلف الاب ينقل البنت الى الكوفة ولكن يقال للزوج ادفع المهر  
الي الابن واخرج معه الى البصرة وتأخذ المرأة هناك كذا في المحيط السرخسي وان بينوا  
قدر المجل بمجل ذلك وان لم يبينوا شيئا ينظر الى المرأة والى المهر المذكورة القصة انه لم  
يكون المجل لمثل هذه المرأة من مثل هذه المهر فيجوز ذلك في المهر ولا يقدر رابع ولا  
للمجنس وانما ينظر الى المتعارف وان شرطوا به العقد فيجوز كل المهر يجعل الكل محلا ويتك  
العرف كذا في فتاوي قاضي خان ولو باعها بالمهر متاعا فلها ان تمنع نفسها حتى قبض  
المتاع وقال ابو يوسف رحمه الله واذا قبضت المهر فاذا هوز يوف او دام استحق  
فلها ان تمنع نفسها منه حتى يبدلها ولو كان دخل بها برضاها ثم وجدت المهر المقبوض يزول  
او ما اشبه ذلك او كان متاعا اشترت منه وقبضته واستحق بعود ما دخل بها  
فليس لها ان تمنع نفسها منه كذا في المحيط المستحق اذا كان المهر خالوا خالت عليه غرما  
لها ما لم يوفها ان تمنع نفسها منه حتى ياحذف عنها المهر ولو كان الزوج اخا لها بالمجل على  
غيره لم يحل ان ابزاته من المهر فليست له ان يدخل بها حتى تلحق المهر فلا  
في الاخيرة واذا كان المهر موجلا اخلا معلوما في الاجل ليس لها ان تمنع نفسها  
لستوفي المهر على اصل ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في البدائع تزوج امرأة على الف  
الي سنة فاذا تزوج الدخول بها قبل السنة قبل ان يعطيه شيئا فان شرط الزوج الدخول  
بها في العقد قبل الدخول السنة فلها ان تمنع نفسها بالاجل كذا في جواهر الاخلا  
وان لم يشترط ذلك لمحمد رحمه الله لم ذلك كالباع وبه كان يفتي الامام الاستاذ طهر الدين  
قال ابو يوسف رحمه الله لم ذلك وبه كان يفتي الصدر الشهيد كذا في الخلاصة ولو شرط  
عليها ان بدخلها قبل ايام المجل صح الشرط ولو كان المهر موجلا لم يحل من ابي يوسف  
رحمه الله لها ان تمنع كذا في الفتاوية ولو كان بعضها موجلا وبعضها اجلا فاستوفت  
العاجل وكذلك لو اجلته بعد العقد مدة معلومة ليس لها ان تمنع نفسها وعلى قول  
ابي يوسف رحمه الله لها ان تمنع نفسها الى استيفاء البتة عند الاجل كذا في شرح الجامع  
الصغير لقاضي خان ولو قال نصفه فمجل ونصفه فموجل كالحجرات العادة في ديارنا  
ولم يرد الوقت للموجل اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يجوز الاجل ويحبه خالوا وقال  
بعضهم يجوز ويقتع ذلك على وقت وقوع الفقرة بالموت او بالطلاق وروى عن ابي يوسف  
ما يؤيد هذه القول كذا في البدائع لا خلاف لاحد ان تأجيل المهر الى غاية معلومة  
حوشه او سنة صحيح وان كان لا الى غاية معلومة فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم  
يصح وهو الصحيح وهذا لان الغاية معلومة في نفسها وهو الطلاق او الموت الا يرى  
ان تأجيل البعض صحيح وان لم ينص على غاية معلومة كذا في المحيط وبالطلاق الرجعي



يتجمل الموقد ولوراحها يتجل كذا في الامام ١٢٢ استاذ كذا في الخلاصة ولوارندت  
والعيلة بالله ثم سلمت واجبرت على النكاح هل لها ان تطلبه بغيره المهر فيه اختلاف المشايخ  
كذا في المحيط في المنتقى ولو تزوج امرأة بكذا ثوب موصوف الى اجل فلما اخل الاجل غصت  
من الزوج ثوبا على تلك الصفة فهو قصاص كذا في الصغيرة رجل تزوج امرأة علي  
ثياب معلومة موصوفة الطول والعرض والرقعة موصولة فاعطاه قيمة الثياب كان  
لها ان لا تقبل القيمة وان لم يكن لها اجل لم يكن لها ان تمنع عن اخذ القيمة كذا في الظهيرة  
رجل تزوج امرأة بالف على ان ينقد لها ما تبسر له والسبقة الي ستة كان الف كلمة  
الي ستة ١٢١ ان تقوم المرأة البينة انه تبسر لها ثياب او كلمة فتأخذ كذا في ثاوي قاضي  
خان امرأة تزوجت بنتا وهي صغيرة وقبضت صداقا ثم ادرت فان كانت الام  
وصيتها فلا ان تطلب اما الصداق دون زوجها وان لم تكن الام وصيتها لها ان تطلب  
زوجها والزوج يرجع الي ١٢٠ وكذا في غير الاب والجد من الاوليا رجل قبض مهر ابنته من  
الزوج ثم ادعى عليه الرضا ان كانت المرأة بكر لم يصدق الابينة وان كانت ثيبا صدق  
كذا في محيط الرخصي باب النكاح الصغير والصغيرة والاب والجد والقاضي قبض  
صداق المهر صغيرة كانت او كبيرة الا اذا نفق وهي بالغة صم النبي وليس له غير ذلك  
والوصي يملك ذلك على الصغيرة وفي البنت البالغة حق القبض لها دون غيرها ولو  
افرا اب انه قبض صداقا في صغيرها وهي صغيرة وقت الاقرار يصدق وان كانت  
بالغة حين اقراره يصدق ولم يضمن الاب للزوج ثيابا صدقة الا ان يقبض بشرط ان تنرا  
بينة كذا في الفتاوية في الفصل الثاني فيمن يجوز نكاحها لمحرمة وغيرها من كتاب  
النكاح رجل تزوج بالغة ودفع اليها مهرها صغيرة فلم يملكها الخبر قال ١٢٠  
ارجي بما فعل الاب بهذا ابيك وجهين اما ان كان ذلك في بلد يجرى التفارف يزوجها  
بدفع الصغيرة بالمهر او يزوجها بغير التفارف ففي الوجه الاول لم يجرى كذا كانت او ثيبا  
وفي الوجه الثاني جاز هذا اذا كانت المرأة بالغة وان كانت صغيرة فاحذر الاب  
مكان المهر المسمى صغيرة استأوى المهر فان كان في بلد يجرى التفارف انهم ياخذون  
الصغيرة باصناف قيمتها لم يجرى وان كان في بلد يجرى التفارف انهم ياخذون الصغيرة  
بالمهر باصناف قيمتها جاز صغيرة استمتع بها زوجها فلا يلزم ان يطلب الزوج مهرها  
كذا في النكاح والمهر في **الفصل الثاني عشر** في اختلاف الزوجين في  
المهر اذا اختلف الزوجان في قدر المهر كالمهر قيم النكاح عند اخذ الصغيرة ومهرها الله  
يحكم مهر المثل فان شهد لاحد هاهنا كان القول قوله مع البينين على دعوى الاخر فان قل الزوج  
المهر الف وقالت هي الفان وهو مثله الف او قل كان القول قوله مع البينين بالله ما تزوج  
بالعذر فان نكل تثبت الزيادة وان خلت لا تثبت واهما اقام البينة فقي وان  
اقام جميعا يقضي ببينتها وان كان مهر مثله الفين او اكثر كان القول قوله مع البينين  
بالله ما تزوجت بالف فان نكلت يثبت الف وان خلت فلها الفان الف بالنسبة  
تخير للزوج فيها والف يحكم مهر المثل له الحارفي ان شاء ادعى مهر الدارم وان شا  
من الدانير واهما اقام البينة يقضي ببينتها وان اقام جميعا يقضي ببينتها الزوج  
وان كان مهر مثله الف وخمس مائة فان نكلت فان نكل الزوج لزمه الفان بطريق التسمية

وان نكلت هي يقضي بالف وان خلتا جميعا يقضي بالف وخمس مائة الف بطريق التسمية  
وخمس مائة يحكم مهر المثل وغير الزوج في الخمس مائة اقام البينة قبلت بينته وان اقام  
يقضي بالف وخمس مائة الف بطريق التسمية وخمس مائة بطريق مهر المثل كذا في ثاوي قاضي  
خان ذكر ابو بكر الرازي رحمه الله ان الخالف في فصل واحد وهو ان كان المهر المثل  
شاهدا واحدا هاهنا اذا كان مهر المثل شاهدا واحدا هاهنا كان القول قوله من شهد  
له مهر المثل مع يمينه ولا يثبت الفان وهذا الصحيح كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان  
وذكر الكرخي اذا لم يكن لها بينة فانها يثبت الفان او لا فلا يحكم مهر المثل عند ابي حنيفة  
ومحمد رحمهما الله قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الرضوي وهو الاصح هكذا في  
المحيط وهو الصحيح كذا في محيط الرخصي وان كان المهر دينا موصوفا في الدمنة بادن  
تزوجها على مكيل موصوف او موزون موصوف او موزون موصوف فاختلاف في قدر  
الكيل والوزن والذرع فهو كال اختلاف في قدر الدرهم والدنانير وان كان الاختلاف  
في جنس المسمى بان قال الزوج تزوجتك على عبد وقال في جارية او قال الزوج  
تزوجتك على كرسية وقال في كرسية او على ثياب هروية او قال في الف درهم وقال  
على مائة دينار او على نوعه كالترك مع الرومي والدنانير الصورية مع المعزية او على صفة  
كالجودة مع الرداة فالاختلاف فيه كال اختلاف في العينين ١٢١ الدرهم والدنانير فان ه  
الاختلاف فيها كال اختلاف في الف والالفين لان كل واحد من الجنس والنوعين  
والموصوفين يملك الا بالتراضي بخلاف الدرهم والدنانير فانها وان كانا جنسين ه  
مختلفين لكنهما في باب مهر المثل جعلوا جنس واحد لان مهر المثل يقضي من جنس ه  
الدرهم والدنانير فان يستحق ما يتدبر من غير تراض هذا اذا كان المهر دينا ما  
اذا كان دينا فان اختلفا في قدره فان كان مما يتعلق العقد بقدره بان تزوجها على طعام  
بقيمة فاختلاف في قدره فقال الزوج تزوجتك على هذا الطعام بشرط انه كرو قالت المرأة  
تزوجتني عليه بشرط انه كان فهو مثل الاختلاف في الف والالفين وان كان ه ١٢٠  
يتعلق العقد بقدره بان تزوجها على ثوب بقيمة كل دراهم منه ثيابا وعشرة دراهم  
فاختلفا فقال الزوج تزوجتك على هذا الثوب بشرط انه ثمانية اذ ربع فقالت انه  
عشرة اذ ربع لا يثبت الفان ولا يحكم مهر المثل والقول قول الزوج بالاجماع وان اختلفا في  
جنسه وعينه كالعبد والجارية بان قال الزوج تزوجتك على هذا العبد وقالت المرأة  
على هذه الجارية فهو مثل الاختلاف في الف والالفين الا في فصل واحد وهو ما اذا  
كان مهر مثله مثل قيمة الجارية او اكثر فلها قيمة الجارية لا غير بخلاف ما اذا اختلفا  
في الدرهم والدنانير فقال الزوج تزوجتك على مائة دينار او اكثر فلها المائة دينار  
لما مر كذا في البداية ولو اقامت صداقا على المهر وهو عين كالعبد والعروض ونحوها فملك  
عنه الزوج ثم اختلفا في قيمة فالقول قول الزوج بالاجماع كذا في شرح الطحاوي ولو  
قال الزوج تزوجتك على عبدي الاسود وقيمة الف قد مات في يدي وقالت المرأة لا بل  
تزوجتني على عبدك الاسود وقيمة الف درهم وقد مات في يدي فملك مهر المثل ه  
وتجوز الفان ان كان مهر المثل من الدواوين ولو تزوجها على كرسية فملكها فاختلاف في  
مقداره او صفة او تزوجها على ثوب بقيمة او ثرة فضة بقيمة او اربيق فضة ه



بغيره فذلك واختلاف في الذرع والوصف والوزن فقولنا ان القول قول الزوج  
قبل الهلاك قولنا ايضا بعد الهلاك كذا اية المحيط ولو اختلف في الوصف والقدر جميعا  
فالقول للزوج في الوصف والقول للمرأة في القدر الى تمام مهر مثلها كذا في الظهيرة ولو  
قالت المرأة تزوجني بغير عقد كذا او قال الزوج تزوجتك علي امي فذره وهي ام المرأة  
واقام البينة فالبينة بينة المرأة وتعتق الامة على الزوج باقراره ولو اقام الزوج  
البينة انه تزوجها على رقبة فالبينة بينة الاب فان اقامت امها وهي امة الزوج  
مع ذلك انه تزوجها بغير عقد فالبينة بينة الاب والام ونصفها جميعا مهر  
لها وتيسر الوالدان للزوج في نصف قيمتها ولو لم يكن كذلك ولكن اقامت المرأة  
البينة انه تزوجها بمائة دينار واقام الزوج البينة انه تزوجها بالف درهم فقط القاض  
بينية المرأة بالنكاح بمائة دينار ثم ان انا المرأة وهو عهد للزوج اقام البينة انه تزوج  
المرأة على رقبة فان القاضي يبطل القضا الاول ويقضي بان الاب هو المهر ولو كان الزوج  
يدعي انه تزوجها على امها وصدة الاب بعد ذلك فاقام البينة وادعت المرأة انه  
تزوجها على مائة دينار ولم تتم البينة فقط القاضي بينة الاب والزوج وجعل الاب  
صدقا واعتقه من ماله وجعل ولادة لهما ثم اقامت المرأة البينة انه كان تزوجها  
بمائة دينار كانت البينة بينة المرأة ويقضي القاضي على الزوج بمائة دينار ويجعل  
اباها من ماله الزوج وابطل الولد الذي كان قضى به للمرأة كذا اية فتاوى القاضي  
خان ولو اختلف بعد الطلاق فان كان بعد الدخول او قبل الدخول بعد الخلوة  
فالجواب فيه كالجواب فيما لو اختلف حال قيام النكاح وان كان قبل الدخول بها  
وقبل الخلوة فان كان المهر دينيا فاختلاف في الالف والالفين فالقول قول الزوج  
وتنصف ما يقول الزوج ولم يذكر الخلاف ذكر الكرخي وحكي الاجماع وقال تنصف الالف  
في قولهم وذكر محمد رحمه الله في الجاهل وقال ينبغي ان يكون القول قول المرأة الى منفعة  
بمثل والقول قول الزوج في الزيادة على قبيل قول ابي حنيفة رحمه الله والصحيح  
هو الاول وقيل لا خلاف بين الروايتين في الحقيقة وانما اختلفت لاختلاف وضع  
المسئلة فوضع المسئلة في كتاب النكاح في الالف والالفين فلا وجه لتحكيم المنفعة  
ووضعيه في الجاهل الكبير في العشرة والمائة بان قال الزوج تزوجتك على عشرة دراهم وقالت  
المرأة تزوجني على مائة درهم ومنفعة مثل عشرة دراهم وان كان المهر غنيا كناية مسئلة القيد  
والجارية فلا المنفعة الا ان يرضى الزوج ان يأخذ نصف الجارية كذا في البداه ولو كان  
الاختلاف في اصل المستر بان نقاه احداهما واخراجه من المهر المثل وهذا بالاتفاق  
كذا اية التبيين ولا يزداد على ما اجمعت المرأة لو كانت هي المدعية للتسمية ولا ينقص عما  
ادعاه الزوج لو كان هو المدعي لها كذا اية الجاهل الرابع ولو كان الاختلاف بعد الطلاق  
قبل الدخول يجب المنفعة بالاتفاق كذا في فتح القدير وان كان الاختلاف بعد موت  
احدهما فالجواب فيه كالجواب فيما لو كان حال قيام النكاح في الاصل او في العقد اركذا في  
الايضاح مخرج الكثر وان مات الزوجان ووقع الاختلاف بين الورثة في مقدار  
المستحق والقول قول ورثة الزوج ولا يستثنى المستنكر وهذه اية حنيفة رحمه الله  
كذا اية التبيين والمستنكر تفسيره ان احدهما ان يدعي انه تزوجها باقل من عشرة وبيع

اخذ بعض مشايخنا ولا ثاني ان يدعي انه تزوجها بما لا يتزوج مثل تلك المرأة بمثل  
ذلك المهر وبيع اخذ غلظة المشايخ وهو الصحيح كذا اية المحيط وان وقع الاختلاف بين  
ورثتيها في اصل التسمية كان القول قول منكر التسمية ولا يقضي لها بشي في قول الجاهل  
حنيفة وقا لا يقضي بمهر المثل قالوا والقول على قولها كذا اية فتاوى القاضي خان  
وقال مشايخنا هذه الكلمة اذا اتسمت المرأة نفسها فان سلمت نفسها ثم وقع الاختلاف  
في حال الحياة او بعد الماتحانه لا يحل لمهر المثل لاننا نعلم ان المرأة لا تسلم نفسها  
من غير ان تستجد شيئا من مهرها عادة فيقال بان يدان تقربها باستجدت والا  
فقط عليك المتعارف ثم يعمل به الباقي كما ذكرنا كذا اية محيط الخرسى اذا مات  
الزوجان وقد سمي لها مهر اثبت ذلك بالبينة او بتصادق الورثة فلو ثبت ان  
يأخذ واحد من ميراث الزوج هذا اذا علم ان الزوج مات او لم يعلم انهما ماتا معا  
او لم تعلم الاولية واقام اذا علم انها ماتت او افيستقط منه نصيب الزوج كذا في  
فتح القدير ولو اتفقت الورثة على عدم تسمية المهر في العقد يقضي بمهر المثل  
على قول صاحبيه وعلى الفتوى كذا اية جواهر الاطلاعي لو ابرأت زوجها من مهرها  
او وهبته اياه ثم ماتت بعد عدة فقالت الورثة ابرأتني من مهرها وانكر  
الزوج فالقول قول كذا اية التبيين امرأة ادعت على زوجها بعد موته ان لها  
عليه الف درهم من مهرها فالقول قولها الى تمام مهر مثلها عند ابي حنيفة رحمه الله كذا  
في محيط الخرسى قال هشام سالت محمد عن امرأة ادعت ان هذا الرجل تزوجها  
بالكوفة منذ سنتين على الفين واقام على ذلك بينة واقام الزوج بينة انه تزوجها  
بالبصرة منذ سنتين على الف قال البينة بينة المرأة قتلت وان كان معها ولد لاكثر  
من سنتين قال وان كان كذا اية الخبيرة الزوج اذا لم يكن خط المهر لا يجبر ولو كان  
في خط المهر دون المهر والعقد بالدرهم جيب الدرهم ولا تجب الدنيا في الخط قال رضي  
الله عنه تولى بينة وبين الله تعالى اما القاضي يحجره على الدنيا لا اذا علم ان  
العقد بالدرهم كذا اية التناظر خاتمة ومن بعت الى امرأته شيئا فقالت هو هدية  
وقال هو من المهر فالقول قولها بغير المهر الاكل كالشواء والتم المطبوخ والفواكه التي  
لا تبقى فان القول قولها فيه استحسانا بخلاف ما اذا لم يكن معها الاكل كاللحم  
والسمن والحجوز واللوز كذا اية التبيين وذكر الفقيه ابو الليث المختار ان القول قول  
نساء لم يكن واجبا على الزوج كالحف والملاء ونحوه وفيه مناع كان واجبا عليه كالحجر  
والدرع ومناع الدليل فليس له ان يجنب من المهر كذا اية محيط الخرسى ثم اذا كان القول  
قول الزوج تزوجت عليا المئاع ان كان قايما وترجع بمهرها لانه يسع بالمهر ولا ينفرد به الزوج  
بخلاف ما اذا كان من حبس المهر وان كان هالكا لا ترجع ولو قالت هي من المهر وقال هو  
وديفة فلان كان من حبس المهر فالقول قولها وان كان من خلافة فالقول قول كذا اية التبيين  
اعطاهما ما لا يقل من المهر وقالت من المنفعة فالقول للزوج لان قيمه هي البينة  
كذا اية فتح القدير رجل ابعث الى امرأته متاعا وبعث ابو المرأة الى الزوج متاعا ايضا  
ثم قال الزوج الذي بعثته كان صدقا كان القول قول الزوج مع يمينه فان حلت كل المتاع  
قايما كان للمرأة ان ترد المتاع لانها لم تر من يكون مهرها وترجع على الزوج بما بقي من المهر وان



كان المتاع هالكاً ان كان شيئاً مثلياً ردت على الزوج مثل ذلك وان لم يكن مثلياً لا ترجع  
 على الزوج بما بقي من المهر وما الذي بعثت المرأة ان كان هالكاً لا ترجع على الزوج بشي  
 وان كان قابلاً وكافة الاب بعثت ذلك من ماله نفسه يسترد من الزوج وان بعث الاب ذلك  
 من ماله الابنة البالغة برضاها فلا رجوع فيه كذا في فتاوى قاضي خان سيكل علي بن  
 احمد عن ارسلا خطيبته دنا بغير ثمن اعتدوا له شيئاً كما هو العادة ثم بعد ذلك يقول  
 هو نقدتها من المهر هل يكون القول قولاً فقال القول قول الباعث قيل له لو دفع المهر  
 دنا بغير ثمن انفقوا البعض الى اجرة المالك والبعض الى ثمن الشاة للثراء والبعض الى  
 الجوزقة كما هو العادة ثم فقلوا ذلك فزقت اليه ثم بعد ذلك يدعي اني بعثت الدنانير  
 بجل المهر يقبل قولاً قال اذا خرج بالقول لا يقبل قولاً في التعمين وسئل ابو حامد عن  
 رجل خطب لابنه خطيبته وبعثت المهر ارام ثم ماتت الابو طلق سائر الورثة الميراث  
 من هذا المال المبعوث فقال ان تحت الوصلة بينهما فهو ملك ابني وان لم تم فهو ميراثي  
 وان كان الاب حياً يرجع الى بيانه وسئل والدي عن بعثت الى الخطيبة سكران حوز اولادها  
 وتم او غيرهما ثم بد المهر فتركوا المعاقبة هل هذا الى طيب ان يرجع عليهم باسترداد ما دفع  
 فقال ان فرق ذلك على اناس باذن الله افعل ليس رجوعاً وان لم ياذن ذلك كذا في  
 التاتارخانية تزوج امرأة وبعثت اليها هدايا وعوضت المرأة على ذلك عوضاً ثم رقت  
 اليه ثم فارقها وقال انها بعثت البكارية واذا ان يسترد ذلك واذا ردت المرأة ان تسترد  
 العوض قال قول الرية الحكم واذا استرد ذلك من المرأة كان للمرأة ان تسترد منه ما عوضته  
 عليه كذا في المحيط قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله انه صرح حين بعثت المهر عوض فكذا  
 وان لم تخرج بذلك لكن حسب وثوت ان يكون عوضاً كان ذلك هبة منها وبطلت بينهما  
 كذا في فتاوى قاضي خان في الحجة ولو ارسل الى المرأة نائحة مسك او طيباً ثم قال كان  
 من المهر فاقول له ونية المهر فاقول له هبة اليه عوضاً لذلك الطيب وحسب ان  
 زوجها وجه الطيب الى الهدية فله طهر الخلافة اذا ردت الرجوع في العوض هل هذا كذا قال  
 ليس لهذا كذا ثم ينظر ان كان الطيب قابلاً يسترد الزوج اذا لم ترض به لكه ان كان  
 هالكاً ولم يستر المثل وان لم يكن له مثل فحينئذ يحسب قيمته قصاصاً بمهرها  
 كذا في التاتارخانية امرأة ماتت فاختدتها امها ماتت وبعثت اليها ام المرأة بقة قد جئت  
 الشرة وانفقت هاتين الايام الماتت ثم اراد الزوج ان يرجع بقيمة البقة قالوا ان اتفقا انه  
 بعث اليها القدر وتطعم من اجتمع عنده هاتين الايام ولم يذكر القيمة لا يرجع وان اتفقا انه  
 بعث اليها وذكر القيمة كان له ان يرجع عليها وان اختلفت في ذكر القيمة كان القول قول ام  
 المرأة مع يمينها قال رضي الله عنه وبشيء ان يكون القول قول الزوج كذا في فتاوى  
 قاضي خان وفي مجموع الفتاوى بعثت الى امراته ايام العيد دراهم فقال عيني او قاله  
 سم شكرتم ادعي انه من المهر لا يصدق كذا في المحيط **المسألة الثالثة عشر**  
 في تكرار المهر رجل قال قد لا امرأة كلما تزوجتك فانت طالق فترجها في يوم واحد ثلاث  
 مرات ودخل بها في كل مرة فانه يقع عليها طلاقان ويلزم منه مهران وحسنه في قياس  
 قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لا لأنه لما تزوجها اولاً وقع عليها طلاق واحد ولزمه  
 نصف مهر بالطلاق قبل الدخول فاذا دخل بها فهدا دخوله من شبهة ان عينا قول الشافعي

لا يقع الطلاق المعلق بالتزويج فوجب عليها العدة فاذا تزوجها ثانياً وهي في العدة يقع  
 عليها طلاق آخر هو طلاق يعقب الرجعة في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله  
 لا عندهما اذ ان تزوج المعتدة ثم طلقها قبل الدخول كان ذلك طلاقاً يعقب الدخول حكماً وان  
 كانت العدة بالدخول عن شبهة والطلاق بعد الدخول يعقب الرجعة وبوجب كماله  
 المهر فيجب عليه المسمى به النكاح الثاني فيجتمع عليه مهران ونصف ولم يصح النكاح الثالث  
 لانها في عدة عن طلاق رجعي فلا يعقب النكاح الثالث لثقله لا يجب المهر الثالث ولا يجب  
 عليه المهر بالدخول بعد النكاح الثالث لانه وطئ المنكوح ولو قال كلما تزوجتك فانت  
 طالق باين فترجها ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة بانت منه ثلاث وعليه خمسة  
 مهرات ونصف في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله نصف مهر بالطلاق الاول  
 ومهر مثل بالدخول الاول ومهر بالنكاح الثاني ومهر مثل بالدخول الثاني لانه وطئها في  
 شبهة فيجتمع عليه خمسة مهرات ونصف واذا تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها باين طهر  
 تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول به في النكاح الثاني كان عليه مهر بالنكاح  
 الاول ومهر كامل بالنكاح الثاني في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعليها  
 استقبال العدة منه هماً ولو لم يطلعا في النكاح الثاني حتى بانت منه فزوجه قبل  
 الدخول بفعل من قبلها كالدرة ومطاعة ابن الزوج عند حاجتها عليه مهر كامل واذا  
 كانت امته فاعتقت بعد النكاح الثاني واختارت نفسها قبل الدخول عند هماً  
 يجب عليه مهر كامل واذا كانت امته فاعتقت بعد النكاح الثاني واختارت نفسها  
 واذا تزوجت المرأة من غير كفوفه فدخل بها فرفع الولي الامر الى القاضي ورفق بينهما  
 ووجب المهر والعدة ثم تزوجها هذا الرجل بغير ولي ورفق القاضي بينهما قبل الدخول  
 في النكاح الثاني يجب لها مهر كامل ويلزمها عدة مستقبلية في قول ابي حنيفة وابي  
 يوسف رحمهما الله رجل تزوج صغيرة زوجاً ولها ودخل بها ثم بلغت واختارت  
 نفسها ورفق بينهما ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها منه هماً عليه مهر كامل  
 وعليه عدة مستقبلية رجل تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها بطلقة باينة طهر  
 تزوجها في العدة قبلت واختارت نفسها ورفق بينهما كان عليه مهر كامل وعليها  
 عدة مستقبلية وعلم هذا رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم ارتدت والعيلة بالله طهر  
 اسلمت فترجها في العدة ثم ارتدت والعيلة بالله قبل الدخول بها وعليها هذا رجل تزوج  
 امرأة ودخل بها ثم اعتقت واختارت نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول  
 بها وعليها هذا رجل تزوج امرأة كاخافاً بعد اذ دخل بها فرفق بينهما في العدة  
 نكاحاً جازياً ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلية في قول ابي  
 حنيفة وابي يوسف رحمهما الله كذا في فتاوى قاضي خان ولو وطئ جارية امه او جارية  
 مكاتبه او وطئ امرأة في النكاح الفاسد مراً فعليه مهر واحد كذا في الطهيرة الاصل  
 ان الوطئ متى حصل عقيب شبهة المكمل للمهر لا يجب الا مهر واحد ان الوطئ الثاني صادق  
 ملكه ومتى حصل الوطئ عقيب شبهة الاستمارة لا يجب الا مهر واحد لان كل ووطئ  
 صادق ملك الفير ولو وطئ الاب من جارية اب من جارية امه او جارية امه او جارية  
 مملوكه او ووطئ جارية امه او ووطئ مكاتبه مراً فعليه مهر واحد ولو وطئ احد







أصحها ثلاثه كذا في الخلاصة فان كان الصمان في حالة الصحة والآد في حالة المرض ذكر  
القضا في اذ ب القاضي انه لا يكون منبراً عند ابي حنيفة وعندهما الله ويجيب ذلك من  
ميراث الابن كذا في الذخيرة وفي الباقى اذا قال الابن استشهد ولما كان قد رزحت ابنتي فلانة  
لم يزل منه الا ان يودي فيكون صلة هذا الي يوسف رحمه الله كذا في الخلاصة ولو كان الابن  
كبيراً وضمن الابن بغير امره في صحة ثم مات الابن واخذت المرأة من تركته بوجه رزحة  
بالاجماع والمجانين كالصبيان في ذلك كذا في فتاوي قاضي خان هذا كله اذا حصل  
الصمان في حالة الصحة واذا حصل الصمان في مرض الموت فهو باطل لا يقصد هذا  
الصمان انما هو المنفع الي الوارث والمرضى مخير عن ذلك فلا يصح كذا في الذخيرة واذا  
خطبها وضمن لها المهر وقال امرني بذلك فزوجت نفسها ثم خضر الزوج وصديق الرسول  
في الرسالة والامر بالصمان صح النكاح وضح الصمان اذا كان الرسول من اهل الصمان  
واذا ادب الصمان رجع بذلك في الزوج وان كذب به الامر بالصمان وصحة الرسالة  
صح النكاح وضح الصمان فيما بين المرأة والرسول اية حق المرسل حتى كان للمرأة ان ترجع  
يلى الرسول بالصدق ولا يرجع الرسول على الزوج بما دى واذ كذب به في الرسالة والامر  
بالصمان ولا يثبت له على ذلك فالنكاح باطل ولا مهر على الزوج ولا ان يطلب الرسول  
بالمهر وتعد هذه الاختلاف الروايات ذكر في نكاح الاصل وفي بعض روايات كتاب الوكا  
الوكالة ان المرأة تطلب الرسول ببعض الصداق وذكر في بعض روايات كتاب الوكا  
انما تطلب الرسول بجميع المهر فقل في المسئلة روايات وقيل اخلفت الجواب لاختلاف  
الموضوع وهو الصحيح وقد ذكرنا في فصل الوكا كذا في المحيط ولو قال لم يامر في الزوج  
ميتي لكني ازوجك منه وضمن المهر ولفظ يجوز ففعلت وانكر الزوج الرسالة بطل ذلك  
كلمة كذا في الغنابية في فصل من لا يجوز نكاحه بالحرمة والوكيل بالترزوج اذا ضمن  
المهر وادى ان كان بامر يرجع عليه والا فلا كذا في الخلاصة في فصل الوكا في النكاح  
**الفصل الخامس عشر** في مهر الذي والحري ما صلح مهر اية نكاح المسلمين  
فانه يصلح مهر اية نكاح اهل الامة وما لا يصلح مهر اية نكاح المسلمين ان يصلح مهر  
في نكاحهم ايضاً الا الحر والخنزير كذا في البدائع ولو نكح ذمي فمهره بمهرته او دم او نكحها بغير  
مهر ما نكحها او سكتا عنه وذلك الفقهاء ينعقد فوطيت او طلققت قبل الوطء  
او مات الذي تم لا مهر لانه الصورتين عند ابي حنيفة رحمه الله كذا في الغني شرح  
الكنز سوا سلمي اورد في احدها الامراء انما توافقا هذه اذا لم تدبوا بمهر المختل بالتق  
هكذا في فتح القدير وكذا المراسين ان توافقا اعياناً بمهر او دم او نكح ان مهره لا في  
دار الحرب لا مهر لها با ٢ اتفاق بين اصحاب الثلاثة كذا في الغني شرح الكنز سوا  
اسلم اورد في هذه اية فتح القدير فان تزوج ذمي بمهره فمهره غير مختل سوا  
او اسلم احدها فان كان الحر والخنزير مبيعين ولم تقبض فليس له الا المهرين وان  
كان بغير مبيعين بان كان في الامة فله في الحر اية وفي الخنزير مهر مثله وهو قول ابي حنيفة  
رحمه الله وقال ابو يوسف لها مهر مثله سوا كان بغيره او بغير مبيعين وقال لم يرد رحمه الله  
لها القية سوا كان بغيره او بغير مبيعين ولا خلاف في انه الحر والخنزير اذا كان في سائر الامة  
ليس له غير ذلك هذا كله لا الميراث المهر مقبوضاً قبل الاسلام فان كان مقبوضاً فلا

ش للمهر كذا في البدائع ولو طلق قبل الدخول ففي المبيع لها نصف المهر القين عند ابي  
حنيفة رحمه الله وفي غير المبيعين في الحر لها نصف القية وفي الخنزير لها النصف كذا في الوكا  
**الفصل السادس عشر** في جواز البت لحنها ابنته وسلك اليها ليس في الاستحسان  
استرداده منها وعليه الفتوى ولو اخذ اهل المرأة شيئا عند التسليم فله زوج ان هو  
يستوده لانه رشوة كذا في البحر الرائق واذا بعث الزوج اليها اهل زوجته شيئا عند  
زفافها منها ديباج فلما زفت اليه اراد ان يسترد من المرأة الديباج ليس له ذلك اذا  
بعث اليها على حقة التملك كذا في الفضول العمادية جهر بتمتة وزوجها ثم زعم ان الذي  
دفعه اليها ماله وكان على وجه القاريته عندها وقالت هو ملكي جهزني به او قال  
الزوج ذلك بعد موتها فالقول قول الزوج وبه حكمي عن علي السعدي انما القول قول  
الاب وذكر مثله السرخسي واخذ به بعض المشايخ وقال في الواقعات ان كان الزوج  
ظاهراً بماله في الجاهل كذا في ديوان القول قول الزوج وان كان مشتركاً فالقول قول الاب  
كذا في التبيين قال الصمد الشهد رحمه الله وهذا التفصيل هو المختار للفتوى  
كذا في النهر العابق واذا كان القول للزوج واقام الاب بينة قبلت بينته والنية الصحيحة  
ان يشهد عند التسليم الي المرأة انما سلمت هذه الاشياء بطريق القارية او بكت  
نسخة معلومة وتشهد الابنة على اقرارها ان جميع ما في هذه النسخة ملك والدي  
عارية في يدي من كذا هذا يصلح للقضا لا لاحتيا كذا في البحر الرائق ولو زوج ابنته  
البالغة وجزها بمقتضى مقيمت ولم يسلمها اليها ثم فسخ العقد وزوجها من اخو فلين  
لها مطالبة الاب بذلك الجاهل ولو كان لا يعلم ايها من جزها اليها ثم قال جهزني بيديها  
علي وقالت بما لك فالقول للاب ولو دفع الي ام ولده شيئا لتخذه جهازاً لبيت ففعلت  
وسلمته اليه لا يصح تسليمها اليها ما لم يسلم اليها صيغة شح جهاً لبيتها  
وايها وتسميها حال صفرها وكبرها فماتت ايتها فسلم ابوها جميع الجاهل اليها ليس  
لاخوتها دعوي نصيبهم من حصة الام امارة نسخت في بيت ايها اشياء كثيرة من  
ابريسم كان يشترها ابوها ثم مات الاب فله هذه الاشياء كلها باعتبار الفاقعة ولو  
دفعت الام اليه تجهزها لبيتها اشياء من امتعة الاب بغيره وعلمه وكان ساكتاً  
وزفت الي الزوج فليس للاب ان يسترد ذلك من بنته وكذا لو اتفقت الام في جهازها  
ما هو معتاد والاب ساكت لا تضمن هكذا في الغنية تزوجها واعطت فلانة الا  
ديار له دست يمان وهي بنت مؤسر ولم يعطها الاب جهازاً الا انما كان الدين  
وصاحب المحيط بان يتمكن من مطالبة الجاهل من الاب على قدر التوف والقادة وان  
لم يجز طلب دست يمان قال وهذا اختيار الامة عن رجل لا وقال ازوج بنتي منك  
بجهاز عظيم واراد عليك دست يمان كذا اختيارنا فاخذ دست يمان واعطاه بلا  
جهاز اذ رآه فيها الا ان صدر اسلام بها ان ابنته ومشايج بنجارا اجابوا بان  
لم يجزها يسترد ما اراد على دست يمان مثلاً وقد راجعنا دست يمان صدر اسلام  
وعاد الدين الشافعي لكل ديار من دست يمان ثلاثة دنائير او اربعة دنائير من  
الجاهل فان لم يفعل هذا القدر استرد منه دست يمان وقالا انما المغيث في  
الصحيح انه لا يرجع على اب المرأة شي لان المال في النكاح غير مقبوض كذا في الوجيز للكرز



رجل حرة لم يأت قبل التسليم اليها وطلبت بقية الورثة نصيبهم من المهر فان كانت  
الابنة بالغة ولم يسلم اليها يصح القبض والمكحل لغير ما اذا كانت صغيرة حيث لا  
يصح للباقين لانها اذا كانت صغيرة كان الاب قابضا لها كذا في جواهر الفتاوى  
امرأة دفعت متاعا لها الى الزوج ونالت ابن او فرس ودركت دابة خرجت ففعل  
هل عليه قيمة لها نعم كذا في الفتاوى والتحجب رجل اتفق على معتدة الغير على علم  
ان يتزوجها اذا انقضت عدتها فلا انقضت عدتها ابنته ان تزوج ان شرط في الاتفاق  
التزوج بزوج عليهما بما اتفق زوجت نفسها ام لا ذكره الصدر الشهيد والصحيح انه لا يرجع  
لزوجت نفسها وان لم يشترط لكن اتفق على هذه الطمخختلف المتابع فيه والاصح انه  
لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد رحمه الله وقال الشيخ الامام الاستاذ رحمه الله الاصح  
انه يرجع زوجت نفسها منه او لم تزوج لانها رشوة وهكذا الاختلاف في المحيط وهذا اذا  
دفع المهر الى الزوج متفق على نفسها اما اذا اكلت منه لا يرجع عليها بشئ ولو عملت في كرم رجل  
على علم ان يزوج بنته منه فلم يزوج يرجع بالجرم مثل شرط التزوج ام لا اذا علم انه يعمل لهذا  
الغرض قال قال الاستاذ طهر الدين خاله رحمه الله لا يرجع كذا في الخلاصة رجل خطب  
ابنته رجل فقال ابو البنت بلي ان كنت تستغنى المهر الى بنته اشترى او الى بنته ازوجها منك  
ثم الرجل بعد ذلك بعث بعت هذا الى ابنته الاب ولم يقدر على ان يستغنى المهر فلم يزوج منه  
هل له ان يسترد ما بعث للمهر قالوا ما بعث للمهر وهو قائم او هالك يسترد وكذا اكل  
ما بعث هدية وهو قائم فاما الهالك والمستهلك فلا شيء له من ذلك امرأة لها مال ليك  
قالت لزوجها اتفق عليهم من مهر يي ففعل فقال لا احب من مهر يي انك استخدت منهم  
قال ابو القاسم ما اتفق عليهم المهر فيكون مهر الكفاية فتاوى قاضي خان والله اعلم  
**الفصل السابع عشر في اختلاف الزوجين في متاع البيت** قال ابو حنيفة  
ومحمد رحمهما الله اذا اختلف الزوجان في متاع موضوع في البيت الذي كانا يسكنان  
فيه حال قيام النكاح او بعد ما وقعت الفقة بفعل من الزوج او من المرأة فلا يكون  
للنساء عادة كالعرة والخمار والمغازل والصندوق وما اشبه ذلك فهو للمرأة الا ان قيم  
الزوج البينة على ذلك وما يكون للرجال كالسلاح والقباء والقلنسوة والمنطقة والنتر  
وتعود ذلك هو للرجل الا ان تقيم المرأة البيت كذا في فتاوى قاضي خان واذا مات احدهما  
ثم دفع الاختلاف بين الباقي وورثة الميت فعلى قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ما يصلح  
للرجال فهو للرجل ان كان حيا ولو رثته ان كان ميتا وما يصلح للنساء فهو على هذا او ما  
يصلح لهما فعلى قول محمد هو للرجل ان كان حيا ولو رثته ان كان ميتا وقال ابو حنيفة رحمه الله  
المشكل للباقي بينهما وما كان من متاع التجارة والرجل معروف بنفسه فهو للرجل كذا في  
المحيط وان كان احدهما خرا او اخر مملوكا في رجل كان او ما دونها او متاعا كان المتاع كله  
للمرء منها اما كان وقال لا ان كان المملوك محررا فذلك وان كان مملوكا او مملوكا فليجاب  
فيه كالجواب في الحر ولو كان احدهما مسلما والاخر كافرا فلهذا او ما لو كانا مسلمين سواء  
ولو كان احدهما صغيرا والاخر كبيرا او كانا صغيرين ذكر في بعض الروايات انها سواء  
كذا في فتاوى قاضي خان وان كانا مملوكين او مملوكا فليبين في القول في المتاع عليهما وصف  
كذا في المحيط ولا فرق في هذه الوجوه بينا اذا كان البيت الذي يسكنان فيه ملك الزوج

او ملك المرأة ولو كان غير الزوج في عيال اخذ بان كان الابن في عيال او الاب في عيال او  
وتعود ذلك كان المتاع عند الاستيلاء للذي يقول كذا في فتاوى قاضي خان وان كانت له  
رشوة ووقع الاختلاف بينهما وبينهن في المتاع فان كان في بيت واحد فتاع النسوة بينهما  
علم التسوا وان كانت كل واحدة في بيت على حدة فاما في بيت كل امرأة فهو بينهما وبين  
زوجها على ما وصفت يشترط ان يرضيها بعض كذا في المحيط ولو اقرت المرأة بمتاعها  
اشترته من زوجها كان المتاع للزوج وعليها البينة وان اختلفت في البيت الذي يسكنان  
فيه يدعي كل واحد انه له في القول قول للزوج فان اقامت البينة او اقام ما يقضي بينة  
المرأة ولو كانت الدار بيد رجل وامرأة فقامت البينة لدارها وان الرجل غلبها  
واقام الرجل البينة ان الدار له والمرأة امرأة تزوجها بالف درهم دفع اليها ولم يزوج بينة  
انه خرفا به يقضي بالدار والرجل للمرأة ولا يخاص بينهما وان اقام البينة انه خرف الاصل والسبيل  
بحا لها يقضي بحرية الرجل وبكاح المرأة ويقضي بالدار للمرأة كذا في فتاوى قاضي خان وكذا  
اختلفا في متاع من متاع النساء واقامت البينة يقضي به للزوج هكذا في المحيط والفرق  
المرأة قطن زوجها ثم اختلفت في الغزل قبل الفقة او بعدتها فان اذن لها بالغزل بان قال  
اغزلي لي كان الغزل للزوج ولا خير لا عليه فان ذكرها اجرا معلوما كان لها ذلك وان ذكر  
اجرا مجهولا او شرط ان يكون الغزل والكرايس لهما كان الغزل للزوج ولا اجر مثلا في الاجر  
فقال غزلت باجرا وقال بغير اجر فالقول للزوج مع بينة ولو قال اغزلي لنفسك كان  
الغزل لهما ولا شيء عليهما وان اختلفا فقال اذنت لك بغزلي لي وقالت لا بل قد غزلت لنفسك  
كان القول قول الزوج مع البينة ولو قال اغزلي لي لكون الغزل لهما فالغزل لهما اجرا مثلا  
ولو قال اغزلي لي ولم يزد عليهما فالغزل له وانها غزلت الغزل لهما وعلىها  
مثل ذلك القطن لزوجها وان اختلفا فقال صاحب القطن غزلت باذي وقال غزلت  
بغير اذنيك فالقول قولها وان حمل قطنا الى بيته ولم يقل شيئا فزله ان كان الزوج يبيع  
القطن كان الغزل لهما وعليها مثل ذلك القطن وان لم يكن يبيع القطن ان كان الزوج  
يدعي الاذن كان القول قولها كما لو طخت طعاما من اللحم الذي خاد به فانه لطعام  
يكون للزوج وكذا لو اختلفا في الكرايس فقال للمرأة دفعت الي الحايك ليسجها باذن  
وقالت دفعت بغير اذنيك فالقول للزوج كذا في فتاوى قاضي خان وكذا في فتاوى ابي  
الليث امرأة غزلت قطن زوجها بادية وكانا يسكنان في الكرايس ونشتر بان ياشتر  
امتعة حاجتها بينهما واتخذ بعض الكرايس شريك البيت فجميع ذلك من الكرايس  
اشترى به للرجل الا شيئا التي اشترى الزوج لها او علم عادة انه اشتراها لذلك  
فللمرأة ذلك وفي موضع فتاوى ابي الليث رجل كان يدفع الى امراته ما تحتاج اليه وكان  
يدفع اليها احبانا دراهم ويقول اشترى بها قطنا واغزلي فقلت تشتري وتغزل ثم  
تبيع وتشتري بثمنها امتعة البيت كان الامتعة لها كذا في الدخيرة غزلت القطن  
الزوج لتفعل له منديلا فقلت قبل المنسج فهو لصاحب القطن رجل قوام على امرأة  
ينفق عليها ويشترى لها من الموزقة فبقيت لها وبيع الرجل غزلا الى الحايك فبسيج  
اثنان اياهم وقعت الفقة فان كان نسجا ليلس او يتخذ الشيا بلفظي له وان كان لها  
قوام لها كذا في الفتاوى **الباب الثامن في النكاح الفاسد والعهدة**



واذا وقع النكاح فأسد افوق القاضي بين الزوج والمرأة فان لم يكن دخل بها فلا مهر لها ولا  
 عدة وان كان قد دخل بها فلا الاقل مما سمي لها ومن مهر مثلها ان كان ثمة فسمي وان لم يكن  
 ثمة فسمي فلها مهر المثل بالغا ما بلغ ونجب العدة ويعتبر الجماع في القبل حتى يصير  
 مستوفيا للمهر وعليه ويعتبر العدة من حيث يفوق بينهما عند علمائنا الثلاثة كذا  
 في المحيط وفي مجموع الفوازل والطلاق في النكاح الفاسد يكون متاركة ولا ينتقص من  
 عتد الطلاق كذا في الخلاصة المتاركة في الفاسد بعد الدخول لا يكون الا بالقول  
 كملية سبيلك او تركتك لمجرد انكار النكاح لا يكون متاركة اما لو انكر وقال ايضا اذهبي  
 وتزوجي كان متاركة لكن لا ينتقص عتد الطلاق وبعد مضي اخدهما الي الاخر عتد الدخول  
 لا يحصل المتاركة وقال صاحب المحيط وقبل الدخول ايضا لا ينتقص الا بالقول والكل  
 فصح في غير محضر صاحبه وبعد ٢٧٥ لا يحضر صاحبه كذا في الوجه للكردري وعلم غير  
 المتاركة شرط لصحة المتاركة هو الصحيح حتى لو لم يعلم لا ينتقص عتدها كذا في القنية  
 والصحيح ان علمها بالمتاركة لا يشترط كما لا يشترط في الطلاق وعدة الوفاة لا تجب في  
 النكاح الفاسد ولا نفقة وان صار يعلم النفقة في النكاح الفاسد لا يجوز كذا في الوجه  
 للكردري وشيئت نسب الولد المولود في النكاح الفاسد ويعتبر مدة النسب من  
 وقت الدخول عند مد رحمة الله وعليه الفتوى قال ابو الليث كذا في التبيين والنكاح  
 الفاسد لا حكم قبل الدخول حتى لو تزوج امرأة نكاحا فاصدا ابان من امها بشبهة  
 ثم تركها لم ينزوي الام كذا في الخلاصة الحرة اذا اشترى امرأة بعقد النكاح بخلاف  
 العبد المأذون اذا اشترى امرأة كذا في السراجية وبالدخول في النكاح الفاسد  
 لا يصير محصنا ولو وطئها بعد التزويج كذا في معراج الدرر والاذن زوجها نكاحا  
 فاسدا او خلاها وجأت بولده وانكر الزوج الدخول فحقن آبي يوسف رحمه الله تعالى  
 روايتان في رواية قال ثبت النسب ويحب المهر والعدة وتزوج رواية قال لا يثبت  
 النسب ولا يحب المهر والعدة وان لم يعلم بها لا يلزمه الولد كذا في المحيط غاب عن  
 زوجة البر سبعين فتزوجت بآخر وولدت اولاد او سببت امرأة فتزوجت بآخر وات باولا  
 او ادعت الطلاق واعتمدت وتزوجت بآخر وولدت اولاد او سببت امرأة فتزوجت بآخر  
 بآخر فقلت قال الولد عند الامام الاول نكاحه الاول او ادعاه الثاني او نكاه  
 الاقل من ستة اشهر او اكثر من ستين وللزوج الثاني ان يدفع الزكاة اليهم وتقبل  
 شها فتم له كذا في الوجه للكردري وروي عبد الكريم الجرجاني عن ابي حنيفة رحمه الله  
 ان الاولاد للزوج الثاني رجع الى هذا القول وعليه الفتوى كذا في التبيين وهكذا  
 يوفى ويخافان والسراجية وبه افتي الصدوق والشهيد وقال الامام ظهير الدين  
 الصنوبري علم انه الاول لان الولد للزوجة بالنقص ولو كان الاول حاضرا والمسلم بجائها  
 فان له الاول كذا في الوجه للكردري رجل تزوج امرأة فاسقطت سقطا قد استبان  
 خلقه لاربعه اشهر من وقت النكاح كذا ولو كان اربعة اشهر الا يوما لا يجوز للطلقة  
 اذا تزوجت ثم قالت كنت متعدة فيظن ان كان بين طلاق الاول وبين تزوج الثاني  
 اقل من شهرين صدقت وفسد النكاح وان كان شهران فصاعدا لا تصدق وصح  
 النكاح كذا في الخلاصة **الباب التاسع** في نكاح الرقيق نكاح القن والمكاتب

والمدبر والامة وام الولد بلا اذن السيد متوقف ان اجازت فقد وان رد بطلان فان كان  
 فالمدبر والامة وسيع القن فيه لا الاخران بل يسعيها كذا في الوفاة وكذا اولاد المولود  
 ومنعت النكاح لا يمكن فيه بل يسعيان هكذا في التبيين وكذا المكاتب والمكاتب لا يملك تزوج  
 نفسها بدون اذن المولي وكذا المأذون لانه المأذون لانه المأذون لانه المأذون لانه المأذون  
 وكذا المدبرة لا تزوج نفسها كذا في السراج الوهاج ثم اذا بيع العبد مرة واثنين الثمن  
 بالهر لا يباع ثانيا بل يطلب بعد العتق لانه يبيع لجميع المهر بخلاف النفقة حيث يباع  
 لها مرة بعد اخرى ولو مات العبد سقط المهر والنفقة كذا في التبيين وما يجب على  
 العبد بغير اذن المولي من المهر وما اخذ به بعد العتق كذا في فتاوى قاضي خان بالعبده  
 بعد ما تزوج امرأة فالهر في رقبته الفلام يدور معه ابن ملك اذ هو الصحيح كذا في  
 الاستيلاء كزوج عبده مرة ثم اعتقه تجزئ نفقته المولي او العبد بمن الاقل من  
 قيمته ومن مهرها زوج مدبره امرأة ثم مات المولي فالهر في رقبته العبد بغير اذنه  
 اعتق كذا في القنية رجل زوج عبده امرأة بالف درهم ثم باعته من بيتهاية درهم  
 بعد ما دخل العبد بها فانها تأخذ العبد فيبطل النكاح ولا ترجع المرأة في الماتية  
 التي قبضت على العبد وان عتق وان كان على العبد لرجل اخر دين الدرهم فاجأت  
 الغريم ويبيع العبد من المرأة كان التسعوية بين الغريم وبين المرأة يغرب الغريم فيها  
 بالغ والمرأة بالغ ولا تنفع المرأة بعد ذلك وتبيع الغريم بما بقي من دينه اذا عتق كذا  
 في فتاوى قاضي خان ويملك المولي اجبا رجع ما يملكه المكاتب والمكاتب كذا في  
 الفتاوية لهما لا يجوز ان يملك النكاح وان كانا صغيران وهذا من اغرب المسائل  
 حيث اعتبر فيها رأي الصغير والصغيرة في تزويجها حتى قالوا لو زوجها  
 المولي بغير اذنها توقفت على اجازتها فان ادعى المال وعقبا لا يعتبر رايها مادام  
 صغيرين بل ينفرد به المولي او الوالي هكذا في التبيين ولورضيت المكاتبه  
 الصغيرة قبل الايام عتقت لا خيار لها لانها صغيرة ولا خيار للعق اذا  
 بلغت كذا في الكافي ولو ان هذه المكاتب لم ترض بالنكاح ولم تعف حتى عتقت ورد  
 في الرق بطل النكاح حتى لو اجازت لم يعمل اجازته ولو كان مكان المكاتبه مكاتب  
 صغير وقد زوج المولى امرأة بغير رضاها ثم عجز ورد رقيقا يبطل نكاحه بل  
 يبقى موقوفا على اجازة المولي كذا في المحيط والاذن بالنكاح يتنازل الفاسد  
 ايضا عند ابي حنيفة وقا ٢٧٢ يتنازل الا الصحيح كذا في التبيين فاذا تزوج امرأة  
 نكاحا فاسدا ثم اراد ان يتزوج اخرى نكاحا صحيحا ليس له ذلك عند ابي حنيفة  
 لان الاذن انما بالنكاح الفاسد كذا في البداهة وانما اذن لعبد في النكاح مطلقا  
 فتزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها لم يملك المهرية الحال في قول ابي حنيفة كذا في  
 المحيط ولو اذن له بنكاح فاسد نصا ودخل بها لم يملك المهرية الحال في قول جميع  
 كذا في البداهة اذن لعبد في النكاح مطلقا فتزوج امرأتين في عقد واحد لم يجز واحدة  
 منهما ٢١ اذا اقترنت به ما يملك التعميم بان قال تزوج ما شئت من النساء او ما  
 اشبهه فحينئذ يعم ويتزوج شئت فان قال المولى عتبت به امرأتين جاز نكاحهما  
 فليعلم كذا في المحيط لو تزوج العبد والامة بغير اذن المولى ثم اجاز قبل الدخول لا يبعد



يجب مهر واحد وهو المسمى وان طلعتا القيد قبل الحارة جلا التوقف كذا في العتائية  
كل ما وجبت من مهر الامة فهو للمولي سواء وجب بالعقد او بالدخول وسواء كان المهر مسمى  
او غير المسمى وسواء كانت الامة قنة او مديرة او ام ولد ١٢١ المكاتب والمعتق بقضاء فان  
المهر لها كذا في العتائية اي زوج امته او تزوجت باذنه ثم عتقت فلها الحارة والمهر للمولي كذا  
في الترتيبات اذ ازوج امته او تزوجت باذنه ثم وقعت فلها الحارة والمهر لزوج امته ثم  
اعتقها ثم زاد الزوج في مهرها فالزيادة للمولي رواية ابن رستم عن محمد بن حماد عن  
ابن يوسف رحمه الله ان الزيادة لها وكذلك لو باعها ثم زاده فالزيادة للمشتري كذا في  
المحيط اذ ازوج العبد بغير اذن المولي وماله المولي طلقها رجعية يكون اجازة كذا  
في التبيين ولو قال له المولي طلقها او قال فارقا لم يكن اجازة كذا في العتائية  
الاصل فيه ان اذن السيد يثبت بالتصريح كقولها اجزت او رضيت به او اذنت فيه  
ورثبت ايضا بالدلالة قولها او فعلا مثل ان يقول عند منامه هذا حصن او صواب او  
نم ما صنعت او بآرك الله فيها او لا بأس بها او سيوف اربها مهرها او شيئا منه بخلاف  
الهدية قال الفقهاء انما القاسم لا يكون شئ من هذه الاقوال اجازة والا اول احتياطي  
الليت وبه كان يعني الصدر الشهيد (١٢٢) اذ اعلم انه قال عليه وجه الاستدلال في  
النكاح ان يكون اجازة فانما اجازة العبد ما صنع جازا سحسا ناكال لعبد اذ ازوجت فضولي  
فلذا لم يولاه في النكاح فانما صنعت الفضولي كذا في التبيين تحت امة بغير اذن  
مولاها في مائة درهم فقال المولي للزوج اجزت فلما ان تزويج في حسمي مهرها والى الزوج  
ذلك فليس هذه اجازة وردة للمولي ان يجيز وكذا لو قال (١٢٣) اجز حقني تزويج في حسمي  
او قال اجيز الازيادة خمسين وان قبل صارت الزيادة مع الاصل مهر او لو قال (١٢٤)  
اجيزه ولكن زدي حسمي او قال (١٢٥) اجيز النكاح ولجني وان زدي مهره فهو بطل النكاح  
الاول ولو قال اجزت حسمي دينارا او رضى الزوج صح النكاح بخمسين دينارا كذا في  
الكافي قال الزوج للمعتقة لك خمسون درهما على ان تختاريني لزم العقد ولا شيء لها  
ولو قال اختاريني ولك خمسون زينة على صداقك صحت ويجب الزيادة للمولي كذا  
في المحيط الرخص ولو تزوجت بغير مهر ودواجز المولي يحضرهم لا يصح كذا في الكافي  
الاب والجد والوصي والقاضي والمكاتب والشركاء المفاوضين يملكون تزويج الامة ولا  
يملكون لما تزويج العبد والعبد المادون والصبي المادون والمصاريب والشركاء  
شركة عن ان يملكون تزويج الامة عينة اي حنيفة ومحمد بن حماد عن الله ولو زوج الاب او  
الوصي امة الصبي من عبده يجوز كذا في الخلاصة واذ ازوج امته من عبده لأمه لا عليه  
كذا في المحيط زوج امة من عبده على ان امرها ببيده ان ابتد المولي فقبل تزويجها  
منه على ان امرها ببيده يطلو كلما اريد وقبل العبد صح وصار الامر ببيده وان ابتد  
العبد وقال تزويجي امك على ان امرها ببيده تطلو كلما تريد فزوجها لم يضر الامر ببيده  
كذا في الوجيز للكروري ولو زوج (١٢٦) جارية ابنه من عبده بنة جازة عن ابن يوسف  
رحمته الله خلافا لزم من جهة الله انه لا يتعلق المهر برقبة العبد ولا يكون فيه ضرر فيملك  
الاب كذا في المحيط الرخص واذ تزوج العبد او المكاتب او المديرة او ابن ام الولد بغير  
اذن المولي لم يطلو ثلاثا قبل اجازة المولي بهذا الطلاق مستكره النكاح وليس بطلاق

على الحقيقة حتى لا ينقص من عدد الطلاق ولو وطئها بعد الطلاق بلمزعة المدف نكاح  
المولي هذه النكاح بقية ذلك لا يجعل اجازته وان اذن ان يتزوجها بقية هذه الطلاق  
كوهن ان يتزوجها فلم اخرق بينهما ان فعل كذا في المحيط ولو زوج احد المولى من امته  
ودخل بها الزوج فلما اخرا النقص من نقص فلم يصف مهر المثل وللزوج الاقل من  
نصف مهر المثل ومن المتسهي كذا في الظهيرية بمهر المثل النسب اقرب بالرق لا بزوج  
وقال الزوج هي حرة الاصل ثم مات الاب انتسخ النكاح كذا في العتائية امة تزوجت  
بلاذن المولي فباعها فاجاز المشتري النكاح ان كان دخل بها الزوج صح والا لان  
الحل البات اذا طرأ على الوقوف ابطاله حتى لو كان المشتري عن الجبل ولو طرأ على مطلقا  
كذا في الوجيز للكروري وكذا المكاتب امة تزوجت بغير اذن المولي فان المولي فاجاز الوارث  
نكاحها صحت اجازته كذا في فتاوى قاضي خان ويجوز نكاح المكاتب باذن الوارث  
كذا في العتائية اذ اذن الرجل لعبده ان يتزوج على رقبة فتزوج على رقبة امة او  
مديرة او ام ولد باذن مولاها من حارة النكاح وصار العبد لمولاه وان تزوج حرة  
على رقبة لا يجوز وكذا لو تزوج مكاتبه على رقبة كان النكاح باطلا هذا اذا اذن له  
ان يتزوج على رقبة امراة اما اذا اذن له ان يتزوج امراة ولم يطل على رقبة فتزوج  
امراة حرة او مكاتبه او مديرة او ام ولد على رقبة كان النكاح بغيره استحسانا  
كذا في المحيط هذا اذا كانت قيمته مثل مهر المثل او اكثر مما يتفان فيه فان كان مما  
لا يتفان فيه فلا يجوز حتى اذا دخل بها في ذلك لم يتبع في المهر حتى يجهن كذا في الكافي  
واذا امر مكاتبه او مديرة ان يتزوج على رقبة فتزوج على رقبة امة او مديرة  
او ام ولد حارة وكذا اذا تزوج حرة او مكاتبه واذ اصح النكاح يجب على المكاتب له  
والمدبر قيمتهما بيسعيا في ذلك عند تزويج حرة او امة او مكاتبه او ام ولد لم يمتد  
على رقبة بغير اذن المولي فيبلغ المولي ذلك فاجازة فان كان تزويج امة او حرة مديرة  
او ام ولد عمل اجازته وصح وان كان تزويج حرة او مكاتبه لا يعمل اجازته وان كان قد تزوج  
على رقبة حرة وقد دخل بها لزمه الاقل من قيمتها ومن مهر المثل وبعد ذلك ينظر ان  
دخل بها بعد ما اجاز المولي النكاح يكون ذلك دينيا بغير رقبة بياح فيه (١٢٧) ان يبيد المولي  
وان دخل بها قبل اجازة المولي النكاح يبرأ منه بعد العقد وان كان تزويج على  
رقبة امة او مديرة او ام الولد وقد دخل بها ان دخل بها بعد اجازة المولي النكاح لا  
يجب الا المسمي وهو رقبة العبد لمولاه وان دخل بها قبل اجازة المولي النكاح  
فكذلك الجواب لا يجب الا المسمي وهو رقبة العبد للمولي بغير مشايخنا رحمه الله قالوا  
ما ذكر جواب الاستحسان كذا في المحيط بمهر تزويج امة بغير اذن المولي ثم تزوج حرة  
فاجاز المولي نكاحها حرة النكاح الحرة ولو تزوج حرة ثم امة واجاز نكاحها حرة النكاح  
الحرة عند ابن حنيفة رحمه الله وكذا عند تزويج امراة ثم امراة ثم امراة فيبلغ المولي  
فلما زال الظن ولم يخل من جاز نكاح الثالثة وان دخل بها من فسد نكاحها من كذا في الظهير  
ولو تزوج بغير اذن سيده امة ثم حرة ثم امة ثم اجاز السيد نكاحها من يجوز الامة الاخيرة ولو  
تزوج حرة ثم دخل باحدهن ثم تزوج امة فاجاز المولي كله قال ابو حنيفة رضي الله عنه  
يجوز نكاح الحرة ولو تزوج امسين بعمدة ودخل باحداهما ثم تزوج حرة بعمدة



وَدَخَلَ بِحَدِيثِهَا ثُمَّ لَحَازَ الْمَوْلَى نِكَاحَ أَحَدِي الْفَرِيقَيْنِ لَمْ يَجْزِ نِكَاحُ شَرِّهِنِ كَمَا أَنَّهُ مُجِبُّ السَّرِيحِ  
عَنْهُ تَزْوِجُ حُرَّةً وَأَمَةً ثُمَّ حُرَّةً وَأَمَةً فَلَحَازَ الْمَوْلَى النِّكَاحَ الْحَرَّتَيْنِ وَأَنْ دَخَلَ مِنْهُمَا  
فَأَسِيدَ عَيْدِ تَزْوِجِ حُرَّةً فَقَالَ الْعَيْدُ لَمْ يَأْذَنْ لِي الْمَوْلَى وَقَدْ تَقَضَّى النِّكَاحُ هُوَ وَقَالَتِ الْمَرَأَةُ  
قَدْ أَذِنَ بِفَرْقِ بَيْنِهِمَا لِأَقْرَابِهِ أَنْ النِّكَاحَ فَاسِدٌ وَلَيْزِمَهُ كَمَا لَمْ يَأْذَنْ كَانَ فَخْلُهَا وَخُصِفَ  
الْمُهْرُ أَنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَلَمْ يَقْتَضِ الْعَيْدُ كَذَلِكَ الظَّهْرِيَّةُ وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَتْ لَا أَدْرِي أَذِنَ أَمْ لَا  
كَذَلِكَ إِذَا تَنَازَعَتْ فِيهِ نَاقِلًا عَنْ جَمَاعَةِ الْكُوفَةِ وَمِنْ زَوْجِ عَيْدِ أَمَانٍ وَنَاكِحٍ بِهَا امْرَأَةً  
حَازَ وَالْمَرَأَةُ أَسْوَدَ لِلْفَرَسَانِ كَانَ النِّكَاحُ بِهَذَا الْمَثَلِ وَإِنْ قَلَّ فَلَمْ يَزِجْهُ مِنْهَا كَثِيرٌ طَوْلُهَا  
بِالزَّيَادَةِ تَعْدُ اسْتِيفَ الْفَرَسَانِ كَذَلِكَ الصَّحَّةُ مَعَ دَيْنِ الْمَرْءِ كَذَلِكَ إِذَا فَتَحَ الْقَدِيرُ وَلَوْ بَاعَهَا  
الْمَوْلَى مِنَ الزَّوْجِ سَقَطَ الْمُهْرُ أَنْ الْفَرْقَ مِنْ قَبْلِ الْمَوْلَى قَبْلَ الدَّخُولِ كَمَا تَرَدَّدَ أَوْ قَبْلَ  
إِبْنِ زَوْجِهَا قَبْلَ الدَّخُولِ كَذَلِكَ إِذَا تَرَكَ شَيْءًا وَكَذَلِكَ إِذَا سَقَطَ الْمُهْرُ لَوَاعَتْهُ قَبْلَ الدَّخُولِ فَاخْتَارَتْ  
الْفَرْقَةَ وَلَوْ بَاعَهَا وَذَهَبَ الْمَشْتَرِي مِنَ الْمَرْءِ وَغَيْرِهَا بِمَوْضِعٍ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ الزَّوْجُ يَسْقُطُ  
الْمَطْلُوبَةُ بِالْمَرْءِ كَمَا أَخْبَرَهَا سَابِقُهُ فَلَمَّا هَكَذَا إِنَّمَا الْبَيْعُ الْبَارِقُ وَلَوْ بَاعَهَا مِنْ آخِرِ  
ثُمَّ اشْتَرَاهَا الزَّوْجُ فَعَلِيَ الزَّوْجُ نِصْفَ الْمَرْءِ الْمَوْلَى الْأَوَّلُ كَذَلِكَ إِذَا تَرَكَ شَيْءًا وَلَوْ تَزَوَّجَتْ  
بَعْدَ إِذْنِ مَوْلَاهَا فَوَطِئَ الْمَوْلَى فَقَدْ انْتَفَخَ وَكَذَلِكَ الْوَقِيلُ شَهْرُهُ عَلِمَ بِأَوَّلِهِ يَكُونُ كَذَلِكَ فِي  
الْعِيَالِ شَيْءٌ وَلَوْ اشْتَرَى جَارِيَةً ثُمَّ زَوَّجَهَا قَبْلَ الْقَبْضِ أَنْتَمَ الْبَيْعُ كَانَ النِّكَاحُ جَائِزًا  
وَأَنْ انْتَقَضَ الْبَيْعُ بَطُلَ النِّكَاحُ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ خِلَافَ لِمَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى  
وَيَقُولُ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَفِي كَذَلِكَ الظَّهْرِيَّةُ وَحَقُّ الْمَلِكِ يَنْتَهِي بِدَايَةِ النِّكَاحِ  
وَلَا يَمْنَعُ الْبَيْعُ كَقَوْلِ الْأَسَدِ إِذَا بَاعَ الْبَيْعَ الْمُسَدَّدَ مِنَ الْبَايَعِ مِنَ النِّكَاحِ وَلَوْ زَوَّجَهَا ابْنَهُ  
ثُمَّ مَاتَ الْأَبُ حَتَّى تَمُوتَ حَتَّى تَمُوتَ الْأَبُ لَا يَنْتَقِضُ النِّكَاحُ حَتَّى يَمُوتَ هَذَا فِي هـ  
الْعِيَالِ بَيْعٌ وَلَوْ تَزَوَّجَهَا ابْنُ بَيْعٍ مَوْتِ الْأَبِ لَا يَمْنَعُ وَكَذَلِكَ إِذَا تَقَابَلَتْ عَمَلُهَا تَقَبُّرًا  
بَايَعَ الْعَلَامَ وَزَوَّجَهَا مِنْ بَايَعٍ ثُمَّ هَلَكَ الْعَلَامُ قَبْلَ قَبْضِهِ لَمْ يَنْتَقِضْ النِّكَاحُ وَلَوْ تَزَوَّجَ ابْنَهُ  
بَعْدَ هَلَاكِ الْعَلَامِ لَمْ يَجْزِ كَذَلِكَ الْكَافِي وَإِذَا اشْتَرَى الْمَكْتُوبَ زَوْجَتَهُ أَوْ زَوْجَتَهُ الْمَوْلَى لَا  
يَنْتَقِضُ النِّكَاحُ وَلَوْ بَايَعَهَا ثُمَّ ارْتَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا لَا يَجُوزُ وَكَذَلِكَ الْوَمَانُ الْأَبُ وَنِسَتُهُ تَحْتَ مَكَاتِهِ  
أَوْ قَبْلَهُ الْمَوْصِي بِعَتَمَتِهِ وَكَانَ عَلَى الْمَيْتِ دَيْنٌ مُسْتَوْفٍ لَمْ يَنْتَقِضْ نِكَاحُ الْبَيْتِ وَكَذَلِكَ الْوَصِيَّةُ  
بِعَتَقِ أَحَدِهَا غَيْرَ عَيْنٍ تَمْتَعُ فَسَادُ الْبَيْتِ فِي حَقِّ الْعَيْدِ الَّذِي تَحْتَهُ وَلَوْ كَانَتْ تَحْتَهُ  
بَيْتًا لَا رَوَايَةَ لَهُ أَوْ لَوْ أَوْصَى لَمْ يَزِجْهُ لَمْ يَنْتَقِضْ حَتَّى يَقْبَلَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ وَلَوْ كَانَ يَمْلِكُ  
الْعَيْدُ دَيْنَ الْبَيْتِ أَوْ لَقِيَهَا يَنْتَقِضُ النِّكَاحُ أَنْ دَيْنَ الْعَيْدِ لَا يَمْنَعُ الْإِثْرَ كَذَلِكَ فِي الْعِيَالِ  
وَمِنْ زَوْجِ أَمَتِهِ لِحَبِّ عَلَيْهِ شَبُوحًا فَتَحْدَمُ بِهَا الزَّوْجُ أَنْ ظَهَرَ بِهَا وَكَذَلِكَ أَنْ اشْتَرَى  
الْتِمُوتِيَّةَ لِحَبِّ عَلَيْهِ شَيْءٌ لَا يَنْتَقِضُ الْعَقْدُ أَنْ بَوَّاهَا مُتَزَوِّجَةً فَلَمَّا انْتَفَقَ وَالسُّكْنَى  
فَلَوْ بَدَأَ أَنْ يَسْتَحْدِمَهَا بَعْدَ التَّمُوتِيَّةِ فَلَمْ ذَلِكَ فَلَوْ طَلَّقَهَا بَايَعَهَا بَعْدَ التَّمُوتِيَّةِ لِحَبِّ  
الْتِمُوتِيَّةِ وَالسُّكْنَى وَقَبْلَهَا وَبَعْدَ الْأَسْتِزَادَةِ لِحَبِّ الْمَكَاتَةِ فِي هَذِهِ الْحُرَّةِ كَذَلِكَ فِي التَّبْيِينِ  
وَلَا زَوْجَ الدَّجَلِ مُدْبِرَةً أَوْ أَمَ وَلَدَهُ دَوَّاهَا يَسْتَحْدِمُ زَوْجَهَا ثُمَّ يَدَّ الْأَنْ يَسْتَحْدِمُهَا  
وَيَرْجِعُ إِلَى مُتَزَوِّجَةٍ فَلَمْ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ مُتَزَوِّجَةً لَزَوْجٍ كَانَ الرِّضَا بَاطِلًا بِمَنْعِهِ ذَلِكَ  
مِنْ اسْتِحْدَامِهَا كَذَلِكَ إِذَا جُيِّدَ وَقَدْ قَالُوا فِي الْأَمَةِ إِذَا بَوَّاهَا فَكَانَتْ تَحْدَمُ مَوْلَاهَا فِي بَيْعِ  
الْأَوْقَاتِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَحْدِمَهَا لَمْ يَسْقُطْ تَقَعُّهَا وَكَذَلِكَ الْمُدْبِرَةُ وَأَمَ الْوَلَدُ كَذَلِكَ إِذَا رَاجَ

نكاح

الوهاج زَوْجُ أَمَتِهِ وَخِلَافَ ذَلِكَ فِي الْعَرَلِ إِلَى الْمَوْلَى كَذَلِكَ الْكَافِي الْقَوْلُ لَيْسَ بِمَكْرُوهِ بَرَضِ  
امْرَأَةِ الْحُرَّةِ أَوْ بَرَضِ مَوْلَى امْرَأَةِ الْأَمَةِ وَبَرَضِ الْمَمْلُوكَةِ بِغَيْرِ رَضَا هَذَا كَمَا وَكَلَّ امْرَأَةً  
يَسْتَحْدِمُهَا أَوْ تَقَالِي لَاسْقَابًا الْحَبْلُ مَا لَمْ يَتَّبِعْ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ وَكَذَلِكَ مَا لَمْ يَسْمَعْ لَهُ مَانِيَةً وَغَيْرُهَا  
يَوْمًا ثُمَّ إِذَا عَزَلَ وَظَهَرَ بِهَا حَبْلًا فَخِيضَ نَفْسِهِ لَوْ أَنَّ الْمَوْلَى أَلِي وَلِجْهًا أَوْ عَادَ تَعْدُ الْبَوْلُ  
وَلَمْ يَزِجْ لِحَازَ لَمْ يَفِيهِ وَكَذَلِكَ إِذَا التَّبْيِينُ لَوَاعَتْهُ أَمَةً أَوْ مَكَاتَةً خَيْرٌ وَلَوْ زَوَّجَهَا  
كَذَلِكَ فِي الْكُفْرِ وَالْفَرْقِ بِهِ هَذَا إِيَّانَ بَيْعِ النِّكَاحِ بِمَرْءٍ هَذَا أَوْ بَعْدَ رَضَا هَذَا كَذَلِكَ فِي التَّبْيِينِ  
ثُمَّ الْكَلَامُ بِحَبِّ الْعَيْتِ فِي فَضُولِ أَحَدِهَا أَنْ جِيءَ بِالْعَيْتِ يَثْبُتُ لِلْأَنْثَى دُونَ الذَّكَرِ  
وَأَنَّ بَيْنَ أَنْ جِيءَ بِالْعَيْتِ لَا يَبْطُلُ بِالسُّكُونِ وَيَبْطُلُ بِقَوْلِ أَوْ فَعَلَ بِهِ لَعَلَّ اخْتِيَارَ رَضَا النِّكَاحِ  
وَأَنَّ لَوْ أَنْ يَبْطُلُ بِالْعَيْتِ عَنْ الْمَجْلِسِ وَالرَّاجِحُ أَنْ الْجَهْلُ جِيءَ بِالْعَيْتِ عَدَّ رَحْوِي لَوْ  
عَلِمَتْ بِالْعَيْتِ وَلَمْ تَعْلَمْ بِالْحَبِّ لَا يَبْطُلُ جِيءَ بِهَا وَإِنْ قَامَتْ عَدَّ الْمَجْلِسُ عَلَى مَا عَلَيْهِ  
أَشَارَ أَنَّ الْإِمَامَ وَهُوَ قَوْلُ الْكُفِيِّ وَجَمَاعَةٍ مِنْ مُشَاجِنَاتِ رَحْمَتِهِمْ اللَّهُ خِلَافَ مَا قَالَهُ الْفُقَهَاءُ  
الْأَشْأَامُ أَبُو طَاهِرٍ الدَّيْلَمِيُّ وَالْحَاشِيَّةُ أَنَّ الْفَرْقَةَ جِيءَ بِالْعَيْتِ لَا يَجْتَازُ فِيهَا الْقَضَاءُ  
الْفَرْقَةُ كَذَلِكَ إِذَا جِيءَ بِالْعَيْتِ وَكَذَلِكَ إِذَا تَزَوَّجَ بَعْدَ إِذْنِ مَوْلَاهُ ثُمَّ انْتَفَقَ صَحَّ نِكَاحُهُ وَلَا جِيءَ  
لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَوْ بَاعَتْهَا جَارَ الْمَشْتَرِي وَكَذَلِكَ لَوْ جَارَ زَوْجَتَهُ تَعْدُ مَوْتَهُ هَكَذَا فِي الرَّاجِحِ  
الْوَهَاجُ وَإِذَا تَزَوَّجَتْ الْأَمَةُ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَوْلَى وَاجْتَازَ الْمَوْلَى لَمْ يَنْتَقِضْ بَعْدَ  
ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَسْقُطْ وَالدَّخُولُ حَصْلَةُ الْعَيْنِ أَوْ قَبْلَهُ وَأَنْ لَمْ يَجْزِ حَتَّى انْتَفَقَ جَارَ هـ  
الْعَقْدُ وَلَا جِيءَ ١٧٤٧ أَنْ يَنْظُرَ أَنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا الزَّوْجُ فَالْمَوْلَى وَأَنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا  
قَبْلَ الْعَيْتِ فَالْمَوْلَى هَذَا إِذَا كَانَتْ كَبِيرَةً وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ صَغِيرَةً فَاعْتَمَدَ فَنَانَهُ هـ  
عِنْدَ تَابِتِ وَقَفٍ عَلَى إِجَارَةِ الْمَوْلَى أَنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَصَمَةٌ سِوَاهُ وَأَنْ كَانَتْ لَهَا عَصَمَةٌ  
غَيْرَ الْمَوْلَى فَإِذَا جَارَ الْعَقْدَ جَارَ إِذَا دَرَكَتْ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا خِيَارَ إِلَّا إِذَا كَانَ  
تَحْتَ الْعَقْدِ أَيْ هَذَا وَجَدَ هَذَا فَكَيْفَ جَارَ لَهَا كَذَلِكَ إِذَا شَرَعَ الطَّلَاقُ فَإِنَّهَا تَزَوَّجَتْ  
بَغَيْرِ إِذْنِ عِيَالِ النَّفْسِ وَغَيْرِهَا مَا يَتَزَوَّجُ بِهَا الزَّوْجُ ثُمَّ اعْتَمَدَ مَوْلَاهَا فَالْمَوْلَى لَوْ أَنَّ لَمْ  
يَدْخُلْ بِهَا فَالْمَوْلَى لَهَا كَذَلِكَ إِذَا رَاجَ الْوَهَاجُ وَلَوْ تَزَوَّجَتْ مُدْبِرَةً ثُمَّ مَاتَ الْمَوْلَى وَقَدْ خَرَجَتْ مِنْ  
الْثَلَاثَ جَارَ النِّكَاحُ وَأَنْ لَمْ تَخْرُجْ لَمْ يَجْزِ حَتَّى تَرُدَّ إِلَى السَّعْيَانَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى  
وَقَدْ هَلِكِ زَوْجُ كَذَلِكَ الظَّهْرِيَّةُ أَمْ وَلَوْ تَزَوَّجَتْ بَعْدَ إِذْنِ مَوْلَاهَا ثُمَّ اعْتَمَدَ مَوْلَاهَا أَوْ  
مَاتَ عَمَّا أَنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا الزَّوْجُ قَبْلَ الْعَيْتِ لَمْ يَجْزِ النِّكَاحُ وَأَنْ دَخَلَ بِهَا جَارَ كَذَلِكَ فِي الْخِلَافِ  
وَلَوْ طَرَأَ الرِّقُّ عَلَى النِّكَاحِ فَهُوَ كَالْمَقَارِنِ فِي حَقِّ ثَبُوتِ جِيءَ بِالْعَيْتِ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ  
وَذَلِكَ خَوَالِفُ الْحَرَمِيَّةِ إِذَا تَزَوَّجَتْ ثُمَّ سَيِّتَ فَاعْتَمَدَ وَالْمُسْلِمَةُ إِذَا تَزَوَّجَتْ ثُمَّ ارْتَدَتْ ثُمَّ رَجَعَتْ  
وَلَقَاءَ بَعْدَ الرِّقِّ ثُمَّ سَيِّتَ ثُمَّ اعْتَمَدَ فَلَهَا الْخِيَارُ فِي قَوْلِ أَبِي يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَغَيْرِهَا  
رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ لَا يَثْبُتَ لَهَا الْخِيَارُ قَالَ الْقَدِيرُ قَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَثْبُتَ  
خِيَارَ الْعَيْتِ مَرَّةً بَعْدَ آخِرِي خِيَارَ تَقَعُّهَا فَتَحْدَمُ زَوْجَهَا ثُمَّ تَرُدُّهُ إِلَى الزَّوْجِ ثُمَّ يَسْبِي  
فَتَقَعُّهَا فَتَحْدَمُ رَقَسَهَا وَقَالَ مُحَمَّدٌ إِذَا يَثْبُتَ خِيَارُ أَحَدٍ إِذَا اخْتَارَتْ الْمُعْتَمَدَةَ هـ  
نَفْسَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ بِهَا فَلَمْ يَكُنْ لَهَا اصْلَافًا وَانْخَارَتْ بَعْدَ الدَّخُولِ بِهَا وَجَدَ الْمُسْلِمَةَ لَسِيدَ  
وَلَوْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا كَانَا الْمُسْلِمَةَ لَسِيدَ هَذَا دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا كَذَلِكَ فِي الْخِلَافِ وَلَوْ  
لَقَعَهَا فَضُولُهَا ثُمَّ زَوَّجَهَا وَدَفَعَتْ الْمَرْءَ الْمَوْلَى ثُمَّ جَارَ الْمَوْلَى الْعَيْتَ تَعْدُ الْعَيْتُ وَالنِّكَاحُ

هـ







الاسلام فان اسلم او اسلم اخدها والافرق بينهما كذا في الكافي فان اسلم الزوج واثبت  
المرأة ايكن الفقة طلاقا وان اسلمت المرأة واي الزوج وفرت يكون الفقة طلاقا عند  
اي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في محيط الرضوي ثم اذا وقعت الفقة بينهما بالابا فان  
كانت بعد الدخول فله المهر كله وان كان قبل الدخول كان ما بايه فله نصف المهر وان  
كان باياها فله ولا مهر لها كذا في التبيين ولو اسلم الزوج الكتابية بقى نكاحها كذا في الكثر  
واذا اسلم احد الزوجين بغير دار الحرب ولم يكونا من اهل الكتاب اركاناً والمرأة هي التي هـ  
اسلمت فانه يتوقف انقطاع النكاح بينهما على بعض شروط اذ دخل بها او لم يدخل  
كذا في الكافي فان اسلم الاخر قبل ذلك فالنكاح باق ولو كانتا من قبل فاليمنونة اما  
بغير الاستم على الاخر او باقتضاء ثلاث حيض كذا في الفتاوية وهذا المحكي لا يكون  
عدة ولهذا يستوفى المدخول بها وغير المدخول بها ثم اذا وقعت الفقة قبل الدخول  
بذلك فلا عدة عليه وان كان بعد الدخول والمرأة خريفة فكذلك وان كانت هي المسلمة  
فكذلك الجواب عند اي حنيفة رحمه الله كذا في الكافي ولو كانت لا تحيض لصغر او كبر لا يتبين  
الابيض ثلاثة حيض اشهر كذا في البحر الرائق ولو اسلمت المرأة وخرج الزوج من قبل  
لا يتبين الابيض ثلاث حيض وكذلك لو صار ذميا بعد ما خرج من قبل فخرجت  
للمرأة بغير الاسلام عليه فان اسلم لم يفرق بينهما وكذا لو اسلم الزوج ثم خرجت الزوجة  
ذمية لم تبين حتى تحيض ثلاث حيض فانما وقعت الفقة بمضي ثلاث حيض ذكره السير  
الكبير في الفقة بطلاق عند اي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في محيط الرضوي وتبين  
الدارين سبب الفقة لا السبب حتى لو خرج احد الزوجين مسلماً او ذمياً من دار الحرب  
الى دار الاسلام وقعت الفقة كذا في التبيين حتى خرج اليها بملك ثم قبل الذمة  
بانت امراته وان سبي اخدها وقعت البيئونة بينهما لتبين الدارين وان سبي  
معا لم يقع البيئونة كذا في السراج الوهاج ولو خرج الحزلي من قبل فخرجت  
دار الحرب من قبل فوقع الفقة بينه وبين امراته كذا في الكافي وكذا الخروج من منفعة  
اهل البني الى منفعة اهل العدل او بالعكس لا يقع به الفقة كذا في التبيين مسلم  
تزوج خريفة كتابية في دار الحرب فخرج عنها الزوج وحده بانت عندنا ولو خرجت المرأة  
قبل الزوج لم تبين كذا في الظهيرية وتزوج المهاجرة الكابلية بلا عدة خرجت من دار الحرب  
الى دار الاسلام مسلمة او ذمية وكذا اذا اسلمت في دار الاسلام او صارت ذمية وهذا عند  
اي حنيفة رحمه الله وقالوا يجب العدة هكذا في التبيين ولو سبي وتحت اخوان او اربع  
او خمس نسبين معه بطل نكاح الكل عند اي حنيفة واي يوسف رحمهما الله سواء كان هـ  
بعضهم او بغيره ولو كان تحت كافر اخوان او خمس فاسلموا معاً لم يفسد نكاح  
الاخت الاولى والاربع الاولى وبطل الباقي فان تزوج من بعده فلان كانوا من اهل الذمة  
بطل الكل بلا خلاف بيت الا اذا ماتت واحدة او اثنتان فبطل نكاح الاربع  
الباقية وان كانا من اهل الحرب فكذلك اي حنيفة واي يوسف رحمهما الله تعالى  
كذا في الفتاوية وان سببت معه ثنتين لم يفسد نكاحهما وفسد نكاح اللتين بقيتا  
في دار الحرب كذا في السراجية ولو كان الحزلي تزوج امه وبناته اسلم فان كان تزوجها  
بعدة واحدة فنكاحها باطل وان كان تزوجها متفرقا فنكاح الاول جائز ونكاح

الاخر

الاخر باطل بغير قول اي حنيفة واي يوسف رحمهما الله وهذا اذا لم يكن دخل بواحدة هـ  
منها ولو انه كان دخل بهما جميعاً فنكاحهما جميعاً باطل باجماع وان كان دخل باحدهما  
فان كان دخل بالاولي ثم تزوج الثانية فنكاح الاول جائز ونكاح الثانية باطل باجماع  
كذا في البدع ايج ولو لم يدخل بالاولي ولكن دخل بالثانية فان كانت الاولى بنتاً والثانية  
اماً فنكاحهما باطل بالاتفاق وان تزوج امه او ابنته فلهما ما في نكاحها من الزوج البنت  
فنكاحها باطل وقول اي حنيفة واي يوسف رحمهما الله الا انه يدل على ان يتزوج البنت  
ولا يدل على ان يتزوج الام كذا في السراج الوهاج ارتد احد الزوجين عن الاسلام وقعت  
الفقة بغير طلاق في الحال قبل الدخول وبعد ثم ان كان الزوج هو المرتد فله كل المهران  
دخولاً وبراً ونصفه ان لم يدخل بها وان كانت هي المرتدة فله كل المهران فدخل بها وان لم يدخل  
بها فلا مهر لها وان ارتد امها ثم اسلم معا فمعا نكاحهما استحسننا ولو اسلم احدهما  
بعد ارتد ادهما معا وقعت الفقة بينهما كذا في الكافي وان لم يفرق سبق اخدها في الارتداد  
يجعل في الحكم كأنها واحدة امها كذا في الظهيرية ولما جرت كلمة الكفر على لسانها سقطت  
لزوجها او اخرجها نفسها عن حب لئلا يستحب المهر عليه بنكاح مستأنف ثم علياً  
ففي علي الاسلام والطلاق ان يجد النكاح باق في شي ولو بدت بغيره سقطت او رضيت  
وليس لها ان تتزوج الا بزوجه في العقد وان اخذت من اهل البيت وبها أخذ  
كذا في الترمذي في ان اسلم الزوج وتحت كتابية ثم ارتدت بانت كذا في محيط الرضوي  
والولد يتبع خبواً الا يثبت ديناً كذا في الكثر هذا اذا لم يختلف الدارين فان كان في دار الاسلام  
او في دار الحرب او كان الصغير في دار الاسلام واسلم الوالد في دار الحرب لم يفسد نكاح  
دار الاسلام حكماً واما اذا كان الولد في دار الحرب والوالد في دار الاسلام فاسلم الصغير  
ولده ولا يكون مسلماً كذا في التبيين والخبر من الكافي كذا في الكثر ولو كان احد  
الزوجين كتابياً والاخر مجوسياً فالولد كتابي يجوز للمسلم نكاحه وتدخل في ذمة كذا  
في غاية السروجي مسلم تزوج نصرانية ثم تحجست معها قال اي حنيفة يوسف رحمه الله  
يقيم الفقة وقال محمد رحمه الله لا يقع كذا في الظهيرية ولو كانت تحت المسلم نصرانية ثم  
فترود اجيباً وقعت الفقة بينهما بالانفصال سبب الفقة خاين قبل الزوج  
خاصة كذا في السراج الوهاج ولو تزوج مسلم صبيبة لاهل الذمة لم تبين  
الصغيرة عند زوجها وان لحقها بها في دار الحرب بانت ولو مات احد الابوين في دار الاسلام  
او مرتد اثر ارتد الاخر ولو لم يكن في دار الحرب لم تبين زوجها كذا في الظهيرية صبيبة نصرانية  
تحت مسلم تحجست ابوها وقد ماتت الام نصرانية لم تبين كذا في محيط الرضوي مسلم تزوج  
صبيبة نصرانية زوجها ابوها وابوها نصرانيان ثم تحجست احد ابويها ونحوه فغيره على نصرانية  
فالابنة لا تبين من زوجها ولو كان الابوان مجوسياً والمجوسية على خاين بانت تبين  
زوجها وان لم يدخلها في دار الحرب وليس لها من المهر قليل ولا كثير كذا في الحديث وفي  
اذا بلغت معتقته لاهل الذمة اذا بلغت معتقته بقيت تابعة للابوين والدارين الذين  
لان لم يثبت للمعتقته اسلام نفسها حقيقة فكانت بمنزلة الصغيرة من هذه الوجوه  
امرأة بالغة مسلمة صارت معتقته لاهل الذمة لم تبين من زوجها ابوها وهي معتقته  
حتى في النكاح ثم ارتد الابوان والبعي ذبا لله ونكاحها باطل في دار الحرب لم تبين من زوجها



والصغيرة اذ لم تلتك الاسلام ووصفت ثم صارت متعوهة كانت عتلة هذه مسلم  
تزوج نصرانية صغيرة ولها ابوان نصرانيان فكبرت وهي لا تقبل دينها الايمان ولا  
نصفه وهي غير متعوهة فانها تبين من زوجها وكذا الصغيرة المسلمة لا ابلقت  
عاقلة وهي لا تقبل الاسلام ولا نصفه وهي غير متعوهة كانت من زوجها كذا اني  
الحيط وانما لها قبل الدخول وبعدة يجب المسمى ويجب ان يكون الله تعالى بجميع صفاته  
عندها وتبين لها انه كذلك وان كانت نعم حكم بالسلام فان كانت اعرفه واقدري  
وصية ولا اصفه بانته ولو كانت لا اقدر على وصفه اختلف فيه ولو عقلت الاسلام  
ولم تفهم لم تبين وان وصفت المحوسبة بانته فكذا اي حنيفة ومحمد رجا الله خلافا لابي  
يوسف وهي مسئلة ارتداد الصبي كذا اني الكافي رجل ارتد مرات واجدد الاسلام  
به كل مرة وجد ذلك في كتابه في حنيفة رحمه الله تعالى له امراته من غير صفة الزوج  
الثاني والزواج المرتدة ان يتزوج باربع سنوات اذا كانت بعد الحرب رجل تزوج امرأة  
فكانت عنها قبل الدخول فاحضره خبرتها قد ارتدت والمخير جارا ومملوك او حرة وفي  
قد في وهو ثقة بحمد الله وسعة ان يصدق ويتزوج اربع سنوات وكذا اذا كان غير  
ثقة واكثر رايه انه صادق وان كان اكبر رايه انه كاذب لا يتزوج الا ثلث وان اجتر  
المرأة ان زوجها قد ارتد لها ان تتزوج باخر فبعد انقضائها العدة في رواية الاستحسان  
وبرواية السبيل ليس لها ان تتزوج قالت شمس الائمة السرخسي في صحيح رواية الاحتياط  
كذا اني فتاوي قاضي خان في باب الردة ان ارتد السكران الذي اذهب العقل لم تبين منه  
امرأة في الاستحسان كذا اني السراج الوهاج في فصل الردة **الباب**  
**الحادي عشر في القسم وما يجب على الزوج والنكاح الفل والنسوة بينهن فيما**  
**يملكه والبيوتة عندها للصحة والمواصلة لا يملك وهو الحب والجماع**  
كذا اني فتاوي قاضي خان والقيد كالحرق في هذه كذا اني الخلاصة فيسوي بين الجديدة  
والقديمة والبر والتب والصحة والرغبة والرفق والمجنونة التي لا يان منها  
والحائض والغفلة والحامل والحائض والصغيرة التي يمكن وطئها والحرمة والمولي  
منها والمخطأ من كذا اني التبيين وكذا اني المسلمة وان كانت كذا اني العراج الوهاج  
والزوج الصحيح والمريض والمحبوب والمحبس والعنيفة والبائع والمراهن والمسلم  
والذي في القسم سواء هكذا اني فتاوي قاضي خان ولو كانت احدهما حرة مسلمة  
او ذمية والاخرى امة او مكرمة او ام ولد فانه يجعل للحرة يومين وليتقين  
وللاممة يومين وليتقين كذا اني الخلاصة ولو اقام عتلة الامة يومين فاعتقت بغير  
عنة الحرة يومين وكذا العواقم من الحرة ثم اعتقت الامة يتنقل اليه العتيقة  
لان المقتضى قد زال كذا اني التبيين واقسم للمملوك كات يملك اليمن كذا اني الباع  
وعما في القسم لليل والبيع مع المرأة في غير يوم ولا يدخل بالليل على التي لا قسم لها  
ولا يان من ان يدخل عليها بالليل والحاجة ويؤد لها في مرضها في ليلة غير فاد  
تقبل مرضها فلا بد ان يقيم عندها حتى تشفي او تموت كذا اني الجوهرية النبيرة  
والاحتياط ربيع مقدرا لرد الزوج الى الزوج المستحق هو النسوة دون طريقت كذا  
في التبيين ولو امر القاضي بالقسم والنسوة في ان قرأته الى القاضي او جعه

القاضي

القاضي عقوبة ارتكابه المحذور وبغيره بالعدل ولو اقام عتلة احدي امراتيه شر قبل  
المخضومة او بعد هاتين حاضرت الاخرى في ذلك امره القاضي بالنسوة بينهن في المستقبل  
وما مضى كان هذه السنين لها ان تطلبه ان يقيم عندها مثل ذلك ولو اقام عتلة احدي  
امراتيه ربة واحدة بادن الجميع الاخرى جازة وكان لها ان ترجع عن ذلك ولا يكون الا اذا  
كذا اني فتاوي قاضي خان ولو ذهبت احدي المراتين القسم لصاحبها جازة ولو لها ان  
ترجع به ذلك كذا اني الجوهرية النبيرة ولو تزوج امرأتين على ان يقيم عندها احديهما اكثر  
او اعطت لزوجها ما لا او جعلت على نفسها جعلها على ان يزيدها قسمها او حطت من  
المهر لغيره يزيدها قسمها بشرط او جعلت باطل ولها ان ترجع في ما لها كذا اني الخلاصة  
وكذا اني كونه لزوج المرأة ما لا ان تبذل ثوبها لصاحبها او بدلتها لغيره  
لصاحبها لتتزوج بغيره لا يجوز والماله يسترد كذا اني التناخانية ولو كان للرجل  
امثلة واحدة وهو مقيم بالليل ويقيم بالليل او يشتغل بصحة الاماء  
فتنقلت المرأة الى القاضي امره القاضي ان يبيت معها اياما ويغيرها احيانا وكذا  
ابو حنيفة رحمه الله ولا يقول يجعل لها يوما وليلة وللزوج ثلاثة ايام ولها  
ثم رجعت فتاوي قاضي خان في يومها في يومها بصحة اياما واحدا من غير ان يكون  
في ذلك من موقت كذا اني فتاوي قاضي خان وهو الصحيح هكذا اني البحر الرائق وفي  
المستحق ولو كان عنده امراتان ولم اتمها اولاد والسراري اقام عتلة كل واحدة منها  
يوما وتبيلة ويقيم يومين وليتقين عتلة من شارب السراري ولو كان عتلة اربع سنوات  
اقام عتلة كل واحدة منهن يوما وليلة ولم يكن عتلة السراري الا وقفة شبيهة الى  
كذا اني فتاوي قاضي خان رجل له زوجة وخارجة يبيت عتلة الزوج خمسة ايام من  
الاسبوع وليتقين عتلة الخارجة اوتية المطالعة فله ذلك اذا لم يقصد الاخرى كذا  
في القنية ولم ان ينافر ببعض بنسائه دون البعض والاولى ان يقرأ بينهما تطيبا  
ليتلوهن واذا قدم من السفر ليس للاخرى ان تطلبه من الزوج ان يسكن عندها  
مثل ما كان عتلة التي سافر بها واذا كانت لامرأة والزوج ان يتزوج عليها اخري  
وخاف ان يعدل بينهما لا يسعه ذلك وان كان الحائض وسعة ذلك واذا امتنع اولي  
ويؤجر بترك ادخاله الفم عليها كذا اني السراجية والمستحب ان يسوي بينهما في جميع الاحتياط  
من الوطئ والعتلة وكذا اني الحواري وامرات الاولاد لا يجب شي كذا اني فتح القدير  
وما يتصل به لك مسأله لا يجوز ان يجمع بين حرتين او اضرابين مسكن واحد  
برضا هن للزوج الوحشة ولو اجتمعت الاضرابين مسكن واحد بالرضا بكرة ان  
تلك احدا من حفرة الاخرى حتى لو طلب وطئها لم يكرهها الا حابة ولا تقير  
في الامتناع ناشرة ولا خلاف في هذه المسألة ولم ان يجبرها على الفصل من الحابة  
والحنين والنفق بين الا ان تكون ذمية ولم يجبرها على التطيب والاستعداد  
كذا اني البحر الرائق ولم ان يمتنع من اكل ما بينا ذبي من راحته ومن الزول وعلى  
هذه ان يمتنع من التزين بين يديها في بريجه كان بين يديها الحان الا حضر  
ومحوه ولم يكره بترك الزينة اذا كانا يريدان ترك الاجابة وهي طاهرة والصلاة  
ومشروط كذا اني فتح القدير رجل له امرأة لا ترضى ان يطلها وان لم يقه على ابراء



منه فان لم يأت ان يخرج اليه تجلس اليه بلا اذنه لم يكن لها ذلك فان وقعت لها نكاحه  
وزوجها غلاما او حيا حمل لكنه يسأل عما لا يخرج والاشهاد ان يخرج وان كان لها ابن من  
وليس له من يتوكل عليه وزوجها بمنعها من الخروج اليه لها ان تعفي زوجها وتطبع الوالد  
مومن كان او كافرا يحل له ان يشأه يخرج اليه الولية والمصيبة والسبب لها زوج لا يسبقها ابوها  
ما لم يتحقق عنده انما يخرج لعسكاد فحينئذ يرفع الامر الى القاضي فانها اذا امرت القاضي  
بالنكاح ان يسبقها القياس منقأه كذا في الكافي تزوج أربع نسوة بالكوكة ثم طلق احد  
بغير عتقها ثم تزوج مكينة ثم طلق احد بغير عتقها ثم تزوج بالطائفة اخرى ثم ماتت  
ولم يدخل بها واحدة منهن فللطائفة مهر كامل وللمكينة سبعة اشهر والمهر والمكوفية  
ثلاثة اصدقة وثمن صداق بيتين سواء تزوج امرأة في عقدة وامراتين في عقدة  
وثلاث في عقدة ولم يعلم ابنتهن اولي فلكاح الواحدة صحيح بيتين والفقول قول الرضا  
في الثلاث والثنتين ابنتهن الاولى وابية الزوجين ماتت والزوج حي فله من الاولى  
وثنين واعطى مهورهن وفارق بينهما وبين الاخرى وان كان دخل بهن كلهن ثم قال في  
صحته او عند موته لاحد الزوجين هو الاول وهو الاول وفارق بينهما وبين الاخرى ولكل  
واحدة الاقل من مهر مثلها ومما سمي لها وان قال الزوج ان ادري ابنتهن الاولى حبيبتني  
الاخذ الواحدة فانه مات قبل ان يبين فللواحدة ما سمي لها من المهر بكنة وللثلاث  
مهر ونصف بيتين وللثنتين مهر واحد بينهما كذا في المستوسط تزوج امرأة  
وابنتها في ثلاث عقود ولا يدري ابنتهن من قبل الوطى والبيتان فلهن مهر  
واحد لكل ميراث النساء هذا باتفاق ثم اختلفوا في كيفية القسمة فقال الجعفي  
رحمته الله للام النصف من كل المهر والميراث وقا لا يقسم بيتين اثلاثا ولو تزوج الام  
في عقدة والبتين في عقدة كان لكل للام بالاتفاق ولو تزوج امرأة وامها وابنتها  
او امرأة وامها وابنتها كان المهر والميراث بينهما اثلاثا بالاتفاق وهو الصحيح  
كذا في فتح القدير ولو تزوج ثلاث في عقدة واحدة في عقدة واحدة في عقدة  
ولا يدري ابنتهن اولي فللثلاث مهر ونصف وللثنتين مهر ونصف بينهما نصفان  
واذا تزوج واحدة في عقدة وثنتين في عقدة وثلاثا في عقدة واربع في عقدة ثم  
ماتت ولا يعرف ابنتهن اولي فللثلاث مهر ونصف فاما النصف فللاربعة ثلاثه  
اربعة وللثلاث ربعه واما مهر واحد فللاربعة مهره سدس وللثلاث  
سدس وللثنتين نصف وللثنتين سدس واما المهران فاستوفى بذلك من زكاة الزرق  
الثلث فكان بينهما اثلاثا نظر طريق ثلثا مهر في اصاب الاربع فبينت سنوا ولا  
مناخمة للواحدة مؤمن ولكن تلخذ من الثلث ثمن ما اصابتهن والباقي بينهن  
سواء ومن الثنتين سدس ما اصابتهما والباقي بينهما سواء وهذا اعلى قول  
ابن يوسف رحمته الله وعلى قول محمد رحمته الله للاربعة مهر وثلاث مهر وللثلاث مهر  
وللثنتين ثلثا مهر وللواحدة نصفه واذا تزوج أربع نسوة في عقدة وثلاث في  
عقدة ثم طلق احدي بنسائه ثم مات قبل ان يبين فللثلاث مهر هكذا في المستوسط  
كتاب الرضا فليل الرضا وكثيره اذا حصل في عقدة الرضا  
علق به الخرم كذا في الهداية قال في السبب والقياس مفسر بما يعلم انه وصل

الي الخوف كذا في السراج الوهاج ووقت الرضا في قول ابن خنيفة رحمته الله مقدار ثلث  
شهر او ثلثي سنة ويحمل هكذا في فتاوى قاضي خان لوفظ الرضا في مدة الرضا  
ثم سقي بعد ذلك في المدة فهو رضاء على قول من يري الرضا في تلك المدة لو جرد  
الارض في المدة وهو الظاهر من المذهب كذا في المحيط وفي السبب وعلى الفتوى كذا  
في التاتارخانية واذا مضت مدة الرضا لم يتصلق بالرضا ثم كذا في الهداية  
واجتمعوا على ان مدة الرضا في استحقاق اجرة الرضا مقدار رجلين حتى ان  
المطلقة اذا طلقته لم يثبت بعد الحولين بحرارة الرضا فابى الاب ان يعطي لا يجبر ويجبر  
في الحولين كذا في فتاوى قاضي خان وهذه الحرمة كما ثبتت في كتاب الام تثبت  
في كتاب الاب وهو الفحل الذي نزل الذين يوطئ كذا في الظهيرية يحرم على الرضا  
ابوها من الرضا واصولها وفروعها من النسب والرضا جميعا حتى ان المصنف  
لو ولدت من هذه الرجل او غيره قبل هذه الارضا او بعده او ارضعت رضيعا  
او ولد لهذه الرجل من غير هذه المرأة قبل هذه الارضا او بعده او ارضعت امرأة  
من لبنه رضيعا رضيعا في لكل اخوة الرضا واخواته واولاده واولاد اخوته  
واخواته ولخ الرجل عمه واخوته واخ المصنف خاله واخواته وكذا في الهداية  
والجدة ونسب حرمة المصاهرة في الرضا حتى ان امرأة الرجل حرام على الرضا  
وامرأة الرضا حرام على الرجل وعلى هذه الفتاوى بين الابن المسلمتين كذا في التنديب  
احيها انه لا يجوز للرجل ان يتزوج اخت ابنته من النسب ويجوز في الرضا ان اخت ابنته  
من النسب ان كانت منه في ابنته وان لم تكن منه في ربيبتها وهذه المعنى اثبتا في  
في الرضا حتى ان في النسب لو لم يوجد احد هذه بين الغنيين بان كانت حارة  
بين الشريكين كان بولدها دعوى حتى ثبت النسب منها لكل واحد منهما بنت من  
امرأة اخرى بخلاف كل واحد من المولدين ان يتزوج بابنته شريكه وان حصل لكل واحد  
من المولدين مثنو حيا باخت ابنته من النسب والمسئلة الثانية لا يجوز للرجل ان يتزوج  
ام اخته من النسب ويجوز في الرضا لان النسب ان كان اخوها لام فام الاخ امه وان  
كان اخوها لاب فام الاخ امرأة ابية وهذه المعنى معدوم في الرضا كذا في المحيط وعمل  
اخذ اخيه وصفا كما عمل بنسب مثل الاخ لاب اذا كانت له اخت من امه يحمل لاجيه  
من ابية ان يتزوجها كذا في الكافي ويحل ام اخيه وام عمه وام خاله وخالته من الرضا  
هكذا في شرح الوقاية وكذا لا يجوز له ان يتزوج بام حفدة وبجدة ولده من الرضا ولا  
يحل ذلك من النسب كذا في التبيين وكذا لا يجوز له ان يتزوج بعمه ولده من الرضا كذا  
في السراج الوهاج وكذا ام اخت ابنته ونسب اخت ولده وبنت عمته ولده هكذا في النهر  
الناين وكذا المرأة يجوز لها ان تتزوج بابي اخنها وبأخي ابنتها وبأبي حفدة وبأبي حفدة  
ويحل ولدها من الرضا ولا يجوز ذلك بحكم من النسب كذا في التبيين اذا طلق الرجل  
امرأة وله لبن فترجعت بزوج اخر بقية ما انقضت عدتها ووطئها الثاني اجتمعوا على  
انها اذا ولدت من الثاني فاللبن من الثاني وينقطع من الاول واجمعوا على ان اذا لم  
يحمل من الثاني فاللبن من الاول واذا حملت من الثاني ولكن لم تلد منه قال ابو حنيفة  
رحمته الله اللبن يكون من الاول حتى تلد من الثاني كذا في المحيط رجل تزوج امرأة ولم



تلك منه قطم ترك لها لبن فارضعت صبيا كان الرضاع من المرأة دون زوجها حتى لا يحرم  
على الصبي او اذ هذا الرجل من غير هذه المرأة رجل زني باسرة فولدت منه فارضعت  
هذه اللبن صغيرة يجوز لهذا الزاني والاخذ من ابيه واولاده كالح هذه الصبيته كذا  
يقولون في قاضي خان ولو الزاني وخاله ان يتزوج بهذا الولد كما لو ولد من الزنا كذا  
في التبيين ولو وطئ امرأة بشبهة قبلت منه فارضعت صبيا فهو ابن الواطي  
من الرضاع وعما هذا اكل من ثبت نسبته من الواطي ثبت منه الرضاع وفي كل موضع  
ثبتت نسب الولد منه ثبت الرضاع من الام كذا في المضرات رجل تزوج امرأة فولدت  
منه ولدا فارضعت ولدها ثم يميس لبنه ثم ذر لا لبن بعد ذلك فارضعت صبيا كان  
لهذا الصبي ان يتزوج او اذ هذا الرجل من غير الرضعة كذا في فتاوى قاضي خان  
بكره تزوج لو ترك لبنا فارضعت صبيا صار له اما للصبي وتثبت جميع احكام  
الرضاع بينهما حتى لو تزوجت البكر رجلا لم يخل الدخول بها كان لهذا الزوج  
ان يتزوج الصبي وان طلق بعد الدخول لا يكون له ان يتزوجا كذا في خزانة  
المفتين ولو ان صبيته لم يبلغ تسع سنين ترك لها اللبن فارضعت به صبيا لم  
يتعلق به تحريم وانما يتعلق التحريم به اذا حصل من بنت تسع سنين فصاعدا كذا  
في الجوهرة النيرة وكذا لو ترك للمكر ما لا يصغر لا يثبت من الرضاع تحريم هكذا  
في فتح القدير المرأة اذا جعلت ثديها في الصبي ولا تعرف امه اللبن ام لا في القفا  
لا يثبت الحرمة بالشك وفي الاحتياط تثبت دخوله في الصبي من الثدي مما به  
لونه اصغر تثبت حرمة الرضاع لانه لبن تغير لونه كذا في خزانة المفتين اذا انزلت  
للرجل اللبن فارضعت به صبيا لا تثبت به حرمة الرضاع كذا في فتاوى قاضي خان  
واذا انزل للخنثى لبن ان علم انه امرأة تعلق به التحريم وان علم انه رجل لم يعلق به  
التحريم وان اشكل ان كانت النساة لا يكون على غزارة المرأة تعلق به التحريم  
احتياط وان لم يلق ذلك لا يتعلق به تحريم كذا في الجوهرة النيرة ولبن الحية والميتة سوا  
في التحريم كذا في الطهيرة واذا ارضع الصبيان من لبن بهيمة لا يثبت به الرضاع كذا  
في فتاوى قاضي خان والرضاع به اذا اراد الاسلام ودان الحرب سوا حتى اذا ارضع في دار  
الحرب سوا سلموا او خرجوا الى دارنا يثبت احكام الرضاع فيها بينهم كذا في الوجيز للكردي  
وكما يحصل الرضاع بالمص من الثدي يحصل بالصبي والسعوط والوجود كذا في فتاوى  
قاضي خان ولا يثبت بالقطر الا الاذن والحقة والاحليل والدم والامه والى بقية  
وان وصل الى الحوق والدماع وعند محمد يثبت بالحقة كذا في التهذيب والاول  
ظاهر الرواية هكذا في فتاوى قاضي خان واذا اخلط اللبن بالطعام فانه كانت  
الشارقة اللبن وانضجت الطعام حتى تغير فلا يجوز مساوا كان اللبن غاليا او غليظا  
فان كانت الشارقة متمسة فان كان الطعام غاليا لا تثبت الحرمة به ايضا وان كانا اللبن  
غاليا فكذلك عند ابو حنيفة رحمه الله لانه اذا خلط لم يلبس الى مد صار الماع تبعا  
فخرج من ان يكون مشروبا يصح في الوكان الطعام قليلا ويحق اللبن مشروبا يثبت به  
حرمة الرضاع وقيل هذا اذا كان لا يتغاطر اللبن من الطعام عند حمل اللقمة واما  
اذا كان يتغاطر منه اللبن يثبت به الحرمة عند لان القطرة من اللبن اذا دخلت خلق

الصبي

الصبي كيف يشق الحرمة والاصح ان لا تثبت بكل الحرمة عند لان القطرة من اللبن حاله عنده  
كذا في الكافي وهو الصحيح لان التقديري بالطعام هكذا في الهداية لو ترددت خبرا في  
لبنه وتزويج الخبر اللبن او لنت سويقا بلينها ان كان يبرحه منه طعم اللبن تثبت  
الحرمة هذا اذا اكل الطعام لقمة لقمة فان حسا حسوا تثبت الحرمة في قولم كذا في فتاوى  
قاضي خان ولو خلط لبن المرأة بالما او بالدهن او اللبن السميكة فالعبرة للغالب كذا  
في الطهيرة وكذا بكل ما يح او بما يمد كذا في الزهر الفائق وتفسير الغلبة ان يبرحه منه  
طعمه ولونه ويرجيه او اذ هذه الصبيات وتيل الغلبة عند ابو يوسف رحمه الله بتغير  
اللون والطعم وعند محمد رحمه الله اخراجه من اللبن كذا في السراج الوهاج ولو استويا  
وجب تثبت الحرمة لانه غير مغلوب كذا في البحر الرائق واذا اخلط لبن امرأتين تعلق  
التحريم باكثرهما عند ما قال محمد تعلق بهما كذا في كذا وهو رواية عن ابو حنيفة  
رحمه الله وهو ظاهر واحوط كذا في التبيين قيل الاصح قول محمد كذا في شرح مجمع البحرين  
لان الملك ولو استويا تعلق التحريم بهما كذا في الزهر الفائق ولو جعل اللبن تحميفا او  
زائفا او شيرانا او حينا او قحطا او مصلا فثبت له الصبي لا يثبت التحريم ان اسم الرضا  
لا يتبع عليه كذا في البدائع في ملتقط الحنفية المخلص صبيته ارضعوا بعض اهل القرية  
لا يدرى من ارضعها منهن فتزوجها رجل من اهل تلك القرية فهو في سعة من المقام  
مؤيد في الحكم كذا في المضرات وانه تزوجوا عن ذلك فهو افضل كذا في الذخيرة في كتاب  
الاستحسان والواجب على النساء ان يبرهن من كل صبي من غير ضرورة فان فعلن  
ذلك لم يلحقن بالوكيتين كذا استفتت من مشايخي رحمهم الله كذا في المضرات ولا فرق في التحريم  
بين الرضاع الطاري والمقدم كذا في المحيط فلموان رجل تزوج صغيره في ايام الزوج من  
النسب او من الرضاع او اخته او ابنته فارضعت الصغيرة حرمت عليه ويجوز لها  
عليه نصف المهر ويرجع به على المرضعة ان تعذر البعاد وان لم تستقد لم يرجع كذا في  
السراج الوهاج واذا ارضعت اجنبتان له لبن من رجل واحد صغيرتين تحت رجل  
حرمتا على زوجها ولم تغلسيا وان تعذر البعاد كذا في فتح القدير ولو تزوج صغيرتين  
رضيعتين في ايام امرأة اجنبتة فارضعتا معا او على التفاف حرمتا عليه ويجوز ان  
يتزوج احداهما ايتهما شافان كن ثلاثا فارضعتن جميعا حرمت عليه وله ان يتزوج  
واحدة منهن ايمن شافا واذا ارضعتن على التفاف واحدة بعد واحدة حرمت  
عليه الاوليان وكانت الثالثة امرأة وكذا اذا ارضعت اشثيا معا ثم الثالثة  
حرمتا والثالثة امرأة ولو ارضعت الاولى ثم الثانية معا حرمت جميعا كذا في الفتاوى  
يجب عليه لكل واحدة منهن نصف المهر ويرجع به على المرضعة ان كانت تعذر البعاد  
كذا في المضرات فان كان اربع صبيان ارضعتن معا او واحدة بعد اخرى نسدة نكاح  
الجميع كذا في السراج الوهاج وكذا لو ارضعت واحدة ثم الثلاث معا حرمت هكذا في  
فتح القدير ولو ارضعت الثلاث منهن معا ثم ارضعت الرابعة لا تحرم الرابعة كذا في  
المحيط واذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج  
ثم ان لم يلد خلا بالكبيرة فلا مهر لها وللصغيرة نصف المهر ويرجع به الزوج على الكبيرة  
ان كانت تعذر البعاد وان لم تستقد فلا شيء عليها وان علمت ان الصغيرة امرأة كذا



في الهداية وسنده بان تعلم بان النكاح وان الرضاغ منها مفسد وتشهد لادفع الموع  
او الهلاك عند خوف ذلك فلم تعلم النكاح او علمته ولم تعلم مفسد او علمته مفسدا  
ولكن خاف هلاك او قصدت دفع الموع لا يرجع والقول قول الكبيرة في ذلك مع عينا  
ومن محرم الله انه يرجع في الجهن ما اذا قصدت الفساد وما اذا لم تقصده ه  
والصحيح ظاهر الرأية عنه وهو قوله انما كذا في دفع القديري فان كانت مجنونة لا يرجع  
عليه ولا للمجنونة نصف الصداق ان كان قبل الدخول كذا في فتاوى قاضي خان وكذا  
المعتزلة هكذا اية المحيط وكذا الكرخة هكذا في دفع القديري وكذا الصغيرة اذا جاز  
الي الكبيرة وهي نائمة فاحذت ثيابها وارفضت منها ثيابا واحدة ولكل واحدة منهما  
نصف الصداق لا يرجع به على احد كذا اية السراج الوهاج ثم الكبيرة حرمت ما مودة  
وكذا الصغيرة ان كان قبل الام او كان اللبن منه وان لم يكن جاز له ان يتزوج بها ثانيا  
كذا اية النهر الثاني ولو كانت تحت صغيرة وكبيرة فارضعت ام الكبيرة الصغيرة  
بانثا وكذا لو ارضعتها تحت الكبيرة ولو ارضعتها تحت الكبيرة او حالها لم يتن  
واحدة منهما كذا اية المحيط ولو احدى رجل لبن الكبيرة فاحرم صبيتهين بغير الزوج  
لكل واحدة منهما نصف الصداق ثم يرجع الزوج على الرجل بذلك اذا تعد الفساد  
وهو الصحيح رجل وطئ امرأة بنكاح فاسيد ثم تزوج صبيته فارضعتها ام الموطورة  
فانث الصبيته رجل تزوج صبيته ثم عمتها لا يصح نكاح القربة فان ارضعت ام القربة  
الصبيته لا تحرم الصبيته على زوجها كذا اية فتاوى قاضي خان ولو تزوج كبيرة  
وصغيرتين فارضعتها الكبيرة فان ارضعتها معا حرمت عليهما ولا يجوز له ان  
يتزوج الكبيرة ابدا ولا يجوز له ان يجمع صغيرتيه نكاحا ابدا ولا يجوز له ان يتزوج  
بأحدهما ان كان لم يدخل بالكبيرة وان كان قد دخل لا يجوز له ان ينكح وان  
ارضعتها على التفريق واحدة بعد اخرى فقد حرمت الكبيرة مع الصغيرة  
الاولي واما الصغيرة الثانية فانها ارضعتها بعد ما انث الكبيرة فلم يصر  
حراما لكن باربعة من الرضاغ فان كان قد دخل ما حرم عليه والا فلا ولا يجوز  
نكاح الكبيرة بعد ذلك ولا يجمع بين الصغيرتين ولو تزوج كبيرة وثلاث صبيات  
فارضعتن على التفريق واحدة بعد اخرى حرمت جميعا لانها ارضعت الاولي  
صارت بنتا له فحصل الجمع بين الام والبنت فحرمت عليهما فلما ارضعت الثانية  
فقد ارضعتها والكبيرة والصغيرة مبناتان فلا تحرم بسبب الجمع لعدم الجمع  
ولكن ينظر ان كان قد دخل بالكبيرة تحرم عليه للحالة لانها ربيعية وقد دخل بها وان  
كان لم يدخل بها لا تحرم عليه للحالة حتى ترضع الثالثة فاذا ارضعت الثالثة حرمت  
عليها لانهما صارتا اخنتين والحكم يتزوج الكبيرة بعد ذلك والجمع بين الصغيرتين وتزوج  
الصبا بغير غوا وكذا اية البدايع ولو تزوج كبيرة وثلاث صبيات ه  
وارضعت واحدة ثم ثنتين معا حرمت جميعا وان ارضعت ثنتين معا ثم ثالثة  
حرمت الكبيرة والاوليان ولا تحرم الثالثة هكذا اية فتاوى قاضي خان ولو تزوج  
كبيرتين وصغيرتين ولم يدخل بالكبيرتين بعد حتى عمدت الكبيرة الى احدي  
الصغيرتين وهي زينة ارضعتها احدهما بعد الاخرى ثم ارضعت الصغيرة

الثانية

الثانية وهي عمرة احدهما بعد الاخرى بانث الكبيرة والصغيرة الاولى وهي زينة والصغيرة  
الثانية وهي عمرة امرأة ولو ان احدي الكبيرتين ارضعت الصغيرتين واحدة بعد  
اخرى ثم ارضعت الكبيرة الاخرى الصغيرتين واحدة بعد اخرى فان كانت الكبيرة  
الثانية بدأت بالتي بدأت بها الكبيرة الاولى وهي زينة بانث الكبيرة والصغيرة الاولى  
وهي زينة والصغيرة الاخرى وهي عمرة امرأة ولو بدأت الكبيرة الثانية بالصغيرة  
الاخرى حرمت عليهما جملته كذا اية المحيط رجل له امرأتان كبيرة وصغيرة وابنه امرأتان  
صغيرة وكبيرة فارضعت امرأة الاب امرأة الابن وامرأة الابن امرأة الاب والبنين  
فقد بانث الصغيرتان ونكاح الكبيرتين ثابت وكذا لو كان مكانهما اخوان ولو كان رجل  
وعمة فنكاح امرأة الابن ثابت وثبتت امرأة العم الصغيرة منه كذا اية البحر الرائق ولو  
تزوج صغيرة فطلقها ثم تزوج كبيرة فارضعت هذه الكبيرة تلك الصغيرة ه  
بلبنه او لبن غيره حرمت عليه لانها ام امراته كذا اية المحيط ولو طلق رجل امراته ثلاث  
ثم ارضعت المطلقة قبل انقضائها امرأة صغيرة بانث الصغيرة لانها  
صارت بنتا لها فحصل الجمع بين كل العدة والجمع يحال في كل قيام العدة كالمجموع في حال  
قيام النكاح كذا اية البدايع ولو طلق امراته ثلاثا ثم انحلت المعدة ارضعت  
امرأة صغيرة قبل انقضائها المطلقة بانث الصغيرة كذا اية الظهيرية  
ولو تزوج رجل ام ولده مملوكا لصغيرا فارضعت بلبن السيد حرمت على زوجها  
وعلموا كذا اية البدايع رجل له ام ولده فزوجها من صبي ثم اعتقها فاختارت  
نفسه ثم تزوجت باخر فولدت في ثالي الصبي فارضعت بانث من زوجها لانها صارت  
امراة ابنه من الرضاغ كذا اية الثانية ركنية الرضاغ يظهر ما وجد امرته بعد هذا  
القرار والثاني البنت كذا اية البدايع ولا يقبل في الرضاغ الاشهادة رجلين او رجل ه  
وامرأتين عدول كذا اية المحيط لا يقع الفرق الا شرف القاض كذا اية النهر الثاني واذا  
شهد رجلان عدلان او رجل وامرأتان وفرق بينهما فان كان قبل الدخول بها فلا  
شئ لها وان كان بعد الدخول لا يجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل ولا يجب النفقة  
والسكنى كذا اية البدايع ولو شهد رجلان عدلان او رجل وامرأتان بعد النكاح ه  
عندها لا يسو المعامر مع الزوج لان هذه شهادة لوفقت عند القاضي يثبت  
الرضاغ فكذلك اذا قامت عند ما كذا اية فتاوى قاضي خان وان كان المهر والحد او  
وقع في قلبه انه صادق فالاولي ان ينزعه ولا يخذل بالنفقة وحدها احبا قبل الفقد  
او بعده ولا يجب عليه ذلك كذا اية المحيط ولو تزوج امرأة فقالت امراته ارضعتك  
فوق على اربعة اوجه ان صدقها ففسد النكاح ولا مهر لان لم يدخل بها وان كذبها  
فالنكاح يحال لكن اذا كانت عدلة فالنكاح ان يفسد كذا اية التهذيب واخطا قاضي  
فافضل له ان يعطيه نصف المهر ان كان قبل الدخول والا فضل لها ان لا تأخذ شيئا  
منه وان كان بعد الدخول بها فافضل للزوج ان يعطيها كمال المهر والنفقة والسكنى  
وافضل لها ان تأخذ الاقل من مهر مثلها ومن المسمى وانما أخذ النفقة والسكنى  
وان لم يطبقها فهو في سعة من المقام مؤا كذا اية البدايع وكذا لو شهد امرأتان  
او رجل وامرأة او رجلان غير عدلين او رجل وامرأة غير عدول كذا اية السراج



الوهاج وان صدقها الرجل وكذبها فسد النكاح هو المهر بما لم وان صدقته وكذبها الرجل  
 فان النكاح بجال ولكن لها ان تخلفه وتزوق اذا نكح كذا انما التذويب ولو تزوج امرأة ثم قال  
 بعد النكاح هي اختي من الرضا عة او ما استبهم ثم قال او هت ليس الامر كما قلت لا  
 يفرق بينهما ولو بعد ذلك لا ينفقه بحجوه كذا انما المحيط وان كانت المرأة صدقة فلا  
 مهر لها وان كذبته فلا مهر لها نصف المهر وان كان قد دخل بها فلا مهر ولا نفقة والسكينة  
 ان كذبته وان صدقته فلا الاقل من المسمى ومن مهر ومثلها ولا يفرق بينهما من النفقة والسكينة  
 كذا انما المهر ولو اقر الزوج بهذا قبل النكاح فعلى هذه اخذ من الرضا عة او ما  
 من الرضا عة ثم قال او هت او اخطات خبان ان يتزوجا ولو قال هو حق كما كانت قلت  
 لم يجز ان يتزوجا ولو تزوجا ففرق بينهما ولو بعد الاقرار فشهدا ان كان بينهما الاقرار فرق  
 بينهما كذا انما السراج الوهاج واذا كانت المرأة ان هذا الي من الرضا عة او اخي من  
 الرضا عة او ابن اخي وانكر الرجل ثم كذبت المرأة نفسها وقالت اخطات فتردها  
 فان النكاح بجال ولو كذبها فسد النكاح ولو كذب نفسها ولو قالت المرأة بعد النكاح قد  
 كنت اقررت قبل النكاح انك اخي وقد قلت ان ما اقررت به حق حين اقررت به ذلك  
 وقد وقع النكاح فاسيد فانه لا يفرق بينهما ولو كان هذا القول من الزوج يفرق بينهما  
 ولو اقرت به جميعا ثم كذبتا فسد النكاح ولو اخطا ثم تزوجا كان النكاح جائزا  
 كذا انما الذخيرة واذا قالت هذا ابني رضا عة او امرت عليه خبان لم ان يتزوجا  
 لان الحرمة ليست الرهاق او اذ به يعني به جميع الوجوه كذا انما البحر الرايق ولو اقر بالنسب  
 فقال هذه اختي من الرضا عة النسب او امي او ابنتي وليس لها نسب معروف ويصلح  
 ان تكون امه او بنتا فانه سبيل مرة اخرى فان قال او هت او اخطات او غلطت  
 فتم على النكاح في الاستحسان فان قال هو كذا قلت فانه يفرق بينهما كذا انما السراج  
 الوهاج واذا كان مثلها لا يفرق بينهما لم يثبت النسب ولا يفرق بينهما كذا انما المستوط  
 ولو قال امرته هذه ابنتي من نسب وثبت عليه ولا نسب معروف ولا يفرق بينهما وكذا لو  
 كان صدقها لم يفرق بينهما وثبت بها ذلك لا يفرق بينهما كذا انما المحيط والله تعالى اعلم

**كتاب الطلاق وفيه خمسة عشر بابا**

**الباب الاول**

في تفسيره وزكته وشرطه ووصفه وحكمه وتقسيمه وفيه يقع طلاقه وفيه يقع طلاقه  
 اما تفسيره فانه هو رخص قبل النكاح كذا او ما لا يلفظ مخصوص كذا انما البحر الرايق  
 واما رخصه فانه ان طلق وكثره كذا انما الكافي واما شرطه فانه مخصوص بشيان احد  
 قيام القيد في المرأة نكاحا او عمة والثاني قبل اتمام حل النكاح حتى لو حرمت  
 بالمصاهرة بعد الدخول بها حتى وحيت العدة فطلقها في العدة فمك له يقع لزوال  
 الحلة واذا طلق ثم راجعها يقع الطلاق وان كان لا يزال الحلة والعقد في الحال  
 لا يزيلها به المالك حتى انعم اليه شتان كذا في محيط الرضا عة واما حكمه فانه يقع  
 الزوجة بانقضاء العدة في الرجعي وجذونه في البائن كذا في تنقيح الفقهين ورواها  
 حل المناكحة متى تم ثلاثا كذا في محيط الرضا عة واما وصفه فانه ان يخطو رظا  
 الي الاصل ومساخ نظر الي الحائض كذا انما الكافي واما تقسيمه فانه نوعان سني  
 ويدي وكل واحد منهما نوعان نوع يرجع الي العدة ونوع يرجع الي الوقت اما الطلاق

السني في العدة الوقت نوعان حسن واحسن في احسن ان يطلق امراته ولجدة هـ  
 وجعية في طهر لم يجي سري فيه ثم يميز كذا في تنقيح عده او كانت حاملا قد استبان  
 حملها والحسن ان يطلقها واحدة في طهر لم يجي سري فيه ثم يميز كذا في تنقيح عده او كانت حاملا قد استبان  
 اخري كذا في محيط الرضا عة والسنة في العدة يستوي فيها المدخول بها وغير المدخول  
 بها وفي الوقت تشبه في حق المدخول بها خاصة وغير المدخول بها يطلقها في حالة  
 الطهر والحائض كذا انما الهدة اية المرأة التي خلاها زوجها باحق من اعادة وقت هـ  
 الطلاق بمنزلة المدخول كذا انما المحيط للسكينة والامن وان كانت بيته وقت طلاق  
 السنة سواء كذا انما التنازع فيه قبل بوجها المطلقة الاولى الي اطر الطهر كيلا تتقرر  
 بتطويل العدة وقيل يطلقها عقب الطهر كيلا يستلبي بايقاع عقيب الرضا عة وهو  
 الاطهر كذا انما التنبيه من الطهر الذي لم يجي سري فيه انما يكون وقت الطلاق السني  
 اذا لم يجي سري ولم يطلقها في الحائض التي مضت فبها هذا الطهر فان الجماع في حالة الحائض  
 والطلاق في حالة الحائض يخرج كل واحد منهما الطهر الذي عقبه من ان يكون محلا للطلاق  
 السني نص عليه الزيادة وان وهذا اذا لم يراجعها من طلاقها في حالة الحائض فاما اذا هـ  
 راجعها فقد ذكر في الاصل انما اذا طهرت ثم كاضت ثم طهرت طلقا انما شارة  
 الى ان بالمرحقة لا يعود الطهر الذي عقبه الحائض في الطلاق السني وذكر الطحاوي وانه  
 يطلقها في الطهر الذي يلي الحائض وهذا الشارة الى انه يعود محلا للطلاق السني  
 قال ابو الحسن في قوله الطحاوي وفي قوله اي حائضه وما ذكر في الاصل قوله ولو طلق في حالة  
 الحائض ثم تزوجها ثم اراد ان يطلقها في الطهر الذي يلي هذه الحائض فبها هذا الطلاق  
 يكون سنيا ما لا يفتق كذا انما الذخيرة ولو اباها في طهر لم يجي سري فيه ثم تزوجها فبها ان  
 يطلقها في ذلك الطهر بالاجماع كذا انما المدايب واذا طلق امراته في طهر لم يجي سري فيه وارجعها  
 ثم راجعها في ذلك الطهر بالقول فبها ان يطلقها ثانيا في ذلك الطهر وكان سنيا عند ابي  
 حنيفة وعند كوفي يوسف رحمه الله لا يكون سنيا وعن محمد رحمه الله روايتان كذا انما  
 الذخيرة وكذا لا خلاف ان اذا راجعها باللمس او بالقبلة او بالنظر الى فرجها بشهوة كذا  
 انما السراج الوهاج فاذا كان احدا بيده امراته عن شهوة فقال لئانت طالق ثلاثا  
 للمسته يقع عليها ثلاث تطليقات في الحال يتبع بعضها بعضا لان كل ما وقع عليه  
 تطليقة صار مراحا لها فيقع اخرى كذا انما المستوط ولو راجعها باللمس ليس له  
 ذلك بالاجماع كذا انما السراج الوهاج فبها اذا راجعها باللمس فلم يحل منه فان حلت منه لم  
 ان يطلقها اخرى في قوله اي حنيفة ومحمد رحمه الله كذا انما المدايب واما الله عز وجل  
 به في معنى يعود الى العدة ويؤدي لمعني يعود الى الوقت الذي يعود اليه العدة وان  
 يطلقها ثلاثا في طهر واحد بكلمة واحدة او بكلمات متفرقة او بجمع بين التطليقتين  
 في طهر واحد بكلمة واحدة او بكلمات متفرقتين فاذا فعل ذلك وقع الطلاق وكان  
 عائيا والبعض من حيث الوقت ان يطلق المدخول بها وهي من ذوات الاقراء  
 بعكالة الحائض او في طهر كما هو فيه وكان الطلاق واقعا ويستحب ان يراجعها  
 والاصح ان الرجعة واجبة هكذا انما الكافي والطلاق البائن ليس بشي وظاهر  
 الرواية والجمع سني كان في حالة الحائض او في غير حالة الحائض وفيه المستني وبالس



بان غير امرأة في الحيض ولا بأس بها الا ان كانت في الحيض وفيها اذا ادركت واختار  
 نفسها فلا بأس بالفرج ان يفرق بينهما في حالة الحيض هكذا في الحيض والامنة اذا اعتقت  
 فلا بأس بان تحتار نفسها وهي حايض وكذا اذا مضى اجل العيني وهي حايض كذا  
 في شرح الطحاوي المدخول وغيره سواء عينا هذه المسئلة هكذا في السراج الوهاج  
 واذا كانت المرأة لا تحيض عن صغر او كبر او الهان بلغت بالسن ولم تر دمها اصلا فلا بد  
 ان يطلق للسنة طلقا واحدة فاذا مضى شهر طلقا اخرى فاذا مضى شهر طلقا اخرى  
 ثم ان كان الطلاق وقع في اول الشهر وهو ان يقع في اول ليلة رؤي فيه الهلال تغيب الشهر  
 بالاصلة اتفاقا بين التوفيق والعدة وان كان وقع في وسطه فبالايام في تفرق الطلاق  
 بالاتفاق فلا يطلق الا في الثانية في اليوم الموفى ثلاثين من الطلاق الاول بل في الحادية  
 والثلاثين في سبعة فيحق العدة كذلك عند اي حنفية رحمه الله يعتبر بالايام وهو  
 رواية عن ابي يوسف رحمه الله فلا ينقض عدتها الا حنفية تسعين يوما ويجوز ان يطلق  
 الترخيص من صغر او كبر ولا يفصل بين وطئها وطلاقها بزمان وفيه قالت الامة الثلاثة  
 كذا في فتح القدير قال فيتمسك الامة بالخلاف في رحم الله كان شيخنا يقول هذا اذا كانت  
 المرأة صغيرة لا يجزي منها الحيض والحبل وما بين برجي في الاصل ان يفصل بين وطئها  
 وطلاقها بشهر هكذا في الذخيرة وطلاق الحامل يجوز عقيب الحمل ويطلق للسنة ثلاثا  
 يفصل بين كل تطليقتين بشهر عند اي حنفية واي يوسف رحمه الله تعالى كذا في  
 الهداية اذا قال لامرأة المدخولة وهي من ذوات الاقتران انت طالق السنة وقع تطليقة  
 بالحال ان كانت طاهرة من غير جماع وان كانت حايضا او كانت في طهر كما مر فيه لم  
 يقع للحال شيء حتى ياتي وقت السنة ولو قال لامرأة المدخولة وهي من ذوات الاقتران  
 انت طالق ثلاثا للسنة فهو باطل وجوه ان يوقع عند كل طهر تطليقة فهو باطل  
 قوي وكذا ان لم يبين شيئا فطلق عند كل طهر تطليقة وان نوى ان يقع الثلاث  
 جملة للحال صححت نيته لان وقوع الثلاث جملة عرف بالسنة وان نوى ان يقع عند كل  
 كل شهر تطليقة فهو باطل ما نوى ولو كانت ابنة او صغيرة منه حولا فقال لا انت  
 طالق ثلاثا للسنة وقعت في الحال واحدة وطئ في الحال اول طئها ويقع بعد شهر  
 اخرى وسبعة شهر اخرى كذا في المحيط وان نوى ان يقع الثلاث الساعة جملة كان كما نوى  
 كذا في محيط السرخسي وكذا في الحامل ان لم يكن له نية او نوى كذا في التبيين ولو قال  
 لها قبل الدخول انت طالق ثلاثا للسنة يقع واحدة ساعة فكله فان تزوجها  
 وقعت اخرى ساعة تزوجها وكذا الثالثة عند اي حنفية رحمه الله كذا في السراج الوهاج  
 وكذا لو كانت حايضا فقال لها انت طالق ثلاثا للسنة حتى وقعت واحدة ساعة  
 ما ينكح به ووقعت اخرى لو وضعت حملها بعد ذلك بيوم وتزوجها كذا في الذخيرة  
 ولو قال انت طالق للسنة ولم يقل ثلاثا ان كانت من ذوات الاقتران يقع عليها تطليقة  
 اذا صدق الوقت ووقته طهر لا جماع فيه ولو لم يصدق الوقت يقع اليان بصدق  
 الوقت فاذا صدق الوقت نفذ ولو كانت من ذوات الاقتران كانت حايضا يقع  
 عليها تطليقة حال ما تلفظ به كذا في شرح الطحاوي ولو نوى ثلاثا جملة او متزجا  
 عينا الاطراش هكذا ذكره شمس الامة السرخسي في شرح الاسلام وصاحب السراج وذكره

الاسلام والصدور الشهيد وجملة منهم صاحب الهداية انه لا يصح نية الجماع فيه كذا  
 في التبيين حتى لا يقع اكثر من واحدة كذا في شرح السراج الوهاج كذا في السراج الوهاج  
 انت طالق السنة فاراد به واحدة بان يترك نية الجماع كذا في محيط السرخسي ولو  
 اراد شتمين لم يكن شتمين ولو اراد بغير طالق واحدة وتقول السنة اخرى لم يقع  
 الا واحدة كذا في التاتارخانية واذا قال لامرأة انت طالق كل شهر للسنة فان  
 كانت قد ابست من الحيض تعقد بالشهر في طلق ثلاثا عند كل شهر واحدة  
 وان كانت تعقد بالحيض في طلق واحدة الا ان يبين ثلاثا عند كل شهر واحدة  
 فيكون ثلاثا كذا في المحيط ولو قال لها وهي من الحيض انت طالق للشهر في طلق  
 عند راس كل شهر واحدة ولو قال انت طالق للحيض وهي من حيض وقفت عند كل حيض  
 تطليقة وان كانت من الحيض لم يقع في كذا في محيط السرخسي ولو قال مع ذلك للسنة يقع  
 واحدة في الحال ان كانت طاهرة من غير جماع ثم عند كل شهر وعند كل حيض اذا طهرت في  
 قول للحيض كذا في الظهيرية ولو قال انت طالق شتمين للسنة وقع عند كل طهر لم  
 يقع في تطليقة كذا في البداية ذكر المصنف عن ابي يوسف رحمه الله اذا قال لامرأة  
 انت طالق تطليقتين او لا للسنة فانه كانت طاهرة من غير جماع وقفت عليها  
 التي هي للسنة او لا شتمين اخرى فان كانت حايضا خذت التطليقتين فان  
 جمعا حتى تطهرت تقعان التي للسنة قبل اخرى ولو قال لها انت طالق شتمين  
 احدهما للسنة والاخرى للبدعة او قال انت طالق واحدة للسنة والاخرى للبدعة  
 فان كانا الوقت وقت السنة تقعان جميعا يقع السنة او لا ويتبع البدعة فان لم  
 يكن الوقت وقت السنة يقع البدعة ويتاخر السنة وان بدأ بالبدعة والوقت ليس  
 وقت السنة يقع البدعة ويتاخر السنة كذا في المحيط ولو قال لامرأة انت طالق  
 شتمين للسنة احدهما يابن فله ان يجعل البين ابها شاء وان لم يبين حتى جازت  
 وطهرت بانث تطليقتين كذا في الظهيرية ولو قال انت طالق بعد السنة يقع بعد  
 الحيض والطهر ولو قال كذا ولدت ولدت انت طالق للسنة فولدت ثلاث اولاد من  
 بطن واحد يقع عند اي حنفية واي يوسف رحمه الله لان عندها النفس من الولد  
 الاول فاذا طهرت من النفاس يقع واحدة ثم في كل طهر اخرى ولو قال انت طالق مع كل  
 واحدة واحدة للسنة يقع الثلاث بصيغة السنة ولو قال للبدعة يقع الثلاث  
 للحال كذا في العتائية واذا قال لامرأة انت طالق بعد السنة وهي من لا يقع عليها  
 طلاق السنة في هذا يقع عليها الطلاق الا في وقت السنة كذا في المحيط ولو قال انت  
 طالق للسنة وهي طاهرة من غير جماع من الزوج لكن وطئها غيره زنا وقع الطلاق في هذا  
 الطهر وان كان يشته لم يقع في هذا الطهر كذا في الظهيرية واذا طهرت من امرأته  
 وطلقها طلاق السنة في وقتها قبل ان يكون عن الطهر وقع ولم يقع خرمه الطهر وقوع  
 الطلاق السني وكذا لو تزوج باحبة امرأته ودخل بها وفرق بينهما وطلق امرأته للسنة  
 في جمعة الاخت وكذا لو طلق امرأته للسنة وهي حايض من غير امرأته نكحها زوجها  
 فتزوجت بزوج اخر ودخل بها هذا الزوج ثم قدم زوجها الاول وفرق بينهما وبين الزوج  
 الثاني حتى وجبت العدة من الثاني فطلقها الاول للسنة في عدتها من الثاني لم يقع



في قوله اي يوسف رحمه الله يتيم في قوله اي خبيثة رحمه الله ولو كان الاول طلقا ثلاثا هـ  
للسنة قبل ان تنقح بالثاني فحاصت وطهرت فلزمها تطليقة ثم تزوجت بالثاني  
ودخل بها الثاني وعرف بينهما لم يقع عليها ما بقي من طلاق السنة ما دامت تعتد من  
الثاني في قوله اي يوسف رحمه الله وفي قوله اي خبيثة رحمه الله يلزمها الطلاق ولو  
قال لها انت طالق ثلاثا للسنة بالف درهم ان شئت او قدم المشية على الطلاق  
فان كان هذه المقالة في حالة الحيض فالمشية في قيا من قوله اي خبيثة رحمه الله  
لا تكون صحيحة تظهر من الحيض وان كانت هذه المقالة في طهرها صححت في الحيض  
حيثما اخرى فتظهر هكذا انه الحيط ولو طلق في طهرها صحفة ثم حاصت وطهرت  
قبل ان ينفى الشهر فلو ان يطلق اخرى بالاجماع ولو طلقا وهي من ذوات الاثر ابيست  
فيه فلو ان يطلقا اخرى حين نيا من كذا في حيط الرخص وفي نوادر اي سليمان  
عن اي يوسف رحمه الله رجل قال لامرأته وقد ابيست من الحيض انت طالق ثلاثا للسنة  
وتعتد واحدة حين تكلم به ثم اذا حاصت عقب ذلك وطهرت بطلت تلك التطليقة الاولى  
ولزمها تطليقة عند الطهر من الحيض يريد به اذا كان جامعها عقب الايام من قبل فنهى  
المقالة فان ابيست عقب هذه الحيضة واستباحا اياما وقعت التطليقتان الباقي  
بالشهر وكرهية المتبقي اذا قال لها انت طالق للسنة فقلت ان طاهرة وقتك الرد  
وقعت فليكن في الحيض او عقبه فالقول قول المرأة ولو قالت انك حامل وقتك فولدت  
بحامل لم تصدق المرأة على ادعاء الحمل وفي نوادر هشام عن اي يوسف رحمه الله اذا قال  
لامرأته وقد دخل بها انت طالق واحدة للسنة فقلت المرأة قد كنت حصة وطهرت  
قبل هذا فاعتزل ان تنكح هذه الكلام وكلمت به وان طاهرة ولم تغزني وقال الزوج قد كنت  
قربتك في الحيض عقب الطهر قبل هذا الكلام فالقول قول الزوج ولو قال الزوج قد كنت  
قربتك في الحيض وكنت للمرأة فالقول قول المرأة وكذا لو قالت لم تكن فحلت بقط  
فالمقول قولها قالت القدوري رجل قال لامرأته وهي امه انت طالق للسنة وهي  
الساعة من لا يقع عليها طلاق السنة ثم اشتراها ثم جاوزت السنة لم يقع عليها  
ش فان اعتقها ثم جاوزت السنة يقع الطلاق كذا في الحيط ولو كان الزوج عبدا له  
والمرأة حرة ففان لها انت طالق للسنة ثم اشتريته وقع الطلاق اذا جاوزت السنة  
وفي الظهيرية وقال ابو يوسف لا يقع وفي الفتاوية وفي هذه اكد في الثاني  
حانية رجل قال لامرأته انت طالق ثلاثا للسنة وهي طاهرة بطهر جامعها فيه ثم  
اشترها ثم اعتقها فكانت فانه تعتد بحيضتي فاذا طهرت من الحيضة الاولى  
وقع بها تطليقة وتبين بالحيضة الاخرى فلا يقع طلاق اخر ولو كانت حاملا حين  
ما قال لها هذه المقالة ثم اشتراها واعتقها في تلك الحيضة ثم طهرت من تلك الحيضة  
لا يقع عليها الطلاق من قبله انه قد وقعت الفرقة بينهما بفساد النكاح ولا يقع طلاق  
السنة مع فرقة كانت بين الزوج وامرأته الا بعد شهر او بعد حيضة وكذا المعتقة  
اذا اختارت نفسها في كاتبة الحيض وقد كان الزوج قال لها انت طالق للسنة لم يقع  
عليها الطلاق اذا طهرت من هذه الحيضة كذا في الحيط وكذا في الزيادة لو  
امر رجلا ان يطلق امرأته للسنة وهي مدخولة بها فقال لها الوكيل انت طالق

للسنة

للسنة اوقا اذا حاصت وطهرت فانت طالق فحاصت وطهرت لم يقع شيء حتى لو حاصت  
وطهرت ثم قال لها الوكيل انت طالق طلعت ولوقا له طلق امرأتني ثلاثا للسنة  
فطلقا ثلاثا للسنة للحال وقفت واحدة ويصح ان يطلقها اخرى في طهر اخر ثم  
يطلقها اخرى في طهر اخر كذا في حيط السرخسي ولو كان الزوج غائبا واراد ان يطلقها  
للسنة واحدة فانه يكتب اليها اذا جاءك كتابي هذا ثم حصت وطهرت فانت طالق  
وان اراد ان يطلقها ثلاثا للسنة يكتب اليها اذا جاءك كتابي هذا ثم حصت هـ  
وطهرت فانت طالق ثم اذا حاصت وطهرت فانت طالق ثم اذا حاصت وطهرت فانت  
طالق كذا في شرح الطحاوي وفي المبسوط وان شئت اوجز فكتب اذا جاءك كتابي هذا  
فانت طالق ثلاثا للسنة فيقع بهذه الصفة وان كانت لا تحيض كتب اذا جاءك كتابي  
هذا ثم اهل شهر انت طالق اوقا انت طالق ثلاثا للسنة كذا في التبر الراجح ان طلاق  
السنة على ما عمن بشر عن اي يوسف رحمه الله للسنة وفي السنة وعلى السنة وطلاق  
سنة والعدة وطلاق عدة وطلاق العدل وطلاق عدلا وطلاق الدين او اسلا  
واحسن الطلاق واجل وطلاق للفق او القرآن او الكتاب كل هذه تجل على اوقات  
السنة بلانية ولو قال انت طالق في كتاب الله او يكتب الله او معة فان نوي طلاق  
السنة وقع في اوقا في الاوقاع في الحال ان الكتاب يدل على الوقوع للسنة والبدعة  
فيحتاج الى اليقينة ولو قال ليلى الكتاب اوبه او على قول القضاة او الفقهاء او طلاق  
القبض او القول فان نوي السنة دين في القبض يقع في الحال ولو قال عدلية او  
سنية وقع عند اي يوسف رحمه الله للسنة ولو قال حسنة او جميلة يقع في الحال وقال  
محمد رحمه الله في الجامع الكبير يقع في الحال في كليهما ولو قال طالق للبدعة او طلاق  
البدعة ونوي الثلاث في الحال يقع وكذا الواحدة في الحيض الطهر الذي فيه جاع وان لم  
يكن نية فان كان في طهره جاع او نية كاتبة الحيض او السفاس وقعت واحدة من  
ساعته وان كانت في طهره جاع فيه لا يقع لما لا يصح الحيض او جامعها في ذلك الطهر كذا في  
فتح القدير ولو قال انت طالق تطليقة حقا طلعت الساعة ولو قال انت طالق تطليقة  
بالسنة او مع السنة او مع السنة كان للسنة هكذا في حيط السرخسي والفاط طلاق  
البدعة حوان يقول انت طالق للبدعة او طلاق البدعة او طلاق الجور او طلاق  
المعصية او طلاق الشيطان فان نوي ثلاثا فهي ثلاث هكذا في البدائع هـ  
**فصل** فيمن يقع طلاقه ومين لا يقع طلاقه يقع طلاق كل زوج اذا  
كان بالغا عاقل لا سوا كان حرا او عبدا اطلاقا او مكرها كذا في الجوهرية النبرة وطلا  
اللاعب والى زلبه واقع وكذا لو اراد ان ينكح بكلام نسق لسانه بالطلاق  
فلا طلاق واقع كذا في الحيط وفي الجامع الاصح سيلا راشد عمن اراد ان يقول  
رئيس طالق في نية لسانه عمرة ففي القضاة تطلق التي سمي وبها بينه وبين الله  
فقال لا تطلق واحدة منها واذا قال الرجل لامرأته انت طالق ولا يعلم معنى قول  
انت طالق فانه يقع الطلاق واذا قال لامرأته انت طالق ولا يعلم ان هذا القول طلاق  
طلعت في القضاة ولا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى هكذا في الذخيرة ولا يقع  
طلاق الصبي وان كان يعقل والمجنون والنايم والمهرس والمغني عليه والمدهوش هكذا



في فتح القدير وكذا المعنوية لا يقع طلاقه ايضا وهذا اذا كان بمكانة العتمة اما حاله  
الافاقه فالصحيح انه واقع هكذا في الموقرة النبوة طلق النائم فلم ينتبه فان لا طلاق  
في النوم لا يقع وكان الرقابة اجرت ذلك لطلاقه ولو قال او قعت ذلك يقع ولو قال او قعت الذي  
تلقته في النوم لا يقع طلق المبرسم فلم يصح قال قد طلقت امرائي ثم قال انما قلته لا في  
نومتي ووقع الطلاق الذي نكلت به في البرسم ان كان في ذكره وحركته صدق والى  
كذا في العجبة للمكر دبري ولو طلق الصبي ثم بلغ فقال كبرت ذلك الطلاق لا يقع ولو قال  
او قعتة وقع لانه ابتداء الايقاع كذا في البراءة ولو ان رجلا طلق امرأة الصبي فقال  
الصبي بعد بلوغه او قعت الذي او قعت فلان يقع ولو قال اجرت ذلك لا يقع شي كذا في  
المحيط ولو كان الصبي وكيلًا بالتطليق من قبل رجل فطلق الصبي صح كذا في التار  
خانية حكى يحيى بن زكريا في ذلك الطلاق خطرا في امراته ان يؤيد عند ذكر الطلاق  
عدم الحكاية كما استنبط في الطلاق وكان موضوعا بحيث يصلح الايقاع على امراته يقع  
لانه اوقع وان لم ينو شي لا يقع لانه محمول على الحكاية كذا في العتمة وفي الكبرية وطلاق  
السكران واقع اذا سكر من الخمر او النبيذ وهو مذموم اصحابنا رحمهم الله كذا في المحيط  
ولو اكره على شرب الخمر او شرب الخمر ضرورة وسكر وطلق امراته اختلعتوا فيه والصحيح  
انه لا يلزمه الحد لا يقع طلاقه ولا ينفذ مفرقه كذا في فتاوي قاضي خان اجمعوا انه  
لو سكر من النبيذ او لبن الرمال ونحوه لا يقع طلاقه وعتقه كذا في التهذيب ومن  
سكر من النبيذ يقع طلاقه ويجوز لفشوه هذه الفعلة بين الناس وعليه الفتوى في زماننا  
كذا في خبره الا خلاطه وان شرب من الاشربة الممتدة من الحبوب والنعوك والفصل اذا طلق  
او اعتق اختلعتوا فيه قال الفقيه الحنفية انما يقع طلاقه في الصحيح انما لا يلزمه الحد لا ينفذ  
مفرقه كذا في فتاوي قاضي خان ومن شرب من الاشربة الممتدة من الحبوب والفصل  
فسكر وطلق لا يقع عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله خلافا لمحمد ويعني  
يقول محمد رحمه الله كذا في فتح القدير وعن محمد رحمه الله اذا شرب النبيذ ولم يوافق  
فارتفع وصدق فزال عقله بالصداع لا يلزمه طلاق لا يقع ولو اعتقه بالضراب او  
ضرب هو على راسه حتى زال عقله وطلق لا يقع طلاقه كذا في فتاوي قاضي خان واهموا  
على انه لو اكره على الاقرار بالطلاق لا ينفذ اقراره كذا في شرح الطحاوي رحمه الله  
السلطان ليؤكد بطلاق امراته فقال في فقه العزب والتحصيلات وكيلي ولم يزد على ذلك  
فطلق الوكيل امراته ثم حال الموكل او كله بطلاق امرائه في الوفاء لا يسمع منه ويقع الطلاق  
كذا في التارخ والرائق ولو وكل رجلا ليطلق امراته ففقر الوكيل الخمر فطلق امراته قال بعض  
المشايخ لا يقع واكثر المشايخ على انه يقع كذا في التارخا فيسوي طلاق الاطرس بالاشارة  
يريد بالاطرس الذي ولد وهو اخرس او طرد عليه ذلك ودام حتى صار تشا رته  
معتومة كذا في المصنفات سواء رغب اليك كذا في اوله كذا في مواجعة الدرية وفتح القدير وان  
لم يكن له اشارة موقوفة يعرف ذلك منه او يشك فيه فهو باطل كذا في المستوط وان طرد عليه  
الخرس ولم يبد له بعينه اشارة كونه وطلاقة المفهوم بالاشارة اذا كان دون الثلاث فهو  
رجعي كذا في المصنفات وفي آخر النية عن الترمذي في نقد برهينة وعن الامام انه لا بد ان  
يذكر في الموثق قالوا وعليه الفتوى كذا في التارخا فيسوي طلاق الاطرس بالاشارة

يجوز طلاقه كذا في الهداية في مسائل شتى يسئل بعضهم عن سكران قال امراته امرته  
لبيك بماه ما ند روي كذا بنون طلاق دادة شويت قال بينظر ان كانت المرأة نسيب وكان  
قبل هذا لها زوج طلقها ثم تزوجها هذه افا لا يقع الطلاق بهذا اللفظ انه لم يكن له نية  
الطلاق وان لم يكن لها قبل هذا زوج يقع الطلاق بولي او بنوك كذا في التارخا فيسوي  
واذا ارتد الزوج ولحق بدار الحرب لم يقع طلاقه فان عتقه كذا في دار السلام وهي  
نية العدة وقع الطلاق عليها ولو ارتدت المرأة ولحق بدار الحرب لم يقع طلاق الزوج  
عليها فان عادت قبل الحيض لا يقع طلاق الزوج عليها عند ابي حنيفة رحمه الله وقال  
ابو يوسف رحمه الله يقع كذا في الاخرة ولا يستر امراته وطلقا لم يقع الطلاق عليها  
وكذا اذا ملكته او شقصا منه لا يقع ولا استترت زوجها ثم اعتقه ثم طلقا وقع طلاقه  
عليها وعلى هذا الواشتر يزوجته ثم اعتقها ثم طلقا وهي في العدة وقع طلاقه لزوجها الى  
كذا في التبيين واذا تزوج العبد امرأة يقع طلاقه لا يقع طلاق مواليها امرأة كذا في  
الهداية واعتبار الطلاق بالنسبة من حيث يكون طلاق الامه ثنتين حران زوجها  
او عبدا وطلاق الحرة ثلاثا حران زوجها او عبدا كذا في الباب  
التي في ايقاع الطلاق وفيه سبعة فصول **الفصل الاول في الطلاق**  
البريء وهو كذا في طالق ومطلقة وطلقتك ونحو واحدة رجعية وان نوي الاكثر  
او الابانة او لم ينو شي كذا في التارخا فيسوي كذا في التارخا فيسوي كذا في التارخا فيسوي  
بعبدة قضاء ويدين بينه وبين الله تعالى والمرأة كالفراحي لا يجزى ان تمكنه لا سمعت  
منه ذلك او شهد به شاهد عدل عندها ولو قال لا انت طالق عن وثاق لم يقع في العتمة  
شي وكذا لو قال انت طالق من هذا القيد لو نوي بقوله انت طالق الطلاق من القول  
لم يجزى قد بانه وقضاء ولو قال انت طالق من عمل كذا او من هذا العمل وبين ديانة  
ولا يدين قضاء كذا في التبيين ولو قال انت طالق من عمل او من قيد ذكر هذه المسئلة  
في المستقي في الموضوعين واجاب في احد الموضوعين انه لا يقع الطلاق في القضاء واجاب  
في موضوع اخر انه يقع الطلاق في القضاء وروي الحسن بن زباد عن ابي حنيفة اذا قال  
امرأة انت طالق من هذا القيد او من هذا العمل طلقت ولم يدين في القضاء كذا  
في المحيط ولو قال انت طالق ثلاثا من هذا القول طلقت ثلاثا ولا تصدق قضاء  
انه لم يقع بغير الطلاق كذا في الاختيار شرح المختار رجل قال امراته يا مطلقه ان لم يكن  
لها زوج قبل او كان لها زوج لكن مات ذلك الزوج ولم يطلق وقع الطلاق عليها وان كان  
لها زوج قبل وقد كان طلقا ذلك الزوج ان لم ينو بطلامه الاضطر طلقت وان قال غنيت  
به الاضطر دينه فيما بينه وبين الله تعالى وهل يدين في القضاء اختلعت الروايات  
فيه والصحيح انه يدين ولو قال نويت به المشردين فيما بينه وبين الله تعالى لا في القضاء  
ولو قال لا اطلقك ان نوي به الطلاق يقع والافلا كذا في فتاوي قاضي خان ولو  
قال انت مطلقه او يا مطلقه بنسكبي الطاو والتعقيب لا يكون طلاقا الا بالنية كذا  
في السراج الوهاج وان قال انت الطلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاق  
فان لم تكن له نية او نوي واحدة او ثنتين فهي واحدة رجعية وان نوي ثلاثا فثلاث ولو قال  
انت طالق يقع الطلاق به ولا يحتاج فيه الى النية ويكون رجعي وضع نية الثلاث لا يقع نية







به يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضي خان وأما قال لا ابتداء أنت طالق يعني طالق  
يتم كذا في الخلاصة ولو قال كذا في أهل الدين أو الرعي طواق وهو من أهل الرعي لا  
تطلق امرأة إلا أن نواها رواه هشام عن أبي يوسف رحمه الله وعلمه الفتوى ولا  
فرق بين ذكر لفظ جميع وعدمه في الأصح وفي سائر أهل السنة أو الدار وهو من أهل  
وتسا هذا البيت وهي فيه تطلق كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال أنت  
هذه القرينة طالق وفيها امرأة تطلق كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال أنت  
بثلاث وثلاثين ثلاث أن نوي ولو قال لم أنزل بصدق إذا كان في حال مذكورة الطلاق  
ولا يصدق ومثله بالعكس نسبة تربية على ما هو المختار للفتوى ولو قال أنت اطلق  
من فلانة فلانة مطلقا أو غير مطلقا فاعني به الطلاق وقع ولا خلاف في هذا  
ما إذا قالت لم مثلاً فلان طلق زوجتي فقال لها ذلك فانه يقع وإن لم ينو كذا في فتاوى قاضي خان  
ولو قال لا امرأة أنت مني ثلاث أن نوي الطلاق تطلق وإن قال لم أنزل بصدق  
لم يصدق إن كان في حال مذكورة الطلاق ولو قالت لزوجي طلقني فاعني به ثلاث  
أصابع وإذا زاد بك ثلاث تطلقها لا يقع ما لم ينو بلسانه هكذا كذا في الظهير  
وفي المنتقى ابن سلقه عن محمد رحمه الله إذا قال الرجل زني امرأة طالق في أصمته زني  
إلى القاضي في الطلاق فقال له امرأة أخرى ببلدة كذا اسمها زني فإياها طلق  
ولم يقع ذلك بيته فإن القاضي يطلق هذه المرأة ويسبها منه إن كان الطلاق بابياً  
وإن حضر تلك واسمها زني وعرفها القاضي بذلك فانه يقع الطلاق عليها ويرد  
إليه الأولي ويبطل طلاقها وعن أبي يوسف رحمه الله فيمن قال امرأة طالق ولم امرأة  
معرفة فقال له امرأة أخرى فجات امرأة أخرى وأدعت أنها امرأة وصديقها  
الزوج في ذلك فقال لها طلقها أو قال اخترت أن أوقع الطلاق على هذه فإنا أقام  
البينة على التزوج بالمجهولة قبل الطلاق عرف الطلاق عن المروقة وإن لم يكن له بينة على  
ذلك وقضى القاضي بطلاق المروقة ثم قامت لبينة على التزوج بالمجهولة قبل الطلاق  
وقبل أن يقضي القاضي بطلاق المروقة وقال الزوج عني بطلاق المجهولة في القاضي  
يبطل ما قضى به من طلاق المروقة ويرد لها البية ويوقع الطلاق على المجهولة وكذلك  
لو كانت المروقة قد تزوجت وفيه ابنة إذا تزوج امرأة من أحدهما نكاحاً صحيحاً  
والأخرى نكاحاً سداً أو اسمها واحد فقال فلانة طالق ثم قال عني التي نكحتك  
فأسيد لم يصدق قضاه كذا في المختار في الفصل الثاني عشر ولو قال فلانة طالق ولم  
ينسبها أو نسبها إلى أبيها أو أمها أو أخيها أو ولدها وامرأته بذلك الاسم والنسب  
فقال عني أخرى اجنبية لا يصدق في القضاء ولو قال هذه المرأة التي عني امرأتى  
وصدقته في ذلك وقع الطلاق عليها ولم يصدق في إطلاق الطلاق عن المروقة إلا أن  
يشهد الشهود على نكاحها قبل أن ينكحها بطلاق أو على إقرارها به قبل ذلك أو تصدق  
المرأة المروقة كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال فلانة طلق امرأة أو قال امرأة طالق ثم قال  
لم أعين امرأتى بصدق ولو قال فلانة طلق امرأة أو قال فلانة طلق امرأة لم أعين امرأتى لم يصدق  
قضاء كذا في المختار ولو قال امرأة طالق ولم امرأة من كلتا هاتين فاعني به ما عرفت أن كان  
أن يحصر الطلاق إلى أيهما شاء كذا في فتاوى قاضي خان قال في الجاهل الكبير

ولو قال كنت طلقتم امرأة كانت لي أو قال كنت طلقتم امرأة تزوجتها أو قال كانت  
لي امرأة تطلق وتادعت المروقة أنها هي وقال الزوج كانت لي امرأة أخرى غير المروقة  
وأياها طلقتم فالقوله قول الزوج لأن الزوج لم ينو بالابتداء في الحال في هذه الصورة  
حتى تتبين المروقة هكذا في الفتوى ولو قال كنت لي امرأة فاشهدوا أنها  
طالق فادعت المروقة أنها هي فالقوله قول المروقة لأن قولها فاشهدوا أنها  
للمحال فيكون قولها أنها طالق أنت والطلاق للمحال فلو قال طلقتم امرأة أو قال  
امرأة لي طالق أو قال امرأة من نسائي طالق وبقي المسئلة بما لها يقع الطلاق  
على المروقة في الحكم لأن هذه الكلمة للمحال كذا في المختار ولو قال امرأة من نسائي  
زني واسم أخرى مرة فقال فلانة أنت زني فقال أنت طالق إذا ن  
لا تطلق في الأصل رجل كذا امرأة من نسائي زني فقال يا زني فاحسبه مرة فقال  
أنت طالق ثلاثاً طلقتم الحبيبة ولو قال نويت زني طلقتم هذه بالاشارة ه  
تلك بالاعتراف كذا في الخلاصة ولو قال يا زني أنت طالق فلم يجبه أحد طلق  
زني ولو قال لا امرأة ينظر إليها ويشير إليها يا زني أنت طالق فإذا أمر امرأة  
كأخرى اسمها مرة يقع الطلاق على المرأة بعينها لا شارة ويبطل التسمية كذا في  
فتاوى قاضي خان ولو قال يا زني أنت طالق ولم يشير إلى شيء غير امرأة أو شيء شخصاً ظنه  
زني وهي غير طلق طلق زني ففصل لا يثبت كذا في الفتاوى وقال امرأة  
مرة بنت صبيح طلق وامرأته مرة بنت حفص ولا يثبت له لا تطلق امرأة فان كان صبيح  
زوج أم امرأة وكانت تنسب إليه وهي بوجهه فقال ذلك وهو يعلم نسب امرأته  
أو لا يعلم طلق امرأته ولا يصدق قضاه وفيما بينه وبين الله تعالى لا يتم إن كان يعرف  
نسبها وإن كان لا يعرف يقع أيضاً فيها بينه وبين الله تعالى وإن نوي امرأة وهذه  
الوجه طلق امرأته في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان  
ولو قال امرأة الحبيبة طالق ولا يثبت له في طلاق امرأة من نسائي ليست بحبيبة  
لا يقع عليها وعلى هذا إذا سمى بغير اسمها ولا يثبت له في طلاق امرأة من نسائي طلاق  
امرأة في هذه الوجوه طلق امرأته كذا في الفتاوى ولو كانت له امرأة بصيرة  
فقال امرأة هذه القبا طالق وأما زالي البصيرة تطلق البصيرة ولا يعتبر  
التسمية والصفة مع الإشارة كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال فاطمة الحمدانية أو  
القور طالق وامرأته فاطمة وليست بمحمدانية ولا غور لم تطلق ولو ذكر نسبها  
طلق وإن وصفتها بصفة ليست فيها لأن الغائب يعرف بالاسم والنسب كذا  
في الفتاوى ولو قال يا حبيبة أنت طالق وهو يشير إليها طلق كذا في المختار  
السرخسي أن سمى امرأة باسمها وباسم أبيها بان قال امرأتى مرة بنت صبيح بن فلان  
أو قال هذا الرجل التي في وجهها طلق طلق امرأته سواء كان في وجهها حال  
أو لم يكن كذا في المختار ولو قال امرأتى بنت صبيح أو بنت فلان التي في وجهها حال  
طالق ولم يكن بلحاله طلق كذا في المختار السرخسي ولو قال امرأتى مرة أم ولدي هذا  
الحال طلق ولا يثبت له ولا الجالس غيرهما وليست بامرأة لم تطلق كذا في المختار  
الراقي امرأة فأنك رجل اسمي فلانة بنت فلان الفلانية فتزوجهم قال كل امرأة







طلعت شمسين ولو قال للراية اشركتكم بطلاقه طلعت ثلاثا ولو كان الطلاق عينا  
 الاولى بما لم يسمي ثم قال ثلاثا شية قد اشركتكم بطلاقها طلعت ولم يكثرها المال ولو قال  
 قد اشركتكم بطلاقها عينا كذا امين المال فان قبلت لزمه الطلاق والمال والا فلا كذا  
 في الظهيرية ولو قال فلانة طالق ثلاثا وفلانة معها او قال اشركت معي في الطلاق  
 طلعت ثلاثا كذا في محيط الرخصي ولو قال لثلاث نسوة له اتن طواق ثلاثا او  
 طلعتك ثلاثا يتبع على كل واحدة ثلاث ولا يتقسم بخلاف ما لو قال او فقت بينك ثلاثا  
 فانما تقسم بينهن فيتع على كل واحدة طلعة كذا في غايه السروجي ولو قال اشركتكم في  
 تطلعت فقت او ما لو قال بينك تطلعت سواء كذا في مشاوي قاضي خان ولو قال  
 اربع نسوة اتن طالق ثلاثا يتبع على كل واحدة ثلاث ولو قال لامرأة انت طالق خمس  
 تطلعت تفتل ثلاث يكفي في ثلاث كذا في الباقي على صوابك وفي الثلاث عليها  
 ولم يتبع شئ على غيرها لان الباقي بعد الثلاث هو ان لم يصر في اللغو الى صوابها  
 ولا يتبع شئ كذا في محيط الرخصي ولو قال اربع اتن طواق ثلاثا يتبع ان الثلاث بينهن  
 فهو مدين فيها بينه وبين الله تعالى في فطلة كل واحدة واحدة كذا في فتح القدير ولو  
 كانت كذا امرأته فقال نيكما تطلعتان طلعت كل واحدة طلعة وكذا اذا قال  
 اشركت بينك في تطلعتين وليس كذلك اذا طلق امرأته تطلعتين ثم قال لاخري  
 قد اشركتكم بطلاقها فانه يتبع طلعتان ايضا كذا في السراج الوهاج ولو طلق احدين  
 واحدة والاخري شنتين ثم قال لثلاث اشركتكم بطلاقهن الثلاث عليها مخرجة  
 كانت او غير مخرجة ولو طلقهن على التفرقة ثم اشركتكم بطلاقهن غير مدين  
 بغير كذا في الفتاوية وفي البغايا اذا طلق امرأته ثلاثا ثم قال لاخري جفئت  
 لك في هذا الطلاق نصيب فان نوي واحدة فواحدة وان نوي نصيبا في كل واحد  
 من الثلاث فثلاث وفي المستقي اذا طلق امرأة لم تزوجها ثم قال لاخري قد  
 اشركتكم بطلاق فلانة طلعت ولو قال اشركتكم بطلاق فلانة ولم يكن طلقها او كانت  
 فلانة تحت زوج اخر قد طلقها او لم يطلها فقت امرأته الفير يلزم امرأته طلاق ان كان  
 طلقها او لم يطلها ثم من الزوج طلاق اول من يزوج امرأة بملكها لا تطلق الثانية اذا لم  
 يكن طلق تلك ولا يكون هذا اقرا بطلاق تلك رواه بشر بن ابى يوسف وابو سليمان  
 عن محمد مطلقا وزاد في البغايا ولا يكون هذا اقرا بطلاق تلك الا ان يقول اشركتكم  
 في طلاق فلانة التي طلقها وفي البغايا ايضا لو اشرككم في طلاق امرأة الفير لا يصح ان يقول  
 ان اوقع طلاقه الذي اوقع عليها على امرأتي وروى بشر بن ابى يوسف رحمه الله في امته  
 اعتقت واختارت نفسها فقال زوجها لاخري لم قد اشركتكم بطلاق هذه لا يقع  
 عليها الطلاق وكذا في كل فرقة بغير طلاق ولو قال قد اشركتكم بفرقة هذه او قال قد  
 اشركتكم بنبوتة ما بيني وبينها لزمها تطلعت بائنة وان نوي ثلاثا فثلاثا وان قال  
 لم ازل الطلاق لم يبين في القضاء وبينه وبين الله تعالى كذا في محيط الرخصي ولو قال اربع  
 نسوة لم يبين تطلعت طلعت كل واحدة واحدة وكذا اذا قال بينك تطلعتان  
 او ثلاثا اربع الا اذا اشرك في كل تطلعت بينهن جميعا فيتع في التطلعتين على كل منهما  
 تطلعتان وفي الثلاث ثلاث ولو قال بينك خمس تطلعتات او لا شية لم طلعت كل

تطلعتين

تطلعتيه وكذا ما زاد الى ثمان فان زاد على الثمان فقل تسع طلعت كل ثلاثا كذا في فتح  
 القدير ولو قال انت طالق وانت يقع ثنتان وفي الفتاوي واحدة ولو قال وانت  
 لا امرأة اخري يقع عليها ولو قال انت طالق وانت بلا ولي وانت شية يقع عينا الاولى شية  
 وعيا الثانية واحدة ولو قال انت طالق او لا بل انت يقع واحدة ولو قال شية انت  
 لاخري لا يقع بدون الشية فاما وانت يقع كقول هذه طالق وهذه يقع عليها ولو قال  
 هذه طالق هذه لا يقع عينا اخري بدون الشية ولو قال هذه وهذه طالق طلعتا ولو  
 قال هذه وهذه طالق لم تطلق الاولى لان بغير طلقان ولو قال هذه انت ثم انت ثم  
 انت طالق طلعت الاخيرة وكذا في الزاوي ولو قال طواق طلعت ولو قال الطلاق طلق  
 كذا في الظهيرية وهكذا في الفتاوية وكذا لو كان اربع نسوة فقت لواحدة انت ثم  
 انت للمرأة الاخرى ثم انت للمرأة الاخرى ثم طلق المرأة الرابعة طلعت الرابعة كذا في فتاوي  
 قاضي خان ولو قال انت طالق وانت وانت وانت لا طلعت الا وبيان فقط ولو قال انت  
 طالق ثلاثا وهذه معك او مثلك او قال وهذه الاخري معك وعني به حالها معك  
 لم يعتد في تطلقا ثلاثا فاساقول ان طلعتك فقت معك او معك فطلق الاولى  
 ثلاثا يتبع على الاخري واحدة ان قول ان طلعتك بثلث اول طلعة واحدة ولو قال انت  
 هذه طالق معك لم يتبع على المعطية الا بالنية كذا في الفتاوية ذكر في الاصل فبين كان  
 له ثلاث نسوة قال هذه طالق او هذه وهذه طلعت الثالثة في الحال وغير  
 الزوج بين الاولى والثانية كذا في المحيط لم ارجع نسوة قال انت طالق وهذه وهذه  
 او هذه فلا خيار في احدي الاوليين واحدي الاخرين كذا في محيط الرخصي ولو قال  
 هذه طالق او هذه وهذه وهذه طلعت الثالثة والرابعة وله الخيار في الاول  
 ولو قال هذه طالق وهذه او هذه وهذه طلعت الاولى والرابعة وله الخيار في  
 الثانية والثالثة كذا في المحيط ولو قال انت طالق لا بل هذه او هذه لا بل هذه  
 طلعت الاولى والاخيرة وله الخيار بين الثانية والثالثة ولو قال غمة طالق او زينة  
 ان دخلت الدار مدخله خير في البغايا عينا بينهما شاء ولو قال انت طالق ثلاثا او فلانة  
 علي حرام وعني به البين لم يجز على البين حتى تخرج اربعة اشهر فاذا مضت ولم يفرق  
 بغير طلاق او يقع طلاق الا بالاو طلاق التصريح ولو قال امرأته طالق او عبدة حرمت  
 مثل البين فمقدار جنة عمق العبد وسعي في نصف قيمته وطلعت الطلاق للمرأة  
 نصف الميراث وثلاثة ارباع الصدقات ان كانت غير مدخولة ولا ميراثا من السعيا  
 كذا في محيط الرخصي وفي المستقي اذا قال فيا انت طالق لا بل طالق شنتين وكذا لو  
 قال انت طالق واحدة لا بل واحدة وكذا لو قال انت طالق واحدة لا بل طالق واحدة  
 وفيه ايضا عن ابى يوسف رحمه الله اذا قال فيا انت طالق لا بل انت في طالق واحدة  
 بالكلام الاول ولا يلزمه بالكلام الثاني شي الا ان يزوج ولو قال انت طالق لا بل انت لزم الاول  
 تطلعت لاخري واحدة وفي الاصل لو قال لها كنت طلعتك اسس واحدة لا بل شنتين فقت  
 شنتان كذا في المحيط ولو قال للمدخولة انت طالق واحدة لا بل شنتين يقع الثلاث ولو قال  
 ذلك لغير المدخولة يقع واحدة ولو قال انت طالق وطالق وطالق لا بل هذه طلعت الاخيرة  
 واحدة والاخرى ثلاثا ولو قال لثلاث نسوة انت طالق وانت لا بل انت طلق جميعا كذا في محيط

بين







بالتسليم من كسحهن وتفتت الدابة للطلاق وكذا اذا اوفى الوطى بغيره احتياطاً  
فان قرب الثلاث ففتت الدابة للطلاق وليس ان يتزوج بالكل قبل ان يزوج  
بزوج اخر فان تزوجت واحدة منهن بزوج وتدخل بها ثم تزوج السكندر في الحامه انه  
يجوز نكاح الكل ولو ادعت كل واحدة انها المطلقة ثلاثاً بغير الزوج فان نكل  
وقع بغير كل واحدة الثلاث وان خلفت لهن فالحكم كما قلنا قبل البين كذا في الاختيار  
شرح المختار وكذا اذا كانت اثنتين فتزوج احدهما فتفتت الاخرى للطلاق هذا اذا  
كان الطلاق ثلاثاً فان كان بائناً بينهما بغير نكاح حاكمي او ايجاج الي الطلاق  
وان كان رجعياً يراجعهن جميعاً واذا كان الطلاق ثلاثاً فانت واحدة منهن قبل البين  
فلا يحسن ان ايطا السقيات الا بعد بيان المطلقة وان وجهه قبل البيان جاز  
كذا في المدايع ولو قال امرأتين له احدهما طالق ولم يبين حتى ماتت احدهما طلقت  
الباقية وكذا لو لم تمت ولكن جامع احدهما او قبل او خلف بطلاقها او طاهرها او  
طلق بفتت الاخرى للطلاق ولو ماتت احدهما فقال عنت اياها لم يبرأ وطلقت  
الباقية كذا في الخلاصة بغير الفاظ الطلاق ولو طلق واحدة بغير علم قال اردت  
بهذا الطلاق فتبين كذا في القول بغير كذا في الظهور ولو قال انت طالق من واحدة  
الي ثنتين في واحدة ولو قال من واحدة الي ثلاث او ما بين واحدة الي ثلاث في ثنتين  
وهذه عند ابي حنيفة رخصة الله كذا في الهداية ولو توري واحدة في قولين واحدة الي ثلاث  
او ما بين واحدة الي ثلاث مبدئين ولا يصدق في القضا كذا في غلابة السروجي ولو قال  
من واحدة الي عشر فتبين ثنتين عند ابي حنيفة كذا في التبيين ولو قال انت طالق ما بين  
واحدة الي اخرى ومن واحدة الي واحدة في واحدة كذا في الهداية السراج الوهاج روي ههنا  
عن ابي يوسف انه لو قال انت طالق ما بين واحدة وثلاث فهو واحدة كذا في المحيط  
ولو قال ثنتين الي ثنتين فتبين ثنتين ابي حنيفة كذا في السكتانية ولو قال انت  
طالق الي الليل او قال الي شهر او قال الي سنة فهو على ثلاثة اوجه اما ان يكون الوقوع  
في الحال ويجعل الوقت للامتداد وفيه هذا الوجه بغير الطلاق للحال واما ان يكون  
الوقوع بعد الوقت المضاف اليه في هذا الوجه بغير الطلاق بعد مضي الوقت المضاف  
اليه وان لم يكن له نية اصلاح يقع الطلاق الا بعد مضي الوقت المضاف اليه عندنا ولو قال  
لها انت طالق الي الصيف او قال لا الي الشتاء فهذا او ما لو قال الي الليل او الي شهر سواء  
وكذا اذا قال الي الربيع او قال الي الخريف كذا في المحيط ولو قال انت طالق الي حين اوالي  
رضان فان توري وقتاً دون وقت فهو على ما توري وان لم يور شيئاً فهو على سنة الشهر ولو قال  
انت طالق الي قريش ولم يور شيئاً فهو على شهر الا يور ما كذا في شرحها جامع الصغير لقاضي  
خان ولو قال انت طالق من ههنا الي النعم في واحدة فهي واحدة بملك الرجعة كذا في الهداية  
ولو قال انت طالق واحدة في ثنتين فان توري واحدة وثنتين وهي مدخولة بها وقت  
ثلاث ولو كانت غير مدخولة بها وقعت واحدة وان توري بمعنى مع وقعت ثلاث مدخولة  
كانت او غير مدخولة هكذا في فتح القدير وان توري الطرفين بغير واحدة لان الطلاق لا يصلح  
ظرفاً فيلغون ذكر الثاني كذا في السراج الوهاج وكذا اذا قال واحدة في ثلاث وتوري واحدة  
وثلاث او توري واحدة مع ثلاث بغير الثلاث وكذا اذا قال انت طالق ثنتين في ثنتين

وتوري

وتوري ثنتين وثنتين او ثنتين مع ثنتين بغير الثلاث وان لم يكن له نية او توري الضرب  
والحساب بغير قويا واحدة في ثنتين بغير واحدة لا غير وفيه في واحدة في ثلاث كذا في  
وتوري قول ثنتين في ثنتين بغير ثنتين لا غير كذا في المحيط ولو قال انت طالق مكة او في  
مكة فتوري طالق في الحال في كل البلاد وكذا في قولك انت طالق في الدار وان عني به اذا انت  
بمكة يصدق ديانة لا قضا ولو قال انت طالق اذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل  
مكة ولو قال في دخولك الدار بغيرك باللفظ كذا في الهداية واما قال انت طالق  
في الشمس وهي بالظل كانت طالق ساكنها وان قال انت طالق في صلاتك لم تطلق  
حتى تترك وتسمى سجدة وان قال في صومك كانت طالق حتى يطعم الفجر كذا في السراج  
الوهاج ولو قال في مرضك او وجعك لم تطلق حتى ترض كذا في فتح القدير ولو قال  
انت طالق طلقة فيما دخلك الدار فانه يقع في الحال كذا في غلابة السروجي ولو قال لها انت  
طالق في حبسك او مع حبسك حين رأت الدم تطلق بشرط ان تستمر بها الدم الي ثلاثة  
ايام ولو قال انت طالق في حبسك او مع حبسك لم تحض وتطهر ولا تطلق ولو كانت  
حائضاً في هذه الفضول كذا في المحيط لا تطلق ما لم تطهر من هذه الحيضة وتحض مرة اخرى كذا  
في المدايع وشرح الطحاوي ولو قال انت طالق بدخولك الدار وبحبسك لم تطلق حتى تدخل  
او تحض كذا في البحر الرائق ولو قال انت طالق في ثوب كذا في الهداية طلقت الى الدار  
اذا قالت انت طالق وانت مريضة وان قال عنت ابيك البسك واذا مرضت دين فيما بينه  
وبين الله تعالى لا يفسخ كذا في فتح القدير ولو قال لها انت طالق في ذهابك الي مكة او  
في لبسك ثوب كذا في المحيط حتى تفعل ذلك بالفعل كذا في المحيط ولو قال لها انت طالق في  
ذهابك علي او حسبي او تربي يقع الطلاق بخلاف قولك انت طالق فيما اعلم كذا في الظهور  
**الفصل الثاني في اصناف الطلاق الى الزمان وما يتصل به كذا لو قال لها**  
**انت طالق في الغد او قال غدا ولا نية لم يقع الطلاق حين يطعم الفجر من الغد وان قال**  
**نويت به الوقوع في اجراء الغد فانه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى في الفصلين وهل**  
**يصدق قضاء اجماعاً على انه لا يصدق في قولك غدا واحتلفوا في قولك في الغد قال ابي حنيفة**  
**يصدق وقالا لا يصدق وعلى هذا اذا قال انت طالق رمضان او في رمضان او قال**  
**انت طالق شهر او في شهر ولو قال انت طالق في رمضان فهو على اول رمضان ياتي**  
**وكذا اذا قال لها انت طالق في يوم الخميس فهو على اول الخميس ياتي ولو قال عنت ربحا**  
**الثاني لا يصدق في القضا ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى هكذا في المحيط والفصل الثالث عشر**  
**ولو قال لها يوم الخميس انت طالق يوم الخميس او يوم الجمعة فهو على يوم الخميس القام كذا**  
**في الذخيرة وفي مجموع النوازل اذا قال لها انت طالق بين الجمعة او يوم الجمعة وهو في يوم**  
**الجمعة فانه يقع الطلاق ولا يكون على الجمعة الا ان يوري كذا في المحيط وحل قال في شعبان انت**  
**طالق في رمضان تطلق حين تقرب الشمس من اجز يوم من شعبان ولو قال انت طالق في**  
**الصيف او في الشتاء او في الربيع او في الخريف لا يقع الطلاق الا في الوقت المذكور كذا في**  
**فتاوى قاضي خان رجل خلف وقال لامرأته في النصف من رمضان انت طالق ليلة**  
**القدر عند ابي حنيفة لا يقع الطلاق ما لم يحضر رمضان من السنة المستقبلية وعلى قول**  
**اذا مضى النصف من شهر رمضان الثاني يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضي خان في باب الاقتضا في**



يوم

يوم جمعة حتى تبين بثلاث وان كانت نية عينا كل جمعة فربا ما يملك الدهر في طلاق واحدة  
 وان لم يكن لنية طلقت واحدة كذا في البحر الرائق ولو قال انت طالق طلقت اربا او طالق  
 الايام او قال انت طالق اليوم وعند المصنف غده نية واحدة وكذلك لو قال انت طالق اليوم  
 وراثة الشرع ولو توفي في كل يوم يقع ولو قال انت طالق في كل يوم تطليقة يقع كل يوم تطليقة  
 ولو قال انت طالق في كل يوم او عند كل يوم او كل ما معنى يوم طلقت ثلاثا في كل يوم تطليقة  
 كذا في محيط الرخسي روي بشر عن ابي يوسف عنه انه قال اذا قال لامرأة انت طالق  
 بعد ايام فاما يقع بعد سبعة ايام وروي المعلى عنه اذا قال لها اذا كان ذو القعدة  
 فانت طالق وقد معنى بعدة قال هي طالق ساعة ما نكلم واذا قال انت طالق في جمعي  
 يوم ان قال فذلك ليلا طلقت كما طلع الفجر من اليوم الجاني وان قال ذلك في ضحوة من النهار  
 طلقت اذا جاءت الساعة التي حلفت فيها من اليوم التالي ولو قال انت طالق في جمعي  
 يوم ان قال فذلك ليلا طلقت اذا غربت الشمس من القدر وان قال ذلك في ضحوة من  
 النهار طلقت اذا جاءت الساعة التي حلفت فيها من اليوم التالي ولو قال انت طالق  
 في جمعي ثلاثة ايام ان قال ذلك ليلا طلقت كما طلع الفجر من اليوم الثالث وان قال ذلك  
 في ضحوة من النهار طلقت اذا طلع الفجر من اليوم الرابع ولو قال انت طالق في جمعي ثلاثة  
 ايام ان قال فذلك ليلا طلقت اذا غربت الشمس من اليوم الثالث اذ به يتم الشرط هكذا  
 وقع في بعض نسخ الجارم ووقع في بعضها لا طلق حتى يمين مثل تلك الساعة التي حلفت  
 فيها من الليلة الرابعة وهكذا اذكر القنوري في شرحه كذا في المحيط ولو قال انت  
 طالق امس وقد تزوجا اليوم لم يقع شيء ولو تزوجا اول من امس وقع الساعة ولو  
 قال انت طالق قبل ان تزوجا لم يقع شيء كذا في الهدا ميتو لو قال انت طالق اذا ه  
 تزوجتك قبل ان تزوجك او انت طالق قبل ان تزوجك اذا تزوجتك او اذا تزوجك  
 فانت طالق قبل ان تزوجك فلو الصورتين الاوليين يقع عند التزوج اتفاقا وفي  
 الثالثة لا يقع عند ابي حنيفة وعند رحمه الله هكذا اذ وقع العقد ولو قال لامرأة  
 انت طالق قبل دخولك الدار بشهر او قال لها انت طالق قبل قدومك بشهر فدخلت  
 الدار او قدم فلان قبل تمام الشهر من وقت اليمين لا تطلق ولو دخلت الدار او قدم فلان  
 تمام الشهر من وقت اليمين يقع الطلاق ومن قال لامرأة انت طالق قبل هذا الشهر  
 تطلق في الحال ثم عند علمائنا الثلاثة رحمه الله يقع الطلاق معارفا لدخول ه  
 ويقتصر الوقوع عينا وقت الدخول والقدر حتى لو خالفها في وسط الشهر ثم دخلت  
 الدار او قدم فلان تمام الشهر وهي في العدة لا يظهر بطلان الحلف هكذا في المحيط  
 ولو قال انت طالق قبل موت فلان بشهر فان مات فلان تمام الشهر طلقت مستأ  
 الب اول الشهر وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ما تطلق بعد الموت ولو مات  
 فلان قبل تمام الشهر لا تطلق اجماعا ولو قال انت طالق قبل شهر رمضان بشهر يقع في  
 اول شعبان اتفاقا ولو قال انت طالق ثلاثا او باينا قبل موت فلان بشهر ثم خالفها  
 في اثناء الشهر ثم مات فلان تمام الشهر ان كانت في العدة يقع الثلاث مستثناة او يبط  
 الحلف ويرد الزمجه الى الحلف الى الراء عند ابي حنيفة وعند ما يقع الثلاث لا يبط الحلف ه  
 ويصير مع الحلف ثلاثا وان مات فلان بعد العدة بان وضعت حملا او لم تكن قد خولا



بها ولم يجبه العدة لا يقع الثلاث ولا يبطل الخلع بالاجماع كذا في السراج الوهاج واذا قال انت  
 طالق قبل موتك بشهر او قبل موتك ثم ماتت الزوجة او المارة عنده يقع الطلاق قبل الموت  
 به اخر جز من اجزاء حياته مستند او عنده لا يقع كذا في محيط السرخسي ولو قال انت  
 طالق قبل موت فلان وفلان بشهر فانت احدى قبل تمام الشهر لم تطلق بعده اليقين ابدا  
 وان مضى شهر من وقت اليقين ثم ماتت احدى طلقت ولا ينظر موت الاخر ولو قال انت  
 طالق قبل موت فلان وفلان بشهر فقدم احدى تمام الشهر من وقت اليقين ثم قدم  
 الاخر بعده لكانت طلقت لان وجود القدرين معشع عاقبة فتنسقط اعتباره ولو قال  
 لامرأته انت طالق قبل يوم الاضحي والفرط شهر فانها تطلق اذا اهل هلال رمضان  
 لان الفطر من الاضحي لا يوجب ان سغا فتعلق وقوع الطلاق بصحة التقدم واعتبر  
 انفصال الشهر باحد هذين الاخر كذا في المحيط ولو قال انت طالق قبل يوم الاضحي يقع  
 الطلاق في الحال وكذا لو قال انت طالق نظائفة قبلها يوم الاضحي يقع الطلاق في  
 الحال هكذا في الذخيرة ولو قال انت طالق قبل ان تحيض حبيبة بشهر فمكثت شهر ثم  
 رأت يوما او يومين وما لم تطلق حتى تراه ثلاثا فاذا استمر ثلاثا قبل هي طالق قبل  
 ذلك شهر عند ابي حنيفة رحمه الله والصحيح انها تطلق للحال كذا في محيط السرخسي وفي  
 المنتقى عن محمد رحمه الله اذا قال لامرأته انت طالق قبل عيد او قبيل قدوم فلان فهو  
 قبيل ذلك طرفه عين قال الحاكم ابو الفضل رحمه الله هذا الجواب في قوله قبيل قدوم  
 فلان غير مستقيم والصحيح ان يقع الطلاق اذا تقدم فلان كذا في المحيط ولو قال انت  
 طالق بعد يوم الاضحي تطلق حين يحضر الليل ولو قال بعد هاتين الاضحي طلقت  
 الحال ولو قال بعد يوم الاضحي تطلق حين يحضر طلقت حين يطلع فجره ولو قال يوما الاضحي  
 طلقت للحال كذا في محيط السرخسي ولو قال انت طالق مع موتك او مع موتك لا يقع شيء  
 كذا في الكافي واذا قال انت طالق قبل يوم قبله يوم الجمعة او قال بعد يوم بعد يوم  
 الجمعة يقع الطلاق على يوم الجمعة في المسئلةين جميعا ولو قال انت طالق شهر  
 غير هذا اليوم او سوري هذا اليوم كان كما قال الحنفية طالق فانه من ذلك اليوم  
 ولا ينشبه هذا اقوال الا هذه اليوم فان هناك تطلق حين تكلم كذا في المحيط والاصح  
 ان الطلاق اذا علق بفعلين يقع عند احدهما ان وقع عند اولهما صار متعلقا  
 باحدهما وان علق باحد الفعلين يقع عند اولهما وان علق بالفعل والوقت يقع  
 بكل واحد تلبية لهما مختلفان وان علقه بوقت او بفعل فان سبق الفعل وقع  
 ولم ينظر الوقت واما سبق الوقت لم يقع حتى يوجب الفعل ويجعل كانهما وقتان  
 اصبحت الطلاق الى احدهما ولو قال اذ جاء فلان واذا جاء فلان فانت طالق لا يقع الا  
 بعد مجيها جميعا ولو قدم الجزاء فقال انت طالق اذ جاء فلان واذا جاء فلان فابقيت  
 جاء طلقت وكذا لو توسط الجزاء كذا في محيط السرخسي ولا يقع بالشأنين الا اذا  
 تكرر ذلك كذا في المحيط ولو قال انت طالق اذ جاء عند وبعد غد يقع به اخره ولو قال  
 وهي مضطربة انت طالق في قبا مكره وقعودك لم تطلق حتى تنقلا فان كانت هـ  
 قلعة قد امت ثم قامت او كانت قايمة قد امت ثم فقدت طلقت ولو قال انت  
 طالق في قبا مكره وقعودك طلقت بايها وعبد ولو وجد المبيع الا واحدة ولو قال

انت

انت طالق اذ جاء فلان او اذ جاء فلان فايها وجد طلقت واحدة وكذا لو قال انت طالق  
 اذ جاء رأس الشهر او اذ قدم فلان فايها وجد وقع ولو قال انت طالق رأس الشهر او اذ قدم  
 فلان ان وجد القدر او لا يقع وان جاء رأس الشهر او لا يقع حتى يقدم فلان كذا في محيط  
 السرخسي وان قال انت طالق رأس الشهر واذا قدم فلان تعلق بكل واحدة طلاق يقع في  
 الوقت الموصوف واحدة وعند الشرط اخره كذا في الكافي به اخر فصل الطلاق قبل الدخول  
 واذا قال لامرأته الامة اذ جاء فانت طالق فنتين وقال لها المولي اذ جاء فانت  
 حرة في القدر لم يخل حتى تنكح زوجا غيره وعندها ثلاث جيف وهذه عند ابي حنيفة  
 وابي يوسف رحمهم الله كذا في الهداية ولو قال اذ اطلقك فانت طالق واذا لم اطلقك  
 فانت طالق ولم يطلو حتى مات وقع تطلقين ولو قال اذ لم اطلقك فانت طالق  
 واذا اطلقك فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طلق فانت طلق فانت طلق فانت طلق  
 ولو قال انت طالق ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك وسكت طلقت  
 بانفكرك القلم ولو قال موصو انت طالق برحمتي لو قال متى لم اطلقك فانت طالق ثلاثا  
 ثم وصل قوله انت طالق قال لا احلها بار ووقعت واحدة ولو قال حين لم اطلقك ولا  
 رنية لم فهي طالق حين سكت وكذا انما اطلقك وحيث لم اطلقك وحيث لم اطلقك هـ  
 وان قال زمان لا اطلقك او حين لا اطلقك لا تطلق حتى يمضي ستة اشهر ان لم يكن له رنية  
 كذا في فتحة القدير ولو قال بיום لا اطلقك لم تطلق حتى يمضي يوم كذا في الفتاوية في  
 الفصل الثاني في فيما يكون شرط مبيع ومن قال لامرأته يوم اتزوجك فانت طالق  
 فتزوجها لم يلا طلقت ولو قال غنيت به مياض الزهك خاصة دين في الغنى كذا في  
 الهداية واذا قال ليلية اتزوجك فانت طالق يقع الطلاق اذ اتزوجها ليلية كذا في السراج  
 الوهاج ولو قال ليوم اتزوجك فانت طالق قال ذلك ثلاث مرات فتزوجها يقع الثلاث  
 كذا في محيط السرخسي ولو قال كلما لم اطلقك فانت طالق وسكت يقع الثلاث متى  
 ولا يقع حبل حتى لو كانت غير مدخول بها وتفت عليها واحدة كذا في التبيين ولو قال  
 اذ لم اطلقك فانت طالق او اذ انا لم اطلقك فانت طالق فانه يرجع الى رنية فان قال رنية  
 به الا يقع في الحال طلقت من ساعته وان قال نويت به في اخر النهر فهو بمنزلة قول ان لم  
 اطلقك فانت طالق فان لم يكن له رنية فعنده ابي حنيفة لا يقع عليها الطلاق حتى يموت  
 احدهما او قال لا طلقت حين ما سكت كذا في المصنفات ولو قال انت طالق اذ لم اطلقك  
 او اذ انا لم اطلقك لم تطلق حتى يموت احدهما ان عني به الشرط وان عني به متى وقع  
 الطلاق كما سكت وان لم يكن له رنية فعنده ابي حنيفة لا تطلق حتى يموت احدهما  
 وعندهما كما سكت يقع كذا في الكافي رجل قال كلما قدمت عندك فامرأته طالق ففقدت  
 عنده ساعة طلقت ثلاثا ولو قال كلما ضربتك فانت طالق فمضى به بيديه جميعا طلقت  
 ثنتين وان ضربها بكف واحدة لا تطلق الا واحدة وان وقعت الاصابع متفرقة هـ  
 رجلك فان لامرأته كلما طلقك فانت طالق فمضى به بيديه جميعا طلاق هـ  
 بالسطح وطلاقا سبورا كلما طلقك فانت طالق ولو قال كلما وقع عليك طلاق  
 فانت طالق فمضى به بيديه جميعا طلاق ثلاثا كذا في فتاوى قاضي خان والله اعلم

**الفصل الثاني في تشييب الطلاق**

وصفه اذا قال انت طالق مثل عند







الطلاق ولو قال عدة الطلاق فهو ثلاث ولو قال انت طالق واخري فهي واحدة ولو قال  
انت طالق واحدة واخري فهي ثنتين ولو قال انت طالق غير واحدة فهي ثنتين ولو قال  
غير ثنتين فهي ثلاث كذا في المحيط ولو قال انت طالق واحدة تكون ثلاثا او تصير ثلاثا  
او تعدد ثلاثا او تتم ثلاثا او تستكمل ثلاثا فهي ثلاث كذا في الترمذي ولو قال انت طالق  
تتم ثلاث او ثلاث ثنتين ثلاث ولو قال انت طالق اخر ثلاث تطليقتن فهي واحدة  
ولو قال ان طلقك اخر ثلاث تطليقتن طلقك ثلاثا كذا في المحيط وحل قال ٢٢ امرأة  
انت طالق اكثر من واحدة واقل من ثنتين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه  
القياس ان يقع ثنتين لكن ذكر في اختلاف العلل انه يقع الثلاث كذا في فتاوى قاضي خان  
ولو قال انت طالق تطليقة حسنة او جميلة كانت طالق بمثلك حقيقة كما ايضا كانت او  
غير حايض ولم يكن هذه التطليقة للمنة كذا في فتح القدير ولو قال ٢٢ امرأة انت طالق  
ما لا يحوز عليك من الطلاق او ما لا يقع او عياني بالحيا ثلاثة ايام يقع واحدة وتطلى الحيا  
وكذلك لو قال انت طالق تطليقة نظرية او كذا في الظهيرية وان قال انت طالق عياني  
ان لا رجعة لي عليك تلحق بمثلك الرجعة كذا في السراج الوهاج ولو قال انت طالق لوين  
من الطلاق فهو ثنتان ولو قال ان الوفاة من الطلاق فهي طالق ثلاثا فان قال نوب الوان  
الحرة والصرة فانه يدين فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك اذا قال انواها او غروبا او جوبا  
فهو ثلاث هكذا في المحيط ولو قال انت طالق اطلق الطلاق لا يقع بدون السنة كذا في القانية  
في فصل الكنايات رجل طلق امرأته بعد الدخول واحدة ثم قال تعدد ذلك جعلت تلك الطلقة  
بأبنة او قال جعلتها ثلاثا اختلف الروايات فيه والصحيح ان يقع قول اي حبيبة يصير بابنا او  
ثلاثا وفي قول محمد بن يونس بن ابي ثعلبة في قول اي يوسف يصح جعلها بابا ولا يصح جعلها  
ثلاثا ولو طلق امرأته بعد الدخول واحدة ثم قال في الهدية الزمة امرأتي ثلاث تطليقات  
بملكك التطليقة او قال الزمة تطليقتين بملكك التطليقة فهو عياني ما قال ولو طلقها  
واحدة ثم راجعها ثم قال جعلت تلك التطليقة بأبنة لا يصير بابنة ولو قال كذا بعد الدخول  
اذا طلقك واحدة فهي بابن او هي ثلاث وتطلى واحدة فانه يملك الرجعة ولا يكون  
بابنا ولا ثلاثا لانه قد تم القول قبل نزول الطلاق ولو قال اذا دخلت الدار فانت طالق  
ثم قال جعلت هذه التطليقة بأبنة او قال جعلت ثلاثا قال هذه المقاتلة قبل دخول  
الدار لا يلزم هذه المقالة كذا في فتاوى قاضي خان **الفصل الرابع**  
في الطلاق قبل الدخول اذا طلق الرجل امرأته ثلاثا قبل الدخول بها وفقر عليه فان فرق  
الطلاق بآبنة بالاولى والابن الثانية والثالثة وذلك مثل ان يقول انت طالق طالق طالق  
وكذا اذا قال انت طالق واحدة واحدة وقعت واحدة كذا في الهداية والاصل في هذه  
المسائل ان الملقط لا يلو ان كان في موقع او لا وقعت واحدة وكذا ان الملقط به  
او لا وقع اخر او وقعت ثنتان فلو قال انت طالق واحدة قبل واحدة وقعت واحدة  
وكذا اذا قال واحدة بعد واحدة وقعت واحدة وان قال واحدة قبل واحدة وقعت واحدة وقعت  
ثنتان وان قال واحدة بعد واحدة يقع ثنتان وكذا اذا قال واحدة مع واحدة او معها  
واحدة وفي المدخول بها يقع ثنتان في الحرة كذا في السراج الوهاج ولو قال واحدة  
تعد ثنتين فثلاث كقول واحدة مع ثنتين او معها ثنتين وكذا لو اعيدة قبل ثنتين او

واحدة بعد ثنتين فثلاث كذا في الفتاوية ولو قال انت طالق ثنتين مع طلاقي اياك ه  
فطلق واحدة يقع واحدة ولو قال انت طالق واحدة بعد طالق ان دخلت الدار فقلت  
بالمدخول كذا في الظهيرية ولو قال لها ولم يدخلها انت طالق احدي وعشرين يقع الثلاث  
عند علماء بين الثلاث ولو قال احد عشر يقع الثلاث في قولهم وثلاثا ولو قال واحدة ه  
وعشر وقعت واحدة ولو قال واحدة ومائة او واحدة والثلاثا كانت واحدة في رواية الحسن  
عنه اي حبيبة وقال ابو يوسف يقع الثلاث كذا في المحيط في المستقي اذا طلق امرأته ولو لم  
يدخلها ثنتين ثم قال كعت طلقنا واحدة قبل الثنتين فان ٢٢ اطلق عنه الثنتين ه  
والزهراني اقربا ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره كذا في الذخيرة وان قال واحدة ونصف  
وقعت ثنتان في قولهم جميعا وان قال نصف واحدة وقعت ثنتان عند اي يوسف وعند محمد  
واحدة وهو الصحيح كذا في المحررة البيرة ولو قال انت طالق واحدة واخري يقع ثنتين  
كذا في البحر الرائق ولا قال انت طالق ثلاثا او تحرقه من العدة فانت بعد قول انت  
طالق قبل قول ثلاثا وتحرقه لم يقع ثنتين كذا في التبيين ولو قال انت طالق البتة او طالق بآبنة  
فانت قبل ان يقول البتة او بآبنة لا يقع ثنتين كذا في البحر الرائق ولو قال انت طالق اشهدوا  
ثلاث فواحدة ولو قال فاشهدوا فثلاث كذا في الفتاوية وان قال لها ان دخلت الدار  
فانت طالق واحدة واحدة فدخلت الدار وقع عليها واحدة فعند اي حبيبة وعند  
ثنتان واما اذا اخرجت ثنتين اجماعا كذا في المحررة البيرة ان علق الطلاق بالشروط  
ان كان الشرط مقدما فقال ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق وهي غير مدخولة  
بانت بواحدة عند وجود الشرط في قول اي حبيبة ولو في الباقي وعند ما يقع الثلاث وان  
كانت مدخولة بآبنة ثلث اجماعا الا ان يقع قول اي حبيبة يقع بعضها في الوقوع  
وعند ما يقع الثلاث جملة واحدة وان كان الشرط مؤخر فقال انت طالق وطالق وطالق  
ان دخلت الدار او ذكره بالفاء دخلت الدار بآبنة بآبنة اجماعا سواء كانت مدخولة  
او غير مدخولة هذا كله اذا ذكره بحرف العطف فان ذكره بغير حرف العطف ان كان الشرط  
مقدما فقال ان دخلت الدار فانت طالق طالق طالق وهي غير مدخولة فالاولى علق  
بالشرط والثاني يقع للحال والثالث لغو اذا تزوجها ودخلت الدار ينزل المعلق  
وان دخلت بعد البيسنة قبل التزوج حلت ولا يقع شيء وان كانت مدخولة فالاول  
معلق بالشرط والثاني والثالث يقعان في الحال وان اخرج الشرط فقال انت طالق  
طالق طالق ان دخلت الدار وهي غير مدخولة فالاول ينزل للحال ولغير الباقي وان كانت  
مدخولة ينزل الاول والثاني للحال ويتعلق الثالث بالشرط كذا في السراج الوهاج ولو  
عطف بحرف العطف فقال لغير المدخولة بان دخلت الدار فانت طالق طالق طالق  
فدخلت زوجهما الحلال في ذكر الكرخي فعنده تبيين بواحدة وينقطع بعد ما وقعها  
يقع الثلاث وذكر الحقيقة بالبيت ان يقع واحدة بالاشارة وهو الاصح ولو عطف ثم  
واخر الشرط كانت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت فان كانت مدخولة فانه يقع في  
الحال ثنتان ويتعلق الثالث بالشرط وان كانت غير مدخولة وقعت واحدة في  
الحال ويلغو الثاني وفي مقدم الشرط فقال ان دخلت فانت طالق ثم طالق وهي  
مدخولة بآبنة الاولى وقعت الثانية والثالثة وان لم يكن مدخولة بآبنة الاولى



ووقعت الثلثة وثلاثون مرة وبعدها تعلق الكل بالشرط قدمه او اخره الا ان عنده زوج  
الشرط يقع الثلاث ان كانت منه خولاها وفي غير المدخول بها تطلق واحدة قد منه او  
ثلاثة كذا يقع العديم ولو قال انت طالق وان دخلت الدار فانت قبل قولك ان  
دخلت لم تطلق ولو قال انت طالق وان دخلت الدار فانت المرافعة عند  
الاول والثاني لا يقع كذا في البحر الرائق ولو قال لا غير المدخول بها انت طالق ولو قال ان  
دخلت الدار فانت طالق لا يقع ولم يتعلق الثانية بالدخول وفي المدخول يقع واحدة  
في الحال ويتعلق الثانية بالدخول ان دخلت في العدة وقعت كذا في الظهيرية وفي  
المنتقى قاله برنوس رحمه الله لا يدخل في امرائه ولم يدخل بها انت طالق واحدة  
بعد واحدة ان دخلت الدار فانت طالق ولو لم يدخلها اليك في هذا المقطع و  
ولو قال انت طالق واحدة قبل واحدة ان دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل فادخلت  
طلقت واحدة ولو قال انت طالق واحدة مثلاً واحدة او مع واحدة او مع واحدة ان  
دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل فادخلت وتقع علياً ثلثان ولو قال انت طالق واحدة  
وبعد واحدة اخرى ان دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل فادخلت وتقع عليها  
ثلاث في الخط **الفصل الخامس في الكنايات لا يقع بها الطلاق**  
الا بالنية او بدلالة الحال كذا في الجوهرة النيرة ثم الكنايات ثلاثة اقسام ما يصلح جرباً  
لا غير امره كيدك اختارني واعتدي وما يصلح جواباً وترد الا غير اخبرني اذ هي اعز بي فوي  
تقضي استمرير تخبرني وما يصلح جواباً وتسمى خلية بريبة شبه بئله بابين حرام والاحوال  
في ثلاث حالات الرضا وكذا في مذكر الطلاق بان تشارك هي طلاق او غير طلاق  
طلاقاً في حاله الغضب ففي حال الرضا لا يقع الطلاق في الاوقات كلها بالنية هـ  
والقول قول الزوج في ترك النية مع اليقين ونحو حال مذكر الطلاق يقع الطلاق في مسائر  
الاقسام قضاء الايمان يصلح جواباً فانه لا يجعل طلاقاً كذا في الظاهر وفي حاله هـ  
الغضب يصح في جميع ذلك لا اجتماع الرد والسب الا في يصلح للطلاق ولا يصلح للرد  
والشتم كقول المعتدي واختاري وامر بك بغيرك فانه لا يصدق فيها كذا في الهداية والمحقق  
ابو يوسف مجلية وبرية وبابين وحرام اربعة اخرى ذكرها الرحيمة المسبوطه  
وقام في خان في المجلس الصغير واخرون وهي لا تسبيل لي عليك لا ملك لي عليك خلعت  
سبيلك فارقتك ولا رواية في خروجك من ملكي قالوا هذه امثلة خلعت سبيلك وقولها  
الحق ابو يوسف بالحسنة ستة اخرى وهي الادعية المتقدمة وادخلت منك والحقي باهلك  
هكذا في غاية السروحي وفي قوله حبلك في غار بك لا يقع الطلاق الا بالنية كذا في مقتاوي  
قاضي خان او تنقلي وانطلق كالحقي في البرازية وفي الحقي بقتلك يقع اذا نوي كذا في البحر  
الرائق تطلق واحدة وجبة في المعتدي واستبري رجلك وانت واحدة لا يقع في هذه  
الثلاثة الا واحدة وجبة ولو نوي ثلاثاً او اثنين ونحو غيرهما بالنية ولو نوي اثنين  
وتنص نية الثلاث ولا يقع نية الثلاث في قوله اختارني بكذا في التبيين وباب نية الزوج  
ينص واحدة بالنية ان نواه او اثنتين وثلاث ان نواه هكذا في شرح الوقاية وكذا في صحة نية  
الثنتين في الاية كذا في السهل الفائق ولو طلق منكوسة الحرة واحدة ثم قال فانت  
بابين ونوي ثنتين كانت واحدة حين نوي الثلاث يقع كذا في محيط الرحيمة ولو قال

فصحت

فصحت النكاح ونوي الطلاق يقع وعن ابي حنيفة رحمه الله ان نوي ثلاثاً فثلاث كذا  
في سراج الدارانية ولو قال لا امرأة لست لي بامرأة او قال لها ما انا زوجك او سئل فقيل  
رقت لك امرأة فقال لا فان قال اردت به الكذب يصدق به الرضا والغضب جميعاً  
ولا يقع الطلاق وان قال نويت الطلاق يقع الطلاق في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
وان قال لم تزج بك ونوي الطلاق لا يقع الطلاق بالاجماع كذا في السراج ولو قال  
ما لي امرأة لا يقع وان نوي وكذا لو قال علي حجة ان كانت لي امرأة وهذا بالاجماع ذكره  
الاسام السرخسية في نسخة والشيخ الامام نجم الدين في شرح الشافعي كذا في الخلاصة  
قد اتفقوا جميعاً انه لو قال والله ما انت لي بامرأة اولست والله لي بامرأة فانه لا يقع  
شئ وان نوي ولو قال لا حاجة لي فيك ينوي الطلاق فليس بطلاق ولو قال لا افي  
ينوي الطلاق كان طلاقاً كذا في السراج الوهاج اذا قال لا اريدك او لا احبك او لا  
اشتريك او لا رغبة لي فيك فانه لا يقع وان نوي في قول ابي حنيفة رحمه الله كذا في البحر  
الرائق ولو قال ما انت لي بامرأة اولست لك بزواج ونوي الطلاق يقع عند ابي  
حنيفة رحمه الله وعندهما لا يقع ولو قال انا منك او عليك لا يقع وان نوي كذا في محيط الرحيمة  
ولو قال في حال مذكر الطلاق بان تشارك او بانك او انت منك او سلطان لي عليك  
او امرحك او وصيتك لنفسك او خلعت سبيلك او انت سايمة او انت حرة او انت  
أعلم بئس بك فقلت اخترت نفسي بغير الطلاق وان قال لم نوا الطلاق يصدق فضلاً  
ولو قال لها لا تراج بي وبنيك او قال لم يبق بيني وبينك نكاح يقع الطلاق اذا نوي ولو  
قالت المرأة لزوجه لست لي بزواج فقال الزوج صدقت ونوي به الطلاق يقع في قول ابي  
حنيفة رحمه الله كذا في فاشا وفي قاضي خان روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله  
انه اذا قال له هبتك اهلك او لا يملك او لا رواج فهو طلاق اذا نوي وان قال  
وهبتك لا يملك او لا يملك او لا يملك الا حربي لم يكن طلاقاً كذا في السراج الوهاج  
ولو قال لها وهبت نفسك منك فهو من جملة الكنايات ان نوي به الطلاق يقع وما لا  
فلا ولو قال لها اجتهدك لا يقع وان نوي كذا في المحيط ولو قال صرت غير امرأتك في رضا  
او سخط تطلق اذا نوي كذا في الخلاصة ولو قال لم يبق بيني وبينك شئ ونوي به الطلاق  
لا يقع وفي الفتاوي لم يبق بيني وبينك كمال ونوي يقع كذا في القنائين ولو قال انا بريم من  
نكاحك يقع الطلاق اذا نوي ولو قال ابعدي عني ونوي الطلاق يقع كذا في فتاوي  
قاضي خان ومن الكنايات نفي عني وموت مني كذا في فتح القدير رجل قال لامرأته  
اربعة طرق عليك مستوحاة لا يقع بهذا شئ وان نوي الا اذا اخذ في اي طريق شئت  
وقال نويت الطلاق ولو قال ما نويت صدق ولو قال لها اذ هي اي طريق شئت  
لا يقع بدون النية وان كان في حال مذكر الطلاق وفي المنتقى لو قال لها اذهبي  
الف مرة ونوي الطلاق يقع الثلاث وفي مجموع النوازل لو قال لها اذهبي الى حفصم  
ونوي الطلاق كذا في الخلاصة ولو قال اعتقتك طلقت بالنية كذا في معراج الدارانية  
وكوي حرة او اعتقي مثل حرة كذا في البحر الرائق ولو قال بعت طلاقك فقلت  
اشتريت فهو رجعي ولو قال بملكك فهو بابين وكذا في قول بعت نفسك امرأة قال



لها زوجها انما استنكت عندك فقلت المرأة كالبراق في النور في كنت تستنكف عنها فادع بها  
فقلت الزوج نف نف مني بالبراق وقال رصبت ونوي به الطلاق لا تطلق كذا في الظهيرة  
ظن الزوج ان نكاح امراته وقع فاستد افعال تركت هذا النكاح الغلب بيني وبين امراتي  
فظهر ان نكاحا كان صحيحا لا تطلق امراته ولو قال امراته انما برى من ثلاث تطلقتك  
قال بعضهم يقع الطلاق اذا نوي وقال بعضهم لا يكون طلاقا وان نوي وهو ظاهر ولو قال لها  
انت السراج فهو كما قال لها انت خلية كذا في فشا ونوي فاشي خان واذا قال لها امراتك من  
الزوجية يقع الطلاق من غير نية به كالتة الغضب وغيره كذا في النجوى في مجموع هـ  
النوازل امراته قالت لزوجها انما برى منك فقال الزوج انما برى منك ايضا فقالت هـ  
انظر ماذا تقول فقال ما نويت الطلاق لا يقع الطلاق لعدم النية كذا في المحيط ولو  
قال صغيت من طلاقك ونوي الطلاق لم تطلق وكذا في لفظ لا يحتمل الطلاق لا يقع به  
الطلاق وان نوي منك قوله بانك الله في عليك او قال لها الطبعيني او استعيني ويخوذ ذلك  
ولو حرم بين ما يصح للطلاق وبين ما لا يصح له بان قال اذهب وكل اذهب اذهب  
ويجي التوبع نوي الطلاق بقوله اذهب ذكرية اختلافا وقرر ويقترب ان في قوله اذهب  
يوسف رحمه الله لا يكون طلاقا وفي قول رفر يكون طلاقا كذا في التبايع ولو قال لها  
اذهب تترجي يقع واحدة اذا نوي فان نوي الثلاث يقع الثلاث وفي الفتاوى لو قال  
اذهب فيمي التوب او اذهب فيميتني او نوي فكل راد يقول اذهب الطلاق لا يقع كذا  
في الخلاصة ولو قال تترجي زوجي يملك لي فهو اقرار بالثلاث ولو قال تترجي ونوي  
الطلاق او الثلاث صح وان لم ينو شيئا لم يقع كذا في العتبية رجل قال لمرأته كنت  
تخريني لاجل فلانة التي تزوجتها فاني تركتها في ذهاب نوي الطلاق يقع واحدة هـ  
بأنية كذا في الخلاصة ولو قال اعتدي اعتدي اعتدي فمعدو المسئلة تملك وجوها  
ان ينوي بكل من هذه الاطلاقا او بالاولي طلاقا لا غير او بالاولي خيضا لا غير  
او بالاوليين طلاقا لا غير او بالاولي والثالثة طلاقا لا غير او بالثانية والثالثة هـ  
طلاقا وبالاولي خيضا وفي هذه الوجوه الستة تطلق ثلاثا او ينوي بالثانية طلاقا  
لا غير او بالاولي طلاقا وبالثانية خيضا لا غير او بالاولي طلاقا لا غير او بالاوليين  
خيضا لا غير او بالاولي والثالثة خيضا لا غير او بالاولي طلاقا وبالثانية طلاقا  
خيضا وبالثالثة طلاقا وبالاولي والثالثة خيضا وبالثالثة خيضا وبالاولي والثالثة خيضا  
والثالثة طلاقا وبالاولي والثالثة خيضا وبالثالثة خيضا وبالاولي والثالثة خيضا  
لا غير وفي هذه الاحد عشر وجها تطلق اثنين او ينوي بكل من خيضا او بالثالثة  
طلاقا لا غير او بالثالثة خيضا لا غير او بالثالثة طلاقا او بالثالثة خيضا لا غير  
او بالثالثة والثالثة خيضا وبالاولي طلاقا وبالاولي خيضا لا غير وفي هذه  
الوجوه الستة تطلق واحدة او لم ينو بكل من شيئا ولا يقع في هذا الوجه شي كذا في فتح  
القدير رجل قال لامرأته اعتدي اعتدي اعتدي وقال نويت بالكل تطلقته واحدة هـ  
دين فيميتني وبين الله تعالى وفي العتبية تطلق ثلاثا كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال  
اعتدي ثلاثا وقال نويت باعتدي طلاقا ونويت ثلاثا خيضا فهو كما قالت  
في العتبية كذا في مرقع الجامع الصغير لفتاوى قاضي خان في المسبوط قال لها اعتدي هـ

فاعتدي

فاعتدي او اعتدي واعتدي او قال اعتدي اعتدي ونوي الطلاق يقع ثلثا في العتبية  
كذا في غاية السروجي في المستقي اذا قال لها اعتدي يا مطلقه وتوفي بقوله اعتدي الطلاق  
فهي طلاق تطلقه فحين اخذها حرم اعتدي والثانية بقوله يا مطلقه وان قال نويت  
انها مطلقه بما الرضا من الطلاق باعتدي بيني وبين الله تعالى ولو قالت  
بيني فانت طالق نوي واحدة اذا لم ينو بقوله بين طلاقا ولو قال حرمت نفسي عليك هـ  
فاستبري ونوي بهما طلاقا فهي واحدة لا ينعى بينا بينا وبين وكذا اذا قال  
نويت بقوله حرمت نفسي واحدة وتقول استبري ثلاثا فهي واحدة ولو قال لم انو  
يقول حرمت نفسي شيئا واذا نوي بقوله فاستبري واحدة او ثلاثا فهو كما نوي كذا في  
المحيط ولو قال انت لزوجي طلقني فقال اعتدي ثم قال لم انو الطلاق لم يصح فـ  
كذا في التناظر خاتمة الطلاق الصريح بلحق الطلاق الصريح بان قال انت طالق هـ  
وقفت طلقة ثم قال انت طالق يقع احري ويلحق البائن ايضا بان قال لها انت  
بائن او خالها يلحق بان قال لها انت طالق يقع احري ويلحق البائن ايضا بان قال لها انت  
الطلاق الصريح بان قال لها انت طالق ثم قال لها انت طالق ثم قال لها انت بائن يقع  
طلقة احري ولا يلحق البائن البائن بان قال لها انت بائن ثم قال لها انت بائن لا يقع  
الاطلقة واحدة بانية لانه يمكن جعله خيرا عن الاول وهو صا وق فيه فلا حاجة  
الي جعله اثنا لانه اقتضا ضروري حتى لو قال عنت به البينة العتبية هـ  
ينبغي ان يعتبر وبثبت بالحكمة العتبية الا اذا كان البائن معلقا بان قال ان دخلت  
الد ارفا انت طالق بائن ثم قال انت بائن ثم دخلت الد ارفا في العدة تطلق  
كذا في العتبية شرح الكثر ولو قال لها انت بائن او خالها ثم قال لها ان دخلت الد  
فانت بانية ونوي الطلاق فدخلت وهي في العدة لا يقع الطلاق ولو قال لامرأته  
والله اقربكم قال لا قبل لمعني اربعة اشهر انت بائن ونوي به الطلاق او خالها يقع  
الطلاق ثم اذا مضت اربعة اشهر ولم يقع بها يقع الطلاق ايضا ولو خالها او خالها  
انت بائن لا يقع شيء كل حكم مرفقة نية الطلاق الصريح فكذلك في قولها انت واحدة واعتدي  
واستبري رحمة كذا في السراج الوهاج فلو رأتها او خالها ثم قال نية العدة اعتدي  
ناويا وقع التلاوث الثاني في ظاهر الرواية كذا في البحر الرائق رجل طلق امرأته على  
جعل بعد الخلع في العدة وقع الطلاق ولم يجب المال اما وقوع الطلاق فلا يصح بلحق  
ولو طلقا على مال او خالها بعد الطلاق الحجي يصح ولو طلقا على مال لم يخلو في  
العدة لا يصح ولو قال لها بعد البينة خلعك ينوي الطلاق لا يقع شي كذا في الخلاصة  
في المحسن السادس نية لاخلع اذا قال لها انت بائن عدا ونوي به الطلاق ثم ابانها  
اليوم ثم خالها بعد يقع عليها تطلقه بالشرط عندنا قلنا مستباحنا رحمهم الله ويستبي  
علي وفي هذه المسئلة انه اذا قال لها ان دخلت الد ارفا انت بائن ينوي به الطلاق  
ثم قال لها ان كلمت فلانا فانت طلاقا بائن ينوي به الطلاق ثم دخلت الد ارفا على هـ  
تطلقه واحدة ثم كلمت فلانا بعد ذلك يقع عليها تطلقه احري كذا في الخيرة  
ولو قال لها انت طالق بائة يلحق بالحق ولو قال لها انت بائة لا يقع ولو قال لها انتك  
بتطبيقه لا يقع كذا في الخلاصة فيجنس بين يكون محلا للطلاق كل مرفقة تزج حرمته



مؤدية كمرمة المصاهرة والرصاص فان الطلاق لا يلحقه وان كانت في العدة وكذا لو هو  
اشترى امرأته بعد ما دخل بها لا يلحقه الطلاق لانها ليست بمعتقة كذا في الباع  
**الفصل السادس** في الطلاق بالكتابة ان كانت بالكتابة على زوجين مرسومة وغير  
مرسومة وتعني بالمرسومة ان يكون مصدرا ومعنونا مثل ما يكتب الي الغائب وغير  
المرسومة ان لا يكون مصدرا ومعنونا وهو في حقيقتي مستنبية وغير مستنبية هـ  
فالمستنبية ما يكتب على الصحيفة والمحايط والارض على وجه يمكن فهمه وقراءته وغير  
المستنبية ما يكتب على الهواء والماء وشي لا يمكن فهمه وقراءته ففي غير المستنبية لا يقع  
الطلاق وان تويون كانت مستنبية لكنها غير مرسومة ان تويون الطلاق يقع والافلا  
وان كانت مرسومة يقع الطلاق تويون او لم يتوون المرسومة لخلوها ان ارسل الطلاق  
بان كتبه اما بعد فانت طالق فكم كتب هذا يقع الطلاق ويلزمها العدة من وقت  
الكتابة وان علق طلقها بجمي الكتاب بان كتب اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق هـ  
فكتبت بعد ذلك حواج في هذا الكتاب فقرأت الكتاب او لم تقرأه الطلاق كذا في  
الخلاصة رجل كتب الى امرأته بجمي وكتب في اخره اما بعد فاذا جاءك كتابي هذا  
فانت طالق فبعد ان كتبت في كتابي الطلاق في الكتاب تطلق ولو لم ياتي كتابي هذا  
وترك كتابي الطلاق ثم بعث بها اليها لم تطلق لانه اذا جاءك حواج بطل الكتاب فلم يحقق  
الشرط وان كتب في اول الكتاب اما بعد فاذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ثم كتبت  
الحواج في اخره ثم في الطلاق وتبقى ما بعده لم تطلق وان علق ما بعده وترك الطلاق  
طلعت كذا في الظهيرية ولو كتبت الطلاق في وسط الكتاب وكتبت قبله وبعد هـ  
حواج ثم في الطلاق وبعث بالكتاب اليها وقته الطلاق كان الذي قبل الطلاق اقل  
او اكثر كذا في فتاوي قاضي خان ولو كتبت اليها اما بعد فانت طالق ثلاثا ان شا  
الله تعالى في موشول لا يكتب به لا تطلق وان كان مفضولا مطلقا كذا في الظهيرية  
ولو كتبت الي امرأته اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ووصل الكتاب اليها فخذ  
الاب ومزق الكتاب ولم يدفعه اليها ان كان الاب متصرفا في جميع امورها فوصل  
الكتاب اليها في بلدها وقع الطلاق وان لم يكن كذلك لا يقع الطلاق ما لم يصل اليها  
وان اخبرها الاب بوصول الكتاب اليه فان دفع الاب الكتاب اليها وهو مرق ان كان  
يمكن فهمه وقراءته وقع الطلاق قبلها والافلا كذا في فتاوي قاضي خان واذا كتبت الطلاق  
واستثنى بلسانه او طلق بلسانه استثنى بالكتابة هل يصح ارويته هذه المسئلة  
وينبغي ان يصح كذا في الظهيرية رجل اكره بالضرر والخمس على ان يكتب طلاق امرأته  
فلانة بنت فلان ابن فلان فكتبت امرأته فلانة بنت فلان بن فلان طالق لا تطلق امرأته  
كذا في فتاوي قاضي خان ولو قال لا تطلق امرأتي فلانة بنت فلان بن فلان طالق لا تطلق امرأته  
طالق فكتبت في جيب المرأة بعد ما كتبت قراءته عليه ثم قرأ عليه وبعث اليه به الى المرأة  
لم تطلق بالخروج الاول وكذا لو كتبت الكتاب على هذا اقل قراءة على الزوج قال للكتاب  
قد شرطت ان يخرجني الي شهر او بعشره كان الحاق هذا الشرط جائزا فخره في الجامع كذا في  
مخطط الرخشي ولو كتبت الي امرأته كل امرأة لا يغيرك وغير فلانة فهي طالق ثم في اخره  
ثم بعث الكتاب لا تطلق كذا في الظهيرية في المستثنى لو كتبت كتابي في قرطاس وادخله

اذا اتاك كتابي هذا فانت طالق ثم نسخت في كتاب اخر او امر غيره ان يكتب نسخة ولم يصل هو  
فانت طالق الكتاب ان طلعت بطلعتين في القضا اذا اقر بها كذا في باه اطلاقا مستنبية  
واما فيما بينه وبين الله تعالى يقع عليها تطلقه واحدة بايها انا فادخل الاخر لهما  
نسخة واحدة وفيه ايضا رجل استكتب من رجل اخر الي امرأته كتابا بطلاقها وقراءة  
على الزوج فاحذه وطواه فحضر وكتب في عنوانه وبعث به الي امرأته فانت طالق الكتاب  
واقرا الزوج انه كتاب به فان الطلاق يقع قبله وكذا لو قال لزوجك الرجل ابعت بهذا  
الكتاب اليها او قال لك هذا الكتاب نسخة وابعت بها اليها وان لم تقرأه اليه ولم يقرأه كذا  
لكنه وصف الامر على وجهه فانه لا يلزمه الطلاق في القضا ولا فيما بينه وبين الله تعالى  
وكذا كل كتاب لم يكتب بخطه ولم يبله بنفسه لا يقع به الطلاق اذا لم يقرأه كتابه كذا في  
المحيط والله اعلم بالصواب **الفصل السابع** في الطلاق باللفظ ان كان  
في الأصل الذي عليه الفتوى في زمانه في الطلاق باللفظ رسية انه اذا كان  
فيه لفظ لا يستعمل الا في الطلاق عند كل اللفظ يخرج به الطلاق من غير رنية اذا هـ  
اصيقت الي المرأة وما كان باللفظ رسية من الالفاظ ما يستعمل في الطلاق وفي غيره  
فهي كذا في رسية فيكون حكمه حكم كتابات الرسية في جميع الاحكام كذا في الباع  
اذا قال الرجل لامرأته بهشتم تراوزني فاعلم ان هذه اللفظة استعملت اهل حراسا  
واهل عراق في الطلاق وانما خرج عند ابي يوسف رحمه الله حتى كان الواجب فيها رجعا  
وتبقى بدون النية وفي الخلاصة وفي اخذ الغيبة ابا الليث وفي التوبة وعليه الفتوى  
كذا في التنازعانية واذا قال بهشتم تراوزني فان كانت في حالة غضب  
ومذكرة الطلاق فواحدة بملك الرجعة وان تويون باي او تلاشا فيهما تويون وقولت  
محدث الله تعالى في هذا القول ابي يوسف كذا في المحيط ولو قال الرجل لامرأته  
تراجك ما زلت اشتهم او بهشتم او يله كردم تراوياس كشاده كردم ترفعده اكله تفسير  
قول طلقك حتى يكون رجوعا ويقع بدون النية كذا في الخلاصة وكان الشيخ  
الامام ظهير الدين المرحوم بن رحمه الله تعالى يعني في قول بهشتم بالوقع بلا رنية  
ويكون الواقع رجوعا ويقتضي في سواها باشرط ان النية ويكون الواقع باي كذا في الد  
رجل قال لامرأته ببيك طلاق دست بازدا شتمت يقع الطلاق باي ولو قال بيك  
طلاق دست بازدا شتم يقع بجمي كذا في التخييس والزيد امرأة قالت لزوجها مرا  
طلاق ده فقل الزوج داه كبير وكبر وكبر او قال داهه باد وكبره باد ان تويون يقع  
ويكون رجوعا وان لم يبول يقع ولو قال داهه است او كرهه است يقع تويون او لم يبول  
ولا يصح في ترك النية قضا ولو قال داهه انك اكرهه انك لا يقع وان تويون ولو  
قال بعد ما طلعت الطلاق داهه كبير وروا يقع اخري الا اذا تويون اثنتين ولو قالت  
لا انكبي بالواحدة فقال داهه كبير ان تويون به اثنتين من الطلاق طلق ثلاثا ولو  
قال لا بعد ما طلعت منه الطلاق كفته كبير لا يقع وان تويون كذا في الخلاصة ولو قالت  
دست از من بازدار فقل الزوج ناداشته كبير يقع الطلاق اذا تويون ويكون باي كذا في المحيط  
ولو قالت مرايد ارفقك الزوج ناداشته كبير يقع الطلاق اذا تويون ويكون باي كذا في  
النجيرة ولو قالت مرا طلاق ده فقل لا افل فقلت اكرهه يروم شوي كم كفت يكن



خواجه بیک خواجده آیتق کذا ایة العتابة امرأة قالت مراسه طلاق ده فقال الزوج  
 وایم بالی فان كان هذا العتابة اهل بلدة من البلد ان لم یکن لغة اهل بلدة الزوج  
 لا یصدق انه لم یرد به الجواب وان لم یکن لغة اهل بلدة من البلد ان لم یکن جوابا  
 کذا ایة محیط السرجینی ولوقال ترا یک طلاق وایم طلاق اولین وآخرین است یقع  
 واحدة کذا ایة الخلاصة ولوقال لها نوسه ده ونوی الطلاق یقع کذا ایة خزانة  
 المفتین رجل قال لامرأته دست لذه من باز دار فقالت المرأة باز داشتم بسه طلاق  
 فقال الزوج من نیز از تو باز داشتم ان نوبی الواحدة فواحدة وایم نوبی الثلاث  
 فثلاث وان لم یبوشب لا یقع شیء رجل قال لامرأته مراسه ریتی ونوی به الطلاق  
 آیتق رجل قال لامرأته طلاق ترا وقع الثلاث رجل قال لامرأته فی حال هذا  
 الطلاق هذا طلاق بعد انت در کرم طلعت ثلاثا ولوقال ما نوبت به ایة طلاق  
 فالقول قول یحیی بن رجل قال لامرأته نوسه طلاق باش ان نوبی ایة طلاق  
 یقع والا فلا کذا ایة الظهیریة ولوقالت طلعتی فقال سه طلاق بدها من نودر  
 دم بر ویقع الثلاث کذا ایة العتابة ولوقال بالغا رسیة نوطلا فی یقع کالوقال لها  
 نوطلا فی کذا الرقال لها نوطلاق باش او سه طلاق باش او سه طلاق باش لوسه  
 طلاقه شو نطق من غیر فیه ویه کان یغیر الامام الاستاذ ظهیر الدین خالی رحمة  
 الله تعالی وان شرط النیة فی باب السین کذا ایة الخلاصة ورجل شاجر مع امرأته فقال  
 لها بالغا رسیة طلاق ترا وایم نوبی هذا وقع علیها ثلاث نطقیات امرأة  
 قال لا زوجها انت طلاق واحدة فقالت له المرأة طلاق الزوج طلاق واحد اعلی  
 وجهین اما ان نوبی شیء اول ینوفقی الوجه الاول هو فی ما نوبی ویه الوجه الثاني لا  
 یقع امرأة قالت یزوجها کیف لا نطقتی فقال الزوج لها بالغا رسیة نواز سر تا پا  
 طلاق کرده سبال الزوج عن سراده امرأة سالت زوجها الطلاق فقال الزوج بالغا رسیة  
 یک طلاق دادمت وطلاق دادمت تطلق ثلاثا ورجل قال لامرأته ترا سبال طلاق  
 ولم یکن لیه یقع نطقیات ورجل قال اخر تزوجت فلا امرأة اخری فقال له فقال لم  
 طلعت المرأة الاولی فقال بالغا رسیة از بر او ترا وایم یکن تزوج امرأة اخری ولم یطل  
 الاولی ولم یویدک الطلاق لا تطلق ورجل قال لامرأته من طلاق ترا دادمت فیه ایة ثلاثة  
 اوجه ان نوبی ایة طلاق او التوفیق اول ینوشب ففی الوجه الاول یقع ویه الوجه الثاني  
 لا یقع ویه الوجه الثالث یقع کذا ایة التجهیز والمزید ولوقال دست باز داشتم ترا فیه  
 اختلاف الشیخین لکن فیما عموما ذکرنا فی قوله بهشتم فی فیة نوبی النسفی اذا قالت دست  
 باز داشتم مرافق له داشتم فهو بمنزلة ما لوقال دست باز داشتم وایم مراد  
 رکازده ان فقال الزوج ترا ویر کار خد اکر دم او قالت مراد ی غیش فقال الزوج  
 بنشیدم ان نوبی الطلاق یقع وان لم یبوشب یقع کذا ایة الذخیرة قالت لم طلعتی فقال  
 نر کدم طلاق مانده است یا کدم نکاح فهو اقرب من الثلاث کذا ایة القیة سلیل  
 یخالد بن یحیی عن قال لامرأته طلعتی فقال لها ترا طلاق مانده است نه نکاح بر خور و  
 کبر قال هذا اقرب منه قد طلعت ثلاثا کذا ایة محیط رجل قال لامرأته دست باز داشتم  
 شمتت بیک طلاق فقالت المرأة باز کوی تا کواها بشنوند فقال الزوج دست باز داشتم

بیک طلاق

بیک طلاق فلما افتراقا کتبه اجنبیة فبازداشتی فقال دست باز داشتمش  
 بیک طلاق قالوا لوقال کتبه المرة الثالثة والثالثة دست باز داشتمش بیک انش  
 فتطلق ثلاثا اذا قال عنیت بالثالثة والثالثة ایة الاخبار ولوقال دست  
 باز داشتمش بیک اخبار کذا ایة فتاوی فیة فان كان اذا قال چهار باره بر تو کشاده  
 است لا یقع الطلاق وان نوبی ما لم یقله فی ایة شیت عنده اکثر المساج وانه منقول  
 عن محمد رحمه الله اذا قال لها چهار باره بر تو کشاده یقع الطلاق اذا نوبی وان لم یقل  
 خدی لیه شیت ویه یقول الفواز لوقال دست از من بدها رقتی لها اذ هی فی جهنم  
 یقع الطلاق سلیل یخالد بن یحیی عن قال لامرأته دادمت طلاق سر خوشش کبر وروزی  
 خوشش طلب کن قال الطلاق الاول رجعی فان لم یبوشب سر خوشش کبر طلاق اخر یقع  
 الاول رجعی ولا یقع یخالد بن یحیی عن قال لامرأته یقع به الطلاق طلاق بایب وبعبر الاول مع  
 الثاني بایب ان کذا ایة الذخیرة ولوقالت کران یخردی بیک بازده فقال بکب  
 باز دادمت ونوی یقع به الطلاق ولوقال بکب باز دادم بغیر التاء لا یقع وان نوبی کذا  
 یخ خلاصة ولوقال ابو المرأة لزوجها کران خریده از من بدها بازده فقال بکب باز دادم  
 یقع الطلاق اذا نوبی کذا ایة الظهیریة ولوقالت سوکند خور بطلاق من کر فلان کرانکم  
 فقال خورده کبر یخردی شیخ الاسلام الاوزجندی انها لا تطلق امرأة قالت  
 لزوجها من بیک سوی تقییک سوی فقال الزوج هجین کبلا تطلق امرأة قالت  
 لزوجها تو بر من چرا آمد که من زن تونه ام فقال یخردی کبر لا تطلق رجل دعا امرأة الى التزا  
 فانت فقال لها الخدی من یغید یی فقالت طلعتی حتی اذهب فقال اگر آرزوی تو چنین  
 است چنین کبر فم تقل شیئا وقامت لا تطلق کذا ایة محیط رجل تزوج امرأة فقیل له  
 چرا کردی فقال کرده نا کرده کبر او نا کرده نوبی کبر یقع اذا نوبی وقیل آیتق وان نوبی ویه  
 یقع کذا ایة الخلاصة ورجل اکل خبز او شرب خمر فقال نا خوردم ونبید رتان ما بیه  
 ثم قال له رجل تعیما صعلک بیه طلاق فقال الرجل بیه طلاق لا تطلق امرأته  
 کذا ایة فتاوی فیة فان فی النفاوی رجل قال لامرأته اگر نوز من سه طلاق مع خد  
 البای یقع اذا قال ان انا طلاق لانه لما خد فم یکن مفعلیا لیه امرأة طلیت ه  
 الطلاق یزید زوجها فقال ان سه طلاق بر دار ورفی یقع ویکون هذا التوفیق طلاق  
 الرأ وان نوبی یقع ولوقال لها سه طلاق خود بر دار ورفی یقع بدون النیة ولوقالت ه  
 طلعتی فخر بها فقال لها اینک طلاق لا یقع ولوقال اینک طلاق یقع ویه مجموع الفواز  
 سلیل شیخ الاسلام عن ضرب امرأة فقال دار طلاق قال لا تطلق وسلیل الامام احمد  
 القلا بنی رحمه الله عن وکر امرأة وقال اینک یک طلاق ثم وکرها ثانیاً وقال اینک  
 دو طلاق وکره الثالث قال تطلق ثلاثا فشیخ الاسلام یقول سبی الغریب طلاق محظوظ  
 والامام احمد یقول سبی الطلاق فیتع سکران ضربت منه امرأة فتسبوا ولم یظفر بها  
 بالغا رسیة بیه طلاق ان قال عنیت امرأتی یقع وان لم یقله شیء لا یقع کذا ایة الخلاصة  
 ولوقال لها دار طلاق لا یقع یخالد بن یحیی عن قال لامرأته اضافة الرأ وقیل یقع  
 من غیر نیة وهه الا شیه لان قولها دار طلاق وقولها خد سوا ولوقال لها خدی طلاق  
 یقع من غیر نیة کذا ههنا کذا ایة محیط سلیل شیخ الاسلام الاوزجندی عن امرأة قالت لزوجها

کان



لو كان الطلاق بيدى تطلقت بنفسى الف مطلقته فقال الزوج من نيزه ادم وادم لم يقبل  
وادم فقال يقع الطلاق امرأة قالت لزوجها كملقني ثلاثا فقال الزوج اينك  
هزار لا تطلق من غيرنية رجل طلق امرأته فقيل له في ذلك فقال وادم هزار ديكر  
مطلق ثلاث من غيرنية امرأة قالت لزوجها من برتوسه طلاقه فقال الزوج  
نيسيتي او قال سه طلاقه نيسيتي او قال سه مكو به صد كوفه هذا كله اقرار منه  
بالتلاص فيقع عليها ثلاث مطلقات سئل الفقيه ابو بكر رحمه الله عن قال امرأة  
هزار طلاق بويكي كردم قال يقع ثلاث مطلقات وكذلك اذا قال هزار طلاق بويكي كنم  
ونوي الطلاق يقع ثلاثا كذا في الذخيرة سئل عن الدين رحمه الله عن قال امرأة  
جحد النكاح بيننا احبنا طلاقك بين وجه الحمة ونار غصه في ذلك فقال سترابي  
اين زنك ان انيت كه هيجنين حرام ميداري قال يكون اقرا بالاحبة ولو قال سترابي  
اين زنك ان است كه حرام داراي ولم يقبل هيجنين لا يكون اقرا بالاحبة هذه لعدم الاصل  
بجلا في الاول ان قول ابن زنك وهيجنين تحقيق الحمة منه كذا في الخلاصة في جنس  
المفترقات سئل شيخ الاسلام الفقيه ابو نصر عن سكران قال امرأة انزديدن ان  
اطلقك قالت نعم فقال بالفا رسية اكرتوزن سني بك طلاق دو طلاق سه طلاق قوي  
واخر جي من جندي وهو يفرم انه يريد به الطلاق فانقول قولا كذا في المحيط سئل ابر بكر  
عن سكران قال امرأة بيزارم بيزارم تو مرا چوي ساشي فقال المرأة الي مني  
نقول واني اخاف ابيق يميني وسينك شي فقال الزوج چنين خوام فلما صافى قال اذكر شي  
من ذلك فقال الرجل لا تطلق وهي امرأة كذا في النكاح والاحبة في فتاوى النسفي  
رجل قال ان زنك مر اجمانه است سه طلاق ولست امرأته ببيتة وقت الطلاق  
تطلق امرأته ولو قال ابن زنك مر اباي حازانده راست سه طلاق وليت هي في هذا  
البيت وقت الطلاق لا تطلق كذا في الخلاصة والمحيط في فتاوى النسفي اذا قال امرأة  
المدخول بها ترايك طلاق ترايك طلاق ترايك طلاق انت طالق انت طالق كذا في الذخيرة  
ولو قال امراة طلاق ده ورا طلاق ده ورا طلاق ده فقال ادم يقع ثلاثا ولو قالت  
مر اطلاق ده مر اطلاق ده مر اطلاق ده فقال ادم يقع واحدة ولو قالت مر اطلاق كن  
مر اطلاق كن مر اطلاق كن فقال ادم مر اطلاق واحد وهو الاصح ولو قالت لزوجها  
مر اطلاق ده فقال ان يترد اده عوان يقع اذا نوي ولا يقع بدون النية كذا في العضول  
الهادية في الفصل الثاني والعشرين في الخلع امرأة قالت لزوجها من وكييل تو هستم  
فقال هستي فقال تطلقت بنفسى ثلاثا فقال الزوج تو بر من حرام كشي ما احدا با  
يبدوان ندمي بالتمكيل الطلاق دون العدة يقع واحدة رجعية وان نوي المفاخرة  
دون العدة يقع واحدة باين تو هستم اعداها سئل عن خيفه فينبغي ان لا يقع كالتمكيل  
بالواحدة اذا طلق ثلاثا كذا في الخلاصة وعليه الفتوى سئل عن الدين عن خلع  
امرأته ثم قال لها بديعه ادمت سه طلاق ولم يفر عليه قال ان نوي ثلاث مطلقات  
طلقت ثلاثا والا فلا زن را كفت ترا طلاق ادم مردان سلامت كردند كفت ويكر ادم  
نكفت ويكر زن كفت طلاق قال يقع اذا كانت العدة كذا في العضول الهادية في الفصل  
الثاني والعشرين رجل قبل ان يزل فلاته زن تو هست فقال هست ثم قيل لاي زن

نوسه طلاقه هست فقال هست وهو يفرم انه لم يسمع قرا سه طلاقه وانما سمع ابن زن تو  
هست قالوا اي صدق قضاه وهدا اذا قال زن نوسه طلاقه هست حبسوت جهرا ما  
اذا لم يكن كذا لكون صدق قضاه رجل قال لغيره زن تو سه طلاق كه اين كار كن وهدا  
طلاقه يكون جوابا حتي لو لم يكن هذه الشخص فقل ذلك الامر يقع الطلاق كذا في الظهيرية  
قالت لزوجها من ياتوغي باشم فقال الزوج مباحش فقال طلاق بدست تو است مرا  
طلاق كن فقال الزوج طلاق طلاق يكنم طلاق سبكنم كر كر ثلاثا طلقث ثلاثا علف  
قوله كنم لانه استقبل فلم يكن تحقيقا بالتمشيك كذا في المحيط لو قال بالقرينة اطلق  
لا يكون طلاق الا اذا علم استحواله الى حال فيكون طلاقا واما في مجموع النوازل سئل عن  
الدين عن امرأة قالت لزوجها من برتوسه طلاقه فقال الزوج هلاهل طلاق ثلاثا قال  
الا ان يفرم ولو قالت لزوجها حلاله خدا بر تو حرام فقال آري حرمت فلي مطلقته  
سئل عن الدين عن رجل قال امرأة اذ هي الي بيت امكنه فقالت طلاق ده تا بروم  
فقال تو برو ورا طلاق ده ادم فرسمن قال لا تطلق لانه وعد كذا في الخلاصة ولو قال لها ترا  
طلاق او طلاق ترا في طالق ولا فرق بين التقديم والتأخير كذا في خزانة المفتين سئل  
شيخ الاسلام عجم الدين النسفي رحمه الله عن قال امرأة وكانت اصرا ان سه طلاق  
ان ديكر ترا ادم تو اين سه طلاق بويده زن كفت اين سه طلاق بويده ادم وميدانم كه اين زن  
سه طلاقه شديكر كه خطاب باوي كرد طلاق شود بانه فقال نه اين طلاق شود نه آن  
رجل من عادتة ان يقول اذا را ي صيا اي ما حرت شش طلاقه فسكر من الحرافاتة ابنه  
فظم صبي احببها فقال روي ما حرت شش طلاقه ولم يعلم انه ابنه طلق امرأته ه  
ثلاثا رجلا طلق امرأته ففتيل لم يمانا اشي كمنيت ففان لم يمانا ما يدا هني مم  
بايد لا تطلق امرأته ثلاثا امرأة قالت لزوجها من برتوسه طلاق ام فقال تو حسم  
سه طلاقه چه هزار طلاقه لا تطلق امرأته كذا في الظهيرية سئل عن الدين رحمه الله  
عن امرأة قالت لزوجها من برتوسه طلاقه فقال الزوج چون  
موري طلاق داده شد وقال لم اسو الطلاق هلا يصدق قال نعم ووافقه بانه الحجة  
بعض ائمة كذا في الذخيرة رجلا انهم امرأته برجل ثم قال را يو ذلك الرجل في بيته فغضب  
وقال زن فدير را طلاق ادم قيل يقع الطلاق اذا نوي وقيل بالوقوف من غيرنية رجل  
جمع الاصدان وامرأته ان تتخذ لهم طقا ما فلم تقبل وهدا من بينة الزوج فقال  
الزوج زني كه دوست و دشمن مرا سوزد از من سه طلاق ذكر في مجموع النوازل انه تطلق  
امرأته رجلا قال لخدمه وطمية كوفه امرأته بسوء چند ان كرده كه سه طلاق كرديش  
او چند ان كرده كه سه طلاقه كردمش يقع الطلاق عليها كذا في المحيط ولو قال لها  
وادمت بك طلاق وسكت ثم قال ودو طلاق وسه طلاق يقع الثلاث ولو قال ترايك طلا  
وسكت ثم قال ودو يقع الثلاث ولو قال ودو يفر الواو ان نوي القطع يقع الثلاث وان  
يتريق واحدة كذا في الخلاصة ولو قال ترا طلاق ادم خريدي كفت خريديم وخريدي  
راسه طلاق ادم شوي كفت رستي ان عني بقول رستي الاجازة وقع الطلقات الثلاث  
والا فواحدة رجعية كذا في الفتاوى ورواها او تو سوزد از من يقع بدون النية ولو قال











وقد كذا ان يحيط السرجي واد اقال لها اخت ربي بنفسك اليوم وهذا الشهر او شهر او  
سنة فلما اختار بنفسها ما طام الوقت باقيا سوا العرضت عن المجلس واستغلت بقمل  
اخر او لم تعرض فخذ استوا ويكون الحيا في ذلك الوقت الموقت ولو قال اختار ربي اليوم او  
هذا الشهر فلما اختار ربي بقي من اليوم او الشهر لا يزيد على ذلك ولو قال يوما فهو يوم  
ساعة تكلم الي مثلها من الغد ولو قال شهر فهو من الساعة التي تكلم فيها الي ان يستكمل  
ثلاثين يوما واخيرا اذا كان موقتا يبطل بمضي الوقت سواء طالت او لم تعلم بخلات  
ما اذا كان غير موقت كذا ان السراج الوهاج ولو قال اختار ربي اليوم واختار ربي غدا  
فردت في اليوم لا يبطل ولا الغد ولو قال اختار ربي في اليوم وغدا الردت في اليوم يبطل  
اصلا كذا ان يحيط السرجي **الفصل الثاني** في امر باليد الامر باليد كالتخيير  
في جميع مسائله من اشتراط طهرا النفس او ما يقوم مقامه ومن عدم ملك الزوج الرجوع  
وغير ذلك يسوي نية الثلاث فانما يقع ههنا لافي التخيير كذا ان فتح القدر اذا قال  
امراني امرك بيديك ينوي الطلاق فان كانت تسبح في امرها بسلام بيدها ما دامت في  
مجلسها وان لم تسبح في امرها بيدها اذا علمت او لم تعلم كذا ان المحيط وان كانت  
غائبة فمؤتمرا وجهين ان اطلق اعلام فلما اختار ربي المجلس الذي يبطل فيه واما  
اذا جعل الامر الي موقتا بوقت فان بطل ما مع بقاء شيء من الوقت فلا خيار في  
بقية الوقت وان مضى الوقت قبل ان تقام لم تكن فلاحيا ولا كذا ان السراج الوهاج  
ان قال لها امرك بيديك ينوي ثلاثا فقلت قد اخترت نفسي بواحدة فهي ثلاث كذا  
نية الهداية ولو قال امرك بيديك ينوي الثلاث وطلعت نفسها ثلاثا كذا ثلاثا  
وان نوي اثنين فهي واحدة وكذا اذا قالت طلعت نفسي واخترت نفسي ولم تذكر  
الثلاث فهي ثلاث وكذا اذا قالت ابنت نفسي اخبرمت نفسي وغير ذلك من هـ  
اللفظ التي تصلح حراما ولو قالت طلعت نفسي واحدة واخترت نفسي بتطليقة  
فهي واحدة باينة كذا ان السراج الوهاج واذا جعل امرها بيدها فاختارت نفسها  
في مجلس علمها كانت بواحدة وان كان الزوج اراد ثلاثا فثلاث وان نوي اثنين  
او واحدة او لم يكن له نية في العدد فهي واحدة كذا ان الخطا اذا قال امرك بيديك  
في تطليقة فهي تطليقة بجميع كذا ان الذخيرة رجل قال لامرأته امر ثلاث هـ  
تطليقت بيديك فقلت المرأة كذا ان تطلق بلسانك لم يكن ذلك رد وان كان لها ان  
تطلق بنفسها كذا ان فتاوي قاضي خان واذا جعل امرها بيدها فقلت فقلت  
نفسى طلعت وكذا اذا جعل امرها بيدها فقلت فقلت كذا ان فضول  
الاستروشن ولو قال امرك بيديك اوني كفك اوني يميك اوني شاك او جعلت هـ  
الامر بيديك او فوضت الامر بيديك او فوضت الامر كله في يدك ونوي الطلاق صحيح  
ولو قال في عيتك او رجلك او راسك او خوضك ابيح (بالنية ولو نوي بالامر باليد  
واحدة ثم نوي ثلاثا لم يصح وكذا لا يصح نية الغشيين الا بالامه كذا ان القتابية  
ولو قال امرك في فمك او لسانك فقلت كقول امرك بيديك ولو قال لها امر بيديك  
الختان ان هذا القول امرك بيديك كذا ان الخلاصة ولو لم يرد الزوج بالامر باليد هـ

طلاق

طلاقا فليبين الامر شي ١٢ ان يكون في حالة الغضب او في حال مذكرة الطلاق ولا يبين  
نوع الحكم انه امر به الطلاق في كذا ان كذا ان ادعت المرأة بنية الطلاق او انه كان في غضب  
او مذكرة الطلاق فالقول قول مع اليمين وتقبل بينة المرأة في اثبات حالة الغضب  
ومذكرة الطلاق ولا يقبل بينتها في نية الطلاق الا ان تقوم على اقرار الزوج بذلك  
كذا ان الظهري واد ا جعل امرها بيدها وطلعت نفسها وقال الزوج انما طلعت  
نفسك بعد اشتغالك بكلام او قبل وقت بل طلعت نفسي في ذلك المجلس بين  
غير ان اشتغل بكلام اخر وشي اخر فالقول قولها ووقع الطلاق كذا ان فضول  
الاستروشن وعوي المرأة بما زوجها انه جعل امرها بيدها لا تنضم اما لو طلعت المرأة  
نفسها بحكم الامر اذعت ووقع الطلاق وقد حرم المهر بها على الامر به يسبح وليس  
للمرأة ان ترفع الامر في القاضي حتى يجبر الزوج على ان يجعل امرها بيدها كذا ان الخلاصة  
جعل امرها بيدها ان قام فقام وطلعت نفسها فادعي انما لم تطلق نفسها في مجلس  
عليها اذعت الا يتابع في مجلس العلم فالقول لها واد كذا ان جعلت امرك بيديك  
امس فلم تطلقني بنفسك فقلت اخترت فاسقول كذا ان في الوحي للكردي يستحل  
حدي رحمه الله عن جعل امر امرأته بيدها اكرها كذا ان ثم قام فطلعت المرأة نفسها  
ثم ادعي الزوج انك قد علمت مذملا ايام ولم تطلقني في مجلس علمك وقالت المرأة  
لا بل كنت الان فطلعت نفسي على الفور فالقول لمن اجاب ان القول للمرأة كذا ان  
الفضول الواردة في الفصل الثالث واليه مشر من رجل جعل امر امرأته بيدها  
فقلت للزوج انت علي حرام او انت مني باين او ان عليك حرام او اناسك باين  
فهذا امر طلاق ولو قالت انت حرام ولم تقل علي او قالت باين ولم تقل مني فهو باطل  
ولو قالت ان حرام ولم تقل عليك او قالت ان باين ولم تقل منك فقلت طلاق  
كذا ان المحيط رجل جعل امر امرأته بيدها في الطلاق فقلت لزوجها طلعتك  
كذا ان طلاقا لو اضاف الزوج الطلاق الي نفسه كذا ان فتاوي قاضي خان ولو  
قال لها امرك بيديك اليوم بقية القدم بغيره الدليل في ذلك حتى لو اختارت هـ  
نفسا في الدليل لا يفي وان ردت الامر بطل امر ذلك اليوم كان الامر بعد الغد  
كذا ان الذخيرة وكذا ان القاتل في اليوم اطلعت كل ذلك كذا ان فتاوي قاضي خان  
ولو قال لها امرك بيديك اليوم وغدا دخلت الدليل تحت الامر ان ردت الامر في يومها وكذا  
لم يكن لها الامر في الغد كذا ان الذخيرة وفي الروا الحجة وعليه الفتوى كذا ان فتاوي  
خانية جعلت قال لامرأته امرك بيديك اليوم وغدا لو بعد غد فردت في اليوم بطل كلم وليس  
لها ان تختار نفسها بعد ذلك وهذا الصحيح هكذا ان فتاوي قاضي خان ومن آبي  
يرسب رحمه الله في الاملا انه لو قال امرك بيديك اليوم وامر بيديك غدا فاما امران  
حتى اذا اختارت زوجها اليوم ثم جاء الغد صار الامر بيدها وهذا الصحيح كذا ان الكافي  
ولو اختارت نفسها اليوم فطلعت ثم تزوجها قبل مجي الغد فادعت ان اختار هـ  
نفسا فلا بد لك وتطلق احري اذا اختارت نفسها كذا ان فتاوي قاضي خان ولو قال امرك بيديك  
يوم مقدم فيه فلا فمؤتمرا اليوم دون الدليل ولو قدم فلا فمؤتمرا فيه حتى  
غربت الشمس خرج الامر بيدها كذا ان القتابية ولو قال لها امرك بيديك اليوم غدا

البيينة



فوت في اليوم بطل الامر كذا في فتاوي قاضي خان وان قال امرك بيدك يوما او شهر او سنة  
او قال اليوم او الشهر او السنة او قال هذا اليوم او هذا الشهر او هذه السنة لا يتغير  
بالمجلس ولا الاثر في الوقت كله يختار نفسها فيها شاة منه ولو قامت من مجلس او  
نشا غلت بغير الجواب لا يبطل خيارها ما بقي شيء من الوقت بلا خلا في غير ان ذكر اليوم  
او الشهر او السنة منكر افعلا الامر من الساعة التي تكلم فيها الي مثلها من العدة والشهر  
والسنة ويكون الشهر ههنا بايام وان ذكر موقعا فاعلم ان خياره بقية اليوم وفي بقية  
الشهر وفي بقية السنة ويعتبر الشهر ههنا بالهلال ولا اختارت نفسها في الوقت  
مرة لشيء لها ان تختار نفسها مرة اخرى ولو كانت اختارت زوجها او اختار الطلاق  
ذكره بعض المراجع ان قيل قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يخرج الامر من يدها  
من جميع الوقت حتى لا تملك ان تختار نفسها معه فذلك وان بقي الوقت كذا في البداية  
ولو قال لها امرك بيدك في هذا الشهر فاختارت زوجها خرج الامر من يدها في قول ابي  
حنيفة ومحمد رحمهما الله وعلم قول ابي يوسف رحمه الله يبطل الامر في ذلك المجلس لا في  
مجلس اخر وفي بعض الروايات ذكر الرواية على عكس هذا او الصحيح هو الاول كذا في  
شرح الجامع الصغير لقاضي خان ولو قال امرك بيدك فلان شهر او فلان شهر او فلان شهر  
تلكه يبطل بمحضه بلا عمل كذا في الكاين ولو قال امرك بيدك ابدا فعدت مرة يبطل ذكر  
ابدا امرك بيدك اليوم او شهر او سنة لم يبطل خيارها فيما بقي من المدة عند ابي حنيفة  
رحمة الله هكذا في الترتيب في ذكرها عن محمد رحمه الله اذ قال لها امرك بيدك راس  
الشهر كان الامر بيدك في الليلة التي يهل فيها الهلال ومن القدر اليه الليل ولو قال لها  
امرك بيدك في راس الشهر كان له مجلسا حتى تغرب الشمس قال الامري انه لو قال لها  
امرك بيدك عند كان لها العدة كله ولو قال في عند كان يملك المجلس حتى تغرب الشمس من  
العد وذكروا براجهم ما يخالف هذا فتدبر في فقه اذ قال امرك بيدك رخصان  
او قال في رخصان فمضى مقواء والامر في يدها رخصان كله وكذلك اذ قال امرك  
بيدك عند او في عند فمضى مقواء كذا في المحيط ولو قال امرك بيدك اليوم فهو على اليوم  
كله ولو قال في هذا اليوم فهو على المجلس وهو صحيح موافق لقوله انت طالق عدا  
او انت طالق في العدة كذا في المحيط المرحوم ولو قال لها امرك بيدك في عشرة ايام فالا  
في يدها من هذا الوقت الى مضي عشرة ايام ويحيط انقضاء العشرة بالساعات ولو اراد  
الزوج ان يكون الامر بيد هاتين عشرة ايام دين فيها يمينه وبين الله تعالى ولم يدين  
في العتق كذا في الظهيرية رجل قال لآخر امراتك بيدك الى سنة هاتين امرسيه  
الي سنة حتى لو اراد ان يرجع لا يملك ولا تمت حرج الامر من يده كذا في التجميع  
والمر يد وفي الفتاوي الصغرى لو قال لاجنبي امراتي بيدك فيقتصر على المجلس ولا  
يملك الرجوع قال في المحيط وهو الاصح كذا في الخلاصة المفوض اليه ان كان يسمع  
فلا امرسيه مادام في ذلك المجلس وان لم يسمع او كان غائبا فاما بصير الامر في يده  
اذ علم او بلغه الخبر ويكون الامر في يده مادام في مجلس العلم والقبول في مجلس  
العلم بشرط ولكن اذ ارد المفوض اليه ذلك يتردد بوجه كذا في الذخيرة رجل قال  
لغيره قل امرك بيدك لا يصير الامر بيد هاتين لم ينقل المأمور لها ذلك لان  
هذا

هذا امرنا المقدرين ولو قال لغيره قل امرك بيدك ان امرها بيد هاتين امر  
بيدها قبل الاخبار كذا في الظهيرية ولو قال لغيره طلق امراتي فقد جعلت ذلك اليك  
فمقتضى من يقتصر على المجلس والمزوج ان يرجع عنه واذا اطلق في المجلس يقع واحدة  
رجعية وكذا لو قال جعلت اليك طلاقا قطعا يقتصر ويكون رجوعيا ولو قال  
لغيره طلق امراتي وقد جعلت امرها بيدك او قال جعلت امرها بيدك وطلقها كان  
الطلاق غير الاول لان الواو للعطف فاما حرف الفاء في هذه المواضع يكون بيان  
السبب فلا يملك الا واحدة واذا ذكر حرف الواو فطلقها الوكيل في المجلس تبين بتطبيقات  
لان الواقع حكم الامر يكون باينها اذا كان احد هاتين كانا الاخرين هاتين امره لا يملك  
الرجعة فان طلقها الوكيل بعد القيام من المجلس يقع واحدة رجعية وكذا لو قال  
امرها بيدك فطلقها كذا في فتاوي قاضي خان في الجامع اذ قال الرجل امراتي بيدك  
فطلقها الوكيل قبل ان يقوم من المجلس فمضى واحدة باينة ان ينوي الزوج ثلاثا يكون  
ثلاثا ولو قال الرجل للرجل عن مجلسه قبل ان يعلقها بطل الامر وكذا لو قال لطلقها فامرها بيدك  
كان هذا او ما تقدم سواء كذا في المحيط في مجموع النوازل لو قال للمصا كذا اكتب لها خطا  
او عيالا في متى سافرت بغير اذننا فهي تطلق نفسها واحدة كما شئت فقلت في اريد  
الواحدة وطلبت الثلاث والي الزوج ولم يتفق واخرها بصير الامر في يدها في ظلمة  
واحدة كذا في الفصول العبادية في الفصل الثالث والعشرين ولو جعل امرامراته  
بيدها او بيد اجنبي ثم خزن الزوج حنونا مطبقا لا يبطل الا بمرأته ولو جعل امر  
امراته بيد جنبي او محبسون او عبدا او كافرا فمضى بيديه قبل ان ينفذ من ذلك المجلس كما  
لو فوض ذلك اليه المرأة ولو قال لمرأته وهي صغيرة امرك بيدك ينوي الطلاق هو  
فطلعت نفسها حتى وقع الطلاق كذا في الفصول الستة عشر ولو جعل امرامراته  
بيدها مضمونة حتى يقتصر على المجلس الا ان يقول لطلقها متى شئت او تطلق نفسها متى  
شئت ولو جعل امرها بيد رجلين لا ينفذ احد هاتين الا لاكتنا طلقنا في المجلس هو  
في نكح الزوج حلف بالله ما فعل الا امر كذا في النوازل الثلاث فطلقها احد هاتين  
واحدة والاخرتين او ثلاثا وقفت واحدة لا تنفذ هاتين كذا في الفتاوى وكذا  
قال امرامراتي بيدك او قال جعلت امرها بيدك فطلقها الخاطب  
لم يخرط لامة الا ان يجيز الزوج كذا في المحيط ولو قال امرامراتي بيدك او قال هو  
جعلت امرها بيدك او بيدك بمرأته الطلاق فطلقها الخاطب يقع كذا في الكافي في المتن  
رجل جعل امرامراته بيد ابنا فقال ابوها قد قبلتها طلقت كذا في المحيط ذكر في اجنبا  
الناس في شهدة رجلان على رجل وقالوا شهد ان فلانا امرنا ان يبلغ امراته انه جعل  
امرها بيد هاتين وبلغنا هاتين وقد طلقت نفسها بعد ذلك جازت شهدة هاتين ولو قال  
شهادة ان فلانا قال لنا اجعلنا امرامراتي بيد هاتين فطلقها امرها بيد هاتين كذا في مصر  
الاستدراشي عن ابي حنيفة رحمه الله لو كان امران دفعا امرك بيدك ان تطلق هو  
واحدة منها الا يجتمعا ولو قال لمرأته امرك بيدك وامر امراتي هذه بيدك هو  
فطلعت فلانة ثم طلقت نفسها يقع ولو قال لها امرني بيدك او طلق ابي نسا عي  
شئت فليس لها ان تطلق نفسها كذا في المحيط المرحوم ولو قال امراة من نسائي في بيدك



بينهم الطلاق نطقت واحدة فقال الزوج عنت اخري لم يصديق فضا كذا في الفتا  
المنسوب ولو قال امرك بيدك او امره هذه بيد ها فان طلقت في المجلس بطل الاخر  
ولو طلقت معا طلقت احديهما واليمين اليه كذا في الفتا بنية مضوكة قال الامراء  
الغير حقت امرك بيدك فقال المرأة قد اخترت نفسي فبلغ الزوج ذلك فاجاز الزوج  
ذلك كله لا يقع الطلاق باختيارها لكان بصيرا امره في مجلس علمها باجازه  
الزوج وكذلك لو قالت المرأة بنفسها قد جعلت امرى بيدي واخترت نفسي فاجاز الزوج  
ذلك كله لا يقع الطلاق ولكن يصير الامر بيد من جعلت امرى بيدي وطلقت  
نفسى فاجاز الزوج ذلك واحدة بجمية الحال وبصير الامر بيد من جعلت امرى بيدي واختارت  
نفسى يقع تطليقه اخري بانية ولو قالت المرأة اخترت نفسي وقال الزوج اجرت لا يقع  
وان نوى الطلاق ولو قالت انت نفسي وقال الزوج اجرت يقع اذا نوى ولو قالت  
حرمت نفسي عليك فقال الزوج اجرت يصير الزوج موليا لان تحريم الحلال ايلاد لكره في  
غرضه صار طلاقا فطلقت كذا في الظهيرية واذا قالت المرأة لزوجي قد طلقت نفسي  
فقال الزوج قد اجرت ذلك فهو حايث يقع عليه تطليقه رجعية ولا يشترط طهية الطلاق  
من الزوج عند قوله اجرت لوقوع الطلاق ولو نوى الزوج الثلاث عند قوله اجرت لا  
يصح بنية ولو قالت المرأة جعلت امرى بيدي فقال الزوج اجرت ذلك وهو يريد ذلك  
الطلاق صار امرها بيد ها ولو قالت جعلت الحيا راني فقال الزوج اجرت ذلك وهو يريد  
الطلاق صار الحيا راني كذا في المحيطية الفصل الثامن في الطلاق الذي يكون من غير  
الزوج احب ان فلا ناطق امرانك فقال ليم ما صنع او بيت ما صنع قيل في الاول يقع  
وفي الاخر لا يقع فهو الظاهر والمأخوذ به كذا في اجزاء الاخلاط ولو قالت كنت جعلت امرى  
امرى بيدي فاخترت نفسي وقال الزوج صدقت واجرت ذلك صار امرها الآن واختارها  
فقد ذلك باطل ولو قالت قلت امس امرى بيدي اليوم فقال اجرت لم يصح لان اليوم  
قد مضى كذا في الفتا بنية ولو قال امرأة زيدا طلق فقال زيدا اجرت او رضيت او  
الزمنة بنفسى لزمه الطلاق كذا في المحيطية الفصل الثامن في الطلاق الذي يكون منك  
امرك بيدك باللفظ درم ان اختارت نفسي في المجلس وقع الطلاق ولزمها المال كذا في فتا  
المفتين ولو قال لا امرك بيدك وامر بك بيدك او جعلت امرك بيدك فامر بك بيدك  
فهو مقسوم واحد كذا في المحيطية الرجعية اذ اجمع الزوج بين الفأط التوسيم وهو قوله امرك  
بيدك اختار بي طلقت فان ذكرها بغير حرف صيغة جمل كل واحد كلاما منه او لذكرها  
بحرف الفاء كذا في المحيطية بغير حرف الفاء جمل تفسيره ان صلي تفسيره او لفظه الاختيار تصلح  
تفسير الامر باليد والامر باليد لا يصلح تفسير الاختيار والطلاق يصلح تفسيره  
للامر والاختيار والامر لا يصلح تفسير الامر وكذا الاختيار لا يصلح تفسير الاختيار  
لان الشيء لا يصلح تفسير الشيء واذا لم يصلح تفسيره جمل على لما تقدم وان تقدم  
جعل على على القطف ولو ذكرها بحرف الواو فهو للقطف والمعطوف لا يصلح  
للمعطوف عليه اذا عطف البعض على البعض فالنفس المذكر في اخره يجعل تفسيره  
باللغة كذا في المحيطية واذا ذكر الحيا و الامر باليد بغير واو ذكر في اخره تفسيره كان  
ذلك تفسيره لما يليه دون ما قبله كذا في فتا السروحي واذا قال لا امرك بيدك طلقت

نفسك

نفسك اوقا لا اختار بي طلقت نفسك فقالت اخترت نفسي فقال الزوج امر الطلاق كان  
مصدق لا يقع عليه ما في فتا قال لا امرك بيدك فاختار بي طلقت نفسك فقالت اخترت  
نفسى فقال الزوج لم امر بي من ذلك الطلاق فانه لا يصح قوله عا ذك وتبين تطليقه بانية  
يقول امرك بيدك مع بنية بانه ما اراد به الثلاث ولو قال لا اختار بي فامر بك بيدك طلقت  
نفسك فقالت قد اخترت نفسي اوقا لا اختار بي طلقت نفسي في اوقا لا اختار بي  
يقول امرك بيدك كذا في المحيطية واذا قال لا امرك بيدك فطلقت نفسك اوقا لا اختار بي  
فطلقت نفسك فقالت طلقت نفسي واخترت نفسي بنية واحدة بانية ولو قال امرى  
بيدك فطلقت نفسك اوقا لا اختار بي وطلقت نفسك فقالت اخترت نفسي يقع شي اذا لم  
ينوى الزوج الطلاق ولو قالت طلقت نفسي يقع طلقة رجعية بالبرج ٢١ ان يكون قد  
نوى الثلاث بقوله وطلقت نفسك ولو قال امرك بيدك واختار بي وطلقت نفسك  
فاختارت نفسي لم يقع شي وكذا لو قال امرك بيدك واختار بي فطلقت نفسي اوقا لا اختار بي  
وامر بك بيدك فامر بك بيدك ولو قال لا امرك بيدك واختار بي فطلقت نفسك فاختارت نفسي  
طلقت ثنتين مع بنية ان لم يرد الثلاث بالامر وكذا لو قال اختار بي واختار بي  
فطلقت نفسك اوقا لا امر بك بيدك وامر بك بيدك فطلقت نفسك كذا في فتا السروحي واذا  
قال قد جعلت امرك بيدك فامر بك بيدك فطلقت نفسك فالامر واحد والثالث صار تفسير  
للامر كذا في الفتا بنية وان قال اختار بي واختار بي فطلقت نفسك فقالت اخترت نفسي  
يقع باثنتان وكذا لو قال امرك بيدك فامر بك بيدك فطلقت نفسك وان قال اختار بي فطلقت  
نفسك وامر بك بيدك فقالت اخترت يقع باثنتان ولو قال امرك بيدك فاختار بي فطلقت  
نفسك فاختارت نفسي اوقا لا اختار بي فطلقت نفسك فامر بك بيدك فاختارت نفسي  
واحدة بانية كذا في الفتا في قوله لا اختار بي فامر بك بيدك فطلقت نفسك فاختارت نفسي  
فسر لا يقع شي وان طلقت يقع واحدة هكذا في المحيطية الرجعية وان قال امرك بيدك  
فاختار بي واختار بي وطلقت نفسك او فطلقت نفسك فقالت اخترت نفسي مع واحدة  
بانية ولا يصح الزوج في ترك البنية وان قال طلقت نفسك فامر بك بيدك او جعلت  
الحيا ربيدك فطلقت نفسك او فطلقت نفسك فقد جعلت الحيا ربيدك فطلقت نفسك  
فهي واحدة بانية وان قال طلقت نفسك فاختار بي فقالت اخترت نفسي مع واحدة  
بانية وان قال طلقت نفسي بنية باثنتان وان قال امرك بيدك اختار بي واختار بي  
اختار بي فطلقت نفسك ولم ينو شيئا فقالت اخترت نفسي مع واحدة بانية ولو قال  
امر بك بيدك وسكت ثم قال طلقت نفسك ما يجسمك ان طلقت نفسك ولم ينو بالامر شيئا  
فقالت اخترت نفسي لا يقع حتى لو قالت طلقت نفسي يقع واحدة رجعية وان قال  
امر بك بيدك فاختار بي واختار بي اوقا لا اختار بي فامر بك بيدك وامر بك بيدك اوقا لا امرك  
بيدك فاختار بي فاختار بي اوقا لا اختار بي فامر بك بيدك فامر بك بيدك فامر بك  
اختار بي واختار بي ولم ينو شيئا يقع في الوجه كلها ولو قال جعلت امرك بيدك فامر بك  
بيدك فاختارت نفسي بنية واحدة بانية بالنية او بالنية بان يكون في حال مذكرة  
الطلاق وان نوى الثلاث يكون ثلاثا ولو قال جعلت امرك بيدك وامر بك بيدك فاختارت  
نفسى يقع باثنتان ولو قال طلقت نفسك طلاقا املاك الرجعية فقد جعلت امرك بيدك







ظاهرا من ان يترك حتى تخلوا بهن في شهرها وتنفق عدة نفقات ولم يفرج حتى مضت  
المدة قال هو وكيل مطلق حتى لا يطلوا بالقيام عن المجلس وغيره من مشايخ سرقته  
وبارافقها به تملك حتى يطل بالقيام عن المجلس وهذا الصحيح كذا في الظاهرية رجل  
صقل امرأته بيدها على ان لم يعطها كذا انما وقت كذا انما تطلق نفسها متى شئت  
لمنفذ ذلك الوقت وتطلقت نفسها ثم احتلتها فقال الزوج اعطيتها في ذلك الوقت وانكرت  
المرأة ذلك قال قول فله الزوج في حق الطلاق حتى لا يحكم بوقوع الطلاق عليها اصل المسئلة  
مستلزم ذكرها في المستقي وصورته رجل قال لزوج امرأته انك الى اربعين يوما فامر  
امرأتك ببيعك فاذا مضى اربعون يوما بليها من الساعة التي تكلم فيها امرأته به  
ما دام يحبسك ذلك فان قال الزوج بعد ذلك قد انتك وقال ابد المرأة انما تنفي القول  
قول الزوج كذا في الذخيرة ولو جعل امرأته يبيعها على ان غاب عنها ثلاثة اشهر ولم  
يصل نفقة المرأة التي تطلق متى شئت نفسها فبعث اليها حبسني مرها قال ان لم يكن  
هذا قد نفقتا هذه المدة صار امرأته يبيعها ولو كانت النفقة مفروضة فوهبت  
النفقة من زوجها قضت المدة ولم يصل اليها النفقة لا يصير الامر يبيعها او يترفع اليها  
عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله فلو انك نفقت ولكن الزوج قال بعثت النفقة اليها وصلت  
اليها وانكرت هي فينفي ان يكون القول قولها كذا انما استعت من القاضي الامام الاستاذ  
في الدين رحمه الله ثم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول قولها وكذا في كل موضع يدعي  
ايضا حق وفيه فصول الاستروا شني ويكون القول قولها وهذا الصحيح كذا في الخلاصة ذكر  
فيه الذخيرة واحالة الى المستقي اذا قال لامرأته انك امسلي اليك هذا الشهر بنفقتك  
فانت طالق او قال ان لم ارسل اليك بنفقة هذا الشهر فانت طالق فامسلي اليك  
استبان فصاعقت من يد الرسول بحيث لا بد من دفعه كذا في فصول الاستروا شني  
جعل امرأته يبيعها متى شئت بطلاق ان لم يرسل اليها النفقة الى ان يمضي الشهر هذا  
في رسل النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجد الرسول منزلا واعطاه بعد مضي الشهر **احكام**  
النكاح في الاستروا شني بانها تملك الايقاع وفيه خطر لان النفقة اذا ضاعت في يد الرسول  
لا يصير الامر يبيعها لان الشرط عدم الارشال وقد ارسلها اليها قال لها ان لم ارسل اليك  
خمسة دنانير ففترعة ايام فامرأتك في الطلاق متى شئت متى لا يارسل  
اليها النفقة ان كان الزوج او ابيه القور لا الايقاع وان لم يرسله القور لا تملك الايقاع حتى  
يجوز احدها كذا في الوجيز للكردي وجعل اذا ان يبيع من امرأته من سرقته فطلبت  
بالنفقة فقال ان لم ابعث بنفقتك من كسش الي عشرة ايام فامرأتك تطلق نفسها  
متى شئت فبعث اليها نفقتها قبل انقض عشرة ايام لكن من موضع اخر هل يصير امرها  
بيدها فانت وفي طهر الدين ما يدل على انه يصير الامر يبيعها فانه ذكر في لوقا ان  
لم ابعث بنفقتك من كسش الي عشرة ايام فانت طالق فبعث من موضع اخر قبل انقض  
عشرة ايام بحيث لا يبيع كذا في الفصول العاوية انك تصل اليك نفقة عشرة ايام فامرأتك  
بيدك فتنسرت بان ذهبت الي اربلا بلا اذن في تلك الايام ولم تصل اليها النفقة لا يقع كذا  
في البحر الرائق ان بعثت منك فامرأتك في مرة الظاهر لا يصير الامر يبيعها وقال الشيخ  
ان اخبره على ان ذهبت بنفقتها صار يبيعها كذا في الوجيز للكردي اذا جعل

امرها بيدها انه متى ضربها بغير حجة في تطلق نفسها فمقرها ثم احتلتها فقال الزوج هو  
ضربها بغير حجة في تطلق فقال قول الزوج كذا في الذخيرة رجل جعل امرأته يبيعها على ان متى ضربها  
بغير حجة في تطلق نفسها متى شئت متى شئت من البيت بغير اذن الزوج فمقرها هل يصير  
الامر يبيعها فقد قيل لا يصير الامر يبيعها ان او في صدقها المحل وان لم يفرأ ذلك فلها  
ان تذهب الي بيت ابيها من غير اذنه وتنفق نفسها لاستيفاء المحل فلا يكون الحشر  
جنابة وكان الشيخ الامام اجل طهر الدين الميرغني بن رحمه الله يفتي بان الامر لا يصير  
بيدها من غير تفصيل وكان يقول خرجها من البيت حبة مطلقه والاول اصح كذا  
في المحيط قال ان لم اعطك ديناً او ديناً لغيرك فامرأتك فاستدانت واخالت على زوجها  
ان ادعى الزوج المال الي المحل قبل ان ينفق المدة ليس لها ايقاع الطلاق وان لم يبد ملكك  
الايقاع امرأتك بيدها ان خرجت من المدة الا ياذن بك فخرج من البلد وخرجت في بيتها  
لا يكون اذا نكحها استاذنا فاستشارت لم يذبح حكمه كذا في الوجيز للكردي وسئل جدي  
رحمه الله فمقت جعل امرأته يبيعها متى ضربها فامرأتك فمقت المدة نفسها فمقت  
ادعى الزوج انك قد علمت من ثلاثة ايام ولم تطلقني فمقت المدة نفسها فمقت  
تلك علمت الان فمقت نفقتي على الفور ان يكون اجاب ان القول للمرأة كذا في الفصول  
العاوية ولو جعل امرأته يبيعها ان شرب المسكر او غاب عنها فوجدها احد الامر  
وتطلقت نفسها ثم وجدها الاخر لا يكون ان تطلق نفسها مرة اخرى ولو جعل امرأته  
بيدها على ان متى ضربها او غاب عنها فان شئت طلقت نفسها واحدة وان شئت  
اثنين وان شئت ثلاثا فان طلقت نفسها واحدة بعد وجود الشرط هل لها  
ان تطلق نفسها اذ لم يذبح ذلك المجلس قال ليس لها ذلك كذا في فصول الاستروا شني  
ان بعثت منك خمسة اشهر ولم يصل اليك نفقتي في هذه المدة فامرأته تطلق  
تفها بغيرها ولم يصل اليها نفقة وتصلت نفقة كان الامر يبيعها ان الطلاق  
فمقت معلق بعدم الفعلين في المدة ولم يذبح ذلك فيجوز اما اذا قلته بخود  
الفعلين لا يجزئ ما لم يذبح كلاهما حتى لو قال والد لا تطلقها الا ان اذن اذن ان  
وتصلت هذه الدار ومقره الدار فان طلق قدم الطلاق او اخر لا تطلق الا به خول الدار  
كذا في جواهر الاخلاص جعل امرأته يبيعها وهي صغيرة فبلغ ان متى غاب عنها ستة تطلق  
نفسها بلا حشر ان يلحق الزوج فوجده الشرط فبأنه عن المهر ونفقة العدة واقعت  
طلاقاً يقع الرجعي ولا يسقط المهر والنفقة كذا في الوجيز للكردي وجعل جعل امرأته  
بيدها على ان متى ضربها بغير حجة في تطلق نفسها فمقت المدة نفسها فمقت  
ليس جنابة اما اذا اشتمت او مزقت ثيابها او اخذت حبيته فمقت جنابة ولو قال  
زوجها يا علي ابدل او خذ ايت مرقد هذا فمقت جنابة متى ولو جعل امرأته يبيعها  
على ان متى ضربها بغير حجة في تطلق نفسها فمقت المدة نفسها فمقت  
الامام الاستاذ رحمه الله ان يكون جنابة في وقت الفاحش الامام في الدين رحمه الله تعالى  
لا يكون جنابة في وقت الفاحش انما ان كسفت وجهاً بعد من يتم فوجدها كذا في الظاهر  
كذا في الخلاصة والصحيح انما ان كسفت وجهاً بعد من يتم فوجدها كذا في الظاهر  
ولو لا نفقت صوراً احسبها يكون جنابة بان قلت احسبها او نكحت عامدة ليس احسبها

يقته







لها امرك بيدك ما دمت امرائي ففقد اعلم الطلاق ويطلق بالانها بخلاف ما اذا اطلق رجوعيا  
وبخلاف ما اذا اقبل امرها بيدها مطلقا ولم يقبل منه متى امر ايتمت انما يتم نكاحها  
حيث يكون الامر على ما في اظهر الروايتين وعليه الفتوى كذا انه القيا بينه رجل حري بينه  
وبين امراته كلام فقال المرأة اللهم تجني منه فقال الزوج ان كنت تريد من الحياة مني  
فامر بك بيدك وعني الطلاق وانما بيننا ثلاث فقلت طلقته نفسي ثلاثا فقال الزوج  
عنه لم يقع عليها غيره في قوله اي خفيف رجعة الله كذا انه التمسيس والمزني امرأة قالت  
لزوجها تريد ان اطلق نفسي فقال الزوج نعم فقلت المرأة طلقنيان كان الزوج نوري  
نفسه في الطلاق اليها تطلق واحدة وان عني بذلك طلقني ان استطعت لا تطلق رجلا  
قال لغيره تريد ان اطلق امراتك ثلاثا فقال الزوج نعم فقال الرجل طلق امراتك ثلاثا  
قالوا ما تطلق ثلاثا والصحيح ان هذه او ما تقدم سواء انما يقع الطلاق اذا اراد الزوج  
تفويض الطلاق اليه كذا انه متى وري فافهمي خان قال امر زوجني امسك عليا ان امر  
امرأتي بيدها ان شئت طلقها وان شئت لم تطلقها فزوج الرجل امراته ثم طلق امراته  
ان قال طلقها في ذلك المجلس طلقته وان قام لم تطلق كذا انه الحايروي ولو قال امرك ثلاثا  
مطلقا فتبين ان امرأتين عن مهر كذا فقلت وتكفي من اطلق نفسي فقلت انت وكيل  
لنطلق نفسي فاذا ابرأته من المهر او لم تطلق في المجلس يقع وان لم يبرأ الا يقع ولو  
قالت لزوجها فزكت مهرى عليك عليا ان يحكم حلفت امرى بيدي فقلت ذلك مهرها  
فقال ما تطلق نفسها كذا انه يحيط الرجعي ولو اراد ان يجعل امرأته في يدها  
فقلت صح ومن اي نعم لو اراد ان يكتف على الرطاس امرأته طالت او امرها بيدها  
لم يصح الا اذا نوي كذا انه القيا بينه عبيد قال لملوكة زوجني امسك قد عني ان امرها بيدك  
فزوجها لم يصح الامر بيدها وان نوي المولى فقال لزوجها امسك بك ان امرها بيدي فقبل  
العبد صار الامر بيده كذا انه يحيط الرجعي **الفصل الثالث** في المشيئة  
اذا قال لها طلق نفسي سواء قال لها ان شئت او افلا ان تطلق نفسها في ذلك المجلس  
خاصة وليس ان يبرأها وكذا اذا قال لرجل طلق امراتي وقرنه بالمشيئة وهو كذا  
وان لم يقرنه بالمشيئة كان توكيلا ولم يقتصر في المجلس ويملك القول عنه كذا في الجوهر  
النسبة ولو قال لها طلق نفسي فليس له ان يرجع عنه ولو قال لها طلق طرقت فلا يقتصر  
على المجلس لانه توكيل هكذا انه الكافي قال لامرأته طلق نفسك فليس له ان يرجع عنه ولو  
ونوي الثلاث فطلقت نفسها ثلاثا فمقت او مشرقا او قالت طلقته نفسي ثلاثا  
ولو طلق واحدة او اثنتين وقت ولو طلق واحدة وسكنت ثم شئت وقت واحدة  
كذا انه الترمذي وان نوي ثنتين يقع واحدة الا اذا كانت امه كذا في السراج الوهاج  
وان نوي واحدة لم يقع شي باثنين الثلاث عند اي خفيف رجعة الله وعند ما يقع واحدة  
ولو طلق واحدة ولا ينية للزوج او نوي واحدة فهي رجعية وكذا لو قالت انت نفسي  
او انحرام او بين او بين او بين كذا انه الترمذي ولو قالت احترت نفسي لم تطلق وخرج  
الامر من يدها هكذا انه فتح القدير ان قال لها طلق نفسك ثلاثا فطلقت واحدة فهي  
واحدة ولو قال لها طلق نفسك واحدة فطلقت نفسها ثلاثا لا يقع في قول اي خفيف  
ولا يقع كذا انه الهداية اذا قال لها طلق نفسك واحدة فقلت طلقته نفسي واحدة

واحدة واحدة يقع واحدة وتنفذ الزيادة ولو قال لها طلق نفسك تطلق رجعية  
فطلقت باينة او قال لها طلق نفسك تطلق باينة فطلقت رجعية يقع ما  
امر به الزوج لا ما انت به كذا انه البدر ايج ولو قال لامرأتين اطلقا أنفسكما ثلاثا وقد  
دخلت في طلق كل واحدة منهما نفسها وصاحبتها على التمتع فطلقت كل واحدة  
منهن ثلاثا بتطبيق الاولى لا بتطبيق الاخرى لان تطبيق الامر في تعدد ذلك نفسها  
وصاحبتها باطلا ولو بدأت الاولى فطلقت صاحبتها ثلاثا ثم طلقته نفسها طلقته  
صاحبتها دون نفسها لانها في حق نفسها ما لكت والتملك يقتصر على المجلس فاذا بدأت  
بطلاق صاحبتها خرج الامر من يدها وتطبيق نفسها لا يطبق تطبيق الاخرى بعد ذلك  
لانها في حق الاخرى وكيله والوكالة لا تقتصر على المجلس كذا انه الظهيرية في المستق من اي  
خفيف رجعة الله تعالى فيمن قال لامرأته طلقا نفسك ثم قال بعدة لا تطلقا نفسك  
فلكل واحدة منهما ان تطلق نفسها ما دامت في ذلك المجلس ولم يكن لها ان تطلق صاحبتها  
بعد الرني كذا انه يحيط الرجعي في الفصل الرابع من باب الطلاق بالمشيئة اذا قال  
امرأتين اطلقا أنفسكما ثلاثا ان شئت فطلقت احدها نفسها وصاحبتها ثلاثا في المجلس لم  
تطلق واحدة منهما فان طلق الاخرى نفسها وصاحبتها بعد ذلك ثلاثا قبل ان يبرأ  
من المجلس طلقته ثلاثا ولو طلق احدها لم يقع الطلاق ولو لم يبرأ من المجلس  
ثم طلق كل واحدة منهما نفسها وصاحبتها ثلاثا لم تطلق واحدة منهما كذا في المحيط  
ولو قال طلق نفسك ثلاثا ان شئت فطلقت نفسها واحدة او ثنتين لا يقع شي في ذلك جميعا  
كذا انه البدر ايج ولو قال انت في غير المشيئة شئت واحدة وواحدة فان كان  
قبضا متصلا ببعض طلقته ثلاثا دخل بها او لم يدخل كذا انه التبيين ولو قال لها  
طلق نفسك واحدة ان شئت فطلقت نفسها ثلاثا لم يقع شي عند اي خفيف رجعة الله  
وعند ما يقع واحدة كذا انه الكافي وان قال لها طلق نفسك متى شئت فلا ان تطلق في  
المجلس وبعدة ولا المشيئة مرة واحدة وكذا قوله متى ما شئت واذا ما شئت ولو  
قال كلما شئت كان ذلك لها اي احتمى يقع ثلاث كذا انه السراج الوهاج ولو قال طلقني  
نفسك كيف شئت لها ان تطلق كما شئت باينة او رجعي واحدة او ثنتين او ثلاثا وغير  
بالمجلس كذا انه التمهيد ولو قال طلق نفسك ابا شئت وطلق فلانة امرأة الاخرى ان  
شئت فقلت فلانة طالق وانما طالق او قالت انا طالق وولادة طالق جميعا كذا في  
فتاوى قاضي خان ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا ان شئت فقلت انا طالق لا يقع شي  
الا ان تقول انا طالق ثلاثا كذا انه التات رخصية ولو قال لها طلق نفسك ان شئت  
فقلت قد شئت اطلق نفسي ان باطلا رجلا قال لامرأته طلق نفسك اذا شئت  
ثم حزن الرجل حزنونا مطلقا ثم طلقته المرأة نفسها قال محمد رحمه الله كل شيء يملك الزوج  
ان يرجع من كلامه يبطل بالجنون وكل شيء لم يكن له ان يرجع من كلامه لا يبطل بالجنون كذا  
في فتاوى قاضي خان في المستق عن اي يوسف رحمه الله اذا قال لها طلق نفسك  
واحدة باينة متى شئت ثم قال لها طلق نفسك واحدة ام لك الرجعة معها ما شئت  
فقلت بعد ايام ان طالق فهي طالق واحدة يملك الرجعة ويصير قولها جوازا للام  
الاخر كذا انه المحيط رجلا قال لامرأته طلق نفسك ثلاثا ان شئت فقلت طلقته نفسي ثلاثا







ولحدة ادا لا يريد واحدة فهو مثل ذلك وان لم يكن فلان حاضرا فله ذلك اذا علم في المجلس  
الذي يعلم فيه كذا اية المحيط ولو قال لها انت طالق ثلاثا لا ان يري فلان غير ذلك فهذا  
يملك المجلس فان قام فلان من المجلس قبل ان يري غير ذلك طلقت المرأة ثلاثا وهذا اذا  
لم قال لها انت طالق ثلاثا لم يري فلان غير ذلك سواء وذلك يقتصر على المجلس ولو قال  
انت طالق ثلاثا لا ان يري غير ذلك فقد لا يقتصر على المجلس حتى لو قال بعد ما قام  
عن المجلس راسيت غير ذلك لا يقع الثلاث وكذلك اذا قال ٢١ ان اشيا ان غير ذلك فهذا  
لا يقتصر على المجلس واذا قال لا امرأة انت طالق ان شاء فلان او ان احب او ان رضي  
او ان هو بي او انا اراد فيلغ ذلك فلا نافله مجلس علمه بخلاف ما اذا قال ان شئت انا او  
احبت انا حيث لا يقتصر على المجلس واذا لم يقتصر على المجلس في حق الزوج اذا قال ان  
شئت انا ان الزوج كيف يقول حتى يقع الطلاق لا يذكر بعد رحمة الله هذه المسئلة في شرط  
من الكتب قال مستأجنا رحمهم الله في بيع ان يقول شئت الذي جعلته الي ولا يشترط  
نية الطلاق عند قوله شئت ولا يشترط ان يقول شئت طلاقا لو قال لها انت طالق  
ان لم يشاء فلان فقال فلان في المجلس ٢١ ان شاء طلقت ولو قال انا ان لم يشاء ثم قال ٢١  
اشيا لا تطلق حتى يموت كذا اية الذخيرة ولو قال لا مرأيتي ان شئت فانت طالق فان  
فشت احداهما لا يقع ولو قال لرجلين ان شئت فميتي طالق ثلاثا فاشاء واحدة  
والاخر شئت لا يقع ولو قال لا مرأيتي ان شئت فانت طالق ثم قال لا خري طلاقك مع طلاق  
هذه يقع عليها بمشيتي ٢١ اولى ان اراد به الطلاق ان لم يري به الطلاق يصدق كذا في محيط  
الرجعي ولو قال ان شئت وشاء فلان تعلق بمشيتي كذا اية الكافي ولو قال انت طالق  
اذا شئت وشاء فلان فقلت قد شئت ان شاء فلان فقال فلان شئت لا يقع كذا في محيط  
الرجعي واذا قال لها انت طالق هذا ان شئت فلها المشية في العقد ولو قال ان شئت  
فانت طالق هذا فلها المشية في الحال ولم يذكر في المسئلة خلافا قالوا وهذا قول ابي  
حنيفة ومحمد رحمهما الله وعن ابي يوسف رحمه الله ان لها المشية في العقد في المشيكتين  
جميعا وعلى هذا اذا قال لها اختار بين عقد ان شئت اختاري ان شئت هذا امرك بيدك  
عقد ان شئت امرك بيدك ان شئت عقد انما المشية في العقد في الحالين هذا ابي حنيفة  
رحمهما الله وعلى هذا اذا قال لها طلق نفسك عقد ان شئت طلق نفسك ان شئت عقد  
ان شئت فطلق نفسك عقد ان شئت ان تطلق نفسك حتى يري عند في قول ابي حنيفة رحمه الله  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ان الله ان قدم المشية فلها ان تطلق نفسها في الحال  
فتقول في الحال طلقت نفسي قد اكد اية المحيط ولو قال انت طالق هذا ان شئت فقلت  
شئت الساعة لا يقع فان شئت بعد ذلك في العقد يقع كذا اية محيط السرخسي ولو قال لها  
ان شئت الساعة فانت طالق عقد او يري ذلك لم يقبل الساعة فقلت شئت ان اكون  
عند اطلقا وقع الطلاق في العقد ولو قلت شئت ان يقع الطلاق في اليوم فانه لا يقع  
الطلاق اليوم ويخرج الامر من يده كذا اية المحيط ولو قال انت طالق امس ان شئت  
فلها المشية في الحال كذا اية محيط الرجعي ولو قال انت طالق راس الشهر ان شئت  
كانت المشية لها راس الشهر رجلا قال لا مرأيتي انت طالق ان لم يشاء فلان طلاقك اليوم  
فقال فلان لا يشاء لا تطلق لان ان يشاء في اليوم كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال لها

اذا جاء عند فانت طالق ان شئت كان لها المشية في العقد كذا اية المحيط ولو قال لها انت طالق اذا  
شئت ان شئت لو انت طالق ان شئت اذا شئت لها سواء تطلق نفسها متى شاءت وعند ابي  
يوسف ان اخرجها ان شئت فكذا وان قد عتقت نفسها المشية في الحال فان شئت في المجلس  
تطلق نفسها بعد ذلك اذا شئت ولو قامت من المجلس قبل ان تقول شيئا لم يملك  
الاية في ان شئت فانت طالق اذا شئت فلها مشيكتان الاولى على المجلس والاخرى مطلقة  
اليها معلقة بالموقفة فميت شئت بعد هذا طلقت قال وان لم تقل شئت حتى قامت  
من المجلس فلا مشيكة لها ولا فرق بين ان تقول ان شئت الساعة او لم يذكر الساعة  
هكذا اية فتح القدير ولو قال لها انت طالق متى شئت او متى ما شئت او اذا شئت او  
اذا ما شئت فلها ان شئت في المجلس وبعد القيام من المجلس ولوردت لم يكن رد او ان تطلق  
نفسا الا واحدة كذا اية الكافي ولو قال انت طالق زمان شئت او حين شئت فهو  
يمتثل قوله اذا شئت فلا يقتصر على المجلس كذا اية غايية السرخسي ولو قال لها انت طالق  
كلما شئت فلها ذلك اية الكائنات في المجلس بغيره واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثا  
كذا اية المحيط ولو طلقت نفسها ثلاثا جمل لا يقع شي عند ابي حنيفة وعند ما يقع واحدة  
ولا يبرئ بالرد واذا قال لها انت طالق كلما شئت فطلقت نفسها ثلاثا وتزوجت بزوجة  
اخرى عدلت اليه وطلقت نفسها لا يقع ولو طلقت نفسها طلقة او طلقتين ثم تزوجت  
بزوجة اخرى ثم عدت الي الاول يملك عليها الثلاث عند ما ولا ان تطلق واحدة واحدة  
الي ان يقع الثلاث خلافا لمحمد رحمه الله كذا اية النسيين ولو قال لها كلما شئت فانت طالق  
ثلاثا فميت واحدة فله كذا اية المحيط ولو قال انت طالق حيث شئت او ان  
شئت لم تطلق حتى تشاء وان قامت من مجلسها فلا مشيكة لها وان قال لها انت  
طالق كيف شئت طلقت طلقة بملك الرجعة قبل المشية فان قالت قد شئت  
واحدة باينة او ثلاثا وقال الزوج نويت ذلك فهو كما قال الله اذا ارادت ثلاثا  
والزوج واحدة باينة او على القلب يقع واحدة رجعية وان لم تحضر النية تفتقر  
مشيتها فيما قالوا اية موجب التحريم كذا اية الهداية وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله  
وعند ما لا يقع شي ما لم تشاء فان شئت وقعت واحدة صحيح او باينة او ثلاثا بشرط  
مطالبة ارادة وما قاله اولي ومفسرة الخلاف في نظرية موضعين فيها اذا قامت  
عند المجلس قبل المشية وفيها اذا كان ذلك قبل الدخول فانه يقع عنده طلقة  
رجعية وعند ما لا يقع شيء والرد في لقيام هكذا اية النسيين وان قال لها انت طالق  
كم شئت او ما شئت طلقت نفسها ما شئت واحدة او شئت او ثلاثا ما لم يفر من مجلسها  
او تاخذ في عمل اخر ويتعلق اصل الطلاق بمشيتها فان ردت الامر كان رد او لو قال  
لها طلق نفسك من ثلاث ما شئت او اختاري من ثلاث ما شئت فلها ان تطلق  
نفسا واحدة او شئت ولها ان تطلق نفسها ثلاثا عند ابي حنيفة رحمه الله  
وقال لها ان تطلق نفسها ثلاثا ايضا كذا اية الكافي وفي هذا الخلاف لو قال طلق من  
نفساي من شئت فليس له ان يطلق جميع نسايبه وعند ما لا ذلك كذا اية غايية السرخسي  
ولو قال طلق من نسايب من شئت فميت كلن ان يطلق من كذا اية فتح القدير واذا اراد  
اذا طلبوا من الزوج ان يطلق فلان في الزرع ٢١ اية ما اذا اراد مني افعل ما تريد وخرج ثم



طلعتا انهما تطلق ان لم ير الزوج النفوذ ويكون القول قوله انه لم ير به النفوذ كذا  
في الخلاصة واذا قال رجل طلق امرأتي فله ان يطلق في المجلس وتعبه ولو ان  
يخرج كذا اية الهداية ان قال لا يطلق نفسيك وصاحبك فلها ان تطلق نفسها في  
المجلس لانه نفوذ ينفذ بها ان تطلق صاحبها في المجلس وفيه لانه تركيبي  
في حقها وان قال رجلين طلقا امرأتي ان شئهما فليس لاحدهما النفوذ بالطلاق ما  
لم يجتمعا عليه وان قال طلقا امرأتي ولم يفرقه بالمستثنى كان تركيلا وكان لاحدهما ان  
يطلق كذا اية الجوهر النيرة اذ اترك رجلين بالطلاق كان لكل واحد منهما ان يطلق  
اذا لم يكن الطلاق بمال ولو وكلها بالطلاق وقال لا يطلق احدكما بدون صاحبه  
فطلقا احدهما واحدة ثم طلقا الاخر تطليقتين لا يقع شيء حتى يجتمعا فيلزم الثلاث  
كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال رجلين طلقا صاحبنا ثلاثا ينفرد كل واحد منهما بالطلاق  
وكذا ان يملك احدهما واحدة والاخر شنتين كذا اية الخلاصة الفتاوية ولو قال لغيره  
انت وكيلى طلاق امرأتي ان شئت فشئت في المجلس فهو كذا وان قال الوكيل عن  
المجلس قبل ان يشاء بطل التركيب كذا اية فتاوى قاضي خان واذا قال لغيره طلق  
امرأتي ثلاثا ان شئت لا يصير وكيلا ما لم تشأ ولو المستثنى في المجلس علم لو اذ اشأ  
في المجلس علم ما حتى صار وكيلا لو طلق الوكيل في ذلك المجلس يقع ولو قام عن مجلسه  
بطل التركيب ولا يقع طلاقه بعد ذلك قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني  
رحمه الله ينبغي ان يحفظ هذا فان السلي في فيه فهو ان كانت الطلاق التي يكتفي بها  
الزوج من العزبة يكون فيها كفت البك هذا الكتاب سئل امرأتي هل تشاء الطلاق  
فان شئت فطلق ثم ان الوكلا كثيرا ما يوحون الايقاع عن مجلس شئها ولا يدرون  
ان الطلاق لا يقع واذا قال لغيره انت وكيلى طلاقها علم ان بالحي راو علم انها بالحي  
او علم ان فلان بالحي راو لو كانت جائزة والخيار باطل واذا قال لغيره طلق امرأتي  
بنسائي وطلق واحدة منهن بعينها صح وليس للزوج ان يعرف الطلاق الي غير هذا  
وكذا اذا طلق واحدة منهن لا بعينها صح ويكون الحي للزوج كذا اية المختار في  
الاخر وكذا في جميع اموري فطلق الوكيل امرأته اختلعا وفيه الصحيح انه لا يقع ولو قال  
وكنتك في جميع اموري التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة في البياعات والآدمية  
وكل شيء كذا اية فتاوى قاضي خان وكل من يطلق امرأته تطليقة فطلقا شنتين لا يجوز  
وعنه ما يقع واحدة كذا اية الفتاوى الصغرى وجد وكل غيره بالطلاق فطلق الوكيل  
ثلاثا ان كان الزوج نوبيا التوكيل بالثلاث طلق ثلاثا وان لم ينو الثلاث  
لا يقع شيء في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى رجل قال لغيره طلق امرأتي رجعية فقال  
لها الوكيل انت طالق تطليقة رجعية بفتح طلقك باينا يقع واحدة رجعية ولو  
قال الوكيل انت لا يقع شيء ولو قال للوكيل طلقا تطليقة باينة فقال لهما الوكيل ه  
انت طالق تطليقة رجعية يقع واحدة باينة فحكي قال لغيره طلق امرأتي بين يدي اخي  
فلان فطلقا بغير عمن الا اخرج الطلاق كما لو قال طلقا بين يدي الشهود فطلقا  
بغير محضر من الشهود يقع بطله فلا يغيره لانها كمن طلق امرأتين لم يكن ذلك توكيلا  
ولو راي انسانا يطلق امرأته فلم ينهه لا يصير المطلق وكيلا ولا يقع الطلاق كذا في هذا

كذا في فتاوى

كذا اية فتاوى قاضي خان قال لغيره طلق امرأتي باينة المستنة وقال اخر طلقا رجعية  
للمستنة فطلقا ثانية طهر واحدة فللزوج الحيان في تعيين الواقع كذا في النجاشي وروى  
وكذا غاييا مطلقا امرأته فطلق الوكيل قبل ان يعلم بالوكالة فطلاقها باطل لان الوكالة  
بطلاق لا تثبت قبل العلم كذا اية فتاوى قاضي خان من قال لامرأته انطلق الي فلان  
حتى يطلقك فذهبت فطلقها فلان صح ولا يصير فلان وكيلا بالتطليق وان لم يعلم  
بوكالته وذكر في الزنا ذات ما تبدل يعلم انه لا يصير وكيلا بالتطليق قبل العلم قبل في  
المستثنى روايتان وقيل ما ذكر في الزنا ذات قيسن ومائة قرية الاصل استحسان  
ثم علي رواية الاصل وهو جواز الاستحسان اذا صار وكيلا وان لم يعلم لوان الزوج نبي  
المرأة عن الاطلاق الي فلان لا يصير فلان مستثني المرأة قبل العلم بالني وصار الجواز  
في نظير الجواب فيمن وكل رجلان يطلق امرأته ثلاثا ثم قال للمرأة نصيت فلانا ان يطلقك  
فان فلانا لا يتغير ما لم يعلم بالني لانه لو انزل القول بالني مقصود الا بقا لغيره المرأة عن  
شي ومافوض اليها شيء حتى يصح منه الغاي بطريق التعيين وتعد القول بانزله  
مقصودا بانتهى قبل العلم وهذه الايقاع قبل العلم هذا اذ انهي المرأة قبل الاطلاق الي  
ذلك الرجل اما اذا طلق بعد الاطلاق الي ذلك الرجل لا يصير فلان مستثني وان علم  
بالقول وقيل الاطلاق يصير مستثني اذا علم بالني والقول وهذه الخلافات ما لو قال ه  
لاحتبي اطلق الي فلان وقيل حتى يطلق امرأتين ثم ما بعد ذلك صح النهي ولو نهي المرأة عن  
الاطلاق لا يقع وهذه الخلافات ما لو قال لغيره انا جئتكم امرأتين فطلقا او قال ان خرجت  
اليك امرأتين فطلقا ثم انه نهي الوكيل عن الايقاع بعد نهي المرأة اليه وبعد خروجه اليه  
يصح النهي اذا علم كما قبل الحي والحزب كذا اية المختار في جمل وكل رجلا يطلق امرأته فطلقا  
الوكيل في سكره اختلعا وفيه الصحيح انه يقع رجل وكل رجلا يطلق امرأته ثم طلقا  
الموكل باينة او رجعية طلقا الوكيل فطلقا الوكيل واقع ما اذا تمت في العدة ولا  
يقول باينة الموكل اذا لم يكن طلاق الوكيل بمال فان لم يطلقها الوكيل حتى تزوجها الموكل  
قبل ان تمت العدة ثم طلقا الوكيل يقع طلاقه عليها وان كان الموكل تزوجها بعد ان تمت  
العدة ثم طلقا الوكيل لا يقع طلاق التوكيل وكذا الوارث الزوج والمرأة والعياذ بالله مستثني  
فطلقا الوكيل فطلقا الوكيل واقع ما اذا تمت في العدة وان لم يكن الموكل بدرا الحرام مستثني  
وقضي القاضي بجملة مطلق الوكالة حتى لو عاد مسلم وتزوجها ثم طلقا الوكيل لا يقع طلاق  
الوكيل ولو ارثه الوكيل والعياذ بالله كما في الوكالة وان لم يكن بدرا الحرام ان يقتضي  
القاضي بجملة كذا اية فتاوى قاضي خان الوكيل بالطلاق ليس له ان يوكلا غيره واذا وكل  
صبي غافلا او غيبا بالطلاق صح كذا اية السراجية ولو وكل فرد ثم طلق لم يقع ولو سكت  
بالقبول ثم طلق وقع ولو قال لم يطلق عند افتال الوكيل انتو طلق غدا كان باطلا ولو قال  
لم يطلقك فتال الوكيل انت طالق ان دخلت الدار فخلت لم يقع واذا قال لغيره طلق امرأتي  
ثلاثا فطلقا الف لا يصح وكذا لو قال لغيره طلق امرأتي نصف تطليقة فطلقا الوكيل تطليقة  
لا يقع شيء كذا اية النجاشي المختار اذا علق لا يصح كذا في القنية في كذا الوكالة  
رجل اراد السفر فطلق رجلا يطلق امرأته ثم غدره بغير محضر من المرأة ان لم يكن التوكيل بطلب  
المرأة يصح غدره وان كان التوكيل بطلب المرأة لم يصح غدره المختار قال شمس الائمة المرحوم



والصحيح انه يمكن ان يطلق الزوج بالطلاق وان كان بطلق المهر او ولو كان بالطلاق وقال كلما  
منك فانت وكيل قال بعضهم لا يصح هذا التوكيل وقال بعضهم يصح التوكيل ولا يمكن ان  
يخبر بالوكالة قال الشيخ شمس الدين الرضوي رحمه الله انك انما تطلق في طريق  
القول لا في الشيخ الا كما وجه الله اذ قال لا تطلق عنك جميع الوكالات فيقول ذلك الى  
المعلقة والمخبر وقال بعضهم يقول منك كما وكلت وقال بعضهم يقول رجعت عن الوكالة  
المعلقة ومنك عن الوكالة المطلقة كذا في التناظرية ولو قال لا يبرح عنك اذا اطلقها  
وايضا او ايتها فطلقتها فهو توكيل لا يقتصر على المجلس والزوج ان يبرح عنه واذا اطلقها  
الوكيل يقع تطلقه بآية وليس لهذا التوكيل ان يبرح اكثر من واحدة كذا في قولنا في  
خان ولو قال لطلقك علي ان لا يخرج من البيت شيئا فقلت لا تطلقك علي ان لا يخرج من  
البيت شيئا فقلت طلقت اخرجه او لم يخرج ولو قال تطلقك بشرط ان لا يخرج من البيت  
فان اخرجه لا تطلق وان اختلف في القول قول الزوج لانه منكر كذا في الفتاوى بحال قال  
يعينه طلق امرأتك هذه وقيل الوكيل وفاب الموكل لا يجير الوكيل في الطلاق ولو جعل  
طلاق امراته بيد رجل فحين المحفل اليه فطلق قال محمد رحمه الله ان كان لا يقبل ما  
يقول لم يقع طلاقه ولو جعل الموكل بالطلاق ان حين ساعة ثم افاق في توكيل يملك وكالة  
ولو جعل زمانا او اياما بطلت وكالته او ان لا يعينه طلق امراتي اذ احييت وطلعت فقال  
الوكيل اذا احضرت طهرت فانت طالق كان بها طلاق كذا في فتاوى قاضي خان ان قال لا يخرج  
زوجي ولا تطلقه ثلاثا ثم ظهر ان الاخر قد تزوجها قبل الاما ومعه بنفسه ينبغي  
ان ينفق ويكسب بالطلاق كذا في الفتاوى كذا في الوكالة الوكيل في الطلاق والرسول  
مما رواه في التناظرية الرسالة ان بيعت الزوج طلاق امراته الفايه على يد انسان  
فبيد رسول الله صلى الله عليه وسلم الرسالة على وجهها فيقع عليه الطلاق كذا في البدائع  
وفي فتاوى نظام الدين امرت بنت زينب ما دكم اكره لان كادكم ثوبا في حوزة كساده  
كن كرهاه كخواجه آن كاد كره ويبيد ازبای كساده كردن باشوي خلع كرد پس از ان  
پای تواند كساده كردن یا نه اجاب **ج** رحمه الله تواند اكر عدة كساده بارنگاه كند تو  
نه یا نه قال ذكر في الزيادة في الباب الاول اذا امر رجل ان يطلق امراته بالفم  
ابانها بنفسه ليس للوكيل ان يطلقها وكذا في جدة النكاح ولو طلق امراته بانها تم  
وكل رجلا بان يطلق امراته على مال فطلق على ماله وقيل طلقت ولا يجب المال ولو  
جدة النكاح في العدة فطلق الوكيل وقيل طلقت ويجب المال ولو انقضت  
العدة ثم جده النكاح فطلق وقيل لا يقع في فتاوى جدي رحمه الله قال امراته الكوزير  
توزن خولم امرومي بدست توفا دم نشد حرمة المصاهرة بينه وبين امراته لمسته  
اقها هل يبقى الامرية يد لها بعد تبرئة الحرمة حتى لو تزوج امراته كلها ان تطلقها  
قال يبيد الامرية يد لها لتصور قضاء العاصي به فانه لو قضى بخلافه التي رويها  
لو انبتها بعد عدة محمد رحمه الله خلا لا يبرح عنك رحمه الله كذا في الفتاوى العبادية  
جعل امرها بيد امراة كرايين بخش پای خود كساده كني مقي شيت وكالت وهنت  
مهرها قبل ان يجعل الامرية يد لها في شيخ الاسلام نظام الدين وعين احبها ان  
تطلق نفسها وبعضهم قال لو ليس لها ان تطلق نفسها كذا في الوجيز للمكروري مروي بسفر

ميرفت زن را گفته ام اگر يكماه از رفتن من بريد برتونه آمده باشم و نفقه من بتو رسيد  
باعتقد امرتو بدست تو فلكم تا هر چه وقت بايدت پای خود كساده كني پیش ان  
كند شتی يكماه نفقه رسيد اما مردنه آمده ام زن بايدست زن نشود شرط امرتو بدست  
زن نشود و چيست تا آمدن و نفقه نارسيدن بيك از اين دو يا فتم و بيك في خلاف قول  
تو و نفقه من نرسد و بيك رسيد امرتو بدست و نشود رايت فتوي اجاب كنه شيخ  
الاسلام علا الدين محمود الحارثي المروزي وصورته را رخصت قال لامرأة ان عبت عنك  
شهر او امرتو بيك اين مرد را كذا رسيد برود نفقه بالله هك يصر امرها بيد هك اجاب  
في وكان والي يقول ان احببه علم الذهاب فده هك بنفسه ينبغي ان يتحقق الشرط  
وهو الغيبة لا بالايثا و مكرها او غايبا او غايبا في تحقق الحنف كذا في الخلاصة  
و في مستفتي صاحب الحيط قال لهما كرهه روزان ترغيب بشوي و نفقه من بتو رسد  
امر تو بدست نادم ده روز كند شت و اختلاف في وصول النفقة بشوي ميگويد كرسا  
بيده ام وزن منكر است اجاب رحمه الله قول قول زن باشد تا امرتو بدست و ي باشد  
واين رواية اصل است و رواية مختفي برعكس انبيست كذا في الفتاوى الهلالية  
قال اخر اكريم من ندهي الي وقت كذا امرتو بدست من نادم طلاق زن خواستي را  
فقا نادم فلم يخطه المال حتي مضي ذلك الوقت وقد تزوج امرأة فليبيد لصاحب المال  
ان يطلقها ولو كان قال كرسيم من ندهي الي وقت كذا امرتو بدست من نكره طلاق را  
زن كه بخواه و باقي المسئلة بجايها فله ان يطلقها كذا في الحيط رجل جعل امرامراته  
بيده هك فقلت دست باز داشت و لم يقل خوشيقتن را لا تبين ولو قال كنت عنيبت نفسي  
ان كان المجلس قايما يصدق والا فلا و بعض مشايخنا قالوا ينبغي ان يقع كذا في  
الظهيرة ولو قال كنت انكندم و قالت ما نويت طلاقا صدقت ولو قال كنت نويت  
طلقت ولو قال كنت طلاقا انكندم او امرتو بدست يبيد نية كذا في الخلاصة ذكر  
شيخ الاسلام قال لها امرتو بدست تو فلكم شش ماه را فامريدها بعد تمام  
بسته اشهر كذا في الوجيز للمكروري في فتاوى صدر الاسلام طاهر بن محمد رحمه الله  
مروي مرزن خود را گفته ام روز نفقه تو از من بتو رسد بعد از ان پای خود  
كساده كون ثم انها صارت ماضية حتى مضي المدة فينبغي ان لا تطلق نفسها وقد  
وقع الا شئها ستفتا هك قال لامرأة ان كنيها نفقه تو ترسانم بتو رسدست  
توبعد از اين بيد سوري بشوي بخانه بدون بخشم رفت و يكماه يا شبيد و اين مرد نفقه  
نفرستاد ينبغي ان لا يصبر امرها بيد هك وقد وردت الفتوى بحسن قال لامرأة ان كني  
بعد از ده روز و رخ دينار در بتو رسانم فامرك بيدك لتطلق نفسك في شيت ده روز  
كديشت و آما زرين سنايد هل لها ان تطلق نفسها قلت نعم اكر مراد شوي ان بوده  
كه اكر مرزورده روز تمام شدن نفوسانم يا خود كساده كرد اندوانا مريد به الفور ليس  
لها ذلك ما لم يمت احدهما واستصوب والي هك الجواب كذا في الفتاوى الاستروشي  
سئل بعض استاذنا عن قال لامرأة ان كنيها نفقه تو ترسانم بتو رسدست  
تو فلكم تا پای خود كساده كني هر وقت كه خواهي اين مرد كوك سرانقت و شين كز  
باشيد بيد سوري زن پای تواند كساده كردن اجاب في والله اعلم واقعة الفتوى







هذه اللفاظ منع النفس من جرحها من ارتكاب الخطيئة واحدة من هذه اللفاظ  
 ١٧ فقال بانفراد يصح عزضا فينبغي ان لا يتوقف على الكل وانما كان اللفظ للجمع كذا ذكر  
 شيخ الاسلام برهان الدين في فوايد القلانية مردى مرز بن خود را گفت که اگر من  
 سکنی بخورم و جوشیده و عصبه و بکفی امر بدست تو بخورم تا با من خود بکشی هرگاه  
 که خواهی زن قبول کردم یا نه خود و دیگر هان امر بدست زن شود بخوردن بکشی باقی  
 اجاب نشود که معلق بهر یک است جدا است بکلی هکذا اجاب معلا و وافقه الباقون  
 من اهل زمانه امر بدست زن نهاده که اگر امر را بر بند بجا نیاورد و جانی را بر خود نکشاید  
 هرگاه که خواهد وزن قبول کرد بعد از زن مرده و مراد زن و از بد بجا نیاورد زن تواند بیاورد  
 کتاده کردن بیان اصحبت تواند مکت و ماکت از الشیخان الاصلی حادی و العلامة  
 السرخسندی رحمهم الله و اهل زمانه فاما ذکرناه هو اختيار الشيخ الکبیر الیه بکرم الله  
 الفضل البخاری که این اللفظ قبول العمادی **الباب الرابع في الطلاق**  
**الفصل الاول في النكاح والشرط** ان  
 و اذا اذاما وكل وكلمة ومشي ومتى ما فخر هذه اللفاظ اذا اوجده الشرط انحلت البتة  
 و انزلت لانها لا تقتضي العموم والتكرار في وجود الفعل مرة ثم الشرط وانحلت البتة فلا يتحقق  
 الحث بقوله انما كانا نوجب عمس الا فالاذا كان الحجز الطلاق والشرط بکلیه  
 كلما يترك الطلاق بترك الحث حتى يستوفى طلاق الملك الذي جعلت عليه فان تزوجا  
 بعد زوج اخر وتكرار الشرط لم يحنث عندنا كذا في الكافي ولو دخلت كلمة كلما منع نفس  
 الزوج بان قال كلما تزوجت امرأة فممن طلق او كلما تزوجت فانت طالق يحنث  
 بکلیه وان كان بعد زوج اخر هکذا في عمارة الزوجي ولو قال كل امرأة تزوجها مني طالق  
 فتزوج مسوقة طلق ولو تزوج امرأة واحدة مرارا لم يطلاق الا مرة واحدة كذا في  
 المحيط ولو تولى بعض النساء وصحت نيته وديانة لا قضاء ووقا له الحذف فيصح نيته  
 به القضا ايضا والفتوي فيما ظاهرا المذهب وانما أخذ بقول الحذف اذا كان الحالف  
 مظلوما فلا بأس به كذا في البحر الرائق ومن حمله على الشرط لوقوعه من ولي وایان واین  
 وان كذا في التبيين ومنايا اذا دخل بكما الفعل كقولك انت طالق في دخولك الدار يعني  
 ان دخلت الدار هکذا في الفتاویة والالف ظا التي للشرط بالفتاویة اكرههم  
 و هم يثبتون هرگاه و هر زمان و هر بار فالاول صحتي قولك ان فلا يحنث الا مرة والثاني  
 بمعنى متى لا يحنث الا مرة والثالث كالتثني ومعناه ما واحد وفي الرابع والما مس يحنث  
 مرة ولأنه بمعنى كل وهو الصحيح والسادس بمعنى كلما يحنث كل مرة كذا في محيط الحشر  
 به كتاب الامان اما القطة كريان قال المرأة طالق ثلاثا كذا في كاري ميكند فان لم  
 يتفقوا على التعليق يثبت كذا في بعض الاحوال انه حقيق وانما يتفكر في التعليق الا لا يطلاق  
 ما لم يوجد الشرط وان تفكر في التعليق بهذا ويخرج الشرط ذكر القاضي في فتاواه انه  
 يقع الطلاق في الحال وبعض متاخرين رحمهم الله قالوا لا يقع وهو الاصح كذا في المحيط وزوا  
 الملك بعد البتة بان طلقا واحدة او شقين لا يبطلان فان وجد الشرط في الملك انحلت  
 البتة بان قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت وهي امرأة وقع الطلاق  
 ولم يسبق اليقين وان وجد في غير الملك انحلت البتة بان قال لامرأة ان دخلت الدار

فانت طالق فطلق قبل وجوب الشرط وصحت العدة ثم دخلت الدار تحل البتة وابتع من  
 كذا في الكافي ولو قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فطلقا واحدة او  
 شقين قبل دخول الدار فتزوجت بزوجه اخر و دخل بها ثم عادت الى الزوج الاول فدخلت  
 الدار طلقت ثلاثا في قول ابي حنيفة و ابي يوسف رحمهما الله كذا في السباع تحجر اطلقت  
 الثلاث يبطل تعليق الثلاث ومما ذكره في تعليق الثلاث او سادونه ثم تزوجت ثلاثا قبل  
 وجوب الشرط ثم عادت اليه بعد التعليق ثم وجد الشرط لا يقع شي اصل كذا في شرح النقا  
 للبرجيني وكما يبطل التعليق بتحيز الثلاث يبطل بکلیه بآية نكاح الحرب عند ابي حنيفة  
 رحمه الله خلافا لما ذهبوا اليه لو دخلت الدار بعد الحاقه و هبة العدة لا تطلق خلافا لما ذهبوا اليه  
 الخلاف يظهر فيها اذا اجلتا بيا ومسلم فتر وجر ثانيا لا يقع من عدة الطلاق شيء  
 عندنا و يثبت عندهم كذا في فتح القدير **الفصل الثاني في تعليق**  
 الطلاق بکلیه كل وكلما لوقا ان كلما دخلت هذه الدار فممن طالق ولم أربع مسوقة  
 فدخلت أربع مرات ولم يمين واحدة منها لا يقع بكل دخلة واحدة ان مت فرقا عليهن  
 وان شئت تجزأ على واحدة ولو قال كلما دخلت هذه الدار وكلما كنت فلان فانت طالق  
 فاليمين الثانية تصير معلقة بالدخول فاذا دخلت الدار انقضت اليه البتة  
 فاذا اكلت ثلاث مرات بعد ذلك طلقت ثلاثا كذا في البحر الرائق اذا قال الرجل  
 لرجلين كلما اكلت عندكما طعاما فامرأة طالق وتغذي عند احداهما اليوم وتغذي  
 عند الاخرى من العدة طلقت امرأته ثلاثا لانه لما تغذي عند الاول واكل ثلاث  
 لقات او اكثر كانه اكل عنده ثلاث مرات واذا تغذي عند الاخر فكانه اكل عنده ايضا ثلاث  
 مرات فعد وحده اكل عنده ثلاث مرات والا اكل عندهما في كل مرة شرط وقوع التعليق  
 وكذا في اذا قال اخذها كلما اكلت عندكم اكلت عندها فامرأة طالق كانا في الحرب  
 كما قلنا كذا في المحيط تجل قال لامرأة كلما اكلت كذا ما خشنا فانت طالق ثم قال سبحان  
 الله والحمد لله ولا اله الا الله الله اكبر طلقت واحدة ولو قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله الله اكبر طلقت ثلاثا كذا في الاصلية في جنس من خلف لا يكمل لانها ولو قال  
 لامرأة وقد دخل بها او لم يدخل بها او دخل باحديهما دون الاخرى كلما اكلت  
 بطلاق واحدة منك طالق او قال فاحدها طالق وكرر مرتين لا يقع من ولم يذكر في  
 الكتاب انه لو قال ذلك في المرة الثالثة وقا لو لا يقع الا اذا عني بالواحدة في المرة الثالثة  
 غير الواحدة في المرة الثانية فينبغي يصححها بما سبلا فيهما يحنث في البتة  
 الاولى ولو قال كلما اكلت بطلاق واحدة منك فممن طالق كلما اكلت بطلاق ه  
 واحدة منك فواحدة منك طالق يقع واحدة واليه الشبان ولو قال كلما اكلت  
 بطلاق واحدة منك فواحدة منك طالق كلما اكلت بطلاق واحدة منك فممن طالق  
 وقع التعليقتان في الحيا وان شئت جعلها على واحدة وان شئت جعلها على كل واحدة  
 لها وقد دخل باحديهما دون الاخرى كلما اكلت بطلاق واحدة منك طالق قال ثلاث  
 مرات انقضت الاولى وانحلت بالثانية ويقع على كل واحدة واحدة والثالثة ه  
 انقضت بآية حق المدخولة ولا تحل الثانية بالثانية لعدم تمام الشرط وهو الحيا  
 بطلاقها فلم تزوج غير المدخولة وقال لها ان دخلت الدار فانت طالق تحل الثانية

ببينة



والاولى وتقع على كل واحدة تطليقتك لان بعض الشرط كان موجودا بالملف بطلاق المدخول  
 في المرة الثالثة والآن في الشرط فتبين كل واحدة بطلاق المدخول وتزوج غير المدخول ولكن  
 قال لها ان تزوجتك ودخلت الدار فانت طالق صحت البيمين واخذت الاولى والثانية  
 الا ان المدخول في ملكه فبطلت بطلاق المدخول لبيت في ملكه فلكان حقرا وتدخل  
 البيمين الاولى والثانية لا يجوز الا ان البيمين منعقدة بكلمة كل واحد فلا يظهر اثر الاخذ  
 فبقيت فاذا تزوجها بغير ذلك وحلف بطلاقها يقع عليها بطلان بطلاق المدخول ولو قال المدخول  
 اذا تزوجتك فانت طالق لا يصح لانها مبنية الا اذا قال ان تزوجتك بعد ما تزوجت بزوج  
 اخر فانت طالق فيصير البيمين لانه اضاف الى الملكة اية شرعية الى ما كان الكبير المحصن  
 ولو قال لواحدة منهن كلما حلفت بطلاقك فالسواقي طلاقا في كل واحدة منهن مثل  
 ذلك في الثالثة طلقت الثالثة والرابعة ثلاثا وثلاثا والثانية سنتين والاولى  
 واحدة لان الكلام الثاني صار كافيا بطلاق الاول وبالكلام الثالث صار كافيا  
 بطلاق الاول والثانية ولو كان مكانا اذا طلقت الثالثة والرابعة كل واحدة  
 فتطليقتين والاولى والثانية كل واحدة واحدة كذا في العتبية ولو قال كل  
 امرأة من نسائي قد دخل الدار فاني طالق فخلات طلقت فخلات لكان ولو دخلت  
 الدار وخرجت بعد طلقت اخرى هكذا ذكره في المستوفى قال ابو الفاضل هذا خلاف  
 ما في الجمع كذا في النخبة في السوار قال نصير سالت حسن بن زياد عن رجل  
 قال لامرأة كلما دخلت الدار دخلت فانت طالق كلما دخلت هذه الدار دخلت فانت  
 طالق فدخل الدار دخلت فانت طالق ثلاثا كذا في التاتارخانية ولو قال لامرأتين  
 كلما تزوجتكم فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق  
 الا اذا تزوج الاولى مرة اخرى طلقت اخرى ولو قال كلما تزوجت امرأتين فانت طالق  
 فانت طالق ثلاثا طلقت واحدة بطلاق واحدة الشرط وهو تزوج الصرايين ولو قال كلما  
 اكلت عندك فامرأة طالق في كل عند كل واحدة ثلاثا فانت طالقت ثلاثا كذا في  
 القنانية ولو قال كل امرأة لي وكلما تزوجت امرأة الى ثلاثين سنة فاني طالق فدخلت  
 الدار وفي ملكه امرأة ثم تزوج امرأة اخرى ثم طلقها جميعا ثم تزوجها ثانيا ثم دخل  
 الدار طلقت كل واحدة منهن ثلاثا واحدة بالايام وثلاثان بالحيض ولو كان حين طلقها  
 لم يزوجها حتى دخل الدار ثم تزوجها طلقت كل واحدة بالحيض كذا في المحيط واذا قال  
 كلما دخلت هذه الدار وكلت فلانا او فكلت فلانا فامرأة من نسائي طالق فدخل  
 الدار دخلت وكل فلانا مرة واحدة او طلقت الامرة واحدة ولو قال كلما دخلت هذه  
 الدار فان كلت فلانا فانت طالق فدخل الدار ثلاثا وكل فلانا مرة طلقت ثلاثا  
 ولو قال كلما تزوجت امرأة فدخلت الدار فاني طالق فزوجها ثلاثا ثم دخلت  
 الدار مرة يقع طلقة واحدة ولو دخلها مرة اخرى طلقت اخرى ولو دخلها ثالثة طلقت  
 ونظيره لو قال لامرأة كلما اكلت ثمرة وجوزة فانت طالق في كل ثلاثا ثمرة وجوزة  
 واحدة لا يقع الا واحدة ولو اكلت اخرى طلقت اخرى ولو اكلت جوزة ثالثة طلقت  
 ثلاثا كذا في مجمع الكبير قال ابن سميعة سمعت ابا يوسف رحمه الله قال  
 ولو قال كلما دخلت هذه الدار فكلت فلانا فانت طالق قال في هذا عملها ويكون

هذه

الفأجزاء فان بدلت دخلت الدار ثلاثا دخلت ثم كلمت فلانا مرة طلقت ثلاثا ولو دخلت  
 الدار دخلت ثم كلمت فلانا ثلاثا مرات طلقت ثلاثا كذا في التاتارخانية في كتاب الايمان  
 ولو قال كلما دخلت الدار فانت طالق ان كلمت فلانا فدخل الدار مرارا ثم كلمت مرارا بحيث  
 به الايمان فلا ولو قال كلما تزوجت امرأة فاني طالق انا دخلت الدار فزوجها مرارا  
 ودخلت مرة طلقت ثلاثا كذا في التاتارخانية رجل قال كل امرأة اتزوجها ابدا في قرية  
 كذا فاني طالق ثم اخرج امرأة من تلك القرية فزوجها لا تطلق وكذا لو لم يخرجها من تلك  
 القرية وتزوجها في غير تلك القرية لا يحث ولو قال كل امرأة اتزوجها من قرية كذا فاني  
 امرأة من تلك القرية حثت حتى تزوجها كذا اية فتاوى قاضي خان ولو قال كل امرأة  
 لي تكون بخار فاني طالق ثلاثا الصحيح انه يراد به طلاق امرأة بيتزوجهما بخارا ومن  
 هذا اقاؤه التزوج امرأة في غير بخاري ثم نقل الى بخاري ويكره هو موافقه لا تطلق  
 وهو الصحيح كذا في الخلاصة في كتاب الايمان في الجنب الثالث في المنكحة رجل له  
 امرأة لم يدخلها فقال كل امرأة لي وكل امرأة اتزوجها الى ثلاثين سنة فاني طالق ان  
 دخلت الدار فزوج امرأة وطلقت التي كانت عنده ثم تزوجها في الثلاثين سنة  
 سنة ثم دخل الدار طلقت القديمة فتطليقتين بالبيمين سوى التطليقة التي اوقع  
 عليها بالتخيير فتطلق ثلاثا واما الجديدة فتطلق واحدة بالبيمين سوى ما اوقع  
 عليها بالتخيير فتطلق تطليقتين ولو اده الزوج حين طلقها اول مرة لم يزوجها حتى  
 دخل الدار ثم تزوجها طلقت القديمة واحدة بالحيث بيمين التزوج بنفسه  
 التزوج وان كان المنعقدة في حقها بيمين التزوج ويمين الكون فاما الجديدة  
 فلا يقع عليها بالحيث بيمين كذا في المحيط ولو قال كل امرأة اتزوجها فاني طالق وفلانة  
 لامرأة لم وكل امرأة من نسائي قد دخل الدار فاني طالق وفلانة طلقت فلانة للحال ولا  
 ينتظر التزوج والدخول فان تزوجها بعد ذلك او دخلت الدار وهي في العدة طلقت  
 اخرى كذا في النخبة ولو قال كل امرأة اتزوجها ابدا او قال الى ثلاثين سنة فاني طالق  
 ان كلمت فلانا فزوج امرأة قبل الكلام وتزوج امرأة بعده طلقت كل امرأة يتزوجها  
 في تلك المدة فان لم يكن البيمين موقفاً بان قال كل امرأة اتزوجها فاني طالق ان كلمت  
 فلانا فزوج امرأة قبل الكلام وتزوج امرأة بعده طلقت التي تزوجها قبل الكلام ولا  
 تطلق التي تزوجها بعد الكلام ولو قال ان كلمت فلانا فكل امرأة اتزوجها فاني طالق  
 لا يقع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام كانت البيمين مطلقة او موقفة فان تزوجها  
 الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام صحت نيته كذا في الفتاوى في خان ولو قال كل  
 امرأة اتزوجها ان دخلت الدار فاني طالق قدم المخوف تزوج قبل الدخول لم تطلق ومن  
 تزوج بعده طلقت فيقبل الدخول بشرط الامتناع ووصل الشرط الاول شرط الاحتتية بشرط  
 انه دخلت الدار فكل امرأة اتزوجها فاني طالق ولو قال كل امرأة امسك بي فاني طالق ان دخلت  
 الدار او قدم الدخول بيننا ولا من في ملكه لا من سبيلك وان عني الاستعجال صدق في التعليق  
 فتطلق من كانت في ملكه ما عيب لا يظهر ومن سبيلك ما قرره كذا في الكافي في كتاب  
 الايمان في كتاب البيمين بالعنف والطلاق في مؤامرات سماعة عن ابي يوسف رحمه الله  
 فبين قال كل امرأة اتزوجها فني طالق او قال كل امرأة اتزوجها فني طالق







كذا يقع لا يخرج من الاخبار ان او انه فصا وتضمنه كذا ان الكافي اذا قال لها ان  
 حصة نصف حيضة فانت طالق لا تطلق ما لم تحضر وتطهر وكذا اذا قال اذا حصة  
 سدس حيضة او ثلث حيضة وكذلك اذا قال حصة نصف حيضة فانت طالق واذا حصة  
 نصف الاخرى فانت طالق لا يقع الطلاق ما لم تحضر وتطهر واذا حصة وطهرت يقع هـ  
 طلقين كذا ان العدة اربع قال اذا حصة نصف حيضة فانت طالق واذا حصة حيضة  
 فانت طالق واذا حصة حصة فانما تطلق تطليقتين معا اذا حصة وطهرت كذا  
 في الجامع الكبير ولو قال ان حصة نصف يوم يقع بنصفه كذا في العتبية ولو قال اذا  
 حصة حيضتين فانت طالق في حصة الاولى في غير ملك والثانية في ملك طلقت  
 وكذلك ان تزوجها قبل ان تظهر من الحيضة الثانية بنية او بعد ما انقطع عنها  
 الدم قبل ان تغتسل واياها دون العترة فاذا اغتسلت او مسح عليها وقت صلاة  
 طلقت كذا في النجاشي اذا قال لامرأة اذا حصة حيضة فانت طالق واذا حصة  
 حيضتين فانت طالق فاحصت حيضتين وقع عليها تطليقتان وكانت الحيضة  
 الاولى كالشرط في اليقين الاول وتبطل الشرطية الثانية ولو قال اذا حصة حيضة  
 فانت طالق ثم اذا حصة حيضتين فانت طالق في حصة حيضة جتي وقع عليها هـ  
 الطلاق باليقين الاول ولا يقع الطلاق باليقين الثانية ما لم تحضر بعد ذلك حيضتين  
 اخريين عملا بكتابهم فان قال عتبت به الاولى صدق بنية لا قضاء في البتة الى اذا  
 قال لها اذا حصة فانت طالق ثم قال كلما حصة حيضتين فانت طالق وقع  
 باول الحيضة طلاقا وبما بقى من الحيضة اخرى بعد ما يقع تطليقة اخرى كذا في  
 المحيط وان اختلفا في وجود الشرط لقول له الا اذا برهنتم ما لا يعلم الا من قال  
 لها ان حصة فانت طالق وفلانة او ان كنت تحبيني فانت طالق وفلانة  
 فقالت حصة او احبك طلقت هي فقط وانما يقبل قوله اذا اخبرته والحيض قائم  
 فاذا انقطع لا يقبل قوله ولو قال لها ان حصة حيضة يقبل فيه الطهر الذي يلي  
 الحيضة لانه الشرط فلا يقبل قبله ولا بعده كذا في الكافي في الزوج وامرأة اذا صدقها  
 تطلق فزنت ايضا كذا في التبيين وهذا ايضا اذا لم يعلم وجود الحيض منها اما اذا  
 علم طلقت وفلانة ايضا كذا في الجوهرة النيرة لو قال ان حصة فقتل يخرى فزنتك  
 طالق فقتل حصة وكذا في الزوج لا يقع الطلاق والعقد فان صدقها الزوج وقولت  
 الدم ثلاثة ايام عتق وطلعت من حين رأت وممنع الزوج عن وطئ المرأة واستحدام  
 العتد في الثلاث وكذا لو تزوجت المرأة بزوج اخر وهي غير موطوءة وتماذي الدم ثلاثة  
 ايام حاز نكاحا وقبل ثلاثة ايام القول قولها ان يتطاع الدم ويقاى حتى لو كانت  
 في الثلاث انقطع دمي وصدقها لم يعتق ولم تطلق ضررها وتطهر بطلان نكاح الضره وان  
 قالت بعد مضي الثلاث انقطع دمي في الثلاث وصدقها الزوج وكذا في العتد والفرقة  
 قال لقول للعقد والضره وجه نكاح الضره وان قالت حصة وصدقها الزوج ثم قالت  
 كذا الطهر قبل الدم عشرة ايام لم تصدق ولو قالت رأت الدم ثم قالت الطهر قبل  
 الدم عشرة ايام صدقت وان قال الزوج كان طهر قبل الدم عشرة ايام وقالت لا بل كان  
 عشرة ايام بومما قال لقول لها كذا ان الكافي ولو قال لامرأة اذا حصة فانت طالق

كذا يقع القهبر ولو قال انت طالق ثم ان دخلت الدار فانه يقع الطلاق ولو نوى  
 التعلق لا يقع بنية اصلها وانما ان نوى المفارقة بان نوى وقوع الطلاق هـ  
 متقارنا لدخول الدار ففانته مشكنا يقع انه لا يقع كذا في المحيط ولو قال  
 لامرأة انت طالق ان كانت الساعه فوقت او قال انت طالق اذا كان هذا اياما  
 او كان ليلا وفيها في الليل لا في النهار يقع الطلاق للمحال لان هذا تحقيقا وليست  
 بشرط لان الشرط ما يكون معدوما على خطر الوجود وهذا موجود ولو قال ان دخل  
 الجمل يسمي الحيا طالق فانت طالق لا يقع الطلاق وان غرضه منه تحقيق النكاح فعلقه  
 بما لم يحال كذا في العتبية او دخل في الامر ان لم ترد علي الدنيا والدي اخذت من  
 كبسي فانت طالق فاذا الدنيا ربة كبسي لا تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضي خان  
 سكن ان طرق الباب فلم يفتح فقال ان لم تفتحي الباب الليلة فانت طالق ولم يكن  
 به الدار كحقت الليلة ولم تفتح لا تطلق كذا في النجاشي فافلا عن العتبية اذا  
 قال لامرأة وهي حايض ان حصة او قال لها وهي مريضة ان حصة فانت طالق  
 فحصة ايجل الحيض والمريض في المستقبل فان نوى ما يحدث من هذه الحيض او من  
 هذا المرض فهو عتق ما نوى ولو قال لها ان حصة فاحصت طالق وهو يعلم انها حايض  
 فحصة ايجل هذه الحيضة فاذا دام حتى اسفر النوى من القه طلقت بعد ان يكون ذلك  
 الساعة تمام الثلاث او زاحية اعلية فان كان لا يعلم بحبستها فحصة ايجل حدها  
 الحيضة في القه وكذلك اذا قال لها ان حصة وهي محجومة او قال ان صدقت وهي  
 مصدوقة فحصة ايجل التفسير الذي قلنا في الحيض والمريض ولو قال لها وهي هـ  
 حكيمة ان صححت فانت طالق وقع الطلاق حين سكنت نوى في الحال وكذلك اذا قال  
 ان ابصر فانت طالق سمعت فانت طالق وهي حكيمة ونجيرة وقع للمحال قال واما القيام  
 والقعود والركوب والسكن فهو على ان يكون ساعة بعد اليقين واما الدخول فلا يكون  
 الا بعد دخول مستقبل وكذلك الحزق لا يكون الا بعد خروج مستقبل وكذلك  
 الحبل اذا قال للحبل ان حبلت فحصة ايجل حبل مستقبل وكذلك الحزق والاطلاق الى  
 بعد اليقين كذا في المحيط ولو قال لامرأة انت طالق ما لم تحبيني او ما لم تحبلي وهي  
 حايض او حبل في حال الحمل فهي طالق حين سكنت فان كان يعني ما هي فيه من الحيض  
 دين فيما بينه وبين الله تعالى فاما في الحبل فلا يصدق كذا في السراج الوهاج ولو قال  
 انت طالق اذا حصة يوما طلقت حين تغيب الشمس في اليوم الذي تصوم فيه كذا في  
 الكافي واذا قال اذا حصة فصا مت ساعة مقرونة بالنية طلقت هكذا في النهاية  
 اذا قال اذا حصة فانت طالق فانت طالق فان الدم لم يقع الطلاق حتى يسير ثلاثة ايام لان ما  
 ينقطع دونه لا يكون حايضا فاذا تمت ثلاثة ايام حكنها الطلاق من حين حاصت كذا  
 في العتبية ولو قال اذا حصة حيضة فانت طالق لم تطلق حتى ينقطع الحيض وتدخل  
 به الطهر وذلك لا ينقطع على العترة او مضي العترة او استمراره او بالانقطاع والاعتسال  
 او بالانقطاع وبما يقع مقام الاعتسال اذا كان دون العترة كذا في غايية السراجي  
 ولو قالت بعد عترة حصة وطهرت وكذا في طلق ولو قالت بعد مضي شهراني  
 حصة وطهرت ثم حصة حيضة اخرى وانما الان حايض لا يقبل خبرها ولكن اذا هـ











فانت طالق شتين فان المولى والزوج وارثه وقع الطلاق ولم يحل حتى يتكلم زوجا غيره عند  
اي حقيقة واي يوسف هكذا في الكافي المستفيض عن ابي يوسف لو قال ان تزوجت امرأة بعد  
امرأة فبين طالق وتزوج امرأة اخرى فبين في عقد طلقت واحدة من الاخرتين والحي  
اليه ولو تزوج امرأتين في عقد ثم امرأة طلقت الاخرى ولو قال ان تزوجت امرأتين  
في عقد ثم امرأة فبين طالق فبين طلقت شتان منهن واليكن اليه كذا  
بعض السرخسي رجل ثلث نسوة فقال احدها ان طلقتك فالأخرى ان طالقان  
ثم قال لثلاثية مثل ذلك ثم طلقت الاولى واحدة طلقت كل واحدة من الاخرتين واحدة  
ولو انطلق الاولى بكن طلق الوسطى يقع على الاولى تطليقة وعلى الوسطى والاحيرة على كل  
واحدة من تطليقتان ولو طلق الأخيرة يقع على الأخيرة ثلاث وعلى الوسطى شتان وعلى الاولى  
واحدة ولو كان اربع نسوة فقال لثلاثية منهن ان ابنت عندك البلية فالثلاث  
طوال القوم قال لثلاثية مثل ذلك ثم قال لثلاث مثل ذلك ثم قال لثلاثية مثل ذلك  
ثم كتمت عنده الاولى وقع على كل واحدة منهن طلاق واحد منهن طلاق واحد منهن  
ولو كانت مع الشتين وقع على كل واحدة منهن تطليقتان وعلى الاخرتين على كل واحدة  
تطليقة ولو كانت مع الثلاث وقع على كل واحدة منهن طلاق واحد وعلى الاخرتين على كل واحدة  
لم يمت عند هذا حتى جلد اربع نسوة فقال كل امرأة لم اضمنها منكم البلية فالأخرى  
طوال القوم فسمع واحدة منهن فطلع اليها طلقت الي امعة ثلاث وسبعين طلقت كل  
واحدة منهن شتين كذا في المتن ويذكر لو كان لثلاث نسوة فدخل بهن فارت  
ثم اسلمت فقال ان تزوجت امرأة فبين طالق وان تزوجت امرأتين فبين طالقان  
وان تزوجت ثلاثا فبين طالقان تزوجت في العدة بعقد طلقت الاولى ثلاثا لانه  
دخلت في الايمان الثلاثة وطلقت الثانية شتين لانه جبر تزوجها كانت اليه  
الاولى محلة فبقيت واحدة منهن طلقت الثالثة واحدة لانه تزوجها وكانت  
اليمن الاولى والثانية محلتين كذا في الفتاوية واذا قال ان دخلت الدار فكل امرأة  
انزوجها فبين طالق فثلاثة فثلاثة واسار الى المرأة التي في بكاحه فدخل الدار حتى وقع الطلاق  
على فثلاثة ثم تزوج فلانة طلقت واذا قال الرجل ان فعلت كذا ما لم اتزوج فاطنة فكل  
امرأة ان تزوجها فبين طالق ففعل ذلك الفعل ثم تزوجها طلق كذا في الذخيرة اذا كان  
الشرط او صفتين بان قال لا ان دخلت فثلاثة او اربعة او قال لا ان كلمت ثم وابكر  
فانت طالق بشرط لو وقع الطلاق ان يكون اخرها في الملك حتى لو طلقها بعد ما علق  
طلاقا بشرطين وانقضت عدتها ثم جدد الشرطين وهي مبينة ثم تزوجها فوجد  
الشرط الآخر وقع على الطلاق المعلق وقال زفر لا تطلق وتنقسم هذه المسئلة  
مقتضى اربعة اقسام اما ان يوجد الشرطان في الملك فيقع بالانفاق او يوجد في غير  
الملك فلا يقع بالانفاق او يوجد في الملك والثاني في غير الملك فلا يقع او يوجد في  
غير الملك والثاني في الملك وهي الخلافة المذكورة فيما تقدم كذا في التبيين قال لا  
ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق او قال ان دخلت هذه  
الدار وهذه الدار او قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق وهذه الدار لا يقع  
الطلاق الا عند دخول الدارين جميعا وكذلك اذا كان العطف مجرد القابان قال ان  
دخلت

دخلت هذه الدار فانت طالق او قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق او قال ان دخلت هذه الدار  
قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق هذه الدار فانت طالق هذه الدار فانت طالق  
الا عند دخول الدارين جميعا كذا في الفصل الاول الا ان هناك لا يلزم الترتيب في دخول  
الدارين وهما يراعي وهما ان تدخل الدار الثانية بعد دخول الاولى وكذا ان كان  
العطف بكلمة ثم بان قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق ثم هذه الدار فانت  
شوا يراعي الترتيب في الدخول في كل واحدة منهما ان هفتا ليدان يكون دخول  
الدار الثانية بشرط ان يدخل الاولى كذا في البداية اي قال ان دخلت هذه الدار  
فانت طالق اذا دخلت هذه الدار فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق  
تزوجها فدخلت الاخرى لم تطلق لان دخول الاولى معتبر ولم يوجد كذا في التبيين  
ولو قال لامرأته ان دخلت هذه الدار فانت طالق لم تطلق واحدة حتى تدخل  
كذا في السرخسي ولو قال لهما ان دخلت هاتين الدارين فانت طالق فدخلت  
احدهما دارا ودخلت الاخرى الدار الاخرى طلقت كل واحدة منهما استحسانا وكذا  
اذا قال لهما ان دخلت هذه الدار وهذه الدار الاخرى فانت طالق فدخلت  
احدهما دارا ودخلت الاخرى الدار الاخرى وهذه استحسانا ولو قال لهما ان دخلت  
هذه الدار ودخلت هذه الدار الاخرى فانت طالق فدخلت واحدة منهما لم  
تدخل هذه الدار وتدخل هذه الدار الاخرى فانت طالق فدخلت واحدة منهما لم  
ولو قال لهما ان اكلت هذه الرغيف فانت طالق فاكلت واحدة منهما لم تاكل جميعا  
فان اكلت احدهما اكلت الاخرى طلقت لان الشرط اكل كل واحدة منهما  
الشيء مطلقا حتى لو اكلت احدهما فقد انطلق عليه اسم البعض بان اكلت  
كسرة خبز لا يقع عليها شئ هكذا في الذخيرة ولو قال ان دخلت هذه الدار او  
كلمت فلانا او لبست هذا الثوب او كتبت هذه الدابة او كلمت من هذا  
الطعام او شربته من هذا الشراب في لم يوجد منها جميعا لا يقع الطلاق كذا في التبيين  
خاصية ولو قال ان دخلت هذه الدار وخجرت مني فانت طالق في لهما انسان  
وادخلها مكرهة ثم خرجت ثم دخلت طلقت وكذلك لو قال لهما ان توصان وصليت  
فانت طالق فصلت وهي على وضوء ثم توصان طلقت وكذلك القيام والفقود  
والصوم الا مفرا وخجرت كذا في السرخسي في كتاب الايمان في باب عطف  
الشرط ببعضها على بعض ولو قال لهما ان غزلت ثوبا ونسجت فانت طالق فغزلت ثوبا  
من غزل غيرها ثم غزلت ثوبا ولم تنسج لا تطلق ما لم تقول وتنسج ذلك الغزل كذا  
في الذخيرة رجل قال ان دخلت الدار فانت طالق قال ذلك بمؤددا واحدة  
فدخلت الدار مرة واحدة طلقت استحسانا كذا في فتاوى خجستان ولو  
قال ان تزوجت فلانة ان تزوجت فلانة فبين طالق فعلق الطلاق بالشرط  
الثاني ولقي الاول وكذا لو قال ان طلق ان تزوجت لقي الثاني ولو وسط  
الحزب اختلف ان تزوجتك فانت طالق ان تزوجتك انقضت الايمان بالاول ولقي  
الثاني ولو قال ان تزوجتك فانت طالق ان تزوجتك انقضت الايمان بالثاني  
ولقي الاول كذا في السرخسي في كتاب الايمان في باب الشرط اذا عترض على الشرط



والاكر رجوع العظمى فقال ان تزوجتك وان تزوجتك او قال ان تزوجتك فان  
تزوجتك او اذا تزوجتك ومضى تزوجتك لا يقع الطلاق حتى يترجعا مرتين  
ولو قد تم الطلاق فقال انت طالق ان تزوجتك وان تزوجتك فهذا ايجاز تزوج واحد  
ولو قال ان تزوجتك فانت طالق وان تزوجتك طلقت بكلا واحدا من التزوجين  
كذا انما المدايع ولو قال انت طالق ان تزوجتك فان تزوجتك او وسط الجزاء لم يقع حتى  
يترجعا مرتين لان الفاعل المتعقب وذلك انما يتحقق في شخصين فتعذر جعل الثاني  
لما ذكره للشرط الاول ولو قال انت طالق ان تزوجتك ثم تزوجتك فهو على التزوج هو  
الاول ولو قال ان تزوجتك ثم تزوجتك فانت طالق ان تزوجتك فانت طالق ان تزوجتك  
كذا انما شرع الحرام الكبير المحصر وان قال انت طالق ان اكلت وان شربت او قال  
انا اكلت فانت طالق وان شربت فانت طالق وان شربت فانت طالق وان شربت فانت طالق  
يو اكلت ونزج شربك ولو قال انا اكلت فانت طالق وان شربت فانت طالق تلك المطلقة  
فان المطلقة الواحدة تطلق بكلا واحدا وان لم يقل تلك المطلقة فتطلق  
وان قال ان اكلت وان شربت فانت طالق لم يجز الا ان قال ان دخلت الدار  
فانت طالق ان اكلت فلانا يعمد الكلام تبعه دخول الدار هكذا انما العتائية  
ولو قال انت طالق ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار اخرجه  
لو وسط الجزاء فقال ان دخلت هذه الدار فانت طالق وان دخلت هذه الدار  
طلقت بدخول اي الدارين وبطلن اليقين وان اخر الجزاء فقال ان دخلت هذه  
الدار وان دخلت هذه الدار فانت طالق لا تطلق حتى تدخل الدارين كذا في  
فتاوى الكرخي ولو قال ان اكلت فلانا فانت طالق وقال ايضا ان اكلت  
انسانا فانت طالق فكل فلانا طلقت نطلقين وكذا لو قال لامرأة اذا تزوجت  
فلانة فهي طالق ثم قال كل امرأة تزوجت فهي طالق ثم تزوجت طلقت هو  
نطلقين كذا انما المحيط ولو قال لامرأة ان دخلت الدار وعبدني حرمي والمشي  
الي بيت الله ان اكلت فلانا فالطلاق في الدخول والعقد والمشي وعلى الكلام كفا في  
التنازخانية في الفتاوى لو قال لامرأة ان تزوجت ادخل دارك فام استرلك حليما  
فانت طالق فتركت فدخل فلم تستر الحلي على الفور فينبغي يوسف ومحمد رحمته الله  
فيه اختلاف والخبر انما يجزى قال رحمه الله ومن هذه الجنس صارت واقعة هو  
صورته لو قال لامرأة ان تمت بغيرك فلم اقبل فانت طالق فصاعت البقرة فلم يقبل  
على الفور افنوا على ان لا تطلق وفي الزنا فانت رجل قال امرأتى طالق ان لم اخبر  
فلانا ففعلت حتى يفر بك في خبر فلانا فلم يفر به ثوبه الحالف واليمين على الكفر  
خاصة كذا انما الخلاصة قال لا انت طالق ان دخلت هذه السكة فدخل دارا  
في تلك السكة من طريق السط ولم يخرج الى السكة لا يجزى قال لاخ امرأته ان لم تدخل  
بيتي كما كنت فامرأتى طالق فان كان بينهما كلام يدل على الفور فهو على الفور لان الحال اوت  
التقسيد والاكات لليمين على الله ويقيم اليمين على الدخول المعتمد وقبل اليمين حتى  
لواستخرج مرة كما كان ففعلت كذا انما خلاصة المختارين اذا قال ان لم ادخل  
هاتين الدارين اليوم فامرأة طالق ولو قال ان لم اضرب فلانا سوطي اليوم

فامرأة

فامرأة طالق قد دخل احده الدارين ضرب احده السوطين ولم يضرب الاخر ولم يدخل  
الاخر حتى يمضي اليوم حيث لا يجزيه لان شرط البرء دخول الدارين وضرب السوطين  
ولم يوجد ففانت شرط البرء عند فوات شرط البرء ففانت طالق ان لم  
الكل فلانا فلانا اليوم ففقدت حركتهما دون الاخر حتى يمضي اليوم حيث  
يحيي ففان الاصل ان اليمين متى عقدت ففقدت العمل في كلين ينظر فيهما  
الى شرط البرء عند فوات شرط البرء ففانت طالق ان لم ادخل الدارين  
ولم اكل فلانا فامرأة طالق قد دخل فلم يضرب في منزله ولم يلقه الى ان اصبح  
فان كان على ما بينه فابيب من المنزل وقت الحلف ففقدت في يمينه وان لم يكن ففقدت  
بذلك وقت الحلف لا يجزى في يمينه هكذا اذكره فتاوى ابى الليث وعليه في  
المسئلة المتقدمة ينبغي ان يجزى في يمينه هو من الجاهل ذكر من المعنى ففان  
عند الفتوى وبه القدر في يمينه اي يوسف رحمه الله اذا قال لامرأة ان دخلت هذه  
الدار ولم تقطعي ثوبك كذا ففانت طالق فدخلت الدار قبل ان يعطى الثوب طلقت  
اعطته الثوب بعد ذلك ولم تقطعه ولو اعطته ثم دخلت لم تطلق لان الثوب لم يقطع  
هذا الكلام كقولهم ان دخلت الدار وانت زانية وكذا ان لم تقطعي هذا الثوب هو  
ودخلت الدار لم يقع الطلاق حتى يمت امران دخول الدار وعدم الاعطاء وعدم الاعطاء  
انما يتحقق بموت واحد هاهنا وههنا كذا انما اذا مات احدهما او هلكا الثوب  
ودخلت الدار فقد اجتمع الامران ففقدت كذا انما الذخير الا اذا كان يشترى جارية  
فقال لامرأة ان اشتريت كذا ربة فتدخل فغيره من ذلك عليك فانت طالق  
ثلاثا فاشترى ودخلت قبلها البقرة فان دخلت عقيب الشراوق عليه الطلاق  
وان دخلت بعد الشراوق لم يبع وهذا اذا ظهرت البقرة منها بلسانها بكلمة  
قبيلة او لجاج اما اذا دخلت في قلبها ولم تتكلم بها لا تطلق كذا انما الفتاوى الكبرى  
ولو قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق ان اكلت فلانا فالطلاق  
الاول والثاني يتعلقان بالدخول والطلاق الثالث لا يتعلق بالشرط الثاني  
لو دخلت الدار طلقت ثنتين ولو اكلت فلانا طلقت واحدة كذا في فتاوى  
قاضي خان ولو حلف الشرط فقال انت طالق ان دخلت الدار انت طالق ان  
دخلت الدار انت طالق ان دخلت الدار وقدم الشرط ما لم تدخل لا يقع الطلاق فانا  
دخلت وقم ثلاث تطبيقات بلا اتفاق كذا انما الخلاصة رجل قال لغيره ان لم اكل  
غدا ان استطعت فامرأة طالق فلم يضره ولم يضره سلطان ولا غيره ولم يجز امر  
لا يقدري على اتيانه فليان حيث لا يجزيه وهذا اذا لم يكن له نية او نوى الاستطاعة  
من حيث الاستطاب وان نوى الاستطاعة الحقيقية التي تحدث مع الفعل وهي  
الاستطاعة من حيث القضاء والقدر بصدق في يمينه وبين الله تعالى ولا يصدق  
قضاء غيره رواية اخرى بصدق قضاء ايضا كذا انما شرع الحرام الصغير لفاخي  
خان ولو قال ان لم اخبر فلانا فامرأة طالق فامرأة طالق فامرأة طالق فامرأة طالق  
الخروج اياها ففعلت كذا انما خلاصة المختارين اذا قال ان لم ادخل  
هاتين الدارين اليوم فامرأة طالق ولو قال ان لم اضرب فلانا سوطي اليوم



تطعن من انت طالق فان اوقدت هي النار في طلعيه سوا حصل الايقاد بعد  
وضعت القدر على الكانون وادنا السور او قبل ذلك رسوا وحصل وضع القدر على الكانون  
منها او من غيرها وادنا ووقدت النار غيرهما حتى ليست بطليجة حصل الايقاد بعد  
وضعت هي القدر على الكانون او قبل ذلك واليه اشار في القدر حيث قال في الطلاق  
التي توفقه النار دون التي تنصب القدر وتصب الماء وتلقي الا نار من اختيار القية  
ابو الليث رحمه الله انها تكون طليجة اذا وضعت القدر في السور او على الكانون  
بعد ايقاد النار وان حصل الايقاد من غيرهما قال في القدر والشهيد رحمه الله  
في واقفاته وعليه الفتوى كذا اية الجعيط رجل قال لامرأته انك تقسمين بين كل طلاق  
فان ادخلت عليك طلاقا الى شرفا نت طالق فادخل الحالف الى الاجراء لئلا يلزم  
لايجتنبه بيمينه لان يمينه وقعت على الاقرار للمنفقة البيت دالة كذا في الظهير  
به فتاوى ابي الليث رحمه الله اذا اراد الرجل ان يجامع امرأته فقال لها ان لم تدخل  
معني البيت فانت طالق فدخلت بعد ما سكنت شهوة وقع الطلاق عليها  
وان دخلت قبل ذلك لا تطلق كذا اية الجعيط حلف الرجل ان يطلق امرأته اللبلة  
قاله في مسائل بعد فقال ٢ اري هذا وقتك اري يوسف هذا ايام المسابقة في الجماع  
كذا اية فتاوى في جرحان قال لامرأته انت طالق ان لم اجامع ثلاثة الف مرة هـ  
في يمين على كثرة العدد لا يحل في الالف ولا تقدر فيه وقالوا وتسعون كثيرا  
به الفتاوى والكبرى قال ٢ مراتك انه ان لم اشبعك من الجماع فانت طالق قالوا ٢  
يعرف ذلك الا بقول اوقال الفقيه ابو الليث رحمه الله والشيخ الامام ابو حفص البخاري  
انه ان جامعا وادام بها ذلك حتى اترلت فقد استبرأ ولا تطلق وقال الفقيه وبهنا  
كذا اية الجعيط رجل قال لامرأته اكرامتني بربك من بني فانت طالق فبني الى اب  
ولم تدخل نطقا ولو دخلت البيت وهو نام لا تطلق والشرط ان يجي اليه بحيث لو مد  
يده اليها اتصل اليها كذا اية الخلاصة في الفصل الثامن عشر من الامان امرأة  
نامت في فراشها فدخلها زوجها الى فراشه فنامت فقال لها ان لم تجي الى فراشي  
اللبلة فانت طالق فبني بها الزوج كرها الى فراشه ومن غير ان تضع قدمها على الارض  
فنامت معه اللبلة لا تطلق رجل غاب عن داره ساعة ثم رجع فبين ان المرأة هـ  
فما بينت عن الدار فقال ان اتي بها مراتي الى داري اللبلة هي طالق ثلاثا فلم اصبح هـ  
قالت المرأة كنت في هذو الدار لم تجت كذا اية خزانه المفتين رجل قال لامرأته ان  
تمت علي ثوبك فانت طالق فاضطجع على وسادة او وضعت راسي على مرفقه  
لها او اضطجع على فراشها او وضع حبيبه او اكثر بيمينه في ثوب من شيا بهت لانه بعد  
نابا ولو انك اكلت وسادة او خبز على لم تجت ما لم تضع حبيبه واكثر حبيبه رجل  
كان على سطح ما اراد ان ينهب فارادوا منه وضعت رجله على ناحية السطح وقال ان  
بت اللبلة او اكلت ههنا فامرأته طالق ويريد به الموضع الذي وضع الرجل عليه  
فتام او اكل في غير ذلك الموضع من السطح تطلق امرأته مضاه ولا تطلق وبما كذا في  
الخلاصة في الفصل السادس والعشرين من الامان رجل قال لامرأته ان لم ايت معك  
اللبلة مع قبضك ههنا فانت طالق ثلاثا وقالت المرأة ان بت مع قبضك هذا

متفرج

فجاري

فجاري خرة فلبس الرجل قميصا وبات لا يجتنب لان شرط الحث في جاني المرأة ان يبيت  
معه وهي لا يبيت قميصا وشرط البس بجاني الرجل ان يبيت معها وهو لا يس قميصا  
وقد وجد رجل قال ٢ مراتك ان لم اكل مع هذه المنفعة فانت طالق ثلاثا ثم قال  
ان وطأتك مع هذه المنفعة فانت طالق ثلاثا فالحيلة به ذلك ان يطلقها بغير منفعة  
فلا يجتنب ماذا امت المنفعة قايمة وها حبان وان مات احد هما او هلكت المنفعة  
حسب به بيمينه كذا اية فتاوى في جرحان وادان لها ان لم اجامعك يكرام ههنا  
الدمع فانت طالق فالحيلة به ذلك ان ينقب السقف ويجرح راس الرجل من السطح ويجي  
عليه ولو قال لها ان لم اجامعك وسطها راسا وسط السوق فانت طالق فالحيلة  
به ذلك ان يجمل في الحمار ويخلف في السوق ويقتل ذلك الفعل وادان لها ان لا امرأته ان  
بت اللبلة الا بيمينه فانت طالق فبانت به فمراشه ولم يخذها بيمينه حقيقة لا يقع  
الطلاق ولو قال لها ان لم اجامعك بيمينه بكذا من اندروبي في المسئلة على ان لا يجتنب ان تطلق كذا  
به الجعيط امرأة قالت لزوجها انك غمت مع هذه الحارثية وقتك الزوج ان غمت مع  
هذه الحارثية فانت طالق ثلاثا فحلف المرأة ان كان في يمينك ههنا ومعني فان  
طالق فقال الزوج نعم فان لم يعن الزوج معني سوي ما تطلق به لم تطلق واطلقت  
كذا اية الفتاوى والكبرى رجل قال لامرأته ان وطأتك ما دمت معي فانت طالق  
ثلاثا ثم اراد ان يحل في قال محمد رحمه الله يطلقها باليمين ثم يزوجها من ساعته  
فيطهرها لا يجتنب كذا اية فتاوى في جرحان رجل قال لخبارة ان امرأتي كانت عند  
الباركة فقال لخبارة ان كان امرأتك عندي الباركة فانت طالق ثم قال بعد  
ما سكنت لا غيرها ثم تبين انه كانت عنده امرأة اخرى قال في صغير حثيث وقال محمد  
ابن سلمة لا يجتنب وهذا بناء على ان الحالف متى احق بالشرط مع اليمين المعفوفة  
ان كان الشرط لا يلحق باليمين بالاجماع وان كان عليه فعلى هذه الخلاف ومثا  
قاله نصير اقرب الى قول ابي حنيفة رحمه الله فان عند الشرط الفاسد يلحق هـ  
باليمينات التامة والمختار قول محمد بن سلمة وعليه الفتوى لان تحلل السكنات  
يمنع تعلق الخبر بالاولي فلان يمنع الثاني الاولي قال رحمه الله في ما خالي يعني  
يقول محمد بن سلمة كذا اية الخلاصة في الفصل الثالث عشر من الامان في الشرب قال لها ان  
عسلت ثيابي فانت طالق فمستل كذا او ذبله لا تطلق قال لها ان لم تكوني هـ  
غسلت هذه القصعة فانت طالق وكانت المرأة امرت خادما بغسل هـ  
القصعة فغسلها فان كان من عادة المرأة ان تغسل بغيرها لا يغرق ولا يطل  
وان كان من عادة المرأة ان لا تغسل الا بماء وماء وعرف الزوج ذلك لا يقع وان كان  
من عادتها ان تغسل بغيرها ونجا دما في نظاها به يقع الا ان اغتسل الزوج الامر  
للماء يغسل فلا يقع حينئذ كذا اية الفتاوى والكبرى رجل قال ان غسلت  
امرأته ثيابي فانت طالق فغسلت لفاته قالوا لا يكون حاثا ٢ اذ اوى ذلك  
رجل قال لامرأته ان اشتريت لك ماء فانت طالق فذبح الى سقاء دما بها لبعث  
الماء في الحايمة هل يجتنب في يمينه قبل سطر ان كان الماء في الكيزان عند ذبح الدم  
اليه يصير مشتريا اما اذا لم يكن يصير مستاجرا كذا اية الظهيرية رجل قال



امرأة ان شكون مني الي اجيك فانت طالق في احوها وعندها صبي لا يقبل فقال  
المرأة يا صبي ان زوجي فعل بي كذا او كذا احبني صبي اخرها لا تطلقها يا صبي  
دورن الاخ ولو قال لا امرأته ان لم تنسكني فانت طالق فقال لا اسبكت ثم سكتت لا  
يجئت ووقولها انه لو قال لها ان صحبت فانت طالق فقال اني اصحب وهي مسكنة  
لا يجئت ووقولها اصحب ليس بي اذ اتركت ذلك وكذا الوقال لها وقد كلمته في انسان  
ان لقدت علي ذكر فلان فانت طالق فقال لا عبيد عليك ذكر فلان او قالت لما نهيتني  
عن ذكر فلان لا اذكر فلان لا يجئت لان هذه القدر منسني عن اليمين ولو قالت لست  
نهيتني عن ذكر فلان او نهيتني عن ذكر فلان فقد ذكرتني عن ذكر فلان  
بالحي لا يجئت هكذا اية الخلاصة في اليمين في الكلام في العتق وبسبيل احوالهم  
رحمة الله اذا قالت المرأة لزوجي لا طلاق لي بالكون موكجا بية فقال لها ان كنت  
حايقة به يتي فانت طالق قال اذ لم يكن كذلك يغير الصوم لا تطلق كذا في المحيط  
رجل خلع امرأته قال في العدة ان اتت امرأتي فانت طالق ثلاثا ولم يرد بها  
الكلام الا بياح لا يقع الا بياح بامرأة مطلقا كذا اية التام في حايقة في وقت وي ابي  
اليت رحمه الله تعالى اذا قال لها بالعارسية ارتفرد اذن من باشي فانت طالق  
ثلاثا في لولا بعد ما خلع البكر من العدة في نظر ان كان مراد الزوج من كلامه  
السابق منع كونه امرأة له في شيء من العدة اذا خلع الي ما بعد طلوع القمر  
طلعت ثلاثا وان لم يكن له نية اذا خلعها قبل غروب الشمس من العدة لا تطلق  
بحكم اليمين فان خلعها قبل غروب الشمس من العدة ثم تزوجها قبل غروب الشمس  
طلعت بحكم اليمين ولو خلعها قبل غروب الشمس ثم تزوجها في اليوم الثاني لا تطلق  
بحكم اليمين كذا في المحيط رجل خلع امرأته في لولا ورجل عنه بغير امره  
وعلمه فبلغه الخبر واجاز فان اجاز باللسان بان قال اجزت حث وان اجاز  
بالفعل ولم يقل بلسانه شيئا ولكن اخذ بيد الخلع وقع الطلاق ولم يجئت كذا في  
التجنيس والمزيد رجل قال لامرأته ان قلت لك انت طالق فانت طالق فقال  
قد طلقتك تطلق اخرى في القضا وان عني طلاقا بذلك القول دين فيما بينه وبين  
الله تعالى كذا اية فتاوي في حايقة رجل قال لامرأته ليل بالعارسية  
اكرت لا مشبه دارم توبه طلاق في الليل طلاقا بياح قصي الليل ثم تزوجها  
بنكاح جديد بطل طلاق وكذا الوقال اكرت اجزا من دارم فطلق بياح في هذه اليوم  
كذا اية التجنيس والمزيد رجل ذكر عنده فقيه من فقهاء المدينة فقال ان كان هو  
فقيهنا امرأتي طالق ان اراد به ما يسميه الناس فقيهها في العرف ولم يرد به شيئا وقع  
الطلاق وان اراد به الفقيه حقيقة فكذا اية القضا اما فيما بينه وبين الله تعالى  
لا يقع لان ليس بفقيه حقيقة لما روي الحسن البصري ان رجلا سماه فقيهها  
فقال له الحسن وهذا رايت فقيهها فطأنا الفقيه الزاهد عن الدنيا ابي المعرض  
عن الدنيا والراعية في الحرة البصير يعبس بنفسه كذا في الفتاوى والكبرى  
رجل قال ان بلغ ولدي الحثان ولم اخشها فامرأت طالق فوقت الحثان عشر سنين  
فان توفي اول الوقت لا يجئت ما لم يبلغ سبع سنين وان توفي اجزا الوقت قال الصدق

الشهيد

الشهيد رحمه الله تعالى الحثان انه اشهر عشرة سنة يعني اقلها كذا اية الخلاصة  
رجل قال ان بلغ ولدي الحثان فلم اخشها فامرأة طالق قال ابو الليث رحمه الله اذا اخر  
الحثان عن عشر سنين ينبغي ان يجئت وفيه من المشايخ قال لا يجئت ما لم يوجز  
الحثان عن شتي عشرة سنة وعليه الفتوى كذا اية فتاوي في حايقة حايقة حايقة حايقة  
معك حايقة الحثان كما كنت افا مل فانت طالق ان كانت احدهم يقيدها ولا يرجع الي بيته  
كذا اية النزاهة رجل قال ان كنت اخاف من السلطان فامرأت طالق ان لم يكن به  
ساعة حلف حثان من السلطان ولا سبيل حثان من السلطان بجنابة حثانها  
لم يجئت رجل اتم بصبي فقبله ان فلان يقول رايتني تيسر معه فقال ان رايتني اسير معه  
فامرأة طالق وقد رآه قد سار معه في امر اخر رجوت ان لا يجئت رجل قال ان كان في  
بيته نارا فامرأة طالق ونوع بيته سراج ان حلف رجل ان يغير حثان طلق منه النار  
ليتوقد منها نارا تطلق وان كانت اليمين لا يجلي انهم طلقوا الحثان او نحوه اولم يكن  
هناك سبب لا يجئت كذا اية الخلاصة انهم بصبي فقال بالعارسية ان لم يولدوا حثان  
كتم فامرأة طالق وقد كان نظرا الي هذا الصبي وقبله طلعت امرأته كذا في  
الفتاوى الكبرى ان استربت امه او تزوج عليها امرأة فانت طالق واحدة قالت  
لا ارضي بواحدة فقال فانت طالق ثلاثا ان لم تزني بواحدة قال هذا الكلام مراد به  
هذه الفقرة طبعي لا يقع في الحثان قال ان كان الله يعذب الموحدين انت كذا قال لا  
يجئت ما لم يتبين قال الفقيه لا من الموحدين من يعذب ومن لا يعذب فاشتبك  
الامرأة بغيري بالشك كذا اية الحايقة رجل قال ان كان الله يعذب المشركين فامرأة  
طالق قال لا تطلق امرأته لان من المشركين من لا يعذب فلا يجئت كذا اية فتاوي  
فتاوي حثان قال لامرأته ان فعلت ذلك فلان ما دام فلان فبرأ فانت طالق ثم ان  
فلان تحول عن تلك الدار وما كان عماد اليها قبل لا يجئت وهو مأخوذ بالعقبة ابي  
الليث رحمه الله وقبله حثان الصبي انه لا يقع كذا في حثان الا خلاط في فصل الخلع  
اذا قال لامرأته نكاحا الفقه ان فعلت كذا الى حسن سبب تصويري ومطلقة ه  
منه وراو بعد ذلك تخونها ففعلت ذلك الفعل قبل ان يضاء المدة التي ذكرها في حثان  
يسال الزوج هل كان حلفه بطلاقا فان احببانه كان حلفه بغيره ويحكم بوقوع  
الطلاق عليه وان احببانه لم يحلف به قبل قوله كذا اية المحيط سكران حثان امرأته ابي  
فراشه فانت فقال لها ان امثلت وساعدتني فلافانت طالق فتا عدة بعد  
ما دعاه في المستقبل بعد اليمين لا يجئت وان دعاه في المستقبل وان تساعد  
حثان قالت مولا لو شئت ان يجئت اذ لم تساعدة وان لم يجدها لان الناس ه  
يريدون بهذا الامتنان للامر السليم سكران العلي لمرة در حثان كذا المرأة انك  
اذا صحت تخذ مني فقال ان اخذت منك فانت طالق فاحذ وهو سكران لا يجئت  
في يمينه لان شرط الحثان بعد الافاقه سكران قال لامرأته وقت داري هذه  
لك ثم قال ان اقل هذه امين قلبي فانت طالق ثلاثا ثم افاق ولا يذكرك شيئا من ذلك  
قالوا تطلق امرأته لان الظاهر ان ما يقول بياح اليك الحثان يقول بقلبه كذا في فتاوي  
فتاوي حثان رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان فانت طالق فانت فلان نصارت



الدار مبرشا و دخلت ان لم يكن على الميت و من مستوف لا يجت و ان كان عليه دين مستوف  
في الفدية ابو الليث رحمه الله اجبت ايضا و عليه العتوب رجل جالس في بيت من  
الموت فقال ان دخلت هذه البيت فامرأة طالق فاليقين على دخول ذلك البيت  
هذا في العربية اما لو عهد اليقين بالعارية و قال اكر من يبيع خانه اكر من فامرأة  
طالق فاليقين على دخول المنزل فان قال لا عتوب و قوله ذلك البيت صدق و ديانة  
لا تحض و فلو اشار الى ذلك البيت فالحكم كذلك حال كذا في الخلاصة في الفصل  
السابع عشر رجل قال لامرأة ان دخلت دار اخي فانت طالق فسكن اخ الخالف  
دار اخري و دخلت المرأة الدار الحديثة قال بعضهم ان كان يمينه بغيره لم ينفذ  
ذلك الدار الا في يمينه و ان كانت يمينه لا يجزئ الا في حنت يمينه و ان لم يكن  
له يمين حنت يمينه و قوله ايجبة و محمد و رحمهما الله تعالى و ان دخلت المرأة الدار التي  
كانت اجنية وقت اليقين ان كانت الدار في ملك الا لا انه لا يسكن فيها حنت في  
يمينه و ان حنت تلك الدار من ملك الا في يمينه يمينه او عتوبه او غير ذلك لا  
يجت كذا في فتاوى قاضي خان و لو قال اكر تزكره آستانه فلان كروي فانت طالق  
فقال عتوبه الدخول و هي تخوم حومهم و لا تدخل دارهم تطلق و لو قال لامرأة  
بخانه فلان لندرائي ترا طلاق و لم ينفذ اكر لا يجوز تطلق في الحال رجل قال لامرأة  
ان دخلت الدار او فنيست طوالت فدخلت الدار و وقع الطلاق عليها و عليه فيها قال  
رحمة الله و الا عتوبه على هذا كذا في الخلاصة في الفصل السابع عشر رجل اتهم امرأته  
بدخل فدخل الزوج و داره فوجد الرجل المتهمة جالسة في موضع من الدار المرأة  
تامة بجان حية اخري من الدار فخرج الزوج و الرجل المتهمة خلف السلطان  
زوج المرأة انه لم تأخذ فلان مع امرأته في خلف الرجل طلاق امرأته انه لم يأخذ  
فلان مع امرأته لا يجت يمينه و رجل قال لامرأة اذ ارفعت من شعيري و بعثت به  
الى القاضي فانت طالق و كانت في منزله و اذ به يريها بالشعير و به معلوم شعير  
و قد فصل منها مقدار كف فبعثت المرأة به ذلك الشعير مع شعيرها الى القاضي فان  
كان الزوج لا يكره ذلك لا يجت يمينه لان ذلك القدر يمينه لا يبراد فإذ ان  
كان يظن بذلك يجت يمينه و الصيغة انه لا يجت اذ اخلط به شعيرها شعر  
بعثت به عبد ابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية و رجل اتهمته امرأة  
بالحرام فقال لامرأته اكر تايك سالحرام كنم فانت طالق فهذا اعيا الجاهل عتوبها  
ببدل اهل الزوجية و عرف انها ليست بمملوكة و لا زوجة له او بشهد غيرهما على ذلك  
الربعة ثم او بقرعة لان هذا اعيا الزنا و الزنا يثبت الا به اذ ان محمد بن الحكم انه لم  
يفعل و ليس لامرأة بينة خلعت عند الحكم فان حلف و سق المقام معه و لو قال  
لا اكر توبك سالحرام كن فانت طالق ثلاثا فانها في مؤامرية العدة طلعت عند فحاشا  
لانها بعثت ان مؤامرية اللفظ و ابو يوسف يعتبر العرض فعلى قيا من قوله لا تطلق  
و عليه العتوب و لو قال لا ان قبلت احدكم طالق ثلاثا فقبلت تطلق كذا في  
الخلاصة و رجل قال لامرأته ان دخلت النكة بحرام منذ انت امرأتى فانت طالق  
فكانت اخذت رجل و جامعني كرها فلما كان في الحائض انقذ رجلا من المتع لا يجت

وان قدرت حشدة احد من الزوج به ذلك و رجل قال ان اغتسلت من الحرام فامرأة  
طالق فقلت اجنبية فامني و اغتسلت قال لو ابرأني ان لا يكون حاشا يمينه يكون على  
الجاء رجل قال ان انا ارجلت فلان يميني فامرأته طالق لا يجت في يمينه ما لم يبدخل  
فلان بامرأته طالق و لو قال ان دخلت فلان يميني فامرأته طالق لا يجت في يمينه ما لم يبدخل  
اذ به بعلمه او بغير علمه كذا في الحال كذا في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان و اذا قال  
ان ضربت فامرأتي طالق في يمينه المضطرب من غير قصد لا تطلق و هو تطهير ما لو حلف  
ان لا يبدخل فادخل مكرها و حلف ان لا يخرج فخرج مكرها كذا في المحيط و لو قال  
لامرأتي ان سررتك فانت طالق فخرجت فانت طالق لا تطلق لانها كاذبة و لو  
اعطاها الف درهم فقلت لم يبرئ فالف درهم فالف درهم لا تطلق لانها كاذبة و لو  
سهرها ان كذا في المحيط الرخصي في باب الحلف على السهم و الضرب و رجل قال لامرأته  
ان ادخل قريبيك و ادري فانت طالق فدخل قريبي المرأة و الرجل قيل بان يجت لان  
القرابة لا يخرج من يمينه فربما يكره واحد منها و قيل لا ينفذ لان كذا في الفتاوى  
يجت و ان كان دخل لغير يمينه بها حنت امرأة حنت ثوبها من ثياب زوجها فقال  
لها الزوج ان لم تربي الثوب اليوم فانت طالق فحنت الثوب فحنت ثوبها و هي  
تأخذ من الصبية لتربي على الزوج فدخل الزوج من الصبية او من قبل ان تربي ثوبها لا  
يجت استحسننا و لم اخذ الشيخ الفقيه الزاهد ابو الليث رحمه الله تعالى كذا في  
الظهيرية رجل قال لامرأته ان لم يكن فرجى احسن من فرجك فانت طالق و قالت  
المرأة ان لم يكن فرجى احسن من فرجك فانت طالق فحنت في ربي حنة قالت الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
الفصل رحمه الله تعالى ان كان قايمين عند المفارقة برأت المرأة و حنت الزوج  
فلان كان قاعد من برأت الزوج و حنت المرأة لان فرجها كماله القيام احسن من فرج  
الزوج و كماله القعود و امر على العكس و ان كان الرجل قايما و المرأة قاعدا قالت  
الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى لا يعلم هذا ان لا يمين ان يجت كل واحد منهما لان  
شرط البرائة كل يمين ان يكون فرج احدهم احسن و عتوب العكس لا يكون احدهما  
احسن فيجت كل واحد منهما سكران قال لامرأته ان لم يكن فلان او سق و بمراسك فانت  
طالق قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى هذا اعني غير معلوم و لا مقدر و لا يمين  
كذا في فتاوى قاضي خان و لو قال لامرأتي ان اوسعك فواجب طالق يقع على العجها  
و قال الشيخ الامام ظهير الدين يمين على ارجلها كذا في الخلاصة رجل و امرأة تشاكرا  
فقلت المرأة من ياخذ ابي توام فقلت ان الزوج ان كان كذلك فانت طالق ان لم يكن افصل  
منه لان العلوق لا يتوقف انما يكون باعتراف الفصل و العلم و الحسب و النسب كذا  
في محيط الرخصي رجلان قال كل واحد منهما لصاحبه ان لم يكن راسي ثقل من راسي  
فامرأته طالق و لو اطلق موقفة ذلك امها اذا انا سادعيا فيهما كان امرع جوابا  
فرا س الاخر يكون ثقل منه كذا في فتاوى قاضي خان و كتاب رزين رجل قال  
لامرأته ان لم يكن و كروي اسد من الحديد فانت طالق لا تطلق لانه لا ينقص استعمال  
كذا في الخلاصة في كتاب الطلاق رجل اتهمته خبيثة فدخل رجل من قرية اخري  
فقال ان لم ادع علي وجه هذه القوم بقرعة من بقرتي فامرأته طالق ان ادع بقرعة



قبل ان يبرح هذا القادوم بينه وبينه والاصح فان ذبح بقرة امراة لم يبرح بينه وبينه الا اذا جرى  
 بينه وبين امراة من الاصل او من الاصل ما لا يميز كل واحد منهما ماله من صاحبه  
 ولا يجرى بينهما حياء ولا فيما بينهما ولا كل واحد منهما من مال صاحبه قط فحينئذ رجعت  
 ان يبرح وان ذبح بقرة نفسه لاجلها لكن ما اضافه بعد الذبح بلحها فان كانت القرينة  
 التي استقل منها هذه القادوم قريبة من هذه القرينة بمراسلة شرط البرق تحقق وان كانت  
 بعيدة عما بعد سفر الخاق ان لا يبرح مثل هذه المتكلم اذا قدم بتخزين الضيافة  
 لاجلهم فيقيم اليقين على الضيافة بعد الذبح كذا في الفتاوى والكبرى واذا قال ان تركت  
 فلانا بعد هذه الدار فمراي طالق فان كان الحالف يملك هذه الدار فشرط  
 بزه اما ينفقه عن الدخول بالقول والفعل هكذا ذكر الصدر والشهيد رحمه الله تعالى  
 فيه واقتضاه وبه التوازل شرط بزه ملك المنع ولم يتبرع من ملكه الدار فقال ان كان الحالف  
 يملك منعه عن الدخول فهو على الزني والمنع جريء وان كان لا يملك منعه فهو على الزني و  
 المنع وكان الشيخ الامام في هذا القول رحمه الله تعالى يعتبر بملك المنع وعليه الفتوى  
 واذا قال امراة انت طالق ان جاء منك الا من عدا او بليته او حريرة وكان بعد  
 ذلك ياتها فيها ذوات الفرج فخطا في فعلها فعدت اعدا اذا كان منعه على الخطا وهو لا يريد  
 ذلك كذا في الخبر امراة قالت لزوجي انك تغيب واتخلف في النفقة فغضب  
 الزوج فقالت المرأة لم يكن هذا كلاما عظيمي حاج الي الغضب فقال الزوج ان  
 لم يكن كلاما عظيمي فانت طالق فان اراد به الحالف طلقته للحال وان اراد به  
 التعليق ذوات الى زاة قالوا ان كان الرجل محترما اذا قد يكون مثل هذه  
 الشكاية اهانة لا تطلق وان لم يكن محترما اذا قد طلقت رجلا قال امراة  
 ان لم تنفوي الساعة ونجني الى دار والدي فانت طالق فقامت من ساعته  
 قبل خروج الزوج ولبست الثياب وخرجت ثم رجعت وجلست حتى خرج الزوج  
 لا يجت ولو ابتدرها البول فبالت ثم لبست الثياب للخروج لا يجت ولو بقيت في  
 الشاجر وطال الكلام بينهما لا ينقطع القول لو خافت فوت الصلاة فصلت  
 قال نصير رحمه الله تعالى في حقه وقال بعضهم لا يجت كذا في الظاهرية وبه يفتي  
 كذا في الفتاوى الكبرى بطل قال امراة انك تقتل اليوم وكنتي فانت طالق  
 في حقه قبل ان تخرج في الصلاة او بعد ما صلت ركعة صلى عن الشيخ الامام بن  
 الاجية الحلواني رحمه الله تعالى انه يقول ان كان بين وقت الحلف الى وقت الحيض مقدار  
 ما يمكن ان تصلي ركعتين ينقصد اليقين بمدة الكل وتطلق واذا كان اقل من  
 ذلك لا ينقصد اليقين بمدة ابر خفيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا تطلق وعلى قول  
 ابي يوسف رحمه الله تعالى ينقصد اليقين وتطلق والصحيح ان اليقين ينقصد عند  
 الكل على كل حال ويقع الطلاق كذا في التاخرانية فان لم تكن الذخيرة قال  
 امراة انك شريك من دراهمي فقالت ثبت فقال الرجل لو رفعت مني دراهمي  
 فانت طالق فوجدت المرأة حرة معروفة حين كسنت الدار فرفعتها ووضعها  
 بينا وبينه ولجوت زوجها ان رفعت لا تخدع منه ارجوان لا تطلق فقال لها ان  
 رفعت من كيس دراهم فانت طالق فالت راس الكيس وامرت ابنتها فرفعت

بيان  
ظهير

قال في الكتاب ان ان تطلق امراة برفع دراهم فانت طالق بالفا بريبة اكرادوم من توبه ابر  
 فانت طالق ثلاث ثم انها وجدت دراهم زوجها منه بدل فرفعتها اعطت امراة وقال  
 لها ارفعي مني شيئا فرفعت المأمورة بعض الدرام ودفعته الي امراة وقع الطلاق  
 قال ان سرق مني دراهمي الا ستة فانت طالق ثم دفع اليها دراهم لتعطيها فرفعت من  
 ذلك شيئا بغير علم الزوج ثم قال لها الزوج ارفعت من هذه الدرام شيئا فالت نعم لا علي  
 وجه الرقة وروت على الزوج ان موت بعد ما فرفعت طلقت وان ردت قيل ان تفرقه  
 لا تطلق وان انكرت طلقت ايضا امراة رفعت من كيس زوجها دراهم واشترت لحما  
 وخلط اللحم الدرهم بدرهم فقال لا الزوج ان لم يزد يملك ذلك الدرهم اليوم فانت طالق  
 ثلاث فمضى اليوم وقع الثلاث والحجبة يزد ذلك ان تلحق المرأة بكيس اللحم فتسلمه  
 الي الزوج فقد تفرق بينهما كذا في الفتاوى والكبرى فان كان ما فعلت بالدرهم فالت هـ  
 اشترت اللحم فان لم يزد يملك ذلك الدرهم فانت طالق فعدت الدرهم من القضا  
 قال ما يعلم ان ذلك الدرهم اذ يب او منقطة البحر لا يجت سرق من دراهم زوجها  
 من كيسه فخطرت بدرهم غيره فقال لا الزوج ان لم يزد يملك الدرهم بعينه فالت كذا فان  
 تروى فليد عليه واحدا واحدا فقد ردت بعينه كذا في الفتاوى وطع دراهم على امراة  
 فانتمها عند الاستداد فقال لها بالفا بريبة اكرادوم برد اشترى منه طلاق هستي على  
 وجه الاستدوم فقالت المرأة هستم ثم بان انها كانت رفعت فان تروى الزوج به الايقاع عند  
 احدث يقع الطلاق وان تروى بغيره لا يقع كذا في الفتاوى والكبرى ورجل قال  
 لابنه ان سرق مني شيئا منك طالق فسرقت من دار الاب اخبره رومي عن ابي يوسف  
 رحمه الله تعالى انه سئل عن هذه فقال ان كان الاب يخل بذكر على الابن طلقت امراة  
 وسئل محمد رحمه الله تعالى عن هذه فلم يجبه فقيل ان ابا يوسف رحمه الله تعالى اجاب  
 كذا فالت من يجس مثل هذا الا ابا يوسف رحمه الله تعالى قال امراة ان اعطيتك  
 درهما تشتري به شيئا فالت طالق فدفعت اليها درهما وامرها ان تطلق فلان المشتري  
 به شيئا للمرأة ثم تذكر الرجل بعينه فاسترد الدرهم من يمان كانت المرأة تشتري الاشياء  
 بنفسها لا تجت وان كانت لا تشتري بنفسها تجت رجل قال لا امراة ان بعثت من هذه  
 الدار الي تلك الدار شيئا فالت طالق ثم ان الحالف امرجا رمية انا تعطي اهل تلك الدار  
 كلما طلبوا في انسان من تلك الدار فطلب شيئا فاعطت المجارية فعمل المولى بذلك فذكر  
 فذكره وعرضت امراة الحالف للمجارية اذ هي واجل من دار المولى بالجوهر ذلك الي  
 تلك الدار فطلعت المجارية قالوا ان علمها بالليل انها فعلت ذلك لاجل المولى اطاعة لمولاه  
 لا تجت واما علم انها فعلت ذلك طاعة لمولاهما فالت حلفت وان لم يكن هناك دليل نشاء  
 المجارية وبين قولها انها فعلت ذلك طاعة لمولاهما ولاجل المولى فكذا ذكر في الكتاب  
 قالت مولانا رضي الله تعالى عنه ويجوز ان يكون صورة المسئلة اذا سأل اهل تلك الدار  
 من المجارية فالت ولم تقط فخير المولى بذلك فذكره امراة الحالف للمجارية  
 ارفعي من دار المولى باجوهرين ذلك او حلي الي تلك الدار المسئلة الى اخرها كذا في الفتاوى  
 قاضي خان قصا وذهب عن حانوته بغيره فانتم القضا راجية خلف الاجير بالفا  
 فقال اكر من تراويان كره ام امراة طالق ثلاث فعدت رافة مجت رجل خلف



اللعن من ثلاث تطليقات انه ليس معه دراهم من الذي اخذوا منه فخلت فان كان معه  
الاقل منه ثلاثة دراهم لا يجت ان كان معه ثلاثة او اكثر فان كان اليمين بالطلاق وقع  
الطلاق وان لم يعلم وان كان اليمين بالله لا كفارة عليه لانه علم فهو معتوس وان لم  
يعلم فهو كفور ولو حلف بالعارسية بقوله اكره ان يزوجي فانت طالق ان كان  
معه درهم او اكثر فالحج واجب فيه من التفسير ولو قال اكره ان يزوجي فانت طالق ان كان  
معه مال وعلموا به فالحج واجب فيه من التفسير ولو قال اكره ان يزوجي فانت طالق ان كان  
ان لا يجزى له اجر من مستقبله القافلة فقال لهم على الطريق دنيا بغيرهم القافلة  
فانصرفوا ان ارادوا بالذي ب نفوس اللصوص حيث وان ارادوا حقيقة الديار هـ  
بغيرهم لم يجز ولو قال فخلت على الدابة جماعة وذهبوا بكل شيء وحلفوا في ان  
اجبر باسهم وهم سبي السكة لو كتب بيمين فالحكمة في ذلك ان يكتب اسما بغيره  
فتوض عليه فيقال هل كان هذا فيقول لا حتى ينتهي اليهم فيسكت او يقول لا اقول  
فتظهر ولا يجت كذا في العشاء وفي الكبري رطب كان لم يثوب فمرفق منه سارق او عصب  
منه في حصة ان ربه الثوب حلف وقال ان كان لم يثوب واستراي ذلك فامراي طالق  
فالمسئلة بيمين ثلاثة او حة ان عرف انه فليم فطلق امراته وان عرف انه هالك لاوان  
لم يعرف احد الا من تطلق ايضا لان القيمة اصل كذا في التفسير والمريد ولو قال  
بالعارسية اكره ان يزوجي فانت طالق كذا في التفسير على ما تروي فان نوى السقي لا يجت  
بالهذه وان نوى الا هذه لا يجت بالسقي وان لم يزوجها فان دفع او سقي كان حائشا  
كذا في خزائن المعاني في كتاب الايمان على الشرب ونية العشاء وي رجل عاتبة  
امراة في شرب الشراب فقال ان نزلت شرية ابنة انا طالق ان كان يفر من لا يجزى كثرها  
لا يجت وان كان لا يفر منها كذا في الاصل في الفصل الثالث عشر في كتابه  
ان شرب سكر امراته طالق فمرفق به حياه لا يقع الطلاق ولو شرب صهره وقا العزم عليك  
بني بذلك اليمين فقال نعم حرم فقد اقرار بالحرم والقول قوليه انه واحد او ثلاثة  
وافيه الامام ظهير الدين وغيره فيه وفي مسألة البر بيمين انه لا يقع لانه بني على غيره  
الواقع كذا في الوجيز للكردي ولو حلف ان خرجت بغير اذن فانت طالق ففصلت  
المائة وتقيت للزوج فقال الزوج دعوها فخرج ولا يمين لم يكن اذنا ولو نوى الاذن  
يثبت بالدلالة ولو قال لها في غيبه اخرجي ولا يمين لو كان غيبا الاذن الا اذا نوى اخرجي  
حيث تطليق كذا في الاصل لو قال لها اخرجي من الدار الا اذن فانت طالق ثم  
يسمع سائلا فيقال فقال اعطى السائل هذه الكرة فان كان السائل بحيث لا تقدر المرأة  
على الدفع اليه الا بخروجها من الدار لا تطلق بالخرج وان كانت تعد بطلاق فان كان السائل  
حين اذن الزوج بذلك بحال فقد راجع على دفعه ذلك اليه من غير خروج فخرج السائل  
الى الطريق فخرجت اليه المرأة بحيث قال لها ان خرجت من هذه الدار بغير اذن فانت  
طالق فمرفق امراته لم يرب ان اخرج حتى اصير مطلقة فقال الزوج سمع فخرجت تطلق  
لان هذا اخذ بطلاق فان قامت من اسكة الباب وبعض قدمها بحيث لو اعلت النبا  
كان ذلك خارجا فان كان اعتمادها على البعض الد اجل او غيرها لا تطلق وان كان  
اعتمادها على البعض الحارج طلق كذا في الفتاوى الكبرى واد اقال لها ان خرجت

من هذه الدار بغير اذن فانت طالق فاذن لها بالعربية وهي لا تعرف العربية فخرجت تطلق  
وتظهر هذا لو اذن لها بيمين او غلبة هكذا ذكر في النوار وفيه ايمان الاصل اذا  
اذن لها بيمين لا تسمع لم يكن اذنا وان خرجت بعد ذلك طلقت في قول ابي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله تعالى وفيه المنع اذا قال لامراة انت طالق انا خرجت الا بيمين فالمران  
يسمى الامر بنفسه او رسوله فان اشهد فمرفق بذلك لم يكن امر اقلان هؤلاء الذين  
اشهدم الزوج على الامر بغيرها ان الزوج قد امرها بالخروج ان لم يامر ان يسلطها  
فخرجت في طالق وان امر ان يسلطها فخرجت بعد ذلك لا تطلق وفيه الا اذا زادها والها  
والرضا لا يشترط سماع رضاء وادته حتى لو خرجت معها فخرجت اذنت  
هو بيت لا تطلق وان لم تسمع هي ذلك بلا خلاف وفيه النوار اذا قال لها ان خرجت بغير  
اذن فانت طالق فاستاذنته للخروج اليه فخرجت اهلها فاذن لها فلم يخرج اليه ذلك لكنها  
تكنس الدار فخرجت اليه باب الدار وقع الطلاق فان تركت الخروج ثم خرجت في وقت اخر  
الي بعض اهلها الذي اذن لها بالخروج قال لا تخلف ان يقع الطلاق عليك لان هذا اذن  
به الخروج في هذه الوقت عادة كذا في المحيط اذا حلف ان لا يخرج من المعرفان خرج  
فامراته عما يشبهه كذا في امر امراته فاطمة لا تطلق اذا خرج كذا في الوجيز للكردي  
ولو اذن لها بالخروج الي بعض اهلها فاطمة فان لم يكونا في احياء فاهلها كل  
وفي رحمهم مرفق ان كان لها ابوان لطل واحد منها سكر بل حجة بان تزوجت الام وتزوج  
الا ب فالاهل منزل الاب كذا في الخلاصة قال لها ان خرجت يقع الطلاق فخرجت لم يقع  
الطلاق لتركه الا حصة من كذا في القنية في باب فيما يكون تعليقا او تقييما قال لها  
ان خرجت من الدار الا اذن فانت طالق فخرجت فخرجت اذنت فخرجت لا يجت  
كذا في القنية في باب اليمين في الفصل ولو قال لامراة ان خرجت من هذه البيت  
بغير اذن فانت طالق وقد كانت رهن فمرفق لها سكر بل حجة بالخروج فقال لها  
اذني وارفعي الداهم واقبض الرهن فخرجت وذهبت فلم تحده واحتاجت الى الخروج  
مرا لا تطلق كذا في الفتاوى المسلم السنف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة اذا قال لامراة  
انت طالق انا خرجت من هذه الدار الا اذن او قال الا بيمين او قال الا بيمين او قال  
لها انت طالق انا خرجت من هذه الدار بغير اذن فمرفق لها سكر بل حجة بالخروج فقال لها  
فالحج واجب فيها ان بالاذن مرة لا ينتهي اليمين حتى لو اذن لها بالخروج مرة وخرجت بعد ذلك  
بغير اذن طلق وتظهر ما لو قال لها انا خرجت من هذه الدار اجملة فانت  
طالق فخرجت بغير ملقة طلقت كذا في المحيط لو اذن لها مرة فقبل ان يخرج منها عت  
الخروج ثم خرجت بعد ذلك بحيث كذا في السبايع واذنوه في الاذن مرة لا يصدق  
مصارفها ما عليه الفتوى لا خلاف الظاهر كذا في الوجيز للكردي والحكمة في عدم  
الحث ان يقول اذنت لك بالخروج في كل مرة او يقول اذنت لك كذا اذنت فخرجت فحينئذ  
لا يجت وكذا اذا قال كلما شئت اخرجي فمرفق اذنت لك بالخروج اذنت لك اذنت لك اذنت  
كله فانها في بعد ذلك متى شئت فمرفق اذنت لك بالخروج اذنت لك اذنت لك اذنت لك اذنت لك  
الواجب وهو اختيار الفضل وعليه الفتوى وان قال اذنت لك عشرة ايام فخرجت فيها  
ما شئت وان قال ان فعلت كذا فمرفق اذنت لك لا يكون اذنا كذا في الوجيز للكردي ولو



قال انت طالق ان خرجت من هذه الدار حتى اذن لك او امرادى او لم يجرى في ذلك  
على اذن مرة واحدة حتى لو اذن له مرة في رجب ثم عادت ثم خرجت بغير اذن لا يحل  
فان اراد يقول حتى اذن في كل مرة من موعلي ما نوي به قولهم جميعا هكذا في المدايع ولو  
قال لها انت طالق ان خرجت من هذه الدار الا ان اذن لك فهذا او قال حتى اذن  
لك سواء حتى ينهي اليمين بالاذن مرة كذا في المحيط ولو حلف بطلاق امراته على كذا  
ان لا يخرج فقال له الجارية استتر بهذه الدار كما في هذا اذن بالخروج كذا في الخلاصة ولو  
قال لها ان خرجت الي احد الاباء فان طالق فاستاذنت في الخروج الي ابيها فان  
لها فخرجت الي اخي طلقت كذا في خزانة المفتين في المتن اذ قالت امرأة لزوجها  
ابن علي في الخروج الي بيت ابي فقال ان اذنت لك في ذلك فانت طالق ثم قال لها اذنت لك  
في الخروج ولم يقبل الي ابي لا يحل في يمينه وهذا بخلاف ما لو استاذن الفلام مولا في  
تزوج امته رجل فقال له المولى ان اذنت لك في تزوجها فان طالق ثم قال بعد ذلك  
اذنت لك في تزوج النساء او قال اذنت لك في التزوج حتى يمينه واذا قال لعبد  
ان اشتريت هذه العبد بهاذي فامراتي طالق ثم اذن له في التجارة واشترى هذا  
العبد طلقت امرأة المولى ولو قال لها اذنت لك في شراء النير فاشترى هذا العبد  
لا تطلق امرأة المولى رجل قال امراة طالق ان دخلت هذه الدار الا ان يامري  
فلان ففعلت الامر مرة واحدة ولو قال الا ان يامري به فلان فلا بد من الاقر  
في كل مرة ولو قال لامراته ان خرجت من هذه الدار الا باذني فانت طالق ثم قال لها  
اطيعي فلانا في جميع ما امرتك به فامرها فلان بالخروج فخرجت طلقت من قبل  
الزوج لم ياذن لها بالخروج وكذا لو قال الزوج لرجل اذن لك في الخروج فخرج  
فخرجت طلقت وكذا لو قال له ذلك الرجل ان رجلك قد اذن لك وكذا لو قال لها الزوج  
ما امرتك به فلان فقد امرتك ثم اذن لها فلان بالخروج فخرجت طلقت ولو قال للزوج لرجل  
قد اذنت لك بالخروج ففعلها ذلك ثم خرجت لم تطلق كذا في المحيط في فتاوي الاصل  
اذا قال ٢ مرات لا يخرج من الدار فغير اذني فاني قد خلفت بالطلاق فخرجت من الدار  
بغير اذن لا تطلق كذا في التناظر خاتمة قال لها ان خرجت من هذه الدار الا من امر  
لا بد منه فانت طالق فاذنت بعد حق ان قدرت في ان تقول كذا في التناظر وان لم  
تقدر على ان تقول كذا في حلف بطلاق امراته ان لا يخرج امراته بغير علمه فخرجت  
وهو يراها ففعلها اول ما يسمع لم يحل انهم امراته بجارية فقال لها ان خرجت من  
المسكن بغير اذني فانت طالق ثم قال لها اذنت لك فيما بينك والى من باطل فخرجت  
ودخلت منزل الجار الذي به اتهمت فان اتكنت ثوب هذا الخروج ودخل ذلك المنزل وامراة  
بابطال استواء لا يحل وان وجد منها بعد ذلك امر باطلا ما لا يخرج الا بطل وان كانت نورة  
ودخل ذلك البيت عند الخروج امر باطل حلت كذا في الفتاوى الكبرى ولو حلف على  
امراته بطلاقها ان لا يخرج من الدار الا باذني او حلف السلطان رجلا بطلاق امراته  
ان لا يخرج من البلدة الا باذنه او حلف صاحب الدين مديونه ان لا يخرج من البلدة  
الا باذنه فاليمن مقيدة بحال قيام الزوجية والسلطنة والدين فان كانت المرأة  
وعزل السلطان وسقط الدين سقط اليمين ثم لا يعود ابد او ان عادت الولاية للزوج

والسلطان وعاد الدين وجعل خرج مع الوالي وحلف بالطلاق ان لا يرجع الا باذنه وسقط  
مينه من رجوع لذلك لا تطلق ولو قال لامراته طالق ان خرجت من الدار الا باذني فلان  
في خلاف فنبه الا ان سلطان اليمين في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط  
رجل قال لامراته ان خرجت يدا غير حق فانت طالق فخرجت في جبانة والى هذا ما  
لا تطلق وكذا لكل ذي رحم محرم وكذا لكل خروجها الي العود من او خروجها فيما يجب عليها  
كذا في البدائع تتخرج مع امراته فقال لها ان خرجت من هذه الدار فانت طالق  
سنة فانت طالق ثلاث فخرجت اليوم الي الصلاة والى غير هذا من حاجته ثم رجعت  
فان كان سبب البهيم خروج الا تطلق او السور لا تطلق لان اليمين مقيدة بذلك  
النوع من الخروج كذا في الفتاوى الكبرى قال لامراته ان تركت هذا الصبي حتى يخرج  
من الدار فانت طالق ففعلت ففعلته وخبر اوقا من تصلي في فمها لم تنكر فلا تطلق  
كذا في التناظر خاتمة رجل هو سبعة اذ قال لامراته طالق ما لم يخرج الي الكوفة  
فكنت سبعة الا انه في كسب في تلك الساعة مع المكارم في الكرافق لا لا يحل في  
يمينه وعليه الفتوى ولو اشتغل بالوضوء للصلاة المكتوبة وعجزها فهو عذر  
ولصلاة التطوع والاكل والشرب فليس بعد فيكون خاتمة كذا في الظهيرية قال  
لامراته ان خرجت الي منزل والدك فانت طالق ثلاثا ثم وقع في الخروج عن قصده  
اول ما يقبل ولو قال ان انتيت من وضوءك فصدت الخروج الي المنزل اول ما قصد  
كذا في الفتاوى الكبرى قال محمد بن سلمة رحمه الله العبد صاحب بمنزلة الخروج وهو  
الصحيح وهذا اذا لم يتوشى وان نوي به الاثني او الخروج صحت نيته كذا في شرح  
الجامع الصغير لقاضي خان سبط ابو القاسم رحمه الله تعالى عن امرأة خرجت الي  
صبيته فقال الزوج لها ان مكنت هناك اكثر من ثلاثة ايام فانت طالق فخرجت  
في اليوم الثالث الي قرية زوجها ولم تدخل قرية زوجها ثم رجعت ومكنت هناك  
ايام قال لا افي بالطلاق فيمر ان الاحتمال فيه اولى فقال العقبه ابو الليث  
رحمة الله تعالى ان دخلت من قرية زوجها ثم رجعت لا تطلق وان لم تدخل يمين  
ان تطلق كذا في المحيط وان خرجت من بيتي فانت كذا في رجب الي الدار فقط يقع  
ولو ان خرجت فقط الا بالخروج الي المحلة الفتوى على انه لا يحل الا بالخروج  
الي المحلة فيها ولو فارسي وعليه الفتوى كذا في الدرر المنيرة ولو قال  
لامراته ان خرجت من باب هذه الدار فانت طالق فصعدت السطح فنزلت في  
دار الجار لا يحل هذا الاصح كذا في الخلاصة رجل قال لامراته ان ارتفعت هذا السلم  
او وضعت رجلك علي فانت طالق فوضعت احدي قدميها على السلم ثم نذرت  
فخرجت طلقت ولو قال ان وضعت قدمي في هذه الدار فانت طالق فوضع  
احدي قدميه في الدار لا يحل لان وضع القدم في الدار صارت كناية عن الدار  
بخلاف ما تقدم كذا في الظهيرية ولو قال لامراته ان خرجت من هذه الدار فانت  
طالق او وضعت رجلك في السكة فانت طالق فوضعت القدم في السكة حلت  
رجل قال لامراته ان وضعت هذا السلم فانت طالق فارتفعت بقبض السلم  
لا يحل هو المختار لانها لم تصعد السطح كذا في التجميع للمزيد امرأة خرج



من دارها الى سلع جارها فغضب الرجل فقال ان خرجت من هذه الدار الى سلع دار  
الجار او الى الباب فانت طالق فخرجت الى سلع جارها فخرجت الى سلع دارها  
المقدمة حيث لان اللعطاء كذا انما الفتوى والكبرى امرأة كانت تسكن في بيتها  
فقال زوجها لصدوقه لم يخرج ابنتك من هذه البيت وتبكي هناك فهي طالق فخرجت  
المرأة ثم دخلت وبكت قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى ان كان يسمع بكاء رجا  
في البيت احد طلقت اذا بكيت لانه ابن منعه عن البكاء لا جليل ذلك وان لم يكن كذلك  
فلا يجتنب بكاءه بعد ذلك كذا اية فتاوى قاضي خان في النوازل بسبيل ابو جعفر  
من رجل طلق بطلاق امراته ان لا يخرج من الدار وكانت تحب داره خربة مفتحة  
الى الشارع وقد سد باب الخربة واخذت خوخة الى داره بمراقرع فخرجت المرأة من  
الخوخة هلك حيث قال ان كانت الخربة اصغر من الدار رجوت ان لا يجتنب كذا في التات  
خانية قال لا ان خرجت من الدار فانت طالق فدخلت كرمك في الدار ان كان الكرم  
يعد من الدار بان ينهم الكرم بذكر الدار لا يجتنب وان كان لا يعد ولا يفهم حيث لان في التات  
الاول الكرم في الدار وفي الثاني لا وانما يعد من الدار ويمنه بذكرها اذ لم يكن كثيرا  
او لم يكن مفتحة الى غير الدار كذا اية الفتوى والكبرى امرأة ذهبت الى منزل والدها  
في قرية اخرى فتسوق زوجها وسالها العود الى منزل فانت طالق فخرجت بطلاقها ان  
لم تذهب الى منزل تلك الليلة فخرجت معه وذهب بها الى منزل قبل ان يخلد الصبح  
قالوا ان كان اكثر الليلة في تلك القرية تجاز عليه الحنث وان ذهبت قبل ان يبيض الكرم  
الليل يجوز ان لا يكون حائضا والصحيح انه لا يجتنب اذ ذهبت معه قبل مسي الليلة  
امرأة كانت مع زوجها في منزل والديها ففان زوجها اذ هي معي فانت طالق  
الزوج ان لم تذهب معي فانت طالق ثلاثا في خروج الزوج وخروجت هي عيا ائزها وبلغت  
المنزل قبل ان تخرج فخرجت بعد محبت لا بعد ذلك خروجها معه حيث رجل قال  
بامرأته عند خروجها ان رجعت الى منزلي فانت طالق ثلاثا فخرجت ولم يخرج  
زما ثم خرجت ثم رجعت فقال الزوج كذا بتوث الغور قال بعضهم لا يحد قضاء  
وقال بعضهم يحدق وهذا الصحيح كذا اية فتاوى قاضي خان دعيا امراته الى الوقاع  
فانت طالق متى يكون فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق  
ثم نسبها حتى بقي القدر لا يجتنب ولو قال لها يا منزل والديها ان لم يخرجني منزلي  
الليلة فانت طالق فمستوى الوالد من الحضور تطلق هو المحنث كذا اية الفتوى  
الرايون رجل بين يديه امرأة متلفعة فقيل له هذه المتلفعة امرأتك ثم قيل له  
احلف بثلاث نطليقت ان لم يكن لك امرأة سيوي هذه في الف بثلاث نطليقت  
ان ليس له امرأة سيوي هذه وكانت المرأة المتلفعة اجنبية اختلفوا فيها الفتوى  
على انه تطلق امراته قضاء وكذا الوترج امرأة يبلغ فذهبت المرأة بفعلها الى  
مرمذ ثم خلف ان كان له امرأة من هذه فهي طالق تطلق امراته كذا اية فتاوى قاضي  
خان رجل اراد ان يتزوج امرأة فاي اهل المرأة ان يزوجوها منه لما ان امرأة  
اخرى فذهبت الى طيبها امرأة الاولى الى المقبرة واجلسها هناك ثم قال لاهل  
هذه المرأة كل امرأة لي سيوي التي بالمقبرة فهي طالق ثلاثا فحسبوا ان ليست امرأة

في الاحبي فزوجوا منه هذه المرأة مع النكاح ولا يجتنب كذا اية الفتوى والكبرى وروى  
قال امرأة انما لم تجزي قد اكدت طالق فبعثت به فداها بيد انسان ان يزوجي  
الرصول اليه لا يجتنب وان حملها فوحي او لم ينوشب يجتنب كذا اية الفتوى والكبرى  
قال لم يدبره امرأة طالق ان لم يقص دبري فقتل المديون ما عدا ذلك الرجل فقتل  
فقتل ثم وازاد جوابه فليجوز لامة وان دخل بينهما انقطاع كذا اية الفتوى والكبرى  
المفتين رجل ادعى على غيره العن درهم فقال المدعي عليه امرأتك طالق ان كان لك  
عليك ان درهم فقال المدعي ان لم يكن لي عليك ان درهم فامرأتك طالق فاقام  
المدعي البيينة بملك حقة وقضي القاضي به ففرق بين المدعي عليه وبين امراته وهذا  
قول ابي يوسف رحمه الله تعالى واحذري الروايتين عن محمد بن حنبل رحمه الله تعالى وعليه  
الفتوى فان اقام المدعي عليه البيينة بعد ذلك انه كان او فاته ان درهم قبل دعواه  
يسقط تزويج القاضي بين المدعي عليه وبين امراته وتطلق امراته المدعي ان كان  
المدعي يزعم انه لم يكن له على المدعي عليه الا العن درهم وان اقام المدعي البيينة على  
اقرار المدعي عليه بالف درهم قالوا لم يفرق القاضي بين المدعي عليه وبين امراته  
قال مؤلفنا رحمه الله تعالى عنه هذا امشك لان الثابت بالبيينة كالتبث  
على ناولهما بين اقرار المدعي عليه على نفسه بالف درهم والمدعي فوق القاضي بينه  
وبين امراته والله اعلم كذا اية فتاوى قاضي خان وروى لها ان شتمتني فانت طالق  
وان لعنتي فانت طالق فلعنته يقع تطلقته واحدة كذا اية الفتوى والكبرى  
وبه النوازل قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى وبه نكح كذا اية التاتار  
خانية ولو قال له لا بارك الله فيك لا تطلق وكذا لو قال له لا بارك الله فيك لا تطلق  
يا ابله لا تطلق لان هذا البيينة شتم كذا اية المحط ولو قال لها ان شتمتني فانت  
طالق فلعنته طلقت امراته كذا اية الظهيرية قال لها ان شتمتني ابي او ذكرتني بسوء  
فانت طالق ثم قال لها كانت امك سلام عليك ففانت المرأة لا تطلق امك فان كان  
الحلف بينك او سبلة يسمون السائل سلام عليك حيث اصابه بلا دما ورا الزهر  
وبلا دما يسمون هذه اللفظ شتم ولا ذكر اسبوا لا يجتنب جريه بينه وبين امراته  
ثنتا جرمه قبل اخيه فقال لها ان شتمت اخي بين يدي فانت طالق ثلاثا ثم دخل  
الزوج عليها وهي تشاجر اخا اخيه وسبها فتمسح الزوج ان سبها وهي تراه  
طلقت امرته سبها بين يديه كذا اية الفتوى والكبرى رجل قال ان شتمت احد افامرا  
طالق فتمسح بيئت طلقت امراته رجل قال لامرأته ان قد فتكت فانت طالق ثم قال  
لها يا ابنة الزانية تطلق لان في العرف هذا ايده قد فالمرأة وان كان في الحقيقة  
قد فالمرأة كذا اية فتاوى قاضي خان ولو قال ان قد فتكت فانت طالق ففانت  
له يا ابنة الزانية لا يجتنب قال الفقيه كذا اية فتاوى قاضي خان في التاتار خانية  
قال له امراته يا سفل ففان لها ان كنت سفلة فانت طالق وازاد به التعليل  
لا تطلق ما لم يكن سفلة فتكلموا به معني السفلة روي عن ابي حنيفة رحمه الله  
تعالى ان المسلم لا يكون سفلة انما السفلة هو الكافر وعليه الفتوى هكذا ابي  
الفتاوى والكبرى وروى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان السفلة هو الذي



لا يبيح في صافان وما قيل في قوله العتوي هكذا في التخييس قالت ليا كشتان  
فقال الزوج ان انكشتان فانت طالق ثلاثا وتوي التعليق قال ابو عصمة  
الكشتان من سمع ان احدا من الرجال صدقته امراة بسوء ولا يبيح اموالو  
حرفها فليس يكشتان امراة قالت زوجها يا بكاك او قالت يا قلنسان فقال  
ان انا قلنسان او قال ان انا بكاك فانت طالق ثلاثا وتوي الزوج ان اراد هـ  
المكافاة بما قالت وتوي بالعارسية جشهر راندن وقع الطلاق كما قال هذه  
المقارنة سواء كان الزوج كما قلت او لم يكن وان اراد التعليق لم يقع ما لم يكن الرجل  
كذلك المكافاة والقلبان كل واحد منهما ان يكون الرجل عالما بمجرور امراة راضيا  
بعد ذلك وان لم يكن له نية فزهر من حمله على المكافاة ومنهم من عملة قال وهو المختار  
ان كان يخطأ في الغضب يخطأ في المكافاة لانه هو الظاهر وان كان في عياله  
الغضب يخطأ على التعليق لانه هو الظاهر قالت ليا كشتان فانت طالق ثلاثا وتوي الزوج  
ان عمت اي قرطبان فانت طالق ثلاثا لا تطلق ما تعطل عمت انك قرطبان  
كذا انه الفتاوي الكسري امراة فانت لزوجها باكوسج فقال ان كنت كوسج فانت  
طالق واراد به التعليق فالحمت وانه ان كانت حية غير متصلة تطلق والافلا  
لانه هو الكوسج في متف راف الناس كذا انه يحيط الرخص وتكلموا به تفسير الكوسج  
والاصح انه ان كان حية خفيفة فهو كوسج كذا انه الخلاصة وجيز الكروي وروي المعلي  
عن ابي يوسف رحمه الله تعالى لو قال لامراة انك توكفي اسفل مني فانت طالق فهذا  
على الحسب وان كان احسب من لا يحسب وان كانت احسب منه تطلق وان كان هـ  
مشكلا فالقول قول الزوج ان احسب منها مع يمينه كذا انه يحيط الرخص في باب الحلف  
على الشتم والضرب ولو قال لها ان شئت فانت طالق فانت امراة لولدها الصغير  
منه اي بلا يمينه ينظر ان فانت ذلك لكونه من الولد لا يقع الطلاق وان قالت ذلك  
لكراة فانت طالق كذا انه المحيط امراة قالت لولدها اي بلا يمينه زاده فقال  
الزوج ان كان هو بلا يمينه زاده فانت طالق ثلاثا فانت ثلاثة اوجه اما ان يراد به  
الحجازة او لم يراد به شيئا لو اراد التعليق فالكلام به الوجه الاول والثاني قد مر واما  
به الوجه الثالث لم تطلق به الحكم لعدم الشرط وان علمت المرأة انه من الزنا وقع عليها  
الطلاق لانه وجد الشرط فيه حقا ولا يفسد المقام معه الا ما مطلقه الثلاث كذا  
في التخييس وان قالت ذلك لشيء كرهته منه يقع هكذا انه يحيط الرخص رجل قال  
لامراة ان اقل عند اخيك بطلاق في الدنيا فمك فانت طالق فانت طالق فانت طالق ثلاثا  
انواع من القبح والفواحش مما قال ذلك منه الاخ فحقق شرط البر فيمنع ان يقول هـ  
بلا من ساعته انما قلت ذلك لجهل اليقين وهي برية من هذه الاستبانة في الخلاصة  
وبه التوازل ولو قال لزوجي ذلك لا يجوز لانه لا يكون عبدا ذلك قول فيج كذا في التنازل  
خاتمة رجل فنتجرح اخيه واخيه فقال لها بالعارسية الكرم من شارا يكون خرا  
نذر كنم تكلموا به ذلك والاصح انه يراد بهذا الغر والغلبة فلا يحسب حتى يموت  
او يموت الخالف كذا انه فتاوي فاصحان في باب الحلف على الشتم وقيل يحسب للمال  
وعليه الفتوي كما به من السوء كذا انه يحيط الرخص ومنهم من قال يحسب للمال لان

البحر يحق الا ان يكون في الغر والغلبة والتضييق عليه من الخبيثة بفتح الباء ولا  
يحسب حتى يموت الخالف او الخالف او الخالف عليه قبل ان تقبل ما توي وعليه الفتوي كذا في  
الفتاوي الكسري والمحيط والتخييس وفتاوي فاصحان في باب التعليق والخلاصة  
قال لامراة انك تعطيني طالق فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت  
في شيء يميني ان يعزب ويود بتعليق لا يطلق وان ضربته في شيء لا يميني ان يعزب ويود  
عليه بتعليق كذا انه المحيط بتعليق واليدوي عمت قال لامراة في حالة الغضب ان لم اكسر  
عظمك مكره حتى تحسب مكره فانت طالق ثلاثا فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت  
لا يحسب ويكره هذا الجواز عمت الضرب السبيل وسبيل ايضا عمت قال لامراة  
ان لم ازل منك السحاب فانت طالق ثلاثا فقال لولدها اخي بليغ فانت  
بكل امراة يحسب كذا انه الفتاوي كذا انه الفتاوي كذا انه الفتاوي كذا انه الفتاوي  
اليوم ولدي حتى يمشق نصفه فانت طالق ثلاثا ثم ضربته على الارض فلم يمشق طالع  
ثلاثا كذا انه الفتاوي كذا انه الفتاوي كذا انه الفتاوي كذا انه الفتاوي كذا انه الفتاوي  
حتى انك كل الامية ولا يمينه قال ابراهيم بن يوسف هذا اعلم ان يعزبها ضربا موجعا شديدا  
فاذا فعل ذلك بيمينه وقول حتى تنولي او تستنكي او حتى تستغفني لم يوجد  
حقيقة هذه الامتيا لم يبق لولا ان من بك بيمينه فانت طالق فوضعت  
الفضة على المائدة وماتت وصبت على رجله فتعزبها لا يحسب وان كان هـ  
يفير قصد لان مواخذة بالخط في الاحكام الدنيا وشي غير ان الامم ساقت كذا في  
الخلاصة في الفصل الحادي والعشرين في اليمين في الضرب رجل ضرب رجلا ضربا  
وجعا فقال المزدك من سراي ومنك فان امراة كذا فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت  
هذه الاية في الجازاة الشرعية بين العتص من والاش او التفريرا وعونه اني يقع على  
الاساة ما يوجب ويكره فان توي العتور على العتور وان لم يتوكره ما مطلق كذا في  
فتاوي فاصحان في مجموع النوازل بهذه العبارة لو قال لكر من مكره ما ترموزا  
مكره ما يكره كزون فامراة طالق فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت  
ولا الاساة لا يحسب لانه فعل به حقه فيمنع ان وهو العتور اذا قال عنت به الضرب  
والشتم فاذا لم يفعل حشده لو قال لامراة انك تراجون اندركم فانت طالق فمضت  
انك حتى خرج الدم ولطخت ثيابا بيمينه ان كان مراده هذا العتور ان الظاهر ان  
الكمال غير مراد لو قال لكر من كرهت وانك تراجون فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت  
عليه انك كثيرة بيمينه ولو قال لكر من كرهت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت  
كند فامراة طالق قال يمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه  
في الفصل الحادي والعشرين في كتاب الايمان قال المعلي ما لتكمد ارحم الله تعالى  
فت رجل حلف بطلاق امراة بيمينه حتى يقتل او حتى ترفع يمينه ولا يمينه لو قال بيمينه  
ان يعزبها ضربا شديدا كشد الضرب بيمينه كذا انه الفتاوي كذا انه الفتاوي كذا انه الفتاوي  
من فانت طالق فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت  
بينها حنت كذا انه الخلاصة قال لعبد ان لعيتك فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت  
من قدر صيل او عيا فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت







اليوم العشاء قالوا نحن في عينة لان عينة يقع على الفور وان قال لم انزل الفور لا تصدق فخصا  
ونما المرأة اذا قامت لتخرج فقال الزوج ان خرجت فانت طالق فجلست ثم خرجت بعد ذلك  
بمساعة لا يجتنب في عينة رجل فانه ان كنت فعلت وكذا ابن زكك مرلجانه است طلاق وقد  
كان فعلا الا ان امراته لم تكن في عينة وقت البعث حيث لا عينة لان المراد من هذا الكلام  
المنكره ولو كان قال ابن زكك مراد من خانه است كذا اوليت امراته في البيت الذي  
عيته لا تطلق امراته لان عند تعيين البيت لمراد به المنكره صبي قال ان شرب فكل امرأة  
انزوحا في طلق فشرى وهو صبي فتزوج وهو بالغ فظن صهره ان الطلاق واقع فقال  
هذا المبالغ ارمي حرام است بر من طالوا هذا القرار منه بالحكمة فتزوج امراته ابتداء  
وقال بعضهم فتزوج امراته وهو الصحيح رجل قال لامراته بالفا رسيه اكرتوا مت  
بدين خانه دريا متي فانت كذا الخجبت مع زوجها من مساعة ويات متعة في منزل قال  
ان اذا بد لك ان تنتقل متي عا وقام متي كمت اذا كنت قما شريمت وان اراد النقل  
بنفسه لا يجتنب وان اشكل على المرأة خلفه فالحلف في مسامحة الله تعالى  
وهذا الظاهر فيما اذا وقت فقال اكر ابن دوروز ابني باشي وان وقت ستة كان ذلك  
على الا تترك بنفسه ومتعا وقامش وان لم يوقت ولم يكن له نية وقت البعث بجل  
على الانتقل بنفسه رجل اراد السفر خلفه صهره وقال ان عنت بعد هذا من  
امرته فلم تزج اليه عند راس الشهر فامرته طالق فقال الحنف بالفا رسيه  
هست ولم يزد على ذلك ثم غاب اكثر من شهر طلقت امراته لانه احب كلام الصهر  
والحوادث ينصن افا وة مائة السوال فتطلق امراته كذا ابن قاضي خا  
رجل وضع لثمة في فيه فقال له رجل انك لا تملكها فامرته طالق فقال له اخر ان اخرجا  
فبعد به حرقا لوانا كل بعض ويلقي بعضا فلا يجتنب احدهما كذا في خزائنه المقتين  
ولو قال لامرته اكر مرغ دارم فانت طالق فذمت التي غيرها ليمسك ان حلف  
بجل اللوث لا يجتنب وان حلف لا شتيف بالاطيور حيث كذا ابنه الخلاصة في  
الفصل الرابع والعشرين ولو قال لامرته زنيب انت طالق اذا طلقت عمره ثم قال  
لعمرة انت طالق اذا طلقت زنيب ثم طلقت زنيب يقع على عمره ولا يقع على زنيب ولو  
لم يطلق زنيب ولكن طلق عمره يقع على زنيب واحدة وعلى عمره لثمة الصورة  
الاولي وجب ان يقع على زنيب اخرى وفيه الثانية يجب ان لا يقع على عمره اخرى وهو  
الصحيح كذا ابنه محيط الرخصي اذا قال لامرته انت طالق لو دخلت الدار لم تطلق  
حتى تدخل كذا ابنه المحيط ولو قال انت طالق لو حسن خلفك سوف اراجعك وقع  
الطلاق السلعة وهذه البيه يمين وانما هو عدة كذا في فتاوي الكرخي ولو قال  
انت طالق لا دخلت الدار فقد استل قولك ان طالق ان دخلت الدار فلا تطلق  
حتى تدخل لا يحرف بقرائنه بالحلف فانه يفي بخلوها ولذلك يتعلق بالطلاق  
بدخول كذا ابنه التدايع رجل قال لامرته انت طالق لو دخلت الدار طلقتك  
فهو خلف بطلاقها ان لم يطلها اذا دخلت الدار كانه قال اذا دخلت الدار  
اطلقتك فان اطلقتك فانت طالق فان دخلت الدار بطلها ان يطلها فان لم يطلها  
حتى يموت الزوج او يموت المرأة يقع الطلاق وهو بمنزلة ما لو قال ان دخلت الدار

فمبدي

فمبدي حرام لم اضربك رجل قال لامرته ادخلها الدار وانت طالق فدخلت الدار طلقت لانجوا  
الامر في الواء وكجواب الشرط عرف ان كذا ابنه فتاوي قاضي خان رجل قال لامرته انزوحا  
فمن طالق فمبدي ابعث امرأة واحدة الا ان ينوي بجمع النفس وهذا بالقرينة ولو قال بالثمة  
هر كرام زن كبرني كمن يقع على كل امرأة قال الصدر الشهيد رحمه الله والمختار انه يقع على  
امرأة واحدة ولو قال لامرته زوجت نفسي فمبدي طالق ينفذ ولو جمع النساء  
ولو قال هر چه زن بزي كمن يقع على كل امرأة مرة واحدة الا ان ينوي التكرار ولو قال هر چه  
كاه زن بزي كمن يقع على امرأة مرة واحدة ثم تغسل ولو قال ازين روز ناهرا رسال هر زين  
كه ويست فمبدي طالق وليست لامرته فتزوج امرأة لا تطلق كذا ابنه الخلاصة ولو قال  
ايه نسايه كمتك فمبدي طالق فكلية طلقت ولو قال ايه نسايه كمتك فمبدي طالق فكلية  
معا طلقت واحدة والخيار الى الزوج بعد البيه كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري قال  
لامرته لم ايتك اكلت فمبدي طالق فكلية طلقت فمبدي طالق فكلية طلقت واحدة ومنها  
كذا ابنه خزائنه المقتين اذا قال الرجل لامرته انت طالق يا زانية ان دخلت الدار تطلق  
الطلاق بالدخول ولا يجب حده ولا يمان لان قوله يا زانية نداء والنداء ليس بفاسل  
كما لو قال انت طالق يا زانية ان دخلت الدار ولذا لو كانت طالق يا زانية بنت  
الزانية ان دخلت الدار ولو قدم النداء فقال يا زانية انت طالق ان دخلت الدار فهو  
قاذف لها جين كلامه يلاعنها واذا صح العقد ينظر ان لا عنها لولا ان دخلت الدار وهي  
في العدة طلقت بقاء الحلية وان دخلت الدار او لا ثم خاضت في العقد وان كان  
الطلاق رجعي يلاعنها وان كان باينا او لو قال انت طالق يا طالق ان دخلت الدار  
لم تطلق في الحال وتعلقك ولو قال يا زانية بنت الزانية انت طالق ان دخلت الدار  
الدار يصير قاذفا لها لا ماما في الحال وتعلقك الطلاق بالدخول هكذا في شرح الجامع  
الكبير للحصيري ولو بد ابنة ابنة الطلاق فقال يا طالق انت طالق ان دخلت  
الدار ومع طلاق يقول يا طالق وتعلقك طلاق اخر بدخول الدار اذا ابنه بالدخول او اخر  
الكلام بان قال انت طالق ان دخلت يا زانية فان الطلاق يتعلق بالدخول لا بتعلق  
الطلاق بالدخول ثم نادى انها بعد ذلك مضار قاذفا وفي قوله انت طالق ان دخلت الدار  
يا طالق تعلق الاول بالدخول ووقع بغيره بيا طالق طلاق هكذا ابنه البيه رجل قلاه  
لامرته اسمها عمره ان دخلت الدار لعمره فانت طالق وبازنيب فدخلت عمره الدار طلقت  
وتبيل عن شتة في زنيب فان قاذف بغيره طلاقا طلقت ايضا ولو قال ذلك بغيره او قاذف  
طلاقا مع عمره طلقت جميعا وتولد الطلاق فقال يا عمره انت طالق ان دخلت الدار  
وبازنيب فدخلت عمره الدار طلقت جميعا ولو قال لم انا طلاق زنيب لا يعتدل قوله  
ولو قال انت يا عمره طالق وبازنيب لم تطلق زنيب الا ان ينوي الا تري انه لو قال  
لك يا فلان عملي الدار ومي فلان كان المال الاول ولو قدم المال فقال لك الدار  
عملي يا زنيب وبيا سا كان المال لهما جميعا ولو قال يا عمره انت طالق يا زنيب فمبدي  
طالق ووبازنيب الا ان ينويها ولو قال انت طالق يا عمره يا زنيب لا تطلق زنيب لان  
ينويها ولو قدم اسمها فقال يا عمره يا زنيب انت طالق لم تطلق الا ان ينويها  
كذا ابنه فتاوي قاضي خان ولو قال اول امرأة انزوحا فمبدي طالق فتزوج امرأة طلقت



تزوج بعد ما احزى اول تزوج كذا في المحيط ولو قال اول امرأة تزوجها فهو طالق فتزوج  
امرأتين ثم امرأة لا يقع ولو تزوجها بعد عقد واحد انما كانا فاسدة التلقا التي كانا صحيح  
ولو قال اخر امرأة تزوجها فهي طالق فتزوج امرأة ثم امرأة لا يقع على الأخيرة حتى يموت  
الزوج ولذا مات الزوج يقع الطلاق عليها من حين التزوج عند اي حقيقته رحمه الله  
حتى لو دخل برأيه ثم رجع نصف نصف بالطلاق قبل الدخول وهو بالدخول بتابع عقد  
فاسد وتعد بثلاث حيض وعند ما يقع مقصودا في الحال وعليه مهر مثل وعليه عدة  
الوفاء والطلاق عند عهد رحمه الله وعند ما يرد نصف رحمه الله على عدة الطلاق كذا  
في محيط الرخص قال في الجمع اذا قال الرجل اخر امرأة تزوجها طالق فتزوج مرة ثم تزوج  
رئيس ثم طلق مرة قبل الدخول ثم تزوج مرة ثانية ثم طلق طالق طلق وتنب ولا تطلق  
مرة ولو نظر الى عشرة نسوة وقل اخر امرأة تزوجها منك طالق فتزوج واحدة منهن ثم  
تزوج اخرى ثم طلق الاولى ثم تزوجها فمات طالق واقف على التي تزوجها مرة دون  
التي تزوجها مرتين وهذه المسئلة والمسئلة الاولى سوانى اذا مات الزوج بعد تزوج  
الثانية وانما يفترقان فيها اذا لم يمت الزوج حتى تزوج العاشرة بان تزوج مثلاً اربعاً  
وفارقت ثم تزوج اربعاً اخرى وفارقتهن ثم تزوج التاسعة ثم تزوج العاشرة فان  
العاشرة تطلق كما تزوجها مات الزوج او لم يمت وبها المسئلة الاولى لو تزوج عشرة نسوة  
على التفرق فالعاشرة لا تطلق ما لم يمت الزوج ولو قال اخر تزوج ان تزوج فالتى تزوج  
طالق فتزوج امرأة وطلق ثم تزوج اخرى ثم تزوج التي طلقا ثانياً فان الزوج طلق  
التي تزوجها مرتين لا التي تزوجها مرة وكذا لو نظر الى عشرة نسوة وقال اخر تزوج  
ان تزوج منك فالتى تزوج طالق فتزوج واحدة وطلق ثم تزوج اخرى ثم تزوج التي  
طلقا ثم مات الزوج طلق التي تزوجها مرتين ولو تزوج العاشرة لم تطلق العاشرة  
حتى يموت الزوج كذا في المحيط ولو قال اول امرأة تزوجها فهي طالق فافترق بعد التمين  
بتزوج امرأة فادعت الطلاق وادعت انما اول فقال قد تزوجت ثلاثة قبلك وهذه  
فلا تملك او كذبته لم يصدق في القعت في التي اقرت بكجا او تزوجها معصية تطلقا  
لانه اقر بوجود الشرط وهو الاول في التزوج فكان مراً بقرع الطلاق والطلاق لا يقع  
الا على المنكوح وقد طهرت كاحداً دون نكاح غيرها فكان مراً بقرع الطلاق عليها فاذا  
ادعى حرمة عنها الى غيرها لا يصح في ذلك حتى لو اقام البينة على ما ادعى  
قبلت بيمينته وطلعت تلك دون المعروفة لانه هي الاولى وتطلق الاخرى اجابته  
على نفسه بجرمها ثم الاخرى بان صدقته فلا يصف المهر وان كذبته في النكاح فلا شيء  
لها وان صدقته المعروفة ان المهر لم يكن في الاولى لا يقع على المعروفة في ظاهر الرواية  
ولو قال تزوجها وفلانة في عدة واحدة وكذا في المرات فان طلقا وتطلق واحدة  
منها ونكاح فلانة ان صدقته ثبتت والا فلا ولو قال ان كانت فلانة اول امرأة تزوجها  
فهي طالق فتزوجها فادعت الطلاق فقال تزوجت قبلك اخرى فالقول قولك مع يمينه  
ولو قال امرأتين اول امرأة منك تزوجها فهي طالق او قال ان تزوجت احدكما فكل  
صاحبة فهي طالق فتزوج احداهما فادعت الطلاق فقال تزوجت الاخرى قبلك لم  
يصدق الا بيمينته ولو قال تزوجتها في عدة فان القول قولك ولا يقع الطلاق ولو قال

تزوجت

تزوجت مرة قبل زيب فهي طالق فتزوج مرة فادعت الطلاق فقال تزوجت زيب قبلك  
فان القول قولك ولو قال ان تزوجت احدتي قبل الاخرى فهي طالق فتزوج احدتيها او قال  
تزوجت الاخرى قبل الاخرى فادعت ان تزوجتها معاً فان قوله قولك كذا اي مخرج الجامع الكبير  
للخصير ولو قال اخر امرأة تزوجها فهي طالق فتزوج امرأة مرتين ثم طلق ولم يمت  
فادعت ان تزوجها فهي طالق والمسئلة في ما طلق كذا اي محيط الرخص ولو تزوج  
امرأة ثم طلقا ثم تزوج اخرى ثم تزوج التي طلقا ثم اصناف الطلاق الى البطل الماحي فقل  
اخر امرأة تزوجها طالق ولا يثبت له طلق التي تزوجها مرة ولو قال اخر تزوج تزوجت  
فالتى تزوجها طالق طلق التي تزوجها مرتين كذا اي مخرج الجامع الكبير للخصير ولو تزوج  
ثم امرأتين ثم تزوجت مرة فادعت ان تزوجت السابعة او زيب طالق اذا دخلت الدار لم يقع  
الطلاق على احدتهما حتى يدخل الدار اذا دخل خبيره ابقاه على ايتها شاء رجل قال  
لا امرأة انت طالق اولست برجل او انا غير رجل فهي طالق لانها رجل وهو كاذب في كلامه  
ولو قال انت طالق او انا رجل كان صادقاً ولم يطلق امرأته كذا اي مخرج الجامع  
رجل قال لا امرأة انت طالق ان دخلت هذه الدار لا يملك هذه المرأة الاخرى فليكن علي  
ودخول الاولى فان دخلت الاولى الدار طلقا وان دخلت الثانية لا تطلق واحدة منهما  
وان توفي الرجوع عن الشرط صح فان دخلت الثانية طلق الاولى وبها تفريقا وان  
دخلت الاولى طلق الاولى ديانة وقضاء ايضاً وتطلق الثانية قضاء وكذا لو قال انت  
طالق لا يثبت لك هذه فهو على مبيته الاولى ولا يشترط مبيتهما طلقا حتى لو شاة  
طالق نفسها دون صاحبتها طلق هي خاصة ولو شاة طالق صاحبتها طلق هو  
صاحبتها خاصة ولو شاة طلقها جميعاً طلقها ولو قال غيب عني المهيبة  
الى الثانية دينا في يمينه وبين الله ولا يدين في القضاء في حق التحريم كذا اي مخرج الجامع  
الكبير للخصير ولو قال انت طالق ان دخلت لابن فلانة طالق حتى طلق الاخرى  
وطلق حتى تملك واحدة دون طلاق الاولى فان بقي معلقاً بالدخول ولو اخر الشرط  
وقال انت طالق لابن فلانة طالق ان دخلت بنكسا لي يقع طلاق الاولى في الحال وسي  
طلاق الاخرى معلق كذا اي مخرج الجامع الكبير ولو قال ان دخلت هذه لابن فلانة  
الدار فانت طالق لم تطلق حتى تدخل الدار الثانية بخلاف ما لو قال ان دخلت هذه  
الدار فانت طالق لا يملك هذه الدار ايتها دخلت طلق كذا اي محيط الرخص  
ولو قال امرأتين انت طالق ان دخل فلانة هذه الدار لا يملك فلانة فادعت ان طلق ولو  
دخلت لم تطلق الا واحدة وان عني رد الجزا يكونا على ما عني فان دخل الثانية لم تطلق فيما  
بينه وبين الله تعالى وطلعت في القعت وكذا لو قال انت طالق ان دخلت هذه الدار  
بفلانة ولو قال ان تزوجت فلانة فهي طالق لابن فلانة والثانية امرأته فانها لا تطلق  
السابعة لان الكلام الثاني في غير مستقل متعلق بالشرط كذا اي مخرج الجامع الكبير للخصير  
ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلاث لابن فلانة دخلت الاولى الدار طلق كل  
واحدة منهن ثلاثاً ولو كان كذا في هذه المسئلة لا يملك فلانة طالق طلق الثانية في الحال واحدة  
وتعلق الثلاث في حق الاولى ولو قال ان دخلت فانت طام لابن فلانة طلق كل واحدة  
طالقاتها بدخول الاولى ولو قال لا يملك فلانة طالق طلق الثانية في الحال رجعي والاول



هذه الخول ما بين دخول الاول ولوقا لا قبل فلاته طلق طلق كذا اني شرع تله الحايح  
الكبير في القدر ويرى اذا كان لها ان دخلت الدار كانت طالق وطالق ولا قبل هذه  
قد طلقت الاولى الدار طلقت ثلاثا ولوقا لا لامرأة انت طالق واحدة لا قبل ثلاثا ان  
دخلت الدار طلقت واحدة للحال ووقع طلاق في عهد دخول الدار ان كانت المرأة قد خولا  
بها ولوقا لا لها ان دخلت الدار كانت طالق واحدة لا قبل ثلاثا لم تطلق شي حتى تدخل  
الدار وانما دخلت الدار طلقت ثلاثا سواء كانت مدخولا او لم تكن كذا انما المحيط  
**الفصل الرابع** في الاستتار اذ قال لا امرأته انت طالق ان شاء الله منفلا  
به لم يقع الطلاق وكذا انما كانت قبل قوله ان شاء الله كذا انما لا يقع الطلاق ما اذا كانت  
الزوج بعد قوله انت طالق قبل قوله ان شاء الله وهو يريد الاستتار حيث يقع الطلاق  
وانما يعلم ذلك منها اذا قال قبل لا يقع اني اطلق امرأتي واستثنى كذا في الكفاية ولوقا لا  
انت طالق الا ان يشك الله او اذا شاك الله فهو مثل ان شاء الله كذا انما السراج الوهاج ولو  
قال انت طالق ما شاك الله كان وكذا لوقا لا انت طالق انما شاك الله لا يقع شي كذا في فتا  
قاضي خان اذ قال انت طالق بين شاك الله لم يقع الطلاق اذا كان منفلا كذا في فتح  
القدير ولوقا لا انت طالق ان لم يشك الله لم يقع الا ان يوقته بما يعقون اليوم فمضى اليوم تطلق  
بحكم التيميم كذا انما الفتاوية ولوقا لا لها انت طالق ما لم يشك الله لا يقع شي كذا في الاختي  
شر المختار ولوقا لا لها انت طالق كيف شاك الله طلقت للحال كذا في محيط السرخسي  
وفي المتن اذ قال لها انت طالق ثلاثا الا ما شاك الله انما مطلق واحدة فالثمة واجل  
الاستتار بما لا اكثر وذكروا بعد ذلك ما قبل انت طالق انما شاك الله وانت طالق ثلاثا  
الا ان يشك الله وذكر انه لا يقع الطلاق اصلا كذا انما المحيط ولوقا لا ان احب الله او ربي او  
اراد او قدر لا يقع الطلاق كذا انما فتاوي خاني ولوقا لا انت طالق بمشيشة الله او  
بارادته او بمشيشة ادبره لا يقع الا بعد انما المطل او تعليق بما لا يوقف عليه كقولها ان شاء الله  
لان حرف الباء لا لصاق وفيه التعليق الصاق الحزب بالشرط وانما اضافته الي القيد  
تليها منه فيقتصر على المحل كقولها ان شاء الله فلا تاتي لرب امرج او يحكم او يقضيه  
او بارادته او يعلم او بقدرته يقع في الحال سواء اضافته الي الله تعالى او الي القيد لا يبراد به  
التي يبرع في مثل كقولها انت طالق بحكم الفاني وان قال بحرف الدام يقع في الرجوع كذا  
سواء اضافته الي الله تعالى او الي القيد وان ذكره بحرف في انما اضافته الي الله تعالى لا يقع  
في الرجوع كذا في العلم انه يقع الطلاق فيه للحال لانه يذكروا المعلوم وهو واقع ولا  
يلزم القدرة لان المراد بالقدرة ههنا التقدير بغيره شي وقد لا يقدر حتى لو اراد به  
حقيقة قدرة الله تعالى يقع في الحال وانما اضافته الي القيد كان تعليق في الاربع الاول تعليقها  
بغيره كذا في التبيين ولوقا لا انما اني الله او عقوبة الله يريد بالاستتار فهو مستثنى فيما  
بينه وبين الله تعالى كذا انما السراج الوهاج وان علق الطلاق بمشيشة من لا يوقف على  
مشيشة لخوان يقول انما شاك جبريل والملائكة او الجن او الشياطين فهو بمنزلة التعليق  
بمشيشة الله تعالى ولجميع بين مشيشة الله تعالى وبين مشيشة القيد ووقا لا ان شاء الله  
وقا لا في ربه لم يقع الطلاق لانه علق بشرطين لم يعلم وجود احدهما والمعلق بشرطين  
لا يبرل عند وجود احدهما كذا انما السراج الوهاج ولوقا لا لرجل طلق امرأتي ان شاء الله وشيت

او ما شاء الله وشيت وطلق الى ط لا يقع ولوقا لا لطلق امرأتي بما شاء الله وشيت  
فطلقا بما لا يجوز لان ههنا دخل المشيشة على الله لا على الطلاق فيلغى ذكر البذل  
ويبقى الامر بالطلاق مطلقا كذا انما المحيط وان علق الطلاق بمشيشة الى يعلم تطلقه  
هكذا انما السراج الوهاج ويجل طلق امرأته ثلاثا وقال ان شاء الله وهو لا يريد ان يشك  
شا الله لا يقع الطلاق كذا انما التيميم والمزيد وهو المختار للمفتي كذا انما المختار والفتاوي  
ولوقا لا انت طالق الا ان يشك الله فلا يقع ذلك او لا ان يريد فلا يقع ذلك او لا ان يجب فلا  
غير ذلك او لا ان يرضى او يهوى او يبرى فلا يقع ذلك او لا ان يبرى ولا يقع ذلك كذا في  
الطلاق بعد المشيشة او غيرها من اخواتها من فلا يقع في مجلس علم فلا يقع في العبرة بالخبر دون  
الضمير لبطونه حتى لو قال فلا شيت غير ذلك او اردت غير ذلك لم يقع الطلاق وان لم يشك  
او لم يبر غير ذلك بقلبه ولو شاك بقلبه غير ذلك لم يبر بقلبه بطلان ولو استثنى بالا ان  
فعل بنفسه بانما قال انت طالق الا ان يشك الله او اردت غير ذلك بقلبه بطلان ولو استثنى بالا ان  
عمره الا بالعدم في المجلس وكذا اخواتها وهي الحبة والرضي والصوي وغيرها مما ذكره في  
قبلا ان يشك الله بقلبه بطلان او لم يشك الله بقلبه بطلان او لم يشك الله بقلبه بطلان  
العدة كذا انما شرح التيميم الى مع الكبير قال المعليق لا بعد رجعة الله اذ قال لا امرأته انت  
طالق لو ادخلت الدار او انت طالق لو ادخلت الدار او انت طالق لو ادخلت الدار او انت طالق لو ادخلت الدار  
ولا يقع الطلاق وكذا لوقا لا لولا الله كذا انما السراج الوهاج الى مع الكبير للمحضرين في مجموع النوازل  
لوقا لا انت طالق لولا بركة او لولا حسنة او لولا كذا او لولا اني احبك لا تطلق ولا تطلق  
استثنى كذا انما الاصله التعليق بمشيشة الله تعالى امة ام واسط ل عند ابي حنيفة وعنه  
رحمهم الله وقال ابو يوسف رحمه الله هو تعليق بشرط الا ان الشرط لا يوقف عليه لا يقع  
كما قلناه بمشيشة غايب ولهذا شرط ان يكون متصلا كسائر الشروط وقيل الى خلافه  
بالعكس بين ابي يوسف ومحمد رحمهم الله وعنه الى ان يظهر من مواضع منها اذ قدم  
الشرط ولم يأت بالغا في الجواب بان قال ان شاء الله انت طالق فبذلك لا يقع وعنه ابي يوسف  
يقع وكذا الرقابة ان شاء الله وانت طالق او قال كنت طلقك امس ان شاء الله لا يقع  
عندها ويقع عند ابي يوسف رحمه الله ومنها اذا جمع بين تيممين بان قال انت طالق  
ان دخلت الدار وعنده يحران كلف زيدا ان شاء الله ينصرف الى الجملة الثانية عند ابي  
يوسف وعندها ينصرف الى الكل ولو ادخلت في الايتاعين بان قال انت طالق وعنده ي  
حران شاء الله ينصرف الى الكل بالجمع ومنها انه اذا حلف انه لا يخلط بالطلاق او باليمين  
بجنته لكان عند ابي يوسف للشرط وعندها لا يجت كذا في التبيين وكذا في ايمان الى عام  
ان ان شاء الله ينصرف الى التيممين في ظاهر الرواية كذا في التيميم وكذا في السراج الوهاج والطلاق  
فتان انت طالق وان شاء الله او انت طالق فان شاء الله لم يكن مستثنى كذا في  
السراج الوهاج ولوقا لا انت طالق ان شاء الله ان دخلت الدار لا يقع الطلاق  
يدخل الدار ولا يستثنى فاصلا هكذا انما الوجيز للكردي ولوقا لا انت طالق ان شاء الله  
انه انت طالق فانما يستثنى ينصرف الى الاول ويقع الثاني عندنا وكذا الرقابة انت طالق  
ثلاثا ان شاء الله طلق وقعت واحدة في الحال كذا في السراج الوهاج ولوقا لا انت طالق  
واحدة ان شاء الله وانت طالق شتين ان لم يشك الله لا يقع شي كذا في فتاوي خاني



وتنا الفوازل اذا قال امراته انت طالق اليوم واحدة ان شاء الله وان لم يشأ الله  
 فثنتين فبقي اليوم ولم يطلق ولم ينفك وتنتان وان طلقا واحدة قبل مضي اليوم  
 يقع عليها الاقله الواحدة كذا في المحيط ولو قال انت طالق ان شاء الله لا يل  
 هذه فلا تستن على امره ولا تستن للزوجي لانه جعل رجوعا عنه كانه قال انت  
 طالق ان شاء الله لا يل هذه طالق ان شاء الله فان نوى الرجوع من الشرط وهو  
 المشيئة صحت فبقيته لانه محتمل كلامه وفيه تعليل عليه كذا في شرح الخيصر  
 الكبير للخصير وان قال له انت طالق ثلاثا واحدة طلقت ثنتين والى  
 واحدة ولو قال الاثنتين طلقت واحدة كذا في الهداية ذكر المصنف في زكيا  
 ان استن الكل من الكل انما يصح اذا كان بعين ذلك اللفظ وما اذا استن  
 بغير ذلك اللفظ فيصح وان كان استن الكل من الكل من حيث المعنى فانه لو  
 قال كل نسائي طوائف الا كل نسائي لا يصح الاستن بكل يطلقن كلهن ولو قال  
 كل نسائي طوائف الا زنيب فمرة وبكرة ونسائي لا يطلق واحدة منهن وان كان هو  
 استن الكل من الكل كذا في العنانية ولو قال نسائي طوائف الا هؤلاء وليس  
 نسائي غيرهن فانه يصح الاستن ولا يطلق واحدة منهن كذا في المدافع ولو قال  
 نسائي طوائف فلا تة وفلا تة وفلا تة لا يستن جاز ولو قال فلا تة  
 طالق وفلا تة طالق وفلا تة لا يصح الاستن وكذا اذا قال هذه وهذه وهذه  
 الا هذه كان الاستن باطلا كذا في المحيط ولو قال نسائي طوائف الا زنيب  
 لم يطلق وان لم يكن له غيرهن كذا في القاموس في قوله ولو قال انت طالق ثلاثا  
 واحدة واحدة واحدة واحدة مطل الاستن ووقع الثلاث عند ابي حنيفة  
 وعندهما يقع ثنتان وقوله ابي حنيفة ارجع مكان ابي حنيفة رحمه الله يري توقفه  
 الاول الى ان يظهر انه مستوف او لا وهما يريان اقتضار صحة علي الاول كذا في فتح  
 القدير ولو قال انت طالق واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة  
 ويطلق الاستن في قول لم حيف كذا في المدافع ولو قال انت طالق واحدة واحدة واحدة  
 الا ثنتين واحدة الا ثنتين يقع الثلاث وكذا استن واحدة واحدة واحدة واحدة  
 يا فتح القدير ولو قال له انت طالق واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة  
 في الدخيرة ولو قال انت طالق ثنتين واربع الا خمساً وقع الثلاث كذا في  
 الظهيرية ولو قال للمدخولة انت طالق انت طالق انت طالق الا واحدة يقع  
 الثلاث كذا في البحر الرائق في المستن اذا قال له انت طالق ثلاثا وثلاثا الاربع  
 فهي ثلاث في قول ابي حنيفة رحمه الله وهكذا لو يمين محمد رحمه الله ويصير قوله  
 وثلاثا ثانيا فاصلا وقال ابو يوسف رحمه الله انها تطلق ثنتين وهو الظاهر من  
 قول محمد رحمه الله كذا في المحيط ولو قال انت طالق ثنتين وثنتين الا ثنتين  
 ان نوى الاستن من احدي الثنتين لا يصح وان نوى واحدة من الاول واحدة واحدة  
 من الاخرى يصح وان لم يكن له نية يصح الاستن ووقع الثنتان كذا في الظهيرية  
 وغاية الروي ولو قال انت طالق ثنتين وثنتين الا ثلاثا طلقت ثلاثا ولو قال  
 انت طالق اربع الا ثلاثا يقع واحدة ولو قال انت طالق ثلاثا الا واحدة وثنتين

عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال يقع الثلاث وقال ابو يوسف رحمه الله يقع ثنتان يصح  
 استن الواحدة ويطلق الباقي كذا في المدافع ولو قال انت طالق ثلاثا او اربعاً او ان يميني بعض  
 المطلقة كقولك انت طالق الا نضره هكذا في الخلاصة ولو قال ثنتين ونصف  
 عند محمد يقع واحدة لا ما بعد الاستن ببعض نصف تطلق واحدة ولو قال واحدة  
 ونصف الا واحدة يقع واحدة كذا في العنانية ولو قال انت طالق ثلاثا الا واحدة  
 ونصف يقع عليها ثنتان كذا في المدافع رجحنا ان طالق ثلاثا الا نضره  
 يقع ثنتان ولو قال الا نضره من الثلاث كذا في فتاوى قاضي خان واذا قال  
 انت طالق ثلاثا الا نصف تطلق ونع الثلاث وهو قول محمد رحمه الله وهو المختار  
 كذا في فتح القدير ولو قال انت طالق ثنتين او ثنتين او ثنتين او ثنتين او ثنتين او ثنتين  
 يصح الاستن ويقع ثنتان وكذا انت طالق واحدة البتة الا واحدة البتة البتة  
 ثلاثا كذا في العنانية رجحنا ان طالق ثنتين او ثنتين او ثنتين او ثنتين او ثنتين او ثنتين  
 طلقت ثنتين باثنتين وكذا لو قال انت طالق ثلاثا او ثنتين او ثنتين او ثنتين او ثنتين او ثنتين  
 باثنتين ولو قال انت طالق ثلاثا باثنتين او ثنتين او ثنتين او ثنتين او ثنتين او ثنتين  
 يقع رجوعان وكذا لو قال انت طالق ثلاثا او واحدة باثنتين او واحدة باثنتين يقع  
 تطلق ثنتين رجوعان كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال انت طالق ثنتين  
 باثنتين الا واحدة فاستواق باثنتين كذا في الفتاوى ولو قال له انت طالق ثلاثا الا  
 واحدة البتة طلقت تطلق ثنتين رجوعان في الاية اذا قال له انت طالق  
 اثنتين البتة الا واحدة فهي طالق واحدة باثنتين وكذا اذا قال له انت طالق  
 ثنتين الا واحدة البتة فهي طالق واحدة باثنتين او قال الا واحدة باثنتين فهي طالق  
 واحدة رجعية قال في الكتاب الا ان ينوي ان يكون الباقي صفة للثنتين فحينئذ  
 تطلق واحدة باثنتين لانه ينوي ما يحتمل لفظه كذا في المحيط ولو قال انت طالق باثنتين  
 وانت طالق غير باثنتين الا ذلك الباقي لا يصح الاستن كذا في الظهيرية ولو قال انت  
 طالق ثلاثا الا واحدة او ثنتين طولي باثنتين فان مات قبل طلقت واحدة فمروا  
 ابن سحابة عن ابي يوسف رحمه الله وهو قول محمد رحمه الله وهو الصحيح كذا في فتح  
 القدير ولو قال ثلاثا الا شي يقع ثنتان او ثنتين او ثنتين او ثنتين او ثنتين او ثنتين  
 طلقة او الا شي يقع ثنتان عند محمد رحمه الله وعند ابي يوسف استن نصف استن  
 الواحدة كذا في العنانية واذا قال له انت طالق ثلاثا الا واحدة او لا في هذه الزمة  
 يستثن شي وطلقت ثلاثا كذا في المحيط قال له انت طالق اربعاً واحدة واحدة واحدة واحدة  
 اربعاً حنيفة ومحمد رحمهما الله يقع ثلاث وعين محمد رحمه الله انه يقع ثنتين والاولا  
 كذا في الفتاوى ولو قال له امراته انت طالق اربعاً الا ثلاثا يقع واحدة  
 او خمساً الا واحدة يقع الثلاث كذا في فتح القدير ولو قال خمساً الا ثلاثا يقع هـ  
 ثنتان كذا في العنانية واذا قال انت طالق عشرين الا تسعاً يقع واحدة واذا قال له  
 ثمانين يقع ثمانين واذا قال الا تسعاً يقع ثلاث وكذا لو قال الا تسعاً او خمساً او اربعاً  
 او ثلاثا او ثنتين او واحدة يقع ثلاث كذا في المدافع ولو قال انت طالق ثلاثا





استثنى الواحدة يقع ثنتا كذا في الظهيرة ولو قال انت طالق ثلاثا ثلاثا الواحدة  
وقعت واحدة لا يجعل كل استثناء مما يليه فاذا استثنى الواحدة من الثلاث بقي ثنتان  
يستظهر به مرة الثلاث فبقوا واحدة كذا في الجوهر النيرة وكذا قال انت طالق عشر الا  
تسعة اثنا عشر استثنى ثمانيا من تسع بيقوا واحدة استثنى هاتين العشرة فكانه  
قال انت طالق تسعا فمطلق ثلاثا وان قال عشر الا تسعا الواحدة فاستثنى واحدة  
من التسع بيقوا استثنى هاتين العشرة بيقوا ثمانيا السراج الوهاج عن ابن سماعة  
فبين قال انت طالق اربع الا ثلاثا الا استثنى قال يقع ثلاثا كذا قال انت طالق  
اربعا الواحدة كذا في الحواشي للفتاوى ولو قال انت طالق ثلاثا الواحدة الواحدة  
يقع ثنتان والاستثناء الاخير باطل كذا في عمارة السروجي ان قال ثلاثا الا ثلاثا استثنى  
الواحدة يقع واحدة ولو قال الا تسعا الا ثمانيا السبعة بيقوا ثنتان كذا في الاختيار  
شرح المختار ولو قال امراة انت طالق ثلاثا غير ثلاث غير ثنتين قال محمد رحمه الله يقع  
ثنتان كذا في فتاوى قاضي خان في الخاتبة رجل قال امراة انت طالق اربعة ايام خلاه  
اليوم طلقت الى حال كذا قال انت طالق تطلقه لا يقع عليك اليوم كذا في التاج خاتبة  
ولو قال انت طالق ثلاثا الا غير واحدة فاستثنى ثنتان كذا في الفتاوى ولو قال  
امراة انت طالق ان كنت فلانا الا لا يقدم فلان ينزل الطلاق بكلاما قبل تقديم فلان  
قدم فلان اول مقدم ولا ينزل بكلاما بعد فقدمه ولو قال انت طالق الا ان يقدم فلان  
ينزل الطلاق بموت فقدم فلان في العمري انه لو لم يقدم حتي مات ينزل الطلاق في اخر  
اجزاء حياته وان قدم فلان لم يطل كذا في شرح تلخيص الحجا مع الكبير اذا قال امراة  
انت طالق ثلاثا الواحدة عند اوقات الا واحدة ان كنت فلانا لا يقع شي قبل عي القدر  
واللام وعند الكلام في عي القدر يقع ثنتان رجل حلف بطلاق امراة ان لا يكلم فلانا الا  
ناسيا فكلمة ناسيا ثم علمه ذلك الا كان كاشا ولو قال امراة انت طالق ان كنت فلانا  
الا ان انسي فكلمة ناسيا ثم علمه ذلك الا يكون كاشا لا كلمة الا ان اللفظة رجل قال  
لغيره لا تحبني عشرة ايام الا ان اموت وتوفي قبله ان لم تمت اذ ان كانت يمينة بالله  
لا تحبني وان كانت بطلاق او لعن لا يصدق قضاء رجل قال امراة اذا دخلت الدار  
فانت طالق ثلاثا يقع عليك الائمة كلام فلان فدخلت الدار طلقت ثلاثا وكلام  
فلان باطل كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال انت طالق ثلاثا الواحدة ان حلفت  
وطهرت او ادخلت الدار فالشرط انصرف الى المستثنى منه كذا قال انت طالق ثلاثا ان  
فعلت كذا الواحدة يتعلق بالشرط ثنتان كذا في هذا كذا في شرح الزيارات للفتاوى  
به ولو قال انت طالق ثلاثا الواحدة للسنة كانت طالق استثنى للسنة  
عند كل طهر فطلبقة واحدة كذا في البحر الرائق وشرط الاستثناء ان يتكلم بالحر ووف سوا كان  
مسموعا ولو كان عند الشيخ الفقيه الى الحسن الكرشي وكان الشيخ ابو جعفر يقول لا بد وان  
يسمع نفسه ومبه كان يعني الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل كذا في المحيط والصحيح ما ذكره  
الفقيه ابو جعفر كذا في التاج ويصح استثناء الا ضم كذا في فتاوى قاضي خان وفي  
المحقق المارة اذا سمعت الطلاق ولم تستمع الاستثناء لا يسعها ان تمكن من التولي كذا في التاج  
خاتمة وشرط صحة الاستثناء ان يكون موصوفا بما قبله من الكلام عند عدم الضرورة حتي

لوحصل الفصل بينهما بسكوت او غير ذلك منه غير ضرورة لا يصح فاما اذا كان لصورة  
التفكير فلا يصح الصحة ولا بعد ذلك فصلا ١٢١ ان يكون سكوت هكذا اروي هشام عن  
ابي يوسف رحمه الله هكذا في البداهة ولو عطل او حثثا او كان بلسانه فقل فقال  
نزدده ثم قال انت طالق استثنى كذا في الاختيار شرح المختار قال انت طالق  
خمس ايام لسانه بلا قصد الاستثناء يقع كذا في التوجيه للكردي وهو الظاهر من الحديث  
كذا في فتح القدير رجل حلف بالطلاق وازاد ان يقول في اخرها ان شاء الله فحلف  
انسان فاذ ذكر الاستثناء بعد ما رضى يده عن نفسه موصوفا يصح الاستثناء  
كما لو حلف بيمين الطلاق وبين الاستثناء عطل او حثثا كذا في فتاوى قاضي خان  
ولو قال انت طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء الله او ثلاثا وواحدة ان شاء الله او قال انت  
طالق وطلاق وطلاق ان شاء الله لم يصح الاستثناء وطلعت ثلاثا عند ابي حنيفة رحمه  
الله وعندهما يصح ولم تطلق كذا في محيط السرخسي لو قال انت طالق واحدة وثلاثا ان  
شاء الله صح بالاجماع وكذا قال انت طالق وطلاق وطلاق ان شاء الله لم يتخلل بينهما  
كلام فعوكة في الاختيار شرح المختار قال انت طالق اربع ايام ان شاء الله كان الاستثناء  
صححي بانه قول كذا في المحيط ولو قال انت طالق ثلاثا بواين ولو قال ثلاثا البينة  
ان شاء الله لا يصح الاستثناء كذا في عمارة السروجي وفي المجتبى من الامان لو قال انت طالق  
رجعت ان شاء الله يقع ولو قال يا نسي لا يقع كذا في البحر الرائق رجل قال امراة انت  
طالق ثلاثا فاعلم ان شاء الله صح الاستثناء ولو قال انت طالق ثلاثا اعلم ان شاء الله  
او قال افهمني ان شاء الله طلعت ثلاثا وتطلعت الاستثناء كذا في فتاوى قاضي خان  
ولو قال انت طالق يا امرأة ان شاء الله لا يقع الطلاق كذا في البداهة وفي المستفي اذا قال  
انت طالق ثلاثا يا امرأة فبعت عبد الله ان شاء الله لا تطلق ولو قال انت طالق ثلاثا  
يا امرأة بنت عبد الله بن عبد الرحمن ان شاء الله تطلق كذا في المحيط لو قال انت طالق ثلاثا  
يا طالق ان شاء الله لم تطلق ولو قال يا طالق انت طالق ثلاثا ان شاء الله تطلق الاستثناء  
بالثلاث ويقع واحدة في الحال عرف ابي حنيفة رحمه الله ان في قوله انت طالق ثلاثا  
يا طالق ان شاء الله يقع الثلاث والاول هو الصحيح وكذا في الامام في الاسلام كذا في  
شرح تلخيص الحجا مع الكبير ولو قال يا نسي انت طالق ان شاء الله يكون الاستثناء عن  
الطلاق خاصة ويلا عنها كذا في شرح الحجا مع الكبير للمصيري ولو قال انت طالق يا نسي  
ان شاء الله يصح الاستثناء كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال لها انت طالق يا نسي بنت  
الزانية ان شاء الله فلا يستثنى عليم الكل حتي لا يقع الطلاق ولا يلزم منه حد ولا لعن كذا في  
التنا خاتمة ولو قال انت طالق ثلاثا فلا الواحدة يقع ثنتان ولا يكون قوله بطلا  
فاصلا كذا في الفتاوى الصغرى ولو قال انت طالق حتي يطيب قلبك ان شاء الله يكون  
فاصلا فيقع الطلاق ولا يصح الاستثناء كذا في فتاوى قاضي خان طلق او خالع ثم ادعى  
الاستثناء والشرط ولا مانع ١٢٢ اشكال في ان القول قوله كذا في فتاوى القدير اذا ادعت المرأة الطلاق  
فقال الزوج كنت قلت لها انت طالق ان شاء الله وكذا ثبت المرأة في الاستثناء ذكر في الروايات  
الظاهرة ان القول قوله الزوج كذا في فتاوى قاضي خان فان شهد الشهود بخلع او طلاق  
بغير الاستثناء بان قالوا شهدنا ان خالع بغير استثناء او قالوا طلق بغير استثناء او قالوا طلق



ولم يستثن لا يقبل قول الزوج فان قالوا لم نسمع منه كلمة غير كلمة الخلع والطلاق كان القول  
للزوج ولا يبرن العاقر بينهما الا ان يظهر منه ما يكون دليلا على صحة الخلع من قبض النكاح  
او شيئا اخر يثبت به يكون القول له كذا اية الفتاوى في الصوري عن نجم الدين المنشي عن شيخ  
الاسلام ابي الحسن ان متاعنا استحسننا في الاستثنائي في الطلاق انه لا يصح في  
الابنية لان خلاف الظاهر وقد فسده احوال الزمان فلا يمان التلبس والكذب كذا  
في الفتاوى في الغياثة ولو قال الزوج طلقته كما سمعت فقلت ان شاء الله في ظاهر الرواية  
يكون القول قول الزوج وقد كثر في النوازل خلاف بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله فقال علي  
قول ابي يوسف رحمه الله يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق وعليه قول محمد رحمه الله يقع  
الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاستثنائي في الفتاوى احتياطاً لظهور طلاق امرأته ثلاثاً  
مشهداً عنده عند انك استثنيت موصوفاً وهذا لا يكره ذلك قالوا ان كان الرجل  
في الغضب يصير رجلاً يبيع على لسانه ما لا يريد ولا يحفظ ما يجري به جازم ان يقصد  
عليه قولها في الاصل كذا في فتاوى قاضي خان **باب ما يقع في طلاق**  
المرء قال الخليل بن احمد اذا طلق امرأته طلاقاً صحيحاً في خلاصة او في حال  
مرضه برضاها او بغير رضاها ثم ماتت في العدة فانها ميتة وانما لا يجماع وكذا  
اذا كانت المرأة كتابية او مملوكة وقت الطلاق فاسلمت في العدة او اعتقت في العدة  
فانما تترث كذا اية السراج الوهاج ولو طلقها طلاقاً بائناً او ثلاثاً ثم ماتت وهي في  
العدة فكذلك ممتدة تترث ولو انقضت عدتها ثم ماتت لم تترث وهذا اذا طلقها  
من غير سواها فاما اذا طلقها بشواها فلا ميراث لها كذا اية المحيط ولو اكرهت  
على سواها طلاقاً تترث كذا اية سراج الدزاية ويعتبر وجود الاهلية وقت الطلاق  
وقد اباها الي وقت الموت كذا اية السراج في المبسوط لو كانت المرأة امة او كتابية حين  
الطلاق لم يرثها ثم اعتقت الامة واسلمت الكتابية فلا ميراث لها كذا اية شرح تلخيص  
الحج مع الكبير للمصنعي ولو طلق المربي امرأته ثلاثاً ثم ارتدت ثم اسلمت ثم  
مات الزوج وهي ممتدة لا تترث كذا اية محيط السرخسي واذا اراد الرجل والعياذ  
بالله يقتل او يخطب بعد الحرب او ماتت في دار الاسلام على الردة ورثته امرأته وان اردت  
المرأة ثم ماتت او طغت بعد الحرب ان كانت الردة في الصبي لا يرثها الزوج وان كانت  
في المرض ورثها زوجها اسحقنا وان اردت امها ثم اسلم احداهما ثم ماتت احداهما انما  
المسلم منها لا يرثه المرندين مات المرندين كان الذي ماتت منه الزوج ورثته المسلمة  
وان كانت المرندة قد ماتت فان كانت روثاً في المرض ورثها الزوج المسلم وان كان في الصحة  
لم يرث كذا اية فتاوى قاضي خان او اجاموا ابن المبركة مكرهه لم تترث قال في الاصل الا  
ان يكون الاب اسيراً لا يدين بذلك فيقبل فعلى الاب الى الاب ذحق الفرقه كانه باشر بنفسه  
فيصير فاراً كذا اية المحيط ولو طلق المربي امرأته ثلاثاً ثم جاءها ابنه او قبلها بشراً  
ورثت كذا اية محيط السرخسي اذا طلقها وعت المرأة ابن زوجها وهي مريضة ثم ماتت  
في العدة ورثها الزوج اسحقنا كذا اية فتاوى قاضي خان واذا طلقها بائناً في مرض  
فصح ثم ماتت لا تترث كذا اية النهاية وان كانت طلقها للرجعة فطلقها ثلاثاً او واحدة  
بائناً ورثته كذا اية غاية السراجي واذا قال له مريضه امرك بكذا فاختار في خاتمة نفسه او قال

وهو

لها

لها طلق نفسه ثلاثاً ففعلت او اختلعت من زوجها ثم ماتت الزوج وهي في العدة لا تترث  
كذا اية البداية واذ اطلقت نفسها ثلاثاً فاختارت ان تترث لان المبطل للاموت الجارئة كذا في  
قالوا فيمن طلق زوجته مريضه ودام به المرض ثم منستين فماتت ثم جات بولد بعد  
موتة يشهد انه لاميراث لها في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا اية البداية فيمن طلق  
حكم الفراق اذا تعلق حقها به وانما يتعلق به من غير ان يمان منه الهلاك في البان يكون  
صاحب فراش وهو الذي لا يقدر على الجاه في البيت كما ثبت في الاصل وان كان يقدر  
على القيام بتكليفه هو الذي يقضي حوائجه في البيت وهو لا يكون في راي الا ان الانسان  
قلما يجلو عنه والصحيح ان من يخرج عن قضاء حوائجه خارج البيت فهو مريض وان امكنه  
القيام بها في البيت اذ ليس كل مريض يخرج عن القيام بها في البيت كالقيام للبول والغائط  
كذا اية التبيين والمراة اذا كانت مريضة بحيث لا يمكنها القيام للمصروف على السطح كانت  
مريضة والى وقد ثبت حكم الفراق في مريضه المرض في وجه الهلاك الف لب فان كان  
الف لب من حاله السلامة كان كالمصحيح ولا يكون فوالمن كان محصوراً او في صف الفتا  
او نازلاً في منسقة او راكب سفينة او محبوساً لقود او رجم فهو مسلم البان عيانا  
والف لب من حاله السلامة اذ الحصر له في ناس العدو وكذا المنفعة وقد يتخلص من  
الحبس والمسقة بنوع من الحيل وان خرج للمبارزة او قدم ليفتله فيقتل مستحق  
عليه وانكسر السفينة فبقى على لوح او بقي في قارب فاصبح في الف لب منه الهلاك فيحقق  
منه الفراق المقعد والمخلوع ما دام يزداد ما به كالمريض فكذا فان صار قد يلهو بزيد  
فهو كالمصحيح في الطلاق وغيره كذا اية الكافي وكذا اية المدفوع على هذه اية اخذ بقول المشايخ  
وبه كان يفتي الصدر الشهيد الكبير فان الامة والصدور الشهيد حسام الامة  
كذا اية المحيط صاحب النشل اذا طلق به ذلك فهو في حكم الصحيح والى اذا تغير حاله من ذلك  
التغير فيكون حاله التغير من مرض الموت وكذا الزمن واليا ليس الشق كذا اية البداية في  
اصحاب النظار وبالسنه فلذا ابقى على هذه العيلة سنة مشتملة بعد سنة كنعرفه  
حال صحته كذا اية الترمذي صاحب المرح والوجه الذي لم يجعله صاحب فراش فله  
كالصحيح كذا اية فتاوى قاضي خان ولو اعيد المخرج للقتل الى الحبس ورجع المبارز بعد المبارزة  
الى الصف صار في حكم الصحيح كالمريض اذا ابرأ من مرضه كذا اية البداية ولو كان الزوج  
مكرهاً في الطلاق فان كان موعوداً بغيره لا يصبر ما راوان كان بحس او قيد يصبر فاراً  
كذا اية الفتاوى واذ اطلقها مريضه ثلاثاً ثم قتل او مات بغير ذلك المرض غير انه لم يصح  
فلا يرث كذا اية الكافي ولو طلقها مريضه ثلاثاً ثم قتلته لم تترث لانه لا ميراث للقاتل كذا  
في محيط السرخسي المرأة كالرجل حتى لو باشرت سبب الفراق من خيار البلوغ والعق  
وتمكن ابن الزوج والارثه او نحو ذلك بعد ما حصل لها ما ذكرنا من المرض وغيره  
يرثها الزوج لكونها فارة والحامل لا تكون فارة الا اذا جازها الطلاق كذا اية التبيين ولو  
فرق بين المريضة وزوجها لعنة بان كان الزوج عنيها فجل سنة فلم يصب اليها  
فخبرت وهي مريضة فاختارت نفسها ثم ماتت في العدة او جلب بان طلق امرأته  
طلاقاً بائناً بعد ما دخل بها ثم جبت فتزوجها في العدة فقلت بذلك وهي مريضة  
فاختارت نفسها ثم ماتت في العدة لم يرثها الزوج والمسلمين كذا في شرح تلخيص

يستحي



الكبر فاذن قد رافا لتفنا وهي مريضه وقرق الفاضل بينهما وماتت وهي في العدة  
لا يرث الزوج كذا في السراج الوهاج واذا كانت المطلقة في المرض مستحقة منه وكان  
حيها مختلفا ففي الميراث تلحق بالاقول وان كان حيا فمعلوما فاقطع الدم  
وكان اياها اقل من مرة فان مات قبل ان تغتسل او قبل ان يذهب وقت الصلاة  
ترث وكذا لكان اغتسلت وبقي عضو لم يصبه الماء كذا في الظهيرية فرق بالعدة والمجب  
ية مرض الزوج ومات في عدتها لم ترث لرضاها بالورثة كذا في الترتيب ولو قد فامرأة  
في المرض ولا غيرها في المرض ورثت في قتلها جميعا فان كان القذف في الصحة واللعان في  
المرض ورثت في قوله اي حبيبة واي يوسف رحمها الله تعالى كذا في البه ايه واذ الي منها  
في المرض فمقتضت مدة الابلية المرض ورثت ما دام في العدة وان كاه الايلا  
في الصحة ومقتضت المدة في المرض لم ترث لوقا لا يابى مرضه كنت طلقته ثلاثي صحي  
واقتضت بعدتك فمقتضت اقل من اربعين او ارضى لها بوضعية فلها الاقل من ذلك ومن  
الميراث عند اي حبيبة رحمه الله وعند هاجوز اقاربه ووضعية وان طلقها ثلاثي  
مرضه باسرها ثم اقر لها بدين او ارضى لها بوضعية فلها الاقل من ذلك ومن الميراث في  
قولهم جميعا كذا في السراج الوهاج وانما يكون لها الاقل منها عند ما ان لومات الزوج  
وهي في العدة اما اذا مات بعد انقضائها فلها جميع ما اقر لها كذا في الفصول العار  
واذا مات الرجل فمقتضت امراته قد كان طلقها ثلاثي مرضه ومات وان  
في العدة ولي الميراث وقات الورثة طلقته في صحة ولا ميراث لك فالقول لها كذا  
في الذبيرة ولو قات الورثة كنت امة واعقت بعد موته وهي تقول ما زلت حرة  
فالقول لها كذا في السراج الوهاج لو كانت المرأة امة قد اعتقت ومات زوجها فادعت  
المرأة العتق بعبادة الزوج وادعت الورثة انه كان بعد موته كان القول قوله الورثة فان  
قال مولد امة كنت اعتقتها بعبادة زوجها لا يقبل قوله المولى وكذا لو كانت المرأة كنيسية  
كنت مسلمة سلمت ومات زوجها فمقتضت اسلمت بعبادة الزوج ومقتضت الورثة لا  
تلق بعد موت الزوج كان القول قوله الورثة كذا في قوله قاضي خزان ولو قات طلقني  
وهو نائم ومقتضت الورثة طلقته في البقعة كان القول قوله كذا في الساتر خانية ولو  
قال امراته في مرضه قد كنت طلقته ثلاثي صحي او قال خا معتمدا امراي او ابنة  
امراي او قال تزوجت بغير شهود او كان بيننا رضاع قبل النكاح او قال تزوجتها من  
العدة وانكرت المرأة ذلك بآبائت منه ولها الميراث فان صدقته فلا ميراث لها كذا في  
الفصول العار واذ اطلق امراته ثلاثي مرضه ومات وهي تقول لم تنقض عدي  
قبل قد رافع اليقين وان نكح ولت المدة فاذا اخلقت اخذت الميراث وان نكحت فلا  
ميراث لها كما لو اقرت بانقض العدة ثم انكرت وان لم تقل شيئا ولكن تزوجت بزوج آخر  
في مدة تنقضي بثلث العدة ثم قاتت لم تنقض عدي في سن الاول فانها لا تصدق على  
الثاني وهي امرأة الثاني والميراث لها من الاول وجعل اقد اما على التزوج افراد  
منها بقبض عدتها ولا لولا لم تزوج ولكن قالت اسمنت من الحيض واعتدت ثلاثة  
اشهر ثم مات الزوج وحرمت عن الميراث ثم تزوجت بعد ذلك بزوج وحجبت بولده  
او حاضت فلها الميراث من الاول ونكاح الاخرى بعد كذا في المحيط الا ان الرجل لامرأة

وهو صحيح اذا جاز من الشهر او اذا دخلت الدار او اذا جيل فلان الظاهر او اذا دخل فلان  
الدار فانت طالق وكذا في هذه الاشياء والزوج مريض لم ترث وان كان القول في المرض ورثته  
الا في قوله اذا دخلت الدار فانت طالق وكذا في هذه الاشياء والزوج مريض لم ترث وان كان  
القول في المرض ورثته كذا في البه ايه انه اية ان علق الطلاق بالشرط ان علق بفعل نفسه فانه  
يعتبر وقت الحث ان يكون مريضا وهي في العدة ورثت سواء كان التعليق في الصحة او المرض  
كان له منه بد او لم يكن وان علقه بفعل اجني يعتبر فيه وقت الحث واليمين جميعا ان  
كان المريض مريضاً في الحالين ورثت والا فلا سواء كان له منه بد او لم يكن كما ان قال اذا قد  
فلان كذا في السراج الوهاج وكذا في الحجاب اذا حصل التعليق بفعل سوي غويي راس  
الشهر وما اشبهه كذا في المحيط وان علقه بفعل المرأة ان كان لها بد من ذلك لم ترث سواء  
كان التعليق والفعل كلاهما في المرض او التعليق في الصحة والفعل في المرض وان كان فعلا  
لا بد لهما منه كاللحم والشرب والنوم والصلا والصوم وكلام الايامين والاقتضا مع الغريم  
فان كان التعليق والفعل كلاهما في المرض ورثت اجماعا وان كان التعليق في الصحة والفعل  
في المرض فمقتضت المدة اي حبيبة واي يوسف رحمها الله تعالى كذا في الطلاق بفعل  
نفسه كذا في السراج الوهاج اذا قال في صحة لامرأة انك البصرة فانت طالق ثلاثا  
فلما باتا حتى ماتت ورثته وامرات هي وبقي الزوج ورثا ولو قال لها انك البصرة  
فانت طالق ثلاثا فلم تاتها حتى ماتت ورثته وان ماتت هي وبقي الزوج لم يرث كذا في  
البه ايه ولو طلق المريض امراته بعد الدخول طلاقا باي شيء ثم قال لها اذا تزوجتك  
فانت طالق ثلاثا ثم تزوجها في العدة طلقته ثلاثا فان ماتت وهي في العدة فمقتضت  
موت في عدة مستقبلة في قوله اي حبيبة واي يوسف رحمها الله فمقتضت حكم ذلك  
المزاج بالتزوج وانما وقع الطلاق بعد ذلك الا ان التزوج حصل بفعل فلا يكون قاطرا  
كذا في مسكوي فاجيب ان مريض قال لا امراته وهي امة انت طالق ثلاثا فمقتضت المولى  
انت حرة عند انجاء القدر وقع الطلاق والعناق مقاولا ميراث لها وكذا لو كان المولى  
نكح بالعتق او لام قال الزوج بعد ذلك انت طالق فمقتضت المولى اذا اعتقت فانت  
طالق ثلاثا كان قاطرا فان قال المولى انت حرة فمقتضت المولى انك طالق ثلاثا  
بعد غدا فان كان يعلم بمقالة المولى فهو قاطر وان لم يعلم فليس بفعل كذا في الظهيرية وجعل  
قال امراته اذا مرضت فانت طالق ثلاثا فمقتضت في ذلك المرض وهي في العدة  
ورثته المرأة وقال ابو القاسم الصفار رحمه الله تعالى لا ترث والصحيح هو وكذا في  
فتاوى قاضي خزان امة تحت عبده قال لها المولى انك حرة فمقتضت المولى انك طالق  
ثلاثا فمقتضت الميراث وان قال لها انت طالق ثلاثا بعد غدا في القياس لا ميراث لها  
وفيما استحسن ان اذا كان يعلم بمقالة المولى فلها الميراث وان لم يعلم فلا ميراث لها امرأة  
ادعت علم زوجها المريض انه طلق ثلاثا لم يحد خلفه القضي فمقتضت المدة ومات  
الزوج ان رخصت الي تصديقه بعد موت الزوج لا يصح تصديقه مريض قال لامرأتي  
لن ادخلها الدار فانت طالق ثلاثا فمقتضت المدة وماتت وهي في العدة  
ورثته فان دخلت احداهما قبل الاخرى ورثت لاولي دون الثانية رجلا لامرأة  
في صحبة اذا اشيت انا وفلان فانت طالق ثلاثا ثم مرضت فمقتضت الزوج والاجنب الطلاق



معا او ش الزوج ثم الاجنبي ثم مات الزوج لا ترث وان شا الاجنبي او لام الزوج ترث كذا في الصغير  
اذا قال المسلم الميراث امرئته الكتابية اذا سلمت فان طلق ثلاثا سلمت ثم مات  
الزوج يكون وارثا في فناء ويخلفه في حال لو كانت المرأة حرة في فناء فماتت طلق  
ثلاثا فماتت سلمت قبل العقد او بعده فلا ميراث لها ولو سلمت ثم طلق ثلاثا وهو لا  
يعلم باسلامها فلا ميراث واذا سلمت امرأة الكافر ثم طلق ثلاثا وهو من اهل  
ثلاثا فان طلق في العدة فلا ميراث لها وكذا العبد اذا طلق امراته في مرضه ثم اعتق واصا  
ما لا فلا ميراث لها ولو قال اذا اعتقت فانت طالق ثلاثا فهو وارث ولو كانت المرأة امته  
ايضا فان لم يرضه اذا اعتقت انا وانت فانت طالق ثلاثا ثم اعتق فلها الميراث ولو  
قال انت طالق عدا ثلاثا ثم اعتق اليوم فلا ميراث لها كذا في شرح الجامع الكبير لمصنفه  
رجل اعتق امته وهي تحت الزوج ثم طلق الزوج ثلاثا في مرضه وهو يعلم بعقده او  
لا يعلم كان فاركا انه تحت زوجها في حال امته تحت خراعتك وهو لا مال فاختار  
نفسه وهي مريضة ثم ماتت في العدة ورث زوجها رجل قال له امرأتي في مرضه وقد  
دخل بها طلقا انفسك ثلاثا فطلقت كل واحدة منها وصاحبها على التعاقب  
طلقت ثلاثا بتطليق الاولى وتطليق الاخرى بعد ذلك نفسها وصاحبها بما جازل وورثه  
انثى في دور الاولى بخلاف ما اذا ابتدت الاولى فطلقت صاحبها دون نفسها حيث  
ينح الطلاق على صاحبها ولا يقع عليها وورثها وكذا لو ابتدت كل واحدة بتطليق  
صاحبها وان طلقت كل واحدة نفسها وصاحبها معا فطلقت ولم ترثا وان طلقت  
احداها بان قالت احدها طلقت نفسي وقالت الاخرى طلقت صاحبتي وخرج  
الكلان معا فطلقت تلك الواحدة ولا ترث وان طلقت احداها ففقدت طلقها  
صاحبها فطلقت وترث وفي العكس ترث هذا كله اذا كانت في مجلسها ذلك فان قامت  
من مجلسها ثم طلقت كل واحدة نفسها وصاحبها ثلاثا معا او على التعاقب او طلقت  
كل واحدة صاحبها وترثا ولو طلقت كل واحدة منهما نفسها لم تطلق واحدة منهما  
ولو قال في مرضه طلقا انفسك ثلاثا ان شئت فطلقت احداها نفسها وصاحبها  
لا تطلق واحدة منهما حتى تطلق الاخرى بنفسها وصاحبها فلو طلقت الاخرى بعد ذلك  
نفسا وصاحبها ثلاثا فطلقت وترث الاولى دون الثانية ولو خرج الكلان معا  
بانتا وورثتا ولو قامتا من المجلس ثم طلقت كل واحدة منهما كليهما متفقين او  
معا ليقع ولو قال في مرضه امركا بلدي يكره اليه الطلاق يصير طلاقا مفوضا اليهما  
بطريق التملك حتى لا تنفرد احدهما بالطلاق ويقصر على المجلس كما في التعليق بالمشية  
الا انهما يفتقران في حكم واحد وهو انهما اذا اجتمعا على طلاق واحدة منهما فماتت  
وبقي قول ان شئت لايقع ولو قال طلقا انفسك بالفرق فماتت كل واحدة منهما فطلقت  
نفسا وصاحبتي بالفرق معا او متعاقبا بانثا بالفرق ويقسم على مهرهما ولم ترثا جازلا  
ولو طلقت احداها فطلقت بحصة من الف ولم ترث وان قامت من المجلس بطريق الامر  
بغير حق نفسها كذا في القافي قال محمد رحمه الله رجل قال لامرأتين له دخل بهما احداكما  
طلق ثلاثا ثم بين في مرضه متوفي في احداهما لا تخم عن الميراث وصار الزوج قالا بالبيان  
فان كانت له امرأة اخرى فبهرها كان لا ينصف الميراث فان ماتت التي بين الطلاق

فيها

فيها قبل موت الزوج فلا ميراث لها وضع البيها فيها وكان الميراث للاخري ولو كانت له امرأة اخرى  
كانت بينهما نصفان فاما ماتت الاخرى وبقيت التي بين الطلاق فيها ثم مات الزوج كان لها  
نصف الميراث لان البيها صح في حق النصف الذي لم يكن لها ولم يصح في حق النصف الذي  
كان لها فكانت منسكحة من وجه لا تستحق الا النصف حتى لو كانت متوفى امرأة اخرى  
فالزوج لها وثلاثة الارباع للمرأة الاخرى فان ماتت احدهما قبل موت الزوج وقبل بيها  
تقيت الاخرى للطلاق ولا ميراث لها فان لم يمت الزوج ولم يبرح حتى ولدن احدها لاقول  
من سنتين واكثر من ستة اشهر ولدن من وقت الطلاق فهذه البيها بين الزوجين  
خيبار فان بقي الزوج هذا الولد يورث البيها فان قال عقيت بعد الايقاع التي  
لم تلد بيها من بين التي ولدن ويقطع نسب الولد منه ويلحق بالام وان قال عقيت  
التي ولدت يجب الحد والنسب ثابت وان قال لم اعن عمن الايقاع واحدة منهما ولكن  
اعني باليهم التي ولدن فهذه واحدة والنسب ثابت وان ولدن لاكثر من سنتين  
من وقت الايقاع تقيت الاخرى للطلاق لانها تنفق بالزوج بعد الطلاق فهذه  
وتقيت التي ولدن للتمكاح فان بقي الولد في الدمان ولا يقطع النسب لانه لم يحكم  
الشرع بالعلوق منه وبالنسب وتعلق به حكما وهو كونه الزوج منه ميانا فماتت ابنته  
ما نفع من قطع النسب وان ولدت احداها اقل من سنتين من وقت الايقاع والاخرى  
ولدت لاكثر من سنتين تقيت للطلاق صاحبة الاقل فاذا وقع الطلاق بمكة  
الاقل تحكم عدتها فينظر ان كان بين ولادتها وبين ولادة صاحبة الاكثر بعد هذا اقل من  
سنة اشهر فعدتها تنقضي بوضع الحمل وان كانا بينهما خمسة اشهر فصاعدا فعدته  
صاحبة الاقل بالحيض وان اقر الزوج بتوطي صاحبة الاقل او طلقت صاحبة  
الاكثر فزاره ولا يصدق به صرف الطلاق عن صاحبة الاقل فطلقت ولو جازت  
كل واحدة بولده لاكثر من سنتين من وقت الايقاع وبين الولدين بهم او اكثر فولادة  
الاولى يكون بينا للطلاق في الاخرى فاذا جازت الاخرى بولدها لطلاق الواقع  
فيها لا يتحول الي غيرهما وصار كل واحد منهما ثم الاخرى وقع الطلاق على الجاهل  
اخر اكد اقصا وتنقضي عدة المطلقة بالولادة ونسب الولد كذا في شرح الزيارات  
للغناوي ولو ماتت احداها قبل البيان فماتت الزوجاها عقيت لم يرثا وطلقت  
الثانية وكذا لو ادها ماتت جميعا احداها بعد الاخرى ثم قال عقيت التي ماتت او لا  
لم يرث منها ولو ماتت جميعا معك بان سقطت عليها حايضا او غرقا بترت من كل ه  
واحدة منهما نصف ميراثها وكذا لو ماتت احداها بعد الاخرى لكن لا يوفى ه  
النقدم والثا خرف هذا بغير موتها معا ثم عين احدهما بعد موتها وقالا لياها  
عقيت لا يرث منها ويرث من الاخرى بنصف ميراث الزوج ولو ارثت جميعا قبل البيان  
فانقضت عدتها وماتت لم يكن له ان يبين الطلاق الثلاث في احدهما كذا في البدائع  
ولو موضح طلاق امرأته الى اجنبي في الصحة فطلقها الاجنبي في المرض ان كان التقويض  
على وجه لا يملك غيره عنه لم ترث مثل ان يملكه الطلاق وان كان التقويض على وجه  
يملكه الغير مثل ان يملكه بالطلاق فطلق في المرض ورثت كذا في السراج الوهاج  
**الكتاب السادس في الرجعة فيها** المطلقه وما يتصل به الرجعة



انتها السكاح على ما كانه ما اتمت في العدة كذا في التبيين وهي على ضربين نسبي وبديهي  
فالسبي ان يراجعها بقول وشبهه على رجعتا شاهدتين ويعلم بذلك فاذا راجعها بقول  
عذران يقول لها راجعتك او رجعت امراتي ولم يشهد على ذلك او اشهد ولم يعلم بذلك  
فهو بدعي فالحال بالستة والرجعة صحيحة وان راجعها بالفعل مثل ان يطأها او  
يفعل بها بشهوة او ينظر اليها في رجها بشهوة فانه يحسب رجعا عندنا الا انه يكره له  
لانه ذلك ويستحب ان يراجعها بعد ذلك بالاشهاد كذا في الجوهر النيرة الفاظ الرجعة مربعة  
وكناية فالصريح راجعتك في حال خطابها او راجعت امراتي حال غيبها وحضورها  
ايضا من الصريح راجعتك ورجعتك ورجعتك ورجعتك وممكنك وممكنك بمنزلة امسكتك  
فهذه يصير رجعا بلا شبهة والكنائيات انت عذري كما كنت وانت امراتي فلا يصير  
مراجعا بالنية كذا في فتح القدير ولو قال لها ان رفعت بنا وودعت ان عني به  
الرجعة يصير رجعا كذا في الخلاصة وان راجعها بلفظ التزوج كما في عند محمد  
رحمة الله وعليه الفتوى وكذا اذا تزوجها صارا رجعا لها فهو المختار كذا في الجوهر  
النيرة ولو قال لها نكحتك كان رجعة في ظاهر الرواية كذا في المبدأ اجماع ولو قال راجعتك  
بمهر النكاح ان قبلت المرأة ذلك صح والافلاان هذه رواية في المذهب بشرط قبولها  
وهذا بمنزلة ما لو حصة والسكاح كذا في المحيط وكما ثبتت الرجعة بالقول يثبت بالفعل  
وهو الوطء والمس من شهوة كذا في النهاية وكذا في التفتيل عند شهوة على النكاح اجماع  
فان كان غيا الحد او الذقن او الجبهة او الراس اختلفوا فيه وطأ هرما اطلق في الغيب  
النكاح في اي موضع كانت توجب حرمة المصاهرة وهو الصبي كذا في الجوهر النيرة  
النظر اليه داخل فرجها بشهوة رجعة كذا في فتح القدير ولا يكون بالنظر اليه شيء من بدنها  
سوى الفرج رجعة كذا في التبيين كل ما يثبت به حرمة المصاهرة يثبت به الرجعة  
كذا في التناظر خاتمة ويكره التفتيل والمس بغير شهوة اذ لم يرد به المراجعة وكذا  
يكره ان يراها متجردة بغير شهوة كذا في اقبال ابو يوسف رحمه الله كذا في المبدأ اجماع اذا كان  
المس والنظر من غير شهوة لم يكن رجعة بالاجماع كذا في السراج الوهاج افرقت  
بين القبلة والنظر والمس من كونه رجعة اذا كان ما صدر عنها يعلم ولم  
يتمتعوا اتفاقا فان كان اختلافا لم يثبت رجعة وان كان ما صدر عنها يعلم ولم  
يتمتعوا فهو مسكر او معتوه ذكر شيخ الاسلام وشيخ الايمية علي قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله  
يثبت الرجعة هذا اذا صدر عنها الزوجية الشهوة فان انكره يثبت الرجعة وكذا  
اذا مات فصدر عنها الوترية ولا تقبل البيعة على الشهوة كذا في فتح القدير وان شهدوا  
على الجماع جلا اجماعا كذا في السراج الوهاج اذا دخلت فرجها في فوطيها وهو نائم او محنون  
كانت رجعة اتفاقا كذا في فتح القدير ولو قال كنت للزوج راجعتك لم يصح كذا في المبدأ  
الحلوة بالمعتدة ليست برجعة لانها لا تختص بالملك وكل فعل لا يختص بالملك اذا  
فعل الزوج بالمعتدة لا يكون رجعة كذا في المحيط اذا قال لامرأته اذا جاء مقفك  
فانت طالق ثلاثا في موعدها فمك التقي الحائض ولبت ان كان الطلاق رجعا يصير  
مراجعا باللبث عند ابي يوسف بخلاف المحدث ولو تزوج ثم صار رجعا بالاجماع  
فكذا في الهداية واذا قال لها ان لمستك فانت طالق فمستك فاذا رفع يده عنها شمر

اعادها

اعادها فلمستك ثانيا فهو رجعة اذا قال لمستك اذا راجعتك فانت طالق ينصرف  
يتمتع الى الرجعة الحقيقية لا الى العقد حتى لو طلقا ثم تزوجا لا تطلق ولو راجعا تطلق  
ولو قال لا حشيت ان راجعتك ينصرف يمينه الى العقد لا الى المطلقة طلاقا رجعا ان راجعتك  
فانت طالق ثلاثا فانقضت عدتها ثم تزوجا لا تطلق ولو كان الطلاق باينا تطلق كذا  
في المحيط وان نظر الى بدنها بشهوة لا يكون رجعة اجماعا كذا في الجوهر النيرة اختلفوا  
في الوطء في البدر فيلزم انه ليس برجعة واليه اشار القنوري والفتوى على انه رجعة كذا  
في التبيين رجعة المحنون بالفعل ولا يصح بالقول كذا في فتح القدير بوضع الرجعة مع الاكرام  
والهزلة واللعب والخط كذا في القنية ان اجاب رجعا الفصولي صح كذا في البحر  
الرائق قال الحاكم الشهيد اذا كتم الطلاق ثم راجعها وكتم الرجعة فهي امرأته غير انه  
قد استألف صنع وانما قال قد استألف لترك الاستحسان وهو الاصل في دواعي اجماع النية  
البيان ولا يجوز تعليل الرجعة بالشروط بان يقول اذا جاءك فعد راجعتك واذا دخلت  
الدار فادخلت كذا في العقد لا يكون رجعة اجماعا كذا في الجوهر النيرة ولو شرط الحيا  
به الرجعة لا يصح ولو قال الزوج بعد الطلاق راجعتك فداوراس شهر كذا في المصنف  
الرجعة في قولهم جميعا فكذا في المبدأ اجماع ولو قال ابعثت رجعتي او رجعتي لي عليك  
كان في الرجعة كذا في النهر الفائق واذا اطلق الرجل امرأته بتطليقة رجعية او تطليقتي  
فله ان يراجعها به متى رخصت بذلك ولم ترخص كذا في الهداية وان ادعى الزوج للزوج  
بها وقد خلاها فله الرجعة وان لم يكن خلاها فلا رجعة له كذا في المحيط في الرخصة لو  
اتفق على انقضائها العدة واختلف في الرجعة فالصحيح ان القول قولها وعليه الجمهور  
كذا في غاية السروحي ولا يمين عليها عند ابي حنيفة كذا في الهداية وان كانت العدة  
باقية في لقول قولها في الصحيح كذا في غاية السروحي ولو قام بيمين بعد العدة انه قال  
في عدتها قد راجعتها او انه قال قد جامعتها كان رجعة كذا في البحر الرائق واذا انقضت  
العدة فقال كتمت راجعتي العدة فصدقت وهي رجعة كذا في الهداية ولو اتفقا على  
الرجعة بمرأته المحقة ونفت انقضت عدي يوم الخميس وقال الزوج يوم السبت ففعل  
يصدق بيمينه ام السابق بالدعوى فيه ثلاثة اوجه الصحيح الاول كذا في مواج الدراية  
ذكره شرح الطحاوي ولو قال لها راجعتك فماتت المرأة موصولا بسلام الزوج انقضت عدتها  
لم يصح الرجعة في قول ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يصح الرجعة كذا في النهاية والصحيح  
قول ابي حنيفة رحمه الله كذا في المصنفات هذا مقتضى ما اذا كانت المدة تحت الاقف  
فلزم تحمله يثبت الرجعة كذا في النهر الفائق ونسخت المدة هنا بالاجماع على ان  
عدتها كانت مستقيمة حال احبارها كذا في فتح القدير راجعها على انها اذا مسكت شاة  
ثم قالت انقضت عدي يصح الرجعة ولو بدات المرأة بالكلام فقالت انقضت عدي  
فقال الزوج يجيب لها موصولا بسلاما راجعتك لا يصح الرجعة كذا في النهاية اذا قال  
زوج الامه بعد ان اتفقا بعد تمكيد كتمت راجعتك وصدقه المولى وكذا في الامه والقول  
قولا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا لقول قول المولى كذا في الهداية والصحيح قول  
ابي حنيفة رحمه الله كذا في المصنفات ولو كان غيا القلب بان كذب المولى وصدقت الامه  
فالقول قول المولى ولا يثبت الرجعة اجماعا في الصحيح كذا في التبيين ولو صدقه المولى



والأمة يشبه الرجعة انما لو كانت لم يثبت انما في النهر الفاني وان كانت  
قد انقضت عدتي فقال المولى والزوج لم تنقض من لقوله كذا اية الهدايتو لو كانت  
انقضت العدة بالولادة لا يتقبل الا بيته او سقطت سقطت مستبين بعض الخلق  
فلما زوج ان يطلب عيها في انما سقطت بهذه الصفة بالانقاف في وافر في هذا  
بين الامه والخوة هكذا اية فتح القدير المولى لو قال للزوج انت قد راجعت فافكر الزوج  
لم يتقبل قوله المولى عليه كذا اية الجوزة النيرة ان قالت قد انقضت عدتي ثم قالت  
لم تنقض بعد فلك رجعت ولو راجع ولم يعلم بها حتى انقضت عدتها وتزوجت  
بعينه في امراته دخل بها الثاني ادم يدخل ويصرف بينهما وبين الثاني وفيه لغني هذا هو  
الصحيح كذا اية غايه السروجي وشيخ طبع الرجعة ان حكم جرحها من الحيضة الثالثة ان  
كانت حرة او ثالثة ان كانت امه تمام عشرة ايام مطلقا وان سقطت الدم كذا في البحر  
الراوي وان انقطع لا قبل من عشرة ايام لم تنقطع حتى تقتبل او يغيث عليها وقت هـ  
صلاة كذا اية الهداية فان كان الطهر اجرا لوقت فمؤد ذلك الزمن اليسير الذي  
مقدرا لا اعتسك او التحريم لا ما ذونه وان كان في اوله لم يثبت هذا حتى يخرج هـ  
جميعه لا الصلاة لا نصير ديننا الا بذلك كذا اية البحر الراوي اما اذا بقى من الوقت  
هذا يوما لا ينصح فيه الاعتسك او يبيع للاعتسك لا يغير فلا يحكم بطلانها في بعض ذلك  
الوقت حتى تقتبل او يغيث وقت صلاة كامل اية اخرى كذا اية شامنا شرح الهداية  
ولو طهرت في وقت فمهلك كوقت الشروق لا ينقطع الرجعة الى دخول وقت العصر كذا في  
البحر الراوي التي كانت عا دتها من وقت حرم ومرة يستأنس استحييت نأخذ بالاقول في  
انقطاع الرجعة وبما اكثر في حق التزوج بزوجه اخرى كذا اية العتابة وان كانت المطلقة  
كنانية فقد قالوا ان الرجعة تنقطع عن من ينقطع بنطاق الدم كذا اية البديع ولو رجع  
راجعا بعد هذا الفصل الذي قلنا ان به ينقطع الرجعة ثم غابا ودها ولم يجزا وزها  
العشرة حكى رجعت وكذا الكلام في التيمم كذا اية النهر الفاني وان لم تقتبل ولم يغيث  
عليها وقت صلاة كاملة بكل قيمت با لا كانت مسافرة لم ينقطع الرجعة به في التيمم  
به قوله اية حبيفة زابري يوسف رجعها لله كذا اية المحيط تنقطع اذا اتممت وحصلت فرضا  
او غلا عند اية حبيفة زابري يوسف كذا اية فتح القدير فان شرعت به في الصلاة لا يحكم هـ  
بالنطاق الرجعة عند هذا ما لم تفرغ من الصلاة وهو الصحيح من مذهبه كذا في المحيط  
ولو تيممت وقرأت الزمان او صمت الصبح او دخلت المسجد فاك الكرخي ينقطع به  
الرجعة وقال ابو بكر الرازي لا ينقطع الرجعة كذا اية غايه السروجي ولو اعتسك بسو  
الجوار سقطت الرجعة بنفس الاعتسك بالاجماع ولكن لا تحلل للزوج ولا فصل  
بدلك الفصل ما لم يتم كذا في البديع وان اعتسك وتيممت شيئا من بدنها لم يصيب  
الزمان كان عضوها كذا في قوله ينقطع الرجعة وان كان اقل من عضوها سقطت  
قالت في البديع وذلك قد راصح او اصعبين وهذا السحس كذا اية السراج  
الرواج وكذا بعض الساعد والعضد والعضو الكا بل كاليد والرجل كذا في  
فتح القدير واذا اعتسك عن الحيضة الثالثة في ذون العشرة لكنها تركت هـ  
المصنعة او الاستساق في قول ابي يوسف رحمه الله روايتان في رواية هشام

لا ينقطع

لا ينقطع الرجعة وتبر رواية اخرى ينقطع كذا اية غايه السروجي البيهان وقال محمد رحمه الله  
تبيين من زوجها ولكن لا تحلل للزوج كذا اية البديع ان كان الباني اعدا المخرجين هـ  
فان رجعت باقية بالانقاف كذا اية المحيط ولو راجعت بولد قال محمد رحمه الله اذ اخرج  
نصف الولد غير الراس يعني من الفخ الى المنكب انقضت العدة ولا يصح الرجعة  
به هذه الحالة كذا اية السراج الوهلي خلافا لمزانه ثم طلقها وقال لم اجمعا بعد  
او كذا في حقه ثم ان راجعها مع ذلك ثم ولدت لا قبل من سنتين بيوم قبل ان يجره  
بانقضت العدة صحت تلك الرجعة كذا اية الترمذي ولو طلق امراته وهي حامل  
او بعد ما ولدت في عصمته وقال لم اجمعا فلك الرجعة لان الحمل في ظهره يمد في  
يتصور ان يكون منه بان ولدته لستة اشهر فصاعدا من يوم التزوج جعل منه وكذا  
اذا ولدت في عصمته في مدة يتصور ان يكون منه بان ولدته لستة اشهر فصاعدا من يوم  
التزوج جعل منه حتى يثبت شبيهه في الموضعين ولو قال لامراته ان ولدت فانت  
ظالمت فولدت ثم ولدن ولد ابعد ستة اشهر من وقت الولادة الا في صارت من  
وان جات به لا اكثر من سنتين ما لم تغربا بنقض عدتها بخلاف ما اذا كان بين الولد  
اقل من ستة اشهر حيث لا يكون مراحفة كذا اية التبيين المطلقة طلاقا  
رجعيا اذا جات ما لولد لا اكثر من سنتين كذا رجعة وان جات لا قبل من سنتين  
لا يكون رجعة كذا اية المحيط قال كمالا ولدن فانت طالق فولدت ثلاثة ايام كان بين كل  
ولدين ستة اشهر طلقت بالاول وتعلق الثاني صار مراحفا بولادة طلقت  
اخرى فتعده بها هكذا اية الترمذي المطلقة الرجعية تتشوق وتترين ويصح  
لزوجها ان لا يظلم عليها حتى يزوجها او يسمها خفق عليها اذ لم يكن من قصده المراحفة  
وليس له ان يسافر بها حتى يشهد على رجعتها كذا اية الهداية وكذا الاجل اخراجها الى  
ما دون السفر كذا اية النهر الفاني وكما يكره السفر ما يكره الخلوه وقال السرخسي انما  
يكره الخلوه اذ لم يامن غيبا كذا اية فتح القدير الطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ حتى  
تولد جله لا يفرم العقر كذا اية الكفاية لو طلق امراته الامه رجعيا ثم تزوج خرة كان له  
ان يراجع الامه كذا اية البحر الراوي **فصل** في طلاق المطلقة وما يتصل به  
اذا كان الطلاق كايكادون الثلاث فله ان يتزوجها بعد العدة وبعد انقضائها وان  
كانا طلاقا ثلاثا في الحرة او سنتين في الامه لم تحل رخصتها زوجها غيره فاحسنا  
صحيحا ويحل بها ثم يطلق او يموت عنها كذا اية الهداية ولا فرق في ذلك بين كون المطلقة  
مدخولا بها او غير مدخول بها كذا اية فتح القدير وسيتطهر ان يكون الاجل موجبا للفصل  
وهو التيقا الحسنيين هكذا اية القيني شرح الكفر اما الانزال فليس بشرط لاحلالها واذا  
وطئ انسان بامرأة او شبهة لا تحلل لزوجها عدم النكاح وكذا اذا وطئها المولى بمالك  
اليمن بان حرمت امته المنكحة على زوجها حرمة غليظة وانقضت عدتها فوطئها المولى  
لا تحلل لزوجها هكذا اية البديع ولو وطئها الزوج الثاني في حضيض او نفاس او احرام او  
صوم حلت الاول كذا اية المحيط السرخسي ولو جامع المفضاة لا يحلل ما لم تحلل  
ولو صغيرة لا يحل ما لم يحللها وان كان مثليا جامع حلت وان انصافا هكذا  
في النهر الفاني في دفع الا نفع الصبي المراهق في التحليل كالبالغ اذا جامعها قبل البلوغ

قته

بين



وطلقا بعد البلوغ لان الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع كذا في التارخانية فسر كما هو حق  
فيه الجامع الصغير فقل لا غلام لم يبلغ ومثله جامع خبايا امراته ووجبت الفسول عليها  
واخلأ على الزوج الاول وصحني هذا الكلام ان يخرجك التمسك بشي كذا في الهداية ولو كان  
الزوج الثاني يجهونا حلت الاول كذا في الخلاصة ولو كان الزوج الثاني عبد او مدبرا  
او مملوكا تنافرت زوجها باذن المولى ودخل بها حلت للزوج الاول كذا في المحيط ولو تزوجت عبدا  
غير اذن سيده فدخل بها ثم ابحار السيد النكاح فلم يملكها بعد ذلك حتى تطلق لا تحل  
للاول حتى يملكها بعد الاجازة كذا في في القدير ولو كان مجنونا بالجنون الاول فاحللت  
وولدت حلت للاول وصار شخصته عند اي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط  
السر جسي ولو كان مملوكا حلت للاول كذا في المحيط في الفتاوي الصوري اذا ذكره  
مخرقة وادخله فزجها فان وجد الحرارة تحلل والا فلا كذا في الخلاصة ولو اوجع الشيخ  
الكبير الذي لا يقدر على الجماع نفقة بل بمساعدة اليه لا يجمل للاول الا ان ينسحب اليه  
وتحل كذا في البحر الرائق واذا كانت النمرة اثنتي عشرة مسلمة طلقا ثلاثا فزوجت  
منها ابدا ودخل بها حلت للمسلم الذبح طلقا ثلاثا واذا اكلت الرجل امرأة ثلاثا  
فتزوجت بزواج اخر وطلق الزوج الثاني ثلاثا قبل الدخول بها ثم تزوجت بثالث  
ودخل بها حلت للزوجين الاولين فايهما تزوج صح كذا في المحيط ولو ارتدت المخلقة  
ثلاثا وحلقت بدار الحرب ثم استقرت او طلق زوجها الاثني عشر ثم ملكها  
فيها تين لا يجمل الوطى الا بعد زواج اخر كذا في الزهرانيق واذا اطلقا ثلاثا  
فلان كنت قد انقضت عدي وتزوجت ودخل في الزوج وطلقني وانقضت عدي  
والمدة تحلل ذلك جاز للزوج ان يجدها اذا كان في غلب طنه لئلا صادقة كذا في  
الهداية واحلكت احيا بنا في تلك المدة قال ابو حنيفة لا تصدق في اقل من  
سنتين يوما اذا كانت حرة من حبس وقالا لا تصدق في اقل من تسعة  
وثلثين يوما ولو كانت مملوكا فوقع عليها الطلاق عقيب الولادة ففككت فغير  
انقضت عدي قال ابو حنيفة لا تصدق في اقل من اربعين يوما في رواية محمد وفي رواية  
الحسن لا تصدق في اقل من خمسة وسبعين يوما واما علي فقول اي يوسف رحمه الله  
لا تصدق في اقل من تسعة واربعين يوما واما علي فقول محمد رحمه الله فانما لا تصدق  
في اقل من ثلاثة اشهر وان كانت امه لا تصدق في اقل من شهر ونصف بالاجماع كذا  
في المختار في الجمع النوازل المطلقة ثلاثا تطليق ان اذا جات بعد اربعة اشهر وقد  
كانت تزوجت في بين ذلك بزواج اخر فقلت قد انقضت عدي من الزوج الثاني  
واراوت ان تقوم الي الزوج الاول هل تصدق عند اي حنيفة رحمه الله اجاب  
الشيخ الامام الزاهد في الدين غير النسي انما لا تصدق وهو الصحيح كذا في الذخيرة  
في باب البعدة ولو قالت للاول حللت لك فتزوجها ثم قالت ان النكاح لم يكن وحل  
رجي خان كانت مائة بشرط الحل للاول لم تصدق ولا انقضت كذا في الزانية هذا  
ان الم يسبق بها اقرارا بالزوج الثاني وحلها كذا في التارخانية ولو قالت له  
حللت لا تحل ان يتزوجها ما لم يفسرها لا خلاف الناس كذا في الذخيرة قال في  
السمع وهو الصواب كذا في القنية في نكاح الاحسان لو اخرجت المرأة ان زوجها الثاني

جامعها وانكر الزوج الجماع حلت للاول ولو كانت علي القلم بان اكرت اقرار الزوج الثاني لا تحل  
ولو قالت وطئني الزوج الثاني وقال الزوج الاول بعد ما تزوجت ما وطئك الثاني فرق  
بينهما وعليه لها نصف المهر المستحب في الفتاوى ولو قالت بعد ما تزوجها الاول ما تزوجت  
بآخر وقال الزوج تزوجت باخوة هذا تصدق المرأة ولو قال الزوج الثاني النكاح  
وقع في سدا بيننا لا في جامعنا انما انصدقة المرأة لا تحل على الزوج الاول وان كذبت  
تخل كذا اجاب الفاضل الامام كذا في الخلاصة ولو تزوج امرأة نكاحا مباحا  
وطلقا ثلاثا جاز له ان يتزوجها ولو لم تنكح وجبا غيره كذا في السراج الوهاج وحل  
تزوج امرأة ومن نيته التحليل ولم يستطع ذلك فحل للاول بعد اذ يكره وليست اليه  
شي ولو شرط بكره وتخل عند اي حنيفة فزجر رحمها الله كذا في الخلاصة وهو الصحيح  
هكذا في المختار واذا اطلق امرأة طليقة او طليقتين وانقضت عديها وتزوجت بزواج  
اخر ودخل بها ثم طلقها وانقضت عديها ثم تزوجها الاول فادعت اليه بثلاث نظيقات  
ويهدم الزوج الثاني الطليقة والطلقتين كما يهدم الثلاث كذا في الاختيار من تحت  
وهو الصحيح هكذا في المختار ان في النوازل اذا شهد عند المرافعة هذه ان زوجها طلقا  
ثلاثا اذا كان زوجها غائبا يسوعا ان تتزوج وان كان حاضرا كذا في الخلاصة علقه  
الطلاق الثلاث بشرط وجود الشرط وتوافق انه لو عرضت فليها نكحة واسعت المرأة  
فانفق ابو قحطع الثلاث وتختلف انه لو علم انكر الحلف لها ان تتزوج باخر وتخلل نفسها  
بسر امنه اذا غاب في سفرها اذا رجعت التمسك منه بحجة ببد النكاح لشكها في قلبها لا  
لانكار الزوج الطلاق كذا في التوجيه للكردي سبط شيخ الاسلام يوسف بن اسحاق  
الحطيم من طلق امرأة ثلاثا وكنم عنها وجعل يخطها فمضت ثلاثا جيبض ثم اضرها  
بذلك هل يجوز لها ان تتزوج بزواج اخر قال لا لا الوطى جري بينهما بشبهة النكاح وان  
موجب للعدة الا اذا كان بينه وبينه اخر وطئها جرت ثلاثا حتى قبل في ما كانا على ما بين يدي  
مقربة بوقوع الحرمة القليلة ولكن يخطها لمضت ثلاثا جيبض ثم اراها ان تتزوج  
بزواج اخر قال يجوز نكاحها انما اذا كانت مقربة بالحرمة كان الوطى زنا وانما لا يجوز  
العدة ولا يمنع ان يتزوج وبه نأخذ الا اذا كانت حبلها قول اي يوسف رحمه الله  
الله حتى تضع حملها وعليه قول اي حنيفة رحمه الله يجوز كذا في التارخانية وسئل  
الشيخ الامام ابو القاسم رحمه الله عن امرأة سمعت من زوجها انه طلقا ثلاثا ولا  
تقدر على ان تمنع نفسها منه هل يسوعا ان تقتله قال لا ان تقتله في الوقت الذي  
يريد ان يزوجه ولا تقدر على منعها الا بالقتل وهكذا كان فتوى شيخ الاسلام اي  
الحسن علي بن حمزة والامام اي شيخ كان القاضى الامام الاسمي اي يقول ليس لها ان  
تقتله كذا في المحيط وفي الملتقط وعليه الفتوى قال الشيخ الامام نجم الدين يحيى بن جواد  
السيد الامام اي شيخ يقول لها ان تقتله فقال انه رجل كبير ولم يستطع ان يبر  
لا يقول ما يقول الا عن صحة لا عما وعلم قوله كذا في التارخانية واذا شهد  
المرأة شاهدان عدلان ان زوجها طلقا ثلاثا وهو يحج ذلك ثم ما ان اوفا باقيل ان  
يشهد عند القاضي بيسوعا ان تقوم معه وان تدعه بغير ما فان خلف الزوج على ذلك  
والشهود قدما تولوا هذه الفتاوى عليه لا يسوعا المقام معه ويشتبه لان تقتدي بها لها



او تزوج منه فان لم تعد رعيها ذلك قتلته متى علمت ان تزوجها لكن ينبغي ان تقتله بالبدن  
وليست لها ان تقتل نفسها واذا اهرت منه لم يسبق ان تقتله وتزوج بزوج اخر قال  
الشيخ شمس الدين الحلواني في شرح كتاب الاستحسان هذا جواب الحكم في ما بيننا وبينها  
وبين الله تعالى اذا اهرت فلها ان تعتد وتزوج بزوج اخر كذا في المحيط في النسبية يسيل  
عن امرأة حرمت على زوجها ولا يتخلص عنها الزوج ولو كان عنها سحرته فزنته اليها هل له  
ان يجتلي لقتلها بالسهم ويحرمه ليتخلص منها قال الاجل ويبيحها باي وجه قد ذكرنا في  
التنازحانية من لفظ ينف الحيلة فيه ان تزوج المطلقة من عبد صغير يتكلم الله ثم  
تملكه بسبب من الاسباب بعد ما وطئها فيمنع النكاح بينهما كذا في التبيين رجل قال  
ان تزوجت امرأة فري طلاق ثلاثا فالحيلة في ذلك ان يبعد الفصولي عند النكاح بينهما  
فيجوز باللفظ ولا يثبت ولو اخرجنا بالقول في حيث والاعتماد على هذا كذا في الظاهرية وان  
جاءت المرأة ان لا يطلق المحلل فقلت تزوجتك نفسي عيك ان امرى بيدي اطلق نفسي  
كلما اردت فقبل جاز النكاح وصار لا مزيدا كذا في التبيين لا ارادت المرأة ان تقطع  
طعم المحلل تقول ١٧ طالع وعك حتى تحلف بثلاث طلاقين انك لا تخلفني في اطلب منك  
فاذا حلف مكنته فاذا اقربا مرة طلقت منها الطلاق فان طلقا طلقت والا فكذا كذا  
في السراجية **الباب السابع في الايلا ١٢** يلا منع النفس عن قربان المنكر  
منها موكدة باليمين بالله او غيره من كلام طلاق او عتاق او صوم او حج او خوف فلك مطلقا  
او وقتا او رتبة اشهرية الحرام وشهرية في الاما من غير ان يتخلل وقت يمكنه قربا  
فيه من غير حيث كذا في فتاوى قاضي خان فان قربا في المدة حيث ويجب الكفارة في  
الحلف لله فهو اكل الحلف بدائه او بصفة من صفاته بخلاف ما عرفت في غيره كذا  
ويستفاد الايلا بعد القربان وان لم يقربا في المدة بان يواحدة كذا في البرجند  
منزج النقابة فان كان حلف بمدة اشهر فقد سقطت اليمين وان كان حلف على  
الايد بان قال والله لا اقربك ابدا او قال والله لا اقربك ولم يقل ابدا فاليمين باقية  
١٢ انه لا يكرر الطلاق قبل التزوج فان تزوجا ثانيا بعد الايلا فان طلقا والا فقلت  
بمضي اربعة اشهر طلقت اخرى ويعتبر ابتداء هذا الايلا من وقت التزوج فان  
تزوجا ثانيا بعد الايلا ووقفت بمضي اربعة اشهر طلقت اخرى بالمعنى كذا في  
الكافي فان تزوجا بعد زوج اخر لم يقع به كذا الايلا طلاق واليمين باقية فان وكما كثر من  
يمينه كذا في الهداية ولو بان بالايلا مرة او مرتين وتزوجت بزوج اخر فحاشا الى  
الاول فحاشا الى ثلث تطلقا وتطلق كلما مضى اربعة اشهر حتى تنهي منه بثلاث  
تطلقا فكذا في الثاني والثالث الى ما لا يتناهى كذا في التبيين لو اتى الذي  
باسم من اسم الله وبصفة من صفاته كذا في فتاوى مولانا عبد الله حنيفة وعندهما ليس بمول  
واما اذا حلف بطلاق او عتاق فهو مطلقا اجماعا وان حلف بحج او حرة او صوم او صدقة  
فليس بمول اجماعا وكذا اذا قال ان اقربك فان قلت على كذا في اوله فلك انظر ايم لم يكن  
مولا ثم اذا صار مولا الذي هو في حكمه كالمسلم الا انه اذا وطئ واليمين بالله لم يلزمه  
كفارة كذا في السراج الوهاج الا لفظ الذي يقع في الايلا لم يرد في موضع وكذا في اما الصريح فكل  
لفظ يسبق الى التزم معنى الوقاع منه كقول لا اقربك لا طلاق لا ابا صفة

لا اغتسل

لا اغتسل منك من حبانة لان المتباعدة المضاف اليها يراد به الوقاع مادة لا اغتسل  
من الحبانة من لا يكون الا في الجماع في الفرج وكذا لو قال لا اقربك من غير ان لا اغتسل  
لا يكون الا بالجماع معة كذا في المحيط في النسبية ١٢ ولو طئتك في الدبر او في دون الفرج كسر  
بصر مولا ولو قال لا اقربك الا في الجماع سر وسيل عن يمينه فان قال اردت الوطئ في  
الدبر صارا مولا وان قال اردت جماعا صرنا لا يبريد على عوانت الفتاتين فليس  
بمول وكذا ان لم يكن له يمين وان قال اردت دون ذلك فهو موكدة في فتح القدير وفي التبيين  
في هذه الايلا لا يصدق في النكاح بان لا يبريد به الجماع ويصدق في غيره من الوقاع منه ويجعل غيره  
ان تارخا يمينه واما النكاح فلفظ لا يسبق الى التزم معنى الوقاع منه ويجعل غيره  
ما لم يسبق اليه يكون الايلا كقول ١٢ امسرا ١٢ امسرا لا ادخل بها الا غشاها لا يجمع راسا وراسي لا  
ايته معة في فراش ١٦ اصحابا ٢ يقرب فراشا او لسونا او لمعظمتها كذا في المحيط في النسبية  
ولو قال ان كنت معة فانت طالق ثلاثا ولا يمين له في الايلا ووقع في الجماع عرفا كذا في الظاهرية  
وهذا الاصابة والمصاحفة والله موكدة في العيني منزع الكثر في البناء يبعث وينفقه الايلا  
بكل لفظ ينفقه به اليمين كقول والله بالله تالله وحلال الله وعظمته وكبريا الله  
وسايرا الا لفظ التي ينفقه بها اليمين ولا ينفقه بغير لفظ لا ينفقه به اليمين كقول  
ويعلم الله لا اقربك او قال علي غضبه الله او سخط الله او ما اشبهه مما لا ينفقه به اليمين  
وفي المنافع واهل الايلا من كان اهل الطلاق عند ابي حنيفة رحمه الله وعنده من كان  
اهل لوجوب الكفارة كذا في التنازحانية ولا يكون مولا الا بالجماع في الجماع في الفرج  
وان كان يجزئ منه بدون الجماع في الفرج لا يكون مولا وجعلت لا لمرأة والله لا يجمع جلدي  
جلدي لا يكون مولا لانه يجت في يمينه بالمتى بدون الجماع في الفرج ولو قال لا يمس رجلي  
فرجك يكون مولا لانه يراد به هذا الكلام اجماعا ولو قال اكرها ترخييم فانت طالق ولم  
يسر شيئا يكون مولا لان مراد الناس من هذا الجماع فان موى المصاحفة لا يكون  
مولا فان صا حيا ولم يجامعها كان حاشا ولو قال اكر من دست بزن قرار كتمت  
يكسار فقلت كذا اولم يقربا اربعة اشهر يمين بتطليقة لانه يراد به في الفرج اجماعا  
ولهذا الوجها معة في السنة فيما دون الفرج لا يجت في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان  
وان قال انا منك مول فان عني الحبر كذا في التبيين بمول فيها يمينه وبين الله تعالى ولا  
يصدق في النكاح وان عني به اجماعا فهو مولا في النكاح وفيما بينه وبين الله  
تعالى كذا في فتح القدير ولو قال اذا قربت منك فعلى صلالة لا يكون مولا كذا في الكافي  
وكرابن سنانة عن ابن يونس رحمه الله اذا قال لله علي ان اعتق عبي هذا  
عن فلان ربي انا قربت امراتي فلانة وكه موطأ هو اولى من موطأ هو لا يكون مولا ولو  
قال عبي هذا اخر من فلان ربي انا قربت امراتي فهو مولا موطأ هو كان او غير موطأ هو  
ويجزيه عن فلان ربي يبريد به اذا كان موطأ هو وقد قرب به ثم قال كل شيء يصدق اذا قربت  
امراتي فهو مولا وكل شيء لا يصدق الا بفعل اخر لا يكون مولا كذا في المحيط في النسبية  
لا امرأة انا قربتك او دعوتك الي فراش فانت طالق ثلاثا واغاد هذه القدر ولا يعلم هذا  
القدر وكان المرأة حيا لم يجامعها قبل وضع الحمل فوضعت حمل بعد هذه المقام  
باربعة اشهر فصاعد او وقع عليها واجدة بانية بمضي اربعة اشهر وانقصت بعدتها



بوضع الحمل فان تزوجها بعد ذلك جاز ولا يجب بعد ذلك كذا في الفتاوى والكبرى ولو حلفت  
بان يتولد ان قربتك فعلي تجزأ مرة او صدقة او صيام او هدي او اعتكاف او يمن او  
كفارة فيجب فهو مول ولو قال فعلي انك حرة او حكمة تلاوة او قرة القرآن او احلا  
به يثبت المقدس او شيعة فليس بمول ويجب صحة الايلا في لوقال فعلي ما يركعة  
ونحوه مما يشق عادة ولو قال فعلي ان تصدق علي هذه المسكين بهذه الدرهم او  
ما له هبة في المسكين لا يصح الا ان ينوي التصديق به ولو قال كل امرأة تزوجها  
في طلق يصير موليا عند الحيض في عهد زوجها الله كذا في فتح القدير ولو قال  
ان قربتك فعلي صوم شهر كذا فان كان ذلك الشهر محض قبل محض الاربعة لم يكن موليا  
وان كان لا محض قبل محض الاربعة اشهر فهو مول كذا في السباع ولو قال ان قربتك فعلي  
طعام مسكين او صوم يوم فهو مول بالاتفاق كذا في المبسوط والسر جسد خلف لا يقر بها  
يزمان او مكان فيعين لا يكون موليا خلف لا يقر بها وهي حايض لا يكون موليا كذا في  
مخطط السرخسي ولو قال انت علي مثل امرأة فلان وفلان فلان الي من امرأة فان  
تزوج الايلا كان موليا والا فلا ولو قال انت علي كالمهية ونوي اليهين يكون موليا  
ولو قال لامرأة ان قربتك فانت علي حرام ونوي اليهين يصير موليا عند ابي حنيفة  
رحم الله وعندها لا يصير موليا حتى يقر بها ولو آتت من امرأة ثم قال لامرأة له احري  
اشركك في ايلاها لا يصير موليا وذكر الشيخ الكرخي لوقال لامرأة انت علي حرام  
ثم قال امرأة له احري قد اشركك معها كان موليا منها وقرق بينهما كذا في الظهيرية ان  
قال اقربك كان موليا بينهما فاذا مضت اربعة اشهر ولم يقر بها بانت جنيها وان قرب  
واحدة منها بطل ايلاها وايلا الباقية على حاله ولا يجب عليه كفارة وان قر بهما  
جنيها بطل ايلاها ويجب كفارة يمين وان ماتت احدهما قبل محض اربعة اشهر  
بطل ايلاها ويجب كفارة يمين وان قرب بعد ذلك بالاتفاق وان طلق احدهما  
لا يسطل الايلا كذا في السراج الوهاج قال لهنسأ به الاربعة والله اقربك صار موليا  
منهن للحال حتى لم يقر بهن حتى مضت المدة اربعة اشهر من جميعا وهذا قول اصحاب  
الثلاثة وهو استحسن كذا في السباع ولو قال الاربعة بشقة الاقربك الاثلاثة  
او ثلاثة فانه لا يكون موليا منها جميعا حتى لا يجب ان قر بها ولا يقع العرق بينه  
وبينها بعض المدة من غير قران كذا في الفصول السابعة ولو آتت من امرأة ثلاث  
مرات في مجلس واحد يقع طلاق واحدة عندها استحسننا وانه مجلسين يتقد  
كذا في الظهيرية اذا قال لوالده اقربك فانه يصير موليا من احدهما  
حتى لو طلق احدهما لمؤنة الكفارة وبطل الايلا ولو ماتت احدهما او طلق  
احدهما ثلاثا او بانت بالردة تقبنت الثانية للايلا ولو زال المراجعة ولو لم  
يقرب احدهما حتى مضت المدة بانت احدهما بغير عيّن ولم انجب والطلاق فيما  
ابتهاسا ولو آتت ان يعين الايلا به احدهما قبل محض اربعة اشهر لا يملك ذلك  
حتى لو عين احدهما ثم مضت اربعة اشهر لم يقع الطلاق على المحببة بل يقع على احد  
بغير عيّن وخير في ذلك فلم يقع على واحدة منها حتى مضت اربعة اشهر احري  
وقعت تطليقة على احري وبانت كل واحدة منهما بتطليقة في ظاهر الرواية كذا

في السباع ولو بانتا بمضي المدين ثم تزوجها معا يكون موليا من احدهما ولو تزوجها  
مستقبا صار موليا من احدهما ولا ينفق الا بالسبق ولا بالتعين الا انه اذا  
مضت مدة الايلا من يوم تزوجها او بانت الاولي بالسبق مدة ايلاها واذا  
مضت اربعة اشهر احري منذ بانت الاولي بانت الاخرى كذا في الكافي والتماع  
لا اقرب واحدة منك صار موليا منها اذا مضت اربعة اشهر ولو لم يقر بها بانت  
وان قرب واحدة منها بطل ايلاها ويجب الكفارة كذا في السراج الوهاج ولو  
حلفت لا يقرب زوجته وامته وزوجته واجنيته لا يصير موليا مما لم يقرب واجنيته  
او امته فاذا قر بها صار موليا لانه لا يمكن قرباها بعد ذلك الا بالكفارة كذا في الاختيار  
شرح المختار رجل قال لامرأة وامته والله اقرب احدكما لم يكن موليا الا ان يعين  
امراته فان قرب احدهما مضت فان اعتق الامته ثم تزوجها لم يكن موليا ايضا ولو  
قال والله لا اقرب واحدة منك فهو مول من الحرة استحسننا كذا في شرح الجامع الكبير  
للصيري لو كان له امرأتان حرة وامته فقال والله اقربك صار موليا منهما جميعا فاذا  
مضى شهران ولم يقر بهما بانت الامته واذا مضى شهران بانت الحرة ايضا ولو قال  
والله لا اقرب احدكما لم يكن موليا من احدهما بغير عيّن ولو آتت ان يعين احدهما  
قبل محض الشهرين لم يملك ذلك واذا مضى شهران ولم يقر بهما بانت الامته واستوفت  
مدة الايلا على الحرة فاذا مضت اربعة اشهر ولم يقر بها بانت الحرة ولو ماتت  
الامته قبل محض الشهرين تقبنت الحرة للايلا من وقت اليمين كذا في السباع ولو  
عققت الامته قبل المدة صارت مدتها مدة الحرة فاذا مضت اربعة اشهر  
حينئذ خلف طلقت احدها واليه التقيين ولو مضت بعد ما بانت ثم تزوجها  
بانت الحرة بمضي اربعة اشهر منذ بانت الامته ومدة الحرة من حين بانت  
المعققة بالايلا قبل ذلك ولو اشتراها قبل الشهرين بانت الحرة بمضي اربعة  
اشهر من حين خلف فان اعتقها ثم تزوجها كان موليا من احدهما الا انه اذا مضت  
المدة من حين خلف بانت الحرة فان ماتت الحرة قبل المدة بانت المعققة  
بمضي المدة مدة تزوجها فان لم تكن ابنتها ولم تنص عنها حتى مضت المدة  
منذ خلف بانت باخرى كذا في الكافي واذا بانت الحرة بالايلا تقبنت المعققة  
بالايلا في المستقبل ويعتبر المدة من حين بانت الحرة ولو انقضت عدتها او كان  
طلوقا ثلاثا فاذا مضت اربعة اشهر من حين تزوج المعققة بانت بالايلا تقبنت  
من ذلك الوقت كذا في شرح الجامع الكبير للصيري وان قال ان قربت احدكما فالاخرى  
علي كظهر امي فهو مول من احدهما فاذا مضى شهران بانت الامته وبطل ايلا الحرة  
ولو كانتا حرتين فقال ان قربت احدكما فالاخرى علي كظهر امي فهو مول من احدهما  
فان مضت اربعة اشهر بانت احدهما بالايلا واليه التقيين فان لم يقين الطلاق  
بواحد منهما او عيّن به احدهما ومضت اربعة اشهر احري لم يقع شي ولو قال ان قربت احد  
من علي كظهر امي بقى الايلا وكذا لوقال ان قربت احدكما فاحدكما علي كظهر امي كذا في  
الكافي ولو قال ان قربت احدكما فاحدكما علي كظهر امي وبانت الامته بمضي شهرين  
يتق موليا من الحرة حتى لو مضت اربعة اشهر من حين بانت الامته بانت الحرة ولو



قال امرأته واحدة أخرجه وأخرجه أمة أن قرب أحد يكف الآخر طالق يصير موليا فإذا  
مضى شهران بانت الأمة ولا يسقط إلا من الحرية ويعتبر المدة في حقها من حين بانت  
الأمة حتى لو مضت أربعة أشهر من حين بانت الأمة وهي في العدة بانت الحرية لأنه  
لا يمكنه قربان الحرية إلا بطلاق الأمة وإن انقضت مدة الأمة قبل ذلك سقطت الأيلة  
عن الحق لأنه يمكنه قربانها من غير شيء يلزمه لبطلان محليته الأمة للطلاق ولو كانت  
حزينة بانت أحدها بمضي أربعة أشهر ويجوز الزوج في البتة أن يصير موليا من البتة  
في ما مضت أربعة أشهر والأولى في العدة طلقت الثانية والأولى إن لم يكن  
حتى مضت أربعة أشهر آخره بانتا ولو قال الحرية وأمة إن قربت أحدهما كما  
طالق فهو مول من أحدهما وبانت الأمة بمضي شهرين فإذا مضت أربعة أشهر مضت  
بانت الأمة بانت الحرية سواء كانت الأمة في العدة أو لم تكن لأنه لا يمكنه قربان الحرية إلا بشيء  
يلزمه لأن الجزا طلاق أحدهما وقد نفى طلاق من بقي بخلافه إذا انقضت عدة الأولى  
وكذا لو كانت حزينة إلا أن المدة أربعة أشهر ولو قال إن قربت واحدة منك فالآخر طالق  
وهو مول منهما وطلقت الأمة بعد شهرين فإن مضى شهران أخران والأمة في العدة  
طلقت الحرية وإن انقضت عدة الأمة قبل ذلك لم يقع على الحرية شيء ولو كانت حزينة بانت  
بعد مضي أربعة أشهر ولو قال إن قربت واحدة منك فواحدة منك طالق فهو مول منهما  
وبانت الأمة بعد مضي شهرين فإذا مضى شهران أخران بانت الحرية سواء كانت الأمة  
في العدة أو لم تكن وإن كانت حزينة بانت كل واحدة بتطبيقه بمضي أربعة أشهر ولو  
قرب أحدهما حنت ولكن لا يقع إلا بتطبيقه واحدة على الأيهام وسقطت البتة إذا  
قال إن قربت واحدة منك فهي طالق فإنه إذا قرب أحدهما يقع الطلاق على الآخر بميل  
البين حتى لو قربت الآخرى طلقت أيضا كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري قال والله  
لا أقرب هذه وهذه منقضت المدة بانتا جميعا كذا في الفصول العاديه ولو قال  
إن قربت هذه وهذه فهو كقول من قربتني يصير موليا منها ولو قال إن قربت هذه  
ثم هذه لم يصير موليا كذا في مواج الدراية رجل أبيع امرأته ثم طلقها بتطبيقه  
بأنه ان مضت أربعة أشهر من وقت الأيلة وهي في العدة طلقت آخرى بالأيلة وإن  
انقضت عدتها ثم تمت مدة الأيلة لا يقع الطلاق بالأيلة رجل أبيع امرأته ثم طلقها  
ثم تزوجها قبل انقضاء العدة كان الأيلة على حالها حتى لو تمت أربعة أشهر  
من وقت الأيلة يقع عليها بتطبيقه آخرى بحكم الأيلة لأن تزوجها بعد ما طلقها بعد  
انقضاء العدة كان موليا لكن يعتبر مدة الأيلة من وقت التزوج رجل أبيع امرأته  
بعد ما طلقها بتطبيقه بأنه لا يكون موليا كذا في فتاوى قاضي خان وإن أبيع المطلقة  
الرجعية كان موليا فإن انقضت عدتها قبل انقضاء مدة الأيلة سقطت الأيلة  
كذا في السراج الوهاج ولو أبيع من امرأته ثم لحق مرتدا بدار الحرب ثم مضت أربعة  
أشهر لا تبين بالأيلة والملك ورفوع البيسوتة بالردة وبنا بطلاق الأيلة والظلمة  
بالردة روايتان والمختار هذا أحسن بطلاق امرأته قال في ميراث الأيلة بطلان امرأته  
قال في منقضت المدة حنت ووقع عليها طلاق بالأيلة وطلاق بالحل ولو حلت  
وهو عتيق فرق القاضي بينهما لا يقع فهو المختار كذا في الفتاوى رخصت عبد الله من

امراة

امراة الحرية ثم سلكته الحرية لا يسقط الأيلة ولو بآمنة أو اعتقته فتنزوها ثانيا بغير حل  
الأيلة كذا في الظهيرية ولو قال والله ٢ أقربك شهرين شهرين كان موليا وكذا إذا قال  
٢ أقربك شهرين وشهرين بعد هذه بين الشهرين فهو مول ولو قال والله ٢ أقربك شهرين  
ومكث يوما قال والله ٢ أقربك شهرين ومكث ساعة ثم قال والله ٢ أقربك شهرين لم يكن موليا وكذا  
إذا قال والله ٢ أقربك شهرين ومكث ساعة ثم قال والله ٢ أقربك شهرين لم يكن موليا  
ولو قال والله ٢ أقربك شهرين ولا شهرين لم يكن موليا كذا في السراج الوهاج وفي  
المستقي إذا قال والله لا طلاقك أربعة أشهر بعد أربعة أشهر فهو مول بمنزلة ما لو قال  
والله ٢ طلاقك ثمانية أشهر ولو قال والله ٢ أقربك شهرين قبل شهرين فهو مول وذكر  
ابن حنبل عن أبي يوسف رحمه الله في رجل قال والله ٢ أقربك أربعة أشهر الأيلة يومئذ  
ثم قال من سألته والله ٢ أقربك ذلك اليوم فهو مول كذا في المحيط لو قال لا امرأته  
انت طالق قبل أن أقربك بشهر لم يكن موليا حتى يمضي شهر فإذا مضى شهر ولم يقر بها كان  
أيلة حينئذ لقيام مكنته الجماع قبل الشهر بلا شيء يلزمه فإن قربها بعد مضي شهر قبل  
مدة الأيلة طلقت بالحنث لأن تركها أربعة أشهر ولم يقر بها بانت بتطبيقه بالأيلة  
وكذا الحكم إذا جعل أن قربتك رد بعتة لم وقال انت طالق قبل أن أقربك بشهر إن قربتك  
كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير وفي شرح الطحاوي لو قال انت طالق قبل أن أقربك  
فإن يصير موليا فإن قربها وقع الطلاق بعد القربان بلا فصل ولو تركها حتى مضت  
أربعة أشهر بانت بأيلة كذا في الفتاوى رخصت عبد الله من البتة طالق في ثلاث  
قبل أن أقربك بشهر لم يكن موليا منها حتى يمضي شهر فإذا مضى شهر صار موليا منها  
فإن تركها أربعة أشهر بانت وإن قربها بانت كل واحدة بثلاث ولو قرب أحدهما قبل  
مضي الشهر أو قربها بطل الأيلة ولو قربت أحدهما بعد شهر سقطت الأيلة وتصير موليا  
من البتة فإن قربت الباقية طلقت ثلاثا وكذا لو قال انت طالق ثلاثا قبل  
أن أقربك بشهر إن قربت كل واحدة على شرح الجامع الكبير للحصيري وإذا أحلف على قرب  
امراة بعقوبة عبدله ثم باعته سقطت الأيلة ثم إذا عاد إلى ملكه قبل القربان انقضت  
الأيلة وإن فعلت في ملكه بعد القربان لا تنقضي ولو قال إن قربتك فبعدي هذا إن  
خران فأت أحدهما أو باع أحدهما لا يسطر الأيلة ولو باع جميعا أو باعها مطلقا  
التفاق بطل الأيلة ولو دخل أحدهما في ملكه بوجوب من الوجوه قبل القربان انقضت  
الأيلة ثم إذا دخل الآخر في ملكه انقضت الأيلة من وقت دخول الأول ولو قال إن قربتك  
فبعدي غرو ليد فهو مول كذا في السراج الوهاج ولو أبيع العبد من بغير عينة بـ  
أحدها ثم اشتراه ثم باع الآخر لمدة من حين استري ما باع أو لا ولو باع الثاني  
قبل اشتراؤه الأول سقطت الأيلة ولو قال إن قربتك فبعدي خربا من شهرين أو قال  
فكل مملوك اشتريته فهو خربا من شهرين أو قال فبعدي هذا العبد حران اشتريته  
أو قلته طالق إن تزوجته أو قال كل امرأة أتزوجها من العرب أو كل امرأة مسلمة  
أو قال فبعدي هذا الدراع صدقة إن سلكتها لا يصير موليا لأنه ليس بمبيع من القربان  
كذا في العناية رجل قال لا امرأته إن قربتك فبعدي هذا آخر فضلت أربعة أشهر  
وخا صمته إلى الف في فرق القاضي بينهما ثم أقام العتيق بينة أنه حر الأصل فاون



القاضي في غير عرسه وسبيل الابل فترد المرأة الى زوجها لا يتبين انه لم يكن موليا فانه  
يمكنه قربانها من غير شي يلزمه كذا في الظهيرية في السنة سبع لوقال والده لا اقربك نفسي  
يوم قال والده لا اقربك نفسي يوم اخر قال والده لا اقربك فان لم يكن ثلاث ايام  
آتت وثلاثة ايام فان لم يقرب حتى مضت اربعة اشهر كانت منه بتطبيقه واجد في  
فان مضى يوم كانت منه بتطبيقه اخر يوم فاما مضى اخر كانت منه ثلاث تطلبت  
ثم تحمل لمن بعد حتى تنكح زوجها غيره فان قربا بعد ذلك لمسته ثلاث كفارات كذا  
في التاترخانية ولو اتى من امراته في مجلس واحد ثلاث مرات فقال والده لا اقربك  
والده لا اقربك والده لا اقربك ان اراد التكرار لا يلا واحد ولا يمين واحد وان لم  
يكن له نية لا يلا واحد ولا يمين ثلاث وان اراد التشديد والتقليظ لا يلا واحد  
ولا يمين ثلاث في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى ثم لا يلا يمين اربعة  
او حيا يلا واحد ويمين واحدة كقول والده لا اقربك ولا يلا ان ويمينان وهو اذا  
من امراته في مجلسين او قال اذا جاءه فوالده لا اقربك او اذا جاءه فوالده لا اقربك  
ولا يلا واحد ويمينان وهي مسئلة الخلاف اذا قال في مجلس واحد والده لا اقربك  
والده لا اقربك واراد به التقليظ لا يلا واحد ولا يمين ثنتان عنه ابي حنيفة  
وابي يوسف رحمهما الله حتى اذا مضت اربعة اشهر ولم يقربها كانت بمواحدة وان قربها  
وجبة كفارتان ولا يلا ان ويمين واحدة وهو اذا قال لامراته كلما دخلت هذين الدار  
فوالده لا اقربك فدخلت احدهما دخلتني او دخلتني جميعا وخلة واحدة فهو الا ان  
ويمين واحدة في الاول من عقد عند الدخلة الاولى والثاني عند الدخلة الثانية كذا  
في السراج الوهاج لوقال والده لا اقربك سنة الا ينقضان يوم بعرف اليوم الى اخر السنة  
بالانفاق ويكون موليا يصل قال لامراته والده لا اقربك سنة فكلما مضى اربعة  
الاشهر كانت ثم تزوجا ثم مضى اربعة اشهر كانت ايضا فان تزوجا ثانيا لا يقع لانه  
بقي من السنة ثمة الزوج اقل من اربعة اشهر كذا في عناية النبيان ووقال والده لا اقربك  
سنة الا يوم لم يكن موليا الى ان في وقت قول احدهما الثلاثة وعنده زفر يكون موليا  
الى الخبي لو مضت السنة ولم يقربها يوم لا كفارة عليه عندنا فان قال ذلك ثم قربها  
يوم ينظر ان يقرب من سنة اربعة اشهر فصاعدا صار موليا وان بقي اقل من ذلك لم يصير  
موليا وفي هذه الخلاف اذا قال والده لا اقربك سنة الا مرة غير ان في قوله الا يوما اذا  
قربها وقد بقي من السنة اربعة اشهر فصاعدا الا يصير موليا كما لم تقرب الشمس من  
ذلك اليوم ويعتبر ابتداء المدة من وقت غروب الشمس من ذلك اليوم وفي قوله الا مرة يصير  
موليا فيقرب قربان بلا فصل ويعتبر ابتداء المدة من وقت فراقته من القربان كما  
في البداهة لواطن فقال بان قال لا اقربك الا يوما لا يكون موليا حتى يقربها فاذ قربها  
صار موليا ولو قال سنة الا يوما اقربك فيه لا يكون موليا اية او كذا اذا طلق مع  
هذا الاستثناء كذا في الصحيح القدر ولو قال لامراته والده لا اقربك الا يوما اقربك  
فيه لم يكن موليا بهذا اليمين اذا كان حاضرا في يومين حثت حين تقرب الشمس  
من اليوم الثاني ولو قال والده لا اقربك الا يوما او الا في يوم او الا يوما واحد اقربك  
فيه او الا في يوم واحد اقربك فيه لم يكن موليا حتى يقربها في يوم فاما مضى ذلك اليوم صلح

موليا

موليا منها لوجود علامة الابل ولو قربها في يومين متفرقين بان قرب احدهما يوم الخميس  
والاخر يوم الجمعة حثت وسقطت اليمين وكذا لو قربها في يوم الخميس ثم قربها في يوم  
الجمعة فان قربها في يوم الخميس ثم قرب احدهما يوم الجمعة فهو مول من التي لم يقربها في يوم  
الجمعة وسقط الابل من الاخرى ولو قرب احدهما يوم الخميس ثم قربها في يوم الجمعة كانت  
موليا من التي لم يقربها في يوم الخميس اذا غربت الشمس من يوم الجمعة ولا يكون موليا من  
التي قربها في يوم الخميس فان قرب التي قربها في يوم الخميس بعد ذلك لم يثبت وان قرب الاخرى  
حثت وسقط الابل عنها ولو قرب احدهما يوم الاربعاء ثم قربها في يوم الخميس تقين يوم  
الخميس للاستتاء ثم اذا قرب الثانية يوم الجمعة حثت وسقط اليمين لوجود قربانها  
في غير يوم الاستتاء ولو قرب يوم الجمعة التي كانت قربها يوم الاربعاء لم يثبت لان الشرط قربانها  
لا قربان احدهما وقد قرب احدهما مرتين والابل باقية حتى التي لم يقربها يوم الاربعاء حثت  
وقال لامراته والده لا اقربك الا يوم الخميس لا يكون موليا حتى يمضي يوم الخميس فهو مول  
ولو قال الا يوم الخميس لم يكن موليا اية كذا في مخرج الجامع الكبير للحصيري في باب هو  
الاستتاء من اليمين التي يقع على الواحد وعلى الجماعة ولو قال وهو بالسرعة والده  
لا ادخل الكوفة وامرته بها لم يكن موليا كذا في الهداية ولو قيل لا يلا عامة ان  
كان لا يرحي وجودها في مدة الابل كان موليا كما اذا قال والده لا اقربك حتى اصوم  
المحرم وهو رجب والاقربك الا في مكان كذا او بينه وبينه مسيرة اربعة اشهر فصاعدا  
فانه يكون موليا وان كان اقل من ذلك لم يكن موليا وكذا اذا قال حتى تقضي طفلك  
وبينها وبين الغنم اربعة اشهر فصاعدا وان كان اقل من ذلك لم يكن موليا وان قال  
لا اقربك حتى تطلع الشمس من مغربها او حتى تخرج الدابة او الدابة كان القيا شرا ان  
لا يكون موليا فاما استحسان يكون موليا وكذا اذا قال حتى تقدم الساعة او حتى  
يلج الجمل في سم الجيا ط فانه يكون موليا وان كان يرحي وجودها في المدة لا مع بقاء النكاح  
فانه يكون موليا ايضا مثلا ان يقول والده لا اقربك حتى تموت او اموت حتى اقتل او تقتل  
او حتى تقتليني او تقتلك او حتى اطلقك ثلاثا فانه يكون موليا بالانفاق وكذا اذا كانت  
امته فقال لا اقربك حتى املكك او املك شقاصا منك فانه يكون موليا ولو قال حتى  
استترك لا يكون موليا ايضا ولا بنفسه النكاح وان كان يرحي وجودها مع بقاء  
النكاح ان كان مما جلف به وسد ورا وجبه على نفسه كما موليا مثلا ان يقول ان قربتك  
فقبدي حركة اية السراج الوهاج ولو قال والده لا اقربك حتى استترك لنفسه الصحيح انه لا  
يصير موليا حتى يقول استترك لنفسه واقتضك كذا في عناية السروجي ولو قال والده لا اقربك  
حتى يان لي فلان او حتى يقبذ فلان لم يكن موليا ويكون موليا يمين حتى لو قربها لامة  
الكفارة الا ان يموت فيصير موليا لان عند ابي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما سبيل  
اليمين حتى لو قربها بعد ذلك لم يثبت واذا انطلقت اليمين لم يكن موليا كذا في شرح تلخيص  
الجامع الكبير واذا قال والده لا اقربك حتى اتمتع عتيدي ثلاثا او حتى اطلق امراتي  
فلانة او حتى اصوم شهر يصير موليا في جواب ابي حنيفة وعندهما الله تعالى ولو  
قال لا اقربك حتى اتمتع عتيدي او حتى اضرب عتيدي او حتى اقبل ثلاثا او اضرب فلانا او اشم  
فلانا وما اشبه ذلك لم يكن موليا لانه لا يجلف بمذمة الاشياء عرفا وعادة كذا في البداهة ولو



قال لصغيرة او ايسة والده ١٢ اقربك حتى تحضر فمؤمولا ان علم انها لا تحضر الي اربعة اشهر كذا  
في محيط السرخسي واذا قال له والده لا اقربك ما دمت امراة فانها لم تزد وجهه لم يكن  
مؤليا وتقر بها ولا تحبث ولوقال والده ١٢ اقربك وانت امراة فانها لم تزد وجهه كان مؤليا  
منه ولوقال ١٢ اقربك حتى يفقد شيئا يعلم انه لا يفقد عليه عروس السمان لمؤمولا كذا  
في التاتار خانية ولوقال ١٢ اقربك ما دام هذا الهندجي فان كان ما لا ينقطع مائة  
للمؤمولا والافلاكة اية الظهيرة ولوجبت المؤمولا وطهرها اغسلت وسقط الايلكاذاني  
فتح القدير الايلامي كان مؤمولا وكان المؤمولا حكيما وقت الايلام امراة على الجماع ففشي  
بالجماع باللسان هكذا اية محيط السرخسي ولوقال ١٢ اقربك بشهوة او لمسه او نظرا لوجهه بشهوة  
او جامع فيها دون الفرج ١٢ يكون فيها كذا اية التاتار خانية وان كان المؤمولا مريضا لا يقدر  
على الزوجي او كانت مريضة ففشي ان يقول فيئتها ايتها فان قال ذلك فهو كذا في الزوجي في  
ابطال حكم البر ما دام مريضا كذا اية الكافي اذا كان فيئتها بالقول ففشي كذا فيئتها ايتها  
لا يبيح الطلاق عليها بمضي المدة اما البيني اذا كانت مطلقة فهي على حالها اذا وطهرها  
لزمته الكفارة وان كانت البيني موقوفة بأربعة اشهر وفاء فيها ثم وطهرها بعد الاربعة  
الاشهر لا كفارة عليه كذا اية السراج الوهاج في جواب مع الفقه ولوقال ١٢ اقربك حتى  
او فرضا او صفرها او بالحب او العنة او كان اسير في دار الحرب او كونه ممنوعة او  
كانت في مكان لا يعرف او هي ناشئة او بينهما اربعة اشهر لا سرع ما يكون من التسليم ذو  
غيره او حال الفاجر بينهما مائة الطلاق الثلاث ففشي باللسان بان يقول فيئتها ايتها  
او رجعت او راجعتها او رجعتها او ارجعتها ايلادها منوطا بوقام الفجر الي تمام المدة  
ومثله في المدايع قال او كان محبوسا وقول الفاجر فيئتها منوطا بمحض الطلوع واليئتها  
وهي محبوسة او هو محبوس او كان بينهما اقل من اربعة اشهر الا ان القدر قوامه  
السلطان يمنعه من ذلك لا يكون فيئتها باللسان قال ويمكن ان يوفد بين القولين  
في الحبس بان يحمل ما ذكره القاضي على ان احدهما يمكنه الوصول الى السجن ومنع العدو  
او السلطان ما يمنع شرف الزوال والمجلس بحق لا يعتبر في الفجر باللسان وبطل  
يعتبر كالفالب كذا اية غاية السرفجي هل يكفي الرضا بالقلب من الفرج قيل نعم حتى  
ان صدقته كان فيئتها وقيل لا وهو اوجه ثم هذا اذا كانا حرا من وقت الايلام الى ان  
يحيى اربعة اشهر حتى لو اتي بها وهو قاصر ففشت قدر ما يمكنه جماعا ثم ومن لم يجز  
بمرض او بعد مسابقة او حبس او امر وعقد ذلك او كانا حرا حين اتي وزال الفجر  
في المدة لم يصح فيئتها باللسان كذا اية فتح القدير ولوقال ١٢ المانع شرعا بان كانا محبوسين  
بكنة وبين اية اربعة اشهر ففشي بالجماع لا غير الفجر باللسان لا يصح كذا اية التاتار  
خانية المريخ المؤمولا اذا جامع امراته فيما دون الفرج لا يكون ذلك منه فيئتها وان قربها  
في حالة الحبس يكون فيئتها كذا اية الظهيرة الزوج اذا كان مريضا حين اتي ثم مرضت  
المرأة ثم صح الزوج قبل اربعة اشهر ففشي باللسان عند زهر رحمته الله وعقد  
اي يوسف رحمه الله ١٢ يكون فيئتها بالجماع كذا اية في الجاه الكبير لمصيري وان كان  
الايلاد معلقا بالشرط فانه يعتبر الصحيح والمريض بحق جدا في الفجر باللسان حال  
وجود الشرط الا حالة وجود التعليق ولوقال ١٢ المريضة لا اقربك ابدا او لم ينجح في

بات ثم صح بعد البيسونة ثم مرضت ثم وجها يكون فيئتها بالجماع عند اي حبيفة ومحمد ه  
رحمهما الله كذا اية محيط السرخسي مريض قال لامرأته والله لا اقربك ففشت عشرة  
ايام ثم قال والده ١٢ اقربك بصبر مؤليا ايلامين وانفقت مدتان مدة من البيني  
الاولي ومدة من الثانية فان فاء بالقول قبل شبعي المديتين صح وان رفقت المديتين  
كما لو جامعها في ايام المرض حتى تمت المدة نكاحا كذا اية الفجر وان صح قبل شبعي المدة  
الاولي بطل ذلك الفجر ويكون فيئتها بالجماع وان لم ينجح بالقول وقع طلاقا ببعثي المديتين  
واحدة ففشي اربعة اشهر من البيني الاول واثري بمضي عشرة ايام بعدة وان جامع  
يحدث في البينيين ولازمة كفارتان وان لم يبرأ من مرضه ولم ينجح بالقول حتى مضت  
المدة من الايلام الاول باتت بتطبيقه فان صح في العشرة الباقية من الايلام الثاني  
ففيئتها من الايلام الثاني بالجماع وان لم يتدبر على الجماع اية او ايا لم يصح في العشرة الباقية  
ان فاء بلسانه في العشرة الباقية بطل الايلام الثاني وان لم ينجح باتت بتطبيقه  
اخرى فان فاء بلسانه في المدة الاولى صح في حق الاول حتى لا يقع الطلاق بمضي المدة  
الاولي فان صح في العشرة بطل حكم ذلك الفجر ويكون فيئتها بالجماع ولو لم ينجح بالجماع حتى  
باتت ثم تزوجا وهو مريض فمؤمولا بالايلا الثاني ولوقال ١٢ اقربك حتى في البيني ه  
ولزمت كفارتان كذا اية في الجاه الكبير لمصيري واما يعتبر الفجر في اللسان في  
حق المريض حال قيام الزوجية لا بعد البيسونة حتى ان المريض اذا اتي من امرأته  
ومضت اربعة اشهر ولم ينجح ايتها حتى باتت منه بتطبيقه ثم فاء ايتها بلسانه  
بعد ذلك لا يبطل الايلام حتى لو تزوجا وهو مريض على حاله ثم مضت اربعة اشهر  
ولم ينجح ايتها باتت بتطبيقه اخرى واما الفجر بالجماع فكما يعتبر حال قيام الزوجية  
يعتبر بعد البيسونة حتى ان الصحيح اذا اتي من امرأته ومضت اربعة اشهر ه  
وباتت منه بتطبيقه ثم جامعها بعد ذلك يبطل الايلام حتى لو تزوجا بعد ذلك  
ومضت اربعة اشهر اخرى من غير جماع لا يقع عليها طلاق اخر كذا اية المحيط ولو اختلفا  
في المدة فالقول قول الزوج غير انه لا يسع للمرأة ان تقيم معه اذا كانت تعلم كذبه بل ه  
تهر به او تعدي بما لا يفرأ عن المعصية وان اختلفا بعد مضي المدة وادعي الزوج  
انه جامعها بالاربعة اشهر لم يصدق ١٢ ان تصدق المرأة كذا اية التاتار خانية وكذا  
قال ان اقربك فوالله ١٢ اقربك بصبر مؤليا عند القربان كذا اية محيط السرخسي كذا  
قال ان شئت فوالله ١٢ اقربك فان شئت في المجلس صا ومؤليا وكذا ان شاقلا  
منوعا على مجلسه كذا اية الفتاوية اذا قال الرجل لامرأته انت علي حرام وذلك في غير  
حالة مذكورة الطلاق ان نوي به الطلاق كان طلاقا بايضا وان نوي ثلاثا ففشت  
وان نوي ثنتين لا يصح الا اذا كانتا مدة وان نوي الظاهر كان طلاقا عند اي حبيفة  
واي يوسف رحمه الله وان نوي البيني او لم ينوشيا في ايلاد وان نوي الكذب فهو كذا  
في ظاهر الرواية ونجا هذا القول لها حرمته على اولي بقول علي اذ انت محرم على اوصرا  
عليك اولم يفلح علي او قال انا عليك حرام او محرم او حرمت نفسي عليك وتيسر ذكر قوا  
عليك في محرم نفسه حتى لو قال حرمت نفسي ولم يقل عليك ونوي الطلاق لا تطلق وكذا في البيسونة  
بخلاف نفسيها قالوا هذا حراما المستعد من كذا اية في الاصل في الفصل الثاني من الكنتيا ح



واذا قال لا موانة انت علي حرام سئل عن نيته فان قال اردت الكذب فهو كذا قال وقيل  
لا يصح قية القضا لانه يمين ظاهر وان قال اردت الطلاق فهو تطليقة باينة  
ان يقول نويت به الثلاث فهو ثلاث وان قال اردت التحريم او اورد به شيئا فهو يمين  
يصير به مولى او من المستباح من يحرف الي الطلاق من غير نيته للمعرف قلت صاحب  
الكتاب ياتي به اليه عليه الفتوى كذا في غايته السروحي قال لا موانة انت علي كالمية  
او كالم او كالم المختبر او كالم سبيل عنه نيته فان نوى كذا فهو كذب وان نوى التحريم  
فهو ابل وان نوى الطلاق فهو طلاق كذا في السراج الوهاج ولو قال ان قد نكحت فانت علي  
حرام فان نوى الطلاق فهو مولى عندكم حقيق وان نوى اليمين فهو مولى للحال عند ابي  
حنيفة وعند ابي يوسف ومحمد لا يكون مولى ما لم يقرها هكذا في السراج ولو قال ان  
قد نكحت فانت طالق فمضت المدة فقد نكحت فربما في المدة لم يصدق وقد وقع طلاق  
اخر باقراره كذا في الغتاية ولو قال انت علي حرام يكون مولى من كل واحد منهما  
ويجوز بوطيها كذا في فتح القدير قال لا موانة انت علي حرام ونوى به احديهما الثلاث  
وللاخرى واحدة فمما طائف ثلاثا في قوله ابي يوسف رحمه الله وقال ابو حنيفة هو  
كما نوى ويحتمل ان يكون هذا علي قوله محمد رحمه الله ايضا والفتوى علي قولهما ولو قال  
نويت الطلاق لاحد منهما واليمين للاخرى عند ابي يوسف نيت الطلاق عليهما وعلي  
قوله ابي حنيفة ان يكون كما نوى ولو قال ثلاث نسوة انت علي حرام ونوى لاحد منهن  
طلاقا وثلاث نيت يمين ولثلاث لثة الكذب طلقت جميعا هكذا ذكر في الكتاب وهذا  
يحيى ان يكون نيتا في قول ابي يوسف واما عليا في قولهما فهو كما نوى كذا في  
الفتاوي الكبرى في الفصل الاول في النكاح ولو قال انت علي حرام قال مرتبة  
نوي بالاولى المطلقة وبالثانية اليمين فهو كما نوى في قوله ولو قال انت علي كتمان  
فلان لا تحرم وان نوى كذا في محيط السرخسي اذا قالت لزوجها انت علي حرام او قالت انا عليك  
حرام كان يمين وانما تنكحها فيجب الزوج حتى لو مكنت زوجها خست في يمينها ولو نكحها  
الكفارة كذا في الدجيرة **الباب الثامن من النكاح وما به حكمه وفيه**  
**ثلاثة فصول الفصل الاول في شرائط النكاح وحكمه وما يتعلق به النكاح**  
ازالة ملك النكاح ببدل يلفظ الخلع كذا في فتح القدير وقد يصح بلفظ البيع والتميز  
وقد يكون بالعارسية كذا في الطهيري بشرط شرط الطلاق وحكمه ووقع الطلاق  
البين كذا في التبيين ويصح فيه الثلاث فيه ولو تزوجها مرارا او خلعا في كل عقد عندنا  
لا يحل له نكاحها بعد الثلاث قبل الزوج الثاني كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان  
خضر السلطان ليس بشرط الحواجز الخلع عند عامة العلماء والصحيح قولهم هكذا في  
البدائع اذا تشاق الزوجان فافا لا يقبض احد وداله فلا بأس بان تقضي نفسها  
منه بما لا يخلو به فاذا فعل ذلك وقع تطليقة باينة ولو لم يملك كذا في الهداية  
ان كان السنون من قبل الزوج فلا يحل له اخذ ثمن من العوض علي الخلع وهذا في حكم  
الرأية فان اخذ جاز ذلك في الحكم ولو لم يملك استرداده كذا في البدائع وان كان  
السنون من قبلها كرهنا ان يأخذ أكثر مما اعطى لها من النكاح ولكن مع هذا يجوز اخذ  
الزيادة يا القضا كذا في غايته البيان لو قال خلعت نفسك متى بكذا افتقالت خلعت

قيل يصح وقيل لا يصح واختار انه لا يصح الا اذا اراد به التحفيف لانه سمع طاهر كذا في  
محيط السرخسي لو قال خلعتك بكذا افتقالت نعم فليس بشي كذا في فتح القدير ولو قال  
رخصت او اجذت صح وكذا لو قالت طلعت بكذا افتقالت نعم فليس بشي لانه وعد بخلاف  
قولا ان طلق بان قال نعم يقع كانه قال انت طالق بان كذا في غايته السروحي وبسقوط  
الخلع والمباراة كل حق لواحد علي الاخر ما يتعلق بالنكاح كذا في كثر الدقائق والطلا  
عليه مال فيه روايتان والصحيح انه لا يوجب البراءة كذا في الخلاصة واذا كان الخلع  
بلفظ الخلع هل يقع البراءة عن دين اخر غير المهر عند ابي حنيفة رحمه الله لا يقع البراءة  
في ظاهر الرواية وهذا الصحيح كذا في فتاوي قاضي خان وكذا في كثر الدقائق هل يوجب  
البراءة عن سائر الدين فيه اختلاف المشايخ والصحيح انها لا توجب رخصة البيع  
والشر الاختلاف المستباح فيه والصحيح انها كالمخلع والمباراة كذا في الفتاوي الصغرى  
ولا يقع البراءة من نفقة العدة في الخلع والمباراة والطلاق بمال الا بالشرط  
قولهم وكذا لا يقع البراءة من نفقة الولد والرضاع من غير شرط وان شرط البراءة  
عن ذلك كان وقت له كذا في فتاوي قاضي خان واذا اجازت البراءة عند نكاح الوقت  
والشرط فان مات الولد قبل تمام الوقت كان للزوج ان يرجع عليا بحصة الاجر الي  
تمام المدة كذا في فتاوي قاضي خان فاذا خالوا بمال مسمى معروف فهو صداق  
فان كانت المرأة مدخولا بها والمهر مقبوضا نكحتم الي الزوج بدل الخلع ولا يصح احدهما  
صاحبه بعد الطلاق بشي وان كان المهر غير مقبوض فالمرأة تسلم الزوج بدل الخلع ولا  
ترجع علي الزوج بشي من المهر عند ابي حنيفة رحمه الله اما اذا كانت المرأة غير مدخولة  
بها والمهر مقبوضا فان الزوج يباح له بدل الخلع ولا يرجع عليا بنصف المهر  
الطلاق قبل الدخول عند ابي حنيفة رحمه الله وان لم يكن المهر مقبوضا يباح للزوج  
بمها بدل الخلع وهي لا ترجع فيلزم وجهها بنصف المهر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
واما اذا باردها بمال معلوم فهو المهر فالحجاب فيه عند ابي حنيفة وابي يوسف  
كالجواب في الخلع عند ابي حنيفة كذا في المحيط ان خالها بمال مهرها فان كانت المرأة مدخولة  
بها وقد قبضت مهرها يرجع الزوج عليا بمهرها وان لم يكن مقبوضا سقط عن الزوج  
جميع المهر ولا يصح اخذ مهرها صاحبه بشي وان لم يكن مدخولا فان كانت قبضت مهرها  
وهو الن درهم رجع الزوج عليا في الاستحسان بالف وان لم تكن قبضت في الاستحسان  
يسقط المهر عن الزوج ولا يرجع عليا بشي واما خالها بمال مهرها ومهرها الف درهم  
فان كانت المرأة مدخولا بها والمهر مقبوضا رجع الزوج عليا بباية ويسلم الي الباقي في قوله  
جميعا وان لم يكن المهر مقبوضا سقط عن الزوج كل المهر في قوله ابي حنيفة رحمه الله  
وان لم يكن المرأة مدخولا بها كان المهر مقبوضا رجع الزوج بعشر نصف المهر وذلك حسن  
لان مهرها عند الطلاق نصف المهر فيرجع عليا بعشر نصف المهر ويسلم الباقي وان  
لم يكن المهر مقبوضا برمي الزوج عن جميع مهرها في قوله ابي حنيفة رحمه الله كذا في الطهيري  
هذا اذا خالها بمال جميع مهرها او بعض مهرها وان بارها بمال جميع مهرها او بعض  
مهرها فعند ابي حنيفة وابي يوسف الجواب فيه كالجواب في الخلع علي قوله ابي حنيفة  
كذا في المحيط رجل خلع امرأته بما لها عليه من المهر ثم طهرته لم يكن له عليه شي كان عليها رد



المهر كالمهر الذي خلقك على عبدك الذي يده يدي او على متاعك الذي في يدي ثم ظهر انه لم  
يكن له يده شي كان الخلع مهرها ان كان المهر على الزوج يسقط وان كانت قبضت  
مهرها من الزوج دون على الزوج ما قبضت ولو خالفها على مهر او طلقها تطليقة مهرها  
الذي عليها فقبلت والزوج يعلم ان لا مهر لها عليه يقع تطليقة بالده بغير شي والخلع  
ونه الطلاق مهرها يقع تطليقة رجعية كذا في فتاوى قاضي خان ولو قبضت  
بعض المهر وذهبت منه بعضا ثم اختلفت بشي مجهول اخذ الزوج ما قبضت لا غير  
كذا في محيط الرضعي رجل خالع امراته على ان تزد على الزوج جميع ما قبضت منه  
وكانت المرأة باعة ما قبضت منه او وصفت من انسان ودعت اليه حتي تقدر  
عليه رد ذلك على الزوج كان عليها قيمة المقبوض ف كان من ذوات القيم وان كان من  
ذوات الامثال كان عليها مثل ذلك كذا في فتاوى قاضي خان رجل تزوج امرأة على مهر  
مسمى ثم طلقها طلاقا بائنا ثم تزوجها ثانيا فبطلت من قبل مهرها بزي  
الزوج من المهر الثاني مؤن الاول كذا في الرأج الرهاج خالوها قبل الدخول وكان لم يسم  
لها مهر المستقط بل ذكر كذا في الوجيز للكردي رجل خالع امراته على مال ثم  
زادت في بدل الخلع فالزيادة باطلة كذا في التخييس والمزيد ان خالوها على ان  
تزوجها امرأة ومهره فقبلت ان تزد عليه المهر الذي اعطاه لا غير كذا في الحيوي  
للقدسي لو خالوها في مهرها ورضاع ابنه حولين جاز وخبر المرأة على الرضاع فان لم  
تفعل او مات الولد قبل الحولين فقبلت قيمة الرضاع كذا في محيط الرضعي امرأة  
اختلفت مع زوجها على مهرها ونفقة عدتها وعلى ان تنسك لدها منه ثلاث سنين  
او عشر سنين بنفقة صحيح الخلع وتجب على ذلك وان كان مجهولا فان تركت مهرها جهل مهرها  
فلزوج ان يخذ قيمة النفقة من مهرها وان نظا له بسوء الصبي وامانوا اختلفت علي  
امساك الولد بنفقة وكسوته لبيها ان نظا له بالسوء وان كانت الكسوة مجهولا  
وسواء كان الولد رضيعا او فطما كذا في الخلاصة لو اختلفت على درهم ثم جعل استجرها  
ببدل الخلع على الرضاع الرضيع جاز ولو استجرها ببيها امساك الفطم بنفقة  
وكسوته لا يجوز كذا في فتح القدير ولو اختلفت على ان تنسك الولد الي وقت البلوغ  
صحيح وهذا اذا كانت ابنته امية الا بان لا يصح لانه يحتاج الي معرفة اداب الرجال والنخل  
باجلهم فاذا اطاعت مكنته مع الام يتخلق باخلاق النساء وذلك من النفس وما لا يحق فان  
تزوجت الام فلا بد ان يخذ الولد جزءا وان اتفقا لا يترك عند هذا لان هذا حق الولد  
وينظر الي اجر مثل امساك الولد في تلك المدة ويرجع الزوج عليها بذلك وان يصح الخلع  
على امساك الولد اذا عين المدة فان لم يبين لا يصح سواء كان الولد رضيعا او فطما  
وفي المستق ان كان الولد رضيعا صح وان لم يبين المدة ورضع الحولين كذا في الخلاصة  
ذكر ابن تيمية عن محمد في امرأة اختلفت من زوجها على مهرها عليه من المهر ورضاع ولده الذي  
هي حامل به اذا ولدت الي سنتين جاز فان ما اولى من يخذ ولد تزد قيمة الرضاع  
ولو مات بعد سنة تزد قيمة الرضاع سنة وكذا اذا ماتت هي عليها قيمتها ولو كانت قال كذا  
عشر سنين رجح عليها باجرة رضاع سنتين ونفقة باقي السنين الا ان قالت عند الخلع ان  
ماتت او ماتت فلا شيء علي زوجها ما شرطت فان لم يرشف رحمته الله كذا في فتح القدير

خلعها

خلعها على نفقة ولده عشر سنين وهي مفسدة وظالمية بنفقة جبر عليها وما شرط عليها  
وين عليها لا غنى كذا في غاية السروج رجل خلع امراته ونسبها ولد صغير على ان  
يكون الولد عند الاب سنين معلومة صح الخلع ويبطل الزنا لان كون الولد صغيرا عند  
الام حق الولد فلا يبطل باطلا لهما لو طلق الرجل امراته على ان تنسك المرأة الولد بنفقة  
الي بلوغ الولد وعلى ان تترك المرأة مهرها عليه فقبلت من مهرها ان تنسك المرأة الولد  
فانما تجبر على ذلك وان لم تفعل كان عليها اجر امساك الولد الي بلوغه امرأة اختلفت  
على انها برية بين النفقة والسكنى ثم الخلع وبيراعن النفقة ولا يبطل السكنى وان  
اختلفت على ان مؤنة السكنى عليها كان عليها ان تترك بيتا من زوجها او ما غيره  
فتنفقه فيه امرأة اختلفت من زوجها على نفقة ولدها من مائة شوقا لا رجعية  
عليها ان تزد المهر الذي قبضت امرأة اختلفت من زوجها على ان جعلت صدق الولد  
او على ان تجعل صدقها لفلان الاجنبي قال محمد بن عبد الله الخلع جاز والمهر للزوج  
ولا شيء للولد ولا للاجنبي كذا في فتاوى قاضي خان لو طلق اخلي بنفسك فقالت  
خلعت نفسي منك واجاز الزوج جاز بغير مال وقال الامام الثاني اذا قال لها  
اخلي بنفسك فقالت خلعت نفسي لا يكون الا بالان يزوجي بغير مال لو قال  
لغيره اخلي امراتي ليس لان يخلع بل لان كذا في الوجيز للكردي لو قال لها  
اخلي بنفسك فقالت طلقت نفسي فزنى المال الا ان يزوجي بغير مال كذا في محيط  
الشرحي امرأة قالت لزوجها اخلي على الف درهم فقال الزوج انت طالق ه  
اختلفوا فيه فان بعضهم كلام الزوج يكون جوابا ويؤتم الخلع وقال بعضهم يقع الطلاق  
ولا يكون خلع ولا حلقا زنا يخلع جواب وان قال بعد ذلك لم امن به الجواب كان الفتا  
قوله وينبغي الطلاق بغير شي وكذا لو قالت المرأة لزوجها اختلفت منك فقال  
لها طلقت قال بعضهم هو جواب يؤتم الخلع بينها وقال بعضهم يقع واحدة رجعية ه  
وقال بعضهم يسال الزوج عن النية فان قال نويت به الجواب يكون جوابا وفي المسئلة  
الاولى ينبغي ان يسال الزوج عن النية ايضا كذا في فتاوى قاضي خان قالت اخلي  
يكذا فقال يجوابها طلقتك بالنسبة فهو ابدا خلافا كذا في غاية السروج امرأة  
قالت لزوجها اخلي او قالت حوشتم حريمي فقال الزوج يجيبها انت طالق حاد  
بغير لة قول اختلفت هكذا ذكر في التوازل والسنن وفيه انه ان اراد به الجواب يكون جوابا  
ولو قال فزوجت بيك طالق يكون جوابا بدون النية قال الامام الاستاذ طهيري الدين  
قوله انت طالق ادبيك طلاق ياي كساده كذا فيكون جوابا بدون النية قال في  
المحيط وهكذا الفتوى شمس الامية الا وزجدي وهو الصحيح كذا في الخلاصة وهل سببا  
الزوج عن المهر اختلفوا فيها بينهم قال بعضهم لا يبرأ وهو الاصح كذا في الذخيرة اذا قال  
الرجل لامراته ابتعت مني او قال اشتريت مني ثلاث تطليقات بمهر كذا ونفقة  
فقلت اشتريت الصحيح انه لا يبرأ الطلاق ما لم يقل الزوج نفقة كلاما بعث كذا في  
فتاوى قاضي خان لا اذا اراد به التحقيق مؤن المسألة ومعه كذا في محيط الرضعي  
ولو قال لها اشتريت ثلاث تطليقات بمهر كذا ونفقة بعد ذلك فقالت اشتريت ثم الخلع  
بينهما كذا في فتاوى قاضي خان لو قال لامراته بعثت منك ثلاث تطليقات بمهر كذا



ونفقة عندك فتألت امرأة حبيبة لم يمت ولم تغل اشتريته قال الفقهاء بالبيت لا  
يقع وعليه الفتوى ولو قالت بعت منك مهره ونفقة عديني اشتريته فقال الزوج اشتريته  
خبره وقامت وحدها الظاهر ان لا يطلو لكن الاخر طر ان يجدد النكاح ان لم يكن  
فقبل ذلك طلاقا ولو قال لا بعت منك نفقة بمهر ونفقة عندك فتألت بالنارسية  
بجان حريم ينع الطلاق كذا اية الفتاوى والكبرى امرأة قالت لزوجي بعت طلاقا او  
وهبت او قالت ملكتك فقال الزوج قبلت وتزويجه الطلاق لا يقع شي رطل قالت  
لا امرأة بعت منك نفقة بمهر ونفقة عندك بمهر مثل ما جازي على السلام  
فما كنت قبلت قالوا ان كانت طاهرة ولم يجامعها في ذلك الطهر طلقت كذا الفتاوى  
قاضي خان لو قال بعت منك طلاقا بمهر فتألت بعتك بعتي ماتت منه بمهر وصالحته  
فما اشتريته وقيل يقع رجعيها والاول اصح ولو قال بعت منك نفقة فتألت اشتريته  
يقع الطلاق رجعيها لانها لم تخرج كذا اية فتاوى قاضي خان وحكم قال ٢ مرة بعت منك نفقة  
اشتريته يقع طلاقا بان كذا اية فتاوى قاضي خان وحكم قال ٢ مرة بعت منك نفقة  
بثلاث الاف درهم قال فذلك ثلاث مرات وقال للمرأة بعد كل كلام اشتريته ثم قال الزوج  
ازدت التكرار والاضمار عن الاول بالثانية والثالثة لا تصدق فضلا فيقع ثلاث  
تطليقات وتليها ثلاث الاف كذا اية فتاوى قاضي خان وهكذا اية الخلاصة والوسيم  
للكروري وفيه اخذ الفقهاء كذا اية الفتاوى لو قال بعت منك نفقة وتزويجه الطلاق فهي  
واحدة ولو قال بعت منك نفقة على من المهر قال ذلك ثلاث مرات فقال  
المرأة قبلت او رضيت طلقت ثلاث لانها لم ينع الا بغيره ولو قال قد بارأتك قد بارأتك  
ولم ينع شي فتألت قد خست او اجرت فهي ثلاث بغير شي لو قالت قد خلعت  
نفس منك بالان قد خلعت نفسي منك بالان قد خلعت نفسي منك بالان فتألت الزوج  
اجرت او رضيت كان ثلاثا بثلاثة الاف درهم كذا اية الخلاصة وحكم قال ٢ مرة  
بعت منك امرأه بالان درهم فتألت في المجلس اخذت نفقة يقع الطلاق بالان درهم  
رجل باع من امرأته نفقة بجميع مهرها وجميع ما لها اية البيت غيرها من القمص  
فما اشتريته وعليه خلي وشي بكثير يقع طلاقا بان بما يكون في البيت وجميع  
ما يكون عليها من الثياب والخلع يكون للمرأة رجل باع من امرأته نفقة بما لها  
عليه من المهر والزواج يعلم انه لا ينعها عليه بغير واحدة رجعية كذا اية فتاوى قاضي  
خان امرأة قالت لزوجي اشتريته نفسي منك باعطيت او قالت اشتريته نفسي  
منك باعطيت وازادت به الايجاب دون العودة فقال الزوج اعطيت يقع الطلاق  
هذا اذا قالت اشتريته نفسي بالرجعية اما اذا قالت بالنارسية ان قالت خرمي  
والمسيلة بحال لا يصح ولا تنوي المرأة وان قالت خرم لا يصح ولا تنوي لان في النارسية  
لايجاب لفظا وهو قول اخري وللعدة فقط وهو قول اخر فلا تنوي فاما في الرجعية  
لها لفظ واحد وهو قول اخري اشتريته نفسي امرأة قالت لزوجي وهبت لك مهرتي ثم  
قالت عوصني فقال الزوج عوصتك بثلاث تطليقات طلقت ثلاثا كذا في التجليس  
والمنزلة رجل امرأته ان تشتريه رأسا مشويا فاشترت فقال الزوج لها سير  
خرمدي وزعمت انه يسال عن الرأس المشوي فتألت خرمي وقال الزوج فزعمت

لا يصح

لا يصح الخلع ولكن ان تنوي الطلاق يقع كذا اية الخلاصة الخلع اذا قال للمرأة اشتريته  
نفسك بتطليقة بكذا حق يكون للنساء على الرجال منها المهر ونفقة العدة فتألت نعم  
اشتريته فتقبل للزوج بعت انت فقال نعم يصح الخلع ونسب الزوج وان لم ينعها  
اشتريته بنفسك منه لان شراءها لنفسها لا يكون الا من الزوج كذا اية الفتاوى والكبرى  
وفي يفتي كذا اية الخلاصة لو ارادت ان تخلع نفسها من زوجها واجتمع القوم وقالوا لا  
للمرأة اشتريته بنفسك بجميع الحقوق التي لك عليها فقالت اشتريته ثم قال لزوجي  
بعت وقال بعتك كذا اية فتاوى قاضي خان وحكم قال ٢ مرة بعت منك نفقة  
خلع امرأة بتطليقة واحدة فتألت لم دفعها لم فعلت هكذا اعتاد بالنارسية  
ووسه بار ببيع بهذا الكلام شي لان هذا ليس بايجي بخالف امرأة فقبلت ثم نوبت  
قال ما تشاء ان لم ينو الزوج شيا تطلق واحدة قالت لزوجي اخلعني وقال لا لغير  
سه خوام فتألت سه بارم خلعتا بعد ذلك بتطليقة بغير واحدة لانه لم ينع شي بقول  
سه بار هكذا اية الفتاوى والكبرى **الفصل الثاني** فيما جاز ان يكون  
بداية الخلع وما لا يجوز ما جاز ان يكون مهر جاز ان يكون بدلا في الخلع كذا اية الفتاوى  
واذا وقعت الخلقه على امر او ختم او مية او دم وقبل الزوج ذلك منها تثبت الرجعية  
ولا شيء للمرأة من جعل ولا تزود من مهرها شي كذا اية الفتاوى ولو خلعتا على عبد نفسه  
او طلقها عليه لا يلزمها شي لكن لا بد من القبول لغيره فوقع الطلاق غرضه كل موضع لم ينع المال  
وكان بلفظة الخلع او البيع كان باين وفي كل موضع كان بلفظة الطلاق يكون رجعي  
بعد الدخول لو طلقها على خمر او على بزازة من دين لها عليه غير المهر وعلى بزازة من  
كفارة نفس او على تاجر دين لها عليه تحت البراة والسجور ان كان الى وقت معلوم  
ويكون الطلاق رجعي كذا اية الفتاوى ان سمي في الخلع ما احتمل ان يكون مالا وان  
لا يكون مالا بان اختلفوا على ما في بيتها او على ما يبيعها من ثمنها ان كان في يدها  
او في بيتها في ذلك الساعة من ماله للزوج وان لم يكن في بيتها ولا في يدها شي ثلاثا للزوج  
وكذا كذا اذا اختلفت على ما في بطون غنم او جارية او ولد او اسمت  
في الخلع ما هو مالا الا ان ليس بموجود في المال وانما يوجد في الثاني بان اختلفت  
على ما في خيل العام او على ما يكتسبه العام وجب عليها رد ما قبضت من المهر  
ذلك ام لا اسمت في الخلع ما هو مالا لا يتعلق وجوده بالزمان الا انه يجوز له ان  
يبيع قدره بان اختلفت على ما في بيتها او في يدها من المتاع او اختلفت على ما في  
خيلها من الثمار او اختلفت على ما في بطون غنم او ولد او على ما في خمر او خيل  
فمنها من لم يكن ان كان هناك ما سميت في الخلع فلملزوج ذلك وان لم يكن لها هناك شي لم ينع  
ما قبضت من المهر اذا سميت في الخلع ما هو مالا ولم ينعها من ثمنها بان اختلفت على  
ما في يدها من درهم او دينار او فلس فانها لا تطلق عليه اسم الدرهم ثلاثة فكان  
مقداره معلوما ان كان في يدها ثلاثة دراهم فصاعد فللزوج ذلك وان لم يكن في يدها  
شي من ذلك فلها ثلاثة دراهم او الدين بغيره عدد من الفلوس وان كان في يدها  
درهمان فمهرها ثلثة دراهم اذا سميت في الخلع ما هو مالا وشارت الى ما ليس بمال  
بابا اختلفت على هذه الدن من الخلق فاذا اخرج ان تعلم الزوج يكون غير اقل من درهم وان



يُعلم رجوعه عليها بالمهر الذي اعطاه لها وهذه اية حنيئة كذا اية الحبيط لو خلعها بما عهده  
بقينه ثم ظهر انه خرا وميت ردت ما اعطاه وان استحق بلزما قيمته وان ظهر ضلال الد  
فقبل رجوعه بقيته عند اية حنيئة وعندها بالنقصان ولو خلعها بما عهده بقينه و  
قيته الف يمكن ان يرد الزوج ايتها الفاشم استحق العبد يرجع الزوج عليه بالف درهم ونصف  
قيمة العبد لان نصف العبد يقع بالف فاذا استحق يرجع بثمنه وهو الف ونصف  
العبد بدل الخلع فيرجع بقيته كذا اية الفاشم استحق العبد يرجع الزوج عليه بالف درهم ونصف  
وتبعة بعد ثلث ان الزوج يرد عليها عشرين درهما ثم ولازم عليها الزوج عشرين درهما كذا اية العجز  
للكردوي ان اختلعت على عهدها اية الفاشم استحق العبد يرجع الزوج عليه بالف درهم ونصف  
فذكرت او تسليم قيمته ان عجزت كذا اية السراج السراج لو خلعها بما عهدها بموصوف  
الزهر من السجل والجار وغير ذلك فالحمل جائز وله الوسط من ذلك وجه بالحياء ان شئت  
دفعته اليه الوسط وان شئت دفعت اليه قيمتها وان خالها على حيوان غير موصوف  
وفتح الطلاق وجب عليها ان تترك ما استحقته عليه بالنكاح كذا اية السراج السراج لو خلعها  
بما عهدها بموصوف فزوجها مستوفى يرجع بالحياء وكذا اية السراج السراج لو خلعها  
مرويه يرجع به مرويه وسقط كذا اية الحبيط السراج لو خلعها بموصوف فزوجها مستوفى  
ثمن المهر ويصح الطلاق البائن بنتولي اذا تولى ولا دخل بغيرها حتى اذا تولى الزوج الطلاق  
ولم تقبل المرأة بفتح البائن وان قال لم ار الطلاق لا يقع وتصدق ديانة وقتها ولو خالها  
ولم يذكر العوض الصحيح انه يبرأ كل من صاحبه وان لم يكن على الزوج مهر نرد ما ساق  
اليها من المهر لان المهر كونه بذكر الخلع فمرا كذا اية العجز للكردي وهكذا في الخلاصة  
لو قال خلعك على كذا او سمى لا يخلو ولا يقع الطلاق ما لم تقبل وان قال الزوج  
تصدق قبل المرأة المهر الطلاق لا يصدق قضا كذا اية فتاوي فاني خالها ان اختلعت  
بحكمه او حكمها او حكم اجني فموجب كذا اية الصدق الا ان هذا المعيار مفر المثل وهذا  
المعيار ما اعطاه وان اختلعت بحكمه فحكم الزوج عليها بمقدار ما اعطاه او باقله  
فذلك صحيح وان حكم بالثمن ذلكم تليز ماله الزيادة الا ان ترجمي به وان كان بحكمه فان  
حكمت بما اعطاه فالزوج او اكثر جاز وان حكمت باقل من ذلك لم يثبت النقصان الا  
ان ترجمي الزوج بذلك كذا اية المسبوط لشمس اية السراجي وان كان الحكم الى الاجنبي فان  
حكم بتد المهر جاز وان حكم بزيادة او نقصان لم يبرأ الزيادة ابرضا المرأة والنقصان  
الاجرمي الزوج كذا اية البديع اذا اختلعت المرأة من زوجها على ان تفتق اياه ففعلت  
والعقد عن والاب مؤولا ولو اختلعت على ان تفتق اياه عنه ففعلت فالعقد عن  
الزوج لم يبرأ الفصل الاول هل يرجع عليها بما ساق ايتها اختلعت المساء فان تبصره يرجع  
والاصح انه لا يرجع عليها بقيتها كذا اية التنا رجائية **الفصل الثاني في الطلاق**  
كايضا كذا اية طلقها قبل الدخول على الف وله عليه ثلاثة الاق مبرر بسقط  
الف وخمس مائة بالطلاق قبل الدخول وسبق عليه الف وخمس مائة وتقتضها بالف ولا ترجع  
عليه بمسماة عند البكوي وترجع عند غيره وعليه الفتوى كذا اية العجز للكردي لو خلعها  
ثلاثا فطلقها تطلقه على ثلث مهرها وطلوها ثانيا وثالثا كذا اية فتاوي فاني خالها ان اختلعت

ثلث المهر ويصح الزوج ثلثي مهرها كذا اية الفتاوي الكبرى لو قالت طلقني ثلاثا باليف  
فطلقها واحدة فعليها ثلث الا لو قالت طلقني ثلاثا على الف فطلقها واحدة  
فلا شيء عليها عند اية حنيئة وميلك الرجعة لو قال الزوج طلق نفسك ثلاثا بالاف او على  
الف فطلقت نفسها واحدة لا يقع شيء كذا اية الهذلية امرأة قالت لزوجها طلقني ثلاثا  
بالف وقد كان الزوج طلقا ثنتين فطلقها واحدة بحجة الا انك اية الظهيرية امرأة  
قالت لزوجها طلقني واحدة بالف فقال لها الزوج انت طلقوا واحدة وواحدة وواحدة  
يجمع الثلاث باث واحدة وثنتان بغير شيء عند الفلكة اية فتاوي فاني خالها ان  
انت طلقا اربعين بالاف فقبلت طلقك ثلاثا بالاف ولو قبلت الثلاث بالاف لم يقع شيء  
قالت طلقني اربعين بالاف فطلقها ثلاثا بالاف الا لو طلقها واحدة فقبلت الثلاث  
كذا اية فتاوي فاني خالها ان الزوج طلقها واحدة بالف درهم او على الف درهم فقال  
انت طلقك ثلاثا ولم يذكر الا الف فطلقت بمائة واحدة وعند ما طلقك ثلاثا وعليها  
الا انك باراء الواحدة لو قالت طلقني واحدة بالف او على الف فطلقت ثلاثا  
بالف لا يقع منه شيء ما لم تقبل المرأة واذا قبلت الثلاث بالاف وعندها  
ان لم تقبل المرأة فهي طالق واحدة ولا يقع الثنتان البائنتين وان قبلت فصح  
طالق ثلاثا احدها هن بالنواشنتان بغير شيء كذا اية الكافي حكاه ابن الحسن عن  
ايوب بن يوسف انه رجع اليه قول اية حنيئة ورويه ابن سماعة عن محمد بن رستم انه قال اية  
رجع اليه قول اية حنيئة رجعة الله تعالى بها هذا والمسئلة وهكذا اذكره في الجامع  
كذا اية غايه السراجي ولو قال لها انت طالق على الف فقبلت طلقك وعلى الف وهو  
كقولك انت طالق بالف ولا بد من القبولية الوجهين كذا اية الهذلية لو قال انت  
طالق وعليك الف فقبلت او قالت طلقني ولك الف فطلقها طلقك بلا مال عند  
اية حنيئة رجعة الله تعالى وعندها بالمال كذا اية الحبيط السراجي ولو زاد الزوج  
على حرف الجواب فقال طلقك ثلاثا بالف عند اية حنيئة رجعة الله تعالى يتوقف  
على قبولها فان قبلت يجمع الثلاث وان لم تقبل فطلوعها يجمع الثلاث بالف  
قبلت ام لا كذا اية شرح الجامع الصغير لفاخي خالها لو قالت طلقني ولك الف  
فقال طلقك على الف التي سميتها ان قبلت يجمع الطلاق ويحب المال وان لم تقبل لم  
يجمع ولم يجب المال عندة وعند ما يجب وتجمع كذا اية الحبيط السراجي لو قال طلقني  
بالف فقال انت طلقك طالق وعليك الف يجمع بالف ولو قالت طلقك ثلاثا بالاف فقلت  
قبلت واحدة بالاف فجمع الثلاث بالف وان قالت قبلت بالثمن وقع ولم يلزمها  
الا لو قال ان اعطيني الف فانت طالق فاعطت الفين طلقك وكذا لو قالت  
قبلت بالالفين كذا اية غايه السراجي قال لا حنيئة انت طالق على الف وان تزوجت  
وقبلت ثم تزوجها لا يعتبر القبول الا بعد التزوج كذا اية الهذلية لو قالت طلقني  
ثلاثا بالاف درهم فطلقني ثلاثا بمائة دينار فطلقها ثلاثا طلقك بمائة دينار ولو  
كان الاجاب من الزوج بما لا يلزمه المالا كذا اية الظهيرية قالت المرأة لزوجها طلقني  
وفرقي على الف درهم فطلقك حررا او طلقك بحجة نصف الا انك اذا كان مهر مثلها على  
السواك لو قالت طلقني وضرقي بالف درهم وان كان مهر مثلها على السواك وتجب

وليزه الف







فانقول قول وان كان قد اقرقنا فالقول قولنا ولا عليه ثلث الا ان يقع عليها ثلاث تطليقات  
ان كانت في العدة وكذا اذا كانت سالتك ان تطلقني وصاحبتني بالت فطلقني وحدي فقلنا  
الزوج بل طلقك خفيفا فان كان في المجلس الذي وقع فيه الايجاب فالقول قول وان اقرقنا  
المجلس فالقول قولنا وعلى المرأة حصة من الالف لغنا في ذلك كذا في السراج الوهاج هـ  
وكذا ان كانت لم تطلقني ولا صاحبتني في ذلك المجلس فالقول قولنا مع عيني وعلى الزوج ان  
يثبت المال بالبيعة ولكن الطلاق واقع قبلها باقرار الزوج كذا في المستوط المرأة اذا  
اختلفت مع زوجها في مال ثم اقامت البيعة بغير زوجها انه طلقها ثلاثا او بانها قبل  
الخلع تقبل ويسترد بدل الخلع والمثل قص لا يمنع قبلة البيعة ههنا كذا في الخلاصة  
لو قلت بيعة ان زوجها المحزون حالها يصحته واقام وليه او هو بعد الاقامة بيعة انه  
حالها في حنونه فبيعت المرأة اولي كذا في القنية لو قال طلقها ثلاثا بلف درهم فتلك  
المرأة ههنا عند اقرارها وضد كفت قبلت منك وقال الزوج كان هذا امي اقرارا مستقبلا  
حين تكلت فلم تقبل فالقول قول الزوج وان اقامت البيعة اخذت بيعة المرأة كذا في التات  
خانية لو قال انت طالق قد اقمك عندك هذا فقبلت في الحال وباعت العبد ثم جاء بعد فعلها  
فبيعت ولو طلقها ثلاثا قبل بيع العبد بطل ذلك كذا في القنية سئل شيخ الاسلام علي بن  
محمد الاسدي عن رجل وامرأة اختلفا قبل للزوج كم كان بينهما من الخلع فقال كان  
بينهم ثلثين فقالت المرأة بطل كذا الخلع بيننا ثلاث مرار قال القول قول الزوج قال نعم الدنيا  
السني رحمه الله فقبلت عن هذه للسبيلة فقلت ان كان هذا بعد نكاح جري بينهما هـ  
وقالت المرأة النكاح لم يصح لان النكاح بعد الخلع الثالث وقول الزوج هو صحيح لانه كان بعد  
الخلعين فالقول قول الزوج اما اذا كان الاختلاف بينهما بعد انقضاء عدها وقبل النكاح  
فلا يجوز النكاح بينهما ولا يحل للناس ان يحكموا في النكاح ويعقدوا بينهما كذا في الظهيرية  
طلبت من زوجها ان يجعل لها مال فاشهد الرجل بعد ليلتان امراته اذا قالت من ازوجو  
خريدم به او ندي اقول لها فزوجتم وانا اقول فزوجتم حتى ثم اجتمعوا عند القاضي للاختلاف  
وقد لا ذلك عند القاضي وسمع القاضي ذلك ثم يقول الزوج بعد ذلك ايا اقل فزوجتم واسما  
قلت فزوجتم والشاهد ان يشهد ان على ذلك ان سمع القاضي فزوجتم بحكم بيعة الخلع و  
يلتفت الى شهادة الشاهدين ولا عبرة لذلك الاستدلال واما اذا قال القاضي اتفقنا  
انه نكح بالحق او بانف وشهد الشاهد ان انه نكح بالفاو يسمع شهادتهما ويبطل الخلع ولو  
شهد بعض من شهد المجلس انه قال فزوجتم فانه يقيم بشرا ذمهم ويحكم بيعة الخلع كذا  
في العنصر المأدوم اذا وقع الخلع على بدل مسير ففقت المرأة اليه بعد المسمى وقالت  
انه بدل الخلع وقال الزوج فقبضت بيعة كذا في غير جهة الخلع فقد قيل القول قول الزوج وبه  
كان يفتي ظهير الدين المرنيني رحمه الله وقيل القول للمرأة لان التملك صدر من المرأة فيكون  
القول قولها في بيعة التملك وهذه الاصل كثيرا في الشرع كذا في المحيط للاختلاف في  
جنس ما وقع عليه الخلع او نوعه او قدره او صفته فالقول قول المرأة وعلى الزوج البيعة كذا  
في البدع وكذا ان كانت اختلفت بين شيئين فالقول قولها والبيعة بينة الزوج كذا في فتح  
العنبر لو اختلفت فقالت المرأة الخلع بيننا صحيح وقال قمت ثم خلعت القول قول  
وهذا الخلع كذا في الخلاصة اذا خلع امراته بان ربيته خريدم وفزوجتم وقال الزوج

كان في خبره اني بعثت راس المشاة او قال قلت فزوجتم من الالف او قال قلت فزوجتم  
بالت فقد قيل القول قولك كذا في البيعة ٧١ اذا كان قبيل بدل الخلع فبيعت قبل فقل  
٧٢ ان الخلع يركب به وقد قيل لا يركب قضاء وان كان لم يقبض بدل الخلع ان كلامه خرج جوا  
والجواب ان يتقيد بالسؤال والسؤال عن عليك التفسير فينصرف الجواب اليه وعلى هذا  
اذا قال كان في خبره اني بعثت بند قبا لا يقبل قول ايضا عند بعض المشايخ رحمه الله تعالى  
وعليه الفتوى ولو استرا الزوج بعد فزوجتم الى راس المشاة او الى بند قبا فيقول  
هولاء ليس بيني والخلع صحيح ٧١ اذا خرج فقال ببند قبا فهو زوجتم فبيعت لا يصح ولو اقام  
الزوج بيعة انه باع راس المشاة وشهدت بيعة انه قال بعثت راس المشاة فقبلت بيعة  
وكذا اذا اقام بيعة انه قال فزوجتم من الالف فقبلت بيعة ولو اقامت المرأة ابيته  
بمع رضتها به بما نفست او انه باع فبيعتة اولى ههنا قيل وفيه نظر وعندي ينبغي  
ان يكون بيعة الزوج اولى كذا في المحيط لو قال رجل خلع امراتي لا يكون له ان يخلعها ٧١  
بحال وهو الصحيح ههنا اية البغيا نية امرأة وكلت رجلا بان يخلعها من زوجها بلف درهم  
فان ارسل الوكيل البذل بان قال خلع امراتك بلف درهم او قال بلف درهم هذه الالف او  
اضاف البذل الى نفسه احب فتملك او اضافة زمان بان قال خلع امراتك على الف  
درهم او قال بلف درهم الا في هذا في اولى الف على ان صا حاتم الخلع وبقبول الوكيل وبات  
المرأة في مكان البذل مرسلته على وهي المطلقة له وان كان البذل مضافا الى الوكيل  
اضافة ملكا او اضافة ضمان في الوكيل هو المطلقة بالبذل دون المرأة ويصح الوكيل بها  
اذا عي على المرأة فاذا وكلت رجلا بان يخلعها من زوجها بلف درهم او بلف درهم في يد  
الوكيل قبل التسليم الى الزوج فان الوكيل يضمن نية ذلك للزوج كذا في المحيط لو قال لغيره  
طلعت امراتي في الف بلف درهم او بلف درهم على ما في الصحيح انه ان كان مدخولا بلف درهم او بلف درهم  
لم يكن مدخولا بها خلع فعلى هذا الوكيل بالخلع اذا طلق مطلقا ينبغي ان يجوز قبل هذا الاصح  
لان الخلع بموضع وبغير موضع متعارف فيصير وكيلها كذا في الظهيرية وههنا في المحيط  
الرجعي وكلت رجلا بالخلع ثم رجعت لا يعمل رجوعا اذا لم يعلم الوكيل ذلك وان ارسلت  
بالخلع رسلها الى زوجها ثم رجعت قبل ان تبلغ الرسالة مع رجوعا وان لم يعلم الرسول  
رجوعا قال الرجلين اختلفا امراتي عي غير جعلت لهما احدهما لم يقع الطلاق ولو امر رجلين  
ان يخلعا امراته بلف ففان احدهما خلعهما بلف وقال الاخر قد اجزت ذلك قال ابو  
يوسف لا يجوز ولو قال احدهما خلعهما بلف وقال الاخر خلعهما بلف فخرجت في فناء  
فان ضيخان لو وكل رجلا بالخلع عي كذا فقال الوكيل خلعت فلانة من زوجها بلف درهم او بلف درهم  
لم يكن هو بخبرتها كذا في بعد هذه انه يجوز ان يكون الواحد وكيل من الجانبين وهذه المسئلة  
ذليل على انه يجوز قال الحاكم ابو الفضل وهو الموافق لرواية الاصل وهو الصحيح كذا في  
البغيا نية رجل وكل رجلا بالخلع امراته اذا عي قبا ما قد فقت القبا الى الوكيل  
وخبره الخلع بينهما فلي راي القبا ان لا يطالب له بالخلع عي صحيح وكذا اذا كان لسلطانة ولكن  
ليس لكان قبا او لم يكن له احد الكين بالخلع صحيح كذا في الخلاصة لو ان رجلا اخا والي  
رجل ونهوا ان امراته وكلهم باختيار منه في لقا معهم على التي درهم لكرت المرأة الوكيل  
فان كانوا قد ضمنوا المال للزوج في الطلاق واقع والبذل عليهم وان كانوا لم يجمعوا وان

لقد  
اوضاهتم

بيعت



لا يدع الزوج انما وكلتم لم يقع الطلاق وان ادعى الزوج انما وكلتم فانه يقع الطلاق لكن لا  
يجب المال هذه اذ اخلع خلع الزوج فان باع منهم تطبيقا بالذي حرره قال ابو بكر  
الاسكافي فلهذا اخلع ستوا وعليه الفقرة كذا اية الفتاوى والكبرى في الاصل اذا  
قال له اخلع امرائي فان ابنت فطلقا فان ابنت المرأة الخلع فطلقا الوكيل ثم قالت  
انا اخلع في ثوبها وان كان الطلاق رجعي كذا اية المحيط رجل قال رجل اخلع  
امراة على هذه العبد او هذه الالف او هذه الالف ففعلها لقبول الى المرأة فان قبلت  
الخلع طلقته وعليه تسليم البدل الى المسمى فان استحق البدل صحت وتوقا لا اخلع  
في عبيدي هذا او دارهم هذه او التي هذه ففعلها وقع الخلع ولا يحتاج اليه فلهذا المرأة ثم  
يتم الخلع بقول الزوج خلعت ولا يحتاج اليه ان يقول الاجنبي خلعت امراة قالت زوجي  
اخلعني عينا وارفلا وعبد فلان ففعلها وقع الخلع وهو لا يحتاج اليه فقبول صاحب  
الدار والعبد وعليه تسليم الدار والعبد الى الزوج فان تقدر كان عليها القية فان  
ابتدأ الزوج بان قال قد طلقتك او خالعتك عينا وارفلا كان القبول الى صاحب  
الدار وتوطأت الزوج صاحب العبد والمرأة كاهنة فقال خلعت امرائي عينا عبد  
هذه او قبلت المرأة لم يقع الخلع حتى يقبل صاحب العبد ولو كانت البداية من الاجنبي  
والبدل لغير الخاطب بان قال اخلع امرائي عبد فلان هذه او دار فلان هذه  
او عينا فلان هذه فلقبول الى صاحب الدار والعبد والالف الى المرأة الاجنبي اذا  
قال اخلع امرائي عينا النذرهم عينا فلان صان من لها ففعلها كان القبول الى الصنمين لا الى  
الخاطب ولا الى المرأة في هذا القبول ولو كانت المرأة هي الخاطبة بان قالت اخلعني عينا ان  
عينا فلان صان من خلعتا كان الخلع واقفا موقفا فان صر فلان المال اخذ الزوج لهما  
شاهدا وان ابنت الصان اخذ المرأة بالمال وتوقا لا رجل اخلع امرائي عينا هذه العبد  
فقلت خلعت فاذا العبد لرجل اخر فقبل مولد العبد لا يلقف الى قبوله يكون  
القبول الى المرأة كذا اية شرح الخلع والكيسر للخصير اذا وكل احد الزوجين صبيا او  
معتقها او مملوكا باقوام مقامه بالخلع والاختلاع خارجة كذا اية المبسوط  
لوقال اخلع نفسي او قال اخلع نفسي فليس له وجه ثلاثة لاحد ان يقول اخلع  
نفسك بال ولا يقدر فقلت خلعت نفسي منك بال في هذه الوجه لا يقع الطلاق  
كلم يقول الزوج اجزت كذا او فقلت خلعت نفسي من غير طهر طهر الرواية وروى ابن مسعود انه سجد  
الخلع وبه اخذ بعض مشايخنا كذا اية الفصول العادية والتاسي ان يقول لها اخلع نفسي  
بال فدرم فقلت خلعتك في رواية في الخلع بال فدرم وان لم يقل الزوج اجزت وهو الصحيح  
والوجه الثالث ان يقول لها اخلع نفسي ولم يرد عليه فقلت خلعت فذكر في المستفي  
عن ابي يوسف انه لا يكون خلعاً وروى ابن مسعود عن محمد اذا قال لها اخلع نفسي  
فقلت خلعت يقع طلاق باين غير بدل كذا قال لا ابيني نفسك وبه اخذ اكثر المشايخ  
وان كان الخطأ من قبل المرأة فقلت خلعتك او باراي فقلت الزوج فقلت فقلت فقلت  
كان الخطأ من قبل الزوج في الوجه سواء كذا اية فتاوى قاضي خان اذا قال لها اخلع  
نفسك كذا اية لم يقبلها بالقرينة حتى قالت خلعت وهي لا تعلم بذلك فصحح انه لا يتم  
اذا قال الزوج خلعت يقع الطلاق الخلع ما تعلم المرأة ذلك كذا اية محيط الرضوي لو ادعى رجل الرسالة بعد امرأة الرجل  
هكذا في حجة من ان لا اخلع نفسي

اليه

اليه ان يطلوها او عيسك فقلت الزوج لا أمسكها بل اطلقها فقال الرسول اسراة عن جميع  
ما لها عليك فطلقها فانكرت المرأة امره بالابن او الرسول يدعيه فان ادعى الزوج  
رسا لها او وكالها اياه كذا ذلك وقع وهي عينا حق وان لم يدع فان كان الرسول قال اسراة  
من حق عينا ان تطلقها فاطلاق غير واقع وان لم يقبل عينا ان تطلقها فاطلاق واقع وهي  
عينا حق كذا اية فتح القدير لو قال ففعلها طلقها بطلت بطلت يتوقف فان اخلعت  
يتم الطلاق لا ولا كذا اية الفتاوى بطلت بطلت يتوقف فان اخلعت  
وضمن الاب بدل الخلع ثم الخلع كذا اية فتاوى قاضي خان بطلت بطلت بطلت بطلت بطلت  
بذلها خارجة عليها ولو لم يزل ان لم يجز ايضا فان لم يقبل الاب المهر لا يجوز ولا يقع وان اجاز  
وقع وتبر من الصدق وان ضمن وقع فاذا بلغ الخبر ايرها فاجازت فقد عليها وتبر  
الزوج وان لم يجز رجعت عليه بمهرها والزوج يرجع عينا الاب بطلت بطلت بطلت بطلت  
للكردري من خلع ابنته وهي صغيرة بما لها لم يجز عليها فلا يسقط المهر ولا يسقط  
ما لها هل يقع الطلاق فيه روايتان والاصح انه يقع كذا اية الهداية ان خالعتا على  
الف وهي صغيرة عينا ان الاب صان من لا لفت فخلع واقع والالف عينا الابوان شرط  
الالف عليها يتوقف على قبولها ان كانت اهلا للقبول بان تقع بان الخلع مخرج بالها  
وان كان مخرج عينا فان قبلت وقع الطلاق وان كان مخرج بالها لا يقع الطلاق وان قبلت  
عينا وقع بغير رواية وبغير رواية لا يقع وهذا اصح كذا اية الكافي اذا اخلع الصغيرة ففعلها  
مهرها ولم يقبل المهر توقفت عينا قبولها فان قبلت طلق ولا يسقط المهر وان قبل الاب  
عنه ففعلها روايتان وان ضمن الاب المهر وهو المهر طلق ولا يسقط المهر وان قبل الاب  
كذا اية الهداية هذه اذا لم يدخل بها وان دخل بها فكل ما يقع المهر والاب ضمنه للزوج كذا  
ية الفصول العادية وان كان الخلع بين الزوج وام الصغيرة ان اخلعت الابن  
الي مال غيرها او ضمن يتم الخلع كما لو كان الخلع مع الاجنبي وان لم تضمنه ولم تضمنه هل يقع  
الطلاق كما يقع بخلع الاب لا رواية فيه والصحيح انه لا يقع وان كان العاقد اجنبيا  
ولم تضمنه البدل هل يتوقف الخلع قال بعضهم ان كانت تقبل العقد وتقبل يتوقف  
الخلع على قبولها وتقبل بعضهم لا يتوقف ولو اخلعت الصغيرة التي تقبل وتقبل من زوجها  
عينا صدق يقع طلاق باين ولا يسقط الصدق ولو وكلت الصغيرة وكذا بالخلع  
ففعل الوكيل ففعل رواية بغير رواية يصح التوكيل ويتم الخلع بقبول الوكيل كما يتم  
بقبول الصغيرة وبغير رواية اذا لم يقبل الوكيل البدل لا يقع الطلاق كما لو كان الخلع  
من الاجنبي اذا خالعت الاب عينا ابنته الصغيرة لا يقع ولا يتوقف على اجازة كذا اية فتاوى  
قاضي خان خلع السكران والمكره جاز عينا خلع الصبي باطل والمعتوه والمجنون  
مرض بموت الصبي في ذلك هكذا في المبسوط الا انه اذا اخلعت من زوجها او طلقها  
على جسد فانه يقع الطلاق ولا يواخذ بالجسد في الحال وانما يواخذ بعد العتق وان  
اختلفت باذن المولي تواخذ به في الحال وتبايع فيه الا ان يفدي المولي والمدة وام الولد  
فذلك كالأمة الا انها لا تخلى البيع فتؤدي البدل من كسرها اذا التزمت باذن المولي والمكانة  
لا تواخذ ببدل الخلع الا بعد العتق سواء اختلفت بغير اذن المولي او باذنه واذا اختلفت الا  
من زوجها بمهرها بغير اذن مولا يقع الطلاق ولكن لا يسقط المهر كذا اية المحيط اذا







بما حتى يكون ذلك اذا كانت روضة امة فظاهر منها ثم اشتراها حتى يخل السكاح بمكلا ايمن  
وكذا لو كانت حرة فارتدت عن الاسلام وحقت به ارحل حرب فبسيب ثم اشتراها وكذا اذا  
ظاهر منها ثم ارتدت عن الاسلام في قول ابي حنيفة وكذا اذا اطلقا ثلاثا فترجعت بزوج آخر  
ثم عادت اليه الاول لا يخل رويها بدون تقديم الكفارة عليه كذا ابي السباعي ولو ارتدت  
مفاتيح الاسلام فاعيا الظاهر في قول ابي حنيفة كذا ايا فتاوي خاص جاف هذا كله في  
الظهار المطلقة والمودة اما في الموقت كما اذا اظهر مدة معلومة كالسبعين والشهر والسنة  
فانه ان فرما به تلك المدة بغير الكفارة وان لم يفر بها حتى مضت المدة سقطت عنه الكفارة  
ويظهر الظاهر كذا اية الجوهرة النبوة للمرأة ان يخل بالمظاهر بالسوطي وعليه ان تنفذ عن  
الاستمتاع بما حتى يكون كذا اية فتح القدير المظهر اذا لم يكن في روي امره اليه المقام في الجاه  
التراضي حتى يكون او يخل كذا اية الظاهرية ان قال كثر صدق ما يعرف بالكذب  
كذا اية الزهر الفاني لو قال لا امرأته انت علي كظهر امي كان مظهرا سوا نوي الظاهر او  
لاية ثم اطلاقه اذا نوي الكرامة او المنزلة او الطلاق او غيرهم اليين لا يكون الاظهار والوقال  
اروت به الاخبار مما يعني كذا بالاشهاد في القضا ولا يبيح للمرأة ان تصدقه كما لا يبيح  
للمغاضي وتصدق فيما بينه وبينه تعالى وكذا اذا قال انما منك مظهر او ظاهر منك  
فهو مظهر نوي الظاهر ولا يمين له ولا يمين له نوي لا يكون الاظهار وان اراد به الخبر عن  
اي اجني كذا بالاشهاد في قضاء وصديق وبجاءة وكذا لو قال انت علي كظن امي او كظن  
اي او كظن اي فمعه او فمعه انت علي كظهر امي على السوا كذا اية السباعي ان قال انت ميني  
كظهر امي او عندي او ميني فهو مظهر كذا اية الجوهرة النبوة لو قال لا انت امي لا يكون  
مظهرا ويبيح ان يكون مكرها ومثله ان يقول يا ابي نبي وبيا حتى ويخونه ولو قال لها  
انت علي مثل امي او كما بي ينوي فان نوي الطلاق يقع بآيا واما نوي الكرامة او الظاهر  
فكما نوي هكذا اية فتح القدير وان لم يكن له نية فعلى قول ابي حنيفة لا يبيح منه شيء حملا  
للفظ على معنى الكرامة كذا اية الجامع الصغير والصحيح قوله هكذا اية غاية البيان  
وان نوي التحريم اختلف الروايات فيه والصحيح انه يكون مظهرا مظهره في الكفارة  
قال لها انت مثل امي ولم يخل علي ولم ينيوش لا يبيح منه شيء في قولهم كذا اية فتاوي قاضي  
خان لو قال انا وطنتك وطنت اي فلا شيء عليه كذا اية غاية السراج اذا قال انت علي حرام  
كأبي ونوي الطلاق او الظاهر او الايلا فهو على ما نوي وان لم ينيوش لا يكون مظهرا في قولهم  
وذكر الخصان الصحيح من مذهب ابي حنيفة ما قال محمد كذا اية فتاوي قاضي خان لو قال  
انت علي حرام كظهر امي ونوي طلاق او ايلا لم يكن الاظهار عند ابي حنيفة وعندهما يكون  
طلاقا وان نوي التحريم او لا يمين له فهو ظاهر بالاجماع لو قال لامرأته انت علي كظهر امي او  
الزهر او كظهر رجل اجني لم يكن مظهرا كذا اية محيط السرخسي ولو قال كزوج ابني او كزوج ابني  
كان مظهرا لا يكون المرأة مظهرة من زوجها عند محمد والفتوي عليه وهذا الصحيح هكذا في  
السراج الوهاج ومقرط الظاهر ان يكون الزوج من اهل الكفارة فلا يصح ظهرا والذي بالصبي  
والجئون ولو ظاهرا فمن ثم افاق فهو على حكم الظاهر ولا يكون غايه بالافاقه هكذا اية فتح القدير  
ومن الزابط ان يكون مضمونها ولامد هو شاملا ولا مضمونها ولا يبيح ظاهرا  
هو لا يكون جادا البين بمنزلة الصحة الظاهر حتى يصح ظاهرا والظاهر ان يكونه طابعا او عامدا

ليس بشرط عندنا فيصح ظاهرا والمكره والخاطي كما يصح طلاقه وكذا الخلو من شرط الخيا والسيب شرط  
فيصح ظاهرا بشرط الخيا وهكذا اية السراج الوهاج وظاهر السراج ان لازم وظاهر اخرس بكتابة  
او اشارة تعرف وهو ينوي لان كذا اية التثان رخصة اسلام زوج المحرم فظاهر  
منها قبل عرض الاسلام عليها صح لانه من اهل الكفارة كذا اية السراج الوهاج والظاهر ان يبرج  
فقصان العدة ولا يبرج البينونة وان طالت المدة كذا اية التثان رخصة بجمع الظاهر  
منه الصغيرة والرتقا والزنا والحامض والمفسا والمجنونة وغير المدخولة بها كذا  
في غايه السراج الوهاج لو طلق امرأته طلاقا رجعيًا ثم اظهرها بعد ما يرضعها كذا اية  
السراج الوهاج لا يصح الظاهر من المطلقة ثلاثا ولا من المصانة والمختلعة وان كانت  
بها العدة كذا اية السراج الوهاج ولو طلق المظهر امرأته موصولا بالظاهر لا كفارة عليه اجماعا  
لا ينفذ العدة كذا اية الغياثية اذا قال لها انت علي كظهر امي عند ابو عبد الله عند فتاوي  
واحد واذا قال انت علي كظهر امي عند او اذا جاء بعد عده فظاهر ان كان كذا اليوم لم  
يجز عن الظاهر الذي وقع بعد العدة كذا اية المحيط ان قال انت علي كظهر امي كل يوم فهو  
ظاهر واحد يطل بكنة واحدة وطرقا انت علي كظهر امي في كل يوم يتجدد الظاهر بعد  
كل يوم فاذا مضى اليوم بطل ظاهرا ذلك اليوم وكان مظهرا في اليوم الاخر ظاهرا واحدا  
ولو ان يقر بها في الليل كذا اية الكافي انت علي كظهر امي كل يوم فظاهر لا ينفذ الظاهر فيكون  
مظهرا في كل يوم ويتجدد ويختل في اليوم فاذا مضى اليوم بطل ظاهرا ذلك اليوم وكان مظهرا  
في اليوم الاخر ظاهرا واحدا ولو ان يقر بها في الليل فان كثر في يوم بطل ظاهرا في ذلك اليوم  
وتجدي في العدة اذا قال انت علي كظهر امي كلما جاء يوم فانه يكون مظهرا منها اذا جاء يوم  
ولا يستوي ظاهرا في هذا اليوم بمضيه وكذا كذا اية السراج الوهاج في اخر مبحث  
الاول لا يبيح الا الكفارة هكذا اية شرح تلخيص الجامع الكبير في المستقي اذا قال لها  
انت علي كظهر امي رخصان كلمة ورجب كلمة وكذا في رجب سقط عنه ظاهرا ورجب ورجب  
رخصان استحسننا واما الظاهر فاحد وان كثر في شعبان لم يجز قال ارايت لو قال لها  
انت علي كظهر امي اية الايام الخمسة كذا اية كذا اية السراج الوهاج ان كثر في اليوم  
الذي هو مظهر حبه اجزاء من الكل اذا اظهر الرجل من امرأته ثم قال رجل لامرأته  
انت علي مثل امرأته فلا فهو مظهر من كذا اية المحيط لو اظهر من امرأته ثم اظهر اخر  
معه او قال انت علي مثل حبه ينوي الظاهر صح وكذا ان بعد موتها رغبة التكفير كذا اية  
الفتاوية ولو قال للثالثة اخر كنتك يظاها في مظهر من انثالثه ظاهرا كذا  
اية التهذيب ان قال لثالثة انت علي كظهر امي صار مظهرا ميني وعليه لكل واحدة كفارة  
كذا اية الكافي لو اظهر من امرأته ميرا في مجلس او مجلسا فظاهر كذا اية الا ان  
ينوي به الاول كذا لا يبيح في غيره وقيل فرق بين المجلس والمجلس والمجلس هو الاول  
هكذا اية السراج الوهاج في رخصان رخصان تعليلهما ان قال ان دخلت الدار او انا كلفت فلان  
فانت علي كظهر امي كذا اية السراج الوهاج لا يبيح اذا تزوجت فانت علي كظهر امي هو  
فترجعا يكون مظهرا لو قال اذا تزوجت فانت طالق ثم قال اذا تزوجت فانت  
علي كظهر امي فترجعا يكون مظهرا والطلاق والظهار جميعا لا ينفقان في حال واحدة وكذا لو  
قال اذا تزوجت فانت علي كظهر امي وانت طالق فترجعا لزماء جميعا ولو قال انا



تزوجتك فانت طالق وانت علي كظهر امي فتزوجها يقع الطلاق ولا يلزمه الظاهر عند ابي حنيفة  
كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال لا حنيفة انت علي كظهر امي ان دخلت الدار ليصبح حتى لو  
تزوجها فدخلت الدار لا يصير مظاهرا بالاجماع اذا اختلفت الظاهر بشرط ان لا ياتى قبل وجود  
الشرط ثم وجه الشرط وجهين في العدة لا ينزل الظاهر كذا في البدائع لو قال انت علي كظهر  
امي ان سالت الله تعالى لا يكون ظاهرا ولو قال انت علي كظهر امي ان سالت فلان او قال انت  
علي كظهر امي ان شئت فهو علي المستبينة في المجلس كذا في فتاوى قاضي خان لو قال ان  
فرمتك فانت علي كظهر امي كان مؤليا ان تركها اربعة اشهر بان لا يلا وان قربها في الاربعة  
اشهر لزمت الظاهر واذا سالت بالايام تزوجها ففرمتك فهو مظاهرا كذا في المبسوط  
**فصل** في الكفارة والكفارة انما تجب على المظاهر اذا قصد وطئها بعد الظاهر  
وان رخص ان تكون محرمه عليها بالظاهر ولا يعرف عليا وطئها لم تجب عليها الكفارة اما اذا عرف  
عليا وطئها وجبت عليها الكفارة يجبر علي التكفير فان عزم بعد ذلك ان لا يطأها سقطت  
عنه الكفارة وكذا الوضأت احدهما بعد الفرم كذا في التبيين كذا في الظاهر رفق رقة  
كاملة الرق فيه ملكه مقرون ببنية الكفارة وحسنها ينبغي من المنافع فيم لا بدل  
كذا في الجوهرة النيرة وسيتوي فيه الكافروا المسلم والدكروا الاثني والصغير والكبير كذا  
في شرح النفاية للبرجيني اذا اعتق نصف الرقبة ثم اعتق بقية الاخر قبل ان يجي معها  
جاز عن الكفارة وبعد ما جازها لا يجوز عن رهنه ابي حنيفة ولو كان عبدين اثنين  
اعتق احدهما نصيب من كفارة لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله سواء كان موسرا او  
معتقا اذا اعتق عبدا ولم ينوع عن كفارة او توفي بعد الاعتاق لا يجوز عنه كذا في السراج  
الوهاج لو اعتق نصف رقبتين بان كان بينهما وبين مراكبه عبدا ان لا يجوز هذه كذا في المبسوط  
يجوز الا يتم عن كفارة الظاهر اذا كان يسمع شيئا وان كان لا يسمع شيئا لا يجوز هو المحتاق  
كذا في غاية البيان ولا يجوز تحرير احد من كفوات جنس المنفعة وهو النكاح كذا في  
الكا في اذا اختلفت المنفعة فهو غير مانع حتى يجوز العوراء مقطوعة احدى اليدين  
واحد من الرجلين من خلاف لان ما اذا كانت مقطوعتين من جانب واحد جاز لا يجوز  
كذا في الهداية استدلالا بدين لا يجزى كفوات منفعة الجنس كذا في المبسوط ويجوز  
المجنون ولا يجوز تحرير الاعمي ومن قطع يده او رجلاه ولا يجوز تحرير المدبرة وام الولد  
لانها حران من وجه ولا يجوز تحرير مكاتب ادي بعض بدل الكتابة فان اعتق مكاتب  
لم يرد شيئا عجز كذا في الكافي ولو عجز عن ادائه بدل الكتابة ثم اعتقه فانه يجوز سواء  
ادي من بدل الكتابة شيئا او لم يرد كذا في شرح الطحاوي ويجزى الحضي ومقطوع الاذن  
ومقطوع المذاكير عند نكاح لا يجوز مقطوع ايهام اليدين وكذا كذا اذا كان منه كل يده  
ثلاث اصابع مقطوعة لم يجز كذا في النهاية لا يجوز مقطوع اصبعين غير الايهام من كل  
يد لا ساقا الانسان الفاجر عن الاكل كذا في الفتح القدير ويجاز الرقبة والرقبة  
والعشت والبرص والرمم والحصى ومقطوع الاذن كذا في البحر الرائق ويجاز العتق  
والجذوة والعين هكذا في غاية المروحي ويجزى ذهاب الحاجنين وسوء الحمية وكذا  
يجوز مقطوع الشفتين اذا كان يقدر على الاكل ويجوز المجنون والمجنونة فان كان  
يجزى ويشتق يجوز اذا اعتقه بحال افاقته وكذا المربى الذي في حده من الموت لا يجزى

فادان كان يديه ويخاف عليه يجوز والمرد يجوز عند بعض المشايخ وعند بعضهم لا يجوز والمرددة  
يجوز بالاختلاف كذا في المحيط وروى ابراهيم عن محمد بن عبد الله اذا اعتق عبد احلال الدم قد  
قضيه عنه عن ظاهره ثم عفي عنه لم يجز كذا في فتح القدير والظاهر في الكفر في المختصر انه لو  
اعتق عبد احلال الدم عن الظاهر اجزاء كذا في المبسوط اذا اعتق على جعل بنية الكفارة  
لم يجز عن الكفارة وان استعطا الجعل ويجوز اعتاق الابن اذا علم انه حي كذا في المحيط  
ولا يجزى الدم العاجز والغائب المنقطع الخبر هكذا في غاية السروجي لو اعتق طفلا له  
رضيعا عن كفارة جاز ولو اعتق مائة بطن جازية لا يجوز عن الكفارة كذا في السراج  
الوهاج ولا يجوز المفلح الياسم الشق والرمم ولا المقعد واذا اعتق عبده عن كفارة  
وهو مريض لا يجزى من ثلث ماله فانت من ذلك الرض لا يجوز عن كفارة وان اجازة الورثة  
ولو انه يري من مرضه جاز كذا في الثاني رخصا بنية ان اعتق عبدا احريا به دار الحرب  
لم يجز عن الظاهر وان اعتقه بنية دار الاسلام اجزاه كذا في المبسوط ولو دخل ذورم  
محرم منه في ملكه بلا صنع منه كما اذا ورثه فانه لا يجوز عن كفارة بالاجماع وان دخله  
بصنيعه ان يوتي عن كفارة وقت وجود الصنيع جاز عندنا كذا في السراج الوهاج لو  
اعتق عبدا قد فصبه اخذ جاز عن الكفارة اذا وصل اليه ولو ادعى العاصب انه وصبه  
منه فقام بنية زوجه حكم له الحاكب لعبد لم يجز عتقه عن الكفارة كذا في البحر الرائق لو  
اعتق المدين جاز عن الكفارة وان كانت عليه السعاية في الدين وكذلك لو اعتق  
المخون جاز عن الكفارة وان كان الرهن مضمرا وسقي العبد في الدين كذا في المبسوط  
لو اعتق رجل عبده عن كفارة غيره بغير امر لم يجز بالاتفاق وفتح العتق عتق  
المعتق فان كان امره بذلك فانه قال لو اعتق عبدا عتق من غير ذكره عوض دفع عنه  
المعتق عند ابي حنيفة ويحد وان قال اعتقه عني فيك الف وقع عن الامر كذا في السراج  
الوهاج لو وكل خطيبا ان يشتري له ابنة فيعتقه ثبته شرعا عن خطابه ما اشتراه الوكيل  
يعتق كما لو اشتراه ويجزى عن خطابه لا يبر كذا في فتاوى قاضي خان في فصل العتق  
ومقتد السبب من وجب عليه كفارة خطابه فاعتق رقبتين لا يبر عن احد بهما  
بغيره جاز عنهما وكذا ان صام اربعة اشهر او اطم مائة وعشرين مسكينا جاز فان  
اعتق عنهما رقبة واحدة او صام شهرين كان له ان يجعل ذلك عن ايهما شاء وان اعتق  
عن ظاهرا ورقبتين لم يجز عن واحد منهما كذا في الهداية هذه اذا كانت الرقبة مؤمنة  
فان كانت كافرة صح عن الظاهر كذا في الفتح القدير اذا ظهر من اربع سنوة لم فاعتق  
رقبة ليس له غيرها ثم صام اربعة اشهر متتابعين ثم عرض فاطم مسكين مسكيت  
ولم يبرئ تلك واحدة بغيره اجزاء عنهما استحسانا واذا ثابت من المظاهر امرانه  
ثم كفر عنها وهي تحت زوج او مريدة لا حقة بدار الحرب جازت الكفارة عنه وان  
ارثت الزوج في الوفا ذبا عنه ثم اعتق عبدا لم يبر عن خطابه ثم اسلم اجزاه عنه وهذا هو كذا  
في المبسوط لو قال لعبد ان اشتريتك فانت حر ثم اشتراه يوتي كفارة الظاهر لا يجوز عن  
الظاهر ولو قال عبدة اليمن عن كفارة خطابه جاز ولو قال لعبد ان اشتريتك فانت حر عن  
كفارة يميني او قال فطو عاتم اشتراه نوتي عن خطابه لم يكن عن خطابه وكذا اذا قال  
ان اشتريته فهو حر فطو عاتم قال ان اشتريته فهو حر عن خطابه ثم اشتراه فهو حر مطوعا وفتح

عبد امر







والمسحبة ان يكونا بعدا والعشا جبر وادام كذا في شرح الشفاعة لابي الحكم ولا بد من  
ادام في خبر الشفاعة والذرة ليعلم الاستيفاء الى الشفع بخلاف خبر البر واما في خبر  
اطعم صبي فطيم لم يجزه وكذا لو كان تبصم شفعان قبل الاكل كذا في التبيين اذا كانا  
على ما يقتضيه من كذا في المحيط وكذا لو اطمع مسكيتا واحدا سبتين يوم كل يوم الكنتين  
مستبعتين جاز ولو اطمع مائة وعشرين مسكيتا دفعة واحدة فعليه ان يطعم  
احدا من سبتين اكله مستبعة اخرى كذا في السراج الوهاج اذا اطمع واعطاه  
قيمة العسك وعشاشم واعطاه قيمة العدا يجوز هكذا في ذكره الاصل وفي التبيين  
اذا اعداه واعطاه مدا فيه روايتان كذا في المحيط يجب تقديم الاطعام على  
المسبوس وان قوما خلا لم يستأنف كذا في فتح القدير **الباب**  
**الف** في اللعان باللعان عندنا شرعا ذات مؤكدة انما يامان من الجاهلين مقرونة  
باللعن والعصب قايمة مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها كذا  
في الكافي اذا قد في امراته مرات فعليه لعان واحد كذا في المبسوط واجمعوا انه  
لا تلاعن بين الزوجين الا مرة واحدة كذا في التمهيد شرح الحاكم الكبير للحصري ولا  
يحمل العفو والبراء والصلح وكذا الوصية عنه قبل المرافعة او صلحته على ما لا  
يصح وقيل لا رد له لا الصلح ولا ان يطالبه باللعان بعد ذلك ولا يجزي فيه النيابة حتى  
توقل كل واحد الزوجين باللعان لا يصح التوكيل في ما لا يملك بالنية فجاز عند ابي  
حنيفة ومحمد هكذا في البداية سببه وقد في الرجل امراته قد فاني وجب الحد في الاجانب  
فيجب به اللعان بين الزوجين كذا في النهاية اذا قال كذا في رواية او اتى ومنت  
او رايتك تزني فانه يجب اللعان كذا في السراج الوهاج اذا قد في الرجل امراته  
بالزنا وهي من لا يجدها قد فاني لا يجزي بينهما اللعان فان كانت وطئت بشبهة او كان  
ظهورا فاشية انما من قبل ذلك او لا ولد من غير اب معروف كذا في غاية البيان لو  
قال المحرمعت جماعة حراما او قال وطئت جماعة فلا لعان ولا حد ولو قد فاني قبل فاني  
لوط فلا لعان ولا حد عند ابي حنيفة كذا في البداية سببه ان يكونا زوجين وان يكون  
النكاح بينهما صحيحا سوا محل بها ولم يخلط حتى لو قد فاني ثم طلقا ثلاثا او ثلثا ولا  
حد ولا لعان وكذا اذا كان النكاح فاسدا لا يجب اللعان لانه ليس بزواج مطلقا كذا في  
غاية البيان ولو تزوجا بعد الطلاق فطالبت بذلك القذف فلا حد ولا لعان كذا في  
السراج الوهاج لو طلقا طلاقا جعيا لا يسقط اللعان كذا في الظهيرية لو طلقا  
امراة طلاقا باينا او ثلاثا ثم قد فاني بالزنا لا يجب اللعان لعدم الزوجية ولو طلقا  
طلاقا جعيا ثم قد فاني يجب اللعان ولو قد في امراته بعد موتها لم يلاع عندنا  
كذا في البداية سببه اهل عندنا من كان اهلا للشهادة حتى ان اللعان لا يجزي بين الزوجين  
عندنا اذا كانا محمدين في القذف او احدهما او كانا رقيقين او احدهما او كافرين  
او احدهما او احدهما او صبيين او احدهما او مجنونين او احدهما او عري  
فيما عدا ذلك كذا في المحيط لو قد في رجلا مغرب فقبض الحد فدفن امراته نفسه لم  
يكن عليه لعان فعليه تمام الحد لانه لم يخلط كذا في المبسوط لو كانا فاسقين او  
المعتين يجب اللعان لانهما من اهل الشريعة في الجملة كذا في المضمر تغذف الاحم

امراة

المرأة يوجب اللعان كذا في البداية سببه سبقت سقط اللعان لعني الشهادة ينظر ان كان من  
جانب الزوج فعليه الحد وان كان من جانب المرأة فلا حد ولا لعان كذا في شرح الطحاوي ولو كانا  
محمدين قد فاني فعليه الحد كذا في البداية سببه اذا كان الزوج عبدا او امرأة محمودة فعليه القيد  
اذا قد في حد الزنا قد في امرته المرأة بالزنا فقد خرجت من ان يكون اهلا لللعان كذا في  
المبسوط حكمه حكم حرمة الوطى ولا يستتاع كما فرغ من اللعان ولكن لا يقع الزقة بنفس  
اللعان حتى لو طلقا فانه لا يخلو طلاقا باينا يقع وكذا لو كذب الرجل نفسه حل الزوطي  
من غير عقد بالنكاح كذا في النهاية فان لم يبرح حنيفة ومحمد رحمهما الله الزقة الواقعة في اللعان  
مرفوعة بتطليقة باينة فيقول ملك النكاح وتثبت حرمة الاجتماع والنكاح ما دام  
على حاله اللعان كذا في البداية سببه اربع بشرط طلقا فان امتنع عنه حنيفة الحاكم حتى يلاع  
او يكذب نفسه كذا في البداية سببه قد في حد القذف كذا في السراج الوهاج فاذا لعن وجب عليه  
اللعان فان امتنع حنيفة الحاكم حتى تلاعن او تصدق كذا في البداية سببه الا فضل المرأة  
ان تترك المحصنة والمطالبة فان لم تترك وخاضعة الى القاضي يسقط اللعان فان  
يدعوها الى التزك فليقول لها اتركي ولا ترضي عن هذا فان تركته وانعرفت ثم بدلتا فان  
تلك ذلك وان تقادم القصد لا ذلك حقا وحق القيد لا يسقط بالتقادم كذا في البداية سببه اربع  
صفة اللعان ان يستنوي الف في الزوج فيشهد اربع مرات يقول في كل مرة اشهد بالله  
اني لمن الصادقين فيما رويتها من الزنا وتزك في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من  
الكاذبين فيما روىها به من الزنا ويشير اليها بجميع ذلك ثم تشهد المرأة اربع مرات تقول  
بكل مرة اشهد بالله اني لمن الكاذبين فيما رويتها من الزنا وتقول في المرة الخامسة  
لعنة الله عليها اياها من الصادقين فيما رويتها من الزنا كذا في البداية سببه وقيل  
وقت اللعان ليس بشرط ٢١ انه يندب هكذا في البداية سببه اللعان يقع على لفظ الشهادة  
عندنا حتى لو قال احلف بالله اني لمن الصادقين او فاني كذا في ذلك لم يصح اللعان  
كذا في السراج الوهاج اذا التفت فرق الحاكم بينهما ولا يقع الزقة حتى يفي بالفرقة  
فيما الزوج فيفقد فاني بالطلاق فان امتنع فرق القاضي بينهما وقبل ان يفرق الحاكم لا يقع  
الزقة والزوجية فاية يقع طلاق الزوج عليها وظاهره وانما يجرى بهما التوارث  
بينهما اذا مات احدهما ولو انهما امتنعا من اللعان بقية ثبوت او امتنع احدهما اختبرها  
الحاكم عليه ولو انما جئت بعد ما التقى الزوج قبل ان تلعن هي سقط اللعان ولا حد ولو  
امتلأ فرق من اللعان ٢٢ القاضي ان لا يفرق بينهما لم يجزها الى ذلك ويؤثر بينهما كذا في الجوهرة  
النيرة اذا فرق القاضي بينهما بعد اللعان يلزم الولد امه وروى بقدره اني يؤسست  
انه ٢٣ بان يقول القاضي فرقت بينكما وقطعت نسب هذا الولد منه حتى لو لم يولد ذلك  
لا يثنى النسب عنه كذا في المبسوط فان اخطأ القاضي فرقت قبل تمام اللعان ينظر ان  
كان كل واحد منهما قد التقى اكثر اللعان فقد استوفى وان لم يلتق اكثر اللعان او كان  
احدهما لم يلتق اكثر اللعان لم ينفذ بينهما كذا في البداية سببه لو فرق بينهما بعد اللعان الزوج  
قبل لقان المرأة فقد حكم لكونه محبها انية كذا في الظهيرية ولو اخطأ الحاكم فبطلت المرأة  
قبل الرجل فانه يبعد اللعان في المرأة فان لم ينفذ فرقت بينهما وتفت الزقة كذا في التمهيد  
الكرخي وقد استكذبا في البداية سببه ولو اتفق عند الحاكم لم يفرق حتى عزل او مات فان







ويعتبر الثاني لزمن الولد ان ولد بعد ان كان في الاول واقر بالشا في زمانه وعليه خد القذف  
فان ينفاه ثم مات احداهما قبل اللعان لا عن علم الحي وها ولداه وكذا الولد ولدين  
احدهما ميت منفاها زمانه ولا عن علم الحي منها كذا اية فتاوي قاضي خان ان ولدت ولدا  
منفاها ولا عن به ثم ولدته من العدة ولدا اخر لزمن الولد ان جميعا واللعان ما من  
فاما في لحي ابني كان صادقا ولا عن علمه وان قال ليس بابني كان ابنيه ولا عن علمه  
ولو قال كذا في اللعان وفيما قد قضا به كان عليه الحد كذا في المبسوط ومبشر طائفة  
اربع مرات لا بطلت النكاح اما في سقوط الحد واللعان مرة واحدة يكون كذا في السراج  
الوجه لو طلق امرأته طلاقا رجعيا في ثلاث بول لا من سنتين يوم فنفاه ثم  
جاءت بولد لا من سنتين يوم فاقربه فعدت ثلث منه ولا حد ولا لعان في قول ابي  
حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ولو كان الطلاق باينا والمسئلة بما لم يحد وثبت  
نسب الولد بين ياقول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله كذا في الايضاح وذكر الحسن  
في ابي حنيفة رحمه الله امرأة حبان بثلاثة اولاد لم يخلع واحد فاقرب الزوج بالاول وفي  
الثاني واقر بالثالث ثلث بلاءن ولم ينفه وان في الاول والثالث واقر بالثالث في جلد  
وهم ينفه وكذا في ولد واحد اذا اقرب ثم نفاه ثم اقرب بغيره وان نفاه ثم اقرب  
به بعد ويلزمه كذا اية محيط الرضخ اذا تزوج بالرجل امرأة ولم يخلعها ولم ير هاتين  
حبات بولد منفك فانه ينفاه ويلزم الولد مقعة امه وعلى الزوج المهر كما لا في التخيير  
شرع في الحيض الجامع الكبير الحصري اذا قال لامرأته وقد دخل بها احد ايام طالت ثلاثا  
فلم يبين حتى ولدت احداهما اكثر من سنتين من وقت الطلاق نفقت الاخرى للطلاق  
ونفقت التي ولدت للنكاح فان نفى الولد لا عن القاضي بينهما لوجود شبهه ولا ينقطع  
نسب الولد لو ولدت وزوجها غائب فمطلعت ولها بقية مدة النكاح وطلت بين القاضي  
ان يرضى النفقة لها ولولدها واقامت البينة فزعم ثم خضر الزوج ونفى الولد لا عن  
القاضي بينهما وقطع النسب وان كان النسب محكما به لو ولدت ولدا فمطلعت هذه  
الولد على الرضيع فان الرضيع وقفي بالدية على ما قلنا ايمن نفى الاب نسب لأمه القاضي  
بينهما ولا يقطع النسب كذا اية التنبؤ بشرح الخبير الجامع الكبير رجل تزوج امرأة  
فجاءت بولد تمام سنة اشهر من وقت النكاح فان القاضي يقضي بالنسب والدخول  
حتى يقضي لها بكمال المهر ونفقة العدة فلو ادعى نفى هذه الولد فانه يلعن بينهما ويقطع  
النسب وان حكم بكونه منه حيث خفي بكمال المهر ونفقة العدة وكذا المطلقة طلاقا جعيا  
اذا ولدت اكثر من سنتين بغير رجعة وان نفاه لا عن القاضي بينهما والحد (الولد امه  
كذا اية التخيير شرع الجامع الكبير الحصري ان كان القذف بولد نفى القاضي نسبه والحكمة  
بامه صورة هذه اللعان ان يكفر الحاكم الرجل فيقول اشهد بالله اني لم اجد الصديقين  
فيما رميتك من نفى لولد وكذا اية جانبها فتقول اشهد بالله اني لم اجد الصديقين فيما رميتك  
بغير نفى الولد ولو قذفها بالزنا نفى الولد وكذا اللعان اسري يقول الزوج اشهد  
بالله اني لم اجد الصديقين فيما رميتك من الزنا نفى الولد وتقول المرأة اشهد بالله اني لم اجد  
الصديقين فيما رميتك من الزنا ونفى الولد كذا اية الكافي واذا اقرق القاضي بينهما قبل اللعان  
يلزم الولد امه وروى مبشر عن ابي يوسف انه لا بد ان يقول القاضي فزنت بينكما وقطعت

نسب

نسب هذه الولد منه او اخرجته من نسب الولد حتى لو لم يقبل ذلك لا يثبت النسب كذا  
في الكافي ونحو المبسوط هذه اهل الصحيح كذا اية شرع جمع العرفين لابن القاسم ووجد منها  
او من اخذها بعد اللعان ما يمنع من اللعان قبل ذلك لم ينفى متلاعنا في فكل ان  
يتزوجها وذلك مثل ان يكذب بنفسه في حد او تكذب بنفسه او قذف احداهما انما  
فاقيم عليه الحد او خرس احداهما او جنت المرأة او وطئت وطئا حراما او ارتد احداهما  
ثم اسلم فانه ينفى وجدا احدا كون كل ان يتزوج الحصة ابي حنيفة ومحمد بن ابي  
كذا في اليعاقبة هكذا انه السراج الوجه لو فرق بينهما ثم عتقت لا يجزى لهما حلالا  
اهلية اللعان في العدة هكذا اية التخيير شرع الجامع الكبير الحصري لا يشرع اللعان بنفي  
الولد في الجيوب الخفية كذا اية السراج الوجه اما الملائعة فيحقق بعض الاحكام الحق  
بالنسب حتى قال الولد بقرعة ولد الملائعة لا ينفى لا تقبل وكذا في القرعة الرجل لولده  
الملائعة لا تقبل ولا تقبل وكذا لو وضع الرجل ذكاته في ولد الملائعة او وضع ولد الملائعة تركاة  
ماله في ابيه لا يجوز وكذا لو كان لولد الملائعة ابن وللزوج ابنة امرأة اخرى فتزوج  
هذه الابن هذه الابنة او كان لولد الملائعة ابنة وللزوج ابن من امرأة اخرى فتزوج  
هذه الابن هذه الابنة لا يجوز وكذا اذا ادعى النكاح هذا الولد لا ينفى وان صدق الولد  
في ذلك ولا ينفى حق بعض الاحكام الحق بالاجابة حتى قبل لا ينفى كل واحد منهما صاحبه  
ولا يستحق كل واحد منهما النفقة على صاحبه كذا اية الدخيرة ان حاصمته وادعت عليه  
انه قد فاضل الزنا في حد الزوج لا يقبل منها في اثبات القذف الا بشهادة رجلين عدلين  
ولا تقبل شهادة النساء ولا الشهادة على البكر كذا في كتاب القاضي الى القاضي  
كما لا يقبل منها اثبات القذف على الاجنبي كذا اية السراج ولو اقامت شاهدين يظهر  
ان الزوج اقام رجلين او رجلا وامراة ينفى تصديقا لسقوط اللعان ولا حد  
عليه ولو لم يكن لها بينة فلا ردت انكح الزوج عليه ليس الا ذلك كذا اية شرع الخبير  
انا ادعى الزوج انها صدقة واراد ينفىها لم يكن عليها يمين كذا اية المبسوط ولو اقام  
اربعة من الشهود بيمين المرأة بالزنا لا يجب اللعان وفيما عليه الحد الزنا ولو شهد  
اربعة واحد هم الزوج فان لم يكن من الزوج فقد في قبل ذلك تقبل شهادتهم وفيما عليه  
الحصنة فان كان الزوج قد فاضل الزنا او اقام ثلاثة يعمولهم ففقه جدد وعلى الزو  
اللعان فان جاء هو وثلاثة شهدوا بالزنا قد زنت فلم تعد لولا فاحد عليها وتحد  
عليهم واللعان على الزوج كذا اية السراج ولو شهد مع الزوج ثلاثة من العيان عليها  
بالزنا جدد العيان ولا يلعن الزوج كذا في المبسوط واذا شهد بيمين او ابها على  
زوجها انه قد فاضل الزنا او شهدا وكذا لو شهد اب المرأة وابنها وان شهد احد  
الشاهدين انه قد فاضل الزنا وشهد الاخر انه قال لولدها هذا من الزنا لا يجوز له  
احداهما انه قد فاضل الزنا والآخر انه قد فاضل الزنا لا يقبل ولو شهد احدهما انه  
قال زني بك فلان فشهد الاخر انه قال لا زني بك فلان رجل اخر فليد اللعان ولو كان  
قد فاضل رجل واحد وجاء ذلك الرجل يطلب حده جلة الحد وورث اللعان واذا  
شهدت شاهدة ان يلعن الزوج بالقذف حسبته حتى يبال عن الشاهدين ولم يكف  
فان قال اشهد انه قد فاضل امرأته واماني كلمة واحدة لم يجز الشاهد وان شهد

ج



ابناء من غير ما على قد فداها واصحابه لم يجز شهادتها الا ان كان عبدا  
او حرة وانه قد فجعوا وشهدوا عليه بغير الحد ولو شهد عليه شاهدان بقذف  
امرأته فعد لا ثمات او عا قبل ان يفضي القاضى بشهادتهما فان كان اللعان فان  
الموت والغيبة لا يقع بهما الا في ما لو عا او ان قد او فمستق كذا انه المبسوط  
ان اقامت او عا من الشهود فشهدت شهادته ان القذف بين الحين وشهد آخر  
ان قد فها يوم الجمعة تلافيا عنه اي حبيبة رجة اللعان لما كذا ان التاتر كانيية  
ان ادعى الزوج انها كانت امه او ذمية يوم قد فها يجب اللعان الا اذا كانت مروفة  
الحرية والاسلام عند القاضي وان اقام الزوج بينة على رفيتها وكفرها يومه واقا  
هي قلع اسلامها فخيرتها فبينتها اولي الا ان يثبت بغيره الزوج ردتا بعد الاسلام  
كذا انه الغنا بية اقام الرجل القاذف شاهدين على اقرار المرأة بالزنا يسقط  
اللعان عند الزوج ويكفرهما عند الزنا كما لو اقرت مرة واحدة ولو شهد على رجل  
وامرأتان بثلث مرات اللعان ايضا اسقطنا وان ادعى الزوج انها كانت احل اليها  
وطبخت وطها حراما فعليه اللعان فان ادعى الزوج بينة على انها كانت احل اليها  
القاضي فان احضر بينة والا لعن وان اقام الزوج قد فها وهي صغيرة فو ادعت انه  
قد فها فبينة ما ادركت ما لقول قولي وان اقام البينة فالبينة بينة المرأة وان ادعت  
قد فها فمستقدا واقامت عليه شهود اجاز فان اقام الزوج البينة انه طلقها  
بعد ذلك طلاقا رجعي وخطرها وتزوجها فلا لعان بينهما ولا حد كذا في المبسوط  
**باب الحجاب** **الحجاب** هو العنبر الذي لا يصل اليه النساء دون البعض  
مع قيام الاثم فان كان يصل اليه الشيب دون الابكار او اليه بعض النساء دون البعض  
وذلك لم يرض به اولضعف في خلقه او كبر سنه او سمع فهو عتيق في حق من لا يصل  
اليها كذا انه النهاية اذا اوبى الحشفة فليس بعفتي وان كان مقطوعا فلا به من  
ايلاج بنية الذكر كذا انه البحر الرايق اذا رفعت المرأة زوجها الى القاضي وادعت انه  
عنين وطلعت الفرقة فان القاضي يسالم هل وصل اليها او لم يصل فان افترانه لم يصل  
احل ستة سوا كانت المرأة مكر او شيبا وان انكر الزوج وادعى الوصول اليها فان  
كانت المرأة شيبا فاقول قولها مع بينة انه وصل اليها كذا انه البداية فان حلفت  
تطلق حقا وان كل يو حلف ستة كذا انه القاضي وان قالت انما بكر نظر اليها النساء وامرأة  
تجرب والاشكتان احوط وان قلن فان قلن انها شيبا فاقول قول الزوج مع بينة كذا  
انه الزواج الوهال فان حلفت لاحق لها وان مثل يو حلف ستة كذا انه في الهة اية وان قلن  
هي بكر فاقول قولها من غير بينة وان وقع للنساء شك في امرها فانها تتحقق قاله  
بعضهم ثم صرحي بتول على الحد ان امكن ان تربى على الحد ارضي بكر ولا فهي  
شيب وقال بعضهم تتحقق بينة الديك فان وسعها فهي شيب وان لم تسعها فهي  
بكر كذا انه الزواج الوهال ان شهد الزوج البعض بالبراءة والبعض بالثبانية بياها  
غيره وان ثبت عدم الوصول اليها احل القاضي ستة طلق الرجل التاجيل او لم  
يطلب ويشهد على التاجيل ويكتب لذلك تدعى كذا انه فتاوي قاضي خان ابتدا  
التاجيل من وقت الحياصة كذا في الحبيب لا يكون هذا التاجيل الا عند قاضي

مصر او مدينة فانا احلته المرأة او احلته غير القاضي لا يعتد بذلك كذا انه فتاوي قاضي  
خان في التاجيل يعتد السنة القوية في ظاهر الرواية كذا انه التبيين وهو الصحيح  
كذا انه الهة اية ورعيه الحسن من اي حنيفة انه يعتد سنة شمسية وهي تزيد على القوية  
بايام وذهب شمس الاية السرخسي في مرقع الكافي الى رواية الحسن اخذ بالاحتياط وكذلك  
صاحب التحفة وهذه احوال المختار عني كذا انه غاية البيان وهو احتياط شمس الاية في  
المبسوط واحتياط الامام قاضي خان والامام طهيري الدين في التاجيل انه يعتد سنة  
شمسية اخذ بالاحتياط كذا انه الكفاية وعليه العنبري كذا انه الخلاصة من مشتمل الاية  
الكلواني الشمسية ثلاث مائة وخمسة وستون يوما وربع يوم وجزء من مائة وعشرين  
جزءا من البيرة القوية ثلث مائة واربعه وخمسون يوما كذا انه الكافي وفي الحجب اذا كان  
التاجيل في اشهر الشهر يعتد السنة بالايام اجماعا كذا انه البحر الرايق وجب في هذه  
السنة ايام حبيضا وشهر رمضان كذا انه شرح الجامع الكبير لقاضي خان لا يجزى بغيره  
ومرضى كذا انه الهة اية فان مرض في تلك السنة يو حلف ايضا مدة المرض عند عهد وقلي  
الفتوى كذا انه الفتاوي الكبير في ايجاز او عا احتجب عليه بخلاف ما اذا حجت هي او عا  
حيث لا يجزى عليه من المدة كذا انه التبيين لو كانت عمره حين خاضته لم ير حلف القاضي حتى  
فرغ من الحج كذا انه النهاية قال محمد رحمه الله ان خاضته وهو محرم يو حلف ستة نفقة الاحلال  
وان خلصته وهو مظاهر فان كان يقدر على الاعتاق احل ستة من حين المصونة وان كان  
لا يقدر عيك ذلك احل اربعة اشهر فان احل ستة وليس بمظاهر ثم ظاهر في السنة لم يرد  
على المدة جسي كذا انه السد ايع ولو وجدت المرأة زوجها مريضا لا يقدر على الجماع لا يو حلف  
لم يصح وان طال المرض والمعنوه اذا زوجها ولية امرأة فلم يصل اليها احل القاضي  
سنة تجزى خص عنه كذا انه فتاوي قاضي خان ان حبس الزوج وامتنعت عن الجي  
الي السكن لم يجزى عليه وان امتنع وكان له موضع وظلوة احسنت عليه وان لم يكن  
له موضع وظلوة لم يجزى عليه وعلى هذا التفصيل اذا حبس عيك مريضا كذا انه التبيين  
لو حبست المرأة بحق وكان الزوج يصل اليها ويمكنه الخلوة والمبيت معها يجزى بذلك  
المدة والا فلا كذا انه فتاوي قاضي خان ان حلفت المرأة الى القاضي بقدر مضي الاجل وادعت  
انه لم يصل اليها وادعى الزوج الوصول فان كانت شيبا في الاصل كان القول قولها مع بينة  
فان حلفت بطل حقا وان نكحها القاضي وان قالت المرأة انما بكر نظر اليها النساء والواجب  
يكره والاشكتان احوط فان قلن هي شيب فاقول قولها مع بينة وان قلن هي بكر او اقر الزوج  
انه لم يصل اليها خبره القاضي في الفرقة كذا انه شرح الجامع الصغير لقاضي خان وان اختار  
زوجها او فامتنعت عن الجماع او فامتنعت عن القاضى او فامتنعت عن القاضى فبطلت تحت ثبانه  
يطل حيا بها كذا انه الحبيب وهكذا اروي عن محمد وعليه العنبري كذا انه التاتر كانيية  
ناقلا عن الواقعية انما اختارت الفرقة امر القاضي ان يطلقا طلاقه بانية فانا اي  
مرفق بينهما هكذا اذكر محمد رحمه الله الاصل كذا انه التبيين والفرقة تطليقة بانية  
كذا انه الكافي ولا امركا مولا وعليه العدة بالاجماع ان كان الزوج قد خلاها وان لم يخلوها  
ولا عدة عليها ولا يصفى لها ان كان سمى والمنفعة ان لم يكن سمى كذا انه التاتر ايع ان مضت السنة  
من وقت الاجل ولم تخا صر زمانا لا يصلح حقا وان طأ وعنه في المضاحمة في تلك المدة











لكنها يستقبل من الزمان لانيها مضي عليها من الاحكام وان كان المربي كدرة اخضره لا يكون  
حيثما يجد على فساد المنبت وهذا القول هو المختار وعليه الفتوى وهل يشترط حكم  
الحاكم بالاياس لعدم بطلان ما صح او لا يشترط اذا بطلت مدة الاياس ولم تزل الدم فيه  
اختلاف المشايخ والاولى ان يشترط كذا في الراجح الوهاج في مجموع البوازل الاربسة  
اذ اعتدت بالاشهر وتزوجت ثم رأت الدم يكون النكاح فاسدا اعلم عند البعض اما اذا  
فقيت انما هي بغير ان النكاح ثم رأت الدم لا يكون النكاح حاسدا او لا صح ان النكاح حايث  
ولا يشترط القضاء في المستقبل العدة بالحض كذا في الخلاصة الاربسة اذ اعتدت  
ببعض الشهر ثم حملت يستكمل العدة بوضع الحمل هكذا في فتاوي قاضي خان عدة  
الحرة في الوفاة اربعة اشهر وعشرة ايام سوا كانت قد خولها او لا مسئلة او كذا في بيت تحت  
مجلس صغيرة او كبيرة او ايسة وزوجها اخر او عبد خاضت في هذه المدة او لم تخض  
ولم يظهر حمل كذا في فتح القدير هذه العدة لا يجب الاية نكاح صحيح كذا في السراج  
الوهاج المعتبر في الابل وعشرة ايام عند الحنابلة في صورة الدراية اذا كانت المنكحة  
اعتدت عنها زوجها فعدتها شهران وخمسة ايام وكذا الحنابلة المدبرة والمكاتبه وام الولد  
والمستسعاة على قول ابي حنيفة كذا في غايية البيان اسراة العايب اذا اخبرها رجل  
بموتها واخبر رجلان بحياتها فان كان الذي اخبرها بموتها شهدانه عاين موتها او حيازة  
وكان عند اوسعها ان تصدق وتزوج هذا اذا لم يزوجها اما اذا رخصا وتاريخ شهود الحيازة  
فيما رخصا فاما اولى كذا في فتاوي قاضي خان سئل عن امرأة لها زوج غايب فاجاب رجل  
اليها واخبرها بموت زوجها فقالت هي واهل البيت ما يفصل اهل المصيبة من اقامة  
التعزية واعتدت وتزوجت بزواج اخر ودخل بها ثم جاء رجل اخر واخبرها ان زوجها حي  
وقال اننا رأيت في بلد كذا كذا حال نكاحها مع الثاني وكل يحل لها ان تقوم معه وما اذا  
تفصل هي وهذا الثاني فقال ان كانت صدقت الخبر الاول لم يكن ان تصدق الخبر الثاني  
ولا يبطل النكاح بينهما ولها ان يراجع هذا النكاح كذا في التاتارخانية والجزاير في ناقلا  
عن النفعية الرجل اذا طلق احدي امراتيه بعينها بعدة مالا خيلها وهما من ذوات  
الحض ثم ماتت ولا يعرف المطلقة يجب على كل واحد منهما عدة الوفاة يستكمل فيها  
ثلاث حيض وكذا الرجل اذا طلق احدي امراتيه ثلاثا بغير عينا في حكمة ثم مات قبل البيا  
يجب على كل واحد منهما عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض كذا في فتاوي قاضي خان  
اذا قال لامرأته انك ادخل الدار اليوم ماتت طالق ثلاثا ثم ماتت بعدة من الحيض ولا  
يبري ادخل او لم يدخل فعلى عدة الوفاة وليس عليها العدة بالحض كذا في المسبوط  
لومات الصبي من امرأته فظهر بها حمل بعد موته اعتدت بالاشهر ولومات وهي حال  
تعد بوضع اسنسا ناكه اية تحيط الرحم ولا يشبهه نسب الولد في الوجهين  
كذا في الهداية اى يعرف في ايام الحمل ميعاد الموت بان تكثر الاقل من ستة اشهر فصاعدا  
من يوم الموت كذا في الكجاح الصغير اذا ماتت الحضي عن امرأته وهي حامل او حدث الحمل بعد  
الموت فعدتها ان تضع حملها واما الجيوب اذا ماتت عنها وهي حامل او حدث بعد موته  
في احدي الروايتين كالحمل في ثبوت النسب منها نقض العدة بالوضع وفي الرواية الثانية  
هو كالتصبي كذا في الجوهر البيرة اما مات المحنون عن امرأته كان حكمه في العدة والولاحم

الرجل الصحيح كذا في الجزاير اذ اطلق امرأته ثم ماتت فان كان الطلاق رجعي استقلت  
عدتها الى الوفاة سوا طلقا بغير حال المرح او الصحة وانقضت عدة الوفاة وان كان  
الطلاق بايب او ثلاثا فان لم تزل بان طلقها بغير حال الصحة لا يتقبل عدتها وان ورثت  
بان طلقها بغير حال المرحا ثم ماتت قبل ان تنقضي العدة مورثت اعتدت باربعة اشهر  
وعشر في ثلاث حيض حتى انما لو لم توف مدة الاربعة اشهر والعشر ثلاث حيض كذا في  
ذلك وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في السراج لو طلق المرحا بغير حال  
امراته فعدتها اشهر اربعين عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله اذ اموت في ام الولد عنها  
او اعتق فعدتها ثلاث حيض هذه الايام لكن معتدة ولا تحت زوج ولا تحقه لها في  
العدة وان كانت من لا تحيض فعدتها ثلاثة اشهر وان ماتت عن امرأته كان بطلانها او  
مدبرة كان بطلانها او اعتدت لم يكن عليها شيء كذا في الراجح الوهاج لو زوج ام ولده ثم  
ماتت عنها وهي تحت زوجا وبعدة من زوج فلعده عليها بموت المولي ولو اعتق المولي  
ثم طلق الزوج فعلى عدة الحرام ولو طلق الزوج او لا ثم اعتق المولي فان كان الطلاق  
رجعي تنقضي عدتها الى عدة الحرام وان كان بايب لا تنقضي عدتها لم  
مات المولي فعلى بالموت ثلاث حيض فان مات المولي والزوجة فان علم ان الزوج مات  
الا وعلم ان بين موتيهما اشهرين وخمسة ايام فعلى شهران وخمسة ايام  
عدة عدة الامة في وفاة الزوج فان مات المولي فعلى ثلاث حيض وان كان بين  
موتيهما اقل من شهرين وخمسة ايام فكذلك على شهرين وخمسة ايام عدة عدة  
وفاة الزوج فان مات المولي لا شيء عليها كذا في السراج اذ ماتت زوج ام الولد فعدتها  
وموتها ولم يعلم ايها مات الا و بين موتيهما اقل من شهرين وخمسة ايام فعلى  
اربعة اشهر وعشر من اخرهما موتا احيا طالا واعتدت بالحض فيها وان علم ان بين  
موتيهما شهرين وخمسة ايام او اكثر فعدتها اربعة اشهر وعشر يستكمل في ثلاث حيض  
فاذا لم يعلم بين موتيهما ولا ايها مات او لا فعدتها اربعة اشهر وعشر احيى فيها  
وعندهما يستكمل في ثلاث حيض وكذا لو كان الزوج طلقا مطلقا جوية فعدتها  
الوجوه ولا صيراث لغير الزوج كذا في المسبوط في ادب القاضي طلقته وهي صغيرة  
لم تحض وقد دخل بها ومثلها يباع فعدتها ثلاثة اشهر قال ابو قبيس السفي هذا اذا اتك  
مراة فعدتها فان كانت سراة فعدتها اربعة اشهر لا يتقضي عدتها بالاشهر بل بوقت حالها  
الى ان يظهر انما حملت بعد ذلك الوقت ام لا كذا في التاتارخانية صغيرة طلقا زوجها فعدتها  
ثلاثة اشهر لا يبرأ ثم خاضت فالحض ثلاث حيض لا تنقضي عدتها رجل طلق امرأته  
طلاقا رجعي فاعتدت بثلاث حيض الا في مافات الزوج يلزمها اربعة اشهر وعشر  
كذا في غايية البيان اذ اعتدت المطلقة بحضنة او حبسها ثم ارتفع حبسها لا يخرج  
من العدة ما لم يمس فاذا ايسر تستقبل العدة بالاشهر كذا في فتاوي قاضي خان  
الامة المستكوفة اذا طلقها زوجها احيى ثم اعتقها بغير حال عدتها الى  
عدة الحرام من موت المطلقة فعلى ان تعتد بثلاث حيض ان كانت من غير وثلاثة  
اشهر ان كانت من لا تحيض اما اذا طلق زوجها طلاقا بايب او ثلاثا او ماتت فانما اعتدت  
في العدة لم تحول عدتها الى عدة الحرام فعلى ان تعتد بحضتين او شهر ونصف او شهرين



وخمسة ايام على حسب اختلاف احوالها كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
فقد تفتقر ونصف فلم تقارب لا تقضا بلفت فاستقلت عدتها الى الحيض فتعقد حبضتين  
فلم تقارب الا تقضا اعتقت مقارعتها بثلاث حبض فلم تقارب الا تقضا فاما الزوج  
ولزمتها العدة باربعة اشهر وعشرون يوما كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
وتد الوفاة فعتيب الوفاة فان لم تقرب بالطلاق او الوفاة حتى مضت مدة العدة  
فقد انقضت عدتها كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
بموتها كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
وطيها كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
الاسناد او كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
هو المختار وحيث عد رحمة الله في الكتاب ان في تصديق العدة من وقت الطلاق  
الا ان المختار في الاحتراز واجب العدة من وقت الاقرار حتى لا يحل التزوج باخراها  
واربع سواها زجر المحرم كتم طلاقا ولكن لا يحل لها النفقة والسكنى وعلى الزوج  
المهر الثاني بالداخل لا قدره وتصديقها اياه بذلك كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
البيضة والعتاوي الصوري لو طلقا ثلاثا وهو يقيم موافا كان كتم طلاقا ولو  
ينقض العدة وان كان منكر ايجب العدة من وقت الاقرار زجرا لها هو المختار كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
اقتايت طلاق امراته ثلاثا وكرتم طلاقا عين الناب من قبلها خاضت حبضتين وعليها  
فحلت ثم اقر طلاقا كان لها النفقة حتى تنقض الولد لان عدتها انما تنقض بوضع الحمل كذا  
في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
ثلاث حبض كانت العدة عليها من وقت الطلاق الاول كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
اذا طلق امراته ثم انكر الطلاق فاقبعت عليه البيضة وقضي القاسم بالتقريب فان العدة  
من وقت الطلاق لا من وقت القضا كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
عند ما كانت من جنس واحد او من جنسين ضرورة الاول المطلقة اذا خاضت حبضة ثم  
تزوجت بزواج اخر ووطيها الثاني وقرق بينهما وخاضت حبضتين بعد التقريب كان  
لهذا الزوج الثاني ان يتزوجها لا ينقض عدة الاول وليس لغيره ان يتزوجها حتى تحيض  
ثلاث حبض من وقت التقريب لقيام عدة الثاني وحق الغير وان كان طلاق الاول رجعي  
كان الاول ان يزوجه قبل ان تحيض حبضتين بعد تقريبي الثاني وان خاضت ثلاث  
حبض من وقت تقريبي الثاني تنقض العدة ان جميعا وضورة الثانية المخوف غيرها  
زوجها اذا وطيت بمشقة تنقض العدة الاول باربعة اشهر وعشرون يوما كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
حيث تراها في الاشهر كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
بما يتبين ثم وطى في العدة مع الاقرار بالحرمه كان عليها ان تستقبل العدة استقبالا  
بكل وطية تنقض اطلاق الاول الا ان تنقض الاول فاذا انقضت الاول وبقيت الثانية  
والثالثة كانت الثانية والثالثة عدة الوطى حتى لو طلق في هذه الحالة لا يقع طلاقا  
اخر ولا اصل ان المعتدة بعد الطلاق بالحرمه الطلاق والمعتدة بعد الوطى لا يقعها  
الطلاق واما المطلقة ثلاثا اذا اجتمع زوجها في العدة مع عليه انكحها فليعلم مع اقرار  
بالحرمه لا تنقض العدة ولكن يبرم الزوج والمرأة كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل

شرائط

شرائط الاحتضان ولما دعي الشبهة فان قال قلنت انما عطل لي تستأنف العدة بكل  
وطية وتنقض اطلاق الاول الا ان تنقض الاول فاذا انقضت الاول وبقيت الثانية  
او الثالثة كانت هذه عدة الوطى لا تنقض النفقة في هذه الحالة وهذا الذي ذكرنا اذا اجتمع  
مقر اطلاقها اما اذا اجتمع منكر اطلاقها فانها تستقبل العدة كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
امراته ثلاثا فخر وحيث من ساعته رجلا ووطيها الثاني وقرق بينهما وخاضت حبضتين بعد التقريب كان  
الاعتد ادبلا ثلاث حبض منهن ونفقتهما ونفقتهما الاولى كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
لو تزوجت في عدة الوفاة فدخل بها الثاني فوطيها فليعلم بقية عدتها من الاول  
تمام اربعة اشهر وعشرون يوما كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
من عدة الوفاة كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
تستأنف العدة لكل وطية وبيدة اخل العدة الى ان تنقض الاول وبعده تكون الثانية  
والثالثة عدة الوطى لا الطلاق حتى لا يقع فيها خلاف فلا واجب فيها نفقة كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
للمكرهين اكتسابية اذا كانت تحت مسلم ففليها ما في المسئلة الحرة كالحرة والامة كالات  
وان كانت تحت ذمي فلا عدة عليها بما موت ولا فرقة عنه اي حبسية اذا كان ذلك في ذمهم  
وعندها عليها العدة كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
غيرها زوجها اذا كانت بالغة مسلمة الكفاءة يعدها كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
تقرب الطيب والدة من والكم والحن والحضاب وليس للطيب والمعتدة والنوب الاحمر  
وما صبح بزهر ان الا اذا كانا غيبلا لا ينفق وليس القصب والحز والحديد وليس  
الحلي والتزوين والامنيث طاعة امة الشارحانية قال قيس لامية المراد من الثياب  
المذكورة ما تتجدد اسمها يقع بها الزينة اما ما كانت حلقا لا يقع بها الزينة فلا  
يباس به كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
وانما يكره الا متشا طما طرف الاخر لان ذلك يكون للزينة كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
يلزم الاحتجاب عن هذه الاشياء في حالة الاختيار اما في حالة الاضطرار فلا بأس  
بها ان اشكت راسها وعينها فحصب عليها الدهن لو اكلت حليل المعالي ولا بأس  
به ولكن لا تقصده الزينة كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
تفعل فلا بأس به اذا كان الغالب هو الحول كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
الضرورة مثل ان يكون لها حكة او قملة ولا يحل لها لبس المشق وهو المصنوع بالمشق  
لا بأس بل لبس المصنوع اسود كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
واحد مصنوع فلا بأس به بان تلبسه من غير اراة الزينة كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
علي الصغيرة والمجنونة والكسبية والكتابية والمعتدة من نكاح فاسد والمطلقة طلاقا  
رجعي وهذه اعندنا كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
من العدة كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
الباين وكذا المدبرة وام الولد والمكاتب والمستحقة وليس في عدة ام الولد عند وفاة سدها  
اولغا فاحدا وكذا الموطوءة بمشقة كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
سوا كانت مطلقة او متوفى زوجها كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل  
وكذا امة الباين عندنا وانما التقريبي في المتوفى عنها زوجها كذا في غايية البيان امة صغيرة طليقة بعد الفل







وقوة المولى كذا في النكاح وان كان بطلاناً ولا يجوز له ان يتزوج من قبله وان كان بطلاناً ولا يجوز له ان يتزوج من قبله وان كان بطلاناً ولا يجوز له ان يتزوج من قبله  
ويؤثر ان يعترف به وان كان بطلاناً ولا يجوز له ان يتزوج من قبله وان كان بطلاناً ولا يجوز له ان يتزوج من قبله وان كان بطلاناً ولا يجوز له ان يتزوج من قبله  
في الاختيار شرع المختار من زوج امته من رضيع ثم جازت بولده فادعى المولى ينسب النسب  
منه لانه عبده وليس له نسب فلو كان الزوج محبوباً لم ينسب النسب من المولى لانه عبده  
لكل من نسب معلوم كذا في النكاح والكبرى واذا تزوج الرجل امرأة في نكاح بالولد لفل  
من ستة اشهر من يوم تزوجها لم ينسب نسب وان جازت به لبيته اشهر فصاعداً ينسب  
منه اعترف به الزوج او سكنت ما نجم الولادة تثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة  
كذا في المهادنة ولو ولدت احد الولدين لا قبل من ستة اشهر من وقت النكاح يسري والاخر  
بعد يوم لم ينسب نسب واحدهما كذا في النكاح الاصل به هذا ان كل امرأة لم يجب  
عليها العدة فان نسب ولدها لا ينسب من الزوج الا اذا علم يقيناً انه منه وهوان يجي  
لا قبل من ستة اشهر وكل امرأة وجبت عليها العدة فان نسب ولدها ينسب من الزوج الا  
اذا علم يقيناً انه ليس منه وكذا ان يجي اكثر من سنتين فكذا عرفنا هذا فتنول رجل طلق  
امراة قبل الدخول ثم جازت بولده لا قبل من ستة اشهر من وقت الطلاق ينسب النسب  
فما جازت به لبيته اشهر فصاعداً لا ينسب النسب ولو قال لامراة اجنبية اذا تزوجتك  
فانت طالق ثم تزوجها وقر الطلاق ثم اذا جازت بولده لتمام ستة اشهر من وقت النكاح ينسب  
النسب ولو جازت لا قبل من ستة اشهر من وقت النكاح لا ينسب ولو طلق بعد الدخول ثم  
جازت بولده ينسب النسب الي سنتين وينقض العدة به ولو جازت به اكثر من سنتين  
ان كان الطلاق رجحياً ينسب النسب ويصير شرعاً له وان كان الطلاق بائناً  
لا ينسب النسب ما لم يدع الزوج فاذا ادعي الزوج ينسب منه وهل يحتاج الي تصديق  
ام لا في رواية اخرى رواية يحتاج وفي رواية اخرى لا يحتاج هذا اذا طلقا ولو كانت عمة قبل  
الدخول او عبدة ثم جازت بولده من وقت الوفاة الي سنتين ينسب النسب منه وان  
جازت به اكثر من سنتين من وقت الوفاة لا ينسب النسب هذا كله اذا لم تنزل بقضاء  
العدة وان اقرت وذلك بمدة ينقض به مثل العدة الطلاق والوفاء سواء جازت لا قبل من  
سنة اشهر من وقت الاقرار ينسب النسب والا فلا هذا كله اذا كانت كبيرة سواء كانت  
محض خبيث او من الخبيث واسا اذا كانت صغيرة طلقا زوجها ان كان قبل الدخول في  
بولده لا قبل من ستة اشهر من وقت الطلاق ينسب النسب وان جازت به اكثر من ستة اشهر  
لا ينسب النسب واذا طلقا بعد الدخول فان ادعت الحبل ففي الطلاق الرجعي ينسب  
النسب الي سنة وعشرين شهراً او الي الطلاق البائن الي سنتين ولو اقرت بانقض العدة  
ثم جازت بولده لا قبل من ستة اشهر من وقت الاقرار ينسب النسب وان جازت به اكثر من ذلك  
ينسب النسب ولو سكنت من الدعوى عند ابي حنيفة ومحمد سكنت من الاقرار  
وعند ابي يوسف كدعوى الحبل كذا في شرح الطحاوي وامراة قالت في عدة الوفاة لست  
بحامل ثم قالت من العدة انك حامل القول قولها وان قالت بعد اربعة اشهر وعشرة ايام  
لست بحامل ثم قالت انك حامل لا قبل قولها الا ان تأتي بولده لا قبل من ستة اشهر من  
موت زوجها فيقبل قولها ويبطل اقرارها بانقض العدة كذا في فتاوى قاضي خان  
الصغيرة اذا توفي عنها زوجها فادعت الحبل فهي كالكبيرة ينسب النسب الي سنتين لان

القول قولها في ذلك وان اقرت بانقض عدة اشهر وعشرين شهراً او لست لست اشهر فصاعداً  
لم ينسب النسب منه وان لم تدع حبلها ولم تنزل بقضاء العدة فعند ابي حنيفة ومحمد وعمر  
الله ان ولدت لا قبل من عشرة اشهر وعشرة ايام ينسب النسب والا لم ينسب كذا في التبيين  
المستوفى ان جازت بولدين احدهما لا قبل من سنتين والاخر لا قبل من سنتين ويمن الولدين  
يوم قال ابو حنيفة وا بن يوسف رحمهما الله تعالى ينسب نسبها كذا في الظهيرية ولو  
خرج بعض الولد لا قبل من سنتين وباقيهما لا قبل من سنتين لا قبل من سنتين حتى يكون الحايض  
لا قبل من سنتين نصت به نه او يخرج من قبل الرجلين اكثر المدة لا قبل من سنتين وكذا  
محمد رحمه الله كذا في فتح القدير وان كانت معتدة من طلاق بائن او من وفاة طحا جازت بولده  
الي سنتين فانكر الزوج الولادة او الورثة بعد وفاة واحدة هي فان لم يكن الزوج اقر  
بالحبل ولا كان الحبل ظاهراً لا ينسب النسب الا بشهادة رجلين او رجل واحد وامرأتين في  
قول ابي حنيفة وان كان الزوج قد اقر بالحبل او كان الحبل ظاهراً فالقول قولها في الولادة  
وان لم يشهد لها قات بلية قبل ابي حنيفة رحمه الله وان كانت معتدة من طلاق رجعي  
فكذلك كذا في المدايع وتوفي الزوج الذي ولدته غير هذا لم يقبل منه هذا اقول ابي  
حنيفة رحمه الله كذا في غاية الشرح جازت كانت معتدة من وفاة وصدة من الورثة في  
الولادة ولم يشهد على الولادة احد فهو ايم عند م ورثته وهذا في حق الارشاد لا في  
خالص حقهم ويجوز النسب ان كانوا من اهل الشهادة بان صدقوا رجلان او رجل واحد  
منهم وجب الحكم بان كانت نسبته صحيحة المصدقين والمكذبين ويشترط لفظ الشهادة  
في الحكم عند البعض والصحيح انه لا يشترط لفظ الشهادة كذا في الكافي واذا تزوجت  
المعتدة بزواج آخر ثم جازت بولدها جازت به لا قبل من سنتين منذ طلقها الاول او مات واقل  
من ستة اشهر منذ تزوجها الثاني فالولد الاول وان جازت به اكثر من سنتين منذ طلقها  
الاول او مات ولست اشهر فصاعداً منذ تزوجها الثاني فهو للثاني وان جازت به لا قبل من  
سنتين منذ طلقها الاول او مات ولست اشهر فصاعداً منذ تزوجها الثاني فهو للثاني  
والنكاح حايض وان جازت به لا قبل من سنتين منذ طلقها الاول او مات واقل من ستة  
اشهر منذ تزوجها الثاني لم يكن الاول ولا للثاني وهل يجوز نكاح الثاني في قول ابي حنيفة  
ومحمد رحمهما الله يجازي هذا اذا لم يعلم وقت التزويج انها تزوجت في عدة كان علم ذلك ووقع  
النكاح الثاني فاصيداً فجازت بولدها ان النسب ينسب من الاول ان امكن اثباته بان جازت  
به لا قبل من سنتين منذ طلقها الاول او مات ولست اشهر فصاعداً منذ تزوجها الثاني  
لان نكاح الثاني فاصيداً فجازت بولدها ان النسب ينسب الي العراة الصحيح كان اولي وان لم يكن  
اثباته منه وامكن اثباته من الثاني والنسب ينسب من الثاني بان جازت به اكثر من سنتين  
منذ طلقها الاول او مات ولست اشهر فصاعداً منذ تزوجها الثاني لان النكاح الثاني  
وان كان فاصيداً لكن لا تغدوا اثبات النسب من النكاح الصحيح فاثباته من العاصد  
أولي من الحمل على الزنا هكذا في المدايع ويجوز تزويجها مرة في نكاح بولده بسقط قد  
استبان خلقه فان جازت به لا رغبة اشهر جازا النكاح وينسب النسب من الزوج الثاني  
وان جازت لا رغبة اشهر الا يوم لم يجز النكاح كذا في العراة الذين جازت بولدها امرأة في  
بولدها فاختلفوا في كذا تزوجت بعد شهر وولدت المرأة لا معتدة فالولد  
النسب من الزوج كذا في الظهيرية ويجب ان يستحل عند هذا خلاف ابي حنيفة رحمه الله



كذا في الكافي وانما تصدقها انه تزوجها منذ شهر لم يثبت النسب منه فان قامت البينة بعد  
النكاح فحقها تزوجها اياها منذ سنة قبلت وهذه الحجاب صحيح مستقيم في اقام  
الولد البينة بعد ما كبر ما اذا كان في ام البينة حال صغر الولد فقد اختلف المتأخرين  
الله فيه قال بعضهم لا تقبل البينة ما لم ينصب القاضي خصم من الصغير وقال بعضهم  
حاجة الى هذه النكاح وانما في بيع البينة من غير ان ينصب منه خصم كذا في الظهيرية  
رجل تزوج امرأة فولدت له خمسة اشهر ففعل الزوج الولد ولدي سبب وجب ان  
يكون الولد له وقالت المرأة لا بل هو من الرضا في رواية القول قول الرجل وفي رواية القول  
قولا وانما في ما لا ولد اكثر من سنتين من وقت النكاح والمسئلة بها لان كان القول قول  
الزوج كذا في التارخانية ولو لم يكن له فطلقا فاشترها فولدت له من سنة اشهر من  
وقت الشر الزمته والى بالدعوة وهذه اذا كان بعد الدخول ولا فرق في ذلك بين ان يكون  
الطلاق بيمين او بيمين او بيمين وان كان قبل الدخول فان جازت به اكثر من سنة اشهر من وقت  
الطلاق لا يلزمه وان كان لا قبل منه لزمه اذا اولفته تمام سنة اشهر او اكثر من وقت التزوج  
وان كان لا قبل لا يلزمه وكذا اذا اشترى زوجته قبل ان يطلعا فيذكرنا من الاحكام كذا  
في التبيين وان طلقا تسنتين حتى حرمت عليه حرمة غليظة يثبت النسب اليه سنتين  
من وقت الطلاق ولا اشترى زوجته الموطوعة ثم اعتق فولدت له اكثر من سنة اشهر  
منها اشترها لا يثبت النسب الا ان يدعي الزوج وعنده يثبت النسب منه الى  
سنتين من يوم الشراء لا دعوة وكذا لو لم يعتق ولكن باع فولدت له اكثر من سنة اشهر من  
تباعا فعند ابي يوسف رحمه الله لا يثبت النسب وان ادعاه الا بتصديق المشتري  
وعنده محمد رحمه الله يثبت بلا تصديق كذا في الكافي ام الولد اذا مات عنها مولاها او  
اعتق يثبت نسب ولدها اليه سنتين من وقت العتق كذا في الفتاوية من قال  
لا مئة ان كان في بطنك ولد فهو مني شهدت امرأة على الولادة فهي ام ولده قالوا هذا  
فيها اذا اولدت لا قبل من سنة اشهر من وقت الاقرار فان ولدت لبنة اشهر او اكثر لا يلزمه  
ولكن ينبغي ان تعرف انه في اذا قال ان كان في بطنك ولد او قال ان كان لها حمل فهو مني  
يلفظ التعلق اما اذا قال هذا حاصل مني يلزمه الولد وان جازت به اكثر من سنة  
اشهر الى سنتين حتى ينفقه وبه خرج في الاحبار في كتاب العتاق كذا في غاية البيان  
رجل قال لفلان هذا ابن عمك مات ثم جازت ام الفلام وهي حرة وقالت انا امراته فهي امواته  
ويؤثر فيه وذكر في النوادر ان هذا المستحسان هو العمل بالحرية فاذا لم يعلم بذلك فعم  
الزينة انها ام الولد الميت وهي تدعي النكاح لم يثبت كذا في الكافي ام الصغير كذا في النكاح  
ولو طلقا ثلاثا ثم تزوجها قبل ان تسكن زوجها غيره فيان صده بولد ولم يثبت بغيره النكاح  
فالنسب لا يثبت وان كانا يعلما بفساد النكاح يثبت النسب ايضا عند ابي حنيفة رحمه الله  
كذا في التارخانية فاحل من تجسس الناصر رجل تحت امرأة وتيد هذا الولد  
كسيت في يد الزوج فقال المرأة تزوجتني بعد ما ولدت هذا الولد من زوج قبلك فقال  
الزوج لا بل ولدته في ملكي فمات ابن الزوج ولو كان الولد في يد الزوج دون المرأة فقال  
ابني من غيرك فقالت هذا مني منك فالقول قول الزوج لا تصدق المرأة كذا في الظهيرية  
واذا كان الولد في يدي رجل وامرأته فقال الزوج هذا الولد من زوجي لانك من قبلي  
وقالت المرأة بل هو منك فهو منه كذا في المحيط ولو لم يكن باسراة فقلت ثم تزوجها فولدت

ان جازت به السنة اشهر فصعد اثبت نسب وان كانت به لا قبل من سنة اشهر لم يثبت نسب  
الا ان يدعيه ولم يعقل انه من الرضا اما ان قال انه مني من الرضا لا يثبت نسب ولا يرث  
منه كذا في البخاري رجل اشترى امه فولدت منه ثم اقام رجل البينة انها امراته زوجها  
رمته مولاها فجعل المرأة ويجعل الولد ولد الزوج وعقب الولد بدعوة المولى في  
يد امرأة قال رجل يلزم هذا ابني منك من نكاح وقالت هو ابنك من ربي لم يثبت نسب  
منه وان قالت بعد ذلك هو ابنك من نكاح يثبت نسب منها وجعل مسلم تزوج عمار  
فحين با ولا يثبت نسب الا ولا دمنه عنه ابي حنيفة خلاف لما ساء على ان النكاح فاسد  
عند ابي حنيفة باطل عند هذا كذا في الظهيرية ولو خلا باسراة خلوة صحيحة ثم طلقها  
صرحا وقال لم اجامعها فسد فتاوى كذا في وجب عليها العدة وانما كمال المهر فان قال لها رجلك  
لم يصح المراجعة وان جازت بولد لا قبل من سنتين ولم تغتفر ما غفراء العدة يثبت نسب  
وصحت تلك المراجعة ويجعل فاحلها قبل الطلاق كذا في الرراج الوهاج ام ولد اذا نكح  
نكاحا فاسدا او خلا بها الزوج وجازت بولد يثبت النسب من الزوج وان ادعاه المولى كذا  
في خزائن المعتمد النسب يثبت بالايام مع قدرته على النطق كذا في الظهيرية رجل زوج  
امه وهو صغير امرأة لا يثبت من مثله وقاع ولا احبال في جازت بولد لا يلزمه الولد ولا يرد  
ما انفق ابدا الزوج عليها من ابنه وان اخرجت المأزوجة ردت على الزوج نفقة سنة  
اشهر مقدرا مدة الحمل كذا في الظهيرية الصبي المراهق اذا جازت امرأته بالولد يثبت  
النسب كذا في السراجية ولد المخرجة لا يلزم المهر عند ابي حنيفة رحمه الله كذا في التارخانية  
اكثر مدة الحمل سنتان واقل مدة الحمل سنة اشهر كذا في الكافي اجمعا على انه يعتبر المدة من  
وقت النكاح في الصحيح منه وقال بعضهم لا يشترط الدخول في النكاح الصحيح لكن لا بد من  
الحلوة كذا في فتاوى واجاز ان **باب** **الراج** **عنه** **الحصانة** الحق الناس  
بعضة الصغير حال قيام النكاح او بعد الفراق ام لا ان تكون مرتدة او فجرة غير  
ما مونة كذا في الكافي سوا الحقت المرتدة بعد الحرب او اقامت ثابت فهي الحق كذا في البحر  
الرايق وكذا لو كانت مسارقة او مفضية او ناجية فلا حق لها هكة في النهر الرايق ولا  
يجوز عليها في الصحيح احتمال غير هذا الا ان لا يكون له ذمهم محرم غير ما في خبر علي  
حصانته كذا في صحيح بخلاف الاب حيث يجزى عليه اخذه اذا امتنع بعد الاستغناء عن الام  
كذا في القيني شرح الكنترفان لم يكن له ام ستحق الحصانة بان كانت غير اهل للحصانة او  
مستزوجة بغير عزم او ماتت فام الام الا من كل واحدة وان علت فان لم يكن للام ام  
فام الاب او لي بمن سواها وانما علت كذا في فتح القدير وذكر الحنفية في النفقات ان كان  
للصغير حدة من قبل ابيها وهي ام ابي امه فعده لبنة مني لان كانت من قرابة الام من  
جهة امه كذا في البحر الرايق فان ماتت او تزوجت فلا حق لاب وام فان ماتت او تزوجت  
لا حق للالام فان ماتت او تزوجت فماتت الاخت لاب وام فان ماتت او تزوجت فماتت  
الاخت لا يثبت لها الرقابة في ترتيب هذه الجملة انما اختلفت الروايات بعد هذا  
في الحارة والاخت لا في رواية كتاب النكاح الاخت لا في من تحت الحلة وفي رواية







وقع في مصرها فلما ذلك وان كان وقع النكاح في غير مصرها فليس لها ذلك الا ان يكون بين موضع  
 الزوجة وبين مصرها قرب بحيث لو خرج الابل لمطالعة الولد يمكنه الرجوع الي منزل قبل  
 الليل فلهذه بمنزلة حال مختلفة في مصر ولا ان يتحول من محل ولو ارادت ان تنقل  
 ببلد ليس ببلد لها ولم يقع فيه النكاح فليس لها ذلك الا ان كان بين البلدين قرب  
 يبلغ التفصيل الذي قلنا كذا انما المحيط ولو انتقلت من مصر الى مصر ليس بقرب ولم  
 يكن مصرها لكن اصل العقد كان بها ليس لها ذلك عينا رعاية المبسوط وهو الصحيح  
 كذا في الفتاوى الكبرى واذا كانت المرأة والزوجة من اهل السواد واراقت ان  
 تنقل الولد الى قريتها وقد وقع النكاح فيها فلكذلك وان كان وقع في غير مصرها فليس لها  
 نقله الى قريتها ولا الى القرية التي وقع فيها النكاح اذا كانت بعيدة وان تغار بما بحيث  
 يمكن لاب نظر العيني ويؤيد قبل الدليل فلكذلك كذا في السراج الوهاج وان كان الاب  
 مستوطنا في مصر واراقت نقل الولد الى القرية فان تزوجا فيها وهي قريتها فلكذلك  
 وان كانت بعيدة من مصر وان لم يكن قريتها فان كانت قريبة ووقع اصل النكاح فيها  
 فلكذلك كذا في مصر وان كان لم يقع النكاح فيها فليس لها ذلك وان كانت قريبة من  
 مصر كذا في البداية وان ارادت ان تنقله من قرية الى مصر جامع وليس ذلك مصرها  
 ولا وقع النكاح فيه فليس لها ذلك الا ان يكون في مصر قريبا من القرية ببلد التقسيم الذي هو  
 قلنا كذا انما المحيط وليس للمرأة ان تنقل ولدها الى ادياب الحرب وان كان قد تزوجها هناك وكانت  
 حريية بعد ان يكون زوجها مسليا او ذميا وان كان كلاهما حرييين فلكذلك كذا في التبايع  
 وان ماتت الام حتى وصلت للحضنة الى الحدة ام الام فليس لها ان تنقل الى مصرها  
 وان كان اصل العقد فيه وكذا ام الولد فيهما اذا تمت الخرج الولد من مصر الذي فيه  
 ابوه كذا في الفتاوى العينية في الحقة كالحقة كذا في الجواب في رية المشتق عن ابن سماعة عن  
 ابي يوسف رحمه الله تعالى رجل تزوج امرأة بالسيرة وولدت له امرأة ثم اتم هذا  
 الرجل اخراجه ولده الصغير الى الكوفة وطلقها فخاصته في ولدها كذا ارادت رده عليها  
 قلنا ان كان الزوج واخرجه اليها بمصرها فليس عليه ان يرده ويحل له اذ هي اليه وخذي  
 قلنا وان كان اخرجه بمصرها فليس عليه ان يرجع اليها ابن سماعة عن ابي يوسف  
 رحمه الله تعالى في رجل خرج مع المرأة ولدها من الكوفة ثم رده اليها بالسيرة  
 ثم طلقها فليس عليه ان يردها فلهذا كذا في الفتاوى العينية واذا اخذ المطلق ولده  
 من خاصته لزوجا له ان يسافر الى ان يعود حق امره كذا في الجواب في رية المشتق  
 السراجية والله اعلم بالصواب **الباب الخامس عشر في النفقة**  
**فصل الاول في نفقة الزوجية** يجب على الرجل نفقة امراته  
 المسلمة والذمية والفقيرة والعينية وحملها ولم يدخل كبيرة كانت المرأة او صغيرة  
 يجمع مثلها كذا في فتاوى قاضي خان سواء كانت حرة او مكنته كذا في الجوهرة النيرة  
 فكلما في تفسير المبلغ مبلغ الجماع والمختار انما لم يبلغ تسعاً لم يبلغ مبلغ الجماع  
 وعقيلة الفتوى هكذا في التنازع راجية والصحيح انه اربعة ليس وانما اربعة للاختار  
 والقدر كذا في الكافي المرأة ان كانت صغيرة مثلاً لا توطئ ولا تغسل للجماع فلا  
 نفقة لها عندنا حتى يتخير الى الحائض التي تطيق الجماع سواء كانت في بيت الزوج او في بيت

الاب هكذا في المحوط الكبيرة اذا طلقت النفقة وهي لم تزف الى بيت الزوج فلها ذلك اذا اتم  
 نطقا للزوج بالنفقة ومن متزوج من قال لا نسحقها اذا لم تزف الى بيتها والفتوى  
 على الاول كذا في الفتاوى العينية فان كان الزوج قد طلقها بالنفقة فان لم تنزع  
 عن الانتقال الى بيت الزوج فلها النفقة واما اذا امتنعت عن الانتقال فان كان  
 الانتقال بحق بان امتنعت لتستوفي مهرها فلها النفقة واما اذا كان الامتناع  
 بغير حق بان كان اوفاها المهر او كان المهر مؤجلا او وهبه منه فلا نفقة لها كذا  
 في المحيط وان نكرت فلا نفقة لها حتى تفقد الى منزل والناشرة هي الخارجة  
 عن منزل زوجها المانعة نفسها منه بخلاف ما لو امتنعت من السكن في بيت الزوج لان  
 الاحتباس قائم ولو كان المنزل ملكا فنقته من الدخول عليها لا نفقة لها الا ان تكون سائلا  
 ان يجولها الى منزل او يكتري لها منزلا واذا تركت النشوز فلها النفقة ولو كان يسكن  
 في ارض القصب فامتنعت منه لا نفقة كذا في الكافي وان كانت سلمت نفسها  
 امتنعت لا تسبق والمهر لم تكن ناشرة في قول ابي حنيفة رحمه الله كذا في فتاوى  
 قاضي خان رجل يسكن ارض المملكة يريد ارض السلطان ويأخذ المال من ه  
 السلطان فقاتل المرأة لا نفقة معك في ارض المملكة ولا اكل من مالك قالوا ليس  
 لها ذلك واثبت بالامتناع من ذلك وتصير ناشرة وتقبل بقضا القضاة امرأة لا زوج  
 لا يصح والمرأة سائلا ان تكون معقاة للمعسر لا ذلك كذا في الفتاوى العينية اذا نكحت المرأة  
 من زوجها واثبت ان يتحول معق حيث يريد من البلد ان وقد اوفاه مهرها فلا نفقة  
 لها عليه وان لم يعطها مهرها وبقي المسئلة بما لا فلها النفقة هذا اذا لم يدخل بها  
 وان دخل بها فلكذلك الجواب في قول ابي حنيفة رحمه الله قوله لا نفقة لها سواء اوفى  
 المهر ام لا قالت الشيخ الامام ابو القاسم الصفار رحمه الله هذا اذا كانت رياءهم اما  
 في زماننا لا يملك الزوج ان يسافر بها وانما في ضد انما كذا في المحيط اذا حبست  
 المرأة في دين فلا نفقة لها قال الكوفي اذا حبست في دين لا نفقة عليها في النفقة  
 وان كانت تقدر فلا نفقة لها والفتوى على ما انه لا نفقة لها في الوجهين كذا في الجوهرة  
 النيرة وهذه اذا كان الزوج لا يقدر على الوضوء اليها في المجلس وان وجدته مكان  
 يصل اليها لا يلزمها لها النفقة كذا في فتاوى قاضي خان ولو عصبها عما حبس وهو  
 بها او حبست ظلم ذكر الحنفية انما لا تسحق ذلك الصدر الشهيد حسام الدين  
 وعليه الفتوى كذا في العينية ولوحسب الزوج وهو يقدر على اداء الدين اول نفقة  
 او ضرب فلها النفقة كذا في الفتاوى السروية وان حبس في سجن السلطان ظلم اختلعا  
 فيه والمصحح انما تسحق النفقة كذا في فتاوى قاضي خان ولو كان الزوج في بلد اخر  
 قد مر سفر فبعث اليها المحولة والزاد حتى تنقل اليه ولم يجد محرما ولم تنذهب تحقق  
 النفقة كذا في الجوز للمكرري والاصل في حبس هذه المسائل انه ينظر الى المرأة ان  
 كانت لا تصلح للجماع فلا نفقة لها سواء كان الزوج يطيق الجماع او لا يطيقه وان كانت  
 المرأة تطيق الجماع فلها النفقة سواء كان الزوج يطيق الجماع او لا يطيق كذا في المحيط  
 ان كان الزوج صغيرا والمرأة كبيرة فلها النفقة لوجود التسليم وكذا اذا كان الزوج  
 مجنونا او عتيا او مريضا يقدر على الجماع او خارجا يلزمها النفقة لوجود التسليم



كذا انما الباع وان كان صغيرا لا يفتران على الجماع فلا نفقة له للفرق من قبلها فصار  
كالجنيون والعنق اذا كانت تحت صغيرة كذا انما النسيب ولو كانت المرأة مريضة  
قبل النكاح مرضا يمنع من الجماع فتعطلت وهي مريضة فلا نفقة بعد النكاح وقبلها  
انما اذا طلقها النفقة فلم ينقلها الزوج وهي لا تمنع من النكاح لو طلقها الزوج وان  
كانت تمنع فلا نفقة لها كالصبيحة كذا انما في ظاهر الرواية وان تعطلت وهي صحيحة ثم  
مرضت بمرض الزوج مرضا لا يستطيع معه الجماع لم تبطل نفقتها بل لا نفقة في الباع  
ولو مرضت المرأة في بيت زوجها بعد الدخول فانتقلت اليه اربابا قالوا ان كانت بمال  
يمكنها النقل الي بيت الزوجية تحته او غيرها فلم تنقل لا نفقة لها وان كان لا يمكن نقلها  
فلا نفقة كذا انما في ظاهر الرواية اذا كانت رتقا او فرنا او صارت مجنونة  
او اصابها بلاء يمنع من الجماع او كبرت حتى لا يمكن وطئها بجم كبرها كان لها النفقة سواء  
اصابها هذه العوارض بعد ما انتقلت الي بيت الزوج او قبل ذلك اذا لم تكن ما نفقه  
نفسها بغير حق كذا انما المحيط ولو عجزت المرأة حجة فريضة فان كان ذلك قبل النكاح فان  
حجت بلا حرم ولا زوج فهي فاشرة وان حجت مع حرم لا دون الزوج فلا نفقة لها كذا في قولهم  
بحيث وان كانت انتقلت الي منزل الزوج فقد قال ابو يوسف لها النفقة وقال محمد  
لا نفقة لها كذا انما الباع وهو الاظهر كذا انما السراج الوهاج واما اذا اجاز الزوج موافقها  
النفقة اجازها ويجب عليه نفقة الحضرة والنسوة لا يجب الكراه اما اذا حجت للتعطوع فلا  
نفقة لها اجازها اذا لم يكن الزوج موافقا كذا انما الجوهرة النيرة وان حجت مع زوجها حجة  
فلا كان لا نفقة الحضرة والنسوة كذا انما في ظاهر الرواية فان اجازها اجازها انما الصور  
والصلاة لا يسقط النفقة كذا انما غاية السروجي وخل انهم بامارة بها حصل فزوجها بوجه  
منه والزوج ينكر ان يكون الحبل منه حاز النكاح ولا نفقة بجماع الزوج انه منوع من استمتاع  
بمعنى من قبلها كذا انما محيط السرجي واما اذا اذن الزوج ان الحبل منه فالتكاح صحيح بالانفا  
وهو غير منوع عن وطئها فتسحق النفقة عنه كذا انما في المحيط واذا كان لزوج نسوة  
بعضهن خرابا برمسلمات وبعضهن اماء او ذميات فميتت نفقة سوا كذا انما في التناكر  
خاتبة لا من وطئت بشبهة فلا نفقة لها كذا انما الخلاصة قال ولا نفقة في النكاح  
القاسد ولا في العدة منه ولو كان النكاح صحيحا من حيث الظاهر ففرض القاضي لها  
النفقة واخذت ذلك شرا ثم ظهر فسقط النكاح بان شهد الشهود انها اخته من الرضا  
وفرقت القاضي بينهما رجع الزوج على المرأة بما اخذت واما اذا انفق الزوج عليها مسانحة  
من غير فرض القاضي لها النفقة لم يرجع عليها بشئ كذا انما في الصدر الشهيد رحمه الله في شرح  
ادب القاضي كذا انما في الذخيرة واجمعوا على ان في النكاح بغير شهود تسحق النفقة كذا في  
الخلاصة ولو اتي منها او طهر منها فلها النفقة ولو تزوجت اخت امراة او غيرها لو خالها ولم  
يعلم بذلك حين دخل بها وقرق بينهما ووجب عليها ان يعتزل لغيرها مدة فعدة اخرها لامراة  
النفقة ولا نفقة لآخرها وان وجبت عليها العدة كذا انما الباع اذا كان زوج المرأة  
موسرا ولا خادم فرض عليه نفقة الخادم وهذا اذا كانت حرة وان كانت امة لا تسحق  
نفقة الخادم فان كان لها خادم مان او اكثر لا يفرض الا اكثر من خادم عند ابي حنيفة ومحمد  
وقالوا ان الزوج الموسر يلزمه من نفقة الخادم ما يلزم المهر من نفقة امراته وهو

ادبي الكفاية كذا انما الكافي واختلفوا في هذه الخادم فقيل هي جارية مملوكة لها وان كانت  
غير مملوكة لمها لا تسحق النفقة للخادم في ظاهر الرواية ولو كان الزوج موسرا لا يجب  
عليه نفقة خادما وان كان له خادم فبما رواه الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
وهو الاصح كذا انما النسيب واذا قال الزوج امراته ١٧ نفق على احد من خدمه مك  
اعطى له خادم ما من خدمه مك وايت المرأة ذلك لم يكن للزوج ذلك ويجوز على  
نفقة خادم واحد من خدم المرأة امراته لها ما ليك فقالت لزوجها انفق عليهم ما سهر  
فانفق عليهم فقالت المرأة لا اجعل النفقة عسيرة لانك استخدمتهم فما نفقت  
عليهم بالمعروف فهو محسوب عليهم كذا انما الفتاوى الكبرى واذا ظلمت المرأة من  
القاضي ان يفر من لها نفقة بجماع الزوج فكل ما كان صاحب ما يده فالف في لا يرض  
لها النفقة وان طلبت الا اذا اظهر للقاضي انه يفر من ولا ينفق عليها فحينئذ يرض  
لها النفقة وان لم يكن صاحب ما يده فالف في يرض لها النفقة في كل شهر  
وامره ان يعطيها هكذا انما المحيط ولا ينفق نفقة بالدرهم والدنانير على سوا كانت  
تلق بقدر ما على حسب اختلاف الاسعار غلاء ورخصا رعاية للحا نيين كذا في  
السابع ولو فرضت لها النفقة مشاهرة يرفع اليها كل شهر فان لم يدفع وطلمت كل  
يوم كان لها ان تنقل لبعثته المسكن كذا انما الفتاوى الكبرى واذا اذن الزوج والزوج  
موسرا كل الجزل لكواري واللم المستوي والمرأة ماهرة او على العكس اختلفوا فيه  
والصحيح انه يعتبر حالها كذا في الفتاوى العينية وعليه الفتوى حتى كان لها  
نفقة النسيان وان كانا موسرين ونفقة العسكاران كانا موسرين وان كانت موسرة  
وهو موسر لها فوق ما يرض لو كانت ماهرة فبقا لهما طوعا خيرا البر وباجة او  
بالحسين وان كان الزوج موسرا معوط اليسار غوان تاكل الحلو واللم المستوي  
والباخان وهي فقيرة كانت تاكل في بيتها خبز الشعير لا يجب عليه ان يطعمها  
تاكل بنفسه لاما كانت تاكل في بيتها ولكن يطعم خبز البر وباجة او باحتين  
ويظهر الرواية يعتبر حال الزوج في اليسار واليسار كذا انما الكافي وبه قال  
جمع كثير من المشايخ رحمهم الله تعالى وقال في التحفة انه الصحيح كذا انما في القدير  
وقال مشايخنا رحمهم الله تعالى والمستحب للزوج اذا كان موسرا معوط اليسار  
والمرأة فقيرة ان تاكل مولا ما تاكل بنفسه فلا نفقة الكتاب وكل جوا بفرقة في فرض  
النفقة من اعتبار حال الزوج او اعتبار حالها فلهذا هو الحديث في الكسوة كذا في  
الذخيرة اذا كان هو معسرا وهي موسرة تسلم لها قدر نفقة المعسر في الحال والزيادة  
يبقى دينيا في ذمتها كذا انما النسيب وان قال انما موسر وعلي نفقة المعسر كان هو  
القول قول ١٢ ان نفقة المرأة البينة على يساره فان اقامت المرأة البينة انه موسر  
ففي نفقة الموسرين وان اقامت البينة كانت البينة بينة المرأة وان لم يكن  
لها بينة وطلمت من القاضي ان يسأل عن حال الرجل لا يجب عليه السؤال  
وان سأل كان حسنا فان اخبره عدل انه موسر لا يقبل القاضي ذلك وان اخبره







وتوهم بالاستدلال عليه كذا انه اكثر ظهورا من النفقة انما يكون لا لان الزوج كان  
واما ادعاء الرجل عن امرائه غيبته منقطعة ولم يخل نفقة هذه المرأة فرفعت  
المرأة الامر الى القاضي فكتب القاضي الى عالم يبيح التفريق بالفرقة عن النفقة ففرق  
بينهما هل يقع الفرقة والصحيح انه لا يقع ففناء فان رجع هذا القضا الى قاض اخر  
فاجاز ففناء هذا الصحيح انه لا يقع لان هذه القضا ليس به مجتهد فيه لما ذكرنا ان  
الزوج لم يثبت كذا انه النهاية اذا حاصت المرأة زوجها نفقة ما مضى من الزمان فقبل  
ان يبر من القاضي الى النفقة وقبل ان يبر اضربا بما شئ فان القاضي لا يقضي لها  
بنفقة ما مضى عندنا كذا انه المحيط استدانت على الزوج قبل الرضا والنزاح  
فان نفقت انما لا ترجع بذلك على زوجها بل تكون مقطوعة في الاتفاق سواء كان الزوج غائبا  
او حاضرا ولو انفقت من ما لم يقعد الرضا او النزاحي لما ان ترجع على الزوج وكذا اذا  
استدانت على الزوج سواء كانت استدانتها باذن القاضي او بغير اذنه غير انما ان كانت  
بغير اذنه القاضي كانت المطالبة عليه خاصة ولم يكن للفرقة ان يطالب الزوج بها  
استدانت وان كانت باذن القاضي لا ان يحيل الفرقة على الزوج فيطالبه بالدين  
هكذا انه السداج واذا اخرج من القاضي لا على الزوج كل شهر كذا انما اضربا بما شئ فنفقة كل  
شهر فنفقت اشهر ولم يعط شيئا من النفقة وقد كانت استدانت وانفقت اشهر  
او انفقت من مال مفسد لم يمان او ما كانت المرأة سقط ذلك كله عندنا وكذا لو  
طلعت في هذا الوجه يسقط ما اجتمع عليه من العقبات بعد فرض القاضي هذا الذي  
ذكرنا اذا فرض القاضي النفقة ولم يامر بها بالاستدانة واما اذا امرها بالاستدانة  
على الزوج فاستدانت ثم ماتت احدهما فلا يبطل ذلك هكذا ذكر الحاكم الشهيد  
رحمة الله في المختصر وهو الصحيح وكذا انه في مسئلة الطلاق فيجب ان يكون الخواب  
هكذا كذا في المحيط ولا ترد النفقة المحلولة ولو كانت بموت احدهما او بتطليقة اياها  
عند ابي حنيفة والابي يوسف وعليه الغنوي هكذا انه الزنا يبق وبها هذه الكسوة  
كذا انه السراج الوهاج ولو اعطى النفقة للتي طلقا ثلاثا في عدة الحمل ليس زوجها بقعة  
انقضت العدة فلم تزوج ففسخ منه قال الشيخ ١٢١ ما امر بربك محمد بن الفضل رحمه الله  
ان اعطى لها دراهم كان له ان يرجع الا ان يكون بيا وجب الصلوة وقال غيره من المشايخ ان  
اعطى النفقة وشرط ففاته انفق عليك على ان تزوجني فزوجت نفسها منه او لم تزوج  
كان ان يرجع عليها وان لم يرد ذلك الا انه عرف ذلك الا انه ينفق لاجل ذلك قال بعضهم ٧  
يجوز وقال الشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين رحمه الله يرجع بذلك على كل حال الا انه رشوة  
كذا انه فتاوى قاضي خان واذا كان حال الزوج في العسرة معلوما للقاضي فبالقاضي  
لا يجبره هكذا انه المحيط وان لم يعلم القاضي انه معسر وسالت المرأة حبسه بالنفقة  
لا يجبره القاضي به اول مرة لكن يامر به بالاتفاق ويجبره انه يجبره ان لم ينفق عليها فان  
تأوت المرأة بعد ذلك مرتين او ثلاثا حبسه القاضي وكذا انه دين اخر غير النفقة واذا حبسه  
القاضي شهرين او ثلاثا سبيل عنه وفي بعض المواضع ذكر اربعة اشهر والصحيح انه ليس  
بمقدور بل هو مقدر اني زابا القاضي ان كان به اكبر رايه انه لو كان له مال تصح ويوردي  
الدين على سبيل ولا يمنع الطالب عما لا رخصة بل للطالب ان ينفق ورخصة انما دار

ولا يقعد في مكان ولا يمنع عن النصف وان كان غنيا لا يجبر حتى يوردي الدين والنفقة  
الامرضا الطالب كذا انه فتاوى قاضي خان ولو فرض الحاكم النفقة على الزوج فامتنع  
بما ذكرناه وهو مؤسر وطلبت المرأة حبسه ان يجبره ١٢١ انه لا ينبغي ان يجبره في  
اول مرة تقدم عليه بل يجوز الحبس الى مجلسين او ثلاثة يعيقه في كل مجلس تقدم  
عليه فان لم يبدف حبسه حبسه كما يشاء الدين كذا انه السداج واذا حبسه لا يسقط  
عنه النفقة ولا وتوهم بالاستدانة حتى ترجع على الزوج اذا طلق فان قال الزوج للقاضي  
احبسا بي فان لم يمتنع في المجلس خاليا فبالقاضي لا يجبره معه ولكن تصبر  
بما منزل الزوج ويجبر الزوج لها كذا انه المحيط واذا حبس للنفقة في كانه من حبس النفقة  
سلك القاضي اليها بغير رضاه بالاجماع وما كان من خلاف الحبس لا يسبغ عليه شيئا من ذلك  
ولكن يامر ان يسبغ بنفوسه وكذا انه سائر الدين بانه قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يسبغ عليه كذا انه السداج ثم اذا ثبت للقاضي ولاية  
البيع عندهما يتدأ بالورود فاذ لم ينفق الزوج بالدين والنفقة يشغل في بيع  
الفقار كذا انه النخبة رجل له عمامة واحدة لا يجبر على بيعها بالنفقة لانه لا يجبر على  
بيع ثياب الدين في سائر الدين فكذلك النفقة كذا انه فتاوى قاضي خان ولا يقلنا  
به قد مر الوقت المجزي من فرض القاضي ما لقول قول الزوج والبيته يثبت كذا انه الوجيز  
للكرد ري واذا فرض النفقة للمرأة على الزوج ولا على الزوج بعينه المهر فاعطى فاشتب  
ثم اختلفت فتاوى الزوج هو من المهر وقت كانت المرأة بل هو من النفقة فاقول قول الزوج  
قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شيخ الاسلام خواجه زاده هذا اذا كان المورد شيئا  
يعطى في المهر عاده واما اذا كان شيئا يعطى في المهر فانه كقصصة شريد ورغيف  
وطبق فاكهة وما اشبه ذلك فلا يقبل قول الزوج كذا انه المحيط واذا اختلفت فيما  
وقع الصلح عليه والحكم بيته النفقة في الحبس او القدر فاقول قول الزوج والبيته  
بيته المرأة واذا بعث اليها بثوب قالت هو هدية وقال الزوج هو من الكسوة فاقول  
قول الزوج صح يمينه ١٢١ ان قيم المرأة البيته انه بعثته هدية وان اقام ما البيته  
فالبيته يمينه الزوج وكذا انه ان اقام كل واحد منهما البيته على اقرار اخر بما ادعاه  
وكذا انه ان بعث بالدرهم فتاوى هي نفقة وقالت المرأة هي هدية فاقول قول كذا في  
المبسوط واذا ادعى الزوج الاتفاق وانكرت المرأة فاقول قولها مع اليمين كذا في  
المحيط امرأة قالت ان زوجي يريد ان يعقب عني وطلبت كفيلا بالنفقة قال ابو  
حنيفة لكالمين لها ذلك وقال ابو يوسف اخذ كفيلا بنفقة شهر واحد استحسن  
وعليه الفتوى فلو علم انه يكس في السر اكثر من الشهر اخذ الكفيل اكثر من شهر عند  
ابي يوسف رحمه الله كذا انه الخلاصة رجل ممن لامرأة ميرة النفقة والمهر عن زوجها  
قال ضمان النفقة بالحل الا ان يسي للامرأة شيئا ومعناه ان الزوج مع المرأة اصطفا  
على شيء مفقود بنفقة كل شهر ثم يضمنه كذا انه الذخيرة وان كفل للمرأة رجل بنفقة كل  
شهر لم يكن كفيلا الا بنفقة شهر واحد ولو قال الكفيل كفلتك لك عن زوجك بنفقة  
سنة كان كفيلا بنفقة السنة وكذا لو قال كفلتك لك بالنفقة ابد او ما عشت كان  
كفيلا بالنفقة ما دامت في نكاحه واذا كفل انسان بنفقة شهر او سنة فطلقا زوجا يابا



اور جعيا يوفد الكفيل بنفقة العدة رجل خاصمة المرأة الى القاضي في النفقة  
تقال ابرار الزوج ان اعطيك النفقة فاعطها ما مائة درهم ثم طلق الزوج لم يكن للاب  
ان يسترد منها ما اعطاه من النفقة كذا في فتاوي قاضي خان المرأة اذا ابتاعت  
الزوج عن النفقة بان كانت انت بريئة من نفقتي ابدا ما كنت امرأته فان لم يفرض  
القاضي لها النفقة فالزيارة باطله وان كان فرض لها القاضي كل شهر عشرة دراهم يصح  
الايمان بنفقة الشهر الاول ولم يصح من نفقة ما يسوي ذلك الشهر ولو قالت بعد ما  
مكنت شهرا ابرار تك من نفقة ما معني وما يستقبل بغير من نفقة ما معني ومن نفقة  
ما يستقبل بعد نفقة شهر ولا يبرار زيادة على ذلك كذا في الفتاوى والكثيري وهكذا  
في التخييس والمزبد ولو قالت ابرار تك من نفقة ستة اشهر الا من شهر الا ان يكون  
مريض لها كل ستة كذا في فتح القدير واذا اصلحت المرأة زوجها من نفقتها بثلثة  
دراهم كل شهر فهو جازم الا اصلح بغيره من نفقة ان الصلح عن النفقة ان الصلح عن  
النفقة بين الزوجين متى حصل بشي يجوز للقاضي ان يفرض على الزوج نفقة بحال  
يعتبر الصلح منها تقدير للنفقة ولا يعتبر مضافا وانه سواء كان الصلح قبل فرض النفقة  
وقبل تراخي الزوجين بغيره من نفقة او كان هذا الصلح بعد فرض القاضي لها النفقة  
او بعد تراخي الزوجين بغيره من نفقة او بعد تراخي الزوجين بغيره من نفقة  
الزوج في نفقتها بحال كالودع الصلح على عتد او ثوب ينظر ان كان صلح بينهما قبل فرض  
القاضي لها بالنفقة وقبل تراخي الزوجين بغيره من نفقة او بعد تراخي الزوجين بغيره من نفقة  
ايضا وان كان الصلح بعد فرض القاضي لها النفقة او بعد تراخي الزوجين بغيره من نفقة  
يعتبر هذا الصلح بينهما مضافا وانه لا يبرر التبعيد بان يجوز الزيادة على ذلك  
والنفقة ان غنت نفقته هذا الاصل يخرج جنس هذه المسائل قال واذا اصلحت  
المرأة زوجها قبل ثلاثة دراهم لكل شهر فقلت المرأة لا يكفيني هذه القدر كان لها ان  
تأخذ حتى يزيد ما مقداره اربعين كذا في الفتاوى اذا كان الزوج موسرا واذا اصلحت المرأة زوجها  
قبل ثلاثة دراهم نفقة كل شهر ثم قال الزوج اطلق ذلك فانه لا يصح في ذلك ويلزمه  
جميع ذلك قال في الكتاب ان يبريه منه القاضي يبريه به ان يتفرق القاضي عن حاله  
بالسؤال عن الناس فاذا اخبروا انه لا يطيق ذلك نقص عنه واوجب على قدر طاقتة  
قال فانه لم يبريه من الشهر حتى صالحها من هذه الثلاثة الدرام على ان كان شيئا  
يجب للقاضي ان يفرض لها نفقة بحال غنما اذا صالحها من هذه الثلاثة الدرام على  
ثلاثة اشهر بغيره او بغيره بغيره يعتبر هذا الصلح تقدير للنفقة وان كان شيئا لا يجوز  
للقاضي ان يبريه من نفقتها بحال يعتبر الصلح الثاني مضافا وانه لا يبريه من الجواب في  
الصلح عن النفقة فكذلك في الصلح عن الكسوة واذا صالح امرأته عن نفقة ستة  
شهور وثوب دفع اليها فهو جازم وان استحق الثوب بعد ذلك ينظر ان وقع على الثوب بعد ما  
فرض القاضي لها بالنفقة او بعد ما اصلحها قبل نفقة كل شهر ثم وقع الصلح عن ذلك  
على هذه الثوب فانما ترجعها فرض لها القاضي من النفقة ثم وقع الصلح عليه اول  
مرة وما اذا وقع ابتداء الصلح على الثوب فانما ترجع ببقية الثوب وهو نظير ما لو وقع  
الصلح عن نفقة المرأة على وصيف وسط ولم يجعل له اجلا او جعل له اجلا فان كان قبل

فرض

فرض القاضي قبل اصطلاحها جازم وان كان هذا الصلح بعد فرض القاضي او بعد اصطلاحها  
لا يجوز كذا في الحيط واذا كان للرجل امرأتان احداهما حرة والاخرى امه تزوجه لها  
المولى بيتا فصالحها عن النفقة وقد شرط لامة اكثرها شرط الحرة جازم ان كان المولى لم  
يسواه لا بيتا فصالحته زوجها عن نفقة لم يجز هذا الصلح وكان ان يرجع بذلك وكذلك اذا  
صالح الرجل امرأته عن نفقتها في كسوة فاحسبها كسوة لا يجوز كذا في الذخيرة ولو صالحته على  
اكثرية النفقة والكسوة ان كان قدر ما يتعين بالناس بغيره من نفقة جازم وان كان قدر ما لا  
يتعين بالناس فالزيادة مردودة ويلزمه نفقة مثلها كذا في الخلاصة القيد اذا  
تزوج باذن المولى كان عليه نفقة المرأة بغيره من النفقة مرة بعد اخرى كذا في فتاوى  
قاضي خان والمولى ان ينفق فلو ماتت العتد سقطت وكذا اذا قتل بغيره من نفقة كذا في  
الحكومة النيرة وان تزوج مديرا بادن سيدة فالنفقة تنطلق بكسبه وكذا في المكاتب  
ما لم يعجز فان عجز بيع فيها فان تزوج هو لا يبرر اذن المولى فلا نفقة عليهم ولا فهو كذا في  
الكاتب وان اعفق واحد منهما جازم عليه نفقة ونفقة المهر والنفقة والمستقبل  
ومنفق البعض عند ابي حنيفة رحمه الله بمنزلة المكاتب كذا في الحيط وان زوج امه  
من عتده فتنفقها على المولى بغيره من نفقة او كذا في الكافي قال المولى لا نفق عليها بغيره من  
نفقتها كذا في التاثير خاتمة ولو زوج ابنته من عتده فلها النفقة على العتد كذا  
في السد اباع المنكحة اذا كانت امه ان يبررها المولى بيتا فلها النفقة والا فلا وكذا  
المديرة وام الولد والنسوة ان يخلي بينها وبين زوجها ولا يستخدها المولى وان يبررها  
المولى بيتا ثم يبررها ان يستخدها كان له ذلك كذا في فتاوى قاضي خان والنفقة على الزوج  
مدة الاستخدام ولو يبررها بيتا الزوج وكما في سيرة اوقية الى مولاه فتخدمه من  
غيره ان يستخدمها في الاول يسقط نفقتها كذا في السد اباع ولوجات الى بيت المولى في وقت  
والمولى ليس بملك واستخدمها اهل المولى ومنفوقها من الرجوع الى بيتها ولا نفقة لها  
كذا في الحيط المكاتبه اذا تزوجت باذن المولى فهي كالحرة ولا تحتاج الى التوبة كذا في  
فتاوى قاضي خان وسئل والدي رحمه الله تعالى عن امه زوجها مولاهما من انسان  
وهي متنفقة بخدمة السيد لطول اليوم وتشتغل بخدمته الزوج من الدليل فتال  
نفقة اليوم على المولى ونفقة الدليل على الزوج كذا في التاثير خاتمة ناعلة عن البيعة  
واذا تزوج العتد او المديرة او المكاتب امرأة باذن المولى فولدت امرأته اولادها  
يجبر على نفقة الاولاد سواء كانت امهم حرة او امه او مديرة او ام ولد او مكاتبه فقها  
اذا كانت المرأة مكاتبه متنفقة الاولاد عليها وفيها اذا كانت المرأة مديرة او ام ولد  
فالاولاد هم بمنزلة ما يكون نفقتهم على مولاهما وهو مولد ام الولد والمديرة وفيها اذا  
كانت الامه لاجل اخر فتنفق الاولاد على مولاهم وفيها اذا كانت المرأة حرة متنفقة  
الاولاد عليها ان كان الام مال وان لم يكن لها مال فتنفق الاولاد على من يرب الاولاد  
الاقرى فالقرب وكذا في الحر اذا تزوج امه او مكاتبه او ام ولد او مديرة فالجواب فيه  
كالجواب في العتد والمديرة والمكاتب كذا في الذخيرة وان كان مولد الامه وام الولد والمديرة  
فقوا وباب الاولاد غنما لم يبرر الا بغيره من نفقة فان كان الولد من الامه لا يبرر الا بغيره من نفقة  
وان كان الولد من ام ولد او مديرة يبرر الا بغيره من نفقة كذا في الحيط طم رجح



الاب على المولى كذا انما وثقوا في خان رجل كاتب عنده وامته فزوجها منه فولدت ولدا  
فنفقة الولد على الام دون الاب وهذه الخلاف ما لو وطئ المكاتب امته بنفسه فولدت ولدا  
فان نفقة ذلك الولد على المكاتب واذا تزوج المكاتب امته رجل فولدت منه ولدا او  
تولد حفي اشترها المكاتب فولدت ولدا فنفقة الاولاد على المكاتب كذا في المحيط الكسوة  
واجبة عليه بالمهر وفقدانها يصح لها عاودة صبيبا وشاءت ان تاتى راضية  
ناقلا عن البيهقي واما يرضى الكسوة في السنة مرتين في كل سنة اشهر مرة كذا في  
المبسوط ولو فرض لها الكسوة في مدة سنة اشهر ليس لها غيرها حتى يرضى المدة فان  
تزوجت قبل يرضىها ان كان يرضى ولو لم يرضى فنفقة المهر في السنة الاولى وان بقي الثوب  
بعد المدة ان كان يرضاه لعدم اللبس او للسرور غيره او للسرور بغيره دون يوم فانه يرضى  
لها كسوة اخرى وان لا كان له المهر فنفقة النيرة ولو صعدت الكسوة والنفقة او رقت  
لمجدد غيرها حتى يرضى الفصل بخلاف المأرم كذا في غايه السروجي ويجب عليه ان يعطيه ما  
يفتقر للنفقة عليه في حال الزوج فان كان موصرا وجب عليه طنفسه في السنة  
ونطقه الصيف وعلى الغير حصر في الصيف والبدن في الشتاء ولا يكون الطنفسه  
والنطق الا بعد ان يبسط حصر كذا في المراج الوهاج قال في السجدة الكتاب وما كل موضع  
يؤرض القاضي نفقة المأرم على الزوج يرضى الكسوة للمأرم ايضا والكسوة للمأرم المهر  
في الشتاء فيصير كبراس وازار وكساء كالحصص ما يكون وفي الصيف فيصير مثل ذلك  
فقد اوجب لاني الشافعي الكسوة ما يجب في الصيف ثم لم يرضى لها مهر المأرم قال في  
الكتاب ولما دام المأرم الكسوة والحف عصب ما يكفيها قال مشايخنا رحمهم الله تعالى ما ذكر  
محمد رحمه الله في الكتاب من بيان المأرم وكسوتها فمهرها على ما اذا هم وذلك يختلف  
باجتلاف الامكنة في شدة الحر والبرد واجتلاف الفادات في كل وقت فعلى القاضي  
اعتبار الكفاية في نفقة المأرم فيما يرضى من كل وقت ومكان الا انه لا يبلغ كسوة المأرم  
كسوة المرأة كذا في المحيط والله اعلم بالصواب **الفصل الثاني في السكينة**  
يجب السكنى لغيره عليه في بيت حاله من اهله واصله الا ان تحتار ذلك كذا في القيني  
شرح الكثر وان اسكنها في منزل ليس موقعا احد فستكت الي القاضي ان الزوج يجبر بها  
وتؤذيها وسالت القاضي ان يامر ان يسكنها في قوم صالحين يوفون احسانه  
وامتنانه فان علم القاضي ان الامر كما قالت وخبره عن ذلك ومنعه عن التقدي وان لم  
يعلم ينظر ان كان جيران هذه الدار قوم صالحين اقربها ضاها كذا في الجيران  
عن صنفان ذكره في المثال الذي ذكرت وخبره عن ذلك ومنعه عن التقدي في جرحها  
وان ذكر وان لا يؤذيها فان القاضي يتركها ثمة وان لم يكن في جواره من يتقرب او كانوا يميلون  
الي الزوج فالقاضي يامر الزوج ان يسكنها في قوم صالحين ويتركها في ذلك وبني الامر  
فيما جرحهم كذا في المحيط امرأة ان تسكن مع جرحها ارضا احايها كاهه وجبرها فان  
كان في الدار سيوت ففرغ لها بيتا وجعل بيتا عليها بلحمة ليس لها ان تطلب من  
الزوج اخر فان لم يكن فيها البيت واجد فلها ذلك وان قالت لا اسكن مع استكليف  
لها ذلك وكذا لو قالت لا اسكن مع ام ولد كذا في الظهيرية وبه افتى برهان الامة كذا  
في الوجيز للكروري واذا اراد الزوج ان يمنع اباه او امه او واحدة من اهله من

الدخول

الدخول عليها في منزل اختلغوا به ذلك قال بعضهم لا يمنعون للزيارة به كل جمعة وانما يمنعون  
عن الكسوة عند ما يوبه اخذ مشايخنا رحمهم الله وعليه الفتوى كذا في غايه السروجي  
وقيل لا يمنعون من الخروج الي الوالد في كل جمعة مرة وعليه الفتوى كذا في غايه السروجي  
وعلى من غير الابوين من الزيارة فلا يقصرون لا يمنع المهر من الزيارة في كل شهر وان  
تزوجت بغيره كل سنة وعليه الفتوى وكذا لو ارادت المرأة ان تخرج لزيارة المأرم كالحالة  
والعنة والاخت هو على صفة الاغاويل كذا في غايه السروجي وليس للزوج ان يمنع  
والديها ولولدها من عيجه واهلها من النظر اليها وكلامها في اي وقت اختاروا هلكه ام  
المدة التي في مجموع الموازل فان كانت قابلة او عسلة او كان لها حق اخر ولا حق عليها  
تخرج بالاذن والجميع هذا او صعد اذ لك من زيارة الاحباب وعيادتهم والولية لا ياذن  
لها ولا يخرج ولواذن وخرت كانا عاصيين ونمنع من الحام كذا في غايه السروجي والقدير ولواذن لها  
بالخروج الي المجلس الوعظ الخالي عن البدع لا بأس به ولا تنافي مع غيرها ولو خصيها ومع  
ابنها الموصوف لا يجرها راضا عليه زمان ولا يامرأة اخرى ولا بالطلاق المهر الذي لم يحل  
الا ان يكون مراضا ابن ثنية عشرة سنة او ثلاثة عشرة والصغيرة التي لا تشبه سنها  
بلا عمر وتنسأ فرج زوج بنتها وابن زوجها ورجع امرأته انما الوجيز للكروري ليس لها  
ان تقضي شيئا من بيتة بغير اذنه ولا ينصوب بغير فرض كذا في غايه السروجي والقاضي خان والله اعلم  
**الفصل الثالث في نفقة المأرم** النفقة عن الطلاق تستحق النفقة  
والسكنى كان الطلاق رجعي او بائنا او تلاقيا ملا كانت المرأة او لم تكن كذا في غايه السروجي  
قاضي خان الاصل ان النفقة متى كانت من جهة الزوج فلها النفقة وان كانت من جهة  
المرأة ان كانت بحق لها النفقة وان كانت بمعصية لا نفقة لها وان كانت بمعني من جهة  
غيرها فلها النفقة فللمأرم النفقة والسكنى والمأرم بالحلم والاملا لردة الزوج  
ويجب معه الزوج امره تستحق النفقة وكذا المرأة العنين اذا اختارت النفقة وكذا ام  
الولد والمدممة اذا اعتقدت له عند زوج وقد يرد لها المولى بيتا واختارت النفقة وكذا  
الصغيرة اذا ادركت فاختارت نفسها وكذا النفقة لعدم الكفاية بعد الدخول كذا في الخلاصة  
وان ارتدت او طاعت ابن زوجها او اباه او لمسته بشهوة فلا نفقة لها استحسننا ان لا  
السكنى وان كانت مستكرهة فلا كذا في البداية فان اسلمت المرتدة والعدة باقية  
فلا نفقة لها بخلاف ما لو تشرت فطلقها ثم تزكت النسوة فلها نفقة كذا في المحيط  
السرخسي والاصل في هذه اما لا امرأة لم تبطل نفقتها بالمرتدة ثم تبطلت في العدة بفرض  
منها ثم زال الفارض في العدة بعود نفقتها وكل من تبطلت نفقتها بالعدة لا نفقة النفقة  
المرأة في العدة وان زال السبب للفرقة كذا في البداية وان طلقها ثلاثا ثم ارتدت والعا  
بالله سقطت نفقتها بعين الردة ولا يكون لها نفقة حتى تتوب فلا تكون في بيت زوجها  
حتى لو ارتدت ولم تحبس بعد بل هي في بيت زوجها فلها النفقة فان طاعت ورجعت  
الي بيتها فلها النفقة ولو زال الفارض وهو الحبس وهذا اذا كان الطلاق ثلاثا او بائنا  
فاما المعتدة عن طلاق رجعي اذا ارتدت فحبست او لا فلا نفقة لها كذا في القاضي  
ولو طاعت ابن زوجها او اباه في العدة او لمسته بشهوة فان كانت معتدة عن  
طلاق او هو رجعي فلا نفقة لها وان كان الطلاق بائنا او كانت معتدة عن فرقة بغير



طلاق فلا نفقة والسكينة لأن ما إذا ارتدت في العدة وحلفت بدار الحرب ثم ماتت فأسكت  
أوسيت واعتقت أو لم تنفق فلا نفقة لما كذا في النكاح لا نفقة للموتى عنها زوجها سواء  
كانت حيا أم لا وإذا كانت أم ولد وهي حيا لم يلزمها نفقة من جميع المال كذا في الزواج  
الوهاب ولو وجبت العدة على المرأة ثم حلفت بحق عليها تنسقط النفقة والمعتدة إذا  
كانت أجنبية بيت العدة بل سكن زمانا وتبرز زمانا لا تنسحق النفقة كذا في الطهارة  
ولو طلقا وهي ناشرة فلا إنا نفوذ إلى بيت زوجها وتأخذ النفقة وإن طالت العدة  
بارتفاع الحيض كان لها النفقة إلى أن تصبر أربعة أشهر وتنفق مدتها بأشهر وإن أنكرت  
المرأة انقضت العدة بالحيض كان القول قولها مع اليمين فإن أقام الزوج البينة على  
اقرارها بانقضت العدة سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فادعت أنها حايض  
كان لها النفقة من وقت الطلاق إلى سنتين فإن مضت السنتان ولم تلد وقالت  
كنت أظن أنني حايض ولم أحض إلى هذه المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة إلى  
أن تنفقي مدتها بالحيض أو تصبر أربعة أشهر فتنفق مدتها بأشهر كذا في النكاح فإن  
فان خلصت في الأشهر الثلاثة واستقبلت العدة بالحيض فلا نفقة وكذا لو كانت  
صغيرة يجامع مثلها فطلقا بعد ما دخل بها انفقت عليها حتى تنفقي مدتها كذا في النكاح  
وإذا خرج أحد الزوجين من المسلمين إلى دار الإسلام ثم خرج الآخر نفقة للمرأة  
وكما تنسحق المعتدة نفقة تنسحق الكسوة كذا في النكاح فإن حايضها من معتدة هذه  
النفقة ما يكتفي به وهذا الوسط بين الكفاية وهي غير مفردة لأن هذه النفقة نظير  
نفقة النكاح فيعتبر فيها ما يعتبر في نفقة النكاح المعتدة إذا لم تنفقي نفقة ولم  
يفرض القاضي لها شيء حتى انقضت بالعدة فلا نفقة كذا في النكاح وإذا فرض  
القاضي نفقة المعتدة ياعدها وقد استدانته بملك الزوج أو لم تستدنه ثم انقضت  
مدتها قبل أن تنفقي شيئا من الزوج فإن استدانته بامر القاضي كان له الرجوع  
بذلك على الزوج وإن استدانته بغير أمر القاضي أو لم تستدنه أصلا قبل تنسقط وهو  
الصحيح هكذا في جواهر الأحكام في رجل عاب عن امرأة فتزوجت امرأة بزوج  
آخر ودخل بها الثاني فعلة الزوج الأول فزق القاضي بينهما وبين الزوج الثاني وكان  
عليها العدة ولا نفقة لأنها عدت بالأول والأول الثاني رجل طلق امرأته ثلاثا بعد  
الدخول فتزوجت بزوج آخر قبل انقضائها العدة ودخل بها الثاني ثم فزق القاضي بينهما  
كان لها النفقة والسكينة على الزوج الأول في قول أبي حنيفة رحمه الله مسكوحة الرجل إذا  
تزوجت بزوج آخر ودخل بها الثاني قبل الفراق بذلك ووفق بينهما ثم علم الزوج هو  
الأول فطلقا ثلاثا وجب عليها العدة عنهما ولا نفقة لها على أحد كذا في فتاوى القاضي  
خان ولو طلق امرأته وهي أمه طلاقا بائنا فقد كان المولى يوادها مع زوجها بيتا حتى  
وجبت النفقة ثم أخرجها المولى لخدمته سقطت النفقة ثم لو أراد أن يعيدها إلى الزوج  
وبلغها النفقة كان ذلك لأن لم يكن بئاءها المولى بيتا حتى يطلق الزوج ثم أراد أن  
يؤاخذها ثم الزوج في العدة ليجب النفقة فإنما يجب والأصل في هذا أن كل امرأة كانت  
لها النفقة يوم الطلاق ثم صارت إلى حال لا نفقة لها لها أن تعود تلحق النفقة وكل  
امرأة لا نفقة لها يوم الطلاق فليس لها النفقة إلا الناشئة كذا في النكاح فإن رجلا تزوج

أمة ولم يبيها بيتا حتى طلقا فصار جميعا كان لمولاها أن يماري الزوج ليتخذ لها بيتا  
وينفق عليها وإن كان الطلاق ما بين ليس للمولى أن يجلب بينها وبين زوجها وليس له أن  
يطلب النفقة وهو الصحيح لأن ما كانت تستحق النفقة قبل الطلاق البائن قبل  
التمويه فلا تنسحق بعد الطلاق البائن كذا في النكاح ويدقح في خان لو طلق الزوج  
طلاقا بائنا رجعيًا ثم أعتق المولى كان له أن تطلب من الزوج حتى يبيها بيتا وينفق  
عليها ما ملكت أمر نفسها وإن كان الطلاق بائنا في الزوج لا يجلب لها بيتا وأجدد  
لا تأخذ بالسكينة وهل لها أن تأخذ بالنفقة والصحيح أنه ليس لها ذلك وإذا ذه  
أعتق أم ولده لا نفقة له في العدة وكذلك لو مات المولى حتى عتقت أم الولد بموت  
لا نفقة له في تركته المبيت ولكن أن كان له ولد فنفقة تكون في نصيب الولد كذا في النكاح  
قال الخفاف رحمه الله نفقة نفقة ولو أن رجلا قدمته امرأة إلى القاضي وطالبت  
بالنفقة فقال الرجل للقاضي كنت طلقها منذ سنة وانقضت عدتها في هذه المدة  
وتحدثت المرأة الطلاق فإن القاضي لا يقبل قولها فإن شهد لها شاهدان بعد ذلك والقاضي  
لا يبرأها فإنه يأمروها بالنفقة عليها في نعمة لن الشهود وأقرت أنها كانت ثلاث  
حيض في هذه السنة فلا نفقة لها عليه فإن أخذت منه شيئا ردت عليه كذا في النكاح  
فإن قالت لم أحض في هذه السنة فالقول قولها ولا نفقة فإن قال الزوج قد أخرجني  
أن عدتها قد انقضت لم يقبل قولها بطل نفقتها كذا في النكاح ولو شهد شاهدان  
على رجل أنه طلق امرأته ثلاثا وهي تدعي الطلاق أو تنكر فانه يبيها للقاضي أن يمنع  
الزوج من الدخول عليها والحلوة معها ما دام القاضي مشغولا بتركية الشهود  
ولا يخرجها القاضي في هذه المدة من منزل زوجها نص عليه في النكاح ولكن يجمل معها  
امرأة أمية تمنع الزوج من الدخول عليها وإن كان الزوج عدل ونفقة الأمية ههنا  
في بيت الأمية المال فإن طلبت المرأة من القاضي النفقة وهي تقول طلقتي أو تقول  
لم يطلعتي أو تقول لا أدري ما طلعتي أم لم يطلعتي فهذا أيا وجهين إن لم يكن الزوج دخل  
بها فالقاضي لا يبيها لها بالنفقة وإن كان قد دخل بها فالقاضي يبيها لها بمقدار نفقة  
العدة إلى أن يسأل عن الشهود فانظر ولما المسئلة من الشهود حتى انقضت العدة  
لم يزد هذا القاضي على نفقة العدة شيئا بعد ذلك أن تركت الشهود ووفق بينهما سلم لها  
ما أخذت من النفقة وإن لم ترك الشهود وجب عليها أن تزد على الزوج ما أخذت من  
النفقة كذا في النكاح وإن أعطاه الزوج على سبيل الأمانة لا يرجع شيء كذا في النكاح  
خانية امرأة أقامت بيته على رجل بالنكاح ولا نفقة لها في مدة المسالة من الشهود  
ولو أراد القاضي أن يبرأ منها النفقة لما راي من المصلحة ينبغي أن يقول لها إن كنت  
امرأة فقد فرضت لك عليهما كل شهر كذا وكذا أو يشهد بما ذكركم أمضى شهرا وقد  
استدانته وعدت البينة أخذتة بنفقة منذ فرض لها وإن ألقى الزوج النكاح  
وهي تحرف قائم عليها بيته لا نفقة لها أصلا أدعت كل واحدة منهما أن هذا الرجل  
تزوجها وهو محرف قائم عليها بيته لا نفقة البينة على النكاح والدخول فلها نفقة  
امرأة واحدة في مدة المسالة من الشهود نص عليه الخفاف امرأة أخذت نفقة من  
زوجها شهرا ثم شهد شاهدان أنها أحضت من الرضا فينزع بينهما ويخرج الزوج عليها



بما اخذت كذا في الظهيرة **الفصل الرابع في نفقة الاولاد نفقة الاولاد**  
 الصغير على الام لا يشترط فيه لاحد كذا في الجوهر النيرة الولد الصغير اذا كان  
 رضيعا فان كانت الام في نكاح الاب والصغير باخذ لبن غيره لا يجبر الام على الارضاع  
 وان لم ياتخذ الولد لبن غيرها قال شمس المي الحلواني بظاهر الرواية لا يجبر ايضا قال  
 شمس الامية السرخسي جبر ولم يذكر فيه خلافا في الفتوى وان لم يكن للاب والولد مال  
 يجبر الام على الارضاع عند الكل كذا في فتاوى قاضي خان وهو الصحيح ارضاع الصغير  
 اذا كان يوجب من ترصعه انما يجب على اب او ام اذا لم يكن للصغير مال اما اذا كان له  
 مال فيكون مؤنة الرضاع في مال الصغير كذا في المحيط ويتبرأ الاب من ترصعه  
 عند الام وهذه اذا وجدت من ترصعه اما اذا لم يوجد من ترصعه تجبر الام على الارضاع  
 وقيل لا تجبر الام في ظاهر الرواية وقال الاول مال القدر ويؤتى الامية السرخسي كذا  
 في الكافي وليس على الطير ان تملك عند الولد في بيت امه اذا لم يشترط عليها ذلك  
 ويستغنى الولد عنها في تلك الساعة واذا ابنت الطير ان ترصعه عند الام ولم  
 يشترط في عقد الاجارة ارضاع عند الام كان له ان يحمل الولد اليه متى لا ترصعه  
 او تقول اخرجه في رضعه في فناء دار الام ثم يدخل الولد على الام وان شرطوا في  
 عقد الاجارة ان يكون الطير عند الام يلهزمها الوفا بما شرطته كذا في شرح المجامع الصغير  
 لقاضي خان واذا وكت امتة منه او ام ولده فله ان يجبرها على ارضاع الولد لان  
 لبنها ومنه فله ولذا اذا ان يمس الولد اليه فله ان يرضعها فله ذلك  
 كذا في السراج الوهاج وعن محمد رحمه الله استأجر طيرا للصبي شهرا فلما انقضت  
 المدة ابنت ارضاعه وهو لا ياتخذ لبن غيرها تجبر على ابتداء الاجارة بالارضاع كذا  
 في العنبر للكردي وانا استأجرها وهي زوجة او معتدة عن طلاق رجولي ليرضع  
 ولها ان يجز كذا في الكافي المعتدة عن طلاق باين او طلقت ثلاث في رواية  
 ابن زياد تتحقق احب الرضا عنه وعليه الفتوى هكذا ان جواهر الاخلاقي واذا هـ  
 مضت عدتها فاستأجرها لا رضاع ولدها جاز فان قال اب او ام استأجرها  
 وجاء غيرها فرضيت الام بمثل اجلا حينية او بغير اجر مني او لم يجر وان التقت  
 زيادة لم يجبر عليها الزوج كذا في الكافي وانا استأجرها وهي منكرخته او معتدة  
 لا رضاع ابنته من غيرها جاز كذا في الهداية ولو ملك المارة زوجها عن اجرة الرضاع  
 على من ان كان الصالح خال قوام النكاح اذ في العدة عن طلاق رجولي لا يجوز وان كان الصالح  
 في العدة عن طلاق باين او طلقت ثلاث جاز على احدي الروايتين فاذا صار لها على  
 شي بعينه جاز وان صلك على شي بغير عينه لا يجوز الا ان يدفع ذلك في المجلس وفي كل موضع  
 جاز الاستيجار ووجب النفقة بعد تسقط بموت الزوج ولا لانا اجرة وليست هـ  
 بنفقة هكذا ان في الخيرة وبعد القطام يبرهن القاضي نفقة الصغير على قدر طاقته  
 الاب ويدفع الي الام حتى ينفق على الاولاد فان لم تكن الام نفقة يدفع اليه الصغيرها لتنفق  
 على الولد امراة طلق زوجها ولها ان تصارها فترت انما قبضت نفقة خمسة  
 اشهر ثم قالت بعد ذلك كنت قبضت عشرين ونفقة مثلهم في مثل تلك المدة ما يدرهم  
 ذكره المتقي ان هذا على نفقة مثلهم ولا يصدق انها قبضت عشرين وان قالت بعد

اقرارها بقبض النفقة صاعا عن النفقة فانما ترجع على ابيهم بنفقة مثلهم رجلا  
 منصرف له ولد صغير ان كان الرجل يقدري على الكسب يجب عليه ان يكسب وينفق على  
 ولده كذا في فتاوى قاضي خان فان ابي ان يكسب وينفق عليه جبر على ذلك ويجبر  
 كذا في المحيط وان كان لا يقدري على الكسب يرضع القاضى نفقة رجا ام حتى تستد  
 يكاد وجها ثم يرجع بذلك على الاب اذا امس وكذا لو كان الاب يجده نفقة الولد ويستغنى من هـ  
 الاتفاق يرضع القاضى نفقة ثم ترجع الام عليه بذلك وكذا لو فرض القاضي على  
 الاب نفقة الولد فتركه الاب بلا نفقة واستدانت الام وانفقت با مر القاضى كان له  
 ان ترجع بذلك على الاب ويجبر الاب بنفقة الولد وان كان لا يجبر سببا يدر بغيره ولو  
 فرض القاضي النفقة على الاب فلم تستد الام والى الولد بمسالة العاصم من ترجع على  
 الاب بشي وان حصل له بمسالة الناس نصف الكفاية يسقط نصف النفقة عن  
 الاب ويحج الاستدانة بالنصف الباقي وكذا اذا فرضت عليه نفقة المحارم هـ  
 فاكلوا من مسالة الناس لا يرجع على الذي فرضت عليه النفقة بشي كذا في فتاوى  
 قاضي خان وان كان القاضي يقدر ما فرض نفقة الاولاد امرها بالاستدانة فاستدانت  
 حتى يثبت لها حق الرجوع على الاب فمات الاب قبل ان يرد له هذه النفقة هل لها  
 ان تأخذ من ماله ان ترك ماله ذكره الاصل ان له ذلك وهو الصحيح واما اذا لم يرها  
 بالاستدانة فاستدانت ثم مات الزوج قبل ان يرد له ذلك ليس لها ان تأخذ من  
 ماله ان ترك ماله لا اتفاق كذا في الخيرة ونفقة الصبي بعد القطام اذا كان له مال  
 هكذا في المحيط ان كان مال الصغير في يده امراة بالانفاق عليه ويرجع به ماله  
 فان انفق عليه بغير امره لم يرجع الا ان يكون اشهد انه يرجع ويبيعه فيما بينه وبين الله  
 تعالى ان يرجع وان لم يشهد اذا كانت بنت يوم دفع انه يرجع وانا في العاصم لا يرجع  
 الا ان يشهد كذا في السراج الوهاج وان كان للصغير عفا واردية او ثياب والخبز  
 الي ذلك بالنفقة كان للاب ان يبيع ذلك كله وينفق عليه كذا في الخيرة وصغير له اب  
 منصرف وجها بالاب مؤسرا للصغير ماله غايب يوم الحجة بالانفاق عليه ويكون  
 ذلك بالاختيار فينا لهما الاب ثم يرجع الاب بذلك بمسالة الصغير وان لم يكن للصغير  
 مال كان ذلك دينيا على الاب كذا في فتاوى قاضي خان وهكذا في القدر في والصحيح  
 من المذهب ان الاب الصغير ملحق بالميتة حتى استحقاق النفقة بماله هكذا  
 في الخيرة وان كان الاب ومنا وليس للصغير مال ينفق بالنفقة على الجد ولا يرجع  
 الجد بذلك على احد وكذا لو كان للصغير ام مؤسرة او جد مؤسرة واب مؤسرا لم يمان  
 تنفق على الصغير ويكون ذلك دينيا على الاب ان لم يكن الاب ومنا وان كان رجا لا تنفق عليه  
 ويجبر الكافر على نفقة ولده المسلم وكذا المسلم على نفقة ولده الكافر الزمن كذا في فتاوى  
 قاضي خان الام اول بالخل من سائر الاقارب حتى لو كان الاب مؤسرا والام مؤسرة والصغير  
 جده مؤسرا لا يمان بالانفاق من ماله بغيره ثم ترجع على الاب ولا يومر الحجة بذلك كذا في  
 الخيرة وان اعطيت الاولاد نصف الكفاية ترجع بذلك القدر كذا في الخلاصة واذا كان  
 للاب المصراع مؤسرا يومر الاخ بالانفاق على الصغير ثم يرجع على الاب كذا في المحيط السرخسي  
 المذكور من الاولاد اذا بلغوا لحد الكسب ولم يبلغوا في اخرهم يدفعهم الاب اليه على يسوا



ادبواجرهم وينفق عليهم من اجرتهم وكسبهم واما الابنات فليس للاب ٥٥ بواجب من عمل  
او خصة كذا في الخلاصة ثم في الذكور اذا سلمهم في عمل فاكنتسبوا موالا فالاب ياخذ كسبهم  
وينفق عليهم من كسبهم وما فضل من نفقتهم يحفظ ذلك عليهم الى وقت بلوغهم كسابره  
املاكم فان كان الاب مبدرا ومصرفا لا يؤمن بزيادة ذلك فاقضي بخير ذلك من قبله ويجعل  
فيه يدا ميين ويحفظ لهم فاذا ابلغوا سلم اليهم كذا في المحيط وقال الامام الحلواني اذا كان  
الاب من ابناء الكرام ولا يستاجر الناس فهو عاجز وكذا الطلبة العلم اذا كانوا عاجزين  
عن الكتب لا يجهدون اليه لا يسقط نفقتهم عن ابائهم اذا كانوا مشتغلين بالعلوم  
الشرعية لا بالخلافات الركيكة وهذا بان الخلاصة ولهم رشد والواجب كذا في الجز  
للكورين ونفقة الابنات واجبة مطلقا على الاباء ما لم تتزوجن اذا لم يكن لهن مال كذا  
في الخلاصة والواجب على نفقة الذكور الكبار والابنات ان يكون الولد عاجزا عن الكسب لزمانة  
او مرض ومن بقدر رعي العقل لكن لا يحسن القول فهو بمنزلة العاجز كذا في فاشي واجبي  
حان ونفقة زوجة الابن على ابيه ان كان صغيرا فقيرا او من ٧٢ من كفاية الصغير  
وكذا في المسبوط لا يجزى الاب على نفقة الابن كذا في الاختيار شرح المختار والرجل البالغ  
ان كان زنا او مقعدا او اشل اليد لا يتنفع بها او محتوها او مغلورا فان كان  
له مال يجب النفقة في ماله وان لم يكن له مال وكان له اب مؤسر وام مؤسرة يجب النفقة  
على الاب واذا طلب من القاضي ان يوضح له النفقة على الاب اجابة القاضي الى ذلك ويوضح  
ما فرض له اليهم كذا في المحيط وان صلحت المرأة زوجها من نفقة الاولاد الصغار صرح  
سواء كان الاب معسرا وموسرا فعند ذلك ينظر ان كان ما وقع الصلح عليه اكثر من  
نفقتهم فان كانت الزيادة صافية من الناس فيه بان كانت الزيادة زيادة  
تدخل تحت تقدير المقدور في نفقة اركانهم فانها تكون معنوا وان كانت الزيادة  
بحيث لا تدخل تحت تقدير المقدور في نفقة اركانهم فانها تنظر عنه وان كان المصلح للمصلحة  
من نفقتهم بان كان لا يكفيهم يبلغ الى مقدار كفايتهم كذا في الذخيرة اذا كان الرجل  
غائبا ولم يخال حاضرا فان القاضي لا يمازح احد ابالنفقة من ماله الا بيمين القير بن  
واولاده الصغار القفر المذكور والابنات والكبار الذكور القفر العجزة عن الكسب  
والابنات الفقيرات والزوجات ان كان المال حاضرا عند هؤلاء وكان النسب معروفا او علم  
القاضي بذلك امرهم بالنفقة منه وان لم يعلم بالنسب فطلب بعضهم ان يثبت ذلك عند  
القاضي باليمين لا يسع منه البينة وكذلك ان كان له ولد بغيره عند انسان وهو مقرب  
امر القاضي بالانفاق منها وكذا اذا كان له ابن على انسان وهو مقرب وان كان صاحب  
اليد والمديون منكر ان زادوا ان يعجبوا البينة لم يلتفت القاضي الى ذلك هذا اذا كان  
المال من جنس النفقة من الدار والدين والنفقة والطعام ونحوها كذا في السبع واذا  
كان للفايب عند الوالد او الولد او الزوج ماله فهو من جنس نفقتهم نفقا على  
انفسهم جازوا لم يضمنوا فان كان عنتفيم واعطاهم بامر القاضي حتى انفقوا على انفسهم  
لم يضمن صاحب اليد وان كان اعطاهم بغير امر القاضي كان ضمانا له هذا اذا كان  
ما تركه الفايب من جنس حقهم فاما اذا لم يكن من جنس حقهم فازادوا ان يبيحوا شيئا  
من ماله الفايب لنفقتهم اجفوا على ان يسوي الولد المحتاج ٧٢ يملك بيع عقار الفايب

ولا يسع عروضة بالنفقة واما الاب المحتاج فيملك بيع العقار بالنفقة استحسانا ولا يملك  
بيع العقار الا اذا كان الولد الفايب صغيرا وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله في كتاب المغتفر  
واجفوا على ان خال حفرة من حيث عليه النفقة ليس لاحد من يستحق النفقة بيع العروضة  
والعقار كذا في المحيط وان كان الاب قد مات وترك اموالا وترك اولاد اصغارا كانت  
نفقة الاولاد من انصبا بهم وكذا اكل من يكون وارثا فنفقة في نصيبه وكذلك امرأته الميت  
يكون نفقة في حصرها من الميراث حاصلا او حايلا وبعد هذا ينظر ان كان الميت قد  
اوصى الى رجل ماله وصي نفقة على الصغار من انصبا بهم وان كان لم يوص الى احد فالثاني  
يفرض لكل واحد من الصغار نصيبا بقدر ما يحتاج اليه من النفقة على قدر وسعة  
امواله وصيقا ويشترى للصغير خادما ان كان يحتاج الى الخادم لانه من جملة مصلاته  
وكذا اكل ما كان من المصالح فالقاضي يشترى ذلك للصغير من نصيبه فان كان الميت لم  
يوص الى احد ولم يولد كيدر وصيف ونفقة كل واحد منهم تكون في نصيبه كما ذكرنا ونصيب  
القاضي وصية ماله فان لم يكن في الملة قاض فانفق الكبار على الصغار من انصبا  
الصغار كما نواصا من في هذه النفقة وهذا في الحكم ما بينا بينهم وبين الله تعالى  
لا تخشون عليهم كذا في الذخيرة قال مشايخنا في رجلين كانا في سفر فغير على احدهما  
فانفق الاخر على المفق عليه من ماله المفق عليه يضمن استحقاقا وكذا اذا مات في زمن ماله  
من ماله ولذا العبيد المادونون في التجارة اذا كانوا في البلاد مات مولا من نفقا  
في الطريق وامانة الحكم فيضمن كذا في الخلاصة ولو كان الكبار نفقا على الصغار  
ثم لم يروا بذلك واقروا ببقية انصبا الصغار يرجي ان لا يكون عليهم شيء في ذلك وكذا لو  
مات الرجل ولم يوص الى احد ولم يولد صغارا ود بعة عند آخر في الحكم ليس للمودع  
ان ينفق من ماله ويحتسبه من ماله الميت ولو فعل وحلف على ان لا ماله عليه الميت رجى  
ان لا يؤخذ كذا في الجزير للكدودي **المسألة الخامسة** في نفقة ذرية الارحام  
قال ويجوز الولد المؤسر على نفقة الابوين المعسرين مسلمين كانا او ذمييين قد راعى الكسب  
او لم يراعى خلاف الحريميين المستامين ولا يشترك الولد المؤسر احد في نفقة ابويه المعسرين  
كذا في الفتاوية السنية مقدرا بالنصا بغير روي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى  
وعلى الفتوى والنصا بغير روي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى وكذا في الاختلاف  
الذكور والابنات فنفقة الابوين على ابويهم في ظاهر الرواية وبأخذ الفقهاء ابو  
الميت وبه يفتي كذا في الجزير للكدودي وان كان للفقير اسنان اخذها فابن في الفتوى  
والاخر يملك نصيبا كانت النفقة عليها فيك السواء ولو كان احدهما مسلما والاخر ذميا  
كانت النفقة عليها على السواء كذا في فتاوى شيخنا في حان قال الشيخ الامام شمس  
الامية قال مشايخنا انما يكون النفقة عليها على السواء اذا انفقتا في البسارتا وتاثيرا  
اما اذا انفقتا في حانها يجب ان يتساويا في قدر النفقة كذا في الذخيرة ثم اذا  
قضى القاضي بالنفقة عليها فاني اخذهم ان يعطى الاب ما يجب عليه فالقاضي ياتر  
الاخر بان يعطى كل النفقة ثم يترجم على الاخر بحسنه وان كان للرجل المعسر زوجة ليست  
ام ابنه الكبير لم يجز الابن على ان ينفق على امراة ابيه وكذلك ام ولده وامته لا يجز  
الابن على نفقة هؤلاء الا ان يكون بالاب علة لا يقدر على خدمة نفسه ويحتاج الى خادم



يقدم بشانه ويجد منه فحينئذ يجبر الابن على نفقة خادم الاب منسكوحة كانت اوامة كفا في  
المحيط الاب اذا كان فقيرا فقيرا او لم اواد صغار محاربا ورجع وابن كبير مؤسر جيرا ابن علي  
نفقة ابيه ونفقة اولاده الصغار وكذا في محيط السرخسي والام اذا كانت فقيرة فانه  
يلزم الابن نفقتها وان كان شعرا او غير زوجة واذا كان ابن مؤسر عليه نفقة احد ابويه  
ولا يقدر عليه جميعا فلام اخق وان كان للرجل اب وابن صغير وهو لا يقدر الا على  
نفقة احداهما فابن اخق وان كان ابوان وهو لا يقدر على نفقة احد منهما فانهما ياكلان  
منه ما اكل وان احتاج الاب الى زوجة والابن مؤسر وجب عليه ان يزوجها او يشترى  
لزوجته وان كان للاب زوجتان او اكثر لم يلزم الابن النفقة واحدة وتيد فوالا  
وهو يزوجها عليه من كذا ابنة الجوهر العبرة قال ابو يوسف رحمه الله اذا كان الابن فقيرا  
كسوبا والاب وصيا يشترى الابن في القوت بالمعروف لانه اذا لم يشترى كسوبا فاما الاب  
الملك ذكر المصنف في ادب القاضي ان كان الاب فقيرا ولم يكن كسوبا والابن فقير كسوبا  
فقال الاب للقاضي ابني صليتك ما يقدر ان ينفق علي قال القاضي بنظره كسب الابن  
فان كان فيه فضل عن قوته جيرا الابن على نفقة الاب منه وان لم يكن فيه فضل عن قوته  
فلا شيء عليه بالحكم ولكن يؤمر من حيث الدنيا تنهت اذا كان الابن وكدة فان كان له  
زوجة واولاد صغار يجبر الابن على ان يدخل الاب في قوته ويعيله كاحد من عياله ولا  
يجوز ان يعطي شيئا على حدة فان كان الاب كسوبا هل يجبر الابن على الكسب والنفقة  
اختلفوا فيه قيل يجبر وقيل لا يجبر كذا في محيط السرخسي ويعتبر في حق الحدة استحقاق  
النفقة الفقر لا غير على ما هو في ظاهر الرقابة كذا في حق الاب والجد من قبل الام والجد  
من قبل الاب وكذا في حق نفقة الحداث وما قبل الام ونفقة الحداث من قبل الام ويعتبر  
في حق الحداث ما يعتبر في حق الاحدة ادا ايضا كذا في المحيط والنفقة للذي رجم محرم  
اذا كان صغيرا فقيرا او كانت امراة بالغة فقيرة او كان ذكرا فقيرا زنا او اعني وجب ذلك  
على مقدار الميراث ويجبر عليه كذا في الهداية ويعتبر اهلية الارث لا حقيقة كذا في النكاح  
لا يقضي نفقة احد من ذوي الارحام اذا كان غنيا اما الكبار اما صغار فلا يقضي لهم بنفقتهم  
على غيرهم وان كانوا فقرا وجب نفقة الاناث الكبار من ذوي الارحام وان يكن منحيجات  
النبدان اذا كان بهن حاجة الى النفقة كذا في الدخلة ولا يشترط الزوج في نفقة زوجته  
اخصي لو كان لها زوج معسر وابن مؤسر من غير هذا الزوج او اب مؤسر او اخ مؤسر  
فنفقتها على الزوج لا على الاب والابن والاخ لكن يؤمر الاب والابن والاخ بان ينفقوه  
عليهم ثم يرجع على الزوج اذا ايسر كذا في البدائع واذا كان للمفقر والد وابن مؤسر من  
فان نفقة على الوالد واذا كان له بنت وابن ابن فان نفقة على البنت خاصة وان كان الميراث  
يسيرا وان كان له بنت بنت او ابن بنت وله اب وام فان نفقة على ولدا البنت ذكرا كان او  
اوانثى وان كان للميراث للاخ لا لوليه البنت ولو كان له والد وولد وهما مؤسران فان نفقة  
على ولده وان استويا في الرتب والابن يرجع باعب والتاويل الثابت في مال ولده  
ولو كان احدهما ابن فان نفقة على كل واحد منهما ميراثا على الجد السدس والباقي على ابن  
الابن واذا كان للرجل الفقير بنت واخت اب وام وهما مؤسرا فان نفقة على البنت  
وان كانت مستويا في الارث وكذا اذا كان للمفقر ابن نصران وله اخ مسلم وهما مؤسران

فان نفقة على الابن وان كان الميراث للاخ وكذا اذا كان للمفقر بنت ومول عتاقة وهما مؤسران  
فان نفقة على البنت وان كانا مستويا في الميراث وكذا المحقرة اذا كانت لها بنت ولخت  
اب وام فان نفقة على ابنتها وان كانا مستويا في الميراث كذا في المحيط ولو كان له ام وجد فان  
نفقة عليها اثلاثا على قدر موارثها الثلث على الام والثلثان على الجد وكذا اذا كان له  
ام واخ اب وام او ابن اخ للاب وام او واحد من العصبة فان النفقة عليها اثلاثا على قدر  
موارثها ولو كان له جد وجدة فان نفقة عليها اسد اسما ولو كان له عم اب وام ونعمة لاب وام  
فان نفقة على العم دون النعمة وكذا لو كان له عم اب وام وخال اب وام فان نفقة على العم ولو كان  
له نعمة لاب وام وخال اب وام فان نفقة عليها اثلاثا ثلثاها على النعمة وثلثها على الخال  
وكذا لو كان له خال وخالة من قبل الاب والام والنفقة عليها اثلاثا ولو كان له خال  
وخالة من قبل الاب والام وابن عم اب وام فان نفقة على الخال والميراث لابن العم ان شرط وطوبى  
النفقة هو ان يكون ذو الرجم المرم من اهل الميراث ولو كان رجلا غير محرم نحو ابن عم او عمرا  
غير زوج نحو اخ من الرضاع والاخت من الرضاعة او رجلا محرم نحو ابن عم او عمرا  
وهذا اخوة من الرضاع لا يجزى النفقة كذا في شرح الطحاوي ولو كان له ثلاثة اخوة متزوجين  
فان نفقة على الاخ اب وام وعلى الاخ لام على قدر الميراث اسد اسما ولو كان له ثم ونعمة وخالة  
فان نفقة على الوالد وان كان العم معرا فان نفقة عليها والاصل في هذه ان كل من كان يجرى  
جميع الميراث وهو مصر يجعل كالميت واذا جعل كالميت كانت النفقة على الباقيين على  
قدر موارثهم وكل من كان يجرى بعض الميراث لا يجعل كالميت فكانت النفقة على قدر ميراثه  
من كان يرث منة بيان هذه الاصل رجل معسر جازعرا كسوبا ولو كان ابن معسر جازعرا  
الكسب او فهو صغير وله ثلاثة اخوة متزوجين نفقة الاب على اخيه ابيه وامه وعلى  
الجدية امه اسد اسما سدس النفقة على الاخ ام وخمسة اسد اسما على الاخ اب وام  
ونفقة الولد على الاخ اب وام خاصة ولو كان للرجل ثلاثة اخوات متزوجات كان  
نفقة عليهن اثنا عشر على الاخ اب وام وخمس على الاخ اب وخمس على الاخ ام على  
قدر موارثهن ونفقة الابن على خمسة اب وام ولو كان مكان الابن بنت والمسئلة على  
نفقة الابنة الاخوة المتزوجين على اخيه ابيه وامه وفي الاطوار المتزجلات على اخية  
لايه وامه وكذا لو كانت نفقة الميت على الاب وام او على النعمة لاب وام كذا في البدائع الاب  
مع الابن اذا اختلفا في العيسار قال الابن هو غني وليس على نفقة وقال الاب انا معسر  
ذكر في المنتقى ان القول قول الابن والبينة بينة الاب ولم يقبل قول الاب انه معسر  
وان كان الظاهر شاهدا له وان كان اقرا الابن انه كان عبدا ثم غنى فعليه النفقة ولو اتفق  
على نفسه بين مال الابن ثم خاصة الابن فقال ان نفقة وانت مؤسر وقال الاب نفقت وانا  
معسر قال انظر الى حال الاب يوم الخصومة ان كان معسرا في القول قوله استحسننا في نفقة  
مثله وان كان مؤسرا في القول قوله الابن ولو اتفقا ما البينة فالبينة بينة الابن هذه افني طلاق  
المستحق كذا في الخلاصة اذا عرض على الاب نفقة الاب وكسوته واعطى نفقة شهر وكسوة  
سنة وقال الاب صناع اذ علم انه صادق جيرا نيا وكذا اسائر المحارم كذا في التائاد  
خاتمة اذا كان الاب محتاجا وابن الابن ان ينفق عليه وليس ثمة فانه ينفق بغير امر الية  
له ان يمسق مال ابنة وبوجود قاضية ياتم بسترته مالها وباعطاء الابن ما لا يكفي غيره



له ان ياتخذ الي ان يقع الكفاية وصحة فوق الكفاية بانه وكذا اذا لم يكن محتاجا ولم يكن نفقة  
عليه لا يجوز له ان يسرق مال ابنه كذا في النكاح والبراق وان كان للاب مسكن او دابة فالحق  
عندنا انه يرضى النفقة على الابن الا ان يكون في المسكن فضل عوان يكفيه ان يسكن في  
ناحية منه فيشيد يوما اب يسع الفضل والاتفاق على نفسه فاذا آل الامر الى الناحية  
التي يسكنها الاب يرضى نفقته على الابن جسيما وكذا اذا كانت للاب دابة نفقته يوم  
ان يسير وتشتري الاوكس وينفق الفضل على نفسه فاذا آل الامر الى الاوكس يرضى النفقة  
على الابن ويستوي به هذا الوالدان والمولودان وسائر الحارم وهو الصحيح من المذهب  
كذا في الذخيرة ولا يجب النفقة على احب من الابن الا للزوجة والابوت والاحد او الجد  
والولد وولد الولد ولا يجب على النضر ان نفقة اخيه المسلم وكذا لا يجب على المسلم  
نفقة اخيه النصراني كذا في الهداية ولا يجب على المسلم والذمي نفقة والذمي وولده من  
اهل الحرب وان كانا مسلمين في دار الاسلام وكذا في الحرب الذي دخل علينا بايمان  
لا يجب نفقة والذمي اذا كانا مسلمين او كانا من اهل الذمة كذا في المحيط اهل الذمة  
فيما بينهم نفقة كاهل الاسلام وان اختلفت مللهم كذا في المحيط الرخصي واداسم  
الذي وامرته من غير اهل الكتاب وابت الاسلام وورق بينهما فلا نفقة لها في العدة  
ولو كانت المرأة هي التي اسلمت في الزوج ان يسلم ففوق بينهما كان عليه النفقة والسكنى  
مادامت العدة كذا في المستوط واذا خرج الحرب وامرته اليها بامان فطلبت  
النفقة والقاضي لا يرضى لها ذلك قال في السير الكبير كوفرضه القاضي نفقة الزوجة  
والوالدين والولدين مال مسلم اسير في دار الحرب فصارت بيته على ردة الاسبير  
قبل فرض القاضي نفقة المرأة صحت ما اخذت من النفقة فان قالت حاسنوني  
من نفقة عهدي يقول لها الحاكم النفقة كذا في المحيط الذي اذا تزوج بحاربه وذلك  
نكاح في دينهم وطلبت منه نفقة النكاح فعلى قاضي اسبق قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
ببعضها نفقة النكاح واجهر اجمع ان في النكاح بغير شهود تستحق هي النفقة كذا في  
الذخيرة **الفصل السادس** في نفقة المالك على المولى ان ينفق على

بينهم

بينهم في الطعام والادام والكسوة وقيل له ان ينفصل النفيس على الحسيس والاول اصح  
والجواب كذلك واذا اول رقيقه اصلاح طعامه وجكوبه فينبغي ان يجلسه لياكل معه فان  
امتنع القيد تادبا فينبغي لسيدته ان يطعمه منه واجلسه معه افضل منه بالالتواضع  
ومكافاة الاخلاق كذا في السراج الوهاج وتزيد الحاربه التي للاستمتاع في الكسوة للوقوف  
كذا في غاية السروجي ولا يجب على المولى نفقة مكاتبه وكذا اشعق النقص كذا في البدائع  
رجل له عبد لا ينفق عليه ان كان قادرا على الكسب فليست له ان ياكل من مال مولاه من  
غير رضاه وان كان عاجزا فله ان ياكل وان كان قادرا ولكن منعه من الكسب يقول  
قوله القيد اما ان تاذن له في الكسب واما ان تنفق على ما اذا لم ياذن فلم لا ينفق على  
نفسه من مال مولاه هكذا في التاتارخانية ناذن عن المولوية ونفقة القيد  
المبيع قبل القبض على المالك ما دام في يده وهو الصحيح وتبيع الخياط يكون على من  
يصير له الملك وقيل على البائع وقيل يستدان فيرجع على من يصير له المبيع كذا في شرح  
النفقة عليه جند في نفقة عبد التوديع على المودع ونفقة عبد العارية على المستعير  
كذا في البدائع ولو ان رجلا غصب عبد اكانت نفقة عليه الى ان يرد به على المولى فان  
طلب من القاضي ان يامر به بالنفقة او بالبيع لا يجيبه الا ان يكون الفاضل عوانا  
يجاف منه على القيد فينفق ياخذ القاضي وسبعة ويمسك الثمن ولو ادع عبد او غان  
في الدار المودع الى القاضي وطلب منه ان يامر به بالنفقة او بالبيع فان القاضي ان يامر  
بان يواجر القيد وينفق عليه من اجره وان راى ان يبيعه فعلى والقيد الرهن اذا  
ثبت كونه رهنا بفعل به ما يفعل بالوديقه كذا في فتاوي قاضي خان عبد صغير  
يبيعه رجل فقال لغيره هذا عبدك وديعة عندي فانك ستخلف باليه ما اودعه  
ويجوز بصفته على ذي اليد ولو كان كبيرا لم يستخلف والنفقة تجب على من له  
المنفعة ما لا كان او غير ما لا كذا في غاية السروجي القيد الموصى برقبة لا نسأ  
ويجوز لاهل النفقة على صاحب الخدمة لان المنفعة له فان كان صغيرا لم يبلغ الذمة  
تنفقة على صاحب الرقبة حتى يبلغ الذمة ثم على المخدم لانه ملك من نفقة بغير عوض  
فان مرض يابده صاحب الخدمة فيظن ان كان مرضا لا يستطيع معه الخدمة من زمانه  
او غيرهما فنفقة على الموصي بالرقبة وان كان مرضا يستطيع معه الخدمة فنفقة على  
الموصي بالخدمة فان تطلق الرض فراه القاضي ان يامر به ببيعه باعه واشترى بثمانه  
عبد يقوم مقامه في الخدمة ويكون رقبة لصاحب الرقبة ولو اوصى بالخدمة لرجل وبما في  
بطنها آخر فنفقة الامتة على الموصي ببقية كذا في محيط السرخسي ولو كان المملوك يمين  
شريكين فنفقة عليها على قدر ملكيتها وكذا لو كان في ايديهما كل واحد منهما يدعي  
انه له ولا يثبت لها نفقة عليها على قدر ملكيتها وكذا لو وقا لولايه الحاربه المشتركة  
بين اثنين انت بولد فادعاه المولى بان نفقة هذا الولد عليها وعلى الولد اذا كبر نفقة  
كل واحد منهما كذا في البدائع ولو كان عبد بين رجلين فتاب احدهما فانفق الآخر بغير  
اذن القاضي وبغير اذنه صاحبها فهو منطوع كذا في فتح القدير عبد بين رجلين غاب  
احدهما وترك عند الشريك فرفع الشريك الامر الى القاضي واقام البينة على ذلك كان القاضي  
بالحجب وان شاقبل هذه البينة وان شاقلم يقبل واذا قبل بامر به بالنفقة ويكون



الحكم ما هو في الودعة كذا في قاضي خان اعني عند اصغير او امة صغيرة  
لا يبعد النفقة على المعتق وانما ينفق عليه من بيت المال اذا لم يكن له مال وعلى هذا النفقة  
الشيخ الكبير والزمن والمرضى على بيت المال اذا لم يكن له مال ولا قرابة كما في المصنفات  
ولو اعتق عبده وكان بالقاضي فنفقته يكتسب فكذا في الرذاع وكل وجده بعد البقا  
فاخذ له بوجهه مولا فنفق عليه بغير امر القاضي كان مستطوعا بوجهه كذا في قاضي خان  
خان رجل اخذ عبدا اتى وطالب صاحبه فلم يقدر عليه فاجب القاضي واخبره بالنفقة  
وطالب من القاضي ان يامر به بالانفاق والقاضي لا يثبت ان قبل اقامة البينة وبعد  
ما اقام البينة كان القاضي بالحيا وان شاق قبل وان شاق بعد كانه للقطعة واللفظة  
وبعد ما قبل القاضي البينة ان كان الاتفاق اصل لصاحبه امرة بذلك وان كان تركه  
الاتفاق اصل بان خاف ان ياكله النفقة امرة ببيعها وامسك الثمن كذا في الذخيرة  
ولو شهد الشهود على امة في يد رجل انفقته قبلت البينة وان لم يفرغ القاضي بالعدا  
يسأل عن كالم ويخرج من لها النفقة بمدة المشيئة عن الشهود ويحجبه على اعطاء  
النفقة ويضرب على يده امره عدله ويكون اجرة الامينة ببيت المال فان طالت  
المشيئة عن الشهود فان اعطى المدي عليه النفقة ثم عدلت البينة وقضي بغيرها  
رجع المدي عليها ما اخذت من النفقة ستوا ادعت انها حرة الاصل او ادعت الاعتاق  
بالحا المولي او لم تدع الحرية لانه ظهر انها اخذت النفقة بغير حق وكذا العاكت شيئا من  
ماليه بغير ادبه وكذلك رجل في يده امة شكت عند القاضي انه لا ينفق عليها امرة القاضي  
بان ينفق عليها او يبيها فان اجبره القاضي على النفقة واعطى لها النفقة ثم اقامت  
البينة انها حرة الاصل وقضي القاضي بالحرية رجح المولي عليها بملك النفقة وبما اخذت  
من مال بغير ادبه ولا يرجع بما اكلت باذنه رجل ادعى امة في يد رجل انها له فانكر المدي  
عليه فقام المدي بالبينة عليه ما اقصى بغيرها القاضي على يده عدل حتى يسأل عن  
الشهود فيبصر المدي عليه بالانفاق عليه لقيام الملك ما حيث الظاهر فان انفق  
عليه ثم ردت البينة بغير الجارية للمدي عليه ولا شيء عليها وان عدلت البينة فقضي  
القاضي للمدي لم يرجع المدي عليه بما انفق لانه ظاهرا فان كانت مفعولة الكلبين  
مال القاضي وجباية المصنوب على القاضي بحد كذا في قاضي خان وان كان  
مكافا لبارية عبدا وباني المشيئة على القاضي لا يضع العبد على يده القدر الا اذا  
كان المدي عليه لا يجد كفيلا بنفسه وكفيلا لبا العبد وكان المدي لا يقدر على ملازمة  
وان كان المدي عليه مخوفا على ما يده بالانفاق فحينئذ يضعه القاضي على يده عدل  
بجلاف امة وكذا اذا كان المدي عليه فاسقا معروفا بالجور مع العاكت فان القاضي يضعه  
على يده القدر وهذا لا يختص بالدعوى والبينة بل في كل موضع كان صاحب الغلام  
معروفا بالجور مع العاكت فان القاضي يخرج الغلام من يده ويضعه على يده عدل بغير امر  
بانه بالخوف والنهي عن المنكر واذا وضع القاضي العبد على يده القدر امرة ان يكتسب  
وينفق على نفسه اذا كان قادرا على الكسب بخلاف امة لانها عاجزة عن الكسب حتى لو  
كانت امة قادرة على الكسب ومعرفة بذلك بل كانت حيازة او غسالة تومر بالكسب  
أبدا هكذا قال الشيخ ابو بكر السبكي والفقيه ابو اسحق الحارثي رحمه الله فان كان العبد

عاجزا

عاجزا عن الكسب لمرضيه اوله صغره يوم المدي عليه بالانفاق قال فان كان مكان العبد  
دابة والمدي عليه لا يجد كفيلا وهو مخوف على ما يده والمدي لا يقدر على ملازمة فالتعدي  
يقول المدي ان اجد المدي عليه على الاتفاق لكن ان ثبت ان اصغر على يده عدل فانفق  
عليه والا فلا اضع على يده عدل بخلاف العبد والامة كذا في المحيط ومن ملك بجمية  
لزمه علمها وسقيها فان امتنع من ذلك لم يجبر عليه ولا يجبر على بيعها الا انه يومروا امة  
فيما بينه وبين الله تعالى على طريقي الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اما بالاتفاق والامانة  
وهو الاصح ويكره الاستقصاء في حكم البينة اذا كان مضرا بها لقلته القلف ويكره ترك الجلب  
ايضا ويستحب ان يقصص الى المظاهرة لولا يورثها ويستحب ان لا يخذ من ثمنها الا ما فضل  
عن ولدها ما دام لا ياكل غيره ويكره تكليف الدابة ما لم تظفر من تشييل الحمل والامة  
السير وغيره كذا في الجوهر الفيرة دابة بين رجلين امتنع احدهما عن الاتفاق عليها  
وطالب الاخر من القاضي ان ينفق بامرته بالنفقة حتى لا يصير مستطوعا على القاضي يقول لا ي  
اما ان يبيع بضميرك او تنفق عليها هكذا ذكره الحنفية رحمه الله تعالى في فقهانية كذا  
في المحيط واذا كان له دخل يستحب ان يبيها في كوارثها شيئا من القسمل ويستحب ان يكون  
ذلك في الشتاء الكثر وان قام شيء لعداها مقام القسمل لم يفتن عليه ابدا القسمل كذا  
في الجوهر الفيرة والله اعلم بالصواب **كتاب العتاق** وهو مشتمل  
على سبعة ابواب **الباب الاول** في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وانواعه  
ومخرجه وسببه والظاهر في العتق بالملك وغيره اما تفسيره شرعا فهو انما قرره حكمة  
تحدث في الحمل من المالكية والاهلية والولايات والشكوكات هكذا في المحيط الرخصي حتى  
يصير به قادر على التصرف في الاعيان ويؤديها عن تصرف الاعيان بنفسه هكذا في التبيين  
واما ركنه فاللفظ الذي جعل دلالة على العتق في الجملة او ما يقوم مقامه كذا في الباع  
واما حكمه فهو زوال الملك والرق عن الرقيق في الدنيا ونيل المشوبة في الآخرة اذا  
اعتق لوجه الله تعالى كذا في المحيط الرخصي واما انواعه فاربعة واجب ومندوب ومباح  
ومحظور اما الواجب فالاعتاق بكفارة القتل والظهار واليمين والافطار الا انه في باب  
القتل والظهار والافطار واجب مع التعيين هذه القدرة عليه وفي باب اليمين  
واجب مع التخيير واما المندوب فالاعتاق لوجه الله تعالى من غير ايجاب بمرأها المباح  
فهو الاعتاق من غير ثنية واما المحظور فهو الاعتاق لوجه الشيطان كذا في الباع الرابع  
فان اعتق عبده للشيطان او لغيره عتق الا انه يكرهه في السراج الوهاج واما شرطه  
فهو ان يكون المعتق حرا ناعيا ولا مالا لملك اليمين هكذا في النهاية الصبغة المحزون  
ليسامن الاهل ولهذا الواضحة الي تلك الحالة بان لا يعتقه وانما يصي او يعتق  
وحبونه موقوف لم يفتق وكذا اذا قال بنية حال حبسه او حبونه اذا انقلب او افتق فهو  
لم يفتقه كذا في التبيين الاصل انه اذا اضاف اليه عتاق الى حال معلون الكون وهو  
ليسامن اهل الاعتاق فيها يصدق ولو قال لا اعتقه وانما يفتقونه لم يفتقونه لا يجه ق  
كذا في الباع الرابع الذي يفتق فهو في حال اقامة عاقل ونحوه محزون كذا  
في الباع الرابع وعتق المكروه والسكران وافق كذا في الهداية ومن شرط المعتق ان لا يكون  
معتق ولا ممد هو شا ولا مبرس ولا سلمي عليه ولا يباحي لا يصح الاعتاق من هؤلاء



ولو قال رجل اعتقت عبدي وانا انايم كان القول قولا ولو قال اعتقت قبل ان اخلق او  
قبل ان يخلق لا يعتق واما كونه طائعا فليس بشرط عندنا وكونه جادا ليس بشرط  
بالاجماع حتى يصح اعتاقا الهازلا وكذا كونه عامدا حتى يصح اعتاقا الخاطيا وكذا الخلو  
من شرط الجوار ليس بشرط في الاعتاق يعوض ويغير عوضا اذا كان الجوار للمولى حتى يتبع  
العتق ويبطل الشرط وان كان الجوار للعتق فخلوه عن خياره شرط للصحة حتى لو رد  
العتق فقد بطلت هذه الحالكه تفسخ العقد وكذا الاسلام المعتقد ليس بشرط في صحة الاعتاق  
من الكافر الا ان اعتاق المرتد لا يعتق في الحال في قول ابي حنيفة رحمه الله بل هو موقوف  
وعندنا نأخذ واعتاق المرتد نافذ بلا خلاف وكذا الصحيح صحة العتق في صحة اعتاق  
المريض مرض الموت والاعتاق من الرقيق يعتبر من الثلث وكذا التكلم باللسان ليس  
بشرط في صحة الاعتاق بالكتابة المستبينة والاستشارة المخرجة هكذا اية السيد ابي و لو قال  
العتق لولاه وهو مريض اخر ان ذكره راسدا في نعم لا يعتق كذا اية السراج الوهاج رجل له  
عبد يديه متيل لا اعتقت هذا العبد فاقوى بما سمع به نعم لا يعتق لانه قادر على العبادة  
كذا اية فتاوى قاضي خلد ولا يشترط ان يكون عالما بانه مملوك حتى لو قال العاصم لملك  
اعتق هذا العبد فاعتقه وهو لا يعلم انه عبده عتق ولا يرجع على العاصم بشي وكذا لو  
قال ابيع للمشتري اعتق هذه او اشار ابي الميسر فاعتقه المشتري ولم يعلم انه عبده  
صح اعتاقه ويجعل قتيضا ويلزمه الثمن كما في الكسفي الكبير كذا اية البحر الرائق والابر  
بكر لو قال رجل قتل كل عبيدي احرار فقال وهو لا يحسن العربية عتق عبيده قال العقبه  
وعندي انه لا يعتقون ولو قال له قتل انت خرو وهو لا يعلم بان هذا عتق عتق في القضاء  
ولا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى كذا اية الشيايع ومن شرطه البينة في اخذ مواعي الاعتاق  
وهو الكفاية دون الصريح كذا اية البدائع واما سببه المشبهة فقد يكون دعوى التبت  
وقد يكون نفسا للملكية القريبة وقد يكون الاقرار بحرية عبده انسان حتى لو ملكه  
عتق وقد يكون بالدخول في دار الحرب بان كان الحربي اشترى عبدا مسلما فدخل  
به الى دار الحرب ولم يشهروه عتق عنه ابي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا ازال يده  
بان هرب من مولاه الحربي الى دار الاسلام كذا اية فتح القدير وان اسلم عبدا الحربي  
ولم يخرج النيا لا يعتق فان اسلم مولاه ثم ظهر المسلمون بيمه دارم فعبيده يكون عبدا  
له ولو اسلم عبدا الحربي فباعه مولاه من مسلم الى دار الحرب عتق العبد قبل ان يقيضه  
المشتري في منزل ابي حنيفة خلافا لصاحبيه وكذا الوفاة من ذمي ولو عاد الحربي  
الى دار الحرب وخلف ام ولده او مته براديه في دار الاسلام حكم بعتقها كذا اية فتاوى  
قاضي خان واما الفاظه فتلاثة انواع صريح ومحقق وبكفاية فالصريح كلفظ الحريمه  
والعتق والولا وما اشق منها وانه لا يعتق الى التيه وصفه به او اخبر او اداي كقول  
لعبد ه و امته انت خرا وعتق او عتق او عتق او عتق او عتق او عتق او عتق او عتق  
يا عتق او يا مولاي او هذا مولاي ولو نوي بهذه الالفاظ غير العتق لا يبيد قتيضا  
كذا اية الحاوي للعقد مني ولو نوي انه كان خرا ان كان ميسرا يبيد في ديانة لاقتضاء  
وان كان مولدا لا يبيد قتيضا اصله ولو قال انت خرا من الغل او قال انت حر اليوم من  
هذا العتق العتق في القضاء كذا اية المحيط للسراج الوهاج رجل قال لعبد انت حر ابنته

فان العبد قبل ان يقول البتة فانه يموت عبدا كذا اية فتاوى قاضي خان رجل استشهد ان  
اسم عبده خرمه فاعاد بالخر لا يعتق كذا اية الفتاوى الكبرى وان اراد به الانشا يعتق هكذا  
في الاختيار شرح المختار ولو دعاه بالفارسية بغير اذ بعتق ولو دعاه بازاك لم  
يعتق ولو دعاه بالعربية يا خرم يعتق كذا اية الفتاوى الكبرى رجل بعت ثلثه الى بلدة  
وقال له اذا استعبدك احد فقل ان خرم فاستعبد رجل فقال العبد ان خرا كان للمولى  
قال له حين بعتك سميتك خرا فاد الاستعبدك احد فقل ان خرم لا يعتق وان لم يكن المولى  
قال له سميتك خرا وانما قال له اذا استعبدك احد فقل ان خرم فقال العبد لمن استعبد  
ان خرم يعتق قضا واما اذا لم يقل العبد ان خرم لا يعتق كذا لو قال لعبد قل ان خرم لا يعتق  
فان لم يقل ان خرم ولو قال لغيره قل لفلاني انك خرا او قال له خرم عتق في الحال ولو قال للمولى  
قل لفلاني انك خرم لا يعتق فان لم يقل المأمور له ذلك كذا اية فتاوى قاضي خان ولو فعل عبده  
سالم فقال يا سالم فاجابة خرو فقل ان انت خرم ولا تبيد العتق الذي اجاب به ولو  
قال عتيت سالم عتق في القضاء واما بينه وبين الله تعالى فانه يعتق الذي  
عنه خاصة ولو قال يا سالم انت خرم فاد امر عبدا اخر له او لغيره عتق سالم كذا اية  
السراج الوهاج رجل قال لغيره اليس هذا اخر واشار الى عبده نفسه عتق في القضاء كذا اية  
الطهريه في فتاوى ابي الليث اذا قال لعبد انت خرم او لا تبيد انت خرم عتق  
كذا اية المحيط والفتاوى الكبرى ولو قال لعبد العتاق عليك يعتق كذا اية  
الفتاوى الكبرى ولو قال لعبد عتقك علي واجب لا يعتق كذا اية فتاوى قاضي خان  
قال لعبد عتقك واجب لا يعتق كذا اية الفتاوى الكبرى ولو قال انت عتق يعتق  
وان لم يبيد كذا اية محيط السراجين ان قال لعبد انت خرا ولا يعتق اجماع كذا اية  
السراج الوهاج واذا قال لعبد انت عتق من فلان يعني به عبدا اخر وعتق انت  
اقدم في ملكي دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء ويعتق ولو قال انت  
عتق من هذا في ملكي او قال في السن لم يعتق اصلا وكذا لو قال انت عتق السن  
كذا اية المحيط ولو قال انت خرم يعني في الحسن لا يدين في القضاء ولو قال انت عتق  
وقال عتيت به في الملك لا يدين في القضاء رجل قال لعبد عتقك الله عتق وان  
لم يبيد هو المختار كذا اية فتاوى قاضي خان ولو قال انت خرا السن او خرا الحسن او  
خرا الوجه جلا وحسنا لم يعتق ولو قال انت خرا النفس يعني في الاخلاق عتق في القضاء  
ولو قال انت خرا النفس في الاخلاق لم يعتق كذا اية محيط السراجين ولا في الاجناس لو  
قال يلعن القيس عتق في القضاء كذا اية غاية اليك في المشتري رجل لعبد قد حلتم دمه  
بالقصاص فقال له قد عتقتك ثم قال عتيت العتق عن الدم فانه في القصاص في الرق  
ويلزمه القفو باقراره لانه عنه ولو لم يقل عتيت العتق عن القتل لم يلزمه القفو ولو  
قال عتقتك لوجه الله عن القصاص عن الدم كان كافلا كذا اية المحيط رجل قال لعبد  
نسبك خرا وقال اصلك خرا علم انه نسبي لا يعتق وان لم يقل انه نسبي فهو خرو ولو قال ابو اكل  
خرا لا يعتق لا يقال انه نسبي عتق ما ولد رجل لعبد ولعبد ابن فقال المولى لعبد  
ابنك ابن خرم عتق الابن ولا يعتق الاب ولو قال ابنك ابن خرم عتق الاب ولا يعتق الابن  
كذا اية فتاوى قاضي خان ولو قال ان العتق الى جرد يغير به عن جميع البدن كقول راسدا



رقبتك اوليسانك خرقعتك ولو اصابك الى خبز معين لا يجبره عن جميع العتق كما في  
مخطط السرخسي ولو قال فرجك حر قال للعبد او لامة عتق بخلاف الذكر في ظاهر الرواية  
ولو قال امة فرجك حر من الجاه عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انما عتق في القضا كذا في  
فتاوى قاضي خان والاصح في الدر والاشت انه يعتق كذا في النهر الثاني وقيل لا يعتق وهو  
الاصح ولو قال عتقك خرقيل يعتق كذا في الرقبة وقيل لا يعتق فانه لا يستلزم ذكر العتق عبارة  
عن العتق كذا في الدر كذا في المخطط للسرخسي لو قال راسك راس خرا وجهك وجه حرا  
بيدك بيد خرا لا يعتق ولا يعتق وكذا اذا قال مثل راس خرا وجهك وجه حرا او مثله  
خرى لا يعتق وان قال راسك راس خرا وجهك وجه حرا بيدك بيد خرا  
بالتبوين عتق وكذا اذا قال فرجك فرج خرا بالتبوين عتق وكذا في المراءج الوهاج ولو  
قال انت مثل الحر لم يعتق بلانية كذا في الجمع وهكذا في الكافي رجل قال عبيد اهل بلج  
احرار او قال عبيد اهل بغداد احرار لم ينعى عبيده وهو من اهل بغداد او قال كل عبيد  
اهل بلج حرا او قال كل عبيد اهل بغداد حرا او قال كل عبيد في الارض او قال كل عبيد في الدنيا  
قال ابي يوسف رحمه الله لا يعتق عبيده وقال محمد يعتق والعقوي عتق قول ابي يوسف  
ولو قال كل عبيد في هذه السكة خرق عبيده فيها او قال كل عبيد في المسجد الجامع خرق عبيد  
هذه الخلاء ولو قال كل عبيد في هذه الدار خرق عبيده فيها عتق عبيده في داره ولو قال  
وله اذم كلهم احرار لا يعتق عبيده في خرا كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال لعبيد ماتت  
الاخر عتق كذا في الهداية ولو قال امرأته انت حرة مثل هذه واراد بقوله قد  
امته فان امته تعتق ولو قال لم ارد العتاق لم ينصف قاية القضا قال لامة انت  
حرة مثل هذه لامة الغير تعتق كذا في التاتارخانية نافلا عن جامع الخوام رجل قال  
لامته انت مثل هذه لامرأة حرة لا تعتق امته الا ان يبيو العتق وكذا لو قال لامة  
انت مثل هذه لامة لا تعتق امته الا ان يبيو العتق كذا في فتاوى قاضي خان قال  
ابو يوسف رحمه الله رجل قال لتوب خاطم مملوك هذه خياطة خرا وقال له ابنة مملوك  
هذه ابنة خرا او قال لمشي عبيده هذه مشية خرا او لامة هذا كلام حرم يعتق الابانية  
كذا في مخطط السرخسي رجل قال خرقيل لا تعتق فقال عبيد يعتق عبيده كذا في فتاوى  
قاضي خان الملق بالمحق بالبرج كثر لو هبت لك نفسك او وهبت نفسك منك او هبت نفسك  
ملك عتق به قبل العتق او لا يبيو او لم يبيو كذا في الحاوي للقدسي وكذا اذا قال وهبت  
لك رقتك فقال لا اربي عتق كذا في المخطط وهو الاصح هكذا في شري اي المكارم للنفائية  
واذا قال هبت نفسك بكذا افانه متوقف على القبول كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال تصدقت  
عليك بنفسك عتق نوي العتق او لم يبيو قبل العتق او لم يقبل ولو قال وهبت لك عتقك قال  
عتقت به الاعراض عن العتق في احادي الروايتين عن ابي حنيفة لا يعتق ولو قال  
انت مولد فلان او قال انت عتق فلان عتق قضا ولو قال اعتقك فلان عن ابي يوسف  
انه لا يعتق كذا في فتاوى قاضي خان واما كذا في ان العتق فكثير لا يملك عليك  
ولا يسيل في عليك او قد خرجت عن ملكك او خلعت سبيلك ان نوي به الحرية عتق وان لم  
يسلم يعتق كذا في الحاوي للقدسي واذا قال لا يسيل في عليك لا يسيل في العتق في القضا  
ولا تصدق انه اراد به غير العتق ولو قال لا يسيل في المولاة دين في القضا كذا في الباع

رجل قال لعبيد لا اربي عليك ان نوي العتق عتق والافلاحة كذا في فتاوى قاضي خان قال  
لغلامه انت لله لا يعتق في قول الامام واما نوي هو المختار كذا في جواهر الاخلاط ولو  
قال جعلتك لله خالصا روي عن ابي حنيفة رحمه الله لا يعتق وان نوي وعندها انه  
يعتق كذا في فتح القدير رجل قال لعبيده بمرضه انت لوجه الله فهو باطل ولو قال  
جعلتك لله في حجة او في مرضه او في وصيته وقال لم انا العتق او لم يقبل شي حتى  
مات فانه يباع وان نوي العتق فهو خرق كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال انت عبيد  
الله لا يعتق بلا خلاف كذا في الفياضية ولو قال لعبيده او امة انا عتقك يعتق اذا  
نوي كذا في الجيز للكردي روي عن ابي يوسف رحمه الله انه قال اذا قال لامة اطلقك  
يريد به العتق يعتق ولو قال اطلقك يريد العتق لا يعتق عند ناكه اية الباع  
ولو قال له فرجك علي حرام روي العتق لا يعتق ولو قال لعبيده بالهي ان تخرا ان  
نوي العتق عتق والافلاحة لو قال لعبيده لا تسلم طان لي عليك او قال اذهب حيث  
شئت او قال توجه اين شئت لا يعتق وان نوي ولو قال لامة انت طالق وانت باين  
او بنت مبي او حرمك او انت خلية او برة او اختا روي فاختارت او قال اخبرني  
او استبري ففعلت فذلك لا يعتق عندنا وان نوي العتق وكذا لو قال لست بامة  
لي او قال لا حق لي عليك لا يعتق وان نوي كذا في فتاوى قاضي خان ولا يعتق بخرع  
الطلاق وكذا بامة وان نواه كذا في مخطط السرخسي ولو قال له امرك بيدك او قال اختر  
وقف لي النية ولو قال له امر عتقك بيدك او جعلت عتقك بيدك او قال اختر  
العتق او خيبرك في عتقك او في العتق لا يعتق في ذلك كله الى النية لانه صريح  
ليكن لا يضر اخيرا والعبد العتق وتيق على المجلس كذا في الباع رجل عاتبة  
امراة يجارية لم تقال لاسراة امرها بيدك فاعتقها المرأة فان نوي المولى العتق  
عتق وان هذا ان يكون على البيع ولو قال له امرك فيها خايز فهد لي العتق  
وعنده كذا في فتاوى قاضي خان ان قال لامة اعتق نفسك فقال قد اخترت نفسي  
كان باطلا كذا في المسنوط رجل قال لعبيده اعمل في نفسك ما شئت فان اعتق  
نفسه قبل ان يبيع من مجلس عتق ولو قام قبل ان يبيع نفسه لم يكن له ان  
يعتق نفسه قبل بعد قيا به عن المجلس وله ان يهت نفسه ويبيع نفسه وان  
يتصدق بنفسه على ما شاك كذا في فتاوى قاضي خان رجل قال لعبيده انت غير  
مملوك فهد الا يكون عتق منه ولكن ليس له ان يبيعه وان ملك لا يرة بالولا وان  
قال المملوك بعد ذلك اني مملوك لم تصدقه كان مملوكا رواه ابراهيم عن محمد رحمه الله  
كذا في المخطط رجل قال لعبيده هذا ابني او قال لجارية هذه ابنتي ان كان المملوك يصلح  
ولدا له وهو مجهول النسب ثبت النسب ويعتق العبد سواء كان العبد انجسيا  
جليبا او مولدا وان كان العبد يصلح ولدا له لكنه موقوف النسب يعتق العبد في  
قوله لا يثبت النسب وان كان العبد يصلح ولدا له لا يثبت النسب ويعتق العبد  
في هذا ابي حنيفة كذا في فتاوى قاضي خان وهو الصحيح كذا في الزاد ولو قال لعبيده  
هذا ابني او قال لجارية هذه ابنتي ومثلهما يولد مثل عتق وان لم يكن له ابوان مرفوعان  
وصدق انه يثبت نسبه بينهما والافلاحة بعض مستأجنا في دعوى البتوة ابنا







حمله ثمانية جات باولها اقل من ستة اشهر ثم جات بالثاني لستة اشهر واكثر وتكون  
 هذه الامة معتدة عن طلاق او وفاة فولدت لاقول من سنتين من وقت الزفاف وان كان  
 اكثر من ستة اشهر من وقت الاعتاق حينئذ يعتق كذا في فتح القدير وله الامة من  
 مواضع اخر وله هاجن زوجا مملوك لسيد صاحبه لان ولد الموروث وله الحق خروجه  
 كماله لان جازيها زوجا فستبها فيه وصفت الحرية كما يتبعها في المملوكية والمقوقية والتدبير  
 وامومية الولد والكنية كذا في الهداية اذا قال الامة الماهل انت حرة وقد خرج منها  
 بعض الولد ان كان الخارج اقل يعتق وان كان الخارج اكثر لا يعتق وذكر هشام والمعلم  
 عما ابي يوسف رحمه الله فيما قال الامة الحبلي وقد خرج منها نصف بدن الولد انت حرة  
 قال ان كان الخارج النصف سوى الرأس فهو مملوك وان كان الخارج النصف من جانب  
 الرأس ومعه ان يكون الخارج من البدن مع الرأس نصفه فالولد حر كذا في المحيط  
 في المستحق لو قال الامة الكبر ولدني بطنك فهو حر فولدت ولدين في بطن فاولها خروجا اكبرها  
 وهو حر ولو قال الامة القلقة والمضفة التي في بطنك خروجهما في بطنك كذا في المحيط  
 الرضعي رجل اعتق حارسه انسان فاجازا المولى اعتاقه بعد ما ولدت لا يعتق الولد  
 ولو قال الامة كل مملوك لي فميرك حر لا يعتق حمله رجل قال الامة الحامل في جفنة انت  
 حرة او ما في بطنك فولدت من العذ فلما ميتا انسان خلقة تعتق الحامية  
 بغير قياس قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولو لم تلد حتى ضرب انسان بطنها لقت  
 من العذ جنينا ميتا انسان خلقة فهو بائنا رانا اعتق الامة يعتق الجنين بقتله  
 وان لم تكن حاملة اعتقت الحامية كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال الامة الحامل انت  
 حرة او ما في بطنك فمات المولى قبل التبان فضرب انسان بطنها فالت جنينا ميتا  
 قد استبان خلقة قال في الجنين مرة حرة وتعتق نصف الامة وتعتق في نصف قيمته  
 ولا يباع في بيع الجنين كذا في المحيط الرضعي ولو اعتق الحريم عبده الحريم يرد الى الحرب  
 لا ينفذ اعتاقه بغير قول ابي حنيفة رحمه الله خلافا لصاحبه ولو اعتق عبده المسلم في  
 دار الحرب ضحك اعتاقه في قولهم ويكون المولى الحريم اذا ماتت الحريم او قتلت او اسر لا يعتق  
 مكانه ويكون بدل الكتاب لو رثته اذا مات المولى رجل وحده او للعهدم تخرج الى  
 دار الاسلام ومعه هند يبيد ان يعتقه اسم الهندي قالوا ان خرج الهندي من دار  
 دار الحرب مع المسلم غير مكره يكون حرا او قال الهندي انما عبدك يكون باطلا وان اخرجته  
 مكرها كان عبدا كذا في فتاوى قاضي خان الحريم لو عرضت عبدة المسلم لبيع بغير  
 وان لم يبيع قال بعض مشايخنا هذا هو الصحيح كذا في شرح المجمع والله اعلم بالصواب  
**الكتاب الثاني في بناء العبد الذي يعتق بعضه من اعتق بعض عبده**  
 سئل ان ذلك البعض معين كرمك خرا ولا يكتب منك او جز منك او شق من غير ان  
 يوصى بالبيان لم يعتق كله عند الامام وقال لا يعتق كله ويسقي فيما بقي من قيمته لولا  
 عند كذا في الزهراني في الصحيح قول ابي حنيفة رحمه الله هكذا في المضرة واما  
 سميك خرا لعدد من عبده وكذا في الفتاوى وسعتق البعض كالمالك  
 في وقت من وقت كالم يباع اذا ابدل وكونه اخذ بمكاسبه ولا بد ولا يستجد ام وكونه الرق  
 كما يلا هذه اية الزهراني في ولا يبرئ ولا يجوز شره ولا يتزوج الاثنتين كذا

في التنازل خاتمة ولا يجوز له التزوج الا بالذن المولى ولا يهب ولا يصدق الا الشئ اليسير  
 ولا يملك ولا يؤخذ الا اذا عجز لا يرد الى الرق كذا في غاية البيان وفيما رآه الملك عن  
 الباقي بالاستسقاء او الاعتاق واذا زال كل ملكه يعتق حينئذ كذا في الكافي واذا كان  
 العبد بين شركيين فاعتقا احدهما نصيبه عتق فان كان مورثا فميرك بالحيث ان شاء  
 اعتق وان شاء ضمنه شركيه وان شاء استسقى العبد كذا في الهداية واذا اعتق احد  
 الشريكين نصيبه من العبد لم يكن الاخران يبيع نصيبه ولا يهبه ولا يبره له صار بمنزلة  
 المالك كذا في المبسوط للامام الرضوي وفي الخفة للشريكين فيه حصة جازات ان كان  
 المعتق مورا ان شاء اعتق نصيبه وان شاء بره وان شاء كانه وان شاء استسقاء  
 وان شاء ضمن شركيه المعتق غير انه اذا بره يصير نصيبه مورا فحجب عليه السقاء بالمحال  
 فيعتق ولا يجوز له ان يورثه اليه مائة الموت كذا في غاية البيان السروجي وان كان هو  
 مورا فكذا لا يورثه الا ان يورثه الميراث وليس للشريك السالك خيار التزكية  
 محال كذا في الهداية واختياره ان يقول اختارت ان اضمنك او يقول اعطني حصتي ما اذا اختار  
 بالقلب فذا كذا ليس بشئ كذا في النهاية والواحدة في الاعتاق واكتتبه والتدبير والسقاء  
 من شركي وفي التضمين المولى كالم المعتق كذا في المحيط الرضعي ولا يرجع المستسقي عليه  
 المعتق بايدي بالاجماع كذا في الجوهر النيرة واذا ضمن الذي اعتق فالمعتق بالخيار  
 ان شاء اعتق ما بقي وان شاء بره وان شاء كانه وان شاء استسقى كذا في البدائع  
 وان ابراه الشريك عن الضمان فله ان يرجع على العبد المولى المعتق ويطلب استسقاء  
 السالك على العبد كذا في القنانية ولو باع السالك نصيبه من المعتق او وهبه  
 بغير عوض فالقنا سانه يجوز كالتضمين ونحو الاستسقاء لا كذا في النهاية واذا اختار  
 السالك ضمان المعتق اذا كان المعتق مورا ثم اراد ان يرجع عن ذلك ويستع العبد  
 فله ذلك لم يثبت المعتق الضمان او يحكم به الحاكم وهذا رواية ابن سميكة عن محمد بن ابي  
 حنيفة وذكر في الاصل اذا اختار التضمين لم يكن اختيارا للسفانية من غير تفصيل ولو  
 اختار استسقاء العبد لم يكن له اختيارا للتضمين بعد ذلك رضي العبد بالسفانية  
 او لم يرض بالتناق الروايات كذا في المحيط الا اذا مات العبد كذا في الفتاوى والحيات  
 بيه هذا عند السلطان وغيره شوا كذا في المبسوط ولو ان المعتق رجع على العبد بما  
 لزمه من الضمان ثم احوال السالك عليه وكله بقبض السفانية منه اقتضاه من حقه  
 كان جازيا والى المولى المعتق وان لم يجز شيئا حتى جرحه كان الارش عليه للعبد ولا يكون  
 حجابا احتيازا منه للسفانية وكذا لو اعتصم منه ما لا يفيده ولا يصفه  
 قيمته او قرضه العبد او يبيع كذا في المبسوط المعترف باليسار كونه مالكا منه ارقية  
 نصيبه شركيه عند الشيبان وهو الصحيح كذا في حواهل اخلاطي وذكر في العيون والحيات  
 ان المورث رمان العتق من يملك ما يبيع كوي نصف المعتق سوى المثل والمال  
 ومناج البيت وشباب الجسد كذا في الكافي ولو كان بين اثنين عبدا ان قيمة احدهما  
 الف وقيمة الاخر الفان اعتقها احدهما نصيبه وعند المعتق الف درهم فهو مفسد كراه  
 ابن رستم عن محمد بن حمزة الله ولو كان عبدا من الف ضمن اقلها قيمة ولو كان بين اثنين  
 عبدا ان قيمة احدهما الف وقيمة الاخر الفان غلام قيمة الف وقيمة وتين الاخر غلام قيمة

كذا في  
 الفتاوى



خساية اعتقها ولم خساية فهو موعر ولو كان له اقل من خمساية فهو موعر لصاحب خمساية  
كذا في الظهيرية وبهية قيمة العبد في الضمان والسفاية يوم العتاق حتى لو علمت  
قيمة يوم اعتقه ثم ازدادت او انقصت او كانت امة فولدت لم يلتفت الى ذلك كما  
في المدايع ولو كان في يوم الاعتاق حيا ثم لم يجيب بصفته صحيا ولو كان اعمى يوم  
العتاق فاعلى يمينه عليه جيب نصف قيمة اعمى كذا في فتح القدير وكذا يعتبر بيبا المفق  
ومساره يوم الاعتاق حتى لو اعتق وهو موعر ثم اعسر لا يبطل الحق المتضمن ولو اعتق  
وهو موعر ثم اعسر لا يثبت له شيء حتى التضمين ولو اختلفا في قيمة العبد يوم العتاق فان  
كان العبد قويا يقوم العبد للمال وان كان العبد هالكا فالقول قول المفق وان التقت  
بما اذا اختلفت سابقة على الاختلاف فالقول قول المفق كان العبد قويا او هالكا وان  
اختلفت في الوقت والقيمة فقال المفق اعتقه يوم كذا او قيمة مائة وقال الساكت  
اعتقه للمال وقيمة مائتي درهم بالحق للمال وكذا في كل ما يقع هذا التخصيص لو اختلف  
الساكت والعبد في قيمة كذا في محيط الرخصي والجواب فيما اذا وقع الاختلاف بين  
ورثة الساكت والمفق في قيمة العبد نظير الجواب فيما اذا وقع الاختلاف بين الساكت  
والمفق في قيمة العبد كذا في المحيط ولو اختلفا في القيمة الاخرى كذا في المدايع وان اختلفا  
في حال الاعتاق فالقول قول المفق والقيمة بيته الاخرى كذا في المدايع وان اختلفا  
في يوم الاعتاق ومساره والعقد متقدم على الخصومة ان كانت مدة يختلف فيها  
البيسار والاعتاق فالقول قول المفق وان كانت لا يختلف يعتبر للمال فان علم سا  
المفق للمال فلا يقع للاختلاف وان لم يعلم فالقول للمفق كذا في محيط الرخصي موقوف  
البعض اذا كوت فان كانت على الدرام او الدنانير فلا كانت المكاتبه على قدر قيمته  
جازت وان كانت على اقل من قيمته جيز ايضا وان كانت على اكثر من قيمته فان كانت  
الزكاة مما يتخاف الناس به مثلها جازت ايضا وان كانت مما لا يتخاف الناس في  
مثلها بطر منه الفصل وان كانت المكاتبه على الارض جازت بالتقليد والكثير وان  
كانت على الجوزان جازت كذا في المدايع وان كانت على عرض وعجز من الكتابة سقط  
عنه ما التزم من الارض ويجوز على السفاية به نصف القيمة كالان قبل الكتابة ولا يجوز  
له ان يضمن الشريك كذا في المبسوط ولو كان شريك المفق في العبد صحيا او مجنونا لم  
اب او جدد او وصي قوله او وصية بالخيار ان شاء ضمن المفق وان ساء استغنى العبد  
وان ساء كاتبه وليس له ان يفتق او يدبر وكذا لو كان الشريك مكاتبا او ماذونا عليه دين  
انه يتخير بين الضمان والسفاية والمكاتبه الا انهما لا يملكان الاعتاق وان لم يكن على العبد  
دين فالحال للموكل فان اضطر الشريك السفاية فعلى الصبي والمجنون والماذون والمكاتب والمادون  
والموكولي كذا في المدايع وان لم يكن للصبي اب ولا وصي الاب ولم وصي الام وكان العبد بها  
ورثة الصغير عن الام لم يدبر رحمه الله هذا الفصل في الكتاب وقد حكى عن الحاكم ابي محمد  
رحمه الله انه قال سالت اساذيهم لقيمة ابابكر البجلي رحمه الله من ذلك فقال اذا كان  
له وصي ام وليس له وصي غيره فله ان يضمن المفق ولم يستسلف العبد ايضا وان كان لا يملك  
به معنى الكتابة وليس يوصي الام ان يكتف كذا في المحيط وان لم يكن للصغير والمجنون ولي  
ولا وصي فان كان هناك حاكم نصب الحاكم من حيث رايها اصلح الامور من التضمين والاستسفا

والمكاتبه وان لم يكن هناك حاكم وقت الامر حتى يبلغ الصبي ويفيق المجنون ويستوفيان  
حقوقهما من الجاني وان لم يفسد كذا في المدايع واذا مات العبد قبل ان يجازي الساكت شيئا  
والمفق موعرا زاد تضمين المفق فله ذلك في المشهور عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
وذكر شيخ الاسلام في شرحه اذا مات العبد وترك كسبا اكتسبه بعد العتاق فله ما كسب  
تضمين العتق بلا خلاف وكل لم ان يباخذ السفاية من كسب العبد اختلف المشايخ  
فيه منهم من قال له ذلك واليه مال الحاكم ابو نصر رحمه الله ومما في المشايخ يعلم انه ليس له ذلك  
واليه اشار محمد في الاصل هذه اذا مات العبد قبل ان يجازي الساكت شيئا والمفق موعر  
اما اذا كان المفق موعرا وبقي المسئلة بماله فله ما كسب ان يباخذ السفاية من كسب  
العبد ان ترك العبد كسبا اكتسبه بعد العتق بلا خلاف وان لم يترك العبد كسبا اكتسبه  
بعد العتق فعليه السفاية دينيا على العبد الي ان يظهر له مال او تبرع منه منهزم  
ما دأء ما عليه او يبرئ الساكت كذا في المحيط واذا ضمن المفق يرجع في المفق  
بما ضمنه في تركه العبد ان كان له تركه وان لم يكن له فهو دين كذا في المدايع وان كان العبد  
ترك ما لا فقه اكتسبه بعضه قبل العتق وبعضه بعد العتق في التضمين قبل العتق  
بين المولين نصفين يوما اكتسبه بعد العتق فهو تركه العبد فيرجع فيه الساكت  
او المفق اذا ضمن وما بقي فهو ميراث للمفق وان اختلفا فيه فقال احدهما هذا  
بما اكتسبه قبل العتق وهو بيننا وقال الاخر اكتسبه بعده فهو تركه ما لو اكتسبه بعد  
ومن ادعى فيه تاريخا بقا لا يصدق الا بيمين كذا في المبسوط واذا مات الساكت فلو رثه  
ان يجازي او الاعتاق او الضمان او السفاية كذا في محيط الرخصي فان ضمنوا المفق  
في بولا كله للمفق وان اختلفا في الاعتاق او الاستسفا فالقول في هذه النصيب  
للموكل ومن اولاد الميتر ون الاثنا عشر ان اختلفت بعضهم السفاية وبعضهم الضمان فلكل  
واحد منهم ما اختار من ذلك وروى الحسن عن ابي حنيفة انه ليس له ذلك الا ان يجتقوا  
على التضمين او الاستسفا وهذه اهل الاصح كذا في المبسوط وان مات المفق فان  
كان الاعتاق في حال صحته يؤخذ نصف قيمة العبد من تركته بلا خلاف وان كان في حال  
مرض لم يضمن شيئا حتى يبرأ من تركته وهذه اقول ابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المدايع  
ويستوفي العبد للموكل عند ابي حنيفة رحمه الله هكذا في المحيط واذا كان العبد يرضى  
اعتق اخذها نصيبه فاذا الساكت ان يضمن شريكه نصيب نصيبه ويستوفي العبد  
في النصيب الاخر هل له ذلك قال الفقيه ابو الليث لا رواية في هذه المسئلة فلتايل  
ان يقول له ذلك ولتايل ان يقول ليس له ذلك كذا في الزبادات في كتاب العصب كذا في  
الظهيرية في المفق عن ابي يوسف رحمه الله عبيد بن رجلين اعتقه اخذها وهو موعر  
حتى وجبت السفاية في بيع العبد فابي ان يبيعه فهو ميراث لرجلتيه ان يفضيه الحاكم  
والحكم يحق هذا انه ان كان ممن يبيع ويبيع بيديه او لم يبيع ووف انه يواجر من رجل  
ويؤخذ اجره ويبيع منه دينه وفيه ايضا عبد صغير بين رجلين فاعتقه اخذها وهو  
موعر فاذا اخرج من اجرة فان كان العبد يبيع ويبيع يدينه كذا جاز عليه وكان الاجر للذي لم  
يعتق قصاصا من حقه هكذا في الاخيرة ولو اعتق اخذها نصيبه باذن صاحبه فلا  
صدا عليه وانما الاستسفا في ظاهر الرواية كذا في الجواز ابي الحسن رضي الله عنه



اذا اشترى براس المال وهي الف عبد من قيمة كل الف فاعتقها رتب المال حقا وضمن نصيب  
 المصطفى مؤسرا كان او موصرا كذا في الكافي قال ابو يوسف رحمه الله في عبد من يبيع  
 رجلين قال اخذهما احد كما خروا هو فقير ثم استغنى ثم اختار رابع الحق على اخذهما  
 ضمن نصف قيمته بعد العتق وكذا لو مات قبل ان يختار وقد استغنى قبل الموت  
 ضمن روح قيمته كل واحد منهما وقال محمد رحمه الله يعتبر القيمة يوم تكلم بالعتق في الاصل  
 واذا كان العبد يبيع جماعة اعتق احدهم نصيبه واختار بعض الساكنين التسعوية  
 في نصيبه وبعضهم الاعناق وبعضهم الصان فللكل واحد ما اختار نصيبه عند الي  
 حنيفه رحمه الله كذا في الحنيفة ابر حنيفه رحمه الله يبيع بين ثلاثة اعتق احدهم  
 نصيبه ثم اعتق الاخر فله السكك ان يضمن المقتن الاول ان كان مؤسرا وان  
 شاء اعتق او دبر او كاتب او استغنى وليس له ان يضمن المقتن الثاني وان كان مؤسرا  
 فان اختار نصيبه الاول فللادول ان يعتق وان شاء رتب وان شاء استغنى  
 وليس له ان يضمن المقتن الثاني كذا في البدائع وان اعتق احدهم وكاتب الاخر ودبر الثالث  
 مع السكك لواحد الرجوع واذا دبر احدهم اولاً ثم اعتق الثاني ثم كاتب الاخر رتب للمدبر الرجوع  
 على المقتن بقيمة نصيبه ولا يبيع المكاتب على احد وان دبر ثم كاتب ثم اعتق فحكم المدبر  
 والمعتق ما ذكرنا واما المكاتب ان يحرر العبد يرجع على المقتن بقيمة نصيبه وان كاتب او  
 دبر ثم اعتق فان لم يحرر العبد عتق عليه ولا ضمان عليه وان يحرر يرجع على المدبر بثلاث قيمته  
 لا على المقتن كذا في الحنيفة السرخسي وان كان العبد يبيع ثلاثة فمؤدبره احدهم ثم اعتق  
 الثاني وثالثا مؤسرا عند ابي حنيفة رحمه الله تدبر المدبر يقتصر على نصيبه والاعتق  
 من الثاني يصح ثم للسكك ان يضمن المدبر بثلاث قيمته وليس له ان يضمن المقتن واذا  
 شاء استغنى العبد بثلث قيمته وان شاء اعتقه واذا ضمن المدبر فللادول ان يرجع  
 به على المقتن نصيبه لقيمة كذا في الميسر اذ كان المدبر مؤسرا فله السكك الاستسقاء  
 دون النصيبين ثم السكك اذا اختار نصيبين المدبر كان ثلث الاول للمدبر والثلث  
 للمقتن وان اختار تسعوية العبد كان الاول بينهما ثلثا كذا في غاية البيان والمدبر  
 ايضا ان يضمن الذي اعتق ثلث قيمته مؤدبره وليس له ان يضمن المقتن ما ادعى اليه  
 الساكن من قيمة نصيبه ويكون الولد بين المدبر والمقتن اثلاثا ثلثه للمدبر وثلثه  
 للمقتن كذا في الميسر وان شاء المدبر اعتق نصيبه الذي دبره وان شاء استغنى العبد  
 فان اختار الضمان كان للمقتن ان يستغنى لقبه كذا في البدائع اما اذا كان المقتن  
 مؤسرا فللمدبر استسقاء العبد دون النصيبين كذا في غاية البيان ولو ضمن الساكن  
 المدبر نصيبه ثم اعتقه كان للمدبر ان يضمن المقتن ثلثي قيمته ثلثه مدبره وثلثه قن  
 كذا في النهاية ناقلا عن الترمذي وقيمة المدبر ثلث قيمته لو كان قنا وقيل نصفا لو كان قنا  
 واليه ما ان الصدر الشهيد وعليه الفتوى كذا في الكافي اذا كان العبد بين ثلاثة رهط  
 فاعتق احدهم نصيبه ودبر الاخر وكاتب الاخر ولا يعلم ايتهم اول منقول على قول ابي حنيفة  
 عتق العتق في نصيبه فذل ولا ضمان على احد وتدبر المدبر في نصيبه ايضا فذل وهو مجبر  
 ان شاء استغنى العبد في ثلث قيمته مؤدبره او يرجع على المقتن بسدس قيمته ويستغنى  
 العبد في سدس قيمته استسقاء فاما المكاتب فان مضى العبد على كتابته يودي اليه مال

الكتابة والولاء بينهما اثلاثا وان عجز كان للمكاتب ان يضمن العتق والمدبر قيمة نصيبه نصفين  
 اذا كان مؤسرا ويرجع في عتق العبد ما ضمن ويكون ولاء بينهما نصفين كذا في الميسر  
 وان شاء اعتقه وان شاء استسقاء كذا في البدائع وان كان العبد يبيع خمسة رهط  
 فاعتق احدهم ودبر الاخر وكاتب الثالث نصيبه وباع الرابع نصيبه ونصفه الثمن  
 وتزوج الخامس على نصيبه ولم يعلم ايتهم اول منقول على قول ابي حنيفة رحمه الله حكم العتق  
 والتدبير في ما بينا في الفصل الاول ١٢١ ان النصيبين والاستسقاء هناك في الثلث  
 وهما في الخمس فاما في البيع فان تصادقا انه كان بعد العتق والتدبير او قال البيع  
 كان قبل العتق والعبد يبيعه وقال المدبر ان المشتري كان نعمة فالبصير باطل وان تصادقا  
 انه كان قبل العتق والتدبير فالمشتري بالخيار ان شاء نقض البيع وان شاء امضا  
 واعتق نصيبه او استسقاء فيكون ولاء له فان شاء ضمن العتق والمدبر قيمة نصيبه  
 ان كان مؤسرا ويرجع في عتق العبد واما المرأة فان تصادقا ان الزوج كان بعد  
 العتق او التدبير فالسكك صحيح ولا خمس قيمته على الزوج فان تصادقا ان الزوج  
 كان قبل العتق والتدبير فلا خيار ان شاء تركت المسمى وضمت الزوج خمس قيمته  
 وان شاء اجازته واعتقت او استسقت العبد في خمس قيمته ورواه طحاوي  
 ثبات ضمت المقتن والمدبر خمس قيمته نصفين ثم لا تنقض هي بالزكوة ان  
 كانت بخلاف المشتري ان ما نصيب المكاتب من ماله ما ذكرنا ان ادي التول اليه عتق  
 من قبله وان عجز كان له ان يضمن المقتن والمدبر قيمة نصيبه نصفين اذا كان مؤسرا  
 ولو كان في العبد شريك سادس وهب نصيبه لابن صغير لا يعلم قبل العتق كان  
 او بعده فالقول فيه قول الارب فافاك الهبة بعد العتق وهو باطل وان قال  
 الهبة قبل العتق فالهبة جائزة ثم يترجم الاب في نصيبه ١٢٢ بن مقام الابن ان لم  
 كان بالفا في النصيبين او استسقاء وليس له حق الاعتاق وان كان المقتن والمدبر مؤسرا  
 ضمنهما سدس قيمته للابن بينهما نصفين وان شاء استغنى العبد في سدس قيمته  
 لا لغيره كذا في الميسر هاشم عن محمد رحمه الله اذا كان المملوك بين ثلاثة لاحد نصف  
 وللآخر ثلثه وللآخر سدسه فاعتق صاحب النصف والثلث ضمما نصيب صاحب  
 السدس نصفين ولصاحب النصف نصف الاول بنصيبه ونصف سدس الاول ما ضمن  
 ولصاحب الثلث ثلث الاول بنصيبه ونصف سدس الاول ما ضمن كذا في محيط الرضي  
 ولو ملك رجل ابنه مع رجل اخريا نفرا او الهبة او الصدقة او الوصية او الامارة او الارث  
 عتق نصيب الاب ولا فرق في ذلك بين ان يعلم الاخر انه ابن شريكه او لم يعلم ولم يضمن الاب  
 نصيب شريكه كذا في القيني شرح الكنترا في احوالهم ان كان الاب او موصرا كذا في التاتارخانية  
 ناقلا عن العياشي وكنتريه ان يعتق نصيبه ان شاء او يستغنى العبد في قيمة نصيبه  
 وكنتريه غير ذلك هذا عند ابي حنيفة ولا يضمن الاب في غير الارث ان كان مؤسرا وان كان  
 مؤسرا استغنى الاب في نصيبه كذا في القيني شرح الكنترا في احوالهم انه لو ورثه ابيه لا يضمن  
 وكذا ان كان قريش يعتق كذا في فتح القدير وان يداء الاجنبي فاشترى نصفه ثم اشترى  
 الاب نصفه الاخر وهو مؤسرا لا اجنبي بالخيار ان شاء ضمن الاب وان شاء استغنى  
 الابن في نصفه قيمته وهذا عند ابي حنيفة كذا في الهداية وان شاء اعتقه كذا في غاية

١٢٢



البيان ولو لم يخل نصف عبده او وهبه من قريبه لم يضمن من عتق عليه لشريكه علم شريكه  
بذلك او لم يعلم وتبقى العبد في نصيبه عند اي خيفه كذا اية محيط السحبين اجمع احكاما  
يحل ان لعبد الشريكين لو باع نصيبه من قريب العبد كان لشريكه ان يضمن المشتري اذا كان  
موسرا وليس له الرجوع كذا اية غايه السروجي رسي العبد ان كان موسرا لا يراجع كذا اية البيان  
اخوان ورثا عبده ابن ابيه فقال احدهم هو اخي لابي وهذا الآخر لم يضمن المقوسمي  
العبد بنصيبه وان قال هو اخي لا يضمن اخوه موقوفه ضمن نصيبه كذا اية محيط  
السحبين واذا اعتق امته بينه وبين اخره ولدت فللشريك ان يضمن المقتوقه نصيب  
يوم اعتق ولا يضمن شيئا من خيفه الزل كذا اية المبسوط ولو اعتق احد شريكه الامه ماني  
بطنها فولدت ثوبا مينا لاسمان عليه ولو ولدت ثوبا ماليا يضمن كذا اية الجرازي  
ولا اعتق احد الشريكين الجارته وهي حامل لم يعتق الاخرين بطنها ثم اذا لم يضمن  
شريكه نصف قيمته الا لم يكن له ذلك وهو اختياره للسفانية ولو اعتق جميعا ماني  
بطنها ثم اعتق احدها الام وهو موسر كان لصاحبه ان يضمنه نصف قيمته ان شاء  
والحبل يضمنان في بطن ادم فانما يضمنه نصف قيمته كما لا كذا اية المبسوط ولو  
عتق احد الشريكين عتق العبد المشترك بينهما يفعل فلان عبدا بان قال ان دخل زيد  
الد ارجع فانت حر وعكس الاخر بان قال ان لم يدخل الد ارجع فانت حر ومضى العبد  
ولم يد راد دخل زيد الد ارجع لا يعتق نصف العبد بنصيبه نصف قيمته للشريكين  
وهذا عند اي خيفه سواء كانا موسرين او مفرين او احدهما موسرا والاخر مفرسا وكذا  
عند اي يرث ان كانا مفرين كذا اية القيني شرح الكثر قال ابو يوسف رحمه الله في عبده  
بين رجلين قال احدهما لاخذ العبد من انت حران لم يدخل فلات هذه الدار التي  
وقال الاخر للعبد الاخر انا دخل فلان هذه الدار اليوم فانت حر فمضى اليوم وتصادقا  
انما لا يعلم ان دخل اولم يدخل فان هذين العبدين يعتق من كل واحد منهما ربع  
ويستحق في ثلاثة ارباع قيمته بين المولدين نصفين وقال محمد بن قيس في اية خيفه  
ان يستحق كل واحد في جميع قيمته بينهما نصفين كذا اية البداية اذا قال احد الشريكين  
للعبد ان دخلت الدار اليوم فانت حر وقال الاخر ان لم تدخل فانت حر فمضى اليوم ولا  
يدري ادخل ام لا عتق نصفه ويستحق في النصف بينهما عند اي خيفه رحمه الله  
موسرين كانا او مفرين كذا اية محيط السحبين ولو ان عبدا بين رجلين حلف احدهما  
بعينه انه قد دخل الدار وحلف الاخر انه لم يدخل فعتق نصف العبد وسقى العبد  
بنصف قيمته بينهما موسرين كانا او مفرين في قول اي خيفه كذا اية الايضاح عند  
رجلين قال احدهما لصاحبه ان كنت اشتريت منك نصيبك امس فهو حر وقال  
الاخر ان لم اكن بعثتك نصيبك امس فهو حر فان العبد يعتق وان كل واحد منهما ان صاحبه  
كانت فبقا للمدعي البيع اثم البيعة فان اقام قضي بالبيع والتمس عتق العبد على المشتري  
بغير سفانية وان لم يكن له بيعة وان اذ ان يملك المشتري فله ذلك فان نكل المشتري  
نكذ لك وان حلف لا يترك رقيقا ثم عند اي خيفه رحمه الله يستحق العبد في نصيب  
قيمة المنكر سواء كانا موسرين او مفرين او كان المدعي للبيع موسرا او مفرسا وعندها ان  
كانا مفرين او كان المدعي للبيع مفرسا فكذا وان كانا موسرين او كان المدعي للبيع موسرا لا يبيع

نصيبين

واما مدعي البيع فقد ذكرنا رواية ابي جعفر ان العبد لا يبيع له سواء كانا موسرين او  
مفرين او احدهما موسرا والاخر مفرسا عند موهبة الصبي ثم اذا حلف منكر الشرا كان  
له ان يملك الباع اذا كان موسرا فان نكل لزمه وان حلف كان الباع كالسفانية على  
ما ذكرنا وليس للقاضي ان يملكه الا يطلب منكر الشراء وان قال ان الباع انا كنت بعثتك  
نصيبك من هذا العبد فهو حر وقال المشتري ان لم يكن بعثتك نصيبك فهو مفرس في الشرا  
باقامة البيعة فان اقام فالعبد رقيق وان لم يكن له بيعة حكمي عن الفقيه ابي اسحاق انه  
لا يبر على الخلف لكن لو حلف لا يضمنه واذا حلف المدعي عليه لم يثبت البيع فيسقى العبد  
به كل القيمة بينهما عند اي خيفه موسرين كانا او مفرين وعندها ان كانا مفرين يبيع  
لها وان كانا موسرين او مدعي الشرا موسرا يبيع به نصف قيمته لمدعي الشرا وان قال احدهما  
اشتريت نصيبك ان لم اكن اشتريته فهو حر والاخر ما بعث نصيبك وان اشتريت  
منك نصيبك ان كنت بعثتك فهو حر يا مفرها القاضي بالبيعة فان اقام ما البيعة ظهر  
ان كل واحد منهما بائنه يضمنه وبقي العبد رقيقا بينهما وان اقام احدهما البيعة فالعبد  
كله رقيق له وان لم يقيم البيعة لا يملكها القاضي لكن لو حلف جاز فان نكل صاحب  
العبد رقيقا بينهما كما لو اقام ما البيعة واتي بكل لزمه دعوى صاحبه فيقضي بالعبد  
لذي حلف وان حلفا جميعا يخرج العبد عن السفانية بالعتق كذا اية شرح الجامع  
الكبير للمصيري وفي الجامع الكبير ان احد الشريكين اذا قال لصاحبه ان ضربت العبد الذي  
بيننا فخر فخرته حتى عتق على الحالف نصيبه يضمن الحالف ان كان موسرا نصيبه الصادق  
كذا اية غايه البيان عند بينهما قال احدهما لصاحبه ان ضربته فهو حر وقال الاخر ان  
لم اضربه اليوم فهو حر ففرض فان الحالف الاول يضمن نصيب الصارب كذا اية التمراشي  
واذا قال كل فملوك امس فملوك استقل فهو حر فلك ملوكا غير لا يفتق فان اشترى نصيب  
شريكه عتق وان باع نصيبه او لا ثم اشترى نصيب شريكه لم يفتق ولو قال للملوك بعت  
اذا ملكتك فانت حر فاشترى نصفه ثم باع ثم اشترى النصف الباقي عتق كذا اية  
المبسوط ذكر ابن سماعه عن ابي يوسف رحمه الله في عبيدين رجلين زعم احدهما ان  
صاحبه اعتقه منذ سنة وانه هو اعتقه اليوم وقال شريكه لم اعتق وقد عتقت  
انت اليوم فاضمن له نصف القيمة بعثتك فلا ضمان على الذي زعم ان صاحبه اعتقه  
منذ سنة وانه هو اعتقه اليوم وقال شريكه لم اعتق وقد وكذا الرق ان اعتقه امس  
المرصاحين شريكه واعتقه صاحبه منذ سنة وان لم يور باعنا في نفسه لكن فانت عليه  
بيعت انه اعتقه امس فهو مفر من الشريك كذا اية البداية ولو قال اعتقه شريكه منذ سنة  
وانا منذ يومين لم يضمن لانه لم يزر على نفسه بالضمان كذا اية الظهيرية امته بين اثنين زعم  
احدهما انها ام ولد صاحبه وانكر ذلك صاحبه فهي موقوفة يوما وتخدم المنكر يوما  
ولا تسفانية عليه بالمنكر ولا تسفيل للمو علي كذا اية الكافي ونصف ولا يضمن للمو لو  
بالمو ونصف موقوف ونفقته في كسبه فان لم يكن فتنصفه على المنكر ولا يضمن للمو لو  
المنكر عتقت عند اي خيفه رحمه الله لزعم المقوسمي نصيب المنكر لو رثته ولو اقر كل واحد  
على صاحبه بالاستيلاء وصاحبه ينكر فانما توقف ولا تسفيل لواجدها على صاحبه ولا على  
الامة فان مات احدهما عتقت وولاءها موقوف كذا اية التمراشي ولو قال اعتقت هذا



جاء

العبد انما اذنت او عكس او قال اعتقت فان صدقه عتق منها وان كذبه لم ينعكس الا في  
 التنازع خاتمة فاعلموا ان اذنت او عكس او قال اعتقت فان صدقه عتق منها وان كذبه لم ينعكس الا في  
 العبد بين رجلين فشهد احد الشريكين على الآخر باعتاق بان كان  
 صاحب ولا يعتق نصيب الشاهد ولا يضمن لصاحبه ويتبني العبد في قيمته  
 بينهما مؤمنين كان او معمرين بنية قول ابي حنيفة رحمه الله ان اعتق كل واحد منهما بعد  
 نفيته لك قبل الاستسقاء جازي قول ابي حنيفة رحمه الله ان نصيب المنكر على  
 ملكه وكذلك نصيب الشاهد عند لان الاعتاق يخرج من الاعتاق فقد جاز عتقها  
 والولا بينهما وكذا ان استنق وادى السفاية ما لولا كما ان الباع وادى  
 نصيب السفاية لها لو شهد احد هما على صاحب انه استوفى السفاية من العبد  
 بقبول شرا فانه وكذا اذا استوفى احد هما نصيب من السفاية ثم شهد على صاحب  
 باستيفاء السفاية لا يقبل كذا في المحيط ولو شهد احد الشريكين مع الآخر على شريكه  
 باستيفاء السفاية لا يخرج شرا فانه عند ابي حنيفة رحمه الله وكذا لو شهد له عليه نصيب  
 او جرحا او شريكه لا كمال فشرادة مردودة كذا في المحيط وان شهد كل واحد  
 منهما على صاحب وانكر الآخر جلت كل واحد منهما على دعوى صاحب واذ اتى الفاسق  
 العبد لكل واحد منهما بنية يصف بنية قول ابي حنيفة فلو فرق عند ابي حنيفة بين  
 حال التبرك الاعسار كذا في البد ايم وهو الصحيح كذا في المضرات والولا لها  
 كذا في الهداية ولو اعتق انهما اعتقا معا او على التعاقب وجب ان لا يضمن كل  
 للآخر ان كانا مؤمنين ولا يضمن العبد ولو اعتق احداهما وانكر الآخر فان  
 المنكر جلت ان جلت كذا في فتح القدير واذ كان العبد بين ثلاثة نفر شهد  
 اثنان منهم على صاحبهما انه اعتق نصيبه وانكر المشهود عليه فالعبد يسقي  
 بينهما اثلاثا واذ استوفى احدهم شيئا من السفاية كان للآخرين ان يأخذ ايمه  
 ثلثي ما اخذ كذا في المحيط ولو كان الشرا ثلاثة فشهد كل اثنين انه اعتق لم يقبل كذا  
 في فتح القدير واذ شهد احد الشريكين على احد شريكه انه اعتق نصيبه وشهد  
 الشريك الآخر على الشاهد الاول انه اعتق نصيبه فالقاضي لا يقضي على واحد  
 منهما بالعتق كذا في المحيط فان شهد اثنان منهم على الآخر واستوفى منه حصته  
 لم يخرج شرا واما وكذا ان شهد انه استوفى المالك كله بملكه منها لم يخرج شرا واما عليه  
 ويرى العبد من حصته او يستوفى المشهود عليه حصته من العبد ولا يترك في ذلك  
 الشاهد ان كذا في المحيط امة بين رجلين شهد رجلان على احدهما بعينه انه  
 اعتقها وكذا بنية امة وادعت على الآخر العتق وتجدد الآخر جلت عند القاضي انه ما  
 اعتقها فانما تصح بشهادة الشهود وان لم يرجد منها الدعوى كذا في الذخيرة اذا كانت  
 امة بين رجلين فشهد ابا احدهما على الشريك انه اعتق فشهدتها باطلا ولو شهدا  
 على ايها انه اعتق جاز ذلك فان كان الاب مؤسرا ثم ماتت الحائصة فتركت ما  
 وقد ولدت بعد العتق وله ان يزوج الشريك ان يمتنع الولد فليس له ذلك كما في  
 حياة الام لم يكن له سبيل على استسقاء الولد فكذا نعتة مؤن اذا اخلت ما لا ولكن  
 له ان يضمن الشريك كذا في حنيفة في حنيفة ثم يرجع الشريك بما يضمن في تركها كما كان يرجع

عليها

عليها لو كانت حية فما بقي فهو ميراث للابن وان لم ندع ما لا يرجع من ذلك على الابن واذ اتممت  
 فاختار الشريك ان يستصيرها ففي ميراث المكاتبة في تلك السفاية كذا في المحيط  
 واذ كان العبد بين رجلين شهد شرا على احدهما انه افترانه اعتق وهو مؤمن  
 فالقاضي لا يقضي بعتقه وكان الشريك ان يضمنه كذا في المحيط ويجمع به على الفلانة والولا  
 وان كان جليدا للعتق كذا في المحيط ولو شهدوا عليه انه افترانه خرا اصل فالقاضي  
 يقضي بحرية ولا يرد له عليه وليس للشريك ان يضمنه ولو شهدوا على افترانه ان الذي باعه  
 قد كان اعتقه قبل ان يبيعه عتق من مال المشهود عليه كذا في المحيط وولادة مؤن  
 لان كل واحد منهما ينفذ عن نفسه فان الباع يقول انما اعتقته وانما اعتق باعرا  
 المشتري فله ولا يرد بل المشتري يقول بل اعتقته الباع فالولا فلهما اترق وادى  
 على ان يرجع احدهما الى تصدي صاحب فيكون الولا وان شهد اعلى فزاره بادن  
 الباع كان ذمرا وكان ثمة وان الباع كان استولدها قبل البيع فان يخرج  
 كل واحد من ملكه ولا يرجع على الباع بالثمن ولا يضمنان حتى يموت الباع فاذا مات  
 عتقا اذا كانا المدبرين من ثلث مال الباع والحائصة عليه كذا في المحيط  
 قبل موت الباع وتوقف حبايتهما بنية قول ابي حنيفة كذا في المحيط واذ افترأ الشرا  
 ان صاحبا قرض عليه يعتق فانه يخرج من عليه استرقاق العبد كذا في المحيط والشرطي  
 اذا كان العبد بين ثلاثة عتاق احدهم فشهد الحاضران على الغائب انه اعتق حصته  
 من هذا العبد فانه يحال بين العبد وبين الحاضرين واذ حضر الغائب يقال للعبد  
 اعد البيعة واذ اعاد البيعة عليه يقضي بعتقه نصيب كذا في المحيط واذ شهد شاهد  
 على احد الشريكين ان شريكه الغائب اعتق نصيبه من هذا العبد عند ابي حنيفة  
 لا يقبل هذه الشهادة كذا في الطهيرة ولكن يحال بينه وبين هذا الحاضران بترقه  
 ويتوقف حتى يقدم الغائب مستحسنا واذ حضر الغائب فلا بد من اعادة البيعة عليه  
 بالحكم بعتقه فان كانا غائبين فقامت البيعة على احدهما بعينه انه اعتق العبد لم  
 تقبل هذه الشهادة لا بخصومة يقع من قبل قد ف او حباية او وجه من الوجهه  
 لحديث تقبل البيعة اذا قامت على ان المولى يرضى عنه او ان احدهما اعتقه واستوفى  
 الاخر السفاية منه كذا في المحيط اذ كان العبد بين ثلاثة فترأى احدهم انه اعتق  
 نصيبه على كذا في المحيط العبد اعتق بغير شرا وشهد الشريك ان اعتقه على كذا في المحيط  
 جائزة وكذا ان شهد ابو الشريك او اباهما بذلك واذ اعتق بعض الشرا العبد في  
 يد العبد اموال النسبة ولا يرد به من النسبة واختلف فيه الشرا والعبد قال الشرا كالتبني  
 قبل الهنق وقال العبد كالتبني بعد الهنق فالقول قول كذا في المحيط والله اعلم

**الباب الثالث** في عتق احد العبد العتق اذا اضيف الى المجرور  
 صح وثبت للمولى اختيار التبيين سواء قال احد كذا او قال هذا اخر او هذا اوسى  
 فتا رسل اخر او بجمع كذا في الاصح ولوقال هذا اخر والافهذ اخر وكقول احد كذا  
 بخبراته المختارين واذ اقام العبد ان الى الحاكم اجرة على البيا كذا في المحيط والرجح  
 وان لم يجر صله واختارنا قناع العتق على احدهما وقع عليه حين اختار واما قبل ذلك  
 بمنزلة العبد من ماذم خيار المولى باقيا وهذا على اصل ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله



هكذا انما الرأى الوهاج والمولى ان يستدسها قبل الاختيار وان يستعملها ويستكسبها ويكسر  
العلة والكسب للمولى ولو جنى عليها قبل الاختيار فان كانت الحباية من المولى فان كانت  
على ما دون النفس بان قطع يد القيد فلا يبقى عليه سؤل قطوعها معها او على النفا  
وان كانت حباية على النفس فان قطعها على النفا قبل الاول عبد والثاني حر  
فاذا قتل قتل حرا فعليه الدية وتكون لورثته ولا يكون للمولى من ذلك شيئا وان قتلها  
معا بضرية واحدة فعليه نصف دية كل واحد منهما لورثته وان كانت الحباية من الاجني  
فان كانت فيما دون النفس بان قطع انسان يدي القيد فعليه ارش القيد وذلك  
نصف قيمة كل واحد منهما لكن يكون ارشها للمولى سواء قطوعها معا او على النفا  
وان كانت في النفس فان قتل لا يخلو اما ان يكون واحدا او اما ان كان اثنين فان  
كان واحدا فان قتلها معا فعلى القاتل نصف قيمة كل واحد منهما ويكون للمولى عليه  
نصف دية كل واحد منهما ويكون لورثتها وان قتلها على النفا قبل القاتل فقيمة  
الاول للمولى ودية الثاني لورثته وان كان القاتل اثنين فقتل كل واحد منهما وجعلان  
وقع قتل كل واحد منهما معا فعلى كل واحد من القاتلين القيمة بضعها للورثة ونصوا  
للمولى وان وقع قتل كل واحد منهما على النفا قبل القاتل الاول القيمة للمولى وعلى القاتل  
الثاني الدية للورثة كذا انما البدائع ولو قال لا متيها حدا الكثرة فقلت كل واحدة  
منها ولدت او ولدت احداها فانه يعتق ولد التي اختار المولى ايعاق العتق عليها  
ولو ماتت الامتان معا او قتلتا معا خير المولى ان يوقع العتق على اي الولد  
شاؤ ولا يرث الابن المعتق شيئا يريد به ان الابن الذي عينه المعتق بعد قتل الامتين  
معا لا يرث من بدل الام شيئا كذا انما الظهيرية فان مات احد الولدين حال الحياة  
الامتين لم يلتفت الي ذلك بخلاف ما اذا مات احد الولدين بعد موت الامتين كذا في  
المحيط ولو وطئت الامتان بشبهة قبل اختيار المولى يجب عوامتين ويكون للمولى كذا  
في البدائع ولو حبت احداها حباية قبل ان يختار المولى ثم اختار ابيها العتق عليها  
بعد علمه بالحباية كان مختارا للحباية وان مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد  
منهما نصوا وصفت كل واحدة منهما ب نصف قيمتها لورثة المولى وكان على المولى قيمة  
التي حبت في مالها كما لو اعتق الحباية قبل ان يعلم بالحباية كذا انما المسبوط ولو باعها  
صفقة واحدة بطل البيع فيها كذا انما الايضاح ولو باعها من رجل صفقة واحدة وسلمها  
اليه فاعتقها المشتري اجبر الباي على البيان فاذا عين الباي العتق في احدهما تعين  
المالك الفاسد في الاخر وعتق الاخر على المشتري بالقيمة فاذا مات الباي قبل البيان  
يقال للورثة شيئا اذا اشترى العتق الاخر على المشتري ولا يشترط العتق فيها كذا في المحيط  
وان لم يعتق المشتري شيئا من الباي لم ينقسم العتق فيها حتى يفسد العتق الباي فاد  
فسي ينقسم وعتق من كل واحد منهما ب نصف ولو وهبها قبل الاختيار او تصدق بها او  
تزوج عليها بغير نيت العتق في ايها شاء ويجوز الهبة والصدقة والامارة في كسر  
وان مات المولى قبل ان يعين العتق في احدهما بطلت الصدقة فيه ما لم يطل الامر  
كذا انما البدائع ولو امرها اهل الحرب كان للمولى ان يوقع العتق على احدهما ويكون  
الاخر اهل الحرب فان لم يعين المولى شيئا بطل ملك اهل الحرب فيها لان الحرية قد شت

فيها ولو اشترى اهلها قبل من اهل الحرب فلا مولى ان يوقع العتق على ايها شاء وبأخذ الاخر  
بخصته من الثمن فان اشترى رجل احدهما من اهل الحرب فاخذ المولى بخصته عتق  
وتحل الفرافان احده بالثمن الذي اشترى عتق الاخر ولو امر اهل الحرب احدهما لم  
يعتق كذا في الظهيرية وان اشترى المولى احدهما من الكافر فالاخر كذا في خزانة المفتي  
رجل قال في حصة احد كذا خرم مرض مرض الموت فصرف ذلك الى احد المعتق وذلك من جميع  
المال وان كان قيمته اكثر من الثلث كذا في شرح الطحاوي البيبان انواع ثلاثة موروثة  
وخروزة اما النص فمخو ان يقول المولى لاحدهما عينا اياك عتيت او نويت او اردت بذلك  
اللفظ الذي ذكرت او اخترت او تكون حرا باللفظ الذي قلت او بذكر اللفظ الذي  
قلت او بذكر الاعناق او اعتقتك بالعتق السابق وغير ذلك من اللفظ فلو قال انت  
حرا واعتقتك ولم يقل بذلك اللفظ او بالعتق السابق فان اراد به عتقا مستقلا  
عتقا جديما هذا ابا الاعناق المستأنف وذلك باللفظ السابق وان قال عتيت به الذي  
لزمني بقولي احد كذا خرم صديق في القضاة جعل قول اعتقتك على اختيار العتق ابي اخترت  
عتقتك واما الدلالة فهو ان يخرج المولى احدهما عن ملكه بالبيع او بهن احدهما او  
يواجر او يكتب او يهدى بها ويستولد بان كانت امته كذا انما البدائع واذا باع احدهما  
او باع بشرط الخيار لنفسه او لمشتريه او باع نبيعا فاسد او لموسم او سلم او ساء  
او اوصى به او زوج احدهما او حلف على احدهما بالحرية ان فعل شيئا فهذا اكل اختيار  
العتق في الاخر كذا في المحيط ولو قال لا متيها احد الكثرة ثم جلتع احدهما ولم تعلق لم  
تعتق الاخر به عن اي حبيبة اما لو عتقت عتقت الاخر في اتفاقا كذا انما في القيد رجل  
وطيها على ما مذ به الاله لا يفتي به هكذا انما الهداية ولو قال لا متيها احد الكثرة فاستدام  
احدهما لم يكن اختيارا في قولهم جميعا كذا انما الظهيرية اما الخروزة فمخو ان يموت احدهما  
قبل الاختيار فيعتق الاخر كذا اذا قتل احدهما سواء قتل المولى او اجني غير ان القاتل  
كان من المولى فلا شيء عليه وان كان من الاجني فعليه قيمة العبد المقتول للمولى واذا  
اختار المولى عتق المقتول لا يرتفع العتق عن الحي ولكن قيمة المقتول تكون لورثته فان  
قطعت يده احدهما لا يعتق الاخر سواء كان القطع من المولى او من اجني فان قطع  
اجني يده احدهما ثم بين المولى العتق فان بينه في غير المحني عليه فالارش للمولى بلا شبهة  
وان بينه في المحني عليه ذكر القدوري في شرحه انا ارش للمولى ايضا واشي للمحني عليه من  
الارش وذكر القاجي في شرح مختصر الطحاوي انا ارش يكون للمحني عليه وهكذا ذكر القاجي  
فيما اذا قطع المولى ثم بين العتق انه ان بينه في المحني عليه يجب ارش الاحرار ويكون للعبد  
وان بينه في غير المحني عليه فلا شيء على المولى كذا انما البدائع روي ابن سمان عن محمد بن قال  
احد هذين بن ابني اراحي هاتين ام ولدي فمات احدهما لم يتعين القاي للحرية والاستيلاء  
كذا انما الايضاح ولو قال لعبدي خذ وليس له العبد فاحد عتق فان قال في عبد اخر  
واياه عتيت لم يصدق في القضاة لا يبيته تقوم على ان لم عبد اخر ويصدق فيما بينه  
وبني الله تعالى كذا انما البدائع ولو قال احدهما خذ فاحد عتق في حر ولي لم لا  
عبد واحد عتق ذلكا لعبد كذا انما المسبوط ولو قال لعبدية احد كذا خذ فقتل له ايها  
نوتية فقال لم اعن هذا عتق الاخر فان قال لعبد ذلك لم اعن هذا عتق الاول ايضا



كذا في الاختيار شرح المختار ولو كان لرجل ثلاثة اعبد فقال هذا احرا وهذا  
عق الثالث ويومرا لبيان في الاولين ولو قال هذا اخر وهذا الحق الاول ويومر  
بالبيان في الاخيرين ولو اختلط خبره بغيره كرجل له عبد فاختلط بغيره كل واحد منهما يقول  
انا حر والمولى يقول احدهما عبدي كان لكل واحد منهما ان يجعله الله تعالى ما يشاء  
خرفا فاحلف لهما فاحلفا لا يفرق بينهما فاحلفا لا يفرق بينهما فاحلفا لا يفرق بينهما  
فان حلف لهما فاحلفا لا يفرق بينهما فاحلفا لا يفرق بينهما فاحلفا لا يفرق بينهما  
منها نصفه بغير شيء ونصفه بنصف القيمة وكذا لو كان ثلثة يعق من كل واحد  
منهم ثلثة ويسقي بثلثي قيمة وكذا لو كانوا عشرة فهو على هذا الاعتبار كذا في العياد  
واذا جمع بين عبده وبين ما لا يقع عليه العتق كالسبيمة والمأبوط وقال عبدي حر  
وهذا او قال احدهما حر متق عبده عند أبي حنيفة كذا في المحيط نووي ولم يترك في البيع  
ولو قال لعمري وعبد غيره احدهما حر لم يعق عبده اجماعا بالنية وكذا اذا جمع بين  
امة خينة وميتة فقال انت حرة او هذه او احدهما حرة لم تعق امة ولو جمع بين عبده  
وقرنته او قال احدهما حر لا يعق الا بالنية كذا في السراج الوهاج فوصاوي اهل سر قندا  
قال امة وعبد من رفيق حران ولم يبين حتى ماتت عبدة وانما عتقت امة  
ومن كل واحد من العبد بن نصفه ويسقي كل واحد بنصفه ولو كان له ثلاثة اعبد  
وامت عتقت امة ومن كل واحد من العبد ثلثة ويسقي كل واحد منهم بن ثلثيه  
ولو كان له ثلاثة اعبد وثلاث اماء يعق من كل واحد من العبد والاماء الثلث  
ويسعون في الباقي ولو كان له ثلاثة اعبد وامتان يعق من كل امة نصفها ونصف  
بن النصف ويعق من كل عبد ثلثة ويسقي بن الثلثين وفيما هذا القياس يخرج بحسن  
هذه المسائل كذا في المحيط واذا قال لعمري احدهما حر لا يبيح احدهما بغيره ثم مات  
قبل البيان يعق من كل واحد نصفه ويسقي كل واحد منهما بن نصف قيمته كذا في البيع  
ولا يقوم الوارث مقامه في البيان كذا في المحيط السرخسي رجل له ثلاثة اعبد دخل غلام ثانيا  
فقال احدهما حر خرج احدهما ودخل عليه الثالث فقال احدهما حر فاذا احببا يومر بالبيان  
فان عني بالكلام الاول الثابت عتق الثالث وبطل الكلام الثاني وان عني بالكلام الاول  
الخارج عتق الخارج بالكلام الاول ويومر ببيان الكلام الثاني هذا اذا بدأ بالكلام الاول  
فان بدأ بالكلام الثاني وقال عتبت بامام الثابت عتق الخارج بالكلام الاول ولا يبطل  
الاجاب الاول وان قال عتبت بالكلام الثاني في الداخل عتق الداخل ويومر ببيان  
الكلام الاول وان لم يبين المولى شيئا ومات احدهم فماتت بيان ايضا فمات الخارج  
يعق الثابت بالاجاب الاول وبطل الاجاب الثاني وان مات الثابت يعق الخارج  
بالاجاب الاول والداخل بالاجاب الثاني وان مات الداخل خير بن الاجاب الاول  
فان عني به الخارج يعق الثابت بالاجاب الثاني وان عني به الثابت بطل الاجاب  
الثاني وان لم يمت واحدهم ولكن مات المولى قبل البيان شاع العتق بينهما كل  
اعتبار الاحوال فيعتق من الخارج نصفه ومن الداخل نصفه ومن الثابت ثلثه  
اربعه وان كان القول منه في المرض فان كان له مال يخرج قدره ليعتق من الثلث وذلك  
رقبة وثلاثة ارباع رقبته عند أبي حنيفة وان يؤسف او لم يخرج ولكن اجازت الورثة

فالجواب كما ذكرنا وان لم يكن له مال سوى العبيد ولم يجز الورثة ثم الثلث بينهم كما وصفت  
وتبين ان يقال عتق الخارج بن النصف وعتق الثابت بن ثلثة ارباع وعتق الداخل والنصف  
ايضا فيخرج الى مخرج لم نصف وربع واقبل اربعة عتق الخارج بن النصفين وعتق الثابت  
بن ثلثة وعتق الداخل بن ستمين فبلغت بهما العتق سبعة فيجعل ثلث المال  
سبعة واذا صار ثلث المال سبعة صار ثلثا المال اربعة عشر وهي بهما السعاية  
وصار جميع المال احدى وعشرين ومال ثلثة اعبد فيصير كل عبد سبعة فيعتق  
من الخارج ستمان ويسقي بن خمسة ويعتق من الداخل ستمان ويسقي بن خمسة ويعتق  
من الثابت ثلثة ويسقي بن اربعة فيبلغت بهما الوصايا سبعة وسهام السعاية  
اربعة عشر فاستقام الثلث والثلث كذا في الثاني رجل له ثلاثة اعبد سالم وزبير  
ومبارك فقال في حصة سالم حر او سالم وزبير حران او سالم وزبير ومبارك احرار  
خير فان اوقع على سالم عتق واحدة وان اوقع على زبير عتق سالم معه وان اوقع على  
مبارك عتقوا وكذا لو قال اخترت الكلام الاول والثاني او الثالث وان لم يبين حتى  
مات لا يجز الوارث فقول عتق كل سالم ونصف زبير وثلث مبارك لان احوال  
الاصابة حاله واحدة واحوال الحرمان احوال وان كان القول في المرض ان كان له  
مال غيرهم حتى يخرج رقبته وخمسة اسداس رقبته من ثلثة فكذا لك الجواب وان  
لم يكن له مال غيرهم واجازت الورثة فكذا لك وان لم يجزوا بغيره بقدر حقوقهم في الثلث  
وطريقه ان يجعل ثلث مال الميت حصة لثلاثة اعبد الى النصف والثلث فيصير سالم  
بن كل ستة وزبير بن نصفه ثلثة ومبارك بن ثلثة اثنان فيصير احدهما ثلث ثلث  
المال احدى عشر وثلثا المال ضعف ذلك اثنان وعشرون فيصير جميع المال ثلثة وثلاثين  
ومال ثلثة اعبد فصار كل عبد احدى عشر يعق من سالم ستة ويسقي بن خمسة  
ومن زبير ثلثة ويسقي بن ثمانية ومن مبارك ستمان ويسقي بن تسعة فبلغ بهما الوصايا  
احد عشر وسهام السعاية ضعف ذلك اثنان وعشرون فاستقام الثلث والثلثان  
ولو قال سالم احرا او زبير وسالم حران او مبارك وسالم حران خير وقيل لم اوقع على ابيهم  
ثبت فعلى ابيهم اوقع عتق من ثلثة ذلك الاجاب وان مات قبل البيان عتق كل سالم  
وثلث كل واحد من الاخيرين وان كان القول في المرض يخرج رقبته وثلثا رقبته من ثلث  
ماله او يخرج واجازت الورثة فكذا لك وان لم يجزوا بغيره بقدر حقوقهم في الثلث  
فحق سالم في كل الرقبته وحق زبير من ثلثة وكذا حق مبارك واقبل حساب له ثلث ثلثة  
فصار حقهما ثلثة وحق كل واحد منهما ثلثه فبلغ بهما الوصايا خمسة من ثلث المال  
والمال كله خمسة عشر رقبته خمسة يعق من سالم ثلثة ويسقي بن ستمين ومن زبير  
سهم ويسقي بن اربعة وكذا مبارك فبلغ بهما العتق خمسة وسهام السعاية عشرة  
هكذا في شرح الجامع الكبير للخصيري ولو قال سالم احرا او زبير وسالم او مبارك وسالم  
قد راجع معاد اعبد اسم او هو زبير ومبارك فكانت ايجابات مختلفة وكلية اوفيها  
الايجابات المختلفة ترجع النية وسالم يعق على كل حال وكل واحد من زبير ومبارك  
يعق في حال ولا يعق في حالين فعتق سالم وثلث الاخيرين وقيل سالم ثانيا متدا  
ولعمري مخطوف عليه فيعتق هو به والاخران بالتعيين لكن جواز العتق قبل العتق



بجمع العتق ولوقال سالم خراوسالم ويزيع اوسالم وصبارك عتق ان اولفة لاخا  
الاسم فالخبر لكنه كالمسكون لا يمنع العتق ومنهم من قال ان المذكور هنا قولها اما عنده  
فلا يفتق بيزيع وصبارك والاصح الاول ولوقال لسالم ويزيع احد كخراوسالم عتق ثلاثة  
ارباع سالم وربع بيزيع ولوقال سالم خراوسالم ويزيع اوسالم عتق نصفها الاثالث عتق  
الاول فليكن كذا فيخرج من مجموع الجميع الكبير رجل لم اربعة عتق سالم ويزيع وقرقة وصبارك  
وقيمتهم على التسوا فقال في صحبة سالم ويزيع حران اوسالم ويزيع وقرقة وصبارك  
حران مع الايجابات الثلاثة فيخير المولى فاي الايجاب اختار عتق من تناول ذلك هو  
الايجاب بوطول الباقى وان مات قبل البيان عتق من ساء ثلثه ونسب في ثلثيه هـ  
وكذا مبارك واما بيزيع عتق في حالين انه اذا حل عتق الايجابين الاول والثاني فيعتق ثلثاه  
ونسب في ثلثه وكذا فرقته لانه اذا حل عتق الايجابين الثاني والثالث واذا حل الاصل  
احوال في رواية هذا الكتاب وان كان القول في المرحى وخرجه من الثلث او لم يخرجوا هـ  
واجازت الورثة فكذا لكل الجواب واما اذا المخرجوا ولم يجز الورثة فقسر الثلث على قدر  
سهمهم في سالم بيه سهم وكذا حق مبارك وحق بيزيع وقرقة كل واحد منها في سهمين  
ولوقال لثلاثة اعبد قيمتهم على التسوا سالم خراوسالم ويزيع وصبارك حران فيخير فاي  
الايجاب اختار عتق من تناول ذلك الايجاب وان مات قبل البيان عتق من ساء ثلثه  
وكذا مبارك وعتق من بيزيع ثلثاه وان لم يكن له مال سواهم ولم يجز الورثة فقسر الثلث على  
قدر سهمهم ولوقال لاثنتين سالم خراوسالم ويزيع حران ومات قبل البيان عتق من  
كل واحد ثلاثة ارباعه وان لم يكن له مال سواهما فالثلث بينهما نصفين ولوقال لثلاثة  
منهم سالم خراوسالم ويزيع وصبارك ويزيع وسالم خراوسالم فيخير فاي الايجاب اختار عتق من تناول  
ذلك الايجاب وان مات قبل البيان عتق من مبارك ثلثه وعتق من سالم ويزيع من كل واحد  
ثلثاه وان لم يكن له مال اخر سواهم ولم يجز الورثة فقسر الثلث على قدر سهمهم كذا في شرح  
الزبائذ ان للعتاق ولوقال لثلاثة ان قتله في المرحى وخرجه من الثلث او لم يخرجوا هـ  
عتق كل سالم ونصف بيزيع وان كان القول في المرحى ولا مال لم يغيرها ضربا في الثلث بقدر  
حرقها وحق سالم في كل الرتبة وحق بيزيع في نصف فصار حق سالم في سهمين وحق بيزيع في  
سهم فصار ثلثاه فهو ثلث المال جميع المال تسعة كل رتبة اربعة ونصف عتق من سالم  
سهمين ونسب في سهمين ونصف من بيزيع سهم ونسب في ثلثاه ونصف كذا في شرح الجامع  
الكبير للحصريه وان قال لثلاثة اعبد انت خراوسالم ويزيع او احدكم ومات قبل  
البيان عتق اربعة اشباع الاول وتسعة من الاخرين وان قال انت خراوسالم ويزيع  
وهو منها واحد عتق خمسة اشباع الاول ونصف تسعة ونسب في الثاني ونصف تسعة  
وتسعة الثالث وان قال انت خراوسالم ويزيع او احدكم عتق اربعة اشباع كل وتسعة هـ  
الثالث كذا في الكافي وان قال انت سالم خراوسالم ويزيع خراوسالم فيخير فاي الايجاب  
فان جمع بين سالم ويزيع وقال احدكم عتق خراجا خراجا من البيتين وبقي العتق داير  
بيته مبارك ونسب احداهما بين في اجمعا وان مات قبل البيان عتق مبارك نصفه  
والنصف الاخرين سالم ويزيع لكل واحد الربع لاستبوا بها وذكر في الجامع ان قوله احدكم  
عبد لغو وان لم يقبل احد كما عتق ولكن قال احدكم عبد صارا احداهما مدبرا والعتق البات

يكون

يكون داير بينه احداهما وبين مبارك فان مات قبل البيان عتق نصف مبارك ونسب في نصف  
قيمتهم ومن سالم ويزيع من كل واحد الربع بالايجاب البات وصار نصف كل واحد مدبرا  
ايضا ويخير من الثلث وان كان له مال اخر يجز رتبة من الثلث عتق من كل واحد ثلاثة  
ارباع الربع بالعتق البات والنصف بالتدبير ونسب في كل واحد من رتبة وان لم يكن له  
مال اخر كان الثلث بينهما نصيبين ومال الميت عند الموت رتبة فان ثلثه ثلثا الرتبة  
بينهما بكل واحد الثلث فيحتاج الى الحساب لثالث وربع واقله اثنا عشر حقلنا كل عبد  
اثنا عشر عتق من مبارك نصفه ستة بالايجاب البات ونسب في نصف قيمته وهو ستة  
ومن سالم ويزيع من واحد الربع بالايجاب البات ثلثه والثلث بالتدبير اربعة ونسب في كل  
واحد في خمسة فبلغ سالم الوصايا ثمانية وسهم السفلية ستة عشر فاستقام التخرج  
فان جمع بين سالم ويزيع فقال اخترت ان يكون احدكم عتق اجمع بين بيزيع ومبارك فقال  
اخترت ان يكون احدكم عتق ومات بطل اختياره الاول فكان العتق داير بين سالم واحد  
فاصاب سالم نصفه والنصف الاخر بينهما كذا في شرح الزبائذ ان للعتاق وان قال لربعة  
احدكم حرتم قال لسالم ويزيع احدكم عتق قال بيزيع وقرقة احدكم عتق قال لثلاثة  
ومبارك احدكم عتق ومات قبل البيان فالاختيار لا يجزى ما قبله وخرج من فرقته وصبارك  
احداهما من البيتين واذ العتق بين سالم ويزيع واحد الاخرين فعتق ثلث سالم وثلث  
بيزيع وستة من فرقته وستة من مبارك وصار لكل عبد ستة ولوقال لثلاثة امراته وعتق  
انت طالقاً وهو خروجه غير مدخولها ومات بلا بيان عتق نصف العتق ونسب في نصف  
قيمتهم ولا كل المهر والارث وهذه اعمد ابي حنيفة رحمة الله تعالى كذا في الكافي ولوقال لسالم  
ويزيع احدكم خراوسالم خراوسالم اوقع فان اختار الايجاب الاول لم يبرر بالبيان ثانياً فان  
مات قبل البيان عتق ثلاثة ارباع سالم وربع بيزيع وان مات قبل البيان ولا مال لم يغيرها  
ضرباً بجمعة ما بين الثلث وحق احداهما في ثلاثة ارباع وحق الاخر في الربع فاحصل كل اربع سهم  
فصار حق احداهما ثلثه وحق الاخر في سهم فيصير اربعة فهو ثلث المال ويجمع المال اثنا  
عشر كل رتبة ستة فعتق من سالم ثلثه ونسب في ثلثه وسهم بيزيع سهم ونسب في خمسة  
كذا في شرح الجامع الكبير للحصريه وان اصناف صبيحة الاعتاق الى احداهما بعينه ثم نسبته  
فلا خلاف في ان احداهما قبل البيان والاحكام المتعلقة به ضربان ضرب يتعلق به في حال  
حياة المولى وضرب يتعلق به بعد توفيه اما الاول فتقول اذا العتق احد من وطهرين واستخذه  
ثم نسبته او عتق احد من جواريم العتق بعينه ثم نسبته للمعتقة فانه يمنع من وطهرين واستخذه  
ولا يجوز ان يطأ واحدة منهن بالحرية والحيلة في ان يباح له وطهرين ان يعقد عليهن عقد النكاح  
فيجعل له الحرة منهن بالنكاح والرفقة بملك البيعة ولو خاضعت العتق ان المدلى اليها الفاضل طلباً  
بينه البيان امره الفاضل بالبيان ولو امتنع حبسته لبيته كذا في الكافي ولو ادعى كل واحد  
منهما انه هو الحر ولا يثبت له المولى وطلباً بعينه استخلفه الفاضل لكل واحد منهما بالله  
عز وجل ما اعتقته ثم ان نكل لها اعتقا وان حلف لها يومر بالبيان وذكر الفاضل في شرح  
مختصر الطحاوي ان المولى لا يجزى على البيان في الحالة الطارئة اذا لم يذكر في البيان في هذه الحالة  
فوقان نص في لالة او ضرورة اما النص فموان يقول المولى لاحدهما عتق هذا الذي كنت  
اعتقته ونسبوا ما الالة او الضرورة من ان يعقد او يقول ما يدل على البيان نحو ان



ميتصرف في احدى تصرفات اوصية له بدون الملك من البيع والهبة والصدقة والعصية والاعان  
والاجارة والمرهنة والكتابة والتدبير والاستيلاء اذا كانت جارية بين حاكم عشر او عشرين  
لصديق تعينت الموطوءة للرق وتعينت الباقي ان تكون المعلقة فيمن دلت الموطوءة  
فتعين بالبيان نصا او دالة وكذا العوطي الثانية وان دلت الى التاسعة فتعني الياتية  
وهي العاشرة للمعتق والاحسن ان لا يطأ واحدة منهن فلو انه وطئ واحدة منهن قبل ان  
واحدة منهن قبل ان يخلصها احسنه ان لا يطأ الباقيات قبل الشبان فلو انه وطئهن قبل ان  
جاء ولو كانت اثنتين فانت واحدة منهن لا يتعين الياتية للمعتق وتوقف تعينها  
للمعتق على البيان نصا او دالة ولو قال المولى هذا امولك واستأر الى احدى فتمتع الاخر  
للمعتق دالة او ضرورة ولو كانا عشرة فباعهم صفقة واحدة يفسخ البيع في الكل ولو باعهم  
فكلا الاخر الجار البيع به التسعة وتعين العاشرة للمعتق عشرة فكل واحد منهم جارية  
واعتق واحد منهم جارية ولا يعرف المعين فكل واحد منهم باطيا جارية وان تصرف فيها  
تصرفا المالك ولو دخل الكل به ملك اقدم صار كان الملك في ملكه فاعتق واحدة منهن  
ثم جعلها واما الثاني فلو ان المولى اذا مات قبل البيان يعتق من كل واحد منهما نصفه  
بحالنا بغير شيء ونصفه بالقيمة ويسقط كل واحد منهما ما يضمن قيمته للموثة لما ذكرنا في الجارة  
الاصلية كذا في السداع رجل اعتق العبد الذي هو قديم العتية نكحوه وانيه والاحتار  
ان يكون صحته كذا في التجنيس والمزبدية باب التدبير ولو قال انت حرة او جعلك  
نكرا المولى بعد الولادة فالولد حر وعق نصف الام كذا في خزانة المفتين رجل قال لاميته  
ان كان اول ولد تلدينه غلاما فانت حرة فوالت غلاما وجارية ولم يدر ايها اول مع  
نصا فوالت يعتق نصف الام ونصف الجارية والغلام عتق وان ادعت الام ان الغلام  
اول والبنت صغيرة فانكر المولى ذلك وقال البنت هي الاولى قال لقول المولى مع يمينه علي  
فيعلم انه فان خلفا اعتق واحدة منها الا ان تقيم الام البنت بعد ذلك يعلم انها ولدت  
الغلام اول وان نكحها الام والبنت وان وجد التصادق باولية الغلام تعتق الام  
والبنت ويرق الغلام وان وجد التصادق باولية البنت لم يعتق احد وان ادعت الام اولية  
الغلام ولم تدع البنت شيئا وهي كبيرة يجلس المولى فان خلفا لم يثبت شي وان نكحها  
الام دون البنت وان ادعت البنت وهي كبيرة اولية الغلام دون الام تعتق البنت دون  
الام هكذا في الثاني ولو قال لها ان كان اول ولد تلدينه غلاما فانت حرة فوالت جارية  
فانت حرة فوالت غلامين وجاريين فان علم ان الغلام اول ما ولدت فهو حرة والباقون  
ارقا وان علم ان الجارية اول ما ولدت فهي مملوكة والباقيون مع الام احرار وان لم يعلم ايهم  
اول يعتق من الام نصوا ويعتق ثلاثة ارباع كل واحد من الغلامين ويسقط ربع  
قيمته يعتق من كل واحد من الجاريين ربعا ويسقط كل واحد في ثلاثة ارباع القيمة وان  
تصادق الام والمولى على ان هذا الغلام اول يعتق ما تصادق عليه والباقيون ارقا وان  
اختلفا في قول لقول المولى مع يمينه وانما يستحق على العلم بالبدن ما يعلم انها ولدت الجارة  
اولا واذا قال لها ان كان حملك غلاما فانت حرة فان كان جارية فهي حرة فكان عملها غلاما  
وجارية لم يعتق احد وكذا لو قال ان كان ما في بطنك ولو قال في الكلايين ان كان في بطنك  
عتق الجارية والغلام واذا قال ان كان اول ولد تلدينه غلاما فانت حرة وان كان جارية

فان حرة فولدتها جميعا فان علم ان الغلام اول اعتقت هي مع ابنتها والغلام رقيق وان علم ان ه  
ولدت الجارية او اعتقت الجارية والام مع الغلام رقيقان وان لم يعلم وانفق الام والمولى في  
شيء فكذلك وان قال لا اندريك الغلام رقيق ولا ابنة حرة ويعتق نصف الام كذا في المبسوط  
وان ادعت الام سبق الغلام لقول المولى مع يمينه كذا في الترتابي ولو قال لامته ان ولدت  
غلاما فانت حرة فانت حرة وان ولدت جارية فانت حرة فانت حرة فانت حرة فانت حرة فانت حرة  
فجارية فان كان الغلام اول اعتقت الام والغلام والجارية رقيقان وان كانت الجارية  
اول اعتق الغلام والام والجارية رقيقان وان لم يعلم ايها اول وانفق الام والمولى في شيء  
فالجارية رقيقة واما الغلام والام فانه يعتق من كل واحد منهما نصفه ويسقط ربع  
قيمته وان اختلفا في قول لقول المولى مع يمينه على علمه هذه الاول ولدت غلاما وجارية فاما  
اذا ولدت غلامين وجاريين فكل مسيلة بحالها فان ولدت غلامين ثم جاريين اعتقت الام  
وعتقت الجارية الثانية بغير نصا ويسقط الغلامان والجارية الاولى ارقا وان ولدت غلاما  
ثم جاريين ثم غلاما فاعتقت الام والجارية الثانية والغلام الثاني يعتق الام وان ولدت  
غلاما ثم جارية ثم غلاما فاعتقت الام والغلام الثاني والجارية الثانية يعتق  
الام وبقي الغلام الاول والجارية الاولى ارقا وان ولدت جاريين ثم غلامين اعتق الغلام  
الاول وبقي من سواه رقيقا وكذا اذا ولدت جارية ثم غلامين ثم جارية اعتق الغلام الاول لا  
غير وكذا اذا ولدت جارية ثم غلاما ثم جارية ثم غلاما اعتق الغلام الاول لا غير وان لم يعلم  
فان اتفقوا على انه لم يعلم الاول يعتق من الاولاد من كل واحد ربعه واما الام فيعتق منها  
نصفها ويسقط ربع قيمتها فان اختلفا في قول لقول المولى مع يمينه على علمه كذا في الترتابي  
ولو قال اول ولد تلدينه غلاما فانت حرة فانت حرة فانت حرة فانت حرة فانت حرة فانت حرة  
بالمسئلة كذا في خزانة المفتين واذا قال الرجل لامته اني بطن احدكما حرة فانت حرة فانت حرة  
العتق على ايها شاء فان ضرب بطن احدهما رجل فالت جنبنا ميتا اقل من ستة اشهر  
مستكلم بالعتق فهو رقيق ويسقط الاخر للمعتق ولو ضرب رجلا من كل واحد منهما بطن  
احدهما والت كل واحدة جنبنا لا تكثر من ستة اشهر فمئة فكل بالعتق كان في كل واحد منهما  
مثلا مائة جنبين الامة كذا في المحيط ولو قال لثلاث امهات في بطن هذه حرة فانت حرة فانت حرة  
هذه امهات بطن هذه عتق ما في بطن الاولى وهو بخير من الباقيين كذا في الظهيرية ولو  
قال ان كان ما في بطن جاريي غلاما فاعتقه وان كانت جارية فاعتقها ثم مات وكان  
في بطنها غلام وجارية فعلى الوصي ان يعتقها من ثلثه وان قال ان كان اول ولد تلدينه غلاما  
فانت حرة وان كان جارية فانت حرة فانت حرة فانت حرة فانت حرة فانت حرة فانت حرة  
عتق نصف الام ونصف الغلام ايضا ويعتق من كل واحد من الجاريين ربعا ويسقط في  
ثلاثة ارباع قيمتها قال ابو عيسى رحمه الله وهذه اعطى نيل الصحيح انه يعتق من كل واحدة  
منها ثلاثة ارباعا ويسقط ربعا وصاحب رحمهم الله من قال نكح لتعطي جوارب الكتاب  
فان احديهما جارية رقيقة فمودة بالعتق في حالة فلا يعتبر مع هذه اجاب التبعية فيها  
واذا سقط اعتبار التبعية فاحداهما يعتق في حال دون حال فاعتق نصفها ثم هذا  
النصف بينهما ولكن هذا يكون مخالفا في التخرج للمسايل المتقدمة فالاصح ما قال ابو  
عيسى رحمه الله كذا في المبسوط واذا شهد رجلان على رجل انه اعتق احد عبديه ه



فالشهادته باطله عند اي حقيقه ولو شهد انه اعتق احدي امتيه لا يقبل عند اي حقيقه وان  
لم يكن الدعوي شرط فيه وهذا اذا شهد انه اعتق احد عبده ما اذا شهد انه  
اعتق احد عبده في مرض موته او شهد ان يبعه في صحبه او في مرضه واداء الشهاده  
في مرض موته او بعد الوفاة تقبل استجسانا ولو شهد ان عبده موته انه قال في صحته احدا  
خرقه قبل ان تقبل وقبل تقبل كذا ان العده اية والاصح ان تقبل كذا ان الكافي ولو شهد انه  
اعتق احد ما بغيره انما ناسيه لم تقبل ولو شهد ان احد هذين الرجلين اعتق عبده لم تقبل  
كذا ان الترمذي ولو شهد انه اعتق عبده سائلا ولا يعرفه سائلا ولم يقبل واحد  
اسم سائلا عتق ولو كان له عبده ان كل واحد اسم سائلا والمولى لم يقبل واحد منهما في قول  
ابن حبيب رحمه الله تعالى كذا ان يبيع القدر ولو شهد ان يبعه وحكم بشايتها ثم جعله  
فرضنا قيمته ثم شهد اخرا ان المولى كان اعتقه بعد شهادتهما لم يفسد غيرها الا ان اتفقا  
وان شهد انه اعتقه قبل شهادتهما لم يقبل ايضا ولم يرجع بما ضاع عند اي حقيقه رحمه الله  
كذا ان الكافي في الجمع اذا قال الرجل لعتيد بن له اذا جاء فاحد كما خرم مات احد ما اليوم  
او اعتقه او باعه او هبته وقبضه الموهوب ثم جلد القدر يفتق الثاني فان قال المولى  
مقبل يبي القدر اخبر ان يبيع العتق اذا جاء على هذا القدر لعينه كان باطلا وفي الجمع  
ايضا اذا قال الرجل لعتيد بن له اذا جاء فاحد كما خرم مات احد ما اليوم او اعتقه او  
باعه او هبته وقبضه الموهوب ثم قال القدر يفتق الثاني فان قال المولى قبل يبي القدر  
اخبر ان يبيع العتق انما جاء على هذا القدر لعينه كان باطلا باع احد ما ظهر  
اشترائه قبل يبي القدر ثم جاء القدر عتق احد ما والبيان اليه ولو باع احد ما ثم اشترى  
قبل يبي القدر ثم باع الاخر لم يشتره حتى جاء القدر عتق الذي في ملكه فبطل العتق ولا يبطل  
اليمن بالبيع ولو باع نصف احد ما ثم جاء القدر عتق الكامل ولو باع نصف كل واحد  
منهما ثم جاء القدر وعتق احد ما والبيان اليه كذا ان لا يبيح رجل له اربعة اعبدا سودا  
وابيضان فقال هذا ان الابيضان حران وهذا ان الاسودان وكذا الواضحة الى الوقت  
بان قال هذا ان الابيضان حران وهذا ان الاسودان اذا جاء عتق فمات احد الابيضين او  
باعه ثم جاء عتق الاسودان وكذا ان لو مات احد الابيضين فاحد الاسودين ثبت  
له الخيار ولو مات الابيضان عتق الاسودان كذا ان يبيع المجمع الكبير للمصير ولو قال  
هذا اخر هذه اعتقا ولو قال هذا اخر عتق الثاني ولو قال هذا اخر هذه ان دخل الدار  
عتق الاول في الحال والثاني عند الشرط كذا ان يبيح الظهير ولو قال احد كذا اذا جاء احد ما  
خرقه عتق ولو مات احد ما او باعه ثم جاء عتق عتق الباقي وكذا لو باع بعض احد ما  
كذا ان خزانه المعتقين ولو جمع بين عتيد بن وخرق قال ان من حران يصر احد ما الى الحر  
والاخر الى الحر والاخر الى العتق فيعتق احد العتيد بن لا غير كذا ان يبيح احد العتيد بن خرق  
فيوم من البيان فان مات قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه كذا ان يبيع الطيحي  
**الباب الرابع** في الحلف بالعتق رجلان اذا دخلت الدار فاعلموا كل  
يوم عتق من حر وليس له ملك فاشترى مملوكا ثم دخل عتق ولو كان في ملكه يوم حلف عتق  
فبطل ملكه حتى دخل عتق سوا عتق لغيره او قال لو لم يقبل يوم عتق يفتق الذي في ملكه بعد  
اليمين كذا ان الكافي ولو قال لعتيد ان ادخلت الدار فانت خرقه فمات قبل دخوله الدار يبطل

اليمن ولم يدخل حتى اشتراه ثانيا فدخل الدار عتق لان اليمن لا يبطل بزوال الملك كذا  
في المذاهب روي خالد بن صبيح عن ابي يوسف رحمه الله في رجل قال كلما دخلت هذه الدار  
فعتق من حر فدخل عتق اربع موات وجب عليه لكل دخل عتق بوقعه بغير ايمه شرا واحد  
كذا ان يبيح الحفيظ ولو قال لامته ان دخلت الدار فانت خرة فاعتقها ثم ارتدت فحلفت بغير الحرب  
ففسيت وملكها ودخلت الدار لم يفتق عندنا كذا ان يبيح قال لعتيد ان دخلت الدار  
اليوم فانت خرقه فاعتق من حر فدخلت فاعتق المولى قال لعتق المولى واذا قال ادخل  
الدار فانت خرقه فاعتق فمات اذا دخلت الدار فانت خرة كذا ان يبيح السراجية ولو قال لعتيد  
ان دخلت هذه الدار فانت خرقه فمات قبل دخوله الدار لم يفتق عندنا كذا ان يبيح السراجية ولو قال  
الدار الاخر يفتق عندنا ولو قال لعتيد ان دخلت الدار فانت خرة فاعتقها فمات قبل دخوله الدار لم يفتق  
الملك عند الدخول ايضا كذا ان يبيح قال لعتيد رحمه الله في الاصل اذا قال اول عتق يدخل  
علي في مؤخر فلا دخل عليه عتق ميت ثم حلف عتق الحي ولم يذ كر فيه خلافا منهم من قال هذا قول  
ابن حبيب رحمه الله ومنهم من قال هذا قولهم وهو الصحيح كذا ان يبيح المجمع الكبير للمصير  
يبيح الحلف بعتق مائة البطن وان ادخل عليه فمات ان حلفا جديفا لم يفتق وحلف  
منها فان ادخل عتقها عتقها لم يفتق كذا ان يبيح الميسر ولو قال لعتيد ان دخلت الدار فانت خرة فمات  
الدار قبل فلان لعتيد لم يفتق الثاني الا بعد دخول الدار كذا ان يبيح المجمع الكبير  
للمصير في باب الحلف الذي يبيح اطلاق عتق الاول ثم الاخر ولو قال كل امرأة في  
تدخل هذه الدار فمات طالق وعتق من عتق يخرق فدخلت امرأتان طلقتا ولا يفتق  
العتق واحد واليه خيار التعمين ولو قال كلما دخلت امرأة في الدار فمات طالق وعتق  
من عتق يخرق فدخلت امرأتان او واحدة مرتين طلقتا وعتق عتق رجله لرجل  
ولهن اولاد ولهن عتق فمات كل جارية في تدخل هذه الدار فمات خرة وانها وعتق من عتق  
خرق فدخلت عتق اولادهن وعتق واحد ثم لا يفتق لغيره الا في الاول واحد ولو كانت  
العتيد او اجلا لاء فقال كل جارية في تدخل هذه الدار فمات خرة فمات اولادها  
فدخلت عتق واروا جهن واولادهن ولو قال كلما دخلت جارية في هذه الدار فمات  
زوجها واولادها وعتق من عتق يخرق فدخلت عتق واروا جهن واولادهن وعتق  
بعد ذلك جارية عتق وعتق الكرخي لو قال كلما دخلت هذه الدار فمات فلان او تملك  
من فلان فعتق من عتق يخرق فدخل الدار فدخلت وكل مرة لا يفتق الا واحد كذا ان يبيح  
المجمع الكبير للمصير في باب الحلف في اليمن ما يبيح على مرة او مرتين وان قال لعتيد  
ان تدخلت دخلت هذه الدار وهذه الدار فمات دخل عتق ولو قال هذه الدار وهذه  
الدار لم يفتق حتى يدخلها جميعا فان قاله انت خرة اليوم ان دخلت هذه الدار لا يفتق  
حتى يدخل الدار كذا ان يبيح للمصير ولو قال كل ملك اشترىته اذا دخلت الدار فمات  
فمات ما يشترى بعد الدخول كذا ان يبيح المصير ولو قال كلما دخلت هذه الدار فمات فلان وان  
خرقوا ان كل من فلان طالق فان دخل الدار او عتق عتقه ولم ينظر كلام فلان وان  
كلم فلان او طلقت امراته ولم ينظر الدخول فادخل احد ما يبطل الاخر ولو وجد الشيطان  
معا نزل احد ما والتعمين اليه كذا ان يبيح المجمع الكبير للمصير في رجل له جارية فقال  
ان دخلت راحة منك هذه الدار فمات خرة فباع واحد منها فدخلت الدار لم يفتق



التي عنده قبل الميعة عتقت كذا انما الظاهرية بطل قال اذا دخلت الدار فامراة طالق  
وعنده حران كملت فلان انما بيمين ايها وحلش طهر لعزاة وولود كذا اخره ان شاء الله  
فلا تستنكحها وكذا اذا اطلق عبثية فلان ينصرف الي البيتين ايضا فان قال فلان لا اشأ  
بطلت البيتان وكذا انما يشاء احد هاتين شي في المجلس مع البيتين فبعد ذلك ان دخل  
الدار طلقت المارة وان كمل عتق العبد رجل قال ان دخلت الدار فامراة طالق وعقبه حر  
لم يقع شيء الا يجوز الدار فاذ دخل وقف كذا الوقت المحرر بان قال امراة طالق وعقبه حر  
ان دخلت الدار ووسط الشرط بان قال امراة طالق ان دخلت الدار وعقبه حر ولو قال ان  
دخلت الدار فامراة طالق وعقبه المشي الى بيت الله وعقبه حر ان كملت فلان ولا نية له فالمشي  
والطلاق يملك الدخول والعناق يملك كلام فلان ولو قال امراة طالق ان دخلت الدار وعقبه حر  
ان شاء الله كان يمين واحدة والاستتباعا وكذا لو قال ان مشا فلان رجل قال ان دخلت  
الدار ان كملت فلان او اذا كملت او متى كملت فلان او اذا قدم فلان فقبدي حر ولا نية له فاليمين  
على دخول الدار بعد كلام فلان وعقبه قدّم فلان فان دخل ثم كمل لا يعتق وان كمل ثم دخل  
يعتق ولو قدم الحر اجماع الشرط فمما عتق حران دخلت الدار ان كملت فلان بشرط  
ان يكون الدخول بعد الكلام هكذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحث في اليمين التي  
يكون فيها الوقت بعد الوقت ولو تويين قول ان دخلت الدار ان كملت فلان فاستحران يكون  
الدخول مقدما ويكون هو شرط للانقضاء والكلام مؤخر اصبحت نية وكذا في الصورة  
تقديم الجزا ان سوي ان يكون الكلام اخر اصبحت نية الا اذا كان في تويين منع لم بان يكون فيه  
تخفيف لم فيرد نية قضيا بلتهمة واذا قال ان يود ليرى ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه  
الدار الا حري فانت حر يكون شرط الحث دخول الا حري او اقله دخل الا حري قبل الا حري لم  
يحتس ولو دخلها بعد دخول الا حري حث ولو قال ان يدار واحدة ان دخلت هذه الدار  
ان دخلت هذه الدار ودخلها مرة تحت سوا كان الجزا مقدما او مؤخر كذا في شرح  
تلخيص الجامع الكبير للحصيري واما اذا وسط الجزا بان قال ان دخلت الدار فقبدي  
حران كملت فلان او قال ان كملت فلان فقبدي حر اقدم فلان فاليمين يملك ان يفعل  
الفعل الاول ثم يكون الفعل الثاني كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري ولو قال كل مملوك لي  
وكره مؤخر ولبجارة خاضل فولدت ذكرا لم يعتق وان ولدته اقل من ستة اشهر من  
وقت اليمين كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان ورجل قال كل مملوك امسك فيا استقبال  
فمؤخر الا ان اوسطهم فاشترى عبدا اعتق ساعة ملكه فان اشترى اخر لا يعتق فان  
لم يشتري حتى مات عتق فان اشترى ثالثا لا يعتق واحده منها كذا في شرح الجامع الكبير  
للحصيري فاذا ملك عبدا رابعيا يعتق العبد الثاني وكذا يعتق الرابع حتى يملك ثامنا  
وقلم اخر على هذه القياس كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير والحاصل انه اذا اشترى من العبد  
عددا هو زوج فكل من وقع في النصف الاول يعتق في الحال لانه لا يتصور ان يعبر او وسط  
وكل من وقع في النصف الثاني في حكم موقوف حتى لو اشترى ستة اعبدا واحدا بعد  
واحد عتق الثلاثة الاول حكم الباقي موقوف فان اشترى اخر لا يعتق الرابع لان ما تاجر  
منه مثل ما تقدم فليكون مستثنى فان مات وقد ملك من العبيد ستة عتقوا ولو ملكه  
وتراعتوا الا وسطا ولم يذكر انهم يعتقون من وقت الشر او قبيل الموت وكانا القيد

ابو جعفر يدكر عن الشيخ اني بكرها الى سميده رجة الله ان يلقاها في سفره اي يوسف ويحد رجزها  
الله يعتق قبيل الموت بلا فصل وعند اي حبيبة رجة الله يعتق من وقت الشر او قال يعتق  
اصح ان هناك يعتق متصورا عند م شرط خروج من الاستتباع استتباعا صفة الوساطة  
وانما ينقد ذلك من انما بقية فيقتصر الحكم عليه ولو ملك عبدا ثم عتق من معا عتقوا  
ولو قال كل عبدا اشترى من مؤخر الا ان اقام فاشترى عبدا لا يعتق وما سواه يعتق كذا في ما  
اشترى ولو اشترى او اعقبه من معا عتق ولو قال الا اخرهم فاشترى عبدا اعتق ولو اشترى  
عبدا اخر لا يعتق ولو اشترى اخر عتق الثاني وفيما هذا القياس ولو اشترى عبدا ثم عتق من  
عتق كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري ولو قال كل مملوك امسك فاشترى مملوكا  
عتق من كان في ملكه ولا يعتق من يملكه بعد اليمين الا اذا عني فيعتق كلاهما لا يصدق في صرف  
العتق كما كان في ملكه وقت اليمين كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان ولو قال كل مملوك امسك  
الساعة فمؤخر ما كان في ملكه ولا يعتق ما استغنى من ساعة فان عني به الساعة الزمنية  
التي يدكرها المصنف يصدق في ادخال ما يستغنى به بعد الكلام ولا يصدق في صرف العتق  
كما كان في ملكه كذا في فتاوى قاضي خان واما قال كل مملوك امسك واسم الشرف فمؤخر مملوك  
جاء واسم الشرف وهو يملكه في كسبة واسم الشرف وهو مؤخر في قول محمد رجة الله وقوله ابو يوسف  
هو على ما يستغنى به في تلك الدلية وتريها كذا في الحث ولو قال كل مملوك امسك غدا فهو مؤخر ولم  
ينوشه لانه لا يصدق من كان في ملكه الحال ومن ملكه الي القيد وعنه او قال ابو  
يوسف رجة الله تعالى يعتق ما يستغنى به القيد لا غير ولو قال كل مملوك امسك يوم الجمعة  
فمؤخر يعتق من يملكه يوم الجمعة في قول ابو يوسف رجة الله ولو قال كل مملوك لي فهو مؤخر  
يوم الجمعة يدخل فيه من كان في ملكه الحال ويعتق يوم الجمعة ولو قال كل مملوك امسك فهو مؤخر  
اذ اجتمع مؤخر على ما كان في ملكه الحال في قولهم ولو قال كل مملوك امسك الى ثلاثين سنة فهو مؤخر  
يدخل فيه ما يستغنى به الثلاثين من حلق حلت ولا يدخل فيه من كان في ملكه وقت  
المقالة وعلى هذه اذا قال اني سنتا وابد الا ان اموت يندخل ما يستغنى به في تلك المدة  
دون ما كان في ملكه ولو قال اردت بنوني سنة من يبق في ملك سنة لا يدين في القضاوية  
فيما بينه وبين الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال كل مملوك امسك فمؤخر غدا او قال كل  
مملوك لي فهو مؤخر بعد غدا ولم يملك فملك اخر ثم جاء بعد عتق من كان في ملكه منذ حلق لامن  
ملكه بعد الحلق كذا في الفتاوى ولو قال كل مملوك امسك او قال كل مملوك لي فهو مؤخر بعد موتي ولم يملك  
فاشترى اخر فانه كان عنده وقت اليمين مؤدبر والاخر ليس بعد وفاته مات عثمان من الثلث  
كذا في الهداية هذا اذا لم يكن له نية واما اذا توي فبينا ولا الكلام لانه توي في التثنية على نفسه  
فيصدق كذا في التبيين ورجل قال كل عبدا اشترى من مؤخر الى سنة فاشترى عبدا لا يعتق  
حتى ياتي عليه سنة من وقت الشر كذا في فتاوى قاضي خان وان قال لعتقه انت هذا اليوم  
او بعد الا يعتق ما لم ياتي القيد الا اذا توي مولاه يعتق قبل اليوم بعد ان شر اليوم او بعد يعتق  
اليوم ولو قال انت خرا اليوم غدا يعتق اليوم ولو قال انت خرفه اليوم يعتق غدا كذا في الفتاوى  
خانية ولو قال تصبغ غدا او تصبغ غدا اشترى الماخر يعتق غدا وان لم يشترى وكذا انفق خرا  
او تفقد خرا يعتق الحال ولو قال انت خرا لامن ولما ملكه اليوم عتق وكذا انفق خرا قبل  
ان اشترى عتق ولو قال الكلام معني يوم فاحد كما خر في يومان عتقا كذا في القياس ولو قال



عنده فخران لم يكن فلان دخل هذه الدار امس واحمراته طالعتان كان دخل ولا يدري به انه دخل  
ام لا وقع العتق والطلاق لانه في البيتين الاول اقر به حول الدار واكد باليمين فيكون اقرارا  
منه بالطلاق وفي الثانية انكره حول واكد بها فيكون اقرارا بالعتق كذا في شرح تلخيص  
الجامع الكبير باب اليمين تنقض صاحبها ولو قال لا يعبدني انت حر قبل موت فلان وفلان  
بشهر فمات احداهما بتمام شهر من وقت هذه المقالة عتق العبد كذا في المحيط كحل قال العبد  
انت حر قبل الفطر والاضحى بشهر عتق في اول رمضان كذا في فتاوى قاضي خان في الجامع  
اذا قال العبد المادون او المالك كل ملوك املكه فيما يستقبل فهو حر فملك ملوكا بعد ما عتق  
لا يعتق عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ما يعتق وعلى هذه الخلاف اذا قال كل ملوك اشتريه  
فهو حر فاشترى ملوكا بعد ما عتق واحتملوا على انه اذا قال لا اعقت فكل ملوك املكه فهو  
حر او قال لا اعقت فكل ملوك اشتريه فهو حر فملك ملوكا بعد العتق او اشترى ملوكا  
بعد العتق انه يعتق واحتملوا على انه اذا قال كل ملوك املكه في كل ملوك املكه فهو حر  
فملك ملوكا بعد العتق انه لا يعتق كذا في المحيط واذا قال الحر في كل ملوك املكه فيما استقبل  
فهو حر يخرج النيا واسم واشترى بعبه لم يعتق عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ما يعتق  
ولو قال ان اسلمت فكل ملوك املكه فهو حر اسم واشترى ملوكا عتق بالاجماع كذا في شرح الجامع  
الكبير للحصري في باب الحنفية بملك العبد والمالك ولو قال ابيعك اذ املكك فانت  
حرة فارتدت وحقت ثريست فاشترى اهل لا يعتق عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وان قالا  
اذا ارتدت وسيت فاشترى فانت حرة فكان ذلك عتقت اجماع كذا في السراج الوهاج  
ولو قال انت حران ثبت ثقله بمشيئته في المجلس وان قال ان شاء فلان تعلق بمشيئته في  
المجلس اما كان خاضرا او مجلس عليه ان كان غائبا كذا في النبايع ولو قال انت حران لم يشأ  
فلان فان قال فلان ثبت في مجلس عليه لا يعتق وان قال لا اشأ يعتق لكنه لا يثبت الا شأ  
ان لا يشأ في المجلس بل يبطلان المجلس باقراره واشتغاله بشيء اخر كذا في النبايع ولو قال  
بمشيئة نفسي فقال انت حران ثبت فان لم يشأ في غيره لا يعتق ولا يقتصر على المجلس ولو قال  
ان لم اشأ كان قال ثبت لا يمتنع وان قال لا اشأ لا يمتنع ايضا لان لم يشأ بعد ذلك حتى  
يموت كذا في السراج الوهاج فاذا مات تحقق العتق فيعتق قبل موته بلا فصل ويقتصر من  
ثلثه المال كذا في النبايع ولو قال لا مة من اماليه انت حرة وفلانة ان ثبت فقالت قد ثبت  
عتق نفسي لا يعتق قال محمد رحمه الله في الجامع اذا قال لا رجل لغيره من شيء عتق من  
عبد به فاعتق فشاء الى طبع عتق جميعا مع عتق اجمع الا واحد منهم عند ابي حنيفة  
رحمه الله والخيار الى المولى وعند ما يعتقون جميعا هكذا ذكر المسئلة في رواية ابي سليمان  
وذكر رواية ابي حفص رحمه الله فاعتقهم المأمور جميعا مع عتق الا واحد منهم عند ابي  
حنيفة رحمه الله والصحيح رواية ابي حفص رحمه الله لا المعلق بمشيئة الزوج المأمور بالاعتق  
دونا العتق وعلى هذا الاختلاف اذا قال من شئت عتق من عبيدي من غير مشأ عتقهم  
جميعا عتقوا عندهم وعند ابي حنيفة يعتق الا واحد منهم واجمعوا انه لو قال من شاء  
عتق من عبيدي فاعتقهم جميعا عتقوا اجمعين ولو قال لا مشأ ان اتوا حران ان  
ثبتت ثلثات احداهم فهو باطل ولو قال لهما انك لثلاث العتق فمضى حرة فثلاثا جميعا  
عتقوا ولو ثلثات احداهم عتقت التي ثلثات ولو ثلثات فقال المولى اردت احديها صدق

دبابة لاقتضا وكذا في المحيط رجل قال لغيره خعت عتق عبيدي اليك فليس له ان ينهاه وهو  
اليه في مجلسه وكذا اذا قال اعنتق ابي عبيدي هذين شيئا قال وكذا كذا العتاق فيعتق  
ولو قال لا رجل في صحة او مرض اذا امتنع عتق عبيدي هذان شيئا او قال اذا مت فامر  
عبيدي هذان ابي العتق بيده او قال خعت عتق عبيدي هذين شيئا او قال اذا مت فامر  
جعل اليه ذلك في مجلسه حتى قام منه كان لم ان يعتقه بعد ذلك من ثلثه وكذا لو قال  
عبيدي هذان اخر عتق مؤتي ان شئت كان خرا عتق مؤته ان شاء ذلك الذي جعل اليه بعد  
الموت فان قام من مجلسه بعد موت المولى قبل ان يقول شيئا قال بعد ذلك قد شئت وخيت  
الوصية ولا يعتق العبد حتى يعتقه الورثة او الوصي والقاضي ولو نهاه عنه قبل موته  
حاز نصيبه كذا في الذخيرة ولو قال لا احب عتقك انت حران شئت كانت المشيئة اليه بعد  
طلوع الفجر من العدة كذا في فتاوى قاضي خان فان شأ في الحال لا يعتق ما لم يشأ في العدة  
ولو قال انت حران شئت خذ ابا المشيئة اليه في الحال اذا شأ في الحال عتق بعد اكد ابي  
المذاهب في الاصل اذا قال لا يعبدني انت حرمتي ما شئت او اذا شئت او كما شئت فقال العبد  
لا اشأ ثم باعته ثم اشتراه ثم شأ العتق فهو حر ولو قال له انت حر حيث شئت فقام من  
ذلك المجلس بطل العتق ولو قال له انت حر كيف شئت فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله  
يعتق من غير مشيئة وعلى قولهما لا يعتق من غير مشيئة كذا في المحيط والله اعلم بالصواب

**الباب الخامس في العتق في جعل حر عتق** على مال فقبل عتق مثل  
ان يقول انت حر على الف درهم او بالف درهم او على ان تقطعني الف او على ان تزدني الف  
او على ان تحبني بالف او على ان لي عليك الف او على ان تود بها الي او قال بعث نفسك منك  
على كذا او وصيت لك نفسك على ان تفوضي كذا او ما شرطت ذنبي على حتى يصح انك تاركة  
به وكما يصح به الكفالة جاز ان يستبدل به ما شاء بيد ابيد ولا خير فيه شيئا ولا بد من  
العتق فان كان حاضر العتق مجلس الاجاب وان كان غائبا اعتبر مجلس عمله ولا بد ان يقبل  
في الكل فلو قال لغيره انت حران فقال قبلت في النصف فانه لا يجوز عند ابي حنيفة  
رحمه الله تعالى وعند ما يجوز فيعتق كله بجميع المال كذا في النبايع والراي قد ولاؤه يكون للمولى كذا  
في البداهة ويلزمه الوسط بين النسيان والشوب بعد نسيان جنسه بل من الفرس والحمار  
والثوب الهروي فلما رآه بالقيمة اجبر المولى على العتق كذا في المشهور ولو لم يسم الجنس بان  
قال على ثوب او حيوان او دابة فقبل عتق ولو لم يسم قيمة نفسه ولو ادعى اليه العبد العرض  
فاستحق ان كان بغير عتبه في العتق فعلى العبد مثله وان كان معينا بان قال اعنتقك على  
هذه العبد او الثوب او بعثتك نفسك بغيره الجارية فقبل عتق ورسله فاستحق رجوع  
على العبد بغيره نفسه عند ابي حنيفة وراي يوسف رحمه الله تعالى ولو اختلفا في المال  
جنسه او مقدارهما قال المولى اعنتقك على عتق وقال العبد على كرسنة او على الف  
وقال العبد على مائة فالتقول للعبد مع قيمته وكذا لو انكر اصل المال كان القول له  
والقيمة بمئة المولى كذا في فتح القدير ولو قال المولى اعنتقك امس بالف درهم فلم يقبل  
فقال العبد قبلت فالتقول قول المولى مع قيمته كذا في البداهة ولو قال للمولاه اعنتقي على  
الف فاعتق نصفه يعتبر نصفه بغير شيء ولو قال اعنتقي بالف فاعتق نصفه يعتق نصفه  
بجنسية ٢١ اذا حاز الاخر تجيب الف بينهما عند ابي حنيفة رحمه الله ولو قال اعنتق هـ











خريعتا والآخر على خمسة فان قال قبلنا جميعا او قال كل واحد منهما قبلنا ان  
بالمالين او قال كل واحد منهما قبلنا اكثر المالين عتقا جميعا قبلنا كل واحد منهما عتقا  
ولو قال اخذها باقل المالين والآخر باكثر المالين عتق الذي قبل العتق باكثر المالين  
ويلزمه خمسة كذا اية الدعايع ولو قال كل واحد باقل المالين لا يعتقان كذا في شرح  
الطحاوي ان قال اخذها باقل درهم والآخر بالعتق ففان اخذها قبلنا مطلقا  
او قال قبلنا بالعتق عتق وان قال قبلنا بالعتق لا يعتق وان كان المالان مختلفين  
جسدا بان قال اخذها باقل درهم والآخر بما فيه دينار فقال اخذها قبلنا العتق  
بالدرهم لا يعتق وان قال قبلنا مطلقا او قال قبلنا بالعتق بالدرهم لا يعتق ويجوز  
العتق في التزام ايها شاء كذا في شرح الزيارات للفتاوي ولو قال اخذها خريعتا  
والآخر مائة دينار فان قبلنا جميعا عتقا ولا شيء عليهما وان قبلنا اخذها بالعتق قبل  
الآخر قال المولي اصراف اللفظ الذي هو عتق بغير بدل اليه اخذها فان حرقه الي  
غير القابل عتق غير القابل بغير شيء وعتق القابل بالعتق وان حرقه الي القابل عتق  
القابل بغير شيء وعتق الآخر بالعتق الذي هو عتق اذا قبل في المجلس وكذا لو لم  
يقبل واحد منهما حتى صرف الاجاب الذي هو غير بدل اليه اخذها بعتق هو وعتق الآخر ان  
قبل البديل في المجلس والا فلا وان مات المولى قبل البيان عتق القابل كله وقبل خمسة  
وعتق نصف الذي لم يقبل ويسمي به نصف قيمته كذا اية الدعايع ولو قال اخذها خريعتا  
بالعتق والآخر بما فيه دينار فعتقا عتقا ولا شيء عليهما وان قال اخذها خريعتا خريعتا  
خريعتا دينار فعتق اخذها عتقا وخريعتا عتقا ولا شيء عليهما وان بطل الاجاب الثاني  
وكذا لو قال اخذها خريعتا فعتق لم قال اخذها خريعتا خريعتا خريعتا خريعتا خريعتا  
وبطل الثاني وان قال اخذها خريعتا خريعتا خريعتا خريعتا خريعتا خريعتا خريعتا  
ما عليه البديل يجوز كذا اية الكافي ولو قال لعبد يه ياميون انت خريعتا عتقا ولا شيء  
عليها لان مال يه الاخير ولو قال ياميا رك خدكا تبتك علي ان ياميون كان يه الاول  
لانهم الكلام قبل ان يدعوا بالآخر رجل لم ثلاثة لعبد فقال اخذكم خريعتا مائة درهم  
والآخر على مائتين والآخر على ثلاث مائة فقبلوا ذلك في المائة ومات قبل البيان وكان  
ذلك في الصحة عتقوا وسوي كل واحد منهم في ثلثي قيمته وفي ثلث المائة ولو قبلوا ذلك  
في المائة سوي كل واحد في ثلثي قيمته وثلث المائة ولو قبلوا في ثلاثمائة لا غير عتق  
من كل واحد ثلثه وسوي في ثلثي قيمته وفي مائة درهم ولو قال اخذ العبد من انت  
خريعتا حصتك من الالف اذا قسمت عليك وعلى قيمته الاخر فقبل يعتق وعليه جميع  
قيمتها عند ما وعدهم لا يجاوز الالف كذا اية محيط السرخسي ولو قال انت خريعتا موني  
بالعتق فقبل بعد موته واذا قبل بعد موت المولى لم يعتق في الاصح الا باعناق الرمي  
او الوارث او القاضي عند امتناع الوارث والارث والارث والارث كفاية  
الميت لا يصح عن الكفاية بل من الميت كذا اية الزايعي ثم الرمي يملك عتقه ه  
حقايقا اهليا حتى انه لو قال انت حر اذا دخلت الدار فانه لا يعتق والوارث  
يملك عتقه حقيقا وتعليقا حتى انه لو علقه به خول الدار عتق خوله كذا في غاية  
البيان ولو قال اذا مت فانت خريعتا الف وكذا اذا ادب الي الف بعد موته فانت حر

فادي الى وارثه استحق اعتاق كذا اية الترتابي ولو قال لعبد حج عني حج بعد موت  
وانت حر ولا مال لم سواء حج عنه حج وسقطت يعتقه الورثة ويسمي في ثلثي قيمته فان  
اوصى الميت بعتق هذا الرجل مثلث ما لم يقسم الثلث بين العبد والمومي لم يخرجه اربعة ثلاثة  
اربعة من العبد ويسمي للمومي بربع ثلث رتبة وللورثة في ثلثي رتبة كذا في محيط  
السرخسي ان قال لعبد ه ادفع الي وصي بعد موت قيمته حج عني وانما خريعتا الي  
قيمة الحج الوسط واذا ادب قيمته الحج الوسط وجب لعتاقه ولا يتوقف تنفيذ العتق  
عليه اداء الحج واذا عتق ينظر ان كان قيمة الوسط مثل قيمته او اكثر فلا سقاط  
عليه ثم الوصي حج عني الميت بثلث المودي من حيث يبلغ وان كان او وصي لرجل مثلث  
ما لم يح ذلك فثلثا قيمة الحج للورثة والثلث يقسم بين المومي بالثلث وبين  
الحجة اربعا فثلثا لرباعه للحجة وربع الثلث للمومي فان كان قيمة الحج الوسط  
مثل ثلثي قيمة العبد صار ثلث العبد وصية للعبد ايضا فيقسم الثلث بين  
العبد وبين المومي بالثلث والحجة اربعا عتق للمومي وصي للمومي له وثمان  
الحجة حج عني كذا من حيث يبلغ كذا اية الترتابي ان قال لعبد ه ادفع  
الي وصي قيمته حج فاذا دفعها اليه وجب بها عني فانت حر ففان لا ينفذ العتق الا  
بعد الحج ولو ادب بغيره حج وسط لا يجزى الوصي على القبول فاذا ادب وجب وجب تنفيذ  
العتق واذا عتق سمي به ثلثي قيمته للورثة قلت قيمة الحج واكثر ولا يأخذ الورثة  
شيئا اداء العبد الي الوصي ولا يستحقون العبد قبل الحج وان اوصى مع ذلك لرجل  
مثلث ما لم يح الوصي بكل ما ادب العبد ثم يعتق العبد ويسمي للورثة في ثلثي قيمته  
ويسمي للمومي بربع الثلث كذا في الكافي ولو قال لعبد ه حج عني بعد موت حج  
وانت خريعتا المولى في شوال فاذا اداء العبد ان يخرج الحج فله الورثة ان ينعوه في هذا  
السنة بل يجوز الحج الي السنة القابلة فيموت حقه في ثلثي الخدمة ثم حج بثلثه حتى لو مات  
المولى قبل وقت الذهاب للحج بربعة اشهر ومساقة الحجية الذهاب والرجوع شهران  
يخدم الورثة اربعة اشهر وحرق الي نفسه شهرين للحج يستقيم الثلث والثلث ه  
فاذا مات المولى في شوال ففان الورثة للعبد اخرج ولا يعتاق فلم يخرج لا يطله وصية  
الابرصاه وان قال المولى حج عني في هذه السنة وانت خريعتا المولى في شوال فله الورثة  
ان ينعوه في هذه السنة لحقه في ثلثي الخدمة فاذا امتعه بطلت وصيته لقوات  
شرط العتق وهو اداء الحج في هذه السنة ولو قال لعبد ه حج عني بعد موتي بخمسين  
وانت خريعتا ه الورثة الي ان يجي تلك السنة فاذا جاء تلك السنة يخرج ويخرج فاذا حج  
يجب امتاقه ويسمي للورثة في ثلثي قيمته وان قال ادب الي الف الحج ما فانت حر يعلق  
العتق باداء الالف دون الحج بخلاف قول ادا ديت الي الف فاجب ما فانت حر لا يعتق  
ما لم يح كذا في شرح الزيارات للفتاوي سيلا الفقيه ابو جعفر عن رجل قال لعبد ه  
ظم عني يوما وانت حر او قال صل عني ركعتين وانت حر قال عتق العبد صام اول يوم  
حجبا اول يوم كذا اية جبره ولو قال لورثة ادا ديت اليك عتقي فلان بعد موتي كبر  
لنوح او قال فاعتقوه فاني بالردمي وقبل الوارث لا يعتق ولو ادب الوسط لا يعتق  
الا باعناق الورثة الا الوصي او القاضي كذا اية الكافي والله تعالى اعلم بالصواب



**الباب السادس** في التدبير الذي ينفذ في تبيين مطلق ومتعدد  
فالمطلق ما علق عتقه بموته من غير انضمام شيء آخر اليه كذا في النبايع والفاظ قد  
يكون بمرجع اللفظ مثل ان يقول انت قد برأوتك وقد يكون بلفظ التجرير والاعتاق  
عوان يقول انت حر بعد موتك او حررتك بعد موتك او انت معتق او عتق بعد موتك  
وقد يكون بلفظ اليقين بان يقول ان مات فانت حر او يقول اذا مات او متي مت او متي  
ماتت او ان حدث لي حدث او متي حدث لي وكذا اذا ذكر في هذه الالفاظ مكان الموت  
الوفاة او الهلاك وقد يكون بلفظ الرخصة وهو ان يوصي لعبده بنفسه او رتبة  
او بعتقه او بعتقه يستحق من جملته رتبة او بعتقه عتق او بعتقه بعتقه  
او بعتقه او بعتقه او بعتقه او بعتقه عن جميع العبد وكذا الوفاة او بعتقه بعتقه  
ما في كذا في البعد ابع ولو اوصي لعبده وبشبه من ماله عتق بموته ولو اوصي له بجزء من  
ماله لم يعتق كذا في السراج الوهاج ولو قال لعبدك انت مذبذب بعد موتك يصير مذبذبا  
للمحال وكذا لو قال اعفك اوانت حر بعد موتك او عن ذير موتك اوانت حر في موتك  
او عن موتك كذا في محيط السرخسي وحكم المطلق اذا كان حيا لا يجوز بيعه ولا هبته ولا  
التزويج عليه ولا التصديق به ولا هذه وله العتاقه وكذا في السراج الوهاج  
فان باعته وفضي القاضي بجواز بيعه فخذ قصاده ويكون فسخا للتدبير حتى لو باع اليه  
يوم ما من الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق كذا في الظهيرية والمكوي ان يستحق  
وتوجبه وان كانت امة او طرعا او لم ان يزوجه كذا في الكافي واكسابه من المذبذبه  
وارشها بالموت كذا في النبايع وان مات المولى عتق المذبر من ثلث ماله حتى  
لو لم يكن له مال غيره سقي بثلثيه كذا في الكافي واذا كان على المولى دين مستغرق  
لرقة المذبر سقي بجمع قيمته لو مات المولى كذا في غايه البيان وولا المذبر لغيره  
ولا يتقبل عنه وان عتق من جهة غير صورته المذبره اذا كانت بين اثنين جات بولي  
فادعاه احدهما ثبت نسبه وعزم تزويجه والاولا بينهما وكذا المذبر بين شرطين اعفك  
احدهما وهو موقوف حتى لم يتغير الوفاة كذا في الايضاح اما المذبر فهو ان  
يعتق عتق عبده بموته مرفوعا بصفة او بموته بشرط اخر خوان يقول ان مات  
من مرضي هذا او من سفرى هذا فانت حر ويحذر ذلك مما يجمل ان يكون موفى على ذلك  
الصفة ويجمل ان لا يكون وكذا اذا كرم موفى بشرط اخر يجمل الوجود والعدم فهو موفى  
مقيد كذا في البدايع وحكمه اذا مات على تلك الصفة كانه المطلق وفي الحياه للمولى  
ان يتصرف فيه بجميع التصرفات في البيع والتملك وغيرها كذا في السراج الوهاج  
روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال ان ماتت ودفت او غسلت او كفت  
فانت حر فليس بعد موتك ان مات وهو يملكه استحب ان يعتق من الثلث  
كذا في النبايع ومن المقيد ان يقول ان مات الي سنة او الي عشر سنين كذا في الهداية  
ولو وقته بوقت لا يعيش مثله ايه بان قال ان مات الي مائة سنة فانت حر ومثله  
لا يعيش الي مائة سنة فهو مذبذب مطلق عند الحسن بن زياد وهو المختار هكذا  
في التبيين واذا قال لعبدك انت حر بموت اموت ولم ينو ان يتركك مذبذبا مطلقا وان توب  
النار دون الدليل كان مذبذبا مقيد كذا في الظهيرية واذا قال انت حر قبل موتك بشهر

فمن

فمن شهر فان يعتق بالاجماع لكن من الثلث منه ابي بكر الاسكافي وقال ابراهيم بن  
جميع المال وهو قوله ابي حنيفة رحمه الله تعالى قال ابراهيم الليث وهذا الصحيح كذا في  
الغياثية واما مات قبل موتك الشهر لا يعتق كذا في شرح الطحاوي ولو قال انت حر بعد  
موتك بمائة لا يكون مذبذبا ولا ان يبيع ولومعه الشهر لا يعتق كذا في شرح الطحاوي ولو  
قال انت حر بعد موتك بمائة لا يكون مذبذبا ولا ان يبيع ولومعه الشهر لا يعتق كذا في شرح الطحاوي ولو  
يعتق مائة الثلث اذا استحق بغير موفى ولا يعتق الا باعتاق الوارث كذا في فتاوى  
قاضي خان ويؤثر الورثة باعتاقه استحب ان يملكه في التهديب ولو قال انت حر  
بعد موتك وموت فلان او قال له موت فلان وموتك فلان لا يكون مذبذبا مطلقا في  
الحال فان مات فلان او لا والاعلام يملكه المولى الا ان يصير مذبذبا مطلقا وان مات المولى  
قبل موت فلان لا يصير مذبذبا وكان للورثة ان يبيعوه كذا في المحيط ولو قال انت حر  
الساعة يعتق بعد مائة كذا في الظهيرية رجل قال لعبدك لا تسيل لاحد عليك بعد  
موتك قال ابراهيم مذبذبا كذا في فتاوى قاضي خان روي الحسن عن ابي يوسف  
رحمته الله تعالى لو قال انت مذبذب فلان فهو موفى بغيره كذا في محيط السرخسي  
ولو قال اوصيت برفعتك لك لا قبل فهو مذبذب وليس رده شي كذا في خزائن المفتين  
رجل قال لعبدك لم احدا خرب بعد موتك ولم وصية مائة ثم مات عتقا ولها وصية مائة  
درهم بينهما ولو قال لكل واحد منكما مائة درهم بطلت احدي المائتين لان احدهما  
عبد فلا يصح الرخصة له كذا في الظهيرية ولو قال ان ملكتك فانت مذبذب بملكه نفسه  
لم يصير مذبذبا كذا في الغياثية ولو قال لامة لا يملكها اذا اشتريتك فانت حر بعد موتك  
او قال ان اشتريتك ومات فانت حر فاشترها تصير مذبذبة فان اعتقا ثم ارادت  
ولمقت بدار الحرب ثم سبب فاشترها لم تكن مذبذبة حتى لو مات لا يعتق كذا في  
شرح الجامع الكبير لم يصير مذبذبا ولو قال لامة ان ملكتك فانت حر بعد موتك فولدت  
ثم اشترها تصير لام مذبذبة دون الولد ولو قال المولى ومات قبل ان تدبر وقات  
بذلك بعدة قال لقول المولى مع عيبي على عيبي والبيبة لها ولو قال لامثني ان ملكتك  
فانت حر فانت مذبذبة بعد موتك بشهرين بملك احديهما فولدت عنده ثم ملكه الاخرى عتقت  
من ذميره وولدا لاولي رقيق كذا في محيط السرخسي ولو قال انت حر بعد كلامك فلانا  
وبعد موتك فكل فلانا كان مذبذبا وكذا لو قال اذا كنت فلانا فانت حر بعد موتك فكله  
صا ومذبرا كذا في السراج الوهاج ابع رجل قال لعبدك انت حر بعد موتك ان لم تشرب الخمر فاقام  
اشهر ابع موت المولى ولم يشرب الخمر ثم شرب الخمر قبل ان يعتق بطل عتقه فان رفع  
الامر الي القاضي بعد موت المولى قبل ان يشرب الخمر فامني فيه العتق ثم شرب الخمر بعد ذلك لم  
يرد الي الرق كذا في الظهيرية قال محمد بن احمد رحمه الله في الاصل اذا قال انت حر بعد موتك  
ان شئت الساعة فشاء العبد من ساعة ثم وخر من الثلث بعد موت المولى فان  
توب بالمشيئة بعد الموت فليس للعبد مشيئة حتى يموت المولى فان مات فشاء  
عنه موفى بموت من الثلث بغير تدبير كذا في النبايع وكان الشيخ ابراهيم الرازي  
يقول الصحيح انه لا يعتق الا باعتاق من الورثة او الوصي وبه جزم الحكم في مختصر  
كذا في الهداية في ثم في ظاهر الجواب يعتبر المشيئة بعد موت المولى في المجلس كذا في



في غايته السروي ولوقال لعبدته انت خزان شيت بعد موتي فمات المولى وقام العبد  
 مجلسه الذي علم فيه بموت المولى واخذ في قتل اخوان ذلك لا يسطر شيئا مما خلف اليه  
 كذا اية العبد ايم واذا قال لعبدته وديرتي ما عتقتك الما نور لا يصح واذا جعل الرجل  
 امر عبده الى صبي فقال دبره ان شيت في دبره فهو جازي سوا كان الصبي يعقل ولا يعقل  
 كذا اية المحيط قال لرجلين دبر لعبدته يدبره اخدمه كما دبره ولو جعل ماله في التدبير  
 ايتها بارا قال جعلت امره اليك في التدبير ماله اخدمه كما اخدمه في التدبير  
 رجل قال في مرضه اعتقوا عني فلانا بعد موتي ان شاء الله تعالى او قال هو حر بعد موتي  
 ان شاء الله تعالى في الاستحسان يصح الاستحسان قول فخران شاء الله ولا يصح في الاستحسان  
 بالاعتق كذا اية فتاوى قاضي خان ذكرنا الزيادات ومن دبر عبده على الف فقبل  
 فهو مذبور ولا يملك عليه كذا اية المحيط السرخسي عبد بين رجلين دبر ادمها فقبل قول  
 حنيفة رحمه الله تعالى يقتصر التدبير على نصيب المذبر وللشريك الساكن في نصيبه  
 خيرات خمسة ان كان المذبر مؤمرا ان شاء الله تدبيره كادبر وكان مذبورا لغيرها فاذا  
 مات احداهما عتق نصيبه من الثلث ونصيبه في نصف قيمته للثاني الا اذا مات  
 الاخر قبل اخذ السقاية بطلت السقاية وان شاء الله فاذ العتق صح عتقه  
 والمذبر ان يرجع على المقتق بنصف القيمة مذبورا ولا يمينها والمقتق ان يرجع على  
 العبد بما ضمن وان شاء المذبر عتق وان شاء المستقضي العبد وان شاء المستقاضي  
 فبعتق اذ ادى ذلك النصف والمذبر ان يرجع على العبد فيستسوي فاذا ادى عتق  
 كله وان مات المذبر قبل ان يلخذ السقاية بطلت السقاية وعتق ذلك النصف  
 من ثلثها وان شاء المذبر كذا اية فتاوى يكون نصيبه مؤمرا فانه للورثة فيكون  
 الحيا للورثة في العتق والسقاية ونحوه وان مات المذبر عتق ذلك النصف من  
 الثلث ولغير المذبر ان يستسوي العبد بنصف قيمته والوراء يمينها وان شاء المذبر  
 قيمة نصيبه اذا كان مؤمرا فلو كان المذبر للمذبر ان يرجع بما ضمن على العبد وان  
 لم يرجع حتى مات عتق نصيبه من ثلث الماله ونصيبه للنصف الاخر كما ملا للورثة  
 وخيرات اربعة ان كان المذبر مذبورا لغيره حتى تمضي المذبر كذا اية الفتاوى  
 عبد بين شرطين دبر ادمها فكل واحد اخدمه دبرتك او قال لكل واحد نصيب منك  
 مذبورا او قال لكل واحد ادمت فانت خرا او قال لكل واحد ادمت فانت حر بعد موتي  
 او قال لكل واحد ادمت حر بعد موتي فخرج الكلام منها مضافا ومذبورا لها كذا في  
 شرح الطحاوي ويكفي ادمت اخدمه عتق نصيبه من الثلث والاخرى الحيا وان شاء  
 المقتق وان شاء كاتب وان شاء المستسفي ولي له ان يتركه على حاله فاذا ادمت الباقي  
 منها قبل اخذ السقاية بطلت السقاية وعتق ان كان يخرج من الثلث وان قال لا  
 اذا مضافا فانت خرا او ادمت حر بعد موتي فخرج كلامها مضافا لا يصح مذبورا اذا  
 ادمها يصير نصيب الباقي منها مذبورا وصار نصيب الميت ميراثا للورثة ولم  
 الحيا وان شاء المقتق او ادمها او ادمها وان شاء كاتبها وان شاء المستسفي  
 وان شاء المقتق او ادمها او ادمها وان شاء كاتبها وان شاء المستسفي  
 بين رجلين كان موله ولم يبع احداهما فهو مذبور بينهما كما قاله ادمها احداهما في

الاستحسان يثبت نصيبه وصار نصف الحيا ربة ام ولد له ونحوها مذبورا على حاله  
 للشريك ويوزر المذبر بنصف العتق لشريكه بنصف قيمة الولد مذبورا لا يضمن بنصف قيمة  
 الايمان مات المذبر او ادمت نصيبه بغير شئ ولا يضمن الساكن شيئا ونصيب  
 الاخرى قولهم جميعا فان مات الاخر قبل ان ياتخذ السقاية عتق كلاهما اخرجت من  
 ثلثي ماله وبطلت السقاية عتقها في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وان مات  
 الذي لم يبع او ادمت نصيبه من الثلث ولا يضمن في نصيب الاخرى قول ابي حنيفة  
 رحمه الله تعالى كذا اية العبد ايم ولولم يمتد احد منهما حتى ولدت ولد الاخر فادعاه الثاني  
 ثبت النسب استحسانا ولا يضمن المذبر شيئا من الولد عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
 لانه ولد للشريك ولولم ام الولد لا قيمة له عند ابي حنيفة خلافا لما ويضمن بنصف العتق  
 وان ادمت الاول الثاني ايضا يضمن بنصف قيمة مذبورا وعليه نصيب العتق بالوطا في  
 كذا اية المحيط السرخسي المذبر في رجلين ان جات بولده ادعياه جميعا ثبت نصيبه  
 منها جميعا وصارت الحيا ربة ام ولد لهما جميعا ويطلق التدبير كذا اية العبد ايم رجل  
 كتب في كتاب الوصية ان عبده فلان حر بعد موته ولم يبيع ماله ادمت  
 الورثة لما وجد في كتاب الوصية فهو مملوك لانهم انكروا ما كتبه وان ادعى العبد علم الورثة  
 فالقول قول الورثة مع ايمانهم في علمهم كذا اية الفتاوى الكبري اذ ادمت الرجل ما في بطن  
 حيا ربة فهو جازي فان ولدت بعد ذلك لاقل من ستة اشهر فهو مذبور وان ولدت لاكثر  
 من ذلك لا يكون مذبورا كذا اية الظهيرية دبر ما في بطن امته لا يبيعها ولا يهرها  
 ولا يهرها حتى تضع حملها كذا اية المحيط السرخسي ولولدت ولدت ادمها لاقل من  
 ستة اشهر وان لم يكثر من يومين فمذبور ان كذا اية التنابيع ولولدت ما في بطن  
 امته لم كانت الامتيجوز فان وضعت بعد هذه القول ولد الاقل من ستة اشهر فهو مذبور  
 مقصود بالتمديد من جهة المولى ومساكنة لئلا يلام فان ادب الام بدل الكتابة الى المولى  
 عتقا لم تكن ابنة وان لم تدخ حتى مات المولى عتق الولد بالتدبير وبتق الام مكا تبة  
 على حالها وان لم تمت المولى لكانت الام سقي الولد في الام على الجرم الام فان مات  
 المولى بعد ذلك فان كان الولد يخرج من ثلث ماله يعتق بقدر ما يخرج من ثلث ماله  
 بغير سقاية بجهة التدبير ويلزم السقاية في الباقي من رقبته بجهة التدبير  
 وبعد هذا يجزى ان شاء مقتضى في الكتابة وان شاء مقتضى في السقاية بجهة التدبير  
 وان كان بدل الكتابة اكثر وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى واذا كانت الام بين  
 اثنين دبر احدهما ما في بطنها فهو جازي فان ولدت بعد هذا الاقل من ستة اشهر  
 صار نصيب مذبورا عند ابي حنيفة رحمه الله ويكون للساكن في نصيبه خيرات  
 خمسة ان كان المذبر مؤمرا ان جات بولده لاكثر من ستة اشهر لا يصير نصيبه مذبورا  
 واذا كانت الام بين اثنين قال احدهما ما في بطنه حر بعد موتي وقال الاخر لامة  
 انت حره بعد موتي فولدت بعد هذه المقالة لاقل من ستة اشهر فالولد كله يصير  
 مذبورا بينهما ولا يصح من ان لواحد منهما على صاحب في الولد واما في الام فللمذبر لم  
 يدبر الام بنصيبه خيرات خمسة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان المذبر مؤمرا وان  
 ولدت لاكثر من ستة اشهر من وقت هذه المقالة فعليه ابي حنيفة رحمه الله نصيب نصف



الى اربعة مذبة للذي يبرها ويصير نصف الولد مذبرا ثلثا الجارية فان اخذنا راسا  
 نجد ذلك بغير المدبر قيمة متخيلة الى اربعة ولا ضمان لم يلج المدبر فثبت الولد وان  
 اخذنا راسا استسقا الى اربعة في نصف قيمتها ليس لم ان يثبت الولد بعد ذلك  
 وان صار نصف الولد مذبرا لانه صار مدبرا تبع واثا كان ثلثا في التدبير  
 يكون ثلثا في السقاية ايضا كذا في المحيط ولو ان جارية وهي حامل فمدبرا حدها  
 ما يهبطها واعتق الاخر فالذي يدبره ان يضمن المعتق نصف قيمة الام وليس للمدبر  
 تخمين الحمل كذا اية النيايح تدبر الصبي عبده لا يصح ويتستوي فيه التخيير  
 والتعليق بغير غرضي اذ ان الصبي ليعبده اذا ادركت فان خرب بعد موته لا يصح  
 وكذا للمجنون والمعتوه الغالب لا يصح تدبيرهما ويصح تدبير السكران وكذا  
 المكره على التدبير اذا دبر بغيره والمكاتب اذا دبر بملوكه كسبه لا يصح وكذا  
 العبد الماذون في بيع النجارة اذا دبر لا يصح تدبيره كذا في المحيط رجل دبر عبده  
 ثم ذهب عقله فالتدبير على حاله بخلافه اذا اوصى بربقة لا ضمان ثم جاز ثم مات  
 حيث يبطل الوصية كذا اية خزانة المعتقين دبر الذي عبده ثم اسلم يعتق بالسقا  
 فان مات المولى قبل الفراغ من السقاية عتق وبطلت السقاية ولو صار المولى  
 من غير حكم على اكثر من قيمته ونحوه ينفق الصلح بغير حق الفصل ونسبي في مقدار  
 قيمة حربي دخل دارا بامان فمدبر عبده ثم اضر العوز يعتق المدبر ولو دبر عبده  
 يداد المحرك وخرج النياح اسلم العبد بغير قيمته ارتد العبد المدبر فحق به ار  
 الحرب او اسره اهل الحرب ثم اخذ المسلمون فاسلموه فاما مولاه فيكون مدبرا كذا  
 في محيط السرحني من قال لعبده انت حر او لم يدبره فانه يبرها بالبيان فان قال  
 عتقت به الحرة ليعتق وان قال عتبت التدبير صار مدبرا وان مات قبل البيا  
 والقول في العتق فان يعتق نصفه ثم مات من جميع المال ونصفه بالتدبير ان خرج  
 عتق وان لم يكن له مال غير معتق العبد محيانا ونسبي في ثلثي النصف وهو ثلث  
 الكل ولو كان لغيره من قال احد كمدبرا وخرق مات قبل البيان ولا مال له غيرهما  
 والقول في العتق عتق ربع كل واحد منهما ثم ان جميع المال وربع كل واحد بالتد  
 بين الثلث ونسبي كل واحد في نصف قيمته على كل حال ولو قال استأجران او  
 مدبران والمسئلة بها اعتق نصف كل واحد بالعتق النيات ونسب كل واحد  
 بالتدبير هذا اذا كان القول في الصحة وان كان القول في المرض يعتبر ذلك من الثلث  
 كذا في شرح الطحاوي ولو قال في صحته ليعبده ومدبره اخذ كمدبرا والاخر خروا  
 ما له غيرهما ومات قبل البيان عتق الفتن من كل المال والمدبر من الثلث ولو  
 عكس فمات احد كخر والاخر مدبر فكذا عند اي يوسف رحمه الله لانه اخبار  
 تقدم او تاخر وعند محمد رحمه الله يعتق نصف كل واحد من كل المال والنصف  
 بالتدبير من الثلث وكذا القول احد كخر والاخر المدبر يعتق الفتن والمدبر مدبر  
 محال وهذا قول كذا في الكافي ولو قال لمدبرين لمدبرا كخر فخرج من عند مدبر  
 مدبر المدبرين ودخل عليه عبدا فقال للمدبر الثابت وللعبدة اخل احد كمدبرا  
 مدبر عتق المدبر الذي خرج بعد قوله احد كمدبرا والعبدة اخل على حال لا يعتق

شيمه ونسب المدبر الثابت مدبرا وانه قال لمدبرين ولقناني في صحته احد كمدبرا واحد  
 الباقيين حرويات قبل البيان كان للفتن نصف العتق البات فيعتق من العتق نصف  
 ونسبي في النصف الباقي ونصف يعتق بين المدبرين فيعتق من كل واحد منهما  
 ربع من جميع المال بالعتق البات وثلاثة الارباع من الثلث بالتدبير وكذا لو عكس  
 المسئلة بان قدم الحرة فان احد كخر واحد الاخيرين مدبر يكون نصف العتق البات  
 للفتن ونصف المدبر لكل واحد البر هو رواية الزيادة وان ذكر الامام قاضي خان في  
 الصحيح ما ذكره في الزيادة وان كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير ولو قال احد كمدبرا  
 والباقيان حران عتق الفتن ونصف كل مدبر بالاعتق ولو قدم المعتق فقال  
 احد كمدبرا والباقيان مدبران عتق ثلث كل واحد بالاعتق ولو قال لمدبرين  
 احد كمدبرا والباقيان حران عتق الفتن من كل المال والاخرين ولو قال احد كمدبرا  
 خروا البقيات مدبران عتق ثلث كل واحد بالاعتق وثلثا كل واحد منهما من الثلث  
 بالتدبير وكذا لو كانا عبيدا فكل احد كمدبرا والباقيان مدبران عتق ثلث كل  
 واحد من كل المال والباقي بالتدبير ولو عكس فكل احد كمدبرا والباقيان حران  
 من كل واحد عتق ثلثا من كل المال وباقي من الثلث كذا في الكافي ولو قال لثلاثة عبيد  
 احد كمدبرا لثلاثين من كل حران او مدبران ومات قبل البيان وكان القول منه في حاله  
 الصحة عتق من كل واحد ثلثه بالاجاب البات ونسب ثلثا المدبرين بامان كان وضار  
 ربع كل واحد من العبدين مدبرا ايضا بالتدبير فان كان له مال يخرج رتبة وسدس  
 من الثلث عتق المدبر الموقوف كله وعتق من كل واحد من العبدين ثلثا اسداس  
 ونصف سدس الثلث بالعتق البات والربع بالتدبير وان لم يكن له مال قسم  
 الثلث بين قدر ساهمهم وحق المدبر الموقوف في الثلثين وحق العبد في النصف  
 واقل حساب له ثلث ونصف ستة وحق المدبر الموقوف في اربعة وحق العبد في  
 ثلثا ثلثة من ايام الوصية سبعة وهو ثلث المال والكل احد وعشرون وضار  
 ثلث كل عبدة سبعة لان الباقي بعد العتق البات من كل عبدة ثلثا واذا صار  
 ثلثا العبد سبعة فكان العبد التام عشرة ونصفا فان كثرت فضعتناه فكل  
 كل عبدة احد وعشرين فنقول يعتق بين المدبر الموقوف بالاجاب البات ثلثا سبعة  
 وعتق منه بالتدبير بعد التضييع ثمانية ونسبي في ستة وهو قدر سبعة عتق  
 من كل واحد من العبدين بالعتق البات الثلث سبعة وعتق بالتدبير ربع النصفين  
 من كل واحد ثلثة ونسبي لكل واحد احد عشر وهو قدر ثلثة اسباع وثلثي  
 سبع فيكلم بينهم الوصايا اربعة عشر وساهم السقاية ثمانية وعشرين فاستقام  
 التخرج فان مات المدبر قبل البيان ثم مات واحد من العبيدين نظر امات المدبر  
 الموقوف صار مستوفيا وصيه ثمانية وترى ما عليه من السقاية حصة فيكون التوف  
 على الورثة وفي المدبر له قبل الشركة وانما يكون هكذا ان لو قسم الباقي بين الساهمين  
 كانت قبل التوفيق فقول حق الورثة في ثمانية وعشرين وحق العبد في ستة  
 فجلت اربعة وثلاثون فصارت ثلثا كل رتبة من العبدين الباقيين سبعة عشر عتق  
 من كل واحد بالتدبير ثلثة ونسبي كل واحد في اربعة عشر وضار المدبر الموقوف



مستوفيا وصية ثمانية فبلغ سهم الوصايا اربعة عشر وسهم السفاية ثمانية وعشرين  
فاستقام الثلث والثلثان فان لم يمت المدير ولكن مات احد العبدین صار  
مستوفيا وصية ثلثة وتوحي ما عليه من السفاية فيكونا التوحي على الكل وذلك بان  
يقسم الباقي على قدر حق الوصية ثمانية وعشرين وعلى قدر حق المدير ثمانية وعلى قدر حق  
المدير القيد الباقي ثلاثة فيكون حصة السهم بنسبة وثلاثين فصا وكل رقبه من  
المدير والقيد الباقي بنسبة عشر ونصف عتق من المدير ثمانية ويسبق في احدى عشر  
ونصف وعتق من القيد الباقي ثلثة ويسبق في ستة عشر ونصف والقيد صار  
مستوفيا وصية ثلثة فبلغ سهم الوصية اربعة عشر وسهم السفاية ثمانية  
وعشرين فااستقام التخرج فان مات القيد ان بقي المدير صار مستوفيين  
وصيتهما ستة وتوحي ما عليهما من السفاية فيكون التوحي على الكل وذلك بان  
يقسم الباقي على قدر سهم الوصية ثمانية وعشرين وعلى قدر حق المدير ثمانية فيكون  
الحصة ستة وثلثين فصا وثلثا رقبه المدير ستة وثلثين عتق منه ثمانية  
وتسبى في ثمانية وعشرين والقيد ان الميتان صار مستوفيين وصيتهما ستة  
فبلغ سهم الوصايا اربعة عشر وسهم السفاية ثمانية وعشرين فااستقام  
التخرج فان لم يمت المولي حتى مات احد العبيد ثم مات المولي بعده فنقول اذا  
مات المدير قبل موت المولي زالت مزارعته بغير العتق البات وبقي العتق البات  
بين العبدین فاذا مات المولي شاع بينهما وعتق من كل واحد نصفه بالايجاب  
البات وصار ربع كل واحد مديرا بالتدبير فان كان له مال يخرج نصف الرقبه من  
الثلث عتق كل واحد ثلاثة ارباعه النصف بالعتق البات واربع بالندب  
ويسبق كل واحد ربع قيمته وان لم يكن له مال قسم الثلث بينهما نصفين وما لم يمت  
الموت واحدة واحدة فثلثة ثلث الرقبه بينهما عتق من كل واحد ثلثه النصف  
بالعتق البات والسدس بالتدبير ويسبق كل واحد في ثلث قيمته وان لم يمت  
المدير لكن مات احد العبدین ثم مات المولي زالت مزارعته بغير العتق البات  
بين القيد الباقي وبين المدير عتق من كل واحد نصفه بالعتق البات فصا ونصف  
كل واحد منهما مديرا وان كان له مال يخرج رقبه واحدة من الثلث عتقا وان لم يكن  
قسم الثلث بينهما نصفين عتق من كل واحد ثلثه ويسبق كل واحد في ثلث  
قيمته على ما مر وان قال اشان حكم حران او مديرا وكان القولانية المرض فحقت  
ومهر كلاهما من الثلث وقسم الثلث على قدر سهمهما في المدير المعروف في جميع الرقبه وذلك  
بنسبة وحق العبدین على التدبيرية النصف ثلثة وبحكم العتق البات في الثلثين اربعة  
فبلغ سهم وصية العبدین سبعة وسهم الوصية المدير ستة فبلغ سهم الوصية ثلثة  
عشر وهو ثلث المال والكل بنسبة وثلاثون وصار كل عبد ثلثة عشر فنقول  
عتق من المدير ستة ويسبق في سبعة وعتق من العبدین سبعة من كل واحد ثلثة  
ونصف ويسبق كل واحد في سبعة ونصف فبلغ سهم الوصية ثلثة عشر وسهم السفاية  
ستة وعشرين فااستقام التخرج وان مات المدير بعد موت المولي توحي ما عليه من  
السفاية فيكون التوحي على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر سهم العبدین سبعة

وعلى قدر سهم الوصية ستة وعشرين فيكون الحصة ثلثة وثلثين وصار كل عبد ستة  
عشر ونصف عتق من كل واحد ثلثة ونصف ويسبق كل واحد في ثلثة عشر وقد صار  
المدير مستوفيا وصية ستة فبلغ سهم الوصية ثلثة عشر وسهم السفاية ستة  
وعشرين فااستقام التخرج فان مات احد العبدین توحي ما عليه من السفاية فيكون  
على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر حق الوصية ستة وعشرين وعلى قدر حق القيد الباقي  
ثلثة ونصف عتق المدير ستة فيكون الحصة خمسة وثلثين ونصف وصار كل سبعة  
عشر وثلثة ارباع سهم عتق من المدير ستة ويسبق في احدى عشر وثلثة ارباع سهم  
وعتق من القيد الباقي ثلثة ونصف ويسبق في اربعة عشر وربع سهم وقد صار  
العبد الميت مستوفيا وصية ثلثة ونصف فبلغ سهم الوصية ثلثة عشر وسهم  
السفاية ستة وعشرين فااستقام التخرج وان مات القيد ان بقي المدير صار  
مستوفيا من السفاية فيقسم الباقي على قدر سهم الوصية ستة وعشرين وعلى سهم المدير  
ستة فيكون الحصة اثنين وثلثين عتق من المدير ستة ويسبق في ستة وعشرين  
والقيد ان الميتان صار مستوفيين وصيتهما سبعة فبلغ سهم الوصية  
ثلثة عشر وسهم السفاية ستة وعشرين فااستقام التخرج فان مات المدير اخذ  
العبدین توحي ما عليهما من السفاية فيقسم الباقي على قدر حق الوصية ستة وعشرين  
وقا قد لطق القيد الباقي ثلثة ونصف فيكون الحصة سبعة وعشرين ونصف عتق  
منه ثلثة ونصف ويسبق في ستة وعشرين والمدير والقيد الميتان مستوفيان  
وصيتهما بنسبة ونصف فبلغ سهم الوصية ثلثة عشر وسهم السفاية ستة وعشرين  
فااستقام التخرج فان مات المدير قبل موت المولي زالت مزارعته في الايجاب البات  
وصار عتق رقبه ونصف بين القيدین فان كان له مال يخرج رقبه ونصف عتق من كل  
واحد ثلثة ارباعه ويسبق في ربعه وان لم يكن له مال اخذ رقبه ثلث المال وهو ثلثة رقبه  
بينهما عتق من كل واحد ثلثة ويسبق كل واحد في ثلثيه فان مات احد العبدین قبل  
موت المولي زالت مزارعته وبقي الايجاب البات بين القيد الباقي وبين المدير لكل واحد  
النصف وصار نصف القيد الباقي مديرا ايضا فان كان له مال يخرج رقبه ثلثة  
عتقا بغير شيء وان لم يكن له مال يخرج رقبه ثلث عتقا بغير شيء وان لم يكن له مال كان  
ثلث المال وهو ثلثة رقبه بينهما عتق ذكرنا وان قال في حصة انتم احرار وانتم مديرون  
ومات قبل البين فنقول انتم احرار صحيح في حق الكل وقولوا وانتم مديرون ونفع لغوا في  
حق المدير المعروف صحيحا في حق القيد كانه قال او هذا ان القيد ان مديرا بنسبة  
بالايجاب البات عتق رقبه ونصف بينهم لكل واحد نصف ومثبت بالايجاب الثاني  
تدبير رقبته بين القيدین نصف كل واحد مديرا بنسبة المدير المعروف مديرا فان  
كان له مال يخرج رقبه ونصف من الثلث عتقا وان لم يكن قسم ثلث المال وما لم يمت  
الموت رقبه ونصف وثلثة هو نصف رقبته بينهم لكل واحد السدس عتق من كل  
واحد ثلثه النصف بالايجاب البات والسدس بالتدبير ويسبق كل واحد في  
ثلثه وان كان الايجاب في المرض عتق من الثلث على ما ذكرنا وكذلك اذا قال كل  
واحد منكم احرار وانتم مديرون فهو بمنزلة قولنا انتم احرار وانتم مديرون وكذلك اذا قال



انتم احرار او هذا امدهم ورون فهو كقول او انتم مدبرون وان لم يكن فيهم مدبر فقال  
انتم احرار او هذا امدهم ورون صرح الايمان فثبت نصف ما يقتضيه كل كلام  
فثبت نصف واحد بالايجاب البات وصار نصف كل واحد مدبرا ايضا بالتدبير  
والتدبير يعتبر من الثلث وان كان الايجاب في الموضع متقوا من الثلث على نحو ما  
ذكرنا وان كان فيهم مدبر فقال انتم احرار او احكم مدبر فهو باطل لان قوله احدكم مدبر  
وقع لغوا بقوله الكلام الاخر ايجابا بالية حال دون حال فلا يكون اما قال بالشك وان قال  
كل واحد منكم خرا ومدهم بالكلية ان سطلانية حق المدبر صالحة للعبدين لانه افرز  
كل واحد به الايجاب كانه قال لكل واحد انت خرا ومدهم فثبت كل واحد حق المدبر وصح في  
العبدين فثبت نصف ما يقتضيه كل كلام فيعتق من كل واحد من العبدين نصف  
بالايجاب البات وصار نصف كل واحد مدبرا بالتدبير والتدبير يعتبر من الثلث  
وان كان القول في الموضع متقوا من الثلث على ما صرح ان قال انتم احرار او هذا  
مدبر المدبر الموعود وهذا او هذا او ما قبل البيان صارا مدبرين لانه الملتزم  
احد الايجابين وقد قام دلالة اختياره بالتدبير وهو عطف الثاني والثالث  
على التدبير لان العطف يقتضي المشاركة بينه المعطوف والمعطوف عليه في الوصف  
الحاكم كروا يثبت المشاركة بين صفة التدبير الاعلى اعني اختياره ايجاب التدبير  
في المعطوف عليه وان لم يكن فيهم مدبر فقال انتم احرار او هذا امدهم ورون هذا  
صاروا مدبرين وكذا لو قال انتم احرار او هذا امدهم ورون هذا بطل الايجاب الاول  
وصار العبد الذي تشاء التدبير الذي عطف عليه مدبرين وبقي الثالث فثبت ان  
ذكرنا ولو قال انتم احرار او هذا ان مدبران وليس فيهم مدبر صرح الايجابان فثبت  
بالايجاب الاول عتق رقبة ونصف بينهم وثبت بالايجاب الثاني تدبير رقبة بين  
الذين اصناف التدبير اليهم وانه يعتبر من الثلث كذا انه شرع الزب ذات للمعاني  
ولو قال بغيره انتم احرار او هذا او هذا ان مدبران ثبت ثلث كل ايجاب عند  
عمامة المشايخ رحمهم الله تعالى فثبت بالكلام الاول عتق رقبة بين الكل وبالكلام الثاني  
ثلث العتق للمدبرين فثبت بالثالث تدبير ثلث رقبة للآخرين فصا  
ثلث كل واحد مدبرا ايضا كذا انه الكلي فان كان له مال يخرج ثلثا رقبة من الثلث  
عتق من كل واحد ثلثان وسيبقى في ثلثه وان لم يكن صارا ثلثه مال عند الموت بينهما  
نصفين ومال عند الموت رقبة وثلثا رقبة فثلثه خمسة اشباع رقبة بينهما فكل  
واحد تسعان ونصف فعتق من كل واحد منهما بالعتق البات ثلاثة اشباع وبات  
تسعان ونصف وسيبقى كل واحد منهما في ثلاثة اشباع ونصف وسفلية المخرج  
في ثلثه فبلغ بهما الوصايا خمسة وسهام السفلية عشرة واستقام المخرج كذا في  
شرح الزب دلالة والله تعالى اعلم بالصواب **الباب السابع** في الاستيلاء  
اذ اولدت الامة بها مولاها فقد صارت ام ولد لمساواة الولد حيا او ميتا او سقطا  
فهذا استبان خلقه او بعض خلقه اذا اقر به فهو بمنزلة الولد له الكامل الخلق وكونه  
الامة ام ولد واسما اذ لم يستثن شي من خلقه بان القوت مضاف او غلبة او مقلعة  
فادعاء المولى فانها لا تكون ام ولد كذا انه السراج الوهاج ولا يجوز بيع ام الولد وكذا

كل تعرف بوجوب طفلان حق الحرية اثبت بالاستيلاء لا يجوز كالهبة والصدقة  
والوصية والرهن وما لا يوجب طفلان هذا الحق لا يجوز كاحارة والاستيلاء  
والاستكباب والاستغلا لا الاستمتاع والطيرة الاجرة والكسب والعتق والعق  
والامر للمولى كذا انه السراج الوهاج ولو قضي القاضي يجوز بيعه لا ينفذ قضاءه بل يتوقف  
على قضاء قاض اخر اصحاء واملاء كذا انه الدخيرة والموقوف ان يزوجه ولا يبيح ان يزوجه  
حتى يثبت بها عيبه كذا انه السراج الوهاج وان زوجه قبل الاستبراء فقلت لا قبل من ستة اشهر  
فهو من المولى والنكاح فاسد وان ولدت اكثر من ستة اشهر فثبت ثبات بين الزوج  
فان ادعاء المولى عتق باقراره ونسبه ثابت بين الزوج كذا انه المستوط وان زوجه قبل  
بثبته فهو عتق امه ويجوز للمسيء بيعه ولا هبة ولا رهن ولا يسقي احد ويتفق بموته  
من كل المال والاستيلاء امه واجارة الا انه اذا كان جارية لا يستمتع بها وهذه الجملة  
فان كان النكاح فاسدا فانه يلحق بالصحيح في حق الاحكام كذا انه فتح القدير زوج امه  
بين عده فقلت فادعي المولى لا يثبت النسب الا من العبد ويتفق باقراره بالمرة  
ويجوز الجارية ام ولد واذا اعلنت مولودا ام الولد عتقت سوا زوجها مولاها من رجل  
اولم يزوجهها لکنه عتق يعتبر من جميع المال سوا آخر ثبت الثلث او لم يخرج ولم يلزمه  
السفلية عليها لا لغيره والوارث كذا انه غلبة النيان ويستوي فيه الموت الحقيقي والحكم  
بالردة والحق بدار الحرب وكذا الحر الممتنع من اذا اشترى جارية في دار الاسلام  
واستولدها ثم رجع الى دار الحرب فاسترق الحر عتقت الجارية واذا عتقت بموته  
يكون ما في يدها من المال للمولى الا ان اوصى لها به كذا انه الجارية الراية ناقلا عن فتاوى  
قاضي خان عتق ام ولد يتكرر بتكرار الملك كعتق الحارم وتفصيله ام الولد اذا اشترى  
مولاها وارثت ولحقته دار الحرب ثم سببت واشترى المولى فانه تقود ام ولد وكذا لو  
ملكه وان رجمه ومقتضيه ان ارتدت ولحقته دار الحرب ثم سببت فاشترىها  
عتقت وكذا كذا نيا واثا وكد كذا ام الولد كذا انه فتاوى قاضي خان واذا اعلنت  
ام ولد النصراني حرم الاسلام عليه مولاها فانها يخرجها القاضي عن ولايتها بان  
يهدر قيمتها فيخرج عليها وتعتبر مكاتبه الا ان لا تزد الى الرق ولا يعتق بنفسها فان  
اسلم عند الرق من مولاها لم يملكها الا بالاتفاق بخلاف ما لو اسلم بعد ما اذا كان مولاها  
النصراني عتقت وسقطت عنها السفلية كذا انه فتح القدير واذا اقصى القاضي عليها  
بالقيمة ثم ملكت ولها ولد ولدت في السفلية وتبقى الولد فيها عليها كذا انه يحيط السرحس  
الحارمية اذ اولدت ولدا من غير المولى ينكح او وطئ بسببه ثم ملكها ثبت نسب ولها  
منه ونصير ام ولد كذا انه فتاوى قاضي خان ثم عتقها نصير ام ولد من وقت ه  
ملكها من وقت العتق كذا انه الزهر النايق ولو استولدها بملك يمين فاسقطت  
ثم ملكها نصير ام ولد لم يملكها كذا انه الكافي واذا استولدها بامرنا ثم ملكها في الاستيلاء  
لا نصير ام ولد لم يملكها لعلنا الثلاثة كذا انه الدخيرة ويتفق الولد ويجوز بيع  
الام هكذا في الاختيار شرح المختار ولو ما لتزوجت بهذه الحارمية ولدت مني ولا يعلم  
ذلك الا بغيري وانكر ذلك المولى الذي من له فاذا ملكها الذي اقر به فانه نصير ام ولد له  
عنه غلبا في الثلاثة واذا اقر به صحته ان امته قد ولدت منه فانما نصير ام ولد له











المقر بالبيع خذ من الوجه الذي تدعيه فان جاز المستول سعت الجارية في يصفون  
قيمتها المقر بالنكاح ولو قال المولى ان يضمن قيمتها ويضمن المقر  
ان يضمن الجارية بغير ثمن لا يضمن ثمنها فاعل المستول زوجتها في وقت النكاح  
ام ولد او بن او غيره من القربة ولا يضمن قيمة الولد وهل يضمن المقر لها ما يكره في الكتاب  
واختلفت المشايخ فيه قبل لا يضمن وقيل يضمن فان ادعى الوارث ان الجارية وهما ادعى البيع  
وهو محمول او قال لا يضمنها فقال عند قضاة في ام ولد وعليه قيمتها لا يضمنها وان صدقتم لا  
صدقت في حقها حتى يردت رقيقة لها ولو ادعى المستول ان المولى المولى التزوج بيثبت النسب  
ولا يضمن الولد وهذا اذا علم ان المولى وان لم يعلم يضمن الولد كما انما يحيط الشرعي امة بين رجلين  
في ام ولد بين رجلين بطنه احداهما حي والاخر ميت فادعى احداهما الميت ونفي التي لزمه الحي  
ولا يمكن نفيه بعد ذلك وكذا لو ادعى كل واحد منهما الميت او ادعى كل واحد منهما الولد بين  
نسب النسب منها جميعا كذا في المبسوط ولو كانت الجارية بين رجل وامرأة وحده في ان  
يولد فادعوه كلف فالحمد اولي كذا في الظهيرية ولو كانت الجارية مشتركة بين الاب والابن  
فادعياه معا فالاب اول استحقاقا ويضمن نصف قيمتها ونصف عمرها ويضمن الابن  
نصف عمرها فليست في ان قصاصا كذا في الراجح الوهاج واذا كان احد الشريكين مسلما  
والاخر ذميا فادعياه معا فالمسلم اولي هذا اذا لم يسلم الذي قبل الدعوة اما اذا اسلم  
الذي ثم ولدت الامة فادعياه معا يثبت نسبه منها لا يضمنها لو ادعى المولى المولى  
بين ذمي ومتردد فالولد للمتردد وخرج كل واحد لصاحبه نصف العقر كذا في الفاية البيان ولو  
كانت بين كتابي وتجووسي فالكتاب اولي ولو كانت بين عبد ومكاتب فالكتاب اولي ولو كانت  
بين عبد مسلم وبين حر فالحمد اولي ولو سبق احداهما في الدعوة فالسابق اولي فاما من  
كان كذا في السراج الوهاج من محرم الله في رجلين اشتريا زوجة احداهما في نزل بعد  
شهر يثبت النسب من الزوج ولا يضمن قيمة الولد ولا اشتري اخوان امة خاملات يولد  
فادعاهما فاعليه نصف قيمة الولد ولا يضمن على المولى لان الدعوة قد تقدمت  
فيضان الحكم الى الدعوة دون الزامية كذا في الظهيرية واذا ولدت الامة من الرجل ثم  
اشترى اخاهم واخر في ام ولد ويضمن لصاحبه نصف قيمتها سواء كان او مفسرا وكذا لو  
ان ورثاها فان ورثاها الولد وكان الشريك دارج محرم من الولد عتق عليها جميعا وان  
كان الشريك اجنبيا عتق بنصيب الاب وسبق للشريك في نصيبه وكذا لو ان اشتريا او  
لهم بعد ابي حنيفة رحمه الله تعالى من الاجنبي ان يتركه ابوه او لم يعرف امة بين رجلين قد  
ولدت من زوج فاشترى الزوج حصه احداهما من الام والولد وهو موقوف من موصا من  
بنصيب شريكه من الام وشريكه في الولد بالحيوان ان مشا منته وان شتا استشفاه  
وان شتا لفته في قول ابي حنيفة رحمه الله كذا في المبسوط امة بين رجلين قالان  
صحتها هي ام ولد احدنا ثم مات احداهما يورث الجارية بالبيان دون الورثة فان قال هي ام  
ملكها فلفله استولها بنكاح قبل ملكها وان قال هي ام ولد الميت عتقت صدقة  
الورثة او لا ولا يضمن للميت وكذا الورثة وان كان ذلك في المرض وكانت الورثة عن كالم تسع  
فان قالوا عني ابونا نفسه ولكن لا نصدق فليكن نصف قيمتها في التركة وهي تقسم بين الثلث

كذا في الكافي وان ولدت الجارية في ملكها واخر كل واحد منهما ام ولد احداهما ثم مات احداهما  
في الولد خروا البيان الى الحي فان قال هو ولد بي يثبت النسب وتصحير الجارية ام ولد ويضمن  
بنصف قيمته الام ونصف العقر للشريك ويسموا في هذا الصحة والمهر فان قال في الصحة هو  
ولد شريك لم يثبت نسب الولد من واحد منهما وعتق الولد بلا شيء وكذا لو عتقت الام بلا شيء  
ان كان القول بينهما من الشريك الميثاقان قالت الورثة هي ام ولد الحي عتقا ولا يضمن  
ولا ضمان وانما قالوا ان ابونا ام ولد ولكن نحن لا نصدق فاعلى امة والولد حران وعلى الورثة  
نصف قيمتها ونصف عقرها للميت في التركة ولا يضمن عليه لا احد ويثبت نسب الولد من  
الميت استحقاقا كذا في المبسوط الشرعي **كتاب الإيمان** وفيه اثنا عشر  
**باب الإيمان** **الاول** في تفسيرها شرعا وركها وشرطا وحكما اما تفسيرها  
شرعا فالإيمان في الشرعية عبارة عن عقد قويم به عزم الخالف على الفعل او الترك كذا  
في الكيف يتوهم نوعان يمين بالله تعالى او صفته وتعيين بغيره وهي تعليق الجزاء  
بالشرط كذا في الكافي اما اليمين بغير الله فنوعان احدهما اليمين بالله والآخر  
والملائكة والصوم والصلاة وسائر التراب والعبادة والحرم وزمن ونحو ذلك ولا يضمن  
الحلف بشيء من ذلك والتالي الشرط والحد او هذه النوع ينقسم الى قسمين يمين بالقرن ويمين  
بغير القرن اما اليمين بالقرن فهي ان يقول ان فعلت كذا افعل صلاة او صوم او حجة او  
عمر او بدنة او هدي او عتق رقبة او صدقة او نحو ذلك هو اما اليمين بغير القرن فهي  
الحلف بالطلاق والعنف هكذا آية الباع واماركن اليمين بالله فذكر اسم الله او  
صفته واماركن اليمين بغيره فذكر شرط صالحا او جزا صالحا كذا في الكافي والشرط الصالح  
ما يكون معه وما على حظر الجود والحد الصالح ما يكون مستيقنا الوجود او عايب  
الوجود عند وجود الشرط وذلك بان يكون مضافا الى الملك او الى سيبه وان يكون الكذا  
ما يلحق به حتى لو لم يكن كذا لا يكون جميعا كالوكان في الاذن في التجارة فانه اذا قال  
ان فعلت كذا افقدت وكلت اودت كذا في التجارة لا يكون يمينيا كذا في الامام خواهر زاده  
هكذا في شرح تلخيص الجامع الكبير واما شرط اليمين بالله تعالى في قول الخالف ان يكون  
تاما فلا يصح فلا يصح يمين الخنوع والصبر وان كان عاقلا ومن ان يكون مفسلا فلا  
يصح يمين الكافر حتى لو حلف الكافر على يمين لم اسلم فحلفت لا كفارة عليه عندنا كذا في البدع  
وتشغل اليمين بالردة فلو اسلم بعد هذا لا يضمن حكمه كذا في الاحتياط واما  
الحرية فليست بشرط فتصح يمين المملوك الا انه لا يجب عليه للمالك كفارة بالمال لانه  
لا مملك له وانما يجب عليه التكفير بالصوم والمولى ان يمتعه من الصوم وكذا اكل صوم وجب  
لمباشرة سبب الوجوب من العتق كالصوم المستدبر به ولو اعتق قبل ان يصوم يجب عليه  
التكفير بالمال وكذا الطواغيت لم يمت بشرط عندنا فيصح من المكروه وكذا الحد والولد  
فيصح من الخاطيء الصازل عندنا واما الذي يرجع الى الخلو فاعليه هو ان يكون متصور  
الوجود حقيقة عند الحلف وهو شرط ان يقاد اليمين فلا يصدق عليه ما هو مستحيل  
الوجود حقيقة ولا يقي اذا صار محالا يستحيل وجوده وهذا قول ابي حنيفة ومحمد بنهما  
الله تعالى واما كونه متصورا لوجوده فعادة بعد ان كان لا يستحيل وجوده حقيقة فقال  
امضى ثلثة لسين مشروط حتى يصدق عليه ما يستحيل وجوده فعادة بعد ان كان











بالشرط

والشرط ان يكون يمينا وكان يجب ان يكون يمينا لان استحلال الحرام كقولنا حاصل ان كل شيء هو  
حرام حرمة مؤبدة بحيث لا يسقط حرمة حال من الاحوال كالنكاح واسباه ذلك فاستحلال  
مطلقا لا شرط يكون يمينا وكل شيء هو حرام بحيث يسقط حرمة حال كالميتة والخمر واسباه  
ذلك فاستحلال مطلقا لا يكون يمينا كذا في الحيط ولو قال كل رجل على حرام فهو على الطحا  
والشراب الا ان ينوي غير ذلك والقياس ان يثبت كافتح ولا يثبت قول المرأة بالنية واذ انوارها  
كانت ابلان ولا يخرج من اليمين الطعام والشراب وهذه الجواب بظاهر الرواية والفتوى  
على انه يقع به الطلاق بلا نية لعلية الاستسما ليا اعادة الطلاق وكذا في قوله خلال  
بروي حرام او خلال الله او خلال المسلمين وان قال لم انو الطلاق لم يصدق قصدا وفي قول  
هرج ببيت راس كيرم بروي حرام فتيل يجعل طلاقا بلا نية وهو احتيا رصناج هـ  
سرقته وقال بعض مشايخنا رحمهم الله لم يتضح لي عرف الناس في هذا انما يصح ان نفيه  
الجواب وقول ان نوي الطلاق يكون طلاقا تاما من غير رد لانه لا احتيا طان يتوقف  
المرء فيه ولا يخالف المتقدمين ولو قال هرج ببيت كيرم بروي حرام لا يكون طلاقا  
الا بالنية ولو قال هرج ببيت كيرم ميت لا يكون طلاقا الا بالنية وفيه لا يشترط النية  
ولو قال خلال الله على حرام ولو امر اثنان ببيع الطلاق ففلا واحدة واليه البيان في الاظهر  
كذا في الكافي سئل ان يكرهتم من هذا الحرام على حرام ثم شرطوا لانه هذا اخلاق بين ابي  
حنيفة وابي يوسف رحمهما الله قالوا احدهما يباحث وقال الاخر لا يباحث والمختار للفتوى  
انه ان اراد به التحريم يجب الكفارة وان اراد الاحتياط ولم يكن له نية لا يجب الكفارة كذا  
احتارة الصدوق الشهيد كذا في الظهيرية اليمين بالله مما يحتمل التعلق بخوان يقول  
اذا جاءه فوالله لا يدخل هذه الاله اورد فيتم الساقية ايضا كاي يمين بغير الله نحو ان  
يقول والله لا يدخل هذه الدار الا في سنة ينتهي اليمين بغير السنة رجل قال لغيره  
والله لا كلمك يوما ويوما فهو كقول والله لا كلمك يومين ينتهي اليمين بغير يومين كذا  
في فتاوى قاضي خان ويوجد فيها اللبلة المختلطة كذا في الحيط ولو قال والله لا كلمك  
ويومين فهو كقول الله لا كلمك ثلاثة ايام ولو قال والله لا كلمك اليوم ولا بعد غد كان له  
ان يكلمه في الليالي لانه ايمان ثلاثة ولو قال والله لا كلمك فلانا اليوم وهذا لا بعد غد كان له  
يكلمه في اليوم اللبلة لانه يمين واحدة بغير قول الله لا كلمك ثلاثة ايام فيه خلافه العالي  
كذا في المسبوط اذا قال الرجل والله لا كلمك فلانا اليوم ولا بعد غد كان له ان يكلمه  
فعل ذلك الفعل كان عليه كفارة وان في ظاهر الرواية اصله لا يمين حتى اذا احتسب بان  
ان الى الله بالله اذا ذكر اسمين ويمين عليهما المختلطة كان الاسم الثاني نعتا للاسم الاول  
ولا يكره فيها حرف العطف كان يمينا واحدة باتفاق الروايات كلها كذا في قوله والله الرحمن  
لا فعل كذا فان كان الاسم الثاني يصلح نعتا للاسم الاول وذكر بينهما حرف العطف كانا  
يمينين في ظاهر الرواية يمينا في قوله والله الرحمن لا فعل كذا في الحيط والكره المشايخ  
بظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان واذ كان الاسم الثاني يصلح نعتا للاسم الاول فان ذكر بينهما  
حرف العطف كانا في قوله والله والله لا فعل كذا كانا يمينين في ظاهر الرواية وهو الصحيح  
فان لم يذكر بينهما حرف العطف كانا يمينا واحدة باتفاق الروايات هكذا ذكر شيخ الاسلام  
هكذا في الحيط وان نوي بيمينتين فيكون يمينتين ويصير قول الله ابتداء يمينين محذوف

حرف

حرف القسم وانه قسم صحيح هكذا انما الله ابع ولو قال والله ولا الرحمن لا فعل كذا ففعل  
فعلية الكفار فان في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان اذا حلف الرجل على امر لا يفعل ابدا  
ثم حلف في ذلك المجلس او مجلس اخر لا يفعل ابدا ففعل كذا في فتاوى قاضي خان  
اذ انوي يمين اخر او نوي التخليط او لا يكون بنية واذ انوي بالكلام الثاني اليمين الاول عليه  
كفارة واحدة وروي عن ابي يوسف قاضي حنيفة قال هذه اذا كانت بيمين حجة او عمره  
او صوم او صدقة فاما اذا كانت بيمين بالله فلا يصح نية عليه كفارة وان قال ابو يوسف  
رحمته الله تعالى هذا احسن ما سمعته منه واذ كان احد اليمينتين حجة والاخرى بالله فعليه  
كفارة واحدة كذا في المسبوط في التوازي رجل قال اخر والله لا كلمك يوما والله لا كلمك  
شهر او الله لا كلمك سنة ان كلمه بعد سبعة ففعله ثلاثة ايمان وان كلمه بعد الف ففعله  
يمينان وان كلمه بعد الشهر ففعله يمين واحدة وان كلمه بعد سنة ففعله كفارة واحدة  
الخلاصة ولو قال انا بريء من الله تعالى ان كنت فعلت امس وقد كان فعل وهو يعلم به  
اختلط المشايخ فيه والمختار للفتوى انه ان كان في زعمه انه كذب يكره ولو قال ان كنت  
فعلت امس قاتله بريء من القرآن وقد كان فعل وكلمه فان الجواب المختار فيه كالمجوز  
فيما اذا قال انا بريء من الله هكذا في الحيط ولو قال ان فعلت كذا انا بريء من الله  
ورسوله حسب توجهين واحدة يلزمه كفارة واحدة ولو قال ان فعلت كذا انا بريء  
من الله وبري من رسوله فها يمينان ان حث يلزمه كفارة وان فعلت كذا  
انا بريء من الله وبري من رسوله والله وبري من رسوله بربك ما منه ففعله يلزمه اربع كفارات  
وقد وجد رحمه الله تعالى لو قال هو يهودي ان فعل كذا او هو نصراني ان فعل كذا ففعله  
يمينان ولو قال هو يهودي هو نصراني ان فعل كذا فهو يمين واحدة كذا في فتاوى قاضي  
خان ولو قال ان فعلت كذا فلما بريء من الكتب الاربعة فهو يمين واحدة وكذا في قوله  
ان فعلت كذا فلما بريء من القرآن والزبور والتوراة والانجيل فحلفت بيمين واحدة كفارة  
واحدة لا يمينين واحدة ولو قال فلما بريء من القرآن وبري من الزبور وبري من التوراة  
وبري من الانجيل فهو اربعة ايمان اذا حث يلزمه اربع كفارات كذا في الحيط ولو قال انا  
بري بما في المصحف فهو يمين واحدة وكذا لو قال هو بريء من كل اية في المصحف فهو يمين  
واحدة كذا في فتاوى قاضي خان سئل ثمر الاسلام عن قال والله اكره ان يكره  
قال كذا حيا راسنا اذ لا يكون يمينا ثم رجع وقال يكون يمينا كذا في الخلاصة رجل  
قال سوكتد خورم كذا اين كذا ركنكم قال بعضهم لا يكون يمينا وقال بعضهم يكون يمينا  
ولو قال سوكتد خورم كذا اين كذا ركنكم يكون يمينا لان هذا الكلام يذكر للتحقق دون  
الوعد كقول الرجل كواهي مبدع ولو قال سوكتد خورم بطلاق كذا اين كذا ركنكم لا يكون  
يمينا لانه وعد وتوعد ولو قال سوكتد خورم يكون يمينا بمنزلة قوله سوكتد خورم كذا  
في فتاوى قاضي خان ولو قال سوكتد بطلاق است كذا شراب خورم ففعله طلعت  
امراته واه الم يكن حلف ولكن قال قلت ذلك في تعرضهم لا يصدق قصدا في الكافي  
وان قال سوكتد خورم انا كان صا دقا كان يمينا وان كان دبا فلا شيء عليه كذا في  
الحيط ولو قال بريء سوكتد است كذا اين كذا ركنكم فهو احتياط وان اقتصر على هذا هو اقرب اليقين  
وان زاد فيها ففعله بريء سوكتد است بطلاق يلزمه ذلك فان قلت ذلك كذا دقا







كذلك اقل الاخر ثم ولا شيء على القليل وان يوزن به اليمين ويكون هذا على استحقاق المحجب  
رجل قال ٢٠ امرأة انك فعلت كذا وكذا فقلت لم افعل فقال ان كنت فعلت انتفانت  
طابق فقلت المرأة ان كنت فعلت فان طلق قالوا ان اراد به يمين المرأة لا تطلق المرأة  
جماعة من النساء اجتماعا كان يصنع بعضهم بعضا فقال واحد منهم من يصنع بعد  
هذا صاحبه فامرأة طلق ثلاثا فقال واحد منهم بالفا رسية بعد ذلك هل انصفه  
رجل بعد قوا هلام صقع هو صاحبه قالوا لا تطلق امرأة الف رجل هلا ان هذا الكلام  
في سيد لبيس يمين رجل قال على المشي الى بيت الله وكل من لم يركب في خروجه امرأة له طلاق ان دخلت  
هذه الدار قال رجل اخر على مثل ما جعلت على نفسك ان دخلت هذه الدار فدخل  
الثاني يلزمه المشي الى بيت الله ولا يبيع الطلاق والعنان كذا اية من رواية رجل  
خلته اموال السلطان ان لا يعمل بعد اقل من ايامه فلان فاصح الحالف وليس خفيه  
فدخل على ميت وحول رأسه عن مكانه قبل ان ياتي فلان قال له من سلمه ارجوان ايجت  
في يمينه يكون على غير هذا القول رجل خرج مع الامير بن سفيان فخلعه الامير ان لا يرجع الا بانه  
فصنع ثوبه او كسبه فخرج لذلك لا يجت ٢٠ يمينه لم يقع على الرجوع رجل ساع بغير الناس  
بالسعايات والمحبايات فخلع وقال ان سقيت احد اية الزيادة على عشرة دراهم فامرأة  
طلق فسمي امرأته في الزيادة على عشرة دراهم في السج الامام رحمه الله بن السفي رحمه الله  
ان لا تطلق امرأته كذا اية الظهيرة السلطان اذا قال لرجل ماله فلان امير بن زيد  
تست خانك فخلعه بالطلاق ليس عندك ماله فلان في الف وكان عند الحالف اموال  
بعضها امرأة فلان الامير اليه واليه يحكم بالمال فخرج ان المال مال امرأة فلان ويجوز ان يكون  
مثل تلك الاموال لتلك المرأة ثم زعمت امرأة الامير ان المال كان مال زوجها لا تطلق  
امرأة الحالف حتى يوزن الحالف بذلك او يقضي القاضي باليمين بقية دعوى محجة فيصير  
الحالف خائفا رجل حلف عشرين نساء من بلد الى بلد فدخل حلفه الف درهم بلده  
غيره ظهر عشرة في خائفة فخلعه امير الخطيرة انه ساجا ابشرة وما ترك خارج البلد شي  
خلع وتوي ما جاء ابشرة ابي في السوق وما ترك شي في الخارج ابي خارج السوق قالوا  
لا يجت ٢٠ يمينه لانه نوي ما يجت الف لفظه لكن لا يقيد قضاء رجل مائة وثلث وارثا ودين  
يخارجه فقام الزوارث الغريم في الدين فخلع الغريم انه ليس له من عليه شي قالوا ان كان لا يعلم  
الغريم بموت المورث ارجوان لا يكون خائفا وان علم بموت المورث فالصحيح انه لا يجت في يمينه  
رجل قال لبيس كم اكلت من تمر فقلت اكلت خمسة وثلث وقد كان اكل من تمر عشرة لا يكون  
خائفا وكذا با ولو كانت يمينه بطلاق او عناق لا ينجح شي وكذا لو قال الرجل كم اشتريت  
هذا العبد فقلت اجمالية وقد كان اشتراه بما تسين لا يكون كادبا لو خلف فخلع بطلاق  
او عناق لا ينجح شي وهو نظير ما قال في الجأح اذا خلف ان لا يشتري هذه الثوب بعشرة  
فاشتراه با تسين فخرجت في يمينه رجل فرت يده ارجل فخلع صاحب الدار انه لا يدر  
ايها هو وازاد بانه لا يدر يمينه ام كان هو من داره لا يجت ٢٠ يمينه السلطان اذا خلف  
رجل انه لا يعلم بامر كذا فخلع ثم ذكر انه كان يعلم بذلك الا انه نسى فقلت اليمين قالوا ارجوان  
لا يكون خائفا لانه ما كان عالما وقت اليمين رجل خلف بطلاق امرأة انه ليس في منزله ليلية  
مرفقة وقد كان في منزله مرفقة قالوا ان كانت المرفقة قليلة نجبت لو علم به لكان لا يقول عندنا

مرفقة لا تجت في يمينه وان كانت كثيرة الا انها سبعة بحيث لا يتجاوز واحد لا يجت ايهما  
يأبى يمينه لانه لا يدر باليمين هذه المرفقة وان كانت جارية كلها البعض دون البعض خت في  
يمينه رجل مرفق ارجوان امرأته فقلت ان قال خلال برومي حرام الوفا ايهما يمينه نوي  
در ايد ثم ان امرأته رفعت من ذلك الفطن على راسها لتذهب الى الحلاج ودخلت ه  
البيت والقطن يمين راسها ثم خرجت تحت الحالف كذا اية فساوي قاضي خان رجل  
طلبه السلطان لياخذ بهيمة فاخذ رجلا وازاد استلامه بانك لا تقبل من غير اية  
واقر بانه لياخذ من شيا بغير حق وفيه مكر كثير بالمسلمين لا يمينه ان يجلف وهو يعلم  
ولكن الحيلة انما يدكر اسم الرجل الذي يطلبه السلطان وينوي غيره وهذه ايجت  
الحصاف وان لم يصح في ظاهر الروايات فان كان الحالف مظلوما يفتي بقوله الحصف وق  
طلاق الفتاوي رجل ادعى على انسان مالا في لفته القاضي قال عليك كذا بعد ما انكر  
فخلع واشار باصبعه في كذا الى رجل اخر انه ليس عليه شي صدقة دينية لا قضاء كذا اية  
الخلاصة في الفصل الخامس والعشرين من كتاب الايمان **الفصل الثاني**  
في الكفارة وهي احد ثلاثة اشياء ان قد عتق رقبة يجر فيها ما يجزى به الظل او كسوة  
عشر متساكين يلكل واحد ثوب فما زاد وادناه ما يجوز فيه الصلاة او اطعامهم واطعام  
فيها ٢٠ طعام في كفارة الظل رهكة اية الحاوي للقدس ونحو اية حنيفة راي يوسع رجلا  
ان ادعى الكسوة ما يسترقا منه بدنه حتى لا يجزى من الرأويل وهو الصحيح كذا اية الهداية  
فان لم يجد على احد هذه الاشياء الثلاثة صام ثلاثة ايام متتابعات وهذه كفارة  
المفسر والاول كفارة المومر وخذ اليسار في كفارة اليمين ان يكون افضل على كفارة  
منه ارجوان يمينه وهذه اذا لم يكن في ملكه عين المنصوص عليه اما اذا كان في  
ملكه عين المنصوص عليه وهو ان يكون في ملكه عتق او كسوة او اطعام عشرة لا يجوز  
ان يعصم سواها ان عليه دين او لم يكن واما اذا لم يكن في ملكه عين المنصوص عليه  
فحينئذ يعتبر اليسار والاعتبار كذا اية السراج الوهاج ثم اعيت بالعتق والعتق يمينه  
عند ارادة التكفير فلو كان مومرا عند الحنث ثم اعتمر عند التكفير اجزاء الصوم  
عندنا وبمعكسه لا يجزى به كذا اية فتح القدير والكفارة منزل بيسكنه وشيا بيلبسها  
وتستعمر وتوت يومه كذا اية فتاوي قاضي خان وان كان له مال غائب او له دين على الناس  
ولا يجزى ما يعشق ولا ما يكسو ولا ما يطعم اجزاء الصوم هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى  
قالوا ان ادعى عليه دين اذا كان الدين على شخص لا يقدر على الا اذا كان على  
مالي يقدر على الا اذا كان تقصاه قدر عليه يجزى الصوم كذا اية ابن سامة عن محمد  
رحمه الله تعالى وكذا لو قال لزوج المرأة اذا تزمتها الكفارة ولا ما لا يكون الا على الزوج المهر  
ورجوعها قادر على الا اذا اخذته بدلك لم يجزى الصوم ولو كان له مال وعليه دين كثيرة  
مثلا او اكثر اجزاء الصوم بعد ما يتخرج منه من ذلك المال هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى  
في ٢١ اصل وهو ظاهر ما قبل قضاء الدين هل يجزى به الصوم اختلف المشايخ كذا  
في المحيط والاصح انه يجزى به التكفير بالصوم كذا اية المبسوط اذا اعطي كل مسكين نصف ثوب  
او اعطي ثوبا عشرة متساكين فكذا كفارة يمينه لم يجزى من الكسوة فاذا لم يجزى من الكسوة  
هل يجزى من الطعام اذا كان يبيع قيمة قيمة طعام عشرة متساكين ذكر شيخ الاسلام ه







لم يجز كذا السراجية والمكاتب والمدير قدام الولد في هذا المنزل القن والمستسقي في قول  
 اي حنيفة رحمه الله تعالى كذا لانه بمنزلة المكاتب اذا صام المكاتب يومين ثم وجبة في اليوم  
 الثالث ما يطعم وتكسول يجز الصوم وعليه الكفارة باطعام او الكسوة وان صام  
 المعسر يومين ثم وجبة في اليوم الثالث ما يعتق فعليه التكفير بالمال والاولوان يتم  
 صوم يومه وان افطر فلا قضاء كذا في المسبوط المرأة اذا كانت مصرة فلزوجها منعها  
 من الصوم كذا في الحرة النيرة ان صام القبد عن كفارة يمينه فعتق قبل ان يفرغ منه  
 واصاب ما لا يجزه الصوم ولو صام رجل ستة ايام عن يمينين اجزاء وان لم ينو ثلاثة  
 ايام لكل واحدة وان كان بمدة طعام احدي الكفارتين فصام واحدة هما اظم للحرمة  
 لم يجزه الصوم وعليه ان يعيد الصوم بعد التكفير باطعام ولا يجوز صوم احد عن  
 اخي او ميت في كفارة او غيره كذا في المسبوط ولو ان رجلا وجب عليه كفارة يمين  
 فلم يجد ما يعتق ولا ما يكسول ولا ما يطعم عشرة مساكين وهو شيخ كبير لا يقدر على الصوم  
 ولا مطعم له فيه فاراد ان يطعم ائمة عن صوم كل يوم مسكينا او مات فادعى ان يقضي  
 ذلك عنه لم يجز ان يطعموا عنه ولا يجزيه الا ان يطعم عشرة مساكين وان لم يؤص واحبوا ان  
 يكفوا عنه لم يجزهم اقل من اطعام عشرة مساكين او كسوتهم ولا يجوز لهم ان يعقوا عنه  
 كذا في السراج الوهاج رجل اعتق رقبة عن كفارة يمين ينوي ذلك فعليه ولم ينكلم  
 بلسانه وقد نكلم بالعتق اجزاء كذا في المسبوط رجل حلف ان لا يفعل كذا فأنسى انه  
 كيف حلف بالله او بالطلاق او بالصوم قالوا لا شيء عليه الا ان يتذكر كذا في فتاوى قاضي  
 خان شيل محمد بن شعاع عن رجل يقول كنت حلفت بالطلاق او ادرى اكنيت مدركا  
 حالة اليمين او غير مدرك قال لا حنث عليه ما لم يعلم انه مدرك اذ اذكر رجل فدفق امرأة  
 رجل فقال الزوج هي طالق ثلاثا ان لم يتيين زناها اليوم ففضي اليوم ولم يتيين له  
 يقع الطلاق والنتيين انما يكونان بليلة مشهورة او باقرارها رجل اخذ ثوب امراته  
 وذهب به الى الصباغ ليصبغه فقال امراته انما ذهبت به لتصبغه ففضب الزوج  
 وقال ان صبغته فانت طالق ثم صبغ الصباغ منه ذلك لا يحنث كذا في الظهيرية في  
 المقطعات ومن مات او قتل وعليه كفارة يمين لا تسقط وكفارة الظلمة كذا في  
 عن الفقيه ابي بكر البجلي رحمه الله تعالى هكذا اوقال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى كفارة  
 الظلمة تسقط بخلاف كفارة اليمين كذا في المحيط انه قد تم الكفارة في الحنث لم يجز به  
 ثم لا يسترد من المسكين لو فقه صدقة كذا في الهداية **وما ينصل بذلك مشا**  
 النذر من نذر رند او مطلقا فعليه الوفا بكذا في الهداية ولو جعل عليه حجة او مرة  
 او صوما او صلاة او صدقة او ما اشبه ذلك مما هو طاعة ان فعل كذا افعل لزمه ذلك  
 الذي جعله على نفسه ولم يجب كفارة اليمين فيه في ظاهر الرواية عندنا وقد روي  
 عن محمد رحمه الله تعالى قال ان قلن النذر بشرط يريد كونه كقول ان شقي الله ثم يضي اورد  
 فما يشي لا يجز عنه بكفارة كذا في المسبوط ويلزمه يمين ما سبق كذا في فتاوى قاضي  
 خان وان قلن بشرط لا يريد كونه كخول الدار وعنه يتخير بين الكفارة وبين ما التزمه  
 وروى ابا حنيفة رحمه الله تعالى رجح الى التحريم ايضا وهذا كان يفتي اسمعيل الزاهد  
 قال رحمه الله تعالى وهو اختيار ابي ابي كذا في المسبوط وهذا التفصيل هو الصحيح

كذا في

كذا في الهداية واذا قال الله تعالى ان اصبح لزمه ركعتان وكذا ان قال اصبح صلاة او قلنا  
 يصدر ركعة فان قال ثلاث ركعات لزمه اربع كذا في الحاوي للفقيه نذر صلاة بغير نية  
 لا يلزمه شيء ولو نذر ان يجي بغير قراءة او عريانا يلزمه الصلاة ولو نذر ان يعطي الظلم  
 ثمان ركعات او قال ان رزقتي الله ما بقي درهم ففعل ركعاتها عشرة لم يلزمه الا الظاهر في  
 خمسة دراهم كذا في محيط السرخسي اختلف اصحابنا رحمهم الله تعالى في نذر صوما او  
 صلاة في موضع بعينه قال ابو حنيفة وعده رحمه الله تعالى ان يصوم ويصلي في اي  
 موضع شاء كذا في السراج الوهاج ومن اوجب على نفسه صلاة في غده فصلى اليوم  
 اجزاه عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وان اوجب ان يتصدق فغدا بدينار  
 فتصدق قبل اليوم اجزاه في قوله كذا في الحاوي للفقيه التزم بالنذر ما كثر ما يملك  
 ما يملك في المختار كذا ان فعلت كذا فعليه ان صدقة وليس له الامانة كذا في الوجيز  
 للكردي وان كان بمدة عمره او حرام نيسا وي مائة فانه يبيع ويتصدق وان كان  
 نيسا وي عشرة يتصدق بمقدرة وان لم يكن مقدرة شي فلا شيء عليه كذا في فتاوى قاضي  
 خان لو قال الله تعالى ان اهدي هذه الشاة وهي مملوك العير لا يصح النذر ولا يلزمه شيء  
 وان عني اليمين تتعد يميني ويلزمه الكفارة بالحنث ولو قال والله اهدي هذه الشاة  
 ينفقه الله يمينه هكذا في المحيط وكذا الوفا لهدية هذه الشاة والمسئلة بالها  
 يلزمه هكذا في الوجيز للكردي وان نذر بما هو مفصية لا يصح فان فعله يلزمه  
 الكفارة ولو نذر ذبح ولده يلزمه الشاة استحسننا ولو نذر بلفظ القتل لا يصح  
 ولو نذر ذبح القبد عند محمد رحمه الله تعالى يصح وعندنا لا يصح ويذبح الولد والوالدة  
 عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان ولا يصح انه لا يصح النذر كذا في محيط السرخسي  
 وان نذر بدينار ابن ابنه فموتيه روايتان عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في احدي  
 الروايتين لا يلزمه شيء وهو الاظهر واذا حلف بالنذر فانه يوفي شيئا من حج او مرة  
 فعليه ما نوي فان لم يكن له نية فعليه كفارة يمين وان حلف على مفصية بالنذر  
 فعليه كفارة يمين اذا حلف بالنذر وهو ينوي صيا ما فم ينوعدا فعليه اطعام عشرة مساكين  
 ثلاثة ايام اذا حنث وكذا اذا نوي صدقة ولم ينوعدا فعليه اطعام عشرة مساكين  
 لكل مسكين نصف صاع من الحنطة كذا في المسبوط رجل قال هزارد درهم ان مال  
 من يدرويشان داره وهو يريد ان يقول ان فعلت كذا افاد مسكدا انسان فم قالوا يتصدق  
 احتياطا وان كان ذلك عتقا او مطلقا لا يقع شيء رجل قال ان فعلت كذا لاني مال او نفس  
 فليؤخذ ان اتصدق بغيره ثم كمل بمال او بغيره يلزمه التصدق بغيره رجل قال مالي  
 صدقة علي فم فمارة ان فعلت كذا الفحت وتصدق في فمارة او بلدة اخرى جاز  
 ويجز عنه النذر رجل قال ان تجوز من هذا النذر الذي انا فيه فعلي ان اتصدق بعشرة دراهم  
 خيرا فتصدق ق يمين الحيز او بيمينه يجز به رجل قال ان زوجت ابنتي فالف درهم من مالي  
 صدقة لكل مسكين درهم فزوج ابنته ودفق الا لث حمله الى مسكين واحد جاز رجل  
 قال ان برات من مرضي هذا اذعت شاة فمارة لا يلزمه شيء الا ان يقول ان برات فله على  
 ان اذعت شاة رجل قال ان اخرجت براس مالي وهي الف درهم فمارة فمارة الله تعالى فيها رجحا  
 اخرج حاجا لله تعالى فاجبر ولم ينصل له كثير من قالوا بهذا النذر لا يلزمه شيء رجل



قال ان فعلت كذا فله على ان اصنع جملة قرابت تحت لا يلزمه شيء ولو قال لله علي ان  
اطعم كذا او كذا يلزمه ذلك خلقا قال مالي هبة في المساكين يصح ذلك ان ينوب عنه  
كذا في فناء من كان ان ترزقني الله تعالى امرأة مؤافقة فلله على صوم كل خميس  
والموافقة هي الفاقة الدائمة بما ينفق عليها الباذل ما يريد منها من التمتع كذا  
في الوجيز للكردي يذرا ان يتصدق بدينار عليا ينبغي ان يصح وقيل ينبغي  
ان يصح اذا نوب اليه السبل كذا انما جاز الاطلا على احوال الرجل لله على نفسه طفا  
مسكين في نوبه ما نوب من عبدة المساكين وكبلا الطعام وان لم يكن له نية فله على طفا  
عشرة مساكين نصف صاع من حنطة كذا انما الميسر ولو قال لله علي اطعم مسكين  
في الاستحسان يلزمه نصف صاع من حنطة او صاع من تمر او شعير ولو قال لله علي  
ان اطعم عشرة مساكين ولم يشترط الاطعام فاطعم خمسة لم يجز ولو قال لله علي ان اطعم  
هذه المسكين هذه الطعام فاطعم هذه المسكين اخر اجزاء ولو قال لله علي ان  
اطعم هذه المسكين شيئا لم يمين ذلك فلا بد ان يطعم ذلك المسكين ولو قال لله علي  
طعام عشرة مساكين وهو لا ينوي عشرة وانما ينوي ان يعطي واحدا ما يكفي عشرة اجزاء  
ولو قال لله علي اطعم عشرة لم يجز الا ان يصرف في عشرة كذا انما المحيط نذر بالتصدق  
عليك ان مسكين فتصدق عليك مسكين بالقدرا الذي الزم يجز عن العهدة كذا في  
التاخر حاشية باختلاف الحجة ولو نذر هذه الدرهم فتصدق بغيره من نذر حاز كذا  
في فتح القدير ولو قال لله علي ان اعطى هذه الرقبة وهو يملكها فله ان يبيدها ولو  
لم يمت ما لم يكن لغيره النقص كذا انما الخلاصة في المستحق اذا قال لله علي ثوب نسمة  
فاعتق رقبة عياله لم يجز ولو قال لله ان اعطى نسمة فاعتق عياله لم يجز كذا في  
المحيط ولو قال لله علي ان ابيع خروما وتصدق بثلثي مائة سبع شاة حاز  
كذا انما الخلاصة سئل عبد العزيز بن احمد الحلواني عن رجل قال ان صليت ركعة  
فلله علي ان تصدق بدينار وان صليت ركعتين فلله علي ان تصدق بدينار  
وان صليت ثلاث ركعات فلله علي ان تصدق بثلاثة دراهم وان صليت اربع ركعات  
فلله علي ان تصدق بأربعة دراهم مضطرب اربع ركعات قال يلزمه عشرة دراهم كذا في  
البنية ذكر عيسى بن ابيان في خوارزم وابن ساعدة في الوصايا عن محمد بن محمد بن عبد الله بن  
نذر يعق عبد بيمينه وباعه فان فله ان يشتريه ويعتقه فان وانه لم يقدر على  
شرايه فليس عليه شيء ويستغفر الله ولا يجزيه ان يتصدق بيمينه او ثمنه قال في الجامع  
اذا قال الرجل ان كان ما في يدي درهم الاثنتي عشرة في يدي صدقة في المساكين فاذا  
بيده خمسة دراهم او اربعة لا يلزمه التصديق بشيء ولو كان ستة فصاعدا الزم  
التصدق بجميع ما في يده ولو قال ان كان في يدي من الدرهم الاثنتي عشرة في يدي  
صدقة في المساكين فاذا في يده خمسة دراهم او اربعة لم يلزمه التصديق بجميع ما في يده  
ولو قال ان كان ما في يدي من الدرهم الاثنتي عشرة في يدي صدقة في المساكين فاذا  
بيده خمسة دراهم او اربعة لا يلزمه التصديق بشيء ولو قال ان كان في يدي اكثر من ثلاثة  
دراهم في يدي في المساكين صدقة فاذا في يده خمسة دراهم او اربعة لم يلزمه التصديق بجميع ما في يده  
كذا انما المحيط ولو قال لكل بذر اربعة او خمسة في البحر فهو صدقة فان كان الذي بذر في ملكه

بدرهم حلف

بدرهم حلف كذا النذر ويتصدق بمثلها او بقيته بخلاف كل ثوب احرقه ان بالاحراق لا يبيح  
ولو قال ان اجرت عبدي هذا فاجره صدقة فاكل الاجر يتصدق بمثلها والحيلة  
انما يبيعه ثم يواجره بالمشترى فيدخل اليدين ثم يشتريه ويواجره لا يلزمه شيء  
وكذا لو قال ان نسيت هذه الثوب او هذه الحلة في بيتك او ما دمت عندك فخذ هذه  
فالحيلة انما تحبب ثم تلبس فيدخل اليدين ثم ترجع به الهبة كذا انما العتابة قال ابو يوسف  
في رجل قال ان بعثت عبدي هذه اقيمة صدقة في المساكين فباعه ووجد المشتري  
بالعبه عيبا وكان ذلك قبل ان يتفادها فله ان يبيعها على البائع انما يتصدق به ولو كان  
تفادها ثم رده العبد بذلك والتمه دراهم او ثوبان فله ان يتصدق بمثلها وان كان  
التمن عرضا فان كان الذي حكم لم يتصدق بشيء وان كان بغير حكم تصدق بيمينه ولو كان  
المشتري قد قبض العبد الا انه لم يسلم الثمن حتى رده العبد بالقبض بقضا فليس  
عليه البائع ان يتصدق بشيء من اي جنس كان الثمن وان كان رده بغير قضا تصدق  
بمثلها ولو كان البائع قبض الثمن والتمه عرض ولم يسلم العبد الي المشتري حتى هلك  
العبد في يده رده الثمن على المشتري ولا يتصدق بشيء وان كان الثمن دراهم او ثوبان يتصدق  
بمثلها ولو استحق العبد قبل القبض او بعده رده الثمن بيمينه من اي جنس كان  
وليس عليه ان يتصدق بشيء منها ولو نذر عتق هذه العبد عن كفارة فكل ما لا طعام  
مطلا النذر وكذا لو نذر ان يهدي هذه العبد من حذاء الصيد الذي عليه ثم صام  
او اطعم او نذر ان يكسوه بهذه الاثواب عن كفارة فاطعم بطل النذر وان كان  
الطعام لا يبلغ قيمتها تصدق بالفصل كذا انما المحيط ولو قال ان بعثت هذه الدرهم  
وتصدق الكرمها صدقة فبها تصدق بالكراد اقبض ولا يتصدق بالدرهم ان  
البيع ليس سبب ملك هذه الدرهم اذا كانت الدرهم بيد البائع يملكها بلفظ البيع  
فيلزمه التصديق ولو قال ان اشتريت هذه الدرهم او هبتك هذه الدرهم فاشتري  
بها او هبها وهي بيده يلزمه التصديق بها او يملكها ان سلمها لانها كانت في ملكه  
وقت الحث حتى لو كانت في يد البائع وقت الشرا او في يد الموهوب وقت الهبة لا  
يلزمه شيء كذا انما العتابة ولو عتق بيمينه على الشرا بان قال ان اشتريت هذه العبد بهذه  
الكره بهذه الا لعلها صدقة في المساكين فاشتري بها لزمه التصديق بالالف  
ولم يلزم التصديق بالكره في المستحق اذا اراد الرجل ان يشتري عبدا من رجل بالف  
درهم فذبح الف درهم الى صاحب العبد ثم حلف وقال ان اشتريت بهذه الف درهم  
واشار الى الف المدفوعة فله ان يبيع في المساكين صدقة وقال صاحب العبد ان  
بعثت هذه العبد بهذه الف درهم في المساكين صدقة واشار الى تلك الف درهم ثم ان صاحب  
العبد باع العبد بتلك الف درهم فله ان يبيع البائع ان يتصدق بها وكون المشتري كذا في المحيط  
**الباب الثالث** في التيمين على الدخول والسكن وغيرهما الاصل  
ان الف المسموعة في الايمان مبنية على العرف عندنا كذا في الكافي ولو كان لا يدخل  
بيتا فدخل مسجد او بيعة او كنيسة او بيت نارا فدخل الكنيسة او حاما او دهلزا  
او طلة باب دارا فحنت وقيل الجواب المذكور يستلزم الدهلزي دهلزي يكون هو  
خارج باب الدار وان كان داخل البيت ويمكن فيه البيوتة تحت والصحيح ما اطلق في الكفا

هذه العبد



ان الدهليز لا يبيت فيه عادة سواء كان خارج الباب او داخله كذا في المذاهب وان  
 دخل صفة بحيث وقيل هذه اذا كانت الصفة ذات حوايط اربعة وهكذا اذا  
 كانت صفاهم وقيل الجواب بغيره على اطلاقه وهو الصحيح كذا في الهداية ولو خلف  
 اليد خلف هذه المسجدة فانه من بيت دار اثم المهدم فبيد مسجدة او دخل لم يحسب دخلا  
 ما لو خلف لا يدخل هذه المسجدة فدخل بعد ما هدم او بعد ما بني مسجد اخر  
 حث كذا في شرح الجامع الكبير للمصيربي ولو خلف لا يدخله دار جاره فزيد في الدار  
 المحلوق عليها من دار اخرى فدخل الزيادة حث وقيل لا يحسب ولو كان قال دار حث  
 بالاجماع ولو خلف لا يدخل مسجدا فزيد فيه فدخل تلك الزيادة حث ولو قال مسجد  
 فبيد فلا نواشك في مسجد فزيد بعد الحلف لا يحسب كذا في الفتاوى رجل خلف لا يدخل  
 هذه المسجدة فزيد فيه طائفة من دار حث المسجد فدخل الزيادة لا يحسب ولو خلف  
 لا يدخل مسجد فلان والمسئلة بما لا يحسب وكذا لو خلف لا يدخل هذه الدار فزيد  
 فيها فدخل الزيادة لا يحسب وان قال لا يدخله دار فلان فدخل الزيادة فدخلت كذا في  
 فتاوى قاضي خان والظاهرية خلف لا يدخل مسجد اقام على سطحه المختار ان لا  
 يحسب بالقيام عليه اذا كان الحالف عجميا وعليه الفتوى كما في جواهر الاخلاص ولو خلف  
 لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما اهدمت وصارت صخر حث ولو خلف لا يدخل  
 هذه الدار فزيد ثم بنيت اخرى فدخلها لا يحسب وان جعلت مسجدا او حاما او بيتا  
 بستانا او بني بيت فدخله لا يحسب وكذا اذا دخلها بعد اتمت دار الحمام واشتبهه كذا في  
 الهداية ولو خلف لا يدخله دار فدخل بعد الهدم لا يحسب وان جعلت مسجدا او حاما  
 او بيتا نافذ خلفه لا يحسب وكذلك لو كانت دار صغيرة فجعلها بيتا واحدا واسمها بابا  
 الى الطريق او الى دار اخرى او جعلت دارا اخرى بعد ما جعلها بستانا او صارت  
 بحرا او نهر لا يحسب كذا في محيط الرخسي ولو خلف لا يدخل هذه البيت او بيتا فدخل ولا  
 بنا فيه لا يحسب ولو بنى بيتا اخر فدخله لا يحسب ايضا في المهيمن وفي غير المهيمن حيث  
 ولو اهدم السقف وحيطانه قائية فدخله لا يحسب في المهيمن ولا يحسب في المنكر كذا  
 في البديع رجل خلف لا يدخل هذه الدار فدخلها ركبها او ماشيا او محمولا بامر  
 حث كذا في الظهيرية وان كانت الدار قد انقلبت وهو زكرا لا يستطيع انساها  
 فدخل الدار فانه لا يحسب له بمبينة هكذا في المحيط وان احتمل غير فدخله بغير  
 امره لم يحسب سواء كان راضيا بذلك بقلبه او سخطا وسواء كان قادرا فيما لا يستطيع  
 او لم يكن قادرا عليه عند قامة مشايخنا وهو الصحيح وسواء دخل من بلكة بابيه او من  
 غير بلكة كذا في البديع ولو خلف لا يدخل هذه الدار فقام على حائط من حيطانها  
 حث في مبينة كذا في الرقام على سطح الدار وقيل هذه في غيرهم اما في عرفنا الصعود  
 على السطح والى ابطاسهم دخولا فلا يحسب فيه والصحيح جواب الكتاب كذا في شرح الجامع  
 الصغير لقاضي خان لو خلف لا يدخل هذه الدار فتر من سطحه او صعود شجرة  
 وانصارت في الدار فقام على غصن أو سقط لسقط في الدار حث وكذا لو قام على  
 حائط منها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الحائط مشتركا بينه وبين  
 جاره لا يكون حائلا وهذا اذا كانت اليمين بالرونية وان كانت بالعربية فارتقي شجرة

اغصانها في الدار او قام على حائط منها او صعد السطح لا يحسب في مبينة وهو المختار ان  
 هذه الاية دخلوا في العم كذا في فتاوى قاضي خان العلوان لم يكن طريقه في سفله وانما  
 كان في دار اخرى حث سفله فهو من الدار التي طريقه فيها كذا في المحيط وان وقف في طاق  
 الباب بحيث اذا انقلب الباب يبق في خارج لم يحسب كذا في الكافي ولو قال رجل كسيف  
 او على شارب او طلة شاربته ان كان مفتحا الكسيف او الطلة في الدار كان حائلا وان  
 قام على اسكفة بابه تحت الطاق ان كانت الاسكفة بحيث لو انقلب الباب كان الاسكفة  
 خارجة لا يكون حائلا وان كانت داخله كان حائلا ولو ادخل احد في رجله يكون  
 حائلا قبل هذه اذا كان الدار خلفه الى بضع متساويتين فان كان داخل الدار من جهة  
 فادخل احد في رجله كان حائلا ان اكثره يصير دخلا وقال الشيخ الامام شمس الدين  
 السرخسي الصحيح انه لا يكون حائلا كذا في فتاوى قاضي خان هذه اذا كان يدخل قايما  
 اما اذا كان مستلقيا على ظهره او بطنه او جنبه فقد خرج حتى صار بعض يده داخل  
 الدار ان صار الاكثر داخل الدار يصير دخلا وان كان ساقاه خارج الدار هكذا روي  
 عن محمد بن حمزة الله تعالى ولو ادخل راسه ولم يدخل قدميه لا يحسب وكذا لو ثبنا ولا شيا  
 بيده كذا في المحيط ولو ادخل راسه احد يده حث ولو جالس في بابه وهو شبيه في  
 المشي ابي بعد وفا نغشروا منزلق فوقع في الدار اختلفوا فيه الصحيح انه لا يحسب وان  
 دفنته البرج او دفنته في الدار اختلفوا فيه الصحيح انه لا يحسب ان كان لا يستطيع المشي  
 وان ادخله انسان مكره فخرج منها ثم دخل بغيره ذلك فدخلوا فيه والفتوى على انه  
 يحسب كذا في الظهيرية ولو خلف لا يدخل هذه الدار لا يحسب ان قال ابن سبعة روي عن ابي  
 بصير عن حمزة الله تعالى انه اذا دخل وهو لا يريد الخروج فانه لا يحسب وان دخل بغيره  
 ومن ثمة الكلو سبعة حث فان دخل لا يريد الخروج ثم ربه اليه بعد ما دخل فجلس لا  
 يحسب وذكر في الاصل لا يدخل هذه الدار الا بالبر سبيل فدخلها ليقعد فيها او ليقود  
 مريضا فيها او ليطعم فيها ولم يكن له فيه حث خلف فانه لا يحسب ولكن ان دخلها جئت زائرا  
 به اليه فقف فيها لم يحسب لان على التيسيل هو المجتاز اذا دخلها بغير اجتناب حث  
 قال الا ان ينوي لا يدخلها كبريد المنزل فيها فان نوى ذلك فانه مبينة كذا في المذاهب اذا  
 حلت لا يدخل من باب هذه الدار فدخل من غير الباب لم يحسب وان نعت بابا اخر  
 فدخله حث ولو عين ذلك الباب في اليمين لم يحسب في غيره وهذا ظاهر ولم يعبئة  
 ولكن نوى ذلك لا يبين في الغصا كذا في المحيط ولو خلف لا يدخل هذه الدار فدخل  
 وخبر مردا باحت تلك الدار فدخل او دخل الفتاة لا يحسب ولو كانت الفتاة موصوفا  
 مكشورا في الدار ان كان الانكشاف كثيرا بحيث يستقي اهل الدار منها فذلك الموضع  
 منها يحسب وان كان يسيرا لا يفتن به اهل الدار انما هو لصوء الفتاة لا يحسب كذا في الخلاصة  
 ولو قال الرجل عبدة ان دخل هذه الدار الا ان يني فذلك ادخلها ناسيا ثم دخلها ذكر  
 لا يحسب ولو قال ان دخل هذه الدار الا ناسيا فذكر ادخلها ذكر لا يحسب كذا في البديع  
 ولو خلف لا يدخل هذه الدار وهو من ملك في اياها لا يحسب حتى يخرج ثم يدخل اسحفا  
 كذا في الكافي قال ابن سبعة عن محمد بن حمزة الله تعالى في رجل قال عبدي خزان فدخلت  
 هذه الدار فدخله الا ان يامرني فلان فامرته فلان مرة واحدة فانه لا يحسب ان دخل

ص

ح



هذه الدخلة وما بعد ما وقد سقط اليه وقال ان دخلت هذه الدار دخلت اليا ان ياتني  
بها فلان فامره فدخل ثم دخل بعد ذلك بغير اذنه فانجحت ولا بد ههنا من الامر في كل مرة  
كذابة الله ايع يا مخرج الكرخي روي ابن سماعة عن ابي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال اخر  
والله لا يدخل دارك هذه واخذ اليوم فهدى غير رب الدار ان دخل رب الدار لا يجت وأ  
دخل غيره حنت وان دخلها الحالف حنت أيضا كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب  
الحنت في اليمين ما يكون على الف وما يكون على غيره ولو حلف لا يظلم هذه الدار بقدر  
فدخلها واكتفى بحنت ولو حلف بوضع قدمه في هذه الدار فدخلها بالبا حنت فان كان  
نوي اما لا يضع قدمه ما شيئا فهو على ما نوي حقيقة وكذا اذا دخلها ما شيئا وعليه  
حذاء او لا حذاه اعليه كذا في البداية اذا قال ان وضعت قدمي دار فلان فكذا فوضع احد  
رجليه في دار فلان لا يجت على ما هو ظاهر الرواية كذا في المحيط رجل حلف ان لا يدخل  
محلته كذا ان دخل دار الحالف بايمن احداهما مفتوح في تلك المحلة والاخر مغلق في محلته  
اخرى حنت بيمينه رجل حلف ان لا يدخل بلج فهو على المصدرة والقرية ولو حلف لا  
يدخل مدينة بلج فاليمين على المدينة ورضها لان الرض بعد من المدينة وان اراد  
الحالف المدينة خاصة فهو على ما نوي ولو حلف لا يدخل قرية كذا ان دخل اراضي القرية  
لا يجت ويكون اليمين على القرية وكذا الوخل كذا ان دخل بلدة كذا ان يكون اليمين على القرية لان  
البلدة اسم لما هو داخل الرض ولو حلف ان لا يدخل بلدة كذا ان يكون اليمين على القرية لان  
ولو حلف ان لا يدخل مدينة السلام لا يجت ما لم يدخل من ناحية الكوفة لان اسم بعد  
بيتها وله الجابيين وهذه مدينة السلام ولو حلف لا يدخل الري ذكر شمس الدين السرخسي رحمه  
الله تعالى في شرح الاجازات ان الري يظاهر الرواية بيتها ولا المدينة والنواحي قال  
محمد رحمه الله تعالى اما سرقة واخر حنت اسم للمدينة خاصة والسفد ورفاعة وفار  
اسم للاصبار والقرية رجل حلف ان لا يدخل النوات فركبة سفينة في الفوات او كان على  
النوات جسر فر على الجسر لا يجت ما لم يدخل الماء كذا في فتاوي قاضي خان ولو حلف لا  
يدخل البصرة فدخل شيئا من فراه لا يجت ان حلف لا يدخل بعدا فدخل في سفينة  
قال محمد رحمه الله تعالى حنت وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يجت وعليه الفتوى كذا  
في محيط السرخسي ولو حلف لا يدخل كورة كذا ان حلف لا يدخل في ارضه حنت  
وقد قيل بان الكورة اسم للعلم ان ايضا وهو الاظهر واختلفت المسألة في حنهم الله تعالى  
في حنار او الفتوى على انه اسم للعلم ان اما شام اسم للولاية وكذا اخر اسنان وكذا لك الولاية  
حتى لو حلف على واحد من هذه المواضع لا يدخلها فدخل قرية من فراه لا يجت وكذلك  
تركستان وهو اسم للولاية كذا في المحيط اذا حلف لا يدخل في هذه السكة فدخل دارا  
في تلك السكة من طريق السطح ولم يخرج الى السكة قال الفقيه ابو بكر الاسكاف هذه الى  
عدم الحنت اقرب وقال الفقيه ابو الليث هذه الى الحنت اقرب وفيه الروايات عليه الفتوى  
في الظهيرية والصحيح انه لا يجت اذا لم يخرج الى السكة كذا في التناخانية ولو حلف  
لا يدخل سكة فلان فدخل مسجد في تلك السكة ولم يدخل السكة لا يجت وهو المختار  
كذا في الخلاصة ولو حلف لا يدخل دار فلان ولم يمشيها فدخل دارا يسكنها فلان  
باجارة او بجارة ذكرنا طيفا ان حنت بيمينه وان دخل دارا مملوكة لفلان وفلان

لا يسكنها حنت ايضا وكذا الوخل لا يندخل بيتا لفلان فدخل بيتا وفلان فيه ساكن  
باجارة او بجارة كان حنار كذا في فتاوي قاضي خان اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل  
دارا له فدخلها بغيره قال محمد رحمه الله تعالى حنت فان قال لا يدخلها ثوبا فلان  
فدخلها ثوبا لم يندخلها فان كان فلان ممن لم يحنر بيسكنه فانه لا يجت بدخوله هذا  
الحائز وان كان الحلو فليس عليه ان يسكنه حائز حنت لان العلم انه اراد اضافة الملك  
لا اضافة السكنى وان حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا لغيره فلان وبن اخوان  
كان فلان فيها ساكنا حنت وان لم يكن ساكنا لا يجت كذا في البداية ولو حلف لا يدخل  
بيت فلان ولا يبيت فدخل حنت داره لا يجت حية يدخل البيت قالوا هذه الغاية في ديارهم  
فما في غير ذلك ربا الله اولا بيت واحد فدخل حنت الدار حنت وعليه الفتوى  
رجل حلف ان لا يدخل بيت من المنزل فدخل بيت هذا البيت فاليمين على ذلك البيت  
الذي كان حيا ليس عليه ان ما ورثه ذلك بيمينه من لا ورثه اذا كانت اليمين بالولاية  
اما اذا كانت بالعارسية فاليمين على ذلك المنزل وكذلك العار فان حنت ذلك البيت  
الذي كمن حيا ليس عليه صدق ديانة لاقتضا لان في العارسية خانه اسم للكل والبيت  
اسم خاص كقولنا بجانها شوكانه ورسمنا في هذا الدار ليشترى بيت بيمينه فان اشترى  
الي بيت فالبيعة للاستشارة رجل حلف لا يدخل دارا يشترى فلان فاشترى فلان  
دارا وباعها من الحالف فدخل الحالف لا يجت ولو اشترى فلان دارا فوهبها من  
الحالف فدخل الحالف حنت لان حكم الشراء الاول مرتفع بالشراء الثاني ولا يرفع بالبيعة  
كذا في الفتاوي قاضي خان حلف لا يدخل دار فلان ولم يندخلها فدخل دارا لغيره فدخل  
دارا لغيره لا يجت اذا لم يندل الدليل على دار القلة وغيرها كذا في محيط السرخسي  
لو حلف لا يدخل دار فلان هذه قبعة فلان الدار فدخل الحالف لا يجت عندا  
حقيقة وابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة امرأة حلفت ان لا يدخل  
زوجها دارها فباعته دارها فدخل ان كانت مؤت ان لا يدخلها دارا تسكنها المرأة لا  
يسقط اليمين بالبيع وان لم يكن لا يبيت فاليمين على دار مملوكة لها فاذا باعته لا يسقط  
اليمين في قوله ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى ولو حلف لا يدخل دار فلان فباع  
فلان نصف الدار وهو فيها فدخل الحالف كان حنار وان تحول فلان من الدار لا يجت  
في قولها لو كذا الوخل ان لا يدخل دار فلان فباع فلان داره وتحول عنها فدخل الحالف  
لا يجت في قولها وكذا الوخل ان لا يدخل دارا فباعته دارا فباعته رجل  
فاستأجرها الحالف من المستأجر ان كانت اليمين لعيني من المرأة لا يجت وان كانت  
انكرامة رجل الدار حنت رجل حلف لا يدخل دار فلان الا بيمينه شكفت يد وفتركت  
بهم بلية من قتل او هدم او حرق او موت فدخل الحالف لا يجت كذا في فتاوي قاضي  
خان اذا حلف لا يدخل دار فلان فاستأجر الحلو فاعلى دارا بيمينه فاد الولاية فيها  
فدخل الحالف لا يجت لان يستأجر المعير من تلك الدار ويُسَلِّمها الي المستأجر  
والمستأجر يقتل متاعه اليها فاذا دخل الحالف حنينة حنت بيمينه كذا في المحيط  
قال ابن رستم قال محمد رحمه الله تعالى في رجل حلف لا يدخل دارا بيمينه مثل دار عرو  
ابن حريش وغيرهما من الدار المشهورة باربابها فدخل الرجل داره كان باعها عمر وجرير



او غيره من نسب قبل البين اليه ثم دخل الى الحان بعد ذلك حث وان كانت البين على دار  
من هذه الدورات ليست نسبة ترقى بها لم يثبت في يمينه كذا في المدايع رخل حلف  
لا يدخل دار فلان وفلان يسكن مع ابيه في الدار بالصلة والاب هو الذي استاجر الدار  
يثبت فيها سائما على ما اذا لم يخلع لا يدخل دار فلان فدخل دار امارة فلان وفلان ساكن  
فيها ان لم يكن لفلان دار اخرى بنسب اليه سوي هذه الدار حث وكذا لو حلف لا يدخل  
دار فلانة فدخل دار زوج فلانة وهي ساكنة فيها ان لم يكن للزوج دار اخرى بحيث  
وان كان لها دار اخرى لم يثبت كذا في الخلاصة في النوازل عن ابي يوسف رحمه الله  
اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار فلانة فدخل دار فلان الى الطريق وليس  
لها ثوب في باب في الدار حث في يمينه رخل حلف ان لا يدخل دار فلان من امر سر شستن  
فدخل الدار لاجل ذلك بل ليس على الحامي ثم غسل راسه في الحمام لم يثبت ومن بعض  
المساج اذا حلف الرجل ان لا يدخل الحمام فدخل بيت المسلم لم يثبت في يمينه كذا في  
فتاوى قاضي خان رخل اذ اذ في بيتان خلف رخل ان لا يدخل هذه الدار فدخل  
بيتا منها وباب البيت ان لا يثبت هذه الدار وليس للبيتان طريق اخر وعلى الدار  
والبيتان حايط واحد محيط بهما قال محمد رحمه الله تعالى لا يثبت الحان بدخول البيت  
سواء كان البيت اصغر من الدار او اكبر وان كان في وسط الدار ودخول البيت ان  
يثبت الدار حث الحان بدخول البيت ومن ابي يوسف رحمه الله تعالى فيه رواية  
في رواية كما قال محمد رحمه الله تعالى في رواية يثبت وان لم يكن البيت في وسط الدار  
كن اية الظهيرة لو قال ان ادخلت فلانا بيتي وامرانة طالق فهو على ان لا يدخل به  
ولو قال ان تركت فلانا امرانة طالق فهو على الدخول يعلم الحان في علم ولم يمنع فقد  
ترك حثي دخل وان قال لو دخل فهو على الدخول امر الحان به او لم يامر علم به او لم يعلم  
كذا في محيط الرخصي ولو قال ان دخل ذلبي هذه احد مقبلة حر والد ارل او لغيره  
فدخل هو لم يثبت ولو قال ان دخل هذه الدار لم يثبت اذا هو دخل سواء كانت الدار  
له او لغيره رخل قال لا ينفذ فلان من دخول دار في نفسه مرة برب يمينه فاذا راء  
مرة ثانية ولم يمينه لا شيء عليه كذا في البحر الرائق رخل حلف ان لا يدخل هذه الدار  
فاشترى صاحب الدار حث الدار بيتا وفتح باب البيت الى هذه الدار وحصل طريقه  
فيما وسد الباب الذي كان للبيت قبل ذلك فدخل الحان هذه البيت من غير ان يدخل  
هذه الدار قال محمد رحمه الله تعالى يكون حثا لان البيت حث الدار رخل قال لغيره  
ان دخل محمد بن عبد الله هذه الدار فامرارة محمد بن عبد الله الذي يدخل الدار طالق  
فقال محمد بن عبد الله اشهد والمثلي بذلك فدخل الدار طالق بلزمت الطلاق رخل قال  
والله لا يدخل هذه الدار وهذه الحجة ثم خرج عن الدار فدخل الدار فلم يدخل الحجة فانه  
لا يثبت حثي يدخل الحجة ويكون البين على جميعا كذا في فتاوى قاضي خان ولو حلف لا يدخل  
دار فلان وهما في سفر قال هذه اية الفسطة والحجبة والقبه وفي كل ستر لا يثبت الا ان  
يقع واحد من هذه الثلاثة بصدق ديانة لا قضاء كذا في محيط الرخصي ولو حلف  
لا يدخل في هذه الفسطة وهو مضروب في موضع فقلع وضرب في موضع اخر فدخل فيه  
حث وكذا القبلة من العبد ان وكذا كذا درج من عبيد ان او سبيلان الاسم بهذه الاشيا

لا يزول بنقلها من مكان كذا في المدايع ولو حلف لا يدخل هذه الحجة لغيره للعبد ان هـ  
والعبد وقد قيل العبرة للعبد ان وقيل العبرة للعبد وفعل القول الثاني اذا استبدل العبد  
الله والعبد ان على حاله فدخله حث ولو كان على العكس لم يثبت وعلى القول الثاني اذا  
استبدل العبد والعبد ان على حاله لم يثبت ولو كان على العكس لم يثبت والاول اصح كذا في  
المحيط ولو حلف ان لا يدخل على فلان بيتا فدخل بيتا وفلان فيه ولم ينو الدخول عليه  
لا يثبت رخل حلف كل واحد منهما ان لا يدخل على صاحبه فدخل في المنزل معا لم يثبت  
كذا في فتاوى قاضي خان اذا حلف لا يدخل على فلان فدخل فلان فدخل في شجرة ان  
الدخول على فلان متى اطلق يذهب الى الفرق الدخول على فلان لاجل الزيادة والتعظيم له  
في مكان يتردد فيه يعني مكانا يجلس فيه لدخول الزائرين عليه والي هذه الاشياء القدر  
في كذا في حثه قال لو دخل عليه في مسجد او ظلمة او دلهيز لم يثبت وكذا لو دخل عليه  
في فسطة او حجة الا ان يكون من اهل البادية والمفتبرية ذلك الحادة فاما في عرفها  
اذا دخل عليه في المسجد لم يثبت في يمينه ولو دخل عليه ولم يقصده بالدخول او لم يعلم انه  
فيه لم يثبت وفي القدر في اذا دخل على قوم وهو منهم ولم يقصده لم يثبت فيها يمينه  
الله تعالى الا انه لا يقصد في القضاء وفيه ايضا الدخول عليه ان يقصده بالدخول سواء  
كان بيته او بيت غيره ولو حلف لا يدخل على فلان فدخل هذه الدار فدخل الدار وفلان في  
بيت من لا يثبت وان كان في حث الدار حث لانه لا يكون داخل عليه الا اذا شاهد  
وكذا اذا حلف لا يدخل على فلان فدخل هذه القرية لم يثبت الا اذا دخل بيته كذا في المحيط  
رخل حلف لا يدخل على فلان فدخل عليه بعد الموت لم يثبت كذا في الراجية رخل قال  
كلما دخلت واحدة من هاتين الدارين فوالله لا اضربك فدخلها ثم ضربها لم يثبت الا  
مرة ولو قال فقلبي يمين ان ضربتك فدخلها واحدة من هاتين ثم ضربت بلك دخلت  
كفارة رخل قال لا امرانة كلما دخلت هذه الدار فوالله لا اضربك فدخلها فهو مؤول فان  
حكما بعد الدخول حث وتطلعت اليمين حثي لو دخل الدار ثانيا لم يكون مؤليا حثي لو  
حكما ثانيا لم يلزمه كفارة اخرى ولو مضت اربعة اشهر من الدخلة الثانية لا يثبت  
فان لم يجز بها حثي دخلها ثانيا فهو مؤول فاذا مضت اربعة اشهر من الدخلة الاولى  
بانت فاذا مضت اربعة اشهر من الدخلة الثانية وهي في العدة بانت بواحدة اخرى  
ولو قال فقلبي يمين ان ضربتك فدخلت دخلت في مؤول ابلان فان حثا بعد كل دخلة  
فعليه كفارتان وان تركها حتى مضت اربعة اشهر من الدخلة الاولى بانت فاذا مضت  
اربعة اشهر من الدخلة الثانية وهي في العدة بانت باخرى ولو قال كلما دخلت هذه  
الدورات طالق ثلاثا ان ضربتك فدخلت دخلت في مؤول بكل دخلة في حق البرهان  
قربا في المدة طلقت ثلاثا وان لم يضرب حتى مضت اربعة اشهر بانت بتطبيقه واذا مضت  
اربعة اشهر من الدخلة الثانية بانت باخرى لكن لا يلزمه اكثر من ثلاث وكذا لو  
لو قال كلما دخلت هذه الدار فقلبي يمين هذه العدة ان ضربتك او قال فقلبي يمين  
خران ضربتك فدخلت دخلت في مؤول بكل دخلة وان ضربت في يمين واحدة وكذا لو قال  
لامرأة انت طالق ثلاثا ان ضربتك ثم قال لا بعد ذلك يمين انت طالق ثلاثا ان ضربتك فهو ابلان  
في حق البرهان فثبت في يمين واحدة فيع التلات ولو قال كلما دخلت هذه الدار فان







يبيع المتاع من يتيق به ويخرج بنفسه واهله ثم يشتريه المتاع منه في وقت يتيسر عليه  
التحويل كذا في الراعي في كتاب الحيل واذ كان الحيل سالكاً في رجل في دار خلفه احد  
لا يسكن صاحبه فان اخذ في النقلة وهي مكنة في الحال والاخذ فان وهب الخالف  
متاعه للمحلف عليه او اودعه اياه او اعاده اياه ثم خرج في طلب منزله فلم يجد منزله الا ما  
ولم يات الدار التي فيها صاحبه قال رحمه الله تعالى ان كان قد وهب المتاع وقبضه  
او اودعه اياه او اعاده وخرج من ساعة لا يريه العود اليه فليس بمسكن كذا في  
السراج الوهاج خلف ان لا يسكن هذه المصخر يخرج بنفسه واهله ومتاعه منه لا يثبت  
وان كانت اليقين على سكني التربة فهي بمنزلة المصخر وهو الصحيح والسكنى والحكمة بمنزلة  
الدار ولو خلف وقال اندرس ديه بناسم فخرج باهله ومتاعه ثم عاد وسكن كذا في  
وكذا كل فعل عميد لا يسطر اليقين فيه بالبركة افي خزائنه المعقنين قالوا هذه اذا ما  
للسكنى والقرار وما اذا عاد للزيارة او لسكن اياها لينقل متاعه لا للسكنى  
والقرار لا يثبت في حقيقته واذ عاد للسكنى والقرار يكتفي بسكنى ساعة للحفت ولا  
يشترط له واما عليه كذا في المحيط ولو قال اكر من امسك اندرس ديه بناسم فمراة  
كما انسكن الا يوثق من بغيره السنة او خلف ان لا يسكن هذه الدار شهر او تسكن  
ساعة لا يثبت ما لم يسكن كل الشهر كذا في خزائنه المعقنين خلف ان لا يسكن فلا  
فتر الحالف وهو متاعه منزله فلا تسكنه يوماً او يومين لا يثبت ولا يكون  
مسكناً فلا يثبت حتى يتم عشر يوماً كذا في خزائنه المعقنين خان خلف ان لا  
يسكن الكوفة فترها مسكناً فترها الاثمة بها اربعة عشر يوماً لا يثبت وان توي  
عشرة عشر يوماً كان خاناً ولو خلف لا يسكن فلا يثبت فلا يثبت خان دار الحالف  
غضباناً قام الحالف معه حث عليه ذلك الحالف او لم يعلم وان خرج باهله واخذ في  
النقلة حين نزل الفاصب لم يثبت كذا في خزائنه المعقنين ولو سافر الحالف فسكنه فلا  
من اهل الحالف قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يثبت وقال ابو يوسف رحمه الله لا يثبت  
وعليه الغنوي وفي المتن لو خرج المحلف عليه في مسيرة ثلاث اواكثر وسكن الحالف  
مع اهل المحلف عليه لم يثبت في قول ابو يوسف رحمه الله تعالى وان كان اقل من ذلك  
حسب كذا في الظهيرية ولو خلف لا يسكن فلا بالكوفة فهو في مسكنه كذا في دار الكوفة  
حيث لو سكن الحالف في دار المحلف عليه في ارضه لا يثبت الا اذا توي ان لا يسكنه هو  
والمحلف عليه بالكوفة في حقيقته على ما توي وكذا اذا خلف لا يسكن فلا في هذه التربة  
فهو على ان يسكنه في تلك التربة في دار واحدة وكذا اذا خلف لا يسكنه كذا في حارسان  
وكذا اذا خلف لا يسكنه في الدنبا ولو خلف لا يسكنه فساكنه في سعيته مع كل واحد  
اهل ومتاعه واخذها من لا يثبت في حقيقته وهذا مسكنه في حق الملاحين وكذا في  
اهل البادية اذا جمعوا حجة واحدة فوان تفرقت الحيا لم يثبت وان تفرقت كذا في  
الفجر فواذا خلف لا يسكن فلا فساكنه في عرفة دار او بيت او غرة حث كذا في  
السراج الوهاج رجل خلف ان لا يسكن فلا ولم يوثق فساكنه في دار كل واحد منهما في مقصورة  
على حدة لا يثبت وانما تحقق المسكنة اذا سكنها بيتاً واحدة او دار كل واحد منهما  
في بيتيه منها بمائة واهله وتعلقه ان كان له اهل واما الاكان في الدار فاصير بكل

مقصورة

مقصورة مسكنة على حدة فلا يثبت وانما توي بالمسكنة ان لا يسكن هذا في مقصورة  
حسب وعن ابو يوسف رحمه الله تعالى في هذا اذا كانت الدار كبيرة نحو دار الوليد بكوفة  
وكذا رنوح بن ران هذه الدار بمنزلة الحلة فاما اذا لم يكن بهذه الصفة يثبت  
من غيرية سواء كانت الدار مشتقة على البيوت او على المقاصير ولو خلف لا يسكن  
فلا فساكنه في مقصورة واحدة او في بيت واحد من اهل و متاع لا يثبت  
عندنا ولو خلف لا يسكن فلا في دار توي دارا بغيرها فاقسماها وقرىا بينهما  
حليطاً وفتح كل واحد منهما بنفسه باثباته سكن الحالف في طائفة واخرى طائفة حث  
الحالف ولو خلف ان لا يسكن فلا في دار ولم يسم دارا بغيرها ولم يوضعا كذا في دار  
قد قسمت وخرت بينهما كما يطا لا يثبت كذا في خزائنه المعقنين خان خلف لا يسكنه  
ولم يثبت اذا قال ابو يوسف فان ساكنه في خانة في السوق يملان فيه غلا او  
يبيعان تجارة فانه لا يثبت وانما اليقين على المنزلة التي اهلها الماوي وفيها الا  
والعمال الا ان يكونا بينهما كلام قبل اليقين لا عليه فيكون اليقين على ما تقدم  
من كلامهما ومعا بينهما فان جعل السوق مائة وقيل انه يسكن السوق فان  
كان هناك دالة تدل على انه اذا لم يثبت ترك المسكنة في السوق حلت اليقين على ذلك  
وان لم يكن هناك دالة فقال مؤيد المسكنة في السوق ايضا فقد شهد على نفسه  
هكذا في البداية ولو خلف ان لا يسكن دارا بغيرها فهدمت وبنيت بناء اخر فسكنها  
يثبت وهذه الخلاق ما لو خلف لا يسكن بيتا عيونه فهدم حتى ترك حجر ثم بنى بيتا اخر  
ذلك الموضع فسكنه لم يثبت ولو خلف لا يسكن هذه الدار بغيرها فهدمت وبنيت بناء اخر  
لم يثبت واذا خلف لا يسكن دار فلان او دار فلان ولم يسم دارا بغيرها ولم يوضعا هـ  
فسكن دارا له قد باعها بغيره يمينه لم يثبت واما اذا لم يسكن دارا كانت مملوكة لفلان  
من وقت اليقين الي وقت السكنى فهو كذا في الاتفاق وان سكن دارا اشتراها  
فلان بغيره يمينه حث في قول ابو حنيفة وعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما ولو خلف لا يسكن دارا  
افلان فسكن دارا بغيره وبين اخر لم يثبت قل نصيب الاخر او كذا في المسبوط ولو  
خلف لا يسكن دار فلان هذه قبالة فلان فسكنها الحالف ان كان توي باليمين  
عين الدار فانه يثبت وان كان توي باليمين الاضافة لا يثبت وان لم يكن له ربة فالابو  
حنيفة وابو يوسف رحمهما الله تعالى لا يثبت كذا في الدخيرة واذا خلف الرجل لا  
يسكن دارا اشتراها لفلان فاشترى فلان دارا غيره فسكن الحالف فيها يثبت فان  
كان قال توي دارا اشتراها فلان لنفسه فان كانت اليقين بالله تعالى فهو مصدق  
وان كانت البطلاق وعماق لا يثبت في الفضائكة اية المحيط ان خلف لا يسكن بيتا  
ولا يثبت لم يسكن بيت من شعور فسطاط او خيمة لم يثبت اذا كان من اهل الامصار حث  
اذا كان من اهل البادية كذا في المسبوط واذا خلف لا يثبت مع فلان او لا يثبت في  
مكان كذا في المبيت بالليل حتى يكون فيه اكثر من نصف الليل وان اقل لم يثبت وسواء  
نام في الموضع او لم ينام كذا في البداية ولو خلف لا يثبت الليلية في هذه المنزلة فخرج بنفسه  
وريات خارج المنزلة واهله ومتاعه في المنزلة لا يثبت وهذه اليقين تكون على نفسه لا على  
المتاع ولو خلف لا يثبت الليلية على سطح البيت وعلى البيت عرفة فارض التربة سطح



البيت بحيث ان ثاب عليه ولو خلف لا يثبت عليه من غير ان يثبت ولو قال  
والله البيت في منزله فلان غدا هو باطل الا ان ينزل الله عليه الجاهل ولو قال لا اكون  
عنه في منزله فلان فهو على ساحة من القد كذا في الظهور اذ اختلفوا في ما هو في مكان  
او لا يابى في مكان او دار او بيت فالاواة الكون مكانا في المكان او في مكان في مكان  
قليل كان المكث او كثير البلاء كان او دارا وهو قول ابي يوسف الاخر وقول محمد رحمه الله  
الا ان يكون نوي اكثر من ذلك يوم او اكثر فيكون عليه ما نوي وروي ابن رستم عن محمد  
رحمه الله في رجل قال ان اواني وابياك بيت ابداءه على طرفة عين في قول ابي يوسف  
الاخر وقول الا ان يكون نوي اكثر من ذلك يوم او اكثر وقال ابن رستم عن ابي يوسف  
رحمه الله اذ اختلف لا يروي فلان وقد كان المخلوق عليه في عيال الحالف ومثله لا يثبت  
الا ان يعيد المخلوق عليه مثل ما كان عليه وان لم يكن المخلوق عليه في عيال الحالف  
فهذا يعلم نية الحالف ان نوي ان يقول فهو كما نوي وكذا اذا نوي ان لا يخل عليه بيته  
ما اذا دخل المخلوق عليه بغير اذنه فراه فسكت لم يثبت كذا في السداع رجل خرج  
بأسف وبعده اخر وهو نوي بموضع قد سماه خلف ان لا يصح ههنا في غير هذا السفر  
فما سارا بعض الطريق به التما فاذ في مكان اخر سوى السفر الذي اراده قال  
ابو يوسف رحمه الله لا يثبت في بيته لانه على السفر الاول رجل خلف ان لا يثبت الا ميلا  
يخرج من منزله وسقي ميلا ثم انصرف الى منزله قال محمد رحمه الله نقلا عن حنن في بيته  
لانه سقي ميلين رجل قال والله لا اصاحب فلانا فان كان الحالف يسير في فطار والمخلوق  
عليه في فطار قال رحمه الله تعالى لا يكون مضطحا وان كان في فطار واحد فهو مضطحا  
وان كان احدهما اول والاخر في اخره وكذا اذا كان في سفينة ههنا في باب وهذا  
في باب ولكل واحد منهما طعام على حدة لان دخولهما وخروجهما واحد ولو قال والله  
لا ارافق فلانا قال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان كان طعاما واحدا في مكان واحد  
يسيرون في جماعة كانت مرافقة وان كانت في سفينة وكذا في سفينة مع جماعة لا ياكلان  
على خوان واحد لم يكن مرافقة وقال محمد رحمه الله تعالى اذا خلف اذ لا يرافقه في سفر  
فان كان في محل او كان كنهما واحدا او قطارهما واحدا فهو مرافق وان كان كنهما  
مختلفا لم يكن مرافقا وان كان سيرهما واحدا كذا في فتاوي قاضي خان والله اعلم

**الباب الرابع** في البيمين على الخروج والانتان والركوب وغير ذلك  
ما خلف لا يخرج من المسجد او الدار او البيت او غيره كذا في ما راسنا في غير ذلك  
حيث كان ركبة ذابته فخرجت به فان يثبت كذا في فتاوي قاضي خان فخرج فخرج فخرج  
واخرج لم يثبت وكذا هذه اية يمين الدخول كذا في الترتابي واذا اخرج مكرها هل يتحل  
اليمين حتى لو خرج بعد ذلك بنفسه لا يثبت اختلفوا فيه والصحيح انه لا يتحل فيثبت  
بالخروج بعد ذلك وان حمله غيره بغير امره فخرج وهو قاضي خان لا يمتنع ولم يمنع  
وروي عليه اختلفوا فيه والصحيح انه لا يثبت كذا في الترتابي الجامع الصغير لقاضي خان  
ولو اكره على ان يخرج او يدخل برجله ففعل حيث كذا في الترتابي ولو خلف لا يخرج لا  
يثبت الا بالخروج الى السكة كذا في الخلاصة رجل خلف ان لا يخرج من داره فخرج من باب  
داره ثم رجع حيث وان كان منزله في دار فخرج من منزله ثم رجع قبل ان يخرج من باب

الدار لا يثبت كذا في فتاوي قاضي خان ولو خلف لا يخرج من داره الا بالخروج منها  
يريد الجاهل ثم اني حجة اخرى لم يثبت كذا في الكافي ولو خلف لا يخرج من الدار الى الكوفة  
فخرج من الدار الى الكوفة فخرج من الكوفة فخرج من الكوفة فخرج من الكوفة فخرج من الكوفة  
من الدار الى الكوفة فخرج من الكوفة فخرج من الكوفة فخرج من الكوفة فخرج من الكوفة  
الى الموضع الذي يقصر فيه الصلاة في الكوفة لا يثبت وان كانت بيته حين خلفه ان لا  
يخرج الى الكوفة خاصة ثم لم يثبت في الكوفة فخرج من الكوفة فخرج من الكوفة فخرج من الكوفة  
وبين الله تعالى ولو خلف لا يخرج من الدار الا الى المسجد فخرج من المسجد فخرج من المسجد فخرج من المسجد  
الى غير المسجد لا يثبت كذا في الحيط قال القه وروي الخرج من الدار المسكونة ان  
يخرج بنفسه ومقتاعه وعياله والخروج من السبلدة والقرية لا يخرج بيده خاصة وزاد  
في المستقي اذا خرج بيده فمقد براد سقا اول يريده كذا في الذخيرة ولو قال والله لا  
اخرج وهو في بيت من الدار فخرج الى بيت الدار لا يثبت الا ان ينوي فان نوي الخروج الى  
مكان او خروجا من السبلدة لم يثبت فضا ولا يثبت كذا في البحر الدايق ولو خلف لا يخرج من  
بيته يعني هذا البيت الذي هو في فطار الى بيت الدار حيث قال المتأخرون من حيث  
هذه الجواب بيته على عرفهم فاما في بيت الدار يمين بيت فلا يثبت ما لم يخرج الى  
السكة وعليه الفتوى واذا خلف لا يخرج من هذه الدار فخرج احد من رجليه من الدار  
لا يثبت في بيته ههنا اذ كرم محمد رحمه الله تعالى المسئلة في الاصل وبعض مشايخنا قالوا  
اذا كان خارج الدار اسفل يثبت في بيته وبعضهم قالوا اذا كان الاعتماد على الرجل الخارج  
يثبت وان لم يكن خارج الدار اسفل الا ان في ظاهر الرواية عن اصحابنا لا يثبت على حال  
ربه احده شمس اليمين الرضي وشمس اليمين الحلوان هذا اذا كان يمين قايما بالقدم وامام  
كان فاعدا فخرج قد يمينه ويثنيه في البيت لا يثبت في بيته الا ان اقام على قدميه فحينئذ  
يثبت واما اذا كان مستلقيا على ظهره او على بطنه او جنبه فخرج حتى صار بعض  
بدنه خارج الدار اياها والاكثر خارج الدار ارجح خارج الدار ارجح خارج الدار ارجح خارج الدار  
اذا خلف لا يخرج من هذه الدار في الدار شجرة اعمقها خارج الدار فارتقى تلك الشجرة  
حتى توسط الطريق وصار يحال لوسط سقطة الطريق لا يثبت سواء كان الحالف  
من بلاد العرب او كان من بلاد الف كذا في الحيط واذا خلف لا يخرج امراته من هذه  
الدار فخرجت من ابي موضع خرجت اما من باب الدار واما من فوق الباب واما من  
تحت تقيته يثبت في بيته واما اذا خلف لا يخرج من باب هذه الدار فخرج اياها فخرج  
حيث سوا خرج من باب قديم او من باب حديث واحدة بعد ذلك وان خرج من فوق الحائط  
او من تحت تقيته لا يثبت في بيته ههنا اذ كرم بعض مشايخنا في شرح ايمان الاصل وذكر في  
الحيل اذا خلف لا يخرج من باب هذه الدار فخرج من السطح الى ارض بعض الجيران او وقع بابا  
اخر لهذه الدار وخرج من ذلك الباب لا يثبت في بيته قال ابو نصر الدوموسي الصحيح انه يثبت  
لان الظاهر باب هذه الدار واذا خلف لا يخرج من هذه الدار من هذه الدار فخرج من باب آخر  
غير الباب الذي يمينه ذكر في ايمان الاصل انه لا يثبت في فتاوي قاضي خان هل سرقه اذا خلف  
لا يخرج من باب هذه الدار وهو سرقه باب الحشيش فوقع الباب ثم خرج من ذلك الموضع  
لا يثبت ولو لم يربط باب الحشيش حيث كذا في الذخيرة ولو خلف على ما خرج من المنزل الا في كذا

يط



فخرجت كذا مرة فيه ثم خرجت في غيره فخرجت فان كان عني لخرج هذه المرأة الا في كذا خرجت فيه  
ثم خرجت في غيره لم يخرجت وان حلفت عليها ان لا يخرج مع فلان من المنزل فخرجت مع غيره  
او خرجت وحدها لم يخرج فلان لم يخرج وان حلفت عليها ان لا يخرج من الدار فخرجت  
بيتا او كسها في علوها شارعا الى الطريق الا عظم لم يكن هذا اخر رجاء الى هذا الموضع  
من الدار كذا اية المبسوطة ولو حلفت لخرج الى مكة او لبيد فخرج الى مكة في نزع يريدها  
ثم رجع حلفت وبشتر ما لم يخرجت انيما وزعم انات مصره على نية الخروج الى مكة حتى لو  
خرج قبل انيما وزعم انات مصره لا يخرجت وان كان يعلم هذه النية كذا اية الكافي ولو حلفت  
لا يخرج الى مكة ما شيا فخرج من عمران مصره ما شيا ثم ركب حلفت ولو خرج والركب ثم نزل  
ومشي لا يخرجت كذا اية الخلاصة ولو حلفت لبيتين مكة ولم ياتها حتى ماتت حلفت في اخر  
جزء من اجزاء حلفت لبيتين عند الاستطاع فلم يمنع عنه مانع من مرض او  
سلطان او عارض اخر فلم يات حلفت كذا اية الكافي ولو حلفت لا ياتي بعد ادسا شيا  
فركب حتى دبر منها فدخل ما شيا يخرجت كذا اية الخلاصة في المستقي اذا حلفت الرجل ان  
لا ياتي امراته من سفر فلان فدخلت قبل العرس وكانت ثمة حتى مضى العرس لا يخرجت  
ولو حلفت لا ياتي فلانا فدخلت ان ياتي من سفر او ما ثمة لقيه ادم يلقه وان اتي مسجد  
لخرجت وفيه المستقي رجل لزم رجلا وحلفت الملتزم لبيتين عند افاتاه الموضع الذي  
لزمه فيه لا يخرج حتى ياتي من سفر فان كان لزمه في سفر فحلفت لبيتين عند او حلف الطاهر  
من سفر الى سفر اخر فاتي في الحال المستقر الذي كان فيه الطاهر فلم يجده لا يخرج حتى ياتي  
المقر الذي ياتي في سفره ولو قال ان لم اجدك عند ابي موضع كذا ففقدته في حرفة فحلفت  
فقدت رجلا في ما لو قال ان لم اوفك عند ابي موضع كذا فاتي في ذلك الموضع فلم  
يجده حيث خرجت فيه ايضا اذا حلفت ليعودن فلانا اولي زورنه فاتي بابه فلم يردن  
لم يرجع ولم يصيل اليه لخرجت في يمينه واه ابي بابه ولم يبت اذن قال لخرجت في يمينه ما لم  
يصنع من ذلك ما يصنع العايد والراير كذا اية الحيط ولو حلفت ان لا يزور حيا ولا ميتا  
ان شيع خبازة حلفت وان اتي قبره لا يخرجت الا ان يتوب ولو حلفت اذهب الى اللبنة  
من ههنا حتى القاه فتوارى عن فباتت بعد نايه لم يخرجت وكذا لو حلفت ان لم احمل هذا  
اليه فحمل اليه ولم يجده كذا اية العتامة واذ حلفت لا يركب ذابة فركب فرسا او حمارا او دابة  
لخرجت في يمينه ولو ركب بغيره لا يخرجت في يمينه استحسن ان فان توب جميع ذلك فهو على  
ملكه وان عني نوعا من الانواع بان توب الحبل وحده والحمل وحده دين فباتت يمينه وبن  
الله تعالى ولا يدبر في القضا لانه توب التخصيص من اللفظ العام ولو قال لا يركب  
في يمينه على ما يركبه الناس من الفرس والمغبل ولوركب ظهرا انسان بعد التمين لا  
يخرجت وفي قضا في اليه لخرجت لو قال لا يركب وتوب الحبل او الحمار لا يدين في يمينه  
وتبين الله تعالى كذا اية الحيط ولو حلفت لا يركب فرسا فركب برذونا لا يخرجت وكذا لو حلفت  
ان لا يركب برذونا فركب فرسا ان الزنار اسم للفرس البرذون للبعير وهذا اذا كانت  
اليمين بالقرينة فان حلفت بالفارسية اسب برتسية حلفت على كل حال كذا اية فتاوى  
قاضي خان فان حلفت لا يركب الحبل فركب برذونا او فرسا حلفت كذا اية المذاهب اجمع ان حلفت  
لا يركب ذابة فحمل عليها مكرها لم يخرجت كذا اية غاية البيان ولو حلفت لا يركب ذابة فركب

ذابة سرج او كافي او ركب قريبا لم يخرجت كذا اية الحيط حلفت لا يركب مركبا فركب سفينة في  
القناري حلفت رواه هشام وقال الحسن بن المرحوم حلفت وقليبة الفتوي كذا اية الفتاوى  
ولقطا ستورا كيتا ولا ابل الا اذا كان في موضع يركب الا بل ايضا كذا اية الوجيز للمكودي  
ولو حلفت لا يركب هذا السرج فزاد شيا او نقص فركب حلفت ولو بدل الحيط لا يخرجت والمعتبر  
في السرج هو الحيط كذا اية الخلاصة اذا حلفت ليركب هذه الدابة اليوم فادرك وجبت  
ولم يدر عينا ركبها اليوم حلفت كذا اية فتاوى قاضي خان حلفت لا يركب هذه الدابة وهو  
والكها فحملها حلفت لا يركب ذابة فلان هذه فبلغ فلان ذابته تلك فركبها لم يخرجت  
حلفت لا يركب ذابة فلان فركب ذابة بين فلان وغيره لا يخرجت حلفت لا يركب ذواب فلان  
فركب ثلاثا حلفت كذا اية الراجية ما حلفت لا يركب ذابة فلان فركب ذابة بعد ما ذكر  
له قد يرون او غيرهم يرون لخرجت عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى الا انه اذا كان عليه دين  
مستغرق لا يخرجت وان توب وان كان الدين غير مستغرق او لم يكن عليه دين لا يخرجت ما لم  
ينزه كذا اية الهداية حلفت لا يركب سفينة الى بعد ما ذكرها حتى يسافر فاسخ ثم خرج لم يخرجت  
كذا اية الحاوي في مجموع النواريل رجل قال كلما ركبت ذابة فلهذا علي ان اتصدق بفرس  
ذابة بليزمة التصدق بها فان تصدق بها ثم اشتراها فركب مرة اخرى لزمه التصدق  
بها مرة اخرى ثم وثم كذا اية الخلاصة ولو قال ان ذهبت الى قرية كذا فزيتني عني لم يخرجت  
كذا اية الفتاوى ولو قال ان رجل اجلس فتصدق عني فتصدق ان نقه بيت فقصد في حرفة  
فخرج الى سفر فتصدق لي لم يخرجت بخلافها اذا قال ان تصدقني اليوم كذا اية الهداية ولو  
حلفت لا يمشي علي الا من يمشي عليها بغيره او حلفت لا يخرجت ولو مشي علي بساط لم يخرجت  
ولو مشي علي ظهر ارجاء حلفت او مستغلا لم يخرجت كذا اية الخلاصة والله تعالى اعلم

**الباب الخامس** في التمين على الاكل والشرب وغيرها الاكل هو ايضا  
ما يحمله المضع بغيره الى جوفه هشة ادم بهشة مضعه ادم يصفه كالخمر والحم  
والفاكهة وعوها والشرب ايضا ما لا يحتمل المضع من الماشيات الى الجوف كاللحم  
والنبيذ واللبن والعسل الخوض والسويق الخوض وغير ذلك بان وجد ذلك لم يخرجت  
ولا فلا الا اذا كان يسمى ذلك الاكلا او شربا في العرف والعادة كذا اية المذاهب اجمع والعرف  
معرفة الشيء بغيره من غير ادخال غيبة في حلفه كذا اية الكافي ولو حلفت لا ياكل هذه  
الجوزة وهذه البيضه فابتلوا حلفت كذا اية السراج الرهاج ولو حلفت على اكل شئ  
لا ياتي في فيه المضع بنفسه فاكل مع غيره فان كان مما يוכל كل كذا حلفت في يمينه عوان  
حلفت ان لا ياكل اللبن فاكل خبزا او تمرا وحلفت لا ياكل هذه العسل فاكل كذا حلفت  
في يمينه وان صبت على ذلك ماء فحلفت لم يخرجت كذا اية الحيط رجل حلفت ان لا ياكل هذا  
اللبن فحلفه لا يخرجت ولو حلفت ان لا يشرب فاشرب فيه واكله لا يكون حاشا وعلى هذه اكل  
السويق وغير ذلك مما يוכל ويشرب قالوا هذه اذا كانت اليمين بالقرينة فان كانت بالغا رسية  
فالكل او شرب كان حاشا وقليبة الفتوي كذا اية فتاوى قاضي خان ولو حلفت لا ياكل هذا  
الخبز فحلفه ودققة وصبت فيه الماء ثم شربه لم يخرجت ولو اكله مملوا حلفت كذا اية الخلاصة  
ولو حلفت لا ياكل لها فطبخ به ارضا فاكله قال ابو بكر السلمي لا يخرجت وان لم يجعل فيه ماء وان  
كان يرب عينه كذا اية الحاوي ولو حلفت لا ياكل سمنا فاكل سويقا قد لبس بسمن ولا يدين















في غيره ولا يثبت اذا ابتلع لولوة كذا في المدايح فحل خلف لباكل حراما فاشترى بدرهم  
عصب طعنا ما فاكل لا يثبت وهو آثم ولو اكل خيرا او لم ياكل عصبه يثبت ولو باع الخبز او اللحم  
ما كمل لم يثبت ولو اكل لحم كلب او فرد او حدة قال اسد بن عمر ورحمة الله تعالى لا يثبت وقان  
نصير ونيه ناخذ قال الحسن كمل حرام وقال العوفي ابو الليث ما كان فيه اجزاء الفان  
لا يكون حراما مطلقا قال صاحب الكتاب ما احسن ما قال ابو الليث ولو اضطر  
فاكل الحرام او الميتة اختلف المسامحة فيه والخبر انه لا يثبت لان الحرمة باقية الا ان  
الام مؤمنون وفيه فوائد مثل الامية الحلواني لو اكل من الكرم الذي وضع معا ملة وهو قد  
حل لا ياكل حراما لم يثبت كذا في الخلاصة ان عصب حنطة مطبوخا ان اعطاه منها  
فقبل ان ياكل لا يثبت في يمينه وان اكلها قبل اداء الصلوات قبل قضاها في يمينه يثبت  
في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان ولو خلف لباكل هذه العصب او هذه الرمانة فجعل  
يمصه ويرمي بغيره ويتبع ما لم يثبت لان هذه الامية اكلها وانما قيمتها صا ولو غص  
ماء العنب وما الرمانة وما يشربه ولا يشره وحصره حنطة يمينه ولو مصه وانبتله  
كذلك يصير اكلها بغيره القشر والحصر لا يثبت المداوية العيون قال اذا خلف لباكل هذا  
العنب ولا كذا ويرمي بغيره وحصره وانبتله ما لم يثبت ولو رمي بغيره وانبتله ما لم  
يثبت حنطة وغلل الصدر الشهيد من واقعة في قتال ابن العتب اسم هذه الاشياء  
الثلاثة فحق الوجه الاول اكل الاقل فلا يكون اكل للعنب وفي الوجه الثاني اكل الاكثر  
ولذلك حكم اكل كذا في المحيط ولو خلف لباكل فاكله فاكل عنب او زمانة او رطب لم  
يثبت عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يثبت  
هكذا في الهداية قال العوفي ابو الليث يقولها ناخذ للفتوي انه اظهر ثم الخلاف اذا لم يوشى  
واما اذا اوشى يثبت بالاتفاق كذا في شرح النفاية للشيخ ابي المكارم والتميم والمشمس  
والفتح والخوخ والفسق والاحاص والعنب والكمثرى والسفرجل فاكله اجماعا  
رطبها وما يساويها ونضجها لا الخيار والقش والخبز والاجام والفوت فاكله وعده  
الامام القدوري البطيخ من الفواكه ولم يعبه الامام الحلواني منها قال الامام السمعاني ولا  
يثبت من الثمار والحاصل ان كل ما يعبه فاكله عرفا ويؤكل تفكها فهو فاكله وما لا فلا  
كذا في الوجيز للكردي واللوز والجوز فاكله ذكره في الاصل من جملة الفواكه اليابسة  
قالوا هذه في غيرهم فاما في عرفنا لا يعب ذلك من جملة الفواكه اليابسة وقال محمد بن  
السكر والبر الاخر فاكله كذا في محيط الرحنسي والزبيب والترحب والتمن اذا يابس  
لا يكون فاكله كذا في فتاوى قاضي خان وهذا اجماعا هكذا في السدايح وعن محمد رحمه الله  
اذا خلف لباكل من فاكله الفان كان في ايام الفاكهة الرطبة فهو في الرطب واليحيى واليحيى  
ماكل اليابس وان كانت اليميني في غير وقت الرطب فهو على اليابس وبه اخذ الشيخ الامام  
ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان من خلف لباكل فاكل  
شرا اصطفي به فهو ادام كالحل والزيت والعسل واللبن والزبد والسمن والرق  
واللحم والم يصنع الخبز مما لجم كبد الخبز وهو يثبت به كل واحد ليس بادام كالحل والبيض  
والتمر والزبيب وهذا التفصيل عند ابي حنيفة وابي يوسف قال محمد بن يونس الخبز فاكله  
ادام وهو رواية عن ابي يوسف كذا في فتح القدير يقول في اخذ العوفي ابو الليث قال في الاضياء

وهو المختار في الفروق وفي المحيط وهو الاظهر قال القلاسي في فتاويه وعلى الفتوي كذا في النهر  
والحاصل ان ما يصنع به كالحل وما ذكرنا ادام بالاجماع وما يؤكل وحده فاكله كالبطيخ والعنب  
والتمر والزبيب وامثالها ليس ادا بالاجماع فيما هو الصحيح في البطيخ والعنب اما التمر  
فليس بادام بالاتفاق كذا في المحيط الفقيه هذه الخلاف فيها اذا لم يكن نية فان يؤي فاكله ما يؤي  
اجماعا كذا في التبيين والفاكهة ليست بادام اجماعا كذا في السراج الوهاج واذا خلف لباكل  
من كسب فلان فورث المملوك عليه شيئا واكلة الى ان لا يثبت ولو اشترى شيئا او هبة له  
شيئا او تصدق عليه بشيء وقبل فاكله الى ان لا يثبت في يمينه ولو خلف لباكل من كسب فلان  
فاشترى شيئا الى ان لا يثبت من المملوك عليه ما اكتسبه المملوك عليه او هبة المملوك عليه ذلك  
من المالك واكلة لا يثبت ولو خلف لباكل من كسب فلان فاكتسب المملوك عليه ما لا يورث  
ورثه رطل فاكله الى ان لا يثبت في يمينه وكذا لو ورثه الى ان لا يثبت بخلاف ما  
لو اتفق في غيره بغير الميراث ميراث او وصية لا يثبت كذا في ذخيرة ولو خلف لباكل  
ميراث فلان شيئا فان كان من ميراثه حنطة فان كان وارثه فاورث ذلك الميراث  
فاكله منه الى ان لا يثبت كذا في السدايح ولو خلف لباكل من كسب فلان فادى الى ان لا يثبت  
فاكله الى ان لا يثبت ولو وهب المملوك الى المالك فاكله الى ان لا يثبت ثم اكل الميراث وكذا  
لو ادعى له والميراث كسب المرأة وكذا الوارث في الميراث كذا في الخلاصة رطل مئة درهم  
فحل ان لا ياكلها فاشترى بها دينار او فلسا ثم اشترى بالدينار او الفلوس  
طعاما ما كمل قال محمد رحمه الله تعالى يكون حاشا وان حلت لباكل هذه الدرهم او  
الدينار فاشترى بها قرصا ثم باع القرص بطعام فاكله لا يكون حاشا وكذا لو اشترى  
بالدرهم شعيرا ثم اشترى بالشعير طعنا فاكله لا يكون حاشا قال اذا خلف لباكل  
ما لا يؤكل ان لا ياكله فاشترى بها شيئا ما يؤكل واكلة حنطة وان خلف على ما يؤكل  
ان لا ياكله فاشترى بها ما يؤكل فاكله لا يكون حاشا كذا في فتاوى قاضي خان حلت  
ان لا يطعم فلانا من ميراث والده فورث طعنا فاطعمه او درهم فاشترى بها طعنا  
فاطعمه يثبت وان بدل الطعام بطعام اخر واطعمه لا خلف لباكل من ميراث والده  
شيئا فان والده ورث ماله فاشترى به طعنا فاكله لا يثبت في الغيب يثبت  
في الاضياء لان الميراث هكذا انما يكون الفادة وان اشترى بالميراث شيئا ثم  
اشترى بذلك الشيء طعنا ما اكل لا يثبت لباكل من زروع فلان فاكله منه ما هو عند الزارع  
او عند المشتري منه يثبت وان اشترى منه اخر ورثه فاكله من ذلك الخبز لا يثبت كذا في  
الوجيز للكردي اذا خلف لباكل من ميراث فلان او مما ملكه فلان فخرج ميراثه الى ملك  
غيره واكلة الى ان لا يثبت كذا في المحيط اذا خلف لباكل مما اشترى فلان او مما اشترى به  
فاشترى المملوك عليه لغيره او لغيره فاكله الى ان لا يثبت فان باع المملوك عليه من غيره  
المشتري لم يثبت الى ان لا يثبت كذا في السدايح واذا خلف لباكل مما اشترى فلان  
فاشترى فلان سحلة وخبزها فاكله الى ان لا يثبت كذا في السدايح المحيط رطل خلف لباكل طعنا  
فلان هذا أصح لان المملوك عليه لم ياكل الى ان لا يثبت عند ما ورثه عند محمد يثبت هكذا في  
شرح الزيادة ان اللعناي واذا خلف لباكل من طعامه يصنع فلان او من خبز جيرة فلان  
ثم صنعه وابعه واكلة منه يثبت ولو خلف لباكل من طعام فلان وفلان من باع الطعام



فاشترى منه وكل عيشة ولو قال لا آكل طعاما منك هذه اذ اكله لم يجز في قياس  
قول اي حصة واي يوصف رحمها الله تعالى واذا اختلف لا ياكل من فلة ارضه فاكل من  
ثم الفلة حث واذا ائوي اكل بنفسه ما يجزى منها دين في العضا وفيما بينه وبين الله تعالى كذا  
في الدجيرة رجل اختلف ان لا ياكل من طعام فلان ولا يئوي فاشترى الحالف منه الطعام او  
وهبه فلان منه فاشترى الحالف من ذلك واكل لم يجز في يمينه كذا ائوي فاشترى  
خان في الاصل لو اختلف لا ياكل من طعام اشتراه فلان فاكل من طعام اشتراه فلان  
من غيره حث الا اذا ائوي شره وحده كذا ائوي الخلاصة ولو اختلف لا ياكل من طعام فلان فاكل  
من طعام مشترك بينه وبين غيره حث وكذا لو اختلف لا ياكل من خبز فلان فاكل من خبز  
مشترك بينه وبين غيره بخلاف ما لو اختلف لا ياكل من رغيف فلان فاكل من رغيف بينه وبين  
آخر لم يجز لان بعض الرغيف لا يسمي عينا وبعض الخبز يسمي خبزا اذا اختلف لا ياكل من مال  
ابنه وكان بينه وبين الاب الحالف حب من حله فاكل منه حث لانه اكل من مال الابن كذا  
في المحيط ولو اختلف لا ياكل طعام فلان فاكل من طعام مشترك بين فلان وبينه الى الف لا يجز  
كذا ائوي الظهيرة رجل اختلف ان لا ياكل شيئا من اشياء والده فتشاول في بيت والده كسرة خبز  
ملقاة قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل لم يجز في يمينه وقال القاضي الامام ابو علي السني  
يكون حاشا في يمينه وقال الفقيه ابو بكر البجلي ان كانت الكسرة بحال يعطي مثلها على  
الفقر كان حاشا والا فلا كذا ائوي فتشاول في فاني خان اختلف لا ياكل طعام فلان فاكل  
يتم على الطعام الموجود الذي يبيح كذا ائوي السراجية ولو اختلف لا ياكل من رمان اشتراه  
فلان فاشترى فلان غيره فاكل حث ولو قال من رمانه اشتراه فلان لم يجز  
ولو اختلف لا ياكل من ثمن غزل فلاقته فاشترى غزل فلاقته او وهبه له فلاقته واكل ثمنه لا  
يجز ولو باعته بنفسها فدفعت الثمن اليه فاكل منه حث ولو وهبت الثمن لابنها او لغيره  
ثم وهبه لزوجها فاشترى به شيئا لم يجز كذا ائوي محيط السرخسي ولو اختلف لا ياكل من طين  
فلان فطين هو واخر فاكل الحالف منه حث لان كل جزء منه يسمى طينيا وكذا لو اختلف  
فلان في جز هو واخر ولو قال من قدر طين فلان فاكل ما طيناه لم يجز لان كل جزء من القدر  
لا يسمى قللا كذا ائوي الاختيار شرع الحث اختلف بالفارسية لا ياكل من خبز فلان فاكل من  
ماء جمد الحث عليه لم يجز لان اوهام الناس لا يسبق الي هذا الا برب انه لو اكل من  
قشر بطيخ او من كسرة خبز بالفارسية فان ربه وجد عيا باب داره لم يجز كذا ائوي الفنا  
الكبرى اختلف لا ياكل شيئا مما حمل فلان يعني اوردته فلان فاكل من جمل فلان قالوا  
يكون حاشا كذا ائوي فتشاول في فاني خان ولو اختلف لا ياكل من ما لا يمتنع شيئا فدفعت اليه عينا  
من عجين ختمه فجعل يمينه ائوي حث وكذا لو اختلف لا يئوي شره او  
لا ياكل من سلق باخذ ماء وملح وجعلها في العجين لم يجز كذا ائوي الخلاصة لا ياكل من خبز  
ختمه فساخر الحث واختلف لامرأة النقة فاكل منه ان كان الحث افرز في النقة لا  
يجز وان لم يفرز فاكل كل من طعامي ما يملك فاكل منه لم يجز كذا ائوي الوجيز للكردي  
ولو اختلف لا ياكل من ما دار ابيه فاقاب فرقة الى الحالف واكل لم يجز الحالف وهو الصحيح  
كذا ائوي فتشاول في فاني خان ولو زاد نوعة مؤنة لم يجز كذا ائوي الوجيز للكردي اذا اختلف المرأة  
ان لا تاكل من اطعمة ابنها وكان الابن يبعث اربابا من الاطعمة فيل البيه فاكلت ذلك لا يلزمها

الحث قيل هذه اذا لم يكن له ثمة فاذا نزل ذلك الطعام الذي يبعثه فيل البيه تحت باكله  
لان ثمة الاضافة بعتب رما قد كان كذا ائوي المحيط رجل اختلف ان لا ياكل من فلان طعاما  
فاكل هذه من اناة وهذه من اناة اخر لا يكون حاشا لم يمينه كذا ائوي فتشاول في فاني خان  
فتشاول في فاني خان اذا اختلف لا ياكل من مال فلان فتشاول هذه او فارسية سيم بيا فاكلت  
وجيزه خربد تد وخوردت لم يجز لانه في الزوف فاشترى كل مال نفسه هكذا اذكو فاني  
الى البيت رحمه الله كذا ائوي الكافي رجل اختلف ان لا ياكل من شي فلان فاكل فلان  
في قد رطخت امرأته واكل الحالف قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
حث في يمينه الا ان يكون بينهما سب يذلل لغيره هذا اختلف ان لا ياكل من كرم فلان  
شيئا كذا في السنة قالوا يقع يمينه على اثني عشر شهرا قالوا رخص الله فقهه وبيعه ان  
يكونا على بقية السنة التي هو فيها كذا ائوي فتشاول في فاني خان رجل قال والله لا ياكل من  
يبيعه فلان يعني ما يجي به من طعام او لحم او غير ذلك مما ياكل فدفعت الحالف اليه الحلو  
عليه الحاطي طينجة فطبخه والتي عليه فطبخه من كرش بقر ثم قال القدر به فاكل الحالف  
من الرق قال محمد بن ابي حنيفة اذا لم يجز في يمينه من اللحم ما لا يطبخ وحده ويتخذ منه مرقه  
لقلية وان كان مثل ذلك يطبخ ويكمن مرقه فانه حث وقال محمد رحمه الله تعالى  
فيمن قال لا ياكل مما يجي به فلان في فلان يملك فاشتراه ويحمله عنه ائوي الحالف فاكل الحالف  
من جود ابيه حث وكذا لو اختلف الحالف عليه يحض فطبخه فاكل الحالف من مرقه وفيه طم  
الحص حث وكذا لو اختلف من رمان فاكل منه ائوي فاكل من رمان فاكل من رمان  
رمانه حث كذا ائوي البقرة ان اختلف لا ياكل طعاما من طعام فلان فاكل من حله او ربة  
او ملح او اخذ منه شيئا فاكله بطعام نفسه حث وان اخذ من شبيهه او ما يبه فاكل به  
خبز لم يجز كذا ائوي الوجيز النيرة واذا اختلف على حصة لا ياكلها كذا ائوي فاني  
الحبات اختلف على شعير فاكلت مع غيره من الحبات ان اكل حصة خصة فان كانت  
القلية ياكلون عليه حث وان كانت القلية لغير الحلو فاكل عليه لم يجز واذا كان  
سورا لوقية من ان حث وفي الاستحسان لم يجز وان اكل حصة حبة حث على كل  
حال كذا ائوي الدجيرة واذا اختلف لا ياكل طعاما او حث لا يشرب الا باذن فلان فلان  
له فقه ائوي شربة اوله كذا ائوي المحيط في الفصل السابع والعشرين والمتفرقات اذا اختلف  
لا ياكل طعاما ولا يشرب فداق من ذلك ولم يذلل فاكل حث وبيعه يمينه على  
وجعل فاني بما هو دون علم حث وان ائوي بما هو دون حث كذا ائوي المبسوط اذا اختلف لا يذوق  
طعاما او شرابا فادخله في فيه حث فان قال اردت بقره لا اذوقه لا اكله او لا اشربه  
دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في النفس كذا ائوي البقرة ان اكل اذوق طعاما  
ولا شرابا فداق احدها حث وكذا لو قال لا اكل كذا او لا اذوق كذا او لا اكل كذا او لا اذوق كذا  
كذا ائوي المبسوط لو قال والله لا اذوق طعاما او شرابا فداق احدها لم يجز قال  
ابو القاسم الصنف لم يجز في يمينه وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بنوري في  
ذلك فان لم يوشى لم يجز باخذها وعليه السنوي رجل اختلف ان لا يذوق الحرف فاكل حث  
محتمل حث ولا يشد رحمه الله لم يجز في يمينه كذا لو اختلف ان لا يذوق الزيت فاكل حث  
محتمل حث ولو اختلف ان لا يذوق في منزل فلان طعاما او شرابا فداق فيه

وي



شيئا أدخله فيه ولم يصله إلى جوفه كان خائشا وهو على الذوق ولما كان قال لم رجل فقد عذبه  
اليوم فحلف ان لا يذوق في منزله طعاما ولا شرابا فان هذا يكون في اكل لا على الذوق كذا  
يقاوي قاضي خان حلف ان لا يذوق الما فتعوض للصلاة لا يجتنب كذا في الخلاصة  
اذا حلف لا يذوق هذه الحرف صارت خلافت منه لم يجتنب وان نوى ما يكون من ذلك حث  
هكذا في الجهة النيرة اذا حلف لا يتغذى فالغذاء الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشا  
من صلاة الظهر الى نصف الليل كذا في الهداية حلف ان لا يتغذى في اليوم فاكل كعبه  
الزهر لا يكون خائشا كذا في قاضي خان قال المجتنب في هذا في عرفهم اما في عرفنا  
موقت العشا من بعد صلاة العصر الغدا او العشا عبارة عن الاكل الذي يقصده  
الشبع في العادة في كل بلد في غالب عاداتهم فاما عندنا عند المعتكفين عليه البيه والافلا  
ولهذا اقول في اهل الحرف اذا حلفوا على ترك الغدا او العشا لم يجتنبوا ولو حلف  
الدية ولا يتغذى في شهر اللين حث قال ابو الحسن اذا حلف لا يتغذى فاكل غير  
الحز من تمر او زاد او فاكهة او غير ذلك حتى شبع لم يجتنب ولم يكن ذلك غدا او كذا لو اكل  
كما يقرب حذر لم يجتنب وغدا اكل تلبه ما يتقار فونه ويشترط في الغدا ان يكون اكثر  
من نصف الشبع حتى لو قال الامنة ان لم تتغشى الليلة فغدا حث فاكلت لقمة او لقمتين  
فليس هذا بعشا ولا يبر حتى تاكل اكثر من نصف شبع كذا في الرراج السوهاج  
حلف في رمضان ان لا يتغشى الليلة فان كل بعد انتصاف الليل لم يجتنب كذا في  
الوجيز للكردي لم يخلو حلف ان لا يتغشى في نهار الاكل من نصف الليل الى الفجر كذا في شرح  
جمع البحرين المسامحة ان احدها ما بعد الزوال والاخر ما بعد غروب الشمس  
فانما نوى صحت نيته وعلى هذه الروايات حلف بعد الزوال لا يغفل كذا احتج بيمس ولا  
نية لم يوجب غيبوبة الشمس لانه لا يمكن حصول اليقين على المسامحة الاولى على المسامحة  
الثاني وهو ما بعد الغروب كذا في فتح القدير ذكر المعالي من محمد روضة الله قول البيه  
ضحوة فومن وقت طلوع الشمس من الساعة التي تحل فيها الصلاة الى نصف النهار  
كذا في المحيط السرخسي قال محمد بن حنبل لا يصح ما نصبح عندي ما بين طلوع الشمس  
ومغرب ارتفاع الضحى الا كبر فاذا ارتفع الضحى الا كبر ذهب وقت التصدق كذا في البداية  
لتغذيه اليوم بالف او لم اعتق عبدا اشتريه بالف وان لم تغز في اليوم فطنا بالف  
فاشترى ما يشاء من درهما بالفضة او او اعتقه او غفر له كذا في الوجيز للكردي  
ولو قال ان تغذيت برغيفين فغدا في حرقه تغذي اليوم برغيف والغدا برغيفين الياس  
ان يجتنب عملا بلا طلاق اللفظ كذا في المعين بان قال ان تغذيت برغيفين الرغيفين  
وهذا كذا اذا تغذيت اليوم بلحد من الرغيفين والغدا برغيفين في يمينه وفي الاستحسان  
لا يجتنب في يمينه وان نوى في الشرق في هذا كان كافيا ولو قال ان اكلت رغيفين او اكلت  
هذين الرغيفين فغدا في حرقا كل ما معا او شتر فاحث في يمينه فنيا وشا واستحسانا  
كذا في المحيط في باب اليقين ما يقع على القبض وما يقع على الجائنة ولو عتق البيه على  
الغدا واستثنى منه الحز فأيكل تنبأ الحز ولا يוכל مقصود الكحل والزيه والملح  
يصير مستثنى باستثنائه وان كان يוכל مقصود او لا يוכל تنبأ الحز فاداة كالحنيص  
والارزجيت ولا يصير مستثنى وان كان يוכל مقصود او لا يוכל تنبأ الحز فاداة كالسرك

واللم واللين قال ابو يوسف يصير مستثنى تنبأ الحز ولا يجتنب وقال محمد بن حنبل  
ويجبت اذا عرفنا هذا قال محمد بن حنبل اذا قال الرجل ان اكلت اليوم الارغيف فقدا  
حرقا كل رغيف ثم اكل بعده فاكهة او تمر او خبيصا او ازرا حث فان قال غيبنا الاستحسان  
من الحز صدق ديانة لا فضا ثم يجتنب ما اكل الفاكهة والتمر يتواكلا بعد الرغيف  
او معه وكذا الوفا ان تغذيت الارغيف فتغذي برغيف ثم اكل فاكهة او تمر حث وكذا  
ان اكل خبيصا قال مشايخنا رحمهم الله انما يجتنب ما اكل هذه الاستحسان بعد الرغيف اذا  
اكل هذه الاشياء في فراق اكل الرغيف اما اذا اكلها وحدها بعد انقطاع نور الرغيف لم يجتنب  
لانها لا يصير مستغذيا بها ولا يتغذى بها كذا تغذيا فان نوى الحز خاصة صدق ديانة  
لا فضا كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحث في اليقين التي تكون من ذلك  
الصحن ومن غيره فان كان قبل ذلك كلام يستدل به على يمينه بان قال له انك تاكل  
اليوم رغيفين فاكل بعده حرقا ان اكل اليوم الارغيف فهو على الرغيف خاصة حتى لو  
اكل الرغيف وما اكل بعده ثم اكل حث في يمينه ومقتضى يمينه ما لا رغبة ولو قال ان اكلت  
اليوم اكثر من رغيف فغدا في حرقه هذا على الحز حتى لو اكل بعد الرغيف ثم اكل فاكهة  
لا يجتنب وصار تغذي برغيفين ان اكلت اليوم من جنس الرغيف اكثر من رغيف فقدا  
ولو قال هكذا كان يمينه على الحز خاصة فغدا كذا والذي ذكرنا في قوله الارغيف فاكل  
في قوله قول رغيف وسري رغيف كذا في المحيط في باب الاستحسان حث قال ان لم يستأد  
اكلت لو شربت فامرا في طالق وقال عثت طعاما دون طعام لم يصدق في القضا ولا  
في غيره وهو الصحيح وظاهر الرواية ولو قال ان لم يستأد ثوبا او اكلت طعاما وقال  
عثت به طعاما دون طعام او ثوبا دون ثوب دين فيما يمينه وبين الله تعالى ولا يصد  
قضا هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان اذا حلف لا يشرب من دار فلان فاكل منها  
شيئا قال الصدور الشهيد رحمه الله في واقعة المختار عندي انه لا يجتنب الا ان يشرب  
جميع المأكولات والمشروبات كذا في المحيط قال بالفارسية ان خاتمه فلان هي حث حرقا  
يتناول المأكولات والمشروبات كذا في قاضي خان ان حلف لا يشرب مع فلان شرابا  
فحرقا في مجلس واحد من شراب واحد حث وان كان الا ان الذي يشرب فيه مختلف  
وكذا لو شرب الكاف من شراب وشرب الاخر من شراب غيره وقد ضمها مجلس واحد فان نوى  
شرابا واحدا او من انا واحد فغدا كذا في البداهة حث حرقا ان لا يشرب في ضيافة  
فلان اكثر من مرة فغدا في داره مرة وفيه يستأنه مرة قالوا ان كانت الضيافة  
واحدة كان خائشا حث حرقا ان لا يشرب ماء فغدا في القليلة لا يكون خائشا كذا في  
قاضي خان حث حرقا ان لا يشرب لبن فغدا فلان فانت بقرته ولا يجوز فكبر حرقا  
من لبن لا يجتنب كذا في الخلاصة حث حرقا ان لا يشرب الماء ولا ينية لم يجتنب ما في قد يشرب وما نوى  
الكل صرح ولا يجتنب انه كذا في المحيط اذا حلف لا يشرب شرابا ولا ينية لما في شراب شراب  
ملا او غيره حث هكذا ذكر في ايمان الاصل وفي حيل الاصل اذا حلف لا يشرب شرابا  
ولا ينية في قاي شراب شراب من مكة او غيره فهو على الحز قال شمس الامة الحزاني فاذا في  
المسئلة رواية كذا في الاذخيرة قال الشيخ الامام السرخسي هذا بالقرينة واما بالغا  
فيلزم على الحز ان رضي السعة المختار لمفتوي ما قال في الحيل كذا في الخلاصة ولو قال



لا يشرب اليوم بحيث كل شيء شربه حتى الخمر والسمن كذا في الوجيز للكروري ولو خلف لا يشرب لبن  
فصب الماء في اللبن فاصلي هذه المسئلة واجاسها ان الحالف اذا عقد يمينه على ما  
في لفظ ذلك المايح جامع اخر من خلاف جنسه ان كانت الفلقة للمخلف عليه بحيث وان كانت  
الفلقة لغيره لم يفتى في الحلف عليه لا يجتنب واذا كان سواها فالقياس ان يجتنب وفي الاستحسان  
لا يجتنب وقيل ابو يوسف رحمه الله الفلقة فقال ان يستبين لون المخلف عليه ويوجد طوره  
وقال محمد رحمه الله يعتبر الفلقة من حيث الاجزاء اذا اختلط بالجنس غير الجنس اما  
اذا اختلط الجنس بالجنس كاللبن يختلط بالبن اخر فصبه ابي يوسف رحمه الله تعالى هذا  
والاول سواه يعني يعتبر الغالب غير ان الفلقة من حيث اللون والطول لم يكن اعتبارها  
ههنا فيعتبر بالقدرة وعند محمد رحمه الله بحيث ههنا بطل حاله الا هذا الاختلاف  
فيما يمتزج ويختلط اما لا يمتزج ولا يختلط كالدهن وكان الحالف الحلف بالدهن ههنا بحيث  
بالاقتناع وفي القدر وهو اذا حلف على قدر من السكر من لا يشرب منه شيئا فصب في ما آخر  
حتى صار مغلوبا وشربه منه بحيث عند محمد رحمه الله ولو صب في بيروا وخرص فشربه منه  
لا يجتنب كذا في الظهير ولو خلف ان لا يشرب من هذا الماء القذب فصبه في ماء ما لم  
تقلبه الماء فشربه لا يجتنب وكذا لو خلف على الماء فصبه على القذب كذا في فتاوى  
خان وجعل خلف لا يشرب خمر اخرجه بغير جنسه كالبن والاحمسة وشربه يعتبر ذلك بالقاء  
كذا في الخلاصة خلف لا يشرب النبيذ فالحلف ان يقع على السكر من ماء العنب نيا  
كان او مطبوخا كذا في الوجيز للكروري اذا خلف سكر في خمر فلا يصح ان اسم سكر يقع  
على السكر من ماء العنب لا غير نيا كان او مطبوخا ههنا اية المحيط وحيث كانية وعليه  
الفتوى كذا في التاتارخانية ولو قال في خمر بدست تكريم وحلف عليه فاخذ بيده  
ونقل الى مكان اخر ان لم يمسح عند اليمين الشرع بحيث في الصحيح كذا في الوجيز للكروري  
اما اسم الخمر وفارسيته بما الصحيح ان هذا كلف النبي من ماء العنب لا غير واذا قال مستكره  
خمر فقد قيل انه يمينه يقع على المتخذ من الخمر والصحيح انه يعتبر فيه العرف ان كان  
فيه العرف يسمى الخمر المتخذ من هذه الاشياء مستكره بحيث في يمينه وما لا فلا اذا حلف  
لا يشرب نية زبيب فشربه نبيذ كشس تجتنب في يمينه اذا حلف لا يشرب شرابا يسكره  
فصب شرابا يسكره فشربه منه ذكر في فتاوى اهل سمرقند ههنا المخلو طان كان  
محلا لشربه منه الكثير يسكره منه بحيث واذا عقد يمينه على شربه ما لا يشرب ويجز منه  
ما يشرب فيمينه على شربه ما يخرج منه يمينه فيما ذكر في المستقي اذا حلف لا يشرب من هذه  
الشراب فشربه من نبيذ تجتنب في يمينه وهذا هو الاصل في تخرج جنسه هذه المسئلة كذا في  
المحيط رجل حلف بطلاق امراته ان لا يشرب السكر فصب في حلبة ودخل في حلبة قالوا ان  
دخل حلبة بغير فطر لم يكون حائشا فشربه بعد ذلك كان حائشا ولو صب في فيه فامسكه  
ثم شربه بعد ذلك حلت كذا في فتاوى خاخي حان خلف ان لا يشرب من قدح فلان فصب الماء  
الحالف من قدح فلان فليتيه وشربه لم يجتنب كذا في الفخيرة خلف لا يشرب من ماء فلان وكان  
الحالف يجلس في خانوت المخلف عليه فاشرب الى الف كوزا ووضعه في خانوت المخلف  
عليه ليلنا ما سبق اجبر المخلف عليه الماء من التهر في ذلك الكوز ووضعه في خانوت المخلف  
عليه ليلنا ما سبق الحالف دقا بالكون فشربه الماء كان الحالف اشترى الكوز لهذا احتيالا

منه كذا لا يجتنب ارجوان لا يجتنب لانه حبيبة يصير الاجير غاملا للمخالف فيصير شاربا ماء  
نفسه كذا في الخلاصة رجل حلف ان لا يشرب الخمرية هذه القرية فشربه الخمر في كرومها او ضياعها  
قالوا ان شربه في عمران القرية او كروم متصل بالقرية تجتنب والا فلا كذا في الظهيرية قال  
ان شربه او قمارت فقتله كذا لا يجتنب باخذها ويستبي اليمين وفيه قولوا الله اكر شراب غور  
وقار بكم بحيث بفعل احد ما لو قال ساكر مخرج نبيذ شراب غور دينصرف الى وقت الورد  
الاحمر اذا لم ينو حقيقة الرؤية حلف لا يشرب وواء فشربه لبن او عسلا لم يجتنب خلف لا يشرب  
من هاتين الشائتين فشربه من احداهما حلت كذا في السراجية رجل حلف بطلاق امراته  
ان لا يشرب الخمر ما دام بها فخرج الى قصر الجوس ثم عاد وشربه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
ابن الفضل رحمه الله تعالى ان يترك ما دام بها اقامة السكنى وكان السكنى بخاره  
كان حائشا وان نوي اقامته ببلده فاذ اخرج الى قصر الجوس لا يبيح اليمين وان لم يكن  
لتمية فخرج بنفسه كفاه كذا في فتاوى قاضي خان رجل قال ان شربت المسكر تصير امراة  
مطلقة ويصير عني حرا فشربه المسكر بعد ذلك طلقت امراته وعنف عتبه وانجذ  
انه لم يرد به الطلاق والعناق وانما اراد دفع احكام من نفسه حلف ان لا يشرب المسكر  
ثلاث اشهر ففعلت لم امراته لربعة اشهر فقال الزوج اربعة اشهر كبر فقد قيل المدة  
اربعة اشهر وقيل لا يصير المدة اربعة اشهر وهذا ايضا على ان الحالف اذا عطف على يمينه  
بعد شكوة ما يشهد على نفسه انه يلحق بيمينه عند ابي يوسف رحمه الله واذا عطف  
على يمينه بعد شكوة ما يوسع على نفسه لا يلحق بيمينه ثم اختلف المشيخ رحمهم الله تعالى  
في هذه الصورة ان في ذكر المدة الثانية مستدبر اعليه او توسعة عليه قيل تشدد يمين  
حيث انه يقع الطلاق بالشرع في الشر الرابع وهذا اصح كذا في المحيط والخيرة قال محمد رحمه  
نبي الجامع الكبير اذا حلف لا يشرب من الزوات اية فشربه منه اعتراه او من ماء لا يجتنب في  
يمينه عند ابي حنيفة رحمه الله حتى يكره في الزوات كرها وعندهما يجتنب وعندهما لا يشرب  
كرها هل يجتنب لم يذكر هذه المسئلة في الكتاب وقد اختلف المشيخ فيه بعضهم قالوا  
لا يجتنب وبعضهم قالوا لا يجتنب في يمينه وكذا اذا لم يكن له نية وان نوي الكرم صحت نيته على  
قول الامامية القضا وفيما بينه وبين الله تعالى ان نوي الكرم الاعتراف صحت نيته عند ابي  
حنيفة رحمه الله تعالى فيما بينه وبين نية تعاقبه لانه لا يصدقه الفاني ههنا اذا شربه من  
الزوات كرها او اعتراه فاما اذا شربه من نهر اخر باخذ الماء من الزوات كرها او اعتراه  
فلا يجتنب في يمينه عند محمد حبيبا في ظاهر الرواية كذا في الاضية ولو حلف لا يشرب من ماء  
الزوات فشربه من نهر يابح من الزوات كرها او اعتراه فاجتنب عنه م كذا في شرح الجامع الكبير  
للحضير ولو حلف لا يشرب من ماء من حلبة ولا يمينه فشربه منها بائنا لم يجتنب حتى يضع يده في  
الحلبة ولو حلف لا يشرب من ماء المطر فشربه من ماء المطر في الحلبة لم يجتنب بشره  
فان شربه من ماء واد مال من المطر لم يكن فيه ما مثل ذلك او شربه من ماء مطر مستقي في  
قاع حلت كذا في السراج الوهاج ولو خلف لا يشرب من نهر يجري ذلك النهر الى حلبة فاخذه  
من حلبة منه ذلك الماء فشربه لم يجتنب كذا في السراج الوهاج ولو حلف لا يشرب من ماء ولنا ان حلفا  
فان فشربه من ماء حلبة او من نهرها كان حائشا كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال ايم  
شربه ماء هذا النهر فشربه من نهره معتق او لو قال ايم شربه ماء هذا الكوز وكان الماء جارا



يكن شربه لو اجد دفعة او دفعتين فزبوا جيفا لم يمتقوا كذا في شرح الكبير للحصير  
ولو حلف لا يشرب من هذا الكوز فصب الماء الذي فيه في كوز اخر فشر به منه لا يحنث بالاجماع  
ولو قال ان شاء الله الكوز فصب في كوز اخر فشر به حثت بالاجماع وكذا لو قال من هذا الكوب  
او من ماء هذا الكوب فنقل اليك اخر ولو قال لا يشرب من ماء هذا الكوب فشر به حثت بالاجماع  
وكذا لو قال من هذا الكوب او من ماء هذا الكوب فنقل اليك اخر منه بقاء حثت بالاجماع كما  
يخرج القديرو ولو حلف لا يشرب من هذا الا انما هو على الشرب بغيره كذا في الاختيار شرح  
المختار من قال لا يشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامواته طالت ولم يمت في الكوز  
لم يحنث فان كان فيه ماء فاهرب قبل الليل لم يحنث وهذا عند ابي حنيفة وعندهما  
انما سوا علم وقت الحلف ان فيه ماء اول يعلم وقال ابو يوسف رحمه الله حثت في ذلك كله  
اذا مضى اليوم وعلى هذا الخلاف لا اكان اليقين بالعدم كذا في فتح القدير ولا فرق في  
الوقت بين ان يكون اليوم او الشهر او السنة كذا في البحر الرائق ولو كان اليقين مطلقة  
منى العدة الاولى لا يحنث عند ما رجم الله وعنه ابي يوسف رحمه الله يحنث في الحال وفي  
الرجاء الثاني يحنث في قولهم جميعا كذا في الهداية اذا قال ان لم اشرب من ماء هذا الكوز او من  
من ماء الكوز الاخره انما اليوم فاموات طالت فاهرب قبل ان يمت في الكوز في الاخرى  
قولهم واذا بقي اليقين عندهم فان شرب الماء الذي في الكوز الثاني قبل الليل برعدهم  
وان لم يشرب قبل الليل حثت عندهم ولو كان احد الكوزين لا ماء فيه فبمينه في قياس  
قوله ابي حنيفة وعندهما رحمه الله تعالى على الكوز الذي فيه الماء وقال ابو يوسف رحمه الله  
بمينه عليها يريد به يعلم احداهما فان شرب الماء في يمينه ولو لم يشرب عندهم كذا في شرح  
الكبير للحصير في باب الايلا في الغاية ان حلف لا يشرب من هذا الكوب فان كان مملوا هذا  
يقع على الكوع لا غير عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على الكوع والاعتراض جميعا  
وان كان غير مملوا فليلا في الاعتراض بالاجماع ولو حلف لا يشرب من هذا البئر او من ماء هذا  
البئر فهو على الاعتراض حتى لو استسقى منها فشر به حثت كذا في السراج الوهاج وان نكث  
به هذه الصور وكذا في أسفل البئر او من أسفل الحظي بالصحيح انه لا يحنث ولو حلف  
لبئر من وسط الدجلة فشر به من موضع لم يقع عليه اسم المشط وذلك مقتضى اثار التثنية او الرجم  
كان نارا شيل عن حلف لا يشرب من هذا ولا مثلها ولا كذا من الاثر في فشر به واحد منها قال  
يحنث كذا في التارخانية ولو حلف لا يشرب من هذا الماء فان جمعا كله لا يحنث وان ذاب فشر  
حنث كذا في الخلاصة حلف لا يشرب بغير ان لو فلان فاعطاه فلان سيده وناوله ولم يادنه  
بالسنان وشرب يشرب ان يحنث لانه ليس بآذن ولو قال لرجل ان ادعك بك الليلة الى منزلي  
فلا تدرى اسفك حراما مواته كذا في الهداية به الى منزله فلاه ولم يمتقه الحزق وسئل  
الشيخ الامام عن الدين رحمه الله تعالى عن من قال انا اخذت اصاب هذا الكرم عز في هذا  
الحزق واشترى ما مع اصحابي ولا اذهب به الى منزلي وان ذهبت به الى منزلي فامواته كذا في الفتا  
الاعصاب كلها حراما مواته بمقتضى اصحابه هناك وحل غيره بغير امره بغيره الى بيته قال  
ان كان مراده ان يجعل كلها الى بيته بنفسه لا يحنث بغيره بغيره ولا يحنث بغيره  
بغيره وان كان مراده ان يشرب الكل هناك ولا يحنث في الحمل الى بيته يحنث وان لم يكن له  
فكذلك يحنث بغيره بغيره الحزق ان لا يشرب مما يخرج من هذا الكرم فهو على شرب

الحزق اعتبار المقاي كذا في الناس كذا في الظهيرة رجل حلف ان لا يشرب عصيرا فمصر حبه  
عنب او صفودا به حلية لا يكون حاشا ولو عصرة في كفه ثم حشاه كان حاشا ولو قال لا يشرب  
العصير حلف ان لا يشرب حاشا في الوجوه فلا حاشا في غير الوجوه فان شرب حاشا في غير الوجوه  
فشر به يحنث ان لا يكون حاشا لان ما المص لا يشرب عصيرا في اول ما يصر رجل قال لا امرانه  
وتبنيده حاشا فصح ما ساء ان شرب منه الماء ووضع يديه او صبيته او عطيتيه انسانا  
فلت طان قال لراثة سلا فيه ثوبا او قطنا حتى ينشف الماء قال مولانا رضي الله عنه  
وهذا اذا قال في يمينه او شيئا منه وان لم يقبل او شيئا منه فشر به العصب وصبت البعض  
يكون حاشا كذا في فتاوى شيخنا اذا حلف بيمينه على شرب مشروب بغيره بغيره وكذا بغيره على شرب  
بدفعة واحدة لم يحنث بشرط بعضه وان كان لا يشرب على شرب بدفعة واحدة فبمينه على  
شرب بعضه كذا في المحيط حلف لا يشرب دواء فشر به لسان او عسلا لم يحنث كذا في السراج  
قال في المستقي والمأصيل انه ينظر في هذه اليمين النية في شرب الناس فواء اذا  
نظر اليه في يمينه عليه وما لا يمينه الناس ذوا لا يقع عليه وان نذر اوي به الحالف كذا  
في المحيط فصل في حلف بالهداية لا يشرب من ماء ولا طير في الهواء ولا حوله هذه اليمين  
ذو ما فلا فخر حثت وهو آثم ايضا لان حلفا لا يشرب على فعله على الباقين ثم صرح بالاسم  
للمتعتك كذا في التارخانية اما اذا وقت اليقين فقال لا يصعدن النساء الى البيت حتى يمضي  
ذلك الوقت حتى لو مات قبله كذا في ردة عليه اذا حثت كذا في فتح القدير والله تعالى اعلم  
**الباب السادس من في اليمين على الكلام** لو حلف لا يكلم فلانا فهو على  
المستقبل مفعولا عن يمينه حتى لو قال ان كلمتك فعليه خرفا ذهب من عنده موصولا  
او قال يا فلان موصولا لم يحنث كذا في الفتاوية قال ان كلمتك فانت طالق فاذهي  
او قومي لا يحنث بقوله فاذهي او قومي لانه متصل باليمين وهذه اليمين قوله لا يكلمه او ان  
كلمتك يقع على الكلام المتصور باليمين وهذه يمتنع ثمة تمام الكلام الاول وقوله  
فاذهي او قومي وان كان كلاما حقيقيا فليس بمقتضى حلف باليمين فلا يحنث به وكذا اذا  
قال واذا هي فان اراد به كلاما مستانفا صرح وان اراد بقوله فاذهي الطلاق فانما  
تطلق بقوله فاذهي ويقع عليها بتطبيقه اخرج باليمين لانه لا يوتي به الطلاق فقد  
صار كلاما مستانفا فحنث كذا في البداية وروى ان اذهب حثت ولو قال يحق اليقين  
وانت طالق حثت ولا يحنث بالكتابة والرسالة الاشارة وكذا اذا سلم عن الصلاة  
وقلنا في حلف كذا في الفتاوية ولو حلف لا يكلم الا بآذنه فاذن لو لم يعلم بالآذن حتى كلمه حثت  
كذا في الكافي ولو حلف لا يتكلم لانية لفصل في وقتها او يسع او قل لم يحنث استحسننا  
واما اذا قرأ خارج الصلاة فبمينه على حلف يمينه على ما يمينه الله تعالى كذا  
في المحيط قال الفقهاء ان يمينه بالعارسية لا يحنث بالزوجة والتبني خارج  
الصلاة ايضا للوقوف فانه يسع قارىء مسجلا مستكلما وعليه الفتوى كذا في الكافي لو حلف  
ان لا يتكلم وكبرية الصلاة او دعا لا يحنث وان كبر او دعا خارج الصلاة حثت ان كانت  
اليمين بالزوجة وان كانت بالنار بيمينه لا يحنث في الصلاة ولا في غيرها هكذا في فتاوى  
قاضي خان اذا حلف لا يكلم فلانا فامواته في الحال بالملوف عليه فشر به الملوف عليه فبمينه  
في الحال لا يحنث كذا في المحيط ولوام الى ان فمواتهم الملوف عليه فشر به واجرا الصلاة



لا يجتنب بالسلعة الاولى ولا الثانية هو المختار هذه اذا كان المالك المالك اذا كان المالك  
موتما قالوا لا يجتنب في قول ابي حنيفة وابن بريسف رحمهما الله ولو كان المخلوف عليه  
اماماً والى الف مقتضيا به ففتح على الامام لا يجتنب في جميعه ولو علمه القرآن في غير الصلاة  
حنت في غيرهم كذا في حديثنا وفي قاضي خاد خلف لا يكلم فلانا فقرأ عليه كتاباً فكتبه قال  
ارفضه الا ما فاني اخاف عليه الحنت كذا في الحياوي ولو خلف لا يكلم فلانا فناداه الحياوي  
من بعيد فان كان يجتنب لا يسمع صوته لا يجتنب وان كان البعد بحيث يسمع صوته يجتنب  
وكذا لو كان المخلوف عليه نائماً فناداه المالك فان ايقظه حنت وان لم يوقظه ذكر الشيخ  
الا ما شمس الائمة السرخسي رحمه الله الصحيح انه لا يجتنب هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي  
خان وهو الذي عليه متناجنا وهو المختار كذا في الزهر الفائق ولو مر الى الف على جماعة  
منهم المخلوف عليه فسلم المالك عليهم حنت وان لم يسمع المخلوف عليه كذا في فتاوي قاضي  
خان فان توبه القوم دونه لم يجتنب فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاة كذا في  
النداء ايم ولو سلم على قوم فلان فيهم حنت وان لم يعلم ولو استثنى بان قال السلام عليكم  
الايمان فلان لم يجتنب ولو قال الايمان واحد وعنه صدق كذا في الفتاوى حلت لا يكلم فلانا  
فقرع فلان الباب فقلد الحياوي كيت او قال كيت اين او قال كيت ان قلنا بضم لا يجتنب  
الا ان يقول كي نوهوا المختار كذا في فتاوي قاضي خان اذا خلف لا يكلم فلانا ثم ان المخلوف  
عليه ناداه فقال لبيك او قال لبي حنت في جميعه كذا في المحيط في التجريد لو قال من هذا  
بعد صادق السبب حنت ولو قال له مائة مثدي فقال حنت است او لم او لمي حنت  
هكذا في الخلاصة في الفتاوى وحلت لا يكلم فلانا فنادى فلان رجلاً اخر فقال الحياوي  
لبيك حنت وكذا الرقاع بالعامية لبي بغير كاف كما هو عرف العامة كذا في الفتاوى  
في مجموع النوازل اذا خلف لا يكلم جماعة امراة وهو ياكل الطعام فقال لها حنت  
في جميعه كذا في المحيط حلت لا يكلم امراة متعة خلد الدار وليس فيها غيرها فقال من  
وضعت هذا او اين هذا حنت وان كان غيرها في الاصل لو قال ليت شعري من فعل كذا  
لم يجتنب وان لم يكن في الدار غيرها كذا في الخلاصة من خلف لا يكلم فلانا وكل مبالغة  
لم يبرح فلان يلزمه الحنت كذا في المحيط شتر المخلوف عليه انساناً فنادى الى الف ان  
يمنعه فلما قال الى الف انك تذكر يمينه فشكت لا يجتنب لان هذا الله وعينه مضموم فلا  
يكون كلاماً مستمراً المخلوف عليه الى الف فقال الى الف اجل لك انت حنت كذا في فتاوي  
قاضي خان قالوا فيمن خلف لا يكلم فلانا فكل غيره وهو يقصد ان يسمعه لم يجتنب كذا في  
خزانة الفتوح حلت لا يكلم فلانا فكل مع الجدة او قال يا خابكا كذا او كذا لا يجتنب وان  
كان غير هذه اسما فلان فيه يفتي كذا في الفتاوى والصوري قال محمد رحمه الله تعالى رجل  
قال امراة طالق ان تزوجت النساء او شترت العبيد او كملت الرجال لو النساء  
فترجى امراة او كمل رجلاً او شترت عبيد لا يجتنب ولو قال كمل المساكين او العراة فكل  
واحد منهم حنت ولو توبى جميع الرجال او النساء بصدق ولا يجتنب اية او لو قال ان  
تزوجت نسا او شترت عبيدا او كملت رجلاً لا يجتنب الا بغير ثلاثة اعمه ونحوه  
ولو توبى جميع العبيد والنساء بصدق وحنت من اعمه واخذ كذا في شرح الجامع  
الكبير للصوري ولا يمينه ما وادعيا الثلاثة ولا يدين في المني كذا في شرح تلخيص الجامع

الكبير في باب الحنت بالبعوض والجملة ولو خلف لا يكلم بني آدم فكل واحد منهم حنت وان عني به  
الكل لا يجتنب اية او يكون مصداقاً فيما بينه وبين الله تعالى اية القضاة ايضا كذا في الفتاوى  
قالوا كمل فلان هذا ابناء فلان عبيد فكل الى الف لا يجتنب في قول ابي حنيفة وابن بريسف  
رحمهما الله تعالى هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان لو خلف لا يكلم عبيد فلان فان توبى  
عبيد ابعينه فهد او توبى عبيد فلان هذا سواء وان لم يكن له نية فان تكلم مع عبيد فلان كان هـ  
موجود او وقت اليقين ووقت الحنت حنت بالاجماع وان تكلم مع عبيد كان موجود او وقت  
اليقين دون الحنت لا يجتنب في قولهم جميعاً وان كان موجود او وقت الحنت دون اليقين حنت  
في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في شرح الطحاوي قال ابو بكر حلت لا يكلم عبيد فلان فكل  
عبيد الحضارة فيه رج او قال لا يجتنب اجماعاً هكذا في الحياوي رجل خلف ان لا يكلم صديق  
فلان او زوجته فلان او ابن فلان او غموم من نضيف اجماع الملك فتزوج فلان بعد اليقين  
او ولد له ولد بعد اليقين فكله الى الف لا يجتنب كذا في فتاوي قاضي خان وذكر في الجامع  
الصغير من خلف لا يكلم امراة فلان وليس فلان امراة ثم تزوج امراة فكلها الى الف  
حنت عند ابي حنيفة وابن بريسف خلافاً لمحمد رحمه الله وفي الحجة الفتوى يكلم قولها كذا  
في التنازعانية وان كالم امراة ابانها فلان بعد يمينه او كالم رجلاً عاذاً فلان بعد  
يمينه لا يجتنب الى الف في قول ابي حنيفة وابن بريسف رحمهما الله تعالى وان كان المالك  
قال في يمينه زوجته فلان هذه او صديق فلان هذا انكم بعد زوال الزوجية والصدقة  
حنت في قولهم حلت لا يكلم عبيد فلان فهو على الثلاثة فيها ذكره في ظاهر الرواية اذا كمل  
ثلاثاً من عبيده الفترة حنت وان كمل اثنين منهم لا يجتنب ولا يدين من الجم كذا في فتاوي  
قاضي خان ولو توبى الجميع صدق هو الصحيح كذا في الفتاوى في فصل المأكول والمشروب  
ولو خلف لا يكلم زوجات فلان او لا يكلم اصداق فلان لا يجتنب في جميعه ما يكلم الكل ما سكر  
في المحيط ولو خلف لا يكلم اخوة فلان او بني فلان لا يجتنب ما يكلم الكل كذا في فتاوي قاضي  
خان قالوا كمل اخوة فلان والاخ فاجد فان كان يعلم بحنته اذا كمل ذلك الواحد وان كان لا يعلم  
لا يجتنب كذا في الفتاوى والكبير وحلت لا يكلم صاحب هذا الطبل بسلا فكله بعد  
ما باع الطبلان حنت بالاجماع وان كمل مشتري الطبلان لا يجتنب كذا في شرح الجامع  
الصغير لقاضي خان ولو قال ان كملت فلانا ففعلت من الايمان ماشاء فلانا فكل ثلاثاً  
وشاء الرجل ان يلزمه من الايمان ثلاثة او اقل او اكثر لم يلزمه ذلك كذا في المحيط لو خلف  
لا يجزم حول فلان بالعامية بكر روي نكرم هذا ابتزلة قوله كمل فلانا كذا في الخلاصة روي محمد  
نوفال ان كملت فلانا فمؤخر هذه افكاه قال هو عيريه ابتزله بيا ايها ماشاء ولو قال ان  
كملت فلانا فكل عبيد امك او امته اسلكا اخر فكله قال هو عليه ما يعق كل عبيد امك او امته  
بملكها ولو قال ان كملت فلانا ففعلت من الايمان ماشاء فلانا فكل ثلاثاً ولو خلف ان لا يكلم صهرته  
فدخل في امراة وشهرها وقت لم الصهره ما لا لا تفعل هكذا في الفتاوى الزوج خوشي ام  
نوشري ام ثم قال لم ارد به جواب الصهره وانما عنت امراة قال هو عبيد فوالصحيح انه  
لا يصدق قضاء كذا في الفتاوى ولو قال ان كملت اي جميع ما اسلكه صدقة فالحيلة ان  
يسمع جميع املاكه بمن يشق به مثوب مملوف بخزقة ثم يكلم له لا يلزمه شيء ثم رد البيع بخيار  
الرؤية كذا في الخلاصة روي بشر بن ابي يوسف رجل قال اخبر ان كملت فلانا ففعلت كذا فقال



الاخر الا بانك من هذا الجئت ان كل بغير اذنه كذا في التنازخانية ولو حلف لا يكلم فلانا في فلان  
يطرف بالعلم فقال كذا في التنازخانية ولو حلف لا يكلم فلانا في فلان كذا في  
الخلاصة ولو حلف في التنازخانية في السوق فقال بولت والحواف فليكن هناك لا يجت كذا في التنازخانية  
للمكرهين ولو قال كذا كلمت واحدا من هذين الرجلين فواحدة من نسائي طالب  
فكلمها بسلام واحدا فقط التنازخانية بوقها فليكن او عيا واحدة كذا في الكافي رجل قال  
لا امراته ان تكلمت بسلامتك فبعد يخرم قال لها انت فانت طالق ففعلت ١٢ اشياء  
قال بعضهم يعتق عبده كذا في التنازخانية فليكن او عيا واحدة كذا في التنازخانية فليكن او عيا واحدة كذا في التنازخانية  
ان الشكر لظلم عظيم وقوات الحسن بن مويهبة جميع ذلك وما شرب فان قال لم نؤشرا فلا اذ  
حاشا فان العقبه ابر الليث القول الاول لعب اليه وبعضهم اختاروا قول الحسن كذا في  
التنازخانية مشيلا سدين ثم من قال لا امراته ان تكلمت بسلامتك فبعد يخرم قال  
انت زانية ان حلف الله يجت هذه اية الخلاصة في الفصل الثالث في اليمين بالطلاق  
ولو قال ثلاثا امراته قبل الوطء ان كلمت فانت طالق حلت باليمين الاول باليمين الثاني  
ويستفاد الثاني عندنا ويحل اليمين بالثلاثة بالاجزاء ولا يستفاد الثالث ولو لم يحل  
بالثلاثة حتى تزوجا ثم كلفا طلقا باليمين الثانية عندنا كذا في الكافي قال لا امراته ان  
كلمت فلانا وفلان فانت طالق فكلمتا احدهما دون الاخر فان نوى ان لا يجت ما لم  
تكلمهما جميعا او لم ينو شيئا لم يجت فان كان نوى ان كلمت احدهما يجت فان كان نوى  
فيه شرا كان الرق في ازالة الاثر دون الجمع كان ذلك نية من الحالف حلف لا يكلم فلانا  
وفلانا فان لم يكن له نية او نوى ان لا يجت الا بكلامهما لم يجت بكلام واحد منهما وان نوى  
ان لا يجت بكلام احدهما فهو على ما نوى وقال ابو القاسم الصغار ان المينوشيا وكذا في  
بكلام احدهما لكان الحنث رانه لا يجت كذا في التنازخانية والكسري ولو قال انكلم هذين الرجلين  
او قال بالالف رسيه باين دون سخن تكويم لا يجت بكلام احدهما فان نوى ان لا يجت بكلام  
احدهما قالوا لا يصح نية قال رضي الله عنه ويستحب ان يصح لان المشي يذكروا ربه الواحد  
فان انوى ذلك وفيه تعلق في نفسه يصح كذا في التنازخانية فليكن او عيا واحدة كذا في التنازخانية  
قال كلام هؤلاء القوم ادكلام اهل لغة ادكلام حرام وكلام انسان حلت وهذه النجاسات لما قلنا  
في قوله والله انكلم هذين الرجلين او قال بالالف رسيه باين دون سخن تكويم فان ثمة قلنا  
لا يجت بالاتفاق وهو الذي اخترناه للفقهاء كذا في التنازخانية والكسري في الفصل  
التاسع قال كلام فلان وفلان على حرام فكلم احدهما حلت وقيل لا يجت الا بيمينين او بكلام  
حكما بينهما هو المختار للفقهاء كذا في التنازخانية ولو حلف لا يكلم فلانا او فلانا فكلم  
احدهما حلت وكذا لو قال فلانا وفلان كذا في الخلاصة لو قال والله انكلم فلانا او فلانا  
وفلان حلت بكلام الاول والاخر بغير لوقا والله انكلم فلانا وفلان او فلانا حلت بكلام  
الاولين او الاخر ولو لم يكن الاول وحده او الثاني وحده لم يجت كذا في الكافي رجل قال ان  
خرجت من هذه الدار حتى اكلم الذي هو منها فامرته طالق وليس في الدار رجل فخرج  
لا يجت في قوله ابر حنيفه رحمه الله كذا في التنازخانية فليكن او عيا واحدة كذا في التنازخانية  
كلمت واحدة منكن فواحدة منكن سواها خرة ثم كل الاربعة في الصحة فانت قبل البيان  
فتن كذا في الكافي قال لا امراته ان كلمت فلانا كوفي فانت طالق ثم ان المرأة ان سخن

بافلان كفت ولكن بغير اذنه كذا في التنازخانية ولو حلف لا يكلم فلانا فكلمها  
لم يجر فلان ففانك تليزمه الحث كذا في التنازخانية في المحيط في الحجة ولو حلف ان لا يكلم شيئا وكلم  
مقتضى الجادات والحيوانات التي لا ينطق بها لا يجت ولو لم يكلم الاخرى و٢١ ثم يجت ولو لم يكلم  
الاطفال لما كانوا يسمعون يجت وان كانوا لا يسمعون لا يجت كذا في التنازخانية مشيلا سدين  
١٢ سلام الا ورحمة الله على من حلف لا يكلم احد في كافر يريه الاسلام قال بين حجة الاسلام  
والذي يصير الكافر مسلما ولا يكلمه فلا يجت في يمينه كذا في المحيط ورجل داني امراته  
تكلم اجنبيا فقال له ذلك فقال لها ان كلمت بعد هذه ارجلا اجنبيا فانت طالق فكلمت بعد  
هذا اكلية الزوجا ليس من محاربا او رجلا يسكن في دارها بينها معرفة الا انه لا حرمية  
بينهما او كلمت رجلا مزدوجا ليس من محاربا ولا تطلق كذا في المحيط اية الظهيرية اذا حلف  
لا يكلم رجلا وكلم رجلا وقال عنيث غيره لا يجت بخلاف ما اذا حلف لا يكلم الرجل كذا في  
المحيط اذا حلف لا يكلم هذه الشاب فكلم بغيره ما صار شيئا يجت كذا في الكافي اذا حلف  
الرجل لا يكلم شيئا فكلم شيئا لا يجت في يمينه كذا في المحيط ولو حلف لا يكلم رجلا فكلم شيئا  
يجت كذا في الظهيرية انكلم امرأة فبعد حرمه حرمية لم يجت ولو قال ان تزوجت  
امراة فتزوجت حرمية حلت لان الصبا ما خرج من ان الكلام فلا ترداد الصبية في اليمين  
المعقودة على الكلام عادة وكذلك التزوج كذا في التنازخانية اذا حلف الرجل لا يكلم شيئا  
او لا يكلم فلانا او لا يكلم شيئا او لا يكلم كاهلا فتقول في الشرع العلام اسم لمن لم يبلغ فاذا بلغ ما  
شأنا وفتي وعن ابي يوسف ان الشاب من خمسة عشر الى ثلاثين سالما يغلب عليه السقط  
والكهل من ثلاثين الى خمسين والشيخ ما زاد فليحسب من خمسة عشر لسنين  
بشباب وقادون ثلاثين لسنين بكهل وما دون خمسين لسنين شيخ وفي يمين ذلك يعتبر  
السقط في المشهور وفيه القدور عن ابي يوسف رحمه الله ان الشاب من خمسة عشر الى  
خمسين الا ان يغلب عليه السقط قبل ذلك والكهل من ثلاثين الى اربعين والشيخ ما زاد  
يلحسب من خمسين فليحسب هذه الرواية جعل ابو يوسف رحمه الله تعالى الكهل والشيخ سويا  
فيما زاد في الحسب ونحوها في الموازين قال ابو يوسف رحمه الله من كان ابن ثلاثين  
في كهل وعنه من كان ابن ثلاثين وثلاثين معا بعد ان هو كهل فاذا بلغ خمسين فهو  
شيخ وفيه فوائد واب سعة الكهل من ثلاثين الى اربعين والشيخ من زاد في الحسب  
وان لم يشب وان زاد في الحسب وشبه اكثر فهو شيخ فان كان السواد اكثر فليس بشيخ  
وعنه رحمه الله العلام من كان له اقل من خمسة عشر سنة والشباب والعن من يبلغ خمس  
عشر سنة وفوق ذلك والكهل اذا بلغ اربعين ورا فليحسب اليه يميني الا ان يكون الشيخ قد  
غلب عليه فيكون شيخا وان لم يبلغ الحسب الا ان لا يكون كاهلا حتى يبلغ اربعين ولا شيئا  
حتى يجاوز اربعين واذا حلف لا يكلم شيئا من بني فلان او حلف لا يكلم ابا عبد الله بن فلان او حلف  
لا يكلم شيئا من بني فلان او حلف لا يكلم ابا عبد الله بن فلان فتقول البيه من مات ابوه وهو صغير  
لم يبلغ بعد فاما بعد السلوغ لا يسمي شيئا هكذا ذكر محمد رحمه الله في الكتاب وقولنا حجة  
في اللغات واما الارملة فهي اسم امرأة بالغة فقيرة محتاجة فارقت زوجها ولا ينطق  
الا في الفقيرة المحتاجة هكذا ذكر محمد رحمه الله في الكتاب وقولنا في اللغات حجة والام  
اسم لكل امرأة جوهرت بنكا حجابها او فاسدا او مجوز وقد فارق زوجها غيبة كانت



او فقيرة صغيرة كانت او كثيرة هكذا ذكره في الكتاب والشيب اسم لكل امرأة جومعت بـ  
 او حرام لها زوج اوليس لها زوج صغيرة كانت او بالغة غنية كانت او فقيرة هكذا ذكر  
 محمد بن الحسن في الله كذا في الذخيرة في الفصل السابع والعشرون في سورة صفات الانثى  
 ولوقال ان كلمتك ان تكلمني اواله ان تكلمني اواله ان تكلمني اوحى تكلمني مسلما معا حث  
 الى الف في قوله محمد رحمه الله ولا تجت في قول ابي يوسف رحمه الله كذا في قوله في خان  
 رطو خراجا الى مكة في الف لا يكمل معه حتى يرجع من مكة فخرجوا من الطريق فكله حث وهو  
 على الرجوع بعد اثبات ان لا يكون بينهما مرافقة او شيء كذا في القناينة ولوقال رجل  
 لصاحبه عنده حران ابتداء انك بكلام او تزوج فالتقيتا فسلم كل واحد على صاحبه  
 معا او تزوجا معا لم يجت كذا في الكافي وسقط اليمين عن الف بعد الكلام حتى لا يجت  
 ابتداء بكلمة هذه اليمين لو منع الياس عن كلامه بصفة البداية لانه لا يكمل يؤخذ من الى الف  
 بعد هذا فانما يوجد بعد كلام الحلف عليه اذا قال امرأته ان ابتداء بكلام فان طالق  
 وقالت المرأة له ان ابتداء بكلام في ريتي حرة ثم ان الزوج كلمها بعد ذلك لا يجت في  
 يمينه ولا تجت في يمينها لانها ما ابتداء بالكلام وان كانت اليمين بينهما معا فينبغي ان  
 يكمل كل واحد منهما لصاحبه معا ولا تجت واحدة منهما وكذا اذا قال لغيره ان كلمتك  
 قبل ان تكلمني فبعد يخرى النقيت فسلم كل واحد منهما على صاحبه وخرج الكلامان معا  
 لا تجت في يمينه كذا في المحيط جملته كانا يتحدثون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم  
 بعد هذا فان امرأته طالق ثم تكلم الى الف طلقت امرأته كذا في قوله في خان في الخزانة  
 ولوقال من كلم غلام عبد الله كذا واسم الحلف عبد الله والغلام غلامه فكله حث كذا في  
 الخلاصة رجلا قال والله لا اكل فلانا استغفر الله ان شاء الله قال ابو يوسف رحمه الله  
 يكون مستجاب لا تجت ديانة كذا في قوله في خان قال محمد رحمه الله تعالى رجلا قال  
 والله لا اكل الا فلانا او فلانا فله ان يكلمها او اكلها كذا في شرح الجامع الكبير للحصري  
 في باب اليمين التي يكون الاستثناء فيها جميع ما استثنى او على بعضه ولوقال لا اكل احد الا  
 رجلا بصريا او كوفيا فكل رجلا كوفيا او رجلا بصريا او كليهما لا تجت في يمينه وكذا لو كلمه  
 رجال الكوفة او رجال البصرة او جميع رجال الكوفة والبصرة لا تجت في يمينه وكذا لو  
 قال والله لا اكل احد من الناس الا احد هذين الرجلين فاستثنى احدهما فان كل  
 احدهما لا تجت وان كلمها تجت وكذا اذا قال لا اكل احد من الناس الا واحدا من  
 هذين الرجلين ولوقال لا اكل احد ابدا الا احد رجلين كوفيا او بصريا او قال لا اكل احد  
 ابدا الا واحدا من الرجلين كوفيا وبصريا فكل احدهما او كليهما جميعا لا تجت في يمينه كذا  
 في المحيط في فصل التاسع عشر في اليمين التي تكون بالاستثناء ولوقال والله لا اكل احد  
 الا رجلا واحدا من اهل الكوفة فكل رجلين من اهل الكوفة تجت ولوقال لا اكل احد من اهل  
 الكوفة فكل الكل لا تجت كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب اليمين التي يكون الاستثناء  
 فيها جميع ما استثنى او على بعضه زيد وعروة معا نسب وله جارية بينهما وقضى النكاح  
 لهما بالنسب فقال رجل ان كلمت ابن زيد فامرأته طالق وقال رجل اخر ان كلمت ابن عمر فبعد  
 خرقك ما هذا الا بن حنن جميعا كذا في قوله في خان سئل نجم الدين عن من قال ان  
 كلمت فلانا فهو شركي الكفار فربما قالوا لا يكمل الله ما يليق به فكله ما اذا تجت عليه قال كفاؤ

الْيَمِينِ

الجاني كذا في الظهيرة ففصل ما يكون بيننا بالروية ولو حلت لا يكمل فلانا فخره الحلو  
 عليه بغيره فقل الحمد لله أو بغيره فقل الحمد لله لا يجتهد كذا في التناظرية  
 نأخذ عن المتن ولو قال الجارنا الله وأياك يجتهد كذا في الخلاصة ولو قال ان كلمتك قد حلت  
 الدار على حرام وكلام فلان ثم دخل وكما اخبرني بيمينه ولو قال وكلام فلان حرام حنت هـ  
 بيمينه كذا في التناظرية فلان على جمع الجوامع ولو قال امرأته ان كلمت فلانة فانت  
 طالق ثم ان المرأة الحلو بطلاقا غسلت يومها شيئا فقلنت لها فلانة ما ندستني  
 وهي تعلم انها فلانة اولم تعلم فقلنت خوست او قالت آري فقلنت اكله كلام مطلق كذا في هـ  
 الظهيرة الاصل ان الكلام المحدث والخطاب على المشقة كذا في القنانية قال في الجامع  
 اذ قال الرجل لغيره ان اخبرني ان فلان قد مررت طالق او قال فقلنت خوست خوست  
 بك كذا في باحث في يمينه وعشق العبد وهذه الخلاف ما لو قال ان اخبرني بقدم  
 فلان فاقبر بك كذا في باحث في يمينه وعشق العبد وهذه الخلاف ما لو قال ان اخبرني بقدم  
 فلانا فاقبر بك كذا في باحث لا يفتق عبده ولو قال لغيره ان اخبرني ان امرأتني في الدار  
 فقلنت افاخبر بك كذا في باحث ولو قال ان اخبرني بيمينه امرأتني في الدار لا يجتهد في يمينه  
 ولو قال ان بشرتني ان فلانا قد قدم او قال ان بشرتني بقدم فلان فقلنت بك كذا في باحث  
 في يمينه ولو قال ان علمتني ان فلانا قد قدم او قال ان علمتني بقدم فلان فقلنت افاخبر بك كذا  
 كذا في باحث وان اخبره بك كذا في صادق ولكن بعد ما علم الى الف به لا يجتهد ايضا بخلاف  
 ما لو قال ان اخبرني فاقبره به بعد ما علم الى الف فانه يجتهد في يمينه وان عني بقوله هـ  
 علمتني اخبرني حنت الحالف وان كانه الاختيار بعد ما حصل العلم الى الف بما اخبر به هـ  
 ويحكم ان يصح نيته ديانة وقضاء ولو قال له ان كتبت الى فلان فقدم فقلنت اكتب  
 اليك كذا في باحث وصل الكتاب اليه ولم يصل ولو قال ان كتبت اليه بعد ثم فلان فقلنت اكتب  
 اليه كذا في باحث ولو كتب اليه بهذه الصورة ان فلانا قد قدم وقد كان فلان قد قدم قبل  
 الكتابة الا ان الكاتب لم يعلم بذلك حنت الحالف في يمينه قال في النبا دانه اذا حلف الرجل لا  
 يظهر سر فلان لفلان ابدا فاقبره بكتاب كتبه اليه او بكلام او سانه فلان كان سر فلان كذا  
 فاشكرا سره اي ثم حنت في يمينه وكذا لو حلف لا ينسني سر فلان الى فلان او خلفه لا يعلم  
 فلانا بسر فلان او يمكن فلان او حلف لي بيمينه او لي بيمينه او لي بيمينه او حلف لا يدل  
 على فلان فعقل شيئا من ذلك حنت في يمينه وان عني في هذه الوضوء كلها الاختيار في الكلام والكتا  
 والرسالة دون الاشارة بمرية الكتاب انه يدبر ولا يريد على هذا ولا شك انه يدبر فيها بينة  
 وبين الله تعالى وهل يصح في القضا وقائمة المساجع على انه لا يصدق ثم اذا حلف هذه  
 الاستيا وطلب الحيلة والخرج عن ذلك فالحيلة ان يقال اننا نذكر اماكن والستيا من السر عاين  
 يمكن فلان ولا يبره فقلنا فاد استلما سره او سانه فاسكت فاذا فعل ذلك واستد لولا  
 عاين سره وسكاته لا يجتهد في يمينه واذا حلف لا يستخبر فلانة فادى اليها حدة فقد  
 استخدمت والاستخدام بالاشارة متعارف خصوصا من الملوكة والاكابر ونسبهم ان  
 خدمته فلانة اولم تستخدمه واذا حلف لا يخبر فلانا بسر فلان او يكا به فعقل ذلك بكتاب  
 او رسالة حنت في يمينه وكذا لو حلف لا ينسني فلانا بكذا فعقل ذلك بكتاب او رسالة تجتهد  
 في يمينه ولو قيل له ان كان الامر كذلك افلان من موضع كذا فادى بيمينه اي نعم فهذا السب







اول الشهر واول يوم من اخر الشهر شيئا اول الحاميس ثم والسادس عشر كذا في الخلاصة  
وعند ابن مقبل بعض حكماء لا يكلم الله ثلاث سببته الحلف بالطلاق قال يبيحون ان يرسل  
اليها ويطلب منها ان ترضي منه وتجعله با حلة كذا في الحاموي في فتاويه السنن لوقال  
ان كملت فلانا حدة اي را برين يكلمه روزه مع اله لا يلزمه حيث ان كلمه ولو قال يكسال  
يدون اله لا يلزمه كذا في الحاموي في التخرين محمد رحمه الله فيمن قال ٢٠ كالم اليوم سنة او  
شهر افعله ان يدع الكلام في ذلك اليوم كذا في الشرح او السنة كذا في التناخانية  
رجل كلف ان يكلم فلانا ما من هذا ان اليمين من حين خلف الى غرة محرم ٢٠ في السنة  
كاملة من حين خلف كذا في فتاويه قاضي خان في مجموع النوازل اذا قال فلان ما من ان كلفك  
الي سنة فانت طالق اذهبى باجدة الله طلقت كذا في المحيط في المنتقى لوقال والله  
٢٠ كالم شهر او بعد شهر فمؤخره قول شهرين وكذا اذا قال والله ١٢ كالم سنة بعد  
سنة فهو بمنزلة قول شهرين ولو قال والله ١٢ كالم شهر بعد هذا الشهر فله ان يكلمه  
في هذا الشهر كذا في الذخيرة في الجامع اذا قال والله ١٢ كالم في اليوم الذي يقدم فيه  
فلان وكلمه في اول وقت فلان في اخر ذلك اليوم حث في يمينه ولو قدم فلان في اول اليوم  
وكلمه في اخر ذلك اليوم فصاحته المستباح عينا انه لا يحث كذا في المحيط وهو الصحيح كذا في  
فتاوي قاضي خان ولو قال لا اكلم فلانا في الشهر الذي قبله قدوم فلان فكلمه في اول الشهر  
وقدم فلان لتنام الشهر حث في يمينه ولو قال والله ١٢ كالم شهر او قبل قدوم فلان وكلمه  
بعد اليمين ثم قدم فلان بعد خمسة ايام لا يحث في يمينه كذا في المحيط ولو قال والله ١٢  
كالم شهر لا ايوما او غير يوم فانه على ما نوي وان لم يكن له نية فله ان يخبره اي يوم  
شاء لانه استثنى يوما منكرا ولو قال لا اتقصان يوم فهذا ايجل تسعة وعشرين يوما  
لان نقصان الشيء لا يكون الا من اخر كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الاستثناء  
من اليمين الذي يقع على الواحد وعلى الجماعة في اقراران القدرين اذا خلف لا يكلم فلانا  
وفلانا هذه السنة الا يوصافان جمع كلامها في يوم لم يحث ولو كلم احدهما في يوم والاخر  
في يوم حث ولو كلم احدهما ثم كلمه في يوم لم يحث ولو استثنى يوما متوقفا فكلم احدهما فيه  
والاخر في القدر لم يحث ولو خلف لا يكلمهما الا يوصافان نوي يوما بيمينه فهو على ما  
نوي وان لم يكن له نية فهو على اي يوم شاكر كذا في المحيط ولو قال يوم اكلم فلانا فانت  
طالق فهو في الليل والنهار حتى لو كلم ليلا او نارا حث فان نوي النهار خاصة يصدق  
قضا كذا في الكافي وان قال ليلة اكلم فلانا او ليلة يقدم فلان فانت طالق فكلمه نارا  
او قدم نارا لا تطلق لان الليلة في اللغة اسم لسواد الليل ولا عرف هنا بصرف اللفظ  
عن مقتضاه لغة حتى لو ذكر الليل في حث على الوقت المطلق لا يتم تقا رقا استقار  
في الوقت المطلق كذا في الفتاوى ولو قال ان كلفت فلانا فانت طالق الا ان يقدم فلان  
او حتى يقدم فلان او الا ان يقدم يا ذن فلان فكلمه قبل القدوم او قبل الاذن حث  
ولو كلمه بعد القدوم او الاذن لم يحث وكذا لوقال انت طالق فانت طالق فلانا الا ان يقدم فلان  
واما ما قال فلان سقط اليمين بيدي حبيبة وعهدت بها الله كذا في الكافي ولو خلف لا يكلم  
رجلا يوما بيمينه كان يمينه على ذلك اليوم ليلة معه كذا في شرح الطحاوي وان خلف لا  
يكلم الايام عشرة ايام عند ابي حنيفة كذا في الهداية ولو خلف لا يكلمه اياما ذكر في الجامع

انه على ثلاثة ايام ولم يدكر فيه الخلاف وهذا الصحيح ولو خلف لا يكلمه اياما كثيرة فهو على  
عشرة ايام في قيس بن نزل ابي حنيفة رحمه الله كذا في الفتاوى ولو قال كل يوم اكلمك فعلى كذا  
وكلمه في يومين حث في يومين ولو قال كل يومين حث مرة كذا في التناخانية ولو  
خلف لا يكلم فلانا اياما هذه قال ابو يوسف رحمه الله هو على ثلاثة ايام ولو قال ١٢ كالم  
ايامه فهو على العشرة اية فتاويه قاضي خان ولو قال ١٢ كالم اليوم عشر ايام وهو في يوم  
السبت فهذا ايجل سببته لانه لا يدور عشرة ايام اكثر من سبب واحد وكذا لوقال ١٢ كالم  
يوم السبت يومين كان على سببتي لان السبت لا يكون يومين ولا يدور سببان في يومين  
فعلم ان المراد به مرتين وكذا لوقال ١٢ كالم يوم السبت ثلاثة ايام كان كل يوم السبت لما  
بين كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحث في اليمين بجملة ما يقع على الابد وما  
يقع على الساعة ولو قال ١٢ كالم يوما سنة او سنة يوما فان نوي يوما بيمينه فعلى ذلك التبر  
في جميع المستثنى ان لم ينو شيئا فعلى يوم في كل جمعة حتى لو كلمه جمعة حث كذا في الفتاوى ولو  
قال ١٢ كالم يوما ما او لا اكلمك يوما السبت يوما فله ان يجعله اي يوم شاكر كذا في الفتاوى  
ولو خلف لا يكلم فلانا العشرة ايام كان اليوم العاشر بشر اذا خلا في اليمين كذا في فتاوي قاضي  
خان ولو قال ١٢ كالم اليوم او بعد اكلمه اليوم او بعد احث ولو قال ١٢ كالم كلامه اليوم او  
بعد افتر كلامه اليوم بر ويطل اليمين في القدر كذا في الفتاوى ولو قال والله ١٢ كالم اليوم  
ولا عند انا ليمين على بقية اليوم وعلى غد ولا يدخل الليلة التي فيها في اليمين كذا في التناخانية  
لا يكلمه اليوم وغدا او بعد غد فهذا ايجل كلام واحد ليل كان او نارا ولو قال في اليوم وفي  
غد وفي بعد غد لا يحث حتى يكلم كل يوم سواء ولو كلمه ليلا لا يحث في يمينه كذا في شرح  
الكردي عن محمد رحمه الله اذا جئنا قال ١٢ كالم فلانا يوما بعد يومين ولا نية له فهذا  
يمتد في قول والله ١٢ كالم يوما كذا في المحيط ولو قال في الليل ١٢ كالم يوما فمن ذلك الوقت  
الي ان تقبيل الشمس كذا في الفتاوى ولو كلمه بعد اليمين قبل طلوع الفجر الصحيح  
انه يحث كذا في المحيط ولو قال في النهار ١٢ كالم ليلة فمن حين خلف الى ان يطلع الفجر كذا في الفتاوى  
ولو خلف في بعض النهار لا يكلمه يوما فاليمين على بقية اليوم والليل المستقبلة الى مثل  
تلك الساعة التي خلف فيها من القدر وكذا اذا خلف ليلا لا يكلمه ليلة فاليمين من تلك  
الساعة الى ان يجي مثلها من الليلة المقبلة فيدخل النهار الذي بينهما في ذلك كذا في الفتاوى  
ولو قال والله ١٢ كالم يوما ويوما فهذا او ما لوقال ١٢ كالم يوما سوا يدخل منهما  
الليلة للمخلة ولو قال لا اكلمك يوما ويومين ينقض اليمين بمضي اليوم الثالث ولو قال  
لا اكلمك يوما ويومين فهذا ايجل يومين ان كلف في اليوم الثالث لم يحث والمنقذ اذا قال  
يدين نصف الليل او يومه والله ١٢ كالم ليبتين ينكر كلامه الى تلك الساعة من بعد القدر  
واذا خلف لا يكلم فلانا ثلاثين يوما كان الحلف ليلا ترك كلامه من ذلك الساعة الى ان  
تقبل الشمس من اليوم الثلاثين كذا في المحيط ولو قال في بعض اليوم والله ١٢ كالم اليوم  
فهو على باقي اليوم ولو خلف ليلا ان لا يكلمه هذه اليوم فانه يحث بكلام في تلك الليلة  
الي اما غيب الشمس من القدر كذا في فتاوي قاضي خان ولو خلف نارا لا يكلم هذه الليلة  
يدخل ما بقية اليوم في يمينه انما الحلف على الليل خاصة ذكر في المستقي اذا قال في اول الليل  
اكلم اليوم ولا نية له فهذا ايجل ولو قال ذكر في اخر الليل فهو على اليوم المستقبلي اذا خلف

بينة



وقال والله لا كلمنا أحد يومى او قال لا يخرج أحد يومى او أحد اليومين او أحد ايامي  
فهذه ايام اقل من عشرة ايام يدخل في ذلك الليل والنهار حتى لو كلمته او خرج قبل مضي  
العشرة لئلا او نأثرنا بغيره وان لم يكلمه او لم يخرج حتى مضى العشرة بحثت في بيمانه ولو  
قال اخذ يومى منه فمضد لغيره يومه ذلك وعلى القدر انما المحيط ولو حلف لا كلمه ثلاثة  
ايام الا هذه اليوم ومكلا هذه اليوم فهو على يومين بيمانه ولو غير هذه اليوم او  
سواء فهو على ثلاثة بعد ما كذا اية العتامة في العيون اذا حلف لا يكلم فلانا اذا دام  
في هذه الدار يخرج بمشاعه واشارته ثم عاد وكلم لا بحثت كذا اية المحيط في الفصل الرابع  
في اليمين اذا حلف لا تخافني وكذا لو قال ما كان فيها فلان كذا اية الايضاح ولو قال لا  
الكلمه ما دمت بيمينه اذ خرج بنفسه لا يسبق اليه كذا اية فاما ويذا حتى كان في القدر  
اذا قال والله لا كلم فلانا ما دام عليه هذه الشوب او ما كان عليه او ما زال عليه فترقه  
ثم لبسه وكلمه لا بحثت ولو قال لا كلم وعلمه هذه الشوب فترقه ثم لبسه وكلمه حنت  
كذا اية المحيط في الفصل الرابع في اليمين اذا حلف لا تخافني ولو قال لا كلمه والله لا كلمه  
ما دام ابوال حنين فكلمه بعد ما مات احد هما لا بحثت كذا اية فاما ويذا حتى كان  
عن ابي يوسف رحمه الله فمن قال رجل قائم والله لا كلم هذه الرجل ينوي ما دام  
قائما ولم يكلم بالقيام كانت بيمينه باطله ولو حلف لا يكلم هذه القيام يعني ما دام  
قائما دينه فيها يمينه وبين الله تعالى كذا اية المحيط في الفصل السادس في الرجل يحلف  
وينوي التحصيص اذا حلف لا يكلمه الا بعد فترقه ان لا يتبع من كلامه اذا التقيا  
ولو حلف لا يكلمه الا بعد فان كلمه حنت وان عني به ان لا يكلمه كلام الابد لم يمين في القضا  
كذا اية الايضاح في فساد ابي القيث اذا حلف الرجل لا يكلم فلانا في قدوم الحاج فقد  
واحد منهم انتهت اليمين وكذا لو حلف لا يكلم فلانا في المحصاد فحصد واحد من  
اهل تلكه انتهت واذا حلف لا يكلم فلانا في بيمانه فان نوى حقيقة وفروع الشلج  
لا يكلمه ما لم يقع الشلج حقيقة على الارض ويشترط الوقوع في البلد الذي الحالف فيه  
لا في بلد اخر حتى لو كان الحالف في بلد لا يقع الشلج هناك كانت اليمين نافذة اية حقيقة  
وقوع الشلج ان يحتاج الى كسبه ولا يفتقر ما ظاهري الهواء وما لا يستبين على الارض الا على راس  
حائط او شيشي وان نوى وقت طلوع وقت الشلج لا يكلمه ما لم يدخل وقته وهذا قول  
الشعر الذي ينادى بالعارسية اذ لو ان لم يكن له بيمينه لم يترك هذه الوجوه في هذه المسئلة  
وانما ذكره في مسئلة اخر كذا وقال بيمينه في وقت الوقوع واذا حلف لا يكلم فلانا في الموسم  
قال بعد رحمه الله بكلمه اذا اصبح يوم الخروج قال ابو يوسف رحمه الله بكلمه اذا زالت الشمس  
يوم عرفة كذا اية المحيط في الفصل الرابع في اليمين اذا حلف لا تخافني ذكر في ايمان الواقعا  
لا يكلم فلانا في الصيف او في الشتاء نكلا في معرفة الصيف والشتاء والمختار انه ان كان الحالف  
في بلد له حساب يعرف في الصيف والشتاء بحثا بفسر يعرف اليه والا فاول الشتاء  
يحتاج الناس الى لبس المشو والزود واخذوا ما يستعين الناس فيه منها والفاحل بين  
الشتاء والصيف اذا استعمل ثياب الشتاء واستخفت ثياب الصيف فاذا الربيع من  
اجزاء الشتاء الى اول الصيف والخريف من اجزاء الصيف الى اول الشتاء لا معرفة هذه الايام  
للتأخير ولو ذكر نوروز بالعارسية فهو على غير ذلك المسلمين كذا اية الفتاوى والكبرى

ليلة القدر تقع في السابع والعشرين من رمضان ان قاما وان عارفا لا حيلة لهم فعند الامام  
تسعة وتسعة وعندهما الاثيرة الخلاف فمن حلف لا يكلمه حتى يخطي له القدر وقد مضى  
اليوم من رمضان لا يكلمه حتى يمضي كل رمضان الثاني وعندهما يكلمه اذا مضى يوم  
من رمضان الثاني وان حلف قبل رمضان ان يكلمه فعند انقضاء رمضان والقدر  
على قول الامام كذا اية العجز للكردي انما كلمت فلانا فكل عملوك اسلمك بيمانه او  
يوم الخميس خرجوا على ما يكلمه في اليومين جميعا كذا اية المحيط في الفصل الخامس  
في اليمين التي يقع فيها التحجير والتي لا يقع فيها التحجير ولو قال لا يكلمه جمعة ولا يمينه  
فهو على ايام الجمعة ولو قال جعتين فهو على ايام الجمعة ولو قال ثلاث جمع فكلية ان  
يستكمل احدا وعشرين بيمانه بيمانه حلف وان نوى الجميع خاصة لا يدين في القضاء  
كذا اية فتاوى قاضي خان اذا قال والله لا كلمك اجمع فله ان يكلمه في غير يوم الجمعة كالم  
قال لا كلمك الا خمسة او الاحد او الاثنين هذا اذا لم يكن له بيمينه وان نوى ايام الجمعة  
يعني الاسبوع فهو على ما نوى كذا اية المحيط في الفصل السادس في اليمين في الاوقات ذكر في الجامع  
اذا قال والله لا كلمك الجمعة فله ان يكلمه في غير يوم الجمعة ان يوم الجمعة اسم ليوم محصور  
فصار كالم لو قال لا كلمك يوم الجمعة وكذا لو قال اجمع ان يكلمه في غير يوم الجمعة ثم اذا  
قال والله لا كلمك اجمع فهو على ثلاث جمع كذا اية البداية ولو حلف لا يكلم فلانا في  
كذا ان نوى شيئا من الاوقات من الواحد الى العشرة من الساعات او من الايام او  
من الشهور او من السنين فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم واحد  
ولو قال لا كلمك الى كذا كذا ان نوى شيئا من الساعات او من الشهور فهو على  
احد عشر ما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم وليلة ولو قال لا كلمك الى كذا ان  
نوى شيئا ينصرف الى واحد وعشرين من ذلك وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم وليلة كذا  
في فتاوى قاضي خان في الفصل التاسع عشر في اليمين التي يكون الاستثناء اذا حلف  
لا يكلم فلانا ابدا او لم يقل ابدا فهو على الابد في اي وقت كلمة حنت وان نوى شيئا  
شرا با نوى يوما او يومين او ثلاثا او نوى ليلة او نوى اسبوعا او نوى اسبوعين  
في القضا ولا يمينه وبين الله تعالى كذا اية الذخيرة اذا حلف لا يكلم فلانا ابدا او كلمه  
بعد ما مات لا بحثت في بيمينه كذا اية المحيط في الفصل الثاني والعشرين ولو قال لا اكلم  
مليا او طويلا ان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على شهر ويوم كذا اية فتا  
قاضي خان ولو قال لا كلمك قريبا فهو على اقل من شهر ويوم في قول ابي حنيفة رحمه الله  
ولم يحكم عن غيره بخلافه وان نوى اكثر من شهر ذكر في ايمان الاصل عن ابي حنيفة رحمه الله  
انه يدين في القضا ولو قال الى بعيد فهو على اكثر من شهر في قول ابي حنيفة وقال ابو  
يوسف في النوادر المستنوب الى المعلى اذا قال قريبا فهو على شهر غير يوم اذا لم يكن  
له بيمينه وان كانت له بيمينه فهو على ما نواه ولو قال غلبا فهو على اقل من شهر ولو قال اخلا  
فهو على شهر فصاعدا او لو قال بيمينه عشر يوما فهو على ثلاثة عشر ويوم خالص الجوارح  
وان نوى اكثر من تسعة عشر صدق كذا اية الثاني رغبة ان قال لا كلمك من ليل ولا نهار  
اعلى واسفل ولا يمينه لبحث ايها كالم وكذا لو قال لا كلمك حذو ولا من قبل ابيه  
وكذا كذا في المستحق لو قال لا كلمك قريبا من خمسة لا يكلمه ستة اشهر



ويوما كذا في الاصله رجل قال اخبرني فلان والله الكلمة عشرة ايام والله الكلمة تسعة ايام  
والله الكلمة ثمانية ايام فقد حثت مرتين وعليه اليمين الثالثة ان كلمة في الثانية  
الايام حثت ايضا وان قال والله الكلمة ثمانية ايام والله الكلمة تسعة ايام والله  
الكلمة عشرة ايام فقد حثت مرتين وعليه اليمين الثالثة ان كلمة في العشرة ايام حثت  
ايضا كذا في المسنوط قال محمد بن حماد الله رجل قال كلما كلمت فلانا يوما فله علي ان  
اتصدق بدينهم كلما كلمت فلانا يوما فله علي ان اتصدق بدينهم كلما كلمت فلانا  
ثلاثة ايام فله علي ان اتصدق بثلاثة دراهم كلما كلمت فلانا اربعة ايام فله علي ان  
اتصدق باربعة دراهم كلما كلمت فلانا خمسة ايام فله علي ان اتصدق بخمسة دراهم  
ثم كلمة في اليوم الرابع والخامس يلزمه التصديق بثلثين درهم ولو كلمة في اليوم  
الاول او غيره من الايام حثت يلزمه ثلاثون درهما ولو قال في كل يوم اكرم فلانا  
فله علي ان اتصدق بدينهم كل يومين اكرم فلانا فله علي ان اتصدق بدينهم  
حين قال ذلك الي خمسة ايام ثم كلمة في اليوم الرابع والخامس وعليه اثنا عشر درهما  
درهما لانه عتقه خمسة ايام وجعل جزاء اليمين الاولى التصديق بدينهم وجزاء  
اليمين الثانية التصديق بدينهم ومزب لكل يمين مدة وسمت الفقهاء كل مدة دورا  
فمدة اليمين الاولى يوم يدور ويخرد في كل يوم ودور اليمين الثانية يومان فينجد  
بكل يومين ودور اليمين الثالثة ثلاثة ايام ودور اليمين الرابعة اربعة ايام ودور اليمين  
الخامسة خمسة ايام ولا يحث في كل دور الامرة واحدة لانه عتقه بكلمة كل زمانا لا يوجب  
التكرار اذا التكرار فقيمة عموم الفعل لا فقيمة عموم الوقت فكل يوم وجد بعد اليمين  
لا وجميع مدة اليمين الاولى وتغفر مدة سائر الايمان فاذا كلمة في اليوم الرابع فالايام الرابع  
الدور الرابع من اليمين الاولى وهو بعينه تمة الدور الثاني من اليمين الثانية وهو  
بعينه اليوم الاول من الدور الثاني لليمين الثالثة وهو بعينه تمة الدور الاول من  
اليمين الرابعة وهو بعينه اليوم الرابع من الدور الاول لليمين الخامسة ولم يحث في هذه  
الادوار اصلا والشرط الواحد يصح شرط الايمان فيحث في الايمان كلما فيلزمه باليمين  
الاولى درهم وبالثانية درهمان وبالثالثة ثلاثة دراهم وبالرابعة اربعة دراهم وبالخامسة خمسة  
درهم وبالثالثة عشرة فاذا كلمة في اليوم الخامس يحث في اليمين الاولى والثانية والرابعة  
والخامسة في الثالثة والخامسة لان اليوم الخامس من الدور الخامس لليمين الاولى ولم يحث  
في هذه الدور فحثت في اليوم الاول من الدور الثالث لليمين الثانية ولم يحث فيه واليوم  
الاول من الدور الثاني لليمين الرابعة ولم يحث فيه فيحث فيلزمه سبعة ايام فيصير  
اثني وعشرين ويحث في الثالثة والخامسة لانه اليوم الثاني من الدور الثاني لليمين  
الثالثة وقد حثت فيه وتمة الدور الاول لليمين الخامسة وقد حثت فيه فلا يحث  
ثانيا في الحاصل ان تجد الدور وعده في الكلام في المرة الاولى حتى لو كلمة بعد  
هذه الايام في يوم كلمة يعمر يلزمه خمسة عشر درهما وبالثانية عشرة في  
الكلام في المرة الثانية حتى لو كلمة في اليوم الاول والثاني يلزمه بالكلام الاول خمسة عشر  
درهما في اليوم الثاني لم يجد الدور الثاني والثاني في اليوم الاول والثاني  
ولم يكلمه في اليوم الثاني او كلمة في اليوم الثاني والثاني يلزمه بالاول خمسة عشر ولم

يلزمه بالثاني الاثلاثة دراهم لانه لم يجد الادوار اليمين الاولى والثانية هذا اذا لم يخاطبه  
اما اذا خاطبه بان قال كلما كلمت يوما فله علي ان اتصدق بدينهم كلما كلمت يوما فله  
علي ان اتصدق بدينهم الي خمسة يلزمه عشرون درهما لان الجزاء اليمين الاولى التصديق  
بدينهم وشرطه الكلام معه وباليمين الثانية كلمة فله فيلزمه مجزاء وهو درهم وتبقيت  
اليمين منقذة بحالها لا بما عتقت بكلمة كلما وان عتقت اليمين الثانية فاذ خاطبه  
باليمين الثالثة وجب شرط الجلال اليمين فيلزمه بالاولى درهم وبالثانية درهمان  
وتبقيت اليمينان منقذتين وان عتقت اليمينان الثالثة فلما خاطبه باليمين الرابعة  
وجب شرط الجلال الايمان فلما كلمت الايمان كلما فيلزمه بالاولى درهم وبالثانية درهمان  
وبالثالثة ثلاثة دراهم وتبقيت الايمان منقذة بحالها وان عتقت الرابعة فلما خاطبه  
باليمين الخامسة انحلت الايمان كلما فيلزمه بالاولى درهم وبالثانية درهمان وبالثالثة  
ثلاثة دراهم وبالرابعة اربعة دراهم وعشرون ولا يحث في اليمين الخامسة لعدم الشرط وهو  
الكلام حتى لو كلمة تمة اليمين الخامسة يحث في الايمان كلما فيلزمه خمسة وثلاثون درهما  
ولو قال كل يوم اكرم فلانا فله علي ان اتصدق بدينهم هكذا الي خمسة ايام وسكت فقلبه  
عشرة دراهم ولو كلمة في اليوم الثاني يلزمه ستة ايام ولو كلمة في اليوم الثالث لزمه ثلاثة  
دراهم ولو كلمة في اليوم الرابع يلزمه اربعة دراهم ولو كلمة في اليوم الخامس وجب عليه  
سبعة دراهم ولو كلمة في اليوم الاول بقية الايمان يلزمه خمسة دراهم باليمين الخامسة  
لا تخير كذا في سورة الحائج الكبير المعصومي به تاب من الايمان التي يوجبها الرجل على نفسه  
الصدقة والله تعالى اعلم بالصواب **الكتاب السابع** في اليمين والطلاقة والفاقة  
لوقال اول عتبه اشترى به فهو خرفا اول الف واحد المتفرق الذي ليس قبله غيره فاذا اشترى  
بعده بيمينه عتبه اعفق ولو اشترى بيمينه او نصف عتبه عتق العبد الكامل ولو اشترى  
عبدين لم يعفق واحدهما وما اشترى بيمينه بعد ما لا يعفق ايضا ولو قال اخبرني بيمينه  
فهو خرفا لاسم المتفرق تاخر عن غيره في الزمان وانما ثبت هذه الاعم بموت الحائض  
فاذا اشترى بيمينه عتبه اتم مات الحائض عتق الاخر واختلفوا في وقت العتق قال ابو  
حنيفة رحمه الله ثبت العتق مستند اليمين اشراحي انه يعتق من جميع المال  
اذا كان الشرا في الصحة ولو قال او سطر عتبه اشترى به فهو خرفا لا وسط اسم المتفرق  
المختلل بين القدرين المتساويين وهذه النماذج ايضا بموت الحائض فتقول اذا  
مات الحائض فان كان العتق اشتراحي شفع لم يكن فيهم الاوسط وان كانا خفا او  
سبعا او ما اشبه ذلك كان الاوسط المتفرق المختلل بين الشفعين وكل من حصل منهم  
في النصف الاول خرج مما ان يكون الاوسط كذا في الايضاح ولو قال اول عتبه املاكه او قال  
اول عتبه اشترى به وحده فهو خرفا فله عتدين ثم عتق الثالث ولو قال عتبه املاكه  
واحدة الا يعفق الثالث الا اذا عني وحده كذا في الكافي ولو قال اول عتبه اشترى به بالفاقة  
لا هو خرفا اشترى بيمينه بالدرهم او بالعروض ثم اشترى بيمينه بالفاقة فانه يعتق  
وكذا لو قال اول عتبه اشترى به اسود فهو خرفا اشترى بيمينه ثم اسود فانه  
يعتق كذا في البحر الرائق ولو قال كل عتبه بشرا بولادة فلا فله فهو خرفا ثلاثة متفرقين  
عتق الاول بخلاف ما اذا اشترى بيمينه يعتق الجميع قال الحاكم الشهيد وان قال



عنت واحد المدين في القضاء واما بينه وبين الله عز وجل فيسعه ان يختار منهم واحدا  
بينهم بعتة ويمسك البقية كذا في غاية البيان ولو قال ان دخلت الدار فامراته طالق  
وعنده خرم خلت ان لا يطلق او لا يعتق ثم دخلت الدار لا يجتث في اليمين الثانية  
وطلقت وعنت ولو خلت لا يطلق او لا يعتق ثم قال ان دخلت الدار فامراته طالق  
وعنده خرم ودخلت في اليمين ولو قال لا امرأته طالق بنفسك او قال لعبد ه  
اعتق نفسك او وكل رجلا بكذا ثم خلت ان لا يطلق او لا يعتق ثم فعل العبد والمرأة  
والوكيل حنت ولو قال انت طالق ان شئت او انت خرافة شئت ثم خلت ان لا يطلق  
او لا يعتق فشأت المرأة والعبد لا يجتث كذا في الكافي في المتفرقات من خلت لا يزوي  
او لا يطلق او لا يعتق فوكل بكذا حنت ولو قال عنت ان لا تكلم به اسدي في القضاء  
خاصة كذا في المهداية ولو قال لعبد ه حران دخلت هذه الدار فقال اخر عني مثل ذلك  
ان دخلت هذه الدار فدخل الثاني لم يعتق عبده ولو قال الاول الله على عني نسمة  
ان دخلت فقال الثاني فعلي مثل ذلك ان دخلت لزم الاول والثاني كذا في الايضاح  
ولو قال لعبد ه حران كان في البيت الا رجل فاذا في البيت رجل وصفي او رجل وامرأة  
حنت ولو كان رجلا وامرأة او متاع لم يجتث ولو قال ان كان في البيت الاشاة فاذا  
رفعه دابة غير الشاة حنت ولو قال ان كان في البيت الا نوب حنت يا انسان ودابة  
واية كذا في الكافي في المتفرقات من قال كل مملوك لي خربعتك امرأتا وولاده ومديره  
وعبيده وبيد خذ الاما والذكور ولو نوي الذكور فقط صدق ديانة لا قضاء ولو  
نوي السود دون غيرهم لا يصدق قضا ولا ديانة ولو نوي النساء وحدهن لا يصدق  
ديانة ولا قضاء ولو قال لم اؤامد برمي في رواية يصدق ديانة لا قضاء وخبر رواية  
لا يصدق قضا ولا ديانة كذا في فتح القدير وفيه خلاف تحت عبدة الرهن والودعة  
والآبق والمفصوب والمسلم والكافر ولا يدخل فيه المكاتب الا ان يعينه وان عني  
المكاتبين عتقوا وكذا لا يدخل فيه العبد الذي اعتق بعضه ويؤيد خلع عبده المأذون  
سواء كان عليه دين او لم يكن وامامه عبده المأذون اذا لم يكن عليه دين فهل يدخل  
قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله تعالى ان نوام عتقوا ولا يدخل فيه مملوك يمينه  
ويمين اجنبي كذا قال ابو يوسف رحمه الله لان مفضل المملوك لا يمين مملوكا حقيقة  
وان نواه عتق استحسننا وهل يدخل فيه الحمل ان كان امه في ملكه يدخل ويعتق ه  
يعتق وان كان في ملكه المملوك دون الامه ما كان موصيا بالحمل لم يعتق كذا في الباع  
بكرنا ب العتاق رجل خلت ان لا يكاتب عبده فكا نية غيره بغير امره فجاز الحال  
حنت في يمينه كما يجتث بالتركيب رجل خلت ان لا يعتق عبده فادى العبد  
مكاتبه فعتق فان كانت الكتابة بعد اليمين حنت الحائض وان كانت قبل اليمين  
لا يجتث كذا في فتاوي قاضي خان في فصل اليمين على التزويج من قال ان شريت  
جارية فبي خرة فشرى جارية كانت في ملكه عتقت وان اشترى جارية فشرىها  
لم تعتق كذا في المهداية ولو قال ان شريت امه فانت طالق او عبدي حر فعتق من  
بملكه او من اشترىها بعد التعليق فانها تطلق ويعتق العبد ولو قال لامه  
ان شريت بك فعتق بخر فاشترىها فعتق بها عتق عبده الذي كان في ملكه وقت

الحلف ولا يعتق من اشترى بعبده كذا في النجاشي والرازي واذا قال لاعتق اذ باعك فلان فانت  
خره فباعها من فلان ثم اشترىها منه لم تعتق لان الشرط بيع فلان اياها وبيع فلان  
منها الى فلان صيب لولا ان ملكه فاما مفرغ الملك الى فلان بخره لا يبيع فلان وان قال ان  
وهبك فلان لي فانت خرة فوهرها وهو قاض لها عتقت وكذا قول اذ باعك فلان  
مني فانت خرة كذا في المبسوط رجل قال لغيره ان يمتك اليك فلان فاني فعتق بخر فعتق  
اليه فانتاه ثم بعت اليه ثانيا فلم يابته حنت ولا يبطل اليمين بالبر حتى يجتث مرة  
فحينئذ يبطل اليمين وكذا القول ان بعتت الي فلم اترك ولو قال ان انت يميني فلم اترك  
او قال ان درتني فلم اترك فهو عيال الابد رجل قال ٢ مراته ان لم تطلق نفسك فعتدي  
خر قال ابو يوسف رحمه الله هو عيال للمجلس وهو لذي لا ياتي الطلاق اذا طلقت في  
المجلس طلقت وكذا القول لغيره ان لم تنع عبدي هذه افعتدي الاخره احره فموات  
لثمة البيع وهو عيال الابد ولو قال ان دخلت الكوفة ولم اتزوج فعتدي بخر فهو عيال  
ان يتزوج قبل الدخول وان قال فلم اتزوج فهو عيال ان يتزوج حتى يخل ولو قال  
ثم لا تزوج فهو عيال الابد بعد الدخول رجل قيل لا تزوج فلانة فقال ان تزوجت  
ابدا فعتدي بخر فعتق غير فلانة حنت رجل قال ان تركت ان امس السما فعتدي  
بخر لا يجتث رجل قال لعبد ه حران لم امس السما حنت من ساعته كذا في فتاوي  
قاضي خان في فصل فيما يكون اليمين عيال القور وعيال الابد والله تعالى اعلم بالصواب

**الباب الثامن في اليمين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك**

لو خلت لا يشتري ولا يبيع ولا يواجر فوكل من فعل ذلك لم يجتث الا ان يكون ان لا يامر  
غيره فحينئذ شهد الامر على نفسه بنية او يكون الى الف من كسبه فخر هذه العقود بنفسه  
فحينئذ عتقت بالتفويض فان كان ثيبا شترتارة وبغرض اخري يعتبر الفاي كذا في  
الكافي ولو خلت لا يبيع ولا يشتري حنت بالفاسد قبل القبض وبالدني فيه الخيار  
للبيع او المشتري فخر بالبيع بطريق الفضول وبالحية بشرط العوض عند التقا  
ولا يجتث بالبيع الباطل وبيع المذوق والمكاتب كذا في الاقوال بعد البيع اما  
لوتبا يبا بالمعنى الاقوال انتهى آجنت ولا يجتث بالردة بالعقوب بالتراضي ولا يجتث ه  
يكون قبول المشتري كذا في الفتاوية من خلت لا يبيع فباع الفضولي ماله فاجا  
لا يجتث الا ان يكون ممن لا يتولي البيع بنفسه كذا في الفتاوي الصوري ولو خلت لا يشتري  
فاشتري شيئا من الفضول والخرج حنت كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير سئل ابو بكر  
عمن خلت ان يبيع عبده ففسق منه قال لا يجتث ما لم يستيقن بموته كذا في الخلاصة  
قال محمد بن الحجاج الصغير اذا قال ان لم ابع هذا العبد فكذا اذا عتق العبد او دبره  
حنت في يمينه ولو كانت هذه المقالة لجارية وبات في المسئلة يحا لها فالتصحيح انه  
يجتث كذا في الساتار خاتمة قال لاعتق اذ باعك فانت خرة فاستوله فاعتقت  
بخر قول ابو حنيفة رحمه الله كذا في الخلاصة حلت لا يبيع هذا العبد ولا يبيع قال  
نصير بخر نصفه ويبيع نصفه ولا يجتث سئل الشيخ الامام الرازي عن من خلت  
لا يبيع جاريته ولا يوقعت حتى ولدت منه فقال لا يجتث المولود استحسننا سئل  
ابو نصر الدوسي عن من قال لجاريته ان لم ابعك الي شهر فانت خرة ثم ظهر لمخل من



قال رجل ان بطلاها بعد الشراء اذا جات بالولد فلا من ستة اشهر وعيقل قول ابي يوسف  
 حث ولا يجزى ان بطلاها بعد الشراء اذا جات بالولد به ٢ كثر من ستة اشهر ولا يجزى له  
 ان بطلاها بعد الشراء اذا جات بالولد به ٢ كثر من ستة اشهر ولا يجزى له  
 والله لا يبيع هذا الرجل الخ الحرق قال ابو حنيفة رحمه الله هو على البيع الفليسدي ان  
 باعهم ببيعاً فاسيداً ثم يبيعهم كذا في فتاوى قاضي خان لو ان رجلاً قال ان بعت قد  
 المملوك من زينة فهو حر فقال زيد قد اجرت ذلك او رخصت ثم اشتري لم يعتق ولو قال  
 ان اشتري زيد ماني هذا العبد فهو حر قال زيد ثم ثم اشتراه عتيق عليه العبد كذا في الاصل  
 روي هشام عن ابي يوسف رحمه الله في رجل قال والله لا يبيعك هذه الثوب بعشرة  
 حتى تزيدني فباعته بتسعة لا يجزى في القياس ولا يستحسن ان يجزى وبالقياض  
 أخذ كذا في الباع ولو خلف لا يبيعه بعشرة الا بالكثر او بزيادة فباعته بالخمسة عشر  
 يجزى ولو ببيعة بعشرة يجزى كذا في الوباعة بتسعة ولو ببيعة بتسعة ودينار في القياض  
 يجزى وفي الاستحسان ان لا يجزى ولو قال للمشتري عتبه خزان اشتراه بعشرة حتى  
 يبتغيه ان اشتراه بعشرة يجزى وان اشتراه باحد عشر يجزى أيضاً وان اشتراه  
 بتسعة لم يجزى وان اشتراه بتسعة ودينار لم يجزى قيل هذا اجواب القياس ما  
 على اجواب الاستحسان ان يجزى ولو قال عتبه خزان اشتراه بعشرة الا بالكثر او بزيادة  
 فاشتراه بعشرة او بالكثر يجزى وان اشتراه بتسعة ودينار او بتسعة وثوب فالقياس  
 ان لا يجزى وفي الاستحسان ان يجزى ولو قال الباع لا يبيعك بعشرة حتى تزيدني فباعته  
 بتسعة ودينار قيمته خمسة لا يجزى كذا في فتاوى الجامع الكبير للحصري في باب الحث  
 في البيع في التسليم في الزيادة والنقصان رجل خلف لا يبيع واره فاعطى سراً في  
 صدقاتها حث قال الصدور الشهيد هذا اذا تزوجها بالدرهم ثم اعطاه الدرهم  
 عن ذلك الدرهم اما اذا تزوجها بمائة درهم لم يجزى كذا في الخلاصة خلف لا يبيع هذا  
 الفرس فاخذ رجل ذلك الفرس واعطاه بقاء ورجع صاحب الفرس به لانه لم يجزى وعليه  
 الفتوى كذا في جواب الاختلاف في اشتري بالتعاطي ثم خلف انه ما اشتراه اكلت  
 التمام علم الهدى المانزري انه لا يجزى واختاره ظهير الدين وكذا في الوباعة بالتعاطي  
 ثم خلف انه لم يبيع لا يجزى وكذا روي عن الامام الثاني وقال الامام الفضل لا يجزى لمن  
 علم انه كان بالتعاطي ان يشهد على البيع بل يشهد على النفع طريقتا في الترجيز  
 للمكردي الاصل ان من عتقه بيمينه عتق بيمينه فاعل لا فعل وذكر الامام مازنا  
 بحال الفعل بيمينه عتق فاعل ما يجزى عليه في ملك المملوك عليه حتى اذا فعل المالك ذلك  
 الفعل لم يملك المملوك عليه حث سواء فعل بامر او بغير امره وسواء كان الفعل باليمين  
 فيه الوكالة او لا يجرى وان ذكر الامام مازنا بالتعاطي ان كان فعله بيمينه الوكالة ولم حقوة  
 يرجع الوكيل فيه بهذه فلكفه من الحقوق على الموكل كالباع وعنه في ههنا علم الوكالة  
 والامر حتى اذا فعل ذلك المملوك فاعل عتق سواء كان بحال الفعل ملك المملوك عليه او ملك  
 غيره وان كان فعلاً بيمينه فيه الوكالة اصله كذا في كذا كل والشرب او يجرى فيه الوكالة  
 الا ان ليس فيه حقوق يرجع الوكيل بها على الموكل كالضرب وعنه في ههنا علم فاعل ما خلف  
 عليه في ملك المملوك عليه حتى لو فعل ذلك المملوك عليه حث سواء فعل بامر او بغير امره ولو

الفعل في محله بامر

فعل

فعل ذلك في ملك غيره المملوك عليه لا يجزى وان فعل ذلك الفعل بامر المملوك عليه قال محمد بن  
 اذا قال الرجل لغيره ان بعت لك ثوباً فبعت به خرواً بنية لم ينفذ المملوك عليه ثوباً الى رجل  
 وامره ان يبيع فباعه الى المالك بيمينه في المتوسط بانبواب الى المالك وقال في هذه الثوب  
 لفلان يعني المملوك عليه او قال في هذه الثوب ولم يقل لفلان الا ان المالك يعلم انه رسول  
 المملوك عليه فباعه في يمينه لوقال المتوسط هذا الثوب لي او قال بعت ثوباً لك وباق  
 الحائز ان رسول المملوك عليه فباعه لا يجزى وما اذا قال ان بعت ثوباً لك وباق  
 المسيلم تجالها يجزى كما لا يخال سواء قال له المتوسط بعه لفلان او قال بعه لي او قال  
 بعه ولم يقل لي يزد عليه اذا كان الثوب مملوكاً للمملوك عليه فان سوي في الفصل الاول  
 ان يبيع ثوباً هو ملك المملوك عليه وسوي في الفصل الثاني ان يبيع بامر المملوك عليه  
 فهو عتق ما سوي في ههنا بيمينه وبينه الله تعالى الا ان في الفصل الاول بصدقه القاض في  
 الفصل الثاني لا يصدقه كذا في الذخيرة في الفصل التاسع عشر في المستوفى بيمينه  
 عن محمد رحمه الله تعالى خلف لا يبيع لفلان ثوباً ثم يبيع المملوك عليه فجاز  
 المملوك عليه البيع يجزى ولو ببيعة الى المالك بيمينه لا يجزى كذا في فتاوى  
 الجامع الكبير للحصري في باب الحث فيما يفعله الرجل لصاحبه او لغيره ولا خلاف في  
 ذلك شي من متاعه فباعه لسا دة فبعت صوف المملوك لم يجزى كذا في الفتاوى اذا سأل  
 الرجل رجلاً بعت فاراد الباع الفاضل في المشتري بيمينه فقال الباع هو حر  
 ان حططت منك من الالف شيئا قال بعتك بيمينه فبعتك بيمينه فبعتك بيمينه فبعتك بيمينه  
 بعتك بيمينه الباع وعتق العبد ولو كان الباع قال هذه المسألة ومنه ان حططت من  
 ثمنه شيئا فهو حر وما في المسيلم تجالها لا يفتق العبد ولو حططت من ثمنه شيئا بعد ذلك  
 اخلت اليمين ولكن لا يفتق العبد من زابل عن ملكه حتى لو كان المعلق طلاق امراته او علق  
 عتق اخر تطلق المرأة ويفتق العبد وكذا لو وعتق لم يقض الثمن بيمينه في هذه الصور قبل  
 قبض الثمن او بعد حث في يمينه ولو حططت عن جميع الثمن او وعتب منه جميع الثمن لا يجزى  
 ولو ابراه عن قبض الثمن ان كان قبل قبض الثمن حث في يمينه وان كان بعد قبض  
 الثمن لا يجزى كذا في المحيط قال محمد رحمه الله رجل سأل رجلاً ثوباً فباني الباع ان  
 يبتغيه من اثني عشر فعلم المشتري عتبه خزان اشتراه باثني عشر فاشتراه بثلاثة  
 عشر او باثني عشر ودينار او باثني عشر ودينار في يمينه ولو اشتري باحد عشر ودينار او باحد  
 عشر وثوب لم يجزى ولو قال الباع عتبه خزان باعة بعشرة فباعه بعشرة او بعشرة ودينار  
 او بتسعة ودينار لم يجزى كذا في فتاوى الجامع الكبير للحصري في باب الحث في اليمين  
 في التسليم وفي الزيادة والنقصان باع شيئا بدينار ثم خلف انه لا يخذ ثمنه فاخذ  
 بمائة حث كذا في الترجيز للمكردي في الشراء بالخلف لا يبيع هذا امر اخذ فباع  
 من اثني عشر حث كذا في الفتاوى بيمينه خلف لا يشتري ثوباً ولا بنية لم يشتري كسأخرا  
 وطبل سنانا او فراد او قباء حث ولو اشتري مائة او مائة طار او قلسوة او طمس  
 لا يجزى وكذا لو اشتري خرقه لا يشتري نصف ثوب ولو بلغ النصف او اكثر منه حث  
 ولو اشتري قد ركب جوزه الصلاة يجزى هكذا في الترجيز للمكردي خلف لا يشتري الا  
 ثوباً فاشترى الخمار لا يجزى كذا في جواب الاختلاف ولو خلف لا يشتري كنانا فهو عتق



ثوب الكفاية كذا في فتاوى قاضي خان رجل خلفه ان لا يشتري من فلان شيئا فاسلم الخالف  
 اليه في ثوب حث كذا اية الظهيرية رجل خلفه ان لا يشتري لامته ثوبا بغيره يدا فالحمد يدي  
 الورق ما لا يكون غسلا كذا في فتاوى قاضي خان ولو خلف لا يشتري طعاما فاشترى  
 حنطة حث في قوله علمنا بآرائهم الله كذا في الكاوي ولو خلف لا يشتري بهذه الدراهم  
 حث لا يشتري ما لم ينفق هذه الدراهم الي الخبز او لا ثم يقول ادفع بهذه الدراهم خبز  
 ولو قال قبل الدفع الي الخبز لا يشتري واية الجامع حث اذا اضاف الفقه الي الدراهم  
 قبل الدفع او بغيره كذا في العجز للكردي ولو خلف لا يشتري شعيرا فاشترى  
 حنطة منها حثات شعير لا يشتري كذا في فتاوى قاضي خان ولو خلف لا يشتري ه  
 آخر او حث او قضا فاشترى ذرا لم حث ولو خلف لا يشتري ثم حث فاشترى  
 ارضاء لا تحل مرة وشرط المشتري الترة حث وكذا لو خلف لا يشتري  
 نقلا فاشترى ارضاء فاشترى بشرط المشتري البطل حث لدخول البطل في  
 البيع مقصود الاتباع ولو خلف لا يشتري كما فاشترى شاة حث وكذا لو  
 حث لا يشتري زيتا فاشترى زيتونا واية هذا اقا لو ايمن حث لا يشتري قضا  
 واخوفا فاشترى برديا او زنبيل من خوص لم حث وكذا لو خلف لا يشتري حيا  
 فاشترى شاة خا بلاميدي او خلف لا يشتري حيا صغيرا فاشترى امه خا ملا كذا  
 في المباح ولو خلف لا يشتري شجر فاشترى ارضاء فاشترى كذا اية الظهيرية  
 ولو خلف لا يشتري كايضا فاشترى اية امينية كان خاتنا استحسننا رجل  
 حث ان لا يشتري غلا فاشترى كايضا فاشترى حث ولو خلف لا يشتري صوف  
 فاشترى شاة بيا ظمها صوف لا يكون خاتنا وكذا لو اشترى ارضا بصوف مجر  
 في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان وفي الصوف لا يشتري من اصاب عليه  
 صوف وعة محمد حث بالاهاب كذا اية الفتاوية ولو خلف لا يشتري لبن فاشترى  
 شاة في صرع لا يكون خاتنا وانا اشترى ايا بلين من جنس بيا ظاهر الرواية هذا  
 وبيع الشاة باللم سواء في قول ابي حنيفة واية يوسف رحمه الله يجوز على كل حال ولا يكون  
 خاتنا في يمين ان لا يشتري لبن او خلف لا يشتري الية فاشترى شاة مذبوغة  
 كانا خاتنا كذا اية فتاوى قاضي خان ولا صد ان الحلو فليكن اذا دخل في الشرا بغير  
 بغير الحلو فليكن لا يقع به الحث وان دخل مقصودا يقع كذا في الذخيرة ولو خلف  
 لا يشتري كما فاشترى راسا لا يشتري كذا في الخلاصة ولو خلف لا يشتري راسا  
 فاشترى راس البقر والغنم عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما على راس الغنم وهذه الاختلا  
 غنم و زمان واذا خلف لا يشتري شرا فاشترى شرا البطن حث ولو اشترى شرا  
 الظاهر وهو الشح الذي يحاط باللم يكره رحمه الله هذه المسئلة في الاصل وذكر  
 شمس الائمة السرخسي انه لا يشتري كذا في الحيط رجل قال والله لا يشتري هذه الدرا  
 الا ما فاشترى ببعضها كما ويحضرها غير لم لا يكون خاتنا حث يشتري بطلا غير لم ولو  
 قال والله لا يشتري هذه الدراهم غير لم فاشترى ببعضها غير لم في القيا لا يكون خاتنا  
 وفي الاستحسان يكون خاتنا ولو خلف لا يشتري صوف او شرا او غنما الممول ولا  
 حث بشراد المسح والجوال كذا اية فتاوى قاضي خان ان خلف لا يشتري ذهنا فاشترى

ذهنا حث عادة الناس ان لا يبد هونا به فان كان ما ليس في العادة ان يبد هونا به مثل الزينة  
 والبدن وذهن الخدوع وذهن الاكارع لا يشتري زينةا مطبوخا ولا زينةا لرجل  
 خلفه حث كذا اية السيد ابي ولو خلفه ان لا يشتري بنفسه اخطميا ذكر في الكتاب انه على  
 انه هون دون الورق والواقي عرنا لا يشتري بشرا وذهن بنفسه كذا اية فتاوى قاضي خان ولو  
 خلف لا يشتري لفلان فاشترى لابنه الصغير او لغيره الماذون بامر له لا يشتري كذا في الفتا  
 حث لا يشتري له هذه الشرا فاشترى له ثم انه دفع ذلك الشرا الي البائع بغير يمينه كذا اية العجز  
 للكردي اذ قال الرجل ان اشتريته فلانا فهو حث فاشترى لغيره هل يجل يمينه لم  
 يكره كذا حث الله هذه المسئلة في شرا من الكتب وحكي عن الفقيه ابي بكر البلخي انه  
 قال لفلان يدا ان يبد لا تحل يمينه وهذا لا يشتري كذا اية الذخيرة ولو خلف لا يشتري عبد  
 فلان فاشترى داره من فلان بغيره لا يشتري كذا اية الظهيرية ولو خلف لا يشتري  
 هذه العبد فلا يرا حث فاشترى هذه العبد فان الخالف فاشترى عبد اخر فبان لم  
 بية التجارة فاشترى الماذون العبد المملوك فاشترى ثم يحج عليه فيصير العبد لا يشتري  
 لعدم شرط الحث كذا اية الخلاصة ولو خلف لا يشتري امرأة فاشترى جاريتها صغيرة  
 لا يشتري كذا اية الظهيرية رجل نظر الي عمة جوار وقا ان اشترى جاريتها من هذه  
 الجوارى لغيري فاشترى جاريتها لغيره منهن ثم اشترى لنفسه لا يفتق ولو اشترى  
 جاريتين صفقة واحدة احدهما لنفسه والاخرى لغيره لم يفتق واحدة منها كذا في  
 الظهيرية في فصل التعليفات من كتاب الرعا في المتني خلف لا يشتري جاريتها  
 فاشترى بغيرها او رخصته حث ولو خلف لا يشتري غلاما من السند في مولا ذلك  
 الجند ولو قال من خراسان فاشترى خراسانية بغير خراسان لا يشتري حث في يمينه  
 من خراسان كذا اية الخلاصة اشترى ثلاث دواب بباية وخمسة دراهم حث ان لا  
 اشترى واحدة بمائة وثلاثين حث ثمانون شاة بينهما خلف احدها انه لا يملك  
 اربعين حث ويلزم الزكاة ولو اشترى عبد الخلف انه لا يملك اربعين لا يشتري  
 ولا يلزم الزكاة كذا اية العجز للكردي في المشتق اذا اراد الرجل ان يشتري عبد ابن  
 رجل بالف درهم ففقد درهم الي صاحب العبد ثم خلف فقال ان اشتريت هذا العبد  
 بهذه الان درهم زاسا الي التصفقة فذهبت ٢٠ الف في المساكين صدقة فقال  
 صاحب العبد ان بعت هذا العبد بهذه ٢٠ الف فبعتني به المساكين صدقة واسا الي  
 تلك الالف ايضا ثم ان صاحب العبد باع العبد بتلك الالف ففعل البائع ان يتصدق  
 بمائة درهم المشتري كذا اية التاتارخانية ولو قال ان ملكك عمة فهو حث فاشترى  
 بضع عبد ثم باعه ثم اشترى النصف الباقي لم يفتق هذه النصف عليه ولو قال ان  
 اشتريت عبد او مسئلة يحا لها عتق النصف وهذه اية غير المعبر واما في المعين  
 لو قال ان ملكك هذه العبد فهو كما اشترى عتق عليه هذه النصف وكذا اية الدراهم لو قال  
 ان ملكك مائتي درهم ففعل علي ان اتصدق بمائة درهم ثم ملك مائة اخرى لم  
 يجب التصديق واية المعين يجب ربة مسئلة الشرا وقال ففعلت ان لم يفتق فضاومة  
 واية كذا اية الخلاصة قال الرجل ان اشترى او ملكته عمة افقدت عمة يحر  
 فلما عمة ابيها او اشترى احد هاتين او باع من الاخر حث ان كنت ملكة الا حثين در



ولا يملك الا عشر دراهم لم يحن وان ملك حشيش درهمين وعشرة دنانير او سبعة اوسبيل للتجارة  
حن وان ملك مع الحشيش عشرة دراهم او رقيقا اذ لم يحن لان مراده في الفرق انه لا  
يملك من المال الا حشيشا وشطلق اسم المال ينصرف الى مال الزكاة كذا في الوجيز للكردي  
وجاء حلف ان لا يشتري الذهب والفضة بخلافه العتق والمصوغ والدرهم والدنانير  
في قول ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يدخل فيه الدرهم والدنانير ولو اشترى  
خاتم فضة حن وان اشتري سيفا على بنضة ولا يبيعه الذهب والفضة ما  
يسرها اذ كان الذهب والفضة في سيفا او منطقة فقد اشتراه مع السيف ان كان  
التمن ذهبا او فضة وان كان التمن منطقة او غير ذلك لا يكون حاشا رجل حلف ان لا  
يشترى خديده ايدخل فيه المعول والسلاح في قول ابي يوسف وقال محمد رحمه الله يدخل  
فيه ما يسمى ببيعهم ادا ولا يدخل فيه السلاح كالسيف والسكين والبيض والدرع  
ولا يدخل فيه الابواب المسالقا لوانه عرف ديارنا لا يحن في المسامير والاقفال والعصر  
والشبه بمنزلة الحديد اذ حلف لا يشتري صوايد دخل فيه المعول وغيره والفلس في قول  
ابي يوسف وقال محمد لا يدخل فيه الفلس ولو حلف ان لا يشتري خديده افاشتري بابا  
جديده اقل ما فيه ذكينة النوازل لانه لا يحن وان اشتراه باكثر مما فيه حاشا رجل لا يحن  
حاشا في يمينه رجل حلف ان لا يشتري فصا فاشترى خاتما فيه فص كان حاشا وان  
كان ثمنه اقل من ثمن الحلقة رجل حلف ان لا يشتري بياقوتة فاشترى خاتما فيه بياقوتة  
كان حاشا ولو حلف ان لا يشتري رجلا فاشترى خاتما فيه رجلا ان كان الفص لا  
يزيد على ثمن الحلقة لا يكون حاشا وان كان يزيد فيه كان حاشا كذا في قول ابي يوسف  
ولو حلف لا يشتري بابا من السلاح فاشترى دابة لها باب من السلاح حن كذا في الخلاصة  
ولو حلف ان لا يتزوج هذه المرأة فنكحها فاسد ما يغير شهدها وفي عدة غيره  
او حن ذلك فانه لا يحن كذا في السراج الرهاج قال يعقوب خزان كان تزوج امرأة وقد فعل  
ذلك على وجه الجواز او الفساد حن وهذه السحسان فان نوى نكاحا صحيحا في  
الحاضري صدق ديانة وقضاء وان فيه تحريق وان نوى الفاسد في المستقبل صدق  
قضاء وان نوى الى ان لا ينفك عنها فحن كذا في قول ابي يوسف رحمه الله في شربة الجامع الكبير  
للخضيري ولو تزوج الحالف ففتوى فان كان عقد الفصول قبل التمين فاجاز الحالف  
عقد التمين بالقول او الفعل لا يحن وان كان عقد الفصول بعد التمين لم يحن ما لم يحن  
فاذا اجاز ان اجاز بالقول حن هو المختار وان اجاز بالفعل كسوق مهر او ما اشبه  
ذلك نوى ابن سلقمة عن محمد رحمه الله انه لا يحن وعليه اكثر المشايخ رحمه الله وعليه الفتوى  
ولو تزوج الفصول نكاحا فاسدا بعد التمين فاجاز الحالف بالقول او بالفعل لا يحن  
ولا يحن التمين حتى لو تزوج نكاحا فاسدا بعد التمين فاجاز الحالف باللعن او بالفعل لا يحن  
ولا يحن النكاح تزوج الوكيل امرأة نكاحا فاسدا لا يحن الموكل لو حلف ان لا يتزوج  
امرأة فاكراه على النكاح فنكح في يمينه هكذا في فتاوى قاضيهان في غلار هشام  
عن محمد بن خلف بطلاق امرأة ثلاثا ان لا يتزوج بنتا صغيرة فنكح رجل والاب  
حاضر ساكت وقبل الزوج ثم اجاز لا يحن وكذا الوصل على امته وفي التيمم عن محمد  
بن محمد تزوج امرأة فقهرها لا يحن لا يحن زوجها فزويت لم يحن والمرأة اذا حلفت

ان لا تزوج

ان لا تزوج نفسها فزوجها رجل باسرها او فقيرا فاجازت او كانت بكر او زوجا الولي  
فمنكحت فحن حاشا وهذه الرواية مخالفة للرواية المتقدمة كذا في الخلاصة  
ولو حلفت البكر ان لا تاذن احد احق بزواجها فزوجها رجل فبطل الخبر ومنكحت فلا  
رواية في هذه الفصل عن محمد رحمه الله وانما الرواية في الرجل لو حلف لا يزوج ابنته  
بغير النكاح فانه يبيع ويشتري فحن حاشا وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يحن  
في المسئلة كذا في المحيط بمجموع النوازل لو حلفت ان لا تزوج ابنتها وهي بكر فزوجها  
ابوها فحن حاشا كذا في الخلاصة ولو قال لا يزوج من الرضاغة او امرأة  
لا يزوج نكاحا ابوها فحن حاشا كذا في الخلاصة فحن حاشا كذا في الخلاصة كذا في الخلاصة  
ولو حلف لا يتزوج فحن فزوجه ابوه لا يحن وفي التيمم عن محمد رحمه الله لو حلف لا يتزوج فزوجه  
فحن حاشا كذا في الخلاصة حلف لا يتزوج النسأ فزوجه امرأه لا يحن كذا في  
المحيط السرخسي ولو حلف ان لا يتزوج امرأة كان لها نفق وطلق امرأته تطليقة باينة  
ثم تزوجها قال محمد رحمه الله لا يحن في يمينه ان يمينه ينصرف الى غيرها كذا في الظهيرية  
حلف لا يتزوج الاثنا اربعة دراهم فزوجه عليها فكل القاضى عشرة ايمان كذا في الخلاصة  
زاوية العقدية فزوجه كذا في الوجيز للكردي ولو حلف لا يتزوج بالزيادة على  
دينار فزوجه بالفضة اكثر من حيث القيمة بان يتزوج بما ينفق عشرة ايمان كذا في  
الخلاصة حلف لا يتزوج بنت فلان فولدت له بنت اخرى فنكحها لم يحن ولو حلف  
لا يتزوج بنتا من ثلث فلان او بنتا لفلان فانه يحن في قول ابي حنيفة رحمه الله كذا  
في المحيط السرخسي في باب الحلف على ما يوجب في ملك فلان في الفتاوى رجل قال  
والله لا يتزوج من اهل هذه الدار او من بنات فلان وتسمى في الدار اهل شهر  
سكنها فحن ثم تزوج بها او ولد لفلان بنت لم يحن لكن هذا هو قول محمد والحن وانه  
يحن وهو قولهما ولو حلف لا يتزوج من اهل الكوفة فنكح امرأة لم تكن ولدت له  
خلف يحن عند الله ولو حلف لا يتزوج من نزار فلان فنكح بنت بنته حن ولو قال  
من اهل بيت فلان لا يحن الا اذا تزوج بنت ابنه كذا في الخلاصة ولو حلف لا يتزوج  
من نسا اهل الكوفة او البصرة فنكح امرأة كانت ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة  
وتوطئت بها يحن في قول ابي حنيفة رحمه الله كذا في قول ابي حنيفة رحمه الله  
لان المعتد به ذلك الوأدة كذا في المحيط السرخسي من حلف ان لا يتزوج امرأة بالكوفة  
فنكح امرأة بالكوفة فقهرها فحن حاشا كذا في الخلاصة فاجازت نكاحا  
حن في يمينه وان كان تمام النكاح بالاجازة والاجازة وجدت في البصرة كذا في  
المحيط ولو حلف لا يتزوج امرأة على وجه الارض ونوى امرأة بعينها يمينه يمينه  
الله تعالى لا في العضا وان نوى كوفية او بصرية لا يدين اصله وكذا في قول ابي حنيفة  
او غمما ولو لم يقر بيمينه او حشيش يمينه يمينه وسين الله عز وجل كذا في الظهيرية  
عنه حلفان لا يتزوج امرأة فزوجه المولى كرها منه لا يحن ولو اراد المولى عليه  
وتزوج بنفسه يحن وهذا ظاهر الرواية وهذا الصحيح كذا في جواب الاخطا في رجل  
الرجل ان لا يتزوج عبده فزوجه فقهرها فاجاز المولى بالقول حن كذا في فتاوى قاضيهان  
رجل حلف لا يتزوج من سراقا فاشهد شاهد يمينه ثم سرقا فاشهد ثلاثة فهو عاين كذا



في تحييط السرخسي لو خلف لا يبرأ هذه الدار وقد آجرها قبل الحلف وتركها وتفاضلها  
كل شهر لا يجتث ولو آجر شهر لم يسكنها تبعه يجتث اذا العطاء الاجر ولو كانت متعددة  
للقلة فتركها فليكن لا يجتث شئ من الدين حتى يذهب عنه حلف لا يجتث في فلان  
بعبه اليه واستأجره ليعلم حرقه كذا قال لا يجتث كذا اية الخلاصة رجل خلف ان لا  
يصلح فلان من حق يديه فوكل الى الحالف رجلا فصلا الوكيل يجتث عند محمد رحمه الله  
لانه لا عهد به الصلح وعن ابي يوسف رحمه الله في رجل آجر فلان وادى الصلح عنه ثم القى  
الحالف بصلح الوكيل ولو خلف لا يقيم فلان فوكل بحضوته وكذا لا يجتث كذا في فتاوي  
قاضي خان شئ من الامية الا وزجد يفتن وهب من اخراش في حلة السكر وخلف  
ان لا يرجع به هذه الهبة ولا يأخذ منه ثم ان الموصوب اوهب ذلك الشئ من اخراش  
الواهب الحالف من قبل لا يجتث به يمينه كذا اية المحيط ولو خلف لا يهب لفلان هبة  
فكروهب ولم يقبل او قبل ولم يقبض حث عندنا وكذا الوهب هبة غير مقسومة  
حث عندنا وكذا الواعرة او حله او بعث بها اليه مع رسول او امره غيره حتى وهب  
حث الحالف ولا يجتث بالصدقة في يمين الهبة عندنا ولو خلف لا يهب فاما لا  
يجتث ولو خلف ان لا يتصدق او لا يقرض فلان فتصدق او اقرض ولم يقبل فلان  
حث به يمينه ولو خلف لا يستقرض واستقرض لم يقرضه حث به يمينه ولو خلف ان  
لا يهب عبده لفلان فوهب غيره بغير امره فاجاز الى الحالف حث في يمينه كما يجتث  
اذا وكل غيره بالهبة ولو خلف لا يهب لفلان فوهب بغير امره حث في يمينه رجل  
حلف ان لا ياكل بكا تبعة عبده فكا تبعة غيره بغير امره فاجاز الى الحالف حث في يمينه كما  
يجتث بالتوكيل كذا اية فتاوي قاضي خان الفتاوي خلف لا يستعين من فلان شئ  
فأراده قبل ان لا يجتث كذا اية تحييط السرخسي في فصل خلف لا يهب عبده ولو خلف  
لا يعلم مع فلان في قسارة فوكل مع شريك فلان حث ولو عمل مع عبده الماذون لا يجتث  
ولو خلف لا يشارك فلان في هذه التلدة ثم خرجا منها وعقد عقد شراكة ثم دخلا وعلا  
بينهما ان كان الحالف نوي في يمينه ان لا يعقد عقد الشراكة في التلدة لا يجتث وان نوي ان لا يعمل  
بشركة فلان حث وان دفع لخدمته الى صاحبه ما لم يضره من هذا او الاول سوا ولو خلف  
ان لا يشارك فلان في شراكة ببال ابنه الصغير لا يجتث ولو خلف لا يشارك فلان في شراكة  
دفع الى رجل ما لا يضره امره ان يعمل فيه بزمه فشارك المدفع الى المال الرجل الذي  
حلف له المال ان لا يشاركه في شراكة الحالف رجل قال لا يجتث ان شاركته في مال الله على حرا  
ثم رآه ان يشتركا قالوا ان كان الحالف ابن كبير يمينه ان يدفع الحالف مال الى ابنه  
مصارفة ويجعل لابنه شئ يسير من البرج ويأذن لابنه ان يعمل فيه بزمه ثم ان الابن  
يسل كتمه فاذ افعل الا منه لك كان لا يضره شرا لا اب والفاصل بين ذلك النصف  
يكون للاب ولو اجتث ولو كان مكان الابن جني في الجواب كذا كذا اية الظهيرية ولو خلف  
لا يأخذ من فلان ثوبا هو وليا خذ منه جرابا هو يمينه ثوبه ويده وحمه فيه وهو  
لا يعلم حث فضلا وكذا الرجل لا يأخذ منه درهما فاعطاه فلان شئ من كيسه ووجه  
بدرهما فقبض الحالف ولا يعلم حث كذا اية الخلاصة في الفصل التاسع عشر ولو  
نصف الحالف منه فقير فعقيق يمينه حرم ولم يعلم لا يجتث وكذا الواحد ثوبا فيه درهم

مقصودة

مقصودة ولم يعلم الحالف لا يجتث ولو خلف لا يأخذ من فلان درهما هبة لا يجتث في جميع ذلك  
علم بالدرهم ولا يعلم ولو حلف ان لا يأخذ منه درهما وبعثه واحدا درهما فاقبلناه  
بمترلة الهبة وكذا الصدقة كذا اية فتاوي قاضي خان ولا حلف لا يكفل كفا فلو كفل  
بنفسه حرا وعبدا وشوبا او كفاية لغيره لا يبيع فهو حاث كذا اية المبسوط ولو حلف لا  
يكفل عن انسان بشئ فكفل بنفسه رجل لم يجتث لان صله عن لا يستعمل الا في الكفاية  
بالمال كذا اية الظهيرية ولو حلف لا يكفل لم يكفل لغيره والدراهم اصله لم يجتث وكذا  
لو كفل لغيره وان كفل لفلان واصل الدراهم لغيره حث وان حلف لا يكفل عنه ففطن  
عنه حث وان كان في باس الكفاية ان لا يكفل ولكن يضمن دينه في يمينه وبين الله  
تعالى لانه نوي حقيقة لقطه ولكنه نوي الفصل في بين الصمان والكفاية وهذا خلا  
الظاهر فلا يقيد في القضا ولو حلف لا يكفل عن فلان واخا فلان فليعلم بالبر  
تعليم يجتث اذا لم يكن له من غير الحالف ولو كان له من غير الحالف فليعلم بالبر  
يقبول الكفاية صا وكذا لا يجتث وكذا لو كان صفة لم ولو كان له من غير الحالف فليعلم بالبر  
ولم يكن له من غير الحالف فليعلم بالبر وكذا اية المبسوط ولو حلف لا يضمن فلان  
شئ لم يضمن لم يضمن لغيره ولو حلف لا يكفل لم يكفل لو اشترى  
شئ باسمه لغيره لغيره ولو حلف لا يضمن لغيره او لغيره او لغيره او لغيره  
او عنان لم يجتث ولو ضمن لغيره المضمون له فوثره المحلوف عليه لم يجتث ولو حلف لا يضمن  
لا حثيا ففطن الانسان ما ادركه من ذلك في داره فاشترها او عده اشترها حث ولو ضمن  
لرجل غايب لم يخاطبه عنه احد لم يخاطبه عنها خلافا لابي يوسف ولو خاطبه عنه مخاطب  
حث في قولهم جميعا وكذا ذلك العبد المحرم عليه حلف ان لا يضمن ففطن شيئا لا يراه  
فهو حاث كذا اية الظهيرية والله اعلم بالصواب **باب** **التاسع**  
في اليمين في الحج والعمرة اذ احلف باليمين وهو على الصحيح دون العاسد واذ لطف  
لا يحج او لا يحج حجة فاحرم بالحج لم يجتث حث يمينه بعكس روافد ابن سماعه  
عن محمد رحمه الله وروى بغيره عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجتث حث يمينه  
الشرط او الزيادة ولو حلف لا يعتمر او لا يعتمر حث لم يجتث حث يمينه بالبر ويطوف  
اربعين شوطا رواه بشر عن ابي يوسف رحمه الله كذا في المحيط والمستقر ان سماعه  
عن محمد رحمه الله رجل قال لا احج حتى اعتمر واحرم لعمرة وحجة ثم مضى فحج  
فقتلها فانه لا يجتث لانه قد اعتمر قبل الحج فتحقق شرط البركة في محيط السرخسي وكذا قال  
لعبد ان لم احج في هذه السنة فاحرم حرم قال لا يجتث وشهد شاهدان ان علي بن ابي  
العام بالكوفة لم يقبل الشهادة ولا يفتي كذا اية الشيباني ولو قال على المشي الهديت  
الي بني علي الصلاة والسلام او الى المسجد الاقصى لا يلزمه شئ ولو قال على المشي البيت  
الذي بنوي بيت المقدس او مسجد اخر لا يلزمه شئ ولو قال على احرام اذ فعلت كذا  
فحجتم يلزمه حجة او عمرة في قولهم ولو قال انا احرم اذ احرم اذ احرم او شئ لم يلزمه  
شئ الله ان فعلت كذا او على وجه ثلاثة ان نوي الاجابة او لم يوافق شئ يلزمه كذا  
وان نوي العدة لم يلزمه شئ كذا اية فتاوي قاضي خان اذ احلف لا يصل ففطن حث  
قاسده بان صلي بغير طهارة مثلا لا يجتث في يمينه حثا ولو نوي القاسدة



صدق ديانة وقضا ولو كان عقد بينه على المأخوذ بان قال ان كنت صليت فمذايع  
 الجائز والفساد جميعا وان نوى الجائز في الماضي خاصة تحت نيته فيما بينه وبين الله  
 تعالى وفي الفتا كذا في الذخيرة ولو خلف ان لا يصلي قفا موقرا وركع لم يحث وان  
 سجد مع ذلك ثم قطع حث كذا في المعذرة ثم ان سجد احمد الله لم يذكر انه متى حث  
 فاختلف المتأخر رحمهم الله فيه قال بعضهم يحث لرفع الواسم كذا في التبيين  
 ولو خلف لا يصلي صلاة لا يحث حتى يصلي ركعتين كذا في البدائع ولو خلف لا يصلي صلاة  
 فصلي ركعتين ولم يقع قد بالشهادة ان عقد بينه على الفرض وهي من ذوات الادب  
 يحث في بيته وهو الاظهر والاشبه ولو خلف لا يصلي قفا موقرا وسجد ولم يقبل  
 فقد قبل لا يحث وقد قبل يحث ولو خلف لا يصلي الظهر لم يحث حتى يشهد بعد الركعتين وكذا اذا خلف  
 وكذلك ان خلف لا يصلي الفجر لم يحث حتى يشهد بعد الركعتين وكذا اذا خلف  
 لا يصلي المغرب لم يحث حتى يشهد بعد الركعتين كذا في المحيط ولو قال عذره حر  
 ان ادرك الظهر مع الامام فادركه في التشهد ودخل معه حث ولو خلف لا يصلي الجمعة  
 مع الامام فادركه مع ركعتين لا يحث مع الامام وانما هو الشائنة لا يحث  
 ولو اتم الصلاة مع الامام ثم نام او احدث فذهب بنوضا فاما وقد سلم الامام  
 فاستغفر في الصلاة حث وان لم يوجد اذا الصلاة مفارنا لان كل من معها  
 لا يراى بها حقيقة القرآن بل كونه تابعا مقتديا ولو نوى حقيقة المقتد  
 صدق فيما بينه وبين الله تعالى وفي الفتا كذا في البدائع ولا يصدق قضا فيما  
 ادنو في المتابعة لا على سبيل المقارنة هكذا في المحيط في النوازل ولو خلف ان لا  
 يسجد وكلف ان لا يركع ففصل ذلك في الصلاة افي غير الصلاة فانه يحث  
 وفي فتاوي اهل الحلف ان لا يصلي اليوم الجماعة فاقترن بواحد يحث وان كان  
 المأموم صعبا كذا في التاتارخانية يحث ان لا يوم احدا فافتتح الصلاة  
 لنفسه ونوى ان لا يوم احدا فاقترن وانه حث قضا لا ديانة انما ذكره وسجد  
 وكذا الوصل الحلف بالناس يوم الجمعة ونوى ان يصلي الجمعة بنفسه جازة الجمعة  
 له فلم يحثا وحث قضا لا ديانة ولو اتم ركعتي في غير الجمعة قبل ان يدخل في الصلاة  
 انه يطيل لنفسه لم يحث ديانة ففصل ولو افتتح الصلاة ثم احدث فقدم رجلا  
 حث كذا في الخلاصة ولو اتم الناس في صلاة الحكاكة وسجدة التلاوة لا يحث  
 لان عينية الصلاة المطلقة وهي المكتوبة او المألفة وصلاة المنارة ليست بصلاة  
 مطلقة ولو خلف ان لا يوم فلانا الرجل بعينه فصلي ونوى ان يوم الناس  
 فصلي ذلك الرجل مع الناس خلف حث الحالف وان لم يعلم به كذا في فتاوي قاضي  
 خات حلف لا يصلي خلف فلان قفا لم يحثه وصلي يحث وان نوى حقيقة  
 الحلف اي بعد قفتنا والله لا يصلي بعد فصليا خلف امام يحث الا اذا نوى  
 ان يصلي معه يحث باكون معا نالت كذا في الوجوه المذكور في حلف لا يصلي اليوم  
 هذا اليوم الصلوات الخمس بالجماعة ويحتمل امراته ولا يقتل بغيره بعد ذلك  
 التمس فيه فصل الفجر والظهر والعصر بمائة ثم جازع امراته ثم اغتسل بعد ذلك  
 التمس في المغرب والعشاء بمائة لا يحث لان غسله وقع ليلا لا يراى كذا في الفتاوى  
 الكبرى

الكبرى في مجموع النوازل لو حلف لا يصلي باهل هذا المسجد مادام فلان فلان يصلي  
 فيه فرض فلان ثلاثة ايام ولم يصل فيها كما في صحيحا ولم يصلي فيه ثلاثة ايام  
 فانه لم يحث الحالف اذا صلى بهم كذا في الخلاصة حلف لا يصلي في هذا المسجد فزني فيه نصلي  
 في موضع الزيادة لا يحث ولو حلف لا يصلي في مسجد بني فلان فزني فيه فصل في موضع  
 الزيادة لا يحث كذا في الذخيرة ما اخرج صلاة عن وقتها وقد كان نام حتى خرجت وقت  
 الصلاة ثم قضاها بالصحيح انه ان كان نام قبل دخول الوقت وانتهى بعد خروجه لا يحث  
 وان كان نام بعد دخول الوقت يحث كذا في الوجوه المذكور في حلف لا يصلي حتى يصلي  
 كذا في الركعة فنام حال السالم يحث كذا في السراجية ولو قال لعبدته ان صليت فانت حرة  
 فقال صليت وانك المولى لا يمتنع كذا في محيط الرضا اذا حلف ان لا يتوضا من ارفاق  
 فزحف ثم بال ثم توضا او بال ثم زحف وتوضا فالتوضا من ارفاق  
 المحيط الممتنع ولو حلف والله لا اغتسل من امراة هذه من جنباتها واحسان هذه من  
 امراة اخرى او علي العكس حث لان التيمم وقعت على الجماعة ولو نوى حقيقة الاغتسل  
 فكذلك الجواب لان الاغتسال وقع عنها كذا في الفتاوى الكبرى المرأة اذا حلفت ان لا  
 تغتسل من جنباتها او من حوضها فاصابها زوجها وحاضتها غتسلت من هو اغتسل  
 منها وتحث في عينية كذا في الطهيرة في الفصل الثالث في مسائل الوضوء والغسل  
 ولو حلف لا يغسل فلانا او حلف لا يغسل راس فلان فغسله بعد الموت يحث  
 كذا في المحيط ولو حلف لا يغسل من الحرام هذه اية الجماعة حتى لو جازعوا لم يغتسل او  
 يتيمم يحث ولو حلف فلانا ان اغتسل لا يحث كذا في الخلاصة حلف لا يتراب امراته  
 فاستلق على قفاه في ثوب وقصت خاخرها منه كحربة حدود النوازل انه يحث حتى  
 لو كان احسب من يجب عليه الحكة وعليه التنوي فان كان نائما لا يحث كذا في محيط الرضا  
 في باب الحلف على الرجل حلف لا يجامع فلانة او لا يقبلها ففعل اياها الحياة دون الحيات  
 كذا في السراجية ولو قال ان جامعتك او باضعفك فهو على الجماعة في الزنى ولو قال ان  
 اتيتك فلكة امينوني فان نوى الجماعة او الرضا ففعل ما نوى فان نوى به الزيادة فوطئها  
 حث خلافا لما اذا نوى الجماعة ففعل ما نوى وان لم يكن له نية حكي عن الحاكم ابن  
 نصير بن مديونية انه قال ان اتاه بالزينة ولم يجامعها لا يحث وان جازعها مع ذلك  
 يحث اذا قال ان اصبحت فلكة الا يقع على الجماعة الا بالنية وان لم يكن له نية فهو على قفا  
 ما حكي عن الحاكم كذا في شرح النجاشي الجامع الكبير ولو حلف لا يصوم اليوم او يوما او صوما  
 فاصبح صائما ثم افطر لم يحث ولو حلف لا يصوم ثم فعل ما وصفنا حث كذا في  
 الجامع الكبير قال رحمه الله رجل قال لله علي ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان  
 ففعل فلان في يوم قد احتل اكل فيه الحالف او قد تم بعد الزوال فلا حث عليه ولو قال  
 والله لا صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان ففعل فلان قبل الزوال ولا حث فان صام  
 فيه لم يلزمه الكفارة وان لم يصم يلزمه الكفارة وان فعله بعد الزوال او قبله بعد الاكل  
 يلزمه الكفارة ايضا الحال كذا في شرح الحاكم الكبير المحصين في باب الحث في الزنى  
 انه يكون فيه الفعل الذي يحلف عليه ولو قال بعد ما اكل او بعد ما زالت الشمس والله  
 لا صوم هذا اليوم يكون بارا بالامساك بقية اليوم وكذا الواصان التيمم بالصوم







في طرف هذه الكا لو خلفه ان لا يلبس ثوب فلان فليس ثوب بلين ولا نوبين غيره لا يكون  
خات وكو خلفه ان لا يلبس من شبع فلان فليس ثوباً نسجه فلان مع غيره كان خاتوا ولو  
قال ثوباً من شبع فلان فليس ثوباً نسجه فلان مع غيره ان كان ثوباً من شبع واحد نسجه  
انسان لا يكون خاتاً ولو كان ثوباً من شبع لا انسان فليس ثوباً كان خاتاً ولو خلفه ان لا  
يلبس من غزل فلان فليس ثوباً من غزل فلان وعزل غيرهما كان خاتاً وان كان غزل  
فلا من مثلاً حيط واحد كذا في فناء ويضحي خان ولو خلفه لا يلبس ثوباً من شبع فلان  
فليس ثوباً من غزل فلان فليس ثوباً من غزل فلان وعزل غيرهما كان خاتاً وان كان غزل  
خاتاً لا يلبس ثوباً من غزل وفقط كان في ملكه وقت اليقين بحيث وكذا ان لم يكن في ملكه  
عند اليقين فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فلان فليس ثوباً من غزل فلان وعزل غيرهما  
ثوباً حيط من غزل فليس ثوباً من غزل فلان فليس ثوباً من غزل فلان وعزل غيرهما كان خاتاً  
من غزل لا يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فلان فليس ثوباً من غزل فلان وعزل غيرهما  
لا يكون خاتاً في يمين اللبس ولو كانت اللبنة من غزل لا يكون خاتاً وكذا الذي عند  
البعض الرقعة التي يقال لها بالفارسية ميان اذا كان من غزل وروي عن محمد بن  
الله انه يكون خاتاً ولو كان خاتاً في الرقعة كان خاتاً في اللبنة والذين ايضا وكذا  
الرقعة التي تكون في الجيب ولو اخذ الحياض فخرقة من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً  
لا يكون خاتاً ولو لابس من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
وكذا الجورب كذا في فناء ويضحي خان اذا خلفه لا يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
وكذا المرأة اذا خلفت لا يلبس ثوباً فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
معة او الدراع الا اذا كان يلبس ذلك خاتاً وان لم يستتر به العورة وكذا ان لابس  
الحالف عامة لم يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
سراويل بحيث كذا في فناء ويضحي خان وان لم يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
لا يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
اللفاف كان خاتاً ولو خلفه لا يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
او لابس احد في خفيه لا يكون خاتاً ولو خلفه ان لا يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
ثم رجع وهو نام قال النبي رحمه الله لا يكون خاتاً قال الفقهاء بوالله هو القياس وبه  
نأخذ واذا لقي عليه وهو نام على اتية الفاه من نفسه يكون خاتاً وانما تركه حتى  
استتر عليه كان خاتاً ولو لابس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
كذا في فناء ويضحي خان ولو قال لا يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
وغزل غيرها الا ان غزل غيرها في آخر الثوب او في اوله فقطع غزلاً من ذلك وليس القطعة  
التي من غزل الخلفون عليها فان كانت تبلغ ازاراً او رداءً او خاتاً وان كانت تبلغ ذلك لم يلبس  
وان قطع سراويله وليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
غزل غيرها لا يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
خاتاً وان كان من الصوف كذا في فناء ويضحي خان اذا خلفه لا يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
ملبس يستتر العورة ويحجز الصلاة فيه حتى لو لبس من صوف او ساطع او طيففة لا يلبس

خفيه

ولابس كساء خزا طيلسان بحيث لا يلبس ما يلبس وكذا الوبس من ما يلبس ولو لبس  
لم يلبس كذا في فناء ويضحي خان اذا خلفه لا يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
سراويل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
يحيث وكذا لو خلفه لا يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
خاتاً كذا في فناء ويضحي خان اذا خلفه لا يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
الثبات رانية اذا خلفه لا يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
خاتاً فانه يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
فان روي قد روي بترعه فلم يستتر به ولو لبس كذا في فناء ويضحي خان اذا خلفه لا يلبس  
فعلما ما يلبس الثوب بترعه ويعتبر اكثر بعد ان خرج راسه من الجيب كذا في فناء ويضحي خان  
اذا خلفه لا يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
وكذا اذا اعتم بشيء من ذلك ولو خلفه ان لا يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
فعلما ما يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
القبض على راسه وكذا لو خلفه لا يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
هذه بين القيسين فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
على عمن فاعتبر به اسم ذوات اللبس المعتاد كذا في فناء ويضحي خان اذا خلفه لا يلبس  
فانارة كسوة او كفه بعد موته لم يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
لا يلبس هذه الثوب حتى ياذن له فلان فلات سقط اليقين ولو قال ان يلبس  
ثم فلان فاذن له مرة انتهت اليقين كذا في فناء ويضحي خان اذا خلفه لا يلبس ثوباً من غزل  
امانة فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
فتاوي فاني خان وانما خلفه لا يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
فلو ارسل اليه ثوب كسوة خاتاً وان لم يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
عنه اي يوسف رغبة الله خلفه لا يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
خفني او ثعلبي اسودين او فزوة سودا لا يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
شيء من السوداء فاني خاتاً في القلنسوة والخفين الاسودين والزور الاسود وغيرهما  
كذا ان يخرزاة الخفين ولو خلفه لا يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
ولو خلفه لا يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
قطن لم يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
وسداه ابرسيم لا يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
لا يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
لا يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
الحزك خاتاً ولو خلفه لا يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل  
من غزلها كان خاتاً ولو خلفه لا يلبس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل فليس ثوباً من غزل



وسداه ابريسم او فظن لا يجت في يمينه ولا يثيب الطيلسان عنده كذا في فتاوي قاضي  
خان المستقر هشام عن محمد رحمه الله لو حلف ليقطع هذه الشربة فيصين فقطع  
فيمسها واحد او خطا ثم قطع ثم خطا مرة اخرى قال يجت ولو حلف ليقطع منه  
فيمسها اجت ولو قال لا قطع منه فيمسها في قطع منه فيمسها في قطع  
ثم قطع فمسا اخر غير ذلك التقطع قال لا يجت كذا في محيط السرخسي ولو حلف  
على قيس ليقطع منه قبا ومراويل فليس له ان يلبس ثم قطع من القبا سراويل  
فانه قد حنت يمينه حين قطع القيص وفي الزبادات عتده خزان لم يحلف من هذا  
الثوب قبا ومراويل ولا نية له في جعله كلبا وخطا ثم قطع القبا وخطا سراويل  
لا يجت الا ان يكون عني ان يحلف من بعض هذا ومن بعض هذا وهو على الحال  
الاول كذا في البدائع ولو حلف ان لا يلبس هذا القيص وتقصه ثم استأنف خياطة  
وليس له ان يلبس القيص والجمعة لا يزول بنقض الخياطة يقال فمقص مفترق وكذا لو  
حلف ان لا يرتكب هذه السفينة فنقضت وحسرت حشبا ثم اعميت سفينة  
فركبها ذكر في النوادر انه يكون حاشا وذكر في الجامع انه لا يجت لانه لا يعود فيصلا ولا قبا  
ولا سفينة الا بصنعة خادئة ولو حلف ان لا يلبس هذه الحبة وهي محشوة  
فترفع حشوها وجعل الحشو اخر وليس كان حاشا وكذا لو كانت الحبة مبطنه  
فترفع بطنا وجعل لها بطانة اخرى وليس كان حاشا لان اسم الحبة لا يزول عنها  
ينزع الحشو والبطانة رجل حلف ان لا يلبس قبا هذا الفراش فخرج منه الحشوة فقام  
عليه قال لو لا يكون حاشا لان الفراش الذي يلبس عليه لا يكون بدون الحشوة ولو اخرج  
ما فيه من الصوف او القطن وانما قبا ذلك الصوف المحلج لا يجت في يمينه لان مجرد  
الحشوة لا يلبس فراشا كذا في فتاوي قاضي خان امرأة حلفت ان لا يلبس هذه  
المقنعة فاحتكم من القوامه فترفع ويلها فتعققت تحت كذا وخزائنه المقنعة  
قال في الجامع واذا حلفت المرأة ان لا يلبس هذه الحكة في خطا حاشا جعلت  
لها حيا وكيف فلبست لا تجت في يمينه ولو قطعت الحيا طه وترفع ثوبا كان  
والحيا حيا ما لم يقطع فلبست حنت في يمينه لانه عا والامر لا يثبت جديده علم  
بالقين وهذه الخياطة ما لو قطعت الحكة وخيطت قيصا ثم نقصت الخياطة  
والتركيبه خيط بقصا بغير حيا فان الحكة وللبست لا تجت في يمينه والقدر  
حلف على شقة خربق لا يلبس فنقضت وفزلت وجعلت شقة اخرى  
فلبست لا تجت اذا حلف لا يجلس على هذا السباط فخط جانباه وجعل خراجا لجلس  
عليه لا تجت في يمينه فان قطع الخياطة حيا فلبس السباط فجلس عليه حنت في يمينه  
ولو كان قطع السباط وجعل خرجين ثم قطعها وخطا القطع وجعل السباط طه  
ثابت لم يجلس لا تجت وان عاد الاسم وقال منشا بخن رحمهم الله هذا اذا كان الخراج  
حيا لو قطع كل واحد منهما لا يلبس السباط الا ان عاد فاما اذا كان كل واحد منهما يلبس  
سباطا اذا قطعها وخطا احدها بالآخر فجلس عليه حنت في يمينه كذا في محيط  
ولو حلف لا يجلس على الارض لا تجت الا ان يجلس عليها وليس يمينه ويمينا غير ثوبا

فإذا كان يمينه ويمين الارض حصر لويوري او سباط او سباطا حنت ولو حلف لا يجلس على هذا  
الفراش او هذا الخصر او هذا السباط فجعل عليه مثل ثم جلس عليه لم يجت كذا في البدائع  
حلت لا يلبس على هذا الفراش فجعل فوقه فراشا اخر فنام عليه لا يجت كذا في البدائع  
ولجسوا على انه لو حلف لا يلبس على هذا الفراش فجعل فوقه فراشا وجمعا حنت ولو حلف لا  
يجلس على هذا السباط او على هذا الدكان او لا يلبس على هذا السباط فجعل فوقه سباطا  
او فراشا او سباطا ثم جلس فيه حنت فلو حلف فوق السباط يلبس او يمين فوق الدكان  
دكان او فوق السباط اخر لم يجت كذا في البدائع من حلف لا يلبس حليا فلبس  
خاتم ذهب حنت ولو لبس عقد لول غير مترصع حنت عنه ابي يوسف ومحمد رحمهما  
الله وعنه ابي حنيفة لا تجت ومن كان فيه ترصيع حنت اتفاقا وفي الخلاف اذ ليس  
عقد فربجد او زمر غير مرصع وقوله اقرب الي عرف ديارنا فيعتي بقوله لا تجت  
به يكمل الايراد معناه ولو لبس حليا او دملوجا وسوارا حنت سواء كان من ذهب  
او فضة كذا في الكافي ولو حلفت المرأة ان لا تلبس حليا فلبست خاتم فضة لا تجت  
وهذا هو ظاهر الرواية وقالوا هذا اذا كان مضبوذا على هيئة خاتم الرجال اما اذا  
كان مضبوذا على هيئة خاتم النساء لم يفسد حنت وهذا لا يصح كذا في محيط وناج  
الملك ليس بجلي وتاج النساء حلي والقليل والفلا حلي كذا في الترتيب حلفت المرأة  
تلبس للمعقب فلبست الا ان كان في العرق والفاقة مكشرا لم يفسد حنت  
والا فلا كذا في المحيط رجل حلف ان لا يلبس حليا فلبس سيفا حلي او منطقة مفضضة  
لا يكون حاشا وهو على حلي النساء كذا في فتاوي قاضي خان ولو حلف لا يلبس درهما ولا  
رينة لم يفسد درع حديد او درع امرأة حنت فان نوي احدها لا تجت بالآخر كذا في محيط  
السرخسي اذا حلف لا يلبس سلاخا فتقلد سيفا او تنكب قوسا وترسا لم يجت قالوا  
اذا كانت اليمين بالقرسية ما كان سلاحا يوشم حنت في اشيا فلو لبس درع عاين  
خدي لا يجت كذا في المحيط الاصل في اللباس ان اسم الثوب لا يثبت ولا مادون الاثار  
والسلاح الدرع والسيف والقوس ثوب السكين وحده غير مصنوع كذا في القنانية  
والله اعلم بالصواب **الباب الحادي عشر في اليمين في الضرب والقتل**  
وعنه لو حلف ان لا يضرب رجلا فضر به معه ما مان لا تجت كذا في محيط الطحاوي رجل  
حلف ان لا يضرب عبده فامره فضره فضرته المأمور حنت وان نوي الحالف ان لا يلبس ذلك فضره  
دين في القضا لا يجت ولو حلف على امرئ فضره فضرته المأمور لا يجت الا  
ان يكون الحالف قاضيا او سلطانا كذا في انية الظهيرية ولو حلف لا يضرب ولده فامره  
حتى يضربه لم يجت اب كذا في المحيط واذا حلف الرجل ليعض من عبده ما يسهو ولا يسهو  
له فضره ما يسهو فلفق فانه يسهو يمينه قالوا هذا اذا ضربه ضربا يلبس به اما اذا ضربه  
يجت لا يلبس به لا يضره سوطا واحدا المستعنان حنين مرة كل مرة يقع  
الشعبان فيما يديه يمينه وان جمع الاسواط جمعا وضربه بآخره او ضربتين بغير  
الاسواط لا يضره وان ضربه برأس الاسواط مبطر ان كان قد سوي رؤس الاسواط قبل  
الضرب كذا في اخره ضربه اصابعه ورأسه كل سوطا يمينه واما اذا اندس بعض الاسواط  
في البعض فاعلىق البر بعد راسه واما ان اندس الاسواط اتبع به البر وعلى عامة







في مساء يوم الروية ورفق ان رايتك فلم اضربك فداة والخالع من ربي لا بعدد ربي الضرب  
حنت كذا اية الظهيرة ولو شجرة امراة لاجل الجارية فقال ان وضعت يدي  
على راسها فمضت بيده على راسها في الغضب لم يحنت كذا اية القناينة ان اخلعت  
تغير من علامه في كلاحه وباطل وتبينه ففني هذه ان يضرب بكل شيك اليه بحق او باطل  
ويجمل الضرب به هذه اية حال وجود الشكاية ولو نوب الحال فهو على ما نوب ولو شكي  
اليه فمضت ثم شكي اليه في ذلك الشبهة اخرى فليس عليه ان يضرب للشكاية الثانية كذا  
اية المحيط رجل خالف لغيره فلانا الف مرة فهدا اية ان يضرب به مرارا كثيرة ولو  
حلت ليقبلن فلانا الف مرة فهو على شدة القتل كذا اية فتاوي قاضي خلا حلت  
لغيره فلانا او ليكلن فلانا وفلان ميت فان كان لا يعلم بجوته فلا يحنت عند  
اي حنيفة ومحمد رهما الله تعالى وان كان يعلم بجوته فيمقت بهوته ويحنت من  
ساعة بالاجماع كذا اية المحيط رجل قتل لغيره اياضتي ولم اضربك فهدا اية ان  
يضرب الى الف قبل الحلو فعليه فان نوب بعده فهو على الفور كذا اية فتاوي قاضي  
خان اذا قال الرجل لغيره ابي عبيدي ضربته يا فلان فهو خرفهم جميعا لا يعق  
الا واحد منهم ولو قال ابي عبيدي ضربك يا فلان فهو خرفهم جميعا ثم في المسئلة  
الاولى اذا كان يعق واحد من القبيد ينظر ان كان الضرب بمسئلة التفاف يعق  
الاول وان كان به فقة واحدة عتق واحد منهم وكان التعيين للمولى اذا قال كل عبيدي  
ضربته فهو خرف الضرب الكل عتق الكل ولو ضرب البعض عتق البعض كذا اية المحيط والفصل  
السابع والعشرين في المستتر ان لو قال من ضربته من عبيدي فهو خرفهم جميعا عتقوا  
جميعا عند هذا والا واحد اعنه اي حنيفة ومحمد رهما الله تعالى كذا اية شرح تلخيص الجامع  
الكبير في فصل اليقين يقع على الواحد قال ان اضرب هذا القيد احدى امراته طلق  
فاليقين على الحالف وغيره ولو قال ان اضرب هذا احد فاليقين على غير الحالف  
رجل اراد ضرب انسان فقال رجل ان ضربته فعبدي خرفه كذا اية ان يضرب به ثم ضرب به فهدا ذلك  
لم يحنت ولا يعق هذه اية الفور كذا في السراجية قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الرجل  
لعبيدي انا ضربتك الا يوما واحدا او الا في يوم واحد او الا يوما واحدا اضرب بكما فيه او  
الا يوما او الا في يوم فله ان يضرب بها اي يوم شئت محنتا او مشوقا فان ضربته احدى  
يوم الخميس والآخر يوم الجمعة لم يحنت حتى تقرب الشمس من يوم الجمعة لانه ضرب بها في يوم  
الاستثنى لان يوم الاستثنى يوم يجتمع ضربها فيه فان لم تقرب الشمس حتى عاد فمضت  
الاول لم يحنت فان ضربتها بعد ذلك في يوم واحد او في يومين او ضربها الذي ضربته يوم  
الجمعة حنت ساعة ضربته لانه ضربها في غير يوم الاستثنى حيث ضرب الاول يوم الخميس  
والثاني يوم السبت فوجد ضربها في غير يوم الاستثنى واما اذا ضربها في يوم واحد  
فلان المستثنى يوم واحد يضربها فيه وقد ضربها في يوم واحد فعني المستثنى بقدر ما  
غير المستثنى ولو لم يضرب بعد ذلك الا الذي ضربته يوم الخميس لم يحنت لانه تكرر نصفه  
الشرط ولو لم يضرب بعد ذلك الا الذي ضربته يوم الخميس واحدة لم يحنت ولو قال ان  
ضربتك الا في يوم اضرب بكما فيه او الا يوما واحدا اضرب بكما فيه فكل يوم  
يجتمع فيه ضربها فهدا ذلك اليوم مستثنى ولا يحنت فان ضربها في يومين متفرقين لم يحنت حين

اختيارو

تغيب

تغيب الشمس من اليوم الثاني فان عاد وضرب الاول في اليوم الثاني لم يحنت لانه صار يوم  
الاستثنى وان ضرب الذي ضربته اخيرا لم يحنت حتى تقرب الشمس كذا اية الجامع الكبير  
ولو قال ان لم اقبل فلانا مرة طالق وفلان مضى به عام به فيعقد يمينه هـ  
لتصور العبر يحنت الى الابد عاكة كسيلة صفود السنا وان لم يكن عالما بيمينه  
لا يحنت عنه اي حنيفة ومحمد رهما الله تعالى كما ضربته مسيلة الكوز الا انه لا فرق في ذلك  
المسيلة بين ان يعلم ان الكوز لا ماء او لا يعلم به الصحيح كذا اية الكا في حلت ليقبلن  
فلانا فاني اليوم لم يحنت هكت اية التبيين ولو قال ان قتلت فلانا او سته  
قتله غيره فاحسب حنت كذا اية المحيط الرخسي ولو قال لغيره انا قتلتك يوم الجمعة فهدا  
خرفه بعد اليقين يوم الخميس ومكت يوم الجمعة يحنت في يمينه ولو ضربته يوم الجمعة  
ومات يوم السبت لم يحنت ولو كان ضربه قبل اليقين ما كان خرفه يوم الاربعاء ثم حلت يوم  
الخميس وقال ان قتلتك يوم الجمعة فهدا خرفه المصروب يوم الجمعة لم يحنت في  
يمينه كذا اية المحيط رجل حلت ان لا يقتل فلانا بالكوقة فمضت بالسواد وماتت  
بالكوقة حنت ويعتبر فيه مكان الموت وزمانه لا مكان الجرح وزمانه كذا اية فتاوي  
قاضي خان اذا قال لغيره ان شئت بك في المسجد فعبدي خرفه ثم شئت في  
المسجد والمستور خارج المسجد يحنت وكذا في الفاكهين لا يحنت كذا اية شرح  
الجامع الكبير للحصري في باب الحنت في الشقة اذا قال لغيره ان قتلتك في المسجد  
او ان شئت بك في المسجد او ان ضربتك في المسجد فعبدي خرفه ثم شئت او شئت او ضربته  
والقاتل والصارب والشاح في المسجد والمقتول والمضروب والشحوج خارج  
المسجد لا يحنت في يمينه ولو كان على الفاكهين يحنت في يمينه واذا قال لغيره ان مات من  
هذه الشقة فهدا ايات منها ومن غيرها لا يحنت في يمينه كذا اية المحيط ورجل حلف لا  
يمر بجرج افرمي الي غيره فمضت فاضا به لم يحنت ولو رمى اليه ولم يضرب حنت الا ان رمى  
الاصابة كذا اية القناينة واذا قال لغيره ان رميت اليك في المسجد فعبدي خرفه ثم رميت  
المكان في حق الحالف ولو قال ان رميتك في المسجد فعبدي خرفه ثم رميت المكان في حق  
المحلفون عليه كذا اية الذخيرة واذا قال ان لم احبس فلانا فهدا امر يا ناجيا فامراة  
طالق تحبس غريبا ناجيا في القيد في القيد آحر واطمة حنت كذا اية القناينة والكبير  
وهكت اية الخلاصة واذا حلفت لا يفتد فلانا فحسبه لم يحنت الا ان ينوبه ذلك هكتا  
ذكر في القناينة وهذا لان الحنيس تغيب قاصرا فلا يدخل تحته وفي الفتاوي  
ايضا اذا دعي امراته الي الزناش فانت فقلت انك تغيبني فقال ان قد بتك فانت  
طالق ثم جئت الي الزناش في ما معها ان جاءها فهدا كره بها فقد تطلق وان  
كانت طليقة لا تطلق كذا اية الذخيرة رجل قال لامراة ان لم اضربك او قال ان لم اسو  
فانت طالق ثلاثا فغاب عنها اشهر لم ينفق عليها وتزوج عليها فقال لرا اهلها  
قد اساك زوجك واخر بك فقلت ما اساك في ما اضربني فالقول قول المرأة ولا حنت  
عليه ولو قال ان اضربك او قال ان اساتلك فانت طالق ففعل ذلك قاصدا هـ  
اخرها حنت كذا اية المحيط الرخسي في فصل رجل لا يفد انكر امره شق كذا  
يحنت بالملامة مشافهة انكر امره شق في بيهرق الي المنة اذا حنفت القريية وال



فعلني الضرب على الراس لا يوفى امراته فاصابت النجاسة ثوبه فقال اغسله فابت  
فقال زهر دران بنو يمينه لا يجنبه وقال القاضي يجنب ثوبه يعني كذا انما الوجيز المذكور  
وذا القدوري عن ابي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لامرته انت طالق او والله  
لا ضربت الحادام اليوم فضرته في يومه فقد تبر في يمينه ولم يقع الطلاق فانه من جنس اليمين  
فقبل الضرب حنث فحنث فحنث بين ان يقع الطلاق او يلزم نفسه اليمين ولو قال في ذلك  
اليمين اخبرت ان اوقع الطلاق لرسه وبطلت اليمين ولو قال في ذلك اخبرت ان ترا  
اليمين وبطل الطلاق فان الطلاق لا يبطل ولو مات الحادام قبل الضرب فهو  
مخير بين الطلاق والكنارة ولو كان الرجل هو المبيت فقد وقع الحنث والطلاق  
وهذا ما قبل ان يمين فلا يقع الطلاق ولو لم يمين الميراث قال وهذا التحجير من  
حيث التدبير يعني فيها اذا مات الحادام ولا يجبره القاضي على ذلك لانه لما كان مخيرا  
بين الكنارة والطلاق واحدها لا يدخل في الحكم بلزمه القاضي ذلك حتى لو كان  
مكان الكنارة طلاق امرأة اخذ يمينه القاضي حتى يمين ٢٠ الواقعة انما لا بد من رجل  
في الحكم كذا اية المحيط في الفصل الى امس رجل قال لغيره ان شئت ففقهه حرم  
فان لم يبارك الله فيك لا يمتنع لو قال ولا انت ولا اهلك ولا مالك يمتنع وهذا اشتم  
كذا اية الظهيرية ورجل خلف لا يمين امراته بشي ثم قال لا اخذاد انه توجع كروي لا  
يحت كذا اية الخلاصة رجل خلف لا يمتنع فقلنا فقال لبيابن الزانية حنث  
به يمينه هذا المختار للفتوي لان في زماننا وما بعد هذا قد قالوا وان خلفت ان لا  
يقتدوا ولا يشتم احد لا يقتد فحنث او شتم مبيتا حنث كذا اية فتاوي قاضي خان  
ولو خلفت ابي خير منه الى ان لص او شرب وذلك اهل الصلاح والعلم عندنا حنث  
به القضاة كذا اية الفتاوية رجله من ماله في منزله ثم طلبت فلم يجده في ليله انه ذهب  
ماله ثم وجده بعد ذلك ان لم يكن اخذ انسان ذلك الماله ثم فاته يكون كذا اية  
بنو يمينه بذلك انه طلب فلم يجده كذا اية فتاوي قاضي خان في مسأله الاخذ والسرقة  
ولو خلفت انه لم يسرق شيئا سماه ولم يره وقد كان رابعا ذلك الشئ قبل ذلك فالحنث وانه لا يحنث  
كذا اية الفتاوي والكبرى (ا) راو وكييل خلفت ان لا يسرق وهو يحمل العتب والفرار  
المستزكته بينه وبين صاحب الكرم الى بيته فالوان كان ما يحمل الاكار والوكيل  
للاكل لا يكون سرقة واما ما يكون من الحبوب اذا اخذ شيئا ليعتق به لا للمحيط فهو سرقة  
واما ما يكون الاكار والوكيل اذا اخذ شيئا لم يصبه الحنفية فهو سرقة واما الاكار والوكيل  
اذا اخذ شيئا لم يصبه لا يمينه بل يمينه في الجواب كذا وان لم يكن يميني  
اما يحنث كذا اية الظهيرية رجل غاب فترسه من خان فقال اكرابن اسب من برده  
باشند فوالله لا سكنه فها قالوا يرجع الى الخالدان نري بقول اسبنا ثم الحجة  
او الخان والبلدة فهو على ما نوي وان لم ينيو شيئا منصرف يمينه الى الخان لمرارة  
ابن يسكن مع اجنبي فقال لها رجلا ان لم يات ابنك فلان بيننا وتيسكن معنا فاني  
اعطيت شيئا قليلا من مالي فانت كذا اني الابن فتسكن معهما سنة ثم غاب فقالت  
الامانة اني كنت اعطيت ابن شيئا فانت كذا وحنثت في يمينك ان كذا الزوج كان النزل  
ثوبا وان صدق الزوج فان كانت اعطته قبل ان يمي الابن وتيسكن معهما طلفت

كنا

كذا اية فتاوي قاضي خان ورجل اعطى عليا اخراة سرقه ثوبه فاخذ المدعي عليه ثوب المدعي  
وقال امراته كذا ان كذا ثوبه برأسته ام فقد قيل لا تطلق امراته ان لم يكن سرق  
ثوبه وقد قيل لا تطلق قضاء اعتبارا للصورة والاول اظهر رجلا سرق من رجل  
ثوبا ثم ان السارق دفع دراهم الى المسروق منه في هذه المسروق منه وحلن قال  
القاضي ابراهيم القاسم الصغار رحمه الله ان كان الثوب قد ذهب من يد السارق  
فلا شك المسروق منه لا يحنث وان كان قايما فلا اقول بانه كان شقيا لوالدها كذا الفتاوى  
قايما فلا شك انه كاذب وان كان قد ذهب من يد السارق فغنيا ذكر من الجواب برفع  
اشكاله رجل خلفت وقال سرق فلان ثيابي او قال خرقة فلان ثيابي وفلان ماسرقة  
لا ثوبا واحدا او ماسرقة الا ثوبا واحدا اقال لا يحنث به يمينه وقيل يحنث والاول  
اظهر كذا اية المحيط مسكران صحا فقال لا يحكم به كان في جيبه خمسة واربعون درهما  
فاخذ غنما مني فانكرت الخلف وقال اكرامه وزر رجب من جهل ويخ دم سنون است  
جهل غطري يعني لا يمين عدلي فامرته كذا او قد كان في جيبه في ذلك اليوم اربعون عدلية  
وخمسة فظلم رفيه فاصابته الاجمال واخطا في التفصيل قالوا ان وصل الضمير  
حنث وان فصل التفصيل لا يحنث وان كان في جيبه غطرافه وعدليات لوصمة العدلية  
الى الغطرافه يصير اربعين فظلم رفيه فجم وقال اكرامه رجب من جهل غطري يعني سنون است  
چند بن غطري يعني وچند بن عدلي فصدق في المبلغ واخطا في التفصيل قالوا ان حنث  
عمين الغطرافه كان حانثا اصاب التفصيل واخطا وصل او فصل كذا اية فتاوي  
قاضي خان ولو خلفت ان لا يفتل ناسيا ثم دخل الى الخان على الخلق عليه ليل سرق متاعه  
ولم يعلم الخلق على ما وجاه الخان في الصحا وسرق رداءه من تحت راسه ولم يعلم الخلق  
عليه اطره فترامه كذا او خلفت عليه ليل نكاحه فخر به واخرج متاعه وذهب به فانه  
لا يكون غاصبا بل يكون سارقا ينطع فيه كذا اخراة العتقين واذا خلف لا يسرق  
منه وكذا يحنث ولو خلفت لا يفتل ناسيا او لا يسرق منه فمقطع الطريق عليه حنث والفتل  
دون السرقة كذا اية المحيط قال الاخر من درهما رجا حنث فذكره ام وقد كان حانثا  
امرته باجارتته ورضاه لا يحنث قال شيخ اكرامه اربعين اربعين كس زازبان ازده درم زيا  
ترنكم فامرته طلق زن خود ران بيان زياد ذكره في الصحيح انما تطلق كذا اية الوجيز  
المذكور في الله تعالى اعلم بالصواب **الباب الثاني عشر**  
في اليمين في نقاض الدرام اذا خلفت لياخذ من فلان حقة او قال ليقبض فاحذ  
بنفسه او اخذ وكيله فقد ابرئ يمينه وانعتي ان ينيو شرا ذلك بنفسه صدق ديانة  
وقضاء وكذا لو اخذها من وكيل المطلق بعد يمينه يمينه وكذا لو اخذها من  
رجل كفل بالمال بامر المديون او من رجل احاله المديون عليه فقد تبرئ يمينه كذا اية  
الخبيرة ولو قبض من رجل بغير امر المطلق او كانت الكفالة والحوالة بغير امره  
حنث به يمينه قالوا اذا اشترى بدينه فبذبا بدينه فابسه او قبضه فان كان في قيمته  
وفاء بالمحق فهو قاض لدينه ولا يحنث وان لم يكن فيه وفاء حنث ولو غصب المحالف  
مالا بمثل دينه وكذا الواسطة كذا اية بنو يمينه ورواها كذا اية المدعي ولو خلفت الطالب  
ليقبض ولم يوقت فابراه من المال او وهبه حنث في يمينه ولو وقت في ذلك وقتا براه



قبل ان وقت سقطت العين ولم يجت اذا جاء ذلك الوقت في قول ابي حنيفة وعمره الله  
تعالى ولو قبض الدين فوجدته زبوا او بهرجه فهو قبض ويزن بميزانه سواء وقع  
الحلف على القبض او على الدفع فاما اذا كان مستوفى فليس هذا بقبض لحقه ولو اخذ  
ثوبا مكان حقه ثم وجد به عيبا فزعه او استحق كان قد بر في يمينه كذا في الابيضاح  
فاذا حلف الرجل لا يقبض ماله على غريمه فاحال الطالب رجلا ليس له على الطالب شيء  
على غريمه وقبض ذلك الرجل حنث في يمينه لانه وكيل في القبض وان كانت الحوالة قبل  
اليمن فقبض المحتال عليه بعد اليمن لا حنث وعلى هذا اذا وكل رجلا بقبض الدين من  
المدين ثم حلف ان لا يقبض ماله عليه فقبض الوكيل بعد اليمن لا حنث في يمينه  
وقد قيل ينبغي ان يحنث في يمينه كذا في المحيط قال في الاصل اذا حلف لا يفارق  
غريمي حتى يستوفي ماله عليه فله من ثم ان الغريم فزعه لا حنث ولو كان حلف ان لا يفارق  
غريمي وبقا في المسئلة بما لا يحنث واذا حلف لا يفارق غريمي حتى يستوفي ماله عليه  
فقطه فله عليه حيث يراه حتى لا يفوته ويجزئه فليس بمفارق ولو كان خلا بينهما  
شجرة او عمود من اعمدة المسجد فليس بمفارق له وكذا اذا جلس احدهما خارج  
المسجد والباب مفتوح بحيث يراه ليس بمفارق واذا اتوا ربك بمكة بمكة المسجد  
والاخر اذا دخل المسجد والباب مفتوح فهو مفارق وكذلك اذا كان بينهما باب مغلق  
والمفتاح بيد الحالف والحالف خارج الباب قاعد على هذا الباب هذه الجملة من المنقبي  
وتنجز الحيل اذا نام الطالب او غفل عن المطلوب او شغلته انسان بالكل من رب  
المطلوب لا يحنث في يمينه ولو لم يمت ولم يغفل عنه فذهب ولم يذهب معه الطالب  
لم يمينه مع الامكان يحنث في يمينه وفيه ايضا لو منعه عن الملازمة حتى يقر المطلوب  
لا يحنث في يمينه واذا حلف لا يفارق غريمي حتى يستوفي منه فاحذبه رهنا او كفيله  
حنث اذا هلك الرهن قبل الافتراق وقبضه مثل الدين والشر فحينئذ لا يحنث كذا في  
الخبيرة ورجل جالس الى باب مديونه وحلف ان لا يذهب من هذا الموضع حتى يخذ حقه  
من هذا في الديون ونحوه من ذلك الموضع ثم ذهب بنفسه قبل ان يخذ حقه فقد قيل  
يحنث وقد قيل انما حنث في مكان اخر من غير ان يكون معه منه اخطا باقلا  
ثم ذهب بنفسه لا يحنث كذا في الخبيرة في المقطعات ولو حلف المدين ليعطيه فلان  
حقه فله غير ما اذا اوجاله وقبض بر في يمينه واما قضى حقه فمستبرع لا يبر وان عني ان يكر  
ذلك بنفسه صدق ديانته وقضاؤه ولو حلف المطلوب ان لا يعطيه فاعطاه على اخذ هذه الوجوه  
حنث وان عني ان لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضا كذا في الخبيرة ورجل قال اخذ الله  
اعطيك ماله حتى يقضى علي فاحذبه وكبلا خاصته الى القاضي فقبض يمينه وكيلا الى القاضي فقبض  
على الحالف ولا يحنث بعد ذلك رجل قال لغريمي والله لا افارق حتى استوفي منك حقي ثم انه  
اشترى من مديونه عبد الله الدين قبل ان يفارق ولم يقبض الدين حتى فارقه قال  
محمد رحمه الله تعالى بما قول من لا يجعل ضمانا اذا وهب الدين منه قبل المرافقة وقبل الدين  
ثم فارقه لا يحنث وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قوله من يجعل ضمانا في الهبة  
وهو قول ابي يوسف رحمه الله في ضمانه اذا افارقه قبل ان يقبضه المبيع وان لم  
يفارق حتى يمان القيد عند البيع ثم فارقه حنث ولو باعته المدين عبد الفير

بذلك الدين ثم فارقه الحالف بعد ما قبض القيد ثم ان مولي القيد استحقه ولم يجز البيع  
لا يحنث الحالف ولو باعته المدين عبد الله الدين قبل ان يفارق ولم يقبض الدين حتى فارقه  
حنث ولو كان الدين قبل المرافقة في الحالف لا يفارق حتى يستوفي حقه فاحذبه رهنا  
الحالف على ما كان لم يدين الدين عليه فهو استيفاء بما عليه من الدين ولو باع المدين  
بما عليه عبد او امه فاذا هاهو مديرا ومكاتب او ام ولد له او كان المديون ام الولد  
لغير المديون ثم فارقه الطالب بعد ما قبضه لا يحنث الحالف ولو وهبه الطالب  
الا من الغريم فقبله منه او احال الطالب رجلا عليه ماله بما عليه مديونه او احال  
المطلوب الطالب على رجل وامره الطالب المطلوب الاول لا يحنث الحالف في هذا  
كله كذا في فتاوى قاضي خان اذا حلف لا يجلس من حقه شيئا ولا يمينه لم يمينه لم يمينه  
يعطيه ساعة حلف يرتد به ان يستقبل بالاعطاش حتى لو لم يستقبل به كما فرغ من يمينه  
حنث في يمينه طيلة من اول جليل وان نوى الكسب بعد الطلب وغيره من المدة كان كما  
نوى وان حاسبه واعطاه طهر كان له لدية واقرب له الطالب ثم تعينه بعد ايام قال  
قد بقي عند كذا او كذا من قبل كذا او كذا اقتدوا بالمطلوب وقد كانا جميعا نسباه لم  
يحنث ان اعطاه شيئا حينئذ كذا في الظهيرية ولو حلف ان لا يجلس اذا دخل الاجل  
فانه لا يبرح اذا حلف ان نوي غريمي ماله نوي كذا في الفتاوى حلف ليعطيه في اول الشهر  
فادي في النصف الاول ثم راقا لا حنث ولو حلف ليعطيني دينه من راس الشهر او  
اذا اهل الهلال ليلة الهلال ويومه كله ولو حلف ليعطيني حقه في اول الشهر واخره  
يقضي في اليوم الخامس عشر والسادس عشر حلف ليعطيني حقه صلاة الظهر  
فانما اعتبر وقت الظهر كله حلف ليعطيني حقه اذا صلى الظهر فلم وقت الظهر كله  
حلف ليعطيني راس الشهر فاعطاه قبل او امراه او مات الطالب سقط الدين  
عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فان مات الطالب لا يحنث بالاجماع وكذا لك  
اذا قال ليعطيني فلان ماله وفلان مات قبله ولا يعلم لا يحنث وان كان يعلم حنث  
وعند ابي يوسف حنث فلم اول يعلم كذا في المحيط السرخسي ولو حلف ليعطيني  
دين فلان اذا صلى الاولي فله وقت الظهر الى اخره كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال  
عند طلوع الشمس او حين تطلع الشمس فلم يمين حنث تطلع الي ان تبيض ولو قال  
وقت الصلوة فما حين تبيض الي ان تزول كذا في المحيط حلف غريمه ان لا يذهب من  
المكان حتى يفي بدينه او ما له فذهب قبل قضاء الدين كله حنث كما لو حلف ان لا يفي بدينه  
او ما له فذهب قبل قضاء الدين كله حنث كذا في الوجيز للكردي ولو قال والله لا يقبض ماله على  
امي فترجع الى الحالف امه المطلوب يعلم ذلك المالك اليقين ودخلها لم يحنث وكذا الزوج  
المطلوب شجة موصية بها فصار وصاؤه على خمس مائة كانت قصاصا ولا يحنث كذا  
في محيط السرخسي قال محمد رحمه الله تعالى ان اقال الرجل لغريمه ماله على ما يتدرم ان  
اخذت منك اليوم درهمين درهم فقبضه يخرجه منه خمسين ولم يخذ الباقي  
حتى غابت الشمس لم يحنث كذا في الوقبض المائة دفعة واحدة فان اخذ منه في اول الزمان  
خمسين وفي اخره خمسين حنث فان وجهه في الدرهم المقبوضه ربيعا او بهرجه  
فلحنث على حاله لا يرتفع سواء رد واستبدل او لم يرد ولم يستبدل او رد ولم يستبدل



وكذا الورق بها مستحقة ولو كانت ستوقه او رصا صا وقد واستبدل في اليوم  
يحتج حين استبدله وان استبدل لم يحتج ولو قال عبده خزان اخذت مني اليوم  
درهما دون درهم فاخذ في ذلك اليوم خمسة تحت حين اخذها وهذه المستحقة ان  
لم ياخذها شيئا في ذلك اليوم لم يحتج ولو لم يوقت ما قال عبده خزان قبضت مني  
درهما دون درهم فقبضت خمسة تحت حين قبضت ولو قال ان قبضت مني درهم دون  
درهم فموزن اخمسين قد فحق اليه ثم وزن اخمسين في ذلك المجلس في الاستحقة  
وهو قوله على ان الثلاثة وعشرين الله تعالى لا يحتج بتمام في عمل الزن فان استعمل  
بقوله اخر قبل ان يزن الباقي تحت ولو قال والله اخذت مني عليك الاخرية او دفعة فوز  
له درهم ويطلبه بعد ان يوزن في وزنه لم يحتج وان اخذ بمعمل الزن في ذلك المجلس تحت  
كذا في شرح الجامع الكبير للصيرفي ولو قال ان قبضت مني على فلان شيئا دون شيء  
فوزني المستحقين صدقة يعني ما لم على فلان فقبضت منه صدقة فوهبها لرجل ثم قبضت درهم  
الباقي بثلثه الصدقة بالدرهم الباقي وكذا اذا قال ان اقبض مني عليك ولو قال ان  
ان اقبض الدرهم الذي عليك فقبضت بدينار او رصا او تحت ويضمن مثل ما  
وهب وتصدق بالفضلان كذا في الظهيرية ولو قال ان لم اقبض منك دراهم قضائي  
عليك فلكه اقبضت بدينار او رصا او تحت في يمينه هكذا في المحيط ولو قال ان لم ازن  
منالي عليك فقبض شيئا بخلاف حقيقته مما يوزن او مما لا يوزن لا يكون بارا الا اذا  
قيده بالوزن سقطت اعمام اللفظ فينصرف الى اخص الخصوم فهو قبض عند  
الحق وكذا لو قال ان لم اقبض مني عليك في كيس فقبضت مكان الدرام دنانير او  
كانت ثلثا لما ذكرنا انه لما تبطل عموم اللفظ ينصرف الى قبض عين الحق فان نوى  
بالوزن الاستيفاد من فيها يمينه كمين الله تعالى ولا تصدق قضاء كذا في شرح الجامع  
الصغير لقاضي خان اذا قال ان لم اقبض منك دراهم قضائي عليك فلكه انتم ان  
المطلوب استقرض من الطالب درهما وقضاه ثم استقرض منه ثانيا وقضاه ثم  
وتم حتى صار مستوفيا منه الدرام كلها بائنا درهم الواحد تحت ولو استقرض منه  
ثلاثة دراهم فقبضها كلها ثم استقرضها مرة اخرى ثم وثم حتى اوفي ما له كله بثلاثة  
دراهم فقد برز يمينه ولو خلف لستونا ما عليه فاعطاه اياه غير موزونة تحت ولو  
اثرنا وكيل الطالب برتبه يمينه وكذا لو خلف المطلوب ليقون ما له عليه فاثرنا  
وكيل برتبه يمينه وكذا لو خلف الطالب والمطلوب على ما قلنا ثم وكل واحد منهما  
بما دخل تحت اليمين كان فقل وكيل كل واحد منهما كوفله بيمينه وكذا لو كان التوكيل  
من كل واحد منهما قبل اليمين ثم فعل التوكيلان وذلك بعد اليمين فقد خرج كل واحد منهما على  
يمينه لان التوكيل من كل واحد ففعل مستدام فاستدامت من كل واحد منهما بعد اليمين  
بمنزله انما يمينه بعد اليمين هذه الجملة في احوالها وهذه المسئلة توجب قوله من قال  
يقول فيها اذا وكل الطالب رجلا ليقبض دينه ثم خلف ان لا يقبضه فقبضه التوكيل  
بعد اليمين يميني انما تحت الحالف في يمينه كذا في المحيط مذهبون قال ابو حنيفة  
والله قضيت دينك لا يوم الخميس فلم يمتض حتى طلعت الشمس من يوم الخميس تحت في يمينه  
لانه جعل يوم الخميس غاية والى فانه خلفت المحضوب لم الغاية اذا لم تكن غاية اخرج

ولو قال

ولو قال لا قضيت دينك الى خمسة ايام ما تحت ما لم تقرب الشمس من اليوم الى غير كذا  
في فتاوى قاضي خان ولو خلف لا يقبض دينه من غريمه اليوم فاستقرض الطالب من  
الغريم شيئا في يومه وقبض المبيع اليوم تحت والا فقبض المبيع قد ايجت ولو اشترى  
من شيئا مائة الدين في يومه ثم اشترى فاسدة او قبضه فان كانت قيمته مثل الدين لو  
اكثر تحت وان كانت قيمته اقل من الدين لا تحت وان استهلك شيئا من ما له اليوم فان  
كان المستهلك من ذوات الامثال لا تحت وان كان من ذوات النعم فان كانت قيمته مثل  
الدين او اكثر تحت كذا بشرطه بقبض او لا ثم يستهلك فان استهلكه ولم يقبضه  
بما احرته لا تحت كذا في الظهيرية مذهبون قال ابن ابي ابي ان لم تقضك لما لك فاقبض  
حرفا رب الدين قالوا هذه ايدع الدين الى القاضي فاذا دفع ايجت في يمينه  
الدين وهذا المختار وان كان في موضع لم يكن هنا كحت هكذا في فتاوى قاضي خان  
ولو كان رب الدين كافر لكنه لم يقبل ان وضعت بين يدي يميني لو زاد ان يقبض  
بصل يديه اليه لا تحت ويبري وكذا لو خلف لا يقبض المعضوب ففعل الفاضل  
هكذا ابري ولا تحت كذا في الخلاصة في المنتقى ابن سبابة قال سمعت ابا يوسف رحمه  
الله تعالى يقول في رجل قال للغريم درهم او ارفق حتى تقطين حقي اليوم ونية ان  
لا تبرك لزوجه حتى يعطيه حقة فقبض اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقة لا تحت وان  
فارقه بعد نفي اليوم تحت وكذا اذا قال ارفق حتى اقدمك الى السلطان  
اليوم او حتى يخلصك السلطان فني فقبض اليوم ولم يفارقه ولم يقدمه الى السلطان  
ولم يخلصه السلطان فهو مستور لا تحت الا بتركه ولو قدم اليوم فقال ارفق  
اليوم حتى تقطين حقي ومنه اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقة لا تحت وان فارقه  
بعد نفي اليوم لا تحت كذا في المحيط في الفصل الرابع فاحلف لا تنقض من فلانا  
فلزمته ولم يتنقض كذا في الظهيرية لو خلفت رب الدين فقال ان لم اخلف مالي  
عليك غدا فامرا في طاعة وحلفت المديون ايضا ان لا يعطي غدا فاخذ منه حبرا فلا  
يحت فان لم يمكنه حبره الى باب القاضي فاذا حلفه برتبه يمينه رجلا خلف المديون  
ليوفين حقه يوم كذا او لا ياخذ دينه ولا ينصرف بغير اذنه في الحالف يومه وقضى الدين  
في ذلك اليوم ١٧ انه لم ياخذ دينه ولا ينصرف بغير اذنه لم تحت المديون ولو قال لا ادفع مالي  
عليك وخلف عليه وقدمه الى القاضي فحلفه او خلفه برتبه يمينه كذا في الخلاصة  
وكذا لو بقى منه الى القاضي ولا منه الى الدليل بركة اية محيط السرخسي ان خلف ليعطيه  
ح حلا المال ومعه حله او حين حله المال او حيث يحله ولا نية له فله ان يعطيه ساعة  
يحله فان اخره اكثر من ذلك تحت كذا في المستوط خلف ليعطيه يوم كذا  
فاذا قبل اليوم وقضى له او ابراه منه وجا الوقت وليس عليه شيء لم تحت عند  
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو مات الدين وقضاه الى ورثته او وصيه  
برتبه يمينه والا فهو حائث كذا في المجيز للكردي رجل خلف بطون امراته ان  
يعطيه كل يوم درهما فربما يدع اليها هذه العزوب وربما يدع اليها هذه العشا قال  
اذ لم يحل يومه وليلة من دفع درهم برتبه يمينه كذا في البحر الرائق خلف لا يبرخر من فلان  
الحق الذي عليه شهر افسكت من تقاضيه حتى مضى الشهر لا تحت ١٧ انه لم يبرخر



كذلك في القساري الكبير في وقتا ذري السني لو حلت مديونة كمن روي من ولم يوقت  
وقتا اذا طلبه وهو عالم بالطلب ولم يظهر له حنت ولو دخل السلوق محتجبا لا يحث  
ولو طلب هو وهو لم يعلم فلم يظهر لا يحث ولو كان رب الدين اثنين خلفاه هكذا روي  
حين احكمهما لم يبق التمين بحقه كذا في الخلاصة سيقول الاورندي عنده قال لصا  
الدين ان لم افرغ من حنك نيزم العيد فكذا في يوم العيد الا ان قاضي هذه البلدة  
لم يحكمه حنك الا لم يحكم فيه صلاة العيد بل يبل عنده وقاضي بلدة اخرى جعله ميلا  
مضيا فيه قال اذا حكم قاضي بلدة يكونه عيدا يلزم ذلك اهبل بلدة اخرى اذا لم يحث  
المطالع كذا في الحكم بالرضا فيه كذا في الحيط وان خلف ليعطيه كل شهر درهما  
ولا يثبته لم يوقد خلف في اول الشهر فكذا الشهر يثبته ويثبته ان يعطيه فيه  
درهما قبل ان يخرج وكذا لو خلف في اخر الشهر وكذا لو قال في كل شهر كذا لو كان  
الحال عليه مجزما عن استصلاح كل شهر خلف ليعطيه النجوم في كل شهر كان ذلك  
الشهر الذي حث فيه النجوم فثبته في اخر ذلك الشهر فكذا في المسوط  
رجل خلف ليعهدن في قضا ما عليه لفلان فانه يسير ما كان القاضي يسير عليه اذا  
الامر ان كذا في الظهيرة **مسألة متفرقة** من خلف فقال عبيده حران كان يملك  
الامانية درهم فكان يملكه واما لم يحث وكذا اذا كان يملك مائة درهم لا يحث  
ايضا ولم يثبته عبيده وان كان يملك زيادة على المائة من القدام حث وان لم يكن  
لما يثبته درهم وكان ذنا يثبته وكذا لو كان له عبيد للتجارة او عرس للتجارة او سوا  
من جنس ما يحث فيه الزكاة بحيث يمينه سوا كان نصا بالاملا او لم يكن ولو ملك عبدا  
لخدمته او سلب من جنس الزكاة كالودور والعتار والعرو من لغير التجارة لا يحث كذا  
في السراج الدهاج رجل مات وعليه وخلف وارثا ووليت دين على رجل فحضر  
وارث الميت في امر الدين فحلف العزم ان لا يسير في ما شئ ان لم يعلم بموت المورث ارجوان لا  
يحث وان لم يعلم يحث هو المحثا كذا في الخلاصة في الاصل اذا خلف ان لا مال له لونه  
دين يملك رجل مئلة او قبل لم يحث وكذا لو نصب مال رجل واستهلكه واقربه او  
تحده وهو قائم بيمينه ولو كان الفاضل منقرا او المصوب قليم بيمينه فقد اختلف  
المحثا في رجم الله فيه ولو كان له ودعة عند اثنان والمودع مريب حث ولو كان  
عنده ذهب او فضة قليل او كثير حث وكذا اذا كان عنده مال التجارة ومال  
السائمة وان كان له عرس وخيوان غير السائمة لم يحث استحسننا كذا في الحيط لو  
حلف لا يصالح رجلا يثق بيمينه فوكل رجل فضائحه لم يحث وكذا لو حلف لا يخاطبه  
فوكل بمشورة لم يحث ولو قال والله لا اصالح فلانا فامر غيره فضاله حث في القضا  
فان الصالح لا يثبته فيه كذا في الحيط الرخصي باب الحلف على الفصل غيره بامره او  
بغير امره لا يثبته هذه الا في القضا به دين لا يحث لانه ليس بانفاق مرفا وقيل يحث  
وان نواه حث وفاقا لانه عليه لكن لا يصدق في الوقت كذا في الرخصي للذكر ولو حلف لا  
يستدين فتنزوح امرأة لا يحث وانه اخذ الدوام فسلم يحث كذا في الخلاصة في  
الفصل الثامن اذا حلف لا يفعل كذا تركه ابد كذا في الهداية وان حلف لا يفعل  
كذا لم يبرأ بفعل مرة واحدة سوا كان مكرها فيه او ناسيا اصيلا او كسلا عن غيره

فلا لم يفعل الا يحث بوقوع الحنث حتى يقع الياس عن الفعل وذلك بموت الخالف قبل الفعل  
فيجب عليه ان يوصي بالكفارة او حنث محل الفعل كذا لو حلف ليعبر من زيد او ليعبر هذا  
الرعيف فمات زيد واكل الرعيف قبل الحنث هذا اذا كانت اليمين مطلقة ولو كانت  
مقتضية مثل لا كلمه في هذا اليوم سقطت لغوات محل الفعل قبل ان يرضى الوقت عندها  
خلافه لا يبرأ من حنثه الله كذا في فتح القدر خلف لا يفعل حراما لم يحث بالفتح الفاء  
وكذا ابو طي البهيمة الا اذا دلت الدلالة بان كان الحال من جهال النساء يتيق من  
يمش خلف الدواب والبهيمة كذا في السراجي حلف لا يوصي بوصية فوحيه في مرض  
الموت لا يحث وكذا لو اشترى اباه في مرضه فعتق عليمه ولو حلف ليعبى اليوم  
مائة درهم فوحيه بمائة لم يعلم اخر وامره بقبضه بمرور مات الواهب قبل قبض  
الموهد لم لا يحث لا يمكن من قبضه لانه مائة مائة للموهد كذا في فتح القدر  
حلف ان يعطيه جها بامره به وميزاه عنه ففناه بعد ذلك عن جماع امره فحاج الحث  
ان لم يكن هناك سبب يؤول عليه خلف لا يحث فلان الحاط لم يمينه باجر لم يحث وان  
خاطبه بلا اجبا فالحث كذا في القساري الكبير ولو قال كل مال لي هدي ففنا اخر  
وعلى مثل ذلك لزم الثاني ان يهدي جميع ماله سوا كان اقل من مال الاول او مثلا او  
اكثرا لا يمين به مثل قدره فيلزمه ذلك القدر ولو قال كل مال املكه في سنة  
فهو هدي فقال اخر مثل ذلك لم يحث يلزمه شي كذا في الايضاح اذا حلف الرجل  
لا يعرف هذه الرجل وهو يوفقه مبرجوه فحنث اسمه لم يحث هكذا ذكر المسيل في الاصل  
قال الا ان نوي معرفة وجهه فان عني ذلك فقد شدد الامر على نفسه واللفظ يحمله  
وهذا اذا كان له مملوك عليه اسم فان لم يكن اسم له بان ولد من رجل فراهي الولد جاره ولكن  
لم يسم بعد فحلف الجار انه لا يعرف هذه الولد فهو حانث لانه يعرف وجهه وليس له اسم  
خاص ليشترط معرفة كذا في الحيط والظهريه لو حلف لا يفعل ما دام فلان في  
هذه البلدة فخرج ففعل ثم رجع فلان ففعل ثانيا لا يحث كذا في فتح القدر خلف لا يقول  
يؤ الجمعة وكان عنده كبرياء واذا به القيص في له الى حياط وامره ان يخطب لا يحث  
كذا في الفتاوى الكبير في فصل الثاني عشر في جموع النوازل رجل اهدي الى رجل  
شيا فقال المهدي اليه ان لم اعطك هذه القبا هذه الهدية فكذا او معني زمان شر  
اعطاه فخره ذراهم فصالح الحنث كذا في الفتاوى الامام لا يحث ما دام القبا  
باقيا والخالف حيا لواعطى القبا بعد ذلك بربي يمينه كذا في الخلاصة ان حلف لا يكتب  
بهذه القلم فكتب ثم ابراه مرة اخرى فكتب به لم يحث وكذا ان حلف لا يقطع هذه السكين  
فكسره ثم اعاد كذا في الحيط لا يخطب الوجه ففلا ففعل في القبا قال الله  
لا يحث ما لم يكن الاكثر من الوجه ففكسره حلف لا يخطب الى فلان فراهي من حلف ستر او حيا  
يستين وجهه من حلف لا يحث حث بجلد ما لو نظر في امرأة فراهي وجهه حث لا يحث كذا في  
الفتاوى الكبير في الفصل الثاني عشر رجل قال لا ان رايت فلانا فلم امر به فراهي من  
قد رسل او اكثر من بعد الله لا يحث لانه لم يره رجل قال لغيره ان لقيتك فلم اسم  
عليك يميني ان يكون السلام سلعة بليقة فان لم يفعل حث وكذا لو قال اهد استر  
ذابتك فلم يخرني يميني ان يكون مع الفعل فان نوي غيره ذلك لا يمين في القضا كذا في فتاوى



فأن خان في فصل البيوع في الفورية المستحق إذا خلعت لا يتطرق إلى فلان فنظر إلى بيده أو رجل  
 أو رأسه قال محمد رحمه الله تعالى أن نظر إلى رجله أو يده فلم يره وإنما الروية على الوجه والرا  
 أو على البدن فإن رأى على رأسه فلم يره قال محمد رحمه الله أن رآه وهو لا يعرفه فقد رآه وإن رآه  
 مسلحاً بثوبين من هذا الرأس والحب حتى يصفى الثوب فقد رآه وإن لم يستبين منه  
 جسده ولا رأسه فلم يره وإن نظر إلى ظهره فقد رآه وإن نظر إلى صدره ويطلب فقد رآه  
 وإن رآه أكثر من مرة وصدره فقد رآه وإن رآه شيئاً قليلاً أقل من النصف فلم يره  
 وإن خلعت على امرأة إن لابسها أو رآها جلست أو قامت مستقيمة فقد رآها إلا أن ينوي  
 أن يكون على وجهها فبيد بين يمينه وبين الله تعالى ولا يدين في الغصا إلا أن يكون قبل  
 ذلك كلاماً يدل عليه فبيد بين يمينه ولو قال إن رأيت فلاناً فغيره ميتاً أو مكفناً وقد  
 غطي وجهه قال محمد رحمه الله تعالى بحيث إن الروية على الحياة والمات جميعاً والروية  
 بعد الموت كالروية في حال الحياة كذا في المحيط رجلي قال لا حرج إن رأيت فلاناً فم أملك  
 فعبدته ثم قرأه مع هذا الرجل فإنه لا يثبت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولا  
 يثبت عبده ولو قال إن رأيت فلاناً فلم أنكره فقد يبرح والمسئلة على ما لا يثبت  
 كذا في فتاوى قاضي خان هشام عن محمد رحمه الله لو قال والله لا أشهد فلاناً في الحياة  
 والمات قال أما الحياة فلا يشهد في فرج أو حزن وأما المات فلا يشهد بغيره  
 وموته رجلي قال إن لم أكن رأيت فلاناً على حرام فامراته طالق فراه وقد دخل باجنية  
 قال أبو يوسف رحمه الله بحيث لا ذلك ليس بحرام بل هو مكروه كذا في الظهيرية رجلي  
 قال هزاردمر إذا مال من يد روستان داه وهو يريد أن يقول إن فعلت كذا فامسك  
 إنساناً فقه قال لو ابتعدت احتياطاً وإن كان ذلك خلافاً لوجهي قال ينفخ شيء كذا في فتاوى  
 قاضي خان في فصل البيوع بالصوم والصدقة في فوايد شمس الإسلام رجلي قد توب  
 إلى قصار وأفكر القصاص رجلي قال إن لم أكن دفعت البكر فكذا وقد دفع إلى ابنه أو  
 تلميذه قال إن كان الأب أو التلميذ يبيعاً لم يثبت إلا إذا غني الدفع إليه عين كذا في الخلاصة  
 في فصل خصا الدين رجلي خلعت بطلاق امرأته أن لا يبيع فلاناً يبيع هذه القنطرة فنفقه  
 بالقول يكون باراً رجلي قال لا يبرأ من تركه تحمل فلان فامراته كذا فإن كان الابن بالغاً  
 لا يبرأ من تركه بالعقل فنفقه بالقول يكون باراً رجلي قال لا يبرأ من تركه تحمل فلان  
 وأما كان الابن صغيراً كان شرط برة المنع بالقول والعقل جميعاً رجلي إذا دعي أرضاً في يده  
 وقال أنا تركت هذه الدعوى حتى أخذها فلاناً مائة كذا قالوا إن خالصها في كل شهر مرة ولم  
 يترك الخصومة شهر لا يكون خائناً ولو قال والله لا أدعه يخرج من الكورة فخرج منها وهو  
 لا يعلم بذلك لا يثبت وإن رآه يخرج فتركه حث وإن لزمه فلم يعتد عليه حتى ذهب لا يثبت  
 كذا في فتاوى قاضي خان إذا خلعت فقال أنا كانت هذه الجملة حنطة فامراته كذا فاما  
 من حنطة ومن لم يثبت هذه أقول أبي يوسف ومحمد ولو قال إن كانت هذه الجملة الحنطة  
 فكذا أو كانت حنطة وإنما حث وإن كان الظاهر حنطة لم يثبت في قول أبي يوسف وقال محمد  
 لا يثبت في الفصلين كذا في الإصحاح وكذا لو قال إن كانت الجملة سيوي حنطة أو غير حنطة  
 فهو مثل قول الأحنف كذا في العياض والمستحق إبراهيم عن محمد بن قيس قال إن أسافر سراً طويلاً  
 فلا أشعره قال إن كانت بيته على ثلاثة أيام فصلاً عنه فهو على ما نوي وإن لم يكن له بيت فهو على سفر

شهر كذا في المحيط في فتاوى ما ورا الهنوشيل أبو نصر الدبوسين من خلفه ونسي أنه خلف بالله أو  
 ما التوسم أو بالطلاق قال خلفه بالطلاق إلا أن يذكره كذا في التا تاريخه ولو خلف القول  
 على خادم كان يخدمه أن لا يستخدمة فهذه المسئلة على وجهين الأول أن يكون الخادم مملوكاً  
 إلى الف وإنه مشتمل على فصول أربعة أحدها أن يطلب منه الخدمة بعد البيوع نصاً  
 وعرضاً بان قال أحمد بن حنبل في هذا الوجه يثبت وأنه ظاهر الفصل الثاني أن يخدمه بعد  
 البيوع بغير امر مترك حتى خدمه وقد كان يخدمه قبل البيوع بامر مترك فله الوجه يثبت  
 أيضاً والفصل الثالث أن يخدمه بغير امر مترك وقد كان يخدمه بغير امر مترك فله الوجه  
 يثبت أيضاً الفصل الرابع أن يخدمه بغير امر مترك وكان لا يخدمه قبل البيوع أصلاً  
 وفي هذا الوجه يثبت أيضاً الوجه الثاني إذا كان الخادم مملوكاً لغيره وأنه مشتمل على  
 فصول أربعة أيضاً على ما يثبت في الفصلين الأولين ولا يثبت في الفصلين  
 الآخرين ولو خلف لا يستخدمة خادماً فلاناً فمألهما وحسنه أو شراباً أو مبيد كذا في الهوام يكن  
 له ثمة حين خلعت حث أن فعل خادماً فلاناً ذلك أو لم يفعل فإن كان نوي في بيعه أن  
 يستخدمة فيخدمه ديناً فيما بينه وبين الله تعالى فون الغصا ولو خلعت لا يخدمه خادماً  
 فلاناً فليس الخادف مع فلان على ما يبرأ يطوفون وذلك الخادف موقوف عليهم في طاعتهم  
 ومترابهم حث والخدمة على كل شيء من أعمال وأجل البيت وأما كل شيء من أعمال خارج  
 البيت كالبيع والشراء فذلك بعد تجارة ولا يخدمه وأما الخادف موقوف عليهم في طاعتهم  
 والصغير الذي يخدمه الخادف كذا في الظهيرية خلفه أن لا يكون من أكره  
 فلان وهو من أكره أو قال لا يكون مزارعاً لفلان وأرضه في يده وفلان غائب لا يمكن  
 نقض ما بينهما من ساعة حث لأن شرط الكنت كونه من أكره فلان وقد وجد  
 وليس بمعه درهم ولو خرج إلى رب الأرض من أكره لا يثبت وإن كان رب الأرض  
 خارج المصر لأن هذا العقد مستثنى عن البيوع فصار بمنزلة ما لو خلعت لا يثبت هذه  
 الدار فلم يجد المفتاح ليخرج الأتية ساعة لا يثبت ما دام في طلب المفتاح كذا في  
 وإن اشتغل بعمل آخر غير طلب حاجب الأرض ليرد الأرض عليه حث وفي المسئلة التي بعد  
 غير طلب المفتاح يثبت لأن هذه العمل غير مستثنى عن البيوع ولو منع أمناً عن الخروج  
 إلى صاحب الأرض أو كان في المصر فنفقه عن طلبه أمناً لا يثبت لأن شرط الكنت كونه مزارعاً  
 لفلان وذلك لا يتحقق مع المنع على ما مر حتى لو قال إن لم أترك مزارعة فلان يبيع أمناً يكون  
 المسئلة على القولين كما مر في مسئلة السكنى كذا في الفتاوى والكبرى شيل في الدين  
 عن مخترق خلعت على الأتية حث أن لا يبيع ما فمأله إذا ردت برأها نهيها فكذا في  
 لا يعمل هل يثبت قال لا كذا في الخلاصة رجلي قال لا يبرأ من تركه مزارعاً من مزارعين  
 في هذه القرية فامراته طالق فانه زرع بذر البطيخ أو الفطن يثبت وإن سقي زرعاً  
 زرعاً غيره أو كرس أو حصه لا يثبت ولو دفع إلى غيره مزارعة أو أمناً جازاً فزراع أجبر  
 لا يثبت إذا كان ذلك الرجل من بني ذلك بنفسه لأنه غير مزارع وإن نوي أن لا يبرأ من تركه  
 لأنه نوي ما يثبت لفظة وفيه تعليل فانه زرع علامه أو أجبره وقد كان يبرأ قبل ذلك  
 يثبت إلا أن يعني نفسه كذا في الفتاوى والكبرى ولو قال رب الأرض والمزارع أكرهين كنت  
 مزارعاً رأيت فامراته طالق فبلغ نصيبه أو اقترض أو هب يثبت ولو استعمله رجلي











ان يسأل الشهود عن الاحضان ما هو فان قالوا فيها وصفتوا الزوج امرأة خرة ودخل  
 بها فعلى قول اي حصة واي يوسف دحما الله يكتفي بقولهم دخل باخلا فالجدة الله  
 واجموا على انه لا يكتفي بقولهم متساوا ولما واجموا على انه يكتفي بقولهم جامعوا باخصا  
 وفيه الباقي انه يكتفي بقولهم اعتسلا منها كذا اية المحيط ولو قالوا اتاها او قربا لا يكتفي  
 به كذا كذا في المسبوط وفيه المستحق ابراهيم عن محمد رحمه الله لو دخل رجل بامرأة ثم طلقها  
 فقال الزوج وطبقها وقالت المرأة لم يطبقني فان الزوج يكون الحضانة باقراره والمرأة  
 لا تكون حصة لانكارها وكذا لو دخل بها وطلقها وقال هي خرة مسلمة وقالت المرأة  
 كنت نصرانية كذا اية المحيط وان اتي امرأة في دبرها لا يكون حصة كذا اية المضار  
 ويستحب للامام ان يامر جماعة المسلمين ان يحضروا اقامة البرم كذا اية الشني  
 وينبغي للناس ان يصنعوا عند البرم كصفوف الصلاة وكما رجع قوم تاخروا وقد  
 غيرهم فرجوا هكذا اية البحر الرائق والسراج الوهاج ولا بأس لكل من يري ان يبتعد  
 بقوله الا اذا كان ذاتهم محرمة فانه لا يستحب ان يبتعد بقوله كذا اية فتاوي قاضي  
 خان اذ وحيت البرم بشهادة يمين البداية بين الشهود ثم بين الامام ثم بين الناس حتى  
 لو امتنع الشهود عن الابتداء سقط الحد عن المشهود عليه ولا يجدون لان امتناعهم  
 ليس حرجيا رجوهم كذا اية فتح القدير وكذا اذا امتنع واحد منهم كذا اية التبيين  
 وموت الشهود او اعدم مسقط وكذا اذا لقوا بواو غاب احدهم في ظاهر الرواية  
 وكذا ان سقط الحد باعتراض ما يخرج عن اهلية الشهادة كالوارث اعدم او غير او  
 حر من افسق او قد في محرم ولا فرق في ذلك بين كونه قبل القضا او بعده قبل اقامة  
 الحد ولو كان بعضهم مقطوع الايدي او مريضا لا يستطيع الري وحضر وانهرى القائل  
 ولو عطفت فبطل الشهادة امتنع الاقامة كذا اية فتح القدير قال ابو يوسف  
 اخرافهم وعينهم لا يبطل الحد فيه ناخذ كذا اية الحاوي للقدسي اذا كان المشهود عليه  
 غير محض فقد قال الحاكم الشهيد في الكافي اقيم عليه الحد في الموت والغيبه ويبطل فيما سوا  
 هكذا اية غاية البيان واجموا على ان في سائر الحدود سوى البرم يجب البداية لان الشهود  
 ولا بين الامام كذا اية النخبة الشافعي اذا امر الناس بريح الزاني وتسوم ان يرحموا وان لم  
 بها ميتوا اذا الشراة وروي ابن ساعية عن محمد رحمه الله تعالى انه قال هذا اذا كان  
 القاضي قويا بعد الاما اذا كان قويا غير عدل او كان قد لا غير فقيه لا يسهم ان يرحموا  
 حتى يماينوا اذ الشراة كذا اية الظهيرية وان كان مترا ابتداء الامام ثم اناس  
 ويقتل ويكفن ويصلي عليه وان كان غير محض في حدة مائة حيلة ان كان خراوان  
 كان بعد اخلة خمسين بامر الامام يضرب بسوطا عقدة عليه ضربا متوسطا بين  
 الجرح الميتين المبرح وغير المولم ويجوز التقدي عما حد قدره الشرع كذا اية الكافي  
 وينبغي ان يقيم الحد من بعد وينظر كذا اية الابيضاح الرجل والمرأة في ذلك سواء كان كل  
 منها حاضرا او لا فعلى كل الجدة او احدهما محض فعلى المحض البرم وفي الآخر الجدة  
 وكذا في كل هذه الزنا عند القاضي باليمين او الاقرار كذا اية فتح القدير ويجوز الرجل  
 في الحد والشعير ويجوز في ازاره اجد وكذا اية حد الشرع وظاهر الرواية ولا يجوز في حد  
 القذف ولكن ينزع عنه الحشو والزنا كذا اية فتاوي قاضي خان ولا تجزء المرأة الاثن

الحدود المحسوسة اية الاختيار شرع المختار فان لم يكن عليها فغير ذلك لا يشرع كذا اية القيا  
 وتضرب خالسة وان حفر لها في الرجم جاز وان تركه لا يضر كذا اية الاختيار شرع المختار  
 لكن الحفر احسن ويجزى الى الصدر ولا يجوز للرجل وقد اظهر الرواية كذا اية غاية البيان  
 ويضرب الرجل قائما في جميع كذا وكذا اية الاختيار شرع المختار وكذا في من الحدود ولا  
 يمسك ولا يربط لكنه يترك قائما الا ان يعجز ثم فمستند كذا اية محيط السرخسي قد قيل له  
 ان يلقى على الارض ويضربه ويمد كما يفعل في زماننا وقيل ان يمد السوط فيرفعه  
 المضارب فوق راسه وقيل ان يمد بعد الضرب وذلك كله لا يفعل لانه زيادة على  
 المستحق كذا اية الهداية ويضرب مسترقا على جميع اعضاءه ما خلا الزوج والوجه  
 والراس كذا اية الفتاوية ولا يجمع بين جلد وزرع الحصى ولا بين جلد ونقي في البر  
 وان راى الامام في ذلك معصية عجز بقدر ما يريه وذلك تعبير وسياسة واحدة  
 ولا يختص بالزنا بل يجوز في كل جنسية والراي فيه الى الاصام كذا اية الكافي وفسر  
 التوبيخ في النهاية بالحبس وهو احسن واسكن للفتنة من نفيه الى اقليم اخر  
 كذا اية البحر الرائق وهكذا اية التبيين والمريض اذا وجب عليه الحد ان كان  
 الحدة رجائيا لم عليه للمال وان كان حلة الايقام عليه حتى يمتثل اي يبرأ ويصح  
 الا اذا كان مريضا وقع الياس من براءة فحينئذ يقام عليه كذا اية الظهيرية ولو  
 كان المرض لا يبرئ زواله كالشلل او كان جدا ضعيفا الخلقة فعندنا يضر به  
 بعثكال فيه مائة شراخ فيضربه دفعة واحدة من وصول كل شراخ الى بدنه ولو اقل  
 لا بد حينئذ ان تكون مسبوطة كذا اية فتح القدير والنفس في اقامة الحد عليها  
 بمنزلة المريضة والحامض بمنزلة الصبيحة حتى لا ينظر خروجها من الحيف كذا اية  
 الظهيرية الحاميل اذا زنت لا تحال الحمل سواء كان حة حاملة او رجلا لكن تحبس  
 والحامل ان كان ثبت زناها باليمين الى ان تلد ثم اخذت ينظر ان كانت تحسن ترجم  
 حين تضع ولدها وهذا اظهر الرواية وانما كانت غير محصنة تركت حتى يخرج من مقامها  
 ثم يقام عليها الحد كذا اية غاية البيان وان ثبت الحد بالاقرار لا تحبس لكن يقال ان اذا  
 وضع فارجو فاذا وضعت ورجعت فانه يقام البرم عليها اذا كان للدولة من يقوم به  
 بارضا بكماله وان لم يكن ينظر الى ان ينقطع ولدها كذا اية الظهيرية ولو اطالت والتخير  
 ونقول لم اصنع بعد او شهد واعلم امرأة بالزنا فقالت ان احبلى ترمي النساء لا يقبل  
 قولها فان قلنا هي حامل لجملها خوليين فان لم تكن زنها كذا اية فتح القدير اذا شهد واعلم  
 بالزنا وادعت انها عذراء او تعلمت للزنا النساء فعلة هي كذا كذا برب عن الحد ولا  
 حد على الشهود ايضا وكذا لك الجواب ويقبل في العذراء والرتقا والاشيا التي يملأها  
 بقول النساء قول امرأة واحدة قال في الفتاوى والوفاء المحية والمشي احوط كذا اية غاية  
 البيان ولا يقيم المولى الحد على عبيده الا باذن الامام كذا اية الهداية ولا يقيم الحد في الحر السد  
 كذا اية الشافعية وكذا الايقام القطع عند شدة الحر والبرد كذا اية السراج الوهاج  
 رجل في بياضه ثم تاب واناب الى الله تعالى فانه لا يعلم القاضي بياضه كذا اية الظهيرية  
**الباب الثالث في الرطب الذي يوجب الحد والذي لا يوجب الرطب الموجب**  
 للحد هو الزنا كذا اية الكافي فان تخلف حراما يجب الحد وان تمكنت فيه الشبهة لا يجب الحد



كذا في فتاوى قاضي خان والشبهة ما يشبه الثابت وليس ثابت وهي انواع شبهة  
 في العقل وهي شبهة اشتباه وهي ان يظن غير دليل الحمل خيلا وقد يتحقق في حق من  
 اشتبه عليه فون من لم يشبه عليه ولا بد من الظن ليتحقق الاشتباه فان ادعى ان ظن انها  
 حلال لم يجد وان لم يجد حد وشبهة في المحل وهي شبهة حكمية والقيام دليل الحمل في  
 المحل وامتنع عملها فيعتبر شبهة في حق الكل ولا يتوقف ثبوتها على ظن الجاني وعملها  
 فالحد يسقط بالنوعين والنتب يثبت في الثاني ان ادعى المولود لا يشبه في الاول  
 وان ادعاه ويحب مهر المثل في النوع الاول وشبهة في العقد فان العقد اذا وجد حلالا  
 كان او حراما لم يتغير حكمه او يختلف فيه علم الواجب انه محرم او لم يعلم الا بعد عند اي  
 خريفة رحمه الله تعالى وعند هذا اذا نكح نكاحا محققا على غيره فليس ذلك بشبهة ويعد  
 ان علم بالتحريم والاكراه في كافى قال الامام الاسي جاني الاصل انه متى ادعى شبهة  
 واقام البينة عليها سقط الحد منه والدعوى يسقط ايضا الاكراه لا يسقط الحد  
 حتى يقيم البينة على ذلك الاكراه كذا في الراجح والشبهة في العقل في وطلي المطلقة  
 ثلاثا في العدة ولو طلقها ثلاثا ثم راجعها ثم وطئها بعد منهي المهر بعد اجماع اوام  
 الولدان العتق سببها في المطلقة بما قال في العدة بمنزلة المطلقة  
 ثلاثا في العدة لثبوت الحرمة اجماعا ووطئ امته امه كذا في الكافي وكذا او طلي  
 جارية جده وجدته وان عليا هكذا في فتح القدير وفي وطلي امته زوجته وتسميه وفي  
 وطلي المهره في حق المرتبة في رواية كتاب الحد وكذا ان الكافي وهو المختار في التبيين  
 والمستفاد للرهن في هذا بمنزلة المرتبة كذا في فتح القدير وان ادعى احد هما الظن ولم  
 يمدع الاخر ذلك لم يجد احق بقرانها على ما لم يمدع كذا في الكافي ولو كان احد هما غائبا فقال  
 الجاني علمت انها حراما جازا في فتاوى قاضي خان وان وطلي امته اجنبه او عمة  
 وقال ظننت انها حلال في حد وكذا في سائر ما لم يمدع في الكافي وكذا اذا وطلي  
 جارية ذات محرم من امراته كذا في السراج الوهاج ولو وطئ الجارية المستفارة يلزمه الحد وان  
 قال ظننت انها حلال في حد وكذا في سائر ما لم يمدع في الكافي وكذا اذا وطلي  
 اودبية هكذا في السراج الوهاج وكذا الرضخ اذا زنى بامرأة الاب او الجد وجد وان قال  
 ظننت انها حلال في حد وكذا في فتاوى قاضي خان والمرأة لو مكنت من عبدها عقد وكذا اب العمة  
 وطلي جارية المهره من التركة كذا في الفتاوى والشبهة في المحل في وطلي امته وولده وولده  
 وولده كذا في الكافي سواء كان وله حيا او ميت هكذا في الفتاوى ثم انحصرت وولده  
 يثبت النسب من الاب ولا يجب العقر وان لم يمتل فعلى الاب العقر ولا يثبت الملك في نفسها  
 والحد كالاب كذا لا يثبت شبهة عند قيام الاب وفي وطلي العدة ما كنت له وطلي امته  
 المسبقة في حق النكاح قبل التسليم كذا في الكافي وكذا في وطلي جارية مكنته او عبده المأذون له  
 وعليه دين يخطبها بالورقة وطلي الجارية المشهورة قبل التسليم في حق الزوج ووطلي الجارية  
 المشتركة بينه وبين غيره هكذا في التبيين اذا اعتق احد الشريكين الجارية فان ضمن لغيره  
 ثم وطئها لا يجد وان وطئها الشريك يجد وان سفت فان وطئها المعتق يجد وان وطئها الشريك الاخر  
 لا يجد كذا في خزانة المفتين وكذا في الكتاب فيها اذا كان جميع الامه له وقد اعتق نصفها ثم وطئ  
 بعد ذلك لا حدة عليه في قولهم جميعا كذا في المحيط فاذا اعتق امته وهو حيا فانهم تزوجوا

في ذلك المحل لا يجد كذا في خزانة المفتين ولو ارزعت المرأة والعيادة بالحد وحرمته عليه او  
 حرمته بجماع امه او ابنته او عمتها او بنت ابنة الزوج ثم جاسوا وقال علمت انها حرام لا حدة عليه  
 وكذا الزوج خمسائة عقدة او تزوج الحائض مائة في نكاح الابيع او تزوج باغت امرأة او ابنة  
 في جماعا وقال علمت انها حرام او تزوجها مائة في نكاح الابيع او تزوج باغت امرأة او ابنة  
 انها حرام كذا في فتاوى قاضي خان ولو وطئ رجل من الغائبين جارية من المهر قبل  
 القسمة بقية ان خرجت الفتاوى الى الاسلام فلا حد عليها ما قال علمت انها حرام  
 وكذا ان كان في دار الحرب ابنا كذا في السراج الوهاج والشبهة في العقد في وطلي محرم تزوجا  
 فانه لا حد عليه عند اي خريفة رحمه الله ولكن يوجب عقوبة ان علم بذلك وعندها علم ان علم ذلك  
 فان لم يعلم فلا حد عليه كذا في الكافي وفيه اخذ الفقهاء ابو الليث رحمه الله وعليها العتق كذا في  
 المضرات قال الاسي جاني والصحيح قول اي خريفة رحمه الله كذا في النهر النافق وسكوحة الغير  
 وشهده في مطلقته الثلاث بعد التزوج كالحرم وان كان النكاح مختلفا فيه كالنكاح بلا  
 شهيد او بلا ولي فلا حد عليه انما قال علمت المشبهة عند الكل وكذا اذا تزوج امته فلي  
 حرة او تزوج عجمية او امته بلا اذا سبدها او تزوج العبد بلا اذا سبده فلا حد  
 عليه انما كذا في الكافي اذا كان الاطري بملك النكاح او بملك اليمين والحرمة بها راض امر  
 فذلك لا يوجب الحد نحو الحائض النفساء والعصاة والمحرمة والموطدة بشبهة والتي طاهر  
 منها او التي جازها وكذا الامه المملوكة اذا كانت محرمة عليه بسبب الرضاع او الصهرية  
 او باعتبار ان ذات محرم من نكاحه او هي محسوبة او سرقة فلا حد عليه وان علم بالحرمة  
 كذا في المحيط استباح امرأة ليزني بها او ليطأها او قال اخذني هذه الدرهم  
 لا طاءه او قال لم يكن بي بكذا فمعتلم عيدا وزاد في النظم ولا مهر مثلها ويوجب ان  
 عفوته ويجوز ان خفي بينوا وقا لا يجد ان كان له محطها على ما لا يغير شرط بخلافها اذا  
 قال اخذني هذه الدرهم او لم يمتنع بك لان المسعة كانت سببا لا باكة في الابنية امعقت  
 شبهة كذا في الترتيب ولو قال امرتك كذا الا في بك لم يجب الحد كذا في الكافي جارية الرجل  
 اذا حبت جنسية عدائهم في نكاحها ولا الجنسية لا حد عليه عند الكل وان كانت الجنسية خطا  
 فزني بها ولي الجنسية قال ابو خريفة رحمه الله تعالى عليه الحد اختار مولاها الدفع او الفدا  
 وقال صاحب جنة اذا اختل بالدفع لا حد عليه وان اختار الفدا عليه الحد اذا قبل الرجل  
 اجنبية عن شهوة او نظر الى فرجها بشهوة ثم تزوج بها او ابنتها فدخل بها لا حد عليه  
 وان قال علمت انها حرام في قول اي خريفة رحمه الله ولا يبطل احصائها بهذا الوطئ حتى  
 يجد قاذفه كذا في فتاوى قاضي خان اخذ قبل الرجل بم امرأة او ابنته او قبل المرأة ابنة  
 زوجها اطبا فاحتج حرمته عليه ثم ان زوجها وطئها لا حد عليه وان قال علمت انها حرام  
 هكذا في التناظر حاشية في الاصل لا يخرج الا من يجد الزنا ولا يثبت من الحدود وان افترقه  
 باشارة او كتابة او شهدت به الشهوة عليه والدي يمين ويقيم اذا زنى في حال افاقته  
 اخذ بالحد فان قال زنت في حال الحيض لا يجد كالسابع اذا قال زنت وانا حبي كذا في المحيط  
 من زنى في دار الحرب او في دار البغي ثم خرج ابنتها اليها لا يقيم عليها الحد كذا في الهة اية تردحت  
 سرية في دار الحرب فزنى رجل منهم لم يجد وكذا امير العسكر لا يقيم الحدود والعصاة كذا في  
 الكافي وان كان الحليفة فقلنا اسبقه او اميره فان يقيم الحد على اهله غراجنده يقيم الحد



والعقاص في دار الحرب وهذه اذا اذني بالعسكر فاما اذا الحق باهل الحرب وفعل ذلك  
يقام عليه الحد قالوا وانما يقع هذا الامير الحد في عسكره اذا كان يامن على الذي  
ينتم عليه الحد ان لا يرتد ولا يلحق بالكفار واما اذا كان يخاف عليه الارتداد والحق  
فانه لا ينتم عليه الحد حتى ينفصل عن دار الحرب ويصير في دار الاسلام كذا اية الظهير  
الذي اذا اذني بحرية مستأمنة يجب الحد على الذي بالاجماع كذا اية الغياثية وكذا الرزني  
بما سلم كذا اية فتاوي قاضي خان لا حد على المستامن والمستأمنة عند اية حنيفة  
ومحمد رحمهما الله تعالى الاحد القذف ولو مكنت مسلمة او ذمية من متعة او  
حنيفة رحمه الله الحد المسلمة والذمية وعند محمد رحمه الله لا حد على واحد وهذا  
يوسف رحمه الله الحد واجمعا كذا اية الفتاوية الذي اذا اذني ثم اسلم ان ثبت ذلك عليه  
بافواه او بشهادة المسلمين لا يدر عنه الحد وان ثبت شهادة اهل الذمة فاسلم  
يقام عليه الحد كذا اية البحر الرائق ان ربي صحيح يحسنه او صغيرة يجامع مثل الحد الرجل  
خاصة وهذه بالاجماع كذا اية الهداية وكذا اذا اذني بناتمة يجب عليه الحد هكذا في محيط  
السرحي اذا اذني صبي او محبوس بامرأة غافلة وهي مطاوعة فلا حد على الصبي والمحبوس  
بلا خلاف وهل حد المرأة فعلى قوله على ما يرحمهم الله لا حد واذا اذني بصبي فلا حد عليها  
وعليه المهر ولو اقر الصبي بذلك لا يكرهه شرعا بافواه ولو اذني صبي بامرأة بالغة فاذهب  
عنه رتبته وهي مكرهه فانه يضمن المهر فلا حد اذا كانت مطاوعة واما العصبية اذا  
صبي الى نفسه فاذهب عنه رتبته فقلية المهر اذا حقت صبياً فربيما ضمن المهر كذا في  
الذخيرة ولو مكنت نفسها من النائم لا يجب عليها الحد كذا اية محيط السرخسي من اكرهه  
السلطان حتى ربي فلا حد عليه وكان ابو حنيفة رحمه الله تعالى اولا يقول لا حد ثم رجع فقال  
ولا حد واذا اكرهه غير السلطان قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا حد كذا في فتح  
القدير وعليه الفتوى كذا ان السراجية المرأة لو اكرهت فكتبت لم تحب بالاجماع ومعنى المكرهه  
ان تكون مكرهه الي وقت الايلاج اما لو اكرهت حتى اضططعت فكتبت قبل الايلاج كانت  
مطاوعة كذا اية خزانة الفتاوى لوزني مكره بمطوعة عند المطاوعة عند اية حنيفة رحمه  
الله تعالى كذا في فتح القدير من الاصل ان الحد من سقط عن احد الزانيين للشبهة سقط  
عن الآخر للثبوت كذا اذا ادعي احدهما النكاح والاخر ينكر ومضى سقط لقصور البطل فان  
كان القصور من جهرتها سقط الحد عنها ولم يسقط عن الرجل كذا اذا كانت صغيرة ي  
مثلا او محبوسة او مكرهه او بناتمة وان كان القصور من جهته سقط عنها جميعا كذا في  
السراج اوجاج اذا اوطى الرجل ام ولد ابنه فعلى النكاح حرام لا حد عليه ولو تزوج  
الرجل بامرأة ابية بعد موت الاب فلو لم ينفذ فقال الفقهاء ابو بكر البجلي ان اقربا لو طهر  
مراة في نكاحا لم يفسخ الحد اجمعا ولا يثبت نسب الولد وقال الفقيه ابو الليث هذا  
قوله ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وبه نأخذ رجل ربي بامرأة مبيته اختلفوا فيه قال  
اهل المدينة حد وقال اهل البصرة يعز ولا حد وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى  
وبه نأخذ رجل ربي بجارية مملوكة وقتلها بالجماع وكذا الاصل انما عليه قيمتها ولم يكرهه  
خلافا رزني يوسف رحمه الله تعالى في النكاح عن اية حنيفة رحمه الله انه عليه القيمة  
ولا حد عليه وهذا الصحيح كذا اية فتاوي قاضي خان ولو اذني بالحرمة فقتلها بعد نكاح

مع الدية بالاجماع كذا في التبيين ولو اذني رجل بجرمة ثم قتلها خطاء حتى وجبت الدية يجب الحد  
لا بها وجبا بيمين مختلفين كذا في الظهيرية ان رجل اغتصب في ذون الفرج لا يجد لعدم الزنا  
وعز ولو اوطى امرأة في ذنرها او اخطأ بغير علم لم يجد عند اية حنيفة رحمه الله ويعز ويومع في  
السجن حتى يتوب وعند هاجد حد الزنا فيجلد ان لم يكن مختصا ويرحم ان كان مختصا ولو  
فعل هذا البعده او امته او بزوجته سبكا صحيح او فاسد لا يجد اجمعا كذا اية الكافي ولو  
افتاد اللواط فقتله الامام مختصا كان او غير مختص كذا في فتح القدير لا حد على اوطى الزانية  
عنه كذا اية الكافي ومن زنت اليه غير امرأة وقالت النساء انما زنتك فوطئ لا  
عليه وعليه المهر لان الاثنان لا يميز بين امراته وبين غيرهما في اول الوهلة الا بالاختيار  
وهذا الواحد يكفي في امور الدين وفي المعاملات ولهذا اذا كانت جارية وقالت بعثني  
مولاي اليك هذه بخل وطيرها اعتد اعلم قولها ونسبت نسب الولد ان كانت بمهر فوطئ  
ويجب عليها الحد العدة ولحد فله هلكة اية غاية البيان رجل وجد على فراشه في ليلة  
مظلمة امرأة وله امرأة فذمعة في نكاح التي وجدها في فراشه وقال طسنت امرأتني قالوا  
لا يحد قوله وعليه الحد كذا اية فتاوي قاضي خان قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لو ان رجلا  
وجد في بيته امرأة فوطئها وقال طسنتها امرأتني فعليه الحد ولو اعمر كذا اية السراج الوهاج  
ولو ان الاعمر ذي امراته فاجتات به غيرهما في امرها قال محمد رحمه الله تعالى عليه الحد ولو اجا  
فقاتل انما فلا تة يعني امراته في امرها لا يحد ولو كان بصيرا لا يحد في ذلك كذا في  
فتاوي قاضي خان رجل اوطى جارية لغيره فوطئها ذلك الغير لا حد عليه كذا اية محيط  
السرخسي السكران اذا اذني بحد اذا صحا هكذا اية السراجية اذا كان البيع فاسدا فوطئ  
المشتري قبل القبض او بعده لا حد عليه ولو باع جارية على انه بالمخار ووطئها  
المشتري او كان المخار للمشتري فوطئها الباطح فانه لا يحد علم بتلك الحرمة لو لم يعلم كذا  
في فتاوي قاضي خان قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا غصب جارية وزني بها  
ضمن قيمتها فلا حد عليه محمد حنيفة ولو اذنيها ثم غصبها وضمن قيمتها فعلى قوله اية حنيفة  
ومحمد رحمهما الله تعالى لا يسقط الحد كذا في المحيط رجل استلقى على قفاه في نكاح امرأة  
وقعدت عليه حتى قضت حاجتها وجب عليها الحد كذا اية الظهيرية اذا اذني بامسك شعر  
استطاعها ذكره ظاهر الرواية انه يحد عندهم جميعا وكذا اذا اذني بجرمة ثم تزوجها  
هكذا اذكر شيخ الاسلام يعقوب كتاب الحدود واذا اذني بامرأة ثم قال اشترتها لا حد عليه  
سواء كانت حرة او امته واذا اذني بامته ثم قال اشترتها وصاحبها فيها بالمخار وقال  
مولاها كذا في الباع قال لا حد عليه وكذا لو قال اشترتها بوصف الى اجل كذا في المحيط  
والحرمة اذا زنت بغيره ثم اشترته فانها يجب ان جميعا كذا اية فتاوي قاضي خان ربي بامته  
ثم ادعي انه اشترها فاسد الوعد ولا يحد ولا يفسخ النكاح او شبهة الشهود انه اقربا  
ثم ادعي عنه القاصي صبة او بيعا درية عنه الحد كذا في محيط السرخسي ولو اذني بكسرة  
فانصافا فان كانت مطاوعة لم يفسخ النكاح ولا يثبت نسب الولد ولا يحد ولا يفسخ النكاح  
لرعي بامته ولا مهرها لوجوب الحد وان كانت مع ذميمة شبهة فلا حد عليه ولا شيء عليه  
بالامضاء ويجب الصرة وان كانت مكرهه بغير ذميمة شبهة فعليه الحد ولو اوطى  
لها ثم ينظر في الامضاء ان لم يستسك برهنه فعليه دية المرأة كاملة وان كانت تستسك

نصا



بولها حصة ضمن ثلث الدية وان كان مع دعوى يشبهه فلا حد عليها ثم ان كان البول هو  
 يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر بظاهر الرواية وان لم يستمسك فعليه الدية  
 كاملة ولا يجب المهر عند اي حبيقة واي يوشق رحمها الله تعالى وان كانت صغيرة  
 تتجامع مثلاً فهي كالكبيرة في ذكرنا الا يا حق سقوط الارش برضاها وان كانت صغيرة  
 لا تجامع مثلاً فان كانت تستمسك بولا لزمه ثلث الدية والمهر كاملاً ولا حد عليه وان كانت  
 لا تستمسك ضمن الدية ولا يصح المهر عند اي حبيقة واي يوشق رحمها الله تعالى كذا في التبيين  
 لو اذهب بقرامة بالوطي يجب الحد بلا خلاف ولو كسر فخذها بالوطي يجب الحد ونقض القيمة  
 وان كانت حرة يجب الحد والدية بالاختلاف هكذا في العتابة كل شيء صنعة الامام الذي ليس  
 مرفقة الامام بما يجب به الحد كالزنا والسرقة والربح والقذف لا يؤخذ به الا الفصل والمال  
 فانه اذا قتل انسان لم ياتلف ما له انسان يؤخذ به وان احتج الى المنفعة فالمسلمون هم  
 منفعته فيقدر على استيفائه فاداء القاصوب كذا في الكافي والله تعالى اعلم بالصواب  
**الباب الرابع في الشراة على الزنا والرجوع عنها ولا تقبل الشراة على الزنا**  
 الشراة اربعة احراز مسلمين كذا في شريح الطحاوي ان شهيد على الزنا اقل من اربعة بان  
 شهيد واحد او اثنان او ثلاثة لا تقبل الشراة وعيد الشاهد حد القذف عند علمينا  
 واذا حضر اربع يجلس القاضي ليشهدوا على رجل بالزنا فشهد واحد او اثنان او ثلاثة  
 وامتنع الباقي فانه الذي شهد به حد القذف عند علمينا كذا في الحيط ولو شهد  
 ثلاثة منهم على الزنا والراجح حال زناهما في الحان واحد فانه لا يجب المشهود عليه وعيد الشهود  
 حد القذف والشاهد الرابع لا حد عليه الا اذا كان في البيت الا يشهد انه قد زنى  
 بهما ثم قتر الزنا على ما ذكرنا حينئذ يجب كذا في شريح الطحاوي واتحاد المجلس شرط لصحة  
 الشراة عندنا حتى لو شهدوا متفرقين لا تقبل شهادتهم ويجوزون حد القذف كذا  
 في الكافي وعن محمد اذا كانوا قعوداً في موضع المشهود فقام واحد بعد واحد وشهد  
 فالشراة جائزة وان كانوا خارجين في المجلس فدخل واحد وشهد وخرج ثم دخل آخر  
 وشهد اذا دخل واحد بعد واحد وشهد لا يقبل شهادتهم كذا في فتاوى قاضي خان اذا  
 شهد شاهدان على رجل بالزنا وشهد آخران على آخر الرجل بالزنا لا حد على المشهود  
 عليه ولا على الشهود وان شهد ثلاثة بالزنا وشهد الرابع على الاقرار بالزنا فقبل الثلاثة  
 الحد كذا في النظمية وان شهدوا الزنا بامرأة لا يجرؤن على الحجة كذا في الهداية  
 فلما قالوا كسبوا عليها المرأة التي رايتوها مع لبيث زوجي ولا ينبغي لمحمد ايضا ان الشراة  
 وقعت عند منوعة الحد وهذا اللفظ منه ليس اقراراً كذا في فتح القدير اربعة شهود  
 على رجل انه زنى بامرأة لا يجرؤن على قولها ولا على ثلثة لا يجب الرجل ولا الشهود اربعة  
 شهيد واحد على رجل انه زنى بهذه المرأة فشهد اثنان منهم انه زنى بالبحرة وشهد  
 اثنان منهم انه زنى بها بالكوكة لا حد على الرجل ولا على المرأة في قولهم ولا يجب الشهود  
 استخساناً ولو شهد اربعة على رجل انه زنى بهذه المرأة فشهد اثنان منهم انه زنى  
 بهذه المرأة في هذا البيت من الدار وشهد آخران منهم انه زنى بها في هذا البيت  
 الاخر من الدار لا تقبل شهادتهم ولو شهد اربعة على رجل بالزنا فشهد اثنان منهم  
 انه زنى بها في الحقة وشهد آخران منهم انه زنى بها يوم القسب او شهد اثنان منهم انه

زنى بها في علو هذه الدار وشهد آخران انه زنى بها في سفلى هذه الدار وشهد اثنان  
 منهم انه زنى بها في دار فلان هذه او شهد آخران انه زنى بها في دار هذه الرجل الاخر فانه لا  
 حد على المشهود عليه في هذه المسائل ولا على الشهود عندنا كذا في فتاوى قاضي خان  
 او شهد اربعة انه زنى بها بالبحرة وقت طلوع الشمس في اليوم الغلابي من الشهر الغلابي  
 من السنة الغلابية واربعة على انه زنى بها بالكوكة في الوقت المذكور بعينه فلا حد عليها  
 كذا في النهر النايق ولو شهد اثنان انه زنى بها في زاوية هذا البيت وشهد آخران انه  
 زنى بها في زاوية اخرى منه حد الرجل والمرأة استخساناً وهذا الاصل لا يكون ابتداء  
 الزنا في زاوية واحدة في ارضي وهذه اذا كانت البيت صغيراً بحيث يمكن ان يكونا  
 اذا كان كبيراً فلا فان شهد اربعة على رجل بالزنا فشهد كل واحد منهم انه زنى بفلانة  
 تقبل شهادتهم ويحتمل شراة كل واحد منهم على الزنا الذي شهد به صاحب كذا في الكافي  
 ولو شهد شاهدان انه زنى بها في سلكة من النهار وشهد آخران انه زنى بها في ساعة  
 اخرى فانه لا يقبل هذه الشراة قالوا وهذا اذا شهد الاخران على ساعة اخرى ويجوز التوفيق  
 بينهما بان شهد اثنان انه زنى بها في ساعة من يوم الخميس وشهد آخران انه زنى بها في ساعة  
 من يوم الجمعة او شهد الاخران على ساعة اخرى من يوم الخميس بحيث لا يمكن الزنا الى تلك الساعة  
 اما اذا كان الاخران ساعة يومه الزنا الى تلك الساعة تقبل الشراة قال محمد رحمه الله  
 في ٢١٠ اصل اربعة شهيد واحد على رجل بالزنا فشهد اثنان انه استكرهها وشهد اثنان  
 انها طاعة قال ابو حنيفة رحمه الله ادراء عنهم الحد يعني الرجل والمرأة والمشهدود  
 ولو شهد اربعة على رجل انه زنى بهذه المرأة فشهد ثلاثة انها طاعة وشهد الرابع  
 انه استكرهها فعلى قول اي حنيفة رده الله لا يقيم الحد على احد هكذا في الحيط  
 ولو شهد ثلاثة على الاستكرهه وواحد على المطوعة فلا حد على واحد عند اي حنيفة  
 رحمه الله كفاية يحيط الرخصي اذا شهد اربعة على رجل بالزنا واحتلفوا في المرأة المزمي  
 بها او في المكان او في الوقت فقبلت شهادتهم ولكن لا حد على المشهود عندنا كذا في اللبس  
 وان احتلفوا في الشوب الذي كان عليه او عليه حين الزنا او في لونه او في طول المزمي بها  
 وقصرها او في سمنها او في لونها لم يضرهم احتلفوا فيما لا يحتجون الي ذكره وكذا لو شهد اثنان  
 انه زنا ببعضاً واخران انه زنى بشمرا ان اللونين يثبت بهان فلم يكن اختلافاً في الشراة  
 بخلاف البيضاء والسودا شهد اثنان انه زنى بحبيسة واخران بخراسانية او بكونية  
 واخران ببصرية او اثنان بحرة واخران بامة او اثنان ببالعة واخران بالبي لم تبلغ لم تقبل  
 كذا في الترمذي واذا شهد اربعة انه زنى يوم الحر مكة بفلانة وشهد اربعة انه قتل يوم  
 الخمر فلان بالكوكة لم يقبل واحد من الشاهدين ولا حد على هرود الزنا فان حضر احد الزنيتين  
 وشهدوا بالحكم الحاكم يشهدان ثم شهد الاخرون فشهدوا بالاطمة ولا يقيم الحد على شهود  
 الزنا وان كانوا في الوقت الثاني كذا في الميسر ان شهدوا على رجل انه زنى بفلانة وهي  
 غائبة فانه يجب كذا في فتح القدير ان شهد اربعة على امرأة بالزنا فنظر اليها النساء فقبلن  
 هي بكر لا حد عليها ولا على المشهود كذا في الكافي وكذا اذا قلن هي زنا كذا في فتح القدير واذا  
 شهدوا على رجل بالزنا وهو مجنون فانه لا يجب ولا يجب الشهود ايضا كذا في التبيين هـ  
 اربعة شهيد واحد على رجل بالزنا فوجدوه محبوساً بقة الرجم فالدية على المشهود واحد وان



كانت امرأة منظرها النسا بعد الرجم فقلن عذرا او رتقا فلا يصح عليا الشهود واحد  
عليهم اربعة شهود وانما رجل فشهد اربعة عليا الشهود انهم هم الذين زناوا لا تقبل شهادة  
احدهم ولا يقبل المحل علي احد للشبهة منه اي حبيفة ورحمة الله تعالى وعندنا في الشهود  
الاولون لتبوت زناهم بحجة وهي شهادة اربعة عدول فصاروا فسخة وكفون الزين  
الثاني انهم زناوا وسكتوا يجب عليهم الحد لانهم شهدوا بغيرنا اخرنا بغيرنا الذي شهد به الزين  
الاول كذا في محيط السرخسي ولو شهد اربعة عليا رجل وامراة بالزنا وشهد اربعة اخرون  
عليا الشهود بانهم هم الذين زناوا وشهدوا ايضا اربعة اخرون عليا الشهود الثاني بانهم هم الذين  
زناوا لا يحل في الكلا عند اي حبيفة رجة الله تعالى وعندنا في رجل وامراة والزين  
الادس من الشهود حد الزنا كذا في التبيين ولو لم يشهد الشهود بعضهم علي بعض بالزنا ولكن  
شهد بعضهم علي بعض انهم عذروا وفي قدق والمسئلة في الفلحة الرجل وامراة بالشهادة  
الاولي كذا في محيط السرخسي ولو شهدوا عليا الزنا والشهود عبيد او كفار او مدونون في القذ  
او عتبان فانه لا يجب عليا الشهود عليه الحد ويجب عليا الشهود حد القذف كذا في شرح الطحاوي  
وان شهد اربعة عليا رجل بالزنا واحدهم عدا او مدون في قدق فانهم يجدون ولا يجد الشهود  
عليه هكذا في الحد اية ولو اتفق القيد فاعادوا لحدوا ثانيا بواحدة القيد اذا شهدوا  
حدوا ثم عتقوا واعادوا واحدوا ثانيا بخلاف الكفار اذا شهدوا عليا مسلم ثم اعادوا وعن  
محمد رحمه الله لو ضرب بعض الحد فوجده احدهم عدا فشهد اربعة اخري يحدون ذلك الحد  
فلا يحد كذا في العنايية ولو كان احد الشهود اربعة مكاتب او صبي او اعمى صه واجمعيا يولي  
الصبي فان علم بذلك بعد ان اقيم الرجم عليا الشهود عليه لم يحدوا والدية في بيت المال وان  
كان الحد جلد اخر الزنا الحد اما طلبت الشهود عليه زنا ارش الضرب فهو حد في قول اي حبيفة  
رحمة الله هكذا في الانصاح مفتح البعض كالمكاتب عند اي حبيفة رجة الله ولا شهادة  
للمكاتب كذا في المستوط ان شهدوا يوم فتساق او ظهر انهم فتساق لحدوا وكذا في الكافي ولو  
ادعي الشهود عليه ان احد الشهود عدا فالقول ثم حتى يثبت انه حر كذا في التنا تاريخانية رجل  
قدق رجل بالزنا ثم شهد القاذق مع ثلاثة نمرانه زان ينظر ان كان المقذوق قد صه الي  
القاضي ثم شهد لم تقبل وان كان لم يقد صه قبلت شهادته كذا في محيط السرخسي فلا يحد  
رحمة الله في الجأ مع الصغير اربعة شهدوا عليا رجل بالزنا وهو غير محصن ومعه الامام  
ثم ظهر ان الشهود كانوا عبيدا او كفارا او مدونين يا قدق وقد مات من الجلد او جرحته  
السيلط قال ابو حنيفة رحمه الله لا يحل عليا القضي ولا في بيت المال كذا في المحيط اذا حد بشهادة  
شهود جلد جرحه الحد او مات منه لعدم اجماله اياه ثم ظهر ان بعض الشهود عدا او مدون في قدق  
او كاف فانهم يحدون ولا يتناق قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في شهي عليهم ولا يجب بيت المال كذا في  
فتح القدير اربعة شهدوا عليا رجل بالزنا وهو محصن او شهدوا وعليه بالزنا والاحصان  
فوجده الامام ثم وجد احد الشهود عدا او مكاتب او مدون في قدق فثبت عليا القاضي  
ويجرح القاضي بذلك في مال بيت المال بالاجماع ولو ظهر ان الشهود فتساق فلا يحل عليا القاضي  
اربعة شهدوا عليا رجل بالزنا فقام نفروا لولا انهم احراز مسلمون عذروا ثم ظهر انهم عبيد  
او كفار او مدونون وفي القذف ان بقى المزكوة في تركيبتها ولم يجرعوا منها ولكن قالوا اخطا  
فلا ضمان عليهم عندهم جميعا ويجب الضمان في بيت المال عندهم جميعا فاما اذا جرحوا

عن التوكية وقالوا كذا في عرفناهم عبيد او كفار او مدونين في القذف الا انهم في التوكية  
مع هذا اختلفوا فيه قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يجب الضمان علي المزكبين ويجب في بيت المال  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا ضمان علي المزكبين ويجب في بيت المال وهذا اذا ظهر  
ان الشهود عبيد او كفار او مدونون في القذف فاما اذا اظهروا انهم فسخة وجرحوا عن  
التعديل وقالوا عرفناهم فسخة الا اننا نقدرنا التعديل فالحق يضمنون وهذا اذا قال له  
المزكوب انهم احراز مسلمون عذروا فاما اذا قالوا عذروا ولا يحير ثم ظهر ان الشهود عبيد لا  
ضمان عليهم كذا في المحيط ولا فرق بين ما اذا شهدوا باللفظ والشهادة فقلوا وشهدوا انهم احراز  
او اخبروا بان قالوا هم احراز كذا في الزناية لا ضمان علي الشهود ولا يجب ونحو القذف كذا في  
الكافي اربعة شهدوا عليا رجل بالزنا ثم اقر فاعند القاضي انهم شهدوا وبالبطل فليحد  
فان لم يحد القاضي حتى شهد اربعة غيرهم عليا ذلك الرجل حازن شهادتهم واقيم الحد علي  
الشهود وعليه بشهادتهم وبدرأه الزين الاول حد القذف كذا في المستوط اذا رجح  
الشهود بعد الحج بالجلد والموت بالجلد لا يضمنون عنه اي حبيفة رجة الله تعالى اصلا  
لا ضمان الا ارش ولا ضمان النفس وعندهما يضمنون ارش الجرح ان لم يمت المحذود والدية  
اما مات كذا في عناية البيان اربعة شهدوا عليا غير محصن بجلده القاضي يجرجه بالجلد  
ثم رجح احدهم لا يضمن الرابع ارش الجرح وكذا ان مات من الجلد ضمان علي احد عنه  
اي حبيفة رجة الله تعالى لا يملك الرابع ولا يملك بيت المال وعندهما يضمن الرابع كذا في الرابع  
الوهاب ولو كان كذا بالجلد بغيرها دقهم ثم رجح واحد منهم حد الرابع وحده بالاجماع  
كذا في التبيين اذا بقي سوط فرج واحد من الشهود ضربوا جميعا حد القذف وبدا  
عن الشهود عليه ما بقي من الحد ولو رجمه الناس والشهود فلم يثبت حتى ضج بعضهم حد  
الشهود وحد القذف كذا في فتاوي قاضي خان ان شهد اربعة عليا شهادة اربعة عليا رجل  
بالزنا لم يحد فان جاز الاصول وشهدوا عليا ذلك الزنا بغيره لم يحد ايضا ولا يجد الفروع  
والاصول كذا في الكافي وكذا لا تقبل شهادة غيرهم كذا في خزائنة المفتين ان شهد اربعة  
عليا رجل بالزنا بثلاثة واربعة اخري شهدوا عليا زناه بامراة اخري فرج مزج الزينيان  
صنوا دية اجماعا وحد واللفظ عند اي حبيفة واي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في  
الكافي لو شهد اربعة بالزنا والاحصان ثم رجح واحد ان رجح قبل الفصل الرابع  
فيه قولم حد القذف ويجد الباقيون عذروا وان رجح بعد القضا قبل الامضا حد  
الراجع في قولم وحد الباقيون عذروا اي حبيفة واي يوسف الاخران رجح بعد القضا والامضا  
حد الرابع ولا حد علي الباقيين في قولم وعلي الرابع رجح الدية في ماله في سنة واحدة في قولم  
كذا في فتاوي قاضي خان وكذا الكافي رجح واحد وعزم ربع الدية كذا في الكافي ولو رجحوا  
جميعا بعد القضا والامضا حدوا جميعا عذروا والدية في اموالهم كذا في فتاوي قاضي  
خان ولو قدق رجل حد المرجوم اربعة القاذق لما ذكرنا ان رجوع الشاهد بعد القضا لا يمل  
في حق غيره كذا في المحيط شهدوا وبالبطل فوجدهم ثم رجحوا اجمعوا القيمة للمطلي  
والدية للموثة وصدة وكذا في التنا تاريخانية ولو جرحوا عدا العتق لم يضمنوا شيئا من شهود  
الاحصان لا يضمنون بالرجح كذا في خزائنة المفتين ان كان الشهود خمسة ثم رجح واحد  
مضي الحد عليا الشهود عليه بغيرها دة سابق كذا في الانصاح وان شهد خمسة عليا رجل



بالزنا والاحصان فرفع ثم رجع واحد فلا قيل عليه فان رجع آخر فمأرجع الدية ويجوز ان  
جميعا كذا في المسوط وكلما رجع واحد بقدر ما فرم زرع الدية وان رجع الخمسة معا عزموا  
اخماسا كذا في الحكاوي للقدسي في المنتقى خمسة شهدوا وابعاد رجلها لثنا وهو  
غير محصن فجلده القاضي الحد ثم وجد احد الخمسة محدودا في القذف او عيدا ثم رجع  
الشهود الاربعة جده هؤلاء الشهود ولا يجد الذي وجد عيدا او محدودا في القذف  
ولا قاذف وقد شهد على المقدون اربعة بالزنا وجد وفيه ايضا شهد اربعة  
رجال واربع نسوة على رجل بالزنا وهو غير محصن وضرب الحد ثم رجعوا جميعا  
ضرب الرجال ولم تضرب النساء فلو رجعوا قبل ان يضرب الحد ضرب الرجال والنساء  
جميعا كذا في المحيط ولورحم بشهادة ستة فرجة اثان فلا قيل عليها فلو رجع ثالث  
غرموا ربع الدية وحبسوا الراحمون في قول ابي حنيفة وابعاد يورس رجمها الله تعالى  
فلو شهد الراحمون على رجل واحد الباقيين يجب دفع اخر من الدية في بيت المال فان  
دفع اثنين من السنة وشهد اربعة اثنين من الباقيين جاز وربع الدية على الاثنين  
فمن بيت المال ولو شهد اربعة رجلين ثلاثة لم يجز ولو رجع ثمانية فمؤثرين واحد  
او كل اربعة من ربي على جده ثم رجع اربعة منهم فلا ضمان ولا حد فان رجع الى خمس غرموا  
ربع الدية بينهم ويجوزون في قولها كذا في خزائن المفتين والعناية ولو رجع القاضي  
بثلاثة او برجل وامرأتين فان قال ظننت انه يجوز فعلى بيت المال وان قال  
علمت انه لا يجوز فعليه ولو رجع ما يقرر رسة لا يضمن بطل حال كذا في العناية ان  
قال الشهود للرجل والمرأة في غير رجلين القاضي فشهد انكما زانيان وقد شهما الى  
القاضي وشهدوا ببعثها وتآلأتم قد قالوا لنا هذا والمخالف قبل ان يرفعوا  
اليك ولنا بذلك بينة لم تقبل شهادتهم على ذلك ولم ينفذ شهادتهم به وحد الرجل  
والمرأة كذا في المسوط قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل شهد عليه اربعة  
من بينهم او اربعة او بني فم بالزنا وهو محصن والشهود عدول فقصي القاضي عليه بلزم  
فانه يامر الشهود اذا اراد رجمه ان يبيدوا بالرمي فان رجع هؤلاء الاولاد اباهم فلم يصيبوا  
مقتله ورجع الناس بعد ذلك فاحصا بوا مقتله ثم رجع واحد من الشهود عن شهادته  
عزم الراجح ربع الدية ويكون ذلك في ماله ويكون ذلك في ثلاث سنين ويكون ذلك بين  
ورثة المرحوم وبين هذه الراجح فرفع عنه قدر حصته وبغير الباقي ان كان نصيبه  
لا يبقى بربع الدية قالوا ان يفرم الراجح ربع الدية اذا قال له الذين لم يرجعوا ان ابا نازا ان  
كاشهدنا رأينا ذلك ولم نره فشهدت بباطل وكان الصان واجبا في هذه الحالة  
بالتفاق الكل واما اذا قال له الباقيون رأيت معنارنا الاب وكذب في الرجوع لا يفرم الراجح  
ويجب صد القذف على هذا الراجح عند ثلثنا الثلاثة الا ان الذين شهدوا معه يتكفرون  
وجب صد القذف على ابنه الراجح فلا يكون لهم ان يخلصوه في ذلك فتبعد ذلك في نظر ان كان  
المرحوم والد او جد او ولد اخر غير الشهود كان له ان يجام الراجح في الحد وان لم يكن الرجوع  
ولد اخر ولا والد ولا جد وكان لبعض الشهود ولد ينظر ان كان ذلك ولد الراجح لم يكن له ان  
يجام اباة في الحد وان كان الولد ولد واحد من الذين لم يرجعوا كان له حق استنباط الحد من  
الراجح هذا الذي ذكرنا اذا كان الشهود رجحوا المشهود عليه ولم يقتلوه فاما اذا رجموه

وقتلوه

وقتلوه ثم رجع واحد منهم عن شهادته ولا وارث للميت غير هؤلاء الشهود فالمسئلة على ثلاثة  
او جملها ما ان قال الباقيون للراجح كيف ثبت في رجوعك وصدقت في شهادتك او قالوا كان الاب  
زانيا ولكنك لم تر زناه او لا ندري انك زانيت زناه او لا وقد شهدت بالباطل او قالوا  
لم يزن الاب وقد كذبت في قولك انه زان في الوجه الاول لم يفرم الراجح شيئا من دية الاب  
ولا يجرم عن الميراث وفي الوجه الثاني فرم الراجح ربع الدية ويجرم عن الميراث ولا حد عليه  
وان اقر على نفسه بعد القذف الا ان الباقيين صدقوا فعن القذف والحق لم يبعد وهم حق  
لرأى سيوام ممن ذكرنا قبل هذا يستوفى الحد منه ولا يفرم الباقيون شيئا من الدية ولا  
يجد الثلاثة الباقيون على الشهادة وفي الوجه الثالث يلزمون جميعا ويجرمون  
عن الميراث ويكون الدية لا تقرب الناس من المقتول بعدم ويجدون حد القذف  
رجل امرأتان ولم يزن احدهما خمس بنين فشهادة اربعة منهم على اخيه انه زاني بامرأة  
ايهم فهدا لا يجلو الما ان كان دخل بها ابوم او لم يدخلها ما ان كانت ام هؤلاء الشهود  
حية او كانت ميتة واما ان صدقهم الاب او كذبهم واما ان شهدوا انها طاعتهم في الزنا  
او شهدوا انها كانت مكرهة من قبل الاخ المشهود عليه بالزنا ولما اذا شهدوا ان اخام  
زني بها وهي مطاوعة لم وكان ذلك قبل الدخول بها فان كانت ام الشهود حية لا تقبل  
هذه الشهادة صدقهم الاب في ذلك او كذبهم محدث الام ام ادعت فان كانت الام ميتة  
ان كان الاب يدعي ذلك لا تقبل الشهادة وان كان الاب يحسد ذلك تقبل وان كان قد  
دخل بها ابوم فان كانت مطاوعة وكانت امهم حية فشهدا فمهم لا تقبل ادعي الاب ذلك  
ام محدثا فمهم ام محدثا فان كانت امهم قد ماتت فان ادعي الاب لا تقبل هذه  
الشهادة وان حجة تقبل وهذه اكمل اذا شهدوا ان الحاة زني بها وهي طاعة فاما اذا  
شهدوا انها كانت مكرهة فان كانت امهم حية قبلت الشهادة بطل حال ادعي الاب  
ذلك ام محدثا دخل بها الاب او لم يدخل بها فان كانت امهم حية فان ادعي الاب قبلت  
شهادتهم وان حجة لا تقبل محدث الام ذلك ام ادعت وفي كل موضع تقبل شهادتهم قيام  
حكة الزنا على الاخ المشهود عليه وعلى المرأة اذا كانت مطاوعة كذا في المحيط اذا  
شهد اربعة نصارى على نصرايين بالزنا فقصي القاضي بشهادتهم ثم اسلم الرجل  
او المرأة لا يبطل الحد عنها جميعا فان اسلم الشهود بعد ذلك لم ينفع اعادوا  
الشهادة او لم يبيدوها وان كانوا شهدوا على رجلين وامرأتين فلا حكم الحاكم  
بذلك اسلم احد الرجلين واحد المرأتين ردوا الحد عن القاضي اسلم وقت صاحبه ولا  
يبرء عن الآخرين كذا في المسوط قال محمد رحمه الله تعالى اذا جاء المشهود  
عليه بالزنا بشهادتين يشهد ان عليا شاهد من الذين شهدوا واعلم بالزنا انه  
محدود في القذف فالقاضي يسأل الشاهدين من حكه وذلك لان اقامة حد القذف  
ان حصلت من السلطان او نأيه يبطل شهادته وان حصلت من واحد من الرعا  
يعبر اذ بانها فانه لا يبطل شهادته فلا بد من السؤال عن الذي حكه وان قال احده  
قاضي كورة كذا او سموة فعلا المشهود عليه بعد القذف فادع القاضي البيعة على اقرار ذلك  
القاضي انه لم يجد من ولم يدع واحدة من البيعتين وقتا فان القاضي يقضي بكونه  
محدودا في القذف ولا يمنع القاضي من القضا بكونه محدودا في بيت بيعة الاقرار

يا







رحمه الله تعالى فمن اقربنا وادعت المرأة الاستكراه قال يجد الرجل ولاخذ المرأة كذا في  
 الايضاح الذي اسلم في كذا الحرب اذا اقرانه كان ربي في دار الحرب قبل ان يسلم فلاخذ عليه  
 كذا في المحيط واذا دخل المسلم دار الحرب باسا كان وقتها هناك بسلامة او ذميمة ثم خرج  
 الي دار الاسلام فاقرب لم يجد وهذه عندنا كذا في المستوط اذا قال العبد بعد ما  
 عتق زنيته وانما عتد ثمنه عند العتد وقيام الحد على العتد اذا اقربنا او غيرهما  
 بموجب الحد وان كان مولا غائبا وكذلك القطع والقصا كذا في المحيط ولو اقربنا  
 مرتين وشهد بالزنا شاهدان لا يجد كذا في الترتيب **الباب الخامس**  
 بحد الشرب من شرب الخمر فاخذ قوتها او جواربه سكران فشهد الشهود عليه بذلك  
 فعليه الحد وكذلك اذا اقربنا متوجها مع شرب من الخمر قليلا او كثيرا وان اقربنا  
 ذهاب رجلا لم يجد هذه ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وكذا اذا شهدوا  
 عليه بعد ما ذهب رجلا سكران لم يجد عندهما ايضا فان اخذه الشهود ورجعه لزوج  
 معه او سكران فذهبوا من مصر الى مصر في الامام ما تقطع ذلك قبل ان يتيهوا به حد  
 اجتماعا كذا في السراج الوهاج لا يجد السكران باقراره عما نفسه كذا في الهداية اختلفوا  
 في معرفة السكران قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى من لا يوفى الارض من السب والرجل من  
 المرأة وقال صاحبها اذا اختلف كلامه فصا وقال كلامه الهذيان فهو سكران والفتوى  
 على قولها فاذا شهد الشهود عند القاضي يشرب الخمر قليلا رجلا يمس لم القاضي عن الخمر  
 هي ثم يسال كم شرب لا احتمال انه كان مكرها ثم يسال كم شرب لا احتمال التقادم ثم  
 يسال له انما شرب لا احتمال انه شرب في دار الحرب كذا في فتاوى قاضي خان ما اذا بينوا  
 ذلك حسب القاضي حتى يسال عن العدة ولا يقضي بظاهر العدة والمشهد عليه  
 بشربها لا بد ان يكون قاطنا بالغا مسلما بلغا فلا حد على حسي ولا مجنون ولا كافور في  
 الثانية ولا حد الاخرس شوا شهد الشهود عليه او اشاد بشاد قصص مودة يكون  
 ذلك اقرارا منه في الغاملات وعبد الامم كذا في البحر الرائق ولو شرب في دار الاسلام وقا  
 ما علمت انما حرام حد كذا في السراج الوهاج ولو كان المشهود عليه يشرب الخمر طنتا لبا او  
 قال لا اعلم انما خمر لا يثبت ذلك وان قال طنتا شيد اقبل منه كذا في البحر الرائق ثبت  
 الشرب بشهادة شاهدين وباقرا مرة واحدة ولا يقبل فيه شراكة النساء الرجال  
 كذا في الهداية ولو شهد الشهود على السكران لا ينفى عليه الحد حتى يصحوا فلا افاق قيام  
 عليه الحد سواء ذهبت راحة المرحمة ولم تذهب المسلم اذا انقضاء الخمر فانه لا يجد كذا  
 انه شرب مكرها واجبة المسلم لوجود ربح الخمر منه حتى يشهد الشهود عليه بشرب او يقر  
 ولو شهد احدها انه شربها والاخر انه قاء فما لم يجد وكذا لو شهد اثنان انهما شربا او يقر  
 منه لكنها اختلفا في الوقت وكذا لو شهد احدها انه شربا وشهد الاخر ان قاره  
 بشربا وكذا لو شهد احدها انه سكران الخمر وشهد الاخر انه سكران من السكر كذا في  
 الظهيرية اذا سكر من البسج اختلفوا في وجوب الحد عليه والصحيح انه لا يجد والسكران  
 مما يسوي الخمر من الاثرية المتخذة من التمر والعنب والزبيب يجد الشرب من ماء العنب  
 اذا غلا واشتد ولم ينفذ بالزبد فترت انسان لا يجد في قوله ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وحكمه حكم العصير منه واتا المتخذ من الحبوب والتموكة والحسنة والشعير والذرة

٢٥٩  
 والاجاص وغوفا ما دام حلا ولا يجد كذا في فتاوى قاضي خان من سكر من النبيذ حد  
 لا يجد السكران حتى يعلم انه سكر من النبيذ وتزني به هلو عا كذا في الهداية من شرب  
 دروي الخمر لم يجد حتى يسكر ومن شرب المنصف او المثلث وسكر حد ولو سكر من نبيذ  
 القسل او المذروا كجعة او لبن الرضائل لم يجد كذا في السراج الوهاج فان خلط الخمر بيني من الماء  
 مثل الماء واللبن والدهن وغير ذلك وشرب ان كانت الخمر عالبة وشرب منها قطرة حد وان  
 كانت معلومة بحد شرها ولا يجد ما لم يسكر كذا في فتاوى قاضي خان وقد سكر الخمر  
 ولو شرب قطرة ثمانون سوطا كذا في الكنترويفر في عا بد به كاف الزنا ويجتنب فيه الزجر والراس  
 كذا في الزنا ويجزى به المشهور وان كان عتد اخذه ارتفع سوطا ومن اقربنا الخمر والسكر  
 ثم رجع لم يجد كذا في السراج الوهاج لا حد على الذي يات من الاثرية واذا اتي الاثم بحد  
 شرب خمر وشهد به عليه شهودان فقال انما اكرهت قليلا اقيم عليه الحد ولا يلتفت الي  
 ما قال فرق بين هذين ما اذا ادعى المشهود عليه بالزنا انه نكحها فانه لا يجد لانه هناك  
 يسكر ما هو السبب الموجب للحد لان الفعل يخرج من ان يكون زنا بالنكاح وهذا بعد  
 الاكراه لا يتقدم السبب وهو حقيقة شرب الخمر انما هذا اخذ من سقط فلا يثبت ١٦  
 ببينة يقيم على ذلك كذا في الظهيرية **الباب السادس**  
 القذف في حق الزوج الذي بالزنا اذ اقره ان الرجل رجلا محصنا او امرأة محصنة بقر  
 الزنا بان قال زنيته او بيا زاني وطالب المذوق بالحد كذا في الحكم ثمانين سوطا ان كان  
 الناذق خرا وان كان عتد اخذه اربعين سوطا كذا في فقه القدير ولا يبرع عنه الشيا  
 غير الزور والخشوع ويقر في عا بد به كذا في الزنا كذا في تزيح النفاية للشيخ ابي المكارم  
 باقراره مرة واحدة وبشهادة جلين كذا في الحقوق كذا في الاختيار شرح المختار ولا يثبت  
 بشهادة النساء الرجال ولا بالشهادة على الشراة ولا بكتاب القاضي في كذا في  
 فتاوى قاضي خان وان اقربنا القذف ثم جرم لم يثبت رجوعه كذا في الكافي انما لا حد  
 على الناذق بشرط ان يكون المذوقا محصنا ومن اخطأ فتمتة وهو ان يكون حرا بالغا  
 عاقلا مسلما عفيفا لم يكن وطئ امرأة بالزنا او بالشبهة او بكتاب فاسد لا يبرع كذا  
 في شرح الطحاوي في بطل احصائه بكل وطئ حرام وغير الملك صغيرة كانت الموطرة او كبيرة انة  
 استحققت او معتدة عن ثلاثا ويا بين او وطئ انة ثم ادعى شراها او نكاحها او وطئ انة  
 مشتركة او امة مكرهة او مخرقة او زني لا كثره اذ في دار الحرب او في جنونه او بطئ امة الممة  
 على النافي ببد رضاع هكذا في خزانة المعتن وهو الصحيح هكذا في النبيين ولو اشترى امة  
 وطئ ابوه او وطئ هوامها او وطئها فقد فاقه انسان فلا حد على القاذن بالاجماع ولو اشترى  
 امة لمس امها او ابنتا بشهوة او نظرا في مزج امها او ابنتا بشهوة او نظرا به او ابنته الى فرجها  
 بشهوة او وطئها قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يزول احصائه وقد قال ابو يوسف  
 وعبد ربهما انه يزول احصائه ولا يجد فانه وكذا في هذا الخلاف اذا تزوج امرأة بعد  
 الصفة ووطئها كذا في الظهيرية ولو قذف رجلا في امة وهي بحوسية او مزرعة او  
 مشتركة شرا فاسدا او امراته وهي كايض او مطة فمنا او صا به صوم فزمن وهو عالم  
 بصومها او مكاشنة فعليه الحد كذا في تزيح القدير والمتقن اذا تزوج خامسة بعد الاربع ووطئها  
 فلا حد على قاذفها ولو وطئ المسلم جاريت المردة حد قاذفها وفيه اجناس لو وطئ امة في عدة



من زوج لها فاني اذ قد ذك في المحيط اذا تزوج استغفره او تزوج اختين او امرأة  
وعسى في عقد فالتطمين على هذه العقود الفاسدة يسقط الاحتصان وكذا اذا تزوج  
امرأة فوطيها ثم علم انها كانت حرة بالضاقة وهذا في حقيقته ومحمد رحمه الله  
كذا في المستوط رجل وطى جارية ابنه فاحبها او لم يحبها فانه يجد قاذفه قال ابو  
يوسف رحمه الله كل من ذرات الحديقة جعلت عليه المهر وانبتت نسب الولد منه فاني  
احد قاذفه وكذا لو تزوج امه رجل بغير اذنه ودخل بها فاني احد قاذفه كذا في  
الظاهر بانه ان تزوج امرأة بغير شهود او امرأة وهو يعلم انها زوجا او بغير عدة من  
زوج او فوات محرم منه وهو يعلم فوطيها فلا حد على قاذفه وان ابى شي من ذلك بغير علم قال  
ابو يوسف رحمه الله في قاذفه كذا في الجوهر النيرة الذي اذا تزوج امرأة مستحيلة في  
دينه كذا ذات رحم محرم منه ثم اسلم فقد فته ان كان قد دخل بها بعد ٢٠ سلام فلا حد على  
قاذفه وان كان الدخول حصل بغيره كذا في الكفر فكذا في غير ذلك ما وعده ابو حنيفة رحمه الله  
في الحد على قاذفه كذا في شرح الطحاوي ان ملكا اختين فوطيها احد قاذفه كذا في المسوط  
اذا قد ف امرأة وقت حدث من الزنا فلا حد على قاذفه او يكون موقعا علامة الزنا وهو ان  
يكون القاض لا عن بينهما وقطع النسب من الاب والمحق النسب بها اجابات امرأة وموتها  
وله لا يوفى اب فلا حد على قاذفها فان قد في الولد يجب الحد على قاذفه ولو كان لا عن غير  
الولد او كان مع الولد الا انه لم يقطع النسب او قطع نسبه الا ان الزوج غاى واكذب نفسه  
والمحق النسب بالاب فقد في رجل المرأة فانه يجب القصاص على قاذفه كذا في شرح  
الطحاوي اذا قال لامرأته يا زانية فقالت لا بل انت حدثت المرأة ولا فان بينهما ولو قال  
لا جنبية يا زانية فقالت زانيت بك لا حجة المجل وتخذ المرأة ولو قال لامرأته يا زانية  
فقال المرأة زانيت بك فلا حد ولا لعان وكذا في رجل المرأة ولو قال للمرأة تزوجها  
ابنه آ زانيت بك ثم قد فها الزوج نية ذلك لم يكن على واحد منهما حد كذا في المحيط ولو  
قال زني بك فزوجك قبل ان يتزوجك فهو قاذف ولو قال زني بك با صبي لم يكن عليه حد  
كذا في التاتارخانية ولو قال لشهدتك زان وقال الاخر وانا شاهد هذا الحد على  
الثاني الا ان يقول انا اشهد بما شهدت به كذا في الغتابية قال رجلين احدهما زان  
مغيبا لهذا الحد احداهما بعينه فقال لاهد عليه ولو قال لرجل يا زاني فقال له غيره ه  
صدقت حد المبتدعي فانه المصدق ولو قال صدقت فهو كاشع فقلت فهو قاذف  
ايضا كذا في فتاوي قاضي خان وكذا لو قال هه كما قلت حد الثاني ايضا كذا في المحيط  
الرحضي ولو قال يا ابن القحمة يا خليل فلان يادعي ابن الدعوية لا حد وكذا لو قال  
كأعك فلان حراما او فريكة فلان او قال فلان يقول انك زان او انت تزني او تاراب  
زانية خيرا منك او انت ازني الناس او انت ازني مني او انت ازني من الزنا او زنت  
فيما دون الزنا او زني فذلك او رجلك او يا لوطي او هلكت عمدا فم لوط اولطت او زنت  
وانت مكرهة او نائمة او محبوسة لا حد وكذا لا يجب بالتعريض وبقيت الاخرى والرتقا  
وفد ارا الحرب وقسرا اهل البغي ولا يجب الحد بعد في الصبي والمجنون جنونا مطبقا  
فان كان يجب ويغيب يجب وكذا لا يجب بعد في المجنون واما بعد في الخصى والعنق  
يجب كذا في خزانة المفتين ولو قال يا ولد الزنا او قال يا ابن الزنا وانه محصنة

حد لانه قد فها الزنا كذا في التاتارخانية اذا قد غلاما سرا هذا في العلام العلوي بالسن  
والاحتلام لم يجد القاذف بقوله كذا في المحيط ولو قال لرجل يا زانية فانه لا يجب الحد عليه  
وهذا في حقيقته واي يوشف رحمهما الله تعالى كذا في شرح الطحاوي وهو الاستحسان  
هكذا في المحيط ولو قال لامرأة يا زانية بغير العا فان يجب الحد على القاذف بالاجماع ولو  
قال لرجل زان يجب الحد كذا في القاذف كذا في شرح الطحاوي من قال لغيره زان في  
المجلد وقال عنت صفود المجمل والحاالة حالة العصب لا يصدق ويعد عند ابو حنيفة  
واي يوشف رحمهما الله تعالى كذا في فتح القدير ولو لم يقن به الصفود يجب الحد اجما  
كذا في التبيين ولو قال زانيت فلي المجمل لم يجد بالاجماع كذا في المصنات ولو قال  
زانية عيا المجمل في حالة العصب فيل لا يجد ومهل يحد وهو ٢٠ وجه كذا في فتح القدير  
ولو قال زانيت في المجمل لا يجد بالاجماع كذا في شرح الطحاوي ولو قال يا زاني بالهز في  
الاصل انه اذا قال عنت الصفود على شي لا يصدق ويحد من غير ذلك خلاف كذا في  
المحيط ابراهيم عن محمد رحمه الله رجل دعيا جارية زانية فاحبها امرأة حرة وهو لا يهاقها  
يكلمانية ثم قال طنستها اني قال خدة ولا يصدق كذا في المحيط الرضي ولو قال لغيره  
زانيت وفلان معك يكون قاذفا لهما ولو قال عنت وفلان معك ست هه لا يصدق  
كذا في فتاوي قاضي خان ولو قال ليا ليا زانية هه امهما فهو قاذف للثاني وكذا في  
اذا قال للثاني وانك معهما كذا في المحيط ولو قال يا ابن الزانية وفلان معهما فهو  
قذ ٢٠ وفلان ولو قال وفلان معك لم يكن خذفا ولو قال زانيت وهه امعاك او  
لم يقل معك فهو قذ في لهما كذا في خزانة المفتين ابن جماعة عن اي يوشف رحمه الله  
اذا قال لآخر يا ابن الزانية وهه امعاك قال ذلك كلام واحد فهو ليس بغا ذ للثاني  
ولو قال لرجل يا زاني وهه امعاك كان قاذفا لهما وروي عن اي يوشف اذا قال آخر  
يا ابن الزانية وهه ام لم يقل معك فهو قاذف للثاني كذا في المحيط من قد ف الزنا  
بالزنا فلا حد عليه شوا قذ فة من ذلك الزنا بعينه او بزنا اخر كذا في المحيط المستوط  
ولو قال زنت با حدي هاتين وهاتين حية كذا في الغتابية رجل قال لغيره قذ فلا  
يأزاني فان قال الرسول للرسول اليه ان فلا ياقول كذا في زاني لا حد على احد الا في الرسول  
ولا على المرسل ولو ان الرسول لم يخبره عن المرسل ولكن قال للرسول اليه يا زاني حد الرسول  
كذا في فتاوي قاضي خان ولو قال لرجل يا ابن ملك اسمي لا حد ولو قال لغيري يا سبطي او  
لنت بغيري لا حد كذا في الكافي رجل قال لغيره لنت انت وما بيني فلان لغيبلة لا حد عليه  
وقيل قال لسل لنت انت لا بيك وابواه كافران لا حد لرجل قال لغيره لنت لا بيك وابواه  
مسلمين وقد عتقا لا حد على المولى وان عتق العبد بعد ذلك كذا في فتاوي قاضي خان  
ان قال لنت لا معك فليمن بقاذف وكذا اذا قال لنت لا معك لم يكن قاذفا وان قال لنت  
لا بيك وانه حرة وابوه عبيد لزمه الحد لانه وان كانت امه وابوه حراما لم يجد ويور ولو  
قال لغيره لنت لا بيك ولنت باب فلان في غضب حد كذا في الكفر وان قال لنت باب  
فلان يعني حده لا حد كذا في الكافي نسبت رجلا الى غير ابيه في غير غضبه لم يجد وان كان في  
غضب حد ولو نسبته الى حده لم يجد لان الحد اب وكذا الوشقة الى عمة او خاله او زوج  
امه لانهم يسمون ابا عجا ناكه في التاتارخانية ولو قال لنت من ولادة فلان فقد النبي بقد



اذا قال لغيره لست لاب لم يملك ابوك فخذ في لاهية وكذا اذا قال لست المرشدة كذا في  
 الظهيرة ولوقال اخر حجة زانا فلاحد عليه كذا اية الايضاح ولوقال يا اخ الزاني فلو قد  
 يخبه فان كان له اخ واحد فالخصومة له ولوقال يا اخ الزاني فقال لست بجد الثاني  
 والخصومة مع الاول لا في الثاني كذا في العتبية ولوقال يا ابن الزانية وكانت امه  
 الدنيا مسلمة فعليه الحدة ولا يباين ان كانت الحدة مسلمة ام ٢ وان كانت الحدة مسلمة  
 والام كافرة فلاحد عليه لان الاضافة اليه الولاية انما يتناول الاقرب فالاقرب ولوقال  
 يا ابن العزانية بجد كذا في السراج الوهاج ولوقال لرجل يا ابن الزاني والزانية يكون  
 قد فاني لا يبيد وامه ان كان الخمين كان طلب الحدة لهما وان كانا خمينين فطلب الحدة يكون  
 لك في ابي فتدعي فاني خان رجل قال لامرأة اجنبية رزيت بي بغير او بشور او بغير اذن  
 عليه ولوقال رزيت بباقة او بغير او بشور او بغير اذن فلاحد عليه ولوقال لرجل رزيت  
 بغير او بشور او بغير اذن فلاحد عليه فان قال بامه او دار او متوب فعليه الحدة كذا في الظهيرة  
 قال محمد بن رجل قال لغيره انت تزني فلاحد عليه لان هذا الاستقبال ولوقال انت تزني  
 واضرب انا فلاحد عليه لان هذا يدرك على طريق الاستقبال والتعقيب وتبعه كيف يجوز  
 ان يقا قبل غير القابل كذا في الايضاح ولوقال رزيت قبل ان تخلفي او قبل ان تولدي  
 فلاحد عليه كذا في المحيط اذا خذ في امرأة رزيت في نهر انبها او رجلا في نهر انبها فانه لا يجد  
 والمراقد قد فاني بعد الاسلام بذا كان في نهر انبها بان قال رزيت وكن كافرة وكذا لوقال  
 بمحق رزني وهو عبد رزيت وانت عبد لا يجد كذا لوقال قد فنتك بالزنا وانت كفا بية  
 او امه فلاحد عليه كذا اية فتح القدير اذا قال رجل يا ابن الاقطع او يا ابن المقعد او يا  
 الحجام او ابوه ليس كذا فليس عليه الحدة كذا لوقال يا ابن الازرق او يا ابن الاسقر  
 او الاسود وابوه ليس كذا لوقال يا ابن السندي او يا ابن الحبشي لا يكون قاذف  
 له ولوقال لرجل يا عبد او يا متولي فلاحد عليه وكذا لوقال لرجل يا دهاق فلاحد عليه  
 ولوقال يا بني فلاحد عليه وكذا لوقال لرجل انت عبدك او صولاي فلاحد عليه والرق  
 والولا عليه فليس من القذف في شيء فان قال يا يهودي او يا نصراني او يا مجوسي او يا  
 اليهودي فلاحد عليه ولكنه يعزى كذا في المبسوط ولوقال يا ابن الحائك فلاحد عليه في فتح  
 القدير اذا قال لست بعربي او يا ابن الحياط او يا ابن الاحور وامه ليس كذا لوقال لم يكن  
 قذفا ولوقال لست بابن ادم او لست لانسان او لست لرجل او ما انت بانسان  
 لم يكن قذفا وان قال لست خلاصا فهو قذف كذا في الجوهرية النيرة ولوقال يا ابن الاصفر  
 وابوه ليس كذا لوقال لست بكني كذا في نزع الطحاوي وقيل فلان الميت كان صالحا لم يجره بشر  
 ولم يكن قذفا اخر فقل كذا او فقل قد اكلم لا يكون قذفا ولوقال انه فعل كذا فلاحد كذا  
 في الوجيز للكردي في الاثر عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال لغيره يا نفل فعليه الحدة  
 لانه يلحقه عمن ياراني يوفي تحت امر الحصار عن ابراهيم النخعي انه قال لامرأة ابي دوسي  
 يجب الحدة وفي هذا اذا طوي قال لها ابي سياهه او قال عذرا قال ارجل او ما شاء  
 كل ذلك يجب الحدة لان هذه العبارات كلها منبثة عن كونها زانية تعرف هكذا في الاصل  
 كذا في الدخيرة ولوقال لرجل فلاحد عليه يا ابن الزانية ثم ادعي القاذف ان ام القاذف  
 امه او نصرانية والمقذوف يقول هي خرة مسلمة فالقول قول القاذف ويجب المقذوف

البيته

البيته وكذا لوقال في نفسه ثم ادعي القاذف فان المقذوف عبد فالقول قول القاذف ولا  
 يكتفي بحجة الاصل وكذا لوقال القاذف انما عبد وعبد القيد وقال المقذوف انه  
 حرقا لغير قول القاذف كذا اية الايضاح ان وكل جاريته ابنه او اخا ابويه او اخته ثم  
 ادعيه ان مولاهما بطنها منها ولم يكن له بيته فلاحد عليه قاذف وكذا اذا قام شاهد  
 واحد ائيل الزاكية اية المبسوط ولوقال لرجل ولم يكن للمقذوف بيته عليه انه قد فنه  
 وازاد استخلافا بالله ما قد فنه فان المالك لا يستحلنه بحدة ناكدة اية الجوهرية اذا ادعي  
 عليه انسان قد فناه ما كانا كذلك باقرار القاذف او ببيته فامت عليه يقال لم اقم  
 البيته عليه صحة قذفه فكذا في اقم عليه الحدة قال واذا ضرب بعض الحدة ثم اقام القاذف  
 البيته بما هو صدق فصحقت بيته واذا سمعت البيته سقط بعض الحدة ان  
 لا يبطل شهادته ولا يلزمه شدة العسق كذا اية الايضاح قال محمد رحمه الله تعالى اذا ادعي  
 على رجل رجل انه قد فنه رجلا بشا هذين يشهد ان هذا قد فنه في هذا في الفاضل  
 عن الشاهدين عن القذف ما هو وكيف هو فان قال لا يشهد انه قال لم ياراني قبل  
 شرا دها وحيدة القاذف ان كانا قد فنه وان كان الفاضل يعرف الشهود ما بعد التحص  
 القاذف حتى يتوقف عن عدة الشاهدين والقذالة هو الاثر جاري من تقاطع  
 يقتضيه الاشارة محطوردية ما شاهد احدها انه قال ياراني يوم الجمعة وشهد  
 الاخر انه قال ياراني يوم الخميس قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يقبل هذه الشهادة  
 وجبة القاذف وقالا لا يقبل كذا اية الظهيرة وما قال ابو حنيفة ابي كذا في المحيط  
 ولو شهد رجلان على رجل بالقذف واختلفا في المكان الذي قد فنه فيه وجب الحدة  
 عنه ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يجب ولم  
 شهد احدهما انه قد فنه يوم الخميس وشهد الاخر انه قد فنه يوم الخميس فلاحد  
 عليه فقل كذا اية في الكرخي ولو اختلفوا في اللغة التي وقع القذف بها في العربية  
 والفا رسية وغيرهما بطلت شهادتهم كذا اية فتح القدير لو ان جماعة قالوا رابين  
 فلانا يزني بفلانة فبلا دوة الزنا فلاحد على واحد منهم بالجماعة لو ان الجماعة  
 قالوا رابين فلانا يزني بفلانة وقطعوا الكلام ثم قالوا فيها دون لم الزوج كان عليهم حدة  
 القذف كذا في فتاوي قاضي خان ولو ادعي قذفا على واحد واقام عليه ذلك شاهد واحد  
 قال في لا يجد القاذف وهو يجب ان كان الشاهد فاشفا لا يجسه وان كان  
 عذرا لوقال له شاهد اخر المصنف ان لا يجسه وفي الاستحسان يجسه يومين  
 او ثلاثة ايام واذا ادعي ان له شاهدا اخر خارج المعرفة لا يجسه وهذه اذا  
 كان المكان الذي فيه الشاهد بعيدا عن المرحلت لا يمكن الاحتصار في مدة ثلاثة ايام  
 واذا كان قريبا بحيث يمكن الاحتصار في مدة ثلاثة ايام فانه يجسه كذا في الظهيرة  
 نية تجنيس الناحية اذا ادعي القاذف ان المقذوف زان وان له البيته اجلا لامة  
 البيته فان اقام واحد فان لم يجد احدا يثبت اليه الشهود بعينه مع شرط يخطونه  
 فان لم يجد الشهود حدة وان اقام بعد ذلك فبطلت شهادتهم كذا في التناحرانية ولوقال  
 رجلا في بارقة فسقة انه قال يدريه الحدة من القاذف فوعن المقذوف وعن الشهود  
 كذا اية الظهيرة في المقطعات اذا كان للمقذوف حيا ولا خصوصية لحد سيواه



حاضر كانا اوقاييا ولوسكن المقدون قبل ان يطالب او بعد ما طالب اواقم عليه بعض الحد  
يطلب الحد ويطلب ما بقي منه وان كان سوطا واحدا اكد اني فتاوي الكرخي وان رجع  
الغايب فقدمته الي الحاكم وضرب القاذف بعض الحد ثم غاب لم يتم الا وهو حاضرا لاعت  
المطالبة شرطا في كلمة كذا اية غايبة اليين فذمنا حيتا محصنا قللوا الدين والمولودين  
علموا واستغلوا ان يجامروا سوا فيه الوارث وغيره كالكارفوا القاتل والرفيق والاقرب  
والاميد وان ترك بعضهم فليلبافين انما صموا كذا اية الترتيب ولا يطالب بحد القذف  
ليتم الا ان يقع القذف في نسبه بقدره كذا اية الهدايتي ولد الابن وولد البنت سواء  
في ظاهر الرواية كذا اية فتاوي قاضي خان ولا يشترط الاب والام كذا اية المحيط اما  
الاخوة والاخوات والاعمام والامهات والاخوال والحالات ليس لهم حق الخصومة  
كذا اية شرح الطحاوي وليس للولد ان يطالب بحجة القذف اذا كان القاذف اباه  
وجده وان فلا ولا امه واحبه منه كذا اية الاصباح وان قذف اباه وامه وخاه او  
عمه فعليه الحد رجل كان ابنته يا ابن الزانية وامه مميته ولا ابن من غيره جاز  
يطلب الحد يضرب القاذف الحلة وكذا ان كان للميت المقدون ابنا فقصه فاحدها  
كان للآخران باخذ الحدة وان لم يكن للمقدون الابن واحد فقصه في القذف ثم اراد  
ان يباذه بالحدة ليس ذلك كذا اية المسبوط قال محمد رحمه الله تعالى في الجاهل الصغير  
رجل لم يجد له ام حرة مسلمة فذمنا تفقد المولى ام القيد فليس للعبد ان  
يأخذ المولى بحد هذا كذا اية المحيط ولوان رجلين استبنا فقال احدهما اما اناليت  
بران ولا ابي بنا نية قال لا حد في هذا ولو قال من قال كذا او كذا امه وان الزانية فقال  
رجل انقلت فلا حد عليه المستبد كذا اية فتاوي الكرخي وكذا قال لعبد يا زاني فقال  
لا بكت انت بعد دون الخوف لو كانا خرين بحد كذا اية حرة المقتين ولو قذف اجني  
اجنبية محصنة وامه عليه الحد ثم قذفها غيره نيام عليه الحد ايضا كذا اية المحيط ابن  
سباعه عن محمد رحمه الله تعالى في الرقيات اربعة شهدها واعلم رجل انه زني بفلا نبت  
ولان الفلانية امرأة تعرفت سموها وصعدوا الزنا واشتهوه والمراة غلبية فزوج الرجل  
ثم ان رجلا قذف تلك المرأة الغيبية في حمة الي القاضي الذي قضى عليه الرجل بالرحم  
قال القاضي سوان يجدنا ذلك لكن استحسن ان لا احد قاذفها كذا اية الظهيرية في جمع  
الجوامع وان خاضعت الي قاض اخر بعد الا ان اقام الشاهد على قضاء الاول كذا اية التار  
خانية من قذف غير مرة او زني غير مرة او شرب غير مرة فحد مرة مفردة لكلمة كذا اية  
الكافي ولو قذف جماعة بكلمة واحدة او قذف كل واحد منهم بكلام على حدة او في ايام  
متفرقة في اضموا ضرب لم حد واحد وكذا اذا خاضع بعضهم دون بعض فحد فالحكم يكون اما ه  
جميعا وكذا اذا خاضع واحد منهم فانما يحد القاذف حد واحد اخر غيرنا فحد بعد ذلك لم  
يجام به قذف بطل الحد في حنة ولم يجد امرأة اخرى لوحدة القاذف وفرج من حدهم قذف  
رجلا اخر فانه يجد للثاني حد اخر وانما يسقط حد القذف ما قبله ولا يسقط ما بعده  
كذا اية السراج الوهاج لو ضرب الزنا او للشرب بعض الحد فمرب ثم زني او ضرب ثانيا حد  
حد امستنا ولو كان ذلك في القذف ينظر فان خضر الاول الي القاضي ثم الاول ولا شيء  
لثاني وان خضر الثاني وحد ه جلد خلد امستنا لثاني ويطلب الاول وان اجتمع غيا

واحد اجناس مختلفة بان قدما وزنه ووزن وشرب مياثم عليه الكل ولا يوالي بينهما خبيثة  
الفلان بل ينظر حتى يبين من الاول فبيته احدة القذف او لا وفيه حق القيد ثم الاما  
بالجوارا ان شارب اجد الزنا وان شارب القسط ويؤخر حد الشرب ولو كان مع هذا اجراحة  
توجب القصاص بدمي بالقصاص ثم حد القذف ثم الاقوي فالاقوي كذا اية التبيين  
ولو قال كلهم زان الا واحدة احد لان اصل القذف كان موجبا فكان لكل واحد منهم ان يعطي  
ما لم يعط المستثنى كذا اية القفا ويؤخر الحد الكبري عليه فذمنا فاعلق فذمنا اخر فاجتهد  
ثم انين ولو جاز الاول فمرب اربعين ثم جازبه الاخر ثم كذا التمانين ولو قذف اخر قبل ان ياتي  
به الثاني الثمانون يكون لهما ولا يضرب الثمانين مستثنا لان ما بقى فاصحه الا حذر  
عليه ان يدخل فيه الا حذر كذا اية في القديرا حد المسلم فذمنا سقطت شرها دنة على  
التابيد عندنا وان تاب لا يقبل الاية العيب اذا تكذبت الا شرع الطحاوي اذا حد الكافر  
يه قذف لم يجز شرها دنة على اهل الذمة فان اسلم قبلت شرها دنة عليهم وعلى المسلمين  
وان ضرب سوطا ية قذف ثم اسلم ثم ضرب ما بقي جازت شرها دنة وقن ابي يوسف  
رحمة الله انه ترد شرها دنة ولا يقل تايع للذكر والاول اصح كذا اية الهداية ان قذف في حالة  
الكون في حالة الاسلام بطلت شرها دنة على النابيد ولو حد القيد كذا القذف  
ثم اعتق وتاب لا يقبل شرها دنة على النابيد ولو قذف في حالة الرق ثم اعتق فانه قيام  
عليه الحد العبيد كذا اية شرح الطحاوي ولو ضرب المسلم بعض الحد ثم هرب قبل تمامه في  
ظاهر الرواية يقبل شرها دنة ما لم يضرب جميعا كذا اية السراج الوهاج في المسبوط الصحيح  
المذهب عندنا انه اذا اقام اربعة من الشهود على صيد قذفه القذف قبل شرها دنة كذا  
في فتح القدير اذا زني المقدون قبل ان يقيم له قياما كذا القاذف او وطئ وطئا حراما غير  
مملوكا فقد سقط الحد عن القاذف وكذا اذا ارتد المقدون واذا اسلم بعد ذلك فلا  
حد عليه القاذف وكذا ان كان محتوها ذهاب العقل كذا اية المسبوط ويسقط الحد  
عن القاذف بتصيد المقدون او بان يقيم اربعة على زنا المقدون وسواء اقامها قبل  
الحد او بعد خلا له على احدى الروايات كذا اية السراج الوهاج ولا يقبل منه اقل من اربعة  
شهده فان جلدت بهم شهده واعلم المقدون ميزا متقاد وراثة الحد استحسن  
وان جازبه بثلاثة فشهدوا عليه وقال القاذف ان اراهم لم يلقنوا الي كلهم وميما  
قبله وعلى الثلاثة الحد وان شهد رجلان او رجل وامرأتان على اقرا المقدون فبالزنا  
يدرك الحد عن القاذف وعن الثلاثة كذا اية المسبوط اذا مات المالك وترك ولاء ه  
وارثه مكانته وحكم بعينه في اخرجيه من اجزاء حياية وقسم الباقي بين ورثته الا  
ثم قد فصل لا يجد كذا اية المحيط من دخل البيا ماسا من اهل الحرب فذمنا رجلا ه  
نسل الخبيث الحد عليه وهو قول ابي حنيفة الآخر وهو قولنا كذا اية شرح الطحاوي حد  
القذف في ثيابا حدة الزنا فان حد القذف لا يسقط بالتقادم وحده الزنا والشرب يسقط  
ولا يفي حد القذف الا بطلما المقدون ولا يقبل البينة عليه لا بينة اليهودي ولا يسقط قذف  
الحد بعد القذف والابراية شهده وكذا اذا علق قبل الزنا الي القاضي وكذا الوضاح القذف  
يملك ما يكون باطلا يرد المال عليه وله ان يطالب به بالحد بعد ذلك عندنا كذا اية فتاوي قاضي  
خان وفيه القاض عليه اذ علم في ايام تصايبه وكذا القذف فحد مرة القاض حدة وان علم



القاضي قبل ان يستنطق به ولو ان القضا ليس له ان يقيم حتى يشهد به عنده كذا في فتح القدر  
ولو ترك المقتول والمطالبة فذلك حسن وكذا لا يستحسن من الحاكم اذا رفقته اليه ان يقول  
للمدعي قبل ان يشهد اعرض عن هذا كذا (ب) الا يصح ويجوز التوكيل بالثبات الحدود من  
القاضي في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله والاجماع على انه لا يصح باستيف الحد كذا في فتح  
القدر **فصل** في التزوير وهو تدبير ذون الحد وحيث في جنابة ليست حرجية  
لحد كذا في النهاية وينقسم الى ما هو حق الله وحق العبد والاول يجب على الامام ولا يحل  
لغيره الا اذا علم انه ارتكب الفاعل قبل ذلك ويتزوج عليه انه يجوز اثباته بعد شهادته  
به فيكون معصيا شاملا اذا كان معه اخر هكذا في النهي الفائق قال لكل مسلم اقامه  
التزوير حال مباشرة المعصية واما بعد مباشرة فليس كذلك لغير الحاكم قال في  
الفتية راجي غيره على فاحشة موجبة للتزوير ففرزه بغير اذن المجلس فالحجب  
ان يعز المجران مخرجه بعد الفراغ من كذا في البحر الرائق سئل العبد واني عن رجل  
وجه مع امراته رجلا ليحل له قتل قال ان كان يعلم انه يتزوج عن الزنا بالصياح هو  
والضرب بما دون السلاح لا وان علم انه لا يتزوج الا بالقتل حل له القتل وان طأ وعنه  
المرأة حل له قتلها ايضا كذا في النهاية المكابر بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكسر  
وجميع الظلمة والاعتداء والسفاهة يباح قتل الكل ويشاء قاتلهم كذا في النهي الفائق  
وهكذا في الترتاشي والمخبي والمولى ان يعز عنه وامة عنه اساة الادب والحاجة  
اليه كذا في محيط الرضوي والتزوير الذي يجب حقا للعبد بالعتق وعنه فانه لتوقفه  
على الدعوى لا يقيم الا الحاكم الا ان يحكم فيه كذا في فتح القدر بحدوده الزنا والقهر  
والشهادة على الشفاعة واليمين كسائر حقوقه هكذا في فتاوى قاضي خان وبني  
التزوير شهادة رجلين او رجل وامرأتين ان من جنس حقوق العباد كذا في التبيين  
وهكذا في الكافي والمحيطين رجل اذ في قيل البيان شبهة فاحشة او ادعى انه ضربه  
وقال له بينة خاخرة في المص وطلب منه كفلا بنفسه فانه يؤخذ منه كفيل بنفسه  
الي ثلاثة ايام وان اقام فيما ذلك شهدين او رجلا وامرأتين او شاهدين في شهادة  
رجلين يؤخذ كفلا منه بنفسه حتى يمال عن الشهود فانه عدل الشهود يعزب  
كذا في فتاوى قاضي خان التزوير قد يكون بالحس وقد يكون بالصنع وتزوير الادب  
وقد يكون بالكلام الضيف وقد يكون بالضرب وقد يكون بنظر القاضي اليه بنظر من  
كذا في النهاية عن ابي يوسف يجوز التزوير للمسلطان باخذ المال وعندها وباق  
الامة الثلاث لا يجوز كذا في فتح القدر ويومع التزوير باخذ المال على التزوير امسك  
شي من ما بعنده مدة لينزجر ثم يهيمه الحاكم اليه ان ياخذة الى المصنفه او لينتو  
المال كما ينتوه الظلمة اذا لا يجوز احد من المسلمين اخذ مال احد بغير سبب شرعي  
كذا في البحر الرائق في الشا في التزوير فيما مررت نزع بر اشرف الاشرف وهم العلماء والعلماء  
بالاعلام وهو ان يقول له القاضي انك تغفل كذا في خبره وتزوير الاشرف  
وهم الامراء والهاقين بالاعلام والمجر الى باب القاضي والخصومة في ذلك وتزوير الاما ط  
وهم السوقيين بالاعلام والمجر والحس وتزوير الاحسنة بحد كذا والضرب كذا في  
النهاية واكثره بسقة وثلاثون سوطا واقله ثلاث حلة انه وذكر مشايخنا ان ادناه على

ما يراه

ما يراه الامام بقدر ربه وما يعلم انه ينزجر به كذا في الهداية وينبغي ان ينظر القاضي في  
سعيه فان كان من جنس ما يجب به الحد ولا يجب بقا من يبلغ التزوير افضى غاياته  
ومثاله اذا قال لامة الغير وام ولد الغير بائنا يجب عليه افضى غاياته التزوير لا الحد  
يجب ههنا لعدم احصاء المقتول وهذا من جنس ما يجب به الحد وان كان من جنس ما  
لا يجب به الحد نحو ان يقول بغيره يكسبه حتى وجب التزوير في التزوير من غير الامام  
كذا في المحيط وصح حنيفة بعد الضرب اذا كان فيه مصلحة كذا في العتيق شرح الكزوقي  
مدة الحبس راجع الى الحاكم كذا في البحر الرائق اسند الضرب التزوير بحد الزنا ثم حد  
الضرب ثم حد القذف ومن حد او عز رفات بسبب ذلك فدمه تهدر بخلاف الزوج اذا  
عز وزوجه لترك الزنية او الاجابة اذا ادعاه الى فاشه او اجله ترك الصلاة او الخروج  
عن البيت فانت ضمنه كذا في النهي الفائق وبغيره في التزوير قايما عليه ثبابة وينزع منه  
الحشوا لوفد ولا يجد في التزوير وبغير الضرب على الاعضاء الا الراس والفرج في قول ابي  
حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في فتاوى قاضي خان هكذا اذكر نكاحه وادخله وذكر في  
اشربة الاصل يضرب التزوير به مخرج واحد وليس به المسئلة اختلاف رواية وانما  
اختلفت الجواب باختلاف الموضع فمنع الاول اذا بلغ التزوير اقصاه ومنع  
الثاني اذا لم يبلغ كذا في التبيين الاصل به وجوب التزوير ان كان كل من ارتكب منكرا  
او اذ يمسلم بغير حق بقوله او بغير علم يجب التزوير لا اذا كان الكذب ظاهرا في قوله  
كما اذا قال يا كذا او يكذب بغيره او يحوه فانه لا يجب التزوير كذا في شرح الطحاوي وهو الصحيح  
هكذا في فتاوى قاضي خان وقبل ان كان المستنوب من الاشرف كالغفر والعلو  
يوزن وان كان من العامة لا يعز به وهذا احسن كذا في الهداية من قد و مسلم  
ييا فاسق وهو ليس بفاسق يا ابن فاسق يا كافر يا يهودي يا نصراني يا ابن  
النصراني يا خبيث يا سارق وهو ليس بسارق يا فاجر يا مسافق يا لوطي يا من  
يعمل عمل قوم لوط يا من يلقب بالصبيان يا اكل الربا يا شارب الخمر يا ديوث هو  
يا مخنث يا خاين يا ابن حنيفة يا زنديق يا غرطبان يا ما وبي الزواني يا ما وبي  
المنصومي عزز ولو قال يا نبيس يا حبة يا ذبيبا حجام يا بغيا يا نواجريا وله المرام  
يا فياريا يا كس يا منكوس يا سقر يا كشي يا صمك يا موسوس يا ابن الموسوي  
يا ابن الاسوي وابوه ليس كذا في رستاق وهو ليس كذا في ما منع لا يعز كذا في الكافي  
ولو قال يا ابن الفاجرة يا ابن الفاسقة فعليه التزوير لانه الحق نوع السنين به كذا  
في غايات البيهقي ولو قال فاسق يا فاسق او لشارب يا شارب او لظالم يا ظالم  
لا يجب فيه شيء كذا في القنابية ولو قال لرجل صالح ذي المروة يا نصراني مشرك يا كافر  
عز كذا في غايات البيهقي اذا قال يا بليد عزز كذا في الواقعات وان قال يا غفلة  
عز كذا في الجوهر النيرة ولو قال لآخر يا بني نمازيعر هكذا في السراجية ولو قال لصالح  
يا سفيه عزز هكذا في الترتاشي خله قال لصالح يا معفوج يا ابن فزطبان وذكر ان  
انه عليه التزوير ولو قال يا كذا في فتاوى قاضي خان في هذا كله لا يجب التزوير كذا في فتاوى  
قاضي خان قال المصدر الشهيد يجب التزوير في قوله يا معفوج كذا في الخلاصة ولو قال  
ولو قال يا معفوج فانه يعز ولا يجب الحد في قوله يا يوسف ومحمد رحمه الله في محيط



السييل ونحو قول اي حبيبة لا يكون قاذفا بحال وعليه التنزيل انه الحق به الشين والمعنى  
المعزوب به الدركة اية الظهيرة ولو قال يا ابله او قال يا لاشي او قال يا ستر لاشي  
عليه ولو قال ياخذ رجب فيه التنزيل كذا اية الفتاوى والكبرى اذا اخذ رجلة  
به خادته وجأ به الي خصه فقلنا لخصنا لا اعل به او قال ليس كما افنوا وهو جاهل  
ذكر اهل العلم بالتحقيق وجب عليه التعزير واذا قد ف بالتعريض وجب التعزير  
كذا اية الحاوي للقدم من الاولي للانسان فيما اذا قيل له انما توجب الحد والتعزير ان  
لا يجيبه قالوا ولو قال بالخبيث الحسن ان يكن عنه ولو دفع الي القاضي ليؤديه جود  
ولو اجاب مع هذا افعال بل انت لآبائك كذا اية النهر الرايق قال في الاسلام انا اعتاد  
مرفقة ابواب المساجد يجب ان يعزروا فيها في فيه ويجلس حتى يتوب كذا اية النهر الرايق  
من موجبات التعزير كناية الصلوة والخطوة بالتميز ويرى منها الما زخة في احكام  
الشريعة وما يوجب التعزير ما ذكرنا من رستم حين قطع ذنب بردون او حلق شعر  
خارجية ومنها لو اكره السلطان رجلا يلع قتل مسلم بغير حق وقاعده يقتله ان  
لا يقتله فقتله فالتعريض على السلطان والتعريض على القاتل عند اي حبيبة  
ومحرمهما الله ومنها اذا اكره الرجل غيره فزني يجب عليه الذي اكرهه التعزير من  
موجبات التعزير الزهد البارد كذا اية التاتارخا بنية اذا اتي بجمعة او طي  
بشيعة او لم يسلم او رفع منديل في السوق من راسه عذر هلكه في السراجية  
اذا وجد شهودا التعزير يوجب اولا فزاعده ما عرفت فثابت او جرحته السياط او رجح  
الشهود لا تخفى نعت اية حبيبة خلا لهما كذا اية محيط السرخس في القضية قال له  
كيفا سبق ثم اراد ان يثبت بالقيمة فسقه ليدفع التعزير برغن بغيره لا يسع  
ببينة ولو اراد اثبات فسقه ضنا لا يصح فيه المحضومة كجرح الشهود اذا قال  
رثوته بكذاف عليه وجه تقبل البينة كذا اية اربعة اذا شهد واعلم فسقه ولم  
يمسوا او اما اذا بينه بما يضمن اثبات حق الله تعالى والعبد فانما تقبل كما اذا  
قال له يا قاسم فلما رفع الي القاضي ادعى انه زاه بفيل اجنبية او عاتقها او خلا  
بها او نحو ذلك ثم اتهم رجلا بدين شهد انها زاه فقل ذلك فلا شك في قبوله وسقوطه  
التعزير من القابل كذا اية النهر الرايق اذا ادعى شخص على شخص بدين عوي نوجب التكفير  
ونحو المدي من اثبات ما ادعاه لا يجب عليه في اصلا اذا صدر الكلام على وجه الدعوى عند  
حاكم الشرع اما اذا صدر على وجه السب او الانقضاء من قاضيه برجل ما يليق به كذا اية  
النهر الرايق فالاقتناع السراجية حنفيا رجلا الى مذهب الشافعي بيزركذا اية جواهر  
الاخلاط من غير غيره بغير حق فمرفقة المعزوب ايضا انها بيزران ونية ابا قامة التعزير  
بالسب منها كذا اية النهر الرايق بغير ركن شهد فرب الحكم الشافعيين والمحققون  
على شبه السب وان لم يشرعوا ومن معه ركونه خرمين ويجلس والمسلم يبيع الحر او ياكل  
اربايعه ويجلس وكذا المفتي المختص والساجية بيزرون ويجلسون حتى يجد تواتر  
كذا اية النهر الرايق في الخائبة المقيم اذا افطره رمضان متعده بغير رجس بعد  
ذلك اذا كان في منعه عوده الى الافطار ثانيا كذا اية التاتارخا بنية بجهل قبل خرة  
اجنبية او امة او عاتقها او مسها بشهوة بيزركذا اية الدخامو فيها ثوبة الزهانة

يعز كذا اية فتاوى قاضي خان ولو مكنت المرأة قدام من نفسها كان حكمها كاتيان الرجل  
البهيم كذا اية المحرقة النيق في باب حد الزنا من يتهم بالقتل والسرقة ومصره الناس  
يجلس ويخلد في السجن الى ان يظهر التوبة كذا اية فتاوى قاضي خان شغل عيان احد  
تمن كان له دعوى على رجل فلم يجد فادفع اهل عشرته في ايدي الظلمة بغير حق وبغير كفا  
تقيدهم وحبسهم في السجن وفروهم من بائسهم او خصموا منهم اعيايا كثيرة بغير  
حق فلو انهم صعدوا هذه الايام عند القاضي على حبيبة التعزير في هذه الموق فقال  
نعم بيزركذا اية التاتارخا بنية فاقولها البيت رجل خدع امرأة رجل وابنته وهي  
صغيرة واخرجها وزوجها من رجل قال محمد رحمه الله احبسها بهذا الذي يرد هذا  
او يموت كذا اية الفتاوى الكبرى رجل سقى ابن صغير الحماير وكذا اية التاتارخا بنية  
الاستفهام وفيه التعزير ولو لم يكن امرأة او امة من العنت بدكره فانزل في امره  
ولا تنفي عليه كذا اية العراج الوهال قال ابو نصر الدوسي فممن قطع يد عبده او قتله ان  
عليه التعزير كذا اية الحاوي في الفصل الثالث في المحنات عند طلب البيع من ماله  
وهو مؤثران يحسن شحبه بيزركذا اية متفقت كذا اية الفتاوى الكبرى والله تعالى اعلم

**كتاب السرقة وفيه اربعة ابواب الباب الاول**

في بيان السرقة وما تظهر به وهي في الشرع اخذ القائل الباطل بغير اذن او ساقطته  
نصاب ملكا للغير لا يشبه له فيه على وجه الحقيقة كذا اية الاختيار شرح المحتار ثم ان كانت  
السرقة سحرا اعتبر الحفنة ابتداء وانتهاء وان كانت ليليا اعتبرت ابتداء فقط  
كذا اية النهر الرايق حتى لو نقتب البيت على سبيل الحفنة والاسترار ليلان اخذ المال  
على سبيل المبالغة والمكايمة جاراين المالك انما استيقظ المالك ودخل عليه بالسلاح  
وقا له فقه لما منعه من اخذ المال فانه يقطع بخلاف ما كوكا يره سحرا وان نقتب البيت  
على سبيل الحفنة ودخل البيت ثم اخذ المال مكايمة لا يقطع كذا اية محيط  
السرخس اقل النصاب في السرقة عشرة دراهم مفروية بوزن مسقة جيا وكذا اية الفتاوى  
فانما سرقة ببل او زنة عشرة دراهم او متاعا قيمة عشرة دراهم غير مفروية فانه لا يقطع فيه  
على الصحيح ولو سرق نصف صكك دينار قيمة النصاب قطع عنه ما ولو سرق دينارا قيمة  
اقل من النصاب لا يقطع كذا اية النهر الرايق ولو سرق عشرة مفشوشة والغضبة فالبينة  
لا يقطع في ظاهر الرواية وهو الاصح كذا اية الفتاوى ولو سرق زبوا او شهوة او مستوقة  
فلا قطع الا ان تكون كثيرة تبلغ قيمتها نصابا من الحياد كذا اية النهر الرايق واذا وجب  
تقوم المحروق بعشرة دراهم بغيره بغير النقود ام بقية البلد الذي يروج بين الناس في الغا  
بغيره ابو يوسف عن اي حبيبة انه يقوم بعشرة دراهم بغير النقود حتى لا يجب القطع بها المشكك  
في المحيط وهو المختار عند البعض كذا اية خزانة المفتين ولا يقطع بتقويم الواحد ولا عند  
اختلاف القومين كذا اية المحيط ويثبت القيمة بقول رجلين عدلين لهما معرفة بالقيمة  
كذا اية التبيين وانما يعتبر كمال النصاب به حد السارق وله ان يسرق عشرة دراهم  
بمنقوعة انفس من كل نفس درهم من بيت واحد يقطع كذا اية المحيط ويشترط ان يكون  
الحرقا واحدا فلو سرق نصابا من منزلين مختلفين فلا قطع والبيوت من دار واحدة  
بمنزلتين واحدة حتى لو سرق منه عشرة انفس من كل واحد في بيت واحدة من كل واحد منهم







اذ القربى مكرها فاقتراره باطلا ومن المتأخرين من افترى بجهنم كذا في الظهيرة المدعي  
 عليه سرقة اذ افكر السرقة حكى عن العقوبة اي بكر الاعتراف ان الامام يعمل فيه بالبرهان فان  
 كان البرهان انه سارق فانه المال عنده عنده ويحوز له ذلك وقامة المشايخ على ان لا  
 ان يعرفه كما لو اراه الامام يجلس مع السارق كذا في الذخيرة ادعى على السرقة كان على المدعي البينة  
 وعلى المدعي عليه البينة والعرب خلاف الشرع ولا يثبت به لان عقوبة المفتي يجب ان يطابق  
 الشرع ادعى على السرقة فقدمه الى السلطان وطلب من السلطان ان يعزبه حتى  
 يعرف السرقة فخرت مرة او مرتين ثم اعيد الى السجن من غير ان يقرب في حق الحسوس فصفه  
 خوفا من التعذيب فتمسك طمأنينة وقد حقه من هذا الحسوس غرامة والسرقة ظهرت على  
 يد غيره كان لو رثته ان يأخذ واحدا من السرقة بدية ايهم وبالفراصة التي ادعى اليه  
 السلطان لان الكل حصل بتسببه وهو متأكد في هذا التسبب كذا في الفتاوى  
 الكبرى اذ اقربا سرقة ثم هرب لا يثبت وان كان في فوره بخلافه اذ اشهد عليه الشهود  
 بالسرقة ثم هرب فانه يثبت في فوره ويقطع كذا في المحيط اذا قال الرجل اناسا رقت  
 هذه الثوب فنون القاف ونصب البناء يقطع ولو قال اناسا رقت هذه الثوب بلا صفة  
 يقطع كذا في الظهيرة قال محمد بن محمد الله تعالى عبد الرجل في يدية عشرة دراهم اقرانه  
 سرقا من هذا الرجل فان كان ما ذروا له في التجارة او شكا ثوبا او اقر سرقة مستهلكة  
 او سرقة فانية يصح اقراره في حق القطع والمال فيقطع به العبد ويرد المروق على  
 المروق منه ان كان المروق قايما وان كان العبد محجورا عليه فان اقر سرقة مستهلكة  
 مع اقراره في حق القطع وان اقر سرقة مال قايما بغيره في يده فان صدقه المولى يقطع  
 ويرد المال على المروق منه وان كذبه المولى في المال وقال المالك في فقهه قول ابي حنيفة  
 رحمه الله تعالى يصح في حق القطع والمال جميعا فيقطع العبد ويرد المال على المروق  
 منه هلكه في الذخيرة واذا كان ظهروا السرقة بالسرقة فانه في شرط شهادة رجلين قد  
 ولا يكتفي بشهادة النساء باقرارهن لا في حق القطع ولا في حق المال وامام شهادة النساء  
 مع الرجال فهي مقبولة في حق المال عندنا غير مقبولة في حق القطع وكذا الشهادة على  
 الشهادة تقبل على المال ولا تقبل على القطع واذا شهد رجلان بعد ان بكفنا فاعلم  
 يقبل شهادة الماد والقطع جميعا ويسأل الشاهد عن ما به السرقه ثم يسألها  
 عن المروق وعن جنسها وعن مقدارها اذ لم يكن حاضر في المجلس فاما اذا كان حاضرا  
 في المجلس لا يسألها عن المروق فجنسها وقدرها ولكن ينظر الى السرقة على نحو قلنا  
 في فصل الاقرار ثم يسألها كيف سرق ويسألها عن المكان والوقت والمروق منه ايضا  
 فلذا ابينا جملة ذلك وعرف القاضي الشاهد بالعدالة فغير عليه بالقطع وان لم يعرف الشهود  
 بالعدالة فانه لا يثبت بالعدالة تمام يتوقف من حاله الشهود بالسؤال عن المروق ويجيب  
 السارق ان يظهر عدالة الشهود فان عدل الشهود بعد ما حبس الشهود عليه ان كان  
 المروق منه حاضرا يغير القاضي بالقطع وان كان غائبا لا يغير بالقطع فان كان حاضرا  
 فمقتضى عليه بالقطع ثم غاب قبل استيفاء القطع لم يترك بعد هذا الفصل في الكتاب وقد  
 اختلف المشايخ فيهم الله فيه بعضهم قالوا يجب ان يكون لابي حنيفة فيه بالقطع فلا  
 يحل قوله الاول لا يستوفي القطع ويحل قوله الاخر يستوفي ومنهم من قال غيبة المروق منه

تمنع الاستيفاء على قوله الاول والاخر جميعا واذا شهد شاهدان على سرقة ثم غاب بعد ما ظهر  
 عدلتهما او ماتا قبل القضا او تبعه القضا قبل الامضاء في الوجهين جميعا القضي لا يثبت  
 ولا يثبت في قوله ابي حنيفة رحمه الله الاول وفي قوله الاخر يثبت ويصح وامام اذا فسق او  
 غميا او ارتد او ذهب عن قولهما فان كان ذلك قبل القضا منع القضا وان حدث هذه  
 القوارض بعد القضا قبل الامضاء منع الامضاء واذا شهد شاهدان على رجلين  
 انهما سرقا من فلان وسبنا العروة واحدا لمشهدوا عليه ما غاب لم يوجه ولم يثبت عليه فمحل  
 قول ابي حنيفة الاخر وهو قوله ابي يوسف ومحمد يقطع الى آخره فان غاب الغائب فقد  
 رب المال الى القاضي القاضي يأمره بالعادة البينة هكذا في المحيط ولو امر الامام  
 بقطع سارق ففي المروق من كان عنده باطلا كذا في الايضاح واذا شهد كافرين  
 على كافر ومسلم بسرقة لا يقطع الكافر كما لا يقطع المسلم واذا شهد شاهدان على رجل انه  
 سرق بقرعة واختلما في ثوبه فقال احدهما بيبضا وقال الاخر سودا قبلت الشهادة عند  
 ابي حنيفة خلافا لما قال الكوفي هذا الاختلاف في ثوبين يشك فيهما كالحمرة والصفراء  
 ما لا يشك فيهما كالسواد والبيضا لا تقبل الشهادة اجماعا والقيح ان الكرا على الخلا  
 ولو شهد احدهما انه سرق ثوبه شهد الاخر انه سرق بقرعة لا تقبل الشهادة اجماعا ولو  
 شهد انه سرق ثوبا وقال احدهما انه هروبي وقال الاخر انه مروبي ذكره شيخ ابي سليمان  
 على الخلاف وذكره شيخ ابي حنيفة انه لا تقبل الشهادة اجماعا واذا قال المشرق عليه  
 بالسرقة هذه امتاعي تمت استوعبته فحدي او اشتريته منه او اقر له بهذا احدي الحد  
 عنه في جميع ذلك كذا في المحيط واذا شهد اثنان انه سرق هذا المال هذا الرجل وشهد  
 انه سرق هذا المال والآخر المروق منه يدعي السرقة على الاول فانه لا يقطع الاول كذا في  
 محيط السرخسي واذا شهد الشهود في عايد ما ذروا له بسرقة عشرة دراهم او اكثر  
 والعبد يحج فان كان مولاه حاضرا قطع عنه م جميعا وهل يضمن ان كان استهلكا لا يضمن  
 وان كانت قايمة رد ما على المروق منه وان كان المولى غائبا لا يقطع العبد عند ابي حنيفة  
 ومحمد ويضمن السرقة وان كان الشهود وشهدوا بسرقة اقل من عشرة دراهم قضى القاضي بالمال  
 ولا يقضي بالقطع سواها كالمولى حاضرا او غائبا وان كان الشهود وشهدوا على اقرار الماد  
 بسرقة عشرة دراهم فالقاضي يقضي بالمال ولا يقضي بالقطع في قوله ابي حنيفة ومحمد رحمه الله  
 ولو شهدوا على عبيد رعية سرقة عشرة دراهم واكثر ان كان غائبا فالقاضي لا يقضي عليه  
 بشي لا يقطع ولا بالمال عليه ابي حنيفة ومحمد وان كان الشهود وشهدوا على اقرار العبد المحجور  
 بالسرقة فالقاضي لا يقبل البينة اصله سواء كان المولى حاضرا او غائبا حتى لا يقطع العبد  
 ولا يؤخذ المولى بيمينه لاجل المال ولكن يؤخذ العبد بعد العتق كذا في الذخيرة في فصل  
 المتوفقات اللص اذا دخل دار رجل واحد المتاع واخرجته فله ان يقتله وفي نوادر ابن  
 سماعة قال لا تجرد رحمه الله اللص اذا كان يتجسس البيت فراه صاحب البيت صاحبه  
 فان ذهب فلا قتله قتله وقال محمد رحمه الله في نوادر ابن رستم اذا زاده بينت بيته فقتله  
 بغير مدية وقال ابو حنيفة رحمه الله يسمعه قتله ولا يفر مدية وذكره في نوادر ابن  
 سماعة عن محمد بن اللص اذا دخل رجل ثوبا به صاحب الدار وعلم انه لا يقدر ان يأخذه شي  
 له قتله سواء دخل عليه كابر او غيره مكابرة وهو يريد ان يسرق ماله فقتله فلا يؤخذ عليه



ولا بد من ان يجمع السارق في ثيابه واهل سرقة سارق خوجدار رجل ولم ينفذ الحرف حتى علم صاحب البيت فالتفت عليه جرا فقتله فقتل عليه عاقلة الدين وعلمه الكفاية كذا اية الذخيرة في ثيابه اية  
البيت رجله طلع على حيا رجله على الحيا طلع على حيا فحاجب الحيا طلع على حيا صاحب البيت  
ياخذ الملاء ويذهب فكل رجل له ان يرميه قال سبعة ذلك اذا كان الملاء قسما ويمنع من ذلك  
فصاعدا قال الفقيه ابراهيم صاحب كتاب بقاء روادى التقدير بل اطلقوا ان ان يرميه ويمنع  
حين ياتي الحيا الصغير رجل دخل على رجل ليلا فسرقة ثم اخرج السرقة من الدار فابتهج الرجل  
وقتل فلا تقي عليه قالوا اذا قتل اذا كان لا يقدر على السرقة الا بالقتل اذا كانت  
الحالة هذه بين حيا القتل ولا ضمان على القاتل واية المشتري اذا كان مع رجل رخيص فاراد  
رجل ان ياخذ منه وسعة ان يقابل بالسيف اذا كان يخاف على نفسه الجوع فكذلك الماء  
يسرقه كذا في المحيط اللص المعروف بالسرقة تجده رجل يذهب به حواجه غير مستغول  
بالسرقة لا يجوز له ان يقتله ولكنه ياخذ به الي الاثم حتى يستبينه بالحسنة كذا في  
الطهيريته السارق اذا صاح به رب المال فترى لا يجادل لصاحب المال ان يتبعه ويحضر به  
الا اذا ذهب به مال لم يمتدح له ان يتبعه ويحضر به بالسلاح حتى يلتقي قتاله كذا في المحيط  
يستحب للمدعي ان يدي بلفظ الاخذ والسرقة فكذلك يستحب للشهود ان يشهدوا بلفظ  
الاخذ دون السرقة او يقولوا هذا المال للفلان ليدركه الحد اذ في السرقة منه كذا فقال كرسه  
ام ضمن المال ولا يقطع ولو اقر بقرعة ذلك بالسرقة ايضا كذا اية العراجية قال ابو حنيفة فيمن  
ادعى على اخر سرقة وانكر المدعي عليه يستحب وان نكل فيضي عليه بالمال دون القطع كذا  
في الطهيريته وكذا الدرع عن الافزار وكذا اية السراقة بعد حين لا يقطع وضمن كذا في الفتاويه  
شهادة اقطع ثم قال لا بد اخر لا يقطع وضمن الدية للاول ولو شهد اخران على رجوعهما لا  
يقبل ويقطع شهد اعلى اقراره وهو ساكت او مسكرا يقطع شهدة اربعة فرجح اثنا  
وشهادة اعلى اخر لا يقطعان ويقضي بالمالي على الاول كذا اية الثاني رخصة والله اعلم  
**الباب الثاني فيما يقطع فيه وما لا يقطع فيه وفيه ثلاثة فصول**  
**الفصل الاول في القطع لا يقطع فيه ما يوجد فيها من ثمنها او ذراعا او ذراعا**  
والخشب والقصب والسك والبرنج والمرة والنورة وبه دخل في السك المالح والطير  
كذا في الهداية وهكذا في الكافي والاختيار ويقطع بالساح والفتاوى لابن عيسى والصد  
وبالنصوص الحضر والياقوت والزبرجد كذا في الكافي ويقطع في الحواجر كذا في الفتاوية  
فاما الذهب والفضة واللؤلؤ والغير ورجح فقد روي هشام عن محمد رحمه الله انه اذا سرق  
على الصورة التي توجب مباحة وهو المختلط بالبحر والشراب لا يقطع ولا يظلم الرواية  
يجب القطع على كل حال وان جعل من خشب الذي لا يقطع فيه ثوبا او كرسيا او سريرا يجب  
القطع سرقة واية الحشيش والقصب والبورير والاصحاح القطع قبل العمل يوجب بعد  
العمل حتى لو اخذ من خصر وورق لا يقطع كذا في المحيط واذا غلبت الصفة على  
الاصيل والخصر كذا في الحصر السعد ادية والحرجانية قالوا يقطع ايضا كذا في الكافي  
وانما يقطع في الابواب اذا كانت في الجدران وكانت حفيقة لا يقطع حلالا على الواجدين لا  
يرغب في سرقة النجيل من الابواب وان كانت مكرمة على الباب لا يقطع بها كذا في التبيين  
ولا يقطع فيما يتسارع اليه الفساد كاللبن والحم والقواكر والربطة كذا في الهداية اما

الفاكهة اليابسة على الشجر والزرع الذي لم يحصد واذا افطعت الفاكهة بعد اسفلها  
وحصدت الحنطة وجعلت في خنطيرة وعليها باب مغلق قطع فيها كذا اية السراج الوهاج  
ولا فرق في عدم القطع بالحم بين كونه ثمنه خاقدية او غير كذا اية فتح القدير اذا سرق من اخر  
طعاما والسنة ستة فحط لا يجب القطع بسرقة سوا كان طعاما يتسارع اليه الفساد  
فكذلك الجواب وان كان طعاما لا يتسارع اليه الفساد وهو محرق قطع قال مستأجنا  
رحمهم الله الجواب في الثمار على هذا التفصيل ايضا اذا كانت السنة ستة فحط لا يجب  
القطع في سرقة الثمار سوا كان ثمر يتسارع اليه الفساد ولا يتسارع وسوا كان الثمر  
يمازير الشجر او كان محرقا وان كان السنة ستة سنة خصب ان كان ثمر يتسارع اليه الفساد  
لا يجب القطع سوا كان محرقا او لم يكن وان كان ثمر لا يتسارع اليه الفساد وهو محرق فغيره  
القطع كذا اية الفجيرة ويقطع في المحبوب كلها والا فان كان الطيب والفود والسك  
وكذا اذا سرق قطن او كنان او صوف او قطع وكذا اذا سرق حنطة او شعير او دقيقا  
او سويقا او سمنا او ثرا او زيبا او زينا فانه يقطع كذا يقطع في الاثمنة الملبوسة  
والمفروشة وجميع الاواني من الحديد والفضة والبرصا من الخشب والادم والقرطاس  
والسكاكين والمقاريج والموازين والارسان ولا يقطع في الحيازة كذا اية السراج  
الوهاج ولا يقطع في الرخام ولا في القدر ودر من الحيازة والمال كذا اية التبيين وقال ابو حنيفة  
لا يقطع في الزون ممتولا كانت او غير ممتولا ولو سرق ثمنه باصلها او ثمنه باصلها  
من البستان وهي ثمنها او يمتدح لا يقطع فيها كذا في السراج الوهاج وفي الخلاف الفصل  
يقطع اثنا كذا اية فتح جرح البحر من سرق باغ من ثمار اهل العدل بينهم لا يقطع كذا في  
الثان رخصة ويقطع في السكر اجماعا كذا اية الهداية روي عن محمد انه لا يقطع في القاج  
ما لم يعلم منه شيء وقال اصحابنا يجب ان لا يقطع في شعير القاج وغير ممتولا انه مختلف  
في كونه مالا او لا ويجب ان يكون هذا الجواب في القاج اذ به هو من عظام الجبال ولا يقطع  
في غير شعير ولا في ثمنه ثوبا ولا يقطع في شعير لان الصفة تغلب عليه فصار كالحشب  
اذ لعل كذا اية الايضاح وظاهر الرواية في الزجاج انه لا يقطع كذا في فتح القدير ولا يقطع  
في سرقة الصيد وحشيا كان او غير وحشي سوا كان صيد البر او صيد البحر كذا اية الثنا  
خاتمة في فصل شرائط القطع ولا يقطع في الحيا ولا في البقول والبرجان والربط ولا قطع في التين  
والمان والموي ولا في خلد السباع المذبوحة الا ان يمسك بها او يمسك بها في الاثمنة  
وقد فيه طعام كذا في الفتاوية ولا يقطع في سرقة الحرف والخمر من الذي لا يقطع في  
البازي والسقروشا والطير واية الوحوش واية الكلب والنعمة واية الدجاج والبط  
والحمام كذا في الترتيب والاعترية على ثلاثة اقسام مرا بحد كذا في الفتاوى وعنه فغيره  
القطع وشراب نقي التمر والزبيب والصحيح ان فيه القطع والخمر لا يجب فيه القطع ويقطع  
في الدبس ولا يقطع في الطنبورية الدن والرمار وكل شيء للملاهي كذا اية السراج الوهاج  
لا يقطع في الطبل ولا يربط هذه اذا كان طبل لغيره او اذا كان طبل الفزاة فقد اختلف  
المستأجنا وجوب القطع بسرقة اذا كان ثمنها او غير ثمنها واختار الصد والشهد  
انه لا يجب القطع كذا اية المحيط وهو الاصح ونحوه لولا الحية وهذا الجواب كذا في الترتيب  
ولا يقطع في الشريد والخمر كذا اية السراج الوهاج في نوادر ابي يوسف لا يقطع في الربط والجلا



كذلك انما العيني شرح الكثرة وتسرق ذمها لم يقطع كذا في الايضاح ولا في شريعة الشطر  
وان كان بين ذهب والنرد كذا كذا في الحيط ولا قطع في شريعة المصحف ان كان عليه حلية  
تساوي العدرم وكذا لا قطع في كتب العقدة والحق واللفظة والشعر كذا في السراج الوهاج  
وتسرق الحلة والاوراق قبل الكثرة يقطع كذا في حيط السرجي ويقطع في سرقة  
وقا في الحساب كذا في الحيط المراد بذلك اذا ترقى معنى حسابها واما اذا لم يرق لم  
يقطع اما في السراج الوهاج فيقطع لان المقصود الورق كذا في السراج الوهاج و  
قطع في نصب النشاب ولو اتخذته شهاب لم يقطع كذا في الذخيرة لا قطع في نصب  
الذهب والفضة وكذا الصنم من الذهب والفضة فاما الدمام التي عليها  
التماثيل فانه يقطع فيها لا تليست معدة للعبادة كذا في الجوهر النيرة ويقطع  
في الزعفران والورس والعنبر والوسمة والكتف كذا في الغنائية ولا يقطع بعبد  
كثير ابي ميمر يعبر عن نفسه ولونا بما او يحتملنا او يحتملنا لانه ليس سرقة بل ما غلب  
او خذ اع كذا في النهر الناري ويقطع في سرقة العبد الصغير انما ليس بمميز ولا محير  
عن نفسه بالاجماع كذا في فتح القدير في المستحق اذا سرق عبيدا صغيرا قيمة خمسة دراهم  
فتعذر لانه لو لم يسرق خمسة دراهم مقطوعة كذا في الحيط من كان له يملك عترة عترة  
دراهم من سرق من بيته مثلها ان كان دينه كالا لم يقطع وان كان موجلا فليقتل ان  
يقطع وفي الاستحسان لا يقطع ولا فرق بين ان يكون العبد احده بعدد مال او اكثر  
او اقل وان سرق منه عترة تساوي عترة قطع واما اذا اقله احدته رهنه جاني  
وقضا جاني وخرج بذلك درهمنه الحد بالاجماع وان اخذ حنفا بين الدمام اجودا  
اردني من خفيه لم يقطع كذا في السراج الوهاج وان سرق من خلاف جنس حقه نقد الا  
يقطع في الصحيح هكذا في التبيين وان سرق حليا من فضة وعلمه دراهم او حلي  
من ذهب وعلمه دراهم فانه يقطع وان كان المتاع او الحلي قد استهلكه السارق  
فوجب عليه قيمته وهو مثل الذي عليه من الدين فانه يقطع ايضا كذا في السراج  
الوهاج ولو سرق المكاتب او العبد من عرس المولى قطع الا ان يكون المولى وكلها  
بالقبض مخفية لا يجب القطع ولو سرق من عرس ابيه او عرس ولد له الكبير او عرس مكاتبه  
قطع ولو سرق من عرس ابنه الصغير لا يقطع كذا في غاية البيان لو سرق من عرس عبده  
المأذون عليه دين قطع وان لم يكن على العبد دين فالملك فيه فلا يقطع فيه اذا كان  
من جنس حقه كذا في الايضاح اذا وقعت السرقة على شيئين احدهما ما يجب القطع  
فيه والاخر ما لا يجب فيه الاصل ان ما هو المقصود بالسرقه ان كان مما يجب فيه القطع  
ويبلغ نصا يقطع بالاجماع وان كان ما هو المقصود بالسرقه لا يقطع فيه لا يقطع  
وان كان معه غيره ما يقطع فيه ويبلغ نصا با وهذا قول ابي حنيفة وعنه كذا في الحيط  
ولو سرق انا فضة قيمة مائة دينية بغيره او ظفام لا يبيع اولين لا يقطع وانما ينظر  
الي ما في الاناء ولا قطع على سارق الصبي الحر وان كان عليه حلية وهذا قولهما وانما  
ابو يوسف يقطع اذا كان عليه حلية وهو نصاب والخلق في الصبي الذي لا يمتلي ولا ينكح  
كثيرا يكون في يده مائة اما اذا كان يتكلم ويمشي فلا قطع على سارقه بالاجماع وان كان عليه  
حلية كثيرة كذا في السراج الوهاج في المستحق اذا سرق كلبا في عتقه طوق قيمته مائة درهم

لم اقطع

لم اقطع وان سرق حمارا قيمة تسعة وعلمه الاف قيمة درهم قطع وان سرق كوزا فيه غسل  
قيمة الكوز تسعة دراهم وقيمة الفسل درهم قطع وهذا الاصل اذا سرق خائبة من حجر الظرف  
فيساوي عترة فلا قطع قال شمس الامية الرخصي رحمه الله في ترجمه اذا سرق الحجر في الحرم  
ثم اخرج الظرف والظرف مما يقطع في سرقة قطع كذا في الذخيرة سرق قمعة وفيها ما يساوي  
عترة لا يقطع ولو سرق الماء الذي في الاناء في الدار ثم اخرجها فاقطع كذا في الغنائية  
قانونا القدوري اذا سرق منه بلاءه حرة مائة دراهم فعليه القطع يريد به المنديل الذي  
يشده فيه الدمام عادة كذا في الحيط ولو سرق ثوبا لا يساوي عترة دراهم وجبة  
به حبة عشرة دراهم مخروبة ولم يعلم بها لم اقطع وان كان يعلم بها فعليه القطع ولو سرق  
جرا بانية مال او جوا التانيه مال او كيسا فيه مال قطع كذا في المستوط ولو سرق  
فسطاطا ان كان منسوبا لا يقطع وان كان منسوبا يقطع كذا في السراج الوهاج  
لا قطع على خائبة ولا خائبة ولا منسوبة ولا مختلصة ولا قطع على النبا من خائبة ابي  
حنيفة وعنه رحمه الله كذا في الهداية ولو سرق من القود دراهم او دراهم او ثياب  
غير الكفن لم يقطع بالاجماع كذا في السراج الوهاج اختلفت مستأجنت فيها اذا كان القود  
به بيت مقفل والاصح انه لا يقطع مستأجنتا نفس الكفة او سرق ما لا آخر من ذلك البيت  
وكذا اذا سرق الكفة من ثابوت في القافلة لا يقطع في الاصح كذا في الكافي ولو سرق ما  
اشتراه من يد البائع في مدة الخيار فلا قطع عليه ولو اوصى له سرقته قبل موت  
الموصي قطع وان سرقه بعد موت الموصي وقبل القبول لم يقطع كذا في السراج الوهاج  
ولا قطع على من سرق من الغنائم ولا يملك من سرق من بيت مال المسلمين خولا كان او  
عبد كذا في الزهنية ولا يقطع في مال للسارق فيه سرقة كذا في التبيين واذا قطعت  
يد السارق وزد المتاع على صاحبه ثم سرقة مرة اخرى لم يقطع عندنا الاستحسان  
كذا في المستوط وكذا الوتره من سارق اخر لم يكن له ولا الرب المال انه يقطع  
السارق الثاني كذا في حيط الرخصي الاصل انه اذا لم يتب له العين وكان له مال لا يقطع  
ثانيا عتقنا وان تبدل عليه قطع كما ان كان قطعا عتقنا رطلا او كان غننا عتقنا رطلا  
فانه يقطع بالاجماع كذا في شرح الطحاوي ولو سرق مائة مقطعت يده فيلزم ان  
ماله لم يسرق ثانيا لم يقطع وان سرق مائة اخرى يقطع رجلا سواء كانت تحت طوق  
او غير ثنية كذا في الظهيرية اذا سرق ذهبا او فضة يقطع فيها ورده العين على صاحبها  
فجعل الموقوف منه اربعة اركات اربعة فخرها دراهم عتقنا رطلا لا يقطع عند ابي حنيفة  
وقا لا يقطع كذا في شرح الطحاوي في كفاية البيهقي سرق ثوبا فخطا ثم رده فتعفى سرق  
المستوفى لا يقطع كذا في الدر المنثور ولو سرق ثوبا وقطع فيه ثم رده على المالك  
فولدت في يده المالك ولد ثم سرق الثوب قطع ولو قطع في غير يده ورده العين على المالك  
وراعه المالك من انسان ثم اشتراه فعاد السارق فخره ثانيا لم يكره هذه  
المسئلة في الكتب وقد اختلفت المشايخ فيها لو اقبول من مشايخنا بغير ثوب لا يقطع  
ومشايخنا وراة النوريون يقطع كذا في الظهيرية وكذا اذا باع من السارق ثم  
اشتراه منه هكذا في الدر المنثور افرز زكاة مال اليهودي الى القرا خسر قرا عني او  
غير قطع لبقائه على ملكه فهو الخسارة او الغنائية ولا يقطع السارق من مال الحر



المتاع عندنا استحسننا رجل من اهل العدل غارة عسكر اهل البقي ليلا فرق بين  
 رجل منهم مالا في دونه الى الامام العدل قال لا تقطعه لان اهل العدل ان يأخذوا  
 اهل البقي على اي وجه يقدرون على ذلك ويمسكوه الى ان يتوبوا او يموتوا فمرد على  
 ورشتم فتملك الشبهة في اخذه صحة الطريق وكذا لو اغار رجل من البقي في عسكر  
 اهل العدل لم يقطع ايضا لان اهل البقي يستحلونه اسوال العدل وتاويلهم وان كان  
 قاسدا افاذ النظم اليه المنفعة كان بمنزلة تاويل الصالح ولو ان رجلا من اهل العدل  
 سرق ما من اخر وهو ممن يشهد عليه بالكفر ويستحل ماله وقدمه قطعة من التاويل  
 هو صاحب دين المنفعة ولا معتبر بالتاويل بدون المنفعة ولهذا لا يمسقط الضمان به  
 فكذا لا يقطع هذه الامتعة حكم اهل العدل فيمنع من اهل العدل من استيفاء  
 القطع عنه خلاف الذي هو في عسكر اهل البقي فان يد الامام العدل لا تصل اليه كذا  
 في المستوط **الفصل الثاني** في الحرز والاخذ منه الحرز على ضربين حرز  
 لمعني فيه كالمبيت والدور ويسمى هذا حرزا بالمكان وكذا العنق طيط والكوايت  
 والجميع كل هذه الاشياء تكون حرزا وان لم يكن فيها حفاظا سوا سرق من ذلك وهو مقتضى  
 الباب او باب لان السبا يقصد به الاحراز لا انه لا يجب القطع الا بالخراج بخلاف  
 الحرز بالحفاظ حيث يجب القطع فيه بمجرد الاخذ وحرازا لحفاظ كمن جلس في الطريق او  
 في الصخر او في المسجد وعندة مناهة فهو حرز به هذا اذا كان الى حفظ فريضة واما  
 اذا بعد فليس بحفاظ وجه القرب ان يكون بحيث يراه ويحفظه ولا فرق بين ان يكون الى  
 مستيقظا او نائما والمتاع تحت الوعدة هو الصحيح كذا في السراج الوهاج لو وضع متاعه  
 في صخر او لم يتم على متاعه وانما نام عنده فسرقة منه يقطع اذا نام حيث يراه ويحفظه  
 كذا في محيط الرضوي قال مشايخنا كل شيء معتبر بمرزومه كذا اذا سرق الدابة من الا  
 او الشاة من الحظيرة فانه يقطع واذا سرق الدار او الحلي من هذه المواضع لا يقطع  
 وبما الكرخي ما كان حرزا للسرقة فهو حرز لكل نوع حتى جعلوا سرقة النعال وقواصر التمر  
 حرزا للدار والدارين واللولود وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج قال شمس الدين  
 السرخسي هذا هو المذهب عندنا كذا في الظهيرية وفي الحرز بالمكان لا يعتبر الاحراز  
 بالحفاظ هو الصحيح كذا في الهداية اهل السرق من الحمام ليل القطع وبالزهار او اما ما  
 اعتاده الناس من دخول الحمام بغض الليل فهو كالنهار كذا في الاختيار شرح المختار  
 وعن ابي حنيفة ان سرقة ثوبا من تحت رجل في الحمام يقطع كما لو سرق من المسجد متاعا  
 وصاحبه عنده وعندكم لا يقطع وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى كذا في الكافي  
 ما كان حرزا لانيبة واذن لم يرد في دخول فرق هذا المادون في الدخول شيئا لم يقطع  
 وان لم يكن حرزا بيقظة وان كان ثمنه حافظا وكان صاحب المنزل نائما عليه وما كان  
 من هذه الابنية يدخل بلا اذن متى شاء ولا يمنع هذه او الغنم في البرية واجد صير  
 حرزا لحفاظ وذلك كما لمناجد الطريق كذا في الايضاح ان شق الحمل فرق منه او  
 ادخل يده في صندوق فاخذ الما لم يقطع كذا في التبيين ولو سرق الابل من الطريق  
 لم يقطع استقطع سوا كان صاحبها عليها او لا لان هذا مال ظاهر غير حرز وكذا الورق  
 الجوالق موضوع على الارض فرق الجوالق مع المتاع ان كان صلحيه هناك بحيث

فيما لم يقطع ولا شواي  
 فخرج ما فيه كان صلحيه  
 هناك قطع والا فلا فانه  
 الجوالق في روم

يكون

يكون حافظا لم يقطع سوا كان نائما او يقظا كذا في السراج الوهاج اذا سرق من الفطار  
 بغيره لا يقطع ويستوي فيه ان يكون معه سابقا او قايده يسيوفه او ينفذه او لم يكن فلم  
 يقطع الفطار حرزا بالسابق والناقد وان كانا حافظين لان المال انما يصير حرزا بالي  
 اذا كان مقصده الحفظ واما ان كان مقصده شيئا اخر والحفاظ يحصل بطريق التسوية  
 فلا حتى لو كان مع الفطار من يتبعه للحفظ يقطع كذا في الذخيرة ولو اخذ السارق  
 الحرز قبل ان يخرج به قد حمله او لم يحمله فلا يقطع عليه ولو سرق الى صاحب خارج الحرز  
 فاختار المرمي اليه فلا يقطع عليه واجد منها ولو سرق الى صاحب من وراء الحدة او لم يخرج منه  
 به قال ابو حنيفة لا يقطع عليه واجد منها وقال ابو يوسف يقطع الداخل ولا يقطع  
 الخارج اذا كان الخارج لم يدخل به الى الحرز ولو كان الخارج ادخل يده في الحرز فاخذها  
 من الداخل فلا يقطع عليه واجد منها في قول ابي حنيفة وقا ابو يوسف انظر ما كذا في  
 فتاوي الكرخي ولو وضع الداخل الما لعنة النقب ثم خرج واخذه لم يذكر في الصحيح  
 انه لا يقطع ولو كان في الدار من خارج فمري بالمتاع في النوبة ثم خرج واخذه ان خرج بقوة  
 الما لا يقطع وان خرج بغيره الما لم يقطع ذكره الامام الثوري في النوبة وذكر في المستوط في اخر  
 الما بقوة جريبه الاصل انه يلزمه القطع كذا في النهاية وان الفاء في الطريق ثم خرج فاخذ  
 هذا يقطع وجب ان يرمي به في الطريق بحيث يراه ثم خرج واخذه يقطع وان يرمي به بحيث لا  
 يراه فلا يقطع عليه وان خرج واخذه اذا حمله على حمار وساقته واخرج يقطع بذلك  
 كذا في السراج الوهاج ما سرق سرقة فلم يخرجها من الدار لم يقطع وهذا اذا كانت  
 الدار صغيرة بحيث لا يستغني اهل البيت عنها لا تنفع بفتح الدار وان كانت كبيرة  
 وفيها متاع صيراي حجر ومنزل وتلك مقصورة سكان ويستغني اهل المنزل عن  
 الاتباع بفتح الدار واما يستغني به استيفاء السكة فرق رجل من مقصورة  
 واخرجها الى صحن الدار فسطع ولو سرق بعض اهل المتاع صير من مقصورة شيئا يقطع  
 كذا في الكافي ولو نقب البيت ثم خرج ولم يأخذ شيئا ثم جاني ليلة اخرى فدخل فاخذ شيئا  
 ان كان صاحب البيت قد علم بالنقب ولم يسه او كان النقب ظاهرا بطار متون  
 وبقي كذا فلا يقطع عليه ولا يقطع كذا في السراج الوهاج صارن دخل مع حمار متولا  
 فجاء الثياب وحملها ثم خرج من المنزل وذهبت الى منزل فخرج الحمار بقية ذلك وجاء الى منزل  
 لم يقطع وكذا الرملة على طائر شيئا وترك في المنزل عطلا وان لم يتركه فلهذا منه  
 كذا في الفتاوى السراجية ولو سرق ما من حرز فلهذا فدخل اخر الحرز وعمل السارق  
 والمال معه قطع المحمول خاصة ولو اخرج نصبا من حرز فمستحق فمساعد ان غلغل  
 بينهما اطلاق المالك فاصلى النقب او اغلغل الباب فالاخراج الثاني سرقة اخرى ولا يجب  
 القطع اذا كان الخرج في كل مرة دون التصاحب وان لم يتجمل ذلك قطع كذا في السراج  
 الوهاج ولو سرق من السطح ما يسهل نصبا يقطع رجل نقيب حائط بغير اذن  
 المالك ثم غاب فدخل سارق البيت وسرق شيئا المختبر انه لا يضمن النقيب ما سرقه السارق  
 كذا في الخلاصة ولو سرق ثوبا بسط في السكة لا يقطع وكذا الورق ثوبا بسط على خصر  
 الى السكة وان بسط على الحائط الى الدار وعلى السطح يقطع كذا في الظهيرية ومن  
 نقب البيت واخذ يده فيه فاختل شيئا لم يقطع وهذا عند ابي حنيفة وعند محمد رحمه الله



ومن اصحابنا من قال في هذه المسئلة هذا المحمول على البيت الكبير الذي يمكن الدخول فيه من النقب  
اما اذا كان صغيرا يمكنه دخوله من النقب فادخل به فيه واخذ الى القطع اجلها وان ادخل  
بده في صندوق الصبر في اوتى لم غيره فاحذر الى القطع كذا في السراج الوهاج جماعة نزلوا خانا  
او شيئا فسرقت بعضهم من بعض متاعا وصاحب المتاع يحفظه او تحت راسه لم يقطع كذا في  
الفن والسر اجنية واذا طرصة خارجة من الكم واخذ الدرام لم يقطع واذا ادخل بيده في  
الكم وطرها فطع ولو دخل الرباط يقطع في الوجه الاول وفي الوجه الثاني لا يقطع كذا في الكا  
في المستحق الحسن عن ابي حنيفة قال في الفتناء وهي التي يهيئ لعلك البيت ما يفتح  
به اذا فتن بها رائحة البيت والدار احذر واخذ المتاع لا يقطع وان كان في احد من اهله  
فاخذ المتاع وهو لا يعلم قطعه وكذلك اذا فتن بابا في السورق لم يقطع كالقفاز لا يقطع وهو  
الذي يعطي الدرام لينظر اليها في اخذ منها وصاحبها يعلم به الحاويز اذا كان باب الدار  
مردودا غير مغلق فدخل السارق خفية واخذ المتاع قطع ولو كان باب الدار مفتوحا  
فدخل بها وادورق لا يقطع ولو دخل كذا في باب الدار كان الباب مفتوحا مردودا بعد  
ما صلب الناس العتمة سرق حقيقا او مكابرة ومعه سلام او وصاحب الدار يعلم به ولا يقطع  
ولو دخل اللص في انسان ما بين العتمة والفتنة والناس يذنبون ويحيثون فهو بمنزلة  
الهارب وان كان صاحب الدار يعلم بدخول اللص واللص لا يعلم ان فيها صاحب الدار يعلم  
به اللص وصاحب الدار يعلم قطعه ولو علم لا يقطع ولو لم يعلم قطعه ولو كان باب الدار  
خفية سرق متاعه فطع ولو كان بده من المتاع بيتا سرقا واخذ متاعه من غير ان يقطع والفتنة  
ان لا يقطع في الفصلين لكن استغننا في الفصل الاول وقلنا بوجوب القطع كذا في المحيط  
ولو اخرج شاة من الحوز فقتلها اخري ولم تكن الاول نصا با فلا يقطع عليه كذا في السراج الوهاج  
واذا سرق شاة او بقرة او فرس من المرمي لا يقطع هكذا ذكر محمد في الاصل قال شيخ الاسلام ان  
يكون عليها راع يحفظه وفيه البقاء انه لا يقطع في المرمى وان كان مرميا الرامي ان الرامي  
ينصب الجبل الرمي الجبل المحظ فلا يصير حرا بالرامي فان كان مرميا يسوي الرامي من يحفظها  
يجب القطع وعليه العتمة وان كانت الغنم تاربى الى بيت بالليل قد يبي لها عليه باب مغلق  
لكثرة ودخل فترك منه شاة قطع وفيه البقاء وقيل لا يعتبر المغلق اذا كان الباب مردودا  
الا ان يكون مردودا في الصبح كذا في الذخيرة ياربى بالليل الى الحائط قد يبي لها عليه باب  
وهناك من يحفظها وكمر الباب ليل وسرق برة فقتلها او ساقها او كبرها حتى اخرجه  
قطع اتخذ خطيرة من حجر او شوك وجمع فيها الاغنام وهو نائم عندها يقطع سارقا فان  
محمد اذا جمع الغنم في خطيرة او في غير خطيرة وعلى الحائط او ليس على الحائط بعد ان  
جئوا في موضع قطع سارقا كذا في الحاويز وعامة المشايخ يعلم انه اذا جئوا في مكان اعد  
لجعله سارقا فدخل من فاعله لقطع سوا كان مرميا حيا قطعا او لا يكون كذا في المحيط وهو الصحيح  
هكذا في الذخيرة من سرق من اربابها او ولد له وان شغل او دبره حرم منه كذا في  
بهاضه والتم والمال والماله والفتنة لا يقطع ولو سرق من بيت ذي الرحم المرم متاع غيره  
يقطع ولو سرق مال ذي الرحم المرم من بيت غيره يقطع كذا في النجاشي القديم ولو سرق من امه  
او اخته رماها يقطع كذا في الكا في واذا سرق احد الزوجين من الآخر لم يقطع وكذا اذا  
سرق احد الزوجين من حوز خاص للآخر لا يسكنان فيه كذا في غاية البيان ولو سرق المرا

من زوجتها او سرق هو من اثم طلوعها ولم يدخلها خبا نيت يغير عدة لا يقطع واحد منهما  
ولو سرق من امرأة المسبوبة او المتلعة ان كانت في العدة لم يقطع سوا كانت طلقة او  
كلفتين او ثلاثا وكذا اذا سرقته هي من بيت زوجها وهي في العدة فلا يقطع عليها كذا في  
السراج الوهاج ولو اباها بعد السرقه وانقصت عدةتها ثم رضى الامرا له ان لا يقطع  
كذا في التبيين اذا سرق من اجنبية او سرق من اجنبية ثم تزوجها قبل المراجعة الى الاما  
ثم تراضى الامرا في السارق فالتواخي لا يقطع كذا في الذخيرة وان تزوجا بعد  
انقصا لم يقطع عنه ابي حنيفة ومحمد كذا في السراج الوهاج اذا سرق من امرأة قد حرمت عليه  
بتقبيلا اما او ابتها قطع كذا في المحيط ولو سرق من بيت الاصل او اخته لم يقطع  
عنه ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يقطع والحلان فيها اذا كان البيت المختل لهما اذا كان  
للبيت لا يقطع اتفاقا كذا في مسئلة الصهر اذا كان البيت للزوجة لا يقطع لهما كذا  
في الجوهرة النبوة المختل زوج كل ذي رحم محرر من الزوج البيت والاخت وكل ذي رحم محرر من  
الختن والصهر من محرر عليه بالمصاهرة كالمراة وابنتها وكامراة الاب وكل ذي رحم محرر من  
اولادها كذا في المحيط ولو سرق العبد من مولاه لا يقطع وكذا لو سرق من اب مولاه او  
امه او ذي رحم محرر منه او من امرأة مولاه وكلما لا يقطع المولى بالسرقه منه فعنده بمنزلة  
كذا في محيط السرخسي ولا فرق بين ان يكون العبد مديرا او مكاتب او مملوكا او ام ولد  
سرقته من مولاه كذا في السراج الوهاج وكذا لك المولى اذا سرق من ماله مكاتبه او عبده  
المأذون فم يقطع بالسرقه منه العبد لانه بمنزلة المودع فيها في يده ويقطع السارق من  
المودع كذا في محيط السرخسي ولا يقطع على الضيف اذا سرق من ماله اضاف كذا في الهدايا  
ولا يقطع على خادم القوم اذا سرق متاعهم ولا يباع اجير سرق من ماله من دون ان لا يقطع  
واذا اجدت اذ يباع رجل فسرقت الموجه من المستاجر او المكاتب من الموجه وكل واحد  
منهما في منزل على جرة قطع السارق منه عتمة ابي حنيفة وعندهما اذا سرق الموجه من  
المستاجر فلا يقطع وان سرق المستاجر من الموجه يقطع بالاجماع اذا كان في بيت مفرد  
كذا في السراج الوهاج **الفصل في الجوهرة النبوة** الثالث في كيفية القطع واشياء يقطع  
بين السارق من الزند وخشم وغنم الزيت وكلقة الحسم على السارق عتمة كذا في  
النجم الرايق فان سرق ثوبا فقطع رجله اليسرى وان سرق ثالا لم يقطع وعلق في  
السجن حتى يتوب هكذا هذه المستحسنان وميز رايا ذكر المشايخ رحمهم الله كذا  
في الهداية واللامام ان يقتل بسبب سنة لسعيه في الارض بالفتنة كذا في السراجية  
وان كان السارق اشبل اليد اليسرى او قطع او مقطوع الرجل اليمنى لم يقطع واذا  
كانت رجله اليمنى مثلا وكذا ان كانت ابهامه اليسرى مقطوعة او مثلا او الاصل  
من ابهامه الايام وان كانت اصبع واحدة يسوي الايام مقطوعة او مثلا قطع كذا في  
الهداية ولو كانت يمينه اليمنى مثلا او ناقصة الاصل يقطع يمينه ظاهر الرواية كذا  
في التبيين واذا كان للسارق كفان في محرم واحد قال بعضهم يقطعان جميعا  
وقال بعضهم ان تميزت الاصليية وامكن الاقتصار على قطع الزاوية وان  
لم يكن قطعها جميعا وهذه اهل المختل فان كان يقطع با حدها قطع الب  
كذا في الجوهرة النبوة وان كانت رجله اليمنى مقطوعة الاصل يقطع وان كان يقطع



القيام والمشي على ما قطعت يده وانه كان لا يستطيع ان يمشي عليه لم يقطع كذا في المسبوط  
ومن وجب عليه القطع في السرقة فلم يقطع حتى قطع قاطع يمينه فان كان قبل الخصومة  
فقط قاطع القضا صاحب الهدى والادب في الخطا ويقطع رجله اليسرى في السرقة وان  
كان بعد الخصومة قبل القضا فكذا الجواب انه لا يقطع رجله اليسرى وان كان بعد  
القضا فلا يلزم عليه القاطع ونائب قطعه عن السرقة حتى لا يجب الضمان في السارق  
فيما استهلك من مال السرقة كذا في شريعة الطيوي وان لم يقطع يده اليمنى ولكن قطع  
يده اليسرى بسبب السرقة كيلا يبري الي تفويت حنفس منقعة البطش ولو لم يقطع يده  
اليسرى ولكن قطع رجله اليمنى سقط عنه القطع بسبب السرقة فان لم يقطع رجله اليمنى  
ولكن قطع رجله اليسرى يقطع يده اليمنى كذا في الحنفي اذ قال الحاكم للحلاد ان قطع يمين هذا  
السارق في سرقة سرقة فقطع يمينه عدا فلا شيء عليه عنه ابي حنيفة ولكن يردب كذا  
في فتح القدير والخلاف فيما اذا قطع يمينه عدا او لو قطعه خطا لا يضمن اجماعا سواء  
اخطأ في الاجراء او ان اجتهد وقال ابي حنيفة مطلقا في النقص فقطع اليسرى او في معرفة  
اليمنى واليسرى هو الصحيح كذا في المصنفين ولو قال كذا قطع يده هذا انقطع اليسار  
لا يضمن بالاشفاق ولو ان السارق اخرج يمينه وقال لا قطع يدي هذا يميني فقطع  
لا يضمن وان كان ثلثا لما يضمن بالاشفاق كذا في فتح القدير ولو قطع غير الجاردين  
لا يضمن ايضا هو الصحيح هكذا في الهداية وان حكم عليه بالقطع فقطع رجله اليمنى  
من غير ان الامام فلا يضمن عليه لكن الامام يوجب عليه ذلك كذا في المسبوط وان قطع  
الحلاد رجله اليمنى ضمن الحلاد يمينه وضمن السارق السرقة وان قطع رجله اليسرى  
ضمن الحلاد يمينه فقطع عن السارق يده اليمنى وان قطع يديه جميعا صارت  
اليمنى بالسرقة وضمن الحلاد للسارق يده اليسرى كذا في الحنفي ولو قطع يديه وحليته  
ضمن اليسرى والرجلين ولو كانت يمين السارق معدومة قطعت رجله اليسرى كذا في  
الفتاوية واذ احكم عليه بالقطع بشهود في السرقة ثم انكثت او لم يكن حكم عليه حتى انكثت  
فاخذة بعد ذلك لم يقطع وان كان انتبه الشرط فاخذوه من ساعته قطعت يده كذا  
في المسبوط ولو سرق من رجلين لم يقطع بيمينه احدى كذا في الفتاوية رجل سرق من  
جوز جانب ففرغ الي قاضي بلج فله ان يقطعه فان غلب رجله على جوز جانب من اهل  
المنفى من غير تقليد من جهة والى خراسان لم يكن لقاضي بلج ان يقيم وهو نظير ما لو  
سرق في خوارزم ففرغ الي قاضي بخارا كذا في الحنفي واذ اثبت السرقة في البرد الشديد  
والحر الشديد الذي يتخوف عليه الموت ان قطع حسب حتى يكسب الحر والبرد واذ كان  
لا يتخوف عليه الموت ان قطع لم يتخوف وان حسب الي فتمت الحر والبرد فمات في السجن فمات  
المسروق حين بقي تركته كذا في المسبوط ولا يقطع السارق الا ان يجبر المسروق منه  
مطالبا بالسرقة وقال ابي يوسف رحمه الله تعالى ان قطع في السرقة في الظاهر الرواية كذا في  
زاد المعاد ولا فرق بين الشراة والاقرار عندنا وكذا ان غاب عنه القطع عندنا كذا في الهداية  
والمستودع كذا في صاحب الرضا والمستعير والمستاجر والمضارب والمستضعف  
والفاسق في اسوم السراة المرهون وكل من لم يتركه حافظ سيوي المالك كلاب والرمي  
لا يقطع السارق منهم ولا يقطع بخصومة المالك في السرقة من هؤلاء الا ان الرهن انما

يقطع

يقطع بخصومة حال قيام الرهن بعد قضا الدين كذا في الكافي ان قطع سارق بسرقة  
فصرقت منه لم يكن له ولا الرب السرقة ان يقطع السارق الثاني وللأول ولاية الخصومة في الاستد  
ية رواية ولو سرق الثاني قبل ان يقطع الاول او بعد ما دري الحد بيمينه يقطع بخصومة  
الاول كذا في الهداية في نزاد هشام قال سالت محمدا رحمه الله تعالى عن رجل سرق  
من رجله الف درهم ثم ان رجلا اخر لم يملك هذه الثروة منه الف درهم غصبه لا الف درهم  
من السارق قال ادواء الف قطع عن السارق الاول كذا في المحيط من سرق سرقة وردها  
على المالك قبل الارتجاع الي المالك لم يقطع فان ردها بيمينه سماع البينة والقضا يقطع  
وقبل القضا يقطع استحسانا ولو رده على يمينه او يمينه ان لم يكن في عيال  
المسروق منه يقطع وان كان في عيال لا يقطع وكذا ان رده على امراته او عبده او ابيه  
مشاهرة او مسانعة ولو دفع الي ولده او جدته او والدته او جدته وليسوا في عياله  
لا يقطع ولو دفع الي عياله لا يقطع ولو دفع الي مكانه لا يقطع لانه عبده ولو سرق  
من مكانه ورده الي سيده لا يقطع ولو سرق من العيال ورده الي من يقول لا يقطع كذا  
في الكافي اذ قضى على رجل بالقطع في سرقة ووجهها المالك وسئل اليه او باعها ام لا يقطع  
كذا في فتح القدير ولو غصبه منه رجل وضمن الفاضل سقط القطع كذا في الفتاوية  
ويعتبر ان يكون قيمة السرقة بوزن السرقة عشرة وكذا لكون القطع ولو كانت قيمة يوم السرقة  
عشرة فدام وان انتقص بعد ذلك ان كان نقصان القيمة لنقصان القطع كذا في الفتاوية وان كان  
نقصان القيمة لنقصان السور لا يقطع في ظاهر الرواية كذا في المحيط اذ ان القيد بيمينه  
عشرة فدام ان كان ما دونها ضيفا انه يصح اقراره ويقطع يده والمال يرد الي المسروق منه  
ان كان قايما وان كان هالكا لا ضمان سواء صدقه مولا او كفايه كذا في السراج الوهاج  
وان كان محجورا والمال قائم ان صدقه مولا يقطع ويبرئ المال الي المسروق منه وان كثر  
مولا فقال اندرام ما لي فيمنه ابي حنيفة القطع والمرد الي المسروق منه وان كان  
المال هالكا صح اقراره بالمديون او احيا بن جهم ولا ضمان عليه سواء صدقه مولا  
او كذا بوضوح الا ان القيد كثيرا وقت الاقرار اما اذا كان صغيرا فلا قطع عليه اصلا  
لكنه الا ان كان ما دون صدقه المولي يرد المال الي المسروق منه ان كان قايما وان كان هالكا يضمن وان كان  
محجورا فان صدقه المولي يرد المال الي المسروق منه ان كان قايما ساذا كان هالكا فلا  
ضمان عليه لافي المال ولا بعد العتق كذا في مائة البيان ولو اقر القيد بسرقة ما دون  
عشرة لم يقطع ثم ينظر ان كان ما دونها صح اقراره ويرد المال الي المسروق منه وان كان هالكا  
يضمن صغيرا كان او كبيرا اقراره كان محجورا ان صدقه مولا فكذلك وان كثر في المال  
المولي ويضمن القيد بعد العتق ان كان كبيرا وقت الاقرار وان كان صغيرا لا ضمان عليه  
كذا في السراج الوهاج اذ قطع السارق والقيين قايمة في يده ورون على صاحبها البتة  
على ملكه كذا في الهداية وان كانت هالكة لم يضمن وكذا ايضا اذا كانت مستهلكة في  
المشهور لانه لا يجمع بين الضمان والقطع عندنا كذا في السراج الوهاج وهذا اذا كان بعد  
القطع وان كان الهلاك ولا يضمن له ان قبل قطع يده وان قال المالك انا اضمنه لا يقطع عندنا  
وان قاله ان اختارنا قطع يمينه ولا ضمان عندنا ههنا كذا في المحيط ولو قطع يمين  
السارق ثم استهلكه فحيرة كان للمسروق منه ان يضمن المستهلك قيمة ولو اودعه



السارق عند غيره فلهذا لا يضمن المودع كذا ان السارق لو هاج واذا ملك السارق  
المروق من رجل يبيع او هبة او ما شبه ذلك وكان ذلك قبل القطع او بعد فمملكه باطل  
ويرد المروق على المروق منه ويرجع المشتري على السارق بالثمن الذي دفعه اليه فان كان  
هالك في يد المشتري او في يد الموهوب لم فلا ضمان على المشتري ولا على السارق هكذا  
روي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى وان كان المشتري او الموهوب استهلكه فلما كان  
يضمن ثم يرجع المشتري على السارق بالثمن الذي دفعه ولا يرجع عليه بالقيمة كذا في المحيط  
ولو غصب انسان من السارق هلك في يد الغاصب تعذر القطع فلا ضمان للسارق  
ولا ضمان للمالك ايضا كذا في الايضاح قال محمد رحمه الله في رجل سرق غير مرة فخذ حذوا  
فهو له ذلك كله لان الحذو الخالص لله تعالى متى اجتمعت فداخلت اذا كان الجنس  
واحد الا ان المتصود من اقامة الحد الرجوع مباشرة تسببه بخلاف ما لو اقيم الحد مرة  
ثم سرق ثانيا لا يضمن ان الزجر لم يحصل بالاول واجمعوا على انه لو سرق ثانيا بلسرق  
قضا صوابا او شتوا عليه السرقات لا يضمن لهم شيئا من السرقات اذا هلك الاموال في  
يده واستهلكها واما اذا خسر واحد منهم او اثنان وخاتم والى قوت غيب فقطع  
القاضي به السارق بخصومة الذي خصموا بالباقون فقل قول ابي حنيفة رحمه الله  
لا يضمن لهم شيئا اذا هلك الاموال منه واستهلكها وقال ابو يوسف وعندهما الله  
يضمن قيمة سرقات الغائبين ولا يضمن لمن كان حاضر وقت الخصومة قيمة سرقة  
اجلها فان كانت السرقات قائمة رد هذا الامام على اربابها والقطع لا يمنع رد السرقة  
كذا اية المحيط واذا سرق النصب من واحد من ارباب النصب فمقتطع لا يضمن  
بما في النصب عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لما كذا في غاية البيان ولو اقر بالسرق والمهر  
منه غاي فاجتهد الحاكم وقطع يده فيها لا يضمن للمروق منه شيئا وان خصم وصدقه  
كذا لابي الميسر رحمه الله اعلم بالصواب **الباب الثالث** فيما يجزئ  
السارق في السرقة اذا سرق ثوبا فشق في الدار نصفين ثم اخرج فان كان لا يبيد ويب  
مخزاة وراهم بعد ما شق لم يقطع بالاتفاق بخلاف ما لو شق بعد اخراجه فانتقصت  
قيمته من النصاب به كذا اذا شق ثوبا مخزاة وهو ثيابي فخرقة فان كان هذا  
التقصير يمكن تقصيرا ففعله القطع بالاتفاق واما اذا كان التقصير فاجشا  
فان اخرا ربه الثوب اخذ الثوب وتضمن التقصير فعليه القطع واما اخرا لان  
يضمن قيمة الثوب وسلم الثوب فلا قطع عليه وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يقطع  
به الزوجين جميعا كذا في الميسر واختلفوا في الفرق بين الفاحش واليسير  
والصحيح ان الفاحش ما يفوت بعض عين المتعة واليسير ما لا يفوت به شرع من  
المتعة بل يقرب به فقط كذا اية البحر الرامية واذا كان الشق اتلفا فله تقصير جميع  
القيمة من غير حرجا ويملك السارق ولا يقطع وحده الا تلافيا ما شق من نصف  
القيمة كذا في التبيين ان سرق ثوبا ثم اخرج لم يقطع ولو ساقط نصا بانه  
الذبح لكنه يضمن قيمته للمروق منه كذا اية فتح القدير وان سرق ذهب او فضة عجب  
منه القطع فنصف وراهم اربعة ثمانية قطع فيه ويرد الدار والدان يبر الى المروق منه  
هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا تسهيل للمروق منه غير كذا في الهداية وما

هذا الخلاف اذا اتخذ خليا او ثنية كذا في التبيين ولو سرق خدي او خاشا او صنوا او  
ما شبه ذلك فجعله او اتي ان كان ثوبا بعد الصبغة يباع وزنا فعلى الاختلاف وان كان  
يباع عددا يصحون للتسارفا لاجماع ولو سرق ثوبا فقطعة وخاطة يكون له بعد القطع  
واضمان بالاجماع كذا اية النعمانية ولكن لا يجلد ان يتبع به بوجه ما ويضمن فيما بينه  
وسين الله تعالى كذا في التزاتر اذ اقطعت به السارق وقد قطع الثوب فمقتطع ولم  
يخطه يرد على المروق منه كذا اية الميسر من سرق ثوبا فصبغه احمر فقطع يده لم يرد  
منه الثوب ولم يضمن قيمة الثوب وهذا عند ابي حنيفة وراي يوسف رحمه الله تعالى  
كذا اية الكافي ولو صبغه بعد القطع يرد كذا اية البحر الرامية وهكذا في الاضحية  
شرع المختار وان صبغه السارق اسود ثم قطع او قطع ثم صبغه اسود بوجه منه  
عند ابي حنيفة ومحمد وعنده ابي يوسف هذا او الاول سواء كذا اية فتح القدير في نوادر  
ابن سباعة عن محمد رحمه الله تعالى اذ قطع السارق وقد صبغ الثوب حتى لم يكن له صاحب  
الثوب ان ياحد الثوب او خاطة فمقتطع السارق ان يبيع الثوب ويأخذ من ثمنه  
ما زاد الصبغ فيه ويتصدق بالفضل وكذا يبيع القميص ويأخذ منه قيمة خيطه  
ويتصدق بالفضل وكذا كذا الحنطة يأخذ منها مقدار ثمنه عليه كذا في المحيط  
فان كان المروق وراهم فسلكا او صاعقا فلك كان المروق منه ان يأخذ هاتين  
كانت الرقعة صورا فجعله قطعة او حديدا فجعله درهما يأخذ ذلك كل شئ من الرقعة  
وغيرها اذا كان قد غرق في حاله فان كان التغيير بالنقصان فلا مروق منه ان يخذ  
وان كانت السرقة شاة فولدت اخذها جميعا المروق منه كذا في الميسر ولو سرق  
حنطة فطهرها تكون للسارق بعد القطع ولو سرق شويقا فله ثمن او يمسك  
فهو مثل الاختلاف في الصبغ كذا اية مرق الطي وراي اذا اجتمع في يده قطع في الرقعة والنصا  
به في بالقصاص وضمن السرقة فان قضى بالقصاص فعفي عنه صاحبه صاحب الحنطة فقطعت  
يده من السرقة وان لم يمسك حتى مضى زمان وهما يتراخيان فيه على الصلح ثم ضل  
درات القطع في السرقة لتقدم العهد وان كان القصاص في الرجل اليسير يبيد به  
بالقصاص ثم حبس حتى يبرأ ثم يقطع يده في السرقة وكذا ان كان القصاص في شاة  
به وراي كذا في الميسر **الباب الرابع** في قطع الطريق اعلم ان لقطع  
الطريق احكام مخصوصة سراجا احدى ان يكون له شوكه ومنفعة بحيث لم يكن للمارة  
القاومة مؤتم وقطعوا عليه الطريق سواء كان بالسلاح او بالقصاص الكبير او الحجر  
او غيرها والثانية ان يكون خارجا لا مصارا تعبدا اعراضا في السابح لا يكون بين  
الفرسين ولا بين المصريين ولا بين المدنيين ويكون بينهم وبين المصريين ثلاثة  
ايام ولما لم يهاك كذا اية ظاهر الرواية عن ابي يوسف رحمه الله اذا كان بينهم وبين  
المصريين من مسيرة سراجا وقطعوا الطريق في المصرا لاجري عليهم حكم قطع الطريق  
وعليه الفتوى والثالثة ان يكون ذلك في دار الاسلام والرافعة ان يوجد حرجا شرط في الرقعة  
النصوب ويشرط ان يكون لقطع كلهم لاجل في حق صاحب الاموال او لاجل وجوب  
القطع والحامسة ان يظفرهم الامام قبل التوبة ورد الاموال الي اربابها كذا في اثنان  
خاتمة اذا خرج جماعة فمتبعين او واحد منهم على الامتناع فقصده واطلع الطريق فاخذ



قبل ان ياخذوا مالا ومقتلوا انفسهم بقتل حبيبهم الامام حتى يتوبوا بعبادة ما يعزرون وان  
اخذوا مالا معصوما بان يكون مالا مسلما او ذميا والمأخوذ اذا قسم على جماعة اصاب  
كل واحد منهم عشرة دراهم مضاعفة او ما يبلغ قيمة ذلك قطع الامام ايديهم وارجلهم من  
خلاف ولو قطعوا الطريق على المستأمنين لم يجز فان قتلوا ولم ياخذوا مالا اقل من  
خدا حتى لو قتلوا اوليا عنهم لم يلحقوا به عقوق وان قتلوا واحدا والمال ان شأنا الامام  
قطع ايديهم وارجلهم من خلاف ثم قتلهم وصلبهم وان شأنا قتلهم من غير قطع وان شأنا  
صلبهم واذا ارادوا الصليب فحق ظاهر الرواية بصلب حيا ويبيع بجلده بريح ليموت  
وقد اطلق ويوم راحة الله تعالى لا يصلب حيا بل يبتل ثم يصلب والا اول اوضح وبه قال  
الكوفي والصحيح انه يترك مصلوبا ثلاثة ايام ثم يجلي بينه وبين اهله ليعزلوه  
وبه فتوى كذا في الكافي واذا قتل قاطع الطريق او قطع فليس عليه ضمان المال كذا في  
المحيط وكذا لا يجزئ ما قتل وما جرح كذا في التبيين انما يشر القتل واحد منهم هـ  
اجري الحد على الكل كذا في الاختيار من غير المختار ان لم يقتل القاطع ولم ياخذ مالا وقد  
جرح اقتصر منه ما فيه القصاص واخذ الارش ما فيه الارش وذلك الى الاول كذا في القواعد  
وان اخذوا مالا وجرحوا قطعوا من خلاف وسيط حكم الجراحات سواء كان عمدا او  
خطا كذا في السراج الوهاج وان اخذ بقدم ما تاتى بوقت قتل عمدا فان شأنا الاولياء  
قتلوه وان شأنا القصاص فحق الضمان اذا هلك في بيته واستعمله كذا في القواعد  
ان اخذوا قبل التوبة وقد قتلوا او جرحوا عمدا او لكان ما اخذوه من الاموال شيئا فانه  
لا يجب كل واحد منهم بصلب الا حرق في القصاص بين النفس وغيرها الى الاولياء  
ان شأنا واستوفوا وان شأنا عفا كذا في النهاية واذا اخذ المال ولم يصنع شيئا فان  
جاءت ابيات قبل ان يورث فعليه ان يرد ما اخذ الاضانه ان هلك كذا في السراجية واذا  
قطع الطريق واخذ المال ثم ترك ذلك واقام اهله زمانا لم يمت عليه الحد استحسن  
كذا في المبسوط وان كان من القطاع صبي او مجنون او فوجم محرم من المخطوع عليه مسقط  
الحد عن الباقيين كذا في الكافي وكذا اذا قاف بهم اخرس كذا في المحيط واذا قطعوا  
الطريق على قافلة عظيمة فيها مسلمون ومسلمون اقيم عليهم الحد لان يكون القتل  
واخذ المال وقع على اهل الحوب خاصة فحينئذ لا يجب الحد كما لو لم يكن معهم غيرهم كذا  
في النهاية واذا قطع قنطرة القافلة الطريق على البعض لم يجب الحد كذا في القواعد اية روي  
ابراهيم عن محمد بن ابي عمير قال يا قوم قطعوا الطريق وقتلوا ثم ولوا وذهبوا اهل هـ  
يتبعونهم قال ان كان فيهم والي القنطرة فاتبهم فلم ان يتبعوه وسالا فلا وان اخذوا  
مناجى رجل فلم ان يتبعوه وان اتبعهم صاحب المتاع وان كان للمتاع مستهلكا  
كسب لهم ان يتبعوه لانه صار ذميا عليهم كذا في المحيط فان كان فيهم عبد فالحكم فيه  
كالحكم في الرجال والاحرار المرأة كذا في ظاهر الرواية هـ كذا في المختار المقتضى ولو كان  
النساء والرجال فقطع الطريق لا قطع عليهم في ظاهر الرواية كذا في خزانة المفتين ولو كان  
منهم امرأة قتلت واخذت المال دون الرجال لم يقطع تقبل المرأة وقتل الرجال هو  
المختار عشر سنوة فطعن الطريق وقتل واخذت المال قتلن وصحت المالك كذا في  
السراجية مثبت قطع الطريق بالاقرار مرة واحدة ويتقبل رجم القاطع كذا في السرة هـ

الصوري ويسقط الحد ويرخذ بالمال كان اقرب معة وبالبينة بشهادة اثنين على معة  
القطع او الاقرار ولو شهد احد هما بالمخاتبة والاخر في اقراره به لا يقبل ولا يقبل  
الشهادة بالقطع على ابي الشاهد وان علا وابنه وان سفل ولو قالا قطعوا علينا وقبل  
اصحابنا واخذوا مالا لا يقبل ولو شهدوا وانهم قطعوا على رجل من عرصتنا من  
ولم ولي يعرف او لا يعرف لا يقيم الحد عليهم الا بحضور من الخصم ولو قطعوا في دار الحرب على  
تجار مستأمنين او في دار الاسلام لا يوضع عليهم اهل البيت ثم اتي بهم الى الامام لا  
يمضي عليهم الحد ولو دفعوا الى قاض يري تخصيصهم المال فخصهم وصلبهم الى اولياء القوم  
فصلحهم على اية يات ثم دفعوا بعد زمان الى قاض اخر لم يبق عليهم الحد واذا قتل القاطع عليهم  
القتل وحسبهم ليدل ذلك فذهب اجبي فقتلهم لا شيء عليهم وكذا لو قطع يد كذا في فتح  
القدير واذا قتل رجل بغير حبيس الامام قبل ان يثبت عليه شئ ثم قامت البينة بما  
صنع فعلى قاتله القود الا ان يكون القاتل هو ولي المقتول الذي يمتكله هذا في قطع  
الطريق فحينئذ لا يلزمه شئ كذا في المبسوط لو ان لصوصا اخذ دامتة فزوم فاستفاد  
بقوم اخر جوا في طلبهم وكان ارباب المتاع معهم حل قتالهم وكذا اذا اغتايبوا او اخطأوا  
يعرفون مكانهم ويقدرون على رده المتاع عليهم وان كانوا لا يعرفون مكانهم ولا يتدرون  
على الرد عليهم لا يجوز لهم ان يقتلهم ولو اختلفوا في قطع الطريق فقتلوه كان عليهم الدية  
لاهم قتلوه لا شيء عليهم لانهم قتلوه لا جليل ما لهم فان فرضهم الى موضع لو تركوه لا يبعد  
بما قطع الطريق عليهم فقتلوه كان عليهم الدية لانهم قتلوه لا جليل ما لهم ولو فرض رجل  
من القطاع فحقه وقد القى نفسه الى مكان لا يتدرون معة على قطع الطريق فقتلوه  
كان عليهم الدية لان قتلهم اياه لا جليل الخوف على الاموال ويجوز للرجل ان يقاتل لاداء  
ماله وان لم يبلغ بصلبا ويقتل من يقتله عليه كذا في فتح القدير من خندق رجلا حتى  
قتله فالدية على قاتله معة ابي حنيفة رحمه الله تعالى وان خندق في المعركة غير مرة  
قتل سياسة كذا في الكافي **كتاب السير** وفيه عشرة ابواب  
**الاول** في تفسيره شرعا ومشرطه وحكمه ما تفسيره فالحمد لله  
الى الدين الحق والقتل مع امتع ومرد عن القبول اما بالنسيان او بالمال واما شرط اباحة  
قتلهم احدهما امتناع العدو وعن قبول ما دعي اليه من الدين الحق وعدم الامان  
والعهد بيننا وبينهم والثاني ان يرجح المشوك والنفوة لاهل الاسلام باجتراره او  
باجتراده من يعتقد اجتراده راية وان كان لا يجزئ القوة ولا المشوك للمسلمين  
في القتال فانه لا يحل له القتال لما فيه من القاء نفسه في التهلكة وما حكمه فسقط  
الواجب عن دمه في الدنيا ونيل الثوبة والبسطة في الآخرة كما في العبادات كذا  
في محيط السرخسي قال بعضهم الجهاد قبل النسيان تطوع وبعد النسيان يصير فرض عين  
وعامة المشايخ رحمهم الله قالوا الجهاد فرض على كل حال غير انه قبل النسيان فرض كفاية  
وبعد النسيان فرض عين هو الصحيح ومعنى النسيان اجتراره اهل مدينة انا القدر وقد  
جاء به انفسكم وذا رايكم واموالكم فاذا انصروا على هذه الوجه افترض على كل من  
قد رعى الجهاد من اهل تلك المدينة ان يخرج للمهاد وقبل هذا الخبر كانوا في سنة من  
ان لا يخرجوا ثم بعد نسيان العام لا يفترون الجهاد على جميع اهل الاسلام ثم قالوا غرض







فما كذا في محيط السخيم اذا وقع النفي من قبل اهل الروم فكل من يقدر على  
 القتال ان يخرج للفرز اذا ملك الزاد والرحلة ولا يجوز التخلي الا بعد رتبته ان  
 من اوي قاضي خان اذا دخل المشرق من ارض المسلمين فاحذوا الاموال وسبوا الدار  
 والنكاح فعمل المسلمون بذلك وكانت لهم قوة كان عليهم ان يتبعوهم حتى يستقروا  
 ذلك من ايديهم ما اذا سوا في دار الاسلام واذا دخلوا ارض الحرب فكذلك في حق النساء  
 والدارية ما لم يلقوا اعداء لخصومهم وحرزهم ولو كان المخذول هو المال لوسم ان لا  
 يتبعوهم بعد ما دخلوا دار الحرب واذا لقيوا اعداءهم واما من هذا الحرب فانا هم  
 المسلمون ليقابلوهم لذلك فذلك فضل اخذوا به وان تركوا ولم يتبعوهم فحوت ان  
 يكونوا في سعة من ذلك وقد اري اهل الذمة واما اهل بيته في ذلك بمنزلة ذراري المسلمين  
 واما اهل بيته من اهل بيتهم على كل من قدر من المسلمين اتباعهم اذا طمعوا ان يقاتلوا  
 ابايهم ليعوا حصونهم وما منهم واما اذا كان ابايهم ابايهم ابايهم ابايهم ابايهم ابايهم  
 من ان يتبعوا فلا يتبعوهم كذا في المحيط قال محمد قال ابو حنيفة بكهرا كفايل ما  
 دام للمسلمين قوة فاذا لم يكن فلان ما باي يقي بعضهم بعضا فاذا وقعت الحجة  
 اليهم من الجيوش فان كان للمسلمين قوة القتال بان كان في بيت المال فلا ينبغي  
 بل الامام ان يحكم على ارباب الاموال في اخذ شيئا من اموالهم ما لم من غير طيب انفسهم  
 فاما اذا اراد ارباب الاموال اعطاء الجمل بطيب انفسهم فذلك لا يكون مكرها  
 بل يكون حسنا مرغوبا فيه سواء كان في بيت المال مال او لم يكن وان لم يكن له قوة  
 القتال بان لم يكن في بيت المال مال فلا بأس بان يحكم الامام على ارباب الاموال بتدبير  
 ما يتوهم به الذين يخرجون للجهاد ثم من كان قادرا على الجهاد بنفسه وساله فقله ان  
 يحاجه بنفسه وساله ومن عجز عن الخروج بنفسه ولم مال ينبغي ان يبعث غيره عن  
 نفسه بما لم فيصير احد هاتين هذه انفسه والاخر بما لم ومن قدر على الخروج بنفسه  
 الا انه لا مال له فان كان في بيت المال مال فالامام يصح ان يبعثه من بيت المال فاذا  
 اعطاه المال قدر كفايته لا ينبغي له ان ياخذ من غيره جعلا وان لم يكن في بيت المال  
 مال او كان الا انه لا يصح عليه الامام فله ان ياخذ الجمل من غيره هكذا في الذخيرة  
 واذا وقع الرجل الي غيره جعلا للفرز وعنه فان قال له صاحب الجمل حين دفع الجمل  
 اليه اغز به هذا المال عن غيري فلا يكون له ان يجره في غير الفرز حتى لا يضي به دين نفسه ولا يترك  
 نفسه لاهل ولاه قال له حين دفع اليه هذا الكاغز به كان له دفعه اليه ان يجره اليه لغير الفرز  
 وذكر شيخ الاسلام في شرح السير الكبير وشيخ الامية السرخسي في شرح السير الصغير  
 وذكر شيخ الاسلام في شرح السير الصغير ان له دفعه اليه ان يترك بعض الجمل لتفقه  
 عيال في حاله لانه لا ينبغي له الخروج للجهاد الا بعد ان كان من اعمال الجهاد معني واذا  
 دفع الرجل الي غيره جعلا للفرز وعنه ثم عجز عن دفعه اليه عارض من مرض او غيره ولم  
 يخرج بنفسه فاذا ان يدفع الي غيره اقل مما اخذ ليتفرغ به فان كان مراده ان لا يمسك  
 الفضل بنفسه بل يريه مع بيت المال فلا بأس به وان كان مراده ان يمسك الفضل  
 بنفسه فان كان صاحب الجمل قال له دفعه اليه اغز به هذا المال عن غيري فقله ان  
 يمسك الفضل بنفسه وان كان قال له هذا المال لك اغز به فان كان يمسك الفضل الا بغير

هذا

ان لم ان يمسك جميع المال لنفسه في هذه الوجه ولا يفرق امواله اذا شرط مسلم المسلم جعلا له  
 ليعتدل كما في الحرب فقله فلان ما يدرك قال محمد رحمه الله تعالى واحب للشروط ان  
 يفرق بما شرط ولكن لا يجبر عليه ومنه منشا عندهم الله تعالى من قال ما ذكره في الكتاب  
 قول محمد رحمه الله تعالى فاحذوا الاموال وسبوا الدار والنكاح فعمل المسلمون بذلك  
 يجوز هذه الشروط ومن قال هذه يجوزها لاجماع كذا في المحيط ولو استلزم امير القسرك  
 اجيرا اكثر من اجرا المشرك لا ينبغي ان الناس فيه فقله الاجير وانقصت المدة فاراد  
 باطله ولو قال امير القسرك او القاضيان استجروا وانا اعلم انه لا ينبغي فاجبر كل  
 به ما لم ولو قال امير القسرك او القاضيان استجروا وانا اعلم انه لا ينبغي فاجبر كل  
 فقله لا ينبغي له ولو كان نواقضه فقله الامير من قطع راسه فله اجرة عشرة دراهم جاز  
 وحمل روس الكفار الي دار الاسلام مكره كذا في المخبرات على الامام ان يحسن ثور  
 المسلمين ويعين جبهوشا على باب الثغور ليعتدوا الكفار عن الوقوف في بلاد المسلمين  
 ويترجمهم كذا في خزائن المعقنين واذا سمعت جيشا ينبغي ان يورثهم اميرا وانما يورث  
 عليهم من يكون صلاحا لذلك بان يكون حسن التدبير في امر الحرب وشرعا مشفقا عليهم  
 شيئا شاعرا واذا امر عليهم بعد الصفة فينبغي ان يوصيه بهم كذا في المحيط وبعده  
 ما اجتمع من ارباب الاموال في انسان فللاهم ان يورثه فربما كان او عريا او نبطيا  
 من الموالي كذا في المحيط ويجوز ان يورث الامام الفاسق اذا كان له تدبير في امر الحرب  
 في القسامة قال محمد رحمه الله تعالى واذا امر امير القسرك شيئا كان على القسرك  
 ان يطيقوه وذلك لان يكون المأمور به موصيه ببقية ثم هذه المسئلة على ثلاثة  
 او جاز ان علم اهل القسرك انهم يتبعون شيئا امرهم ببيعتين بان امرهم ان لا يقاتلوا في المال  
 مثلا وعلموا انهم يتبعون بترك القتال اليه الى ان ياتوا ببيعتين انهم لا يطيقون  
 اهل الحرب وعلموا انهم ممدد الجرحى الثاني من كانت الحالة هذه كان ترك القتال  
 في هذه الحالة متفقاً به في حق اهل القسرك ببيعتين فيطيعونه فيه وانما علموا  
 انهم يتفرزون بترك القتال اليه الى ان ياتوا ببيعتين بان علموا ان اهل الحرب لا يطيقونهم  
 في المال وقسرك ان يلحقهم ممدد يتقون به على قتال المسلمين لا يطيقونه فيه وان  
 شكوا في ذلك لا يعملون انهم يتقون به او يتفرزون واستوي الطرفان فقله  
 ان يطيقوه وكذا اذا امرهم بالقتال مع العدو وان علموا انهم يتقون به ببيعتين  
 او شكوا فيه واستوي الطرفان طاعة في ذلك وان علموا انهم لا يتقون به ببيعتين  
 بل يتفرزون لا يطيقونه في ذلك وان كان الناس مختلفين فيهم من يقول فيه الهلكة  
 ومنهم من يقول فيه النجاة وشكوا في ذلك ولم يترج احد الظنين على الاخر كان عليهم طاعة  
 واذا امر الامير اهل القسرك بشي فقص في ذلك واحد من اهل القسرك في الامير لا يورث  
 به اول الوفاة ولكن ينبغي ان لا يفرق اليه مثل ذلك الا بعد وفاته فان عفا عنه ذلك  
 اية ١٧١ يبين في ذلك فذكر ان يفرق اليه مثل ذلك الا بعد وفاته فان عفا عنه ذلك  
 بعد ولده يدمي ما بينه وحبوب التورير عليه ولا يعرف ذلك الا بقوله فلا يصح ق الإيتين  
 واذا جعل الامام الساقة على قوم معينين والميمنة كذلك والميسرة كذلك فقله  
 العهدة وقيل الساقة فلا بأس لاهل الميمنة والميسرة ان يعينهم اذا لحقوا عليهم



وهل اذا كان لا يجزى ذلك برأى من فاما اذا كان يجزى ذلك برأى من فلا ينبغي لهم ان يعينوا اهل  
الساقية وان امرهم الامير ان لا يبرحوا من اكرم ربي ان يعين بعضهم بعضا فلا ينبغي لهم  
ان يعينوا اهل الساقية وان امروا من ربي ان يعينوا اهل الساقية واذا نهى الامير  
اهل القسوة عن الخروج للعلاقة لا ينبغي لهم ان يخرجوا اهل المنعة وغيرهم في ذلك  
التسوا الا انه ينبغي للامام اذا نهى عن الخروج ان يبعث قوما من الجيش للعلاقة  
ويؤمرهم ان لا يبرحوا من الجيش فلو ان الامام لم يبعث احدا او اصاب الجيش  
ضرورة من الغلة وخافوا على انفسهم او على ظهورهم ولم يجدوا ما يشتركونه فلا بأس  
بان يخرجوا وان كان فيه عيب ان الامير اذا قال الامير لا يخرج احد الى الغلة الا تحت  
لواء فلان فينبغي لهم ان يراعوا شرطه لا يخرجون الا تحت لواءه وكذا لو قال الامير  
اذا خرجت الى الغلة فليخرج تحت لواء فلان فلا ينبغي لهم ان يخرجوا الا تحت لواءه  
كذلك الى المحيط يجوز القتال في الاستمرار والرهبة من القتال فيها منسوخ وان كان  
عدد المسلمين نصف عدد المشركين لا يجزى لهم الفرار وهذا اذا كان قوتهم اسلحة واما  
من اسلحة لم فلا بأس بان يبرحوا من منعة السلاح وكذا الا باس بان يبرحوا من يرمي اذا لم  
يكن منعة آلة الرمي وعلم هذا الا باس بان يبرحوا من الثلاثة كذا في محيط السرحين  
واذا كان عددهم اثنان عشر الفا او اكثر لا يجزى لهم الفرار وان كان عددهم اثنان عشر الفا  
وهذا اذا كانت كلمتهم واحدة فاذا التزمت كلمتهم يبرحوا الواحد بالاثني وفي زمان  
يعتبر الطاعة ومن فر من موضع يقصده اهل الحصن بالمخيق واشتباها  
ومن موضع يرمي بالسهم والحرارة فلا بأس به كذا في المحيط قال محمد رحمه الله تعالى  
ولا بأس للامام ان يبعث الرجل الواحد والاثني او الثلاثة سرية اذا كان يطبق  
ذلك كذا في الذخيرة ومن تواج الجهاد الرباط وهو الاقامة في مكان يتوقع هجوم العدو  
فيه لقصد دفعه واختلف في محله فانه لا يتحقق في كل مكان والمكان يكون  
في موضع لا يكون وراءه اسلام وجزم هو في الحقيقة كذا في التجر الزاوي واما علم  
**الباب الثاني في كيفية القتال بيني للامام اذا اراد الدخول**  
به في الحرب ان يعرف من القسوة يعرف عددهم فادرسهم وراجلهم فيكتب اسماهم  
كذا في شرح الطحاوي واذا دخل المسلمون في الحرب فحاربوا مدينة او حصن  
يقومون الى الاسلام فان اجابوا كفوا عن قتالهم وان امتنعوا دعواهم الى اداء الجزية كذا  
في الهداية فانه قبلوا خلعهم ما لنا وعليهم ما علينا كذا في الكثير وهذا في حق من يقبل منه  
الجزية واما من لا يقبل منه فلا ندعهم الى اداء الجزية كذا في التبيين الكفا راص  
صنف لا يجوز اخذ الجزية منهم ولا اعطاه الذمة لهم وهم المشركون من القرب ممن لا كتاب  
لهم فاذا اظهروا محبتهم لا يقتل من رجا له الا الاسلام او السيف ونسأهم وصباهم في  
وصف يجوز اخذ الجزية منهم بالجماع وهم من اهل الكتاب من اليهود والنصارى  
من العرب وغيره وكذا لا يجوز اخذ الجزية من الجوس بالجماع عربيا كان او غير عربي  
وصنف اخر فلو اخذ الجزية منهم وهم من المشركين من غير القرب وغير  
اهل الكتاب والجوس يجوز اخذ الجزية منهم عندنا هكذا في المحيط ولا يجوز ان  
يقا تل من لا يبلغ الدعوة الى الاسلام الا ان يدعوه كذا في الهداية ولو قاتلهم

غير

بقوة دعوة كذا في التبيين في ذلك لكنهم لا يضمنون شيئا مما اطلقوا من الدماء والاموال كما في  
النساء والولد ان منهم كذا في المبسوط ويستحب ان يدعوه من تلقته الدعوة من تلقته  
يا الله ارجو ان ياتي ذلك كذا في الهداية وانما يستحب الدعوة مرة اخرى للثانية بشرط واحد  
ان لا يكون يدعوه مرة اخرى من غير علم المسلمين اما اذا كان في مقدمة الدعوة من غير علم المسلمين  
بان علموا انهم لو قدموا الدعوة يستعدون للقتال او تحت الون بحيلة او يتحصنون  
يستحب تقديم الدعوة والشرط الثاني ان يطرح منهم ما يدعونه اليه اما اذا كان لا يطرح منهم  
ما يدعونه اليه لا يشتغلون بالدعوة كذا في المحيط ولا بأس بان يخرجوا عليهم ليلا او  
نهارا بغير دعوة وهذا اذا اراد من تلقته الدعوة كذا في محيط الحسين فان اوجع الاسلام  
والجزية استغاثوا باللفظ في عليهم وحاربهم كذا في الاختيار من غير المختار ونصبوا  
عليهم الحائيق وحر قوتهم وارسلوا عليهم الماء ومطعموا شجرهم وافسدهم زرعهم كذا في  
الهداية ولا بأس بان يخرجوا حصونهم ويبرقونهم ويخرجون بنيانهم وكان الحسن بن  
زياد يقول هذا اذا علم انه ليس به ذلك الحصن اسير فسلم واما اذا لم يعلم ذلك فلا يجزى  
التحريق والتزيق ولكن مقتول لو متحسنا من ذلك يستقدر عليهم قتال المشركين والاطف  
عليهم المحصنون قلما يجزى من اسير ولكنهم يقصدون المشركين به كذا في المبسوط  
ولا بأس بربهم وان كان فيهم مسلم اسير او تاجر ان تترسوا بصبيان المسلمين  
او بالاسارى كما في ربهم ويقصدون بالربي الكفار وما اصحابه منهم لا دية  
عليهم ولا كفارة ولا بأس باخراج النساء والمصاحف مع المسلمين اذا كان عسكرا  
عظيما يرمون عليهم ويكره اذخاج ذلك من ربه لا يؤمن عليها ولو دخل مسلم عليهم ما كان  
لا بأس بان يحمل معه المصحف اذا كان نوافرا برفقته بغيره كذا في الهداية وان كان  
العسكر عظيما فلا بأس باخراج الفجار للخدمة واما الثواب منهم فقراره في البيت  
اسم الاول ان لا يخرج النساء اصلا خوفا من الفتن وان لم يكن لهم به من الاخراج  
بالمباينة فالا مصادون الحراير كذا في التبيين فم من الصلابة يدعون الغزو  
وممن قوم من اهل الفساد يخرجون الى الغزو وممن تراهم فان امكن للمسلمي  
الخروج بدونهم لا يخرجون منهم وان لم يكن الخروج الا معهم يخرجون معهم كذا في فتاوي  
قاضي خان وينبغي للمسلمين ان لا يقدروا ولا يعملوا ولا يمشوا كذا في الهداية لا يمشوا  
امرأة ولا صبية ولا محسونا ولا شيئا فانيا ولا امرى ولا مقعدا الا ان يكون احداهما  
احد هؤلاء من راي في الحرب او تكون المرأة ملكة وكذا اذا كان ملككم صبا صغيرا  
واحضروه قومه الوقعة وكان في قتله تربيته جمعهم فلا بأس بقتلهم بقتله كذا في  
الكهولة السيرة واذا كانت المرأة ذات مال تحت الناس يما القتال بالمال يقتل  
هكذا في المحيط وكذا يقتل من قاتل من هؤلاء غير ان الصبي والمحسونا يقتلان  
ما ذا ما يقتلان وغيرهما لا بأس بقتلهم بغير الاسر وان كان ينجي ويغيب فهو في حال  
ان قتلته لا يصح كذا في الهداية ولا يقتل مقطوع اليد والرجل من حلال ولا مقطوع  
اليدين خاصة اذا كان لا يقتل من بال ولا راي هكذا في المحيط ولا يقتل يابس الشق  
فاذا قاتل لا بأس بقتلهم وكذا الامير والمقعد والشيخ الفاني اذا حضروا وصرخوا على  
القتال ومن قتل واحدا من هؤلاء فليس عليه شي هكذا في فتاوي قاضي خان اما



افطع اليد اليسرى او افطع احدي الرجلين فهو ممن يتاكل فيقتل وكذا الاخرى والام هكذا  
في الحيط واما الصبي والمعتوه اذا صاحج صان فلا يابس يقتلها ويقتلها صارا  
في ايدي المسلمين لا ينبغي ان يقتلوه وان كانا قتلوا غير واحد في فتاوي قاضي خان  
لا يابس بان يقتل الرجل من المسلمين كل ذي رحم محرم من المشركين بيننا ابه الا الوالد  
والوالدة والاحد من قبل الرجال والنساء والحدات وهذه اذا لم يخطره الوالد  
الي ذلك فاما اذا اضطره الي ذلك فلا يابس يقتل اذا لم يملكه الحرب منه واذا اظفر  
الابن بابيه في الصف لا ينبغي ان يقصده بالقتل ولا ينبغي ان يملكه من الرجوع  
حتى لا ينفذ حربا على المسلمين ولكنه يملكه في موضع ويستمسك به حتى ينجي غيره فيقتل  
كذا في الحيط ولا يقتل الراهب في صومعته الا ان يخطا ان سكت ان فتاوي قاضي  
خان فانه كانا بالمسلمين قوة على حمل من لا يقتل واخراجهم الي دار الاسلام لا ينبغي لهم ان  
يتركوا في دار الحرب امرأة ولا صبيا ولا معتوها ولا امرا ولا مقعدا ولا مقطوع اليد  
والرجل من خلاف ولا مقطوع اليد اليمنى لانهم يؤلفهم متى تركهم على المسلمين  
واما الشيخ الفاني الذي لا يبلغ فان شأنا اخرجه وان شاء تركه وكذا الرهبان واصحاب  
الصوامع اذا كانوا لا يجيبون النساء وكذا الفقهاء الذين لا يرجون ولدها كذا في  
الشيخ الرازي في فتاوي السباع قال القدر في كتابه الكفاية في نوعين منهم من  
يجحد الكفار بمن عز وجل ومنهم من يفر به ٧١ انه يكرهه ابيته كعبدة الاوثان فمن انكره  
اذا اقرنكم باسلامه ومن اقرنكم وحدايته اذ اقرنكم ابيته بان قال لا اله الا الله  
يحكم باسلامه ومن قال اقرنكم ابيته الله تعالى وتحد رسالته محمد عليه السلام  
فاذا اقرن رسالته صلى الله عليه وسلم يحكم باسلامه كذا في الحيط الوثني والذمي  
لا يقرن بوحداية الله تعالى ولو قال الله لا يصير مسلما ولو قال انا مسلم يصير مسلما  
فان قال اردت به اني على الحق لم يكن مسلما واليه يهودي او نصراني اذا قال لا اله الا الله  
لا يصير مسلما قال فيقتل محمد رسول الله قالوا يهود والنصارى اليوم بين ظهري  
المسلمين اذا قال واحد منهم شهد ان لا اله الا الله وان محمد ارسل الله لا يملك باسلامه  
حتى يتبرأ من دينه ان كان نصرانيا يقول ان بري من النصرانية وان كان يهوديا  
يقول انا بري من اليهودية ومع ذلك يقول دخلت في دين الاسلام ولو قال اليهودي  
او النصراني انا مسلم او قال اسلمت ليحكم باسلامه لانهم يقولون المسلم من كان متقا  
للحق مستمسكا وعن في الحق فاذا قال انا مسلم يمسك عنه ان قال اردت به ترك دين  
النصرانية او اليهودية والدخول في دين الاسلام يكون مسلما حتى لو رجع بعد ذلك  
يقتل فان قال اردت به اني مسلم وانا على الحق لم يكن مسلما فان لم يسأل عنه حتى  
صلى جماعة مع المسلمين كان مسلما وان مات قبل ان يسأل وقبل ان يصلي جماعة  
فليس مسلم ولو قال اليهودي او النصراني لا اله الا الله محمد رسول الله تبرأت عن اليهودية  
ولم يزل مع ذلك دخلت في الاسلام ليحكم باسلامه حتى لو مات لا يصلى عليه فان قال  
مع ذلك دخلت في الاسلام تخشع ليحكم باسلامه هكذا في فتاوي قاضي خان قال  
ابو يوسف رحمه الله تعالى اذا كان شهادة الكتابي برسالته محمد عليه الصلاة والسلام  
حجرا كان دخولا في الاسلام وعن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى اذا قيل

لنصراني

لنصراني احمد رسول الله بحق قال نعم انه لا يصير مسلما وهذا الصحيح وكذا اذا قيل  
احمد رسول الله بحق الي الرب والرحم فقال نعم لا يصير مسلما وقعت في زماننا انه  
فيقتل نصراني ادين الاسلام حق فتاوي قاضي خان فيقتل ادين النصرانية باطل فتاوي قاضي  
بعض المعتنقين انه لا يصير مسلما وافيه بعضهم انه يصير مسلما وكذا اذا قال النصراني  
او اليهودي انا على دين الحق لا يصير مسلما هكذا في الحيط عن بعض المشايخ  
رحمهم الله تعالى اذا قال اليهودي دخلت في الاسلام ليحكم باسلامه وان لم يزل تبرأت  
عن اليهودية واما الجوسي اذا قال اسلمت او قال انا مسلم ليحكم باسلامه لانهم لا يبد  
لا يفهم وصف الاسلام بل بعدونه شتيمة كذا في فتاوي قاضي خان اذا قيل  
الكتابي او واحد من اهل الشركية جماعة ليحكم باسلامه عندنا وان صلى وحده فليقل  
قول اي حبيبة رحمه الله تعالى لا يملك باسلامه وعلى قول اي يوسف ومحمد رحمهما الله  
تعالى يملك باسلامه من مشايخنا رحمهم الله تعالى من قال لا خلاف في الحقيقة  
فان ما ذكره ابو حنيفة رحمه الله تعالى تاويله اذا صلى وحده بغير اذان هـ  
واقامة ومحمد ذلك ليحكم باسلامه وتاويل ما قال لا اذا صلى وحده بغير اذان هـ  
واقامة وعنه ذلك ليحكم باسلامه بلا خلافا ونوع الاحباس اذا شهدوا انا راياة  
يصل است ولم يقولوا جماعة فقال صلتي صلاتي لا يكون اسلاما حتى يقر لواصلي  
صلاتنا واستقبل قبلتنا كذا في الحيط وان شهدوا انه كان يؤذن ويقيم كان مسلما  
كان الاذان في السراويلي الحضرة وان قالوا سمعنا يؤذن في المسجد فليس بشيء  
حتى يقولوا يؤذن فاذا قالوا ذلك لم يمسلم لانهم اذا قالوا انه يؤذن كان ذلك قد  
عبادة فيكون مسلما كذا في البحر الرائق ناقلا عن التبرازية وان صام او حج او ادى  
الزكاة ليحكم باسلامه في ظاهر الرواية وروي داود بن رشيد عن محمد رحمه الله تعالى  
ان حج البيت على الوجه الذي يفعله المسلمون بان زاوة تهيئة للاحرام وتلي وشهد  
المنا سبك مع المسلمين يكون مسلما وان لم يشهد المنا سبكا وشهد المنا سبكا  
ولم يحج لم يكن مسلما وان شهدوا فقال زانية تبصلي في المسجد الاعظم في جماعة  
وشهد اخر زانية تبصلي في مسجد كذا فيقتل شر ذنبا ويجبر على الاسلام كذا في فتاوي  
قاضي خان ولم يقتل كذا في الحيط فتاوي الحسن بن زياد اذا قال الرجل اذني اسلام  
فقال اسلمت كانا اسلاما كذا في فتاوي قاضي خان قال محمد رحمه الله في السير  
الكبير اذا حمل مسلم على مشرك ليقتل فله ارهقة قال شهد ان لا اله الا الله فان  
كان الكافر من قوم لا يقولون هذا فعلى المسلم ان يكف عنه وان اخذه وجأ به الي  
الاسلام فهو حر مسلم ان كان تكلم بكلمة التوحيد قبل ان يقره المسلم وان قال بعد ما  
قره المسلم فهو قبيح ولكن لا يقتل فان قال ما اردت الاسلام بما قلت انما اردت هـ  
الدخول في اليهودية او اردت التقوى لئلا يقتلني لم يملك الي قوله ولو كان جين قال  
لا اله الا الله كف عنه فان قلت ولحق بالمشركين ثم ما يقابل عمل عليه الرجل فله ارهقة  
قال لا اله الا الله فان كان له حية يلجأ اليها فلا يابس بان يقتل وان تفرقت القية هـ  
فليس له ان يقتل ولكنه يورده على ما صنع وان كان هذا الرجل ممن يقول لا اله الا  
الله ولكن لا يقر رسالته محمد عليه الصلاة والسلام وباقي المسئلة على ما خلا باس



بان يقتله وان تفرقت القية فليس له ان يقتله ولكنه يود به على ما صنع وان كان  
هذه الرجل على قوله لا اله الا الله ولا اله الا الله ولا اله الا الله ولا اله الا الله  
وان محمد عبده ورسوله فقله ان يكف عنه فاذا اكره على الاسلام فاسلم على الاسلام  
استحسننا فونة توادرا بن رستم ان اسلام السكران اسلام كذا في المحيط واذا قال  
الوثني استشهد ان محمد رسول الله يكون مسلما وكذا الوفاق انما يجد دين محمد صلى الله  
عليه وسلم او انما على الحنيفية او على الاسلام يحكم باسلامه ولو كانت تبلي عليه كافر  
لقد كافر الا سلام لم يكن مسلما وكذا اذا قلنا القرآن وكذا اذا قرأ القرآن كذا في  
فتاوي قاضي خان **الباب الثالث** في الموادعة والامان  
ومن يجوز امانه ان لا يراي الا ان يصلح اهل الحرب او فرقا منهم وكان ذلك مصلحة  
للمسلمين فلا بأس به وان راى الا ان يصلح اهل الحرب وان يتاخذ على ذلك مالا  
فلا بأس به لكنه هذا اذا كان بالمسلمين حاجته اما اذا لم تكن لا يجوز والمأخوذ من المال  
يصرف مصاريف الحزبية ان لم يزلوا بسا حتم بل ارسلوا رسلهم اما اذا احاط  
الجيش بهم ثم اخذوا المال فمؤنة يجرى بينهم وبينهم كذا في الهداية ولو  
وادعهم فریق من المسلمين بغير اذن الا ان يصلح اهل الحرب فاجازة على جماعة المسلمين  
لانها امان وامان الواحد كما ان الجماعة كذا في السراج الوهاج ولو ان مسلما وادع  
اهل الحرب سنة على الدينار جازت موادعة فان لم يعلم الا ان يصلح اهل الحرب  
مؤادعة اخذ المال وجعله في بيت المال وان علم بمؤادعة قبل ان يصلح السنة فانه  
ينظر ان كانت المصلحة في امضاها كمالها فان راى المصلحة في ابطالها  
رد المال اليهم ثم نبذ اليهم وقتلهم فان مضي نصف السنة يرد كل استحسننا كذا  
في محيط السرخسي ولو كان المسلم وادعته بالف دين ثم نبذ الا ان يصلح اهل الحرب فاجازة  
من السنة بعضها وبقى البعض كان للاسير المال بحسب ما مضى من السنة ورد  
بحسب ما بقي هكذا في المحيط فان كان وادعته ثلاث سنين كل سنة بالف درهم  
وقبض المال كله ثم اراد الا ان يصلح اهل الحرب فاجازة فانه يرد عليهم هـ  
الثلاثين لانه فرق العقود بتفريق التسمية بخلاف الاول لان هناك العقد واحد في  
السنة والمال مذکور بغيره على وهو خرق الشرط كذا في محيط السرخسي ويجوز الموادعة  
اكثر من عشر سنين على ما يراه الامام من المصلحة كذا في الاختيار وشرح المختار ولو  
خلف القدر والمسلمين وطلبوا الموادعة قبل ان يصدقه المسلمون اليهم لا يفعل الا ان  
الا اذا خاف الهلاك كذا في الهداية واذا طلبوا من الامام الموادعة سنين فاعلم  
على ان يودوا الي المسلمين كل سنة شيئا معلوما على ان لا يجرى عليهم احكام الاسلام في  
بلادهم لا يفعل ذلك الا ان يكون خيرا للمسلمين ووقع الصلح على ان يودوا اليهم كل سنة  
ماية راس فلهذا اجابوا وخشوا ان لا يكونوا على ما يريهم او باعياهم  
فان كان الصلح على ما يريهم او باعياهم فاجازة وان كانت الماية المشروطة بين انفسهم واولادهم  
لم يجز ذلك وان كانت الماية المشروطة بين اربابهم جاز وان كان الصلح على ماية راس هـ  
بايعناهم من انفسهم واموالهم بان قالوا اول السنة امنوا على ان هو لا يجرى عليهم احكام الاسلام  
سنين مستقبله على ان نعطيكم ماية راس من رقيقنا فهو جائز كذا في المحيط وان شرطوا

في الموادعة ان يرد عليهم من جانا مسلما منهم بطل الشرط ولم يجب الوفاء به كذا في الكافي ولو  
صلح الامام ثم راى نقص الصلح اصلح نبذ اليهم وقا لهم ويكون العبد على الرجل الذي كان  
الامان فان كان منتشر اجاب ان يكون العبد كذا وان كان غير منتشر بان آمنهم واحد من  
المسلمين سرى كيتي نبذ ذلك الراعي ثم تبعه العبد لا يجوز قتلهم حتى يرضى عنهم واما  
يتمكن منه ملكهم من انقلوا الخبر الى اطراف مملكتهم وان كانوا اخر خواص حصونهم وتفرقوا في  
البلاد ونجا قتلهم المسلمين او اخر خواص حصونهم بسبب الامان حتى يفيؤوا واكلمهم الى ما بينهم  
ويجوز احصونهم مثل ما كانت توقيف عن العدو وهذه اذا صلحهم مدة فرائي بقصه  
قبل مضي المدة واما اذا مضت المدة بطل الصلح بمضيها فلا يبيد اليهم كذا في التبيين  
ولا يبيد للمسلمين ان يغيروا عليهم ولا على اطراف بلادهم ما دام الصلح قائما كذا في السراج  
الوهاج وان برروا عجايبه قاتلهم ولم يبيد اليهم اذا كان ذلك بائنا قتلهم كذا في الهداية  
ولو خرج من دار الموادعة جماعة لا مئة لهم وقطعوا الطريق في دار الاسلام فليس هذا مقصود  
العهد وان خرج قوم لهم مئة بغير امر ملكهم ولا امر اهل مملكتهم فاهل مملكتهم على  
مؤادعتهم وهو هؤلاء الذين قطعوا الطريق لا بأس بقتلهم واسترقاقهم وان كانوا اخر خواص  
باذن ملكهم فهذه انقض العهدة في حق الكل كذا في فتاوى الكرخي واذا كانت الموادعة  
قائمة بيننا وبينهم فخرج منهم رجل الى بلد حرب اخر ليس بيننا وبينهم مؤادعة فجزى للمسلمين  
ذلك البلد فاحذوا ذلك الرجل فهو آمن لا تسيل عليه ولا يقاتلونه واهله ورفيقه حية  
مخيرا هل الدار الذين وادعناهم وحيث حلوا من البلاد منهم آمنون وان غزى المسلمون  
دارا غير دار الموادعين واخر اموالهم رجلا من الموادعين كان اسير اية الدار التي غزاها  
المسلمين كان فيها كذا في السراج الوهاج واهل الدعة اذا انقضوا العهد كالمركبة في  
الموادعة ويجوز اخذ المال بينهم لانه يجوز تركهم بالحزبية هكذا في الاختيار وشرح المختار  
ويصلح المرتدين الذين يغلبون وصارت دارهم دار الحرب عند الخوف لو خيروا ما لاخذ  
مالهم منهم وان اخذ المال منهم لم يرد لان ما لهم في المسلمين اذا ظهروا بخلاف ما لاخذ  
من اهل النجاشي حيث يرد عليه بعد وضع الحرب او زارها لانه ليس فينا الا قبله لانه اعانة  
لهم كذا في الزهر الفائق وهكذا في فتح القديس عبدة الاوشان من القوي كالمركبة في الموادعة  
لانه لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف ويكره لامير الجيوش اوقايد من قواد المسلمين  
ان يقتل هدية اهل الحرب فيختص باليد يقتلها فيشال المسلمين ويكره بيع السلاح هـ  
والكره من اهل الحرب وتجهيزه اليهم قبل الموادعة ونقده ما وكذا كذا في الهداية  
اصل في الان الحرب ولا يكره ادخال ذلك على اهل الدعة كذا في الاختيار وشرح المختار  
ولو خاف الحزبي بسيف فاشترى مكانه قوت او رمحا او ترصفا لم ينكر ان يخرج به كذا  
في المستبوط وان باعه بدرهم اشترى به غيره بمن مطلقا كذا في التبيين طلب ملك  
منهم الدعة على ان يترك في اهل مملكتهم ما شاءه قتل او ظلم لا يجوز في الاسلام الا ان  
الي ذلك ولو كان دار من اهل مملكتهم عبيده يبيع منهم ما شاءه مصلح وصار  
نقده منهم عبيده كما كانوا يبيعهم ان شاء كذا في فتح القديس فان ظفر عليهم عقد وهم ثم استند  
المسلمون به ايدي اولئك قائم يرون الى هذه الملك يغير شي قبل القصة وبالقصة بعد  
القصة يغير شي اموال اهل الدعة وعلى هذه الواصل الملك واهل ارضه او اصل



اهل ارضه دونه فم قبيد له كما كانا في المنسوط اذا امن رجل خرا وامراة حرة ه  
كافرا او جماعة او اهل حصن او مدينة صح امانهم ولم يكن لاحد من المسلمين قتالهم  
الا ان يكون في ذلك مفسدة فينبذ اليهم كما اذا امن الامام بنفسه ثم راي المصلحة  
في النية ولو كان حرا لاسام حصنا وامن واحد من الجيش وفيه مفسدة فينبذ الاما  
وتجوز به الامام كما في الهداية ومطل اما ان ذمي الا اذا امره اميرا لعسكر بغيرهم  
فيجوز امانهم كذا في التبيين وتصح امان المكاتب ولا يجوز امان المسلم التاجر في دار  
الحرب ولا امان المسلم الا في دار الاسلام ولا امان الذي اسلم في دار الحرب كذا في فتاوى  
قاضي خان القيد اذا امن ان كان ما ذونا في القيد من جهة المولى يصح امانه بلا خلا  
وان كان تجوز امان القيد فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح امانه وعلى قول  
محمد بن الحسن امانه وقول ابي يوسف رحمه الله مصطرب بقصر مشايخنا قالوا هذه الخلا  
في القيد المحرر اذا لم يجرى التغير اما اذا جاز التغير يصح امانه بلا خلا في بعضهم قالوا  
الكل على الاطلاق هكذا في المحيط والجواب في الاية كالجواب في القيد ان كانت تقابل  
بما ذن المولى فاما ما يصح فان كانت لا تقابل فعند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا  
يصح امانه كذا في الفخيرة ان امن الصبي وهو لا يعقل لا يصح كالجواب وان كان  
يعقل الاسلام ويصفى وهو تجوز عن القيد لا يصح عند ابي حنيفة رحمه الله  
ويصح عند محمد وان كان ما ذونا في القتال فالاصح انه يصح بالاتفاق بين اصحابنا  
هكذا في فتح القدير ومختلط القتل الذي يعقل الاسلام ويصفى بمنزلة الصبي  
الذي يعقل كذا في التبيين وان كبر الغلام وبلغ وهو لا يصفى الاسلام ولا  
يعقل ويعقل امره عيشته فاما انه لا يصح لانه بمنزلة المرنه وكذلك الجارية خوات  
اوامة كذا في المحيط اذا امن رجل من المسلمين ناشا من المشركين فاعاد عليه قوم اخر  
من المسلمين فقتلوا الرجال واحدا بوا النساء والاموال واقتسموا ذلك وولدهم  
منهن الاولاد ثم علموا بالامان فعلى القائلين دية من قتلوا وترد النساء والاموال  
الي اهلها ويغرموا للنساء اصدقهم بما احصا بوا من فروعهم والاولاد احرار  
بغير قيمه مسلمون نبتا لا يابهم لا يميل عليهم لكن انما ترد النساء بقدر مضي ثلاث  
جيف وتبر زمان الاعتدال يوضع على يديه قعدا والقعد امرأة عجوزة ثقة لا رجل  
هكذا في المحيط قال محمد رحمه الله تعالى وان اذ نادى المسلمون اهل الحرب بالامان  
فهم امنون جميعا اذا سمعوا صوتهم بالامان بابي لسان كانوا نادوهم وتيسروا في ذلك  
ان عرفوا وهموا بالامان او لم يعرفوا ولم يسموا منه الامان بان ناداهم بالعربية وهم  
روم يجسسون العربية او نادوهم بالسيطية وهم قوم لا يعرفون السيطية واشتلا  
ذلك وان لم يسموا صوتهم بالامان فلا امان لهم ويحل قتلهم ويسمى ولونادوهم من  
نمضع يسمعون الا ان العلم قد احاط بانهم لم يسموا بان كانوا سيما او مشفون  
بالحرب في ذلك امان والطالب بالعلم غايب راي حقيقة العلم وساء الكل بلا من ليس  
بشرط لقبوت الامان في حق الكل بل ساء الاكثر فيكون ذلك مقام ساء الكل  
واذا قالوا الحرب لا تحت او قالوا انت امن لا بأس عليك فهذه امان ولوقالوا  
لك امان الله كان امانا وكذا اذا قالوا عهد الله او لك ذمة الله لوقالوا فقال تسع

كلام الله

كلام الله او قالوا اجرتنا ولوان الاميرة قال الجماعة من اهل الحرب فحينئذ وهم في الحصن  
محروكون اخرجوا اليها نراوكم على الصلح وانتم امنون اولم يتل وانتم امنون فخرجوا  
منهم امنون ولوقال لهم اخرجوا اليها فسيقونا واشتروا منا كان امانا ولوان رجلا  
من المسلمين اسلوا الي رجل من المشركين وهم في حصن او منعة ان يقال او اسلوا الي  
اهل الحصن ان افتحوا الحصن ففتحوا واشتروا الي الساقطين المستركون ان ذلك امانا  
نفعلوا ذلك الذي امر به الرجل وقد كان هذا الذي صنع الرجل معوقا بين المسلمين  
وتبين اهل الحرب من اهل تلك الدار انهم اذا صفوا كان امانا ولم يكن ذلك حروفا  
رهموا كان جازوا واشتروا الي القدر ما يصيبه باشارة بينهم منه الدعا الي نفسه  
والامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع ذلك ان حيث قتلتك فياه فهو امن هذا اذا فرم  
الاشارة الكافرة فمنا امانا ولم يسمع قول المشرك ان حيث قتلتك او سمع لكن  
لم يسمع فاما اذا سمع وفهم لم يكن ذلك امانا وفيه هذه اذا قال المسلم لك امان فقال  
حتى اقتلتك فسمع الكافرا ولا الكلام وفهمه ولم يسمع اخر الكلام او سمعه الا انه لم يسمه  
كان امانا ولو سمع اخر الكلام وفهمه لا يكون امانا وعلى هذه اذا قال للمسلمون  
نقال ان كنت تريد القتال نقال ان كنت رجلا فسمع اول الكلام وفهمه ولم يسمع  
آخر الكلام او سمع اخر الكلام ولم يفهمه فياه كان امانا ولو سمع اول الكلام واهله وفهمه  
فياه لا يكون امانا وعلى هذه اذا قال له قتال حتى تريب ما اصنع بك هكذا في الذخيرة  
والمحيط ولوان جماعة من الكفار قالوا للمسلمين استونا فمنا ذرا رينا فامنهم  
ففي ذلك لهم امنون واولادهم واولاد اولادهم وان سفلوا من اولاد الرجال لا يدخل  
اولاد البنات كذا ذكره في السير الكبير كذا في الظهيرية واذا قال امنوني فمنا اولادي  
فامنوه فمنا ذلك فهو امن واولاده الصليبية واولاده من قبل الرجال واما اولاد البنات  
فلا يدخلون ولوقال امنوني فمنا اولادي وكشف الاسلام والقاضي الامام ركن الدين  
الاسلام على السعد سمان هذه المسئلة بين الروايتين وذكر شمس الامية السرخسي ان في هذه  
الصورة بنو البنات يدخلون رواية ولوقال امنوني فمنا ابائي ولم ابوام وخلا في  
الامان فان لم يكن اب وام وانما له جد وجد فلا امانا له قال محمد رحمه الله فان  
كان لسانهم الذي يتكلمون به ان الجدة والدة كان ابن الابن ابن فالحمد بمنزلة ابن الابن  
يدخل في الامان كذا في المحيط ولوقال امنونا فمنا ابنا واهل بيوتهم امنون  
فان لم يكن لهم ذكروا فمنا لم يمت خاصته فمنه في جيبا وانه قالوا امنونا فمنا بناتنا  
او اخواتنا فمنا ايماننا دونا المذكورة في الظهيرية ولوقال امنوني فمنا اخوتي  
ولا اخوة واخوات دخل الكل في الامان ولو كان له اخوات لاد كرمهن لا يدخلن في  
الامان كذا في المحيط ولوقال امنونا فمنا ابنا واهل بيوتهم امنون فاما ابنا  
عليه البنات فان لم يكن لهم ابنا ولكن لهم ابنا واهل بيوتهم امنون ايضا وانما لو امنوا  
فمنا ابنا وليس لهم ماء ولهم جد له فليس يدخل الاية ادبي ذلك وكذا لو قالوا  
امنونا فمنا امهات وليس لهم امهات لكن لهم جدات فانهم لا يدخلن في الامان ولوقال  
امنوني فمنا امهات وليس لهم الامهات ولا ذكر فمنهن فمن امنات مع استحقاقنا كذا في  
الظهيرية اذا قال واحد من اهل الحصن للامر وهو في الحصن امنوني فمنا ساجي



فامنه فهو آمن ومثله تمام له ولا يدخل في الماء ورام ولا دن يروا ذهب ولا فضة ولا  
هلي ولا جواهر ولا كراع ولا سلاح وتدخل ما سوى ذلك من الثياب والفرش وجميع متاع  
البيت في البيوت تدخل تحت اسم المتاع وهو استحسن كذا في المحيط ان قال اموني  
من عشرة من العشرة سواء والخيار بين العشرة الى الامام ولو قال اموني من عشرة من اهل  
بيتي او من عشرة من اهل حصني فالامان له وتسعة سواء فلو قال اموني من عشرة  
من اهل بيبي او من عشرة من اخواني او عشرة من اولادي او عشرة من ولدي  
ولو قال اموني من عشرة من اهل بيبي او عشرة من اهل حصني او عشرة من اولادي او عشرة من ولدي  
ولو قال اموني من عشرة من اهل بيبي او عشرة من اهل حصني او عشرة من اولادي او عشرة من ولدي  
هو واحد ولو قال اموني في مالي ولم يقل اموني من اهل بيتي او من اهل حصني او من اولادي او من ولدي  
الزيتي وانما بيتي ولا الامان اخذ الزيتي ويكون الامان على ما نوه المستامن  
ان قال ما نوبت شيئا من جميع اموني استحسننا وانما خاص المسلمون حصنا في شرف  
عليهم راس الحصن فقال اموني على عشرة من اهل الحصن على ان افتح لكم فقال لو ذلك  
نفخ الحصن فهو آمن وعشرة معه ثم الخيار بين العشرة الى راس الحصن ولو قال  
اموني والى الامان على اهل حصني على ان تخلصوه فتخلصوا فيه فغفروا والامان على  
ذلك فليس له قليل ولا كثير من الثمن والامن الاموال كذا في خزائن المفتحة اذا استأمن  
الرجل من اهل الحرب الى اهل الاسلام خرج معه امرأة وقال هذه امرأتي وخرج معه  
باطن صغار وقال هؤلاء اولادي ولم يكن ذكرهم يا اماني وانما قال اموني حتى اخرج  
انكم اولاد دار الاسلام او الى عسكريكم في دار الحرب فان القيا من في هذا ان يكون الكل  
فيها غيره ولكن هذا فتح فجعلهم امينيا بامانه وعلى هذا القيا بين الاستحسان  
لذا كان معه سبي كثير فقال هؤلاء رقيق وصدقة في ذلك او كما خواصا ولا يعبرون  
عن انفسهم حتى لا يحتاج يا ذلك الى قصد بغيره فانه يفسد في ذلك مع مية استحسانا  
والقياس ان يكون جميع ذلك فيا وكذا له واب والاجر الذي معه على هذا القيا  
والاستحسان وان كان معه رجال فقال هؤلاء اولادي وصدقة في ذلك فم في قيا  
والاستحسان وان كان معه صغار وهم يعبرون عن انفسهم فقال هؤلاء اولادي وصدقة  
في ذلك فاليقيا ان يكونوا فيا وفي الاستحسان لا يصير وافييا وان كذبوه فم في  
المسلمين ولو كان معه سبائك فم في القيا في قصد بغيره فاليقيا ان يكون  
فييا وفي الاستحسان هن امان وحسن الاصل في جنيب هذه المسائل ان كل من  
يستامن لنفسه في الغالب بنفسه لا يجعلنا بغيره في الامان وكل من يستامن  
لنفسه في الغالب بنفسه يجعلنا بغيره في الامان فلي هذا الله وجدته واخواته  
وعامة وخالاته وكل ذات رحم منهم من النساء يدخل في امان المستامن تبعها للمسا  
فاما ابوه وجدته واخوه لا يدخل في امان المستامن قال وكل من كان استامان من  
المستامن فم انه كما قال او ادعي ذلك وصدقة الذي خرج معه فهو سواء وهو  
امن بامانه وان كذبه كان فيا وان كذبه اولاهم صدقة كان فيا وان صدقه اولاهم  
كذبه فزقيته واولاده الصغار الذين يعبرون عن انفسهم اموني فاما اجير والحرارة  
الكثيرة بتصدية اول مرة ما اقر على انفسها بالرق فان المستامن لم يدع عليها

الرق فبقوا احارانا ذا الذبوه بعد ذلك فقد افترقا على انفسهم بالرق والحرب اذا اقر  
على انفسهم بالرق يصح اقراره بالرق كمنه مسئلة المحصور اذا استامن على ان يتزل  
الي المسلمين انه يدخل في الامان لباسه وسلاحه الذي لسه ومركبه وما خرج به معه  
ومن ورقا او ذبا بغير رقعة في حقوقه استحسن ذلك وسأله اذ لك في ثم انما يدخل في  
الامان من سلاحه وشيابه سلاح مثله وشيابه مثله حتى لو تنكب بفسج او قلعه  
بسيوف او ظاهرين الاقبية او العجايم حتى جعلها كالكارية على راسه فان الزيادة  
لا يكون كذا في المحيط اذا ارسل امير القشور رسولا الى امير حصن في حكمة له  
فد قبل الرسول وهو مسلم على بلن الرسالة قال انه ارسل على السان اليك الامان  
لك ولا اهل مملكتك فافتح الباب واتاه بكتاب زوره وافتعله على السان الامير او قال  
ذلك قد لا خضر المقاتلة فاس من المسلمين على فتح الباب ودخل المسلمون وجعلوا  
يستون فقال امير الحصن ان رسولكم اخبرنا ان اسيركم امنا وشهد اوليك المسلم  
على مقالتهم فالقم آمنون بغير علمهم ما اخذ منهم وان كان الذي انتم بهذه الرسالة  
رجلا ليس برسول ولكننا فتقل من تلقاء نفسه كتابا فيه امانهم ودخل به اليهم  
او قال ذلك لم قولوا قال ابي رسول الامير ورسول المسلمين ثم في ولا نام ان  
يقبل مقالتهم كذا في الظهيرية لو ان رسول الامير حين بلغ رسالة الامير حجة فقال  
ان فلانا القاي قد استمر وارسلني بذلك وانا المسلمين الى باب الامير آمنوك واني  
كنت آمنكم قبل ان ادخل عليكم وناديتكم وشهد على هذه المقاتلة ثم من المسلمين  
فم في اجمعون اذا كان ما اخبر به كذا في الرسول ودخل من المسلمين في حاجة فتقضي  
حاجتهم ثم اخبرهم ان ما ارسله اميرهم بمونا بطل كذا في المحيط السرخسي الامام او وجد  
من المسلمين اذا امر الذي ان يؤمنهم فان قال له اميرهم فقال له الذي آمنكم او قال ان  
فلانا اميرهم ونسوا وصاروا امينين وان قال له فلانا آمنكم فقال له الذي  
ان فلانا اميرهم امون وان قال لهم قد آمنكم فهو باطل هكذا في اخيرة ولو كان  
المسلمون حصنا فقال اميرهم اهل الحصن سمي اميرهم فاما في باطل او فلا امان لكم  
او قد نبذت اليكم ثم امنهم فاما نه باطل ولو امر الامير مناديا فتادي في القسور  
من امن منكم اهل الحصن فاما نه باطل ثم امنهم مسلم فاما نه حايير ولو امر مناديا  
اهل الحصن او كتب او ارسل اليهم ان اميرهم واحد من المسلمين ولا تقعدوا بامانه  
فان اما نه باطل ثم امنهم فم فيا على امانه فم فيا ولو قال لهم امان لكم ان  
امنكم رجل مسلم حتى او امنكم انتم مسلم او قال ابي رسول الامير اليكم فقد آمنكم  
فم فيا على ذلك فم امون وان كان الرجل كذا في ذلك ولو قال لهم الامير امان  
لكم ان امنكم مسلم او انكم برسالة مني حتى او امنكم بنفسه والسيلة في امانهم في  
وان كان الامير ارسل اليهم رسول البيعة فم فيا على امانهم لو قال لهم امانكم فاما في  
باطل ثم امنهم كان ذلك امانا صحيحا كذا في المحيط السرخسي اذا خاصر المسلمون حصنا  
او مدينة من اهل الحرب فطلبوا من المسلمين ان ينزلهم على حكم الله تعالى فلا ينبغي  
لهم ان ينزلهم على ذلك كذا في المحيط فان اتروهم على حكم الله تعالى خ ليس لهم ذلك  
فللامام ان يعرض الاسلام عليهم فان اسلموا كانوا احرا لا يسلم لهم امرا لهم ولسا وم



وذا ربهم ويصير دارهم دار الاسلام ويكون في ارضهم العشر فان ابوا الاسلام جعلهم  
ذمة وجعل عليهم الجزية وعلى اراضيهم الخراج ولا يسترقون ولا يقتلون ولا يردون  
الي ما منهم ولو نزلوا على حكم واحد من المسلمين بقية حاز فان حكم ذلك الرجل منهم  
بقتله او سبي او ان يصيروا ذمة حاز ذلك الحكم وان حكم بالرد لا يجوز فان مات  
فلان او قتل قبل ان يحكم صا نزلوا على حكم الله تعالى فان اخرج نفسه من الحكومة  
مخرج فان حكم فلان بالرد ثم حكم بالقتل لا يصح استخفافا كذا اية محيط السرخسي ان  
كان الحكم رجلا مسلما الا انه لا يجوز شهادته لنفسه ولا له محقق ود في قذف في حكمه جائز ان  
حكم عليهم بقتل او سبي او غير ذلك كذا اية المحيط وفي النوازل لو نزلوا على حكم محدد  
في العقد او اعلم لا يجوز كذا اية التاتاري خانيه وان حكموا عليه الاوصيا حوازة عقلم  
يجز حكمه فان نزلوا على حكمه يجعل خفة كذا نزلوا على حكم الله تعالى وان حكموا ذميا  
فحكم بقتلهم وسبي ذراهم او غير ذلك كذا اية المحقق في السير الكبير  
فان اسلموا قبل ان يحكم الذي عليهم بشي لم يجز حكمه عليهم بذلك بقتل او سبي او غيره  
ولكن يجعلهم الا ما في هذه الصورة احرار الا سبيل عليهم ولو حكموا امرأة حاز حكمها  
بشيء ما حكمت الا ان حكم بقتل هكذا ذكر في الزيادة ولا يصلح للحكومة اسير من  
المسلمين في ايديهم وكذلك عاجز من المسلمين منهم في دارهم وكذلك رجل منهم اسلم  
وهو في دارهم وكذلك رجل منهم فوثة عسكر المسلمين وفي السير الكبير اذا شرطوا  
ان ينزلوا على حكم فلان فيا انه ان حكم بينهم بشي فقد مضى الحكم فان لم يحكم بينهم بشي ردوا  
الي ما بينهم او شرطوا ان ينزلوا على حكم فلان فيا انه ان حكم فينا ان يملفونا الي ما تمت  
امضيت ذلك فلا ينبغي للمسلمين ان ينزلوا على هذا الشرط واذا انزلوا على هذا الشرط  
فلا ينبغي للمسلمين ان يحكم بدم الي ما منهم وشي هذا الوانزلوا على هذا الشرط وحكم  
الحاكم بالرد الي ما منهم امضيت حكمه ونردم الي ما منهم وفي نوادر ابن سباعة  
عن محمد بن عبد الله بن علي امير العسكر اذا امن قوم ما من اهل حصن فيا ان يكونوا  
عبيد الفلان ورضوا بذلك فتردوا عليهم منهم بشي لمن غنمهم من المسلمين ولم يكونوا  
قيدا العتاق وان سألوا الامان فيا ان يرضوا عليهم الا ما كان قبلوا والارد والي هـ  
ما منهم فعلى الامام ذلك ولو نزلوا على ان يجوز عليهم الاسلام فمعرض فابوا فلم يلحق  
بعضهم وليس للمسلمين قتلهم وسبي ذراهم ولو رضوا باداء الخراج لزمهم  
ولا يحلون بعد ذلك وان خرج بعضهم على ان يحكم فيهم فلان فافتحت القلعة بعد اتفاق  
منها وقيل من في القلعة فمن نزل فعلى ما نزل فان كانوا شرطوا دهم الي الحصن ان  
لم يرضوا ودمت القلعة ودوا الي ادين موضع يامتنون فيه فان كان اهل الحصن  
قد اجمعوا على نزول هؤلاء الصلح لم يقتلوا المسلمون اهل القلعة فان فعلوا  
فلا شيء عليهم رد اسأوا واذا نزلوا على ان يحكم الزوالي بنفسه منهم فهو كرجل من اهل العسكر  
ولو نزلوا على حكم الله وحكم فلان فلان فلان لو نزلوا على حكم الله سألوا ولو نزلوا على حكم  
فلان وفلان فان اخذها لم يجز حكم الاخر بعد ذلك قال في المنتقى ٧١ ان يرضى الفريقان  
حكمه قال ثمة وكذا اذا اختلفا في الحكم وهما حيان ٧٢ ان يرضى الفريقان حكم احدهما  
ولو حكم احدهما الحكمين بقتل المتقاتلة وسبي ذراهم وحكم الاخر سبي الكل فانهم لا يقتلوا

ويكونون في الرجال والنساء جميعا ولو حكم جميعا بقتل متقاتلين وسبي ذراهم  
كان الامام منهم بالحيار ان شاققتل المتقاتلة وسبي ذراهم وان شاققتل الكل فينا  
واذا نزلوا على حكم قبل ولم يسوة فذلك الي الامام يتخير افضلهم وان اسلموا بعد الحكم  
قبل امضاء الحكم لهم احرار وان صيرهم الحكم ذمة قبل الاسلام فالارض لهم خراجية هـ  
وان حكم الحاكم بقتل قواد منهم عيا في غدرهم وسبي الباقي من الرجال والنساء فهو جائز  
وان حكم بقتل الرجال وسبي النساء والذرا في قتل الرجال وسبي النساء والذرا  
فالارض في ان شاققتل الامام خمسة وخمسة الاربعين الا خمس بيعة الفاضل وان شاء  
نزلوا على حكمه في يد الزوالي ودعا اليها من غير ما يريد يخرجها كما يعمل من معطال ارض  
اهل الذمة وان مات الحكم بعد نزولهم قبل الحكم ردوا الي ما منهم ما خلا المسلمين  
فان احرار منهم ينزعون عيانا والعبيد بالقيمة وكذا اهل ذمة مستأمنهم وكذلك  
ان اسلم منهم في ايديهم اذا استقاموا بالمسلمين ثم في كل موضع وجب رد دم فانما  
يبدون الي الموضع الذي يخرجوا منه اليها ولا يردون اليها حصن منكم منه ولا الي  
حيث اكثر منهم كذا اية المحيط فيا انه قد رجم الله تعالى اذا قاتل المسلمون لرجل من  
اهل الحصن ان ذلك المتقاتل كذا اية امانت امان او قاتلوا امانا فلم يبد لهم فالاما  
بالحيار ان شاققتل وان شاققتل ولو قال لاهل امانا حكمهم بن تدنا على كذا وكذا اقول  
ينبغي واعلم هذا ان لم يبد لهم لم يبد كذا رجم الله تعالى في هذا الفصل في الكتابين  
فيه انه على امانه لا يحل للامام قتلهم او اسره واذا دخل عسكر من المسلمين دار  
الحرب فروا ببعض حصونهم او دمه ايهم ولم يكن للمسلمين بهم طاقة واذا وان ينزلوا  
الي غيرهم فقال لهم اهل المدينة اعطونا فيا ان لا نرضوا من ماء نرضاه حتى هـ  
ترحلوا عنا فيا ان لا تقابلكم ولا تتبعكم اذا ارسلتم فان كان في الاعطى منفعة هـ  
للمسلمين اعطوهم وتبع ما اعطوهم لا ينبغي لهم ان يمشروا وان يسفوا دوابهم اذا كان  
ذلك يضر فيا منهم يفتين او كان لا يضرهم وان احتاج المسلمون الي الماء فينبغي  
ان يبينوا واليه ويعطوهم بالنقد وان كان ذلك لا يضرهم ما يفتين بان كان الماء كثيرا  
فلمسلمين ان يمشروا ويسفوا دوابهم من غير ان يبينوا اليهم والجواب في الكلاء نظير  
الجواب في الماء وان قالوا اعطونا فيا ان لا نرضوا من ماء نرضاه حتى هـ  
فما اعطوهم فيا ذلك ثم احتاج المسلمون اليها فليبين لهم ان يتفرضوا لها ما لم يبينوا  
اليهم ويعطوهم بالنقد اصر ذلك بهم اول يفر وان قالوا اعطونا فيا ان لا نرضوا من  
زرونا وكلاءنا فاعطونا فيا ذلك فان علينا ان نفي به فلا غرق زروهم وكلاءهم ولا  
ما من مان ناكل من ما كل من ذلك ونعلق دوابنا وان نحن ذلك الاصل في جنس هذه  
المسألة ان الامان فيا عن الشيء ما دعت مثله وعما فوقه ضررا ولا يكون امانا عداوة  
حزرا وكذا ان قالوا اعطونا فيا ان لا نرضوا من ماء نرضاه حتى هـ  
الذخيرة وان قال لهم اهل المدينة اعطونا فيا ان لا نرضوا من ماء نرضاه حتى هـ  
نقتل منكم احدا او لا سره فان كان اعطوا خيرا للمسلمين فلا بأس بان يعطوا ذلك  
ويخذوا في طريق وان كان الطريق الاخر ابعد واشق على المسلمين وان ارادوا المسلمون  
تبع ذلك ان يروا في ذلك الطريق ولا يرون في طريق اخر ليس لهم تلك حتى يبينوا واليه ويعطوهم

ينبغي



بالسنة ولا يقتل المسلمون اخذ منهم ولا يأسرون ويكون الاثنان عن المروءة الطريفة الذي  
عينه امانا عن القتل والاسر وان شرطوا علينا ان لا نحرب قرام فلا بأس بان نلتذنا  
ووجدنا في قرام من متاع او غير ذلك ما ليس مينا والامان عن التحريب لا يكون امانا عن اخذ  
المتاع والاطعام وان شرطوا ان لا يقتل اسراهم اذا احتلوا فلا بأس باسراهم ولو شرطوا  
عليك ان لا تأسر منهم فلا ينبغي لنا ان نقتلهم ولا ان نأسرهم كذا في الحبيب ولو قال امنوا  
حتى تفتح لكم الحصن فتدخلون فيها ان ترضوا علينا الاسلام فسلمتم انما ان يسلموا  
ثم آمنون وعلى المسلمين ان يخرجوا من حصنهم ثم يبيدون اليهم فان شرطوا المسلمون  
عليهم ان ايسموا الاسلام فلا امان بيننا وبينكم ورضوا بذلك والمسلمة تجالها فلا بأس  
باسترقاقهم وقتل مقاتليهم ان اباوا الاسلام وان اسلم بعضهم واي البعض فن اسلم  
فمؤخر ومن اي مؤخر في فان جعله الامام فينا بعد صلح من عليه الاسلام فاني شهر  
اسلم لم يقتله ولكن يحمله فينا فان عرض الاسلام عليه فاني ولم يحكم عليه بانه  
في حتى اسلم فمؤخر اسلمنا وان قال حين اراد التزول امنوني فينا ان ترضوا علي  
الاسلام فان اسلمت الي ثلاثة ايام ولا افلا امان في ثم عرضوا عليه الاسلام فلم يهله  
ثلاثة ايام ولي ابراهيم حبه عرضوا عليه الاسلام فان منعت المدة قبل الاسلام  
كان فينا من غير حكم الحاكم وان قال اسلمت الي ثلاثة ولا كنت عبيدكم او قال ذلك  
جميع اصل الحصن فم دمة للمسلمين كما التزوا بالشرط ولو قال انت امن على ان  
تتزل فتسلم فموا من ممة التزول قبل ان يسلم فيجب تسليمه ما منه انما يسلم  
وكذا لو قال انت امن على ان تتزل فتعطيتا مائة دينار فقتل ذلك وتزل ثم اتي  
ان يعطيه لان هذا الامان متعلق بشرط اداء الدنيا بغيره الاول متعلق بشرط  
التزول فاذا تزل وقبل كان امانا وكانت الدنيا بغيره فان ابي ان يعطيهما جسد يوديها  
ولا يكون فينا بجلي لان الامان الثابت له في ما اعطى الدنيا بغيره وجب عليه تسليم  
حتى يلحق بامته ولا يسقط عنه الا بالاسلام او بعد الذمة وكذا لو ضاع في علي ان  
يعطيه راسا فعليه تسليمه وقبته وان قال للمسلمين امنوني فينا ان ازل اليكم  
ما عطيتكم مائة دينار لم اعطكم فلا امان في او قال ان تزل اليكم فاعطيتكم مائة دينار  
فانا آمن ثم تزل فطلبوه فاني ان يعطيهم يكون فينا قبيحا شاملا لا يكون فينا استحيانا  
حتى يرفع الي الامام في امره بالاد امان ابي يحمله فينا ولو قال رجل من المحصورين  
امنوني حتى ازل اليكم فينا ان ادلكم مائة راس من النسي بمرضع فامضوه علي  
ذلك فلم تزل ابيهم ذلك الموضع فاذ اليس فيه اخذ فقال المؤمن قد كانوا هنا فذهلو  
ولا ادري اين ذهبوا يرد الي ماضه ولو قال اسيرني ابي ي امنوني فينا ان ادلكم علي  
ما يه واسر والمسلمة بما اتهم لم يد لهم فلا امان ان يقتله وان قال المحصور فينا ان  
ان ادلكم كنت لكم فينا او رقبتي لم يدين بالشرط مؤمنين للمسلمين ولا يحل لهم قتله  
وان قال امنوني فينا ان ازل فادلكم في خربة في مائة راس فقتل احدا بها المسلمون  
او علموا بها قبل ذلك لانه لم يبيعوه فاعلمت هذه بدالة ويكون فينا ولو لم  
على الطريق فسا رواجه حتى فرغوا مكانها قبل ان يترقي اليها او وصفت له مكانا ولم يذهب  
منهم فذهبوا بصفته حتى اصابوا منه دود لانه وكذا لو قال امنوني فينا ان ادلكم في

طريق باهله وولده فان لم افعل فلا امان فلما تزل وجد المسلمون قد اصابوا بطريق قتلوا  
قتل ادهبوا هذا هو الذي اراد ان ادلكم عليه فليس هذا ايضاً فان قال علي ان ادلكم  
بطريق هذا الحصن وانه قد تزل هاربا من الحصن فلما تزل وجد المسلمون قد اصابوا  
بذلك الطريق فهو آمن وعلى هذا القول ان يد لهم على حصن او مدينة او على هذا  
الحصن او هذه المدينة كذا لا يحيط السرحني **الباب الرابع**  
في القنايم وقسمتها وفيه ثلاثة فصول **الفصل الاول** في القنايم القنية اسم لما يؤخذ  
من اموال الكفرة بقوة الفزاة وهذه الكفرة قبل الاحراز بدار الاسلام فاما ما اخذ  
لا على الفهر والغلبة بل بالما ذات والهيئة منهم او بالسرقه او بالهبة منهم لا يكون  
قنية ويكون للاخذ خاصة في لسان الفقهاء ومتعارف في الشرع ما خصه الامام  
ببعض الفزاة يخرجها على القنايم لزيادة قوة وجراة جنهم بان قال لربي ما اصب  
فانكم او قال لواحد من جن ما اصب فمؤلك كذا في الحبيب السرحني والعلي ما اخذ  
منهم من غير قتال كالحراج والجزية وفي القنية جنس من القني كذا في غاية البيان  
وما يؤخذ منهم هدية او سرقه او هبة فليس قنية وهو لا اخذ خاصة  
كذا في خزائن المعنين قال محمد رحمه الله تعالى واذ اسلم اهل مدينة من مدائن  
اهل الحرب قبل ظهور المسلمين عليهم كانوا احرار لا سبي عليهم ولا على اولادهم ونساء  
ولا على اموالهم وبوضع على اراضيهم العز دون الحراج وكذا اذا صاروا ذمة قبل الظهور  
عليهم لان هبة في اراضيهم الخراج ويوضع على رؤسهم الجزية ايضا وان ظفر المسلمون  
عليهم ثم اسلموا فالامام فيهم بالخيار ان شاء قسم رقابهم واموالهم بين الغائبين  
واذا اراد القسمة بعد ما اسلموا ربح الخسار ولا يجعله لليتامى والمساكين ولان  
التسبيل وقسم اربعة اقسام بين الغائبين قسمة القنايم ويضع على الارض العشر  
وان شاء من عليهم يسلم رقابهم وذرايعهم واموالهم ويضع على اراضيهم العشر  
وان شاء وطف الخراج وان ظفر المسلمون عليهم فلم يسلموا فالامام بالخيار ان شاء  
استرقهم وقسمهم واموالهم بين الغائبين فاذا اراد القسمة اخذ الخسار من جميع ذلك  
فيجعل في موضع الخسار وقسم الباقي بين الغائبين ويضع على الاراضي العشر وان شاء  
قتل الرجال وقسم النساء والاموال والذرايع بين الغائبين على نحو ما قلنا وان  
شاء من عليهم برقابهم ونساءهم وذرايعهم واموالهم ووضع على رؤسهم الجزية وعلى  
اراضيهم الخراج كذا في الحبيب ويستوي فيه الما العشرية عزماء النساء والعيون  
والابار والخرابي عزماء الامه والبن حفرته الاحراج كذا في غاية البيان وان من عليهم  
برقابهم واراضيهم وقسم النساء والذرايع ونساء الاموال بين المسلمين فهو جائز  
لكنه مكروه لان اذا ترك في ايديهم من الاموال ما يمكنهم الزراعة به وكذلك ان اسلم عليهم  
برقابهم ونساءهم وذرايعهم واراضيهم وقسم سائر الاموال بين الغائبين فهو جائز  
ولكنه مكروه وان ترك في ايديهم ما يمكنهم الزراعة به يجوز من غير كراهة وان من عليهم  
برقابهم خاصة وقسم الاراضي بين المسلمين مع سائر الاموال لم يجز وكذلك ان لم يكن لهم  
الاراضي فاذا اراد ان يبيعهم برقابهم لم يجز كذا في الحبيب وان شاء قسم الكل وترك  
الاراضي وجعلها بئر الوقف على المتألفة وان شاء قتل اليهم قوما آخرين من اهل



الذمة وجعل الخراجية خراج مفاضة او مفاضة فتنصرف خراجها الى المتألفة كذا في  
 التنازع وخصانية ناقلة من مزرعة الطحاوي واذا انقضت اهل الذمة العهد وعلوا على  
 دارهم او عبادهم ديار المسلمين وصارت الدار حرب بالانفاق ثم ظهر عليهم  
 المسلمون وثبتت الجباية عليهم للامام فان شاء من عليهم برباقهم وازاحهم ونشأ  
 وذراهم واموالهم ووضع على اراضيهم الخراج وان شأ وضع العشر وهذا التسمية  
 وفي الحقيقة خراج وهذا يصرف هذا العشر من خراج الخراج وان شأ جعل عليه العشر  
 من خراجها فقل غير ذلك في الذمة يعني تغلب وان قتل الرجال وقسم النساء  
 والفرار من والاموال ومقتب الاراضي تملك اليها قوما من المسلمين  
 ليكونوا رداء للمسلمين وجعل الاراضي لم يودون الموتة عنها جاز ولكن بفعل برضا  
 اولئك الذين يريد الامام نقلهم اليها واذا انقل اليها قوما من المسلمين وصارت  
 الاراضي مملوكة لم جعل عليها العشر ان شأ وان شأ جعل عليها الخراج ولو ان قوما  
 من المسلمين ارتدوا وعلوا على دارهم او عبادهم ديار المسلمين وصارت دارهم  
 دار حرب بالانفاق ثم ظهر عليهم المسلمون فانه لا يقبل من رجالهم الا السيف او  
 الاسلام فان ابوا ان يسلموا قتلوا وقسمت اراضيهم وذراهم وحيروا نجا الاسلام  
 وقسمت الاموال والاراضي بين الغائبين ايضا ويوضع على الاراضي الخ العشر وان  
 راي الامام ان يقتل الرجال ويقسم النساء والفرار من بين الغائبين دون الاراضي  
 وراي فلك خير المسلمين فقل ذلك فان راي بعد ذلك ان ينقل الى الاراضي قوما من اهل  
 الذمة ليؤدوا الخراج من انفسهم ومن الاراضي فقل ذلك فاذ فعل ذلك صارت  
 الاراضي مملوكة لم يتوارثونها ويورثونها الخراج عنها فقد ذكره فقهاء نقل اهل الذمة  
 لانه لا يحق لهم العيشة يقتل المرتدين واذا كانا قد تقدمت ان اسلم المرتدون بعد ما  
 ظهر عليهم الامام كانوا احرار لا سبي عليهم واما نسائهم وذراهم واموالهم فالامام  
 فيها بالخيار وان شأ قسم ما بين الغائبين وجعل على الاراضي العشر وان شأ من  
 عليهم بالنساء والفرار والاموال والاراضي ووضع على اراضيهم الخراج ان شأ وان  
 شأ وضع عليها العشر وان راي الامام ان يجعل ما كان من اراضيهم عرشا على حاله  
 وما كان خراجا على حاله فقل ذلك وان اراد الامام ان يجعل اهل الحرب والنافذين  
 العهد اهل ذمة يودون الخراج وقد اصحاب منهم ما لا في الحرب قبل ان يظهر عليهم  
 فانه لا يرد عليهم ذلك ولا يفعل ذلك الا بعد ذلك العذر ان لا يندروا على عمارة الاراضي  
 فتراعها الا بعد ذلك المال فاما ما ينبغي في ايديهم فان احتاجوا اليها لعمارة الاراضي  
 ففرضوا على الامام منهم وان استغنوا عنها فان شأ اخذ منهم وقسم بين  
 الغائبين ولكن الاولي ان يتركوا في ايديهم تا ليعملوا حتى يتقوا على نجا دين الاسلام  
 فيسلموا او ذلك ما اخذ من نسائهم وذراهم قبل ان يظهر عليهم لا يرد وما بقي في  
 ايديهم بعد ان ظهر عليهم لا يورثه منهم واذا فتح الامام بلدة من بلاد اهل الحرب  
 وقسمها واهلها بين الغائبين ثم اراد ان يبيع عليهم برباقهم وازاحهم فليس له  
 ذلك وكذا اذا من بها عليهم ثم اراد القسم ليس له ذلك كذا في المحيط الامام بالخيار  
 في الاسرى ان شاء قتلهم وان شاء استقرهم الا مشركي القرية والمرتدين وان شاء

شركهم

تركهم احرار اذمة للمسلمين الا مشركي القرية والمرتدين وليس فيمن اسلم منهم الا استرقاق  
 كذا في التبيين ولا يجوز ان يردم الي دار الحرب ولا يجوز مصادرة اسرارهم باسار انا بعد  
 الحقيقة راحة الله تعالى كذا في الكافي وهكذا انه المتون والصحيح قول ابي حنيفة  
 رحمه الله تعالى كذا في الزاد قال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير لا بأس بان يفا  
 اسراء المسلمين باسراء الكافرين الذين في ايدي المسلمين من الرجال والنساء هذا  
 قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو ظاهر الروايتين عن ابي حنيفة كما في المحيط  
 وفيه قال القاسم هكذا في الزاد فان قيل في المصادرة بشرط رضا اهل العسكر لان  
 فيه ابطال حكمهم من العيشة ولو ابي اهل العسكر ذلك فيما عدا الرجال ليس للاسرى  
 يفايدهم وفي الرجال ان كان قيل القسمة فلم ان يفايدهم وبعد القسمة ليس له ذلك  
 برضاهم واذا جاز رسول ملكهم يطلب المصادرة بالاسارى في مكان فخذوا اليك المسلمين  
 عهد ان يوافقهم على ما يوافقون به من الاسارى حتى يفرغوا من امر الفداء وان لم يفرغوا  
 وجوا من مقام من اسراء المسلمين فانه ينبغي ان يوافقهم على ان يفايدهم كما شرطوا  
 لم شرطوا ما لا او غير ذلك الا الله لم يفت بينهم التراضي بالمصادرة واذا دوا الا من طرف  
 باسارى المسلمين وللمسلمين عليهم قوة فانه لا يسوم ان يبيعهم حتى يردوا الاسرى  
 الي بلادهم ويحق عليهم ترك الوفاء بهذا الشرط وترفع الاسرى من ايديهم من غير ان يتراضوا  
 لهم بشرط سيوري ذلك كذا في المحيط اما المصادرة بالناخذة من اهل الحرب فلم يجوز  
 في المشهور من المذهب ولو اسلم الاسير في ايدي يبا ليعاد به عسلا اسير في ايديهم  
 الا اذا طابت نفسه به وهو ما مأمون على اسلامه ولا يجوز المقت على الاسارى وهو  
 ان يطلوهم بما كان كذا في الكافي قال محمد رحمه الله والصبيان بين المشركين اذا سبوا  
 ومنهم الاباء والامهات ولا بأس بالمصادرة واما اذا سبي الصبي وحده وخرج  
 الي دار الاسلام فانه لا يجوز المصادرة به بعد ذلك وكذا ان قتلت الفتية في دار الحرب  
 فبيع ثمنها بغير رجل او بيعت الضام فقد صارت الصبي مملوكة بالاسلام تبعان  
 تقين ملكه فيه بالقسمة او الشرا كذا في المحيط قال محمد رحمه الله الخيل والسلاح اذا  
 اخذنا منهم وطلبوا مصادرة بالمال لم يجوز ان يفعل ذلك وان طلبوا ان يعطوا رجلا  
 مسركا عوضا عن اسيرهم او رجلين مسركين عوضا لم يجوز ذلك لئلا ذلك ويجوز ان يبا  
 اسارى المسلمين الذين في دار الحرب بالدرهم والدينار والسير والسير في امر الحرب  
 كالنشاب وغيرها ولا يباحق بالسلاح ولا بالخيل كذا في السير اراج الوهاب قال محمد رحمه  
 الله تعالى في السير الكبير اذا اسر الحرب المسلمين او من اهل الذمة فقال المسلم او ذك  
 مستامن منهم افتد لي من اهل الحرب او اشترى منهم ففعل ذلك واخرجه الى دار الاسلام  
 فوجر لا سبي عليه والمال الذي فداه به الماشورين لم يملك الماشور الا بغيره فخرج عليه جميع  
 ما اصابه في فداه الي مقدر الدية فان كان فداه ما كثر من الدية فاما ما يرجع على الماشور  
 الدية دون الزيادة فليس يبيع في قبيل قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى في رجوع جميع ما  
 ادي قل او كثر او اخرج اما هذا اقسام خمسة وعلم هذه لو كان الماشور قال افتد لي من اهل  
 درهم فلم يتمكن الماشور من ذلك حتى راد فاما ما يرجع عليه بالالف خاصة كذا في  
 الاخيرة ولو كان الامر قال الماشور افتد لي من ابي او باني او باني او باني او باني



فانه يرجع عليه بما فدي به قل او لفران كان الماسور عبدا او امته فامر مست ما فيهم ان  
يشتريه او يوهبهم منهم ففعل ذلك بمثل قيمته او اقل او اكثر من ثوبان و هو عبده هذا المستر  
ولو قال العبد اشتري نفسي فان اشتراه بعينه او بغيره فاشترى نفسه و اشتريه  
ان يشتريه لنفسه فالعبد حر لا يبيع عليه ثم للماسور ان يرجع بها لغيره انما العبد كذا  
في المحيط ولو ان مكاتب امر رجلا ان يهديه فهداه فانه يرجع عليه بما فداه فان عجز المكاتب  
فهودين في رقبته ولو ان المكاتب امره بان يهديه بخمسة الف درهم و قيمته الف درهم  
فان رجع قوله اليه حقيقته حقه الله تعالى وليجوز في قولها الا بقدره والاف مال يفتق ولو  
امر المادون ان يهديه فانه لا يجوز عليه مولاة و يلزمه اذا علق ولو ان احبب امر رجلا  
بان يشتري اسير في دار الحرب فان قال له اشتريه لي او قال اشتريه من مالي فادن  
الماسور يرجع اليه الا ان كان لم يبتل من ماله ولا في فانه لا يرجع الا ان يكون خليط كذا في الظاهر  
ونه الفتاوى اذا وكل الماسور رجلا بان يهديه فقال الوكيل لرجل اخر اشتريه لي حمار  
وكذا الوكيل اشتريه لي بمالي وكان ان يرجع اليه الا ان يكون الوكيل الاول للثاني اشتريه  
ولم يبتل في ولا بمالي ففعل الوكيل الثاني ما استطاع حتى لا يرجع الثاني على احد ولا  
يرجع للاول على الا ان كان في المحيط قوم من المسلمين خفوا مالا ودفعوه الي رجل ليدخل  
في الحرب و يشتري اسارى المسلمين منهم فانه هذا الماسور يبيع التجار يدار الحرب  
فكل من اخبره حر اسير يبيعهم يشتريه الماسور به ولا يجازي رقبته الحر لو كان عبدا في  
ذلك الموضع وانما يشتري بغيره رقبته او بغيره يبيع ولو اراد الماسور ان يشتريه اسيرا  
فقال له الاسير اشتري فاشتراه الماسور بماله المدفوع اليه بضمن الماسور ذلك  
المال و يرجع به على الاسير ولو ان هذا الماسور يشتري الاسير قال للاسير بعد ما قال  
له الاسير اشتري بكذا اشتريتك بماله المدفوع الي حبيته فاشتراه كان مشتريا لا احتيا  
الا مال كذا في الفتاوى رغبته ولو ان رجلا امر رجلا ان يشتريه رجلا اخر من دار الحرب  
بعينه بماله فاشتراه لم يكن له على الحر الذي اشتراه منه ذلك شيء وكان للماسور ان  
يرجع على الذي امره ان كان ضمن له الثمن او قال اشتريه لي فان قال له اشتريه لنفسه  
واحتب منه لم يرجع عليه بشي كذا في المحيط رجل دخل دار الحرب وعنده من المال ما  
يمكنه شراء اسير واحد فشرأه الى اهل الفضل من شرأه الفاك كذا في السراج اذا اراد اهل  
القدر و من سواهم لم يقدروا على ثقلها الي دار الاسلام لا يبيعها ولا يتركونها بل يبيعونها  
ويخرجونها ويخرجها سلمة ايضا وما لا يخفى منها كالحديد يبدف في موضع لا يفت عليه الكفا  
كذا في الكافي ويكره كل شي من انبيهم و انما تم حجت لا ينتفع به بعد الكسر ويرافق جميع  
المأبقات والادمان بما ذبح لا ينتفعون به فيفعل هذا الكلفا بطة كذا و اما  
الاسبي اذا لم يقدروا على نقله فانه يبتل الرجال منهم اذا لم يسلموا و يترك النساء  
والصبيان والتسويج في ارض مفسدة ليهلكوا جوعا وعطشا لان قتله مقدر  
للموت ولا وجه الي انبائهم ولقد اذ اوجد المسلمون حية او عقوبا في دار الحرب فانه يقطع  
ذنب القرب ويكسرون انياب الحية ولا يقتلونها مطلقا لغير المسلمين كذا في الفتاوى  
واما المسلمون كذا في السراج الوهاج الغنائم لا يملك قبل الا حوزة دار الاسلام كذا في محيط  
السراج فيمن يملك هذا الاصل من قبل من ان واحدة من الفاتحين لو وطئ امته من السبي

قوله فادعاه لا يشت الفتب ويجوز العفر وتقتسم الامه والولد والعقربين الفاتحين ومن  
اذا مات واحد قبل الا حوزة دار الاسلام لا يجوز نصيبه ومن ماتوا ثلث واحد من الفاتحين  
من الغنمة لا ينفق عندنا ومنها ما لم ينفق الا ما من الغنمة لا ينفق اجتهاد والحاجة الزا لا  
يصح عندنا هيكذا في الفتيين هذا اذا كان غير متصل به او الاسلام وان كان متصلا  
به او الاسلام ففعلها واجرم عليها حكم الاسلام فلا ينفق بالانفسه كذا في شرح المحلى  
فاذا قسم نية دار الحرب مجتهدا او قسم الحاجة الفاتحين فصح حجة ومن مات بعد اخراج  
الغنمة اليه دار الاسلام فنصيبه لورثته كذا في الهداية واذا اخرجهم مدد في دار الحرب  
شاركهم فيها وانما ينقطع تركتهم بالاحراز دار الاسلام او بالقسمة في دار الحرب او ببيع  
الاغنام الغنمة فيها ولو فتح القسرك ليد امن دار الحرب واستظهروا عليه ثم لحقهم مدد لم  
يشاركهم لانه حاز من بلاد الاسلام وليس للمسوقية سهم الا ان يقتلوا ويقتل حاله  
عند القتال فارشا او ساجلا كذا في الاختيار شرح المحتار وكذا امن اسلم في دار الحرب ولو  
بالعسكر والمزيد اذا تاب ولحق بالعسكر والتاجر الذي دخل بامان اذ الحق بالهشكر  
اذا قاتلوا استحقوا ما لا فلا شيء لهم كذا في دفع القدير الرد والمقاتل في العسكر سواء  
كذا في الهداية ان كان الاجير مع العسكر فلا يحده رحمه الله تعالى ان ترك خدمة صاحبه  
وقاتل استحق السهم وانما يترك الخدمة فلا شيء له ولا اصل ان من دخل للقتال استحق  
السهم قاتل او لم يقاتل ومن دخل لغير القتال لم يستحق الا ان يقاتل وهو من اهل القتال  
ومن دخل مقاتلا مع العسكر مقاتل او لم يقاتل لم من او غيره فلم يسمه ان كان فارسا  
ف فارسا او ساجلا فاجل ومن دخل مقاتلا ثم اسر ثم غلص قبل اخراج الغنمة فلم يسمه  
كذا في السراج الوهاج اذا احتاج الاغنام الي حمل الغنمة و في الغنمة دواب فانه يحمل  
الغنمة عليها وينقلها الي دار الاسلام وان لم يكن في الغنمة دواب ولكن مع الاغنام فضل  
حمولة من مال بيت المال فانه يحمل عليها وان لم يكن مع الاغنام فضل حمولة الا ان مع كل  
واحد من الفاتحين فضل حمولة ان طابت انفسهم يحمل ذلك عليها ما جردا ما اذا انطب  
انفسهم بذلك يكرهم قبل ذلك باجره كذا في السير الصغير وذكر في السير الكبير  
كذا ان يكرهم مع ذلك باجره كذا في السير الكبير وذكر في السير الكبير  
منهم فضل حمولة ان طابت نفس المالك بان يحمل عليه باجره كذا في السير الكبير وذكر في السير الكبير  
السير الصغير لا يكرهه ويكره رواية السير الكبير يكرهه بكذا كذا في المحيط لابن  
ان يهلف العسكر في دار الحرب ويكلمون ما وجدوه من الطعام وهذه الكثرة واللم وما  
يستعمل فيه كالسفن والفسل والارزيت والحمل ويدهنوا بالدهن المأكول مثل السمك  
والارزيت والحمل ولا يستران به من به ويوجبه ذاتية وما لا ياكل من الادمان مثل البغنج  
والخيزر وهو دهن الروموا شبهة فليس له ان يدهن ولا يشي لا ياكل ولا يبيع فانه  
لا يبيع الا حده من الجيش ان ينتفع بشي منه قل او اكثر ولو دخل التجار مع العسكر لا يبيعون  
القتال لم يبيع لهم ان ياكلوا شيئا من الطعام ولا يملكونه و اجم الا بالثمن فان اكلوا  
من ذلك او علفوا فلا ضمان عليه وان كان بقي منه شيء من يده واخذ منه اما العسكر ولا  
يأمن ان يطفوا عبيدهم اذا دخلوا معهم ليعينهم ولا يفسدوا ركب ذلك نسام وصيا  
واما الاجير لخدمة فلا ياكل ولا يدخل الثمن المداواة الرمن والمجرى اكل وعلق



والطعن رقيقين كذا في السراج الوهاج وأفرق في الطعام بين ان يكون مهيئاً للاكل وبين  
 ان لا يكون مهيئاً لهم دمج المواش من التور والقم والورد ويدون خلوصها الى العينة وكذا  
 اكل الخبز والسكر والفواكه الرطبة واللبا بسنة وكل شئ هو ما كوله عادة وهذه الاطعمة  
 به حق من لستم في الغنية او يرضع منها غنيا كان او فقيراً ولا يطعم الا جبر ولا التجار الا ان  
 يكون خبز الحنطة او طيبخ الحنطة فلا بأس به حبيبة كذا في التبيين اذا اخذ العسكر  
 القليل لاجل دوابهم والطعام لما كلفهم والحنطة للاستعمال والدهن للادوية  
 والسلاح للقتال ولا يجوز ان يتبعوا شئ من ذلك ولا يجوز تمويل وهو صيانة  
 ذلك وادخاره الى وقت الحاجة فان باعوا رده والتمس الى الغنية كذا في غاية البيان  
 وان اصحاباً او سمساراً او تقيلاً او قبيلاً او غلباً او غير ذلك من الاشياء التي تترك عادة  
 للتفتيش فلا بأس بالاعتقال منه ولا يجوز ان يمتدح ولا شي من الادوية والطبيعية هذا  
 كله اذا لم ينهم الامام عن الانتفاع بما لا كوله والمكثوب واما اذا نالهم من ذلك فلا يبيع  
 لهم الانتفاع به واذا احتاجوا الى الوقود ما للطبخ او للاصططحة لبرد اصنامهم فلا  
 بأس بان يوقدوا ما وجدوا من خشبهم وقصبهم اذا كان معهم معدة الوقود وان  
 كان غير معد لذلك بل هو معد لا يتخذ الفصاع والافتداح وله قيمة لا يبيع استعمل  
 ولا بأس بان يعلف الدابة الحنطة اذا كان لا يجد المشير وان وجد في دار الحرب ضارباً  
 او حارساً فلا يبيع له ان ينتفع به الا عند الضرورة وان كان الحرس ثابتاً في ارض العدو  
 فاحذر من ذلك شياً ان كان للماخوذ قيمة لا يحتاج الانتفاع بالعهدة الضرورية وان لم يكن  
 له قيمة كما لا يحتاج من غير ضرورة ولو ان رجلاً من اهل العسكر استاجر رجلاً  
 ليعمل له فذهب الرجل الى بعض المطامير واتاه بالعلف ثم قال له يداي ان  
 اعطيك هذا او لکني اخذه لنفسی واراد عليك اجرک واني المستاجر الا ان ياخذ منه  
 ما اذا اخرجوا منه جملته على الاشارة فاجبر على دفعه الى المستاجر ان كان محتاجاً  
 اليه او غنيين عنه وان كان الاجير محتاجاً اليه ذلك والمستاجر غني عنه فله ان يمتنع  
 منه ولكن لا اجبر عليه ولو كان المستاجر استاجر رجلاً ليعمل له حبيشة والمسيك في حالها  
 فله المستاجر ان ياخذ منه وان كان هو غني عنه والاجير محتاج اليه اذا اقرانه احتسنة  
 له كذا في الظهيرية وان اصحاباً او شيوخاً في ارض العدو واخذوا منه خشباً كان له قيمة  
 به ذلك المكان ليس لهم ان ينتفعوا الا للوقود لطبخ الطعام او الاصططحة لبرد اصنامهم  
 وان لم يكن له قيمة في ذلك المكان لكن اخذوا منه صنعة من ذلك قيمة بسبب ذلك  
 الصنعة فلا بأس بالانتفاع به وان خرجوا به الى دار الاسلام واداد الاما بقسمته  
 الفتيان ان كان لغير المعول من ذلك قيمة في ذلك المكان الذي اراد الامام الغنية فيه  
 فالامام فيه بالخيار ان يشاء اخذ المصنوع منهم واعطاهم قيمة ما زاد الصنعة فيه  
 ويؤيد المصنوع اليه الغنية وان شاع وقسم الثمن على قيمة معموله ولا غير معمول  
 اصحاب حصص القمل يعطى العامل وما اصحاب غير المعول يرد في الغنية ولا ينقطع  
 حق الغائبين بما اخذوا من الصنعة ان لم يكن له قيمة في دار الاسلام ولا في دار الحرب  
 سلم لهم كذا في المحیط اذا اصحاب تفضل من اللب في دار طعاماً كثيراً فاستغنوا  
 بغيره وادخلوا الى منزل اخر وطلب ذلك منه بعض الخلع من اهل العسكر الى ذلك

فان كان يعلم انه لا يجيب في ذلك المنزل طفاً فلا بأس بان يمتنع من هذه المطالبه  
 ويستصحبه بحفصه الى منزل اخر ولا يخل له منعه فان اخذ المطالب منه مع حاجته  
 الاول الى ذلك في حقه الاول الى الامام قبل ان ياكل وقد عرف الامام حاجته الاول الى ذلك  
 رده الامام عليه وان كان الثاني محتاجاً اليه دون الاول لم يسترد منه الامام واما  
 اذا كان غنيين عنه فالامام ياخذ منه الثاني ولا يدفعه الى الاول بل يدفعه الى غيره  
 وهذه الحكم الذي ذكرناه يكون في كل مكان يكون المسلمون فيه من غير استثناء سواء كان في الرضا  
 والميلوس في المساجد ليطهر الصلاة والعزلة يعني وعرفات بلح حتى اذا اخذ موصفاً  
 من المسجد لمواحق به واذا بسط انسان حصى من ان بسطه بامر غيره فهو وما  
 لو بسطه الامر بنفسه سواء وان كان بسط بغير امره كان للذي بسطه ان يعطى ذلك  
 الموصف من شئ وكذلك اذا ضرب رجل فسطاطاً في مكان يعني وعرفات وقد كان ذلك المكان  
 يتلخص فيه غيره قبل ذلك وكان معروفاً بذلك فالذي يمدح رالي ذلك المنزل اخذ منه وليس بالآخر  
 ان يحول عنه فان اخذ من ذلك موصفاً واسفاً فرق ما يحتاج اليه فليغيره ان ياخذ منه  
 ناحية هو لا يحتاج اليها فينزل مائة ولو طلب ذلك منه رجلان كل واحد منهما يحتاج الى ان ينزل  
 فيه فاد العيب يور اليه اي سبق ان يعطيه احدهما دون الاخر كان له ذلك ولو راد اليه احدهما  
 فترد فاد الذي كان اخذ في البيت او هو فنه غني ان يبري عنه ويميز له محتاجاً اخر لم يكن  
 له ذلك فان قال ان كنت اخذته لانه الاخر بامر لا يعطى استعملت في ذلك بعد الحلف  
 لم ان يبري وهذه اهل الحكم في الطعام والعلف اذا قال اخذته لفلان بامر ولوان رجلين  
 من اهل العسكر اصحاب احدهما شعير والاخر فصاً فشدوا كل واحد منهما الاحتياج  
 اليه ما اشترى فلكل واحد منهما ان يتي ولا ما اشترى من صاحبه وليس هذا ابع  
 بينهما لان لكل واحد منهما ان يجيب من العلف مائة ارجا حجة الا ان قيام حاجته ما  
 يمتنع من الاصابة منه بغير رضاه فيسترضي كل واحد منهما صاحبه بهذه المانية  
 ثم يتي ولا باصل الاباحة بمثل الا حيا في تلك المانية يمنع كل واحد منهما الاصابة من  
 يده الى ما يتي به يغيره بغير رضاه فيعقد وجود الرضا به صاحبه يتي ولا كل واحد منهما  
 على تلك المصنعة عتبار الاباحة منه وان كان كل واحد منهما محتاجاً الى ما اعطاه صاحبه  
 وصاحبه محتاج الى ذلك ايضا فان اراد اخذها تقض ما صنف لتيق ذلك وان كان ابيع  
 محتاجاً الى ما اعطاه والمشتري يستغني عنه فليبيع ان ياخذ ما اعطى ويرد ما اخذ  
 فان كان حين قصده الشايع الاسترداد من صاحبه اعطاه صاحبه فضلاً اخر محتاجاً اليه  
 لم يكن ان ياخذ كذا في الظهيرية ولو شافيا وها غنيان او محتاجان او اخذها غني  
 والاخر محتاج فلم يتي بصاحبه الا اخذها ترك ذلك فله ان يترك ولو اقرض احدهما صاعاً  
 شياً على ان يعطيه مثله فان كان كل واحد منهما غنياً عن ذلك او محتاجاً اليه فليس على  
 المستقر صاعاً من الاستهلكه فان لم يستهلكه بعد فله ان يتركه او اذا اراد استرداً  
 وان كان الاخذ محتاجاً اليه والمعطى غني عن مثله ان ياخذ منه وان كان غنيين  
 عنه حين اقرضه ثم احتاج اليه قبل الاستهلاك فالمعطى اخذ بغير احتياج اليه الا اخذ  
 اولاً ثم احتاج اليه المعطى ولم يحتج اليه فلا يسيل له على الاخذ وان اشترى احدهما صاعاً  
 من صاحبه فهو غنيته بامر من مال المشتري فنه مع الدرام وقبض الحنطة فهو اخذ



بها من غيره اذا كان البائع محتاجا فان اراد احدها نقض البيع والخطة قائمة بعينها فله ذلك  
 فيرد المشتري الخطة ويأخذ دراهمه ان كانا غنيين عنها او كان البائع محتاجا اليها والمشتري  
 غنيا وان كان المشتري هو المحتاج اليها فقل البائع ان يرد عليه الثمن والخطة سالمة  
 للمشتري فان كان المشتري قد استهلكها فعلى البائع رد الثمن عليه وما استهلكه  
 المشتري سالم عليه كالحال فان ذهب المشتري ولم يرد عليه البائع ليرد عليه الدرام  
 فيما في يده بمنزلة اللقطة الا انما مضمونة في يده فان رغب له بها الي صاحبها  
 والمقام فقال قد اجرت بيعك فها هي الثمن جانبا ان يرد في الثمن الي صاحبها  
 فان جاء صاحب الدرام بعد ذلك فظفر فان كان قد استهلك الخطة قبل ان يجيز صاحب  
 المعام البيع فالدرام موقوفة عليه وان كان لم يستهلك الا بعد الاحارة فالدرام  
 في الغنيمه فان قال المشتري قد كنت اكلت الخطة قبل ان تجيز البيع فرد على الدرام  
 وصلى غيا ذلك لم يصدق ولم يرد عليه الدرام حتى يقيم البينة انه كان استهلكها قبل  
 اجازة البيع ولو ان رجلين اصنافا احدهما خبطة والاخر ثوبا فلما اراد ان يتبا يبا  
 فليس لهما ذلك فان فعلا واستهلك كل واحد ما اخذ من صاحبه في دار الحرب فلا  
 عليه كل واحد منهما الا ان بايع الثوب مسرع في البيع وكذا المشتري وان لم يستهلكا ذلك  
 حتى دخلا دار الاسلام فقد وجب على كل واحد منهما رد ما في يده وان استهلكه كان  
 ضامنا وان كانا في دار الحرب بعد ولم يستهلكا ذلك فعلى الذي قبض الثوب ان يرد في  
 العينة كما لو كان هو الذي اصابه اسد او اما الذي قبض الخطة فالحكم في حقها ما هو  
 الحكم في الفصل الاول من اعتبارها حتى يما او غنابها او حاجة الآخذ وروى المعطي  
 او حاجة المعطي ثوبا الآخذ وان كان المشتري للخطة فقد ذهب بها ولا يرد عليه انزله  
 اخذ صاحب المعام الثوب من في يده كما لو كان هو الذي اخذ اسد او ان كان الآخذ  
 للثوب هو الذي لم يقف عليه فان صاحب المعام لا يتصرف في المشتري الخطة بشئ  
 ما دام في دار الحرب بمنزلة ما لو كان هو الذي اصنافا ابتداء فان اخرها قبل ان  
 ياكلها اخذها منه صاحب المعام ويجعلها في الغنيمه كذا في المحيط من ركب فرسا  
 او لم يركب ثوبا او من سلاحا قبل القسمة فلا باس به اذا احتاج اليه فاذا فرغ من الحرب  
 رده الي الغنيمه ولو تملك قبل الرد فلا ضمان عليه ولو لم يكن له حاجة ولكن ركب ليصون  
 فرسه او لم يركب الثوب ليصون ثيابه يكره ذلك ولا ضمان عليه اذا هلك كذا في شرح الطحاوي  
 ويكره الاتياع بالثياب والمتاع قبل القسمة بلا حاجة لا بشرط الحلف الا انه يقسم  
 الامام بينهم في دار الحرب اذا احتجوا الي الثياب والدواب والسلاح والمتاع فالحاصل  
 انه اذا احتاج واحد شيئا لم لا يتياع بها وان احتاج الكل يقسم وهذه الخلاف ما اذا  
 احتجوا الي السبي فانه لا يقسم لان الحاجة الي السبي للوطي والخدمة وذا من فضول الحاجة  
 كذا في الكافي ولو اجمعوا او طلبوا القسمة من الامام في دار الحرب بغير الامام يعطيهم  
 واذ لم يقبلوا اعطيتهم قسما بينهم فانه القسمة وكذا كذا ان لم يكن مع الامام جملة يحمل  
 الغنيمه عليها فانه يقسم بينهم حتى يتكلف كل واحد ما يحل نصيبه كذا في المحيط واذا  
 خرج المسلمون من دار الحرب لم يجز ان يملكون الدواب من الغنيمه ولا ياكلوها ومن فضل  
 منه غلت او طعم دمه الي الغنيمه اذا لم يقسم وبعد القسمة يتصدق به ان كان غنيا

وانتفع به ان كان فقيرا وان انتفع به بعد الاحراز فبعته الي الغنم ان لم يقسم وان قسمت  
 فالغني يتصدق ببقية ولا شئ في الفقير كذا في الكافي ومن اسلم من اهل الحرب في دار  
 الحرب احزبا سلامه نفسه واولاده الصغار هذه اذا اسلم قبل ان ياخذ المسلمون  
 وان اسلم بعده فهو عبده وكذا الواسل بعد ما اخذ اولاده الصغار ورواه ولم يجوز  
 هو حتى اسلم احزبا سلامه نفسه فحسب وكذا احزب كل مال معه او وديعة عنده  
 او ذي دون ولله الكبير من وجبة وحملها وعقارها وعبده المقاتل وما كان فصلا في  
 يد حربي او وديعة ويكون فشا وكذا كذا اذا كان في يد مسلم او ذي نصيبا عنه اي حبيته  
 رحمه الله تعالى ولو كان مسلما او قبيلا دخل دار الحرب ما كان فاصلا ما لم يظهروا  
 المسلمون يحل له ذلك حكم من اسلم به دارهم بجمع ما فكونا الا يصدق ما في يد  
 حربي به رواية ابي سليمان وفي رواية ابي حنيفة يكون فشا وقار رواية ابي سليمان  
 اصح وهذه اكله اذا ظهر للمسلمون على دارهم واما اذا غاروا عليه ولم يظهروا فكذا الحكم  
 عنه محمد رحمه الله تعالى وعنه ابي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز جمع ما له في نفسه  
 واولاده الصغار يحكم من اسلم به دار الحرب ويخرج اليها على هذا التفصيل ذكره  
 في المحيط هكذا في التبيين والله اعلم بالصواب **المبحث الثاني**  
 في كيفية القسمة يقسم الامام الغنيمه فخرج الخمس ويقسم الاربعة الاخماس بين الفاتحين  
 ثم للفارس سهمان وللراجل سهم عنه اي حبيته وقال لا للفارس ثلاثة اسهم كذا في الهداية  
 امير الجند في هذه ابتر لرجل من الجند كذا في السراجية قال الاسيحاوي في شرح الطحاوي  
 ولا يسهم الفارس واجد في ظاهر الرواية ويستوي الفارس والغني والسرحدون  
 والمخاض وغيرهما ما يتبع عليه اسم الجند فاما من كان لرجل او بغل او حمار فهو والراجل  
 سواء كذا في غاية البيان ومن دخل دار الحرب فارسا متفق ففرسه استحق سهم فارس  
 سواء استغارة او استلججه للقتال ففرسه فانه يسهم له وان غصبه وحضره استحق  
 سهم من راحبه محظور فبيعه بغيره وسواء بقي فرسه معه حتى حصلت الغنيمه او ما  
 الفرس حين دخل به او اخذه العدو او كسر او جرح قبل حصول الغنيمه او بعد فانها  
 يستحق سهم فارس وسواء كان مكتوبا في الديوان فارسا او راجلا كذا في السراج  
 الوهلي ولو دخل دار الحرب راجلا لم يشتري فرسا او استغارة او وديعة له وقتل  
 فارسا فله سهم راجل كذا في فتاوى قاضي خان الاصل ان المعنوع عند تخرجه  
 الجائزة ولو دخل فارسا ثم باع فرسه او رهنته او آجره او وديعة او اعارة ففي ظاهر  
 الرواية يبطل سهم الفرس ويأخذ سهم راجل كذا في السراج الوهلي ولو باعته بعد الفراغ  
 من القتال لم يبطل سهم الفرس ان لم يلقا كذا في الفتاوى كذا في الفتاوى القدير ولو باعته في حالة  
 القتال سقط سهم الفرس ان في الاصح كذا في الكافي وان غصبه فحسب وصحته القيمة  
 فهو راجل كذا في فتاوى قاضي خان ولو دخل فارسا وقتل راجلا لضيق المكان  
 والسريرة كان لهم سهم الفرس من جوارز العرب بغيره لا يستطيع القتال عليه ما لم يكره  
 او صغره بان كان يهرل لا يركب عليه لا يستحق سهم الفرس وان كان مريضاً بحيث لا  
 يستطيع القتال عليه فان اصابته رهضة او صلح فجارز العرب الدرهم زاد الم  
 وروى وصار رجال يقاتل عليه وكان ذلك قبل اصابته الغنيم في الاستحسان يسهم له



كذا في المحيط والرجاء وزجج معضوب او مستفاد او مستفاد استرد الى الكهنة  
 الوقت واجلا فيه رؤيتان كذا في فتح القديري في الفارس في السفينة في البحر يستحق  
 ستمين وان لم يمكن القتال في الفارس في السفينة كن في البحر البراق واذا هب  
 الفرس من رجل وسلكه اليه ودخل الموهوب له بالفرس دار الحرب ثم رجع القتال عليه  
 ودخل صاحب الفرس مؤتم ايضا في رجع في الهبة واسترد الفرس فان الموهوب لم يفر  
 بسهم الفارس فيها اصيب قبل الرجوع وبسهم الراجل فيها اصيب بقعة وصاحب الفرس  
 واجلا في الفتيان كلها ولو باع فرسه في دار الاسلام بغير فائدة واستلم الى المشتري  
 واذا خلد في دار الحرب مع الصنكر ودخل مؤتم باع الفرس ايضا ثم استرد الفرس بحكم  
 الفساد فالبايع يكون واجلا فيها اصيب قبل الاسترداد وبقعة والمشتري يكون  
 فارسا فيها اصيب قبل الاسترداد وراجلا فيها اصيب بقعة رجل ادخل فرسه  
 في دار الحرب ليقا تل عليه فاستحق رجل من يده بالبيعة فان المستحق راجل في  
 الفتيان كلها والمستحق عليه فارس فيها اصيب قبل استرداد الفرس منه وراجل  
 فيها اصيب بعد استرداد الفرس راجلان لاحدها فرس والاخر قبل سابع البطل  
 بالفرس وقطعها دار الحرب ثم وجد احدها اشتراه غيبا ووجه على بايعه  
 واسترد منه ما كان له في الاصل فمشتري البطل راجل في الفتيان كلها ومشتريه  
 الفرس فارس فيها اصيب قبل ان يتراد البيع راجل فيها اصيب بعد ما تراد البيع  
 ولو رجع فارسا في دار الاسلام راجل يدين له عليه ثم دخل الراجل في الحرب دار  
 الحرب وادخل المرتفع الفرس فان الراجل فيها اصيب من الفتيان وفيها نصيب  
 فقد ذلك وكذا لك المرتفع يكون راجلا في الفتيان كلها ولو باع فرسه في دار الحرب  
 ثم اشتري فرسا اخر فهو فارس فيما حاليه استحسننا ولو قتل رجل من المسلمين  
 فرس رجل من المسلمين ومن صاحب الفرس القيمة واخذها فلم يشتري فارسا  
 اخر بسهم لم يسهم الزمان فيها اصيب من الفتيان ومن باع فرسه في دار الحرب مكرها  
 لا يبطل سهم فرسه واذا باع الفارس فرسه في دار الحرب بعد ما اصيب الفتيان بوزام  
 ثم استاجر فرسا اخر واستفاد ثم اصيب فتيان اخر كان راجلا فيها اصيب بعد البيع  
 ولا يبقو المستاجر والمستفاد مقام المشتري بخلاف ما اذا اشتري فرسا اخر على  
 حجاب الاستحسان ولو باع فرسه ثم وهب له فرس اخر وسلم اليه كان فارسا لا دون  
 الموهوب مكرها رقبه فكان مثل المشتري واذا كان الاول باجارة والثاني لغارة  
 فاسترد من يده فمشتري اخر في الثاني يقيم مقام الاول واذا كان الاول باجارة  
 والثاني كذلك او كان الاول بقرية والثاني كذلك فالثاني يقيم مقام الاول وان  
 كان الاول باجارة والثاني بقرية فالثاني لا يقيم مقام الاول وان كان الاول بقرية  
 والثاني باجارة فالثاني يقيم مقام الاول ثم المستعير في دار الحرب اذا استفاد فرسا  
 اخر بعد ما استرد الاول من يده انما يثبت فارسا ويثبت الثاني مقام الاول في حق استحقاق  
 سهم الزمان فيها يصيبون من الفتيان بعد ذلك اذا كان للمستعير الثاني فرس اخر سوي  
 هذا الفرس الذي اعارة فاما اذا لم يكن فرس اخر فلا يستحق المستعير سهم الزمان

فيها

فيما يصيبون بعد ذلك فالمعير الثاني يستحق سهم الزمان بعد الفرس المستعار ولو  
 استحق المستعير سهم الزمان بعد الفرس المستعار وانما يستحق راجلان من  
 غنيمة واحدة بسبب فرس واحد كل واحد منهما سهمها كاملا وانما لا يجوز له اشتري فرسا  
 بدار الاسلام ولم يبقا مضاعفا حتى قتل دار الحرب ثم قبض المشتري الفرس وتقدم  
 فالبايع والمشتري راجلان ولو كان الثمن موحدا او كان خلافا ان المشتري بقعة  
 قبل دخول دار الحرب ولا يدخل دار الحرب وقبض المشتري الفرس فالمشتري فارس  
 استحسننا فلو دخل راجلان بفرس بينهما دار الحرب ليقا تل عليه هذا انارة وتزكية  
 اخري فراجلان وكذا اذا دخل بفرس من كل فرس بينهما نصفان فراجلان الا  
 اذا اجر احدها نصيبه منه صاحبه قبل دخولها دار الحرب فيبطل المستاجر فارس  
 وان طيب كل واحد منهما صاحب على ان يركب اي الفرسين شانه فان كان هذا التطيب  
 قبل دخول دار الحرب فراجلان فارس وان كان بعد دخول دار الحرب فراجلان وبغير  
 على التراضي على الركوب لجيل القتال واما الزمان في ٢٢ جيل القتال فليل قولنا محمد ربه  
 وهو قول ابي يوسف يجوز ان عليه وعلى قول ابي حنيفة لا يجوز ان عليه ولكن اسلمى  
 على ذلك ما نفيسها امثلة القاري كذا في المحيط لا يسهم لملوك ولا امراء ولا صبي  
 ولا ذمي ولكن يرضع لهم حبيب ما يرضي الاصنام والمكاتب بمنزلة القيد ثم القيد انما  
 يرضع له اذا قاتل في المارة يرضع لها اذا كانت ذمية الجرحى وتقوم على المرحى والذي انما  
 يرضع له اذا قاتل اذ في الطريق ولم يقتل الا انما يرضع السهم في الدلالة اذا كانت  
 فيه مستغنة عظيمة ولا يبلغ بها السهم اذا قاتل كذا في الهداية والعلام المرافع الذي  
 لم يبلغ والمعتوه اذا قاتل يرضع لها كذا في غاية البيان ثم الرضخ عندنا من الغنيمة  
 قبل اخراج الخمس كذا في فتح القديري اما الخمس فيقسم على ثلاثة اسهم سهم للبياتي وسهم  
 للمساكين وسهم لجناب السبيل يدخل مقر اذ ويمد القوي فيه ويقتد مؤمن ولا يدفع اليه فيها  
 فاما كذا في الدقة في الخمس فانه لا يفتح الكلام بتركها بسهم وسهم النبي صلى الله عليه وسلم  
 سقط بموته كما سقط الصفي والصفي من كان عليه الصلاة والسلام يصطفيه لنفسه من  
 الغنيمة مثل درهم او سيف او جارية كذا في الهداية وان صرف الخمس الى صنف واحد  
 الا صنف الثلاثة مثل جارية عندنا كذا في فتاوي قاضي خاا اذا قسم الامام الفتيان  
 بين المسلمين وكانت الفتيان رقبيا ومناجعا وغير ذلك فاعطى بعضهم رؤسا وبعضهم  
 دوابا وبعضهم دراهم او ما يبرو بعضهم خيلا او سلاحا على سائر الخيل والرجال فذلك كما  
 فعل برضا المانين او بغير رضاهم فذلك في دار الحرب اذ دار الاسلام واذا قسم  
 الامام الفتيان واخذ كل ذي حق حقه فاصاب راجلان المسلمين جارية من الغنم  
 وتوفى لهن ثم ان الجارية التي اصابتها ذلك لرجل اذ عت الجارية خرج من اهل الذمة  
 سببا للمشركين واقامت على ذلك شاهدين عدلين مسلمين فالامام يقي عمرتها  
 واذا قضى الامام عمرتها هل ينقص القصة والقباض ان ينقص وفيه الاستحسان  
 لا ينقص اذا كان المستحق قديلا بان كان جارية او جارية او ثلثة وقد تفرق  
 الكهنة في مسائلهم واما اذا لم يتفرق الكهنة اليه مسائلهم او تفرقوا الا ان المستحق كان كثيرا  
 بان كان زيادة على الثلثة فانه ينقص القصة قياسا واستحسننا وعلى هذا اذا



فصر الامام الفتيان بينا الحنيفة ونقض كل واحد من نصيبه فتفرقوا الى مكانين فصار رجل واحد من كان شقة الواقعة معهم واقام على ذلك فاشهدوا بدينهم فبقوا على ما كان  
ان ينقضوا القضية ونقضوا الامام فصاروا لا ينقضون ويؤمنون من بيت المال فتم نصيبه  
واذا انتقضت القضية فيها اذا كان المستحق كثيرا بعد هذه الاختلاف الروايات  
ذكرني بعض الامام يقول للمستحق عليه نصيبه ايتو بمن قدرت عليه من الجند وفي  
بعض الروايات الامام يتولى جمعهم بنفسه واي الامرين اختار الامام فهو جابر  
وتجده ان ينظر الى القضية فان كانت القضية عروضا او مكبلا او موزونا من  
اصناف مختلفة فان الامام يامر المستحق عليه حتى يأخذ من يده الذي قد ر عليه  
ما يحسنه لو قسم ما في يده بينه وبين جميع الحنيفة كانه ليس من يده غنية اخرى واذا  
كانت القضية كلها مكبلا او موزونا من صنف واحد فانه يأخذ من يده الذي قد ر عليه  
ينصف ما في يده قال محمد بن محمد بن الله تعالى اذا اصاب المسلمون غنائم وكان فيهم  
اصنافا مناصب فممن شئ من كتب اليهم يودوا الفصل الذي لا يدرون فيه تورا او زورا  
او احميلا او كزافا لا ينبغي للامام ان يحسنه في حوائج المسلمين ولا ينبغي ان يحرق  
بالنار او اذكرة احرافه ينظر بعد هذه ان كان لورقة قيمة وينتفع به بعد الحرق والفصل  
بان كان مكتوبا على جلد مدبوغ او ما شئت ذلك فانه يبيع ويحمل الورقة في القضية  
وان لم يكن لورقة قيمة ولا ينتفع به بعد الحرق بان كان مكتوبا على القرطاس فيفسد وهل  
يعرف وهو عا خاله ان كان موضع لا يتوهم وصول يد الكفرة اليه يعرف وان كان  
موضع لا يتوهم وصول يد الكفرة اليه لا يدرون وان اراد الامام بيعه من رجل مسلم  
فان كان الرجل الذي يريه ثراه من يده عليه ان يبيعه من المشركين وغنية منه  
بما المال يكره بيعه منه وان كان موقوف به ويبيع منه لا يبيعه من المشركين فلا باس  
ببيعه منه قال مشايخنا رحمهم الله تعالى والجواب في بيع الكتب كتب السلام على هذا  
التفصيل ان كان الذي يريه ثراه من يده عليه الاصل والفتنة يكره للامام  
ان يبيعه منه وان كان موقفا به لا يبيع عليه الاصل والفتنة لا يكره بيعه منه  
قال وان وجدوا في القضية قلايد ذهب او فضة فيها تصليصا التماسا تيل فانه  
يستحب كسرها قبل القضية وان اراد بيعها من رجل ان كان الذي يريه ثراه موقفا  
به لا يبيع عليه بيعه من المشركين فانه لا باس بالبيع منه وان كان غير موقوف به  
ويجوز عليه بيعه من المشركين فانه يكره بيعه منه وان كان الصليب والتماثيل في الدار  
المحرومة فانه لا يبيعها من يده ثراه قبل الكسر وان اراد قسمها قبل الكسر فلا باس به وما اصاب  
عماله ثمنه من كل الصيد وما يربح من الجوارح من البراة والصنوف فانه غنية بنفسه  
الغنائم كثيرها من الاموال وكذلك ما اصابه من صيد البر والمعادن والكنوز وما  
استخرج الفواصن المسلمون من جوارحهم فوجوه كد يبيع عنه الحنس ويقسم الباقي بين  
الغنائم والسك وما يربح من الصيد التي تصطاد ما يربحها في حكمها في مالها في مالها  
ويكره الاصطلاح بغير القضية وما يربحها ولا يربحها ولا يربحها ولا يربحها ولا يربحها  
منها على مكتوب حبس في سبيل الله فله الذي يؤخذ غير مكتوب عليه شئ  
ثم جعل هذه المسلمين واهل الحرب يستدل بها ذلك بالمكان الذي وجد فيه فان وجد في

مكان الغلبة فيه المسلمون او كان يقرب المسلمين فانه يجعل للمسلمين ويكون لغيرهم فيفضل  
به ما يفضل سببا للفطنة ولو وجد في مكان الغالب فيه المشركون او كان يقرب المشركين  
فانه يجعل لاهل الحرب ويكون غنية فيفضل به ما يفضل بغير الفتيان ولو اخذ المسلم  
من المشركين فتشده فوجوه المسلمين انه من خيل الحنيفة وقد قسمه الامام في الفتيان او  
بما اول غنيمته ولم يبيع وحضره صاحبته الذي كان في يده اخذه صاحب بغير شئ وحده  
قبل القضية او بعد القضية وكان الجواب فيه كالجواب في المدبر دام القول وهذه اخذت ابي  
ومحمد رحمهما الله تعالى كذا ليد الحنيفة اذا اخذ المسلمون غنية فلم يحرقوها حتى غلب عليهم  
العدو واخذوا الفتيان من المسلمين ثم جاءوا بغيره واخذوا من العدو كانت القضية  
للآخرين دون الاولين ولو كان قد اخذوا بغيره او الاسلام وجب على الآخرين ان يبيعوا  
الاولين الامام اذا قسم الفتيان ودفع اربعة الاخماس الى الحنيفة وصلى الحنس في يده وسلم  
لكنه ما كان في ايديهم وكذا الردع الحنس الى اصلها وهلك اربعة الاخماس في يده سلم  
لاهلهم ولو ان الامام اودع بعض القضية الى بعض الحنيفة قبل قسمه الفتيان فلم يبين ما فضل  
حتى مات لا يبين شيئا كذا في فتاوى قاضي خان قال في السير الكبير ولو ان رجلا اوجده  
او ثلاثة من لا منعة له من المسلمين او من اهل الذمة دخلوا دار الحرب بغير اذن  
الامام فاصابوا غنائم فاصحابها الى دار الاسلام كان ذلك كله لهم ولا حنس فيه فان  
كان الامام اذن لهم حنس ما اصابوا وكان ما يبيع على يدهم الفتيان كذا في غاية البيان  
وان دخل جماعة لم منعة فاصحابها حنس وان لم يلد نعلم الامام كذا في الهداية قال ابو  
الحسن الكرخي اذا التقى الفريقان في دار الحرب فربى دخل يادن الامام وفريق بغير اذنه ولا  
منعة لم يبيعه حتى قما اصاب المادون لم فيه الحنس والباقي بينهم ولا يبيعه من  
وما اصاب بغير المادون لم فلكل واحد منهم ما اصاب لا يشترط فيه اصحابه ولا غيرهم  
واما اذا اشترك المادون لم فغير المادون لم في اخذ شئ واحد فهو بينهم على قدر الاخذ  
في اصحاب المادون لم حنس وكان الباقي بينهم على يدهم الفتيان فيشترون جميعا الاخذ وغير  
الاخذ وما اصاب الدين لم يردد لم فغيرهم فاصحابه والاخذين ولا يبيعه من يدهم  
ياخذ ولا حنس عليهم فيه فالتقيا الفريقان جميعا المادون لم وغير المادون وكانوا باحتيا  
لم منعة في اصحاب واحد من الجماعة فهو بينهم على يدهم الفتيان بعد الحنس وكذا اصحاب  
احد من الطرفين قبل الاجتماع او بعد ذلك سواء غنيمه الحنس والباقي على يدهم الفتيان ولو  
كان الذين دخلوا باذان الامام لم منعة فاصحابها غنيمه ثم حرقوا لسان لا منعة لم يبيعه  
اذن الامام بغير ما اصاب اهل العسكر الفتيان واصحابه بغير ذلك غنيمه فاصحاب  
اللقص غنيمه قبل ان يلحقهم وبعده ذلك فانهم جميعا شركاء وفيما اصحابه الحنس وما بقي فيهم  
على يدهم الفتيان اما اصحاب العسكر قبل ان يلحقهم اللص او اللصان فانه هذا  
اللقص لا يشترط اهل العسكر في اصحابه قبل ان يلحقهم ولكن اهل العسكر يشتركون  
اللقص فيما اصابوا في السراج الوهاج اذا قسم الامام الفتيان واعطى كل ذي حقه حقه وتيق  
بما شئ لا يبيعه لا يستقيم ان يبيع لكثرة الجند وقلة ذلك الشئ في نفسه بقصد في الامام على  
المساكين ولو لم يصدق بها وصنع في بيت المال لثابتة تقع للمساكين فله ذلك ايضا  
ولو ان قوم من الجند اتوا امير الجند وقالوا ان ما زلتا بعبدة ولا تقدر على المقام

م











خارجا من راس برهان انما قلناه والراس في ايديهم فتمت النفل بينهما وكذلك اذا كانوا  
ثلاثة او اكثر كذا في المحيط ولوقال الامير من دخل من باب هذه المدينة او هذه الحصن  
او هذه المطورة فله الف درهم ففتحتم من المسلمين فدخلوا فاذابا باب اخر فخلق  
غير ذلك الباب فله الف درهم ففتح كل واحد الف فخلق فوله من دخل فله الف درهم من الغنية  
فدخل عشرة فله الف درهم الف فخلق واحد ثم واحد فانهم يشتركون جميعا في النفل حتى  
يتلحق الف ولوقال الامير من دخل الباب فله بطريق المطورة فدخل جماعة فلم يبطر  
لا غير بخلاف ما لو قال فله بطريق فدخل فله واحد منهم بطريق اخر غير الذي لخصنا  
فان وجه في الحصن ثلاثة فطريق فلم اولئك ولا شئ لهم شئوا بخلاف ما لو قال من  
دخل فلم خيارية يعني فله قيمة جارية فانه يعطى لكل واحد قيمة جارية وسط وكذلك  
لو قال من دخل فلم خيارية من جوارهم فاذ البس فيه الاجاريان كان لهم ما وجد  
فيه لا غير ولوقال من دخل فلم الف درهم فدخل طائفة من ناحية الباب وطائفة  
يتركون بين فوق السطح او ايام باذنه ففتحوا المطورة فلم تغلق وهذا اذا انتهوا الي  
مكان يمكنهم المقاتلة مع اهل الحصن فان كانوا في موضع يمكنهم المقاتلة بان كانوا  
منه لينين راس الحائط فذاعا او ذاعين فلا تغلق لهم ولودوم حتى توسطوا بهم  
الحصن انقطع الحبال فوقعوا في الحصن فلم النفل ولوقال من دخل فله الف درهم  
ثلاثة رؤس ومن دخل ثانيا فله راسان ومن دخل ثالثا فله راس واحد  
ثم واحد فلكل واحد ما ساهو وكذلك لو قال من دخل فله ثلاثة رؤس وللثاني  
راسان وللثالث ثلاثة رؤس ولو دخلوا ثلاثة معا بطل النفل للاول وللثاني  
فلم جميعا بطل الثالث وان دخل اثنان اول مرة بطل النفل الاول ونقل الثاني يكون  
بينهما ولوقال رجل ان دخلت او اطلقت اطولك وان دخلت ثانيا فلك راسان  
فدخل اول فلاحقني لم يمسك وفي الاستحقاق لم النفل المشروط ولو لم يتقدم منه  
هذه المقاتلة فلا شئ له ولوقال الامير لثلاثة باعياهم من دخل فله باب هذه الحصن  
اولا فله ثلاثة رؤس وللثاني راسان وللثالث راس فدخل رجل من الثلاثة  
يا الحصن ومعه قوم من المسلمين فله ثلاثة رؤس لانه اصناف هذه الصيغة ابرهم  
فقال فلكم وكان مراده الاول الايري لوقال من فلك اول من الناس فدخل رجل ومعه  
من البراهمة او فلك من دخل من ارجاله فدخل ومعه فساه فانه يستحق فلكه هذا  
ولوقال من دخل فلكم ايا الثلاثة هذه الحصن قبل الناس فدخل معه رجل من الثلاثة  
او من غيرهم من المسلمين او الكفار فلا شئ له ولوقال من دخل هذه الحصن او ايام  
المسلمين فله ثلاثة رؤس فدخل فلي ثم مسلم فانه يستحق النفل بخلاف قوله من دخل  
هذه الحصن او ايام الناس فدخل فلي ثم مسلم فلا شئ له ولوقال احمير كل من دخل فلكم  
هذه الحصن او لافله راس فدخل خمسة معا فلكل واحد منهم راس بخلاف ما اذا قال  
من دخل اولي رجل دخل لانه هذه كلمة فرد ولوقال من دخل فلكم حاشا فله راس فدخل  
خمس معا استحق كل واحد كنفل الخامس كذا في محيط السرجسي ولوقال من اصناف ذهبا  
فهو لوقال من اصناف فضة فهو فاصاب رجل سيفا حمل بذهب او بفضة كانت  
الحلية لم يمسك ذلك في نظر ان لم يكن في نزع الحلية ضرر فاحش في نزع الحلية من السيف

ويعطى

ويعطى صاحب النفل وان كان في نزعها ضرر فاحش في نظر اية قيمة الحلية والى قيمة السيف  
فان كان قيمة الحلية اكثر فخير صاحب النفل ان شا اعطى قيمة السيف واحدة السيف مع ه  
الحلية وان كان قيمة السيف اكثر فخير الا ان شا اعطى صاحب النفل قيمة الحلية صوغا  
من خلاف جنسها وجعل السيف في الحلية في الغنية وان شا ترك الحلية عليه وان لم يخذ  
واحد منها يباع السيف ويقسم الثمن على قيمة الحلية وقيمة النصل والجنين فاصاب  
قيمة الحلية فهو لصاحب النفل والباقي في الغنية ولم يذكر في الكتاب ما اذا كان قيمتها  
على السوء قالوا وينبغي ان يكون الخيار للامام كذا في المحيط ولو اصاب من جابضنا  
او مصحفا يكتنونه فيه كتب قال فله الفضة دون الاصل وكذا لو وجد حلي ذهب او  
فضة مفصفا بمفصوص او حاتم فضة او ذهب كان الحلي لم يترفع عنه الفصوص  
كلها وجعلت في الغنية ولو اصاب اياها فيها مسامير فضة او حديد لوزعت  
هذه المسامير لملككت الابواب حتى لا تكون ابوابا فلا شئ له وكذا لك السرج اذا نزع  
منه المسامير او كان عليه ضربة او ضربة لوزعت هلك السرج فلا شئ له ولو اصاب  
اسير من المشركين قد ضمت اسنانه بالذهب لم يكن له الذهب بخلاف ما لو اخذها  
من الذهب كان له الا ان قال من اصاب حليا فهو فاصاب رجل تلج الملك لم يكن  
له ذلك بخلاف ما لو كان من بستان النسا فله ذلك ولو اصاب لولوا او ياقوت او زمردا  
لم يكن فيه ذهب فلا شئ له عن ابي حنيفة رحمه الله وعند هامة ذلك ولوقال من اصاب  
حديدا فهو له وسن اصناف غير ذلك فله نصفه فله الحديد والبر والادنا والسلاح ه  
وغير ذلك واما حلق السيف والسكين فله نصفه لانه غير الحديد ولوقال من اصاب  
ذهبا او فضة فهو له فاصاب ثوبا منسوجا بالذهب فان كان الذهب سدي  
الثوب فلا شئ له كذا في محيط السرجسي اذا قال الامير لاهل العسكر من اصناف فلكم ذهبا  
فله منه كذا دخلت تحت التفتيل الدرام المضروبة والحلي من الذهب والبر وكذلك  
اذا قال من اصناف فضة دخلت تحت التفتيل الدرام المضروبة والبر من الفضة والحلي  
كذا في المحيط ولوقال من اصناف فز فهو له فاصاب رجل قباء او حبة محشوة بقر فلا  
شئ له ولوقال من اصناف ثوب فز فهو له فاصاب رجل حبة بطانة ثوب فز وظهرتها  
ثوب فله ثوب فز والثوب الاخر غنيمته يتباع ويقصر ولوقال من اصناف حبة حريري فهي له  
فاصناف حبة بطانة حريرا وظهرتها فان كانت طارئا حريرا كانت كلها وان كانت  
البطانة حريرا فلا شئ له ولوقال من اصناف حبة حريري فاصناف حبة طارئا  
خر ويطا تسمو او قر فلا شئ له ولانا الحبة نقصنا الى السمور والفلك الى الحر ولو  
قال من اصناف ثوب فز فهو له فاصناف حبة خربطانها سمورا وفلك لم يكن له الا  
الظهاره ولوقال من اصناف ثوب فلك فهو له فاصناف حبة بطانة فلك كان له  
البطانة لانا البطانة تنسج ثوبا ولوقال من اصناف هذه الحبة الحريري فاصناف رجل  
فاذا هي مبطنة بغير الحرير من الفلك كان الكل له ولوقال من اصناف منكم قباء خزاو  
قباء مروي فاصناف من ذلك الصنف قباء محشوا بطنانها خزاو وغير مروي كانت له  
الظهاره خاصة ولوقال من جاجير زر فهو له في جاجير وروية او ثور فلا شئ له ولوقال من  
جاجير زر فهو له في جاجير او جمل فله ذلك ولوقال من جاجير شيرة فهي له في جاجير فلا شئ له



ولو قال من جاء بكش فهو له فجا رجل بنجة او معز لا شيء له كذا في محيط السرخسي ولو قال من  
اصاب بزاوية اعلى ثياب القطن والكتان هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير  
قالوا هذه ابنة علي عرف الكوفة فان في حرف اهل الكوفة اسم البزيع يقع على ثوب القطن هـ  
والكتان وبابها يسمى بزازا ويعرف بديارنا البزيع يقع على القطن والكتان وبابها  
التي هي بزازا وانما يسمى بزازا سببا انما يقع هذا الاسم على ثياب الابريسم وبابها يسمى  
بزازا واسم الثوب يتناول الديباج والبزبون وهو السند سد والقر والكساوفا اشبه  
ذلك ولا يتناول البساط والمسم والمستر ولا يدخل تحت هذه الاسماء القفلسرة والها  
واسم المتاع ينطلق على الثياب والوقص والنوش والستور فاي شيء من ذلك احصاه المفضل له  
فهو له ولو اصاب او اصاب ربي او قاتم او قدور او صفر او نحاس فلا شيء له من ذلك  
ولو ان امير اعلى عسكر المسلمين اراد ان يدخل دار الحرب وراعي ذروع المسلمين  
قليلة وهم تحت اشرافها في قتالهم فقاتلهم فدخل يدور فله من النفل في الغنمة كذا  
او قال فله منهم من الغنمة كسهم في الغنمة فلا يستر بذلك وكذلك اذا قاتلهم فدخل هـ  
بدر عين فله كذا او لا يستر به ولو قال من دخل بثلاثة ذروع فله ثلاثمائة ومن دخل بأربعة  
ذروع فله اربعمائة كذا ومن ذلك فله مائة ومن لم يجز ما زاد على ذلك قال محمد رحمه الله  
وان امكنه لبس الثلاثة والقتال معها وكان في ذلك زيادة منقصة للمسلمين جاز  
النفل فيها ايضا ولو قال الامير من دخل بفرس فله كذا لا يجوز هذه التفسيرات بخلاف  
ما اذا قال من دخل به ذراع فله كذا او في النواذر ذكر الرماح والانس والخاب بجواز  
التفسير فيها وكذا اذا قال الامير لا صحاب الخيل من دخل مسك نجفا فاعلى فرسه  
فله نفل كذا او جازي ولو قال من دخل بجناحين فله كذا او اعلم بان هذه المسئلة  
ذكرت في بعض النسخ وذكر غيرها فدخل رجل بجناحين ومعه فرسان جاز التفسير  
عليها وذكر في بعض النسخ فدخل رجل بجناحين من غير ذكر الفرسين واجاب بجوازه  
التفسير فيها ايضا فدخل ذلك صحاح ولو قال من دخل منك بثلاثة نجاف فله  
كذا جاز نفل بجناحين ولا يجوز اكثر من ذلك قال شيخ الاسلام الا ان يكون في ثلاثة  
نجاف فيق منقعة للنفل للمسلمين في حيزه فيجوز التفسير عليه كما في ثلاثة ذروع  
كذا انما المحيط لونه نظر الامير الى رجل على سور الحصن يقتل المسلمين فقال من صنع  
السطح فاحذره فهو له وضعية درم فضعه رجل واخذه كان ذلك في ما اخذه هـ  
وخصما به ولو سقط هذا الرجل من السور الى الارض حين قال الامير هذا خارج  
الحصن واخذه رجل من المسلمين فقتله فلا شيء له من النفل ولو رماه رجل من  
المسلمين فخره من السور فله نفل ولو ضعف اليه رجل وقد سقط من كان في السور  
واجل الحصن فقتله فله نفل ولو نظر الى رجل على السور فقال من اخذه فهو له  
من سقط الرجل من اعلى السور الى خارج الحصن واخذه فانه ينظر فان كان في موضع  
يمنع من المسلمين يكون له وان كان في موضع لا يمنع فيه لا يكون له ولو قال الامير  
من صنع الحصن ونزل عليهم فله كذا فضعه رجل السور ولا يقدر على التناول  
عليهم فلا شيء له ولو نظر الامير الى ثلثة فقاتل من دخل من هذه الثلاثة فله كذا اخذ  
من ثلثة اخري ينظر ان كانت اخري مثل هذه في الصفوة النجفة للمسلمين فله

نفله وان كان قد ذبح هذه في الشدة والصفوة فلا شيء له ولو قال الامير من ذبح لنا علي  
عشرة من الرقيق فله واس فله كذا المسلمون بصفة رجل واشكرته ولم يذهب الدال  
سهم فوجدوا الرقيق فلا شيء له الدال بخلاف ما لو قال الامير لاسرا من اهل الحرب من ذبحنا  
منكم على عشرة من الرقيق فهو خرفه لم على عشرة ولم يذهب مؤمن فذهبتوا على صفته ودل  
فوجدوا عشرة من الرقيق فهو خرفه الا انه لا يترك ان يرجع الى دار الحرب الا ان يقول هـ  
الامير اذا دلتكم فانما خروجه عوي اليه بلادهم فانه يجلي سبيلهم اذا وجد منه الدالة  
ولو قال الامير ادلكم على عشرة من المقاتلة وانا خرفنا الامام ثم فذهبت فله فانه  
لا يصدق ولو قال الامام لهم اعطونا مائة واس على انكم آمنون في حضرةكم فاعطوه  
بشعيرين فلا مائة ان يقابلهم لكن يرد ما اخذ منهم ولو اسلم الرقاب او بعضهم يرد  
عليهم قيمة الرقاب ولو قال اعطنا مائة من الاسراء الذي عندك من المسلمين هـ  
فاعطوه فبشعيرين يقابلهم ولا يرد عليهم شيئا ولو قال الامير لاسرا من ذبحنا علي  
عشرة من المقاتلة فهو خرفه هـ اسير منهم ودلهم على عشرة مستعين في حصن فلا  
يصدق فان ذلهم على قوم غير مستعين الا انهم هـ بنوا من المسلمين ينظر ان هـ بنوا  
قبل ان يقر بواضعهم لم يوجد الدالة الممكنة من القر والظهور وان هـ بنوا بعد ما  
قر بواضعهم يصدق ولو قال لاسرا من ذبحنا علي حصن كذا ومفازة كذا او عسكر الملك  
فهو خرفه لم اخذ منهم فلم ينظروا ولا يسيروا ولو اصاب الامير على القتلى غنائم  
فاقبل اليه دار الاسلام فقال من ذبحنا على الطريق فله واس فله من رجل من المسلمين  
بعلام وصفه ولم يذهب فلا شيء له وان ذهب منهم فله على الطريق فله اجر مثله  
لا يجاوز به المسمى ولو قال من ذبحنا على الطريق فله اهله وولده فله من ذبحه في الاسر  
على حاله ولو قال فله نفسه واهله وولده ومائة درهم من الغنمة فله فله جميع  
ذلك ولو قال من ذبحنا على طريق حصن كذا فهو خرفه ذلك الحصن طرق فله على طريق  
اخذها يصدق اذا كانوا يسلكون ذلك وان كانوا لا يسلكون ذلك الطريق لا يصدق ولو قال  
من ذبحنا على طريق كذا امن حصن كذا فهو خرفه لم اسير على طريق اخر ينظر ان كان المدلول  
مثل المنصوص في السعة والرفاهية فانه يصدق وان كان اشق من المنصوص فلا  
يصدق كذا انما محيط السرخسي امير العسكر يذار الحرب اذا نفل وقال اهل العسكر من  
اصاب شيئا من كراع او متاع او سلاح او ما اشبه ذلك فله من ذلك الربع مكل من خط  
في الغنمة من سهم او رنح تحت التفسير ومن لا حظ له في الغنمة لا يدخل تحت التفسير  
والنساء والصبيان والعبيد واهل الذمة لم حظ في الغنمة فيستحقون النفل كذا انما  
المحيط واذا اخبر الامام الاخر اربابا لعين المسلمين في حيزه لا شيء له ولا في محيط  
السرخسي والنساء من اهل استحقاق الغنمة فيستحقون النفل والحرب في المستامن  
اذا قاتل غير اذن الامام فلا حظ له من الغنمة فلا يستحق النفل ولو كان يقتل باذن  
الامام فلا حظ له من الغنمة حتى يرضخ لم فيستحق النفل كذا في المحيط ولو قال من قتل  
منكم قتيلا فله سلبه فاسلم قوم من اهل الحرب فقتل رجلا منهم فقتل رجل  
من اهل سوق العسكر فقتل رجلا منهم فقتل رجلا منهم فقتل رجلا منهم فقتل  
قتيلا فله سلبه فدخل عسكر اخر من ارض الاسلام مدد لهم فقتل رجل منهم فله







فأما لبيان الأول ان يأخذة باعتباره كذا في الهداية واما في المشتري الأول  
لا يأخذ المالك القديم كذا في الكافي ولو اشتراه المشتري الأول من التاجر الثاني  
ليس للمالك القديم ان يأخذة لان حق الاخذ ثبت للمالك القديم في ضمن عود ملكه  
المشتري الأول ولم يعد ملكه القديم وانما ملكه بالشراء الجديد منه كذا في التبيين  
لو اشترى رجل من العدو عبدا واخرجه فلم يحضر صلح حتى تأبى العبد اشتراؤه  
رجل اخر من خارج صاحبه فله ان يأخذة من الثاني بالثمن الثاني ولا سبيل له في الأول  
وانما يأخذة من الأول اذا كان العبد باقيا في ملكه ولم يجد فيه ما يمنع من تملكه  
وان اراد صاحب العبد ان ينقض البيع الثاني ويأخذة بالثمن الأول من المشتري  
لم يكن له ذلك عمدة ابي حنيفة واما في يوسف فله ان يملكه كذا في السراج الرواح  
قال في السير الصغير والمالك القديم ان ينقض كذا في التمسك من الحربي وليس له ان  
ينقض رهنة كذا في المحيط لو رهن المشتري الأول رجلا اخذه مولا بغيره ولا ينقض  
الهيئة وكذا الرجل العبد قد فقه المشتري الأول في الجناية اخذه المالك القديم من  
ولي الجناية بالقيمة وكذا ان اجني المشتري الأول عبدا فنص في بيع هذا العبد واما كانت  
الجناية خطأ اخذه بالارش وان وهبه العدو من مسلم وقد بقي عينه رجل قد فقه  
الموهوب له في الثاني واخذ قيمته اخذه المالك القديم من الثاني بغيره اعمى عند ابي حنيفة  
رحمة الله تعالى ولا يأخذة بغيره بغيره وهي القيمة التي دفعها ولو كانت امة وولدت  
مقتلة رجل فلا سبيل للمالك القديم في قيمة الولد ولكن يأخذها بغيره يوم القبض  
او يبيع ولو ماتت الام او قتلت ياخذ الولد بحصته بغير القيمة على الام بين الهيئة  
والقبض على الولد يقيم الاخذة اصاب الولد اخذه به ولو اشترى عبدا بالثمن خال  
ولم يتبعه حتى اسرق اشتراه رجل بخمسة اخذه البائع بخمسة فاذا اخذه اخذ  
المشتري منه بالثمن ابي حنيفة وانما في البائع اخذه المشتري بخمسة ان  
شك ولو كان بائعا بغيره فاشترى اخذ بالاسير وادوان ابي حنيفة للبائع خذ بخمسة  
وسلم لك فان اشترى العبد الماسور من العدو ورجل بالبائع فاشترى اشتراه بخمسة  
فحق المالك القديم والمشتري الاخر والفاسد يعلم شراء الأول ولا يعلم مقتني المالك القديم  
لاخذ من المشتري لا ينفذ فيه العبد على المشتري الاخر حتى يأخذة المشتري الأول منه  
ثم يأخذة منه المالك القديم بالثمنين ان شافوا اخذه المالك القديم من المشتري الاخر  
لا تضلوا واشتراه منه ثم حضر المشتري الأول يأخذة من المالك القديم بالثمن يأخذة  
المالك القديم منه بالثمنين وكذا الرجل من المولى اخذ المشتري الأول منه بالقيمة لانه  
كالاجني ثم اخذ المولى منه بالثمن والقيمة ولو اسرق العبد الرهن من يد الرهن فاشتراه رجل  
بالبائع وحضر الراهن والرهن فحق الاخذ للرهن وهو مستطوع كما لو جني ومداه فان ابي المرح  
أخذ الراهن بالثمنين واذا اخذ سقط دين الرهن والعقد اعلمها نصفان ان كانت  
قيمة الرهن الثمنين والدين الف وبقي رهنا كان فلا ابي المرح ان يفيده ففدها الراهن  
اخذ الرهن القيد فكان رهنا بنصف الدين وانما في الراهن ان يفيده وفدها الرهن فهو  
رهن على وهو مستطوع في حصته الرهن فانما كان الراهن غاييا وفدها الرهن رجع على الراهن  
بنصف القيد اعمد ابي حنيفة ولم يكن مستبرعا وعند هلمستطوع ولو كان مثليا لا يأخذ

ان لم يفيده كذا في الكافي الكفار اذا استولوا على العبد المجاني واخذوه بالدارم ظهر عليه  
المسلمون واخذوه الي دار الاسلام وترك المالك القديم ولم يأخذة ولا زاد ولا الجناية ان  
يأخذة وكان ذلك بعد القسمة لم يكن له ذلك لان الثابت لولي الجناية عجز الحق فلا يجوز نقض الملك  
به كذا في المحيط وان وقع الماسور بينهم رجلا ولم يحضر مولا حتى اعتمقه هذا الرجل او  
ذره جاز فان كانت امة فزوجها وولدت من الزوج فله ان يأخذها وولدها ولا يكون له ان  
ينسخ النكاح وان كان اخذها او ارش جناية جني عليها لم يكن للمولى عليه ذلك سبيل كذا في المحيط  
قال محمد بن الله رجل لم يوفى قارسي جني اخذه الكفار واخذوه به ارم ثم دخل مسلم واشترى  
منهم بكري ثم دخل قارسي فاخرجه الي دار الاسلام ثم حضر المالك القديم فليق له ان يأخذة  
هكذا ذكر في الزيادة في ذكر في السير الكبير انه يأخذة بكري ثم دخل لان المشتري من العدو  
يملك الكفر الماسور بشرى صحيح لان الربا يجري بين المسلم والحربي يدار الحرب فثبت له  
حق الاخذ بما قام به المشتري كما لو اشتراه به ارم ووجه ما ذكر في الزيادة ان المشتري  
من العدو ويملك الكفر الماسور بشرى فانه لا يملك له حرمه بالباطل والمشتري بشرى فاسد  
مضمون بالقيمة والقيمة هي المثل فلا يفيده اخذه والمحتشون من مشايخنا قالوا  
ما ذكر في السير فله ان يدار الزيادة ان دخل ابي يوسف لان عنده الربا يجري بين المسلم  
والحربي في دار الحرب ولو كان اشتراه بكري فله ان يملكه به ارم واخرجه الي دار الاسلام كما  
للمالك القديم ان يأخذة في الروايات كلها ولو كان المشتري اشترى هذا الكفر منهم ثم اخذ  
واخرجه الي دار الاسلام لم يكن له المالك القديم ان يأخذة بانيات الروايات ولو كان المشتري  
من العدو ودميا كان ان يأخذة بغيره الحربي والحربي ولو كان المشتري من العدو واشترى  
هذا الكفر بغيره ثم اخذ الي دار الاسلام لم يكن له المالك القديم ان يأخذة على الروايات كلها ان  
كان اشتراه بكري مثله نسيته ثم اخذ الي دار الاسلام لم يكن له المالك القديم ان يأخذة ولو اخذ  
المشتري من الف درهم فقد بيت المال رجل واخذوها به ارم ثم دخل مسلم دارم واشترى  
بالب درهم غلة فقد بيت المال فبشرى ثم اخذ الي دار الاسلام كان له المالك القديم ان يأخذها  
في الروايات كلها بمثل الغلة التي تقطعها وان اشتراها بالدينار واخرجه الي دار الاسلام  
كما للمالك القديم ان يأخذها به ارم مثله وكذا لو ان هذا المسلم باع منه الف درهم  
غلة بالب درهم فقد بيت المال ففقدوه الف الف المزرعة واخرجه الي دار الاسلام كان له  
المالك القديم ان يأخذها ولو اسرق العبد وكذا المسلم ثم دخل مسلم دارم باع من الف درهم  
مائة درهم في كرسنة سلم صحيحا فلما دخل اخذ قرضه الكفر الذي اخذوه به ارم فقبض  
واخرجه الي دار الاسلام كان للمالك القديم ان يأخذة بانيات الروايات المسلم من اصل الحرب  
بالب درهم فقد بيت المال ففقدوه الف الف المزرعة مكان تلك الف فقبضوا واخرجها الي  
دار الاسلام ليس للمالك القديم ان يأخذها ولو اسرق العبد وكذا المسلم ثم دخل مسلم دارم باع من  
وباع منهم مائة بكر كرسنة في الذمة فقبضوه الكفر المزرعة فقبضوا واخرجه الي دار الاسلام  
لا يكون للمالك القديم ان يأخذة ولو اسرق العبد وكذا المسلم ثم دخل مسلم دارم واخرجه الي دار الاسلام  
ذلك الكفر الذي اخذوه فاخرجه الي دار الاسلام لم يكن له المالك القديم عليه سبيل سواء كان  
المستقرض مثل المزارعة او اوجوده منه هكذا في المحيط ولا اخذ العدو من مسلم غرة  
اثواب قد دخل مسلم وباع من العدو ومناغا بغيره اثواب موصوفة الى اخذ ففقدوا الاثواب



الحزب لملك اخذه بغيره المتاع ولا اشتريه الكحل من مسلم ان من القدر واقتشاه واستهلك  
اخذ ما نصيبه المالك النصف الباقي ينصف الثمن ولو كان ثلثا بالمال المسئلة بما لها اخذ  
النصف الباقي بربع الثمن وينصف قيمة المال كذلك كان الماحوذ ابريق فقتضت قيمته الف  
درهم ووجه خمسة ما اشتريه مسلم من القدر وبالكثمن وزنه او باقل اخذه المالك القدر  
بغيره بالقيمة ما يلفق من خلاف جنسه كذا في الكافي وانه كان اشتراه بمثل وزنه درهمين  
بيد اخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم ان يخذ به بغيره ذلك الدرهم على الروايات  
كلما كان اشتراه بمثل وزنه درهم ولكن الى اجل فاخرجه الى دار الاسلام فخذ او مالو  
اشتراه بالكثمن وزنه لو باقل من وزنه سوله وان كان اشتريه هذا الا برقيق منهم بخم او ختر  
اخذ المالك القديم بغيره من خلاف جنس على الروايات كلها ولو كان الذي اشتراه بالحزب  
والختر من خلاف من اهل الذمة واخرجه الى دار الاسلام اخذه المالك القديم بغيره الكحل والختر  
وذكر في السير الكبير في عبادة المشركين اشتراه مسلم منهم بالف درهم ورطل من خمر واخرجه  
الى دار الاسلام اخذه المولى بالف درهم القبة يريد به انه يأخذ بكل قيمته اذا كانت قيمته  
اكثر من الف ولو كانت قيمته القبة لقل من الف او الف اخذه بالف في الفصليين  
جميعا ان شاء لا يفتقر عن الف ولا ينادي عليها بسبب كراخ الحزب ولو اشتراه المسلم بالف  
درهم ومية او درهم اخذه المالك القديم بالف درهم لا ينادي الا ان كان المينة وان كانت  
قيمة القبة اكثر من الف واذا غصب الرجل من رجل عبدا واصاتيه المشركون من يد  
الفاجب واخرزه بدرهم ثم ان المسلم من اصاياه ثم وجده المغضوب منه في يد  
الغائب قبل ان يتسلم اخذه بغيره ولا ضمان على الفاجب وان وجده بعد القسة في يد بعض  
الغائبين وكان المغضوب منه بالخيار ان شاء اخذ القبة بغيره من الذي وقع في سهمه يوم  
يخذ منه وان شاء لم يخذ وضمن الفاجب قيمته يوم غصبه فان دفع قيمته يوم الاخذ  
الى الذي وقع في سهمه واخذ القبة فان يرجع على الفاجب بالاقلة من قيمة القبة يوم الغصب  
ومن يوم الاخذ فاذا كان قيمة القبة يوم الغصب الف درهم وقيمة يوم الاخذ الف درهم  
فاخذ القبة بالفي درهم من الذي وقع في سهمه فان يرجع على الفاجب بغيره يوم الغصب  
وذلك الف درهم واذا كان قيمة يوم الغصب الف درهم ثم تراجع السور حتى شارفت قيمة القبة  
خمس مائة فانه يرجع على الفاجب خمسة مائة هذا اذا خسر المغضوب منه اخذ القبة من يد  
من وقع في سهمه بالقيمة وان شاء لم يخذ القبة وضمن الفاجب قيمته يوم غصبه منه فان  
ضمن الفاجب فكلوا به في الفاجب بعد هذا الحطاب يهتق المغضوب منه فان وجده  
الفاجب القبة في يد الغائبين قبل القسة اخذه بغيره وان وجده بعد القسة اخذه  
بالقيمة وكذا لو لم يظهر عليه المسلمون ولكن رجل من المسلمين اشتراه من اهل الحرب  
واخرجه الى دار الاسلام فان كان مولا لم يضمن الفاجب قيمته يوم الغصب والمغضوب  
منه بالخيار ان شاء اخذ القبة بالثمن الذي اشتراه المشتري وان شاء لم يخذ وضمن  
الفاجب قيمته يوم الغصب فان اخذه بالثمن من المشتري من القدر فان يرجع على الفاجب  
بالاقلة من قيمته يوم الغصب وبالاقل من الثمن الذي اخذ القبة من المشتري وان ترك  
القبة ولم يخذ من المشتري وضمن الفاجب قيمة القبة يوم الغصب فلا سبيل له بعد  
ذلك على القبة ويضمن الفاجب مقام صاحب القبة ان شاء اخذ القبة من المشتري

بالثمن وان شأ ترك فاذا دفع الفاجب الثمن الى المشتري واخذ منه القبة او دفع القيمة  
الى الذي وقع في سهمه واخذ منه القبة فاذا دفع الفاجب الثمن الى المشتري واخذ منه القبة او دفع القيمة  
منه القبة هكذا ذلك فخذ اعلم وجهين ان اخذ صاحب القبة القبة بغيره بان اخذ  
بغيره مقدار قيمة القبة فقال الفاجب قيمة القبة يوم الغصب كان الف درهم وضمن  
القبة يقول كان قيمة القبة الذي دفعه فاقام مولى القبة البيعة على ما ادعى من القبة واخذ  
من الفاجب الذي دفعه او استخلف الفاجب بان لم يكن له مينة على ما ادعى من القبة الفاجب  
منه بجميع فخذ منه الذي دفعه او صطلح وراغب على الذي دفعه كما يدعيه المغضوب منه  
فمن الفصول الثلاثة لا يتخير المغضوب منه بين ان يرد القيمة على الفاجب واخذ القبة  
منه وبين ان يترك القبة عليه وان كان اخذ القيمة بغيره الفاجب بان لم يكن له مينة هـ  
واستخلف الفاجب لم يخذ من القبة الذي دفعه كما قاله الفاجب ثم وجده القبة فانه  
يتخير ان شاء رد القيمة التي اخذ من الفاجب على الفاجب واخذ القبة وان  
شأ ترك القبة ثم ذكر محمد رحمه الله في الكتاب ان صاحب القبة متى اخذ القيمة بغيره  
الفاجب ثم وجده القبة في يد المشتري او في يد الذي وقع في سهمه كان قيمة القبة  
كما قاله صاحب القبة الذي دفعه يتخير ولم يذكر انه اذا وجده قيمة القبة مثل ما قاله  
الفاجب او اقله هل يتخير حكمي عن القيمة التي جفرا الهمة وان كان يقول في رواية  
يتخير وفي رواية لا يتخير ثم في الموضع الذي ثبت بالخيار اذا قال لصاحب القبة اني  
امسك القيمة وارحبها ففضل على قيمته يوم الغصب الى تمام قيمته يوم ظهر القبة  
لا يكون له ذلك انما رد القيمة واخذ القبة او امسك القيمة كذا في المحيط القين  
الحزب لو كانت في يد مستاجر او مستعير او مستودع هل له المخاصة والاسترداد  
ام لا قالوا للمستاجر ان يخام في المغنوم ويأخذ قبل القسة بغيره من وكذا المستعير  
والمستودع فاذا اخذه المستاجر فاد القبة الى الاجارة وسقط عنه الاجرة في مئة  
امره كذا في الخبر الرايق وان حجة المسلمون ان يكون الماسور اجارة عنده احتاج الى  
اقامة البيعة على انه كان لاجارة في يده واذا قبل الحاكم ببيئته ورده عليه حصر الاجر  
فانكر الاجارة فيه وذكر انه كان في يده ودفعه او عارية فالقول قول صاحب القبة  
فاما اذا وجده بعد القسة كان له ان يخام الذي وقع في سهمه ايضا فان انكر الذي  
وقع في سهمه ان الماسور كان اجارة عنده ولاقام المستاجر البيعة على الاجارة  
يقبل بيئته على اثبات الاجارة ويكون خصما في اثباتها ثم هو بالخيار ان شاء اخذ  
بالقيمة وان شاء ترك ولو كان المستاجر مستعيرا او مستودعا فقد وجده بعد  
القسة فانه لا يثبت خصما للذي وقع في سهمه حتى لو اقام البيعة على ان الماسور  
كان في يده ودفعه او عارية فانه لا يسمع بيئته ولا يكون له ما بعد القسة ان يخذ  
الماسور من الذي وقع في سهمه بالقيمة وكانا بمنزلة الاجنبي بعد القسة كذا في المحيط  
والموصي ان يخذ الماسور لبيته بالثمن من مشتريه ولا يخذ لنفسه الا وهدا اذا كان  
الثن الذي اشتراه من الحزب مثل قيمته كذا في محيط السرخسي في المشتري عبد مسلم  
اسره العدو واخرزه بدرهم فخذ خلا مسلم اشتراه واخرجه الى دار الاسلام فترد  
على رقبته امرأة ثم حضر المولى اخذ ان شاء بغيره ولو تزوج امرأة بغيره ثم صالحا



على ان يسلم اليها هذه القيد بالمهر الذي وجب لها فليل لمولي العبدان شيت فخذة بمهر مثلها  
 او دعي ولو ادعى رجل دعوى قبل المشتري في دار ولم يبين الدعوى فصالحه من دعواه  
 على هذه القيد اخذة المولي ببيعة العبد فان اختلفا في مقدة ارا الدعوى فالقول قول  
 المصالح عبد مسلم اسره العدو واخر زوجه يدا رهم ثم انفلتت عنهم واخذت امانا اموا لم  
 وخرج هاربا الي دار الاسلام فاحذة مسلم ثم جاء مولا لم يلخذه منه الا بالقيمة في  
 قول ابي حنيفة رحمه الله فان المولي ياخذ القيد بغير شيء لانه لما دخل دار الاسلام صار  
 فيا الجماعة المسلمين ياخذة الامام ويخرج خمسة وربعه اربعة اخا سبيها المسلمين  
 رجع محمد رحمه الله عن قول وقال اذا اخذة فهو عتية اخذة وانتم اذالم يحضر المولي  
 واحبذ اربعة اخا سبي القيد والمال الذي يبعثه للاخذة فاحبذ مولا فخذة ذلك اخذة  
 بالبيعة وانما جاء مولا قبل ان يخلص اخذة بغير شيء عبد لمسلم سباه اهل الحرب فاعتقه  
 سيده ثم غلب عليه المسلمون اخذة مولا بغير شيء وذلك العتق باطل ولو اعنته بعد  
 ما اخرج المسلمون قبل ان يقسموه جاز عتقه حر في دار الاسلام با مان  
 فخرج من رجل منهم طفلا او متاعا ودخل دار الحرب فاشتره منه مسلم واخر  
 الي دار الاسلام اخذة صاحب بغير شيء لان الحر كان حراما لم قبل ان يخرج من دار  
 الاسلام فلا يكون محررا ليدخل دار الحرب ولو ادعى مسلم عند هذه المشتان مالا  
 ودهنه بها الي دار الحرب فهو محرر وان اسلم عليه او صك رذمة فله ان لم يكن  
 حراما في دار الاسلام حر في دار الاسلام وخذ البنا با مان ومعه عبد قد كان اخذة من المسلمين  
 واخره يدا الحرب فاشتره رجل منهم لا يكون للمالك الاول ان يشتريه من هذا المشتري  
 بالثمن بشرط الوليد عن ابي يوسف في الاملا امة الماسورة اذا اشترها صاحب اهل  
 الحرب مسلم او وقعت في سبيها فاحذها منه مولا فاحكم حاكم استولى ما كان في عنقها  
 من الدين والكنانية قبل السبي ورد لها بعتب قديم ان فخذة على البيع الاول ورجع  
 بنقصان عتبيها عليه ان كان حدث بها عتبي يمنع من الرد ولا يسبيل لم على المشتري من  
 اهل الحرب ولا على الدين وقعت في سبيها وان كان حدث عتبي في يد اهل الحرب او فريده  
 المشتري منهم او فريده الذي وقعت في سبيها ردها عليه بذلك فان ماتت عنده او حذ  
 بها عتبي لم يرجع بنقصان القيد وان كان اخذها منه بغير حكم استبها الدين ولا  
 سبها الكنانية ولا يرد لها على البيع الاول بالعتب القديم ويرد لها على الذي  
 اخذها منه بالعتب القديم والحديث وان ماتت في يده رجع بنقصان القيد عليه  
 ولو استحقها مستحق من يدي الذي اخذها كبا لقيمة فان كان اخذها بالحكم ردها  
 على من اخذها منه ثم اخذها هذه المستحق منه بالقيمة او بالثمن وان كان اخذها  
 بغير حكم اخذها المستحق ببينته بما اخذها منه ويرجع في الوجهين جميعا على ما يبع  
 بلا اصل ان كان اشتراها وان كان اعتق الذي اخذها اول مرة بالثمن او ولد  
 منه ولد ان كان اخذها بقضاء القاضي فان القاضي يبطل عتقه اذا استحقها  
 هذه المستحق ويرد الولد رقيقا في القيايس ولكني استحسن ان ياخذة بالقيمة ولو ان  
 عتبي اسرها اهل الحرب فاشترها رجل ثمن واحد فليكون ان ياخذ اخذها  
 بالقيمة ويترك الاخر ان سماعة عن محمد رجل المشركون عبده فاشتر المولي رجلا ان يشتري القيد

كذا رواه في نسخة من المال  
 كما اخذة ولا يسبيل للمولى عليه  
 والاساق في نسخة من قول محمد

له بالف درهم فاشتره الرجل بعتبه فهو للاخر وكذا لو امره ان يشتريه لفاستور  
 بعتبه فهو للمولى وكذا لو امره ان يشتريه لفاستور المامر منهم وهو مسلم  
 يخرج مولاة وعتبة منهم لم كذا في المحيط ولو ان المالك علم باخراج حلو من دار الحرب  
 فلم يطلب شيئا الا يسقط حقه وعنه محمد انه يسقط وان مات المولي الماسور منه بعد اخرج  
 المشتري كان لو رثته ان ياخذوه غيا فولا حقه رحمه الله تعالى وليس له بيع الورثة ان  
 ياخذوه وعنه ابي يوسف رحمه الله تعالى ليس للورثة ان ياخذوا الواسر الحربي عبد امسلي  
 لمسلم فاحذة يدا الحرب فاعنته او ذبره او كاتبه او كانت جارية فاستولدها ثم ظهر  
 المسلمون عليهم عتقوا جميعا كذا في فتاوي قاضي خان ابن سماعة عن ابي يوسف رحمه الله  
 محمد لمسلم اسره العدو فاشتره رجل منهم ثم اسرقه ثانيا فوهبه للمشتري الذي من  
 من يديه فليكون ان ياخذة من هذه ابا لقيمة والثمن جميعا بشرط ان يواذبه عن ابي يوسف  
 وحذ عتبي عبد انا سره القيد فوخذها القاصب القيد في يدي رجل واشتره منه ولا  
 يسبيل لم عليه حتى يحضر المولي وفي الاملا عن محمد رحمه الله تعالى اذا اسر المشركون عبدا  
 بضعير ثم وقع في سبي رجل مسلم ابوه فكبر الصغير قال هو على حقه في القيد كذا في  
 المحيط لا يملك عتبي اهل الحرب بالقيمة احذ اربا ومديربيا وامان اولاد ومكا تيب  
 ومحمد عليهم جميع ذلك كذا في الكافي اذا كان الماسور مديبرا او مكا تيب او ام ولد لمسلم  
 فان المالك القديم ياخذة بغير شيء بعد القسمة ويقوض الامام من وقعت في سبيها ببيعة  
 من بيت المالك كذا في المحيط وان اشتره رجل منهم فليكون ان ياخذة منه بغير شيء ولو  
 كان الماسور حرا فاشتره رجل منهم واخرجه الي دار الاسلام للمشتري على الحر ان  
 يكون الحر امره بذلك فيكون الثمن دينيا عليه كذا ابق عتبي لمسلم فدخل اليهم فاحذوه  
 لم يملكوه عنه ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان مكان القيد مكانا مديبرا او ام ولد  
 او مستسقى فانهم لا يملكونه بالاجماع واذا لم يثبت لهم المالك في القيد ابق عتبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى ياخذة المالك القديم بغير شيء وهو با مان او مشتريه ومقتوما  
 قبل القسمة وبعد ها الا ان بعد القسمة يودي عوضه من بيت المال وليس له على المالك  
 جعل الا بوقد فالواية القيد اذا ابق في يده مالا للمولى ان اهل الحرب يملكون ما في يده  
 ويملكونه فان رده اليهم بغير فخذوه ملكوه وان اشتره رجل ودخل به دار الاسلام  
 فصاحبه ياخذة بالثمن ان شاؤا وان ابق عتبي اليهم ردها بعتب فوس ومتاع فاحذ  
 المشركون ذلك كله واشترى رجل ذلك كله واخرجه الي دار الاسلام فانه المولى ياخذ  
 القيد بغير شيء والوس والمتاع بالثمن وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا  
 في السراج الرواح اذا اسلم عتبي الحربي ثم خرج اليها او ظهر على الدار فوخذ وكذا اذا خرج  
 عتبيهم الي عسكر المسلمين فتم احرازه في الهداية دخل الحربي اليها با مان فاشتره  
 مدي امسلي فذخله دار القرب فانه يعتق عليه عنه ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندها  
 لا يعتق وقت ابي يوسف رحمه الله مثلا قول ابي حنيفة رحمه الله وعلى هذا الخلاف  
 اذا كان القيد ذميا واذا اسلم عتبي الحربي في دار الحرب فهو عتبه على حاله في قولهم  
 جميعا فان باقة الحربي من مسلم او حربي عتقه عنه ابي حنيفة رحمه الله وعنده لا يعتق  
 ولو اسلم حربي في دار الحرب وله رقيق هناك فخرج الي دارنا مسلمي ثم تبعه بعد ذلك عبده



مسلم في غيبه لمؤنة وكذا اذا خرج كما فركذا في السراج الوهاج اذا اسلم اهل الحرب عليه  
 مال اخذوه من اموال المسلمين او صاروا ذمة فمؤلم ولا سبيل للمسلمين عليهم وكذا  
 لو خرج اليها وصعد ذلك المال فانه لا يتصور له فيه كذا اية المسبوط لان المسلمين اسروا  
 اسرا من اهل الحرب فلم يقتلوا ولم يجز جرحهم اليه اذا اسلم حقه فخرجوا من ايديهم الى ما فيهم  
 او ظهر المشركون عليهم وردوهم الي ما فيهم ثم ان قوما اخرين من المسلمين ظفروا على  
 اولئك السبي باعيا فيهم فاحذوهم واخرجوهم الى دار الاسلام وقسموا فيها بينهم اولئك  
 يقتسمونهم اختصم الفريقان عند القاضي فالقاضي في الفريق الاخر احق بالاسراء فلوان الفريق الاول  
 لم يجز جرحهم الي دار الاسلام ولكن اقتسموا في دار الحرب وبقي المسئلة في الحاق الفريق الاول  
 احق بهم قال وجدها في يد الفريق الاخر قبل القسمة اخذوها بغير شئ وان وجدوها  
 بقية القسمة اخذوها بالقيمة ان شئت وانما في سائر املاكهم وكذلك لو ان الفريق الاول اخرجهم  
 الي دار الاسلام واقتسموا فيها بينهم ثم خرجوا الى دار الحرب وبقي المسئلة تجالها  
 فالقاضي في الفريق الاول احق بهم فاما اذا اخرجوهم الي دار الاسلام ولم يقتسموا احق  
 دار الحرب وبقي المسئلة تجالها ان حضر الفريق الاول بعد ما اقتسم الفريق الاخر فالقاضي  
 الاخر احق بهم هكذا انكر المسئلة في الزيادة ان واصل اذا حضر الفريق الاول قبل ان يقتسم  
 الفريق الاخر ففي رواية الفريق الاول احق وفي رواية الفريق الاخر احق ولو ان الفريق  
 الاول اخرجهم الي دار الاسلام ولم يقتسموا ثم ظهر على المشركون واخذوهم فلم يجز جرحهم بدار  
 الحرب حتى ظهر عليهم ثم اخرجوهم الي دار الاسلام فمؤلم يرد  
 على الفريق الاول اقتسم الفريق الثاني فيما بينهم ولم يقتسموا قال في الكتاب الا ان يكون  
 الذي قسم بين الفريقين الثاني اما ما يبري ما صنع المشركون غلما واخر اراخية  
 كان الفريق الثاني اولي بهم كذا في الحيط اعلم ان دار الحرب نصير دار الاسلام بشرط  
 واحد وهو اظهار حكم الاسلام فيها كذا في الحديث في الزيادة ان لم يصير دار الاسلام  
 دار حرب عند ابي حنيفة رحمه الله بشرط ثلاث احكام احكام الكفار على سبيل  
 الاستيها وان لا يحكم فيها حكم الاسلام والثاني ان تكون متصلة بدار الحرب لا يتخلل  
 بينها بلد من بلاد الاسلام والثالث ان لا يبيح فيها سوط ولا ذبيح اما بما بدأه الاول  
 الذي كان ثابتا قبل استيلاء الكفار للمسلمين بالسلامة والذي بعقد الذمة وضورة  
 المسئلة على ثلاثة اوجه اما ان يغلب اهل الحرب على دار من دورنا لو ارتد اهل  
 مصر وعلبوا واحروا احكام الكفار لوقفت اهل الذمة القعود وتغلبوا على دارهم  
 بقي كل من هذه الصور لا نصير ولا حرب الا بثلاث شرائط وقال ابو يوسف ومحمد  
 رحمهما الله تعالى بشرط واحد لا غير وهو اظهار احكام الكفر وهو القياس ثم هذه الدار  
 اذا صار دار الحرب باجتماع الشرائط الثلاث لو اقتصم الامام ثم جاء اهلها قبل  
 القسمة اخذوها بغير شئ وبقية القسمة بالقيمة ولو اقتصم الامام ثم عاد الى الحكم  
 الاول اخرجي نصير خراجيا والعشيرة نصير عقريا اذا كان الامام وضع عليها  
 الخراج قبل ذلك فانما لا تقود عشيرة هكذا في السراج الوهاج والله اعلم بالصواب  
**السادس في المستأمن في دار الحرب** **الفصل**  
**الاول في دخول المسلم في دار الحرب اذا دخل دار الحرب بايمان مسلم تاجر عجم عليه**

ان يتبرع بشيء من امواله ودمه لا اذا غدر بهم ملكهم باخذ امواله او كسبه او غيره بعلمه  
 ولم ينه عنه فيجوز له التبرع بشيء من امواله لا سيرة والمقتل صريح فيجوز له اخذ امواله وقتل  
 نفوسهم وليس له ان يبيع خروجه من دار الحرب لا يجل بالملك ولا ملك قبل احرار بالدار  
 الا اذا وجد امراة الماسورة او ام ولد او مذبذبة ولم يتطهها من اهل الحرب فمن هه  
 ناهيا ت على ملكه غير ان اهل الحرب ان وطئها يكون شبهة في حقها فيجب عليها  
 العدة فلا يجوز له ان يتطهها حتى تنقضي عدتها بخلاف امته الماسورة حيث  
 لا يجوز له ان يتطهها وان لم يتطهها الحربي ياتهم ملكوها ولهذا لا يجوز له ان يتبرع  
 بها بشيء ان دخل دارهم بايمان ولم ينقض الامان ويجوز له التبرع لزوجه وام  
 ولده ومدرسته كذا في التبيين فان غدرت القجر فخذ شيئا واخرجه ملكا  
 حثيثا فيؤثر بالنقد به فان اذن هذا التاجر حربي اية بكفة بالدين او ادا  
 هو حربي او غصب احداهما غصبا صالحا لم يخرج اليها واستان من الحربي في دارنا  
 او اذن حربي حربي او غصب احداهما صالحا لم يخرج اليها من دار الاسلام  
 لم يفيض لواحد منهما على صاحبه شيء ولو خرجا مسلمين قضى للدين على صاحبه  
 بالدين واما الغصب فلا يتبرع له بشيء في الفصول كلها الا انه امر المسلم الذي دخل  
 عليه بامان اذا غصب شيئا من مال احد من خراج المسلمين ان يرده عليه دية  
 ولم يفيض عليه واذا دخل مسلمان دار الحرب بايمان فقتل احدها صاحبه  
 عتد الا وخطا فعلى القاتل الدية في ماله وعلمه الكفارة في الخط واما القود  
 فلا يجب في ظاهرها الرواية وان كان اسيرين فقتل احدها صاحبه او قتل مسلم  
 تاجر اسير او فلا شيء على القاتل الكفارة في الخط عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
 كذا في الكافي قال محمد بن عبد الله لا بأس بايمان المسلم الى اهل الحرب ما شئت الا الكرا  
 والسلاح والسبي وان لا يحمل اليهم شيئا يحب اليه قال الشيخ الامام محمد بن ابي  
 السرخسي في شرح السير الكبير المراد من الكرا الحيل والمغال والحير والابل والثيران  
 التي يحمل عليها المتاع والمراد من السلاح ما يكون معه القتال ويستعمل في الحرب  
 سواء يستعمل في ذلك في غير الحرب ولا يستعمل واحدا من السلاح ما كبر منه وما صغر  
 حتى الابرة والمسلم في كراهية الحمل اليهم على السواء وكذا الحد الذي يصنع منه  
 السلاح بكثرة حمل اليهم وكذا كراهية الحربي في دار الحرب الذي غير مؤهل فان كان خرا  
 من اسير او شيئا باقيا من القز فلا بأس باخلاقها اليهم ولا بأس باخلاق الحن  
 والسبي اليهم وكذلك الرصاص لان هذا لا يستعمل للسلاح في الغالب وان كان نواه  
 يحل من اعظم سلاحهم من ذلك لم يحل ارجال شي من ذلك اليهم ولا يحل ادخال السورجي  
 والمذنبون سوا اجنحتهم اليهم لان الغالب انه يدخل لرشيد الشباب والفيل وكذلك  
 العقاب اذا كان يحمل من ريشها ذلك ايضا فان كانت اما تدخل للمصيد فلا بأس  
 باخلاقها والحكم في البازي والصقور كذلك واذا اراد المسلم ان يدخل دار الحرب  
 بايمان للحجارة وصحة فرسه وسلاحه وهو لا يريد بيعه منهم لا يمنعه ذلك منه ولكن  
 هذا اذا كان يعلم ان اهل الحرب لا يتبرعون له في ذلك وكذلك سائر الدواب ولكن  
 لو اتهم على شيء من ذلك يستحل بالله ما يدخله البيع ولا يبيعه حتى يخرج من داره



فان حلف في ذلك فقد انتفت هذه التهمة بيمينه فيترك ليدخله دار الحرب فان ابي  
ان يحلف لم يترك ليدخل شيئا من ذلك داره وكنه اذا اراد حلف الا متعه اليهم في البحر  
في السفينة وان دخل بغير اذن او غلامين يخدمه لم يمنع من ذلك ما حلف اليه وانما منع  
من ذلك ما يريد للتجارة فيه فان اتهم استخلف فاما الذي اذا اراد الدخول اليهم  
بما كان فانه يمنع ان يدخل فرسا معه او سيفه او سلاحا الا ان يكون معروفا بعد اذ  
ما موافقا لذلك فحينئذ حال كمال المسلم ولا يمنع من ان يدخل بغير اذن على البغال  
والخيول والجمال والبغير ويستخلف ايضا على ما يدخل اليهم من البغال والسفن  
والسرقين انه لا يريدهم البيع ولا يبيعهم حتى يخرجهم الا في ضرورة الحربي المستلزم اذا  
اراد الرجوع الى دار الحرب بشي ما ذكرنا فانه يمنع من ذلك قال الا ان يكون مكاريا سفا  
او ذوا باني مسلم او ذبيح نجس لا يمنع منه واذا كان اهل الحرب يحال لو دخل عليهم  
التاجر شي من هذه المبدعوه يخرج به ولكنهم يعطونه ثمنه فانه يمنع المسلم والذي من  
ادخال الخيل والسلاح والرقيق اليهم ولا يمنع من ادخال البغال والخيول والبقر والبيوع  
وكذلك ٢٧ يمنع من ادخال السفينة واحدة يركبها ويكون فيها متاعه فان اراد ادخال  
اخرى منع من ذلك وهذا كله استحسنان ولا يمكن من ان يدخل اليهم خادما في هذه  
الحالة مسلم كان او كافرا ولو دخل الحربي اليها بامان ومعه كراع وسلاح وريق  
لم يمنع من ان يرجع بما جابه الي داره فان باع ذلك كله بدارم ثم اشترى بها كراع  
او سلاحا او رقيقا مثل ما كان له او افضل مما كان له او شرا مما كان له فانه لا  
يترك ليدخل شيئا من ذلك دار الحرب وكذلك لو اشترى ما باعه بيمينه او استقال  
المشتري البيع فيمافا قبل القبض او قبضه او رد المشتري عليه بخيار روية  
او خيار شرط اشتراط المشتري لنفسه وان كان الحربي شرط الخيار لنفسه ثم تقضى البيع  
بحكم خياره فلا ان يفقده به الي داره كذا اية الحيط ولو جاز الحربي سيف فاشترى  
مكناة فرسا او رجلا او ترشا لم يترك ان يخرج به وكذلك لو استبدل بيمينه سيفه  
خيوا منه وان كان هذا السيف مثل الاول او مزا منه لم يمنع بان يدخل به كذا  
نية الميسرط الاصل في جنس هذه التهمة متى استبدل بسلاحه سلاحا من غير  
جنس لم يكن من ان يرجع به ويجبر على بيعه سواء كان خيرا ام اخرجه عن ملكه  
او شر منه وان كان ما استبدل به من جنس ما ادخله فان كان مثله او شر منه  
لم يمنع من ان يرجع به وان كان خيرا منه منع من ذلك وان استبدل به مثله ثم تقابلا  
البيع فلم ان يعود بما رجع اليه الي داره وان استبدل به شر منه او خيرا منه ثم تقابلا  
البيع فلم يملك ان يعود بما رجع اليه الي داره ولا فيه لم يكن له ان يخرج به الي داره في  
الوجهين وحكم الاستبدال بالكراع مثل حكم الاستبدال بالاشعة في جميع ما ذكرنا  
وان استبدل بماره انا او فرسه الذكور فاشترى من جنس من ادخله دار الحرب وان كان  
ذو ن ما ادخله في القيمة وان استبدل بغيره الذكر بغيره اني مثله او ذونه لم يمنع  
وان استبدل بماره غيره فلا منع وان استبدل بفرسه بفرسا او بفرسا بفرسا منع  
وان استبدل بفرسه الانثى بفرسا انثى دونها في الجري ولكنها اثبت منها وارضى للشل  
منع واجبر على بيعه الا ان يعلم انه مثل ما اعطى في جميع وجهه الانتفاع او ذونه

فاما الرقيق فتواء استبدل لم يمنع اذ لم يبيع نفسه ما عندة او ذونه او افضل منه فانه يمنع  
ويجبر على بيعه ولو ان مستامنين من الروم دخلوا دارنا بامان ومع اخذها رقيق ومع  
الاخر سلاح فتبا لا الرقيق بالسلاح او باع كله واجد متاعه من صلحيه بدارم لم  
يمنع كل واحد منهما ان يدخل دار الحرب ما حصل لنفسه ولو ان حربي من الروم دخل  
اليها بامان بكراع او سلاح او رقيق فاراد ان يدخل ذلك ارض الترك او الدرع  
او غيره من اعداء المسلمين لبيعه منهم منع من ذلك وكذا اذا اراد ان يدخل  
ذلك الى دار حروبه موادعون المسلمين وان اراد ان يدخل ذلك ارض اهلها فانه  
للمسلمين لم يمنع من ذلك ولو كان اعداء المستامنين فينا من الروم والاخر من الترك  
ومع احد هاتين وتبع الاخر كراع او سلاح فتبا ٢٨ او اشترى كل واحد منهما متاع  
صاحبه بغير اذن لم يترك واحد منهما ليخرج ما اشترى الي داره وان كانا ثوبا سلاحا  
بسلاح من صنعة مثل فلان واحد منهما ان يدخل ما اخذ داره وان كانا كاهما  
افضل من الاخر فللمذي اخذ احدهما ان يدخل دار الحرب وليس للمذي اخذ افضلها  
ذلك ولكنه يجبر على بيعه بمنزلة ما لو كانت هذه المبادلة بين المستامن والمسلم  
وكذا في حكم الرد على دار الرومية وخيار الشرط والرد بالقيس بخلاف ما اذا تبا ولا  
رقيق بريقها فتواء او احد هاتين افضل من الاخر فان هناك لا يحل المبادلة  
بينهما بمنزلة المبادلة بين المستامن والمسلم والمعاهد فحينئذ تحقق المساواة  
لا يمنع كل واحد من ان يدخل داره ما صار له وان كانا هاتين افضل من الاخر لم يمنع  
الذي اخذ احدهما ومنع الذي اخذ افضلها من ذلك ولو كانا ثوبا لا غلب ابا منه لم يكن  
لكل واحد منهما ان يدخل ما اخذ داره لان اختلاف الذكورة والانوثة اختلاف  
جنس كذا في الحيط **الفصل الثاني** في دخول الحربي دار الاسلام  
اذا دخل الحربي دار الاسلام بامان لا يمكن ان يقيم فيها سنة ويقول الامام ان اقامت  
سنة كاملة وصنعت عليك الجزية ثم ان رجع الي وطنه بقية مقالة الامام ذلك لا قيل  
تمام السنة فلا تسبيل عليه فان مكث سنة فهو ذمي وتعتق المدة من وقت ه  
التقدم اليه لان وقت دخوله دار الاسلام وللامام ان يقدر اقل من ذلك اذا راي  
كالشهر والشهرين فاذا اقامتها بقية ذلك صار ذميا لم اذا صار ذميا بغير المدة ه  
المضروبة لم استأنف عليه الجزية لم يولد بعده الا ان يكون شرط عليه انه ان مكث سنة  
اخذها منه في اخذها منه حينئذ كانت السنة كذا في التبيين ثم لا يترك بعده  
ان يرجع الي دار الحرب كذا في الكفاية فان دخل الحربي دارنا بامان واشترى  
ارض خراج فاذا وضع عليه الخراج صار ذميا وكذا لو اشترى عشرة فاتها تسعة  
عشرية بكذا قول محمد وعيا قول ابي حنيفة فيخبر خراجية فيؤخذ منه جزية سنة ه  
مستقبله من وقت وضع الخراج ويثبت احكام الذي فيه من منع الخرج الي دار الحرب  
وحريان القصاص بينه وبين المسلم وممان المسلم قيمة ثمره وخزيره اذا اقلقه  
وخوب الدية اذا اقل خطاه وخزيره كذا في الامم الذي عنه قوم غيبته كما عزم غيبته للمسلم  
والمراد بوضع الخراج الزامه عليه واخذ منه منه حلال وقته ومنه باشر السب  
وهو زاعقها او تعطيها لمن التمكن منها اذا كانت في ملكه كذا في التبع القدير اما محمد ه



الشرا فلا يصير ذميا في ظاهر الرواية قال محمد رحمه الله فان باعها قبل ان يخرجها لم  
 يكن بشرا ذميا ولا استأجرها من خراج فزرعها لم يكن ذميا فان كانت ارض  
 خراجها المقاسمة فزرعها بيد الحرين فآخذ الامام خراجها ما اخرجت وحكم بذلك عليه  
 دون صاحب الارض جعل الامام ذميا ووضع عليه خراج راسه فان اشترى  
 المستامن ارض المقاسمة فاجرها على مسلم فآخذ الامام الخراج من المستاجر  
 وزايد ان ذلك على الزرع لم يصير المستامن ذميا ولو زرعه الحر ارضا اشتراها  
 وهي ارض خراج فزرعها فاحصا بزرعها افقة فذهبت به لم يكن في الارض خراج تلك  
 السنة ولم يصير الحرين ذميا وان وجب في ارض المستامن الخراج في اقل من سنة  
 اشهر من يوم ملكها صا وذميا حين وجب في ارضه الخراج ويجب عليه خراج راسه  
 يؤخذ منه بعد سنة مستقبله من يوم وجب في ارضه واذا دخلت حريمه اليها  
 بامان فتر وجبت ذميا او مسلم صارت ذمية ولو دخل الحرين دارا بامان  
 فتر وجبت ذمية لا يصير ذميا بتزويجها كذا في السراج الوهاج فان رجع الحر الى ارضه  
 اليه ارضه او ترك وجبت ذمية عند مسلم او ذميا او ذميا فاعلم ما حل دمه بالعود الى دار  
 الحرب وما كان في ايدي المسلمين او الذميين من مال فهو باق على ما كان عليه  
 حرام التناول فان استأجره فاعلم فقتل سقط دمه وصارت ذمية في اول  
 كان له رهن ففقد اي يوسف رحمه الله تعالى ياخذ المهر من ذميه وقال محمد رحمه  
 الله يباع ويوفى بثمنه الدين والفاضل لبيت المال كذا في التبيين وان قتل ولم يظهر  
 على الدار لزمه والودية لو رثته وكذا اذا مات وما اوجب المسلمون عليه  
 اموال اهل الحرب بغير قتال يبرئ في مصالح المسلمين كما يبرئ الخراج قالوا هو  
 مثل الاراضي التي اجلوا اهلها عنها والجزية واخمس ما في ذلك كذا في الهداية ولو مات  
 المستامن في دار الاسلام عن مال ورثته في دار الحرب وقت حاله لو رثته فاذا  
 قدموا فلا بد ان يقيموا القيمة على ذلك فياخذوا فاقاموا قيمة من اهل الدينة  
 قبلت اسخسا فانما اذا قالوا لا نفعل وارثا غيرهم دفع اليهم المال واخذ منهم كفلا  
 لما يظهر في المال من ذلك ولا يقبل كتاب ملكه ولو ثبت انه كتاب كذا في فتح القدير  
 اذا بعت الحر بعت عبد النجاشي الى دار الاسلام بامان فاسلم العبد ههنا  
 ببيع وكان ثمنه الحر كذا في المبسوط واذا دخل الحر دارا بامان ولم امراة  
 به دار الحرب ولا وصار وكبار ومال او دمع بعضه ذميا وبعضه حريبا وبعضه  
 مسلما فاسلم ههنا ثم ظهر على الدار فذلك كله في ذلك ما في بطنها لو كانت  
 حاملا كذا في الهداية ولو شبي الصبي من هذه المسئلة وصار ذميا دار الاسلام  
 فهو مسلم تبع لابييه ثم هو في على حاله وكونه مسلم لا ينال الرق كذا في التبيين  
 وان اسلم به دار الحرب ثم جاء فظهر على الدار فاولاده الصغار احرار مسلمون  
 باسلامهم ايهم تبطل كل مال اوجع مسلما او ذميا فهو ذميا في ذلك في كذا في  
 الكافي اذا اسلم الحر بدار الحرب فقتله مسلم فقد اخطأ ولم ورثته مسلمون  
 ههنا فلا شرع عليه الا الكفارة في الخط كذا في الهداية من قتل مسلما خطاء  
 لا ولي له او قتل حريبا قتل دار الاسلام بامان فاسلم في ارضه على ما قبله للامان

وعليه

وعليه الكفارة وان كان قتل المسلم الذي لا وارث له والمستامن الذي اسلم ولم يعلم منه  
 وارث قصد الا تتبع با لم يكن مفعولا صغير دخل به اليه اسما فان اسلم قتل  
 وان شأه الدية يطرئ الصلح الجبر وما يفتون فليس له ذلك ولو كان المقتول لقيت  
 فقتله الملتقط وغيره خطاء فلا اشكال في وجوب الدية لبيت المال على ما قبله القاتل  
 والكفارة عليه ولو كان القتل عمدا فان شأه الامام قتل وان شأه صأه على الدية  
 وهذه عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير **فصل** الاصل ان الدار  
 دليل ظاهر لكون من فيها سرا اهلها والسيما اقرب من المكان والبيت اقرب من الكل  
 اذا استسرى قوما وجاؤا بهم فادعوا منهم من اهل الاسلام او من اهل الذمة وانهم  
 اخذوا في دار الاسلام وقالت السرية هم من اهل الحرب اخذناهم في دار الحرب فالقول  
 للاساري وان قالوا اخذونا في دار الحرب ولكن نحن من اهل الاسلام او الذمة وجدنا  
 دار الحرب مستامينا للتجارة او الزبارة او كنا اسراء في ايديهم بقبول قولهم ويسترقون  
 الا اذا وجدناهم بعلامات الاسلام كالحشاك والخصاب وقصا الشارب وقراءة القرآن  
 والفقرة فادعوا الاسلاما فبندفع عنهم الاسر كذا اذا وجدت هذه العلامات في مبي  
 به دارهم بعد الظهور لا يقبل شهادة بعض السرية عليهم لانها شهادة لنفسه وقبيل  
 شهادة التجار لعدم الشبهة وكذا في السير الكبير يقبل واختلاف الجواب باختلاف  
 الوضع فالوضع في جند عظيم تكاثرت شركته عامة ولا تمنع القبول كراهة القبولين  
 لبيت المال والوضع هنا في الترية وهذه شركة خاصة فمنعت القبول ولا شهادة  
 لاهل الذمة لانها شهادة على المسلمين كذا في الكافي **الفصل الثالث**  
 ياهد به ملك اهل الحرب يفتها الي امير جيش المسلمين قال محمد رحمه الله تعالى ما يهدى  
 ملك العدو وما الهدي الى امير جيش المسلمين او الى الامام الا كبر وهو حق الجيش  
 فانه لا باس بقبول ولا يصير فينا للمسلمين وكذا كذا اذا اهدى ملكهم الى قايده من قوايد  
 المسلمين لم منعة ولو كان اهدى الى واحد من كبار المسلمين ليس له منعة يتخير هو  
 بها وفي المستق لو ان جند ادخلوا دار الحرب فاهدى اهل الحرب رجلا من الجند او قايده  
 من ههنا ياهم فهو غنيمة لان قتل كل رجل ما اهدى اليه قال محمد رحمه الله تعالى وكذا كل  
 ما جيل من عمال الخليفة اذا سبقت الخليفة على عمل فاهدى اليه شيء فيسبى للخليفة ان  
 ياخذ ذلك من الفاضل ويحمله في بيت مال المسلمين ان كان المهدي اهدى اليه طيب  
 نفسه وان كان المهدي مكرها في الاهدى ان يبتغي ان يرد الهدية على المهدي انا قد  
 عليه وان لم يرد عليه يصير في بيت المال ويكتب عليه قصته وكان حكمه حكم اللفظة  
 ولو ان مكرها من المسلمين دخلوا دار الحرب فاهدى اميرهم الي ملك العدو هدية  
 فلا باس به فان اهدى اليه ملك العدو وتعد ذلك هدية نظريا اهدى ملكا له  
 فان كان قيمة ما اهدى ملك العدو قيمة هدية امير الجيش واكثر بحيث يتغابن  
 الناس من مثل كان لا يبرح خاصة وان كان قيمة هدية ملك العدو اكثر من قيمة هدية  
 الا صير بحيث لا يتغابن الناس في مثل فالزيادة على هدية امير تكون غنية وكذا كذا  
 لو ان امير القصور اهدى الي ملك العدو هدية واهدى ملك العدو اليه هدية اصفا  
 ذلك فيسلم للامير قد رغب به من هدية ملك العدو والعقل يوضع في بيت المال ولو



انما المسلمون قاصرون واحصوا من حصن اهل الحرب او مدينة من مدائنهم فبايعهم امير  
 الجيش من ثمن او غيره ذلك فانه ينظر الى الثمن الذي اعطوه فان كان مثل قيمة ما باع  
 او اكثر بحيث يتغلب الناس في مثل بيعهم ذلك لا يبرهان كان الثمن اكثر من قيمة  
 ما باع بحيث لا يتغلب الناس في مثله فالفضل على قيمة ما باع به يكون غنية وهل يكره  
 المسابقة معهم والمالة هذه وذكر محمد رحمه الله تعالى انه يكره جميع الاشياء في ذلك على  
 التسوية كذا في المحيط **الباب السابع في العشر والخراج الاراضي**  
 نوعان عشري وخراجية فالعشر من كل ارض عربية وهي ارض زراعية وحجاز ومكة واليمن  
 وطائف والعمان والبحرين قال الله محمد رحمه الله ارض العرب من عذيب الى مكة وهذه  
 ارض اقصى حجر باليمن بمكة وسواد العراق فاقسوها من ارضها الى ارضها خراجية  
 وحده السواد طولاً من تخوم الموصل الى ارض عبادان وحده عرضاً من منقطع الجبل  
 من ارض حلفوان الى اقصى القادسية المنفصل بعذيب من ارض العرب وما سوي  
 فذلك كل بلدة ففتح عنوة ولم يسل اهلها ومن عليهم في خراجية ان كان يصل اليها  
 ما الخراج وكل بلدة ففتح صلحاً وقبلوا الجزية في ارض خراج وكل بلدة ففتح  
 عنوة وقسمها الفاعين في جزيرة وكل بلدة ففتح عنوة واسلم اهلها قبل ان يحكم  
 الامام فيهم بشي كان الامام فيه بالحيوان وان شاق قسمها بين الفاعين وتكون عشريه  
 وان شاق قسمها عليهم وتبعد المت كان الامام بالخيار ان شاء وضع **العشر** وان شاق وضع  
 الخراج ان كانت تستحق بماء الخراج كذا في فتاوى محمد قاضي خان كل ارض اسلم عليها اهلها  
 طوعاً ماناً تكون عشريه وكذا كل ارض من اراضي العرب اذا فتحت عنوة وقهر اهلها من  
 عبدة الاوثان فاسلموا بعد الفتح وترك الامام الاراضي عليهم في عشريه وكذا كل بلدة  
 من بلاد العرب اذا فتحها الامام فزاد عنوة وتزددين ان يرضى عليهم بقرابهم وارضهم ويضع  
 على الاراضي الخراج وبين ان يسميها بين الفاعين ويضع على الاراضي العشر فلاحقت  
 الاراضي عشريه ثم بدلت من عليهم بقرابهم وارضهم فان الاراضي تبقى عشريه هكذا  
 ذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر والكرج في كتابه بركة كذا في ارض الخراج اذا انقطع عنها  
 ماء الخراج وصارت تستقي بماء العشر فتكون عشريه كذا في المحيط من ارض  
 موثاقان كانت من خير ارض الخراج فهو خراجية وان كانت من خير ارض العشر فهي عشريه  
 وهذه اذا كان المحمي لها مسلماً اما اذا كان ذمياً فمعليه الخراج وان كانت من خير ارض  
 العشر والبحيرة عند ناعرية باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم كذا في السراج الوهاج  
 خراج الارض نوعان خراج مفاضة وهو ان يكون الواجب شيئا من الخراج نحو الخنفس  
 والسدس وما اشبه ذلك وخراج وظيفية وهو ان يكون الواجب شيئا في الذمة  
 يتعلق بالتمكن من الاستيفاء بالارض كذا في فتاوى قاضي خان وخراج المقاسمة  
 يتعلق بالخارج بالتمكن من الزراعة حتى اذا غطت الارض مع التمكن لا يجب كالعشر كذا  
 في الظهيرية اسلخ الخراج الوظيفية فقال محمد رحمه الله في ارض الخراج على كل حبيب يصلح للزرا  
 فقير ودرهم ويخبر حبيب الرطبة خمسة دراهم ويخبر حبيب الكرم عشرة دراهم كذا في المحيط  
 وما سوي ذلك من الاضفاف كالزعران والقطر والبستان وغيرها يرضع عليها بحسب  
 الطاقة ونهاية الطاقة ان يبلغ الواجب نصف الخارج والبستان كل ارض يحوطها حائط

الاسام بين 8

وفيها

وفيها تجل مخرقة وامناب فاشجار عكة زراعة ما بين ١٢ اشجار فان كانت الاشجار ملتقة  
 لا يمكن زراعة ارضها في كرم كذا في الكافي والجرب اسم لستين ذراعاً في ستين ذراعاً بذراً  
 الملك وذراع الملك سبع قبضات يزيد على ذراع العامة بقبضة هذه الجملة لفظ كتاب  
 العشر والخراج **قالت** شيخ الاسلام المعروف فاجنوا هراة قال محمد رحمه الله الجرب اسم لستين  
 ذراعاً في ستين ذراعاً حكاية عن جربهم من اراضيهم وليس يتقدم يراهم في الاراضي كلها  
 بل جرب الاراضي يختلف باختلاف البلدة ان فيعتبر في كل بلدة مقدار اهلها وارضها  
 بالقير الصاع في ثمانية ارطال بالواقي وهو اربعة امساء وهذه اقل اية حقيقته  
 ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول ابي يوسف ١٦ اول هذه القير يكون بين الخطة هكذا  
 ذكر في موضع من كتاب العشر والخراج وذكر في موضع اخر منه وقال ويكون هذا القير  
 بما يذرع في ذلك الاصل هو الصحيح وينبغي ان يقال هذه القير بزيادة حقتين  
 وتلك في تفسير قول بزيادة حقتين قال بعضهم تقسيبوا ما يقع الكيل كفيه  
 على جانب القير عند اكيل من الصبرة ويمسك ما يقع في كفيه من الطعام ويصب  
 القير مع ما في حفته في جوالق الفاشر ويضعهم في لواء مناه ان يملأ الكيل القير  
 ثم يمتلأ على القير حتى ينصب ما في املأه من الحبات ثم يصب القير في جوالق الفاشر  
 ثم يملأ حفته من الصبرة ويضعها في جوالق الفاشر بزيادة على القير ثم هذا المقدار  
 لا يملأ لا يجب في كل سنة الامرة واحدة وربع المالك مرة واحدة او سائر اجلاص  
 خراج المقاسمة والعشر لان هناك الواجب جزء الخارج فيستكره تكرره ثم ما ذكرنا في مقادير  
 الخراج فذلك اذا كانت الاراضي تطبق ذلك فاما اذا كانت الاراضي لا تطبق ذلك بان قل  
 ريعها فانه ينقص عنه الى ما تطبق في نقصان من وطيفته ثم رضى الله تعالى عنه  
 اذا كانت الاراضي لا تطبق تلك الوظيفية كما يزعم الاجماع واسا الزيادة على تلك الوظيفية  
 اذا كانت الاراضي تطبق الزيادة بان كثر ريعها هل يجوز في الاراضي التي صدر عنها القير  
 فيما من عمر رضى الله عنه لا يجوز بالاجماع وكذا في الاراضي التي صدر عنها القير فيما  
 من امام بمثل وظيفية عمر رضى الله تعالى عنه لا يجوز الزيادة بالاجماع وان اطاعت الزيادة  
 وكذا لو ان هذه الامام وطيف على ارضه مثل وظيفية عمر رضى الله تعالى عنه ثم اراد ان  
 يزيد على تلك الوظيفية ليس له ذلك وان كانت الاراضي تطبق الزيادة وكذا لو اراد ان  
 يحول الى وظيفية اخرى بان كانت وظيفية الاول دراهم فلا بد ان يحول الى المقاسمة  
 او كانت مقاسمة فارد ان يحول الى العدم ليس له ذلك فان زاد عليهم على تلك الوظيفية  
 او حوله الى وظيفية اخرى وحكم بذلك عليهم وكان بين رايه ذلك ولي نفعه وان يري خلافه  
 ذلك فان كان الاول صنع ما صنع بطيب انفسهم امضي الثاني ما فعله الاول وان كان  
 الاول صنع به بطيب انفسهم فلا كانت الاراضي في فتح عنوة ثم من الامام بما عليهم امضي  
 الثاني ما فعله الاول وان اقتضت الاراضي بالصالح قيل ان يظهر الامام عليهم وباقي المسئلة  
 كما ان الثاني ينقص فضل الاول واما الاراضي التي يريد الامام توظيف الخراج عليها امته  
 اذا اراد بها وظيفية عمر رضى الله عنه فيقول محمد واحدي الروايتين عن ابي يوسف يجوز وعلى قول ابي  
 حنيفة واحدي الروايتين عن ابي يوسف يجوز وهو الصحيح وما خراج المقاسمة فالتقيد  
 فيه مفوض الى الامام ولكن لا يزداد على نصف الخارج كل من ملك ارض الخراج يؤخذ منه الخراج كما قرأ



كان او مسلي صغيرا كان او كبير احرارا كان او مكاتب او عبدا ما ذونا رجلا كان او امرأة  
 كذا في المحيط بحسب العشر والخراج في ارض الوقت كذا في الوجيز للكرودي ارض خراجها  
 وطبيقة اغنتها غايب فان كان الغائب جاحدا او لا يمينه للمالك ان لم يزرعها  
 الغائب فلا خراج على احد وان زرعها الغائب ولم ينقصها الزراعة فالخراج على  
 الغائب وان كان الغائب مقربا لغيبه او كان للمالك يمينه ولم ينقصها الزراعة  
 فالخراج على رب الارض وان نقصت الزراعة عند ابي حنيفة الخراج على رب الارض قل  
 النقصان او اكثر كان اجرها من الغائب بغير النقصان وتبيع الوفا اذا  
 قبض المشتري فالمشتري بمنزلة الغائب وان اجر ارضه الخراجية او اعادها كان  
 الخراج على رب الارض كما لو قد قرا مزارعة الا اذا كان كرم او رطبا او شيئا مطلقا ولو  
 اجد الارض العشرية كان العشر على رب الارض في قول ابي حنيفة وقال صاحباه عينا المستأجر  
 وان اثار ارضه العشرية فزعموا المستقير عن ابي حنيفة فيه روايتان وان استلج او استأجر  
 ارضه لم يزرع فزعموا المستأجر والمستقير فيها كرم او جمل يزارطبا كان  
 الخراج على المستقير والمستأجر في قول ابي حنيفة ومحمد وان غصب ارضا عشرية  
 فزعموا ان لم ينقصها الزراعة فلا عسر على رب الارض وان نقصتها الزراعة كان العشر على  
 رب الارض كان اجرها من النقصان كذا في فتاوى قاضي خان وجعل ارض خراج باعها  
 من رجل وهي فارغة فان بقي من السنة مقدرا بقدر المشتري على زراعتها في الخراج  
 على المشتري وزرع او لم يزرع وان لم يزرع من السنة مقدرا ذلك فالخراج على البايع  
 وتكلموا ان المعتبر في ذلك زرع الحنطة والشعير ام يزرع كان وان المعتبر مدة يدرك  
 الزرع فيها ام مدة يبلغ فيها الزرع سبعا يكون قيمته ضمت الخراج وفي ذلك كله كلام  
 والفتوى على انه مقدرة بثلاثة اشهر ان بقي وجب على المشتري والا فقل البايع كذا  
 في الفتاوى والكبرى ولو اشترى ارضا خراجية ولم يكن في يده المشتري مقدرا  
 يملك فيه من الزراعة فاخذ السلطان الخراج من المشتري لم يكن للمشتري ان يرجع  
 على البايع كذا في فتاوى قاضي خان واذا اخذ من الاكرار الارض في يده ولم يقدر على الامتثال  
 يرجع على المالك وفي ظاهر الرواية لا يرجع وهو الصحيح هكذا في الوجيز للكرودي ان  
 كان للارض ريعان خريفي وريبي وسلم احدهما للبايع والاخر للمشتري او شيئا  
 كله واحد منهما من تحصيل احد ريعين لنفسه فالخراج عليها هكذا اذا كرمه والاستلا  
 به شر كتاب العشر والخراج كذا في المحيط رجلا باع ارضا خراجية فباعها المشتري من  
 غيره بعد شهر ثم باعها الثاني من غيره كذا في المتن مضت السنة ولم يكن في ملكه احد  
 ثلاثة اشهر فالخراج على احد قائل الصحيح في هذا ان ينظر اليه المشتري الاخران بقي في يده  
 ثلاثة اشهر كان الخراج عليه رجلا باع ارضا فيها زرع لم يبلغ فباعها مع الزرع كان خراجها  
 على المشتري على كل حال وان باعها بعد ما انقضى الحبوب وبلغ الزرع ذكره النقيب ابو الليث  
 ان هذا التمسك بمنزلة ما لو باع ارضا فباعها من غير حنطة محصورة هذه الذي  
 ذكرنا اذا كانوا باعوا الخراج في اخر السنة وان كانوا باعوا الخراج في اول السنة على سبيل  
 التحويل فذلك محض ظلم بحسب البايع والبايع المشتري رجلا لم يزرع من ارض خراج لم يزرع  
 ومثاله يستعمل ولا يستعمل لا يجب فيها شيء وكذا الرجل اذا كان له دار خط في مصر

من امصار المسلمين خجل استانا او غير من غيرا خلا واخرها من متره ليس في بيتي لان  
 ما بقى من الارض سبع للدار وان خجل كل الدار يستأجر فان كان في ارض العشرية العشر  
 وان كان في ارض الخراج فغير الخراج كذا في فتاوى قاضي خان وجعل ارض خراج  
 وبني فيها دارا فقلية الخراج وان لم يبق من الزراعة كذا في المحيط السلطان اذا  
 خجل الخراج لصاحب الارض وتركه على جاري في قول ابي يوسف خلافا لمحمد والفتوى على قول  
 ابي يوسف رحمه الله تعالى ان كان صاحب الارض من اهل الخراج وعلى هذه التسوية هو  
 للقضاة والفقهاء السلطان ان لم يطلب الخراج فمن عليه كان على صاحب الارض ان يقصد  
 به وان يقصد بقصد الطلب يخرج عن العهدة كذا في فتاوى قاضي خان الفاعل اذا  
 ترك الخراج على المزارع بدون علم السلطان يجرى له مسمى كذا في الوجيز للكرودي قال  
 محمد رحمه الله تعالى السلطان اذا خجل الارض العشرية لصاحب الارض يجوز له ان يلا  
 خلاف ذلك شيخ الاسلام ان السلطان اذا ترك العشر على صاحب الارض فهو على وجهين  
 الاول ان يتركها لنفسه بان يبيع في هذه الاحكام عينا من عليه العشران يصر قدره  
 العشر الى الفقير والثاني ان يتركه قصد اعم عليه وانه يبيع وجهين ايضا ان كان من عليه  
 العشرية كان له ذلك جازية من السلطان ويضمن السلطان مثل ذلك من مال بيت  
 مال الخراج لبيت مال الصدقة وان كان من عليه العشرية فقير او محتاجا الى العشر  
 فترك ذلك عليه جازي وكان صدقة عليه فيجوز له ان يواحدة منه صرفه اليه كذا في الوجيز قال  
 محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجلا له ارض خراج عطلها فقلية الخراج كذا في المحيط  
 وهذا اذا كان الخراج موطئا لما اذا كان خراجا متقاسما لا يجب من كذا في السراج الترخا  
 في لو اننا انتقل الى اخر الامر من غير غرض فقلية خراج الا على كل حال ارض الزعران  
 فتركها وزرع الحبوب فقلية خراج الزعران وكذا لو كان كرم فقطع وزرع الحبوب فقلية  
 خراج الكرم وهذا اتمى يعلم ولا ينبغي به كذا لا يطع الظلمة في اسئلة الناس كذا في الكافي  
 من اسلم من اهل الخراج اخذ منه الخراج على حاله ويجوز ان يشتري المسلم ارض الخراج من  
 الذي يبوخذ منه الخراج كذا في الهداية ولا يبيع العشر في الخراج في ارض واحدة سواء كانت  
 الارض عشرية او خراجية ولو اشترى ارضا عتقا او ارض خراج للتمارة فبيعها العشر والخراج  
 دون زكاة التجارة كذا في المحيط الذي اذا اشترى ارضا عشرية قال ابو حنيفة وزفر  
 رحمهما الله تعالى يبوخذ منه الخراج كذا في الزاوية فلو كان قوام اهل الخراج يجرى اعمارة  
 الا انهم واستفلا لها ولم يكن يبوخذ منه الخراج لم يكن للامام ان يخذ الاراض  
 منهم ويضعها اليه غيرهم على سبيل التملك كذا في الوجيز قال ابو كتاب العشر والخراج  
 لو ان ارضا من الاراضي الخراجية في غرضها صليها وعطلها وتركها كان للامام ان يبيعها  
 اليه من يقوم عليها ويؤدي خراجها كذا في الشيخ الامام شمس الدين الحلواني رحمه الله تعالى هو  
 والصحيح من الجواب في هذه المسئلة ان يولجها الامام الا ان ياولا يخذ الجوز يرفع عنه  
 قدر الخراج ويمسك الباقي لرب الارض وهكذا اذا كرمه رحمه الله تعالى في الزاوية فان كان  
 لا يجد من يستلجها به فوا مزارعة بالثلث والربع على قدر ما يبوخذ من تلك الارض هو  
 مزارعة فباخذ الخراج من نصيب صاحب الارض ويمسك الباقي على رب الارض وان كان  
 لا يجد من يخذها مزارعة يفرأ اليه من يقوم عليها ويؤدي الخراج عنها وطريق الجوز اخذ

ع



الشيء اما اقامتهم مقام المالك في الزراعة واعطى للخراج او الاجارة بقدر الخراج ويكون  
المأخوذ من ثمرها جارية حق الامام واجرة في حقهم قال وان لم يجد الامام من يعملها بالخراج  
يسمى الخراج عن ثمرها ويحفظ الباقي على رب الارض فيل ما ذكرنا الامام يسبح  
الارض قول ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى واما على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
ينبغي ان لا يسبح الا في بيع ما لم يجر عليه واما حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى الخراج على الحر  
وقيل هذا قول الكل وهو الصحيح لان ابا حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى الخراج في موضع يمتد  
بقعة الى العامة وذكر في بعض الكتب بهذه المسئلة ان الامام يشترى ثيرانا  
واذا انة الزراعة وتنفقها الى انسان ليزرعها فاذا حصل الفلأ يأخذ منها قدر الخراج  
وما انفق عليها فيحفظ الباقي على رب الارض وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يترى  
الامام صاحب الارض من مال بيت المال مقدرا ما يشترى به الثيران والاداة  
فيأخذ بقعة ويكتب عليه بذلك كتابا ليزرع فاذا ظهرت الفلأ اخذ منها الخراج ومقدرا  
ما اقرض يكون دينيا على صاحب الارض قال وان لم يكن في بيت المال شيء ينفق  
يقوم عليها ويودعها لهم اذ كانت رب الارض على جرة عن الزراعة وضع الامام  
ربا الارض ما ذكرنا ثم عادت قدرته وامكانه من العمل والزراعة يسترد هذا الامام  
من حين في يده ويردها على صاحبها الا في البيع خاصة كما في المحيط فاذا هرب  
اهل الخراج وتركوا اراضيهم ذكر الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان الامام بالخيار  
ان يسلمها من بيت المال او يكون عليها للمسلمين وان شاء نفقوا الى غيرهم مقابلقة  
ويكون ما اخذ منهم لبيت المال وعند ابو يوسف رحمه الله تعالى اذ كانت اصل  
الخراج تقع الامام اراضيهم من اربعة وان شاء اجرها ووضع اجرة في بيت المال وان  
هربوا اجروها واخذ منها مقدرا الخراج وحفظ ما بقي لاهلها فاذا اخرجوا اذلة اليهم ولا  
يؤجر هلكا لم يضر السنة التي هربوا فيها كذا في السراج الرواح نقل اهل الذمة عن اراضيهم  
الى ارض اخرى فتح يجره بعد رايه ونه والعدوان لا يكون لهم شوك وقوة فيحان عليهم من  
اهل الحرب او يجازي عليا من يمان يجرهم بقوات المسلمين ولهم قيمة اراضيهم او  
مثلا مساحة من ارض اخرى وعليهم خراج هذه الارض التي استقلوا اليها وفي رواية  
عليهم خراج المستقل عنها والاول اصح وارضيت خراجية فلو توطئوا مسلم عليه خراجها  
كذا في القافية فيها اراضيات اربابها او غلبت وعجز اهل القرية عن خراجها راوا  
التسليم الى السلطان فان السلطان يقبل ما قلنا فان اراد السلطان ان يأخذها  
لنفسه يبيعها من غيره ثم يشتري من المشتري قوم اشترى اضعف فيها كروم وارضاني  
فان اشترى اخدم الكروم والاخر ارضي فازاد واجرة الخراج قالوا ان كان خراج الكروم  
معلوما وخراج الارض كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشرا وان لم يكن خراج الكروم معلوما  
وكان خراج الضيعة معلوما فان علم ان الكروم كانت كروما في الاصل لا يعرف الا كروما والارض  
كذلك ينظر الى خراج الكروم والارض فاذا عرف ذلك يقسم حصة خراج الضيعة على ما  
قد حصصها بقرية خراج ارضها على التفاوت وطلب من كان خراج ارضه اكثر التفرقة  
يسه ويسه غيره قالوا ان كان لا يقبل ان الخراج في الابتداء كان على التناوب ويام على  
التفاوت يترك على ما كان قبل ذلك كذا في قاضي خان في الفتاوى اذ جعل

الرجل ارض الخراجية مقبرة او حيا باللعنة او مسكنا للفقراء سقط الخراج خراج الارض  
اذ اتوا الى المسلم سبعا فبعد ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يؤخذ من ثمرها ما مضى  
وعند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يؤخذ الا خراج السنة التي هو فيها هكذا ذكره شيخ  
الاسلام رحمه الله تعالى في شرح السير الصغير وذكر صدر الاسلام في كتاب العشر والخراج  
عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى روايتين قال صدر الاسلام والصحيح انه يؤخذ كذا في المحيط  
لاخراج ان غلب على ارضه الماء وانقطع او صنع من الزرع كذا في النهر الفائق ذكر محمد  
الله تعالى في النواذر ان غرق ارض الخراج ثم مضى الماء عنها في وقت يقدر على زراعتها  
ثانيا قبل دخول السنة الثانية فلم يزرعها فعليه الخراج وان نصب الماء عنها في وقت  
لا يقدر على زراعتها ثانيا قبل دخول السنة الثانية لا يجب الخراج هكذا في المحيط  
اذا اصطلم الزرع انة ثمة لا يمكن الاحتراز عنها كالغرق والحرق وشدة البرد وما  
اشبه ذلك فلاخراج اما اذا كانت آفة غير شأوية ويمكن الاحتراز عنها ككل الزدة والسا  
والاقام ويحذر ذلك لا يسقط الخراج وهو الاصح وذكر شيخ الاسلام ان هلاك الخراج قبل  
الحصاد يسقط الخراج وهلاكه بعد الحصاد يسقطه هكذا في السراج الرواح وفي  
ارض العشر اذا هلك الخراج قبل الحصاد يسقط وان هلك بعد الحصاد ما كان  
من نصيب رب الارض يسقط وما كان من نصيب الا كما ينبغي ذمة رب الارض  
فخراج المقاسمة بمنزلة العشر لان الواجب شي من الخراج وانما ينفق العشر في المقام  
وهذا اذا هلك كل الخراج فان هلك الاكثر ونفي البعض ينظر الى ما بقي ان بقي مقدرا  
ما يبلغ فقيرين ودرهمين يجبه فقير ودرهم ولا يسقط الخراج وان بقي اقل من ذلك  
يجب نصف الخراج كذا في قاضي خان قال مسيحا والصواب في هذه الاينظر  
اولا الى ما انفق هذه الرجل به هذه الارض ثم ينظر الى الخراج فيحسب ما انفق ولا  
من الخراج وان فصل منه شي اخذ منه على نحو ما ثبتت كذا في السراج الرواح والمحيط  
وانما يسقط الخراج بهلاك الخراج اذ لم يبق من السنة مقدرا وما يمكن فيه من  
الزراعة فان بقي لا يسقط الخراج ويجعل كان الاول لم يكن وكذا الكرم اذا ذهب ثماره  
باقية ان ذهب البعض وبقي البعض اذا بقي ما يبلغ عشرين درهما او اكثر يجبه عليه عشرة  
درهم وان كان لا يبلغ عشرين درهما يجبه مقدرا نصف ما بقي وكذا الرطب كذا في  
قاضي خان في المحيط ومن صنيع الا كما تقرر ان المزارع اذا اصطلم زرع انة في عهدهم  
كانوا يضمنون له البذر والنقطة من الخزانة ويقولون المزارع شريك في الربح فكيف  
لا يشتركون في الخسران في السلطان المسلم بهذا الخلق اولي كذا في الوجيز للكردي رجل  
عزيس في ارض الخراج كروما ما لم يثر الكرم كان عليه خراج ارض الزرع وكذا الوطرس الاشجار  
المترعة كان عليه خراج الزرع الى ان يثر الاشجار واذا بلغ الكرم وانثر ان كان قيمة الثمر  
يبلغ عشرين درهما او اكثر كان عليه عشرة دراهم وان كان اقل من عشرين درهما كان عليه  
مقدرا نصف الخراج فان كان نصف الخراج لا يبلغ فقير او درهما لا يقص من فقير ودرهم  
لانه كان متمكنا من زراعة الارض وان كان في ارضه اجرة فيها صبيد كثير ليس عليه  
الخراج وان كان في ارضه قصب او طرفا او صوبرا او حلات او شجر لا يثر ينظر ان امكنه  
ان يقطع ذلك ويجعلها مزرعة فلم يقبل ذلك كان عليه الخراج وانما كان لا يقدر على اصلاح



ذلك لا يجب عليه الخراج وان كان في ارض الخراج ارض يخرج منها مبلغ كثيرا او قليلا فكله ان  
قد تراه ان يجعلها مزرعة ويصل اليها ماء الخراج كان عليه الخراج وان كان لا يصل اليها ماء  
الخراج او كان في الجبل او لا يصل اليها الماء لا يجب الخراج وان كان في ارض الخراج قطعة  
ارض شجرة لا تصلح للزراعة او لا يصلح اليها الماء وان امكنه اصلاحها فلم يصلح كان  
عليه خراجا وان كان لا يمكن فلا خراج عليه كذا في فتاوى قاضي خان اوان وجوب الخراج  
عند ابي حنيفة رحمه الله اول السنة ولكن بشرط بقا الاصل النامية في بيده سنة اما  
حقيقة او اعتبارا كذا في الذخيرة وفي كتاب العشر والخراج وينبغي للحاكم ان يولي الخراج  
رجلا يوفق بالناس ويعمل عليهم في خراجهم وان يخذلهم بالخراج كما خرجت عنه فسادهم  
بقدر ذلك حتى يتسوقوا الخراج في اجر العلة وان اذ به قد ان يوزع الخراج على قدر العلة  
حتى ان الارض اذا كان يزرع فيها غلة الربيع وغلة الخريف فغلة الربيع غلة الربيع  
ينظر المتولي ان هذه الارض كم تغل غلة الخريف بطريق الحزر والظن فان وقع عنده انها  
تغل مثل غلة الربيع فانه ينصف الخراج فيها خذ نصف الخراج من غلة الربيع ويوزع  
النصف الى غلة الخريف وكذلك يفعل في البقول ينظر ان كان مما يجز خمس مرات ياخذ  
من كل مرة خمس الخراج وان كان مما يجز اربع مرات ياخذ من كل مرة ربع الخراج وفي  
هذا القول به فانهم كذا في المحيط من غلة الخراج او العشر اذا مات يؤخذ ذلك من مكره  
ويؤخذ الخراج عند بلوغ العلة على اختلاف البلدة ان لا يجعل لصاحب الارض ان ياكل  
العلة حتى يودي الخراج كذا في فتاوى قاضي خان ولا ياكل من طعام العشر حتى يودي  
العشر وان اكل ضمنه وللمسلطان ان يحبس غلة ارض الخراج حتى يخذل الخراج كذا في الظهير  
ذكر محمد رحمه الله تعالى في نوادره اذا جعل خراج ارضه لسنة او سنتين فانه يجوز وفي المستقر  
رجل على خراج ارضه ثم عرفت الاصل في تلك السنة قال يرد عليه ما ادعي من خراج  
فان زرعها في السنة الثانية حسب له ومنه محمد رحمه الله تعالى في رجل اعطى خراج  
ارضه سنتين ثم غلبت عليه الماء وصارت وجلة قال يرد عليه اذا كان قائما بغيره  
وان كان قد وقع فلا شيء عليه بربيعه اذا صرقة الى المتأخرة فلا شيء عليه كذا في المحيط  
**الباب الثامن في الجزية فمنها اسم لا يؤخذ من اهل الذمة كذا في**  
النهاية انما يجب على الخراج بين اهل القتال والافاق والخرق وان لم يحسن حرفته كذا  
في التراجيح وهم على ضربين جزية تؤخذ عليهم بصلح وتراهن فيستقر بحسب ما يقع  
عليه الاتفاق كذا في الكافي فلا يزداد عليه ولا ينقص منها كذا في النهر الفائق وجزية  
بيداء الامام وضوا اذا غلبت على الكفار وادفعهم على املاكهم كذا في الكافي فقهه  
مقدور فقهه ومعلوم شوا او ابا رصوا اولم يرضوا فيضع على الفتي في كل سنة ثمانية  
واربعين درهما يوزن شحنته باخذ في كل شهر اربعة دراهم وعلى وسطه الحال اربعة  
وعشر درهما في كل شهر درهما وعلى الفقير المحتمل ان يمشي درهما في كل شهر درهما  
كذا في فتح القدير والهداية والكافي فكلوا في معنى المحتمل والصحيح ما معناه الذي  
يقدر على العمل وان لم يحسن حرفته وتكلم العلي في معرفة الفتي والفقير والوسط فانه  
الشيخ الامام ابو جعفر رحمه الله تعالى يعيرون كل بلدة عرفة فمن عده الناس في بلد  
فقير او وسط او غني فهو كذا في المحيط وكذا في الكافي والفقير يملك

ما يتجره درهم او اقل والوسط هو الذي يملك فوق المائتين الي عشرة آلاف درهم والملك هو  
الذي يملك فوق عشرة الاف قال رحمه الله تعالى في سنة ١٢٠٢ في هذه الجملة انكر في  
كذا في فتاوى قاضي خان ولا بد ان يكون المحتمل صحيحا ويكتفي بصحته في اكثر السنة  
كذا في الهداية ذكر في الايضاح ولا يرضى الذي السنة كما فلم يقدر ان يقول وهو  
لا يجب عليه الجزية وكذا ان مرض نصف السنة او اكثر اما لو ترك العمل مع القدرة عليه  
كان كالمحتمل كذا في النهاية الجزية يجب عند ما في ابتداء الحول وهي على اهل الكتاب  
سواء كانوا من القرب او من البعد والمجوس وعبد الاوثان ومن البع كذا في الكافي سنة  
اوان اخذ خراج الرايس من اخر السنة قبل ان يتحول وقت روي من ابي يوسف رحمه الله  
انه يؤخذ منه في كل شهرين بقسط وعن محمد رحمه الله تعالى انه يؤخذ منه اشتهر او الاصح  
هو الاول كذا في المبسوط اليهود يبدل خراجهم السامق والمصارف يدخل فيهم الزرع  
والارض وان ظهر على اهل الكتاب والمجوس وعبد الاوثان من البع قبل وضع الجزية  
ثم ونسأولهم وصيياهم في كذا في فتح القدير واما الصابئون قال ابو حنيفة  
رحمة الله تعالى يؤخذ منهم الجزية وقال صاحباه لا يؤخذ واما المسيحية هل يؤخذ  
منهم الجزية قالوا ينظر ان كانوا حديثا فهم مرتدون لا يؤخذ منهم الجزية وهم يقتلون  
وان كانوا قديما يؤخذ منهم الجزية واما الزنادقة فاخذ الجزية منهم كذا في فتاوى  
قاضي خان ولا تؤخذ على عبدة الاوثان من القرب ولا المرتدين وان ظلم عليهم نسأولهم  
وصيياهم في وسم لم يسلم من رجالهم قتل واخرية على امرأة ولا صبي ولا زرع ولا عقر  
وكذا المذبح والشيخ الكبير ولا يجز في غير محتمل كذا في الهداية ولا جزية على مجنون  
ولا مقعد كذا في الاختيار شرح المختار ولا يؤخذ من المعتوه كذا في المحيط لا يجب عليه  
المقطوع ايديهم وارجلهم هكذا في التارخانية ولا تؤخذ على المملوك والمكاتب  
والمذبح واما الولد ولا يؤخذ عنهم موالهم ولا تؤخذ على الرهبان الذين لا يجالطون  
الناس كذا في الهداية قال الولد الذي في فتاواه وتوضع على نصارى عجران  
عبارتهم وازاحهم في كل سنة الفاحلة كل حلة خمسون درهما الف في صفر الف  
يوجب يقسم ذلك على رؤسهم وازاحهم فاما اصحاب الرؤس يكون جزية وما اصحاب  
الاراضي يكون خراجا وهذا الذي ذكره التلخيص الاولاني هو الصحيح لمواقعة الحديث  
الا قوله كل حلة خمسون درهما قال ابو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج وهذا  
الحلل المستمارة هي الفاحلة على اراضهم وقيا جزية رؤسهم يتقسم على رؤس الرجال  
الذين لم يسلموا وعلى كل ارض من ارضي عجران وان كان بعضهم قد باع ارضه او بعض  
من مسلم او ذمي او تغلبى والمرأة والصبي يذ لك سواء في ارضهم واما جزية رؤسهم  
فليس على النساء والصبيان كذا في غايه البيان قد بين ابو يوسف رحمه الله تعالى في  
كتاب الخراج الحلة فقال كل حلة اوقية يعني قيسية كذا في قول الولد الذي كل حلة  
خمسون درهما ليس بصحيح لان الاوقية اربعون درهما كذا في الزهر الفائق ناقلا من  
فتح القدير قالوا نحن نرى الله تعالى لومات جميع رجالهم او اسلموا لا يسقط شيء  
من الوجلة ويؤخذ الكل من اراضهم كذا في الحاوي للمقدسي من اسلم منهم سقط عنه  
جزية راسه ووضع ذلك على من لم يسلم وموالي الخراجي مثل اهل الذمة يؤخذ على



رأسه الجزية كذا في التناخانية فاقلا عن العول الجنية الحلة لم يرد في هذا الخبر  
ازار ورءاء هذا الخبر ولا يصح حلة حتى يكون مؤيد كذا في الكفاية في الحجة فمراي  
يكتب فلا يفضل منه لا يؤخذ منه خراج رأسه كذا في القناخانية ويوضع الجزية على  
مولى المسلم اذا كان نصرانيا كذا في الهداية والقريش اذا اعتنق عبدا كذا في يؤخذ منه  
الجزية كذا في الكافي اذا احتلم الفلام من اهل الذمة في اول السنة قبل ان يوضع  
الجزية وهو مشهور وضع عليه الجزية ويؤخذ منه الجزية لتلك السنة وان احتلم بعد ما  
وضعت الجزية على الرجال لا يوضع عليه حتى يمضي هذه السنة وان اعتنق العبد  
والامال فان اعتنق قبل ان يوضع الجزية يوضع عليه الجزية لهذه السنة وان اعتنق  
بعد ما وضعت الجزية على الرجال لا يوضع الجزية على الرجال يوضع عليه الجزية لهذه  
والحرث اذا صار ذميا قبل ان يوضع الجزية على الرجال يوضع عليه الجزية لهذه  
السنة وان صار ذميا بعد ما وضعت الجزية على الرجال لا يوضع عليه الجزية حتى  
يمضي هذه السنة والمصاب اذا افاق لا يوضع عليه الجزية ما لم يمضي هذه السنة  
انما يقع الوضوع او قبلة والفقير الذي لا يجد شيئا اذا صار ذميا او وسط الحال  
اذا صار ذميا اكثر يؤخذ منه جزية الاغنياء سواء صار ذميا بعد الوضوع او قبله واذا  
مات من عليه الجزية او اسلم وقد بقي عليه الجزية لم يؤخذ ذلك الباقي عندنا وكذا اذا غني  
او صار ذميا او غني او شيعا كثيرا لا يستطوع ان يعمل او صار فقيرا لا يتقدر على  
شئ ويضع عليه من الدين جزية رأسه ستفاد كل الباقي كذا في فتاوى قاضي خان  
في الحاخانية الذي اذا كان غنيا يذهب بعض السنة فقير في البعض قالوا ان كان غنيا في  
اكثر السنة يؤخذ منه جزية الاغنياء وان كان على العكس يؤخذ منه جزية الفقراء ولو  
كان غنيا في النصف فقيرا في النصف يؤخذ منه جزية وسط الحال كذا في التناخ  
خانية ولو براء المتردد قبل وضع الامام الجزية وضع عليه وبعد وضع الجزية اوضح  
عليه ويجوز تعجيل الجزية لستين واكثر ولو عجل لستين ثم اسلم وخارج يستفاد  
واحدة ولا يرد خراج السنة الاولى اذا مات او اسلم بعد دخوله هكذا في الاختيار  
نثر الحاخان هذه المسئلة على قول من يقول قال بوجوب الجزية في اول الحول وهكذا  
نثر الحاخام الصغير وعليه الفتوى هكذا في الفتاوى الكبرى ان ثلث السنوات  
على الذي لم يؤخذ منه الجزية حتى اسلم لا يطالب بالجزية عندنا فان لم يسلم الذي قبل  
استقر على الكفر قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يطالب بجزية السنين الماضية وجزية  
السنة التي هو فيها ايضا حتى يمضي هذه السنة كذا في فتاوى قاضي خان جارية بين  
خزاني ونبطي خان بولد فادعياه ثم كبر فعليه نصف خراج النبطي ونصف خراج اهل  
خزاني كذا في السراجية ولو حدث بين الخزاني والنبطي ولد ذكر من جارية بينهما  
واحد عياه جميعا معا فان الابوان وكبر الولد ذكر في السيران مات النبطي ولا يؤخذ  
منه جزية اهل خزاني وان مات الخزاني او لا يؤخذ منه جزية بغير تغلب وان مات  
مقا يؤخذ النصف مما هدد او النصف من ذلك كذا في فتاوى قاضي خان ولو توفيت  
الجزية على يد غلامه او نايه لا يمكن من ذلك في اصح الروايات بل يمكن ان يجزى بها  
بنفسه فيعطى واقفا والتابع من قاعد او يورثه رواية لاخذ بتبليبه وبهره هرا ويؤول

لله اعط الجزية يا ذمي كذا في التبيين ويكون بيد الموذي اسفل ويد الفاضل اعلى كذا في  
التناخانية للامام الحيا وان شاع جمع بين الاراضي والحاجم ففعل لها خراجا واحدا  
من الدرام والدينار والكيلب او الورني او الشياب وان شاع اورد كل واحد منها  
فما جمع يقسم على الحاجم والاراضي بقدر حلال الحجاج وعدهم ويقدر الاراضي بالعدل  
والانصاف فما احصا الحاجم والاراضي بقدر حلال الحجاج وعدهم ويقدر الاراضي بالعدل  
الاراضي يكون خراجا يوضع على الاراضي بقدر ربيعها على ترتيب مرقان فقلت الحجاج بالاسلام  
او الموت ينقص مرقا وينقل ذلك الى الاراضي ان احققت وكذا ان هلك الحجاج بالاسلام  
رد حصتها الى الاراضي ان اطاعت وان لم تطع بطر ذلك وان كثرت الحجاج بقدر ذلك  
ردت الى الحجاج حصتها وان قل ربيع الاراضي نقصت حصتها وجعلت الى الحجاج ان اطاعت  
ثم يرد الى المال وان لم يحتمل سقط ثم يعود بعود الاحتمال وان هلك الاراضي  
بان غرقت او نزلت وتبعيت الحجاج لا يحول حصته الاراضي الى الحجاج وان فرق كل واحد  
منها فبقي الحجاج حصته معلومة والاراضي كذلك لا يحول احداهما على الاخر بل بطر  
قد رما لا يحتمل الى ان يحتمل ولو صانع الامام على ان يخذ كل المال من اراضيهم دون  
حجاجهم او من حجاجهم دون اراضيهم لا يصح ويقسم المال على الحجاج والاراضي بترتيب مرق  
كذا في الكافي ولو اسلم اهل هذه الدار التي صالحهم الامام على ما لم معلوم بعوده عن  
رؤسهم وارضهم سقط عنهم خراج الرؤس دون الاراضي كذا في التناخانية والله اعلم  
بالصواب **فصل** ان اراد اهل الذمة احداث البيعة والكفاية او الجوس  
احداث بيعة النار ان ارادوا ذلك في امصار المسلمين فوقي كان من فتا والمصر  
منهوا عن ذلك عند الكل ولو ارادوا احداث ذلك في السواد والقرى احتلعت  
الروايات فيه واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال مشايخ بلج ورحمهم الله  
بسمعون من ذلك الا في قرية غالب سكانها اهل الذمة وقال مشايخ بخاري منهم الشيخ  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يمنع وقال شمس الامية السرخسي الاصح عندنا انهم يمتنعون  
من ذلك في السواد كذا في فتاوى قاضي خان وفي ارض العرب يمتنعون من ذلك في امصارها  
وقرأها كذا في الهداية وكما لا يجوز احداث البيعة والكنيسة لا يجوز احداث الصوغة  
ايضا ليعقده واحد منهم فيها على وجه الخلوة بخلاف ما اذا عين موضعاً من البيت  
للصلاة وصلى فيه حيث لا يمنع منه كذا في غاية البيان قال مشايخنا رحمهم الله تعالى لا يمنع  
الكنائس والبيع القديمة في السواد والقرى وامصار الامصار ذكر محمد رحمه الله تعالى  
في الاخبار انهم لا تقدم وذكروا كتاب العز والحراج انها تقدم في امصار المسلمين  
وقال شمس الامية السرخسي رحمه الله ليس ينبغي ان يترك في ارض العرب كنيسة ولا بيعة ولا  
بيت فا ركذا في غاية البيان فان هدمت بيعة او كنيسة كبايسم القديمة فلم ان  
يبنوها في ذلك الموضع كما كان وان قالوا نحن نحولها من هذا الموضع الى موضع اخر  
يكن لهم ذلك بل يبنيوها في ذلك الموضع على قدر البنا الاول ويمنع عن الزيادة على البنا  
الاول كذا في فتاوى قاضي خان المراد من القديمة ما كانت قبل فتح الامام فيهم  
ومصالحهم على اقدارهم على يد موعلي دينهم ولا يشترط ان يكون في أرض الصلابة  
رحمهم الله عنهم والتابعين لا يحل كذا في غاية البيان اذا كان لهم كنيسة في قرية غربي

اذا عادت



اهل بيتنا ائمة كثيرة وصارت من جملة الامصار امر واهل الكنيستة على رواية كتاب  
العش وعلم عامة الروايات لا يوردون بذلك وهكذا اذا كانت لهم كنيستة بقرب من مصر  
فمنوا حول ائمة حتى انضله الموضع بالمصر وما ركبته من محال المصر والصحيح ما  
ذكر في عامة الروايات كذا في التناظر حائنة ولو طلبت قوم من اهل الحرب الصلح على  
ان يصيروا ائمة لم يعلم ان المسلمين ان اتخذوا مصر في اراضيهم لم يمنحهم من ان يجد  
بيعة او كنيستة ومن ان يظهر وايقع بيع الحنوز والحنازير فلا ينبغي للمسلمين ان  
يصلحوا لهم على ذلك ولو صلحوا لم يعلم ان ذلك كان لهم ان يفتضوا الصلح كذا في الذخيرة  
ولان قوما من اهل الحرب صلحوا على ان يبيعوا ذمتهم على انفسهم وارضائهم على  
ان يشترط عليهم المسلمون ان يبايعهم بدمهم ومنهم من ارضاهم وقام فيها  
الكنائس البيعة وشيوت النيران وفيها بيع الحنوز والحنازير علانية وتزوج الامهات  
والبنات والاخوان علانية وبيع المبينة وذبايح الحنوز علانية فان كان مصر او مدينته  
تقع في مصر للمسلمين يجمع بينه الجمع ويقام الحدود فان اهل الذمة يمتنعون من اظهار  
كلمة ولا يمتنعون ان يجدوا في كنيستة ولا يبيعت ولا يبيعت فارم يكن ولا يبيعوا في ذلك خيرا ولا  
خيرا ولا يبيعت ولا يبيعت بحسب علانية وليس لهم ان يظهر وانكاح الامهات ولا يبيع  
ذوات الحنوز علانية وليس لهم الا حصلة واحدة الكنائس والبيعة وشيوت النيران  
التي كانت قبل ان يكون ذلك الموضع مصر فانما يفتقر على ما كانوا يصنعون قبل ان  
يكون مصر للمسلمين ولا يخرجون صليبا منهم خارجا من كنائسهم فان اتخذت  
كنيسة من كنائسهم هذه او تبت النارا فادوة كانا اولوا وان قالوا حول الى موضع  
اخر من مصر فليس لهم ذلك ولو ان ائمة ما ظهر على قوم من اهل الحرب فرام ان يجعل  
ذمة ويجري عليهم وعلى اراضيهم الحراج ولا يقسم بين الغائبين كما فعل عمر رضي الله عنه  
باهل السواد بكونه فذلك جازي فاذ افعل ذلك صاروا ذمة ولا يمتنعون من بناء كنيسة  
ولا يبيعت ولا يبيعت فارم ولا يخرجون صليبا منهم خارجا من كنائسهم فاذ فعل ذلك  
في السراج الوهاج واذ فتح الامام بلدة من بلاد اهل الشرك فمروا عنوة ثم صلحوا على  
ان يجعل ذمة وكان فيها كنائس وبيع قديمة او شيوت نار او كانت فنية من قدام  
كذلك ثم صار ذلك الموضع مصر من امصار المسلمين يجمع فيها الجمع ويقام فيه الحدود  
فان الامام يمنعه من الصلاة في تلك الكنائس والبيع وبنايتهم ان يجعلوها مسكنا  
فيستكنوها ولا ينبغي ان يهدمها ولو ان قوما من اهل الحرب صلحوا ان يصيروا  
ذمة يعلم انهم في قدام امصارهم فمما صاروا ذمة كنائس وبيعا وشيوت  
النيران ثم ان ذلك الموضع صار مصر من امصار المسلمين لم يكن للمسلمين ان يهدموا  
شيئا من ذلك وهذا الجواب جواب عامة الروايات اما على رواية كتاب العشر والحراج  
للمسلمين ان يهدموا ذلك وكذلك لو ان مصر من امصارهم صار مصر للمسلمين يجمع  
فيه الجمع ويقام فيه الحدود ثم ان المسلمين اتفقوا عنه وعطلوه ولم يبق فيه  
المسلمون الا نزر يسيرة مثل الحنسة ونحوها فلو احدث فيها اهل الذمة كنائس  
ثم تبدل المسلمون فخرجوا الى مصر فصار يقيم فيه الجمع والامجاد ويقام فيه الحدود  
لم يهدم عليهم ما احدثوا من الكنائس قال ركن الاسلام على السعد بوجه الله تعالى

وكذلك

وكذلك الجواب لو احدثوا الكنيستة بعد ما صار من امصار المسلمين فلم يهدمها المسلمون  
حتى عطلوا المصر ثم عاد اليه المسلمون حتى صار مصر افان لا يهدم تلك الكنائس وكل مصر  
مصر المسلمون كان فيه قبل ان يهدموا الكنائس وبيع فاذ اذ المسلمون منهم عن الصلاة  
فيها فمما احدث قوم من اهل الذمة صلحا الامام على بلادنا فليس لهم منعنا عن  
الصلاة في هذه الكنائس وقال المسلمون لا نبل اخذ بلادكم عنوة ثم جعلناكم ذمة  
قلنا منعكم عن الصلاة فيها فارتفعوا الي امامهم فوجدوا في الامور واليه وكيف  
كان الاثرية الاية فان الامام ينظر هل في ذلك اثر عند الفقهاء واصحاب الاختلاف فان  
اخره الفقهاء جبر اخذ به على ما وان لم يكن عند الفقهاء اثر او كانت الاثرية تلتفت فان  
الامام يجعلها صليبا ويجعل القول قول اهلها مع ايمانهم وان جاز انهم اهل صلح  
وجاز انهم اخذوا عنوة وقهر فاذا القول قول اهل الذمة ولو شهد قوم على شهادة  
قوم انهم صلحوا وشهد قوم على شهادة قوم انهم اخذوا عنوة كانت الشهادة  
على انهم اخذوا عنوة اولي ولو جاز انهم اخذوا عنوة وجازت شهادة على  
شهادة انهم صلحوا كانت الشهادة احق ولكن يشترط ان يكونوا شهودا اصل  
والفرع من المسلمين ولو جعلوا انهم صلحوا وجازت شهادة على شهادة انهم اخذوا  
عنوة اخذ بالشهادة ايضا ويمتنع ان يكون الشهود من المسلمين او من اهل  
الذمة كذا في الذخيرة وينبغي ان لا يترك احد من اهل الذمة يقتضيه بالمسلمين  
ملموسيه ولا مكرهه ولا يزيه وهيشة ويمتنعون من ركوب الفرس الا اذا وقعت الحاجة  
الي ذلك كذا في المحيط فاذا ركبوا للضرورة كان استعملهم الامام في الحاربة والذب  
عن الاسلام فليزولوا في جماع المسلمين فان لزمت الضرورة اعتدوا باتخاذ سرجهم  
كهيئة الاكف كذا في الكافي ولا يمتنعون من ركوب البغل ولا من ركوب الحمار ولكن يمتنعون  
من ان يصنعوا سرجا كسرج المسلم وينبغي ان يكون يحملون سرجهم مثل الومنة  
قال الشيخ الامام الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى اراد به ان يكون سرجهم  
مثل مقدم الاكاف وهو مثل الومنة وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى  
اراد ان يكون سرجهم كسرج المسلم وعلى مقدمه ما شئ كالرمانة والاول اصح او يمتنعون  
عن لبس البراء والقيام والدراعة التي يلبسها علماء الدين وينبغي ان يلبسوا ملابس  
محرمة وكذا يمتنعون ان يكون شركا في نعالهم كشركا في نعالنا ولا يلبسوا  
النعال وانما يلبسون الكعب فحينئذ ان يكون مكابهم على خلاف مكابنا وينبغي  
ان تكون خشنه فاسدة اللون ولا تكون مزينة وينبغي ان يوضعوا حتى يتخذ كل  
انسان منهم مثل الحيط الغليظ يبعد على وسط وينبغي ان يكون ذلك من اللينة  
او الصوف ولا يكون من الابريس وينبغي ان يكون غليظا ولا يكون ثغيفا بحيث لا يقع  
البصر عليها لا وان يدفق النظر قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى وينبغي ان يبعد  
على وسطه عقد او لا يجعل له حلقة بيضاء كما يشهد المسلم المنطقة ولكن يجعلون  
عن اليمن والشمال ولا يتركون ان يلبسوا خفافا مزينة وينبغي ان يكون خفافهم  
خشنه فاسدة اللون وكذا لا يتركون ان يلبسوا اقبية مزينة وقصا مزينة  
بل يلبسون اقبية خشنه من كرا ديس ارضا طويلا وذو يولا قصيرة وكذا لا يلبسون



فصل خمسة من كراماتهم على ضدورم كما يكون للنفس ان هذه الكرامة اذا وقع الظهور  
عليهم فاما اذا وقع منهم الصلح على بعض هذه الاشياء فانهم يتركون على ذلكم اختلافت  
المستخرج منهم الله تعالى بعد هذه ان الخالد بيننا وبينهم شرط بقلامة واجهة او جلا  
او بالثلاث وكان الحاكم الامام ابو محمد رحمه الله تعالى يقول ان صالحهم الامام واعطاهم  
الامة بقلامة واحدة لا يزداد عليهم لو افاضت بقلامة فتموا وعونه كان للامام ان يذلهم  
العلامات وهو الصريح كذا في المحيط فوجب ان يميز بينهم من سائر المسلمين  
حال المشي في الطرق والجماعات فيجعل في اعناقهم طوق الحديد ويحلق ازارهم  
ازار المسلمين ويكون على صدورهم علامات يميز بها عن دور المسلمين لئلا يفتقد  
عليهم السابيل فيه عوالم بالمغفرة فالحاصل ان يجب تميزهم بما يميزهم وصغارهم  
وتفهم بما يميزهم اهل كل بلدة وزمان كذا في الاختيار من شرح المختار في مسائل  
مسلم من طريق البيهقي في الصحيح ان يذلهم لان ذلك لانه ائمة على المعصية  
مسلم ام دعية او اب ذم ليس للمسلم ان يعقده ابي البيهقي ولم ان يعقده من البيهقي  
ان يسترهم كذا في فتاوى قاضي خان ولا يحملون السلاح ويضيق عليهم الطريق ولا يبدوا  
بالسلام ويبد عليهم مقولهم وعليهم فقط كذا في فتح القدير وعبيد اهل الامة بالكتيب  
هو المحتار كذا في الفتاوى والكبرى وليس للنصارى ان يضرب في منزله بالانقوس في مصر  
المسلمين ولا ان يجمع فيه بهم ائمة ان يضل فيهم ولا ان يخرجوا الصليب او غير ذلك من  
كنائسهم وتورعوا اصواتهم بقرعة الزبور والنجيل ان كان فيه اطلاق الشكر منعوا  
عن ذلك وان لم يقع بذلك اطلاق الشكر لا يمنع ويمنعون عن قراءة ذلك في اسواق المسلمين  
وكذا عن بيع الخمر والخنازير وعن اطلاق الخمر والخنازير في مصر وما كان في فناء  
المصر ولا يأس باخراج الصليب وضرب الناقوس اذا جاء وزوا امنية المصر وفي  
كل قرية او موضع ليس من امصار المسلمين فانهم لا يمنعون عن ذلك وان كان فيها  
عدد من المسلمين يسكنون فيها كذا في افعال محمد رحمه الله تعالى في السير وقال كثير من  
ائمة بلج ائمة قال محمد رحمه الله ذلك في قراة بالكوفة فان ثمة جماعة من يسكنها اهل الامة  
والرواقص اما في دارنا يمنعون عن ذلك في الزم كما يمنعون عنه في الامصار ومشاغبا  
رحمهم الله تعالى قالوا لا يمنعون من اطلاق ذلك واحدا في الزم على كل حال كذا في فتاوى  
قاضي خان في تجسس خوارزم زاده فان اظهروا في مصر من امصار المسلمين او في قرية  
من قرية المسلمين شيئا لم يصحوا عليه مثل الزنا والفواحش والمزمار والطبول  
والغناء والقهقهرة والنوح واللعب على اقام بمنعوا عنه كما يمنع المسلم منه وفي التبريد  
ولا ينبغي للمسلمين ان يترعوا عليهم في منزلهم ولا ياخذون شيئا من دورهم وازادتهم  
الا بملك من قبلهم كذا في التاتارخانية وان اخذ المسلمون مصر في ارض موات  
لا يملكها اخذوا فان كان بقرية ذلك فري اهل الامة فمظلم المصر حتى بلغ تلك القرية وجارها  
فقد ضارقت من حيلة المصر لاطاعة المصر جو انما فان كان لم في تلك القرية بيع وكنائس  
فدبيرة تركت على حالها وان ارادوا ان يجدوا في شيء من تلك القرية بيعة او كنيسة  
او بيت نار بعد ما صارت مصر للمسلمين منعوا عن ذلك قالوا وكل مصر من امصار  
المسلمين يجمع فيه الجمع ويقام فيه الحدود وليس ينبغي للمسلم ولا كافرا ان يذل فيه

خمر ولا يختبرها ظاهرا فان اخل فيه مسلم خمر او خمر يرا وقال ائمة شريفة انما شريفة وانما اريد ان  
اخذوا الخمر او قالوا ليس هذا الي وانما هي لغيره ولم يجز لمن هي فانه ينظر ان كان رجلا  
متدينا لا يتم بملك ذلك خمر سبيل وامره ان يجلد الخمر وان كان رجلا منهم بيتا وان كان  
اهرب خمره وخرج جنابه فاحرق بالنار وان راي الامام ان يورده باسواط وجسنة  
حتى يظهر ثوبه فقل وان اقتصر على اخذها اما الضرب او الحبس فله ذلك ولا  
ينبغي له ان يخرق الرق الذي فيه الخمر وان لا يكره الا ان الذي عليه الخمر ان يخرق الرق  
او كسر الا ان خمره من فان كان من راي الامام ان يغل ذلك عقوبة على صاحبه  
او امر غيره ان يغل فلا ضمان فان اخذ الامام الرق والدية التي عليها الخمر وباع  
ذلك كله فالبيع باطل وان كان الذي ادخل الخمر مصر من امصار المسلمين ولا  
من اهل الامة فان كان جاهلا ردة الامام عليه مناعه واخرجه من مصر واخرجه  
انه ان اعاد اديه ومعني قوله ان كان جاهلا ان لا يعلم انه لا ينبغي له ان يغل ذلك  
وان كان عالما فالامام لا يبرئ خمره ولا يبيع خمره ولكن ان راي ان يورده بالقرية  
او الحبس فقل ذلك وان اتلف مسلم فقلية الضمان الا ان يكون اماما يبرئ ان  
يغل ذلك به على وجه العقوبة فقل او امر انما ناه فيمنع لاهل الامة وان  
ترحل من اهل الامة متجرا في سفينة في مثل رحلة او الغارات فريده لدية وسقط عقوبته  
او مد ابن او واسط لا يمنع من ذلك ذلك لو اراد المروء بالخمر في طريق الامصار ولا  
تعملهم غير ذلك فانهم لا يمنعون عنه وينبغي للامام ان يفتق منهم امينا حتى لا يشر من  
اخذ من المسلمين لم وحتى لا يخلوا ذلك في مسكن المسلمين المنهين شراب  
ذلك وكل قرية من قرية اهل الامة او مصر من امصار اظهر واجبا شيئا من الفسق  
بما لم يصحوا عليه من الزنا وغيره من الفواحش التي يجرمونها في دينهم فانهم يمنعون  
من ذلك كما يمنع المسلمون وكذا لا يمنعون عن السكك ان لا يستحلوه وانما يستحلون  
أصل الشرية لك لا يمنعون عن اطلاق ربيع المزمار والطبول والقهقهرة ذلك كما منع  
المسلم ومن كسر شيئا من ذلك فلا ضمان كما لو كسر لمسلم وهذا على قولها فاما على قول ابي  
حنيفة رحمه الله تعالى فيمنع الكافر فميمه لا للمسلم كذا لو كسر لمسلم كذا في الخبر في  
الفصل الثاني من غير شيعي ان احكام اهل الامة واهل الشرك مسلم له اسرا ذميمة  
ليس له ان يمتها من شراب الخمر لانه حلال عندها ولا ان يمنحها عن ادخال الخمر في المنزل  
وليس له ان يجبرها على الفصل من الجانية لا ذلك لانه يوجب عليها كذا في فتاوى قاضي  
خان قال كذا في كتاب العشر والخراج ولا يترك واجده منهم حتى يشتري دارا او ستر لاني  
مصر من امصار المسلمين وكذا لا يترك واحد منهم حتى يسكن في مصر من امصار  
المسلمين ويمنعه الرواية اخذ الحسن بن زياد رحمه الله تعالى وعلى رواية جماعة  
الكتب يمكن من القفا في دار الاسلام ان يكون مصر من امصار العرب بخوارض  
الحجاز فانهم لا يمكنون من القفا فيها كذا في المحيط وكان الشيخ الامام محمد بن الحنفية  
يقول هذا اذا كانوا قتلوا بحيث لا يتفضل بسكنى ولا يتفضل بغير جماعات  
المسلمين واما اذا كانوا بحيث يتفضل بسكنى او يتفضل بمنعون من السكنى في  
بين الناس ويومرون بان يسكنوا ناجية ليس للمسلمين فيها جماعة وهو محفوظ



عن ابي يوسف رحمه الله تعالى في الامالي وان اشترى وادى من مصر ما هذه الامصار  
فاذا وان يتخذ وادى من كنيسته او يبيته او يبيت نازحاً فموت في ذلك لصلواتهم منعوا  
عن ذلك وان استأخروا من رجل من المسلمين ذار او يبيت بشي من ذلك كره للمسلم ان  
يماحرم وانا اجرم دار او متراً لا يتردوا فيها فاطهر وفيها ما ذكرنا بينهم صاحب الدود  
وغيره من ذلك ولا يفتن عقد الاجارة كذا في الذخيرة وما امتنع من اداء الجزية  
او قتل مسلماً او زني بمسلة او سب النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقض عهده ولو  
امتنع من قبولها فنقض عهده ولا ينقض العهد الا ان يلتحق به ارا الحرب او يفلو او يبيع  
موضع قرية او حصن فيجاري ثوبه ولو اذا انتقض عهده فحكم المرتد معناه في حكمه  
باللحم قبوله واذا مات يقبل ثوبه ويهود ذمته ولا يبطل امان ذمته بنقض عهده  
وتبين منه زوجة الذمية التي خلفها في دار الاسلام اجاعاً لم يقبل له ثوبه ورثته وكذا  
في حكم ما حمله من مال الى دار الحرب بعد النقص ولو ظهر على الدار يكون فيها العامة  
المسلمين ولو لحق بعد الحرب ثم عاد الى دار الاسلام واخذ من ماله وادخله دار الحرب  
ثم ظهر على الدار لورثته اخذ به قبل القسمة مجازاً وبعد القسمة بالقيمة ولو استر  
يسترق بخلاف المرتد اذ الحق ثم ظهر على الدار استرقت بل يقتل ان لم يسلم وكذا  
يجوز وضع الجزية عليه اذا عاد بعد نقضه وقبل بخلاف المرتد كذا في فتح القدير  
**الباب التاسع** في احكام المرتدين المرتد عن دين  
الاسلام كذا في النهر الفائق وركن الردة اجزاء كلمة الكفر على اللسان بعد وجود الايمان  
وشرائط صحتها العقل فلا يصح ردة الجنون ولا الصبي الذي لا يعقل ولما من جنونه  
ينقطع فان ارتد حال الجنون لم يصح وان ارتد حال افاقته صححت وكذا الاصح ردة  
السكران اذا هب العقل والبلوغ ليس بشرط لصحتها وكذا الذكورة ليست بشرط  
ومما الطوع فلا يصح ردة المكره عليها كذا في النهر الفائق فقلنا عن البداهة والصبي  
الذي يعقل هو الذي يعرف ان الاسلام سب النجاسة ويميز الحبيث من الطيب والحلوم  
المرتد في السراج الوهاج وقد رتبنا في كتابنا هذه اية عقلم بان يبلغ سبع سنين  
كذا في النهر الفائق من اصحابه بركام او اطم شيا فذهب عقله فهدى فارتد لم يكن  
ذلك ارتداً او كذا كان معقوماً او موقوفاً او مقلوباً على عقلم بوجه من  
الوجوه فهو على هذا كذا في السراج الوهاج اذ ارتد المسلم والعبيد بالله عز وجل عليه  
الاسلام فان كانت له شبهة اية انها كشفت الا ان عليها قالوا غير واجب بل مستحب  
كذا في فتح القدير ويجوز ثلثة ايام فان اسلم والاقتل هذا اذا استعمل فاما اذا  
لم يستعمل قتل من ساعته ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد كذا في السراج الوهاج  
واسلامه ان يات بظنة الشراة ويتبرأ من الدين كله سيوف الاسلام وان تبرأ عما  
انتقل اليه كذا في المحيط نقل الناطقي في الجناح عن كتاب الادب الحسن  
فان تاب المرتد وعاد الى الاسلام ثم عاد الى الكفر حتى يقتل ذلك ثلاث مرات وفي كل مرة  
طلب من الامام التاجيل فانه يوجب له الامام ثلثة ايام فان عاها الى الكفر رابعاً  
ثم طلب التاجيل فانه لا يوجب له ان اسلم والاقتل وقال انكر في محتمره فان رجع  
ايضاً عن الاسلام فاق به الامام بعد ثلثة استنابة ايضاً فان لم يبت قتل ولا يجمل

وانما هو ناب ضربه ضرباً وجيعاً ولا يبلغ به الحد ثم يحبس ولا يخرج من السجن حتى يري  
عليه خشوع التوبة ويرى من حاله حال انسان قد اخلص فادافل ذلك على سبيله  
فان عاد بعد ما علمت سبيله فقل به مثله فادافل اية اما دام يرجع الى الاسلام ولا يقتل  
الا ان ياتي ان يسلم قال ابو الحسن الكرخي وهذه اقوال اصحابنا جميعاً ان المرتد يستأ  
الاية كذا في غاية البيان فان قتل قاتل قتل مرتد من الاسلام عليه او قطع عضواً منه كره ذلك  
كرهه تنزيهه هكذا اية فتح القدير ولا ضماً عليه لكنه اذا قتل بغير اذنه الامام لا يبعث على ما  
صنع كذا في غاية البيان واذا ارتد الصبي وهو يعقل فارتد اده ارتد اده اده  
خليفة وعهد رحمها الله تعالى ويجوز على الاسلام ولا يقتل كذا في السراج الوهاج وكذا اذا  
ارتد الصبي المراهق هكذا في محيط السرخسي ولا يقتل المرتد بل يحبس حتى يسلم وتخرج  
في كل ثلاثة ايام منها لفة في المحل على الاسلام ولا يقتل بل لا يجب عليه في المشبهة والا  
يجوزها مولاها لما فيه من الجمع بين الحقيق بان يحفل مرتد المولى سجنها في موضع  
التاديب اليه مع توقيف حتى في الاستخدام وقال في الاصل دفعت اليه اذ احتاج اليها  
والصحيح انها تدفع اليه احتاج او لم يحتج طلبه او لم يطلب كذا في التبيين ولا يطاعها  
المولى والصغيرة الفاقلة كالبالغة والخشي المشكل كالمراهق هكذا في النهر الفائق ولا  
يسترق الحرة المرتدة ما دامت في دار الاسلام فان لحقت بعد الحرب فحينئذ تسترق  
اذا اسببت وعما ابي حنيفة رحمه الله تعالى في النواذر يقتل في دار الاسلام ايضاً قبل  
ولو افتر بعد هذه الرواية لاسيما في كذا ذات روج وسيجي ان يسترق في الزوج من الامام  
او يهب الامام له اذا كان مصرقاً فيملكها وحسينه يتولى هو حبسها وعزها على الاسلام  
كذا في فتح القدير بشرط الوليد عن ابي يوسف رحمه الله تعالى اذا جحد المرتد الردة واقر  
بالنوصية وعمره رتبة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتدين الاسلام فهدى امته توبة كذا  
في المحيط ويؤول ملك المرتد عن ماله بردته ورواها موقوفاً فان اسلم عاد ملكه وان  
مات او قتل بغير ردة ورثت كسب اسلامه وارثه المسلم بعد قضاء دين اسلامه  
وكسب ردة في بقية قضاء دين ردة وهذه عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعند  
ما يؤول ملكه ثم احتلفت الروايات عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن تبرت المرتد  
ردي عهده انه يعتبر كونه وارثاً لثبوت الردة او قتل او القضاء بالحاقه وهي  
الاصح وتبرته امراته المسلمة اذا مات او قتل قضى عليه بالحق وفيه في العدة  
لانه صار فارقاً بالردة اذ الردة بمنزلة المرض والمرتدة لا تيرث زوجها الا ان تكون مريضه  
غير ثراً ويرثها اقاربها جميعاً ما لا يحق المكسوب في ردة كذا في التبيين وان لحق بعد الحرب  
مرتد الحاكم بالحاقه عنق مديرة وامرات اولاده وحلت ذمته الموقلة وقيل ما  
الكتبة في حادثة الاسلام الى ذمته المسلمين باتفاق علمائنا الثلاثة واما ما اوجب  
به في دار الاسلام فله كور في ظاهر الرواية بين المبسوط وغيره انها تبطل مطلقاً  
غير فرق بين ما هو قرية او غير قرية ومن غير ذمته كذا في فتح القدير المرتد ما  
دام مسند ذمته في دار الاسلام قال القاضي لا يقتضي بشي من هذه الاحكام كذا في المحيط  
وتصرف المرتد في ردة على اربعة اوجه منها ما يستند في قوله نحو قبول الهبة والاستيلاء  
واذ اجاب حاربه بولد فادى بها النسب ثبت فنسب الولد منه ويرث ذلك الولد مع



ورثته وتصير الحارثية ام ولد له وينفذ منه تسليم الشفعة والحج على عبده المأفون ومنها  
ما هو باطل بالاتفاق نحو النكاح لا يجوز ان يتزوج امرأة مسلمة ولا مصرية ولا ذمية  
لا حرة ولا مملوكة ولا حر مذيحمته وصيده بالكلب والبارز والرمي ومنها ما هو موقوف  
منه الكلو وهو المفاوضة فانه اذا افوض مسلما موقوف في قولهم ان اسلم نقدت هـ  
المفاوضة وان مات او قتل على ردة او لحق به الحرب وقضى القاضي بالمفاوضة بطلت  
المفاوضة وتصير عتقا ومن الاصل عندنا في يونسف ومحمد بنهما الله تعالى وعند  
ابن حنيفة رحمه الله تعالى يبطل اصلا ومنها اختلاف في توقيفه البيع والشراء لا جارة  
والاختلاف والتدبير والكتابة والوصية وقبض الديون عند ابن حنيفة رحمه الله تعالى  
هذه التصرفات موقوفة ان اسلم نقدت وان مات او قتل او قضى على قته بدو الحرب يبطل  
وتصرف المكاتب في رده نافي في قوله كذا في قتال وفي قاضي خان واذا باع الرجل عبده  
المرتد او امته المرتدة فالبيع جائز كذا في الميسر المرد اذا عاذا بيا الى دار الاسلام  
ان كان عوده قبل حكم القاضي بالحج فبطل حكم الردة في مال له فصار كانه لم يزل مسلما ولا  
يصق عليه شيء من امته او اولاده والمدين وان كان بعد الحكم نظما ويجوز في يد ورثته  
احده او امانات او اثاره عن ملكه سواء كان سبب بلغة الصنع كالبيع والهبة او  
سببا بلغة القسح كالاغتياق والتدبير والاستيلاء وقد ذكرنا ما في سبيل الرد عليه  
واضمان على الوارث ايضا كذا في عناية البيان اذا ولى المرتد جارية مصرية ابنة كانت له  
في حاله الاسلام ماتت بولد لا يكون من بيته اشهر من ردته ارتد عنها دعاه فها هو ولد  
والولد حرة وهو ابنة كذا في الهداية فان مات او قتل المرتد لم يرثه ولده فان كانت  
الامه مسلمة ورثته الابن مات في الردة او لحق مرتد لحق بدار الحرب ثم ظهر على ذلك  
المال فهو في ولا سبيل لورثته عليه وان لحق بدو الحرب ثم رجع وذهب بداره وادخله  
دار الحرب ثم ظهر على ذلك المال فانه يرثه ورثته الا انه يغير من قبل القسحة وبالقسحة  
بعد القسحة وان لحق المرتد بدو الحرب ولم يعبه مقضي به لابنه فكانت ابنة ثم جاء  
المرتد مسلما فان كانت ابنة على حاله والمكاتبه والولا الذي جاز مسلما كذا في الكافي  
بجلائق ما اذا رجع بعد ما عتق المكاتب فان الولاد فيه للابن كذا في النهاية قال  
محمد رحمه الله تعالى في الجائع الصغير مرتد قتل رجلا خطا فوطئ بدو الحرب رثا  
او قتل على الردة او هو حي في دار الاسلام فالدية في مال له عندهم فان لم يكن الا كسب  
الاسلام او الاكسب الردة مستوفي الدية منه وان كان لا كسب الاسلام وكسب الردة  
فقالوا لا يستوفي الدية من الكسبين واما على قول ابن حنيفة رحمه الله تعالى يستوفي  
من كسب الاسلام او لا فان فضل من شئ يستوفي الفضل من كسب الردة كذا في المحيط  
هذا اذا قتل او مات قبل ان يسلم واما اذا اسلم ثم مات او لم يمت يكون في الكسبين جميعا  
بالاتفاق كذا في الشيبين وما اعتصب المرتد من شئ او فسده فعلى ذلك في مال له عندهم  
جميعا هذا اذا ثبت القسح والاتلاف المال بالمعانية اما ان ثبتت باقرار المرتد فعندنا  
يؤخذ ومحمد بنهما الله تعالى يستوفي ذلك من الكسبين وعند ابن حنيفة رحمه الله تعالى  
يستوفي ذلك من كسب الردة هكذا ذكر شيخ الاسلام وهذا اذا كان الماني هو المرتد اما اذا جاز على  
المرتد بان قطعت يده او رجلاه بعد الردة عند اذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل الى ان

لا يضمن

لا يضمن سومات المرتد من ذلك القطع على الردة او مات مسلما هذا اذا قطعت يده وهو مرتد  
ما اذا قطعت يده وهو مسلم والقاسم قطع مسلم ايضا قطع فدية يده عند الاخطا  
ارثه المقتطوعة يده ومات على الردة من ذلك القطع فان على الماني دية اليد خطا كان القطع  
او عند اولا يضمن ضمان النفس فان كان القطع عند اوجب الدية في مال القاطع وان كان خطا  
يجب الدية على عاقلة هذه اذا مات على الردة من ذلك القطع ما اذا اسلم ومات مسلما  
من ذلك القطع فان كان لم يلحق بدو الحرب او لحق الا انه ما دمسلي قبل القضاء لم يجر فيه ار  
الحرب ففي الاستحسان يجب دية النفس على الكمال عند اكان او خطا الا انه ان كان خطا  
يجب على العاقلة وان كان عند ايجب في مال ولا يجب القضاء في القدر وبه اخذ ابن حنيفة  
وابن يونسف ومحمد بنهما الله تعالى كذا في المحيط اما اذا لحق بدو الحرب وقضى به القاضي ثم عاد  
مسلما ومات من ذلك القطع فعلى القاطع نصف الدية كذا في عناية البيان اذا ارتد القاطع  
والمقتطوعة يده بقي على الاسلام وقتل القاطع بسبب الردة ثم مات المقتطوعة يده ذكر  
في الاصل انه ان كان القاتل قاتلا فلا شيء وان كان خطا فان برأه فعلى عاقلة ضمان  
اليده وان مات فعلى عاقلة دية النفس مذبذبة او ام ولد ان ارتد فوطئ بدو الحرب  
الحرب فان مولاها في دار الاسلام ثم اخذت اسيرا فهي في جلا في مالها واسترق على ملك  
المول فانما ترد عليه كذا في المحيط واذا رثت المكاتب ولحق بدو الحرب واكتسب ما لا  
فاخذ بداره واني ان يسلم فقتل فانه يورث مولاها مكاتبته وما بقي فله ورثته كذا في الهداية  
وان لم يبق ما تركه لمكاتبته فترك مولاها كذا في الكافي عبد ارتد مع مولاها ولحقا بدو الحرب مات  
المولى هناك واسر العبد فهو في ويقتل ان لم يسلم ولو ارتد العبد واخذ مال مولا  
فهو صبي له اذ دار الحرب ثم اخذ مع ذلك المال لم يكن في مال مولاها قوم ارتدوا عن  
الاسلام وخاروا المسلمين وغلبوا على مدينة من مدائنهم في ارض الحرب وستم نساء  
وذراريهم ثم ظهر المسلمون عليهم فانه يقتل رجالهم ويسبي نساءهم وذراريهم كذا في المسوط  
زوجان ارتدا ولحقا بدو الحرب فجلت المرأة بدو الحرب وولدت ولدا ولولهاها ولد  
فظهر عليهم فلولها ان في جبر الولد الاول على الاسلام ولا يجبر ولد الولد على الاسلام ولو  
جلت في دارنا فالحرب كذا في الكافي في النواذر انما اذا ارتد او لحق بولد صغير  
لها اذا ارتد فلولها ولد له ولد بعد ما كبر ثم ظهر المسلمون على ولد الولد فهو مجبر على  
الاسلام بغير قول ابن حنيفة ومحمد بنهما الله تعالى كذا في المحيط الذي كان اسلامه تبعا لابي  
اذا بلغ مرتدا ففي التماس يقتل وقد استحسن لا يقتل مرتدا والمكره في الاسلام اذا  
ارتد لا يقتل على استحسان ويذكر ذلك جبر على الاسلام ولا يقتل فاميل قبل ان يسلم  
لا يكرهه شي والمحيط في دار الاسلام يحكمها بسلامه ولو بلغ كافرا جبر على الاسلام ولا يقتل  
كذا في فتح القدير موجبات الكفر انواع منها ما يتعلق بالايان والاسلام اذا قال الرجل لا  
ادري اصبح اياي ام لا فله اخطاه عظيم الا اذا زاد به نفاقا شك في ايمانه وقال  
ان مؤمن ان شاء الله فهو كافرا الا اذا اول قتل لا ادري اخرج من الدنيا مؤمنا في حبيد لا يكون  
ومن قال بخلق النوان فهو كافر كذا في عناية البيان في موكافرو من اعتقد ان الايمان  
والكفر واحد فهو كافر ومن لا يربي بالايمان فهو كافر كذا في النخبة ومن رغب في كفره فقد  
كفر ومن رغب في كفره فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في كتاب التحبير في كتمان الكفر



ان رضى بكفره ليقرب على الخلو لا يكون رضى بكفره ليقول في الله ما لا يليق بصفته  
يكفر وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية من قال لا ادرى بصفته الاسلام فهو كافر وذكر  
تفسير الآية الخلو اي رضى الله تعالى هذه المسئلة وبالع فيها فقال هذا رجل ليس  
دين ولا صلاة ولا صيام ولا طاعة ولا نكاح واولاده اولاد الزنا وقال في الجامع مسلم  
تزوج نصرانية صغيرة ولها ابوان نصرانيان وكبرت وهي لا يعقل دين من الاديان  
ولا تصفة وهي غير معنوهة فانها تبين من زوجها معنى قول محمد رحمه الله تعالى لا  
تفقد دين من الاديان لا تقرب بقليل لمعنى قوله لا تصفة لا تقرب باللسان وكذا في  
الصغيرة المسلمة اذا بلغت عاقله وهي لا تفقد الاسلام ولا تصفة وهي غير  
معنوهة بانث من زوجها وبنتها وبنتها وبنتها وبنتها وبنتها وبنتها وبنتها وبنتها  
ميدا في فقالت انما انا اذت انما لا تحفظ التوحيد الذي يقول الصبيان في المكتب  
لا يضرها وان اذت انما لا تفر فوجه ائمة الله تعالى فليست بمؤمنة ولم ينجح نكاحها  
ومن حماد بن ابراهيم رضى الله تعالى ان من مات ولم يؤمن ان له خالقا وان له ابدا  
غير هذه الدار وان الظلم حرام فانه لم يؤمن كذا في المحيط رجل بعصى ويقول مسلم  
اشكوا بآيد كركو رجل قال لا اخف مسلم فقل له لعنت برنود وبه مسلماني  
توكيز كذا في الخلاصة نصراني اسلم فأت ابنه فقال لعنت اين لم اسلم الي هذه الوقت  
حتى اخذت مال الاب يكفر كذا في الفضول العاديه نصراني ابن مسلم فقال لعرض  
عليه الاسلام حتى اسلم فقل له فقال اذهب الي فلان العالم حتى يوجه عليك الاسلام  
فتسلم عنده اختلعه ابيه قال لا بد بكفر رضى الله تعالى لا يصير كافرا كذا في فتاوي  
قاضي خان كافرا اسلم فقال له رجل تراجه امك برد از دين خود يكفر كذا في الخلاصة  
ومنها ما يتعلق بذاة الله تعالى وصفاة وغير ذلك يكفر اذا وصف الله تعالى  
بما لا يليق به او شتر باسم من اسمائه او بامته لها مبره او انكر وعده ووعده او جعل  
له شريكا او ولدا او زوجة او نسبة الي الجاهل او العجز او النقص ويكفر بقوله يجوز  
ان يفعل الله فعلا لا يحل فيه ويكفر ان اعتقد ان الله تعالى يرضى بالكفر كذا في البحر  
الرايق اذا قال لو امرني الله بكذا لم افعل فقد كفر كذا في المحيط وفي التيجر مناجا  
به القرآن في اليد والوجه لله تعالى وليس بجارية هل يجوز اطلاق هذه الاشياء بالعار  
قال بعض المشايخ يجوز اذا لم يعتقد الجوارح وقال اكثرهم لا يصح وعليه الاغنياء كذا في  
التاتارخانية ولو قال فلان في عيني كاليهود في عين الله تعالى يكفر بقلبه كالمشايخ  
وقيل ان عني به استعجاب فعلم لا يكفر كذا في الفضول العاديه ولو مات انسان  
فقال لاخره ايدا اومي ما بيت كذا في الخلاصة ولو قال اين كاريت خدا ايرا  
افتاده است لا يكفر وهي كلمة شيعية كذا في خزائن المعنيين اذا قال لخصه من باقى  
بحكم خدا كار ميكنم فقال لخصه من حكم فدائم او قال اينجا حكم زود او قال اينجا حكم نيت  
او قال حاكي راسا بيدا او قال اينجا بويست حكم كند فمخاطبة كز شيل الحاكم عبد الرحمن  
فهم قال برسم كركم بحكم هل هو كافر قال ان كان مراده من سداد الخلق توكيد الشرع  
وانما هو الرسم لا رد الحكم لا يكفر كذا في المحيط رجل وضع شيئا في موضع فقال سلمنا  
الي الله قال لم نعلم سلمنا الي من لا يسمع السارق اذا سرق قال الشيخ الانام ابو بكر

محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يصير كافرا رجل قال الرماذري روى ميكوم خدا دروغ ه  
ميكويد يكفر رجل قال الامراتية غضبه ان روى ميكوم خدا دروغ ه ميكوم خدا دروغ ه  
ان خدا اي كه ترا آفريد قال بعضهم يكون كرا وسئل ابو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى  
عن هذا فقال في ذلك ايا ما ولم يجب قال رضى الله تعالى عنه الظاهر انه يكون كافرا  
كذا في فتاوي قاضي خان لو قال لرجل لا يمر من هذه امسي الله تعالى او قال هذا امسا  
نسبة فمخاطبة بعضهم وهو الاصح ولو قال خذ ابي يا بيا ن توفس شيئا به من يكونه  
بمس آيم يكفر ولو قال لا مراته انت احب الي من الله تعالى يكفر كذا في الخلاصة لو قال  
فلان قضاي بدر سيد فمخاطبة اخطا عظيم كذا في المحيط لو قال لرجل الله عز وجل  
انتم عليكم فاحسن كما احسن اليك فيقال روبا خذ ابي جسدك كرا لما اذا اعطيت لا يكفر  
عيا الاصح كذا في خزائن المعنيين رجلان بينهما خصومة فقال احدهما لصاحبه  
رؤيا ن بنه وباسان برود وياخذ ابي جسدك كرا قال اكثرهم لا يكون كرا كذا في فتاوي  
قاضي خان قال صاحب الجامع الاصفه وهو الصحيح عندنا وفي الحاشية وعليه الفتوى  
كذا في التاتارخانية ولو قال سترو ياخذ ابي جسدك كرا قال بعضهم يكون كرا او اياه  
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وقال الشيخ الامام والاحوط  
تجديد النكاح كذا في فتاوي قاضي خان يكون ثابت المكان لله تعالى فلو قال ه  
ارضه اهيح مكان خالي بنسبت يكفر ولو قال الله في السما فان قصده به حكاية مناجا  
فيه ظاهرا لا خبا لا يكفر ولنا ارا اذ به المكان يكفر وان لم يكن له نية يكفر عند اكثرهم وهو  
الاصح وعليه الفتوى ويكفر بقول الله جلست للانصاف او قال لرجل بر صفة فقال ه  
بالفوق والتحت كذا في البحر الرايق ولو قال لرجل اسما ن خد ايتست وبر من فلان  
يكفر كذا في فتاوي قاضي خان اذا قال خدا نر مينكر دار اسما ن او قال مي بنيد  
او قال انعرش فمخاطبة اكثرهم لا ان يقول بالقرية بطلهم لو قال خد ايم از بر من  
بداند فمخاطبة ليس يكفر ولو قال از بر من ميند ميداند فمخاطبة اكثرهم ولو قال اري الله  
تعالى نية المحبة فمخاطبة اكثرهم ولو قال من المحبة نوليست يكفر كذا في المحيط قال ابو حفص  
رحمه الله تعالى من نسب الله تعالى الي الحيور فمخاطبة كذا في الفضول العاديه رجلا  
قال يا رب اين ستم مستعد قال بعضهم يكفر والاصح انه يكفر لو قال خد ايم عز وجل  
بر تو ستم كند وچنانكه تو بر من كردي الاصح انه لا يكفر ولو قال لو انصف الله عز وجل  
يوم القياصة انتصف منك يكفر اما لو قال اذا كان لولا يكفر كذا في الظهيرية ولو  
قال ان انقض الله تعالى يوم القياصة بالحق والعدل اخذت كذا في فتاوي اكثرهم كذا في  
المحيط فمخاطبة هذه امكان فلا في فيه ولا رسول فقال يراى به هذه الكلام انه مكان  
لا يهل فيه بامطاله ورسول قيل له لو كان هذا في سكان اهل زهاد مطيعون قال ان  
كان يعمل فيه بامر الله وامر رسوله فالكفر كونه دنيا كالصلوات الخمسة فانه يكفر كذا في البيه  
لو قال حين ينظلم ظلمت يا رب اومي اين ستم ميند يداكر تو بر من من نه يذيرم فمخاطبة  
كرا كذا في ان رضى فان لا رضى كذا في الخلاصة ورجل قال ياخذ ايم روزي بر من فراخ  
كن يا ذا ركان من رنده كن يا بر من حورمكن قال ابو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى  
يصير كافرا بالله تعالى كذا في فتاوي قاضي خان رجل قال لاخر دروغ مكو فقال دروغ



از مهر چیست از مهر بکه بگویند کفر فی الحال و لو قیل لم اطلب رضا الله فقال مرا می  
باید او قال اگر خدا می مرا در بهشت کند غارت کنم او قیل لا یفعل الله فان الله  
به خلک النار فقال من ازد و زوج زانده شیم او قیل لا تا کل الکثیر فان الله لا یجک  
فقال من بخورم خواهی دوست دار خواهی دشمن کفر به خدا اکل و کذ لک لو قیل له  
بسیار بخند او بسیار محبت فقال چنه ان هورم و خید ان حسیم و چند ان خدم  
که خود خواهم بکفر رجل قال ۲ اخر کنا ه مکن چه عذاب خدا به بسیار راست فقال من  
عذاب بیکدم است بردارم بکفر و لو قیل له ما دروید و میا زار فقال لیس لها علی حق  
لا یکفر و لکن یصیر غاصبا رجل قال لا یلیس ای ابلیس کار من بسیار تا من هر چه نوفر  
مای بکنم ما دروید و میا زارم و هر چه نفر مای بکنم بکفر که ای التناخانیة  
تا قلا عن التخییر لو قال اگر خدا ای دو جهان کردی حق خویش از تو بستانم بکفر که  
یه الخلاصة رجل قال قولا که با فسم رجل و قال خدا ای من این دروغ ترا راست کرد  
تا در کوبید خدا ای بدین دروغ تو برکت کناد قال بعضهم هذا اقرب هذا الکفر و فی مصاب  
الدين رجل کذب فقال غیره بارک الله فی کذبک بکفر و سئل عمن قال فلان ه  
یا تو را من می رود عذاب خدا ای تعالی بتر با وی راست نرود هل یکفر قال نعم و فی التخییر  
سالت صدرا اسلام جالال الدین عن رجل قال خدا ای زرد و ست می دارد مرا نهاده  
است قال ان قصه هذه الکلام اضافته لعلی الیه یکنر اما یجر دقوله یجب الذهب ۲  
بکفر که ای التناخانیة لو قال ان شاء الله این بکنی من لی ان شاء الله بکنم بکفر  
که لایخراثة المغتیبین قال المظلوم هذا ینقذ به الله فقال الظالم اقل بغیر تقدیر  
الله شجاعة کفر که ای الفصول العارضة لو قال ای خدا ای رحمت خویش از من دوز  
مه از تو من الفایظ الکفر که ای السراجیة اذا طالت المشجرة بین الزوجین فقال  
الرجل لامرأته خافی الله تعالی و اتقیه فقال المرأة محیبة له ۷ اخافه قال الشيخ  
الاسام ابو بکر محمد بن الفضل ان کان الزوج عا ینا یل معصیة ظاهرة و یخوفها  
من الله تعالی فاجابته بهذا التصیر مرندة و تبین من زوجها و ان کان الذی  
عابها فیه امر لا یجافیه من الله تعالی لم تکفر ۸ ان ترید به لک الاستخفاف  
فتبین من زوجها رجل اذا ان یضرب غیره فقال له ذلك الرجل ۷ اتخاف الله تعالی  
فقال لا روی عن محمد رحمه الله تعالی انه سئل عن هذا فقال لا یکفر ۷ ان یقول  
التقوی فیما افعل وان رای رجلا فی معصیة و قال له الآخر اتخاف الله فقال لا  
یصیر کافرا لانه لا یکن التنا و یل و کذا اذا قیل لرجل لا تخش الله تعالی فقال فی  
حالة الغضب لا یصیر کافرا کذا فی قاضی خان و لو قال تاما مشیوم بد  
نزد خدا ای یا میشود بد تر تاما مشیوم بکفر تر خدا ای یا میشود بیکتر بکفر  
که ای الخلاصة و فی العتابیة الکرم خدا ای شریعت بی غیر را نه پسند هم  
چنانکه کسی کوبدش خدا ای چهار رین حلال کرده است کوبد من این حکم را می  
پسندم هذه اگر که ای التناخانیة و اذا قال المرأة ۷ منها لما اذا فعلت کذا  
فقال ابن و الله ما فعلت فقال المرأة مفضیة منه تومه و الله اختلف الما  
فی کفرها که ای الحیط من قال خدا ای عز وجل باشد و هیچ چیز نباشد فانه

بکفر

بکفر که ای الظهیریة لو قال خدا ای بحق من هم بیکو کرده است بدی ارض است فقد  
کفر که ای الحیط قیل رجل باری بازن بسو نیا مدید فقال خدا ای بارتان بس  
نیاید من چگونه بسو آیم بکفر که ای القتا بیة و لو قال از خدا ای بینم و از تو ایاز  
خدا ای امید میدارم و بنوقه افتیح و لو قال از خدا ای بینم و سب ترا میدارم و خوش  
کذا ایخراثة المغتیبین اذا طلبت یمن خصه فقال الختم احلف بالله فقال الط  
۷ ارید الیمن بالله و ارید الیمن بالطلاق او العتاق فقد کفر عند بعض اصحابنا  
و عا متهم علی انه لا یکفر و فی تخفیر الناصری و هو الاصح و لو قال سو کند تو همان است  
و نیر تو همان فقد کفر و لو قال لغیره خدا ای صید اند که بسو سته ترا میدارم  
فقد اختلف المشایخ فی کفره و لو قال من خدا ای علی وجه الزاج یعنی خود آیم فقد کفر که  
یه التناخانیة رجل قال لامرأته ترا حق همتا به نمی باید فقال لا ترا فقال  
حق شو می نمی باید فقال لا ترا فقال حق خدا ای نمی باید فقال لا فقد کفر و رجل  
قال فی مرضه و ضیق غشیته باری بدانی که خدا ایست که مرا چرا آفریده است چون  
از لذتها می دنیا را هیچ نیست فقد قیل لا یکفر و کمن هذه الکلام خطا و عظیم رجل  
قال ان الله یفقد بکد جمعا و یکد و قال ذلك الاخر خدا ای را تر نشاند که تا خدا ای  
همه آن کند که تو کفر می بکفر که ای الحیط و فی التخییر خدا ای چه تواند کرد چیزی دیگر  
نتواند کرد بجز دوزخ فقد کفر و سئل رجل زای حیوان قبیح فقال بدش کارنده  
است خدا ای که چنین آفرید کفر فقیر قال فی شده مفره فلان هم بنده است بلجند  
نعمت و من هم بنده و چنه بین دوزخ باری انجنین عدل باشد کفر رجل قال لا خرا خدا ای  
بتر من فقال خدا ای کجا است بکفر و کذا لو قال بی غیر در کور نیست او قال علم خدا  
قدیم نیست او قال المعدوم لیس بمعدوم الله بکفر که ای التناخانیة بکفر با خدا  
الکافی اخر الله عند نهاده من اسم عبد الله ان کان عالما یحک الاصح و بتصفیر الی  
عنه ان کان عالما هکذا ای العجرا یبقی لو قال لا خرا خدا ای بر دل تو بچشاید بر دل  
من نبوی ان عیبی به الاستغناء عن الرحمة فقد کفر و ان عیبی به ان قلبی ثابت باشد  
الله تعالی غیر مضطر به لا یکفر صبی یبکی و یطلب اباه و ابوه یضلی فقال للصبی رجل  
مفقه مکر یکریم بد و تو الله می کند فهدا لی بکفر ۷ من مفعلة خدمت الله می کند که ای  
الحیط رجل زای اعمر و مرضیا فقال لخدای ترا بد و مرادید و ترجینا ن آفرید مرا چه  
کنان الصبیح انه لا یکفر که ای الخلاصة و لو قال خدا ای و جاک یا نبوی بکفر و لو قال  
خدا ای و جاک و مر توفیه اختلاف المشایخ رحمهم الله تعالی که ای الذخيرة و منها ما  
یتعلق بالانبیاء علیهم الصلاة والسلام من لم یقر ببعض الانبیاء علیهم الصلاة والسلام  
اولم یرض سینه من ستن المرسلین فقد کفر و سئل ابن مقاریل عن اکر نبوة المحقر و فی  
الکفل قال کل من لم یجمع الامة علی نبوة لا یقره ان جحد نبوة و لو قال لو کان فلان  
نبیا لم اومن به فقد کفر که ای الحیط و فی تخفیر منین بقول امت جمیع انبیاء و لا علم  
ان ادم نبی ۷ بکفر که ای القتا بیة سئل عن سب الالانبیا الفواحش کفرهم الی  
ارنا و نحوه الذی یقول الحشویة فی یوسف علیه الصلاة والسلام قال لا یکفر ۷ نه  
شم لهم و استخفافهم قال ابو ذر من قال ان کل معصیة کفر و قال مع ذلك ان الانبیاء



عليه السلام عصوا فكانوا فرادى شاتم ولوقال لم يعصوا حال النبوة ولا قبل الكفر لانه ردت  
النصوص صحت بعضهم يقول اذا لم يعرف الرجل ان محمد اعلمه السلام اخرا الانبياء  
عليهم السلام فليس بمسلم كذا في البيهقي قال ابو جعفر الكبير رحمه الله تعالى  
كل من اراد بقلبه يقضي بني كفر وكذا من قال لو كان فلان نبيا لم ارض به ولوقال  
اكر فلان يعضم يديه من بوي نكرو يدي فانه اراد به لو كان فلان رسول الله لم اؤمن  
به كذا قال لراى الله يا سمر امقل فريحا الحيا مع الاصح اذا وقع بين رجل وبين  
صهره خلاف فقال انما بشر رسول الله لم اتم بامر ولا يكفر ولوقال ان كان ما قاله الانبياء  
صدقا وعد لا يجوزنا كذا وكذا لوقال انما رسول الله او قال بالفارسية من يغير  
يزيد به من يفتن به من يكره ولو انه حين قال هذه المقالة طلب فيه منه المعجزة  
فيلبى المطالب والمتكبرون من المشايخ قالوا ان كان غرض الطالب تفحصه وانفتح  
لا يكفر ولوقال لشعر النبي صلى الله عليه وسلم شيعر يكفر عنه بعضهم وعند الآخرين لا  
٧١ اذا قال بطريق الاهانة ومن قال لا ادري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان انسيا  
او جنبا يكفر كذا في الفصول العبادية ولوقال اكر فلان يغير استحق خویش ازوي  
بستانم لا يكون كذا في قاضي خان ولوقال بعد درويشك بود او قال حاكم  
بغير بر عيناك بود او قال قد كان طويل النظر فقد قيل يكفر مطلقا وقد قيل  
يكفر اذا قال عيا وجه الاهانة ولوقال للنبي عليه الصلاة والسلام ذلك الرجل قال  
كذا وكذا فقد قيل انه يكفر ولو شتم رجلا اسمه محمد او احمد او كنية ابو القاسم وقال  
لنبي ابن الزانية هو كذا ايا ما بين اسم يا بين كنية بنده است فقد ذكر في بعض  
المواضع انه اذا كان ذكرا للنبي صلى الله عليه وسلم يكفر كذا في المحيط ولوقال كل  
معهبة كبيرة ٧٢ سفاها اميا فانها صفا يرم يكفر ومن قال ان كل قد كبير فاعلم  
فاسبق وقال مع ذلك ان مقام الانبياء كان مقدما فقد كذا في شتم وان قال لم يكن  
مقام الانبياء عدا فليس يكفر كذا في البيهقي الراضي اذا كان بيت الشيخ  
ويكفر بها العباد بالله فهو كافر وان كان يفضل علي كرم الله تعالى وجهه علي  
اي بكره في الله تعالى عنه لا يكون كافرا لكنه مبتدع والمعتدي مبتدع الا اذا قال  
يا سحابة الروية فحبيبه هو كذا في الخلاصة ولوقال فابسته رضي الله عنها  
بالزنا كذا لله ولوقال قد فريسة النبي صلى الله عليه وسلم لا يكفر ويستحق  
اللعنة كذا في اخراثة العقدة ولوقال عمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم لم يكونوا اصحا  
لا يكفر ويستحق اللعنة من انكر ما في بكر الصديق رضي الله عنه فهو كافر على قوله  
بعضهم فقال بعضهم هو مبتدع وليس بكافر والصحيح انه كافر وكذا من انكر خلافة  
عمر رضي الله عنه في اصح الاقوال كذا في الظهيرية ويجب انكارهم باكثر عثمان وعلي  
وطه وزيبر وعيا بيشة رضي الله عنهم ويجب انكارهم بزيادة كلام في التخطا رضي بن  
القم يفسخ دين نبيا وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كذا في الوجه للكردي يوجب  
انكار الروافض في قولهم بر حقة الاموات الي الدنيا وشتم نسخ ٧٢ وواجب ان يقال  
روح ٧٢ له الي الامة ويقولهم في خروج امام باطن وينقض عليهم الامور التي الي ان يخرج  
الامام الباطن ويقولهم ان جبريل عليه السلام ملط في الوحي الي محمد صلى الله عليه وسلم

دون علي

دون علي بن ابي طالب رضي الله عنه وهو لا القوم خا رجول من قبل الاسلام واحكامهم  
احكام المرتدين كذا في الظهيرية في اكره الاصل اذا اكره الرجل علي ان يشتم يدا اصل  
الله عليه وسلم فهذه اربعة اوجه احدها ان يقول لم يخبرني بشي وانما شتمت عدا  
طلبوا مني وانما غير راض بذلك ففي هذه الوجه لا يكفر وكان كالأكره علي ان يتكلم بالكفر  
فتكلم به وتكلمه مطمئن بالايان الوجه الثاني ان يقول خطري في رجل من النصاري  
اسمه محمد فاردت بالشتيم ذلك النصاري وفي هذه الوجه لا يكفر ايضا الوجه الثالث ان  
يقول خطري في رجل من النصاري اسمه محمد فلم اشم ذلك النصاري وانما شتمت  
محمد صلى الله عليه وسلم وفي هذه الوجه يكفر في القضا وفيما بينه وبين ربه ومن  
قال جن النبي صلى الله عليه وسلم يكفر ومن قال ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يكفر كذا  
في المحيط ولوقال الرجل لو لم ياكل ادم الجنة لما حرمنا استقيا يكفر كذا في الخلاصة  
من انكر المتواتر فقد كفر ومن انكر المشهور يكفر عند البعض وقال العيني بن ابا  
يضل ولا يكفر وهو الصحيح ومن انكر خبر الواحد لا يكفر جاحده غير انه يابى  
بترك القول كذا في الظهيرية اذا اتهم الرجل بسبب من لا يكفر ان لا يكون نبيا  
قالوا ان اراد به ان لم يثبت نبيا لا يكون خارجا من الحكمة لا يكفر وان اراد به  
الاستحقاق والعداوة كان كافرا كذا في فتاوى قاضي خان ولوقال الكر سراسر  
صلى الله عليه وسلم يردك خواند فرو نكفار ٧٢ يكفر ولوقال باز خوانم يكفر كذا في الظهيرية  
ولوقال رجل مع غيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب كذا ابا ان قال مثلا  
كان تحت الفزع فقال ذلك الغير ان لا احببه نهذا الكفر وهكذا اربعة عن ابي يوسف  
رحمة الله تعالى ايضا وبعض المتكبرين قالوا اذا قال ذلك علي وجه الاهانة كان كافرا  
وبدونه لا يكون كذا في رجل قال مع غيره ان ادم عليه السلام تسبح الكر باس يسبح ما  
هم جولا هم يحكم ان با شيم نهذا الكفر رجل قال لغيره كلما كان يا كل رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يلجس اصابعه الثلاث فقال ذلك الرجل اين بي ادبيست فقد كفر  
اذا قال جبه نقر سمر است دهقانك طقام خورند وست نشوئيد قال ان كان  
تخا ونا بالستة يكفر ولوقال اين چه رسم است سلمات كردن و دستاريز  
بركلو آوردن فان قال ذلك في سبيل الطعن في سنة رسول الله فقد كذا في المحيط  
اكر در روز عاشورا بس ما كرنيد كه سر مه كرن كه سر مه كردن درين روز سته است او  
كوبيد كاريزان و غمختان بود كافر كرد و في الخبر رجل تكلم بكلام فقال له اخذ ورف  
يكوبه اكرهه بغير است يلزمه الكفر وكذا لوقال سخن ديي ذكرم اكرهه بغير است  
رجل قال لاخر كراخو ساست اكرهه بغير است او قال اكرهه ساست يا هه نرست  
مست است كرا جان كرا نيا الحال رجل اراد ان يضرب عبده فقال له رجل لا تضربه  
فقال اكرهه مصطفي كوبي مزن نهلم او قال اكرهه اكرهه اكرهه اكرهه اكرهه اكرهه  
يلزمه الكفر قال رضي الله عنه سالت صدرا الاسلام جلال الدين عمن قرا حديثا من  
احاديث النبي صلى الله عليه وسلم فقال رجل هم روز خلتها خواند قال انما احاديث  
ذلك الي القاريه ٧٢ الي النبي صلى الله عليه وسلم ينظر ان كان حديثا يعلق بالدين واحكام  
الشرع يكفر وان كان لا يتعلق به لا يكفر ويحل محالته علي ان ارادته قرا فقيره اول رجل



قال بحجة جوادك عري يعني النبي صلى الله عليه وسلم يكنز رجل قال ينفخون وقتي بودك  
 ينفخون بود ووقتي بودك بودا وقال ان لا ادري ان النبي صلى الله عليه وسلم في القبر  
 مؤمن او كافر ينفخون في غر المعاني سيلا بمن قال ان زوجته خلف مكوفت المارة  
 ينفخون خلف كفتها قال كلمة كنز است توبه كنه ونكاح نازنه كنه كذا في التنازل  
 اذا قال لغيره رويي اياك كروية ملك الموت فخذ اضطاعظم وهل يكنز هذه القابل  
 فيه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا يكنزوا انهم على ان لا يكنز كذا في الحيط وفي الحاشية  
 وقال بعضهم ان قال ذلك لمعد اوة ملك الموت يصير كذا فاذن قال لكره الموت  
 لا يصير كذا فاذن قال روي فلان دشمن مبادرم جوم روي ملك الموت اكثر المشايخ  
 على انه يكنز في التخيير لو قال لا اسمع شهادة فلان وان كان جبرئيل وميكائيل يكنز  
 رجل غاب ملكا من الملايكة كنز رجل قال اعطني الف درهم ختمت ابنت ملك الموت  
 ليرفع روح فلان ليقبله هل يكنز هذه القابل قال رضي الله تعالى عنه قال ابو ذر  
 الاستخفاف بالملك كنز رجل قال اخبرني فرشته بقال في موضع كذا اسينك علي  
 امره فقد قيل انه لا يكنز كذا اذا قال مطلقا ان ملك بخلاف ما اذا قال انا  
 نبي كذا في التنازل خاتمة رجل تزوج امرأة ولم يحضر الشهود قال اخذ ابراهيم رسول  
 راكواه كردم او قال اخذ ابراهيم فرشته راكواه كردم كذا في الفصول العارضة  
 رايست راكواه كردم وفرشته دست جب راكواه كردم لا يكنز كذا في الفصول العارضة  
 وسماكت يتعلق بالقرآن من قال جلق القرآن فهو كافر كذا في الفصول العارضة  
 اذا انكر الرجل اية من القرآن او تنسخ باية من القرآن وفي الخزانة او غاب كنز كذا في  
 التنازل خاتمة اذا انكر الرجل كون المعوذتين من القرآن لا يكنز وقال بعض المشايخ  
 يكنز لا ينفق الاجماع بعد الصدر الاول على انها من القرآن والصحيح هو الاول  
 لان الاجماع المتأخر لا يرفع الاحتلاف المتقدم كذا في الظهيرية اذا قرأ القرآن  
 بجمع ضرب الدف والقضب فقد كنز رجل يقرأ القرآن فقال رجل اينجي بانك بطون  
 است فخذ اكثر كذا في الحيط ولو قال قرأ القرآن كثيرا رفعت الحجابة عما يكنز  
 كذا في الخلاصة من قال لغيره قل هو الله احد را بوسيت يبارك كذا في او قال السمر  
 فشرح را كريبان كرفته او قال لمن يقرأ ايتين عند الميعين يست در دهان مرده منه  
 او قال لغيره اي كوتاه تر از ان اعطيناك الكوثر او قال لمن يقرأ القرآن ولا يمتدرك كلمة  
 والتفت الساق بالساق او ملاه حجاباه وقال كاسا دهاقا او قال فكا  
 من باب بطريق المراح او قال عند الكليل او الوزن واذ كانا لوهم او ذنوبهم بخبرون  
 بطريق المراح او قال لغيره دستار ام شتره يست يعني اهديت العلم اجمع اهل  
 موضع وقال لغيره نام جمعا او قال فخر نام فلم ينفذ منهم احدا او قال لغيره  
 كيف تروا والسارعات نزعاً من نصب العين لويده فوفا وازاد به الطنر او قال لرجل  
 اقم استمك فان الله تعالى قال لا تلبسوا في الصلاة بالجماعة فقال انا  
 اصلي وحدي فان الله تعالى قال فان الصلاة تنهي عن الفحشاء والمنكر تنقية الجوز  
 فان التمسك يذهب بالبرج قال الله تعالى ولا تشارعوا ففعلوا فذهب ربحكم  
 كذا في هذه الصور كلها واذ قال لغيره خان چنان ياك كردن كه والسما والطارق

قيل يكنز وقال الامام ابو بكر بن اسحق رحمه الله تعالى ان كان القابل خاها لا يكنز وان  
 كان عالما يكنز واذ قال قال قاض صنف صنف است فخذ في طرفة عظمة واذ  
 قال لباقي القدر والباقي الصالحات فخذ في طرفة عظمة ايضا واذ قال القرآن  
 اعجز كنز ولو قل في القرآن كلمة بحجة فكنزه نظره كذا اذا قرأوا القسمة المفسر رحمه الله تعالى  
 كذا في الفصول العارضة في خزانة الفقه لو قيل لم تقرأ القرآن بيزار شدم ان قرأت  
 يكنز وفي رسالة صدر الصدوق ودر رسالة قاضي القضاة كمال اللمة والدين اكرم  
 سورتی از قرآن یاد دارد وآن سوره بسیار بخواند بیکری بگوید که این سوره را زبونی  
 گرفته وگافرد ودر تخییر رجل نظر القرآن بالعارسية يقتل لانه كافر كذا في التنازل  
 خاتمة ومنها ما يتعلق بالصلاة والصوم والذكاة لو قال لمريض صل فقل والله  
 لا اصلي ابدا لم يصل حتى مات يكنز وقول الرجل لا اصلي بجملة اربعة او خمسة او غيرها  
 لا اصلي بجملة لا يني صليته والثاني لا اصلي باركة فخذ امرين بهما من هو خير منك والثالث  
 لا اصلي فستقاماته فخذ الثلاثة ليست بكنز والاربع لا اصلي اذ ليست بكنز على  
 الصلاة ولم امر بها بكنز ولو اطلق وقال لا اصلي لا يكنز لا يحتمل هذه الوجوه اذا قيل  
 لم يصل فقال قلتيان بود که نماز کند وکار بر خوسه شستن در آن کند او قال دیر است بیکار  
 نکرده ام او قال که تواند که این کار بر سر برد او قال خرد مند در کاری بکنید که بر نتواند  
 برد او قال مرد من از هر ما میکند او قال نماز میکنم چیزی بر سر نمی آید او قال  
 تو نماز کردی چه بر سر آوردی او قال نماز کردم ما در وید من مرده اند او قال  
 نماز کرده ونا کرده یک است او قال چند ان نماز کردم که مراد بگرفت او قال نماز  
 چیزی نیست که اگر بماند کند شود فخذ اكله كنز كذا في خزانة المفتين اكر يكنز  
 كونه بيا تا ما كنيم بر امان خلت پس او كويد من بيبك نماز کرده ام هیچ حاجت  
 مندوان نشد وان بوجه استخفاف وطنه كويد كافر كرد كذا في التنازل خاتمة ولو  
 قال فاسق المصلين يتأشده مسلمان به بيند ويشير اليه محليس العسق يكنز اذا  
 قال خوس كار بستی بي نماز می خواند وكنز اذا قال رجل صل حتى عذ خلاوة الطاعة  
 او قال بالعارسية نماز كن تا خلاوة نماز گردن می آید فقال لم ذلك الرجل تو مكن  
 تا خلاوة بی نمایی بکنی واذ قال لعبد صل فقل لا اصلي فان الثواب يكون  
 للمولى يكنز اذا قيل رجل صل فقال ان الله نقص من مالي فانما انقص من خصة فهو كنز  
 رجل يصلي في رمضان وغيره ويقول اين خود بسيار واست او يقول زياده مي آید ان  
 كل صلاة في رمضان تساوي تسعين صلاة يكنز اذا اصلي الي غيرة القبلة متوقفا  
 ذلك القبلة قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى هو كافر وبه احد ابراهيم رضي الله تعالى  
 عنه اذا اصلي بغير طهارة او صلي مع الثوب النجس لو صلي بغير وضوء مستحدا  
 يكنز قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وبه احد فقهاء كتاب التخریج اذا خشي  
 وضع حجره على حجر جهنم فترك تلك الجهة وصلي الى جهة اخرى روي عن ابي حنيفة  
 رحمه الله تعالى انه قال احتشي عليه اكثر من ثوب من القبلة واخلف المشايخ في كونه  
 قال نعم لا يية الحلواني الاظهر انه اذا اصلي الي غير القبلة على وجه الاستسواء لا يستحق  
 بغيره كذا ولو استبلي انسان بذلك الضرورة بان كان يصلي مع قوم فاحدث واستحيا

الفتية



يظهر لكم ذلك وصلي هكذا وكان قرب من العدو مقام وصلي وهو غير طاهر قال بعض  
مناجيات لا يصير كما في الصلاة غير مستهزي ومن ابتلي بذلك لمزورة الواجب ينبغي ان لا  
يقصد القيام تمام الصلاة ولا يترأس شيئا واذا احاطوا هذه بقصد الركوع والتسبيح  
حتى لا يصير كما في الجماعة واذا صلي على ثوب نجس قال بعضهم لا يصير كما في الجماعة ولو اقامت  
بعضهم او امروا او اجبوا او محدثا او غير ذلك الوقتية وعليه فائتة وهوذا كرها  
لا يصير كما في الجماعة فلو لم يجيبا كذا في المحيط فان الصلاة فريضة لكن ركوعها وسجودها  
لا يكونان بطلان ولو ان انكر فرضية الركوع والسجود مطلقا يكون حتى اذا انكر فرضية  
السجدة الثانية يكون ايضا لهذه الجماعة والنوازل ولو قال ان ركعة قبله بنوديه ويت  
المقدس قبله بتودي من غار بكعبه كرده في وبه بيت المقدس نكروني وفي تخمينيس  
المنقط ولو قال ان ركعتان قبله كردد روي سويها وتكلم او قال ان ركعتان ناحية كعبته  
كردد روي سويها وتكلم وفيه التحبير رجل قال قبله فاست بقية الكعبة وسيت المقدس  
كركذا في التناهي قال ابراهيم بن يوسف لو صلي اربعا فلا اجر له وعليه النور وقال  
بعضهم يكون قال بعضهم لا اجر له ولا وزهه كان لم يصلي وفيه مصباح الدين شغل  
ابن حنبل الكبير عن رجل اني المشركون وقد تركوا صلاة او صلاتين فان كان تقظما  
لهم كزول ليس عليه قضاء الصلاة وان اتي ذلك فبطل ما كان في البيت وفي البيت  
شغل عن اسم وهو في دارنا ثم بعد شهر شغل عن الصلوات الخمس فقال لا علم ان  
فرضه قال كركذا ان يكون حديثا ما اسلم كذا في التناهي خاتمة رجل قال للمؤذن  
حين اذن كذا بت يصير كما في كذا في قضاوي قاضي خان في التحبير مؤذن اذن فقال  
رجل اين يا كذا غوغا است يكران قال غوغا وجه الانكار في الفصول ولو سمع الاذان  
فقال هذا صوت الجرس يكون كذا في التناهي خاتمة اذا قيل لرجل اذ الذكاة فقال لا اذ  
فيكون قبل المطلق وقيل ان الاموال الباطنة تهكف وفي الاموال الظاهرة يكون وينبغي ان  
يكون فصل الصلاة على الاموال التي مرت في الصلاة كذا في الفصول الهادية  
ولو قال كذا صوت رمضا لم يكن فرضا فاختلج المشايخ في كرهه والصواب انما  
نقل عن الشيخ الامام الي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان هذا ابلغ فنية ان نوي انه  
قال ذلك من اجل ان لا يمكنه اذا اذ حنوقه لا يكون ولو قال كذا في شهر رمضان امداز ما  
كران اوقا لرجل الضيف الثقيل يكون اذا قال عند دخول وجب بعقرا اندرافت دمر  
ان قال ذلك فقالوا بالشهور الفصل يكون وان اراد به التقب لنفسه لا يكون وينبغي  
ان يكون الجواب في المسئلة الاولى على هذه الوجه رجل قال دوزخ ما هو رمضان زود بكرايه  
فقد قيل انه يكون وقال الحاكم عبد الرحمن لا يكون ولو قال اجندازين روزه كمراد لم يعرف  
فهذا كذا ولو قال هذه الطاعة تحمل الله عنا باقلنا ان قال ذلك لا يكون وكذا لو  
قال لو لم يرض الله هذه الطاعات كان هيبا لنا لا يكون ان تاول ذلك كذا في المحيط  
اكر كوي مران زمني ما زدي لخال في سارديا نازا بهم چه كتم كه زن ندارم وچه  
ندارم يا كوي مران زمني ما زدي لخال في سارديا نازا بهم چه كتم كه زن ندارم وچه  
رمنها ما يتعلم بالعلم والعلم في النصاب من النقص قالوا ما غير شيب ظاهر حيف  
عليه الكركذا قال رجل مصلح ديداروي نزد من چنان است كه ديدار خوك بخان علي

الكر كذا في الاخرة وفي علم الكفر اذا شتم قالوا او فقيرا من غير سب ويكره قول العالم  
ذكر الحمارية است علمك يريد علم الدين كذا في البحر الرائق حاهل قال انما كه علمي امور  
ندراست انما است كه مي آموزند او قال ياد است آنچه ميگويند او قال ترويرت او  
قال من علم حيله واستكبره هذا كله كركذا في المحيط رجل يجلس على مكان مرتفع ويصلي  
عنه مسابيل بطريق الاستزاد ثم يغير يده بالوسا يدوم بضمكون يكون جميعا وكذا لو لم  
يجلس على المكان المرتفع رجل جمع عن مجلس العلم فقال لرجل اخر انك شئت امدني بغير  
وكذا التوقا مرابا مجلس علم حيكرا ووقا لمن يقدر على اداء ما يقدر ان يكون كذا في المحيط  
اكر كوي علم را در كاسه وكيهه نتوان كركيا كوي علم را چه كتم مراسيم بايد بحبيب اندركير  
هكذا في الغنمية ولو قال مراجهن مشغولي زن وفرزند هست كه مجلس علم نبي يوم  
فهذا في طرقة عظيمة ان اراد به انما ون بالعلم وفي مجموع النوازل واذا قال العالم شغل  
را كاسه اندركشك بكون واذا كان الغنمية يد كركيا من العلم او يروي حديثا صحيحا  
مقال اخراين هيچ نيست ورده او قال اين سخن بچكار آيد درم بايد كه امروز حشمت بر  
درم راست علم كرا بكار آيد فهذا كركذا اقال فساد كركذا به ازا شند به كركذا  
كرامراة قالت لعنت بر مشوي واخسند باد نكر رجل قال فعلد انشند ان هانست  
و فعلد كركذا فانها زكيه قبل هذا اذا اراد به جميع الافعال فيكون تسوية بين الحق  
والباطل واذا اخاصم فقيرا وخادثة وبين الغنمية ورجل اخر عيا فقال ذلك الحمار  
اين دانستند بهمكن كه بيش نروديان عليا كركذا اقال لغنمية اي دانستند  
او قال اي علميك لا يكون ان لم يكن قصده الاستغفار بالدين حكي انا فقيرا وضع  
كشا في دكان رجل وذهب ثم مر على ذلك الدكان فقال له صاحب الدكان دستره  
فرا موش كروي فقال الغنمية مر ايد كان تو كذا بت دستره في فقال صاحب الدكان  
دود و كريد دستره چوب مي برد وشا بكتا بجلد مرد ما نهشكي الغنمية في ذلك الي الشيخ  
الامام الي بكر محمد بن الفضل فمر قتل ذلك الرجل كذا في المحيط شغل عبد الكرم  
وا بوعلي السفدي عمن كان يفيظ امراة ويروي الى طاعة الله ونهاها من معصيتها  
فقال من خد اي چه دانم و علم چه دانم خوشبخت را به وزخ نهاده ام فقا لا كركذا في  
الفصول الهادية رجل قيل له طلاب العلم يمشون على الحجة الملايكة فقال اين باره درو  
است كركذا قال قيا ساي حنيفة رضي الله عنه حق نيست بكون كذا في التناهي خاتمة  
رجل قال قصصة من تريد خير من العلم كركذا لو قال خير من الله لا يكون كذا في الفصول  
الهادية رجل قال لخصه اذهب سعي الى الشرع او قال بالاف رسيه سامن مشرعو ووقا  
خصه بياده بيارنا بروم في جبر نروم بكون لانه علمه الشرع ووقا سامن بناحي روي  
المسئلة الجاهل لا يكون ولو قال سامن شر بيت واين حيله هاش سودند او قال  
بيش نرو ووقا مراد بوس هست شرعية چه كتم فهذا كله كركذا لو قال ان وقت  
كه سيم سدي شرعية وقاضي كيا بود بكون ايضا ومن المتأخرين من قال ان عمر به  
قاضي السدة لا يكون واذا قال الرجل لغيره حكم الشرع في هذه الحادثة كذا فقال ذلك  
الغير من ديسر كركذا في شرع بكون به بعض المشايخ وفي مجموع النوازل قال رجل  
لامراة ما تفر كين اي ش حكم الشرع فحشست حبسا على ما قلت اي ش شرع را فقد نكر







فلا نأصبيت رطله او قال للمعز بن بزرگ مصيبي رسله ترا بعض مشايخ بلح  
قالوا يكفر القاتل وبعض المشايخ قالوا انه ليس بكفر لكنه خطاء عظيم وبعضهم قالوا  
ليس بكفر ولا خطاء واليه ما لا الحام عبد الرحمن والقاضي الامام ابو علي النسفي وعليه  
الفتوى ولو قال للمعز هرجه از حان وولي بكاست در جان نوز يادوت باد جتشي القاتل  
الكفر او قال زياد بن كناد هذه اخطاء جهل وكذا انجان فلان بكاست ورجان تويست  
ولو قال وري مد ورجان بنو سبيرو ديكر رجل بري من مرضه فقال رجل اخر فلا  
حر بار فرستاد فقه الكفر واذا مرض الرجل واشتد مرضه ودام فقال المريض ان شئت  
نوفني مسلما وان شئت نوفني كافرا يصير كافرا باله حقه اي مرتدا عن دينه وكذا الرجل  
اذا ابتلي بمصيبة مشقوقة فقال اخذت مالي واخذت ولدي واخذت كذا او كذا  
فاذا انتقل وماذا بقي لم تقبل وما استبه هذه امين الا لفاظ ففكفركه في الحبيب  
ومما ما يتعلق بملكي الكفر والامر بالارتداد وتعليقه بالنسبة بالكفار وغيره  
صريحاً وكذا ان الفتنة الرجل رجل الكفر فانه يصير كافراً وان كان غايجه اللعب  
وكذا اذا امر رجل امرأة الغير ان تترك دينها من زوجها يصير هو كافراً هكذا  
روى عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة ان من امر رجل ان يكون كافراً او كافراً لغيره  
او لم يكفر قال ابو الليث اذا علم الرجل رجلاً كلمة الكفر يصير كافراً اذا علمه وامره  
بالارتداد وكذا ان علم المرأة كلمة الكفر انما يصير هو كافراً امرها بالارتداد كفا في  
فتاوي قاضي خان قال رحمه الله تعالى اذا اكره الرجل ان يتلفظ بالكفر بوعيد  
تلف او ما استبه ذلك فتلفظ به فقه ايح وجوه الاول ان يتكلم بالكفر وقلبه مطمئن  
بالايمان ولم يحطرب اليه شيء سوى ما اكره فعليه من انشاء الكفر وفيه هذا الوجه  
لا يحكم بكفره لا في القضا ولا فيما بينه وبين ربه الوجه الثاني ان يقول لخطري يا  
ان اخبر عن الكفر في الماضي كاذباً فاردت ذلك وما اردت كرام مستقبلاً جواً باللائم  
وفي هذا الوجه يحكم بكفره فضا حتى يوفق القاضي بينه وبين امراته الوجه الثالث  
اذا قال لخطري يا ان اخبر عن الكفر في الماضي كاذباً الا اني ما اردت ذلك يعني الا  
عن الكفر في الماضي كاذباً وانما اردت كرام مستقبلاً جواً باللائم هذه الوجه يكفر  
به القضا وفيه بينه وبين ربه واذا اكره ان يصيح الي هذه الصليب فضلي فهو على  
ثلاثة اوجه اما ان قال لم يحطرب الي شيء وقد حلت الي الصليب مكرهاً وفي  
هذا الوجه لا يكفر لا في القضا ولا فيما بينه وبين ربه واما ان يقول لخطري يا ان اصلي  
ليه ولم اصلي للصليب وفي هذا الوجه لا يكفر لا في القضا ولا فيما بينه وبين ربه  
واما ان قال لخطري يا ان اصلي لله فتركت ذلك وحلت للصليب وفي هذا الوجه  
يكفر في القضا وفيما بينه وبين ربه كذا في المحيط ولو قيل لمسلم السجد للملك وال  
قتل كذا ما لا فضل ان لا يسجد كذا في الفضول العادية اذا اطلق الرجل كلمة الكفر  
عند الكثرة لم يمتنع الكفر قال اصحابنا لا يكفر وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح عندي كذا  
في البحر الرائق ومن ايت بلفظه الكفر وهو يعلم ان كذا الا انه ايت بها عن احتياط فيكون  
قائمة الشك خلافاً للبعض ولا يبعد راجحاً كذا في الخلاصة الهازلة والمشتهر اذا انكسر  
بكفر استخفافاً واستمر له وسراحتاً يكون كراماً عند الكل وان كان اعتقاده خلاف ذلك الحاطي

اذ اجري علي لسانه كلمة الكفر خطايمان كان يريد ان يتكلم بما ليس بكفر فليكن علي لسانه كلمة  
الكفر خطايمان يكون ذلك كراماً عند الكل كذا في فتاوي قاضي خان يكون موضع فلفسوة المحرم علي  
واسمه علي الصحيح الا الضرورة دفع الحر والبرد وبسبب الزنا وفي وسطه الا اذا فعل ذلك  
خديعة في الحرب وطليقة للمسلمين ويقول المحرم حرم ما انا فيه يعني فعله وقوله  
النظرانية خير من المحرمية لا يقول المحرمية فتر من النظرانية ويقول النظرانية خير من  
البرهوتية ويقول الغاميل الكفر خير مما انت تفعل عند بعضهم مطلقاً وقيدة الفقيه ابو  
الليث بان قصد تحسين الكفر لا يتبع معاملة ويجز وجه اليه ويرد المحرم لموافقته  
مقام فيها يفعلون في ذلك اليوم وسبب اية يوم النير وسبباً لم يكن يشترطه قبل ذلك تقطع  
للتيرور لا لاكل والشرب وباهد اية ذلك اليوم للمتر كمن ولو بيضة تقطع لذلك لا باجابه  
دعوة مجوسي حلة راسه ولده وتحسين امر الكفار اتقا حتى قالوا لو قال ترك الكلام عنه  
اكل الطعام حسن من المحرم او تركه المتصاحفة كالة الحريض من حسن فهو كافراً كذا  
في البحر الرائق رجل ذبح لوجه انسان في وقت الخلقة او اخذ الجوازات وما استبه ذلك  
قال الشيخ الامام ابو بكر رحمه الله فذكر كذا والمذبح ميتة لا يقول قال الشيخ الامام اسمعيل  
الزاهد اذا ذبح البقر الا ابل في الجوانات لغدوم الحاج او للمرأة قال جماعة القلي يكون  
كفر اذ اية فتاوي قاضي خان امرأة شددت على وسطها حبلًا وقالت هذا ازنا وتكفر  
كذا في الخلاصة رجل قال لغيره يا لمارسيت كبري ما ازين كاركه تو ميكني قالوا ان اراد  
تفتيح ذلك الفعل لا يكفر كذا في فتاوي قاضي خان رجل قال كافر في كردن به از حيا نكرد  
اكثر القلي علي انه يكفر كذا في المحيط وفيه اقول القاسم الصغار رحمه الله تعالى  
هكذا في الخلاصة رجل ضرب امرأة فقال المرأة لست بمسلم فقال الرجل هب ابي  
لست بمسلم قال الشيخ الامام ابو بكر رحمه الله تعالى لا يصير  
كافراً بذلك وقد حكى بعض اصحابنا انه رجل لوقيل لست بمسلم فقال لا يكون  
ذلك كراماً اية فتاوي قاضي خان قالت امرأة لزوجها ليس لك حمية ولا دين الاسلام فقد قيل انه يكفر  
زني بخلو في مع الاطباء فقال الزوج ليس لي حمية ولا دين الاسلام فقد قيل انه يكفر  
رجل قال لامرأة يا كافرة يا يهودية يا مجوسية فقالت همجنيتم اوقالت همجنيتم  
طافده مر اوقالت اكر همجنيتم نبي ما تو بناسمي اوقالت اكر همجنيتم نبي ما تو صحت  
نداري اوقالت تو مرانداري كورت ولو قال اكر من همجنيتم مرانداري لا يكفر وقد  
قيل يكفر ايضا والاول اصح وبه كان يفتي القاضي الامام جمال الدين رحمه الله تعالى وعليه قد  
اذا قالت المرأة لزوجها يا كافر يا يهودي يا مجوسي فقال الزوج همجنيتم ارم من يهوداني  
او قال اكر همجنيتم نبي ترا ناري فقد كفر ولو قال اكر جنيتم يا من ماله من ماله على الاخلا  
والصحيح انه لا يكفر ولو قال ليك راه كه جنيتم يا من ماله من ماله لا يظفر انه يكفر وقد قيل  
بخلافه ايضا ولو قال اجني يا كافر يا يهودي فقتل همجنيتم يا من صحت مد اوقالت  
اكر همجنيتم نبي ما تو صحت ناري الي اخر ما ذكرنا في الا لفاظ في موضع ما قلنا بين  
الزوجين كذا في المحيط رجل اراد بفعل فعلا فقالت كذا امراته اكر ان كركن كافر  
يا شرف فعله كذا الفعل ولم يلتفت اليه لا يكفر ولو قال لامرأة يا كافرة فقالت المرأة  
لا بل انت اوقالت لزوجها يا كافر فقال الزوج بل انت لم يقع بيننا فرتة هكذا اذكر الفقيه







قال علي بن ابي طالب من يقول عيا في حيا فك وما اشبه ذلك الكفر واذ قال الرزق  
من الله ولكن ازبده جفئت خواهد فقد قيل هذا شرك رجل قال انما يريد من التواب  
والعقاب فقد قيل انه يكفر وفي النواز لوقال هر چه فلان كويد بكنم واكرهه كفر  
كويد بكنم رجل قال بالفارسية از مسلمان بيزار او قال ذلك بالعربية فقد قيل  
انه يكفر حتي ان في رهن المامون الخليفة سئل فقيه عن قتل حايكا چه واجب  
شود فقال تقاربت واجب شود فامر المامون بضرب الفقيه حتى مات وقال هذا  
استنراجكم الشرع والاستنراج احكام الشرع كخبر كذا في المحيط اكرهه ريشي را كويد بكنم  
وسياه كلم شده است فخذ اكرهه كذا في الفتاوية قال السلطان وناقل  
يكبر بالله كذا قال الامام علم الهدى ابو منصور المازني رحمه الله تعالى وقال  
بعضهم لا يكفر ولو قال لواحد من الحيا برة اي خدائي يكفر ولو قال اي بار خدائي اكثر  
المستأج عينا انه لا يكفر وهو المحمل كذا في الخلاصة في اصول الصغار سئل عن  
الخطايا الذين يخطيئون يعلم المنكر يوم الجمعة ما قالوا في القاب السلاطين العادل  
والعظيم شهنشاه الاعظم ما لك رقاب الامم سلطان ارض الله ما لك بلاد الله معين  
خليفة الله هل يجوز علي الاطلاق والتحقيق ام لا قال لا بل بعض المناظره كفر  
وتعصية معصية وكذب وامس شهنشاه فمن خصا يص اساء الله بدون وصف  
الاعظم ولا يجوز وصف العباد بذلك واما ما لك رقاب الامم فهو كذب محض واما  
سلطان ارض الله واخوانا علي الاطلاق فهو كذب محض كذا في التناظره  
قال الامام ابو منصور رحمه الله تعالى اذا قيل احد بين يدي احد الارض او اخي  
لله او طائرا له لا يكفر ان يريه تعظيمه لا عبادة وقال غيره من مستأجنا رحمهم الله  
اذا سجد واحد لها والحي برة فهو كفرة من الكباير هل يكون كذا بعضهم يكره مطلقا  
وقال اكثرهم هذا عيا وجوه ان اذ ادبه العبادة تكثر وان اذ ادبه التهمة لم يكفره  
ويكره عليه ذلك وان لم يكن له ارادة كونه عند اكثر اهل العلم واما تقبيل الارض  
وهو قريب من السجود الا انه اخف من وضع الجبهة والجبين علي الارض كذا في الطهارة  
يكفر باعتقاد ان الخراج ملك السلطان كذا في البحر الرافعي في رسالة الصلوات الخ  
اكرهه بجا كس يري كذا واو كويد من اين بدوي از تود ان من ان حكم خد اي كافر كرد  
وفي رسالة ايضا في مجموع نوارل آورده است اكرهه بوقت خلوت يعني بوقت  
يوشيدن شه و بوقت تقية از بر اي يوشيدن تشرين ورضا او قرباني كذا كافر  
شود وان قرباني مردار باشد وخوردن آن روا نبود وانكه در زمان ما شايه شده  
است و بيشتر ي از عورات مسلمانان بدان مبتلا اند آنست كه بوقت آنكه آيد  
كودگان را ببردن مي آيد كه انرا جبري ميگويند بام آن آيد صورتي كرده اند  
و آنراي پيرستند و شفاء كودگان از وي ميخواهند و اعتقاد ميكنند آن سنگ  
بر اين كودگان ترا شفا ميدهد اين عورات بدني فعل و بدني اعتقاد كافر ميشوند  
و شفاء بران ايشان كه بدني فعل رضا منه بدني كافر كردند و ديكر از اين جنس  
آنست كه بر سر آب ميروند و آن آب مي پيرستند و ميگويند كه دارند كوسيد بر سر آب  
ذبح ميكنند اين پيرستگان آب و ذبح كنندگان كوسيدن كافر ميشوند و كوسيدن

مردار كرد خوردن روا نبود و همچنين كه در خواناي صورت ميكنند چنانچه  
معهود پيرستيدن كبر آنست آنراي پيرستند و بوقت زادن كودك بيشتر نقش  
ميكنند و در وقتي ميروند و آنرا بام ميگويند و آنراي ميخواهند و مي پيرستند و ما  
تعداد اين هر چه ميكنند بدان كافر ميشوند و از شوهرا ن خود مباينة ميشوند  
اكر كويد بدني روزگار تخليت كنم و دروغ نگويم روز تكبير و دوا كويد تا در  
خوبد و در وقت دروغ نگويم تا في نياي كنجوري و يا كويد چرا حيا نت ميكنم  
و يا چرا دروغ ميگويم كويد از اين چهاره نيمست بدني همه لفظا كافر شود اكر بدني  
را كويد دروغ ميگويسد او كويد ان سخن راست تر است از كذا ۱۷ الاله محمد  
رسول الله كافر شود اكر كسي بختبر شود و كسي كويد كافر به از اين كار كافر كرد  
و اكر بدني سخني كويد كه آن منفي بود و ديكر كويد چه ميگويم بر تو كز لان ميگر  
د و او كويد چه كني انرا كافر لازم آيد كافر شود كذا في التناظره من خطير قبله  
ما يوجب الكفر ان تكلم بوجه كاره لذلك فذلك محض الهجان و اذا علم عيا الكفر ولو  
بعد مائة سنة يكفر في الحال كذا في الخلاصة رجل كثر بلسانه طائفا و قلمه مطين  
علم الايمان يكون كافرا لا يكون عنده الله مؤمنا كذا في فتاوي قاضي خان ما كان  
يكونه كفا اختلافا فان تايلم يوم تجد يد النكاح و بالتوبة و الرجوع عن ذلك بطل  
الاحتياط و ما كان خطا من الانفاظ و لا يوجب الكفر فاعلم من علم حاله و لا  
يوم تجد يد النكاح و الرجوع عن ذلك كذا في المحيط اذا كان في المسئلة وجوه  
توجب الكفر و وجه واحد من تعظيم المعني ان يميل الي ذلك الوجه كذا في الخلاصة  
يا البرازيه الا اذا خرج با رادة توجب الكفر فلا ينفع التاويل حيشه كذا في البحر الرافعي  
ثم ان كان نية التاكيد الوجه الذي يمنع التكفير فهو مسلم وان كان نية الوجه الذي  
يوجب التكفير لا ينفع فتوى المفتي و يومر بالتوبة و الرجوع عن ذلك و تجد يد  
النكاح بينه وبين امرائه كذا في المحيط و ينبغي للمسلم ان يتعبد ذكر هذه الدعا  
صالحا و مسلكا من سبب العصية عن هذه الورطة بوعده النبي صلى الله عليه و سلم  
و الدعا هذه اللهم اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا و انا اعلم و استغفر لك ۱۷ الاله كذا  
في الخلاصة **باب** **الفاسقة** البغاة اهل البقي كل فرقة  
لهم منعة يتعلمون و يجمعون و يقاتلون اهل العدل يتاويل و يقولون الحق معنا  
و يدعون الولاية فان تغلبت قوم من اللصوص على مدينة و اخذوا المال فليكنوا  
بغاة كذا في خزائن المفتين اذا خرج قوم من المسلمين طاعة الامام و غلبوا  
على بلد دعاهم الي العود الي الجماعة و كسفت عن شهرتهم و دعاهم الي التوبة كذا في  
الكافي و هذه الدعوة لعيت بواجبة اذا بلغه انهم يشتركون السلاح و يتحشرون  
للقاتل ينبغي ان يلجأهم و يحبسهم حتي يعلقوا عن ذلك و يجدوا توبة و فعلا للترديد  
الا مكان كذا في الهداية جيل الامام العدل ان يقاتلهم و ان لم يبد و ان لم يقاتلهم و هذه  
منه و با و اذا ثبت انه يباح قتل العينة المستعنة و ان لم يوجد منهم القتال حجة  
يباح قتل المدبلايم و لو فرغ منهم امام اهل العدل فلا يحل لهم ان يتبعوا المنهزمين  
اذا لم يبق لهم فيهم يرجعون اليها و اما اذا بقي لهم فيهم يرجعون اليها كان اهل العدل



ان يتفقوا المنهزمين ومن اسر منهم فليس الامام ان يقتله اذ كان يعلم انه لو لم يقتله لم  
يلحق اليه فنه منته اما اذا كان يعلم انه لو لم يقتله يلحق اليه فنه منته يقتله  
كذا في المحيط وان شاء حبسه كذا في الهداية ولا يجزى عليه خبرهم اذ لم يبق لهم فنه  
واما اذا بقي جهنم عليهم ولا يسبي نساهم وذرارهم ولا يسلك عليهم اموالهم وشا اصاب  
اهل العدل في عسكر اهل البقي من كراع او سلاح او غيره ذلك فانه لا يرد عليهم في الحال  
ولكن ان كان اهل العدل يحتاجون اليه سلاحهم وكرامهم في قتالهم ينتفعون بما قاله  
يرضخ في موضعهم كسائر الاموال والكرامات فيحتاج اليه انتفاعه لا يحتاج اليه انتفاعه  
ولا ينفق عليه الامام من مئنته الى المال فيه من الاحتساب على الباغي ولو اتفق كان  
دينه على الباغي فاذا وصفت الحرب او زادها وزال منعتهم يرد عليهم وما انك  
اهل البقي من اموالنا ومناياك في الحرب فاهم لا يضمنون اذا اتاوا وزال منعتهم  
وكذا في ما اثلث المنة ودين اموالنا اذا كان لهم منعة لا يضمنون ولكن ما كان قايما  
يدعي احبابه اذا اتاوا وان اعتقدوا اعتكالا يتاويلهم وقد اتصل هذه التاويل منعة  
وكذا في اهل العدل لا يضمنون ما اصابوا من ديارهم واوراقهم بسبب اسلافهم هكذا  
في الغيرة فاما ما اصابوا قبل ذلك فم ضامنون لانه كذا في النهاية اذا اظهرت  
جماعة من اهل البقي القتل رايا ودعت اليه وقتلت عليه وصارت لهم منعة  
وتشركه وقوة فان كان ذلك بظلم السلطان في حقهم فيسبغ ان لا يعلم وان كان  
لا يمتنع من الظلم وقتلت تلك الطائفة السلطان فلا يمتنع من سببهم بل يعينون  
ولا ان يعينوا السلطان ولم يكن ذلك لاجل انه ظلم ولكنهم قالوا الحق معنا وادعوا الوالية  
فلم تسلطوا ان يقاتلهم للناس ان يعينوه كذا في السراجية يجوز قتالهم بكل ما يجوز  
به قتال اهل الحرب كالرعي بالنبل والمنجنيق وارسال الما والنا عليهم والباي  
بالليل كذا في النهاية في التبريد ولا يقتل من كان مع اهل البقي من النساء والصبيان  
والسبي والعيان ولو اسرعيد من اهل البقي وهو يتايل مع مولاه فقتل وان كان  
جهنم لا يقتل ولكن يجس حتى يزول البقي ولو قاتل النساء قاتلت قتلن كذا في  
النهاية الساجية الباغي اذا كان ذارح محرم من القاتل فانه لا يباشر القاتل قتل الا  
دفعاً عن نفسه ويجزى له ان يقتل ذابنه ليعتزل حل الباغي فيقتل بغيره كذا في السراجية  
لو استعان اهل البقي بمؤمن من اهل الفقه فيلحقهم قتلوا مؤمن اهل العدل  
لا يكون ذلك نقضاً لعهدهم وشا اصاب اهل الفقه من قتل او جراحة او مال ما  
او اصابهم بذلك فلا ضمان كذا في اهل البقي وقال محمد رحمه الله تعالى اهل البقي  
اذا كانوا في عسكرهم فقتل رجل منهم رجلاً فلا قصاص عليه ان قاتل قاتله رحمه الله  
في الجامع الصغير ايضا في اهل البقي اذا غلبوا اهل المصر فقتل رجل من اهل البقي  
رجلاً من المصر عتبه اثم ظهر بايع ذلك المصر يقتل منه ومعنى المسئلة انهم غلبوا  
ولم يجزوا حكمهم حتى انعمهم امام اهل المصر ما اذا جري فيها اهل البقي فقتل  
انقطعت ولاية اهل العدل وصحقتهم فلا يجب شره بقتل الرجل من اهل المصر قال  
محمد رحمه الله في الجامع الصغير ايضا في رجل من اهل العدل قتل باغياً والقاتل  
وارثه ورثه وان قتل البقي قتال الباغي كنت يلع الخو جين قتلنا وانا الالة عكا

الحق اورثه منه واما قال قتلته وانا اعلم ان علي باطل يوم قتلته لم اورثه منه في قول الباغي  
حقيقة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط من قتل من اهل البقي فانه لا يفسد ولا يصلي  
عليه ومن قتل من اهل العدل انه يفعل به ما يفعل بالشهيد وحكمه حكم الشهيد  
كذا في شرح الطحاوي اهل البقي اذا اخذوا العشر والحراج ايجز ثانياً ان كان صرف  
اهل البقي ما اخذوه في وجهه ولا اعاد عليهم قضاء ولكن يقر ارباب الاموال ان هـ  
يعيدوا ذلك فيما بينهم وبينه الله تعالى ولكن قال مشايخنا انما اعادة عليهم في الحراج هـ  
ديانة ايضا وكذلك اعادة عليهم ايضا في العشر اذا كان اهل البقي فقرا كذا في فاية البيان  
ويكره بيع السلاح من اهل الفتنه في عسكرهم ولا بأس ببيعه بالكوفة ممن لم يدرانه  
من اهل الفتنه وهذا ان يفسد السلاح فاما ما لا يقاتل به الا بصفة كالحديد فلا  
يأبى به كذا في الكافي **كتاب اللقيط** وهو في الشريعة اسم لمحمي مولود  
طرفة اهل خوفاً من الفيلة او فراراً من نهمة الزبينة مضيقه اثم ويحرم بيعه وعرضه  
عنه ثم الا لثقات من ذوب اليه وات غلبت عليه طمة ضياعه كان وجده في الماء او بين  
يدي سبع فواجب واللقيط حر ولو لم يسلط ان حق ان يملكه اذا روجه امر  
او كانت تجارية فزوجها من اخر لم يجز كذا في خزانة المفتين ولا يأخذ منه احد ولو  
هو باغي غيرهم ليس له ان يبيعه كذا في التبيين عقلم ونفقة في بيت مال المسلمين  
كذا في المحيط واذا وجد مع اللقيط مال مشدود عليه فهو له وكذا اذا كان مشدوداً  
ذابنه وهو عليها واما اذا كان موصوعاً بقره لم يحكم له به ويكون لقطه وان وجد اللقيط  
عكاً ذابنه لم يملك كذا في الجوهرة النيرة ونفقة في ذلك المال بامر القاضي للملحق ان ينفق  
عليه منه وقيل ينفق بغير امره ايضا وهو مصدق في نفقة مثله كذا في المحيط ولا  
يبيت المال حتى افله اذ مات من غير وارث ولا مولود فتركت له بيت المال كذا في خزانة  
المفتين اذا جاز الملحق باللقيط اني القاضي وطلب من القاضي ان يأخذه منه  
فللقاضي ان لا يبيعه في ذلك بدون البيعة لانه يبيع نفقة ومؤنة في بيت مال  
المسلمين ومن اقام البيعة في القاضي يقبل بيعة من غير حكم خارجة او قبل القاضي  
بيعته ان شاء فبعض اللقيط وان شام يقضه ككيفية بولي ما توفي ويقول قد  
التممت حفظه فانت وما التزمت وهذا اذا لم يعلم القاضي في حجره عن حفظه هـ  
والا تفاق عليه فاما اذا علم فالولي ان يأخذه ويضعه على يدي رجل يحفظه هـ  
فان جاء الاول وسال القاضي ان يبيعه عليه القاضي بالخيار ان شاء رده وان لم يرد  
يجزى ما لو التقط لقيطاً في ارضه واتزعه من يده ثم اختصه بالقاضي في فعله  
الاول وان وجب العبد لقيطاً ولم يرد ذلك لا يقول والمولي يقول لعبد كذا بثل هو  
مبيدي فان كان العبد يجرى عليه قال لقل قول المولي وان كان ما ذونا لقل قول العبد  
كذا في الظهيرية لو اقر اللقيط لعبد فلان فان كذب به فهو ضرر وان صدقه فان لم يجز  
احكام الاحزاب مثلاً قبول الشفعة وضرب قاذفه وغيره ليدفع اقراره والا فلا كذا في  
السراجية يثبت نفسه من واحد اذا ادعى ولم يردعه الملحق وقيل يصح حق النسب  
دون ابطال اليد للملحق والاصح الاول وان ادعى فانه عوة الملحق الاول وان كان  
فيها والاخر مسلم كذا في التبيين فلو كان المدعي فقيراً فهو اسبه وهو مسلم ولو ادعى

شأنه



مسلم وذوي يقضي للمسلم وان كانا مسلمين يقضي لمن اقام البيعة فلو اقام ما يقضي  
 لها ولولم يقض لكان وصف احدها علقا فاحسنه فاصاب والآخر لم يصف  
 يجعل ابن الفراء صنف كذا في السراجية ولولم يصف كل واحد منهما فان جعل ابنيها  
 كذا في غاية البيان ولولم يصف احدها فاصاب في بعض ما اوصى واخطا في بعض  
 هو ابنيها ولولم يصف احدها فاصاب في الآخر يقضي للذي اصاب وكذا لو قال  
 احدها هو غلام وقال الآخر هو جارية يقضي للذي اصاب فلو تزوج رجل بالعدة  
 وقال هو غلام فماذا هو جارية او قال هو جارية فماذا هو غلام لا يقضي له اصلا كذا في  
 المحيط اذا ادعى اللقيط رجلا ان ادعى احدها انه ابنه والآخر انه ابنة فاذا هو حربي  
 وان كان مشكلا يقضي به بينهما وان لم يكن مشكلا وحكم بكونه ابنا فهو للذي ادعى انه  
 ابنه كذا في التارخانية ولو كان المدعي اكثر من اثنين فعلى ابي حنيفة رضي الله عنه  
 انه جواز في الحنيفة كذا في السراجية امرأة ادعت انه ابنها فان صدقها زوجها او شهدت  
 لها القابلة او قامت البيعة صحت دعوتها والا فلا ثم اذ في القابلة اما يكتفي بها  
 فيها اذا كانت لها زوج منكر للولادة اما اذا لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين هكذا  
 في البحر الرائق وان ادعت انه ابنها من الزوج يقضي بمكذابة السراجية وان ادعاه امرأته  
 فعلى قول ابي يوسف ومحمد صحها الله تعالى لا يثبت النسب من واحد منهما واما على  
 قول ابي حنيفة فالنسب يثبت من المراتين ولكن لا بد له من حجة عند التفارض والتأريخ  
 والحجة شهادة امرأة واحدة على رواية ابي حنيفة وخيار رواية ابي سليمان الحجة شهادة  
 رجلين او رجل واحد وامرأتين فان اقام ذلك يثبت النسب بينهما وما لا فلا في رواية  
 وان اقامت احدها رجلين والآخر امرأتين يجعل ابن للتي شهدت لها رجلان  
 ونحوه في الطحاوي وان اقامت احدها البيعة دون الاخرى فانه يجعل ابن للتي هـ  
 قامت لها البيعة ولو ادعت امرأتان اللقيط وكل واحدة منهما تقيم البيعة  
 على رجل على حدة بعينه انما ولدته منه قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يصير ولد  
 من الرجلين حقيقا وما لا يصير ولدها ولا ولد الرجلين كذا في التارخانية  
 لو ادعاه رجل انه ابنه من هذه المرأة الحرة فادعى اخراثة عبقة واقامت البيعة يقضي  
 للذي ادعى بموته وان ادعى احدها انه ابنه من هذه المرأة الحرة وادعى الاخر انه ابنه  
 من هذه المرأة الامة يقضي للذي ادعى النسب من المرأة الحرة ولو اقام كل واحد منهما  
 بيعة انه ابنه من هذه المرأة عين كل واحد منهما امرأة اخرى يقضي بالولد بينهما وهل  
 يثبت نسب الولد من المراتين على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى يثبت وعلى قولهما  
 لا يثبت كذا في المحيط رجلا ادعى نسب اللقيط واقامت البيعة واخذت بيعة  
 كل واحد منهما يقضي لمن يشهد له سن الصبي فان كان سن الصبي مشهورا لم يوافق  
 كلامين التارخانيين فعلى قولهما يسقط اعتبار التاريخ ويقضي به بينهما اتفاق الروايات  
 واما على قول ابي حنيفة رحمه الله فذكر خواهر زاد رحمه الله انه يقضي به بينهما  
 في عامة الروايات وهو الصحيح كذا في البحر الرائق وهكذا في المحيط اذا كان الصبي  
 في يدي رجل يعي انه ابنه ويقع على ذلك بيعة ويقع رجل اخر بيعة انه ابنه يقضي لصاحب  
 اليد صبي في يدي امرأة ادعت امرأة اخرى انه ابنها واقامت على ذلك امرأة هـ

وادعت التي في يدي الصبي انه ابنها واقامت على ذلك بيعة يقضي للتي في يديها ولو شهدت  
 لصاحب اليد امرأة وشهد للتي رجلا يقضي للتي رجلا يقضي للتي في يديها ولو شهدت  
 حرة واقامت بيعة انه ابنه من امرأته هذه واقام الذي في يديه بيعة انه ابنه الامة  
 لم ينسب الي امة فانه يقضي بالولد للمدعي ويثبت نسب من ذي ان ادعاه ويكون  
 اللقيط مسلما ان لم يكن في مكان اهل الذمة وهذه المستحسان كذا في التبيين  
 وابن الذي اللقيط انما يكون مسلما اذا لم يمت بيعة انه ابنه فان برهن مشهور  
 مسلم يقضي له وصار ثبعا بدينه وان اقام بيعة من اهل الذمة لا يكون نصيبا  
 كذا في البحر الرائق والمعتبر هو المكان وقد اختلف المشايخ فيه في اصله ان هذه  
 المسئلة على اربعة اوجه احدها ان يكون مسلم في مكان المسلمين كالسجدة او القرية  
 او المصر للمسلمين فيكون مسلما والثاني ان يكون كافرا في مكان اهل الكفر كالبيعة هـ  
 والكثيثة وقرية من قرايم فيكون كافرا والثالث ان يكون كافرا في مكان المسلمين والاربع  
 ان يكون مسلم في مكان الكافر ففي هذه بين الفصليين اختلفت الروايات كذا في البحر  
 الرائق لو ادرك اللقيط كافرا كان المسلم والمسلم في مصر من امصار المسلمين  
 فانه يحبس ويجبر على الاسلام وهو الصحيح كذا في خزانة المفتين كل من حكم باسلا  
 تبعا اذا بلغ كافرا جبر على الاسلام ولكن لا يقتل استحسانا كذا في المحيط ويثبت  
 نسب من عبدا اذا ادعاه ويكون الولد حرا ولو قال العبد هو ولدي من زوجتي  
 وهي امة فصدقه مولاه ثبت نسبته ويكون حرا منه محمد رحمه الله تعالى والمسلم  
 الحق من الذي عند التنازع اذا كان حرا وان كان عبدا فالذي اولى ولا يرق اللقيط  
 الابيعة ويشترط ان يكون الشهود مسلمين الا اذا اعتبر كافرا بوجوده في موضع اهل  
 الذمة ترك اذا صدقه اللقيط قبل البلوغ لا يسمع تصديقه بخلاف ما اذا كان صغيرا  
 في يده رجل فادعى انه عبده وصدقه الغلام فانه يكون عبدا وان لم يدرك وان صدقه  
 بعد الادراك ينظر فان كان بعد ما اجري عليه من احكام الاحرار من قبول شهادته  
 وحده قادرا لا يصح اقراره بالرق كذا في التبيين لو كان اللقيط امرأة فاقترت بالرق  
 لرجل فصدقه بذلك الرجل كانت امة له الا انها اذا كانت تحت زوج لا يقتل في ابطال  
 النكاح بخلاف ما لو اقترت انها بنت اب الزوج فصدقها اب الزوج فانه يثبت النسب  
 ويبطل النكاح فان اعتق المولى وهي تحت زوج لم يكن لها خيار العتق ولو كان الزوج  
 حائرا فاحدة فاقترت بالرق يصير طلاقا لثنتين لا يملك الزوج عليها الا طلقه واحدة  
 ولو كان طلقا لثنتين ثم اقرب بالرق كان له ان يزوجها وكذا في حكم العدة اذا اقترت  
 بالرق بعد ما مضت حيضتان كان له ان يزوجها في الحيضة الثالثة لو اطلق الملقط  
 ان اللقيط عبده بعد ما عرف انه لقيط لا يقتل قوله الامحج وادامات اللقيط وترك  
 مالا ولم يترك فادعى رجل بعد موته انه ابنه لا يصح في الامحج كذا في فتاوى قاضي خان  
 وفيه الدخيرة صبي في يدي رجل لا يبيعه اقامت امرأة بيعة انها ولده ولم تسم اباه  
 واقام رجل بيعة انه ابنه ولد على فراشه ولم يسم امه فانه يجعل ابن هذا الرجل من  
 هذه المرأة ويجعل كائنا ولعنه على فراشه وكذا لو كان الصبي في يد هذا الرجل او يد  
 هذه المرأة وبقي المسئلة بحالها فانه يجعل ابن هذا الرجل من هذه المرأة ولا يعتبر

في جري التورث وهو ظاهر الرواية في جري



الترجم باليد في يوم رجب من اهل الفقه يدعي انه ابن جابر بن ابي اسحق  
بن محمد بن الحسين او من اهل الذمة انه ابنه واقام الذي يدعي بيته من المسلمين  
انه ابنه فقصي للمسلمين ويرجع الذي عليا المسلم يحكم بده كذا في التناخانية لو انك التقيط  
ووالي رجبلا زوايا فان كان جني جنانية فعقله على بيت المال ثم والي رجبلا لا يصح ولاه  
ولا يملك الملتقط على اللقيط ذكره ان اللقيط او اني نصر فاصيب او مشرا او نكاح او  
غيره وانما ولاية الحفظ لا غير وليس له ان يمتنع فان فعل ذلك من ذلك كان ضارفا  
والملتقط ان يمتنع اللقيط حيث شاكذ انه فتناء في قاضي خان ولا يجوز ان يواجره  
ذكره في الكراهية وهو الاصح كذا في التناخانية فان وجدته اللقيط مال او امراتنا جني  
الملتقط ان يمتنع فليس من ذلك المال فاشترى لم من طعام او كسوة فذلك جائز واذا  
قتل اللقيط خطا عيبا عليه عليه عاقلة القاتل ويكون لبيت مال المسلمين وان قتل  
عذرا فليس الاثم (القاتل في الدية جائز ولو عوفي فالتايل لا يجوز ولو اراد ان يقتل  
القاتل فذلك عيبا في حنيفته ومحمد رحمه الله تعالى واذا اتفق الملتقط على اللقيط  
من مال نفسه ان اتفق بغير امر القاضى فهو في ذلك منقطع وان اتفق الملتقط على  
اللقيط بامر القاضى ان كان القاضى امره بالاتفاق عليه ان يكون ذنبا عليه فان ظهر  
له ان كان الملتقط حق الرجوع على ابيه وان لم يظهر له ابعلا حق الرجوع عليه اذا  
كبر وان كان القاضى امره بالاتفاق ولم يقتل عليه ان يكون ذنبا عليه ذكره في التناخانية  
رحمة الله تعالى انه لا يكون حق الرجوع في ظاهر الرواية والاصح ما ذكره في ظاهر الرواية  
كذا في الحيط اذا ادرك اللقيط ونزوح امرأة ثم اقرانه عبد لفلان وامراته عليه صدق  
قصة اقرانها لآدم ولا يصدق على ابطال وكذا لو استدان ذنبا او نكاحا او  
كفلا لفلان او وهب هبة او تصدق وسلم او كان تبعة او دبره او اعتقه ثم اقرانه  
عبد لفلان لا يصدق على ابطال شي من ذلك كذا في فتاوي قاضي خان والله تعالى اعلم  
**كتاب اللقطة** هي مالا يوجد في الطريق ولا يعرف له مالك بعينه كذا في  
الكافي التقيط اللقطة على نوعين نوع من ذلك يفترض وهو ما اذا خاف ضياعا  
ورجع من ذلك لا يفترض وهو ما اذا لم يجن ضياعا ولكن شياخ اخذها اجمع عليه  
العلماء واختلافوا فيها بينهم ان التارك افضل لا يرفع ظاهره صاحبها بامر الله  
ان الرفع افضل كذا في الحيط ستر كانت اللقطة دراهم او دنانيرا او قرصا او شاة  
او حملا او غنلا او فرسا او ابلا دهنه اذا كان في الصحا فان كان في القرية فتركه الدابة  
افضل واذا راع لقطه فمرا فليقل التقيط لقطه او وجدته ماله او عندي شي  
فمن سمعته يطلبه دترة على كذا في فتاوي قاضي خان ويعرف الملتقط اللقطة في  
الاسواق والشوارع ممة يغلب فيها ظنه ان صاحبها لا يطلب بعد ذلك هو الصحيح  
كذا في مجمع البحرين وللقطة الحبل والحرم سوا كذا في خزانة المفتين ثم بعد ترميم المدة  
المذكورة الملتقط محرم بين ان يحفظه بحسبة وسين ان يتصدق بما كان  
جاء صاحبها في مضي الصدقة كبره ثوابا وان لم يبعها ضمن الملتقط او المسكين  
ان شاء لو هلك في يده فان ضمن الملتقط لا يرجع على الفقير وان ضمن الفقير لا  
يرجع على الملتقط وان كانت اللقطة في الملتقط او المسكين قايمة اخذها

منه كذا في شرح مجمع البحرين كل لقطة يعلم انك لا تملكها لا ينبغي ان يتصدق ولكن يعرف  
الي بيت مال النوايب المسلمين كذا في المراجعة ثم ما يجده الرجل نزعان شرع يعلم ان  
صاحبها لا يطلبه كالتوا في مواضع متفرقة وقصور الرمان في مواضع متفرقة وفي هذا  
الوجه له ان يأخذها لو شئت بها الا ان صاحبها اذا وجدها في يده بعد ما جملها فله ان  
يأخذها ولا يصير ملكا لاخذها كذا في شرح الاسلام خواهر زاده وشمس الائمة الرحيم  
رحمها الله تعالى في شرح كتاب اللقطة وهكذا ذكره في شرحه في شرحه في شرحه  
ان صاحبها يطلبه كالتوا وبالفقه وسائر المروضا واشتباها وفي هذا الوجه  
له ان يأخذها ويحفظها ويعرفها حتى يوصلها الى صاحبها وقصور الرمان والنوي  
اذا كانت مجتمعة في موضع من المواضع الشاي وفي غيب النوازل اذا وجد جورة ثم اقر  
حتى يكفها عشا وصار لها قايمة فان وجدتها في موضع واحد من المواضع الشاي بلا  
خلاف وان وجدتها في مواضع متفرقة فقد اختلف المفتون فيه قال الصلبي  
رحمة الله تعالى والمختار انها من الملتقطين وان كان في اهل مرقند الخطب الذي يوجد في  
المال ولا بأس باخذها والانتفاع به وان كان قايمة وكذا في التقيط والذكر في اذا وجد في  
نهر جارا لا بأس باخذها والانتفاع به وان كان في قايمة وكذا في التقيط والذكر في اذا وجد في ايام  
الصيف ثمارا في قايمة تحت الاشجار وهذه المسئلة على وجوه ان كان ذلك في اخصار  
لا يسمع التناول منها الا ان يعلم ان صاحبها قد اباخ ذلك اما نصا او دلالة بالعادة  
وان كان في الحيط والشارع ما يمتنع كالجوز وغوه لا يسمع ان يأخذها لم يعلم ان صاحبها  
قد اباخ ذلك ومنهم من قال لا بأس به مالا يعلم النهر اما جريها او دالة وهو المختار  
وان كان ذلك في الرضا يتيقن الذي يقال بالفارسية مراسه وكان ذلك في الشار التي يتيقن  
لا يسمع الاخذ الا اذا علم الاذن وان كان ذلك في الشار التي لا يتيقن يسمع الاخذ بلا  
خلاف في ما لم يعلم النهر وهذا الذي ذكرنا كله اذا كانت الثمار في قايمة تحت الاشجار فاما  
اذا كانت على الاشجار فالأفضل ان لا يأخذها في موضع ما الا باذن المالك الا اذا كان  
موضعا كثيرا الثمار يعلم انه لا يتيقن عليهم ذلك فيسعه الاكل ولا يسمع الحمل كذا في  
الحيط وان كانت اللقطة شيئا اذا مضى عليها بين او يومان فيفسد فان كان قليلا  
بحسب العيب ومثلا ياكلها من ساقته غنيا كان او فقيرا وان كان كثيرا يبيعها  
بامر القاضى ويحفظ ثمنها وان كانت اللقطة ما يجتاج الى النفقة ان كان ثيابا  
يمكن اجازته يواجره بامر القاضى ويبيع عليه من الاجر كذا في فتاوي قاضي خان  
وان لم يكن له منفعة او لم يجد من يستاجرها لو خان ان يستغرق النفقة قيمتها باعها  
وامر يحفظ ثمنها كذا في فتاوي القديروا اذا جاء صاحبها وطلبها مستوا اياه حتى يوفي له  
النفقة التي اتفق عليها كذا في التبيين وما اتفق الملتقط على اللقطة بغير  
اذن الحاكم فهو شرع كذا في الكافي وبأذن القاضى يكون ثمنها وضوفا اذا كان القاضى ان  
يقول له اتفق على ان ترجع فلو امره به ولم يقل على ان ترجع لا يكون ذنبا وهو الاصح كذا  
في البحر الرائق ولا يأمره بالاتفاق حتى يقيم البيعة انما لفظة عنده في الصحيح وان  
عنى عن اقامة البيعة بامره بالاتفاق فيلزم مقيد اياها بقوله بين جماعة من المفتين  
الاهم الا يعني ان هذه لقطة ولا ارى اهو صادق او كاذب وطلبت ان امره بالانفاق



عليها شاهدة واذا ابرأته لا تنافي عليها ان كان الامر كما يقول وانما يابره بالانفاق عليها  
 يومين او ثلاثة بقدر ما يقع عنده ان لو كان المالك حاضر لظهر كذا في التبيين فان لم يظهر  
 يومين بيضا واذا اناجها اعطى الملتقط مائة في يومين او الثلاثة كذا في فتح القدير ان  
 باع القاضي اللقطة او باع الملتقط بالمر القاضية ثم حضر صاحبها لم يكن له الا الثمن وان  
 باعها بغير امر القاضي ثم حضر صاحبها وهي قائمة في يدي المشتري كان لصاحبها الحيا  
 ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان شا ابطل البيع واخذ عين ماله وان كانت قد  
 هلكت فالمالك بالحيا وان شا ضمن البيع وعند ذلك يتخذ البيع من جهة البيع  
 به ظلم الرواية وبه اخذ عامة المشايخ كذا في المحيط ويتصدق بما زاد على القيمة كذا  
 في فتح القدير وان شا ضمن المشتري قيمتها ورجع بالثمن على الباع كذا في المحيط  
 رجل اخذ شاة او بغيره من الدابة كان له ان يبيعها في السوق او يفتاوي قاضي خان ان كان الملتقط حيا  
 يبرح على صاحبها بما اتفق عليها كذا في فتاوي قاضي خان ان كان الملتقط حيا  
 فله ان يبرق اللقطة الى نفسه بعبء التزوي كذا في المحيط وان كان الملتقط غنيا  
 لا يبرق الى نفسه بل يتصدق بما اجبني او بغيره او بولد او زوجة اذا كانوا فقرا كذا  
 في الكافي الاتباع باللقطة بعد المدة حايض للفتي باذن الامام على وجه يكون قرضا  
 كذا في غمينة البيان من رجة لقطة عرضا او نحوه فلم يجز صاحبها وهو محتاج اليها  
 فباعها فانفق ثمنها على نفسه ثم اشأت ما لا لم يجز عليه ان يتصدق على الفقرا بمثل  
 ما انفق هو المحتار كذا في الظهيرية اللقطة احالة اذا شهد الملتقط ان يأخذها  
 ليحفظها بغير رها يما صاحبها فلو هلكت بغير صنع من لا ضمان عليه وكذا اذا صدقه  
 المالك في قوله انه اخذها ليردها ولو اقر انه اخذها لنفسه ضمن بالاجماع وان لم  
 يشهد وقال اخذتها للمالك وكذا به للمالك بيمين عنه ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله  
 كذا في فتح القدير ان لم يجد احدا يشهده عند الرجع او خاف انه لو اشهد عند الرجع  
 ياحذه منه ظالم فترك الاشهاد لا يكون ضامنا وان وجد من يشهده فلم يشهد حتى  
 حياوزة ضمن لانه ترك الاشهاد مع القدرة عليه كذا في فتاوي قاضي خان ان اشهد  
 انه التقط اللقطة او ضال او قال عندي لقطة فمن سمعتموه يطلب لقطة فدله على  
 فلما جاسجها قال قد هلكت فهو مصدق ولا ضمان عليه ولو وجد لقطتين  
 او ثلاثة وقال من سمعتموه يريد لقطة فدله على فله ان يوفى لكل ولا ضمان ان  
 هلكت الثلاثة في فتاوي اهل سمرقند ان اوجد لقطة في طريقه او مفارقه ولم يجد احدا  
 ان يشهد عليه عند الاخذ قال يشهد اذا سمع ظمير به يشهد عليه فاذا اقبل ذلك لا يضمن  
 كذا في المحيط ولا يضمن الملتقط الا بالتقدمي عليها او بالمنع عنه الطلب كذا في فتاوي  
 قاضي خان اذا قال الرجل وجدت لقطة وصاغت في يدي وقد كنت اخذتها لاردها  
 على المالك ولا شهدت بذلك وصاحبها يقول ما كانت لقطة وانما وضعتها بغيري لاج  
 واخذة فان كان الموضع الذي وجدتها فيه ليس بمنزل وجد او كان في الطريق فالقول قول  
 الملتقط اذا حلف الاضاحت عنده وان كان لا يبري بما قصصه ضمن الملتقط وان  
 كان قال الملتقط اخذت من الطريق وقال صاحبها اخذتها من متري ضمن كذا في  
 خزائن المفتين وان وجدها في دار قوم او دهرهم او بغيره او فرارغة ضمن اذا قال

صاحبها

صاحبها وضعتها لارجع واخذها منه الاصل لا قال المالك اخذت مالي غصبا وقال  
 الملتقط كانت لقطة وقد اخذتها لك فالملتقط ضامن من غير تفصيل واذا  
 كانت اللقطة في يدي مسلم فادعها رجل وقام عليه البيبة واقر الملتقط بذلك  
 او لم يقر ولكن قال لا ردها عليك الا عند القاضي فله ذلك وان مات في يده منه ذلك  
 فلا ضمان واذا كانت اللقطة في يدي مسلم فادعها رجل وقام عليه ذلك شاهدين كافرين  
 به يقبل هذه الشهادة وان كانت اللقطة في يدي كافر وبها في المسئلة بما لا فائدة لك  
 قيا ساوية الاستحسان يقبل الشهادة وان كانت في يد كافر ومسلم لم يجز شهادتهما  
 على اخذها قيا ساوية الاستحسان جازت الشهادة على الكافر وقضى بما في يده  
 الا فركه في المحيط اذا اقر بلفظة لرجل وقام رجل اخر البيبة انه لم يقض بها  
 لصاحب البيبة كذا في فتاوي قاضي خان لو ادعى اللقطة رجل وقام بالعلماء  
 فالملتقط بالحيا وان شا دفع اليه واخذ كفيلا ولا ضمان منه البيبة كذا في  
 السراجية فلو دعى اليه بالحلية ثم جازا خرفا قل البيبة انه لم يان كان اللقطة غنية  
 به يد الولا ياخذها صاحبها منه اذا قدر ولا شيء على الاخذ وان كانت هالكة  
 ولم يقدر على اخذها فصاحبها بالحيا وان شا ضمن الاخذ وان شا ضمن الدافع  
 وذلك في الكتاب ان كان الملتقط دفع بيمين قاض لا ضمان عليه وان كان الدافع بغير  
 قضا ضمن كذا في فتاوي قاضي خان لو اقر الملتقط باللقطة لرجل ودعوا بغير  
 قضا ضمن اقام البيبة انه لم يان شا وان كان الدافع بيمين في رواية لا يضمن  
 قيل هو قول ابي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في السراجية رجل التقط  
 لقطة ليعرفها ثم اناها الى المكان الذي وجدها فيه وذكر في الكتاب انه يبرأ من الضمان  
 ولم يفصل بين ما اذا اخذ من ذلك المكان ثم اعادها اليه وبين ما اذا اعادها فاقبل ان  
 يقول قال القاضي ابو جعفر رحمه الله تعالى انما يبرأ اذا اعادها قبل التحول اما اذا  
 اناها فبعد ما تحول يكون ضامنا واليه اشار المالك الشهيدي رحمه الله تعالى في  
 المختصره اذا اخذ اللقطة ليعرفها فان كان اخذها لغيرها لم يبرأ من الضمان  
 ما لم يدفع الي صاحبها وهذا لو كانت ذابته فركها ثم نزل عنها وتركها في مكان فليقل قول ابي  
 يوسف رحمه الله تعالى بكون ضامنا وسواء كانت اللقطة ثوبا خلسه ثم نزع واعاد  
 الى مكانه فهو عليه هذا الخلاف وهذه اذا المبتى الثوب عادة اما اذا كان قيصا فوضعه  
 على حافته ثم اعادها الي مكانه لا يكون ضامنا وكذا الا حيلة في الحيا ثم اذا البسته  
 في الخصر يميني في اليد اليمنى وما اذا البسته في اصبع احدى ثم اعادها الى مكانه  
 بكون ضامنا في قولهم وان لبسته في خصره على خاتم فان كان الرجل موقفا بيمينه  
 فهو عليه هذه الخلاف والا فلا يكون ضامنا في قولهم اذا اعادها الى مكانه قبل التحول  
 ومنها اذا تقلد بسيف ثم نزع واعادها الى مكانه فهو عليه هذه الخلاف وكذا اذا  
 كان متقلدا بسيف فقلده بهد السيف استمالا وان كان متقلدا بسيفين  
 فقلده بهد السيف ايضا ثم اعادها الى مكانه لا يكون ضامنا في قولهم كذا في فتاوي  
 قاضي خان اذا كان في المعتبره خطب يجوز للرجل ان يطلب منها وهذه اذا كان يابسا  
 اما اذا كان رطبا فيكره اذا سقط في الطريق في اليوم تصنع القز ورق شجر القوت



فليس ان ياخذة وان اخذة صفة لانه ملك مستغنى وان كان شجر لا ينتفع بورقه لان  
يخذ رجل التي شاة صفة على الطريق في اخذ صوفه كان له ان ينتفع به ولو  
جا صاحب الشاة بعد ذلك كان له ان ياخذ الصوف منه ولو سلخا ودهج حبلها  
ثم جا صاحب الشاة كان له ان ياخذ الحبل ويرد ما زاد الدباغ فيه كذا في خزائن المعين  
بطلية بقت فيها البطل طبع فاشبهها الناس قال الغني ابو بكر اذا ترك اهلها  
ليأخذ من شاة من ذلك فلا بأس به كذا في التات رحمانية سكران هو اهاب القفل  
نام في الطريق فوقه ثوبه في الطريق في رجل واخذ ثوبه ليحفظه لانه علمه ان ذلك  
الثوب بمنزلة اللقطة وان اخذ الثوب من تحت راسه او الخاتم من يده او كسب من  
وسطه او درهما من كفه وهو بينا في الضياء فاخذة ليحفظه كان صا من اذ الجمع  
به الطلحونة من دقا الطحن قال بعضهم يكون لصاحب الطلحونة وقال بعضهم ليس  
له ذلك وهذه الحسن وتكون ذلك لمن سكت يده اليه بالرفع وما يجتمع عند الدها  
في انابهم من الدهن يقطعون الاوقية فهو على وجهين ان كان الدهن يسيل من خارج  
الاوقية فذلك يكون للدهان لان ذلك ليس بمسيع وان كان الدهن يسيل من داخل  
الاوقية او من الداخل والخارج او لا يعلم فان زاد الدهان لكل مستري شيئا  
يفطر يكون للدهان وان لم يكن يزد لا يطيب ويتصدق به ولا ينتفع به الا ان يكون  
محتاجا فحينئذ يصار منه بوجاه في طريق البادية ان وقع في ظلم ان صاحب  
البحر للناس لا بأس ياخذة واكله رجل ذبح بغيره واذن باسرا جاز ذلك  
رجل نرسكا موق في حجر رجل فاخذة رجل اخر من جازله ان ياخذ اذ الم يكن صاحب  
الحجر فتح ليضع فيه السكر وان كان فتح ليضع فيه السكر فاخذة غيره لا يكون الماخوذ  
للاخذ ولو دفع الى رجل درهم وامر ان يشره في عرس او غيره ففشره ليس له ان يلتقط  
ولو دفع الما مورا ليغيره ليكثره لم يكن للما مورا يدفع اليه غيره ولا ان يجلس منه شي  
يعطيه وفي السكر لم ان يجلس ولو ان يدفع اليه ليشتره وبعد ما تترك الثاني كان  
للما مورا ان يلتقط كذا في مناوي قاضي خان وضع طست على سطح فاجتمع فيه ماء  
المطر فخرج رجل ودفع ذلك قننا زعانا وضع صاحب الطست الطست لذلك فله ان  
احرزه وانما يضعه له لك فهو للراعي لانه مباح غير موز رجلان لكل واحد منهما مثلجة  
فاخذ احدهما من مثلجة صاحب ثلج او جعله في مثلجة نفسه فان كان الماخوذ منه قد  
اتخذ موضعها جمع فيه الثلج من غير ان يحتاج اليه ان يجمع فيه والماخوذ منه ان ياخذ من  
مثلجة الماخوذ منه لم يتخذ موضعها ليجتمع فيه الثلج بل كان موضعها يجمع فيه الثلج بل  
كان موضعها يجمع فيه الثلج فاخذ الماخوذ من الخير الذي في خد صاحب لاسن المثلجة فهو  
له وان اخذ من المثلجة كان غاصبا وادعيا الماخوذ منه عين ثلج ان لم يكن خلط  
بمثلجة او قينة ان كان خلطه كذا في الفوائد الكبير رجل دخل ارض اقربا جمع  
السرقين والشوك لا بأس به وكذا امة دخل ارض رجل الملاح مستأجر ولا لئلا السلة  
ان ترك صاحبها فصار رزقا تركه كالا باحة فقيل ان كانت الارض للبيت في ان كان لو  
استاجر عياد ذلك اجرا يعني للصبي بعد مودة الاجر في ظاهره فليجوز تركه وان كان لا يفضل

منه او فضل شيء قليل ما لا يقصد اليه فلا بأس بتركه ولا بأس لغيره ان يلقه طرحة  
تبيضا يطرح فيها اصحاب السكة التراب والسرقين والرماد ونحوه حتى اجتمع من ذلك  
كثير فان كان اصحاب السكة ملوحوا على معنى الرمي لا وكان صاحب السكة هيا  
السكة لذلك فهي له وان كان لم يهيا السكة لذلك فهي له فسبق عليها بالرفع عام  
يزي دخل دار رجل فخرج فيها في آخر واخذة فان كان صاحب الدار يريد الباب  
وسد النكوة فهو لصاحب الدار وان لم يفعل صاحب الدار فلك فهو لمن اخذة ولو كان له  
حمام في حمام اخر فخرج فلصاحب الاخر فخرج يكره امساك الحمامات ان كان يفر بالناهي  
ومن اتخذ ثوب الخاتم في قرية ينبغي ان يحفظه ويحفظه ولا يتركه بغير حلف حتى لا يتصرف به  
الناس فان اختلط بها حمام اهلي لغيره لا ينبغي له ان ياخذة وان اخذة يطلب صاحب  
فان لم ياخذة وخرج عنده فان كان الام عزية لا ينبغي له ان ياخذة لغيره وان كان الام لصاحب  
البرج والفريق ذكر في الفرج والبرج والبرج والبرج فان لم يعلم ان في برجه فربما  
لا يفر عليه كذا في خزائن المعين من اخذ باريا او شبيهه في سواد او مصر وفي رحليه  
تبر وجلاجل وهو يعرف انه اهلي فعليه ان يعرف ليرده على اهله وكذا ان اخذ طيب  
به عنقه فلاذة كذا في المحيط رجل قاطع دار اسنين معلومة فسكنها واجتمع فيها  
سرقين كثيرة وقد جمع المظاع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن السرقين  
لنفسه هياء ملكه فان لم يفعل ذلك واخذة من ابي له سبق برهنا وقال القاضي  
الامام ابو علي السفه في حقه الله تعالى هي لمن سبق يده اليه وان لم يهياء ملكه  
قان لو ان رجلا ضرب كائنا وجعل موضعها جمع فيه الدواب فترقبها لم يسبق  
فيه اليه رجل له دار بولجرها في لواء انسان بابل وانما داره فاجتمع من ذلك ثوب  
كثيرا لو ان ترك صاحب الدار عينا وجلا باحة ولم يكن من رايه ان يجمع فلك من اخذة  
في اواريه به لانه مباح وان كان من راي صاحب الدار ان يجمع السرقين والبرج فليس  
الدار اولى امرأة وضعت ملائكة في امرأة اخرى وضعت ملائكة في امرأة  
الاولى واخذت ملاة الثانية وذهبت لا ينبغي للثانية ان تنتفع بملاة الاولى لانه  
انتفاع بملك الغير فان اراد ان ينتفع بها قالوا ينبغي ان تتصدق به بهذه الملاة  
على ابنتها ان كانت فقيرة ثمانية ان يكون ثواب الصدقة لصاحبها ان رخصت  
ثم ذهب الابنة الملاة على ابنتها فيسوي الاستفاد بها لانه بمنزلة اللقطة وان  
كانت غنية لا تجل الاستفاد بها وكذا الجواب على المكعب ان سرق وشرك له عوض ورجل  
اللقطة فضاغت منه فوجدته في يد غيره فلا حضوره بينه وبين ذلك الرجل  
رجل غريب مات في دار رجل وليس له ثوب مؤوف وخلف ما يساري خمسة قدام  
وصاحب الدار فقيل لم يكن له ان يتصدق بهذا المال على نفسه لانه ليس بمنزلة  
اللقطة رجل غاب وجعل داره في يد رجل ليعرفها ودفع اليه ما لا يعرفه ثم فقد  
الدار فقل ان يجفط المال وليس له ان يبر الدار الا باذن الحاكم كذا في فتاوى قاضي خان  
ذكر ابو اللميت في العيون رجل سبي دابة فخذها انسان فاصليها ثم جاء صاحبها  
فان قال عنه الشيب جعلها لمن اخذها فلا يسيل لصاحبها فليها وان لم يمل كذا  
له ان ياخذها وكذا في من ارسل صبيته الى هكذا ذكره بعض مستأجرا وان اختلفا



فالقول قول صاحب مع بيته كذا في محيط السرخسي **كتاب الأباقي** واحد  
 الآتي إذا قدر على الأخذ في الأول وأفضل كذا في السراجي ثم له الخياران شاء  
 حفظه بنفسه أن كان يقدر عليه وإن شاء دفعه إلى الإمام فإذا دفعه إليه لم يقبل منه  
 إلا ما قامته البيعة ثم يجيبه الإمام بغيره إليه وينفق عليه من بيت المال كذا في التبيين  
 أن لم يأت به إلى السلطان أو أسكر بنفسه بما له من الخيار في ذلك كما قال بعض مشايخنا  
 واستفق عليه من عنده يرجع على ما له إذا حضر أن انفق عليه بما له من الخيار والأول هو  
 المختار كذا في الفياضية وأختلفوا في الضال العقيل أخذه أفضل وقيل تركه أفضل  
 وإذا أوفى إلى الإمام لا يجيبه وإن كان له منفعة أخرى وانفق عليه من أجرته كذا في التبيين  
 ولا يبيعه كذا في خزائن المعتنق **قال** إلى الحاكم الشهيد في الكافي وإذا أقال إلى الرجل بالعقد  
 فآخذه السلطان فحبسه فادعاه رجل وأقام البيعة له عبده قال يستخلفه ما بقية  
 ولا وصيته ثم يدفعه إليه ولا يحب أن يأخذ منه كفيلا وإن أخذ منه القاضي كفيلا لم يكن  
 مسلما كذا في غاية البيان ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في القاضي هل ينصب خصما قال  
 شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى اختلف المشايخ منهم الله تعالى في بعضهم قالوا  
 القاضي ينصب خصما ثم يقبل هذه البيعة ويقضهم قالوا يقبل القاضي هذه البيعة  
 من غير أن ينصب عنه خصما كذا في التناظر خاتمة وإن لم يكن للمدعي بهيمة وأخر القيد  
 انفعبه قال يدفعه إليه ويأخذ منه كفيلا وإن لم يجز للعبد طابا لئلا يطال  
 ذلك بأهله الإمام وأمسك حتى يجي طالبه ويقم البيعة بأن لا يقيد عبده فبذل  
 الشئ ولا ينقض بيع الإمام وينفق عليه الإمام بمدة حبسه من بيت المال ثم  
 يأخذه منه صاحب البيت أن حضر ومن شئته أن يأخذه كذا في غاية البيان ولا يوافق الآتي  
 حقا إلا بأن كذا في خزائن المعتنق إذا دفع الآتي بغيره أمرا للقاضي بأقرار العبد  
 أو بغيره الثلاثة ثم استخفه الآخر ضمنه الدافع ورجع على المدفع إليه كذا في التناظر  
 خاتمة وإذا آتق يستحق الجعل استحقا ناعمة كذا في الكافي من رد الآتي من  
 مدة سفر وهو مسير ثلاثة أيام قبل أن يقبض درهما وإن كانت قيمته أقل من أربعين  
 وهذه عند أبي حنيفة وأبي يوسف درهمها الله تعالى كذا في التبيين أن أخذه في المصر  
 أو خارج المصر أقل من مسيرة سفر يستحب له الجعل بما قد أعتا وكان الصحيح أنه  
 يجب الرضخ كذا في الفتاوى في الغياضية ثم إذا وجب الرضخ إن اصطلم المراد والمرد  
 عليه على شئ فلا مرد ذلك وإن اختصا عند القاضي فالقاضي يقدر الرضخ على قدر المكان  
 هكذا قال بعض مشايخنا رحمه الله وتفسيره أنه يجب للمدعي من مسيرة ثلاثة  
 أيام أن يقبض درهما فتكون بأزاد كل يوم ثلاثة عشر درهما وتلك درهم فيقضي بذلك  
 أن رده من مسيرة يوم وإليه أشار في الكتاب وبإليك بيع وفيه ناخذ وبعضهم قالوا  
 يجوز إلى رأي الإمام وهذه البيعة لا يمتارونها إلا بانه هو الصحيح وفي الفتاوى بيعة  
 وتعليق العتوب كذا في التناظر خاتمة قال محمد بن الله في الأصل والحكم في رد الصغير كالحكم  
 في رد الكبير إن رده من مسيرة السفر ولم يرعوه درهما وإن رده بآدم من مسيرة السفر  
 فله الرضخ ويرضخ في الكبير أكثر مما يرضخ في الصغير إن كانا الكبير أشدهما مائة قالوا وما  
 ذكر من الخواب والصغير يجوز لغيره إذا كان صغيرا يعقل الأباقي أما إذا كان صغيرا لا يعقل

الآباقي فهو ضال وأراد الضال يستحق الجعل ولو رد جازمه مؤثرا له صغير يكون تبعا لأمه  
 فلا يزداد على الجعل شئ وإن كان مؤثرا يجب ثمانية درهما كذا في التبيين إن كان الآتي بين  
 رجلين فالجعل عليه ما على أخيه وانصبت له ما كان له المولى من حرام والأخر غاييا فليبين  
 إلى آخره يأخذه حتى يعطيه جعلا كله وإذا اصطلم لم يكن منطوقا وإن كان الآتي لرجل والرد  
 رجلان فالجعل بينهما على التسوية كذا في المحيط ولو كان السيد وأخوه والعبد اثنين فعليه  
 جعلان كذا في شرح الطحاوي وإن كان الآتي رهنا فالجعل على المهرين والرد في حياة الراهن  
 وبعدة سواء وهذا إذا كانت قيمة مثل الدين أو أقل منه فإن كانت أكثر فبغير الدين عليه  
 والباقي على الراهن كذا في الهداية وجعل المفضول إذا آتق من يد الغاصب وإن كان  
 الآتي خدمة لرجل ورغبته لأخر فالجعل على صاحب الخدمة فإذا انقضت مدة الخدمة  
 يرجع صاحب الخدمة للجعل على صاحب الرقبة أو يباع العبد عنه ولمن جعلا العبد  
 الآتي أن يمسكه حتى يستوفي الجعل وإن هلك به يده بعد ما قضى القاضي لم يمسك  
 بالجعل أو قبل المرافعة إلى القاضي فلا ضمان ولا جعل وإذا اصطلم الذي جاء بالآتي مع  
 مؤثرا من الجعل على غير شئ درهما جاز وإن صلح على حنيفة درهمها وهو لا يعلم أن الجعل  
 ارتبوت جاز بعد أربعين وبطل العتق كذا في المحيط إن كان مؤثرا فعلى المؤثر  
 لم وإن رجع القراهن يبيعه بعد ما رد العبد الرد إلى المؤثر لم كذا في الكافي يجب  
 الجعل في رد المدبر إذا لوله إذا كان في حياة المولى فإذا مات المولى قبل أن يصل  
 بهما فلا شئ له ويجب للجعل به رد الماذون وإن آتق المكاتب فرد له رجل على مؤثرا فلا  
 شئ له كذا في الجوهر النيرة في جامع الكهجام رجلان أتياه فقام أحدهما أخذه  
 من مسيرة ثلاثة أيام والثاني أنه مسيرة يومين فعلى المولى إتمام جصل اليوم الأول  
 والثاني بينهما في السابيع وإن كانا لا يقبل جارا فينظر إلى اختيار مؤثرا إن اختار  
 الفداء فالجعل عليه وإن اختار الدفع فالجعل على الكفاية وإن كان الآتي ماذونا  
 له في التجارة وهو مستغرق بالدينون فالجعل على مؤثرا فإن امتنع عن ذلك بيع  
 العبد به الجعل فافضل يعرف إلى الفراء ونحو الكهجام آتق من المؤثر فادى الجعل  
 كان صتيروا وفيه آتق فقتل عمدا أو كفه دين فجا به رجل وقتل في يده لا جعل له وفيه  
 جني به يد الآخذ أو اتلف ما لا جعل له أن قتل أو دفع أو يبيع وفيه جني عند الآخذ  
 خطا أو اتلف ما لا تم للمولى دفع الجعل ولم يعلم ثم دفع بالكفاية يبرجع بالجعل إن كانت  
 قيمته مثل ارش الكفاية وإن كانت أكثر من الارش يرجع من الجعل حصتها وهي من  
 ثمنه أو ربه أو حنانية كذا في التناظر خاتمة لوردها ببيع أو اجنية أو سائر ما يبيع  
 لا يجب له الجعل إذا كان في عيال للمولى ولم يكن يبيعها لم يجب له الجعل إلا الآتي إذا  
 رد عبد أبيه أو أحد الزوجين رد عبده الآخر ما لا يجب له الجعل مطلقا وكذا  
 الرضخ إذا رد عبد البيعة لا يستحق الجعل كذا في التبيين السلطان إذا أخذ العتق  
 الآتي فرد له مؤثرا من مسيرة ثلاثة أيام ولا جعل له قال الفقهاء وفيه ناخذ وكذا  
 راهبان وشحنة كاهن إذا أخذوا المال من قطاع الطريق وردوا على المالك كذا في  
 الفياضية إذا كانا الزارث بالآتي من مسيرة ثلاثة أيام فالقارث لا يجلو أما إن  
 كان ولده أو لم يكن ولده ولكن كان في عيال أو لم يكن ولده ولم يكن في عيال ردوه في جاز



حياة المورث اجمعوا انه لو اخذته في حال حياة المورث وترده في حال حياة المورث يجب  
الجعل له وجمعوا الواحدة بعد وفاة المورث وترده لا جعل له واما اذا اخذته في حال  
حياة المورث وجابه الي المصير في حياته ايضا الا انه سلمة بعد موته قال ابراهيم  
رحمه الله تعالى في جيب الجعل له في حصة شركائه واما كان الراد ولد اوليكن هـ  
ولكن كان في عيال لا يستحق الجعل عيا كالحال كذا في الظهيرية رجل قال لغيره ان  
عبيدي قد ابتعنا وكنت في هذه فقال المأمور نعم فاخذ المأمور في مسيرة ثلاثة  
ايام وجابه الي المولى فلا جعل له اخذ ابتاع من مسيرة سفر وجابه ليرده على مولا  
فلما ادخل المصرا بن منه قبل ان ينتهي الي مولا فاحذ رجلا في المصير وترده على  
المولى فلا شئ لاول وخرج الثاني عيا قد رغبنا به وان اخذ له بعد ذلك في المصرا  
من مسيرة يوم فللاول نصف الجعل تاما وخرج الثاني عيا قد رغبنا به وفي  
المنتقى كما بالاق مسيرة ثلاثة ايام ليرده على المولى فاخذ منه فاصبح وجابه  
الغاصب الي المولى ثم خا الاخذ الاول واقام بينة انه اخذته من مسيرة ثلاثة ايام  
فاخذ الجعل ثانيا من المولى ورجع المولى عيا الغاصب عيا اخذ منه وفيه ايضا اخذ  
آبنا من مسيرة ثلاثة ايام وجابه يوم شام ابن العبد منه وسار يوم ما نحو المصرا الذي  
فيه المولى وهو لا يريد الرجوع الي المولى ثم ان ذلك الرجل اخذته ثانيا وجابه اليوم  
الثالث ورفعه الي المولى فله جعل اليوم الاول والثالث وهو شلت الجعل ولو كان  
العبد حين ابق من الذي اخذته فوجده مولا واحدة او ابق من الذي اخذته ثم ثبدا  
لم يرجع الي مولا فلا جعل للذي اخذته ولو كان العبد فارقم الذي اخذته وجعله متوجها  
الي مولا لا يريد الا باق فللاول جعل يوم وفيه ايضا اخذ عيدا البقاوة فقم الي رجلاه  
وامر له ان ياتي به الي مولا واخذ منه الجعل فتكون له في الاصل عيدا ابق الي بعض البلاد  
فاخذ رجلا اشتراه منه رجل اخر وجابه الي مولا لا جعل له فان كان حين اشتراه  
اشتمد انه انما اشتراه ليرده على صاحبه فله الجعل ولا يرجع على المولى باادي من الثمن  
قلا وكثروا ان وجب له او وجب له او ورثه فالكواب فيه كالحجاب في الشرا لا يستحق الجعل  
لخذ عيدا البقاوة ليرده على المولى فله المولى فله المولى المتقنة ثم ابق من يد اخذته  
كان له الجعل ولو كان دبرة والمسئلة تجاها فلا جعل له ولو كان اخذ جينا سارا ثلاثة  
ايام ابق منه قبل ان ياتي الي المولى ثم اعتق المولى لم يعرقا بضامن ثبدا اخذ به ولو  
جابه الي مولا فقبضه ثم وثبه منه فعليه الجعل ولو وثبه منه قبل ان يقبضه  
فلا جعل له ولو ساعه منه قبل ان يقبضه فله الجعل عليه قال شمس الائمة الحلواني  
رحمه الله تعالى في الرد انما يستحق الجعل اذا شهد عند اخذ انه انما اخذ ليرده على  
المالك اما اذا ترك الاشياء لا يستحق الجعل وان دعه على المالك كذا في الحيط اذا كانت  
الابق عند اخذ او ابق منه قبل ان يرد الي المولى فان كان حين اخذ اشهد انه  
انما اخذ ليرده على صاحبه فلا ضمان عليه وكذا في الرد انما يستحق الجعل اذا شهد عند اخذ انه انما اخذ ليرده على  
اخذته من وجده لطلبا فليد له على هذا الشاهد ولا ضمان عليه قال شمس الائمة الحلواني  
رحمه الله تعالى ليس من شرط الاشهاد ان يكون ذلك المرة تكتفي بحديث ائمة رجع ان يكتف  
اذا شئله وهكذا في اللفظة واما ان ترك الاشهاد مكنها كان عليه الضمان عند ابراهيم

وحدد رحمة الله تعالى وهذا اذا علم كونه ابنا وان انكر المولى ان يكون عبده ابنا فالقول  
قول والخذ ضامن بالاجماع كذا في الذخيرة اذا اخذ عبدا ابنا فادعاه رجل وامر له العبد  
فدفعه اليه بغير امر القاض فله الجعل عند ثم استحقه اخرا بالبيعة فله ان يضمها اليها  
شاء فان ضمن الدافع يرجع به عيا القاض وان كان لم يدفع الي الاول حتى شهد عبده  
شاهد ان انه عبده فله الجعل اليه بغير امر القاض ثم اقام الاخر البيعة انه له فله في الثاني فان  
انما الاول بيعة لم يلزم ايضا واذا اخذ عبدا ابنا فادعاه بغير امر القاض حتى يصح  
البيع وهللك العبد في يدي المشتري ثم جازل فادعاه فاقام البيعة انه عبده هـ  
فالمستحق الجعل وان شاعض المشتري وعند ذلك المشتري بالثمن عيا البائع وان شاعض  
ضم البائع فيجوز وعند ذلك يتخذ البائع من جهة البائع ويكون الثمن له ويتصدق  
بما فصل عيا البيعة من الثمن اذا انكر المولى ان يكون عبده ابنا فلا جعل للرد الا ان  
يشهد الشهود انه ابن من مولا او عيا اقرار المولى بابائه واذا ابق العبد وقبضه  
المولى في ثياب رجل وقال لم احد مقن شيئا لغيري فادعاه فادعاه فادعاه فادعاه فادعاه  
من ابن صغير لم يجوز بيعه من يده يجوز وهبته من الاجني لا يجوز وان وهبه  
من ابن صغير لم ان كان مستردا في دار الاسلام يجوز وان ابق الي دار الحرب اختلف  
فيه المشايخ رحمهم الله تعالى وروى قاضي الحرمين عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا  
يجوز ويجوز اعتاقه عن كفارة ظهار ولو وكل المولى رجلا بطلب الابن واصابة الوكيل  
ثم باع المولى من انسان ولا يعلم البائع والمشتري ان الوكيل اصابه فالبائع باطل  
حتى يعلم ان الوكيل اصابه ولو اخذ العبد رجلا فاحذ رجلا فاحذ رجلا فاحذ رجلا فاحذ رجلا  
الي المولى مع العبدون ان هذه غلة عبدك وقد سلمت لك فمولا للمولى ولا جعل للمولى  
الملاك ثانيا ولا جعل استحقا كذا في الحيط **كتاب العتق** هو الذي  
عاب عنه مالك اهله اوبله او امره العتق ولا يرد ابي حنيفة ولا يرد مالك ولا يرد  
يملك ذلك زمان فهو مضمون بهذا الاعتبار وحكمه انه حي يوجب غنمه لا يشترط امره  
ولا يقسم ماله ولا تقسم اثاره وهو ميت في حق غيره لا يبرأ من ماله كمال غنيمته  
كذا في خزانة المفتين وينصب القاضي من جفط ماله ويقوم عليه وفي بعض غلته والديون  
التي اقربا غراما ولا يجام في دين لم يبرأ الغريم ولا في نصيب لم يبرأ او عتق في يده  
لانه ليس بمالك ولا ياب عنه وانما هو وكيل بالعتق من جهة القاضي وانه لا يملك هـ  
المضومة بالاتفاق لما فيه من تضمن الحكم عيا الغائب فاذا كان يتضمن الحكم على  
الغائب يجوز عندنا فلو قضى به قاض يري ذلك جاز لانه فصل بحجته فيه فينفذ  
قضاه بالاتفاق ثم الوكيل الذي نصبه القاضي في ام يدين وجب بمقده بلا خلاف  
ويبيع ما يملك عليه الفساد من ماله كذا في التبيين ولا يبيع مالا يشتري اليه  
الفساد في مقته ولا يبرأ غيرهما منفردا كان او عتق راكدا في غاية البيان يتفق من  
على عيا ما يجب عليه تقته كمال خضرته بغير قضاء كذا في الاجتهاد والاداء والبرية  
وكذا من لا يستحق الحضرته الا بقضاء فانه لا ينفق عليه كالاخ والاخذ وعوها قولنا من  
ماله التقدر ان كذا في خزانة المفتين والتمس في التقدير في هذا الحكم وهذا اذا كان  
المال جيد القاضي وان كان وديعة او دينا ينفق عليهم منها اذا كان المودع والمديون

يرجع



مترين بالوديعة والدين والنسب والتمتع اذا لم يكونا ظاهرين عند القاضي وان كانا هـ  
ظاهرين فلا حاجة الي اقرارها وان كان احدهما ظاهرا دون الآخر شترط الاقرار بالبين  
بظاهر في الصحيح وان دفع المودع بنفسه ومن عليه الدين بغير امر القاضي فالمودع  
يضمن والمديون لا يبرأون وان جحد المودع والمديون اصلا او جهة الزوجية والنسب  
لم ينصب احد من يستحق النفقة خصما في ذلك لا يفرق بينه وبين امرأته وحكم بموته  
بمضي تسعين سنة وعليه الفتوى وبظاهر الرواية بقدر يموت اقراره فاذا لم يبق  
اخذ من اقراره حيا حكم بموته ويعتبر يموت اقراره في اهل بيته كذا في الكافي والمختار  
انه يفوض الي رأي الامام كذا في النسيب واذا حكم بموته اعتدت المرأة بعدة الزوجة  
من ذلك الوقت وقسم ما بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت ومن مات قبل ذلك لم  
يرث منه كذا في الهداية فان عاين وجهه بعد مضي المدة فهو احق بها وان تزوجت  
ولا تسبيل له عليها ويعتبر ميتا في مال يوم تمت المدة وفي مال الغير يعتبر كانه مات  
يوم قضه كذا في التاتارخانية ولا يرث المفقود احد امات في حال فقده ومقتضى  
قولنا لا يرث المفقود احد ان نصيب المفقود من الميراث لا يصير ملكا للمفقود اما نصيب  
المفقود من الارث يتوقف فان ظهر حيا علم انه كان مستحقا وان لم يظهر حيا حتى يلحق  
بتسعين سنة فاقوت لم يرد في ورثته صاحب المال كذا في الكافي واذا ادعى لم ترق  
الموصي به الي ان يحكم بموته فاذا حكم بموته يرد المال الموصي به الي ورثته الموصي كذا في النسيب  
اذا ائقده المرتد فلم يعلم الحق بدار الحرب ام لا فانه توقف ميراثه حتى يتبين لمائة دار  
الحرب وان مات احد من ولد المرتد يقسم ميراثه بين ورثته ولم يوقف للمفقود شي  
كذا في الظهيرية لو كان مع المفقود وارث لا يحجب به ولكنه ينقص حقه به يعطى اقله  
النصيبين وتوقف الباقي وان كان معه وارث يحجب به لم يعط اصلا نصيبا **مسألة** وخل  
مات عن بنتين وابن مفقود وابن ابنه وابن ابنه وابن ابنه وابن ابنه وابن ابنه وابن ابنه  
لا يرث المفقود وطلبت البنات الارث دفع النصف اقل النصيبين اليها ولا ينفق  
ابي وولد الابن ولا ينزع من يدي الاجني الا ان ظهرت منه حيا فانه فلا يرث من عليه فاذا مضت  
المدة وحكم بموت المفقود يعطى سدس اخر للبنتين ليمتلكا الثلثان ويعطى الباقي  
لولده (لا يرث) ونظيره الحمل فانه يوقف له نصيب ابن واحد باختيار الفتوى ولو كان  
معه وارث اخر لا يسقط بحال ولا يتغير بالحمل يعطى كل نصيبه وان كان ممن يتغير به  
يعطى اقل النصيبين كذا في الكافي واذا مات المفقود بالبادية قلصا حجب ان يتبع  
حمله ومتاحه يعطى الدرهم الي اهل بيته وان ادعى رجل على المفقود حقا من دين او  
وديعة او شركة في عقال او طلاق او عتاق او نكاح او زنا يعطى او مطالبة باستحقاق  
لم يثبت الي دعواه ولم يقبل منه البينة ولم يكن هذا الوكيل ولا احد من الورثة  
خصما وان رأي القاضي شاع البينة وحكم بقض حقه بالاجماع كذا في التاتارخانية

**كتاب الشركة** وهو يشتمل على ستة ابواب **الباب الاول**  
في بيان انواع الشركة وان كانا من ابطال واحكامها وفيه ثلاثة فصول **الفصل**  
**الاول** في انواع الشركة الشركة نوعان شركة ملك وهي ان يملك رجلان شيئا معا غير  
عقد الشركة بينهما هكذا في التهذيب وشركة عقد وهي ان يقول احدهما شاركك في كذا

ويقول الاخر قبلت هبة او كتر الدقايق وشركة الملك نوعان شركة كسب وشركة اختيار  
وشركة الجبران يخلط المالا لرجلين بغير اختيارهما لكن خلطا لا يمكن التمييز بينهما  
حقيقة بان كان الجنس واحدا او يمكن التمييز بضر كلقة ومشفة بخوان يخلط الخلطة  
بالشعير او نيرا ما وشركة الاختيار ان يوجب له مال او يملكه ما لا يستلزم اخلطا  
ماليا كذا في الذخيرة او يملك ما لا يملكه او بالصدقة كذا في فتاوى قاض خان او يبيع  
لها فيقبلان كذا في الاختيار شرح المختار وشركة اجتماع النسيبين وحكمها وقوع  
الزيادة على الشركة بقدر الملك ويجوز لاحد ان يتصرف في نصيب الاخر الا بامره  
وكل واحد منهما كالاجنبي في نصيب صاحبه ويجوز بيع احدهما نصيبه من شركته في  
جميع الصور ومن غير شركته بغير اذنه الا في صورة الخلط والاختلاط كذا في الكافي  
اما شركة العقود فانواع ثلاثة شركة بالمال وشركة بالوجه وشركة بالاعمال وكل ذلك  
يتم وجهين منها وضمة وعنان كذا في الذخيرة وركنها الايجاب والقبول وهو ان يقول  
احدهما شاركك في كذا او كذا او يقول الاخر قبلت كذا في الكافي ويندب الاستراد  
عليها كذا في النهر الفائق وشروطها هذه الشركات تكون المفقود عليه عقد الشركة  
قابلا للملكة كذا في المحيط وان يكون البرع معلوم القدر فان كان مجهولا بنفسه الشركة  
وانا يكون البرع جزءا شائعا في الجملة لا معين فان عين مقطرة او مكية او مخرجة كذا  
الشركة فاسدة كذا في البدائع وحكم شركة العقد صيرورة المفقود عليه وما يستأ  
به مشتركا بينهما كذا في محيط السرخسي اما الشركة بالمال فموان يشتركون اثنان في راس  
مال فيقولون نشتركون فيه على ان نشترى ونبيع معا او شرا او طلقا على ان نشارك الله  
عز وجل من دبح فهو بيننا شراكة او يقول احدهما ذلك ويقول الاخر نعم كذا في البدائع

**الفصل الثاني** في الانطاط التي يصح الشركة بها والتي لا تصح قال محمد رحمه  
الله تعالى اذا اشتركا بغير مال يملك ان ما اشترى اليوم فهو بينهما وخصما صنف  
او غلا او لم يخصا فهو جائز وكذا اذا اقاله الشراء وكذا اذا لم يذكرا الشركة  
وقتا بان اشتركا على ان ما اشترى فهو بينهما هكذا في المحيط وان وقت قبل يوقت  
بالوقت المذكور روي بشرع ابن يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه تنوقت  
والطحاوي ضعف هذه الرواية وكذا غير من المشايخ وهو الصحيح اذا لم  
يذكرا القضا الشركة ولكن قال احدهما للاخر ما اشترى اليوم من شيء فهو بيني  
وبينك وواقعه الاخر هل يكون شركة لم يذكره محمد رحمه الله تعالى في الاصل وروي ابو  
سليمان عن محمد رحمه الله تعالى انه يجوز وشركة هذه القدر الا ترى انما لو ذكرا  
الشراء من الما بين يجوز وان لم يذكر القضا الشركة باعتبار حكمها فكذا اذ هو  
الصحيح وهذه الشركة جائزة في الشرا وليس له ان يبيع حصته الاخر ما يشتر  
الا بان صاحبه كذا في الغياثية ان قال رجل لغيره ما اشتريت من شيء بيني وبينك  
او قال وبيننا وقال الاخر نعم فان اذ بد لك ان يكونا بمعنى شركتي التجارة كان شركة  
حتى يجمع من غير بيان جنس المشتري او نوعه او قدر الثمن كذا في انصاف الشرا  
والبيع وان اراد به ان يكون المشتري بينهما خاصة بغيره ولا يكونا في شركتي التجارة  
بل يكون المشتري بينهما بغيره كذا اذا اورثا او وهبا لها كان وكذا لا شركة فان وجد











واحد من الحدود من الآخر فالشركة جارية والثمن بينهما نصفان لان هذا يشبه البيع حتى  
خلطه على انه بينهما وقال في موضع اخر نص في هذه الكتب انه ينقسم الثمن بينهما  
على قيمة الجيد وقيمة الردي يتم بما كان في محيط السرخسي والثاني بالقوامع التي  
كذا في النوايا في الباب الثاني في المفاضة وفيه ثمانية فصول  
**الفصل الاول في تفسيرها وشراؤها** اما تفسيرها فهي ان يشترك الرجلان  
في شيء وان في ما لهما وتقرضها وتوزعها ويكون كل واحد منهما كغيره الا في كل ما يملك  
من هذه ما يشترطه كما انه وكيل عنه كذا في فتح القدير فيجوز بين الحربين المسلمين  
او ذميين كذا في الهداية وان كان احدهما كتابيا والاخر مجوسيا كذا في محيط  
السرخسي ويجوز بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والبالغ كذا في النافع ولا بين الحر  
والعبد كذا في الجوهرة النيرة وكذا الايصاح بين المحنون والعاقل كذا في العيني  
شرح الكفر ولا يصح بين العبد والابن الصبيح ولا بين المكاتبين كذا في خزانة  
المعنيين وان فاقوا من المسلم مرتدا او مرتدة او ذميا لا يصح المفاضة وكذا فان  
اسلم المرتد قبل الحكم على ما صححت المفاضة كذا في فتاوى قاضي خان وصورة  
شركة المفاضة ان يشترك اثنان ويقولا شاركا شركته مفاضة في كل قليل وكثير  
على ان يشترط في بيع جميعا وشي بالنقد والنسيئة ويعمل كل واحد منهما بما يشاء ان يوزق  
الدين في من البيع شيئا والوضعية على الاكراه ذكره في مبسوط صدر الاسلام كذا في  
المضارن واما شرائها فبها التنصيص على المفاضة كذا في المحيط وان عقد لها  
من يقر مفاضا مستوفي المعنى في العقد صححت بغير نقط المفاضة كذا في المضارن  
وان يكون كل واحد منهما من اهل الكفاية بان كانا لغير حريتين عاقلين متفقين في  
الدين كذا ان الذخيرة وان يكون عامة في محصور التجارات كذا في المحيط وان يكون واس  
ما لا يملك السوا من حيث القدر اذا كانا من جنس واحد ونوع واحد وان كانا من جنسين  
مختلفين نحو الدار والدار او كانا من جنس واحد الا انه اختلف نوعا نحو الكسرة  
مع الصالح بشرط مع ذلك التساوي في القيمة كذا في الذخيرة وان لا يكون كل واحد منهما  
من المال الذي يجوز له عقد الشركة سوى راس المال الذي شارك به صاحبه ابتداء  
وانتهاه كذا في المحيط اذا كان المان على السواء عند الشركة حتى صححت المفاضة ثم  
صار في احدهما فضل قبل ان يشترط بان زاد قيمة احد الطرفين بعد عقد المفاضة  
قبل الشراء انتقضت المفاضة وصارت عينا وكذا ان اشترى باحد المالكين وزاد  
الاخر وان حصل الفضل بعد الشراء بالمالين فالمفاضة فيها خالصة كذا في خزانة  
المعنيين وانما خلا في الاموال التي لا يصح فيها الشركة كالعروض والعقار والدور  
والمفاضة وكذا المال الغائب كذا في البه ايج ولو كان لاحدهما ودية نقد ايصح  
ولو كان له دين صحته الى ان يقبضه فاذا قبضه فسدت وصارت عينا وكذا يعتبر  
التساوي في الثمن فانه لو ملك احدهما تصرفا لم يملك الاخر فان التساوي كذا في فتح  
القدير **الفصل الثاني في احكام المفاضة** ما يشترطه كل واحد من هـ  
المتفاوضين يكون على الشركة الاطعام اهلهم وكسوتهم وكذا الكسوة وكذا الادام وهو  
استحقاق كذا في الهداية وكذا المنة والمنفعة كذا في فتاوى قاضي خان

وكذا الاستيجار للسكنى والركوب لما حجب كالحج وغيره كذا في التبيين فيجوز للمشتري بيع  
ذلك يكون الاخر كغيره عنه حتى يكون لبايع الطعام والكسوة ولها ان يطلب  
الاخر ويرجع الاخر بما ادى على الشريك المشتري كذا في فتح القدير واذا ادى المشتري  
رجع عليه شريكه بنصف ذلك كذا في محيط السرخسي وليس له ان يشترى جارية للوط  
او للمخدة بغير اذن الشريك فان اشترى لغيره لم يملكها ولا شريكها دخلت  
في الشركة فكانت بينهما كذا في البداية وان اشترى لوطا باذن شريكه فهي خاصة  
وللبايع ان يخذلها شاء ويرجع شريكه بنصف الثمن عندها وعند أبي حنيفة  
رجع الله تعالى لا يرجع ذكره في الجامع الصغير كذا في محيط السرخسي وان اشترى جارية  
لوطا باذن شريكه واستولدها ثم استحققت فله الوطى العرفي باخذ المستحق  
بالعرف ايهما يشاء كذا في البداية ولا يشترط ان يكون من ميراث ولا جارية عجزها  
السلطان ولا الهبة ولا الصدقة كذا في فتاوى قاضي خان والهدية هبة كذا في  
المبسوط والمكاتب اذا وقع لاحد الشريكين بسبب سابق على الشركة لا يشترط الاخر  
فيه كذا لو اشترى بغيره بشرط الخيار للبايع ثم فاقضى المشتري رجلا ثم اسقط  
الخيار فانه لا يكون للشريك في العقد شركة كذا في الكافي وكل ودية كانت عند احدهما  
في عندها جميعا فان مات المستورع قبل ان يبين لزمها جميعا فان قال الحي  
صاحبت في يد الميت قبل موته لم يصدق وان كان الحي والمستورع صدوق كذا في  
المبسوط وان قال للمستورع اكثرا قبل موت صاحبه لزمه الضمان خاصة ان  
يقيم البيعة على ما قال فيكون العمان عليها كذا في محيط السرخسي ولو كان عند  
احدهما مضاربة فمولى بها او ودية في لزمها كان الرجحان كذا في المبسوط  
**الفصل الثالث في ما يلزم كل واحد من المتفاوضين** حكم الكفالة  
فما صاحبه ان اقرا احد المتفاوضين بماله لم يقبل شراؤه لم يواخذه صاحبه  
وصاحب الحق يحرم في مطالبة كل واحد منهما على حدة وعلى سبيل الاجتهاد كذا في  
المضارن ولو اقرا احد المتفاوضين لم يقبل شراؤه لم يدين بان اقر له او لغيره او لغيره  
او ما اشبه ذلك لم يصح قراره به حتى يشترطه حتى لا يواخذه شريكه في قول أبي حنيفة وكذا  
الله تعالى وهو الاظهر ههنا في المحيط وكذا لو اقر لامرأته وهي بائنة مفضلة منه  
كذا في المبسوط فان تزوج تزوجا ناسدا او دخل واقرتمه لم يلزم شريكه ودين  
اخر لزمه ما كذا في محيط السرخسي ويجوز اقراره عليها جميعا لامرأته ولو لهما  
من غيره اعطى والاقرار بالشركة لا يجوز اقرار المرأة المفاضة بالدين لزوجها على  
شريكها كما لا يجوز شراؤها وحيد اقرارها بالدين لا يوجب لزوجها ودية من غيرها  
عليها وعلى شريكها كذا في المبسوط اعقوبت ولده ثم اقر لها بدين يلزمها  
وان كانت في عهده كذا في محيط السرخسي كل دين لزم احدهما بالتجارة كبيع والشراء  
والخسارة او بما يشبهها كالغصب والاستهلاك والكفالة والكفالة بالاموال الاعارة  
والرضخ والاخرضا من له ولو كفل بمال يبيع امر المكفول عنه ثم يخذل شريكه انفاقا  
كذا في الكافي وكذا لك البيوع الفاسدة كذا في المحيط انما حاصل الضمان يكون على  
الفاعل خاصة حتى لو اقر احد الاخرين حال الشركة يرجع عليه بنصفه كذا في المبسوط



بخلاف المشتري الفاسد فان هناك اقرار الغمان لا يكون على المشتري خاصة بل يكون  
عليها ولو قتل احدها بنفسه لم يؤخذ بذلك شركه في قولهم جميعا ولو قتل احدها المتناوذين  
صن رجل بمهر او ارش حانية فهو بمنزلة كفا كنه بدو كذا في المحيط اذا ولى احدها  
الكارية المشتراة ثم استحققت فلم يستحق ان ياخذ بالعقار بها كذا في فتاوي قاضي  
خان ولو لحق احدها منكم لا يشبه ضمان التجارة لا يؤخذ به شركه كادون شريكها  
والهبة والمفقة وتبدل الخلع والصلح عن القصاص وعلى هذا المذهب ان يحلف الشريك  
على العلم اذا انكر الشريك الخبايا بخلاف ما لو ادعى عليه احدها ببيع خادوم في نكرة فلم  
ان يحلف المدعي عليه على التثبت وشركه على العلم ان كل واحد لو ادعى ادعاء المدعي  
يلزمها بخلاف الحباية لو ادعى احدها لا يلزم الاخر كذا في فتح القدير كذا كلاما  
كان من اعمال التجارة اذا ادعى رجل على احدها وحلف القاضي المدعي عليه على ذلك  
كان للمدعي ان يحلف الاخر كذا في المحيط فان ادعى شيئا من ذلك عليها جميعا كان له  
ان يستحلف كل واحد منها التثبت وايضا نكح العتيق امضي الامر عليها وان ادعى  
ذلك على احدها وهو غائب كان له ان يستحلف الحاضر على علمه فان حلف ثم قدم  
الغائب كان له ان يستحلفه التثبت كما لو كانا حاضرين كذا في المبسوط وان كان  
احدها المتناوذين وصين ادعى شيئا من اعمال التجارة على رجل وحلف المدعي عليه وحلف  
القاضي على ذلك ثم اراد المتناوذين الاخر ان يحلفه على ذلك فليس له ذلك كذا في المحيط  
وان ادعى على احدها المتناوذين شيئا من الاعمال التجارية وحلف المدعي عليه فله ان يحلف شريكه  
عليه ايضا في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط وان باع احدها المتناوذين  
شيئا او اذن رجلا او قتل رجلا يدعي او غصب منه ما لا يملكه الاخر ان يحلف له  
كذا في فتاوي قاضي خان ولو اجر احدها المتناوذين عقدا فلا خلاف الاخر  
مطالبة بتسليم العبد ولو اجر عتدا من ميراثه لوشيا خاصة ليس لشريكه  
اخذ الاجر ولا المستاجر مطالبة بتسليم المستاجر كذا في محيط السرخسي وكذا كل شئ  
هو له خاصة بآفته لم يكن لشريكه ان يطالب بالثمن والمشتري ان يطالب الشريك  
بتسليم البع كذا في فتاوي قاضي خان اذا افرق المتناوذين ثم قال احدهما كنت  
كاتب هذا العبد من الشركة لم يصدق على ذلك في حق الشريك ولكن يصدق في حق نفسه  
ويحلف به حق الشريك كانه انشأ الكتاب له لا لشريكه ان يرد كذا في المحيط  
ولو اجر احدها المتناوذين نفسه لحفظ شئ او خياطة ثوب او عمل من الاعمال فلا اجر بينهما  
وكذا كل كسب اكتسبه احدها فلا اجر بينهما ولو اجر نفسه للخدمة فلا اجر لغيره خاصة  
كذا في التاتارخانية ولو استاجر احدها المتناوذين اجرا او اذابة فلم اجران  
ياخذ ايها شأنا فلا اجر الا انه لو استاجر له لخدمة او اولى مكنة للرجل يرضى شريكه بما  
ادى عنه كذا في محيط السرخسي **الفصل الرابع** فيما يطل به المتناوذين  
ولا لا يطل به لو استأذ احد المتناوذين ما لا يجوز عليه عقد الشركة بآثر او  
هبة او وصية او نحو ذلك ووصل اليه بطلت المتناوذين وصارت كشركتها فان  
كذا في السراجية واما ورث عروضا او ورثا لا يطل المتناوذين خاصة ما لم يقض الدين  
كذا في محيط السرخسي وكذا العقلة كذا في الهداية فاذا اشترى با واحد المالين

شيا ففي القياس يبطل المتناوذين في الاستحسان لا يبطل فاذا كان راسه ما لا يعل  
السوا يوم الشركة حتى صحت المتناوذين ثم صار في احدها فضل قبل ان يشترى  
بان زادت قيمة احدها المتناوذين بعد عقد المتناوذين قبل الشراء انتقضت المتناوذين  
قال محمد رحمه الله تعالى وكذا اذا اشترى با واحد المالين وراد الاخر كذا في المحيط وان  
اشترى با واحد المالين وراد الاخر كذا في المحيط وان اشترى با واحد المالين وراد الاخر كذا في المحيط  
لا يطل كذا في المضار وان حصل الفصل بعد الشراء بالمالين فالمتناوذين بطلت  
وكذا اذا وقع الشراء با واحد المالين وراد الاخر كذا في المحيط وان اشترى با واحد المالين وراد الاخر كذا في المحيط  
ولو قال احدها المتناوذين لغيرها هبة في درهما فوهبة وسلة للميت بطلت المتناوذين  
كذا في الظهيرية وان كان شريكه وهذا هو الجليل لاخذ المتناوذين اذا اراد فسخ  
الشركة كمال فنية صاحبه كذا في الذخيرة وان اجر احدها عتدا الخاصة او باع لم  
يبطل المتناوذين ما لم يقض الاخر كذا في المحيط اذا انكر احدها المتناوذين انفسه  
المتناوذين ويحيى ان يكون الحكم في جميع الشركات هكذا في الظهيرية وما تضمنت به شركة  
العنان يفسد به شركة المتناوذين كذا في البداية **الفصل الخامس** في  
تصرف احدها المتناوذين في مال المتناوذين فالسهم رحمه الله تعالى لكل واحد من  
المتناوذين ان يشترى بنفسه ما يشاء من مكيلة او موزونا فان اشترى به ملكا  
خارجا وان اشترى بالعنان بغير الدوام وليس في يد موزون ولا ناشر كان المشتري  
خاصة للمشتري ولا يجوز شراء وصية الشركة لاخذ المتناوذين ان يكاتب عتدا من  
تجارتهما ولم ان ياذن في التجارة او في اداء الغلة كذا في المحيط وميزج الامنة ولا  
يزوج العبد ولا يمتعه على مال كذا في محيط السرخسي ولو زوج احدها المتناوذين عتدا  
من تجارتهما ائمة من تجارتهما خيرا وصيا ولا يجوز استعسانا وهو قوله تعالى  
كذا في الظهيرية ولكل واحد منهما ان يبيع بالنقد والنسيئة كذا في الخلاصة وان  
يبيع بتقلييل الثمن وكثيره الا بما يتفق الناس في مثله كذا في البداية ويبيع احده  
المتناوذين من نفسه لا يقبل شهادته لم ينفذ على المتناوذين بالاجماع كذا في الذخيرة  
ولو اشترى احدها طفاضا بالنسيئة كان الثمن على كل واحد بخلاف اخذ شريكه العتدا  
ولو قبل احدها المتناوذين سلفا في طفاضة تجارة كذا على شريكه كذا في فتاوي قاضي خان  
ولو اسلم احدها المتناوذين دراهم وطفاضا جاز ذلك على كل واحد كذا لو تفهما احدها  
عقبه وصورة العينة ان يشترى عتدا بالنسيئة باكثر من قيمته لبيعه بغيره  
بالتقدير فيحصل المال كله الى المبسوط ولاخذها ان يرهق مال المتناوذين ويدين  
عليه بغير خاصة اذن شريكه لان الرهن وصا العين حكما لا احداهما بملك قضائين  
المتناوذين ودونه خاصة من ماله او غيره بغير اذن شريكه كذا في محيط السرخسي حتى  
لم يكن لشريكه ان يمتدده من يد المرتبة كذا في المحيط فان كان الدين من شركتهما فلا  
ضمان عليه وان كان الدين عليه خاصة يرجع شريكه عليه بنصف ذلك وان كان قيمة  
الرهن اكثر من الدين فلا ضمان عليه في الزيادة كذا في المبسوط وكذا الرهن من ماله  
من خاصة متاعه بدين للمناوذين خاصة لم يكن مستبرعا ويرجع على شريكه بنصف الدين  
وان كان الرهن قد هلك في يد المرتبة كذا في المحيط ولو ارثت احدها رهنا



المستطوع سوا شرط في عقد الشركة ان يعمل كل واحد منها بزيادة او لم يشترط كذا في الذخيرة  
ويجوز عليه وتلك شركة مستطوع سوا كان باذن شركته او غير ذلك ان في المحيط وان شارك  
شركة مستطوع باذن شركته فحسبها كما لو فعل ذلك وان كان بغير اذنه لم يكن مستطوعا  
وكانت شركته عتقان ويستوي هي ان كان الذي شاركه اياه او ابنه او اجنيا عنه كذا  
في المستطوع وفي المستطوع من اي يوسف رحمه الله تعالى في مستطوعين شاركوا احدهما في  
شركة عتقان في الرقيق فحسبوا شركته في الشركة من الرقيق فنصفه للمشتري  
ونصفه بين المتساويين نصفين ولو ان المتساويين الذي لم يشارك اشتري عتق  
كان نصفه لشريكه وشريكه ونصفه بين المتساويين كذا في المحيط وان يترك وكذا  
في البيع ما لا يملكه ان ينفق على شيء من ثماره كذا في المال من الشركة فان اخرج الشريك  
الاخر فليعمل يخرج من الوكالة ان كان في بيعه وشراؤه او جازة كذا في البيع وان وكل  
بتقاضي ما ذابته فليست للاخر اضافة كذا في المحيط وان يبيع استحقاقا حق له  
انما رذالة من المتساويين ونصفه وهلكته في يد المستطوعين في استحقاقا كذا في الذخيرة  
ولو انما رذالة من شركته فحسبها المستطوعين فقطب الدابة ثم اختلفا في الموضع  
الذي ركبها اليه فابها صدقة في الاعارة الى ذلك الموضع يري المستطوعين من ثمارها كذا  
في فتاوي قاضي خان ونحوها يجوز لاحد شركتي العتق ان يعمل في ذلك المتساويين كذا  
في محيط السرخسي **الفصل السادس** في تعريف احد المتساويين في عقد  
صاحبه وفي وجب بغيره صاحبه اذا اقال لاحدهما في بيع ما غنه الاخر جاز ان اقاله  
عليهما وكذا اذا اقال احدهما في سلم بائنه صاحبه كذا في المحيط ولو باع احد المتساويين  
كبارية من ثمارها فليست له نصيبه بل يوزع ثمارها ان يشترى بائنه فليست له نصيبه بل يوزع ثمارها  
الثلث كذا في فتاوي قاضي خان ولو باع احد المتساويين شيئا من ثمارها فليست له نصيبه بل يوزع ثمارها  
لصاحبه ان يخالف فيهما ان اعطاه المشتري نصف الثمن بغير منه كذا في محيط  
السرخسي ولو باع احدهما شيئا ثم وهب الثمن من المشتري او بزمه فليست له نصيبه بل يوزع ثمارها  
خليفة وعنه رحمه الله او بضمه نصيب صاحبه كذا في فتاوي قاضي خان وفيه  
الاخر او بزمه بغيره نصيب صاحبه او بزمه نصيب صاحبه او بزمه نصيب صاحبه او بزمه نصيب صاحبه  
للمتساويين نصيبا ووجب له نصيبه كذا في النصفين اجماعا كذا في المحيط واد الاخر احد  
سوا وجب الدين بغيره او بغيره صدق بغيره كذا في الذخيرة اذا كان  
على المتساويين نصيبه ومن الى اجل فابطل احدهما الاجل بطل وحل المال عليه باجماع  
ولو مات احدهما حل على الميت حصته ولم يحل على الاخر وعنه اي يوسف رحمه الله  
تعالى اذا كان رجل على المتساويين نصيبا فابطل احدهما نصيبه فحسبها ميراث  
جميعا بين المال كله كذا في المحيط حقوق عقد نواه احدهما بغيره نصيبا باجماع  
ان احدهما الوفاة شيئا بطل نصيب البايع بالتسليم للمبيع كما بطل البايع ولو  
طالب غير البايع الثمن من المشتري بغير المشتري بتسليم الثمن اليه كما يجزى على تسليمه  
الى البايع كذا في التاثيرا بغيره ولو اشترى احدهما شيئا بطل نصيب البايع بالثمن كما بزمه  
به المشتري كذا في السراج الوهاج ولان نصيب المبيع للمشتري ولو وجد المشتري  
منها غيبا بالمبيع فليست له نصيبه ان يرد البايع كذا في البيع وان اشترى

المستطوع سوا شرط كذا في محيط السرخسي مستطوع كان هو الغيب على المتساويين او مستطوع كذا في  
المستطوع وكل واحد منهما ان يترك بالرهن والارتحان فان اقرضه كذا في محيط السرخسي  
نصفه افترا لهما لم يجز افترا على شريكه كذا في السراج الوهاج وان يردع ولو ان يمتد  
كذا في البيع وان يترك من مال المتساويين ويخلف دعوى منه ولم يقدر بشي والصحيح  
ان ذلك منصرف الى المتساويين وهو ما لا يبعد التجارسة فكذا في الغيب ثنية وقبول هدية  
المتساويين واكله لطفامه والاستفارة منه بغير اذن شريكه كما يجوز لاكله  
والمستطوع فحسبها استحقاقا كذا في محيط السرخسي ثم انما يملك الاخذ بالمال كونه من  
الفاكهة والكم والخبز ويملك الاخذ بالذهب والفضة كذا في المحيط ولو كسب المتساويين  
رطلا ثوبا او رطل دابة او رطل الذهب والفضة والفضة والفضة والمحبوب لم يجز في  
حصته شريكه وانما يجوز ذلك في الفاكهة والكم والخبز والاشباه ذلك كذا في فتاوي  
قاضي خان ولاخذ المتساويين ان يملكوا بالمال بغير اذن شريكه وهو الصحيح من  
معه ذهب ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الذخيرة ثم على قول من يجوز المسافرة  
او اذن له الشريك في ذلك فلا ان ينفق على نفسه في كرايته وطعامه وادامه من جملة راس  
المال روي ذلك الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى فان يبيع حسب الثقة منه والاكالات  
الثقة محسوبة من راس المال كذا في الظهيرية ولم يرد في المال مضاربة كذا في  
البيع اجماع هذا رواية الاصل وهو الاصح كذا في النهر الفائق وهكذا الى الهداية هـ  
وكذا ان يبايع مالا مضاربة ويكون ربحه في خاصة كذا في العدايع ولاخذها ان  
يبيع كذا في الظهيرية ولو ابيع بضاعته ثم توفى المتساويين ثم اشترى بالبيع  
شي ان علم المستطوع بغير ثمارها كان ما اشترى للاخر خاصة وان لم يعلم بغير ثمارها كان  
الثلث مدفوعا اليه كان مستطوعا للاخر خاصة كذا في فتاوي قاضي خان ولو مات  
الذي لم يبيع ثم اشترى المستطوع المتاع لزم الحظ خاصة ولو نقد المستطوع الثمن  
من المال المدفوع اليه فورثة الميت بالخيار ان يشاؤوا ضموا المستطوع وان شاؤوا  
ضموا المبيع فان ضموا المستطوع بغيره كذا في الاثر وكذا لو ضموا البايع  
يبيع على المستطوع ثم للمستطوع يرجع على المبيع ولو ابيع احد المتساويين الفاكهة  
كذا في محيط السرخسي ثم اشترى العتق ان يشارك في الشركة فحسبها كذا في فتاوي قاضي خان  
مات المبيع ثم اشترى المستطوع المتاع للمشتري ويضمن المال فيكون نصفه لشريك  
العتق ونصفه للمساويين او يترك لورثة الميت وان مات شريك العتق ثم اشترى  
المستطوع فالمشتري كله للمساويين نصيبا وورثة الميت ان شاؤوا رجفوا بحصته على  
ابها شاؤوا وان شاؤوا ضموا المستطوع ويرجع به للمستطوع فنصفه للاخر ونصفه  
لشريك العتق ويضمن المتساويين لورثة الميت حصته وان شاؤوا ضموا المستطوع  
ويرجع بها الى الاثر كذا في محيط السرخسي وليس لاحد المتساويين ان يقرض في ظاهر الرواية  
وهذا الصحيح كذا في الذخيرة الا ان ياد ان لا نامضرجان يقرض ولم يبدخل تحت قوله  
لعل بزمه كذا في السراج الوهاج ولو اقرض بغير اذنه ضمن نصفه ولا يفسد المتساويين  
هكذا في محيط السرخسي وقالوا ينبغي ان يكون له الاقرض بما لا يخطئ للمساويين كذا  
في المحيط ولاخذ المتساويين ان يشارك في الشركة كذا في محيط السرخسي كذا في

وصني

ح



أخذها شيئا من تجارتها فوجد الأخرى غيبا كأنها ان بردة كذا في المحيط ولو استحق المبيع  
كان لكل واحد منهما الرجوع بالثمن على البايع كذا في السراج الوهاج والمستتر به من أحدهما  
شيئا من شركتهما إذا وجد بالمشتري غيبا كأنه ان بردة بالقياس على إيهامها كذا في القطر  
ولو انكر الغيب فله ان يحلف البايع على البتة وشريكه على العلم ولو اقر أحدهما بقدر  
اقراره على نفسه وشريكه ولو باع كل واحد منهما نصف سلعة من شركتهما ثم وجد بها  
غيبا فله ان يحلف كل واحد منهما على النصف الذي باعه على البتة وعلى النصف  
الذي باعه شريكه على العلم بيمين واحد في قوله محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه  
الله تعالى ليحلف كل واحد منهما على البتة فيما لو باع وسيقط عن كل واحد منهما  
اليمين على العلم هكذا في البايع وإذا باع أحد المتعاضدين شيئا من متاع المفاوضة  
ثم افرقا ولم يعلم المشتري بافراقهما كان له ان يدين جميع الثمن إلى إيهامها كذا في المحيط  
وان كان علم بالفرقة لم يدين في البايع ولو دفع إلى شريكه لا يبرأ من نصيب البايع كذا في  
لو وجد به غيبا لا يحل الا بايع كذا في المحيط السرخسي ولو كان المشتري رده على شريك  
البايع بالقياس قبل الفرقة وقضى له بالثمن وانقصان القيد بعد الافتراق وقد كان نقد  
كان له ان يأخذ إيهامها كذا في المحيط ولو استحق القيد بعد الافتراق وقد كان نقد  
الثنى كله قبل الافتراق فالمشتري ان يرجع بالثمن على إيهامها كذا في الظهيرية  
مشترا ومن ان افرقا فلا يصح الدعي ان يباخذوا إيهامها شرا واجتمع الدين ولا يرجع  
أحدهما على صاحبه حتى يرد في أكثر من النصف فيرجع بذلك كذا في الجامع الصغير ولو وكل  
أحد المتعاضدين رجلا ان يشتري له تجارة بيمين أو بغير يمين بثلث مسمى ثم ان الآخر  
نمي الوكيل عن ذلك فنهيه جاز فان اشتراها الوكيل بعد ذلك فهو مشتري لنفسه وان  
لم ينهاه عن ذلك حتى اشتراها كان مشتريا لها جميعا ويرجع بالثمن على إيهامها كذا  
في المحيط العنق **السابع** في اختلاف المتعاضدين لو ادعى على إيهامها  
شراكم معا وضعة فانكر والمال في يد المجاهد فالقول قول المجاهد مع يمينه وعلى المدعي  
البينة كذا في فتح القدير فان كان المدعي ببينة يشهدون على دعواه فقد اعلم وجوب  
إيمان شهدوا أنه معا وضعة وان المال الذي في يده بينهما أو شهدوا أنه معا وضعة  
وان المال الذي في يده من شركتهما ونحو هذا من الوجهين تقبل ببينة وقضى بالمال بينهما  
نصفان وأما ان شهدوا أنه معا وضعة وان المال في يده وفي هذه الوجه يقضى بالمال  
بينهما نصفان سواء شهدوا في مجلس الدعوى أو بعد ما تفرق عن مجلس الدعوى وأما  
ان شهدوا أنه معا وضعة ولم يبريدوا جميع هذه أو في هذه الوجه ذكره في الآية السرخسي رحمه الله  
في شرحه انه يقبل ببينة ويقضى بالمال بينهما وإليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب  
بعد هذه المسئلة وذكر شيخ الإسلام انهم ان شهدوا في مجلس الدعوى يقبل الشهادة  
وقضى بالمال بينهما إسهامهما أو شهدوا أنه معا وضعة وان من شركتهما أو بغير المجاهد ان  
المال كان في يده بيمين أو شهدوا أنه معا وضعة بذلك كذا في المحيط ثم إذا قضى القاضي بينهما  
نصفين إذا ادعى الذي كان في يده شيئا مما في يده لغيره ميراثا أو هبة أو صدقة  
من جهة غير المدعي فله المسئلة على وجهه ان كان شهود مدعي المفاوضة شهدوا  
أنه معا وضعة وان المال بينهما نصفين أو شهدوا أنه معا وضعة وان المال شركتهما

فقد بين الوجهين لا يسمع دعواه ولا يقبل ببينة وان كان شهود مدعي المفاوضة شهدوا  
أنه معا وضعة وان المال في يده أو شهدوا أنه معا وضعة ولم يبريدوا على هذه إيهامها  
وتقبل ببينة عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى ولو كان المدعي  
عليه ادعى شيئا مما في يده بطريق التلقي من المدعي يسمع دعواه وقبلت ببينة في الرجوع  
كذا في الآية الظهيرية وإذا ادعى انه شريكه معا وضعة وأقر به المدعي عليه وقضى عليه  
بمال في يده ثم ادعى شيئا مما في يده ميراثا أو هبة أو صدقة أو في محبة الرخصي  
ولو كان المال في يد رجلين وهما متران بالمفاوضة فادعى أحدهما شيئا من ذلك انه له  
ميراثا عن أبيه أو قائم البينة قبلت ببينة كذا في فتاوى قاضي خان وإذا مات أحد  
المتعاضدين وصاحب المال في يد البايع منهما فادعى ورثة الميت المفاوضة وضعة ذلك  
الحق فاقاموا البينة ان اباهم كان شريكه معا وضعة لم يقض له بشي مما في يده الحيا  
ان يثبتوا البينة انه كان في يده في حياة الميت أو انه من شركته ما بين ما يجنبه يقضى لهم  
بنصفه كذا في المبسوط فان اقام الحيا البينة انه ميراثا عن أبيه بعد القضا عليه  
لا يقبل إذا شهد وان المال من شركتهما أو اقاموا البينة وان هذا المال كان في يده وقت  
الشركة لا فائدة أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يقبل ببينة الحيا ومحمد رحمه الله تعالى  
يقبل كذا في المحيط السرخسي ولو كان المال في يد الورثة وتجدد الشركة فاقام الحيا  
البينة على المفاوضة وقاموا ان اباهم مات وشركه هذه اميراثا من غيره بينهما لم  
تقبل منهم وصح شمس الدين ان هذا أقولهم جميعا ولو اقاموا البينة لا يترتب ميراثا  
لأبيهم وأقاموا البينة على هذه التقبل بيمين قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وتقبل  
بغير قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير وان كانت الاشياء في يد أحدهما فله المفاوضة  
فقد وقعت الفرقة بحججه وهو ضامن لنصفها في يده إذا قام البينة على المفاوضة  
لانه كان امينا فله المفاوضة ويبرأ من البايع كذا في فتح القدير فان ماتا وأوصى  
كل واحد منهما إلى رجل فوصي كل واحد منهما بالبايع بما ولي موصيه مباحة فادعى أحدهما  
فلا ضمان عليه في ذلك ولا على الورثة بعد ان يكونوا مترين بالمفاوضة كما لو كان الوصي  
قضى نفسه وهو متر بالمفاوضة كان امينا في نصيب صاحبه كذا في المبسوط  
معا وضعة وان ادعى أحدهما انه صاحبه شريكه بالثلث وأدعى المدعي عليه الثلثين فلا  
يقولان بالمفاوضة فجميع المال من العقار وغيرهما يكون بينهما نصفين حكما للمفاوضة  
الا إذا كان من شياب الكسوة أو متاع بيت أو رزق العيال أو تجارة يخطاها فان  
ذلك يكون لمن كان في يده خاصة استحسانا إذا كان ذلك بعد الفرقة ولو لم يفرقا وكان  
مات أحدهما ثم اختلفوا في مقدرة الشركة فلهذا أو ما تفرقا ثم اختلفوا في مقدرة الشركة  
سواء كان في فسخها قاضي خان وإذا ادعى رجل على غيره انه شريكه معا وضعة وان المال  
الذي في يده بينهما الثلثان في الثلث للمدعي عليه فله المفاوضة أصلا  
فإذا قام المدعي بالبينة عليه غوما ادعاه لا تقبل هذه الشهادة في شرا ولا استحسانا  
تقبل على المفاوضة كذا في المحيط ادعى المفاوضة وأدعى المال شائعة وشهد الشهود  
بالمشاهدة ثم قال المدعي كانت كذا تقبل استحسانا كذا في المحيط السرخسي وإذا افرقا  
المتعاضدين فاقام أحدهما البينة ان المال كله كان في يده صاحبه وان قاضي يده







لا يضمن لغيره نصيبه كذا في فتح القدير **الباب الثالث** في شركة العنان  
 وفيه ثلاثة فصول **الفصل الاول** في تفسيرها وشروطها واحكامها  
 اما شركة العنان فليان يشتركا في نوع من التجارات سواء طعام او شئ كان في عموم  
 التجارات ولا يذكرون الكفالة خاصة كذا في فتح القدير وصورتها ان يشتركا في نوع  
 خاص من التجارات او يشتركا في عموم التجارات ولا يذكرون الكفالة والمقصود منها  
 منتهى معنى الوكالة دون الكفالة حتى يجوز هذه الشركة بين كل من كان من اهل التجارة  
 كذا في محيط السرخسي فيجوز هذه الشركة بين الرجال والنساء والبالغ والصغير  
 المأذون والمحرو والقبيل المأذون في التجارة والمسلم والكافر كذا في فتاوى قاضي خان  
 وفي التجريد والمكاتب كذا في التهذيب ولو ذكر الكفالة وكانت باقي شروط المفاوضة  
 متوفرة انعقدت مفاوضة وان لم تكن متوفرة ينبغي ان تنعقد عندنا هكذا  
 في فتح القدير وما شرط جوازها فكون رأس المال عينا خاضعا او ماليا عن مجلس  
 العقد كذا في مشايخنا البية والمساواة في رأس المال ليس بشرط ويجوز الاتفاق في  
 البرع مع تساويهما في رأس المال كذا في محيط السرخسي بقرعة الله تعالى كيفية  
 كذا في فتاوى كذا ان اشتركا عليه فليان وفلان اشتركا عليه فيقول الله واداء الامانة  
 ثم يبين قدر رأس مالها ويتولا ذلك في ايديهما يشتركان به ويتبعان جميعا وشقي  
 ويعمل كل واحد منهما بما يشاء ويبيع بالنقد والنسيئة ثم يقول فلان من ربح فهو بينهما  
 على قدر رأس أموالهما وما كان من وصيفة او نسيئة فكذلك فان اشتركا كانا  
 اشترطا اتفاقا وفيه كتابه كذا وكذا ويتولا اشتركا على ذلك في مال كذا انهم كذا اذا  
 في فتح القدير واما حكمها فمضبوطة كل واحد منهما وكيل عن صاحبه في عقود التجارات  
 ولا يجوز كل واحد منهما كمالا عن صاحبه من استيفاء ما وجب بفقد صاحبه كذا في المحيط  
 ولا يكون في شركة العنان كل واحد وكيل عن صاحبه في استيفاء ما وجب بفقد  
 صاحبه كذا في المحيط ولا يكون في شركة العنان كل واحد وكيل عن صاحبه اذا لم  
 يذكر الكفالة كذا في فتاوى قاضي **الفصل الثاني** في شرط الترخيص  
 والوصيفة وهلاك المال لو كان المال بينهما والعمل على احدها ان شرط البرع على قدر  
 روس أموالهم جاز ويكون ربحه له ووصيفته عليه وان شرط البرع للمفاجيل اكثر من رأس  
 مال جاز على الشرط ويكون مال الدافع عند الفاجيل مضاربة ولو شرط البرع للدافع اكثر  
 من مال لم يصح الشرط ويكون مال الدافع عند الفاجيل مضاربة ولكل واحد منهما ربح  
 ما لم كذا في السراجية ولو شرط العمل عليهما جميعا صحت الشركة وان قل رأس مال  
 احدها وكثر رأس مال الاخر واشترطا الترخيص بينهما على السواء او على النصف فان  
 البرع بينهما على الشرط والوصيفة ابدأ على قدر رؤس أموالهما كذا في السراج الوهاج  
 وان عمل احدهما ولم يعمل الاخر بعد او غير عذر كعملها كذا في المضرات ولو شرط كل  
 الترخيص لحددها فانه لا يجوز هكذا في النهر الفائق اشتركا في احدها بالث والآخر بالثني  
 على ان البرع والوصيفة نصفان فالعقد جاز والشرط في حق الوصيفة باطل فان علا  
 وزعها فالبرع على كل شرط وان شرطنا الحسب ان على قدر رأس مالهما كذا في المحيط هـ  
 للسرخسي ويجوز ان يعقد شركة العنان كل واحد منهما ببعض مال دون البعض كذا

في العنان

في العنان واذ اهلك مال الشركة او اخذ المالك قبل ان يشترى بطلت الشركة كذا في  
 الهداية وانه المالك قبل الشراء فلهك على صاحبه فلهك في يده او من يده صاحبه  
 كذا في المحيط واذ اكل واحد من مال الشركة فلهك على صاحبه فلهك في يده او من يده صاحبه  
 منها فلهك منها وما يتبعها ويصيرها الا ان يعرف من مالها او مالها في من مال  
 احدها بعينه فيكون ذلك له وعليه كذا في المبسوط وان اشترى احدها بماله وهلك  
 مال الاخر فالمشترى منها على ما شرطت له او الجوهرة البيرة وان لم يصح خابا لوكالة عمدة  
 العقد كذا في المضرات ويصح على صاحبه بحصة من الثمن كذا في الاختيار شرع هـ  
 المختار ثم هذه الشركة في المشتري شركة عقد عند محمد رحمه الله تعالى فلهك واحد  
 منهما ان يتصرف فيه كذا في النهر الفائق وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي هذا  
 اذا اهلك احد المالكين بعد شراء احدهما فلهك قبل الشراء ثم اشترى الاخر بال  
 ينظر فان كانا شرعا بالوكالة في عقد الشركة فالمشترى مشترك بينهما بحكم الوكالة  
 المبررة ويصح عليه بحصة من الثمن وان ذكر احد الشركتين ولم يذكر في عقد الشركة  
 الوكالة فالمشترى يكون للمشتري كذا في التبيين في النوازل وقع الى رجل الف درهم  
 على ان يعمل بها على ان البرع للمفاجيل والوصيفة عليه فلهك قبل الشراء بماله فلهك  
 صاحبه ولو قال اعمل بما ينبغي وبينك عليا ان البرع بيننا والوصيفة بيننا فلهك قبل  
 ان يعمل بها فهو من نصف المالك عند محمد رحمه الله تعالى رعا قول ابي يوسف  
 رحمه الله لا ضمان عليه وان اشترى بالماله ثم هلك قبل النقد فعلى الاخر ضمان  
 بنصفه المال وعلى المشتري بنصفه كذا في المحيط فان كان رأس مال احدهما  
 دراهم ورأس مال الاخر دراهم فقيمة الدنانير مثل قيمة الدراهم فاشترى صاحب  
 الدراهم غلاما واشترى صاحب الدنانير بالدينار خارية ونقد المالكين وكان ذلك  
 به ضعفين فلهك الغلام والمخارية في ايديهما ربح كل واحد منهما على صاحبه  
 بنصف رأس المال ولو اشترى بها صفقة واحدة وبها في المسئلة على الاخر  
 احدهما على صاحبه بنصف كذا في الظهيرية وان اشترى بالدراهم متاعا بعهده  
 بالدينار فمات او فوضعا في احد هاهنا في الاخر فابرج والوصيفة على كل واحد  
 ملكهما في المشتري يوم الشراء وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي هكذا في المبسوط  
 واذ اشترى كل واحد منهما او لمكيل واشترى بذلك فلهك واحد منهما اشترى قدر ثمة  
 متاعه فان باعها المشتري بعد ذلك ثم اراد ان يقسمه فان كانت الشركة وقعت بما لا  
 مثله اعتبر قيمته يوم الشراء وان كانت لمثل من المكيل والمزبون والعقد  
 المتقارب فقد ذكرناه الاصيل انه يعتبر القيمة يوم القسمة وذكرنا الاملاء انه يعتبر  
 القيمة يوم الشراء قال القدير وهو الصحيح كذا في الظهيرية ولكل واحد  
 من شركتي العنان ان يبيع بالنقد والنسيئة وكذلك يجوز بيعه بما عثره من هدايا  
 حنييفة رحمه الله تعالى في هكذا في السراج الوهاج ويجوز بيعه بما عثره من هدايا  
 وليس ان يشترى بغيره ان المشرط في عقد الشركة ان يعمل كل واحد منهما بما يراه  
 هو الصحيح كذا في الذخيرة ولو شاركا في احدها فلهك على كل واحد منهما اشترى الثالث  
 كان النصف للمشتري ونصفه بين الشركتين الاولين وما اشترى الشركتين الذين لم يشارك

يب



فهو منه وبين شريكه نصفين ولا شيء منه للشريك الثالث كذا في فتاوي قاضي خان  
 وروى في اي حصة ربحه الله تعالى انه احد شريكي العنان اذا شارك غيره  
 منها وحصة محض من شريكه يصح المفاوضة وسيطل شركته مع الاول وان كان بغير محض  
 من شريكه لم يصح كذا في الظاهر بنية وليس لاحد هالان يكاتب عبد امن الشركة بلا خلاف  
 كذا في المحيط وان يصدق عليه مال شوا قال اعمل بيايكم او لا وليس له ان يزوج من  
 تجارتها في قولهم جميعا وكذا في تزويج الامة في قول اي حصة ومحمد ربحها الله تعالى  
 كذا في البدائع وان اقر احد هالجارية في يد ومن الشركة انها لرجل لم يجز اقراره في  
 نصيب شريكه وان كان قال صاحبها اعمل فيه لدايكم كذا في فتاوي قاضي خان ولا يجر  
 اخذها شيئا من الشركة بدين عليه الا بلان شريكه كذا في محيط السرخسي ولورهن  
 اخذها متاعا من الشركة بدين عليها لا يجوز ويكون ضامنا للرهن كذا في فتاوي قاضي  
 خان الا ان يكون هو العاقد في موجب الدين او يامر به شريكه بذلك كذا في السراج الوهاج  
 وكذا الا يرهون وهما بدين من الشركة في نصيب شريكه الا ان اول عقد ه او امر من يوليه  
 فان هلك الرهن في يده وقبضته والدين سواء ذهب بنصف الدين وهو حصة المهرين  
 ولشريكه الخيار ان شاء رجع على المدين بنصف دينه ويرجع المدين على المهرين  
 بنصف قبضة الرهن وان شاء اخذ من شريكه حصة ما اقتضى كذا في محيط السرخسي وان  
 اقر بالرهن او بالارتهان فان كان ولي العقد بنفسه كاز وان كان لم يلا العقد لم يجز  
 كذا في السراج الوهاج واذا اقر احد شريكي العنان بالرهن او الارتهان بعد ماتا  
 الشركة لا يصح اقراره اذا كذب شريكه كذا في المحيط ولو استقرض احد شريكي العنان  
 مالا للتجارة لزمها كذا في فتاوي قاضي خان وهكذا في البدائع ومحيط السرخسي  
 وفي ترك المقدور اذا قال كل واحد من هالجارية اعمل في ذلك بزياد كذا لكل واحد  
 منها ان يمل ما يقع في التجارة من الرهن والارتهان والخلط بما لم يخلط المشاركة مع الغير  
 واما الهبة والترض وسكان اتلاف المال وتعليكا بغير عوض فان ذلك لا يجوز لم  
 الا ان ينص عليه وقال في هذا الموضوع ايضا اذا اقبل الشريك اعمل بيايكم وليس له  
 ان يخلط مال الشركة بما له خاصة كذا في الذخيرة ولشريك العنان والمبضع والمضار  
 والمودع ان يسافر وبالمال هو الصحيح من مذهب اي حصة ومحمد ربحها الله تعالى  
 كذا في الخلاصة ولو كان بينهما شركة في مال خلطه وليس لواحد منهما ان يسافر  
 بالمال بغير اذن الشريك فان سافر به فذلك ان كان قد لم يحمل وموثة ضمن وان لم  
 يكن لم يحمل وموثة لا ضمن كذا في فتاوي قاضي خان واذا سافر اخذها بالمال وقد  
 اذن له شريكه بالسفر او قبل له اعمل بيايكم او عند اطلاق الشركة بملك الرواية الصحيحة  
 عن اي حصة ومحمد ربحها الله تعالى فله ان ينفق من جملة المال على نفسه في كرايه  
 ونفقة وطفله واذا ماله من راس المال روي عن كل الحسن عن اي حصة ربحه الله  
 قال محمد وهذه السخنة ان كذا في البدائع فان ربح تحسب النفقة من الربح وان لم  
 يربح كانت النفقة من راس المال كذا في خزائن المفتين ولخرج الى موضع يمكن ان  
 يبيت باهله لا يحسب من مال الشركة كذا في التهذيب **الفصل الثالث**  
 في تصرف شريكي العنان في مال الشركة وفي عقد صاحبه وفيما رجة بعقد صاحبه

يتصل

يتصل بذلك ولكل واحد منهما ان يوكل بالبيع والشرا والاستيجار والاخر ان يخرج من الركا  
 واذا وكل احد هالجارية في ما دانيه فليس للاخر اخراجه كذا في الظاهر والله اعلم ان يوكل  
 وكذا بقية الشئ والمبيع فيما اشترى وباع كذا في البدائع وفيما يوكل هذه التفرقة  
 اخذ شريكي العنان كاحد شريكي المفاوضة ما يملكه احد شريكي المفاوضة بماله احد  
 شريكي العنان كذا في المحيط وكلما كان لا يملكها ان يعلم انه انما شريكه عنه لم يكن له  
 عمله فان عمله ضمن نصيب شريكه وله ان يوقل احد هالجارية اخرج رصيطا ولا تجاوز  
 فذلك المال من حصة شريكه وكذا الوفاة عن بيع النسبة بعد ما كان اذن له فيه كذا  
 في فتح القدير في القدرين اذا قال احد هالجارية في بيع النسبة بعد ما كان اذن له فيه كذا  
 ولو باع احد هالجارية فرد عليه بغير قبضه بغير قبضه عليها وكذا الوضوح من  
 ثمنه واخر لجل العيب كما في الخلاصة وان خط من غير علة او من غير امر بغير  
 منه جاز في حصة ولم يجز في حصة صاحبه كذا في البدائع وكذا الوضوح كذا في السراج  
 الوهاج ولو اقر بغيره متاعا عليه وعلى صاحبه كذا في فتاوي قاضي خان  
 شريكي ان شركا عنان على العنق اسم احد هالجارية الى صاحبه في حصة الشركة لا يصح كذا  
 في الفقيه ولو باع احد هالجارية الاخر لا يصح تاجيله في النصيبين جميعا الا ان  
 يكون كل واحد منهما قال لصاحبه اقبل ملكايت وهذا عند اي حصة ربحه الله  
 تعالى وقال لا يصح في نصيبه خاصة ولو اجله الذي لم يبيع جاز في النصيبين بالاجماع  
 كذا في المعمرات فاما اذا اجتمع فاداناهم اخراجهما فتاخير ه عند اي حصة  
 لا يجوز في نصيب شريكه ولا في نصيب نفسه وعندها يجوز تأخير ه في نصيبه لا يجوز  
 في نصيب شريكه واما اذا عقد احد هالجارية اخراجهما فتاخير ه عند اي حصة  
 وعنده ربحه الله تعالى في النصيبين جميعا كذا في السراج الوهاج وبالاجماع كذا في المعمرات  
 وفي كل موضع يصح التأجيل لا يكون ضامنا كذا في فتاوي قاضي خان وان اقر احد هالجارية  
 بدين في ما تجارته وانكر الاخر لزم المقر جميع الدين ان كان اقراره بدين العقد بان قال  
 اشترت من فلان عبدا كذا كذا في المحيط واما اذا اقرانهما بدين لزمه نصفه  
 وان اقران صاحبه وليم ذكر في جميع مشع كتاب الاقرار انه لا يلزمه شره وهذا الصحيح  
 كذا في الظاهر بنية احد شريكي العنان اذا اقران دينهما موصلا الى شره اقراره بالاجل  
 في نصيب ه من حصة وكذا الوفاة اخذها جميع ابراء ه من نصيبه كذا في فتاوي قاضي  
 خان ولو اقر حجارية في يده من تجارتها ان لا يدخل لم يجز اقراره في نصيب شريكه وحا  
 في نصيبه كذا في البدائع احد شريكي العنان اذا اقرانه استقرض من فلان الف درهم  
 ليجان تمام لزمه خاصة كذا في المحيط وفي العيون الا ان يقيم البينة فان اقام البينة  
 فالمقرض ياخذ من المستقرض ثم يرجع المستقرض على شريكه كذا في التاتارخانية وان  
 اذن كل واحد من هالجارية بالاجل سنة انة عليه لزمه خاصة حتى كان المقرض ان ياخذ  
 منه وليس له ان يرجع على شريكه وهو الصحيح كذا في المعمرات وهكذا في المحيط وفتاوي  
 قاضي خان وحقوق عقد تولاه احد هالجارية على العاقد حتى لو باع احد هالجارية لغير  
 ان يبيع شيئا من الثمن وكذا كل دين لزم انسانا بقعه وليه اخذها ليس للاخر قبضة ه  
 وللمدين ان يجتمع من دفعه اليه كالمستقرض لو كمل بالبيع ان يبيع من دفع الثمن الي



الموكل فان وقع الى الشريك من غير وكيل بغيره من حصته ولم يبرأ من حصته العاين وهذا  
استفاد ان كذا في البداية وان اشترى احدهما شيئا من تجارتهما فوجد به عيب لم يكن  
لاخران بركة بالقياس كذا في المسبوط وكذا لو باع احدهما شيئا من تجارتهما لم يكن  
للمشتري ان يرد عليه الاخر كذا في الظهيرية وليس لواحد منهما ان يجامع بينهما اذ ان  
الاخر اوجبه والحضومة للذي يباعه وعليه وليس عليه الذي لم يمل من ذلك من ٧  
تبيع عليه نيته فيه ولا يستحق وهو الاجنبي في هذا سواء كان في السراج الرهاج  
واذا استاجر احد شريكي العنان شيئا ليس للاخر ان يطالب الشريك الاخر بالاجر  
كذا في المحيط فان ادعى العاقد من مال الشركة رجح شريكه بنصف ذلك عليه اذا كان  
استاجره لحاجة نفسه وان كان استاجره لتجارتهما وادى الاجر من خالص ماله رجح  
عليه شريكه بنصفه ولو كانت الشركة بينهما في شيء خاص شركة ملك لم يرجع عليهما صاحب  
بني كذا في المسبوط وكذا اذا اجر احداهما شيئا من تجارتهما فليس للشريك الاخر ان يطالب  
المشتري جريا لاجر كذا في المسبوط وحلان اشترى كذا شركة عنان في تجارة فليكن ان يشتري  
وتبيع بالنقد والنسيئة فاشترى احدهما شيئا من تلك التجارة كان بخاصة  
ما تاتي ذلك النوع من النسيئة فاشترى كل واحد منهما بالنقد والنسيئة يتقدم عليه  
صاحب ١٢ اذا اشترى احدهما بالنسيئة بالملكيل او الموزون او النقود فان كان في  
نحوه من ذلك الجنس من مال الشركة جاز من اداءه على الشركة وان لم يكن كان مشتريا  
لنفسه وان كان مال الشركة في يده فدام فاشترى بالدين بغير نسيئة بقي القياس  
يكون مشتريا لنفسه ونحو الاستحسان يكون مشتريا على الشركة كذا في فتاوى  
قاضي خان احدهما شريك العنان اذا اجر نفسه في عمل كان من تجارتهما كان الاجر بينهما  
ولو اجر نفسه في عمل لم يكن من تجارتهما او اجره له كان الاجر خاصة هكذا  
بما لا يخفى ولو اخذ احدهما لا مضاربة فالرجح له خاصة واطلق الجواب في الكتاب  
وهو على التفصيل ان اخذ مالا مضاربة ليتصرف فيما ليس من تجارتهما فالرجح له خاصة  
وكذا ان اخذ المالا مضاربة بحضرة صاحب ليتصرف فيها هو من تجارتهما واما  
اذا اخذ ليتصرف فيما كان من تجارتهما او مطلقا حال غيبة شريكه يكون البرج  
مشتركا بينهما كذا في المحيط السرخسي وفي المستقن اذا قال لغيره اشركتك فيما اشترى  
من الرقيق في هذه السنة ثم اراد ان يشتري عبد الكفاية ظاهرا ومثابه ذلك  
واشبه وقت الشراء ان يشتري لنفسه خاصة لم يجز ذلك وللشريك نصفه ١٢ اذا اذن  
لشريكه بذلك وكذا لو اشترى طفا على نفسه وقد اشرك غيره فيما يشتري من  
الطعام كذا في المحيط وكل وضيفة لحقت احدهما من غير شركتهما في عليه خاصة  
وقيل هذا الرشيد احدهما لصاحب براءة من غير شركتهما فوجبا بركة في المسبوط  
في المستقن قال ابو يوسف رحمه الله تعالى في شريكين شركة عنان راس مالها سواء  
كل واحد منهما يمل بزيادة ويبيع ويشترى وحده عليه وعلى صاحب فباغ احدهما  
حصته من متاع واشهد على ذلك فابيع من حصته وحصة شريكه وكذا لو باع  
حصته شريكه كذا في المحيط وما حان من مال الشركة في يده احدهما فلا ضمان عليه  
في نصيب شريكه وقيل قد قل واحد منهما في متاع ضائع مع يمينه كذا في البداية

اذا غصب شريك العنان شيئا واستهلكه لم يؤخذ به صاحبه وان اشترى شيئا فباعه  
فهل يملكه من غير ربح مع صاحبه بنصفه كذا في المسبوط مات احد شريكي العنان  
والمال في يده ولم يبين موضوعا من كذا في المحيط لو استقر احد شريكي العنان  
ذاته ليعمل على طفا ماله خاصة في عملها شريكه طفا ما يقسمه مثل ذلك اذا حث  
يضمن كذا في المحيط السرخسي ولو استقر احد شريكي العنان ذاته ليعمل على طفا ماله  
من تجارتهما فملكته ذاته لا ضمان عليه فالخاصة لا استقالة من احد شريكي  
العنان اذا كانت منفعة الفارية راجعة الى المستقر خاصة ليست كالاستقالة  
منها والاستقالة من احد شريكي العنان اذا كانت منفعة الفارية راجعة اليهما  
كالاستقالة منهما كذا في المحيط شريكان شركة عنان اشترى امتعة ثم قال احدهما  
لصاحبه لا عمل معك بالشركة وعاب فقول للاخر بالامتعة في اجتماع كان للعاقل وهو  
خاص من القيمة نصيب شريكه كذا في فتاوى قاضي خان **المسألة الرابعة**  
في شركة الوجوه وشركة الاجمال اما شركة الوجوه فتكون مشتركة وليس لها مال لكن  
لها وجاهة عند الناس فقولوا اشركنا على ان نشترى بالنسيئة ونبيع بالنقد على ان  
نرزق الله سبحانه وتعالى من ربح فهو بيننا على شرط كذا في البداية وعلى كل ما مضى  
وتكون متساوية با ما يكون من اهل الكفاية والمشتري بينهما نصفين وعلى كل واحد منهما  
نصف ثمنه ويتساويان في البرج وتليق طفا بلفظ المفاوضة او بغير مقتضى ثمنها  
فيحقق الوكالة والكفالة في الاثمان والمسيكنة وان شئ بينهما كانت عنان كذا في فتح  
القدير وان اطلقت كانت عنان كذا في الظهيرية والعنان منها يجوز بيع اشتراط التنازل  
في ملك المشتري ويتبع في ان يشترط البرج هذه الشركة في عقد اشتراط الملك في المشتري  
حتى لو تنازل لغيره ملك المشتري واشترط التساوي بالبرج بينهما او كان على العكس  
يجوز هذه الشرط ويكون النزع بينهما على قدر ما شرط الملك بينهما كذا في المحيط قال محمد  
رحمة الله تعالى واذا اشترى كذا شركة عنان ما مالهما ووجوهها فاشترى احدهما متاعا  
فقال الشريك الذي لم يشتري المتاع من شركتنا وقال المشتري صول وانما اشتريناهما  
ونصبي فان كان للمشتري تبعية الشرا بغيره بعد الشركة فهو بينهما على الشركة اذا كان  
المتاع من جنس تجارتهما وان كان بغير الشراء لنفسه قبل الشركة وقال الاخر لبل  
اشتريناه بعد عقد الشركة فيظن ان علم تاريخ الشراء تاريخ الشركة اسبق فهو للمشتري  
مع يمينه بالله ما هو من شركتنا وان كان تاريخ الشركة اسبق فهو على الشركة وان علم تاريخ  
الشراء كان قبل هذه المتزعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشركة فهو للمشتري خاصة  
وان علم تاريخ عقد الشركة انه كان قبل هذه المتزعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشراء اصلا  
فهو على الشركة وان لم يعلم للشركة والشراء تاريخ فهو للمشتري مع يمينه بالله ما هو من  
شركتنا لانه اذا لم يعلم تاريخها يجعل كذا في فتاوى قاضي خان ولو وقع متاعا للمشتري يكون  
على الشركة كذا في المحيط وان قال احدهما اشتريناهما فاعليك نصف ثمنه وكذا لو  
شريكه فان كان السلفه قايمة فالقول قول وان كانت هالكة لا يصدق وكذا لو  
قال شريكه اشتريناه وانكر القبيض وحلف شريكه على العلم وان اقام البينة على الشراء  
والقبض فالقول قوله مع يمينه على الهلاك كذا في المحيط السرخسي والمستقن اذا اراد الرجل



مشتركة كان شركة مفارقة ولاصدها اذا وادام او عروضا ليس بالاشتركا شركة  
 مفارقة بعلان في ذلك بوجوهها ولم يسمي شيئا من العروضا التي اخذها في شركتها  
 كانت الشركة جائزة وفيه مفارقة والعروض لصلحتها خاصة وهذه شركة وجوه  
 وكذا اذا كان احد هاتين شركتين غير متعزبة والباقي بمالها كذا في المحيط واسا  
 شركة الاعمال كالحياطين والصبانين او احد هاتين طوا او اخر صبباغ او اسكاف  
 يشتركان من غير مال على ان يتقبلوا الاعمال فيكون الكسب بينهما يجوز ذلك في المخرات  
 وحكم هذه الشركة ان يصير كل واحد منهما وكلاهما صاحب في تقبل الاعمال والتوكيل  
 بتقبل الاعمال جاز كان الوكيل يحسن مباشرة القلة او لا يحسن كذا في الظهيرية  
 ثم هي قد تكون مفارقة وقد تكون عنانا فاذا كثر في الشركة لفظ المفارقة  
 بان اشترط الصانعان على ان يتقبلا جميعا الاعمال وان يضمنوا القلة جميعا  
 على التساوي وان يتساويا في البيع والوصيفة وان يكون كل واحد كفيلا عن  
 صاحبه فيلحقه بسبب الشركة في مفارقة وان شرط الصانعان من القلة والاجر  
 بان قالا على احد هاتين الشركتين من القلة وفيما الاخر التملك والاجر والوصيفة  
 بينهما على قدر ذلك من شركتهما عنان وكذا اذا ذكر الغلبة العنان وكذا اذا اطلقا  
 الشركة في عنان كذا في محيط السرخس ثم اذا لم يتفاضلا وكذا اشتركا شركة مطلقة  
 فتتبعه نافي حق بعض الاحكام حتى لو اقرا احد هاتين من عنان صابون او ه  
 اشنان مستهلك او عمل من اعمال او اجير او اجريت لمدة مضت لم يعيد  
 صاحب الابنية ويلزمه خاصة ويعتبر مفارقة في حق بعض الاحكام حتى لو وقع  
 رجل الى احد هاتين الشركتين او اليهما معا فلا فائدة ان ياتخذ بذلك القلة ايها مال وكل واحد منهما  
 ان يطالب باجرة القلة والى ايها يدفع فري وفيما ايها وجب صانع القلة ان يطالب  
 الاخر به فقد اعتبر هذه الشركة بالمفارقة في حق هذه الاحكام استحسنات  
 وان لم يعتبر بالمفارقة في غير هذه الوجوه في ظاهر الرواية هكذا ذكر القندوري  
 في ترجمه كذا في الذخيرة فاذا جئت يد احد هاتين الصانعان عليهما ياتخذ صاحب القلة  
 ايها مال بجميع ذلك هكذا في المحيط ناقلا عن المتفق ومن كان عنان فانما يطالب  
 به من مال السبب دون صاحبه بقضية الوكالة كذا في الظهيرية واما عمل احد هاتين  
 دون الاخر في الكسب بينهما نصفان سواء كانتا او مفارقة فان شرط التفاضل  
 في البيع حال ما تقبل لاجاز وان كان احد هاتين الشركتين الاخر كذا في السراج الوهاج وعن  
 الى يوسف رحمه الله تعالى اذا امر من احد الشركتين او سافرا او بطل فله الاخر  
 كان الاجر بينهما ولكل واحد منهما ان ياتخذ الاجر والى ايها يدفع الاجر بريد وان يتفاد  
 وهذه استحسنات كذا في الفتاوى في قاضي خان وكذا اما عمله المسافر ان ما تقبله  
 كل واحد منهما في عمله عليهما فاذا اتفدا احد هاتين الشركتين كان معينا للاخر كذا في  
 السراج اب وابن يكتسبان في صفة واحدة ولم يكن لهما مال فالكسب كله للاب  
 اذا كان الابن في عيال الاب لكونه معينا له الا ترى انه لو فريس شجرة يكون للاب وكذا  
 في الزوجين لا لم يكن لهما شيء ثم اجتمع بينهما اموال كثيرة فهي للزوج ويكون  
 المرأة معقبة له الا اذا كان له كسب في حده فهو لا كذا في الفتية وما انفرد من فطن

الزوج وينسجه هو كرايس هو للزوج عند جموع الكذا في الفتاوى الحادية ولو شرط  
 القلة نصفين والى مال اثنان جاز استحسنات كذا في الفتية ثم في الكسب وهكذا في التبيين  
 والهداية والكافي وهذا الصحيح كذا في السراج الوهاج ولو شرط الشرايع لادناهما  
 عملا لاصح الجواز كذا في الفتاوى في هذه الفتية وكذا في الظهيرية ولو اشتركا واستمرط الكسب  
 بينهما اثنان ولم يبين القلة فهو جاز ويكون التخصيص على التقاضيل بينا  
 للمنفصلين كذا في الفتاوى في المصنفات فلما الوضيفة فلا تكون بينهما الاعمال فقد انض  
 كذا في البداه فان كانا اشترطا ان يتقبلا من شئ فليتا على اخذها بغيره وبقية  
 على الاخر والوضيفة نصان فالقابلة على ما شرط او اشترطها الوضيفة ه  
 باطل وهي على قدر ما شرط على كل واحد منهما من القابلة كذا في السراج الوهاج  
 رجل سلم ثوبا الى حياط ليخيطه بنفسه وللحياط شريك في الحياطة مفارقة ه  
 فليصاحب الثوب ان يطالب بالقلة ايها مال شاء ما بقيت المفارقة بينهما وانما  
 تفرقا او مات الذي قبض الثوب لم يرد الاخر بالقل كذا في المسوط وهذه الخلق  
 ما لم يشترط عليه ان يخيطه بنفسه ثم افرقا فانه يواخذ به الشريك الاخر بالحياطة  
 كذا في الظهيرية وذكر في النوادر قال ابو يوسف رحمه الله لو ادعي رجل على احد هاتين  
 ثوبا فلهما فاقربهما احد هاتين ونحوه الاخر جازا فاداره على الاخر ويدفع الثوب ويأخذ ه  
 الاجر استحسنات كذا في محيط السرخس وكذا ان كان في الثوب خرق اقرا احد هاتين  
 البرق ونحوه الاخر ان يكون الثوب للطلب وقال هو لنا صدقت المقر على ذلك لاني ه  
 اصدق على الثوب انه للمقر ولوان للمقر اقرا بالثوب لاخر اذ عاه بعد انكاره الاول  
 كان الاقرار له اقرار الاول في الثوب ولا يصدق الاخر على الثوب ويصدق على نفسه  
 بالضم والن وارجع على صاحبه في شئ من ذلك وايها اقرب ثوب مستهلك يفعلها الرجل  
 والاخر منكر فالضمان على المقر خاصة وكذا اذا اقرا احد هاتين صابون  
 او اشنان مستهلك او اجيرا او اجرة لبيت المال لمدة مضت يصدق على صاحبه  
 الابنية ويلزم المقر خاصة وان كانت الاجارة لم تنص والمبيع يستهلك لزمها  
 ونقد اقرا المقر على صاحبه الا ان يدعي انه لهما بغير ثمن والقلة قول كذا في المحيط  
 فيجوز ان اشتركا في نقل كتبة الحاج على ان يارزقهما الله تعالى فيه فيصيرهما نصفان فلهذا  
 الشركة جائزة كذا في الفتية معلمان اشتركا لحفظ الصبيان ونفيل ككتابت ه  
 ونقل القرآن قال الصمد الشهيد رحمه الله المحتار انه يجوز كذا في الخلاصة وكذا  
 لو اشتركا في تعليم الفقه كذا في الفتاوى في اشتركا في عمل هو حرام لا يصح الشركة كذا  
 في خزائن الفتاوى وهي ويجوز شركة الدالين في تعلم ولا شركة القرافي القارة بالزمومة  
 في المجلس والتفاريق كذا في الفتية ابن سنانة عن محمد رحمه الله تعالى في ثلاثة نفر  
 من الكتيابين اشتركا بينهم على ان يتقبلوا الطعام ويكيلوه فاما صابون في كان  
 بينهم فقبلوا طعاما ساجرا معلوم فمما رجل منهم وسطل وعلا ٢ اخران قال الاجر  
 بينهم اثنان ولو ان جئت من احد هاتين وكرة الاخران ان يعملوا فلهما نصيبا في الشركة  
 بمحض منه او قالا اشتركا وانما قد ناقضا الشركة ثم كالا الطعام كله فلهما ثلث  
 الاجر ولا اجر لهما في الثلث الباقى وهما مستطوعان في كيل ولا يشركهما الثالث







في القتا وي اعطى بذرا الفيلق رجل لا يقوم عليه ويعلفه بالاوراق على ان ما حصل فهو  
بينهما فقام عليه ذلك الرجل حتى ادركنا الفيلق لصاحب البذر للرجل الذي قام عليه  
فيه الاوراق واجرم مثل على صاحب البذر كذا في المحيط ولو كان من احدهما البذر والاوراق  
ومن الآخر الفيلق فالفيلق لصاحب البذر وللغافل اجرم مثل عمله كذا في السراجية وكذا  
لو كان الفيلق بينهما وانما يجوز ان لو كان السبيح بينهما والفيلق بينهما وانما يجوز  
الاوراق لا يضره ومن نفس الجندى كذا في القنية وعلى هذا اذا دفع البقرة الى انسان  
بالفيلق ليكون الحمار بينهما نصفين فما حدث فهو لصاحب البقرة ولو كان الرجل مثل  
الفيلق الذي غلقوا واجرم مثل فيها قام عليها وعلى هذا اذا دفع حياجة الى رجل بالفيلق  
ليكون السبيح بينهما نصفين والمحملة في ذلك ان يبيع نصف البقرة من ذلك الرجل  
ويصنف الدخاكة ويصنف به والفيلق بين معلوم حتى يصير البقرة واحدا مما مشترك  
بينهما فيكون الحمار بينهما على الشركة كذا في الظهيرية وكل شركة فاسدة فالزوج فيها على  
قد راجع المال كالف لاخذها من العتق فالزوج بينهما اثلاثا وان كان شرط الزوج بينهما  
بضعين بطل ذلك الشرط ولو كان لكل مثل ما لآخر وشرط الزوج اثلاثا بطل شرط القتا ضد  
وانقسم بينهما نصفين لان الزوج في وجهه تابع للمال كذا في فتح القدير الشركة بطل بغير  
الشرط الفاسدة ولا تبطل بالقبض حتى لو اشترط التمسك في الصنف لا تبطل  
وتبطل باشتراط عشرين لاحدهما وان كانا كلاهما شرط فاسدة كذا في الذخيرة وتبطل  
الشركة بموت احدهما علم به الشريك او لا ولو كان الموت حكيما بانقض بلحاظ مرتد فان لم  
يقض به توقف انقطاع اجماعا فانما قد قبل الحكم بغيره وان مات او قتل انقطعت  
كذا في الزهر الفائق ولو لم يحق بعد الحرب انقطعت المفاوضة على سبيل التوقف  
فان لم يقض القاضي بالبطلان حتى اسلم ما دلت المفاوضة فان مات تبطل بزوت  
الردة واذا انقطعت المفاوضة على سبيل التوقف هل يصير ما ناعدا ايجنبه  
رحمة الله لا يتيقن من ان ذكره الولوي كذا في الفسخ القدير ولو لم يتيقن لكن فسخ احدهما  
الشركة ولم يعلم شريكه لا يفسخ الشركة ولو علم ان كان راس مال الشركة وراهم او دائر  
انفجحت الشركة ولو كان مبرورا وقت الفسخ ذكر العلى وي انما لا يفسخ كذا في الخلاصة  
وتعفى المشايخ قاتوا تفسخ الشركة وان كان المال مبرورا وهو المخرج كذا في فتح القدير  
واذا انكسر احد الشريكين الشركة ومال الشركة كان امتهن كان هذا الشريك للشركة كذا في الظهير  
ولو كان الشرك ثلاثا فمات واحد منهم حتى انفجحت الشركة في حقه لا يفسخ في حق الباقيين  
كذا في المحيط واذا قال احد الشريكين لصاحبه لا اهل معك بالشركة فهو بمنزلة قواه  
وقا تخلك الشركة كذا في الذخيرة ثلاثا تترتب وصون غايتها اخدمه واذا اخوان انا  
يتأصلين لهما ذلك بدون الغائب ولا يفسخ البعض بغيره ولا البعض كذا في الظهيرية  
**الباب السادس** من المتفرقات ليس لاحد الشريكين ان يودي زكاة  
مال الاخر لا ياديه كذا في الاختيار شرح المحتكر فان اذن كل واحد منهما لصاحبه ان يودي  
الزكاة مال الاخر لا ياديه كذا في عنه فاديا معا ضمن كل واحد منهما نصيب صاحبه علم  
اولم يعلم منه اي حصة رحمة الله تعالى كذا في الكافي ولو اديا اذ اذنتا قبا ضمن الثاني  
علم باذاه صاحبه ام لا عند الامام رضي الله عنه كذا في الزهر الفائق وعلى هذا الخلاف

الوكيل باذاه الزكاة او الكفارات اذا ادري الامر بنفسه مع المأمور او قبله كذا في التبيين  
واما المأمور ببيع دم الاحصاء اذا ذبح بعد مزال الاصا ورجح الامر فانه لا يضمن المأمور علم  
اولم يعلم اجماعا كذا في السراج الوهاج كل دين وجب للاثنتين على واحد بسبب واحد حقيقة  
وحكا كان الدين مشتركا بينهما فاذا قبض شيئا منه كان للاخر ان يشارك في المقبوض كذا  
في المحيط اذا كان دين بين رجلين على رجل من ثمة عتبه بينهما فاداه او الف بينهما اقرضاه او  
استهلكه لهما ثوبا او دراهما لرجل عليه مقبوض اخذها نصيب او قبضه للاخر ان  
يشاركه في اخذها منه نصف ما قبضه يعينه سواء كان اجوده من الدين او مثله او اودي كذا  
في السراج الوهاج وان اراد القايض ان يعطيه من مال آخر لا يكون ذلك الا ان يرضى به  
المساكن وكذا لو اراد الساكن ان ياخذ من القايض مثل لا يكون له الا برض القايض  
كذا في الذخيرة وان شاء الساكن تسليم المقبوض واتباع الغريم نصيبه فان اتبع الغريم  
لا يرجع على شريكه بنصفه ما قبض ما لم يبق على الغريم كذا في محيط السرخس فان  
توفي الدين قبل الغريم فله ان يرجع على الشريك الا انه ليس له ان يرجع في عين تلك الدراهم  
وللقايض ان يعطيه مثله كذا في المحيط فان هلك ما قبضه الشريك فلا ضمان عليه  
ويكون مستوفيا وما بقي على الغريم لشريكه كذا في القنية وكذا لو وكل غيره بالقبض قبض  
الوكيل فله في يده المكلل يملك على الموكل ولو كان قايما لشريكه ان يشاركه فيه كذا في الذخيرة  
ولو اخبر القايض ما قبضه من يده بان قبضه او قبضه فدين عليه او استهلكه على  
وجه من الوجهه فله شريكه ان يعينه نصف ما قبض وليس لئان ياخذ به ما بيد الذي  
هو في يده اذا كان في يده قايما موجودا كذا في السراج الوهاج وما قبضه الشريك من شريكه  
يكون قد رد ذلك للقايض دينيا على الغريم ويكون ما على الغريم بينهما على قدر ذلك من الدين حتى  
لو كان الدين الف درهم بينهما فقبض احدهما خمسين في الشريك فاخذ نصفها كان للقايض  
ما بقي على الغريم وذلك ما شان وخمسون ويكون الشركة باقية في الدين كما كانت كذا في البداية  
وكل دين وجب لاثنتين بيمين مختلفين حقيقة وحكا او حكا لا حقيقة لا يكون مشتركا  
حتى اذا قبض احدهما شيئا لئان يشارك فيه كذا في المحيط رجلا ناعدا عتدا  
بينهما بشئ معلوم فقبض احدهما شيئا لئان يشارك فيه كذا في المحيط رجلا ناعدا عتدا  
منها نصيبه ثمة على حدة فقبض احدهما شيئا لئان يشارك فيه كذا في المحيط رجلا ناعدا عتدا  
الرواية كذا في الظهيرية رجلا ناعدا عتدا وللأخرامة باعها بالاشراك فيها  
بمقبضان كذا في السراجية ولو سمي كل واحد منهما لملكه ثمة لم يكن للاخر ان يشارك القايض  
في المقبوض في ظاهر الرواية كذا في خزانة المعين ولو امر رجل بثلثين ان يشتري اجارة  
فاشترياها ونقده الثمن من مال مشترك بينهما او من مال مشترك بينهما لم يشارك في المقبوض  
من الآخر كذا في المحيط ولو كان على رجل درهم لرجل فكمثل على الغريم رجلا ناعدا عتدا  
نصف احد الكعيلين من الغريم شيئا يكون للاخر حق المشاركة ان اديا من مال مشترك كذا  
في خزانة المعين فله كذا في الظهيرية ولو لم يقبض احدهما شيئا لئان يشارك في نصيبه ثوبا  
فله شريكه ان يعينه نصف ثمن الثوب ولا يسبيل له على الثوب فان احتما جميعا على الشركة  
في الثوب قد لك جاز كذا في السراج الوهاج فان لم يشارك في نصيبه شيئا ولكن ضاع ثمة من حقه  
على ثوب وقبضه ثم طالبه شريكه بما قبض فان القايض بالحي ران شئ البص الثوب



وانما اعطاه مثل نصف حصة من الدين كذا في البداع وان اراد احدها ان ياخذ من الدين  
شيئا ولا يشترط صاحبه فيما اخذ فالحيلة في ذلك ان يعطى المدين منه مقداره حصته من  
الدين ويسلم اليه ثم هو يبيع القيرم عن حصته من الدين فلا يكون لشريكه حق المشاركة  
فيما اخذ بطريق الهبة كذا في حق وجها صيحا فان رجاها لهما على اخر ان درهم اراد احدها  
ان ياخذ نصيبه ولا يشترط للاخر فيه قال نصير يهب القيرم حصته درهم وتقبض منه  
بغير القيرم من حصته قال ابو بكر سبيع من القيرم كذا في ريب مثله مثل ما له عليه  
وتسليم اليه الزبيب بغيره مما كان له عليه ثم يتطالع به ثمن الزبيب لا بالدين كذا في المحيط  
ولو وهب لهما نصيب من القيرم او ابراء منه لم يضمن لشريكه شيئا ولو ابراءه احدهما  
من مائة والدين الفان خرج من الدين امتصاصه بينهما على قدر حصة كل واحد من القيرم وذلك  
تسعة للمساكين خمسة للميرى اربعة كذا في محيط الرخص وهو التجريد وكذا ان  
كانت البراة حصة القبض قبل القسمة وتولت قسمة المقبوض نصفين ثم ابراء احدها  
عن شريكه في القسمة ما حصة لا تنقص كذا في التنازل رضى فيه فان اخذ احدها نصيبه لم  
يجز تخليه في قول ابو حنيفة رحمه الله تعالى ولا خلاف في انه لا يجوز تأخير نصيب  
شريكه كذا في البداع فخرج على قولهما فقال اذا قبض الشريك الذي لم يؤخر لم يكن للذي  
اخر ان يشتركه فيما قبض حتى يحل دينه فاذا حل دينه شاركه ان كان قايما وان كان  
مستهلكا ضمن حصته كذا في الظهيرية فان لم يقبض الاخر شيئا حتى حل دينه الا خلاها  
الامر الى ما كان مما قبض احدها من شريكه الاخر فيه كذا في البداع فلوان القيرم  
يحل للدين ما اخذ حصته مائة درهم من حصته فلشريكه ان ياخذ منه نصف ذلك وذلك  
خمسون من حصته الذي لم يؤخره من قبل ان الذي لم يؤخره اذا اخذ من المؤخر حصة للمؤخر  
من حصته مثل ذلك الا ترى ان القيرم لو عمل للمؤخر جميع حصة وذلك خمسين فاحد الذي  
لم يؤخر من ذلك نصفه كان للمؤخر ان يرجع في القيرم بما اخذ من حصته شريكه فكذا هنا  
كذا في الذخيرة فاذا اخذها اقتسمها وشتركه وشريكه مائة عشرة اسهم لشريكه تسعة  
والسهم كذا في الظهيرية رجلا لهما دين مؤجل على اخر فعمل نصيب احدهما فاقسم  
بصفتين والباقي لهما الى الاخذ كذا في السراجية ولو تزوج اخذها المرأة التي عليها الدين  
على حصته لا يرجع عليه شريكه بشيء كذا في محيط الرخص وعن محمد رحمه الله تعالى انه لو  
تزوج على خمسة مائة مرسلة كان لشريكه ان ياخذ منه نصف خمسين كذا في المحيط واما  
اذا استأجر احد الشريكين بنصيب فان شريكه يرجع عليه في قوله كذا في السراج الرواح  
ولو كان المطلوب على احد الطالبين دين بسبب قبل ان يجب لهما عليه وصار نقصا ضابذا  
لم يكن لشريكه ان يرجع عليه بشيء ولو كان دين بسبب بعد ان يجب لهما عليه فصا فلشريكه ان  
يرجع عليه كذا في الظهيرية ولا ترا احدها انه كان المطلوب مثل نصيب قبل دينها بريد  
المطلوب من حصته ولا شيء لشريكه عليه وكذلك لو جني حياية كان ارشها خمسين لا يكون  
لشريكه شي كذا في محيط الرخص روي بشر عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان اخذ الطالب  
اذا اشبع المطلوب موصية عد او فصا كذا في حصته لا يلزمه شيء لشريكه لانه لم يسلم لهما  
يمكن المشاركة فيه كذا في البداع وفي التدوير لو استهلك احد الطالبين على المطلوب  
فلا وصار ثمنه قصاصا فلشريكه ان يرجع عليه وفي المستحق عن ابي يوسف رحمه الله

لوان احد بري الدين اعتمد على المطلوب متاعه او قتل عبد الله او عودا له او وصار ماله  
قصاصا بدلك لم يكن لشريكه ان يرجع عليه كذا في المحيط ولا اخذ ثم احرقه او غصبه  
فلشريكه ان يرجع عليه بالاجماع وكذا لو قبض خيرا او فاسدا فباعه او اعتقه او هلك  
عنده ولو ارتفعت احدهما بحصته فذلك عندة فلشريكه ان يرجع عليه كذا في محيط الرخص  
ولو ذهبت احدي العتيقين باقية سارية في ضمان الغصب او في يد المشتري ببراء فاسد  
او في يد المرتضى لم يضمن لشريكه كذا في الظهيرية وذكر ابن علقمة في نوادره عن محمد رحمه الله  
توان اخذ القيرم من الدين لهما المال قتل عبد المطلوب فوجب عليه القصاص فصا كذا  
المطلوب على خمسين درهم كان خائرا وبري من حصته الفان من الدين فكان لشريكه  
التنازل ان يشركه فيما اخذ منه نصف خمسين كذا في البداع وفي المستحق عن ابي يوسف  
رحمة الله تعالى لو ضمن احد الطالبين المطلوب ما اعز رجل صار له حصته قصاصا  
به ولا شيء لشريكه عليه فان اقتضى عن المكفول عنه ذلك المال لم يكن لشريكه ان يرجع عليه ايضا  
قيصارا كذا في ذلك كذا في المحيط ولوان المطلوب اعطى احد الشريكين كفيلا بحصته ولو اخذ  
به ذلك كفيلا رجلا فاقضاه هذه الشريك من الكفيل او الحويل فلا لآخر ان يشتركه فيه كذا  
في الذخيرة رجلا لهما على رجل الن درهم فصا كذا في المدين كل على مائة درهم  
وتقبضا فاحار الاخر جميع ما صنع فهو جانيه ولو نصف المائة فان قال القابض قد هلك  
فهو مومن واخضار عليه وقد يبيع القيرم وان اجاز الصلح ولم يقبل اجرت ما صنع فله يرجع  
على القيرم بجميعه ويبيع القيرم على القابض بجميعه من قبل ان اجاز الصلح ليست  
اجازة القبض رجلا لهما في دين رجل غلام او دار صالحة احدهما منه على مائة درهم  
قال ابو يوسف رحمه الله ان كان الذي يبيع الغلام مقربا لغلام فانه لا يشتركه في  
المائة وان كان جاحدا لم يشتركه فيها وقال محمد رحمه الله هاستوا لا يشتركه فيها الا ان  
يكون الغلام مستهلكا كذا في الظهيرية وفي المستحق عن ابي يوسف رحمه الله رجلا اشترا  
من رجل جارية رتبة اشتري احدها نصفها بالدين درهم ثم وجدا بانيها ورواها ثم قبض احدها  
حصته من الثمن لا يشتركه صاحبها فيما قبض دفع الثمن تحت لطف في ابته الاودع كل واحد  
منهما الثمن على حدة وكذا ان استجفت الجارية فان وجدت الجارية حرة وقد دفعها  
الثمن تحت لطف كان للاخر ان يشتركه القابض فيما قبض وفيه اثبتان ابي يوسف رحمه الله  
اقران هذه من عليه الف درهم من ثمن جارية اشتراها منها فقال احدها صدقت وقال  
الاخر كذبت ولكن هذه الخمسين التي اقررت بها هي لي عليك من ثمن براء شريتي جني  
ثم اتا القيرم فقبض هذا الخمسين لم يكن لصاحبه ان يشتركه فيما قبض ولا يصدقه القيرم  
على انه بينهما هكذا في المحيط شريكان في القيرم درهم جاز رجل ضمن احدهما لصاحبه عن  
القيرم فالضمان باطل فان قصده على هذه الضمان يرجع به واخذه ولو لم يكن ضمن لصاحبه  
شيئا لكنه قضى شريكه حصته من غير كفا له فصا القصاص اذا اصح القصاص احد الشريكين  
لم يكن له ان يشتركه صاحبها فيما قبض فان توفي ما على القيرم فلا يسيل له على الشريك فيما  
قبض منه بخلاف ما لو قضى المطلوب واحده حصته احد الشريكين وشمل الشريك الآخر  
ثم توفي ما على القيرم حيث كان للشريك المسلم اتباع الشريك وميتا ركة فيما قبض هكذا  
في الذخيرة ذكر علي بن الحنفية عن ابي يوسف رحمه الله انه لو مات المطلوب وله الشريكين



وارثه ونزله ما لا يبين فيه وفاء اشتراكا بالمخصص كذا في البدائع اذا كان ثلاثة دين  
مستخر كما على انسان فغالب اثنان منهم وحضر الثالث فطلب حصته جميع المدون على  
الدفع كذا في الصوري بغيرين شريكين حمل عليها احدى هاتين الرستاق شيئا بامر شرعي  
فستقط في الطريق فخره الشريك فيظن ان كان يبرج حياته يضمن وان كان لا يبرج لا يضمن  
وان لم يبرج غير الشريك يضمن سواء كان يبرج حياته او لا يبرج فلهذا اصح كذا في محيط طه  
الشرعي وكذا الداعي والتفارا اذا دفع النشاة والتوفان كان لا يبرج حياته لا يضمن  
استحسانا وان كان يبرج حياته يضمن وان دفع الهبسي كان صاحبا كذا في فتاوي  
قاضي خان وارسين رجلين في مفسومة ففاتها احدى هاتين فلاخران يستخدما الخادان  
بحصته كذا في خزائن الغني لا يلزم اجرة حصته شريكه ولو كان الدار معدة للاستقلا  
وترا الارض لم ان يزرعها كلها على المقتني به ان كان الزرع ينفعها فاذا اجاز شريكه زرعها مثل  
ذلك المدة وان كان الزرع ينفعها او التزك ينفعها فليس له ان يزرعها كذا في البحر الرائق  
وترا الدابة لا يبركها بغير اذنه للتفاوت واما ما يشتغ به في غيره كالحرث والحجوة فلهذا  
لقد تم التفاوت كما في عقد الزايد وقالوا في الامه تكون عند احدى هاتين يوما وعند الآخر  
يوما ولو خاف احدى هاتين صاحبها ويطلب وضعا على يد عدل لا يجاب كذا في الزمر  
القائين والكرم والارض اذا كان بين رجلين واخذها عايب او كان الارض بين اثنين  
وتيسر يرفع الامر الى القاضي فان لم يرفع الى القاضي وزرع الارض بحصته طاب له وفي الكرم  
يقدم الحاضر فاذا ادرك الثمر يسعها ويأخذ حصته من الثمن ويوقف حصته الغائب  
ولذا قدم الغائب على الحاضر ان شأ صفة القيمة وان شاء اخذ الثمن كذا في فتاوي  
قاضي خان في الفتاوي طعام او دراهم بين اثنين عايب احدى هاتين واحتياجه الاخر الحاضر  
واخذ منه نصفه قال محمد رحمه الله تعالى ارجوا ان لا يسمع قال الفقيه ابو الليث  
وهو ملخص كذا في الفتاوي العايب وفي المكيل والموزون لم ان يبرج حصته بغير  
شريكه ولا شيء عليه ان سلم الباقي وان ملكه كان عليه كذا في الزمر القائين وارسين  
حاضر وعنايب مفسومة ونصيب كل واحد منهما مفرور ليس لاحد ان يسكن في نصيب  
الغائب ولا ان يبرج اجرة بغير امر القاضي وللقاضي ان يبرجها اذا خاف ان يجزب لو لم يسكن  
اخذ ويمسك الاجر للغايب هكذا في خزائن الغني وارسين اخوين واختين وكلما  
زوجات وللأختين زوجان فلا اخوة ان يمتنوا ازواج الاخوات من الدخول فيما اذا  
لم يكونوا محرمين لزوجاتهما ولو كانت بين اثنين يسكنان فليس لاحدهما ان يمنع  
صاحبه من الصفود على سطحه الا انه يقرر في مال حق كذا في القتيبة سكة غير نافذة بين  
عشرة لكل منهم في دار فغير ان احدهم دارا سكة اخرى لا طريق لها الى هذه السكة ليست  
له ان يفتح بابا الى هذه السكة به اثنى ابو القاسم والفقيه ابو جعفر وابو الليث هو  
الصحيح كذا في الفتاوي الغيايبية طاحوت مشتركة بين اثنين اتفق احدهما في حمارته  
لم يكن متطوعا بخلاف ما اذا اتفق على عبث مشترك اولاد في حمار مشترك حيث  
يكون متطوعا كذا في السراجية وارسين اثنين اتفقا في احدى هاتين الاجر واخذ  
الاجر فلغايب ان يشاركه في الاجر كذا في القنية وقال ابو القاسم في ارض مشاة  
بين قوم فزرع بعضهم بعض هذه الارض يبدروه وساق اليه من الماء المشترك

فيما هو

بينهم واستنزل الارض بينين بغير اذن شركائه قال ان حصل له بعد المفاياة من نصيبه  
هذه القدر وكانوا يتهايون قبل ذلك لضمان عليه ولا شركة لشركائه في المستنزل كذا  
في النشاة راجية وما كان على الراهن اذا اداه المرتين بغير اذن الراهن يكون سقوط  
وكذا الوادي الراهن ما يجب على المرتين وان ادب احدى هاتين كان على صاحبه ما  
او باجر القاضي يرجع عليه وعن ابي يوسف وابي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان الراهن  
غائبا فانفق المرتين باجر القاضي يرجع عليه وان كان حاضرا لا يرجع عليه والفتوى  
على ان الراهن لو كان حاضرا وادب ان ينفق فامر القاضي المرتين بالانفاق فانفق  
يرجع عليه ومسايل الشركة ينبغي ان تكون على هذا التقاسم هكذا في فتاوي  
قاضي خان قال محمد رحمه الله تعالى في الحامع رجل عليه الف درهم رجل اخر عليه الف درهم  
ما اذا الفا عليه فادياه ثم رجح احدى هاتين الاخر فقبض منه خمسمائة فان ادياه  
من مال مشترك بينهما كان لصاحبه ان يشاركه فيه وان لم يكن ما ادياه مشترك  
بينهما بان كان نصيب كل واحد منهما مما زاع عن نصيب صاحبه حقيقة الا انهما  
ادياه جميعا فان احدى هاتين اشارك صاحبه فيما قبض كذا في المحيط وكذا الوبا  
او آخر عبد الفدا او امة لهذا صفقة واحدة فاقبض احدى هاتين شركة الاخر كذا في الكافي  
وفي الجامع ايضا شاهدان شهدا على رجل انه كاتب عمدا لم بالقي درهم الى سنة  
وقيمة العبد الف درهم ثم رجح الشاهدان عن شهادتهما كان للمولى الخيار ان شاء  
ضمن الشاهدان قيمة العبد الف درهم خالة وان شأ اتبع المكاتب بيدل الكناينة  
القي درهم فان ضمن الشاهدان قيمته خالة فام الشاهدان مقام المولى في ملكه  
يقبل الكناينة فاذا استوفى ذلك من المكاتب طاب لهما اخذ الايتين ولزمنهما التصدق  
بالدين الاخر ويقتق المكاتب ويكون لاه المكاتب للمولى فان ادب المكاتب الى اخذ الشاهد  
الف درهم لا يفتق وهل لصاحبه ان يشاركه فيما قبض قال ليس له ذلك قال في الكناينة  
وسيتوب في هذه ان ادبها القيمة من مال مشترك او غير مشترك وكذا لك البيع اذا  
شهد شاهدان على رجل انه باع عبدا من فلان هذا ايا الف درهم الى سنة وقيمة العبد  
الف درهم والمشتري يدعي ذلك والبايع يجحد نقض به ثم رجح الشاهدان عن شهادتهما  
كان للمولى الخيار ان شاء اتبع المشتري بالثمن الى اجل وان شأ ضمن الشاهدان  
قيمتهم خالة فان اختار تضمين الشهود قائما مقام البايع في ملك الثمن في ملك  
العبد فيطيب لهما اقد الفين وينصف فان بالالف الاخر فان قبض احدى هاتين  
لا يشاركه صاحبه فيه كذا في المحيط ولو عجز المكاتب وانفست الكتاب او انصف  
البيع رد السيد على الشاهدان ما قبض منها من الثمن ورجح المولى بما  
قبضه من المكاتب ورجح المشتري ايضا بما قبضه من الثمن كذا في الكناينة  
مستركة باعها صفا فاسترد ما المشتري فحق القاضي للمشتري بالمجارية  
والعق وقيمة الولد معا اشتراكا فيما يقبضه احدى هاتين وان وقع القبض لهما متفرقا  
اشتركا في قيمة المجارية والعق دون قيمة الولد حتى لو قبض احدى هاتين نصيبه من قيمة الولد  
لا يشاركه الاخر فيه وان اختار اخذها تضمين البايع والاخر تضمين المشتري لم  
يشتركا في ثمنه وان غضي لاخذها بنصف قيمة الولد ثم مات الولد ثم حضر الاخر اشبه له



وان ماتت الجارية في يد المشتري فالمولى بالخيار ان شاء ضمن البايع قيمة الجارية وان  
شاء ضمن المشتري وفي الوجهين جميعا انه ان يضمن المشتري العقر وقيمة الولده  
وكذا لو اشتري ارا او ثنية غيرها فاستحققت فقبضت لها بقيمة البايع البايع  
فيها يقبضه احد هاشا شركه الاخر فيه وان قضى متوقفا لم يشارك الاخر فيه كذا في المحيط  
الرحضي وقال محمد رحمه الله في الجمع رجلان غصب عبيدا من رجل فبعتهم الف درهم  
فصار ثمن قيمته الذي درهم جاء رجل وغصب العبد من هاتين في يد الثاني فبعت  
حضر المولى بالخيار ان شاء ضمن الفاصلين الاولين قيمته الف درهم وان  
شاء ضمن الثاني الف درهم وبطبيب لها احد الثانيين ويتصدقان  
لا في الاخر فان قبض احد هاشا من الثاني الف درهم كان الاخران يشاركون فيه وفيه  
ايضا رجلان غصبوا من رجل عبيدا فباعا من رجل فبعتا العبد في يد المشتري  
فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الفاصلين وان شاء ضمن المشتري فان ضمن الفاصلين  
ثم يبيعها وكان الثمن لهما فلو قبض احد هاشا من الثمن كان لصاحبه ان يشارك  
فيه فان لم يقبل المولى احد الفاصلين فضمنه بنصف قيمته ثم البايع في نصيبه وجب  
له بنصف الثمن فان لم يقبض الفاصيل الذي ادي بنصف القيمة من الثمن شيئا  
حتى ضمن المالك الفاصيل الاخر ايضا بنصف قيمته حتى نقد البيع في النصف الاخر  
ثم قبض احد الفاصلين من المشتري حصته من الثمن كان للاخران يشاركون فيه فلو  
ان الفاصيل الذي ادي بنصف القيمة او استوفى من المشتري بنصف الثمن ثم ان  
المالك ضمن الفاصيل الاخر بنصف القيمة حتى نقد بيعه فاذ الثانيان يشاركون  
الاول فيما قبض لم يكن له ذلك واذ لم يكن للثاني ان يبيع المشتري بنصيبه فان  
قبض جميعا الثمن على هذه الوجهة ثم ان الاول وجد ما قبضه وصاحبا او متوقفا  
كان له الخيار ان شاء اشبع المشتري بنصف الثمن وان شاء شارك شريكه فيما قبض  
ثم يتبعان المشتري ولو وجد الاول ما قبض به رجة او زيوفا فرد هاشا على المشتري  
ليس له ان يشارك الثاني فيما قبض ولو كان الثاني هو الذي وجد ما قبضه متوقفا  
او وصاحبا او زيوفا فرد هاشا على المشتري لم يكن له ان يشارك الاول فيما قبضه  
هكذا في المحيط ولو قتل المالك رجلا خطا ولا وليا نقدت هاشا الى الثاني  
واقام البينة فقبض القاضي بالدم كله وقضى بالقيمة لهما شرك الفاصيل الحاضر فيها  
يقبضه وان قبض القاضي القاضي لهما من بنصف القيمة وقبضه لم يشارك الاخر فيه ولو  
كان المقتول اثنين لم يشارك احد الوليين الاخر فيما قبضه متوقفا او وقع القضا مجتمعا او  
متوقفا كذا في المحيط الرحضي ولو كان الثانيان قد اشتراكا متوقفا وقع القضا معا  
او متوقفا ولو كان الجاني عبيدا او للمقتول وليان واختار السيد دفع نصف الجاني  
او دفعه الى احد هاشا ولو ادها الواحد فهو اختيار حتى الاخر واشتركا في القتل  
ولو قتل رجلين فدفع النصف الى احد هاشا او دفع النصف لم يشارك الاخر ولو قتل  
رجلا عدا ولم وليا فدفع المولى مع احد هاشا الف لم يشارك الاخر في اصل  
القضا ص وانما تحول الى الثاني بالصلح وانه مختلف حتى لو صالحي جملته اشتركا  
كذا في الكافي عبيد بين رجلين غصب احد هاشا من صاحبه فباعه بالف درهم ودفعه

الى المشتري

الى المشتري جازا البيع في حصته فان لم يقبض الثمن حتى اجاز صاحبه جاز للبايع ان يقبض  
الثمن كله فان قبض شيئا كان مشتركا بين هاشا لو هلك هلكا على هاشا ولا يكون  
اذ اقتبض حصته من الدين المشترك حيث يجمع القبض في نصيبه حتى لو هلك قبل مشاركة  
صاحبه اياه كان هلكا على الفاضل كذا في المحيط انما من المشتري ولو غصب رجل اخره  
نصيب احد هاشا او باعته مع الشريك الاخر صفقة واحدة ثم اجاز المالك فيما قبض احد هاشا  
شركه الاخر فلو اجاز بعد قبض المالك فسطه لم يشاركه كذا في الكافي وكذا لو جاز له اذا  
باعا عبيدا اياها بالخيار ثلثة ايام فاجاز احد هاشا ثم اجاز الاخر ثم قبض احد هاشا  
من الثمن يشاركه صاحب فيه ولو ان الذي اجاز او اقتبض نصيبه ثم اجاز الاخر لم يشاركه  
فيما قبض كذا في المحيط في النوارل سئل ابو القاسم عن رجل دفع الى رجل مالا يعمل بهما ان  
البرج بينهما وقال لا ارضي بان تقبل في شركتي فاني عقلت به شركة غيري فاني اريد منه  
الحصة وشراطينا على ذلك فعمل المدفوع اليه في شركة اخرون قال ليس له ان يشارك في  
برج ماعمله متعارفة في غير المالك الذي دفع اليه كذا في النوارل حاشية لو تصرف احد الورثة  
في الشركة المشتركة ورجع فابرج للمشتري وهذه كذا في النوارل حاشية وانما امر احد  
المشتريين وحسين رجلا من عبيد بالف ولم يدفع اليه الثمن فنقض عقد المفاوضة وفكوا  
كل واحد منهما رجلا اخر ثم اشترى الماسور عبدا وهو يعلم بمفاوضتهما الا ان الاخر  
خاصة ولا يكون للشريك الاول منه شيء لان نقاذ نوكيل عليه ثبت ضمن للمفاوضة فبطل  
بطلان المتضمن بالشرط علم لانه عزل حكمي ولا للثاني ان المالك في المشتري انما يقع  
للاخر بسبب سابق وهو التوكيل السابق ولو لا ذلك التوكيل لما وقع المالك في العقد  
والمالك اذا وقع لاحد الشريكين بسبب سابق على الشركة لا يشارك الاخر فيه كما لو اشترى  
عبد بشرط الخيار للبايع ثم فارق المشتري رجلا ثم استقطا ان يرافقه لا يكون  
لشريكه في العقد شركة ويجوز بين ان يرجع على الاخر او على شريكه الثاني ثم يرجع على شريكه  
كذا في الكافي ولو دفع الاخر اليه كرا من طقم وامره ان يشتري لم يشاركه او المسئلة في الحاشية  
فاشترى التوكيل بغير مثله فالتقيا من ان يكون في الفارقة الاستحسان لا يكون فان كان علم  
من قبضه ثم اشترى فهذا او الاول سواء وان لم يعلم فالعقد بين الاخر وشريكه القديم  
كذا في المحيط السرحضي النوارل سئل ابو القاسم عن شريكين اشتركا فعمل احد هاشا وما  
الاخر فالحاضر الفاصيل اعطاه الحاضر نصيبه ثم غاب الحاضر فقبض الفاصيل بعد ما حضر  
ورجع وادعى ان يدفع حصته شريكه منه البرج قال ان كانت الشركة بينهما على الصحة واشترطا  
ان يعمل جميعا وشقي مما كان من تجارتهم من البرج فهو بينهما على ما شرطتا من عمل كل واحد  
على حدة وما عمل جميعا وسئل عن رجلين اشتركا على ان يبيعا ويشتربا ورجع  
نصفان ولكل واحد منهما درهم من غير هذه التجارة فقال احد الشريكين لصاحبه  
نقاسم المالك ونقطع الشركة لانه لا منفعة لي فيها فقال نعم المشاع ثم باع احد هاشا نصيبه كله  
للآخر وقبض بعض الدرهم واخذ في عمل اخر ولم يتولا فارق وقال الكلمة للنقد مئة  
انا تقطع الشركة مع البايع المتأخر يكون فطفا للشركة كذا في النوارل حاشية اشتركا  
اشتركا في الفل على ان يبايعا من احد هاشا والكلمة من الاخر ففسخا ثوبا فالتوب  
بينهما على قدر قيمة السدي واللمحة كذا في المحيط قال الحنفي ويجوز للاب والوصي



ان شتر كما بال انفسهما مع مال الصفي ولو كان رأس مال الصفي اكثر من رأس مال  
فان اشهدا يكون البرع على الشرط وان لم يشهدا حمل فيا بينهما وبين الله تعالى كذا القاضي لا  
يصدقهما ويجعل البرع بما قد راس المال كذا في السراج الوهاج في المستحق عن ابي يوسف  
رحمة الله تعالى وضرب رجل لا يجوز ولصاحبه ان يخذ من الموهوب له نصف الهبة  
فاذا اخذ كان ذلك بينهما نصفين وينتقض الهبة فيما بقي ويرجع اليها نصفين وفيه  
ايضا في شريكي العنان اذا كان اخذها يلي البيع والشرا فاستند ان يثبت ناقض صاحب  
الشركة وازاد قبض نصف المتاع وقال اذا اخذ الدين منك فارجع علي لست بذلك كذا  
في المحيط استخرج مما ذكرتم ثم قال لا خراشرك في الشركة فاستد ان كان ذلك قبل  
ادراك الشركة اني القنية اذا قال لغيره اخذ مني الناجر او يكون البرع بينهما فافرضه الناجر  
او اتجر فالزوج كله للمستخرج لا شركة للمؤمن فيه كذا في الذخيرة سئل علي بن احمد عن رجل  
استقرض من رجل مائة دينار ودفعا اليه ثم اخذ من المدين مائة دينار فخلط المالين  
جميعا او قال له للمؤمن اذهب بهذا المال فاجزه بينك وبين الشركة ففعل ذلك ورجع كيعت  
الحكم فيه قال هو مختل ناقص لا بد من زيادة شرط حتى يجمع الشركة وسئل ايضا عن  
اودع عند اخر حنطة وقال له اخذط هذه الحنطة فحنطتها ما دفتها ثم دفعتها ثم  
منها الثلثان ثم جاء صاحب الحنطة ودفعا الدافعة له الحنطة ثم ادعى بعد ذلك الدافعة  
وقال اعطني نصيبي من هذه الحنطة هل له ذلك فقال اذا خلطها بامرته وسرقت  
فالسرقة منه يكون على الشركة من النصيبين جميعا كذا في التتار خانيه ناقلا  
عن البيهقي اذا كان بين الرجلين حنطة وكسيرة ولم يبا مزاخدهما صاحب ميسرة  
فاستقرا اخذها اية ليحمل حنطة في عملها الاخر الشيعر بغير امره كان صامتا  
لله اية وكسيرة صاحب من الشيعر وليس هذه اكثر بركة العنان والمفروض كذا في  
المبسوط في الفتاوى سئل ابو بكر عن شريكين جن احدهما وعمل الاخر بالمال حتى  
زحم او وضع قال الشركة بينهما قايمة الا ان يتم اطلاق الجنون عليه فاذا اقصى ذلك ففسخ  
الشركة بينهما فاذا عمل فيه بالمال بعد ذلك فالزوج كله للمؤمن للمفاد والوضعية عليه  
وهو كالغصب للمال الجنون فيطلب له من البرع حصة ماله ولا يطلب له الزوج من مال  
الجنون فيتصدق به كذا في المحيط وروي الشريكي في المال الذي في يده لشريكي يد امانة  
فلو ادعى دفعه لشريكي وانكره حمل وكذا المضارب مع ذب المال كذا في البراوية ولو  
ادعاه بعد موته قال في البحر ظاهر ما في الروايات من الركاكة يفيد انه كذا قال  
وقعت حادثتان الاولى في شركة عن البيع نسبة فباع فاجبت بفادته وحصة وتوقع  
في حصة شريكي فان احاد قسم الزوج بينهما والثانية مما ذكره من الاخراج ثم رجع فاجبت  
بانه فاجب حصة شريكي بالاجزاء فينبغي ان لا يكون البرع على الشركة انتهى مقتضاه  
فساد الشركة وتفرغ على كونه امانة ايضا كذا في فتاوى قاضي ربي الهبة اية سئل عن  
شريكي طلب من شريكي ارض من عاملية المضاربة حساب ما باعه واصرفه فقال لا اعلم هل  
يكلم بمثل ما سبه فاجاب بان القول قول الشريكي والمضارب في مقدار البرع والخبر ان مع  
يمينه ولا يلزمه ان يدين كذا امر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد الى شريكي كذا في النهي  
الفايق قال الشريكي تحت عشرة ثم قال لا بل تحت ثلاثة فله ان يجعله بانه لم يزوج عشرة

كذا في القنية وذكرنا طبع ان الامانات تتقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا ثلاث  
احد ما متولي المسجد اذا اخذ غلات المسجد ومات من غير بيان لا يكون صامتا والثانية  
السلطان اذا خرج الى القرو وغمموا او دمع بعض القنية عند بعض الفارين ومات  
ولم يبين من اودع لا يحمل عليه والثالث القاضي اذا اخذ مال اليتيم واودع غيره ومات  
ولم يبين عند من اودع لا يحمل عليه واما اخذ المتفاد وصين اذا كان المال عنده وذكر بعض  
القضاة انه لا يضمن ولا حال الى شركة الاصل وذلك غلط بل الصحيح انه يضمن صاحب كذا  
في فتاوى قاضي خان من كتبها الوقف وبه تبين ان ما في فتح القدير وغيره من الفتاوى وبه  
ضعيف وان الشريكي يكون صامتا بالموت عن ما اودع وصلة كذا في البحر الرائق والشريكي  
مات ومال الشركة بدون علم الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهلا يضمن كالومات مجهلا  
يلحق كذا في القنية مفاوضا شريكي من رجل عينا بالف درهم فلم يقبضه حتى تلقى البايع  
صاحبه فاستراه منه بالف وخمسانية فانه يكون الشراء الثاني والاول ينتقض والمتفاد  
بموت شخص واحد كذا في المحيط رجلان اشتريا عبدا ابالف وكفل كل واحد منهما عنده  
صاحبه لم يرجع واحد منهما على صاحبه حتى يودي كل منهما النصف رجلان كفل عن رجل  
بمال يبيع ان كل واحد منهما كفل عن صاحبه يريده اذا كفل كل واحد منهما بالمال كله عن  
الاصيل ثم عن صاحبه ايضا فكل شيء اياه اذا اخذها رجع على صاحبه بنصف ذلك وان  
شاء المودع رجع على الاصيل بجميع ماله ولو ابرأ رب المال اخذها اخذ جميع الدين  
بحكم الكفالة عن الاصيل مكاتبان كتابة واحدة كفل كل واحد منهما بالمال كله عن صاحبه  
فكل شيء اياه اخذها رجع على صاحبه بنصفه فان لم يوديا شيئا فحق المولى اخذها  
حاز الفتق وبمريانه النصف للمولى ان يخذ حصته ايها شاء اما الفتق بحكم الكفالة  
والاخر بحكم الاصل فان اخذ الفتق بحكم الكفالة يرجع على صاحبه وان اخذ الاخر ليرجع  
على الفتق بثلث كذا في الجاه الصغير اعتلت اية مشتركة واحدة الشريكين فابيت  
وقال البيضاوي لا بد من كبرها فكواها الحاضر فملك لا يضمن ولو كان بينهما ممتاع على  
اية في الطريق فسقطت فافترقا اخذها اية مع غيبة الاخر خوفا من ان يهلك المنة  
ان يفتقر جاز ويرجع على شريكي بحصة كذا في القنية احد الشريكين اذا قال لصاحبه  
انا اريد ان اشترى هذه الحيازة لنفسي خاصة فسكت الشريكي فاشترها لا يكون  
ثم ما لم يقبل شريكي نعم كذا في الخلاصة في الفتق اشتراكا في بيان ان لا يحددها  
اجبر كل منهما عشرة دراهم ليس من مال الشركة فالشركة حيازة والمشرط باطل كذا في المحيط  
لو شرط العمل على اخذ المتفاد وصين بطلت هكذا في الهندية احد شريكي العنان  
اذا ادعى شيئا من شركتهما على رجل وحل المدعي عليه لم يكن للشريكي الاخر ان يحلف  
المدعي عليه ثانيا كذا في فتاوى قاضي خان العيون ابره جماعة عن محمد رحمه الله تعالى  
في مفاوضا شريكي عينا بالف درهم فلم يقبضه حتى تلقى صاحبه البايع فاستاجر  
منه بالف وخمسانية فانه جائز وانتقض الشراء الاول سواء عرف العبد او لم يعرف  
كذا في الفتاوى رضى بنه **كتاب الوقف وفيه ابواب**  
**الباب الاول** في توقيفه وركنه ونسبه وحكمه وشرايطه اما توقيفه فهو في الشرع  
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى حبس العين عينا ملك الواقع والتصدق بالتسقة



على القوم بما وجه من وجوه الخير عزله العوارى كذا في الكافي فلا يكون لازما ولا ان يرجع  
وتيسر كذا في المضرات ولا يلزم الا بطريقين احدهما قضاء القاضى بلزومه والثاني ان  
يجوز مخرج الوصية فيقول اوصيت بقلعة دارى هذه فينبذ يلزم الوقف كذا في النهاية  
وعندها حبس القين على حكم ملك الله تعالى بها وجه يعود متقدمة الى العباد فيعلم  
ولا يباع ولا يوهب ولا يورث كذا في الهداية وفي العيون والنتيجة ان الفتوى على قولها  
كذا في مخرج الشيخ ابي المكارم للمنفية وانما يزول ملك الواقف عن الوقف عند ابي  
حسبة رحمه الله تعالى بالقضاء وطريقه ان يسلم الواقف ما وقفه الى المسئول ثم يرجع  
محتاجا بعدد اللزوم فيخرج القاضى بالذو فيلزم ولو حكم في حكم الحاكم بلزوم الوقف  
فالصحيح انه لا يرتفع الخلاف كذا في الكافي ولو خاف الواقف ابطال وقفه ولم يتيسر له  
القضاء كذا في صدك الوقف ان ابطاله قاض او وال فقده الارض باصلها وجميع ما  
فيها وصية متى نتاع وتصدق بغيرها على الفقراء اذا تداخت الى الخراب فلا يفيد للورث  
الرفع الى القاضى وابطال الوصية تحتل التعليق بالشرط كذا في الخلاصة قال  
شمس الائمة السرخسي والذو يجزى الرسم به في زمانهم يكتفون اقرار الواقف ان  
قاضي من القضاة قضى بلزوم هذا الوقف فذلك ليس بشي وعن المتأخرين من  
مساجم المشايخ من قال اذا كتبت في اخر الصدك وقد قضى بصفة هذا الوقف  
ولزومه قاض من قضاة المسلمين ولم يقسم القاضى يجوز قال رضي الله عنه  
والصحيح ما قاله شمس الائمة السرخسي فكذا في فتاوى قاضي خان والصحيح ان في  
تعليقه بالموت لا يزول ملكه الا ان يلزم بالاجماع ولكن عندنا يكون رقبته ملكا لورثته  
اولا وعندها لا يكون ملكا لاحد من الاعقاب والمسجد كذا في الكفاية ولو غلق  
الوقف بموته بان قال اذا مت فقد وقف دارى على كذا اثم مات صحيح ولم اذا خرج  
من الثلث وان لم يخرج من الثلث يجوز بمقدار الثلث ويسبق الباقي الى ان يظهر له  
مال اخر ويغير الورثة فان لم يظهر له مال اخر فلم يجز الورثة بغير الغلة اثلاثا ثلثة  
للواقف والثلثان للورثة ولو غلقه بالموت وهو متبرع من مرض الموت فكذا الحكم  
وانما يجوز الوقف في المرض فهو بمنزلة المعلق بالموت فيما ذكره الطحاوي والصحيح انه  
بمنزلة المخرجة الصحة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزم وعندها يلزم من الثلث  
كذا في التبيين واذا كان الملك يزول عند ما يزول بالقول عنه ابي يوسف رحمه الله تعالى  
وهو قول الائمة الثلاثة وهو قول اكثر اهل العلم وعلى هذا امتساج بل وفي المنية  
وعليه الفتوى كذا في فتح القدير وعليه الفتوى كذا في السراج الوهاج وقال محمد رحمه  
الله تعالى لا يزول حتى يحل للوقف وليا ويسلم اليه وعليه الفتوى كذا في السراجية  
وقوله محمد رحمه الله يعني كذا في الخلاصة فضع عند ابي يوسف رحمه الله تعالى وقف المشاع  
خلاف لمحمد رحمه الله تعالى وكذا جعل الولاية لنفسه يصح عند ابي يوسف رحمه الله  
وهو ظاهر المذهب ولم يصح عند محمد رحمه الله وكذا شرط الواقف الاستبدال بارض اخرى  
اذا اشأ عند ابي يوسف رحمه الله تعالى استحسانا كذا في الخلاصة وعليه الفتوى هكذا  
في شرح ابي المكارم للمنفية واذا خرج عند ملك الواقف بالقضاء لم عند محمد الوقف  
عند ابي يوسف رحمه الله وبالوقف والتسليم عند محمد رحمه الله تعالى لا يدخل في ملك الوقف

عليه

عليه كذا في الكافي وهو المختار هكذا في فتح القدير ما ركنه فالانفا الخاصة الى الله تعالى  
كذا في الخبر الراوي وما سببه فطلب الزلي هكذا في العناية وما حكمه فعندها زوال  
المقن عن ملكه الى الله تعالى وعنده ابي حنيفة رحمه الله تعالى حكمه ضرورة العين محبوس  
على ملكه بحيث لا يقبل التقلد من ملكه الى ملكه والتصدق بالقلعة المهدومة متى صح  
الوقف بان قال جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة موبدة او اوصيت به بعد موتي  
فانه يصح حتى لا يملك ببيع ولا يورث عنه لكن ينظر ان طرح من الثلث يجوز والوقف  
فيه بقدر الثلث كذا في المحييط السرخسي واما شرط ابطاله منها العقول والبلوغ فلا يصح  
الوقف من الصبي والمجنون كذا في النهاية اربع صبي مجنون عليه وقف ارضه لم يقله  
الفقيه ابو بكر وقفه باطل الا باذن القاضي وقال الفقيه ابو القاسم وقفه باطل  
وان اذن لم القاضى لانه تبرع كذا في المحييط ومنه حكم الحريم واما الاسلام فليس بشرط  
ولو وقف الذمي بملك ولده ونسله وجعل اخره للمساكين جاز ويجوز ان يعطى لمساكين  
المسلمين واهل الذمة وان خص في وقفه مساكين اهل الذمة جاز ويرى في ابي الهيثم  
والنصارى والمجوس منهم الا ان خص صنفا منهم فلو دفع القيم الى غيرهم كان ضارفا  
وان قلنا ان الكفر صفة واحدة ولو وقف على ولده ونسله ثم للفقراء اعلم ان من اسلم  
من ولده فهو خارج من الصدقة لزم شرطه وكذا ان قال من امتثل اليه في غير النصارى  
خرج اعتبر بغير ملكه الحصة كذا في فتح القدير وفي فتاوى ابي الليث نصراني وقف  
ضيقه لم على اولاده ولا اولاده اية امانت سلوا وجعل اخره للفقراء كما هو المرسوم  
فاسلم بغير اولاده يعطى له كذا في المحييط ومنه ان يكون قربة في ذاته عند التقف  
فلا يصح وقف المسلم او الذي على البيعة والكنيسة او على فقر اهل الحرب كذا في الزهر  
القائين ولو وقف الذي داره على البيعة او الكنيسة او بيت نافر فهو باطل كذا  
في المحييط وكذا ايجل اصلاحها ودهن سراجها ولو قال يسر به بيت المقدس او يجعل  
بمسرة بيت المقدس جاز وان قال فيسري به بعبادة فيعتق في كل سنة جاز على ما  
شرط كذا في الحاوي ولو قال تجري غلته على بيعته كذا اذا خربت هذه البيعة كانت الغلة  
للفقر او المساكين لا يفتق على البيعة من كذا في المحييط فان وقف على ابواب البر  
ق ابواب البر عنده عمارة البيع وبيوت النيران والصدقة فيما المساكين ما يجزى من  
ذلك الصدقة وابطال غيرها كذا في الحاوي وان قال ميرق غلته في جيرانها ولم يجز ان  
مسلمون وجيران نصارى وثمود وحنوس وجعل اخره للفقراء لوقف جاز ويرى في  
غلة الوقف من جيرانه المسلمين والنصارى وغيرهم وان قال الذي يحل غلته في  
اكثر من الموتي اوتى حفر القنور فهو جاز ويرى في الكفاية موتاهم وحفر قبر  
فقراهم كذا في المحييط ولو جعل الذي داره مسجدا للمسلمين ونسائه كما بين المسلمون  
واذن لهم بما الصلاة فيه فضلو افيهم ثم مات يصير ميراثا لورثته وهذه اقوال الكل  
كذا في جواهر الاخلاص ولو جعل الذي داره بيعة او كنيسة او بيت نافر في محنة  
ثم مات يصير ميراثا هكذا اذكر الحنفية وفي وقفه وهكذا اذكر محمد رحمه الله تعالى  
في الزيادة كذا في المحييط حريم دخل دار الاسلام بان وقف جاز من ذلك ما  
يجوز من الذي كذا في الحاوي ومنه حكم الملك وقت الوقف حتى لو قصب ارضا فوقها

سنة



ثم اشترى من مالكها ودفع الثمن اليه او صا لم يملك مال دفعه اليه لا يكون وقفا  
 كذا في البحر الرائق رجل وقف أرضا لرجل اخر في برهه ثم ملك الارض لم يجز ان اجاز  
 المالك اجازة ثالثة كذا في فتاوى قاضي خان ولو اوصى لرجل بأرض فوقها الموصى  
 بها في الحال ثم مات الموصى لا يكون وقفا كذا في فتح القدير ولو اشترى على ان البيع  
 بالخيار وفيه فوقف ثم اجاز البيع البيع يجوز الوقف كذا في البحر الرائق ولو اشترى أرضا  
 على انه بالخيار ثم اسقط الخيار صح ولو وقف الموصوب في الارض قبل قبضه ثم قبضه  
 لا يصح الوقف كذا في فتح القدير ولو وهب في أرضه هبة فاستدرة قبضه ثم وقفها صح  
 وعليه قيمتها كذا في البحر الرائق ولو اشترى رجلا دارا فاشترى سنة او قبضه ثم وقفها على  
 الفقراء والمساكين جاز ويصير وقفا فيما ساوقف عليه وعليه قيمتها للبايع كذا في فتاوى  
 قاضي خان ولو وقف قبل ان يقبض لا يجوز كذا في المحيط جاز اشترى أرضا بثلثيها  
 ووقفها قبل القبض وقدر الثمن فالأمر موقوف فان ادعى الثمن وقبضه فالوقفها جاز  
 وان مات ولم يترك مالا لبيع الارض ويبطل الوقف قال الفقهاء ابو الليث وشيخنا كذا  
 في الذخيرة ولو اشترى الوقف بطل ولو جاء شفعيها بعد وقف المشتري بطل كذا في النهر  
 الفائق وينبغي على اشتراط الملك ان لا يجوز وقف الاقطاعات الا اذا كانت الارض مؤلفا او  
 كانت ملكا للامام فاقطعها جازها الامام عند رجلا وان لا يجوز وقف أرض الجوز للامام  
 لانه ليس بمالك لها وقصير أرض الجوز أرض الامام يحرم صاحبها عن زراعتها وادخالها  
 فدفقها الي الامام ليكون منافعا خير الخراج كذا في البحر الرائق وكذا اعدم جواز وقف  
 المرتبة زمن رده ان قبله على ذلك اوقات لان ملكه يرد له والوقوف كذا في النهر  
 الفائق وكذا اذا الحقة اراخر وحكم القاضي بالحاقه هكذا في المحيط وان اسلمه كذا  
 في البحر الرائق ولو اراد المسلم تبطل وقفه ذكره الخصاص كذا في النهر الفائق ويصير  
 ميراثا سواء قبل بغير ردة اوقات او غدا الي الاسلام الا ان اقامه الوقف بعد دعوة  
 الاسلام كما اوضحه الخصاص في اخر الكتاب وصح وقف المرتبة لانه لا يقتل كذا في البحر  
 الرائق ولو وقف على مسلمين على المساكين ثم اراد تبطل الوقف لان جهة المساكين تبطل  
 ويصير صدقة على ولده من غير ان جعل اخره للمساكين كذا في الحاوي واما عدم نقل  
 حق الغير كالرهن والاجارة فليس بشرط فلو اخرج أرضا ما بين فوقها قبل قبضها  
 لزوم الوقف بشرطه ولا يبطل عقد الاجارة فاذا انقضت المدة رجعت الارض الي  
 صاحبها لم ينسحب اليه وكذا الرهن ارضه ثم وقفها قبل ان يفتكها لزوم الوقف ولا يخرج  
 عن الرهن بذلك ولو اقامت سنيين في يد المرتبة ثم افتكها تعود الي الجهة ولو مات قبل  
 الافتكاك وترك قد رثا يفتك به افتكك ولزم الوقف وان لم يترك او فكا بطلت بيعت وبطل  
 الوقف وبها الاجارة اذا مات احد المتواجدين تبطل ويصير وقفا كذا في فتح القدير  
 ومن كان لا يكون محجرا عليه لنفسه او دين كذا اطلقه الخصاص كذا في النهر الفائق  
 وينبغي ان اذا وقف في الحرم المستمسك على نفسه كجهة لا يستطاع اذ يصح بطل قوله اي يوسف  
 رحمه الله تعالى وهذا الصحيح عند المحققين وعند الامام اذا حكم به حاكم كذا في فتح القدير  
 ومن اعدم الجأ له فلو وقف من ارضه شيئا ولم يسمه كان باطلا ولو وقف جميع حصته  
 من هذه الارض لم يسم السهم جاز استحسانا ولو وقف هذه الارض او هذه الارض

راجع البحر في هذه العبارة

وبين وجه الصرف كان باطلا كذا في البحر الرائق قالت الخصاص اذا قال بطلت هذه صدقة  
 موقوفة لله تعالى اية او على قرائني فالوقف باطلا انه جعله فلكه عينا شك وكذا لو قال  
 جعلتها موقوفة صدقة لله تعالى اية ايمان به او على غيره ومن بعد ذلك جعل المساكين  
 فجازا بطلا كذا في المحيط رجل وقف أرضا في اشجار واستثنى الاشجار فمحوها والوقف  
 لانصاره مستثنى الاشجار بمواضعها فيصير الباقي حقا والوقف محو لا كذا في المحيط  
 العرضي ومن ان يكون من غير مطلق فلو قال ان قدم ولدي يقدري صدقة موقوفة  
 على المساكين في ذاك ولده لا يصير وقفا كذا في فتح القدير وكذا الخصاص في وقفه ان كان غدا  
 خارج هذه صدقة موقوفة فهو باطل كذا في المحيط ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة  
 ان شئت او هويت او رصيت كان الوقف باطلا كذا في المحيط العرضي ولو قال ان شئت  
 ثم قال شئت كان باطلا اما لو قال شئت وجعلتها صدقة موقوفة صح بهذا الكلام  
 المستعمل كذا في فتح القدير ولو قال ارضي هذه صدقة ان شا فلان وقال فلان قد شئت  
 فهو باطل كذا في المحيط ولو ان رجلا قال ان كانت هذه الدار ملكي فهي صدقة  
 موقوفة فانه نيطر ان كانت في ملكه وقت الشك صح الوقف لان التعليق بشرط كائين تجوز  
 كذا في فتاوى قاضي خان رجل هب عنه المال وقال ان وجدته فله على ان ارضي  
 فوجده فعليه ان يبيع ارضه على من يجوز دفع الزكاة اليه فان وقف على من لا يجوز اعطا  
 الزكاة لم يصح ولا يخرج من عهدة الذم كذا في السراجية ولو قال اذ قدم فلان او اذا  
 كلمت فلانا فارضي هذه صدقة فان هذه ايلزمه وهو معتبر في الذم ولو لم يبي واذ اذ  
 الشرط وجب عليه ان يتصدق بالارض ولا يكون وقفا كذا في المحيط رجل قال ان مات  
 من مريمي هذه اقدرة وقفت ارضي هذه لا يصح بغير اوقات وان قال ان مات من مريمي هذه  
 فاجعلوا ارضي وقفا جاز والوقف ان هذه التعليق التوكيد بالشرط وذلك يجوز كذا في المحيط  
 النيرة ومن كان لا يذكر مقفه اشتراط بيعه وحرف الثمن الي خالجه فاقاله لم يصح الوقف  
 في المحنة كما في البرازية كذا في النهر الفائق ومن كان لا يلحق به جوار شرط فلو وقف على  
 انه باختيار لم يصح عند محمد رحمه الله تعالى معلوما كان الوقت او مجهولا واختاره هلال  
 كذا في البحر الرائق ويصح شرط الجوار للموافقة ثلاثة ايام عند اي يوسف كذا في شرح اي  
 الحكم للنقابة وان قال ابطلت الخيار لا يفتل الوقف جاز عند محمد رحمه الله تعالى  
 ذكره هلال في وقفه كذا في الذخيرة وفي النوازل انفقوا على انه لو اخذ مسجدا ايعا انه  
 بالخيار جاز المسجد والشرط باطل كذا في التاتار خانية ومهر التاتار وهو شرط طبع  
 قول الكل ولكن ذكره ليس بشرط عند اي يوسف رحمه الله تعالى وهذا الصحيح هكذا  
 في الكافي رجل وقف داره يوما او شهر او وقت معلوما ولم يزد على ذلك جاز الوقف  
 وتكون الوقف مؤثما ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة شهر او اذ استقر شهر  
 فالوقف باطل كذا في الوقف باطلا في الحال في قوله هلال ان الوقف لا يجوز الا بوقت اذا  
 كان التاتار مطلق لا يجوز موقفا كذا في فتاوى قاضي خان ان قال ارضي هذه صدقة  
 موقوفة بعد موتي سنة ولم يزد عليه جاز الوقف مؤثما على الفقهاء في مقيع الوصية  
 كذا في محيط العرضي ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على فلان سنة بعد موتي فاذا  
 مضت السنة فالوقف باطل كذا في الوصية لفلان بعد موتي سنة ثم يصير وصية للمساكين



فمن غلبها الي المساكين ولوقال ارض موقوفة علي فلان ستة بعد موتي ولم يزد علي ذلك فان  
 الغلة تكون لفلان ستة ثم بعد الستة يكون للورثة كذا في فتاوي قاضي خان ومن كان  
 يجعل الاجرة جهة لا تقطع اية عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وان لم يذكر ذلك لم  
 يصح عندهما وعنه ابي يوسف رحمه الله تعالى ذكره ان السيد بشرط بل يصح وان سمي جهة  
 تنقطع ويكون بعد هذا للمنفق وان لم يسهم لان قصد الواقف ان يكون اجرة للمنفق وان لم  
 يسهم فكان تسمية هذه الشرط ثابتة لا كذا في النسخ ايع ومنها ان يكون المثل عفا وادارا  
 فلا يصح وقف المنقول الا في الكراع والسلاح كذا في الزانية ٢ في الاما  
 التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها اذا قال ارضي هذه صدقة مكرمة موبدة حال حياتي  
 وبعد وفاتي او قال ارضي هذه صدقة موقوفة بحسب سنة موبدة حال حياتي وبعد  
 وفاتي او قال ارضي هذه صدقة موقوفة موبدة او قال بحسب سنة موبدة حال حياتي  
 وبعد وفاتي يصير وقفا جازيا لا ارضا على الفقراء عند الكل كذا في المحيط اما على قول  
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى فما دام حيا كان ذلك مائة فمرايا تصدق بالغلة فعليه  
 ان يفي بذلك ولو الرجوع من معنى الوصية وهو قول من بعد وفاتي لكنه ان لم يصح  
 جاز ذلك من الثلث كذا في الظهيرية ولوقال صدقة موقوفة موبدة خاز عند  
 عامة الفقهاء الا عند محمد رحمه الله تعالى فيحتاج الي التسليم وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله  
 يكون نذرا بالصدقة بعلة الارض ويسبق ملك الواقف على خال لموات يكون ميراثا  
 عنه كذا في فتاوي قاضي خان ولوقال ارضي هذه صدقة موقوفة او صدقة بحسب  
 او حسب سنة ولم يقل موبدة لا يحتمل الفسخ ولوقال المصنف واهل الصفة لا يصير  
 وقفا لان جواز الوقف يتعلق بملك بيد ولوقال ارضي هذه صدقة موقوفة  
 على المساكين يصير وقفا بالاجماع لان ذكر المساكين ذكر للثابت بيد هكذا في المحيط  
 قال ارضي هذه صدقة موقوفة على وجه البر او على وجه الخير ولم يذكر  
 الصدقة لكن ذكر الوقف وقال ارضي هذه وقف وجعلت ارضي هذه وقف او موقوفة  
 فانه يكون وقفا على الفقراء عند ابي يوسف رحمه الله تعالى وقال في الصدقات الشهيد  
 وشيخ بل يفتون بقول ابي يوسف رحمه الله تعالى ونحن نقول ايضا لكان الفرق  
 هذا ان لم يذكر الفقراء اما اذا ذكر قال ارضي هذه موقوفة على الفقراء او كذا في الاما الثلاثة  
 يكون وقف عند ابي يوسف رحمه الله وكذا عند هلال لان احتمال التنصيص  
 على الفقراء كذا في الخلاصة هي موقوفة ابد اجازة ان لم يذكر الصدقة ويكون وقف  
 على المساكين كذا في فتاوي قاضي خان وذكر الوقف وحده او الكسب معه يثبت به  
 الوقف على ما هو المختار وهو قول ابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الفياضة ولو  
 قال خربت ارضي هذه او هي حرة قال الفقهاء ابو جعفر هذا على قول ابي يوسف رحمه الله  
 كقول موقوفة مكرمة عيسر او موقوفة بحسب سنة لا يباع ولا يورث ولا يوهب كل ذلك  
 بما في الاختلاف والمختار ما ذكرنا من قول ابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الفياضة  
 ولوقال حسب صدقة قال الفقهاء ابو جعفر هذا ينبغي ان يكون بمنزلة قول صدقة  
 موقوفة كذا في فتاوي قاضي خان ولوقال ارضي هذه موقوفة على فلان او على ولدي  
 او فقرا قرابي وهم يحصون او على النياتي ولم يرد به حسب لا يصير وقفا عند محمد رحمه

في الاصل هنا

لانه وقف على شيء ينقطع وينتقض ولا يثبت وقف ابي يوسف رحمه الله يصح لان النية  
 عنده ليست بشرط كذا في محيط السرخسي ان قال ارضي اوداري هذه صدقة موقوفة  
 على فلان او على اولاد فلان فالغلة لهم ما داموا حيا وبعد المات يصرف الي الفقراء  
 نية الرجز للمكر دري ولوقال ارضي هذه صدقة لله او موقوفة لله تعالى يصير وقفا ذكر  
 الايدام لا كذا في المحيط السرخسي وكذا اذا قال موقوفة لوجه الله تعالى او اطلب ثواب  
 الله تعالى كذا في اية الذخيرة ولوقال ارضي موقوفة على وجه الخير والبر جازيا قال  
 صدقة موقوفة كذا في الظهيرية ولوقال ارضي هذه للتسليم فان كان في بلدة  
 تقار فوا مثل هذا او قفا صارت الارض وقفا وان لم يتعارفوا بسبب لانه ان ادا  
 مع الوقف فهو وقف وان نوي الصدقة او لم ينو شيئا يكون نذرا فيتصدق بها  
 او يمشيها وكذا لو قال جعلتها للفقراء ان كان ذلك وقفا في تلك البلدة  
 كان وقفا وان لم يكن يرجع اليه بالبيان فان نوي وقفا كان وقفا وان نوي صدقة  
 او لم ينو شيئا يكون نذرا بالتصدق كذا في محيط السرخسي لوقال ضيفتي هذه سبل  
 لم يصرف وقفا الا اذا كان القابل من نجية يعلم اهل تلك الناحية بها لوقف الموبد  
 بشرط وطه كذا في السراجية لوقال سبلت هذه الدار بوجه امام مسجد كذا في  
 جهة صلواتي وصيما ما يصير وقفا وان لم يقع عنها كذا في النسخ والراي ولوقال هذه  
 مسجلة الي المسجد بعد موتي يصح ان خرجت من الثلث وعين المسجد والافلاك  
 نية القنية ولوقال جعلت حرق هذه لدهن سراج المسجد ولم يزد على ذلك قال الفقهاء  
 ابو جعفر يعبر بالجهة وقفا على المسجد اذا سلم الي المتولي وعلى الفقهاء كذا في فتاوي  
 قاضي خان رجل قال في مرضه اشتري من غلة دار به هذه كل شهر بقشرة دراهم خيرا  
 وقرى على المساكين صارت الدار وقفا كذا في محيط السرخسي في النوازل جعلت  
 نزل كرمي وقفا فيه ثم اولا يصير الكرم وقفا وكذا لوقال جعلت غلته وقفا كذا في  
 فتح القدير ولوقال وقفت بعد موتي او اوصي ابا يوقف بعد موتي يصح ويكون من الثلث  
 كذا في التهذيب وفي وقف هلال اذا اوصى ان يوقف بثلث ارضه بعد وفاته لله  
 ابد الا ان وصيته بالوقف على الفقراء كذا في المحيط ولوقال ثلث مالي وقف ولم يزد قال  
 ابو نصر ان كان مال وقف ابد بل وان كان ضلما في ارض على الفقراء وقيل الفقهاء على  
 انه لا يجوز بالبيان المصروف كذا في الرجزية الفتاوي قال ارضي هذه صدقة كان نذرا  
 بالتصدق حتى لو تصدق بمقتضاها او بقيتها على الفقراء جاز كذا في الخلاصة ولوقال  
 تصدقت بارض هذه على المساكين لا يكون وقفا بل نذرا يوجب التصديق بقيتها  
 او يقيمتها فان فعل خرج من عمدة النذر والورث عنه كذا في فتح القدير ولا يجبر  
 القاضي على الصدقة لانه لا يملك النذر كذا في فتاوي قاضي خان ولوقال ارضي هذه  
 صدقة على وجه الخير والبر لم يكن ذلك وقفا بل نذرا كذا في الظهيرية رجل قال جعلت  
 غلتي دار به هذه للمساكين لم يورث بالتصدق بالدار على المساكين عرفا كذا في الفتاوي  
 الصغير ولوقال صدقة لا يتباع يكون نذرا بالصدقة لا وقفا ولا يورث  
 ولا تورث صارت وقفا على المساكين هكذا في النسخ والراي القال  
 فيما يجوز وقفه وما لا يجوز وقفه العفا ومثل الارض والدور والمخا نبت كذا في المحاور



وكذا يجوز وقف كل ما كان يتبعه من المنقول كالوقوف ارض مع القبيد والسيبان والاشجار  
للموت كذا في محيط السرخسي ذكر الخصايف اذ اوقف ارضا ومعه رقيق يعملون فيها ينبغي  
ان يسمى الرقيق ويبيع عددهم وكذلك اذا كان في ذلك بقران يسمى البقر ويبيع عددهم  
وينبغي ان يشترط في الصدقة ان نفقة الرقيق والبقرة غلة الارض وان لم يشترط  
نفقتهم فان نفقتهم في غلة الارض كذا في الذخيرة وفي الاستغفار لو شرط نفقتهم من غلتها  
ثم مرض بعضهم يستحق النفقة على ان يجبر عليهم نفقتهم من غلتها ابداما كانوا احياء  
وان قال القائل من لا يجبر من الغلة على من تعطل منهم عن العمل كذا في البحر الرائق  
فان ضعف الرقيق عن العمل فان لم ان يبيع ويشتري بئنه غلاما مكانه فان لم يجد  
ثمنه غلاما مكانه فارتاد ان يبيعه في ذلك من غلة الارض فلا بأس بذلك وكذلك الحكم  
في الدواب والآلات الزراعية اذ اوقف مع الارض ولوالة الصدقة ان يعملوا بذلك كذا  
في الذخيرة ولو قلنا فخذ دية فعلي القيم ان يشتري بها آخر كذا في فتح القدير وفي  
الاستغفار وان جني احد منهم فعلي المستولي ما هو الاصل من الدفع والغدا ولو فداه  
ما كثر من الارش كان مستطوعا في الزايد فيضمة من مال وان فداه اهل الوقت  
كانوا مستطوعين وينبغي العبد على ما كان عليه من القدر الصدقة كذا في البحر الرائق  
واما وقف المنقول مقصود ان كان كراعا او سلاحا يجوز وقفه سوي ذلك ان كان شيئا  
لم يبر القطار بوقفه كالشباب والحيوان يجوز عندنا وان كان متفرا فافادنا  
والقدوم والختارة وشباب الخبازة وما يحتاج اليه من الاواني والقدر في غسل الموتى  
والمتصاحف قال ابو يوسف رحمه الله تعالى انه لا يجوز وقف مسجد رحمه الله يجوز واليه ذهب  
عامة المشايخ منهم الامام الرضائي كذا في الخلاصة وهو المختار والفتوي على قول محمد رحمه  
الله تعالى كذا في اقبال الشمس الى الموان كذا في مختار الفتاوى ولو جعل خبازة وملاة ومغسلا  
يقا لبا لمارسية حوض مسين وقفا في محله فان اهلها كلهم يبيعون الى الورثة بل يحل الي  
مكان اخر اقرب الي هذه المحلة كذا في الخلاصة ثم في وقت المصحف اذ اوقفه على اهل  
المسجد يبرونه ان يحصون مجوزا وان وقف على المسجد مجوزا في هذا المسجد وذكر  
في بعض المواضع لا يكون مقصودا على هذا المسجد كذا في التوجيه للكردي واشتلت  
الناس في وقف الكتب مجوزة الغنية ابو الليث وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي  
خان اذ اجل ظهور ابيه او غلة عبده في المساكين لا يصح في قول علمائنا كذا في المحيط  
رجل وقت برة على ان ما يخرج من لبنها وسمها وشربها على اهل السبيل  
اذا كان ذلك في موضع تغار فوا ذلك جائزا يجوز ماء السقاية كذا في الظهيرية  
ولا يجوز وقف حمل البقر وبقرة لغيره كذا في الغنية وفي الواقعات ذكر هلال البصري  
في دفعه وقف البنا من غير وقف الاصل لم يجز وهو الصحيح وكذا كذا وقف الكردي و  
وقف الاصل لا يجوز وهو المختار كذا في المحيط ولا يجوز وقف البنا في ارض هي غارة  
او خبازة كذا في فتاوى قاضي خان ذكر المختار ان وقف حوائث الاسواق يجوز ان  
كانت الارض با حارة في ايدي الذين يتوهمها لجمع السلطان عنها وبه عرف جواز وقف  
البناء على الارض المنكرة كذا في النهر القابق السقاية الموقوفة على جهة اذ اني رجلها  
بناء ووقف على تلك الجهة يجوز بلا خلاف تبعا لها فان وقف على جهة اخرى اختلفوا

في جوارها

في جوارها والاصح انه لا يجوز كذا في الغياثية واذا فرغ من شجرة ووقفها ان ترسها في ارض غير  
موقوفه ان وقف بموضوع من الارض على تبعا للارض على الاتصال وان وقف دون اصلها  
يرفع وان كانت في ارض موقوفة فوقف على تلك الجهة جائزا وان وقف على جهة  
اخرى فعلي الاختلاف هكذا في الظهيرية وقف الفلانة والجوار على مصالح الرباط  
يجوز ولو صحح زوج الحاكم جارية لانه يلزم عليه المهر والنفقة ولو زوج عبدا الوقف من  
امة الوقف لا يجوز كذا في الاجيز وما اوقف ما لا يستغني به الا بالانفاق كذا في الغنية  
والمالك والمثروب فغير جائز لا قول علمائنا الغيا والمرا بالذهب والفضة الدرهم  
والدينار ومن لم يمسح على كذا في فتح القدير ولو وقف دراهم او سكيا او شيئا بالميزر  
وقيل موضع تغار فوا ذلك يعني بالجواز قيل كيف قال الدارم يرض الفقراء ثم يقبضها  
او يبيعها من مزارعة ويستصدق بالبرع والمنطة من مزارعة الفقراء يرضون ثم يخذلهم  
والشباب والاكسية تعطل الفقراء يلبسوها بعملة حاجتهم ثم يخذلوا كذا في الفتاوى  
الفتاوية ولا يصح وقف الادوية الا اذا قلنا على الفقراء او انفقنا يجوز ويحذر الاغنيا  
تبعا كذا في مواج الدراية ذكنا لطفي اذ اوقف ما لا يصلح المستلج مجوزا وان  
وقف لبناء القنطرة او اصلاح الطريق او لغير القصور واتخاذ السقايات والى انا  
المسلمين او شراء الاكلان لهم لا يجوز وهو جائز في الفتوى كذا في فتاوى قاضي  
خان وما يتصل بذلك ما يندخل من غير ذكر وما لا يندخل الا بذكر الخصايف  
في دفعه اذ اوقف الرجل ارضية تحت يده وجوه ساهها ومن بعد ساهها على الفقراء  
فانه يندخل في الوقف البناء والتخيل والاستجار كذا في المحيط وذكر المختار ان  
الثمر لا يندخل فيه وقف اشجار وغلبة كثر المشايخ وهو الصحيح كذا في الغياثية  
ولو قال وقفت ارضي هذه صدقة موقوفة بحقوقها وتجميع ما فيها ومنها وثمة  
قائمة بزم الوقف قال هلال في الاستحسان يلزم ان يتصدق بالثمة القائمة  
على الفقراء والمساكين انما وجه التصرف الوقف بل على وجه النذر وما يحدث من الثمة  
تبعا الوقف فانه يصرف الى الوجوه التي سمي في الوقف كذا في فتاوى قاضي خان ولو  
قال ارضي صدقة موقوفة بعد وفاتي على ان ما اخرج الله تعالى من غلاتها فهو  
لعبد الله فان الواقف وفيها ثمة قائمة قال لا يكون الثمة لعبد الله لانه لا يوجب  
له الوقف فصار كانه وقف ارض وفيها ثمة قائمة فلا يندخل الثمة الموجودة في  
الوصية بالوقف ثم ذكر صاحب الكتاب ان ههنا في الغياثية بين الثمة القائمة للورث  
وفي الاستحسان ان يتصدق بما يملك الفقراء وبما لا يستحسن ان يندخل في الغيبة ابو  
جعفر ان كان لفظ الواقف بهذه القدر الذي ذكرنا ينبغي ان يكون للورثة على كل حال  
في الغياثية والاستحسان من قبل انه رد الوقف الى ما بعد الوفاة والارض في  
حال حياتهم انصرفوا فلو اذ كان كذا كذا حدثت هذه الثمة على ملك الميت فيكون ملكا  
لورثته كذا في الظهيرية وقف ارضا وفيها ثمة لا يندخل الزرع في الوقف سواء كان  
كثيرة او لم يكن كذا في المضرت وقال العقيق ابو الليث وفيه ناهية كذا في الذخيرة  
قال المختار ولو كان فيما يقبل او ما يجيب لا يندخل في الوقف ولو كان فيما قصب  
وعنيته او خلافه كان يقطع بكل سنة لا يندخل في الوقف وما يقطع في كل سنتين



او ثلاث يدخل كذا في المحيط وكذا ما يتر في المستقبل كذا في فتاوي قاضي خان هـ  
 واما الرطب فاما كان من رطبة قد طلقت في الواقع وما كان من اصوله ذلك في داخل  
 في الوقت وكذلك الباذنجان والقطن الا ان يكون شجرة القطن يجز في كل سنة كذا في هـ  
 الظهيرية بصل العنبر والزعفران يدخل في الوقت وقصب السكر لا يدخل وشجرة الورد  
 والياسمين تدخل في وقت الارض كذا في الذخيرة والورد وورق الحناء والياسمين يكون  
 للمواقف كذا في فتاوي قاضي خان والرحا في الضيقة يدخل في وقت تلك الضيقة  
 رحي الملوحي اليد في ذلك سنوا وكذلك الدواليب تدخل والدوالي لا تدخل كذا في  
 المحيط ويدخل في الحام القند واصل في سرقينه ورماده ولا يدخل مسيل ماء في الارض  
 الملوكة او طريق كذا في فتح القدير رجل قال ارجي صدقة موقوفة على الفقراء ولم  
 يذكر الشرب والطريق فانه يدخل الشرب والطريق استحسانا لان الارض لا توقفت  
 الا لاستغلال وذلك لا يكون الا بالاطريق كذا في فتاوي قاضي خان وفي وقف الدار  
 اذا لم يذكر الدار محققا وانما قليل وكثير هو لا فيكون من حقوقه يدخل ما كان  
 يدخل في بيع الدار وفي وقف الخواص يدخل ما كان يدخل في بيعها وخارجي الدارين  
 وفي دور الباعين لا يدخل فيه الوقت سواء كانت البناولم يكن كذا في الذخيرة شيك  
 فصرح من وقف دار فيها حمامات يطرن ويرجع قال يدخل في وقف الحمامات هـ  
 الاصلية في فتاوي ابي الليث وفيه ايضا ولو وقف بغير حمام ارجوان يكون جائزا  
 لان الحمامات وان كانت منقولة الا انها تصير وقتا لتعاليم كذا في وقت الضيقة  
 بما فيها من الثيران والقييد وكذلك لو وقف بيتا في كوارات القنصل يجوز بصير  
 الخيل نفع للبيت والقنصل ويجب ان يكون تاويل هذه المسئلة ان يوقف البيت  
 والبرج بما فيها من الخيل والحام كذا في وقت الارض مع القيد والثيران كذا في المحيط  
**فصل** في وقف المشاع الشيوع فيما لا يجتمع القسمة لا يمنع صحة الوقف  
 بل خلاف الا يرى انه لو وقف نصف الحام يجوز وان كان مشاعا كذا في الظهيرية وقت  
 المشاع المحتمل للقسمة يجوز عنه بمرحمة الله تعالى ومن اخذ مشايخ بخاري وعليه الفتوى  
 كذا في السراجية والمتأخرون اختلفوا يقول ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يجوز وهو  
 المختار كذا في خزانة المفتين وانفق على عدم جعل المشاع منقذ او مقبرة هـ  
 مطلقا سواء كان مما لا يجتمع القسمة او يجتمعها كذا في فتح القدير واذ افضى القاضي  
 بغير وقف المشاع نفذ قضا وصلا منقذ عليه كسائر المختلفات كذا في شرح ابي هـ  
 المكارم للفقهاء ثم فيما يجتمع القسمة اذا فاض القاضي يصح فطلب بعض القسمة لا  
 يقسم عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وفيها يتوون وعند ما يقسم كذا في الخلاصة  
 واجمعوا ان الكل لو كان وقفا وازادوا القسمة يجوز وكذا المتأخرون كذا في فتح القدير  
 ثم ان وقف نصيبه من عقار مشترك فهو الدينيق سم شرية وبعد الموت الى وصيه وان  
 وقف نصف عقاره فالذي يباقي هو القاضي او هو يبيع نصيبه الباقي من رجل  
 ثم يباقي المشتري ثم يشتري ذلك منه كذا في الهداية لو ان رجلين كانت بينهما  
 ارض وقف كل واحد منهما نصيبه فخط عليهما معلومين فهدا احدهما لهما ان ينفقا  
 هذين الارض فيوز كل واحد منهما ما وقف بينهما نصيبه فيكونا في يده يتوون كذا هـ

في الظهيرية ولو وقف الكل استحق الجز ومنه بطل في الباقي من جهة الهدية الى لان  
 الشيوع مقارن ولو استحق جزء من نصيبه لم يبطل في الباقي كذا في الهداية ولو ان رجلا  
 وقف جميع ارضه ثم استحق نصيبا شايها وقضى القاضي المستحق بالنصف وبقي النصف  
 وقضى على كذا لينة ابي يوسف رحمه الله تعالى كان للمواقف ان يباقي المستحق كذا في المحيط  
 ثم يباقي قول محمد رحمه الله تعالى لو كانت الارض بين رجلين فتصدق باحد صدقة موقوفة  
 على المساكين او على وجه من وجه البر التي يجوز الوقت عليها وقد فقه الى قيم يقوم عليها  
 جائزا لان يباقي قول محمد رحمه الله تعالى من الجواز هو الشيوع وقت القسمة لا وقت هـ  
 العقدة وهذا لم يوجب شيوع وقت العقدة لانه تصدق بالارض حيلة لا وقت القسمة  
 لانما سئل الارض حيلة كذا في فتاوي قاضي خان وكذا ان تصدق كل واحد بنصيب صدقة  
 موقوفة على المساكين بنصيبا قيا واحدة انقبض نصيبها جميعا او متفرقا كذا في المحيط  
 الرضائي وكذا لو جعل التولية الى رجلين معا كذا في الوجيز للكرري وكذا لو اختلف  
 جهة الوقف بان وقف احدهما على ولده وولد ولده ابدا اما تناسلوا فاذا انقرضوا  
 كانت على المساكين والاخرى المخرج بها في كل سنة وسلمها الى رجل واحد جاز هـ  
 وكذا لو كان الوقف واحدا وجعل نصف الارض وقفا على الفقراء والمساكين شيئا  
 والنصف الاخر على امرأ خراز كذا في فتاوي قاضي خان وان نصيب نصيب احدهما  
 وانقبض نصيب الاخر لا يمنع الوقف حتى كان للذي يورثه نصيب نصيبه ان يرجع  
 عنه ويبيع كذا في المحيط الرضائي ولو تصدق كل واحد منهما بنصف الارض مشاعا  
 صدقة موقوفة وجعل كل واحد منهما الوقف متوليا على حدة لا يجوز لوجود الشيوع  
 وقت العقدة لان كل واحد منهما يباشر عقدا بغير حجة وتمكن الشيوع وقت القسمة ايضا  
 لان كل واحد من المتولين قبض نصيبا شايها فان قال كل واحد منهما للذي جعل  
 متوليا في نصيبه انقبض نصيب مع نصيب صاحبه جاز وهذا اكل قول محمد رحمه الله  
 تعالى واما يباقي قول ابي يوسف رحمه الله يجوز الوقت في جميع هذه الوجوه لا عند يجوز  
 الوقف غير مقبوض جاز بغير مقصوم كذا في فتاوي قاضي خان ولو وقف من داره  
 او ارضه القدر ذراع جاز عند ابي يوسف رحمه الله تعالى لم يردع الارض والدور وان كانت  
 الف ذراع او اقل كان كلا وقف وان كانت الي ذراع كان الوقف منها النصف وان كانت  
 الف وخمسائة كان الوقف منها الثلثين وان كان في بعض الخيل وبعض لا تجوز فيها  
 يكون للوقف حصته من التخييل كذا في المحيط رجل وقف جريبا شايها من ارضه  
 وقفت القسمة فاصاب الوقف من جريبي حدة هذه الطائفة التي وقفت في التو  
 فزيد في ذرعان الطائفة الاخرى او في العكس جاز كذا في الظهيرية ولو قال جعلت  
 نصيب من هذه الدار وقف وهو ثلث جميع الدار فوجد من حصته نصف الدار  
 او ثلث الدار كان جميع ذلك وقفا كذا في فتاوي قاضي خان ولو كانت ارضه ثوب وورصة  
 وبين آخره وقف نصيبه ثم اراد ان يباقي من شرية جميع الوقت كله في ارض واحدة ودار  
 واحدة فان هذا جائز في فتاوي سقولا ابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية ولو ان  
 رجلين يزرعا ارض فوقف احدهما نصيبه جاز في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى ولو ان  
 الواقف مع شريك اقتسما دارا ودخلا في القسمة ذراعهم متعودة معلومة ان كان



الواقف هو الذي يملك الدار مع طابفة من الارض لا يجوز ان الواقف يصير ما يشاء  
من الوقف بالدارم وذلك ما سئل عن كان الواقف هو الذي يعطي الدارم جازر ويصير  
كانه اخذ الوقف واشترى به بعض ما ليس بوقف من نصيب شريك بالدارم فيجوز ان يخصص  
الواقف وقف وما اشترى بالدارم فله كملك له كذا في فتاوى قاضي خان ولو كان  
في القسمة فصل ودارم بان كان لهما النصفين ليجوز من الآخر جعل بالدارم الجوده دارم  
فان كانا الاخذ للدارم هو الواقف لا يجوز ان كان الاخذ شريك جازر كذا في فتح القدير  
كانت بين شريكين وقف واحد لها نصيبه واذا ان يضرب لوح الوقف على بابيه فنفذ الشريك  
الاخذ ليس له الضرب الا اذا كان له القايي من كذا صيغة للوقف وهذه المسئلة تنافي  
على قوله ابي يوسف رحمه الله تعالى في ما اختار وشيخ بل رحمه الله تعالى كذا في المضمان  
قضية بعضها وقف وبعضها ملكة وبعضها ملك ارادوا قسمة بعضها ليجعلوها مقبولة  
ليس لهم ذلك وان ارادوا قسمة الملك جازر كذا في الوجيز **الباب الثالث**  
**في المصلح** وفيه فصول **الفصل الاول** فيها يكون مصرف الوقف ومن  
يكون مصرفه فيصبح الوقف عليه ومن لا يكون فلا يصح عليه الذي يبيد من ارتفاع الوقف  
عمارة شرط الواقف ام لا ثم اني ما هو اقرب الي العارة فلم للمصلحة كالامام المسعودي والمذ  
للمدونة مصرف اليهم بقدر كفايتهم ثم السراج والنسب كذا في اخر المصالح وهذا  
اذا لم يكن معين فانه كان الوقف معين على شئ معين اليه بعد عمارته لئلا يفسد كذا في المحل  
القديم ان قال جعلت غلته لفلان ستة اوسنتين ثم عيده للفقراء وشرط العارة  
من الغلة فلهذا يخرج العارة عن حق صاحب الغلة الا ان يدخل شيئا جزا العارة  
جزر بين على الوقف فينبغي بيدها العارة كذا في الحاوي وينقطع الجاهات الموقوف عليها  
لها ان لم يخر بين فان حقت قدم واما الناظر فان كان المشروط من الواقف فهو كذا  
المستحقين فاذا قطعت العارة قطع الا ان يعمل في اخذ قدر جريته وان لم يعمل لا  
يلخذ شيئا كذا في فتح القدير ان كان الوقف على الفقراء لا يظفونهم واقراوا لهم هذه  
الغلة فيجب فيها كذا في الهداية وان كان الوقف على رجل بعينه او رجلا واخره للفقراء  
فهو في مال ابي مال شيئا في حياته فاذا ماتت من الغلة ثم العارة المستحقة عليه  
انما هي بقدر ما يستحق الموقوف بها على الصفة التي وقف عليها واما الزيادة فليست  
بمستحقة فلا تصرف في العارة الا بمرضاة ولو كان الوقف على الفقراء فعنده البعض لا  
ترد على الصفة التي كان عليها وهذا الاصح هكذا في فتح القدير ان وقف دارا على مسكن  
ولده في العارة على من لم يسكن فان امتنع من ذلك او كان فقيرا اخرجها الى اهل  
ومقرها باجرتها واذا عمرها ردها الى من لم يسكن ولا يجبر المستع على العارة ولا يصح  
اخراجها من لم يسكن كذا في الهداية فان اتفق صاحب المسكن من خالص ماله في عارة  
الوقف فما كان من العارة شيئا قايما بعينه فهو لورثته ولم ان ياخذوا ان لم يضرب ذلك  
الوقف كذا في الحاوي ويقال لورثته ارفعوا ابائكم فان رفعوه ولا يجبروا وان ملكوه  
الموقوف عليه بعد ذلك بالقيمة جازر بتراضيهم وان ابي احد الزميتين ذلك لا يجبر  
عليه كذا في المحيط وما لا يكون شيئا قايما بعينه فلاشي لورثته كذا في الحاوي  
ان كان المشروط المسكن انزح حيطان الدار الموقوفة بالاجر وجب صهر او اضل فيها

يخبر

اجزاء

اجزاء ما مات ولا يمكن نزع شئ من ذلك الا بضرر بالناء فليس للورثة اخذ شئ من ذلك ولكن  
يقال للمشروط لم يسكن بعينه اضمن لورثة الميت قيمة البناء وكذا السكني فان ابي  
اوجرت الدار وصرفت الغلة الى ورثة الميت بغير قيمة البناء واذا رفعت عليه بغير  
البناء اعيدت السكني الي من لم يسكن وليس لصاحب السكني ان يبرح به بغير ذلك  
وهذه كذا في الظهيرية وما انفهم من بناء الوقف والتمه مرفعة الى كذا في عمارة الوقف  
ان احتج اليه وان استغني عنه امكنه حتى يجتاح الي عمارته فيصير فيها وان رده  
الي موضعها يسير ويصرف ثمنه الي المرمة ولا يجوز ان يبرح به بين مستحق الوقف كذا في  
الهداية اذا سقطت بعض سقوط الرباط او اهدته مخطوطا واذا اراد ان يوقف ان  
يشتقوا به ليس لهم ذلك الا اذا وقع الياس من عمارته فينبغي قيل لم ذلك ان كانوا  
محتاجين وهو قايي قول ابي يوسف رحمه الله تعالى وقيل يرجع الي ورثة الواقف  
وهو قايي قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الهداية والتمه مرفعة على شئ  
كبير لا يمكن الانتفاع بالرباط الا على ورثة القنطرة وليس للقنطرة على يجوز ان  
يصرف من غلة الرباط على عارة القنطرة ان كان الواقف شرط به الوقف انه يبرح  
غلته الي ما فيه مصلحة للرباط وان لم يستطع ذلك بل ذكر مرمة لا غير لا يجوز ان هذا  
ليس من مرمة الرباط حتى لو كان الرباط بحال لو لم يبرح الغلة الي عارة القنطرة  
لحزب الرباط استحسنوا انه يجوز كذا في محيط السرخسي والوقف على اقرابا الرسول عليه  
السلام ذكر في مختصر الفتاوى يجوز وبه اثنى السيد الامام ابو القاسم هكذا في الراعي  
والجنازة انه يجوز الوقف عليهم كذا في الهداية لا يجوز الوقف على الاعيان وحدهم ولو  
وقف على الاعيان ارم يصون ثم بعد ذلك على الفقراء ويجوز ويكون الحق للاعيان للفقراء  
كذا في محيط السرخسي والوقف على البناء السبيل يجوز ويكون لفقراءهم دون ائنيهم  
كذا في الخلاصة ولو قال على ان يجمع بغيرها كل ستة او غيرها غير ائنيهم ديني فهو جازر  
واذا وقف على اعمال البر فمال فيها يشترى حساب يصيب فيها الماد او غيرها الا اقل  
والتي ابي او يشترى بها السيرة للفقراء او يصدق بها كل ستة مكان ذنوبي التي فرطت  
فيها فهو جازر اذا جعلها خروما لبيت به للفقراء وان وقف ارض على ان يجمع عنه كل ستة  
بخمسة الاف درهم حجة ومبلغ حقيقة الحج للراكب الف درهم صرف الف درهم الي الحج والباقي  
الي المساكين كذا في الحاوي اذا قال ارض هذه صدقة موقوفة على اهل العارة وفي  
اكتان الموتى او في حوز القبور او غير ذلك مما يشبهها فذلك جائز كذا في ذخيرة ذكر  
الخصان في باب الوقف الذي لا يجوز اذا قال ارض صدقة موقوفة لله تعالى على ان  
ابدا في الوقف باطل وكذا اذا قال على بني ادم او على اهل بلد اذ فاذا انقرضوا فهو  
على المساكين فالوقف باطل وكذا لو قال على بني ادم الزماني والعبدان فالوقف  
باطل وركو الخصاص مسئلة العبدان والزمني في مخرج اخر وقال الغلة للمساكين  
ولا تكون للعبدان والزمني وكذا لو وقف على فقراء الزمان او على الفقراء فهو باطل وفي  
وقف هلال ان الوقف على الزماني والمنقطع صحيح ويكون للفقراء منهم دون الاعيان  
تار مشايخنا الوقف على معلم المسجد يعلم العبدان فيه لا يجوز وبعض مشايخنا قالوا  
يجوز ذلك الشيخ الامام شمس الدين الحلواني كان القاضي الامام الاستاذ الشافعي يقول



وعلي هذا القياس اذا وقف علي طلبه علم كورة كذا يجوز وان لم يشترط مقدمه قال الشيخ الامام  
 شمس الامية السرخسي في شرح كتاب الوقف الحاصل في جنس هذه المسائل انه متى ذكر  
 مقرفه فيه تنصيص علي الفقر او الحاجة فالوقف صحيح سواء كانوا يحصون او لا يحصون  
 ومتي ذكر مقرفه يستوي فيه الفتي والعقير فان كانوا يحصون فذلك صحيح لهم باعتبار اعيانهم  
 يريد به انه يصح بطريق التملك منهم وان كانوا لا يحصون فهو باطل قال اليا ان يكون في  
 لفظه ما يدل علي الحاجة استواء الفتيين والفقيرين لا باعتبار حقيقة اللفظ كاليتابي  
 فحينئذ ان كانوا يحصون فالغني والفقير فيهم سواء وان كانوا لا يحصون فالوقف  
 صحيح ونصرف الي فقرهم دون اعيانهم كذا في الظهيرية ولو وقف علي اعيان الحديث لا  
 يدخل في الوقف شئ فلو لم يكن في طلب الحديث ويدخل الحنفية اذا كان في طلب  
 الحديث كذا في الخلاصة رجل قبل ارضه او مقفرا وقف علي كل مؤذن يؤذن او امام  
 يؤم في مسجد معينه قال الشيخ الامام استعمل الزاهد يجوز هذا الوقف وان كان  
 المؤذن فقيرا يجوز ايضا والحيلة في ذلك ان يكتب في صك الوقف وقفت هذه المذلة علي  
 كل مؤذن يؤذن فقير يكون في هذا المسجد او الحلة فاذا اخبر المسجد وجوب من اهل  
 تصرف القلة فبعد ذلك الي فقر المسلمين ومعاوهم فيجوز اما اذا قلنا وقفت علي كل مؤذن  
 فقير فهو محمول كذا في الظهيرية وقف ضيقة قبل من يقرأ عند قبره لا يصح كذا في  
 الفتية شيل ابو بكر ممن وقف ارضه علي مصاحف في موقوفة ان يصلح ما يدرس  
 عنه قال الوقف باطلا كذا في الفخيرة وقفت علي الصوفية فقيل لا يجوز وقيل يجوز  
 ويرى الي الفقراء منهم وهو الاصح كذا في الفتية **المسألة الثانية** في الوقف  
 علي نفسه واولاده ونسل رجل فالارض صدقة موقوفة علي نفسه يجوز هذا الوقف  
 علي المختار كذا في خزانة المفتين ولو قال وقفت علي نفسي ثم بعد علي فلان ثم  
 علي الفقراء كما زعم ابو يوسف رحمه الله تعالى كذا في الحاوي ولو قال ارضي موقوفة  
 علي فلان ومن بعد علي او علي علي فلان او علي عبدي وعلي فلان المختار انه  
 يصح كذا في الغنيثية اذا وقف الرجل ارضه علي ولده ومن بعده علي المساكين  
 وقف صحيحا فانما يدخل تحت الوقف الولد الموجود يوم وجود القلة سواء كان  
 موجودا يوم الوقف او وجد بعد ذلك هذا اقول هلال رحمه الله تعالى ومن اخذ مشايخ  
 بل رحمه الله تعالى كذا في المحيط وهو المختار كذا في القياسية وكذا الوقف علي ولدي  
 وعلي من يجيء لي من الولد فاذا انقرضوا فعلي المساكين هكذا في المحيط ولو قال ارضي  
 هذه صدقة موقوفة علي من يجيء لي من الولد وليس لي ولد يصح هذا الوقف  
 فاذا ادركت القلة ينقسم علي الفقراء فان حدث له ولد بعد القسمة تصرف القلة الي  
 نوحه بعد ذلك الي هذا الولد ما يسمى بهذا الولد فان لم يبق له ولد تصرفت القلة الي  
 الفقراء كذا في فتاوي قاضي خان ولو قال وقفت علي اولادي وحلف فيه الذكر والانثى  
 والحشر ولو وقف علي البنين لم يدخل فيه الحنثي وان وقف علي البنات لم يدخل ايضا  
 لانهم ما هم بولدون وقف علي البنين والبنات دخل الحنثي كذا في السراج الوهاج  
 ثم في كل موضع يثبت الحق للاراد فانما يدخل في ذلك من كان معروفا بالنسب فاما  
 من لم يكن معروفا بالنسب وانما يعرف فذلك يقول الواقف فلا يدخل في الاستحقاق

مهم ومثال ذلك اذا قال وقفت ارضي هذه علي ولدي ثم جات جارية لم يولد  
 لاهل من ستة اشهر من وقت القلة فادعاه الواقف يثبت نسبه ولهصة له  
 من القلة ولو جات امراة او ام ولده لاهل من ستة اشهر من وقت القلة كانت  
 له الحصة من الوقف كذا في الحاوي فان جات به لاهل ستة اشهر فصاعدا لم يشرك  
 كذا في المحيط فان مات الواقف ساعة جلت القلة في امراة بولد ما بينهما  
 وبين سنتين الساعة التي ادركت فيها القلة فان هذا الولد يثبت له الولد الاول  
 في القلة وكذا لو كان مكان الموت طلاقا بينه وتزينا نقضاء العدة فهو علي هذا  
 ولو كان الطلاق رجعي فالحجاب فيه للجواب في المتكوجة كذا في الظهيرية وان عاشت  
 الواقف بعد وجود القلة من الوقف بحيث يمكن الوصول اليها ثم ماتت في امراة  
 بولد ما بينهما وبين سنتين من وقت وجود القلة لا حق لهذا الولد في هذه القلة  
 لغوم لموت هذا الولد بعد جلي القلة بيوم او يومين ثم جات امراة بولد ما بينهما  
 وبين سنتين من وقت الموت كان لهذا الولد حصته من هذه القلة كذا في فتاوي  
 قاضي خان ثم تكلموا في موقوفة النعم الذي يجب الحق في القلة ذكر هلال رحمه الله تعالى هو  
 السيد الذي صارت القلة قيمة ولم يشترط المفضل عنها المون وقيل هو النعم الذي  
 صارت لاهل القلة بحيث يفضل عن المون والمخرج والنواب القاهرة كذا في الواجب  
 في القلة كذا في محيط السرخسي وهو اختيار المتأخرين من مشايخ نجار رحمه الله تعالى  
 كذا في الحاوي ولو قال ارضي صدقة موقوفة علي ولده العور والعميان كان الوقف لهم  
 دون غيرهم ويعتبر العور والعميان ولده يوم الوقف لا يوم القلة ولو قال ارضي صدقة  
 موقوفة علي اصغار ولدي كان الوقف علي الصغار خاصة ويعتبر في الاستحقاق من كان  
 صغيرا عند الوقف كذا في وجود القلة كذا في الظهيرية ولو قال ارضي صدقة موقوفة  
 علي ولدي الذين يسكنون البصرة فالقلة لسكنى البصرة دون غيرهم ويعتبر ساكنوا  
 البصرة يوم وجود القلة كذا في فتاوي قاضي خان والى اصله ان الاستحقاق اذا كان  
 ثابتا بصفة لا تزول او تزول ولكنها لا تقود بعد الزوال يعتبر في الاستحقاق قيام  
 تلك الصفة وقت الوقف واذا كان الاستحقاق ثابتا بصفة تزول وتعود بصفة  
 الزوال يعتبر في الاستحقاق وقت قيام تلك الصفة وقت جلي القلة كذا في المحيط ولو وقف  
 ارضه علي ولده المذكور يدخل فيه المذكور دون الانثى لانه وصفا الولد بصفة لا تزول كذا  
 كذا في محيط السرخسي ولو قال علي المذكور من ولدي ولده المذكور من ولدي فهو علي  
 ما شرطه خلا للموجودين بتلك الصفة يوم الوقف كذا في الحاوي ولو قال لو قمت علي  
 من مسلم من ولدي او قمت من يتزوج من ولدي يدخل فيه كل من اسلم ويتزوج بعد ذلك  
 انما كان مسلما او يتزوج يوم الوقف كذا في محيط السرخسي ولو قال علي الفقراء من ولده  
 ولم يزد علي ذلك يدخل من كان فقيرا وقت حدوث القلة كذا في الحاوي ولو قال علي من  
 اقتصر من ولدي قال بعد رحمه الله يكون القلة لمن كان غنيا ثم اقتصر وقال غيره يدخل كل من  
 كان فقيرا وقت وجود القلة سواء كان غنيا ثم اقتصر او لم يكن غنيا اصلا كذا في فتاوي  
 قاضي خان وهو الصحيح هكذا في فتح القدير ولو قال علي من احتاج من ولدي يدخل  
 فيه كل من كان بهذه الصفة وقت حدوث القلة كذا في الحاوي وقف ضيقة علي اولاد



المعقبات واولاد اولاده ان كانوا قدام ثمانية اقدم من ابن صغيره تفقه بعد سنين لا يوقف  
تجسبه ولا يستحق قبل حصول تلك الصفة كذا في القنية رجل قال ارض هذه صدقة  
موقوفة علي ولدي كانت الفلة تولد لصلبه فيستوي فيه الذكر والانثى واذا حاز هذا  
الوقف فلذا ام يوجه واجه من ولد الصلب كانت الفلة لم لا غير فان لم يبق واحد من  
البطن الاول تصرف الفلة الي الفقه او لا يعرف الي ولد المولود شي وان لم يكن له وقت الوقف  
ولد لصلبه ولم ولد الابن كانت الفلة كولد الابن لا يشاركه في ذلك من دونه من البطون  
ويكون ولد الابن عند عدم ولد الصلب بمولود ولد الصلب ولا يدخل فيه ولد البنت  
بظاهر الرواية وفيه اخذ هلال رحمه الله تعالى والصحيح ظاهر الرواية كذا في فتاوي  
قاضي خان فان صدق لولد لصلبه بعد ذلك صرف الفلة للمستقبل الي الولد لصلبه  
كذا في الذخيرة ولو عدم البطن الاول والثاني وجد البطن الثالث والرابع من دونه  
اشترك البطن الثالث ومن دونه من البطون وان كثرت كذا في المحيط وكل جواب  
عرفته علي ولده فهو الجواب في الوقف علي ولد فلان كذا في الذخيرة لو قال ارض هذه  
صدقة موقوفة علي ولدي وولد ولدي يدخل فيه ولده لصلبه وولد له الموجود  
يوم الوقف ومن جدت بعده ويشترك البطنان في الفلة ولا يدخل فيه اولاد البنات  
بظاهر الرواية وعليه الفتوى هكذا في محيط السرخسي وان قال علي ولدي وولد ولدي  
ذكر البطن الثالث فانه يصرف الفلة الي اولاده ابد امانتاً سئلوا ولا يعرف الي الفقه  
ما بقي احد يكون الوقف عليهم وعليه من اسفل منهم الاقرب والابعد فيه سنوا ان يذكر  
الواقف في وقته الاقرب فالاقرب او يقول علي ولدي ثم بعد علي ولد ولدي او يقول بطن  
بعد بطن جنيباً بغير ابداء الواقف كذا في فتاوي قاضي خان ولو قال ارضي هذه  
صدقة موقوفة علي اولادي يدخل فيه البطون كلها لعموم اسم الاولاد ولكن يكون النحل للبطن  
الاول ما دام باقياً فاذا انقرض يكون للثاني فاذا انقرض يكون للثاني فاذا انقرض يكون  
لثالث والرابع والخامس فيستترك هذه البطون في القسمة والاقرب والابعد فيه  
سنوا كذا في محيط السرخسي ولو قال وقفت علي اولادي ولم ولد واحد وقت وجود  
الفلة كان نصف الفلة له والنصف للفقه كذا في فتاوي قاضي خان اذا قال هذه صدقة  
موقوفة علي ولدي وولد واحد فالوقف كله له وكذا لو كان له اولاد فالتقسيم لبق الاولاد  
كذا في الحاوي وقف صيغة بلفظ الصدقة علي ولدي فاذا انقرض فعلي اولادها  
واولاد اولادها ابد امانتاً سئلوا فانقرض احد الولدين وخلف ولد ابصره نصف الفلة  
الي الولد الباقي والنصف للفقه فاذا مات الولد الثاني من ولد الواقف صرفت  
الفلة كلها الي اولادها واولاد اولادها كذا في الواقفات الحسبية ولو قال هذه  
الضيعة صدقة موقوفة علي المحتاجين من ولدي ولبيس لم ولدي الاحتياج واحد  
يصرف نصف الفلة الي هذه المحتاج والمصنف الي الفقه كذا في ذخيرة المحتاجين ولو  
قال ارضي هذه صدقة موقوفة علي ولدي او اكثر كانت الفلة له وان لم يكن له  
ابن واحد وقت وجود الفلة وجدته وتما كان نصف الفلة ثم ونصف الفلة للفقه  
ولو كان له بنون وبنات قال هلال كانت الفلة لهم بالسوية وهو الصحيح وهو كالم  
قال ارضي موقوفة علي اخوتي واخواتي اشتر كوا جميعاً هكذا في الطهيرة ولو

ولو قال موقوفة علي فلان وبنات روي ابو يوسف عن ابي حنيفة حم الدية  
ان علي الذكر ومن ولده دون الاناث وروي ابو يوسف بن خالد السبني عن ابي حنيفة  
انهم يخلون جميعاً فان كان بغولان قبيلة لا يحصرون يكون ذلك علي الذكر والاناث  
جميعاً في الروايات كلها كذا في فتاوي قاضي خان ولو قال علي بن فلان ولبيس بنون  
وبنات ولم بنات فالفلة للفقه ولا شيء للبنين كذا في الرجز ولو وقف ضيعة لم علي  
ابن له واولاده واولاد اولاده ابد امانتاً سئلوا تقسم الفلة بينهم علي من كان ولد  
ابن علي كعمد الروح فيستوي فيه الذكر والانثى واولاد الابنة تدخل كذا في ذخيرة المحتاجين  
فاذا مات النوازل ولو وقف علي تسلم او ذرية دخل فيه اولاد البنين واولاد البنات  
قريباً او بعداً ولو وقف علي عترته قال ابن الاعراب وتعلم الفترة الذرية وقال  
العين في العشرة ولو وقف علي من يستب اليه لم يدخل فيه اولاد البنات كذا في الرواج  
الرواج رجل قال ارضي صدقة موقوفة علي ولدي ونسلي فان وقف صحيح يمدخل فيه  
الذكور والاناث من ولده وولد ولده ومن قريب وادته ومن بعدد ويستوي فيه  
ولد البنين والبنات احراراً كانوا او عموكين وحصة المملوك تكون له ولاه وكذا لو قال علي  
نسلي وذرستي فهو جاني وهو كذا في الاول كذا في الحاوي ولو قال وقفت علي ولدي  
ونسلي ولم ولد لم حدث له ولد الصلب بعد الوقف دخلوا في الاستحقاق وكذا لو قال  
علي ولدي المخلوقين ونسلي يمدخل الولد الحادث بلفظ النسب كذا في فتاوي قاضي  
خان ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة علي ولدي المخلوقين ونسلي يمدخل فيه  
المخلوقين ومن ولده ونسلي سنوا ان النسب لمخلوقا ام لا ولا يدخل فيه غير المخلوقين  
من ولده ولا نسلي كذا في محيط السرخسي وكذا لو قال علي ولدي المخلوقين وعلي اولادهم  
وحدث له ولد لصلبه لا يكون للمولود الحادث شي كذا في فتاوي قاضي خان ولو قال علي  
ولدي المخلوقين واولاد اولادهم ونسلي يمدخل الاولاد المخلوقين ومنه واولادهم ابد امانتاً  
سئلوا ولو قال علي ولدي المخلوقين واولاد اولادهم وسكت لم يكن له ولد له شي كذا  
في المحيط ولو قال علي ولدي المخلوقين ونسلي من جدت من ولدي لم يدخل فيه  
اولاده لصلبه الحادث ومن دخل فيه اولادهم وان قال علي ولدي واولادهم واولاد اولادهم  
سئلوا وكان له اولاد قبل ان وقت ما تار وخلفه الاولاد لم يمدخلوا في الوقف ولو قال  
علي ولدي وولد ولدي واولادهم دخلوا فيه كذا في الحاوي اها قال في حجة جعفت ارض هذه  
صدقة موقوفة لله تعالى ابد علي ولدي وولد ولدي واولاد اولادهم ونسلي ابد امانتاً سئلوا  
فانه يمدخل في هذه الصدقة كل ولد كان لهم وقت هذه الوقف وكل ولد يمدخل في بعد  
هذه الوقف قبل حدوث الفلة وولد الولد ابد امانتاً منهم قبل حدوث الفلة يسبق  
حصة ومن مات بعد تلك استحق سهمه ويكون ذلك لورثته والبطن الاعلى والبطن  
الاسفل في ذلك علي السنوا ان قال في وقته علي ابيد ان ذلك بالبطن الاعلى منهم ثم  
البطن الذي يليهم فان قال علي هذه الوجه تلك البطن الاعلى والاربع كانت الفلة  
كلها لهذه الباقي وحده دون البطن الذي يليه وان قال علي ان يبدى بالبطن الاعلى  
ثم الذي يليهم يمدخل ان يكون ذلك بينهم للذكر مثل حظ الانثيين في الفلة والبطن  
الاعلى ذكر روي اني مؤمن او انات ولا ذكر مؤمن فذلك كله بينهم علي السنوا كذا في الذخيرة

دم



۲  
لعلہ بخت

جديتين ولد زيد في ذلك نصيب كذا في الحاوي **و** قال الرضي هذه الصدقة موقوفة على  
 المساكين يعلم ان بيده ابوله في الصليب فيجري غلة هذه الوقت عليهم ثم بعد ذلك  
 اولادهم وتسلم فانه يكون الغلة لولده وولد ولده على ما شرط ثم يعلم المساكين وكذا اذا  
 قال غلة صدقتي هذه للمساكين لا يخرج عنهم وقال مع هذا او على ان يجري غلة هذه  
 الصدقة على قرابتي ما بقي منهم احد فان غلة هذه الصدقة تكون لقراية ابيه ثم  
 بعد ذلك يعلم المساكين **و** لو قال يعلم ان يكون غلتها لعبد الله بن جعفر وولد زيد ابدا ما  
 بقي منهم احد فاذا التفتوا نبي يعلم المساكين فان الغلة تقسم على عدد ولد زيد وبن  
 عبد الله فان كان ولد زيد خمسة تقسم على ستة اسهم كذا في المحيط **و** لو قال الرضي هذه  
 صدقة موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولدي وولدي وتسلم ثم مات قال وقت يعلم  
 ولده لصليبه لا يجوز وعلى ولده ولده يجوز لكن لا يكون الكل لهم ما دام ولد الصلب  
 حيا فيقسم الغلة في كل ستة على عدد رؤسهم فاذا مات ولد الولد فهو ميراث بين  
 جميع الورثة حتى يتشاركهم الزوج والزوجة وغيرهم فان مات بعض ولد الصلب  
 قال الغلة تقسم على عدد رؤس ولد الولد وعلى الباقيين من ولد الصلب فاذا مات  
 الباقي من ولد الصلب يكون ثلث الورثة الاحياء والاموات كل من كان حيا عند  
 موت الواقف كذا في الخلاصة في وقت هلال وقت علي بعض اولاده وذكر فيه وقف  
 به حياته وبعد وفاته وقوله بعد وفاته لا موجب الفساد في الاصح ولا يجعل وصية  
 للورث **و** انما يجعل ذلك على الثاني كذا في الوجيز **النص** **الثالث** في الوقف  
 على القرابة ويسمى سوفة القرابة قال ابو يوسف وحده رحمها الله تعالى هي كل من ينسب  
 الي اقصي ابيه في الاسلام من قبل ابيه او من قبل امه الحرم وغير الحرم والقرب والبعيد  
 والحرم والوردي ذلك سواء على قرابة او على قرابته فعلى هؤلاء تحت الوقف عندها وقال ابو  
 حنيفة رحمه الله تعالى انما حصل بلفظ الوجه ان موقوف على قرابتي يعلم اني قرابتي يعلم اني قرابتي  
 يعتبر مع ما ذكرنا الجمع حتى ينصرف اللفظ الى الشيء متاعدا وتكلم المشايخ في معنى  
 قوله اقصي ابي في الاسلام قال بعضهم معناه اقصي اسلم وقال بعضهم معناه  
 اقصي ابي اذكر الاسلام اسلم اول اسلم وتمر الخلاق نظرية العلوي اذا وقف على قرابته  
 فعلى الثاني يدخل اولاد عميل وجعفر وعلى الاول اولاد علي فحسب اذا كان للواقف  
 ثمان وخالف وقد حصل الايقان بلفظ الجمع فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله الغلة للورث  
 لانه يعتبر الاقرب فالأقرب وحده هما الغلة للورث والباقي لا ينسب اليه لا يعتبران  
 الاقرب ولو كان لعم واحد وخالف فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله للم نصف الغلة  
 والنصف بين الباقيين نصفين كذا في المحيط ويستوي في الاستحقاق بالقرابة على  
 قولهم جميعا الذكور والاتي والمسلم والكافر والخمر والمملوك الا ما تحت المملوك يكون للمولى  
 الذي يملكه **و** يخلف الغلة والقبول الى العبد دون المولى وعبد العتق يكون كذا في  
 الحاوي وفي الوقت يعلم القرب ويقسم الغلة على رؤس الصغير والكبير والذكر والأنثى  
 والفقير والغني سواء علمسا وان الظل في الاسم كذا في الوجيز ولا يدخل ابا الواقف ولا  
 اولاده لصليبه وفيه دخول الجد ورايتان وفي ظاهر الرواية لا يدخل كذا في فتح القدير  
 رجل وقف وقف على اهل الحاجة من قرابته ومات الواقف هل يكون للفقير ان يعطى



ابن ابن الواقف اذا كان فقيرا فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى لا يعطى  
لان ولد الولد عند هالين من القرابة هكذا في فتاوى قاضي خن والفقهاء ذكرنا في قوله  
لا قرابة ولا ذوى قرابة فكذلك في قوله لا رحمة ولا رحمة ولا رحمة ولا ذوى  
انسابه كذا في المحيط ولو قال له في قرابتي فالقريب ان يقع هذا على واحد حتى لو كان له  
عم وخال لا يكونان جميعا لان اللفظ مراد بصيغة واحدة الاستحسان هم سواء لانه  
يزاد به الجنس كذا في الحاوي ولو كان وقف على ذوى قرابته او اقربا به او انسابه او  
ارحامه الاقرب فالاقرب فانه يدخل تحت الوقف لا قرب فالاقرب ولا يعتبر المحل بلا  
خلافه في الذخيرة ولو قال ارضي صدقة موقوفة في القرابة لوعلى القرابة ولم يقل  
قرابتي قال هاهنا سواء ويكون ذلك لقرابته وكذا لو قال للاقارب او للانساب او لذوى  
الارحام ولم ينفذ الي نفسه يكون ذلكا امر على قرابته لما كان الوقف كذا في المحيط ولو  
قال على قرابتي من قبل ابي وامي او من قبل ابي وامي وكذا في قوله وقسم الفل على  
عده رؤسهم ولو قال على قرابتي من قبل ابي وامي وقرابتي من قبل ابي وامي او على  
قرابتي من قبل ابي وامي فالفل تقسم على عده رؤسهم يستوي فيه من كان من قبل  
ابيه وامه ومن كان من قبل ابيه او من كان من قبل امه ولا يخرج قرابته من قبل ابيه  
وامه ولو قال بين قرابتي من قبل ابي وبين قرابتي من قبل ابي فتقسم الفل يكون  
لقرابته من قبل ابيه وامه كذا في الذخيرة اذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة على قرابتي  
الاقرب فالاقرب وجبت الفل لاقرب قرابته اليه فان كان الاقرب واحدا جميع الفل  
له وان زاد على ما بين درهم وان كانوا جماعة قسمت بينهم بالسوية يستوي فيه الذكر  
والانثى فاذا اتوا هذه الفل لمن يملكونه في القرابة يصير الى اقدم قرابة وهذه  
قول محمد رحمه الله تعالى واليه ذهب هلال رحمه الله تعالى لابي يوسف رحمه الله  
يكون الفل لاقربهم واقدمهم الى الوقف بينهم بالسوية وكذا لو قال على قرابتي الادب  
فان قال بعضهم لا قبل سقط سهمه وكانت الفل للباقيين كذا في الحاوي ولو قال على  
انما اخرج الله تعالى من غلاتي يعطى الاقرب فالاقرب يعطى الاقرب جميع الفل كذا  
في المحيط اذا وقف ارضي على قرابته فادعي رجل انه من القرابة كلف اقامة البيعة ولا  
يقبل البيعة الا على ختم والخم هو الوقف ان كان خيا فان مات فالوصي الارض الذي  
فيه يد هو الخم فان اقر الوصي لواجده بانه من قرابته المبيت لم يصح اقراره وانما هو خم  
في اقامة البيعة عليه كذا في الحاوي فان كان له وصيان او كفوا في المدعي على اقدم  
جاء ولا يشترط اجتماعهم كذا في الذخيرة ولا يكون وارث الميت حاضرا للمدعي في ذلك الا ان  
يكون مدعيه وكذا لو ارباب الوقف لا يكون حاضرا للمدعي هكذا في المحيط فان برهن على  
المستولي بانه قريب الوقف لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كذا في حاشية لابن ابي  
الام ولا يقبل على الاخوة المطلقة وكذا العمومة فان قالوا لا نفلم وارثا اخر اعطاه  
وانما لم يفر لوانه كذا في زمان ثم يرفع اليه كذا في الحاشية ولا يؤخذ منه كقبول عند ابي حنيفة  
رحمة الله تعالى في الميراث هكذا في المحيط فان قال الشهود لم قرابة عيب فالقاضي يفرز  
انسابهم فان قال الشهود لا ندرى عددهم كم ينبغي للقاضي ان يقول لهم احنا طوا ولا  
يشهدوا الا بما تيقنوا فيقولوا لا نفلم لقرابة اخرى سوى كذا كذا في الذخيرة

فان برهن على انسابكم بكذا كذا احكم بانه قريب الوقف قال هلال رحمه الله تعالى عنة  
الحاكم من القرابة التي حكم بها ان ذكر قرابة يستحق بها الوقف اعطاه والا فان غاب او  
مات الشهود قبل التفسير يسال المدعي فان ذكر قرابة يستحق بها اعطاه والا فلو  
يكون نقصا نقصاء الحاكم الاول لانه حكم بانه قريب وكل قريب لا يستحق الوقف حتى لو كان  
حكم باعطائه شيء من الفل او بانه الموقوف عليه يحضيه ويعطيه ايضا كذا في الوجوه وانما  
يفسر المدعي القرابة او كان حاضرا قال هلال القاضي يعطيه الفل ويجعل قضاء القاضي  
الاول على الصحة وعلى انه قضى بقرابته يستحق بها كذا في المحيط رجل اثبت قرابته عند القاضي  
وقضى بما تم تجاء آخر وادعي انه قريب الوقف فلم يجد الوصي فاذا ان علم القاضي فان كان  
قد اخذ شيئا من الفل في موصي له الثاني وان لم يكن اخذ شيئا من الفل لم يكن خصما سواء  
قدمه الى القاضي الذي قضى به للاول او قدمه الى قاضي اخر وهذا الاستحسان ذهب  
اليه هلال رحمه الله تعالى هكذا في الذخيرة واذا اثبت واحد من الاقرب قرابته فانما  
اخر البيعة انه ابن الذي اثبت قرابته او ابن ابنة الكفوي ولا يحتاج الى تفسير القرابة التي  
احتج الاول اليها وكذا اذا قام البيعة انه اخوة لاييه وامه كذا في الحاوي وكذا لو  
كان القاضي الاول امراه وبات في المسئلة بما لها كذا في الذخيرة وان اقام الثاني بيعة  
انه اخو القاضي الاول لاييه فالقاضي ان قضى للاول بقرابته من قبل ابيه قضى للثاني  
وان قضى للاول بقرابته من قبل امه كان الثاني اجبت عنه الوقف على هذا اخرج  
حينئذ المسائل كذا في المحيط وشهدت ابي الوقف ان هذه الرجل قريب والدان  
مع تفسير القرابة مقبول كذا في الذخيرة وان شهد اثنان لاثنين بالقرابة وشهد  
ذلك الاثنان لهذين فشهد بعضهم لبعض لم يقبل كذا في الحاوي وان كان القاضي  
قد قضى بشهادة الشاهدين الاولين ثم شهد القاضي لهما للشاهدين لا يقبل شهادتهما  
للمشاهدين الاولين وشهادة الشاهدين الاولين ما ضية على حاله كذا في الذخيرة  
لو شهد رجلان من القرابة لواجده من القرابة فلم يجد لا يشترهما فيما في ايديهما من  
فلن الوقف كذا في الحاوي واذا وقف ارضه على قرابته في رجل وادعي انه من قرابته  
واقرا الوقف بذلك وقصر القرابة وقال هذا ارضي وقف عليه فان كان للواقف قرابة  
معرفة فون لا يصح اقراره وهذه اذا كان الاقرار من الوقف بغير عقد الوقف فاما اذا اقر  
بذلك بغير عقد الوقف بان قال في عقد الوقف هذا ارضي وقف عليه قيل ذلك منه اما اذا لم  
يكن له قرابة موقوف فحق الاستحسان ان يقبل قوله كذا في المحيط (استشهدوا على اقرار  
الواقف لواجده انه قريبه) فخرابة موقوف لم يقبل ذلك فان لم يكن له قرابة موقوف هـ  
استحسنت ان اعطيه الفل اذا اقر واقرا المبيت بذلك كذا في الحاوي واذا وقف على  
ولده ونسبه ثم اقر لرجل انه ابنه فلا يصح في الفل المأخضية ويصدق في الفل  
المستنفقة كذا في الذخيرة واذا وقف على قرابته رجلا رجلا يدعي انه من قرابته واقرا  
بيعة فشهد وان الوقف كان يعطيه مع القرابة في كل سنة شيئا لا يستحق بهذه الشهادة  
شيئا وكذا لو شهدوا ان القاضي فلانا كان يدعي مع اليه مع القرابة في كل سنة شيئا كذا في  
المحيط اذا وقف على اقرب الناس منه ومات بقدره على المسكين ولم ابن او ابنة دخل  
تحت الوقف ولو كان الوقف على اقرب الناس من قرابته لا يدخل تحت الوقف وان







مال كثير غايضا وماله يكون ديناً على الناس لا يتقدر على اخذه يعطى له من الوقف  
والزكاة جميعاً لا يميز بين السبل وان كان ما لم غايضا عنه او كان ديناً على الناس  
لا يتقدر على اخذه الا انه يعطى على الاستقراض كان الاستقراض جوازا من قبول الصدقة  
فلوانه لم يستوفى واحد الزكاة فلا بأس ويعطى الوقف للفقير الكسوف ولا بأس  
به وتكره له اخذ الزكاة كذا في فتاوى قاضي خان وان كان له دين على مخلص فهو فقير  
وان كان على مكي وهو مقرب فهو غني وان كان مسكراً ولم يثبت فكذلك وان لم يكن له  
بيت فهو فقير كذا في الذخيرة وقف ارضاً على حفنة من كان منهم فقيراً ولم يكن له  
من كان عنه فرس فان امسك الفرس للجواد والركوب لما ان به زمانه يعطى له وان  
امسك الفرس تشرفاً به لا يعطى اذا كان الفرس يساً ويما تى درهم وليس عليه دين ولا  
تكره اية الخيرات كل من وصيت نفقة في مال انسان ولم يولد له ذلك من غير قضاء  
ولا رضاً ولا يقضى القاضي بالنفقة في حال غيبته وقتنا في الاملاك متصلة  
بغير حاجي لا يقبل شهادة احد من الصالحين بغير غيبه يعني المنفق في حق حكم الوقف  
وذلك كالمال والدين والمولودين والاحد اذ وكل من وصيت في مال غيره بغير القس ولا  
يلحق النفقة من ماله الا بقضاء او رضاً والقاضي لا يقضي بالنفقة في مال حال  
غيبته ومناقاة الاملاك متميزة حتى يقبل شهادة احد من الصالحين لا بعد غيبه  
يعني المنفق في حكم الوقف وذلك كالاخوة والاخوان وسائر المحارم وعلى هذا الاصل  
تدور المسائل كذا في المحيط اذا وقف ارضه على فقراء قرابته ولم يرب غني وهذا  
الغني اولاد فقراء فان كانوا صغاراً ذكورا او نساء او كانوا كباراً ان كان في ارضه اهل او ذكورا  
رغمي او عجميين فلا حظ لهم به هذا الوقف وان كان لهذا الغني اخوة او اخوات فقرا  
او ولد له كبير فقير مكتسب فلم يخط في هذا الوقف كذا في محيط الرضوي واذا كانت  
امراة فقيرة ولا زوج غني لا تقطع من الوقف والزوج اذا كان فقيراً يعطى من الوقف  
وان كانت امراة غنية واذا كان الزوج له كبير لم يمتد به وهو فقير لا لهذا  
الولد اولاد صغار فقراء لا يعطى اولاد الولد من الوقف لا في فرض نفقة من  
مال جدهم واما ابوم وهو ولد القريب يعطى من الوقف في الوقت لانه لا نفقة  
له على الاب لانه كبير لا زمانه به واذا كان للرجل ابن غني وهو فقير لا يعطى من الوقف  
كذا في الذخيرة ولو قال ارض صدقة موقوفة على فقرا قرابتي وبنهم رجل فقير يوم  
في الغلة فاستغنى قبل ان يخذ حصته فلم حصته واه ولدت امراة من قرابته  
ولدت ابنتي الغلة اقل من ستة اشهر فلا حصته لهذا الولد في هذه الغلة كذا في  
المحيط لا يستحق ما يستقبل من الغلات كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال ارضي  
صدقة موقوفة على من كان فقيراً من نسل فلان او من آل فلان وليس في نسله  
والا لا فقير واحد كان فيها الغلة لم يخلو ما لو قال لصدقة موقوفة على فقرا آل فلان  
كذا في الظهيرية اخوان اب وام موقفاً على فقرا قرابتي وبنهم رجل فقير والقرابة ينظر  
ان كان وقتاً ارضاً مشتركة بينهما يعطى هذا الفقير قوتاً واحداً وان وقف كل واحد  
ارضاً على جده يعطى من كل واحد قوته والمراد من القوت في حجب هذه المسائل الكفاية  
فان كان الوقف ارضاً يعطى كفاية ستة بلا اسراف ولا تقصير وان كان الوقف خاتوناً

يعطى

يعطى كفاية كل شهر كذا في المحيط ولو وقف ارضه على فقراء قرابته واد في رجل غني  
وهو قد جيب الواقف يحتاج الى اثبات القرابة والفقراء ان كان ثابتاً على الاصل  
والظاهر ان يصح حجة للفقير الاستحقاق فان اقام البينة على قرابته لا يقبل  
مال الفقير الشهود وهذا ان يكون من ذوي الارحام وان اقام البينة على غيرة ينبغي ان  
يفسر الشهود انه فقير معدوم لا يعلم ما لا ولا احد يلزمه نفقة فاذا قضى القاضي بطلان  
لا يكون قضاء بالاعداء حق الدين اما اذا قضى بقره في حق مطلقا لانه الدين ثم جازي  
الوقف يعطى له هكذا ذكره هلال رحمه الله تعالى وقال الفقهاء الجعفرية رحمه الله تعالى  
يثبت مع ذلك انه ليس له احد يلزمه نفقة لان ذلك لم يدخل في القضاء بالقرابة في حال طلب  
الدين ولا بد من اثبات ذلك لاستحقاق الوقف كذا في محيط السرخسي فان اقام البينة  
على انه فقير يحتاج الى هذه الوقف وليس له احد يلزمه نفقة اذ حله القاضي في الوقف  
واستحسن هلال رحمه الله تعالى ان لا يرد حله حتى يثبت له في السرقا لم يثبت  
رحمها الله تعالى وانه حسن وقال ايضا واما ان يثبت على ما قلنا وسأل القاضي  
في السرايض ووافق جبر الرابعية انه فقير وليس له احد يلزمه نفقة فالقاضي  
لا يرد حله في الوقف حتى يثبت له بالله ما لا مال وانه فقير قال في مساجدنا رحم  
الله تعالى وانه حسن ايضا يستحق ما لا مال هلال رحمه الله تعالى والله ما لا احد  
يلزمه نفقة وانه حسن ايضا كذا في الذخيرة فان جوهراً علم ما ذكرنا واخبرنا  
بغيره فيما اولو ولا يحفل من عرفا قال هلال رحمه الله تعالى والمخير في هذا الباب  
والشرارة سواء لانه ليس بشيء كذا حقيقة بل هو خير ولو اتى الاصل احد ايضاً  
نفقة عليه كفاية ولا يحتاج الى اثباته بالقطع ليس احد ينفق عليه كذا في الميزان  
كذا في الوجيز واذ اراد الرجل اثبات قرابته وله وقرة في الوقف فلم يملك ان يصير احداً  
الكبار فانهم يثبتون فقرهم بانفسهم وقرابته في هذا الامر ان لم يكن  
لهم اب ولا وصي الاب ولم ام اواخ او عم او خال فلها ولاد اثبات قرابة الصغير وقرة  
ان كان الصغير في حوزة استحقاقهم ان كان ام او الوالد او الاخ موضعاً الوضع الغلة  
في ايديهم فاي صبي صغير من الغلة يدفع اليهم ويؤمرون بالانفاق عليه فان لم يكن  
موضعاً لذلك يوضع في يدي رجل ثقة ويؤمرون بالنفقة عليه كذا في المحيط ورجل وقف  
ضيعة لم يعل فقراء اقربا به فاراد بعض الفقهاء ان اقربا به ان يخلع البعض ما  
ثم اغنيا ان ادعوا عليهم دعوى صحيحة بان ادعوا عليهم ما لا يصيرون به اغنيا لو لم ان  
يخلعهم فان كان الغني يميل اليهم فاراد هؤلاء ان يخلع الغني بالله ما نفق لهم اغنيا  
ليس لهم ذلك كذا في الواقعات الحسنية واذ ابرهن عند حاكم على قرابته وقرة  
ثم خلع بقية الحكم بالقرابة واقترط عليه ما وقف ارضاً على الفقير الربيع يحتاج الى  
اعادة البينة لان من كان فقيراً اية وقف فهو فقير في كل وقت وكذا الوجه على  
قرابته من الواقف وحكم به حاكم ثم خلع عليه ثم خلع عليه وقت اخ الوقت لا يرب  
على اقربا به لا يحتاج الى اعادة البينة وكذا الوجه اخ المقتضى لا يرب كذا في الوجيز  
ولو ان لم رجلاً بينة عند القاضي ان الذي كان قبله غني بقرابته وقرة قبل هذه المدة  
استحق الغلة وان طالت المدة في القياس ليس لك استحقاق الغلة ان القاضي



مهال إعادة البينة اذا طالت المدة على انه فقير وانما يعتبر القدر في كل سنة عند حدوث  
 الغلة فمن كان فقيرا قبل استحقاق تلك الغلة ومن افتقر بعد ذلك لا يستحق من ذلك  
 الغلة انما يستحق من غلة اخرى واذا قضى القاضي انه فقير ثم جاء بقاء بقية ذلك بطلب الغلة  
 وهو غني وقال انما استغنيت بعد حدوث الغلة وقال شركاءه لابل استغنيت  
 قبل حدوث الغلة فاليقين ان يكون القول قوله وانه لا يستحق ان القول قوله الشراكا  
 ولو لم يكن القاضي فني بغيره فجاء بطلب الغلة وهو غني وقال انما استغنيت  
 بعد مجيء الغلة لا يقبل قوله قياسا واستحسانا وان جاء بطلب الغلة وتبيي  
 انه فقير وقال الشراكا انه غني وازادوا استحسانه فلم يملك ذلك ويخلف القاضي بالهنا  
 هو اليوم غني عن الدخول في هذا الوقف مع قرايمهم ومن اخذ شئ من غلته واذا شهد  
 الشهود على فقره وكان ذلك بعد حدوث الغلة لم يدخل في تلك الغلة وانما يدخل في الغلة  
 الثانية الا ان يوقفتوا فقره وكان الوقف قبل حدوث الغلة لم يدخل في تلك الغلة  
 وانما يدخل في الغلة الثانية حيث كانت في تلك الغلة كذا في المحيط واذا شهد القرابة  
 بعضهم لبعض في الوقف بالقرابة لا يقبل اذا شهد كل فريق لصاحبه وان كان  
 الشهود اعيان شهدوا الرجل من قرابته وقوله ذكر الخصام في وقفه في باب الوقف  
 على فقر القرابة انهم اذا لم يجدوا الي انفسهم منقصة بشهادتهم ولم يجدوا فقرهم انفسهم  
 بذلك مخرقة قبلت شهادتهم وذكره في باب قبله هذا الباب متصل به لو شهد رجلان  
 من تحت قرابتهما لرجل ان من قرابة الواقف وقروا فقر ابنته ان ذلك جائز فان لم يعدل  
 شهادتهما فرد القاضي شهادتهما فلذلك يشهد له بقرابة الواقف ان يدخل مورا فيها يصل  
 اليها من مال الوقف ويشاركها به ذلك كذا في الذخيرة وذكر هلال رحمه الله تعالى  
 به وقفه اذا شهد رجلان اجنبيان بقرابة رجل من الواقف وشهد رجلان قريبان  
 بغيره قبلت شهادتهما من غير تفصيل قال هلال رحمه الله تعالى في وقفه لو اقر رجل  
 من قرابة انه كان غنيا ثم جاء بطلب الوقف فقال ان فقيرا وانما افتقرت قبل حدوث  
 الغلة لا يقبل قوله وان كان فقيرا كمال وان شهد الشهود انه اتلف ما لم يقبل حدوث  
 الغلة استحق الغلة فان كانا لهما الجاه او انهم القاضي بالتجربة لا يعطل اذا كانا  
 بطلبه يصل به اليه كذا في المحيط **الفصل الخامس في الوقف على جيرانه**  
 وقف على جيرانه فقير القيايين يصر في المصالح وحق الاستحسان يصر في حق  
 جمعة واما مسجد المحلة كذا في الوجيز وهو المختار كذا في الغياثية ثم في ظاهر  
 مذهبي كسيفه رحمه الله تعالى ان الشرط السكني ما كان السكان او غير ما كان  
 هو الصحيح هكذا في المحيط وان كان السكان غير المالك كان الوقف للسكان دون  
 المالك كذا في فتاوى قاضي خان ويدخل فيه الجار سكنى كذا وكذا ذكره ابا الوائلي  
 كان او مكانا صغيرا كان او كبيرا وقسم المال على عدد رؤسهم فان فصل الرعي  
 بعضهم على بعض ضمن كذا في المحيط ولا يدخل فيه اهل الاكاد والمهبرون والقبيل  
 كذا في الخلاصة وكذا المديون الذي حبس في محلة به ينهك في الوجيز  
 يدخل فيه ولد الواقف وابوه وجده وزوجته كذا في المحيط وقوله الولد اذا كان  
 حارا لا يدخل استحسانا كذا في خزانة المفتين واخوه وعمه وخاله يدخلون كذا

والظهيرية

في الظهيرية والمحيط وكذا في الوقف جيرانه فانتقل بعضهم الى محلة اخرى وباعوا  
 فانتقل قوم اخرين كذلك امساك الغلة قبل المصداق الى جوارها لمعتبر فيه من كان  
 حاره وقت غلته الغلة كذا في فتاوى قاضي خان ولو وقف على جيرانه ولم داره  
 فيها ساكن فانتقل منها الى دار اخرى وسكنها باجر الى ان ماتت فانتقل الجيران الى الدار  
 التي انتقل اليها وماتت فيها كذا في المحيط ولو وقف على جيرانه ثم خرج الى مكة ومات فيها  
 ان كانا غدا كذا في الغلة الجيران بمكة وان خرج حاجا او صغرا فالغلة للجيران اهل  
 تلبه كذا في الظهيرية ولو كان له داران وهو يسكن في احدهما والآخرى للغلة فالغلة  
 لجيران الدار التي يسكن فيها وفيه كذا في المحيط ولو كان له داران وفي كل دار له زوجة  
 فالغلة لجيران الدارين واما مات في احدهما كذا في المحيط وكذا لو كان احدي الدارين  
 ماله بصره والاخرى بالكوفة ولم في كل واحد منهما زوجة كذا في المحيط ولو وقع في قرا  
 جيرانه وماتت جميع ورثته تلك الدار وانتقلوا الى ناحية اخرى فالغلة لجيرانه  
 يقيمون ولا يلتفت الى بيع الورثة كذا في خزانة المفتين فاعلم ان الجيران ولو وقف  
 على فقر الجيران ولم يصف الجيران الى نفسه بان لم يقبل على فقر الجيران فلهذا  
 لو وقف على فقر الجيران سواء كذا في الظهيرية وان كان حين مرقه جوارحه ابنه الى  
 محلة اخرى او قرية ثم ماتت فالغلة لجيرانه الاولين وليس هذا بانتفاء كذا في المحيط  
 امرأة كانت تسكن دارا ووقف على جيرانها وقفا ثم تزوجت وزقت الى بيت زوجها  
 وماتت فيه فغير انها جيران زوجها وكذا كذا اذا تزوج الرجل امرأة وانتقل اليها  
 انتقل جوارحه الاول كذا في الظهيرية قالوا ان كان متاعه في دار الاولى فالغلة  
 للاوليين كذا في المحيط وان لم يتحول وكان يختلف اليها فغير انها جيران داره دون  
 دار امواته كذا في المحيط واذا وقف على فقر الجيران فالغلة للجيران اهل الدار  
 حارا وذات العمل لا تدخل كذا في الظهيرية وان لم يعلم من جيرانه لم يقسم الغلة حتى  
 يشهد الشهود على المقر الذي توفي فيه فيعطي جيران ذلك المنزل وان ادعى جوار  
 انه فقير ولم يعرف كذا ان يقيم البينة على فقره ولو قال الواقف او الوصي عطيت الغلة  
 فقر الجيران فالقول قوله مع عيبيه وان حجد ذلك الجيران كذا في المحيط والله اعلم

**الفصل السادس في الوقف على اهل البيت والآل والكنس**  
 والقبيل اذا وقف ارضه على اهل بيته ودخل تحت الوقف كل من يتصل به من ابائه  
 الى اقصى اب له في الاسلام يستوي فيه المسلم والكافر والذكر والانثى والحرم وغير الحرم  
 والقريب والبعيد ولا يدخل الاب والابن الا اقصى ويتصل فيه ولد الواقف ووالده  
 ولا يدخل اولاد البنات ولا اولاد الاخوات وكذا لا يدخل اولاد من سواهن من الاناث  
 والذكور اذا كان ارضهم من بني اعمام الواقف كذا في الظهيرية وذكر شمس الامة السرخسي  
 رحمه الله تعالى في شرح السير الكبير اذا ذكر اهل البيت في الوقف والوصية يرجع الى مراده  
 ان اراد بيت السكنى فاهل بيته من يقول ويتفق عليه في بيته وان لم يكن بينهما قرابة وان  
 اراد بيت النسب فاهل بيته جميع اولاد ابيه الموقوفين وذكر القاضي الامام علي  
 السرخسي رحمه الله ان الواقف ان كان له بيت مثل بيوت القرب فاهل بيته جميع اولاد  
 ابيه وان لم يكن وافي جلا لم يكن له بيت نسب فاهل بيته من يقول في بيته ولا يدخل

يستوفى عليه



غيرهم فيه وان كانا في غيرهما قرابة فالجواز في هذه الاصلية واذا وقف على  
اهل بيته دخل تحت الوقف من كان موجودا من اهل بيته ومن ياتي بعد هؤلاء  
من اولادهم واولاد اولادهم كذا في المحيط وقوله في آية وجنسي كاهل بيتي ولا يخص القرا  
ان خصهم وقوله على القوم منهم وعلى من افتقر سواء حيث يكون لمن يكون فقيرا  
وقت الفلة وان كان غنيا وقت الوقف ويتعقد من كان غنيا فافتقر على الصحيح  
كذا في فتح القدير وان وقفت امرأة على اهل بيتها او على جنسها لا تدخل والدتها  
وولدها كذا في خزانة المفتين ولو قال على اهل عبيد الله فهو على امراته خاصة  
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال هلال رحمه الله ولكن نستحسن فتجمل الوقف  
على جميع من يقول من جمعة بيته من الاحرار كذا في الحاوي وهو المختار كذا في الغياثية  
ولا يدخل تحت الوقف مما يليك كذا في المحيط ولا يدخل عبيد الله فيه وكذا من يقول في بيت  
اخر كذا في الحاوي والعيا لعل من يكون في بقعة اشنان سواء كان في منزله او في غير  
منزله والحشم بمنزلة العيال كذا في خزانة المفتين واذا وقف على عقب فلا دخل  
بان عقب الانس كل من يرجع بابائهم اليه ولا يدخل فيه ولد البنات الا اذا كان ازواج  
البنات من ولد فلان وكذا اولاد من سواهن من الاناث لا يدخل في هذا الوقف الا اذا  
كان ازواجهن من ولد فلان ولو وقف على زيد وعقبه وكذا اولاد وزيد حتى لا يكون  
اولاد وشي لان ولد الرجل يسمى بعقبه الا بعد موته كذا في المحيط والله تعالى اعلم  
**الفصل السابع** في الوقف على الموالى والمدبرين وامهات الاولاد اذا قال  
رجل خرا اصل ارضي هذه صدقة موقوفة على موالى ثم على القوم او لم يزد على هذا اذ  
موالى عنقه يصرف الفلة اليهم ويدخل في ذلك من اعظم قبل الوقف وما يعتقون من  
قبل بعد الوقف ومن يعتق بموته من امهات اولاده ومدبريه ومنعتق بعد موته  
بوصية مؤمن كان او كافرا كان او انثى ويدخل فيه اولاد مواليه لانه لا مولى له غير الوافق  
كذا في الحاوي واولاد المولى ان كانوا يرجعون بآبائهم الى الواقفين خلون وان  
كانوا ابائهم الى قوم اخرين لم يدخلوا كذا في خزانة المفتين ولا يدخل فيه موالى مواليه  
فان مات موالى يصرف الفلة الى موالى مواليه استحسانا فان كان له مولى واحد  
فله نصف الفلة والنصف الاخر للقوم ولا يكون لموالى موالى شرع فان كان له مولىان  
صرفت الفلة اليهما كذا في الحاوي ولو كان له موالى مولىان كانت الفلة لهم بالسوية  
ولو كان له مولىان ليس مؤمنين رجلا كان للمولىان كل الفلة كذا في فتاوى قاضي خا  
وان كان له موالى موالى وهو العنقة فالفلة لموالى العنقة وان لم يكن الاموالى هو  
موات صرفت الفلة اليهم استحسانا كذا في المحيط **فصل** وان كان له موالى وابنه موالى  
وقد ورث هو من ابيه فالفلة لموالى ولا يكون لموالى ابنه شرع واذا لم يكن له الاموالى  
ابنه فعن ابي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول هلال رحمه الله تعالى انه يصرف الفلة  
الى موالى ابنه وانما استحسانا كذا في الظهيرية ولو قال على موالى والدي لم يدخله  
منعتق حده فيه ولو قال على موالى اهل بيتي لم يعط موالى امراته واخواله وان يكونوا  
من اهل بيته ولو قال على موالى آل عباس لم يعط موالى موالى كذا في الحاوي قال على موالى  
واولادهم وسسلم يدخل في ذلك موالى واولادهم واولاد اولادهم المذكور والاثان جميعا ويدخل

في ذلك ابن بنت مولاة وان كان لا تم لغوم اخرين وكذا لو كان امه من مواليه وانثى من  
الغرب لانهم اولاد مواليه والنسل ولد الذكور والاثان فان ماتت امرأة منهم وتركت  
ولدا ولم يكن الواقف شرط ان ماتت منهم مرد نصيبه اليه ولده رد نصيب الموالاة  
الي جميعهم هكذا في الفتاوى فان قال على موالى واولادهم وسلمهم الذين يرجع واولادهم  
الي لم يدخل فيه من كان مولى لقوم اخرين من اولاد البنات فان قال على موالى الذين  
اعتقهم او اهلهم العتق مني لم يدخل ولد المولى قبله كذا في الحاوي رجل وقف داره او  
صنيعة على موالى واولادهم فولد ولد في غلة الدار هذه الولد نصيب فيما بقي قبل  
الولادة لا قبل من ستة اشهر ولا نصيب له فيما بقي من ذلك الوقت وفي غلة الصنيعة  
لم نصيب فيما حدث من الفلة قبل الولادة لا قبل من ستة اشهر كذا في الواقفات  
الحسامية ولو قال على موالى وقد اعتق هو واخوه عبيد لم يدخل في الوقف ولو كان  
قال على من يرجع واولاده الي وقت كان اعتق ابوه عبيد اموره هو واخوه يدخل  
فيه الوقف ولو قال على موالى الذين يلزمون ولديهم لزمهم يدخل في الوقف ومن ترك  
المرزوم فلاحت له فاضداد ما دفعه كذا في الحاوي ولو قال على موالى وموالى موالى هو  
وموالى موالى موالى دخل الزني الرابع ومن هو اسفل منهم على قياس مسئلة الولد  
كذا في المحيط البنية شيل على ابن احمد عمن وقف صنيعة على مواليه واولادهم بطن  
عبد بطن وعلى اولاد رجل واولاد اولاده فمات واحد من الزني الاخر ونفق منه اولاد  
من نصيب المتوفى لمن يكون اولاده او للذي يكون من البطن الاول فقال الاول ان يصرف  
نصيب الميت الى اولاده كذا في التاخرانية ولو قال الواقف لرجل مجهول النسب  
انه مولاة وصدة المقر وليس للمقر نصيب موقوفه ولا موقوف كان في الوقف كذا في  
فتاوى قاضي خان وما ذكر من الجواب مستقيم في الفلة الجاثية غير مستقيم في الفلات  
المأخوذة والفلات التي حدثت قبل هذه الافتار كذا في المحيط فان كان للواقف موالى  
اعتقه وموالى اعتقه لا يعطى الزنيان من الفلة شيئا كذا في الظهيرية ويعطى الفلة  
للقوم كذا في المحيط وان قال هذه صدقة موقوفة لله تعالى اية امهات اولاده  
ويؤد براءة فالوقف جائز وعكس هذه المعتق على قال والمكاتبون واذا صح الوقف  
استحق الفلة من كان مهنه عنده وان كان قد تزوجهن وامامن اعتقهن من  
امهات اولاده في حال حيانه قبل حصول هذا الوقف فلا حق لهن فيه لانهن قد تزوجن  
باسم هو الاولاد فيقال مولى في فلا يدخل في شيء من ذلك حتى يبين كذا في السراج الوهاج  
وان لم يكن له ام ولد الا وقد اعتقت في حياته فالفلة لها كذا في الحاوي وان قال على امهات  
اولاد زيد وعلى مولىته ولزيد امهات اولاد فلان اعتقهن وامهات اولاد لم يعتقهن  
فتصرف الفلة بين امهات اولاده وبين مولىته ودخل اللاتي كان اعتقهن في مولىته  
كذا في المحيط ولو قال لرجلي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على موالى فانه يعطى  
من الوقف امهات اولاده ومدبريه كذا في فتاوى قاضي خان رجل قال ارضي هذه  
صدقة موقوفة على سالم مملوك زيد فباعته زيد فالفلة لسالم يدور مفعه والقبول  
اليه دون المولى فمن ملكه سالما وقت حدوث الفلة فالفلة له كذا في الحاوي ولو وقف  
ارض على سالم غلام زيد ومن بعده على المسكين فباع زيد سالما فالفلة لسالم



ميدور مقله كيف دار فان ملكه الواقف سالما بطل الوقف فيلما سالما كذا في خزائن المفتين  
والحبيط ولو قال بطل سالما لم يملك ومن بعده على المساكين فالغلة للمساكين ولا يكون  
لسالم ولا للواقف من ذلك شي فان باع الواقف سالما هذا من رجل لا يكون لسالم ولا  
لمولاه من غلة الوقف شي فقد جوز الوقف بملك امهات اولاده وصند براته ولم يجوز الوقف  
على المال اليك وقد اشار محمد رحمه الله تعالى الى الفرق بينهما وقال لان فيه من ضررهما من  
العتق ولا كذا كذا المال اليك كذا في الظهيرية سئل ابو حنيفة عن صبغة موقوفة على  
الموالي لو ارفاها صبغة هذا الوقف لاجل الحاجة هل لهم ذلك فقيل نعم يجوز اذا كانت  
صبغة حفظ وصيانة لا صبغة تمليك كذا في القاتر خاتمة ناقلا عن البيهقي رحمه الله اعلم  
**الفصل الثاني** فيها اذا وقف على الفقراء حاجة هو او بعض اولاده او قرابته  
وتبع الفقراء وما اذا جعل ارض صدقة موقوفة على الفقراء او المساكين فاحتاج بعض  
قرابته او احتاج الواقف ان احتاج الواقف لا يعطى له من تلك الغلة شي عند الكل كذا  
في الخلاصة وان قال في الصحة ارض صدقة موقوفة على الفقراء بقدي وهو يخرج من  
الثالث او كان ذلك في الرض ومات ولم اتم صبغة صغيرة بجوز الصرف اليها وهذا التفصيل  
مذكور عن ابي القاسم قال الصدقة لشهد حسام الدين وبني بني كذا في الفياضة  
فان احتاج بعض قرابته او بعض ولده الى ذلك والوقف في الصحة فلهما احكام  
اخذها ان ضرر الغلة الى قرابة القرابة او لم يكن فان فصل منها شي يصر في الاجابة  
والثاني ان لا ينظر الى المحتاجين يوم خلقت الغلة وانما ينظر الى المحتاجين يوم  
قسمت الغلة والثالث انه ينظر الى الاقرب فالاقرب منه في القرابة وهو ولد هو  
الصلب والام ولد والولد ثم الصلب الثالث ثم الصلب الرابع وان سفلوا وان لم يكن  
من هؤلاء احد او فصل اعطى فقرا القرابة ويبيد انهم ايضا لا اقرب كذا في الحارثي  
ثم الى موالى الواقف ثم الى جيرانه ثم الى اهل محله اقرب من الواقف من لا كذا في  
حبيط الرخسي وهكذا في المحيط وقت وموقاض خان والراجح انه يعطى كل واحد من  
يعطى اقل من ما يتي درهم وهذا قول هلال رحمه الله تعالى كذا في الحارثي هذا اذا وقف  
على الفقراء واحتاج اليه بعض قرابته ولما اذا وقف على فقرا قرابته جرح جميع الغلة  
اليهم وان كان نصيب كل واحد منهم اكثر من ما يتي درهم وما اذا وقف على الفقراء من  
قرابته فلهما لا يعطى الكل اقل من ما يتي درهم كذا في الذخيرة فان اعطى القاصي  
بعض القرابة من وقف الفقراء فقد اعطى وجهين ان اعطاهم ولم ينقص بذلك لا يصير  
ذلك سببا لوجوب شي لهم حتى كان للمقاضي الذي يجي بعده ان ينقص ذلك فلا يعطى  
وان كان الاول قد قضى بذلك فقد لا القيم حكمت بذلك وجعلته راتبة لهم في الوقف  
صا والحق ومن سائر الفقراء وليس للمقاضي الذي يجي بعده ان ينقص ذلك كذا في  
الحارثي ولو وقف ارضه على ان ينصف غلته للمساكين وينصف للفقراء من قرابته  
فاحتاج قرابته وكان الذي سمي لهم لا يكفيهم ان يعطى ما خيل للفقراء القوم فلا هلال  
رحمة الله تعالى وهو قول يوسف بن خالد السلمي رحمه الله تعالى وقال ابراهيم  
ابن يوسف التلمجي ويحيى بن احمد بن الفارسي والفقير ابو جعفر الصمد واني رحمه الله  
يعطون من نصيب الفقراء انهم فقرا قرابته يستحقون بها جميعا كذا في الوقف

ارض على قرابته وارض على جيرانه وبعض جيرانه قرويه فانهم يستحقون من الوقف  
بالوصفين وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان الواقف ان شرط في الوقف ان الفقراء  
كذا او المساكين والفقراء كذا يعطى فقرا القرابة من نصف الفقراء وان شرط ان الفقراء قرابتي  
كذا والفقراء لا يعطى فقرا القرابة من نصيب الفقراء او من نصيب سبعة وابو حنيفة  
محمد بن سلام البلخي كذا في الذخيرة ولو كان الواقف حبل الغلة للفقراء من اولاده  
السييل او في سبيل الله او الحج او في الرقاب فاحتاج بعض ولده او قرابته الى ذلك لم  
يعطوا شي الا ان يكون الولد والقراب من نصيبهم فيكون غارضا او من ابناء السبيل فيمنع  
بيداهم كذا في الحارثي ولو وقف ارضه على فقرا قرابته وارضه على الفقراء والمساكين  
ودفع القرابة لا يكفيهم فان كان ذلك في عقدين مختلفين فالقرابة يعطون من الوقف  
الاخر ما يكفيهم وان كان ذلك في عقد واحد لا يعطون ويجب ان يكون ما ذكرناه مجزا  
فيما اذا كان العقد واحدا اعلم قوله هلال ويوسف بن خالد كذا في المحيط واذا اعطى  
واحد من فقرا القرابة اقل من ما يتي درهم فاستفقت وقد بقي من الغلة اعطى ثانيا  
اذ لم يكن انفق في الفساد كذا في الحارثي **وما يتصل** بهذا الفصل اذا قال جعلت  
ارض هذه صدقة موقوفة ابني علي زيد وولد وولد ابنة امات سلوا ومن  
بعدهم على المساكين على انه ان احتاج قرابتي رد عليهم هذا الوقف وكان غلته لهم وكان  
قرابته جماعة فاحتاج بعضهم وبعضهم اغنياء **هذا** الوقف على من احتاج من قرابته  
وكذا لو قال ان احتاج موالى فاحتاج بعضهم ولو قال على ان ولد زيد ان ما توارث  
غلة هذا الوقف على غرضات بعض ولده زيد وبقي الولد المتبعض لم يردها لغيره حتى يموت  
كل ولد زيد هكذا اذكر المختصان كذا في الذخيرة قال هلال رحمه الله تعالى في وقفة  
اذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة بعد موتي على الفقراء من احتاج من ولدي وولد ولدي  
اعطى ما يكفيه كما كان قال فان احتاج احد من ولده فله ما يكفيه فيكون  
ذلك ميراثا بين جميع الورثة وان احتاج بعض ولده اعطى ما يكفيه كما كان قال  
فان احتاج احد من ولده فله ما يكفيه فيكون ذلك ميراثا بين جميع الورثة وان  
احتاج بعض ولده الولد اعطى ما يكفيه وان احتاج ولد الصلب وولد الولد اعطى  
ثم ما يصيب ولد الصلب يكون بين الورثة وما يصيب ولد الولد يكون فاء من  
احتاجوا جميعا يقسم على عدد الوروس ثم الحكم ما ذكرنا من الارث والوقف وان  
استغنى المحتاج فلا يعطى له وهذا اظهر وان قصرت الغلة عن سمي لكل فقير وكان  
يكفي لكل لاحدها فانه يبيد ابولاد الولد كذا في **الباب الرابع**  
فيما يتعلق بالشرط في الوقف في الذخيرة اذا وقف ارض او شي اخر بشرط الظاهر  
لنفسه او بشرط البعض ما اذا اوصى بوقف للفقراء قال ابو يوسف رحمه الله تعالى  
الوقف صحيح ومشايخ رحمهم الله تعالى اخذوا بقوله ابي يوسف رحمه الله تعالى  
وعليه الفتوى في ترفيع الناس في الوقف وهكذا في الصوفية والنصيب كذا في المختار  
ومن صور الاستشراط لنفسه ما لو قال على ان يقض ديني من غلته وكذا اذا قال  
اذا حدث علي الموت وعلي ديني يبيد ارض غلته هذا الوقف بقضايي علي فما فضل  
فعلي سبيل كل ذلك جائز وكذا اذا قال اذا حدث علي فلان المقتضى في الوقف



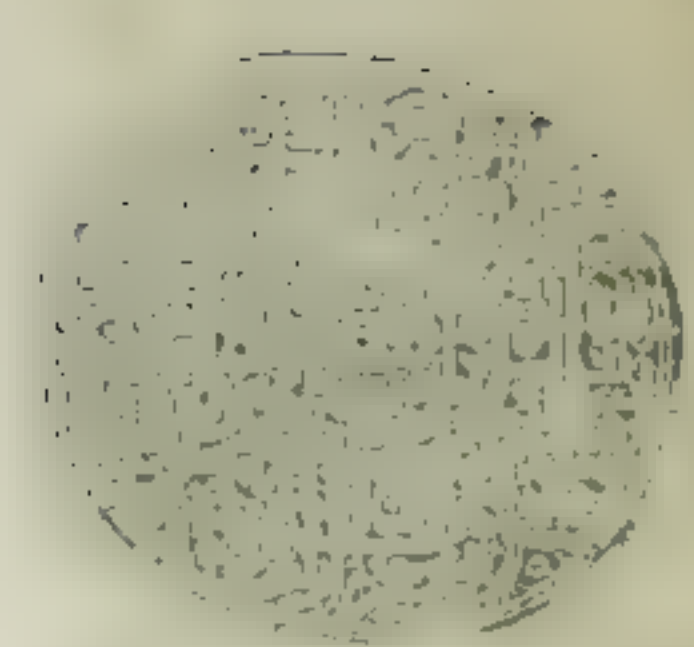
نفسه اخرج من غلته هذا الوقف في كل سنة من عشرة اسم مثل اسم يجعل في الحج عنه  
او في كفارات ايمانته وفي كذا او كذا او في شيا او قال اخرج من هذه الصدقة في كل سنة  
كذا او كذا ادرها ليصرف في هذه الرضوة ويصرف الباقي كذا او كذا اعلم ما سبيل كذا في فتح  
الغدير ولو قال صدقة مرفوعة لله تعالى يجري عليها ما عشت ولم يرعك ذلك  
جواز واذا كانت يكون للفقراء ولو قال ادرها في صدقة مرفوعة يجري عليها ما عشت  
ثم يعيد علي ولدي وولد ولدي وتسلم ابنة اما تسلموا فان اتوا ضارحي علي المساكين  
جاء ذلك كذا اخذت المقتنين ولو شرط ان لا ينفق علي نفقته وولده ويقضي دينه  
من غلته فاذا حدث به الموت كانت غلته هذه الضيقة لفلان بن فلان وولده وولده  
ولده وتسلمه وتعتبه ارباءا يجعل لفلان واخره يجعل لنفسه قال صاحب الحضاف  
تقدم به وتأخيره سواء عياد مذ هب ابي يوسف رحمه الله تعالى وهو جاز على ما بشرط  
كذا في المحيط وقف وقف علي القوا وشرط فيه ان لا يأكل ويؤكل ما دام حيا فاذا  
مات كان لولده وكذا لولده وكذا لولده ابدا اما تسلموا جاز الوقف علي هذا الشرط كذا  
في المصنفات وبه اخذ الشيخ الامام الحلواني وحسام الدين رحمه الله تعالى كذا في السراجية  
ولو شرط بعض الغلة لاهل بيته او لولده حال وقفه ومن يحدث منهن بعد وسط لكل منهن في  
كل عام تسطه حال حياته وما نهجا ربا خلاف كذا في الوكيل وهكذا في المبسوط  
والذخيرة وقتا وفي قاضي خان وهو الاصح كذا في فتح القدير وكذا كذا اسمي ذلك المدة  
كذا في المحيط ولو شرط الغلة لاهل بيته او لعبيده فهو كاشترطها لنفسه فيجوز عند  
ابي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لجمهور الفقهاء كذا في الكافي اذا وقف وقف  
مؤبد او استثنى لنفسه ان ينفق من غلته هذا الوقف علي نفسه وعياله وحشمه  
دام حيا حتى جازا الوقف والشرط جميعا عند ابي يوسف رحمه الله تعالى فاذا اتوا ضارحي  
صار الغلة للمسكين كذا في الذخيرة ولو وقف وقف واستثنى لنفسه ان يأكل منه  
ما دام حيا ثم مات وعنده من هذا الوقف ما يفيق عيب اوزيب فذلك كله مردود  
الي الوقف ولو كان عنده خبر من يرد ذلك الوقف كان ميراثا لا ذلك ليعيب من الوقف  
حقيقة كذا في الذخيرة وفي وقف الحضاف لا بشرط ان ينفق علي نفسه وولده  
وحشمه وعياله من غلته هذا الوقف في غلته فبا عا وقبض ثمنها ثم مات قبل ان  
ينفق ذلك هل يكون ذلك لورثته او لا هل الوقف قال يكون لورثته لانه قد حصل ذلك  
وكان له ذلك كذا في فتح القدير وقف صبغة علي امرأته واولاده فان ماتت المرأة لم يكن  
نصيب ابنتها خاصة اذا لم يكن الزاقت شرط ان مات منهم رد نصيبها الي اولاده فيكون  
نصيبها مردود الي الجميع كذا في الكبير وقف صبغة لم تصفها علي امرأته ونصفها  
علي ولده بعينه علي انه ان ماتت امرأته صرف نصيبها الي اولاده واخره للفقراء ومن  
ماتت المرأة يكون للابن الموقوف عليه من نصيبها نصيب كذا في المصنفات وقف صبغة  
علي رجل علي ان يعطي له كفايته كل شهر وليس له عيال فصلا يعطي له  
وليعتد كفايته كذا في الكبير ولو وقف ارضا علي رجل علي ان يرضه دراهم جاز  
الوقف ويبطل الشرط كذا في فتاوي قاضي خان اذا شرط في اصل الوقف ان يستبدل  
به ارضا اخرى اذا شاء ذلك فتكون وقف مكانها لوقف والشرط جازا عند ابي

يوسف رحمه الله تعالى وكذا الوشرط ان يبيعها ويستبدل بثمنها مكانها في واقفات  
اتفاقي الامام في الدين قوله هلال رحمه الله تعالى في بيع يوسف رحمه الله تعالى وعليه  
الفتوى كذا في الخلاصة وليس له بعد استبداله مرة اما يستبدل ثانيا لا بشرط  
بمرة الا ان يكره بارة بغيره لم يذكر اياها كذا في فتح القدير وان كان الواقف قال في  
اصل الوقف علي ان يبيعها بما ياتي من الثمن من قليل او كثير او قال علي ان يبيعها  
واشترى بثمنها عند الوفاة او قال ابيعها ولم يرد علي ذلك قال هلال رحمه الله تعالى هذا  
الشرط نافذ يفسد به الوقف كذا في فتاوي قاضي خان ولو قال ارضي هذه صدقة  
مرفوعة ابدا اعلم ان لا استبدل بها اخرى يكون الوقف جازا استحبنا ان اذا كان  
الشرط من الاول كذا في محيط العرش حسي وكذا لو اشترى الثانية نصيب الثانية وقف  
بشرط الاول قايمة مقام الاول ويحتاج الي مباشرة الوقف بشرطه في الثانية كذا  
في فتاوي قاضي خان ولو شرط الاستبدال ولم يرد كراضا ولا ذرا او باع الاول لم ان  
يستبدل لا بغيره القار ما شاء من دارا وارض وكذا المولم يقيده بالبلد لم ان يستبدل  
بما في بلد شاء كذا في الخلاصة فاذا قال علي ان استبدل ارضا اخرى ليس له ان يجعل  
البلد دارا وكذا اعلم العكس كذا في فتح القدير ولم ان يشتري بثمنها ارضا اخراج  
كذا في فتاوي قاضي خان ولو قال ارضي من الثمن ليعين لم ان يستبدل بغيره  
ويشفي ان كانت احسن اياها يجوز لانه خلاف الي خير كذا في فتح القدير وفي الفتية مبدلة  
دارا لوقف بدارا اخرى انما يجوز اذا كانت في محلة اخرى واحدة ويكون غلته المملوكة  
خيرا من محلة الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز كذا في البحر الرائق ولو شرط لنفسه ان  
يستبدل فكل به جاز ولو اوصى به عنه مؤبد لم يكن للموصي ذلك ولو شرط الاستبدال  
لغيره ان يستبدل فكل به جاز مع اخراج ان يستبدل لغيره فذلك الرجل يجوز ولو  
نقل الواقف جازا كذا في فتح القدير ولو شرط الواقف في الوقف الاستبدال لكل من  
ولي هذا الوقف صح ذلك ويكون لكل من ولي الوقف ولاية الاستبدال اما اذا قال  
الواقف علي ان لفلان ولاية الاستبدال لفلان لا يكون لفلان ولاية الاستبدال  
بعد موت الواقف الا ان يشترط الولاية بعد وفاته كذا في فتاوي قاضي خان  
وليس للقيم الولاية الاستبدال الا ان ينص بذلك ولو شرط للقيم ولم يشترط لنفسه  
كان لم ان يستبدل بنفسه كذا في فتح القدير ثم اذا جازا الوقف بشرط البيع والاستبدال  
بالثمن فباعه بما يتبعه بالناس فيه فالبيع جاز وان باعه بما لا يتبعه بالناس  
فيه فالبيع باطل كذا في المحيط ولو باع بموضع ففقد البيع قول الامام يصح  
ثم يبيعها بغيره وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى وهلال لا يملك الا بالتقد  
كذا في البحر الرائق او بارض فتكون وقف مكانها كذا في فتح القدير ولو باع ارضا لوقف  
وقبض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن كان الثمن دينيا في تركته كذا في فتاوي قاضي  
خان وكذا الواشك كذا في فتح القدير ان باع الاول وصاع الثمن من يديه لا يضمن  
ويطلب الوقف كذا في محيط العرش حسي ولو اشترى بالثمن عرضا ما يكون وقفها هو  
لله والدين عليه ولو وهبه من المشتري حصة لحيته وحشمه في قول ابي حنيفة  
رحمه الله تعالى ومنه ابو يوسف رحمه الله تعالى اما لو قبض الثمن ثم وهبه لحيته



باطله اتفاقا كذا في فتح القدر واداء الوقف ثم عاذا اليه بما هو متفق من كل وجه كان  
 ثم ان يبيعها ثانيا وان عاذا بفتح القدر لا يملك بفتحها يسوقا ان يكون ثم لنفسه  
 الاستبدال ولو ردت بفتحها او بغير قضاء بعد القبض او قبل القبض بنفسها  
 عاذا وقف وكذا اذا قال المشتري قبل القبض او بعده كذا في فتح القدر وليس  
 له ان يبيع الارض بعد الاتفاق الا ان يكون اشترط ذلك في الوقف كذا في المحيط هـ  
 ولو باع ارض الوقف واشترى غيرها ارضا اخرى ثم ردت الاولى عليه بفتحها بفتح  
 فاضل كانه لم ان يبيع بالارض الاخرى ماشا والارض الاولى بقود وقف ولو ردت  
 الاولى عليه بفتحها بغير قضاء لم ينفذ البيع في الاولى بفتحها الثانية بعد الاولى  
 فلا يبطل الوقفية في الثانية ويصير مشترى للأولى لنفسه ولا يصير مشترى  
 للارض الثانية وواقف لنفسه كذا في فتاوي قاضي خان وان باع الاولى واشترى  
 الثانية ثم استخفت الاولى فالقبة شرا ان لا يكون الوقف في الارض الثانية وفي  
 الاستحسان ان لا يكون الثانية وقفا كذا في محيط السرخسي ولو كان الوقف مرسلا  
 لم يذكر فيه شرط الاستبدال لم يكن له ان يبيعها ويستبدل بها وان كان ارض الوقف هـ  
 سجة لا ينفذ بها كذا في فتاوي قاضي خان وقد اختلف كلام قاضي خان في موضع  
 جوده القاضي بلا شرط الواقف حيث رآه المصلحة فيه وفي موضع صنفه منه ولو ردت  
 الارض الى المشتري والمعتد انه يجوز للفقهاء في شرط ان يخرج من الانتفاع بالكلية  
 وان لا يكون ربيع للوقف ان يبيعها وان لا يكون البيع بفتحها فاحش كذا في البحر الرائق هـ  
 وشرط في الاستبدال ان يكون المشتري كذا في الجمة المشتري بفتح العلم والحق كذا في التبر  
 الفائق وشيخنا شمس الدين محمود الاورنجي بفتحهم وقف عليا اولاده وقال لهم ان عزم  
 عن امساكهم فيعوه قال لو كان هذا شرط في الوقف كان باطلا وهذه الجمة ان يكون قول  
 محمد رحمه الله تعالى اما علي قول ابي يوسف رحمه الله تعالى يجوز الوقف ويبطل الشرط  
 ولو قال ارض صدقة موقوفة عليا ان اصلها في اوقاف لا يرد ملكي عنه اصلها  
 او عليا ان يبيعها اصلها يصدق بفتحها كان الوقف باطلا كذا في فتاوي قاضي  
 خان ولو شرط ان يبيعهم ويجعل ثمنه في وقف افضل ان راي الحاكم بفتحهم اذن له  
 وفيه كذا في الوجيز وذكر الحنفية في وقفه لو شرط ان يبيعها ويصرف ثمنها الى ما رايه  
 من ابواب الخير في الوقف باطل وان شرط ان اصل الوقف ان يبيعهم ولم يبيعهم لا يجوز  
 لمن وليه بعده ان يبيعهم كذا في الذخيرة لو قال ارض هذا و صدقة موقوفة عليا ان  
 لي ابطاله قال الوقف باطل عند هلال رحمه الله تعالى لو عزم ابي يوسف رحمه الله تعالى  
 جازي والشرط باطل ولا رواية ابي يوسف رحمه الله تعالى في لقائل ان يقول الوقف  
 جازي لان هذا بمنزلة اشتراط الخير ولا لقائل ان يقول بانه غير جازي عنده كذا في  
 محيط السرخسي وذكر الحنفية في وقفه مساييل علي قول ابي يوسف رحمه الله تعالى  
 فقال اذ اكتب في صدقة الوقف لا يبيع ولا يوهب ولا يملك ثم قال وعليه ان لفلان يبيع ذلك  
 والاستبدال بفتحها يكون وقفا فلا ان يبيع ويستبدل وان قال في اول الكتاب  
 عليا ان لفلان يبيع ذلك والاستبدال بفتحهم ثم قال في اخر الكتاب وعليه انه ليس لفلان يبيع  
 ذلك فليس له ان يبيع كذا في الذخيرة لو شرط لنفسه ان ينفذ من المعالم اذا

شاء ويؤيد ويخرج ماشاء ويستبدل به من كان له ذلك وليس لغيره الا ان يجعل له كذا في  
 فتح القدر بفتحها الحنفية في وقفه اذا فعل ذلك مرة فليس له ان يبيع بعد ذلك هـ  
 فان اراد ان يكون له ملكا ارضا ماشا يشريد وينقص ويبدل ويخرج مرة بعد اخرى  
 مرة قال بشرط ذلك وان اشترط الواقف هذه الاشياء لفلان ما فلام حيا  
 فلم ذلك كذا في المحيط ولو شرط لنفسه مادام حيا ثم للموتى منه بعده ضح ولو  
 جعل للموتى مادام الواقف حيا ملكه مدة حياته فان مات الواقف بطل وليس  
 للموتى له ذلك ان يجعل لغيره او يوصي له به كذا في البحر الرائق ان قال ارضي صدقة  
 موقوفة لله تعالى اية عليا ان اشع عليا بحيث شئت جازي وان يبيع عليا حيث  
 شئت فان وضع في المستأجرين ارضي او في انسان بفتحهم فليس له ان يرجع عنه وكذا  
 لو قال جعلتها لفلان او لغيره فلا يرجع عنه ولو وضع في غرضين بفتحهم  
 جازي ولو وضعها في نفسه بطل الوقف وهذه الاشياء في عليا قوله هـ لا رحمه الله تعالى  
 بخلاف ما لو قال عليا ان اعطي عليا من شئت او ادعني الى من شئت ولو قال ارضي صدقة  
 موقوفة عليا ان لي ان اعطي عليا من شئت من وليها لوقف صحيح ولم ان يعطي  
 من شئت وله كذا في المحيط اذا وقف ارضه عليا ان يعطي عليا من شئت جازي الوقف  
 والمشيئة في صرف الفلانة الى من شاء واذا ماتت انقطعت مشيئة كذا في محيط السرخسي  
 وليس للواقف ان ياكل من غلته كذا في الحاوي وان مات الواقف قبل ان يجعل هـ  
 الفلانة لواحد من الناس كانت الفلانة للموتى كذا في المحيط واذا شرط ان يعطي هـ  
 عليا من شاء او قال عليا ان يبيعها حيث شاء فلم ان يعطي الاغنياء كذا في الفتية  
 وان شئت ان يبيعها الى رجل عني بفتحهم جازي المشيئة ولو شئت ان يبيعها الى فقير  
 بفتحهم جازي المشيئة والفلانة لم يلام حيا وليس له ان يبيعها عنه الى غيره  
 فاذا مات فلم ان يعطي غيره من شاء وان صرفها الى الاغنياء دون الفقير فالمشيئة  
 باطلة وان شئت صرفها الى الاغنياء والفقير جميعا يبطل الوقف قبا سوا لا يبطل  
 الوقف استحسانا ويبطل مشيئته فصارت الفلانة للفقير هـ كذا في محيط السرخسي  
 ولو جعل فلانا لفلان سنة جازي ولم ان يجعل بعد ذلك لمن شاء وان جعل فلانا لرجلين  
 فالفلانة بينهما ماشا فان مات احداهما فللمت بفتحها الفلانة ولو قال جعلت  
 فلانا لفلانين ضحك كذا لو وقف عليا في السنة اكنة في المحيط ولو جعل غلته لوكده  
 جازي كذا في الحاوي رجل وقف صدقة وشرط الواقف ان يعطي القيم فلانا من شئت  
 وللقيم ان يعطي الاغنياء والفقير كذا في فتاوي قاضي خان ولو وقف في مرضه عليا  
 ان يعطي فلان فلانا من شاء فاختار الوصي ان يضع ذلك في ولد الميت لا يجوز سطل  
 الوقف قبا سوا ونحو الاستحسان الوقف عليا الصحة لان اصله وقع صحيا للفقير  
 الا ان الواقف جعل لفلان المشيئة فان شئت ما يبيع به الوقف بفتحهم ولا يبطل هـ  
 مشيئته كذا في المحيط ولو قال عليا ان يعطي فلان فلانا من شئت جازي ولم ان يعطي  
 من شئت في حياة الواقف وبعد وفاته فكانه قال يعطيها في حياته وبعد وفاتي  
 والقيم شئت ان لا يعطي بعد وفاة الواقف فان مات الذي جعل اليه المشيئة فالفلانة  
 للفقير او لمن جعل اليه المشيئة ان يعطي وله وتسلم ويبطل وله الواقف وتسلم





وليس له ان يعطي نفسه ولا يخرج المشيئة عن يده يقول اعطيت نفسي فان جعل غلته للوا  
بطل الوقت على قول من لا يجوز وقف الرجل على نفسه وكذلك لو جعل غلته للواقف سنة  
كذا في الحايك جيلان ما اذا جعل الواقف المشيئة الى نفسه في اعطاء الغلة فاعطى  
نفسه حيث لا يبطل الوقت ولو قال فلان جعلتها للاغنياء بطل الوقت كذا في  
المحيط لو وقف ارضه على بني فلان على ان لي انا اعطي غلته من شئت فبشأ صريحا  
الي واحد من بني فلان بعينه جازت مشيئة وان شأ صريحا الي جميعهم جاز ومن  
الغلة بالسوية لان قوا من شئت كلمة عامة فتعم الكل ولو شأ صريحا الي غير بني فلان  
بطلت المشيئة كذا في المحيط السرخسي اذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة على  
بني فلان على ان اعطي غلته من شئت منهم وكذا ان يعطي من شأ منهم فان قال يا  
ان اعطى احدا منهم فالغلة لهم وقد ابطال مشيئته وصار كانه لم يشأ طاعة مشيئة  
ولو قال صدقة موقوفة على بني فلان وسكنت وكذا لو كانت الواقف فالصدقة  
لبنين فلان فان قال جعلت الغلة لابن فلان دون اخوته جاز ولم يكن له ان يقول  
ولم ان ينفصل بعضهم على بعض وان يجر بعضهم ولم ان يعطي جميع بني فلان في  
الاستحسان فان كانت الغلة للفقراء فمستحبة ثابتة بعد ذلك كذا في الحايك  
ولو شأ كلهم بطلت ويكون للفقراء عند اي حنيفة رحمه الله تعالى في قياسا وعند  
جازت ويكون لبني فلان استحسانا مباحا على ان كلمة من للتعيين عند ولي  
عندها كذا في البحر الرائق فلو شأ الواقف بعضهم ثم ماتت الواقف وماتت تلك  
البعض منهم فنصيبهم يعرف الي القول ولو شأ غير بني فلان فالمشيئة باطلة  
كذا في المحيط السرخسي فان قال وصفتها في بني فلان ونسبهم جازت مشيئته في بني  
فلان وليس لاولادهم ونسبهم شي كذا في الحايك اذا قال لارض صدقة موقوفة على بني  
فلان على ان لي ان افضل من شئت منهم من كان ذلك جازا ولم ان ينفصل ما شأ  
ولو ورد المشيئة فقال لا اشاء او مات كان الغلة بين بني فلان بالسوية ولو  
صر بعضهم ليس له ذلك وكذا لو وقف على بني فلان ان ينفصل من شأ منهم كان  
لفلان ان ينفصل من شأ منهم كذا في المحيط ولو جعل نصف الغلة لواحد  
والنصف الاخر لباقيين جاز ويكون النصف لهذا الواحد والنصف الاخر  
بينه وبين الباقيين بالسوية لانه حصه بفضيل النصف والتفضيل بالنصف  
حايك ولا يشرك له في الباقي ولو شأ جميعهم جازت المشيئة هكذا في محيط السرخسي  
ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ان لي ان اخص من شئت منهم فهو كما لو قال ولم ان  
يخص من شأ منهم ولو دفع الكل الي واحد منهم جاز ولو دفع الكل الي الكل القياس  
ان لا يجوز عملا بكلمة من وفي الاستحسان لم ذلك وليس له ان يردوها عليهم وصار  
الوقف للفقراء ولو قال حرمتهم غلة هذه السنة فليس لهم حق في غلة تلك  
السنة وهي للفقراء والمشيئة ثابتة لم فيها بعد ذلك فان مات قبل ان يجر احدا  
منهم فالغلة بينهم جميعا ولو قال فلان ان لي ان اخص من شئت منهم فخرج واحد  
او اجمع جاز وصارت الغلة للفقراء اذا اخرج واحد ثم اراد ان يدخله لم يكن له ذلك  
وهذا في الوقت على الباقيين لان المشيئة في الاخراج دون الادخال كذا في الحايك

ثم ان كان في الوقف غلة وقت الاخراج ذكر هلال رحمه الله تعالى انه يخرج من الخاصة واما  
قياسا ما ذكره في صايا الاصل والجامع الصغير انه يخرج عن الغلة ابدا فانه لو  
اوصي بغلة يستأنه وفيه البستان غلة يوصي الموت الموصي فله الغلة الموجودة وما يجد  
في المستقبل ابدا او يوصي هلال رحمه الله تعالى في الغلة الموجودة دون ملكية  
وهو المحكي عن بعض اصحابنا كذا في المحيط السرخسي وان اخرج بان قال اخرجت  
فلانا او فلانا جان والباقي ان الله فان لم يبين حتى ماتت فالغلة تقسم على روس  
الباقيين فيضرب لكلهم نصيبهم فان اوصي بالحق اخذاه بينهما وان اوصي اواحي اخذها  
وقف الاخر حتى اوصي بالحق كذا في البحر الرائق ولو قال اخرجت فلانا لفلان فلان اخرجها  
جميعا ولو قال ان ادخل من شئت فله ان يدخل من احب وليس له ان يخرج منهم احدا  
فان مات قبل ان يدخل احد فالغلة لهم فان قال ادخلت فلانا في غلته ابدا فهو  
كما قال ولو قال على ولد عبد الله على ان لي ان ادخل فيه ولد زيد لم يكن له ان يدخل  
فيما غير ولد زيد ولم ان يدخل ولد زيد كذا في المحيط السرخسي ولو قال عبد الله فان قال  
لا اشاء ان ادخلهم فقد انقطعت مشيئته فيهم والوقف لولد عبد الله كذا في الحايك  
رجل وقف وقفا على امهات اولاده الامن تزوج فانه لا شيء لها فتر وحب واحدة  
منهن ثم طلقها فلهذا اعلى وجهين اما ان لم يشترط الواقف في الوقف ان من تزوج  
فطلقها زوجها فلا ايضا او شرط الاول لا شيء لها لانه استثنى من تزوج وفيه الوجه  
الثاني لا ذلك لاننا استثنى من هذه المستثنى من طلقها زوجها والمستثنى من التقي  
اثبت وكذا لو وقف على بني فلان الامن يخرج بعضهم ثم عا وكذا لو وقف على  
بني فلان من يتعلم العلم وترك بعضهم ثم استغنى عن تعليمهم فلهذا الوجهين  
ايضا كذا في الواقفات الحسنية وفي وقف الخصال لو ان رجلا جعل ارضه  
صدقة موقوفة على ولده ونسبه ومعقبيه ابدا ما شأ سئلوا ومن بعدهم على  
الفقراء والمساكين بشرط ان كل من انتقل من مذهبها يحنيفة رحمه الله  
الي مذهب المشافعي رحمه الله خرج من الوقف فهو على ما شرط فلو خرج واحد  
منهم الي مذهب الشافعي رحمه الله خرج من الوقف ولو ادعي بعضهم على بعض  
انه انتقل من مذهب ابي حنيفة رحمه الله الي مذهب الشافعي رحمه الله  
وانكر ذلك المدعي عليه فالقول في ذلك قول المدعي بيمينه على ذلك كذا في الدخيرة  
ولو وقف على اولاده وشرط ان من انتقل الي مذهب المعتزلة صار خارجا  
فان انتقل منهم واحد صار خارجا وكذا لو كان الواقف من المعتزلة وشرط ان  
من انتقل الي مذهب اهل السنة صار خارجا اعتبر شرطه ولو شرط ان من  
انتقل من مذهب اهل السنة الي غيره صار خارجا او افاض خارجا ولو  
ارتد واليه ذاب الله تعالى عن الاسلام خرج المرأة والرجل سواء فلو شرط ان  
من خرج من مذهب الاثنان الي غيره خرج فخرج واحد ثم عاد الي مذهب الاثنان  
لا يعود الي الوقف الا بشرط وكذا لو عين الواقف مذهب المذاهب وشرط انه  
ان انتقل عنه خرج اعتبر شرطه وكذا لو شرط ان من انتقل من فرائضه من بعد  
لاحق لم يعتبر كذا في اذا عا الي بعد اد رالي الوقف كذا في البحر الرائق اذا قال

وي



ارض هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابي زيد وعمرو ومن بعدهما على المساكين  
على ان يبيد يعطي من غلته في كل سنة الف درهم ويعطي عمر وفوقه لسنة  
منه بخايز على ما قال فان فصل بعد تلك الغلة شي كان بينهما وان لم يكن غلة  
سنة الا الف درهم يعطي له زيد او كما كان اقل من الف فله ذلك كله لا يزيد فان  
ملكه زيد ثم مات غلة سنة يعطي عمر وفوقه لسنة فان كانت الغلة ثلاثة آلاف  
درهم ويكون له تمام نصف الغلة وذلك خمسة مائة ويكون الف درهم وخمسة مائة للمساكين  
فان لم يمت زيد ومات عمرو واعطي زيد الف درهم سريه وتمام نصف الغلة ويكون الباقي  
للمساكين ولو قال ارض هذه صدقة موقوفة على زيد وخالد وعمرو وبيد ابي زيد  
فيكون له غلة هذه الصدقة اية اما عاش ثم لم يمت فيكون له غلة هذه الصدقة  
اية اما عاش ثم لم يمت فيكون له غلة هذه الصدقة اية اما عاش فينفذ ذلك على  
ما ذكر من تقديم بعضهم فكذا ان تزوجوا كانت الغلة للمفتركة اية المحيط في سير  
الهيون حبس فزينا سليل الله عشر سنين ثم هي مردودة على صاحبها  
فهو باطل وقت يوسف بن خالد السمنى استأده لرحمة الله تعالى ان الوقت  
كجايز والشرط باطل كذا اية الذخيرة ولو جعل فرسه في الجهاد او في السبيل على ان  
يمسكه مكرام خبايع لانه لو بشرط كان له ذلك والمجمل في السبيل ان يجهده عليه  
وان اراد ان ينقذه فغير ذلك ليس له ذلك واخره لا يصح الا اذا احتاج الى العققة  
كذا اية الوخير ومنه الشرط المعشورة ما خرج بها كخص في لو شرط ان لا يواجر  
المحتوي الارض فان اخرجها فاجابها باطله وكذا اذا شرط ان لا يبعها مل ما فيها  
من محل او شي روكذا اذا شرط ان المحتوي اذا اخرجها فهو خارج عن التولية فاذا  
خالف المحتوي ما رجا ويوليها القاضي من يبق بائنة وكذا اذا شرط له ان  
احد من اهل هذه الوقف حدثا في الوقت يريد ابطاله كان خارجا اعتبر فان  
نارخ البعض وقال ردت تصحيح الوقف وقال سائر اهل الوقف انما اردت  
ابطال منظر القاضي في القم الذين تنازعوا فان كانوا يربون تصحيحه فله ذلك وان  
كانوا يريدون ابطاله اخرجهم واشهد على اخرجهم ولو شرط ان من نارخ القم وتعرض له  
فلا يقبل لا بطله فنان رقة بعضه البعض وقال منفي حتى صار خارجا ولو كان  
ظالم لم يحقه اتباعا للشرط كما لو شرط ان من طاب لبقه يجعه فله المحتوي اخرجهم وليس له  
العارته بدون الشرط كذا في البحر الرائق **الكتاب الخامس في ولاية الوقف**  
وتعرف القم في الارواق الصالح للمنظر من مبال الولاية للوقف وليس فيه فمستحق  
يعرف هكذا اية فتح القديرون في الاسعاف لا يولي الا امين قادر بنفسه او نائبه  
ويستوي فيه الذكر والانثى وكذا الاعمي والبصير وكذا المجنون في قدره اذا تاب  
ويستمر للصححة بلوغه وعقله كذا في البحر الرائق وان جعل ولاية الى من يخلف  
من ولاة ولي القاضي امر الوقت رجلا يخلف ولده ويكون موصفا للولاية فيكون  
الولاية اليه وهذا المستحسن وكذا لو اوصى الى ضي في وقفه فهو باطل في  
القياس ولكن استحسن ان يكون الولاية اليه اذا كبر واذا جعل الى غايب نصب الثاني  
رجلا حتى اذا حضر الغايب رد عليه كذا في الحاوي ولا يستمر الحرية والاسلام للصحة

كما في الاسعاف ولو كان عبده اجوز قياشا واستحسانا والذمي في الحكم كالقيد فلو  
اخرجهما القاضي ثم اعتق العبد او اسلم الذي لا يعود الولاية اليها كذا في البحر الرائق  
ونيفتا وبيد محمد بن الفضل سليل عن شرط في اصل الوقف الولاية لنفسه واولاده  
قال يجوز بالاجماع كذا في التاتار خانية رجل وقف وقفا ولم يذكر الولاية لاحد قيل  
الولاية للواقف وهذا اعيا قول ابي يوسف رحمه الله تعالى لان هذه التسليم ليس بشرط  
امكنه محمد رحمه الله تعالى لا يصح هذه الوقف وفيه يفتي كذا في السراجية وقف ضعيفة  
لو اخرجها من يده اليه قيم ثم اراد ان يلحقها من يده فان كان شرط لنفسه في الوقت  
ان لم الغزل والاخراج من يده القيم كان له ذلك وان لم يكن شرط ذلك فعلى قوله محمد رحمه  
الله تعالى ليس له ذلك ونجا قول ابي يوسف رحمه الله تعالى لم ذلك ومشايع بلج  
رحمهم الله تعالى يفتون بقول ابي يوسف رحمه الله تعالى وبه اخذ الفقيه ابو الليث  
رحمة الله تعالى ومشايع بخارجي يفتون بقول محمد رحمه الله تعالى يفتي كذا في المخر  
ولو انما الواقف شرط الولاية لنفسه وكان الواقف غير ما مومن على الوقف فلهذا  
ان يترعا من يده كذا في الهداية ولو ترك العارة وفي يده من غلته ما يمكنه ان  
يوجهه فالقاضي يجز في الولاية العارة فان فعل ولا اخرجها من يده كذا في المحيط  
ولو ان الواقف شرط الولاية لنفسه وشرط ان ليس لسلطان او قاض عن له فان  
لم يكن هو مولاي ولاية الوقف كان الشرط باطلا والقاضي ان يعزله ويولي غيره كذا في  
فتاوي القاضي خان للقاضي ان يعزل الذي نصبه الواقف اذا كان خير المواقف  
كذا في الفضول العامة ان شرط ان يليه فلان وليس له اخرجها فالتولية جائزة  
وشرط منع الاخراج باطلا كذا في محيط السرخسي ولو جعل الولاية وخال حياته وبعد  
وفاته كجايزا وكان وكيله في حال الحياة وصيا بعد الموت ولو قال وليك هذه الوقف  
فانما الولاية حياته لا بعد وفاته ولو قال وكلتك صدقتي هذه في حياتي وبعد  
وفاتي فهو كجايز وهو وكيل في حياته وصي بعد وفاته كذا في الذخيرة ولو لم  
يجعل له قيا حتى خضرت الوفاة فادعي الى رجل يكون وصيا في امواله منها في وقفه  
ولو اوصى الى اخر بعد ذلك يكون الثاني وصيا ولا يكون فيما ولو لم يجعل فيه حتى  
نصب القاضي قيا وقضي بقوامته لم يملك الواقف اخرجها ليعتق له نفسه كذا في الفتا  
الفتاوية ولو اوصى اليه في الوقف خاصة فهو وصي في الاشياء كلها في قول ابي حنيفة  
وابي يوسف رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا اية الغماشية وعلى  
هذه الواوحي الى رجل في الوقف واوصى الى اخيه ولديه او اوصى الى رجل في وقفه  
بقمينة واوصى الى اخيه وقف اخر بقمينة كانا وصيين فيها جميعا كذا اية الذخيرة  
ولو وقف ارضه وجعل ولايته الى رجل خال حياته وبعد وفاته فله ان يخرجه لوفاته  
اوصى الى رجل ذكره لال عن محمد رحمه الله تعالى ان الوصي ليس له ان يبيع في امر  
الوقف كانه جعل ولاية الوقف اليها كذا اية المحيط ولو وقف ارضه وجعل رجل  
مؤتليا لا يشترط اخذها الاخر ولو جعل ولاية وقفه لرجل جعل رجل اخر وصيا  
يكون شرعا للمؤتلي في امر الوقف الا ان يقول وقف ارضه لرجل على كذا او كذا او جعلت  
ولايتها لفلان وجعلت فلانا وصيا في تركاتي وجميع اموري فحينئذ ينفرد كل منهما



بما فرض اليه كذا في الخبر الرايق ناقل عن الاسحاق وان شرط ان يليه فلان بعد موت  
 ثم بعد ذلك فلان هذا الشرط جائز كذا في محيط السرخسي واذا قال اوصيت الي  
 فلان ووصيت من كل وصية في كانت ولاية الوقت اليه وخرج المتولي من ان يكون  
 متوليا واذ جعل الواقف الولاية الي اثنين او صارت الولاية الي الوصي والمتولي  
 لم يكن لاحدهما يتبع علة الوقت ويبقى على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان يكون  
 له ذلك فان باع احدهما وبيعه الاخر او وكل احدهما صليبه به كذا في الحاوي وان  
 اوصي الي رجل في وقته وشرط عليه انه ليس لان يوصي الي غيره جاز الشرط كذا في  
 الذخيرة وان مات احد الوصيين واوصي الي جماعة لم ينزله واحد بالتصرف ويجعل  
 يصف الغلة في يد الجماعة الذين قاموا مقام الوصي الهاك كذا في الحاوي ولو  
 ان الرجل جعل الواقف حبل ولاية الوقت الي رجلين بعد موته ثم ان احد الرجلين او  
 الي صاحبه بامير الوقت ومات جاز تصرف الحي بينهما بجميع الوقت كذا في فتاوي  
 قاضي خان ولو اوصي الي رجلين فقبل احدهما واتي الاخر فالفاضي يقيم مكانه  
 رجلا اخر حتى يجمع رأي الرجلين كما قصد الواقف ولو فرض الفاضي الولاية  
 تمامها الي هذا قبل جاز وهذا يجب ان يكون بلا خلاف كذا في الظهيرية وان  
 اوصي الي رجل وصي اقام القاضي بدل الصبي رجلا كذا في الحاوي ولو جعل الغلة  
 الي ان يدرك ولدي فاذا ادرك كان شريكا له لا يجوز ما جعل لابنه في رواية الحسن  
 وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ولو اوصي الي رجلين بان يشترط مال ساه  
 ارضا ويجعلها وقفا على وجه ساه وشهد فيما وصيته جاز ويكون متوليا ولو  
 ايضا غيره ولو نصب متوليا على وقف ثم وقف وقفا اخر ولم يجعل متوليا لا يكون  
 المتولي الاول متوليا على الثاني الا ان يقول انت وصيتي كذا في الخبر الرايق لو شرط الولاية  
 لولده على ان يليها الافضل فالافضل من ولده ويكون الولاية الي افضل اولاده فان  
 صار افضلهم فاسبقا لولاية لمن يليه في الفضل فان ترك افضل الفسق  
 وصار امدا لافضل من الثاني فالولاية تستقل اليه في ظاهر الرواية كذا في محيط  
 السرخسي لو قال الواقف ولاية هذه الوقف الي افضل فالافضل من ولدي وايا افضل  
 القبول في الاستحسان الولاية لمن يليه من الفضل لان ابا افضل بمنزلة موته  
 كذا في المحيط ولو جعل الولاية لافضل اولاده وكانوا في الفضل سواء يكون الاكبر  
 سادرا كانا وانثى ولو لم يكن منهم احد اهلا فالقاضي يقيم احسبا الي ان يصير احد  
 منهم اهلا فبذلك اليه ولو جعلها لاثنتين من اولاده كان سهم ذكر وانثى صالحين للولاية  
 تشارك فيها بعد الولد عليها ايضا خلاف ما رتال لرجلين من اولاديه فانه لا خوف  
 لقاضي كذا في الخبر الرايق ولو وصي القاضي افضلهم ثم صار من ولده من هو افضل  
 منه فالولاية اليه واذا استوفى الاثنان في الصلاح فالعمل بأمر القاضي اولى ولو كان  
 احدهما اكبر فقد صار صلاحا والاخر علم بأمر الوقت فالعمل اولى بعد ان يكون صالحا  
 حيا كذا في الذخيرة في الحاوي ولو ولد ابن ساهة من محمد رحمه الله تعالى اذ اوصي  
 الي ابنه الصغير جعل القاضي وصيا واذا بلغ لم يكن له ان يخرج الوصي الا بأمر القاضي  
 كذا في الشارحانية ولو جعل الولاية الي عبد الله حتى يقدر مرزوقا قال فانما

قدم ويغفلها والبيان عنه ابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية الا ان يقول  
 فاذا قدم فلان فالولاية اليه في حصة لا يكون للحاكم ولاية اذ قدم الغائب وقال ابو  
 يوسف رحمه الله وهلال الولاية تنتقل الي القادم هو زالت ولاية الحاكم في محيط  
 السرخسي ولو قال ولا يبا الي عبد الله سادام بالصحة فهو على ما شرط كذا في لوقال  
 الي امرائي ما لم تتزوج فاذا تزوجت فلا ولاية لها ولو قال له الولاية الي عبد الله ومن  
 بعده الي زيد فان عبد الله واوصي الي رجل كانت الولاية لزيد كذا في الحاوي واذا  
 مات المتولي والواقف حي فالراي في نصب غيره اذ مات الواقف الي القاضي وان كان  
 الواقف حيا فوصيه او ولي من القاضي فان لم يكن اوصي الي احد فالراي في ذلك الي القاضي  
 كذا في الفتاوى والصوفية وفي الاصل الحاكم لا يجعل القيم من الاجانب ما دام من  
 اصل بيت الواقف من يصلح لذلك وان لم يجد منهم من يصلح ونصب غيره ثم وجد  
 منهم من يصلح صرفه عنه الي اهله بيت الواقف كذا في الوجيز وفي الحاوي ذكر  
 الامتياز في وقته ان اخرج الولاية وصي الواقف من ولاية الصدة لفساد فضل  
 بعة ذلك اثر بان تزداد الي ولايته فان لم يكن من يتولاها من جيران الواقف  
 وقربائه الا برزق وسيفعل واحد من غيرهم بغير رزق قال ذلك الي القاضي ينظر  
 في ذلك ما هو الافضل لاهل الوقت واصلي للصدة كذا في الشارحانية  
 قال في جامع الفضول لو شرط الواقف ان يكون المتولي من اولاده واولاد  
 اولاده قبل القاضي ان يتولي غيره بلاختياره ولو ولاه هذا يكون متوليا قال شيخ  
 الاسلام برهان الدين في فرائده لا كذا في النهر العاني لو مات القاضي او عمر  
 يبق من نصبه على حاله كذا في القنية والمتولي ان يفرض لغيره عند موته كذا في  
 له ان يوصي الي غيره الا انه ان كان الواقف جعل له ذلك المتولي ما لم يسمي لم يكن ذلك  
 لما اوصي اليه بل يبرخ الامر الي القاضي اذ اشرع بفعله لينفذ لاجل حمله الا ان يكون  
 الواقف جعل ذلك لكل متول ولبيس للقاضي ان يجعل للذي كان ادخله ما كان  
 الواقف جعل للذي كان ادخله كذا في فتح القدير واذا اراد المتولي ان يقيم غيره معا  
 نفسه في حيازة وصيته يجوز الا اذا كان التقويض اليه على سبيل التعميم هكذا في  
 المحيط لو كان الواقف على ارباب معلومين يحصى عددهم فنصبوا متوليا له بدون  
 امر القاضي نكحوا فيه كثير اقل الصدور والشهود حكام الدين المحتار انه لا يصح  
 التولية منهم وقت شيخ الاسلام الي الحسن انه قال كان مشايخنا يحبون انهم اذا  
 نصبوا متوليا يصيروا متوليا ولا يعلم القاضي بذلك ثم انقضت المناخلة والاستا  
 ظهير الدين ان افضل ان ينصبوا متوليا ولا يعلم القاضي به لما عرفوا من اطاعهم  
 في الاوقاف قال القيد هذا امرنا قد تحقق بالوقف مما كان محتملا للفساد  
 فوجب الاحتياط في المتولي كذا في القيارية وقت صحيح في مسجد بعينه  
 ولم يتم في ان القيم فاجتمع اهل المسجد وجعلوا رجلا متوليا بغير امر القاضي فقال  
 هذا المتولي بمارة المسجد من عملة وقف المسجد اختلف المشايخ في هذه التولية  
 والاصح انها لا تصح ويكون القيم الي القاضي ولا يكون هذا المتولي ضامما لما انفق  
 في العارة من عملة الوقف ان كان هذا المتولي اخر الوقف واخذ الغلة وانفق لانه



اذا المبيع المتولي يصير فاجبا اذا اجاز الفسخ كان الاجر له كذا في فتاوي  
قاضي خان وانت تعلم ان المقتني به تخمين غاصب لا وقاف كذا في فتح القدير اذا وقف  
على اولاده ولم يترك بلدة اخرى فلما ضي بلبهم ان ينصب قسما القاضى اذا نصب قسما  
وجعل له شيئا معلوما ياحد كل سنة حل له قدر اجر مثله وان لم يشترط الواقف ذلك  
كذا في العراجية ولو ان قيمته في الوقف اقام كل قيمه قاضي بلدة غير قاضي بلدة اخرى  
هل يجوز لكل واحد منها ان يتصرف بدون الاخر قال الشيخ الامام استميرال الزاهد  
ينبغي ان يجوز تصرف كل واحد منها ولو ان واحد امن هذه بين القاضيين اراد ان  
يقول القيسم الذي اقامه القاضي الاخر قال ان راي القاضي المصلحة في عزل الاخر  
كان له ذلك والا فلا كذا في فتاوي قاضي خان نصب القاضي قسما اخر لا يجوز الا ان  
ان كان منصوب الواقف وان كان منصوبه ويعمل منه نصب الثاني فيقول فتاوي  
صاعد متولي الوقف باع شيئا منه او رهنه فهو خيانة فيقول اويهم اليه ثقة ولو  
قال متولي من جهة الواقف عزله بنفسه لا يجوز الا ان يقول له اول القاضى في حجه  
كذا في الفتية اجرا القسمة ثم عزله ونصب القسمة اخرى فقل اجرا لغيره ولا يصح انه  
للمنصوب لان الموقوف اجرها للوقف لا لنفسه ولو باع القسمة دارا اشتراها بآمال  
الوقف فله ان يقبل البيع مع المشتري اذ الم يكن البيع بالكره من المثل وكذا اذا  
عزله ونصب غيره للمنصوب اقلاته بلا خلاف كذا في البحر الرائق الواقف حقيل  
للموقف قسما فلو مات القسمة ان ينصب اخر وبعد موته للقاضي ان ينصب والافضل  
ان ينصب من اولاد الموقوف عليه او اقاربه ما دام يرصد منه احد يصلح له ذلك  
كذا في التمهيد وان كان في الارض الموقوفة تخلو خاذا القسمة هلاكها كان للقسمة ان  
يشترى من غلة الوقف حصيلا فينقطع كذا في فتاوي قاضي خان وهو نظير الدار  
الموقوفة بمرمى داخل خشبة ولبنه ويحرقها حتى لا تحرق كذا في الذخيرة وان كانت  
قطعة من هذه الارض سبعة اصبحت شيئا فيحتاج الى كسح وجهها واصلاحها  
حتى تنبت كان للقسمة ٥٥ بيعة على جلة الارض بموتها اصلاح تلك القطعة كذا  
في المحيط ثم اعلم ان التمهيد ان يكون من غلة الوقف اذ الم يكن الخراب يصنع احد  
وله اقل في الاول الحجة تحل لجرد ادا موقوفة في محل المستاجر روافها برجلها  
في الدواب وخرها بضم كذا في البحر الرائق واذا اراد القسمة ان يبي في اقرية  
ليكثر اهلها وحفاظا وجرت في الغلة الحجة الى ذلك كان له ان يفعل ذلك وهذا  
كان ان الموقوف على الفقرا اذا احتج فيه الى خام بكسح الخا ويغيب الباب ويبيد  
فيسلم المتولي بيتا من بيوتهم الى رجل بغير اجرة له ليعلم بذلك فواجب كذا في  
الظهيرية ولو كانت الارض متصلة ببيوت المصر يوجب الناس من استجار بيوتها  
ويكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والتخيل كان للقسمة ان يبي في بيوتها اجرتها بخلاف  
ما اذا كان الارض الموقوفة بعيدة من بيوت المصر فان ثمة لا يكون للقسمة ان يبي في  
بيوتها اجرتها كذا في فتاوي قاضي خان فان كان الحوط في غلة الارض جملة من  
بعضها بغيره المتولد من مال الوقف واني البعض فمن اراد العمارة على المتولي  
حصة حصته ومن ابي بواجر حصته ويصرف غلها الى العمارة الى ان يحصل العمارة

ثم نقاد اليه كذا في خزائن المفتين وهكذا في الحاوي ذكرنا فتاوي ابي الليث خاتون موقوف  
على الفقرا ولهم في رجل في هذه الحانوت بناء بغير اذن القسمة ليس له ان يرجع بذلك على  
القسمة فبعد ذلك ينظر ان كان امكنه رفع ما بني من غير ان يضر بالبيت القديم فله رفعه  
وان لم يمكنه رفع ما بني من غير ان يضر بالبيت القديم فليس له رفعه ولكن يترتب اليه ان  
يتخلص من ما بني من تحت البناء ثم ياحذها ان لم يضر من هو بملك القسمة البناء  
للموقف بالقيمة وان اصلح مع الرعي ان يجعل السب للموقف ببدل لا يجوز لكن ينظر الى  
قيمة منسوبة والى قيمة متروكة فانهما كانا اقل لا يجازي ذلك كذا في المحيط واذا وقف  
رجل داره فله ان يسكنها فلان مدة حياته او عشر سنين او اكثر ثم بعد ذلك للمساكين  
فهو جائز وليس له ان يواجره ان يسكنها او اراد تبضعه ان يواجرها امرم الحاكم بالنهاية ثم ان  
عملهم جملتهم فاد بعضهم ان يسكنها او اراد تبضعه ان يواجرها امرم الحاكم بالنهاية ثم ان  
اراد ان يسكن سكن ومن اراد ان يواجرها اخر كذا في الحاوي وان شرط الواقف ان  
غلها لم فلا رواية فيه عن المتقدمين واختلف المتأخرون في الموصى له بعملة  
الدار اذا اراد ان يسكنها فقل ليس له ذلك وان يواجرها فقل له ذلك فالاختلاف  
في الوصية بالعملة يكون اختلافا في الوقف دلالة وقيل لا حياطين بواجر القسمة  
من غير الموقوف عليه وبأجرة الاجرة ويرد اليه كذا في محيط الرعي فان قال الواقف  
عليه ان يستغلها وليس له ان يسكنها فهو على ما شرط كذا في الحاوي وليس  
للقسمة ان ياحذها فصل عن وجهها مدة المدرسة دينا ليعمرها الى الفقرا وان  
احتاجوا اليه كذا في الفتية اذا اجتمع من غلة ارض الوقف في يد القسمة فظهر له وجه من  
وجه البر والوقف فيحتاج الى اصلاح والعمارة ايضا ويحاف القسمة ان لو صرف الغلة  
الى المنة يطونه ذلك البر فانه ينظر ان لم يكن في تلخيص اصلاح الارض وممره الى الغلة الثانية  
ضرر يبين يحاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر ويصرف الغلة الى الغلة الثانية  
وان كانت في تلخيص الممره ضرر يبين فانه يصرف الغلة الى ممره فان فصل شي بغيره الى  
ذلك البر والمراد من وجه البر ههنا وجهه فيه تصدق بالعملة على نوع من القراخونك  
اساري المسلمين او امانة الغاري المنقطع فاصارعة مسعود اورباط او نحو ذلك  
بحال ليس باهل للملك لا يجوز صرف الغلة اليه كذا في فتاوي قاضي خان ولو صرف  
المتولد في المستحقين وهذا كعمارة لا يجوز تلخيصها فانه يكون ضامنا فاذا ضمن  
ينبغي ان لا يرجع على المستحقين بما دفعه اليهم في هذه الحالة قسما على مورد الابن  
اذا اتفق على الابوين بغير اذنه وبغير اذن القاضي ما منهم قالوا يضمن ولا يرجع له على  
الابوين كذا في البحر الرائق خاتون مال على خاتون رجل ومال الرعي على  
الثابت وتقطعت واني القسمة ان يبر الوقف قالوا ان كان للوقف عملة يمكن عمارة  
الحانوت بملك الغلة كان لصاحب الابن ان ياحذ القسمة باقامة المايل ورده  
الى موصيه من الوقف وان ائت الشاكلة عن ملكها وان لم يكن للوقف غلة يمكن عمارة  
المايل بملك الغلة كان للمالكين ان يرفعوا الاماري القاضي فيما امر القاضي القسمة بالاستدانة  
كذا في فتاوي قاضي خان متولي وقف بني يعرضه الوقف فهو للوقف ان يبايعه من  
مال الوقف او من مال نفسه وماله للوقف او لم يبايعه وان بني لنفسه واشهد



عليه كان له والا حبي اذ ابنى واين فله ذلك وكذا العرس كذا في القنية لو اتفق زاهر  
الوقف في حاجته ثم اتفق مثله في مرمية الوقت بين ارض الضمان قيم وقفا دخل  
حدا في دار الوقت ليرفع من غلته لم ذلك المتولي لو اتفق في الوقت من مال وشروط  
الرجوع لم الرجوع كذا في السراجية اذا قال القيم او المالك لمستاجر لها اذنت لك في عمارتها  
فقرها ما دونه يرجع اليها القيم والمالك وهذا اذا كان يرجع معظم منفعة الى المالك اما  
اذا رجع الى المستاجر وفيه ضرر بالدار كالبالوعة او شغل بعضا كالغنور فلا يرجع  
سالم بشرط الرجوع كذا في القنية سئل ابو الفضل عن الوقف اذا كان ربع غلته  
الى العماره وثلاثة ارباعها الى الفقرا فلم يجز المدرسة في تلك السنة هل يجوز للقيم  
ان يصرف من ذلك الى الفقرا عينا وجبا لدين وباية ذلك من غلته من السنة الثانية اذا  
احتاج اليها فقال لا سئل ابو حامد فاجاب بمثل كذا في التاجانية وقف ضيقة  
عينا فمراقرابة وقربة وجعل اخره للمساكين جاز يحصون اوله وان اراد القيم ان  
يفضل البعض فالسليم عينا وجوه ان كان الوقف عينا فمراقرابة وقربة وم لا يحصون  
او يحصون او احدا الا يمين يحصون والاخر يحصون ففي الوجه الاول للقيم ان يجعل  
بعض الغلة لفقراء قرابة ومضاه لفقراء القرية ثم يعطي كل فريق من شغلهم ويحصل  
البعض كما يشاء لان مقصده الصدقة وفي الصدقة الحكم كذا في الوجه الثاني  
يعرف الغلة الى الزينين بعد دم وليس له ان يفضل البعض عينا البعض لان مقصده  
الوصية في الوصية الحكم كذا في الثالث عينا الغلة بين الطرفين او لا يعرف  
الي الذين يحصون بعد دم والي الذي لا يحصون سهم واحد ثم يعطي هذا السهم من  
الذين لا يحصون من شغلهم ويفضل البعض في هذا السهم كما بينا وهذا المقترع  
عليه قولهما واما في قول رحمه الله تعالى آتيتك كذا في الوجيز ولو وقف عينا فمراقرابة  
السنة فان كان لا يحصون اعطى القيم ايهام شاء وان كان لا يحصون عينا فمراقرابة  
عينا السوا يستوي فيه الذكر والاني ولو صرف القيم نصيبا واحد منهم الى نفسه ان شاء  
فمنه وان شاع لمزكاؤه وان شرط كل واحد قوة يعطي ما يمكن من القوت الطعام  
والكسوة والمستكن ثم ان كان الوقف ضيقة يعطي كل واحد قوة سنة وفي المستغلات  
قوت كل شهر كذا في القناوي القنانية واد اخرب ارض الوقف او اراد القيم ان يبيع  
سوا ليرم الباقي بيمين ما يبيع ليس له ذلك فان باع القيم شيئا من البنا لم يهدم لهدم  
او حلت حصة لتقطع فالبيع باطل فان هدم المشتري البنا او مرم التخل ينجي الباقي  
ان يخرج القيم من هذا الوقف لانه حارضا ينام القاني ان شاع من قيمة ذلك البايع  
وان شاع من المشتري فان ضمن البايع نفذ يبيع كذا في الذخيرة ارض وقف خافت  
القيم من وارت الوقف او من ظالم له ان يبيع ويتصدق بالثمن كذا في النوازل  
والفقوي عينا انه لا يجوز كذا في السراجية الاستحلال الموقوف ان كانت مقطرة لا يجوز بيعها  
الا بعد القلم وان كانت الاشجار غير مقطرة جاز بيعها قبل القلم كذا في المعزات اما بيع  
اشجار الوقف ينظر ان كانت لا تنقص ثمرة الكرم بظلم لا يجوز بيعها وان كانت تنقص  
ثمرة الكرم بظلم ينظر ان كانت ثمرة الشجر زيد على ثمرة الكرم ليس له ان يبيعها ويقطعها  
وان كانت تنقص عن ثمرة الكرم فله ان يبيعها وان كانت اشجارا غير مقطرة وتنقص

ثمرة الكرم بظلم فله ان يبيعها ويقطعها وان لم ينقص ثمرة الكرم بظلم فليس له ان  
يبيعها ويقطعها وان كانت اشجارا واللب والخلاف ونحوه جاز لبيعها بظلم الغلة  
والثمرة لان الخلاف واللب اذا قطع يثبت ثانيا وثالثا وكذا القوي وورق اشجار التوت  
جاز فلوا اراد المشتري قطع قوائم هذه الاشجار يبيع ولا يمنع المشتري من منع المشتري  
عن قطع القوائم كان ذلك حياثة كذا في تحيط الرخصي مقطرة جاز في دار وقف غريبة  
الدار لم يبيع القيم الشجرة لاجل عماره الوقف لكن يكره الدار ويبيعها ويستغني بالكون  
في العماره لا يفسد الشجرة كذا في السراجية متولي المسجد اذا اشترى بالدار المسجد خائون  
ادارها ثم ما عا جاز اذا كانت لولاية الشراء هذه مسئلة اخرى ان متولي المسجد اذا  
اشترى من غلة المسجد دارا وكانوا هذه الدار وهذه الخائون هل يلتحق بالخائون  
الموقوفة عينا المسجد ومعهما اخذ هل يصير وقفا يختلف المشايخ رحم الله تعالى بهم  
قال الصدر الشهيد المختار انه لا يلتحق ولكن يصير مستقلا للمسجد كذا في  
المضرات ولو وقف بغلة ثوبا وقفا الى المساكين يضمن ما تقدم من مال الوقف  
لو فرغ الشراء له كذا في الرابن ناقله من الاسف ف اذا وقف داره على الفقرا لقيم  
يواجرها ويبيد ابن غلته بواقره ولا يبيع للقيم ان يبيع فيها احد اغير اجر كذا في الجي  
يخامع الجوامع انهدم وبني ثانيا فساكنه احق الا انه اذا الهدم بحيث لم يبق بيت  
كذا في التاجانية وان ماتت القيم بعد ما آجر لا يبطل الاجارة وان كان  
الوقف هو الذي آجر ثمنه فغنية فيا سوا استحسان ان القياس ان يبطل الاجارة  
وبه اخذ ابو بكر الاسكاف وفي الاستحسان لا ينقض الاجارة كذا في الذخيرة في فتاوى  
محمد بن الفضل في متولي ارض الوقف ومات المتولي والمستاجر قبل انقضاء المدة  
فالزراع لورثة المستاجر الذي يزرع بيده وعليهم ما غنعت الارض من الزرعة  
ويصرف ذلك الى مصالح الاخر ارض الوقف دون الموقوف عليهم كذا في الحادوي المحصر  
والقاضي اذا اجر الدار الموقوفة ثم عزل قبل انقضاء المدة لا يبطل الاجارة كذا في  
المضرات فان كان الموقوف عليه هو المتولي ايضا فاجر ثم مات لم ينقض الاجارة  
وان كانت الغلة لم كذا في الحادوي وكذا الوصيات بعض الموقوف عليهم قبل تمام المدة  
لا يبطل الاجارة ثم ما وجب من الغلة اليه ان مات هذه الموقوف عليهم على جرح الي كل  
واحد من حصته وحصته الميت تصرف الي وارثه وما وجب من الغلة بعد موت  
هذه فهي تكون لمساوي وكذا الوصيات بعضهم بعد موت الاول لمدة ثم عينا هذا القياس  
كذا في فتاوى قاضي خان فان عجلت الاجرة واستسرها الموقوف عليهم ثم مات  
احدهم القياس ان تنقض القصة ويكون للذبيات حصته من الاجرة مقدرا ما  
عاش ولكن استحسان لا تنقض القصة وكذا في هذا الشرط تحيل الاجرة كذا  
في الطهيري قال اذا اجر دار الوقف سنة بمائة درهم والموقوف عليهم ثلاثة نفر  
ثم مات احد ثم بعد مضي ثلث سنة ومات الاخر بعد مضي ثلث احر من السنة وبقي  
الثالث فان الثلث الاول من الاجرة بين ورثة الميت الاول وبين ورثة الميت  
الثاني وبين الباقي اثلاثا والثالث الثاني بين ورثة الثاني وبين الباقي مضافا  
والثلث الثالث كله للباقي فيخرج المسئلة من ثمانية عشر كذا في المحيط في جامع الفتاوى



اذا مات الواقف عن وصي بنصبه فلولوحي ان يواجره وان كان اجرها اجارة فاسدة  
 فعلى المشتري ان يواجره فلو لم يواجره لم يواجره الا ان كان الواقف قد اوصى به الوصي كذا في التاتار  
 خانية متولي الوقف اذا اجره دارا متوقفة على الفقراء والمساكين اكثر من سنة لا يجوز  
 وان لم يشترط فالحق ان يواجره في الجواز في الضيق من ثلاث سنين الا اذا كانت  
 المصلحة في الجواز ونحوه غير الضيق فيبقى الجواز اذا زاد على السنة الواحدة  
 الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا يشترط اختلاف المواضع والزمان كذا  
 في السراجية وهو المختار للفتوى وكذا المزارعة والمعاملة كذا في محيط السرخسي وكان  
 انما جازي الامام ابو علي المستفيضة رحمه الله تعالى يفتي بان المتولي لا ينبغي له ان يواجر اكثر  
 من ثلاث سنين ولو اجره جازت الاجارة وهذا قريب مما هو المختار لان فعله يدل  
 على روية المصلحة كذا في الفتاوى فان كان الواقف شرط ان لا يواجر اكثر من سنة  
 وانما لا يبرغنون استجارها سنة وكان اجازتها اكثر من سنة ادعى للوقف  
 وانفع للفقراء ليس للقيم ان ياتي بشرطه ويواجرها اكثر من سنة الا انه يرفع الامر  
 الى القاضي حتى يواجرها القاضي اكثر من سنة فان كان الواقف ذكره في صك الوقف  
 ان لا يواجر اكثر من سنة الا اذا كان ذلك انفع للفقراء كان للقيم ان يواجرها بنفسه  
 اكثر من سنة اذا اراد بذلك طريا ولا يحتاج الى المرافعة الى القاضي هكذا في فتاوى قاضي  
 خان يه دار موضع بيت وقف ولا يستاجر لفلة الا باجارة طويلة ان كان لم يسلك  
 الى الطريق الاعظم لا يواجر بالطويلة ولا يواجر كذا في الوجيز ولا يجوز اجارة الوقف  
 الا باجر المثل كذا في محيط السرخسي استاجر خانوق وقف باجر مثله في اخره واد  
 الاجرة لم تقسم الا في السراجية واذا استاجر ارض وقف ثلاث سنين باجرة  
 معلومة هي اجرة المثل حتى جازت الاجلة فزحمت اجرة لا يفسخ الاجارة كذا  
 في المحيط في الكبرى رجل استاجر ارض وقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي  
 اجرة المثل فادخل السنة الثانية كسرت الرغبات وازاد اجرة الا ان يفسخ المتولي  
 ان ينقض الاجارة لينقض ان اجرة المثل كذا في المضارحات خاتون لرجل في ارض وقف  
 فاني صاحبة ان يستاجر الارض بارض المثل فان كانت الهارة بحال لم رفعت يستاجر  
 بالكثر ما يستاجر فانه يورثه في الهارة والافيتور في يديه كذا الاجرة في السراجية  
 استاجر عرصة متوقفة من المتولي مدة باجر المثل فبقي عليه ما اذن المتولي فلم  
 تنقض المدة زاد اخر على اجرة مدة المدة المستقبل فزحمت صاحب السكن بفسخه  
 الزيادة هل هو ادلي احبب بانه نعم كذا في الفصول العادية في وقف الخصاف  
 الواقف اذا اجر الوقف اجارة طويلة ان كان في غير قبة التلغ بسبب  
 هذه الاجارة فللمالك ان يبطل الاجارة كذا في الذخيرة وفي فتاوى اهل سمرقند  
 خاورد باط سبيل اذا ان يخرج يواجر وينفق عليه واذا صار مسمورا يواجره كذا في  
 المحيط اذا خرب الوقف ويخر المتولي عن عمارته اجرة القاضي وعمرها من اجرة  
 ردها الى المتولي كذا في التمهيد لو استاجر المتولي اجيرا بدينه وادانته واجر  
 مثله درهم فاستعمله في عمارة الوقف ونقد الاجرة من مال الوقف بغير جسيم ما نقد  
 كذا في الطهارة ولا يجوز ائارة الوقف ولا سكان فيه كذا في محيط السرخسي متولي الوقف

اذا اسكن رجلا بغير اجرة ذكره لال رحمه الله تعالى انه لا يفتي في ملك الساكن وقائمة المتأجر  
 من المشايخ رحمهم الله تعالى ان عليه اجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستقلال او  
 لم تكن صيانة للوقوف وعليه الفتوى وكذا اذا اقام في سكنة دار الوقف بغير ارضه  
 كان عليه اجر المثل بالتمام ما بلغ كذا في المضارحات المتولي اذا رهن الوقف بدين يتصح  
 وكذا اهلها بما حقه اذا رهنوا وقف المسجد او واحد منهم فلم يسكن المرفق من فعله اجر  
 اجر المثل بالتمام ما بلغ معدة كانت للاستقلال او لم تكن قال الصدر الشهيد حشام  
 الدين رحمه الله تعالى هو المختار للفتوى كذا في الفتاوى ثمة متولي المسجد اذا باع  
 مترا متوقفا على المسجد فمستكره المشتري ثم عزل هذا المتولي فولي غيره فادعي  
 الثاني المتزل على المشتري وبطل الفاضي ورسلم الدار بيع المتولي ورسلم الدار الى  
 المتولي الثاني فعلى المشتري اجر المثل كذا في فتاوى قاضي خان ولو اجر القيم الدار  
 باقل من اجر المثل قدر ما لا يتقارب الناس فيه حتى لم يجره فمستكره المستاجر كان عليه اجر  
 المثل بالتمام ما بلغ على ما اختاره المتأخرون وكذا اذا اجره اجارة فاسدة كذا في  
 الفصول العادية واذا اجره القاييم بامر الوقف ارضه وقف اجارة فعلى عليه  
 الما سقط الاجر فان قبضه المستاجر فلم يزرعها فعلى الاجر وان كانت الاجارة  
 فاسدة فقبضه المستاجر ولم يزرع الارض او لم يسكن الدار فلا شيء عليه واقفي بعض  
 المشايخ بوجوب اجر المثل في الوقف بغير نقد كذا في الحاوي وبجائز الفصول  
 المتولي لو اجر دار الوقف من ابنه البالغ او ابنته لم يجز عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
 الا باكثر من اجر المثل وكذا امتولى آخر من نفسه لو خراج ولا يبيع كذا في  
 البحر الرائق ولو اجر القيم دار الوقف بغير حجاز عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى قال  
 بعض المشايخ لما يجوز من الوقف ما تقاربه الناس ثمة واجرة من الوقف في البيات  
 والجاران مثل الحنطة ومنه والشعير فاما القناب والقبيد وغيرها فلا يجوز  
 بالاجماع كذا في الفتاوى ثمة اذا اجاز اجارة الوقف بالقرض على قول من قال بالجواز  
 فالقيم يبيع القرض الذي هو اجره ويجعل ثمة في حصيل الوقف بالقرض على قول  
 من قال بالجواز فالقيم يبيع القرض الذي هو اجره كذا في المحيط وللقيام بامر الوقف  
 ان يزرعها بنفسه ويستاجر فيها الاجر او يورث الاجر من الفلة كذا في الحاوي اذا اجر  
 القيم الوقف بشرط المدة على المستاجر بطلت الاجارة الا ان يبيع داره معلومة  
 وباصرة بان يجره في المدة كذا في الذخيرة ولا يجوز للمستاجر السبيل ان يبيع  
 فيه عرصة لنفسه الا ان يزيد في الاجرة ولا يضر بالسبيل ان كان معطلا لبا ولا  
 يرفع المستاجر الا على هذا الوجه جاز من غير زيادة في الاجرة كذا في الفتاوى  
 رجل وقف داره على قوم بامانهم وجعل اجرة الفقراء فاجر المتولي الدار من  
 الموقوف عليهم جازت الاجارة كذا في المضارحات الا انه يسقط حق المستاجر كذا  
 في المحيط كذا في التمهيد يسكن في الوقف للفقراء باجر فترك ما وجب عليه بحساب ما له  
 يجوز ان الرواية محفوظة على علمي بان من لم يترك في بيت المال فترك عليه خراج  
 ارضه لمكان حقه في بيت المال يجوز كذا هناك في محيط السرخسي الموقوف عليه  
 اذا اجر الوقف قال الفقيه ابو عبيد رحمه الله تعالى في كل موضع يكون كل الاجر له بان



لم يكن الوقف محتاجا الى العمارة ولم يكن معه شريك في الوقف كان له ان يبيع او يورث الدور  
والحوائط وان كانت الوقف ارضا ان كان الوقف شرط البيع اية بالخراج والعشر  
وقبل للموقوف عليه ما فضل من العمارة والموتة لم يكن للموقوف عليه ان يورث كذا  
في فتاوي قاضي خان واما اذا لم يشترط اية الخراج والموتة يجب ان يجوز لجارته  
ويكون الخراج والموتة عليه كذا في الذخيرة لو كان الوقف عليهم في ارض الوقف  
اشين او ثلاثة فتاوي يثوارا وكل واحد ارضا ليزرعها لينصفه لا يجوز وقف ارض يورث  
رحمة الله تعالى ان كانت الارض عشيرة جازت معها بائتهم وان كانت خارجية لا يجوز  
كذا في فتاوي قاضي خان وحكي عن الفقيه ابو جعفر الهندكي اني رحمه الله تعالى  
انه قال وقد احتال بعض الصكاكين في رماث في الصكوك في الجارة الوقف  
لما كان الفتوى على ان اجارة الوقف لا يجوز في السنين الكثيرة فذكر في الصك  
ان الواقف وكل فلانا باجارة هذه الضيقة من فلان كل سنة مائة او مائة اخرى  
من الوكالة فهو وكيلهم وارادوا بذلك بقاء الوقف في يد المستاجر اكثر من سنة  
قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى الا ان يبطل هذه الوكالة في الوقف وان كان  
القياس لا يجوز تخريب ما صلاح الوقف كما يبطل الاجارة الطويلة ولا جازا بطلان  
الوكالة صيانة للوقف لا يجوز ابطال هذه العقود المختلفة ايضا صيانة للوقف  
وعليه الفتوى كذا في المصنف ان رجل استاجر ارضا موقوفة وبنى فيها دارا وسكنها  
فازاد غيره ان يزيد في الفلحة ويجري من الحانوت فينظر ان كان آخره مشاهرة  
فاذا جاز اس الشهر كان للقيم فسخ الاجارة فبعد ذلك دفع البنا ان كان لا يضر  
بالوقف فلهما ان يرفعوا وان كان يضر فليس له رفعه فبعد ذلك ان رضى المستاجر  
ان يملكه القيم بغيره مبنيا او متروعا لهما كان لقل فيهما واذا لم يترك اليه ان يتجمل  
ملكه كذا في السراجية وهذه اذا كان البنا بين الباني بغير اذن المتولي فاما اذا كان  
البنا بامر المتولي كان البنا للوقف ويرجع الباني على المتولي بما انفق كذا في  
الذخيرة وذكر في مجموع التوازل مشيلا غلام الدين الشافعي عن ارض وقف عليها بنو  
تملك وكان صاحب السكنى قد استاجر ارضا باجارة معلومة هراجر مشيلا بنو  
وتعد زمان تبدل صاحب البنا والمتولي ويريد صاحب البنا ان يورث مثل  
تلك الاجرة التي كانت في الماضي والمتولي الجديد لا يرضى الا باجرة المثل الآن هل المتولي  
ذلك قال نعم كذا في الفصول العاديه متوكدا الوقف اذا جازا الوقف كان له ان  
يجتال بالفلحة على ما يريون المستاجر اذا كان المدين ملها وان اخذ كفيلا لا اجر  
فهو اولي بالجواركة الالف قاضي خان في اجراء اجارات فتاوي ابي الليث المتولي  
اذا باع الاشجار التي في ارض الوقف ثم اجر منه الارض فان باع الاشجار بغير وقفا  
دون الارض يجوز لداكين الاجارة طويلة وان باع الاشجار من وجه الارض لا يجوز  
اجارة الارض وان كان قد وقع الاشجار منه معاملة مستأجرة وستين وما شئت  
ذلك من اجرا لارض منه باجر المثل فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى رحمه الله  
تعالى لا يجوز وعند ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى المعاملة جازية في اجرة  
الاجارة والاحتياط ان يبيع الاشجار بغير وقفا بوالارض ليكون متفقا عليه كذا

في الحيط واللقايم بامر الوقف ان يستاجر الاجرا في عملها وحفر سواها وسائر ما رجع اليه  
معاملها اذا كانت محتاج اليه كذا في الحايوي ولا ادفع ارض الوقف مزارعة يجوز اذا  
لم يكن فيه حكمة قد رخصا لا يتفان الناس فيها وكذا لو دفع ساقها من الخيل معا  
يجوز فان كانت القيم قبل انقضاء مدة المزارعة والمعاملة لا تبطل المزارعة والمعاملة  
وان كانت المزارع والمعاملة فان المزارعة والمعاملة تبطلان وان دفع القيم ارض الوقف  
مزارعة سنين معلومة فهو جاز اذا كان ذلك انفع واصح في حق الفرض فقد جوز  
المزارعة سنين معلومة من غير النقص بربا لثلاث وانه صحيح فالمعنى الذي لا يحله  
استحسن المشايخ ان لا يجوز الاجارة الطويلة على الوقف وهو ان لا يورث اليه  
ابطال الوقف عسى لا يتاني في المزارعة واذا دفع ارض الوقف مزارعة او دفع غنيل  
الوقف معاملة ولا حظ فيه للموقف لا يجوز على الوقف وتبصير فاصلا لارض  
فان سلمت الارض من النقصان فلا ضمان وان نقصت فالضمان واجب ان  
شارح على الدافع وان شاعيا الاخذ ولا شيء للموقف فعليهم من الخارج من الارض  
واما التماز في الوقف عليهم ولا شيء للموقف البه من الثمار انما حققه في اجرة مثل  
عمله على الدافع في ما له خاصة ولا يرجع به على الاخذ كذا في الذخيرة ارضا وقف بنا حية  
استاجرها رطل من حاكمها بدراهم معلومة فزرعها فلما حصلت الفلحة طلب المتولي  
الحصة من الفلحة كاجرهم الوقف في المزارعة على النصف او على الثلث قال رجل  
على الاجر كان للمتولي ان يأخذ الحصة كذا في خزانة المعتين وهكذا في فتاوي  
قاضي خان قال ارض الوقف اذا كانت عشيرة دفعها القيم مزارعة او معاملة فخر  
جميع الخارج به نصيب الدافع وهذا على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى فان عنده  
به الاجارة بالدرهم العشر على الاجر كالمزارع وعند هاجب في الخارج فكذا في  
المزارعة كذا في الحيط قاله هلال رحمه الله تعالى في وقفة اذا استمرت الصدقة  
وليس يد يد القيم ما يريه فليس له ان يستدين عليها وعن الفقيه ابي جعفر رحمه  
الله تعالى انما العيا من هذا انك لا تترك العيا من فيها فيه ضرورة نحو ان يكون في ارض  
الوقف زرع ياكله الجراد ويحتاج القيم الى النفقة او طلبة السلطان بالخراج كذا  
له الاستدانة والاحوط في هذه الضرورات ان يستدين بامر الى كم الا ان يكون بعيدا  
منه ولا يمكنه الحصول فحينئذ لا بأس بان يستدين بنفسه كذا في الظهيرية هذا  
اذا لم يكن في تلك السنة غلة فلما اذا كانت ففرقت القيم الفلحة على المسكين ولم  
يمسك للخراج شيئا فانه يضمن حصة الخراج كذا في الذخيرة فيه وقف طلب منه الخراج  
والحياتيات وليس يد يد شي من مال الوقف فاذا ان يستدين قال انه امر الواقف  
بالاستدانة له ذلك وان لم يامر به فكلوا والاصح انه ان لم يكن له منه يد يدفع الاموال القاضية  
حقة بامر بالاستدانة كذا في اقال الفقيه رحمه الله تعالى ثم يرجع في الفلحة كذا في المصنف  
والعمارة لا بد منها فيستدين بامر القاضي واما طلبة العمارة فان كان تصرفا في المسكين  
لا يجوز الاستدانة ولو باذن القاضي كذا في البحر الرائق ولو استدان على الوقف ليجعل  
ذلك من البذر بامر القاضي يجوز بالاجماع وان فعل لا يامر به فيه روايتان كذا  
في النونية وهكذا في الذخيرة المتولي اذا اراد ان يستدين على الوقف ليجعل ذلك



من الله فان كان بامر القاضي يملك ذلك والا فلا كذا في الرجحية وتفسير الاستدانة  
ان لا يكون للوقف غلة ويحتاج الى النقص والاستدانة اما اذا كان للوقف غلة  
فانفق من مال نفسه لاصلاح الوقف كان له ان يرجع بذلك في غلة الوقف كذا في الفتاوى  
قاضي خان ارض موقوفة في يدي اكار وكان فيها قطن فسرق القطن فوجده الاكار  
في منزل رجل فاحذ صاحب المنزل وخاضه فقل صاحب المنزل ضمنت لك ان اعطيك  
مائة من من القطن ايجل للقيم ان يخذ ذلك منه فله ان ياكل ثلاثة اوجه اما ان يعلم  
ان صاحب المنزل يعطي خرقا من هتك الستور ليعلم انه سرقه لك المقدار او الكثر او  
اقل اقر به تلك او علم انه سرق لكن اقل مما يعطي في الوجه الاول لا يجوز ان يخذ وفي  
الوجه الثاني يجوز وفي الوجه الثالث لا يجوز الا مقدارا يعلم يقينا انه سرق كذا  
في المحيط اكار تار من مال الوقف فضلك المتولي على شئ ان وجه المتولي بينه  
على ما ادعي او كان الاكار مقر الاملاك المتولي ان يحيط شيئا منه ان كان الاكار غنيا وان  
كان محتاجا زاد له اذ الم يكن ما يملك الاكل غنيا فحشا كذا في فتاوى قاضي خان  
اذ جعل الواقف للقيام بامر الوقف ما لم يعلم ما كل سنة للقيام بامر الوقف جاز  
وكلف القيام ما يفعله مثل خبات العادة من عمارة الوقف واستغلاله  
ورفع غلاته وتزويده في وجه الوقف كذا في الفتاوى ولا ينبغي ان يقتصر بذلك واما  
ما كان يفعله الوكلاء او الاجراء ليس له ذلك كذا في المحيط حتى لو جعل الولاية الى  
امراة وجعل لها اجرا معلوما لا تكلف الا مثل ما تفعله النساء عرفا ولو نازع  
اهل الوقف القيم وقالوا انهم ان الواقف انا جعل هذا في مقابلته العقل ولا يعمل  
شيئا لا يملكه الحاكم من العمل ما لا يفعله الولاية هكذا في البحر الرائق وان حدث للمتولي  
اذا مثل الحنون او العقم او الخرس فان امكنه مع ذلك الامور والهي ما اجر قائم وان لم  
يكنه ذلك لم يكن له من الاجر شيء فان طعن في الولاية طاعن لم يخرج القاض من الولاية  
التي كانت ظاهرة فان اخرج قطع عنه الاجر الذي جعله الواقف لقيامه ولا يصلح  
من اخرج القاض عليه ولاية الوقف كذا في الفتاوى وان راى ان يدخل معه اخر  
ويكون بعض هذا المال فلا بأس بذلك وان كان هذا المال الذي سمي قليلا ضيقا  
قراي الحاكم ان يجعل للرجل الذي ادخل معه رزقا من غلة الوقف فلا بأس بذلك  
فانه كان العلق جعل للقيام بامر هذه الوقف ما لم يعلم ما كل سنة وكان الحال  
الذي ساءه الواقف لهذا الرجل اكثر من اجر مثله على القيام به فوجاز ولا ينظر في  
هذا الى اجر مثله وللمناظر ان يترك من يتوزع بما كان اليه من امر الوقف ويجعل له  
من جعله شيئا ولم ان يعمل ويستبد له كذا في فتاوى القدير واذ جعل الواقف للقيم  
بامر الوقف ما لا ينصب القيم قيا وجعل ذلك المال لم يجوز ذلك الا ان يكون الواقف  
جعل ذلك اليه كذا في الفتاوى ولو وكل هذا القيم كبلان الوقف او وصي به الى رجل  
وجعل له كل المعلوم او بعضه من جهة حنونا مطبقا ميطا توكيل ووصيته  
وما جعل للوصي او التوكيل من المال ويخرج اليه غلة الوقف الا ان يكون الواقف  
عنه جهة اخرى عند انقطاعه عن القيم فيفتق في كذا في البحر الرائق فلو قلنا ان  
الاستيفاء يرجع الى القاضي في النصب كذا في فتاوى القدير والحنون المطبق سنة

كذا في الكاريا ولولا العقل سنة ونحوه من القيام به ثم رجع اليه فقله وضح فيود الى ما  
كان من القيام بامر هذه الوقف كذا في المحيط وان صح عند الحاكم ان هذه الغلة تصلح  
للقيام بامر هذه الوقف فاحذبه وحصل مكانه اخر ثم جعلها كذا في الفتاوى ان الحاكم  
كان قبله انما اخذ من القيام بامر هذه الوقف من غير ان صح على عنده شئ  
استحقبه اخراجه عن ذلك لا يقبل قوله ولا دعواه ولكن يقول له صح عندك موضع  
للقيام بامر هذه الوقف حتى ادرك القيام بذلك فان صح عند هذا الحاكم ان موضع  
لذلك رده واحرم ذلك المال له من غلة هذا الوقف كذا في الفتاوى وكذا في اخر حجة  
لوضوح وصيانة بقية مدة ثاب اليه واقام بينه انه صار اهلا لذلك فانه  
يجيده كذا في فتاوى القدير ولو ان القاضي اخرج هذا القيم بوجه من الرخوة وانا  
غيره مقامه فينبغي للقاضي ان يجري بهذا الرجل شيئا بالمعروف ويرد الباقي الى غلة  
الوقف كذا في المحيط فان قال الواقف يجرى به القيم هذه المسمى وان اخرج القاض  
من الوقف او قال يجرى به كذا لولاه واولاده او اولاده اذا مات صح الشرط كذا في  
الفتاوى وجعل وقف ضيقة على مواليد وقف صحيحا فان الواقف وجعل الباقي  
الوقف في يديهم وجعل للقيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقا  
لا حاجة فيها الي القيم واما ب هذه الطاحونة فيمنعون غلتها لا يجيب للقيم  
عشر غلة هذه الطاحونة كذا في فتاوى قاضي خان عزل القاضي فادعي انه قد  
اجري له كذا مشاهرة او مسانعة فصدقة الموقوف عليه لا يقبل الا بينة ثم ان  
كان ما عتبه اجرا مثل علم او ثوبه فيعطيها الثاني والاحيط الزيادة ويعطى الباقي  
القيم يستحق اجرا مثل سعيه شرط القاضي او اهل الحلة اجرا او لا لا يقبل  
القائمة ظاهرا الا باجر والمهرود بالشرط كذا في الفتاوى وفي مجموع النوازل  
المتولي من جهة القاضي اذا امتنع من العمل به ذلك بتفسيره ولم يرض الا سرا في الفتاوى  
ليعمل ويقيم غيره مقامه هل يخرج من كونه متوليا قال نعم الذي لا وان امتنع من  
تقاضي ما عليه المتقيلين زكنا قلنا نعم بذلك قال نعم الذين لا فان هرب بعض المتقيلين  
بقية ما جتمع عليه مال كثير بحق الغلات هل يضمن المتولي قال نعم الذين لا كذا  
في الظهيرية بمتولي الوقف اذا اخذ الغلة ومات فلم يبين بماذا صنع ام يضمن  
كذا في المضار **فصل** في كيفية قسمة الغلة وفيها اذا قبل البعض من  
البعض او مات البعض والبعض حي ولو جعل ارضه صدقة موقوفة على عبد الله  
وزيد فاعطاه لهما ولو ماتا كانت الغلة كلها للفقراء وان ماتا احدهما كان النصف  
للفقراء وان سمي جماعة قسمت الغلة بينهم على عدد دروسهم فان مات احد فخصته  
للفقراء وما بقي لمن بقي منهم ولو قال يعطى ولد عبد الله ولم يسم عددا فمات من ولديه  
الله اخذ لم يكن للفقراء شيء كذا في الظهيرية ولو سمي زيد او عمر وجعل النصف لزيد  
والثلث لعمرو وسكت فانه يقسم على سبعة على طريق القول لزيد ثلاثة ولعمرو اربعة  
ولو قال لزيد النصف ولعمرو الثلث وسكت يعطى لكل واحد ما سمي والباقي بينهما  
نصفان كذا في خزانة المفتين اذ قال ارضي هذه صدقة موقوفة على زيد وعمرو ولعمرو  
فيما الثلث او قال لعمرو مائة درهم فلو سمي والباقي لمن سكت عنه وهكذا



السبيل في كل شيء سمي به يعطى صاحب التسمية ما سمي له والباقي للذي لم يسم له  
فان قال لزيد مائة ولم يسم لها ما سمي له فنقصت الفلة قسم الى مائة مائة  
اثلاثا فان زادت الفلة على المسمى كان الزائد بينهما نصفين يقسم على عدد رؤسهم  
اعطى المسمى فان قال هي صدقة موقوفة لزيد مائة درهم ولغيره مائة اعطى كل  
واحد منها مائة مائة واربعة في الفقرا كذا في الحياوي ولو قال صدقة موقوفة على ان لزيد  
ولغيره مائة لم تكن الفلة الامارية لم يكن لهم وشئ وكذا اذا قال لزيد مائة لم يسم لها  
ولغيره الفلة مائة فلا شيء لهم ولو قال صدقة موقوفة لعبد الله نصفها ولزيد مائة  
مائة يعطى عبد الله نصفها ويعطى زيد من النصف الباقي مائة والفضل للفقرا  
ولو لم يكن الفلة الامارية فالفلة كلها لزيد ولا شيء لعبد الله ولو كانت الفلة مائة  
درهم فلعبد الله مائة ولا شيء للفقرا ولو كانت الفلة مائة وخمسين فلزيد مائة وما  
بقي فلعبد الله كذا في المحيط ولو قال ارضي صدقة موقوفة على فقرا ارضي يعطى كل  
واحد منهم ربع طعامه وكسوته ما يكفي به بالمعروف وتجيصون في ذلك يعطى كل واحد  
منهم ما يكفي به وان وقت الفلة بكفايتهم يعطى كل واحد منهم كفايته وان نقصت  
بستة اربون بذلك وان فضلت الفلة على الكفاية كان الفضل بينهم على عدد  
رؤسهم كذا في الظهيرية ولو قال ارضي صدقة موقوفة فما اخرج الله تعالى من  
غلته اعطى من ذلك كل فقير من قرابته كل سنة ما يكفي به من طعامه وكسوته بالمعروف  
وتصلت الفلة على ذلك فالفضل يكون للفقرا كذا في خزائن المعتنين ولو قال  
ارضني هذه صدقة موقوفة فما اخرج من غلته فلزيد وعبد الله الف درهم لعبد الله  
من ذلك مائة خرج من غلته الف درهم كان لعبد الله مائة والباقي لزيد فان خرجت  
خمسة مائة قسمت خمسة مائة بينهم على عشرة اسهم ولو قال ما اخرج الله تعالى من غلته  
يخرج منها كل سنة الف درهم يعطى منها عبد الله مائة ولزيد ما بقي فنقصت  
الفلة عن الف مائة فبعضها مائة فان بقي شيء كان لزيد وان لم يبق شيء فلا  
شيء لزيد كذا في المحيط فان قال لعبد الله والمساكين نصف نصف لعبد الله ونصف  
للمساكين كذا في الحياوي وان قال ارضي صدقة موقوفة فما اخرج الله تعالى من غلته  
منها لعبد الله والفقرا والمساكين فكل من قال ابي يوسف رحمه الله تعالى وهو  
قول هلال رحمه الله تعالى النصف لعبد الله والباقي والنصف للفقرا والمساكين  
واما على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى فثلث الفلة لعبد الله وثلث للفقرا  
وثلث للمساكين واما عند محمد رحمه الله تعالى فالفلة تكون على خمسة  
اسهم سهم لعبد الله وسهمان للفقرا وسهمان للمساكين ونظيره في الجامع  
في كتاب الوصايا كذا في الظهيرية ولو قال لقرابتي وجيران وموالي والمساكين  
يعطى كل واحد من القرابة وكل واحد من الجيران وكل واحد من الموالى يسهم والمساكين  
بشهم له باسهم كذا في خزائن المعتنين ولو قال لقرابتي والمساكين ضرب كل واحد من  
القرابة يسهم والمساكين يسهم كذا في الحياوي ولو قال للفقرا والفارصين وفي سبيل الله  
وفي الرقاب يعطى كل قرابي من هو لا يسهم من مائة درهم رحمه الله تعالى وعبد ابي  
يوسف رحمه الله تعالى يسهم كذا في المحيط ولو قال صدقة موقوفة في وجوه الصدقات

فوجوه

فوجوه الصدقات الاصل في المذكورة في كتاب الله تعالى في اية الزكاة الا انه في الوقف  
لا يعطى القاملون والمولفة فلوهم قد ذهبوا فقتسم الان على من عداهم كذا في  
الظهيرية فان قال على وجوه الصدقات او وجوه البر يعطى للفقرا يسهم والرقاب  
يسهم والفارصين وللسبيل الله يسهم وابن السبيل يسهم ولوجوه البر ثلاثة اسهم  
فان قال للفقرا والفارصين وفي سبيل الله والجمع وسبيل كل وجه درهم مائة فرد  
الفلة قسمت على عدد الوجوه كذا في الحياوي رجل وقف ضيقة على رجل وشراطين  
يعطى كفايته كل شهر وليس له عميال فصار له عمال فانه يعطى له ولو عماله كفايتهم  
كذا في فتاوى قاضي خان اذا وقف على قوم فلم يقبلوا فهداهم وجههم ما ان يريد  
كلهم او بعضهم فان رد كلهم كان الوقف جائزا ويكون الفلة للفقرا واذا رد البعض كان  
كان الاسم ينطلق على الباقيين فالفلة كلها تكون للباقيين وان كان الاسم ينطلق  
على الباقيين فمصيب الذي لم يقبل يصرف الى الفقرا ويثبت له انه اذا قال لو لعبد الله  
فرد بعضهم كان جميع الفلة للباقيين ولو قال لزيد وعمر فلم يقبل لزيد صرف نصيبه  
الى الفقرا كذا في الحياوي ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ولد عبد الله وسلم فلم  
يقبلوا اجملة وكانت الفلة للفقرا فهدت الفلة بعد ذلك فقبلوا كانت الفلة لهم  
هكذا في الظهيرية ولو حدث له ولد بعد ذلك فقبل كانت الفلة له كذا في المحيط  
فان اخذ الفلة سنة ثم قال لا اقبل لزيد ذلك ولا يعول ترده قالت العتية ابو جعفر  
رحمه الله تعالى هذه الجواب صحيح يد حق الفلة المأخوذة منها صارت ملكا ولا  
يملكه رده وما الفلة التي تحت بعد هذه فلا ملك له فيها اياها الثابت فيها كذا الحق  
ومجد الحق يقبل الرد كذا في الذخيرة ولو قال الموقوف عليه وعليه تسلم من بعده  
لا يقبل لنفسه ولا تسلم على ترده في حقه ولم يجز له حق نفسه وقوله وان كان الولد  
صغيرا كذا في الحياوي وان قال اقبل سنة ولا اقبل فيما سوي ذلك فهو كذا قال وعمل  
قبول في تلك السنة وحدها كذا اذا قال لا اقبل سنة واقبل فيما سوي ذلك فهو  
كما قال كذا في الذخيرة وكذا الرقلا اقبل نصف الفلة ولا اقبل النصف وان قال  
علي زيد وعبد الله ما غلش فأت اخذها فان نصف الاخرى اليه وقوله ما غلش  
لا يعطى حصته الباقي فان قال لعبد الله ومن بعده لزيد فاتي عبد الله ان يقبل  
فهو لزيد فان قال لعبد الله فقبلت فوالا لزيد لا اقبل فهو لعبد الله واذا مات  
عبد الله كان للفقرا كذا في الحياوي والله تعالى اعلم **باب** **السادس**  
في الدعوي والشرعة وفيه فصلان **الفصل الاول** في الدعوي ومن  
بائع ارض ثم قال كنت وقفها او قال هي وقف علي ان لم يقر بيته على ذلك ولا اذ  
تخليف المدعي عليه لم يسم له ذلك ان سبق الدعوي الصحيح شرط التخليف  
وقد اختلف لكان التناقض منه وان اقام البيعة فالخيار وانما يتبع ان الدعوي  
ان تطالت للتناقض بقيت الشرعة وهو مقبول على الوقف من غير دعوي كذا  
في الفياضية ومضى قبلت بمتنقض البيع كذا في الواقعات الحسنية وفتاوى  
النسبي رحمه الله تعالى فقد ذكر ان الشرعة في الوقف صحيحة بدون الدعوي  
مطلقة وهذه الجواب على الاطلاق غير صحيح انا الصحيح ان كل وقف هو حق



الله تعالى فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل وقف هو حق العباد  
فالشهادة عليه لا تصح بدون الدعوى كذا في الذخيرة وذكر رشيد الدين رحمه الله تعالى  
هذه التفصيل وقال هكذا فصل الامام الفضيل وهو المختار وهو فتوى الامام  
اي الفضل الترمذي كذا في الفصول العبادية وليس للمشتري ان يجلس الارض  
بالتميز كذا في التنازعانية ما قلنا من التجديس لو ادعى الباع انما وقف في مسجد  
كذا او بغيره من قبيل وينتقض البيع وبه نأخذ وقيل لا يكون البيع متناقضا والاول  
اصح كذا في الوجيز ولو لم يقل هي وقف على ذكر النسق في كتابه انه لا يسمع هذه  
الدعوى اصلا كذا في الخلاصة واذا قال لغيره هذه الطبيعة وقف عليك  
ثم ادعاه بعد ذلك بنفسه لا يسمع دعواه كذا في الذخيرة ادعي ان هذه الصيغة  
ملكي ووقف من ابي ثم ادعي ان ابي وقف علي لا يسمع لمكان التناقض ولو قبل التولية  
بعد ارضوقوفة او قبل الوضائية ونزكته بعد العلم والتيقن ان هذه اتركة او وقف  
فلو ادعاه لنفسه لا يقبل ولو ادعي الوقف ولا ثم ادعي الميراث لا يقبل ايضا الا اذا  
وقف وقال وقف ابي لكن لم يقع لان مخالفاً في غيبة يقبل ولو ادعي المحدث لنفسه  
ثم ادعي انه وقف الصحيح من الجواب ان كان دعوى الوقفية بسبب التولية يجتمع  
التوقيف لان في العادة يضاف اليه باعتباره رواية التصرف والمخصوصة لاداعي  
الدار ملكا لنفسه ثم ادعي انه وقف وقفه فلان علم مسجد كذا لا يسمع دعوى  
الوقف كذا في خزائنة المختارين وهكذا في الفصول العبادية وفي فتاوى النسق  
ادعي مشتري الارض على بايعه ان هذه الارض وقف وقفه بعترامني ابي الباع  
من غير حق قال ليس له هذه الخاصة بما ذكره في التولية وان لم يكن ثمة متولي  
فالقاضي ينصب متولياً في حقه ويثبت الوقفية فاذا ثبت ذلك ظهر بطلان  
المبيع فيسترد المشتري الثمن منه بايعه كذا في المحيط ادعي متولي علم المشتري  
ان هذه الدار وقف على اولاد فلان واشتد الاستحقاق على المشتري فاذا اراد  
المشتري ان يرجعها لثمن على بايعه فقال الباع بلي كان وقف فلان على اولاد فلان  
لكن المامات الواقف رخص ونقطة الامر الى القاضي حتى قضى ببطلان الوقف وكنت  
وارثا للواقف فقتلته اتركة ووقف الدار في نصيبي وبقي وقف صحيحاً بيني  
بهذه الدعوى الوقف ويبقى في يد المشتري كذا في الفصول العبادية وان ادعي  
وقف او شهد الشهود على وقف ولم يدكروا الشهود الواقف ذكر الحضانة في ادب  
القاضي في باب قبض الحاضر من ديوان القاضي المعزول على ان دعوى الوقف  
والشهادة على الوقف يصح من غير بيان الوقف كذا في فتاوى قاضي خان رجل  
ادعي ان هذه الارض وقف عليه لا يسمع وان شفع الدعوى من المتولي وفي الفتاوى  
قال يصح والفتوى على الاول كذا في الخلاصة وذكر رشيد الدين في الفتاوى ادعي  
الموقوف عليه ان هذا وقف عليه ان كان دعواه باذن القاضي صحت بالاتفاق  
وبغير لاذية روايتان والاصح انها لا تصح لان حق في القلة لا غير فلا يكون خصماً في  
شيء اخر ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعي اقدمه وقف به دون اذن القاضي  
لا يصح رواية واحدة وذكر فيها ايضا ان مستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة

الوقف وانما يملك المتولي ذلك كذا في الفصول العبادية مستحب الاوقاف اذا اراد ان  
يسمى الدعوى في امور الاوقاف ويقضي بالبيعة او بالملك ينظر ان اولاد السلطان  
ذلك نصاً او عرفاً دلالة على اقل كذا في الواقعات الحسكية ضيقة في يدك  
وضيقة اخرى في يد غايب فادعي رجل على الحاضر ان هاتين الضيقتين وقف عليه  
وقفاً جده على اولاده واولاد اولاده قال القاضي الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى ان شهد  
الشهود على ان هاتين الضيقتين كانتا للمواقف وقفاً جدياً وقفاً واحداً يقضي  
برفق الضيقتين جميعاً وان شهدوا على وقفين متفرقين لا يقضي الا بوقفية  
الضيقة التي في يد الحاضر كذا في فتاوى قاضي خان وقف بين اخوين مات اخو هادوي  
بني يدي الحاضر الميراث ثم ادعي انما بينة على واحد من اولاد الاخ ان الوقف طناً بعد  
يظن والباقي غيب والوقف واحد يقبل ويستصحب خصماً عن الباقي ولو اقام اولاد  
الاخ بينة ان الوقف مطلق علينا وعليك بينة مدعي الوقف بطلان بعد بطلان اولاد  
كذا في الفقيه ادعي كرماني يد رجل فاقول مدعي عليه انه وقف الكرم بشرط علم ولا بينة  
للمدعي فاذا تخليفه ان اراد تخليفه لباي اخذ الكرم لو نكل فليس له عليه يمين  
وان اراد تخليفه لباي اخذ القيمة ان نكل عليه يمين كذا في المضاربات بين فوقة بيت  
وهو متصل بالمسجد يتصل صنف المسجد بصف البيت الاسفل ويصلي في البيت  
الاسفل في الصيف والشتاء اهل المسجد وارباب البيت الذين يسكنون  
العلوق في الابواب ان ذلك ميراث لنا فنقول قراهم كذا في المحيط ادعي دارا في يدي  
رجل انما ملكه باصل وبنايها وانكر المدعي عليه ذلك وادعي انما وقف على معالي  
مسجد كذا اقام المدعي بينة على دعواه وقضى له به لكونه له السجل ثم ان للمدعي  
اقران اصل الدار وقف والبناء بطل دعواه والحكم بالسجل هكذا ذكر في فتاوى  
اهل سمرقند كذا في الذخيرة رجلاً ادعي داراً وقف بها ثم ادعي المتولي ان الوقف  
واقام البينة ان كان ادعي المدعي الدار بين يدي لا تقبل بينة المتولي وان كان لم يدع  
الدار بين يدي الوقف وقفاً وان كان ادعي داراً وقف ثم ان المتولي استحق الوقف  
يبقى البناء على ملك المدعي كذا في الفصول العبادية دار وقف وقفه على اخوين مات  
احدهما وقبض الاخر غلته ما نفع سنين ثم مات الحاضر وترك وصلياً ثم حضر الغايب  
وطالب الوصي من الغلة قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى ان كان الحاضر الذي قبض  
الغلة هو القيم لهذه الوقف كان للغايب ان يرجع في تركه الميت حصته من الغلة وان  
لا يكون الحاضر قيم لهذه الوقف الا ان الاخوين اجرا جميعاً فكذلك وان اجره الحاضر كانت  
الغلة كلها للحاضر في الحكم ولا يطالب له بل يتصدق بما قبض من حصته الغايب كذا في  
فتاوى قاضي خان رجل يدعي نصف دار ادعي رجل انه وقفه وكانت له واقفاً بينة  
برفق جميع الدار تقبل لان المدعي ادعي وقف جميع الدار غير انه اقام البينة على ما في  
يده فهو كذا في يد كذا في المضاربات ولو ادعي انسان في الوقف لا يسمع الدعوى على  
ارباب الوقف وانما يسمع على التهم او على الواقف كذا في الفتاوى وبها العتامة لواقف  
المتولي بينة على الوقف واقام المدعي على الملك وذو اليد هو المتولي لا يسمع بينة  
ذو اليد ويقضي ببيئته الحاضر فلما قام المتولي بعد ذلك بينة على الوقف لا يسمع



وعنه ان يوسف رحمه الله تعالى يقبل بينة ذى اليد على الوقف ولا يقبل بينة الخارج  
على الملك والقبول على قولهم انما في الفصول العبادية نافع لا على ما في ريد وشيد الذي  
رجل ادعى الملك في دار والارض بيد المتولي يقول وقفها ريد على مسجد كذا وقضي  
القاضي للمدعي فلو كان متوليا اخر وادعى هذه المديعي انما وقف على مسجد كذا من جهة  
غيره تقبل والقاضي لو امر انسا ان يواجر دار الوقف مشاهرة فهو ليس بخصم  
وكذا لا يصح الدعوى على اكار الوقف وغيره الوقت اذا ثبت له اكارا وغلة دار هكذا  
بعض ائمة الفقهاء **المسألة الثانية** في الشراة اذا شهد شاهدان  
على رجل انه وقف ارضه ولم يجد هذا الشاهدان فالشراة باطله وكذا ان جدها  
اخرها وقت الاخر كانت الشراة باطله وكذلك لو شهد انه وقف ارضه التي في موضع  
كذا او قال لم يجد هذا لنا فالشراة باطله قال الحنفية ان تكون ارضه مشهورة  
بعضي شهرتها من تحديد لها فان كان كذلك قضيت ملكا وقت وان جدها جدين هـ  
فالشراة من اشياء ان لا يقبل وان جدها ثلثة حدة وقبلت الشراة عند  
علمائنا ثلثة كذا في المحيط وان جدها ثلثة حدة ودوقا انما اقرنا بهذه  
الشراة ثلثة جازت الشراة كذا في الحاوي سئل الحنفية فقبل اذ قبلنا هذه  
الشراة ثلثة حدة وكيف تحكم بالحدة الرابع قال اجعل المد الرابع بازاء الحدة ثلث  
حتى ينتهي الى مئة المد الاول اي بازاء الحدة الاولى كذا في المحيط وان شهد انه وقف  
ارضه التي في موضع كذا او قد هـ ان الا انما شهادته لا تقبل شهادتها كذا في الذخيرة  
وان شهد شاهدان على رجل انه وقف ارضه ولم يجد هذا لنا ولكن عرف الحدود  
ذكر هلال رحمه الله تعالى ان القاضي يقبل شراة ثلثة في القاضي الامام ابو زيد الشروطي  
رحمه الله تعالى تاويل هذه النماذج اما اذا بينا وعرفنا يقبل ذلك  
وذكر الحنفية في اجزاء الشراة واقضي بالارض حدة ودوقا وقول للشراة  
معمود الحدود فاقضيهما تسعون كذا في الظهيرية وهكذا في المحيط والذخيرة  
قال هلال رحمه الله تعالى وكذا لو قال لم يكن لي في مصر الا تلك الارض لم يقبل كذا  
في المحيط ولو شهد شاهدان انه وقف ارضه ولم يجد هذا لنا ولكن نعرف ارضه لا تقبل  
شهادتهما لقول للواقف ارضنا اخرى يسوي التي يعرف الشاهدان وكذا الوقف لا يعرف  
له ارضنا اخرى لم تقبل شهادتهما لقول له ارضنا اخرى وهكذا ان لا يعلم ان كذا في فتاوي  
قاضي خان وروى قال لا تشهدنا انه وقف ارضه التي هو فيها ولم يكره ذلك جازت  
شهادتهما كذا في الوجيز قال الامام رحمه الله تعالى تاويل هذا اذا بينا للقاضي وعرفنا  
ما ما اذا لم بينا لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة وان شهد انه جدها لنا ولكن  
لا نذكر الحدود التي جدها لنا فالشراة باطله كذا في المحيط ولو شهد ان الواقف  
وقف ارضه وذكر حدود الارض ولكن لا نعرف تلك الارض في اي مكانا هي جازت  
شهادتهما ويكلف المدعي اقامة البينة ان الارض التي تدعيها هذه الارض كذا في  
فتاوي قاضي خان وكما لو قال لا انا على حدودها ولم نعلم لنا فانه يقبل فان شهد  
على الحدود ودون لا نعرف فالشراة جازة ويكلف المدعي الواقف ان ياتي بشهود  
يعرفون تلك الحدود وكذا في الحاوي وان شهد انه اقر عند جدها انه جمل حصته من

هذه الارض التي في موضع كذا احد ودها كذا صدقة موقوفة لله تبارك وتعالى وهي ثلث  
جميع هذه الارض على كذا او جمل ارض المساكين منظر الحام فوجد حصته من هذه  
الارض الثلث قال الحنفية يجمع جميع حصته وقضى على الوقف التي  
سبها كذا في الظهيرية وان جعل غلة ذلك على قوم سبهاهم ومنعهم هم على المساكين  
فصدقه القوم الذين وقف عليهم وقا لو انما قصده وقت اثلثت علينا قال  
الحنفية تصديقه وسكوتهم في ذلك سواء ويقضي بجميع حقه وقف واجعل للقوم الذين  
هم باعياهم غلة الثلث من ذلك واجعل فضل ما بين الثلث الى النصف للمساكين  
كذا في الذخيرة اذا شهدوا انه وقف حصته من هذه الدار واروا ورث من ابيه من  
هذه الدار ولا يدرى ان ما هي لم يجر الشراة قياسا وجاز استحسانا كذا في الحاوي  
وان شهدوا على الواقف باقراره ولم يوفوا له من الارض او من الدار اخذه القاضي  
بان يسمي بالمرز ذلك فما سمي مرشدي فالقول قولهم فيه ويحكم عليه بوقفية ذلك وان كان  
الواقف قد مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك فما اقر به من ذلك لزمه الى ان يصح عند  
القاضي غير ذلك فيحكم بما يصح عنه منه كذا في الفصول العبادية واذا شهد على  
رجل انه وقف ارضه واختلفا فيما بينهما في شهادتهما احداهما انه وقف ارضه في موضع  
كذا او سمي موضع اخر لا يقبل الشراة ولو شهد احداهما انه وقف تلك الارض وحدها  
وشهد الاخر انه وقف تلك الارض وارضنا اخرى قبلت الشراة على ما اتفقا عليه  
ولو شهد احداهما انه وقف هذه الارض كلها وشهد الاخر انه وقف نصفها قبلت  
الشراة في النصف وقضى بوقفية نصف هذه الارض هكذا اذكر هلال والحنفية  
ولو شهد احداهما انه جعل له ثلث الغلة وشهد الاخر انه جعل لها نصفها  
قبلت الشراة على الثلث عند كذا في المحيط وان شهد احداهما انه وقف  
نصفها مشاهرة وشهد الاخر انه وقف نصفها مشاهرة فالشراة باطله كذا  
في الظهيرية وان شهد احداهما انه وقف ليوم الجمعة وشهد الاخر انه وقف يوم هـ  
المخمس او قال احداهما بكوفة وقال الاخر وقف بالعبصرة فالشراة جازة كذا في الحاوي  
ولو شهد احداهما انه جعل ارضه موقوفة بعد وفاته وشهد الاخر انه وقفها وقضى  
صحيحا بان كانت الشراة باطله ولو شهد احداهما انه وقف في صحته والاخر انه  
وقف في مرضه جازت شهادتهما كذا في فتاوي قاضي خان ولو شهد احداهما انه جعلها  
صدقة موقوفة على الفقراء وشهد الاخر انه جعلها صدقة موقوفة على المساكين  
قبلت الشراة **والمسألة الثالثة** انما اذا اتفقا على كذا صدقة موقوفة وتزوج احداهما  
بزيادة شير لا يثبت الزيادة ويثبت ما اتفقا عليه وهو كونه وقف على الفقراء  
وعن هـ اقلنا اذا شهد احداهما انه جعلها صدقة موقوفة على ريد يكون وقف  
على الفقراء كذا في الذخيرة ولو شهد احداهما انه جعلها وقف على عبد الله وولده من  
بعده وشهد الاخر انه جعلها وقف على عبد الله جعلها وقف على عبد الله كذا في  
الظهيرية ذكر الحنفية في وقفة اذا شهد احداهما انه جعلها صدقة موقوفة على  
عبد الله وزيد وشهد الاخر انه جعلها وقف على عبد الله خاصة فتصنيفا بالنصف لبعده  
الله والنصف الاخر للفقراء انما سنا بينا وما ذكر من الجواب انه يقضي لعبد الله هـ

وقف



بالنصف يجب ان يكون قول الكل كذا في المحيط لو شهد احد ما انه وقف على الفراء  
وشهد الاخر انه وقف على اعمال البرج جازت الشهادة والفتنة للفرد كذا في الخاوي  
قال الخصاف في وقفه لو شهد احد ما انه جعل صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين  
وشهد الاخر انه جعل صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وابواب البر تقبل  
هذه الشهادة قال ولو شهد احد ما انه جعل ارضه صدقة موقوفة على الفقراء  
والمساكين وشهد الاخر انه جعل ارضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين  
وقراء قرأته قال هذا لا يشبه ابواب البر لان الذي شهد لفقراء قرأته لم يشهد  
بجميع الفتنة للفقراء والمساكين كذا في المحيط اذا شهد انه وقف عليها او عليها  
احدها او على اولادها او على نسائها او على ابويها او على قرأته وهما من القرابة  
او على آل عباس وهما من آل عباس او على مواليه وهما من الموالى فالشهادة باطله  
ولو شهد انه وقف عليها وعلى قوم اخرين فالشهادة لها باطله فان قال لا تقبل  
ما جعل لغيره فلهما جائزة للباقين يعطون بما سهر لهم ويجعل حصته الشاهد  
للفرد كذا في الخاوي ولو شهد القرابة الواقف لهما من قرأته وقال لا تقبل شهادتهما  
وان لم يكن لهما اولاد هكذا في الذخيرة ولو وقعت الموصوفة في الوقف فشهد شاهد  
انها صدقة موقوفة على جيرانه والشاهد ان من خفي جيرانه جازت شهادتهما ولو شهد  
شاهدان في ضيقة انها صدقة موقوفة على فقراء قرأته وهما من فقر قرأته لا تقبل  
شهادتهما كذا في فتاوي قاضي خان ولو شهد الله وقف على فقر قرأته وهما غنيان  
من القرابة يقوم شاهد المخرج الشهادة لانهما لو افتقرا كان لهما حصته كذا في الخاوي  
ولو شهد الله وقف على فقراء مسجد جازت شهادتهما وكذلك لو شهد اهل المدرسة  
بوقف المدرسة فقبل شهادتهم ولو وقف رجل كراسته على مسجد لراة الزمان او على اهل  
المسجد وشهد اهل ذلك المسجد على وقف الكراسته فهذه المسئلة نظير شهادة  
اهل المدرسة على وقف تلك المدرسة وشهادة اهل الحلة على وقف تلك الحلة  
والمستأجر منهم الله تعالى في فصل الجواب فيما قلنا في شهادة اهل المدرسة ان  
كانوا يأخذون الوظائف من ذلك الواقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا يأخذون  
تقبل وكذا اقلوا في اهل الحلة هكذا وكذلك الشهادة على وقف مكتب وللشاهد  
حسب المكتب لا تقبل وقيل بانه لا تقبل كلها تقبل وهذا الصحيح كذا في  
الفصول العارضية اذا ادعى رجل على رجل انه وقف هذه الارض على المساكين وهو  
يخجل ذلك واقام بينة على اقراره بذلك حكمت عليه بالوقف للمساكين واخرجت  
الامر من يده كذا في المحيط جاز الفناء وقف صحيح على مكتب ومعلم في القرية  
فغصبة رجل فشهد من اهل القرية من اولاد له في المكتب ان هذا وقف فلان  
على كذا ائمت شهادتهم كذا في التاتارخانية يشهد ان شهد لغير ارضه  
فلان جعل مسجد او مقبرة او خانة لراة ثم جعلها لمشهود به وقف على كمال  
وتضمن الشاهد ان قيمة الارض للمشهود عليه يوم قضى القاضي عليه وكذا لو شهد  
انه وقف على المساكين او على فلان ثم على المساكين ثم رجعا كذا في الخاوي لراة  
على الوقف بالشهرة بخبر زكي شرابطه لا عليه الفتوى كذا في المراجعة وكان الشيخ

فقراء

الاسام ظهور الدين المرغينا في رحمه الله تعالى يقول لا بد من بيان الحجة بان يشهدوا  
بان هذه اوقف على المسجدة او على المقبرة وما اشبه ذلك حتى لو لم يدعوا ذلك فتراد انهم  
لا تقبل شهادتهم وحق قول المستأجر لا تقبل الشهادة على شرابطه ان بعد ما بينوا  
الحجة وقالوا هذه اوقف على كذا لا ينبغي لهم ان يشهدوا انهم شهدوا من علقه بغير  
الي كذا اثم لم يكد او لو ذكروا ذلك لا تقبل شهادتهم كذا في الذخيرة وتقبل الشهادة في الوقف  
وكذا اشهادة النسك مع الرجال كذا في الظهيرية وكذا الشهادة بالتسامع فلو انهم  
شهدوا بالتسامع وقالوا شهدوا بالتسامع تقبل شهادتهما وان عرضا به لان الشاهد  
ربما يكون سنة عشر سنين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيمنع القاضي ان الشاهد  
يسمع بالتسامع لا لعين فاذا لا فرق بين المسكون والافصح اشار ظهور الدين  
المرغينا في هذه المعنى وهذا اجل ما يجوز فيه الشهادة بالتسامع فانها اذا عرضا  
انهم شهدوا بالتسامع لا تقبل كذا في الفصول العارضية النواز شيل ابو بكر عن صدقة  
موقوفة استولى عليها ظالم وانكر الوقف هل يجب على اهل القرية ان يشهدوا انه  
للفرد اقل من سمع من الواقف ان يسمع ومن لا يسمع لا يجوز كذا في التاتارخانية ارض  
ي يد رجل يدعي انها وقف له اقام قوم البينة ان فلانا وقف على علمهم لم يستحق شيئا  
قد يقف ما لا يملك وكذا لو شهد الشهود انه وقف وكان في يده وديقه وغصبا  
وان شهدوا ان فلانا وقفوا عليهم وهو يملكها فبطلت بطلت الي احصاء بطلت  
الواقف ولا وصية كذا في الخاوي **وما ينصل** به كذا رجل جاء الي قاضي بطلبه وقال  
اني كنت امينا للقاضي الذي كان قبل هذه لونة بيدي صدقة كانت لرجل يقال له فلان  
انه فلان وقفوا على قوم معلومين سهام قبل قوله اذا لم يكن للواقف ورثة ولم يعلم من  
امر هذه الصدقة غير ما اقرب هذه الرجل وان كان له ورثة فقال هو ميراث بيتنا  
وليس بوقف فما لعل قولهم ويكون ميراثا بينهم وانا قالت العدة هي تعرف علينا  
وعلى شملنا ومن تعذر ذلك على المساكين وقال الذي في يديه الضيقة هي وقف  
على الفقراء والمساكين ذونكم ما تقول قول الورثة وان قال الذي في يديه الضيقة  
هي وقف على الفقراء ولم يقبل وقول فلان وقال قوم هو وقف علينا وعلى شملنا  
وقولنا ابونا فالقاضي يقضي بالوقف لا ينظر الي قول الورثة هذه الجملة في اجاب  
الناظر في كذا في المحيط الوقوف التي تقادمت اهرها ومات وارثا ومات الشهود  
الذين يشهدون فليها فان كانت لها رسوم في دواوين القضاة يولد عليها فاذا تنازع  
اهلها فيها اجريت على الرسوم الموجبة في ديوانهم وان لم يكن لها رسوم يولد عليها فاذا تنازع  
يعمل عليها بحقل موقوفة فنثبت في ذلك حقا قضى له به هذا الحكم اذا لم يبق ورثة الواقف  
فان بقي وتنازع قوم يرجع الي ورثة الواقف الوحيين جميعا فاذا اقر واستبى بوجه  
ما اقرارهم فان تقدر يرجع الرسوم فان تقدر بحقل موقوفة الي قيام الدليل كذا في  
المخبر فان اصطلحوا وازادوا اخذ ذلك كان للقاضي في الاجمعي ان يقسم ذلك  
بينهم كذا في فتاوى قاضي خان اذا كانت الارض في يد رجل وهو يقول انها كانت لفلان  
وقولها كذا اوقف لك الورثة بل وقولها المبيت علينا وعلى شملنا ومن بعدنا فلي المساكين  
والدي قاله الورثة خلاف ما قاله الرجل فان القاضي يحصيه على ما اقرب الورثة



اذ لم يجد القاضي قد يوان الحكم الذي قبله كتب الصك فيها رسوم الوقوف ولم يكن الوقوف في يد  
الامناء بل وجد اقرار من يديهم واما اذا كانت الوقوف في يد الامناء ولا رسوم في  
ديوان من قبله فانه لا يقبل قول الورثة فيما ليس في ايديهم كذا في الذخيرة سيلا شيخ  
الاسلام من وقف مشهورا شتهرت مصارفه وقد رما يعرف الي مستغنيه قال  
ينظر الي الموجود من كالم فيها سبق من الزمان ان اقواما كيف يعملون فيه والي من  
يعرفون ولم يعطوا فيمن ذلك كذا في المحيط يفتاوي الفصل وقف في يد صاحب  
الاوقاف فوجده في صك ذلك الوقف ان الفاضل من نفقة يعرف الي فقر اهل السكة  
التي فيها الوقف وغيرهم فقرأ المسلمين يعرف الفاضل الي اعيان فقر السكة الموجود  
يوم الوقف يعرف لكل واحد منهم سهم ولما يقرأ سهم وكل من مات سقط سهمه  
وقسم بين الباقيين منهم علي ما وصفت فاذا اقرض فقر السكة الموجودون يوم الوقف  
كان فقر اهل السكة ومن سواهم من فقر المسلمين يذ لك سواء في الذخيرة في  
وقف الخصاص رجل وقف ضيقة لم تقال قد جعلت ضيقة العروفة بكذا وهي مشهورة  
مستغنية شتهرتا عن تخديدها صدقة موقوفة علي وضوء ساهما وجعل اخرها  
للمساكين جاز فان ادعي الوقف ان قرا حاشا لم يدخل في هذا الوقف قال ان كانت حدود  
هذه الضيقة مشهورة معروفة عند الصالحين جيرانها وكان هذه القرا منشوبا  
اليهم ومعرفة فاقول كحل في الوقف فان لم يكن الامر علي ما بيننا فالقول قول الواقف ولا  
يكون هذا الزواج داخل في الوقف كذا في المحيط **الباب السابع**  
في المسائل التي تتعلق بالصك سيلا شيخ الاسلام عن ذكر وقف كان فيه وقف فلان  
كذا علي مواليه ومدرسة مدريسة معلومة وكان فيه بيان المقادير بشرائط الصحة  
وجعل اخره للقرا فاجاب انه غير صحيح كذا في الذخيرة رجل وقف ضيقة لم يكتب صكا  
واشهد مشهورا عليه بذلك قال الواقف اني وقفت علي ان يكون بيومي جازي ولم اعلم  
ان الكاتب كتب ادم يكتب في الصك هذا الشرط ان كان الواقف رجلا فصحي يستحسن  
الولاية وتري عليه الصك وكتب في الصك وقف صحيح واقوه هو بجميع ما فيه لا يقبل  
قوله وان كان الواقف اعميا لا يزوم العارية فان شهد الشهود انه قري عليه بالعارية  
واقترع جميع ما فيه لا يقبل قوله ايضا وان شهد واقبل قوله كذا في المضرات وهذا  
شيء لا يجتص بصك الوقف بل يصح الصكوكا بها كذا في الطهسية وقتاوي ابي  
الليث سيلا الفقيه ابو جعفر عن امرأة قال لا جيرانا احبلي هذه الدار وقفا علي  
انك متى احببت الي سوا تتبعها مكسوا صكا بغير هذه الشرط وقولوا قد فعلنا واشهد  
عليه وقال ان قري الصك عليه بالعارية وهي نسخ واشهدت علي ذلك مارت الدار  
وقفا وان لم يقرأ عليه بالانصير الدار وقفا وما ذكر من الجواب في المسلمين انما يتاخر  
علي قوله بعد اما لايتاين علي قوله ابي يوسف رحمه الله تعالى في كذا في المحيط وقف ضيقة  
له وامر بكتابة صك الوقف فخلط الكاتب في خدعين واحد ان خلط فيها  
به تلك النواحي لك بينه وبين الحدود اكرم اوده للغير صحيح الوقف وان كان  
الحكم ان اللذان خلط فيها لا يبرحه ان لا في ذلك الموضع فالوقف باطل الا اذا كانت  
الضيقة مشهورة مستغنية عن التخييد لشمرة فيجوز الوقف حينئذ

كذا في الوجيز رجل اراد ان يقف جميع ضيقة له في قرية من القرى علي قوم وامر بكتابة الصك  
به مرسية فكتب الكاتب ان يكتب بعض اخرية من الاراضي واكرم وقوي الصك في الواقف  
وكان المكتوب ان فلان بن فلان وقف جميع ضيقة له في هذه القرية فهو كذا وكذا اقرارا  
علي فلان بن فلان وبين حدودها ولم يقرأ عليه الزواج الذي نسي الكاتب فاقرا الواقف بجميع  
ذلك قال الواقف ان كان الواقف في صحته واخبر الواقف انه اراد به جميع ما له في هذه  
القرية المذكورة وغير المذكورة فذ لك علي الجميع الذي اراده وكذا لو ملك الواقف وقد  
اخبار الواقف من نفسه قبل الموت فالا مراكا تكلم كذا في فتاوي قاضي خان اذا كتب  
صك المستولي والوصي ولم يذكر فيه جهة وصايتة وتولية لا يصح هذا الصك فان كتب  
انه وصي من جهة الحاكم ومثولي من جهة الحاكم ولم يسم القاضي الذي نصبه والذي ولاه  
جاء كذا في الواقفات الحسامية وهكذا اذ فتاوي اهل سمرقند استأجر رجل  
من مثولي وقف ارضا هي وقف علي ارباب معلومين وكتب في الصك استأجر فلان  
ابن فلان بن فلان المتولي في الاوقاف والمنسوبة الي فلان المعروف بكذا ولم يذكر يكتب  
اسم ارباب الواقف وحده ولم يعرف جازيانه لو كتب من فلان بن فلان المتولي في كذا وهو  
وقف علي ارباب معلومين جازيوان لم يذكر الواقف هذه الحق كذا في الذخيرة رجل في  
يده ضيقة جاء رجل واحد ادعي انها وقف وجاء بصك فيه خطوط مدولة وقضاة قد  
اقرضوا وطلبت من القاضي الفصل ليس للقاضي ان يقضي بذلك الصك كذا في الخلاصة  
وكذا لو كان لوح مضمون علي باب دار ينطق بالوقف لا يقضي بما لم يشهد الشهود  
بالوقف كذا في المحيط **الباب الثامن** في الاقرار قول من الارض  
ببعية هذه الارض وقف اقرارا بالوقف وليس باسبة اوقف حتى لا يشترط بشرائط  
الوقت كذا في المحيط اذ اقر بوقفية ارض في يديه ولم يسم واقفا واستحق ما فتح اقراره  
وصارت الارض وقف علي الاقرار ولا جعل المقر هو الواقف ولا غيره الا ان يشهد الشهود  
ان هذه الارض كانت لهذه المقر حين اقر فاجعل المقر واقفا كذا في محيط السرخسي والولاية  
للمقر استحسننا حتي يقسم الفلك بين المقر او لغيره ليس له ان يوصي الي غيره كذا في الذخيرة  
وتأويل قبول هذه البيعة جاء رجل غير المقر واحد ادعي انه هو الواقف واراد ان ياخذ  
من يد المقر فيقيم المقر بيعة انه هو الواقف فيكده فحضرته المدي وثبتت لنفسه  
ولاية لا يرد عليها قوله ولوان هذه المقر بعد هذا الاقرار اقرارا بالوقف فلان لا يقبل ذلك  
منه ولو قال انا واقفا قبل قوله كذا في فتاوي قاضي خان ولو اقر بالوقف وسمي واقفا  
ولم يسم مستحقه ما قال هذه الارض صدقة موقوفة من ابي وابوه ميت مان كان علي ابيه  
دين يتابع فيه وان كان له وصية بنفذ وصيته من ثلثه وما فضل منها يكون وقف علي  
القرى ان لم يكن معه وارث اخر وان كان معه وارث اخر جازي كذا في محيط السرخسي ينظر  
ان يدع الولاية لنفسه فلا ولاية للقاضي ان يولي امره من مشا وان ادعي الولاية قبل قوله  
استحسننا خلا امره علي الصلاح كذا في المحيط وان كان مع المقر وارث اخر جازي ذلك كما  
نصيب الجاهل من هذه الارض للمجاهد بغير ما يشاء وصيب المقر يكون وقف علي  
ما اقربه كذا في فتاوي قاضي خان وكذا اذا قال هي موقوفة من جدي ولو قال هذه  
الارض موقوفة عن ابي فان هذا لا يكون اقرارا بالملك لبيه ويجوز الوقف سواء







تبيينه عليه ولا يستحق الفهم لانه لو اقرم بصره وكذا كذا امين القاضى كذا في الحياوي فلو ان  
الذي في يديه الدار بعد ما اقرم وقف على فلان وقلنا فلو اقرم ومن تعبد على  
المساكين اقرم الدار للمدعي ان هؤلاء المسلمين حضروا وكذا بواصل صاحب اليد في اقراره  
بالدار للمدعي وقالوا هذه الدار وقد علمنا انهم اخضروا للمدعي فيما بيني فان اقام المدعي  
بينة على ملكية الدار فبطل اقراره بطل الذي كانت الدار في يديه انها وقف وان  
لم تكن لم ينصف على ما ادعى كان ان يستحق هؤلاء المسلمين على دعواهم فان اقرم بالدار  
للمدعي او نكلوا عن التمسك اقرارهم خاب على انفسهم دون اولادهم واولاد اولادهم والمساكين  
وكذا يجوز اقرارهم على الغير فيه كذا في المحيط اقرم بوقف صحيح واقراره اخبره من يده  
ووارثه يعلم انه لم يكن اخبره من يده قالوا اقراره على نفسه جائز وليس للورثة ان  
يأخذوه ولا يسمع دعواهم في الفسخ كذا في فتاوي قاضي خان جلد وقف ضيقة  
على الفقراء وصحة ثم ما كان في انسان وادعى ان الضيقة لم واقرا الورثة بذلك لم  
يبطال الوقف فيضمنون قيمة الضيقة من تركه الميت في قول محمد رحمه الله تعالى  
وقال الفقيه جيب العنان بلا خلاف وهو الصواب فان انكر الورثة ذلك فاداه  
تخليهم ان اراد اخذ الضيقة فلا يجزى عليهم وان اراد اخذ القيمة ان نكلوا فله  
ذلك كذا في محيط السرخس رجل في يديه دار اقرار المدعي في يديه الدار هذه الدار  
وقد وقفها رجل من المسلمين في ابواب الخير والمساكين ودفق اليه وولاه القيام  
بها ثم جاز رجل وقدّم صاحب اليد الى القاضي وقال انا وقفت هذه الوقف على  
هذه الوجوه والسبيل ودفقته الي هذه اولية القيام بامرها واراد ان  
يقبضها من يدي الذي هي في يدي ينظر اياها كذا الذي هي في يديه صدقة انه هو  
الذي وقفها فله ان يقبضها منه وان كان قد الرجل الذي جاز قال انا ما كذا  
الارض وما وقفها فله ان يقبضها منه وانما دفقها اليه ودفقته وصاحب اليد يقول  
انما كانت له الا انه وقفها على هذه الوجوه التي ذكرنا فان القاضي لا يقبل قوله صاحب  
اليد ان هذه الدار هذه الارض لهذا المدعي كذا في الذخيرة ارض من يد رجل شهدة  
شاهدة ان يقر اقراره انما موقوف على فلان بن فلان وسئل وشهد اخبر ان اقراره  
موقوف على فلان ذكر في الكتاب ان عرف اي الاقرارين كان اول جاز الاول وسئل الثاني  
فان لم يقر الاول من الاقرارين جميع ذلك ويكون الفلانة بين الفريقين نصفين كذا في  
فتاوي قاضي خان في يديه ارض اقرم مسلما ووقفها على المسلمين او في الحج ارض  
الغزو وصلى فيها اخر ما يتقرب به المسلمون الى الله تعالى جاز اقراره ويجزى على  
الوجوه التي سماها وان اقرم المسلم ووقفها على البيع او من وجه لا يتقرب به المسلمون  
بطل اقراره واخر جاز الارض من يديه وجعل لميت ما لا للمسلمين كذا في الحياوي  
**الكتاب الثاني** في غصب الوقف رجل وقف ارضا او دارا ففعل الى رجل  
وولاه القيام بذلك كذا في المدفع اليه فهو صاحب يخرج الارض من يده والخصم فيه  
الواقف وان كان الواقف ميتا وحياء اهل الوقف يطالبون به بغصب القاضي فيما يجازى  
منه فان كان دخلها نقص ضمن ما كان من نقصان بعد مجوده ويعبر به ما ائتم به  
ولو غصبها من الواقف او من واليه غاصب فعليه ان يرد هذا الى الواقف فان ابي

وثبت

وثبت غصبه عند القاضي خبسه حتى رد فان كان دخل الوقف نقص غم النقصان ويعبر  
الى مرقمة الوقف ويعبر به ما ائتم ولا يقسم بين اهل الوقف كذا في الحياوي فان كان  
الغاصب قرا في الارض منه عنده ان لم يكن الزيادة ما لا متقوما بان قرب الارض  
او قرب النهر او القوية ذلك السرقيين واختلط ذلك بالانساب وصار يعلو المستهلك  
فان القيمة يرد الارض من الغاصب بغير شيء وان كانت الزيادة ما لا متقوما كالبن  
والشجر يرد من الغاصب برفع البناء وقلم الاشجار ورد الارض ان لم يضر ذلك بالوقف وان  
كان اضر بالوقف بان قرب الارض بقلم الاشجار ورد الارض من الغاصب برفع البناء  
ان يرفع البناء او يقلم الشجر الا ان القيمة ضمن قيمة الغراس متقومة وقيمة البناء مرفوعة  
ان كان للوقف غلة في يد المتولي كقولك ان كان لم يكن للوقف غلة يواجر الوقف  
فيعطى الرضمان من ذلك كذا في فتاوي قاضي خان وان اراد الغاصب غنم الاشجار  
من اقصى موضع لا يجزى الارض كان لم ذلك ثم يضر له قيمة ما بقى في الارض الموقوفة ان  
كان لم قيمة كذا في المحيط فان صالح المتولي من الغاصب الغرس على شجر جاز  
اذا كان فيه صلاح الوقف وكذا في العارة كذا في الحياوي وان غصب الارض الموقوفة  
رجل قيمتها الف درهم ثم غصبها من الغاصب رجل اخر قيمتها الف درهم فله ان  
درهم فالقيمة لا يتبع الغاصب الاول انما يتبع الثاني اذا كان الثاني ملوكا يريده  
اذا غصبها رجل اخر من الغاصب الثاني وتقد راسنة ادها من يد الثالث وان  
كان الاول اسلم من الثاني يتبع الاول واذا انتزع القيمة ادها بالرضمان يري الاخر واذا  
اخذ القيمة من احد هما يشتري بها ارضا اخرى فمقتضاها مكانها كذا في الذخيرة  
فان اخذ القيمة من احد هما ثم ردت عليه الارض كان الارض وقفا على حالها وليس  
للمغاصب حبسا الى ان يحصل اليه القيمة كذا في المحيط فان اخذ القيمة من الغاصب  
وضاعت من يده لا شيء عليه والقول قوله مع غيبه كذا في الحياوي وان ضاعت  
القيمة في يده القيمة قبل ان يشتري بها ارضا اخرى ثم ردت ارض الوقف عليه كانت وقفا  
على ما كانت وضمن القيمة التي اخذها من مال نفسه ثم رجع القيمة بذلك في غلة  
الوقف استحسننا ولكن يرجع في غلة الوقف ولا يرجع على الموقوف عليهم في اموالهم  
يسوي غلة الوقف كذا في الذخيرة ولو كان القيمة حين اخذ القيمة يشتري بها ارضا اخرى  
للموقف ثم ردت الارض الاولى عليه كانت وقفا على حالها وخرجت الارض من الوقفية  
وكان للقيم ان يشتريها ويوفي من ثمنها القيمة التي قبضها فان كان في النقصان كان ذلك  
على القيمة ما لا ولا يرجع بذلك في غلة الوقف فمقتضاها واستحسننا ولو كانت  
الواقف شرط الاستبداد لا فباغما القيمة وقبض الثمن فباع ثم ردت الدار الاولى  
عليه بقيب بقضاها من ثمن القيمة الثمن من مال نفسه ثم يسع ارض الوقف التي  
ردت عليه بالثمن الذي قدم كذا في المحيط اذا غصب الدار الموقوفة او الارض الموقوفة  
فهدم بناء الدار وقلم الاشجار كان للقيم ان يضمنه قيمة الاشجار والتجديد والبناء  
اذا لم يقم الغاصب على ردها فضمن قيمة البناءين وقيمة الاشجار والتجديد والبناء  
في الارض فان ضمن الغاصب قيمة ذلك ثم طهرت الدار والارض والنقصان والاشجار  
ومعني قوله طهرت الدار وقد راعى الغاصب يعلم رد الدار والنقصان والاشجار فاعلمت

سما



يرد القيمة في الواقع وأما النقص والشجر فيكون للفاسب ويبدد القيمة على الفاسب  
قيمة العرصه كذا في الذخيرة والمحيط وان جني على الشجر والسبا في يد الفاسب كان  
واحدة الفاسب منه قيمة والفاسب معده لم يكن للمولى ان يضمن الجاني فان كان  
الفاسب زرع الارض فالزرع له وعليه نقصان الارض يحقل في عمارته كذا في المحوي  
واذا كان في ارض الوقف تخيل واشجار استغلت الفاسب سنيين يعني الاشجار  
والخيل ثم اراد رد الارض والتخيل والاشجار رد الفاسب مولا ان كانت قايمة بعينها  
وان كانت مسنة فله ضمن مثلها كذا في الذخيرة وما اخذ من الفاسب من بدل  
الفلة فرق في الوجوه التي سبها عليها كذا في المحيط غصب ارض الوقف ونحو  
تخيل واشجار فقلع الاشجار وتخييل رجل من يد الفاسب فالقيم بالخيار ان  
شا ضمن الفاسب قيمة الاشجار والتخييل ناسبا في الارض وان شا ضمن القام  
ذلك فان ضمن الفاسب رجلا كذا في القام وان ضمن القام لم يرجع بذلك على  
الفاسب وان لم يضمن القيم احد هاتين ضمن الفاسب القام واخذ منه قيمة ما  
قلع في ارضه واد تضمن القام ليس له ذلك كذا في الذخيرة رجل غصب ضيعة  
موقوفة في ارض المصوب منه واقام البيت قبلت بينة وتزد عليه الضيعة  
اجرا كذا في الظهيرية ولو غصب الموقف احد لا يكون احد من الموقوف عليه  
حق الخصومة بدون اذن القاضي كذا في الفصول العادية وقف على نزل استولي  
عليه ظالم لا يمكن انتزاعه من يده فانه في الموقوف عليهم على واحد منهم انه باع من  
هذه النظم وتسلط اليه وهو منكر فادخله فلهم ذلك فاذ انكر يستحق لفدان  
نكل مضي عليه يقبضه وكذلك لو قامت له بينة لان الفتوي في غصب الدور والعقار  
الموقوفة بالانسان نظر للموقف كما ان الفتوي في غصب سائر الموقوف بالانسان  
نظرا للموقف وهو اختيار مشايخنا ومن قضى عليه بالقيمة يرضى منه القيمة فيستتر  
بها ضيعة اخرى فتكون وقفا كذا في محيط الرحيم وقف موضع في حيايته  
وصحة واخرجه من يد منسولي فاصب وحال بينه وبينه يرضى من الفاسب  
قيمة ويشترى بها موضع اخر فيوقف على شرطه لان الفاسب لما جدد صار  
مستهلكا والشئ المسبل اذا صار مستهلكا وجب الاستدانة به كالفرض المسبل  
في سبل الله اذا قتل هذه السخسان اخذ به المشايخ رحمهم الله تعالى كذا في المظان  
رجل وقف ضيعة له ثم ان الواقف زرعها وانفق فيها واخرجت زرعها والبذر من  
قبل الواقف فقال انا زرعها بنفسي بيدري وقال اهل الوقف زرعها للوقف  
فالقول قول الواقف الزارع والزرع له فان سال اهل الوقف من القاضي ان يخرجها  
من يده وفذر زرعها بنفسه ولم يكن لذلك لا يخرجها من يده ولا يتقدم في ذراعها  
للموقف فان احتج به لبيت للموقف عنده مال ولا مد وقال له القاضي استند في  
الوقف واجعل ما تشاء من به في البذر والنفقة على الزرع فان كان لا يمكنني  
قال اهل الوقف استدينوا انتم ما تشترون بالبذر وما يكون من النفقة على ملك  
حتى ياخذوا ذلك مما يجي من الفلة فان قالوا لا فمن ان يستدين نحن ونشترى  
البذر وكما سار في يد الواقف فجد ذلك لكن نحن نزرع فانه لا ينبغي ان يطلق لهم

ذلك

ذلك لان الذي وقف احق بالقيام ان يكون نحو فاعليه لا يؤمن ان يتلفه فان زرع هـ  
الواقف الارضوا تنفق عليه فاصاب الزرع افة من عرق او غير ذلك وذبح الزرع  
تقال الواقف استندت في زرعته هذا الزرع الذي يقطع للموقف وجا غلة اخرى  
فازاد ان ياخذ من هذه الفلة ما ذكرناه استند انه لذلك وقال اهل الوقف انما  
زرع ذلك لنفسه فالقول قول الواقف ولم ان ياخذ من هذه الفلة ما استند ان  
لهذا الزرع فان قال الواقف انما انفق من ثمن البذر والنفقة على الزرع خمسية  
قال يصدق الواقف به مقدرا ما يتفق على مثل ذلك فان اختلفت في الوقف يعني القيمة  
واهل الوقف في الزرع فقالوا ان الزرع من ثمنها بنفس بيدري وتفتي وقال اهل  
الوقف قبل زرعته لنا فالقول قوله الوالي كذا في المحيط **باب الفاسب**  
به وقف المربي مريض وقت دارا به مرض مائة ثم وخايزا اذا كان يخرج من الثلث  
وان لم يخرج ولا جازت الورثة فله ذلك وان لم يخرج بطل فيما زاد على الثلث وان اخرج البعض  
دونه البعض جاز بقدر ما اخرجوا وبطل الباقي الا ان يظهر للميت مال غير ذلك  
فينفذ الوقف الكذا في فتاوي قاضي خان فان اطل القاضي الوقف في الثلث  
ثم ظهر له مال يخرج الكل من الثلث فان كان قايما بعينه في يد الورثة مضى كل واحد وان  
لم يكن بان باع الورث لا ينفق ببعه لكن يرضى منه قدر ما باع ويشترى بها ارضا اخرى  
فيوقف مكانها كذا في محيط الرحيم ولو حصل للميت مال بان قتله اثم ان الورثة  
صالحوا الفاتل على مال لا ينفق البائع بالاشفاق ولو باع بعض الورثة دون  
البعض فالبيع يهود وقفا وما بيع يشترى بقيمة ارض وتوقف كذا في الذخيرة  
وكذا لو باع القاضي ارض في الدين ثم ظهر للميت مال فيه وقف بالدين يخرج ارض  
من ثلثه لا ينفق البائع ولكن يرضى من مال الميت مقدرا ثمن ارض ويشترى به  
ارض اخرى وتوقف على الفاتل كذا في محيط الرحيم واذا حقل ارضه صدقة موقوفة  
لله تعالى ابد ايماء ولله وولد ولده وتسلط ابد ايماء تسلكوا ومن بعدهم على هـ  
المساكين فان كانت هذه الارض تخرج من الثلث صارت موقوفة مستغلة ثم  
تقسم غلتها على جميع ورثته على سهام الميراث حتى انه اذا كانت له زوجة واولاد يعطى  
الزوجة الثمن وان كان له ابوان واولاد في ابوان يعطيان السدس ويقسم الباقي  
بين اولاده للذكر مثل حظ الانثيين وهذا اذا كان له اولاد صلبية ولم يكن له غيره  
اولاد الا وحدها كان موم اولاد الاولاد وباقي المسئلة جالفا فانه تقسم الفلة على عدد  
روس الاولاد الصلبية وعلى عدد رؤس الاولاد الاولاد فما اصاب اولاده لصلبه من  
ذلك قسم بين ورثته على ما يقسم الله تعالى وما اصاب اولاد الاولاد يقسم بينهم هـ  
بالسوية فاذا انقضت اولاد الصليب قسمت الفلة على الاولاد وتسلط ولا يكون  
لزوجة ولا ابوية من ذلك شئ كذا في الظهيرية وان كانت هذه الارض لا يخرج من  
الثلث فان اخرجت الورثة ما لوقف جاز ويكون الفلة بينهم بالسوية لا يفضل  
الذكر على الانثى ولا يكون للابوين وزوجة من ذلك شئ وان لم يخرجوا الوقف جاز  
الوقف من الثلث فصار ثلث الرقبة وقف للفقراء ويقسم الفلة بين جميع الورثة  
على ارض الله تعالى وكذا الذي ذكرنا قول جلال رحمة الله تعالى والقاضي ابي بكر



الحضانة والنفقة اي تكو الامم والنفقة اي تكو الاسكان في رحمهم الله تعالى كذا في  
 الذخيرة وان وقف ارضه على قرابته فان كانت قبلته ورثة لم فقهه او مالوكان  
 الوقف على الولد سواء وان لم يكونوا ورثة له جاز الوقف عليهم ويستحقون الغلة  
 جهة الوقفية وان وقف على بعض ورثته دون البعض فان اجازوا اجازوا وان لم  
 يجيزوا صا والارض وقف للغرة من الثلث ويكون الغلة على قوله هلال ومن  
 تابعه للورثة على قدر موارثهم فان ماتت الارث الموقوف عليه كانت الغلة  
 للغرة وان مات بعض ورثة الواقف الا ان الوارث الموقوف عليه حي فالغلة  
 لجميع الورثة ومن مات فتنصيبه ميراثا لورثته كذا في المحيط ولو قال ارضي  
 هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وصلي واخره للغرة او وصلي  
 والارض يخرج من ثلث المال فان اجازوا قسمت الغلة بين الوارث وولد الولد على  
 عدة رؤسهم وان لم يجيزوا قسمت الغلة على ولد الصلب وولد الولد على عدة  
 رؤسهم ثم ما اصاب ولد الولد يقسم بينهم بالسوية وما اصاب ولد الصلب  
 فهو ميراث بين جميع الورثة فان هلك بعض ولد الصلب وبعض ولد الولد  
 وحدث بعض ولد الولد ينظر الى عدد يوم يحدث الغلة ثم ما اصاب ولد الصلب  
 يقسم على جميع ورثة الواقف يوم مات الواقف على قدر ميراثهم ثم حصة الميت  
 منهم تكون لورثته فاذا اتروا ولد الصلب كلف بالغلة لولد الولد والنسل  
 ولا يمس لساير الورثة كذا في الظهيرية ولو قال الميراث ارضي هذه صدقة  
 موقوفة على من احتاج من ولدي وتسلمي يعطى كل واحد ما يسع نفقته وان لم  
 يكن في ولد هو سلمه فقير والغلة كلها للغرة فان كان ولده وتسلم فقرا  
 قسمت الغلة بينهم على عدة رؤسهم بقدر كل واحد منهم ما يكفيه لنفقة  
 ونفقة ولده وامراته وخادمه بالمعروف لظواهرهم واذاهم وكسوة ستة ثم ما  
 اصاب ولد له صلب يقسم بينهم وبين جميع ورثة الواقف على قرابته الله تعالى فاذا  
 اخذ منه بعض ما اصابه والباقي لا يكفيه لم يكن له ان يرجع فيها اصاب ولد الولد  
 وان كان فيهم اغنيا لا يعطى من كاه غنيا من ولده وتسلم شيئا ويقسم بين الفقراء  
 منهم على عدة رؤسهم كذا في الحادي ولو وقف ارضه في مرض موته وادعيه  
 يومنا يا قسم ثلث ما له بين الوقف وبين ساير الوصايا فيضرب اهل بيته  
 الوصايا بوضايعهم ولا هيل الوقف بقيمة هذه الارض فما اصاب اهل الوصايا  
 اخذوه وما اصاب ثمة ارض الوقف اخبر من الارض بذلك المقتدر انفق ارضه  
 وقف على من وقف عليهم ولا يكون الوقف المنفذ اول كذا في الذخيرة ولما وقف  
 كالعتق والتدبير حيث بيدها كذا في الحادي ولو قال ارضي هذه يعطى غلة  
 بعد وفاتي لولد عبد الله وتسلم يكون وصية بالغلة وكذا اذا قال حسبوا هذا  
 بعد وفاتي على ولد عبد الله وكذا اذا قال ارضي بعد وفاتي موقوفة على المساكين  
 احبس على المساكين فهذا وقف جائز كذا في الظهيرية واذا جعل ارضه صدقة  
 موقوفة على قوم ومن بعدهم جعل الغلة للورثة فالغلة تكون للقوم الذين جعل  
 لهم فاذا اتروا كانت للورثة على قدر موارثهم فاذا ماتوا كانت الغلة للغرة

بصير

كذا في خزانة المفتين والمحيط اذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد  
 ولدي وتسلمي فمن هلك من ولدي الصلي فما كان نصيبه بالارث فهو وقف على  
 ولد ولدي فهو جائز وينقسم الغلة على عدة رؤس ولد الصلب الولد وعلى عدة  
 رؤس ولد الصلب الاحياء ومن هلك بعد موت الواقف فما اصاب الولد منه وولد  
 الصلب يكون وقف على ولد الولد ثم ما يصيب الاحياء يقسم بينهم وبين الاموات  
 وما اصاب الاموات يكون لورثتهم بالارث عنهم فان اراد الواقف ان يجعل ذلك وقفا  
 على ولد الولد وتسلم فقال وما يصيب الميت منهم من حصة ولدي الاحياء هو  
 وقف على ولد ولدي فله في هذه الايجوز كذا في المحيط الرخصي واذا وقف ارضه في مرضه  
 على ولد ولده وولد ولده ما له سوي الارض وقف على ولد الولد اجازت الورثة او لم  
 يجزوا ولما اصاب الثلث فان لم يجز الورثة ذاك فذلك ملك الورثة فان اجازوا فذاك  
 بين ولد الصلب وبين ولد الولد لكان التسوية كذا في الظهيرية وقف ارضه في  
 مرضه وهي يخرج من الثلث فثلث المال قبل موته وصار ثلث يخرج من الثلث  
 او تلف المال بعد موته قبل ان يحصل الى الورثة فثلثها وقف وثلثها للورثة  
 كذا في البحر الرائق نافلا من البرانية ولو ادعي بان يوقف ارضه بعد موته على قرا  
 المسلمين فان خرجت من الثلث او لم يخرج ولكن اجازت الورثة فانها توقفت كلها  
 وان لم يجز الورثة فمقتدر اثلث يوقف ولت خرجت كلها من ثلثه وفيها خيل فثلث  
 بعد الموت قبل وقف ارض دخلت الشرة بية الوقف وان اثمرت قبل الموت  
 فذلك الشرة تكون ميراثا كذا في المحيط الرخصي ولو وقف ارضه في مرضه وقفا  
 صحيا وحدث فيما ثمة قبل وفاته فان الشرة تكون وقفا مع الارض ولو كان  
 فيما ثمة يوم وقفا وهو خريف فالشرة ميراث لورثته كذا في المحيط واذا قال  
 الميراث جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابدا على ربي وولده وولد  
 ولده ابدا ما تاسلوا وما بعدهم على المساكين فان احتاج ولدي او ولد  
 ولدي كانت غلة هذه الارض لهم دون غيرهم وكانوا الحق بما كانوا على اوج  
 ارضه فاحتاج اليها ولده لصلى بعد وفاته فانه يرد على الغلة اليهم وان مات  
 بعض ورثة الواقف احتاج ولده لصلى ردة الغلة اليهم وقسمت الغلة  
 بين المحتاجين من ولده وبين ما كان في ايام الورثة ولا ينظر الى من  
 مات منهم كذا في الظهيرية وان كان قال فان احتاج احد من ولدي لصلي  
 اجره ما احتاج من غلة هذه الصدقة بعد زمان يسعة لنفقة  
 بالمعروف وكان الباقي من غلة هذه الصدقة موقوف على ما بين اهل  
 الوقف فهو جائز فان احتاج خمسة انفس من ولده نظر الى ما بينهم بنفقة  
 ستة الي اذ قال الغلة المستقبلة فان بلغ ذلك مثلا مائة دينار يقسم هذه  
 المائة الديار بينهم وبين ساير ورثة الواقف فاذا قسمنا ذلك صاحب  
 المحتاجين منهم اقل ما يسعون بنفقة ستة فيرد عليهم من غلة هذا الوقف  
 ما يجيبهم من ذلك مائة دينار كذا في المحيط والله تعالى اعلم

الباب الحادي عشر في المساجد وما يتعلق به وفيه فصلان



باب في ما يصير به مسجد او في احكامه واحكام من فيه من بني

مسجد المير ملكه عنه حتى يورثه عن ملكه بطريقه وياذن بالصلاة فيه اما الاخر  
فلانه لا يخلص لله تعالى الاية كذا في الهة اية فلو جعل وسط دله مسجد او اذن  
لنيس في الدخول فيه ان شرط معه الطريق فلو سجد اية قولهم والا فلا عند اية  
حنيفة رجة الله تعالى ولا لا يصير مسجدا وتبصر الطريق من حقه من غير  
شرط كذا في القنية وفي السفن في ولو عزل بابا الى الطريق الا عظم يصير مسجدا  
كذا ذكره الامام قاضي خان كذا في التاتارخانية ومن جعل مسجدا تحت من داب  
او فوقه بيت وجعل بابا الى الطريق وعنه فله ان يبيعه وان مات يورث  
عنه ولو كان السرداب لمصالح المسجد جاز كما في مسجد بيت المقدس كذا في الهداية  
اذا اراد انسان ان يتخذ تحت المسجد حوانيت فله لمحة المسجد او فوقه  
ليس له ذلك كذا في الذخيرة واما الصلاة فلانه لا بد من التسليم عند اية  
حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى هكذا في البحر الرائق التيسير في المسجد ان  
يصل فيه الجماعة باذنه وعن ابي حنيفة رجه الله تعالى فيه روايتان في رواية  
الحسن منه بشرط اداء الصلاة فيه بالجماعة باذنه اثنان فصاعدا كما قال  
محمد رحمه الله تعالى والصحيح رواية الحسن كذا في فتاوى قاضي خان ويشترط  
مع ذلك ان يكون الصلاة باذان واقامة جهر الاسراجي لو صلى جماعة بغير اذان واقامة  
سرا اجمرا لا يصير مسجدا عند هذا كذا في المحيط والكنية ولو جعل رجلا واحدا مؤذنا  
ولما كان اذان واقام وصلوا وحده صار مسجدا بالاتفاق كذا في الكنية وفتح القد  
واذا سلم المسجد الى متولي يقوم بمصلحته يجوز ان لم يصل فيه وهو الصحيح كذا  
في الاختيار شرع المختار وهو الاصح كذا في محيط السرخسي وكذا اذا سلمه الى ان في  
اوناسيه كذا في البحر الرائق والاصافة الى مائة الموت والوصية ليست بشرط  
لصيرورة المكان مسجدا حجة ولزوما عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى في خلاص  
سكاير الاوقاف فيلزم منه كذا في الذخيرة وذكره في الشهيد رحمه الله تعالى  
في الواقعات في باب العيش من كتاب الهيئة والصدقة رجل لم يسكنه ابناء  
ربها اسر قوما ان يصلوا فيها فله ان يسكنه او حله او حله ان اسره بالصلاة فيها  
ابن اخصا بان قال صلوا فيها ابدا او اترم بالصلاة مطلقا ونوى الابد ففي  
هذه بين الوجهين صارت الساحة مسجد الرومات لا يورث عنه واما ان وقت  
الامر باليوم او الشهر او السنة ففي هذا الوجه لا يصير الساحة مسجد الرومات  
نورث عنه كذا في الذخيرة وهكذا في فتاوى قاضي خان متولي مسجد جعل منزلا  
موقوف على المسجد مسجد او ضلوا لاس فيه سنيين ثم ترك الناس الصلاة  
فيه فاجبة مترا لا مستغلا جاز ان لم يصح جعل المتولي لياه مسجد كذا في  
الواقعات الحسامية من جعل داره مسجد او مات ولم يخرج من الثلث ولم  
يجز الورثة صار كله ميراثا وتطل جعل مسجد الا في الورثة فيه خلاف يمكن فيه  
مؤثرات عن حقوق العباد فقد جعل المسجد جزاء شاعيا فيبطل كما لو جعل ارض  
مسجد انما استحق شخص من شاعيا يعود الباقي الى ملكه بخلاف ما لو اوصي بان

يجعل

يجعل ثلثه ارضه مسجد احيث يصح ان هناك واحد الاقرار ان الدار تقسم ونور الثلث  
ثم يجعل مسجد كذا في محيط السرخسي المتخذ لصلاة الكنائس حكمه حكم المسجد  
حتى يجنب كما يجنب المسجد كذا في الاختار في القنية فيه اختلاف المشايخ رحمهم  
الله تعالى واما المتخذ لصلاة العيد المختار انه مسجد في حق جواز الاقتداء وان  
انفصل التصوف وفيما عدا ذلك فلا رفق بالناس كذا في الخلاصة ولو ساق  
المسجد على الناس وعجبه ارض لرجل يؤخذ ارضه بالقيمة كرها كذا في فتاوى  
قاضي خان ارض وقف على مسجد والارض يجنب ذلك المسجد واراوان يزيدوا  
في المسجد شيئا من الارض لكن يرفقوا الاسر الى القامي لياذن لهم ومستغل الوقت  
كالدار والى فوت على هذه كذا في الخلاصة في الكبرية مسجد اراد اهلها ان يجعلوا  
الرحبة مسجد او المسجد رحبة واراوان جدي تواريا با واراوانا يجوزوا  
الباب عن موصيه فلم ذلك فان اختلفوا نظر ابيهم اكثر وافضل فلم ذلك كذا في  
المضرات ذكر في المنتقى من مذهب محمد رحمه الله تعالى في الطريق الرابع بني فيه اهل  
الحلة مسجد او ذلك لا يصح بالطريق فتوى رجل فلا تباين ان يبنيوا كذا في الحاوي  
وتب الاجناس ويزيدون ههنا فان كانت تحت مسجد الحسن عن مرفوعة كثير اهل  
لا يصح مدم وهو مرفوعة او مرفوعة ادم خاصة اراد قوم ان يبيعوا بعض هذا  
النهر ويبنيوا عليه مسجد ولا يغير ذلك بالنهر ولا يتصرف منهم اهل النهر فالت  
محمد رحمه الله تعالى يبيعه ان يبنيوا ذلك المسجد للامة او للحلة كذا في المحيط  
قوم بنوا مسجد او احتجوا الى مكان ليس المسجد واخذوا من الطريق وادخلوه  
في المسجد ان كان يضر باصحاب الطريق لا يجوز وان كان لا يضرهم رجوت ان لا يكون  
به بما كذا في المضرات وهو المختار كذا في حرارة المعتمد ان ارادوا ان  
يجعلوا شيئا من المسجد طريقا للمسلمين فقد قبل لهم ذلك وانه صحيح كذا في المحيط  
المفتية اذ جعل في المسجد ممر فانه يجوز لتعارف اهل الامصار في الجوامع  
وجاز لكل واحد ان يبر فيه حتى الكفرا الحث والمباحض والنفوسا وليس له ان  
يخلقوا فيه الدواب كذا في التبيين سلطان اذن لقوم ان يجعلوا ارضهم  
ارض البلدة حوانيت موقوف على ارض مسجد وارضهم ان يزيدوا به مستخدم  
ينظر ان كانت البلدة فتحت عنوة يجوز امره اذا كان لا يضر بالمارة لان البلدة اذا  
فتحت عنوة صارت ملكا للفرقة في زامر السلطان فيها وان فتحت ضلحا  
بقيت البلدة على ملكهم فلم يجوز لامر السلطان فيها كذا في محيط السرخسي ولو  
كان مسجد في حلة ضاقت بها اهلها ولا يتسعون ان يزيدوا فيه فستلهم بعض الخير  
ان يجعلوا ذلك المسجد ليدخله هو وداره ويعطيهم مكانه عوضا ما هو خير  
له فيسح فيها اهل الحلة قال محمد رحمه الله تعالى لا يتسعون ذلك كذا في الذخيرة في  
الكبرية مسجد مبني لادخل ان ينفق منه ويبنيه ما نيا احكم من البناء الاول  
ليس له كذا في لاية لم كذا في المضرات وفي النوازل ان يضاف ان ينفق ان لم  
يهدم كذا في التاتارخانية وتاويله اذ لم يكن الباني من اهل تلك الحلة واما  
اهل الحلة ان يهدموا وحده ذوابا ويبنوا الكصير ويعلقوا القناديل لكن

ليست



من مال انفسهم بما من مال المسجد فليس لهم ذلك الا بما امر القاضى كذا في الخلاصة  
 وكذا انهم ان يفتروا فيه حجاب الما للشرب والوضوء اذا لم يعرف المسجد بان كان  
 عرفه قالوا في اول كذا في الوحي ذكر ابن سنان عن محمد رحمه الله تعالى في رجل  
 بني مسجد اثم مات فارد اهل المسجد ان ينقضوه ويبنوه وافيهم فلم ذلك  
 وليس لورثة الميت منهم وان ارادوا وان يبنوه وايضا الطريق لم اذن لهم كذا في  
 محيط السرخسي اذا جعل ارضه لم مسجد او شرط بين ذلك شيئا لنفسه لا يصح  
 بالاجماع كذا في المحيط وانفقوا على انه لو اخذ مسجد اعلى منه بالجوارح والوقت  
 ونجل الشرط كذا في مختار الفتاوى في وقف الحصة اذا جعل ارضه مسجد  
 وبناء واستشهد ان لا يبطل الوصية فهو شرط باطل ويكون مسجد اهل الحلة  
 وقال جفلة هذا المسجد اهل هذه الحلة خاصة كان لغير اهل تلك  
 الحلة ان يبيع فيه هكذا في الذخيرة واذا خرب المسجد واستغنى اهلها وقار  
 بحيث لا يبيع فيه فاما لو اوقفه او لورثته حتى خازلهم ان يبيعوه او يبنوه  
 دار او قتل فهو مسجد ابد او هو الاصح كذا في خزائن المفتين في فتاوى الحجة لوصف  
 احد المسجد بن قديما وتدل على ان الخراب فارد اهل السكة يبيع القديم وصرفه  
 في المسجد الجديد فانه لا يجوز ما يعلق قول ابي يوسف رحمه الله تعالى ولان المسجد  
 وان خرب واستغنى عنه اهل لا ينفذ الي ملكه الباقي ولعلنا قول محمد رحمه الله  
 تعالى وان عاد بعد الاستغناء ولكن الي ملكه الباقي ورثته ولا يكون اهل  
 المسجد يعلق كلا القولين ولاية البيع والفتوى على قول ابي يوسف رحمه الله تعالى  
 انه لا ينفذ الي ملكه ما كان له المصير امتنا فلا عن فتاوى الحجة كذا في التناثر  
 ابو بكر الاسكان فمن بني لنفسه مسجدا على باب داره ووقف ارضه على عمارته  
 مات هو وخرب المسجد واستغنى الورثة في بيعها فافتوا بالبيع ثم ان اقرضا  
 بنوا ذلك المسجد فقلنا لو ان ملك الاراضي قال ليس لي الحق المطاوعة كذا في التناثر  
 خاتمة رجل بسط من مال خصيصه في المسجد ووقع الاستغناء عنه فان ذلك  
 يكون له ان كان حيا ولو ارثه ان كان ميتا وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى يبيع  
 ويبع فاشتمه الى حوايج المسجد فان استغنى عنه هذا المسجد يجوز له ان يبيع  
 والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى ولو وقف ميتا فاشتمه سبعة فان الكفن  
 يكون للكفن ان كان حيا ولو ارثه ان كان ميتا كذا في فتاوى قاضي خان وذكر ابو  
 الليث بن نواز في خصيص المسجد اذا صار خلقا واستغنى اهل المسجد عنها وقد  
 طرأ انسان ان كان الطابع حيا فموت ولم يكن ميتا ولم يبع له وارثا وهو ان  
 باس بلا يد اهل المسجد الي فقير ويستغنى به في شراء خصيص اخر للمسجد  
 والمختار انه لا يجوز له ان يبيع ارضه او يغير ارضه القاضى كذا في محيط السرخسي وفي  
 المنتقى بوارى المسجد اذا خلقت فصار لا يستغنى بها فارد ان يبيعها ان  
 يخذها لو تبيخق بها او يشرى مكانها فله ذلك وان كان فو غايبا فارد  
 اهل الحلة ان يخذوا البوارى ويستغنى قواها بعد ما خلقت لم يكن له من  
 المسجد ايام الربيع ان لم يكن له قيمة لا باس بغيرها خارج المسجد ولان زعموا

ان يتفق كذا في الواقعات الحسامية خشيتم المسجد اذا كان له قيمة فلا هله المسجد ان  
 يبيعوه وان رفعوا الي الحاكم فهو احبهم يبيعوه بامرهم هو المختار كذا في الجواهر الا  
 لورفع انسان من خشيتم قطعا قطعا بالسودا في الواقعية صانه ان لم قيمة  
 حتى ان الشيخ ابا حفص السفكوري اوصى في اخر عمره بمسجد في داره خشيتم  
 المسجد كذا في الواقعات الحسامية جنازة او غرض مسجد فسد فباعه اهل المسجد  
 قالوا في اوله ان يكون البيع بامر القاضى والصحيح ان يبيعهم لا يبيع بامر القاضى  
 كذا في فتاوى قاضي خان في بيع الكعبة اذا صار خلقا لا يجوز اخذه لكن يبيعه  
 السلطان او يستعين به على امر الكعبة كذا في السراجية ولو وقف على رهن  
 السراج للمسجد لا يجوز وضعه جميع الليل بل بقدر حاجة المصلين ويجوز ان يثلث  
 الليل او نصفه اذا احتج اليه للمصلاة فيه كذا في السراج الوهاج ولا يجوز ان  
 تترك فيه كل الليل الا في موضع حرت القادة فيه بذلك مسجد بيت المقدس ومسجد  
 ابن حنبل الله عليه وسلم والمسجد الحرام او شرط الواقف تركه فيه كل الليل كما جرت  
 القادة به في زماننا كذا في البحر الرائق ان اراد انسان ان يدرس الكتاب بسراج  
 المسجد ان كان سراج المسجد موضوعا في المسجد للمصلاة فيل باس به وان كان  
 موضوعا في المسجد لا للمصلاة بان فرغ القوم من صلاتهم وذهبوا الي بيوتهم وبقى  
 السراج في المسجد قالوا لا باس بان يدرس به الي ثلث الليل وفيما زاد على الثلث  
 لا يكون الحق التدرسي كذا في فتاوى قاضي خان **الفصل الثاني**  
 في الوقف على المسجد وتصرف القيمة وغيره في مال الوقف عليهم ولو اراد ان يوقف ارضه  
 على المسجد ودار المسجد وما يحتاج اليه من الدهن والخصير وغير ذلك على وجه  
 لا يرد عليه الا بطل يقول لو وقف ارض هذه ودار هذه وبن حذر بها عتوقا  
 ومراقفا وقفا مؤبدا يحيى ويعد وقف على ان تستقل ويبدأ من غلاتها بما فيه  
 من غلاتها واجود القوام عليها واذا اموتها فمفضل من ذلك يصرف الي عمارة المسجد  
 وهذه وحصيله وما فيه مصلحة المسجد على ان يقيم ان يتصرف به ذلك على ما يري  
 واذا استغنى هذا المسجد يصرف الي فقراء المسلمين ويجوز ذلك كذا في الظهيرية  
 رجل وقف ارضه على مسجد ولم يجعل اخرا للمساكين نكلم المشايخ فيه والمختار  
 انه يجوز له قولهم جميعا كذا في الواقعات الحسامية ولو كان الارض وقف على عمارة  
 المساجد او على مرممة المقابر جاز كذا في فتاوى قاضي خان وقف عمارة ائيلي  
 مسجد او مدرسته وهما معا فالبناهما قبل ان يبيها اختلقت المتاحرون والصحيح  
 ان يوزن ويصرف ثلثها الي القوام ان يبيها فان بنيت ردت اليها الغلة كذا في فتح  
 القدير ذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في باب الوارث اذا تصدق بداره على  
 مسجد او طريق المسلمين تكلوا فيه والمختار انه يجوز له ان يوقف كذا في الذخيرة  
 وكل اعطي درهما بعمارة المسجد او نفقة المسجد او مصالح المسجد صحيح لانه ان  
 كان لا يمكن تصحيبه وقف يمكن تصحيبه بتلك بالهبة للمسجد وابيات الملك  
 للمسجد على هذا الوجه صحيح فيتم بالقبض كذا في الواقعات الحسامية ولو  
 قال او ضمت بثلث مال المسجد لا يجوز الا ان يقول ينفق على المسجد كذا في خزائنه







اذا كان له اوقاف ولم يكن لها متولي فقام واحد من اهل المحلة في جميع الاوقاف وانفق  
 على المسجد فيها يحتاج اليه من الخبير والحشيش ونحو ذلك لاضمان عليه فيما فعل استخرا  
 فيما بينه وبين الله تعالى فاما اذا اخبر الحاكم بذلك واقرب عنه ضمنه الحاكم كذا في الذخيرة  
 ان قيل من وقف المسجد هل يصرف اليه القفل قيل لا يصرف وانه صحيح ولكن يشترى به  
 مستغلا للمسيح كذا في المحيط سئل القاضي الامام شمس الاسلام محمود الاورجند  
 رحمه الله تعالى عن اهل المسجد تصرفوا في اوقاف المسجد يعني اجروا المستغل ولا  
 متولي قال لا يصح تصرفهم ولكن الحاكم ينبغي ما فيه مصلحة المسجد فقل هذا انفق الى  
 بيت ان يكون المتصرف واحد او اثنين قال لا بد من الاماثل رئيس المحلة ومتصرفا  
 كذا في الذخيرة وقد اختلفت في النسبة سئل عن اهل محلة باعوا وقف المسجد  
 لاجل عمارة المسجد قال لا يجوز باعوا القاضي وعنده كذا في الذخيرة وفيه قولان  
 الدين النسخ اهل المسجد اشتروا عقارا بعتل للمسيح ثم باعوا العمارة لغير  
 المشايخ جواز بيعهم واستحبابه يجوز كذا في الغنياشية ولو ان قومًا بنوا مسجدا  
 وفضل من خسرهم شي قالوا يصرف الفاضل في بناء به ولا يصرف الى الدهن والخصير  
 هذا اذا سلموه الى المتولي يعني به المسجد ولا يكون الفاضل لهم يصنعون به ما  
 شاؤوا كذا في البحر الرائق فاقلنا الاسفان ارض وقف على مسجد صارت بحال لا  
 تزرع فعملها رجل حوصا للقائمة لا يجوز للمسلمين انتفاع بها ذلك كذا في الفتية  
 قال موقوف على سبيل الخير وعلى الفقراء بغير اعيانهم وما لم يوقوف على المسجد الى  
 ان لم يكن واجتمعت من علمها ثم نالت الاسلام نائية مثل خاتمة الروم واحتيج الى  
 النفقة في تلك الحادثة اما المال الموقوف على السبيل الى ما ان لم يكن للمسيح حاجة  
 فللقاضي ان يتصرف في ذلك لكن على وجه القرض فيكون ديناً في سبيل القرض واما المال  
 الموقوف على الفقراء فيكون اعياناً ثلاثة اوجه اما ان صرف الى المحتاجين او الى الاغنياء  
 من ابناء السبيل او الى الاغنياء من غير ابناء السبيل ففي الوجه الاول والثاني جاز  
 على وجه القرض وفي الوجه الثالث المسئلة على قسمين اما ان راي قاضي من قضاء  
 المسلمين جواز ذلك او لم يفرق في القسم الاول جاز التصرف بطريق القرض وفي القسم الثاني  
 يصرف على وجه القرض فيصير ديناً في مال الغني كذا في الوقفات الحسامية هو

ان يكون المتصرف هو

**الباب الثاني عشر في اوقاف الفقراء والمساكين**

والطرق والسقايات وفي المسائل التي تقود الى الاشجار التي في المقبرة وارض  
 الوقت وغير ذلك من بني سقاية المسلمين او خان بسكند بنوا السبيل او رباطا  
 او حبل ارض مقبرة لم يزل ملكه من ذلك حتى يحكم به الحاكم عند ابي حنيفة رحمه الله  
 تعالى كذا في الهداية والاصناف الى ما بعد الموت ليكون وصية فيلزم بعد الموت  
 ولم يات يرجع عنه قبل موته على ما صرف في الوقت على التفرقة ان فتح القدير وعند  
 ابي يوسف رحمه الله تعالى يزدل ملكه بالقول كما هو اصله وعند محمد رحمه الله تعالى  
 اذا استسقى الناس من السقاية وسكنوا الحان والرباط ردفتوا في المقبرة  
 زال الملك ويكتفي بالواحد لتفقد فعل الجنس كله وعلى هذا البير والحوض ولو سلم  
 الى المتولي صح التسليم في هذه الوجوه كذا في الهداية ذكر في المبسوط ان القن

على

على قولهما في هذه المسائل وعلى اجماع الامة كذا في المحضرات ولا بد ان يشرب من البير  
 والحوض ويتفق دابة ويغيره ويتبرص منه كذا في الظهيرية واذا جعل السقاية للشرب  
 فازاد ان يتوضا منها اختلف المشايخ فيه اذا وقف للموضوء لا يجوز الشرب منه وكل ما اهد  
 للشرب حتى احيا من يجوز من التوضي كذا في خزائن المفتين وكذا اذا جعل داره مسكنا  
 للمساكين ودفعها اليه وال يقوم بذلك فليس له ان يرجع فيها وكذا لك الرجل يكون له الدار  
 بمكة فحقل بمسكن للمحاج والمعتزين ودفعها اليه من يقوم عليها وتيسر من  
 واي فليس له ان يرجع فيها وكذا اذا جعل داره في ثغر سكنى للفرقة والمرباطين هـ  
 ودخل الى اول يقول عليها فليس له ان يرجع فيها وان مات لم يكن ميراثا عنه وان  
 لم يسكنها احد كذا في المحيط ثم لا فرق في الانتفاع به مثل ههنا الامتياز بين الغني  
 والفقير حتى جاز لكل الشراء في الحان والرباط والشرب من السقاية والدفن  
 في المقبرة كذا في التبيين وغلة الدار والارض اذا جعلت للفرقة لا يخذ منها الا  
 من هو في هذه المارح كذا في خزائن المفتين قال الحصاص في وقعه اذا جعل  
 الرجل داره سكنى للفرقة فسكنى بعض الفرقة بعض الدار والسبب فارغ لا يسكنها  
 احد ينبغي للقيم بامر هذه الوقف ان يكره هذه الدار لا يحتاج الى سكنى  
 ويجعل اجرة ذلك عمارة هذه الدار فاحصل بعد ذلك يصرف على الفقراء والمساكين  
 كذا في المحيط وفي النوادر اذا ابنى خانا واحتاج الى المزمة روي عن محمد بن عبد  
 تعالى انه يعزل من ناحية بيت ابنتي فيولجوه وينفق من غلتها عليها روي  
 عن محمد بن عبد الله تعالى رواية اخرى انه يؤذن الناس بالتزول سنة ويولجوه  
 سنة اخرى ويرم من اجرة وهكذا اذا جعل قريته حبيسا فان كان يركب عليه  
 يحمل يركبه وينفق عليه وان لم يركبه احد يواجر وينفق عليه من اجرة كذا في هـ  
 الذخيرة وفي المفتي فان لم يرجع من يستاجر ببيعته الامام ويوقفه حتى  
 اذا احتجج اليه ظهر يشترى بثمنه فربما يغني عليه كذا في المحيط قال الحصاص  
 في وقعه اذا جعل داره سكنى للمحاج فليس للمحاج ان يسكنها واذا مضى يوم  
 الموسم يواجرها وانفق غلتها في تمرتها وما فضل عن ذلك فرق على المساكين  
 كذا في الظهيرية في فكاوي ابي الليث رحمه الله تعالى رجل بني رباطا للمسلمين  
 على ان يكون في يده ما دام حيا فليس لاحد ان يخرج منه ما لم يظهر منه امر يستوجب  
 اخراجه من يده في كسر الخريفه وما اشبه ذلك من الغشوق الذي ليس فيه  
 رصا الله تعالى كذا في الذخيرة ارض لاهل قرية حقلوها مقبرة واقبروا فيها  
 ثم انا واحد من اهل القرية بين فيها بناء لوضع اللبن والارض القبر واحلست فيها  
 من يحفظ المتاع خير رصا اهل القرية ارضي بعضهم بذلك قالوا ان كان في  
 المقبرة سعة بحيث لا يجنح الى ذلك المكان فلا بأس به وبعد ما بني لواحنا جوا  
 الي ذلك المكان رفع البناء حتى يتبر فيه كذا في فتاوي قاضي خان رجل اوصى بان  
 يخرج من ثلث ما له ويصطلي بجمع الثلث لفلان وثلثة ارباعه لا قربا به ولا لغيره  
 قال لا تسركوا خط الرباطين وهم قراء المساكين في رباطا بغيره فهذا  
 على وجهين اما ان كانت القرية محصورة ولا يحصرون فيها الاول الوجه جهل



قد وكل واحد منهم جزاء والفتن جزاء والرباطين جزاء حتى لو كانت الترابية عشر بقدر  
جعل ثلاثة ارباع الثلث ثلثي اثني عشر شهما عشرة للترابية وواحد للرباطين وفي  
الوجه الثاني جعل ثلاثة ارباع الثلث ثلثي ثلاثة لكل فريق سهم كذا في الواقعات  
الحسامية واذا اشترى الرجل موصفا وجعله طم بيا للمسلمين واشهد عليه  
فانه يصح ويشترط لتمامه مرور واحد من المسلمين على قوله متى بشرط التسليم  
في الاوقات كذا في الظهيرية قال سهل رحمه الله تعالى وكذا في القنطرة يتخذها  
الرجل للمسلمين ويتطرقون فيها لا يكون بناها ميراثا للورثة وقه صار وقفا  
فقد خص بناء القنطرة بابطال الميراث فيها كذا في الذخيرة وحكي عن الحاكم  
المعروف بمهر رقيه انه قال وجدت في السواد من ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
انه اجاز وقف المقبرة والطريق كما اجاز للمسيح وكذا القنطرة يتخذها الرجل  
للمسلمين ويتطرقون فيها ولا يكون بناها للورثة حص بناء القنطرة وبطلان  
الميراث قالوا تاويل ذلك اذا لم يكن موضع القنطرة ملكا للباقي وهو المعتاد  
والظاهر ان الانسان يتخذ القنطرة على النهر العام وهذه المسئلة دليل على  
جواز وقف البناء والاصل مع ان وقف البناء من الاصل الذي لا يجوز كذا  
في فتاوي قاضي خان معتبره كانت للمشركون اراذوا ان يجعلوها مقبرة  
للمسلمين فان كانت اثارهم قد اندرست فلا بأس بذلك وان بقيت اثارهم بان  
تبقى من عظامهم شي يسير ويقرن بجعل مقبرة للمسلمين لا موضع مسجد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم كانت مقبرة للمشركون فنبئت واتخذها مسجد كذا في  
المضار رجل جاء الى المقتي وقال اني اريد ان اتوب الى الله تعالى ابي رباطا  
او اعتق العبيد او اراذ ان يتوب الى الله تعالى بداره فقال ابي رباطا  
بشمتها واشترى بثمان عبيدا فاعتقهم او جعلها دارا للمسلمين اي ذلك يكون  
افضل قالوا بغيره ان بنيت رباطا وتعمل لها وقف ومستغلا لعمارتها  
فارباط افضل لا ادم واقم عقا وان لم تجعل للرباط وقفا ومستغلا  
للمارة فالافضل ان تبنيه وتتصدق بغيره على المساكين كذا في فتاوي  
قاضي خان ودون ذلك في الفصل ان يشتري بثمان عبيدا فاعتقهم كذا في الظهيرية  
وبه التراز يوقف الضيعة او لي من تبعها والتصدق بثمان كذا في البحر الرائق  
الميت بعد ما دفن بمدة طويلة او قليلة لا يسع اخراجه من غير عذر ويجوز  
اخرجه بالعدو والعدوان يظهر ان الارض مضمومة او اخذها الشفيع  
بالشفقة كذا في الواقعات الحسامية رباطا كثر دوابه وعظمت مؤنها  
هل للقيم ان يسبع شيئا منها وينفق ثمنها على ارضه الرباط فله ان يجمع رجهن  
ان يلحقن البعض الى حد لا يصلح لما ربطت فله ذلك وما افلا ولكن بمسك في  
هذه الرباط مئة ارضا يحتاج ان يربط ما زاد على ذلك في ارض الرباط الى  
هذه الرباط كذا في الذخيرة سئل القاضي الاسلام شمس الامنة عمود الازمنة  
عن مسجد لم يبق اثاره وخرت مكلولة واستغني الناس عنه هل يجوز جعله  
مقبرة قال لا وسئل هو ايضا عن المقبرة في القرى اذا ارتفعت ولم يبق فيها

اشد الموتى القنطرة لا غيره هل يجوز زرعها واستغلالها قال لا ولها حكم المقبرة كذا  
في المحيط فلو كان فيها حشيش يجر ويرسل الى الدواب ولا ترسل الدواب فيها  
كذا في البحر الرائق جعل ارضه مقبرة او خانة للفقرة او مسكنا سقط الخراج  
عنه ان كانت خراجية وهو الصحيح امارة جعلت قطعة ارض لا مقبرة واخرجه  
من يهها ودفنت فيها ابنا وتلك القطعة تصلح للمقبرة لقلية الماعنة هانصها  
فتاها رادت بغيره ان كانت الارض بحال لا يبيع الناس عنها دفن الموتى لقلية ه  
الفساد ليس لها البيع وان كان يربح الناس عن دفن الموتى فيها لكثرة الفساد  
فلا البيع فاذا باعها فله المشتري ان يامر برفع ابنا عنها كذا في المضار ناقل عن  
الكبرى رجل جعل لنفسه قبر ابي مقبرة هل يكون غيره ان يقر فيه ميتة قالوا ان  
كان في المقبرة سعة فالمسحب ان لا يوحش الذي حفر وان لم يكن في المكان سعة  
كان لغيره ان يدفن ميتة وهو كرجل سبط المصلي في المسجد او نزل نية الرباط  
في اخر كان في المكان سعة لا يوحش الاول ولو ان الثاني دفن ميتة في هذا القبر  
قال ابو نصر رحمه الله لا يكره ذلك كذا في الظهيرية ميتة دفن في ارض انسان بغير  
اذن مالكها كذا في المالكيين انما شارح يكره ذلك وان شارح اخر اخرج الميت وان شا  
سوي الارض وزرع فوقها واذا حفر الرجل قبر ابي المقبرة التي يباح الحفر فدفن فيه  
غيره ميت لا يبيش القبر ولكن يضمن قيمة حفره ليكون جمع بين الحقين كذا في خزانة  
المفتين وهكذا في المحيط فوم ارض موات على شط جحون وكان السلطان  
يملكه العشر منهم ومتر ب ذلك رباطا مقام متولي الرباط الى السلطان فالملك  
السلطان له ذلك العشر هل يكون للمتولي ان يصر ذلك العشر الى مؤذن في هذا  
الرباط ليستغني به في طعامه وكسوته وهل يكون للمؤذن ان يأخذ ذلك العشر  
الذي اناخ السلطان قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى لو كان المؤذن  
محتاجا لطيب لولا يفتي بان يصر ذلك العشر الى الجارة الرباط وانما يعرف  
الى القوا لا غير ولو صرف الى المحتاجين ثم انفقوا في عمارة الرباط جاز ويكره  
ذلك حسنا كذا في فتاوي قاضي خان وكذا في علة الزكاة لو اراذ مؤذنا الى بناء  
المسجد او القنطرة لا يجوز فان اراذ الحيلة والحيلة ان يتصدق به المتولي  
على القوا ثم القوا يدفعوه الى المتولي ثم المتولي يصر الى ذلك كذا في الذخيرة  
رباط فيه مزار يجوز للمساكين منها ان يتنازلوا عنها فها على وجهين اما ان  
كان ثمارا لا قيمة لها نحو الثوب وما شاكل ذلك ارباها قيمة في الوجه الاول  
لا بأس وبه الوجه الثاني الاخر ارضه ذلك احوط لمينه انه يجعل ذلك  
وقف للمقرا دون النازلين وهذا اذا لم يعلم اما اذا علم انها وقف على القوا ليجل  
يعبر القوا ان يتنازل منها كذا في الواقعات الحسامية وفي فتاوي ابي الليث  
رحمة الله تعالى رجل دفع الى خادم داره ارباها في دار مسكنها القوا دارا وامرة  
ان يشتري بها خراقا ويصنع على المقيمين فيها فلم يجع الخادم ذلك اليوم الى الخز  
والهم وقد كان اشترى قبل ذلك الخمر والحم بالسياسة فقص ذلك الدين بهذه  
الدارم ضمن كذا في المحيط المسائل التي تقود الى الاشجار التي في المقبرة والرباط



الوقف وغير ذلك متبرعة بغيرها اشجار عظيمة فهداها لوجهي اما ان كانت الاشجار  
نابتة قبل اتحاد الارض متبرعة او نبتت بعد اتحاد الارض متبرعة ففي الاولى الوجه  
المسئلة على قسمين اما ان كان الارض مملوكة لها ملك او كانت مواتا لملك لا  
واحدة هاهنا اهل القرية متبرعة بمغني القسم الاول الاشجار باصلها بما ملكه رب  
الارض يصنع بالاشجار واصلا ما شاء وفي القسم الثاني الاشجار باصلها  
على حالها القديم وفيه الوجه الثاني المسئلة على قسمين اما ان علم الفارس  
اول يعلم في القسم الاول كانت للفارس وفي القسم الثاني الحكم بذلك الى القاضي  
ان راى يبيعها وخرق منها البعارة المتبرعة فلا ذلك كذا في الواقعات الحسنية  
واذا عثر من غير اهل المسجد والشجر للمسيح واذا عثر من غير اهل الارض موقوفه على  
الرباط ينظر ان كان الفارس ولا تنفذ هذه الا في الارض الموقوفة على الرباط  
فالشجر الموقوف وان لم يولد ذلك فالشجرة لم تملكها واذا عثر من غير اهل الارض  
فالحكم ان الشجر للفارس واذا عثر من غير اهل الارض فالحكم ان الشجر للفارس كذا  
في الظهيرة ولو قطعها فبقيت من غير اهل الارض فالحكم ان الشجر للفارس كذا  
اشجار على حافة النهر في الشارع اختص منها القرية ولم يعرف الفارس وهذا  
النهر يجري واخام باب رجل في الشارع فالقانون ان كان موضع الشجرة ملكا للقرية  
فما نبت بها ملكهم ولم يعرف الفارس يكون لهم وان لم يكن ارض الاشجار ملكا للقرية  
بل هي للعامة وللشجرة فيما حق تسييل الماء ان علم صاحب الدارين اشترى  
الدار كانت هذه الاشجار في هذا الموضع فان الاشجار لا تكون لصاحب الدار  
وان لم يعلم ذلك كانت الاشجار كذا في فتاوى قاضي خان قال الصدوق والشهيد  
في واقعاته يجب ان يكون هذا الجري في فناء داره كذا في المحيط وقفت شجرة يتبع  
ما وراءها او بارها او باصلها فالوقف كما نزل اذا كان لا يقطع اصلها الا اذا  
كان لا يتبع الا باصلها بان فسدت اغصانها او كان في الاصل لا يتبع الا باصلها  
فيقطعها ايضا ينصفه واذا كان يتبع شجارها او بارها لا يقطع كذا في المعراج  
وكذا لو نبت شجرة باصلها على مسجد فيبست او يبيع بعضا يقطع الباقي  
ويترك الباقي كذا في المحيط الرخوي اذا عثر من غير اهل القرية فالحكم ان الشجر  
رجل وطرفه فيه الرقعتين وغيره من الاشجار ثم مات المستلحق فهداه الاشجار وميات  
للقرية ويخزون بغيرها ولو اراد الورثة ان يبيعوا في الوقف بما زاد الرقعتين  
في الاراضي ليس لهم ذلك كذا في الذخيرة وحل غير من شجر في الشارع فان الفارس  
ترك ابنه قبل اخذها حصته للمسجد لا يكون للمسجد كذا في الواقعات الحسنية  
رجل عين اشجاره في ضيقة وقال الامرات في صحته انا اذا عثرت في ضيقة هذه  
الاشجار واسر في ثمنها في كفي وثمر الخبز للفقر او ثمن الدهن لسراج المسجد الذي  
يذكر اثم مائة وترك امراته هذه وورثته كبارا فاشترى الورثة الكفن من هـ  
الميراث وجهه وضاع الاشجار ويحيط من ثمن الاشجار ومقدار الكفن وتصرف المرأة  
الباقي الى الخبز وهذه السراج كذا في المحيط وحل وقف ضيقة على جهة هـ  
معلومة او على من معلومين ثم ان الواقعات غير من شجر افان غير من

غلة الوقف او من مال نفسه لكن ذكر انه غرس للوقف يكون للوقف وان لم يدرك شي  
وقد غرس من مال نفسه يكون له ولو ورثته بعده ولا يكون وقف كذا في فتاوى قاضي  
خان سئل عن الدين في مقبرة فيها اشجار هل يجوز صرفها الى عمارة المسجد قال  
نعم ان لم يكن وقف على وجه اخر قيل ان ندعت حيطان المقبرة الى الخراب يضر  
اليها او الى المسجد قال الى ما هي وقف عليه ان عرف وان لم يكن للمسجد مثولي  
ولا للمقبرة فليس للعامة التصرف فيها بدون اذن القاضي كذا في الظهيرة  
سئل عن الدين في غرس قال في مسجد فكبرت بعد سنين فاذا استولى المسجد  
اذ يضر هذه الشجرة الى عمارة بيوت هذه السكة والفارس يقول هي لي فاني  
ما وقفها على المسجد فالظاهر ان الفارس جعلها للمسجد فلا يجوز صرفها الى البيوت  
ولا يجوز للفارس صرفها الى حافة نفسه كذا في المحيط في فتاوى اهل سمرقند مسجد  
فيه شجرة تفاح يباع للفقراء ان يقطعوا هذه التفاح حال الصدق والشهيد رحمه الله  
الختارانه ٢ كذا في الذخيرة شجرة على المارة جعلت وقف على المارة يباح تناول  
ثمرها للمارة ويستوي فيه الفقير والغني وكذا في المال الموضوع في الغلوات وماء  
السقاية وثمر الخبازة وشبابها ومصحف الوقف يستوي فيه الفقير والغني  
في هذه الاشياء كذا في فتاوى قاضي خان **الباب الثالث**  
**عشر** في اوقاف التي يستغني عنها وما يتصل به من صرف غلة الوقف الى دخر  
اخرى وقف الكفار اوقاف على مقبرة فيمس الوادي ومسا والى شعب  
اخرى من ارض تلك الحلة واجتنب الى عمارة المقبرة هذه الوادي الحديد هل  
يجوز صرف غلات الاولى الى الثانية ينظر ان كانت المقبرة الثانية للعامة  
وليس هناك مقبرة اخرى للعامة اخرب اليها حائط المقبرة اليها كذا في الواقعات  
الحسنية سئل عن الامية المحلوا في رحمة الله عن مسجد او حرم حرم ولا يحتاج  
اليه لفرق الناس هل للقاضي ان يصرف اوقافه الى مسجد اخر او حرم اخر قال  
نعم وان لم يفرق الناس ولكن استغني الحوض من العمارة وهناك مسجد يحتاج الى  
العمارة او على العكس هل يجوز للقاضي ان يصرف وقف ما استغني عن العمارة  
الى عمارة ما هو محتاج الى العمارة قال كذا في المحيط رباط يستغني عنه ولا غلة  
فان كان بقرية رباط صرفت الغلة الى ذلك الرباط وان لم يكن بقرية رباط يرجع الى ورثة  
الذي بني الرباط هكذا ذكر المسئلة في فتاوى ابي الليث رحمه الله تعالى قال الصدوق  
الشهيد رحمه الله تعالى في واقعاته وفيه نظرات في عند الفتوى كذا في الذخيرة  
في فتاوى النسبي سئل شيخ الاسلام عن اهل قرية افترقوا وتدين مسجد القرية  
الى الخراب وبعض المتقلبة يستولون على خشب المسجد وينقلون الى ديارهم  
هل لو اجمعت اهل القرية ان يبيع الخشب بامر القاضي ويبيع الثلث  
ليصرفه الى بعض المساجد او الى هذا المسجد قال نعم كذا في المحيط وحل رباط  
داية او سيفا في رباط وقف على الرباط وحرب الرباط واستغني الناس عنها  
يربط في رباط اخر هو اقرب الرباط اليه كذا في الذخيرة الشواهد على وقف الغلة



وليس له من الغلة ما يمكن عارة العلو بطل الوقت وعاد حق السبا الى الوافق ان كان  
حيا واذا ورثته ان كان ميتا كذا في محيط السرخسي حوض في محلة خرب قضا رجب  
لا يمكن عارته واستغنى اهل المحلة عنه ان كان يوفى واقف يكون له ان كان حيا ولو ورثته  
ان كان ميتا وان كان لا يعرف واقفه فهو كاللقطة في ايديهم يتصدقون به على فقير  
ثم يبيعه الفقير فينتفع بالثمن ومن هذا الجنس كاثرت هو وقف صحيح احرق السوق  
والخانات وقضا رجب لا ينتفع به ولا يستلجج بشره التبة يخرج من الوقف وهذا  
الجنس الرباط اذا احرق يبطل الوقف ويصير ميراثا ومن هذا الجنس منزل  
موقوف وقفنا صحيا على فقيرة معلومة في خرب هذا المنزل وقضا رجب لا  
ينتفع به في رجل وعمره وثني فيه بناء من ماله بغير اذن احد فاصل لورثة  
الواقف والرب لورثته الباق كذا في المضرات وكذا ان وقف صحيا على اقوام صميا  
خرب ولا ينتفع به وهو بعيد من الرتبة لا يرفع عارته ولا يستلجج اصله يبطل الوقف  
ويجوز بيعه فان كان اصله يستلجج بشره قليل يبقى اصله وقفا كذا في فتاوي قاضي  
خان وهذه الجواب صحيح على قول محمد رحمه الله تعالى فاما عند اي يوسف رحمه  
الله تعالى ففيه نظر ان الوقف بعد ما صح بشره يبطل الا في مواضع مخصوصة  
كذا في محيط السرخسي في فتاوي اي الليث رحمه الله تعالى رجل جمع ما لا من الناس  
لبيعة في بناء المسجد فانفق من تلك الدراهم حاجته ثم رددت في نفقة المسجد  
لا يسمع ان ينقل تلك فان فعل فان عرف صاحب ذلك للمال رد عليه او سلك تجدي  
الاذن فيه وان لم يرد صاحب المال استاذن الحاكم فيها يستعمله وان نفذ عليه  
ذلك رجوت له في الاستحسان ان ينفق مثل ذلك من ماله على المسجد فيجوز لكن  
هنا واستيارا الحاكم يجب ان يكون في ربح الويال اما الضمال فواجب كذا في خيرة  
وينبغي على هذا المسبيل ابتلي بما اصله اليه والصلح او من العالم انما للفقراء  
شيئا واختلط بعضا ببعض يصير صامنا لجميع ذلك واذا ادب صار موديا من  
مال نفسه ويصير صامنا ولا يجزيم عن زكاته فيجب ان يستاذن الفقولي اذن لم  
بالقبض فيصير خالطا من ماله بما له كذا في المحيط ومما يامر اذا قال وصال  
للفقير شيئا بغير امره فهو امين فان اختلط ماله ببعض ماله البعض يصير  
موديا من مال نفسه ويصير صامنا لم ولا يجزيم عن زكاته فيجب ان يامرهم  
الفقير او لا بد لك لانه اذا امر صار وكما لا يقبضه وبالقصر في يصير خالطا  
ما له به كذا في المضرات **الباب الرابع عشر في**  
المتوفات رجل اراد ان يجعل ماله بوجه الرتبة فيناه الرباط للمسلمين افضل  
من عتق الرقاب لانه اذوم وقيل التصديق على المساكين قلت وقد كنا قلنا  
لكن لا اذ ذلك بان يشتري الكتب ويضع في دار الكتب ليكتب العلم لانه اذوم فانه  
يبقى الا بالمال هو فانما افضل من غيره ولو اراد ان يتخذ دارا لوقف على الفقراء  
فما تصفق بنسبها ولو كان ماله في دار صنيعة فالوقف افضل اراد ان  
يشترى للمسجد رهنا او حصيرا فان كان المسجد مستغنيا عن الدهن

محتاجا

محتاجا الى الحصر فالحصر افضل وان كان على العكس فشر الدهن افضل وان كان  
لشواهاية الفضل سواء فينظر في التضيعة ونقصانها وزيادتها على حقها وقوتها  
وضعفها وداما فقل هذا الصنف الى المتعلم وجوه التعلم من الفقه وكفاية جمعه  
اول من الاشتغال باداء العبادات من التوافل وكذا الحديث والتفسير اول  
لان منع هذه الاشياء اذوم فكان اول كذا في المضرات وقف وقفنا صحيا على مائة ساكن  
مدرسة كذا من طلب العلم فتمسكت فيها انسان لكن بيئت فيها وتشتغل بالحراسة  
ليلا لا يخرج من ذلك ان كان يادوي الي بيت من بيوت ولاية السكتي لانه بعد ساكن  
هذه الموضع كذا في المضرات ولو اشتغل بالليل بالحراسة وبالزهد فيصير في التعلم  
ينظر ان اشتغل بالزهد فيقول اخوتي لا يبعد من حلة طلب العلم فلا وظيفة لوان  
لم يشتغل حتى يبعد من حلة طلب العلم فله الوظيفة كذا في محيط السرخسي هذه اذا  
كان على ساكني مدرسة كذا من طلب العلم اما اذا قال على ساكني مدرسة كذا ولم  
يقول من طلب العلم العلم فكذا الجواب حتى لا يكون للمساكن المدرسة من غير طلب العلم  
شئ من الوظيفة لانه هو للفقراء كذا في فتاوي قاضي خان المتعلم اذا كان لا يجتهد  
الى الفقه للتعلم فان كان في الحضر قد اشتغل بكتابة شئ من الفقه لنفسه  
بحاجة الى لا يمان له ان يأخذ الوظيفة وان كان في الحضر قد اشتغل بغير  
ذلك لا يأخذ كذا في المضرات ان غاب المتعلم عن البلد ايا شانه رجع وطلب فان  
خرج مسيرة سفر ليس له طلب ما مضى وكذا اذا خرج واقام خمسة ايام  
فشر نومه وان كان اقل من ذلك لا يملك له طلب القوت والرزق فهو عفو ولا يحمل  
لغيره ان يأخذ حرجه ووظيفته على حالها اذا كانت غيبته مقدار شهر الى ثلاثة  
اشهر فاذا زاد كان لغيره ان يأخذ حرجه ووظيفته كذا في البحر الرائق قال الفقيه  
من يأخذ الا حرج من طلب العلم لا يرد من فيه ارجوان يكون جازيا كذا في المحيط  
غاب المتفقه شهر او شهرين يخرج عليه اخذ الرسوم بلا خلاف ان كان مشافرة  
وان كان مسافرة وحضر وقت الفقه وقد اقام اشهر الستة يحل كذا في الفتية  
سئل الفقيه ابو بكر عن الوقف على العلوية السالكين يبلغ قال من غاب عنهم  
لم يبيع مسكنه ولم يتخذ مسكنا اخر فيؤمن سكان بلخ ولا يبطل وظيفته ولا  
وقفه كذا في الخيرة ولو اشترى ارضا شرافا فقبضها واتخذها مسجدا  
وصلي الناس فيه ذكره هلال رحمه الله تعالى في وقفه انه مسجد وعلى المشتري قيمتها  
ولا الى البايع قال هلال رحمه الله تعالى هذا قول اصحابنا في المسجد والوقف  
على قيا سبه وذكر في كتاب الشفعة اذا اشترى ارضا شرافا فاسد او اتخذها  
مسجدا او بني فيها بناء ان يضمن قيمتها عند اي حبيفة رحمه الله تعالى ويصير  
مستهلكا بالبناء وعند هال ينقض البناء ويرد الارض على المالك ما شترط  
البايع رواية كتاب الشفعة دليل على انه اذا لم يبين لا يصير مسجدا مجرد  
اتخاذ مسجدا الا خلافا وقد اتم اشتراط البناء في هلال رحمه الله تعالى دليل على  
انه يصير مسجدا لا خلافا بدون البناء قال الحاكم الشهيد رواية محمد رحمه  
الله تعالى وكتاب الشفعة اصح من رواية هلال رحمه الله تعالى ولو اشترى ارضا



شراء صحيا وقبضا على القترانم وحبها عينا لا يرد لها ولكن يرجع بالنقصان  
بجلاق ما اذا اشترى ارضا واخذها فامسجدها ثم وحبها عينا فانه لا يرجع بنقصان  
العقب كذا في المحيط واذا شيا بيا دارا بعقد وثقا قبضا فوقف الدار ثم استحق  
العقب فالوقف جاز وفي المشتري قيمة الارض يوم قبضها لا يرد كذا في الحاوي  
ولو وجد العبد خرا بطل الوقف كذا في المحيط فموقف جمع الغلة ونسبها على اربابها  
وصرم واحد من صرهم نصيبه الى حاجة نفسه فلما خرجت الغلة الثانية اراد  
الحرم ان يخذ من الغلة الثانية نصيبه في السنة الاولى ان اختار وتضمن  
القيم ليس له ان يخذ من الغلة الثانية ذلك وان اختار ابتاع الشركة والشركة  
بما اخذ واقله ذلك من نصيبهم من الغلة الثانية مثل ذلك فموقف اخذ رجوعا جميعا  
على القيم بما استهلك من حصص الحرم ومنه السنة الاولى كذا في المضرات امام المحمد  
رفع الغلة وذهب قبل من نصيب السنة لا يسترد منه غلة والعبرة لوقت الحصاد  
فان كان يوم يوم المسجد وقت الحصاد ليستحق كذا في الواجب وهو هل يجعل للامام  
كل حصص ما بقي من السنة ان كان فقير يجعل وكذا الحكم في طلبه العلم يعطون  
بكل سنة شيئا مقدرا من الغلة وقت الادراك فاخذ واحد منهم فسطه  
وقت الادراك فتجوز عنه تلك المدرسة كذا في المحيط رجل اوصى بان يوقف ماله  
كذا كذا ادرها لدين يظهر على الوصية باطلة وقتا وقتا او لم يوقف فان قال  
ان راي الوصي ذلك الان يوقف ذلك من ثلث ماله لا نه لما قال ان راي الوصي ذلك  
فكانه قال يعطى الوصي ذلك القدر من ثلث ماله لو نص على هذا اصح كذا في الوقفات  
الحسامية رجل يذبحه ارض ومائة للفقراء فضل الماء في النهر عند الارض لا  
يعطى احد ابل يرسله في النهر ليصل الى القرا او الى كل من يصل مريض قال  
اي كنت متوليا جازوت وقف على القرا وكنت استهلكك من غلته او قال لم  
اودر كافي فادوا ذلك من مالي بعقد هو يوقف فان صدقة الورثة في ذلك يعطى الوقف  
من جميع المال والزكاة من الثلث ولما كذبه الورثة يعطى الوقف والزكاة من  
الثلث وللوصي ان يملك الورثة على العلم يري بالوصي قيم الوقف بالله ما تقبلوه  
اقر به حقا وخلفوا جعل ذلك كله من الثلث كما قيل الخلف وان نكلوا جعل  
الزكاة من الثلث والوقف من الجميع كما لو اقر به الورثة ابتداء كذا في المحيط  
كتاب الجوامع ولما ابي القاسم وقف في الصحة واخرج من يده فقا لعند الموت لوصية  
اعط من غلته لفلان حبيب ولفلان مائة ومائة ولم ابن محتاج وقد قال للوصي  
افعل ما رايت قال نعم الى الامن افضل دون هؤلاء واذا لم يشترط في الوقف  
ان يعطى من ثلثه فليلقوا كذا في السانارخانية مريض قال اخرجوا نصيب من  
مالي ولم يعطى هذا اخرج الثلث من مالي لان ذلك نصيبه قال عليه الصلاة  
والسلام ان الله تصدق عليكم بثلث اموالي اخرج اماركم زيادة على اماركم  
كذا في الوقفات الحسامية في الجامع الكسائي اذ جعلت امرأة مصحفا  
حيثما سئل الله وعزق المصحف وبقيت الغصة التي عليه وقع ذلك  
الى القاضي حتى يبيعه ويشتري به مصحفا مستقيلا فيجعل جيسا وجعل

فرشا

فرشا حيثما في سبيل الله فاصابه عيب لا يفرغ على ان يفرغ عليه لا بأس للمكيل  
ان يبيعه يري به التميم ثم يشتري بثمنه هو فرس اخر يفرغ عليه مع الوكيل جاز  
به ذلك بقدر القاض وهو بمنزلة المسجد اذا خرب كان لصاحبه ان يأخذه  
ويبيعه فرغ على مسيلة المصحف لا يعطى بثمنه مصحفا يرد ذلك على الورثة فاقسموا  
على قراض الله تعالى قال الكسائي وهو قول ابي يوسف رحمه الله تعالى  
في الوضاي رواية بشر بن الوليد اذا جعل ارضه صدقة موقوفة على نفسه من  
الرفيق والسرور الا لا فقير عن خالم حتى لا يتفق به في الصدقة ليس له بيعه  
الا بامر القاض كذا في المحيط كما يعطى من دارين احداهما وقف انهدم الحائط فبي  
صاحب الدارين خذ دارا لوقف كان للقيم ان يابره بالنقص فاذا اراد القيم ان  
يعطيه قيمة البناء ليكون البناء للوقف لا يكون للقيم ان يجره على اخذ القيمة  
وكذا الواضحة قيمة البناء بمرضه لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان رجل له  
ضيعة ثلث وعشرين الف درهم وعليه ديون وقت الضيعة وشرطه قرق  
غلته الى نفسه فصدقه امنه الى الماطلة وشهد الشهود بكذا اخلاسه خاز  
الوقف والشهادة فان فصلت عنه قوتة شي من هذه الغلات فليفر ما ان يخذ  
ذلك منه كذا في المضرات اذا اطلق القاضي واجاز بيع وقف غير مسجد قل  
يوجب قضاء الوقف اجاب الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رحمه الله  
انه ان اطلق لوارث الواقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان اطلق  
لغير الوارث لا اما اذا بيع الوقف نقض القاضي بجهة البيع كان حكما ببطالان  
الوقف كذا في الخلاصة سئل شمس الاجية الاسلام محمود الاوزجندى رحمه الله  
عن باع محمدا واداه وقفه وكنت القاضي السراة على الصك لا يكون ذلك قضاء  
بجهة البيع وهذا صحيح ظاهر كذا في المحيط قال القاضي الامام اذ كتبت  
القاضي السراة على وجه لا يدل على صحة البيع بان كتب اقرار الحاج بالبيع اما اذا  
كتب شهدة بذلك وبالصك باع بيضا جازي اصرح بان كان حكما ببطالان البيع  
كذا في الخلاصة اراد المتولي ان يقرضا ما فصل من غلة الوقف ذكوتي وصايا هـ  
فتاوى ابي الليث رحمه الله تعالى رجوت ان يكون بذلك واسعا اذا كان ذلك اصله  
واجري للغلة من امساك الغلة ولو اراد ان يصرف فضلة الى حواشي على ان  
يرده اذا احتج الى العارة فليس له ذلك ويشعني ان يبره غاية النزه فان فعل مع  
ذلك ثم انفق مثله ذلك في العارة اجزأ ان يكون ذلك تبرا الى غاوية عليه وفي فتاوى  
الفضلي انه يبرأ من الضمان مطلقا كذا في المحيط ولو جازي مثل ما انفق وخلط  
بدرام الوقف ضمن الكل او اذ صرف الكل الى العارة فببرأ عن الضمان او يرفع  
الامر الى القاضي فياخذ رجلا يعقبض الكل منه ثم يرفع اليه كذا في الفتاوى ولا  
يجوز تغير الوقف عن هبته فلا يجعل الدار سنانا ولا الى حكام ولا الرماط  
وكذا في الاجل الواقف الى الناظر ما يري فيه مصلحة الوقف كذا في السراج الوقف  
سئل شمس الاسلام محمود الاوزجندى رحمه الله تعالى عن وقف ثم افتقر واراد  
ان يرجع فيه قال يرفع الامر الى القاضي حتى يفسخ القاضي الوقف كذا في الذخيرة



كجاح النساوي اذا باع كرمًا فيه مسجد قديم فاما كان المسجد عامرًا فسند البيع  
 في الباقي وان كان خرابا لا يفسد كذا اية التاتارخانية وذكر الحنفية في وقفه  
 اذا وقف بيتا من دار فن وقفه بطريقه جاز الوقت وان لم يقفه بطريقه لم يجز  
 الوقف كذا في المحيط رجل يبي مسجدًا او اتخذ ارضه مقبرة او بني خانة  
 يتول فيه الناس فلا يجزى رجل دعوى فيه والباقي فما يبقي قضى على بعض اهل  
 المسجد فقد قضى على جميع اهل المسجد واما الخان فلا يجزى بغيره او بغيره  
 كذا في الفضول العامة من الملتقط رجل خرب بيتا في مسجد وفيه نفع ولا  
 ضرر فيه لا حله ذلك ويجوز كذا في العامة والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب  
 واليه المرجع والمآب تتم الجزء الاول بعون الله  
 تعالى وحسن توفيقه وصلى الله على  
 سيدنا محمد وعلى اله وصحبه

وسلم  
 ١٢٩



Melaymenlyk M. U. D. Phaneul	
Amir	Haci Besar Aga
1911	
1911	329